

حَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْعِبَادِي

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّرَفِ فِي السَّنَةِ الْخَامَةِ وَالثَّمَانِيَةِ وَالْعِبَادِي
١٣٠١ هـ ٩٩٢ هـ

شَرَحَ كِتَابَ الْمُنْهَاجِ

الإِمَامِ شَهَابِ الدِّينِ بْنِ حُجْرٍ الْهَيْثَمِيِّ

٩٧٣ هـ

اِعْتَنَى بِهِ وَرَافَقَهُ

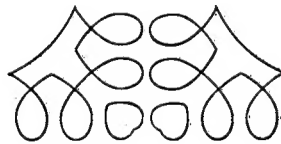
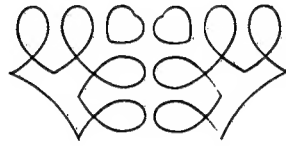
الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي

كَلِمَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

المجلد الخامس



القاهرة



حَوْلَ شَيْءٍ الشَّرِّ وَالَّذِي الْعَبَادُ إِلَى
عَلَى
تَحْفَتِ الْمَجْتَبَحِ بِشَرَحِ الْمَنْهَاجِ

جميع حقوق الطبع محفوظة للناس

اسم الكتاب : حجتي على الشيعة والرد على الجناح

تَحْفَظُ الْمُجْتَاحُ بِشَرِّهِ الْمُنْمَاحُ

اسم المؤلف : الشيخ محمد عبد الحكيم السرواني

الْمُسْتَفْعُ الْمَحْرُومُ وَالْمُسْتَفْعُ الْعَبْدُ

اسم المحقق : الدكتور أنس الشامي

القطع : ١٧ × ٢٤ سم

عدد الصفحات : ٧٧٩ صفحة

عدد المجلدات : ١٢ مجلد - المجلد الخامس

سنة الطبع : ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

رقم الايداع : ٥٠٥٥ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي : ٩٧٨-٩٧٧-٣٠٠-٥٢-٣٨

الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢ :

طبع . نشر . توزيع



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فصلٌ) في مبيت ليالي أيام التشريق الثلاثة بمنى

أو سُقُوطِهِ وَرَمْيِهَا وَشُرُوطِ الرَّمْيِ وَتَوَابِعِ ذَلِكَ (إذا عاد إلى منى) من مكة، أو لم يعد بأن لم يذهب لِمَكَّةَ (بات) وجوبًا على الأصح (بها) فلا يُجْزَى خارجها ومنها ما أقبل من الجبال المحيطة بها حُدُودُهَا وَأَوَّلُهَا من جهة مكة أَوَّلَ الْعَقْبَةِ التي بَلَصَقَهَا الْجَمْرَةُ ومن جهة عَرَفَةَ مُحَسَّرٌ لَكِنَّ هَذَا الْحَدَّ غَيْرُ مَعْرُوفٍ الْآنَ لِلْجَهْلِ بِأَوَّلِ مُحَسَّرٍ لَكِنَّهُمْ قَالُوا طَوَّلُ مِنْى سَبْعَةُ آلَافٍ ذِرَاعٍ وَمِائَتَا ذِرَاعٍ فَلْيُقَسَّ مِنَ الْعَقْبَةِ وَحُدَّ بِهِ ثُمَّ الظَّاهِرُ مِنْ هَذَا التَّحْدِيدِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ مَا سَامَتْ أَوَّلَ الْعَقْبَةِ الْمَذْكُورِ يَمِينًا إِلَى الْجَبَلِ وَيَسَارًا إِلَى الْجَبَلِ وَحِينَئِذٍ يَخْرُجُ مِنْ مِنْى كَثِيرٌ يَظُنُّهُ أَكْثَرُ النَّاسِ مِنْهَا (ليلتني) يومني (التشريق) الأولين أي: مُعْظَمُهُمَا وكذا الثالثة إن لم ينفر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَصْلٌ: فِي مَبِيتِ لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بِمَنْى وَشُرُوطِ الرَّمْيِ

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ سُقُوطِهِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَعَلَّى وَالتَّغْيِيرُ بِالْوَاوِ أَوَّلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِضَرْيٍّ .
☐ قَوْلُهُ: (وَشُرُوطُ الرَّمْيِ) أَيُّ مُطْلَقًا فَلِذَا عَدَلَ عَنِ الضَّمِيرِ بِضَرْيٍّ . ☐ قَوْلُهُ: (وَتَوَابِعِ ذَلِكَ) أَيُّ كَزِيَارَةِ قَبْرِ الرَّسُولِ ﷺ وَطَوَافِ الْوُدَّاعِ ش .

☐ قَوْلُهُ (سُ): (إِذَا عَادَ إِلَى مِنْى) أَيُّ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى بَعْدَ قُدُومِ نِهَآيَةٍ وَمُعْنَى .
☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا) أَيُّ مِنْ مِنْى . ☐ قَوْلُهُ: (الْمُحِيطُ) نَعَتْ سَبَبِيٍّ لِلْجِبَالِ وَفَاعِلُهُ حُدُودُهَا . ☐ قَوْلُهُ: (وَأَوَّلُهَا مِنْ جِهَةِ مَكَّةَ أَوَّلَ الْعَقْبَةِ الْخ) هَذَا قَدْ يَفْتَضِي دُخُولَ الْجَمْرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ التَّنْبِيهِ السَّابِقِ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَقْطَعُ التَّنْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِأَوَّلِ الْعَقْبَةِ أَوَّلُهَا مِنْ جِهَةِ مِنْى وَيَكُونُ ذَلِكَ الْأَوَّلُ سَابِقًا عَلَى الْجَمْرَةِ سَمِ أَيُّ فَلْيَنْسَ الْعَقْبَةَ مَعَ جَمْرَتِهَا مِنْهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَلَا مُحَسَّرٌ وَلَا مَا أَذْبَرَ مِنَ الْجِبَالِ الْمُحِيطَةِ بِهَا وَتَائِيٍّ . ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ هَذَا الْحَدَّ) أَيُّ الَّذِي مِنْ جِهَةِ عَرَفَةَ . ☐ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مَعْرُوفٍ الْآنَ الْخ) قَدْ يُقَالُ عِنْدَ الْإِسْتِثْبَاهِ يَجْتَهِدُ كَالْمِيقَاتِ وَلَا يَتَأَتَّى هُنَا الْإِحْتِمَالُ الْمَارُّ فِي عَرَفَةَ لِيُوضَّحَ الْفَرْقُ بِضَرْيٍّ . ☐ قَوْلُهُ: (أَيُّ مُعْظَمُهُمَا) هَذَا يَتَحَقَّقُ بِزِيَادَةِ عَلَى النُّصْفِ وَلَوْ بِلَخْطِ عَشْرٍ وَتَائِيٍّ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَصْلٌ: فِي مَبِيتِ لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الْثَلَاثَةِ بِمَنْى الْخ

☐ قَوْلُهُ: (وَأَوَّلُهَا مِنْ جِهَةِ مَكَّةَ أَوَّلَ الْعَقْبَةِ الْخ) هَذَا قَدْ يَفْتَضِي دُخُولَ الْجَمْرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ التَّنْبِيهِ السَّابِقِ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَقْطَعُ التَّنْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِأَوَّلِ الْعَقْبَةِ أَوَّلُهَا مِنْ جِهَةِ مِنْى وَيَكُونُ ذَلِكَ الْأَوَّلُ سَابِقًا عَلَى الْجَمْرَةِ .

نَفَرًا صَحِيحًا كَمَا سَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ (وَرَمَى) وَجُوبًا بِلَا خِلَافٍ وَيَجِبُ فِيهِ جَمْعُهُ، أَوْ فَرَقَهُ أَنْ يَرْمِيَ (كُلَّ يَوْمٍ إِلَى الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثِ) وَالْأَصْلُ فِي الرَّمْيِ لَا الْوَاجِبُ فِيهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنْ يَكُونَ (كُلُّ جُمْرَةٍ سَبْعَ حَصَيَاتٍ) لِلاتِّبَاعِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَا عُذْرٌ وَمِنْهُ قَصْدُ سَفِيِّ الْحَاجِّ بِمَكَّةَ، أَوْ بِطَرِيقِهَا وَرَعِيَ دَابَّةً أَوْ دَوَابًّا.....

☐ قَوْلُهُ: (لَا الْوَاجِبُ فِيهِ) أَيِ وَالْأَوَّلُ الْوَاجِبُ فِيهِ يَخْصُلُ أَيْضًا مَثَلًا بِمَا إِذَا رَمَى لَيْلًا وَبِمَا إِذَا أَخَّرَ رَمْيَ الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ إِلَى الثَّلَاثِ فَرَمَى الْجَمِيعَ فِيهِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيِ مِنْ جَوَازِ تَأْخِيرِ رَمْيِ كُلِّ يَوْمٍ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بِضَرْبٍ.

☐ قَوْلُهُ (سَمَ): (كُلُّ يَوْمٍ) أَيِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ حَادِي عَشَرَ الْحِجَّةِ وَتَالِيَاهُ (إِلَى الْجَمَرَاتِ) الثَّلَاثِ وَالْأَوَّلَى مِنْهَا تَلِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ، وَهِيَ الْكُبْرَى وَالثَّانِيَةُ الْوُسْطَى وَالثَّالِثَةُ جُمْرَةُ الْعَقْبَةِ نِهَآةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر، وَهِيَ الْكُبْرَى وَتَقَدَّمَ أَنَّ جُمْرَةَ الْعَقْبَةِ تُسَمَّى الْكُبْرَى فَلَفِظُ الْكُبْرَى مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ وَجُمْرَةَ الْعَقْبَةِ اهـ.

☐ قَوْلُهُ (سَمَ): (إِلَى الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثِ) وَالْمَرْمَى ثَلَاثَةٌ أَذْرُعٌ مِنْ سَائِرِ جَوَانِبِ الْعَلَمِ فِي الْجَمْرَتَيْنِ وَتَحْتَ شَاخِصِ جُمْرَةِ الْعَقْبَةِ حَتَّى لَوْ أُزِيلَ الْجَبَلُ وَصَارَ لِلْمَرْمَى جَوَانِبُ كَجَوَانِبِ غَيْرِهَا لَمْ يَكْفِ الرَّمْيُ فِي غَيْرِ الْجَانِبِ الْمَعْهُودِ وَتَائِيٍّ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكْفِي الرَّمْيُ فِي جَنْبَيْ شَاخِصِ جُمْرَةِ الْعَقْبَةِ الصَّغِيرَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (جَمَعَهُ) أَيِ بِأَنْ أَخَّرَ الرَّمْيَ إِلَى الثَّلَاثِ فَرَمَى فِيهِ عَنِ الثَّلَاثَةِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ فَرَقَهُ) أَيِ بِأَنْ رَمَى عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فِيهِ أَوْ اللَّيْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ فِي غَيْرِ الثَّلَاثِ سَم.

☐ قَوْلُهُ (سَمَ): (سَبْعَ حَصَيَاتٍ) أَيِ فَمَجْمُوعُ الْمَرْمَى بِهِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ثَلَاثٌ وَسِتُونَ وَيُسَنُّ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي هَذِهِ الْجَمَرَاتِ مُغْنِي وَنِهَآةً. ☐ قَوْلُهُ: (لِلاتِّبَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهَذَا يُعْلَمُ فِي النَّهَآةِ وَالْمُغْنِي.

☐ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ وَجُوبِ الْمَيْبِتِ وَالرَّمْيِ كُرْدِيٍّ وَفِي تَنْسِخَةٍ صَحِيحَةٍ ذَيْنِكَ بِالشَّيْءِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ قَصْدُ سَفِيِّ الْحَاجِّ إِلَخِ) عِبَارَةٌ النَّهَآةِ وَيَسْقُطُ الْمَيْبِتُ بِمُزْدَلِفَةَ وَمِنَى وَالْدَّمُ عَنِ الرِّعَاءِ إِنْ خَرَجُوا مِنْهُمَا قَبْلَ الْغُرُوبِ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجُوا قَبْلَ الْغُرُوبِ بِأَنْ كَانُوا بِهِمَا بَعْدَهُ لَزِمَهُمْ مَيْبِتُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَالرَّمْيُ مِنَ الْغَدِ وَصُورَةُ ذَلِكَ فِي مَيْبِتِ مُزْدَلِفَةَ أَنْ يَأْتِيَهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهَا حِينَئِذٍ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ وَعَنْ أَهْلِ السَّقَايَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ خُرُوجِهِمْ بِقَبْلِ الْغُرُوبِ وَلَوْ كَانَتْ مُحَدَّثَةً إِذْ غَيْرِ الْعَبَاسِ

☐ قَوْلُهُ: (لَا الْوَاجِبُ فِيهِ) أَيِ وَالْأَوَّلُ الْوَاجِبُ فِيهِ يَخْصُلُ أَيْضًا مَثَلًا بِمَا إِذَا رَمَى لَيْلًا وَبِمَا إِذَا أَخَّرَ رَمْيَ الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ إِلَى الثَّلَاثِ فَرَمَى الْجَمِيعَ فِيهِ وَقَوْلُهُ جَمَعَهُ بِأَنْ أَخَّرَ الرَّمْيَ إِلَى الثَّلَاثِ فَرَمَى فِيهِ عَنِ الثَّلَاثَةِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَقَوْلُهُ أَوْ فَرَقَهُ بِأَنْ رَمَى عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فِيهِ أَوْ اللَّيْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ فِي غَيْرِ الثَّلَاثِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَا عُذْرٌ وَمِنْهُ قَصْدُ سَفِيِّ الْحَاجِّ إِلَخِ) عِبَارَةٌ عِبَ وَلَا دَمَ بَرَزَكُهَا أَيِ لِيَالِي مِنَى لِعُذْرِ كَالرِّعَاءِ إِنْ فَارَقُوهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ وَكَأَهْلِ سِقَايَةِ الْعَبَاسِ وَكَذَا غَيْرُهَا وَلِلصَّنْفَيْنِ تَأْخِيرُ رَمْيِ التَّخْرِ يَوْمًا فَأَكْثَرَ مِنَ التَّشْرِيقِ وَيَتَذَكَّرُ كَوْنَهُ كَمَا سَيَأْتِي اهـ وَسَيَأْتِي مَضمُونُ ذَلِكَ قَرِيبًا وَكَذَا يُرَخَّصُ لِلرِّعَاءِ تَرْكُ مَيْبِتِ مُزْدَلِفَةَ

ولو لغير الحاج نعم يُشْتَع بعد الغروب النفر للرعي؛ لأنه لا يكون ليلاً بخلاف نحو سقاية ويلزم الرعاء بكسر الراء والمد العود للرمي في وقته. ومَرَّ أَنْ وقت أداء رمي النحر من نصف ليلة النحر إلى آخر أيام التشريق ويأتي أَنَّ رمي كُلِّ يوم من أيام التشريق يدخل بزواله ويستمر إلى آخرها فلهم كغيرهم ترك رمي النحر وما بعدها إلى آخرها ليرموا الكل قبيل غروب شمسهِ وبهذا يعلم أَنَّ معنى كون الرعي عُذْرًا على الْمُعْتَمِدِ عَدَمُ الكراهية في تأخيرهِ لأجلهِ وإلا فهو مُساوٍ لغيرهِ في الجواز، فَإِنْ فُرِضَ خوفهُ على دابته لو عاد للرعي الذي يُذَكُّ به كان معنى كون الرعي عُذْرًا له عَدَمُ الإثم كما هو ظاهرٌ وأما جواب بعضهم عن قول الإسنوي مِنَ التناقض العجيب قولهما يجوز لذوي الأعذار تأخير رمي يوم لا يؤمّن مع تصحيحهما أَنَّ

مَنْ هو من أهل السقاية في معناه، وإن لم يكن عَبَاسِيًّا ولأهل الرعاء والسقاية تأخير الرمي يومًا فقط ويُؤَدُّونه في تاليهِ قَبْلَ رَمِيهِ لا رَمِيَّ يَوْمَيْنِ بالنسبة لَوْ قَتِ الاختيار وإلا فَقَدْ مَرَّ بقاء وقت الجواز إلى آخر أيام التشريق ويُعَذَّرُ في ترك المبيت وعَدَمُ لزوم الدم أيضًا خائف على نفس أو مال أو فوات مطلوب كآبق أو ضياع مريض بترك تعهده أو موت نحو قريبه في غيبته فيما يظهر؛ لأنه ذو عُذْرٍ فاشبه الرعاء وأهل السقاية وله أَنْ يَتَفَرَّغَ بعد الغروب اهـ وكذا في المغني إلا قوله أو موت إلى لائته. ♣ قوله: (ولو لغير الحاج) أي ولو لم يغتادوا الرعي قَبْلَ أو كانوا أجراء أو مُتَبَرِّعِينَ إِنْ تَعَسَّرَ عليهم الإتيان بالذواب إلى متى مثلاً وخشوا من تركها لو باتوا ضياعاً بنحو نهب أو جوعاً لا تضرُّ عليه عادةً وتأتي. ♣ قوله: (النفر) أي الخروج من متى. ♣ قوله: (لأنه لا يكون ليلاً بخلاف السقاية) أي من شأن كُلِّ منهما ذلك فلو فُرِضَ الاحتياج ليلاً إلى الرعي دونها انعكس الحكم كما يؤخذ من كلامه في حاشية الإيضاح وقد يَصَوِّرُ الاحتياج إلى الخروج ليلاً بينعد المزمع بضري. ♣ قوله: (ومَرَّ) أي في أواخر فضل في المبيت.

♣ قوله: (ويأتي) أي عن قريب. ♣ قوله: (فلهم) أي للرعاء. ♣ قوله: (قبيل غروب شمسهِ) أي آخر أيام التشريق. ♣ قوله: (فهو) أي الراعي. ♣ قوله: (في الجواز) أي جواز تأخير الرمي. ♣ قوله: (على دابته) أي التي يزعها ولو بالإجارة مثلاً. ♣ قوله: (لو عاد للرعي إلخ) يعني لو عاد قَبْلَ خروج أيام التشريق. ♣ قوله: (عَدَمُ الإثم) أي في ترك الرمي. ♣ قوله: (من التناقض إلخ) خبرٌ مُقَدَّمٌ لقوله قولهما. ♣ قوله: (يجوز لذوي الأعذار تأخير يوم) أي فيؤدونه في الثاني قَبْلَ رَمِيهِ ولو قَبْلَ الزوال وتأتي

بأن جاءوها قَبْلَ الغروب وفازوها كذلك. ♣ قوله: (وأما جواب بعضهم إلخ) ذَكَرَ في شرح البهجة هذا الجواب. ♣ قوله: (قولهما يجوز لذوي الأعذار تأخير رمي يوم لا يؤمّن مع تصحيحهما إلخ) قال في شرح الروض وأعلم أَنَّ المنع من تأخير رمي يومين متوالين هو بالنسبة لَوْ قَتِ الاختيار وإلا فَقَدْ مَرَّ أَنَّ وقت الجواز يمتدُّ إلى آخر أيام التشريق فقول المجموع قال الزواني وغيره لا يَرَحُّصُ للرعاء في ترك رمي يوم النحر أي في تأخيرهِ مَحْمُولٌ على أَنَّهُ لا يَرَحُّصُ له في الخروج عن وقت الاختيار اهـ.

لِغَيْرِهِمْ تَأْخِيرَ رَمِي يَوْمَيْنِ فَأَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ؛ لِأَنَّ أَيَّامَ مِنَى كَالْوَقْتِ الْوَاحِدِ بَأَنَّ هَذَا فِيمَنْ بَاتَ لَيْالِي مِنَى وَذَلِكَ فِي ذِي عُذْرٍ لَمْ يَتَّهَ فَا مَتَنَا حُ التَّأْخِيرِ عَلَيْهِ لِتَرْكِهِ شِعَارَ الْمَبِيتِ وَالرَّمِي فَيُرَدُّ بَأَنَّ مَا تُرِكَ لِلْعُذْرِ بِمَنْزِلَةِ الْمَاتِي بِهِ فِي عَدَمِ الْإِثْمِ فَلَمْ يُنَاسِبِ التَّضْيِيقُ بِذَلِكَ مَعَ الْعُذْرِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَمْعُ مُخَالِفٌ لِإِطْلَاقِهِمْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى يَشْهَدُ لَهُ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. وَلَئِنَّا الْوَجْهَ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنَّ يَجُوزُ مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ كِرَاهِيَةٍ وَلَا يَجُوزُ مَعْنَاهُ نَفْيُ الْجُلِّ الْمُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ فَتَأْمُلْهُ وَيَأْتِي قَرِيبًا مَا يُؤَيِّدُهُ وَمِنْهُ أَيْضًا خَوْفٌ عَلَى مُحْتَرَمٍ وَلَوْ لِغَيْرِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي التَّيْسُمِ وَمَرَضٍ تَشَقُّ مَعَهُ الْإِقَامَةُ بِمِنَى وَتَمْرِضُ مُنْقَطِعٌ وَطَلَبُ نَحْوِ آيَتٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَبَيِّنُهُ فِي الْحَاشِيَةِ وَمِنْهُ مَا مَرَّ فِي مُزْدَلِفَةٍ مِنَ الْاِشْتِغَالِ بِنَحْوِ طَوَافِ الرُّكْنِ بَقِيْدِهِ.....

وَبَصْرِيَّ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْإِلْحَ) مُتَعَلِّقٌ بِجَوَابِ الْبَعْضِ. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ تَضْحِيحُهُمَا أَنَّ لِغَيْرِهِمْ الْإِلْحَ. □ وَفَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ قَوْلُهُمَا يَجُوزُ الْإِلْحَ بَصْرِيَّ. □ فَوَدَّ: (فَيُرَدُّ الْإِلْحَ) جَوَابُ أَمَّا أَيِ فَيُرَدُّ ذَلِكَ الْجَوَابُ بِأَنَّ الْإِلْحَ كُرِدِيَّ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ مَا تُرِكَ لِلْعُذْرِ الْإِلْحَ) أَيِ وَتَرَكَ ذِي الْعُذْرِ الْمَبِيتَ لِلْعُذْرِ سَمَ وَبَصْرِيَّ. □ فَوَدَّ: (فَلَمْ يُنَاسِبِ) أَيِ تَارِكَ الْمَبِيتَ لِلْعُذْرِ. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ بَعْدَ جَوَازِ التَّأْخِيرِ يَوْمَيْنِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ مَعْنَى الْإِلْحَ) مُتَعَلِّقٌ بِمُخَالَفَةٍ. □ وَفَوَدَّ: (لَهُ) أَيِ لِلْمُخَالَفَةِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ أَنْ يَجُوزَ) أَيِ لَفْظُ يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ يَوْمٍ. □ وَفَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ) أَيِ لَفْظُ لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمَا لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ يَوْمَيْنِ بَصْرِيَّ وَكُرْدِيَّ. □ فَوَدَّ: (مَعْنَاهُ نَفْيُ الْجُلِّ الْإِلْحَ) قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ عَدَمُ الْفَرْقِ مَعَ قِيَامِ الْعُذْرِ بَيْنَ التَّأْخِيرِ يَوْمٍ وَالتَّأْخِيرِ يَوْمَيْنِ وَأَنَّ الْعُذْرَ كَمَا يُسْقِطُ الْإِثْمَ كَذَلِكَ يُسْقِطُ الْكِرَاهِيَةَ وَمُخَالَفَةَ الْأَوَّلَى ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النَّهَايَةِ مَا نَفَّسَهُ وَبَحَثَ أَنَّ الْأَعْذَارَ هُنَا تُحْصَلُ ثَوَابُ الْحُضُورِ كَمَا مَرَّ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالَّذِي مَرَّ أَنَّ الْمَذْهَبَ عَدَمُ الْحُضُورِ وَالْمُخْتَارُ الْحُضُورُ أَهْ قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ مَرَّرَ وَالْمُخْتَارُ الْحُضُورُ أَيِ هُنَاكَ فَيَكُونُ مَا هُنَا مِثْلَهُ أَهْ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَيُعْلَمُ فِي الْمَغْنَى وَالنَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ لِغَيْرِهِ إِلَى وَتَمْرِضُ وَقَوْلَهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ إِلَى وَمِنْهُ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنَ الْعُذْرِ الْمُسْقِطِ لُجُوبِ الْمَبِيتِ وَلُزُومِ الدَّمِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (خَوْفٌ عَلَى مُحْتَرَمٍ) أَيِ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ نِهَآيَةً وَمُغْنَى أَيِ، وَإِنْ قُلَّ وَثَاقِي وَعَشْرُ. □ فَوَدَّ: (وَتَمْرِضُ مُنْقَطِعٌ) أَيِ لَا مُتَعَهِّدٌ لَهُ أَوْ اِشْتَعَلَّ عَنْهُ بَنَحُو تَحْصِيلِ الْأَذْوِيَةِ أَوْ يَسْتَأْنِسُ بِهِ لِنَحْوِ صَدَاقَةٍ أَوْ أَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ، وَإِنْ تَعَهَّدهُ غَيْرُهُ فَيُحْمَلُ فِيهِمَا وَثَاقِي. □ فَوَدَّ: (بِنَحْوِ طَوَافِ الرُّكْنِ) أَيِ كَالسَّغِيِّ. □ فَوَدَّ: (بَقِيْدِهِ) أَيِ، وَهُوَ عَدَمُ امْكِانِ الْعَوْدِ لِلْمَبِيتِ بَعْدَ فَعْلِهِ وَإِلَّا فَيَجِبُ جَمْعًا بَيْنَ الْوَاجِبَيْنِ نَعَمْ لَوْ عَلِمَ تَحْصِيلُ مَا دُونَ الْمُعْظَمِ بِمِنَى فَهَلْ يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ الْمِنْسُورَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ وَاجِبُ الْمَبِيتِ لَمْ أَرِ فِيهِ شَيْئًا وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ بَصْرِيَّ. □ قَوْلُهُ: (وَغَيْرُ ذَلِكَ) أَيِ كَخَوْفِهِ مِنْ غَرِيْبِهِ نَحْوِ حَبْسٍ وَلَا بَيِّنَةٍ لَهُ تَشْهَدُ بِعُسْرِهِ أَوْ لَهُ وَثَمٌ قَاضٍ لَا يَسْمَعُهَا إِلَّا بَعْدَ حَبْسِهِ كَالْحَقْنِيِّ وَعُقُوبَةِ يَرْجُو بَغْيِيَّتِهِ الْعَفْوَ عَنْهَا وَقَدْ لِيَاْسَ لَا تَقِيْ غَيْرِ سَائِرِ

□ فَوَدَّ: (بِأَنَّ هَذَا) أَيِ أَنَّ لِغَيْرِهِمْ تَأْخِيرَهُ الْإِلْحَ وَقَوْلَهُ وَذَلِكَ أَيِ قَوْلُهُمَا يَجُوزُ الْإِلْحَ. □ فَوَدَّ: (لِلْعُذْرِ بِمَنْزِلَةِ الْمَاتِي بِهِ) أَيِ وَتَرَكَ ذِي الْعُذْرِ الْمَبِيتَ لِلْعُذْرِ.

وسيعلم مما يأتي أن العذر في المبيت يسقط دمه وإثمه وفي الرمي يسقط إثمه لا دمه.
 (تنبيه) وقع بموسم سنة ثمان وخمسين ضحى يوم النحر فئنة عظيمة بين أمراء الحاج وأمير
 مكة ثم تزايدت واشتد الخوف حتى رحل أكثر الحجاج والمكيين ليلة القدر وصباحته ووقع
 النهب الفظيخ ولم يزل الخوف يشتد حتى نفر من بقي مع الأمراء من الحجيج قبل زوال يوم
 النفر الأول وأراد بعض أكابر الحجاج أن يعود ليمنى قبل فوات وقت الرمي مع جنيد من
 صاحب مكة فتعذر عليه ذلك لتمرّد الأعراب وانتشارهم كالجراد وحينئذ اختلف المفتون في
 لزوم الدم. وظاهر كلامهم لزومه كما بيئته مع المثل إلى عذمه وبيان مستنده في إفتاء مبسوط
 مسطر في الفتاوى ومن ذلك المستند أن ما ذكره من الأعداء بعضه لا يمنع فعله بالنفس
 وبعضه لا يمنع الاستنابة فلزم الدم لإمكان الفعل وأما هذا العذر فمانع للفعل بالنفس والنائب؛
 لأن كل واحد حتى الفقراء المتجرّدين صار خائفًا على نفسه فلم يكن فيه تفصيل البتة وأن
 كلام شارح يفيد ذلك وأن ما ذكره في الإحصار لا ينافي ذلك؛ لأن المبيت ثم يجب فيه دم
 مع العذر كما يأتي فالرمي أولى قيل: وقع نظير ذلك وأن علماء مصر ومكة اختلفوا في الدم
 فأفتى بعذمه المصريون كشيوخنا ومعاصره وبوجوبه المكيون (فلذا رمى اليوم الثاني فأراد النفر)
 أي: التحرك للذهاب إذ حقيقة النفر الانزعاج فيشمل من أخذ في شغل الارتحال ويوافق

عورته وسفر رفقته ونائي. □ قوله: (وسيعلم إلخ) قال في المجموع وترك المبيت ناسيًا كتركه عايدًا
 صرح به الدارمي وغيره مغني وأقره الونائي. □ قوله: (بموسم سنة ثمان وخمسين) أي وتسعمائة كما في
 الفتاوى اه محمد صالح. □ قوله: (أمراء الحاج) كذا في الشئخ بالمد ولعله مُحَرَّفٌ عن أمير الحاج كما
 عبّر به الشارح في بعض كتبه حاكيا لتلك القضية. □ قوله: (وأمير مكة)، وهو الشريف محمد أبو نمي بن
 الشريف بركات. □ قوله: (من الحجيج) حال ممن بقي. □ قوله: (من صاحب مكة) أي من أميرها.

□ قوله: (المفتيون) كذا في الشئخ بالياء والأولى حذفها. □ قوله: (ذلك) أي العوذ ليمنى. □ قوله: (وظاهر
 كلامهم إلخ) أي لما تقرر من أن العذر في الرمي يسقط إثمه لا دمه سم. □ قوله: (وبيان مستنده) أي عدم
 اللزوم. □ قوله: (وأن كلام إلخ) عطف على قوله أن ما ذكره إلخ.

□ قول (سني): (ولذا رمى اليوم الثاني إلخ) أي والأول من أيام التشريق نهايةً ومغني. □ قوله: (فيشمل من
 أخذ في شغل الارتحال إلخ) وفاقًا للمغني وخلافًا للأسنى والنهاية عبارة الأول ولو غربت، وهو في
 شغل الارتحال فله التفر؛ لأن في تكليفه جلّ الرخل والمتاع مشقة عليه كما لو ارتحل وغرّبت الشمس
 قبل انفصاله من متى، فإن له التفر وهذا ما جزم به ابن المقرئ تبعًا لأصل الروضة، وهو المتمدّد خلافًا
 لما في مناسك المصنّف من أنه يمتنع عليه التفر، وإن قال الأذرعي أن ما في أصل الروضة غلط اه
 وعبارة الأخيرين، وهو كما قال الأذرعي وغيره غلط سببه سقوط شيء من نسخ العزيز والمصحح فيه

□ قوله: (وظاهر كلامهم) أي لما تقرر من أن العذر في الرمي يسقط إثمه لا دمه.

الأصح في أصل الروضة أن غروبها، وهو في شغل الارتحال لا يلزمه المبيت، وإن اعترضه كثيرون (قبل غروب الشمس) يؤخذ من قوله أراد أنه لا بُدَّ من نيّة النفر مقارنة له وإلا لم يُعتدَّ

وفي الشرح الصغير ومناسك المصنّف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وعربت الشمس قبل انفصاله من متى كان له النفر اهـ. قوله: (لا يلزمه إلخ) من الإلزام. قوله: (مقارنة له) قد يُقال ما أخذ المقارنة من كلام المصنّف بصريّ قال الكُرديّ على بأفضل مأخذها اشتراط نيّة النفر؛ لأن حقيقة النيّة قصد الشيء مُقترناً بفعله اهـ. قوله: (وإلا لم يُعتدَّ إلخ) عبارة الونائيّ ومن وصل إلى جمرّة العقبة يوم النفر الأول ناوياً النفر ورمّاها، وهو عند وصوله إليها خارج متى تعيّن عليه الرجوع إلى حدّ متى ليكون نَفَرُه بعد استكمال الرميّ قاله ابن الجمال، وهو قضية كلام الثخفة فينوي النفر ثم ينفصل عن متى لكنّ قضية كلام ابن القاسم أنه له النفر الآن بعد رميه من غير رجوع وتكفيه نيّة النفر من حيثيّ؛ لأن سيره الأوّل ووصوله إلى جمرّة العقبة لا يسمّى نفراً، وإن نواه؛ لأنه قبل استكمال الرميّ ولو عاد الرميّ ثم نَفَر ولم يثو ثم نوى خارج متى فقضية كلام سم أنه تكفيه النيّة للنفر ولو قبل وصوله لمكة يسير وكلام الثخفة يقتضي أن تكون نيّة النفر موجودة قبل انفصاله من متى ولو بجزء يسير فعلى ذلك فمن لم يثو أصلاً لم يسقط عنه شيء ولذا قال ابن الجمال وحيثيّ فيخرج منه أن ما عليه عمل الناس اليوم من سيرهم من متى وإفاضتهم عقب رمي جمرّة العقبة سيّما النساء ولم يحصل الرجوع بعد الرمي غير صحيح كما يقتضيه عباراتهم سيّما عبارة الثخفة هذا ما ظهر، فإن ظهر نقل بخلافه فالمعول عليه انتهى انتهت. وفي الكُرديّ على بأفضل ما نصّه وذكر ابن الجمال في شرح قول الإيضاح إذا نَفَر من متى في اليوم الثاني أو الثالث انصرف من جمرّة العقبة كما هو ما نصّه لا يعكّر على ذلك ما قدّمناه من أنه إذا نَفَر في اليوم الثاني يجب في حقه بعد رمي جمرّة العقبة أن يعود إلى حدّ متى ثم يثو ليصحّ نَفَرُه لإمكان حمل كلامه على ذلك بالسّنة إلى اليوم الثالث ولا ينافيه قوله كما هو أي كما هو رايك فتأمل اهـ وبيّنت في الأصل ما يؤيّده اهـ أقول وهذا الحمل مع بعده جدّاً يرّده قول المغني والنهاية ويأتي في الشرح ما يوافقه ويسنّ أن يرمي راجلاً لا راكباً إلا في يوم النفر فالثّمة أن يرمي راكباً لينفر عقبه اهـ وقول الشارح في حاشية الإيضاح قوله وفي اليوم الثالث راكباً؛ لأنه يثو في الثالث عقب رميه فيستمرّ على ركوبه هو المعتمد كما في الروضة وأصلها ونصّ عليه في الإنلاء. ومقتضى تعليل المصنّف الذي ذكره في الروضة أيضاً ندب الركوب عند النفر الأوّل أيضاً، وهو ظاهر؛ لأن يوم النفر لا رجوع فيه اهـ وأيضاً لو كان العود المذكور واجباً لنقل عن النبي ﷺ وأصحابه والسلف، فإنه أمر غريب ونبّه عليه بعض الخلف لعموم البلوى بتركه في الأزمنة الأخيرة وأيضاً قول الونائيّ، وهو قضية كلام الثخفة كقول ابن

قوله: (وإن اعترضه كثيرون) قال في شرح الرّوض، وهو كما قال الأذرعي وغيره منّا سببه سقوط شيء من بعض نسخ العزيز والمصحح فيه وفي الشرح الصغير ومناسك التّويّ أنه يمتنع عليه النفر بخلاف ما لو ارتحل وعربت الشمس قبل انفصاله من متى فإن له النفر اهـ.

بُخْرُوجِه فِلِزْمُهُ الْعُودُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ مَبِيبَ وَرَمَى الْكُلُّ مَا لَمْ يَتَعَجَّلْ عَنْهُ وَلَا يُسَمَّى مُتَعَجِّلًا إِلَّا مَنْ أَرَادَ ذَلِكَ. ثُمَّ رَأَيْتَ الزَّرْكَشِيَّ قَالًا لُبْدٌ مِنْ نِيَّةِ الْنَفْرِ اهـ وَتَوَجَّهَ بِمَا ذَكَرْتَهُ (جَانِ) إِنْ كَانَ بَاتَ اللَّيْلَتَيْنِ قَبْلَهُ، أَوْ تَرَكَهُمَا لِلْعُذْرِ (وَسَقَطَ مَبِيبُ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ وَرَمَى يَوْمَهَا) وَلَا دَمَ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٢٠٣) وَالْأَصْلُ فِيمَا لَا إِثْمَ فِيهِ عَدَمُ الدَّمِ لَكِنَّ التَّأَخِيرَ أَفْضَلُ لَا سَيِّئًا لِلْإِمَامِ إِلَّا لِعُذْرِ كَخُوفٍ، أَوْ غَلَاءٍ وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ بِلِ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَوَارِدِيِّ مَا يَقْتَضِي حُرْمَتَهُ عَلَيْهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَنْتَهَمَا وَلَا عُذْرَ لَهُ أَوْ نَفَرَ قَبْلَ الزَّوَالِ، أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الرَّمْيِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْنَفَرُ وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ مَبِيبُ الثَّالِثَةِ وَلَا رَمَى يَوْمَهَا عَلَى الْمُتَعَمِّدِ نَعَمْ يَنْقَعُهُ فِي غَيْرِ الْأُولَى الْعُودُ قَبْلَ الْغُرُوبِ فَيَرْمِي وَيَنْفِرُ حِينَئِذٍ.....

الْجَمَالِ سَيِّمَا عِبَارَةَ التَّخْفَةِ ظَاهِرُ الْمَنْعِ بِلِ قَضِيَّةِ قَوْلِ التَّخْفَةِ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ التَّفَرِّقِ مُقَارَنَةً لَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَيَشْمَلُ مَنْ أَخَذَ فِي شُغْلِ الْإِزْتِحَالِ أَنْ مُقَارَنَةً النَّيَّةِ لِشُغْلِ الْإِزْتِحَالِ كَافِيَةٌ، وَإِنْ نَسِيَهَا بَعْدَ تَمَامِهِ وَقَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى الْجَمْرَةِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ هَذِهِ الْجَمْرَةُ لَيْسَتْ مِنْ مَنَى هِيَ وَلَا عَقَبْتُهَا اهـ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَبَّرَ فِي الْعِبَادَةِ إِنَّمَا هُوَ مُقَارَنَةُ النَّيَّةِ بِأَوَّلِهَا لَا اسْتِمْرَارُهَا إِلَى آخِرِهَا. هـ قَوْلُهُ: (فَلِزْمُهُ الْعُودُ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ مَحَلُّ لُزُومِ الْعُودِ مَا لَمْ يَنْتَوِ التَّفَرُّقُ خَارِجَهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ سَم. هـ قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتَ الزَّرْكَشِيَّ الْخُ) فَعَلِمَ أَنَّ نِيَّةَ التَّفَرِّقِ قَالَتْ بِهَا الزَّرْكَشِيُّ وَالْمُقَارَنَةُ لِلتَّفَرِّقِ قَالَتْ بِهَا التَّخْفَةُ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلنَّهْيَةِ أَيْ وَالْمُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ لِلنَّيَّةِ وَهَذَا لَا يَقْتَضِي مُخَالَفَتَهُمْ وَنَائِي وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ إِنَّمَا سَكَتُوا عَنِ النَّيَّةِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذِكْرِهَا لِعَدَمِ انْفِكَائِ الْإِزْتِحَالِ الْإِخْتِيَارِيِّ عَنِ نِيَّةِ التَّفَرِّقِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَخْضِرِ الْمُزْتَحِلُ وَجُودَهَا فِي قَلْبِهِ إِذَا اشْتِغَالَ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارِ بِالشَّدِّ بِدُونِ تَصَوُّرِ الْمَشْدُودِ إِلَيْهِ وَتَوَجُّهُهُ إِلَى طَرِيقِ مَكَّةَ بِدُونِ مُلَاحَظَةِ وَقَصْدِ وَصُولِ مَكَّةَ مُحَالٌ عَادَةً. هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي.

هـ قَوْلُهُ (وَرَمَى يَوْمَهَا) وَيَتْرُكُ حَصَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ أَوْ يَدْفَعُهَا لِمَنْ لَمْ يَزِمْ وَلَا يَنْفِرُ بِهَا وَأَمَّا مَا يَقَعْلُهُ النَّاسُ مِنْ دَفْنِهَا فَلَا أَصْلَ لَهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَعَ ش قَوْلُهُ م ر وَلَا يَنْفِرُ بِهَا أَيْ لَا يَتَّبَعِي لَهُ ذَلِكَ اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَنْتَهَمَا الْخُ) صَادِقٌ بِمَا إِذَا بَاتَ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتَ السَّيِّدَ صَرَّحَ بِهِ سَم. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ نَفَرَ قَبْلَ الزَّوَالِ) أَيْ مُطْلَقًا. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ الْخُ) وَيَجِبُ فِي تَرْكِ مَبِيبِ لِبَالِي مَنَى دَمَ لِتَرْكِهِ الْمَبِيبِ الْوَاجِبِ كَمَا يَجِبُ فِي تَرْكِ مَبِيبِ مُزْدَلَفَةَ دَمَ وَفِي تَرْكِ مَبِيبِ اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ مَدَّ وَاللَّيْلَتَيْنِ مُدَّانِ مِنْ طَعَامٍ وَفِي تَرْكِ الثَّلَاثِ مَعَ لَيْلَةٍ مُزْدَلَفَةَ دَمَانِ مُغْنِي وَنِهَآيَةً. هـ قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَنْقَعُهُ فِي غَيْرِ الْأُولَى الْعُودُ قَبْلَ الْغُرُوبِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَنْقَعُهُ الْعُودُ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ سَمَ عِبَارَةُ الْوَنَائِي

هـ قَوْلُهُ: (فَلِزْمُهُ الْعُودُ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَقُولَ مَحَلُّ لُزُومِ الْعُودِ مَا لَمْ يَنْتَوِ التَّفَرُّقُ خَارِجَهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ. هـ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَنْتَهَمَا) صَادِقٌ بِمَا إِذَا بَاتَ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتَ السَّيِّدَ صَرَّحَ بِهِ فَقَالَ عَقِبَ عِبَارَةَ سَاقَهَا عَنِ الْمُصَنِّفِ قُلْتُ: وَهُوَ مُقْتَضٍ لَامْتِنَاعِ التَّعَجُّلِ فِيمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ إِذَا تَرَكَ مَبِيبَ اللَّيْلَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَمْ يَسْتَطِعْ الْمُعْظَمُ، وَهُوَ اللَّيْلَتَانِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَنْقَعُهُ فِي غَيْرِ الْأُولَى الْعُودُ قَبْلَ الْغُرُوبِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَنْقَعُهُ الْعُودُ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ حَيْثُ قَالَتْ بَعْدَ قَوْلِ

وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ طَرْدَ مَا ذُكِرَ فِي الْأُولَى فِي الرَّمْيِ فَمَنْ تَرَكَه لَا لِغُذْرِ.....

وفي سم عن المجموع ما يوافقها ولو نَفَرَ التَّفَرُّ الْأَوَّلَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَلَمْ يُتِمَّ الرَّمْيَ كَانَ بَقِيََتْ حَصَاةَ حَرَمِ التَّفَرُّ وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ مَبِيتُ الثَّالِثَةِ وَلَا رَمَى يَوْمِهَا فَيَجِبُ الْعَوْدُ إِلَى مَتَى قَبْلَ الْغُرُوبِ، فَإِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ عَوْدِهِ فَاتَ الْمَبِيتُ وَالرَّمْيُ فَيَلْزَمُهُ فِدْيَتُهُمَا، وَإِنْ بَاتَ وَرَمَى بَعْدَ فَيَلْزَمُهُ دَمٌ عَنْ رَمْيِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ وَمُدٌّ عَنْ مَبِيتِ الثَّالِثَةِ حَيْثُ لَا عُذْرَ، وَإِنْ عَادَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ رَمَى قَبْلَهُ وَلَهُ التَّفَرُّ حَيْثُ قَبْلَ الْغُرُوبِ، فَإِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ بَعْدَ عَوْدِهِ وَقَبْلَ الرَّمْيِ لَزِمَاهُ فَيَرْمِي فِي الْغَدِ عَنْهُ وَعَنْ أَمْسِهِ أَوْ نَفَرَ قَبْلَ الزَّوَالِ سَوَاءً نَفَرَ فِي يَوْمِ التَّفَرُّ الْأَوَّلِ أَوْ فِيمَا قَبْلَهُ، فَإِنْ عَادَ وَزَالَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ التَّفَرُّ الْأَوَّلِ، وَهُوَ بِمَتَى لَمْ يُؤْثِرْ خُرُوجَهُ أَوْ عَادَ بَعْدَ الْغُرُوبِ، فَإِنْ فَاتَ الْمَبِيتُ وَالرَّمْيُ فَيَلْزَمُهُ فِدْيَتُهُمَا كَمَا مَرَّ وَلَا أَثَرَ لِعَوْدِهِ أَوْ بَيْنَ الزَّوَالِ وَالْغُرُوبِ رَمَى وَأَجْزَاهُ وَلَهُ التَّفَرُّ قَبْلَ الْغُرُوبِ، فَإِنْ غَرَبَتِ تَعَيَّنَ الدَّمُ كَمَا فِي الْإِمْدَادِ اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (طَرْدَ مَا ذُكِرَ) أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ يَنْفَعُهُ الْخُ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَالصَّوَابُ قَوْلُهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّفَرُّ الْخُ.

☐ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ) عِبَارَةُ السَّيِّدِ فِي حَاشِيَتِهِ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّفَرُّ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَلَمْ يَكُنْ رَمَى فِيمَا قَبْلَهُ، فَإِنْ تَدَارَكَ فِيهِ رَمَى مَا قَبْلَهُ أَيْضًا جَازَ نَفَرُهُ وَإِلَّا فَلَا سَم. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الْأُولَى مِنْ الرَّمْيِ) الْجَارُ الْأَوَّلُ مُتَعَلِّقٌ بِذَكَرِ الثَّانِي مُتَعَلِّقٌ بِطَرْدِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الرَّمْيِ) أَيِ فِي الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ.

الرَّوْضِ، وَإِنْ نَفَرَ فِي الثَّانِي قَبْلَ الْغُرُوبِ سَقَطَ عَنْهُ الْمَبِيتُ وَرَمَى الثَّالِثِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ أَيِ الرَّوْضِ كَالرَّوْضَةِ مَا لَوْ نَفَرَ قَبْلَ رَمْيِهِ فَيَسْقُطُ عَنْهُ مَا ذُكِرَ بِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ مَعَ تَقْيِيدِهِ التَّفَرُّ بِمَا بَعْدَ الزَّوَالِ وَنَقْلَهُ عَنْهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَاسْتَحْسَنَهُ فَقَالَ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ نَفَرَ التَّفَرُّ الْأَوَّلَ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَلَمْ يَزِمَ، فَإِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَاتَهُ الرَّمْيُ وَلَا اسْتِدْرَاكَ بَوْلَزِمَهُ الدَّمُ وَلَا حُكْمَ لِمَبِيتِهِ لَوْ عَادَ بَعْدَ غُرُوبِهَا وَبَاتَ حَتَّى لَوْ رَمَى فِي التَّفَرُّ الثَّانِي لَمْ يُعْتَدَ بِرَمْيِهِ؛ لِأَنَّهُ بَنَفَرَهُ أَغْرَضَ عَنْ مَتَى وَالْمَنَاسِكِ، وَإِنْ لَمْ تَغْرُبْ فَأَقْوَالُ أَحَدِهَا أَنَّ الرَّمْيَ انْقَطَعَ وَلَا يَنْفَعُهُ الْعَوْدُ ثَانِيًا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْعَوْدُ وَيَزِمِي مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ، فَإِنْ غَرَبَتِ تَعَيَّنَ الدَّمُ نَالِثًا يَنْخَيَّرُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَإِنْ نَفَرَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَعَادَ وَزَالَتْ، وَهُوَ بِمَتَى فَالْوَجْهَ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ خُرُوجُهُ لَا يُؤْثِرُ أَوْ بَعْدَ الْغُرُوبِ فَقَدْ انْقَطَعَتِ الْعَلَائِقُ أَوْ بَيْنَهُمَا فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَزِمِي لَكِنْ تَقْيِيدُ الْإِنْهَاجِ كَاضِلُهُ وَالشَّرْحَيْنِ التَّفَرُّ بَعْدَ الرَّمْيِ يَقْتَضِي أَنَّهُ شَرْطٌ فِي سَقُوطِ الْمَبِيتِ وَرَمْيِهِ وَبِهِ صَرَّحَ الْعِمْرَانِيُّ عَنْ الشَّرِيفِ الْعُثْمَانِيِّ قَالَ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّفَرُّ غَيْرُ جَائِزٍ قَالَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ، وَهُوَ صَحِيحٌ مُتَّجِهٌ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فَالشَّرْطُ أَنْ يَنْفَرَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَرَمَى اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ طَرْدَ مَا ذُكِرَ فِي الْأُولَى فِي الرَّمْيِ) عِبَارَةُ السَّيِّدِ فِي حَاشِيَتِهِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَبَيَّنَّاهُ طَرْدَ ذَلِكَ فِي الرَّمْيِ أَيْضًا قُلْتُ إِذَا فَرَعْنَا عَلَى الرَّاجِحِ فِي أَنَّ أَيَّامَ مَتَى كَالْيَوْمِ الْوَاحِدِ فِي تَدَارُكِ الرَّمْيِ أَدَاءٌ فَهُوَ مَتَمَكِّنٌ مِنَ الرَّمْيِ قَبْلَ أَنْ يَنْفَرَ التَّفَرُّ الْأَوَّلَ فَيَمْتَنِعَ عَلَيْهِ التَّفَرُّ قَبْلَهُ كَمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّفَرُّ بَعْدَ الزَّوَالِ وَقَبْلَ رَمْيِ يَوْمِهِ اهـ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ التَّفَرُّ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَلَمْ يَكُنْ رَمَى فِيمَا قَبْلَهُ، فَإِنْ تَدَارَكَ فِيهِ رَمَى مَا قَبْلَهُ أَيْضًا جَازَ نَفَرُهُ وَإِلَّا فَلَا. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الرَّمْيِ) أَيِ فِي الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ وَقَوْلُهُ امْتَنَعَ عَلَيْهِ التَّفَرُّ أَيِ، وَإِنْ كَانَ وَقْتُ أَدَاءِ الرَّمْيِ

امتنع عليه التفرُّ، أو لِعُذْرِ يُمكنُ معه تدارُكُه ولو بالنائبِ فكذلك، أو لا يُمكنُ جازًا (فإن لم ينفِر) بضمِّ فائه وكسرِها (حتى غربت) الشمسُ (وجب مبيتها وزمى الغد) كما صحَّ عن ابنِ عُمرَ رضي الله عنهما

« وقوله: (امتنع عليه التفرُّ) أي، وإن كان وقتُ أداءِ الرميِّ باقياً فَتَرَكُه في اليَوْمينِ موجبٌ لِيَبَاتِ اللَّيْلَةُ الثَّالِثَةُ وَرَمَى يَوْمِهَا وَمَانَعَ مِنَ التَّفَرُّ الْأَوَّلِ هذا ظاهرُ هذه العبارةِ ثم رأيتُ شيخنا الشَّهابَ البُرْلُسيَّ كَتَبَ بهامِشٍ شرحَ المنهَجِ ما نصُّه قال الإسْنَويُّ ويُنَجِّهُ أيضًا أن يَكُونَ تَرَكُ الرَّمِيِّ في الماضي كَتَرَكِ المَبِيَّتِ اه أقولُ وَلَك أن تَمْنَعَ إلْحاقَ تَرَكِ الرَّمِيِّ بِتَرَكِ المَبِيَّتِ مِنْ حَيْثُ إنَّ المَبِيَّتَ واجبٌ ووقْتُ الرَّمِيِّ فيما مَضَى اختياريٌّ فَمَتَى تَدَارَكَ ذلكَ في اليَوْمِ الثَّانِي قَبْلَ الغُرُوبِ سَأَغ له التَّفَرُّ بِخِلَافِ تَرَكِ المَبِيَّتِ في الماضي لا سَبِيلَ إلى تَدَارِكِ اه ولا يَخْفَى اتِّجَاهُ ما ذَكَرَه مِنْ مَنَعَ الإلْحاقِ إلَّا أن يُريدَ الإسْنَويُّ امْتِناعَ التَّفَرُّ عِنْدَ عَدَمِ التَّدَارِكِ لا مع التَّدَارِكِ أيضًا فَلْيَتَأَمَّلْ ثم رأيتُ كَلَامَ السَّيِّدِ فيما مرَّ دالًّا على أَنَّهُ إن تَدَارَكَ جازَ التَّفَرُّ سم .

« قوله: (أو لِعُذْرِ يُمكنُ معه إلخ) كان مَعْنَاهُ يُمكنُ مع الرَّمِيِّ تَدَارِكُ العُذْرِ سم ولم يَظْهَرْ لي وَجْهٌ عُدُولِهِ عَنِ الظَّاهِرِ مِنْ إزْجَاعِ الضَّمِيرِ الْأَوَّلِ لِلْعُذْرِ والثَّانِي لِلرَّمِيِّ . « قوله: (تَدَارَكَ) أي في اليَوْمِ الثَّانِي الَّذِي يُريدُ التَّفَرُّ فِيهِ . « قوله: (فَكَذَلِكَ أو لا يُمكنُ جازًا) ظاهرُهُ عَدَمُ الجَوَازِ مع إِمْكَانِ التَّدَارِكِ، وهو مَحَلُّ نَظَرٍ بِنَاءً على الْمُعْتَمَدِ أنَّ الْأَيَّامَ كَيَوْمٍ وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ التَّدَارِكُ فَلْيُحَرَّرِ اللَّهُمَّ إلَّا أن يُرادَ بِإِمْكَانِ التَّدَارِكِ في طَرَفِ الإثْبَاتِ إِمْكَانُهُ ولو في بَقِيَّةِ الْأَيَّامِ وَحَيْثُ فَلَا مَحْذُورَ بِضَرِيٍّ وَقَوْلُهُ في بَقِيَّةِ الْأَيَّامِ يَغْنِي في اليَوْمِ الثَّانِي كما مرَّ عَنْ سَمِ وَالْوُثَائِيَّ . « قوله: (بِضَمِّ فائِهِ وَكُسْرِها) كَذَا في الْمُغْنِي وَالثَّاهِيَةِ قال ع ش ما نصُّه عبارةُ الْمُخْتَارِ: تَفَرَّتِ الدَّائِيَةُ تَفَرُّ بِالْكَسْرِ نِفَارًا وَتَتَفَرُّ بِالضَّمِّ نَفُورًا وَتَفَرُّ الْحَاجُّ مِنْ مَنَى مِنْ بَابِ ضَرَبَ انْتَهَى وَبِهِ تَعَلَّمَ ما في كَلَامِ الشَّارِحِ م ر كحجج إلَّا أن يُقالَ ما ذَكَرَاهُ طَرِيقَةً أُخْرَى فَلْيُرَاجِعْ اه .

باقياً فَتَرَكُه في اليَوْمينِ موجبٌ لِيَبَاتِ اللَّيْلَةُ الثَّالِثَةُ وَرَمَى يَوْمِهَا وَمَانَعَ مِنَ التَّفَرُّ الْأَوَّلِ هذا ظاهرُ هذه العبارةِ ثم رأيتُ شيخنا الشَّهابَ البُرْلُسيَّ كَتَبَ بهامِشٍ شرحَ المنهَجِ ما نصُّه قال الإسْنَويُّ ويُنَجِّهُ أيضًا أن يَكُونَ تَرَكُ الرَّمِيِّ في الماضي كَتَرَكِ المَبِيَّتِ ثم قال نعم إذا كان التَّعَدِّي بِتَرَكِ أَحَدِهِمَا فِهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ مَبِيَّتُ الثَّالِثَةِ وَرَمِيَّتُهُمَا أم يَجِبُ نَظِيرُ ما تَعَدَّى بِهِ فَقَطْ أم يُفَصَّلُ فَيَقَالُ إنَّ كان الإخْلالُ بِتَرَكِ المَبِيَّتِ لم يَلْزِمُهُ الرَّمِيُّ؛ لأنَّ المَبِيَّتَ إِنَّمَا وَجِبَ لِأَجْلِ الرَّمِيِّ فَيَكُونُ تَابِعًا وَالتَّابِعُ لا يوجِبُ المُشْبَعُ، وإن حَصَلَ الإخْلالُ بِتَرَكِ الرَّمِيِّ وَجِبَ المَبِيَّتُ في كُلِّ ذلكَ نَظَرُ اه أقولُ وَلَك أن تَمْنَعَ أَوَّلًا إلْحاقَ تَرَكِ الرَّمِيِّ بِتَرَكِ المَبِيَّتِ مِنْ حَيْثُ إنَّ المَبِيَّتَ واجبٌ ووقْتُ الرَّمِيِّ فيما مَضَى اختياريٌّ فَمَتَى تَدَارَكَ ذلكَ في اليَوْمِ الثَّانِي قَبْلَ الغُرُوبِ سَأَغ له التَّفَرُّ بِخِلَافِ تَرَكِ المَبِيَّتِ في الماضي لا سَبِيلَ إلى تَدَارِكِ اه ولا يَخْفَى اتِّجَاهُ ما ذَكَرَه مِنْ مَنَعَ الإلْحاقِ إلَّا أن يُريدَ الإسْنَويُّ امْتِناعَ التَّفَرُّ عِنْدَ عَدَمِ التَّدَارِكِ لا مع التَّدَارِكِ أيضًا فَلْيَتَأَمَّلْ ثم رأيتُ كَلَامَ السَّيِّدِ فيما مرَّ دالًّا على أَنَّهُ إن تَدَارَكَ جازَ التَّفَرُّ . « قوله: (أو لِعُذْرِ يُمكنُ معه تَدَارِكُه) كان مَعْنَاهُ يُمكنُ مع الرَّمِيِّ تَدَارِكُ العُذْرِ اه . « قوله: (أو لا يُمكنُ جازًا) ظاهرُهُ، وإن أَمَكَنَّ التَّدَارِكُ في يَوْمٍ

ولو نَفَرَ لِعُدْرٍ، أو غيره بعد الرمي قبل الغروب وليس في عَزْمِهِ العودُ للمبيت ثم عاد لها قبله أو بعده لم يلزمه المبيت ولا الرمي إنْ باتَ وَوَقَعَ في كلامِ الغَزْيِ هنا ما لا يصحُّ فاحذرهُ أمَّا إذا كان في عَزْمِهِ ذلك فيلزمهُ العودُ ولم تنفعهُ نَيْةُ النَفَرِ؛ لأنه مع عَزْمِهِ العودَ لا يُسَمَّى نَفَرًا (ويدخلُ رميَ) كُلِّ يومٍ من أيامِ (التشريقِ)، وهي ثلاثةٌ بعد يومِ النحرِ سُمِّيَتْ بذلك لإشراقِ نهارِها بنورِ الشمسِ وليلِها بنورِ القمرِ وحِكْمَةُ التسمية لا يلزمُ أطرادُها، أو؛ لأنهم يُشْرِقُونَ اللحمَ فيها أي: يُقَدِّدُونَهُ، وهي المَعْدُودَاتُ في الآيةِ لِقِلَّتِها والمعلوماتُ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ (بِزَوَالِ الشمسِ) من ذلك اليومِ لِلاتِّبَاعِ وَيُسْتَحَبُّ فعلُهُ عَقِبَهُ وقبل صلاةِ الظُّهْرِ ما لم يَضِيقِ الوقتُ ولم يُرِدْ جَنَعَ التَّأخِيرِ (ويُخْرِجُ) وقتَ اختيارِهِ (بُغْرُوبِها) من كُلِّ يومٍ كما هو الْمُتَبَادَرُ مِنَ العبارةِ لِعَدَمِ وُروُدِهِ لَيْلًا (وقيلَ يَبْقَى) وقتُ الجوازِ وَحِينَئِذٍ ففي حَمْلِ المَثْنِ على وقتِ الاختيارِ الذي اعتمده ابنُ

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَفَرَ) إلى قوله وَوَقَعَ في النِّهَايَةِ والمُغْنِي لَآ قَوْلُهُ وَلَيْسَ فِي عَزْمِهِ العودُ لِلْمَبِيَّتِ .

□ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ فِي عَزْمِهِ العودُ لِلْمَبِيَّتِ) شامِلٌ لِمَا لو عَزَمَ العودَ بدونَ قَصْدِ المَبِيَّتِ أي التُّسْكِ .

□ قَوْلُهُ: (فَيَلْزَمُهُ العودُ) يَتَّبِعِي ما لم يَقْصِدْ قَبْلَ الغروبِ والإغراضِ عَنِ المَبِيَّتِ وَعَدَمَ العودِ سَم .

□ قَوْلُهُ: (كُلُّ يَوْمٍ) إلى قوله كما هو الْمُتَبَادَرُ في المُغْنِي لَآ قَوْلُهُ وَحِكْمَةُ إلى أو لَأَنَّهُمْ وَكَذَا في النِّهَايَةِ لَآ قَوْلُهُ سُمِّيَتْ إلى، وهي المَعْدُودَاتُ . □ قَوْلُهُ: (وَحِكْمَةُ التَّسْمِيَةِ إلخ) جَوَابٌ عَمَّا قِيلَ لَمَّا كَانَتْ الْحِكْمَةُ فِي تَسْمِيَتِهَا ذَلِكَ لَزِمَ أَنْ تُسَمَّى كُلُّ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ كُرْدِيَّ أي أَنْ تُسَمَّى هَذِهِ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ فِي جَمِيعِ شُهُورِ السَّنَةِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ . □ قَوْلُهُ: (أو لَأَنَّهُمْ يُشْرِقُونَ إلخ) عبارةٌ المُغْنِي وقيلَ؛ لَأَنَّهُمْ إلخ . □ قَوْلُهُ: (في الآيةِ) أي التي في البقرة □ وقَوْلُهُ: (والمعلوماتُ) أي في سورةِ الحجِّ نِهَايَةُ وَمُغْنِي . □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُرِدْ إلخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ مُقَدِّمَةٌ لِضَيْقِ الوقتِ لا مَعْطُوفَةٌ على لم يَضِيقَ بَصْرِيَّ .

□ قَوْلُهُ: (ففي حَمْلِ المَثْنِ) أي قوله وَيَخْرِجُ بِغْرُوبِها . □ قَوْلُهُ: (الذي اعْتَمَدَهُ ابنُ الرُّفْعَةِ إلخ) وافَقَهُم النِّهَايَةُ والمُغْنِي . □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الوجْهَ الثَّانِي) أي قولُ المَثْنِ وقيلَ يَبْقَى إلخ . □ قَوْلُهُ: (مَعَ جَوَابِهِ على الْأَصَحِّ)، وهو أَنَّهُ يَمْتَدُّ وقتُ الجوازِ إلى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ كُرْدِيَّ . □ قَوْلُهُ: (والمغنى) أي المغنى المُرادُ بقوله وَيَخْرِجُ إلخ . □ قَوْلُهُ: (وقيلَ يَبْقَى وقتُ الجوازِ) إلى (فَجَرِ اللَّيْلَةِ التي تلي إلخ) شامِلٌ لِآخِرِ يَوْمٍ وَيُنَافِيهِ قَوْلُهُ الْآتِي وَمَحَلُّهُ إلخ سَم وَلَكَ دَفْعُ الْمُنَافَاةِ بِإِزْجَاعِ قَوْلِهِ الْآتِي إِلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ أَيْضًا كما هو الظَّاهِرُ والمغنى وَمَحَلُّ الْإِخْتِلَافِ الذي في المَثْنِ بِكُلِّ مِنْ إِحْتِمَالِيَّةٍ فِي غَيْرِ ثَالِثِهَا إلخ فَثَالِثُهَا مُسْتَشْتَى عَلَيْهِمَا .

التَقَرُّ قَبْلَهُ وَلَمْ يَتَدَارَكَ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ . □ قَوْلُهُ: (فَيَلْزَمُهُ العودُ) يَتَّبِعِي ما لم يَقْصِدْ قَبْلَ الغروبِ الإغراضَ عَنِ المَبِيَّتِ وَعَدَمَ العودِ . □ قَوْلُهُ: (وقيلَ يَبْقَى وقتُ الجوازِ) إلى (فَجَرِ اللَّيْلَةِ التي تلي كُلِّ يَوْمٍ) شامِلٌ لِآخِرِ يَوْمٍ وَيُنَافِيهِ قَوْلُهُ الْآتِي وَمَحَلُّهُ إلخ .

الرِّفْعَةِ وَغَيْرُهُ نَظَرُوا؛ لِأَنَّ الْوَجْهَ الثَّانِي لَا يَكُونُ مُقَابِلًا لَهُ حِينَئِذٍ فَأَوَّلَى حَمْلُهُ عَلَى وَقْتِ الْجَوَازِ وَيَكُونُ جَرِيًّا عَلَى الضَّعِيفِ الَّذِي تَنَاقَضَ فِيهِ كَلَامُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ. وَلَكَ أَنْ تَحْمِلَ الْغُرُوبَ عَلَى غُرُوبِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ لِيَكُونَ الضَّعِيفُ مُقَابِلًا لَهُ مَعَ جَرَيَانِهِ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْمُرَادُ حِينَئِذٍ لَارِثٌ وَيَخْرُجُ وَالْمَعْنَى وَيَبْقَى أَيُّ: وَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى غُرُوبِهَا آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَقِيلَ يَبْقَى وَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى فَجْرِ اللَّيْلَةِ الَّتِي تَلِي كُلَّ يَوْمٍ لَا غَيْرَ (إِلَى الْفَجْرِ) كَوُفُوفٍ عَرَفَةً وَمَحَلَّهُ فِي غَيْرِ ثَالِثِهَا لِيُخْرَجَ وَقْتُ الْجَوَازِ وَغَيْرِهِ بِغُرُوبِ شَمْسِهِ قَطْعًا.

(فِرْعَ) يُسْنُّ كَمَا مَرَّ لِمُتَوَلِّي أَمْرِ الْحَجِّ خُطْبَةً بَعْدَ صَلَاةِ ظَهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ بِمَنْى وَهَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ مُصَرِّحَةً بِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا فَعَلَهَا ضَحَى يَوْمِ النَّحْرِ وَأَجَبَتْ عَنْهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ وَتَكَلَّفَ يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا الرَّمْيَ وَالْمَبِيتَ وَخُطْبَةً بِهَا أَيْضًا بَعْدَ صَلَاةِ ظَهْرِ يَوْمِ النَّفَرِ الْأَوَّلِ يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا جَوَازَ النَّفَرِ فِيهِ وَغَيْرِهِ وَيُؤَدِّعُهُمْ وَتُرِكَتَا مِنْ أَزْمَنَةِ عَدِيدَةٍ وَمِنْ ثَمَّ لَا يَنْبَغِي فَعْلُهَا الْآنَ إِلَّا بِأَمْرِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ لِمَا يُخَشَى مِنَ الْفِتْنَةِ (وَيُشْتَرَطُ) فِي رَمْيِ يَوْمِ النَّحْرِ وَمَا بَعْدَهُ (رَمْيِ السَّبْعِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً) يَعْنِي مَرَّةً ثُمَّ مَرَّةً، وَإِنْ اشْتَمَلَتْ كُلُّ مَرَّةٍ عَلَى سَبْعٍ، أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ اتَّحَدَتِ الْحَصَاةُ فِي الْمَرَّاتِ السَّبْعِ، أَوْ وَقَعَتِ الْمَرَّتَانِ، أَوْ الْمَرَّاتُ مَعًا فِي الْمَرَمَى وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فَلَوْ رَمَى ثِنْتَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَلَوْ وَاحِدَةً بِيَمِينِهِ وَأُخْرَى بِيَسَارِهِ حُسِبَتْ رَمِيَّةً وَاحِدَةً، وَإِنْ وُجِدَ التَّرْتِيبُ فِي الْوُقُوعِ، وَإِنَّمَا حُسِبَتْ فِي الْحَدِّ الضَّرْبَةُ الْوَاحِدَةُ بِعِثْكَالٍ عَلَيْهِ يَأْتِي بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الدَّرءِ وَلِوُجُودِ أَصْلِ الْإِيلَامِ الْمَقْصُودِ فِيهِ وَالْغَالِبُ هُنَا التَّعَبُّدُ،.....

☐ فَوُدَّ: (كَوُفُوفٍ عَرَفَةً) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ هَذَا إِلَى يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا الرَّمْيَ.

☐ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي فَصْلِ الْوُكُوفِ بِعَرَفَةٍ. ☐ فَوُدَّ: (يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا الرَّمْيَ) أَيُّ وَالطَّوَّافُ وَالتَّحَرُّ.

☐ وَفَوُدَّ: (وَالْمَبِيتُ) أَيُّ وَمَنْ يُعَذَّرُ فِيهِ لِيَأْتُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوهُ مِنْهَا عَلَى وَجْهِهِ وَيَتَذَارَكُوا مَا أَخْلَوْا بِهِ مِنْهَا مِمَّا فَعَلُوهُ كَذَا فِي الْأَسْنَى وَقَوْلُهُ وَيَتَذَارَكُوا الْخُ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ فِي خُطْبَةِ السَّابِعِ مِنْ أَنَّهُ يَتَعَرَّضُ لِمَا سَبَقَ الْخُطْبَةَ وَلَعَلَّهُ مَأْخُذُهُ بَضْرِيٍّ. ☐ فَوُدَّ: (بِهَا) أَيُّ بِمَنْى. ☐ فَوُدَّ: (وَغَيْرِهِ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَمَا بَعْدَهُ مِنْ طَوَافِ الْوُدَاعِ وَغَيْرِهِ اهـ. ☐ فَوُدَّ: (وَيُؤَدِّعُهُمْ) وَيَحْتُمُّهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ وَمُلَازِمَةِ التَّقْوَى وَالتَّوْبَةِ التَّصَوُّحِ وَالْقَبَاتِ عَلَيْهَا وَخَتَمَ حَجَّجَهُمْ بِالِاسْتِقَامَةِ مَا اسْتَطَاعُوا وَأَنْ يَكُونُوا بَعْدَ الْحَجِّ خَيْرًا مِنْهُمْ قَبْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عِلَامَةِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ وَلَا يَتَسَوَّاهُ مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ وَسُنَّ لِكُلِّ حَاجٍّ حُضُورَ هَاتَيْنِ الْخُطْبَتَيْنِ وَالِاغْتِسَالُ لَهُ إِنْ تَحَلَّلَ إِنْ فَعَلْنَا وَإِلَّا فَقَدْ تَرِكَتَا مِنْ أَزْمَنَةِ طَوِيلَةٍ وَثَانِيٍّ.

☐ فَوُدَّ: (فِي رَمْيِ يَوْمِ النَّحْرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَسَرَهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ عَمْدًا أَوْ غَيْرَهُ وَقَوْلُهُ وَقَيَّرَ وَجَّ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنَّمَا إِلَى أَوْ مُرْتَبَتَيْنِ. ☐ فَوُدَّ: (أَوْ اتَّحَدَتِ الْحَصَاةُ الْخُ) وَعَلَى هَذَا تَتَأَدَّى الرَّمِيَّاتُ كُلُّهَا بِحَصَاةٍ وَاحِدَةٍ نِهَايَةً لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَثَانِيٍّ. ☐ فَوُدَّ: (بِعَدِّهَا) أَيُّ بَعْدَ ضَرْبَاتِ الْحَدِّ.

أو مُتَرَبِّتَيْنِ فَوَقَعْنَا مَعًا فَنِثْنَانِ. (و) فيما بعده (ترتيب الجمرات) بأن يبدأ بالأولى من جهة عرفة ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة للتأنيح رواه البخاري فلو عكست حسبت الأولى فقط فلو ترك حصاة عمدًا، أو غيره ونسي محلها جعلها من الأولى فيكملها ثم يعيد الأخيرتين مُتَرَبِّتَيْنِ (و) في الكل (كون المرمي حجرًا) للتأنيح ولو حجر حديد ونقيد وفيروزج وياقوت وعقيق وبلور وفسره في القاموس بأنه جوهر وقضيته أن المصطنع المشبه له ليس منه، وهو ظاهر وزرجد وزمرد، وإن جعلت فصوصًا مثلًا، وإن ألصقت بنحو خاتم فرماه بها فيما يظهر وكذا إن بالمعجمة وبران ومرمر، وهو الرخام كما في القاموس فقول شارح لا يُجزئ الرخام سهوًا إلا إن ثبت أن منه نوعًا مصنوعًا وأن المرمي به منه وذلك؛ لأنها من طبقات الأرض.....

☐ قوله: (أو مُتَرَبِّتَيْنِ إلخ) عطف على دفعة واحدة. ☐ قوله: (فوقعتا معًا إلخ) أي أو وقعت الثانية قبل الأولى نهايةً ومغني. ☐ قوله: (فيما بعده) عطف على قوله في رمي يوم النحر.

☐ قول (سني): (وترتيب الجمرات) أي في المكان وكذا في الزمان والأبدان كأن يكمل الثلاث عن أمسه أو نفسه ثم عن يومه أو غيره فيقتصد بالرمي الأول كونه عن المثلوك الأول وبالثاني عن الثاني، فإن خالف وقع عن المثلوك كما لو رمى عن غيره قبل رميه عن نفسه ونائي. ☐ قوله: (فلو عكس) أي بأن بدأ بجمرة العقبة ثم الوسطى ثم التي تلي المسجد مغني. ☐ قوله: (ولو ترك حصاة إلخ) ولو ترك حصاتين لا يعلم موضعهما احتاط وجعل واحدة من يوم النحر وواحدة من ثلثه، وهو يوم النحر الأول من أي جمرة كانت أخذًا بالأسوأ مغني زاد النهاية وحصل رمي يوم النحر وأحد أيام التشريق اه قال ع ش قوله م ر وأحد أيام التشريق أي ويبقى عليه رمي يوم، فإن تداركه قبل غروب شمس الثالث من أيام التشريق سقط عنه الدم ولا لم يسقط اه وأقول قولهما من أي جمرة كانت إلخ محل تأمل إذ الأسوأ جعل الثانية من أولى ثلثه وكذا ما زاده النهاية محل تأمل إذ الحاصل إنما هو رمي يوم النحر وبعض يوم من أيام التشريق، وهو سبب رميات من أولى أولها فيبقى عليه رمي يومين إلا هذه السنة والله أعلم. ☐ قوله: (أو غيره) إن أراد به السهو فقط فالتمييز به أوضح أو ما يشمل الجهل أيضًا فقيه أن الجهل لا يُغايِر العمد بل يُجامِعُه ويُجامِعُ السهو فحينئذٍ فالأولى التغير إن أراد التعميم بقوله عامدًا أو ناسيًا جاهلاً أو عالمًا ويكون كل من الأخيرين صادقًا بكل من الأولين فتحصل أربع صور بصري.

☐ قول (سني): (وكون المرمي حجرًا) أي ولو معصوبًا ونائي عبارة النهاية والظاهر أنه لو غصبه أو سرقه ورمى به كفى ثم رأيت القاضي ابن كج جزم به قال كالصلاة في المغصوب اه. ☐ قوله: (وفسره) أي البلور. ☐ قوله: (فرماة) أي نحو الخاتم (بها) أي متلبسًا بهذه الجواهر وكان الأولى أن يقول فرماها أي الجمرة به أي بنحو الخاتم. ☐ قوله: (وكذا) هو حجر رخو ونائي. ☐ قوله: (وأن المرمي منه) يقتضي أنه لو شك هل هو من المصنوع أو لا أجزأ الرمي به وفيه نظر، وإن أمكن توجيهه بأن غير المصنوع هو الغالب فالقرب أنه لا بد أن يغلب على ظنه أنه من غير المصنوع ويؤيد ما ذكرته ما سيأتي من شروط تيقن إصابة المرمي بصري.

بخلاف ما ليس من طبقاتها كإثمد ولؤلؤ ومنطبع نحو نقد، أو حديد ومز في مبحث
المشمس أن الانطباع المد تحت المطرقة لكنه ثم يكفي ما بالقوة لا هنا لاختلاف الملحظين
ونورة طبخت وواضح حرمة الرمي بنفس كياقوت إن نقص به قيمته لحرمة إضاعة المال.
وافتناء بعضهم بأن المرجان من القسم الأول معترض؛ لأن المعروف أنه ينبت في بحر
الأندلس كالشجرة ونقل أن له جزيرة ينبت فيها كالشجر هذا كله بناء على ما هو المتعارف
في المرجان الآن أمّا المرجان لغة فهو صغار اللؤلؤ كما في القاموس وغيره (وأن يسمى رمتا)

قوله: (بخلاف ما ليس من طبقاتها إلخ) محل تأمل وفرق غيره بأن ما تقدم يسمى حجرًا دون ما
يأتي. قوله: (كإثمد إلخ) أي وتيز وزرنخ ومدّر وجصّ وأجر وخذف وملح نهاية ووثائي.
قوله: (ومنطبع نحو نقد إلخ) عبارة النهاية وجواهر منطبعة من ذهب وفضة ونحاس ورصاص وحديد
فلا يجزئ، ويجزئ نورة لم يطبخ بخلاف ما طبخ منه اه. قوله: (لا هنا) أي لا يكفي المنطبع
بالقوة هنا في عدم الإجزاء والمراد بالمنطبع بالقوة الحجر الذي يستخرج منه ما ذكر بالعلاج، وإن
أثرت فيه المطرقة؛ لأنه لا يخرج عن كونه حجرًا كما يفيد قوله السابق ولو حجر حديد إلخ سم.
قوله: (وواضح) إلى قوله وافتناء بعضهم في النهاية. قوله: (إن نقص به إلخ) أي ترتبت على الرمي به
إضاعة مال ككسره ووثائي ونهاية. قوله: (لحرمة إضاعة المال) هلا جازت هنا؛ لأنها لغرض سم وقد
يقال إن ما ذكر مع تيسر نحو الحصاة لا يعدّ غرضًا في الغرض. قوله: (من القسم الأول) أي فيجزئ
الرمي به. قوله: (ونقل أن له) أي للمرجان. قوله: (فهو صغار اللؤلؤ) أي وتقدم أنه من القسم الثاني.

قوله: (لا هنا) أي لا يكفي المنطبع بالقوة هنا في عدم الإجزاء وهذا الكلام صريح في أن ضابط
الإجزاء وعده في نحو التقدّم قبل الانطباع بالفعل وما بعده وفيه نظر وقد نقل السبكي في شرحه أن
الرافعي علّل الإجزاء أي بحجر الحديد بقوله؛ لأنه حجر في الحال إلا أن فيه حديدًا كما يستخرج منه
بالعلاج اه، وهو يفيد أنه ليس المراد بحجر الذهب والفضة والحديد ونحوها قطع الذهب والفضة
والحديد الخالصة بل حجر حقيقة يستخرج منه المذكورات فلي تأمل وحيث، فإن أراد بالمنطبع بالقوة
ما هو تقدّم خالص فالوجه أنه لا يجزئ أيضًا أو ما هو حجر يستخرج منه التقدّم فالوجه أنه يكفي، وإن
أثرت فيه المطرقة؛ لأن ذلك لا يخرج عن كونه حجرًا فلي تأمل. قوله: (ونورة طبخت) أي بخلاف ما
لم تطبخ ومثل المطبوخة مدّر وأجر شرح م ر. قوله: (وواضح حرمة الرمي بنفس كياقوت إن نقص به
قيمته إلخ) قال الأذاعي يظهر تحريم الرمي بالياقوت ونحوه إذا كان الرمي يكسرها ويذهب بعض
ماليها ولا سيما التقيس منها لما فيه من إضاعة المال والسرف والظاهر أنه لو غصبه أو سرقه ورمى به
كفى ثم رأيت القاضي ابن كجّ جزم به قال كالصلاة في المغصوب شرح م ر. قوله: (لحرمة إضاعة
المال) هلا جازت هنا؛ لأنها لغرض.

وَأَنْ يَكُونَ بِالْيَدِ إِنْ قَدَرَ؛ لِأَنَّهُ الْوَارِدُ فَلَا يَكْفِي الْوَضْعُ فِي الْمَرْمَى؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْوَارِدِ وَيُفَرِّقُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِجْزَاءِ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الرَّأْسِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى مَسْحًا بَأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ وَصُولُ الْبَلَلِ، وَهُوَ
حَاصِلُ بَذَلِكْ وَهُنَا مُجَاهَدَةُ الشَّيْطَانِ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ بِالرَّمْيِ الَّذِي يُجَاهِدُ بِهِ الْعَدُوُّ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
قَوْلُهُ ﷺ كَمَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ «لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْجِمَارِ اللَّهُ رَبُّكُمْ تُكَبِّرُونَ وَمِلَّةَ أَبِيكُمْ
إِبْرَاهِيمَ تَتَّبِعُونَ وَوَجْهَ الشَّيْطَانِ» تَرْمُونَ وَلَا رَمِيَهُ بِنَحْوِ رِجْلِهِ أَوْ قَوْسِهِ أَيْ: مَعَ الْقُدْرَةِ بِالْيَدِ وَبِهِ
يُجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِ الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ لَا يُجْزَى بِالْقَوْسِ وَقَوْلِ آخَرِينَ يُجْزَى وَكَذَا الرَّجُلُ
فَمَنْ قَالَ يُجْزَى أَرَادَ إِذَا عَجَزَ بِالْيَدِ وَجَعَلَ الْحِصَاةَ بَيْنَ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ وَرَمَى بِهَا. وَمَنْ قَالَ لَا
يُجْزَى أَرَادَ مَا إِذَا قَدَرَ بِالْيَدِ أَوْ دَحَرَجَهَا بِرِجْلِهِ إِلَى الْمَرْمَى وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْيَدِ وَقَدَرَ عَلَى الرَّمْيِ
بِقَوْسٍ فِيهَا وَبِقَمٍّ وَبِرِجْلٍ تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، أَوْ قَدَرَ عَلَى الْآخِرِينَ فَقَطْ فَهَلْ يَتَخَيَّرُ أَوْ
يَتَعَيَّنُ الْقَمُّ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْيَدِ وَالتَّعْظِيمُ لِلْعِبَادَةِ، أَوْ الرَّجُلُ؛ لِأَنَّ الرَّمْيَ بِهَا مَعْهُودٌ فِي الْحَرْبِ
وَلِأَنَّ فِيهَا زِيَادَةَ تَحْقِيقِ الشَّيْطَانِ الْمَقْصُودِ مِنَ الرَّمْيِ تَحْقِيقُهُ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَلَعَلَّ الثَّالِثَ أَقْرَبُ

﴿ فَوَدَّ: (وَأَنْ يَكُونَ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ مَعَ الْقُدْرَةِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ إِنْ قَدَرَ وَقَوْلُهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى وَلَا رَمِيَهُ. ﴿ فَوَدَّ: (إِنْ قَدَرَ) أَيْ عَلَى الرَّمْيِ بِالْيَدِ وَالْأَقْبَدُ الْقَوْسُ ثُمَّ الرَّجُلُ ثُمَّ الْقَوْمُ وَتَأَنَّى. ﴿ فَوَدَّ: (وَلَا رَمِيَهُ الْغَمَّ).

(فزع): هل يُجْزئُ الرَّمْيُ باليدِ الزَّائِدَةُ فيه نَظَرُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ لِيُجُودَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْيَدِ فَلَا يَغْدِلُ إِلَى غَيْرِهَا ع. ش. ٥. فَوُدُ: (يَنْخَوِرُ رَجُلُهُ الْإِنْح) أَي كَالْمِقْلَاعِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ٥. فَوُدُ: (أَوْ ذَخَرَجَهَا الْإِنْح) عَطَفَ عَلَى قَدَرِ الْيَدِ. ٥. فَوُدُ: (تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ) أَي مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ يَدٌ زَائِدَةٌ، فَإِنْ كَانَتْ لَمْ يَكْفِ بِالْقَوْسِ لِيَتَشَبَّهَ بِهَا بِالْأَصْلِيَّةِ ع. ش. ٥. فَوُدُ: (أَوْ قَدَرَ عَلَى الْأَخِيرِينَ الْإِنْح) وَقَدْ يُقَالُ فِي الرَّمْيِ بِالرَّجُلِ أَوْ الْفَمِ حَيْثُ عَلَلَّ بَأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رَمِيًّا أَنَّهُ لَا يُجْزئُ، وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ بِالْيَدِ لَا يُنْفَاءُ مُسَمَّى الرَّمْيِ وَأَنَّهُ يَسْتَنْبِطُ حَبِيبًا وَأَنَّهُ لَا يُجْزئُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِسْتِنَابَةِ سَم. ٥. فَوُدُ: (فَهَلْ يَتَخَيَّرُ الْإِنْح) لَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِكُلِّ مَعَ تَعَارُضِ الْمَعَانِي الْآتِيَةِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ مَالَ إِلَى التَّخْيِيرِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِضَرِي. ٥. فَوُدُ: (وَلَعَلَّ الثَّالِثَ) أَي

قوله: (وَأَنْ يَكُونَ بِالْيَدِ إِنْ قَدَرَ) عبارة العُبابِ وَأَنْ يَكُونَ بِالْيَدِ لا بِالرَّجْلِ قال في شَرْحِهِ سَوَاءٌ أَدْخَرَجَهُ بِهَا أَيْ بِالرَّجْلِ إِلَى الْمَرْمَى أَوْ وَضَعَهُ بَيْنَ أَصَابِعِهَا وَرَمَى بِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ الَّذِي اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لَكِنْ بَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ الْإِجْزَاءَ فِي الثَّانِيَةِ وَزَعَمَا أَنَّهُ يُسَمَّى رَمِيًّا وَيُظْهَرُ أَنَّ مَجْلًّا هَذَا حَيْثُ قَدَرَ عَلَى الرَّمْيِ بِإِحْدَى يَدَيْهِ وَلَا فَالْوَجْهَ إِجْزَاؤُهُ بِالرَّجْلِ بَأَنَّهُ يَضَعُهُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَيَرْمِي بِهِ وَكَالرَّجْلِ الْفَمُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ لَا يُجْزِئُ الرَّمْيُ بِهِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ فَقَالَ الْأَخْوَطُ الْمَنْعُ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا قَدَّمْتُهُ فِي الرَّجْلِ أَهْ وَقَدْ يُقَالُ فِي الرَّمْيِ بِالرَّجْلِ أَوْ الْفَمِّ حَيْثُ عَكَّلَ بِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رَمِيًّا أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ، وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ بِالْيَدِ لَانْتِفَاءِ مُسَمًى الرَّمْيِ وَأَنَّهُ يَسْتَنْبِطُ حَيْثُذِ وَأَنَّهُ لَا يُجْزِئُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِسْتِنَابَةِ.

ولو قدرَ على القوسِ بالفم والرجلِ فهو كَمَحَلِّهِ فيما ذُكِرَ وظاهرُ أنه لو لم يقدر باليد بل بقوسٍ فيها وبالرجلِ تَعَيَّنَ الأوَّلُ وصرَّحَ بهذا مع قوله رمى السَّبْعَ لِقْلًا يَتَوَهَّمُ أَنَّ ذاكَ لِبَيَانِ التَّعَدُّدِ لا الكَيْفِيَّةِ وَأَنَّ يَقْصِدَ الرَّمَى، وإن لم يَنْوِ الشُّكَّ وَأَنَّ يَتَيَقَّنَ وَقوعه فيه، وهو ثلاثة أَذْرُعٍ من سائرِ

تَعَيَّنَ الرَّجُلُ. ١٠ فَوُدَّ: (فَهُوَ كَمَحَلِّهِ فيما ذُكِرَ) أَي مِنَ الْإِحْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَةِ وَأَقْرَبِيَّةِ تَعَيَّنَ الرَّمَى بِالْقَوْسِ بِالرَّجُلِ. ١١ فَوُدَّ: (وِظَاهِرُ الْإِنِّح) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِحَطِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ مُسْتَدْرَكٌ يُغْنِي عَنْهُ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْيَدِ وَقَدَّرَ عَلَى الرَّمَى بِقَوْسٍ إِنْحَ بَصْرِيٌّ. ١٢ فَوُدَّ: (وَصَرَّحَ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ الْإِنِّحِ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِي. ١٣ فَوُدَّ: (بِهَذَا) أَي بِاشْتِرَاطِ أَنْ يُسَمَّى رَمِيًا. ١٤ فَوُدَّ: (وَأَنَّ يَقْصِدَ الْإِنِّحَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا عَدَمُ الصَّارِفِ، وَإِنْ قَصِدَ الْمَرْمَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُهُ لِيَخْتَبِرَ جَوْدَةَ رَمِيهِ بِاشْتِرَاطِ قَصْدِ الْمَرْمَى لَا يُغْنِي عَنْ هَذَا خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ انْتَهَى اه سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فَلَوْ رَمَى إِلَى غَيْرِهِ كَانَ رَمَى إِلَى الْهَوَاءِ وَقَوَّعَ فِي الْمَرْمَى لَمْ يَكْفِ وَصَرَّفَ الرَّمَى بِالْيَتِيَةِ لِغَيْرِ الْحَجِّ كَانَ رَمَى إِلَى شَخْصٍ أَوْ دَابَّةٍ فِي الْجَمْرَةِ كَصَرْفِ الطَّوَافِ بِهَا إِلَى غَيْرِهِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ بَحَثَ فِي الْمُهْمَاتِ لِأَحَاقِ الرَّمَى بِالْوُقُوفِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَتَقَرَّبُ بِهِ وَخَذَهُ كَرَمِي الْعَدُوِّ فَأَشْبَهَ الطَّوَافَ بِخِلَافِ الْوُقُوفِ وَأَمَّا السَّمْعِيُّ فَالظَّاهِرُ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ أَخَذًا مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ كَالْوُقُوفِ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَنَّهُ كَالْوُقُوفِ أَي فَلَا يُقْبَلُ الصَّرْفُ وَمَا ذَكَرَهُ هُنَا مُخَالِفٌ لِمَا قَدَّمَ عَنْ الْكَافِي عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ قَصِدَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لَهَا إِنْحَ فَمَا قَدَّمَهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ اه أَي وَفَاقًا لِلتَّخْفَةِ وَالْمُغْنِي. ١٥ فَوُدَّ: (وَأَنَّ يَتَيَقَّنَ وَقوعه فيه) فَلَوْ شَكَّ فِيهِ لَمْ يَكْفِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُقُوعِ فِيهِ وَبَقَاءُ الرَّمَى عَلَيْهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَقَوْلُهُمَا فَلَوْ شَكَّ فِيهِ إِنْحَ قَدْ يَقِيدُ كِفَايَةً غَلْبَةً الظَّنِّ كَمَا تَبَّهَ عَلَيْهِ ع ش وَمَالَ إِلَيْهَا الْبَصْرِيُّ لَكِنْ صَرَّحَ الْوَنَائِي بِعَدَمِ كِفَايَةِ الظَّنِّ.

١٦ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَي الْمَرْمَى عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي قَالَ الطَّبْرِيُّ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي الْمَرْمَى حَدًّا مَعْلُومًا غَيْرَ أَنَّ كُلَّ جَمْرَةٍ عَلَيْهَا عِلْمٌ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَزِمِي تَحْتَهُ عَلَى الْأَرْضِ وَلَا يَتَّعَدُّ عَنْهُ احتياطًا وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْجَمْرَةُ مُجْتَمِعُ الْحَصَى لَا مَا سَالَ مِنَ الْحَصَى فَمَنْ أَصَابَ مُجْتَمَعَهُ أَجْزَاءَهُ وَمَنْ أَصَابَ سَائِلَهُ لَمْ يُجْزِهِ وَمَا حَدَّ بِهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَنَّ مَوْضِعَ الرَّمَى ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ إِلَّا فِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ وَرَمَى كَثِيرِينَ مِنْ أَغْلَاهَا بِاطِلٍ قَرِيبٌ مِمَّا تَقَدَّمَ اه وَقَوْلُهُمَا مِنْ

(فَرَعَ): هَلْ يُجْزِئُ الرَّمَى بِالْيَدِ الزَّائِدَةِ فِيهِ نَظَرٌ. ١٧ فَوُدَّ: (وَأَنَّ يَقْصِدَ الْمَرْمَى إِنْحَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا عَدَمُ الصَّارِفِ وَإِنْ قَصِدَ الْمَرْمَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُهُ لِيَخْتَبِرَ جَوْدَةَ رَمِيهِ فَاشْتِرَاطُ قَصْدِ الْمَرْمَى لَا يُغْنِي عَنْ هَذَا خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ كَالْمُصَنِّفِ وَفَرَّقَ الزَّرْكَشِيُّ بَيْنَ الْقَطْعِ هُنَا كَمَا ذَكَرَهُ بِخِلَافِهِ فِي الطَّوَافِ وَالْوُقُوفِ بِأَنَّ الرَّمَى عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ فَافْتَقَرَتْ لِنِيَّةِ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ بِخِلَافِهَا لَا شِمَالِ الْحَجِّ عَلَيْهِمَا اه كَلَامُ شَرْحِ الْعُبَابِ فَانْظُرْ قَوْلَهُ بِخِلَافِهِ فِي الطَّوَافِ مَعَ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ وَأَنَّهُ يَنْصَرِفُ بَنَحْوِ قَصْدِ غَرِيمٍ ثُمَّ رَأَيْتَ مَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْوُقُوفِ وَلَوْ مَارًا فِي طَلَبِ آبِي وَنَحْوِهِ وَمَا كَتَبْنَاهُ عَلَيْهِ فَرَأَجَعَهُ.

الجوانب إلا جمرَةَ العقبة فليس لها إلا جمرَةٌ واحدةٌ من بطنِ الوادي كما مرَّ وأن يكون الوقوعُ فيه لا يفعلُ غيره فلو وَقَعَ الحَجَرُ على ما له تأثيرٌ في وقوعه في المرمى ولو احتمالاً كأن وَقَعَ على محمَلٍ لا نحو أرضٍ ثم تَدَحْرَجَ للمرمى لغا بخلاف ما لو رَدَّهُ الرِّيحُ إليه لَتَعَدَّرَ الاحترازُ عنها. (والسُّنةُ أن يرمي بِقَدْرِ حَصَى الخَذَفِ) بِمُعْجَمَتَيْنِ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «عليكم بِقَدْرِ حَصَى الخَذَفِ» وَخَصَاتِهِ دُونَ الْأَنْمِلَةِ طَوْلًا وَعَرْضًا قَدَرُ حَبَّةِ الْبَاقِلَاءِ الْمُعْتَدِلَةِ وَقِيلَ كَقَدْرِ النَّوَاةِ وَيُكْرَهُ بِأَكْبَرَ وَأَصْغَرَ مِنْهُ وَبِهَيْئَةِ الخَذَفِ لِلتَّنْهِيِ الصَّحِيحِ عَنْهَا الشَّامِلِ لِلْحَجِّ وَغَيْرِهِ كَمَا يَبَيِّنُهُ مَعَ رَدِّ مَا اعْتَرَضَهُ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ فِي الْحَاشِيَةِ مَعَ بَيَانٍ أَنَّهُ يُجْزَى بِحَجَرٍ قَدَرِ مِلءِ الْكَفِّ كَمَا

أَعْلَاهَا أَيْ إِلَى خَلْفِهَا كَمَا مَرَّ. ٥ قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا جِهَةٌ وَاحِدَةٌ إِلَخْ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْفُجُورَتَيْنِ الصَّغِيرَتَيْنِ اللَّتَيْنِ فِي جَانِبَيْ شَاخِصِ جَمْرَةِ الْعُقْبَةِ لَيْسَتَا مِنَ الْمَرْمَى فَلَا يَكْفِي الرَّمْيُ إِلَيْهِمَا وَبَعْضُ الْعَامَّةِ يَقُولُ فَيَرْجِعُ بِلَا رَمْيٍ فَلْيَتَبَيَّنْ لَهُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَكُونَ الْوُقُوعُ إِلَخْ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى وَقُوعِهِ لِيَكُونَ التَّيَقُّنُ مُنْجِبًا عَلَيْهِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ وَلَوْ احْتِمَالًا الْآتِي نَعَمْ يُعْتَمَرُ الرِّيحُ لِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِضَرْيٍ قَوْلِ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى مَا فِي الْمَثْنِ وَيُعْنِي عَنِ الْإِنْسِحَابِ الْمَذْكُورِ قَوْلُهُ وَلَوْ احْتِمَالًا إِلَخْ.

٥ قَوْلُهُ: (فَلَوْ وَقَعَ الْحَجَرُ إِلَخْ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ رَمَى بِحَجَرٍ فَأَصَابَ شَيْئًا كَارِضٍ أَوْ مَحْمَلٍ فَازْتَدَّ إِلَى الْمَرْمَى لَا بِحَرَكَةٍ مَا أَصَابَهُ أَجْزَأَهُ لِحُصُولِهِ فِي الْمَرْمَى بِفِعْلِهِ بِلَا مُعَاوَنَةٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ اِزْتَدَّ بِحَرَكَةٍ مَا أَصَابَهُ هـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ فَعُلِمَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا لَوْ وَقَعَ عَلَى نَحْوِ مَحْمَلٍ وَعُنِيَ بَعِيرٍ ثُمَّ تَدَحْرَجَ مِنْهُ فَلَا يُجْزَى وَمَا لَوْ أَصَابَهُ ثُمَّ اِزْتَدَّ إِلَى الْمَرْمَى، فَإِنْ كَانَ اِزْتِدَادُهُ بِحَرَكَةٍ مَا أَصَابَهُ لَمْ يُجْزَ وَإِلَّا أَجْزَأَ هـ. ٥ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ رَدَّهُ إِلَخْ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَشَرْحِ الرُّوضِ وَلَوْ رَدَّتِ الرِّيحُ الْحَصَاةَ إِلَى الْمَرْمَى أَوْ تَدَخَّرَتْ إِلَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ لَمْ يَضُرَّ لَا إِنْ تَدَخَّرَتْ مِنْ ظَهْرِ بَعِيرٍ وَنَحْوِهِ كَعُنْقِهِ وَمَحْمَلٍ فَلَا يَكْفِي هـ وَقَالَ الْوَنَائِي وَلَوْ كَانَ الرَّمْيُ ضَعِيفًا لَا يَصِلُ بِنَفْسِهِ وَأَوْصَلَتْهُ الرِّيحُ لَا يَكْفِي هـ فَيَتْبَعِي حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالْمُعْنَى وَشَرْحِ الرُّوضِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَعِيفًا لَا يَصِلُ بِنَفْسِهِ.

٥ قَوْلُ (لَيْسَ): (وَالسُّنَّةُ إِلَخْ) أَيْ فِي رَمْيِ يَوْمِ التَّحْرِ وَغَيْرِهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (بِمُعْجَمَتَيْنِ) أَيْ مَعَ سُكُونِ الثَّانِيَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَخَصَاتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ لِلتَّنْهِيِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ كَقَدْرِ النَّوَاةِ وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَبِهَيْئَةِ الخَذَفِ. ٥ قَوْلُهُ: (فِي الْحَاشِيَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَبَيِّنُهُ.

٥ قَوْلُهُ: (لَا نَحْوِ أَرْضٍ) فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ، وَإِنْ رَمَى الْحَجَرُ فَأَصَابَ شَيْئًا كَارِضٍ أَوْ مَحْمَلٍ أَوْ عُنُقٍ بَعِيرٍ فَازْتَدَّ إِلَى الْمَرْمَى لَا بِحَرَكَةٍ مَا أَصَابَهُ أَجْزَأَهُ لِحُصُولِهِ فِي الْمَرْمَى بِفِعْلِهِ بِلَا مُعَاوَنَةٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ اِزْتَدَّ بِحَرَكَةٍ مَا أَصَابَهُ بِأَنْ حَرَكَ الْمَحْمَلُ صَاحِبُهُ فَتَفَضَّهَ أَوْ تَحَرَّكَ الْبَعِيرُ فَدَفَعَهُ فَوَقَعَ فِي الْمَرْمَى إِلَى أَنْ قَالَ لَا إِنْ تَدَخَّرَتْ مِنْ ظَهْرِ بَعِيرٍ وَنَحْوِهِ كَعُنْقِهِ وَمَحْمَلٍ فَلَا يَكْفِي لِإِمْكَانِ أَيْ لَاحْتِمَالِ تَأَثُّرِهَا بِهِ هـ فَعُلِمَ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا لَوْ وَقَعَ عَلَى نَحْوِ مَحْمَلٍ وَعُنُقٍ بَعِيرٍ ثُمَّ تَدَحْرَجَ مِنْهُ فَلَا يُجْزَى وَمَا لَوْ أَصَابَهُ ثُمَّ اِزْتَدَّ إِلَى الْمَرْمَى، فَإِنْ كَانَ اِزْتِدَادُهُ بِحَرَكَةٍ مَا أَصَابَهُ لَمْ يُجْزَ وَإِلَّا أَجْزَأَ.

صَرَّحُوا بِهِ بَلْ وَبِأكْبَرِ مِنْهُ حَيْثُ شَمِّي حَصَاةٌ أَوْ حَجَرًا يُرْمَى بِهِ فِي الْعَادَةِ وَصَحَّحَ الرَّافِعِيُّ نَذْبَهَا وَأَنَّهَا وَضَعُ الْحَجَرِ عَلَى بَطْنِ الْإِتْهَامِ وَرَمِيَهُ بِالسَّبَّابَةِ وَأَنْ يَرْمِيَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَأَنْ يَرْفَعَ الذِّكْرَ يَدَهُ حَتَّى يُرَى مَا تَحْتَ إِنْطِهٍ وَأَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ فِي الْكُلِّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَأَنْ يَرْمِيَ الْجَمْرَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ مِنْ غُلُوٍّ وَيَقِفَ عِنْدَهُمَا بِقَدْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ دَاعِيًا ذَاكِرًا إِنْ تَوَقَّرَ خُشُوعُهُ وَإِلَّا فَأَدْنَى وَقُوفٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ تَفَاوُلًا بِالْقَبُولِ وَأَنْ يَكُونَ رَاجِلًا فِي الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ وَرَاكِبًا فِي الْآخِرِ وَيَنْفِرَ عَقِبَهُ ثُمَّ يَنْزِلُ بِالْمُحَصَّبِ وَيُصَلِّي بِهِ الْعَصْرَيْنِ وَصَلَاتُهُمَا بِهِ ثُمَّ بغيره أَفْضَلُ مِنْهَا

☐ قَوْلُهُ: (وَصَحَّحَ الرَّافِعِيُّ نَذْبَهَا) أَيِ نَذْبِ هَيْئَةِ الْخَذْفِ وَالْأَصَحُّ كَمَا فِي الرُّضْصَةِ وَالْمَجْمُوعِ أَنَّهُ يَزِمُهُ عَلَى غَيْرِ هَيْئَةِ الْخَذْفِ مُغْنِي ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهَا الْإِنْح) مَعْنَاهُ صَحَّحَ الرَّافِعِيُّ أَنَّهَا الْإِنْحَ يَغْنِي قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّهَا وَضَعُ الْحَجَرِ الْإِنْحَ كُرْدِي ☐ قَوْلُهُ: (بِالسَّبَّابَةِ) أَيِ بَرَأْسِهَا نِهَائَةً وَتَأْنِي ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَزِمِي) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ يَنْزِلُ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ إِنْ تَوَقَّرَ إِلَى وَأَنْ يَكُونَ ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَرْفَعَ الذِّكْرَ الْإِنْح) أَيِ بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ وَالْحُنْثَى مُغْنِي ☐ قَوْلُهُ: (حَتَّى يُرَى مَا تَحْتَ إِنْطِهٍ) أَيِ بَيَاضِ إِنْطِهٍ لَوْ كَانَ مَكْشُوفًا خَالِيًا مِنَ الشَّعْرِ وَتَأْنِي ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ الْإِنْح) وَأَنْ يَذْنُو مِنَ الْجَمْرَةِ فِي رَمِيِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بِحَيْثُ لَا يَبْلُغُهُ حَصَى الرَّامِينَ نِهَائَةً وَمُغْنِي ☐ قَوْلُهُ: (وَيَقِفُ الْإِنْح) وَيُسْنُ أَنْ يَكْثُرَ مِنَ الصَّلَاةِ وَحُضُورِ الْجَمَاعَةِ بِمَسْجِدِ الْخَيْفِ وَأَنْ يَتَخَرَّى مُصَلًى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَمَامَ الْمَنَارَةِ الَّتِي بَوَسَطَهُ مُتَّصِلَةً بِالْقُبَّةِ، وَهِيَ مُنْهَدِمَةٌ الْآنَ فَيُصَلِّي فِي الْمَخْرَابِ وَمَا حَوَتْ الْقُبَّةَ هُوَ الْمَسْجِدُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَقَدْ وَسَّعَ مَرَاتٍ وَتَأْنِي قَالَ بَاعَشَنِي قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْجَمَالِ وَمَخْرَابُ هَذِهِ الْقُبَّةِ هُوَ مَحَلُّ الْأَخْبَارِ الَّتِي كَانَتْ أَمَامَ الْمَنَارَةِ وَيَقْرُبُهَا قَبْرُ آدَمَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو سَعِيدٍ فِي شَرْفِ الثَّبُوءِ هـ ☐ قَوْلُهُ: (لَا عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ) أَيِ لَا يُسْنُ الْوُقُوفُ عِنْدَهَا لِلدُّعَاءِ عَقِبَ الرَّمْيِ لِعَدَمِ وُرُودِ الْإِتْبَاعِ فِيهِ لَا أَنَّهُ لَا يَدْعُو عِنْدَهَا مِنْ غَيْرِ وَقُوفٍ أَوْ مَعَ وَقُوفٍ فِي غَيْرِ وَقْتِ الرَّمْيِ فَلَا يُنَافِي مَا نُقِلَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّ الدُّعَاءَ يُسْتَجَابُ عِنْدَهَا أَيْضًا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي تَارِيخِ مَكَّةَ لِلْفُطَيْبِ الْحَنْفِيِّ الْمَكِّيِّ وَفِي شَرْحِ الْبَكْرِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ مَا هُوَ عَيْنُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَفِي الْحِصْنِ الْحَصِينِ لِلْجَزْرِيِّ مَا نَصَّهُ ثُمَّ يَزِمِي الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ح س وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِي حَتَّى إِذَا فَرَّغَ قَالَ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا وَذَنْبًا مَغْفُورًا موبص وَيَدْعُو عِنْدَ الْجَمْرَاتِ كُلِّهَا وَلَا يَوْفَتْ شَيْئًا موبص انْتَهَى اهـ بَصْرِي ☐ قَوْلُهُ: (تَفَاوُلًا الْإِنْح) أَيِ وَلِلْإِتْبَاعِ مُغْنِي .

☐ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَكُونَ رَاجِلًا الْإِنْح) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَالْمَغْنَى وَيُسْنُ أَنْ يَزِمِي رَاجِلًا لَا رَاكِبًا إِلَّا فِي يَوْمِ التَّنْفِرِ فَالْسُّنَةُ أَنْ يَزِمِي رَاكِبًا لِيَنْفِرَ عَقِبَهُ اهـ وَعِبَارَةُ الْوَنَائِي وَأَنْ يَزِمِي رَاجِلًا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَّا يَوْمَ نَفَرِهِ وَرَاكِبًا فِيهِ كَمَا يَرْكَبُ فِي يَوْمِ التَّخْرِ اهـ وَكُلُّ مِنْهُمَا شَامِلٌ لِلتَّنْفِرَيْنِ بِخِلَافِ تَعْبِيرِ الشَّارِحِ، فَإِنَّهُ مُخْتَصَّ بِالثَّانِي .

☐ قَوْلُهُ: (بِالْمُحَصَّبِ) هُوَ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ حَاءٍ وَصَادٍ مُهْمَلَتَيْنِ مُفْتَوَحَتَيْنِ ثُمَّ مَوْحِدَةً اسْمٌ لِمَكَانٍ مُتَّسِعٍ بَيْنَ مَكَّةَ وَمِنَى، وَهُوَ إِلَى مَنَى أَقْرَبُ وَيُقَالُ لَهُ الْإِبْطَاحُ وَالْبَطْحَاءُ وَخَيْفُ بَنِي كِنَانَةَ وَحَدُّهُ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ أَسْنَى وَقَوْلُهُ، وَهُوَ إِلَى مَنَى الْإِنْحَ صَوَابُهُ إِلَى مَكَّةَ الْإِنْحَ بَلْ عِمَارَةُ مَكَّةَ فِي زَمَانِنَا مُتَّصِلَةٌ بِهِ وَمُتَجَاوِزَةٌ عَنْ مَسْجِدِهِ الَّذِي بُنِيَ فِي مَنْزِلِهِ ﷺ هُنَاكَ .

بِمَنَى وَالْعِشَاءَيْنِ وَيَرْفُذُ رَفْدَةً ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى طَوَافِ الْوُدَاعِ لِلاتِّبَاعِ. (وَلَا يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الْحَجَرِ فِي الْمَرْمَى) فَلَا يَضُرُّ تَدَحُّرُّهُ بَعْدَ وَقْعِهِ فِيهِ لِحَصُولِ اسْمِ الرَّمْيِ (وَلَا كَوْنُ الرَّامِي خَارِجًا عَنِ الْجُمْرَةِ) فَيَصِحُّ رَمْيُ الْوَاقِفِ فِيهَا إِلَى بَعْضِهَا لِذَلِكَ وَعُلِمَ مِنْ عِبَارَتِهِ أَنَّ الْجُمْرَةَ اسْمٌ لِلْمَرْمَى حَوْلَ الشَّائِصِ.....

☐ قوله: (إلى طواف الوداع) أي إن كان مُريدًا للسفر حالاً. ☐ قوله: (فلا يضرُّ) إلى قوله وعلم في النهاية والمعنى. ☐ قوله: (لذلك) أي لحصول اسم الرمي. ☐ قوله: (أن الجمرة اسم للمزمي إلخ) قال في حاشية الإيضاح قوله الجمرة مُجْتَمَعُ الْحَصَى حَذَّ الْجَمَالِ الطَّبَرِيُّ بَأَنَّهُ مَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَصْلِ الْجُمْرَةِ ثَلَاثَةُ أَذْرُعَ فَقَطْ وَهَذَا التَّحْدِيدُ مِنْ تَقْفِهِ وَكَأَنَّهُ قَرَّبَ بِهِ مُجْتَمَعَ الْحَصَى غَيْرَ السَّائِلِ وَالْمُشَاهَدَةُ تُؤَيِّدُهُ، فَإِنْ مُجْتَمَعَهُ غَالِيًا لَا يَنْقُصُ عَنْ ذَلِكَ أَه.

(تنبية): لو فُرِشَ فِي جَمِيعِ الْمَرْمَى أَحْجَارٌ فَأُثْبِتَتْ كَفَى الرَّمْيُ عَلَيْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَرْمَى، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَرْضُ إِلَّا أَنَّ الْأَحْجَارَ الْمُثَبَّتَةَ فِيهِ صَارَتْ تُعَدُّ مِنْهُ وَيُعَدُّ الرَّمْيُ عَلَيْهَا رَمْيًا عَلَى تِلْكَ الْأَرْضِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ بُنِيَ عَلَى جَمِيعِ الْمَرْمَى دَكَّةٌ مُزْتَفِعَةٌ جَارَ الرَّمْيِ عَلَيْهَا؛ لَأَنَّهُ تُعَدُّ تَابِعَةً لَهَا فَلَوْ لَمْ يَسْتَفْرِقِ الْمُثَبَّتُ أَرْضَ الْجُمْرَةِ فَهَلْ يُجْزِئُ الرَّمْيُ عَلَيْهِ أَوْ لَا لِإِمْكَانِ الرَّمْيِ عَلَى الْخَالِي عَنْهُ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَجَهَّ الْإِجْزَاءُ وَلَوْ أُلْفِيَ عَلَى أَرْضِ الْمَرْمَى أَحْجَارٌ كِبَارٌ سَتَرَتْهُ بِهَا إِبْطَاتٌ فَهَلْ يُجْزِئُ الرَّمْيُ عَلَيْهَا لَا يَبْعُدُ الْإِجْزَاءُ وَلَوْ بُنِيَ عَلَى جَمِيعِ مَوْضِعِ الرَّمْيِ مَنَارَةٌ عَالِيَةٌ لَهَا سَطْحٌ فَهَلْ يُجْزِئُ الرَّمْيُ قَوْفَهَا أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ رَمْيًا عَلَى الْأَرْضِ فِيهِ نَظَرٌ سَمٍ وَجَزَمَ الشَّلِيُّ وَابْنُ الْجَمَالِ بِالْإِجْزَاءِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ فَقَالَا وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ هَبَطَ الْمَرْمَى إِلَى تُخُومِ الْأَرْضِ أَوْ عَلَا إِلَى السَّمَاءِ وَرَمَى فِيهِ أَجْزَأَ نَظِيرُ الطَّوَافِ وَأَنَّهُ لَوْ بُنِيَ عَلَيْهِ دَكَّةٌ أَوْ مَنَارَةٌ عَالِيَةٌ أَوْ سَطْحٌ أَوْ فُرِشَتْ فِيهِ أَوْ بَعْضُهُ أَحْجَارٌ وَثَبَّتَتْ أَوْ أُلْفِيَتْ عَلَى أَرْضِهِ وَسَتَرَتْهُ بِهَا إِبْطَاتٌ

☐ قوله: (اسم للمزمى) قال في حاشية الإيضاح قوله الجمرة مُجْتَمَعُ الْحَصَى حَذَّ الْجَمَالِ الطَّبَرِيُّ بَأَنَّهُ مَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَصْلِ الْجُمْرَةِ ثَلَاثَةُ أَذْرُعَ فَقَطْ وَهَذَا التَّحْدِيدُ مِنْ تَقْفِهِ وَكَأَنَّهُ قَرَّبَ بِهِ مُجْتَمَعَ الْحَصَى غَيْرَ السَّائِلِ، وَالْمُشَاهَدَةُ تُؤَيِّدُهُ، فَإِنْ مُجْتَمَعَهُ غَالِيًا لَا يَنْقُصُ عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ مُجْتَمَعُ الْحَصَى الْإِلْخَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُجْتَمَعَ الْحَصَى الْمَعْنُودِ الْآنَ بِسَائِرِ جَوَانِبِ الْجُمْرَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ وَتَحْتَ شَائِصِ جُمْرَةِ الْعَقَبَةِ هُوَ الَّذِي كَانَ فِي عَهْدِهِ ﷺ وَلَيْسَ بِبَعِيدِ الْإِلْخَ أَه.

(تنبية): لو فُرِشَ فِي جَمِيعِ الْمَرْمَى أَحْجَارٌ فَأُثْبِتَتْ كَفَى الرَّمْيُ عَلَيْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَرْمَى، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَرْضُ إِلَّا أَنَّ الْأَحْجَارَ الْمُثَبَّتَةَ فِيهِ صَارَتْ تُعَدُّ مِنْهُ وَيُعَدُّ الرَّمْيُ عَلَيْهَا رَمْيًا عَلَى تِلْكَ الْأَرْضِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ بُنِيَ عَلَى جَمِيعِ الْمَرْمَى دَكَّةٌ مُزْتَفِعَةٌ جَارَ الرَّمْيِ عَلَيْهَا؛ لَأَنَّهُ تُعَدُّ تَابِعَةً لَهَا فَلَوْ لَمْ يَسْتَفْرِقِ الْمُثَبَّتُ أَرْضَ الْجُمْرَةِ فَهَلْ يُجْزِئُ الرَّمْيُ عَلَيْهِ أَوْ لَا لِإِمْكَانِ الرَّمْيِ عَلَى الْخَالِي عَنْهُ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَجَهَّ الْإِجْزَاءُ وَلَوْ أُلْفِيَ عَلَى أَرْضِ الْمَرْمَى أَحْجَارٌ كِبَارٌ سَتَرَتْهُ بِهَا إِبْطَاتٌ فَهَلْ يُجْزِئُ الرَّمْيُ عَلَيْهَا لَا يَبْعُدُ الْإِجْزَاءُ وَلَوْ بُنِيَ عَلَى جَمِيعِ مَوْضِعِ الرَّمْيِ مَنَارَةٌ عَالِيَةٌ لَهَا سَطْحٌ فَهَلْ يُجْزِئُ الرَّمْيُ قَوْفَهَا أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ

ومن ثم لو قَلَعَ لم يَجْزِ الرَّمْيُ إلى مَحَلِّه ولو قَصَدَه لم يَجْزِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ.....

كَفَى الرَّمْيُ عَلَيْهَا هـ. فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَلَعَ لَمْ يَجْزِ الرَّمْيُ إِلَى مَحَلِّهِ) أَقُولُ بِالْجَزْمِ بِهَذَا مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ مِمَّا لَا يَتَّبِعِي بِلِ الْوَجْهِ الْوَجْهِ خِلَافَهُ لِلْقَطْعِ بِحُدُوثِ الشَّائِصِ وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي رَمَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الظَّاهِرَ ظُهُورًا تَامًا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالتَّاسُ فِي رَمَيْهِ لَمْ يَكُونُوا يَزْمُونَ حَوَالِي مَحَلِّهِ وَيَتْرَكُونَ مَحَلَّهُ وَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ نُقْلًا، فَإِنَّهُ غَرِيبٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ جَزَمَ بِذَلِكَ أَيْضًا السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ وَالْأُسْتَاذُ الْبَكْرِيُّ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِهِ لِلْإِيضَاحِ وَنَقَلَهُ ابْنُ عَلَانَ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ عَنِ الرَّمْلِيِّ وَصَاحِبِ الضِّيَاءِ وَأَقْرَاهُ وَاعْتَمَدَهُ الْعَلَامَةُ الزَّمْزَمِيُّ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ وَالْوَتَائِي فِي مَنْسِكَهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ لَيْسَ اتِّفَاقُ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا لِمُسْتَدَيِّ قَوِيٍّ وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ إِنَّ الْجُمُرَةَ مُجْتَمَعُ الْحَصَى وَقَالَ التَّوَوُّيُّ فِي الْإِيضَاحِ وَالْمُرَادُ مُجْتَمَعُ الْحَصَى فِي مَوْضِعِهِ الْمَعْرُوفِ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ فِي رَمَيْهِ ﷺ، وَقَالَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَّتِهِ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُجْتَمَعَ الْحَصَى الْمَعْرُوفَ الْآنَ بِسَائِرِ جَوَانِبِ الْجُمْرَتَيْنِ وَتَحْتَ شَاخِصِ جُمُرَةِ الْعَقَبَةِ هُوَ الَّذِي كَانَ فِي عَهْدِهِ ﷺ إِذِ الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ حَتَّى يُعْرَفَ خِلَافُهُ هـ. وَقَالَ الشَّلِّيُّ وَالزَّمْزَمِيُّ: وَيَكْفِي تَوَاطُؤُ الْجَمِّ الْغَفِيرِ عَلَى رَمْيِ هَذَا الْمَحَلِّ آخِذِينَ لَهُ عَنْ مِثْلِهِمْ وَمِثْلُهُمْ عَنْ مِثْلِهِمْ وَهَكَذَا إِلَى السَّلَفِ الْآخِذِينَ لَهُ عَنْهُ ﷺ وَلَمْ يَنْقُلْ طَعْنٌ عَنْ أَحَدٍ فِي ذَلِكَ هـ. وَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ مَا جَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ هُنَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَقْبُولُ وَلَا يَسَعُنَا مُخَالَفَتُهُ إِلَّا بِثَقُلِ صَرِيحٍ وَأَنَّ مَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ الْمُحَشِّي مُجَرَّدُ بَحْثٍ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ لِلْقَطْعِ بِحُدُوثِ الشَّائِصِ الْخُ لا يَنْتِجُ مُدْعَاهُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ كَانَ فِي مَوْضِعِ الشَّائِصِ فِي عَهْدِهِ ﷺ أَحْجَازٌ مَوْضُوعَةٌ بِأَمْرِهِ الشَّرِيفِ ثُمَّ أَزِيلَتْ بَعْدَهُ وَبُنِيَ الشَّائِصُ فِي مَوْضِعِهَا وَيَبْعُدُ كُلُّ الْبُعْدِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيْنَ حُدُودِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَنَصَبَ الْأَعْلَامُ عَلَيْهَا كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ وَتَرَكَ بَيَانَ مَحَلِّ الرَّمْيِ وَتَحْدِيدَهُ هـ. فَوُدَّ: (وَلَوْ قَصَدَهُ) أَيِ الشَّائِصِ (لَمْ يَجْزِ الْخُ) اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي كُتُبِهِ وَأَقْرَاهُ عَبْدُ الرَّءُوفِ وَقَالَ الْخَطِيبُ فِي شَرْحِي الْمِنْهَاجِ وَالتَّنْبِيهِ أَنَّهُ الْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ وَاعْتَمَدَ الْجَمَالَ الرَّمْلِيُّ فِي

لَا يُعَدُّ رَمْيًا عَلَى الْأَرْضِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَضِيَّةٌ قَوْلِ السَّيِّدِ فِي حَاشِيَّتِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْمُجِبِّ الطَّبْرِيِّ فِي مَسْأَلَةِ إصَابَةِ الْعَلَمِ الْمَنْصُوبِ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِرَمْيِهِ غَيْرَ الرَّمْيِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْعَلَمِ الشَّائِصِ سَطْحٌ أَوْ كَانَ فِيهِ طَاقٌ فَاسْتَقَرَّتِ الْحَصَاةُ فِيهِ لَمْ يَجْزِ هـ. عَدَمُ الْإِجْزَاءِ، وَإِنْ كَانَ أَخَذَ الْمَذْكَورَ مَمْنُوعًا وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنَعُ الْمُجِبِّ الطَّبْرِيِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ رَمْيًا عَلَى الْجُمُرَةِ؛ لِأَنَّ الشَّائِصَ لَا يُعَدُّ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ مَحَلُّهُ مِنْهَا كَمَا لَوْ رَمَى عَلَى ظَهْرِ دَابَّةٍ فِيهَا بِخِلَافِ الدَّكَّةِ تُعَدُّ مِنْهَا وَمِنْ تَوَابِعِهَا فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ هـ. فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَلَعَ لَمْ يَجْزِ الرَّمْيُ إِلَى مَحَلِّهِ) أَقُولُ بِالْجَزْمِ بِهَذَا مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ مِمَّا لَا يَتَّبِعِي بِلِ الْوَجْهِ الْوَجْهِ خِلَافَهُ لِلْقَطْعِ بِحُدُوثِ الشَّائِصِ وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي رَمَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الظَّاهِرَ ظُهُورًا تَامًا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالتَّاسُ فِي رَمَيْهِ لَمْ يَكُونُوا يَزْمُونَ حَوَالِي مَحَلِّهِ وَيَتْرَكُونَ مَحَلَّهُ وَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ نُقْلًا، فَإِنَّهُ غَرِيبٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَرَجَّحَهُ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ وَخَالَفَهُمُ الزَّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ نَعَمْ لَوْ رَمَى إِلَيْهِ بِقَصْدِ الْوُقُوعِ فِي الْمَرْمَى وَقَدْ عَلِمَهُ فَوْقَ فِيهِ أَتَجَهَّ الْإِجْزَاءُ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ غَيْرُ صَارِفٍ حَيْثُ يُدْخِلُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحِبَّ الطَّبْرِيَّ صَرَّحَ بِهَذَا بَلْ قَالَ لَا يَبْعُدُ الْجَزْمُ بِهِ.
(وَمَنْ عَجَزَ) وَلَوْ أَجِيرَ عَيْنٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ (عَنِ الرَّمِي) لِنَحْوِ مَرَضٍ وَيُتَّجَهَ ضَبْطُهُ هُنَا بِمَا مَرَّ فِي

كُتِبَهُ الْإِجْزَاءُ قَالَ: لِأَنَّ الْعَامَّةَ لَا يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا فِعْلَ الْوَاجِبِ وَالرَّمَى إِلَى الْمَرْمَى وَقَدْ حَصَلَ فِيهِ بِفِعْلِ الرَّامِي اهـ وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَسَعُ عَامَّةَ الْحَجَّاجِ الْيَوْمَ اهـ كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلٍ .
هـ قَوْلُهُ: (وَرَجَّحَهُ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ الْإِنْخَ) ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ مُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (وَخَالَفَهُمُ الزَّرْكَشِيُّ) اعْتَمَدَ الْمُخَالَفَةَ م ر اهـ سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ رَمَى إِلَى الْعِلْمِ الْمُنْصَوِّبِ فِي الْجُمُورَةِ أَوْ الْحَاطِطِ الَّتِي بِجُمُورَةِ الْعَقَبَةِ كَمَا يَقَعُّهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَاصَابَهُ ثُمَّ وَقَعَ فِي الْمَرْمَى لَا يُجْزِئُ قَالَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ ، وَهُوَ الْأَطْهَرُ عِنْدِي وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ فِيهِ بِفِعْلِهِ مَعَ قَصْدِ الرَّمَى الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَالثَّانِي مِنْ احْتِمَالَيْهِ أَيِ الْإِجْزَاءِ أَقْرَبُ كَمَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ . هـ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ رَمَى الْإِنْخَ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الصَّارِفَ فِي الرَّمَى قَصْدٌ وَقُوعٌ الْمَرْمَى بِهِ فِي غَيْرِ الْمَرْمَى لَا مُطْلَقٌ قَصْدِهِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ رَمَى بِحَصَاةٍ رَجُلًا وَقَصْدٌ وَقُوعَهَا فِي الْمَرْمَى وَوَقَعَتْ فِيهِ أَجْزَاءُ إِذْ لَا فَارِقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّائِخِصِ وَكَلَامِهِمْ فِي مَنَحَبِّ طَوَائِفِ الْمُخْمُولِ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الضَّارَّ هُنَاكَ قَصْدُ الْغَيْرِ فَقَطَّ بَصْرِيٌّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ كُلًّا مِنَ الْآخِذِ وَالْمَأْخُوذِ بَعِيدٌ وَأَنَّ قَوْلَهُ إِذْ لَا فَارِقَ الْإِنْخَ ظَاهِرُ الْمَنْعِ كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ بِجَوَازِ قَصْدِ الشَّائِخِصِ وَاتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ جَوَازِ قَصْدِ رَجُلٍ مَثَلًا وَيَأْتِي آيَاتُ عَنْ عَبْدِ الرَّؤُوفِ أَنَّ التَّشْرِيكَ يَضُرُّ هُنَا . هـ قَوْلُهُ: (أَتَجَهَّ الْإِجْزَاءُ) قَالَ تَلْمِيزُهُ عَبْدَ الرَّؤُوفِ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ وَالْأَوْجِهَةِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي وَكَوْنُ قَصْدِ الْعِلْمِ حَيْثُ يُدْخِلُ غَيْرَ صَارِفٍ مَمْنُوعٌ ؛ لِأَنَّهُ تَشْرِيكَ بَيْنَ مَا يُجْزِئُ وَمَا لَا يُجْزِئُ أَصْلًا الْإِنْخَ اهـ وَفِي الْإِعْيَابِ نَعَمْ لَوْ قِيلَ يُغْتَفَرُ ذَلِكَ فِي عَامِّي غِذَرَ بَجْهَلِهِ جُمْلَةُ الْمَرْمَى لَمْ يَبْعُدْ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي الْكَلَامِ عَلَى الصَّلَاةِ انْتَهَى اهـ كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلٍ .

هـ قَوْلُهُ (لَسِي): (وَمَنْ عَجَزَ الْإِنْخَ) انْظُرْ أَغْذَارَ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ سَمِ أَقُولُ قِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ لِلشَّارِحِ وَشَرْحِهِ لِلرَّمَلِيِّ مِنْ مَجِيئِهَا فِي مَبِيتٍ مُزْدَلِفَةٍ مَجِيئُهَا هُنَا أَيْضًا . هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَجِيرَ عَيْنٍ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي لَا أَقُولُهُ وَيُتَّجَهُ إِلَى أَوْ جُنُونٍ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ قَادِرٍ إِلَى وَلِحُسْنِ وَقَوْلُهُ وَقَفْتُ الرَّمَى لَا قَبْلَهُ . هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَجِيرَ عَيْنٍ الْإِنْخَ) ظَاهِرُهُ صِحَّةُ عَقْدِ الْإِجَارَةِ مَعَ الْعَجْزِ عِنْدَهُ فَلْيُرَاجَعْ .
هـ قَوْلُهُ: (وَيُتَّجَهَ ضَبْطُهُ الْإِنْخَ) قَالَ سَمِ سُئِلْتُ عَنْ مَرِيضٍ يُمَكِّنُهُ رُكُوبُ دَابَّةٍ إِلَى الْمَرْمَى وَالرَّمَى عَلَيْهَا أَوْ أَنْ يَحْمِلَهُ أَحَدٌ وَيَرْمِي بِنَفْسِهِ أَوْ يَسْتَنْتِيبُ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ عَلَيْهِ الرَّمَى بِنَفْسِهِ وَتَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْإِسْتِنَابَةُ إِنْ لَمْ

هـ قَوْلُهُ: (وَخَالَفَهُمُ الزَّرْكَشِيُّ) اعْتَمَدَ الْمُخَالَفَةَ م ر .

هـ قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (وَمَنْ عَجَزَ الْإِنْخَ) انْظُرْ أَغْذَارَ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ . هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَجِيرَ عَيْنٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمَلِيُّ وَرَجَعَ إِلَيْهِ م ر بَعْدَ أَنْ كَانَ خَالَفَهُ .

إسقاطه للقيام في الفرض، أو مجنون، أو إغماء بأن أيس من القدرة عليه وقته ولو ظناً ولا ينزعزل النائب بطرؤ إغماء المنيب، أو مجنونه بعد إذنه لمن يرمي عنه، وهو عاجز أيس بخلاف قادر عادته الإغماء قال لاخر إذا أغمي علي فارم عني فإنه يصح فإذا أغمي عليه لزمه الدم؛ لأنه لم يأت بالرمي هو ولا نائيه أي: مع تقصيره بتركه الرمي بنفسه إذا كانت عادته طرؤ الإغماء أثناء وقت الرمي بخلاف اعتياده طرؤه أوّل وقته، وبقاؤه إلى آخره، فإنه حينئذ لا تقصير منه البتة إذ لا يمكنه بنفسه ولا نائيه فلزوم الدم له مشكّل إلا أن يجاب بأن هذا نادر في هذا الجنس فالحقوه بالغالب ولجنس.....

تلقفه بذلك مشقة لا تحتمل عادة ولاق به حمل الأدمي بحيث لا يخل بجسمته وظاهر كلامهم أنه لا يلزم حضور المستنيب المزمى مطلقاً انتهى اه كزدي على بأفضل. ٥ قوله: (بأن أيس) متعلّق بقول المصنّف عجز إلخ. ٥ قوله: (بأن أيس من القدرة إلخ) أي بقول طيب أو بمعرفة نفسه كما في الحاشية ونائي عبارة الكزدي على بأفضل بمعرفة نفسه أو بإخبار عدل رواية بالطب امتداد المانع إلى آخر أيام التشريق اه. ٥ قوله: (وقته)، وهو أيام التشريق ونائي عبارة النهاية كلامهم يفهم أنه لو ظن القدرة في اليوم الثالث وقلنا بالأصح أن أيام الرمي كيوم واحد أنه لا تجوز الاستنابة اه. ٥ قوله: (ولا ينزعزل النائب بطرؤ إغماء المنيب) أي كما لا ينزعزل عنه وعن الحج بموته وفارق سائر الوكالات بوجوب الإذن هنا أما إغماء النائب فظاهر كلامهم أنه ينزعزل به، وهو القياس أسنى ومغني ونهاية. ٥ قوله: (فإذا أغمي عليه إلخ) قال في شرح العباب فعلم أنه لو أغمي عليه ولم ياذن لغيره في الرمي عنه أو إذن وليس بعاجز أيس لم يجز الرمي عنه اتفاقاً لكن يسن لمن معه أن يرمي عنه كما نص عليه وليس ذلك؛ لأنه يجزئه بل للخروج من خلاف من أوجب ذلك على من معه ومن ثم يلزمه الدم إذا أفاق؛ لأنه لم يأت بالرمي هو ولا نائيه وبهذا يتدفع ما في الخادم فتأمل انتهى فليتأمل سم عبارة الونائي ولا يرمى عن مضمي عليه لم ياذن قبل إغمائه حال عجزه عن الرمي بمرض مثلاً لكن يسن لمن معه الرمي عنه ولا يسقط عنه بذلك، وهو الدم ثم الصوم ومثله في ذلك المجنون والميت نعم للولي الرمي عن المجنون اه. ٥ قوله: (ولا نائيه) هلا صح رمي الآخر حال الإغماء لأنه مأذون بالعموم، وإن فسد الخصوص سم وقد يجاب بأن شرط الإذن أن يكون في حالة العجز وما هنا في حالة القدرة. ٥ قوله: (ولجنس) عطف على قوله:

٥ قوله: (ولا ينزعزل النائب بطرؤ إغماء المنيب إلخ) قال في شرح العباب: أما إغماء النائب فينزعزل به على الأوجه اه. ٥ قوله: (بخلاف قادر عادته إلخ) في شرح العباب فعلم أنه لو أغمي عليه ولم ياذن لغيره في الرمي عنه أو إذن وليس بعاجز أيس لم يجز الرمي عنه اتفاقاً لكن يسن لمن معه أن يرمي عنه كما نص عليه وليس ذلك؛ لأنه يجزئه بل للخروج من خلاف من أوجب ذلك على من معه ومن ثم يلزمه الدم إذا أفاق؛ لأنه لم يأت بالرمي هو ولا نائيه وبهذا يتدفع ما في الخادم فتأمل اه فليتأمل. ٥ قوله: (لأنه لم يأت بالرمي هو ولا نائيه) هلا صح رمي الآخر حال الإغماء؛ لأنه مأذون بالعموم، وإن فسد الخصوص. ٥ قوله: (ولجنس) عطف على قوله قبل: (لنحو مرض).

ولو بحقٍ اتِّفَاقًا كما في المجموعِ بأنَّ يُحْبَسَ في قَوْدِ الصَّغِيرِ حَتَّى يُلْغَ بِخِلَافِ مَحْبُوسٍ بَدْنَيْنِ يَقْدُرُ عَلَى وَفَائِهِ لِعَدَمِ عَجْزِهِ عَنِ الرَّمْيِ حِينَئِذٍ (استناب) وقت الرمي لا قبله وجوبًا ولو بأجرةٍ مثلٍ وجدها فاضلةً عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَوْ مُحَرِّمًا لَكِنْ إِنْ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثَ.....

(لِنَحْوِ مَرَضٍ). ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِحَقٍّ) أَي لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُحْبَسَ بِحَقٍّ أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ وَشَرَطَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنْ يُحْبَسَ بِحَقٍّ وَحَكَّى عَنِ النَّصِّ وَغَيْرِهِ وَسَيَأْتِي فِي الْمُخَصَّرِ أَنَّهُ إِذَا حُبِسَ بِحَقٍّ لَا يُبَاحُ لَهُ التَّحَلُّلُ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ لَا مُخَالَفَةَ إِذْ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ فِي حَقٍّ عَاجِزٌ عَنْ أَدَائِهِ وَمَقْهُومُ النَّصِّ وَغَيْرِهِ فِي حَقٍّ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ شَرْحٌ م ر مُلَخَّصًا اه سم. ٥. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يُحْبَسَ الْخُ) صَنِيعُهُ يَوْمُهُمْ حَضَرَهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَصْرِيٌّ بِعِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهَائِيَةِ قَالَ الْإِسْتَوِيُّ وَصُورَةُ الْمَحْبُوسِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ قَوْدُ الصَّغِيرِ، فَإِنَّهُ يُحْبَسُ حَتَّى يُلْغَ وَمَا أَشْبَهَ هَذِهِ الصُّورَةَ الْخُ اه قَالَ ع ش أَي كَانَ حُبْسُ الْحَامِلِ لِقَوْدٍ حَتَّى تَضَعَ اه.

٥. قَوْلُهُ (سُئِلَ): (اِسْتِنَابٌ) أَي مُكَلَّفًا وَلَوْ سَفِيهَا لَا مُمَيِّزًا إِلَّا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَثَانِيٌّ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ وَقُوعِ رَمْيِ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ عَنْ مُسْتَنَبِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ وَلَوْ قِيلَ إِنَّ الْإِذْنَ إِنَّمَا هُوَ شَرْطُ إِبَاحَةِ الْإِنَابَةِ فَقَطُّ دُونَ الْوُقُوعِ عَنِ الْمُنِيبِ لَمْ يَتَّعَدْ فَلْيُرَاجَعْ. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَقَّتِ الرَّمْيَ الْخُ) وَلَوْ اسْتِنَابَ قَبْلَ الْوَقْتِ فَيَتَّبِعِي الْجَوَازُ مَا لَمْ يَقَيِّدْ إِذْنَهُ بِالرَّمْيِ قَبْلَ الْوَقْتِ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ كَالْإِذْنِ قَبْلَ الْوَقْتِ فِي طَلَبِ الْمَاءِ وَإِذْنِ الْمُحَرِّمِ فِي تَرْوِيجِهِ سم. ٥. قَوْلُهُ: (لَا قَبْلَهُ) أَي فَلَا يَسْتَنِيبُ فِي رَمْيِ التَّشْرِيقِ إِلَّا بَعْدَ زَوَالِ يَوْمِ قِيَوْمٍ إِلَى آخِرِ الْأَيَّامِ وَثَانِيٌّ.

٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مُحَرِّمًا الْخُ) وَإِذَا اسْتِنَابَ عَنْهُ مَنْ رَمَى أَوْ حَلَّأَ سُنَّ لَهُ أَنْ يُنَاوِلَهُ الْحَصَى وَيُكَبِّرُ كَذَلِكَ إِنْ أَمَكَّنَهُ وَإِلَّا تَنَاوَلَهَا التَّائِبُ وَكَبَّرَ بِنَفْسِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ إِنْ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ الْخُ) ظَاهِرُهُ حَتَّى الْحَاضِرُ، وَإِنْ اسْتَنِيبَ فِي الْمَاضِي كَانَ اسْتَنِيبَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فِي رَمْيِ الْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ رَمْيُ الثَّانِي فَلَا يَصِحُّ الرَّمْيُ عَنِ الْمُسْتَنِيبِ حَتَّى يَزِمِي الْيَوْمَ الْحَاضِرَ عَنْ نَفْسِهِ، وَهُوَ مُتَّجَهٌ فَلْيُرَاجَعْ سم. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ إِنْ الْخُ) أَي يَقَعُ رَمْيُ التَّائِبِ عَنْ مُسْتَنَبِيهِ لَكِنْ الْخُ بِعِبَارَةِ الْبَصْرِيِّ هَذَا لَيْسَ قَيِّدًا لِصِحَّةِ الْإِنَابَةِ بَلْ لَوْ قُوعِ رَمْيِ التَّائِبِ عَنْ الْمُنِيبِ كَمَا يُبَصِّرُ بِهِ السِّيَاقُ اه. ٥. قَوْلُهُ: (الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثُ) هُوَ أَحَدُ احْتِمَالَيْنِ

٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِحَقٍّ الْخُ) أَي لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُحْبَسَ بِحَقٍّ أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ وَشَرَطَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنْ يُحْبَسَ بِحَقٍّ وَحَكَّى عَنِ النَّصِّ وَغَيْرِهِ وَسَيَأْتِي فِي الْمُخَصَّرِ أَنَّهُ إِذَا حُبِسَ بِحَقٍّ لَا يُبَاحُ لَهُ التَّحَلُّلُ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ لَا مُخَالَفَةَ إِذْ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ فِي حَقٍّ عَاجِزٌ عَنْ أَدَائِهِ وَمَقْهُومُ النَّصِّ وَغَيْرِهِ فِي حَقٍّ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ شَرْحٌ م ر مُلَخَّصًا.

٥. قَوْلُهُ فِي (سُئِلَ): (اِسْتِنَابٌ) لَوْ اسْتِنَابَ قَبْلَ الْوَقْتِ فَيَتَّبِعِي الْجَوَازُ مَا لَمْ يَقَيِّدْ إِذْنَهُ بِالرَّمْيِ قَبْلَ الْوَقْتِ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ كَالْإِذْنِ قَبْلَ الْوَقْتِ فِي طَلَبِ الْمَاءِ وَإِذْنِ الْمُحَرِّمِ فِي تَرْوِيجِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (فِيمَا يَظْهَرُ) اعْتَمَدَهُ م ر. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ إِنْ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ) ظَاهِرُهُ حَتَّى الْحَاضِرُ، وَإِنْ اسْتَنِيبَ فِي الْمَاضِي كَانَ اسْتَنِيبَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فِي رَمْيِ الْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ رَمْيُ الثَّانِي فَلَا يَصِحُّ الرَّمْيُ عَنِ الْمُسْتَنِيبِ حَتَّى يَزِمِي الْيَوْمَ الْحَاضِرَ عَنْ نَفْسِهِ، وَهُوَ مُتَّجَهٌ فَلْيُرَاجَعْ. ٥. قَوْلُهُ: (الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثُ) هُوَ أَحَدُ احْتِمَالَيْنِ لِلْمِهْمَاتِ وَثَانِيَهُمَا أَنَّهُ لَا

وإلا وَقَعَ له، وإن نوى مُسْتَنبِئَهُ، أو لَعَا فيما إذا رَمَى للأولى مثلاً أربعَ عَشْرَةَ سَبْعًا عنه ثم سَبْعًا عن مَوْكِلِهِ وذلك كالاستنابة في الحجِّ نعم لا يُشْتَرَطُ هنا عَجْزُ يَنْتَهِي لِلْيَأْسِ؛ لأنه يُغْتَفَرُ في البعض ما لا يُغْتَفَرُ في الكلِّ بل يكفي العَجْزُ حالاً إذا لم يُرْجَ زَوَالُهُ قبل خُرُوجِ وقت الرمي كما مرَّ.....

لِلْمُهْمَاتِ وثانيهما أنه لا يَتَوَقَّفُ على رَمِي الجميع بل إن رَمَى الجُمُرَةَ الأولى صَحَّ أن يَرْمِيَ عَقِبَهُ عن المُسْتَنبِئِ قَبْلَ أن يَرْمِيَ الجُمُرَتَيْنِ الباقِيَتَيْنِ عَنْ نَفْسِهِ وفي عِبَارَتِهِمَا إشارة إلى تَرْجِيحِ هذا الثاني وفي الخادِمِ أنه الظَاهِرُ كَذَا في حاشية السَّيِّدِ السَّمُودِيِّ وَبَسْطِ كَلَامِ الْمُهْمَاتِ والخادِمِ والكلام عليهما سم. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْإِلْخَ) أي، وإن كان الثَّابِتُ لم يَزِمَ عَنْ نَفْسِهِ ولو بَعْضُ الْجُمَرَاتِ فَرَمَى وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ دُونَ الْمُسْتَنبِئِ نِهَابَةً. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَعَ لَهُ) أي فيما إذا اقْتَصَرَ في رَمِي كُلِّ مِنَ الثَّلَاثِ على سَبْعٍ مِنَ المَرَّاتِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَعَا إِلْخَ) الأولى الواو. هـ. قَوْلُهُ: (وإن نَوَى مُسْتَنبِئَهُ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لو رَمَى ثَانِيًا وَنَوَى به نَفْسَهُ بَطْنُ أن الأولَّ وَقَعَ عَنِ الْمُسْتَنبِئِ فَهَلْ يَقَعُ هذا الثاني عَنِ الْمُسْتَنبِئِ أَوْ لَا يَقَعُ أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ أن يَكُونَ أَجْبَرًا فَيَقَعُ؛ لأنَّ الإِثْنَانِ به وَاجِبٌ عَلَيْهِ ولا يَضُرُّ الصَّرْفُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ صَرَفًا عَنِ الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَوْ مُتَّبِعًا فلا يَقَعُ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَصْرِيٍّ وَالْأَقْرَبُ الثاني كما قد يُفِيدُهُ قَوْلُ ع ش قَوْلُهُ م ر وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ أي فَرَمَى عَنِ الْمُسْتَنبِئِ بَعْدَ اه. هـ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ إِلْخَ) أي قَبْلَ مُضِيِّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَثَانِيًا وَكُرْدِيٍّ على بِأَفْضَلِ.

يَتَوَقَّفُ على رَمِي الجميع بل إن رَمَى الجُمُرَةَ الأولى صَحَّ أن يَرْمِيَ عَقِبَهُ عَنِ الْمُسْتَنبِئِ قَبْلَ أن يَرْمِيَ الجُمُرَتَيْنِ الباقِيَتَيْنِ عَنْ نَفْسِهِ وفي عِبَارَتِهِمَا إشارة إلى تَرْجِيحِ هذا الثاني وفي الخادِمِ أنه الظَاهِرُ كَذَا في حاشية السَّيِّدِ السَّمُودِيِّ وَبَسْطِ كَلَامِ الْمُهْمَاتِ والخادِمِ والكلام عليهما. هـ. قَوْلُهُ: (وإن نَوَى مُسْتَنبِئَهُ) أي كالحجِّ لكن يُخَالِفُهُ ما مرَّ في الطَّوَافِ عَنِ الْغَيْرِ إذا كان مُخْرِجًا، فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنِ الْغَيْرِ لَعَلَّ الْمُرَادَ الْمُحْمُولُ إذا نَوَاهُ له وَيُفَرَّقُ بَأَنَ الطَّوَافِ لَمَّا كان مِثْلَ الصَّلَاةِ أَثَرَتْ فِيهِ تَيَّةُ الصَّرْفِ إلى غَيْرِهِ بِخِلَافِ الرَّمْيِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَبِيهَاً بِالصَّلَاةِ وَقيَاسُ السَّغْيِ أن يَكُونَ كَالرَّمْيِ شَرْحُ م ر. هـ. قَوْلُهُ: (وإن نَوَى مُسْتَنبِئَهُ) في شَرْحِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْإِسْتِنَابَةِ أن تَقَعَ فِي الْوَقْتِ وَاعْلَمْ أن مَنْ عَلَيْهِ طَوَافٌ دَخَلَ وَقْتُهُ إذا طَافَ نَاقِيًا طَوَافًا آخَرَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ إِلَّا أن يَطُوفَ حَامِلًا وَيَتَوَيَّه عَنْ ذَلِكَ الْمُحْمُولِ فَيَقَعُ لِذَلِكَ الْمُحْمُولِ أَوْ نَاقِيًا غَيْرَ الطَّوَافِ كُلِّحَقٍ غَرِيمٍ انْصَرَفَ عَنِ الطَّوَافِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إذا صَرَفَ الطَّوَافَ إلى طَوَافٍ آخَرَ له أَوْ لِغَيْرِهِ لم يَنْصَرِفْ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْمُحْمُولِ فَيَنْصَرِفُ له أَوْ إلى غَيْرِ طَوَافٍ انْصَرَفَ وَالرَّمْيُ كَالطَّوَافِ فِي هَذَا التَّفْصِيلِ، فَإِنْ صَرَفَهُ إلى رَمْيٍ آخَرَ لم يَنْصَرِفْ كَأَن قَصَدَ به مُسْتَنبِئَهُ أَوْ إلى غَيْرِ الرَّمْيِ كَأَن قَصَدَ إِصَابَةَ دَابَّةٍ فِي الرَّمْيِ انْصَرَفَ وَلَا يَظْهَرُ فِي الرَّمْيِ تَطْيِيرُ الْمُحْمُولِ فِي الطَّوَافِ لِيَتَأْتَى اسْتِنَاؤُهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَيُّ حَاجَةٍ إلى ما مرَّ عَنْ م ر مِنَ الْإِشْكَالِ وَالْفَرْقِ. هـ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الرَّمْيِ) وَكَلَامُهُمْ يُفْهِمُ أَنَّهُ لو ظَنَّ الْقُدْرَةَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ وَقُلْنَا بِالْأَصَحِّ أن أَيَّامَ التَّشْرِيقِ

ولا يضُرُّ زوالُ المعجزِ عَقِبَ رَمِي النَّائِبِ على خلافِ ظَنِّهِ.
(فرغ) لو أَنابه جماعةٌ في الرمي عنهم جازَ كما هو ظاهرٌ لكن هل يلزُمُهُ الترتيبُ بينهم بأن لا يرمي عن الثاني مثلاً إلا بعد استكمالِ رمي الأول، أو لا يلزُمُهُ ذلك فله أن يرمي إلى الأولى عن الكل ثم الوسطى كذلك ثم الأخيرة كذلك كُلُّ مُحْتَمَلٍ والأوّل أقربُ قياساً على ما لو استُنيب عن آخرٍ وعليه رمي لا يجوزُ له أن يرمي عن مُستَنيبه إلا بعد كمالِ رميه عن نفسه كما تَقَرَّرَ، فإن قُلْتُ: ما عليه لازِمٌ له فوجبَ الترتيبُ فيه بخلافِ ما على الأولِ في مسألتنا قُلْتُ: قَصْدُ الرمي له صَيِّره كأنه ملزومٌ به فلزِمَهُ الترتيبُ رِعايةً لِذلك (وإذا تركَ رمي)، أو بعضُ رمي (يوم) لِلنَّحْرِ، أو ما بعده عَمْدًا، أو غيره (تداركه في باقي الأيام) ويكونُ أداءً (في الأظهر)؛ لأنَّ ﷺ جَوَزَ ذلك لِلرَّعَاءِ فلو لم تصحَّ بَقِيَّةُ الأيامِ لِلرَّمي لَتَسَاوَى فيها المَعذورُ وغيرُه كوقوفِ عَرَفَةَ ومَبِيتِ مُزْدَلِفَةَ وقد عَلِمَ أَنَّهُ ﷺ جَوَزَ التَّدَارُكَ للمَعذورِ فَلَزِمَ تجويزُه لِغيرِه أيضًا وَأَفْهَمَ كلامُه أَنَّ له تداركه قبل الزوالِ لا ليلاً والمُعْتَمَدُ من اضْطِرَابٍ في ذلك جوازُه فيهما بخلافِ تقديم رمي يومٍ على زواله، فَإِنَّهُ مُمْتَنِعٌ كما صَوَّبَهُ الْمُصَنِّفُ وَجَزَمَ الرَّافِعِيُّ بجوازه قبل الزوالِ كالإمامِ

• قوله: (ولا يضُرُّ زوالُ المعجزِ إلخ) أي ولا تُلزِمُهُ الإعادةُ لكتبتها تَسْنُ نِهائَةً ومُعْنَى. • قوله: (عَقِبَ رَمِي النَّائِبِ) أي، فإن بَقِيَ شَيْءٌ رَمَاهُ بِنَفْسِهِ وَنَائِبِي. • قوله: (والأوّل أقرب) فيه نَظَرٌ وَاضِحٌ والفرقُ وَاضِحٌ سم. • قوله: (صَيِّره كأنه ملزومٌ إلخ) يَمْنَعُ هذا وما فُرِّعَ عليه سم. • قوله: (لا يجوزُ له أن يرمي إلخ) تَقَدَّمَ عَنْ سَمٍ عَنِ السَّيِّدِ السَّنْهُودِيِّ أَنَّ هَذَا أَحَدُ أَحْتِمَالَيْنِ لِلْمُهْمَاتِ وَثَانِيهِمَا الْجَوَازُ وَاسْتَظْهَرَهُ فِي الْخَادِمِ وَفِي عِبَارَةِ الشَّيْخَيْنِ إِشَارَةٌ إِلَى تَرْجِيحِهِ وَقِيَاسُهُ عَدَمُ لُزُومِ التَّرتِيبِ هُنَا بِالْأَوَّلَى. • قوله: (لِلنَّحْرِ إلخ) عبارةُ النِّهايةِ مع المَثْنِ وإذا تَرَكَ رَمِي يَوْمٍ أو يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ عَمْدًا أو سَهْوًا أو جَهْلًا تَدَارَكَهُ فِي بَاقِي الْأَيَّامِ مِنْهَا فِي الْأَظْهَرِ اه زَادَ الْمُعْنَى وَكَذَا يَتَدَارَكَ رَمِي يَوْمِ النَّحْرِ فِي بَاقِي الْأَيَّامِ إِذَا تَرَكَهُ وَالْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنْهَا فِي الثَّانِي أو الثَّالِثِ وَالثَّانِي أو الْأَوَّلَيْنِ فِي الثَّالِثِ اه. • قوله: (وَيَكُونُ) إِلَى قَوْلِهِ وَجَزَمَ الرَّافِعِيُّ فِي النِّهايةِ وَالْمُعْنَى. • قوله: (لِلرَّعَاءِ) أي وَأَهْلُ السَّقَايَةِ نِهائَةً وَمُعْنَى. • قوله: (كوقوفِ عَرَفَةَ) أي كما في وَقُوفِ عَرَفَةَ. • قوله: (وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ إلخ) أي حَيْثُ عَبَّرَ بِالْأَيَّامِ وَالْأَيَّامِ حَقِيقَةً لَا تَتَنَاوَلُهَا اللَّيَالِي مُعْنَى. • قوله: (وَالْمُعْتَمَدُ إلخ) اعْتَمَدَ هَذَا الْمُعْتَمَدَ م ر اه سم. • قوله: (كَمَا صَوَّبَهُ الْمُصَنِّفُ) قَدْ يُقِيدُ هَذَا التَّغْيِيرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِمُقَابِلِهِ الْآتِي وَلَعَلَّهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ، فَإِنَّهُ يَفْتَضِي أَنَّ لَهُ نَوْعَ قُوَّةٍ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ لَا الصَّحِيحِ.

كالْيَوْمِ الْوَاحِدِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِسْتِنَابَةُ شَرْحُ م ر. • قوله: (ولا يضُرُّ زوالُ المعجزِ عَقِبَ رَمِي النَّائِبِ) أي فلا يُلزِمُهُ إِعادَتُهُ لَكِنْ تَسْنُ وَيُفَارِقُ نَظِيرَهُ فِي الْحَجِّ أَنَّ الرَّمِي تَابِعٌ وَيُجَبَّرُ بِدَم. • قوله: (والأوّل أقرب) فيه نَظَرٌ وَاضِحٌ والفرقُ وَاضِحٌ. • قوله: (صَيِّره كأنه ملزومٌ إلخ) يَمْنَعُ هذا وما فُرِّعَ عليه. • قوله: (وَالْمُعْتَمَدُ مِنْ اضْطِرَابِ إلخ) اعْتَمَدَ هَذَا الْمُعْتَمَدَ م ر.

ضعيف، وإن اعتمده السنوي وزعم أنه المعروف مذهباً وعليه فينبغي جوازه من الفجر نظير ما مر في غسله. وبما تقرّر غلیم أنّ أيام منى كلّها كالوقت الواحد بالنسبة إلى التأخير دون التقديم ويحبّ الترتيب بين الرمي المترك وبين يوم التدارك حتى يُجزى رمي يومه عن يومه ولهذا لو رمى عنه قبل التدارك انصرف للمترك لا ليومه؛ لأنه لم يقصد غير التشكّك وكذا ما مر في النائب وبذلك فارق ما لو قصد الرمي لشخص في الجمرة، فإنه يلغو؛ لأنه لم يقصد تشككاً أصلاً ولو رمى لكلّ جمرة أربع عشرة حصاة عن يومه وأمسه لغاً أيضاً؛ لأنه لم يُعَيِّنْ عن واحد منهما كذا قاله شارح والقياس حُساباً سبعة منها في كلّ جمرة عن أمسه لِفَقْدِ الصارف والتعيين ليس شرطاً، وإنما لم يقع شيء عن يومه لِفَقْدِ الترتيب (ولا دم) مع الترتيب، وإن قلنا قضاء للجبر بالإتيان به (ولا) يتداركه.....

فود: (وعليه) أي الضعيف من جواز رمي أيام التشريق قبل الزوال. فود: (فينبغي جوازه إلخ) ولا يخفى أنّه لا يلزم من جواز الرمي قبل الزوال على الضعيف جواز التفرّ قبله عليه لاحتمال أنّ الأوّل لحكمة لا توجد في الثاني كتيسر التفرّ عقب الزوال قبل زحمة الناس في سيرهم ولا يسع لأمثالنا قياس نحو التفرّ على نحو الرمي. فود: (في غسله) أي الرمي. فود: (وبما تقرّر) إلى قوله لِفَقْدِ الصارف في النهاية والمُعني إلا قوله وكذا إلى ولو رمى وقوله كذا إلى والقياس. فود: (ويحبّ الترتيب) أي حيث أخر المترك لما بعد الزوال سم ونهاية. فود: (ولهذا لو رمى عنه قبل التدارك انصرف إلخ) أي إن قصد خلافه وقلنا باشتراط فقد الصارف وباشتراط الترتيب خلافاً لمن أطال في منع ذلك؛ لأنّه لم يضرّف الرمي إلى غيره بل إلى مُجانِسِهِ فلم يؤثّر نظير ما مرّ فيمن عليه طواف الركن فتوى به طواف الدواع من وقوعه للرّكن سم. فود: (وبذلك) أي التعليل المذكور. فود: (فارقاً) أي التارك والتائب. فود: (مع الترتيب) كذا في أصله رحمته تعلّى عبارة ابن شُهَبَةَ وكثير من الشراح مع التدارك، وهي واضحة ولعلّ مراد الشارح رحمته تعلّى مع الترتيب بين الرمي المترك ورمي يوم التدارك فتزجّع إلى ما ذكروه لكنّ تغييرهم أوضح من التساوي بحسب المال فتدبّره لا يقال أشار بذلك إلى أنّ الدم على المقابل دم ترتيب وتقدير؛ لأننا نقول لا معنى حيثيذ للإقتصار على الترتيب بصريّ.

فود: (وإن قلنا قضاء إلخ) عبارة النهاية والمُعني مع التدارك سواء أ جعلناه أداء أم قضاء لحصول الإنجبار بالمأني به عليه اه.

فود: (ويحبّ الترتيب بين الرمي إلخ) أي حيث أخر المترك لما بعد الزوال. فود: (ولهذا لو رمى عنه قبل التدارك انصرف للمترك) أي، وإن قصد خلافه وقلنا باشتراط فقد الصارف وباشتراط الترتيب خلافاً لمن أطال في منع ذلك؛ لأنّه لم يضرّف الرمي إلى غيره بل إلى مُجانِسِهِ فلم يؤثّر نظير ما مرّ فيمن عليه طواف الركن فتوى به الدواع من وقوعه للرّكن وبذلك فارق قصد دابة أو إنسان في الرمي ع ش قال في الرّوض وصرّف التّية في الرمي كصرّفها في الطواف قال في شرحه يعني صرّف الرمي إليه لغير

(فعلية دَمَ) لِيَتْرِكَهُ نُسْكَاً وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَنْ تَرَكَ نُسْكَاً فَعَلِيهِ دَمٌ (وَالْمَذْهَبُ تَكْمِيلُ الدَّمِ فِي ثَلَاثِ حَصَايَاتٍ) فَأَكْثَرُ حَتَّى لَوْ تَرَكَ الرَّمْيَ مِنْ أَصْلِهِ كَفَاهُ دَمٌ وَاحِدٌ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ كَخَلْقِ الرَّأْسِ كُلِّهِ مَعَ اتِّحَادِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنَّ رَمْيَ كُلِّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ بِرَأْسِهَا وَفِي الْحَصَاةِ مِنْ جُمْرَةِ الْعَقَبَةِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ رَمْيِهِ أَوْ اللَّيْلَةِ مُدٌّ وَفِي الْحَصَاةَيْنِ مِنْ ذَلِكَ، أَوِ اللَّيْلَتَيْنِ لِمَنْ بَاتَ الثَّالِثَةَ مُدَّانٍ، فَإِنْ عَجَزَ فِيهِ خَبِطَ طَوِيلٌ بَيْنَ الْمُتَأَخِّرِينَ يَبْتَنُّهُ مَعَ مَا فِيهِ وَمَعَ بَيَانِ الْمُعْتَمِدِ فِي الْحَاشِيَةِ فَرَاجِعِهِ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْوَاحِدَةِ يَوْمَانٍ وَيَجِبُ كَوْنُهُمَا عَقَبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِنْ تَعَدَّى

❦ قَوْلُ (سَنِيٍّ): (فَعَلِيهِ دَمٌ) أَيُّ فِي رَمْيِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ أَوْ يَوْمٍ التَّخَرُّجِ مَعَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ نِهَايَةً وَمُعْنَى وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (لِيَتْرِكَهُ) إِلَى قَوْلِهِ، فَإِنْ عَجَزَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَفِي الْحَصَاةِ الْإِلْخ) وَلَوْ أَخْرَجَ ثُلُثَ الدَّمِ فِي الْحَصَاةِ أَوْ ثُلُثَيْهِ فِي الْحَصَاةَيْنِ أَجْزَاءً وَقَالَ فِي الْفَتْحِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَجُوبُ الْمُدِّ فِي الْحَصَاةِ أَيْ وَاللَّيْلَةِ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الشَّاءِ انْتَهَى وَثَانِي. ❦ قَوْلُهُ: (لِمَنْ بَاتَ الثَّالِثَةَ) أَيُّ أَوْ تَرَكَ مَبِيئَهَا لِعُذْرٍ وَثَانِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ يَجِبُ الْإِلْخ) يَوْضَحُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ فِي الْحَاشِيَةِ إِنَّ الْقِيَاسَ تَنْزِيلُ الْمُدِّ مَنَزَلَةً مَا نَابَ عَنْهُ، وَهُوَ ثُلُثُ الدَّمِ فِي كَوْنِهِ مُرْتَبًا فَلَا يَجُوزُ لِلْقَادِرِ عَلَى إِخْرَاجِهِ الْعُدُولُ لِثُلُثِ الصَّوْمِ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ فَيَصُومُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهُ ثُلُثُ الْعَشْرَةِ الَّتِي هِيَ بَدَلُ الدَّمِ أَصَالَةً مَعَ جَبْرِ الْمُتَكْسِيرِ لَكِنَّ تِلْكَ الْعَشْرَةَ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ فَيَصُومُ ثَلَاثَةَ أَعْشَارِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْحَجِّ أَيْ قَبْلَ رُجُوعِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ حَجِّهِ وَسَبْعَةٌ أَغْشَارَهَا إِذَا رَجَعَ فَالْمُعْجَلُ يَوْمٌ وَعُشْرًا يَوْمٌ وَالْمُؤَخَّرُ يَوْمَانِ وَثَمَانِيَةُ أَغْشَارٍ يَوْمٌ فَيَعْجَلُ يَوْمَيْنِ وَيُؤَخَّرُ ثَلَاثَةَ الْإِلْخ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ ثُلُثُ الْعَشْرَةِ مَعَ جَبْرِ الْمُتَكْسِيرِ يَتَأَمَّلُ لِمَ وَجِبَ جَبْرُ الْمُتَكْسِيرِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ عَلَى مَا يَكُونُ فِي الْحَجِّ وَمَا يَكُونُ إِذَا رَجَعَ وَهَلَا قَسَمَ قَبْلَ الْجَبْرِ ثُمَّ جَبَرَ مَا يَقَعُ مِنَ الْمُتَكْسِيرِ فِي كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ لِيَكُونَ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ بَعْدَ الْجَبْرِ مَا ذَكَرَهُ فَلْيُحَرِّزْ بُرْهَانًا مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَلْزِمُ لِلْجَبْرِ أَوَّلًا وَثَانِيًا سَمِ عِبَارَةُ الْوَنَائِي إِذَا عَجَزَ عَنِ الْمُدِّ صَامَ ثُلُثُ الْعَشْرَةِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ بِتَكْمِيلِ الْمُتَكْسِيرِ، وَإِنَّمَا جَبَرْنَا هَا بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَغْشَارًا؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَمْ يُغْهَذْ إِجْبَابُ بَعْضِهِ فَثَلَاثَةُ أَغْشَارِهَا يَوْمَانِ بِتَكْمِيلِ الْمُتَكْسِيرِ عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِنْ تَعَدَّى بِالتَّرْكِ وَسَبْعَةُ أَغْشَارِهَا ثَلَاثَةٌ فِي وَطْنِهِ أَوْ مَا يُرِيدُ تَوَطُّتَهُ هَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ حَجٌّ وَقِيلَ يَصُومُ ثُلُثُ الْعَشْرَةِ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ وَثُلُثُ ثَلَاثًا

التَّسْلُكُ كَانَ رَمَى إِلَى شَخْصٍ أَوْ دَابَّةٍ فِي الْجُمْرَةِ كَصَرْفِ الطَّوَافِ بِهَا إِلَى غَيْرِهِ قَالَ وَأَمَّا السَّغْيُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَالْوُقُوفِ أَيْ فَلَا يَتَصَرَّفُ بِالصَّرْفِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْوَاحِدَةِ يَوْمَانِ الْإِلْخ) يَوْضَحُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ فِي الْحَاشِيَةِ بَعْدَ مَا مَهَّدَ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَالْقِيَاسُ تَنْزِيلُ الْمُدِّ مَنَزَلَةً مَا نَابَ عَنْهُ، وَهُوَ ثُلُثُ الدَّمِ فِي كَوْنِهِ مُرْتَبًا فَلَا يَجُوزُ لِلْقَادِرِ عَلَى إِخْرَاجِهِ الْعُدُولُ لِثُلُثِ الصَّوْمِ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ فَيَصُومُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهُ ثُلُثُ الْعَشْرَةِ الَّتِي هِيَ بَدَلُ الدَّمِ أَصَالَةً مَعَ جَبْرِ الْمُتَكْسِيرِ لَكِنَّ تِلْكَ الْعَشْرَةَ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ فَيَصُومُ ثَلَاثَةَ أَغْشَارِ الْعَشْرَةِ فِي الْحَجِّ أَيْ قَبْلَ رُجُوعِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ حَجِّهِ وَسَبْعَةُ أَغْشَارِهِ إِذَا رَجَعَ فَالْمُعْجَلُ يَوْمٌ وَعُشْرًا يَوْمٌ وَالْمُؤَخَّرُ يَوْمَانِ وَثَمَانِيَةُ أَغْشَارٍ يَوْمٌ فَيَعْجَلُ

بالترك وثلاثة إذا رجع وفي الثنتين ثلاثة قبل رجوعه كذلك وخمسة بعده أمّا ترك حصاة من غير ما ذكر ولم يقع عنه تدارك من يوم بعده سواء في ذلك يوم النحر وغيره فيلزمه به دم لإلغاء ما بعده إما مرة من وجوب الترتيب.
(وإذا أراد) الحاج، أو المعتزم وغيره المكي وغيره (الخروج من مكة)، أو منى عقب نفيه منها،

فيلزمه يوم في الحج وثلاثة إذا رجع ففي ذلك الجبر بعد القسمة وردّه في الإمداد وعلى الأول فيجب في المذنبين الواجبين ثلثا العشرة وهما سبعة أيام بالتكميل فثلاثة أعشارها ثلاثة عقب أيام التشريق وسبعة أعشارها خمسة بوطئه أو ما يريد توطئه أفاده في التخفيف وذكر الشمس الرملي في فتاويه ما نصّه سئل رضي الله تعالى عنه في حاج ترك حصاة أو حصاتين وقتلتم يلزمه في الحصاة مد فاعسر فماذا يلزمه فأجاب بصوم عن كل مد يوماً هـ. قوله: (كذلك) أي عقب أيام التشريق إن تعدى بالترك.
هـ قوله: (أما ترك حصاة) إلى المنى في المغني.

هـ قول (سني): (وإذا أراد) أي بعد قضاء مناسكه الخروج من مكة لسفر ولو مكياً طويلاً أو قصيراً كما في المجموع طاف للوداع طوافاً كاملاً فلا وداع على مريد الإقامة، وإن أراد السفر بعده ولا على مريد السفر قبل فراغ الأعمال ولا المقيم بمكة الخارج للتعميم ونحوه وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود وما مر عن المجموع فيمن أراد دون مسافة القصر فيمن خرج إلى منزله أو محل يقيم فيه كما يقتضيه كلام العمراني وغيره فلا تنافي بينهما مغني زاد النهاية فعلم أنه لو أراد الرجوع إلى بلده من منى لزمه طواف الوداع، وإن كان قد طافه قبل عودته من مكة إلى منى كما صرح به في المجموع هـ. قوله: (الحاج) إلى قوله: (على أن من قال) في النهاية إلا قوله: (كما بيّنته) إلى المنى وما أثبت عليه وكذا في المغني إلا قوله: (أو منى) إلى قوله: (إلى مسافة قصر). هـ قوله: (وغيره)، وهو الحلال وكان الأولى إبدال الواو بأو. هـ قوله: (المكي إلخ) أي كل ممن ذكر وكان الأولى هنا إبدال الواو بأو أيضاً. هـ قوله: (منها) أي من منى.

يَوْمَيْنِ وَيُؤَخَّرُ ثَلَاثَةً أَخَذًا مِمَّا فِي الرُّوضَةِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَقَوْلُهُ: لَأَتَهَا ثَلَاثُ الْعَشْرِ مَعَ جَبْرِ الْمُتَكْسِرِ يُتَأَمَّلُ لِمَ وَجِبَ جَبْرُ الْمُتَكْسِرِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ عَلَى مَا يَكُونُ فِي الْحَجِّ وَمَا يَكُونُ إِذَا رَجَعَ وَهَلَّا قَسَمَ قَبْلَ الْجَبْرِ ثُمَّ جَبَرَ مَا يَقَعُ مِنَ الْمُنْكَسِرِ فِي كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ بَعْدَ الْجَبْرِ دُونَ مَا ذَكَرَهُ فَلْيَحْزَرْ بُرْهَانًا مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَلْزِمُ لِلْجَبْرِ أَوَّلًا وَثَانِيًا. هـ قوله: (أو منى عقب نفيه منها) وعبارة العباب بعد أعمالها ومفهومه أنه لا وداع على من نقر قبل أعمالها وبه صرح في شرح الرُّوض فقال ولا أي ولا وداع على مريد السفر قبل فراغ الأعمال هـ. وقوله إلا بعد فراغ جميع التُّسُكِ إلخ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا وَدَاعَ عَلَى أَهْلِ مَنْى إِذَا خَرَجُوا مِنْ مَكَّةَ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ إِلَى مَنْى؛ لِأَنَّهُمْ، وَإِنْ قَصَدُوا وَطَنَهُمْ لَكُنْتُمْ قَصْدُهُ قَبْلَ فَرَاغِ أَعْمَالِ مَنْى وَإِذَا صَارُوا فِي سَقَطِ الْوَدَاعِ إِذْ لَا مُفَارَقَةَ لِمَكَّةَ حِينَئِذٍ وَلَوْ قَصَدُوا الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مَنْى لَيَأْتُوا بِأَعْمَالِهَا ثُمَّ يَسِيرُونَ مِنْهَا مَسَافَةَ الْقَصْرِ فَهَلْ عَلَيْهِمْ وَدَاعٌ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ عَدَمُ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُمْ مَا فَرَّغُوا مِنَ الْأَعْمَالِ إِلَّا وَهُمْ فِي وَطَنِهِمْ وَمُفَارَقَةُ الْوَطَنِ بَعْدَ مَكَّةَ لَا تَوْجِبُ وَدَاعًا وَلَوْ اسْتَمَرَّوْا بِمَكَّةَ يَوْمَ

وإن كان طاف للوداع عَقِبَ طوافِ الإفاضة عند عَوْدِهِ إليها كما صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَنَقَلَهُ عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ وَمَنْ أَفْتَى بِخِلَافِهِ فَقَدْ وَهَمَ إِذْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ وَلَا يُسَمَّى طَوَافَ وِدَاعٍ إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ جَمِيعِ التُّشْكِ إِلَى مَسَافَةِ قَصْرِ مُطَلَقًا، أَوْ ذَوْنَهَا، وَهُوَ وَطْنُهُ، أَوْ لِيَتَوَطَّنَهُ وَلَا فَلَا دَمَ عَلَيْهِ كَمَا يَبَيِّنُهُ ثُمَّ لَا فَرْقَ فِي الْقِسْمَيْنِ بَيْنَ مَنْ نَوَى الْعَوْدَ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ بَعْضُ الْعِبَارَاتِ.....

❦ قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ) أَيِ بِالطَّوَافِ الْمَذْكُورِ ❦ وَقَوْلُهُ: (وَلَا يُسَمَّى الْإِلْحَ) مِنْ عَطْفِ الْعِلَّةِ وَالضَّمِيرُ فِيهِ لِمُطَلَقِ الطَّوَافِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا يُسَمَّى طَوَافَ وِدَاعٍ الْإِلْحَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الزُّوْضُ وَلَا وِدَاعَ عَلَى مُرِيدِ السَّفَرِ قَبْلَ فَرَاغِ الْأَعْمَالِ اهـ. ❦ وَقَوْلُهُ: (إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ جَمِيعِ التُّشْكِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا وِدَاعَ عَلَى أَهْلِ مَنَى إِذَا خَرَجُوا مِنْ مَكَّةَ يَوْمَ التَّحْرِ بِغَدِ الطَّوَافِ وَالسَّغْيِ إِلَى مَنَى؛ لِأَنَّهُمْ وَإِنْ قَصَدُوا وَطَنَهُمْ لَكُنْهُمْ قَصْدُهُ قَصْدُهُ قَبْلَ فَرَاغِ الْأَعْمَالِ مَنَى وَإِذَا صَارُوا فِيهِ سَقَطَ الْوِدَاعُ إِذْ لَا مُفَارَقَةَ لِمَكَّةَ حَيِّثُذِ لَوْ قَصَدُوا الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مَنَى لَيَأْتُوا بِأَعْمَالِهَا ثُمَّ يَسِيرُونَ مِنْهَا مَسَافَةَ الْقَصْرِ فَهَلْ عَلَيْهِمْ وِدَاعٌ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ عَدَمُ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُمْ مَا قَرَعُوا مِنَ الْأَعْمَالِ إِلَّا وَهَمَ فِي وَطَنِهِمْ وَمُفَارَقَةَ الْوَطَنِ بَعْدَ مَكَّةَ لَا تَوْجِبُ وِدَاعًا وَلَوْ اسْتَمَرَّوْا بِمَكَّةَ يَوْمَ التَّحْرِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ ثُمَّ خَرَجُوا إِلَى مَنَى فَهَلْ يَجِبُ الْوِدَاعُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوُجُوبُ مُحْتَمَلٌ فَلْيُرَاجَعْ جَمِيعُ ذَلِكَ.

(فَرَعَ): هَلْ مِثْلُ الْفَرَاغِ تَقْوِيْتُ الْمَيْبِتِ وَالرَّمْيَ مَعَ مُكْنَاهُ بِمَكَّةَ أَوْ مَنَى حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَلَا يَبْعُدُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ وَلَوْ لَزِمَهُ الصَّوْمُ بَدَلُ الرَّمْيِ فَصَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَأَرَادَ السَّفَرَ إِلَى بَلَدِهِ وَأَنْ يَصُومَ السَّبْعَةَ فِيهَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْزِمَهُ طَوَافُ الْوِدَاعِ وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ السَّبْعَةِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهَا بَلَدُهُ فَلَوْ أَرَادَ السَّفَرَ قَبْلَ صَوْمِهِ الثَّلَاثَةِ وَأَنْ يَصُومَهَا أَيْضًا بِبَلَدِهِ أَوْ فِي سَفَرِهِ فَهَلْ يَلْزِمُهُ طَوَافُ الْوِدَاعِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ وَقَوْلُهُ هَلْ مِثْلُ الْفَرَاغِ الْإِلْحَ أَقْرَهُ الْوَنَائِي. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَى مَسَافَةِ الْإِلْحَ) مُتَعَلِّقٌ بِالْخُرُوجِ كُرْدِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَلِيَتَوَطَّنَهُ) عِبَارَةٌ الثَّهَابِيَّةُ وَالْمُغْنِي أَوْ مَحَلٌّ يَقِيمُ فِيهِ اهـ وَعِبَارَةُ الْوَنَائِي أَوْ يُرِيدُ إِقَامَةً بِهِ تَقَطُّعَ السَّفَرِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْحَاشِيَةِ كُرْدِي. ❦ قَوْلُهُ: (فِي الْقِسْمَيْنِ) أَيِ الْمُسَافِرِ إِلَى

التَّحْرِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ ثُمَّ خَرَجُوا إِلَى مَنَى فَهَلْ يَجِبُ الْوِدَاعُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوُجُوبُ مُحْتَمَلٌ فَلْيُرَاجَعْ جَمِيعُ ذَلِكَ. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ جَمِيعِ التُّشْكِ) هَلْ مِثْلُ الْفَرَاغِ تَقْوِيْتُ الْمَيْبِتِ وَالرَّمْيَ مَعَ مُكْنَاهُ بِمَكَّةَ أَوْ مَنَى حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَلَا يَبْعُدُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ جَمِيعِ التُّشْكِ) لَوْ فَرَعَ جَمِيعُ التُّشْكِ لَكِنْ فَاتَهُ الرَّمْيُ وَلَزِمَهُ الصَّوْمُ بَدَلَهُ فَصَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَأَرَادَ السَّفَرَ إِلَى بَلَدِهِ وَأَنْ يَصُومَ السَّبْعَةَ فِيهَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْزِمَهُ طَوَافُ الْوِدَاعِ وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ السَّبْعَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ جُمْلَةِ الْبَدَلِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهَا بَلَدُهُ وَلَوْ تَوَقَّفَ لَزِمَ الْوِدَاعَ عَلَيْهَا لَزِمَ سَقُوطُهُ عَنْهُ، وَهُوَ بَعِيدٌ فَلَوْ أَرَادَ السَّفَرَ قَبْلَ صَوْمِهِ الثَّلَاثَةِ وَأَنْ يَصُومَهَا أَيْضًا بِبَلَدِهِ أَوْ فِي سَفَرِهِ فَهَلْ يَصِحُّ طَوَافُ الْوِدَاعِ وَيَلْزِمُهُ وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ، وَإِنْ كَانَ بَدَلًا عَنْهَا أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ فَلْيُرَاجَعْ.

(طاف وجوباً كما يأتي للوداع) طوافاً كاملاً لثبوته عنه ﷺ قولاً وفعلاً وليكن آخر عهده ببيت ربّه كما أنه أوّل مقصود له عند قدومه عليه وبما تقرّر من عموميه لذي الشُّك وغيره عليم أنه ليس من المناسك، وهو ما صحّحاه، وإن أطال جمع في رده على أن من قال إنه منها كما في المجموع في موضع أراد أنّه من توابيعها كالتسليم الثانية من توابيع الصلاة وليست منها ومن ثمّ لزم الأجير فعله وأثّجه أنه حيث وقع إثر نُسكِهِ لم تجب له نيّة نظرًا للتبعية وإلا وجبت لانتفائها ولا يلزم من طلبه في الشُّك عدم طلبه في غيره ألا ترى أن السواك سنة في نحو الوضوء، وهو سنة مطلقاً. وأفهم المثنى أنه لو خرج.....

مسافة القصر والمُسافر إلى ما دونها، وهو وطنه إلخ.

• قول (لشي): (طاف إلخ) فلا وداع على مُريد الإقامة، وإن أراد السفر بعده كما قاله الإمام ولا على مُريد السفر قبل فراغ الأعمال ولا على المُقيم بمكة الخارج للتعميم ونحوه لإحاجة ثم يعود نهايةً ومُعني. • قوله: (وجوباً إلخ) يتردّد النظر في الصغير هل يلزم وليّه أن يطوف به للوداع أو لا والذي يظهر أنّه إن قلنا إنه من المناسك أو ليس منها ولكنه خرج به إثر نُسكٍ وجب أماً في الأوّل فواضح، وأما في الثاني فلما أشار إليه الشارح ﷺ تعلّى هنا بآته، وإن لم يكن منها فهو من توابيعها ويحتل في الثانية أن لا يجب نظرًا لكونه ليس منها، وإن لم يخرج به إثر نُسكٍ فلا وجوب هذا ما ظهر الآن ولم أر في ذلك نصاً ثم رأيت الفاضل المحشّي سم ذكر في شرحه على الغاية ما نصّه قال العز بن جماعة لم تر فيه نقلاً وعندي أنّه يجب إن قلنا إن طواف الوداع من جملة المناسك وإلا فلا انتهى اه بصري.

• قوله: (ومن ثم) أي من أجل أنّه من توابيع المناسك. • قوله: (لزم الأجير إلخ) خلافاً لظاهر النهاية والمُعني. • قوله: (فعلهُ) أي يحط عنه تركه من الأجرة ما يقابله فتح الجواد. • قوله: (وأثّجه أنّه إلخ) سبق له في مبحث نيّة الطواف من هذا الشرح ما يقتضي اشتراط النيّة إذا وقع أثر نُسكٍ بناءً على أنّه ليس من المناسك فراجعه واستوجه في الحاشية اشتراطها، وإن قلنا إنه من المناسك لوقوعه بعد التحلل التام فتحرّز من ذلك أن له ﷺ تعلّى في المسألة ثلاثة آراء بصري. • قوله: (أثر نُسكِهِ إلخ) ظاهره أنّه إذا وقع بعد نُسكٍ لا يحتاج لنيّة ولو طال الفضل جداً بصري. • قوله: (لم تجب له نيّة) قال في الرّوض من زيادته وتجب النيّة في التفل كطواف الوداع سم وكذا جرى النهاية والمُعني على اشتراط النيّة في طواف الوداع سواء وقع أثر نُسكٍ أو لا ونقل الونائي عن المُختصر مثله واعتمده. • قوله: (وأفهم المثنى إلخ) يتأمّل سم ويُجاب بأن مراد الشارح أفهم المثنى مع قيده المعروف الذي ذكره الشارح بقوله إلى

• قوله: (أراد أنّه من توابيعها) قد يقال قضية كونه من توابيعها أنّه لا يستقل عنها وذلك مُنافٍ لمُشروعِيته لغير الحاج والمُعتمر ويُجاب بالمنع فقد يكون الشيء تابعاً لشيءٍ ومُستقلاًً أيضاً كالسواك كما أشار إليه الشارح. • قوله: (لم تجب له نيّة) قال في الرّوض من زيادته وتجب أي النيّة في التفل كطواف الوداع اه. • قوله: (وأفهم المثنى إلخ) يتأمّل.

من عُمران مَكَّةَ لِحَاجَةٍ فَطَرَأَ لَهُ السَّفَرُ لَمْ يَلْزِمَهُ دُخُولُهَا لِأَجْلِ طَوَافِ الْوُدَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْ بِهِ حَالُ خُرُوجِهِ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ (وَلَا يَمْكُثُ بَعْدَهُ) كَرَكْعَتَيْهِ وَالِدُّعَاءِ الْمُنْدُوبِ عَقِبَهُمَا ثُمَّ عِنْدَ الْمُتَزِمِ، وَإِنْ أَطَالَ فِيهِ بَغَيْرِ الْوَارِدِ، وَإِثْنَانُ زَمَزَمَ لِيَشْرَبَ مِنْ مَائِهَا، فَإِنْ مَكَثَ لِذَلِكَ وَحْدَهُ، أَوْ مَعَ فِعْلٍ جَمَاعَةٍ أَقِيمَتِ عَقِبَهُ وَفِعْلٍ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِالسَّفَرِ كَشِرَاءٍ زَادَ وَشَدَّ رَحْلَ، وَإِنْ طَالَ لَمْ يَلْزِمَهُ إِعَادَتُهُ وَلَا كَعِيَادَةٍ، وَإِنْ قَلَّتْ وَقُضِيَ دَيْنٌ وَصَلَاةٌ جِنَازَةٌ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لَكِنَّ الْأُوجَةَ بِلِ الْمَنْصُوصِ اغْتِفَارًا مَا بِقَدْرِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ أَيِ: أَقَلُّ مُعْكِينَ مِنْهَا فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ سَائِرِ الْأَغْرَاضِ إِذَا لَمْ يُعَرَّجْ لَهَا لَزِمَتْهُ وَلَوْ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا بِخِلَافِ مَنْ مَكَثَ بِالْإِكْرَاهِ، أَوْ نَحْوِ إِغْمَاءِ

مَسَافَةٍ قَصُرٍ مُطْلَقًا إِلَخ. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ عُمران مَكَّةَ إِلَخ) أَيِ أَوْ مِنْ عُمرانِ مِنَى وَقَتَ التَّغَرُّ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ التَّغَرُّ كَذَا فِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. ❦ قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزِمَهُ إِلَخ) جَزَمَ بِهِ تَلْمِيزُهُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ بِصُرِّيٍّ وَجَزَمَ بِهِ أَيْضًا الْوَنَائِي. ❦ قَوْلُهُ: (هُوَ مُحْتَمَلٌ) لَعَلَّهُ أَخَذَ مِنَ التَّغْلِيلِ بَفَتْحِ الْمِيمِ أَيِ قَرِيبٌ.

❦ قَوْلُ (لَسِي): (وَلَا يَمْكُثُ بَعْدَهُ إِلَخ) لَوْ فَارَقَ عَقِبَهُ مَكَّةَ إِلَى مَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ وَعَادَ وَدَخَلَهَا قَوْرًا ثُمَّ خَرَجَ فَهَلْ يَخْتِاجُ هَذَا الْخُرُوجُ لِدَوَاعٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ جَدِيدًا أَوْ لِيُطْلَانَ الْوُدَاعِ السَّابِقَ بِعَوْدِهِ إِلَى مَكَّةَ وَيُفْصَلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَوْدُهُ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّفَرِ كَأَخِذِ حَاجَةٍ لِلْسَّفَرِ فَلَا يَخْتِاجُ لِإِعَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَاكِثِ لِحَاجَةِ السَّفَرِ أَوْ لِغَيْرِهِ فَيَخْتِاجُ لِإِعَادَتِهِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَأُطْلَقَ مَرَّ فِي تَقْرِيرِهِ فِي جَوَابِ سَائِلٍ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ سَمِ وَالْقَلْبُ إِلَى التَّفْصِيلِ أَمِيلٌ. ❦ قَوْلُهُ: (كَرَكْعَتَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ إِلَخِ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَصَلَاةٌ جِنَازَةٌ إِلَى لَزِمَتْهُ. ❦ قَوْلُهُ: (كَرَكْعَتَيْهِ إِلَخ) أَيِ وَبَعْدَ رَكْعَتَيْهِ إِلَخِ مُغْنِي وَنِهَايَةٍ.

❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ مَكَثَ لِذَلِكَ) أَيِ لِرَكْعَتَيْ الطَّوَافِ وَمَا ذُكِرَ مَعَهُمَا وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ عَقِبَهُ. ❦ قَوْلُهُ: (كَثِيرَاءِ زَادَ) أَيِ وَأَوْعَيْتِهِ نِهَايَةٍ وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيِ، وَإِنْ مَكَثَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ لِحَاجَةٍ لَا تَتَعَلَّقُ بِالسَّفَرِ كَعِيَادَةِ إِلَخِ نِهَايَةٍ وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْأُوجَةَ إِلَخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ قَالَ فِي الْمُهِمَّاتِ وَتَقَدَّمَ فِي الْإِعْتِكَافِ أَنَّ عِيَادَةَ الْمَرِيضِ إِذَا لَمْ يُعَرَّجْ لَهَا لَا تَقْطَعُ الْوَلَاءَ بَلْ يُغْتَفَرُ صَرَفُ قَدْرِهَا فِي سَائِرِ الْأَغْرَاضِ وَكَذَا صَلَاةُ الْجِنَازَةِ فَيَجْرِي ذَلِكَ هُنَا بِالْأَوَّلَى وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْإِمْلَاءِ أَهْ قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ مَرَّ أَنَّ عِيَادَةَ الْمَرِيضِ ظَاهِرَةٌ، وَإِنْ تَعَدَّدَ وَتَقَدَّمَ مِثْلُهُ فِي تَعَدُّدِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ فِي الْإِعْتِكَافِ أَهْ. ❦ قَوْلُهُ: (لَزِمَتْهُ) أَيِ الْإِعَادَةُ سَمِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا) أَيِ بَأَنَّ الْمُكْثَ يَضُرُّ وَنَائِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَنْ مَكَثَ إِلَخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَلَوْ مَكَثَ مُكْرَهًا بَأَنَّ ضَبِطَ أَوْ هُدَّدَ بِمَا يَكُونُ إِكْرَاهًا فَهَلِ الْحُكْمُ كَمَا لَوْ مَكَثَ مُخْتَارًا

❦ قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (وَلَا يَمْكُثُ بَعْدَهُ إِلَخ) لَوْ فَارَقَ عَقِبَهُ مَكَّةَ إِلَى مَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ وَعَادَ وَدَخَلَهَا قَوْرًا ثُمَّ خَرَجَ فَهَلْ يَخْتِاجُ هَذَا الْخُرُوجُ لِدَوَاعٍ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ جَدِيدًا أَوْ لِيُطْلَانَ الْوُدَاعِ السَّابِقَ بِعَوْدِهِ إِلَى مَكَّةَ أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَوْدُهُ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّفَرِ كَأَخِذِ حَاجَةٍ لِلْسَّفَرِ فَلَا يَخْتِاجُ لِإِعَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَاكِثِ لِحَاجَةِ السَّفَرِ أَوْ لِغَيْرِهِ فَيَخْتِاجُ لِإِعَادَتِهِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَأُطْلَقَ مَرَّ فِي تَقْرِيرِهِ فِي جَوَابِ سَائِلٍ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَزِمَتْهُ) أَيِ الْإِعَادَةُ.

على الأوجه (وهو واجب) على كل من ذكرنا لما مرَّ (يُجِبُّ تركه)، أو ترك خطوة منه (بدم) كسائر الواجبات فيما هو تابع للشك ولشبهه بها صورة في غيره فاندفع ما قيل يلزم من كونه من غير المناسك أن لا دم فيه على مفارق مكة في غير الشك نعم المتحيرة لا دم عليها للشك في وجوبه عليها باحتمال كل زمن يمر عليها للحيض. (وفي قول سئة لا تجب) أي: لا يجب جبرها كطواف القدوم وفرق الأول بأن هذا تحية غير مقصود في نفسه ومن ثم دخل تحت غيره بخلاف ذلك إذ لو أخر طواف الإفاضة ففعله عند خروجه لم يجزه عنه (فلان أوجبناه فخرج بلا وداع) عمدا، أو غيره.....

فَيُطْلُ الوَداع أو نقول الإكراه يُسْقِط أثر هذا اللبث فإذا أطلق وانصرف في الحال جاز ولا تلزمه الإعادة ومثله ما لو أغمى عليه عقب الوداع أو جن لا بفعله المأثوم به والأوجه لزوم الإعادة في جميع ذلك إن تمكن منها وإلا فلا اه وأقره سم وقال ع ش قوله م ر في جميع ذلك اسم الإشارة راجع لقوله م ر ولو مكث مكرها إلخ اه. فوه: (لما مر) أي من قوله لثبوته عنه إلخ. فوه: (كسائر الواجبات إلخ) أي قياسا على سائر الواجبات في طواف وداع أثر شك ولشبهه بها صورة في غيره وهذا على مصحح الشيخين السابق ولا يخفى ضعف التعليل الثاني إذ لو تم لزوم الدم في ترك المنذور ولو قال ولشبهه به أي بالواقع أثر شك لكان أنسب في الجملة فتأمل بصري. فوه: (نعم) إلى قوله وبه فارقت في النهاية والمعنى إلا قوله نحو وطنه وقوله أي بأن إلى وعوده. فوه: (نعم المتحيرة إلخ) مقتضى تصريحه هنا بتقي الدم وعدم تعرضه لثقي الوجوب وقول فتح الجواد أي والنهاية والمتحيرة فغله أنه لا يجب عليها فعل الطواف، وهو محل تأمل إذ عموم قولهم هي كطاهر في العبادات يشملهم وعدم لزوم الدم؛ لأنه قسم من الأموال والأصل براءة الذمة فلا يلزم مع الشك ثم رأيت قال في الحاشية وقول الروياني تطوف ظاهره الوجوب سواء قلنا بوجوب الدم أم بعده وله وجه إذ هي في العبادات كطاهر ولا ينافيه سقوط الدم على القول به؛ لأنه لمعنى آخر لا يقال يمتنع عليها المكث فكيف تؤمر به؛ لأننا نقول يستثنى الفرض وهذا منه بصري أقول صرح الونائي بعدم وجوبه على المتحيرة وقول الشارح للشك إلخ كالصريح في عدم الوجوب أيضا. فوه: (لا دم عليها) أي إلا إن وقع الترك في مردها المخكوم بأنه طهر كذا في فتح الجواد ووجه ظاهر بصري وفي الونائي مثله إلا قوله كذا إلخ. فوه: (أي يجب جبرها) أي لا خلاف في الجبر كما في الشرح والروضة، وإنما الخلاف في كونه واجبا أو مندوبا والأصح أنه مندوب خلافا لما توهمه عبارة المصنف معني ونهاية.

فوه (سئ): (فخرج) أي من مكة أو متى نهاية ومعني. فوه: (أو غيره) أي أو ناسيا أو جاهلا بوجوبه

فوه: (على الأوجه) والأوجه لزوم الإعادة إن تمكن وإلا فلا شرح م ر. فوه: (عمدا أو غيره) أي أو جهلا وفي شرح الباب ويظهر فيمن خرج تاركًا له عابدا عالما وقد لزمه أنه إن كان عازما على العود له قبل مرحلتين أي وقبل وصول وطنه لم يأنم وإلا أثم، وإن عاد فالعود مسقط للدم لا للإثم اه.

(وَعَادَ قَبْلَ) بُلُوغِ نَحْوِ وَطْنِهِ، أَوْ (مَسَافَةِ الْقَصْرِ) مِنْ مَكَّةَ؛ لِأَنَّ الْوُدَاعَ لِلْبَيْتِ فَنَاسَبَ اعْتِبَارُ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ نِسْبَةً إِلَيْهِ مِنَ الْحَرَمِ وَقِيلَ مِنَ الْحَرَمِ نَظِيرُ مَا يَأْتِي وَيُرْثُهُ مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْفَرَقِ (سَقَطَ الدَّمُ) أَيُ: بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْعُدْ عَنِ مَكَّةَ بُعْدًا يَقْطَعُ نِسْبَتَهُ عَنْهَا وَعَوْدُهُ هُنَا دُونَ مَا يَأْتِي وَاجِبٌ إِنْ أَمَكَّنَهُ (أَوْ) عَادَ وَقَدْ بَلَغَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ سِوَاءَ أَعَادَ مِنْهَا، أَوْ (بَعْدَهَا)، وَإِنْ فَعَلَهُ

نِهَایَةً وَمُغْنِي. قول (الشئ): (وَعَادَ الْخُ) أَيُ وَطَافَ لِلْوُدَاعِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ وَأَمَّا إِذَا عَادَ لِيَطُوفَ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ لَمْ يَسْقُطِ الدَّمُ فَلَا وَجْهَ لِإِسْقَاطِ مَا ذَكَرَهُ الْمُحَرَّرُ انْتَهَى مُغْنِي وَنَحْوُهُ فِي النَّهَایَةِ وَكَلَامُ الشَّارِحِ فِي مُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ يَقْتَضِي أَيْضًا أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي سَقُوطِهِ مِنَ الْعُودِ وَالطَّوَافِ وَهَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ يُقَيَّدُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعُودُ بِقَصْدِ الْإِعْرَاضِ عَنِ السَّفَرِ لِتَبَيُّنِ أَنَّ سَفَرَهُ لَمْ يَكُنْ مُوجِبًا بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ كُلِّ مُحْتَمَلٍ بَصْرِيٍّ أَقُولُ ظَاهِرُ كَلَامِ النَّهَایَةِ وَالْمُغْنِي أَنَّهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَكَلَامُ الْوَنَائِي كَالصَّرِيحِ فِيهِ عِبَارَتُهُ وَفِي تَرْكِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ وَلَوْ خُطُوءَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا دَمٌ لَا زِمَ كَدَمِ التَّمَتُّعِ مَا لَمْ يَبْعُدْ إِلَى مَكَّةَ قَبْلَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْهَا أَوْ وُصُولِهِ مَحَلَّ إِقَامَتِهِ أَضَلًّا أَوْ عَزْمًا وَتَيَّةً وَيَطُفُ أَيُ مَا لَمْ يَجِدِ الْعُودَ وَالطَّوَافَ مَعًا وَإِلَّا فَلَا دَمَ إِنْ وَجِدَا مَعًا، فَإِنْ وَجِدَ الْعُودَ فَقَطُّ فَالدَّمُ وَيَجِبُ الْعُودُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّهِمَا، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا لَهُ أَوْ جَاهِلًا بِوُجُوبِهِ اهـ. قوله: (مِنْ مَكَّةَ) أَيُ أَوْ مِنْ نِهَایَةٍ وَمُغْنِي. قوله: (نَظِيرُ مَا يَأْتِي) أَيُ فِي تَفْسِيرِ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قوله: (أَنِّي بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ الْخُ) وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُظْهَرُ فِيمَنْ خَرَجَ تَارِكًا لَهُ عَامِدًا عَالِمًا وَقَدْ لَزِمَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَازِمًا عَلَى الْعُودِ لَهُ قَبْلَ مَرَحَلَتَيْنِ أَوْ قَبْلَ وَصُولِ وَطْنِهِ لَمْ يَأْتُمْ وَإِلَّا أَيْمَ، وَإِنْ عَادَ فَالْعُودُ مُسْقِطٌ لِلدَّمِ لَا لِإِلَازِمِ انْتَهَى اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَتَرَكَ طَوَافِ الْوُدَاعِ بِلَا عُدَرٍ يَنْقَسِمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَحَدُهَا لَا دَمَ وَلَا إِيْثَمَ وَذَلِكَ فِي تَرْكِ الْمَسْنُونِ مِنْهُ وَفِيمَنْ بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَرْكَانِ التُّسْلُكِ وَفِيمَنْ خَرَجَ مِنْ عُمْرَانِ مَكَّةَ لِحَاجَةٍ ثُمَّ طَرَأَ لَهُ السَّفَرُ ثَانِيًا عَلَيْهِ الْإِيْثَمُ وَلَا دَمَ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا تَرَكَه عَامِدًا عَالِمًا وَقَدْ لَزِمَهُ بِغَيْرِ عَزْمٍ عَلَى الْعُودِ ثُمَّ عَادَ قَبْلَ وَصُولِهِ لِمَا يَسْتَقِرُّ بِهِ الدَّمُ فَالْعُودُ مُسْقِطٌ لِلدَّمِ لَا لِإِلَازِمِ ثَالِثُهَا عَلَيْهِ الْإِيْثَمُ وَالدَّمُ وَذَلِكَ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ مِنَ الصَّوَرِ اهـ. قوله: (وَعَوْدُهُ هَهُنَا) أَيُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَصِلْ مَسَافَةَ الْقَصْرِ (دُونَ مَا يَأْتِي) أَيُ دُونَ مَا إِذَا وَصَلَهَا (وَاجِبٌ) أَيُ، وَإِنْ خَرَجَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا لَطَوَافِ الْوُدَاعِ نِهَایَةً وَمُغْنِي. قوله: (وَقَدْ بَلَغَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ) هَلَّا قَالَ أَوْ وَطْنَهُ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ الْإِقَامَةِ فِي حَقِّ مَنْ سَفَرَهُ دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ كَالْمَرَحَلَتَيْنِ فِيمَا تَقَرَّرَ فَيَجِبُ الْعُودُ لَهُ قَبْلَ وَصُولِهِ وَيَسْقُطُ بِهِ الدَّمُ لَا إِنْ عَادَ بَعْدَ وَصُولِهِ سِوَاءَ أَيْسَ أَمْ لَا خِلَافًا لِشَيْخِنَا انْتَهَى اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ مَسَافَةَ الْقَصْرِ أَوْ نَحْوِ وَطْنِهِ وَلَمْ يَظْهَرِ وَجْهَ إِسْقَاطِهِ هُنَا اهـ وَقَدْ يُقَالُ تَرَكَهُ اكْتِفَاءً بِذِكْرِهِ فِي مُقَابِلِهِ. قوله: (وَإِنْ فَعَلَهُ) أَيُ الطَّوَافُ وَكَانَ الْأَوَّلَى

قوله: (وَقَدْ بَلَغَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ) هَلَّا قَالَ أَوْ وَطْنَهُ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ الْإِقَامَةِ فِي حَقِّ مَنْ سَفَرَهُ دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ كَالْمَرَحَلَتَيْنِ فِيمَا تَقَرَّرَ فَيَجِبُ الْعُودُ لَهُ قَبْلَ وَصُولِهِ سِوَاءَ أَيْسَ أَمْ لَا خِلَافًا لِشَيْخِنَا اهـ.

(فلا) يسقط الدم (على الصحيح) لاستقراره بما ذكر. (وللحائض) والثفساء ومثلهما مستحاضة نَفَرَتْ في نوبة حيضها وذو جرح نَضَّاح يُخْشَى منه تلويث المسجِد (النفر بلا) طواف (وداع) تخفيفاً عنها كما في الصحيحين نعم إنْ ظَهَرَتْ، أو انْقَطَعَ ما يَخْرُجُ مِنَ الْجُرْحِ قبل مُفَارَقَتِهِ ما لا يجوزُ القصرُ فيه مِمَّا مَرَّ لَزِمَهَا العودُ لِتَطَوُّفٍ، أو بعد ذلك لم يلزمها للإذن لها في الانصراف

ذَكَرَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ فَلَا يَسْقُطُ الدَّمُ أَوْ قَبْلَ قَوْلِهِ وَقَدْ بَلَغَ الْخُ مَعَ حَذْفِ إِنْ. فَوُدَّ: (بما ذكر) أي يُلَوِّغُ مَسَافَةً الْقَصْرِ أَوْ نَحْوَ طَوِّهِ. فَوُدَّ: (ومثلهما مستحاضة نَفَرَتْ في نوبة حيضها) أي بخلافه في نوبة طهرها قال في شَرْحِ الْعُبَابِ وفي الجواهر وغيرها كالمجموع ونَصَّ عليه في الأُمِّ وَجَرَى عليه الأئمةُ إِذَا نَفَرَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ، فَإِنْ كَانَ يَوْمَ حَيْضِهَا فَلَا طَوَافَ عَلَيْهَا أَوْ طَهَّرَهَا لَزِمَهَا وَلَوْ رَأَتْ امْرَأَةً دَمًا فَانصَرَفَتْ بِلَا وَدَاعٍ ثُمَّ جَاوَزَ خَمْسَةَ عَشَرَ نَظَرَ إِلَى مَرَدِّهَا السَّابِقِ فِي الْحَيْضِ، فَإِنْ بَانَ أَنَّهَا تَرَكَتْهَا فِي طَهْرِهَا فَالدَّمُ أَوْ فِي حَيْضِهَا فَلَا دَمَ أَنْتَهَى إِيَّاهُ سَمَ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَأَمَّا الْمُسْتَحَاضَةُ، فَإِنْ سَافَرَتْ فِي نَوْبَةِ حَيْضِهَا فَكَذَلِكَ وَإِلَّا وَجَبَ إِنْ أَمِنَتْ التَّلَوُّثَ إ. فَوُدَّ: (وذو جرح إلخ) أي وَمَنْ بِهِ سَلَسٌ بَوْلٌ وَنَحْوُهُ وَلَا يَكْلُفُ الْحَشْوُ وَالْعُضْبُ وَنَائِي. فَوُدَّ: (أو بعد ذلك إلخ) أي ولو في الحرم نهايةً ومُغْنِي. فَوُدَّ: (لَمْ يَلْزِمَهَا إِنْ لَمْ يَلْزِمَهَا) (أو بعد ذلك إلخ) أي ولو في الحرم الطوافِ نَهَايَةً وَوَنَائِي. فَوُدَّ: (للإذن إلخ) وَمَنْ حَاضَتْ قَبْلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ بَقِيَ عَلَى إِحْرَامِهَا، وَإِنْ مَضَى عَلَيْهَا أَغْوَامٌ نَعَمْ لَوْ عَادَتْ إِلَى بَلَدِهَا أَوْ سَرَعَتْ فِي الْعُودِ فِيهِ، وَهِيَ مُخْرِمَةٌ عَادِمَةٌ لِلتَّفَقُّهِ وَلَمْ يُمْكِنْهَا الْوُصُولُ لِلْبَيْتِ الْحَرَامِ كَانَ حُكْمُهَا كَالْمُخَصَّرِ فَتَحَلَّلَ بِذَبْحِ شَاةٍ وَتَقْصِيرٍ وَتَنَوُّي التَّحَلُّلِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَيَّدَهُ بِكَلَامٍ فِي الْمَجْمُوعِ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ شَافِعِيَّةً تَقْلُدُ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ أَوْ أَحْمَدَ عَلَى إِخْدَى الرَّوَائِثِ عَنْهُ فِي أَنَّهَا تَهْجُمُ وَتَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَلْزِمُهَا بَدَنُهُ وَتَأْتِي بِدُخُولِهَا الْمَسْجِدِ حَائِضًا وَيُجْزئُهَا هَذَا الطَّوَافُ عَنْ الْفَرْضِ لِمَا فِي بَقَائِهَا عَلَى الْإِحْرَامِ مِنَ الْمَشَقَّةِ نَهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَتَحَلَّلَ بِذَبْحِ شَاةٍ إِنْ لَمْ يَلْزِمَهَا فِي دِيْنِهَا إِلَى أَنْ تَعُودَ فَتَحْرِمَ وَتَأْتِي بِهِ، فَإِنْ مَاتَتْ وَلَمْ تَعُدْ حَجَّ عَنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ.

(مسألة): قال الشيخ منصور الطبلاوي سئل شيخنا سم عن امرأة شافعية المذهب طافَت لِلْإِفَاضَةِ بِغَيْرِ سُتْرَةٍ مُعْتَبَرَةٍ جَاهِلَةً بِذَلِكَ أَوْ نَاسِيَةً ثُمَّ تَوَجَّهَتْ إِلَى بِلَادِ الْيَمَنِ فَتَكَحَّتْ شَخْصًا ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهَا فَسَادُ طَوَافِهَا فَأَرَادَتْ أَنْ تَقْلُدَ أَبَا حَنِيفَةَ فِي صِحِّهِ لِتَضْمِيرِ بِهِ حَلَالًا وَتَسَيِّنَ صِحَّةَ النِّكَاحِ وَحَيْثُ ذَلِكَ وَيَتَضَمَّنُ صِحَّةَ التَّقْلِيدِ بَعْدَ الْعَمَلِ فَأَفْتَى بِالصَّحَّةِ وَأَنَّهُ لَا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ وَلَكِنَّا سَمِعْتُ عَنْ ذَلِكَ اجْتِمَعَتْ بِهِ، فَإِنِّي كُنْتُ أَخْفِظُ عَنْهُ خِلَافَهُ فِي الْعَامِ الَّذِي قَبْلَهُ فَقَالَ هَذَا هُوَ الَّذِي أَغْتَبَقُهُ وَأَفْتَى بِهِ بَعْضُ الْأَفَاضِلِ أَيْضًا تَبَعًا لَهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ وَأَشْبَاهُهَا وَمُرَادُهُ بِأَشْبَاهِهَا كُلِّ مَا كَانَ مُخَالَفًا

فَوُدَّ: (ومثلهما مستحاضة نَفَرَتْ في نوبة حيضها) بخلافه في نوبة طهرها قال في شَرْحِ الْعُبَابِ وفي الجواهر وغيرها كالمجموع ونَصَّ عليه في الأُمِّ وَجَرَى عليه الأئمةُ إِذَا نَفَرَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ، فَإِنْ كَانَ يَوْمَ حَيْضِهَا فَلَا طَوَافَ عَلَيْهَا أَوْ طَهَّرَهَا لَزِمَهَا وَلَوْ رَأَتْ امْرَأَةً دَمًا فَانصَرَفَتْ بِلَا وَدَاعٍ ثُمَّ جَاوَزَ خَمْسَةَ عَشَرَ نَظَرَ إِلَى مَرَدِّهَا السَّابِقِ فِي الْحَيْضِ، فَإِنْ بَانَ أَنَّهَا تَرَكَتْهَا فِي طَهْرِهَا فَالدَّمُ أَوْ فِي حَيْضِهَا فَلَا دَمَ إ.

وَبِهِ فَارْقَتْ مَا مَرَّ فِيمَنْ خَرَجَ بِلَا وَدَاعٍ وَالْحَقَّ بِهَا الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ مَنْ خَافَ نَحْوَ ظَالِمٍ، أَوْ غَرِيمٍ، وَهُوَ مُعْسِرٌ وَقَوَتْ رَفَقَةً، وَنَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ ثُمَّ بَحَثَ وَجُوبَ الدِّمِ وَفَرَّقَ بِأَنْ مَنَعَهَا عَزِيمَةً بِخِلَافِ هَؤُلَاءِ

(وَيْسُنُ) لِكُلِّ أَحَدٍ (شَرِبَ مَاءَ زَمْزَمَ) لِمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ «أَنَّهَا مُبَارَكَةٌ وَأَنَّهَا طَعَامٌ طَعَمَ» أَي: فِيهَا قُوَّةُ الْاِغْتِنَاءِ الْأَيَّامَ الْكَثِيرَةَ لَكُنْ مَعَ الصَّدَقِ كَمَا وَقَعَ لِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْ نَمَّا لَحْمُهُ وَزَادَ سِمْنُهُ

لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مَثَلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى بَعْضِ الْمَذَاهِبِ الْمُتَعَبِّرَةِ فَإِذَا فَعَلَهُ عَلَى وَجْهِ فَاسِدٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَصَحِيحٌ عِنْدَ غَيْرِهِ ثُمَّ عَلِمَ بِالْحَالِ جَازَ لَهُ أَنْ يُقْلَدَ الْقَائِلَ بِصِحَّتِهِ فِيمَا مَضَى وَفِيمَا يَأْتِي فَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ فَتَنَبَّهَ لَهُ، فَإِنَّهُ مِنْهُمْ جِدًّا وَيَتَّبِعِي أَنْ إِثْمَ الْإِقْدَامِ بَاقٍ حَيْثُ فَعَلَهُ عَالِمًا ش. ه. قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْخُ) أَيِ بِالْتَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ.

ه. قَوْلُهُ: (وَالْحَقَّ بِهَا الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ الْخُ) وَالْأَظْهَرُ الْإِلْحَاقُ، وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَبَحَثَ لُزُومَ الْفِذْيَةِ شَرَحَ م. ر. ه. سَمَ وَبَصْرِيَّ عِبَارَةً الْوَنَائِيَّ وَلَا يَسْقُطُ أَيِ طَوَافِ الْوَدَاعِ بِالْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ بِخِلَافِ الْإِكْرَاهِ وَالْخَوْفِ مِنْ ظَالِمٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ عُضْوٍ أَوْ بَضْعٍ أَوْ أَهْلِ أَوْ حَيَوَانٍ مُخْتَرَمٍ لَهُ أَوْ لغيرِهِ أَوْ اخْتِصَاصِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مُخْتَرَمٍ وَالْخَوْفُ مِنْ غَرِيمٍ، وَهُوَ مُعْسِرٌ ه. ه. قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَحَثَ وَجُوبَ الدِّمِ) قَالَ الشَّارِحُ فِي الْحَاشِيَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ التَّفَرُّكِ تَرْكُ الدِّمِ بَصْرِيَّ. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنْ مَنَعَهَا) أَيِ مِنَ الْمَسْجِدِ سَم.

ه. قَوْلُ (يُسْنُ) الْخُ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى يُسْنُ لِمَنْ فَرَعَ مِنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَرْتَمَ فَيُلْصِقُ بَطْنَهُ وَصَدْرَهُ بِحَائِطِ الْبَيْتِ وَيَسْطُ بِدَنْهُ عَلَى الْجِدَارِ فَيَجْعَلُ الْيُمْنَى مِمَّا يَلِي الْبَابَ وَالْيُسْرَى مِمَّا يَلِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ أَيِ بِالْمَأْثُورِ وَغَيْرِهِ لَكِنْ الْمَأْثُورُ أَفْضَلُ وَمِنْهُ اللَّهُمَّ الْبَيْتُ بَيْتُكَ وَالْعَبْدُ عَبْدُكَ وَابْنُ أُمْتِكَ حَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَخَرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ حَتَّى صَيَّرْتَنِي فِي بَلَدِكَ وَبَلَّغْتَنِي بَيْنَعْمَتِكَ حَتَّى أَعْتَنَنِي عَلَى قَضَاءِ مَنَاسِكَكَ، فَإِنْ كُنْتَ رَضِيتَ عَنِّي فَارْزُدْ عَنِّي رِضًا وَلَا فَمَنْ الْآنَ قَبْلَ أَنْ تَتَأَيَّ عَنْ بَيْتِكَ دَارِي وَيَبْعُدَ عَنْهُ مَزَارِي وَهَذَا أَوَانُ انْصِرَافِي إِنْ أَذْنْتُ لِي غَيْرَ مُسْتَبْدِلٍ بِكَ وَلَا بَيْتِكَ وَلَا رَاغِبٍ عَنْكَ وَلَا عَنْ بَيْتِكَ اللَّهُمَّ فَأَصْحِبْنِي الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي وَالْعِصْمَةَ فِي دِينِي وَأَخْسِنْ مُتَقَلِّبِي وَارْزُقْنِي الْعَمَلَ بِطَاعَتِكَ مَا أَبْقَيْتَنِي وَمَا زَادَ فَحَسَنَ وَقَدْ زِيدَ فِيهِ وَاجْمَعْ لِي خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ إِنَّكَ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَوْ كَانَتْ حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءَ اسْتَحَبَّ لَهَا الْإِثْنَانِ بِجَمِيعِ ذَلِكَ بِيَابِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ تَمْضِي وَيُسْنُ أَنْ يَزُورَ الْأَمَاكِينَ الْمَشْهُورَةَ بِالْفَضْلِ بِمَكَّةَ، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ عَشَرَ مَوْضِعًا وَأَنْ يُكَبِّرَ النَّظَرَ إِلَى الْبَيْتِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا لِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيْمَانِ «إِنَّ لِلَّهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عَشْرِينَ وَمِائَةً رَحْمَةً تَنْزِلُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ سِتُونَ لِبَطَانَتَيْنِ وَأَرْبَعُونَ لِلْمُصَلِّينَ وَعَشْرُونَ لِلنَّاظِرِينَ». وَحِكْمَةُ ذَلِكَ كَمَا أَفَادَهَا السَّرَاجُ الْبُلْقِينِيُّ ظَاهِرَةٌ إِذِ الطَّائِفُونَ جَمَعُوا بَيْنَ ثَلَاثِ طَوَافٍ

ه. قَوْلُهُ: (وَالْحَقَّ بِهَا الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ الْخُ) وَالْأَظْهَرُ الْإِلْحَاقُ، وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَبَحَثَ لُزُومَ الْفِذْيَةِ شَرَحَ م. ر. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنْ مَنَعَهَا) أَيِ مِنَ الْمَسْجِدِ.

زاد أبو داود والطيالسي «وشفاء سقم» أي: جسبي، أو معنوي ومن ثم سن لكل أحد شربه وأن يقصد به نيل مطلوباته الدنيوية والأخروية لخبر «ماء زمزم لما شرب له» سنده حسن بل صحيح كما قاله أئمة وبه يرد على من طعن فيه بما لا يجدي ويسن عند إرادة شربه الاستقبال والجلوس وقيامه ﷺ ليبين الجواز ثم اللهم إنه بلغني أن رسولك مُحَمَّدًا ﷺ قال «ماء زمزم لما شرب له اللهم إني أشربه لكذا اللهم فافعل لي ذلك بفضلك ثم يسمي الله تعالى ويشربه

وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون والتأثرون فاتهم الطواف والصلاة فصار لهم عشرون ويستحب أن يكثر من الصدقة وأنواع البر والقربات، فإن الحسنة هناك بمائة ألف حسنة ونقل عن الحسن البصري رضي الله تعالى عنه أنه يستجاب الدعاء في خمسة عشر موضعاً بمكة في الطواف والملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفي السعي وخلف المقام وفي عرفات ومزدلفة ومنى وعند الجمرات الثلاث وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون الداعي في نسك أو لا نهاية وكذا في المغني إلا قوله م ر وحكمه ذلك إلى ويستحب وقوله م ر وظاهره إلخ قال المغني ولفظ فمن الآن يجوز فيه ضم الميم وتشديد التون، وهو الأجود وكسر الميم وتخفيف التون مع فتحها وكسرها قاله في المجموع ثم قال منها أي الثمانية عشر بيت المولد وبيت خديجة ومسجد دار الأرقم والغار الذي في ثور والذي في جراء وقد أوصحها المصنف في مناسكه اهـ. فوه: (أو معنوي) أي كالذنوب ونائي. فوه: (وأن يقصد به نيل مطلوباته إلخ) فقد شربه جماعة من العلماء فقالوا مطلوبهم ويسن الدخول إلى البئر والتظر فيها وأن ينزع منها بالذلو الذي عليها يشرب وأن يتضح منه على رأسه ووجهه وصدره قاله الماوردي نهاية ومغني. فوه: (ويسن) إلى المتن في المغني إلا قوله وقيامه إلى ثم اللهم وكذا في النهاية إلا قوله ليخبر ابن ماجه إلى وأن يثقله. فوه: (ليبين الجواز) أي أو للإزدحام ونائي زاد الجنائي في شرح السمايل وإبتيال المكان مع احتمال التشخ فقد روي عن جابر أنه لما سمع رواية من روى أنه شرب قائماً قال قد رأيته صنع ذلك ثم سمعته بعد ذلك ينهى عنه وحيث علمت أنه فعله ليبين الجواز عرفت سقوط قول البعض أنه يسن الشرب من زمزم قائماً أتباعاً له وزعم أن التهي مطلق وشربه من زمزم مقيد فلم يتواردا على محل واحد رد بأنه ليس التهي مطلقاً بل عام فالشرب من زمزم قائماً من أفراد فدخل تحت التهي فوجب حمله على أنه ليبين الجواز اهـ. فوه: (ثم اللهم إنه إلخ) أي ثم أن يقول اللهم إلخ وكان ابن عباس إذا شربه يقول اللهم إني أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء نهاية زاد المغني وقال الحاكم صحيح الإسناد اهـ. فوه: (ماء زمزم لما شرب له) هل هو شامل لما لو شربه بغير محله ع ش أي كما هو ظاهر إطلاق الحديث. فوه: (اللهم إني أشربه لكذا إلخ) ويذكر ما يريد ديناً ودنياً نهاية ومغني قال ع ش ظاهره أن ذلك خاص بالشارب نفسه فلا يتعداه إلى غيره ويحتمل تعدّي ذلك إلى الغير فإذا شربه إنسان بقصد ولده وأخيه مثلاً حصل له ذلك المطلوب ولا مانع منه إذا شربه بنية صادقة ونقل عن شيخنا العلامة الشوبري ما يخالف ما ذكرناه فليراجع اهـ. فوه: (ويشربه) أي مصاً، فإن العب يورث وجع

وَيَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا وَأَنْ يَتَضَلَّعَ مِنْهُ» أَي: يَمْتَلِي وَيُكْرِهَ نَفْسُهُ عَلَيْهِ لِخَبَرِ ابْنِ مَاجَه «أَيَّةُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ» وَأَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى وَطْنِهِ اسْتِشْفَاءً وَتَبَوُّكَاً لَهُ وَلِغَيْرِهِ وَيُسْنُ تَحْرِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ وَالْإِكْثَارُ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ فَمَا فِي الْحَجَرِ مِنْهَا وَأَنْ يُكْثِرَ الدُّعَاءَ وَالصَّلَاةَ فِي جَوَانِبِهَا مَعَ غَايَةِ مِنَ الْخُضُوعِ وَالْخُشُوعِ وَغَضُّ الْبَصَرِ وَأَنْ يُكْثِرَ مِنَ الطَّوَافِ وَالصَّلَاةِ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْهُ وَلَوْ لِلْغُرَبَاءِ كَمَا مَرَّ وَأَنْ يَخْتِمَ الْقُرْآنَ بِمَكَّةَ لِأَنَّ بِهَا نَزَلَ أَكْثَرُهُ وَمِنَ الْاعْتِمَارِ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الطَّوَافِ كَمَا مَرَّ (و) يُسْنُ بَلْ قِيلَ: يَجِبُ وَانْتَصَرَ لَهُ وَالْمُنَازِعُ فِي طَلَبِهَا ضَالٌّ مُضِلٌّ (زِيَارَةُ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) لِكُلِّ أَحَدٍ كَمَا بَيَّنَّتْ ذَلِكَ مَعَ أَدْلَتِهَا وَأَدَابِهَا وَجَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي كِتَابِ حَافِلٍ لَمْ أُسَبِّقْ إِلَى مِثْلِهِ سَمِعْتُهُ الْجَوْهَرُ الْمُنْتَظَمُ فِي زِيَارَةِ الْقَبْرِ الْمُكْرَمِ وَقَدْ صَحَّ خَبَرُ «مَنْ زَارَنِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي» ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيُّهَا الْأُولَى فِي حَقِّ مُرِيدِ الْحَجِّ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَجِّ أَوْ عَكْسُهُ وَالَّذِي يُتَّبَعُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْأُولَى لِمَنْ مَرَّ بِالْمَدِينَةِ الْمُشْرِفَةَ وَلِمَنْ وَصَلَ مَكَّةَ وَالْوَقْتُ مُتَسَبِّغٌ وَالْأَسْبَابُ مُتَوَفِّرَةٌ تَقْدِيمُهَا، فَإِنْ انْتَفَى شَرْطُ مِنْ ذَلِكَ سُنُّ كَوْنِهَا (بَعْدَ فِرَاقِ الْحَجِّ) وَمَا أَوْهَمَتْهُ عِبَارَتُهُ مِنْ قَصْرِ نَذْبِ الزِّيَارَةِ، أَوْ هِيَ وَمَا قَبْلَهَا عَلَى الْحَاجِّ غَيْرُ مُرَادٍ، وَإِنَّمَا

الْكِبْدُ وَتَانِي. هـ. فَوَه: (وَيَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا) أَي وَيَحْمَدُ بَعْدَ كُلِّ نَفَسٍ كَمَا يُسَمَّى أَوَّلَ كُلِّ شُرْبٍ وَقَالَ السَّيِّدُ الشَّلِّي وَالْأُولَى شُرْبُهُ لِشِفَاءِ قَلْبِهِ مِنَ الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ وَلِتَحْلِيلِهِ بِالْأَخْلَاقِ الْعَلِيَّةِ أَهْ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ فَيَسْتَلِمُهُ وَيُقْبَلُهُ ثَلَاثًا وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ ثُمَّ يَنْصَرِفُ كَالْمُتَحَرِّزِ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ مُسْتَدْبِرَ الْبَيْتِ وَلَا يَمْشِي الْقَهْقَرَى وَلَا مُنْحَرَفًا وَلَا مُتْلِفَةً وَتَانِي وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَيُسْنُ أَنْ يَنْصَرِفَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ مُسْتَدْبِرَ الْبَيْتِ كَمَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي مَجْمُوعِهِ وَيُكْثِرُ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى أَنْ يَغِيبَ عَنْهُ كَالْمُتَحَرِّزِ الْمُتَأَسِّفِ عَلَى فِرَاقِهِ وَيَقُولُ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنْ مَكَّةَ اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ آيُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ وَصَدَقَ اللَّهُ وَغَدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ أَهْ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا أَنَّهُ ضَعَّفَ سَنَ الْإِلْتِفَاتِ فَقَالَ وَقِيلَ يَخْرُجُ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ إِلَى أَنْ يَغِيبَ عَنْهُ مُبَالِغَةً فِي تَعْظِيمِهِ وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ صَاحِبُ التَّنْبِيهِ وَقِيلَ يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ بِوَجْهِهِ مَا أَمَكْنَهُ كَالْمُتَحَرِّزِ عَلَى فِرَاقِهِ وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الْمُثَرِّي أَهْ. فَوَه: (وَأَنْ يَتَضَلَّعَ إِلَخ) مَعْطُوفٌ عَلَى شُرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ.

هـ. فَوَه: (وَيُسْنُ إِلَخ) أَي لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى النِّسَاءِ اتِّفَاقًا وَلَوْ لِغَيْرِ حَاجٍّ وَمُعْتَمِرٍ وَتَانِي. هـ. فَوَه: (وَيُسْنُ تَحْرِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ) أَي مَا لَمْ يُؤْذَ أَوْ يَتَأَذَّ بِزِحَامٍ أَوْ غَيْرِهِ وَأَنْ يَكُونَ حَافِيًا وَأَنْ لَا يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى سَفَافِهِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى أَرْضِهِ تَعْظِيمًا لِلَّهِ تَعَالَى وَحَيَاءً مِنْهُ وَأَنْ يَصَلِّيَ فِيهِ وَلَوْ رَكَعَتَيْنِ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقْصِدَ مُصَلًى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ يَمْشِيَ بَعْدَ دُخُولِهِ الْبَابَ حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قَبْلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ نَهَايَةً وَمُغْنِي. هـ. فَوَه: (وَأَنْ يُكْثِرَ إِلَخ) أَي فِي دَاخِلِ الْكَعْبَةِ. هـ. فَوَه: (وَعُضُّ الْبَصَرِ) أَي مِنَ النَّظَرِ إِلَى سَفَافِهِ أَوْ أَرْضِهِ. هـ. فَوَه: (وَالْمُنَازِعُ إِلَخ)، وَهُوَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْفِرْقَةِ الضَّالَّةِ الْمَشْهُورَةِ فِي زَمَانِنَا بِالْوَهَابِيَّةِ خَذَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى. هـ. فَوَه: (وَمَا أَوْهَمَتْهُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنْ كَانَ فِي

المُرَادُ أَنَهَا لِلْحَجِيجِ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ تَرْكَهُمْ لَهَا وَقَدْ أَتَوْا مِنْ أَقْطَارٍ بَعِيدَةٍ وَقَرَّبُوا مِنَ الْمَدِينَةِ فَبَيَّحَ جِدًّا كَمَا يَدُلُّ لَهُ خَبَرُ «مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَزُرْنِي فَقَدْ جَفَانِي»، وَإِنْ كَانَ فِي سَنَدِهِ مَقَالٌ.

سَنَدُهُ مَقَالٌ. ٥ فُرُدُ: (أَنَّهَا لِلْحَجِيجِ أَكْثَرُ) وَحُكْمُ الْمُعْتَمِرِ كَالْحَاجِّ فِي تَأْكُذِّهَا لَهُ وَتُسْنُ زِيَارَةِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَزِيَارَةِ الْخَلِيلِ ﷺ وَتُسْنُ لِمَنْ قَصَدَ الْمَدِينَةَ الشَّرِيفَةَ لَزِيَارَةِ قَبْرِهِ ﷺ أَنْ يُكْثِرَ فِي طَرِيقِهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ ﷺ وَيَزِيدَ فِيهِمَا إِذَا أَبْصَرَ أَشْجَارَهَا مَثَلًا وَيَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَهُ بِهَذِهِ الزِّيَارَةِ وَيَتَقَبَّلَهَا مِنْهُ وَأَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَ دُخُولِهِ كَمَا مَرَّ وَيَلْبَسُ أَنْظَفَ ثِيَابِهِ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَصْدَ الرِّوَضَةِ، وَهِيَ مَا بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ وَصَلَّى تَحْتَهُ الْمَسْجِدَ بِجَنْبِ الْمِنْبَرِ وَشَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى بَعْدَ فَرَاغِهِمَا عَلَى هَذِهِ النُّعْمَةِ ثُمَّ يَأْتِي الْقَبْرَ الشَّرِيفَ فَيَسْتَقْبِلُ رَأْسَهُ وَيَسْتَذِيرُ الْقِبْلَةَ وَيَتَعَدُّ عَنْهُ نَحْوَ أَرْبَعَةِ أَذْرُعٍ وَيَقِفُ نَازِلًا إِلَى أَسْفَلِ مَا يَسْتَقْبِلُهُ فِي مَقَامِ الْهَيْبَةِ وَالْإِجْلَالِ فَارْغَ الْقَلْبِ مِنْ عِلَاقِ الدُّنْيَا وَيُسَلِّمْ عَلَيْهِ ﷺ لِخَبَرِ «مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ» وَأَقْلُ السَّلَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ وَسَلِّمْ وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ تَأَذُّبًا مَعَهُ ﷺ كَمَا كَانَ فِي حَيَاتِهِ ثُمَّ يَتَأَخَّرُ إِلَى صَوْبِ يَمِينِهِ قَدَرِ ذِرَاعٍ فَيُسَلِّمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَإِنْ رَأَسَهُ عِنْدَ مَنْكِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ يَتَأَخَّرُ قَدَرِ ذِرَاعٍ آخَرَ فَيُسَلِّمُ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ثُمَّ أَتَى الْقَبْرَ الشَّرِيفَ فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتَاهُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَوْقِفِهِ الْأَوَّلِ قُبَالَةَ وَجْهِهِ - ﷺ - وَيَتَوَسَّلُ بِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَلِيَسْتَشْفِعَ بِهِ إِلَى رَبِّهِ ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَذْعُو لِنَفْسِهِ وَلِمَنْ شَاءَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَنْ يَأْتِيَ سَائِرَ الْمَشَاهِدِ بِالْمَدِينَةِ، وَهِيَ نَحْوُ ثَلَاثِينَ مَوْضِعًا يَغْرِفُهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَتُسْنُ زِيَارَةُ الْبَقْعِ وَقُبَاءَ وَيَأْتِي بَثْرَ أَرِيْسٍ فَيَسْرُبُ مِنْهَا وَيَتَوَضَّأُ وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْأَبَارِ السَّبْعَةِ وَقَدْ نَظَّمَهَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ

أَرِيْسٌ وَعَزْسٌ رَوْمَةٌ وَبِضَاعَةٌ كَذَا بَصَّةٌ قُلْ بَثْرُ حَاءٍ مَعَ الْعَهْنِ
وَيَتَّبِعِي الْمُحَافَظَةَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِهِ الَّذِي كَانَ فِي زَمَنِهِ فَالصَّلَاةُ فِيهِ بِأَلْفِ صَلَاةٍ وَلِيُحَذَّرَ مِنَ الطَّوَافِ بِقَبْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمِنَ الصَّلَاةِ دَاخِلِ الْحُجْرَةِ بِقَصْدِ تَغْضِيهِمْ وَيُكْرَهُ الْإِصَاقُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ بِجِدَارِ الْقَبْرِ كَرَاهَةِ شَدِيدَةٍ وَمَسْحُهُ بِالْيَدِ وَتَقْيِيلُهُ بِلِ الْأَدَبِ أَنْ يَتَعَدَّ عَنْهُ كَمَا لَوْ كَانَ بِحَضْرَتِهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ وَتُسْنُ أَنْ يَصُومَ بِالْمَدِينَةِ مَا أَمَكَّنَهُ وَأَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى جِيرَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُقِيمِينَ وَالْغُرَبَاءِ بِمَا أَمَكَّنَهُ. وَإِذَا أَرَادَ السَّفَرَ اسْتَحَبَّ أَنْ يُوَدِّعَ الْمَسْجِدَ بِرُكْعَتَيْنِ وَيَأْتِيَ الْقَبْرَ الشَّرِيفَ وَيُعِيدَ السَّلَامَ الْأَوَّلَ وَيَقُولَ اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْهُ آخِرَ الْعَهْدِ مِنْ حَرَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَسِّرْ لِي الْعُودَ إِلَى الْحَرَمَيْنِ سَبِيلًا سَهْلًا وَارْزُقْنِي الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرُدَّنَا إِلَى أَهْلِنَا سَالِمِينَ غَانِمِينَ وَبِتَصَرُّفٍ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ وَلَا يَمْشِي الْفَهْقَرَى وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ اسْتِضْحَابُ شَيْءٍ مِنَ الْأَكْرِ الْمَعْمُولَةِ مِنْ ثُرَابِ الْحَرَمَيْنِ وَلَا مِنْ الْأَبَارِقِ وَالْكِزَانِ الْمَعْمُولَةِ مِنْ ذَلِكَ وَمِنَ الْبَدَعِ تَقَرُّبُ الْعَوَامِ بِأَكْلِ الثَّمَرِ الصَّنِيعَانِيِّ فِي الرِّوَضَةِ نِهَائَةً وَمُعْنِي قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِمْ رَأَى اللَّهَ عَلَيَّ رُوحِي أَيُّ نُطْقِي فَلَا يَرُدُّ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَحْيَاءَ فِي قُبُورِهِمْ وَقَوْلُهُمْ رَاقِيَةً وَتَقْيِيلُهُ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَصَدَ بِهِ التَّعْظِيمَ لَكِنْ مَرَّ فِي الْجَنَائِزِ بَعْدَ نُقْلِ كَرَاهَةِ تَقْيِيلِ التَّابُوتِ مَا نَصَّهُ نَعَمْ إِنْ

(فصلٌ في أركانِ التُّسْكِينِ وَبَيَانِ وُجُوهِ أَدَائِهِمَا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ)

(أركانُ الحجِّ خمسةُ الإحرامِ) به أي نيةُ الدُّخُولِ فيه، أو مُطْلَقًا مع صرفه إليه (والوقوفُ والطوافُ) إجماعًا في الثلاثة (والسَّعْيُ) للخبرِ الصحيح كما بيَّنه الأئمةُ.....

فَصَدَّ بِتَفْصِيلِ أَضْرَحِهِمُ التَّبَرُّكُ لَمْ يُكْرَهْ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَيَحْتَمِلُ مَجِيءَ ذَلِكَ هُنَا وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقُ بَأَنَّهُمْ حَافِظُوا عَلَى التَّبَاعُدِ عَنِ التَّشْبُهَةِ بِالتَّصَارِي هُنَا حَيْثُ بِالْعَوَا فِي تَعْظِيمِ عَيْسَى حَتَّى ادَّعَوْا فِيهِ مَا ادَّعَوْا وَمِنْ ثَمَّ حَذَرُوا كُلَّ التَّحْذِيرِ مِنَ الصَّلَاةِ دَاخِلِ الْحُجْرَةِ بِقَصْدِ التَّعْظِيمِ اهـ.

فَصْلٌ: فِي أَرْكَانِ التُّسْكِينِ وَبَيَانِ وُجُوهِ أَدَائِهِمَا

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. هـ. فَوُهْ: (فِي أَرْكَانِ التُّسْكِينِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي فِي الْهَيْبَةِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ الصَّحِيحُ كَمَا بَيَّنَّهَ الْأَئِمَّةُ وَقَوْلُهُ وَإِلَيْهِ يَمِيلُ إِلَى الْمَثْنِ. هـ. فَوُهْ: (وَبَيَانِ وُجُوهِ إِنْخِ) الْأَنْسَبُ تَقْدِيمُ لَفْظَةِ الْبَيَانِ عَلَى قَوْلِهِ أَرْكَانِ إِنْخِ. هـ. فَوُهْ: (بِهِ) أَيِ بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْأَرْكَانِ وَالْوُجُوهِ.

هـ. فَوُهْ (السِّي): (الإِحْرَامُ).

(فَرْعٌ) هَلْ يَأْتِي فِيمَنْ لَمْ يُمَيِّزِ الْفُرُوضَ مِنَ السَّنَنِ مَا تَقَرَّرَ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ اعْتَقَدَ بَفَرْضِ مُعَيَّنٍ نَفْلًا لَمْ يَصِحَّ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ التُّسْكَ شَدِيدُ التَّعَلُّقِ وَلِهَذَا لَوْ نَوَى التَّقْلَ وَقَعَ عَنْ نُسْكِ الْإِسْلَامِ قَدْ يَتَّجِهَ الْفَرْقُ فَيَصِحُّ مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ يُمَيِّزْ وَاعْتَقَدَ بَفَرْضِ مُعَيَّنٍ نَفْلًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ الْأَقْرَبُ عَدَمُ الْفَرْقِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ حَجِّ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَشَرْطُ صِحَّتِهِ الْإِسْلَامُ إِنْخِ وَلَوْ حَصَلَ أَيِ الْعِلْمُ بِالْكِفَيَّةِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَقَبْلَ تَعَاطِي الْأَعْمَالِ كَفَى فَلَيْسَ شَرْطًا لَانْعِقَادِ الْإِحْرَامِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ بَلْ يَكْفِي لَانْعِقَادِهِ تَصَوُّرُهُ بِوَجْهِ انْتَهَى وَوَجْهُ التَّأْيِيدِ أَنَّ قَوْلَهُ لَوْ حَصَلَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَقَبْلَ تَعَاطِي الْأَعْمَالِ كَفَى صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِالْكِفَيَّةِ لَا قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَلَا بَعْدَهُ لَمْ يَكْفِ عَلَيْهِ فَيَكُونُ الْمُعْتَبَرُ فِيهِ عَيْنٌ مَا يُعْتَبَرُ فِي الصَّلَاةِ بَلَا فَرْقٍ غَايَتُهُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الصَّلَاةِ حَالِ النَّيَّةِ وَفِي الْحَجِّ لَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ عِشْرًا وَمَالَ الْوَنَائِي إِلَى مَا مَرَّ عَنْ سَمِ فَقَالَ بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ وَلِذَا قَالَ حَجٌّ فِي حَاشِيَةِ الْفَتْحِ الْوَاجِبُ عِنْدَ نِيَّةِ الْحَجِّ تَصَوُّرُ كَيْفِيَّتِهِ بِوَجْهِ وَكَذَا عِنْدَ الشَّرُوعِ فِي كُلِّ مِنْ أَرْكَانِهِ اهـ. وَفِي التَّخْفَةِ يَكْفِي لَانْعِقَادِهِ تَصَوُّرُهُ بِوَجْهِ اهـ وَلَوْ نَوَى بِالْفَرْضِ التَّطَوُّعَ لَمْ يَضُرَّ؛ لِأَنَّ التُّسْكَ شَدِيدُ التَّعَلُّقِ وَلِذَا اسْتَقْرَبَ سَمِ أَنَّهُ يَصِحُّ مِمَّنْ لَمْ يُمَيِّزِ الْفُرُوضَ مِنَ السَّنَنِ، وَإِنْ اعْتَقَدَ بَفَرْضِ مُعَيَّنٍ نَفْلًا اهـ. هـ. فَوُهْ: (أَيِ نِيَّةِ الدُّخُولِ) فَسَّرَهُ فِيمَا سَبَقَ بِالدُّخُولِ فِي التُّسْكِ وَعَدَلَ هُنَا إِلَى نِيَّةِ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّهُ الْمَلَائِمُ لِلرُّكْنِيَّةِ عِشْرًا. هـ. فَوُهْ: (أَوْ مُطْلَقًا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِهِ.

هـ. فَوُهْ: (إِجْمَاعًا إِنْخِ) أَيِ وَلِخَبَرِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» فِي الْأَوَّلِ وَخَبَرِ «الْحَجُّ عَرَفَةُ» فِي الثَّانِي وَقَوْلُهُ

فَصْلٌ فِي أَرْكَانِ التُّسْكِينِ وَبَيَانِ وُجُوهِ أَدَائِهِمَا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

(فَرْعٌ): هَلْ يَأْتِي فِيمَنْ لَمْ يُمَيِّزِ الْفُرُوضَ مِنَ السَّنَنِ مَا تَقَرَّرَ فِي نَحْوِ الصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ اعْتَقَدَ بَفَرْضِ مُعَيَّنٍ نَفْلًا لَمْ يَصِحَّ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ التُّسْكَ شَدِيدُ التَّعَلُّقِ وَلِهَذَا لَوْ نَوَى التَّقْلَ وَقَعَ عَنْ نُسْكِ الْإِسْلَامِ قَدْ يَتَّجِهَ الْفَرْقُ فَيَصِحُّ مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ يُمَيِّزْ وَاعْتَقَدَ بَفَرْضِ مُعَيَّنٍ نَفْلًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

«اسْعَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ» (والحلق)، أو التقصير (إذا جعلناه نُسْكَاً) كما هو المشهور كما مرَّ لِتَوْقُفِ التحلّل عليه مع أنه لا بدل له وله رُكْنٌ سادسٌ هو الترتيب في مُعْظَمِ ذلك إذ يَجِبُ تأخيرُ الكلِّ عن الإحرام وما عدا الوقوف عنه والسَّعْيَ عن طوافِ الإفاضة إن لم يكن سَعْيٌ بعد القُدوم وجرى في المجموع على أنه شرطٌ وإليه يميلُ كلامه هنا ومرَّ في ترتيبِ نحوِ الوُضوءِ والصلاة ما يُؤَيِّدُ الأوَّلَ (ولا تُجْبِرُ) الأركانُ ولا بعضها بدمٍ ولا غيره لانعدامِ الماهية بانعدامِ بعضها وما عداها إن جَبَرَ بدمٍ كالرمي سَمِّيَ بعضاً ولا سَمِّيَ هيئةً (وما سوى الوقوف أركاناً في العُمرة أيضاً) لذلك لكنَّ الترتيبَ هنا في كُلِّها ويأتي في الهبة الكلامُ على أيضاً بما ينبغي مُراجعتُهُ.

(ويؤدَّى التُسْكَانِ على أوجهٍ ثلاثة تأتي.....)

تعالى ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] في الثَّالِثِ والمراد طوافُ الإفاضة نهايةً ومُغْنِي .

☐ فَوَدَّ: (اسْعَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ إلخ) هذا الحديثُ صَعَفَهُ التَّوَوُّيُّ قال السُّبْكِيُّ فالدليلُ «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» سم على المنهجِ ويُمكنُ أن يُجَابَ بأن ذلك الحديثُ مُبَيَّنٌ لِقَوْلِهِ تعالى ﴿إِنَّ أَصْفَا﴾ [البقرة: ١٥٨] إلخ وبيانُ المرادِ مِنَ الآياتِ يَجُوزُ الاستدلالُ عليه بالأحاديثِ الضَّعِيفَةُ ع ش . ☐ فَوَدَّ: (لِتَوْقُفِ التحلّل عليه إلخ) أي كالطوافِ نهايةً ومُغْنِي . ☐ فَوَدَّ: (كما هو إلخ) الأوَّلَى، وهو إلخ . ☐ فَوَدَّ: (مع أنه لا بدلَ له) أي مع عَدَمِ جَبْرِهِ بالدمِ فلا يَرُدُّ الرَّمْيُ عَمِيرَةً وسم . ☐ فَوَدَّ: (وله رُكْنٌ سادسٌ هو الترتيبُ إلخ) أي لِلِإِتِّبَاعِ مع خَيْرٍ «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» نهايةً ومُغْنِي . ☐ فَوَدَّ: (وما عدا الوقوف إلخ) أي إلَّا السَّعْيَ لِجَوَازِهِ قَبْلَ الوقوفِ بَعْدَ طَوَافِ القُدومِ سم ويُغْنِي عَنْ زِيَادَةِ هذا الإِسْتِثْنَاءِ إزْجَاعُ قولِ الشَّارِحِ الآتِي إن لم يكن سَمَّى إلخ إلى هذا أيضاً . ☐ فَوَدَّ: (وما عداها إلخ) عبارةُ التَّهَاقُوتِ والمُغْنِي وأما واجِبَاتُهُ فَخَمْسَةٌ أيضاً الإِخْرَامُ مِنَ المِيقَاتِ والرَّمْيِ فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ والمِيبُتِ بِمُزْدَلِفَةٍ والمِيبُتِ لِيَالِي مَتَى واجْتِنَابُ مُحَرَّمَاتِ الإِخْرَامِ وأما طَوَافُ الوداعِ فَقَدْ مرَّ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ المَنَاسِكِ فَعَلَى هذا لا يُعَدُّ مِنَ الواجِبَاتِ فَهَذِهِ تُجْبَرُ بَدَمٌ وتُسَمَّى أَعْضَاءُ وَغَيْرُهَا يُسَمَّى هَيْئَةً اه . ☐ فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أي لِشُمُولِ الأدِلَّةِ السَّابِقَةِ لَهَا وَاجِبُ العُمرةِ شَيْئَانِ الإِخْرَامُ مِنَ المِيقَاتِ واجْتِنَابُ مُحَرَّمَاتِ الإِخْرَامِ نِهَايَةً ومُغْنِي . ☐ فَوَدَّ: (في كُلِّها) مَحَلُّهُ فِي المُسْتَقْبَلَةِ كما هو ظَاهِرٌ أَمَّا عُمَرَةُ القَارِنِ فلا بَصْرِي . ☐ فَوَدَّ: (على أيضاً) أي لَفْظُهُ أيضاً .

☐ فَوَدَّ (سُئِلَ): (التُسْكَانِ) أي الحجُّ والعُمرة ع ش . ☐ فَوَدَّ: (على أوجهٍ ثلاثة) أي فَقَطْ وَلِهَذَا عَبَّرَ بِجَمْعِ القِلَّةِ وَوَجْهَ الحَضَرِ فِي الثَّلَاثَةِ أَنَّ الإِخْرَامَ إِنْ كَانَ بِالْحَجِّ أَوْلاً فَالْإِفْرَادُ أَوْ بِالْعُمرةِ فَالْتَّمَعُ أَوْ بِهِمَا فَالْقِرَانُ على تَفْصِيلِ وشُرُوطٍ لِبَعْضِهَا سَتَأْتِي وَعِلْمٌ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِشُكِّكَ عَلَى حِدَّتِهِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ التُّسْكَانِ بِالتَّثْنِيَةِ نِهَايَةً ومُغْنِي .

☐ فَوَدَّ: (وما عدا الوقوف) أي إلَّا السَّعْيَ لِجَوَازِهِ قَبْلَ الوقوفِ بَعْدَ طَوَافِ القُدوم . ☐ فَوَدَّ: (ثلاثة) لِلذَلِكَ عَبَّرَ بِجَمْعِ القِلَّةِ فَقَالَ على أوجهٍ .

والتَّشْكُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِالْحَجِّ وَحَدَهُ وَبِالْعُمْرَةِ وَحَدَهَا وَعَنْهُمَا احْتَرَزَ بِالتَّشْيِيعِ. (أَحَدُهُمَا إِفْرَادًا بِأَنْ يَحُجَّ) مِنَ الْمِيقَاتِ، أَوْ دُونَهُ (ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ) وَلَوْ مِنْ أَدْنَى الْجِلِّ (كِلَا حَرَامِ الْمَكِّيِّ) وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ؛ لِأَنَّ الْإِثْمَ وَالْدَّمَ لَا دَخَلَ لِهَمَا فِي التَّسْمِيَةِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ نَعَمْ قَدْ يُؤْتَرَانِ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ الْآتِيَةِ (وَيَأْتِي بِعَمَلِهَا) وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْإِثْنَيْنِ بِالْحَجِّ وَحَدَهُ وَعَلَى مَا إِذَا اعْتَمَرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ فَخَصَرُهُ فِيمَا فِي الْمَثْنِ بِاعْتِبَارِ الْأَشْهُرِ أَوِ الْأَصْلِ وَوَاضِحٌ أَنَّ تَسْمِيَةَ الْأَوَّلِ إِفْرَادًا الْمُرَادُ بِهِ مُجَرَّدُ التَّسْمِيَةِ الْمُجَازِيَّةِ لَا غَيْرَ إِذْ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ وَأَمَّا الثَّانِي فَتَسْمِيَّتُهُ

☐ فَوُدَّ: (وَالْتَّشْكُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْخُ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ تَأْدِيَةَ التَّشْكُّ مِنْ حَيْثُ هِيَ مُنْخَصِرَةٌ فِي الصَّوْرَتَيْنِ، وَهُوَ مَحَلٌّ تَأْمَلُ فَلَاوَلَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهَابِيَةِ مِنْ أَنَّهُمَا تَتَحَقَّقُ بِالثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ أَيْضًا فَيَكُونُ لَهَا خَمْسَةُ أَوْجُهٍ بَصْرِيٍّ عِبَارَةٌ سَمِ كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُعَبَّرَ بِقَوْلِهِ وَالتَّشْكُّ الْوَاحِدُ عِبَارَةٌ شَرَحَ م ر أَيِ وَالْخَطِيبُ أَمَّا آدَاءُ التَّشْكُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَعَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ وَأَنْ يُحْرِمَ بِحَجَّةٍ فَقَطْ أَوْ عُمْرَةٍ فَقَطْ انْتَهَتْ اهـ. أَيِ وَلَا يَأْتِي بِالْآخِرِ مِنْ عَامِهِ رَشِيدِي ☐ فَوُدَّ: (بِالْحَجِّ وَحَدَهُ الْخُ) أَيِ وَيُؤَدِّي بِالْحَجِّ الْخُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُقَدَّرَ صَادِقٌ فَيَنْدَفِعُ بِهِ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْبَصْرِيِّ وَسَمِ ☐ فَوُدَّ: (وَعَنْهُمَا الْخُ) أَيِ عَنْ هَاتَيْنِ الصَّوْرَتَيْنِ.

☐ فَوُدَّ (سُي): (الْإِفْرَادُ) أَيِ الْأَفْضَلُ وَيَحْصُلُ (بِأَنْ يَحُجَّ الْخُ) أَمَّا غَيْرُ الْأَفْضَلِ فَلَهُ صَوْرَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنْ يَأْتِيَ بِالْحَجِّ وَحَدَهُ فِي سَنَةِ الثَّانِيَةِ أَنْ يَغْتَمِرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ مِنَ الْمِيقَاتِ عَلَى مَا يَأْتِي نِهَابَةً وَمُغْنِيٍّ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ ☐ فَوُدَّ: (أَوْ دُونَهُ) تَرَكَّهُ م ر أَيِ وَالْخَطِيبُ ☐ فَوُدَّ: (وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ الْخُ) تَرَكَّهُ أَيْضًا م ر أَيِ وَالْخَطِيبُ اهـ سَمِ أَيِ حَمَلًا لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى إِفْرَادِ الْأَكْمَلِ ☐ فَوُدَّ: (وَلَوْ مِنْ أَدْنَى الْجِلِّ) الْإِنْسَبُ وَلَوْ مِنْ مَكَّةَ بَصْرِيٍّ أَقُولُ يَمْنَعُ الْإِنْسِيَّةُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ كِلَا حَرَامِ الْمَكِّيِّ وَأَيْضًا يَتَكَرَّرُ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ الْخُ ☐ فَوُدَّ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَوَاضِحٌ فِي التَّهَابِيَةِ وَالْمُغْنِيِّ ☐ فَوُدَّ: (أَنَّ تَسْمِيَةَ الْأَوَّلِ) أَيِ الْإِثْنَيْنِ بِالْحَجِّ وَحَدَهُ سَمِ ☐ فَوُدَّ: (الْمُرَادُ بِهِ الْخُ) جُمْلَتُهُ خَبَرٌ أَنَّ ☐ فَوُدَّ: (إِذْ لَا دَخَلَ لَهُ) أَيِ لِلْأَوَّلِ ☐ فَوُدَّ: (وَأَمَّا الثَّانِيَةُ) أَيِ أَنْ يَغْتَمِرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ سَمِ.

☐ فَوُدَّ: (وَالْتَّشْكُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ) كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُعَبَّرَ بِقَوْلِهِ وَالتَّشْكُّ الْوَاحِدُ ☐ فَوُدَّ: (وَالْتَّشْكُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْخُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ م ر أَمَّا آدَاءُ التَّشْكُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَعَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ وَأَنْ يُحْرِمَ بِحَجَّةٍ فَقَطْ أَوْ عُمْرَةٍ فَقَطْ انْتَهَتْ.

☐ فَوُدَّ فِي (سُي): (الْإِفْرَادُ) أَيِ الْأَفْضَلُ فَلَهُ صَوْرَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنْ يَأْتِيَ بِالْحَجِّ وَحَدَهُ فِي سَنَةِ الثَّانِيَةِ أَنْ يَغْتَمِرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ مِنَ الْمِيقَاتِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي شَرَحِ م ر ☐ فَوُدَّ: (أَوْ دُونَهُ) تَرَكَّهُ م ر.

☐ فَوُدَّ: (وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ الْخُ) تَرَكَّهُ أَيْضًا م ر ☐ فَوُدَّ: (وَعَلَى مَا إِذَا اعْتَمَرَ الْخُ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَمِنْهُ كَذَا فِي شَرْحِهِ أَيِ الْإِفْرَادِ، الْأَفْضَلُ أَنْ يَغْتَمِرَ قَبْلَ وَقْتِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ اهـ ☐ فَوُدَّ: (أَنَّ تَسْمِيَةَ الْأَوَّلِ) أَيِ الْإِثْنَيْنِ بِالْحَجِّ وَحَدَهُ وَقَوْلُهُ وَأَمَّا الثَّانِي أَيِ أَنْ يَغْتَمِرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ.

إفراداً حقيقة شرعية فهو من صور الأفراد الأفضل قال جمع متقدمون بلا خلاف وأقرهم مُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ ولا يُنَافِيهِ تَقْيِيدُ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَفْضَلِيَّتُهُ بِأَنْ يُحْجَّ ثُمَّ يَعْتَمَرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ لِبَيَانِ أَنَّهُ الْأَفْضَلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ خِلَافاً لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَفْضَلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَيْضاً مَا يَأْتِي أَنَّ الشُّرُوطَ الْآتِيَةَ إِنَّمَا هِيَ شُرُوطٌ لِيُجُوبَ الدَّمُ لَا لِتَسْمِيَتِهِ تَمَتُّعاً وَمَنْ ثُمَّ أَطْلَقَ غَيْرَ وَاحِدٍ كَالشَّيْخَيْنِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ تَمَتُّعٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يُسَمَّى تَمَتُّعاً لُغَوِيًّا، أَوْ شَرْعِيًّا لَكِنْ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الْإِفْرَادِ الْحَقِيقِيِّ وَالتَّمَتُّعِ الْحَقِيقِيِّ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فَتَأَمَّلْهُ

(الثاني القرآن بأن يحرم بهما) معاً (من الميقات)، أو دونه لكن بدم (ويعمل عمل الحج).....

☐ فَوَدَّ: (قَالَ جَمَعَ الْخ) مِنْهُمْ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالْإِمَامُ مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي كَوْنُ الثَّانِي مِنْ صَوَرِ الْإِفْرَادِ الْأَفْضَلِ. ☐ فَوَدَّ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَي التَّقْيِيدُ ☐ وَفَوَدَّ: (أَنَّهُ الْخ) أَي الْمُقَيَّدُ. ☐ فَوَدَّ: (أَنَّ الْأَوَّلَ) يَعْنِي أَنَّ يَعْتَمَرُ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يُحْجُّ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ هُنَا بِالْأَوَّلِ عَلَى خِلَافِ سَابِقِ كَلَامِهِ نَظَرًا إِلَى تَقْدِيمِهِ فِي الذِّكْرِ هُنَا عَلَى الْمُقَيَّدِ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدَ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَقَوْلُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ أَنَّ الْأَوَّلَ أَي الثَّانِي الْغَيْرُ الْمُقَيَّدُ أَدَّ فِيهِ مَا لَا يَخْفَى. ☐ فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي أَنَّ يَعْتَمَرُ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يُحْجُّ. ☐ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمُرَادَ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ الْخ. ☐ فَوَدَّ: (لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الْخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَالِاسْتِحَالَةُ مَمْنُوعَةٌ إِذَا حَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّ لِلتَّمَتُّعِ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا يُبَيِّنُ الْإِفْرَادَ وَالْآخَرُ يُجَامِعُهُ فِي صُورَةٍ وَلَا مَحْذُورَ فِيهِ كَالْوَثْرِ وَالتَّهَجُّدِ وَلَعَلَّهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى لَمَحَ أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَفْضِيلِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ وَوَضَحَ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ مِمَّا ذَكَرَ فَتَأَمَّلْهُ بِضَرْبٍ وَكُتِبَ سَمِ أَيْضاً مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْإِسْتِحَالََةَ تَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَهُمَا التَّبَائُنُ الْكُلِّيُّ وَلَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ لِحُجُوزِ أَنَّ بَيْنَهُمَا عُمُومًا وَخُصُوصًا مِنْ وَجْهِ فَيْتَصَادِقَانِ فِي بَعْضِ الْإِفْرَادِ وَالتَّقْسِيمِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ لِحُجُوزِ أَنَّ يَكُونَ اغْتِيَارِيًّا وَأَيْضًا فَيَجُوزُ أَنَّ مَنْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَمَتُّعٌ لَا يَرَى أَنَّهُ مِنَ الْإِفْرَادِ فَلَمْ يَلْزَمْ تَوَارُثُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فِي شَرْحِ وَأَفْضَلُهَا الْإِفْرَادُ نَصُّهَا وَشَمِلَ كَلَامُهُ مَا لَوْ اغْتَمَرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ فَيُسَمَّى إِفْرَادًا أَيْضًا، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالسَّبْكِيُّ وَكَانَ مُرَادُهُمَا أَنَّهُ يُسَمَّى بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ الْمَوْجِبِ لِلدَّمِ وَالْأَفْطَلُ التَّمَتُّعُ يَشْمَلُ ذَلِكَ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ بَلْ صَرَّحَ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى تَمَتُّعًا أ. هـ. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ دُونَهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي، وَهُوَ الْأَكْمَلُ وَغَيْرُ الْأَكْمَلِ أَنَّ يُحْرِمَ بِهِمَا مِنْ دُونِ الْمِيَاقَاتِ، وَإِنْ لَرِمَهُ الدَّمُ فَتَقْيِيدُهُ

☐ فَوَدَّ: (لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الْإِفْرَادِ الْخ) قَدْ يُقَالُ الْإِسْتِحَالَةُ تَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَهُمَا التَّبَائُنُ الْكُلِّيُّ وَلَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّ تَقْسِيمَهُمُ الْإِنْفِئَادِ إِلَى ثَلَاثَةِ صُرُوحٍ فِي اسْتِحَالَةِ تَوَارُثِ اسْمَيْنِ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ انْتَهَتْ وَفِي دَعْوَى الْإِسْتِحَالَةِ نَظَرٌ لِحُجُوزِ أَنَّ بَيْنَهُمَا عُمُومًا وَخُصُوصًا فَيَتَصَادِقَانِ فِي بَعْضِ الْإِفْرَادِ، وَالتَّقْسِيمُ لَا يُنَافِي ذَلِكَ لِحُجُوزِ أَنَّ يَكُونَ اغْتِيَارِيًّا وَأَيْضًا فَيَجُوزُ أَنَّ مَنْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَمَتُّعٌ لَا يَرَى أَنَّهُ مِنَ الْإِنْفِئَادِ فَلَمْ يَلْزَمْ تَوَارُثُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ. ☐ فَوَدَّ فِي (السَّي): (الثاني) أَي الْأَكْمَلُ وَغَيْرُ

فيه إشارة إلى اتِّحادِ ميقاتيهما في المَكِّيَّ وَأَنَّ الْمُغَلَّبَ حُكْمُ الْحَجِّ فَيُجْزِئُهُ الْإِحْرَامُ بِهِمَا مِنْ مَكَّةَ لَا الْعُمْرَةَ فَلَا يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ لِأَدْنَى الْجِلِّ (فِيحِصْلَانِ) اندراجاً للأصغرِ فِي الْأَكْبَرِ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةَ أَجْزَأَهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعَى عَنْهُمَا حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا» وَفِي الصَّحِيحَيْنِ نَحْوُهُ وَهَذِهِ أَصْلُ صَوْرِ الْقِرَانِ فَالْحَصْرُ فِيهَا لِذَلِكَ أَيْضًا (وَلَوْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ)، أَوْ قَبْلَهَا (ثُمَّ يَخُجُّ) فِي أَشْهُرِهِ فِي الثَّانِيَةِ (قَبْلَ) الشَّرُوعِ فِي (الطَّوَافِ كَانَ قَارِنًا) إجماعًا بخلافِ مَا إِذَا شَرَعَ فِي الطَّوَافِ وَلَوْ بِخُطْوَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ إِدْخَالُهُ حِينَئِذٍ لِأَخْذِهِ فِي أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ وَلَا يُؤَثِّرُ نَحْوُ اسْتِلاَمِهِ الْحَجَرَ بِنَيْةِ الطَّوَافِ؛ لِأَنَّهُ مُقَدِّمَتُهُ وَلَيْسَ مِنْهُ ذِكْرُهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَنَقْلُ شَارِحٍ عَنْهُ خِلَافَهُ سَهْوٌ وَقَدْ يَشْمَلُ الْمُثَنِّ مَا لَوْ أَفْسَدَ الْعُمْرَةَ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ فَيَنْقَعِدُ إِحْرَامُهُ بِهِ فَاسِدًا وَيَلْزِمُهُ الْمُضْيِ وَقَضَاءُ التُّشْكِينِ (وَلَا يَجُوزُ عَكْسُهُ)، وَهُوَ إِدْخَالُ

بالمِيقَاتِ لِكَوْنِهِ أَكْمَلُ لَا لِكَوْنِ الثَّانِي لَا يُسَمَّى قِرَانًا اهـ. فَوُدَّ: (فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى) أَي فِي إِطْلَاقِ الْمِيقَاتِ الشَّامِلِ لِمِيقَاتِ حَجِّ الْمَكِّيِّ. فَوُدَّ: (فِي الْمَكِّيِّ) أَي وَلَوْ حُكْمًا. فَوُدَّ: (لَا الْعُمْرَةَ إِلَّا) أَي لَا حُكْمَ الْعُمْرَةِ. فَوُدَّ: (انْتِدَاجًا) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ الثَّالِثِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ فِي الثَّانِيَةِ وَقَوْلُهُ وَنَقَلَ إِلَى وَقَدْ يَشْمَلُ. فَوُدَّ: (وَهَذِهِ) أَي الصُّورَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمُثَنِّ. فَوُدَّ: (لِلذَلِكَ) أَي لِكَوْنِهَا الْأَصْلُ كُرْدِي.

فَوُدَّ (سَيِّ): (وَلَوْ أَحْرَمَ إِلَّا) وَكَانَ الْأَسْبَكُ أَنْ يَذْكُرَ الشَّارِحُ قَوْلَهُ هَذِهِ أَصْلُ صَوْرِ الْقِرَانِ إِلَّا بَيْنَ الْوَائِ وَمَذْخُولِهِ ثُمَّ يَقْدِرُ فَاءُ قَبِيلٍ لَوْ. فَوُدَّ: (أَوْ قَبْلَهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ قَضِيَّةً كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ فِي أَشْهُرِهِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَلَا يَكُونُ قَارِنًا وَلَيْسَ مُرَادًا، فَإِنَّ الْأَصَحَّ فِي زِيَادَةِ الرُّوْضَةِ وَفِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ يَصِحُّ أَي وَيَكُونُ قَارِنًا فَكَانَ يَتَّبِعِي تَأْخِيرُ الْقَيْدِ فَيَقُولُ وَلَوْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ بِحَجٍّ قَبْلَ الطَّوَافِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ كَانَ قَارِنًا اهـ. وَفِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. فَوُدَّ: (فِي الثَّانِيَةِ) هِيَ مَا لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَالْمُرَادُ الْإِشْعَارُ بِأَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ لَعَا وَلَمْ يَكُنْ قَارِنًا وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ كَمَا أَنَّهَا مُخْتَاجَةٌ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ فَكَذَا الْأَوَّلَى لِيُخْرِجَ مَا لَوْ اسْتَمَرَّ عَلَى إِحْرَامِهِ بِالْعُمْرَةِ حَتَّى خَرَجَتْ أَشْهُرُ الْحَجِّ، فَإِنَّ إِحْرَامَهُ حِينَئِذٍ بِهِ لَاغٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَسِّيَّ سَمَّ قَالَ قَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ هَلَا قَالَ فِيهِمَا بَصْرِي. فَوُدَّ: (وَلَوْ بِخُطْوَةٍ) أَي كَانَ انْقِطَاعُ بَعْدَ الْإِسْتِلاَمِ وَثَانِي. فَوُدَّ: (نَحْوُ اسْتِلاَمِهِ الْحَجَرَ) أَي كَتَقْبِيلِهِ سَم. فَوُدَّ: (وَلَوْ أَفْسَدَ الْعُمْرَةَ إِلَّا) وَنَقَلَ الْمَاوَزْدِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ هَلْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِيهِ أَي فِي الطَّوَافِ أَوْ بَعْدَهُ صَحَّ إِحْرَامُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ جَوَازُ إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ حَتَّى يَتَّعِينَ الْمَنْعَ فَصَارَ كَمَنْ أَحْرَمَ وَتَزَوَّجَ وَلَمْ يَذَرِ هَلْ كَانَ إِحْرَامُهُ قَبْلَ تَزَوُّجِهِ أَوْ بَعْدَهُ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَزَوُّجُهُ

الْأَكْمَلُ أَنْ يُحْرَمَ بِهِمَا مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ، وَإِنْ لَزِمَهُ دَمٌ فَتَقْبِيلُهُ بِالْمِيقَاتِ لِكَوْنِهِ أَكْمَلُ لَا لِكَوْنِ الثَّانِي لَا يُسَمَّى قِرَانًا شَرَحَ م ر. فَوُدَّ: (فِي الثَّانِي) هَلَا قَالَ فِيهِمَا. فَوُدَّ: (نَحْوُ اسْتِلاَمِهِ الْحَجَرَ) أَي كَتَقْبِيلِهِ.

العُمْرة على الحجّ (في الجديد) إذ لا يستفيد به شيئاً آخر.
 (الثالث التَّمَتُّعُ بأن) حُصِرَ باعتبار ما مرَّ أيضاً (يُحْرَمُ بالعُمْرة من ميقات بَلَدِهِ) يعني طريقه (ويُفْرَغُ منها ثم يُنْشِئُ حَجًّا من مَكَّة) في أشهر الحجّ سُمِّيَ بذلك لِتَمَتُّعِهِ بِسُقُوطِ عَوْدِهِ لِلْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ من ميقات طريقه وقيل لِتَمَتُّعِهِ بَيْنَ التُّشْكِينِ بما كان محظوراً عليه وقوله من ميقات بَلَدِهِ غيرُ شرط بل لو أحرَمَ دُونَهُ كان مُتَمَتِّعاً ويلزمه مع دَمِ الْمُجَاوِزَةِ إِنْ أَسَاءَ بِهَا دَمُ التَّمَتُّعِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَحَلِّ إِحْرَامِهِ وَمَكَّةَ دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ وَمَا فِي الرُّوْضَةِ مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ.....

نِهَايَةً وَوَنَائِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر صَحَّ إِحْرَامُهُ أَي بِالْحَجِّ وَبَيَّرَ بِذَلِكَ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ اهـ.
 ة قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يَسْتَفِيدُ بِهِ الْإِلْحَاقُ) أَي بِخِلَافِ إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَيْهَا فَيَسْتَفِيدُ بِهِ الْوُقُوفُ وَالزَّمْيُ وَالْمَبِيتُ مُعْنَى وَنِهَايَةً. ة قَوْلُهُ: (بِإِغْتِيَارِ مَا مَرَّ بِالْحَجِّ) أَي مِنْ أَتَاهَا الْأَصْلُ وَالْأَقْبَمُ مَا قَدَّمَ مِنَ الْإِغْتِمَارِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ الْحَجِّ، وَإِنْ كَانَتْ تَسْمِيَتُهُ بِالتَّمَتُّعِ مَجَازِيَةً.
 ة قَوْلُ (السِّي): (بِأَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ) أَي فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ (مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ) أَي أَوْ غَيْرِهِ ة قَوْلُهُ: (مِنْ مَكَّةَ) أَي أَوْ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّتِي أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْهُ أَوْ مِنْ مِثْلِ مَسَافَتِهِ أَوْ مِيقَاتِ أَقْرَبِ مِنْهُ وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ قَوْلَهُ بَلَدِهِ وَمِنْ مَكَّةَ مِثَالٌ لَا قَيْدَ نِهَايَةً وَمُعْنَى وَسَمِ. ة قَوْلُهُ: (يَعْنِي طَرِيقَهُ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّفْسِيرِ مِنَ الْبُعْدِ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ تَفْسِيرُهَا بِالْمَحَلِّ الَّتِي أُنْشَأَ مِنْهُ سَقَرُ الْحَجِّ بِضَرْبِ عِبَارَةٍ سَمِ قَوْلُهُ يَعْنِي طَرِيقَهُ أَي الْمُرَادُ بِمِيقَاتِ بَلَدِهِ مِيقَاتِ الطَّرِيقِ الَّتِي سَلَكَه سَوَاءً كَانَ مِيقَاتِ بَلَدِهِ أَمْ غَيْرِهِ اهـ.
 ة قَوْلُ (السِّي): (ثُمَّ يُنْشِئُ حَجًّا بِالْحَجِّ) أَي، وَإِنْ كَانَ أَجِيرًا فِيهِمَا لِشَخْصَيْنِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَوَنَائِي.
 ة قَوْلُهُ: (فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ) أَيُ حَاجَةٌ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ مَعَ أَنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ يَتَعَقَّدُ عُمْرَةً فَلَا يَكُونُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ مِنَ الْإِثْنَيْنِ بِالتُّشْكِينِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَيْدُ بِالنَّظَرِ لِقَوْلِهِ بِأَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ

ة قَوْلُهُ فِي (السِّي): (بِأَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ) أَي فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَخَذَ مِنْ قَوْلِهِ أَي الشَّارِحُ فِي الْجَمْعِ السَّابِقِ وَعَلَى مَا إِذَا اغْتَمَرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ قَوْلُهُ فَهُوَ مِنْ صَوَرِ الْإِفْرَادِ الْأَفْضَلِ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فِي شُرُوطِ دَمِ التَّمَتُّعِ وَمَرَّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ هَذَا لَا يُنَافِي كَوْنَهُ مِنْ صَوَرِ الْإِفْرَادِ الْأَفْضَلِ.
 ة قَوْلُهُ فِي (السِّي): (مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ) أَي أَوْ غَيْرِهِ شَرَحَ م ر. ة قَوْلُهُ: (يَعْنِي طَرِيقَهُ) أَي الْمُرَادُ بِمِيقَاتِ بَلَدِهِ مِيقَاتِ الطَّرِيقِ الَّتِي سَلَكَه سَوَاءً كَانَ مِيقَاتِ بَلَدِهِ أَمْ غَيْرِهِ.
 ة قَوْلُهُ فِي (السِّي): (ثُمَّ يُنْشِئُ حَجًّا مِنْ مَكَّةَ) أَي أَوْ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّتِي أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْهُ أَوْ مِنْ مِثْلِ مَسَافَتِهِ أَوْ مِنْ مِيقَاتِ أَقْرَبِ مِنْهُ وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ قَوْلَهُ أَي الْمَائِنِ بَلَدِهِ وَمِنْ مَكَّةَ مِثَالٌ لَا قَيْدَ شَرَحَ م ر.
 ة قَوْلُهُ: (فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ) أَيُ حَاجَةٌ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ مَعَ أَنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ يَتَعَقَّدُ عُمْرَةً فَلَا يَكُونُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ مِنَ الْإِثْنَيْنِ بِالتُّشْكِينِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَيْدُ بِالنَّظَرِ لِقَوْلِهِ بِأَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ فَيَكُونُ رَاجِعًا لِمَجْمُوعِ مَا قَبْلَهُ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ، فَإِنَّهُ إِفْرَادٌ عِنْدَهُ كَمَا تَقَدَّمَ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة قَوْلُهُ: (لِتَمَتُّعِهِ بَيْنَ التُّشْكِينِ) هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْعَكْسِ أَقُولُ وَلَا يَضُرُّ لَأَنَّ وَجْهَ التَّسْمِيَةِ لَا يَجِبُ اطِّرَادُهُ.

ضعيف وقوله من مكة هو كما بعده شرط للدم لا لتسميته متممًا (وأفضلها) أي: الثلاثة بل الخمسة (الإفراد) لأن رواته أكثر ولأن بقية الروايات يُمكن ردّها إليه بحمل التمتع على معناه

ميقات بلّده فيكون راجعًا لمجموع ما قبله احترازًا عما لو أحرّم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم بالحج في أشهره، فإنه إفراد عنده كما تقدّم فليتأمل سم أي فكان حقّه أن يُقدّم على قول المصنّف من ميقات إلخ كما فعله النهاية والمُعني. هـ. قوله: (ضعيف) الأولى أن يؤوّل بآته مخمول على ما إذا نوى الاستيطان بذلك المحلّ ثم أحرّم بالعمرة كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام وغيره بصريّ عبارة الونائي وقول الروضة كأصلها من جاوز الميقات مُريدًا للثبوت ثم أحرّم بعمرة لا يلزمه دم التمتع مخمول على من استوطن قبل إحرامه بالعمرة ولو بغد المجاوزة اه قال محمد صالح الرئيس قوله استوطن قبل إحرامه إلخ أي بمحلّ بيته وبين الحرم دون مَرَحَلَتَيْن؛ لآته من حاضري المسجد الحرام اه. هـ. قوله: (كما بغده) يتأمل ما المراد به سم أقول أراد به قوله في أشهره أي فلا دم فيما إذا اعتَمَرَ قبل أشهر الحج ثم حج في أشهره. هـ. قوله: (شرط للدم) أي فلا دم إذا عاد لميقات بلّده كما يأتي سم عبارة البصريّ قوله شرط للدم ولك أن تقول إن كان المراد بيان مُطلَق التمتع فلا وجه لقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى من مكة أو الموجب للدم فهو مع بغده من صنيعه يردّ عليه أن اللائق حينئذٍ استيفاء الشروط ووجاب باختيار الأول وقوله من مكة خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له اه. هـ. قوله: (بل الخمسة) أي بزيادة صورة في الإفراد وصورة في القرآن وعلى هذا فالمراد بالإفراد هنا الإفراد الأفضل الذي اقتصر عليه المتن.

هـ. قول (السنن): (الإفراد) أي إن اعتَمَرَ عامه، فإن أخرها عنه كان الإفراد مكروهاً إذ تأخيرها عنه مكروه والمراد بالعام ما بقي من ذي الحجة الذي هو شهر حجة نهاية وكذا في المعني إلا أنه أبدل مكروهاً بمفصولاً نظير ما يأتي في الشرح (لأن رواته) إلى قوله ولمواظبة في النهاية والمعني إلا قوله، وإن سبق إلى وإجماعهم. هـ. قوله: (لأن رواته إلخ) عبارة النهاية والمعني ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في إحرامه ﷺ؛ لآته صحّ عن جابر وعائشة وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (آته ﷺ أفرد الحج) وعن أنس آته قرآن وعن ابن عمر آته تمتع ورجح الأول بأن رواته أكثر وبأن جابرًا منهم أقدم صنجة وأشدّ عناية بضبط المناسك وأفعاله ﷺ من لدن خروجه من المدينة إلى أن تحلل اه. هـ. قوله: (ولأن بقية الروايات إلخ) عبارة النهاية والمعني قال في المجموع الصواب الذي نعتقه (آته ﷺ أحرّم بالحج ثم أدخل عليه العمرة) وخصّ بجوازه في تلك للحاجة وبهذا يسهل الجمع بين الروايات فعمدة رواة الإفراد وهم الأكثر أول الإحرام ورواة القرآن آخره ومن روى التمتع أراد التمتع اللعوي، وهو الانتفاع وقد انتفع بالاكْتِفَاء بفعل واحد ويؤيد ذلك آته ﷺ لم يعتَمِر في تلك السنة عمرة مفردة ولو جعلت حجته مفردة لكان غير معتَمِر في تلك السنة ولم يقل أحد أن الحجّ وحده أفضل من القرآن فانتظمت الروايات في حجته نفسه (وأما الصحابة رضي الله تعالى عنهم فكانوا ثلاثة أقسام قسم أحرّموا بحجّ

هـ. قوله: (كما بغده) يتأمل ما المراد به. هـ. قوله: (شرط للدم) أي فلا دم إذا عاد لميقات بلّده كما يأتي.

اللُّغْوِي، وهو الانتفاع والقران على أنه باعتبار الآخر؛ لأنه ﷺ اختار الإفراد أولاً ثم أدخل عليه العُمرة خصوصية له للحاجة إلى بيان جوازها في هذا الجمع العظيم، وإن سبق بيانها منه قبل مُتَعَدِّداً. وإنما أمر مَنْ لا هدي معه من أصحابه وقد أحرموا بالحج ثم حزنوا على إحرامهم به مع عَدَمِ الهدي بفسخه إلى العُمرة خصوصية لهم ليكون المفضل، وهو عَدَمُ الهدي للمفضل، وهو العُمرة لا؛ لأنَّ الهدي يمتنع الاعتماد أو عكسه؛ لأنه خلاف الإجماع وإجماعهم على عَدَمِ كراهته واختلافهم في كراهة الآخرين ولَعَدَمِ دَمٍ فيه بخلافهما والجبر دليل النقص ولمواظبة الخلفاء الراشدين عليه بعده ﷺ كما رواه الدارقطني أي: إلا علياً كروم الله وجهه، فإنه لم يحجَّ زَمَنَ خلافته لاشتغاله بقتال الخارجين عليه، وإنما كان يُنِيبُ ابن عباس رضي الله عنهما نعم شرط أفضليته أن يعتَمِرَ من سنته بأن لا يؤخَّرها عن ذي الحجة وإلا كان كلُّ

وعُمرة أو بحجٍّ ومَعَهُمْ هَدْيٌ وقَسَمَ بعُمرة وفرغوا منها ثم أحرَمُوا بحجٍّ وقَسَمَ بحجٍّ من غير هدي معهم وأمرهم ﷺ أن يقلبوه عُمرة، وهو معنى فسَخِ الحجِّ إلى العُمرة، وهو خاصٌّ بالصَّحابة وأمرهم به - ﷺ - لبيان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تخريم العُمرة في أشهر الحجِّ واعتقادهم أن إيقاعها فيها من أفجرِ الفجور كما (أنه ﷺ أدخل العُمرة على الحجِّ) لذلك ودليل الخصوص خبر أبي داود عن (الحارث بن بلال عن أبيه قلت يا رسول الله أرايت فسَخِ الحجِّ إلى العُمرة لنا خاصة أم للناس عامة فقال: «بَلْ لَكُمْ خَاصَّةٌ») فانتظمت الروايات في إخراجهم أيضاً فمن روى أنهم كانوا قارين أو مُتَمَتِّعين أو مُفْرَدِينَ أَرَادَ بعضهم وهم الذين عَلِمَ منهم ذلك وظنَّ أن البقية مثلهم اهـ. فَوُدَّ: (إلى بيان جوازها) أي جوازِ العُمرة في أشهرِ الحجِّ. فَوُدَّ: (في هذا المجمع) مُتَعَلِّقٌ بالبيان. فَوُدَّ: (بَيَانُهَا) الأوَّلَى التَّذْكِيرُ. فَوُدَّ: (بِفَسْخِهِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَمْرٍ. فَوُدَّ: (خُصُوصِيَّةُ إلخ) حَالٌ مِنَ الْفَسْخِ. فَوُدَّ: (لِيَكُونَ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَمْرٍ إلخ. فَوُدَّ: (لِيَكُونَ الْمَفْضُولُ إلخ) هَلَا كَانَ الْمَفْضُولُ لِلْفَضْلِ وَالْعَكْسُ لِيَحْصُلَ التَّعَادُلُ سَمِ أَقُولُ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ مَا قَالَ لَا تَعَادُلَ فِيهِ بَلِ الَّذِي فِيهِ تَفْضِيلُ الْمَفْضُولِ وَتَنْقِصُ الْفَاضِلِ وَلَوْ سَلَّمَ فَهُوَ كَالِاسْتِذْرَاكِ عَلَى الشَّارِعِ فَيَتَّبِعِي التَّجَنُّبَ عَنْ مِثْلِهِ. فَوُدَّ: (أَوْ عَكْسُهُ) يَغْنِي أَوْ عَدَمُ الْهَدْيِ بِمَنْعِ الْحَجِّ بَصْرِيٍّ. فَوُدَّ: (وَلِإِجْمَاعِهِمْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ؛ لِأَن رَوَاتِهِ أَكْثَرُ وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ وَلَعَدَمِ دَمٍ إلخ وَلِمَوَاطِبَةِ الْخُلَفَاءِ إلخ سَمِ وَكُرْدِيٍّ. فَوُدَّ: (إِي إلَّا عَلَيَّا إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ اسْتِذْرَاكٌ مِنْهُ عَلَى الدَّارَقُطْنِيِّ وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الدَّارَقُطْنِيِّ أَنَّ كُلَّ مِنْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ حَيْثُ أَتَى بِالسُّكُونِ بَعْدَهُ ﷺ أَفْرَدَ سِوَاكَ إِيْبَانَهُ بِهِ فِي زَمَنِ خِلَافَتِهِ أَوْ قَبْلَهُ بَصْرِيٍّ. فَوُدَّ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ أَطَالَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. فَوُدَّ: (عَنْ ذِي الْحِجَّةِ) أَي الَّذِي هُوَ شَهْرُ حَجِّهِ نَهَايَةً.

فَوُدَّ: (لِيَكُونَ الْمَفْضُولُ إلخ) هَلَا كَانَ الْمَفْضُولُ لِلْفَاضِلِ وَالْعَكْسُ لِيَحْصُلَ التَّعَادُلُ.

فَوُدَّ: (وَلِإِجْمَاعِهِمْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ؛ لِأَن رَوَاتِهِ أَكْثَرُ وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ وَلَعَدَمِ دَمٍ إلخ وَلِمَوَاطِبَةِ الْخُلَفَاءِ إلخ.

منهما أفضّل منه لِكراهية تأخيرها عن سنته، وإن أطال السبكي في خلافه وَبَحَثَ الإِسْنَوِيُّ أفضليّة قرآنٍ أو تَمَتُّعٍ أتبعه بعُمْرةٍ لاشتِماليه على المقصود مع زيادة عُمْرةٍ أُخْرَى وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ جَمْعٌ وقد ردّدته في الحاشية ثم رأيت شارحاً ردّه لكن بما فيه نَظَرٌ ظاهرٌ ويأتي أن مَنْ أتى بعُمْرةٍ، أو بإحرامها فقط قبل أشهر الحج مُتَمَتِّعٌ أي بالمعنى السَّابِقِ إِنْفًا لكن لا دَمَ عليه ومع ذلك لا ينبغي لِمَنْ بِمَكَّةَ يُريدُ الإفرادَ الأفضّلَ تركَ الاعتِمَارِ في رَمَضانَ مثلاً لِقَلَّا يَفُوتَهُ؛ لأنَّ الفضلَ الحاضرَ لا يُتْرَكُ لِمُتَرَقِّبٍ ونظيره ما يأتي أنه ليس مُرادُهم بَنَدَبٍ تحريّ مكان، أو زَمَانٍ فاضِلٍ لِلصَّدَقَةِ تأخيرها إليه؛ لأنّه لا يدري أَيُذَرِكُهُ أو لا بل الإكثارُ منها إذا أذركه. (وبعد التَمَتُّعِ؛ لأنَّ المُتَمَتِّعَ يأتي بعمَلين كَامِلين، وإنما ربحَ أحدُ الميقاتين فقط بخلاف

فَوُدَّ: (لِكراهية تأخيرها إلخ) هل هو على إطلاقه فيُكرَه لِكُلِّ مَنْ حَجَّ أن لا يَغْتَمِرَ في بَقِيَةِ سَنَتِهِ أو هو مَحْمُولٌ على فَرِيضَةِ الإِسْلَامِ مَحَلٌّ تَأَمَّلُ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ بَصَرِيٍّ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْأَقْرَبَ هُوَ الْأَوَّلُ، وإنما المكروه هو التَّأخيرُ لا ذاتُ المؤخَّرِ كَتَأخيرِ طَوَافِ الإفاضة عَن يَوْمِ التَّحْرِ. فَوُدَّ: (وقد ردّدته إلخ) عبارةُ النّهايةِ ورُدّ بآئهِ لا يُلَاقِي ما نَحْنُ فِيهِ إِذِ الْكَلَامُ فِي الْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ كَيْفِيَّاتِ التُّسْكِينِ المُسْقِطِ لِطَلِبِهِمَا لا بَيِّنَ أَدَاءِ التُّسْكِينِ فَقَطْ وَأَدَائِهِمَا مع زيادةِ نُسْكِ مُتَطَوِّعٍ به وَيُرَدُّ أَيْضًا بِأَنَّا لو سَلَّمْنَا أَنَّ كَلَامَهُمْ فِيما نَحْنُ فِيهِ نَقُولُ الإفرادَ أَفْضَلُ حَتَّى مِنَ الْقِرَانِ مع العُمْرةِ المذكورة؛ لأنَّ في فَضِيلَةِ الْإِتْبَاعِ ما يَزْبُو على زيادةٍ في العَمَلِ كما لا يَخْفَى مِنْ فُرُوعِ ذَكَرُوهَا وَبِمَا تَقَرَّرَ يُعْلَمُ أَنَّ مَنْ اسْتَنَابَ وَاحِدًا لِلْحَجِّ وَآخَرَ لِلْعُمْرةِ لا تَحْصُلُ لَهُ كَيْفِيَّةُ الإفرادِ الْفَاضِلِ؛ لأنَّ كَيْفِيَّةَ الإفرادِ لم تَحْصُلْ لَهُ اهـ. واقتصرَ الْمُعْنَى على الرَّدِّ الْأَوَّلِ قال ع ش قوله م ر؛ لأنَّ كَيْفِيَّةَ الإفرادِ إلخ هذا ظاهرٌ إنَّ وَقَعًا مَعًا أو تَقَدَّمَ العُمْرةُ على الحجِّ أَمَّا لو تَأَخَّرَتِ العُمْرةُ عَن الْحَجِّ فَفِي عَدَمِ حُصُولِ الإفرادِ الْفَاضِلِ لَهُ نَظَرٌ اهـ. فَوُدَّ: (أي بالمعنى السَّابِقِ إِنْفًا) أي أَنَّهُ تَمَتُّعٌ لَعَوِيٍّ سَمٍ وَكُرْدِيٍّ. فَوُدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ) إشارةٌ إِلَى مُتَمَتِّعٍ كُرْدِيٍّ. فَوُدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ لا يَنْبَغِي إلخ) فِي هَذِهِ الْمَعْنَى مع التَّعْلِيلِ الْآتِي بَعْدَما تَقَدَّمَ أَنَّ مِنَ الإفرادِ الْأَفْضَلِ الْإِعْتِمَارُ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ الْحَجُّ فِي أَشْهُرِهِ شَيْءٌ لا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ إِلَّا أَنَّ يُريدُ بِقَوْلِهِ: (يُرِيدُ الإفرادَ الْأَفْضَلَ) الإفرادَ الْأَفْضَلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَتَأَمَّلْهُ سَمٍ وَجَزَمَ بِهِذِهِ الْإِرَادَةُ الْكُرْدِيَّةُ. فَوُدَّ: (تَرَكَ إلخ) فاعِلٌ لا يَنْبَغِي. فَوُدَّ: (لِقَلَّا يَفُوتَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِلا يَنْبَغِي. فَوُدَّ: (تَأخيرها إلخ) خَبَرٌ لَيْسَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ طَلَبَ تَأخيرها. فَوُدَّ: (بل الإكثارُ إلخ) أي بل مُرادُهم بِذَلِكَ الْإِكْثَارُ إلخ. فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي نُسْخِ) فِي النّهايةِ

فَوُدَّ: (وقد ردّدته إلخ) وافقَ على رَدِّهِ م ر. فَوُدَّ: (أي بالمعنى السَّابِقِ إِنْفًا) أي أَنَّهُ تَمَتُّعٌ لَعَوِيٍّ.

فَوُدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ لا يَنْبَغِي إلخ) فِي هَذِهِ الْمَعْنَى مع التَّعْلِيلِ الْآتِي بَعْدَما تَقَدَّمَ مِنَ أَنَّ الإفرادَ الْأَفْضَلَ الْإِعْتِمَارُ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ الْحَجُّ فِي أَشْهُرِهِ شَيْءٌ لا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ إِلَّا أَنَّ يُريدُ بِقَوْلِهِ مُريدُ الإفرادِ الْأَفْضَلَ الإفرادَ الْأَفْضَلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَتَأَمَّلْهُ. فَوُدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ إلخ) قد يُقالُ إِنَّمَا يَنْبَغِي هَذَا الْكَلَامُ لو كان الْإِعْتِمَارُ فِي رَمَضانَ ثُمَّ الْحَجُّ فِي أَشْهُرِهِ يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ إِفْرَادًا فَاضِلًا مع أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ كما قَدَّمَهُ إِلَّا أَنَّ

القَارِنِ، فَإِنَّهُ يَأْتِي بِعَمَلٍ وَاحِدٍ مِنْ مِيقَاتٍ وَاحِدٍ وَفِي نُسْخِ ثُمَّ الْقِرَانُ وَلَا إِشْكَالَ فِيهَا؛ لِأَنَّ بَعْدَهُ مَرْتَبَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ كُلُّ مَنِهْمَا مِنْ بَعْضِ تِلْكَ الْأَوْجِهَةِ (وَفِي قَوْلِي) أَفْضَلُهَا (الْتَمَتُّعُ)، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ وَأَطَالُوا فِي الْإِتِّصَارِ لَهُ وَفِي قَوْلِي الْقِرَانُ أَفْضَلُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ وَاخْتَارَهُ جَمْعٌ مِنْ أَكْبَارِ الْأَصْحَابِ.

(وَعَلَى الْمُتَمَتِّعِ دَمٌ) إِجْمَاعًا لِرَبِّحِهِ الْمِيقَاتِ إِذْ لَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ أَوَّلًا مِنْ مِيقَاتٍ بَلَدَهُ لاحتاج بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَدْنَى الْحِلِّ وَبِالْتَمَتِّعِ لَا يُخْرِجُ مِنْ مَكَّةَ بَلْ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنْهَا وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الْوَجْهَ فِيمَنْ كَوَّرَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَنَّهُ لَا يَتَكَوَّرُ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَخْرَجَ الدَّمَّ قَبْلَ التَّكَوُّرِ؛ لِأَنَّ رَبِّحَةَ الْمِيقَاتِ بِالْمَعْنَى الَّذِي تَقَرَّرَ لَمْ يَتَكَوَّرْ وَالدَّمُ هُنَا وَحَيْثُ أُطْلِقَ شَأْنٌ، أَوْ شُبَّغَ بَدَنِيَّةٌ، أَوْ بَقَرَةٌ مِمَّا يُجْزَى أَضْحِيَّةً (بَشْرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ﴾ [البقرة: ١٩٦] أَي: مَا ذُكِرَ مِنَ الْهَدْيِ وَالصَّوْمِ عِنْدَ فَقْدِهِ ﴿لَمَنْ﴾ [البقرة: ١٩٦] أَي: عَلَى

وَالْمُغْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ بَعْدَهُ الْإِنْفَ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّوْجِيهِ لِعَدَمِ الْإِشْكَالِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي أَوْجِهَةِ التُّسْكِينِ وَالْمَرْتَبَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ خَارِجَتَانِ عَنْ أَوْجِهَيْهِمَا نَعَمْ لَنَا تَوْجِيهِ عَدَمِ الْإِشْكَالِ بِأَنَّهُ لِيَدْفَعَ تَوَهُّمَ أَنَّ الْقِرَانَ فِي مَرْتَبَةِ التَّمَتُّعِ قَتَامُلُهُ سَم. ٥. قَوْلُهُ: (مَرْتَبَتَيْنِ) أَيِ الْحَجِّ فَقَطُ وَالْعُمْرَةُ فَقَطُ وَالْأَوَّلَى أَفْضَلُ مِنَ الثَّانِيَةِ كُزْدِي. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ بَعْضِ تِلْكَ الْأَوْجِهَةِ) أَيِ الثَّلَاثَةِ لِأَدَاءِ التُّسْكِينِ وَلَا يَظْهَرُ لِيَزِيدَ لَفْظُهُ مِنْ فَائِدَةٍ. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِخْتَارَهُ جَمْعُ الْإِنْفِ) وَمَالَ إِلَيْهِ السَّيِّدُ عَمَرُ وَتَبِعَهُ ابْنُ الْجَمَالِ أَهْ مُحَمَّدٌ صَالِحٌ.

٥. قَوْلُهُ: (لِرَبِّحِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقِيلَ) فِي الثَّهَابَةِ وَكَذَا فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَبِهَذَا) إِلَى (وَالدَّمِ). ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَتَكَوَّرُ الْإِنْفَ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ أُطْلِقَ الْإِنْفَ) أَيِ الْإِجْزَاءِ الصَّيْدِ كَمَا سَبَّأَتِي مَبْسُوطًا نِهَابَةً وَمَغْنَى، أَي: فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ مِثْلُ مَا قَتَلَهُ مِنَ الصَّيْدِ، أَي: وَدَمَ الْجَمَاعِ الْمُفْسِدِ، فَإِنَّهُ بَدَنَةٌ ع ش.

٥. قَوْلُهُ (لَشَى): (بَشْرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ الْإِنْفَ) أَيِ فَحَاضِرُوهُ لَا دَمَ عَلَيْهِمْ وَالْمَغْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَزْبَحُوا مِيقَاتًا أَوْ عَامًا لِأَهْلِهِ وَلِمَنْ مَرَّ بِهِ فَلَا يُشْكِلُ بَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ إِذَا عَنَّ لَهُ

يُجَابُ بِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْإِفْرَادَ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَفِيهِ نَظَرٌ أَه. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا إِشْكَالَ فِيهَا؛ لِأَنَّ بَعْدَهُ الْإِنْفَ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّوْجِيهِ لِعَدَمِ الْإِشْكَالِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي أَوْجِهَةِ التُّسْكِينِ وَالْمَرْتَبَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ خَارِجَتَانِ عَنْ أَوْجِهَيْهِمَا نَعَمْ لَنَا تَوْجِيهِ عَدَمِ الْإِشْكَالِ بِأَنَّهُ لِيَدْفَعَ تَوَهُّمَ أَنَّ الْقِرَانَ فِي مَرْتَبَةِ التَّمَتُّعِ قَتَامُلُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ بَعْدَهُ مَرْتَبَتَيْنِ) أَيِ الْحَجِّ فَقَطُ وَالْعُمْرَةُ فَقَطُ. ٥. قَوْلُهُ: (إِذْ لَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ الْإِنْفَ) انْظُرْ هَلْ بَيَّنَّ هَذَا وَقَوْلِهِ السَّابِقِ لِيَتَمَتُّعَهُ بِسُقُوطِ عَوْدِهِ لِلْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ الْإِنْفَ مُنَاقَرَةً.

٥. قَوْلُهُ فِي (لَشَى): (بَشْرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ مِنَ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) أَيِ فَحَاضِرُوهُ لَا دَمَ عَلَيْهِمْ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْمَغْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَزْبَحُوا مِيقَاتًا أَوْ عَامًا لِأَهْلِهِ وَمَنْ يَمُرُّ بِهِ فَلَا يُشْكِلُ بَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ إِذَا عَنَّ لَهُ التُّسْكُ ثُمَّ فَاتَهُ، وَإِنْ رَجَعَ مِيقَاتًا بِتَمَتُّعِهِ لَكِنَّهُ لَيْسَ مِيقَاتًا عَامًا أَه.

مَنْ ﴿لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ﴾ [البقرة: ١٩٦] أَي: وَطْنَهُ ﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَقِيلَ الْإِشَارَةُ لِجَلِّ الْعَتَمَارِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَيَمْتَنِعُ عَلَى حَاضِرِيهِ فِي أَشْهُرِهِ، وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ سِيَاقِ الْآيَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (وَحَاضِرُوهُ مَنْ) اسْتَوْطَنُوا بِالْفِعْلِ لَا بِالنِّيَّةِ حَالَةَ الْإِحْرَامِ لَا بَعْدَهُ سِوَاةً أَكَانَ الْإِحْرَامُ بِقُرْبِ مَكَّةَ أَمْ لَا جَاوَزَ الْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِلتَّشْكِكِ أَمْ لَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ مِنْ اضْطِرَابِ طَوِيلِ فِي ذَلِكَ يَبْتَنِيهِ فِي الْحَاشِيَةِ وَغَيْرِهَا مِجَلًّا (دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ) بِخِلَافِ مَنْ بِمَرَحَلَتَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ مَنْ عَلَى دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْ مَوْضِعِ كَالْحَاضِرِ فِيهِ بَلْ يُسَمَّى حَاضِرًا لَهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَلَّمْتَهُمْ عَنِ الْقَرْبَةِ إِلَيَّ كَانَتْ حَاضِرَةً الْبَحْرِ﴾ [الاعراف: ١٦٣] أَي: أَيْلَةً، وَهِيَ لَيْسَتْ فِي الْبَحْرِ بَلْ

التَّشْكِكُ ثُمَّ فَاتَهُ، وَإِنْ رَجَعَ مِيقَاتًا بَتَمَتُّعِهِ لَكِنَّهُ لَيْسَ عَامًّا لِأَهْلِهِ وَلِمَنْ يَمُرُّ بِهِ وَلِعَرَبٍ مُسْتَوْطِنٍ فِي الْحَرَمِ أَوْ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ حُكْمُ الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ وَيَلْزَمُ الدَّمُ أَفَاقِيًّا تَمَتُّعَ نَاوِيَا الْإِسْطِطَانِ بِمَكَّةَ وَلَوْ بَعْدَ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّ الْإِسْطِطَانِ لَا يَخْصُلُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (اسْتَوْطَنُوا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ تَمَتُّعَ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ مِنْ اضْطِرَابٍ إِلَى مِجَلًّا. □ فَوَدَّ: (اسْتَوْطَنُوا إِلَخَ) الْمُتَبَادَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْطِطَانِ الْمُعْنَى الْمُبَيَّنُ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ. □ فَوَدَّ: (حَالَةَ الْإِحْرَامِ) مَعْمُولٌ لَاسْتَوْطَنُوا وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ مِجَلًّا سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ وَالْإِمْدَادِ مَرَّ ضَابِطُهُ أَيِ الْإِسْطِطَانِ فِي الْجُمُعَةِ أَهْ وَالَّذِي ذَكَرُوهُ فِي الْجُمُعَةِ أَنَّ الْمُتَوَطَّنَ هُوَ الَّذِي لَا يَظْعَنُ شَيْئًا وَلَا صِفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ أَوْ قُرْبِهَا بِحَيْثُ يَمْضِي عَلَيْهِ شَيْئًا وَصَيِّفٌ وَلَمْ يَخْرُجْ فِيهِمَا إِلَّا لِحَاجَةٍ مَعَ عَدَمِ قَضْدِ الْخُرُوجِ مِمَّا ذَكَرَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فِيمَا بَقِيَ مِنْ عُمْرِهِ؛ لِأَنَّهُمْ صَرَّحُوا أَنَّ مُجَرَّدَ النِّيَّةِ لَا يَخْصُلُ بِهَا الْإِسْطِطَانُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِهِ بِالْفِعْلِ وَقَبْلَ مُضِيِّ تِلْكَ الْمُدَّةِ فَلَيْسَ مُتَوَطَّنًا بِالْفِعْلِ بَلْ بِالنِّيَّةِ، وَهِيَ لَا تَكْفِي وَكَذَا لَوْ نَوَى الْخُرُوجَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَلَوْ بَعْدَ سِنِينَ مُتَطَاوِلَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَوَطَّنًا هَذَا مَا ظَهَرَ لِي مِنْ كَلَامِهِمْ انْتَهَتْ. وَعِبَارَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ صَالِحِ الرَّئِيسِ قَوْلُهُ اسْتَوْطَنُوا بِالْفِعْلِ إِلَخَ أَيِ بَأْنِ يَمْضِي عَلَيْهِ بَعْدَ النِّيَّةِ صَيِّفٌ وَشَيْئًا أَهْ. □ فَوَدَّ: (حَالَةَ الْإِحْرَامِ) أَيِ بِالْعُمْرَةِ.

(وَأَقُولُ): هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمِيقَاتَ الْمَرْبُوحَ هُوَ الْمَجْلُ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ بِالْعُمْرَةِ إِذْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مَجْلُ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ الَّذِي هُوَ مَكَّةَ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ كَغَيْرِهِ السَّابِقِ وَبِالتَّمَتُّعِ لَا يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ بَلْ لَا يُخْرَمُ بِالْحَجِّ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْحَاضِرِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ مَجْلُ إِحْرَامِ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْحَجِّ هُوَ مَكَّةَ وَلَيْسَتْ مِيقَاتًا عَامًّا لَكِنْ مَا مُعْنَى رَجَحَ الْمِيقَاتِ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ بِالْعُمْرَةِ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ اسْتِقَادَ لِلْعُمْرَةِ مِيقَاتًا أَغْنَاهُ عَنِ الْخُرُوجِ مِنْ مَكَّةَ لِلْإِحْرَامِ الْآخِرِ فَلْيُرَاجِعْ وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ فَلَا يُشْكَلُ إِلَخَ إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ إِذَا عَنَ لَهُ التَّشْكِكُ ثُمَّ لَا يَلْزَمُهُ الدَّمُ فَلَا حَتَّاجَ إِلَى نَفْيِ الْإِشْكَالِ وَاضْهِحْ لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ عَدَمَ اللَّزُومِ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِي الْإِفَاقِيَّةِ. □ فَوَدَّ: (مَنْ اسْتَوْطَنُوا إِلَخَ) الْمُتَبَادَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْطِطَانِ الْمُعْنَى الْمُبَيَّنُ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ وَقَوْلُهُ حَالَةَ الْإِحْرَامِ مَعْمُولٌ لَاسْتَوْطَنُوا وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ مِجَلًّا.

قَرِيبَةٌ مِنْهُ وَتُعْتَبَرُ الْمَسَافَةُ (مِنْ مَكَّةَ)؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فِي الْآيَةِ غَيْرُ مُرَادٍ بِهِ حَقِيقَةُ اتِّفَاقًا وَحِفْظُهُ عَلَى مَكَّةَ أَقْلُ تَجَوُّزًا مِنْ حِفْظِهِ عَلَى جَمِيعِ الْحَرَمِ (قُلْتُ: الْأَصَحُّ) اعْتِبَارُهَا (مِنْ الْحَرَمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ فِي الْقُرْآنِ اسْتِعْمَالُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْحَرَمِ وَمَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ قَرِيبَ مِنَ الْحَرَمِ وَبَعِيدَ مِنْهُ اعْتَبِرَ مَا مَقَامُهُ بِهِ أَكْثَرُ ثَمَّ مَا بِهِ أَهْلُهُ وَمَالُهُ دَائِمًا ثَمَّ أَكْثَرُ ثَمَّ مَا بِهِ أَهْلُهُ

❦ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُرَادٍ بِهِ حَقِيقَتُهُ الْخ) أَيُّ بِلِ الْحَرَمِ عِنْدَ قَوْمٍ وَمَكَّةَ عِنْدَ آخَرِينَ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (أَقْلُ تَجَوُّزًا) قَدْ يُعَالُ الْقِلَّةُ وَالكَثْرَةُ لَا تُعْقَلُ إِلَّا مَعَ التَّعَدُّدِ وَلَا تَعَدُّدُ هُنَا بِلِ التَّجَوُّزِ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّغْيِيرُ بِاسْمِ الْجُزْءِ عَنِ الْكُلِّ فَلَوْ عَبَّرَ بَنَحْوِ الْأَقْرَبِ لَكَانَ أَغْذَبَ بَصْرِيٍّ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ الْمُرَادُ بِالْقِلَّةِ الْخِفَّةُ وَبِالتَّجَوُّزِ الْمَعْنَى اللَّغْوِيُّ، وَهُوَ اِزْتِكَابٌ خِلَافَ الظَّاهِرِ فَلَا إِشْكَالَ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (قُلْتُ الْأَصَحُّ الْخ) قَالَ ابْنُ الْجَمَالِ إِنَّ أَهْلَ السَّلَامَةِ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قَطْعًا أَهْ كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلٍ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (مِنْ الْحَرَمِ) هَذَا لَا يَشْمَلُ لَفْظًا مَنْ بِالْحَرَمِ سَمِ أَيُّ وَيُفْهَمُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَغْلَبَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِذْ كُلُّ مُوَضِّعٍ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَهُوَ الْحَرَمُ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَجَهْلَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] فَهُوَ نَفْسُ الْكَعْبَةِ فَالْحَاقُ هَذَا بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ أَوَّلَى أَهْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ قَرِيبَ مِنَ الْحَرَمِ وَبَعِيدَ مِنْهُ الْخ) حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ صَوْرُ الْأَوَّلَى وَتَحْتَهَا اثْنَانِ أَنْ الْاِغْتِيَارَ بِكَثْرَةِ الْإِقَامَةِ كَخَمْسَةٍ بِجُدَّةٍ وَسَبْعَةٍ بِمَضَرَ سَوَاءٍ كَانَ لَهُ بِكُلِّ أَهْلٍ وَمَالٍ أَمْ لَا الثَّانِيَةَ وَتَحْتَهَا اثْنَانِ أَيْضًا، وَهُوَ مَا إِذَا اسْتَوَتْ إِقَامَتُهُ بِهِمَا كَسَبْعَةٍ وَسِتَّةٍ فَالْعَبْرَةُ بِمَا بِهِ أَهْلُهُ وَمَالُهُ دَائِمًا حَيْثُ كَانَ أَهْلُهُ فَقَطُّ فِي الْآخِرِ، فَإِنْ لَمْ يَلَازِمُوهُ دَائِمًا فَالْأَكْثَرُ كَسَبْعَةٍ وَخَمْسَةٍ الثَّالِثَةَ وَتَحْتَهَا اثْنَانِ أَيْضًا، وَهُوَ مَا إِذَا اسْتَوَتْ إِقَامَتُهُ بِهِمَا لَكِنْ بِأَحَدِهِمَا أَهْلُهُ وَبِالْآخِرِ مَالُهُ فَالْاِغْتِيَارُ بِمَا بِهِ أَهْلُهُ دَائِمًا أَوْ أَكْثَرُ الرَّابِعَةَ وَتَحْتَهَا اثْنَانِ، وَهُوَ مَا إِذَا اسْتَوَتْ إِقَامَتُهُ وَلَهُ بِكُلِّ أَهْلٍ وَمَالٍ لَكِنْ مَالُهُ الْأَكْثَرُ بِأَحَدِهِمَا دَائِمًا أَوْ أَكْثَرُ، الْخَامِسَةَ وَهُوَ مَا إِذَا اسْتَوَتْ إِقَامَتُهُ وَأَهْلُهُ وَمَالُهُ قَمَا عَزَمَ عَلَى الرُّجُوعِ، السَّادِسَةَ وَهُوَ مَا إِذَا اسْتَوَى جَمِيعُ مَا ذِكِرَ، وَهُوَ الْإِقَامَةُ وَالْأَهْلُ وَالْمَالُ وَالْعَزْمُ عَلَى الرُّجُوعِ فَالْاِغْتِيَارُ بِمَا خَرَجَ مِنْهُ، السَّابِعَةَ وَهُوَ مَا إِذَا اسْتَوَتْ الْإِقَامَةُ وَالْأَهْلُ وَالْمَالُ وَالْعَزْمُ عَلَى الرُّجُوعِ وَالْخُرُوجِ بِأَنْ خَرَجَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا قَمَا أَخْرَمَ بِهِ مِنْهُ هَذَا مَا ذِكِرَ هُنَا وَزَادَ فِي الْإِعْبَابِ وَعَنِ الْفُورَانِيِّ يَنْظُرُ إِلَى إِلَيْهِمَا يَنْسُبُهُ النَّاسُ فَهُوَ مِنْهُ وَلَهُ وَجْهٌ ظَاهِرٌ وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ التَّصُّ وَيُسْنُ أَنْ يُرِيقَ دَمًا بِكُلِّ حَالٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ دَمٌ تَمْتَعُ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ كُلُّ مَا قِيلَ بِوُجُوبِهِ يُسْنُ إِخْرَاجُ دَمٍ فِي تَرْكِهِ وَيَكُونُ كَدَمِ التَّمَتُّعِ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الرَّئِيسِ. ❦ قَوْلُهُ: (اِغْتَبِرَ مَا مَقَامُهُ بِهِ أَكْثَرُ) أَيُّ: فَإِنْ كَانَ مَقَامُهُ بِالْقَرِيبِ أَكْثَرُ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ أَيُّ، وَإِنْ أَخْرَمَ مِنَ الْبَعِيدِ وَبِالْأَوَّلَى لَا دَمَ إِذَا كَانَ لَهُ

❦ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (مِنْ الْحَرَمِ) هَذَا لَا يَشْمَلُ لَفْظًا مَنْ بِالْحَرَمِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (اِغْتَبِرَ مَا مَقَامُهُ بِهِ أَكْثَرُ) أَيُّ: فَإِنْ كَانَ مَقَامُهُ بِالْقَرِيبِ أَكْثَرُ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ أَيُّ، وَإِنْ أَخْرَمَ مِنَ الْبَعِيدِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ هَذَا الْكَلَامِ وَافَقَ مَا رَعَى عَلَى أَنْ جَمِيعُ مَا ذَكَرْتَهُ قَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُمْ، فَإِنَّهُ أَخَّرَ اِغْتِيَارَ رُتْبَةِ الْإِحْرَامِ عَنِ هَذِهِ الرُّتْبَةِ

كذلك ثم ما به ماله كذلك ثم ما قصَدَ الرجوعَ إليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرَمَ منه وأهلُه حليلته ومحاجيرُه دون نحوِ أب وأخ. ولو تَمَتَّعَ ثم قرَنَ من عامِه لَزَمَهُ دَمَانِ عَلَى المنقولِ الْمُعْتَمَدِ خِلَافًا لِجَمْعِ لاختلافِ موجِبِي الدَمَيْنِ فلم يُمَكِّنِ التَّدَاخُلَ وَعَلَى الضَّعِيفِ الَّذِي انْتَصَرَ لَهُ كَثِيرُونَ وَأَطَالُوا فِيهِ نَقْلًا وَمَعْنَى أَنَّ الحَاضِرَ مَنْ بِالْحَرَمِ، أَوْ قُرْبَهُ حَالَةَ الإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ، أَوْ بِهِمَا فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا دَمٌ؛ لِأَنَّهُ حَالُ الْقِرَانِ مُلْحَقٌ بِالْحَاضِرِينَ (وَأَنْ تَقَعَ عُفْرَتُهُ).....

مَسَكَنٌ وَاحِدٌ قَرِيبٌ وَأَحْرَمَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ ذَهَبَ إِلَيْهِ لِحَاجَةٍ وَعَلَى هَذَا فَالْمَكِّيُّ إِذَا ذَهَبَ إِلَى الْمَدِينَةِ لِحَاجَةٍ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ ذِي الْحُلْفَةِ لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ التَّمَتُّعُ فَسُقُوطُ الدَّمِ عَنِ الْحَاضِرِ يَكْفِي فِيهِ اسْتِطْلَاقُهُ مَكَانًا حَاضِرًا وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ خُرُوجُهُ عَنِ الْحُضُورِ وَالْإِحْرَامُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ فَلْيُتَأَمَّلْ أَهْمُ وَكُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ. □ فَوُدَّ: (اغْتَبِرْ مَا مَقَامُهُ بِهِ أَكْثَرُ) أَيِ حَيْثُ لَا أَهْلٌ وَلَا مَالٌ أَوْ لَهُ ذَلِكَ بِكُلِّ مَسَكَنٍ □ فَوُدَّ: (ثُمَّ مَا بِهِ أَهْلُهُ كَذَلِكَ) أَيِ دَائِمًا ثُمَّ أَكْثَرَ حَيْثُ كَانَ مَالُهُ فِي الْآخِرِ □ فَوُدَّ: (ثُمَّ مَا خَرَجَ مِنْهُ) أَيِ حَيْثُ نَوَى الرَّجُوعَ إِلَيْهِمَا أَوْ لَمْ يَتَوَّضَعْ أَضْلًا. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ مَا أَحْرَمَ مِنْهُ) أَيِ حَيْثُ اسْتَوَيَا خُرُوجًا وَغَيْرَهُ وَمَنْ لَوْ طَنَهُ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا عَلَى دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ فَهُوَ حَاضِرٌ وَثَانِي وَقَوْلُهُ: (وَمَنْ لَوْ طَنَهُ طَرِيقَانِ الْخ) أَيِ كَافِلِ الطَّائِفِ. □ فَوُدَّ: (وَمَحَاجِيرُهُ) أَطْلَقَ الْمَحَاجِيرَ هُنَا وَعِبَارَةُ الْحَاشِيَةِ أَيِ وَالتَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى وَالْأَوْلَادُ الْمَحَاجِيرُ، وَهِيَ أَحْسَنُ فَتَأَمَّلْ بَصْرِي. □ فَوُدَّ: (دُونَ نَحْوِ أَبِي الْخ) أَيِ وَالْأَوْلَادُ الرُّشْدَاءُ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ تَغْيِيرُهُ بِمَحَاجِيرِهِ ش. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ تَمَتَّعَ ثُمَّ قَرَنَ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ لَوْ أَحْرَمَ آفَاقِي بِالْعُمْرَةِ فِي وَقْتِ الْحَجِّ وَآتَمَّهَا ثُمَّ قَرَنَ مِنْ عَامِهِ الْخ سَم. □ فَوُدَّ: (عَلَى الْمُنْقُولِ الْخ) أَيِ مِنْ اغْتِبَارِ الْإِسْطِطَانِ. □ فَوُدَّ: (خِلَافًا لِجَمْعِ) أَيِ قَائِلِينَ بِعَدَمِ التَّعَدُّدِ مَعَ الْقَوْلِ بِالْمُعْتَمَدِ مِنْ اغْتِبَارِ الْإِسْطِطَانِ مُعْلَلِينَ عَدَمَ التَّعَدُّدِ بِالتَّدَاخُلِ لِلتَّجَانُّسِ، وَهُوَ مَا أَشَارَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى رَدِّهِ بِمَنْعِ التَّجَانُّسِ بَصْرِي. □ فَوُدَّ: (وَعَلَى الضَّعِيفِ)، وَهُوَ الَّذِي لَا يَغْتَبِرُ الْإِسْطِطَانُ بَلْ يَغْتَبِرُ الْقُرْبَ حَالَةَ الإِحْرَامِ كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (أَنَّ الْحَاضِرَ الْخ) بَدَلٌ مِنَ الضَّعِيفِ. □ فَوُدَّ: (حَالَةَ الإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ) أَيِ فِي التَّمَتُّعِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ بِهِمَا) أَيِ فِي الْقِرَانِ بَصْرِي. □ فَوُدَّ: (فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا دَمٌ) أَيِ لِلتَّمَتُّعِ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ حَالُ الْقِرَانِ الْخ) أَيِ فَلَا يَلْزَمُهُ دَمُ الْقِرَانِ سَم. □ فَوُدَّ: (مُلْحَقٌ بِالْحَاضِرِينَ) بَلْ حَاضِرٌ فَلَوْ عَبَّرَ بِهِ كَانَ أَوْلَى بَصْرِي.

وَمَا بَعْدَهَا كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ الْعِبَارَةُ وَبِالْأَوَّلَى لَا دَمَ إِذَا كَانَ لَهُ مَسَكَنٌ وَاحِدٌ قَرِيبٌ وَأَحْرَمَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ يَذْهَبُ إِلَيْهِ لِحَاجَةٍ وَعَلَى هَذَا فَالْمَكِّيُّ إِذَا ذَهَبَ إِلَى الْمَدِينَةِ لِحَاجَةٍ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ ذِي الْحُلْفَةِ لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ التَّمَتُّعُ فَسُقُوطُ الدَّمِ عَنِ الْحَاضِرِ يَكْفِي فِيهِ اسْتِطْلَاقُهُ مَكَانًا حَاضِرًا وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ خُرُوجُهُ عَنِ الْحُضُورِ وَالْإِحْرَامُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ فَلْيُتَأَمَّلْ.

□ فَوُدَّ: (وَلَوْ تَمَتَّعَ ثُمَّ قَرَنَ مِنْ عَامِهِ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ لَوْ أَحْرَمَ آفَاقِي بِالْعُمْرَةِ فِي وَقْتِ الْحَجِّ وَآتَمَّهَا ثُمَّ قَرَنَ مِنْ عَامِهِ الْخ. □ فَوُدَّ: (فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا دَمٌ) أَيِ لِلتَّمَتُّعِ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ حَالُ الْقِرَانِ مُلْحَقٌ بِالْحَاضِرِينَ) أَيِ فَلَا يَلْزَمُهُ دَمُ الْقِرَانِ.

أي: نية الإحرام بها وما بعدها من الأعمال (وفي أشهر الحج)؛ لأن الجاهلية كانوا يغدونها فيها من أفجر الفجور فرخص الشارع في وقوعها فيها دفعا للمسقة عن نحو غريب قديم قبل عرفة بزمن طويل بعدم استدائمه إحرامه بل يتحلل بعمل غمرة مع الدم ومن ثم لو نوى الإحرام بالغمرة مع آخر جزء من رمضان وأتى بأعمالها كلها في شوال لم يلزمه دم مع أنه تمتع كمن أتى بها كلها قبل أشهر الحج على المشهور كما قاله الرافعي ومرو ما يعلم منه أن هذا لا ينافي كونه من صور الأفراد الأفضل وأن يكون وقوعها في أشهر الحج (من سنته) أي: الحج. فلو اعتمر في سنة وحج في أخرى فلا دم كما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم بسند حسن (وأن لا يعود لإحرام الحج إلى الميقات) الذي أحرم منه بالغمرة إحراما جائزا كأن لم يخطر له إلا قبيل دخول الحرم كما شمله كلامهم والحاق بعضهم به أفاقيا بمكة خرج منها لأدنى الجبل وأحرم بالغمرة ثم فرغ منها وأحرم بالحج من مكة وخرج لأدنى الجبل فلا دم عليه ليس في محله؛

☐ فوه: (أي نية الإحرام) إلى قوله أو مزحلتين في النهاية والمغني إلا قوله ومرو إلى وأن يكون وقوله إحراما جائزا إلى أو مثل مسافته. ☐ فوه: (عن نحو غريب) أي كمكّي خرج إلى نحو المدينة لإحاجة. ☐ فوه: (بعدم استدائمه) متعلق بدفعا سم. ☐ فوه: (بل يتحلل إلخ) أي بجواز الغمرة فيها بدم إن حج في عاها. ☐ فوه: (ومن ثم إلخ) تفرغ على ما تقرّر من أن المراد بالغمرة جميع أعمالها بصري. ☐ فوه: (لم يلزمه دم إلخ) أي؛ لأنه لم يجمع بينهما في وقت الحج فأشبه المفرد نهاية ومغني. ☐ فوه: (مع أنه تمتع إلخ) أي مجازا لا حقيقة على ما قدمه. ☐ فوه: (على المشهور) أي من أنه تمتع بصري. ☐ فوه: (ومرو إلخ) أي في شرح وباتي بعملها وقول الكزدي أي قبيل قول المصنف وبغده التمتع خلاف الواقع. ☐ فوه: (وأن يكون إلخ) عطف على قول المصنف أن لا يكون إلخ. ☐ فوه: (كما جاء عن الصحابة إلخ) أي لما روى البيهقي بإسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يعمرون في أشهر الحج فإذا لم يحجوا من عاها ذلك لم يهدوا مغني. ☐ فوه: (إحراما جائزا إلخ) ولو أحرم بالغمرة بعد مجاوزة الميقات مريدا للتسك ثم عاد لإحرام الحج إلى نفس الميقات فينبغي سقوط دم التمتع سم وقوله إلى نفس الميقات أي أو إلى مثل مسافته ولو غير ميقات فيما يظهر من كلامهم. ☐ فوه: (إلا قبيل دخول الحرم) شامل لأدنى الجبل ولا إشكال؛ لأنه في هذه الحالة ميقات للأفاقي بخلاف صورة الإنحاق الآتية فهو ليس فيها ميقاتا للأفاقي فليتامل سم. ☐ فوه: (قبيل دخول الحرم) أخرجه ما بعد دخوله إما مرو أن من أراد الغمرة، وهو بالحرم لزومه الخروج إلى أدنى الجبل مطلقا، وإن لم يخطر له إلا حينئذ. ☐ فوه: (به) أي بالمحرم عن الميقات المغنوي. ☐ فوه: (ليس إلخ) خبر وإنحاق إلخ.

☐ فوه: (بعدم استدائمه) متعلق بدفعا. ☐ فوه: (قبيل دخول الحرم) شامل لأدنى الجبل ولا إشكال؛ لأنه في هذه الحالة ميقات للأفاقي بخلاف صورة الإنحاق الآتية فهو ليس فيها ميقاتا للأفاقي فليتامل.

لأنَّ المُرادَّ بالمِقاتِ مِقاتُ الآفاقِ وما أُلْحِقَ به لا المَكِّيَّ كما صرَّحوا به وبَيَّنَّته في شرح العُبابِ، أو مثْلُ مِساقتِهِ أو مِقاتٍ آخَرَ غَيْرِهِ، أو مَرَحَلَتَيْنِ من مَكَّةَ وأَمَّا ما في الرُّوضَةِ فيمَا لو عادَ لِمِقاتٍ أَقْرَبَ يَنْفَعُهُ العودُ؛ لأنَّهُ أَحْرَمَ من مَوْضِعٍ لَيْسَ ساكِنوه من حاضِرِي الحَرَمِ الْمُقْتَضِي أَنَّهُ لا يُجْزِئُ العودُ لِذاتِ عِرْقٍ، أو قَرَنٍ، أو يَلْمَلُمُ على مُرْجِحِهِ أَنَّ المِساقةَ في الحاضِرِ مِنَ الحَرَمِ فَعَبْرُ مُرادٍ فيمَا يَظْهَرُ؛ لأنَّ هذا التعليلَ جَرى على طَريقَةِ الرَّافِعِيِّ ولا يَلْزَمُ من ضَعْفِهِ ضَعْفُ المُعَلَّلِ فَتَأَمَّلْهُ. وَيُفَرَّقُ بَيْنَ اعتِبارِهِما هُنا من مَكَّةَ.....

□ فَوُدَّ: (مِقاتُ الآفاقِ) أَرادَ به فيمَا يَظْهَرُ المَواقِيتُ المُعَيَّنَةُ شَرْعاً وبِما أُلْحِقَ به المَوْضِعُ الَّذِي عَرَضَ لَه فيهِ الإِحرَامُ وَمَسَكَنٌ من مَسْكَنِهِ بَيْنَ مَكَّةَ والمِقاتِ بَصْرِيٌّ وَهذا أَوَّلَى مِن قولِ الكُرْدِيِّ قولُهُ وما أُلْحِقَ به هو ما مَرَّ في قولِهِ كَأَن لَمْ يَخْطُرْ لَه إلخ اهـ ومَعْلُومٌ مِمَّا قَدَّمْتُهُ أَيْضاً أَنَّ ما أُلْحِقَ بالمِقاتِ مُقَيَّدٌ بِكَوْنِهِ مِن الحِلِّ. □ فَوُدَّ: (أو مثْلُ مِساقتِهِ) أي مِساقةَ مِقاتٍ عُمُرَتِهِ نِهايةً وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (أو مِقاتٍ آخَرَ إلخ) أي ولو أَقْرَبَ إلى مَكَّةَ مِن مِقاتٍ عُمُرَتِهِ نِهايةً وَمُغْنِي أي كَأَن كان مِقاتُهُ الجُحْفَةُ فَعادَ إلى ذاتِ عِرْقٍ سَم. □ فَوُدَّ: (أو مَرَحَلَتَيْنِ) كَذَا في العُبابِ □ وفَوُدَّ: (مِن مَكَّةَ) زادَهُ في شَرْحِهِ وَلَيْسَ في الرُّوضِ ولا في شَرْحِهِ شَيْءٌ مِن ذلك سَم عِبارَةُ الرِّوائِيٍّ أو مِن مَرَحَلَتَيْنِ مِن مَكَّةَ كما في التُّخْفَةِ أو مِن الحَرَمِ كما في الحاشِيةِ وَيَسْقُطُ الدِّمانُ بالعودِ فيمَا ذَكَرَ في مُتَمَتِّعٍ قَرَنٍ كما في الفَتْحِ اهـ وفي بَعْضِ الهَوامِشِ المُعْتَبَرَةُ أَنَّ الشَّارِحَ مَسَّى في غَيْرِ هذا الْكِتابِ على أَنَّ المَرَحَلَتَيْنِ مُعْتَبَرَةٌ مِن الحَرَمِ والأَوَجُهَ ما هُنا اهـ. □ فَوُدَّ: (أَثَرُ) أي مِن مِقاتٍ عُمُرَتِهِ. □ فَوُدَّ: (على مُرْجِحِهِ) أي المُصَنِّفِ كُرْدِيِّ. □ فَوُدَّ: (أَنَّ المِساقةَ إلخ) بَدَلٌ مِن مُرْجِحِهِ. □ فَوُدَّ: (فَعَبْرُ مُرادٍ فيمَا يَظْهَرُ) الظَّاهِرُ أَنَّ المُرادَّ أَنَّ المُقْتَضَى المَذْكُورَ غَيْرُ مُرادٍ فَهو راجِعٌ لِقَوْلِهِ المُقْتَضِي إلخ لا لِقَوْلِهِ وأَمَّا ما في الرُّوضَةِ إلخ سَم. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ هذا التعليلَ إلخ) أي قولُهُ؛ لأنَّهُ أَحْرَمَ إلخ. □ فَوُدَّ: (على طَريقَةِ الرَّافِعِيِّ) أي مِن أَنَّ المِساقةَ في الحاضِرِ مِن مَكَّةَ. □ فَوُدَّ: (مِن ضَعْفِهِ) أي التعليلَ. □ فَوُدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ اعتِبارِهِما) أي المَرَحَلَتَيْنِ □ وفَوُدَّ: (هُنا) أي في العودِ.

□ فَوُدَّ: (أو مِقاتٍ آخَرَ إلخ) عِبارَةُ الرُّوضِ وكَذَا إلى مِقاتٍ دونَها قال في شَرْحِهِ أي دونَ مِساقةِ مِقاتِهِ كَأَن كان مِقاتُهُ الجُحْفَةُ فَعادَ إلى ذاتِ عِرْقٍ. □ فَوُدَّ: (أو مَرَحَلَتَيْنِ) كَذَا في العُبابِ وقولُهُ مِن مَكَّةَ زادَهُ في شَرْحِهِ وَلَيْسَ في الرُّوضِ ولا في شَرْحِهِ شَيْءٌ مِن ذلك. □ فَوُدَّ: (فَعَبْرُ مُرادٍ فيمَا يَظْهَرُ) الظَّاهِرُ أَنَّ المُرادَّ أَنَّ المُقْتَضَى المَذْكُورَ غَيْرُ مُرادٍ فَهو راجِعٌ لِقَوْلِهِ المُقْتَضِي إلخ لا لِقَوْلِهِ وأَمَّا ما في الرُّوضَةِ إلخ وعِبارَةُ العُبابِ الرَّابِعُ أَنَّ لا يَعودُ لِلْحَجِّ إلى مِقاتٍ عُمُرَتِهِ أو مثْلُ مِساقتِهِ أو إلى مِقاتٍ على دونَها كَمَن مِقاتُهُ الجُحْفَةُ فَعادَ لِذاتِ عِرْقٍ أو إلى مَرَحَلَتَيْنِ قال في شَرْحِهِ مِن مَكَّةَ وَزَعَمَ أَنَّ هذا إِنَّمَا يَأْتِي على الضَّعِيفِ السَّابِقِ في حاضِرِي المَسْجِدِ الحَرَامِ لَيْسَ في مَجْلِهِ؛ لأنَّ المَلَحَظَ هُنا غَيْرُهُ، وَهو عَدَمُ رِبحِ مِقاتٍ وَمَن عادَ لِمِثْلِ مِساقةٍ أَذْنَى المَواقِيتِ لَمْ يَزِجْ مِقاتاً إلخ اهـ. □ فَوُدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ اعتِبارِهِما) أي المَرَحَلَتَيْنِ هُنا مِن مَكَّةَ وَثُمَّ مِن الحَرَمِ إلخ لو أَحْرَمَ بِالْعُمُرَةِ بَعْدَ مُجاوِزَةِ المِقاتِ مُريداً لِلتَّشْكِكِ ثُمَّ عادَ لِإِحرَامِ الْحَجِّ

وَتَمَّ مِنْ الْحَرَمِ بِرِعايَةِ التَّخْفِيفِ فِيهِمَا الْمُنَاسِبُ لِكُونِ التَّمَتُّعِ مَأْذُونًا فِيهِ، فَإِنْ عَادَ وَلَوْ بَعْدَ دُخُولِ مَكَّةَ لِوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ مُحَرِّمًا بِالْحَجِّ قَبْلَ الْوُقُوفِ، أَوْ أَحْرَمَ مِنْهُ بِهِ فَلَا دَمَ لِلتَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّ مَوْجِبَهُ رِنْحَ الْمِيقَاتِ وَلَا رِنْحَ حَيْثِيذٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكْفِ الْمُسِيءُ بِالْمُجَاوِزَةِ الْعَوْدَ لِأَقْرَبِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ لِتَعْدِيهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِي لِلتَّمَتُّعِ مَا لَوْ عَادَ قَبْلَ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، فَإِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ حَيْثِيذٌ هُوَ دَمُ الْقِرَانِ لَا التَّمَتُّعِ.

❦ وَقَوْلُهُ: (وَتَمَّ) أَيِ فِي الْحَاضِرِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ دُخُولِ مَكَّةَ) مَا مَوْقِعُ هَذِهِ الْغَايَةِ مَعَ أَنَّ الْعَوْدَ الْمُسْقِطَ لِدَمِ التَّمَتُّعِ مَشْرُوطٌ بِكَوْنِهِ بَعْدَ فَرَاغِ الْعُمْرَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْوُقُوفِ) يَقْتَضِي نَفْعَ الْعَوْدِ قَبْلَهُ وَلَوْ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ فِيمَا لَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ خَارِجَ مَكَّةَ ثُمَّ دَخَلَهَا أَوْ طَوَافِ الْوُدَاعِ عِنْدَ الذَّهَابِ إِلَى عَرَفَةَ وَقَدْ جَزَمَ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ بِأَنَّ الْعَوْدَ حَيْثِيذٌ لَا يَنْفَعُ التَّمَتُّعَ وَلَا الْقَارِنَ، وَهُوَ مُقْتَضَى مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَخَصَّ فِي الْحَاشِيَةِ تَعْمِيمَ التَّسْلُكِ الَّذِي يَنْمَعُ التَّائِبُ بِهِ نَفْعَ الْعَوْدِ بِالتَّمَتُّعِ وَأَمَّا الْقَارِنُ فَيُجْزِئُهُ الْعَوْدُ قَبْلَ الْوُقُوفِ، وَإِنْ سَبَقَهُ نَحْوُ طَوَافِ قُدُومٍ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِمَا لَا يَخْلُو عَنْ تَكْلُفٍ، وَهُوَ مُقْتَضَى مَثْنِ الرُّوضِ وَأَمَّا صَاحِبَا الْمُغْنِيِّ وَالنَّهْايَةِ فَلَمْ يَتَعَرَّضَا لِهَذَا الْقَيْدِ فِي التَّمَتُّعِ وَقَيَّدَاهُ فِي الْقَارِنِ بِالْوُقُوفِ تَبَعًا لِظَاهِرِ مَثْنِ الرُّوضِ بِضَرِيٍّ وَقَوْلَهُ وَخَصَّ فِي الْحَاشِيَةِ الْإِنْحَاجَ جَرَى عَلَيْهِ الْوَنَائِي. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَقْرَبِ) أَيِ لِمِيقَاتٍ أَقْرَبَ مِنْ مِيقَاتِهِ وَنَائِي. ❦ قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ الْإِنْحَاجَ) ظَاهِرٌ بَلْ صَرِيحٌ فِي أَنَّ إِخْرَامَهُ بِالْحَجِّ بَعْدَ عَوْدِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ وَحَيْثِيذٍ فَلَزُومُ دَمِ الْقِرَانِ وَاضِحٌ وَأَنَّ الْعَوْدَ لَمْ يُفَيْدِهِ إِلَّا إِسْقَاطَ دَمِ التَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْعَوْدِ قَبْلَ التَّائِبِ بِالْقِرَانِ قَاتِي يُفِيدُ فِي إِسْقَاطِ دَمِهِ فَلَوْ فُرِضَ أَنَّهُ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَمُقْتَضَى تَصْوِيرِهِ هُنَا سَقُوطُهُمَا، وَهُوَ الظَّاهِرُ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجِبَ دَمُ الْقِرَانِ؛ لِأَنَّ الْمُلْحَظَ فِيهِ رِنْحُ الْمِيقَاتِ فَلَمْ يَزِنْ مِيقَاتًا فِيهَا لِقَطْعِهِ الْمَسَافَةَ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْحَاشِيَةِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ بَعْدَ دُخُولِ مَكَّةَ يُفْهِمُ أَنَّهُ لَوْ عَادَ قَبْلَ دُخُولِهَا لَمْ يَسْقُطِ الدَّمُ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْأَوْجَهِ لَوْ جُوبَ قَطْعُ كُلِّ الْمَسَافَةِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمِيقَاتِ لِكُلِّ مِنَ التَّائِبِينَ وَأَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَلَوْ دَخَلَ مَكَّةَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ قَبْلَ الطَّوَافِ فَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ لَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَاقْتِضَاهُ كَلَامُ الدَّارِمِيِّ وَأَقْرَهُ السُّبْكِيُّ ائْتَهَى فَقَوْلُهُ وَأَنَّهُ الْإِنْحَاجُ هُوَ عَيْنُ مَا بَحَثْتُهُ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ. ثُمَّ رَأَيْتُ تَلْمِيزَهُ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ قَالَ مَا نَصَّهُ لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ عَادَ إِلَيْهِ وَأَحْرَمَ مِنْهُ بِالْحَجِّ لَا دَمَ لِلْقِرَانِ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَهَا بِكُلِّ مِنْهُمَا خِلَافًا لِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ بِضَرِيٍّ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَلَوْ عَادَ قَبْلَ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فَفِي التَّخْفَةِ عَلَيْهِ دَمُ الْقِرَانِ لَا التَّمَتُّعِ وَفِي الْحَاشِيَةِ عَدَمُ لُزُومِ دَمِ الْقِرَانِ، وَهُوَ مَا جَزَمَ بِهِ شَارِحُ الْمُخْتَصَرِ وَأَوَّلَ بَعْضِ الْمَشَائِخِ كَلَامَ التَّخْفَةِ فَقَالَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ دَمُ الْقِرَانِ أَيِ السَّاقِطِ بِعَوْدِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ لَا التَّمَتُّعِ ائْتَهَى، وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ سَقُوطَ دَمِ التَّمَتُّعِ بِعَوْدِهِ بَعْدَ الْفَرَاغِ إِلَى الْمِيقَاتِ لِلْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ وَخَرَجَ بِقَوْلِي لِلتَّمَتُّعِ مَا لَوْ عَادَ الْإِنْحَاجُ وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْبُضْرِيِّ مِنْ عَدَمِ لُزُومِ دَمِ أَضْلًا وَقَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلِ مَا نَصَّهُ وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَدَخَلَ مَكَّةَ ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الطَّوَافِ إِلَيْهِ فَأَحْرَمَ بِالْحَجِّ لَزِمَهُ دَمٌ لِلتَّمَتُّعِ لَا لِلْقِرَانِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ كَمَا بَيَّنْتُهُ فِي الْأَصْلِ خِلَافًا

(تنبيهان) أحدهما كما تُعْتَبَرُ هذه الشُّرُوطُ لِلدَّمِ تُعْتَبَرُ في وجبه لِتَسْمِيَتِهِ مُتَمَتِّعًا، فَإِنْ فَاتَ شَرْطُ
 كَانَ إِفْرَادًا وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تُعْتَبَرُ لِلتَّسْمِيَةِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا يَصِحُّ التَّمَتُّعُ وَالْقِرَانُ مِنَ الْمَكِّيِّ
 خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثَانِيَهُمَا الْمَوْجِبُ لِلدَّمِ حَقِيقَةٌ هُوَ مَا ذُكِرَ فِي الشَّرْطِ الثَّانِي وَأَمَّا مَا
 خَرَجَ بِبَقِيَّةِ الشُّرُوطِ فَهُوَ كَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ. (وَوَقْتُ وُجُوبِ الدَّمِ) عَلَى الْمُتَمَتِّعِ (إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ)؛
 لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِيرُ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ حِينَئِذٍ وَمَعَ ذَلِكَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ غَيْرِ الصُّومِ عَلَيْهِ لَكِنْ
 بَعْدَ فَرَاغِ الْعُمْرَةِ لَا قَبْلَهُ (وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهُ يَوْمَ النَّحْرِ)؛ لِأَنَّهُ الْإِتْبَاعُ وَمِنْ ثَمَّ أَخَذَ مِنْهُ الْإِئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ
 اِمْتِنَاعَ ذَبْحِهِ قَبْلَهُ.....

لِمَا فِي التَّخْفَةِ مِنْ أَنَّ عَلَيْهِ دَمَ الْقِرَانِ لَا التَّمَتُّعِ اهـ وفيه يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ مُخَالَفَةِ التَّخْفَةِ وَالْحَاشِيَةِ وَشَرْحِ
 الْمُخْتَصَرِ وَالْبَصْرِيِّ وَالْوَتَائِيَّ وَفَقَّةَ ظَاهِرَةَ؛ لِأَنَّ التَّصْوِيرَ الْمَذْكُورَ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ التَّمَتُّعِ أَضْلًا،
 وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ إِفْرَادِ الْقِرَانِ فَلْيُرَاجِعْ مَا بَيَّنَّه فِي الْأَصْلِ. هـ فَوُدَّ: (أَحَدُهُمَا كَمَا تُعْتَبَرُ الْخُ) وَأَفْهَمَ كَلَامُ
 الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِوُجُوبِ الدَّمِ نِيَّةُ التَّمَتُّعِ وَلَا وَقُوعُ التُّسْكِينِ عَنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ وَلَا بَقَاؤُهُ حَيًّا،
 وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَائِيٌّ وَمُغْنِي. هـ فَوُدَّ: (وَالْأَصَحُّ الْخُ) هَذَا صَرِيحٌ فِي ثُبُوتِ التَّسْمِيَةِ حَقِيقَةً إِذَا فَاتَ شَرْطُ
 الْوُقُوعِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَهَذَا لَا يَوَافِقُ مَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِ أَحَدِهَا الْإِفْرَادُ مِنْ أَنَّهُ يُسَمَّى تَمَتُّعًا لَعَوِيًّا أَوْ شَرْعِيًّا
 مَجَازًا لَا حَقِيقَةً فَتَأَمَّلْهُ سَم. هـ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا يَصِحُّ التَّمَتُّعُ الْخُ) أَيِ مَعَ أَنَّ مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ لَا
 يَكُونَ مِنَ حَاضِرِي الْحَرَمِ وَالْمَكِّيِّ مِنْهُمْ سَم. هـ فَوُدَّ: (كَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) أَيِ مِنَ الشَّرْطِ الثَّانِي، وَإِنَّمَا قَالَ
 كَالْمُسْتَثْنَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَثْنَى حَقِيقَةً؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُخْرَجُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ بِإِلَا أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا كُرْدِي.

هـ فَوُدَّ: (عَلَى الْمُتَمَتِّعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ بِمَا يَتَغَابَنُ إِلَى أَوْ هُوَ.

هـ فَوُدَّ (سَيِّ): (إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ) أَيِ فَلَا يَسْتَوِي قَبْلَهُ فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ع ش.

هـ فَوُدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَدْ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْأَصَحُّ جَوَازُ
 ذَبْحِهِ إِذَا قَرَعَ مِنَ الْعُمْرَةِ وَقِيلَ يَجُوزُ إِذَا أَحْرَمَ بِهَا اهـ. هـ فَوُدَّ: (يَجُوزُ الْخُ)؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مَالِيٌّ تَعَلَّقَ بِسَبَبَيْنِ
 فَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا كَالزَّكَاةِ عَمِيرَةً. هـ فَوُدَّ: (لَا قَبْلَهُ) أَيِ فِي الْأَصَحِّ مُحَلًى. هـ فَوُدَّ: (غَيْرِ الصُّومِ)،
 وَهُوَ ذَبْحُ الدَّمِ. هـ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ الْإِتْبَاعُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ إِتْبَاعُ مَنْ كَانَ مَعَهُ ﷺ مِنَ الْمُتَمَتِّعِينَ وَإِلَّا فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ ﷺ
 كَانَ قَارِنًا آخِرًا. هـ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّةِ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافِ الْإِئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ، فَإِنَّهُمْ

إِلَى نَفْسِ الْمِيقَاتِ فَيَنْبَغِي سُقُوطُ دَمِ التَّمَتُّعِ. هـ فَوُدَّ: (وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَا تُغْتَبَرُ لِلتَّسْمِيَةِ) صَرِيحٌ فِي ثُبُوتِ
 التَّسْمِيَةِ حَقِيقَةً إِذَا فَاتَ شَرْطُ الْوُقُوعِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَهَذَا لَا يَوَافِقُ قَوْلَهُ السَّابِقُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ أَحَدُهَا
 الْإِفْرَادُ عَلَى مَا إِذَا اعْتَمَرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَمَّا الثَّانِي فَتَسْمِيَتُهُ إِفْرَادًا حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً
 إِلَى أَنْ قَالَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يُسَمَّى تَمَتُّعًا لَعَوِيًّا أَوْ شَرْعِيًّا لَكِنْ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً اهـ. فَتَأَمَّلْهُ. هـ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ
 قَالَ أَصْحَابُنَا يَصِحُّ التَّمَتُّعُ وَالْقِرَانُ مِنَ الْمَكِّيِّ) أَيِ مَعَ أَنَّ مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنَ حَاضِرِي الْحَرَمِ
 وَالْمَكِّيِّ مِنْهُمْ.

(فإن عَجَزَ عنه في موضعه)، وهو الحرْمُ ولو شرعاً بأنَّ وجده بأكثر من ثَمَنِ مثله ولو بما يتغابن به نظير ما مرَّ في التَّيَمُّمِ، أو، وهو مُحْتَاجٌ إلى ثَمَنِه ويظهر أنَّ يأتي هنا ما ذكروه في الكفَّارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة أو العُمُرِ الغالبِ واعتبار وقت الأداء لا الوجوبِ وقياس ما تَقَرَّرَ أنَّ مَنْ على دُونِ مرحلتَيْنِ من محلٍّ يُسَمَّى حاضراً فيه وما يأتي في الدِّيَّاتِ أنه يجب نقلها من دُونِ مسافة القصيرِ أن يُلْحَقَ بموضعه هنا كُلُّ ما كان على دُونِ مرحلتَيْنِ منه ولم أرْ مَنْ تعرَّضَ له ولو أمكنه الاقتراض قبل حضور ماله الغائبِ تأتي هنا ما يأتي في قِسْمِ الصدقات فيما يظهر

قالوا لا يجوز في غيره ولم يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ولا عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ كان معه أَنَّهُ ذَبَحَ قَبْلَهُ اهـ. فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ الْخُ) أي مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ الْمُتَّبِعُ.

فَوُدَّ (السَّيِّئُ): (فإن عَجَزَ عنه في موضعه الْخُ) أي سَوَاءٌ قَدَرَ عَلَيْهِ بَيْلَدُهُ أَمْ بَغِيرُهُ أَمْ لَا بِخِلَافِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ يَخْتَصُّ ذَبْحَهُ بِالْحَرَمِ دُونَ الْكَفَّارَةِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (وَلَوْ بِمَا يَتَغَابَنُ بِهِ الْخُ) وَفَاقًا لِصَرِيحِ الزِّيَادِيِّ وَظَاهِرِ النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي. فَوُدَّ: (أَوْ وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى ثَمَنِهِ) أَي أَوْ إِلَى نَفْسِهِ أَوْ غَابَ عَنْهُ مَالُهُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (أَوْ الْعُمُرِ الْغَالِبِ وَاعْتِبَارِ وَقْتِ الْأَدَاءِ الْخُ)، وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ هُنَاكَ. فَوُدَّ: (وَاعْتِبَارِ وَقْتِ الْأَدَاءِ الْخُ) فَلَوْ وَجَدَ الْهَدْيُ بَيْنَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ وَالصَّوْمِ لَزِمَهُ لَا بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي الصَّوْمِ بَلْ يُسْتَحَبُّ وَإِذَا مَاتَ الْمُتَمَتِّعُ قَبْلَ فَرَاغِ الْحَجِّ وَالْوَاجِبُ هَدْيٌ لَمْ يَسْقُطْ بَلْ يُخْرَجُ مِنْ تَرْكِتِهِ أَوْ صَوْمٌ سَقَطَ إِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ وَالْأَفْكَرُ مَضَانِ قِيَصَامٌ عَنْهُ أَوْ يُطْعَمُ رَوْضٌ أَي وَمُغْنِي اهـ سَمَ زَادَ الْوَنَائِي وَيُخْرَجُ وَقْتُ الْأَدَاءِ بِطُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ اهـ. فَوُدَّ: (وَقِيَاسُ الْخُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ أَنْ يُلْحَقَ الْخُ كُرْدِي. فَوُدَّ: (أَنْ مَنْ عَلَى الْخُ) بَيَانٌ لِمَا تَقَرَّرَ. فَوُدَّ: (أَنَّهُ يَجِبُ الْخُ) بَيَانٌ لِمَا يَأْتِي الْخُ. فَوُدَّ: (أَنْ يُلْحَقَ بِمَوْضِعِهِ هُنَا كُلُّ مَا كَانَ الْخُ) عِبَارَةُ الْوَنَائِي، فَإِنَّ عَجَزَ عَنِ الدِّمِّ كَانَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِمَكَّةَ زِيَادَةً عَلَى مَا يَكْفِيهِ بَقِيَّةُ الْعُمُرِ الْغَالِبِ مِنْ مَالٍ حَلَالٍ أَوْ كَسْبٍ لَا يَتَّقِي وَلَوْ لَهُ مَالٌ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَكَانَ فِي إِحْضَارِهِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً كَمَا فِي شَرْحِ الثُّغْبَابِ وَقَيَّدَ فِي التَّخْفَةِ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ أَوْ وَجَدَ الدِّمَّ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ وَلَوْ بِمَا يَتَغَابَنُ بِهِ أَوْ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَاحْتِاجَ إِلَيْهِ لِمُؤْنِ سَفَرِهِ الْجَائِزِ أَوْ لِدَيْنِهِ وَلَوْ مُؤْجَلًا وَلَوْ أَمَكَّنَهُ الْاِقْتِرَاضُ قَبْلَ حُضُورِ مَالِهِ الْغَائِبِ أَوْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ حَالًا لَتَنَحَوَّ عَيْنٍ فِيهِ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَجِدُهُ مُجْزِئًا قَبْلَ فَرَاغِ صَوْمِهِ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ الْخُ اهـ. فَوُدَّ: (تَأْتِي هُنَا مَا يَأْتِي الْخُ) يَقْتَضِي وَجُوبَ الْاِقْتِرَاضِ لَكِنْ فِي

فَوُدَّ: (وَهُوَ الْحَرْمُ) أَي سَوَاءٌ قَدَرَ عَلَيْهِ بَيْلَدُهُ أَوْ بَغِيرُهُ أَمْ لَا بِخِلَافِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ يَخْتَصُّ ذَبْحَهُ بِالْحَرَمِ دُونَ الْكَفَّارَةِ شَرْحُ م ر. فَوُدَّ: (أَوْ، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى ثَمَنِهِ) أَوْ غَابَ عَنْهُ بِمَالِهِ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ شَرْحُ م ر.

(فَرَعُ): لَوْ وَجَدَ الْهَدْيُ بَيْنَ الْإِحْرَامِ أَي بِالْحَجِّ وَالصَّوْمِ لَزِمَهُ لَا بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي الصَّوْمِ بَلْ يُسْتَحَبُّ وَإِذَا مَاتَ الْمُتَمَتِّعُ قَبْلَ فَرَاغِ الْحَجِّ وَالْوَاجِبُ هَدْيٌ لَمْ يَسْقُطْ أَي بَلْ يُخْرَجُ مِنْ تَرْكِتِهِ أَوْ صَوْمٌ سَقَطَ إِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ وَالْأَفْكَرُ مَضَانِ قِيَصَامٌ عَنْهُ أَوْ يُطْعَمُ رَوْضٌ.

(صام) إن قدر، وإن عليم أنه يقدر على الهدي قبل فراغ الصوم. فإن عجز يأتي فيه ما مر في رمضان كما لو مات هنا وعليه هذا الصوم مثلاً يصوم عنه وإليه، أو يطعم (عشرة أيام ثلاثة) منها في نحو التمتع والقران وترك الميقات في الحج بخلاف نحو الرمي مما يجب بعد الحج فيصوم الثلاثة عقب أيام التشريق أما تركه في العمرة فوُت أداء الصوم فيه قبل فراغها، أو عقبه لأن وجوبه حينئذ لا يتوقف على الحج فلم ينظر إليه فيه (في الحج) قبل يوم النحر ولو مسافراً

فتح الجواد، وإن وجد من يقرضه فيما يظهر كالتيتم ويظهر أن هذا أوجه مما في التخفة ويؤيده تضريرهم هنا بأنه يقدم الدين ولو مؤجلاً على الدم بضري وتقدم عن الونائي أنفاً ما يوافقه. هـ قوله: (وإن عليم أنه إلخ) عبارة المغني والنهاية قد يراد على المصنف ما لو عدم الهدي في الحال وعلِم أنه يجده قبل فراغ الصوم، فإن له الصوم على الأظهر مع أنه ما عجز عنه في موضعه ولو رجا وجوده جاز له الصوم وفي استحباب انتظاره ما تقدم في التيمم اهـ وقولهما مع أنه ما عجز عنه في موضعه قال سم أقول قد عجز عنه في موضعه في الحال اهـ وقولهما ما تقدم في التيمم قال ع ش أي، فإن تيقن وجوده فانتظاره أفضل وإلا فالتعجيل أفضل اهـ. هـ قوله: (ما مر في رمضان) أي من وجوب مد عن كل يوم، فإن عجز بقي الواجب في ذمته فإذا قدر على أي واحد فعله والأولى تعيين الصوم كأن ينوي صوم التمتع إن تمتع والقران إن قرن وتكفيه نية الواجب بلا تعيين ونائي. هـ قوله: (في نحو التمتع إلخ) الأولى ومثل التمتع في ذلك القران إلخ. هـ قوله: (في نحو التمتع إلخ) أي كالفوات والمشى والركوب المنذورين. هـ وقوله: (بخلاف نحو الرمي إلخ) أي كمبيت ليلة مزدلفة وليالي منى والوداع ونائي والحلق والتقصير المنذورين محمد صالح. هـ قوله: (عقب أيام التشريق) محله كما يؤخذ من الحاشية في غير طواف الوداع أما هو فيصوم فيه عند استقرار الدم بالوصول إلى مسافة القصر مطلقاً أو إلى دونها، وهو وطنه أو ليتوطنه كما سبق بضري ونائي. هـ قوله: (قبل فراغها أو عقبه) هلاً تعين قبل فراغها كالحج سم عبارة الونائي أما ما يتعلق بالعمرة فصوم الثلاثة لمن جاوز ميقاتها أو خالف المشى أو الركوب المنذورين فيها قبل التحلل منها أو عقبه إلا إن كان بينه وبين مكة ثلاثة أيام فليس له تأخيرها إلى ما بعدها، فإن أخرها كانت قضاء والتفريق بينها وبين السبعة بيوم لحاضر الحرم وبمدة السير للأفاقي اهـ. هـ قوله: (ولو مسافراً) إلى قوله ولا بوطنه في النهاية والمغني إلا قوله، فإن لم يسع إلى ولا يلزمه وقوله ويلزمه إلى المتن. هـ قوله: (ولو مسافراً) أي وليس السفر عذراً في تأخير صومها؛ لأن صومها متعين إيقاعه في الحج بالنص بخلاف رمضان نهاية ومغني.

هـ قوله: (وإن عليم أنه يقدر على الهدي) مع أنه لم يعجز عنه في موضعه كذا قيل م ر أقول قد عجز عنه في موضعه في الحال. هـ قوله: (قبل فراغ الصوم) ولو رجا جاز له الصوم وفي استحباب انتظاره ما مر في التيمم شرح م ر. هـ قوله: (فوت أداء الصوم فيه قبل فراغها أو عقبه) هلاً تعين قبل فراغها كالحج. هـ قوله: (ولو مسافراً) أي فليس السفر عذراً في تأخير الثلاثة شرح م ر.

لِلآيَةِ أَي: إِنَّ أَحْرَمَ بِهِ بَرَمَن يَسْغُهَا قَبْلَ يَوْمِ النَحْرِ، فَإِنْ لَمْ يَسَعْ إِلَّا بَعْضُهَا وَجَبَ وَلَا يَلْزَمُهُ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ حَتَّى يَلْزَمَهُ صَوْمُهَا عَلَى الْمَنْقُولِ الَّذِي اعْتَمَدَاهُ؛ لِأَنَّ تَحْصِيلَ سَبَبِ الْوُجُوبِ لَا يَجِبُ فَمَنْ جَعَلَ هَذَا مِنْ بَابِ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ فَقَدْ وَهَمَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ صَوْمُهَا قَبْلَ الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ، وَهِيَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى وَقْتِهَا وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الدَّمِ أَمَّا لَوْ أَخْرَجَهَا عَنْ يَوْمِ النَحْرِ بِأَنَّ أَحْرَمَ قَبْلَهُ بَرَمَن يَسْغُهَا ثُمَّ أَخَّرَ التَّحَلُّلَ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ثُمَّ صَامَهَا، فَإِنَّهُ يَأْتِمُّ وَتَكُونُ قَضَاءً، وَإِنْ صَدَقَ أَنَّهُ صَامَهَا فِي الْحَجِّ لُذْرَتُهُ فَلَا يُرَادُ مِنَ الْآيَةِ وَيَلْزَمُهُ فِي هَذِهِ الْقَضَاءُ فَوْراً كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ لِتَعَدِّيهِ بِالتَّأْخِيرِ. (تُسْتَحَبُّ) تِلْكَ الثَّلَاثَةُ أَي: صَوْمُهَا (قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ) لِأَنَّ فِطْرَةَ لِلْحَاجِّ شَنْتٌ وَمَرُّ حُرْمَةٍ صَوْمِهَا يَوْمَ النَحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ (وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ) لِلآيَةِ (إِلَى أَهْلِهِ).....

☞ قَوْلُهُ: (لِلآيَةِ) أَي لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَنْ لَمْ يَحْذَرَ أَيُّ الْهَدْيِ﴾ ﴿فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦] أَي بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ☞ قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُهُ الْإِنْفَاقُ) وَيُسَنُّ لِلْمُوسِرِ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ، وَهُوَ ثَامِنٌ ذِي الْحِجَّةِ لِلاتِّبَاعِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ☞ قَوْلُهُ: (فَلَا يُرَادُ مِنَ الْآيَةِ) قَدْ يُقَالُ الْمَحْذُورُ قَصْرُ الْمُرَادِ عَلَى الْفَرْدِ التَّادِيرِ وَأَمَّا كَوْنُهُ مِنْ جُمْلَتِهِ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ إِطْلَاقَ الْآيَةِ صَادِقٌ بِالصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَإِنْ كَانَ ثُمَّ تَقَيَّدَ مِنَ الْخَارِجِ فَهُوَ الْعُمْدَةُ فِي الْجَوَابِ لَا مَا أَفَادَهُ وَإِلَّا فَالْإِشْكَالُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ بِضَرِيٍّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ قَوْلَهُ الْمَحْذُورُ قَصْرُ الْمُرَادِ الْإِنْفَاقُ إِنَّمَا ذَكَرُوهُ فِي الْعَامِّ وَأَمَّا الْمُطْلَقُ كَمَا هُنَا فَيَكْفِي فِي تَقْيِيدِهِ نَحْوُ الثَّدْرَةِ وَلِذَا قَالُوا الْمُطْلَقُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ.

☞ قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُهُ الْإِنْفَاقُ) عِبَارَةٌ التَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَإِذَا فَاتَهُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا وَلَا دَمَ عَلَيْهِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا أَي وَلَوْ مُسَافِرًا أَه. ☞ قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ) أَي فِيهَا إِذَا أَحْرَمَ قَبْلَ الْحَجِّ بَرَمَن يَسَعْ الثَّلَاثَةَ وَلَمْ يَصُمْهَا فِيهِ.

☞ قَوْلُ (السِّي): (تُسْتَحَبُّ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ) أَي فَيُخْرِمُ قَبْلَ سَادِسِ الْحِجَّةِ وَيَصُومُهُ وَتَالِيَهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ الْوَنَائِي بَلْ يَتَّبَعِي أَنْ يُحْرِمَ لَيْلَةَ الْخَامِسِ لِيَصُومَهُ وَتَالِيَهُ لِيَكُونَ يَوْمَ الثَّامِنِ مُفْطَرًا؛ لِأَنَّهُ يَوْمٌ سَفَرِهِ وَكَذَا التَّاسِعِ أَهْ عِبَارَةٌ الْبَضْرِيٍّ قَوْلُ الْمُتَنِّ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ بَلْ وَقَبْلَ الثَّامِنِ لِاشْتِغَالِهِ فِيهِ بِحَرَكَةِ السَّفَرِ كَذَا أَفَادَهُ تَلْمِيزُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ أَه.

☞ قَوْلُ (السِّي): (وَسَبْعَةٌ الْإِنْفَاقُ) الْوَجْهَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ يَكْفِي تَفْرِيقُ وَاحِدٍ لِإِمَاءٍ مُتَعَدِّدَةٍ كَمَا لَوْ لَزِمَهُ دَمٌ تَمَتَّعَ وَدَمٌ إِسَاءَةً فَصَامَ سِتَّةً مُتَوَالِيَةً فِي الْحَجِّ وَأَرْبَعَةً عَشَرَ مُتَوَالِيَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَيَجْزِيهِ وَلَوْ لَمْ يَصُمْ شَيْئًا حَتَّى رَجَعَ مَثَلًا فَقَضَى سِتَّةً مُتَوَالِيَةً ثُمَّ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَقَدَرِ مَدَّةِ السَّيْرِ صَامَ أَرْبَعَةً عَشَرَ أَجْزَاءً أَيْضًا م ر أَهْ سَم.

☞ قَوْلُ (السِّي): (إِذَا رَجَعَ الْإِنْفَاقُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَسْرَعَ الْوُصُولُ إِلَى أَهْلِهِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ قَالَ فِي الْعُبَابِ

☞ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَسْرَعَ الْوُصُولُ إِلَى أَهْلِهِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ.

☞ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: مَتَى شَاءَ فَلَا تَقُوتُ، قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَقَوْلُ

أي: وطنه، أو ما يريد توطئته ولو مكة إن لم يكن له وطن، أو أعرض عن وطنه (في الأظهر) للخبر المتفق عليه بذلك وقال الأئمة الثلاثة كالمقابل المراء بالرجوع الفراغ من الحج فعلى الأول لا يعتد بصومها قبل وطنه، أو ما يريد توطئته.....

متى شاء فلا نفوت، قال في شرحه: وقول الماوردي يتبني أن يفعلها عقب دخوله، فإن أخرها أساء وأجزأه يتبني حمل إساءته على الكراهية ويتبني على التذنب اه. وفي حاشية الإيضاح أما السبعة فوقتها موسع إلى آخر العمر فلا نصير بالتأخير قضاء ولا يأنم بتأخيرها خلافاً للماوردي انتهت اه سم.

فول (سني): (إلى أهله) أي: وإن بعد وطنه كالمغاربة مثلاً ع ش. فول: (أي وطنه) الظاهر أنه يصح صومها بوصوله وطنه، وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها وأراد استيطان محل آخر أو ترك الاستيطان مطلقاً ولو أراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد وصوله أي المحل الآخر، وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يتعد الصحة سم. فول: (أو ما يريد توطئته إلخ) قضيته أنه لا يكفي الإقامة وفي شرح العباب قلوا لم يتوطن محلاً لم يلزمه بمحل أقام فيه مدة كما أفتى به الفقهاء وظاهر كلامهم أنه لا يجوز له أيضاً فيصير إلى أن يتوطن محلاً، فإن مات قبل ذلك فاقرب الاحتمالين أن يطعم أو يصام عنه؛ لأنه كان متمكناً من التوطن والصوم لكن قضية شرح الروض حيث فسر قول الروض توطن بأقام - الإكفاء بالإقامة - وليس بمسلم سم. فول: (للخبر إلخ) أي لقوله ﷺ فمن لم يجد هذياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله نهاية ومغني. فول: (المراء بالرجوع إلخ) أي فكأنه بالفراغ رجع عما كان مقبلاً عليه نهاية ومغني. فول: (فعلى الأول) أي الأظهر.

الماوردي يتبني أن يفعلها عقب دخوله، فإن أخرها أساء وأجزأه يتبني حمل إساءته على الكراهية ويتبني على التذنب اه وفي حاشية الإيضاح أما السبعة فوقتها موسع إلى آخر العمر فلا نصير بالتأخير قضاء ولا يأنم بتأخيرها خلافاً للماوردي اه.

فول في (سني): (وسبعة إذا رجع) الوجه كما هو ظاهر أنه يكفي تفريق الدماء متعددة كما لو لزمه دم تمتع ودم إساءة فصام ستة متوالية في الحج وأربعة عشر متوالية إذا رجع إلى أهله فيجزئه ولو لم يصم شيئاً حتى رجع مثلاً فقصى شيئاً متوالية ثم بعد مضي أربعة أيام وقدر مدة السير صام أربعة عشر أجزاً أيضاً ر.

فول في (سني): (إلى أهله) أي وطنه الظاهر أنه يصح صومها بوصوله وطنه، وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها وأراد استيطان محل آخر أو ترك الاستيطان مطلقاً ولو أراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد وصوله، وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يتعد الصحة سم. فول: (أو ما يريد توطئته ولو مكة إلخ) قضيته أنه لا يكفي الإقامة وفي شرح العباب قلوا لم يتوطن محلاً لم يلزمه بمحل أقام فيه مدة كما أفتى به الفقهاء وظاهر كلامهم أنه لا يجوز له أيضاً فيصير إلى أن يتوطن محلاً، فإن مات قبل ذلك احتمل أن يطعم أو يصام عنه؛ لأنه كان متمكناً من التوطن والصوم واحتمل أن لا

ولا يوطئه وعليه طواف إفاضة أو سعي، أو حلق؛ لأنه إلى الآن لم يفرغ من الحج نعم لو وصل لوطئه قبل الحلق ثم حلق فيه جاز له كما هو ظاهر صومها عقب الحلق ولم يحتج لاستئناف مدة الرجوع (ويُنذَبُ تتابع الثلاثة) إذا أحرم قبل يوم النحر بزمان يسع أكثر منها وإلا وجب تتابعها كما عُلِمَ ممّا مرّ من حرمة تأخيرها عنه. (و) تتابع (السبعة) مُبادَرة لِبَرَاءَةِ الدِّمَةِ وخروجها من خلاف مَنْ أوجب التتابع (ولو فاتته الثلاثة في الحج) أو عقب أيام التشريق بغدير أو غيره (فالأظهر أنه يلزمه أن يفرّق في قضائها بينها وبين السبعة) بقدر ما كان يُفرّق به في الأداء،

☐ فَوَدَّ: (ولا يوطئه إلخ) كان الأحسن أن يُقَيَّدَ الرجوع في كلام المُصَنِّفِ بكونه بعد الفراغ ليحسن تفرُّغ ما ذُكِرَ على ما سبق بصريّ. ☐ فَوَدَّ: (جاز له إلخ) جَزَمَ به تَلَمِيذُهُ بصريّ وكذا جَزَمَ بِذَلِكَ الوَناثِي .
☐ فَوَدَّ (سني): (ويُنذَبُ تتابع الثلاثة) أي أداء كَانَتْ أو قضاء مُعْنِي ونهاية. ☐ فَوَدَّ: (إذا أحرم) إلى قوله: (فيهما) في النهاية والمُعْنِي إلّا قوله: (أو عقب أيام التشريق) وقوله: (في الأولى).
☐ فَوَدَّ (سني): (فالأظهر أنه يلزمه أن يفرّق في قضائها إلخ) قال في الحاشية أي فوراً إن فاتت بغير عذر وإلا فلا كما بحثه الزركشي وكلامهم في باب الصيام مُصرِّح به وظاهر أن السفر عذر في تأخير القضاء، وإن وجب عليه الفور كرمضان بل أولى اهـ سم.
☐ فَوَدَّ (سني): (أن يفرّق في قضائها بينها إلخ) أي فَلَوْ صَامَ عَشْرَةً وَلَاءَ حَصَلَتْ الثلاثة ولا يُعْتَدُ بالبقية

يَلْزَمَ ذلك، وإن خَلَفَ تَرَكَةً؛ لآته لم يَتِمَّكُنْ حَقِيقَةً وَلَعَلَّ الأوَّلَ أَقْرَبُ، وهو الوجه اهـ.
لكن قُضِيَّةَ شَرْحِ الرُّوضِ الإِكْتِفَاءُ بِالْإِقَامَةِ لآته لَمَّا قال الرُّوضُ، فَإِنْ تَوَطَّنَ بِمَكَّةَ صَامَ بِهَا قال في قوله تَوَطَّنَ أي أقام اهـ وليس بمُسَلِّمٍ.
☐ فَوَدَّ في (سني): (ويُنذَبُ تتابع الثلاثة والسبعة) عبارة الرُّوضِ وَيُسْتَحَبُّ التَّاتُّعُ أداءً وقضاء اهـ. وشرحه شارحه هكذا وَيُسْتَحَبُّ التَّاتُّعُ في كُلِّ مِنَ الثلاثة والسبعة أداءً وقضاءً وقد يُسْتَشْكَلُ بآته يَقْتَضِي أَنَّ السَّبعة قد تكون قضاء مع أنها لا تكون إلّا أداءً وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ وقضاء راجع لِمَجْمُوعِ الْأُمُورِينِ أو يُقَالُ قَوْلُهُ أداءً وقضاء راجع لِمَجْمُوعِ الْأُمُورِينِ وبآته يُتَصَوَّرُ كَوْنُ السَّبعة قِضَاءً فيما إذا مات قَبْلَ فِعْلِهَا وفعلها وإِرنه؛ لآته بِمَوْتِهِ خَرَجَ وقتها إذ لا يَزِيدُ وقتها على مُدَّةِ عُمُرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.
☐ فَوَدَّ في (سني): (فالأظهر أنه يلزمه أن يفرّق في قضائها بينها وبين السبعة) قال في الرُّوضِ فَلَوْ صَامَ عَشْرَةً وَلَاءَ حَصَلَتْ الثلاثة أي ولا يُعْتَدُ بالبقية لِعَدَمِ التَّفْرِيقِ اهـ. فَلَوْ تَوَطَّنَ مَكَّةَ وصام العشرة ولأه فَيَنْبَغِي فِي نَحْوِ التَّمَتُّعِ أَنْ يَحْصُلَ الثلاثة وَيَلْغُو أَرْبَعَةٌ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُا قَدْرُ مُدَّةِ التَّفْرِيقِ اللَّازِمِ لَهُ وَتُحَسَّبُ لَهُ الثلاثة الْبَاقِيَةُ مِنَ الْعَشْرِ مِنَ السَّبعة لِوُقُوعِهَا بَعْدَ مُدَّةِ التَّفْرِيقِ فَيَكْمُلُ عَلَيْهَا سَبْعَةٌ وَفِي تَرْكِ الرَّمِي أَنْ تَحْصُلَ الثلاثة وَيَلْغُو يَوْمٌ؛ لِآته الْوَاجِبُ فِي التَّفْرِيقِ هُنَا وَتُحَسَّبُ لَهُ السَّبعة الْبَاقِيَةُ فَيَنْبَغِي عَلَيْهِ يَوْمٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.
☐ فَوَدَّ في (سني): (فالأظهر أنه يلزمه أن يفرّق في قضائها) قال في حاشية الإيضاح أي فوراً إن فاتت بغير عذر وإلا فلا كما بحثه الزركشي وكلامهم في باب الصيام مُصرِّح به وظاهر أن السفر عذر في

وهو أربعة أيام العيد والتشريق في الأولى ومدة سيره.....

لِعَدَمِ التَّفْرِيقِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى فِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الرُّؤْيِ مَا نَصَّهُ فَلَوْ تَوَطَّنَ مَكَّةَ وَصَامَ الْعَشْرَةَ وَلَا فَيَنْبَغِي فِي نَحْوِ التَّمَتُّعِ أَنْ يَحْصَلَ الثَّلَاثَةُ وَيَلْغَوْ أَرْبَعَةً بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا قَدَرُ مَدَّةِ التَّفْرِيقِ اللَّازِمِ لَهُ وَتُخَسَّبُ لَهُ الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَّةُ مِنَ السَّبْعَةِ لِيُقَوِّعَهَا بَعْدَ مَدَّةِ التَّفْرِيقِ فَيُكْمَلُ عَلَيْهَا سَبْعَةٌ وَفِي تَرْكِ الرِّمَى أَنْ تَحْصَلَ الثَّلَاثَةُ وَيَلْغَوْ يَوْمٌ؛ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ فِي التَّفْرِيقِ هُنَا وَتُخَسَّبُ لَهُ السَّبْعَةُ الْبَاقِيَّةُ فَيَنْقَى عَلَيْهِ يَوْمٌ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ وَقَالَ الْوَنَائِي وَلَوْ قَدَّمَ السَّبْعَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ لَمْ تَقَعْ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا عَنِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ مُتَلَاغِبٌ إِنْ تَعَمَّدَ وَإِلَّا وَقَعَتْ ثَلَاثًا أَهْ وَفِيهِ وَفَقَةٌ فَلْيُرَاجَعْ، فَإِنَّهُ خِلَافٌ مَا مَرَّ أَيْفًا عَنِ النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى وَسَمِ. هـ فَوَدُ: (وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ إِنْخ) أَيِ فَلَوْ اسْتَوَطَّنَ مَكَّةَ وَلَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ قَبْلَ يَوْمِ التَّخْرِ فَرَّقَ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ عِشْرَ زَادَ الْوَنَائِي وَلَا يَجِبُ تَعَاطِي الْمُفْطِرِ أَيَّامَ التَّفْرِيقِ بَلْ لَهُ أَنْ يَصُومَ عَنْ ثَقْلٍ مَثَلًا أَهْ. هـ فَوَدُ: (فِي الْأَوَّلَى)، وَهِيَ فَوَاتُ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ سَمِ. هـ فَوَدُ: (وَمُدَّةُ سَيْرِهِ إِنْخ) كَذَا أَطْلَقُوهُ وَقَدْ يُقَالُ لِمَنْ لَا يُسْتَنْتَى مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ فِعْلُ الثَّلَاثَةِ عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بِمَكَّةَ قَبْلَ سَفَرِهِ بَلْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهَا فِي أَوَّلِ سَفَرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالْقَضَاءُ لَا يَزِيدُ عَلَى الْأَدَاءِ فَلْيَحَرِّزْ بِضَرِّي وَأَقْرَ سَمِ إِطْلَاقَهُمْ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ وَمُدَّةُ سَيْرِهِ إِنْخ ظَاهِرُهُ اِغْتِيَارُ جَمِيعِ مَدَّةِ السَّيْرِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَامَهَا عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي سَيْرِهِ إِلَى أَهْلِهِ بَأَنْ شَرَعَ فِي السَّيْرِ عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مَعَ الشَّرُوعِ فِي الصَّوْمِ لَمْ يَكْفِ التَّفْرِيقُ بِمَا بَقِيَ مِنْ مَدَّةِ السَّيْرِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الصَّبْرِ بَعْدَ الْوُصُولِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَيْضًا أَهْ وَجَزَمَ الْوَنَائِي بِالْإِطْلَاقِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَوَّلَى عِبَارَتُهُ أَمَّا إِذَا صَامَ أَيِ نَحْوِ الْمُتَمَتُّعِ وَالْقَارِنِ الثَّلَاثَةَ بِمَكَّةَ؛ فَإِنْ مَكَتَ بَعْدَ الصَّوْمِ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ سَافَرَ فَلَهُ صَوْمُ السَّبْعَةِ عَقِبَ وَصُولِهِ وَإِلَّا صَامَهَا عَقِبَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ مِنْ وَصُولِهِ، فَإِنْ صَامَ الثَّلَاثَةَ فِي الطَّرِيقِ صَبَرَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ وَصُولِهِ وَقَدَرَ مَا صَامَهَا مِنْ أَيَّامِ الطَّرِيقِ فَلَوْ صَامَهَا آخِرَ سَفَرِهِ بَحِثْ وَافَقَ آخِرُهَا آخِرَ يَوْمٍ مِنْ سَفَرِهِ فَرَّقَ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَمُدَّةِ السَّيْرِ أَهْ. هـ فَوَدُ: (مُدَّةُ سَيْرِهِ) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِمَا اِغْتِيَدَ مِنَ الْإِقَامَةِ الطَّوِيلَةِ بِمَكَّةَ عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ،

التَّأخِيرِ، وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْفَوْرُ كَرَمَضَانَ بَلْ أَوَّلَى وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ يَجِبُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا عَلَى مَنْ أَحْرَمَ أَيِ مَعَ بَقَاءِ زَمَنِ يَسْعُهَا مُتَعَيِّنِ إِبْقَاعِهِ فِي الْحَجِّ بِالنَّصِّ، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا فَلَا يَكُونُ السَّفَرُ عُدْرًا فِيهِ بِخِلَافِ رَمَضَانَ أَهْ. فَافْهَمْ أَنَّ سَبَبَ كَوْنِ السَّفَرِ لَيْسَ عُدْرًا هُنَا تَعَيُّنُ إِبْقَاعِهَا فِي الْحَجِّ بِالنَّصِّ وَذَلِكَ مُتَنَفِّ فِي الْقَضَاءِ فَكَانَ السَّفَرُ عُدْرًا فِيهِ أَهْ. وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي بَابِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ اخْتِلَافُ تَرْجِيحِ فِي الْقَضَاءِ الْفَوْرِيِّ هَلْ يَجِبُ فِي السَّفَرِ أَوْ لَا فَرَاغَهُ مِنْ مَحَلِّهِ. هـ فَوَدُ: (وَمُدَّةُ سَيْرِهِ عَلَى الْعَادَةِ الْغَالِبَةِ) ظَاهِرُهُ اِغْتِيَارُ جَمِيعِ مَدَّةِ السَّيْرِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَامَهَا عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي سَيْرِهِ إِلَى أَهْلِهِ بَأَنْ شَرَعَ فِي السَّيْرِ عَقِبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي الشَّرُوعِ فِي الصَّوْمِ لَمْ يَكْفِ التَّفْرِيقُ بِمَا بَقِيَ مِنْ مَدَّةِ السَّيْرِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الصَّبْرِ بَعْدَ الْوُصُولِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَيْضًا.

على العادة الغالبة إلى وطنه وما ألحق به فيهما وذلك؛ لأن الأصل في القضاء أنه يحكي الأداء، وإنما لم يلزمه التفريق في قضاء الصلوات؛ لأن تفريقها لمجرد الوقت وقد فات وهذا يتعلّق بفعل هو الحجّ والرجوع ولم يفوتا فوجب حكايتهما في القضاء ومن توطّن مكة يلزمه في الأولى التفريق بخمسة أيام وفي الثانية يوم. (وعلى القارن دم) لما صحّ أنه ﷺ ذبح عن

وهو واضح؛ لأنه لا ضرورة إليه بخلاف مدة السير بصري وفي ع ش خلافه عبارته قوله م ر ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة أقول ومن ذلك إقامة الحجاج بمكة بعد أعمال الحجّ لقضاء حوائجهم فإذا أقام بمكة فرّق بقدر ذلك وبقدر السير المعتاد إلى أهله؛ لأنه لا يمكنه التوجه إليهم بدون خروج الحجاج فهي ضرورية بالنسبة له كالإقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام الدورية المعروفة فيفرّق بجميع ذلك فيما يظهر اه وفي الكزدي على بأفضل ما نصّه قوله ومدة إمكان السير إلخ قال ابن علان قال سم هو صريح في عدم اختيار مدة الإقامة انتهى وقال القليوبي قوله على العادة الغالبة يفيد اختيار إقامته بمكة وأثناء الطريق مما جرّث به العادة انتهى وما قاله سم أقرب إلى المنقول اه أي والقويّ مذركا ما قاله القليوبي وع ش. قوله: (على العادة الغالبة إلخ) يقتضي أنه لا عبرة بسيره بالفعل إذا خالف العادة أو الغالب حتى لو وصل ولي في لحظة من مكة إلى مضر فلا بدّ له من التفريق بمدة السير المعتاد، وهو محلّ تأمل إذ لو فرض ذلك بعد أداء الثلاثة بمكة فواضح أن له فعل السبعة عقب وصوله فليتأمل بصريّ عبارة الكزديّ على بأفضل قال ابن علان قوله على العادة الغالبة يفهم أنها لو خولفت لم يُعتبر ما وقع بل العادة الغالبة اه ويثبت في الأصل أنه أقرب للمنقول وأن القويّ مذركا خلافه اه.

قوله: (أو ما ألحق به فيهما) أي الأولى وهي فوات الثلاثة في الحجّ والثانية، وهي فواتها عقب التشريق سم. قوله: (ولم يفوتا) يتأمل سم أي، فإنهما قد فاتا أيضا. قوله: (يلزمه في الأولى) أي ومنها ترك الإحرام من الميقات سم. قوله: (حكايتهما) أي الحجّ والرجوع يعني أيام العيد والتشريق الأربعة في الأولى ومدة السير إلى نحو وطنه فيهما معاً. قوله: (بخمسة أيام) كذا في أصله رحمه الله تعالى، وهو محلّ تأمل والموجود في سائر كتبه بأربعة أيام، وهو واضح ثم رأيت المحشي قال قوله بخمسة الظاهر بأربعة بصريّ عبارة الكزديّ على بأفضل ووقع في التخفة أنه قال بخمسة أيام والظاهر أنه سبق قلّم إذ الذي أطبقوا عليه حتى الشارح أربعة أيام اه. قوله: (لما صحّ) إلى الباب في النهاية والمعني.

قوله: (لما صحّ إلخ) أي ولوجوبه على المتمتع بالتصّ وفعل المتمتع أكثر من فعل القارن فإذا لزمه

قوله: (وما ألحق به فيهما) أي الأولى، وهي فوات الثلاثة في الحجّ والثانية، وهي فواتها عقب التشريق. قوله: (ولم يفوتا) يتأمل. قوله: (ومن توطّن مكة إلخ) لو قصّد توطّن مكة وصام بعض السبعة فيها ثم أعرّض عن توطّنها وسافر قبل فراقها إلى وطنه فهل يُعتدّ بما صامه ويكمل عليه في السفر ولو في السفر أو لا يُعتدّ به ويلزم صوم السبعة إذا وصل وطنه فيه نظر. قوله: (يلزمه في الأولى) أي ومنها ترك الإحرام من الميقات.

نِسَائِهِ الْبَقَرِ يَوْمَ النَحْرِ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَكُنَّ قَارِنَاتٍ، وَهُوَ (كَدَمِ التَّمَتُّعِ) فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فِيهِ وَمِنْهُ أَنْ لَا يَعُودَ لِمَا مَرَّ قَبْلَ الْوُقُوفِ وَمَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ إِیْضَاخًا (قُلْتُ: بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ دَمَ الْقَرَانِ مَقِيسٌ عَلَى دَمِ التَّمَتُّعِ فَأُعْطِيَ حُكْمَهُ فِيهِمَا.

(بَابُ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ)

وَهُوَ هُنَا نَيْتَةُ الدُّخُولِ فِي التُّشْكِكِ أَوْ نَفْسُ الدُّخُولِ فِيهِ بِالنِّيَّةِ.....

الدَّمُ فَالْقَارُنُ أَوَّلَى نِهَایَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فِيهِ) أَيْ جِنْسًا وَسَيًّا وَبَدَلًا عِنْدَ الْعُجْزِ نِهَایَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (قَبْلَ الْوُقُوفِ) أَيْ وَلَوْ بَعْدَ طَوَافِهِ أَيْ لِلْقُدُومِ كَمَا قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الْإِزْشَادِ إِنَّهُ الظَّاهِرُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَمَتُّعِ فِي ذَلِكَ لَكِنْ رَدَّ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ سَم. □ فَوُدَّ: (وَمَا زَادَهُ) غَطَفْتُ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (إِیْضَاخًا) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى بِقَوْلِهِ عِبَارَةُ النَّهَایَةِ وَذَكَرَ هَذَا الشَّرْطَ إِیْضَاخًا وَإِلَّا فَتَشْبِيهُهُ بِدَمِ التَّمَتُّعِ يُعْنَى عَنْهُ أَهْ زَادَ الْمُعْنَى، وَإِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ كَانَ يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَزِيدَ مَا قَدَّرْتَهُ أَهْ أَيْ قَوْلُهُ أَنْ لَا يَعُودَ لِمَا مَرَّ قَبْلَ الْوُقُوفِ.

□ فَوُدَّ (لِسَمٍ): (مَنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْإِلَهِ) وَمَرَّ بَيَانُ حَاضِرِيهِ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ اثْنَانِ آخَرَ أَحَدُهُمَا لِحَجٍّ وَالْآخَرَ لِعُمْرَةٍ فَتَمَتُّعَ عَنْهُمَا أَوْ اعْتَمَرَ أَجِيرٌ عَنْ نَفْسِهِ ثُمَّ حَجَّ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ، فَإِنْ كَانَ قَدْ تَمَتُّعَ بِالْإِذْنِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِينَ أَوْ إِحْدَاهُمَا فِي الْأَوَّلَى وَمِنْ الْمُسْتَأْجِرِ فِي الثَّانِيَةِ فَعَلَى كُلِّ مِنَ الْإِذْنَيْنِ أَوْ الْإِذْنِ وَالْأَجِيرِ يَضْفُ الدَّمُ إِنْ أَيْسَرَا، وَإِنْ أَعْسَرَا أَوْ أَحَدُهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ فَالصَّوْمُ عَلَى الْأَجِيرِ أَوْ تَمَتُّعَ بِلَا إِذْنٍ مِمَّنْ ذُكِرَ لَزِمَهُ دَمَانِ دَمٌ لِلتَّمَتُّعِ وَدَمٌ لِأَجْلِ الْإِسَاءَةِ بِمُجَاوَزَتِهِ الْمِيقَاتِ وَلَوْ وَجَدَ الْمُتَمَتُّعُ الْفَاقِدَ لِلْهَدْيِ الْهَدْيَ بَيْنَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ وَالصَّوْمِ لَزِمَهُ الْهَدْيُ لَا إِنْ وَجَدَهُ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الصَّوْمِ فَلَا يَلْزَمُهُ، وَإِنَّمَا يُسْتَحَبُّ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ نِهَایَةً زَادَ الْمُعْنَى وَإِذَا مَاتَ الْمُتَمَتُّعُ أَوْ الْقَارِنُ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ هَدْيٌ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ بَلْ يَخْرُجُ مِنْ تَرَكَّتِهِ أَوْ صَوْمٌ لِكُونِهِ مُغْسِرًا بِذَلِكَ فَكَرَمَضَانِ يَسْقُطُ عَنْهُ إِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ فِعْلِهِ أَوْ يُصَامُ أَوْ يُطْعَمَ عَنْهُ مِنْ تَرَكَّتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدُّ إِنْ تَمَّ كُنْ أَهْ.

وَفِي سَمٍ عَنِ الرُّؤُوسِ وَشَرْحِهِ مِثْلُهُ. □ فَوُدَّ: (فِيهِمَا) أَيْ فِي الشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

بَابُ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ

□ فَوُدَّ: (وَهُوَ هُنَا الْإِلَهِ).

(فَائِدَةٌ): مُحَصَّلُ مَا فِي حَاشِيَةِ الْإِیْضَاخِ لِلشَّارِحِ أَنَّ كُلًّا مِنْ إِتْلَافِ الْحَيَوَانِ الْمُخْتَرَمِ وَالْجِمَاعِ فِي

□ فَوُدَّ: (قَبْلَ الْوُقُوفِ) أَيْ وَلَوْ بَعْدَ طَوَافِهِ أَيْ لِلْقُدُومِ كَمَا قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الْإِزْشَادِ إِنَّهُ الظَّاهِرُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَمَتُّعِ فِي ذَلِكَ لَكِنْ رَدَّ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ.

بَابُ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ

(فَائِدَةٌ): مُحَصَّلُ مَا فِي حَاشِيَةِ الْإِیْضَاخِ لِلشَّارِحِ أَنَّ كُلًّا مِنْ إِتْلَافِ الْحَيَوَانِ الْمُخْتَرَمِ وَمِنْ الْجِمَاعِ فِي

كما مرّ أي ما حرّم بسببه ولو مطلقاً قيل: لم يف بما دلّت عليه عبارته من استيعاب جميعها لحذفه عقد النكاح ومقدّمات الوطء والاستمناء. اهـ. ويُجاب بأنّ الأوّل معلوم من كلامه السابق أنه لا يحلّ إلا بالتحلل الثاني ومن كلامه في ولاية النكاح والثاني من كلامه في الحيض والصوم الدالّ على أنه يلزم من حرمة الجماع حرمة مقدّماته، والثالث ملحق بالثاني

الحجّ كبيرة، وأنّ بقية المحرمات صغيرة سم على حجّ وقوله: والجماع ظاهره ولو بين التحللين ولعله غير مراد. وقوله: في الحجّ قد يُخرج العُمرة ولعله مراد أيضاً ش. هـ. فوه: (كما مرّ) أي في باب الإحرام من إطلاقه على هذين المعنيين أي الأوّل سبب بعيد، والثاني قريب. هـ. فوه: (أي ما حرّم إلخ) تفسير لمحرّمات الإحرام في المتن. هـ. فوه: (ولو مطلقاً) أي ولو كان الإحرام مطلقاً بصريّ.

هـ. فوه: (قيل إلخ) قال في الرّونق واللباب إنّ مجموع المحرمات عشرون شيئاً وجرى على ذلك البلقيني في التّدريب وقال في الكفاية إنّها عشرة أي والباقيّة متداخلة قال الأذرعى: واعلم أنّ المصنّف بالغ في اختصار أحكام الحجّ لا سيّما هذا الباب، وأتى فيه بصيغة تدلّ على حصر المحرمات فيما ذكره والمحرّر سالم من ذلك فإنّه قال يحرم في الإحرام أمور منها كذا وكذا. اهـ. والمصنّف عدّها سبعة مغني ونهاية. هـ. فوه: (ويجاب إلخ) فيه بحث؛ لأنّ كلامه السابق علّم منه أيضاً حرمة اللبس والحلق والقلم والصنيد. والحاصل أنّ التّرجمة إنّ كان مقتضاها ذكر المترجم عليه، وإن فهم من محلّ آخر وردّ عليه ما أورده المعتبر، وإن كان مقتضاها ذكر ذلك ما لم يفهم من محلّ آخر فكان ينبغي ترك ما ذكره من اللبس وما بعده لعلّ حرمتها ممّا تقدّم، وأما اقتضاؤها ذكر البعض دون البعض فهو تحكّم لا وجه له إلا أن يُمنع التّحكّم بأنّ بعضها أهمّ من بعض فاكتمى بالعلم بغير الأهمّ من محلّ آخر فليتأمل سم. هـ. فوه: (بأنّ الأوّل إلخ) بالتأمل فيه يُعلم خلوّه عن مقصود الجواب وكذا الثاني والثالث مع ما فيهما من مزيد التّكليف والتّعسف بصريّ. هـ. فوه: (إنّه لا يحلّ) أي عقد النكاح. هـ. فوه: (الدالّ على أنّه يلزم إلخ) فيه بحث ومما يردّ دلالته على اللزوم المذكور أنّ حرمة الجماع في الحيض لم تستلزم حرمة المقدّمات بالمعنى المراد هنا الشامل لنحو التّقييل من كلّ استمتاع فوق السّرة سم.

الحجّ كبيرة، وأنّ بقية المحرمات صغيرة. هـ. فوه: (ويجاب إلخ) فيه بحث؛ لأنّ كلامه السابق علّم منه أيضاً حرمة اللبس والحلق والقلم والصنيد والحاصل أنّ التّرجمة إنّ كان مقتضاها ذكر المترجم عليه، وإن فهم من محلّ آخر وردّ عليه ما أورده المعتبر، وإن كان مقتضاها ذكر ذلك ما لم يفهم من محلّ آخر فكان ينبغي ترك ما ذكرناه من اللبس وما بعده لعلّ حرمتها ممّا تقدّم، وأما اقتضاؤها ذكر البعض دون البعض فهو تحكّم لا وجه له إلا أن يُمنع التّحكّم بأنّ بعضها أهمّ من بعض فاكتمى بالعلم بغير الأهمّ من محلّ آخر فليتأمل. اهـ. هـ. فوه: (الدالّ على أنّه يلزم إلخ) فيه بحث ومما يردّ دلالته على اللزوم المذكور أنّ حرمة الجماع في الحيض لم تستلزم حرمة المقدّمات بالمعنى المراد هنا الشامل لنحو التّقييل من كلّ استمتاع فوق السّرة.

في ذلك وحكمة تحريم ذلك أن فيها تزفها وهو أشعث أغبر كما في الحديث فلم يُناسبه التزفه، وأيضاً فالقصد تذكره ذهابه إلى الموقف متجرداً متشعناً ليُقبل على الله بكلية ولا يشتغل بغيره. والحاصل أن القصد من الحج تجرد الظاهر ليتوصل به لتجرد الباطن ومن الصوم العكس كما هو واضح فتأمل. (أحدهما سنن) ومنه استدامة الساتر وفارق استدامة الطيب بتدب ابتداء هذا قبل الإحرام بخلاف ذاك ومن ثم كان التلبيد بما له جرم كالطيب في جل استدامته؛ لأنه مندوب مثله (بعض رأس الرجل)، وإن قل ومنه البياض المحاذي لا الطيب على الأذن كما مر. (بما يُعد) هنا (ساتراً) عرقاً، وإن حكى البشارة كثوب رقيق؛ لأنه يُعد ساتراً هنا بخلاف الصلاة ولو غير مخيط كعصابة عريضة وطين أو جناء تخين للتهيء الصحيح عن تغطية رأس المحرم الميت ورواية مسلم الناهية عن ستر وجهه أيضاً. قال البيهقي: وهم من بعض الرواة وغيره أنها محمولة على ما لا بُد من كشفه من الوجه ليتحقق كشف جميع الرأس. أمّا ما لا يُعد ساتراً فلا يضُر كخيط رقيق وتوسّد نحو عمامة.....

□ فؤد: (وحكمة تحريم ذلك) أي ما حُرّم ولذا ذكّر اسم الإشارة والتأنيث في فيها نظراً لمعنى ه بضرئ. □ فؤد: (وأيضاً إلخ) عبارة المغني والنهاية قال بعض العلماء والحكمة في تحريم لبس المخيط وغيره مما منع المخرم منه أن يخرج الإنسان عن عادته فيكون ذلك مذكراً له ما هو فيه من عبادة ربّه فيشتغل بها. اهـ. □ فؤد: (إلى الموقف) أي المخش. □ فؤد: (والحاصل إلخ) يتأمل ما الباعث له وه حاصله فإن كان الغرض تخيير الحكمة فيهما فالأولى أن يقال القصد منهما كغيرهما من العبادات الجارية على الجوارح الظاهرة أو الباطنة تكميل الباطن أي الحقيقة الإنسانية وتهيئتها للتوجه لحضر الأحديّة بضرئ. □ فؤد: (بتدب ابتداء هذا) وقد يقال بل المقصود بالابتداء الدوام.

□ فؤد (سنن) (بعض رأس الرجل) أي فيجب كشف جميعه منه مع كشف جزء مما يحاذيه من الجوانب إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وليس الأذن من الرأس خلافاً لمن وهم فيه نهاية. □ فؤد: (وإن قل) إلى قوله؛ لأن ساتره في النهاية لا قوله ويظهر ضبطهما إلى كحر وقوله: أو الملوّز أو المضمور. وقوله: ولا ربطهما إلى ولبس الخاتم وكذا في المغني لا قوله، وإن قل وقوله: ورواية مسلم إلى أمّا ما لا يُعد وقوله: ويظهر في شعر إلى المتن. □ فؤد: (ومنة) أي من الرأس. □ فؤد: (كثوب رقيق إلخ) أي وزجاج نهاية. □ فؤد: (ليتحقق كشف جميع الرأس) قال في شرح الرّوض أي والمغني لكن لا بُد أن يبقى أي من غير الرأس شيء ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به الدارمي اهـ سم.

□ فؤد: (كخيط رقيق) أي لم يكن عريضاً نهاية. □ فؤد: (أمّا ما لا يُعد ساتراً فلا يضُر إلخ) ظاهره، وإذ قصد به السترع ش. □ فؤد: (وتوسّد نحو عمامة إلخ) عبارة النهاية وتوسّد وسادة أو عمامة وسره بما لا

□ فؤد: (ليتحقق كشف جميع الرأس) قال في شرح الرّوض لكن لا بُد أن يبقى أي من غير الرأس شيء ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به الدارمي. اهـ.

وَوَضِعَ يَدَهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا السَّتْرَ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَهُ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ وَانْغِمَاسٍ بِمَاءٍ وَلَوْ كَدْرًا وَحَمَلَ نَحْوَ زَنْبِيلٍ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ ذَلِكَ أَيْضًا أَوْ اسْتَظْلَالَ بِمَحْمَلٍ، وَإِنْ مَسَّ رَأْسَهُ بِلٍ، وَإِنْ قَصَدَ بِهِ السَّتْرَ وَيُظْهِرُ فِي شَعْرٍ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ يَسْتُرُهُ كَمَا لَا يُجْزَى مُسْحُهُ فِي الْوُضُوءِ بِجَمِيعِ أَنَّ الْبَشْرَةَ فِي كُلِّ هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالْحُكْمِ، وَإِنَّمَا أَجْزَأُ تَقْصِيرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَنْوُطٌ بِالشَّعْرِ لَا الْبَشْرَةَ فَلَمْ يُشَبَّهْ مَا نَحْنُ فِيهِ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) وَيُظْهِرُ ضَبْطُهَا فِي هَذَا الْبَابِ بِمَا لَا يُطَاقُ الصَّبْرُ عَلَيْهِ عَادَةً، وَإِنْ لَمْ يُحِجَّ التَّيْتُمُ كَحَرٍّ أَوْ.....

يُلَاقِيهِ كَأَن رَفَعَهُ بَنَحْوِ عَوْدٍ بِيَدِهِ أَوْ بِيَدٍ غَيْرِهِ، وَإِنْ قَصَدَ السَّتْرَ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَوْ شَدَّ خِرْقَةً عَلَى جُحْجُحٍ بِرَأْسِهِ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ بِخِلَافِهِ فِي الْبَدَنِ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْمَخِيطِ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ الْبَدَنِ. اهـ.
 ٥ قوله: (وَوَضِعَ يَدَهُ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بَاقِضٍ كَقَوْلِهِ وَكَفَّ غَيْرِهِ. اهـ. قَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَوَضَعَ كَقَوْلِهِ كَذَلِكَ الْإِيضَاحُ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِ شَرْحِ الْبَهْجَةِ الصَّغِيرِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَمُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ لِلْبُكْرِيِّ وَمَالٍ إِلَيْهِ فِي الْمَنْحِ آخِرًا، وَإِنْ قَصَدَ بِهَا سَتْرَهُ وَكَذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْغَرَرِ وَالْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ وَالْبَهْجَةِ وَاسْتَوْجَهَهُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُمَا بَيْنَ يَدِهِ وَيَدِ غَيْرِهِ وَجَرَى الشَّارِحُ فِي الْإِيضَاحِ وَفَتَحَ الْجَوَادِ عَلَى الضَّرَرِ بِذَلِكَ عِنْدَ قَصْدِ السَّتْرِ وَعِبَارَةُ التَّخْفَةِ وَوَضَعَ يَدَهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا السَّتْرَ بِخِلَافِ الْإِنْفِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْوَنَائِي وَتَوَسَّدَ نَحْوَ عِمَامَةٍ وَيَدِ، وَإِنْ قَصَدَ بِهَا السَّتْرَ كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَالْحَاشِيَةِ وَخَالَفَ فِي التَّخْفَةِ. اهـ. ٥ قوله: (وَانْغِمَاسٍ بِمَاءٍ الْإِنْفِ) أَي وَكَبَّنَ وَعَسَلَ رَقِيقَ نِهَائِهِ. ٥ قوله: (وَحَمَلَ نَحْوَ زَنْبِيلٍ) أَي كَعْدَلٍ نِهَائِهِ وَمُغْنِي أَي وَحُزْمَةٍ حَشِيشٍ وَنَائِي. ٥ قوله: (لَمْ يَقْصِدْ بِهِ ذَلِكَ أَيْضًا) أَي، وَإِلَّا لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ كَمَا جَزَمَ بِهِ جَمْعٌ، وَمُقْتَضَاهُ الْحُرْمَةُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ نَحْوَ الْقَفَّةِ لَوْ اسْتَرْخَى عَلَى رَأْسِهِ بَحِثٌ صَارَ كَالْقَلَنْسُوءِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ يُحْمَلُ يَحْرُمُ وَتَجِبُ الْفِدْيَةُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ سَتْرَهُ شَرْحُ م. ر. اهـ سَمَّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م. ر.، وَإِلَّا لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ أَي بَأَن قَصَدَ السَّتْرَ وَخَذَهُ أَوْ مَعَ الْحَمْلِ. اهـ. ٥ قوله: (أَنَّهُ لَا شَيْءَ يَسْتُرُهُ) أَي فَلَا يَحْرُمُ سَتْرُهُ م. ر. اهـ سَمَّ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ أَي لَا عَلَى وَجْهِ الْإِحَاطَةِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَكَيْسِ اللَّخِيَةِ. اهـ.

٥ قوله (السِّي): (إِلَّا لِحَاجَةٍ) وَيَجُوزُ سَتْرُ رَأْسِهِ وَلَبْسُ بَقِيَّةِ بَدَنِهِ قُبَيْلَ طُرُوعِ الْعُدْرِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ طُرُوعُهُ بَدُونِ ذَلِكَ وَيَجِبُ التَّزَعُّقُ قَوْرًا إِذَا زَالَ الْعُدْرُ، وَإِلَّا فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ سَمَّ وَنَائِي وَبَصْرِي. ٥ قوله: (وَيُظْهِرُ ضَبْطُهَا فِي هَذَا الْبَابِ الْإِنْفِ) أَقْرَهُ ع ش. ٥ قوله: (كَحَرٍّ الْإِنْفِ) وَيَبْعُضُ الْهَوَائِشِ الصَّحِيحَةِ عَنْ سَمَّ مَا نَصَّهُ

٥ قوله: (لَمْ يَقْصِدْ بِهِ ذَلِكَ أَيْضًا)، وَإِلَّا لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ كَمَا جَزَمَ بِهِ جَمْعٌ وَمُقْتَضَاهُ الْحُرْمَةُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ نَحْوَ الْقَفَّةِ لَوْ اسْتَرْخَى عَلَى رَأْسِهِ بَحِثٌ صَارَ كَالْقَلَنْسُوءِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ يُحْمَلُ يَحْرُمُ وَتَجِبُ الْفِدْيَةُ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ سَتْرَهُ شَرْحُ م. ر. ٥ قوله: (بِلٍ، وَإِنْ قَصَدَ الْإِنْفِ) كَذَا شَرْحُ م. ر. ٥ قوله: (وَيُظْهِرُ الْإِنْفِ) كَذَا م. ر. ٥ قوله: (أَنَّهُ لَا شَيْءَ يَسْتُرُهُ) أَي فَلَا يَحْرُمُ سَتْرُهُ م. ر.

٥ قوله (السِّي): (إِلَّا لِحَاجَةٍ) هَلْ يَجُوزُ سَتْرُ رَأْسِهِ أَوْ لَبْسُ بَقِيَّةِ بَدَنِهِ قَبْلَ وُجُودِ الضَّرَرِ إِذَا ظَنَّ وُجُودَهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتُرْ أَوْ يَلْبَسْ أَوْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ وُجُودِ الضَّرَرِ. (سُئِلَ) السُّيُوطِيُّ عَنْ ذَلِكَ نَظْمًا، وَأَجَابَ

بَرْدٍ فَيَجُوزُ مَعَ الْفِدْيَةِ قِيَاسًا عَلَى وُجُوبِهَا فِي الْحَلْقِ مَعَ الْعُذْرِ بِالنَّصِّ وَذَكَرَ هَذَا فِي الرَّأْسِ لِقَلْبَتِهِ فِيهِ، وَإِلَّا فَهُوَ لَا يَخْتَصُّ بِهِ بَلْ يَأْتِي فِي نَحْوِ سِتْرِ الْبَدَنِ وَغَيْرِهِ كَالْتَطَائِبِ. (وَأُنْبَسَ) الْمَخِيطُ بِالْمُهْمَلَةِ نَحْوُ (الْمَخِيطِ) كَالْقَمِيصِ (أَوِ الْمَنَسُوجِ) كَالزَّرْدِ (أَوِ الْمَعْقُودِ) أَوِ الْمُلْزَقِ أَوِ الْمَضْفُورِ؛

سَأَلَتْ بَعْضَ شُيُوخِ الْحِجَازِ عَنِ الْمُحْرَمِ إِذَا لَبَسَ عِمَامَتَهُ لِلْعُذْرِ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ نَزْعُهَا لِأَجْلِ مَسْحِ كُلِّ الرَّأْسِ، وَهَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ لِلْسِّنَةِ وَهَلْ تَلْزُمُهُ الْفِدْيَةُ لِلتَّرَعِّعِ وَالتَّكْرَارِ أَوْ لِلتَّرَعِّعِ فَقَطُّ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ نَزْعُهَا لِذَلِكَ وَلَهُ التَّكْرِيرُ وَتَلْزُمُهُ الْفِدْيَةُ لِلتَّرَعِّعِ وَلَا تَلْزُمُهُ لِلتَّكْرِيرِ فِي الْوُضُوءِ الْوَاحِدِ. انْتَهَى. **كَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى** وَهُوَ قَرِيبٌ عَشْرَ عِبَارَةٍ الْوَنَائِي وَلَوْ سَتَرَ رَأْسَهُ لِضَرُورَةٍ وَاحْتِاجٍ لِكَشْفِهِ كُلَّهُ عَنْ غُسْلِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ أَوْ بَعْضِهِ لِلْوُضُوءِ بِأَنَّهُ لَمْ يُمْكِنْهُ إِذْ خَالَ نَحْوَ يَدِهِ لِلْمَسْحِ فَلَا تَعَدُّ وَتُكْمَلُ فِي الْوُضُوءِ عَلَى الْعِمَامَةِ فَيَقْتَصِرُ عَلَى قَدْرِ الْوَاجِبِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ وَشَرَحَ الْإِيضَاحُ وَقَالَ سَمِ لَوْ شَرَعَ عِمَامَتَهُ لِمَسَحِ رَأْسِهِ، وَكَرَّرَ التَّشْرِيعَ وَالْإِعَادَةَ لِلتَّلَاثِثِ فَفِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ. انْتَهَى. اهـ. أَيِ لَاتِّحَادِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.

• قَوْلُهُ: (أَوْ بَرْدٍ) أَيِ وَمُدَاوَاةٍ كَانَ جُرْحَ رَأْسِهِ فَشَدَّ عَلَيْهِ خِرْقَةً نِهَائَةً وَمُعْنَى • قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ هَذَا) أَيِ الْإِسْتِثْنَاءِ. • قَوْلُهُ: (كَالْقَمِيصِ) أَيِ وَخُفٍّ وَقَفَازٍ وَقَبَاءٍ، وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ يَدَيْهِ مِنْ كُمِهِ وَخَرِيطَةٍ لِيَخْضَابَ لِحْيَتِهِ وَسَرَائِلَ وَتُبَانٍ نِهَائَةً وَمُعْنَى قَالَ عَشْرَ وَالتُّبَانُ بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ سِرْوَالٌ صَغِيرٌ مِقْدَارَ شِبْرِ يَسْتُرُ الْعُورَةَ الْمُغْلَظَةَ وَقَدْ يَكُونُ لِلْمَلَا حِينَ مُخْتَارًا. اهـ. • قَوْلُهُ: (كَالزَّرْدِ) أَيِ كِدْرَعٍ مِنْ زَرْدٍ سِوَاةٍ كَانَ السَّائِرُ خَاصًّا بِمَحَلِّ كَكَيْسِ اللَّحْيَةِ أَوْ لَا كَانَ سَتَرَ بَعْضَهُ بَعْضَ الْبَدَنِ عَلَى وَجْهِ جَائِزٍ وَبَعْضُهُ الْآخَرَ بَعْضُهُ عَلَى وَجْهِ مُمْتَنِعٍ كَزَارِ شَقَّةٍ نِصْفَيْنِ وَلَفَّ عَلَى سَاقٍ نِصْفَهُ بَعْقِدًا أَوْ خَيْطٌ، وَإِنْ لَمْ يَلَفَّ التُّصَفُّ الْآخَرَ عَلَى السَّاقِ الْآخَرَ فِيمَا يَظْهَرُ نِهَائَةً قَوْلُ الْمُتَنِّ. (أَوِ الْمَعْقُودِ) أَيِ كُحْبَةٍ لَبَدٍ سِوَاةٍ كَانَ فِي ذَلِكَ الْمُتَّخِذُ مِنْ قُطْنٍ وَكَتَّانٍ وَغَيْرِهِمَا نِهَائَةً. • قَوْلُهُ: (أَوِ الْمُلْزَقِ) قَالَ فِي الْإِيضَاحِ ظَاهِرُهُ أَنَّ اللَّزْقَ مُغَايِرٌ لِلْعَقْدِ، وَهُوَ مَا يَمِيلُ إِلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ، وَأَوْهَمَ كَلَامُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهُ وَبَيَّنَّ بِتَمْثِيلِهِ اللَّزْقَ كَالِإِسْتَوِيِّ بِقَوْلِهِ كَلْبِدٌ أَنَّ مَنْ

كَذَلِكَ وَمِنْ لَفْظِ السُّؤَالِ:

فَهَلْ لَهُ اللَّبْسُ قَبِيلَ الْعُذْرِ
أَمْ بَعْدَ أَنْ يَخْصُلَ عُذْرٌ ظَاهِرٌ
وَلَوْ طَرَا عُذْرٌ وَزَالَ عَنْهُ

أَجْزَلُ لَهُ اللَّبْسُ بِغَيْرِ وَزْرِ
عَلَى حُصُولِهِ فَهَذَا الْأَرَأْفُ
حُصُولُ سُقْمٍ جَوَّزُوا التَّيْمُمَا
مُبَادِرًا وَلَيْغَصِ إِنْ لَمْ يَنْزِعْ

مَا قَوْلُكُمْ فِي مُحْرَمٍ يُلَبِّي
بِغَالِبِ الظَّنِّ بِدُونِ الْوَزْرِ
يَجُوزُ لُبْسُ وَغِطَاءُ سَائِرِ

هَلْ يَجِبُ التَّرَعُّعُ بِيَزْرَ مِنْهُ وَمِنْ لَفْظِ الْجَوَابِ؟
وَمُحْرَمٌ قَبْلَ طُرُوءِ الْعُذْرِ
بِغَالِبِ الظَّنِّ وَلَا تَوَقُّفُ
نَظِيرُهُ مَنْ ظَنَّ مِنْ غُسْلِ بَمَا
وَمَنْ تَزَلَّ أَغْذَاؤُهُ فَلْيَقُطَعْ

• قَوْلُهُ فِي (النَّشِ): (أَوِ الْمَعْقُودِ) كَاللَّبَدِ.

لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ بُسِّ الْمُحَرِّمِ لِلْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ وَالْبُرْنُسِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخُفِّ وَتُعْتَبَرُ الْعَادَةُ الْغَالِبَةُ فِي الْمَلْبُوسِ إِذْ هُوَ الَّذِي يَحْضُلُ بِهِ التَّوَقُّفُ فَيَجِلُّ الْإِرْتِدَاءُ وَالِلْتِحَافُ بِالْقَمِيصِ وَالْقَبَاءِ بِأَنْ يَضَعَ أَسْفَلَهُ عَلَى عَاتِقِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَقَامَ لَا يَسْتَمْسِكُ فَلَا يُعَدُّ لَا بِسًا لَهُ أَوْ يَلْتَحِفُ بِهِ كَالْمِلْحَفَةِ، وَالْإِتْرَازُ بِالسَّرَاوِيلِ كَالْإِرْتِدَاءِ بِرِدَائِهِ مُلْفَقٍ مِنْ رِقَاعٍ طَاقِينَ فَأَكْثَرُ بَخْلَافٍ مَا لَوْ وَضَعَ طَوِّقَ الْقَبَاءِ أَوْ الْفَرَجِيَّةَ عَلَى رَقَبَتِهِ فَإِنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمِّيهِ يَسْتَمْسِكُ إِذَا قَامَ فَيُعَدُّ لَا بِسًا لَهُ وَعَقْدُ الْإِزَارِ وَشَدُّ خَيْطِ عَلَيْهِ لِيُثَبَّتَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ مِثْلَ الْحُجْزَةِ وَيُدْخِلَ فِيهَا الثَّكَّةَ إِحْكَامًا لَهُ وَشَدُّ أَزْرَارِهِ فِي عُرَى إِنْ تَبَاعَدَتْ.....

مَثَلٌ بِهِ لِلْعَقْدِ فَقَدْ تَجَوَّزَ إِلَّا إِنْ ثَبَتَ أَنَّ اللَّبَدَ نَوْعَانِ نَوْعٌ مَعْقُودٌ وَنَوْعٌ مُلَزَقٌ. انْتَهَى. كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَفِي الْكُرْدِيِّ بَفَتْحِ الْكَافِ الْفَارِسِيِّ قَوْلُهُ: أَوْ الْمُلَزَقُ أَيْ الْمُلَصَّقُ بَعْضُهُ بِيَعِضٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ اللَّبَدَ عَلَى نَوْعَيْنِ نَوْعٌ مَعْقُودٌ وَنَوْعٌ مُلَزَقٌ (وَالْمُضْفُورُ) الْمَفْتُولُ أَوْ الْمُنْسُوجُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ (وَالْبُرْنُسُ) قَلَنْسُوَةٌ طَوِيلَةٌ اهـ. قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ الْإِنْخ) أَيْ مِنْ تَعْبِيرَاتِ الْفُقَهَاءِ وَتَمَثِيلَاهُمْ هُنَا، وَإِلَّا فَالْمَعْرُوفُ أَنَّ اللَّبَدَ هُوَ الْمُلَزَقُ وَلَيْسَ لَهُ نَوْعٌ آخَرُ. قَوْلُهُ: (فَيَجِلُّ الْإِرْتِدَاءُ الْإِنْخ) أَيْ بِلَا فِدْيَةٍ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَضَعَ أَسْفَلَهُ الْإِنْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ غِشَاءَهُ عَلَى عَاتِقِيهِ وَبِطَانَتَهُ إِلَى خَارِجٍ كَانَ سَائِرًا فَتَجَبُّ فِيهِ الْفِدْيَةُ وَهُوَ قَرِيبٌ عَ ش. قَوْلُهُ: (أَوْ يَلْتَحِفُ بِهِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النَّهْيِ أَوْ يُلْقَى قَبَاءٌ أَوْ فَرَجِيَّةٌ عَلَيْهِ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ وَكَانَ بَحْنٌ لَوْ قَامَ أَوْ قَعَدَ لَمْ يَسْتَمْسِكْ عَلَيْهِ إِلَّا بِمَزِيدٍ أَمْرٍ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَالْإِتْرَازُ بِالسَّرَاوِيلِ) أَيْ، وَإِذْخَالُ رِجْلَيْهِ فِي سَاقِي الْخُفِّ وَيَلْحَقُ بِهِ بُسُّ السَّرَاوِيلِ فِي إِخْدَى رِجْلَيْهِ شَرْحُ م. ر. اهـ. سَم. عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَلَهُ أَنْ يُدْخِلَ يَدَهُ فِي كُمِّ قَمِيصٍ مُتَفَصِّلٍ عَنْهُ، وَإِخْدَى رِجْلَيْهِ فِي سَرَاوِيلٍ كَمَا فِي النَّهْيِ خِلَافًا لِشَرْحِي الْإِزْشَادِ وَرِجْلُهُ فِي سَاقِ الْخُفِّ وَكَذَا قَرَارُهُ إِنْ كَانَ مَلْبُوسًا لِغَيْرِهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَعَقْدُ الْإِزَارِ) عَطَفٌ عَلَى الْإِرْتِدَاءِ وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ وَلَبَسَ الْخَاتَمَ سَم. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَجْعَلَهُ الْإِنْخ) كَذَا فِي أَصْلِهِ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَوْ قَالَ لَهُ أَوْ مِنْهُ أَوْ فِيهِ لَكَانَ أَوْلَى وَلَعَلَّهُ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ وَالْإِيصَالِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ فِي السَّعَةِ بِضَرِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَجْعَلَهُ مِثْلَ الْحُجْزَةِ الْإِنْخ) لَكِنَّهُ يُكْرَهُ كَمَا قَالَهُ الْمُتَوَلِّي نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (وَيُدْخِلُ فِيهَا الثَّكَّةَ الْإِنْخ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ لَهُ عَقْدَ نَفْسِ الْإِزَارِ بِأَنْ يَرْبِطَ كُلًّا مِنْ طَرَفَيْهِ بِالْآخِرِ وَلَهُ أَنْ يَرْبِطَ عَلَيْهِ خَيْطًا، وَأَنْ يَعْقِدَهُ، وَأَنْ يَجْعَلَ لِلْإِزَارِ مِثْلَ الْحُجْزَةِ وَيُدْخِلَ فِيهَا الثَّكَّةَ وَيَعْقِدَهَا وَلَهُ أَنْ يُلْفَ عَلَى طَرَفِ إِزَارِهِ نَحْوَ عِمَامَةٍ وَلَكِنْ لَا يَعْقِدَهَا. اهـ. كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَوَنَائِي. قَوْلُهُ: (وَشَدُّ أَزْرَارِهِ الْإِنْخ) وَلَهُ أَنْ يَشُدَّ إِزَارَهُ فِي طَرَفِ رِدَائِهِ رَوْضُ زَادَ م

قَوْلُهُ: (وَتُعْتَبَرُ الْعَادَةُ الْغَالِبَةُ) فَلَوْ ارْتَدَى بِالْقَمِيصِ أَوْ الْقَبَاءِ أَوْ التَّحَفَ بِهِمَا أَوْ اتَّرَزَ بِالسَّرَاوِيلِ فَلَا فِدْيَةَ كَمَا لَوْ اتَّرَزَ بِإِزَارٍ لَفَقَهُ مِنْ رِقَاعٍ أَوْ أَذْخَلَ رِجْلَيْهِ فِي سَاقِ الْخُفِّ وَيَلْحَقُ بِهِ بُسُّ السَّرَاوِيلِ فِي إِخْدَى رِجْلَيْهِ شَرْحُ م. ر. قَوْلُهُ: (وَعَقْدُ الْإِزَارِ) عَطَفٌ عَلَى الْإِرْتِدَاءِ وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ: وَلَبَسَ الْخَاتَمَ. قَوْلُهُ: (وَشَدُّ أَزْرَارِهِ فِي عُرَى الْإِنْخ) وَلَهُ أَنْ يَشُدَّ إِزَارَهُ فِي طَرَفِ رِدَائِهِ رَوْضُ زَادَ م. ر. فِي شَرْحِهِ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ. قَوْلُهُ: (وَشَدُّ أَزْرَارِهِ فِي عُرَى إِنْ تَبَاعَدَتْ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَفِي الْإِمْلَاءِ لَوْ زَرَّ إِزَارَهُ

ولا يَتَقَيَّدُ الرِّدَاءُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ فِيهِ مُتَمَتِّعٌ بِخِلَافِ الْإِزَارِ وَعَرِزَ طَرَفِ الرِّدَاءِ فِيهِ لَا عَقْدَ الرِّدَاءِ وَلَا خَلَّ طَرَفِيهِ بِخِلَالِ وَلَا رِبْطَهُمَا أَوْ شَدَّهُمَا وَلَوْ بَرَزَ فِي غُرُورٍ وَلَبَسَ الْخَاتَمَ وَتَقَلَّدَ الْمُصْحَفَ وَشَدَّ الْهَيْمَانَ وَالْمِنْطَقَةَ فِي وَسْطِهِ ثُمَّ تَحْرِيمُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُحِيطِ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ لَا يَخْتَصُّ بِجُزْءٍ مِنْ بَدَنِ الْمُحْرِمِ بَلْ يَجْرِي (فِي سَائِرِ بَدَنِهِ) أَي كُلُّ جُزْءٍ جُزْئٍ مِنْهُ كَكَيْسِ اللَّحْيَةِ أَوْ

ر فِي شَرْحِهِ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ انْتَهَى . سم . هـ . قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَقَيَّدُ الرِّدَاءُ بِذَلِكَ) فِي هَذِهِ الْبَيَانَةِ شَيْءٌ وَالْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ يَمْتَنِعُ فِيهِ مُطْلَقًا، وَإِنْ تَبَاعَدَتْ سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَفَارَقَ الْإِزَارُ الرِّدَاءَ فِيمَا ذُكِرَ بِأَنَّ الْأَزْرَارَ الْمُتَبَاعِدَةَ تُشَبِّهُ الْعَقْدَ، وَهُوَ فِيهِ مُتَمَتِّعٌ؛ لِإِعْدَمِ احْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ غَالِبًا بِخِلَافِ الْإِزَارِ . اهـ . فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَيَتَقَيَّدُ الرِّدَاءُ عَلَى حَذْفِ مُضَافَيْنِ أَي مَنَعَ أَزْرَارُ الرِّدَاءِ . هـ . قَوْلُهُ: (لَا عَقْدَ الرِّدَاءِ) أَي عَقْدَ طَرَفِيهِ بِخَيْطٍ أَوْ دُونِهِ نِهَايَةً عِبَارَةً سَمِ قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ، وَأَفْهَمَ إِطْلَاقَ حُرْمَتِهِ أَنَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَغْفِدَهُ فِي طَرَفِهِ الْآخَرِ أَوْ فِي طَرَفِ إِزَارِهِ . وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ عَنْ الْمُتَوَلَّى أَي مِنْ قَوْلِهِ يُكْرَهُ عَقْدُهُ أَي الْإِزَارَ وَشَدَّ طَرَفَهُ بِطَرَفِ الرِّدَاءِ . انْتَهَى . جَوَازُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الرِّدَاءَ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الشَّدِّ وَالْعَقْدِ وَقَدْ جَوَّزَ شَدَّهُ بِطَرَفِ الْإِزَارِ فَقِيَّاسَهُ جَوَازَ عَقْدِهِ بِهِ . انْتَهَى مَا فِي الْحَاشِيَةِ . وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الشَّدِّ وَالْعَقْدِ وَكَانَ الْمُرَادُ بِشَدِّ طَرَفِ أَحَدِهِمَا بِطَرَفِ الْآخَرِ جَمْعَ الطَّرَفَيْنِ وَرِبْطَهُمَا بِنَحْوِ خَيْطٍ وَجَزَمَ الْأُسْتَاذُ فِي كَثَرِهِ بِجَوَازِ عَقْدِ طَرَفِ رِدَائِهِ بِطَرَفِ إِزَارِهِ . انْتَهَتْ . هـ . قَوْلُهُ: (وَلَا رِبْطَهُمَا) أَي رِبْطَ طَرَفِي الرِّدَاءِ بِنَفْسِهِمَا بَدُونِ تَوَسُّطِ شَيْءٍ آخَرَ، هـ . وَقَوْلُهُ: (أَوْ شَدَّهُمَا) بِنَحْوِ خَيْطٍ . هـ . قَوْلُهُ: (وَلَبَسَ الْخَاتَمَ الْخُ) ، وَأَنْ يُدْخَلَ يَدَهُ فِي كُمٍ قَمِيصٍ مُتَفَصِّلٍ عَنْهُ، وَأَنْ يَلْفَ بِوَسْطِهِ عِمَامَةً وَلَا يَغْفِدُهَا مُعْنَى زَادَ النِّهَايَةَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ جَوَازُ الْإِحْتِيَاءِ بِحَبْوَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . اهـ . قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر جَوَازُ الْإِحْتِيَائِ الْخُ مُعْتَمَدٌ . اهـ . هـ . قَوْلُهُ: (وَتَقَلَّدَ الْمُصْحَفَ) أَي وَالسَّيْفَ نِهَايَةً وَمُعْنَى . هـ . قَوْلُهُ: (وَشَدَّ الْهَيْمَانَ) اسْمُ لِكَيْسِ الدَّرَاهِمِ ع ش . هـ . قَوْلُهُ: (كَكَيْسِ اللَّحْيَةِ الْخُ) يُلَاحَظُ مَعَ ذَلِكَ مَا مَرَّ مِنْ جَوَازِ إِدْخَالِ رِجْلَيْهِ فِي سَاقِ الْخُفِّ وَلَبَسِ السَّرَاوِيلِ فِي إِحْدَى رِجْلَيْهِ فَيَكُونُ مُسْتَتْنًى وَمَا اقْتَضَاهُ هَذَا سَمِ . هـ . قَوْلُهُ: (وَالْمِنْطَقَةَ) بِكَسْرِ الْمِيمِ مَا يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ وَيُسَمَّى النَّاسُ الْحِيَاصَةَ، وَالْمُرَادُ

بَشُوكَةٍ أَوْ خَاطَهُ لَمْ يَجُزْ وَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ كَمَا قَالَ الْقَمُولِيُّ . اهـ . وَقَدْ يُخْتِاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ زَرِّهِ بِشُوكَةٍ وَتَزْرِيرِهِ بِالْعُرَا الْمُتَبَاعِدَةِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْمَزْرُورَ بِالشُّوكَةِ فِي مَعْنَى الْمَخِيْطِ . هـ . قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَقَيَّدُ الرِّدَاءُ بِذَلِكَ) فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ شَيْءٌ وَالْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ يَمْتَنِعُ فِيهِ مُطْلَقًا، وَإِنْ تَبَاعَدَتْ . اهـ . هـ . قَوْلُهُ: (لَا عَقْدَ الرِّدَاءِ) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ، وَأَفْهَمَ إِطْلَاقَ حُرْمَتِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَغْفِدَهُ فِي طَرَفِهِ الْآخَرِ أَوْ فِي طَرَفِ إِزَارِهِ وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ عَنْ الْمُتَوَلَّى أَي مِنْ قَوْلِهِ يُكْرَهُ عَقْدُهُ أَي الْإِزَارَ وَشَدَّ طَرَفَهُ بِطَرَفِ الرِّدَاءِ . اهـ . جَوَازُ الثَّانِي جَزَمَ الْأُسْتَاذُ فِي الْكَتْرِ بِجَوَازِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الرِّدَاءَ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الشَّدِّ وَالْعَقْدِ وَقَدْ جَوَّزَ شَدَّهُ بِطَرَفِ الْإِزَارِ فَقِيَّاسَهُ جَوَازَ عَقْدِهِ بِهِ . اهـ . مَا فِي الْحَاشِيَةِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الشَّدِّ وَالْعَقْدِ وَكَانَ الْمُرَادُ بِشَدِّ طَرَفِ أَحَدِهِمَا بِطَرَفِ الْآخَرِ جَمْعَ الطَّرَفَيْنِ وَرِبْطَهُمَا بِنَحْوِ خَيْطٍ وَجَزَمَ الْأُسْتَاذُ فِي كَثَرِهِ بِجَوَازِ عَقْدِ طَرَفِ رِدَائِهِ بِطَرَفِ إِزَارِهِ . هـ . قَوْلُهُ: (كَكَيْسِ اللَّحْيَةِ الْخُ) يُلَاحَظُ مَعَ ذَلِكَ مَا مَرَّ مِنْ تَجْوِيزِ إِدْخَالِ رِجْلَيْهِ فِي

الأصبع بخلاف تغطية الوجه؛ لأن سائرَه لا يُحيط به ومن ثم لو أحاط به بأن يجعل له كيش على قدره إن تصوّر حرّم كما هو ظاهر.

(تنبيه) سائرُ إِمَّا مِنَ الشُّؤْرِ أي البقية فيكون بمعنى باقٍ أو من سورِ البلدِ أي المحيط بها فيكون بمعنى جميع خلافاً لمن أنكر هذا، وإن تبعه شارح فاعتزّض المثنى بأنه لم يتقدّم حكم شيء من البدن حتى يكون هذا الحكم باقيه فإن الرأس هنا قسيم له لا بعضه. (إلا إذا لم يجد غيره) أي المحيط حساباً لم يملكه ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استعارة بخلاف الهبة لعظم المنة أو شرعاً كأن وجده بأكثر من ثمن أو أجرة مثله، وإن قلّ فله حينئذ ستر العورة بالمحيط بلا فدية، ولُبُسُه في بقية بدنه لإحاجة نحو حرّ أو برّد بفدية فعلم أن له لبس السراويل لفقد الإزار وفيه خبر صحيح ومحلّه إن لم يتأتّ الأثرُ به على هيئته أو نقص بفتقه.....

بشدهما ما يشمل العقد وغيره. اه كُرِدِي على بأفضل ووثائي. ه قوله: (خِلَافاً لِمَنْ أَنْكَرَ هَذَا) الظاهر لِمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ؛ لأنّ تغليله إمّا يُلَايِمُ إنكار الأول ويُجَابُ بأن مراده أنكر وجود المعنى الثاني لغةً وحينئذ يحسن تفرُّع اعتراض الشيء التابع له لآته بناءً على أنه لا معنى للسائر إلا الباقي بصري.

ه قوله: (فإن الرأس هنا قسيم له إلخ) قد يمتنع هذا فإن المراد بالبدن جميع الإنسان والرأس هنا قسيم ما عداه من بقية البدن لا قسيم جميع البدن فقد تقدّم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم باقيه فليتامل فإنه في غاية الوضوح سم. ه قوله: (ولو بنحو استعارة) أي كالإجارة. ه قوله: (بخلاف الهبة) أي ولو من أضل أو فزع نهاية. ه قوله: (فعلم إلخ) عبارة النهاية والمُعْنَى مع المثنى إلا إذا كان لبسُه لإحاجة كحرّ وبرد فيجوز مع الفدية أو لم يجد غيره أي المحيط ونحوه فيجوز له من غير فدية لبس السراويل التي لا يتأتى الإثرُ بها عند فقد الإزار ولبس خفّ قطع أسفل كعبه أو مكعب أي مداس وهو المُسَمَّى بالسُرْموزة أو زُرْبُولٍ لا يستر الكعبين، وإن ستر ظهر القدمين فيهما بباقيهما عند فقد الثعلنين والمراد بالتعل التاسومة ومثلها قبقاب لم يستر سائر الأصابع أما المداس المعروف الآن فيجوز لبسُه؛ لأنه غير محيط بالقدم وبحث بعضهم عدم جواز قطع الخف إذا وجد المكعب؛ لأنه إضاعة مالٍ وهو مُتَّبَعَةٌ وظاهر كلامهم أنه يجوز له لبس الخف المقطوع، وإن لم يحتاج إليه وهو بعيد بل الأوجه عدمه إلا لإحاجة كخشية تنجس رجله أو نحو برّد أو حرّ أو كون الحفاء غير لائق به. اه بخلاف. وقولهما، وإن ستر ظهر القدمين قال الرشيد أي ولو مع الأصابع. اه. وقال ع ش ظاهره، وإن ستر العقب. اه. ه قوله: (أو نقص بفتقه) كذا في أصله كلمة الله تعالى وهو مقتضى أن كلاً منه ومما قبله وما بعده كافٍ

ساق الخفّ ولبس السراويل في إحدَى رجلَيْه فيكون مُسْتَتِي مِمَّا اقْتَضَاهُ هَذَا. ه قوله: (فإن الرأس هنا قسيم له لا بعضه) قد يمتنع هذا فإن المراد بالبدن جميع الإنسان والرأس هنا قسيم ما عداه من بقية البدن لا قسيم جميع البدن فقد تقدّم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم باقيه فليتامل فإنه في غاية الوضوح.

أو لم يجد سائرًا لِعَوْرَتِهِ مُدَّةً فَتَقِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَحَدًا مِمَّا يَأْتِي، وَإِلَّا لَزِمَهُ الْإِتْرَارُ بِهِ عَلَى هَيْئَةٍ أَوْ فَتَقَهُ بِشَرْطِهِ وَلَوْ قَدَرَ عَلَى بَيْعِهِ وَشِرَاءِ إِزَارٍ فَإِنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ تَبَدُّو عَوْرَتِهِ أَيْ بِحَضْرَةِ مَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ نَظَرُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَمْ يَجِبْ، وَإِلَّا وَجِبَ، وَأَنْ لَه لُبْسُ الْخُفِّ لِفَقْدِ النِّعْلِ لَكِنْ بِشَرْطِ قَطْعِهِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ نَقَصَتْ بِهِ قِيَمَتُهُ لِلأَمْرِ بِقَطْعِهِ كَذَلِكَ فِي حَدِيثِ الشَّيْخَيْنِ وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ وَجُوبِ قَطْعِهِ مَا زَادَ مِنَ السَّرَاوِيلِ عَلَى الْعَوْرَةِ قَالُوا لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَكَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ تَفَاهَةً نَقَصِ الْخُفِّ غَالِبًا بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَالْمُرَادُ بِالنِّعْلِ هُنَا مَا يَجُوزُ لُبْسُهُ لِلْمُحْرَمِ مِنْ غَيْرِ الْمُحِيطِ كَالْمَدَاسِ الْمَعْرُوفِ الْيَوْمَ وَالتَّاسُومَةِ وَالْقَبْقَابِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَسْتُرَا جَمِيعَ أَصَابِعِ الرَّجْلِ، وَإِلَّا حُرْمًا كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى مِمَّا مَرَّ مِنْ تَحْرِيمِهِمْ كَيْسَ الْأَصْبُعِ.....

فِي الْعُدُولِ إِلَى لُبْسِهَا عَلَى هَيْئَتِهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ الْأَوَّلِ مَعَ أَحَدِ الْآخِرِينَ فَحَيْثُ كَانَ تَغْيِيرُهُ بِالْوَاوِ فِي أَوْ نَقَصَ أَوَّلَى وَلَعَلَّهَا بِمَغْنَاهَا بَضْرِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ لَمْ يَجِدْ سَائِرًا لِعَوْرَتِهِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ خَالِيًا ثُمَّ رَأَيْتَ مَا يَأْتِي فِي الْمَأْخُودِ مِنْهُ سَم. □ فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيْ أَتَفًا بِقَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ تَبَدُّو عَوْرَتِهِ الْخُفِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا الْخُفِّ) أَيْ بَانَ تَأْتَى الْإِتْرَارُ بِالسَّرَاوِيلِ عَلَى هَيْئَتِهِ أَوْ لَمْ يَنْقُصْ بِفَتْقِهِ مَعَ وَجُودِ سَائِرِ لِعَوْرَتِهِ فِي مُدَّةِ الْفَتْقِ. □ فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ) وَهُوَ عَدَمُ النِّقَاصِ بِالْفَتْقِ مَعَ وَجُودِ سَائِرِ الْعَوْرَةِ فِي مُدَّتِهِ.

□ فَوَدَّ: (وَشِرَاءِ إِزَارٍ) أَيْ بِسَمْتِهِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ لَه لُبْسُ الْخُفِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ لَه لُبْسُ السَّرَاوِيلِ الْخُفِّ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ بِشَرْطِ قَطْعِهِ الْخُفِّ) وَلَوْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يُشْنَى حَتَّى يَصِيرَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَطْعِ قَفِي جَوَازِ الْقَطْعِ نَظَرٌ لِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّ فِيهِ إِضَاعَةً مَالٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَقَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ يَنْتَجِ عَدَمُ جَوَازِ قَطْعِ الْخُفِّ إِذَا وَجَدَ الْمُكْعَبُ. اه. يُؤَيِّدُ الْمَنْعَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ الْخُفِّ) أَيْ بِقَوْلِهِ لِلأَمْرِ الْخُفِّ. □ فَوَدَّ: (فَارَقَ عَدَمَ وَجُوبِ الْخُفِّ) الْإِفْتِصَارُ عَلَى نَفْيِ الْوُجُوبِ يُفْهَمُ الْجَوَازُ لَكِنْ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ عَدَمُ الْجَوَازِ سَم. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ) أَيْ حِكْمَةُ وَجُوبِ قَطْعِ الْخُفِّ دُونَ السَّرَاوِيلِ.

□ فَوَدَّ: (كَالْمَدَاسِ الْمَعْرُوفِ الْخُفِّ) وَهُوَ مَا يَكُونُ اسْتِمْسَاكُهُ بِسُيُورٍ عَلَى الْأَصَابِعِ ع شِ عِبَارَةُ الْوَنَائِي نَحْوُ التَّاسُومَةِ وَالْمَدَاسِ الْمَعْرُوفِ مِنْ كُلِّ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ رُءُوسُ الْأَصَابِعِ وَالْعَقَبُ كَالْقَبْقَابِ. اه. قَالَ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الرَّئِيسِ قَوْلُهُ: رُءُوسُ الْأَصَابِعِ أَيْ وَلَوْ بَعْضُ أَصْبُعٍ وَقَوْلُهُ: وَالْعَقَبُ أَيْ وَلَوْ بَعْضُهُ. اه. □ فَوَدَّ: (بِشَرْطِ أَنْ لَا يَسْتُرَا جَمِيعَ أَصَابِعِ الرَّجْلِ) يُقَيِّدُ الْحِلَّ إِذَا سَتَرَ بَعْضَ الْأَصَابِعِ فَقَطَّ وَقَدْ يُشْكِلُ

□ فَوَدَّ: (أَوْ لَمْ يَجِدْ سَائِرًا لِعَوْرَتِهِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ خَالِيًا ثُمَّ رَأَيْتَ مَا يَأْتِي فِي الْمَأْخُودِ مِنْهُ.

□ فَوَدَّ: (لَكِنْ بِشَرْطِ قَطْعِهِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ) لَوْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يُشْنَى حَتَّى يَصِيرَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَطْعِ قَفِي جَوَازِ الْقَطْعِ نَظَرٌ؛ لِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّ فِيهِ إِضَاعَةً مَالٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَقَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ يَنْتَجِ عَدَمُ جَوَازِ قَطْعِ الْخُفِّ إِذَا وَجَدَ الْكُعْبُ. اه. يُؤَيِّدُ الْمَنْعَ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ وَجُوبِ الْخُفِّ) الْإِفْتِصَارُ عَلَى نَفْيِ الْوُجُوبِ يُفْهَمُ الْجَوَازُ لَكِنْ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ عَدَمُ الْجَوَازِ. □ فَوَدَّ: (بِشَرْطِ أَنْ لَا يَسْتُرَا جَمِيعَ أَصَابِعِ الرَّجْلِ) يُقَيِّدُ الْحِلَّ إِذَا سَتَرَ بَعْضَ الْأَصَابِعِ فَقَطَّ وَقَدْ يُشْكِلُ بِتَحْرِيمِ كَيْسِ الْأَصْبُعِ

بخلاف نحو السرموزة فإنها مُحِيطَةٌ بالرجل جميعها والزربول المصري، وإن لم يكن له كعبٌ واليماني لإحاطتهما بالأصابع فامتنع لبسهما مع وجود ما لا إحاطة فيه ومن ثم قال شارح: وحكم المدايس وهو السرموزة حكم الخف المقطوع ولا يجوز لبسهما مع وجود النعلين على الصحيح المنصوص. اهـ. وظاهر إطلاق الاكتفاء بقطعه الخف أسفل من

بتخريم كيس الأضبع وقد يُفَرَّقُ بأن كيس الأضبع مُخْتَصٌّ به بخلاف ما هنا فإنه مُحِيطٌ للجميع فلا يُعَدُّ سائرًا لها الستر المُتَمَتِّعُ إلا إن ستر جميعها، والظاهر أن المراد بستر جميعها أن لا يزيد شيء من الأصابع على ستر القبقاب أو الثاموسة فلا يضُرُّ إمكان رؤية رؤوس الأصابع من قدام فليَتَأَمَّلْ سم. وقوله: (إمكان رؤية رؤوس الأصابع إلخ) أي ولو بعض رأس أضبع كما مرَّ عن الرئيس أنفاً.

هـ قوله: (بخلاف نحو السرموزة) عبارة غيره السرموزة بالسَّيْنِ المُهْمَلَةِ وفي الكُرْدِيِّ على بأفضل وفي حواشي التَّوْبِيرِ مِنْ كُتُبِ الحَفَافَةِ لِلشَّيْخِ أَبِي الطَّيِّبِ السَّنْدِيِّ السَّرموزة هي المعروف بالبابوج. اهـ. لكن قَضِيَّةُ صَنِيعِ الشَّارِحِ أَنَّ السَّرموزة له كَعْبٌ وَيُصْرَحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْوَنَائِي فَإِنْ فَقَدَ التَّغْلَ حِسًّا أَوْ شَرْعًا وَاحْتِاجَ لِقَايَةِ الرَّجْلِ كَانَ كَانَ الْخُفُّ غَيْرَ لَائِقٍ بِهِ فَلْيَلْبَسْ مَا سَتَرَ الْأَصَابِعَ أَوِ الْعَقِبَ كَخُفِّ قُطْعِ أَسْفَلِ كَعْبِهِ أَوْ حَتَّى ظَهَرَ الْعَقِبُ. وَالْمُكْعَبُ وَهُوَ السَّرموزة وَالزَّرْبُولُ الَّذِي لَا يَسْتُرُ الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ سَتَرَ ظَهَرَ الْقَدَمَيْنِ الْبَاقِي فِي الثَّلَاثَةِ كَمَا فِي التَّخْفَةِ، وَأُطْلِقَ فِي النَّهَايَةِ قُطْعَ الْخُفِّ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ فَيَجِلُّ حَيْثُ نَزَلَ عَنِ الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ سَتَرَ الْعَقِبَ وَالْأَصَابِعَ وَظَهَرَ الْقَدَمَ. انْتَهَى اهـ. وقوله: (وإن ستر العقب سبق عن ع ش مثله وقوله: والأصابع إلخ سبق عن الرشيد مثله. هـ قوله: (والزربول) أي البابوج. هـ قوله: (وظاهر إطلاق إلخ) هذا ما اقتضاه كلام الشيخين في الروضة، وأصلها فإنهما خيرا بين المدايس وهو المعروف الآن بالكوش وبين الخف المقطوع أسفل من الكعبين ولا شبهة أن الكوش سائرٌ للعقب ورؤوس الأصابع واقتضاه الحديث أيضًا فإن مقتضاه أن ما قُطِعَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ حُلٌّ مُطْلَقًا عِنْدَ فَقْدِ التَّغْلَيْنِ، وَإِنْ اسْتَرَّ الْعَقِبَ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي فَنَآوَى الْعَلَامَةِ ابْنَ زِيَادٍ مَا ذَكَرْتَهُ فَرَأَجَفَهَا ثُمَّ رَأَيْتَ الْمُحْسَنِيَّ سَمَ قَالَ قَوْلُهُ: فَالْحَاصِلُ إِنْ لَخَ الْوَجْهَ مَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ وَالْخَبَرُ الْجِلُّ حَيْثُ نَزَلَ عَنِ الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ سَتَرَ الْعَقِبَيْنِ وَالْأَصَابِعَ وَظَهَرَ الْقَدَمَ، وَهَلْ يَجِلُّ حَيْثُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَحْتَمِلُ الْجِلُّ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ بِمَنْزِلَةِ التَّغْلِ شَرْعًا. انْتَهَى اهـ بِصُرِّي. عبارة الكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ، وَأَمَّا الرَّجْلُ لِلذَّكْرِ فَاعْتَمَدَ الشَّارِحُ فِي التَّخْفَةِ وَالْإِيْعَابِ أَنَّ مَا ظَهَرَ مِنْهُ الْعَقِبُ وَرُءُوسُ الْأَصَابِعِ يَجِلُّ مُطْلَقًا وَمَا سَتَرَ

وقد يُفَرَّقُ بِأَنَّ كَيْسَ الْأَضْبُعِ مُخْتَصٌّ بِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ مُحِيطٌ بِالْجَمِيعِ فَلَا يُعَدُّ سَائِرًا لَهَا السَّترُ الْمُتَمَتِّعُ إِلَّا إِنْ سَتَرَ جَمِيعَهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِسَتْرِ جَمِيعِهَا أَنْ لَا يَزِيدَ شَيْءٌ مِنَ الْأَصَابِعِ عَلَى سِتْرِ الْقَبْقَابِ أَوْ الثَّامُوسَةِ فَلَا يَضُرُّ إِمْكَانُ رُؤْيَا رُءُوسِ الْأَصَابِعِ مِنْ قَدَامٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ لِبْسُ الْخُفِّ الْمَقْطُوعِ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ وَهُوَ بَعِيدٌ بَلِ الْأَوْجُهُ عَدَمُهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ كَخَشْيَةِ تَنْجُسِ رِجْلِهِ أَوْ بَرْدٍ أَوْ حَرٍّ أَوْ كَوْنِ الْهَفَاءِ غَيْرَ لَائِقٍ بِهِ اهـ.

الكعبيين أنه لا يحرم، وإن بقي منه ما يُحيطُ بالعقب والأصابع وظَهَرَ القدمين وعليه فلا يُنافيه تحريمُهم السَّرموزة؛ لأنه مع وجود غيرها ومع ذلك لو قيل: إنه لا بُدَّ من قطع ما يُحيطُ بالعقبين والأصابع، ولا يضُرُّ استتارُ ظَهَرِ القدمين؛ لأنَّ الاستمساك يتوقَّفُ على الإحاطة بذلك دون الآخرين لكان مُتَّجِهاً ثم رأيت المُصنِّفَ كالأصحابِ صرَّحوا بأنه لا يلزمه قطعُ شيءٍ ممَّا يستُرُّ ظَهَرَ القدمين وعلَّلوهُ بأنه لِحاجةِ الاستمساك فهو كاستتاره بِشراكِ النعلِ وابنُ العِمادِ قال لا يجوزُ لبسُ الزُّربولِ المُقَوَّرِ الذي لا يُحيطُ بِعَقِبِ الرَّجُلِ إلا عند فَقْدِ النعلين؛ لأنه ساترٌ لِظَاهِرِ القدمِ ومُحيطٌ بها مِنَ الجوانِبِ بخلافِ القُبْقَابِ؛ لأنَّ سيَرَهُ كَشَرَكَ النعلِ. اهـ.

وصريحُه وجوبُ قطعِ ما يستُرُّ العقبين بالأولى ويُفَرَّقُ بين ما يستُرُّ ظَهَرَ القدمين وما يستُرُّ العقبَ بِتوقُّفِ الاستمساكِ في الخفافِ غالباً على الأوَّلِ دونَ الثاني كما عَلِمَ ممَّا مرَّ. وبما تَقَرَّرَ يُعَلِّمُ ما في قولِ الزركشي كَابِنِ العِمادِ والمُرَادُ بقطعه أسفلَ مِنَ الكعبِ أنْ يصيرَ كالنعلين لا التقويُّ بأنْ يصيرَ كالزُّربولِ مِنَ الإيهامِ بل والمُخَالَفَةُ لِصريحِ قولِ الروضةِ وغيرها لو وجدَ لبسُ الخُفِّ المَقْطُوعِ نعلينِ لَزِمَهُ نَزْعُهُ فوراً، وإلا لَزِمَهُ الدَّمُ إذ لو كان المَقْطُوعُ كالنعلِ لم يصحَّ هذا اللزومُ بخلافِ ما لو كان يستُرُّ عَقِبَيْهِ أو أَصَابِعَهُ فَإِنَّ فِيهِ سِتْرًا أَكْثَرَ ممَّا في النعلين فَوَجِبَ نَزْعُهُ عند وجودِهِما. فَالحَاصِلُ أَنَّ ما ظَهَرَ مِنَ العقبِ وَرُءُوسِ الأصابعِ يَحِلُّ مُطْلَقاً؛ لأنه كالنعلين سواءً وما يستُرُّ الأصابعَ فقط أو العقبَ فقط لا يَحِلُّ إلا.....

أَحَدُهُمَا فَقَطْ لا يَحِلُّ إلا مع فَقْدِ التَّغْلِيْنِ وكَلَامُهُ في غيرِهِما كَكَلَامِ غَيْرِهِ ثم يُفِيدُ أَنَّهُ عِنْدَ فَقْدِ التَّغْلِيْنِ إِنَّمَا يُشْتَرَطُ ظُهُورُ الكَعْبَيْنِ فَمَا فَوْقَهُمَا دُونَ مَا تَحْتَهُمَا، وَإِنْ اسْتَرَّ رُءُوسُ الأصابعِ والعقبُ ثم الذين جَوَزُوا لُبْسَهُ عِنْدَ فَقْدِ التَّغْلِيْنِ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَجُوزُ، وَإِنْ لَمْ يُخْتَجِ إِلَيْهِ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ زِيَادٍ الْيَمَنِيُّ قَالَ؛ لَأَنَّ اللَّئِيسَ فِي الْجُمْلَةِ حَاجَةٌ وَقَالَا فِي الْإِمْدَادِ وَالتَّهْيَاةِ هُوَ بَعِيدٌ بَلِ الْأُوجُهُ عَدَمُهُ إِلَّا لِحَاجَةِ كَخَشْيَةِ تَنْجِيسِ رِجْلِهِ أَوْ نَحْوِ بَرْدٍ أَوْ حَرٍّ أَوْ كَوْنِ الْحَفَاءِ غَيْرِ لَا يَتَّقِي بِهِ. انْتَهَى اهـ. وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالْوَنَائِيِّ مِثْلُ مَا فِي الْإِمْدَادِ وَالتَّهْيَاةِ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَا يَحْرُمُ) أَي لُبْسُ الْخُفِّ الْمَقْطُوعِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ وَجُودِ غَيْرِهَا) أَي مِمَّا يَظْهَرُ مِنْهُ بَعْضُ الْأَصَابِعِ وَالْعَقِبِ كَالْقُبْقَابِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَي مَعَ كَوْنِ ظَاهِرِ الْإِطْلَاقِ مَا ذَكَرَ. □ قَوْلُهُ: (وَابْنُ الْعِمَادِ الْخُفَّ عَطَفَ عَلَى الْمُصَنَّفِ. □ قَوْلُهُ: (وَصَرِيحُهُ وَجُوبُ الْخُفِّ الصَّرَاحَةُ الْمَذْكُورَةُ مَمْنُوعَةٌ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ سَمِ بَلْ وَلَيْسَ ظَاهِرًا فِي وَجُوبِ الْقَطْعِ بَصْرِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ مَا ظَهَرَ مِنَ الْعَقِبِ) أَي وَلَوْ بَعْضُهُ. □ وَقَوْلُهُ: (وَرُءُوسُ الْأَصَابِعِ) أَي وَلَوْ بَعْضُ أَصْبُعٍ مُحْتَمِدٌ صَالِحُ الرَّئِيسِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا سَتَرَ الْأَصَابِعَ فَقَطْ أَوِ الْعَقِبَ الْخُفَّ) تَقَدَّمَ مَا فِيهِ عَنْ سَمِ وَالْبَصْرِيِّ.

□ قَوْلُهُ: (وَصَرِيحُهُ وَجُوبُ الْخُفِّ) الصَّرَاحَةُ الْمَذْكُورَةُ مَمْنُوعَةٌ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ.

□ قَوْلُهُ: (فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا ظَهَرَ مِنَ الْعَقِبِ الْخُفَّ) الْوَجْهُ مَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَالْخَبَرُ الْجِلُّ حَيْثُ نَزَلَ عَنِ الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ سَتَرَ الْعَقِبَيْنِ وَالْأَصَابِعَ وَظَهَرَ الْقَدَمَ، وَهَلْ يَحِلُّ حِينَئِذٍ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُحْتَمَلُ

مع فقد الأولين، وإذا لیس مُتَتَبِعًا لِحَاجَةٍ ثُمَّ وَجَدَ جَائِزًا لَزِمَهُ نَزْعُهُ فَوْرًا، وَإِلَّا أَثِمَ وَفَدَى
وَالصَّبِيُّ كَالْبَالِغِ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَيَأْتِي لَكِنِ الْإِثْمُ عَلَى الْوَلِيِّ وَالْفِدْيَةُ فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَوْزُونُ
لَهُ، نَعَمْ إِنْ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ أَجَنَّبِيَّ كَانَ طَيِّبُهُ فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْأَجَنَّبِيِّ فَقَطْ.

(ووجه المرأة) ولو أمة (كرواسه) أي الرجل فيما مر فيه لينهيها عن الانتقاب رواه البخاري.
وحكمة ذلك أنها تستر غاليًا فأمرت بكشفه نقضًا للعادة لتذكر نظير ما مر في تجرؤ الرجل
نعم لها بل عليها إن كانت حرة على ما بحث؛ لأن رأس غيرها ليس بعورة لكن الذي في
المجموع أنه لا فرق ويؤجبه بأن الاعتناء بستر الرأس ولو من الأمة أكثر لقول جعج أنه عورة
ولم يقل أحد إن وجهها عورة.....

☐ قوله: (مع فقد الأولين) وهما الخف المقطوع الذي ظهر منه العقب ورءوس الأصابع والتغلان.

☐ قوله: (وإذا لیس) إلى قوله نعم في النهاية والمغني. ☐ قوله: (لكن الإثم على الولي) أي إذا أقر الصبي
على ذلك نهاية ومغني. ☐ قوله: (في جميع ما ذكر إلخ) ولا فرق في ذلك بين طول زمن اللبس وقصره
مغني ونهاية. ☐ قوله: (والفدية في ماله إلخ) محلّه في المميز أما غيره فلا شيء بفعله كما سبق بصرى.

☐ قوله: (ولو أمة) كذا في النهاية والمغني. ☐ قوله: (فيما مر إلخ) أي في حزمة الستر لوجهها أو بعضه إلا
لحاجة فيجوز مع الفدية نهاية ومغني. ☐ قوله: (إنها تستر غاليًا) أي وليس بعورة في الصلاة وبه يتدفع
قول سم هي تستر الرأس أيضًا غاليًا أو دائمًا. اهـ. ☐ قوله: (نظير ما مر إلخ) أي في أول الباب.

☐ قوله: (لها إلخ) خبر مقدم لقوله أن تستر منه أي من الوجه كزدي. ☐ قوله: (على ما بحث) اعتمده
المغني والنهاية عبارتهما وعلى الحرة أن تستر منه ما لا يتأتى ستر جميع رأسها إلا به احتياطًا للرأس إذ
لا يمكن استيعاب ستره إلا بستر قدر يسير مما يليه من الوجه، والمحافظة على ستره بكماله لكونه
عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه ويؤخذ من التعليل أن الأمة لا تستر ذلك؛
لأن رأسها ليس بعورة وهو ظاهر ولا ينافي ذلك قول المجموع ما ذكر في إخراج المرأة ولبسها لم
يفرقوا فيه بين الحرة والأمة وهو المذهب؛ لأنه في مقابلة قوله وشذ القاضي أبو الطيب فحكى وجهها
أن الأمة كالرجل ووجهين في المعضة هل هي كالأمة أو كالحرة. انتهى انتهت. قال البصري بعد
سردها وما ذكره واضح. اهـ. ☐ قوله: (لكن الذي في المجموع أنه لا فرق) فيه بحث؛ لأنه لم يصرح
بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله: لم يفرقوا فيه إلخ لمجرد نفي ما نقله عقيب بقوله وشذ
القاضي أبو الطيب إلخ وفي مقابله فتأمل سم وتقدم عن النهاية والمغني ما يوافقه.

الحل؛ لأنه حيثئذ بمنزلة التغل شرعًا. ☐ قوله: (وحكمة ذلك أنها تستر غاليًا) هي تستر الرأس أيضًا غاليًا
أو دائمًا. ☐ قوله: (على ما بحث) اعتمده م. ر. ☐ قوله: (لكن الذي في المجموع أنه لا فرق) فيه بحث؛ لأنه
لم يصرح بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله: لم يفرقوا فيه إلخ لمجرد نفي ما نقله عقيب
بقوله وشذ القاضي أبو الطيب إلخ وفي مقابله فتأمل.

أَنْ تَسْتَرَّ مِنْهُ مَا لَا يَتَأْتِي سِتْرَ رَأْسِهَا إِلَّا بِهِ وَلَمْ يَلْزَمْهَا أَنْ تَكْشِفَ مِنْهُ مَا لَا يَتَأْتِي كَشْفُ الْوَجْهِ إِلَّا بِهِ؛ لِأَنَّ السِّتْرَ أَحَوِّطَ لَهَا وَلَهَا أَنْ تَسْدُلَ عَلَى وَجْهِهَا شَيْئًا مُتَجَافِيًا عَنْهُ بِنَحْوِ أَعْوَادٍ وَلَوْ لِيُغَيِّرَ حَاجَةً فَلَوْ سَقَطَ فَمَسَّ الثَّوْبَ الْوَجْهَ بِلَا اخْتِيَارِهَا فَإِنْ رَفَعْتَهُ فَوْرًا فَلَا شَيْءَ، وَإِلَّا فَإِنْ تَعَمَّدَتْهُ أَوْ أَدَامَتْهُ أَثِمَّتْ وَفَدَتْ وَيُسْنُ لَهَا كَشْفُ كَفِّهَا.

(وَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ) إجماعًا (إِلَّا الْقَفَّازَ) فِي الْيَدَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا كَالرَّجُلِ لُبْسُهُمَا أَوْ لُبْسُهُ وَتَلْزَمُهُمَا الْفِذْيَةُ (فِي الْأَظْهَرِ) لِلتَّنْهِی عَنْهُمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لَكِنْ أُعِلَّ بِأَنَّهُ مِنْ قَوْلِ الرَّائِي وَمَنْ ثُمَّ انْتَصَرَ لِلْمُقَابِلِ بِأَنَّ عَلَيْهِ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْقَفَّازَ شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدِ يُحْسَى بِقُطْنِ

□ فَوَدَّ: (أَنْ تَسْتَرَّ مِنْهُ) أَي وَلَوْ فِي الْخُلُوةِ سَم. □ فَوَدَّ: (وَلَهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُسْنُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى.
□ فَوَدَّ: (وَلَهَا أَنْ تَسْدُلَ الْإِنِّ) بَلْ عَلَيْهَا فِيمَا يَظْهَرُ حَيْثُ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِدَفْعِ نَظَرٍ مُحَرَّمٍ بِضَرْيٍ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَا يَتَعَدَّى جَوَازُ السِّتْرِ مَعَ الْفِذْيَةِ حَيْثُ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِدَفْعِ نَظَرٍ مُحَرَّمٍ. اه. □ قَالَ ع ش بَلْ يَنْبَغِي وَجُوبُهُ وَلَا يُنَافِيهِ التَّعْيِيرُ بِالْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ جَوَازٌ بَعْدَ مَنَعٍ قَبْضُوقٍ بِالْوَاجِبِ. اه. □ أَقُولُ وَتُعَكِّرُ عَلَى دَعْوَى الْوُجُوبِ نَهْيُ الْمَرْأَةِ عَنِ الْإِثْقَابِ مَعَ ظُهُورِ أَنْ تَرْكَهُ لَا يَخْلُو عَنِ النَّظَرِ الْمُحَرَّمِ نَعَمْ لَوْ خُصَّصَ الْوُجُوبُ بِحَالَةِ خَوْفِ نَظَرٍ مُحَرَّمٍ مُؤَدٍّ إِلَى تَعَلُّقٍ وَهُجُومِ بَعْضِ الْفَسَقَةِ لَمْ يَرِدِ الْإِشْكَالُ. □ فَوَدَّ: (وَلَا فَإِنْ تَعَمَّدَتْهُ الْإِنِّ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الْمُقْسِمَ بِلَا اخْتِيَارِهَا سَم أَي فَحَقُّ التَّعْيِيرِ بِأَنْ تَعَمَّدَتْهُ الْإِنِّ بِالْبَاءِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ إِدَامَتْهُ) أَي مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الرَّفْعِ. □ فَوَدَّ: (وَفَدَتْ) أَي وَجَبَتْ الْفِذْيَةُ وَتَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّ ذَلِكَ ع ش.

□ فَوَدَّ (لِسِي): (وَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ) أَي وَمِنْهُ الْخُفُّ سَم نِهْيَةٍ وَمُغْنَى.
□ فَوَدَّ (لِسِي): (إِلَّا الْقَفَّازَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ وَغَيْرِهِ فِي الرَّأْسِ وَغَيْرِهِ إِلَّا الْقَفَّازَ. اه. □ فَوَدَّ: (فِي الْيَدَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ لَوْ لَفَّهَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ أُعِلَّ إِلَى الْقَفَّازِ.
□ فَوَدَّ: (لُبْسُهُمَا) أَي الْقَفَّازَيْنِ (أَوْ لُبْسُهُ) أَي الْقَفَّازُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ الْأَوَّلَ لِلْكَفَّيْنِ وَالثَّانِي لِلْكَفِّ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى فَلَيْسَ لَهَا سِتْرُ الْكَفَّيْنِ وَلَا أَحَدُهُمَا بِهِ. اه. وَهِيَ أَحْسَنُ.

□ فَوَدَّ (لِسِي): (فِي الْأَظْهَرِ) وَالثَّانِي يَجُوزُ لَهَا لُبْسُهُمَا لِمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بَنَاتَهُ بِلُبْسِهِمَا فِي الْإِحْرَامِ مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (عَنْهُمَا) أَي عَنْ لُبْسِ الْقَفَّازَيْنِ نِهْيَةٍ وَمُغْنَى فَكَلَامُ الشَّارِحِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ) أَي التَّنْهِی عَنْ لُبْسِ الْقَفَّازَيْنِ. □ فَوَدَّ: (وَتَلْزَمُهُمَا) أَي الرَّجُلِ

□ فَوَدَّ: (أَنْ تَسْتَرَّ مِنْهُ مَا لَا يَتَأْتِي سِتْرَ رَأْسِهَا إِلَّا بِهِ) قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا فِي غَيْرِ الْخُلُوةِ أَمَّا فِيهَا فَيَجِبُ كَشْفُ جَمِيعِ الْوَجْهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ سِتْرُ الْقَدْرِ الَّذِي لَا يَتَأْتِي سِتْرُ جَمِيعِ الرَّأْسِ إِلَّا بِهِ جَائِزٌ بَلْ مَدْبُوبٌ فِي الْخُلُوةِ؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ الصُّغْرَى مَطْلُوبٌ حَتَّى فِي الْخُلُوةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ بِخِلَافِ الْكُبْرَى فَإِنَّ سِتْرَهَا وَاجِبٌ فِي الْخُلُوةِ أَيْضًا إِلَّا لِحَاجَةٍ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ م ر.

□ فَوَدَّ: (وَلَا فَإِنْ تَعَمَّدَتْهُ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الْمُقْسِمَ بِلَا اخْتِيَارِهَا. □ فَوَدَّ (لِسِي): (وَلَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ) أَي وَمِنْهُ الْخُفُّ. □ فَوَدَّ: (فِي الْيَدَيْنِ) أَخْرَجَ الرَّجُلَيْنِ وَانْظُرْ أَصْبَعَ أَوْ أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ.

وَيُرَّ بِأُزْرَارٍ عَلَى السَّاعِدِ لَيْتَقِيهَا مِنَ الْبَرْدِ وَالْمُرَادُ هُنَا الْمَحْشُوُّ وَالْمَرْوَرُ وَغَيْرُهُمَا وَلَهَا لَفٌّ خِرْقَةٍ بَشْدٌ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى يَدَيْهَا وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ إِذْ لَا يُشَبِّهُ الْقَفَّازَ بَلْ لَوْ لَفَّهَا الرَّجُلُ عَلَى نَحْوِ يَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ لَمْ يَأْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْقِدَهَا أَوْ يَشُدَّهَا أَوْ يَخِيطَهَا وَلَيْسَ لِلْخُتْنِ سِتْرٌ وَجْهَهُ بِمَخِيطٍ وَلَا بَغِيرِهِ مَعَ رَأْسِهِ فِي إِحْرَامٍ وَاحِدٍ لَيَتَيَقَّنَ سَبَبَ التَّحْرِيمِ وَالْفِذْيَةِ حِينَئِذٍ، وَإِلَّا فَلَا كَمَا بَيَّنَّنَا مَعَ قُرُوعِ

وَالْمَرَأَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَهَا لَفٌّ خِرْقَةٍ لِمَخٍ) أَي سَتْرٌ يَدَّهَا بَغَيْرِ الْقَفَّازِ كَكُمُ وَخِرْقَةٍ لَفَّتَهَا عَلَيْهَا بَشْدٌ أَوْ غَيْرِهِ نِهَايَةً. هـ. قَوْلُهُ: (بَلْ لَوْ لَفَّهَا لِمَخٍ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالرَّجُلُ مِثْلُهَا فِي مُجَرَّدِ لَفِّ الْخِرْقَةِ. اهـ. قَالَ ع ش أَي فِي لَفِّهَا مَعَ الشَّدِّ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرِهِ) يَشْمَلُ الْعَقْدَ سَم. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ يَشُدُّهَا) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ بَعْدَ كَلَامٍ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الرَّجُلَ مِثْلُهَا فِي لَفِّ الْخِرْقَةِ إِلَى أَنْ قَالَ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا قَدَّمْتُهُ عَنْ الْمَجْمُوعِ فِي الشَّجَةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي جَوَازِ الشَّدِّ لَهُ أَيْضًا فَالْفَرْقُ بَضِيقِ بَابِ اللَّبْسِ فِي حَقِّهِ دُونَهَا غَفْلَةٌ عَنْ هَذَا أَنْتَهَى لَكِنْ مِثْلُ صَاحِبِ الْبَهْجَةِ لَمَّا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ بِقَوْلِهِ كَكَيْسٍ لِحْيَةٍ وَلَفَّ يَدَهُ أَوْ سَاقَهُ بِمِثْرٍ وَعَقْدِهِ. اهـ. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الشَّرْحِ هُنَا وَلِلْفَرْقِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهَا سَم وَقَوْلُهُ: وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَخٍ لَكَ أَنْ تَمْتَنَّهُ بِأَنْ أَتَصَارَ صَاحِبُ الْبَهْجَةِ عَلَى الْعَقْدِ قَدْ يُفْهِمُ جَوَازَ الشَّدِّ فَيُؤَافِقُ مَا مَرَّ عَنْ الْمَجْمُوعِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِمَخٍ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَيَحْرُمُ عَلَى الْخُتْنِ الْمُشْكِلِ سَتْرُ وَجْهِهِ مَعَ رَأْسِهِ وَتَلَزُمُهُ الْفِذْيَةُ وَلَيْسَ لَهُ سَتْرٌ وَجْهَهُ مَعَ كَشْفِ رَأْسِهِ خِلَافًا لِمُقْتَضَى كَلَامِ ابْنِ الْمُقَرِّي فِي رَوِيهِ وَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ إِذْ لَا نَوْجِبُهَا بِالشَّكِّ. نَعَمْ لَوْ أَحْرَمَ بَغَيْرِ حَضْرَةِ الْأَجَانِبِ جَازَ لَهُ كَشْفُ رَأْسِهِ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مُحْرَمًا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَسْتَتِرَ بِالمَخِيطِ لِجَوَازِ كَوْنِهِ رَجُلًا وَيُمْكِنُهُ سَتْرُهُ بَغَيْرِهِ هَكَذَا ذَكَرَهُ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ وَفِي أَحْكَامِ الْخَنَائِي لِابْنِ الْمُسْلِمِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَرَّ رَأْسَهُ، وَأَنْ يَكْشِفَ وَجْهَهُ، وَأَنْ يَسْتَرَّ بَدَنَهُ إِلَّا بِالمَخِيطِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ احْتِيَاطًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَالِإِسْنَوِيِّ وَمَا قَالَه حَسَنٌ. أَنْتَهَى. وَلَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ عَنْ الْمَجْمُوعِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَلَكِنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ عَنْ الْمَجْمُوعِ أَيِ وَالْمُعْتَمَدُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ. اهـ. قَوْلُهُ: (مَعَ رَأْسِهِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَلَيْسَ لِلْخُتْنِ سَتْرُ الْوَجْهِ مَعَ

هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرِهِ) يَشْمَلُ الْعَقْدَ. هـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَعْقِدَهَا لِمَخٍ) لَمَّا قَرَّرَ الْإِيضَاحُ حُكْمَ الْمَرَأَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْخِرْقَةِ الْمَذْكُورَةِ قَالَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَّتِهِ وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ تَحْرِيمَ الْقَفَّازِ عَلَيْهَا كَوْنُهُ مَلْبُوسَ عَضْوٍ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ فَأَشْبَهَ خُفَّ الرَّجُلِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ ثُمَّ قَالَ وَمِنَ الْبِنَاءِ أَيِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنَ الْبِنَاءِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الرَّجُلَ مِثْلُهَا فِي لَفِّ الْخِرْقَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ شَقَّ إِزَارَهُ وَلَفَّ عَلَى كُلِّ سَاقٍ نِصْفًا لَمْ يَحْرُمُ إِلَّا إِنْ عَقَدَهُ إِلَى أَنْ قَالَ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا قَدَّمْتُهُ عَنْ الْمَجْمُوعِ فِي الشَّجَةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي جَوَازِ الشَّدِّ لَهُ أَيْضًا فَالْفَرْقُ بَضِيقِ بَابِ اللَّبْسِ فِي حَقِّهِ دُونَهَا غَفْلَةٌ عَنْ هَذَا. اهـ. مَا فِي الْحَاشِيَةِ لَكِنْ مِثْلُ صَاحِبِ الْبَهْجَةِ لَمَّا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ بِقَوْلِهِ كَكَيْسٍ لِحْيَةٍ وَلَفَّ يَدَهُ أَوْ سَاقَهُ بِمِثْرٍ وَعَقْدِهِ. اهـ. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الشَّرْحِ هُنَا وَلِلْفَرْقِ الْمَذْكُورِ، وَالْفَرْقُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهَا. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِلْخُتْنِ سَتْرُ وَجْهِهِ بِمَخِيطٍ وَلَا بَغَيْرِهِ لِمَخٍ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَلَيْسَ لِلْخُتْنِ سَتْرُ الْوَجْهِ مَعَ الرَّأْسِ أَوْ بَدُونِهِ وَلَا كَشْفُهُمَا فَلَوْ

أخرى في الحاشية ويُؤخذ من التعليل بالتيقن المذكور أنه لو ستر وجهه ولبس المخيط في إحرام واحد لزمته الفدية لتحقق موجبها هنا أيضًا ولو ستر رأسه ثم اتضح بالذكورة أو وجهه ثم اتضح بالأنوثة فهل تلزمه الفدية عملاً بما في نفس الأمر أو لا؛ لأن شرط الحرمة والفدية العلم بتحريمه عليه حالة فعله ولم يوجد كل محتمل والأقرب الثاني ويفرق بينه وبين ستره في الصلاة كرجل ثم بأن رجلاً فإنه يلزمه القضاء على ما في الروضة بأنه ثم شك حال النية في حصول الشر الواجب فائز، والشك هنا لا يؤثر.

(الثاني) من المحرمات (استعمال الطيب) للرجل وغيره (في ثوبه) كأن يشد نحو منك وعنبر بطرفه أو يجعله في جيبه أو يلبس خلياً محشواً به لم يصبك وكثوبه سائر ملبوسه حتى أسفل

الرأس أو بدونه ولا كشفهما فلو سترهما لزمته الفدية لستره ما ليس له ستره لا إن ستر الوجه أي للشك والفدية لا تجب بالشك أو كشفهما، وإن أتم فيهما. انتهى. وحاصله معاملته معاملة الأنتى في وجوب ستر رأسه وكشف وجهه ويتبعني أن الإثم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلا عن الأجانب فلا إثم سم وقوله: ويتبعني إلخ تقدم عن النهاية والمغني ما يوافقه. فؤد: (في إحرام واحد) كذا في شرحي الإزشاد والحاشية وخالف في شرح العباب فقال في إحرام واحد أو لا. اهـ. وظاهر النهاية والمغني موافقته حيث أطلقاً ولم يقيداً بوحدة الإحرام ونائي. فؤد: (ويؤخذ من التعليل إلخ) أقرع ش وجزم بذلك الونائي. فؤد: (والأقرب الثاني) أي عدم لزوم الفدية. فؤد: (بان رجلاً) أي وبالأولى إذا بان أنتى. فؤد: (بأنه شك حال النية) قضيته أنه لو استتر كأمراة حال النية ثم كرجل فيما بعد النية لم يجب القضاء والظاهر خلافه؛ لأن الشك يؤثر في النية في جميع الصلاة سم.

فؤد (سئ): (استعمال الطيب إلخ) أي، وإن كان لا يدرجه الطرف إذا ظهر له ريح نهاية ومغني. فؤد: (للرجل) إلى قوله؛ لأن التبخر في النهاية والمغني إلّا قوله لم يصبك وقوله: حي إلى وعنبر وقوله: وتيلوفر، وقوله: لا بالنسبة إلى، وأن يحتوي. فؤد: (نحو منك) أي كورس وهو أشهر طيب

سترهما لزمته الفدية لستر ما ليس له ستره لا إن ستر الوجه أي للشك، والفدية لا تجب بالشك أو كشفهما، وإن أتم فيهما. اهـ. وحاصله معاملته معاملة الأنتى في وجوب ستر رأسه وكشف وجهه وفي شرح الروض قال في المجموع ويستحب أن لا يستر بالمخيط لجواز كونه رجلاً ويُمكنه ستره بغيره هكذا ذكره جمهور الأصحاب إلى آخر ما أطل به شرح الروض ويتبعني أن الإثم بكشفهما من حيث العورة حتى لو خلا عن الأجانب فلا إثم.

(فرغ): وقع على بدنه طيب لو أزاله ذهب ماله يتبعني جواز بقائه مع الفدية لا يقال ويتبعني وجوب إزالته كما يجب إرسال الصيد المملوك؛ لأن الصيد يزول ملكه عنه بخلاف الطيب م ر. فؤد: (بأنه ثم شك حال النية إلخ) قضيته أنه لو استتر كأمراة حال النية ثم كرجل فيما بعد النية لم يجب القضاء والظاهر خلافه؛ لأن الشك يؤثر في النية في جميع الصلاة.

نَعْلِهِ إِنْ عَلِقَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ عَيْنِ الطَّيِّبِ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ لُبْسِ مَا مِثُّهُ وَرَشَّ أَوْ زَعْفَرَانٍ وَهَمَا طَيِّبٌ فَهُوَ مَا ظَهَرَ مِنْهُ غَرَضُ التَّطَيُّبِ وَقَصْدُ مَنْهُ غَالِيًا كِمِسْكِ وَكَافُورٍ حَيٍّ أَوْ مِيتٍ كَمَا شَمَلَهُ كَلَامُهُمْ وَعَنْبَرٍ وَعُودٍ وَزُورٍ وَيَاسَمِينٍ وَنِيلُوفَرٍ وَنَرْجِسٍ وَزَيْنِحَانٍ فَارِسِيِّ وَغَيْرِهِ وَأَسٍ وَبَنْفَسَجٍ وَنَعَامٍ وَدُهْنٍ نَحْوِ أَتْرُجٍ بَأَنَّ أَغْلِي فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَتْرُجُ غَيْرَ طَيِّبٍ إِذْ لَا تَلَازُمَ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ نَحْوُ شَيْخٍ وَقَيْصُومٍ وَأَتْرُجٍ وَتُقَّاحٍ وَغُصْفَرٍ وَجَنَاءٍ وَقُرْنُفَلٍ وَسُنْبُلٍ وَمَصْطَكِي خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ وَسَائِرِ الْأَبَازِيرِ الطَّيِّبَةِ الرَّائِحَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا الدَّوَاءُ، وَإِصْلَاحُ الْأَطْعِمَةِ غَالِيًا. (أَوْ بَدَنِهِ) كَالثَّوْبِ بَلْ أَوْلَى وَسَوَاءُ الْأَخْشَمِ وَغَيْرِهِ لِخُصُولِ تَرْفُفِهِ بِشَمِّ غَيْرِهِ لِرِيحِهِ الطَّيِّبِ وَظَاهِرُ الْبَدَنِ.....

بِلَادِ الْيَمَنِ وَزَعْفَرَانٍ، وَإِنْ كَانَ يُطَلَّبُ لِلصَّبْغِ وَالتَّدَاوِي مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. قَوْلُهُ: (فَهُوَ الْخُ) أَيِ الطَّيِّبِ. قَوْلُهُ: (وَقَصْدُ مَنْهُ غَالِيًا) أَيِ وَلَوْ مَعَ غَيْرِهِ نَهَايَةٌ وَمُغْنِي عِبَارَةُ الْوَنَائِي فَيُخَرَّمُ عَلَيْهِ التَّطَيُّبُ بِمَا يُقْصَدُ رَائِحَتَهُ أَوْ بِمَا فِيهِ ذَلِكَ إِنْ بَقِيَ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ كَأَن تَظْهَرُ بَوَاشُ الْمَاءِ عَلَيْهِ دُونَ لَوْنِهِ وَالْمُرَادُ بِمَا يُقْصَدُ رَائِحَتَهُ أَنْ يَكُونَ مُعْظَمُ الْمُقْصُودِ مِنْهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ طَيِّبًا أَوْ يَظْهَرُ فِيهِ هَذَا الْغَرَضُ. اهـ. قَوْلُهُ: (كِمِسْكِ الْخُ) أَيِ الْبُعْثَرَانِ وَالْبَابِ وَالسُّوسَنِ وَالْمُنْثُورِ نَهَايَةٌ أَيِ وَاللِّبَانِ الْجَاوِي أَيِ الْبُخُورِ الْجَاوِي كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْجَمَالِ عَنِ الْأَكْثَرِينَ وَنَائِي. قَوْلُهُ: (وَلَيْنُوفَرٍ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى بِتَقْدِيمِ اللَّامِ وَالَّذِي فِي الْحَاشِيَةِ نِيلُوفَرٌ بَنُونَ فَتَحْتِيَّةٍ وَيُسَمَّى نِيلُوفَرٌ بَنَوْنِي بَيْنَهُمَا تَحْتِيَّةٌ. انْتَهَى. وَهَذَا هُوَ الْمَوَاقِفُ لِلذِّكْرِ الْأَطْبَاءِ لَهُ فِي حَرْفِ التَّوْنِ بَصْرِي. قَوْلُهُ: (وَزَيْنِحَانٍ) أَطْلَقَهُ النَّهْيُ وَقَيْدَهُ الْمُغْنِي تَبَعًا لِلرُّوضِ بِالْفَارِسِيِّ وَقَالَ الْأَسْنَى وَخَرَجَ بِالْفَارِسِيِّ الْعَرَبِيِّ. قَوْلُهُ: (وَأَسٍ وَبَنْفَسَجٍ الْخُ) وَشَرَطُ الرِّيَاحِينَ كَوْنُهَا رَطْبَةً وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ النَّصِّ أَنَّ الْكَاذِبِيَّ وَلَوْ يَابَسًا طَيِّبٌ وَلَعَلَّهُ أَنْوَاعٌ وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ نَوْعٍ إِذَا رُشَّ عَلَيْهِ مَاءٌ ظَهَرَ رِيحُهُ نَهَايَةٌ. قَوْلُهُ: (وَدُهْنٍ نَحْوِ أَتْرُجٍ) بِضَمِّ الهمزة وَالرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ أَفْصَحُ، وَأَشْهَرُ مِنْ تَرْئُجٍ وَيُقَالُ لَهُ أَتْرُجٌ أَسْنَى وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (نَحْوُ شَيْخٍ الْخُ) أَيِ مِمَّا يَنْبُتُ بِنَفْسِهِ كَالْإِدْخِرِ وَالْخَزَامِي مُغْنِي، وَأَسْنَى. قَوْلُهُ: (وَأَتْرُجٍ الْخُ) أَيِ وَشَقَائِقِ وَنَوْرِ نَحْوِ التُّقَّاحِ وَالْأَتْرُجِ وَالتَّارِجِ وَالْكُمُتْرَى نَهَايَةٌ. قَوْلُهُ: (وَعُصْفَرٍ وَجَنَاءٍ) أَيِ، وَإِنْ كَانَ لَهُمَا رَائِحَةُ طَيِّبَةٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقْصَدُ مِنْهُ لَوْنُهُ أَسْنَى. قَوْلُهُ: (وَقُرْنُفَلٍ الْخُ) أَيِ وَقُرْقَا وَدَارِ صَبْنِي نَهَايَةٌ. قَوْلُهُ: (وَإِصْلَاحُ الْأَطْعِمَةِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْوَاوِ وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ أَوْ؛ لِأَنَّ تَحَقُّقَ كُلِّ مِنَ الْمَذْكُورِينَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا مَرَّ مَحَلٌّ تَأْتِلُ بِصُرِّي. قَوْلُهُ: (كَالثَّوْبِ) أَيِ قِيَاسًا عَلَى الثَّوْبِ نَهَايَةٌ وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (سَوَاءُ الْأَخْشَمِ الْخُ) رَاجِعٌ لِلْمُعْطَوْفَيْنِ مَعًا. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ الْبَدَنِ) عَطْفٌ عَلَى الْأَخْشَمِ. (فَرَعُ): وَقَعَ عَلَى بَدَنِهِ طَيِّبٌ لَوْ أَرَاكَ دَهَبَتْ مَالِيَّتُهُ يَتَّبِعِي جَوَارِزَ إِنْقَائِهِ مَعَ الْفِيذِيَّةِ م ر اه سم وقد يَتَوَقَّفُ

قَوْلُهُ: (وَزَيْنِحَانٍ فَارِسِيِّ) أَطْلَقَهُ الرَّمْلِيُّ وَلَمْ يَقَيِّدْهُ بِالْفَارِسِيِّ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ وَخَرَجَ بِالْفَارِسِيِّ الْمَغْرِبِيِّ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ الْبَدَنِ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى الْأَخْشَمِ شَرْحُ م ر.

وباطئه كأن أكل ما ظهر فيه طعم الطيب المختلط به أو ريحه لا لونه أو احتقن أو استعط به ثم استعماله المؤثر هنا هو أن يُلصقه بيده أو نحو ثوبه على الوجه المعتاد فيه لا بالنسبة لمحلّه فلا يُردُّ نحو الاحتقان به خلافاً لمن نازع فيه، وأن يحتوي على مِجْمَرَةٍ أو يقرب منها وعلّق بيده أو ثوبه عَيْنُ البخور لا أثره؛ لأنَّ التبخرَ إلصاق بعَيْنِ الطيبِ إذ بُخارُه ودُخانُه عَيْنُ أَجْزَائِهِ، وإنما لم يُؤثر في الماء كما مرّ؛ لأنه لا يُعَدُّ ثَمَّ عَيْناً مُغَيَّرَةً، وإنما الحاصلُ منه تروُّخٌ محضٌ....

فيه بمُخَالَفَتِهِ لِظَاهِرِ إِطْلَاقِهِمُ الإِزَالَهَ بَصْرِيٍّ أَقُولُ وَيُوافِقُ مَا نَقَلَهُ سَمْعَنٌ عَنْ رَقُولِ الْوَنَائِيِّ مَا نَصَّهُ نَعَمْ إِنَّ لَمْ يَنْصَحْ بِهِ أَيُّ التَّطْيِيبِ وَكَانَ فِي غَسْلِهِ قَوْراً ذَهابٌ أَوْ نَقْصٌ مَالِيَّةٌ لَا بِالتَّرَاخِي فَالْأَقْرَبُ اغْتِفَارُ التَّرَاخِي قَالَهُ فِي الْحَاشِيَةِ. اهـ. وظاهره عَدَمُ لُزُومِ الْفِذْيَةِ بِالتَّرَاخِي أَيْضاً. هـ. فَوُدَّ: (وَبَاطِئُهُ) وَهُوَ دَاخِلُ الْجَوْفِ ع ش. هـ. فَوُدَّ: (كَأَنَّ أَكَلَ الْإِنِّ) أَي أَوْ ادْخَلَ فِي الْإِخْلِيلِ نِهَايَةً. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ رِيحُهُ) أَي وَلَوْ خَفِيفًا يَظْهَرُ بَرَشُ الْمَاءِ عَلَيْهِ مُغْنِي. هـ. فَوُدَّ: (هُوَ أَنْ يُلْصِقَهُ بِيَدِهِ الْإِنِّ) وَلَا يَضُرُّ وَضْعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى هَيْئَةِ الْمُعْتَادَةِ وَسَمُّهُ وَلَا سَمُّ مَاءِ الْوَرْدِ إِذِ التَّطْيِيبُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَحْوُ مِسْكِ إِنَّمَا يَكُونُ بَصَبَهُ عَلَى بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ وَلَا حَمَلُ الْعُودِ، وَأَكْلُهُ نِهَايَةً. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ نَحْوُ ثَوْبِهِ الْإِنِّ) وَالْمَاءُ الْمُبْخَرُ إِنْ عِبَقَتْ بِهِ الْعَيْنُ حَرَمَ شُرْبِهِ، وَإِلَّا فَلَا وَثَائِي وَنِهَايَةً. هـ. فَوُدَّ: (نَحْوُ الْإِحْتِقَانِ) أَي كَالِإِدْخَالِ فِي الْإِخْلِيلِ، وَأَكْلُ مَا ظَهَرَ فِيهِ طَعْمُ الطَّيِّبِ الْمُخْتَلِطُ بِهِ (وَأَنْ يَحْتَوِيَ عَلَى مِجْمَرَةٍ الْإِنِّ) وَتَجِبُ الْفِذْيَةُ أَيْضاً بِسَبَبِ نَوْمٍ أَوْ جُلُوسٍ أَوْ وَقُوفٍ بِفِرَاشٍ أَوْ مَكَانٍ مُطَيَّبٍ بِغَيْرِ الرِّيحِ وَكَانَ عَقِبَ بِيَدِهِ أَوْ مَلْبُوسِهِ بَعْضُ عَيْنِ الطَّيِّبِ، وَإِلَّا بَانَ كَانَ ثَمَّ حَائِلٌ يَمْنَعُ، وَإِنْ رَقَّ فَلَا فِذْيَةَ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ وَتَجِبُ أَيْضاً بِسَبَبِ تَوَانٍ مِنْ قَادِرٍ فِي دَفْعِ مَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الطَّيِّبِ بِرِيحٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ بِتَطْيِيبٍ غَيْرِهِ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى الدَّفْعِ وَلَا كَرَاهَةً فِي إِزَالَتِهِ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ لَزِمَتْهُ الْمُمَاسَّةُ وَطَالَ زَمْنُهَا، وَأَمَكْنَهُ الإِزَالَةُ مِنْ غَيْرِ مُمَاسَّةٍ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ؛ لِأَنَّ قُضْدَهُ الإِزَالَةَ وَمِنْ ثَمَّ جَازَ لَهُ تَرْغُ الْقُوبِ مِنْ رَأْسِهِ وَلَمْ يَلْزَمْهُ شَقُّهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنَ الدَّفْعِ كَرَمٍ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَرْضَى بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ أَوْ يَرْضَى بِهَا وَلَمْ تَفْضُلْ عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ فَلَا فِذْيَةَ وَلَوْ تَوَقَّضَتْ إِزَالَتُهُ عَلَى الْمَاءِ وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا مَاءً يَكْفِيهِ لَطَهَّرَهُ فَإِنْ كَانَ مُسْتَعْمِلُهُ يَكْفِيهِ لِإِزَالَتِهِ قَدَّمَ الطَّهْرَ ثُمَّ يَجْمَعُ مَاءَهُ وَيَغْسِلُ بِهِ الطَّيِّبَ، وَإِنْ لَمْ يَكْفِ قَدَّمَهَا سَوَاءً عَصَى بِالتَّطْيِيبِ أَمْ لَا وَيَتَيَمَّمُ وَثَائِيٌّ وَفِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. هـ. فَوُدَّ: (لَا أَثَرُهُ) أَي كَالرَّائِحَةِ وَعِبَارَةٌ شَرْحُ الإِزَادِ الصَّغِيرِ فَعَبَقَ الرِّيحُ وَخَدَهُ لَا يَضُرُّ بِالْأَوَّلَى إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ مِجْمَرَةٍ فَمَتَى عِبَقَتْ بِهِ عَيْنُ الرِّيحِ بِأَنْ وَصَلَ دُخَانُهُ أَوْ بُخَارُهُ ضَرَّ، سَوَاءً أَجْعَلَهَا تَحْتَهُ أَمْ بِقُرْبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَغْبِقْ بِهِ عَيْنُهُ لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْغَزَالِيِّ وَالْمَاءُ الْمُبْخَرُ إِنْ عِبَقَتْ بِهِ الْعَيْنُ حَرَمَ، وَإِلَّا فَلَا. اهـ. سَمْعَنٌ وَفِي

هـ. فَوُدَّ: (وَعَلِقَ بِيَدِهِ أَوْ ثَوْبَهُ عَيْنُ الْبُخُورِ لَا أَثَرُهُ) أَي كَالرَّائِحَةِ وَعِبَارَةٌ شَرْحُ الإِزَادِ الصَّغِيرِ فَعَبَقَ الرِّيحُ وَخَدَهُ لَا يَضُرُّ بِالْأَوَّلَى إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ مِجْمَرَةٍ فَمَتَى عِبَقَتْ بِهِ عَيْنُ الرِّيحِ بِأَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ دُخَانُهُ أَوْ بُخَارُهُ ضَرَّ، سَوَاءً أَجْعَلَهَا تَحْتَهُ أَمْ بِقُرْبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَغْبِقْ بِهِ عَيْنُهُ لَمْ يَضُرَّ كَذَا شَرْحُ م ر، وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْغَزَالِيِّ وَالْمَاءُ الْمُبْخَرُ إِنْ عِبَقَتْ بِهِ الْعَيْنُ حَرَمَ، وَإِلَّا فَلَا. اهـ.

لا حَمْلٌ نَحْوِ مِسْكِ فِي نَحْوِ خِرْقَةٍ مَشْدُودَةٍ بِخِلَافِ حَمْلِ نَحْوِ فَارَةِ مِسْكِ مَشْقُوقَةِ الرَّأْسِ أَوْ قَارُورَةٍ مَفْتُوحَةِ الرَّأْسِ وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الشَّدَّ صَارِفٌ عَنِ قَصْدِ التَّطْيِبِ بِهِ وَالْفَتْحُ مَعَ الْحَمْلِ يُصَيِّرُهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُلَصَّقِ بِيَدِهِ وَلَا أَثَرَ لِعَبَقِ رِيحٍ مِنْ غَيْرِ عَيْنٍ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي أَكْلٍ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ فَقَطْ بَأَنَّ ذَاكَ فِيهِ اسْتِعْمَالُ عَيْنِ الطَّيِّبِ وَلَوْ خَفِيَثَ رَائِحَتُهُ كَالكَاذِبِ وَالْفَاغِيَةِ وَهِيَ تَمُرُّ الْحِنَاءِ فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ أَصَابَهُ الْمَاءُ فَاحْتِ حَزْمٌ، وَإِلَّا فَلَا وَشَرَطَ ابْنُ كَيْجٍ فِي الرِّيحِ أَنْ يَأْخُذَهَا بِيَدِهِ وَيَشْمُهَا أَوْ يَضَعُ أَثْفَهُ عَلَيْهَا لِلشَّمِّ وَشَرَطَ الْإِثْمُ فِي الْمُحَرَّمَاتِ كُلِّهَا الْعَقْلُ إِلَّا السَّكَرَانَ الْمُتَعَدِّيَّ بِشَكْرِهِ وَعِلْمُ الْإِحْرَامِ وَالتَّحْرِيمِ أَوْ التَّقْصِيرِ فِي التَّعْلُمِ.....

الْتِهَاءِ وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهَا. هـ. قَوْلُهُ: (لَا حَمْلٌ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْتِهَاءِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُفَرَّقُ إِلَى وَلَوْ خَفِيَثَ وَقَوْلُهُ: لَا نَحْوُ الْحَلْقِ إِلَى وَيَلْزَمُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَالْأَوَّلَى إِلَى وَلَوْ جَهَلَ. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَا حَمْلٌ نَحْوِ مِسْكِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يُلْصِقَهُ أَيِ اسْتِعْمَالَهُ الْمُؤَثِّرُ لِلْإِصَابَةِ بِيَدِهِ الْخُ لَا حَمْلٌ مِثْلُ مِسْكِ الْخُ كَزِدِّيْ عِبَارَةُ الْوَنَائِيْ وَلَا فِذِيَّةٌ بِسَبَبِ حَمْلِ الطَّيِّبِ كَمِسْكِ بِخِرْقَةٍ كَيْسٍ أَوْ غَيْرِهِ شَدَّتْ عَلَيْهِ أَوْ بِقَارُورَةٍ مُغْصَمَةِ الرَّأْسِ وَلَا بِسَبَبِ حَمْلِ الْمِسْكِ فِي فَارَةٍ لَمْ تُشَقَّ عَنْهُ أَوْ الْوَرْدِ فِي نَحْوِ مَنَدِيلٍ، وَإِنْ شَمَّ الرِّيحَ فِي الْكُلِّ وَقَصَدَ التَّطْيِبَ عَلَى الْأَوْجِ إِلَّا أَنْ رَقَّتِ الْخِرْقَةُ وَلَا يَضُرُّ أَيْضًا شَمُّ نَحْوِ مِسْكِ مِنْ غَيْرِ مَسٍّ وَلَا مَسَّهُ إِلَّا أَنْ لَزِقَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ عَيْنِهِ أَوْ حَمَلَهُ بِنَحْوِ يَدِهِ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ مُجَرَّدَ الثَّقَلِ كَذَا فِي الْفَتْحِ وَقَالَ فِي الْحَاشِيَةِ وَشَرَحَ الْعُبَابِ وَالتَّهَاءِ وَقَصَرَ الزَّمَنُ بِحَيْثُ لَا يُعَدُّ فِي الْعُرْفِ تَطْيِيبًا. انْتَهَى. وَلَا يُكْرَهُ لِلْمُحَرِّمِ تَمَلُّكُ طَيِّبٍ وَنَحْوِهِ كَمَلْبُوسٍ وَذَهْنٍ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ قَارُورَةٍ الْخُ) أَيِ حَمْلُ قَارُورَةٍ لِنَحْوِ مِسْكِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الشَّدَّ صَارِفٌ الْخُ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْحُرْمَةُ لَوْ كَانَتْ الْخِرْقَةُ الْمَشْدُودَةُ مِمَّا يَقْصَدُ التَّطْيِبُ بِمَا فِيهَا لِرِقَّتِهَا بِحَيْثُ لَا تَمْنَعُ ظُهُورَ الرَّائِحَةِ، وَإِنَّمَا تُشَدُّ عَلَيْهِ لِمَنْعِ تَبَدُّدِ رَائِحَتِهِ م. ر. اهـ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْوَنَائِيْ الْجَزْمُ بِذَلِكَ. هـ. قَوْلُهُ: (لِعَبَقِ رِيحِ الْخُ) لِنَحْوِ مَسِّهِ وَهُوَ يَابَسٌ أَوْ جُلُوسِهِ فِي دُكَانٍ عَطَارٍ أَوْ عِنْدَ مُتَجَمِّرٍ نِهَآيَةً. هـ. قَوْلُهُ: (كَالكَاذِبِ) عِبَارَةُ الْوَنَائِيْ وَبِشَمِّ الرِّيحِ الرَّطْبَةِ إِنْ أَلْصَقَهَا بِأَنْفِهِ، وَإِلَّا فَلَا يَضُرُّ كَالرِّيحِ الْيَابِسَةِ نَعَمَ الْكَاذِبِ بِالْمُعْجَمَةِ وَلَوْ يَابَسَ طَيِّبٌ لَكِنِ الَّذِي بِمَكَّةَ لَا طَيِّبٌ فِي يَابِسَةِ الْبَتَّةِ، وَإِنْ رُشَّ عَلَيْهِ مَاءٌ كَمَا فِي الْفَتْحِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَشَرَطَ ابْنُ كَيْجٍ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّطْيِبُ بِالْوَرْدِ أَنْ يَشْمَهُ مَعَ اتِّصَالِهِ بِأَنْفِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ كَيْجٍ وَالتَّطْيِبُ بِمَائِهِ أَنْ يَمَسَّهُ كَالْعَادَةِ بَأَنَّ يَصُبُّهُ عَلَى بَدَنِهِ أَوْ مَلْبُوسِهِ فَلَا يَكْفِي شَمُّهُ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَالْتَّحْرِيمُ الْخُ) أَيِ، وَإِنْ جَهَلَ وَجُوبَ الْفِذِيَّةِ فِي كُلِّ أَنْوَاعِهِ أَوْ جَهَلَ الْحُرْمَةَ فِي بَعْضِهَا بِخِلَافِ الْجَاهِلِ بِالتَّحْرِيمِ أَوْ بِكَوْنِهِ طَيِّبًا فَلَا حُرْمَةَ وَلَا فِذِيَّةَ نِهَآيَةً. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ التَّقْصِيرِ) قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَلَوْ ادَّعَى فِي زَمَانِنَا الْجَهْلُ بِتَّحْرِيمِ الطَّيِّبِ وَالتَّلْبَسِ أَيِ

هـ. قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الشَّدَّ صَارِفٌ عَنِ قَصْدِ التَّطْيِبِ بِهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْحُرْمَةُ لَوْ كَانَتْ الْخِرْقَةُ الْمَشْدُودَةُ مِمَّا يَقْصَدُ التَّطْيِبُ بِمَا فِيهَا لِرِقَّتِهَا بِحَيْثُ لَا تَمْنَعُ ظُهُورَ الرَّائِحَةِ، وَإِنَّمَا تُشَدُّ عَلَيْهِ لِمَنْعِ تَبَدُّدِ رَائِحَتِهِ م. ر.

والتعمُّد والاختيار وكذا في الفدية إلا نحو الحلقي أو الصيد كما يأتي؛ لأنهما إلتلاف محض بخلاف غيرهما ويلزم ناسيًا تذكُّرًا وجاهلاً علمًا ومكْرَهًا زال إكْرَاهُهُ إِزَالَتُهُ فورًا، وإلا لَزِمَتْهُ الفدية، والأولى أمرُ غيره الحلال بها إن تَعَيَّنَتِ الفورِيَّةُ، ولو جهَلَ كون الممسوس طيبًا أو عِلِمَ وظَنَّهُ يابسًا لا يعلِّقُ فعَلِقَ فلا فدية فالشرطُ هنا زيادةٌ على ما مرَّ العلمُ بأنَّ الممسوس طيبٌ يعلِّقُ. (ويحرِّمُ على الرجلِ) وغيره أيضًا (ذهنٌ) بفتح أوله.....

والذهنُ ففي قبوله وجهان. انتهى. والأوجهُ عدَمُهُ إن كان مُخَالِطًا لِلْعُلَمَاءِ بَحِيْثٌ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ عَادَةً، وَإِلَّا قُبِلَ وَلَوْ لَطَخَهُ غَيْرُهُ بِطَبِيبٍ فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْمُلْتَطَخِ أَيْ وَكَذَا عَلَيْهِ إِنْ تَوَانَى فِي إِزَالَتِهِ وَتَجِبُ بِتَقْلِي طَبِيبٍ أُخْرَمَ بَعْدَهُ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ لَا إِنْ انْتَقَلَ بِوَاسِطَةِ نَحْوِ عَرَقٍ أَوْ حَرَكَةِ نِهَائِهِ زَادَ الْوَنَائِي وَتَجِبُ أَيْضًا بِسَبَبِ لُبْسِ ثَانٍ لِثَوْبٍ طَيِّبٍ لِإِحْرَامٍ وَبَقِيَ الطَّيِّبُ بِأَنْ نَزَعَهُ ثُمَّ لَبَسَهُ. اهـ. قال ع ش قوله: م ر ولو لَطَخَهُ غَيْرُهُ الْخُ أَي بغير اختياره وَلِلْمُخْرَمِ مُطَالَبَةُ الْمُطِيبِ بِالْفِدْيَةِ. اهـ. قُود: (والتَّعَمُّدُ الْخُ) أَي فَلَا فِدْيَةَ عَلَى الْمُطِيبِ النَّاسِي لِلْإِحْرَامِ وَلَا الْمُكْرَهَ وَلَا الْجَاهِلِ بِالتَّحْرِيمِ أَوْ بِكَوْنِ الْمَلْمُوسِ طَيِّبًا أَوْ رَطْبًا يُعْذَرُهُ بِخِلَافِ الْجَاهِلِ بِوُجُوبِ الْفِدْيَةِ دُونَ التَّحْرِيمِ فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ التَّحْرِيمَ كَانَ مِنْ حَقِّهِ الْإِمْتِنَاعُ مُغْنِي. قُود: (إِلَّا نَحْوَ الْحَلْقِي الْخُ) قَضِيَّتُهُ وَجُوبُ فِدْيَتِهِ مَعَ الْإِكْرَاهِ وَسَيَاتِي خِلَافُهُ وَسَيَاتِي فِيهِمَا أَيْضًا أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَى مَجْنُونٍ وَلَا مُعْمَى عَلَيْهِ وَلَا نَائِمٍ وَلَا غَيْرِ مُعَيَّرٍ سَمِ أَقُولُ، وَإِلَى دَفْعِ نَحْوِ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ كَمَا يَأْتِي. قُود: (نَاسِيًا تَذَكُّرُ الْخُ) أَي وَنَحْوِ مَجْنُونٍ زَالَ نَحْوُ جُنُونِهِ.

قُود: (وَمُكْرَهًا الْخُ) وَمِثْلُهُ مِنَ الْقَيِّ عَلَيْهِ الطَّيِّبُ، وَلَوْ بِنَحْوِ رِيحِ سَمِ. قُود: (وَالأَوَّلَى أَمْرُ غَيْرِهِ الْخُ) وَفِي الْجَوَاهِرِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ لِلْمُخْرَمِ شِرَاءُ الطَّيِّبِ وَمَخِيطٌ، وَأَمَّا. انتهى. وبِمَا أَطْلَقَهُ فِي الْأَمَةِ أَقْتَى الْبَارِزِيُّ لَكِنْ قَالَ الْجُزْجَانِيُّ يُكْرَهُ لَهُ شِرَاؤُهَا وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَنْ لِلْخِدْمَةِ وَالتَّسْرِي وَوُجْهٌ بِأَنَّهَا بِالْقَصْدِ تَتَأَهَّلُ لِلْفِرَاشِ نِهَائِهِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر لَكِنْ قَالَ الْجُزْجَانِيُّ الْخُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ. اهـ. قَوْلُ الْمُنْزِ. قُود: (وَذَهْنُ شَعْرِ الرَّأْسِ أَوْ اللَّحْيَةِ) أَمَّا خَضْبُهُمَا بِجَنَاءٍ رَقِيقٍ وَنَحْوِهِ فَيَجُوزُ بِهَا فِدْيَةُ نِهَائِهِ وَمُغْنِي. قُود: (وَيَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا شَعْرُ الْخَدِّ فِي النَّهَائَةِ، وَإِلَى قَوْلِهِ فَلْيَتَّبِعْهُ فِي الْمُغْنِي. قُود: (بِفَتْحِ أَوَّلِهِ) أَي؛ لِأَنَّهُ مُضَدَّرٌ بِمَعْنَى التَّذْهِينِ مُغْنِي وَنِهَائِهِ.

قُود: (إِلَّا نَحْوَ الْحَلْقِي أَوْ الصَّيْدِ) سَيَاتِي فِيهِمَا أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَى مَجْنُونٍ وَلَا مُعْمَى عَلَيْهِ وَلَا نَائِمٍ وَلَا غَيْرِ مُعَيَّرٍ. قُود: (إِلَّا نَحْوَ الْحَلْقِي الْخُ) قَضِيَّتُهُ وَجُوبُ فِدْيَتِهِ مَعَ الْإِكْرَاهِ وَسَيَاتِي خِلَافُهُ. قُود: (وَمُكْرَهًا زَالَ إِكْرَاهُهُ) وَمِثْلُهُ مِنَ الْقَيِّ عَلَيْهِ الطَّيِّبُ وَلَوْ بِنَحْوِ رِيحِ. قُود: (إِزَالَتُهُ)، وَإِنَّمَا جَازَ دَفْعُ مَا أَلْقَى عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ اسْتَلْزَمَ الْمُمَاسَةَ وَطَالَ زَمْنُهَا؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ الْإِزَالَهَ وَلِذَا جَازَ نَزْعُ الثَّوْبِ وَلَمْ يَلْزَمْهُ شَقُّهُ، وَإِنْ تَعَدَّى بِلَبْسِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ وَلَمْ يَلْزَمْهُ الْجَوَازُ، وَإِنْ نَقَصَ وَيَوْجَهُ بِالْمُبَادَرَةِ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْمَغْصِيَةِ بِهِ شَرْحُ م ر.

(شعر الرأس أو اللحية) من نفسه ولو أصوله إذ مخلوقها كغيره بأي دهن كان كزيت وزبد ولو غير مطيب فإذا رجه في قسمه؛ لأن فيه ولو من المرأة تطيباً ما وترفها كترفه الطيب المنافي لكون المحرم أشعث أغبر أي شأنه المأمور به ذلك بخلاف رأس أفرع، وأصلع وذقن أمرد وبقيّة شعور اليد فلا يحرم دهنها بما لا طيب فيه؛ لأنه لا يقصد به تزيينها وفارق ما مر في المخلوق؛ لأنه يقصد به تحسين ما ينبت بعد. نعم الأوجه أن شعور الوجه كاللحية إلا شعر الخد والجبهة.....

ه قول (سني): (أو اللحية) أي ولو من امرأة وتغييره بأو يفيد التخصيص على تحريم كل واحد على انفراده معني ونهاية عبارة سم قول المتن أو اللحية يشمل لحية المرأة؛ لأنها، وإن كانت مثله في حقها إلا أنها تزيّن بدهنها م. ر. اه. ه. قول: (من نفسه) يأتي محترزه سم. ه. قول: (ولو أصوله) أي ولو خرج عن حد الرأس والوجه ونائي. ه. قول: (بأي دهن إلخ) أي بخلاف اللبن وإن كان يستخرج منه السمن شرج م. ر. اه. سم. ه. قول: (فإذا رجه) أي الدهن (في قسمه) أي قسم الطيب ولم يجعله قسماً مستقلاً سم عبارة المعنى ثبته: لا يحسن إدراج هذا في قسم الطيب فإنه لا فرق فيه بين المطيب وغيره كما مر، وقد جعله في الروضة، وأصلها قسماً مستقلاً لكن المحرر أدخله في نوع الطيب ليقاربهما في المعنى؛ لأنهما ترفه، وليس فيهما إزالة عين. اه. ه. قول: (لأن فيه إلخ) خبر فإذا رجه. ه. قول: (بخلاف رأس أفرع) وهو من لم ينبت برأسه شعر من أفة (وأصلع) وهو من لم ينبت برأسه شعر خلفة أو لمرص باعثن. ه. قول: (وذقن أمرد) أي، وإن قارب الإنبات قاله الونائي وهو ظاهر إطلاق الشارح كالتلحية والمعني وقال سم ينبغي إلا في أوان نباتها؛ لأنها حينئذ كراس المخلوق. اه. وفيه ما لا يخفى.

ه. قول: (فلا يحرم دهنها إلخ) ولو كان بعض الرأس أصلع جاز دهنه هو فقط دون الباقي نهاية وونائي. ه. قول: (إلا شعر الخد إلخ) وفقاً للمعني وخلافاً للنهاية والأسنى عبارة المعني، والحق المحب الطبري بشعر اللحية شعر الوجه كحاجب وشارب وعنفة وقال في المهمات إنه القياس وقال الولي العراقي التحريم ظاهر فيما اتصل باللحية كالشارب والعنفة والعذار، وأما الحاجب والهدب وما على الجبهة أي والخد ففيه بعد. انتهى. وهذا هو الظاهر؛ لأن ذلك لا يترتب به. اه. وعبارة النهاية بعد ذكر كلام المحب والمهمات نصها واعتمده جمع متأخرون وهو ظاهر خلافاً لقول ابن التقي لا يلحق بها الحاجب والهدب، وما يلي الوجه. انتهى. قيل وما قاله في الأخير ظاهر ومثله شعر الخد إذ لا يقصد تنميتها بحال. انتهت. قال ع ش قوله: وهو ظاهر متمد. اه. وقال الرشيد

ه. قول في (سني): (أو اللحية) يشمل لحية المرأة؛ لأنها، وإن كانت مثله في حقها إلا أنها تزيّن بدهنها م. ر. ه. قول: (بأي دهن كان) بخلاف اللبن، وإن كان يستخرج منه السمن شرج م. ر. ه. قول: (فإذا رجه) أي الدهن في قسمه أي قسم الطيب ولم يجعله قسماً مستقلاً. اه. ه. قول: (وذقن أمرد) ينبغي إلا في أوان نباتها؛ لأنها حينئذ كراس المخلوق. ه. قول: (إلا شعر الخد) الأوجه ترك الاستثناء م. ر.

إِذْ لَا تُقَصَّدُ تَنْمِيتُهُمَا بِحَالٍ وَحِينَئِذٍ فَلْيَتَنَبَّهْ لِمَا يُعْقَلُ عَنْهُ كَثِيرًا وَهُوَ تَلْوِثُ الشَّارِبِ وَالْعَنْفَقَةِ بِالذَّهْنِ عِنْدَ أَكْلِ اللَّحْمِ فَإِنَّهُ مَعَ الْعِلْمِ وَالتَّعَمُّدِ حَرَامٌ فِيهِ الْفِذْيَةُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ فَلْيَحْتَرِزْ عَنْ ذَلِكَ مَا أَمَكَنَ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ شَعْرٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَيُتَّجِهُ الْاِكْتِفَاءُ بِذَوْنِهَا إِنْ كَانَ مِمَّا يُقَصَّدُ بِهِ التَّزْيِينُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ مَنَاطُ التَّحْرِيمِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَرَّرَ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ بَلْ وَعَلَى الْحَلَالِ ذَهْنٌ نَحْوِ رَأْسِ الْمُحْرِمِ كَحُلْقِهِ فَلَا يُرَدُّ عَلَى الْمُثْنِ.

(وَلَا يُكْرَهُ) لِلْمُحْرِمِ (غَسْلُ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ بِخَطْمِيٍّ) وَنَحْوِ سِدْرٍ؛ لِأَنَّهُ لِإِزَالَةِ الْوَسْخِ بِخِلَافِ الذَّهْنِ

قَوْلُهُ: م ر وَمِثْلُهُ شَعْرُ الْخَدِّ مِنْ تَمَامِ الْقِيلِ وَالْقَائِلُ هُوَ الشَّهَابُ حَجَّ فِي إِمْدَادِهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا شَعْرُ الْخَدِّ الْإِنِّ) الْأَوْجَهُ تَرْكُ الْإِسْتِثْنَاءِ م ر اهـ س م. قَوْلُهُ: (إِذْ لَا تُقَصَّدُ الْإِنِّ) وَفِي الْحَاشِيَةِ وَالشَّعْرُ الثَّابِتُ عَلَى الْأَنْبِ أَوْ فِيهِ كَشَعْرُ الْخَدِّ بِالْأُولَى وَثَانِي. قَوْلُهُ: (فَلْيَتَنَبَّهْ لِمَا يُعْقَلُ عَنْهُ الْإِنِّ) فِي الْحَاشِيَةِ وَالنَّهْيَةِ نَحْوُهُ وَقَالَ فِي الْحَاشِيَةِ إِنَّهُ يَحْرُمُ أَكْلُ لَحْمٍ فِيهِ ذَهْنٌ يُعْلَمُ مِنْهُ تَلَوُّثُ شَارِبِهِ مَثَلًا مَا لَمْ تَشْتَدَّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا جَازَ وَوَجِبَتِ الْفِذْيَةُ. انْتَهَى اهـ وَثَانِي. قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَكَذَا فِي الْفِذْيَةِ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ قَوْلِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ الثَّالِثِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي الْإِنِّ قَوْلُهُ فَلَا يُرَدُّ عَلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ: أَيُّ مَا لَمْ يُفْجَشْ إِلَى وَلْيَتَرَفَّقْ. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ قَوْلِهِ شَعْرٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ الْإِنِّ) أَيُّ لَأَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ، وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (وَيُتَّجِهُ الْاِكْتِفَاءُ الْإِنِّ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مَا يُوَافِقُهُ فَإِنَّهُ أَفْتَى بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَثِيرِ الشَّعْرِ وَقَلِيلِهِ سَمَ وَنِهَآيَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَمُرَادُهُ بِالْقَلِيلِ مَا يَشْمَلُ الشَّعْرَةَ وَبَعْضَهَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ لَفْظَ السُّؤَالِ الَّذِي أَجَابَ عَنْهُ بِمَا ذَكَرَ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي ذَهْنِ الشَّعْرِ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ أَوْ يَحْصُلُ بِالْوَاحِدَةِ أَوْ بَعْضِهَا كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ كَلَامِيَّةٌ. انْتَهَى. قَوْلُهُ: (بِدُونِهَا) أَيُّ وَلَوْ وَاحِدَةً مُغْنِي قَالَ الْوَنَائِي وَمِثْلُ الشَّعْرَةِ بَعْضُهَا وَنَقَلَ الْإِمَامُ عَبْدُ الْمَلِكِ الْعِصَامِيُّ عَنْ بَعْضِ مَشَايِخِهِ أَنَّ الْخَطِيبَ كَانَ فِي دَرْسِ الشَّمْسِ الرَّمْلِيِّ فَقَرَّرَ أَنَّهُ يَجِبُ فِي ذَهْنِ الشَّعْرَةِ الْوَاحِدَةِ أَوْ بَعْضِهَا دَمٌ كَامِلٌ فَقَالَ الْخَطِيبُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ فَقَالَ أَنَا قُلْتُهُ فَقَالَ الْخَطِيبُ حَرُمٌ دَرْسُكَ يَا مُحَمَّدٌ مُنْذُ جَاءَتِ الْإِنَانِيَّةُ وَقَامَ. انْتَهَى. لَكِنْ هَذَا الْقِيَامُ لَيْسَ لِلْخَطَا فِي الْحُكْمِ بَلْ لِمَقْصِدِ يَخْفَى عَلَيْنَا، وَإِلَّا فَقَالَ فِي الْمُغْنِي وَذَهْنُ رَأْسٍ أَوْ شَعْرَةٌ مِنْهُ وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِمْ انْتَهَى. اهـ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَنْ أَسْبَابِ الْقِيَامِ جَزَمَ الشَّمْسُ الرَّمْلِيُّ بِقَوْلِهِ أَوْ بَعْضِهَا. قَوْلُهُ: (فَلَا يُرَدُّ الْإِنِّ) أَيُّ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْمُحْرِمِ. قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ سِدْرٍ) أَيُّ كَصَابُونٍ لَا طِيبَ فِيهِ.

قَوْلُهُ: (وَيُتَّجِهُ الْاِكْتِفَاءُ الْإِنِّ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مَا يُوَافِقُهُ فَإِنَّهُ أَفْتَى بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَثِيرِ الشَّعْرِ وَقَلِيلِهِ إِذِ التَّحْرِيمُ مَنْوُطٌ بِمَا يَصْدُقُ بِهِ التَّزْيِينُ فَإِنَّهُمْ عَلَّلُوهُ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّزْيِينِ الْمُنَافِي لِحَالِ الْمُحْرِمِ فَإِنَّ الْحَاجَّ أَشْعَثُ أَغْبَرُ.

(فَرَعَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَلَهُ خَضْبٌ لِحْيَتِهِ بِالْحِتَاءِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: لِحْيَتُهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَغَيْرِهَا مِنْ الشُّعُورِ. اهـ. وَعِبَارَةٌ عَنِ الْإِنِّ خَضْبُ شَعْرِهِ بِنَحْوِ الْحِتَاءِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: شَعْرُهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَيُّ الْمُحْرِمِ الذَّكْرُ أَوِ الْإُنْثَى.

فإنه لِلتَّشْبِهِهِ الْمُشَابِهَةِ لِلطَّيِّبِ كَمَا مَرَّ. نَعَمْ الْأَوَّلَى تَرُكُ ذَلِكَ حَتَّى فِي مَلْبُوسِهِ أَيْ مَا لَمْ يَفْخَشْ وَسُخِّهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلِيَتَرَفَّقَ عِنْدَ غَسَلِ رَأْسِهِ لِقَلَّ يُنْتَفَتِفُ شَيْءٌ مِنْ شَعْرِهِ، وَيُكْرَهُ الْاِكْتِحَالُ بِنَحْوِ إِثْمِدٍ لَا طَيِّبَ فِيهِ لِغَيْرِ عُذْرٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ زِينَةً لَا بِنَحْوِ ثَوْبِيَا.

(الثالث) مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ عَلَى الذَّكَرِ وَغَيْرِهِ (إِزَالَةُ الشَّعْرِ) وَلَوْ مِنْ غَيْرِ رَأْسِهِ (أَوِ الظُّفْرِ) أَيْ شَيْءٌ مِنْ أَحَدِهِمَا مِنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ قُلَّ بِنَتْفٍ أَوْ إِحْرَاقٍ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ سَائِرِ وُجُوهِ الْإِزَالَةِ حَتَّى نَحْوِ شُرْبِ دَوَاءٍ مُزِيلٍ مَعَ الْعِلْمِ وَالتَّعَمُّدِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] أَيْ شَيْئًا مِنْ شَعْرِهَا، وَالْحَقُّ بِهِ شَعْرُ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ وَالظُّفْرُ بِجَمَاعٍ أَنَّ فِي إِزَالَةِ كُلِّ تَرْفُهَا يُنَافِي كَوْنَ الْمُحَرَّمِ أَشَقَّ أَغْبَرَ. نَعَمْ لَهُ قَلْعُ شَعْرٍ نَبَتَ دَاخِلَ جَفْنِهِ وَتَأْدَى بِهِ وَلَوْ أَدْنَى تَأْدَى فِيمَا يَظْهَرُ وَقَطْعَ مَا غَطَّى عَيْنَيْهِ مِمَّا طَالَ مِنْ شَعْرٍ حَاجِبِيهِ أَوْ رَأْسِهِ كَدَفْعِ الصَّائِلِ وَمَا انْكَسَرَ مِنْ ظُفْرِهِ وَتَأْدَى بِهِ كَذَلِكَ وَلَا فِذِيَّةَ كَمَا لَوْ قَطَعَ أَصْبَعَهُ وَعَلَيْهَا شَعْرٌ أَوْ ظُفْرٌ أَوْ كَشَطُ جِلْدَةِ رَأْسِهِ وَعَلَيْهَا شَعْرٌ لِلتَّبَعِيَّةِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَطْعٍ وَكَشَطٍ ذَلِكَ لِغُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ التَّعَدِّيَ بِذَلِكَ لَا

فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ آتَفًا. فَوَدَّ: (وَلِيَتَرَفَّقَ بِالْخ) ظَاهِرُهُ وَجُوبًا. فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ الْاِكْتِحَالُ بِالْخ) وَالْكِرَاهَةُ فِي الْمَرْأَةِ أَشَدُّ وَلِلْمُحَرِّمِ الْاِحْتِجَامُ وَالْفَضْدُ مَا لَمْ يَقْطَعْ بِهِمَا شَعْرًا وَلَهُ إِشْنَادُ الشَّعْرِ الْمُبَاحِ وَالتَّنْظُرُ فِي الْمَرْأَةِ كَالْحَلَالِ فِيهِمَا وَلَا دَمَ عَلَيْهِ إِنْ شَكَّ هَلْ نَتَفَ الْمُشْطُ شَيْئًا مِنْ شَعْرِهِ حَالِ التَّسْرِيحِ أَوْ انْتَفَتَفَ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الدِّمَةِ نَعَمْ يُكْرَهُ حَكُّ شَعْرِهِ لَا جَسَدِهِ بِأُظْفَارِهِ لَا بِأَنَامِلِهِ وَتَسْرِيحُهُ وَتَغْلِيَّتُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةً. فَوَدَّ: (مِنْ الْمُحَرَّمَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ مِنْ نَفْسِهِ وَقَوْلُهُ: حَتَّى نَحْوُ شُرْبِ الْخ إِلَى وَذَلِكَ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ أَدْنَى إِلَى وَقَطْعِ الْخ وَقَوْلُهُ: كَذَلِكَ.

فَوَدَّ (سَيِّئًا): (أَوِ الظُّفْرِ) أَيْ مِنْ يَدِهِ أَوْ رِجْلِهِ أَوْ مِنْ مُحَرِّمٍ آخَرَ قَلَمًا أَوْ غَيْرَهُ نَهَايَةً زَادَ الْوَنَائِي وَلَوْ مِنْ أَصْبُعٍ زَائِدَةٍ. اهـ. فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرِهِمَا) أَيْ كَحَلْقِي أَوْ قَصِّ أَوْ نَوْرَةٍ نَهَايَةً. فَوَدَّ: (حَتَّى نَحْوِ شُرْبِ دَوَاءٍ بِالْخ) أَيْ كَحَكِّ رَجُلِ الرَّائِبِ بِنَحْوِ سَرْجٍ وَنَائِي. فَوَدَّ: (مَعَ الْعِلْمِ بِالْخ) أَيْ بِكَوْنِهِ مُزِيلًا فِيمَا يَظْهَرُ قَالَهُ الْبُصْرِيُّ، وَالْأَقْيَدُ أَيْ بِالْإِحْرَامِ وَالتَّخْرِيمِ وَالكَوْنُ مُزِيلًا. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيْ حُرْمَةُ إِزَالَةِ مَا ذُكِرَ.

فَوَدَّ: (نَعَمْ لَهُ قَلْعُ الْخ) أَيْ بِلَا فِذِيَّةٍ نَهَايَةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (عَيْنِيهِ) الْأَوَّلَى الْإِفْرَادُ كَمَا فِي الْوَنَائِي. فَوَدَّ: (وَمَا انْكَسَرَ مِنْ ظُفْرِهِ بِالْخ) أَيْ وَلَهُ إِزَالَتُهُ وَلَا دَمَ. قَالَ ابْنُ الْجَمَالِ وَلَوْ تَوَقَّفَ قَطْعُ أَوْ قَلْعُ الشَّعْرِ أَوْ الظُّفْرِ الْمُتَأْدَى بِهِ عَلَى قَطْعِ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِهِ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْإِثْمِ وَالْأَقْرَبُ وَجُوبُ الْفِذِيَّةِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمَنَحِ مَالَ إِلَيْهِ وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ تُفْهَمُ أَيْضًا. انْتَهَى اهـ وَنَائِي. فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيْ وَلَوْ أَدْنَى تَأْدَى فِيمَا يَظْهَرُ. فَوَدَّ: (وَلَا فِذِيَّةَ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْقَلْعِ وَالْقَطْعِ. فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ قَطَعَ أَصْبَعَهُ بِالْخ) نَعَمْ تَسْنُ الْفِذِيَّةُ نَهَايَةً. فَوَدَّ: (أَوْ كَشَطُ جِلْدَةِ رَأْسِهِ بِالْخ) وَقِيَاسُ مَا ذُكِرَ عَدَمُ التَّحَلُّلِ بِهِ فَلْيُجَاعِ ع ش. فَوَدَّ: (وَمِنْهُ بِالْخ) أَيْ مِنَ التَّغْلِيلِ.

فَوَدَّ: (مِنْ نَفْسِهِ) يَأْتِي مُحْتَرَزُهُ.

يُمنَعُ التَّبَعِيَّةَ خِلَافًا لِمَنْ بَحَثَ الْفَرْقَ وَخَرَجَ بِمَنْ نَفْسِهِ إِزَالَتَهُ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ حَلَالًا فَلَا شَيْءَ لَكِنْ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَثِمَ وَعُزِّرَ أَوْ مُحَرِّمًا لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ تَحْلِيلِهِ بِإِذْنِهِ حَرَمٌ عَلَيْهِمَا وَالْفِدْيَةُ عَلَى الْمَخْلُوقِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَرَفُّعُ مَعَ إِذْنِهِ وَلَمْ تُقَدِّمِ الْمُبَاشَرَةَ هُنَا؛ لِأَنَّ مَحَلَّ تَقْدِيمِهَا حَيْثُ لَمْ يُعَدِّ النَّفْعُ عَلَى الْأَمْرِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ غَضِبَ شَاءَ، وَأَمَرَ آخَرَ بِذَبْحِهَا لَمْ يَضْمَنْهَا بِأَمْرِهِ بَلْ لَوْ سَكَتَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْامْتِنَاعِ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ فِي يَدِ الْمُحَرِّمِ كَالْوَدِيعَةِ فَيُلْزِمُهُ دَفْعُ مُتْلِفَاتِهِ فَمَتَى أَطَاقَ دَفْعَ بَعْضِهَا فَقَصَّرَ ضَمِنَهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ نَائِمًا أَوْ مُكْرَهًا.....

☐ فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ حَلَالًا) إِلَى قَوْلِهِ وَهَلِ الْأَمْرُ الْإِنْفِ فِي الْمُنْعِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ إِنْ إِلَى أَوْ مُحَرِّمًا، وَإِلَى التَّشْبِيهِ فِي التَّهَابَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ وَقَوْلُهُ: وَهَلِ الْأَمْرُ إِلَى وَلَوْ عُذْرًا. ☐ فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ حَلَالًا فَلَا شَيْءَ) وَكَذَا إِنْ كَانَ مُحَرِّمًا دَخَلَ وَقْتُ تَحْلِيلِهِ مُحْتَمِدٌ صَالِحٌ. ☐ فَوَدَّ: (بِغَيْرِ إِذْنِهِ الْإِنْفِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ بِرِضَاهُ كَمَا إِذْنُهُ بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ الْإِثْمِ مُطْلَقًا وَلِعَدَمِ التَّعْزِيرِ إِنْ صَادَقَهُ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ: بِبَيِّنَةٍ فِيمَا يَظْهَرُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ بِضَرِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ تَحْلِيلِهِ) أَيِ فَإِنْ دَخَلَ وَقْتُ تَحْلِيلِهِ فَهُوَ كَالْحَلَالِ فِيمَا سَبَقَ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُهُ مُصَرِّحًا بِهِ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ بِضَرِيٍّ وَقَوْلُهُ: فِيمَا سَبَقَ يَشْمَلُ الْإِثْمَ وَالتَّعْزِيرَ فَلْيُرَاجَعْ.

☐ فَوَدَّ: (وَالْفِدْيَةُ عَلَى الْمَخْلُوقِ) وَلَيْسَ الْحَالِقُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِي الْحَلْقِ إِنْ أَمَكَّنَهُ مِنْهُ لِتَقْرِيطِهِ فِيمَا عَلَيْهِ حِفْظُهُ وَاسْتَشْكِلَ بِمَسْأَلَةِ الْغَضَبِ الْآتِيَةِ أَنْفًا فَإِنَّ الْقَصَابَ فِيهَا طَرِيقٌ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ مَخْصُصٌ حَقَّ آدَمِيٍّ فَعَلَّظَ فِيهِ أَكْثَرَ مِمَّا هُنَا شَرَحَ الْعُبَابُ إِنْ سَمِ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ قَوْلُهُ: مَرَّ لَاتِهِ الْمُتَرَفُّعُ الْإِنْفِ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْحَالِقَ لَا يُطَالَبُ بِشَيْءٍ فَلَيْسَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (حَيْثُ لَمْ يُعَدِّ النَّفْعُ الْإِنْفِ) بِهَذَا فَارْتَفَعَ مَا لَوْ جَرَحَهُ غَيْرُهُ مَعَ تُمْكِنِهِ مِنْ دَفْعِهِ حَيْثُ لَا يَسْقُطُ الضَّمَانُ عَنِ الْجَارِحِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَمَّ مَنَفَعَةٌ تَعُودُ عَلَى الْمَجْرُوحِ، وَإِنَّمَا يَلْحَقُهُ بِهِ الضَّرَرُ عَنْ شَيْءٍ. ☐ فَوَدَّ: (لَمْ يَضْمَنْهَا بِأَمْرِهِ) أَيِ ضَمَانًا مُسْتَقَرًّا، وَإِلَّا فَهُوَ طَرِيقٌ فِيهِ شَرَحَ مَرَّ إِنْ سَمِ قَالَ عَنْ شَيْءٍ قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَهُوَ أَيِ الْقَصَابِ طَرِيقٌ الْإِنْفِ وَمَحَلُّ عَدَمِ الْقَرَارِ عَلَى الْقَصَابِ حَيْثُ جَهَلَ الْغَضَبُ، وَإِلَّا فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (بَلْ لَوْ سَكَتَ مَعَ قُدْرَتِهِ الْإِنْفِ) وَلَوْ طَارَتْ نَارٌ إِلَى شَعْرِهِ فَأَخْرَقَتْهُ، وَأَطَاقَ الدَّفْعَ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ، وَإِلَّا فَلَا نِهَآيَةَ وَمُنْعِي.

☐ فَوَدَّ: (فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ) أَيِ فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ. ☐ فَوَدَّ: (دَفْعَ بَعْضِهَا) أَيِ الْمُتْلِفَاتِ. ☐ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ نَائِمًا الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابِ، وَإِلَّا يُمَكِّنُهُ مِنْهُ أَيِ يُمَكِّنُ الْمَخْلُوقَ مِنْهُ الْحَالِقُ لِإِكْرَاهٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ

☐ فَوَدَّ: (وَالْفِدْيَةُ عَلَى الْمَخْلُوقِ الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابِ وَالْفِدْيَةُ فِيمَا إِذَا وَقَعَ الْحَلْقُ قَبْلَ وَقْتِ التَّحْلِيلِ عَلَى الْمَخْلُوقِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ أَيِ الْحَلْقِ إِنْ أَمَكَّنَهُ مِنْهُ لِتَقْرِيطِهِ فِيمَا عَلَيْهِ حِفْظُهُ إِلَى أَنْ قَالَ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الْحَالِقَ هُنَا لَيْسَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ وَهُوَ كَذَلِكَ لَكِنْ اسْتَشْكِلَ بِمَسْأَلَةِ الْقَصَابِ الْمَذْكُورَةِ يَغْنِي مَسْأَلَةَ غَضَبِ الشَّاةِ الْآتِيَةِ فَإِنَّهُ يَغْنِي الْقَصَابَ فِيهَا طَرِيقٌ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ مَخْصُصٌ حَقَّ آدَمِيٍّ فَعَلَّظَ فِيهِ أَكْثَرَ مِمَّا هُنَا الْإِنْفِ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (لَمْ يَضْمَنْهَا بِأَمْرِهِ) أَيِ ضَمَانًا مُسْتَقَرًّا، وَإِلَّا فَهُوَ طَرِيقٌ فِيهِ شَرَحَ مَرَّ.

☐ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ نَائِمًا أَوْ مُكْرَهًا الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابِ، وَإِلَّا يُمَكِّنُهُ مِنْهُ أَيِ يُمَكِّنُ

أو غير مُكَلَّفٍ فعلى الحَالِقِ وللمَخْلُوقِ مُطَابَقَتُهُ بِإِخْرَاجِهَا؛ لَأَنَّ نُشْكَةَ يَتِمُّ بِأَدَائِهَا وَلَهُ إِخْرَاجُهَا
عَنِ الْحَالِقِ لَكِنْ بِإِذْنِهِ كَالْكَفَّارَةِ وَلَوْ أَمَرَ غَيْرَهُ بِخَلْقِ رَأْسٍ مُحْرِمٍ فَالْفِذْيَةُ عَلَى الْآمِرِ الْحَلَالِ أَوْ
الْمُحْرِمِ.....

جُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ وَقَدْ خُلِقَ بِلَا إِذْنِهِ قَبْلَ دُخُولِ تَحَلُّلِهِ فِيهِ وَلَوْ صَوَّمَا عَلَى الْحَالِقِ وَلَوْ حَلَالًا إِلَى أَنْ قَالَ:
وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ كَالشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ الْمَخْلُوقَ لَيْسَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ سِوَاءَ أَعَسَرَ الْحَالِقُ أَوْ غَابَ أَمْ لَا
وَهُوَ الْأَصَحُّ بِاتِّفَاقِهِمْ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ وَلَا تَقْصِيرَ مِنْ جِهَتِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ النَّاسِي. اهـ
سم. هـ. فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرُ مُكَلَّفٍ) أَيِ مَجْنُونًا أَوْ مُغْمَى عَلَيْهِ أَوْ صَبِيًّا غَيْرَ مُمَيِّزٍ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَوْ أَمَرَ
غَيْرَهُ الْإِنْسَ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَاسْتِثْنَى مِنْ إِطْلَاقِ وَجُوبِ الْفِذْيَةِ عَلَى الْحَالِقِ مَا لَوْ أَمَرَ حَلَالٌ حَلَالًا بِخَلْقِ
مُحْرَمٍ نَائِمٍ أَوْ نَحْوِهِ فَالْفِذْيَةُ عَلَى الْآمِرِ إِنْ جَهِلَ الْحَالِقُ أَوْ أَكْرَهَ أَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا يَعْتَقِدُ وَجُوبَ طَاعَةِ أَمْرِهِ،
وَلَا فَعَلَى الْحَالِقِ وَوَيْلَهُ مَا لَوْ أَمَرَ مُحْرِمٌ مُحْرِمًا أَوْ حَلَالٌ مُحْرِمًا أَوْ عَكْسُهُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ وَصَرِيحُ
مَا تَقَرَّرَ أَتَهُمَا لَوْ كَانَا مَعْدُورَيْنِ فَالْفِذْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ وَقِيَاسُهُ أَتَهُمَا لَوْ كَانَا غَيْرَ مَعْدُورَيْنِ أَنْ تَكُونَ عَلَى
الْحَالِقِ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (بِخَلْقِ رَأْسٍ مُحْرِمٍ) أَطْلَقَ الْمُحْرِمُ وَالْمَوْجُودُ فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ تَقْيِيدُهُ
بِنَحْوِ النَّائِمِ فَإِنَّهُ لَوْ تَمَكَّنَ مِنَ الدَّفْعِ فِيهِ عَلَيْهِ دَوْنُهُمَا وَكَأَنَّهُ اسْتَعْنَى عَنْهُ بِمَا سَبَقَ بِضَرِيٍّ.

الْمَخْلُوقَ مَنَعَ الْحَالِقَ لِإِكْرَاهِهِ أَوْ نَوْمٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ وَقَدْ خُلِقَ بِلَا إِذْنِهِ قَبْلَ دُخُولِ تَحَلُّلِهِ فِيهِ وَلَوْ
صَوَّمَا عَلَى الْحَالِقِ وَلَوْ حَلَالًا إِلَى أَنْ قَالَ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ كَالشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ الْمَخْلُوقَ لَيْسَ طَرِيقًا
فِي الضَّمَانِ سِوَاءَ أَعَسَرَ الْحَالِقُ أَوْ غَابَ أَمْ لَا وَهُوَ الْأَصَحُّ بِاتِّفَاقِهِمْ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ وَلَا
تَقْصِيرَ مِنْ جِهَتِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ النَّاسِي. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (فَالْفِذْيَةُ عَلَى الْآمِرِ الْإِنْسَ) اسْتَشْكَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ
وَالزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّ قِيَاسَ الضَّمَانِ الْوُجُوبُ عَلَى الْمَأْمُورِ مُطْلَقًا كَمَا لَوْ أَمَرَهُ بِإِتْلَافِ نَفْسٍ غَيْرِ أَوْ مَالِهِ وَفَرَّقَ
فِي شَرْحِهِ أَنَّ الْحَالِقَ هُنَا عِنْدَ جَهْلِهِ أَوْ نَحْوِ إِكْرَاهِهِ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ أَلْبَتَّةَ فَلَمْ يُنَاسِبْ إِلْزَامُهُ بِالْفِذْيَةِ الَّتِي
هِيَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى الْمَبْنِيِّ عَلَى الْمُسَامَحَةِ بِخِلَافِ مُتْلِفِ نَفْسٍ غَيْرِ أَوْ مَالِهِ فَإِنَّهُ مُقْصَرٌ، وَإِنْ جَهِلَ حُرْمَةُ
ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَإِنْ فُرِضَ خِفَاؤُهَا عَلَيْهِ فَهُوَ نَادِرٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ فِي
الْكِفَايَةِ إِنْ قِيلَ لَوْ أَمَرَ مُحْرِمٌ شَخْصًا بِقَتْلِ صَيْدٍ لَا ضَمَانَ عَلَى الْمُحْرِمِ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا هُنَا وَجَوَابُهُ
الْآتِي إِنَّمَا يَنْطَبِقُ عَلَى مَا لَوْ كَانَ الْآمِرُ هُوَ الْمَخْلُوقُ قِيلَ إِنَّ الشَّعْرَ فِي يَدِهِ وَدِيعةً بِخِلَافِ الصَّيْدِ وَمِنْ ثَمَّ
لَوْ كَانَ بِيَدِهِ ضَمِنَهُ. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ يَتَبَادَرُ مِنَ الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي جَوَابِ إِشْكَالِ الْأَذْرَعِيِّ
وَالزَّرْكَشِيِّ أَنَّ الْمَأْمُورَ فِي الْأَوَّلِ لَيْسَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ فَكَانَ قَوْلُهُ: هُنَا مَحَلٌّ نَظَرٍ رَاجِعًا لِقَوْلِهِ
كَالْمَأْمُورِ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا إِلَّا أَنَّ مَا وَجَّهَ بِهِ الْأَقْرَبُ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَشْمَلُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَأَيْضًا فَمِنْ جُحْمَةِ عُدْرِ
الْمَأْمُورِ الْإِكْرَاهُ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ كَوْنُ الْمَأْمُورِ طَرِيقًا فِي ضَمَانِ الصَّيْدِ فَيَحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَفِي
الرَّوْضِ قَرْعٌ، وَإِنْ اضْطُرَّ، وَأَكَلَ الصَّيْدَ ضَمِنَ وَكَذَلِكَ أَوْ أَكْرَهَ أَيِ الْمُحْرِمِ عَلَى قَتْلِهِ وَبَرَجَعَ عَلَى الْمُكْرَهِ.

إِنْ عَذَرَ الْمَأْمُورَ لِاطْلَالٍ أَوْ الْمُحْرَمِ، وَإِلَّا فَهِيَ عَلَى الْمَأْمُورِ وَهَلِ الْإِمْرُ طَرِيقٌ هُنَا كَالْمَأْمُورِ فِي الْأَوَّلِ مَحَلٌّ نَظِيرٍ وَالْأَقْرَبُ لَا؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْأَمْرِ لِمَنْ لَا يَعْتَقِدُ وَجُوبَ الطَّاعَةِ لَا يَقْتَضِي سِوَى الْإِثْمِ وَلَوْ عَذَرًا فَهِيَ عَلَى الْحَالِقِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ.

(تَنْبِيْهٌ) قَدْ يُشْكِلُ تَعْلِيلُهُمْ وَجُوبَ الْفِدْيَةِ فِي الْحَلْقِ بِالتَّرَفُّهِ بِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعْزِيرِ وَجَعَلُوا فِي إِزَالَتِهِ مِنَ الْغَيْرِ بَغَيْرِ إِذْنِهِ التَّعْزِيرَ، وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِكَوْنِهِ مُزْرِيًا وَمُنَافٍ لِكَوْنِهِ تَرْفُفًا إِذْ هُوَ

☐ قَوْلُهُ: (إِنْ عَذَرَ الْمَأْمُورَ) أَيُّ بَانَ جِهْلَ الْإِحْرَامِ أَوْ أَكْرَهَ أَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا يَنْتَقِدُ وَجُوبَ طَاعَةِ أَمْرِهِ كَذَا فِي الْأَسْنَى بَصْرِيٌّ وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ بَزِيَادَةٍ مَا نَصَّهُ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَوْ أَمَرَ حَلَالَ أَوْ مُحْرِمًا حَلَالًا أَوْ مُحْرِمًا فَإِنْ عَذَرَ أَحَدَهُمَا فَقَطُّ فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْآخَرِ أَوْ عَذَرًا أَوْ لَمْ يُعَذَرَ فَقَلَى الْمَأْمُورِ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيُّ فِيمَا لَوْ عَذَرَ الْمَأْمُورَ فَقَطُّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْأَقْرَبُ لَا) قَدْ يَشْمَلُ الْمَأْمُورَ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا لَكِنِ التَّغْلِيلُ ظَاهِرٌ فِي التَّخْصِيصِ بِالْأَمْرِ هُنَا لَكِنِ قِيَاسٌ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ فِيمَا لَوْ حَلَقَ رَأْسَ الْمُحْرَمِ بَغَيْرِ إِذْنِهِ، وَأَمْكَنَهُ مَعَهُ أَنَّ الْحَالِقَ لَيْسَ طَرِيقًا أَنَّ الْمَأْمُورَ فِي الْأَوَّلِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِمَنْ لَا يَنْتَقِدُ وَجُوبَ الطَّاعَةِ) يُخْرِجُ أَعْجَمِيًّا يَنْتَقِدُ وَجُوبَ الطَّاعَةِ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَذَرًا فَهِيَ عَلَى الْحَالِقِ الْإِخ) وَقِيَاسُهُ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا غَيْرَ مَعْدُورَيْنِ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْحَالِقِ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ شَرْحِ م ر اه سَمِ أَيُّ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ ش. ☐ قَوْلُهُ: (بِالتَّرَفُّهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّغْلِيلِ، (وَقَوْلُهُ: بِأَنَّهُمْ الْإِخ) مُتَعَلِّقٌ بِشُكْلِ. ☐ قَوْلُهُ: (جَعَلُوهُ) أَيُّ الْحَلْقِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي إِزَالَتِهِ) أَيُّ الشَّعْرِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ) أَيُّ الْمَتَرَفُّهِ بِهِ بَصْرِيٌّ.

☐ قَوْلُهُ: (إِنْ عَذَرَ الْمَأْمُورَ الْإِخ) أَيُّ بَانَ جِهْلَ الْإِحْرَامِ أَوْ أَكْرَهَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا يَنْتَقِدُ وَجُوبَ طَاعَةِ أَمْرِهِ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِمْ فِي الْجِنَايَاتِ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ عَذَرَ الْمَأْمُورَ) يَشْمَلُ الْمَأْمُورَ الْمُحْرَمَ إِذَا عَذَرَ فَقَضَيْتُهُ أَنَّ الْفِدْيَةَ عَلَى الْإِمْرِ وَيُؤَافِقُهُ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ الرُّوضُ فَإِنْ أَمَرَ حَلَالَ حَلَالًا بِحَلْقِ رَأْسِ مُحْرِمٍ نَائِمٍ أَوْ نَحْوِهِ فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْإِمْرِ إِنْ جِهَلَ الْحَالِقُ أَيْ أَوْ أَكْرَهَ أَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا يَنْتَقِدُ وَجُوبَ طَاعَةِ أَمْرِهِ كَمَا فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ كَأَصْلِهِ أَنَّهُ لَوْ أَمَرَ مُحْرِمًا مُحْرِمًا أَوْ حَلَالَ مُحْرِمًا أَوْ عَكْسَهُ اخْتَلَفَ الْحُكْمُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ. اهـ. فَالْحَاصِلُ مَعَ مَا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ أَمَرَ حَلَالَ أَوْ مُحْرِمًا حَلَالًا أَوْ مُحْرِمًا فَإِنْ عَذَرَ أَحَدَهُمَا فَقَطُّ فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْإِمْرِ أَوْ عَذَرًا أَوْ لَمْ يُعَذَرَ فَهِيَ عَلَى الْمَأْمُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهَلِ الْإِمْرُ طَرِيقٌ هُنَا الْإِخ) انْظُرْ لِمَ تَرَدَّدَ هُنَا وَجَزَمَ فِيمَا لَوْ حَلَقَ بَغَيْرِ إِذْنِ الْمُحْرَمِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ مَنَعِهِ بَعْدَ كَوْنِ الْحَالِقِ طَرِيقًا كَمَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ مَعَ أَنَّ الْحَالِقَ هُنَا بَاشَرٌ وَالْإِمْرُ هُنَا لَمْ يَبَاشِرْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْأَقْرَبُ لَا) قَدْ يَشْمَلُ الْمَأْمُورَ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا لَكِنِ التَّغْلِيلُ ظَاهِرٌ فِي التَّخْصِيصِ بِالْأَمْرِ هُنَا لَكِنِ قِيَاسٌ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ فِيمَا لَوْ حَلَقَ رَأْسَ الْمُحْرَمِ بَغَيْرِ إِذْنِهِ، وَأَمْكَنَهُ مَعَهُ أَنَّ الْحَالِقَ لَيْسَ طَرِيقًا أَنَّ الْمَأْمُورَ هُنَا فِي الْأَوَّلِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ فَلْيُرَاجَعْ. ☐ قَوْلُهُ: (لِمَنْ لَا يَنْتَقِدُ وَجُوبَ الطَّاعَةِ) يُخْرِجُ أَعْجَمِيًّا يَنْتَقِدُ وَجُوبَ الطَّاعَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَذَرًا فَهِيَ عَلَى الْحَالِقِ الْإِخ) وَقِيَاسُهُ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا غَيْرَ مَعْدُورَيْنِ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْحَالِقِ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ

الملائم للنفس ويلزم من ملاءمته لها عدم إزارائه لها وقد يجاب بمنع إطلاق كونه ترفها بل فيه ترفه من حيث إنه يؤثر كلفة الشعر وتعهدّه وجناية من حيث إن الشعر جمال وزينة في عرف العرب المتقدم على غيره، ولكونه جناية ساوى نحو الناسي غيره وبقائه جمالا لم يحلق ﷺ إلا في نكاح فإن قلت: لم يجعل ركنا وكان له دخل في التحلل الأول قلت: أما الأول فلأن فيه وضع زينة لله تعالى فأشبه الطواف من حيث إنه إعمال النفس في المشي لله تعالى، وأما الثاني فلأن التحلل من العبادة إما بالإعلام بغايتها كالسلام من الصلاة المعلم بحصوله من الآفات للمصلي، وإما بتعاطي ضدها كتعاطي المفطر في الصوم أو دخول وقته والحلق من حيث ما فيه من الترفه ضد الإحرام الموجب لكون المحرم أشعث أغبر فكان له دخل في تحلله.

(وتكمل الفدية في ثلاث شعرات أو ثلاثة أطفال أو بعض من كل منها فأكثر إن اتحد.....)

قوله: (كونه ترفها) الأنسب كونه مزيّا. قوله: (وتعهدّه) عطف تفسير على الشعر. قوله: (ولكونه) أي الحلق. قوله: (وجناية) عطف على ترفه. قوله: (وبقائه) أي الشعر. قوله: (وبقائه جمالا) الأول معطوف على اسم الكون والثاني على خبره فهو من العطف على معمولي عامل واحد نعم في الأول العطف على الضمير المجزوء بلا إعادة الجار وفيه ما فيه بصري. قوله: (لم يجعل ركنا إلخ) أي الحلق مع أن ما فيه من الترفه أو الجناية ينافي كونه عبادة وركنا للنكاح وسببا للتحلل عنه. قوله: (الأول) الأولى تركه. قوله: (المعلم بحصوله) الضمير عائد إلى السلام مع ملاحظة الاستخدام فالأول لفظي والثاني معنوي بصري. قوله: (من الآفات) متعلق بضمير حصوله. قوله: (للمصلي) متعلق بحصوله. قوله: (ولما بتعاطي ضدها) هذا نظرا للظاهر، وإلا فقد مر أن التحلل عن الصوم يحصل بدخول وقت الإفطار وهو غروب الشمس تعاطى المفطر أم لا. قوله: (أو دخول وقته) أي المفطر سم.

قوله: (في ثلاث شعرات) بفتح العين جمع شجرة بسكونها نهاية ومعني. قوله: (أو بعض) إلى المتن في المعني والنهاية لإلا قوله وكان إلى أما إذا. قوله: (أو بعض من كل منها) أي من الثلاث شعرات أو الثلاثة أطفال فصورة المسألة أنه أزال من كل شجرة من الثلاث بعضها أو من كل طفل من

شرح م ر. قوله: (أو دخول وقته) أي المفطر. قوله: (أو بعض من كل منها) أي من الثلاث شعرات والثلثة أطفال فصورة المسألة أنه أزال من كل شجرة من الثلاث بعضها أو من كل طفل من الثلاثة بعضه، وأما لو أزال شجرة واحدة في ثلاث مرات فينبغي أن يقال إن كان مع اتحاد الزمان والمكان فمُد واحد؛ لأن إزالتها مع اتحادهما كإزالة جميع شعوره مع اتحادهما فكما لا يتعدّد الدم هنا لا يزداد على المُد هنا، وإلا فثلاثة أمدا م ر ويبقى الكلام فيما لو أزال طفرا في ثلاث مرات كل مرة ثلثا مثلا فإن اختلف الزمان والمكان ففي كل مُد، وإلا فهل يجب مُد واحد كما في الشجرة أو دم فيه نظر ويؤيد

محل الإزالة وزمنها عرفاً، وإن كان المزال جميع شعر الرأس والبدن، وأظفار اليدين والرجلين فلا تتعدّد الفدية مع الاتحاد المذكور؛ لأنه حينئذ يُعدّ فعلاً واحداً وذلك لقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي فحلّق شعراً له ففدية، وأقلّ الشعر ثلاث والاستيعاب غير مُعتبر هنا إجماعاً، وإذا وجبت مع العذر فمع غيره أولى ومن ثمّ لزمّت هنا كالصيد نحو ناس وجاهل وولي صبي مُميّز بخلاف نحو مجنون ومُعَمّى عليه وغير مُميّز كما في المجموع؛ لأنّ هؤلاء

الثلاثة بعضه، وأما لو أزال شجرة واحدة في ثلاث مرّات فإن اختلف الزمان أو المكان وجب ثلاثة أمداً، وإن اتّحد فمُدٌّ ر ولو أزال ظفراً في ثلاث مرّات فالواجب ثلاثة أمداً إن اختلف الزمان أو المكان، وإلا فهل الواجب مدٌّ واحد كما في الشجرة أو دم؟. فيه نظر ويُؤيّد الأوّل إطلاق قوله الآتي، والحقّ بها الظفر سم أقول بل كلام الشارح الآتي قَبيل قول المُصنّف والأظهر إلخ صريح في الأوّل.

☐ قوله: (محل الإزالة) أي لا محلّ الشعر المزال فإنه لا يشترط أن يكون من الرأس وخذه مثلاً بل لو أزال شجرة من الرأس وشجرة من الإبط وشجرة من بقيّة الجسد يلزمه دم إذا اتّحد زمان الإزالة ومكانها. ☐ قوله: (جميع شعر الرأس إلخ) ظاهره أنّه لا تتعدّد الفدية في إزالة جميع الشعور مع جميع الأظفار وليس مراداً لتصريحهم بأنّ الحلق والقلم نوعان متغايران وبأنّ الفدية تتعدّد بتعدّد ههما وحينئذٍ فيحمل قوله: فلا تتعدّد الفدية على أنّه بالنسبة إلى كلّ من القسمين على انفراديه وهذا واضح لا غبار عليه، وإنما نبهنا عليه لئلا يغفل عنه وتُحمل عبارته على ما يتبادر منها بصريّ أي ولو قال، أو أظفار اليدين إلخ بأو بدل الواو لتصحّ المراد. ☐ قوله: (وإن كان المزال إلخ) لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة النهاية والمُعني وحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالأولى حتّى لو حلّق شعر رأسه وشعر بدنه ولأى أو أزال أظفار يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة. اهـ. وهي أوضح، وأسلم. ☐ قوله: (فلا تتعدّد الفدية) أي بل تجب فدية واحدة للشعور أو للأظفار سم. ☐ قوله: (ومن ثمّ) أي من أجل أنّه لا فرق هنا بين المغدور وغيره. ☐ قوله: (لزمّت هنا إلخ) أي بخلاف الناسي والجاهل في التمتع باللبس والطيب والذهن والجماع ومُقدّماته لاغتيال العلم والقصد فيه وهو مُتّفٍ فيهما نهايةً ومُعني. ☐ قوله: (نحو ناس إلخ) أي كمن سكّت عن الدفع مع القدرة. ☐ قوله: (وجاهل) أي بالجرمة نهايةً. ☐ قوله: (بخلاف نحو مجنون إلخ) أي كالتائم نهايةً ومُعني، وأسنى. ☐ قوله: (كما في المجموع) عبارة الحاشية على الأصحّ في المجموع أنّ المُعَمّى عليه والصبيّ والمجنون إذا لم يكن لهما نوعٌ تميّز لا فدية عليهم ولا على وليّهم. اهـ سم.

الأوّل إطلاق قوله الآتي والحقّ بها الظفر. ☐ قوله: (فلا تتعدّد الفدية) أي بل تجب فدية واحدة للشعور أو للأظفار. ☐ قوله: (بخلاف نحو مجنون ومُعَمّى عليه وغير مُميّز كما في المجموع) ومثّلهم في ذلك التائم شرح روض وإبرة الحاشية الأصحّ في المجموع أنّ المُعَمّى عليه والصبيّ والمجنون إذا لم يكن لهما نوعٌ تميّز لا فدية عليهم ولا على وليّهم.

لا يُنسبون لتقصير بوجه بخلاف أولئك وكان قضية كون هذا كالصيد من باب الإثلافاة أنه لا فرق لكن لما كان فيه حق لله تعالى سُمِخ فيه حيث لا يُتصوّر تقصير وبهذا يندفع استشكال الأذرعِي وجواب الغزِي عنه بما لا يتضح على أنه يؤهم أن المُمَيِّز كغير المُمَيِّز، وليس كذلك كما تقرّر أما إذا اختلف محل الإزالة أو زَمَنُها عُرْفًا فيجب في كل شعرة أو بعضها أو ظفر كذلك مُدٌّ كما يأتي. (والأظهر أن في الشعرة) أو الظفر أو بعض كل (مد طعام وفي الشعرتين) أو الظفرتين أو بعضيهما (مُدّين) لغسّر تبعيض الدم والشارع قد عدل الحيوان بالطعام في جزاء الصيد وغيره والشعرة أو بعضها النهاية في القِلّة، والمُدُّ أقل ما وجب في الكفارات فقولت به وألحق بها الظفر لما مرّ هذا إن اختار الدم فإن اختار الصوم فيوم في الشعرة أو الظفر أو بعض أحدهما ويومان في اثنين وهكذا أو الإطعام فصاع في الواحد وصاعين في الاثنين، وهكذا كذا قاله جمع، وقال السنويُّ إنّه مُتَعَيِّن لا مجيد عنه، وخالفه آخرون منهم البلقيني وابن العِماد فاعتمدوا ما أطلقه الشيخان كالأصحاب من أنه لا يُجزى غير المُدِّ في الأولى والمُدّين في الثانية،.....

☐ فوّ: (بخلاف أولئك) عبارة النهاية والمُعني بخلاف الجاهل والتاسي فإنهما يعقلان فغلبهما فتسببا إلى تقصير. اه. ☐ فوّ: (إنه لا فرق) أي بين نحو التاسي ونحو المجنون فتجب الفدية عليهم أيضًا نهاية ومعني. ☐ فوّ: (أما إذا اختلف محل الإزالة) أي بحيث لم يسمع آخر أذانه من سمع أوله محمد صالح. ☐ فوّ (الشي): (والأظهر أن في الشعرة إلخ) ولو أضعف قوة الشعرة بأن شققها نصفين فلا شيء، وإن حرّم وثاني. ☐ فوّ: (أو الظفر) إلى قوله: هذا في المعني، وإلى قول المتن وللمعذور في النهاية. ☐ فوّ: (وغيره) أي كشجر الحرم. ☐ فوّ: (هذا إلخ) أي وجوب مد أو مدّين فيما ذكر عبارة المعني ومحل الخلاف المذكور إذا اختار الدم إلخ. ☐ فوّ: (إن اختار الدم إلخ) وفاقًا للسنّي والمعني وخلافًا للنهاية عبارته ولا فرق في ذلك بين أن يختار دمًا أو لا كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافًا للعمرائي فقد بسط الكلام على ردّ التقييد المذكور جمع من المتأخرين كالبلقيني وابن العِماد وتمسكوا بإطلاق الشيخين. اه. قال الرشيدي قوله: م ر خلافًا للعمرائي أي في تقييده ذلك بما إذا اختار الدم فإن اختار صومًا إلخ. اه. ☐ فوّ: (وهكذا) يعني أو بعض الاثنين من الشعر أو الظفر. ☐ فوّ: (قاله) أي قوله: هذا إن اختار الدم فإن اختار الصوم إلخ. ☐ فوّ: (ما أطلقه الشيخان كالأصحاب) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن المعتّم ما أطلقه الشيخان كالأصحاب سم. ☐ فوّ: (من أنه لا يُجزى غير المُدِّ إلخ) في هذا الحضر صعوبة بالنظر للصاع والصاعين فتأمله سم وقد يُجاب بأن المراد لا يجب غير المُدِّ إلخ.

☐ فوّ: (ما أطلقه الشيخان كالأصحاب) أفتى شيخنا الإمام الشهاب الرملي بأن المعتّم ما أطلقه الشيخان كالأصحاب. ☐ فوّ: (من أنه لا يُجزى غير المُدِّ إلخ) في هذا الحضر صعوبة بالنظر للصاع والصاعين فتأمله.

وما ألزَمَ به الأولون من التَّخْيِيرِ بين الشيء وهو الصَّاعُ وبعضُه وهو المُدُّ مردودٌ بأنَّ له نظائرَ كالمُساوِفينَ يتخيَّرُ بين القَصْرِ والإِثْمَامِ.

(وللمعدور) بأنَّ آذاه الشعْرُ إِيذَاءٌ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً لِنَحْوِ قَمَلٍ فِيهِ أَوْ مَرَضٍ أَوْ حَرٍّ أَوْ وَسْخٍ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا مَرَّ فِي نَحْوِ الْمُتَكْسِيرِ وَشَعْرِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ لَا يُصْبَرَ عَلَيْهِ فَكَثُفِي فِيهِ بِأَدْنَى تَأْذٍ بِخِلَافِ هَذَا وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تَجِبْ هُنَاكَ فِدْيَةٌ (أَنْ يَحْلِقَ) أَوْ يُزِيلَ مَا يُحْتَاجُ لِإِزَالَتِهِ مِنْ رَأْسِهِ وَغَيْرِهِ وَكَذَا لَهُ قَلَمٌ ظَفَرٍ احْتِاجٌ إِلَيْهِ (وَيَفْدِي) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤] الْآيَةُ نَزَلَتْ فِيمَنْ آذَاهُ هَوَامُّ رَأْسِهِ فَأَمَرَهُ ﷺ بِالْحَلْقِ ثُمَّ بِالْفِدْيَةِ الْآتِيَةِ.

(تنبيه) كُلُّ مُحْظُورٍ أُبِيحَ لِلْحَاجَةِ فِيهِ الْفِدْيَةُ إِلَّا لِإِزَالَةِ نَحْوِ شَعْرِ الْعَيْنِ كَمَا تَقَرَّرَ، وَإِلَّا نَحْوَ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ وَالْخُفِّ الْمُقْطُوعِ فِيمَا مَرَّ احْتِيَاظًا لِسَرِّ الْعَوْرَةِ وَوَقَايَةِ الرَّجُلِ مِنَ نَحْوِ النِّجَاسَةِ، وَكُلُّ مُحْظُورٍ بِالْإِحْرَامِ فِيهِ الْفِدْيَةُ إِلَّا عَقْدَ النِّكَاحِ.

قوله: (وَمَا أَلَزَمَ الْإِنْفَ) إشارة إلى اغتراض الآخرين على الأولين بأنه يلزم من قولكم التَّخْيِيرُ بَيْنَ الشَّيْءِ وبعضه وهو مُتَتَّبِعُ قَرَدِهِ بِأَنَّهُ جَائِزٌ بِلِ واقِعٍ؛ لِأَنَّ لَهُ تَظْهِيرًا كَرْدِيًّا عِبَارَةً الْمُغْنِي قَالَ بَعْضُهُمْ وَكَلَامُ الْعُمَرَانِيِّ إِنْ ظَهَرَ عَلَى قَوْلِنَا الْوَاجِبُ ثَلَاثُ دَمٍ أَيْ وَهُوَ مَرْجُوحٌ لَا يَظْهَرُ عَلَى قَوْلِنَا الْوَاجِبُ مُدٌّ إِذْ يَرْجِعُ حَاصِلُهُ إِلَى أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْمُدِّ وَالصَّاعِ وَالشَّخْصِ لَا يُخَيَّرُ بَيْنَ الشَّيْءِ وَبَعْضِهِ وَجَوَابُهُ الْمُنْعُ فَإِنَّ الْمُسَافِرَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْقَصْرِ وَالْإِثْمَامِ وَهُوَ تَخْيِيرٌ بَيْنَ الشَّيْءِ وَبَعْضِهِ هـ. قوله: (بِأَنَّهُ آذَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ إِيذَاءٌ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً وَقَوْلُهُ: وَلَا يُنَافِي إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: وَكَذَا لَهُ فِي الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: وَكُلُّ مُحْظُورٍ بِالْإِحْرَامِ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: وَهُمَا وَاضِحَانِ، وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُرَدُّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ: قِيلَ. قوله: (إِيذَاءٌ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً) أَقْرَهُ ع ش. قوله: (أَوْ مَرَضٍ الْإِنْفَ) أَوْ جِرَاجَةٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

قوله: (وَلَا يُنَافِي هَذَا) أَيْ التَّشْيِيدُ بِقَوْلِهِ إِيذَاءٌ الْإِنْفَ (مَا مَرَّ الْإِنْفَ) أَيْ مِنَ التَّعْمِيمِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ أَدْنَى تَأْذٍ. قوله: (مِنْ شَأْنِهِ) أَيْ نَحْوِ الْمُتَكْسِيرِ الْإِنْفَ. قوله: (بِهِ) وَقَوْلُهُ: (هُنَاكَ) أَيْ فِي نَحْوِ الْمُتَكْسِيرِ الْإِنْفَ. قوله: (أَوْ يُزِيلُ الْإِنْفَ) الْأَوَّلَى إِبْدَالٌ أَوْ بَأْيُ الْمُفْسَّرَةِ. قوله: (وَكَذَا لَهُ قَلَمٌ ظَفَرٍ الْإِنْفَ) كَالصَّرِيحِ فِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ حَيْثُ يُدْ وَتَقَدَّمَ قَوْلُهُ: وَمَا انْكَسَرَ الْإِنْفَ الْمُصْرَحُ فِيهِ بَعْدَ الْفِدْيَةِ فَهُمَا مَسْأَلَتَانِ فَلْيَتَّبِعْهُ لَتَمَيِّزِ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى فَكَانَ مَا هَذَا لَمْ يَتَّذَّرْ لَكِنْ تَوَقَّفَتْ مُدَاوَاةُ مَا تَخْتَهُ عَلَى إِزَالَتِهِ مَثَلًا سَم.

قوله: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيْ فِي شَرْحِ الثَّالِثِ إِزَالَةُ الشَّعْرِ أَوْ الظُّفْرِ. قوله: (احتياطًا لِسَرِّ الْعَوْرَةِ وَوَقَايَةِ الرَّجُلِ الْإِنْفَ) أَيْ؛ لِأَنَّهُمَا مَأْمُورٌ بِهِمَا فَخَفَّفَ فِيهِمَا نِهَايَةً وَمُغْنِي. قوله: (إِلَّا عَقْدَ النِّكَاحِ) أَيْ، وَإِلَّا مَا لَوْ

قوله: (وَكَذَا لَهُ قَلَمٌ ظَفَرٍ احْتِاجٌ إِلَيْهِ) كَالصَّرِيحِ فِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ حَيْثُ يُدْ وَتَقَدَّمَ قَوْلُهُ: وَمَا انْكَسَرَ مِنْ ظَفَرِهِ وَتَأْدَى بِهِ الْإِنْفَ الْمُصْرَحُ فِيهِ بَعْدَ الْفِدْيَةِ فَهُمَا مَسْأَلَتَانِ فَلْيَتَّبِعْهُ لَتَمَيِّزِ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى فَكَانَ مَا هَذَا لَمْ يَتَّذَّرْ لَكِنْ تَوَقَّفَتْ مُدَاوَاةُ مَا تَخْتَهُ عَلَى إِزَالَتِهِ مَثَلًا، وَانْظُرْ هَلْ تَوَقَّفَ الْحُرْمَةُ عَلَى تَكَرُّرِهِ؟. الوجه أن يجري فيه ما في الصَّوْمِ.

(الرابع) مِنَ الْمُحْرَمَاتِ عَلَى الذَّكَرِ وَغَيْرِهِ (الْجَمَاعُ) وَلَوْ فِي دُبُرِ بَهِيمَةٍ وَلَوْ بِحَائِلٍ إجماعاً ويحرمُ على الحليَّة الحلالِ تمكينه؛ لأنَّ فيه إعانَةً على معصية وعلى الزوج الحلالِ مُباشرةً مُحَرِّمةٌ يَمْتَنِعُ عليه تحليلُها وتَحْرُمُ أيضاً مُقَدِّماتُه كَقُبْلَةٍ وَنَظَرٍ وَلَمَسٍ بِشَهْوَةٍ وَلَوْ مَعَ عَدَمِ انْزَالٍ أو بِحَائِلٍ لَكِنْ لَا دَمَ مَعَ انْتِفَاءِ الْمُبَاشَرَةِ، وَإِنْ أُنْزِلَ وَيَجِبُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ. نعم.....

نَظَرَ بِشَهْوَةٍ أَوْ قَبَّلَ بِحَائِلٍ كَذَلِكَ وَالْإِعَانَةُ عَلَى قَتْلِ الصَّيْدِ بَدَلَالَةٍ أَوْ إِعَارَةِ آلَةٍ شَرْحُ بِأَفْضَلٍ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ بِزِيَادَةِ الْإِسْتِمْنَاءِ بِنَحْوِ يَدِهِ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْوَنَائِي اسْتِثْنَاءُ إِضْعَافِ قُوَّةِ الشَّعْرَةِ بِشَقِّهَا نِصْفَيْنِ .

☐ فَوَدَّ: (عَلَى الذَّكَرِ وَغَيْرِهِ) أَيِ أَحْرَمَ إِخْرَامًا مُطْلَقًا أَوْ بَحْجٍ أَوْ بِعُمُرَةٍ أَوْ بِهَيْمَةٍ نِهَائِيَّةٍ . ☐ فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي دُبُرِ بَهِيمَةٍ الْخ) أَيِ بِذَكَرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ بِمَقْطُوعٍ وَلَوْ مِنْ بَهِيمَةٍ أَوْ بِقَدْرِ الْحَشْفَةِ مِنْ فَاكِدِهَا نِهَائِيَّةً وَوَنَائِي قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر أَوْ بِمَقْطُوعٍ أَيِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ أَيِ بَأَنِ اسْتَدْخَلْتَ ذَكَرًا مَقْطُوعًا فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا وَيَفْسُدُ حَجُّهَا، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَجِبُ عَلَيْهَا الْفِدْيَةُ كَمَا يَأْتِي . اهـ . ☐ فَوَدَّ: (وَلَوْ بِحَائِلٍ) أَيِ كَثِيفٍ وَنَائِي .

☐ فَوَدَّ: (وَعَلَى الزَّوْجِ الْحَلَالِ الْخ) الْأَخْصَرُ الْأَعْمُ حَذْفُ الزَّوْجِ كَمَا فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِي . ☐ فَوَدَّ: (كَقُبْلَةٍ الْخ) أَيِ وَمُعَانَقَةٍ بِشَهْوَةٍ نِهَائِيَّةً وَوَنَائِي . ☐ فَوَدَّ: (وَنَظَرٍ) هَلْ تَتَوَقَّفُ الْحُرْمَةُ عَلَى تَكَرُّرِهِ؟ الْوَجْهُ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ مَا فِي الصَّوْمِ سَمَ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَجَرَى ابْنُ سَمٍ عَلَى أَنَّ الْمَرَّةَ لَا تَحْرُمُ وَهُوَ قِيَاسُ الصَّوْمِ وَخِلَافُ ظَاهِرِ الْمُخْتَصَرِ اهـ أَيِ وَخِلَافُ إِطْلَاقِ التَّحْفَةِ وَالنَّهَائِيَّةِ . ☐ فَوَدَّ: (بِشَهْوَةٍ) أَيِ أَمَا حَيْثُ لَا شَهْوَةٌ أَيِ فِي جَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ فَلَا حُرْمَةَ وَلَا فِدْيَةَ اتِّفَاقًا نِهَائِيَّةً عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَخَرَجَ بِالْمُبَاشَرَةِ النَّظَرُ وَالْقُبْلَةُ بِحَائِلٍ، وَإِنْ أُنْزِلَ فَلَا دَمَ فِيهِمَا ثُمَّ إِنْ كَانَ بغيرِ شَهْوَةٍ فَلَا إِثْمَ أَوْ بِهَا فَالْإِثْمُ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ وَقَالَ فِي الْفَتْحِ أَمَا حَيْثُ لَا شَهْوَةٌ أَيِ فِي الْمُقَدِّمَاتِ فَلَا إِثْمَ وَلَا فِدْيَةَ . انْتَهَى . وبِشَهْوَةِ الْمُبَاشَرَةِ بِغَيْرِهَا كَمَنْ قَبَّلَ زَوْجَتَهُ لِيُودِعَ قَاصِدًا الْإِكْرَامَ أَوْ لَا . اهـ . ☐ فَوَدَّ: (بِشَهْوَةٍ) أَيِ فِي الثَّلَاثَةِ حَتَّى الْقُبْلَةِ قَالَ فِي النَّهَائِيَّةِ وَفِي الْأَنْوَارِ تَجِبُ فِي تَقْبِيلِ الْغُلَامِ بِشَهْوَةٍ وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ تَصْوِيرِ الْمُصَنَّفِ فَيَمْنُ قَبَّلَ زَوْجَتَهُ لِيُودِعَ آتَهُ إِنْ قَصَدَ الْإِكْرَامَ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا فِدْيَةَ أَوْ الشَّهْوَةُ إِثْمٌ وَقَدَى بَصْرِيٌّ وَقَوْلُهُ: فِي تَقْبِيلِ الْغُلَامِ الْخ أَيِ وَلَوْ غَيْرَ حَسَنِ وَنَائِي . ☐ فَوَدَّ: (لَكِنْ لَا دَمَ مَعَ انْتِفَاءِ الْمُبَاشَرَةِ) أَيِ كَالنَّظَرِ وَالْقُبْلَةِ بِحَائِلٍ م ر . ☐ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ) مَا يَفْعَلُ عَنْهُ مِنْ وَجُوبِ الدَّمِ بِمَجَرَّدِ لَمَسٍ بِشَهْوَةٍ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ، وَأَمَّا الْمُقَدِّمَاتُ بِشَهْوَةٍ حَتَّى النَّظَرِ فَتَحْرُمُ وَلَوْ بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ وَلَا تُفْسِدُ أَيِ الْمُقَدِّمَاتُ النَّسْكَ، وَإِنْ أُنْزِلَ وَيَجِبُ بِتَعَمُّدِهَا الدَّمُ أَيِ،

☐ فَوَدَّ: (لَكِنْ لَا دَمَ مَعَ انْتِفَاءِ الْمُبَاشَرَةِ) أَيِ كَالنَّظَرِ وَالْقُبْلَةِ بِحَائِلٍ م ر . ☐ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ) وَفِي الْأَنْوَارِ أَنَّهُ تَجِبُ فِي تَقْبِيلِ الْغُلَامِ بِشَهْوَةٍ وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ تَصْوِيرِ الْمُصَنَّفِ فَيَمْنُ قَبَّلَ زَوْجَتَهُ لِيُودِعَ آتَهُ إِنْ قَصَدَ الْإِكْرَامَ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا فِدْيَةَ أَوْ لِلشَّهْوَةِ إِثْمٌ وَقَدَى م ر . ☐ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ) يُفِيدُ مَا يَفْعَلُ عَنْهُ مِنْ وَجُوبِ الدَّمِ بِمَجَرَّدِ لَمَسٍ بِشَهْوَةٍ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ، وَأَمَّا الْمُقَدِّمَاتُ بِشَهْوَةٍ حَتَّى النَّظَرِ فَتَحْرُمُ وَلَوْ بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ وَلَا تُفْسِدُ أَيِ الْمُقَدِّمَاتُ النَّسْكَ، وَإِنْ أُنْزِلَ وَيَجِبُ بِتَعَمُّدِهَا الدَّمُ أَيِ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ وَكَذَا بِالْإِسْتِمْنَاءِ أَيِ إِذَا أُنْزِلَ بِالنَّظَرِ بِشَهْوَةٍ وَالْقُبْلَةِ بِحَائِلٍ، وَإِنْ أُنْزِلَ . اهـ . وَفِي شَرْحِهِ مَا

إِنْ جَامَعَ بَعْدَهَا وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ دَخَلَتْ فِيْذِيَّتْهَا فِي وَاجِبِ الْجِمَاعِ سِوَاءِ الْمُفْسِدِ وَغَيْرِهِ
وَالِاسْتِمْنَاءِ بِنَحْوِ يَدِهِ لَكِنْ إِنَّمَا تَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ إِنْ أُنْزَلَ وَيَسْتَمِرُّ تَحْرِيمُ ذَلِكَ كُلُّهُ إِلَى التَّحْلِيلِ
الثَّانِي (وَتَفْسُدُ بِهِ) أَيِ الْجِمَاعِ مِنْ عَامِدٍ عَالِمٍ مُخْتَارٍ وَهِيَ وَاضِحَانِ (الْعُمْرَةُ).....

وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ وَكَذَا بِالِاسْتِمْنَاءِ أَيِ إِذَا أُنْزَلَ لَا بِالنَّظَرِ بِشَهْوَةٍ وَالْقُبْلَةِ بِحَائِلٍ، وَإِنْ أُنْزَلَ وَفِي شَرْحِهِ مَا نَصَّهُ
وَفِيهِ أَيِ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْأَصَحَّ الْقَطْعُ بِالْوُجُوبِ فِي مُبَاشَرَةِ الْعُلَامِ بِشَهْوَةٍ كَالْمَرْأَةِ وَلَوْ كَرَّرَ نَحْوَ الْقُبْلَةِ
فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ اتَّحَدَ الْمَكَانُ وَالزَّمَانُ لَمْ تَجِبْ إِلَّا مَرَّةً، وَإِلَّا تَعَدَّدَتْ ثُمَّ رَأَيْتَ الْمَجْمُوعَ صَرَّحَ
بِذَلِكَ. اهـ سم. فَوَدَّ: (بِهَا) أَيِ بِالْمُبَاشَرَةِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ كَالْمُفَاخَذَةِ وَالْمُعَانَقَةِ بِصُرِّيٍّ.

فَوَدَّ: (إِنْ جَامَعَ بَعْدَهَا) مَفْهُومُهُ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ بَعْدَ الْجِمَاعِ لَا يَنْدَرِجُ دَرَجَتُهَا فِي بَدَنَةِ الْجِمَاعِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ
غَيْرُ مُرَادٍ وَنَقَلَ بِالذَّرْسِ عَنْ سَمٍ عَلَى الْغَايَةِ التَّضْرِيحَ بِهِ عَشْرَ عِبَارَةٍ الْوَنَائِي وَيَنْدَرِجُ دَرَجَتُهَا عَلَى الْمُقَدَّمَاتِ فِي
جِمَاعٍ وَقَعَ بَعْدَهَا، وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ أَوْ بَيَّنَّ التَّحْلِيلَيْنِ قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ وَمَحَلُّهُ مَا لَمْ يَسْبِقْ تَكْفِيرٌ عَنْهَا،
وَالْأَفْلَا أَنْدِرَاجِ اهـ وَكَذَا أَيِ يَنْدَرِجُ دَرَجَتُهَا فِي جِمَاعٍ لَوْ وَقَعَ قَبْلَهَا، وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ كَمَا فِي شَرْحِ
الْعُبَابِ وَقَالَ فِي مُخْتَصَرِ الْإِبْرَاقِ وَشَرْحِهِ وَيَنْدَرِجُ هَذَا الْوَاجِبُ فِي بَدَنَةِ الْجِمَاعِ أَوْ شَاتِيهِ، وَإِنْ تَخَلَّلَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُقَدَّمَاتِ زَمَنٌ طَوِيلٌ كَمَا يَنْدَرِجُ الْحَدُثُ الْأَصْغَرُ فِي الْأَكْبَرِ سِوَاءِ تَقَدُّمِ مَوْجِبِهِ عَلَى الْجِمَاعِ أَوْ
تَأَخُّرِهِ. انْتَهَى. فَوَدَّ: (وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ أَيْضًا وَصَرِيحُهُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، وَإِنْ فَحُشَّ
كَعَامٌ مَثَلًا وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِهِمْ كَأَنْدِرَاجِ الْأَصْغَرِ فِي الْأَكْبَرِ وَنُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ مَحَلَّ اغْتِيَابِ
الطَّوِيلِ حَيْثُ نُسِبَ إِلَيْهِ عُرْفًا وَهُوَ تَقْيِيدٌ حَسَنٌ انْتَهَى السَّيِّدُ عُمَرُ الْبَصْرِيُّ لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ كُرْدِيٌّ عَلَى
بِأَفْضَلِ. فَوَدَّ: (وَالِاسْتِمْنَاءُ الْإِلْحَ) عَطَفَ عَلَى الْمُقَدَّمَاتِ.

فَوَدَّ (لِسِي): (وَتَفْسُدُ بِهِ الْإِلْحَ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ إِخْرَامُهُ مُجَامِعًا وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَوْ أُخْرِمَ حَالُ نَزْعِهِ انْتَعَقَدَ
صَحِيحًا عَلَى أَوْجِهٍ الْأَوْجِهَ؛ لِأَنَّ النَّزْعَ لَيْسَ بِجِمَاعٍ نِهَائِيٍّ وَمُغْنِي أَيِ حَيْثُ قَصَدَ النَّزْعَ التَّرْكَ لَا التَّلَذُّدَ
قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي الصَّوْمِ عَشْرَ وَسَمٍ. فَوَدَّ: (أَيِ الْجِمَاعِ الْإِلْحَ) وَلَوْ انْتَعَقَدَ نُسْكُهُ فَاسِيدًا بِأَنَّ أُخْرِمَ بِالْحَجِّ
بَعْدَ فَسَادِ الْعُمْرَةِ بِالْجِمَاعِ ثُمَّ جَامَعَ فَهَلْ يُحْكَمُ بِفَسَادِ آخِرِ الْجِمَاعِ حَتَّى تَجِبَ الْبَدَنَةُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى

نَصَّهُ وَفِيهِ أَيِ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْأَصَحَّ الْقَطْعُ بِالْوُجُوبِ فِي مُبَاشَرَةِ الْعُلَامِ بِشَهْوَةٍ كَالْمَرْأَةِ وَقِيْدَهُ فِي
مَوْضِعٍ بِالْحُسْنِ فَقَوْلُ الْمَاوَرَدِيِّ وَغَيْرِهِ لَا فِدْيَةَ فِي تَقْيِيلِهِ وَلَا مُبَاشَرَتِهِ بِشَهْوَةٍ، وَإِنْ أُنْزَلَ كَمَا لَوْ فَكَّرَ
فَأَنْزَلَ ضَعِيفٌ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى غَيْرِ الْحُسْنِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ قِيْدٌ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَإِنْ تَقَيَّدَ بِهِ حُرْمَةُ نَظَرِهِ كَمَا يَأْتِي فِي
النِّكَاحِ لِوُضُوحِ الْفَرْقِ. اهـ. وَفِي شَرْحِهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ وَلَوْ كَرَّرَ نَحْوَ الْقُبْلَةِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ اتَّحَدَ
الْمَكَانُ وَالزَّمَانُ لَمْ تَجِبْ إِلَّا مَرَّةً، وَإِلَّا تَعَدَّدَتْ ثُمَّ رَأَيْتَ الْمَجْمُوعَ صَرَّحَ بِذَلِكَ وَسَأَدُّكَ عَنْهُ قُبِيلٌ آخِرُ
الْبَابِ. اهـ. فَوَدَّ فِي (لِسِي): (وَتَفْسُدُ بِهِ)، وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: (تَفْسُدُ) أَنَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ إِخْرَامُهُ مُجَامِعًا وَهُوَ كَذَلِكَ
وَلَوْ أُخْرِمَ حَالُ نَزْعِهِ انْتَعَقَدَ صَحِيحًا عَلَى أَوْجِهٍ الْأَوْجِهَ؛ لِأَنَّ النَّزْعَ لَيْسَ بِجِمَاعٍ شَرْحُ مَرٍّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ
مَحَلَّهُ إِذَا قَصَدَ النَّزْعَ الْإِعْرَاضَ لَا التَّلَذُّدَ.

فَوَدَّ فِي (لِسِي): (وَتَفْسُدُ بِهِ الْعُمْرَةُ الْإِلْحَ) لَوْ انْتَعَقَدَ نُسْكُهُ فَاسِيدًا بِأَنَّ أُخْرِمَ بِالْحَجِّ بَعْدَ فَسَادِ الْعُمْرَةِ بِالْجِمَاعِ

المُفْرَدَةُ ما بقي شيء منها ولو شَعْرَةٌ مِنَ الثَلَاثِ التي يتَحَلَّلُ بها منها.
(وكذا) يفسدُ به (الحج) إذا وَقَعَ فيه (قبل التحلل الأول) إجماعاً قبل الوقوف ولكمال إحرامه ما
دام لم يتحلل التحلل الأول بخلاف ما إذا تحلله كما أفتى به ابن عباس رضي الله عنهما ولا يُعرف له
مُخَالَفٌ، وإن كان قَارِئاً ولم يأت بشيء من أعمال العُمْرة؛ لأنها تَقَعُ تبعاً له، وقيل: تفسدُ، قيل:
والمثْنُ يُوهِمُهُ وَيُرَدُّ بَأَنَّ العُمْرة إذا أُطْلِقَتْ لا تنصرف إلا للمستقلة دون التابعة المُنْغِمَةِ في

لِلْحُكْمِ بفسادِ الفاسِدِ فَتَجِبُ شاةٌ كما لو جامعَ بَعْدَ إفسادِ الصَّحِيحِ بِالْجَمَاعِ؟. فيه نَظَرٌ ولا يَتَعَدُّ الثَّانِي
سَم. هـ. فَوَدَّ: (وهما واضحيان) أي أَمَا الْخُشْيُ فَإِنْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ فَسَدَ كُسُكُهُ، وَلَا فَلَ وَثَائِي. هـ. فَوَدَّ: (وكذا)
يُفسدُ به الحج إذا وَقَعَ فيه إلخ) أي سواء أكان قَبْلَ الْوُقُوفِ وهو إجماعٌ أو بَعْدَهُ خِلَافاً لِأبي حَنِيفَةَ وَسَوَاءَ
أَفَاتَهُ الْحَجُّ أَمْ لَا كَمَا فِي الْأَمِّ وَلَوْ كَانَ الْمُجَامِعُ فِي التُّسُكِ رَقِيقاً أَوْ صَبِيّاً مُمَيَّزاً إِذْ عِنْدَ الصَّبِيِّ عَمْدٌ
وَالرَّقِيقُ مُكَلَّفٌ وَسَوَاءٌ أكان التُّسُكُ مُتَطَوِّعاً بِهِ أَمْ مَفْرُوضاً بِنَذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ كَالْأَجِيرِ أَمَا النَّاسِي وَالْمَجْنُونُ
وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ وَالتَّائِمُ وَالْمُكْرَهُ وَالْجَاهِلُ لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَشِئِهِ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ فَلَا يُفسدُ
بِجَمَاعِهِمْ نِهَايَةً. هـ. فَوَدَّ: (من عامِدِ إلخ) أي مُمَيَّزٌ أَمَا غَيْرُ الْمُمَيَّزِ مِنْ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ فَلَا يُفسدُ ذَلِكَ
بِجَمَاعِهِ وَكَذَا النَّاسِي وَالْجَاهِلُ وَالْمُكْرَهُ مُعْنِي. هـ. فَوَدَّ: (وإن كان قَارِئاً إلخ) غَايَةً لِمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ: بِخِلَافِ
مَا إِذَا تَحَلَّلَهُ أَيِ وَلَا يُفسدُ الحج بِالْجَمَاعِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ إلخ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يَأْتِ
بشيءٍ إلخ) فِي تَصَوُّرِهِ نَظَرٌ فَإِنَّ التَّحَلُّلَ لَا يَخْلُو عَنِ الطَّوَافِ أَوِ الْحَلْقِ وَكُلٌّ مِنْهُمَا مِنْ أَعْمَالِهَا وَقَدْ يُقَالُ
يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ بَمَنْ دَخَلَ وَقَتَ التَّحَلُّلِ وَلَيْسَ بِرَأْسِهِ شَعْرٌ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ رُكْنَ الْحَلْقِ يَسْقُطُ عَنْهُ فَيَحْصُلُ
التَّحَلُّلُ بِالرِّمِيِّ وَخَدَهُ بِضَرْمِيٍّ وَسَمِّ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَعُمْرَةُ الْقَارِنِ تَتَّبِعُ حَجَّهَ صِحَّةً، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِشيءٍ
كَقَارِنٍ وَقَفَ ثُمَّ تَحَلَّلَ وَلَمْ يَكُنْ بِرَأْسِهِ شَعْرٌ يُزَالُ بِالرِّمِيِّ فَقَطَّ ثُمَّ جَامَعَ، وَإِنْ بَقِيَ مِنْ أَعْمَالِهَا الطَّوَافُ
وَالسَّنِي، وَفَسَاداً وَإِنْ أَتَى بِأَعْمَالِهَا كُلِّهَا كَقَارِنٍ طَافَ لِلْقُدُومِ ثُمَّ سَعَى ثُمَّ حَلَقَ تَعْدِيّاً أَوْ لِبُضْرَةٍ قَبْلَ
الْوُقُوفِ أَوْ بَعْدَهُ ثُمَّ جَامَعَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، وَلَوْ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَكَذَا تَتَّبِعُ الْحَجَّ قَوَاتاً بِقَوَاتِ الْوُقُوفِ،
وَإِنْ لَمْ تَتَأَقَّتْ، وَأَمَكَنَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِأَعْمَالِهَا بَعْدَ قِيلَازِمِهِ دَمٌ لِلْقِرَانِ وَدَمٌ لِلْقَوَاتِ وَدَمٌ فِي الْقَضَاءِ، وَإِنْ أَفْرَدَهُ
قَالَ فِي الْفَتْحِ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بَأَنَّ العُمْرة إلخ) هَذَا بَعْدَ تَسْلِيمِهِ لَا يَمْنَعُ التَّوَهُّمَ فَأَيُّ رَدٍّ فِيهِ سَم.

ثُمَّ جَامَعَ فَهَلْ يُحْكَمُ بفسادِ آخَرٍ بِالْجَمَاعِ حَتَّى تَجِبَ الْبَدَنَةُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْحُكْمِ بفسادِ الْفَاسِدِ
فَتَجِبُ شاةٌ كما لو جامعَ بَعْدَ إفسادِ الصَّحِيحِ بِالْجَمَاعِ؟. فيه نَظَرٌ ولا يَتَعَدُّ الثَّانِي وَلَا يُقَالُ فَائِدَةُ الْحُكْمِ
بِالْفَسَادِ وَجُوبُ الْقَضَاءِ لِمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ آخَرَمَ بِعُمْرةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ إلخ مِنْ وَجُوبِ
الْقَضَاءِ بِالْإِفْسَادِ الْأَوَّلِ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وإن كان قَارِئاً وَلَمْ يَأْتِ بِشيءٍ مِنْ أَعْمَالِ الْعُمْرة) انْظُرْ صُورَةَ
التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ مَعَ عَدَمِ الْإِثْبَانِ بِشيءٍ مِنْ أَعْمَالِ الْعُمْرة إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِرَأْسِهِ شَعْرٌ فَإِنَّهُ
يَحْصُلُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ بِالرِّمِيِّ وَخَدَهُ كَمَا يَعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بَأَنَّ
العُمْرة إذا أُطْلِقَتْ إلخ) هَذَا بَعْدَ تَسْلِيمِهِ لَا يَمْنَعُ التَّوَهُّمَ فَأَيُّ رَدٍّ فِيهِ.

غيرها، وهي عُمرَةُ القَارِنِ. (وَتَجِبُ بِهِ) أَي الْجِمَاعُ الْمُفْسِدُ والفَوْزُ هُنَا وَاجِبٌ كَكُلِّ فِذْيَةٍ تَعْدَى بِسَبَبِهَا (بَدَنَةً) لِقَضَاءِ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عليهم السلام بِهَا وَلَا يُعْرَفُ لَهُمْ مُخَالِفٌ وَهِيَ بَعِيرٌ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى يُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْبَقَرَةِ. قَالَ الْمُصَنِّفُ رحمته الله تَعَلَّى عَنْ الْأَزْهَرِيِّ وَعَلَى الشَّائِ عَاتِرَضَ فَإِنْ عَجَزَ فَبَقَرَةٌ فَإِنْ عَجَزَ فَشَبْعٌ شَاةٌ فَطَعَامٌ يُجْزَى فِطْرَةً بِقِيَمَةِ الْبَدَنَةِ بِسَعْرِ مَكَّةَ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ عَلَى مَا نَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ النَّصِّ وَغَيْرِهِ أَوْ حِينَ الْوُجُوبِ عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ، وَأَوَّجَهُ مِنْهُمَا عِتَابُ حَالَةِ الْأَدَاءِ لِمَا يَأْتِي فِي الْكُفَّارَاتِ فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا وَيُكْمَلُ الْمُتَكْسِرُ وَخَرَجَ بِالْمُفْسِدِ الْجِمَاعِ بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ وَالْجِمَاعُ الثَّانِي بَعْدَ الْجِمَاعِ الْمُفْسِدِ فَيَجِبُ بِكُلِّ مِنْهُمَا شَاةٌ؛ لِأَنَّهُ تَمَتَّعَ غَيْرُ مُفْسِدٍ فَكَانَ كَاللُّبْسِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْأَوَّجَةَ تَكْرُرُهَا.....

هـ فَوَدَّ: (أَي الْجِمَاعُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَحَلُّهُ فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلَهُ وَالْفَوْزُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: بِسَعْرِ بِمَكَّةَ إِلَى فَإِنْ عَجَزَ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ تَمَتَّعَ إِلَى وَلَمْ يُبَيِّنْ. هـ فَوَدَّ: (لِقَضَاءِ جَمْعٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَحَلُّهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَعَلَى الشَّائِ عَاتِرَضَ، وَقَوْلُهُ: وَأَوَّجَهُ مِنْهُمَا إِلَى فَإِنْ عَجَزَ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ تَمَتَّعَ إِلَى وَلَمْ يُبَيِّنْ (وَهِيَ بَعِيرٌ إِنْخٌ) أَي وَالْبَدَنَةُ حَيْثُ أَطْلَقْتُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ أَوْ الْفَقْهِ الْمُرَادُ بِهَا الْبَعِيرُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى نِهَايَةً وَمُنْعَى.

هـ فَوَدَّ: (فَطَعَامٌ يُجْزَى إِنْخٌ) وَيَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَأَقْلٌ مَا يُجْزَى أَنْ يَدْفَعَ الْوَاجِبَ إِلَى ثَلَاثَةِ إِنْ قَدَّرَ نِهَايَةً عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَلَا يَكْفِي التَّصَدُّقُ بِالْقِيَمَةِ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى بَعْضِهِ أَخْرَجَهُ وَصَامَ عَمَّا بَقِيَ وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى بَعْضِ الدَّمِ كَانَ قَدَّرَ عَلَى شَاةٍ مَثَلًا مِنَ السَّبْعِ أَخْرَجَهُ وَقَوْمٌ سِتَّةَ أَسْبَاعِ الْبَدَنَةِ، وَأَخْرَجَ بِقِيَمَتِهَا طَعَامًا ثُمَّ مَا كَانَ بَدَلُ دَمِ الْإِفْسَادِ يُضَرَفُ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ أَوْ فَقَرَائِهِ الْمَوْجُودِينَ حَالَ الْإِعْطَاءِ ثَلَاثَةِ فَأَكْثَرَ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِمْ، وَلَا كَفَى اثْنَانِ أَوْ وَاحِدٌ مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاوِتًا وَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى مُدَّتَيْنِ وَلَا يَنْقُصَ عَنْ مُدٍّ فَإِنْ دَفَعَ لاثْنَيْنِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الثَّالِثِ ضَمِنَ لَهُ أَقْلٌ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ وَلَوْ غَرِيبًا وَالْمُتَوَطَّنُ أَوْلَى مَا لَمْ يَكُنِ الْغَرِيبُ أَخْرَجَ وَيَجُوزُ الدَّفْعُ لِصَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَسَفِيهِ وَيَقْبُضُهُ أَوْلِيَاؤُهُمْ لَهُمْ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ إِنْخٌ) اخْتَارَهُ النَّهَايَةُ وَقَالَ ع ش وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْأَوَّجَةَ إِنْخٌ) وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ إِنْخَاقِهَا بِاللُّبْسِ حَتَّى أُخَذَ مِنْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي التَّكْرُرِ هُنَا مَا يُشْتَرَطُ فِي التَّكْرُرِ فِي اللَّبْسِ مِنْ عَدَمِ اتِّحَادِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَعَدَمِ التَّكْفِيرِ بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَتَتَكَرَّرُ الْفِذْيَةُ بِتَكَرُّرِ الْجِمَاعِ، وَإِنْ اتَّحَدَ الْمَكَانُ وَالزَّمَانُ أَوْ لَمْ يَكْفُرْ قَبْلَ الثَّانِي لِمَزِيدِ التَّغْلِيظِ فِيهِ بِخِلَافِ سَائِرِ التَّمَتُّعَاتِ فَيُشْتَرَطُ فِيهَا اتِّحَادُ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ وَعَدَمُ تَحْلِيلِ التَّكْفِيرِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (تَكَرَّرُهَا) أَي الشَّائِ.

(فَرَعَ): إِذَا جَامَعَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ وَلَا دَمَ رَوْضٍ. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْأَوَّجَةَ تَكَرَّرُهَا إِنْخٌ) لَا يُؤْخَذُ مِنْ إِنْخَاقِهَا بِاللُّبْسِ حَتَّى أُخَذَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي التَّكْرُرِ هُنَا مَا يُشْتَرَطُ فِي التَّكْرُرِ فِي اللَّبْسِ مِنْ عَدَمِ اتِّحَادِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَعَدَمِ التَّكْفِيرِ بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدَّ: (تَكَرَّرُهَا) أَي الشَّائِ.

بِتَكَرُّرٍ أَحَدِ هَذَيْنِ كَمَا تَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ اللَّبْسِ وَنَحْوِهِ وَلَمْ يُبَيَّنْ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْفِذْيَةُ وَهُوَ الرَّجُلُ خَاصَّةً وَمَحَلَّهُ كَمَا بَسَطْتَهُ فِي الْحَاشِيَةِ إِنْ كَانَ زَوْجًا مُحْرِمًا مُكَلَّفًا، وَلَا فَعْلِيهَا حَيْثُ لَمْ يُكْرِهْهَا كَمَا لَوْ زَنَتْ أَوْ مَكَّنَتْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ. (وَالْمُضْيِ فِي فَاسِدِهِ).....

¶ وفود: (بِتَكَرُّرٍ أَحَدِ هَذَيْنِ) أَيِ الْجَمَاعِ بَيْنَ التَّحْلُلَيْنِ وَالْجَمَاعِ الثَّانِي سَم. ¶ فود: (وَهُوَ الرَّجُلُ خَاصَّةً لِإِلْخ) قَالَ فِي النَّهَايَةِ وَالْوُجُوبُ فِي الْجَمِيعِ عَلَى الرَّجُلِ دُونَهَا، وَإِنْ فَسَدَ نُسْكُهَا بِأَنْ كَانَتْ مُحْرِمَةً مُمَيَّزَةً مُخْتَارَةً عَامِدَةً عَالِمَةً بِالتَّحْرِيمِ كَمَا فِي كَفَّارَةِ الصَّوْمِ فَهِيَ عَنْهُ فَقَطْ سَوَاءٌ كَانَ الْوَاطِئُ زَوْجًا أَوْ سَيِّدًا أَوْ مُخْتَارَةً بِشُبْهَةِ أُمِّ زَانِيَا وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ حِكَايَةِ الْإِتِّفَاقِ عَلَى لُزُومِ الْبَدَنَةِ لَهَا طَرِيقَةُ مَرْجُوحَةٍ وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ. انْتَهَى. وَفِي الْمَغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ أَهْلُ بَصْرَتِي عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَالْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ يَغْنِي عَلَى زَوْجِهَا الْمُحْرِمِ الْمَجَامِعَ دُونَهَا كَمَا فِي الصَّوْمِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَالَّذِي يَتَلَخَّصُ مِمَّا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي كُتُبِهِ أَنَّ الْجَمَاعَ فِي الْإِحْرَامِ يَنْقَسِمُ عَلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ أَحَدُهَا مَا لَا يَلْزَمُ بِهِ شَيْءٌ لَا عَلَى الْوَاطِئِ وَلَا عَلَى الْمُوَطَّوَةِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِمَا وَذَلِكَ إِذَا كَانَا جَاهِلَيْنِ مُعْذَرَيْنِ بِجَهْلِهِمَا أَوْ مُكْرَهَيْنِ أَوْ نَاسِيَيْنِ لِلْإِحْرَامِ أَوْ غَيْرِ مُمَيَّزَيْنِ. ثَانِيهَا مَا تَجِبُ بِهِ الْبَدَنَةُ عَلَى الرَّجُلِ الْوَاطِئِ فَقَطْ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا اسْتَجْمَعَ الشُّرُوطُ مِنْ كَوْنِهِ عَاقِلًا بَالِغًا عَالِمًا مُتَعَمِّدًا مُخْتَارًا وَكَانَ الْوَطْءُ قَبْلَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ وَالْمُوَطَّوَةُ حَلِيلَتُهُ سَوَاءٌ كَانَتْ مُحْرِمَةً مُسْتَجْمِعَةً لِلشُّرُوطِ أَوْ لَا. ثَالِثُهَا مَا تَجِبُ بِهِ الْبَدَنَةُ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَطْ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمُحْرِمَةُ فَقَطْ وَكَانَتْ مُسْتَجْمِعَةً لِلشُّرُوطِ السَّابِقَةِ أَوْ كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ مُسْتَجْمِعٍ لِلشُّرُوطِ، وَإِنْ كَانَ مُحْرِمًا. رَابِعُهَا مَا تَجِبُ بِهِ الْبَدَنَةُ عَلَى غَيْرِ الْوَاطِئِ وَالْمُوَطَّوَةِ وَذَلِكَ فِي الصَّبِيِّ الْمُمَيَّزِ إِذَا كَانَ مُسْتَجْمِعًا لِلشُّرُوطِ فَالْبَدَنَةُ عَلَى وَلِيِّهِ. خَامِسُهَا مَا تَجِبُ بِهِ الْبَدَنَةُ عَلَى كُلِّ مِنَ الْوَاطِئِ وَالْمُوَطَّوَةِ وَذَلِكَ إِذَا زَنَى الْمُحْرِمُ بِمُحْرِمَةٍ أَوْ وَطَّئَهَا بِشُبْهَةٍ مَعَ اسْتِجْمَاعِهَا شُرُوطَ الْكَفَّارَةِ السَّابِقَةِ. سَادِسُهَا مَا تَجِبُ فِيهِ فِذْيَةٌ مُخَيَّرَةٌ بَيْنَ شَاةٍ أَوْ إِطْعَامِ ثَلَاثَةِ أَصْعٍ لِسِتَّةِ مَسَاكِينَ أَوْ صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا جَامَعَ مُسْتَجْمِعًا لِشُرُوطِ الْكَفَّارَةِ السَّابِقَةِ بَعْدَ الْجَمَاعِ الْمُفْسِدِ أَوْ جَامَعَ بَيْنَ التَّحْلُلَيْنِ هَذَا مُلَخَّصُ مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ تَبَعًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا وَاعْتَمَدَ الشَّمْسُ الرَّمْلِيُّ وَالْخَطِيبُ الشَّرِينِيُّ تَبَعًا لِشَيْخَيْهِمَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ لَا فِذْيَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ مُطْلَقًا. اهـ. ¶ فود: (وَمَحَلَّهُ كَمَا بَسَطْتَهُ لِإِلْخ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الْمَرْأَةِ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ الْوَاطِئُ غَيْرَ مُحْرِمٍ زَوْجًا أَوْ أَجْنَبِيًّا كَالصَّوْمِ م ر ا ه س م .

¶ قول (اللبس): (فِي فَاسِدِهِ) أَيِ الْمَذْكُورِ مِنْ حِجٍّ أَوْ عُمُرَةٍ بِخِلَافِ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ لَا يَلْزَمُهُ الْمُضْيِ فِي فَاسِدِهَا لِلْخُرُوجِ مِنْهَا بِالْفَسَادِ إِذَا لَا حُرْمَةَ لَهَا بَعْدَهُ، نَعَمْ يَجِبُ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ التَّهَارِ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ لِحُرْمَةِ زَمَانِهِ كَمَا مَرَّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ.

¶ وفود: (بِتَكَرُّرٍ أَحَدِ هَذَيْنِ) أَيِ الْجَمَاعِ بَيْنَ التَّحْلُلَيْنِ وَالْجَمَاعِ الثَّانِي. ¶ فود: (وَمَحَلَّهُ كَمَا بَسَطْتَهُ فِي الْحَاشِيَةِ إِنْ كَانَ زَوْجًا مُحْرِمًا مُكَلَّفًا لِإِلْخ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الْمَرْأَةِ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ الْوَاطِئُ غَيْرَ مُحْرِمٍ زَوْجًا أَوْ أَجْنَبِيًّا كَالصَّوْمِ م ر .

لإفتاء جمع من الصحابة رضي الله عنهم به ولا يُعرف لهم مُخَالَفٌ فَيَأْتِي بما كان يأتي به قبل الجَماعِ ويَجْتَنِبُ ما كان يَجْتَنِبُهُ قبله فلو فَعَلَ فيه مَحْظُورًا لَزِمَتْهُ وَذَيْبَتْهُ (وَالْقَضَاءُ) لِذَلِكَ فَإِنْ أَفْسَدَهُ لَمْ يَقْضِهِ بَلِ الْأَوَّلُ إِذِ الْمُقْضَى وَاحِدٌ، وَوَصَفَ ذَلِكَ بِالْقَضَاءِ مَعَ أَنَّ التُّسُكَ لَا آخِرَ لَوْقَتِهِ لِتَضْيِيقِ وَقْتِهِ بِالْإِحْرَامِ بِنَاءً عَلَى نَظِيرِهِ فِي الصَّلَاةِ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ كَمَا مَرَّ فَأُولَى الْجَوَابِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْقَضَاءُ اللَّغَوِيُّ (وَإِنْ كَانَ تُسْكُهُ تَطَوُّعًا) كَكُونِهِ مِنْ صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ أَوْ قَبْلَ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ وَمَنْ عَبَّرَ بِأَنَّهُ يَصِيرُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ فَرَضًا مُرَادُهُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ إِثْمَانُهُ كَالْفَرَضِ وَيَتَأْدَى بِالْقَضَاءِ مَا كَانَ يَتَأْدَى بِالْأَدَاءِ لَوْلَا الْفَسَادُ مِنْ فَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ.....

قوله: (لِإِفْتَاءٍ) إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ بِنَاءً إِلَى فَأُولَى. قوله: (لِإِفْتَاءٍ جَمِيعِ الْخُ) أَيِ وَإِلْطَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَتَيْنَا الْمَلْعَ وَالْمَرْءَ﴾ [البقرة: ١٧٦] فَإِنَّهُ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ أَمَّا مَا فَسَدَ بِالرَّذَّةِ فَلَا يَجِبُ إِثْمَانُهُ، وَإِنْ أَسْلَمَ قَوْرًا؛ لِأَنَّهَا أَخْبَطَتْهُ بِالْكَلْيَةِ وَلِذَلِكَ لَمْ تَجِبْ فِيهَا كَفَّارَةٌ نِهَايَةً وَمُغْنَى. (لِذَلِكَ) أَيِ لِفَتْوَى الصَّحَابَةِ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُخَالَفٍ نِهَايَةً. قوله: (فَإِنْ أَفْسَدَهُ الْخُ) الْأُولَى إِبْدَالُ الْفَاءِ بِالْوَاوِ. قوله: (إِذَا الْمُقْضَى وَاحِدٌ) أَيِ فَلَوْ أُخْرِمَ بِالْقَضَاءِ عَشْرَ مَرَّاتٍ، وَأَفْسَدَ الْجَمِيعَ لَزِمَهُ قَضَاءُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَوَّلِ وَبَذَنَةً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَشْرِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. قوله: (لِتَضْيِيقِ وَقْتِهِ الْخُ) أَيِ ابْتِدَاءُ وَإِنْتِهَاءُ فَإِنَّهُ يَنْتَهِي بِوَقْتِ الْفَوَاتِ فَكَانَ فِعْلُهُ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ خَارِجَ وَقْتِهِ فَصَحَّ وَضْفُهُ بِالْقَضَاءِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. قوله: (لَكِنَّهُ) أَيِ نَظِيرُهُ فِي الصَّلَاةِ. قوله: (ضَعِيفٌ) أَيِ إِذَا الْمُعْتَمِدُ أَنَّ مَنْ أَفْسَدَ الصَّلَاةَ ثُمَّ أَعَادَهَا فِي الْوَقْتِ كَانَتْ أَدَاءٌ لَا قَضَاءَ لَوْ قَوَّعَهَا فِي وَقْتِهَا الْأَصْلِيِّ خِلَافًا لِلْقَاضِي مُغْنَى. قوله: (لِكُونِهِ مِنْ صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ) قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَإِجَابُهُ أَيِ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ أَيِ الصَّبِيِّ لَيْسَ إِجِبَابٌ تَكْلِيفٌ بَلِ مَغْنَاهُ تَرْبِيَّتُهُ فِي ذِمَّتِهِ كَقَرَامَةٍ مَا أَثْلَفَهُ شَرْحُ م ر ه س م. قوله: (وَيَتَأْدَى بِالْقَضَاءِ الْخُ) هَذَا فِي غَيْرِ الْأَجِيرِ أَمَّا هُوَ فَيَنْقَلِبُ لَهُ وَيُثْمَهُ وَيُكْفَرُ وَيَقْضَى عَنْ نَفْسِهِ وَتَنْفَسِخُ إِجَارَةُ الْعَيْنِ لَا الذِّمَّةُ وَيَتَخَيَّرُ الْمُسْتَأْجِرُ فَإِنْ أَجَازَ فَيُحْجُ مَثَلًا عَنْهُ بَعْدَ سَنَةِ الْقَضَاءِ أَوْ يَسْتَأْجِرُ مَنْ يُحْجُ فِيهَا وَثَانِيٍّ وَشَرْحُ الرُّوْضِ عِبَارَةٌ فَتُحَقِّقُ الْقَدِيرُ لِلْكَرْدِيِّ وَلَا تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ الذِّمَّةُ بِإِفْسَادِ الْأَجِيرِ التُّسُكَ وَلَا بِتَحْلِيلِهِ بِالْإِخْصَارِ وَلَا بِقَوَاتِ الْحَجِّ وَلَا بِتَذَرِ الْأَجِيرِ التُّسُكَ قَبْلَ الْوُقُوفِ أَوْ الطَّوَافِ فِي الْعُمْرَةِ لَكِنْ حَيْثُ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَأْخِيرُ التُّسُكِ تُخَيَّرُ الْمُسْتَأْجِرُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَعَدَمِهِ وَيَكُونُ خِيَارُهُ عَلَى التَّرَاخِي وَيَسْتَقِلُّ بِهِ مِنْ غَيْرِ رَفْعٍ لِقَاضٍ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ وَلِيٌّ مَيِّتٌ بِمَالِ الْمَيِّتِ فَسَخَ أَوْ تَرَكَ بِالْمُضْلِحَةِ فَإِنْ كَانَتْ فِي الْفَسْخِ وَلَمْ يَفْعَلْهُ ضَمِنَ لِتَقْصِيرِهِ وَحَيْثُ لَمْ يَحْصُلِ التَّأْخِيرُ امْتَنَعَتِ الْإِقَالَةُ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ يَقَعُ لِلْمَيِّتِ فَلَمْ يَمْلِكْ أَحَدٌ إِبْطَالَهُ إِلَّا إِنْ كَانَ فِي الْإِقَالَةِ مُضْلِحَةٌ كَأَنِّ عَجَزَ الْأَجِيرُ أَوْ خِيفَ حَبْسُهُ أَوْ فَلَسَهُ أَوْ قَلَّةُ دِيَانَتِهِ. اهـ. قوله: (مِنْ فَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ) أَيِ فَإِنْ كَانَ الْفَاسِدُ فَرَضًا

قوله: (إِذَا الْمُقْضَى وَاحِدٌ) حَتَّى لَوْ أُخْرِمَ بِالْقَضَاءِ عَشْرَ مَرَّاتٍ، وَأَفْسَدَ الْجَمِيعَ لَزِمَهُ قَضَاءُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَوَّلِ، وَكَفَّارَةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَشْرِ م ر. قوله: (كَكُونِهِ مِنْ صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ) قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَإِجَابُهُ عَلَيْهِ لَيْسَ إِجِبَابٌ تَكْلِيفٌ بَلِ مَغْنَاهُ تَرْبِيَّتُهُ فِي ذِمَّتِهِ كَقَرَامَةٍ مَا أَثْلَفَهُ شَرْحُ م ر.

وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُحْرِمَ فِيهِ مِمَّا أَحْرَمَ مِنْهُ بِالْأَدَاءِ مِنْ مِيقَاتٍ أَوْ قَبْلَهُ وَكَذَا مِنْ مِيقَاتٍ جَاوَزَهُ وَلَوْ غَيْرَ مُرِيدٍ لِلتُّشْكِ، وَالْمُرَادُ مِثْلُ مَسَافَةِ ذَلِكَ وَلَا يَلْزَمُهُ رِعَايَةُ زَمَنِ الْأَدَاءِ قِيلَ: وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ الْقَاضِي يَلْزَمُ الْأَجِيرَ رِعَايَةُ زَمَنِ الْأَدَاءِ أَنَّ هَذَا حَقٌّ أَدَمِيٌّ وَرُدُّ بَأَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى وَقُوعِ الْقَضَاءِ لِلْمَيْتِ وَالْمُعْتَمِدِ أَنَّهُ لِلْأَجِيرِ لَانْفِصَاخِ الْعَيْنِيَّةِ بِالْإِفْسَادِ وَبَقَاءِ الذَّمِّ فِي الذَّمَّةِ، وَإِذَا كَانَ الْقَضَاءُ عَنْ نَفْسِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ رِعَايَةُ زَمَنِ الْأَدَاءِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ خِلَافًا لِجَمْعٍ لَكِنْ فِي الْمَجْمُوعِ مَا يُؤَافِقُهُمْ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ).....

وَقَعَ الْقَضَاءُ فَرَضًا أَوْ تَطَوُّعًا فَتَطَوُّعًا فَلَوْ أَفْسَدَ التَّطَوُّعُ ثُمَّ نَذَرَ حَجًّا، وَارَادَ تَخْصِيلَ الْمُنْذُورِ بِحُجَّةِ الْقَضَاءِ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ذَلِكَ أَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُحْرِمَ مِمَّا أَحْرَمَ الْإِنْسَانُ) عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَفْرَدَ الْحَجَّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ ثُمَّ أَفْسَدَهَا كَفَاهُ أَنْ يُحْرِمَ فِي قَضَائِهَا مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ شَرْحُ م ر أَيْ وَالْخَطِيبُ وَشَرْحُ الرُّوضِ اهـ سَم. □ قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلَهُ) أَيْ مِنْ دَوْرَةِ أَهْلِهِ أَوْ غَيْرِهَا نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ مِثْلُ مَسَافَةِ ذَلِكَ) عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ سُلُوكُ طَرِيقِ الْأَدَاءِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ قَدَرِ مَسَافَتِهِ أَسْنَى وَنِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُهُ رِعَايَةُ زَمَنِ الْأَدَاءِ) أَيْ بَلْ لَهُ التَّأْخِيرُ عَنْهُ وَالتَّقْدِيمُ عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَجُوزُ الْإِحْرَامُ فِيهِ وَفَارَقَ الْمَكَانَ فَإِنَّهُ يَنْضَبِطُ بِخِلَافِ الزَّمَانِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (يَلْزَمُ الْأَجِيرَ) أَيْ فِي قَضَاءِ مَا أَفْسَدَهُ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَرُدُّ) أَيْ الْقِيلُ الْمَذْكُورُ (بِأَنَّ هَذَا) أَيْ قَوْلُ الْقَاضِي الْمَذْكُورِ.

□ قَوْلُ (السِّي): (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ) وَلَوْ خَرَجَتْ الْمَرْأَةُ لِقَضَاءِ نُسُكِهَا أَيْ الَّذِي أَفْسَدَهُ الزَّوْجُ بِوَطْئِهِ لَزِمَ الزَّوْجُ زِيَادَةَ نَفَقَةِ السَّفَرِ مِنْ زَادٍ وَرَاحِلَةٍ ذَهَابًا، وَإِبَابًا؛ لِأَنَّهَا غَرَامَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْجَمَاعِ فَلَزِمَتْهُ كَالْكَفَّارَةِ وَلَوْ غَضِبَتْ أَيْ أَوْ مَاتَتْ لَزِمَهُ الْإِنَابَةُ عَنْهَا مِنْ مَالِهِ وَمُؤْنَةُ الْمُوطُوءَةِ بِزَنًا أَوْ شُبْهَةٍ عَلَيْهَا، وَأَمَّا نَفَقَةُ الْحَضَرِ فَلَا تَلْزَمُ الزَّوْجَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا وَيُسَّرُ أَفْتِرَاقُهُمَا مِنْ حِينَ الْإِحْرَامِ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ التَّحْلُلَانِ وَأَفْتِرَاقُهُمَا فِي مَكَانِ الْجَمَاعِ أَيْ الْمُسْفِدِ لِلْحَجِّ الْأَوَّلِ أَكْثَرُ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِ وَلَوْ أَفْسَدَ مُفْرِدٌ نُسُكَهُ فَتَمَتَّعَ فِي الْقَضَاءِ أَوْ قَرَنَ جَارَ وَكَذَا عَكْسُهُ، وَلَوْ أَفْسَدَ الْقَارِنُ نُسُكَهُ لَزِمَهُ بَدَنُهُ وَاحِدَةً لِانْتِغَامِ الْعُمْرَةِ فِي الْحَجِّ وَلَزِمَهُ دَمٌ لِلْقِرَانِ الَّذِي أَفْسَدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَ بِالشُّرُوعِ فَلَا يَسْقُطُ بِالْإِفْسَادِ وَلَزِمَهُ دَمٌ آخَرَ لِلْقِرَانِ الَّذِي التَزَمَهُ بِالْإِفْسَادِ فِي الْقَضَاءِ، وَلَوْ أَفْرَدَهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِالْإِفْرَادِ وَلَوْ فَاتَ الْقَارِنُ الْحَجَّ لِقَوَاتِ الْوُقُوفِ فَاتَتْ الْعُمْرَةُ تَبَعًا لَهُ

□ قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُحْرِمَ فِيهِ مِمَّا أَحْرَمَ مِنْهُ بِالْأَدَاءِ الْإِنْسَانُ) وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَفْرَدَ الْحَجَّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ ثُمَّ أَفْسَدَهَا كَفَاهُ أَنْ يُحْرِمَ فِي قَضَائِهَا مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ شَرْحُ م ر وَشَرْحُ الرُّوضِ. □ قَوْلُهُ: (يَلْزَمُ الْأَجِيرَ) أَيْ فِي قَضَاءِ مَا أَفْسَدَهُ.

(فَرَعُ): قَالَ فِي الرُّوضِ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ: (فَرَعُ) جَمَاعُ الْأَجِيرِ مُسْفِدٌ لِلْحَجِّ وَتَنْفِيسُ بِهِ إِجَارَةُ الْعَيْنِ لَا إِجَارَةُ الذَّمِّ لَكِنْ يَتَقَلَّبُ الْحَجُّ فِيهِمَا لِلْأَجِيرِ كَمُطِيعِ الْمَغْضُوبِ وَكَذَا قَضَاؤُهُ أَيْ الْحَجُّ الَّذِي أَفْسَدَهُ يَلْزَمُهُ وَيَقَعُ لَهُ الْإِنْسَانُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَعَلَيْهِ فِي إِجَارَةِ الذَّمِّ أَنَّ بَأَنِي بَعْدَ الْقَضَاءِ عَنْ نَفْسِهِ بِحَجٍّ آخَرَ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي

أي القضاء (على الفور) لِتَعَدِّيهِ بِسَبَبِهِ وَهُوَ فِي الْعُمْرَةِ ظَاهِرٌ وَفِي الْحَجِّ يَتَصَوَّرُ فِي سَنَةِ الْفَسَادِ بَأَن يُحْصَرَ قَبْلَ الْجَمَاعِ أَوْ بَعْدَهُ وَيَتَعَدَّرُ الْمُضِيُّ فَيَتَحَلَّلُ ثُمَّ يَزُولُ وَالْوَقْتُ بَاقٍ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ فِي سَنَةِ الْإِفْسَادِ تَعَيَّنَ فِي الَّتِي تَلِيهَا وَهَكَذَا وَلَوْ جَامِعٌ مُمَيِّزٌ أَوْ قَرْنٌ أَجْزَأَهُ الْقَضَاءُ فِي الصَّبَا وَالرَّقِّ.

(الخامس) مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ عَلَى الذِّكْرِ وَغَيْرِهِ (اصْطِيَادُ كُلِّ حَيَوَانٍ (مَأْكُولٍ بَرِّيٍّ) مُتَوَحِّشٍ جَنْشُهُ، وَإِنْ اسْتَأْنَسَ هُوَ كَدَجَاجِ الْحَبَشَةِ كَمَا اسْتَفِيدَ ذَلِكَ مِنْ ذِكْرِ الْاصْطِيَادِ إِذِ الْمَصِيدُ حَقِيقَةٌ كُلُّ مُتَوَحِّشٍ طَبْعًا لَا يُمَكِّنُ أَخْذَهُ إِلَّا بِحِيلَةٍ طَيِّرًا كَانَ أَوْ دَابَّةً مُبَاحًا أَوْ مَمْلُوكًا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦] أَيِ التَّعَرُّضُ لَهُ وَلِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ كَلْبَنِهِ.....

وَلَزِمَهُ دَمَانِ دَمٌ لِلْفَوَاتِ وَدَمٌ لِأَجْلِ الْقِرَانِ وَفِي الْقَضَاءِ دَمٌ ثَالِثٌ نِهَائَةً وَمُعْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا غَرَامَةٌ الْخُ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابٌ مَا تَوَقَّعَ فِيهِ سَمٌ مِمَّا حَاصِلُهُ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مُخْتَارَةً فَهِيَ مُقْصَرَةٌ فَلَا شَيْءَ عَلَى الزَّوْجِ، وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهَا. وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ تَخْتَارَ الْأَوَّلَ وَنَقُولُ هَذِهِ الْغَرَامَةُ لَمَّا نَشَأَتْ مِنَ الْجَمَاعِ الَّذِي هُوَ فَعْلُهُ لَزِمَتْهُ وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ لَزُومِ الزَّوْجِ مَاءَ غُسْلِهَا عَنْ الْجَنَابَةِ حَيْثُ حَصَلَتْ بِجَمَاعِهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَيِ الْقَضَاءِ) أَيِ قَضَاءِ الْفَاسِدِ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (لِتَعَدِّيهِ الْخُ) أَيِ وَلِقَوْلِهِ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُخَالَفٍ نِهَائَةً. قَوْلُهُ: (وَهُوَ فِي الْعُمْرَةِ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُعْنِي وَالنَّهَائَةِ. قَوْلُهُ: (ظَاهِرٌ) أَيِ قِيَامِي بِالْعُمْرَةِ عَقِبَ التَّحَلُّلِ وَتَوَابِعِهِ نِهَائَةً. قَوْلُهُ: (بَأَن يُحْصَرَ الْخُ) أَيِ وَبَأَن يَزِيدَ بَعْدَهُ ثُمَّ يُسَلِّمُ أَوْ يَتَحَلَّلُ كَذَلِكَ لِمَرَضٍ شَرَطَ التَّحَلُّلَ بِهِ ثُمَّ يُشْفَى وَالْوَقْتُ بَاقٍ أَيِ فِي الْجَمِيعِ بَحْثٌ يُمَكِّنُهُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ، وَإِذْرَاكَ الْوُقُوفِ فَيَسْتَعْمِلُ بِالْقَضَاءِ نِهَائَةً وَمُعْنِي وَوَنَائِي.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَزُولُ) أَيِ الْحَضَرُ سَم. قَوْلُهُ: (أَجْزَأَهُ الْقَضَاءُ الْخُ) وَلَا يَلْزَمُ السَّيِّدَ الْأَذَنَ فِي الْأَدَاءِ إِذْ فِي الْقَضَاءِ وَنَائِي. قَوْلُهُ: (وَإِنْ اسْتَأْنَسَ الْخُ) وَاسْتَنْتَى فِي شَرْحِ الْعُبَابِ الْخَيْلِ فَإِنَّهَا كَانَتْ وَخْشِيَّةً فَأَنْسَتْ عَلَى عَهْدِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا يَجِبُ الْجَزَاءُ بِقَتْلِهَا اِغْتِيَابًا بِالْحَالِ وَنَائِي. قَوْلُهُ: (كَمَا اسْتَفِيدَ ذَلِكَ) أَيِ مُتَوَحِّشٍ جَنْشُهُ سَم. قَوْلُهُ: (طَيِّرًا) إِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِمَا يُنْقِصُ قِيَمَتَهُ. وَقَوْلُهُ: بَلْ يَجِبُ إِلَى وَيَحْرُمُ. وَقَوْلُهُ: نَعَمْ إِلَى وَبِالْبَرِّيِّ وَقَوْلُهُ: أَوْ نَحْوُ بَيِّضِهِ إِلَى زَالٍ. قَوْلُهُ: (طَيِّرًا الْخُ) رَاجِعٌ لِلْمُتَنِ. قَوْلُهُ: (طَيِّرًا كَانَ أَوْ دَابَّةً الْخُ) أَيِ كَبَقَرٍ وَخَشٍ وَجَرَادٍ كَذَا إِرْوُ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالْبَطُّ الَّذِي لَا يَطِيرُ مِنَ الْإِرْوِ لَا جَزَاءَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ نِهَائَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَكَذَا إِرْوُ مُعْتَمَدٌ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْبَطِّ وَغَيْرِهِ. اهـ. عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَكَالْإِرْوِ وَلَوْ لَمْ يَطِرْ فَيَشْمَلُ الْبَطُّ كَمَا فِي الْفَتْحِ. اهـ.

قَوْلُهُ: (صَيْدُ الْبَرِّ الْخُ) أَيِ أَخْذُهُ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (أَيِ التَّعَرُّضِ الْخُ) تَفْسِيرٌ لِلْاصْطِيَادِ فِي الْمُتَنِ.

قَوْلُهُ: (وَلِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ) الْأَوَّلَى أَوْ لَشَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ. قَوْلُهُ: (كَلْبَنِهِ الْخُ) أَيِ وَيَضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ نِهَائَةً

عَامَ آخَرِ الْخُ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَزُولُ) أَيِ الْحَضَرُ. قَوْلُهُ فِي (الشِّ): (مَأْكُولٍ) قَالَ فِي الرُّوضِ، وَإِنْ شَكَّ أَيِ فِي أَنَّهُ مَأْكُولٌ أَوْ لَا أَوْ أَنَّ أَحَدَ أَصْلَانِهِ وَخْشِيٌّ مَأْكُولٌ أَوْ لَا اسْتَحَبَّ أَيِ الْجَزَاءُ. قَوْلُهُ: (كَمَا اسْتَفِيدَ ذَلِكَ) أَيِ

وريشه وبيضه غير المدّر ولو باحتضانه لِدَجَاجَةٍ ما لم يخرج الفرخ منه ويمتنع بطّيرانه أو سعيه
ممن يعدو عليه إلا بيض النعام ولو المدّر فيضمّنه، وإن صمّن فرخه أيضًا؛ لأنّ الإثلاف لا
تداخل فيه بوجه من وجوه التلّف أو الإيذاء ولو بالإعانة أو الدلالة لإحلال كالتنقيير إلا لضرورة
كما هو ظاهر كأن كان يأكل طعامه أو يُنجس متاعه بما يُنقص قيمته لو لم يُنقره؛ لأنّ هذا
نوع من الصّيال وقد صرحوا بجواز قتله لصياله عليه إذا لم يندفع إلا به ولا يضمّنه وشرط
الإثم العلم والتعمّد والاختيار كما مرّ وخرج بالماكول غيره إذ منه مؤذ يُدبّ قتله كنمير ونسّر
وكالقمل نعم يُكره التعرّض لقمل شعر اللحية والرأس خوف الانتفاف.....

وشرح بأفضل. فوه: (وريشه) أي المتّصل كما يؤخذ من المتنّي للشائني بصريّ عبارة الونائي ولا
تختصّ الحرمة والجزاء ببدن الصيد بل يخرم التعرّض لنحو كبينه وبيضه وكذا بيض الصيد بل غير
الماكول؛ لأنّه يحلّ أكله كذا في شرح الإيضاح وحاشيته وغيرهما من سائر أجزائه كشعره وريشه
المتّصل فيجوز التعرّض للرّيش المتّصل ويتّبع جريان ذلك في المسك وفارته فيفصل فيه بين
المتّصل والمتّصل. اهـ بحذّيف. فوه: (ممن) متعلّق بيمتنع. فوه: (بوجه) متعلّق بالتعرّض شارح
اهـ سم. فوه: (لإحلال) ليس بقيد إذ الكلام في الحرمة لا في الضمان. فوه: (أو يُنجس متاعه بما
ينقص إلخ) لا يتعدّ أن يكتفي بأن يشقّ عليه تنجيسه لنحو مشقة تطهيره، وإن لم تنقص قيمته كذا أفاده
المحشيّ سم هنا، وأفاد في حاشية شرح المنهج ما نصّه قوله: لو صال صيد إلخ يلحق بذلك ما لو
عشش طائر بمسكنه بمكة وتأذى بذرقه على فريشه وثيابه فله دفعه وتنقيره دفعًا للصّال وهل يلحق
بذلك ما لو استوطن المسجد الحرام وصار يلوّثه فيجوز تنقيره عن المسجد صونًا له عن رؤيته، وإن
غفّي عنه بشرطه أو لا؟ فيه نظر انتهى. اهـ بصريّ. عبارة ع ش بعد ذكر قول سم على شرح المنهج
وهل يلحق بذلك إلخ نصّها أقول الأقرب أنّه كذلك ولو مع العفو؛ لأنّه قد لا توجد شروطه وتقدير
المسجد منه صال عليه فيمنع منه. اهـ. وظاهره أي التعليل الثاني وجوب المنع على من يقدر عليه ولو
وجد شروط العفو بل ولو قيل بطهارته كالمخاط. فوه: (بما ينقص قيمته) يفهم أنّه لو لم تنقص قيمته
لم يجز تنقيره، وإطلاق الشارح م ر يخالفه ع ش. فوه: (وشرط الإثم العلم إلخ) ولا تسترط هذه في
الضمان؛ لأنّه من باب خطاب الوضع بل الشرط فيه كونه مُميّزًا فيخرج مجنون ومغنى عليه ونائم
وطفل لا يميّز ومن انقلب على فرخ وضعه الصيد على فراشه جاهلاً به فأتلفه ونائي نهاية ومغني. فوه: (إذ منه) أي من غير الماكول. فوه: (كنمير إلخ) أي والأسد والذئب والذئب والعقاب والبرغوث
والبق والزئبور نهاية. فوه: (نعم يُكره التعرّض لقمل شعر اللحية إلخ) ولا يُكره تنحية قمل عن بدن

متوحّش جسسه شرح م ر. فوه: (ممن) متعلّق بيمتنع وقوله: بوجه متعلّق بالتعرّض شرح. فوه: (بما
ينقص قيمته) لا يتعدّ أن يكتفي بما يشقّ عليه بتنجيسه لنحو مشقة تطهيره، وإن لم تنقص قيمته.

فوه: (نعم يُكره التعرّض لقمل شعر اللحية والرأس) قال في شرح الرّوض أمّا قمل بدنه وثيابه فلا

وَيُسْنُ فِدَاءُ الْوَاحِدَةِ وَلَوْ بِلُقْمَةٍ وَكَالنَّمْلِ الصَّغِيرِ بِخِلَافِ الْكَبِيرِ وَالنَّحْلِ لِحُرْمَةِ قَتْلِهِمَا
كَالْخَطَّافِ وَالْهُذْهْدِ وَالصُّرْدِ وَكَالْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ قَتْلُ الْعَقُورِ كَخِزْنِيرِ
يَعْدُو وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ فِي حَيَّةٍ تَعْدُو أَيْضًا وَيَحْرُمُ اقْتِنَاءُ شَيْءٍ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا ضَارِبَةٌ بِطَبْعِهَا وَمِنْهَا مَا
فِيهِ نَفْعٌ وَضَرَرٌ كَقِرْدٍ وَصَفَرٍ وَفَهْدٍ فَلَا يُنْدَبُ قَتْلُهُ لِنَفْعِهِ وَلَا يُكْرَهُ لِضَرَرِهِ وَمِنْهُ مَا لَا يَظْهَرُ فِيهِ
نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ كَسَرْطَانٍ وَرَخْمَةٍ فَيُكْرَهُ قَتْلُهُ نَعَمْ مَرَّةً فِي كَلْبٍ كَذَلِكَ تَنَاقُضُ. وَبِالْبَرِّيِّ الْبَحْرِيُّ
وَهُوَ مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْبَحْرِ، وَإِنْ كَانَ الْبَحْرِيُّ فِي الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا عِزَّ فِي صَيْدِهِ قَالَ تَعَالَى:
﴿لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩] بِخِلَافِ مَا يَعِيشُ فِيهِمَا تَغْلِييًا لِلْحُرْمَةِ.....

مُحْرَمٌ أَوْ ثِيَابِهِ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي جَوَازِ رَمِيهِ حَيًّا وَلَمْ يَكُنْ فِي مَسْجِدٍ وَكَالْقَمَلِ الصَّبِيَّانِ وَهُوَ بَيِّضُهُ نِهَايَةً قَالَ
ع ش قَوْلُهُ: م ر وَلَا يُكْرَهُ تَنْحِيَةُ قَمَلٍ عَنْ بَدَنِ مُحْرَمٍ إِنْخَ ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِمَحَلٍّ كَثُرَ شَعْرُهُ كَالْعَانَةِ وَالصُّدْرِ
وَالْإِبْطِ وَقِيَاسُ الْكَرَاهَةِ فِي شَعْرِ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ الْكَرَاهَةُ هُنَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَ هَذَا يُنْدَرَأُ انْتِثَافُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ
وقَوْلُهُ: م ر صَرِيحٌ فِي جَوَازِ رَمِيهِ حَيًّا إِنْخَ أَيُّ وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ م ر فِيمَا مَرَّ فِي
الصَّلَاةِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ فِدَاءُ الْوَاحِدَةِ إِنْخَ) أَيُّ فِي قَتْلِ قَمَلٍ شَعْرِ اللَّحْيَةِ وَالرَّأْسِ.

قَوْلُهُ: (كَالْخَطَّافِ) أَيُّ الْمُسَمَّى بِبَعْضِ فُجُورِ الْجَنَّةِ ع ش. قَوْلُهُ: (وَكَالْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ) أَيُّ الْغُرَابِ الَّذِي
لَا يُؤْكَلُ وَالْحِدَاةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَارَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ نِهَايَةً. قَوْلُهُ: (بَلْ يَجِبُ إِنْخَ) وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ
وغيرِهِ التَّضْرِيحُ بِسُيَّتِهِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَنُمُكِنُ حَمْلُ كَلَامٍ حَجَّ عَلَى حَالَةِ الصَّبَالِ فَيُؤَافِقُ مَا أَفْتَى بِهِ م ر اهـ
ع ش. قَوْلُهُ: (فَلَا يُنْدَبُ قَتْلُهُ إِنْخَ) أَيُّ فَيَكُونُ مُبَاحًا ع ش. قَوْلُهُ: (كَسَرْطَانٍ إِنْخَ) أَيُّ وَخَنَافَسٍ وَجَعْلَانٍ
نِهَايَةً. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيُّ لَا يَظْهَرُ فِيهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ. قَوْلُهُ: (تَنَاقُضُ) وَالْمُعْتَمَدُ احْتِرَامُهُ وَتَأْتِي عِبَارَةٌ ع
ش وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّارِحِ م ر حُرْمَةُ قَتْلِهِ وَعِبَارَتُهُ فِي بَابِ التَّيْمُمِ وَخَرَجَ بِالْمُحْتَرَمِ الْحَزْبِيُّ وَالْمُرْتَدُّ
وَالزَّانِي الْمُخَصَّنُ وَتَارَكَ الصَّلَاةَ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَأَمَّا غَيْرُ الْعَقُورِ فَمُحْتَرَمٌ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ وَمِثْلُ غَيْرِ
الْعَقُورِ الْهَرَّةُ فَيَحْرُمُ قَتْلُهَا انْتَهَتْ. اهـ. قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي الْبَحْرِ) وَكَالْبَحْرِ الْغَدِيرُ وَالْبِئْرُ وَالْعَيْنُ إِذَا الْمُرَادُ بِهِ
الْمَاءُ نِهَايَةً وَتَأْتِي. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا يَعِيشُ إِنْخَ) يُفِيدُ أَنَّ مَا يَعِيشُ فِيهِمَا قَدْ يَكُونُ مَأْكُولًا، وَإِلَّا فَلَا

يُكْرَهُ تَنْحِيَتُهُ وَلَا شَيْءٌ فِي قَتْلِهِ، ذَكَرَهُ بِالْأَصْلِ وَيَتَّبِعِي سَنَ قَتْلِهِ كَالْبُرْغُوثِ وَهُوَ قَضِيَّةٌ تُشَبِّهُهُ الْمُصَصِّفُ
الْمُحْرَمُ بِالْحَلَالِ. وقَوْلُهُ: لَا يُكْرَهُ تَنْحِيَتُهُ قَدْ يَفْتَضِي جَوَازَ رَمِيهِ حَيًّا وَفِيهِ نَظَرٌ وَيُحْتَمَلُ جَوَازُهُ نَظَرًا
لِحُرْمَةِ الْإِحْرَامِ فِي الْجُمْلَةِ وَكَالْقَمَلِ الصَّبِيَّانِ وَهُوَ بَيِّضُهُ نَقْلَهُ فِي الرُّوْضِ عَنِ الشَّافِعِيِّ لَكِنْ فُذِيَتْهُ أَقْلٌ؛
لَأَنَّهُ أَصْغَرُ مِنَ الْقَمَلِ. اهـ. وَهَلْ مَحَالُّ الشَّعْرِ مِنَ الْبَدَنِ كَالْإِبْطِ وَالْعَانَةِ كَاللَّحْيَةِ وَالرَّأْسِ فَيُكْرَهُ التَّعَرُّضُ
لِقَمْلِهِ فِيهِ نَظَرٌ. قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ فِدَاءُ الْوَاحِدَةِ إِنْخَ) قَدْ يُقَالُ فَهَذِهِ كَفَّارَةٌ مَنْدُوبَةٌ فَتَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي بَابِ
الْكَفَّارَةِ إِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا وَاجِبَةً. قَوْلُهُ: (بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ قَتْلُ الْعَقُورِ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ
التَّضْرِيحُ بِسُيَّتِهِ قَتْلُ الْعَقُورِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا يَعِيشُ فِيهِمَا تَغْلِييًا لِلْحُرْمَةِ) يُفِيدُ أَنَّ مَا يَعِيشُ فِيهِمَا يَنْقَسِمُ
إِلَى مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا يَعِيشُ فِيهِمَا) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَعِيشُ فِيهِمَا مِمَّا هُوَ مَأْكُولٌ أَوْ فِي

وَبِالْمُتَوَحُّشِ الْإِنْسِي، وَإِنْ تَوَحَّشَ، وَإِذَا أَحْرَمَ وَبِمَلِكِهِ صَيْدٌ أَيْ أَوْ نَحْوُ بَيْضِهِ فِيمَا يَظْهَرُ إعطاءً

يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ وَقَدْ يُشْكِلُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْأَطْعِمَةِ وَمَا يَعِيشُ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ كَضْفَدَعٍ وَحَيَّةٍ وَسَرَّطَانٍ حَرَامٌ ثُمَّ رَأَيْتُ السَّيِّدَ السَّنْهُودِيَّ فِي حَاشِيَةِ الْإِبْضَاحِ جَزَمَ بِالِإشْكَالِ وَيَسْطُهُ وَلَمْ يُجِبْ عَنْهُ وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَتِهِ لَكِنَّهُ حَاوَلَ التَّخْلُصَ مَعَ التِّزَامِ كَوْنَهُ غَيْرَ مَأْكُولٍ بِمَا هُوَ فِي غَايَةِ التَّعَسُّفِ سَمِ .

❦ قَوْلُهُ: (وَبِالْمُتَوَحُّشِ الْإِنْسِي) وَالْمَشْكُوكُ فِي أَكْلِهِ أَوْ أَكْلٍ أَوْ تَوَحُّشٍ أَحَدُ أَصُولِهِ لَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لِشَيْءٍ مِنْهُ لَكِنْ يُسَنُّ فِدَاؤُهُ نِهَائِيَّةً وَشَرْحُ بَاقِضٍ . ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَوَحَّشَ) أَيْ كَبَعِيرٍ نَذْرًا وَثَانِي . ❦ قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَحْرَمَ الْإِنْسِي) عِبَارَةُ التَّهْنِئَةِ وَالْمُنْعَى فَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ مَمْلُوكًا لَزِمَهُ مَعَ الضَّمَانِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى الضَّمَانُ لِلْأَدَمِيِّ، وَإِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ بِرِضَاهُ كَعَارِيَةٍ لَكِنْ الْمَغْرُومُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَأْتِي مِنَ الْمِثْلِ ثُمَّ الْقِيَمَةُ وَالْمَغْرُومُ لِحَقِّ الْأَدَمِيِّ الْقِيَمَةُ مُطْلَقًا وَخَرَجَ بِمَا مَرَّ الصَّيْدُ الْمَمْلُوكُ فِي الْحَرَمِ بِأَنْ صَادَهُ فِي الْحِلِّ فَمَلَكَهُ ثُمَّ دَخَلَ بِهِ الْحَرَمَ فَلَا يَحْرُمُ عَلَى حَلَالِ التَّعَرُّضِ لَهُ بَيْعٌ أَوْ شِرَاءٌ أَوْ غَيْرُهُمَا مِنْ أَكْلٍ أَوْ ذَبْحٍ بِخِلَافِ الْمُحْرَمِ لِإِحْرَامِهِ وَيَزُولُ مِلْكُ الْمُحْرَمِ عَنْ صَيْدٍ آخَرَ، وَهُوَ بِمِلْكِهِ بِإِحْرَامِهِ قِيلَزُمُهُ إِزْسَالُهُ، وَإِنْ تَحَلَّلَ حَتَّى لَوْ قَتَلَهُ بَعْدَ التَّحَلُّلِ ضَمِنَهُ وَيَصِيرُ مُبَاحًا فَلَا غَرْمَ لَهُ إِذَا قُتِلَ أَوْ أُزْسِلَ وَمَنْ أَخَذَهُ وَلَوْ قَبْلَ إِزْسَالِهِ وَلَيْسَ مُحْرَمًا أَيْ وَلَا فِي الْحَرَمِ مَلَكَهُ وَلَوْ مَاتَ فِي يَدِهِ ضَمِنَهُ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ إِزْسَالِهِ إِذَا كَانَ يُمَكِّنُهُ إِزْسَالُهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَلَوْ أَحْرَمَ أَحَدٌ مَالِكِيهِ تَعَذَّرَ إِزْسَالُهُ قِيلَزُمُهُ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهُ قَالَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَوْجِبُوا عَلَيْهِ السَّغْيَ فِي مِلْكِهِ نَصِيبَ شَرِيكَهِ لِيُطْلِقَهُ أَيْ كُلُّهُ لَكِنْ تَرَدَّدُوا فِي أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ هَلْ يَضْمَنُ نَصِيبُهُ . اهـ . قَالَ الزَّوْكَشِيُّ وَلَوْ كَانَ فِي مِلْكِ الصَّبِيِّ صَيْدٌ فَهَلْ يَلْزَمُ الْوَلِيَّ إِزْسَالُهُ وَيَغْرُمُ قِيَمَتَهُ كَمَا يَغْرُمُ قِيَمَةَ التَّفَقَّةِ الزَّائِدَةِ بِالسَّغْرِ فِيهِ اِحْتِمَالٌ . اهـ . وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ إِزْسَالُهُ وَيَغْرُمُ قِيَمَتَهُ؛ لِأَنَّهُ الْمَوْرُطُ لَهُ فِي ذَلِكَ وَمَنْ مَاتَ عَنْ صَيْدٍ وَلَهُ قَرِيبٌ مُحْرَمٌ وَرِثَهُ كَمَا يَمْلِكُهُ بِالرَّذِّ بِالْعَيْبِ وَلَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ إِلَّا بِإِزْسَالِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ قَهْرًا وَيَجِبُ إِزْسَالُهُ وَلَوْ بَاعَهُ صَحَّ وَضَمِنَ الْجِزَاءَ مَا لَمْ يُرْسَلْ حَتَّى لَوْ مَاتَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لَزِمَ الْبَائِعُ الْجِزَاءَ وَكَمَا يَمْنَعُ الْإِحْرَامُ دَوَامَ الْمِلْكِ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَهُ اخْتِيَارًا كَشِرَاءٍ وَهَبَةٍ وَقَبُولٍ وَصِيَّةٍ وَحَيْثُيذٍ فَيَضْمَنُهُ بِقَبْضِ نَحْوِ شِرَاءٍ أَوْ عَارِيَةٍ أَوْ وَدِيعَةٍ لَا نَحْوِ هَبَةٍ ثُمَّ إِنْ أَرْسَلَهُ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ لِلْمَالِكِ وَسَقَطَ الْجِزَاءُ

أَصْلُهُ مَأْكُولٌ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْقُصْ عَنِ الْبَرِّيِّ الْمُحْضِ الَّذِي لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي مَحْضِ الْبَرِّ مَا زَادَ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّ شَرْطَ حُرْمَةِ التَّعَرُّضِ لَهُ أَنْ يَكُونَ مَأْكُولًا أَوْ فِي أَصْلِهِ مَأْكُولٌ فَعَلِمَ أَنَّ مَا يَعِيشُ فِيهِمَا قَدْ يَكُونُ مَأْكُولًا وَقَدْ لَا وَهَلْ يَوْصَفُ أَيْضًا بِالتَّوَحُّشِ وَغَيْرِهِ فَيُخْتِاجُ لِتَقْيِيدِهِ بِالْوَحْشِيِّ أَوْ لَا يَكُونُ إِلَّا وَحْشِيًّا فَلَا حَاجَةَ لِلتَّقْيِيدِ؟ . فِيهِ نَظَرٌ .

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا يَعِيشُ فِيهِمَا يُقِيدُ أَنَّ مَا يَعِيشُ فِيهِمَا قَدْ يَكُونُ مَأْكُولًا، وَإِلَّا فَلَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ وَقَدْ يُشْكِلُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْأَطْعِمَةِ وَمَا يَعِيشُ فِي بَرٍّ وَبَحْرٍ كَضْفَدَعٍ وَحَيَّةٍ وَسَرَّطَانٍ حَرَامٌ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ تَمْثِيلُهُ الْمَذْكُورَ لِلتَّقْيِيدِ بِمَا لَا يُؤْكَلُ مِثْلُهُ فِي الْبَرِّ وَيَلْتَزِمُ حِلَّ مَا يُؤْكَلُ مِثْلُهُ فِي الْبَرِّ مِمَّا يَعِيشُ فِيهِمَا وَفِيهِ نَظَرٌ وَمُخَالَفَةٌ لِكَلَامِهِمْ ثُمَّ رَأَيْتُ السَّيِّدَ السَّنْهُودِيَّ فِي حَاشِيَةِ الْإِبْضَاحِ جَزَمَ بِالِإشْكَالِ وَيَسْطُهُ وَلَمْ يَجِبْ عَنْهُ وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَتِهِ لَكِنَّهُ حَاوَلَ التَّخْلُصَ مَعَ التِّزَامِ كَوْنَهُ غَيْرَ مَأْكُولٍ بِمَا هُوَ فِي غَايَةِ

لِلتَّابِعِ حُكْمَ الْمَتَّبِعِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَزِمَ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ وَلَزِمَهُ إِرْسَالُهُ وَلَوْ بَعْدَ التَّحْلِيلِ إِذْ لَا يَعُودُ بِهِ الْمِلْكُ (قُلْتُ: وَكَذَا) يَحْرُمُ (الْمَتَّوَلَّدُ مِنْهُ) أَيِّ مِمَّا يَحْرُمُ اصْطِيَاؤُهُ (وَمِنْ غَيْرِهِ) أَيِّ مِمَّا يَجِلُّ اصْطِيَاؤُهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُ أَصْلِيهِ، وَإِنْ عَلَا بَرِّيًّا وَحَشِيًّا مَأْكُولًا وَالْآخِرُ لَيْسَ فِيهِ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ جَمِيعُهَا أَوْ مَجْمُوعُهَا فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعِهَا فِي وَاحِدٍ مِنَ الْأَصُولِ

بِخِلَافِهِ فِي الْهَبَةِ لَا ضَمَانَ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ الْفَاسِدَ كَالصَّحِيحِ فِي الضَّمَانِ وَالْهَبَةُ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ، وَإِنْ رَدَّه لِمالِكِهِ سَقَطَتِ الْقِيَمَةُ وَضَمِنَهُ بِالْجِزَاءِ حَتَّى يُرْسِلَهُ فَيَسْقُطَ ضَمَانُ الْجِزَاءِ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر هَلْ يَضْمَنُ نَصِيْبَهُ الظَّاهِرُ عَدَمُ الضَّمَانِ لِعَدَمِ اسْتِيْلَائِهِ عَلَى حِصَّةِ شَرِيكِهِ لَكِنْ قَالَ سَم عَلَى حَجٍّ مَا نَصَّه قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ تَرْجِيْحُهُ أَخْذًا وَمِمَّا قَرَّرْتَهُ أَنِفًا أَنَّهُ يَضْمَنُ نَصِيْبَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ إِزَالَةَ مِلْكِهِ عَنْ نَصِيْبِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَتَغْيِيرُ الْإِمَامِ بَلْزُومَ الرِّفْعِ يَقْتَضِي ذَلِكَ الْإِنْجَاءَ. اهـ. فَوَدَّ: (لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَزِمَ) أَيِّ كَرَاهِيٍّ أَوْ إِجَارَةٍ إِيْعَابٍ أَهْ كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ. فَوَدَّ: (أَيِّ مِمَّا يَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ وَجِمَارٌ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. فَوَدَّ: (جَمِيعُهَا) يَغْنِي شَيْئًا مِنْهَا.

التَّعْسُفِ. فَوَدَّ: (زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ).

(فَرَعَ): وَيَمْلِكُهُ بِالْإِزْثِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَيَجِبُ إِرْسَالُهُ فَلَوْ بَاعَهُ صَحَّ وَضَمِنَ الْجِزَاءَ مَا لَمْ يُرْسِلْ كَذَا فِي الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ: وَيَمْلِكُهُ بِالْإِزْثِ الْإِنْجَاءُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ إِلَّا بِإِرْسَالِهِ كَمَا صَرَّحَ بِتَصْحِيْحِهِ فِي الْمَجْمُوعِ لِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ قَهْرًا. اهـ. فَعَلِمَ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا دَخَلَ فِي مِلْكِهِ قَهْرًا حَالِ الْإِحْرَامِ وَغَيْرِهِ كَالْمَمْلُوكِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَلَوْ قَهْرًا. فَوَدَّ: (وَلَزِمَهُ إِرْسَالُهُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَضْمَنُهُ هُوَ إِنْ مَاتَ بِيَدِهِ لَا قَبْلَ إِمْكَانِ إِرْسَالِهِ خِلَافًا لِلرُّوْضَةِ أَيِّ، وَأَضْلَاهَا إِذْ لَا يَجِبُ أَيُّ الْإِرْسَالِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ قَطْعًا. اهـ. وَتَبَعَ فِي مُخَالَفَةِ الرُّوْضَةِ، وَأَضْلَاهَا الْإِسْنَوِيُّ وَرَدَّ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ الْإِرْسَالِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ عَدَمُ التَّقْصِيرِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِرْسَالِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ، وَائْتَدَّ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَنْ جُنَّ مَثَلًا بَعْدَ أَنْ مَضَى مِنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ مَا يَسْعَاهُ دُونَ الْوُضُوءِ يَلْزَمُهُ قَضَاؤُهَا بَعْدَ الْإِفَاقَةِ، وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ تَقْدِيمُ الْوُضُوءِ عَلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ يُمَكِّنُ تَقْدِيمَهُ كَانَ تَرْكُهُ تَقْصِيرًا فَكَذَا هُنَا وَفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَأْيِيدِ الْإِسْنَوِيِّ وَهُوَ عَدَمُ ضَمَانِ مَعِيَّةِ نَذْرِ التَّضْحِيَّةِ بِهَا وَمَاتَتْ يَوْمَ التَّحْرِيقِ قَبْلَ الْإِمْكَانِ بَعْدَمُ إِمْكَانِ تَقْدِيمِ التَّضْحِيَّةِ عَلَى الْوَقْتِ، وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ. فَوَدَّ: (إِذْ لَا يَعُودُ بِهِ الْمِلْكُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ أُخْرِمَ أَحَدُ مَالِكِيهِ تَعَدَّرَ إِرْسَالُهُ فَيَلْزَمُ رَفْعُ يَدِهِ عَنْهُ، ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ. اهـ. قَالَ فِي الْعُبَابِ فَإِنْ تَلَفَ قَبْلَهُ أَيِّ قَبْلَ رَفْعِ يَدِهِ عَنْهُ فَفِي ضَمَانِ نَصِيْبِهِ تَرَدُّدٌ. اهـ. قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ تَرْجِيْحُهُ مِنْهُ أَخْذًا وَمِمَّا قَرَّرْتَهُ أَنِفًا أَنَّهُ يَضْمَنُ نَصِيْبَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ إِزَالَةَ مِلْكِهِ عَنْ نَصِيْبِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَتَغْيِيرُ الْإِمَامِ بَلْزُومَ الرِّفْعِ يَقْتَضِي ذَلِكَ إِذْ الْأَصْلُ فِي مُبَاشَرَةِ مَا لَا يَجُوزُ الْفِدْيَةُ وَلَا نَظَرٌ لَمَّا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ تَأْتِي إِطْلَاقِ حِصَّتِهِ عَلَى مَا بَقِيَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ إِزَالَةَ مِلْكِهِ عَنْ نَصِيْبِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَلَوْ بَنَحُو وَفَقِيَ فَلَا يُقَالُ قَدْ لَا يَجِدُ مَنْ يَهْبُهُ لَهُ أَوْ يَرْضَى بِشِرَائِهِ مَثَلًا. اهـ. ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَلَوْ كَانَ فِي مِلْكِ الصَّبِيِّ صِنْدٌ فَهَلْ

كَضْبِعٍ مَعَ ضُفْدَعٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ جِمَارٍ أَوْ ذَنْبٍ تَغْلِييًّا لِلتَّحْرِيمِ بِخِلَافِ ذَنْبٍ مَعَ شَاةٍ وَجِمَارٍ أَهْلِيٍّ مَعَ زَرَّافَةٍ بِنَاءً عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهَا غَيْرُ مَأْكُولَةٍ وَفَرَسٍ مَعَ بَقَرٍ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الثَّلَاثَةَ لَمْ تَوْجَدْ فِي طَرَفٍ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمِثْلِ.

(وَيَحْزُمُ ذَلِكَ) أَيِ اصْطِيَادِ كُلِّ مَأْكُولٍ بَرِّيٍّ وَحَشِيٍّ أَوْ مَا فِي أَحَدِ أَصُولِهِ ذَلِكَ أَيِ التَّعَرُّضِ لَهُ بِوَجْهِ نَظِيرٍ مَا مَرَّ حَالُ كَوْنِ ذَلِكَ الْاصْطِيَادِ الصَّادِقِ بِكَوْنِ الصَّائِدِ وَحْدَهُ أَوِ الْمَصِيدِ وَحْدَهُ أَوِ الْآلَةِ كَالشَّبَكَةِ وَحْدَهَا أَيِ مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الصَّائِدُ أَوِ الْمَصِيدُ الْقَائِمُ مِنَ الرَّجُلَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا، وَإِنْ اعْتَمَدَ عَلَى الْأُخْرَى أَيْضًا فِي الْحِلِّ تَغْلِييًّا لِلتَّحْرِيمِ أَوْ مُسْتَقَرًّا غَيْرِ الْقَائِمِ، وَإِنْ كَانَ.....

☐ فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ اصْطِيَادِ كُلِّ مَأْكُولٍ بَرِّيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (حَالُ كَوْنِ ذَلِكَ الْإِنِّحِ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي الْحَرَمِ حَالٌ مِنْ ذَلِكَ كُرْدِيٌّ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي الْحَرَمِ حَالٍ مِنْ ذَا الْمُشَارِ بِهِ إِلَى الْإِصْطِيَادِ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالصَّائِدِ وَالْمَصِيدِ صَادِقٌ بِمَا إِذَا كَانَ فِي الْحَرَمِ أَوْ أَحَدَهُمَا فِيهِ وَالْآخَرُ فِي الْحِلِّ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (أَوِ الْمَصِيدُ الْإِنِّحِ) يَخْرُجُ مَا إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى مَا بِالْحِلِّ فَقَطَّ سَم. ☐ فَوَدَّ: (أَوِ الْآلَةِ كَالشَّبَكَةِ وَحْدَهَا) أَيِ بَأَن تَكُونُ فِي طَرَفِ الْحَرَمِ فَيَدْخُلُ الصَّيْدُ رَأْسَهُ فَقَطَّ فَيَتَعَقَّلُ بِهَا وَنَائِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (أَيِ مَا اعْتَمَدَ الْإِنِّحِ) تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ الصَّائِدُ وَحْدَهُ أَوِ الْمَصِيدُ وَحْدَهُ. ☐ فَوَدَّ: (الْقَائِمُ) صِفَةُ الصَّائِدِ أَوِ الْمَصِيدِ. ☐ فَوَدَّ: (مِنْ الرَّجُلَيْنِ الْإِنِّحِ) بَيَانٌ لِمَا اعْتَمَدَ الْإِنِّحِ.

☐ فَوَدَّ: (فِي الْحِلِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ اعْتَمَدَ الْإِنِّحِ، ☐ فَوَدَّ: (أَوْ مُسْتَقَرُّ الْإِنِّحِ) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَا اعْتَمَدَ الْإِنِّحِ كُرْدِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (تَغْلِييًّا الْإِنِّحِ) قَدْ يَصْدُقُ تَغْلِيْبُ التَّحْرِيمِ بِوَضْعِ إِحْدَى قَوَائِمِ الصَّيْدِ الْأَرْبَعِ فِي الْحَرَمِ وَالثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ فِي الْحِلِّ مَعَ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْجَمِيعِ، وَكَوْنِ الْمُصَابِ مَا فِي الْحِلِّ سَم. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ مُسْتَقَرُّ الْإِنِّحِ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْأَسْنَى وَلَا أَثَرُ لِكَوْنِ غَيْرِ قَوَائِمِهِ فِي الْحَرَمِ كَرَأْسِهِ أَيِ الَّذِي لَمْ يُعْتَمَدَ عَلَيْهِ وَحْدَهُ إِنْ أَصَابَ مَا فِي الْحِلِّ، وَلَا ضَمِنَتْهُ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ هَذَا فِي الْقَائِمِ فَغَيْرُهُ الْعِبْرَةُ بِمُسْتَقَرِّهِ وَلَوْ

يَلْزَمُ الْوَلِيَّ إِزْسَالُهُ وَيَعْرَمُ قِيَمَتُهُ كَمَا يَعْرَمُ قِيَمَةُ التَّفَقُّةِ الرَّائِدَةِ بِالسَّفَرِ فِيهِ احْتِمَالٌ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِ عِبِ وَالَّذِي يَنْتَجِهُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَرَّطَهُ فِيهِ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (أَوِ الْآلَةِ كَالشَّبَكَةِ وَحْدَهَا) انْظُرْ مَعَ كَوْنِ الَّذِي فِي الْحَرَمِ الشَّبَكَةُ وَحْدَهَا أَيِ دُونَ الصَّائِدِ وَالْمَصِيدِ كَيْفَ يَتَصَوَّرُ تَلَفُ الصَّيْدِ أَوْ تَعَقُّلُهُ بِهَا.

☐ فَوَدَّ: (أَوِ الْمَصِيدِ) يَخْرُجُ مَا إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى مَا بِالْحِلِّ فَقَطَّ. ☐ فَوَدَّ: (تَغْلِييًّا لِلتَّحْرِيمِ) قَدْ يَصْدُقُ تَغْلِيْبُ التَّحْرِيمِ بِوَضْعِ إِحْدَى قَوَائِمِ الصَّيْدِ الْأَرْبَعِ فِي الْحَرَمِ وَالثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ فِي الْحِلِّ مَعَ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الْجَمِيعِ وَكَوْنِ الْمُصَابِ مَا فِي الْحِلِّ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ مُسْتَقَرُّ غَيْرِ الْقَائِمِ الْإِنِّحِ) عِبَارَةٌ شَرْحِ الرُّوْضِ وَعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِكَوْنِ غَيْرِ قَوَائِمِ الصَّيْدِ فِي الْحَرَمِ كَرَأْسِهِ وَلَمْ يُعْتَمَدَ عَلَى قَامَتِهِ الَّتِي فِي الْحَرَمِ فِقْيَاسُ نَظَائِرِهِ أَنَّهُ لَا ضِمَانُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ اغْتِيَارِ الْقَوَائِمِ هُوَ فِي الْقَائِمِ أَمَّا النَّائِمُ فَالْعِبْرَةُ بِمُسْتَقَرِّهِ قَالَهُ فِي الْإِسْتِفْصَاءِ. اهـ. فَلَوْ نَامَ وَنَضَفَهُ فِي الْحَرَمِ حَرَمٌ كَمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ تَغْلِييًّا لِلْحُرْمَةِ وَعَلَى عَدَمِ اغْتِيَارِ الرَّأْسِ وَنَحْوِهِ شَرْطُهُ أَنْ يُصِيبَ الزَّامِي الْجُزْءَ الَّذِي مِنَ الصَّيْدِ فِي الْحِلِّ فَلَوْ أَصَابَ رَأْسَهُ فِي الْحَرَمِ

ما عده في هواء الجِلِّ كما اقتضاه كلامُ الإسْنَوِيِّ وغيره لكن الذي اعتمده الأذْرَعِيُّ والزركشي ضمّانه إن أصيب ما بالحرم مُطْلَقًا ويُشكّل عليه ما يأتي في الشجرِ أن العبرة بالمنبت دون الأغصان التي في الحرم إلا أن يُفَرَّقَ بأن التبعية للمنبت أقوى منها للمستقر (في الحرم) المكّي ولو (على الحلال) إجماعًا وللنهي عن تنفيره فغيره أولى فعلم أنه لو رمى من في الجِلِّ صيدًا بالجِلِّ فمَرَّ السَّهْمُ بالحرم حُرْمَ بخلاف نحو الكلب، وإن قَتَلَه في الحرم إلا إن

كان يَنْصُفُهُ في الجِلِّ ونصْفُهُ في الحرم حُرْمَ كما جَزَمَ به بعضهم تعليلًا للحُرْمَةِ. اهـ. فَوَدَّ: (ما عده) أي ما عدا ما اعتمد عليه المصيد القائم إلخ أو مُستقر غير القائم. فَوَدَّ: (لكن الذي اعتمده إلخ) اعتمده الأسنى والتهاية قال الونائي والثخفة. اهـ. فَوَدَّ: (مطلقًا) أي سواء كان مُستقره في الحرم أم لا كَرْدِيّ والأولى أخذًا من سم عن الأسنى سواء كان ما اعتمد عليه من القوائم أو المُستقر في الحرم أم لا. فَوَدَّ: (للمُستقر) أراد به هنا ما يشمل القوائم.

فَوَدَّ (السنّي): (في الحرم) مُتَعَلِّقٌ مِنْ حَيْثُ الْمَرْجُ بِقَوْلِ الشَّارِحِ كَوْنُ ذَلِكَ الْإِضْطِجَادِ. فَوَدَّ: (ولو على الحلال) لا يَخْفَى ما في هذه الغاية بل لا يَظْهَرُ لَهَا مَعْنَى إِلَّا لو جَعَلَ على بِمَعْنَى مِنْ وَصَحَ لُغَةً. فَوَدَّ: (ولو على الحلال) أي ولو كان كافِرًا مُلْتَزِمًا لِأَحْكَامِ أَسْنَى وَمُعْنَى وَنَهَايَةِ. فَوَدَّ: (إجماعًا) إلى قوله ولو سعى في المُعْنَى، وإلى قوله وفيه نَظَرٌ فِي النِّهَايَةِ. فَوَدَّ: (فغيره إلخ) أي نحو الإنسك والجزح نهاية. فَوَدَّ: (فعلم إلخ) لَعَلَّ مِنْ قَوْلِهِ الصَّادِقِ بِكَوْنِ الصَّائِدِ إلخ وفيه تَأْمُلٌ. فَوَدَّ: (أنه لو رمى من في الجِلِّ إلخ) عبارة الرُّوضِ وكذا أي يَضُمُّهُ لو كانا في الجِلِّ ومَرَّ السَّهْمُ لا الكلب في الحرم إن لم يَتَّعَيْنَ طَرِيقًا ولو دَخَلَ الصَّيْدُ الْحَرَمَ فَقَتَلَهُ السَّهْمُ فِيهِ ضَمِنَهُ لا الكلب إلا إن عَدِمَ الصَّيْدُ مَقَرًّا غَيْرَ الْحَرَمِ. اهـ. سم. فَوَدَّ: (بخلاف نحو الكلب إلخ) عبارة النِّهَايَةِ وَيَضْمَنُ حَلَالَ أيضًا بِإِزْسَالِهِ وَهُمَا فِي الْجِلِّ

ضَمِنَهُ، وَإِنْ كَانَتْ قَوَائِمُهُ كُلُّهَا فِي الْجِلِّ وَهَذَا مُتَّعَيْنٌ ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَالَ إِنَّ كَلَامَ الْقَاضِي يَقْتَضِيهِ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ. اهـ.

فَوَدَّ (في السنّي) (ولو على الحلال) قال في الرُّوضِ وَشَرَحَهُ: فَضَّلَ: وَلِلْحَلَالِ وَلَوْ كَافِرًا مُلْتَزِمَ الْأَحْكَامِ حُكْمُ الْمُسْلِمِ الْمُحْرَمِ فِي صَيْدِ الْحَرَمِ مِنْ تَحْرِيمِ تَعَرُّضِ وَلُزُومِ جَزَاءٍ وَغَيْرِهِ. اهـ. (فَرَعَ): قَتَلَ أَيْ حَلَالَ فِي الْجِلِّ حَمَامَةً وَلَهَا فِي الْحَرَمِ فَرْخٌ أَيْ فَهَلْكَ ضَمِنَهُ أَوْ عَكْسُهُ أَيْ بَانَ قَتْلُهَا فِي الْحَرَمِ وَلَهَا فِي الْجِلِّ فَرْخٌ فَهَلْكَ ضَمِنَهَا وَلَوْ نَفَرَ مُحْرِمٌ صَيْدًا أَوْ نَفَرَ حَلَالَ فِي الْحَرَمِ فَهَلْكَ بِسَبَبِهِ ضَمِنَهُ لَا إِنْ أَتَلَفَهُ حَلَالَ إلخ قال في شَرْحِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُتَقَرِّ بِلِ عَلَى الْمُتَلَفِ تَقْدِيمًا لِلْمُبَاشَرَةِ. اهـ. وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْمُتَقَرِّ لَيْسَ طَرِيقًا وَهُوَ خِلَافٌ مَا هُوَ مُرْتَضَاهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِيمَا لو أَمْسَكَ مُحْرِمٌ فَقَتَلَهُ مُحْرِمٌ آخَرُ مِنْ ضَمَانِ الْمُتَمَسِّكِ طَرِيقًا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ التَّنْفِيرِ وَالْإِنْسَاكِ فَلْيُرَاجَعْ. فَوَدَّ: (فعلم أنه لو رمى إلخ) عبارة الرُّوضِ وكذا أي يَضُمُّهُ لو كانا في الجِلِّ ومَرَّ السَّهْمُ لا الكلب في الحرم إن لم يَتَّعَيْنَ طَرِيقًا وَلَوْ دَخَلَ الصَّيْدُ الْحَرَمَ فَقَتَلَهُ السَّهْمُ فِيهِ ضَمِنَهُ لا الكلب لا إِنْ عَدِمَ الصَّيْدُ مَقَرًّا غَيْرَ الْحَرَمِ. اهـ.

تَعَيَّنَ الْحَرَمُ طَرِيقًا أَوْ مَقَرًّا لَهُ. وَلَوْ سَعَى مِنَ الْحَرَمِ إِلَى الْجِلِّ فَقَتَلَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَمَى مِنَ الْحَرَمِ وَالْفَرْقُ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْأَصْطِيَادِ مِنْ حَيْثُ الرَّمْيِ وَلِذَا سُئِلَ التَّسْمِيَةُ عَنْهُ لَا مِنْ حَيْثُ الْعَدُوِّ فِي الْأَوَّلَى وَلَوْ أَخْرَجَ يَدَهُ مِنَ الْحَرَمِ وَنَصَبَ شَبَكَةً بِالْجِلِّ فَتَعَقَّلَ بِهَا صَيْدٌ لَمْ يَضْمَنْهُ عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْبَغَوِيِّ وَالْكِفَايَةِ عَنِ الْقَاضِي، وَأَخَذَ مِنْهُ وَمِنَ الْفَرْقِ السَّابِقِ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ مَنْ بِالْحَرَمِ يَدِيهِ إِلَى الْجِلِّ ثُمَّ رَمَى صَيْدًا لَمْ يَضْمَنْهُ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ أَصْلًا وَفَرْعًا لِقَوْلِ الْبَغَوِيِّ نَفْسِهِ لَوْ نَصَبَهَا مُحَرَّمًا ثُمَّ حَلَّ ضَمِنَ وَبِفَرْضِ إِمْكَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَيْنِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْبَغَوِيِّ فَالْفَرْقُ بَيْنَ نَصَبِ الشَّبَكَةِ وَالرَّمْيِ مُعَكَّنٌ فَإِنَّ النَّصَبَ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ أَثَرُهُ بِخِلَافِ الرَّمْيِ،

أَيْضًا كَلْبًا مُعَلَّمًا تَعَيَّنَ الْحَرَمُ عِنْدَ الْإِزْسَالِ لَطَرِيقِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ الطَّرِيقُ الْمَالُوفَةُ؛ لِأَنَّهُ الْجَاهُ إِلَى الدَّخُولِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَّعَيَّنْ؛ لِأَنَّ لَهُ اخْتِيَارًا، وَلَا كَذَلِكَ السَّهْمُ وَلَوْ دَخَلَ صَيْدٌ رَمَى إِلَيْهِ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ فِي الْجِلِّ فَقَتَلَهُ السَّهْمُ فِيهِ ضَمِنَ وَكَذَا لَوْ أَصَابَ صَيْدًا فِيهِ كَانَ مَوْجُودًا فِيهِ قَبْلَ رَمْيِهِ إِلَى صَيْدٍ فِي الْجِلِّ وَلَا يَضْمَنْ مُرْسِلُ الْكَلْبِ بِذَلِكَ إِلَّا إِنْ عَدِمَ الصَّيْدُ مَلْجَأً غَيْرَ الْحَرَمِ عِنْدَ هَرَبِهِ وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ أَرْسَلَ كَلْبًا أَوْ سَهْمًا مِنَ الْجِلِّ إِلَى صَيْدٍ فِيهِ فَوَصَلَ إِلَيْهِ فِي الْجِلِّ وَتَحَامَلَ الصَّيْدُ بِنَفْسِهِ أَوْ ثَقَلَ الْكَلْبُ لَهُ فِي الْحَرَمِ فَمَاتَ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْهُ وَلَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ احْتِطًا بِإِحْصَالِ قَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ. اهـ.

قوله: (طريقًا) أي للكلب. وقوله: (أو مقراً له) أي للصيّد نهاية. قوله: (ولو سعى إلخ) أي الحلال أو الصيّد. وقوله: (فقتله) أي الصيّد في الجبل عبارة النهاية، وإنما لم يضمن من سعى من الحرم إلى الجبل أو من الجبل إلى الجبل لكن سلك في أثناء سعيه الحرم فقتل الصيّد من الجبل؛ لأن ابتداء الصيّد إلخ. اهـ. وعبارة المغني ولو سعى الصيّد من الحرم إلى الجبل فقتله الحلال أو سعى من الجبل إلى الجبل ولكن سلك في أثناء سعيه الحرم فإنه لا ضمان قطعاً قاله في المجموع. اهـ. قوله: (في الأولى) أي في مسألة السعي. قوله: (ولو أخرج) أي الحلال. قوله: (وأخذ منه إلخ) الأخذ شئخ الإسلام سم عبارة الونائي عقب ذكر المسألتين الأضل ثم الفرع من غير تعرض للأخذ نصّها كما في الإمداد والنهاية وشرح العباب وذكر في الشحفة أنّ في المسألة الثانية نظراً ظاهراً لقولهم لو نصّبها مُحَرَّمًا ثُمَّ حَلَّ ضَمِنَ انْتَهَى. اهـ. قوله: (من بالحرم) أي الحلال. قوله: (أضلاً) أي وهو مسألة المجموع والكفاية (وفرعاً) وهو المأخوذ سم. قوله: (ولو نصّبها) أي الشبكة بالجبل. قوله: (وبفرض إمكان الفرق بين هذين) لا خفاء في إمكان الفرق ثم الإشارة ترجع لقول الشارح ولو أخرج يده من الحرم إلخ ولقوله أيضاً لقول البغوي إلخ شارح. اهـ سم وقوله: لا خفاء إلخ أي؛ لأنه يُغْتَفَرُ في الحلال ما لا يُغْتَفَرُ في المُحَرَّمِ.

قوله: (وأخذ منه إلخ) الأخذ شئخ الإسلام في شرح الرزّص. قوله: (أضلاً) أي وهو مسألة المجموع والكفاية وفرعاً أي وهو المأخوذ. قوله: (وبفرض إمكان الفرق بين هذين إلخ) لا خفاء في إمكان الفرق، ثم الإشارة ترجع لقول الشارح ولو أخرج يده من الحرم إلخ ولقوله أيضاً لقول البغوي إلخ ش.

وإذا أثر وجود بعض المعتَمِد عليه في الحرَم فأولى في صورتنا؛ لأنَّ كُلَّ ما اعتمدَ عليه فيه فإن قلَّت: لعلَّ البُعْوي لا يرى هذا الاعتمادَ بل الآلة التي هي اليَدان فكفى خروجهما عن الحرَم قلَّت: لعلَّ ذلك لكُنه مُخالفٌ لِمَا قَرَّره في الاعتمادِ ولو كان مُحَرِّماً أو بالحرَم عند ابتداء الرمي دون الإصابة أو عكسيه ضَمِنَ تغليظاً للتَّحريم نظير ما مرَّ ومثله ما لو نَصَبَ شَبَكَةً مُحَرِّماً للاصطياد بها ثم تحلَّل فوقَ الصيْد بها لِتَعَدِّيهِ بخلاف عكسيه ولو ادخلَ معه الحرَم صيْدًا منلو كما تصرَّف فيه بما شاء؛ لأنَّه صيْدٌ جَلٌّ.

(فإن ائْتلف) أو أزمَنَ المُحرِّمُ أو مَنْ بالحرَمِ أو الحِلُّ (صيْدًا).....

❦ فَوُدَّ: (وإذا أثر وجود بعض المعتَمِد إلخ) أي كما تَقَرَّرَ في قولنا السَّابِقِ أي ما اعتمدَ عليه إلخ.

❦ وفَوُدَّ: (في الحرَم) مُتَعَلِّقٌ بِوُجُودِ ❦ وفَوُدَّ: (في صورتنا) أي المأخوذة مِنَّا ذَكَرَ سَم. ❦ فَوُدَّ: (فيه) خَبِرُ أَنْ وَالضَّمِيرُ لِلْحَرَمِ. ❦ فَوُدَّ: (هي اليَدان إلخ) الأوَّلَى المَوافِقُ لِسَابِقِ كَلَامِهِ الْإِفْرَادُ. ❦ فَوُدَّ: (لعلَّ ذلك) خَبِرُهُ مَحذُوفٌ أي لعلَّ ذلك ثَابِتٌ كَرُذِيٍّ أي أو اسْمُهُ مَحذُوفٌ أي لَعَلَّهُ أي البُعْوي ذلك أي لا يَرى هذا الإِغْتِمَادَ إلخ. ❦ فَوُدَّ: (ولو كان مُحَرِّماً) إلى قوله أو يُتَقَرَّرُ صَيْدًا في الْمُغْنَى إلَّا قَوْلُهُ ولو غَيْرَ مُعْلَمٍ، وإلى قوله ومَفْهُومٌ لم يُضْطَرَّ إلخ في النِّهَايَةِ إلَّا ما ذَكَرَ وقولُهُ: وَيَزُلُّ إلَى وَفَارَقَ وقولُهُ: لم يُضْطَرَّ إلَى مَبِيتِهِ. ❦ فَوُدَّ: (أو عَكْسُهُ) أي بَأَن رَمَاه قَبْلَ إِخْرَامِهِ أو دُخُولِهِ في الحرَم فَاصْبَاهُ بَعْدَهُ.

❦ فَوُدَّ: (نَظِير ما مرَّ) أي فيما لو اعتمدَ على رِجْلَيْهِ مَعًا وَكَانَتْ إِحْدَاهُمَا في الحرَم فَقَطَّ بَصْرِيٍّ.

❦ فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ ما لو نَصَبَ شَبَكَةً إلخ) هذه هي السَّابِقَةُ في قوله لِقَوْلِ البُعْوي نَفْسِهِ إلخ سَم.

❦ فَوُدَّ: (مُحَرِّماً) أي أو وهو في الحرَم نِهَايَةً وَمُغْنَى. ❦ فَوُدَّ: (لِلْإِصْطِيَادِ إلخ) أي لا لِتَنْخِوِ إِصْلَاحِهَا وَتَأْنِيٍّ عِبَارَةُ الْمُغْنَى ولو نَصَبَهَا لِلْحَزَفِ عَلَيْهَا مِنْ مَطَرٍ وَنَحْوِهِ لم يَضْمَنَ اهـ. ❦ فَوُدَّ: (ثُمَّ تَحَلَّلَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالنِّهَايَةِ سِوَا أَنْصَبَهَا في مَلِكِهِ أَمْ في غَيْرِهِ وَقَعَ الصَّيْدُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ أَمْ بَعْدَهُ أَمْ بَعْدَ مَوْتِهِ اهـ.

❦ فَوُدَّ: (لِتَعَدِّيهِ) أي في حَالِ نَصْبِهَا نِهَايَةً. ❦ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) أي بِخِلَافِ ما لو نَصَبَهَا بِغَيْرِ الحرَمِ وَهُوَ حَلَالٌ ثُمَّ أَحْرَمَ فَلَا يَضْمَنُ ما تَلَفَ بها نِهَايَةً وَمُغْنَى. ❦ فَوُدَّ: (وَلَوْ ادْخَلَ إلخ) أي الحَلَالُ.

❦ وفَوُدَّ: (تَصَرَّف فيه بما شاء) أي فلا يَحْرُمُ على حَلَالِ التَّعَرُّضِ لَهُ بَيْعٌ أو شِراءٌ أو غَيْرُهُما مِنْ أَكْلِ أو ذَبْحٍ ولو دَلَّ الْمُحَرِّمُ آخَرَ على صَيِّدٍ لَيْسَ في يَدِهِ فَقَتَلَهُ أو أَعَانَهُ بِأَلَةٍ أو نَحْوِهَا إِيَّاهُ وَلَا ضَمَانَ أو في يَدِهِ

❦ فَوُدَّ: (وإذا أثر وجود بعض المعتَمِد عليه إلخ) أي كما تَقَرَّرَ في قولنا السَّابِقِ أي ما اعتمدَ عليه إلخ

❦ وقولُهُ: في الحرَمِ مُتَعَلِّقٌ بِوُجُودِ ❦ فَوُدَّ: (في صورتنا) أي المأخوذة مِنَّا ذَكَرَ. ❦ فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ ما لو نَصَبَ شَبَكَةً إلخ) هذه هي السَّابِقَةُ في قوله لِقَوْلِ البُعْوي نَفْسِهِ إلخ. ❦ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) أي بِخِلَافِ نَظِيرِهِ في الرَّمْيِ السَّابِقِ في قوله أو عَكْسُهُ.

❦ فَوُدَّ في (سَمٍ) وَ(الشَّرْحِ): (فإن ائْتلف أو أزمَنَ المُحرِّمُ إلخ) قال في الرُّوضِ ولو أزمَنَ صَيْدًا لَرِمَهُ كُلُّ قِيَمَتِهِ؛ لأنَّ الإِزْمَانَ كَالِإِثْلَافِ. اهـ. ثم قال في الرُّوضِ، وإن قَتَلَهُ مُحَرِّمٌ آخَرَ أي مُطْلَقًا أي ولو بَعْدَ

في الحرم في الثالثة أو فيه أو في الجبل في الثانية كالأولى أو تلف تحت يده كما يأتي (ضمينه)، وإن كان جاهلاً أو ناسياً أو مخطئاً كما مرّ بالجزاء الآتي مع قيمته لِمَالِكِهِ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥] الآية ومنكم ومتعمداً جرى على الغالب إذ لا فرق بين كافر بالحرم وناس ومخطئ وضدهم نعم إن قتلته دفعا لصياله عليه أو لغموم الجراد للطريق ولم يجد بُدًّا من وطئه أو باض أو فرخ بنحو فرشه ولم يُمكنه دفعه إلا بتثنيته عنه.....

ضَمِنَ ولا يَرَجُع على القاتل إن كان حلالاً، وإلا رَجَعَ نهايةً ومُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (في الحرم في الثالثة أو فيه أو في الجبل في الثانية كالأولى) الثلاث هي المُتَقَدِّمَاتُ في قوله المُحَرِّمُ أو مَنْ بِالْحَرَمِ أو الجبل شارحاً اه سم. ٥. فَوَدَّ: (أو أَرَمَنَ إلخ) عبارة الرّوض مع شَرْحِهِ ولو أَزَمَنَ صَيِّدًا لَزِمَهُ جَزَاؤُهُ كَامِلًا؛ لأنَّ الإِزْمَانَ كَالِإِتْلَافِ اه سم. ٥. فَوَدَّ: (وإن كان جاهلاً) أي، وإن عُدِرَ بِنَحْوِ قُرْبِ إِسْلَامٍ وَنَائِي.

٥. فَوَدَّ: (جاهلاً) أي بالتَّحْرِيمِ (أو ناسياً) أي لِلْإِحْرَامِ مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (أو مُخْطِئًا) أي كَانَ رَمَى إِلَى هَدَفٍ ثُمَّ عَرَضَ الصَّيْدَ بَعْدَ رَمِيهِ إِلَى الْهَدَفِ فَاصَابَهُ السَّهْمُ وَنَائِي. ٥. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَدُهُنَ إلخ وفي شَرْحٍ وَتَكْمُلُ الْقِذْيَةِ إلخ. ٥. فَوَدَّ: (إذ لا فرق بين كافر إلخ) أي مُلتَزِمٌ لِلْأَحْكَامِ أَسْنَى وَنَهَايَةُ زَادَ الْمُغْنِي فَلَوْ دَخَلَ كَافِرُ الْحَرَمِ، وَأَتْلَفَ صَيِّدًا ضَمِنَهُ وَقِيلَ لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْ حُرْمَتَهُ وَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ كَالْمُسْلِمِ فِي كَيْفِيَّةِ الضَّمَانِ إِلَّا فِي الصَّوْمِ. اه. ٥. فَوَدَّ: (بالحرم) أي هو أو الصيِّد أو هُما أَخْذًا مِمَّا مَرَّ.

٥. فَوَدَّ: (نعم إن قتلته إلخ) عبارة التَّهْيِية وَالْأَمْدَادُ ولا يَضْمَنُ أَيْضًا بِإِتْلَافِهِ لِمَا صَالَ عَلَيْهِ أو على غيره لِأَجْلِ دَفْعِ لَهُ عَنْ نَفْسٍ مُحْتَرَمَةٍ أو غَضَبٍ كَذَلِكَ أو مَالٍ بَلْ أو اخْتِصَاصٍ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الصِّيَالِ الْحَقَّ بِالْمُؤْذِيَّاتِ وَلَوْ قَتَلَهُ لِدَفْعِ رَاكِبِهِ الصَّائِلِ عَلَيْهِ ضَمِنَهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ دَفْعَ رَاكِبِهِ إِلَّا بِقَتْلِهِ؛ لِأَنَّ الْأَدَى لَيْسَ مِنْهُ نَعَم يَرَجُعُ بِمَا غَرِمَهُ عَلَى الرَّاكِبِ. اه. ٥. فَوَدَّ: (دفعاً لصياله إلخ) لو قتلته في هذه الحالة بقطع مذبجه هل يجبل فيه نظر ولا يُبعد الجبل؛ لِأَنَّ مَذْبُوحَهُ إِنَّمَا كَانَ مَيْتَةً لِاحْتِرَامِهِ وَامْتِنَاعِ التَّعَرُّضِ لَهُ وَقَدْ أَهْدَرَ وَجَّازَ التَّعَرُّضُ لَهُ بِصَيَالِهِ سَمَوعَ ش، وَأَقْرَهُ الْبُصْرِيُّ. ٥. فَوَدَّ: (للطريق إلخ) أي ولو وَجَدَ طَرِيقًا غَيْرَهُ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ ش عبارة الوِنَائِي لِلطَّرِيقِ الَّذِي احْتِجَّ لِسُلُوكِهِ بِحَيْثُ تَنَالَهُ مَشَقَّةٌ بَعْدَهُ بِخِلَافِ نَحْوِ التَّنَزُّهِ. اه. ٥. فَوَدَّ: (إلا بتثنيته) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ امْكَنَ دَفْعُهُ بِدُونِ تَثْنِيَّتِهِ امْتَنَعَتْ

الْإِنْدِمَالِ فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ زَمَنًا. اه. ٥. فَوَدَّ: (في الحرم في الثالثة أو فيه أو في الجبل في الثانية كالأولى) الثلاث هي المُتَقَدِّمَاتُ في قوله المُحَرِّمُ أو مَنْ بِالْحَرَمِ أو الجبل ش. ٥. فَوَدَّ: (نعم إن قتلته دفعاً لصياله إلخ) لو قتلته في هذه الحالة بقطع مذبجه هل يجبل؟. ٥. فيه نظر ولا يُبعد الجبل؛ لِأَنَّ مَذْبُوحَهُ إِنَّمَا كَانَ مَيْتَةً لِاحْتِرَامِهِ وَامْتِنَاعِ التَّعَرُّضِ لَهُ وَقَدْ أَهْدَرَ وَجَّازَ التَّعَرُّضُ لَهُ بِصَيَالِهِ وَاحْتِرَازَ بِقَوْلِهِ لِصَيَالِهِ عَلَيْهِ عَمَّا لَوْ قَتَلَهُ دَفْعًا لِصَيَالِ رَاكِبِيهِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لَكِنْ مَعَ الرُّجُوعِ بِمَا غَرِمَهُ عَلَى الرَّاكِبِ كَمَا قَالَهُ فِي الرُّوضِ أَوْ لِدَفْعِ رَاكِبِهِ ضَمِنَ وَرَجَعَ عَلَيْهِ. اه. ٥. فَوَدَّ: (ولم يُمكنه دفعه إلا بتثنيته عنه إلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ امْكَنَ دَفْعُهُ بِدُونِ

ففسد بها أو كسر بيضة فيها فرخ له روح فطار وسليم أو أخذه من فم مؤذٍ ليدأويه فمات في يده لم يضمه كما لو انقلب عليه في نومه أو ألقه غير مميّز كما مرّ وبما تقرّر علماً أنّ جهات ضمان الصيد مباشرة، وإن أكره لكثته يرجع على أمره، وتسبب وهو هنا ما يشمل الشرط الآتي بيانه في الجراح ومن مثله هنا أن ينصب حلال شبكة أو يحفر بئرًا ولو بملكه.....

مع أنّ فيه شغلًا لملكه وقد يحتاج لاستعمال محله لكن المتّجه حيث توقف استعماله على تحييته جوارها كذا أفاده المحشي سم ويتّبعني أن يلحق به إذا كان يتأذى به لكثرة حرّكته عند طيرانه وهديره المشغل له عمّا هو بصده بل لو قيل بجواز تنفيره من ملكه مطلقًا لكان وجيهاً؛ لأنّ حرّمته لا تزيد على حرمة المسلم وله منعه عن ملكه بصريّ وتقدّم عن قريب عن ع ش أنّه يجوز تنفيره عن المسجد صوتاً له عن روثه، وإن غفي عنه بشرطه. ❦ فود: (ففسد بها) أي فسّد البيض أو الفرخ بتحّيته عن نحو قرشيه. ❦ فود: (أو كسر بيضة إلخ) ويضمن حلال فرخاً حبس أمه حتّى تلف والفرخ في الحرم دون أمه؛ لأنّ حبسها جناية عليه ولا يضمّنها؛ لأنّه أخذها من الجلل أو هي في الحرم دونها ضمّنها أمّا هو فكما لو رماه من الحرم إلى الجلل، وأمّا هي فليكونها في الحرم والفرخ مثال إذ كلّ صيد وولده كذلك إذا كان يتلف لا يقطع متعهده وخارج بالحلال المخرم فيضمن مطلقاً نهاية أي سواء أخذ أمه من الجلل أو الحرم كانت أمه في الحرم أم لا ع ش. ❦ فود: (كما لو انقلب عليه إلخ) أي جاهلاً به فأنلقه نهاية زاد النوائبي قال في شرح الإيضاح نعم إن علّم به قبل التوم ثم انقلب عليه بعده ضمّنه إن سهل عليه تحييته، وإلا فهو مغدور. انتهى. اهـ. ❦ فود: (أو ألقه غير مميّز) أي كمجنون أو صبي لا يميّز أحرم عنه الولي ولا يضمّن الولي أيضاً كما في شرح الرّوض سم. ❦ فود: (كما مرّ) أي في شرح وتكمّل الفدية إلخ.

❦ فود: (وبما تقرّر) أي ممّا ذكره في شرح ويخرم ذلك إلخ ومن قول المصنّف فإن أثلف إلخ وما ذكره في شرحه. ❦ فود: (لكثته يرجع على أمره) ظاهره، وإن كان الأمر خلافاً ع ش. ❦ فود: (وتسبب) عطف على قوله مباشرة سم. ❦ فود: (وهو هنا إلخ) عبارة النهاية وهو ما أثر في التلف ولم يحصله فيضمن ما تلف من الصيد بنحو صياحه أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه ولو استرسل كلّب أي بنفسه فزاد عدوه بإغراء مخرم لم يضمّنه؛ لأنّ حكم الاسترزال لا ينقطع بالإغراء ولو رمى صيداً فنقذ منه إلى صيد آخر ضمّنها. اهـ. ❦ فود: (ومن مثله) أي التّسبب. ❦ فود: (أن ينصب) عبارة النهاية والنوائبي ويضمن ما تلف منه بحفر بئر حفرها وهو مخرم بالجلل أو الحرم وهو متعّد بالحفر كأن حفر في ملك غيره من غير إذنه أو وهو حلال في الحرم، وإن لم يكن متعدياً به كأن حفرها بملكه أو موات؛ لأنّ حرمة الحرم لا

تحيته امتنعت مع أنّ فيه شغلًا لملكه وقد يحتاج لاستعمال محله لكن المتّجه حيث توقف استعماله على تحيية جوارها. ❦ فود: (أو ألقه غير مميّز) أي كمجنون أو صبي لا يميّز أحرم عنه الولي ولا يضمّن الولي أيضاً كما في شرح الرّوض. ❦ فود: (وتسبب) عطف على قوله مباشرة وقوله: بالحرم متعلّق بيخفر.

بالحرَم أو ينصبُها مُحَرَّمٌ حَيْثُ كَانَ فَيَتَعَقَّلُ بِهَا صَيْدٌ وَيَمُوتُ أَوْ يَحْفَرُ تَعْدِيًّا أَوْ يُرْسِلُ كَلْبًا وَلَوْ
غَيْرَ مُعَلَّمٍ أَوْ يَحِلُّ رِبَاطَهُ أَوْ يَنْحَلُّ بِتَقْصِيرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُرْسِلْهُ فَيُثْلَفُ صَيْدًا.....

تَخْتَلِفُ فَصَارَ كَنْصَبِ شَبَكَةٍ فِيهِ فِي مِلْكِهِ بِخِلَافِ حُرْمَةِ الْمُحَرَّمِ فَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ مِنْ ذَلِكَ بِمَا حَفَرَهُ
خَارِجَ الْحَرَمِ بِغَيْرِ عُذْوَانٍ. اهـ. وقولُهما وهو مُتَعَدِّدٌ بِالْحَفْرِ إلَخْ قَيْدٌ لِلْحِلِّ فَقَطُّ كَمَا يُقْيِدُهُ آخِرُ كَلَامِهِمَا
وَيُصَرِّحُ بِهِ مَا يَأْتِي أَيْنَا عَنْ الْمُغْنِيِّ وَالْأُسْتَنِ وَسَمَّ فَكَانَ حَقُّ الْمَقَامِ تَقْدِيمَ الْحَرَمِ عَلَى الْحِلِّ بِقَلْبِ
الْعُطْفِ. هـ. فَوُدَّ: (بِالْحَرَمِ) مُتَعَلِّقٌ بِخَفْضِ سَمِ أَيْ وَيُنْصَبُ عَلَى التَّنَازُعِ. هـ. فَوُدَّ: (حَيْثُ كَانَ) أَيْ وَلَوْ بِمِلْكِهِ
فِي الْحِلِّ سَم. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ يَخْفِرُ إلَخْ) أَيْ الْمُحَرَّمُ كُزْدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ حَفَرَ الْمُحَرَّمُ بَثْرًا حَيْثُ كَانَ أَوْ
حَفَرَهَا الْحَلَالُ فِي الْحَرَمِ فَأَهْلَكَتْ صَيْدًا نُظِرَتْ فَإِنْ حَفَرَهَا عُذْوَانًا ضَمِنَ، وَإِلَّا فَالْحَافِرُ فِي الْحَرَمِ فَقَطُّ
عَلَيْهِ الضَّمَانُ. اهـ. وفي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَهِيَ تُقْيِدُ أَنَّ حَفَرَ الْمُحَرَّمِ فِي
الْحَرَمِ وَلَوْ فِي مِلْكِهِ أَوْ مَوَاتٍ مُضْمَنٌ، وَإِنْ حَفَرَهُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ بَلَا تَعَدُّ غَيْرُ مُضْمَنٍ. اهـ. هـ. فَوُدَّ: (وَلَوْ
غَيْرَ مُعَلَّمٍ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ إِبْرَاهِيمَ الْمُغْنِيِّ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْأُسْتَنِ عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ أَرْسَلَ مُحَرَّمٌ كَلْبًا مُعَلَّمًا
عَلَى صَيْدٍ أَوْ حَلَّ رِبَاطَهُ وَالصَّيْدُ حَاضِرٌ تَمَّ أَوْ غَائِبٌ تَمَّ ظَهَرَ فَقَتْلُهُ ضَمِنَ كَحَلَالٍ فَعَلَّ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ

هـ. فَوُدَّ: (حَيْثُ كَانَ) أَيْ وَلَوْ بِمِلْكِهِ. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ يَخْفِرُ تَعْدِيًّا) أَيْ أَوْ بِالْحَرَمِ كَمَا يُقْيِدُهُ الرُّوضُ وَشَرَحَهُ
وِعِبَارَةُ الرُّوضِ، وَإِنْ حَفَرَ الْمُحَرَّمُ بَثْرًا أَيْ حَيْثُ كَانَ أَوْ حَلَالٌ فِي الْحَرَمِ فَأَهْلَكَتْ صَيْدًا نُظِرَتْ فَإِنْ
حَفَرَهَا عُذْوَانًا ضَمِنَ، وَإِلَّا فَالْمُحْفُورُ فِي الْحَرَمِ فَقَطُّ. اهـ. وَهِيَ تُقْيِدُ أَنَّ حَفَرَ الْمُحَرَّمِ فِي الْحَرَمِ وَلَوْ فِي
مِلْكِهِ أَوْ مَوَاتٍ مُضْمَنٌ، وَأَنْ حَفَرَهُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ بَلَا تَعَدُّ غَيْرُ مُضْمَنٍ.

(فَرَعُ): لَوْ دَلَّ مُحَرَّمٌ حَلَالًا عَلَى صَيْدٍ سَائِبٍ أَيْ لَيْسَ فِي يَدِ الدَّالِّ أَوْ أَعَارَهُ آلَةٌ فَقَتْلَهُ أَثِمَ أَيْ الْمُحَرَّمُ
وَلَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ دَلَّ حَلَالٌ مُحَرَّمًا ضَمِنَ الْمُحَرَّمُ، وَأَثِمَ الْحَلَالُ وَلَوْ أَمْسَكَهُ مُحَرَّمٌ وَقَتْلَهُ حَلَالٌ أَوْ
عَكَسَهُ ضَمِنَ الْمُحَرَّمُ مُسْتَقَرًّا أَوْ فَقَتْلَهُ مُحَرَّمٌ آخَرُ ضَمِنَ الْمُتَمَسِّكُ بِالْيَدِ وَقَرَارُهُ عَلَى الْقَاتِلِ كَذَا فِي الْعُبَابِ
وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ ضَمَانِ الْمُتَمَسِّكِ هُوَ مَا اِزْتَضَاهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ يُرْسِلُ كَلْبًا إلَخْ) فِي شَرْحِ
الرُّوضِ.

(فَرَعُ): لَوْ أَرْسَلَ كَلْبًا أَوْ سَهَمًا مِنَ الْحِلِّ إِلَى صَيْدٍ فِيهِ قَوَصَلٌ إِلَيْهِ فِي الْحِلِّ وَتَحَامَلَ الصَّيْدُ بِنَفْسِهِ أَوْ
بَتَقْلِ الْكَلْبِ لَهُ إِلَى الْحَرَمِ فَمَاتَ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْهُ وَلَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ اِحْتِيَاطًا لِاحْتِصَالِ قَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ يَقُولُ ذَلِكَ
عَنْ الْأَذْرَعِيِّ. اهـ. هـ. فَوُدَّ: (وَلَوْ غَيْرَ مُعَلَّمٍ) يَقُولُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَدَمَ الضَّمَانِ فِي غَيْرِ الْمُعَلَّمِ عَنْ جَزْمِ
الْمَاوَزْدِيِّ وَالْجُرْجَانِيِّ وَالْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ وَالْقَاضِي حُسَيْنٍ، وَأَنَّهُ عَزَاهُ إِلَى نَصِّهِ فِي الْإِمْلَاءِ ثُمَّ قَالَ
وَحَكَاهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ الْمَاوَزْدِيِّ فَقَطُّ ثُمَّ قَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَضْمَنَهُ؛ لِأَنَّهُ سَبَّبَ. اهـ. فَعُلِمَ أَنَّ
الشَّارِحَ جَزَمَ بِهِ بِبَحْثِ الْمَجْمُوعِ. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ يَنْحَلُّ بِتَقْصِيرِهِ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَيُكَرَهُ لِلْمُحَرَّمِ حَمْلُ
الْبَازِي وَنَحْوِهِ فَإِنْ حَمَلَهُ فَاثْمَلَتْ أَيْ بِنَفْسِهِ وَقُتِلَ فَلَا ضَمَانُ قَالَ فِي شَرْحِهِ، وَإِنْ قَرَطَ قَالَ وَيُنَاقِرُ
اِنْجِلَالُ رِبَاطِ الْكَلْبِ بِتَقْصِيرِهِ بَأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الرِّبَاطِ غَالِيًا دَفْعُ الْأَذَى فَإِذَا اِنْحَلَّ بِتَقْصِيرِهِ قَوَّتِ الْغَرَضُ

أَوْ يُنْفَرُهُ فَيَتَعَتَّرُ وَيَمُوتُ أَوْ يَأْخُذُهُ سَبْعٌ أَوْ يَصِدُّهُ نَحْوُ شَجَرَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَنْفِيرَهُ وَلَا يَخْرُجْ
عَنْ عَهْدَةِ تَنْفِيرِهِ حَتَّى يَسْكُنَ أَوْ يَزْلُقَ بِنَحْوِ بَوْلِ مَرْكُوبِهِ فِي الطَّرِيقِ كَمَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ وَفَارَقَ مَا
يَأْتِي قُبِيلَ السَّيْرِ بَأَنَّ الضَّمَانَ هُنَا أَضْيَقُ وَفَارَقَ الْمُحْرِمَ مَنْ بِالْحَرَمِ فِي الْحَفْرِ بَأَنَّ حُرْمَةَ الْحَرَمِ
لِذَاتِ الْمَحَلِّ فَلَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالُ بَيْنَ الْمُتَعَدِّيِّ بِالْحَفْرِ فِيهِ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ الْإِحْرَامِ فَإِنَّهَا لَوْصِفَهُ
فَاْفْتَرَقَ الْمُتَعَدِّيُّ مِنْ غَيْرِهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ ضَمَانِهِ بِنَصَبِ الشَّبَكَةِ مُطْلَقًا وَعَدَمِهِ بِالْحَفْرِ الْمُبَاحِ بَأَنَّ
تِلْكَ مُعَدَّةٌ لِلْإِصْطِيَادِ بِهَا فَهُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ نَصَبِهَا مَا لَمْ يَصْرِفْهُ بِنَحْوِ قَصْدٍ إِصْلَاحِهَا بِخِلَافِ
الْحَفْرِ. وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِيمٌ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي عَدَمِ ضَمَانِ نَحْوِ النَّائِمِ هُنَا بِخِلَافِهِ فِي غَيْرِهِ وَلَا فِي
الْحَاقِقِمْ الْحَفْرِ فِي مِلْكِهِ فِي الْحَرَمِ بِالْحَفْرِ فِي غَيْرِهِ هُنَا بِخِلَافِهِ الْآتِي فِي الْجِرَاحِ وَذَلِكَ؛.....

وَكَذَا يَضْمَنُ لَوْ انْحَلَّ رِبَاطُهُ بِتَقْصِيرِهِ فِي الرِّبْطِ فَقَتَلَ صَيِّدًا حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا ثُمَّ حَضَرَ وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبًا غَيْرَ
مُعَلَّمٍ عَلَى الصَّيِّدِ فَقَتَلَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَالْجُزْجَانِيُّ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَعَزَاهُ إِلَى نَصِّهِ
فِي الْإِمْلَاءِ وَحَكَاهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ فَقَطَّ ثُمَّ قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ.
انْتَهَى. وَفِي سَمِ بَعْدَ سِرِّ مَا ذُكِرَ عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ فَعَلِمَ أَنَّ الشَّارَحَ جَزَمَ بِبَحْثِ الْمَجْمُوعِ. اهـ.
☐ قَوْلُهُ: (أَوْ يُنْفَرُهُ) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ يَزْلُقَ عَطْفٌ عَلَى يَنْصَبُ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (نَحْوُ شَجَرَةٍ) أَيِ كَجَبَلٍ نِهَآيَةً.
☐ قَوْلُهُ: (حَتَّى يَسْكُنَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ لَا إِنْ هَلَكَ أَيُّ قَبْلَ سُكُونِهِ بِآفَةِ سَمَآوِيَّةٍ أَوْ فَلَ يَضْمَنْهُ أَنْتَهَى. اهـ.
سم. ☐ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ الْمُحْرِمَ) أَيِ حَيْثُ إِنْ حَفَرَهُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ بَلَا تَعَدُّ غَيْرُ مُضْمَنٍ. ☐ وَقَوْلُهُ: (مَنْ
بِالْحَرَمِ) أَيِ الْحَلَالِ بِالْحَرَمِ حَيْثُ ضَمَّنَ، وَإِنْ لَمْ يَتَّعَدْ بِالْحَفْرِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَيْنَ ضَمَانِهِ) أَيِ الْمُحْرِمِ سَمِ.
☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٍ كَانَ مُتَعَدِّيًّا بَأَنَّ نَصَبَهَا فِي مِلْكِهِ غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ لَا بَأَنَّ نَصَبَهَا فِي مِلْكِهِ نَفْسِهِ
أَوْ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ أَوْ فِي مَوَاتٍ. ☐ قَوْلُهُ: (بِالْحَفْرِ الْمُبَاحِ) أَيِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ لِمَا تَبَيَّنَ فِيمَا مَرَّ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِمَا
تَقَرَّرَ الْخ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ قَوْلَهُ إِنْ جِهَاتِ ضَمَانِ الصَّيِّدِ الْخَ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ وَجْهَ عَدَمِ الْإِشْكَالِ فِي
عَدَمِ ضَمَانِ نَحْوِ النَّائِمِ عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَشَرْطُ الضَّمَانِ فِيمَا مَرَّ بِمُبَآشَرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ فِي
خِطَابِ الْوَضْعِ كَوْنِ الصَّائِدِ مُمَيِّزًا لِيَخْرُجَ الْمَجْنُونُ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ وَالنَّائِمُ وَالطُّفْلُ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ وَالسَّبَبُ
فِي خُرُوجِ ذَلِكَ عَنِ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى فَفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّمْيِيزِ وَغَيْرِهِ وَمَعْنَى
كَوْنِهِ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى أَيِ أَصَالَةٍ وَفِي بَعْضِ حَالَاتِهِ إِذْ مِنْهَا الصِّيَامُ فَلَا نَظَرَ لِكَوْنِ الْفِدْيَةِ تُصْرَفُ لِلْفُقَرَاءِ.
اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (نَحْوُ النَّائِمِ) أَرَادَ بِنَحْوِ النَّائِمِ الْمَجْنُونُ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ وَغَيْرَ الْمُمَيِّزِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ.
☐ وَقَوْلُهُ: (هُنَا) إِشَارَةٌ إِلَى إِثْلَافِ الْمُحْرِمِ وَضَمِيرُ غَيْرِهِ يَرْجِعُ إِلَى هُنَا بِإِغْتِبَارِ الْمَعْنَى كُرْدِيٍّ أَيِ، وَأَرَادَ
بِالْغَيْرِ حَقَّ الْآدَمِيِّ فَقَوْلُهُ: إِلَى إِثْلَافِ الْمُحْرِمِ كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ إِلَى إِثْلَافِ الصَّيِّدِ.

بِخِلَافِ حَمَلِهِ. اهـ. وَفِي الرُّوْضِ أَيْضًا لَا بِإِثْلَافٍ بِغَيْرِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَا يَضْمَنُ، وَإِنْ فَرَطَ أَخَذًا مِمَّا
مَرَّ فِي أَنْفِلَاتِ الْبَازِي وَنَحْوِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (حَتَّى يَسْكُنَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ لَا إِنْ هَلَكَ أَيُّ قَبْلَ سُكُونِهِ بِآفَةِ
سَمَآوِيَّةٍ أَوْ فَلَ يَضْمَنْهُ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (بِالْحَفْرِ الْمُبَاحِ) أَيِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ كَمَا تَبَيَّنَ فِيمَا مَرَّ.

لأن الأول فيه حق لله فسويح فيه أكثر، والثاني فيه اعتبار حرمة الحرم الذاتية فاحتيط له أكثر مما حرّمته عرضة ويدّ كان يضّمها عليه بعقد أو غيره كوديعة فيأثم ويضمّنه كالغاصب ويلزمه ردّه لِمَالِكِهِ نعم لا أثر لوضعها لتخليصه من مؤذ أو لمدّاواته كما مرّ ولو أتلفته دابةً معها راكب وسائق وقائد ضمّنه راكب وحده؛ لأنّ اليد له دونهما ومذبوح المحرم مطلقاً ومنّ بالحرم لصيّده لم يضطرّ أحدهما لذبحه كما بيّنته في شرح الإرشاد الصغير ميتة عليه وعلى غيره وكذا مخلوبه ويضّ كسره وجراؤه قتله كما قاله جعق لكن الذي في المجموع على ما يأتي أوائل الصيد الحِلّ لغيره ومفهوم لم يضطرّ المذكور أنه لو ذبحه للاضطرار حلّ له ولغيره

فَوُدَّ: (لأن الأول) أراد به ضمان نحو التائم. فَوُدَّ: (والثاني) أراد به إلحاقهم إلخ كزديّ.
 فَوُدَّ: (ويذ) عطف على مباشرة سم وكزديّ. فَوُدَّ: (كان يضّمها إلخ) وكان تليف بنحو رفس مذكوبه كما لو هلك به آدمي أو بهيمة ولا يضمّن ما تليف بإتلاف بعيره، وإن قرط أخذاً مما في المجموع عن الماوزديّ، وأقرّه أنه لو حمل ما يصاد به فانقلت بنفسه وقتل لم يضمّن، وإن قرط وفارق انحلال رباط الكلب بتقصيره بأن الغرض من الربط غالباً دفع الأذى فإذا انحلّ بتقصيره قوّت الغرض بخلاف حمله ولو رماه بسهم فأخطاه أو أرسل عليه كلباً فلم يقتله أثم ولا جزاء نهائية، وأسنى. فَوُدَّ: (ومذبوح المخرم إلخ) عبارة المغني ولو ذبح المخرم الصيد أو الحلال صيد الحرم صار ميتة وحرم عليه أكله، وإن تحلّل ويحرم أكله على غيره خلافاً كان أو مخرماً؛ لأنه ممنوع من الذبح لمغني فيه كالمجوسي ولو كسر المخرم أو الحلال بيض صيد أو قتل جرّاداً ضمّنه ولم يحرم على غيره كما صحّحه في المجموع ويحرم عليه ذلك تغليظاً عليه. اهـ. وكذا في النهاية إلا أنه قال على الحلال بدّل على غيره قال الرشديّ قوله: م ر على الحلال أي في غير الحرم وكان الأولى أن يقول على غيره كما في الإمداد. اهـ. فَوُدَّ: (مطلقاً) أي ولو في الحِلّ. فَوُدَّ: (لصيد) أي من صيد نهائية. فَوُدَّ: (ميتة إلخ) خبر ومذبوح إلخ كزديّ. فَوُدَّ: (وكذا مخلوبه إلخ) أي يحرم مخلوب المخرم ومنّ بالحرم ويضّ إلخ. فَوُدَّ: (لكن الذي في المجموع إلخ) اعتمدته النهاية والمغني كما مرّ. فَوُدَّ: (الحِلّ لغيره) جزم به في الرّوض أسنى والنهاية والمغني وهو نصريح بأن قتل المخرم الجرّاد لا يحرمه على غيره وهو ظاهر؛ لأنّ حله لا يتوقّف على فعل سم. فَوُدَّ: (لغيره) ظاهره ولو مخرماً وقياس ما ذكر أنّ ما جزّه المخرم من الشعر يحرم عليه دون الحلال ع ش أي ومخرم آخر ولو في الحرم. فَوُدَّ: (ومفهوم إلخ) ولو اضطرّ المخرم، وأكل صيداً بعد ذبحه ضمّن مغني وروض وسم. فَوُدَّ: (حلّ له إلخ) خلافاً لظاهر إطلاق النهاية والمغني وفي سم ما حاصّله قياس ما اعتمدته الشارح من حلّ المذبوح للاضطرار الحِلّ

فَوُدَّ: (ويذ) عطف على قوله فيما مرّ مباشرة. فَوُدَّ: (الحِلّ لغيره) جزم به في الرّوض وهو نصريح بأن قتل المخرم الجرّاد لا يحرمه على غيره وهو ظاهر؛ لأنّ حله لا يتوقّف على فعل. فَوُدَّ: (حلّ له) أي ويضمّن قال في الرّوض.

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَحْوِ اللَّبَنِ بِأَنَّهُ مُتَعَدُّ هُنَا فَغُلِّظَ عَلَيْهِ بِتَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ أَيْضًا وَالْحَقُّ بِهِ غَيْرُهُ طَرْدًا لِلْبَابِ وَلَهُ أَكُلُ لَحْمٍ صَيْدٍ لَمْ يُصَدَّ لَهُ وَلَا دَلٌّ وَلَوْ بِطَرِيقٍ خَفِيِّ كَأَنَّهُ ضَحَكَ فَتَنَبَّهَ الصَّائِدُ لَهُ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ ثُمَّ الصَّيْدُ إِذَا لَهُ مِثْلٌ مِنَ النِّعَمِ صَوْرَةً وَخِلْقَةً عَلَى التَّقْرِيبِ بِأَنَّهُ حَكَمَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ عَدْلَانِ بَعْدَهُ أَوْ لَا مِثْلَ لَهُ وَفِيهِ نَقْلٌ، وَأَمَّا مَا لَا مِثْلَ لَهُ وَلَا نَقْلَ فِيهِ فَلِأَوَّلِهِ.....

فَمَا لَوْ أَكْرَهَ الْمُحْرِمُ أَوْ مَنْ بِالْحَرَمِ عَلَى قَتْلِ صَيْدٍ أَوْ دَفْعِ الصَّيْدِ لِصَيَالِهِ فَأَصَابَ مَذْبَحَهُ بِحَيْثُ قَطَعَ حُلُقُومَهُ وَمَرِثَهُ بِلِ الْجُلِّ فِي صَوْرَةِ الصَّيَالِ أَوَّلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ نَشَأَ مِنَ الصَّيْدِ. اهـ.

قوله: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَي بَيْنَ الْمَذْبُوحِ لِلِاضْطِرَارِّ حَيْثُ يَجِلُّ لِلذَّبَائِحِ وَغَيْرِهِ (وَيَبَيِّنُ نَحْوَ اللَّبَنِ) أَي حَيْثُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ. هـ وقوله: (هُنَا) أَي فِي نَحْوِ اللَّبَنِ. هـ قوله: (فَغُلِّظَ عَلَيْهِ بِتَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ أَيْضًا) إِنَّ كَانَ الْمَعْنَى كَمَا حَرَّمَ عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ مَا فِي الْمَجْمُوعِ سَمِ أَقُولُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اسْتِدْرَاكُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَالْحَقُّ بِهِ غَيْرُهُ الْخُ وَلِذَا خَلَّتِ التُّشْخُصَةُ الْمُتَعَبِّرَةُ الْمُقَابَلَةُ عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى غَيْرَ مَرَّةٍ عَنْ لَفْظَةِ أَيْضًا. هـ قوله: (لَمْ يُصَدَّ لَهُ وَلَا دَلٌّ الْخُ) أَمَّا إِذَا صِيدَ لَهُ أَوْ دَلٌّ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُهُ دُونَ الْحَلَالِ مِنَ الصَّائِدِ وَغَيْرِهِ فَمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ بِهَامِشٍ شَرْحَ الْبَهْجَةِ بِخَطِّ شَيْخِنَا الْبُرْلُسِيِّ فِي قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا صِيدَ لَهُ أَوْ دَلَّهُ عَلَيْهِ الْمُحْرِمُ مَا نَصَّهُ أَي فَإِنَّهُ يَجِلُّ لِلصَّائِدِ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ الدَّالَّ وَغَيْرِهِ. انْتَهَى اهـ سَمِ. هـ قوله: (وَلَهُ أَكُلُ لَحْمٍ صَيْدٍ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلِلْمُحْرِمِ أَكُلُ صَيْدٍ غَيْرِ حَرَمِيٍّ إِنْ لَمْ يَدُلَّ أَوْ يُعْنَ عَلَيْهِ فَإِنَّ دَلَّ أَوْ صِيدَ لَهُ وَلَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ وَعِلْمِهِ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْأَكْلَ مِثْنًا، وَأَيْمٌ بِالذَّلَالَةِ وَبِالْأَكْلِ لَكِنْ لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ بِذَلَالَتِهِ وَلَا بِإِعَانَتِهِ وَلَا بِأَكْلِهِ وَمَا صِيدَ لَهُ. اهـ. هـ قوله: (أَوْ أَعَانَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ دَلَّ وَكَانَ الْأَوَّلَى قَلْبُ الْعَطْفِ بِأَنَّهُ يَقُولُ وَلَا أَعَانَ وَلَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخُ. هـ قوله: (ثُمَّ الصَّيْدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ لَا يَخْتِاجُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ يَغْنِي الظَّنَّ وَقَوْلُهُ: وَقَدْ يَصْدُقُ بِهِ الْمَثْنُ وَقَوْلُهُ: فَلَا اغْتِرَاضَ إِلَى الْوَبَرِ. هـ قوله: (ثُمَّ الصَّيْدُ الْخُ) تَوَطُّةٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي النَّعَامَةِ الْخُ كُرْدِيٍّ. هـ قوله: (مِنَ الْبَنَمِ) أَي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَتَائِيٍّ. هـ قوله: (صَوْرَةُ الْخُ) أَي لَا قِيَمَةَ نِهَائِيَّةً. هـ قوله: (عَلَى التَّقْرِيبِ) أَي لَا عَلَى التَّحْقِيقِ، وَإِلَّا فَأَيُّ النَّعَامَةِ مِنَ الْبَدَنَةِ وَتَائِيٍّ وَمُعْنَى. هـ قوله: (أَوْ عَدْلَانِ بَعْدَهُ) أَي عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ وَمَا لَا نَقْلَ فِيهِ الْخُ وَعِبَارَةُ شَرْحِ

(فَرَعَ): وَإِنْ اضْطَرَّ، وَأَكَلَ الصَّيْدَ صَحْنًا. اهـ. هـ. هـ. قوله: (فَغُلِّظَ عَلَيْهِ بِتَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ أَيْضًا) إِنَّ كَانَ الْمَعْنَى كَمَا حَرَّمَ عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ مَا فِي الْمَجْمُوعِ. هـ. هـ. قوله: (لَمْ يُصَدَّ لَهُ وَلَا دَلٌّ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ) أَمَّا إِذَا صِيدَ لَهُ أَوْ دَلَّ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُهُ دُونَ الْحَلَالِ مِنَ الصَّائِدِ وَغَيْرِهِ فَمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ بِهَامِشٍ شَرْحَ الْبَهْجَةِ بِخَطِّ شَيْخِنَا الْبُرْلُسِيِّ فِي قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا صِيدَ لَهُ أَوْ دَلَّهُ عَلَيْهِ الْمُحْرِمُ مَا نَصَّهُ: أَي فَإِنَّهُ يَجِلُّ لِلصَّائِدِ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ الدَّالَّ وَغَيْرِهِ كَمَا يُشْعِرُهُ ظَاهِرُ قِصَّةِ أَبِي قَتَادَةَ. اهـ. أقول بقي ما لو صيد للمحرم أو دَلَّ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ وَقُلْنَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ هَلْ يَسْتَوِي التَّحْرِيمُ وَهُوَ الْإِحْرَامُ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَيْتَةٍ فِي ذَاتِهِ بِذَلِيلٍ جَلَّ لِغَيْرِ الْمُحْرِمِ؟. فيه نَظَرٌ. هـ. هـ. قوله: (أَوْ عَدْلَانِ بَعْدَهُ) أَي

بِقِسْمِيهِ يَضْمَنُ بِمِثْلِهِ أَوْ بِمَا نُقِلَ فِيهِ.

(ففي النعامة) الذكر والأنثى (بَدَنَةً) أي واحدٌ مِنَ الإِبِلِ (وفي بَقَرِ الوحشِ وَحِمَارِهِ بَقَرَةً) أي في الذكرِ ذَكَرٌ وفي الأنثى أُنْثَى ويجوزُ عَكْسُهُ (و) في (الغَزَالِ) يعني الظبيَّةَ (عَنْزٌ) وهي أُنْثَى المعزِ التي تَمَّ لها سنةٌ، وأَمَّا الظبيُّ (ففيه تَيْسٌ) ويجوزُ عَكْسُهُ وقد يَصْدُقُ به المِثْنُ، وأَمَّا الغَزَالُ وهو وَلَدُ الظبيِّ إلَى طُلُوعِ قَرْنِهِ ثم هو ظَبْيٌ أو ظَبِيَّةٌ ففي أَثْنَاءِ عِنَاقٍ وفي ذَكَرِهِ جَذْيٌ أو جَفَرٌ (و) في (الأَرْنَبِ) أي أَثْنَاءَ (عِنَاقٍ) وفي ذَكَرِهِ ذَكَرٌ في سِنِّ العِنَاقِ الآتِي ويجوزُ عَكْسُهُ (و) في (الْيَرْبُوعِ) أي أَثْنَاءَ (جَفْرَةٍ) وفي ذَكَرِهِ جَفَرٌ ويجوزُ عَكْسُهُ فلا اعتِراضَ على المِثْنِ في إِيْهَامِهِ جَوَازَ فِدَاءِ الذِّكْرِ بِالْأُنْثَى وَعَكْسِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ جَوَازُهُ، وَالْوَبُورُ بِاسْكَانِ الْبَاءِ كَالْيَرْبُوعِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ جَمْعًا مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم حَكَمُوا بِذَلِكَ كُلَّهُ. قال في الروضة كَأَصْلِهَا وَالْعِنَاقُ أُنْثَى المعزِ من حينِ تَوَلَّدَ إلَى أَنْ تَرعى والجَفْرَةُ أُنْثَى المعزِ تُفْطَمُ وَتُفَصَّلُ عَنْ أُمِّهَا فَتَأْخُذُ فِي الرَّعْيِ وَذَلِكَ بعدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَالذِّكْرُ جَفَرٌ؛ لِأَنَّهُ جَفَرَ جَنْبَاهُ أَيَ عَظْمًا هَذَا مَعْنَاهُمَا لُغَةً لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ

الرَّوْضِ أَيَ فِي الْمَعْنَى وَالنَّهْيَةِ مَا يُوَافِقُهُ أَمَا مَا فِيهِ نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ صَحَابِيٍّ أَوْ عَنْ عَدْلَيْنِ مِنَ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ قال في الْكِفَايَةِ أَوْ عَنْ صَحَابِيٍّ مَعَ سُكُوتِ الْبَاقِينَ وفي مَعْنَاهُ قَوْلُ كُلِّ مُجْتَهِدٍ غَيْرِ صَحَابِيٍّ مَعَ سُكُوتِ الْبَاقِينَ. انْتَهَتْ اهـ سم. قوله: (بِقِسْمِيهِ) يَعْنِي مَا لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ وَمَا لَا مِثْلَ لَهُ فِيهِ نُقِلَ. قوله: (أَوْ بِمَا نُقِلَ إِلَيْهِ) أَوْ لِلتَّوْزِيعِ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَالْأَوَّلُ يَضْمَنُ بِمِثْلِهِ وَالثَّانِي بِمَا نُقِلَ فِيهِ ثُمَّ يَقُولُ فِيمَا يَأْتِي، وَالثَّالِثُ يَضْمَنُ بِبَدَلِهِ إِلَيْهِ.

قوله (سُنَّ): (ففي النعامة إلخ) أي في إِتْلَافِ النعامة يَفْتَحُ التَّوْنُ ذَكَرًا كَانَتْ أَوْ أُنْثَى بَدَنَةً كَذَلِكَ فَلَا يُجْزَى بَقَرَةٌ وَلَا سَنَعُ شِبَاهٍ أَوْ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ تُرَاعَى فِيهِ الْمُمَائِلَةُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قوله: (أَيَ فِي الذِّكْرِ ذَكَرٌ وَفِي الْأُنْثَى أُنْثَى إلخ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ وَيُجْزَى الذِّكْرُ عَنِ الْأُنْثَى وَعَكْسُهُ وَالذِّكْرُ أَفْضَلُ لِلْمُخْرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ اهـ. قوله: (يعني الظبيَّة) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ وَفِي الظَّبْيِ تَيْسٌ إِذِ الْعَنْزُ إِنَّمَا هِيَ وَاجِبُ الظَّبْيَةِ أَيَ أَصَالَةُ لِكْتِهِمْ جَرَوْا فِي التَّعْبِيرِ بِذَلِكَ عَلَى وَفْقِ الْأَثَرِ الْآتِي. اهـ. قوله: (قد يَصْدُقُ بِهِ الْمِثْنُ) أَيَ بَأَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْجِنْسِ. قوله: (ففي أَثْنَاءِ) أَيَ الْغَزَالِ (عِنَاقٍ) أَيَ أَوْ جَفْرَةٍ (وَفِي ذَكَرِهِ جَذْيٌ أَوْ جَفَرٌ) أَيَ عَلَى حَسَبِ مَا يَفْتَضِيهِ جِسْمُ الصَّيْدِ نِهَايَةُ وَمُغْنِي. قوله: (لِأَنَّ الْأَصَحَّ جَوَازُهُ) أَيَ لَكِنْ الذِّكْرُ أَفْضَلُ كَمَا يَأْتِي. قوله: (وَذَلِكَ إلخ) رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ. قوله: (بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) لَمْ يَبَيِّنْ إِلَى أَيِ حَدٍّ يَسْتَمِرُّ الْإِطْلَاقُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِلَى سَنَةٍ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ عَنَزَ بَصْرِيٌّ. قوله: (لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ عَلَى ظَاهِرٍ مَا تَقَرَّرَ لَيْسَ دُونَ سِنِّ الْعِنَاقِ سِنٌّ حَتَّى يُرَادَ بِالْجَفْرَةِ بَصْرِيٌّ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِالظَّاهِرِ لِإِمْكَانِ

عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ وَمَا لَا نُقِلَ فِيهِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرَّوْضِ أَمَا مَا فِيهِ نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ صَحَابِيٍّ أَوْ عَنْ عَدْلَيْنِ مِنَ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ قال في الْكِفَايَةِ أَوْ عَنْ صَحَابِيٍّ مَعَ سُكُوتِ الْبَاقِينَ، وَفِي مَعْنَاهُ قَوْلُ مُجْتَهِدٍ غَيْرِ صَحَابِيٍّ مَعَ سُكُوتِ الْبَاقِينَ. اهـ. قوله: (وَيَجُوزُ عَكْسُهُ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ

بالجفرة هنا ما دون العناق فإنَّ الأرنَبَ خَيَّرَ مِنَ التَّيْرُوعِ. اهـ. وخالفه في عِدَّةٍ مِنْ كُتُبِهِ فَنَقَلَ
عن أهل اللُّغَةِ أَنَّ العناقَ تُطْلَقُ على ما مرَّ ما لم تَبْلُغْ سَنَةً وعليه لا يَحْتَاجُ لِقَوْلِهِمَا لَكِنْ يَجِبُ
إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا نَقَلَاهُ أَوَّلًا مِنْ اتِّحَادِ العناقِ والجفرة فإذا ثَبَتَ أَنَّ العناقَ أَكْبَرُ مِنَ
الجفرة اتَّضَحَ مَا قَالُوهُ مِنْ إِيْجَابِهَا فِي الأَرْنَبِ الَّذِي هُوَ خَيَّرَ مِنَ التَّيْرُوعِ وَصَحَّ فِي الْخَبَرِ أَنَّ
الضَّبْعَ فِيهِ كِبَشٌ وَالضَّبْعُ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى عِنْدَ جَمْعٍ وَلِلْأُنْثَى فَقَطْ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَأَمَّا الذَّكَرُ
فَضَبْعَانُ بِكَسْرِ فَسُكُونٍ وَعَلَى كُلِّ فِقْهِ الْخَبَرِ جَوَازُ قِدَاءِ الْأُنْثَى بِالذَّكَرِ إِذَا الْكِبَشُ ذَكَرُ الضَّائِنِ.
(وما) أَي والصَّيْدُ الَّذِي (لا نَقَلَ فِيهِ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.....

حَمَلَ كَلَامَ الشَّارِحِ عَلَى مَا يَنْدَفِعُ بِهِ الْإِشْكَالُ كَمَا يَأْتِي. هـ فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ فِي عِدَّةٍ مِنْ كُتُبِهِ إِلَخَ) عِبَارَةٌ
الْمُغْنِي فِي الثَّيَابَةِ مَا يُوَافِقُهُ نَصُّهَا وَهُوَ أَيِ العناقِ أَثْنَى الْمَغْزِ إِذَا قَوِيَثَ مَا لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً ذَكَرَهُ فِي تَحْرِيرِهِ
وغيره وفي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهِ أَنَّهَا أَثْنَى الْمَغْزِ مِنْ حِينَ تَوْلَدُ إِلَخَ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الْأَوَّلِ. اهـ.
وقوله: إِذَا قَوِيَثَ أَيِ بَانَ جَاوَزَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَتَأْتِي. هـ فَوَدَّ: (مِنْ كُتُبِهِ) أَيِ الْمَجْمُوعِ وَالتَّحْرِيرِ وَغَيْرِهِمَا
نِهَايَةً. هـ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ لَا يَحْتَاجُ لِقَوْلِهِمَا إِلَخَ) قَدْ يَمْنَعُ عَدَمَ الْإِحْتِيَاجِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ العناقَ عَلَى هَذَا أَعَمُّ مِنَ
الجفرة، وَصَادَقَهُ بِمَا فِي سِنِّهَا بَلْ وَدُونَهُ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ: فِي بَيَانِهَا عَلَى هَذَا تُطْلَقُ عَلَى مَا مَرَّ مَا لَمْ
تَبْلُغْ سَنَةً فَالْعِنَاقُ فِي قَوْلِهِمْ فِي الأَرْنَبِ عِنَاقٌ صَادِقَةٌ بِمُسَمًى الْجفرة وَدُونَهَا فَيَحْتَاجُ لِقَوْلِهِمَا الْمَذْكُورِ
فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ عِبَارَةِ الْبَضْرِيِّ قَوْلُهُ: وَعَلَيْهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَخَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ؛ لِأَنَّ مُحْصَلَ هَذَا الثَّانِي أَنَّ العناقَ مِنْ
حِينَ الْوِلَادَةِ إِلَى اسْتِكْمَالِ سَنَةٍ، وَأَنَّ الْجفرةَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ إِلَى سَنَةٍ عَلَى مَا اسْتَظْهَرْنَاهُ فَكَيْفَ لَا يَحْتَاجُ
إِلَى مَا ذَكَرَ عَلَى أَنَّا إِنَّمَا لَمْ نَقُلْ بِإِمْتِدَادٍ إِطْلَاقَ الْجفرةَ إِلَى سَنَةٍ لَا يَتِمُّ قَوْلُهُ: لَا يَحْتَاجُ إِلَخَ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (مِنْ)
اتِّحَادِ العناقِ وَالْجفرة) قَدْ يُقَالُ الْمَعْلُومُ مِنْ ذَلِكَ تَمَامُ الْمُغَايِرَةِ بِإِمْتِدَادِ العناقِ إِلَى أَنْ تَزْعَى ثُمَّ جفرةً مِنْ
حِينَ تَزْعَى هَذَا مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا لَا مَا أَفَادَهُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - بِضْرِي وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ قَوْلَهُمَا مِنْ حِينَ تَوْلَدُ
إِلَخَ أَرَادَ بِهِ مِنْ تَمَامِ زَمَنِ مَبْدَؤِهِ وَقْتُ الْوِلَادَةِ وَمُنْتَهَاهُ وَقْتُ الشُّرُوعِ فِي الرَّغْيِ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ
الْمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَالضَّبْعُ إِلَخَ) وَفِي الثَّغْلَبِ شَاةٌ وَفِي الضَّبِّ وَأُمُّ حُبَيْنٍ بِضَمِّ الْمُهِمْلَةِ وَقَتَحَ الْمُوحَّدةُ
وَهِيَ دَابَّةٌ عَلَى خِلْفَةِ الْحِزْبَاءِ عَظِيمَةُ الْبَطْنِ جَدِّي مُغْنِي وَنِهَايَةً عِبَارَةُ الْوَنَاتِي فِي الثَّغْلَبِ شَاةٌ وَالْحَدِيثَانِ
الذَّلَالَيْنِ عَلَى تَحْرِيمِهِ ضَعِيفَانِ وَيُكْنَى أَبَا الْحُصَيْنِ وَمِنْهُ سَمَوْرٌ وَسِنَجَابٌ كَمَا قَالَ السَّيِّدُ الشُّلِّيُّ وَفِي
الضَّبِّ جَدِّي أَوْ خُرُوفٌ وَمِنْهُ أُمُّ حُبَيْنٍ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (أَيِ وَالصَّيْدِ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ فِي الثَّيَابَةِ إِلَّا
قَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي إِلَى وَلَوْ حَكَمَ وَقَوْلُهُ: وَقِيلَ إِلَى أَنَّهُ لَا نَظَرَ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ وَتَابَ إِلَى وَلَوْ
حَكَمَ.

كَغَيْرِهِ وَيُجْزَى الذَّكَرُ عَنِ الْأُنْثَى وَعَكْسُهُ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ لَا يَحْتَاجُ لِقَوْلِهِمَا) قَدْ يَمْنَعُ عَدَمَ الْإِحْتِيَاجِ
وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ العناقَ عَلَى هَذَا أَعَمُّ مِنَ الْجفرة وَصَادَقَهُ بِمَا فِي سِنِّهَا بَلْ وَدُونَهُ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ فِي بَيَانِهَا
عَلَى هَذَا تُطْلَقُ عَلَى مَا مَرَّ مَا لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً فَالْعِنَاقُ فِي قَوْلِهِمْ فِي الأَرْنَبِ عِنَاقٌ صَادِقَةٌ بِمُسَمًى الْجفرة

ولا عن أحدٍ مِنَ الصحابةِ فَمَنْ بعدهم من سائرِ الأعصارِ إِذْ يكفي حُكْمُ مُجْتَهِدٍ واحدٍ مع سُكُوتِ الباقيين (يُحْكَمُ بِمِثْلِهِ) مِنَ النِّعَمِ (عَدْلَانِ) لِلآيَةِ، وَيَجِبُ كَوْنُهُمَا فِطْنَتَيْنِ فَقِيهَتَيْنِ بِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي الشَّيْبَةِ وَيُنْدَبُ زِيَادَةُ فَقِيهِمَا بغيرِهِ حَتَّى يَزِيدَ تَأَهُلُهُمَا لِلْحُكْمِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ إِطْلَاقِهِمُ الْعَدَالَةُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حُرَيَّتِهِمَا وَذُكُورَتِهِمَا، وَأَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ كَوْنُ أَحَدِهِمَا أَوْ كُلُّ مِنْهُمَا قَاتِلَهُ.....

قوله: (وَلَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ) شَامِلٌ لِلوَاحِدِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائَةِ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ أَوْ عَنْ صَحَابِيٍّ مَعَ سُكُوتِ الْبَاقِيْنَ . اهـ .

قوله (سَيِّئٌ) : (عَدْلَانِ) أَي لَوْ ظَاهِرًا أَوْ بَلَا اسْتِثْرَاءٍ سَنَةً فِيمَا يَظْهَرُ نِهَائَةً وَفَتْحُ الْجَوَادِ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَلَوْ كَانَتْ عَدَالَتُهُمَا ظَاهِرَةً كَمَا فِي النَّهَائَةِ وَشَرْحِي الْإِزْشَادِ وَقَالَ فِي الْحَاشِيَةِ أَي وَشَرْحُ الْعُبَابِ الْعَدَالَةُ الْبَاطِنَةُ . اهـ . قوله: (وَيَجِبُ كَوْنُهُمَا فِطْنَتَيْنِ فَقِيهَتَيْنِ الْخ) وَوَضِحَ أَنَّ الْفَقِيهَ يُدْرِكُهُ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ لِرُتْبَةِ الْاجْتِهَادِ الْمُطْلَقِ شَرْحُ الْعُبَابِ . اهـ سَم . قوله: (وَيُؤْخَذُ مِنْ إِطْلَاقِهِمُ الْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَالنَّهَائَةِ وَعَلَّلَ الْمَاوَرِدِيُّ وَغَيْرُهُ وَجُوبَ اعْتِبَارِ الْفِقْهِ بِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ فَلَمْ يَجْزِ إِلَّا بِقَوْلٍ مَنْ يَجُوزُ حُكْمُهُ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِالْخُشْيِ وَالْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ . اهـ . زَادَ الْإِيْعَابُ وَهُوَ مُتَّجِعٌ ثُمَّ رَأَيْتُ جَمْعًا اعْتَمَدُوهُ . اهـ .

وَدُونِهَا فَيَحْتَاجُ لِقَوْلِهِمَا الْمَذْكُورِ فَلْيَتَأَمَّلْ . قوله: (وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الْخ) شَامِلٌ لِلوَاحِدِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ .

قوله في (سَيِّئٌ) : (عَدْلَانِ) اعْتَمَدَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ اعْتِبَارَ الْعَدَالَةِ الْبَاطِنَةِ وَنَقَلَ عَنِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ خِلَافَهُ وَنَازَعَهُ فِيهِ وَقَوْلُهُ: فَقِيهَتَيْنِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَعَلَّلَ الْمَاوَرِدِيُّ وَغَيْرُهُ وَجُوبَ اعْتِبَارِ الْفِقْهِ بِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ فَلَمْ يَجْزِ إِلَّا بِقَوْلٍ مَنْ يَجُوزُ حُكْمُهُ، وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِالْخُشْيِ وَالْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ . اهـ . قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ ثُمَّ رَأَيْتُ جَمْعًا اعْتَمَدُوهُ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْفَقِيهِ أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا كَالْحَاكِمِ فِيهِ وَفَقَهُ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْعِلْمِ بِالشَّيْبَةِ الْمُعْتَبَرِ شَرْعًا وَوَضِحَ أَنَّ الْفَقِيهَ يُدْرِكُهُ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ لِرُتْبَةِ الْاجْتِهَادِ الْمُطْلَقِ . اهـ . وَأَقُولُ وَمِمَّا يَرِدُ عَلَى اشْتِرَاطِ الْاجْتِهَادِ مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ أَنَّ الْفِقْهَ مُسْتَحْتَبٌ وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُمْ حَمَلُوهُ عَلَى الزَّائِدِ عَلَى مَا يُعْتَبَرُ فِي الشَّيْبَةِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَشَيْبَةُ أَنْ يُرَادَ بِالْوُجُوبِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي مَعْرِفَةِ الشَّيْبَةِ وَبِالِاسْتِحْبَابِ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْكَمَالِ وَالْحَذَقِ وَلَا يَثْبُتُ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ . اهـ . وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْعَدْلَيْنِ اعْتِمَادُ مَعْرِفَتِهِمَا فِي حَقِّ نَفْسِهِمَا حَيْثُ كَانَا الْقَاتِلَيْنِ لِلصَّبْدِ قَتْلًا لَا يُقَسَّقُ وَلَا يُقَالُ الشَّخْصُ لَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْحُكْمِ الْمَعْرُوفِ حَقِيقَةً، وَإِلَّا اشْتَرِطَ سَائِرُ شُرُوطِ الْحُكْمِ بَلْ ذَلِكَ صَرِيحُ قَوْلِهِمُ عَدْلَانِ فَقِيهَانِ وَلَوْ قَتَلَهُ بِلَا عُدْوَانٍ وَتَعْلِيلُهُمْ هَذِهِ الْمُبَالِغَةُ بِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ فَكَانَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ أَمِينًا فِيهِ بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ أَيْضًا جَوَازُ اعْتِمَادِ الْفَاسِقَيْنِ مَعْرِفَةَ أَنْفُسِهِمَا إِذَا وَثِقَ بِمَعْرِفَةِ الْآخِرِ فَظَنَّ صِدْقَهُ بَلِ يَظْهَرُ جَوَازُ اعْتِمَادِ غَيْرِ الْفَاسِقَيْنِ أَيْضًا مَعْرِفَتَهُمَا إِذَا وَثِقَ بِهَا وَاعْتَقَدَ صِدْقَهُمَا وَيَكُونُ اشْتِرَاطُ عَدَالَتِهِمَا لِرُجُوبِ قَبُولِ خَبَرِهِمَا مُطْلَقًا لَا لِصِحَّةِ مَعْرِفَتِهِمَا إِذْ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْعَدَالَةِ وَلَا لِيَصِحَّ حُكْمُهُمَا إِذْ لَيْسَ هَذَا حُكْمًا حَقِيقَةً بَلْ هُوَ مِنْ قِبَلِ الْإِخْبَارِ

إِنْ لَمْ يَفْسُقْ بِقَتْلِهِ لِيَتَعَمَّدَ لَهُ إِذْ هُوَ قَتَلَ حَيَوَانَ مُحْتَرَمًا تَعَدِّيًّا فَلَمْ يَغْضُ صِدْقُ حَدِّ الْكَبِيرَةِ عَلَيْهِ أَوْ تَابَ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ هُنَا اسْتِبْرَاءُ كَمَا يَأْتِي فِي أَنَّ أَوَّلَى إِذَا تَابَ يُزَوِّجُ حَالًا، وَلَوْ حَكَمَ اثْنَانِ بِمِثْلِ وَآخِرَانِ بِنَفْسِهِ كَانَ مِثْلًا أَوْ بِمِثْلِ آخَرَ تَخَيَّرَ وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ الْأَعْلَمُ، وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: فِي النِّعَامَةِ بَدَنَةُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْمُمَاثَلَةِ بِالْخَلْقَةِ وَالصُّورَةِ تَقْرِيبًا لَا تَحْقِيقًا بَلْ حُكْمُ الصَّحَابَةِ فِي الْحِمَامِ وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ مَا عَبَّ وَهَدَرَ بِالشَّاةِ لِتَوْقِيفِ بَلْعَهُمْ، وَقِيلَ؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا شَبَهًا.....

قوله: (وَإِنْ لَمْ يَفْسُقْ الْإِنْسَانُ) وَالَّذِي يَظْهَرُ جَوَازُ اعْتِمَادِ الْفَاسِقِينَ الْقَاتِلِينَ مَعْرِفَةَ أَنْفُسِهِمَا إِذَا وَثِقَ كُلُّ مَعْرِفَةِ الْآخَرِ فَظَنَّ صِدْقَهُ بَلْ يَظْهَرُ جَوَازُ اعْتِمَادِ غَيْرِ الْفَاسِقِينَ أَيْضًا مَعْرِفَتَهُمَا إِذَا وَثِقَ بِهِمَا وَاعْتَقَدَ صِدْقَهُمَا وَيَكُونُ اشْتِرَاطُ عَدَالَتِهِمَا لِيُجُوبَ قَبُولَ خَبَرِهِمَا مُطْلَقًا لَا لِصِحَّةِ مَعْرِفَتِهِمَا إِذْ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْعَدَالَةِ وَلَا لِيَصِحَّ حُكْمُهُمَا إِذْ لَيْسَ هَذَا حُكْمًا حَقِيقَةً بَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْإِنْخَارِ حَقِيقَةً سَم. قوله: (إِنْ لَمْ يَفْسُقْ بِقَتْلِهِ) أَيُّ بَأْنٍ كَانَ خَطَأً أَوْ لَا ضِطْرَّارٍ إِلَيْهِ لَا تَعَدِّيًّا نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُ: م ر أَوْ لَا ضِطْرَّارٍ الْإِنْسَانُ قَضَيْتُهُ أَنَّ الْمُحْرِمَ الْمُضْطَرَّارَ إِذَا ذَبَحَ صَنِيدًا لَا ضِطْرَّارَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ كَمَا تَجِبُ عَلَى الْمُضْطَرَّارِ بَدَلُ مَا أَكَلَهُ مِنْ طَعَامٍ غَيْرِهِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْبَهْجَةِ وَشَرَحَهَا وَسَيَأْتِي أَنَّ مَذْبُوحَهُ لِذَلِكَ لَا يَكُونُ مِثْنَةً بَلْ يَحِلُّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ. اه. قوله: (إِذْ هُوَ) أَيُّ تَعَمَّدَ قَتَلَ الصَّيْدِ فِي الْحَرَمِ. قوله: (أَوْ تَابَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلُ إِنَّ لَمْ يَفْسُقْ سَم. قوله: (إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ هُنَا اسْتِبْرَاءُ الْإِنْسَانِ) أَيُّ فَيَحْكُمَانِ بِهِ حَالًا وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى اسْتِبْرَاءِ ش. قوله: (كَانَ مِثْلًا) أَيُّ؛ لِأَنَّ مَعَهُمَا زِيَادَةَ عِلْمٍ بِمَعْرِفَةِ دَقِيقِ الشَّاةِ. وقوله: (تَخَيَّرَ) أَيُّ كَمَا فِي اخْتِلَافِ الْمُفْتِيِّينَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى أَيُّ الْمُجْتَهِدِينَ أَمَّا غَيْرُهُمَا فَيَتَّبِعِي أَنْ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقَهُ فِي إِصَابَةِ الْمُنْقُولِ أَخَذَ بِقَوْلِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَأْخُذْ بِقَوْلِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلتَّعَارُضِ ع ش. قوله: (وَنَحْوُهُ الْإِنْسَانُ) أَيُّ كَالْفَوَاحِشِ وَالْبِمَامِ وَالْقُمْرِيِّ وَكُلِّ ذِي طَوْقٍ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قوله: (عَبَّ) أَيُّ شَرِبَ الْمَاءَ بِلَا مَصٍّ (وَهَدَرَ) أَيُّ رَجَعَ صَوْتُهُ وَغَرَّدَ مُعْنَى عِبَارَةً بِاعْشَنَ أَيُّ شَرِبَ الْمَاءَ جَزْعًا بِلَا مَصٍّ وَلَا تَنْفَسَ بِخِلَافِ غَيْرِ الْحِمَامِ فَيَشْرَبُهُ قَطْرَةً بَعْدَ قَطْرَةٍ جَزْعًا بَعْدَ جَزْعٍ وَهَدَرَ أَيُّ رَجَعَ صَوْتُهُ وَبَعْضُهُمْ اقْتَصَرَ عَلَى الْعَبِّ وَهُوَ كَافٍ. اه. قوله: (بِالشَّاةِ) أَيُّ مِنْ ضَائِنٍ أَوْ مَغْزٍ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر بِالشَّاةِ الْإِنْسَانُ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهَا أَجْزَاؤُهَا فِي الْأُضْحِيَّةِ. أَقُولُ: وَقِيَاسُ قَوْلِهِمْ فِيمَا لَهُ مِثْلٌ مِنَ الصَّيْدِ أَنَّ فِي الْكَبِيرِ كَبِيرًا وَفِي الصَّغِيرِ صَغِيرًا أَنَّهُ يَجِبُ هُنَا فِي الْحِمَامَةِ الْكَبِيرَةِ شَاةٌ مُجَزَّةٌ فِي الْأُضْحِيَّةِ. اه. وَعِبَارَةُ الْوَنَائِي وَفِي الْحِمَامِ شَاةٌ، وَإِنْ لَمْ تُجْزَ فِي الْأُضْحِيَّةِ فَفِي الْفَرْخِ شَاةٌ صَغِيرَةٌ وَفِي بَاقِي الطُّيُورِ الْقِيَمَةُ، سَوَاءً صَغُرَ كَالزُّزُورِ وَالْبُئْبُلِ وَالصُّعُودَةِ وَالْجَرَادِ وَالْقُنْبُرَةِ أَوْ كَبُرَ كَالْإِزْزِ وَالْبَطِّ وَالْكُرْكِيِّ وَالْحُبَارَى. اه. وَيَجِيءُ عَنْ سَم مَا يُوَافِقُهُ. قوله: (لِتَوْقِيفِ بَلْعَهُمْ) أَيُّ مِنَ الشَّارِعِ، وَإِلَّا فَالْقِيَاسُ إِيْجَابُ الْقِيَمَةِ نِهَآيَةً.

حَقِيقَةً، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ لِلْعَدْلَيْنِ اعْتِمَادُ مَعْرِفَتِهِمَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا تَقَرَّرَ. قوله: (أَوْ تَابَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلُ إِنَّ لَمْ يَفْسُقْ.

إِذْ كُلُّ يَأْلَفُ الْبُيُوتِ وَيَأْتِسُ بِالنَّاسِ، وَأَنَّهُ لَا نَظَرَ لِلْقِيَمَةِ نَعَمْ تَجِبُ رِعَايَةُ الْأَوْصَافِ إِلَّا الذُّكُورَةُ وَالْأُنُوثَةُ فَيُجْزَى أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ كَمَا مَرَّ، وَإِلَّا النَّقْصُ فَيُجْزَى الْأَعْلَى عَنِ الْأَدْنَى وَهُوَ أَفْضَلُ وَلَا عَكْسَ وَلَا يُجْزَى مَعِيْبٌ عَنْ مَعِيْبٍ كَأَعْوَرَ عَنْ أَجْرَبٍ بِخِلَافٍ مَا إِذَا اتَّحَدَا عَيْنًا، وَإِنْ اخْتَلَفَ مَحَلُّهُ كَأَعْوَرَ يَمِينٍ بِأَعْوَرَ يَسَارٍ. قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَسَوَاءٌ عَوَرَ الْعَيْنُ فِي الصَّيْدِ أَوْ الْمَثَلِ ثُمَّ مَا ذَكَرَ فِي فِدَاءِ الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى وَعَكْسِهِ مِنَ الْأَوْجِهَةِ مَا يُصَرِّحُ بِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الْقِيَمَةِ أَوْ السُّنَنِ وَعَدَمِهِ وَلَا بَيْنَ كَوْنِ الْأُنْثَى وَلَدَتْ أَوْ لَا وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِ قِيَمَةِ الْأُنْثَى أَكْثَرَ وَلَحْمِ الذَّكَرِ أَطْيَبَ، ثُمَّ قَالَ عَنِ الْإِمَامِ الْخَلَّافِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَنْقُصِ اللَّحْمُ فِي الْقِيَمَةِ وَلَا فِي الطَّيِّبِ فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا مِنْ هَذَيْنِ النِّقْصَيْنِ لَمْ يَجْزِ بِلَا خِلَافٍ ثُمَّ عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ هَذَا كَلَامُهُ فَهُوَ مُتَبَيَّنٌّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مَا قَدَّمَهُ أَوَّلًا مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ وَمِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ وَيُوجِّهُ بَابَ النَّظَرِ هُنَا لِلْمِثَالَةِ الصُّورِيَّةِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ مَعَ ذَلِكَ فَلِذَا أَعْرَضُوا عَنْ تِلْكَ الْأَوْجِهَةِ الَّتِي نَظَرْتُ إِلَى

قوله: (إِذْ كُلُّ يَأْلَفُ الْبُيُوتِ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْمُغْنِيِّ وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الْحِمَامِ إِذْ لَا يَأْتِي فِي الْفَوَاحِشِ وَنَحْوِهَا. اهـ. قوله: (يَجِبُ رِعَايَةُ الْأَوْصَافِ إلخ) أَيِ قِيلَزَمَ فِي الْكَبِيرِ كَبِيرٌ وَفِي الصَّغِيرِ صَغِيرٌ وَفِي الذَّكَرِ ذَكَرٌ وَفِي الْأُنْثَى أَنْثَى وَفِي الصَّحِيحِ صَحِيحٌ وَفِي الْمَعِيْبِ مَعِيْبٌ إِنْ اتَّحَدَا جِنْسُ الْعَيْنِ وَلَوْ اخْتَلَفَ مَحَلُّهُ كَأَنَّ كَانَ عَوَرَ أَحَدِهِمَا فِي الْيَمِينِ وَالْآخَرِ فِي الْيَسَارِ فَإِنْ اخْتَلَفَا كَالْعَوَرِ وَالْجَرَبِ فَلَا وَفِي السَّمِينِ سَمِينٌ وَفِي الْهَزِيلِ هَزِيلٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ قَدَى الْمَرِيضَ بِالصَّحِيحِ أَوْ الْمَعِيْبَ بِالسَّلِيمِ أَوْ الْهَزِيلَ بِالسَّمِينِ فَهُوَ أَفْضَلُ وَيُجْزَى فِدَاءُ الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى وَعَكْسُهُ لَكِنْ الذَّكَرُ أَفْضَلُ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ أَسَنَى وَمُغْنِي وَنَهَايَةُ. قوله: (وَهُوَ أَفْضَلُ) أَيِ فِدَاءِ الْأَدْنَى بِالْأَعْلَى. قوله: (وَلَا يُجْزَى مَعِيْبٌ عَنْ مَعِيْبٍ) أَيِ عِنْدَ اخْتِلَافِ جِنْسِ الْعَيْنِ وَيَجِبُ فِي الْحَامِلِ حَامِلٌ وَلَا تُذْبِحُ بَلْ تَقُومُ بِمَكَّةَ مَحَلِّ ذَبْحِهَا وَيَتَصَدَّقُ بِقِيَمَتِهَا طَعَامًا أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا فَإِنْ أَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا وَمَاتَتْ فَكَقْتَلِ الْحَامِلَ، وَإِنْ عَاشَتْ ضَمِنَ نَفْسَهَا وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهَا حَامِلًا وَحَائِلًا أَوْ حَيًّا وَمَاتَا ضَمِنَتْهُمَا أَوْ مَاتَ دُونَهَا ضَمِنَتْهُ وَضَمِنَ نَفْسَهَا الْمَذْكُورَ شَرْحُ الرُّوْضِ وَنَهَايَةُ وَمُغْنِي. قوله: (وَسَوَاءٌ عَوَرَ الْعَيْنِ فِي الصَّيْدِ أَوْ الْمَثَلِ) لَعَلَّ أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يُجْزَى كَثِيرُ الْعَوَرِ عَنْ قَلِيلِهِ. قوله: (وَلَا نَظَرَ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَا فَرْقَ إلخ. قوله: (ثُمَّ قَالَ) أَيِ فِي الْمَجْمُوعِ. قوله: (الْخِلَافُ فِيمَا إلخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. قوله: (فَلَنْ كَانَ) أَيِ وَجَدَ. قوله: (فَهُوَ) أَيِ صَاحِبِ الْمَجْمُوعِ. قوله: (مِنْهُ) أَيِ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ وَكَذَا ضَمِيرٌ؛ لِأَنَّهُ (وَقَوْلُهُ: وَيُوجِّهُ) أَيِ مَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ إلخ. قوله: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ مَعَ النَّقْصِ فِي الْقِيَمَةِ أَوْ الطَّيِّبِ. قوله: (أَعْرَضُوا) أَيِ الْمُحَقِّقُونَ.

قوله: (إِذْ كُلُّ يَأْلَفُ الْبُيُوتِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الْحِمَامِ إِذْ لَا يَأْتِي فِي الْفَوَاحِشِ وَنَحْوِهَا. اهـ. قوله: (نَعَمْ تَجِبُ رِعَايَةُ الْأَوْصَافِ) الْأَوْصَافُ تُشْمَلُ كَبَرُ الْجُنَّةِ وَصِغَرُهَا وَالسَّمَنُ وَالْهَزَالُ.

التفاوت في المعنى فتأمل ذلك فإنه مُهَمٌّ، والثاني يضمَّن ببدله كما قال. (وفيما لا مثل له) ممَّا لا نقل فيه كالجراد والعصافير (القيمة) بمحلّ الإثلاف أو التلّف بقول عذلين كما حكمت الصحابة عليهم السلام بها في الجراد أمَّا ما لا مثل له ممَّا فيه نقل كالحمام فيشبع كما مرَّ. (تنبيه) جزَّما هنا بأنَّ في الوطواط القيمة وهو مبنيٌّ على الضعيف كما بيَّناه في الأُطعمة أنه يحلُّ أكله ولم يُبيِّناه هنا للعلم به ممَّا هنا أنه لا جزاء إلا في مأكول ولو بالنسبة لأحد أصله كما مرَّ وثمَّ أنه غير مأكول وبقرض عدم البناء فهو تناقض والراجح منه أنه غير مأكول فلا قيمة فيه، وإلحاق الجرجاني الهدُّه بالحمام هنا مبنيٌّ على حلِّ أكله والأصحَّ تحريمه وعُلِّلَ بأنه نُهي عن قتله.

❦ قوله: (والثاني إلخ) معطوفٌ على قوله فالأوَّلُ بقسميه إلخ. ❦ قوله: (ممَّا لا نقل) إلى التنبيه في المعنى وكذا في النهاية إلَّا قوله أو التلّف إلى كما حكمت. ❦ قوله: (والعصافير) أي وبقية الطيور غير الحمام سواء أكان أكبر جثة منه أم أصغر أم مثله نهايةً ومُعني. ❦ قوله: (بمحلّ الإثلاف إلخ) أي لا بمكة على المذهب مُعني. ❦ قوله: (أو التلّف) لعلَّ أو للتوزيع والأوَّل عند المباشرة والثاني عند التَّسبُّب واليد. ❦ قوله: (كالحمام) الكاف استقصائية إن أريد بالحمام ما يشمَل أنواعه عبارةً النهاية والمُعني وهو الحمام. اهـ. ❦ قوله: (كما مرَّ) أي آتفاً. ❦ قوله: (أن يحلَّ إلخ) بدَل من الضعيف فكان الأوَّلَى تقدِّمه على قوله كما بيَّناه أي ضَعُف حلُّ أكله. ❦ قوله: (ولم يُبيِّناه إلخ) أي البناء المذكور. ❦ قوله: (وثمَّ) عطفٌ على هنا ش ا هـ سم أي في قوله ممَّا هنا. ❦ قوله: (والحاق) إلى المتن في المعنى. ❦ قوله: (وعُلِّلَ إلخ). (فروغ): لو أزال إحدَى مَنَتَي التَّعامَةِ ونحوها وهما قوَّة عذوها وطيرانها اغتَبَر التَّقْصُ؛ لأنَّ امْتِناعَهُما في الحقيقةً واحدٌ فالزَّائِلُ بعضُ الامتناع فيجِبُ التَّقْصُ لا الجزاء الكامل ولو جَرَحَ ظَنِّياً واندَمَلَ جُرْحُهُ بلا إزمَانٍ تَقْصُ عَشْرُ قِيَمَتِهِ فعليه عَشْرُ شاةٍ لا عَشْرُ قِيَمَتِهَا تَحْقِيقاً لِلْمُثَالَّةِ فَإِنْ بَرِيَ وَلَا تَقْصُ فيه فالأَرَشُ بالنسبةِ إِلَيْهِ كالحُكُومَةِ بالنسبةِ إلى الأَدَمِيِّ فَيَقْدَرُ القاضي فيه شَيْئاً باجْتِهَادِهِ مُراعِياً في اجْتِهَادِهِ ومِقْدَارُ الوجع الذي أصابه وعليه في غير المِثْلِيِّ أرشهُ ولو أَزَمَنَ صَيْداً لَزِمَهُ جَزَاؤُهُ كامِلاً كما لو أَزَمَنَ عبداً لَزِمَهُ كُلُّ قِيَمَتِهِ فَإِنْ قَتَلَهُ مُحَرِّمٌ آخَرَ فَعَلَى الْقَاتِلِ جَزَاؤُهُ مُزِمّاً أو قَتَلَهُ الْمُزِمُّ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ فعليه جزاءٌ واحدٌ أو بَعْدَهُ فعليه جَزَاؤُهُ مُزِمّاً ولو جَرَحَ صَيْداً فَعَقَابُ قَوَّجَدِهِ مِثْنًا وشكَّ أَمَاتَ بِجُرْحِهِ أم بحادثٍ لم يَجِبْ عليه غيرُ الأَرَشِ؛ لأنَّ الأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ عَمَّا زَادَ مُعْنِي زَادَ الأَسْنَى والنهايةً وَلَزِمَ الجماعةُ المُشْتَرَكِينَ في قَتْلِ صَيْدٍ والقَارِنَ الْقَاتِلَ لِلصَّيْدِ جَزَاءً واحدٌ، وإن كان الصَّيْدُ حَرَمِياً لِاتِّحَادِ الْمُتْلَفِ وشريكِ الحلالِ في قَتْلِ صَيْدٍ يَلْزِمُهُ التَّضَفُّ مِنَ الْجَزَاءِ ولا شَيْءَ على الحلالِ وَلَوْ اشْتَرَكَ مُحَرِّمٌ ومُحِلٌّ لَزِمَهُ مِنَ الْجَزَاءِ بِقِسْطِهِ على عَدَدِ الرُّءُوسِ. اهـ قال ع ش قوله: م ر مِقْدَارُ الوجع إلخ أي فإن لم يكن له مِقْدَارٌ أَضْلاً فلا شَيْءَ عليه في مُقَابَلَتِهِ. اهـ.

❦ قوله: (وثمَّ) عطفٌ على هنا ش.

(ويحرم) ولو على الحلال (قطع نبات) أي ناب (الحرم)، وإن نُقِلَ إلى الجِلِّ أو كان ما بالجِلِّ من نوى ما بالحرم (الذي لا يُسْتَنْبَت) أي لا يَسْتَنْبِتُهُ النَّاسُ بأن نَبَتَ بنفسه شَجَرًا كان، وإن كان بعضُ مغْرِسِهِ في الجِلِّ أو حَشِيشًا رَطْبًا إجماعًا لِلنَّهْيِ عنه ومثله بالأولى قَلْعُهُ نعم يجوزُ أخذُ ورقٍ من غيرِ خَبْطٍ يُضِرُّ بالشَّجَرِ وقطعُ عُصَنِ يَخْلَفُ مثله في سنةِ القطعِ أي قبل مُضَيِّ سنةٍ كاملةٍ منه كما هو ظاهرٌ. وظاهرُ كلامهم أنه لا فرق في هذا التفصيل بين عودِ السَّوَاكِ وغيره لكن قضية قول المجموع اتَّفَقُوا على أنه يجوزُ أخذُ ثَمَرِ الشَّجَرِ وعودِ السَّوَاكِ ونحوه

☐ فَوُدَّ: (وَلَوْ عَلَى الْحَلَالِ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَي قَبْلَ مُضَيِّ الْخِ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. ☐ فَوُدَّ: (وَلَوْ عَلَى الْحَلَالِ) فِي هَذِهِ الْغَايَةِ مَا مَرَّ فِي مَبْحَثِ اضْطِيَادِ.

☐ قَوْلُ (سَيِّ): (قَطَعَ نَبَاتِ الْحَرَمِ) أَي الرِّطْبِ نَهَايَةً وَمُعْنَى. ☐ فَوُدَّ: (وَأَنْ نَقَلَ الْخِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ غُرِسَتْ شَجَرَةٌ حَرَمِيَّةٌ فِي الْجِلِّ أَوْ عَكْسِهِ لَمْ تَنْتَقِلِ الْحُرْمَةُ عَنْهَا فِي الْجِلِّ وَلَا إِلَيْهَا فِي الثَّانِيَةِ بِخِلَافِ صَيِّدٍ دَخَلَ الْحَرَمَ إِذْ لِلشَّجَرِ أَصْلٌ نَابِتٌ فَاعْتَبِرَ مَنَبَتُهُ بِخِلَافِ الصَّيِّدِ فَاعْتَبِرَ مَكَانُهُ. اهـ. ☐ فَوُدَّ: (أَوْ كَانَ مَا بِالْجِلِّ الْخِ) تَقْدِيرُهُ أَوْ كَانَ مَا بِالْجِلِّ مِنْهُ الَّذِي قَطَعَ مِنْ نَوَى مَا بِالْحَرَمِ فَتَأَمَّلْهُ تَعْرِفُهُ فَإِنَّ بِذَلِكَ يَنْدَفِعُ ضَعُوبَةُ هَذَا الْعَطْفِ لَفْظًا وَمَعْنَى فَأَذْرِكُهُ سَمَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ هَذَا الْعَطْفَ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ فِي قُوَّةٍ أَوْ كَانَ أَي كَوْنُهُ نَابِتَ الْحَرَمِ بِاعْتِبَارِ أَصْلِهِ.

☐ قَوْلُ (سَيِّ): (الَّذِي لَا يُسْتَنْبَتُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَي مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ لَا يُسْتَنْبِتُهُ الْآدَمِيُّونَ بِأَنْ يَنْبُتَ بِنَفْسِهِ كَالطَّرْفِ شَجَرًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ كَذَا فِي الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ مَا هُوَ كَذَلِكَ لَوْ اسْتَنْبَتَ فَلَهُ حُكْمُ مَا لَا يُسْتَنْبَتُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُسْتَنْبَتَ يَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُهُ، وَإِنْ نَبَتَ بِنَفْسِهِ وَهَذَا مُخَالَفٌ لِظَاهِرِ كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الصَّوَرَتَيْنِ بَصْرِيٍّ أَقُولُ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالِاسْتِنْبَاتِ هُنَا نَفْيًا، وَإِبْتِائًا مَا شَأْنُهُ ذَلِكَ كَمَا فِي بَاعْشَنِ وَعِبَارَةُ الْوَنَائِي وَسَوَاءٌ فِي الشَّجَرِ الْمُسْتَنْبَتِ وَالتَّابِتِ بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَشَرْطُهُ أَنْ يَنْبُتَ بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ مَا يُسْتَنْبَتُ مِنْهُ كَحُوبٍ وَغَيْرِهَا وَمَا يَأْتِي وَلَوْ اسْتَنْبَتَ مَا يَنْبُتُ بِنَفْسِهِ غَالِيًا أَوْ عَكْسُهُ فَالْعِبْرَةُ بِالْأَصْلِ. اهـ. ☐ فَوُدَّ: (وَأَنْ كَانَ بَعْضُ مَغْرِسِهِ الْخِ) أَي أَصْلُهُ فَيَحْرُمُ قَطْعُ شَجَرَةٍ أَصْلُهَا فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ تَغْلِيًا لِلْحُرْمَةِ نَهَايَةً وَوَنَائِي. ☐ فَوُدَّ: (أَوْ حَشِيشًا) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَإِطْلَاقُ الْحَشِيشِ عَلَى الرِّطْبِ مَجَازٌ فَإِنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْيَابِسِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ لِلرِّطْبِ كَلًّا وَعُشْبٌ نَهَايَةً.

☐ فَوُدَّ: (رَطْبًا) حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ شَجَرًا أَوْ حَشِيشًا أَوْ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ نَبَاتُ الْحَرَمِ وَهُوَ أَحْسَنُ.

☐ فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَي الْقَطْعُ سَمَ. ☐ فَوُدَّ: (يُضِرُّ بِالشَّجَرِ) مِنْ أَضَرَّ فَهُوَ يَضُمُّ الْيَاءَ ش. ☐ فَوُدَّ: (لَكِنْ قَضِيَّةٌ قَوْلِ الْمَجْمُوعِ الْخِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ أَخَذَ غُصْنًا مِنْ شَجَرَةٍ حَرَمِيَّةٍ فَأَخْلَفَ مِثْلَهُ فِي سَنَتِهِ بِأَنْ

☐ فَوُدَّ: (أَوْ كَانَ مَا بِالْجِلِّ الْخِ) تَقْدِيرُهُ أَوْ كَانَ مَا بِالْجِلِّ مِنْهُ الَّذِي قَطَعَ مِنْ نَوَى مَا بِالْحَرَمِ فَتَأَمَّلْ تَعْرِفُهُ فَإِنَّ بِذَلِكَ يَنْدَفِعُ ضَعُوبَةُ هَذَا الْعَطْفِ لَفْظًا وَمَعْنَى فَأَذْرِكُهُ. ☐ فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَي الْقَطْعُ. ☐ فَوُدَّ: (إِنَّهُ لَا فَرْقَ) اعْتَمَدَهُ م ر.

خلافه ويؤجّه بأنّ هذا ممّا يُحتاج لأخذه على العموم فسومح فيه ما لم يُسامح في الأغصان التي ليست كذلك وظاهر قولهم مثله أنه لا بُدّ في العائِد قبل السّنة أن يكون في محلّ المقطوع لا في محلّ آخر من الشجرة، وأنه لا بُدّ أن يساوي العائِد الزائِل غِلظًا وطولًا وفي كلّ منهما وقفٌ ولو قيل: يكفي العود ولو من محلّ آخر قريب منه بحيث يُعدّ عرفاً أنه خلف له ويكتفي في المثليّة بالعرف المبني على تقارب الشبه دون تحديده لم يبعد أمّا اليابس فيجوز قطعه وكذا قلع الشجر لا الحشيش؛ لأنه يثبت إذا أصابه ماء ومن ثمّ لو غلِم فساد منبته من أصله جاز قلعه وكأنهم إنّما لم يُجروا هذا التفصيل في الشجر لئذّرت فيه بفرض تصوّره، وأمّا ما يُستنبط فسيأتي. (والأظهر تعلّق الضمان به) أي بقطع وقلع النبات، وأراد به هنا الحشيش

كان لطيفاً كالسّواك فلا ضمان فيه فإن لم يُخلف أو أخلف لا مثله أو مثله لا في سنّته فعليه الضمان فإن أخلف مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كما لو قلع سنّ مفعور فثبت ونقل في المجموع اتّفاقهم على جواز أخذ ثمرها وعود السّواك ونحوه. وقضيته أنه لا يضمن الغصن اللّطيف، وإن لم يُخلف. قال الأذرعى: وهو الأقرب قال الشّيخ: لكتّه مخالف لما مرّ. انتهى والأوجه حمل ما هنا على ما هناك. اهـ. وعبارة الكردي على بأفضل واختلّفوا في عود السّواك هل يجوز أخذه مطلقاً أو بشرط أن يُخلف وعلى الجواز هل يجب الضمان إن لم يُخلف؟. ثلاثة آراء متكافئة أو قريية التّكافؤ، والحاصل أن المراتب أربع أحدها ما لا يضمن مطلقاً وهو ما احتاج إليه من الحشيش الأخضر والأذخر وكذا عود السّواك بناء على ما سبق ثانيها ما لا يضمن إذا أخلف في سنة انقطع مثله، وإلا ضمن وهو غصن الشجر. ثالثها ما لا يضمن إذا أخلف مطلقاً وهو الحشيش الأخضر المقطوع بغير حاجة. رابعها ما يضمن مطلقاً، وإن أخلف في حينه وهو قطع الشجر الأخضر من أصله. اهـ. قوله: (جلافة) وهو الفرق بين نحو السّواك ممّا يُحتاج إليه وبين غيره في التّفصيل المذكور على ما هو ظاهر سياقه، وعدم الفرق بينهما في جواز الأخذ بلا ضمان مطلقاً كما مرّ عن النّهاية والمغني وعلى كلّ يُمكن رفع المخالفة بأن قول المجموع ونحوه المتبادر في غصن لطيف يُخلف الإخلاف المذكور يُفيد اشتراط ذلك الإخلاف فيه وفيما عطف هو عليه وهو السّواك. قوله: (بأن هذا) أي نحو عود السّواك. قوله: (ليست كذلك) أي لا يُحتاج إليها على العموم. قوله: (ولو قيل إلخ) أقرّه الكردي والثّاني. قوله: (أما اليابس إلخ) أي شجراً كان أو حشيشاً بصريّ عبارة المغني والنّهاية وخرج بالرّطب الحشيش اليابس فيجوز قطعه لا قلعه والشجر اليابس فيجوز قطعه وقلعه والفرق بين الشجر والحشيش في القلع أن الحشيش يثبت نزول الماء عليه ولا كذلك الشجر. اهـ. قوله: (فساد منبته إلخ) أي الحشيش اليابس.

قوله: (فسيأتي) أي تخصيصه بغير الشجر كبر وشعر فلمّا لِكِه قطعه وقلعه مُغني. قوله: (لئذّرت إلخ) يَمْنَعُه المُشاهدة كثرة وقوعه في أنواع من الشجر في سني شدّة الشتاء إلّا أن يفرض كلامه في الحرّم بخصوصه بقرينة المقام. قوله: (أي بقطع وقلع النبات) أي نبات الحرّم الرّطب وهو شامل للشجر كما

بدليل قوله إيضاحاً (ويقطع أشجاره) كصيده بجامع حرمة التعرض لكل لحرمة الحرم ومزجاً
أخذ عُصْنٍ بشرطه فلا يضمن إن أخلف قبل السنة، وإلا وجبت قيمته ويسقط ضمان شجرة
بردها إليه إذا نبتت ولو بغير منبتها (ففي) الحشيش القيمة ما لم يقطعه فيخلف ولو بعد سنين
كما اقتضاه إطلاقهم فلا يضمن كسب غير المغمور، وكان الفرق بينه وبين عُصْنِ الشجر
حيث فصلوا فيه وبين الشجر إذا أخذ من أصله يضمن، وإن أخلف في سنته كما اقتضاه
إطلاقهم أيضاً أن الشجر يحتاط له أكثر إذ لا فرق فيه بين المستنبت وغيره ويضمن بالحيوان
بخلاف الحشيش فيهما وفي قلع أو قطع (الشجرة الكبيرة) عرفاً، وإن لم يتناه نموها خلافاً
لمن اشترطه وهو أولى من ضبطها بأنها ذات الأغصان إلا أن يريد الأغصان الكثيرة المتشعبة

مرّ فقوله: ويقطع أشجاره من ذكر الخاص بعد العام للاهتمام بنهاية ومعني. قود: (بدليل قوله إيضاحاً
إلخ) قد يقال بل هذا دليل على أنه أراد بالنبات هنا وهناك ما عدا الشجرة لكن يلزم عدم تعرضه لحرمة
التعرض للشجر إلا أنه يفهم من حرمة التعرض للنبات ويحتمل أن عطف ويقطع أشجاره على قوله به
أي بقطعه مثلاً من عطف الأخص سم أي كما جرى عليه النهاية والمعني. قود: (بشرطه) وهو أن
يخلف مثله في سنة القطع. قود: (إن أخلف إلخ) أي مثله. وقود: (والأ) أي، وإن لم يخلف أو أخلف
لا مثله أو مثله لا في سنته نهاية قال ع ش قوله: أو أخلف لا مثله إلخ قضيت أنه لو أخلف في سنته دونه
ضمنه ضمان الكل لا التفاوت بين المقطوع وما أخلف. اهـ. قود: (ويسقط) إلى قوله ما لم يقطعه إلخ
في النهاية والمعني. قود: (إذا نبت) عبارة النهاية ولا تضمن حرمة نكلت من الحرم إليه إن نبتت وكذا
إلى الجبل لكن يجب ردها محافظة على حرمتها، وإلا ضمنها كما قاله جمع واعتدله السبكي وغيره أي
بين قيمتها مخترمة وغير مخترمة ومن قلعه من الجبل استقر عليه ضمانها وفهم مما مر أنه لا يضمن
عُصْنًا في الحرم أصله في الجبل نظراً لأصله، وإن ضمن صيداً فوقه لذلك. اهـ. أي لكونه في هواء
الحرم. قود: (ما لم يقطعه فيخلف إلخ) جزم به الونائي. قود: (كما اقتضاه إطلاقهم) قد يحتمل
إطلاقهم على ما ذكره في العُصْنِ م ر اه سم. قود: (وكان الفرق بينه) أي بين الحشيش المخلف ولو
بعد سنين فلا يضمن. قود: (يضمن، وإن أخلف إلخ) وفاقاً للنهاية والمعني. قود: (أن الشجر
يختاط له أكثر إلخ) كان ينبغي أن يزيد قوله: وكذا عُصْنُهُ يخطأ له إذ لا فرق فيه بين المستنبت وغيره
بخلاف الحشيش. قود: (وفي قلع) إلى قوله وفيه نظر في النهاية إلا قوله، وإن لم يتناه إلى المثنى
وقوله: كما اقتضاه إلى وتجزئ. قود: (أو قطع الشجرة إلخ) أي، وإن أخلفت شرح الإرشاد اه سم

قود: (بدليل قوله إيضاحاً) قد يقال بل هذا دليل على أنه أراد بالنبات هنا وهناك ما عدا الشجر لكن
يلزم عدم تعرضه لحرمة التعرض للشجر إلا أنه يفهم من حرمة التعرض للنبات ويحتمل أن عطف
ويقطع أشجاره على قوله به أي بقطعه مثلاً من عطف الأخص. قود: (كما اقتضاه إطلاقهم) قد يحتمل
إطلاقهم على ما ذكره في العُصْنِ م ر. قود: (وبين الشجر إذا أخذ من أصله يضمن، وإن أخلف في

(بقرة) تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ كَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُهُمَا كَفِيرُهُمَا وَحَيْثُ أُطْلِقْنَا فِي الْمَنَاسِكِ الدَّمَ
فَالْمُرَادُ كَدَمِ الْأُضْحِيَّةِ فِي سِنِّهَا وَسَلَامَتِهَا وَصَرَّحَ بِذَلِكَ شَارِحُ التَّعْجِيزِ وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ هُنَا أَيْضًا
بِخِلَافِهِ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِيهِ عَلَى الْمُمَاتِلَةِ (و) فِي (الصَّغِيرَةِ) وَهِيَ مَا يَقْرُبُ مِنْ
شُبُعِ الْكَبِيرَةِ إِذِ الشَّاةُ شُبُعُ الْبَقَرَةِ فَإِنْ صَغُرَتْ جِدًّا فَفِيهَا الْقِيَمَةُ (شاة) تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ

وَمَرَّ آتِفًا فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. هـ. فَوَدَّ: (تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالتَّهْيَاةِ وَنَقَلَ فِي الْمَغْنِيِّ كَلَامَ
الِاسْتِفْصَاءِ مَعَ تَوْجِيهِهِ الْآتِي، وَأَقَرَّهُ. اهـ. بَصْرِيٌّ. هـ. فَوَدَّ: (وَحَيْثُ أُطْلِقْنَا الْخ) مَقُولُ الْقَوْلِ.
هـ. فَوَدَّ: (وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ مَزْدُودٌ إِلَى وَالْأَصْلُ. هـ. فَوَدَّ: (وَتُجْزَى
الْبَدَنَةُ هُنَا أَيْضًا) وَقِيَاسُ ذَلِكَ إِجْزَاؤُهَا كَالْبَقَرَةِ عَنِ الشَّجَرَةِ الصَّغِيرَةِ سَم. هـ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ فِي جِزَاءِ
الصَّيْدِ) شَامِلٌ لِلْمِثْلِيِّ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي الْحِمَامِ وَهُوَ حَاصِلٌ مَا اعْتَمَدَهُ كَمَا سَتَسْمَعُهُ وَعِبَارَةُ الرُّوضِ فِي
بَابِ الدَّمَاءِ حَيْثُ أُطْلِقْنَا فِي الْمَنَاسِكِ الدَّمَ فَالْمُرَادُ كَدَمِ الْأُضْحِيَّةِ إِلَّا فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ الْمِثْلِيِّ أَيْ فَلَا
يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ كَالْأُضْحِيَّةِ فِي سِنِّهَا وَسَلَامَتِهَا بَلْ يَجِبُ فِي الصَّغِيرِ صَغِيرٌ وَالْكَبِيرِ كَبِيرٌ وَالْمَعِيبِ مَعِيبٌ بَلْ
لَا تُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ شَاتِهِ أَيْ الْمِثْلِيِّ. اهـ. وَفِي شَرْحِهِ وَعَدَلَ عَنْ تَغْيِيرِ الْأَصْلِ بِجِزَاءِ الصَّيْدِ إِلَى قَوْلِهِ
جِزَاءِ الْمِثْلِيِّ لِيُخْرِجَ جِزَاءَ غَيْرِ الْمِثْلِيِّ كَالْحِمَامِ أَيْ فَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ كَالْأُضْحِيَّةِ فِي سِنِّهَا وَسَلَامَتِهَا. اهـ.
وَطَالَمَا تَوَقَّفْتُ فِي ذَلِكَ حَتَّى رَأَيْتُ الشَّارِحَ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي بَابِ الدَّمَاءِ: تَنْبِيْهُ: وَقَعَ لِسَانُنَا هُنَا

سَتَيْتِهِ) عِبَارَةُ الْإِزْشَادِ وَشَرْحِهِ لِلشَّارِحِ بِشَجَرَةٍ كَبِيرَةٍ أَيْ بِسَبَبِ قَلْعِهَا أَوْ قَطْعِهَا، وَإِنْ أَخْلَفْتَ تَجِبُ بَقَرَةٌ.
اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ هُنَا أَيْضًا) وَقِيَاسُ ذَلِكَ إِجْزَاؤُهَا كَالْبَقَرَةِ عَنِ الشَّجَرَةِ الصَّغِيرَةِ. هـ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ
فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ) شَامِلٌ لِلْمِثْلِيِّ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي الْحِمَامِ وَهُوَ حَاصِلٌ مَا اعْتَمَدَهُ كَمَا سَتَسْمَعُهُ وَعِبَارَةُ
الرُّوضِ فِي بَابِ الدَّمَاءِ حَيْثُ أُطْلِقْنَا فِي الْمَنَاسِكِ الدَّمَ فَالْمُرَادُ كَدَمِ الْأُضْحِيَّةِ إِلَّا فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ الْمِثْلِيِّ
أَيْ فَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ كَالْأُضْحِيَّةِ فِي سِنِّهَا وَسَلَامَتِهَا بَلْ يَجِبُ فِي الصَّغِيرِ صَغِيرٌ وَالْكَبِيرِ كَبِيرٌ وَالْمَعِيبِ
مَعِيبٌ بَلْ لَا تُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ شَاتِهِ أَيْ الْمِثْلِيِّ أَيْ، وَإِنْ أَجْزَأَتْ عَنْهَا فِي الْأُضْحِيَّةِ. اهـ. وَفِي شَرْحِهِ
وَعَدَلَ عَنْ تَغْيِيرِ الْأَصْلِ بِجِزَاءِ الصَّيْدِ إِلَى قَوْلِهِ جِزَاءِ الْمِثْلِيِّ لِيُخْرِجَ جِزَاءَ غَيْرِ الْمِثْلِيِّ كَالْحِمَامِ. اهـ.
وَطَالَمَا تَوَقَّفْتُ فِي ذَلِكَ حَتَّى رَأَيْتُ الشَّارِحَ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي بَابِ الدَّمَاءِ: تَنْبِيْهُ: وَقَعَ لِسَانُنَا هُنَا
فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّهُ قَالَ وَعَدَلَ عَنْ تَغْيِيرِ الْأَصْلِ بِجِزَاءِ الصَّيْدِ إِلَى قَوْلِهِ جِزَاءِ الْمِثْلِيِّ لِيُخْرِجَ جِزَاءَ غَيْرِ
الْمِثْلِيِّ كَالْحِمَامِ. اهـ. وَفِيهِ إِيْهَامٌ تَبَهَّتْ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَفِي الْحِمَامِ شاةٌ وَقَوْلُهُ: وَلَا
تُجْزَى بَدَنَةُ عَنْ شَاتِهِ فَاحْذَرُهُ. اهـ. وَقَالَ فِي شَرْحِ الْأَوَّلِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي مُسْتَنَدِ الشَّاةِ فِي
الْحِمَامِ هَلْ هُوَ تَوْقِيفٌ بَلَّغَهُمْ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا مَرَّ فِي الشَّرْحِ، وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ كَمَا فِي الْحَاوِي وَغَيْرِهِ أَنَّهُ
لَوْ كَانَ صَغِيرًا فَهَلْ تَجِبُ سَخْلَةٌ أَوْ شاةٌ كَامِلَةٌ وَجِهَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّ الشَّاةَ وَجَبَتْ تَوْقِيفًا أَوْ تَشْبِيْهًا،
وَقَضِيَّتُهُ تَرْجِيْهُ شاةٍ لَكِنْ فِي الْإِمْلَاءِ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الصَّغِيرِ شاةٌ صَغِيرَةٌ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُسْتَنَدَ التَّوْقِيفَ
وَنَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الشَّاةِ هُنَا كَوْنُهَا مُجْزَئَةً فِي الْأُضْحِيَّةِ خِلَافَ مَا

وَزَعَمُ الاستقصاءِ عن المذهبِ إجزاء التبيع وتوجيهه بأنه عهد إيجابه في الثلاثين ولم يُعهد إيجاب شاة دون سين الأضحية مردوداً نقلاً وتوجيهها. والأصل في ذلك أثر ابن الزبير رضي الله عنه الذي رواه الشافعي عنه ومثله لا يقال من قبل الرأي وبحث الزركشي فيما جاوزت سبع الكبيرة ولم تنته إلى حد الكبير أنه يجب فيها شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة وفيه نظر

في شرح الروض أنه قال وعدل عن تغيير الأصل بجزاء الصيد إلى قوله بجزاء المثلّي ليخرج جزاء غير المثلّي كالحمام انتهى. وفي إيهام نبهت عليه في شرح قول المصنف وفي الحمام شاة، وقوله: ولا تُجزئ بدنة عن شاته فاحذره. انتهى. وقال في شرح الأول بعد كلام وبه يعلم أنه لا يشترط في الشاة هنا أي في الحمام كونها مُجزئة في الأضحية خلاف ما أوهمه كلام الروض في الدماء، وإن أقره شيخنا. اه. وقال في شرح الثاني وقضية قوله شاته أي المثلّي إجزاء البدنة عن الشاة في الحمام؛ لأنه ليس مثلياً وهو ظاهر إن قلنا إن الصغير أي من الحمام تجب فيه شاة تُجزئ في الأضحية والمنقول في المجموع عن الأوصحاب أن الصغير تجب فيه شاة صغيرة اختياراً لجنس المماثلة فيه كسائر المثلّيات فلا تُجزئ البدنة عن شاته أيضاً كما اقتضاه ما تقرّر خلافاً لما يوهمه كلام شيخنا كالروض كما يأتي. انتهى اه. سم ومرّ عن الونائي ما يوافقه. ه. قوله: (وزعم الاستقصاء إلخ) أقره المصنف عبارته ولم يتعرّض الشيخان لسنّ البقرة وفي الاستقصاء لا يشترط إجزاؤها في الأضحية بل يكفي فيها التبيع، وأما الشاة فلا بد أن تكون في سين الأضحية قال السنوي وكان الفرق أن الشاة لم يوجبها الشرع إلا في هذا السن بخلاف البقرة بذليل التبيع في الثلاثين منها. اه. ه. قوله: (إجزاء التبيع) أي في الشجرة الكبيرة خلافاً لما يوهمه صنيعة. ه. قوله: (وتوجيهه) يعني توجيه السنوي ما زعمه الاستقصاء.

ه. قوله: (ولم يُعهد إيجاب شاة) تقدّم في الزكاة قول المصنف وفي الصغار صغيرة في الجديد سم. ه. قوله: (في ذلك) أي قول المصنف ففي الشجرة الكبيرة بقرة إلخ. ه. قوله: (وبحث الزركشي إلخ) نقل شيخ الإسلام في الغرر والأسنى بحث الزركشي عنه، وأقره وتبعه على ذلك صاحب النهاية والمصنف بل استوجبه الشارح رحمه الله تعلّق في فتح الجواد من غير عزوه إليه فقال والأوجه أن ما جاوز سبعة ولم ينته إلى الكبيرة يجب فيه شاة أعظم من تلك. اه. بصريّ واعتمد الونائي. ه. قوله: (أعظم من الواجبة إلخ) ويتبعني أن تراعى في العظم النسبة بين الصغيرة وما زاد عليها ولم ينته إلى حد الكبيرة فإذا كان قيمة

أوهمه كلام الروض في الدماء، وإن أقره شيخنا. اه. وقال في شرح الثاني وقضية قوله شاته أي المثلّي إجزاء البدنة عن الشاة في الحمام؛ لأنه ليس مثلياً وهو ظاهر إن قلنا: إن الصغير تجب فيه شاة تُجزئ في الأضحية والمنقول في المجموع عن الأوصحاب أن الصغير تجب فيه شاة صغيرة اختياراً لجنس المماثلة فيه كسائر المثلّيات فلا تُجزئ البدنة عن شاته أيضاً كما اقتضاه ما تقرّر خلافاً لما يوهمه كلام شيخنا كالروض كما يأتي. اه. ه. قوله: (ولم يُعهد إيجاب شاة دون سين الأضحية) تقدّم في الزكاة قول المصنف وفي الصغار صغيرة في الجديد.

ظاهرٌ على أنه لم يُبين ما ضابطُ ذلك العَظَم هل هو من حيث السنُّ أو السَمَنُ وفي كُلِّ منهما بُعدٌ لا يخفى فالأوجه ما اقتضاه إطلاقهم من أجزاء الشاة في كُلِّ ما لم يُسمَّ كبيرةً، وإنَّ ساوَتِ سِتَّةِ أسباعِ الكبيرة مثلاً وضبطُهم للصغيرة بما مرَّ إنَّما هو ليبيان انتفاء الشاة فيما دون السبع لا تعدُّها فيما فوقه خلافاً لِمَنْ زَعَمَه وليس ما هنا كالصيد؛ لأنَّ المُمائلة مُعتبرة ثُمَّ لا هنا.

(قُلْتُ: والمستتَبُّ) مِنَ الشَّجَرِ الحَرَمِيِّ بَأَن يَأْخُذَ غُصْنًا مِنْ حَرَمِيَّةٍ وَيَغْرِسُهُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ مِنَ الحَرَمِ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ مَلَكَه (كغيره) المعلومُ من كلامه أَوَّلًا وهو ما نَبَتَ بنفسِه في الحُرمةِ

المُجَزَّة في الصغيرة دَرَهَمًا والزائدة عليها في المقدارِ بَلَغَتْ نِصْفَ الشَّجَرَةِ اغْتَبِرَ فِي الشَّاةِ الْمُجَزَّةِ فِيهَا أَنَّ تَسَاوِي ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ وَنِصْفَ دَرَهَمٍ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَةَ سُبْعٌ مِنَ الْكَبِيرَةِ تَقْرِبًا وَهَذِهِ مَقْدَارُ النِّصْفِ وَالتَّفَاوُتُ بَيْنَهُمَا سُبْعَانِ وَنِصْفُ سُبْعٍ وَتُظَيَّرُ هَذَا مَا مَرَّ فِي الزَّكَاةِ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْفَصِيلِ أَوْ ابْنِ اللَّبُونِ زِيَادَةُ قِيَمَتِهِ عَلَى الْمَأْخُودِ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ ع ش. ة فَوُد: (عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُبَيَّنْ مَا ضَابِطُ ذَلِكَ الْإِلْح) تَقَدَّمَ أَيْضًا عَنْ ع ش بَيَانُهُ، وَأَنَّهُ أَيُّ الْعِظَمِ مِنْ حَيْثُ الْقِيَمَةُ. ة فَوُد: (وَضَبْطُهُمْ الْإِلْح) ة فَوُد: (وَلَيْسَ مَا هُنَا الْإِلْح) كُلُّ مِنْهُمَا اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِيٌّ.

ة فَوُد (الس): (وَالْمُسْتَتَبُّ) بِفَتْحِ الْمَوْحَدَةِ وَهُوَ مَا اسْتَتَبَّه الْأَدَمِيُّونَ مِنَ الشَّجَرِ نِهَائَةً وَمُعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ (وَالْمُسْتَتَبُّ كغيره) قَضِيَّتُهُ امْتِنَاعُ قَطْعِ جَرِيدِ نَخْلِ الحَرَمِ حَتَّى الْمَمْلُوكَةِ خُصُوصًا وَالْجَرِيدُ لَا يُخْلَفُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا بِهَامِشِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ قَالَ اقْتَضَى كَلَامُهُ كغيره أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقْطَعَ جَرِيدَةً مِنْ نَخْلِ الحَرَمِ وَلَوْ كَانَتْ مِلْكَالَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَضْلَاهَا قَدْ أُخِذَ مِنَ الْجِلِّ وَغَرَسَ فِي الحَرَمِ، وَأَمَّا السَّعْفُ فَيَجُوزُ لِلْحَاجَةِ؛ لِأَنَّهُ وَرَقُهَا. اه سم وَيَأْتِي عَنْ ع ش جَوَازُ قَطْعِهَا إِذَا أَضْرَثَ بِالنَّخْلِ وَعَنْ الْبَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. ة فَوُد: (مِنَ الشَّجَرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِتَخْرِجِ الْبَيْعِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: بَأَن يَأْخُذَ إِلَى الْمُثْنِ، وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَكَذَا الْإِلْح فِي الْمُعْنَى إِلَّا مَا ذَكَرَ. ة فَوُد: (مِنَ الشَّجَرِ الحَرَمِيِّ) وَلَوْ غَرَسَ فِي الْجِلِّ نَوَاةَ شَجَرَةٍ حَرَمِيَّةٍ ثَبَتَ لَهَا حُكْمُ أَضْلَاهَا نِهَائَةً وَمَرَّ فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ وَزَادَ الْوَنَائِيَّ وَكَذَا كُلُّ مَا تَوَلَّدَ مِنْ حَرَمِيَّةٍ وَلَوْ فِي الْجِلِّ فَلَهُ حُكْمُ الحَرَمِيَّةِ. اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر ثَبَتَ لَهَا الْإِلْحُ قِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ غَرَسَ فِي الحَرَمِ نَوَاةَ مِنْ شَجَرَةٍ حَلِيَّةٍ لَمْ تَثْبُتِ الحُرْمَةُ لَهَا وَقَدْ يَشْمَلُهُ قَوْلُ حَجَّ أَمَّا مَا اسْتَتَبَّتْ فِي الحَرَمِ الْإِلْح. اه.

ة فَوُد: (المعلوم) أَيُّ الْغَيْرِ. ة فَوُد: (وَهُوَ) أَيُّ غَيْرِ الْمُسْتَتَبِّ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنَّهُ. ة فَوُد: (فِي الحُرْمَةِ الْإِلْح) مُتَعَلِّقٌ بِكَافٍ كغيره فِي الْمُثْنِ.

ة فَوُد فِي (الس): (قُلْتُ وَالْمُسْتَتَبُّ الْإِلْح) قَضِيَّتُهُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ قَطْعِ جَرِيدِ نَخْلِ الحَرَمِ حَتَّى الْمَمْلُوكَةِ خُصُوصًا وَالْجَرِيدُ لَا يُخْلَفُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا بِهَامِشِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ قَالَ اقْتَضَى كَلَامُهُ كغيره أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقْطَعَ جَرِيدَةً مِنْ نَخْلِ الحَرَمِ وَلَوْ كَانَتْ مِلْكَالَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَضْلَاهَا قَدْ أُخِذَ مِنَ الْجِلِّ وَغَرَسَ فِي الحَرَمِ، وَأَمَّا السَّعْفُ فَيَجُوزُ لِلْحَاجَةِ؛ لِأَنَّهُ وَرَقُهَا. اه.

والضمان (على المذهب) ففيه الإثم إن تعمَّد وبقرة أو شاة سواء كان له ثَمَرٌ أم لا أمّا ما استنبَّت في الحرِّم ممّا أصله في الحِلِّ فلا شيء فيه، وخرج بالشجر غيره فلا يحرم مُسْتَنْبَتُهُ كشعير وبُرٍّ وسائر القطاني والخضراوات كالبقول والرجلة فيجوز قطعها وقلعها اتِّفَاقًا (ويحِلُّ الإذخِر) بكسر الهمزة وبالمُعْجَمَةِ قطعًا وقلعًا ولو لنحو البيع كما اقتضاه كلامهم لاستثناء الشارع له في الخبر الصحيح (وكذا) قطع وقلع المؤذي ومنه عُصَنُ انْتَشَرَ وأذى المارة،

فَوُدَّ: (ففيه إلخ) أي في قَطْع أو قَلْع المُسْتَنْبَت. فَوُدَّ: (غيره) أي من الزرع والزرع ما نَبَتَ بِنَفْسِهِ نِهَايةً قال ع ش قوله: ما نَبَتَ بِنَفْسِهِ لَعَلَّ المُرَادَ ما من شأنه أَنْ يَسْتَنْبِتَهُ النَّاسُ كَحِنْطَةِ حَمَلِهَا سَيْلٌ أو هَوَاءٌ. اهـ. فَوُدَّ: (كالبقول إلخ) عبارة غيره من الشروح وكذا ما ثَبُتَ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَتَعَدَّى بِهِ كَالْبَقَلَةِ والرجلة؛ لآثمه في معنى الزرع. اهـ. فَوُدَّ: (والرجلة) أي والخيزرة ع ش.

فَوُدَّ (السنن): (ويحِلُّ الإذخِر) ظاهر إطلاق المُصَنَّفِ جَوَازَ تَصَرُّفِ الآخِذِ لِذَلِكَ بِجَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ مِنْ بَيْعٍ أو غَيْرِهِ وهو ما عَبَّرَ عَنْهُ الوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي فتاويه بقوله قد يُقَالُ يَجُوزُ بَيْعُهُ لَخَبَرِ الْعَبَّاسِ إِلَّا الإذخِرَ فَيَسْمَلُ مَنْ أَخَذَهُ لِيَتَّبَعَ بِثَمَنِهِ وقد قالوا إِنَّ الإذخِرَ مُبَاحٌ ثُمَّ عَقَّبَهُ بقوله وَيُجَابُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ لِحَاجَةٍ فِي جِهَةٍ خَاصَّةٍ وقد قالوا لَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ وَالْبَقِيعِ كَذَا فِي النِّهَايَةِ فَيَكُونُ الْمَنْعُ هُوَ الْمُسْتَقَرُّ عَلَيْهِ رَأْيِي وَإِلَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وهو خلاف ما نَقَلَهُ فِي الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وظاهر إطلاق المُصَنَّفِ أَنَّ أَخْذَهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِجَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ مِنْ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ وَبِهِ أَفْتَى شَيْخِي. اهـ. ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ قَاسِمٍ نَقَلَ كَلَامَ الْفَتَاوَى ثُمَّ قَالَ وَمِنْ جَوَابِهِ يُعْلَمُ اعْتِمَادُهُ مَنْعَ الْبَيْعِ. انْتَهَى اهـ بَصْرِيٌّ. فَوُدَّ: (قَطْعًا وَقَلْعًا) ذَكَرَ الْمُحِبُّ فِي شَرْحِ التَّيْبَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ قَطْعُ مَا يَتَعَدَّى بِهِ مِنْ نَبَاتِ الْحَرَمِ غَيْرِ الإذخِرِ كَالْبَقَلَةِ الْمُسَمَّاةِ عِنْدَ أَهْلِ مِصْرَ بِالرَّجَلَةِ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الزَّرْعِ انْتَهَى طَبَقَاتُ السُّبْكِيِّ. اهـ بَصْرِيٌّ. وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ وَعَنِ النِّهَايَةِ وَغَيْرِهِ مَا يُوَافِقُهُ. فَوُدَّ: (وَلَوْ لِنَحْوِ الْبَيْعِ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ. فَوُدَّ: (وَكَذَا قَطْعًا) إِلَى الْمَثَرِ فِي النِّهَايَةِ. فَوُدَّ: (قَطْعًا وَقَلْعًا الْمُؤْذِي) يَدْخُلُ فِي إِطْلَاقِهِ التَّائِبُ بَيْنَ الزَّرْعِ وَمِمَّا يَضُرُّ إِنْقَاؤُهُ بِالزَّرْعِ؛ لِأَنَّهُ مُؤْذٍ لَهُ بِإِثْلَافِ مَالِهِ أَوْ تَغْيِيهِ بَصْرِيٌّ. فَوُدَّ: (وَأَذَى الْمَارَةِ) مَفْهُومُهُ أَنَّ الْأَغْصَانِ الْمُضِرَّةَ بِالشَّجَرِ نَفْسِهِ كَثْرَةُ جَرِيدِ التَّخْلِ مَثَلًا لَا يَجُوزُ قَطْعُهُ وَيَتَّبِعِي الْجَوَازُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْلَاحِ ع ش أَقُولُ بَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي إِطْلَاقِ الْمُؤْذِي نَظِيرَ مَا مَرَّ أَيْفًا عَنِ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ.

فَوُدَّ: (قَطْعًا وَقَلْعًا وَلَوْ لِنَحْوِ الْبَيْعِ إلخ) فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَكَانَ أَفْرَدَهُ أَيِ الإذخِرَ بِالذِّكْرِ لِيُقَيَّدَ حِلُّ قَطْعِهِ وَقَلْعِهِ وَلَوْ بِلَا حَاجَةٍ لِعَلْبَةِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ وَكَلَامُهُمْ يَأْبَاهُ. اهـ. وَفِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ قَدْ يُقَالُ يَجُوزُ بَيْعُهُ لَخَبَرِ الْعَبَّاسِ إِلَّا الإذخِرَ فَيَسْمَلُ مَنْ أَخَذَهُ لِيَتَّبَعَ بِثَمَنِهِ وقد قالوا: إِنَّ الإذخِرَ مُبَاحٌ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ لِحَاجَةٍ فِي جِهَةٍ خَاصَّةٍ وقد قالوا لَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ وَالْبَقِيعِ. اهـ. وَمِنْ جَوَابِهِ يُعْلَمُ اعْتِمَادُهُ مَنْعَ الْبَيْعِ وَقَوْلُهُ: وَقَدْ قَالَوا إلخ وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ أَنَّهُمْ قَدْ يُطْلَقُونَ الشَّجَرَ عَلَى مُطْلَقِ التَّائِبِ. وَالثَّانِي أَنَّ قَوْلَهُمُ الْمَذْكُورَ يُفِيدُ مَنْعَ بَيْعِ أَغْصَانِ الشَّجَرِ اللَّطِيفَةِ مَعَ جَوَازِ

و(الشُّوكُ) أَي شَجَرُهُ (كَالْعُوسَجِ وَغَيْرِهِ)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَابِتًا فِي الطَّرِيقِ (عِنْدَ الْجُمْهُورِ)؛ لِأَنَّهُ مُؤَذِّ كَصَيْدٍ يَصُولُ وَانْتَصَرَ، وَالْمُقَابَلَةُ بِصِحَّةِ النَّهْيِ عَنِ قَطْعِ شَوْكِهِ بِخُصُوصِهِ فَلَا يَصُحُّ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ عَلَى أَنَّ الْفَرْقَ أَنَّ لِتِلْكَ نَوْعَ اخْتِيَارٍ بِخِلَافِ الشُّوكِ. وَزَعَمَ أَنَّ الشُّوكَ مِنْهُ مُؤَذِّ وَغَيْرُهُ، وَالْخَبَرُ مَخْصُوصٌ بِالْمُؤَذِّ يُرَدُّهُ قَوْلُهُمْ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا فِي الطَّرِيقِ وَغَيْرِهَا، الصَّرِيحُ فِي أَنَّ الْمُرَادَ الْمُؤَذِّ بِالْفِعْلِ أَوْ الْقُوَّةِ.

■ قَوْلُ (السُّ): (كَالْعُوسَجِ) جَمْعُ عَوْسَجَةٍ نَوْعٌ مِنَ الشُّوكِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِنْخِ) أَي الْمُؤَذِّ. ■ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَي التَّهْيِ (مَخْصُوصٌ) أَي بغيرِ الْمُؤَذِّ. ■ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ الْفَرْقَ إِنْخِ) خَبَرٌ أَنَّ مَخْذُولَ أَي أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الشُّوكِ وَالْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ ثَابِتٌ. فَقَوْلُهُ: أَنَّ لِتِلْكَ إِنْخِ عِلَّةٌ لِثُبُوتِ الْفَرْقِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ هُوَ الْخَبَرُ وَلَا حَذَفَ. ■ قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ أَنَّ الشُّوكَ إِنْخِ) أَجَابَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي عَامَةِ كُتُبِهِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى يُرَدُّهُ قَوْلُهُمْ إِنْخِ مَحَلٌّ تَأْمُلُ إِذَا التَّعْمِيمُ الْمَفْهُومُ مِمَّا ذَكَرُوهُ بِإِغْتِيَارِ الْمَحَلِّ وَهُوَ لَا يُنَافِي التَّخْصِصَ بِإِغْتِيَارِ النَّوعِ فَحَاصِلُهُ أَنَّ الْمُؤَذِّ وَهُوَ مَا مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ غَالِبًا لَا يَحْرُمُ مُطْلَقًا وَمُقَابِلُهُ يَحْرُمُ مُطْلَقًا ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَشِّيَّ سَمَّ أَشَارَ إِلَى نَحْوِ ذَلِكَ بَصْرِيٌّ وَقَوْلُهُ: أَجَابَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَي وَوَافَقَهُ النَّهَآيَةُ فَقَالَ وَمَا اعْتَرَضَهُ أَي الْجَوَابُ الْمَذْكُورُ الشُّبْكِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَتَنَاولُ غَيْرَهُ فَكَيْفَ يَجِبُ التَّخْصِصُ يُرَدُّ بِأَنَّهُ مُتَنَاولٌ لِمَا فِي الطَّرَفَاتِ وَغَيْرِهِ فَيُخَصُّ بِغَيْرِ مَا فِي الطَّرَفَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَذِّ إِهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: يُرَدُّ بِأَنَّهُ إِنْخِ هَذَا الرَّدُّ لَا يَلَاقِي اعْتِرَاضَ الشُّبْكِيِّ إِذْ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الشُّوكَ كُلَّهُ مُؤَذِّ أَي إِمَّا بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقُوَّةِ وَمِنْ ثَمَّ رَدُّ الشُّهَابِ حَتَّى هَذَا الرَّدُّ يَقُولُهُمْ لَا فَرْقَ إِنْخِ. اهـ. وَبِهِ يُرَدُّ الْحَاصِلُ الْمَارُّ عَنِ الْبَصْرِيِّ. ■ قَوْلُهُ: (وَالْخَبَرُ مَخْصُوصٌ بِالْمُؤَذِّ) فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمَوَافِقُ لِلْمَعْنَى وَالْخَبَرُ مَخْصُوصٌ بِغَيْرِ الْمُؤَذِّ أَي مَقْصُورٌ عَلَيْهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَعَسَّفَ وَيُقَالَ الْمُرَادُ أَنَّ الْخَبَرَ مَخْصُوصٌ بِالْمُؤَذِّ أَي بِسَبَبِ إِخْرَاجِ الْمُؤَذِّ عَنْهُ أَي مَقْصُورٌ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ، وَهُوَ مَا عَدَا الْمُؤَذِّ بِسَبَبِ إِخْرَاجِ الْمُؤَذِّ عَنْهُ سَم. ■ قَوْلُهُ: (الصَّرِيحُ فِي أَنَّ الْمُرَادَ إِنْخِ) قَدْ يَمْنَعُ صَرَاحَتُهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ بِالطَّرِيقِ قَدْ يُؤَذِّ

أَخَذَهَا لِلْحَاجَةِ فَكَذَا الْإِذْخِرُ. ■ قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ أَنَّ الشُّوكَ مِنْهُ مُؤَذِّ وَغَيْرُهُ إِنْخِ) هَذَا الزَّعْمُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَعِبَارَتُهُ، وَرَدَّهُ أَي الْجَوَابُ الْمَذْكُورُ الشُّبْكِيُّ بِأَنَّ الشُّوكَ لَا يَتَنَاولُ غَيْرَهُ فَكَيْفَ يَجِبُ التَّخْصِصُ، وَيُجَابُ بِأَنَّ الشُّوكَ يَتَنَاولُ الْمُؤَذِّ وَغَيْرَهُ وَالْقَصْدُ تَخْصِصُهُ بِالْمُؤَذِّ. اهـ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ وَالْقَصْدُ إِنْخِ أَنَّ الْمَقْصُودَ تَخْصِصُ الشُّوكِ فِي قَوْلِهِمْ يَجُوزُ قَطْعُ الشُّوكِ بِالْمُؤَذِّ فَيَكُونُ التَّهْيِ مَحْمُولًا عَلَى غَيْرِ الْمُؤَذِّ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي الْمَعْنَى فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَالْخَبَرُ مَخْصُوصٌ بِالْمُؤَذِّ فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمَوَافِقُ لِلْمَعْنَى، وَالْخَبَرُ مَخْصُوصٌ بِغَيْرِ الْمُؤَذِّ أَي مَقْصُورٌ عَلَيْهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَعَسَّفَ وَيُقَالَ الْمُرَادُ أَنَّ الْخَبَرَ مَخْصُوصٌ بِالْمُؤَذِّ أَي بِسَبَبِ إِخْرَاجِ الْمُؤَذِّ عَنْهُ أَي مَقْصُورٌ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ، وَهُوَ مَا عَدَا الْمُؤَذِّ بِسَبَبِ إِخْرَاجِ الْمُؤَذِّ عَنْهُ. ■ قَوْلُهُ: (الصَّرِيحُ فِي أَنَّ الْمُرَادَ إِنْخِ) قَدْ يَمْنَعُ صَرَاحَتُهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ بِالطَّرِيقِ قَدْ يُؤَذِّ بِالْفِعْلِ مَنْ يَدْخُلُ مَحَلَّهُ لِعَرَضٍ مَا وَقَدْ لَا يُؤَذِّ

(وَالْأَصْحَحُّ جُلُّ أَخَذِ نَبَاتِهِ) أَي نَابِتِهِ الْحَشِيشِ لَا الشَّجَرَ قَلْعًا أَوْ قَطْعًا (لِقَلْفٍ) بِشُكُونِ اللَّامِ بِحَطِّهِ (الْبِهَائِمِ) الَّتِي عِنْدَهُ وَلَوْ لِلْمُسْتَقْبَلِ إِلَّا إِنْ كَانَ يَتَيَسَّرُ أَخْذُهُ كُلَّمَا أَرَادَهُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَذَلِكَ كَمَا يَجِلُّ تَسْرِيحُهَا فِي شَجَرِهِ وَحَشِيشِهِ (وَالدَّوَاءِ) بَعْدَ وُجُودِ الْمَرَضِ وَلَوْ لِلْمُسْتَقْبَلِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لَا قَبْلَهُ وَلَوْ بَنِيَّةُ الاسْتِعْدَادِ لَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ كَهَيِّ إِلَى الْإِذْخِرِ، وَمَنْ تَمَّ جَازَ قَطْعُهُ لِنَحْوِ التَّسْقِيفِ بِهِ كَالْإِذْخِرِ، ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ، وَأَخَذَ مِنْهُ جُلُّ قَطْعِهِ لِمُطْلَقِ حَاجَةٍ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ.....

بِالْفِعْلِ مَنْ يَدْخُلُ مَحَلَّهُ لِغَرَضٍ مَا وَقَدْ لَا يُؤْذِي كَذَلِكَ فَقَوْلُهُمُ الْمَذْكُورُ لَا يُنَافِيهِ التَّخْصِصُ بِالْمُؤْذِي بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ بِالطَّرِيقِ لَمْ يَنْحَصِرْ فِي الْمُؤْذِي بِالْقُوَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ فِي الْمَنْعِ الْمَذْكُورِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى وَلَوْ سَلِمَ فَلَا مُحَالَ أَنَّهُ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ كَافٍ فِي الرَّدِّ. □ فَوُدَّ: (أَي نَابِتِهِ الْحَشِيشِ) أَي وَنَحْوِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَهَذَا قَدْ يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ لَا الشَّجَرَ كَمَا نَبَّهَ ش عَلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (قَلْعًا أَوْ قَطْعًا) اقْتَصَرَ النَّهَآيَةَ وَالْمُغْنِي عَلَى الْقَطْعِ. □ فَوُدَّ: (الَّتِي عِنْدَهُ الْخُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ.

□ فَوُدَّ: (وَلَوْ لِلْمُسْتَقْبَلِ) هُنَا وَفِيمَا بَعْدُ أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَبِآتِهِ لَا يُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمَرَضِ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ جَوَازَ أَخْذِهِ لِلدَّوَاءِ وَالْعَلْفِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ السَّبَبِ حَتَّى يَجُوزَ لِيَسْتَعْمِلَهُ عِنْدَ وُجُودِهِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ وَهُوَ الْمُتَنَبِّهُ، وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ بَعْضُهُمْ. اهـ. □ فَوُدَّ: (ذَلِكَ كَمَا يَجِلُّ الْخُ) فِي هَذَا الْقِيَاسِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقَلْعِ مَا لَا يَخْفَى. □ فَوُدَّ: (كَمَا يَجِلُّ تَسْرِيحُهَا الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ وَيَجُوزُ رَغِي حَشِيشِ الْحَرَمِ بَلْ وَشَجَرِهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ بِالْبِهَائِمِ. اهـ.

□ فَوُدَّ (السُّنَى): (وَالدَّوَاءِ) أَي كَحَنْظَلٍ وَسَنَا وَالتَّغْذِي كَرَجَلَةٍ وَبَقْلَةٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي، وَأَسْنَى. □ فَوُدَّ: (لَا قَبْلَهُ الْخُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ. □ فَوُدَّ: (لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ) وَلَا يَقْطَعُ لِذَلِكَ إِلَّا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي، وَأَسْنَى. □ فَوُدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ) أَي مِمَّا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ. □ فَوُدَّ: (وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلِ الْقَفَالِ

كَذَلِكَ فَقَوْلُهُمُ الْمَذْكُورُ لَا يُنَافِيهِ التَّخْصِصُ بِالْمُؤْذِي بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ بِالطَّرِيقِ لَمْ يَنْحَصِرْ فِي الْمُؤْذِي بِالْقُوَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ هُنَا وَفِيهِ بَلَرُ: (وَلَوْ لِلْمُسْتَقْبَلِ) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَبِآتِهِ لَا يُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمَرَضِ. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ كَمَا يَجِلُّ تَسْرِيحُهَا فِي شَجَرِهِ وَحَشِيشِهِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَيَجُوزُ رَغِيهِ أَي حَشِيشِ الْحَرَمِ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَلْ وَشَجَرِهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ. اهـ.

□ فَوُدَّ: (فِي السُّنَى): (وَالدَّوَاءِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ جَوَازَ أَخْذِهِ لِلدَّوَاءِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ السَّبَبِ حَتَّى يَجُوزَ أَخْذُهُ لِيَسْتَعْمِلَهُ عِنْدَ وُجُودِهِ قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ وَهُوَ الْمُتَنَبِّهُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ بَلِ الْمُتَنَبِّهُ الْمَنْعُ؛ لِأَنَّ مَا جَازَ لِلضَّرُورَةِ أَوْ لِلْحَاجَةِ تَقَيَّدَ بِوُجُودِهَا كَمَا فِي اقْتِنَاءِ الْكَلْبِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ وَهُوَ الْمُتَنَبِّهُ أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ م ر. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ وُجُودِ الْمَرَضِ) وَكَذَا قَبْلَ وُجُودِهِ

عَدَمَ جِلٍّ أَخَذَهُ لِيَبِيعَهُ مِمَّنْ يَعْلِفُ بِهِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ وَقَوْلُ الْقَفَالِ يَجُوزُ قَطْعُ الْقُرُوعِ لِسِوَاكَ أَوْ دَوَاءٍ وَيَجُوزُ بَيْعُهُ حِينَئِذٍ. قَالَ فِي الرُّوضَةِ فِيهِ نَظَرٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ كَالطَّعَامِ الَّذِي أُبَيِّحُ لَهُ أَكْلَهُ لَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ.

(فَرَعٌ) يَحْرُمُ أَيْضًا إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنْ تُرَابِ الْحَرَمِ الْمَوْجُودِ فِيهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ الْجِلِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ مُعْتَبِرِي الْمَكِّيِّينَ الْمُمَدَّرَةِ الَّتِي يُؤْخَذُ مِنْهَا طِينٌ فَخَارٌ مَكَّةَ الْآنَ مِنَ الْجِلِّ كَمَا حَرَّرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَوْ مَا عُجِلَ مِنْهُ أَوْ مِنْ أَحْجَارِهِ إِلَى الْجِلِّ أَوْ حُرِّمَ آخَرٌ وَلَوْ بَنِيَّةٌ رَدُّهُ إِلَيْهِ كَمَا سَمِعَلَهُ كَلَامُهُمْ فَيَلْزَمُهُ رَدُّهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ انْكَسَرَ الْإِنَاءُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَبِالرَّدِّ تَنْقَطِعُ الْحُرْمَةُ كَذَلِكَ بِصَاقِ الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ عَكْسِهِ يُكْرَهُ فَقَطْ.....

فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (كَلَامُهُ) أَيِ الْمُصَنِّفِ. □ فَوَدَّ: (عَدَمَ جِلٍّ أَخَذَهُ لِيَبِيعَهُ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَا حَيْثُ جَوَّزْنَا أَخَذَ السَّوَالِكُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ أَسْتَى وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر أَنَا حَيْثُ جَوَّزْنَا أَخَذَ السَّوَالِكُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مُعْتَمَدٌ وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ عَوْضٍ فِي مُقَابَلَةِ رَفْعِ الْيَدِ عَنْ الْإِخْتِصَاصِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. اه. □ فَوَدَّ: (وَيَنْبَغِي الْخُ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ أَيْضًا) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ الْفَرْقُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ إِلَى أَوْ مَا عُجِلَ وَمَا أُتْبِهَ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ تُرَابِ الْحَرَمِ) أَيِ دُونَ مَائِهِ ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى بِخِلَافِ مَا زَمَزَمَ كَمَا مَرَّ. اه. أَيِ أَنَّهُ يُسْنُ نَقْلَهُ تَبَرُّكًا لِلِاتِّبَاعِ وَتَأْنِي. □ فَوَدَّ: (الْمَوْجُودُ فِيهِ الْخُ) أَقُولُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ نَحْوَ الشَّجَرِ كَذَلِكَ فَكُلُّ شَجَرَةٍ وَجَدَتْ فِي الْحَرَمِ حَرْمَ التَّعَرُّضِ لَهَا بِمَا مَرَّ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مِنَ الْجِلِّ، وَهُوَ وَاضِحٌ نَظَرًا لِلْغَالِبِ بَصْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (الْآنَ) أَيِ فِي زَمَنِ ابْنِ حَبَرٍ، وَأَمَّا فِي زَمَانِنَا هَذَا وَهُوَ عَامٌ سَنَعَ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَالْفِ بَمِنْ الْحَرَمِ كَمَا حَرَّرْنَا ذَلِكَ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الرَّئِيسِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَا عُجِلَ مِنْهُ) أَيِ كَأَوَانِي الْخَزَفِ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّءُوفِ مَا لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ بِأَنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا حِسًّا أَوْ شَرْعًا. اه. وَتَأْنِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَا عُجِلَ مِنْهُ) لَوْ آخَرَهُ عَنِ الْأَحْجَارِ كَانَ أَوْلَى وَكَانَتْ نَظَرٌ إِلَى الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ تَرَابَهُ هُوَ الَّذِي يُعْمَلُ مِنْهُ لَا غَيْرُ بَصْرِيٍّ وَيُمْكِنُ أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنِ ذَاكَ بِعَطْفِهِ عَلَى مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (فَيَلْزَمُهُ رَدُّهُ الْخُ) أَيِ فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ فَلَا ضَمَانَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَامٍ فَأَشْبَهَ الْكَلَا الْيَابِسَ نَهَايَةَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر فَأَشْبَهَ الْكَلَا الْخُ أَيِ فِي مُجَرَّدِ عَدَمِ الضَّمَانِ وَهَلْ يَحْرُمُ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِ الْحَرَمِ كَثْرَابِهِ أَمْ لَا؟. فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. اه. □ فَوَدَّ: (وَبِالرَّدِّ الْخُ) شَامِلٌ لِرَدِّ الْمُتَكْسِرِ سَم. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ الْخُ) وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِحَاجَةِ بِنَاءٍ وَنَحْوِهِ نَهَايَةَ أَيِ فَإِنْ كَانَ لِذَلِكَ كَانَ مُبَاحًا ع ش عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ أَقُولُ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ م ر وَنَحْوِهِ طِينُ الْمُمَدَّرَةِ بِنَاءً عَلَى مَا نَقَلَهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا مِنَ الْجِلِّ أَيِ فَلَا يَكُونُ إِذْخَالُهُ مَكْرُوهًا وَلَا خِلَافَ الْأَوَّلَى. اه. □ فَوَدَّ: (يُكْرَهُ الْخُ) أَيِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ أَوْ خِلَافَ الْأَوَّلَى كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَهُوَ الظَّاهِرُ مُعْنَى وَنَهَايَةُ وَأَسْتَى.

□ فَوَدَّ: (عَكْسُهُ) وَهُوَ إِذْخَالُ تُرَابِ الْجِلِّ أَوْ حَجَرِهِ إِلَيْهِ أَيِ الْمَوْجُودُ فِي الْجِلِّ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ الْحَرَمِ

□ فَوَدَّ: (وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ فَوَدَّ: (وَبِالرَّدِّ) شَامِلٌ لِرَدِّ الْمُتَكْسِرِ.

وكان الفرق أن إهانة الشريف أقبح من إجلال الوضيع.
(وصيد) حرم (المدينة) ونبأته ونحو ثرايه على التفصيل السابق (حرام) للأخبار الصحيحة التي لا تقبل تأويلًا بذلك وحده عرضًا ما بين اللابئين وهما حرّتان بهما حجارة سود شرقي المدينة وغربيها وطولًا من غير بفتح أوله إلى ثور كما صبح به الخبر وهو جبل صغير وراء أحد خلافا

أخذًا من نظيره السابق بصري. هـ قوله: (وكان الفرق إلخ) ويحرم أخذ طيب الكعبة فمن أراد التبرك بها مسحها بطيب نفسه ثم أخذه، وأما سترتها فالأمر فيها إلى الإمام يضرّ فيها في بعض مصارف بيت المال بيعًا وعطاءً لئلا تتلف بالبلى وبهذا قال ابن عباس وعائشة وأم سلمة وجوزوا لمن أخذها لبسها ولو جنبًا وحائضًا مغني زاد النهاية وذلك إذا كساها الإمام من بيت المال فإن وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة جزمًا، وإن وقفت شيء على أن تؤخذ من ريعه وشرط الواقف شيئًا من بيع أو إعطاء أو نحو ذلك أتبع، وإلا فإن لم يقفها التاظر قلّه بيعها وصرف ثمنها في كسوة أخرى فإن وقفها قياتي فيه ما مرّ وبقي قسم آخر وهو الواقع اليوم وهو أن الواقف لم يشترط شيئًا وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بأن بني شعبة كانوا يأخذونها كل سنة لما كانت تكتس من بيت المال ورجح في هذا أن لهم أخذها الآن وقال العلائي لا تردّد في جواز بيعها والحالة هذه. اهـ قال ع ش. قوله: م ر وقال العلائي لا تردّد إلخ مغمّد وقوله: في جواز بيعها إلخ أي ممن يأخذها وهم بنو شعبة. اهـ عبارة الونائي وليني شعبة الآن بيع سترتها، وأخذ ثمنها لأنفسهم. اهـ.

هـ قول (سني): (وصيد المدينة حرام) ويصير حرامًا كمنذوب حرم ش عبارة سم وقّع السؤال هل مذبوحة ميتة والذي ظهر لي أنه ميتة؛ لأنه الأصل فيما حرم وهو قياس صيد المحرم وحرم مكة بجامع الحرم في كل وعدم الضمان هنا لأنهم لا ينافي ذلك ثم رأيت الشارح قال في شرح العباب ما نصّه فجميع ما مرّ أي في صيد الحرم المكّي يأتي هنا بالنسبة للحرمه ويصير مذبوحة ميتة وغيرها ما عدا الفدية. اهـ. هـ قوله: (ونبأته) إلى قول المتن ويتخير في النهاية والمغني إلا قوله على التفصيل السابق.

هـ قوله: (ونبأته) أي أخذ نأيته الرطب شجرًا كان أو خشبًا قطعًا أو قلعا إلا ما استثنى من نبات حرم مكة. هـ قوله: (ونحو ثرايه) أي الموجود في الحرم ما لم يعلم إلخ أخذًا مما سبق بصري.

هـ قوله: (بذلك) متعلّق بالأخبار سم. هـ قوله: (وهما حرّتان) أي واللابتان الحرّتان بفتح الحاء المهملة تشية لاية وهي أرض تركبها حجارة سود لاية شرقي المدينة ولاية غربيها مغني. هـ قوله: (وهو) أي

هـ قوله في (سني): (وصيد المدينة حرام) وقّع السؤال هل مذبوحة ميتة والذي ظهر لي أنه ميتة؛ لأنه الأصل فيما حرم وهو قياس صيد المحرم وحرم مكة بجامع الحرمه في كل وعدم الضمان هنا لأنهم لا ينافي ذلك ثم رأيت تعبیر العباب بقوله: فزع: صيد الحرم المدني كالمكّي في الحرمه ورأيت الشارح قال في قوله في الحرمه ما نصّه فجميع ما مرّ يأتي هنا بالنسبة للحرمه ويصير مذبوحة ميتة وغيرها ما عدا الفدية. اهـ. هـ قوله: (بذلك) متعلّق بالأخبار سم.

لِمَنْ أَنْكَرَهُ وَمَعَ كَوْنِ ذَلِكَ حَرَامًا (لَا يُضْمَنُ) بِشَيْءٍ فِي الْجَدِيدِ؛ لِأَنَّهُ يَحِلُّ دُخُولُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ فَكَانَ كَوَجُّ الطَّائِفِ فِي حُرْمَةِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَمَانٍ لِلنَّصِّ الصَّحِيحِ فِيهِ أَيْضًا وَهُوَ بَفَتْحِ الْوَائِ وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ وَإِدْبَاحِ الطَّائِفِ وَاخْتِيارِ الْقَدِيمِ الْقَائِلُ بِضَمَانِ ذَلِكَ لِكُلِّ مَنْ وَجَدَ الصَّائِدَ بِمَا عَلَيْهِ غَيْرَ سَاتِرٍ عَوْرَتَهُ لِصِبْخَةِ الْخَبَرِ بِهِ. وَاعْلَمْ أَنَّ دِمَاءَ النَّسْكِ أَرْبَعَةٌ لَا غَيْرَ دَمٍ تَرْتِيبٌ وَتَقْدِيرٌ أَيْ قَدَّرَ الشَّارِعُ بَدَلَهُ صَوْمًا لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ وَدَمٍ تَرْتِيبٌ وَتَعْدِيلٌ أَيْ أَمَرَ الشَّارِعُ بِتَقْوِيمِهِ وَالْعُدُولُ لِغَيْرِهِ بِحَسَبِ الْقِيَمَةِ فَهُوَ مُقَابِلُ التَّقْدِيرِ وَدَمٌ تَخْيِيرٌ وَهُوَ ضِدُّ التَّرْتِيبِ وَالتَّقْدِيرِ وَدَمٌ تَخْيِيرٌ وَتَعْدِيلٌ (و) هُوَ دَمُ الصَّيْدِ وَالنَّبَاتِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّاهُ تَعْدِيلًا بِقَوْلِهِ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صَيَامًا فَحِينَئِذٍ (يَتَخَيَّرُ فِي الصَّيْدِ الْمِثْلِيُّ بَيْنَ ذَنْبِ مِثْلِهِ) فِي الْحَرَمِ لَا خَارِجَهُ مَا لَمْ يَكُنِ الصَّيْدُ حَامِلًا فَلَا يُذْبَحُ مِثْلُهُ بَلْ يَتَصَدَّقُ بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ حَامِلًا وَفِي حُكْمِ الْمِثْلِ مَا فِيهِ نَقْلٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلًا الْحَمَامُ كَمَا مَرَّ (وَالْتَصَدَّقْ بِهِ).....

تَوْر. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَعَ كَوْنِ ذَلِكَ الْخ) أَي مَا ذُكِرَ مِنْ صَيْدِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَنَبَاتِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يَحِلُّ دُخُولُهُ الْخ) أَي لَيْسَ مُحَلًّا لِلنَّسْكِ بِخِلَافِ حَرَمِ مَكَّةَ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَاخْتِيارِ الْقَدِيمِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَالْقَدِيمُ أَنَّهُ يُضْمَنُ بِسَلْبِ الصَّائِدِ وَالْقَاطِعِ لِشَجَرِهِ وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَجْمُوعِ وَتَضَحِيحُ التَّنْبِيهِ لِبُتُورِ ذَلِكَ عَنْهُ ﷺ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الشَّجَرِ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الصَّيْدِ وَعَلَى هَذَا قِيلَ إِنَّهُ كَسَلَبُ الْقَتِيلِ الْكَافِرِ وَقِيلَ ثِيَابُهُ فَقَطْ وَقِيلَ وَصَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ يُتْرَكُ لِلْمَسْلُوبِ مَا يَسْتُرُ بِهِ عَوْرَتَهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّ السَّلْبَ لِلْسَّالِبِ وَقِيلَ لِقُرَاءَةِ الْمَدِينَةِ وَقِيلَ لِيَبْتَ الْمَالِ وَالتَّقْيُّعُ بِالْتَوْنِ وَقِيلَ بِالْبَاءِ لَيْسَ بِحَرَمٍ وَلَكِنْ حَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ لِنَعْمِ الصَّدَقَةِ وَنَعْمِ الْجَزْيَةِ فَلَا يُمْلِكُ شَيْءٌ مِنْ نَبَاتِهِ وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُهُ وَلَا يُضْمَنُ وَيُضْمَنُ مَا أَتْلَفَهُ مِنْ نَبَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْهُ فَيُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ قَالَ الشَّيْخَانِ وَمَضَرَفُهَا مَضْرَفٌ نَعْمُ الْجَزْيَةِ وَالصَّدَقَةِ وَيَحْتَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهَا لِيَبْتَ الْمَالِ. اه. قَالَ الْوَنَائِيُّ وَالتَّقْيُّعُ مِنْ دِيَارِ بَنِي مُزَيْنَةَ عَلَى نَحْوِ عِشْرِينَ مِيلًا مِنْ الْمَدِينَةِ. اه. ❦ قَوْلُهُ: (وَجَدَ الصَّائِدَ) أَي وَقَاطَعَ الشَّجَرَ بِضَرْيٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (بِمَا عَلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالضَّمَانِ عِبَارَةُ الْمَحَلِّيِّ جَمِيعٌ مَا مَعَهُ مِنْ ثِيَابٍ وَفَرَسٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَقِيلَ ثِيَابُهُ فَقَطْ. انْتَهَتْ اه. بِضَرْيٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (دَمٌ تَرْتِيبٌ) أَي لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا عِنْدَ الْعَجْزِ وَنَائِيٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (سَمَاءُ) أَي بَدَلُ الدَّمِ. ❦ قَوْلُهُ: (فِي الْحَرَمِ) شَامِلٌ لِصَيْدِ الْمُحْرَمِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَكُنْ الْخ) رَاجِعٌ لِلْمُتَنِّ. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَا يُذْبَحُ مِثْلُهُ) أَي لِنَقْصِ لَحْمِهَا مَعَ قَوَاتٍ مَا يَنْفَعُ الْمَسَاكِينَ مِنْ زِيَادَةِ قِيَمَتِهَا بِالْحَمْلِ شَرْحُ الرُّوضِ اه. بِضَرْيٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (بَلْ يَتَصَدَّقُ بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ الْخ) أَي طَعَامًا نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَفِي حُكْمِ الْمِثْلِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَمُرَادُهُ ذِي الْمِثْلِ فَلَوْ عَبَّرَ بِالْمِثْلِيِّ لَكَانَ أَوْلَى بِضَرْيٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (مَا فِيهِ نَقْلُ الْخ) الْأَوَّلَى مَا لَا مِثْلَ لَهُ فِيهِ نَقْلٌ. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي قُبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي التَّعَامَةِ بَدَنَةً.

❦ قَوْلُهُ: (فِي الْحَرَمِ) شَامِلٌ لِصَيْدِ الْمُحْرَمِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ.

أي المذبح جميعه (على) ثلاثة يُفَرِّقُهُ عليهم أو يُمَلِّكُهُمْ جُمْلَتَهُ ولو قبل سَلْخِهِ كما هو ظاهرٌ
أخذًا من كلامهم في تفرقة الزكاة مُتَسَاوِيًا أو مُتَفَاوِتًا (من مساكين الحرم) الشاملين لِقَرَائِهِ
انحصروا أو لا والمُرَادُ بهم حيثُ أَطْلِقُوا الموجودون فيه حالة الإعطاء لكنَّ المُسْتَوْطِنُ أولى
ما لم يكن غيره أَحْوَجَ، وأفهم كلامه أنه لا يجوزُ إخراج المثل حيًّا (وبين أن يَقَوْمَ المثل) لا
الصيْدَ خلافاً لِمالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ويُعْتَبَرُ في التقويم عَدْلَانِ عَارِفَانِ، وإن كان أحدهما قاتله حيث لم
يفسُقْ نظير ما مرَّ (دراهم) منصوبٌ بِنَزْعِ الخافِضِ شُدُودًا وَذِكْرُهَا؛ لأنها الغالبة في التقويم،
والإلّا لَعِبْرَةُ بقيمته بالتقْدِ الغالبِ بِمَكَّةَ يومَ الإخراج؛ لأنها محلُّ الذَّبْحِ فإذا عَدَلَ عنه للقيمة
اعتبر مكانه ذلك الوقت. ويظهرُ أنَّ المُرَادَ بِمَكَّةَ جميعَ الحرم،.....

☐ فَوَدَّ: (أي المذبح) إلى قوله وَيَظْهَرُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ قَبْلَ سَلْخِهِ إِلَى مُتَسَاوِيًا وَقَوْلُهُ:
لَا الصَّيْدَ إِلَى الْمَثْنِ. ☐ فَوَدَّ: (أي المذبح جميعه) أي مِنْ لَحْمٍ وَجِلْدٍ وَشَعْرٍ وَغَيْرِهِ بِضَرِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (على
ثلاثة) أي فَأَكْثَرَ بِاعْشَنَ. ☐ فَوَدَّ: (على ثلاثة) أي إِنْ وَجَدُوا أَهْ كَزْدِيَّ عَلَى بِأَفْضَلِ. ☐ فَوَدَّ: (يُفَرِّقُهُ عَلَيْهِمْ
إِلْخ) أي مع النَّبِيِّ حَتْمًا نِهَايَةً وَمُعْنَى. ☐ فَوَدَّ: (مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاوِتًا) يُقَيِّدُ جَوَازَ تَمْلِيكِهِمْ جُمْلَتَهُ مُتَفَاوِتًا
سَم. ☐ فَوَدَّ: (انحصروا إلخ) كالصريح في عَدَمِ مِلْكِ الْمُتَحَصِّرِينَ قَبْلَ الدَّفْعِ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ تَعْمِيمُهُمْ
سَم. ☐ فَوَدَّ: (الموجودون إلخ) وفي حاشية شَرْحِ الدَّمَاءِ لِتَلْمِيذِهِ مَا نَصَّهُ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الْوَاجِبَ
صَرْفُهُ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانُوا خَارِجَهُ بَأَنَّ كَانَ كُلُّ مِنَ الصَّارِفِ وَالْمَضْرُوفِ إِلَيْهِ فِي الْخَارِجِ وَهُوَ كَذَلِكَ.
انْتَهَى. وقال الفاضلُ الْمُحْشِي سَمَ عِبَارَةَ الْعُبَابِ يَجِبُ التَّفَرُّقَةُ عَلَى الْمَسَاكِينِ فِي الْحَرَمِ قَالَ شَارِحُهُ
قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِعْطَاؤُهُمْ خَارِجَهُ وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ كَمَا مَرَّ. اهـ. وَخَالَفَ مَرْفَعُصَّمٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
صَرْفُهُ خَارِجَهُ وَلَوْ لِمَنْ هُوَ فِيهِ بَأَنَّ خَرَجَ هُوَ وَهَمَّ عَنْهُ ثُمَّ فَرَّقَهُ عَلَيْهِمْ خَارِجَهُ انْتَهَى كَلَامُ الْمُحْشِي. اهـ
بَضْرِيٍّ وَاعْتَمَدَ الْوَنَائِي مَقَالَ شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَأْتِي نَظِيرُهَا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ. ☐ فَوَدَّ: (ما لم يكن غيره
أَحْوَجَ) أي وَالْأَفْهَمُ أَوْلَى. اهـ كَزْدِيَّ عَلَى بِأَفْضَلِ. ☐ فَوَدَّ: (لا يجوزُ إخراج المثل حيًّا) أي وَلَا أَكُلُ
شَيْءٍ مِنْهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى.

☐ فَوَدَّ (سُئِلَ): (وَبَيْنَ أَنْ يَقَوْمَ الْمِثْلُ) أي بِالتَّقْدِ الْغَالِبِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ☐ فَوَدَّ: (وَأَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا) أي أَوْ
كِلَاهُمَا أَخَذَا وَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ يَحْكُمُ بِمِثْلِهِ عَدْلَانِ. ☐ فَوَدَّ: (منصوبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ) أي بِدَرَاهِمَ
مُعْنَى. ☐ فَوَدَّ: (وَذِكْرُهَا) أي خُصَّ الدَّرَاهِمَ بِالذِّكْرِ. ☐ فَوَدَّ: (بِالتَّقْدِ الْغَالِبِ) انْظُرْ لَوْ غَلَبَ تَقْدَانِ،
وَأَحَدُهُمَا أَتَّفَعَ سَمَ أَقُولُ قَضِيَّةَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي، وَأَنَّهُ لَوْ اخْتَلَفَتْ إِلْخُ جَوَازُ اغْتِيَارٍ غَيْرِ الْأَتَّفَعِ
فَلْيُرَاجَعْ. ☐ فَوَدَّ: (عَدَلَ عَنْهُ) أي عَنِ الذَّبْحِ وَكَذَا ضَمِيرٌ مَكَانَهُ. ☐ فَوَدَّ: (ذَلِكَ الْوَقْتِ) أي وَقْتُ

☐ فَوَدَّ: (مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاوِتًا) يُقَيِّدُ جَوَازَ تَمْلِيكِهِمْ جُمْلَتَهُ مُتَفَاوِتًا اهـ. ☐ فَوَدَّ: (انحصروا أو لا) كالصريح
فِي عَدَمِ مِلْكِ الْمُتَحَصِّرِينَ قَبْلَ الدَّفْعِ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ تَعْمِيمُهُمْ. ☐ فَوَدَّ: (بِالتَّقْدِ الْغَالِبِ إِلْخُ) انْظُرْ لَوْ غَلَبَ

وأنها لو اختلفت باختلاف بقاعه جاز له اعتبار أقلها؛ لأنه لو ذبح بذلك المحل أجزأه (ويشترى بها) يعني يُخرج مِمَّا عنده أو مِمَّا يُحصِّله بشراء أو غيره ما يُساويها (طعامًا) يُجزئ في الفِطْرَةِ بِسِعْرِ مَكَّةَ على الأوجه ويأتي هنا ما ذكرته أيضًا (لهم) أي لأجلهم بأن يتصدق به عليهم وحيث وجب صرف الطعام إليهم في غير دم التخيير والتقدير لا يتعين لكل منهم مَدُّ بل يجوز دونه وفوقه فإن قلت: هل يتصور جريان ذلك في دم نحو التمتع؟ قلت: نعم بأن يموت وعليه صومُه فيطعم الولي عنه فإن قلت: الذي يُتَّجه في هذه إجزاء الطعام بغير الحرم؛ لأنه بدل الصوم الذي لا يتقيَّد به قلت: نعم.....

الإخراج. قوله: (وأنها لو اختلفت) أي القيمة (باختلاف بقاعه) أي الحرم. قوله: (يعني) إلى قوله فإن قلت في النهاية والمغني إلا قوله ويأتي إلى المتن. قوله: (ما ذكرته) أي قوله: ويظهر أن المراد إلخ. قوله: (أني لأجلهم) أي إذ الشراء لا يقع لهم نهاية ومغني. قوله: (بأن يتصدق إلخ) أي بأن يُقرَّقه عليهم أو يملكهم جُمْلَتَهُ نظير ما مرَّ كما هو ظاهر بصري أي مع التَّيَّة حتمًا نهاية ومغني. قوله: (بأن يتصدق به عليهم) قد يشمل ما لو تصدَّق به عليهم خارج الحرم وقد ذكر في شرح الرُّوض عبارتين ثم قال مع أن في التعبيرين معًا إيهام أنهم لا يُعطون خارج الحرم وليس مرادًا فيما يظهر. اهـ وسبأتي نظيره عن شرح العباب للشارح سم عبارة الونائي ويُجزئ إعطاؤهم خارج الحرم كما في الإمداد وشرح العباب خلافاً للحاشية وم ر اه قال محمد صالح الرئيس قوله: ويُجزئ إعطاؤهم إلخ أي القاطنين دون غيرهم كما في حاشية الكردي. اهـ. قوله: (في غير دم التخيير والتقدير) أي كما هنا عبارة الرُّوض وفي الطعام لا يتعين لكل مَدُّ قال في شرحه بل تجوز الزيادة عليه والتفصُّ منه وقيل يُمتنعان ومحل الخلاف في دم التمتع ونحوه ممَّا ليس دمه دم تخيير وتقدير أما دم الاستمتاع ونحوه ممَّا دمه دم تخيير وتقدير فلكل واحد من ستة مساكين الحرم نصف صاع من ثلاثة أصع. انتهى. اهـ سم. قوله: (قلت نعم بأن يموت إلخ) هذا يقتضي أن المراد بقوله في السؤال جريان ذلك مُجرَّد جريان

نقدان، وأحدهما أنفع أو لا. قوله: (بأن يتصدق به عليهم) قد يشمل ما لو تصدَّق به عليهم خارج الحرم وقد ذكر في شرح الرُّوض عبارتين ثم قال مع أن في التعبيرين معًا إيهام أنهم لا يُعطون خارج الحرم وليس مرادًا فيما يظهر. اهـ. وسبأتي نظيره عن الشارح في تفرقة المذبح عليهم في الحاشية. قوله: (وحيث وجب صرف الطعام إلخ) عبارة الرُّوض وفي الطعام لا يتعين لكل مَدُّ قال في شرحه بل تجوز الزيادة عليه والتفصُّ منه وقيل يُمتنعان كالكفارة ومحل الخلاف في دم التمتع ونحوه ممَّا ليس دمه دم تخيير وتقدير أما دم الاستمتاع ونحوه ممَّا دمه دم تخيير وتقدير فلكل واحد من ستة مساكين الحرم نصف صاع من ثلاثة أصع كما مرَّ. اهـ. قوله: (في غير دم التخيير والتقدير إلخ) كما هنا. قوله: (قلت نعم بأن يموت إلخ) هذا لا يقتضي أن المراد بقوله في السؤال جريان ذلك مُجرَّد جريان الإطعام لا مع عدم تعيين المَدُّ لكل واحد لقوله وحيث لا يتعين إلخ.

وَحَيْثُ يُتَعَيَّنُ عَدَمُ التَّمَتُّعِ مِمَّا يَتَعَيَّنُ فِي طَعَامِهِ الْمُدُّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُدٍّ بَدَلَ عَنْ يَوْمٍ وَهُوَ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ نَقْصٌ وَلَا زِيَادَةٌ بَعْضُ مُدٍّ آخَرَ بِخِلَافِ زِيَادَةِ مُدٍّ آخَرَ، وَفَارَقَ التَّمَتُّعُ وَدَمُ التَّخْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ مَا عَدَاهُمَا بِأَنَّ الْمُدَّ فِيهِ أَصْلٌ لَا بَدَلَ فَجَازَ نَقْصُهُ وَزِيَادَتُهُ مُطْلَقًا فَإِنْ أَحْرَمَ بَعْضُهُمْ غَرَمَ لَهُ أَقْلٌ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْاسْمُ (أَوْ يَصُومُ) الْمُسْلِمُ وَلَوْ بِغَيْرِ الْحَرَمِ إِذْ لَا غَرَضَ لِمَسَاكِينِهِ فِي كَوْنِهِ بِهِ لَكِنَّهُ الْأَوَّلَى لِشَرْفِهِ (عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا) وَعَنْ الْمُتَكْسِرِ يَوْمًا أَيضًا؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا يَتَّبَعُ (وَعِزُّ الْمَثَلِيِّ) مِمَّا لَا نَقْلَ فِيهِ (يَتَصَدَّقُ) عَلَيْهِمْ (بِقِيَمَتِهِ) بِمَوْضِعِ الْإِثْلَافِ أَوْ التَّلَفِ وَزَمَنِهِ (طَعَامًا أَوْ يَصُومُ) كَمَا ذَكَرَ.

(و) أَمَّا الثَّالِثُ أَعْنِي دَمَ التَّخْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ فَهُوَ وَاجِبٌ فِي الْحَلْقِ وَالْقَلَمِ وَاللِّبْسِ وَالسَّيْرِ وَالطَّيْبِ وَالذَّهْنِ وَالتَّمَتُّعِ بِغَيْرِ جَمَاعٍ وَالْوُطْءِ غَيْرِ الْمُفْسِدِ كَالثَّانِي وَالَّذِي بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ فَحَيْثُ يُتَعَيَّنُ (يَتَخَيَّرُ) فِي فِذِيهِ (نَحْوِ) (الْحَلْقِ) مِمَّا ذَكَرَ (بَيْنَ ذَنْبِ شَاةٍ تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ أَوْ سُبْعِ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ كَذَلِكَ

الْإِطْعَامُ لَا مَعَ عَدَمِ تَعَيُّنِ الْمُدِّ لِكُلِّ وَاحِدٍ لِقَوْلِهِ وَحَيْثُ يُتَعَيَّنُ الْخُ سَم. ٥ فَوَدَّ: (وَحَيْثُ يُتَعَيَّنُ عَدَمُ التَّمَتُّعِ الْخُ) يُتَأَمَّلُ مَعَ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ الصَّرِيحِ فِي جَوَازِ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصِصِ فِي دَمِ التَّمَتُّعِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ذَاكَ فِي الطَّعَامِ الْمُقَدَّمِ عَلَى الصَّوْمِ وَهَذَا فِي الطَّعَامِ الْبَدَلِ عَنْهُ بَعْدَ الْمَوْتِ سَم وَقَوْلُهُ: ذَاكَ فِي الطَّعَامِ الْمُقَدَّمِ عَلَى الصَّوْمِ أَيِ عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ الْمِنْهَاجُ كَأَصْلِهِ، وَإِلَّا فَالْمُعْتَمَدُ كَمَا يَأْتِي أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَنَحْوِهِ إِنَّمَا هُوَ الدَّمُ ثُمَّ الصَّوْمُ وَلَا إِطْعَامَ قَبْلَهُ. ٥ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْمُدَّ فِيهِ) أَيِ فِيمَا عَدَاهُمَا. ٥ وَفَوَدَّ: (أَصْلٌ لَا بَدَلَ) يُتَأَمَّلُ سَم. ٥ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاءِ كَانَ الزَّائِدُ بَعْضُ مُدٍّ أَوْ مُدًّا آخَرَ.

٥ فَوَدَّ: (فَإِنْ أَحْرَمَ الْخُ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَهُمْ. ٥ فَوَدَّ: (بَعْضُهُمْ) أَيِ بَعْضُ الثَّلَاثَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (الْمُسْلِمُ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ مَا يُخَيَّرُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنَّهُ الْأَوَّلَى لِشَرْفِهِ. ٥ فَوَدَّ: (الْمُسْلِمُ) أَيِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَقَطْ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (بِمَوْضِعِ الْإِثْلَافِ الْخُ) هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ أَتَلَفَهُ حَالًا قَلَّوْا أَمْسَكَهُ مُدَّةً ثُمَّ أَتَلَفَهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَضْمَنُهُ ضَمَانُ الْمَغْصُوبِ عَ ش.

٥ فَوَدَّ (لِسَيِّ): (طَعَامًا) أَيِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ وَقُرَائِهِ فَلَا يَتَصَدَّقُ بِالْدَّرَاهِمِ (أَوْ يَصُومُ) أَيِ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا وَيُكْمِلُ الْمُتَكْسِرَ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (كَمَا ذَكَرَ) أَيِ يَتَصَدَّقُ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ فَائِزٍ مِنْ مَسَاكِينِ وَقُرَاءِ الْحَرَمِ مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاوِتًا أَوْ يَصُومُ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا وَيُكْمِلُ الْمُتَكْسِرَ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ سُبْعِ بَدَنَةٍ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَيَقُومُ مَقَامَهَا بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً أَوْ سُبْعٍ مِنْ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا. اهـ. ٥ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ.

٥ فَوَدَّ: (وَحَيْثُ يُتَعَيَّنُ عَدَمُ التَّمَتُّعِ الْخُ) يُتَأَمَّلُ مَعَ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ مِنْ قَوْلِهِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ الْخُ الصَّرِيحُ فِي جَوَازِ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصِصِ فِي دَمِ التَّمَتُّعِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ذَاكَ فِي الطَّعَامِ الْمُقَدَّمِ عَلَى الصَّوْمِ وَهَذَا فِي الطَّعَامِ الْبَدَلِ عَنْهُ بَعْدَ الْمَوْتِ. ٥ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْمُدَّ فِيهِ) أَيِ فِيمَا عَدَاهُمَا وَقَوْلُهُ: أَصْلٌ لَا بَدَلَ يُتَأَمَّلُ.

وَتَمْلِكُهَا لِثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرُ فَقَرَاءَ أَوْ مَسَاكِينَ بِالْحَرَمِ (وَالْتَصَدَّقُ بِثَلَاثَةِ أَصْعَ) أَصْلُهُ أَصْوَعٌ قُدِّمَتْ
 وَاوُهُ بَعْدَ إِدْجَالِهَا هَمْزَةٌ مَضْمُومَةٌ عَلَى الصَّادِ وَنُقِلَتْ ضَمَّتُهَا إِلَيْهَا وَقُلِبَتْ هِيَ أَلِفًا (لِسِتَّةِ
 مَسَاكِينَ) أَوْ فَقَرَاءَ بِالْحَرَمِ لِكُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُ صَاعٍ وَجُوبًا، وَإِعْطَاءُ كُلِّ مَسْكِينٍ مُدَّيْنِ مِمَّا
 انْفَرَدَتْ بِهِ هَذِهِ الْكَفَّارَةُ (وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ [البقرة: ١٨٤]
 الْآيَةُ مَعَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمُتَّبِعِ لِمَا أُجْمِلَ فِيهَا وَقِيَاسِ غَيْرِ الْمَعْذُورِ عَلَيْهِ فِي التَّخْيِيرِ؛ لِأَنَّ مَا
 تُخَيَّرُ فِيهِ مِنَ الْكَفَّارَاتِ لَا يُنْظَرُ لِسَبَبِهِ جَلًّا وَحَرَمَةً كَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَالصَّيْدِ. (و) أَمَّا الْأَوَّلُ أَعْنِي
 دَمَ التَّرْتِيبِ وَالتَّقْدِيرِ فَوَاجِبٌ فِي ثَمَانِيَةِ بَلْعَشْرَةٍ بَلْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ بِصَوَرٍ كَثِيرَةٍ كَمَا يَكُونُ فِي
 شَرْحِ الْعُبَابِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَاءِ كَمَا قَدَّمْتُهُمَا وَالْفَوَاتِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ وَتَرَكَ مَبِيتَ مُزْدَلِفَةَ أَوْ مَنَى
 وَالرَّمْيَ وَطَوَافَ الْوُدَاعِ وَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَالرُّكُوبَ الْمَنْدُورَ وَالْمَشْيَ الْمَنْدُورَ وَكَوْنُ دَمِ
 هَذِهِ السِّتَّةِ الْأَخِيرَةِ مُرْتَبًا لَا خِلَافَ فِيهِ وَكَوْنُهُ مُعَدَّرًا أَيْ إِذَا عَجَزَ عَنِ الذَّبْحِ صَامًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي
 الْحَجِّ إِنْ تَصَوَّرَ كَالثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ، وَإِلَّا كَالثَّلَاثَةِ الَّتِي قَبْلَهَا صَامَهَا عَقِبَ تَرْكِهَا وَسَبْعَةً بِوَطْنِهِ هُوَ
 الْمُعْتَمَدُ فِي الرُّوْضَةِ وَالْمَجْمُوعِ وَالشَّرْحِ وَجَرَى الْمَثْنُ كَأَصْلِهِ عَلَى خِلَافِهِ فَعَلِيهِ.

☐ قَوْلُهُ: (بِالْحَرَمِ) مُتَعَلِّقٌ لِكُلِّ مِنَ الذَّبْحِ وَالتَّمْلِكِ وَرَاجِعٌ مَا مَرَّ فِي الثَّانِي عَنِ الْبَضْرِيِّ وَسَمِّ.
 ☐ قَوْلُهُ: (وَقُلِبَتْ هِيَ) أَيْ الْهَمْزَةُ السَّائِكَةُ. ☐ قَوْلُهُ: (بِالْحَرَمِ) رَاجِعٌ مَا مَرَّ فِيهِ عَنْ سَمِّ وَالْوَنَائِي.
 ☐ قَوْلُهُ: (وَإِعْطَاءُ كُلِّ مَسْكِينٍ) (إِلَخ) أَيْ وَجُوبًا فَلَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ فِي الْإِطْعَامِ عَنِ الْمَبِيتِ عَوَضًا عَنْ صَوْمِ
 التَّمَتُّعِ الْإِزْمِ لَهُ كَمَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنِفًا بَضْرِي. ☐ قَوْلُهُ: (هَذِهِ الْكَفَّارَةُ) أَيْ كَفَّارَةُ الْحَلْقِ وَمَا عُطِفَ
 عَلَيْهِ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ أَيْ الْكَفَّارَةُ الَّتِي هِيَ دَمٌ تَخْيِيرٌ وَتَعْدِيلٌ فَيَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ الْإِسْتِمَاعَاتِ. اهـ. وَقَوْلُهُ:
 تَعْدِيلٌ صَوَابُهُ تَقْدِيرٌ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقِيَاسِ غَيْرِ الْمَعْذُورِ عَلَيْهِ) (إِلَخ) عِبَارَةٌ لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَقِيَاسُ بِالْحَلْقِ
 وَبِالْمَعْذُورِ غَيْرُهُمَا. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُ هَذِهِ) إِلَى قَوْلِهِ قَطَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ إِلَى الْمَثْنِ
 وَقَوْلُهُ: وَمِثْلُهُ إِلَى الْمَثْنِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى الْمَثْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُ هَذِهِ السِّتَةِ) كَأَنَّهُ عَدَّ
 مَبِيتَ مُزْدَلِفَةَ أَوْ مَنَى وَاحِدًا بِالنَّسْبَةِ لِعَدِّ السِّتَةِ وَاثْنَيْنِ بِالنَّسْبَةِ لِعَدِّ الْعَشْرَةِ سَمَّ عِبَارَةً الْبَضْرِيُّ كَوْنُهَا سِتَّةً
 بِالنَّظَرِ لِعَدِّ الْمَبِيتَيْنِ وَاحِدًا فَالْأَوَّلَى التَّغْيِيرُ بِالسَّبْعَةِ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (صَامًا) (إِلَخ) أَيْ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ لِهَرَمٍ
 فَمُدَّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فَإِنْ عَجَزَ بَقِيَ الْوَاجِبُ فِي ذِمَّتِهِ فَإِذَا قَدَّرَ عَلَى أَيْ وَاحِدٍ فَعَلَهُ وَثَانِي. ☐ قَوْلُهُ: (كَالْثَّلَاثَةِ
 الَّتِي قَبْلَهَا) فِيهِ تَنْظِيرٌ مَا مَرَّ فَتَذَكَّرَ بَضْرِي. ☐ قَوْلُهُ: (صَامَهَا عَقِبَ تَرْكِهَا) وَمَعْلُومٌ تَأَخَّرَ الصَّوْمُ عَنْ عَقِبِ
 تَرْكِهَا فِي تَرْكِ الْمَبِيتِ وَالرَّمْيِ سَمَّ أَيْ إِلَى مَا بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَثَانِي. ☐ قَوْلُهُ: (هُوَ الْمُعْتَمَدُ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ
 وَالنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَجَرَى الْمَثْنُ كَأَصْلِهِ) (إِلَخ) وَهُوَ ضَعِيفٌ شَرَحَ مِنْهَجٍ وَعِ ش. ☐ قَوْلُهُ: (فَعَلِيهِ)

☐ قَوْلُهُ: (هَذِهِ السِّتَةُ الْأَخِيرَةُ) كَأَنَّهُ عَدَّ مَبِيتَ مُزْدَلِفَةَ وَمَنَى وَاحِدًا بِالنَّسْبَةِ لِعَدِّ السِّتَةِ وَاثْنَيْنِ بِالنَّسْبَةِ لِعَدِّ
 الْعَشْرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (صَامَهَا عَقِبَ تَرْكِهَا) وَمَعْلُومٌ تَأَخَّرَ الصَّوْمُ عَنْ عَقِبِ تَرْكِهَا فِي تَرْكِ الْمَبِيتِ
 وَالرَّمْيِ.

(الأصح أن الدم في ترك المأمور كالإحرام من الميقات) وغيره من تلك السُّنَّة (دَم ترتيب) وتعديل (فإذا عَجَزَ) عنه (اشترى) يعني أخرج نظير ما مرَّ (بقيمة الشاة طعاماً وتصدق به فإن عَجَزَ صام عن كُلِّ مُدٍّ يوماً) وكذا عن المُتَكَسِّر وقيل إذا عَجَزَ صام ثلاثة أيام (ودَم الفوات) للحج بقوات الوقوف (كدم التمتع) في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه السابقة؛ لأنَّ موجب دم التمتع ترك الإحرام من الميقات فترك الشكَّ كُلُّه أولى (ويذبحه) في أحد وقتي جوازه ووجوبه لا قبلهما فالأوَّل يدخل بدخول وقت الإحرام بالقضاء من قابل والثاني يدخل بالدخول (في حجة القضاء) لفتوى عمَر رضي الله عنه بذلك وكما يجب دم التمتع بالإحرام بالحج ويجوز تقديمه قبله وبعد فراغ العُمرة لدخول وقته حينئذٍ ولا يجوز تقديم صوم الثلاثة على الإحرام بالقضاء، وأما الثاني فهو دم الجَماع وقد مرَّ ودَم الإحصار وسيأتي.

(والدم الواجب بفعل حرام) باعتبار أصله، وإنَّ لم يكن حال الفعل حراماً كحَلَّتِي أو لُبْسِي لِعُذْرِي (أو ترك واجب) أو بتمتع أو قرآن ومثله الدم المندوب لترك سنة مؤكدة كصلاة ركعتي

أي على خلاف المعتد الذي جرى عليه المثنى كأصله.

□ قول (لشيء): (في ترك المأمور) أي الذي لا يقوُّ به الحج (كالإحرام من الميقات) أي أو ممَّا يلزمه الإحرام منه إذا أحرم من غيره نهايةً ومُعني. □ فَوَدَّ: (وتعديل) أي كما يدلُّ عليه. □ فَوَدَّ: (فإذا عَجَزَ) سم. □ فَوَدَّ: (وغيره إلخ) أي من الرمي والمبيت بمزدلفة أو بمئى ليالي التشريق وطواف الوداع نهايةً ومُعني أي والركوب أو المشي المندورين. □ فَوَدَّ: (هنة) أي الدم نهايةً ومُعني. □ فَوَدَّ: (نظير ما مرَّ) أي في شرح ويشتري بها.

□ قول (لشيء): (وتصدق به) أي على مساكين الحرم وقراه نهايةً ومُعني. □ فَوَدَّ: (فترك الشكَّ إلخ) عبارة النهاية والمُعني والوقوف المثروك في الفوات أعظمُّ منه. اهـ. □ فَوَدَّ: (فالأوَّل) أي وقت الجواز. □ فَوَدَّ: (والثاني) أي وقت الوجوب. □ فَوَدَّ: (وكما يجب إلخ) عطف على قوله الفتوى إلخ. □ فَوَدَّ: (تقديمه) أي دم التمتع (قبله) أي الإحرام بالحج. □ فَوَدَّ: (ولا يجوز تقديم صوم الثلاثة إلخ) أي ويصوم السبعة إذا رجع منه نهايةً ومُعني أي في محل استيطانه أو ما يريد توطئه ولو نفس مكة وتأتي. □ فَوَدَّ: (وأما الثاني) أي دم الترتيب والتعديل فهو دم الجَماع أي المُفْسِد مُعني. □ فَوَدَّ: (أو بتمتع إلخ) عبارة النهاية أو غيرهما كدم الجبرانات. اهـ. زاد المُعني كدم التمتع والقرآن والحلق. اهـ.

□ فَوَدَّ: (وتعديل) أي كما يدلُّ عليه قوله: (فإذا عَجَزَ اشترى إلخ).

□ فَوَدَّ في (لشيء): (وتصدق به) أي على مساكين الحرم وقراه شرح م ر.

□ فَوَدَّ في (لشيء): (ويذبحه في حجة القضاء) بين في شرح الرُّوض أن أجزاء ذبحه في سنة القضاء بعد دخول وقته وقبل الإحرام به هو ما دلَّ عليه كلام أضله تبعاً للبراقين، وأنَّ ما وقع في الرُّوض ممَّا يخالف ذلك من تصرفه قال هكذا أفهم ولا تغترَّ بما يخالفه. اهـ م ر.

الطواف وترك الجمع بين الليل والنهار بَعْرَةً (لا يختص) جواز ذبحه، وإجزأؤه (بزمان) فيفعله أي وقت أراد إذ الأصل عدم التأقيت لكن يُسَنُّ فعله في وقت الأضحية. نعم إن عصى بسببه لزمه الفورية كما عُلِمَ من كلامهم في باب الكفارات مُبادرة للخروج من المعصية (ويختص ذبحه) جوازاً، وإجزأء حيث لا حصر (بالحرم في الأظهر) لقوله تعالى: ﴿هَذَا بَلِغُ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] مع خبر مسلم «نَحَرْتُ هَاهُنَا وَمِنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ». (ويجب صرف) جميع أجزائه من نحو جلده و(لحمه) وكذا صرف بدل ما له بدل من ذلك (إلى مساكينه) أي الحرم الشاملين

قوله: (كما عُلِمَ من كلامهم في باب الكفارات) أي من أنه إن عصى بالسبب وجب الفور، ولا فلاح ش.

قوله (سني): (ويختص ذبحه بالحرم إلخ) أي قلَّو ذبح خارج له لم يُعَدَّ به ولو قرَّقه فيه ع ش.
قوله: (لقوله تعالى إلخ) ولأن الذبح حق يتعلَّق بالهدي فيختص بالحرم كالتصدق نهايةً ومغني.
قوله: (هاهنا) وأشار إلى موضع النحر من منى نهاية. قوله: (ومنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ) عبارة النهاية وكلُّ فجاج مكة مَنَحَرٌ. اهـ. وهذه الرواية ظاهرة في الاستدلال ومطابقة للمدعي دون ما في الشرح.
قوله (سني): (ويجب صرف لحمه إلخ) ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب منه قُبِلَ التفرقة لم يُجزئه نعم هو مُخَيَّر بين ذبح آخر وهو أولى أو يشتري لحماً ويتصدق به؛ لأن الذبح قد وجد فإن قيل ينبغي تنقيح ذلك بما إذا قصر في تأخير التفرقة، ولا فلا يضمن كما لو سرق المال المتعلَّق به الزكاة أجب بأن الدم متعلَّق بالذمة والزكاة بعين المال ولو عديم المساكين في الحرم آخر الواجب المالي حتى يجدهم ولا يجوز الثقل فإن قيل ينبغي أن يجوز الثقل كالزكاة أجب بأنها ليس فيها نص صريح بتخصيص البلد بها بخلاف هذا مغني ونهاية قال ع ش قوله: م ر ثم سرق أو غصب منه إلخ أي ولو كان السارق والغاصب من فقراء الحرم أخذوا من إطلاقه وبه صرح في شرح الرُّوض وفيه بحثاً أنه لا يُجزئ سواء وجدت نية الدفع أم لا؛ لأن له ولاية الدفع إليهم، وهم إنما يملكونه به. انتهى. اهـ.
قوله: (وكذا صرف بدل إلخ) البدل الطعام سم.

قوله (سني): (إلى مساكينه) عبارة العُباب على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه وقضيته أنه

قوله في (سني) (والشرح): (ويجب صرف جميع أجزائه من نحو إلخ) عبارة العُباب ويجب تفرق لحوم وجلود هذه الدماء وبدلها من الطعام على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه وقضيته أنه لا يجوز إعطاؤهم خارجة، والأوجه خلافه كما مرَّ لكن يؤيده تعليل الكفاية وغيرها ذلك بأن القصد من الذبح هو إعطاء الحرم بتفرقة اللحم فيه لا تلوينه بالدم والفرث إذ هو مكروه. اهـ. ويُجاب بأن المراد بتفرقه فيه صرفه لأهله. اهـ. وخالف م ر فصمَّ على أنه لا يجوز صرفه خارجة ولو لمَن هو فيه بأن خرَّج هو وهم عنه ثم قرَّقه عليهم خارجة ثم دخلوا. اهـ. قوله: (وكذا صرف بدل ما له بدل من ذلك) البدل الطعام.

لِفَقْرَائِهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ أَيُّ ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الذَّبْحِ فِي الْحَرَمِ إِعْظَامُهُ بِتَفْرِيقِ اللَّحْمِ فِيهِ، وَإِلَّا فَمُجَرَّدُ الذَّبْحِ تَلَوِيثٌ لِلْحَرَمِ وَهُوَ مَكْرُوهٌ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ وَلَمْ يُفَرَّقُوا هُنَا بَيْنَ الْمَحْصُورِ وَغَيْرِهِ كَمَا مَرَّ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الزَّكَاةِ بِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا حُرْمَةُ الْمَحَلِّ وَثُمَّ سُدَّ الْخَلَّةُ وَتَجِبُ النِّيَّةُ عِنْدَ التَّفْرِيقِ وَيُجْزِئُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ تَقَدُّمُهَا عَلَيْهَا بِقِيْدِهِ السَّابِقِ فِي الزَّكَاةِ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّ الذَّبْحَ لَا تَجِبُ النِّيَّةُ عِنْدَهُ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِالْأُضْحِيَّةِ وَنَحْوِهَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا إِعْظَامُ الْحَرَمِ بِتَفْرِيقِ اللَّحْمِ فِيهِ كَمَا مَرَّ فَوَجِبَ اقْتِرَانُهَا بِالْمَقْصُودِ دُونَ وَسِيلَتِهِ وَثُمَّ إِرَاقَةُ الدَّمِ لِكُونِهَا فِدَاءً عَنِ النَّفْسِ وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا إِنْ قَارَنْتَ نِيَّةَ الْقَرْبَةِ ذَبْحَهَا فَتَأَمَّلْهُ.

(وَأَفْضَلُ بَقْعَةٍ مِنَ الْحَرَمِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ فَرَعَمَ أَنَّ الْأُولَى جَعَلَهُ بِالْهَاءِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ

لَا يَجُوزُ إِغْطَاؤُهُمْ خَارِجَهُ وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ كَمَا مَرَّ. اهـ. وَخَالَفَهُ م ر فَصَّمَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ خَارِجَهُ وَلَوْ لِمَنْ هُوَ فِيهِ بِأَنْ خَرَجَ هُوَ وَهُمْ عَنْهُ ثُمَّ فَرَّقَهُ عَلَيْهِمْ خَارِجَهُ ثُمَّ دَخَلُوا سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَضِيَّةٍ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ صَرَفَ لَحْمَهُ إِلَى مَسَاكِينِهِ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى صَرْفِهِ لَهُمْ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر أَيُّ وَالْخَطِيبِ الْآتِي قُبِيلَ الْبَابِ وَكُلُّ هَذِهِ الدِّمَاءِ وَيَدْلُهَا تَخْتَصُّ تَفَرُّقَتَهُ بِالْحَرَمِ عَلَى مَسَاكِينِهِ يُوَافِقُ مَا نَقَلَهُ سَم عَنْهُ وَصَمَّمَّ عَلَيْهِ ع ش وَيُصَرِّحُ بِالِاخْتِصَاصِ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الذَّبْحِ الْإِلْخَ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ وَعَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُصَرِّحُ بِالِاخْتِصَاصِ أَيْضًا وَعَنِ الْإِمْدَادِ وَشَرَحَ الرُّوضُ مَا يُوَافِقُ مَقَالََةَ شَرْحِ الْعُبَابِ مِنْ عَدَمِ الْإِخْتِصَاصِ وَعَنِ عَبْدِ الرَّؤُوفِ تَلْمِيزَ الشَّارِحِ وَالْوَنَائِيَّ اعْتِمَادَهَا.

☐ قَوْلُهُ: (لِفَقْرَائِهِ الْإِلْخَ) أَيُّ الْقَاطِنِينَ مِنْهُمْ وَالْغُرَبَاءِ، وَالصَّرْفُ إِلَى الْأَوَّلِ أَوَّلَى إِلَّا أَنْ تَشْتَدَّ حَاجَةُ الثَّانِي فَيَكُونُ أَوَّلَى وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ جَوَازِ أَكْلِهِ شَيْئًا مِنْهُ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُفَرَّقَ الْمَذْبُوحَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعْطِيَهُ بِجُمْلَتِهِ لَهُمْ وَيَكْفِي الْإِفْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ فَقْرَائِهِ أَوْ مَسَاكِينِهِ، وَإِنْ انْحَصَرُوا؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ أَقَلُّ الْجَمْعِ فَلَوْ دَفَعَ إِلَى اثْنَيْنِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى ثَالِثٍ ضَمِينَ لَهُ أَقَلُّ مُتَمَوِّلٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيُّ ثَلَاثَةٍ) أَيُّ فَاكْثَرُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَكْرُوهٌ الْإِلْخَ) لَعَلَّهُ إِذَا كَانَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَإِلَّا فَفِيهِ حَرَجٌ لَا يَخْفَى. ☐ قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْمَحْصُورِ وَغَيْرِهِ) أَيُّ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فَقْرَاءُ الْحَرَمِ مَخْصُورِينَ فَيَجِبُ اسْتِيعَابُهُمْ أَوْ غَيْرُ مَخْصُورِينَ فَيَكْتَفِي بِثَلَاثَةٍ كَمَا هُوَ قِيَاسُ الزَّكَاةِ بَصْرِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (حُرْمَةُ الْمَحَلِّ) أَيُّ فَانْكَفَى بِثَلَاثَةٍ مُطْلَقًا ☐ قَوْلُهُ: (وَتَمَّ سُدُّ الْخَلَّةِ) أَيُّ فَحَيْثُ أَمَكَّنَ الْإِسْتِيعَابُ بِأَنْ كَانُوا مَخْصُورِينَ تَعَيَّنَ بَصْرِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (سُدُّ الْخَلَّةِ) بِالْفَتْحِ الْخُضْلَةُ وَهِيَ أَيْضًا الْحَاجَةُ وَالْفَقْرُ. انْتَهَى مُخْتَارُ اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (تَقْدِيمُهَا) أَيُّ النَّيَّةِ (عَلَيْهَا) أَيُّ التَّفَرُّقَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ) إِلَى الْمَثْنِ ذَكَرَهُ ع ش عَنْ الشَّارِحِ وَسَكَتَ عَلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّ الذَّبْحَ لَا تَجِبُ عِنْدَهُ) أَيُّ وَتُجْزِئُ عِنْدَهُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ وَتُجْزِئُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ. ☐ قَوْلُهُ: (بِالْمَقْصُودِ) وَهُوَ التَّفَرُّقَةُ (دُونَ وَسِيلَتِهِ) وَهِيَ الذَّبْحُ أَيُّ، وَإِنْ أَجْزَأَ عِنْدَهَا كَمَا مَرَّ آفًا. ☐ قَوْلُهُ: (فَرَعَمَ أَنَّ الْأُولَى الْإِلْخَ) لَا

☐ قَوْلُهُ: (فَرَعَمَ أَنَّ الْأُولَى الْإِلْخَ) لَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ لَا يَدْفَعُ الْأَوَّلِيَّةَ.

(لِذَبْحِ الْمُعْتَمِرِ) عُمرَةً مُنفَرِدَةً عَنْ حَجِّ قَبْلِهَا أَوْ بَعْدَهَا (المرؤة و) لِذَبْحِ (الحاج) إفراداً أَوْ تَمَتُّعاً ولو عَنْ تَمَتُّعِهِ أَوْ قِرَاناً (مِنَى)؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ تَحَلُّيْهِمَا (وَكَذَا حُكْمُ مَا سَاقَا) أَيِ الْمُعْتَمِرِ وَالْحَاجِّ الْمَذْكُورَانِ (مِنْ هَذِي) نَذِيرٌ أَوْ تَطَوُّعٌ (مَكَاناً) فِي الْاِخْتِصَاصِ وَالْأَفْضَلِيَّةِ فَأَفْضَلُ مَكَانٍ لِذَبْحِ هَذِي الْأَوَّلِ الْمَرْوَةِ وَالثَّانِي مَنَى لِلاتِّبَاعِ.

(وَوَقَّتْهُ) أَيِ ذَبْحِ هَذَا الْهَذِي بِقِسْمِيَّتِهِ حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ فِي نَذْرِهِ وَقْتًا (وَقْتُ الْأُضْحِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ) قِيَاسًا عَلَيْهَا فَلَوْ أَخَّرَهُ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَجَبَ ذَبْحُهُ قِضَاءً إِنْ كَانَ وَاجِبًا وَوَجِبَ صَرْفُهُ إِلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَإِلَّا فَلَا لِقَوَاتِهِ.....

يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ لَا يَدْفَعُ الْأَوَّلِيَّةَ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّاهِيَةِ وَالْأَحْسَنُ فِي بَقْعِهِ ضَبْطُهَا بِفَتْحِ الْقَافِ وَكُسْرِ الْعَيْنِ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ الْمُضَافِ لِضَمِيرِ الْحَرَمِ. اهـ. فَوَدَّ: (عُمرَةً) إِلَى قَوْلِهِ وَنَازَعَ الْإِسْنَوِيُّ فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (بِقِسْمِيَّتِهِ) أَيِ التَّنْذِيرِ وَالتَّطَوُّعِ. فَوَدَّ: (حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ غَيْرَ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَيِ يَوْمِ التَّحْرِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَإِنَّ عَيْنَ الْهَذِي التَّقَرُّبِ غَيْرَ وَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ لَمْ يَتَّعَيْنْ لَهُ وَقْتُ إِذْ لَيْسَ فِي تَعْيِينِ الْيَوْمِ قُرْبَةً نَقْلَهُ الْإِسْنَوِيُّ عَنِ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرِهِ. اهـ. زَادَ الثَّاهِيَةُ، وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ: لَمْ يَتَّعَيْنْ لَهُ وَقْتُ الْإِنْفِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَتَّعَيْنُ مَا عَيْنُهُ فَيُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي فَيَتَّعَيْنُ. اهـ.

فَوَدَّ (سَمِ): (وَقْتُ الْأُضْحِيَّةِ) الْإِنْفِ أَيِ قِيَحْرُمُ تَأْخِيرُ ذَبْحِهِ عَنْ أَيَّامِهَا وَعَلَيْهِ فَلَوْ عُدِمَتْ الْفُقَرَاءُ فِي أَيَّامِ التَّضَحِّيَةِ أَوْ امْتَنَعُوا مِنَ الْاِخْذِ لِكَثْرَةِ اللَّحْمِ ثُمَّ فَهَلْ يُعْذَرُ بِذَلِكَ فِي تَأْخِيرِهِ عَنْ أَيَّامِ التَّضَحِّيَةِ أَوْ يَجِبُ ذَبْحُهُ فِيهَا وَيَذْخَرُهُ قَدِيدًا إِلَى أَنْ يَوْجَدَ مَنْ يَأْخُذُهُ مِنَ الْفُقَرَاءِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ وَجُوبُ الذَّبْحِ فِي أَيَّامِ التَّضَحِّيَةِ الثَّانِي وَهُوَ ظَاهِرٌ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ ادْخَاؤُهُ يُثْلِفُهُ فَهَلْ يَبِيعُهُ وَيَحْفَظُ ثَمَنَهُ إِذَا أَشْرَفَ عَلَى التَّلْفِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. هَذَا وَقَضِيَّةُ تَخْصِيصِ ذَبْحِ الْهَذِي بِوَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ أَنَّهُ لَوْ أُحْرِمَ بِعُمرَةٍ وَسَاقَ الْهَذِي إِلَى مَكَّةَ بِلَا إِحْرَامٍ وَجُوبُ تَأْخِيرِ ذَبْحِهِ إِلَى وَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ كَانَ سَاقَهُ فِي رَجَبٍ مَثَلًا وَهُوَ قَرِيبٌ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ م ر وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ اِخْتِصَاصُ مَا يَسُوقُهُ الْمُعْتَمِرُ بِوَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ وَهُوَ كَذَلِكَ الْإِنْفِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي وَجُوبِ التَّأْخِيرِ ش أَيِ فِي صُورَةِ سَوَاقِ الْمُعْتَمِرِ هَذِيًا، وَأَمَّا سَوَاقُ الْحَلَالِ الْهَذِي فَقَدْ صَرَّحَ الشَّارِحُ بِعَدَمِ اِخْتِصَاصِهِ بِزَمَنِ كَمَا يَأْتِي. فَوَدَّ: (وَالَا) أَيِ بَأْنِ كَانَ تَطَوُّعًا نِهَابَةً

فَوَدَّ: (حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ فِي نَذْرِهِ وَقْتًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَحَلُّ وَجُوبِ ذَبْحِهِ فِي وَقْتِ الْأُضْحِيَّةِ إِذَا عَيْنَهُ أَوْ أَطْلَقَ فَإِنَّ عَيْنَ لَمْ يَوْمًا آخَرَ لَمْ يَتَّعَيْنْ لَهُ وَقْتُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي تَعْيِينِ الْيَوْمِ قُرْبَةً نَقْلَهُ الْإِسْنَوِيُّ عَنِ الْمُتَوَلَّى، وَأَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَتَّقِيدُ تَعْيِينُ يَوْمٍ آخَرَ لِذَبْحِهِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ سَهَلَتْ مَنَازَعَةُ الْإِسْنَوِيِّ الْآتِيَةِ لِجَوَازِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَيْنَ وَقْتًا خُصُوصًا إِنْ أَكْتَفَى بِالتَّعْيِينِ بِالنِّبَةِ. وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ شَرْحِ الرُّوضِ لَمْ يَتَّعَيْنْ لَهُ وَقْتُ الْإِنْفِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَتَّعَيْنُ مَا عَيْنُهُ فَيُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي فَيَتَّعَيْنُ.

ونازع الإسنوي في اختصاص ما ساقه الْمُعْتَمِرُ بوقت الأضحى بأن لا نشك أنه ﷺ لَمَّا أَحْرَمَ بعُمْرة الحُدَيْبِيَّةِ وساقَ الهَديَّ إِنَّمَا قَصَدَ ذَبْحَهُ عَقِبَ تَحْلِيلِهِ وَأَنَّهُ لَا يَتْرُكُهُ بِمَكَّةَ حَيًّا وَيَرْجِعُ للمَدِينَةِ. اهـ. وفيه ما فيه وخرج بساق ما ساقه الحلال فلا يختص بزمن كهدي الجُبران كما مرَّ أَمَّا إِذَا عَيَّنَ فِي نَذَرِهِ غَيْرَ وَقْتِ الأُضْحِيِّ فَيَتَعَيَّنُ.

(فرغ) يتأكَّد على قاصِدِ الحجِّ أو العُمْرة أن يصحب معه هديًا وهو للحاجِّ أَكْثَرُ وَمَرَّ أَنْ هَذَا مُحْمَلٌ أَمْرِهِ ﷺ مَنْ لَا هَدْيَ مَعَهُ أَنْ يَجْعَلَ إِحْرَامَهُ عُمْرَةً وَمَنْ مَعَهُ هَدْيٌ أَنْ يَجْعَلَهُ حَجًّا نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ أَكْمَلُ التُّشْكِينِ وَمَنْ سَاقَ الهَدْيَ تَقَرُّبًا أَفْضَلَ مِمَّنْ لَمْ يَشْفِهِ فَنَاسَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَكْمَلُ التُّشْكِينِ.

ومعني. فوه: (ونازع الإسنوي إلخ) عبارة النهاية والمعني، وإن نازع فيه الإسنوي. اهـ.
 فوه: (ونازع الإسنوي إلخ) يُمكن أن يُجاب عن نزاعه بأن قصة الحُدَيْبِيَّةِ واقعةٌ حالٍ فعليةٌ احتمَلَتْ أَنَّهُ - عليه الصلاة والسلام - نَذَرَهُ وَعَيَّنَ وَقْتًا وَمَعَ تَعْيِينِ الْوَقْتِ لَا يَخْتَصُّ بِوَقْتِ الأُضْحِيِّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ هُنَا وَصَرَّحَ بِهِ فِيمَا سَيَأْتِي سَم. فوه: (وفيه ما فيه) لا يخفى ما فيه فإن إشكال الإسنوي في غاية المتانة والظهور، والتَّخْلُصُ مِنْهُ فِي غَايَةِ الْعُسْرِ سَم. فوه: (كما مرَّ) أي أَنفًا فِي الْمَثْنِ. فوه: (فرغ) إلى قوله وَمَرَّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فوه: (فَيَتَعَيَّنُ) تَقَدَّمَ عَنِ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالْأَسْنَى خِلَافُهُ.
 فوه: (يتأكَّد إلخ) وَلَا يَجِبُ إِلَّا بِالتَّنْذِيرِ فَإِنْ كَانَ بُدُنًا سَنَ إِشْعَارَهَا فَيُجْرَحُ صَفْحَةُ سَنَاهَا الْيَمْنَى أَوْ مَا يَقْرُبُ مِنْ مَحَلِّهِ فِي الْبَقَرِ فِيمَا يَظْهَرُ بِحَدِيدَةٍ، وَهِيَ مُسْتَقْبَلَةُ الْقِبْلَةِ وَيُلَطَّخُهَا بِدَمِهَا عَلَامَةً عَلَى أَنَّهَا هَدْيٌ لِيُجْتَنَّبَ، وَأَنْ يُقْلَدَ نَعْلَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَ لَهَا قِيَمَةٌ لِيَتَصَدَّقَ بِهِمَا وَيُقْلَدَ الْغَنَمَ عَرَى الْقُرْبِ وَلَا يُشْعِرُهَا لِضَعْفِهَا وَلَا يُلْزَمُ بِذَلِكَ ذَبْحُهَا نِهَايَةً وَمُعْنَى عِبَارَةِ الْوَنَائِي وَيُسْنُ إِهْدَاءِ التَّعَمُّ الْمُجْزِئَةِ أَضْحِيَّةً لِلْحَرَمِ وَلَوْ مِنْ مَكَّةَ وَالْأَفْضَلُ مِنْ مَحَلِّ خُرُوجِهِ وَيَجِبُ بِالتَّنْذِيرِ أَوْ التَّعْيِينِ كَهَذَا هَدْيٌ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُشْعِرَ الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ إلخ ثُمَّ يُجَلِّلُهَا لِيَتَصَدَّقَ بِالْجُلِّ وَلَوْ عَطَبَ الْهَدْيِ فِي الطَّرِيقِ أَيْ تَعَيَّبَ وَخَافَ تَلَفَهُ فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَعَلَّ بِهِ مَا شَاءَ مِنْ أَكْلِ وَبَيْعٍ وَغَيْرِهِمَا وَوَجِبَ ذَبْحُ الْوَاجِبِ الْمُعَيَّنِ ابْتِدَاءً بِالتَّنْذِيرِ أَوْ بِالْجُعْلِ وَعَمَسَ مَا قَلَّدَهُ بِهِ فِي دَمِهِ وَضَرَبَ بِهَا سَنَامَهُ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ هَدْيٌ فَيُؤْكَلُ وَلَا يُبَاعُ وَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِ الْمَسَاكِينِ، وَلَا لَهُ وَلَوْ كَانَ فَقِيرًا وَلَا لِأَحَدٍ مِنْ قَافِلَتِهِ وَلَوْ كَانُوا أَفْقَاءَ الْأَكْلِ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ فَإِنْ بَلَغَهُ جَازَ لِلْفُقَرَاءِ لَا لَهُ وَجَازَ لَهُمْ بَعْدَ أَخْذِهِ تَقْلَهُ لِنَحْوِ الْبَيْعِ فَإِنْ تَرَكَه بَلَا ذَبْحٍ فَمَاتَ صَحْنَهُ بِذَبْحٍ مِثْلِهِ، وَأَمَّا الْمُعَيَّنُ عَمَّا فِي الدِّمَةِ فَيَعُودُ لِمَلِكِهِ بِالْعَطَبِ فَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَيَتَقَى الْأَصْلُ فِي دِمَّتِهِ اهـ.

فوه: (ونازع الإسنوي إلخ) يُمكن أن يُجاب عن نزاعه بأن قصة الحُدَيْبِيَّةِ واقعةٌ حالٍ فعليةٌ احتمَلَتْ أَنَّهُ عليه الصلاة والسلام نَذَرَهُ وَعَيَّنَ وَقْتًا وَمَعَ تَعْيِينِ الْوَقْتِ لَا يَخْتَصُّ بِوَقْتِ الأُضْحِيِّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ هُنَا وَصَرَّحَ بِهِ فِيمَا سَيَأْتِي. فوه: (وفيه ما فيه) لا يخفى ما فيه فإن إشكال الإسنوي في غاية المتانة والظهور، والتَّخْلُصُ مِنْهُ فِي غَايَةِ الْعُسْرِ.

(بَابُ الْإِحْصَارِ)

وهو لغة المنع واصطلاحاً المنع عن إتمام أركان الحج أو العمرة أو هما فلو مُنِعَ مِنَ الرَّمْيِ أو المبيت لم يجز له التحلل؛ لأنه مُتَمَكِّنٌ منه بالطواف والحلق ويقع حجّه مُجَرِّئاً عن حجة الإسلام ويُجَبِّرُ كُلَّ مِنَ الرَّمْيِ والمبيت بدم، ونزاع ابن الرُّفْعَةِ فيه بما مرَّ أَنَّ المبيت يسقط بأدنى عُذْرٍ يُرَدُّ بَأَنَّ الدَّمَّ هنا وَقَعَ تَابِعاً ومُشَابِهاً لُوجُوبِهِ فِي أَصْلِ الْإِحْصَارِ فلم ينظروا إلى كونه ترك المبيت لعذر كما لم ينظروا لذلك في أصل دم الإحصار فإن قلت: من الأعداء المُسْقِطَةُ ثُمَّ الْخَوْفُ عَلَى الْمَالِ، وَالْإِحْصَارُ يَحْصُلُ بِالْمَنْعِ إِلَّا بِتَذَلٍّ مَالٍ، وَإِنْ قُلَّ فَمَا الْفَرْقُ؟.....

بَابُ: الْإِحْصَارِ وَالْفَوَاتِ

أَيُّ وَمَا يُذَكِّرُ مَعَهُمَا مِنْ بَقِيَّةِ مَوَانِعِ إِمْتَامِ الْحَجِّ وَالْمَوَانِعِ سِتَّةٌ أَوَّلُهَا الْإِحْصَارُ الْعَامُّ مُعْنَى. ۞ فَوَدَّ: (وَهُوَ لُغَةً) إِلَى قَوْلِهِ وَنَزَاعُ ابْنِ الرُّفْعَةِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ۞ فَوَدَّ: (أَوْ هُمَا) يُعْنِي عَنْهُ جُعِلَ أَوْ لِمَنْعِ الْخُلُوفِ فَقَطَّ. ۞ فَوَدَّ: (فَلَوْ مُنِعَ مِنَ الرَّمْيِ أَوْ الْمَبِيتِ) يَتَّبِعِي أَوْ مِنْهُمَا جَمِيعاً سَمَ وَنِهَائِهِ وَمُعْنَى. ۞ فَوَدَّ: (لَمْ يَجْزُ لَهُ التَّحَلُّلُ) أَيِ تَحَلُّلِ الْحَضَرِ الْمُخْرَجِ مِنَ التُّسُكِ سَمَ. ۞ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنْهُ الْخُفْ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَيَحْصُلُ بَدَمَ تَرَكَ الرَّمْيَ فَلْيُرَاجَعْ سَمَ وَجَزَمَ بِذَلِكَ الْوَنَائِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِذْ أَخْرَجَ الْعَبْدَ مَا يُقِيدُهُ. ۞ فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّحَلُّلِ. ۞ فَوَدَّ: (وَيُجَبِّرُ كُلَّ الْخُفْ) وَاسْتَحْسَنَ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ سَقُوطَ الدَّمِّ وَجَزَمَ بِهِ التَّوَرُّقَ الزِّيَادِيَّ وَنَائِي أَيِ دَمَ الْمَبِيتِ دُونَ الرَّمْيِ كَمَا فِي الْبَصْرِيِّ. ۞ فَوَدَّ: (بَدَمَ) كَذَا فِي الْأَسْنَى وَالنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ۞ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي جَبْرِ الْمَبِيتِ بَدَمَ بَصْرِيٍّ. ۞ فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ الْخُفْ) أَيِ فِي فَضْلِ مَبِيتِ لِيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ. ۞ فَوَدَّ: (بِأَدْنَى عُذْرٍ) كَضِياعٍ مَرِيضٍ وَفَوَاتٍ مَطْلُوبِهِ كَأَيِّ. ۞ فَوَدَّ: (وَقَعَ تَابِعاً) أَيِ تَبَعِيَّةً مَعَ انْتِفَاءِ دَمِ الْإِحْصَارِ فَلَوْ اكْتَفَى بِالمُشَابَهَةِ لَكَانَ أَشْبَهَ بَصْرِيٍّ. ۞ فَوَدَّ: (لُوجُوبِهِ فِي أَصْلِ الْإِحْصَارِ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الْحَضَرَ لَا يُوَجِبُ دَمًا، وَإِنَّمَا يُوَجِبُهُ تَحَلُّلُهُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ كَمَا تَقَدَّمَ سَمَ. ۞ فَوَدَّ: (إِلَى كَوْنِهِ) أَيِ الْمُنْعَوِ عَنِ الْمَبِيتِ. ۞ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِيمَا مَرَّ. ۞ فَوَدَّ: (وَالْإِحْصَارُ) يَعْنِي مَنَعَ الْعَدُوَّ مِنْ نَحْوِ الْمَبِيتِ، وَإِنْ كَانَ قَضِيَّةً قَوْلُهُ الْآتِي؛ لِأَنَّ الْخُفْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِحْصَارِ هُنَا الْإِضْطِلَاحِيُّ أَيِ الْمُنْعَ عَنْ إِمْتَامِ التُّسُكِ وَيَأْتِي عَنِ الْبَصْرِيِّ مَا فِيهِ. ۞ فَوَدَّ: (يَحْصُلُ بِالْمَنْعِ الْخُفْ) أَيِ فَيهِ الْخَوْفُ عَلَى الْمَالِ. ۞ فَوَدَّ: (فَمَا الْفَرْقُ) أَيِ بَيْنَ الْمَبِيتَيْنِ الْمُشْرُوكَيْنِ أَغْنَى التَّابِعَ لِلْإِحْصَارِ وَالْمُسْتَقِيلَ كُرْدِيٍّ وَالْأَوَّلَى أَغْنَى الْمُشْرُوكَ لِلْخَوْفِ عَلَى الْمَالِ أَيِ مِنْ ضَيَاعِهِ وَالْمُشْرُوكَ لِلْمَنْعِ مِنْهُ إِلَّا.

بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ

۞ فَوَدَّ: (فَلَوْ مُنِعَ مِنَ الرَّمْيِ أَوْ الْمَبِيتِ) يَتَّبِعِي أَوْ مِنْهُمَا جَمِيعاً. ۞ فَوَدَّ: (لَمْ يَجْزُ لَهُ التَّحَلُّلُ) أَيِ تَحَلُّلِ الْحَضَرِ الْمُخْرَجِ مِنَ التُّسُكِ. ۞ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنْهُ بِالطَّوَافِ وَالْحَلْقِ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَيَحْصُلُ بَدَمَ تَرَكَ الرَّمْيَ فَلْيُرَاجَعْ. ۞ فَوَدَّ: (لُوجُوبِهِ الْخُفْ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الْحَضَرَ لَا يُوَجِبُ دَمًا، وَإِنَّمَا يُوَجِبُهُ تَحَلُّلُهُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

قُلْتُ: الفرقُ أنَّ ذاتَ المبيتِ ثمَّ لم يتعرَّضْ لها المُخَوِّفُ منه يَمْنَعُ؛ لأنَّ الفرضَ أنه أحصَرَهُم عن الحجِّ لا غيرَ بخلافه هنا أعني في منعه مِنَ المبيتِ فَإِنَّ العَدُوَّ مُتَعَرِّضٌ لِلْمَنْعِ منه مثلاً إلا بِبَذْلِ مالٍ وهذا هو الذي توجَدُ فيه المُشَابَهَةُ للإحصارِ دُونَ الأوَّلِ إذْ لا تَعَرُّضُ مِنَ المُخَوِّفِ منه لِمَنْعٍ من نحوِ المبيتِ أصلاً فتَأَمَّلْهُ (والقوات) أي للحجِّ إِذِ العُمُرَةُ لا تَفُوتُ إلا تَبَعاً لِلْحَجِّ القَارِنِ (مَنْ أَحْصَرَ) أي مَنَعَ عن المُضِيِّ في نُسُكِهِ دُونَ الرُّجُوعِ أو معه وهم فِرْقٌ مُخْتَلِفَةٌ أو فرقةً واحدةً سواءً كَافِرٌ ومُسْلِمٌ، وَإِنْ أَمَكَّنَهُ قِتَالُهُ أو بَذْلُ مالٍ له.....

بِذْلِ المَالِ. هـ فَوَدَّ: (قُلْتُ الفرقُ إلخ) قد يُقالُ مَقْصُودُهُ بالفرقِ مُجَرَّدُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّوَرَتَيْنِ لا تَوْجِيهِ لَزُومِ الدَّمِ هناك إذْ لم يَظْهَرْ ذلكَ مِنْ هَذَا الفرقِ بل قد يَظْهَرُ مِنْهُ العَكْسُ والأَقْرَبُ أَنَّ مَقْصُودَهُ بَيَانُ أَنَّهُ لِمَ كَانَ هَذَا إحصاراً دُونَ ذاكِ سمَّ وقولُهُ: إحصاراً أي مُشَابِهاً بِهِ. هـ فَوَدَّ: (ثمَّ) إشارةً إلى قولِهِ أو المبيتِ لم يَجُزْ إلخ كُرْدِيّ أقولُ بل إلى قولِهِ مِنَ الأَعْدَاءِ المُسْقِطَةِ لِلْمَبِيتِ ثمَّ إلخ. هـ فَوَدَّ: (لأنَّ الفرضَ أَنَّهُ أَحْصَرَهُم إلخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إذْ لا يَظْهَرُ ازْبِطاًهُ بِسَابِقِهِ ولا حِجَّهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. هـ فَوَدَّ: (وهذا هو الذي توجَدُ فيه المُشَابَهَةُ إلخ) أي مِنْ حَيْثُ الْمَنْعُ والتَّعَرُّضُ لَهُ كُرْدِيّ. هـ فَوَدَّ: (دُونَ الأوَّلِ) أي المبيتِ الذي لم يَتَعَرَّضْ لِدَاثِهِ لم يوجَدُ فيه المُشَابَهَةُ للإحصارِ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ ودَاخِلٌ فِي حُكْمِهِ كُرْدِيّ والصَّوَابُ أي المبيتِ المَثْرُوكُ لِعُدْرِ الخَوْفِ عَلَى المَالِ مَثَلًا. هـ فَوَدَّ: (أني لِلْحَجِّ) إلى قولِهِ، وإيْذَهُ بقولِ المجموعِ فِي النِّهَايَةِ إلَّا قولُهُ إِنَّ رَجَا زَوَالَ الإحصارِ وقولُهُ: أي ما لم يَغْلِبْ إلى ولا قَضَاءً وقولُهُ: على تَفْصِيلٍ إلى واستَنْبَطَ، وإلى قولِهِ كما بَسَطْتُ فِي الْمُغْنِي إلَّا ما ذَكَرَ وقولُهُ: لِقَلَّا يَدْخُلُ إلى واستِغْمَالُهُ وقولُهُ: كَذَا قِيلَ إلى وَسَمَل. هـ فَوَدَّ: (أو مَعَهُ) أي مع الرُّجُوعِ وفَائِدَةُ التَّحْلِيلِ حِينَئِذٍ دَفْعُ مَشَقَّةِ الإحْرَامِ كَالْحَلْقِ والقَلَمِ وَنَحْوِهِمَا عَشْرٌ وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَهُمْ) أي المَانِعُونَ (فِرْقٌ مُخْتَلِفَةٌ إلخ) وسواءً أَكَانَ الْمَنْعُ بِقَطْعِ طَرِيقِ أَمْ بغيرِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (سواءً كَافِرٌ ومُسْلِمٌ إلخ) أي سواءً كَانَ المَانِعُ كَافِرًا أَمْ مُسْلِمًا وسواءً أَمَكَّنَ الْمُضِيَّ بِقِتَالٍ أَوْ بِذْلِ مالٍ أَوْ لَمْ يُمْكِنْ نِهَايَةً وَمُغْنِي قالَ سَمَ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي وُجُوبِ قِتَالِ الْكُفَّارِ الْمُتَعَرِّضِينَ بِشُرُوطٍ مَا يَتَّعِينَ مُرَاجَعَتُهُ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ بِذْلِ مالٍ لَهُ) يُكْرَهُ بِذْلُهُ لِلْكَافِرِ بِخِلَافِهِ لِلْمُسْلِمِ بَعْدَ الإحْرَامِ كما تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قولِهِ الثَّالِثُ أَمِنْ الطَّرِيقِ إلخ سَمَ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَيُكْرَهُ بِذْلُ مالٍ لِلْكَفَّارِ لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّغَارِ بلا ضَرُورَةٍ ولا يَحْرُمُ كما لا تَحْرُمُ الهِبَةُ لَهُمْ أَمَّا الْمُسْلِمُونَ فلا يُكْرَهُ بِذْلُهُ لَهُمْ والأوَّلَى قِتَالُ الْكُفَّارِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لِيَجْمَعُوا بَيْنَ الْجِهَادِ وَنُصْرَةِ الإِسْلَامِ، وإِثْمَامِ التُّسْلُكِ فَإِنْ عَجَزُوا

هـ فَوَدَّ: (قُلْتُ الفرقُ إلخ) قد يُقالُ: مَقْصُودُهُ بالفرقِ مُجَرَّدُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّوَرَتَيْنِ لا تَوْجِيهِ لَزُومِ الدَّمِ هُنَا لَا هُنَاكَ إِذْ لَمْ يَظْهَرْ ذلكَ مِنْ هَذَا الفرقِ بل قد يَظْهَرُ مِنْهُ العَكْسُ والأَقْرَبُ أَنَّ مَقْصُودَهُ بَيَانُ أَنَّهُ لِمَ كَانَ هَذَا إحصاراً دُونَ ذاكِ؟ هـ فَوَدَّ: (سواءً كَافِرٌ ومُسْلِمٌ إلخ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي وُجُوبِ قِتَالِ الْكُفَّارِ الْمُتَعَرِّضِينَ بِشُرُوطٍ مَا يَتَّعِينَ مُرَاجَعَتُهُ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ بِذْلِ مالٍ لَهُ) يُكْرَهُ بِذْلُهُ لِلْكَافِرِ بِخِلَافِهِ لِلْمُسْلِمِ بَعْدَ الإحْرَامِ كما تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قولِهِ. الثَّالِثُ أَمِنْ الطَّرِيقِ إلخ.

ولم يجد طريقاً آخر يُمكنه سلوكه (تَحَلَّلَ) جوازاً حاجاً كان أو مُعْتَمِراً أو قارِئاً لِتُزْوِلَ قوله تعالى «حين أحصروا بالحدِيثِية وهم حُرْمٌ فَتَحَرَ ﷺ وَخَلَقَ، وَأَمَرَهُمْ بِذَلِكَ ﴿١٩٦﴾ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَآسْتَيْسِرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي، وأرذُتُم التَّحَلُّلَ إِذِ الْإِحْصَارُ بِمُجَرَّدِهِ لَا يُوجِبُ هَذَا. والأولى لِلْمُعْتَمِرِ وَحَاجٍّ اتَّسَعَ زَمَنُ إِحْرَامِهِ الصَّبْرُ إِنْ رَجَا زَوَالَ الْإِحْصَارِ نَعَمْ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ انْكِشَافُ الْعَدُوِّ، وَإِمَّا كَانُ الْحَجُّ أَوْ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْعُمْرَةِ امْتَنَعَ تَحَلُّلُهُ لِقِلَّةِ الْمَشَقَّةِ حِينَئِذٍ أَمَّا إِذَا أَمَكَّتْهُ سُلُوكُ طَرِيقٍ آخَرَ وَلَوْ بَحْرًا غَلَبَتْ.....

عَنْ قِتَالِهِمْ أَوْ كَانَ الْمَانِعُونَ مُسْلِمِينَ فَالْأَوَّلَى لَهُمْ أَنْ يَتَحَلَّلُوا وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْقِتَالِ وَيَجُوزُ لَهُمْ إِنْ أَرَادُوا الْقِتَالَ لُبْسُ الدَّرْعِ وَنَحْوِهِ مِنَ آلَاتِ الْحَرْبِ وَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الْفِدْيَةُ كَمَا لَوْ لَبَسَ الْمُحْرِمُ الْمَخِيطَ لِدَفْعِ حَرِّ وَبَرْدٍ. اهـ. فَوَدَّ: (أَوْ بِذَلِكَ مَالٍ) أَي، وَإِنْ قَلَّ عَشْرٌ وَوَتَائِي زَادَ الْمُغْنَى أَي قِلَّةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى آدَاءِ النَّسِكِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَتَحَوُ الدَّرَاهِمِينَ وَالثَّلَاثَ لَا يَتَحَلَّلُ مِنْ أَجْلِهَا. اهـ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجِدْ الْخَ) عَطَفَ عَلَى مُبْعِ الْخَ وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَّهَ قَالَ سَمِ فَلَوْ ظَنَّ أَنَّ لَا طَرِيقَ آخَرَ فَتَحَلَّلَ فَبَانَ أَنَّ ثَمَّ طَرِيقًا آخَرَ يَتَأْتِي سُلُوكُهُ فَيَنْبَغِي تَبَيُّنُ عَدَمِ صِحَّةِ التَّحَلُّلِ م. ر. اهـ. فَوَدَّ: (تَحَلَّلَ جَوَازًا) أَي بِمَا سَيَأْتِي لَا وَجُوبًا مُغْنَى وَنَهَايَةً. فَوَدَّ: (وَحَلَقَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى فَحَلَقَ بِالْفَاءِ. فَوَدَّ: (أَي، وَأَرَذُتُمُ التَّحَلُّلَ) عَطَفَ عَلَى أُخْصِرْتُمْ. فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلَى لِلْمُعْتَمِرِ) أَي مُطْلَقًا. فَوَدَّ: (امْتَنَعَ تَحَلُّلُهُ) أَي فَلَوْ تَحَلَّلَ لَمْ يَخْصُلِ التَّحَلُّلُ سَم. فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا أَمَكَّتْهُ) إِلَى، وَأَمَّا إِذَا خَشِيَ كَانَ الْمُنَاسِبُ تَقْدِيمَهُ عَلَى قَوْلِهِ وَالْأَوَّلَى لِلْمُعْتَمِرِ الْخ. فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا أَمَكَّتْهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ أَمَّا إِذَا تَمَكَّنُوا بِغَيْرِ قِتَالٍ أَوْ بِذَلِكَ مَالٍ كَأَنَّ كَانَ لَهُمْ طَرِيقٌ آخَرُ يُمكنُ سُلُوكُهُ وَوُجِدَتْ شُرُوطُ الْإِسْطَاعَةِ فِيهِ لَزِمَهُمْ سُلُوكُهُ سِوَا أَطَالِ الزَّمَانِ أَمْ قَصَرَ، وَإِنْ تَيَقَّنُوا الْفَوَاتُ فَلَوْ فَاتَهُمُ الْوُقُوفُ بِطُولِ الطَّرِيقِ الْمَسْلُوكِ أَوْ نَحْوِهِ تَحَلَّلُوا بِعَمَلِ عُمْرَةٍ وَلَا قَضَاءٍ عَلَيْهِمْ فِي الْأَظْهَرِ. اهـ. قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ: م. ر. وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَظْهَرِ أَي؛ لِأَنَّهُ فَوَاتٌ نَشَأَ عَنْ حَضَرٍ فَلَا يُشْكِلُ

فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجِدْ طَرِيقًا آخَرَ) فَلَوْ ظَنَّ أَنَّ لَا طَرِيقَ آخَرَ فَتَحَلَّلَ فَبَانَ أَنَّ ثَمَّ طَرِيقًا آخَرَ يَتَأْتِي سُلُوكُهُ فَيَنْبَغِي تَبَيُّنُ عَدَمِ صِحَّةِ التَّحَلُّلِ م. ر. فَوَدَّ: (حِينَ أُخْصِرُوا بِالْحَدِيثِيةِ) فَإِنْ قُلْتَ يُشْكِلُ مِنْ قِصَّةِ الْحَدِيثِيةِ أَنَّ السَّيِّدَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ جُمْلَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِيةِ وَقَدْ مَكَّنَتْهُ قُرَيْشٌ مِنَ الْبَيْتِ حِينَ أَرْسَلَهُ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَامْتَنَعَ مِنَ الطَّوَافِ لِكِرَاهَتِهِ ذَلِكَ مَعَ مَنْعِهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ مُنْسَوِّطٌ فِي السَّيْرِ فَكَيْفَ جَازَ لِسَيِّدِنَا عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التَّحَلُّلَ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ إِنْثَائِهِ بِعُمْرَةٍ وَقَدْ أَطْلَعَ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَأَقْرَهُ قُلْتُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الْإِثْنَانِ بِهَا حِينَ دَخَلَ مَكَّةَ وَمَكَّنُوهُ مِنَ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَا يَجِبُ قَوْزًا مَعَ تَجْوِيزِهِ أَنَّهُ يَتَمَكَّنُ مِنْهُ بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنْ يَزُولَ الْمَنْعُ الْعَامُّ أَوْ وَخْدَهُ بِإِذْنِهِ ﷺ لِبَقَاءِ تَمَكُّنِهِ وَخْدَهُ مِنَ الْبَيْتِ مَا يَتَّفَقُ بَعْدَ ذَلِكَ الْمَنْعِ الْعَامِّ لِعُثْمَانَ وَغَيْرِهِ كَمَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَرَكَ الْعَمَلَ ابْتِدَاءً لِأَدَاءِ اجْتِهَادِهِ إِلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَمْنُوعًا مِنْهُ ثُمَّ مُبْعٍ هُوَ مِنْهُ أَيْضًا بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (امْتَنَعَ تَحَلُّلُهُ) أَي فَلَوْ تَحَلَّلَ لَمْ يَخْصُلِ التَّحَلُّلُ.

فيه السلامة ووجدت شروط الاستطاعة فيه فيلزمه سلوكه، وإن علم القوات ويتحلل بعمل غمرة، وأما إذا خشي قوات الحج لو صبر فالأولى التحلل لئلا يدخل في ورطة لزوم القضاء له واستعماله أحصر في منع العدو وخلاف الأشهر إذ هو استعماله في نحو المرض وحصر في العدو كذا قيل، ورد بالآية الموافقة لما هنا فالأشهر أن الإحصار المنع من المقصود بعدو أو نحو مرض والحصر التضييق وشمل كلامه الحصر عن الوقوف دون البيت وعكسه لكن

بما يأتي من وجوب القضاء على من فاته الحج؛ لأن ذاك قوات لم ينشأ عن حصر. اه. فؤد: (فيه) أي في سلوك الطريق الآخر. فؤد: (وإن علم القوات) أي؛ لأن سبب التحلل هو الحصر لا خوف القوات ثم إن حصل لتخو صعوبة تحلل بعمل غمرة ولا قضاء، والأقضى وثاني. فؤد: (ويتحلل إلخ) أي إن حصل القوات سم. فؤد: (وأما إذا خشي إلخ) مُحْتَرَزُ قوله اتسع وقت إخراجه. فؤد: (فالأولى التحلل) أي بعد جواز التزك. فؤد: (لئلا يدخل إلخ) أي لو فات سم. فؤد: (في ورطة لزوم القضاء) أي عند بعضهم نهاية قال ع ش قوله: م ر لزوم القضاء إلخ ضعيف. اه. وبذلك يتدفع استشكل سم بما نصه قوله: في ورطة لزوم القضاء فإنه يلزم بالقوات لكن سيأتي أن القوات لا يوجب قضاء التطوع، وأما الفرض فهو باق كما كان فليتامل مع ما هنا. اه. ودفعه النواني بجواب آخر عبارته أما لو ضاق الوقت فالأولى تعجيل التحلل لئلا يدخل في ورطة لزوم القضاء إذا فاته فإنه ليس ناشئاً عن الإحصار بل هو قوات مخض؛ لأنه، وإن لم يحصر لفاته. اه. أي فلا يشكل بما يأتي فإنه في قوات نشأ عن الإحصار. فؤد: (وحصر) أي استعماله. فؤد: (وشمل كلامه الحصر عن الوقوف إلخ) أقول وشمل الحصر عن الطواف فقط كما في الإيضاح أو عن السعي فقط كما في حاشيتي السيد والشارح عليه وهذا مع ما صرح به قولهم الآتي ولا قضاء على المخصر إلخ من أنه بالإحصار ثم التحلل يخرج من الشك

فؤد: (ويتحلل بعمل غمرة) إن حصل القوات. فؤد: (فالأولى التحلل) بعد جواز التزك. فؤد: (لئلا يدخل) لو فات. فؤد: (لزوم القضاء) فإنه يلزم بالقوات لكن سيأتي أن القوات يوجب قضاء التطوع، وأما الفرض فهو باق كما كان فليتامل مع ما هنا. فؤد: (وشمل كلامه الحصر عن الوقوف إلخ) أقول وشمل الحصر عن الطواف فقط أو عن السعي فقط، وعبارة الإيضاح ولا فرق في جواز التحلل بالإحصار بين أن يتفق ذلك قبل الوقوف أو بعده ولا بين الإحصار عن البيت فقط أو عن الوقوف أو عنهما قال السيد في حاشيته وتبعه الشارح في حاشيته قد قدمنا أن الإحصار عن السعي فقط كذلك. اه. وهذا مع ما صرح به قولهم الآتي ولا قضاء على المخصر إلخ من أنه بالإحصار ثم التحلل يخرج من الشك ويسقط ما فعله منه يعلم أن من أحصر ولو عن الطواف وحده أو السعي وحده ثم تحلل سقط ما فعله من الشك، وإذا أراد بعد ذلك عند تمكنه احتاج إلى استئنافه والإتيان بإحرام جديد ومن ذلك تحلل الحائض الآتي عن البلقيني فتحتاج بعده عند تمكنها إلى استئنافه بإحرام جديد خلافاً لما توهمه بعض الطلبة من أنه إذا تمكن كفى البناء على ما فعله قبل التحلل فليحترز ش.

يلزمه في الأول أن يدخل مكة ويتحلل بعمل غمرة وفي الثاني أن يقف ثم يتحلل أي ما لم يغلب على ظنه انكشاف العدو قبل ثلاثة أيام فيما يظهر أخذًا مما تقرر في الغمرة ولا قضاء فيهما على تفصيل.....

وَيَسْقُطُ مَا فَعَلَهُ مِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ مَنْ أَحْصَرَ وَلَوْ عَنِ الطَّوَافِ وَخَذَهُ أَوْ السَّعْيِ وَخَذَهُ ثُمَّ تَحَلَّلَ سَقَطَ مَا فَعَلَهُ مِنَ التَّشْكِ، وإذا أَرَادَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ تَمَكُّنِهِ احتاجَ إلى اسْتِثْنَائِهِ وَالْإِثْبَانِ بِإِحْرَامٍ جَدِيدٍ وَمِنْ ذَلِكَ تَحَلُّلُ الْحَائِضِ الْآتِي عَنِ الْبُلْقَيْنِي فَتَحْتَاجُ بَعْدَهُ عِنْدَ تَمَكُّنِهَا إِلَى اسْتِثْنَائِهِ بِإِحْرَامٍ جَدِيدٍ سَم. هـ. قَوْلُهُ: (وَفِي الثَّانِي أَنْ يَقِفَ الْإِلَاحُ) وَلَا حُكْمَ لِهَذَا الْوُقُوفِ فَلَيْسَ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ حَتَّى يَقَعَ عَنْ نَحْوِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ فِي وَقْتِ آخَرٍ رَشِيدٍ عَنِ عِبَارَةِ الْوَنَائِي، وَإِنْ وَقَفَ فَأُخْصِرَ فَتَحَلَّلَ قَرَأَ الْحَضَرُ، وَأَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ وَيَبْنِي امْتِنَعَ، وَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ بَاقِيًا صَحَّ إِحْرَامُهُ وَلَزِمَهُ الْاسْتِثْنَاءُ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَتَحَلَّلُ) أَيِ بِالذَّبْحِ ثُمَّ إِزَالَةُ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ نَاقِيًا التَّحَلُّلَ فِيهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الدَّمَ فِاطِعَامَ مُجْزِئٍ فِي الْفِطْرَةِ بَقِيَّتِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الطَّعَامِ لَزِمَهُ صَوْمٌ بَعْدَ أَمْدَادِهِ لِكُلِّ مُدٍّ يَوْمٌ وَيُكْمِلُ الْمُتَكْسِرُ، وَلَا يَتَوَقَّفُ التَّحَلُّلُ عَلَى صَوْمٍ فَيَكْفِي الْإِثْبَانُ بِهِ فِي أَيِّ زَمَنٍ وَمَكَانٍ شَاءَ وَلَوْ بَعْدَ التَّحَلُّلِ وَثَانِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ كَالنَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى مَا يَوَاقِفُهُ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ الرَّمْيُ وَالْمَبِيتُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ سَم، وَأَنْ لَهُ تَحَلُّلٌ وَاحِدٌ فَقَطْ كَمَا تُصَرِّحُ بِهِ الشُّرُوحُ الثَّلَاثَةُ خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ سَم عَنْ بَحْثِ شَيْخِهِ الْبُرُوسِيِّ ثُمَّ آيَدُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا قَضَاءَ فِيهِمَا عَلَى تَفْصِيلٍ) أَطْلَقَ فِي

هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَتَحَلَّلُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِالرَّمْيِ وَالْحَلْقِ وَالذَّبْحِ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا التَّيَّةُ عِنْدَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ وَالذَّبْحِ فَيَحْتَاطُ بِأَعْيَانِهَا نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ مِنَ التَّشْكِ وَيَحْتَاطُ بِأَعْيَانِهَا فِي غَيْرِ الرَّمْيِ أَوْ فِي غَيْرِ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ وَلَوْ فَعَلَ اثْنَيْنِ مِنَ الثَّلَاثَةِ حَصَلَ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَوْ فَاتَهُ الرَّمْيُ الْإِلَاحُ تَوَقَّفَ التَّحَلُّلُ عَلَى الذَّبْحِ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَتَوَقَّفَ التَّحَلُّلُ عَلَيْهَا أَيْضًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ فَاتَهُ الرَّمْيُ عِنْدَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْحَجِّ الْخَالِي عَنِ الْحَضَرِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الرُّوضِ مَا نَصَّهُ فَإِنْ أُخْصِرَ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَلَمْ يَتَحَلَّلْ حَتَّى فَاتَهُ الرَّمْيُ وَالْمَبِيتُ فَعَلَيْهِ الدَّمُ وَيَحْصُلُ بِهِ وَالْحَلْقُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ ثُمَّ يَطُوفُ مَتَى أَمَكَّنَ وَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ ثَانٍ لِلْمَبِيتِ. اهـ. كَذَا بِخَطِّ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الْبُرُوسِيِّ بِهَامِشِ شَرْحِ الْبَهْجَةِ. وَمَا بَحَثَهُ مِنْ تَعَدُّدِ التَّحَلُّلِ خَالَفَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَفَرَّقَ بَيْنَا مَا فِيهِ فِي مَحَلِّ آخَرَ وَبِهَامِشِهِ وَيُؤَيِّدُ بَحْثَ شَيْخِنَا مَا حَكَاهُ عَنِ الرُّوضِ وَبِذَلِكَ يَخْصُ الْفَرْقُ الْآتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَهُ التَّحَلُّلُ فِي الْحَالِ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ كَانَ فِي كَلَامِهِمْ، وَإِلَّا أَمَكَّنَ مَعَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي الرُّوضِ مُتَّصِلًا بِقَوْلِهِ وَعَلَيْهِ دَمٌ ثَانٍ لِلْمَبِيتِ مَا نَصَّهُ وَلَا قَضَاءَ بِإِخْصَارِ بَعْدَ الْوُقُوفِ، وَإِنْ صَدَّ عَنْ عَرَافَاتٍ فَقَطْ تَحَلَّلَ بِأَفْعَالِ الْغُمَرَةِ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ. اهـ. وَاعْلَمْ أَنَّ مَا حَكَاهُ شَيْخُنَا عَنِ الرُّوضِ فِيهِ نَوْعٌ تَصَرَّفَ فِي لَفْظِهِ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَتِهِ، وَأَنَّ مَفْهُومَ قَوْلِ الرُّوضِ وَلَمْ يَتَحَلَّلْ حَتَّى فَاتَهُ الرَّمْيُ الْإِلَاحُ أَنَّ لَهُ التَّحَلُّلَ قَبْلَ قَوَاتِهِ وَهُوَ مَحْمَلُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَفِي الثَّانِي أَنْ يَقِفَ ثُمَّ يَتَحَلَّلُ وَحِينَئِذٍ يَسْقُطُ الرَّمْيُ وَالْمَبِيتُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا قَضَاءَ فِيهِمَا عَلَى تَفْصِيلٍ) عِبَارَةٌ شَرْحٌ مَرَّ وَلَا قَضَاءَ فِيهِمَا فِي الْأَظْهَرِ. اهـ.

فيه وفي لزوم دم الإحصار ذكرته في شرح الغباب عن المجموع وغيره واستنبط البلقيني من الإحصار عن الطواف أن من حاضت أو نفست قبل الطواف ولم يمكنها الإقامة للطهر أنها تسافر فإذا وصلت لمحل يتعذر وصولها منه لمكة لعدم نفقة أو نحو خوف تحللت بالنية والذبح والحلق، وأيده بقول المجموع عن كثيرين من ضد عن طريق ووجد طريقاً أطول ولم يكن معه نفقة تكفيه جاز له التحلل وسبقه البارزي إلى نحوه كما بسطت ذلك في الحاشية وقد ينظر في قوله لعدم نفقة بما يأتي أن نحو نفاد النفقة لا يجوز التحلل من غير شرط وما في المجموع لا يؤيده؛ لأن الذي فيه محصر؛ لأنه ضد عن طريقه وتعذر عليه سلوك الطريق

الروض وشرح م ر أي والخطيب أنه لا قضاء فيهما سم عبارة الوثائي ولا يقضي مَحْصُورٌ حَضَرًا عامًا أو خاصًا تحلل بل الأمر كما كان الإحصار إلا في صور قليلة بأن آخر التحلل عن الحج مع إمكانه من غير رجاء أمن حتى فات أو فاته ثم أحصر أو زال الحصر والوقت باق ولم يتحلل ومضى في الشك فقائه أو سلك طريقاً آخر مساوياً للأول فقائه الوقوف. اهـ. ويأتي في شرح قول المصنف ولا قضاء على المَحْصَرِ إلخ أن هذه الصور لا ترد عليه أي المتن؛ لأن القضاء في هذه كلها للقوات أي الغير الناشئ عن الحصر لا للحضر. فوه: (فيه) أي في عدم القضاء. فوه: (وفي لزوم إلخ) عطف على فيه.

فوه: (واستنبط البلقيني إلخ) اعتمده النهاية والمعني. فوه: (ولم يمكنها الإقامة إلخ) لا يتعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم التحلل بشرطه سم. فوه: (تحللت بالنية) ظاهره، وإن انقطع الحيض سم. فوه: (وأيده) الضمير المستتر للبلقيني والبارزي لما استنبطه. فوه: (وسبقه البارزي إلخ) واستحسنه الولي العراقي معني. فوه: (وقد ينظر إلخ) يمكن أن يجاب بالفرق؛ لأنه انضم هنا إلى نفاد النفقة كونها منعت من البيت بالحيض سم عبارة الوثائي وحمل في الحاشية قول الأصحاب أن عدم النفقة لا يجوز التحلل من غير شرط على التحلل قبل الوقوف أما بعده فيجوز التحلل بسببه، وإن لم يشترطه انتهى. اهـ. فوه: (وتعذر عليه سلوك الطريق إلخ) قد يقال تعذر الطريق الأخرى ليس إلا لفقده نفقتها فهو صريح في جواز التحلل لمن وجد طريقاً لكن لم يجد نفقتها فالتأييد صحيح فليتأمل بعد مع قوله بما يأتي إلخ إلا أن يفرق بين مجرد نفاد النفقة وبين نفاد نفقة طريق مع الصد عن طريق أخرى

فوه: (على تفصيل) أطلق في الروض أنه لا قضاء فيهما. فوه: (ولم يمكنها الإقامة) لا يتعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم التحلل بشرطه. فوه: (أو نحو خوف تحللت بالنية) ظاهره، وإن انقطع الحيض حينئذ. فوه: (وقد ينظر إلخ) يمكن أن يجاب بالفرق؛ لأنه انضم هنا إلى نفاد النفقة كونها منعت من البيت بالحيض. فوه: (وتعذر عليه سلوك الطريق الأخرى) قد يقال تعذر الطريق الأخرى ليس إلا لفقده نفقة الطريق الأخرى كما هو صريح العبارة فهو صريح في جواز التحلل لمن وجد طريقاً لكن لم يجد نفقتها فالتأييد صحيح فليتأمل بعد قوله بما يأتي إلخ إلا أن يفرق بين مجرد نفاد النفقة وبين نفاد نفقة طريق مع الصد عن طريق أخرى ويوجه بأنه بمنزلة من لم يجد طريقاً أخرى فقام له.

الأخرى فجاز له التحلل ليقاء إحصاره فتأمل. (وقيل لا تحلل الشُرذمة) القليلة التي اختص بها الحصر من بين الرُفقة والأصح أن الحصر لخاص ولو لواحد كأن حبس ظُلماً ولو بدين يعجز عنه كالعام؛ لأن مشقة كل أحد لا تختلف بتحليل غيره مثلها وعدمه وفارق نحو المحبوس المريض بأن الحبس يمنع إتمام نُسكه جساً بخلاف المريض. (ولا تحلل) جائز (بالمريض) إذا لم يشترط بل يصبر حتى يبرأ فإن كان محرماً بعمرة أتمها أو بحج وفاته تحلل بعمرة؛ لأن المريض لا يمنع الإتمام كما تقرر ولا يُزيله التحلل (فإن شرطه) أي التحلل بالمريض وقد قارنت نية شرطه الذي تلفظ به عقب نية الإحرام نية الإحرام بأن وجدت قبل تمامها فيما يظهر نظير ما يأتي في الاستثناء في نحو الطلاق (تحلل به) أي بسبب المريض (على المشهور) لقوله ﷺ

ويوجه بأنه بمنزلة من لم يجد طريقاً أخرى فتأمل سم وتقدم أنفاً عن الونائي عن الحاشية جواب آخر.
 ٥ قوله: (والأصح) إلى قول المتن ومن تحلل في النهاية والمغني إلا قوله الذي تلفظ به عقب الإحرام وقوله: بأن وجدت إلى المتن وقوله: ويظهر أن المراد إلى ثم إن شرط وقوله: ويظهر إلى المتن.
 ٥ قوله: (كان حبس ظُلماً) صريح في أن هذا من محل الخلاف أيضاً سم. ٥ قوله: (ظُلماً) أما إذا حبس بحق كان حبس بدين متمكن من أدائه فلا يجوز له التحلل بل عليه أن يؤديه ويمضي في نُسكه فلو تحلل لم يصح تحلله، وإن فاته الحج في الحبس لم يتحلل إلا بعمل عمرة بعد إتيانه مكة كمن فاته الحج بلا إحصار مغني وشرح الروض. ٥ قوله: (ولو بدين إلخ) عبارة النهاية أو بدين وهو مفسر به وعاجز عن إثبات إحصاره به. ٥ قوله: (بخلاف المريض) أي فإنه لا يمنع الإتمام فالمريض متمكن من إتمام النُسك معه مغني.

٥ قول (سني): (بالمريض) أي ونحوه من الأغذار كالخطأ في العدد أسنى ومغني ونهاية. ٥ قوله: (ولا يزيله التحلل) الأولى حذفه.

٥ قول (سني): (فإن شرطه إلخ) والإحتياط شرط ذلك أسنى ونهاية عبارة ابن عبد الحق فإن شرطه أي لفظاً انتهت أي واللفظ هو المتبادر من الشرط ع ش. ٥ قوله: (بالمريض) أي ونحوه مغني. ٥ قوله: (بأن وجدت) أي نية شرطه إلخ (قبل تمامها) أي نية الإحرام. ٥ قوله: (نظير ما يأتي إلخ) قضيته أن المراد أنه يشترط أن توجد نية شرطه قبل الفراغ من نية الإحرام سم.

٥ قول (سني): (تحلل إلخ) أي جوازاً مغني. ٥ قوله: (بسبب المريض) أي أو نحوه مغني.

٥ قوله: (لقوله ﷺ إلخ) أي وكما أنه يخرج من الصوم فيما لو نذر بشرط أن يخرج منه بعذر نهاية

٥ قوله: (من بين الرُفقة إلخ) قضيته اختصاص هذا بما إذا كانت الشُرذمة بعضاً من الرُفقة بخلاف ما إذا كانت جملة الرُفقة فليراجع. ٥ قوله: (كان حبس ظُلماً) صريح في أن هذا من محل الخلاف أيضاً.

٥ قوله: (ولا يزيله التحلل) قد يؤخذ من هذا المنع في مسألة الحائض. ٥ قوله: (نظير ما يأتي إلخ) قضيته أن المراد أنه يشترط أن يوجد فيه شرطه قبل الفراغ من نية الإحرام.

في الخبر الصحيح لَوْجَعِي «حُجِّي واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني» ، وألحق بالحجَّ العُمرة وبالمريض في ذلك غيره من الأعدار كضلال طريق ونفاذ نفقة فلا يجوز شرطه بلا عذر أو حيث أراد ونحوه نظير ما مرَّ أو آخر الاعتكاف ويظهر أنَّ المراد بالعذر هنا ما يشقُّ معه مُصَابَرَةُ الإحرام مشقة لا تُحتملُ غالبًا ثم إنَّ شرط التحلل بهدي لزمه أو بلا هدي أو أطلق فلا وله شرط انقلاب حجه عُمرة عند نحو المريض وتجزئته حينئذٍ عن عُمرة الإسلام وخرج

ومعني . هـ قوله: (وقولي إلخ) عطفٌ تفسيرٌ ش . هـ قوله: (اللهم محلي) بفتح الحاء أي موضع أحل . هـ وقوله: (حبستني) بفتح السين أي العلة والشكايه كذا قاله صاحب الوافي من الخادم للزركشي وقال في الكفاية محلي بكسر الحاء كذا قاله شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني في تخریج أحاديث الرافعي اه زيادي وفي المختار ما يوافق كلام الوافي ع ش وفي البصري بعد ذكر كلام الزيادي المذكور ما نصه ولَفْظُ نَسْخِ الْمَشْكَاةِ الصَّحِيحَةِ بَفَتْحِ التَّاءِ خِطَابٌ لِلَّهِ تَعَالَى . اهـ . هـ قوله: (في ذلك) أي في جواز التحلل بالشرط . هـ قوله: (غيره إلخ) وفي فتاوى الشارح أنَّ من العذر المُباح وجود مَنْ يَسْتَأْجِرُهُ لِلْحَجِّ كما هو ظاهر انتهى بصريّ وثاني . هـ قوله: (ما يشق إلخ) والأوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تُحتمل عادة في إتمام التسكُّ نهايةً وزيادي . هـ قوله: (أو بلا هدي إلخ) والتحلُّل في هاتين الحالتين بالتَّيَّةِ أو الحلقي أو نحوه فَقَطْ مُعْنَى وَثَانِيٍّ وفي سم عن شرح البهجة مثله وعبارة النهاية والأسنى فالتحلُّل فيهما يكون بالتَّيَّةِ فَقَطْ . اهـ . قال ع ش قوله: م ر يكون بالتَّيَّةِ فَقَطْ عبارة ابن عبد الحق تبعًا لشيخ الإسلام بالتَّيَّةِ والحلق فَقَطْ . انتهت . وما قاله ظاهرًا اه أي فقول النهاية والأسنى فَقَطْ إنما هو احترازٌ عن الذبح لا عن الحلقي أيضًا . هـ قوله: (وله شرط انقلاب حجه عُمرة إلخ) ، وإنَّ شرط قلب حجه عُمرة بالمريض أو نحوه جاز كما لو شرط التحلل به بل أولى قلَّه في ذلك إذا وجد العذر أن يقلب حجه عُمرة وتجزئته عن عُمرة الإسلام والأوجه أنه لا يلزمه في هذه الحالة الخروج إلى أدنى الحل ولو ييسر إذ يُتَقَرَّرُ في الدوام ما لا يُتَقَرَّرُ في الابتداء نهايةً ، وإيعاب وكذا في المعنى إلّا قوله ولا وجه إلخ . هـ قوله: (عند نحو المريض) أي فعند وجود العذر انقلب حجه عُمرة من غير نيّة نهايةً ومعني زاد سم عن شرح العباب ويتبعني أن لا يلزمه الخروج لأدنى الحل ؛ لأنَّ هذا ليس إخراجًا مُبْتَدَأً به . اهـ . هـ قوله: (وتجزئته عن عُمرة الإسلام) أي بخلاف عُمرة التحلل بالإحصار أي مثلاً لا تُجزئ عن عُمرة الإسلام ؛ لأنَّها في الحقيقة ليست عُمرة ، وإنما هي أعمال عُمرة نهايةً ومعني زاد سم عن شرح العباب وقياس ذلك أنَّ من أحرَمَ بالحجِّ وشرط أنه إذا صُدَّ عن الوقوف انقلب حجه عُمرة فإنَّ صُدَّ عنه انقلب عُمرة مُجَزَّئَةً عن عُمرة الإسلام . اهـ .

هـ قوله: (ثم إنَّ شرط التحلل بهدي لزمه إلخ) عبارة شرح البهجة في المريض والتحلُّل في ذلك بالتَّيَّةِ والحلق فَقَطْ نعم إنَّ شرطه بهدي لزمه ثم قال وكالمريض فيما ذكر غيره من الأعدار كضلال الطريق إلخ . هـ قوله: (وله شرط انقلاب حجه عُمرة) أي قلبه . هـ قوله: (عند نحو المريض) هل منه القوات فإنَّ شرط انقلابه عُمرة عند قوائمه انقلب . هـ قوله: (وتجزئته حينئذٍ عن عُمرة الإسلام) قال في شرح العباب بعد

بشرطه أي التحلل شرط صيرورته حلالاً بنفس المريض فإنه يصير به حلالاً من غير تحلل ولا هذي ويظهر ضبط المرض هنا بما يبيح ترك الجمعة. (ومن تحلل) أي أراد التحلل بالإحصار أو نحوه وهو حر أو مبعوض ووقع في نوبته فيما يظهر أخذاً من أنه لو أحرم في نوبته وارثكب المحظور في نوبة سيده أو عكسه اعتبر وقت ارتكاب المحظور لإرادة التحلل هنا كارتكاب المحظور فيما ذكر ذبح وجوباً (شاة) تجزئ في

☐ قوله: (بنفس المريض) أي أو نحوه مُغني. ☐ قوله: (به) أي بالمريض أي أو نحوه من الأغذار من غير نية مُغني ونهاية قال الرشيد في ظاهره ولو بعد الوقوف وفيه ما مر. اه. ☐ قوله: (ويظهر ضبط المرض إلخ) هذا إذا أطلقه فلو عتبه فالمُتَّجِه أنه لا بُدَّ أن يكون بحيث يصح التحلل به عند الإطلاق فلا أثر لشرط التحلل بغيره سم فلو شرطه لنحو صداع يسير لغا الشرط وتأتي. ☐ قوله: (بما يبيح ترك الجمعة) وضابطه كما مر أن يلحقه بالحضور مشقة كمَشَقَّة المشي في المطر أو الوحل. ☐ قوله: (أي أراد التحلل) إلى قوله وفارقت في النهاية والمُغني إلا قوله أو نحوه وقوله: أو مريض مثلاً وقوله: كما يثبتهما في الحاشية وقوله: ثم مساكين أقرب محل إليه. ☐ قوله: (أي أراد التحلل إلخ) أي؛ لأن الذبح يكون قبل التحلل كما سيأتي مُغني. ☐ قوله: (أو نحوه) أي من نحو المريض إذا شرط التحلل بذلك بهذي. ☐ قوله: (وهو حر أو مبعوض إلخ) خرج غيرهما فينبغي أن حكمه ما يأتي في قوله، وإذا أحرم العبد بلا إذن فليسيده تحليله سم. ☐ قوله: (ووقع) أي التحلل أي إرادته سم. ☐ قوله: (اعتبر وقت ارتكاب المحظور) أي فإن كان في

بيان مسألتي شرط القلب والإنقلاب عُمرَةً مع الإجزاء عن عُمرَةِ الإسلام عن البلقيني بخلاف عُمرَةِ التحلل بالإحصار أي عند الفوات فلا تجزئ عن عُمرَةِ الإسلام؛ لأنها في الحقيقة ليست عُمرَةً، وإنما هي أعمال عُمرَةٍ إذ حجه لا يتقلب إليها وتلك انقلب إليها ومن ثم لو مريض الشارط في مكة احتاج للخروج إلى أدنى الجبل بخلاف من فاته الحج وقد أحرم به من مكة لا يلزمه الخروج لأدنى الجبل؛ لأنه ليس بمعتبر أي حقيقة وقياس هذا أن من أحرم بالحج وشرط أنه إذا صد عن الوقوف انقلب حجه عُمرَةً فإن صد عنه انقلب عُمرَةً مُجَزَّةً عن عُمرَةِ الإسلام وخرج إلى أدنى الجبل إذا لم يكن إхраمه بالحج في الجبل ثم نازعه في لزوم الخروج إلى أدنى الجبل بأن انقلاب الحج إليها بالشرط صيرها مقصودة له بالفعل حينئذ ومبنية على إхраمه السابق فلا ينبغي أن يلزمه الخروج لأدنى الجبل؛ لأن هذا ليس إحراراً مُبتدأ بها. اه. ☐ قوله: (ويظهر ضبط المرض إلخ) وقضية إطلاقهم الإكفاء بوجود مطلق المرض، وإن خف في تحلل من شرط ذلك بالمرض ويحتمل تقييده بمبيح التيمم والأوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة شرح م. ر. ☐ قوله: (ويظهر ضبط المرض إلخ) هذا إذا أطلقه فلو عتبه فالمُتَّجِه أنه لا بُدَّ أن يكون بحيث يصح التحلل به عند الإطلاق فلا أثر لشرط التحلل بغيره. ☐ قوله: (وهو حر أو مبعوض ووقع في نوبته) خرج غيرهما فينبغي أن حكمه ما يأتي في قوله، وإذا أحرم العبد بلا إذن فليسيده تحليله.

الأضحى أو شيع بَذَنَة أو بَقَرَة كذلك للآية الشايقة ولو شَرَطَ التحلُّل بالحصر بلا دم وفارق ما مرَّ في نحو المَرَضِ بأنَّ هذا لا يتوقَّفُ على شرط فلم يُؤثِّر فيه الشرط بخلاف ذاك ويتعيَّن الذبح لِذلك ككُلِّ ما معه من دم وهَدْيٍ (حيثُ أحصر) أو مَرَضٍ مثلاً ولو في الحِلِّ، وإنَّ تَمَكَّنَ من طَرَفِ الحَرَمِ ومُنَازَعَةُ البُلُقَيْنِيَّ فيه بالنصِّ رَدُّها تلميذه أبو زُرْعَة كما يَبْتَنِيها في الحاشية ولو أمكنه إرساله لِمَكَّةَ لم يلزمه لكن يُسَنُّ له بعثه لِمَا يَقْدُرُ عليه مِنَ الحَرَمِ أو مَكَّةَ وواضح أنه لا يحلُّ حَبْنُهُ حتى يَغْلِبَ على ظَنِّه ذَبْحُهُ ثم بخبر مَنْ وَقَعَ بَقْلِيهِ صِدْقُهُ لا بِمُجَرَّدِ طولِ الزَمَنِ وذلك؛ لأنَّه ﷺ «ذَبَحَ هو، وأصحابه بالحدِيثِيَّةِ» وهي مِنَ الحِلِّ ويُفَرِّقُهُ على مساكين ذلك المَحَلِّ ثم مساكين أَقْرَبَ مَحَلٍّ إِلَيْهِ؛ لأنَّه صارَ في حَقِّهِ كالحَرَمِ ومن ثَمَّ حُرْمُ النَقْلِ عنه إذا

تَوَيَّه لَزَمَهُ الدَّمُ أو في تَوْبَةِ سَيِّدِهِ فلا وَجوبَ بل يُكْفَرُ بالصَّوْمِ رَشِيدِيَّ وع ش. ه. فَوَدَّ: (أو شُيْعَ بَذَنَة إلخ) عبارة مُغْنِي وَنَهَايَة أو ما يَقُومُ مَقَامُهَا مِنْ بَذَنَة أو بَقَرَة أو شُيْعَ إِحْدَاهُمَا. اه. ه. فَوَدَّ: (وَلَوْ شَرَطَ إلخ) لِلْمُبَالِغَةِ سَم. ه. فَوَدَّ: (وَفَارَقَ ما مَرَّ إلخ) تَخْرِيرُ الْفَرْقِ أَنْ يُقَالَ ذَاكَ وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ فَشَرَطَ إِسْقَاطُهُ لَا يُسْقِطُهُ وَهَذَا أَيُّ مَا مَرَّ وَاجِبٌ بِالشَّرْطِ فَيَقْبِذُ بِهِ بِضَرِي. ه. فَوَدَّ: (الشَّرْطُ) أَيُّ شَرَطَ عَدَمِهِ. ه. فَوَدَّ: (وَيَتَعَيَّنُ الذَّبْحُ لِذَلِكَ إلخ) أَيُّ التَّحَلُّلِ بِالْإِخْصَارِ أو نَحْوِهِ. ه. فَوَدَّ: (مِنْ دَمٍ) أَيُّ مِنْ دِمَاءِ الْمُخْطَوَرَاتِ قَبْلَ الْإِخْصَارِ نِهَايَة وَمُغْنِي.

ه. فَوَدَّ (سَنِي): (حَيْثُ أَحْصَرَ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ أَحْصَرَ فِي الْحِلِّ، وَأَرَادَ أَنْ يَذْبَحَ بِمَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ لَمْ يَجُزْ وَهُوَ كَذَلِكَ مُغْنِي وَنَهَايَة قَالَ سَم هَلْ يُشْتَرَطُ الذَّبْحُ فِي أَوَّلِ الْمَحَالِّ الَّتِي يَتَعَدَّرُ الْوُصُولُ مِنْهَا لِمَكَّةَ فَيَمْتَنِعُ فِيمَا بَعْدَهُ لِيُوجِبَ الذَّبْحُ فِي مَحَلِّ الْإِخْصَارِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ مِنْ مَوْضِعِ الْحَضِرِ أَيْضًا. اه. ه. وَالْقَلْبُ إِلَى الثَّانِي أَمِيلٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ه. فَوَدَّ: (وَأَنْ تَمَكَّنَ مِنْ طَرَفِ الْحَرَمِ) أَيُّ فَلَا يَلْزَمُهُ الْبُعْثُ إِلَيْهِ سَم. ه. فَوَدَّ: (كَمَا يَبْتَنِيهِمَا) أَيُّ الْمُنَازَعَةُ وَرَدَّهَا. ه. فَوَدَّ: (لِمَكَّةَ) أَيُّ أَوَّ الْحَرَمِ نِهَايَة وَمُغْنِي. ه. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيُّ تَعَيَّنَ مَحَلُّ الْحَضِرِ لِلذَّبْحِ. ه. فَوَدَّ: (وَيُفَرِّقُهُ إلخ) عَطَفَ عَلَى ذَبْحِ شَاةٍ فِي الْمَثْنِ. ه. فَوَدَّ: (ثُمَّ مَسَاكِينَ أَقْرَبَ مَحَلٍّ إِلَيْهِ) خِلَافًا لِظَاهِرِ نَهَايَةِ الْمُغْنِي عِبَارَةٌ ش وقال ابنُ عَبْدِ الْحَقِّ فَلَوْ فُقِدُوا ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ فَعَلَى مَسَاكِينَ أَقْرَبَ مَحَلٍّ إِلَيْهِ وَهُوَ مُتَّجَةٌ. اه. ه. فَوَدَّ: (ثُمَّ مَسَاكِينَ أَقْرَبَ إلخ) أَيُّ ثُمَّ إِنْ فُقِدَ الْمَسَاكِينُ مِنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ فَرَّقَهُ عَلَى مَسَاكِينَ أَقْرَبَ مَحَلٍّ إِلَيْهِ خَالَفَهُمْ رَ فَمَنْعَ نَقْلِهِ إِلَى أَقْرَبَ مَحَلٍّ، وَأَوْجَبَ

ه. فَوَدَّ (سَنِي): (حَيْثُ أَحْصَرَ) هَلْ يُشْتَرَطُ الذَّبْحُ فِي أَوَّلِ الْمَحَالِّ الَّتِي يَتَعَدَّرُ الْوُصُولُ مِنْهَا لِمَكَّةَ فَيَمْتَنِعُ فِيمَا بَعْدَهُ لِيُوجِبَ الذَّبْحُ فِي مَحَلِّ الْإِخْصَارِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ مِنْ مَوْضِعِ الْحَضِرِ أَيْضًا بِجَامِعٍ تَعَدَّرَ الْوُصُولُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مَكَّةَ فِيهِ نَظَرٌ. ه. فَوَدَّ: (وَأَنْ تَمَكَّنَ مِنْ طَرَفِ الْحَرَمِ) فَلَا يَلْزَمُهُ الْبُعْثُ إِلَيْهِ. ه. فَوَدَّ: (ثُمَّ مَسَاكِينَ أَقْرَبَ) أَيُّ إِذَا فُقِدُوا. ه. فَوَدَّ: (ثُمَّ مَسَاكِينَ أَقْرَبَ مَحَلٍّ إِلَيْهِ) أَيُّ ثُمَّ إِنْ فُقِدَ الْمَسَاكِينُ مِنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ فَرَّقَهُ عَلَى مَسَاكِينَ أَقْرَبَ مَحَلٍّ خَالَفَهُمْ رَ فَمَنْعَ نَقْلِهِ إِلَى أَقْرَبَ مَحَلٍّ، وَأَوْجَبَ حِفْظَهُ إِلَى أَنْ يَوْجَدُوا فَإِنْ خِيفَ تَلَفُهُ قَبْلَ وُجُودِهِمْ بَيَعَ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ بَلْ لَوْ فُقِدُوا قَبْلَ الذَّبْحِ امْتَنَعَ الذَّبْحُ إِلَى أَنْ يَوْجَدُوا

كَانَ مِنَ الْجِلِّ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْجِلِّ بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ مِنَ الْحَرَمِ لَا يَتَعَيَّنُ بِالنَّسْبَةِ لِبَقِيَّةِ الْحَرَمِ؛
لأنه كُله كِبْقَعَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ جَازَ هُنَا النُّقْلُ كَمَا ذَكَرَ بِخِلَافِهِ إِذَا فَقَدَ مَسَاكِينَ الْحَرَمِ
قُلْتُ:؛ لأنَّ اسْتِحْقَاقَ هَؤُلَاءِ بِالنَّصِّ بِخِلَافِ مَسَاكِينَ مَحَلِّ الْحَصْرِ وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا
وَنَقْلُ الزَّكَاةِ كَمَا يَأْتِي. (قُلْتُ:) مَا أَوْهَمَهُ كَلَامُ الْمُحَرَّرِ مِنْ أَنَّ مَنْ أَحْصَرَ لَهُ التَّحْلُلَ بِالذَّبْحِ
وَحَدَهُ غَيْرُ مُرَادٍ بَلْ (إِنَّمَا يَحْصُلُ التَّحْلُلُ بِالذَّبْحِ وَنِيَّةُ التَّحْلُلِ) مُقَارِنَةٌ لِلذَّبْحِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ يُغَيِّرُ
التَّحْلُلَ فَاحْتِاجَ لِمَا يُخَصِّصُهُ بِهِ وَفَارَقْتُ نِيَّةَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ.....

حَفِظْهُ إِلَى أَنْ يَوْجِدُوا فَإِنْ خِيفَ تَلَفَهُ قَبْلَ وُجُودِهِمْ بَيْعَ وَحُفِظَ ثَمَنُهُ بَلْ لَوْ فُقِدُوا قَبْلَ الذَّبْحِ امْتَنَعَ الذَّبْحُ
إِلَى أَنْ يَوْجِدُوا إِذْ لَا فَايِدَةً فِيهِ حَيْثُيذِ وَالْمُتَّبِعَةُ أَتَاهُمْ إِذَا فُقِدُوا قَبْلَ الذَّبْحِ أَوْ بَعْدَهُ تَحْلُلٌ فِي الْحَالِ وَلَمْ
يَتَوَقَّفِ التَّحْلُلُ عَلَى وُجُودِهِمْ عَلَى أَنَّ لَنَا أَنْ نَقُولَ إِنَّ التَّحْلُلَ مَعَ وُجُودِهِمْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ
بَلْ يَكْفِي فِيهِ الذَّبْحُ فَإِذَا فُقِدُوا بَعْدَ الذَّبْحِ فَلَا إِشْكَالَ فِي حُصُولِ التَّحْلُلِ قَبْلَ الصَّرْفِ وَعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ
فَقْدَهُمْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْهَدْيِ قَبْلَ الذَّبْحِ أَوْ بَعْدَهُ لَا يُسَوِّغُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى بَدْلِ الْهَدْيِ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ
الطَّلَبَةِ سَم. قَوْلُهُ: (أَقْرَبَ مَحَلِّ الْإِنِّح) انْظُرْ لَوْ اسْتَوَى إِلَيْهِ مَحَلَّانِ أَحَدُهُمَا مِنَ الْجِلِّ وَالْآخَرُ مِنَ الْحَرَمِ
سَم أَقُولُ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ مَا هُوَ مِنَ الْحَرَمِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ مَنَعَ الثَّقْلَ إِلَى الْجِلِّ مُطْلَقًا.

قَوْلُهُ: (لَا يَتَعَيَّنُ الْإِنِّح) أَيِ، وَإِنْ أَفْهَمْتَ عِبَارَتُهُ خِلَافَهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ
الْحَضَرُ فِي الْجِلِّ (الْتَقْلُ كَمَا ذَكَرَ) أَيِ إِلَى الْجِلِّ بِشَرْطِهِ، وَإِلَى الْحَرَمِ مُطْلَقًا.

قَوْلُهُ (السِّي): (إِنَّمَا يَحْصُلُ التَّحْلُلُ بِالذَّبْحِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: 196]
وَبُلُوغُهُ مَحَلَّهُ نَحْرُهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ (السِّي): (بِالذَّبْحِ وَنِيَّةِ التَّحْلُلِ الْإِنِّح) ظَاهِرُهُ عَدَمُ تَوَقُّفِ التَّحْلُلِ
عَلَى تَفْرِيقِ اللَّحْمِ، وَإِنْ وَجِبَتْ مَرَاهِمُ سَم. قَوْلُهُ (السِّي): (وَنِيَّةِ التَّحْلُلِ) وَكَيْفِيَّتُهَا أَنْ يَتَوَيَّ خُرُوجَهُ عَنْ
الْإِحْرَامِ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (فَاحْتِاجَ) أَيِ الذَّبْحِ. قَوْلُهُ: (وَفَارَقْتُ الْإِنِّح) أَيِ نِيَّةِ التَّحْلُلِ حَيْثُ اشْتَرَطْتُ هُنَا.

إِذَا لَا فَايِدَةً فِيهِ حَيْثُيذِ وَالْمُتَّبِعَةُ أَتَاهُمْ إِذَا فُقِدُوا قَبْلَ الذَّبْحِ أَوْ بَعْدَهُ تَحْلُلٌ فِي الْحَالِ وَلَمْ يَتَوَقَّفِ التَّحْلُلُ عَلَى
وُجُودِهِمْ عَلَى أَنَّ لَنَا أَنْ نَقُولَ إِنَّ التَّحْلُلَ مَعَ وُجُودِهِمْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ بَلْ يَكْفِي فِيهِ الذَّبْحُ
فَإِذَا فُقِدُوا بَعْدَ الذَّبْحِ فَلَا إِشْكَالَ فِي حُصُولِ التَّحْلُلِ قَبْلَ الصَّرْفِ وَعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ فَقْدَهُمْ مَعَ الْقُدْرَةِ
عَلَى الْهَدْيِ قَبْلَ الذَّبْحِ أَوْ بَعْدَهُ لَا يُسَوِّغُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى بَدْلِ الْهَدْيِ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ. قَوْلُهُ: (أَقْرَبَ
مَحَلِّ) انْظُرْ لَوْ اسْتَوَى إِلَيْهِ مَحَلَّانِ أَحَدُهُمَا مِنَ الْجِلِّ وَالْآخَرُ مِنَ الْحَرَمِ.

قَوْلُهُ فِي (السِّي): (إِنَّمَا يَحْصُلُ التَّحْلُلُ بِالذَّبْحِ الْإِنِّح) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَفْرِيقِ الْمَذْبُوحِ وَلَا بِأَسَ
بِالْأَخْذِ بِذَلِكَ مَا لَمْ يَوْجَدْ نَقْلٌ وَاضِحٌ بِخِلَافِهِ وَعَلَيْهِ فَيُفَارِقُ الْإِطْعَامَ حَيْثُ يَتَوَقَّفُ التَّحْلُلُ عَلَيْهِ وَلَا يَكْفِي
فِيهِ عَزْلُ الطَّعَامِ بِالنِّيَّةِ بَأَنَّ الذَّبْحَ مَقْصُودٌ بِرَأْسِهِ وَلِذَا لَمْ يَكْفِ تَسْلِيمُهُ حَيًّا لِلْمَسَاكِينِ وَلَا كَذَلِكَ مُجَرَّدُ
الْعَزْلِ فَإِنَّهُ مَخْضُ وَسِيلَةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَنِيَّةِ التَّحْلُلِ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ تَوَقُّفِ التَّحْلُلِ عَلَى تَفْرِيقِ
اللَّحْمِ، وَإِنْ وَجِبَتْ مَرَاهِمُ.

لِوُقُوعِهِ فِي مَحَلِّهِ فَهِيَ كالتَّحَلُّلِ هُنَا النُّحْرُ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ التَّحَلُّلَ وَقَعَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ وَهُوَ يَقْبَلُ الصَّرْفَ فَوَجِبَتِ النِّيَّةُ (وَكَذَا الْحَلْقُ إِنْ جَعَلْنَاهُ نُسْكَاً) وَهُوَ الْمَشْهُورُ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ رُكِّنَ أَمَكْنَهُ فِعْلُهُ فَلَا وَجْهَ لِإِسْقَاطِهِ وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِهِ وَتَقْدِيمُ الذَّبْحِ عَلَيْهِ فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ اشْتَرَطَ التَّرْتِيبَ هُنَا بِخِلَافِهِ فِي تَحَلُّلِ الْحَجِّ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ الْحَجَّ يَطُولُ زَمَنُهُ فَوُسِّعَ فِيهِ بِأَنْ جُعِلَ لَهُ تَحَلُّلَانِ وَيَعْدَمُ اشْتِرَاطُ التَّرْتِيبِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِوَاحِدٍ اشْتَرَطَ فِيهِ التَّرْتِيبَ لِيَعْدَمَ الْمَشَقَّةُ فِيهِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ الْعُمُرَةُ فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ اشْتَرَطَ التَّرْتِيبَ فِي تَحَلُّلِهَا (فَإِنْ فَقَدَ الدَّمَ) حِسًّا أَوْ شَرْعًا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي دَمِ التَّمَتُّعِ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّ لَهُ بَدَلًا) كَغَيْرِهِ (وَ الْأَظْهَرُ أَنَّهُ) أَيِ الْبَدَلِ (طَعَامٌ) مَعَ الْحَلْقِ وَالنِّيَّةِ حَيْثُ غُذِرَ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْحَيَوَانِ لِيَكُونَهُمَا مَالًا مِنَ الصَّوْمِ.....

قوله: (لِوُقُوعِهِ) أَيِ الْخُرُوجِ. قوله: (فَهِيَ) أَيِ الْخُرُوجِ وَالتَّائِيثِ بِاِغْتِيَابِ الْمُضَافِ. قوله: (بِخِلَافِهِ) أَيِ التَّحَلُّلِ (هُنَا) أَيِ فِي الْحَضَرِ. قوله: (وَهُوَ) أَيِ الذَّبْحِ (يَقْبَلُ الصَّرْفَ) اسْتِثْنَاءُ بَيَانِيٍّ اغْتَرَضَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. قوله: (وَهُوَ الْمَشْهُورُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ فَارَقَ فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ فَإِنْ قُلْتُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: حَيْثُ غُذِرَ وَقَوْلُهُ: بِالتَّقْدِيرِ إِلَى الْمَثْنِ. قوله: (لِأَنَّهُ رُكِّنَ إِلَيْهِ) أَيِ بِخِلَافِ الْمَبِيتِ وَالرَّمْيِ فَيَسْقُطَانِ، وَإِنْ أَمَكْنَا. قوله: (وَيَعْدَمُ إِلَيْهِ) عَطْفٌ عَلَى بَأْنِ جَعَلَ إِلَيْهِ. قوله: (لَمَّا لَمْ يَكُنْ) أَيِ لَمْ يَوْجَدْ هُنَا (إِلَّا بِوَاحِدٍ) أَيِ تَحَلُّلٍ وَاحِدٍ فَالْأَوَّلَى حَذْفُ الْبَاءِ.

قوله: (سَيِّئٌ) (فَإِنْ فَقَدَ) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ مُعْنَى. قوله: (حِسًّا) أَيِ كَأَنَّ لَمْ يَجِدْ ثَمَنَهُ مُعْنَى. قوله: (أَوْ شَرْعًا) أَيِ كَأَنَّ احتَاجَ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى ثَمَنِهِ أَوْ وَجَدَهُ غَالِيًا نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى أَيِ بَزَادَةِ لَهَا وَقَعَ فِيمَا يَظْهَرُ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ مِنْ شِرَاءِ الزَّادِ وَالزَّاجِلَةِ بَزَادَةِ تَأْفِهُ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ ع ش. قوله: (كَغَيْرِهِ) أَيِ مِنَ الدَّمَاءِ الْوَاجِبَةِ عَلَى الْمُحْرِمِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى (قَوْلُ الْمَثْنِ: وَأَنَّهُ طَعَامٌ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ تَفْرِيقِهِ عَلَى الْحَلْقِ. قوله: (مَعَ الْحَلْقِ إِلَيْهِ) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ. قوله: (وَالنِّيَّةُ) أَيِ الْمُقَارِنَةُ لِلطَّعَامِ وَالْحَلْقِ. قوله: (حَيْثُ غُذِرَ) مُقَابِلُ قَوْلِ الْآتِي حَيْثُ شَاءَ سَم. قوله: (مِنَ الصَّوْمِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَقْرَبِ.

قوله: (وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِهِ) فَإِنْ قُلْتُ لِمَا اشْتَرَطْتُ نِيَّةَ الْحَلْقِ مُقَارِنَةً لَهُ مَعَ أَنَّ نِيَّةَ النُّسْكِ تَشْمَلُهُ وَلِذَا لَا يُشْتَرَطُ لَهُ فِي غَيْرِ التَّحَلُّلِ نِيَّةٌ قُلْتُ إِنَّمَا تَشْمَلُهُ نِيَّةُ النُّسْكِ مِنْ حَيْثُ وَقُوعُهُ عَنِ النُّسْكِ وَهُوَ هُنَا لَيْسَ وَإِقْعًا عَنِ النُّسْكِ بَلْ هُوَ وَاقِعٌ تَحَلُّلًا فَلَا بُدَّ مِنَ النِّيَّةِ عَلَى الْأَصْلِ فِي الْعَمَلِ فَإِنْ قُلْتُ هَلَا اكْتَفَى بِالنِّيَّةِ مَعَ الذَّبْحِ كَمَا اكْتَفَى بِالنِّيَّةِ فِي أَوَّلِ أَفْعَالِ الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ فِعْلٍ عَنْهُ قُلْتُ يُفَرَّقُ بَأْنِ أَفْعَالِ الْوُضُوءِ مُعَيَّنَةٌ مَضْبُوتَةٌ فَكَفَتْ النِّيَّةُ فِي أَوَّلِهَا بِخِلَافِ التَّحَلُّلِ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ فَتَارَةً يَكُونُ بِالذَّبْحِ وَالْحَلْقِ كَمَا هُنَا وَتَارَةً يَكُونُ بِغَيْرِ ذَلِكَ كَأَعْمَالِ الْعُمُرَةِ فِيمَا سَيَأْتِي فَلَمَّا لَمْ تَتَّعَيَّنْ وَتَنْضَبِطْ لَمْ تَكُنْ النِّيَّةُ عِنْدَ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ شَامِلَةً لِمَا بَعْدَهُ مِنْ الْأَفْعَالِ وَقَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ وَجُوبُ النِّيَّةِ عِنْدَ كُلِّ مِنْ أَعْمَالِ الْعُمُرَةِ فِيمَا سَيَأْتِي وَسَيَأْتِي فِي الْهَامِشِ مَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (اشْتَرَطَ فِيهِ التَّرْتِيبَ) بَقِيَ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَطَ التَّرْتِيبَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بَانَ تَقْدِيمُ الذَّبْحِ وَهَلَا اشْتَرَطَ تَقْدِيمَ الْحَلْقِ. قوله: (حَيْثُ غُذِرَ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ الْآتِي حَيْثُ شَاءَ.

(بِقِيَمَةِ الشَّاةِ) بِالنَّقْدِ الْغَالِبِ ثُمَّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ ذَلِكَ فَأَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهِ (فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا) حَيْثُ شَاءَ وَيَصُومُ عَنِ الْمُتَكْسِرِ يَوْمًا أَيْضًا (وَلَهُ) حِينَئِذٍ (التَّحْلُلُ) بِالْحَلْقِ مَعَ النِّيَّةِ (فِي الْحَالِ) مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى الصَّوْمِ (فِي الْأَظْهَرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِيَتَضَرَّرَهُ بَيَقَاءُ إِحْرَامِهِ إِلَى فَرَاغِ الصَّوْمِ وَبِهِ فَارَقَ تَوَقُّفَ تَحْلُلِ تَارِكِ الرَّمْيِ عَلَى بَدَلِهِ وَلَوْ صَوْمًا؛ لِأَنَّ هَذَا لَهُ تَحْلُلَانِ فَلَا كَبِيرُ مَشَقَّةٍ عَلَيْهِ لَوْ صَبَرَ بِخِلَافِ الْمُحْضَرِ.

(وَإِذَا أَحْرَمَ الْعَبْدُ) أَيِ الْقِنِّ وَلَوْ مُكَاتَّبًا (بِلَا إِذْنٍ) مِنْ سَيِّدِهِ فِي الْإِحْرَامِ وَلَا فِي الْمَضِيِّ أَوْ بَعْدَ الْإِذْنِ لَكِنْ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ الَّذِي عَيَّنَهُ لَهُ لَا بَعْدَهُ وَكَذَا الْمَكَانُ أَوْ بَعْدَ رُجُوعِهِ عَنِ الْإِذْنِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْقِنُّ بِالرُّجُوعِ لَكِنْ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ: فِيهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ بِهِ.....

❦ قول (السِّي): (بِقِيَمَةِ الشَّاةِ) أَيِ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنْ شَيْءٍ الْبَدَنَةِ أَوِ الْبَقَرَةِ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ عِنْدَ الْعُجْزِ عَنِ الدَّمِ بَيْنَ تَقْوِيمِ الشَّاةِ وَتَقْوِيمِ شَيْءٍ الْبَدَنَةِ أَوِ الْبَقَرَةِ ش. ❦ قوله: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ ذَلِكَ) أَيِ بَنَّمَ التَّقْدِ الْغَالِبِ كَذَا صَبَّبَ. اه. سم عبارة الوثائي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَيِ الشَّاةِ وَلِلطَّعَامِ قِيَمَةٌ بِمَكَانِهِ فَأَقْرَبُ بَلَدٍ إِلَيْهِ. اه. ❦ قوله: (بِخِلَافِ الْمُحْضَرِ) أَيِ فَإِنْ تَحَلَّلَهُ وَاحِدٌ فَقَطْ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ قُلْتُ إِنَّمَا يَحْضُلُ الْخُ وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَفِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُفِيدُهُ، وَأَمَّا قَوْلُ سَمِ تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ فِي الْحَاشِيَةِ عَنِ الرُّوضِ مَا يُفِيدُ التَّحْلُلَيْنِ لِبَعْضِ صَوَرِ الْمُحْضَرِ. اه. فَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ مَا نَقَلَهُ عَنِ الرُّوضِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا صَبَرَ وَلَمْ يَتَحَلَّلْ بِالْإِخْصَارِ إِلَى أَنْ تُكْشَفَ وَالْكَلَامُ هُنَا فِيمَا إِذَا تَحَلَّلَ لِلْإِخْصَارِ قَبْلَ انْكِشَافِهِ. ❦ قوله: (أَيِ الْقِنِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثُمَّ قَالَ الْخُ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا الْمَكَانُ، وَقَوْلُهُ: لَكِنْ لَا يَقْبَلُ إِلَى الْمَشْنِ. ❦ قوله: (أَيِ الْقِنِّ) أَيِ الشَّامِلِ لِلْأَمَةِ. ❦ قوله: (وَلَوْ مُكَاتَّبًا) أَيِ أَوْ مُدَبِّرًا أَوْ أُمٍّ وَلَدٍ أَوْ مُعَلَّقًا عَنْقَهُ بِصِفَةٍ أَوْ مُبْعَضًا فِي غَيْرِ نَوَيْتِهِ مُغْنِي، نِهَآيَةً.

❦ قول (السِّي): (بِلَا إِذْنٍ الْخُ) أَمَّا إِذَا أَحْرَمَ بِإِذْنِهِ فَلَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهُ، وَإِنْ أَفْسَدَ نُسْكُهُ وَلَا لِمُشْتَرِيهِ ذَلِكَ وَلَكِنْ لَهُ فَسْخٌ لِيَبْعَ إِنْ جَهَلَ إِحْرَامَهُ وَلَوْ أَدْنَى لَهُ فِي إِحْرَامِ مُطْلَقٍ فَقَعَلَ، وَأَرَادَ صَرْفَهُ لِنُسْكِ السَّيِّدِ الْغَيْرِ فَقَبِي الْمَجَابِ وَجْهَانِ أَوْجَهُمَا إِجَابَةُ السَّيِّدِ حَيْثُ طَلَبَ الْأَقْلَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا طَلَبَ السَّيِّدُ الْحَقِّ وَالْعَبْدُ الْعُمَرَةَ فَإِنَّ الْعَبْدَ هُوَ الْمَجَابُ ع. ش. ❦ قوله: (وَكَذَا الْمَكَانُ) أَيِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أَدْنَى لَهُ فِي الْإِحْرَامِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ فَأَحْرَمَ قَبْلَهُ مِنْ أَبْعَدَ مِنْهُ نِهَآيَةً. ❦ قوله: (لَكِنْ لَا يَقْبَلُ الْخُ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَفِي تَضَدِيقِ السَّيِّدِ فِي تَقَدُّمِ رُجُوعِهِ تَرَدُّدٌ. انْتَهَى. وَالَّذِي يَظْهَرُ تَضَدِيقُهُ اه. وَوَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَيُضَدِّقُ السَّيِّدُ فِي عَدَمِ الْإِذْنِ وَفِي تَضَدِيقِهِ فِي تَقَدُّمِ رُجُوعِهِ عَلَى الْإِحْرَامِ تَرَدُّدٌ وَالْأَوْجَهُ مِنْهُ تَضَدِيقُ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا يَدَّعِيهِ أَيِ السَّيِّدِ، وَيَأْتِي فِيهِ مَا ذَكَرَ فِي اخْتِلَافِ الرُّوْجِ وَالزَّوْجَةِ فِي الرَّجْعَةِ اه.

❦ قوله: (بِالنَّقْدِ الْغَالِبِ ثُمَّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ ذَلِكَ الْخُ) كَذَا صَبَّبَ. ❦ قوله: (بِخِلَافِ الْمُحْضَرِ) تَقَدَّمَ بِأَعْلَى هَامِشِ أَوَّلِ الْبَابِ عَنِ الرُّوضَةِ مَا يُفِيدُ التَّحْلُلَيْنِ لِبَعْضِ صَوَرِ الْمُحْضَرِ. ❦ قوله: (لَكِنْ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ) م. ر.

(فَلَيْسِيْدُهُ) يعني مَالِكٌ مُنْفَعَتُهُ، وَإِنْ كَانَ مِلْكُ الرَّقَبَةِ لِغَيْرِهِ (تَحْلِيلُهُ) أَي أَمْرُهُ بِالْحَلْقِ مَعَ النِّيَّةِ صِيَانَةً لِحَقِّهِ إِذْ قَدْ يُرِيدُ مِنْهُ مَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْمُحْرِمِ كَاصْطِيَادِ بَسِلَاحٍ وَطِيبٍ وَقُرْبَانِ الْأُمَةِ وَمَنْ ثُمَّ حُرْمٌ عَلَى الْقِرْنِ الْإِحْرَامِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَلَزِمَتْهُ الْمُبَادَرَةُ لِلتَّحْلُلِ بَعْدَ أَمْرِهِ بِهِ وَالْأَوَّلَى لِلسَّيِّدِ أَنْ يَأْذَنَ

هـ قول (سئ): (فَلَيْسِيْدُهُ) ظَاهِرُهُ فِي الْمَكَاتِبِ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَجْ فِي تَأْدِيَةِ التُّسْكِ إِلَى سَفَرٍ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ سَمَ وَاعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُعْنِي أَيْضًا. هـ قوله: (يَغْنِي مَالِكٌ مَنَفَعَتُهُ الْخ) أَي وَلَوْ بِإِجَازَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ وَكَذَا يَجُوزُ لِمُشْتَرِيهِ تَحْلِيلُهُ وَلَا خِيَارَ لَهُ عِنْدَ جَهْلِهِ بِإِحْرَامِهِ لَكِنْ الْأَوَّلَى لَهُمَا أَنْ يَأْذَنَا لَهُ فِي إِمْتَامِ تَسْكِيهِ وَيَسْتَشْنِي مَا لَوْ أَسْلَمَ عَبْدُ الْحَرْبِيِّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ثُمَّ غَنِمْنَاهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا تَحْلِيلُهُ مُعْنِي زَادَ النَّهَائِيُّ وَالتَّادِرُ لِنُسْكِ فِي عَامٍ مُعَيَّنٍ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى غَيْرِهِ فَأَحْرَمَ بِهِ فِي وَقْتِهِ. اهـ.

هـ قوله: (أَي أَمْرُهُ بِالْحَلْقِ مَعَ النِّيَّةِ) قَدْ يُفْهَمُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ صَوْمٌ لَكِنْ قَوْلُ الرُّوْضِ كَأَصْلِهِ فَمَتَى نَوَى أَي الْعَبْدُ التَّحْلُلَ وَحَلَقَ تَحَلَّلَ وَلَا يَتَوَقَّفُ أَي تَحَلَّلَهُ عَلَى الصَّوْمِ. انْتَهَى.

وقول العُبابِ فَإِذَا نَوَى وَحَلَقَ حَلَّ، وَإِنْ تَأَخَّرَ صِيَامُهُ. انْتَهَى. يُفْهَمُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ تَحَلَّلَهُ عَلَيْهِ بَلْ نَقَلَ ابْنُ الْمُثَنَّنِ عَنِ الْبَارِزِيِّ عِبَارَةً فِيهَا التَّضْرِيحُ بِوُجُوبِ الصَّوْمِ عَلَيْهِ لَكِنْ لَا يَتَوَقَّفُ التَّحْلُلُ عَلَيْهِ وَلِلسَّيِّدِ مَنْعُهُ مِنْهُ سَمَ وَصَرَّحَ بِوُجُوبِهِ أَيْضًا الْوَنَائِيُّ عِبَارَتَهُ وَتَحْلِيلُهُ بِأَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ أَي التَّحْلُلُ فَيَخْصُلُ بِالنِّيَّةِ وَالْحَلْقِ ثُمَّ يَصُومُ وَلِلسَّيِّدِ مَنْعُهُ مِنَ الصَّوْمِ حَالَةَ الرِّقِّ إِنْ ضَعُفَ بِهِ عَنِ الْخِدْمَةِ أَوْ نَالَهُ بِهِ ضَرَرٌ أَوْ كَانَ أُمَةً يَحِلُّ وَطَوُّهَا، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْإِحْرَامِ لَا إِنْ وَجَبَ فِي تَمَتُّعٍ أَوْ قِرَانٍ إِذْنٌ لَهُ فِيهِ إِلَّا إِنْ نَالَهُ بِهِ ضَرَرٌ كَمَرَضٍ فَلَوْ عَتَقَ الْقِرْنُ قَبْلَ صَوْمِهِ وَقَدَّرَ عَلَى الدَّمِ لَزِمَهُ وَالْمَكَاتِبُ يُكْفَرُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ فَلَهُ ذَنْبٌ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ. اهـ. هـ قوله: (وَمِنْ ثُمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ الصِّيَانَةِ لِحَقِّ السَّيِّدِ. هـ قوله: (وَالْأَوَّلَى لِلسَّيِّدِ الْخ)

هـ قوله: (فَلَيْسِيْدُهُ) ظَاهِرُهُ فِي الْمَكَاتِبِ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَجْ فِي تَأْدِيَةِ التُّسْكِ إِلَى سَفَرٍ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا م ر وَيُوجَّهُ بِأَنْ إِحْرَامَهُ قَدْ يُقَوِّتُ عَلَيْهِ مَضْلَحَةٌ كَقَوَاتِ نَحْوِ اضْطِيَادٍ يُؤَدِّي مِنْهُ خِلَافًا لِتَقْيِيدِ الرُّوْضِ بِالْإِحْتِيَاجِ إِلَى السَّفَرِ حَيْثُ قَالَ وَكَذَا لِسَيِّدِهِ أَيِ الْمَكَاتِبِ أَي أَنْ يُحَلَّلَهُ إِنْ احتَاجَ إِلَى سَفَرٍ. اهـ. قال فِي الشَّرْحِ هَذَا التَّقْيِيدُ مِنْ زِيَادَتِهِ. اهـ وَقَدْ ضَرَبَ الْفَتَى عَلَى هَذَا التَّقْيِيدِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ قوله: (أَي أَمْرُهُ بِالْحَلْقِ مَعَ النِّيَّةِ) قَدْ يُفْهَمُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ صَوْمٌ لَكِنْ قَوْلُ الرُّوْضِ كَأَصْلِهِ فَمَتَى نَوَى أَي الْعَبْدُ التَّحْلُلَ وَحَلَقَ تَحَلَّلَ وَلَا يَتَوَقَّفُ أَي تَحَلَّلَهُ عَلَى الصَّوْمِ. اهـ وَقَوْلُ عِبِ فَإِذَا نَوَى وَحَلَقَ حَلَّ، وَإِنْ تَأَخَّرَ صِيَامُهُ. اهـ. يُفْهَمُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ تَحَلَّلَهُ عَلَيْهِ بَلْ نَقَلَ ابْنُ الْمُثَنَّنِ عَنِ الْبَارِزِيِّ عِبَارَةً فِيهَا التَّضْرِيحُ بِوُجُوبِ الصَّوْمِ عَلَيْهِ حَيْثُ قَالَ وَقَعَ فِي التَّعْلِيلَةِ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَتَحَلَّلُ بِالْحَلْقِ إِذَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِحَقِّ السَّيِّدِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ عَجِيبٌ غَرِيبٌ ثُمَّ قَالَ وَتَوَقَّفَ الْقَاضِي شَرَفُ الدِّينِ الْبَارِزِيُّ فِي الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْحَلْقُ فِي حَقِّ الْعَبْدِ كَالْحُرِّ إِذَا لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَهُمَا وَيَلْزَمُهُ الصَّوْمُ لَكِنْ لَا يَتَوَقَّفُ التَّحْلُلُ عَلَيْهِ وَلِلسَّيِّدِ مَنْعُهُ مِنْهُ قُلْتُ صَرَّحَ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ، وَأَضِلَّ الرُّوْضَةُ بِالْمَسْأَلَةِ فَقَالَ أَظْهَرَ الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ يَكْفِيهِ نِيَّةُ التَّحْلُلِ وَالْحَلْقِ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ تُسْكٌ. اهـ.

له في إتمام التَّشْكُّ ولو لم يَمْتَكِلْ أمره فله أن يفعل به المحظور والإثم على القِنِّ فقط لِبَقَاءِ إحصاءه إذ لا يزول إلا بما مرَّ مِنَ الحَلْقِ مع النِّيَّةِ ومن ثَمَّ قال الإمام قولهم له تحليله مجاز عن المنع في الْمُضَيِّ واستخداؤه فيما يحُرِّم على الْمُحَرِّمِ فَإِنْ قُلْتَ: قياس ما مرَّ في الْمُتَمَتِّعَةِ عن الغُسلِ من نحو الحيض من أنه يُغَسِّلُهَا مع النِّيَّةِ أو عَدَمِهَا على ما مرَّ أنه هنا إذا امتنع بحلق رأسه مع النِّيَّةِ أو عَدَمِهَا فلا يجوز له فعل المحظور به قبل ذلك، قُلْتَ يُفَرِّقُ بَأَنَّ الحَلْقَ هنا صورة مُحَرِّمٍ فلم يُؤْمَرْ بِمُباشَرَتِهِ بخلاف الغُسلِ ثَمَّ. وأفهم كلامه أن له أمره بالذَّبيح، وأنَّ مذبحه حلالٌ بالنسبة لِغَيْرِ القِنِّ وهو ظاهرٌ ولا نظر لِبَقَاءِ إحصاءه؛ لأنهم نَزَلُوا امتناعه منزلةً تحلُّله حتى أُبَيِّحَ لِلسَّيِّدِ إجباره على فعل المُحَرَّمَاتِ، وأفهم المَثْنُ أَنَّ القِنِّ ليس له التَّحْلُلُ إلا بعد أمر سيِّده له به وهو ما اعتمدته الإسْنَوِيُّ، وأوَّلَ عبارة الروضة والمجموع المُفْهِمَةَ لِخلافه وليس كما قال بل الذي دَلَّ عليه كلامهم أَنَّ له التَّحْلُلَ مُطْلَقًا بل كان القياسُ وجوبه عليه إما فيه مِنَ الخُروجِ عن المعصية لكنَّ لَمَّا كان له شُبُهَةُ التَّلْبِيسِ بالتَّشْكِّ مع شِدَّةِ لزومه واحتمالِ أَنَّ السَّيِّدَ يَأْذَنُ له في إتمامه أُبَيِّحَ له البقاء إلى أن يأمره به السَّيِّدُ لِوُجوبه حينئذٍ.....

أَي وَلَمَنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ الْعَبْدُ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ بَقَاءِ إِحْرَامِهِ. □ فَوَدَّ: (وَاسْتِخْدَامُهُ الْإِخ) عَطَفَ عَلَى الْمَنْعِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ أَنَّهُ الْإِخ) أَي حَلِيلُهَا. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ هُنَا الْإِخ) خَيْرٌ قِيَاسٌ مَا مَرَّ الْإِخ وَالضَّمِيرُ لِلْسَّيِّدِ. □ فَوَدَّ: (فَلَا يَجُوزُ لَهُ) أَي لِلْسَّيِّدِ. □ فَوَدَّ: (فَلَمْ يُؤْمَرْ بِالْإِخ) أَي السَّيِّدُ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّ مَذْبُوحَهُ حَلَالٌ الْإِخ) أَقْبَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ مَبْنِيَّةٌ أَخَذًا مِنْ بَقَاءِ إِحْرَامِهِ سَم. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) خَالَفَهُ النَّهْيُ وَالْمُعْنَى فَقَالَا وَيُؤْخَذُ مِنْ بَقَائِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ أَنَّهُ لَوْ ذَبَحَ صَبِيحًا وَلَوْ بِأَمْرِ سَيِّدِهِ لَمْ يَحِلَّ بِهِ أَقْبَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، وَإِنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ. اه. قال ع ش قوله: م ر لم يحلَّ أي الصَّيْدُ خِلَافًا لِحَجٍّ وَقَدْ يَوْجَهُ أَي مَا قَالَهُ حَجَّ بِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ مَبْنِيَّةٌ لَمْ يَتَّقِ لِحَوَازِ أَمْرِ السَّيِّدِ لَهُ بِالذَّبْحِ فَائِدَةٌ بَلْ يَكُونُ أَمْرُهُ وَسِيلَةً إِلَى إِضَاعَةِ الْمَالِ وَقَتْلِ الْحَيَوَانِ بِلا سَبَبٍ. اه. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُمْ نَزَلُوا امْتِنَاعَهُ الْإِخ) وَمَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّنْزِيلِ جَوَازُ وَطْءِ الزَّوْجَةِ إِذَا أَمَرَهَا بِالتَّحْلُلِ فَأَبَتْ كَمَا سَيَأْتِي وَجَوَازُ وَطْءِ الْأُمَةِ إِذَا أَمَرَهَا سَيِّدُهَا فَأَبَتْ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ سَم. □ فَوَدَّ: (أَنَّ لَهُ التَّحْلُلَ مُطْلَقًا) اعْتَمَدَهُ النَّهْيُ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِوُجوبِهِ حِينَئِذٍ) أَي لِوُجوبِ التَّحْلُلِ حِينَ أَمَرَ السَّيِّدُ بِهِ فَيَخْلُقُ وَيَتَوَيَّ التَّحْلُلُ فَقَلِمَ أَنَّ إِحْرَامَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ صَحِيحٌ وَإِنْ حُرِّمَ عَلَيْهِ فَعَلَهُ وَلَوْ أَفْسَدَ الرِّقِيقُ نُسْكَهَ بِالْجَمَاعِ لَمْ يَلْزَمْ السَّيِّدُ الْإِذْنَ فِي الْقَضَاءِ وَلَوْ أُحْرِمَ بِإِذْنِهِ لَاتَهُ لَمْ يَأْذَنُ لَهُ فِي الْإِنْسَادِ وَمَا لَزِمَهُ مِنْ دَمٍ بِفَعْلٍ مَحْظُورٍ كَاللَّبْسِ أَوْ بِالْفَوَاتِ لَا يَلْزَمُ السَّيِّدُ وَلَوْ أُحْرِمَ بِإِذْنِهِ بَلْ لَا يُجْزِئُهُ إِذَا ذَبَحَ عَنْهُ إِذْ لَا ذَبْحَ عَلَيْهِ وَوَاجِبُهُ الصَّوْمُ وَلَهُ مَنَعُهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ يُضْعِفُ بِهِ عَنِ الْخِدْمَةِ، وَلَوْ أَدَّنَ

□ فَوَدَّ: (وَأَنَّ مَذْبُوحَهُ حَلَالٌ) أَقْبَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ مَبْنِيَّةٌ أَخَذًا مِنْ بَقَاءِ إِحْرَامِهِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُمْ نَزَلُوا امْتِنَاعَهُ) وَمَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّنْزِيلِ جَوَازُ وَطْءِ الزَّوْجَةِ إِذَا أَمَرَهَا بِالتَّحْلُلِ فَأَبَتْ كَمَا سَيَأْتِي وَجَوَازُ وَطْءِ الْأُمَةِ إِذَا أَمَرَهَا سَيِّدُهَا فَأَبَتْ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ.

وليس له تحليلٌ مُبْعَضٌ بينهما مُهايئةً وامتدَّت نوبته إلى فراغ نُشْكِهِ ولا مَنْ أَذِنَ له في حَجِّ فاعْتَمَرَ أو قَرَنَ؛ لأنَّه لم يَرِدْ على المأذون له فيه بخلاف مَنْ أَذِنَ له في عُمرَةٍ فَحَجَّ .
(وللزَّوجِ تحليلُها) أي زوجته ولو أمةً أَذِنَ لها سيِّدُها (من حَجٍّ) أو عُمرَةٍ (تَطَوُّعٍ لم يَأْذِنْ) لها (فيه) لِقَلًّا يفوت تَمَتُّعُه ومن ثَمَّ أَثِمَتْ بذلك بخلاف ما إذا أَذِنَ لِرِضاه بالضرر.....

له في الإحصار؛ لأنَّه لم يَأْذِنْ في مَوْجِبِهِ بخلاف ما إذا وَجَبَ عليه صَوْمٌ لَتَمَتُّعٍ أو قِرَانٍ فَلَيْسَ له مَنَعُه لِإِذْنِهِ في مَوْجِبِهِ ولو دَبَّحَ عَنْهُ السَّيِّدُ بَعْدَ مَوْتِهِ جازاً؛ لِاحْصُولِ اليَأْسِ مِنْ تَكْفِيرِهِ وَلَوْ عَتَقَ قَبْلَ صَوْمِهِ وَقَدَّرَ على الدَّمِ لَرَمَه اغْتِيَاراً بِحَالَةِ الْأَدَاءِ مُغْنِيًةً وَنِهَايَةً . ٥ فَوُدَّ: (وَلَيْسَ لَهُ) إلى المَثَرِ في النِّهَايَةِ والمُغْنِيَةِ .

٥ فَوُدَّ: (وَلَا لِمَنْ أَذِنَ له في حَجِّ الْخِ) ، وَإِنْ أَذِنَ له في التَّمَتُّعِ فَلَه الرُّجُوعُ بَيْنَهُمَا كَمَا لو رَجَعَ في الإِذْنِ قَبْلَ الإِحصارِ بالعُمرَةِ وَلَيْسَ له تَحْلِيلُه عَنْ شَيْءٍ مِنْهُمَا بَعْدَ الشَّرُوعِ فيه ولو قَرَنَ بَعْدَ إِذْنِهِ له في التَّمَتُّعِ أو في الحَجِّ أو في الْإِفْرَادِ لم يُحْلَلْهُ مُغْنِيًةً . ٥ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ أَذِنَ له في عُمرَةٍ فَحَجَّ) أي فَلَه تَحْلِيلُه أي ولو لم يَتَّقِ مِنَ الْأَعْمَالِ إِلَّا أَعْمَالَ الْعُمُرَةِ فَقَطَّ بَلْ أَوْ أَقَلَّ م ر ا ه س م .

٥ فَوُدَّ (السَّيِّدُ): (وَلِلزَّوْجِ) أي الْحَلَالِ أو الْمُحْرَمِ (تَحْلِيلُهَا) أي كَمَا له مَنَعُهَا ابْتِدَاءً مِنْ حَجِّ الْخِ مُغْنِيًةً وَنِهَايَةً . ٥ فَوُدَّ: (أَيِ زَوْجَتِهِ الْخِ) وَلِوَلِيِّ زَوْجٍ أو سَيِّدِ الْمَنْعِ مُطْلَقًا، وَإِنْ صَغُرَ الزَّوْجُ وَلَمْ يَتَأَتَّ مِنْهُ اسْتِمْتَاعٌ وَكَانَتْ مَكِيَّةً كَمَا في الْإِمْدَادِ وَنَائِيًةً . ٥ فَوُدَّ: (وَلَوْ أَمَةٌ) إلى قَوْلِهِ، وَإِنْ طَالَ في النِّهَايَةِ والمُغْنِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُفَرِّقُ إلى وَلَيْسَ لَهَا وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الْإِحصارَ إلى وَلَيْسَ لَهُ . ٥ فَوُدَّ: (وَلَوْ أَمَةٌ الْخِ) فَإِنْ كَانَتْ أَمَةٌ تَوَقَّفَ إِحْرَامُهَا على إِذْنِهِ مع إِذْنِ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا حَقًّا فَإِنْ أَذِنَ أَحَدُهُمَا فَلِلْآخَرِ الْمَنْعُ فَإِنْ أُخْرِمَتْ بغيرِ إِذْنِهَا فَلَهُمَا وَلِكُلِّ مِنْهُمَا تَحْلِيلُهَا ذَكَرَهُ في الْمَجْمُوعِ مُغْنِيًةً . ٥ فَوُدَّ: (بِذَلِكَ) أي بِإِحصارِهَا بِالتَّغْلِيلِ بغيرِ إِذْنِهِ وَيُسْتَحَبُّ لِلزَّوْجِ أَنْ يَحْجَّ بِأَمْرَانِهِ لِلْأَمْرِ بِهِ في خَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ نِهَايَةً وَمُغْنِيًةً . ٥ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا أَذِنَ) أي لَهَا في الْإِحصارِ أو في إِتْمَامِهِ فَلَيْسَ له تَحْلِيلُهَا نِهَايَةً .

٥ فَوُدَّ: (وَلَا مَنْ أَذِنَ له في حَجِّ فاعْتَمَرَ الْخِ) في الرُّوضِ فَإِنْ قَرَنَ أَيَّ مَنْ أَذِنَ له في التَّمَتُّعِ أو في الحَجِّ أو الْإِفْرَادِ لم يُحْلَلْهُ . ا ه . وَذَكَرَ في شَرْحِهِ نِزَاعًا في صُورَةِ التَّمَتُّعِ . ٥ فَوُدَّ: (في عُمرَةٍ فَحَجَّ) أي فَلَه تَحْلِيلُه أي ولو لم يَتَّقِ مِنَ الْأَعْمَالِ إِلَّا أَعْمَالَ الْعُمُرَةِ فَقَطَّ بَلْ أَوْ أَقَلَّ وَلَا يُشْكِلُ بَمَا لو أُخْرِمَ قَبْلَ الْوَقْتِ أو الْمَكَانِ الْمَأْذُونِ فِيهِ حَيْثُ لَا يُحْلَلْهُ بَعْدَ وُصُولِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْإِحصارِ هُنَاكَ مَأْذُونٌ فِيهِ بِخِلَافِهِ هُنَا م ر .

٥ فَوُدَّ في (السَّيِّدِ): (وَلِلزَّوْجِ تَحْلِيلُهَا) قال في الرُّوضِ هُنَا فَرَعَ له حَبْسُ الْمُعْتَدَةِ أي مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِذَا أُخْرِمَتْ وَهِيَ مُعْتَدَةٌ، وَإِنْ خَشِيتِ الْفَوَاتِ أو أُخْرِمَتْ بِإِذْنِهِ وَلَا يُحْلَلْهَا إِلَّا إِنْ رَاجَعَهَا وَالْأَمَةُ الْمُزَوَّجَةُ تَسْتَأْذِنُ الزَّوْجَ وَالسَّيِّدَ . ا ه . وقال في بَابِ الْعِدَّةِ: فَرَعَ: أَذِنَ في الْإِحصارِ ثُمَّ طَلَّقَهَا أو مَاتَ قَبْلَهُ بَطَلُ الْإِذْنِ وَلَا تَحْرُمُ فَإِنْ أُخْرِمَتْ لم تَخْرُجْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَإِنْ فَاتَ الْحَجُّ، وَإِنْ أُخْرِمَتْ بِإِذْنٍ أو غَيْرِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا أي أو مَاتَ وَجَبَ الْخُرُوجُ إِنْ خَافَتِ الْفَوَاتِ، وَلَا جازَ . ا ه . ٥ فَوُدَّ: (وَلِلزَّوْجِ تَحْلِيلُهَا الْخِ) قال في شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لو أَذِنَ الزَّوْجُ لِزَوْجَتِهِ كَانَ لِأَبْوَيْهَا مَنَعُهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُسَافَرَ

والتحليل هنا الأمر بالتحلل كما مر في السَّيِّد لَكُنْه في الحُرَّة يكون بالذبح مع ما مر في المُحْصَر فَإِنْ أَبَتْ وَطَّهَا وَالْإِثْمُ عَلَيْهَا وَيُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَحُرْمَةِ وَطْءِ الْمُرْتَدَّةِ بِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُرْتَدَّةِ أَقْوَى؛ لِأَنَّ الرَّدَّةَ تُزَلُّوْلُ الْعِصْمَةِ وَتَقُولُ بِهَا إِلَى الْفِرَاقِ وَلَا كَذَلِكَ الْإِحْرَامُ فَاذْفَعْ مَا لِلرَّافِعِيِّ كَالْإِمَامِ هُنَا وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَتَحَلَّلَ حَتَّى يَأْمُرَهَا بِهِ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ شَدِيدُ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْلُقِ مَعَ صَلَاحِيَّتِهَا لِلْمُخَاطَبَةِ بِفَرْضِهِ فَلَمْ تَقْتَضِ حُرْمَةُ ابْتِدَائِهِ جَوَازَ الْخُرُوجِ مِنْهُ.....

¶ قَوْلُهُ: (وَالْتَحْلِيلُ هُنَا الْأَمْرُ بِالتَّحَلُّلِ الْإِنْخ) وَيَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَتَحَلَّلَ بِأَمْرِ زَوْجِهَا كَتَحَلُّلِ الْمُحْصَرِ وَتَقَدَّمَ بَيَانُهُ نِهَائِيَّةً. ¶ قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَبَتْ الْإِنْخ) أَيِ فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْ تَحَلُّلِهَا مَعَ تَمَكُّنِهَا مِنْهُ جَازَ لَهُ وَطْؤُهَا وَسَائِرُ الْاسْتِمْنَاعَاتِ بِهَا نِهَائِيَّةً. ¶ قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَبَتْ الْإِنْخ) يُتَجَهَّ أَنْ مِنَ الْإِبَاءِ مَا لَوْ أَمَرَهَا بِالتَّحَلُّلِ فَسَكَتَتْ وَلَمْ تَشْرَعْ فِي التَّحَلُّلِ بَعْدَ مُضِيِّ إِمْكَانِ الشُّرُوعِ فَلَهُ حَيْثُ يُدْخِلُهَا وَطْؤُهَا وَيَبْطُلُ بِهِ نُسُكُهَا حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مُكْرَهَةً. م ر اه سم. ¶ قَوْلُهُ: (وَالْإِثْمُ عَلَيْهَا) أَيِ لَا عَلَيْهِ وَيَفْسُدُ بِذَلِكَ حَجُّهَا قَالَ عَمِيرَةُ وَعَلَيْهَا الْكَفَّارَةُ، وَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ سَمِ تَقْلًا عَنْ م ر أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا شَ عِبَارَةُ الْوَنَائِي وَالْإِثْمُ وَالْكَفَّارَةُ عَلَيْهَا فَقَطُّ كَمَا فِي الْفَتْحِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْكَفَّارَةَ فِي النَّهَائِيَّةِ بِنَاءً عَلَى مَا رَجَّحَهُ مِنْ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا مُطْلَقًا، وَأَسْقَطَهَا فِي التَّخْفَةِ أَيْضًا فَيَحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا وَطَّئَهَا مُكْرَهَةً وَيُحْمَلُ مَا فِي الْفَتْحِ عَلَى الْمُطَاوَعَةِ. اه. ¶ قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَذَا) أَيِ جَوَازَ وَطْئِهِ الْمُتَمَتِّعَةِ مِنَ التَّحَلُّلِ. ¶ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَتَحَلَّلَ حَتَّى يَأْمُرَهَا بِهِ) وَتَفَارِقُ الرَّقِيقِ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ بَغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ مُحَرَّمٌ كَمَا مَرَّ بِخِلَافِهَا وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الزَّوْكَشِيِّ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّ هَذَا أَيِ الْفَرْقِ فِي الْفَرْصِ دُونَ التَّقْلِ مُغْنِي عِبَارَةَ الْوَنَائِي وَيُسَنُّ لَهَا اسْتِثْنَاءُهُ فِي الْإِحْرَامِ بِالْفَرْصِ أَمَّا التَّقْلُ فَيَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ إِحْرَامُهَا بِهِ بَغَيْرِ إِذْنِهِ كَمَا فِي التَّخْفَةِ وَالنَّهَائِيَّةِ وَيَمْتَنِعُ الْفَرْصُ أَيْضًا عَلَى أُمَةٍ مُزَوَّجَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجٍ وَسَيِّدٍ. اه. ¶ قَوْلُهُ: (مَعَ صَلَاحِيَّتِهَا لِلْمُخَاطَبَةِ الْإِنْخ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا فِي الْحُرَّةِ حَتَّى يَجُوزَ لِلْأُمَةِ التَّحَلُّلُ قَبْلَ أَمْرِ الزَّوْجِ كَقَبْلِ أَمْرِ السَّيِّدِ سَمِ وَلَكِنْ قَضِيَّةٌ إِبْطَالُهُمْ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأُمَةِ الْمَادُونَةِ مِنَ السَّيِّدِ فَقَطُّ فِي تَوَقُّفِ التَّحَلُّلِ عَلَى أَمْرِ الزَّوْجِ بِهِ. ¶ قَوْلُهُ: (حُرْمَةُ ابْتِدَائِهِ) أَيِ الْإِحْرَامِ بِالتَّقْلِ.

مَعَهَا الزَّوْجُ. اه. وَمِثْلُ ذَلِكَ أَوْ هُوَ دَاخِلٌ فِيهِ مَا لَوْ سَافَرَ الزَّوْجُ لِلْحَجِّ فَخَرَجَتْ مَعَهُ وَلَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ إِذْنٌ لَهَا وَلَا مَنَعَ فَلَيْسَ لِلْأَبَوَيْنِ الْمَنَعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَيْضًا فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهَا مُسَافِرَةٌ مَعَهُ سَفَرًا جَائِزًا وَلِهَذَا وَجَبَتْ تَفَقُّطُهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَصَدَّقَ أَنَّهُ مُسَافِرٌ مَعَهَا أَيِ مُصَاحِبٌ لَهَا فِي السَّفَرِ. ¶ قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَبَتْ وَطَّئَهَا) أَيِ وَلَمْ يُبْطَلْ حَجُّهَا هَذَا الْوَطْءُ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مُكْرَهَةً عَلَيْهِ م ر. ¶ قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَبَتْ) وَلَوْ مَعَ سُكُوتِهَا عَنِ الْجَوَابِ حَيْثُ مُضِيَ إِمْكَانُ شُرُوعِهَا فِي التَّحَلُّلِ وَلَمْ تَشْرَعْ فَلَهُ حَيْثُ يُدْخِلُهَا وَطْؤُهَا م ر. ¶ قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَبَتْ وَطَّئَهَا) يُتَجَهَّ أَنْ مِنَ الْآبَاءِ مَا لَوْ أَمَرَهَا بِالتَّحَلُّلِ فَسَكَتَتْ وَلَمْ تَشْرَعْ فِي التَّحَلُّلِ بَعْدَ مُضِيِّ إِمْكَانِ الشُّرُوعِ فَلَهُ حَيْثُ يُدْخِلُهَا وَطْؤُهَا وَيَبْطُلُ بِهِ نُسُكُهَا حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مُكْرَهَةً م ر. ¶ قَوْلُهُ: (مَعَ صَلَاحِيَّتِهَا لِلْمُخَاطَبَةِ بِفَرْضِهِ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا فِي الْحُرَّةِ حَتَّى يَجُوزَ لِلْأُمِّ التَّحَلُّلُ قَبْلَ أَمْرِ الزَّوْجِ كَقَبْلِ أَمْرِ السَّيِّدِ.

وليس له تحليل رجعية نعم له حبسها كالبائين لانقضاء عدته (وكذا له) تحليلها بشرطه ومنعها (من) الحج والعمرة (الفرض)، وإن كان مُحَرِّمًا، وإن طال زمن إحصاره على إحرامها أو كانت صغيرة على ما اقتضاه إطلاقهم، وإن لم تأثم بذلك إذا يسر للحرّة استئذانه، وإن أطال جمع في وجوبه (في الأظهر) لأن حقه فوري، والحج على التراخي أي باعتبار الأصل فيهما.....

قوله: (وليس له تحليل رجعية) أي إلا إن راجعها نهاية وروض زاد المغني إن أحرمت بغير إذنه. اهـ. قوله: (نعم له حبسها كالبائين) أي، وإن خشيت الفوات أو أحرمت بإذنه نهاية وروض زاد المغني والأسنى هذا إن طلقت الزوجة قبل الإحصار؛ لأن لزومها أي العدة سبق الإحصار فإذا انقضت عدتها أتمت عمرتها أو حبسها إن بقي الوقت، ولا تحللت بعمل عمرة ولزومها القضاء ودم الفوات فإن طلقت بعده ولو كان إحصارها بغير إذنه وجب عليها الخروج معتدة إن خافت الفوات لتقدم الإحصار، وإن لم تخف الفوات جاز الخروج إلى ذلك. اهـ. قوله: (بشرطه) أي إذا أحرمت بلا إذن. وقوله: (ومنعها إلخ) أي ابتداء مغني ونهاية. قوله: (وإن طال إلخ) خلافًا للأسنى والنهاية والمغني. وقوله: (أو كانت صغيرة) خلافًا للأخيرين كما يأتي. قوله: (على ما اقتضاه إلخ) فيه نظر ويأتي قريبًا خلافه سم. قوله: (إذا يسر للحرّة استئذانه) ولا يخالف هذا ما في الأمة المزدوجة من أنه يمتنع عليها الإحصار بغير إذن زوجها وسيدها؛ لأن الحج لازم للحرّة أي من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر فتعارض في حقها وإيجاب الحج وطاعة الزوج فجاز لها الإحصار ونُذِبَ لها الاستئذان بخلاف الأمة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما يأتي في التفقات من أن الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم التقل بغير إذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزركشي وقياسه أنه يحرم على الزوجة الحرّة إحصارها بالتقل بغير إذن نهاية وفي الأسنى والمغني مثله إلا قوله أي من شأنه إلى فتعارض وفي سم بعده ذكره عن الأسنى ما نصه وفيه تصريح بجواز الإحصار بغير إذنه كما هو قضية سن الاستئذان دون وجوبه أي في الفرض فلا ينافي قول الشارح السابق فلم يقتض حُرْمُ ابتدائه إلخ وقوله: الآتي حيث حُرْمُ الابتداء إلخ؛ لانه في التقل. اهـ. قوله: (لأن حقه فوري والحج على التراخي) ويؤخذ من ذلك ما لو قال طيبان عدلان إن لم تحجني

قوله: (ما اقتضاه إطلاقهم) فيه نظر وفي أسفل الهامش خلافه. قوله: (إذا يسر للحرّة استئذانه) قال في شرح الروض ولا يخالف هذا ما يأتي من أن الأمة المزدوجة يمتنع عليها الإحصار بغير إذن زوجها وسيدها؛ لأن الحج لازم للحرّة فعارض فرضها وإيجاب الحج وطاعة الزوج فجاز لها الإحصار ونُذِبَ الاستئذان بخلاف الأمة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما يأتي في التفقات من أن الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم التقل بغير إذن الزوج بخلاف الفرض ذكر ذلك الزركشي وقياسه أن يحرم على الزوجة الحرّة إحصارها بالتقل. اهـ. وفيه تصريح بجواز الإحصار بغير إذنه كما هو قضية سن الاستئذان دون وجوبه أي في الفرض فلا ينافي قول الشارح السابق فلم يقتض جزم ابتدائه جواز الخروج. وقوله الآتي حيث حُرْمُ الإحصار إلخ؛ لانه في التقل وقوله لازم للحرّة أي من شأن ذلك ولو فقيرة فيما يظهر م ر.

فلا نظر لِتَضْيِيقِهِ عَلَيْهَا بِنَحْوِ خَوْفِ عَصَبٍ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ أَيْضًا وَلَا لِمَتَنَاعِ تَمَتُّعِهِ لِإِحْرَامِهِ أَوْ صِغَرِهَا وَشَمِلَ الْفَرْضَ النَّذْرَ مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَهُ بِإِذْنِهِ، وَالْقَضَاءُ الَّذِي لَزِمَهَا لَا بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ وَفِي مَسَائِلِ الزَّوْجَةِ هَذِهِ بَسْطُ ذِكْرَتِهِ أَوَائِلُ الْحَاشِيَةِ فَرَاغَهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ.

(تنبيه) قضية كلامهم في تفسيرهم التحليل بما ذكر أنه ليس له وطء الأمة ولا الزوجة قبل الأمر بالتحلل في الفرض والنفل ويؤجبه بأن له قدرة على إخراجها من أصل الإحرام بالأمر

في هذا العام عَصَبَتْ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ تَحْلِيلُهَا وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَذَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ لَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ لَا تُطِيقُ الْجِمَاعَ، وَأَحْرَمَتْ بِإِذْنِ وَلِيِّهَا أَوْ كَبِيرَةٍ وَسَافَرَتْ مَعَهُ، وَأَحْرَمَتْ حَالَ إِحْرَامِهِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَقُوتْ عَلَيْهِ اسْتِمْنَاعًا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَهَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ، وَإِنْ قَالَ الْمَوْرَدِيُّ بِخِلَافِهِ وَيُسْتَنَى مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ نِكَحَتْ بَعْدَ تَحْلِيلِهَا مِنَ الْفَائِتِ فَلَا مَنَعَ وَلَا تَحْلِيلَ مِنْهُ لِلتَّضْيِيقِ وَكَذَا لَوْ حَجَّتْ خَلِيَّةً فَأَفْسَدَتْهُ ثُمَّ نِكَحَتْ وَالْحَاسِئَةُ نَفْسَهَا لِتَقْبِضِ الْمَهْرَ فَإِنَّهَا لَا تَمْنَعُ مِنَ السَّفَرِ كَمَا قَالَ الْقَاضِي وَحَيْثُ إِذَا أَحْرَمَتْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَحْلِيلُهَا. ائْتَهَى اهـ. مُعْنَى وَجَزَمَ فِي النَّهَايَةِ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ لِأَحَدٍ وَلَا إِشَارَةٍ لِخِلَافٍ إِلَّا مَسْأَلَةَ الْحَاسِئَةِ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا وَزَادَ عَلَى مَا ذَكَرَ مَا لَوْ حَجَّتْ مُزَوَّجَةً بِإِذْنِ قَافَسَدَتْهُ ثُمَّ أَحْرَمَتْ بِالْقَضَاءِ لَمْ يَمْلِكْ مَنَعُهَا وَلَا تَحْلِيلُهَا مِنْهُ وَلَوْ نَذَرَتْهُ فِي سَنَةٍ مُعَيَّنَةٍ ثُمَّ نِكَحَتْ أَوْ فِي النِّكَاحِ بِإِذْنِ الزَّوْجِ ثُمَّ أَحْرَمَتْ بِهِ فِي وَقْتِهِ لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا وَمِثْلُهُ مَا لَوْ نَذَرَتْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فِي هَذَا الْعَامِ ثُمَّ نِكَحَتْ فِيهِ. ائْتَهَى. وَمِثْلُهُ فِي الْآخِرَةِ مَا لَوْ نَذَرَتْهَا بَعْدَ النِّكَاحِ بِإِذْنِ الزَّوْجِ أَخْذًا مِمَّا سَبَقَ بِضَرِيٍّ وَمَسْأَلَتَا الْعَصَبِ وَالْحَاسِئَةِ ذَكَرَ الْوَنَائِي أَوَّلَهُمَا عَنِ الْإِيْعَابِ وَثَانِيَتُهُمَا عَنِ الْإِمْدَادِ وَذَكَرَ الثَّانِيَةَ الْأُسْتَى أَيْضًا وَمَسْأَلَةَ النَّذْرِ فِي سَنَةٍ مُعَيَّنَةٍ بِصُورَتِهِ ذَكَرَهَا الْأُسْتَى وَالْمُعْنَى وَسَتَاتِي فِي الشَّرْحِ أَيْضًا.

• فَوَدَّ: (فَلَا نَظَرَ لِتَضْيِيقِهِ عَلَيْهَا) إِلَى وَشَمِلَ، تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى خِلَافُهُ. • فَوَدَّ: (وَشَمِلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْقَضَاءُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (النَّذْرُ) أَيِ الْمُعَيَّنُ أَسْنَى وَنَهَايَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَالْقَضَاءُ الَّذِي لَزِمَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ النِّكَاحِ) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنَى وَالنَّهَايَةِ خِلَافُهُ. • فَوَدَّ: (قَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ النِّكَاحِ) ائْتَهَى.

• فَوَدَّ: (فَلَا نَظَرَ لِتَضْيِيقِهِ عَلَيْهَا) وَلَوْ قَالَ طَبِيبَانِ عَدْلَانِ إِنْ لَمْ تَحُجَّ الْعَامَ عُصِبَتْ صَارَ الْحُجُّ فَوْرِيًّا فَلَيْسَ لَهُ الْمَنَعُ وَلَا التَّحْلِيلُ مِنْهُ وَلَوْ نِكَحَتْ بَعْدَ تَحْلِيلِهَا مِنَ الْفَائِتِ فَلَا مَنَعَ وَلَا تَحْلِيلَ مِنْهُ لِلتَّضْيِيقِ وَلَوْ حَجَّتْ خَلِيَّةً فَأَفْسَدَتْ ثُمَّ نِكَحَتْ أَوْ مُزَوَّجَةً بِإِذْنِ قَافَسَدَتْهُ ثُمَّ أَحْرَمَتْ بِالْقَضَاءِ لَمْ يَمْلِكْ مَنَعُهَا وَلَا تَحْلِيلُهَا مِنْهُ م ر ش. • فَوَدَّ: (وَلَا لِمَتَنَاعِ تَمَتُّعِهِ) فِيهِ نَظَرٌ وَفِي الْهَامِشِ الْأَسْفَلِ خِلَافُهُ. • فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ النِّكَاحِ) أَيِ الْمُعَيَّنِ كَمَا قَيَّدَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ.

(فَرَعُ): وَلَوْ خَرَجَ مَكِّيَّ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَيْهَا فَأَحْرَمَتْ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَحْلِيلُهَا وَلَوْ كَانَتْ الزَّوْجَةُ صَغِيرَةً لَا تُطِيقُ الْجِمَاعَ فَأَحْرَمَ عَنْهَا وَلَيْهَا لِكُونِهَا غَيْرَ مُمَيَّزَةٍ أَوْ إِذِنْ لَهَا فِيهِ لِكُونِهَا مُمَيَّزَةً لَمْ يَجُزْ لَهُ تَحْلِيلُهَا م ر ش.

بالتحلل فلم يجز له الوطء قبله حتى تمتنع ومع ذلك لو قيل بجوازه حيث حرم الإحرام بغير إذنه لم يبعد؛ لأنها عاصية ابتداءً ودواماً فليس فعلها مُحْتَرَمًا، وإن انعقد صحيحاً حتى تمنعه من حقه الثابت له قبل ذلك.

(ولا قضاء على المحصر المتطوع) بحصر خاص أو عام،.....

☐ قوله: (قَبْلَهُ) أي الأمر. ☐ وقوله: (حَتَّى تَمْتَنِعَ) لا يَظْهَرُ له مَوْقِعٌ هنا ولو قال قَبْلَ الأَمْرِ والامتناع لكان ظاهرًا. ☐ قوله: (وَمَعَ ذَلِكَ) أي التَّوَجُّهِ المذكور. ☐ قوله: (حَيْثُ حُرِّمَ الإِحْرَامُ) وهو في الأَمَةِ مُطْلَقًا وفي الزَّوْجَةِ الحُرَّةِ في التَّقْلِ فَقَطْ. ☐ قوله: (حَتَّى يَمْنَعَهُ) الضمير المُسْتَرِزُّ لِفِعْلِهَا المُراد به الإِحْرَامُ بغير إِذْنٍ والبارزُ لِلزَّوْجِ أو السَّيِّدِ. ☐ قوله: (قَبْلَ ذَلِكَ) أي فِعْلِهَا. اعْلَمْ أَنَّ مَوَانِعَ إِنْتِهَامِ التُّسْكِ سِتَّةٌ: الأول والثاني الحَصْرُ العامُّ والخاصُّ وقد ذَكَرْهُما بقوله مَنْ أَحْصَرَ إلَخ. المانع الثالث الرُّقُّ وقد ذَكَرَهُ بقوله، وإذا أَحْرَمَ العبدُ بلا إِذْنٍ إلَخ. المانع الرابع الزَّوْجِيَّةُ وقد ذَكَرَهُ بقوله وَلِلزَّوْجِ تَحْلِيلُهَا إلَخ. المانع الخامس الأبوةُ وَيُسْتَحَبُّ اسْتِثْنَاءُ أَبَوَيْهِ فِي التُّسْكِ فَرَضًا أو تَطَوُّعًا وَلِكُلِّ مِنْهُمَا إِذَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وإنْ عَلَا ولو مع وجود الأبوين في الأصَحِّ ذَكَرًا كان أو أنثى مَنَعُهُ مِنْ تَسْكِ التَّطَوُّعِ وَتَحْلِيلِهِ مِنْهُ إِذَا أَحْرَمَ بغير إِذْنِهَا وَتَحْلِيلُهَا له كَتَحْلِيلِ السَّيِّدِ رَقِيقَهُ وَيَلْزَمُهُ التَّحْلِيلُ بِأَمْرِهَا وَمَحَلُّهُ فِي الْآفَاقِيِّ وَلَمْ يَكُنْ مُصَاحِبًا فِي السَّفَرِ وَالْأَوْجَهِ أَنَّ الرَّقِيقَ كَالْحُرِّ فِي أَنَّ له المَنعَ وَلَيْسَ لَهُمَا مَنَعُهُ مِنْ تَسْكِ الْفَرْضِ لَا ابْتِدَاءً وَلَا إِنْتِهَامًا كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَيُقَارِقُ الْجِهَادُ بَأَنَّهُ فَرَضٌ عَيْنٍ وَلَيْسَ الْخَوْفُ فِيهِ كَالْخَوْفِ فِي الْجِهَادِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لو أَدَنَّ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ كان لأبَوَيْهَا مَنَعُهُ مِنْ تَسْكِ التَّطَوُّعِ وهو ظاهرٌ إِلَّا أَنَّ يُسَافَرُ معها الزَّوْجُ وقد عَلِمَ أَنَّهُ لو مَنَعَهُ مِنْ حَجَّةِ الإِسْلَامِ لم يُلْتَفِتْ إلى مَنَعِهِ، وإنْ لم يَجِبْ عليه. المانع السادس الذِّينُ فَلِصَاحِبِهِ مَنعُ المَذْيُونِ مِنَ السَّفَرِ لِيَسْتَوْفِيَهُ إِلَّا إِنْ كان مُغْصِرًا أو الذِّينُ مُوَجَّلاً أو يَسْتَنْبِئُ مَنْ يَقْضِيهِ مِنْ مَالٍ حَاضِرٍ وَلَيْسَ له تَحْلِيلُهُ إِذْ لا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ نِهَائَةً وَفِي الْأَسْنَى والمُعْنَى نَحْوُهُ وقوله: م ر وَمَحَلُّهُ فِي الْآفَاقِيِّ عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَيَبْعُدُ كما قال الْأَذْرَعِيُّ تَحْلِيلُ الْمَكِّيِّ وَنَحْوُهُ لِقِصْرِ السَّفَرِ. اهـ. وعِبَارَةُ الْوَنَائِيِّ، وَأَمَّا الْمَكِّيُّ وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ فَلَيْسَ لَهُمْ أَيُّ لَأُصُولِهِ مَنَعُهُ كما في النِّهَايَةِ خِلَافًا لِشَرْحِ الْعُبَابِ. اهـ.

☐ قولُ (سني): (وَلَا قَضَاءَ عَلَى الْمُحْصِرِ الْمُتَطَوِّعِ) واستثنى ابنُ الرُّفْعَةِ مِنْ إِطْلَاقِهِ ما لو أَفْسَدَ التُّسْكَ ثُمَّ أَحْصَرَ وَرَدَّ بَأَنَّ الْقَضَاءَ هُنَا لِلْإِفْسَادِ لَا لِلْإِحْصَارِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ☐ قوله: (بِحَصْرِ خَاصٍّ إلَخ) ولا فَرْقَ بَيْنَ

☐ قوله في (سني): (وَلَا قَضَاءَ عَلَى الْمُحْصِرِ الْمُتَطَوِّعِ) قال الشَّارِحُ في حَاشِيَةِ الإِبْصَاحِ فِي الْكَلَامِ عَلَى شُرُوطِ وَجُوبِ الْحَجِّ مَا نَصَّهُ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ حَيْثُ حَصَلَ الْأَمْنُ لِلوَاحِدِ مِنْ غَيْرِ رُقْفَةٍ لَمْ يُشْتَرَطْ وَجُودُهُمْ وَلَا نَظَرُ لِلْوَخْشَةِ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا بَدَلَ لَهُ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الْخَوْفُ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَهُ الْوُجُوبُ إِنْ كانَ عَالِمًا فَلَوْ حَجَّ أَوَّلَ مَا تَمَكَّنَ، وَأَحْصَرَ مع الْقَوْمِ ثُمَّ تَحَلَّلَ وَمَاتَ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ لَمْ يَسْتَقِرَّ فِي ذِمَّتِهِ لِعُمُومِ الْخَوْفِ هُنَا إِذْ غَيْرُهُ مِثْلُهُ فِي خَوْفِ الْعَدُوِّ أَمَّا لو اخْتَصَّ الْخَوْفُ أَوْ الْمَنعُ بِشَخْصٍ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ فَتَقْضَى

وإن اُفْتَرَنَ به فَوَاتُ الْحَجِّ إِذْ لَمْ يَرِدِ الْأَمْرُ بِهِ وَقَدْ «أُحْصِرَ مَعَهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِيَّةِ أَلْفٌ، وَأَرْبَعُمِائَةٍ وَلَمْ يَغْتَمِرْ مِنْهُمْ مَعَهُ فِي عُمْرَةِ الْقَضِيَّةِ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ إِلَّا بَعْضُهُمْ» أَكْثَرُ مَا قِيلَ: إِنَّهُمْ سَبْعُمِائَةٌ فَعَلِمَ أَنَّ تِلْكَ الْعُمْرَةَ لَمْ تَكُنْ قِضَاءً وَمَعْنَى الْقَضِيَّةِ الْمُقَاضَاةُ أَيْ الصُّلْحُ الَّذِي وَقَعَ فِي الْحَدِيثِيَّةِ وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُحْصَرَ يَلْزَمُهُ الْقِضَاءُ فِي صَوْرٍ بِأَنَّ آخَرَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْحَجِّ مَعَ إِمْكَانِهِ مِنْ غَيْرِ رَجَاءٍ أَمِنٍ حَتَّى فَاتَهُ أَوْ فَاتَهُ ثُمَّ أُحْصِرَ أَوْ زَالَ الْحَصْرُ وَالْوَقْتُ بَاقٍ وَلَمْ يَتَحَلَّلْ وَمَضَى فِي التُّسْلُكِ فَفَاتَهُ أَوْ سَلَكَ طَرِيقًا آخَرَ مُسَاوِيًا لِلأَوَّلِ لِفَاتِهِ الْوُقُوفُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقِضَاءَ فِي هَذِهِ

أَنْ يَأْتِيَ بِتُسْلُكِ سِوَى الْإِحْرَامِ أَمْ لَمْ يَأْتِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. هـ فَوَدَّ: (وَلَا اُفْتَرَنَ بِهِ فَوَاتُ الْحَجِّ) نَعَمْ إِنْ صَابَرَ إِحْرَامَهُ غَيْرَ مُتَوَقِّعٍ زَوَالَ الْإِحْصَارِ فَفَاتَهُ الْوُقُوفُ فَعَلِيهِ الْقِضَاءُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا صَابَرَ مَعَ التَّوَقُّعِ مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ. هـ فَوَدَّ: (إِذْ لَمْ يَرِدِ الْأَمْرُ بِهِ) أَيْ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي الْخَبَرِ وَلِقَوْلِ ابْنِ عُثْمَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ لَا قِضَاءَ عَلَى الْمُحْصِرِ نَهَايَةً. هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَغْتَمِرْ مِنْهُمْ مَعَهُ فِي عُمْرَةِ الْقَضِيَّةِ الْخ) وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ أَمَرَ مَنْ تَخَلَّفَ بِالْقِضَاءِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ رَجَاءٍ أَمِنٍ) أَيْ بِخِلَافٍ مَا إِذَا آخَرَ مَعَ رَجَاءٍ الْأَمِنِ حَتَّى فَاتَهُ الْحَجُّ تَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ وَلَمْ يَقْضِ نَهَايَةً. هـ فَوَدَّ: (مُسَاوِيًا الْخ) وَيَالأَوَّلَى إِذَا كَانَ أَقْرَبَ بِخِلَافِ الْآبَعِدِ

مِنْ تَرْكِهِ عَلَى مَا صَوَّيَهُ الثُّلُقَيْنِي وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَكَذَا الشُّبْكِيُّ فَقَالَ مَنْ حَبَسَهُ شَيْطَانٌ أَوْ عَدُوٌّ وَعَجَزَ دُونَ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْحَجُّ فَتَقَضَّى عَنْهُ وَيَسْتَنْبِئُ إِنْ أَيْسَ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الْخَوْفُ الْوُجُوبَ إِنْ عَمَّ فَمَاتَ قَبْلَ تَمَكُّنِ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ ثُمَّ اسْتَنْبَطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ ذَلِكَ وَمِمَّا فِي الْإِحْصَارِ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَةَ لَا تُحْرِمُ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجِ أَنَّهَُا لَوْ أَخَّرَتْ لِمَنْعِهِ قَضَى مِنْ تَرْكِهَا وَلَا يَقْضِي إِلَّا إِنْ تَمَكَّنَتْ قَبْلَ النِّكَاحِ وَعَنِ الْأَدْرَعِيِّ نَظِيرُ ذَلِكَ وَقَالَ صَرَّحَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ وَنَقَلَهُ فِي الْخَادِمِ فِي مَوْضِعٍ وَاعْتَمَدَهُ وَبَحَثَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهَُا لَوْ لَمْ تَسْتَطِعْ إِلَّا بَعْدَ النِّكَاحِ اشْتَرَطَ فِي الْوُجُوبِ رِضَا الزَّوْجِ لَكِنْ اغْتَرَضَ غَيْرُ وَاحِدٍ مَا ذَكَرَ بِقَوْلِ الْمَجْمُوعِ عَنِ الرَّوْيَانِيِّ لَوْ حُبَسَ أَهْلُ بَلَدٍ عَنِ الْحَجِّ أَوَّلَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَسْتَقِرَّ وَجُوبُهُ عَلَيْهِمْ أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَهَلْ يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ قَوْلَانِ أَصْحُهُمَا لَا. اهـ. وَيَقُولُهُمْ فِي مُحْصَرٍ لَمْ يَسْتَقِرَّ عَلَيْهِ الْفَرْضُ تُعْتَبَرُ اسْتَطَاعَتُهُ بَعْدَ زَوَالِ الْحَضَرِ، وَهُوَ يَشْمَلُ الْحَضَرَ الْخَاصَّ وَغَيْرَهُ وَقَدْ يُجَابُ مِنْ جَانِبٍ أَوْلَيْكَ بَأَنَّ مَا فِي الْمَجْمُوعِ مَقَالَةٌ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ سُكُوتِهِ عَلَيْهَا اعْتِمَادُهَا إِمَّا عَلِمْتَ مِنَ النَّصِّ وَاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ عَلَى مَا يُصَرِّحُ بِخِلَافِهَا وَكَلَامِهِمُ الْآتِي مَحْمُولٌ عَلَى مَا هُنَا وَلِمَنْ اعْتَمَدَ مَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ بِأَنَّ غَايَةَ مَا فِي الْبَابِ أَنَّ لِلشَّافِعِيِّ فِيهَا قَوْلَيْنِ، وَأَنَّ الرَّوْيَانِيَّ رَجَعَ أَوْ نَقَلَ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا، وَأَقْرَهُ التَّوَوُّيُّ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لظُهُورِ مُذَرِّكِهِ وَعَلَيْهِ فَلَا اسْتِقْرَارَ عَلَى الزَّوْجَةِ إِذَا مَنَعَهَا زَوْجُهَا وَلَوْ تَمَكَّنَتْ قَبْلَ النِّكَاحِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ مِمَّا يَتَّبِعِي الْوُقُوفَ عَلَيْهِ، وَأَصْلُهُ فِي حَاشِيَةِ الشَّرِيفِ السَّمُودِيِّ. هـ فَوَدَّ: (مُسَاوِيًا لِلأَوَّلِ) وَيَالأَوَّلَى مَا إِذَا كَانَ أَقْرَبَ بِخِلَافِ الْآبَعِدِ كَمَا قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ لَطَوِيلُهُ أَوْ صُعُوبَتُهُ تَحَلَّلَ بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ مَا فِي وَسْطِهِ كَمَنْ أُحْصِرَ مُطْلَقًا. اهـ.

كُلُّهَا لِلْفَوَاتِ لَا لِلْحَصْرِ (فَإِنْ كَانَ) مَا أُحْصِرَ عَنْ إِمَامِيهِ حَصْرًا عَامًّا أَوْ خَاصًّا كَمَا أَطْلَقُوهُ (فَرَضًا مُسْتَقَرًّا) عَلَيْهِ كَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ أَوَّلَى سِنِي الْإِمْكَانِ وَكَنْذَرٍ قَدَرَ عَلَيْهِ قَبْلَ عَامِ الْحَصْرِ وَمِثْلُهُمَا قَضَاءٌ وَنَذْرٌ مُعَيَّنٌ فِي عَامِ الْحَصْرِ (بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ) كَمَا لَوْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ وَلَمْ

سَم. هـ. قَوْلُهُ: (لِلْفَوَاتِ) أَيِ الْغَيْرِ النَّاشِئِ عَنِ الْحَصْرِ ش. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ خَاصًّا كَمَا أَطْلَقُوهُ) قَالَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ فِي الْكَلَامِ عَلَى شُرُوطِ وَجُوبِ الْحَجِّ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ حَيْثُ حَصَلَ الْأَمْنُ لِلوَاحِدِ مِنْ غَيْرِ رُفْقَةٍ لَمْ يَشْتَرِطْ وَجُودُهُمْ وَلَا نَظَرٌ لِلْوَحْشَةِ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا بَدَلَ لَهُ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الْخَوْفُ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَهُ الْوُجُوبُ إِنْ كَانَ عَامًّا فَلَوْ حَجَّ أَوَّلَ مَا تَمَكَّنَ، وَأُحْصِرَ مَعَ الْقَوْمِ ثُمَّ تَحَلَّلَ وَمَاتَ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ لَمْ يَسْتَقِرَّ فِي ذِمَّتِهِ لِعُمُومِ الْخَوْفِ هُنَا، وَأَمَّا لَوْ اخْتَصَّ الْخَوْفُ أَوْ الْمَنْعُ بِشَخْصٍ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ فَتَقْضَى مِنْ تَرْكِهِ عَلَى مَا صَوَّبَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَكَذَا السُّبْكِيُّ فَقَالَ مَنْ حَبَسَهُ شَيْطَانٌ أَوْ عَدُوٌّ وَعَجَزَ دُونَ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْحَجُّ فَيَقْضَى مِنْ تَرْكِهِ وَيَسْتَنْبِتُ إِنْ أَيْسَرَ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الْخَوْفُ الْوُجُوبَ إِنْ عَمَّ فَمَاتَ قَبْلَ تَمَكُّنِ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ نَصَّ عَلَيْهِ ثُمَّ اسْتَنْبَطَ مَوْضِعَ آخَرَ مِنْ ذَلِكَ وَمِمَّا فِي الْإِحْصَارِ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَةَ لَا تُحْرِمُ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجِ أَتَاهَا لَوْ أَخْرَجَتْ لِمَنْعِهِ قَضَى مِنْ تَرْكِهَا وَلَا تَغْصِي إِلَّا إِنْ تَمَكَّنَتْ قَبْلَ النِّكَاحِ وَعَبَّرَ الْأَذْرَعِيُّ بِتَطْيِيرِ ذَلِكَ وَقَالَ صَرَّحَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ وَنَقَلَهُ فِي الْخَادِمِ فِي مَوْضِعٍ وَاعْتَمَدَهُ وَبَحَثَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَتَاهَا لَوْ لَمْ تَسْتَطِيعْ إِلَّا بَعْدَ النِّكَاحِ اشْتَرَطَ فِي الْوُجُوبِ رِضَا الزَّوْجِ لَكِنْ اعْتَرَضَ غَيْرُ وَاحِدٍ مَا ذَكَرَ بِقَوْلِ الْمُجْمُوعِ عَنِ الرَّوْيَانِيِّ لَوْ حُبِسَ أَهْلُ بَلَدٍ عَنِ الْحَجِّ أَوَّلَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَسْتَقِرَّ وَجُوبُهُ عَلَيْهِمْ أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَهَلْ يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ قَوْلَانِ أَصْحَهُمَا لَا. انْتَهَى. وَيَقُولُهُمْ فِي مُحْصَرٍ لَمْ يَسْتَقِرَّ عَلَيْهِ الْفَرَضُ تُعْتَبَرُ اسْتَطَاعَتُهُ بَعْدَ زَوَالِ الْحَصْرِ وَهُوَ يَشْمَلُ الْحَصْرَ الْخَاصَّ وَغَيْرَهُ وَقَدْ يُجَابُ مِنْ جَانِبٍ أَوْلَيْكَ بَأَنَّ مَا فِي الْمُجْمُوعِ مَقَالَةٌ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ سُكُونِهِ عَلَيْهَا اعْتِمَادُهَا لِمَا عَلِمْتَ مِنَ النَّصِّ وَاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ عَلَى مَا يُصَرِّحُ بِخِلَافِهَا. وَكَلَامُهُمُ الْآتِي مَحْمُولٌ عَلَى مَا هُنَا وَلَمْ يَنْعَمْدَ مَا فِي الْمُجْمُوعِ أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ بَأَنَّ غَايَةَ مَا فِي الْبَابِ أَنَّ لِلشَّافِعِيِّ فِيهَا قَوْلَيْنِ، وَأَنَّ الرَّوْيَانِيَّ رَجَّحَ أَوْ نَقَلَ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ لظُهُورِ مُدْرِكِهِ وَعَلَيْهِ فَلَا اسْتِقْرَارَ عَلَى الزَّوْجَةِ إِذَا مَنَعَهَا زَوْجُهَا. انْتَهَى. وَأَصْلُهُ فِي حَاشِيَةِ الشَّرِيفِ السَّمُودِيِّ اهـ سَم، وَأَقَرَّ الْمُغْنِي مَا اسْتَنْبَطَهُ السُّبْكِيُّ عِبَارَتُهُ قَالَ السُّبْكِيُّ وَيُؤْخَذُ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَةَ إِنَّمَا تُحْرِمُ بِإِذْنِ زَوْجِهَا أَيْ اسْتِحْبَابًا كَمَا مَرَّ، وَأَنَّ الْحَصْرَ الْخَاصَّ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْحَجِّ أَنَّ إِذْهُ لَيْسَ شَرْطًا لِلْوُجُوبِ عَلَيْهَا بَلِ الْحَجُّ وَجَبَ، وَإِذَا أَخْرَمَتْ فَمَنَعَهَا الزَّوْجُ وَمَاتَتْ قَضَى مِنْ تَرْكِهَا مَعَ كَوْنِهَا لَا تَغْصِي لِكَوْنِهِ مَنَعَهَا إِلَّا إِذَا تَمَكَّنَتْ قَبْلَ النِّكَاحِ فَتَغْصِي إِذَا مَاتَتْ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (كَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ أَوَّلَى الْإِلْحِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ قَدَرَ إِلَى قَضَاءٍ وَقَوْلُهُ: وَنَذَرَ إِلَى الْمَثْنِ، وَإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَمَنْ فَاتَهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ: بِحَيْثُ إِلَى إِذَا غَلَبَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَكَنْذَرٍ الْإِلْحِ) أَيِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ. هـ. قَوْلُهُ: (وَنَذْرٌ مُعَيَّنٌ الْإِلْحِ) فِيهِ وَفْقَةُ إِذْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ كَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ فِي أَوَّلَى سِنِي الْإِمْكَانِ كَمَا يُفِيدُهُ

هـ. قَوْلُهُ: (وَنَذْرٌ مُعَيَّنٌ فِي عَامِ الْحَصْرِ) أَوْ نَذْرٌ غَيْرُ مُعَيَّنٍ.

يُتِمُّهَا (أَوْ) فَرْضًا (غَيْرَ مُسْتَقَرٍّ) كَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ فِي أَوَّلَى سِنِي الْإِمْكَانِ (اعْتَبِرَتْ) فِي اسْتِقْرَارِ عَلَيْهِ (الْإِسْطَاعَةُ بَعْدَ) أَيِ بَعْدِ زَوَالِ الْإِحْصَارِ نَعَمْ الْأَوَّلَى لَهُ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسْعُ الْحَجُّ أَنْ يُحْرِمَ وَلَا يَجِبُ، وَإِنْ اسْتَقَرَّ الْوُجُوبُ بِمَضِيِّهِ لَكِنْ بَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ فِي بَعِيدِ الدَّارِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنُّهُ أَنَّهُ لَوْ أُخِّرَ عَجَزَ عَنِ الْحَجِّ فِيمَا بَعْدَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْإِحْرَامُ بِهِ فِي هَذَا الْعَامِ.

(وَمِنْ فَاتِهِ الْوُقُوفُ) بِغُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ (تَحَلُّلٌ) فَوْرًا أَوْ وَجُوبًا لِقَلَّا يَصِيرُ مُحْرِمًا بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَتَحَصَّلْ مِنْهُ عَلَى الْمَقْصُودِ إِذِ الْحَجُّ عَزَفَ كَمَا مَرُّ فُلُو اسْتَمَرَّ عَلَى إِثْمِهِ بِنَقَاءِ إِحْرَامِهِ إِلَى الْعَامِ الْقَابِلِ لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَ سَنَةٍ لَا يَصْلُحُ لِإِحْرَامِ سَنَةٍ أُخْرَى قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِالْجَوَازِ إِلَّا رَوَاةٌ عَنْ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ عَمَلُ عُمْرَةٍ تَحَلُّلٌ بِمَا مَرَّ فِي الْمُحْصَرِّ، وَإِنْ أَمَكَّنْهُ وَجِبَ وَلَهُ تَحَلُّلَانِ أَوَّلُهُمَا يَحْصُلُ بِوَاحِدٍ مِنَ الْحَلْقِ أَوْ الطَّوَافِ الْمَثْبُوعِ بِالسَّعْيِ إِنْ لَمْ يُقَدِّمَهُ وَسَقَطَ الرَّمْيُ بِقَوَاتِ الْوُقُوفِ وَثَانِيَهُمَا يَحْصُلُ (بِطَّوَافٍ وَسَعْيٍ) بَعْدَهُ، إِنْ

قَوْلُ شَوْحِ قَوْلِهِ: مَرَّ كَالْتَذَرُّ أَيِ حَيْثُ اسْتَقَرَّ فِي ذِمَّتِهِ بِأَنَّهُ تَذَرَهُ فِي سَنَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَقَوَّتَهُ فِيهَا مَعَ الْإِمْكَانِ أَوْ أَطْلَقَ وَمَضَى مَا يُمَكِّنُهُ فِيهِ التُّسْكُ، وَالْأَفْلَ شَيْءٌ عَلَيْهِ. اهـ. لَكِنْ فِي الْوَنَائِيِّ مِثْلُ مَا قَالَ الشَّارِحُ وَكَذَا فِي الْأَسْنَى مِثْلُهُ عِبَارَتُهُ مَعَ الْمُتَيْنِ فَإِنْ أُخْصِرَ فِي قَضَاءٍ أَوْ تَذَرٍ مُعَيَّنٍ فِي الْعَامِ الَّذِي أُخْصِرَ فِيهِ فَهُوَ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ وَكَذَا حَجَّةُ الْإِسْلَامِ أَوْ حَجَّةٌ تَذَرُ قَدْ اسْتَقَرَّتْ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهَا شُرُوطُ الْإِسْطَاعَةِ قَبْلَ الْعَامِ الَّذِي أُخْصِرَ فِيهِ، وَالْأَبَانُ أُخْصِرَ فِي تَطَوُّعٍ أَوْ فِي حَجَّةِ إِسْلَامٍ أَوْ تَذَرٍ وَلَمْ يَسْتَقَرَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَيْهِ فِي التَّطَوُّعِ أَصْلًا وَلَا فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ أَوْ التَّذَرِّ حَتَّى يَسْتَطِيعَ بَعْدُ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَتَذَرُ مُعَيَّنٍ فِي عَامِ الْحَضَرِ) أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ قَالَهُ سَمٌ وَفِيهِ تَأَمُّلٌ لَكِنْ بَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ إِلَخَ جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ تَارِكًا لِقَيْدِ بَعِيدِ الدَّارِ.

قَوْلُهُ: (إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنُّهِ إِلَخَ) قِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الزَّوْجَةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا طَبِيبَانِ عَدْلَانِ إِلَخَ اغْتِبَارُ مِثْلِهِ هُنَا وَيَتَّبَعِي أَنْ يَمْلَأَ ذَلِكَ مَا لَوْ عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ لِكُونِهِ طَبِيبًا وَتَغْيِيرُهُ بِغَلَبِ عَلَى ظَنُّهُ شَامِلٌ لِذَلِكَ بَلْ وَلِمَا لَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ طَبِيبٌ وَاجْتَدَعَ ش. قَوْلُهُ: (بِغُذْرٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقِيلَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: لِأَنَّ إِحْرَامًا إِلَى ثُمَّ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ، وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَيْنِ: وَفِيهِمَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: لِأَنَّ إِحْرَامًا إِلَى: قَالَ وَقَوْلُهُ: ثُمَّ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ إِلَى: وَلَهُ تَحَلُّلَانِ. قَوْلُهُ: (بِغُذْرٍ) أَيِ كَضَلَالِ طَرِيقٍ وَنَائِيٍّ. قَوْلُهُ: (بِالْجَوَازِ) أَيِ جَوَازِ اسْتِدَامَةِ الْإِحْرَامِ إِلَى الْعَامِ الْقَابِلِ حَتَّى يَقِفَ فِيهِ مُغْنَى. قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ إِلَخَ) وَإِنْ أُخْصِرَ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَتَحَلَّلَ ثُمَّ أَطْلَقَ مِنْ إِحْصَارِهِ فَأَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ وَيَبْنِي لَمْ يَجْزِ الْبِنَاءُ كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ نَهَايَةُ زَادِ الْوَنَائِيِّ، وَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ بَاقِيًا صَحَّ إِحْرَامُهُ وَلَزِمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ. اهـ. قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ فِي الْمُحْصَرِّ) أَيِ بَذْنِجِ ثُمَّ حَلْقٍ مَعَ نِيَّةِ التَّحَلُّلِ بِهِمَا. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَمَكَّنْهُ) وَجِبَ أَيِ التَّحَلُّلِ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ أَوْ مَعَ نِيَّةِ التَّحَلُّلِ كَمَا يَأْتِي. قَوْلُهُ: (أَوَّلُهُمَا يَحْصُلُ إِلَخَ) ثُمَّ. قَوْلُهُ: (وَثَانِيَهُمَا) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَبِمَا فَعَلَهُ مِنْ عَمَلِ الْعُمْرَةِ

قَوْلُهُ: (وَلَهُ تَحَلُّلَانِ أَوَّلُهُمَا إِلَخَ) ثُمَّ قَوْلُهُ: (وَثَانِيَهُمَا إِلَخَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَمَا فَعَلَهُ مِنْ عَمَلِ الْعُمْرَةِ يَحْصُلُ التَّحَلُّلُ الثَّانِي، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَحَصَلَ بِوَاحِدٍ مِنَ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ الْمَثْبُوعِ بِالسَّعْيِ

لم يكن سعى بعد القدوم كما في المجموع (وخلق) مع نية التحلل بها إما صبح عن
 غمره تعالى أنه أفتى بذلك فأمر من فاتهم الحج أن يطوفوا ويسعوا وينحروا إن كان معهم هدي
 ثم يحلقوا أو يقصروا ثم يحجوا من قابل ويهدوا فمن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج أي بعد
 الإحرام بالقضاء كما مر وسبعة إذا رجع إلى أهله واشتهر ذلك ولم يُنكره أحد فكان إجماعاً.
 وأفهم المتن والأثر أنه لا يلزمه مبيت بمنى ولا رمي وما أتى به لا ينقلب غمرة؛ لأن إحرامه
 انعقد بنسك فلا ينصرف لغيره وقيل ينقلب ويُجزئه عن غمرة الإسلام (وفيها) أي السعي
 والحلق (قول) إنه لا يحتاج إليهما؛ لأن السعي يجوز تقديمه عقب طواف القدوم فلا دخل له
 في التحلل والحلق استباحة محظورة.....

يَحْصُلُ التَّحْلُلُ الثَّانِي، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَيَحْصُلُ بِوَاحِدٍ مِنَ الْحَلْقِ وَالطَّوْافِ الْمَثْبُوعِ بِالسَّعْيِ لِسُقُوطِ حُكْمِ
 الرَّمْيِ بِالْفَوَاتِ فَصَارَ كَمَنْ رَمَى وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى نِيَّةِ الْغُمْرَةِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ، وَأَصْلُهُ، وَظَاهِرُ
 أَنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَى نِيَّةِ التَّحْلُلِ. انْتَهَتْ. وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَتَحْلُلِهِ الثَّانِي بِفَرَاغِهِ مِنْ
 عَمَلِ الْغُمْرَةِ، وَالْأَوَّلُ بِفَرَاغِهِ مِنْ بَعْضِهَا وَهُوَ الْحَلْقُ أَوْ الطَّوْافُ الْمَثْبُوعُ بِسَّعْيٍ بَقِيَ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ عَمَلُ
 غُمْرَةٍ تَحَلَّلَ بِمَا مَرَّ فِي الْحَضَرِ. انْتَهَتْ اهـ سَم. وَعِبَارَةُ الْوَنَائِي ثُمَّ التَّحْلُلُ بِعَمَلِ غُمْرَةٍ إِنْ أَمَكَّنْهُ وَالْمُرَادُ
 عَمَلُ غُمْرَةٍ صَوْرَةً لَا حُكْمًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْتِجْ تَحْلُلَيْنِ يَحْصُلُ أَوَّلُهُمَا بِوَاحِدٍ مِنَ الْحَلْقِ إِنْ كَانَ بِرَأْسِهِ شَعْرٌ
 وَالطَّوْافُ الْمَثْبُوعُ بِالسَّعْيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى بَعْدَ الْقُدُومِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِرَأْسِهِ شَعْرٌ فَبِالطَّوْافِ بَقِيْدِهِ فَلَوْ
 جَامَعَ قَبْلَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ حُجُّهُ الْفَائِثُ وَثَانِيَهُمَا بِالْبَاقِي مِنْ أَعْمَالِ الْغُمْرَةِ وَهِيَ الطَّوْافُ وَالسَّعْيُ إِنْ
 لَمْ يَتَقَدَّمَ وَالْحَلْقُ مَعَ نِيَّةِ التَّحْلُلِ بِالثَّلَاثَةِ وَلَهُ تَقْدِيمُ أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ خِلَافًا لِلْمُخْتَصَرِ.
 اهـ. وَبِمَا ذَكَرَ يُعْلَمُ أَنَّ مَا يَوْهِيهِ صَنِيعُ الشَّارِحِ مِنْ وَجُوبِ تَكَرُّرِ الْحَلْقِ أَوْ الطَّوْافِ الْمَثْبُوعِ بِالسَّعْيِ غَيْرُ
 مُرَادٍ. هـ قَوْلُهُ: (مَعَ نِيَّةِ التَّحْلُلِ بِهَا) يَتَّبِعِي عِنْدَ كُلِّ مِنْهَا أَيِ الثَّلَاثَةِ إِذْ لَيْسَتْ غُمْرَةٌ حَتَّى يَكْتَفِيَ لَهَا بَنِيَّةٌ فِي
 أَوَّلِهَا سَم وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى نِيَّةِ الْغُمْرَةِ نِهَآيَةً. هـ قَوْلُهُ: (وَيُهْدُوا) بِضَمِّ الْبَاءِ مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ ع ش. هـ قَوْلُهُ:
 (فَكَانَ إِجْمَاعًا) أَيِ سُكُوتِيًّا. هـ قَوْلُهُ: (لَا يَلْزَمُهُ مَبِيتٌ بِمَنْىَ الْخ) أَيِ، وَإِنْ بَقِيَ وَقْتُهُمَا شَرَحَ رَوْضِ
 وَنِهَآيَةً. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا رَمَى) وَيُقَالُ أَيْضًا إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِرَأْسِهِ شَعْرٌ أَنَّهُ يَنْسَقُطُ عَنْهُ الْحَلْقُ وَيَصِيرُ تَحْلُلُهُ
 بِالطَّوْافِ أَيْ الْمَثْبُوعِ بِالسَّعْيِ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ فَقَطْ مُغْنِي.

لِسُقُوطِ حُكْمِ الرَّمْيِ بِالْفَوَاتِ فَصَارَ كَمَنْ رَمَى وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى نِيَّةِ الْغُمْرَةِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ،
 وَأَصْلُهُ وَظَاهِرُ أَنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَى نِيَّةِ التَّحْلُلِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَتَحْلُلِهِ الثَّانِي
 بِفَرَاغِهِ مِنْ عَمَلِ غُمْرَةٍ وَالْأَوَّلُ بِفَرَاغِهِ مِنْ بَعْضِهَا وَهُوَ الْحَلْقُ أَوْ الطَّوْافُ الْمَثْبُوعُ بِسَّعْيٍ بَقِيَ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ
 عَمَلُ غُمْرَةٍ تَحَلَّلَ بِمَا مَرَّ فِي الْحَضَرِ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَحَلَقَ مَعَ نِيَّةِ التَّحْلُلِ بِهَا) يَتَّبِعِي عِنْدَ كُلِّ مِنْهَا إِذْ لَيْسَتْ
 غُمْرَةٌ حَتَّى يَكْتَفِيَ لَهَا بَنِيَّةٌ فِي أَوَّلِهَا. هـ قَوْلُهُ: (لَا يَلْزَمُهُ مَبِيتٌ بِمَنْىَ وَلَا رَمَى) أَيِ، وَإِنْ بَقِيَ وَقْتُهُمَا شَرَحَ
 الرَّوْضِ.

(وعليه دم) ومَرَّ الكلام فيه (و) عليه إن لم ينشأ الفوات من الحصر (القضاء) لِلتَطَوُّع فوراً لأثر عَمَر رضي الله تعالى عنه المذكور بهما ولأنه لا يخلو عن تقصير ومن ثم لم يُفَرَّقوا في وجوب الفورية بين المعذور وغيره بخلاف الإحصار. أمّا الفرض فهو باقي في ذمته كما كان من توسع وتضيّق كما في الروضة، وأصلها، وإن نوزع فيه. (تنبيه) هل يلزمه الإحرام بالقضاء من مكان الإحرام بالأداء على التفصيل السابق في قضاء

• قول (سني): (وعليه دم إلخ) ولو كان عبداً كان واجبه الصوم سم. • قوله: (ومرّ الكلام إلخ) أي مرّ قيل باب الإحصار أنه كدم التمتع في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه. • قوله: (إن لم ينشأ الفوات إلخ) سيذكر مختزراً.

• قول (سني): (والقضاء) أي بمنعائه اللغو وهو الأداء نهاية عبارة المغني فإن قيل كيف توصف حجة الإسلام بالقضاء ولا وقت لها أجيب بأنه لما أحرّم بها تضيّق وقتها كما تقدّم ذلك في الإفساد وتقدّم ما فيه. اه. • قوله: (فوراً) كذا في النهاية والمغني. • قوله: (ومن ثم لم يُفَرَّقوا في وجوب الفورية إلخ) أي، وإثما يفتقران في الإثم فقط مغني. • قوله: (بخلاف الإحصار) هو مقابل لقوله ولأنه لا يخلو عن تقصير ش. اه. سم. • قوله: (أمّا الفرض إلخ) هو مقابل قوله قَبْلَ لِلتَطَوُّع سم. • قوله: (فهو باقي في ذمته كما كان إلخ) وفاقاً للروض وخلافاً لصريح شرح المنهج والمغني ولإطلاق النهاية عبارة سم قوله: كما كان من توسع إلخ مَسَى في شرح المنهج على خلافه حيث قال وعليه إعادة فوراً لِلحَجّ الذي فاته بقوات الوقوف تطوعاً كان أو فرضاً كما في الإفساد. انتهى. لكن الذي في الروض وشرحه هو ما ذكره الشارح. اه. • قوله: (من مكان الإحرام إلخ) أي أو مثل مسافتيه.

• قوله: (في سني): (وعليه دم) لو كان عبداً كان واجبه الصوم قال في الروض وشرحه وما لزم أي الرقيق من دم بفعل مَحْظُور كاللباس أو بالفوات لا يلزم السيّد ولو أحرّم بإذنه بل لا يُجزّيه إذا ذبح عنه لكونه لا يملك شيئاً، وإن ملكه سيّده وواجه الصوم وله منعه منه إن كان يُضعف به عن الخدمة أو يناله به ضرر، ولو أذن له في الإحرام؛ لأنه لم يأذن له في موجه لا إن وجب الصوم بتمتع أو قرآن أذن له فيه فليس له منعه لإذنه في موجه، وإن ذبح عنه السيّد بعد موته جاز؛ لأنه حصل اليأس من تكفيره، والتملك بعد الموت ليس بشرط، وإذا عتق العبد قبل صومه وقدر على الدم لزمه الدم اغتيازاً بحالة الأداء. اه. ثم قال في شرحه: وإذا نسي وظاهر أنّ المكاتب يُكْفَرُ بإذن سيّده كالحر؛ لأنه يملكه وعليه فيجزّيه أن يذبح عنه ولو في جنابة. اه. فلو لم يأذن السيّد فهل يُكْفَرُ بالصوم كغيره من الرقيق ينبغي أنه كذلك فليراجع. • قوله: (أمّا الفرض فهو باقي في ذمته كما كان من توسع وتضيّق كما في الروضة، وأصلها إلخ) مَسَى في شرح المنهج على خلافه حيث قال، وإعادة أي وعليه إعادة فوراً لِلحَجّ الذي فاته بقوات الوقوف تطوعاً كان أو فرضاً كما في الإفساد. اه. لكن الذي في الروض وشرحه هو ما ذكر الشارح هذا ما وجد بهامش نسخة شيخنا علامة زمانه وفريد دهره، وأوانه شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي تَعَمَّدَ الله تعالى بالرحمة والرضوان، وأسكنه الله بمنه وكرمه فسبح الجنان.

الفايد أو يُفَرَّقُ بأنَّ التقصير في الإفسادِ أظهرُ منه في الفوات أو يُفَرَّقُ بين التفويت فيكون كالإفسادِ لِتساويهما في تمام التعدي والفوات فلا يلزمه إلا من ميقات طريقه ولا يُراعي الفائتُ كُلُّ مُحْتَمَلٍ والأقربُ إلى كلامهم الأولُ بإطلاقه ثم رأيت المجموعَ قال عن الأصحاب وعلى القارين القضاء قارئاً ويلزمه ثلاثة دماء دَمُ الفوات ودَمُ القِرانِ الفائتِ ودَمُ ثالثٍ للقِرانِ الماتِي به في القضاء ولا يسقطُ هذا عنه بالإفراد في القضاء؛ لأنه توجّه عليه القِرانُ ودَمُهُ فلا يسقطُ بِتَبَرُّعِهِ بالإفراد. اهـ. فافهم ذلك أنه يتعيّنُ مُراعاة ما كان عليه إحرامه في الأداء فلو أحرّم به مِنَ الخليفة ففات ثم أتى على قرينٍ لزمه أن يُحرّم من مثل مسافة الخليفة ويُؤَيِّدُهُ توجيههم رعاية ذلك في الإفسادِ بأنَّ الأصل في القضاء أن يحكي الأداء وهذا بعينه موجودٌ في صورة الفوات ولا نظر للفرقِ السابقِ بِمزيدِ التعدي بالإفسادِ لِمَا مرَّ أنَّ الفوات لا يخلو عن تقصير، وأما إذا نشأ الفواتُ عن الحصرِ كأنَّ أحصِرَ فسلكَ طريقاً آخرَ ففاتهُ لِصُعوبة الطريقِ أو طوله وقد ألجأهُ نحوُ العدوِّ إلى سلوكِها أو صابرَ الإحرامِ مُتَوَقِّعاً زوالَ الحصرِ فلم يزلْ حتى فاتَ الحجُّ فَتَحَلَّلَ بِعَمَلِ غُمرةٍ لم يقضِ؛ لأنه بذلَ ما في وسعِهِ كالمُحَصِّرِ مُطْلَقاً والله تعالى أعلم وصلى الله على سيّدنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم.

☐ فَوَدُ: (والأقربُ إلى كلامهم إلخ) وهو قَضِيَّةٌ تَغْلِيلُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيِيةُ لِقَوْرِيَّةِ الْقَضَاءِ مُطْلَقاً هُنَا بِالْقِيَاسِ عَلَى الْإِفْسَادِ. ☐ فَوَدُ: (الأولُ بِإِطْلَاقِهِ) أَي يَلْزَمُ فِي الْإِعَادَةِ الْإِحْرَامُ مِنْ مَكَانِ الْإِحْرَامِ بِالْأَدَاءِ أَوْ مِثْلِ مَسَافَتِهِ فَلَا يَكْفِي مِنْ أَقْرَبِ مِنْهُ وَتَأْتِي أَي وَلَوْ كَانَ الْفَوَاتُ بِعُدْرِ كَالْخَطَا فِي الطَّرِيقِ أَوْ الْعُدُوِّ.

☐ فَوَدُ: (وَلَا يَسْقُطُ هَذَا) أَي الدَّمُ الثَّالِثُ. ☐ فَوَدُ: (فَافْهَمْ ذَلِكَ) أَي قَوْلُ الْمَجْمُوعِ؛ لِأَنَّهُ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ إِلْخَ فِيهِ تَأْمُلٌ. ☐ فَوَدُ: (وَأَمَّا إِذَا نَشَأَ) إِلَى الْبَابِ فِي التَّهْيِيةِ وَالْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ أَلْجَأَهُ نَحْوُ الْعُدُوِّ إِلَى سُلُوكِهَا. ☐ فَوَدُ: (وَأَمَّا إِذَا نَشَأَ إِلْخَ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ: إِنْ لَمْ يَنْشَأَ الْفَوَاتُ مِنَ الْحَصْرِ. ☐ فَوَدُ: (وَقَدْ أَلْجَأَهُ نَحْوُ الْعُدُوِّ إِلْخَ) أَي بَأَن لَمْ يَجِدْ طَرِيقاً دُونَهَا فِيمَا ذَكَرَ وَيَأْمَنُ مَعَهَا الْفَوَاتُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَإِنْ تَبَادَرَ مِنْ أَلْجَاءِ الْعُدُوِّ خِلَافَهُ بِضَرْيٍّ. ☐ فَوَدُ: (وَيَأْمَنُ مَعَهَا الْفَوَاتُ) تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ مَا يُصْرِّحُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ.

☐ فَوَدُ: (فَتَحَلَّلَ بِعَمَلِ غُمرةٍ) مَحَلُّهُ كَمَا قَالَ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْبَيْتِ، وَالْأَ تَحَلَّلَ تَحَلَّلَ الْمُحَصِّرِ. انْتَهَى أَسْنَى الْمَطَالِبِ أَهْ بِضَرْيٍّ. وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ وَالتَّهْيِيةِ وَالْمُغْنِي فِي أَوَائِلِ بَابِ الْإِحْصَارِ مَا يُوَافِقُهُ. ☐ فَوَدُ: (لَمْ يَقْضِ) جَوَابُ أَمَّا فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُزَادَ مَعَهُ الْفَاءُ. ☐ فَوَدُ: (كَالْمُحَصِّرِ مُطْلَقاً) أَي سِوَاةِ كَانَ الْحَصْرُ عَامّاً أَوْ خَاصّاً كَالْمَرِيضِ وَالزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ وَالشَّرْذِمَةِ وَتَأْتِي.

(خَاتِمَةٌ): يُسَنُّ أَنْ يَحْمِلَ الْمُسَافِرُ إِلَى أَهْلِهِ هَدِيَّةً لِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَأَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهِمْ إِذَا قَرَّبَ إِلَى وَطَنِهِ مَنْ يُعْلِمُهُمْ بِقُدُومِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي قَافِلَةٍ اشْتَهَرَ عِنْدَ أَهْلِ الْبَلَدِ وَقْتُ دُخُولِهَا وَيُكْرَهُ أَنْ يَطْرُقَهُمْ لَيْلاً وَالسُّنَّةُ أَنْ يَتَلَقَّى الْمُسَافِرُ، وَأَنْ يُقَالَ لَهُ إِنْ كَانَ حَاجّاً: قَبِلَ اللَّهُ حَاجَّكَ وَغَفَرَ ذَنْبَكَ، وَاخْتَلَفَ نَفَقَتُكَ، وَإِنْ كَانَ غَازِياً قَبِلَ لَهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَصَرَكَ، وَأَكْرَمَكَ، وَأَعَزَّكَ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يَبْدَأَ عِنْدَ دُخُولِهِ بِأَقْرَبِ

مَسْجِدٍ فَيَصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ بَنِيَّةٍ صَلَاةِ الْقُدُومِ وَتُسَنُّ التَّقِيْعَةُ وَهِيَ طَعَامٌ يُعْمَلُ لِقُدُومِ الْمُسَافِرِ وَسَيَّاتِي فِي الْوَلِيْمَةِ بَيَانُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُغْنِي وَنِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ : م ر ، وَإِنْ كَانَ غَازِيًا قِيلَ لَهُ إِنْخَ أَي ، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ فَتَنَحَّ عَلَى يَدِهِ لِإِعْزَازِ الْإِسْلَامِ بِنَفْسِ الْغَزْوِ وَخِذْلَانِ الْكُفَّارِ بَعُوْدِهِ . وَقَوْلُهُ : م ر بِاقْرَبِ مَسْجِدٍ أَي إِلَى مَنَزَلِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ لَهُ مَنَزَلٌ غَيْرُ الْمَسْجِدِ فَلَوْ كَانَ بَيْتُهُ بِالْمَسْجِدِ أَوْ كَانَ مِنْ مُجَاوِرِيهِ فَعَلَهُمَا فِيهِ عِنْدَ دُخُولِهِ . وَقَوْلُهُ : م ر وَتُسَنُّ التَّقِيْعَةُ أَي يُسَنُّ لِلْمُسَافِرِ بَعْدَ حُضُورِهِ أَنْ يَفْعَلَهَا . اهـ . قَوْلُهُ : (وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ) عَطَفَ عَلَى مُقَدَّرِ أَي هَذَا مَا عَلِمْتَهُ ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب البيع)

قِيلَ: أفرده لإرادته نوعاً منه هو بيع الأعيان ويُردُّ بأنَّ إفراده هو الأصل إذ هو مصدرٌ، وإرادةُ ذلك تُعلم من إفراده السَّلم بكتاب مُستَقِلٍّ، وهو لغةٌ مُقابِلَةٌ شيءٍ بشيءٍ وشرعاً: عقدٌ يتضمَّنُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب البيع

هـ قوله: (قِيلَ) إلى قولِ المثنى كاشَتْريْتُ في النهايةِ لِأَقولِهِ لِلْخِلَافِ فيها، وقولُهُ: وهو لك إلى المثنى، وقولُهُ لكن نَحْوُ إِلَيَّ ولك عَلَيَّ وما أَنبَهَ عليه. هـ قوله: (وهو بَيْعُ الْأَعْيَانِ) وسيأتي في الإجارة بَيْعُ الْمَنَافِعِ نِهَايَةً. هـ قوله: (إذ هو مَصْدَرٌ) رَدَّهُ سَمَ أَنَّ الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيُّ لَيْسَ مُرَادًا هُنَا، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ اللَّفْظُ الَّذِي يَتَعَقَّدُ بِهِ الْبَيْعُ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَصْدَرًا فِي الْأَصْلِ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ الْإِفْرَادُ اهـ ع ش . هـ قوله: (وإِرادَةُ ذَلِكَ الْإِخْ) عَطَفَ عَلَى إِفْرَادِهِ الْإِخْ وَفِيهِ تَسْلِيمٌ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا خُصُوصُ بَيْعِ الْأَعْيَانِ وَيَرَدُّ عَلَيْهِ الْمَنَافِعُ الْمُؤَبَّدَةُ رَشِيدِي. هـ قوله: (تُعْلَمُ مِنْ إِفْرَادِهِ السَّلم الْإِخْ) قَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّهُ بَيْعٌ غَيْرُ الْأَعْيَانِ لَمْ يَنْحَصِرْ فِي السَّلم فَإِفْرَادُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرَ فَتَأَمَّلْ . اهـ سَم . عبارة البصريُّ قولُهُ: السَّلم الْإِخْ يَتَّبَعِي أَنَّ يُزَادَ وَالْإِجَارَةُ حَتَّى يَسْقُطَ مَا أوردَهُ الْفَاضِلُ الْمُحَسِّبِي فَإِنَّ الْبَيْعَ مُنْحَصِرٌ فِي بَيْعِ الْأَعْيَانِ وَالْمَنَافِعِ وَمَا فِي الذِّمَّةِ . اهـ . هـ قوله: (وهو لغةٌ مُقابِلَةٌ شيءٍ بشيءٍ) زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهِ الْمُعَاوَضَةِ لِيُخْرِجَ نَحْوَ ابْتِدَاءِ السَّلام وَرَدَّهُ وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ فَلَا تُسَمَّى مُقابِلَةً ابْتِدَاءِ السَّلام بَرَدَّهُ وَمُقابِلَةً عِيَادَةِ مَرِيضٍ بَعِيَادَةِ مَرِيضٍ آخَرَ بَيْعًا لَعَنَ ع ش وَمُغْنِي زَادَ شَيْخُنَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ الْأَوَّلَى إِنْقَاءَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّ الْفُقَهَاءَ لَا دَخَلَ لَهُمْ فِي تَقْيِيدِ كَلَامِ اللَّغَوِيِّينَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ . اهـ . هـ قوله: (عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ الْإِخْ) أَيِ يَقْتَضِي انْتِقَالَ الْمِلْكِ فِي الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي وَفِي الثَّمَنِ لِلْبَائِعِ اهـ ع ش عبارة الرَّشِيدِي فِيهِ أُمُورٌ: الْأَوَّلُ أَنَّ قَوْلَهُ مَالٍ بِمَالٍ يَشْمَلُ غَيْرَ الْمُتَمَوَّلِ . الثَّانِي يَخْرُجُ عَنْهُ الْمُنْفَعَةُ الْمُؤَبَّدَةُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى مَالًا كَمَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب: البيع

هـ قوله: (إذ هو مَصْدَرٌ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ هُوَ هُنَا لَمْ يُرَدِّ بِهِ الْمَصْدَرُ بَلِ الْعَقْدُ كَمَا سَبَّأَتِي وَالْعَقْدُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ إِذْ هُوَ مَجْمُوعُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَهُمَا عِبَارَتَانِ عَنْ مَلْفُوظِ الْبَائِعِ وَمَلْفُوظِ الْمُشْتَرِي مَثَلًا لَا عَنْ إِيجَادِهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ لِلْأَنْوَاعِ حَقُّهُ الْجَمْعُ فَلَا يَكْفِي فِي التَّوْجِيهِ مُجَرَّدُ أَنَّهُ مَصْدَرٌ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِهِ الْأَنْوَاعُ فَلْيَتَأَمَّلْ . هـ قوله: (تُعْلَمُ مِنْ إِفْرَادِهِ الْإِخْ) قَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّهُ بَيْعٌ غَيْرُ الْأَعْيَانِ لَمْ يَنْحَصِرْ فِي السَّلم فَإِفْرَادُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرَ تَأَمَّلْ .

مُقَابَلَةً مَالٍ بِمَالٍ بِشَرْطِهِ الْآتِي لَاسْتِفَادَةٍ مِلْكٍ عَيْنٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ مُؤَبَّدَةٍ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى قَسِيمِ الشَّرَاءِ فَيُحَدُّ بِأَنَّهُ نَقْلُ مِلْكٍ بِثَمَنِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ وَالشَّرَاءُ بِأَنَّهُ قَبُولُهُ عَلَى أَنَّ لَفْظَ كُلِّ يَقَعُ عَلَى الْآخِرِ، وَأَرْكَانُهُ عَاقِدٌ وَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ وَصِیغَةٌ. وَلِقَوَّةُ الْخِلَافِ فِيهَا بَدَأَ بِهَا،

سَيَأْتِي فِي الْإِيمَانِ فَهَذَا مَعَ قَوْلِهِ: (أَوْ مَنْفَعَةٍ مُؤَبَّدَةٍ) كَالْمُتَنَافِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْإِيمَانَ مَبْنَاهَا غَالِبًا عَلَى الْعُزْفِ فَالْمَنْفَعَةُ هُنَا مِنْ الْأُمُورِ فَلْيُرَاجَعْ. الثَّالِثُ أَنَّ قَوْلَهُ: (بَشَرْطِهِ الْآتِي) فِيهِ أَنَّ الشَّرْطَ لَا دَخَلَ لَهَا فِي التَّعَارِيفِ الْمَقْصُودِ بِهَا بَيَانُ الْمَاهِيَةِ. الرَّابِعُ أَنَّ قَوْلَهُ: (لَاسْتِفَادَةٍ مِلْكٍ الْخ) هُوَ فَائِدَةُ الْبَيْعِ فَلَا دَخَلَ لَهُ فِي أَصْلِ تَعْرِيفِهِ، وَقَدْ سَلَّمَ مِنْ هَذِهِ الْإِيرَادَاتِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ مَالِيَّةٌ تُفِيدُ مِلْكَ عَيْنٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ عَلَى التَّأْيِيدِ. اهـ.

• قَوْلُهُ: (بَشَرْطِهِ الْآتِي) أَيِ بِشَرْطِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ مُضَافٌ قِيَعُمُ. • وَقَوْلُهُ: (لَاسْتِفَادَةٍ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ مُقَابَلَةُ الْخ. • وَقَوْلُهُ: (مِلْكٍ عَيْنٍ) أَيِ كَالثِّيَابِ. • وَقَوْلُهُ: (أَوْ مَنْفَعَةٍ الْخ) وَكَذَا يُعْتَبَرُ التَّأْيِيدُ فِي الْعَيْنِ لِإِخْرَاجِ الْقَرْضِ وَلَعَلَّهُ اسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ بِشَرْطِهِ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ التَّأْيِيدُ حَاصِلٌ فِي الْقَرْضِ لِجَوَازِ انْتِفَاعِ الْمُقْتَرِضِ بِهِ لَا إِلَى غَايَةٍ، وَرُجُوعُ الْمُقْتَرِضِ فِيهِ فَسَخُّهُ لَهُ، وَهُوَ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ لَا مِنْ أَصْلِهِ. • وَقَوْلُهُ: (مُؤَبَّدَةٍ) كَحَقِّ الْمَمَرِّ إِذَا عَقَّدَ عَلَيْهِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ. اهـ ش. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهُوَ لَكَ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (يَمَّا اشْتَهَرَ) إِلَى (لِقَوْلِهِ تَعَالَى) وَقَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَوْجَدْ) إِلَى (فِي الْآخِرَةِ). • قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُرَادُ الْخ) أَيِ الْعَقْدُ. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُطْلَقُ) أَيِ مُطْلَقٌ لَفْظُ الْبَيْعِ لَا الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ فِي التَّرْجُمَةِ فَفِيهِ شَبَهُ اسْتِخْدَامِ. اهـ رَشِيدِي وَالْأَوَّلَى حَذَفَ لَفْظَةَ شَبَهُ.

• قَوْلُهُ: (عَلَى قَسِيمِ الشَّرَاءِ الْخ) وَقَدْ يُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الْإِنْعِقَادِ أَوْ الْمِلْكِ النَّاسِئِ عَنِ الْعَقْدِ كَمَا فِي قَوْلِكَ فَسَخْتُ الْبَيْعَ إِذِ الْعَقْدُ الْوَاقِعُ لَا يُمَكِّنُ فَسْخُوحَهُ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ فَسْخُوحُ مَا تَرْتَبُ عَلَيْهِ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ. اهـ ش. • قَوْلُهُ: (عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ لَا مَفْهُومَ لَهُ إِذِ التَّمْلِيكُ بِالثَّمَنِ لَا يَكُونُ إِلَّا تَبَعًا وَالْجَوَابُ أَنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا يُعْتَبَرُ شَرْعًا فَهُوَ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ لَا لِلِاحْتِرَازِ أَوْ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الثَّمَنَ فِي مُطْلَقِ الْعَوَضِ فَيَكُونُ احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ الْإِجَارَةِ. اهـ ش.

• قَوْلُهُ: (وَالشَّرَاءُ) أَيِ وَيُحَدُّ الشَّرَاءُ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ قَبُولُهُ) أَيِ نَقْلُهُ. اهـ ش. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَنْ لَفْظَ كُلِّ يَقَعُ عَلَى الْآخِرِ) أَيِ تَقُولُ الْعَرَبُ بَغْتِ بِمَعْنَى شَرَيْتُ وَبِالْعَكْسِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يُوسُفُ: ٢٠] أَيِ بَاعُوهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ مَا سَكَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢] وَيُقَالُ لِكُلِّ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ بَائِعٌ وَبِئِعٌ وَشَارٍ وَشَارِيٌّ. اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَأَرْكَانُهُ عَاقِدٌ الْخ) أَيِ أَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ سِتَّةٌ عَاقِدٌ، وَهُوَ بَائِعٌ وَمُشْتَرٍ وَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ ثَمَنٌ وَمُثَمَّنٌ وَصِیغَةٌ، وَهِيَ إِيْجَابٌ، وَقَبُولٌ. اهـ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (وَلِقَوَّةُ الْخِلَافِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْيِئَةِ وَكَانَ الْأَوَّلَى لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَقْدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى الْعَاقِدِ ثُمَّ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ثُمَّ الصِّیغَةَ لَكِنَّهُ بَدَأَ بِهَا كَمَا قَالَ الشَّارِحُ؛ لِأَنَّهَا أَهَمُّ لِلْخِلَافِ فِيهَا، وَأَوَّلَى مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: لِأَنَّ الْعَاقِدَ وَالْمَعْقُودَ عَلَيْهِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِهَا. اهـ. وَعِبَارَةُ سَمٍ.

وإن تقدّم عليها طبعاً مُعَبَّرًا عنها بالشروط مجازاً فقال (شرطه) الذي لا بُدَّ منه لوجود صورته الشرعية في الوجود ولو في بيع ماله لولده وكذا في البيع الضمني لكن تقديرًا كأعتق عبدك عني بألف فيقبل فإنه يعتق به كما يذكره في الكفارة لتضمينه البيع، وقوله فلا يُردُّ.....

فؤد: (وإن تقدّم إلخ) قد يقال هُما من حيث وصف العاقبة والمعقودية المقصود هنا لم يتقدّما فليُتأمل. اهـ. فؤد: (فيها إلخ) يعني الصيغة اهرشيدتي. فؤد: (طبعاً) الأولى زماناً. فؤد: (لوجود صورته إلخ) أي لتحقق صورته الشرعية في الخارج. فؤد: (ولو في بيع ماله إلخ) عبارة النهاية والمغني ولو في بيع ماله لولده مخجوره وعكسه أو يبيعه مال أحد مخجورته للأخر اهـ قال ع ش قوله: لولده مخجوره إلخ دخل فيه الطفل والسفيه والمجنون، وهذا في الأب والجد ويتجه أن الأم إذا كانت وصية كذلك كما دل عليه كلام شرح الرّوض في باب الحجر، وقد يشمل سفيهاً طراً سفهه بعد بلوغه رشيداً إذا كان القاضي أباه أو جدّه، وهو مُتَّجِه وكذا إذا كان غيرهما، وأذن لهما في التصرف، وهو مُحتمَل سم على حجّ لكن هذه الثانية قد يُخرجها قول الشارح م ر مخجوره؛ لأنه مخجور القاضي اهـ ع ش عبارة المغني وكالطفل المجنون وكذا السفيه إن بلغ سفيهاً، وإلا فوليّه الحاكم فلا يتولّى الأب الطرفيّين فلو وكلّه الحاكم في هذه الصورة لم يتولّى الطرفيّين؛ لأنه نائب عن الحاكم فلا يزيد عليه. اهـ وعبارة عميرة. قضية إطلاق المصنف اشتراط الإيجاب والقبول ولو في حق ولي الطفل، وهو كذلك، وقيل يكفي أحد اللّفظين، وقيل يكفي التّيه قال الإسوي، وهو قوي؛ لأنّ اللفظ إنّما اعتبر ليدلّ على الرضا. اهـ. فؤد: (وكذا في البيع الضمني إلخ) ببعض الهوامش إلحاق التدبير بالعنق وفيه وقفة فإن التدبير تعليق عني بالموت والتوكيل في التعليق لا يصح؛ لأنه ملحق باليمين. اهـ ع ش. فؤد: (كأعتق عبدك عني إلخ) بقي ما لو قال بغيره، وأعتقه فقال أعتقه عنك هل يصح أو لا؟ فيه نظر والأقرب الثاني لعدم مطابقة القبول للإيجاب، وهل يعتق في هذه الحالة على المالك ويلغو قوله عنك أم لا؟ فيه نظر والأقرب الثاني. اهـ ع ش.

فؤد: (فإنه يعتق به إلخ) وهل يأتي في غير العنق كتصدق بدارك عني على ألف بجامع أن كلاً قرينة أو يفرق بأن تشوّف الشارع إلى العنق أكثر فلا يقاس غيره به كل مُحتمَل ومثل كلامهم إلى الثاني أكثر. اهـ. نهاية. قال ع ش قوله: م ر ومثل كلامهم إلى الثاني إلخ مُعْتَمَد وسيأتي له م ر في الظاهر أنّه لو قال: لغيره أطعم ستين مسكيناً كل مسكين مدّاً من الحنطة عن كفارتي ونواها بقلبه ففعل أجزاء في الأصح ولا يختص بالمجلس والكسوة كالطعام قاله الخوارزمي انتهى. وقد يقال إن ذلك ليس من البيع الضمني لعدم اشتراط لفظ يدلّ على التملك من مالك الطعام والكسوة سم على حجّ ولعدم اشتراط

فؤد: (وإن تقدّم عليها طبعاً) قد يقال هُما من حيث وصف العاقبة والمعقودية المقصود هنا لم يتقدّما فليُتأمل. فؤد: (ولو في بيع ماله لولده) هذا في الأب والجد ويتجه أن الأم إذا كانت وصية كذلك كما دل عليه كلام شرح الرّوض في باب الحجر، وقوله: لولده قد يشمل سفيهاً طراً سفهه بعد بلوغه رشيداً إذا كان القاضي أباه أو جدّه، وهو مُتَّجِه وكذا إذا كان غيرهما، وأذن لهما في التصرف، وهو مُحتمَل.

(الإيجاب) مِنَ الْبَائِعِ وَلَوْ هَزْلاً، وَهُوَ صَرِيحاً مَا دَلَّ عَلَى التَّمْلِيكِ دَلَالَةً قَوِيَّةً مِمَّا اسْتَشْهَرَ وَتَكَرَّرَ عَلَى أَلْسِنَةِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ وَاسْتَأْتِي الْكِنَايَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُ بِمَكَرَةٍ عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩٠] مَعَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ»، وَهُوَ خَفِيٌّ فَأَنْبِطُ بِظَاهِرِهِ هُوَ الصَّيْغَةُ فَلَا يَنْعَقِدُ بِالْمُعَاطَةِ.....

رُؤْيَا مَا أَمَرَهُ بِالْتَّصَدُّقِ بِهِ بَلْ هَذَا مِثْلُ مَا لَوْ أَمَرَ الْأَسِيرُ غَيْرَهُ بِاسْتِثْقَاذِهِ أَوْ بِعِمَارَةِ دَارِهِ وَشَرَطَ لَهُ الرُّجُوعَ بِمَا صَرَفَ، وَهُوَ قَرَضٌ حُكْمِيٌّ وَمَعَ ذَلِكَ فِيهِ شَيْءٌ. اهـ ع ش. قُود: (فَلَا يَرُدُّ) أَيِ الْبَيْعِ الضَّمْنِيَّ عَلَى الْمُصَنَّفِ لِقَوْلِهِ وَكَذَا فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ إِنْخَ فَلَا إِيْرَادَ وَلَا اسْتِثْنَاءَ كَمَا فَعَلَ بَعْضُهُمْ. اهـ ع ش.

قُود (سُي): (الإيجاب) مِنْ أَوْجَبَ بِمَعْنَى أَوْقَعَ اهـ ع ش. قُود: (وَلَوْ هَزْلاً) هَلِ الْاسْتِثْنَاءُ كَالْهَزْلِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّجِهُ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ فِي الْهَزْلِ قَصْدَ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ رَاضِياً وَلَيْسَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ قَصْدُ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ يَمْنَعُ الْإِغْتِدَادَ بِالْإِفْرَارِ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. قُود: (وَهُوَ) أَيِ الْإِجْبَابِ (صَرِيحاً) أَيِ حَالِ كَوْنِهِ صَرِيحاً اهـ ع ش. قُود: (مَا دَلَّ عَلَى التَّمْلِيكِ) أَيِ بَعْوَضِ نِهَائَةٍ وَمُعْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مَرَّ بَعْوَضٍ لَمْ يَذْكُرْهُ حَجٌّ وَلَعَلَّهُ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْعَوَضِ شَرَطٌ لِلْإِغْتِدَادِ بِالصَّيْغَةِ لَا لِصَرَاحَتِهَا، وَقَوْلُهُ: بَعْتُكَ دَالٌّ عَلَى التَّمْلِيكِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً اهـ. قُود: (مِمَّا اسْتَشْهَرَ) أَيِ مَأْخَذِ الصَّرَاحَةِ اهـ ع ش.

قُود: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنْخَ) عِلَّةٌ لِأَشْرَاطِ الْإِجْبَابِ بَلِ الصَّيْغَةِ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ فِيهِ أَنَّهُ اقْتَصَرَ فِيهَا عَلَى مُجَرَّدِ التَّرَاضِي وَالْمُرَادُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فَيَشْمَلُ الْهَزْلَ وَغَيْرَهُ. اهـ ع ش. قُود: (فَأَنْبِطُ بِظَاهِرِ الْإِنْخَ) يَظْهَرُ أَنَّ أَوَّلَى مَا يَوْجِبُهُ بِهِ اعْتِبَارُ الصَّيْغَةِ أَنَّ دَلَالَةَ الْأَلْفَاظِ مُنْصَبِطَةٌ؛ لِأَنَّ لَهَا قَوَانِينَ مُدَوَّنَةً بِخِلَافِ دَلَالَةِ غَيْرِهَا اهـ بَصْرِيٌّ. قُود: (فَلَا يَنْعَقِدُ بِالْمُعَاطَةِ الْإِنْخَ) إِذَا فَعِلَ لَا يَدُلُّ بِوَضْعِهِ فَالْمَقْبُوضُ بِهَا كَالْمَقْبُوضِ بِبَيْعٍ فَاسِدٍ فَيَطَالِبُ كُلُّ صَاحِبِهِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ إِنْ بَقِيَ وَبَيَدَلَهُ إِنْ تَلَفَ، وَقَالَ الْغَزَالِيُّ لِلْبَائِعِ أَنْ يَتَمَلَّكَ الثَّمَنُ الَّذِي قَبَضَهُ إِنْ سَاوَى قِيَمَةً مَا دَفَعَهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحِقُّ ظَفِيرٍ بِمِثْلِ حَقِّهِ وَالْمَالِكُ رَاضٍ. اهـ مُعْنِي وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ إِلَّا مَقَالَةَ الْغَزَالِيِّ مَا نَصَّهُ فَهُوَ إِذَا كَانَ بَاقِياً عَلَى مِلْكِكَ صَاحِبِهِ فَإِنْ كَانَ زَكَوياً فَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا إِنْ عَادَ عَلَيْهِ أَوْ تَيَسَّرَ اخْذُهُ، وَإِنْ كَانَ تَالِفاً فَبَدَلُهُ دَيْنٌ لِصَاحِبِهِ عَلَى الْآخِرِ فَحُكْمُهُ كَسَائِرِ الدِّيُونِ فِي الزَّكَاةِ هَكَذَا يَظْهَرُ فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِمَّنْ يَرَى الْمُعَاطَةَ فَيَتَّجِهُ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الرَّدُّ إِلَّا بِحُكْمِ حَاكِمٍ يَرَى الرَّدَّ.

قُود: (وَلَوْ هَزْلاً) هَلِ الْاسْتِثْنَاءُ كَالْهَزْلِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّجِهُ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ فِي الْهَزْلِ قَصْدَ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ رَاضِياً وَلَيْسَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ قَصْدُ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ يَمْنَعُ الْإِغْتِدَادَ بِالْإِفْرَارِ.

قُود: (فَلَا يَنْعَقِدُ بِالْمُعَاطَةِ) عَلَى هَذَا قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ الْمَقْبُوضُ بِهَا كَالْمَقْبُوضِ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ فَيَطَالِبُ كُلُّ صَاحِبِهِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ إِنْ بَقِيَ وَبَيَدَلَهُ إِنْ تَلَفَ. انْتَهَى. فَهُوَ إِذَا كَانَ بَاقِياً عَلَى مِلْكِكَ صَاحِبِهِ فَإِنْ كَانَ زَكَوياً فَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا إِنْ عَادَ إِلَيْهِ أَوْ تَيَسَّرَ اخْذُهُ، وَإِنْ كَانَ تَالِفاً فَبَدَلُهُ دَيْنٌ لِصَاحِبِهِ عَلَى الْآخِرِ فَحُكْمُهُ كَسَائِرِ الدِّيُونِ فِي الزَّكَاةِ هَكَذَا يَظْهَرُ فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِمَّنْ يَرَى الْمُعَاطَةَ فَيَتَّجِهُ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الرَّدُّ إِلَّا بِحُكْمِ حَاكِمٍ يَرَى الرَّدَّ.

وهو أن يتراضيا بئمن ولو مع الشكوت منهما واختار المصنف كجمع انعقاده بها في كل ما يعده الناس بها بيعا وآخرون في محقر كزغيف، والاستحجار من بيع باطل اتفاقا أي إلا إن قدر الثمن في كل مرة على أن الغزالي سامح فيه بناء على جواز المعاطة وعلى الأصح.....

(فرغ): لا يتعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص ولا يتعد جواز أخذ العوض على نقل اليد فيه كما في التزول عن الوظائف. اهـ وتقدم عن ع ش في مبحث قطع نبات الحرم جواز أخذ العوض على نقل اليد عما لا يجوز بيعه من نبات الحرم. هـ فوه: (وهو أن يتراضيا إلخ) عبارة المغني قال في الذخائر وصورة المعاطة أن يتفقا على ثمن ومثمن ويغطيا من غير إيجاب ولا قبول، وقد يوجد لفظ من أحدهما. اهـ. هـ فوه: (واختار المصنف إلخ) أي من حيث الدليل. اهـ ع ش. هـ فوه: (انعقاده بها إلخ) أي؛ لأنه لم يثبت اشتراط اللفظ فيزجج للعرف كسائر الألفاظ المطلقة. اهـ. مغني زاد شئنا ويتبني تقليد القائل بالجواز للخروج من الإثم فإنه مما ابتلي به كثيرا ولا حول ولا قوة إلا بالله حتى إذا أراد من وقفه الله تعالى إيقاع صيغة اتخذه الناس سخرية. اهـ. هـ فوه: (بها) أي بالمعاطة. هـ فوه: (في كل ما) أي عقده. هـ فوه: (بها) أي بتلك الألفاظ كما يدل عليه قول الشيخ في شرح قول الروض في كل ما أي بكل ما. انتهى. ووجه الدلالة أنه جعل في بمعنى الباء المفيدة لكون مجردها هو سبب الانعقاد وعليه فالأقوال الثلاثة متباينة ولا تتفق المعاطة بالشكوت بل كما تشمله تشمل غيره من الألفاظ الغير المذكورة في كلامهم للصرح والكناية اهـ ع ش أقول إنما يظهر تفسير ما بعقد إذا خلا الكلام عن لفظة بها كما في المغني فوافق قول الروضة يتعقد بكل ما يعده الناس بيعا. اهـ، وأما معها فيظهر أن في بمعنى الحقيقي وما واقعة على متاع وضمير يعده على حذف مضاف وضمير بها للمعاطة أي في كل متاع يعد الناس عقده بالمعاطة بيعا فوافق قول المحلي، وقيل يتعقد بها في المحقر كزطيل خبز وحزمة بقل، وقيل في كل ما تعد فيه بيعا بخلاف غيره كالذواب والعقار واختاره المصنف في الروضة وغيرها. اهـ. هـ فوه: (اتفاقا) أي من الشافعية.

(فرغ): وقع السؤال عما لو وقع بيع بمعاطة بين مالكي وشافعي هل يحرم على المالكي ذلك لإعائته الشافعي على معصية في اعتقاده أم لا؟ فيه نظر والجواب عنه أن الأقرب الحرمة كما لو لعب الشافعي مع الحنفي الشطرنج ومع ذلك إنما يرجع فيه لمذهب المالكي هل يقول بحرمة ذلك عليه أم لا ثم رأيت سم على حجاج قال ما نصه: (فرغ): باع شافعي لحنو مالكي ما يصح بيعه عند الشافعي دونه من غير تقليد منه للشافعي ينبغي أن يحرم ويصح؛ لأن الشافعي معين على المعصية، وهو تعاطي العقد الفاسد ويجوز للشافعي أن يأخذ الثمن عملا باعتقاده. م ر اهـ ع ش. هـ فوه: (إلا إن قدر الثمن إلخ) أي أو كان قدره مغلوما للعقدين باعتبار العادة في بيع مثله فيما يظهر فلو قدر من غير صيغة عقد كان من المعاطة المختلِف فيها. اهـ ع ش. هـ فوه: (على أن الغزالي سامح فيه إلخ) أي في الاستحجار. اهـ ع ش عبارة

(فرغ): لا يتعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص ولا يتعد جواز أخذ العوض على نقل اليد فيه كما في التزول عن الوظائف.

لا مُطالبة بها أي من حيث المال بخلاف تعاطي العقد الفاسد إذا لم يوجد له مكفّر كما هو ظاهر في الآخرة للرّضا وللخلاف فيها ويجري خلافها في سائر العقود المائيّة ثم الصريح هنا (كبعثك) وما اشتق منه ذا بكذا، وهو لك بكذا على أحد احتمالين ثانيهما، وهو المُعتمد أنه كناية، وعلى الأول يُفرّق بينه وبين جعلته لك الآتي بأنّ الجعل ثم مُحتمل، وهنا لا احتمال

المُغني قال الأذرعِي: وأخذ الحاجات من البياع يَقَع على ضرّين: أحدهما: أن يقول: أعطني بكذا لَحْمًا أو خُبْزًا مثلاً، وهذا هو الغالب فيدفع إليه مطلوبه فيَقْضِيهِ وَيَرْضَى به ثم بعد مدّة يُحاسبُه ويُؤدّي ما اجتمع عليه فهذا مجزوم بصحّته عند من يُجوزُ المعاطاة فيما رآه. والثاني: أن يَلْتَمِسَ مطلوبه من غير تعرّض لِثَمَنٍ كأعطني رطل خُبْزٍ أو لحم مثلاً فهذا مُحتمل، وهو ما رأى الغزاليّ إباحته ومَنَعَه المُصنّف في المجموع فقال: إنه باطل بلا خلاف؛ لأنه ليس ببيع لفظي ولا معاطاة. وقوله: لأنه ليس ببيع لفظي إلخ فيه نظر بل يعدّه النَّاسُ بيعاً، والغالب أن يكون قدر ثَمَنٍ الحاجة معلوماً لهما عند الأخذ والعطاء، وإن لم يتعرّضا له لفظاً. انتهى.

• قوله: (لا مُطالبة بها) أي بسبب المعاطاة أي بما يأخذه كل من العاقدَيْن بالمعاطاة قال حَجّ في الزّواجر: وعقد المعاطاة من الكبائر وفي كلام بعضهم أنه صغيرة، وأنه المُعتمد خلافاً لما في الزّواجر ع ش ورشيدِي. • قوله: (بخلاف تعاطي العقد الفاسد) أي في المعاطاة. اهـ ع ش. • قوله: (في الآخرة) أي أما في الدُّنيا فيَجِبُ على كل أي من العاقدَيْن بالمعاطاة ردّ ما أخذه إن كان باقياً ويُدْله إن تَلَف. اهـ نهاية وتقدّم عن الأسنَى والمُغني مثله قال ع ش قوله: م ر ويدّله إن تَلَف، وهو المثل في الجثليّ، وأقصى القيم في المُتقوّم اهـ. • قوله: (للرّضا) قَضِيَّتُهُ أَنْ غَيْرَهَا مِنَ الْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ كَذَلِكَ سَمِ عَلَى حَجّ لكن قَضِيَّةُ قَوْلِهِ وَلِلْخِلَافِ إلخ أن ما اتَّفَقَ على قَسَادِهِ فِيهِ الْمُطَالَبَةُ. اهـ ع ش.

• قوله: (في سائر العقود المائيّة) أي من الإجارة والرهن والهبة ونحوها. انتهى مُغني. • قوله: (وما اشتق منه) أي كهذا مبيع منك بكذا أو أنا بائعه لك بكذا كما بحثه الإسْئَوِيّ وغيره قياساً على الطلاق. اهـ مُغني زاد النّهاية، وأفتى به الوالد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. اهـ.

• قوله: (وهو المُعتمد) خلافاً لِلْمُغني حيث قال عطفًا على المثنى وكهَذَا لَكَ بِكَذَا كما نصّ عليه في الأُم. اهـ. • قوله: (وهنا لا احتمال) إن أراد أن عَدَمَ الْإِحْتِمَالِ بِسَبَبِ قَوْلِهِ بِكَذَا فَلْيَكُنْ جَعَلْتَهُ لَكَ بِكَذَا كَذَلِكَ، وإن أراد أنه بدونه أَبْطَلَهُ قَوْلُهُمْ فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى هُوَ لَهُ فإِقْرَارٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ مِنْ مَالِي فَيَكُونُ وَصِيَّةً. اهـ سم.

• قوله: (للرّضا) قَضِيَّتُهُ أَنْ غَيْرَهَا مِنَ الْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ كَذَلِكَ. • قوله: (وهنا لا احتمال) إن أراد أن عَدَمَ الْإِحْتِمَالِ بِسَبَبِ قَوْلِهِ بِكَذَا فَلْيَكُنْ جَعَلْتَهُ لَكَ بِكَذَا كَذَلِكَ، وإن أراد أنه بدونه أَبْطَلَهُ قَوْلُهُمْ فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى هُوَ لَهُ فإِقْرَارٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ مِنْ مَالِي فَيَكُونُ وَصِيَّةً.

(وَمَلَكْتُكَ) وَوَهَبْتُكَ ذَا بَكْذَا وَكَوْنُهُمَا صَرِيحَيْنِ فِي الْهَبَةِ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ عَدَمٍ ذِكْرِ تَمَنِ وَفَارَقٍ أَدْخَلْتُهُ فِي مِلْكِكَ فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ بِاحْتِمَالِهِ الْمِلْكُ الْحَسْبِيُّ وَشَرَيْتَ وَعَوَّضْتَ وَرَضَيْتَ وَاشْتَرَيْتَ مَنِيَّ وَنَحْوُ نَعَمْ، وَإِي بِالْكَسْرِ وَفَعَلْتُ جَوَابًا لِقَوْلِ الْمُشْتَرِي بَعْتَ وَكَذَا بَعْنِي لَكُنْ نَحْوُ بَعْتَ لَا يُغْنِي عَنْ قَبُولِ الْمُشْتَرِي تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ بِخِلَافِ بَعْنِي وَلَكَ عَلَيَّ وَبَعْتُكَ وَلِي عَلَيْكَ وَعَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ أَوْ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا إِنْ نَوَى بِهِ التَّمَنُّ وَاسْتَفِيدَ مِنْ كَافِ الْخِطَابِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي غَيْرِ

□ فَوَلَّ (لَشَيْ): (وَمَلَكْتُكَ) عِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ كَبَعْتُكَ أَوْ مَلَكْتُكَ، وَهِيَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ بِأَحَدِهِمَا بِخِلَافِ عِبَارَةِ الْمُصَنَّفِ أَهْ مُغْنِي عِبَارَةُ النَّهَايَةِ الْوَائِي فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ بِمَعْنَى أَوْ أَهْ.

□ فَوَلَّ: (وَكَوْنُهُمَا إِلَخ) أَيِ مَلَكْتُكَ وَوَهَبْتُكَ أَهْ ع ش. □ فَوَلَّ: (وَفَارَقَ إِلَخ) أَيِ كَوْنُهُمَا صَرِيحَيْنِ فِي الْهَبَةِ عِنْدَ عَدَمٍ ذِكْرِ التَّمَنِ، وَقَالَ ع ش أَيِ مَا ذُكِرَ مِنْ مَلَكْتُكَ؛ لِأَنَّهُ الْمُحْتَاجُ لِلْفَرْقِ دُونَ وَهَبْتُكَ. أَهْ.

□ فَوَلَّ: (بِاحْتِمَالِهِ إِلَخ) مُتَعَلِّقٌ بِفَارَقَ. □ فَوَلَّ: (لِلْمِلْكِ الْحَسْبِيِّ) عِبَارَةُ عَمِيرَةِ الْإِدْخَالِ فِي مَكَانِ مَمْلُوكٍ لَهُ. أَهْ. وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ الْإِدْخَالِ الْحَسْبِيِّ. أَهْ. □ فَوَلَّ: (وَشَرَيْتَ) إِلَى التَّمَنِ فِي الْمَغْنِيِّ. □ فَوَلَّ: (وَشَرَيْتَ

إِلَخ) عَطَفَ عَلَى كَلَامِ الْمُصَنَّفِ فَهُوَ مِنَ الصَّرِيحِ أَهْ ع ش عِبَارَةُ عَمِيرَةِ وَمِنْ الصَّرِيحِ شَرَيْتُكَ وَعَوَّضْتُكَ. أَهْ. □ فَوَلَّ: (وَنَحْوُ نَعَمْ إِلَخ) أَيِ كَجَبْرِ، وَأَجَلْ. أَهْ نِهَائِيَّةً. □ فَوَلَّ: (وَكَذَا بَعْنِي) لَا يَخْفَى أَنَّ

هَذَا مِنْ جَانِبِ الْمُشْتَرِي فَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ إِلَى مَسَائِلِ الْقَبُولِ. أَهْ رَشِيدِي. □ فَوَلَّ: (وَرَضَيْتَ) ظَاهِرُهُ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ وَلَوْ مَعَ تَقَدُّمِ لَفْظِ الْبَائِعِ وَفِيهِ خَفَاءٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَأَخَّرَ عَنْ لَفْظِ الْمُشْتَرِي وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ

تَصْوِيرُهُ بِنَحْوِ رَضَيْتَ يَتَّبِعُ هَذَا مِنْكَ بِكَذَا. أَهْ ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: م ر وَرَضَيْتَ أَيِ وَالصُّورَةُ أَنَّهُ تَأَخَّرَ لَفْظُ الْبَائِعِ. أَهْ. □ فَوَلَّ: (جَوَابًا إِلَخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَنَحْوُ نَعَمْ إِلَخ. □ فَوَلَّ: (بَعْتَ) بِنَاءِ الْخِطَابِ.

□ فَوَلَّ: (نَحْوُ بَعْتَ) كَرَضَيْتَ وَفَعَلْتُ عِبَارَةُ سَمٍ عَلَى مَنْهَجِ نَعَمْ يَتَّبِعِي أَنْ يُعْتَبَرُ مَا يَرِيطُهَا بِالْمُشْتَرِي فَلَوْ قَالَ بَعْتَنِي هَذَا بِكَذَا فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ اشْتَرَيْتَ صَحَّ فَلَوْ قَالَ بَعْتُ هَذَا بِكَذَا فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ اشْتَرَيْتَ قَدْ يَتَّبِعُهُ

عَدَمُ الصَّحَةِ وَفَاقًا لِم ر لِعَدَمِ رِيطِ بَعْتَ لِلْمُشْتَرِي فَلْيَتَأَمَّلْ جِدًّا أَيِ بِخِلَافِ بَعْتَنِي الْمُتَقَدِّمُ فَإِنَّ فِيهِ رِيطًا بِالْمُشْتَرِي حَيْثُ أَوْقَعَ الْبَيْعَ عَلَى ضَمِيرِهِ بِخِلَافِهِ فِي هَذِهِ. أَهْ ع ش. □ فَوَلَّ: (تَقَدَّمَ إِلَخ) أَيِ الْقَبُولِ.

□ فَوَلَّ: (بِخِلَافِ بَعْنِي) أَيِ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبُولِ الْمُشْتَرِي. □ فَوَلَّ: (وَلَكَ عَلَيَّ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ بَعْنِي فِي قَوْلِهِ وَكَذَا بَعْنِي (وَقَوْلُهُ: وَبَعْتُكَ إِلَخ) عَطَفَ عَلَى هَذِهِ الصَّبِيغَةِ. □ فَوَلَّ: (وَلِي عَلَيْكَ إِلَخ) عِبَارَةُ شَرْحِ

الْإِزْشَادِ وَلَوْ قَالَ بَعْنِي هَذَا وَلَكَ عَلَيَّ كَذَا فَإِنْ نَوَاهُ بِهِ تَمَنَّا صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا كَمَا أَفَادَهُ الْكَلامُ الرَّافِعِيُّ وَمِثْلُهُ بَعْتُكَ وَلِي عَلَيْكَ كَذَا أَوْ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا بِخِلَافِ بَعْتُكَ هَذَا عَلَى أَلْفٍ مَثَلًا فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ لِنِيَّةٍ

ذَلِكَ. انْتَهَتْ أَهْ سَم. □ فَوَلَّ: (مِنْ كَافِ الْخِطَابِ إِلَخ) وَعُلِمَ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ أَيِ التَّمْثِيلِ عَدَمُ انْتِجَاعِ

□ فَوَلَّ: (وَلِي عَلَيْكَ إِلَخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَلَوْ قَالَ بَعْنِي هَذَا وَلَكَ عَلَيَّ كَذَا فَإِنْ نَوَاهُ بِهِ تَمَنَّا صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا كَمَا أَفَادَهُ الْكَلامُ الرَّافِعِيُّ وَمِثْلُهُ بَعْتُكَ وَلِي عَلَيْكَ كَذَا أَوْ بَعْتُكَ عَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ كَذَا أَوْ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا بِخِلَافِ بَعْتُكَ هَذَا عَلَى أَلْفٍ مَثَلًا فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ لِنِيَّةٍ ذَلِكَ. انْتَهَى.

□ فَوَلَّ: (وَاسْتَفِيدَ مِنْ كَافِ الْخِطَابِ إِلَخ) يَقُومُ مَقَامُ الْخِطَابِ اللَّفْظِ الْمُعَيَّنِ كَبَعْتُ فَلَانَا فَلَانِي بَحَيْثُ

نحو نعم ومسألة المتوسّط الآتية منه كرضيت لك هذا بكذا ولو في نحو وكيل ومن إسناده
لجُملة المُخاطَب فلا يكفي بعث موكّلك ولا نحو يدك أو نصفك بخلاف نحو نفسك
والفرق بين هذا ونحو الكفالة واضح، ولو باع ماله لولده محجوره لم يتأتّ هنا خطاب بل
يتعيّن بعته لابني، وقيل له (والقبول من المشتري)، وهو صريحاً ما دلّ.....

الصّيح فيما ذكره فَمِنْهَا صَارَتْكَ فِي بَيْعِ التَّقْدِ بِالتَّقْدِ، وَقَرَّرْتُكَ بَعْدَ الْإِنْفِسَاخِ بِأَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ بَعْدَ انْفِسَاخِ
الْبَيْعِ قَرَّرْتُكَ عَلَى مَوْجِبِ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ وَوَلَّيْتُكَ، وَأَشْرَكْتُكَ نِهَايَةً وَمُعْنِي. هـ قوله: (وَمَسْأَلَةُ الْمُتَوَسِّطِ)،
وهي أَنْ يَقُولَ شَخْصٌ لِلْبَائِعِ بَعَثَ هَذَا بِكَذَا فَيَقُولُ نَعَمْ أَوْ بَعَثَ وَيَقُولُ لِلْآخَرِ اشْتَرَيْتَ فَيَقُولُ نَعَمْ أَوْ
اشْتَرَيْتَ فَيَتَعَقَّدُ الْبَيْعُ لَوْ جُودَ الصَّيْغَةُ وَلَوْ كَانَ الْخِطَابُ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ فَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَاوِي الصَّحَّةُ
وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَالْمُعْتَمَدِ كَمَا قَالَ شَيْخِي عَدَمُ الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَوَسِّطَ قَائِمٌ
مَقَامَ الْمُخاطَبَةِ وَلَمْ تَوْجَدْ مُعْنِي وَنِهَايَةً زَادَ الْأَوَّلُ نَعَمْ إِنْ أَجَابَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ ذَلِكَ صَحَّ فِيمَا إِذَا قَالَ
الْبَائِعُ نَعَمْ دُونَ بَعَثَ أَهْ قَالَ ع ش قوله: م ر ولو كان الْخِطَابُ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ أَيْ كَانَ قَالَ بَعَثَنِي هَذَا
بِكَذَا فَقَالَ نَعَمْ. اهـ هـ قوله: (الآتِيَةُ) أَيْ فِي شَرْحِ وَيجوزُ تَقْدُّمُ لَفْظِ الْمُشْتَرِي. هـ قوله: (مِنْهُ) أَيْ مِنْ
الْخِطَابِ عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَعَمِيرَةٌ مِنْ إِسْنَادِ الْبَيْعِ إِلَى الْمُخاطَبِ وَلَوْ كَانَ نَائِبًا عَنْ غَيْرِهِ حَتَّى لَوْ لَمْ يُسْنَدْ إِلَى
أَحَدٍ كَمَا يَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ أَنْ يَقُولَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ بَعَثَ هَذَا بَعْشَرَةً مَثَلًا فَيَقُولُ بَعَثَ فَيَقْبَلُهُ
الْمُشْتَرِي لَمْ يَصِحَّ وَكَذَا لَوْ أَسْنَدَهُ إِلَى غَيْرِ الْمُخاطَبِ كَبِعْتُ مَوْكَلَّكَ بِخِلَافِ النِّكَاحِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا
بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ ثُمَّ سَفِيرٌ مَخْصُصٌ. اهـ هـ قوله: (كَرَضَيْتُ لَكَ الْخَ) وَيَقُومُ مَقَامَ الْخِطَابِ اللَّفْظُ الْمُعَيَّنُ
كَبِعْتُ فَلَانًا فَلَانِي بِحَيْثُ يَتَعَيَّنُ م ر اه سم عبارة شَيْخُنَا وَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِمَالِهِ عَلَى
الْخِطَابِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ كَاسِمِ الْإِشَارَةِ. اهـ هـ قوله: (وَمِنْ إِسْنَادِهِ) أَيْ الْبَيْعِ نِهَايَةً وَمُعْنِي وَالْجَارُ
وَالْمَجْرُورُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مِنْهُ (وَلَا بَعَثَ نَحْوَ يَدِكَ الْخَ) أَيْ مَا لَمْ يَرِدْ بِالْجُزْءِ الْكُلِّ سَم عَلَى حَجِّ أَهْ
ش. هـ قوله: (وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَنَحْوِ الْكِفَالَةِ وَاضِحٌ) أَيْ حَيْثُ قَالُوا إِنْ تَكْفَّلَ بِجُزْءٍ لَا يَعِيشُ بِدُونِهِ
كَالرَّاسِ صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِخْضَارَ مَا لَا يَعِيشُ بِدُونِهِ مُتَعَدِّ بِدُونِ بَاقِيهِ حَيًّا وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِمِثْلِ
الْكِفَالَةِ ضَمَانَ إِخْضَارِ الرَّقِيقِ وَنَحْوِهِ مِنْ سَائِرِ أَغْيَانِ الْحَيَوَانَاتِ. اهـ ع ش. هـ قوله: (لَمْ يَتَأْتْ هُنَا خِطَابٌ)
أَيْ بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَلَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْخِطَابُ وَلَا عَدَمُهُ. اهـ ع ش. هـ قوله: (وَقِيلَ لَهُ).

(فَرَعَ): قَالَ بَعَثَ مَالِي لَوْلَدِي وَلَهُ أَوْلَادٌ وَنَوَى وَاحِدًا يَتَّبِعِي أَنْ يَصِحَّ وَيَرْجِعَ إِلَيْهِ فِي تَعْيِينِهِ م ر سم
على المنهج اهـ ع ش.

هـ قوله (السّي): (والقبول) قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقَبُولِ فَقَالَ أَوْجَبْتُ وَلَمْ تَقْبَلْ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي

يَتَعَيَّنُ م ر. هـ قوله: (وَلَا نَحْوَ يَدِكَ أَوْ نِصْفِكَ) لَا يَتَعَدُّ أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ الْجُمْلَةَ مَجَازًا، وَإِلَّا
فَيَتَّبَعِي الْإِنْعِقَادَ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ اسْتِعْمَالُ الْمَجَازِ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَّبَتْ نَفْلَ عَنْهُمْ أَنْ الْبَيْعَ لَا
يَتَعَقَّدُ بِالْمَجَازِ، وَهُوَ بَعِيدٌ. هـ قوله: (والقبول) قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقَبُولِ فَقَالَ أَوْجَبْتُ وَلَمْ

على التَّمْلِكِ دَلَالَةً قَوِيَّةٌ كَمَا مَرَّ (كَاشَتْرَيْتُ) وَمَا اسْتَقُّ مِنْهُ وَيُعْتَقَرُ نَحْوُ فَتْحِ التَّاءِ، وَإِبْدَالِ الْكَافِ أَلِفًا مِنَ الْعَامِيِّ (وَقَمَلْتُ، وَقَبِلْتُ) وَابْتَعْتُ وَاخْتَرْتُ وَنَحَوْنَ نَعَمْ وَقَعَلْتُ جَوَابًا لِقَوْلِ الْبَائِعِ اشْتَرَيْتُ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ الْاِلْتِمَاسِ جَوَابٌ بِخِلَافِهَا بَعْدَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ أَوْ بَعْتُكَ وَرَضَيْتُ وَمَعَ صَرَاحِهَا يَصْدُقُ فِي قَوْلِهِ لَمْ أَقْصِدْ بِهَا جَوَابًا وَبَحَثَ شَارِحُ أَنَّهُ لَا بُدَّ هُنَا مِنْ نَظِيرٍ مَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ مِنْ قَصْدِ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ بِقَيِّدِهِ الْآتِي ثُمَّ وَعَاتَمَدَهُ غَيْرُهُ،

قَبِلْتُ صَدَقَ بِيَمِينِهِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَمَنْهَجٍ اهـ ع ش. قُودُ: (عَلَى التَّمْلِكِ) أَيِ بَعْوَضِ اهـ ع ش.
 قُودُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي تَفْسِيرِ صَرِيحِ الْإِيجَابِ بِقَوْلِهِ: (مِمَّا اشْتَهَرَ وَتَكَرَّرَ الْخ). قُودُ: (وَيُعْتَقَرُ نَحْوُ فَتْحِ التَّاءِ الْخ) أَيِ يُعْتَقَرُ مِنَ الْعَامِيِّ فَتْحُ التَّاءِ فِي التَّكْلُمِ وَضَمُّهَا فِي التَّخَاطُبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَمِثْلُ ذَلِكَ إِبْدَالُ الْكَافِ أَلِفًا وَنَحْوُهُ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ ع ش. قُودُ: (مِنَ الْعَامِيِّ) قَدْ يُقَالُ: الْقِيَاسُ اغْتِفَارُ ذَلِكَ الْإِبْدَالِ مِمَّنْ لِسَانُهُ كَذَلِكَ وَلَوْ غَيْرَ عَامِيٍّ سَمَ وَه ش.

قُودُ (السِّي): (وَقَبِلْتُ) قَضَيْتُهُ الْإِحْفَاءَ بِمَا ذَكَرَ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْعَوَضَ تَنْزِيلًا عَلَى مَا قَالَهُ الْبَائِعُ، وَقَضَيْتُهُ الْمُحَلِّي خِلَافَهُ حَيْثُ قَالَ: يَقُولُ اشْتَرَيْتُهُ بِهِ. انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ وَسَيَأْتِي لِلشَّارِحِ مَا أَنَّهُ يَجِبُ ذِكْرُ التَّحْمِينِ مِنَ الْمُتَبَدِّي وَسَكَتَ عَنِ الْمِيعِ فَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ مِنْهُمَا أَوْ لَعَلَّ مَا هُنَا أَقْرَبُ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ. اهـ ع ش. قُودُ: (وَابْتَعْتُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبَحَثَ) فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (بِخِلَافِهَا) إِلَى (وَرَضَيْتُ). قُودُ: (وَاخْتَرْتُ) أَيِ، وَأَخَذْتُ وَصَارَفْتُ وَتَقَرَّرْتُ بَعْدَ الْإِنْفِسَاحِ فِي جَوَابِ قَرَرْتُكَ وَتَعَوَّضْتُ فِي جَوَابِ عَوَّضْتُكَ، وَقَدْ قَعَلْتُ فِي جَوَابِ اشْتَرَيْتِي بِكَذَا وَفِي جَوَابِ بَعْتُكَ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قُودُ: (لِأَنَّهَا) أَيِ نَعَمْ وَقَعَلْتُ وَنَحَوُّهُمَا. قُودُ: (بِخِلَافِهَا بَعْدَ اشْتَرَيْتُ الْخ) خَالَفَهُ التَّهْيَاةُ وَالْمُعْنَى فَقَالَا وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا بِكَذَا فَقَالَ الْبَائِعُ نَعَمْ أَوْ قَالَ بَعْتُكَ فَقَالَ الْمُشْتَرِي نَعَمْ صَحَّ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ فِي التُّكَاكِحِ اسْتَطْرَادًا، وَإِنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ الشَّيْخُ فِي الْغَرَرِ وَعَلَّكَ بِأَنَّهُ لَا اِلْتِمَاسَ فَلَا جَوَابَ. اهـ. زَادَ الثَّانِي نَعَمْ إِنْ أَجَابَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ ذَلِكَ صَحَّ فِيمَا إِذَا قَالَ الْبَائِعُ نَعَمْ دُونَ بَعْتُ. اهـ عِبَارَةٌ سَمَ.

قُودُ: بِخِلَافِهَا بَعْدَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ أَوْ بَعْتُكَ) كَذَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ فِي نَعَمْ وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَغَيْرُهُ الْإِنْعِقَادُ. اهـ. قُودُ: (وَرَضَيْتُ) عَطَفْتُ عَلَى مَا فِي الْمَثْنِ. قُودُ: (وَمَعَ صَرَاحِهَا) أَيِ جَمِيعِ صَنِيعِ الْقَبُولِ الْمَذْكُورَةِ. اهـ رَشِيدِي. قُودُ: (لَمْ أَقْصِدْ بِهَا جَوَابًا) أَيِ بَلْ قَصَدْتُ غَيْرَهُ نَعَمْ الْأَوْجَهُ اشْتِرَاطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ عَدَمَ قَبُولِهِ سَوَاءً أَقْصَدَ قَبُولَهُ أَمْ أَطْلَقَ هَذَا إِنْ أَتَى بِهِ بِلَفْظِ الْمَاضِي كَمَا أَشْعَرَ بِهِ التَّصْوِيرُ فَلَوْ قَالَ أَقْبَلَ أَوْ اشْتَرَيْ أَوْ ابْتِاعَ فَلَا أَوْجَهُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْإِيجَابُ. اهـ نِهَايَةً. قُودُ: (وَبَحَثَ شَارِحُ الْخ) جَزَمَ بِهِ التَّهْيَاةُ وَالْمُعْنَى فَقَالَا وَلَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنَ الطَّلَاقِ فَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهِ أَوْ قَصَدَهُ لَا لِمَعْنَاهُ كَتَلَفُظَ أَعْجَمِي بِهِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ مَذْلُولِهِ لَمْ يَنْعَقِدْ عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ. قُودُ: (هُنَا) أَيِ فِي عَقْدِ الْبَيْعِ. قُودُ: (بِقَيِّدِهِ الْخ) أَيِ عِنْدَ طُرُوءِ

تَقَبُّلِ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ صَدَقَ بِيَمِينِهِ. انْتَهَى. قُودُ: (مِنَ الْعَامِيِّ) قَدْ يُقَالُ الْقِيَاسُ اغْتِفَارُ ذَلِكَ مِمَّنْ لِسَانُهُ كَذَلِكَ وَلَوْ غَيْرَ عَامِيٍّ. قُودُ: (بِخِلَافِهَا بَعْدَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ أَوْ بَعْتُكَ) كَذَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ فِي نَعَمْ وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَغَيْرُهُ الْإِنْعِقَادُ. قُودُ: (لَمْ أَقْصِدْ بِهَا جَوَابًا) قَدْ يَقْتَضِي

وأجراه في سائر العقود.

(تنبيه) اختلف أصحابنا في السبب القولي كصيغ العقود والخلول، وألفاظ الأمر والنهي هل يوجد المسبب كالمالك هنا عند آخر حرف من حروف أسبابها أو عقبتها على الاتصال أو يتبين بآخره حصوله من أوله قال ابن عبيد السلام والمختار عند الأشعرية وحذاق أصحابنا الأول، وقال الرافعي الأكثرون على الثاني، وأجروا الخلاف في السبب الفعلي، وقد حكى الرافعي وجهين في التحريم بالرضاع هل هو مع الرضعة الخامسة أو عقبتها هذا حاصل ما ذكره الزركشي في موضع وذكر في آخر أنه إذا تعلق الحكم بعدي أو ترتب على متعد هل يتعلق بالجميع أو بالآخر قال وكذا لو وقع عقبة جملة مركبة من أجزاء أو ترتب على لفظ ثم ذكر احتمالاً أن الخلاف هنا لفظي؛ لأن الجزء الأخير متوقف الوجود على ما قبله فلما قبله دخل على كل تقدير ثم رده بأنه معنوي وبأن المعزول لمذهبن أن المؤثر هو المجموع أي غالباً لذكره فروغاً تخالفه والوجه كما يشير إليه بعض كلامه حمل ما في هذه على حكم مترتب على سبب مركب من أسباب متعاقبة إذ من مثلها الخلاف بيننا وبين الحنفية في الشكر بالقدح العاشر فنحن نسنده للكل، وهم للأخير فلا يجب الحد بما قبله وحينئذ لا ينافي هذا ما تقرر أولاً لأنه في سبب واحد لا تركب فيه والفرق حينئذ متجذبة؛ لأن هذا لاتحاد جرت فيه أوجه ثلاثة، والأول لتركيبه لم يجر فيه إلا وجهان وكان الأصح أن المؤثر المجموع؛ لأن هذا هو شأن الأسباب المجتمعة فتأمل فإني كلامه في الموضعين ومثلها ظاهرة في التناقض

صارف الصيغة عن معناه الحقيقي قال ع ش قوله: م ر بل قصدت غيره، أي: فلو قال: أطلقت حبل على القبول، وقوله: م ر نعم الأوجه إلخ هذا صريح في أنه ليس كناية، وإنما هو صريح يقبل الصرف. اهـ. قوله: (وأجراه إلخ) اعتمدته النهاية. قوله: (من حروف أسبابها) الأولى تذكير الضمير. قوله: (الأول) اعتمدته النهاية عبارته والذي يتجه أنها أي صحة البيع تغارن آخر اللفظ المتأخر، وأن انتقال المالك يقارنها. اهـ. قوله: (وأجروا الخلاف) أي جنس الخلاف المذكور. قوله: (في السبب الفعلي) أي كالرضاع. اهـ ع ش. قوله: (لفظ) أي مركب من حروف. قوله: (لذكره إلخ) علة للتشديد بغالباً. قوله: (تخالفه) أي إطلاق أن المؤثر هو المجموع. قوله: (ما في هذه) يعني في غير الموضع الأول. قوله: (إذ من مثلها) بضم الميم والثاء. قوله: (فلا يجب الحد إلخ) أي لا مدخل لما قبل الأخير في وجوب الحد عندهم. قوله: (لأن هذا إلخ) لا يخفى ما في هذا التعليل. قوله: (ومثلها) لعله بالتصديق عطفاً على كلامه. قوله: (ظاهر في التناقض) أقول لك منع احتماله التناقض فضلاً عن ظهوره وذلك؛ لأن كلام

اشتراط قصد الجواب فالمراد بقوله لم أقصد بها جواباً إلى قصدت غير الجواب. قوله: (ظاهر في التناقض) أقول لك منع احتماله التناقض فضلاً عن ظهوره وذلك؛ لأن كلام الزركشي الأول في وقت

لولا تأويله بما ذكرته. المعلوم منه أنَّ ترتبه على الأخير فقط في مثل كثيرة هنا إنما هو لمذكرك يخصه كما يعلمه من أمعن تأمله فيه.

(ويجوزُ تقدُّمُ لفظِ المشتري) ولو بقبلت بيع هذا منك بكذا لصحة معناها حينئذٍ بخلافِ فعلت ونحو نعم إلا في مسألة المتوسط للاكتفاء بها فيها منهما وظاهره أنه لا يشترط فيه أهلية البيع (ولو قال بعني) أو اشتري مني هذا بكذا (فقال بعثك) أو اشتريت (انقعد البيع في الأظهر) لدلالته

الزكشي الأول في وقت وجود المسبب والثاني في أن وجوده يستند إلى مجموع المتعدد أو إلى جزئه الأخير، وهما معنيان متمايزان متباينان لا يشبه أحدهما بالآخر فإين التناقض فتأمل هـ سم.

قول (س): (ويجوزُ تقدُّمُ لفظِ المشتري) أي كما يفهم من تغييره بالواو في قوله والقبول ومفهوم قوله تقدُّم إلخ الضرر في المقارنة، وهو ظاهر. هـ ع ش. هـ فوه: (ولو بقبلت) إلى قول المتن ويتعقد في النهاية والمغني. هـ فوه: (ولو بقبلت بيع هذا منك بكذا) أي لموكلتي أو لنفسي فقال بعثك مغني ونهاية. هـ فوه: (لصحة معناها) أي صيغة المشتري (حينئذ) أي حين التقدُّم. هـ فوه: (ونحو نعم) أفهم استثناءها من التقدُّم الإنعقاد بها مع التأخر في نحو بعثك بكذا فيقول نعم أو بعني بكذا فيقول نعم، وهو كذلك. هـ سم عبارة المغني ويصح البيع بفعلت في جواب بعني وكذا بنعم في جواب بعث واشتريت كما مرَّت الإشارة إليه. هـ فوه: (إلا في مسألة المتوسط) أي السمسار كقوله للمشتري اشتريت هذا بكذا فيقول فعلت أو نعم أو جبر أو أجل أو إي بالكسر ويقول للبائع بعث هذا بكذا فيقول فعلت أو نعم إلخ. هـ فوه: (في مسألة المتوسط) قد يقال لا ينحصر الاستثناء فيها إن أريد تقدُّم قبول المشتري على إيجاب البائع؛ لأنه لو قال اشتريت ذا مني بكذا فقال نعم فقال بعثك، وقد تقدَّم قبول المشتري، وهو نعم على إيجاب البائع، وهو بعثك، وأما قوله: اشتريت ذا إلخ فهو التماس لا إيجاب. هـ سم. ويجاب بأن ما ذكره خارج عن محل الخلاف فإن الخلاف كما في النهاية والمغني إنما هو فيما إذا اقتصر البائع على الطلب ولم يوجد منهم إيجاب بعد القبول. هـ فوه: (للاكتفاء بها) أي بفعلت ونعم ونحوها (فيها) أي في مسألة المتوسط (منهما) أي صادرة فعلت ونعم ونحوهما من البائع والمشتري. هـ فوه: (لا يشترط فيه أهلية البيع) أي؛ لأن العقد لا يتعلّق بالمؤسّط نهايةً ومغني.

هـ فوه: (أهلية البيع) كصبي ومجنون لهما نوع تمييز سم على حج عن م ر هـ ع ش.

وجود المسبب والثاني في أن وجوده يستند إلى مجموع المتعدد أو إلى جزئه الأخير، وهما معنيان متمايزان متباينان لا يشبه أحدهما بالآخر فإين التناقض فتأمل هـ فوه: (ونحو نعم) أفهم استثناءها من التقدُّم الإنعقاد بها مع التأخر في نحو بعثك بكذا فيقول نعم أو بعني بكذا فيقول نعم، وهو كذلك.

هـ فوه: (إلا في مسألة المتوسط) قد يقال لا ينحصر الاستثناء فيها إن أريد تقدُّم قبول المشتري على إيجاب البائع؛ لأنه لو قال اشتريت ذا مني بكذا فقال نعم فقال بعثك انقعد البيع، وقد تقدَّم قبول المشتري، وهو نعم على إيجاب البائع، وهو بعثك، وأما قوله: اشتريت ذا إلخ فهو التماس لا

على الرضا فلا يحتاج بعده لنحو اشترت أو بعثك واحتماله لاستبانة الرغبة بعيداً بخلاف بعثني وتبعني واشترت مني وتشتري مني ونحو اشترت منك إذا تقدّم لا خلاف في صحته (ويُعقّد) البيع من غير السكران الذي لا يدري؛ لأنه ليس من أهل النية على كلام يأتي فيه في الطلاق (بالكناية) مع النية مُقْتَرَنَةً بنظير ما يأتي ثم والفرق بينهما فيه نظراً ولا تُغني عنها القرائن، وإن توفّرت، وهي ما يحتمل البيع وغيره (كجعلته لك) أو أخذه.....

• قوله: (واحتماله لاستبانة الرغبة إلخ) ردّ لمقابل الأظهر لا يتعقّد إلا إذا قال المشتري بعد ذلك اشترت أو قبلت؛ لأنه قد يقول بعني لاستبانة الرغبة. • قوله: (بخلاف بعثني إلخ) عبارة المغني فلو لم يأت بلفظ الأمر بأن أتى بلفظ الماضي أو المضارع كقوله بعثني أو تبعني فقال بعثك لم يتعقّد البيع حتى يتبلّ بعد ذلك قال السنوي والمتّجه أن يلحق بصيغة الأمر ما دلّ عليه كاسم الفعل والمضارع المقرون بلام الأمر ولا يضّر اختلاف اللفظ من الجانبين فلو قال اشترت منك كذا فقال البائع ملكك أو قال له البائع ملكك فقال اشترت صحّ لحصول المقصود بذلك. اهـ. • قوله: (بخلاف بعثني وتبعني إلخ) أي فلا يصحّ بشيء منها ومحلّه في تبعني وتشتري مني حيث لم يتو بهما البيع لما مرّ في قوله م ر هذا إن أتى بلفظ الماضي إلخ. اهـ ع ش. • قوله: (ونحو اشترت إلخ) مبتدأ، • وقوله: (لا خلاف إلخ) خبره عبارة المغني ولو قال اشترت هذا منك بكذا فقال بعثك انعقد البيع إجماعاً. اهـ.

• قوله: (من غير السكران إلخ) ضعيف اهـ ع ش. • قوله: (لأنه ليس من أهل النية) فيه بحث؛ لأنّ له قَصْداً، وقد يُقرّ به فيؤخذ ولولا أنّ له قَصْداً كان صريحه في حكم سبق اللسان فيلزم أن لا يُعتدّ به وليس كذلك. اهـ سم. • قوله: (على كلام يأتي فيه في الطلاق) والأوجه صحته منه فيهما أي البيع والطلاق إذ قوله: نويت إقراراً منه بها، وهو مؤخذ بالإقرار نهايةً ومغني قال الرشدي قوله: م ر إذ نويت إقراراً منه أي فهو إنّما أخذناه من جهة الإقرار، وإلا فالسكران لا يتصور منه نية فالاستثناء ظاهر. اهـ. • قوله: (مُقْتَرَنَةً إلخ) عبارة النهاية إذا اقترنت بكُلّ اللفظ أو بنظير ما يأتي في الطلاق كُلّ مُحْتَمَلٍ والثاني ظاهر إطلاقهم، وقد يُفرّق بينهما بأن هذا الباب أخوط اهـ قال ع ش قوله: م ر إذا اقترنت بكُلّ اللفظ جزم به شيخنا الزيادي في حاشيته، وقوله: م ر أو بنظير ما يأتي إلخ، وهو الاكتفاء بمقارنة جزء من الصيغة على الراجح، وقوله: م ر والثاني ظاهر إطلاقهم في نسخة، وهو الأقرب ونقل سم على المنهج عنه م ر أنه مال لما في هذه النسخة وجزم به حج. اهـ. • قوله: (والفرق بينهما إلخ) أي بين البيع والطلاق بأن هذا الباب أخوط؛ لأنه معاوضة مخضّة. اهـ ع ش. • قوله: (ولا يغني عنها) أي النية. • قوله: (وهي) أي الكناية. • قوله: (أو أخذه) إلى قوله وكذا في المغني إلا قوله ما لم يقل إليّ أو تسلّمه،

إيجاب. انتهى. • قوله: (لأنه ليس من أهل النية) فيه بحث؛ لأنّ له قَصْداً، وقد يُقرّ به فيؤخذ ولولا أنّ له قَصْداً كان صريحه في حكم سبق اللسان فيلزم أن لا يُعتدّ به وليس كذلك. • قوله: (بالكناية مع النية) إذا كفى الإقرار بالجزء فهل يكفي الإقرار بقوله بكذا وتتخرّج على أنّه من الصيغة أولاً.

ما لم يَقُلْ بمثله، وإلا كان صريحَ قَرْضٍ كما يأتي أو تسلمه، وإن لم يَقُلْ مِنِّي أو باعك الله أو سلطتك عليه وكذا بآرك الله لك فيه في جوابٍ بعينه وليس منها أبحتك ولو مع ذكرِ الثمن كما اقتضاه إطلاقهم؛ لأنه صريحٌ في الإباحة مجاناً لا غيرُ فذكرِ الثمنِ مُناقضٌ له وبه يُفَرَّقُ بينه وبين صراحةٍ وهبتك هنا؛ لأنَّ الهبة قد تكونُ بثوابٍ، وقد تكونُ مجاناً فلم يُنافها ذكرُ الثمن بخلافِ الإباحة وإنَّما كان لفظُ الرُقْبَى والعُمْرَى كنايةً بل صريحاً عند بعضهم؛ لأنه يُرادُ الهبة لكنَّه ينحطُّ عنها بإيهامه المحذورَ المُشعرَ به لفظُه بخلافِ الإباحة (بكذا) لا يُشترطُ ذكرُه بل تكفي نيته على ما فيه ممَّا يثبتُه في شرح الإرشاد،.....

والى قوله، وإنَّما كان في النهاية إلا ما ذكرَ، وقوله: في جوابٍ بعينه. □ فوَدُ: (ما لم يَقُلْ إلخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ راجِعٌ لِلثَمَنِ أيضاً. □ فوَدُ: (وإلا كان صريحَ قَرْضٍ) ظاهرُه، وإن نَوَى البيعَ به، وهل مثله ملكتك هذا بمثله. اهـ سم. □ فوَدُ: (ما لم يَقُلْ بمثله) قَضِيَّةُ التَّيْيِيدِ به أَنَّهُ لو قال خُذْ هذا الدِّينَارَ بِدِينَارٍ وَنَوَى به البيعَ كان بَيْعاً، وإنَّ كان الدِّينَارُ مِثْلَ ما بَذَلَهُ. اهـ ع ش وفيه تَوَقُّفٌ. □ فوَدُ: (وإن لم يَقُلْ مِنِّي) أي في الصُّورَتَيْنِ اهـ ع ش. □ فوَدُ: (أو باعك الله) أي بخلافِ طَلَقِكَ الله أو اغْتَقَكَ الله أو أَبْرَكَ الله فَإِنَّهُ صَرِيحٌ. وَضَابِطُ ذَلِكَ أَنَّ ما يَسْتَقِلُّ به الشَّخْصُ وَخَدَهُ كان صَرِيحاً وما لا فِكْنِيَّةَ مُغْنِي وَنَهَايَةَ.

□ فوَدُ: (في جوابٍ بعينه) قد يَتَجَهَّ عَدَمُ هذا القَيْدِ. اهـ سم عبارةُ النِّهَايَةِ، وإن لم يكن في جوابٍ بعينه وَمَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ فَهُوَ مِثَالٌ لَا قَيْدَ. اهـ. □ فوَدُ: (وَلَيْسَ مِنْهَا) أي الكِنَايَةُ أَبْحَتْكَ إلخ أي فَهُوَ لَعَوُ. اهـ ع ش. □ فوَدُ: (كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ)، وهو الْمُعْتَمَدُ، وإن نَظَرَ فِيهِ بَعْضُهُمْ مُغْنِي وَنَهَايَةَ. □ فوَدُ: (لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الإِبَاحَةِ إلخ) أي فلا يَكُونُ كِنَايَةً فِي غَيْرِهَا مُغْنِي. □ فوَدُ: (وَبَيْنَ صَرَاةٍ، وَهَبْتِكَ) أي مع ذِكْرِ الثَّمَنِ □ وفوَدُ: (هنا) أي في البيع. □ فوَدُ: (وإنَّما كان لَفْظُ الرُقْبَى والعُمْرَى كِنَايَةً إلخ) خَالَفَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي فَقَالَا وَلَا يَتَعَقَّدُ الْبَيْعُ بِالْأَلْفَاظِ الْمُرَادِفَةِ لِلْفِظِ الْهَبَةِ كَأَعْمَزْتُكَ، وَارْقَبْتُكَ كَمَا جَزَمَ به فِي التَّعْلِيلَةِ تَبَعاً لِأَبِي عَلِيٍّ الطَّبْرِيِّ فلا تَكُونُ صَرِيحاً وَلَا كِنَايَةً خِلَافاً لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ. قال ع ش قوله: م ر خِلَافاً لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مُرَادُهُ حَجَّ حَيْثُ جَعَلَهُمَا كِنَايَتَيْنِ بَلْ نَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ صَرَاةً وَنَهَايَةَ. اهـ.

□ فوَدُ: (لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ إلخ) الْمُعْتَمَدُ اشْتَرَاطُهُ اهـ سم عبارةُ الْمُغْنِي وَسَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَنْ صِيغَةِ الثَّمَنِ فِي الصَّرِيحِ لِوُضُوحِ اشْتِرَاطِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ. اهـ. وَعبارةُ النِّهَايَةِ يَتَوَقَّفُ الصَّحَّةُ عَلَى ذِكْرِهِ وَلَوْ مع الصَّرِيحِ وَسَكَتَ عَنْهُ ثُمَّ لِمَلِمَ به مِمَّا هُنَا وَلَا تَكْفِي نِيَّتُهُ خِلَافاً لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ. قال ع ش قوله: وَلَا تَكْفِي نِيَّتُهُ أَيِ الثَّمَنِ لَا فِي الصَّرِيحِ وَلَا فِي الْكِنَايَةِ. وقوله: م ر خِلَافاً لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مُرَادُهُ حَجَّ.

□ فوَدُ: (كان صريحَ قَرْضٍ) ظاهرُه، وإن نَوَى البيعَ به، وهل مثله ملكتك هذا بمثله. □ فوَدُ: (في جوابٍ بعينه) قد يَتَجَهَّ عَدَمُ هذا التَّيْيِيدِ. □ فوَدُ: (وإنَّما كان لَفْظُ الرُقْبَى والعُمْرَى كِنَايَةً إلخ) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ انْعِقَادِهِ بِمَا يُرَادُ الْهَبَةُ كَالْعُمْرَى وَالرُقْبَى كَمَا جَزَمَ به فِي التَّعْلِيلَةِ تَبَعاً لِأَبِي عَلِيٍّ الطَّبْرِيِّ فَلَيْسَ صَرِيحاً وَلَا كِنَايَةً خِلَافاً لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ م ر. □ فوَدُ: (لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ) الْمُعْتَمَدُ اشْتَرَاطُهُ.

وَأَمَّا انْعَقْدَ بِهَا مَعَ النِّيَّةِ (فِي الْأَصَحِّ) مَعَ احْتِمَالِهَا قِيَاسًا عَلَى نَحْوِ الْإِجَارَةِ وَالْخُلْعِ وَذَكَرَ الثَّمَنِ أَوْ نِيَّتِهِ بِتَقْدِيرِ الْأُطْلَاحِ عَلَيْهَا مِنْهُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ لِإِرَادَةِ الْبَيْعِ فَلَا يَكُونُ الْمُتَأَخَّرُ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ قَابِلًا مَا لَا يَدْرِيهِ وَلَا يَنْعَقِدُ بِهَا بَيْعٌ أَوْ شِرَاءٌ وَكَيْلٌ لَزِمَهُ إِشْهَادٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِ مَوْكِّلِهِ لَهُ بَعٍ بِشَرْطٍ أَوْ عَلَى أَنْ تُشْهَدَ بِخِلَافِ بَعٍ، وَأَشْهَدُ مَا لَمْ تَتَوَقَّرَ الْقَرَأَتُ الْمُفِيدَةُ لِغَلْبَةِ الظَّنِّ وَفَارَقَ النِّكَاحُ بِأَنَّهُ يُحْتَاطُ لَهُ أَكْثَرُ وَالْكِتَابَةُ لَا عَلَى مَائِعٍ أَوْ هَوَاءٍ كِنَايَةً فَيَنْعَقِدُ بِهَا مَعَ النِّيَّةِ وَلَوْ لِحَاضِرٍ فَلْيَقْبَلُ فَوْرًا

اهـ. فَوَدَّ: (وَأَمَّا انْعَقْدَ بِهَا مَعَ النِّيَّةِ فِي الْأَصَحِّ) فَفِي الْأَصَحِّ رَاجِعٌ إِلَى الْإِنْعِقَادِ بِالْكِنَايَةِ كَمَا تَقَرَّرَ لَا إِلَى كَوْنِ جَعَلَتْ مِنَ الْكِتَابَاتِ فَلَوْ قَالَ: وَيَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ فِي الْأَصَحِّ كَجَعَلْتَهُ لَكَ بَكْدًا كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ لَكَانَ أَحْسَنَ. اهـ مُعْنَى. فَوَدَّ: (مَعَ احْتِمَالِهَا) أَيِ لَغَيْرِ الْبَيْعِ اهـ ع. ش. فَوَدَّ: (قِيَاسًا عَلَى نَحْوِ الْإِجَارَةِ الْخُ) أَيِ كَالْكِتَابَةِ اهـ نِهَائِيَّةً. فَوَدَّ: (وَذَكَرَ الثَّمَنَ الْخُ) رَدُّ لِدَلِيلٍ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. فَوَدَّ: (مِنْهُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَذَكَرَ الثَّمَنَ الْخُ وَالضَّمِيرُ لِلْعَاقِدِ. فَوَدَّ: (وَلَا يَنْعَقِدُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فَوَدَّ: (وَلَا يَنْعَقِدُ بِهَا) أَيِ بِالْكِنَايَةِ. اهـ ع. ش. فَوَدَّ: (بَعٍ الْخُ) أَيِ أَوْ اشْتَرَى. اهـ رَشِيدِيٌّ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ بَعٍ الْخُ) فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ فِيهِ الْإِشْهَادُ، وَيَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ قَالَ سَمِ عَلَى حَجٍّ لَوْ ادَّعَى الْمَوْكِّلُ هُنَا أَنَّهُ أَرَادَ الْإِشْتِرَاطَ فَيَنْبَغِي قَبُولُهُ. انْتَهَى. وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ شِرَاءُ الْوَكِيلِ بِالْكِنَايَةِ وَلَوْ ادَّعَى ذَلِكَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَخَلَفَ عَلَيْهِ تَبَيَّنَ عَدَمُ الصَّحَّةِ فَيَكُونُ هَذَا مُسْتَشْتَى مِنْ تَصْدِيقِ مُدَّعِي الصَّحَّةِ فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا. اهـ ع. ش. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ بَعٍ الْخُ) أَيِ أَوْ اشْتَرَى اهـ رَشِيدِيٌّ. فَوَدَّ: (مَا لَمْ تَتَوَقَّرَ الْخُ) اسْتِثْنَاءً مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَا يَنْعَقِدُ بِهَا بَيْعٌ أَوْ شِرَاءٌ وَكَيْلٌ الْخُ)، أَيِ مَا لَمْ تَتَوَقَّرَ الْقَرَأَتُ عَلَى نِيَّةِ الْبَيْعِ كَأَنَّ حَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ عَاقَدَهُ مُسَاوَمَةً وَأُطْلِعَ عَلَيْهَا الشُّهُودُ ثُمَّ عَقَدَا عَلَى ذَلِكَ بِالْكِنَايَةِ رَشِيدِيٌّ وَع. ش. فَوَدَّ: (الْقَرَأَتُ الْخُ) أَلْ لِلْجِنْسِ فَيَصْدُقُ بِالْقَرِينَةِ الْوَاحِدَةِ. اهـ ع. ش. فَوَدَّ: (وَفَارَقَ النِّكَاحُ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَنْعَقِدْ بِالْكِنَايَةِ. اهـ ع. ش. عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَيَنْعَقِدُ بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ سَائِرُ الْمُقَوَّدِ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ التَّغْلِيقَ، وَالنِّكَاحُ وَيَبِيعُ الْوَكِيلُ الْمَشْرُوطُ فِيهِ الْإِشْهَادُ لَا يَنْعَقِدَانِ بِهَا؛ لِأَنَّ الشُّهُودَ لَا يَطْلُبُونَ عَلَى النِّيَّةِ نَعَمْ إِنْ تَوَقَّرَتِ الْقَرَأَتُ عَلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ، قَالَ الْغَزَالِيُّ: فَالظَّاهِرُ انْعِقَادُهُ، وَأَقْرَبُهُ عَلَيْهِ فِي أَضْلِ الرُّوضَةِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ اهـ.

فَوَدَّ: (وَالْكِتَابَةُ الْخُ) وَمِثْلُهَا خَبَرُ السُّلَّكِ الْمُحَدَّثِ فِي هَذِهِ الْأُزْمَةِ فَالْعَقْدُ بِهِ كِنَايَةً فِيمَا يَظْهَرُ. فَوَدَّ: (وَالْكِتَابَةُ كِنَايَةً) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي حَقِّ الْأَخْرَسِ اهـ سَمِ. فَوَدَّ: (لَا عَلَى مَائِعٍ أَوْ هَوَاءٍ) أَيِ أَمَّا عَلَيْهِمَا فَلَنَعُوْ. اهـ ع. ش. عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْكِتَابَةُ بِالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ عَلَى نَحْوِ لَوْحٍ أَوْ وَرَقٍ أَوْ أَرْضٍ كِنَايَةً فَيَنْعَقِدُ بِهَا مَعَ النِّيَّةِ بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ عَلَى الْمَائِعِ وَنَحْوِهِ كَالْهَوَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ كِنَايَةً؛ لِأَنَّهَا لَا تُثَبِّتُ. اهـ. فَوَدَّ: (فَيَنْعَقِدُ بِهَا مَعَ النِّيَّةِ الْخُ) وَلَوْ بَاعَ مِنْ غَائِبٍ كَبِعْتُ دَارِي لِفُلَانٍ، وَهُوَ غَائِبٌ فَقَبِلَ حِينَ بَلَغَهُ الْخَبَرُ صَحَّ كَمَا لَوْ كَاتَبَهُ بَلْ أَوْلَى وَيَنْعَقِدُ الْبَيْعُ وَنَحْوُهُ بِالْعَجَمِيَّةِ وَلَوْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ نِهَائِيَّةً

فَوَدَّ: (بِخِلَافِ بَعٍ الْخُ) لَوْ ادَّعَى الْمَوْكِّلُ هُنَا أَنَّهُ أَرَادَ الْإِشْتِرَاطَ فَيَنْبَغِي قَبُولُهُ. فَوَدَّ: (وَالْكِتَابَةُ كِنَايَةً) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي حَقِّ الْأَخْرَسِ فَلْيُرَاجَعْ.

عند علمه ويمتدّ خيارهما لانقضاء مجلس قبوله.

(تنبيه) سيأتي عن المطلب في الطلاق في بحث التعليق بالمشيئة أن نحو البيع بلا رضا ولا إكراه يُقَطَّع بَعْدَ حِلِّهِ وَحَمَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى الْبَيْعِ لِنَحْوِ حَيَاءٍ أَوْ رَغْبَةٍ فِي جَاهِ الْمُشْتَرِي أَوْ مُصَادَرَةٍ بِخِلَافِهِ لِضَرُورَةٍ نَحْوِ فَقْرٍ أَوْ ذَنْبٍ فَيَحِلُّ بَاطِنًا قَطْعًا، وَظَاهِرًا كَلَامِ الْخَادِمِ الْمَيْلُ لِانْعِقَادِهِ بَاطِنًا مُطْلَقًا.

ومُعْنَى. □ فَوُدَّ: (عند علمه) نَظِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ لِغَائِبٍ كَانَ قَبُولُهُ حَالًا عَلَيْهِ وَيَبَيِّنُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ قَالَ بَلْ يُحْتَمَلُ أَنْ لَا يُشْتَرَطَ الظَّنُّ أَيْضًا حَتَّى لَوْ قَبِلَ عَبَثًا قَبَانٌ بَعْدَ صُدُورِ بَيْعٍ لَهُ صَحَّ كَمَنْ بَاعَ مَالَ أَبِيهِ الظَّانَّ حَيَاتَهُ قَبَانٌ مَيِّتًا انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. اهـ سم. □ فَوُدَّ: (وَيَمْتَدُّ خِيَارُهُمَا إِلَخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا اغْتِيَارَ بِمُفَارَقَةِ الْكَاتِبِ مَجْلِسَ الْكِتَابَةِ وَغَيْرَهَا قَبْلَ الْقَبُولِ وَبَعْدَهُ فَلْيَنْظُرْ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَمَنْهَجٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ ع ش. عبارة الْمُغْنِي وَشُتْرَطُ الْقَبُولِ مِنَ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ حَالُ الْإِطْلَاعِ لِيَقْتَرَنَ بِالْإِجَابِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ إِذَا قَبِلَ فَلَهُ الْخِيَارُ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِ قَبُولِهِ وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ لِلْكَاتِبِ مُنْتَدًا إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ خِيَارُ صَاحِبِهِ حَتَّى لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْإِجَابِ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ مَجْلِسُهُ صَحَّ رُجُوعُهُ وَلَمْ يَنْعَقِدِ الْبَيْعُ أَيْ لَمْ يَسْتَمِرَّ، وَإِنْ كَتَبَ بِذَلِكَ لِحَاضِرٍ صَحَّ أَيْضًا فِي أَحَدٍ وَجِهَيْنِ رَجَحَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَالشُّبْكِيِّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. اهـ. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ حِلِّهِ) يَأْتِي عَنْ سَمِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مُجَرَّدُ الْحُرْمَةِ لَا عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ. □ فَوُدَّ: (لِنَحْوِ حَيَاءٍ) هَذَا ظَاهِرٌ، □ فَوُدَّ: (أَوْ رَغْبَةٍ إِلَخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَدَعَايَ انْتِفَاءِ الرِّضَا حَيْثُ لَا وَجْهَ لَهَا فَلَوْ قَبِلَ أَوْ رَهْبَةً مِنَ الْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْإِكْرَاهِ لَكَانَ صَحِيحًا □ فَوُدَّ: (أَوْ مُصَادَرَةٍ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ أَيْضًا لِتَضَرِّيحِهِمْ بِكَرَاهَةِ بَيْعِ التَّلَجُّةِ وَقَسْرِهِ بَيْنَ الْمُصَادَرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ اهـ بَصْرِي. □ فَوُدَّ: (أَوْ مُصَادَرَةٍ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِعَدَمِ الْحِلِّ مُجَرَّدُ الْحُرْمَةِ لِعَدَمِ الْإِنْعِقَادِ اهـ سَمِ عبارة النَّهَايَةِ هُنَا وَالشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي وَيَصْبِحُ بَيْعُ الْمُصَادَرَةِ مُطْلَقًا إِذَا لَا إِكْرَاهَ ظَاهِرًا. اهـ. قَالَ ع ش فَوُدَّ: م ر مُطْلَقًا أَيْ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا عَلَيْهِ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ أَمْ لَا قَالَ حَجٍّ وَيَحْرُمُ الشُّرَاءُ مِنْهُ، وَأَقْرَهُ سَمِ، وَقَدْ يُتَوَقَّفُ فِي الْحُرْمَةِ؛ لِأَنَّ غَرَضَ الْبَائِعِ الْآنَ تَخْصِيلُ مَا يَتَخَلَّصُ بِهِ فَاشْبَهَ بَيْعَهُ لِمَا يَحْتَاجُ لِنَفَقَةِ عِيَالِهِ، وَقَدْ قَالَ فِيهَا بِالْجَوَازِ بَلْ لَوْ قَبِلَ بِإِثَابَةِ الْمُشْتَرِي حَيْثُ قَصَدَ بِالشُّرَاءِ مِنْهُ انْقَاذَهُ مِنَ الْعُقُوبَةِ لَمْ يَبْعُدْ. اهـ. وَالْمُصَادَرَةُ التَّضْيِيقُ فِي مُطَالَبَةِ مَالٍ مِنْ جِهَةِ ظَالِمٍ. □ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ سَوَاءٌ كَانَ لِنَحْوِ حَيَاءٍ إِلَخ أَوْ لِضَرُورَةٍ نَحْوِ فَقْرٍ إِلَخ.

□ فَوُدَّ: (عند علمه) نَظِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ لِغَائِبٍ كَانَ قَبُولُهُ حَالًا عَلَيْهِ وَيَبَيِّنُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ قَالَ بَلْ يُحْتَمَلُ أَنْ لَا يُشْتَرَطَ الظَّنُّ أَيْضًا حَتَّى لَوْ قَبِلَ عَبَثًا قَبَانٌ بَعْدَ صُدُورِ بَيْعٍ لَهُ صَحَّ كَمَنْ بَاعَ مَالَ أَبِيهِ الظَّانَّ حَيَاتَهُ قَبَانٌ مَيِّتًا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ كَبِيرٍ. □ فَوُدَّ: (لَانْقِضَاءِ مَجْلِسِ قَبُولِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا اغْتِيَارَ بِمُفَارَقَةِ الْكَاتِبِ مَجْلِسَ الْكِتَابَةِ وَغَيْرَهَا قَبْلَ الْقَبُولِ وَبَعْدَهُ فَلْيَنْظُرْ. □ فَوُدَّ: (أَيَّ أَوْ مُصَادَرَةٍ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِعَدَمِ الْحِلِّ مُجَرَّدُ الْحُرْمَةِ لَا عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ.

(وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ) لَفْظٌ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْعَقْدِ بَأَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُقْتَضَاهُ وَلَا مِنْ مَصَالِحِهِ وَلَا مِنْ مُسْتَحْبَاتِهِ.....

هـ قوله (سني): (وَيُشْتَرَطُ الْإِنْخ) وَلَا بُدَّ أَنْ يَتَأَخَّرَ الْقَبُولُ عَنْ تَمَامِ الْإِيجَابِ وَمَصَالِحِهِ فَلَوْ قَالَ بَعْتُكَ هَذَا الثَّوبَ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ مُؤَجَّلَةٍ إِلَى شَهْرٍ بِشَرْطِ خِيَارِ الثَّلَاثِ فَقَبِلَ قَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ الْبَائِعُ مِنْهُ بَطَلَ كَمَا لَوْ قَالَ زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ مُؤَجَّلَةٍ إِلَى شَهْرٍ فَقَبِلَ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهُ. اهـ مغني. هـ قوله: (أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّي فَلَوْ قَالَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ إِلَّا فِي الْكِنَايَةِ عَلَى مَا مَرَّ، وَقَوْلُهُ: وَيُفَرِّقُ إِلَى وَلَا يُعْلَقُ، وَقَوْلُهُ: وَالْأَوْجَهُ إِلَى بَخْلَافِ الْإِنْخ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ نَحْوُ قَدْ، وَقَوْلُهُ وَالْعِبْرَةُ إِلَى سُكُوتٍ، وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْمُثَنِّي، وَقَوْلُهُ إِلَّا إِنْ نَوَى بِهِ الشَّرَاءَ، وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى وَبِالْمَلِكِ. هـ قوله: (أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ لَفْظُ الْإِنْخ) شَامِلٌ لِلْحَرْفِ الْمُفْهِمِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ وَلِغَيْرِ الْمُفْهِمِ، وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ، وَهَلِ الْمُقَارَنَةُ لِلْمُتَأَخَّرِ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ كَالْتَّخَلُّلِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ اللَّفْظَ يَضُرُّ وَلَوْ سَهَوَا أَوْ إِكْرَاهًا وَيَتَّبَعِي أَنْ إِشَارَةَ الْآخَرِ كَاللَّفْظِ. اهـ سَمَ بِحَذْفِ عِبَارَةِ النَّهْيَةِ وَشَمِلَ قَوْلُنَا لَفْظُ الْحَرْفِ الْوَاحِدَ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ إِنْ أَفْهَمَ قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ، وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقَ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ هُنَا تَخَلُّلُ الْيَسِيرِ سَهَوًا أَوْ جَهْلًا إِنْ عُذِرَ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر الْحَرْفُ الْوَاحِدُ مُعْتَمَدٌ، وَقَوْلُهُ: م ر إِنْ عُذِرَ الْمُرَادُ بِالْعُذْرِ هُنَا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ وَلَا نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ. اهـ. هـ قوله: (لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْعَقْدِ بَأَنْ لَمْ يَكُنْ الْإِنْخ) وَمِنْهُ إِجَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَظْهَرُ وَمَا لَوْ رَأَى أَعْمَى يَقَعُ فِي بَثْرٍ فَأَرَشَدَهُ. اهـ ع ش. هـ قوله: (وَلَا مِنْ مُسْتَحْبَاتِهِ) فَلَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ تَقَدُّمِ الْإِيجَابِ بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ قَبِلْتُ صَحَّ نَهْيًا وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ زَادَ قَوْلُهُ ﷺ لَمْ يَضُرَّ ثُمَّ رَأَيْتَ الزَّيَادِي نَاقِلًا لَهُ عَنِ الْأَنْوَارِ وَيَتَّجِهَ ضَرَرُ الْإِسْتِعَاذَةِ، وَقَوْلُهُ: م ر. صَحَّ وَمِثْلُهُ فِي الصَّحَّةِ مَا لَوْ قَالَ وَاللَّهِ قَبِلْتُ فَيَصِحُّ فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ.

هـ قوله: (وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِيمَا إِذَا كَانَا حَاضِرَيْنِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ. انْتَهَى. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ فِي غَيْرِ الْحَاضِرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لَا يُشْتَرَطُ مَا ذُكِرَ مُطْلَقًا حَتَّى حَالَ وُجُودِ الْمُتَأَخَّرِ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَيُحْتَمَلُ فِيمَا لَوْ تَبَايَعَا بِالْكِتَابَةِ أَنْ لَا يَضُرَّ تَخَلُّلُ اللَّفْظِ لَكِنْ قَوْلُهُ هُنَا الْآتِي: وَالْعِبْرَةُ فِي التَّخَلُّلِ فِي الْغَائِبِ الْإِنْخ يُقِيدُ اعْتِبَارَ عَدَمِ التَّخَلُّلِ فِي الْغَائِبِ عِنْدَ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ وَقُوعِ الْبَيْعِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ. هـ قوله: (أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ لَفْظُ) شَامِلٌ لِلْحَرْفِ الْمُفْهِمِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّهُ كَلِمَةٌ وَلِغَيْرِ الْمُفْهِمِ، وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ، وَهَلِ الْمُقَارَنَةُ لِلْمُتَأَخَّرِ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ كَالْتَّخَلُّلِ؟. فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَّلُوا الضَّرَرَ فِي التَّخَلُّلِ بِالإِشْعَارِ بِالإِعْرَاضِ، وَهُوَ مُوجُودٌ مَعَ الْمُقَارَنَةِ وَالْإِعْرَاضُ قَبْلَ التَّمَامِ مُخِلٌّ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَظَاهِرُهُ أَنَّ اللَّفْظَ يَضُرُّ وَلَوْ سَهَوَا أَوْ إِكْرَاهًا لَكِنْ قَدْ يُقَالُ لَا إِشْعَارَ بِالإِعْرَاضِ حِينَئِذٍ، وَقَدْ يُقَالُ هُوَ إِعْرَاضٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِعْرَاضَ وَيَتَّبَعِي أَنْ إِشَارَةَ الْآخَرِ كَاللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ كَاللَّفْظِ إِلَّا فِيمَا اسْتَشْنَى مِمَّا لَيْسَ هَذَا مِنْهُ.

مِنَ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ وَلَوْ كَلِمَةً إِلَّا نَحْوَ قَدْ (و) أَنَّ (لَا يَطُولُ الْفَصْلُ بَيْنَ لَفْظَيْهِمَا) أَوْ إِشَارَتَيْهِمَا أَوْ كِتَابَتَيْهِمَا أَوْ لَفْظَ أَحَدِهِمَا وَكِتَابَةً أَوْ إِشَارَةً الْآخَرِ أَوْ كِتَابَةً أَحَدِهِمَا، وَإِشَارَةً الْآخَرِ وَالْعَبْرَةُ فِي التَّخْلُّلِ فِي الْغَائِبِ بِمَا يَقَعُ مِنْهُ عَقِبَ عَلَيْهِ أَوْ ظَنَّهُ بِوُقُوعِ الْبَيْعِ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِسُكُوتِ مُرِيدِ الْجَوَابِ أَوْ كَلَامٍ مِنْ انْقَضَى لَفْظُهُ.....

هـ قوله: (مِنَ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ) وَكَذَا مِنَ الْآخَرِ عَلَى الْأَوْجَهِ وَفَاقًا لِشَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ. اهـ سم أي والنَّهْيَةُ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ مَا لَوْ كَانَ اللَّفْظُ مِمَّنْ يُطْلَبُ جَوَابُهُ لِتِمَامِ الْعَقْدِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْبَغَوِيِّ. اهـ. وَأَفَادَهُ الشَّارِحُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ كَلَامٍ مِنْ انْقَضَى لَفْظُهُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر وَغَيْرُهُ يَعْنِي خُصُوصَ الْبَادِيِّ بِالْعَقْدِ. اهـ. وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَغَيْرُهُ أَيِ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فَلَا يَضُرُّ التَّخْلُّلُ مِنَ الْمُتَوَسِّطِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِدٍ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ سِوَاكَ كَانَ مِمَّنْ يُرِيدُ أَنْ يَتِمَّ الْعَقْدُ أَوْ مِمَّنْ انْقَضَى لَفْظُهُ لَكِنْ نَقَلَ سَم عَنْ الْمُنْهَجِ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَنَّ الْكَثِيرَ يَضُرُّ مِمَّنْ فَرَّغَ كَلَامَهُ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَقَوْلُهُ: م ر، وَهُوَ كَذَلِكَ وَوَجْهُهُ أَنَّ التَّخْلُّلَ إِنَّمَا ضَرَّ لِإِشْعَارِهِ بِالْإِعْرَاضِ وَالْإِعْرَاضُ مُضِرٌّ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَإِنَّ غَيْرَ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ لَوْ رَجَعَ قَبْلَ لَفْظِ الْآخَرِ أَوْ مَعَهُ ضَرَّ فَكَذَا لَوْ وَجِدَ مِنْهُ مَا يُشْعِرُ بِالرُّجُوعِ وَالْإِعْرَاضِ سَم عَلَى حَجٍّ. اهـ. هـ قوله: (إِلَّا نَحْوَ قَدْ) أَيِ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا التَّحْقِيقَ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ إِذَا أُطْلِقَتْ حُمِلَتْ عَلَى مَعَانِيهَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا لَوْ آتَى بِهَا الثَّانِي بَعْدَ تِمَامِ الصَّيْغَةِ مِنَ الْأَوَّلِ وَبَقِيَ مَا لَوْ قَالَ بَعْتُكَ بِعَشْرَةٍ قَدْ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَضُرُّ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر؛ لِأَنَّهُا لِلتَّحْقِيقِ وَبِبَعْضِ الْهَوَامِشِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى فَقَطْ فَكَأَنَّهُ قَالَ بَعْتُكَ بِكَذَا دُونَ غَيْرِهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ. اهـ. ع ش بِحَذْفٍ. هـ قوله: (وَأَنَّ لَا يَطُولُ الْإِلْخُ) عَطْفٌ عَلَى أَنَّ لَا يَتَخَلَّلُ الْإِلْخُ. هـ قوله: (عَقِبَ عَلَيْهِ الْإِلْخُ) أَمَّا الْحَاضِرُ فَلَا يَضُرُّ تَكْلُمُهُ قَبْلَ عِلْمِ الْغَائِبِ وَكَذَا لَوْ قَالَ بَعْتُ مِنْ فَلَانٍ وَكَانَ حَاضِرًا لَا يَضُرُّ تَكْلُمُهُ قَبْلَ عِلْمِهِ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ عَنْ م ر. وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ مِنْ فَلَانٍ أَنَّهُ لَوْ خَاطَبَهُ بِالْبَيْعِ فَلَمْ يَسْمَعْ فَتَكَلَّمَ قَبْلَ عِلْمِهِ ضَرَّ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَأَنَّ التَّعْبِيرَ بِالْغَائِبِ جَرَى عَلَى الْغَائِبِ مِنْ أَنَّ الْحَاضِرَ يَسْمَعُ مَا خَوِطَبَ بِهِ. اهـ. ع ش. هـ قوله: (بِسُكُوتِ الْإِلْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْفَصْلِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. اهـ. رَشِيدِي. هـ قوله: (أَوْ كَلَامٍ مِنْ انْقَضَى الْإِلْخُ) كَانَ وَجْهُ تَقْيِيدِهِ بِمَنْ انْقَضَى لَفْظُهُ أَنَّ كَلَامَ الْآخَرِ إِمَّا أَجْنَبِيٍّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَضُرُّ، وَإِنْ لَمْ يَطُلْ، وَإِمَّا غَيْرُهُ فَلَا يَضُرُّ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم.

هـ قوله: (مِنَ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ) وَكَذَا مِنَ الْآخَرِ عَلَى الْأَوْجَهِ وَفَاقًا لِشَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَوَجْهُهُ أَنَّ التَّخْلُّلَ إِنَّمَا ضَرَّ لِإِشْعَارِهِ بِالْإِعْرَاضِ، وَالْإِعْرَاضُ مُضِرٌّ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَإِنَّ غَيْرَ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ لَوْ رَجَعَ قَبْلَ لَفْظِ الْآخَرِ أَوْ مَعَهُ ضَرَّ فَكَذَا لَوْ وَجِدَ مِنْهُ مَا يُشْعِرُ بِالرُّجُوعِ وَالْإِعْرَاضِ فَتَأَمَّلْهُ يَظْهَرُ لَكَ وَجَاهُهُ مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا. هـ قوله: (فِي الْغَائِبِ بِمَا يَقَعُ مِنْهُ الْإِلْخُ) هَلْ يَضُرُّ كَلَامُ الْآخَرِ عَلَى اعْتِمَادِ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَوْ يُفَرِّقُ. هـ قوله: (أَوْ كَلَامٍ مِنْ انْقَضَى لَفْظُهُ) كَانَ وَجْهُ تَقْيِيدِهِ بِمَا انْقَضَى لَفْظُهُ أَنَّ كَلَامَ الْآخَرِ إِمَّا أَجْنَبِيٍّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَضُرُّ، وَإِنْ لَمْ يَطُلْ، وَإِمَّا غَيْرُهُ فَلَا يَضُرُّ فَلْيَتَأَمَّلْ.

بحيث يُشعرُ بالإعراض، وإن كان لمصلحة ولشائبة التعليق أو الجعالة في الخلع اغتفر فيه اليسير مطلقاً ولو أجنبياً ويظهر أنه يضُرُّ هنا سُكُوتُه اليسيرُ إذا قصدَ به القطعَ أخذاً ممَّا مرَّ في الفاتحة، ويَحْتَمَلُ الفرقُ (وأن) يذُكِّرُ الثَمَنَ المُبتَدِئُ ولا تكفي نيته إلا في الكناية على ما مرَّ، وأن تبقى أهليتهما، وأن يُعَيَّرَ شيئاً.....

قوله: (بِحَيْثُ الْخ) وقوله: (وإن كان الخ) راجعان لكل من المعطوفين. وقوله: (بالإعراض) أي عن القبول أو عن الإيجاب أي الرجوع عنه. وقوله: (ولشائبة التعليق الخ) الأنسب ذكره في التخلُّل عبارةً المُغني ويضُرُّ تَخَلُّلُ كَلَامِ أَجْنَبِيٍّ عَنِ الْعَقْدِ وَلَوْ يَسِيرًا بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، وإن لم يَتَقَرَّقَا عَنِ الْمَجْلِسِ بِخِلَافِ الْيَسِيرِ فِي الْخُلْعِ وَفُرِّقَ بَأَنَ فِيهِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ شَائِبَةٌ تَعْلِيْقِيٍّ وَمِنْ جَانِبِ الزَّوْجَةِ شَائِبَةٌ جَعَالَةٌ وَكُلُّهُمَا مَوْسَعٌ فِيهِ مُحْتَمَلٌ لِلْجَعَالَةِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ. اهـ. وقوله: (مطلقاً) أي عَمْدًا أَوْ سَهْوًا. اهـ. ع ش. وقوله: (ويظهر أنه يضُرُّ هنا الخ) مُعْتَمَدٌ. وقوله: (ويَحْتَمَلُ الْفَرْقُ) أي بَأَنَ الْقِرَاءَةَ عِبَادَةً بِدَنِيَّةٍ مَخْضَةً، وهي أَضْيَقُ مِنْ غَيْرِهَا أَيْ فَلَا يَضُرُّ هُنَا وَلَوْ مَعَ قَصْدِ الْقَطْعِ وَجَرَى عَلَيْهِ الزِّيَادِيُّ. اهـ. ع ش. وقوله: (وأن يذُكِّرُ الثَمَنَ المُبتَدِئُ) فَلَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ لَمْ يَكْفِ مَا أَتَى بِهِ لَكِنْ يَتَّبِعِي الْإِكْفَاءَ بِمَا يَأْتِي بِهِ الْآخَرُ بَعْدَهُ إِذَا كَمَّلَ هُوَ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ قَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ فَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَهُ بَدِينَارٍ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ أَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بَغْنِي هَذَا الْعَبْدَ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ بَدِينَارٍ فَقَالَ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ انْعَقَدَ الْبَيْعُ كَمَا لَوْ أَتَى أَحَدُهُمَا بِصِغَةٍ اسْتِفْهَامٍ أَوَّلًا كَانَ قَالَ الْبَائِعُ أَتَشْتَرِي مِنِّي هَذَا بَكْذَا فَقَالَ اشْتَرَيْتَهُ بِهِ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ يَنْعَقَدُ الْبَيْعُ، وإن كان ما ابْتَدَأَ بِهِ لَاغِيًا فَلْيَتَأَمَّلْ بَلْ يَتَّبِعِي الصَّحَّةَ أَيْضًا فِيمَا لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بَغْنِي هَذَا بَكْذَا فَقَالَ بَغْتُ فَقَالَ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ أَخَذًا مِنْ قَضِيَّةٍ عِبَارَةَ الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُتَوَسِّطِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَقْصِدْ تَخْصِيصَ ذَلِكَ بِالْثَمَنِ بَلْ الْمُثْمَنُ كَذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ مِنَ الْمُتَبَدِّي. اهـ. سم. وقوله: (إلا في الكناية) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. وقوله: (على ما مرَّ) أي فِي شَرْحِ بَكْذَا. وقوله: (وأن تبقى أهليتهما) أي لِتِمَامِ الْعَقْدِ. اهـ. نِهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَأَنْ تَبْقَى الْخِ احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِهِ مَا لَوْ عَمِيَ بَيْنَهُمَا وَكَانَ مَذْ عَمِي ذَاكِرًا فَلَا يَضُرُّ وَمَعْلُومٌ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ ابْتِدَاءً، وَقَوْلُهُ: م ر لِتِمَامِ الْعَقْدِ أَيْ قِيْضُ رَوَالِهَا مَعَ التَّمَامِ. اهـ.

قوله: (وأن يذُكِّرُ الثَمَنَ المُبتَدِئُ) فَلَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ لَمْ يَكْفِ مَا أَتَى بِهِ لَكِنْ يَتَّبِعِي الْإِكْفَاءَ بِمَا يَأْتِي بِهِ الْآخَرُ بَعْدَهُ إِذَا كَمَّلَ هُوَ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ قَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ فَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَهُ بَدِينَارٍ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ أَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بَغْنِي هَذَا الْعَبْدَ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ بَدِينَارٍ فَقَالَ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ انْعَقَدَ الْبَيْعُ كَمَا لَوْ أَتَى أَحَدُهُمَا بِصِغَةٍ اسْتِفْهَامٍ أَوَّلًا كَانَ قَالَ الْبَائِعُ أَتَشْتَرِي مِنِّي هَذَا بَكْذَا فَقَالَ اشْتَرَيْتَهُ بِهِ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ يَنْعَقَدُ الْبَيْعُ، وإن كان ما ابْتَدَأَ بِهِ لَاغِيًا فَلْيَتَأَمَّلْ. بَلْ يَتَّبِعِي الصَّحَّةَ أَيْضًا فِيمَا لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بَغْنِي هَذَا بَكْذَا فَقَالَ بَغْتُ فَقَالَ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ أَخَذًا مِنْ قَضِيَّةٍ عِبَارَةَ الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُتَوَسِّطِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَقْصِدْ تَخْصِيصَ ذَلِكَ بِالْثَمَنِ بَلْ الْمُثْمَنُ كَذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ مِنَ الْمُتَبَدِّي.

مِمَّا تَلَفَّظَ بِهِ إِلَى تَمَامِ الشُّقِّ الْآخَرِ، وَأَنْ يَكُونَ تَكَلَّمَ كُلُّ بَحِيْثٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَقَرِيهِ عَادَةً، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعِهِ الْآخَرُ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ حَمَلَتْهُ الرِّيحُ إِلَيْهِ، وَأَنْ يُتِمَّمَ الْمُخَاطَبُ لَا وَكِيلَهُ أَوْ مَوْكَلَهُ أَوْ وَارِثَهُ وَلَوْ فِي الْمَجْلِسِ، وَأَنْ لَا يُؤَقَّتَ وَلَوْ بِنَحْوِ حَيَاتِكَ أَوْ أَلْفِ سَنَةِ الْأَوْجِهَةِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النِّكَاحِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ بِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَنْتَهِي بِالمَوْتِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ وَلَا يُعْلَقُ إِلَّا بِالمَشِيئَةِ فِي

قوله: (مِمَّا تَلَفَّظَ بِهِ) أي كَشَرَطِ أَجَلٍ أَوْ خِيَارٍ. قوله: (إِلَى تَمَامِ الشُّقِّ الْآخِرِ) أَفْهَمَ جَوَازَ إِسْقَاطِ أَجَلٍ أَوْ خِيَارٍ شَرْطَهُ بَعْدَ تَمَامِ الشُّقِّ الْآخِرِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِعِبَارَتِهِمُ الصَّرِيحَةِ فِيهِ. اه. سم. قوله: (إِلَى تَمَامِ الشُّقِّ الْآخِرِ) تَنَازَعُ فِيهِ الْفِعْلَانِ وَلِذَا قَالَ الْمُغْنِي عَقِبَهُ فَلَوْ أَوْجَبَ بِمَوْجَلٍ أَوْ شَرْطِ الْخِيَارِ ثُمَّ اسْقَطَ الْأَجَلَ أَوْ الْخِيَارَ أَوْ جُنَّ أَوْ أَعْمَى عَلَيْهِ مَثَلًا لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ. اه. قوله: (بَحِيْثٌ يَسْمَعُهُ مَنْ بَقَرِيهِ عَادَةً الْإِخ) وَعَلَيْهِ فَلَوْ خَاطَبَهُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَجَهَرَ بِهِ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ مَنْ بَقَرِيهِ وَلَمْ يَسْمَعَهُ صَاحِبُهُ، وَقِيلَ اتِّفَاقًا أَوْ بَلَّغَهُ غَيْرُهُ صَحَّ وَعِبَارَةٌ سَمِ عَلَى حَجٍّ فِي أَثْنَاءِ كَلَامٍ حَتَّى لَوْ قِيلَ عَبَثًا قَبْلَ بَعْدَ صُدُورِ بَيْعٍ لَهُ صَحَّ كَمَنْ بَاعَ مَالَ أَبِيهِ الظَّانَّ حَيَاتَهُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ. اه. وقوله: صَحَّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوْلِ الزَّمَنِ، وَقِصَرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اه. ع ش، وقوله: وَعِبَارَةٌ سَمِ الْإِخ تَقَدَّمَ أَنَّ سَمَ ذَكَرَهُ عَنِ الْإِعْبَابِ عَلَى طَرِيقِ الْإِحْتِمَالِ فَقَطُّ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الصَّحَّةِ فِيهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْعِ مَالِ الْأَبِ الْمَذْكُورِ وَاضِحٌ. قوله: (وَإِنْ لَمْ يَسْمَعَهُ الْآخَرُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ عَدَمُ سَمَاعِهِ لِيُعْذَرُ جِدًّا كَكَوْنِهِ عَلَى مِيلٍ مِنْ صَاحِبِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْإِعْبَابَ حَيْثُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْإِعْبَابِ لِلْغَائِبِ. اه. سم.

قوله: (وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُهُ مَنْ بَقَرِيهِ لَا يَصِحُّ، وَإِنْ سَمِعَهُ صَاحِبُهُ بِالْفِعْلِ لِنَحْوِ جِدَّةِ سَمْعِهِ وَلَا مَانِعَ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ لَا يُعَدُّ مُخَاطَبَةً. اه. سم. قوله: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ الْإِخ) عِبَارَةٌ التَّهَابِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ كَالنِّكَاحِ كَمَا يَأْتِي. اه. قوله: (وَلَا يُعْلَقُ إِلَّا بِالمَشِيئَةِ الْإِخ) وَيُسْتَنَتَّى مِنْ امْتِنَاعِ التَّعْلِيلِ الْبَيْعُ الضَّمْنِيُّ قَالَ فِي الرُّوْضِ فِي بَابِ الْكُفَّارَةِ: فَرُغَ: إِذَا جَاءَ الْغَدُّ فَأَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى أَلْفٍ فَقَعَلَ صَحَّ وَلَزِمَ الْمُسَمَّى وَكَذَا لَوْ قَالَ الْمَالِكُ أَعْتَقَهُ عَنْكَ عَلَى أَلْفٍ إِذَا جَاءَ الْغَدُّ، وَقِيلَ. انْتَهَى. وقوله: فَقَعَلَ صَحَّ عِبَارَةُ الرُّوْضَةِ فَصَبَرَ حَتَّى جَاءَ الْغَدُّ فَأَعْتَقَهُ عَنْهُ حَكَى صَاحِبُ التَّفْرِيقِ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ

قوله: (مِمَّا تَلَفَّظَ بِهِ) أي كَشَرَطِ أَجَلٍ أَوْ خِيَارٍ، وَقَوْلُهُ: إِلَى تَمَامِ الشُّقِّ الْآخِرِ أَفْهَمَ جَوَازَ إِسْقَاطِ أَجَلٍ أَوْ خِيَارٍ شَرْطَهُ بَعْدَ تَمَامِ الشُّقِّ الْآخِرِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِعِبَارَتِهِمُ الصَّرِيحَةِ فِيهِ. قوله: (وَإِنْ لَمْ يَسْمَعَهُ الْآخَرُ) ظَاهِرُهُ إِنْ كَانَ عَدَمُ سَمَاعِهِ لِيُعْذَرُ جِدًّا كَكَوْنِهِ عَلَى مِيلٍ مِنْ صَاحِبِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْإِعْبَابَ حَيْثُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْإِعْبَابِ لِلْغَائِبِ. قوله: (وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُهُ مَنْ بَقَرِيهِ لَا يَصِحُّ، وَإِنْ سَمِعَهُ صَاحِبُهُ بِالْفِعْلِ لِنَحْوِ جِدَّةِ سَمْعِهِ وَلَا مَانِعَ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ لَا يُعَدُّ مُخَاطَبَةً. قوله: (وَلَا يُعْلَقُ إِلَّا بِالمَشِيئَةِ الْإِخ) يُسْتَنَتَّى مِنْ امْتِنَاعِ التَّعْلِيلِ أَيْضًا الْبَيْعُ الضَّمْنِيُّ قَالَ فِي الرُّوْضِ فِي بَابِ الْكُفَّارَةِ: فَرُغَ: قَالَ إِذَا جَاءَ الْغَدُّ فَأَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى أَلْفٍ فَقَعَلَ صَحَّ وَلَزِمَ الْمُسَمَّى وَكَذَا لَوْ قَالَ الْمَالِكُ أَعْتَقَهُ عَنْكَ عَلَى أَلْفٍ إِذَا جَاءَ الْغَدُّ، وَقِيلَ. انْتَهَى.

اللفظ المُتَقَدِّمُ كِبَعْتُكَ إِنْ شِئْتُ فيقولُ اشْتَرَيْتُ مثلاً لا شِئْتُ إلا إِنْ نَوَى به الشُّرَاءُ والأَوْجِهَ صِحَّةُ إِنْ شِئْتُ بَعْتُكَ بخلافِ بَعْتُكَ إِنْ شِئْتُمَا وِبَعْتُكَ إِنْ شِئْتُ بعدَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ، وَإِنْ قَبِلَ بعده أو قال شِئْتُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَعْلِيْقٌ مَحْضٌ كَشِئْتُ وَمُرَادُهَا كَأَحْبَبْتُ وَرَضِيتُ وَيُظْهَرُ امْتِنَاعُ ضَمِّ التَّاءِ مِنَ النَحْوِيِّ مُطْلَقًا لِوُجُودِ حَقِيقَةِ التَّعْلِيْقِ فِيهِ وَبِالْمِلْكِ كَأَنَّ كَانَ مِلْكِي فَقَدْ بَعْتُكَ وَنَحْوُهُ إِنْ كُنْتُ أَمَرْتُكَ بِعِشْرِينَ فَقَدْ بَعْتُكَهَا بِهَا كَمَا يَأْتِي آخِرُ الْوَكَالَةِ، وَإِنْ كَانَ وَكِيلِي اشْتَرَاهُ لِي فَقَدْ بَعْتُكَ، وَقَدْ أَخْبَرَ بِهِ وَصَدَّقَ الْمُخْبِرُ؛ لِأَنَّ إِنْ حِينَئِذٍ بِمَعْنَى إِذْ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي النِّكَاحِ، وَيَصِحُّ بَعْتُكَ هَذَا بِكَذَا عَلَى أَنَّ لِي نِصْفَهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى إِلَّا نِصْفَهُ.

الْعِتْقُ عَنْهُ وَيُثْبِتُ الْمُسَمَّى عَلَيْهِ. اهـ. وقوله: وَقَبِلَ قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي الْحَالِ. اهـ. سم. فُود: (لا شِئْتُ) أَي؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْمَشِئَةِ لَيْسَ مِنَ الْفَاعِلِ التَّمْلِيكِ. اهـ. مُغْنِي. فُود: (إِلَّا إِنْ نَوَى بِهِ الشُّرَاءُ) أَي فَيَكُونُ كِنَايَةً. اهـ. ع ش. فُود: (وَالْأَوْجِهَ صِحَّةُ إِنْ شِئْتُ بَعْتُكَ) خِلَافًا لِلتَّهَابِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ سَم قَوْلُهُ: وَالْأَوْجِهَ صِحَّةُ الْخِ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ الْبُطْلَانُ وَأَيَّدَهُ بِقَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ لِفُلَانٍ كَذَا إِنْ جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ صَحَّ أَوْ إِنْ جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَلِفُلَانٍ كَذَا لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ قَالَ: وَكُلْتُكَ بِطَلَاقٍ فَلَانَةٌ إِنْ شَاءَتْ صَحَّ أَوْ إِنْ شَاءَتْ وَكُلْتُكَ بِطَلَاقٍ لَمْ يَصِحَّ فَفَرَّقُوا بَيْنَ تَأَخُّرِ الشَّرْطِ وَتَقَدُّمِهِ. اهـ. سم. فُود: (بِخِلَافِ بَعْتُكَمَا الْخِ) أَي فَلَا يَصِحُّ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ عَلَّقَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَشِئَتِهِ وَمَشِئَتُهُ غَيْرُهُ. اهـ. رَشِيدِي.

فُود: (وَبِعْتُكَ إِنْ شِئْتُ الْخِ) عَطَفَ عَلَى بَعْتُكَمَا الْخِ. فُود: (وَأَنْ قَبْلَ بَعْدَهُ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ بِكَذَا فَقَالَ بَعْتُكَ إِنْ شِئْتُ لَمْ يَصِحَّ كَمَا قَالَه الْإِمَامُ لَا قِضَاءَ التَّعْلِيْقِ وَجُودَ شَيْءٍ بَعْدَهُ وَلَمْ يَوْجَدْ فَلَوْ قَالَ بَعْدَهُ اشْتَرَيْتُ أَوْ قَبِلْتُ لَمْ يَصِحَّ أَيْضًا إِذْ يَتَعَدَّى حَمْلُ الْمَشِئَةِ عَلَى اسْتِدْعَاءِ الْقَبُولِ، وَقَدْ سَبَقَ فَيَتَعَيَّنُ إِرَادَتُهَا نَفْسِهَا فَيَكُونُ تَعْلِيْقًا مَحْضًا، وَهُوَ مُبْطِلٌ. اهـ. فُود: (تَعْلِيْقٌ مَحْضٌ) أَي فَلَا يَصِحُّ. اهـ. ع ش. فُود: (مُطْلَقًا) أَي قَابِلًا أَوْ مُوجِبًا اهـ ع ش. فُود: (وَبِالْمِلْكِ) عَطَفَ عَلَى بِالْمَشِئَةِ وَمِمَّا يُسْتَنْتَى أَيْضًا مِنْ امْتِنَاعِ التَّعْلِيْقِ الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ فِي بَعْضِ صَوَرِهِ كَأَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي بِكَذَا إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ م ر. اهـ. سم. فُود: (وَنَحْوُهُ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ: إِنْ كُنْتُ الْخِ عِبَارَةُ التَّهَابِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ إِنْ كُنْتُ أَمَرْتُكَ بِشَرَايِهَا بِعِشْرِينَ فَقَدْ بَعْتُكَمَا الْخِ. فُود: (وَصَدَّقَ الْمُخْبِرُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيمَا لَوْ قَالَ إِنْ

وقوله: فَفَعَلَ صَحَّ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ فَصَبَّرَ حَتَّى جَاءَ الْغَدُ فَأَعْتَقَهُ عَنْهُ حَكَى صَاحِبُ التَّقْرِيبِ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَنْفَعُ الْعِتْقُ عَنْهُ وَيُثْبِتُ الْمُسَمَّى عَلَيْهِ. اهـ. وقوله: وَقَبِلَ قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي الْحَالِ. اهـ.

فُود: (وَالْأَوْجِهَ صِحَّةُ إِنْ شِئْتُ الْخِ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ الْبُطْلَانُ، وَأَيَّدَهُ بِقَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ لِفُلَانٍ كَذَا إِنْ جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ صَحَّ أَوْ إِنْ جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَلِفُلَانٍ كَذَا لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ قَالَ: وَكُلْتُكَ بِطَلَاقٍ فَلَانَةٌ إِنْ شَاءَتْ صَحَّ أَوْ إِنْ شَاءَتْ وَكُلْتُكَ بِطَلَاقٍ لَمْ يَصِحَّ فَفَرَّقُوا بَيْنَ تَأَخُّرِ الشَّرْطِ وَتَقَدُّمِهِ.

فُود: (وَبِالْمِلْكِ) عَطَفَ عَلَى بِالْمَشِئَةِ وَمِمَّا يُسْتَنْتَى أَيْضًا مِنْ امْتِنَاعِ التَّعْلِيْقِ الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ فِي بَعْضِ صَوَرِهِ كَأَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي بِكَذَا إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ م ر.

وَأَنْ (يَقْبَلَ عَلَى وَفَى الْإِيجَابِ) فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ اِخْتَلَفَ لَفْظُهُمَا صَرِيحًا وَكِنَايَةً (فَلَوْ قَالَ بَعَثَكَ بِالْفِ مَكْسُورَةً) أَوْ مُؤَجَّلَةً (فَقَالَ قَبِلْتُ بِالْفِ صَحِيحَةً) أَوْ حَالَةً أَوْ إِلَى أَجَلٍ أَقْصَرَ أَوْ أَطْوَلَ أَوْ بِالْفَيْنِ أَوْ أَلُوفٍ أَوْ قَبِلْتُ نِصْفَهُ بِخَمْسِمِائَةٍ (لَمْ يَصَحْ) كَعَكْسِهِ الْمَذْكُورِ بِأَصْلِهِ بِالْأُولَى؛ لِأَنَّهُ قَبِلَ غَيْرَ مَا خَوِطَبَ بِهِ نَعَمْ فِي قَبِلْتُ نِصْفَهُ بِخَمْسِمِائَةٍ وَنِصْفَهُ بِخَمْسِمِائَةٍ الَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ تَفْصِيلَ مَا أَجْمَلَهُ الْبَائِعُ صَحَّ لَا إِنْ أَطْلَقَ لِيَتَعَدَّدَ الْعَقْدُ حَيْثُ يُدْخِلُ فِيهِ صَبْرًا قَابِلًا لِغَيْرِ مَا خَوِطَبَ بِهِ وَفِي بَعَثَكَ هَذَا بِالْفِ، وَهَذِهِ بِمِائَةٍ فَقَبِلَ أَحَدُهُمَا بَعْيُهُ تَرُدُّ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّ كُلًّا عَقْدٌ

كَانَ مِلْكِي الْخَطِّ ظَنُّ مِلْكِهِ لَهُ حِينَ التَّعْلِيلِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِيهِمَا لَوْ بَاعَ مَالَ مَوْرَثَةٍ ظَانًّا حَيَاتَهُ فَبَانَ مَيْتًا وَعَلَيْهِ فَيْشُكُلُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ قَالَ إِنْ كَانَ وَكِلِي اشْتَرَاهُ لِي الْخَطِّ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهُ يَرْجِعُ إِلَى إِنْ كَانَ مِلْكِي. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَأَنْ يَقْبَلَ الْخَطِّ) تَغْيِيرُهُ بِالْقَبُولِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ تَأْخُرِهِ عَنِ الْإِيجَابِ، وَإِلَّا فَحُكْمُ الْإِيجَابِ الْمُتَأَخَّرِ أَوْ الْإِسْتِجَابِ كَحُكْمِ الْقَبُولِ. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (فِي الْمَعْنَى) إِلَى قَوْلِهِ: (لَا إِنْ أَطْلَقَ) فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (إِنْ أَرَادَ) إِلَى (صَحَّ). ٥. فَوَدَّ: (فِي الْمَعْنَى) أَيِ كَالْجِنْسِ وَالتَّنَوُّعِ وَالصَّفَةِ وَالْعَدَدِ وَالْحُلُولِ وَالْأَجَلِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ٥. فَوَدَّ: (فِي الْمَعْنَى) أَيِ: لَا فِي اللَّفْظِ حَتَّى لَوْ قَالَ: وَهَبْتُكَ، فَقَالَ: اشْتَرَيْتُ أَوْ عَكْسَ صَحَّ، لَكِنْ يَتَّبَعِي فِيهِمَا لَوْ قَالَ: بَعَثَكَ ذَا بَكْذَا فَقَالَ: أَتَهْنِئُ أَنْ يَقُولَ بِذَاكَ، وَإِلَّا لَمْ يَصَحَّ لِانْتِزَاعِهِ إِلَى الْهَيْبَةِ فَلَا يَكُونُ الْقَبُولُ عَلَى وَفَى الْإِيجَابِ. اه. ع. ش.

٥. فَوَدَّ: (يَتَّبَعُهُ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ الْخَطِّ) قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ الصَّحَّةُ مُطْلَقًا. ٥. فَوَدَّ: (صَحَّ) أَيِ بِخِلَافِ عَكْسِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: بَعَثَكَ نِصْفَهُ بِخَمْسِمِائَةٍ وَنِصْفَهُ الْآخَرَ بِخَمْسِمِائَةٍ فَقَالَ: قَبِلْتُ بِالْفِ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ عَهْدُ التَّفْصِيلِ بَعْدَ الْإِجْمَالِ لَا الْإِجْمَالُ بَعْدَ التَّفْصِيلِ زِيَادِيٌّ. اه. بُجَيْرِمِي وَنَقَلَ ع. ش. عَنِ الْأَوَارِ خِلَافَهُ، وَهُوَ الصَّحَّةُ، وَأَقْرَأَهُ. ٥. فَوَدَّ: (لَا إِنْ أَطْلَقَ) وَبِالْأُولَى إِذَا قَصَدَ تَعَدُّدَ الْعَقْدِ وَيُصَدَّقُ فِي هَذَا الْقَضْدِ بِمَعْنَاهُ هَذَا وَيَتَّبَعُهُ الصَّحَّةُ فِي حَالِ الْإِطْلَاقِ م. ر. اه. سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَإِلَّا فَلَا. اه. قَالَ ع. ش.: هَذَا يَشْمَلُ مَا لَوْ أَطْلَقَ لَكِنْ فِي حَاشِيَةِ سَمِ تَقْلًا عَنِ الشَّارِحِ م. ر. أَنَّ الْمُتَّبَعَةَ الصَّحَّةَ فِي هَذِهِ. اه. وَفِي الرَّشِيدِي بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ فَالشَّارِحُ م. ر. مُوَافِقٌ لِمَا اعْتَمَدَهُ الزِّيَادِي كَابِنِ قَاسِمٍ مِنْ الصَّحَّةِ سِوَاءَ قَصْدِ تَفْصِيلِ مَا أَجْمَلَهُ أَوْ أَطْلَقَ. اه. ٥. فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَتَّبَعُهُ الصَّحَّةُ الْخَطِّ) وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ لِانْتِفَاءِ مُطَابَقَةِ الْإِيجَابِ لِلْقَبُولِ. اه. نِهَائَةً وَمُعْنَى عِبَارَةُ سَمِ قَدْ يَتَّبَعُهُ الْبُطْلَانُ لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الرُّوضَةِ، وَأَصْلُهَا فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ أَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ وَاحِدًا لِاثْنَيْنِ فَقَبِلَ أَحَدَهُمَا لَمْ يَصَحَّ. انْتَهَى. مَعَ أَنَّهُ تَعَدَّدَتِ الصَّفَقَةُ فَلْيَتَأَمَّلِ الْجَمْعُ بَيْنَ بَيْعٍ وَنِكَاحٍ حَيْثُ يَجُوزُ فِيهِ قَبُولُ أَحَدِهِمَا فَلْيُرَاجِعْ.

٥. فَوَدَّ: (لَا إِنْ أَطْلَقَ) وَبِالْأُولَى إِذَا قَصَدَ تَعَدُّدَ الْعَقْدِ وَيُصَدَّقُ فِي هَذَا الْقَضْدِ بِمَعْنَاهُ هَذَا وَيَتَّبَعُهُ الصَّحَّةُ فِي حَالِ الْإِطْلَاقِ م. ر. ٥. فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَتَّبَعُهُ الصَّحَّةُ الْخَطِّ) قَدْ يَتَّبَعُهُ الْبُطْلَانُ لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الرُّوضَةِ، وَأَصْلُهَا فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ أَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ وَاحِدًا لِاثْنَيْنِ فَقَبِلَ أَحَدَهُمَا لَمْ يَصَحَّ. انْتَهَى. مَعَ أَنَّهُ تَعَدَّدَتِ الصَّفَقَةُ، وَقِيَاسُ الْبُطْلَانِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُشْتَرِي وَلِيَّ يَتِيمٍ، وَقَدْ قَصَدَ الشَّرَاءَ لِلْيَتِيمِ ثُمَّ تَبَيَّنَ زِيَادَةُ ثَمَنِ أَحَدِهِمَا عَلَى ثَمَنِ الْوَسْطِيِّ بَطَلَ الْعَقْدُ فِيهِمَا جَمِيعًا إِذَا لَوْ صَحَّ فِي الْآخَرِ لَزِمَ صِحَّةُ قَبُولِ أَحَدِهِمَا دُونَ

مُسْتَقِيلٌ فهو كما لو جمع بين بيع ونكاح مثلاً ثم رأيت القاضي قال الظاهرُ الصَّحَّةُ.
(وإشارة الأخرس بالعقد) المالي وغيره وبالجَلِّ والحَلِفِ والنَّذْرِ وغيرها إلا ما يأتي (كالنُّطْقِ) به من غيره لِلضَّرُورَةِ ثم إنَّ فِيهِمَا الفِطْنُ وغيره فَصْرِيحَةً أو الفِطْنُ وحده فِكْنَايَةٌ كما سَيَذْكُرُهُ في الطَّلَاقِ، وإذا كانت كِنَايَةً تَعَذَّرَ بَيْعُهُ مثلاً بها باعتبارِ الحُكْمِ عليه به ظاهراً كما هو ظاهرٌ إذ لا علمَ بِنَيْتِهِ وتَوَفَّرَ القرائنُ لا يُفِيدُ كما مرَّ اللهمَّ إلا أن يُقالَ إِنَّهُ يكفي هنا نحوُ كتابةٍ أو إشارةٍ بأنه نوى لِلضَّرُورَةِ وزادَ بالعقدِ ولم يُبالِ بإيهام الاختصاصِ به لما سَيَذْكُرُهُ ثم احترازاً من وقوعِها في الصلاة والشهادة وبعد الحَلِفِ على عَدَمِ الكلامِ فليست كالنُّطْقِ ومن ثمَّ صَحَّ نحوُ بَيْعِهِ بها في صلاته ولم تبطل. (وشرطُ العاقدِ) البائعِ والمُشتريِ الإبصارُ كما سَيَذْكُرُهُ.....

اه. قال ع ش: قد يُفَرَّقُ بأنَّ النِّكَاحَ ليس مُعَاوَضَةً مَحْضَةً وَمِنْ ثَمَّ لم يَتَأَثَّرْ بالشُّرُوطِ الفَاسِدَةِ حَيْثُ لم تُخْلَ بِمَقْصُودِ النِّكَاحِ. اه.

□ قولُ (سب): (وإشارة الأخرس إلخ) أي وكتابتُهُ نِهَايَةً ومُعْنَى. □ فَوَدَ: (المالي) إلى المَثَنِ في النِّهَايَةِ والمُعْنَى إلَّا قَوْلَهُ، وإذا كانت إلى وزادَ. □ فَوَدَ: (وغيره) أي كالنِّكَاحِ. □ فَوَدَ: (وغيرها) أي كالدَّعَاوَى والأقارِبِ ونحوِ ذلك. اه. مُعْنَى. □ فَوَدَ: (إلَّا ما يأتي) أي أَنفَا عِبَارَةُ النِّهَايَةِ والمُعْنَى إلَّا في بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بها والشَّهَادَةِ والحِنْثِ في اليمينِ على تَرْكِ الكلامِ فَلَيْسَتْ فِيهَا كَالنُّطْقِ. اه. قال ع ش شَمَلِ المُسْتَنَى مِنْهُ النِّكَاحُ فَيَبْطُلُ وَيُزَوِّجُ مَوْلِيَّتَهُ بالإشارةِ إذا فِيهِمَا كُلُّ أَحَدٍ وفيه في النِّكَاحِ كَلَامٌ فَرَاغَهُ. اه. □ فَوَدَ: (أو الفِطْنُ وحده فِكْنَايَةُ إلخ) وَحَيْثُ يَخْتِجُ إِلَى إِشَارَةِ أُخْرَى. اه. نِهَايَةً. □ فَوَدَ: (لا يُفِيدُ) أي لا يُغْنِي عَنِ النَّيَّةِ، وقد يُقالُ قِياسٌ ما تَقَدَّمَ مِنْ أُنْعُقَادِ بَيْعٍ وَكِلِيلٌ بِالكِنَايَةِ شَرَطَ عَلَيْهِ الإِشْهَادُ عِنْدَ تَوَفُّرِ القرائنِ عَدَمَ التَّعَذُّرِ، وإمكانُ الحُكْمِ به عليه ظاهراً. اه. سم. □ فَوَدَ: (اللَّهْمَّ إلَّا أن يُقالَ إِنَّهُ يكفي هنا إلخ) اغْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ كما مرَّ أَنفَا. □ فَوَدَ: (لما سَيَذْكُرُهُ) عِلَّةٌ لِنَقْيِ الْمُبَالَاةِ، □ فَوَدَ: (ثمَّ) أي في الطَّلَاقِ. □ فَوَدَ: (احترازاً إلخ) عِلَّةٌ لِلزِّيَادَةِ. □ فَوَدَ: (مِنْ وَقُوعِهَا) أي الإِشَارَةِ. □ فَوَدَ: (وَبَعْدَ الحَلِفِ) أي مِنْهُ أو مِنْ غَيْرِهِ. □ فَوَدَ: (نَحْوُ بَيْعِهِ) أي الأخرسِ (بها) أي الإِشَارَةِ □ فَوَدَ: (في صَلَاتِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِنَحْوِ بَيْعِهِ.

□ فَوَدَ: (وَلَمْ تَبْطُلْ) عَطَفَ على قَوْلِهِ: (صَحَّ إلخ) والضَّمِيرُ لِلصَّلَاةِ.

□ قولُ (سب): (وشرطُ العاقدِ إلخ) خَرَجَ به الْمُتَوَسِّطُ كالدَّلَالِ فلا يُشْتَرَطُ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ بل الشَّرْطُ فِيهِ التَّمَيُّزُ فَقَطْ. اه. ع ش: □ فَوَدَ: (البائعِ) إلى قولِ المَثَنِ: (ولا يَصِحُّ) في النِّهَايَةِ إلَّا قَوْلَهُ: (اسْتَمَرَ) إلى (يَلَزَ)، وقَوْلَهُ: (نعم لو ادَّعى) إلى (وَمَنْ حُجِرَ) وقَوْلَهُ: (وقَصَدَ) إلى (وَمُجَنَّبُونَ) وقَوْلَهُ: (ولَيْسَ مِنْهُ) إلى (بِخلافِهِ). □ فَوَدَ: (البائعِ والمُشتريِ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِمَا لِكَوْنِ الكلامِ في البَيْعِ فلا يَنَافِي أَنَّ عَدَمَ الحَجَرِ مُعْتَبَرٌ فِي سَائِرِ

الْآخِرِ فَلْيَتَأَمَّلْ. الجُمُعُ بَيْنَ بَيْعٍ وَنِكَاحٍ يَجُوزُ فِيهِ قَبُولُ أَحَدِهِمَا فَلْيُرَاجِعْ. □ فَوَدَ: (لا يُفِيدُ) أي لا يُغْنِي عَنِ النَّيَّةِ، وقد يُقالُ قِياسٌ ما تَقَدَّمَ مِنْ أُنْعُقَادِ بَيْعٍ وَكِلِيلٌ بِالكِنَايَةِ شَرَطَ عَلَيْهِ الإِشْهَادُ عِنْدَ تَوَفُّرِ القرائنِ عَدَمَ التَّعَذُّرِ، وإمكانُ الحُكْمِ به عليه ظاهراً.

و(الرُّشْدُ) يعني عَدَمَ الحجرِ عليه لِيَشْمَلَ مَنْ بَلَغَ مُصْلِحًا لِدِينِهِ وَمَالِهِ ثُمَّ اسْتَمَرَ أَوْ فَسَقَ بَعْدَ بُلٍ أَوْ بَذَرٍ وَلَمْ يُحَجِّرْ عَلَيْهِ وَمَنْ جُهَلَ رُشْدُهُ فَإِنَّ الْأَوْجَهَ صِحَّةُ عَقْدِهِ كَمَنْ جُهَلَ رِقَهُ وَخُرُوتُهُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَدَمُ الْحَجَرِ كَالْخُرُوتِ نَعَمْ لَوْ ادَّعَى الْإِدَّاعِي بَقَاءَ حَجَرِهِ عَلَيْهِ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ لِأَصْلِ دَوَامِهِ حِينَئِذٍ نَعَمْ يَنْبَغِي فَيَمِنَ اسْتِشْهَارُ رُشْدِهِ عَدَمُ سَمَاعِ دَعْوَاهُ حِينَئِذٍ وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ بَقَلَسَ إِذَا عَقَدَ فِي الذِّمَّةِ بِخِلَافِ صَبِيٍّ، وَإِنْ رَاهِقٌ، وَقَصَدَ اخْتِبَارَ رُشْدِهِ وَاخْتِبَارَ صِحَّةَ مَا اعْتَبَدَ مِنْ عَقْدِ الْمُتَمَيِّزِينَ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَمَعْجُونٌ، وَقَدْ بَلَإُذِنْ وَمَحْجُورٌ عَلَيْهِ بَسْفُهُ مُطْلَقًا أَوْ فَلَسَ بِالنِّسْبَةِ لِيَبْعَ عَيْنَ مَالِهِ.....

العقود، وعبارة المحلّي وشرط العاقد البائع أو غيره. اه. ع. ش. قود: (والرُّشْدُ)، وهو أن يتَّصِفَ بالبلوغ والصَّلاح لدينه وماله. اه. مُعْنِي. قود: (بُعْنِي عَدَمَ الْحَجَرِ) أي أو ما في مَعْنَاهُ كَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بغيرِ مُؤْتَمٍ فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ كَمَا يَأْتِي وَكَتَبَ عَلَيْهِ سَمَ عَلَى حَجٍّ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ الرُّشْدُ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا. اه. أقول، وهو يَرْجِعُ فِي الْمَعْنَى لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ يَعْنِي عَدَمَ الْحَجَرِ. اه. ع. ش. قود: (مَنْ بَلَغَ مُصْلِحًا لِدِينِهِ) أي وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِمُضِيِّ زَمَانٍ يُحْكَمُ عَلَيْهِ فِيهِ بِأَنَّهُ مُصْلِحٌ عُرْفًا فَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ مِنْ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِوَقْتِ الْبُلُوغِ خَاصَّةً حَتَّى لَوْ بَلَغَ قَبْلَ الزَّوَالِ مَثَلًا وَلَمْ يَتَعَاطَ مُفَسِّقًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ثُمَّ تَعَاطَى مَا يُفْسِقُ بِهِ بَعْدَ صَحِّ تَصَرُّفِهِ غَيْرِ مُرَادٍ. اه. ع. ش. قود: (اسْتَمَرَ) الْأَوَّلَى حَدَثُهُ؛ لِأَنَّ دُخُولَهُ فِي الْمَتْنِ لَا يَخْتِاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ. قود: (أَوْ فَسَقَ) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُحَجِّرُ عَلَيْهِ بِالْفُسُوقِ. اه. ع. ش. قود: (وَمَنْ جُهَلَ رُشْدُهُ) وَجْهُ الشُّمُولِ لَهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَحْجُورِ مَنْ عَلِمَ الْحَجَرُ عَلَيْهِ وَلَمْ يُعْلَمْ أَنْفِكَاهُ، وَهَذَا لَمْ يُعْلَمْ بَعْدَ بُلُوغِهِ حَجَرٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بِالْبُلُوغِ ذَهَبَ حَجَرُ الصَّبَا وَلَمْ يُعْلَمْ حَجَرٌ يَخْلُقُهُ وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ عُهِدَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَا تَجُوزُ مُعَامَلَتُهُ إِلَّا إِذَا عَلِمْنَا رُشْدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اه. ع. ش. قود: (صُدِّقَ بِيَمِينِهِ الْخُ) أَي الْوَالِدُ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّارِحِ مَرَّ عَدَمُ تَصْدِيقِهِ. اه. ع. ش. قود: (وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ بَقَلَسَ الْخُ) هَذَا لَا يَخْتِاجُ فِي شُمُولِهِ إِلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ قَعَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ فِيهِ مُسَاهَلَةٌ. اه. رَشِيدِيّ عِبَارَةٌ ع. ش. قَوْلُهُ: إِذَا عَقَدَ فِي الذِّمَّةِ هُوَ بِهَذَا الْقَيْدِ لَا يَخْتِاجُ فِي دُخُولِهِ إِلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ نَعَمْ يَخْتِاجُ لِلتَّأْوِيلِ لِإِخْرَاجِ الْمُفْلِسِ إِذَا تَصَرَّفَ فِي أَعْيَانِ مَالِهِ. اه. قود: (بِخِلَافِ صَبِيٍّ) إِلَى قَوْلِهِ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ مُكَلَّفٍ فِي الْمَعْنَى. قود: (بِخِلَافِ صَبِيٍّ الْخُ) بَيَانٌ لِمُحْتَرَزَاتِ الرُّشْدِ. قود: (وَاخْتِبَارِ الْخُ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ: لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ. قود: (مُطْلَقًا) أَي وَلَوْ بِمَا فِي الذِّمَّةِ أَوْ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ. قود: (وَمَعْجُونٌ) عُمُومُهُ شَامِلٌ لِمَا لَوْ حَصَلَتْ لَهُ حَالَةٌ تَمَيِّزٌ بِحَيْثُ يُعْرِفُ الْأَوْقَاتِ وَالْعُقُودَ وَنَحْوَهَا إِلَّا أَنَّهُ تَعَرَّضَ لَهُ حَالَةٌ إِذَا حَصَلَتْ مِمَّنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ جُنُونٌ حُمِلَتْ عَلَى حِدَّةِ الْخُلُقِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا لَوْ أَفَاقَ مِنْ جُنُونِهِ، وَهُوَ بِتِلْكَ الْحَالَةِ اسْتِضْحَابًا لِحُكْمِ الْجُنُونِ بِخِلَافِ مَا لَوْ حَصَلَتْ لَهُ تِلْكَ الْحَالَةُ ابْتِدَاءً اسْتِضْحَابًا لِمَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي بَابِ الْحَجَرِ. اه. ع. ش.

قود: (بُعْنِي عَدَمَ الْحَجَرِ الْخُ) يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ الرَّشِيدُ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا.

وإنما صحَّ بيعُ العبدِ من نفسه؛ لأنَّ مقصودَه العتقُ ويصحُّ بيعُ السَّكرانِ المُتعدِّي مع كونه غيرَ مُكَلَّفٍ ولُزُوده على مفهوم قولِ أصله التكليفُ كالسَّفيه على منطوقه أبدلَه بالرُّشد لِيشمَلَه بالمعنى الذي قَرَّرته ولا يردُّ عليه مَنْ زالَ عقلُه بما لا يأتُّمُّ به فإنَّه مُلْحَقٌ بالمحجورِ عليه.

☐ فَوَدَّ: (وإنما صحَّ بيعُ العبدِ إلخ) أي ولو سَفِيهاً كما هو ظاهرُ إطلاقه لكنَّ كَوْنَه عَقْدَ عَتَاقَةٍ يَفْتَضِي اشْتِرَاطَ الرُّشْدِ، وهو ظاهرٌ ونُقِلَ بالدُّرْسِ عَنْ حَجٍّ فِي مُعَامَلَةِ الرَّقِيقِ مَا يَصْرُحُ بِهِ. اه. ع ش، وقوله: لكنَّ كَوْنَه عَقْدَ عَتَاقَةٍ إلخ دَعَوَى الإِقْضَاءِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. ☐ فَوَدَّ: (لأنَّ مقصودَه العتقُ) هذا التَّغْلِيلُ لَا يَتَأَتَّى فيما لو وَكَّلَ شَخْصٌ الْعَبْدَ فِي أَنْ يَشْتَرِيَ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ لِمَوْكَلِّهِ مَعَ أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ الصَّحَّةَ فِيهَا وَيُوجِّهُ بِأَنْ مَنَعَ تَصَرُّفَهُ إِنَّمَا هُوَ لِحَقِّ السَّيِّدِ، وَقَدْ زَالَ بِعَقْدِهِ مَعَهُ قَاشِبَةٌ مَا لَوْ بَاعَ الرَّاهِنُ الْعَيْنَ الْمَرْهُونَةَ مِنَ الْمُزْتَهِنِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِعَدَمِ تَقْوِيَتِ حَقِّ الْمُزْتَهِنِ. اه. ع ش. ☐ فَوَدَّ: (ولُزُوده) أَي السَّكَرَانِ. اه. ع ش. ☐ فَوَدَّ: (كالسَّفيه إلخ) أَي كَوُرُودِ السَّفيهِ عَلَى مَنْطُوقِ قَوْلِ أَصْلِهِ التَّكْلِيفِ. ☐ فَوَدَّ: (بالمعنى الذي قَرَّرْتَهُ) أَي فِي قَوْلِهِ يَعْني عَدَمَ الْحَجْرِ. اه. ع ش. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَي عَلَى مَنْطُوقِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الرُّشْدَ. ☐ فَوَدَّ: (فإنَّه مُلْحَقٌ بِالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ).

(فُرُوعُ): وَلَوْ أَتَلَفَ الصَّبِيُّ أَوْ تَلَفَ عِنْدَهُ مَا ابْتَاعَهُ أَوْ اقْتَرَضَهُ مِنْ رَشِيدٍ، وَأَقْبَضَهُ لَهُ لَمْ يَضْمَنْ ظَاهِرًا وَكَذَا بَاطِنًا، وَإِنْ نُقِلَ عَنْ نَصِّ الْأَمِّ خِلَافُهُ وَاعْتَمَدَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِذِ الْمُقْبِضُ مُضَيِّعٌ لِمَالِهِ أَوْ مِنْ صَبِيٍّ مِثْلُهُ وَلَمْ يَأْذَنْ الْوَلِيَّانِ ضَمِنَ كُلُّ مَنْهُمَا مَا قَبِضَ مِنَ الْآخِرِ فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِهِمَا فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا فَقَطُّ لُجُودِ التَّسْلِيْطِ مِنْهُمَا وَعَلَى بَائِعِ الصَّبِيِّ رَدُّ الثَّمَنِ لَوْلِيهِ فَلَوْ رَدَّهُ لِلصَّبِيِّ وَلَوْ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ، وَهُوَ مِلْكُ الصَّبِيِّ لَمْ يَبْرَأْ مِنْهُ نَعَمْ إِنْ رَدَّهُ بِإِذْنِهِ وَلَهُ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِيَدَيْهِ كَمَا كَوَّلَ وَمَشْرُوبٌ وَنَحْوُهُمَا بَرَأَ كَمَا قَالَ الزَّزَكَشِيُّ وَلَوْ قَالَ مَالِكٌ وَدِيعَةٌ سَلَّمَ وَدِيعَتِي لِلصَّبِيِّ أَوْ أَلْفَهَا فِي الْبَحْرِ فَفَعَلَ بَرَأَ لَا مِثَالِ أَمْرِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ دَيْنًا إِذْ مَا فِي الدَّيْنِ لَا يَتَغَيَّرُ إِلَّا بِقَبْضِ صَحِيحٍ وَلَوْ أُعْطِيَ صَبِيٌّ دِينَارًا لِمَنْ يَتَّقَدُّهُ أَوْ مَتَاعًا لِمَنْ يَقْوُمُهُ ضَمِنَ الْآخِذُ إِنْ لَمْ يَرُدَّهُ لَوْلِيهِ إِنْ كَانَ مِلْكُ الصَّبِيِّ أَوْ لِمَالِكِهِ إِنْ كَانَ لِغَيْرِهِ وَلَوْ أَوْصَلَ صَبِيٌّ هَدِيَّةً إِلَى غَيْرِهِ، وَقَالَ هِيَ مِنْ زَيْدٍ مَثَلًا أَوْ أَخْبَرَ بِالْإِذْنِ بِالْدُّخُولِ عَمَلٌ بِخَبَرِهِ مَعَ مَا يُقْبَدُ الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ مِنْ قَرِينَةٍ وَكَالصَّبِيِّ فِي ذَلِكَ الْفَاسِقُ. اه. نِهَايَةُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا أَنَّهُ جَرَى عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَقَالَ أَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَيَغْرَمُ بَعْدَ الْبُلُوغِ. اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر أَوْ اقْتَرَضَهُ وَمِثْلُهُمَا مَا يَفْتَضِي التَّمْلِيكَ مِنَ الْعُقُودِ، وَقَوْلُهُ: م ر بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ شَنِخُ الْإِسْلَامِ فِي بَابِ الْحَجْرِ، وَقَوْلُهُ: م ر وَلَمْ يَأْذَنْ الْوَلِيَّانِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ عَلِمَ الْوَلِيُّ بِذَلِكَ، وَأَقَرَّهُ وَلَوْ قِيلَ بِالضَّمَانِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا، وَقَوْلُهُ: م ر ضَمِنَ كُلُّ إلخ أَي لِعَدَمِ إِذْنِ الْوَلِيِّ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَثْبُتُ الْبَدَلُ فِي دِمَةِ الصَّبِيِّ وَيُؤَدِّي الْوَلِيُّ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ، وَقَوْلُهُ: م ر فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا أَيِ الْوَلِيِّينِ أَوْ بِإِذْنِ أَحَدِهِمَا فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ فِيمَا أُذِنَ فِيهِ لِمَوْلِيهِ، وَقَوْلُهُ: م ر، وَهُوَ مِلْكُ الصَّبِيِّ أَيِ أَمَّا إِذَا كَانَ مِلْكُ الْوَلِيِّ فَإِنَّهُ يَبْرَأُ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ هُوَ الْمُضَيِّعُ لِمَالِهِ، وَقَوْلُهُ: م ر نَعَمْ إِنْ رَدَّهُ أَيِ الْبَائِعِ بِإِذْنِهِ أَيِ الْوَلِيِّ، وَقَوْلُهُ: م ر وَلَهُ أَيِ الصَّبِيِّ، وَقَوْلُهُ: بَرَأَ أَيِ الْبَائِعِ، وَقَوْلُهُ: م ر سَلَّمَ وَدِيعَتِي لِلصَّبِيِّ أَيِ سَوَاءَ عَيْنَةٍ أَوْ أَطْلَقَ، وَقَوْلُهُ: م ر فَفَعَلَهُ بَرَأَ أَيِ، وَإِنْ أَيْمَ

(قُلْتُ: وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ بِغَيْرِ حَقٍّ) فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ مُكْرَاهٍ فِي مَالِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ لِعَدَمِ الرِّضَا وَلَيْسَ مِنْهُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ قَوْلُ مُجَبِّرٍ لَهَا لَا أَزْوَاجُكَ إِلَّا إِنْ بَعْتَنِي مِثْلًا كَذَا.....

فَلَوْ أَتَكَرَّرَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ الْإِذْنَ صُدُقَ بَيْمِينِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، وَقَوْلُهُ : مَرَّ بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ دَيْنًا أَوْ فَلَائِيئًا مِنْهُ وَكَالَّذِينَ خُبِرُوا الْوُظَائِفَ وَدَرَاهِمُ الْجَامِكِيَّةِ إِذَا دَفَعَهُمَا مَنْ هُمَا تَحْتَ يَدِهِ لِلصَّبِيِّ ، وَقَوْلُهُ : مَرَّ عَمِلَ بِخَبَرِهِ أَوْ فَإِنْ تَبَيَّنَ كَذِبُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ رَدُّهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَرَدُّ بَدَلِهِ إِنْ كَانَ تَالِفًا ، وَقَوْلُهُ : مَرَّ وَكَالصَّبِيِّ فِي ذَلِكَ أَوْ فِي إِصْصَالِ الْهَدِيَّةِ وَالْإِخْبَارِ بِالْذُّخُولِ ، وَقَوْلُهُ : مَرَّ وَالْفَاسِقُ وَمِثْلُهُ الْكَافِرُ . اهـ ع ش .

❑ قَوْلُ (سُئِلَ) : (وَعَدَمُ الْإِكْرَاهِ بِغَيْرِ حَقٍّ) وَلَا أَثَرَ لِقَوْلِ الْمُكْرَاهِ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا فِي الصَّلَاةِ فَتَبْطُلُ بِهِ فِي الْأَصَحِّ وَلَا لِغَيْلِهِ إِلَّا فِي الرِّضَاعِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّحْوِيلِ عَنِ الْقِبْلَةِ وَتَرْكِ الْقِيَامِ فِي الْفَرِيضَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ وَكَذَا الْقَتْلُ وَنَحْوُهُ فِي الْأَصَحِّ وَكُلُّ هَذَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَيَزُودُ عَلَى الْأَوَّلِ مَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى طَلَاقِ زَوْجَةٍ نَفْسِهِ أَوْ بَيْعِ مَالِهِ أَوْ عَتَقِ عَبْدَهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَنْقُذُ . وَعَلَى الثَّانِي مَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى إِثْلَافِ مَالٍ الْغَيْرِ أَوْ أَكَلِهِ أَوْ تَسْلِيمِ الْوَدِيعَةِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ الْجَمِيعَ ، وَمَا لَوْ أَكْرَهَ مَجُوسِيٍّ مُسْلِمًا عَلَى ذَبْحِ شَاةٍ أَوْ مُحَرَّمٍ خِلَافًا عَلَى ذَبْحِ صَيْدٍ قَدْ بَحَّ عَنْهُ يَحِلُّ وَمَا لَوْ أَكْرَهَ عَلَى غَسْلِ مَيِّتٍ لَمْ يَتَوَجَّهْ عَلَيْهِ غَسْلُهُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَمَا لَوْ أَكْرَهَ عَلَى وَطْءِ زَوْجَتِهِ أَوْ أَمَتِهِ فَأَخْبَلَهُمَا فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيَسْتَقِرُّ لِلزَّوْجَةِ بِهِ الْمَهْرُ وَلِلْأُمَةِ أَمِيَّةُ الْوَلَدِ وَحَلَّتِ الزَّوْجَةُ لِلْمُطَلَّقِ ثَلَاثًا وَمَا لَوْ حَضَرَ الْمُحَرَّمُ عَرَفَةً مُكْرَهًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَقَوْلُهُ اهـ مُغْنِي . ❑ قَوْلُهُ : (فَلَا يَصِحُّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَا يَصِحُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَيْسَ مِنْهُ إِلَى بَخْلَافِهِ . ❑ قَوْلُهُ : (فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ مُكْرَاهٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ إِيقَاعَ الْبَيْعِ وَإِلَّا صَحَّ كَمَا بَحَثَهُ الزَّركَشِيُّ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ أَكْرَهَ عَلَى إِيقَاعِ الطَّلَاقِ فَقَصَدَ إِيقَاعَهُ صَحَّ لِقَصْدِهِ . انْتَهَى اهـ . سَمِ عَلَى حَجٍّ . اهـ ع ش . ❑ قَوْلُهُ : (فِي مَالِهِ الْإِنْفِ) وَكَذَا فِي مَالٍ غَيْرِهِ حَيْثُ كَانَ الْمُكْرَاهُ لَهُ غَيْرُ مَالِيكِهِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : (وَمَنْ أَكْرَهَ غَيْرَهُ الْإِنْفِ) وَيُؤْخَذُ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالطَّلَاقِ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى بَيْعِ أَحَدٍ هَذَيْنِ قَبَاعٍ وَاحِدًا مِنْهُمَا بَعِيْنَهُ فَإِنْ تَعَيَّنَتْ مُسْعِرٌ بِاخْتِيَارِهِ كَمَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى طَلَاقٍ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً بَعِيْنَهَا ، وَأَمَّا لَوْ عَيَّنَ لَهُ هُنَا أَحَدَهُمَا ، وَأَكْرَهَهُ عَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ ثُمَّ . ❑ قَوْلُهُ : (فِي مَالِهِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ كَانَ يَتَّبَعِي التَّقْيِيدُ بِهِذَا الْقَيْدِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ؛ لِأَنَّ عُمُومَهُ شَامِلٌ لِمَا لَوْ أَكْرَهَ غَيْرَهُ عَلَى بَيْعِ مَالٍ نَفْسِهِ فَيَبْطُلُ بِهِ الْبَيْعُ وَلَيْسَ مُرَادًا فَإِنْ عَقَّدَهُ صَحِيحٌ . اهـ ع ش . ❑ قَوْلُهُ : (وَلَيْسَ مِنْهُ) أَوْ مِنْ الْإِكْرَاهِ . ❑ قَوْلُهُ : (خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ الْإِنْفِ) كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ لَهَا مَدَدُوحةً عَنِ الْبَيْعِ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا طَلَبَتْ التَّزْوِيجَ فَاثْتَنَعَ زَوْجَهَا الْحَاكِمُ لَكِنْ انْظُرْ لَوْ جَهِلْتَ أَنَّ لَهَا مَدَدُوحةً وَاعْتَقَدْتَ أَنَّ لَا طَرِيقَ إِلَّا الْبَيْعَ هَلْ يَصِحُّ أَوْ لَا سَمِ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ قَدْ يُقَالُ الْأَقْرَبُ عَدَمُ الصَّحَّةِ

❑ قَوْلُهُ : (فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ مُكْرَاهٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ إِيقَاعَ الْبَيْعِ وَالْأَصَحُّ كَمَا بَحَثَهُ الزَّركَشِيُّ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ أَكْرَهَ عَلَى إِيقَاعِ الطَّلَاقِ فَقَصَدَ إِيقَاعَهُ صَحَّ لِقَصْدِهِ . اهـ ع ش . ❑ قَوْلُهُ : (وَلَيْسَ مِنْهُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ الْإِنْفِ) كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ لَهَا مَدَدُوحةً عَنِ الْبَيْعِ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا طَلَبَتْ التَّزْوِيجَ فَاثْتَنَعَ زَوْجَهَا الْحَاكِمُ لَكِنْ انْظُرْ لَوْ جَهِلْتَ أَنَّ لَهَا مَدَدُوحةً وَاعْتَقَدْتَ أَنَّ لَا طَرِيقَ إِلَّا الْبَيْعَ . انْتَهَى .

بخلافه بحق كأن أكرهه فله عليه أو تعين بيع ماله لوفاء دينه أو شراء مال أسلم إليه فيه فأجبره الحاكم عليه بالضرب وغيره، وإن صح بيع الحاكم له لتقصيره ومن أكرهه غيره ولو يبطل على بيع ماله نفسه صح منه؛ لأنه أبلغ في الإذن ويصح بيع المصادر مطلقاً إذ لا إكراه ظاهراً. (ولا يصح شراء) يعني تملك (الكافر) ولو مرتداً لنفسه بنفسه أو بوكيله ولو مسلماً.....

لاضطرارها إليه حيثئذ فيكون امتناعه من تزويجها كما لو هددها بإتلاف ماله بل أولى اهـ ع ش. ومثل الجهل العجز عن رفع الأمر إلى الحاكم أو عدم تزويجه إلا بماله له، وقع كما هو ظاهر. قو: (بخلافه بحق إلخ) ومن الإكراه بحق ما لو أكرهه الحاكم في زمن الغلاء على بيع ما زاد على حاجته مناجزة ومنه أيضاً ما لو طالبه المستحق ببيع ماله ووفاء دينه فحلف بالطلاق أنه لا يبيع فأكرهه الحاكم على البيع فباع صح، ولم يخش، وهو مقتضى كلام حن في باب الطلاق لكن مقتضى كلام الشارح م ر ثم الحث. اهـ ع ش. قو: (كأن أكرهه فله عليه) أي على بيع عين ماله أو الشراء بعين المال ومثل رقيقه من يستحق منفعته كموصى له بها ومؤجر. اهـ ع ش. قو: (فأجبره الحاكم عليه) أفهم أنه لا يصح لو باعه بإكراه غير الحاكم ولو كان المكروه مستحق الدين، وهو ظاهر؛ لأنه لا ولاية له نعم إن تعذر الحاكم فينتجه الصحة بإكراه المستحق أو غيره ممن له قدرة أو بتعاطيه البيع بنفسه كمن له شوكة مثل شاد البلد ومن في معناه؛ لأن المقصود إيصال الحق لمستحقه هذا ولصاحب الحق أن يأخذ ماله ويتصرف فيه بالبيع إن لم يكن من جنس حقه ويحصل حقه به، وأن يملكه إن كان من جنس حقه؛ لأنه ظافر ومنه ما يقع في مضربنا أن بعض الملتزمين بالبلاد يأخذ غلال الفلاحين ونحوها لامتيازهم من أداء المال أو مربيهم فيصح بيع الملتزم له ويحل الأخذ منه حيث وجدت شروط الظفر. اهـ ع ش.

قو: (ولو يبطل) أي بأن كان غير مالك لمنفعته. اهـ ع ش. قو: (بيع ماله نفسه) مفهومه أنه لا يصح إكراه الولي في مال مولى ولعله غير مراد، وأن المراد بماله ماله عليه ولاية فيدخل الولي في مال مولى، والحاكم في مال الممتنع أخذاً من العلة، ومحلّه في الولي حيث جاز له التوكيل كأن عجز عن المباشرة. اهـ ع ش. قو: (ويصح بيع المصادر) بفتح الدال من جهة ظالم بأن باع ماله لدفع الأذى الذي ناله؛ لأنه لا إكراه فيه إذ مقصود من صادر تحصيل المال من أي وجه كان. اهـ معني.

قو: (مطلقاً) أي ظاهراً وباطناً علماً له مال غيره أو لا. اهـ ع ش. قو: (يعني تملك) إلى قوله وينتجه إلحاق إلخ في النهاية إلا قوله أو على نحو ثوب إلى ومثله، وقوله وبحت إلى ويكرهه، وقوله ويردّه إلى ولا تملك الحزبي وكذا في المغني إلا قوله وكذا بها إلى ولا تملك الحزبي، وقوله: فإن امتنع. قول (لش): (الكافر) أي يقيناً فلو كان مشكوكاً في كفره فيبني أن يقال إن كان في دار الإسلام صح، وإن كان في دار الكفر لم يصح ثم رأيت في سم على البهجة ما يوافق. اهـ ع ش.

قو: (لنفسه) أي أول مثله نهاية ومعني. قو: (لنفسه) يأتي محترزه في قوله وللكافر التوكّل إلخ.

اهـ سم.

قو: (لنفسه) يأتي محترزه في قوله وللكافر التوكّل إلخ.

(المُضَحَّف) يعني كما هو ظاهر ما فيه قرآن، وإن قل، وإن كان ضَمَنَ نحو تفسير أو علم أو على نحو ثوب أو جدار ما عدا النَقْدَ للحاجة ومن ثم لو اشترى دارًا بسقفها قرآن بطل البيع فيما عليه قرآن وصح في الباقي تفريقًا للصَّفقة ومثله الحديث أي ما هو فيه ولو ضعيفًا فيما يظهر؛ لأنهما أولى من الآثار الآتية وكُثِبَ العلم التي فيها.....

☐ قوله (شئ): (المُضَحَّف) خَرَجَ جِلْدُهُ الْمُتَفَصِّلُ عَنْهُ فَإِنَّهُ، وَإِنْ حُرِّمَ مَسَّهُ لِلْمُحَدِّثِ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِلْكَافِرِ كما أفتى به شيخنا الزملي.

(فرغ): اشترى مسلم وكافر مُضَحَّفًا فَاَلْمُعْتَمَدُ صِحَّتُهُ لِلْمُسْلِمِ فِي نَضْفِهِ م ر سم على حج. اه. ع ش. قوله: (ما فيه قرآن) شاملٌ لِلتَّمِيمَةِ، وهو مُتَّجِهٌ. ☐ وقوله: (وإن قل) هل يَشْمَلُ حَرْفًا وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الحَرْفَ إِنْ أُثْبِتَ فِيهِ بِقَصْدِ الْقُرْآنِيَّةِ اِمْتَنَعَ الْبَيْعُ حَيْثُذِ، وَإِلَّا فَلَا وَمِثْلُ الْمُضَحَّفِ الْقُرْآنُ وَالْإِنْجِيلُ فَيَمْتَنِعُ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ تَغْيِيرُهُمَا سَمٍ عَلَى حَجِّ. اه. ع ش. ☐ قوله: (أو جدار) يُخَالِفُهُ قَوْلُ النَّهْيِ وَيَلْحَقُ بِهَا أَيُّ بِالْقُدُودِ الَّتِي عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ فِيمَا يَظْهَرُ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلْوَى أَيْضًا مِنْ شِرَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ الدَّوْرَ، وَقَدْ كُتِبَ فِي سَفْهِهَا شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ فَيَكُونُ مُغْتَفَرًا لِلْمُسَامَحَةِ بِهِ غَالِبًا. اه. قال ع ش قوله: م ر لِلْمُسَامَحَةِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ الثُّوبِ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ لِعَدَمِ قَصْدِ الْقُرْآنِيَّةِ بِمَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْغَالِبُ فِيمَا يُكْتَبُ عَلَى الثِّيَابِ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ التَّبَرُّكُ لِلْأَيْسِ فَاشْبَهَ التَّمَامِ عَلَى أَنْ فِي مَلَابَسِهِ يَلِدُنِ الْكَافِرِ امْتِنَانًا لَهُ وَلَا كَذَلِكَ مَا يُكْتَبُ عَلَى السُّقُوفِ وَلَا فَرْقٌ فِي الْقُرْآنِ بَيْنَ كَوْنِهِ مَنْسُوخَ التَّلَاوَةِ وَلَوْ مَعَ نَسْخِ الْحُكْمِ وَغَيْرِهِ. اه. وقوله: وَلَا فَرْقَ الْخِ فِي سَمٍ مِثْلُهُ. ☐ قوله: (بطل البيع فيما عليه قرآن) نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ عَنْ قَتَوَى بَعْضُهُمْ ثُمَّ خَالَفَهُ. اه. سَم. ☐ قوله: (ولو ضعيفًا) وَذَلِكَ؛ لِأَنَّا لَمْ نَقْطَعْ بِنَفْيِ نِسْبَتِهِ عَنْهُ - ﷺ - وَخَرَجَ بِالضَّعِيفِ الْمَوْضُوعِ. اه. ع ش عبارة سَم، وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمُتَّقَى عَلَى وَضْعِهَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ تَضَمَّنَتْ آثَارُ السَّلَفِ أَوْ مَا فِي مَعْنَى الْأَثَارِ اِمْتَنَعَ بَيْعُهَا مِنَ الْكَافِرِ، وَإِلَّا فَلَا. اه. ☐ قوله: (لأنهما) أَيِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ وَغَيْرِهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى الْإِفْرَادَ كَمَا فِي النَّهْيِ. ☐ قوله: (التي بها آثار السلف) وَلَا يَتَّبَعُ أَنْ

☐ قوله: (المُضَحَّف) خَرَجَ جِلْدُهُ الْمُتَفَصِّلُ عَنْهُ فَإِنَّهُ وَإِنْ حُرِّمَ مَسَّهُ لِلْمُحَدِّثِ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِلْكَافِرِ كما أفتى به شيخنا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ.

(فرغ): اشترى مسلم وكافر مُضَحَّفًا فَاَلْمُعْتَمَدُ صِحَّتُهُ لِلْمُسْلِمِ فِي نَضْفِهِ م ر. ☐ قوله: (ما فيه قرآن) شاملٌ لِلتَّمِيمَةِ، وهو مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْقُصُ عَنْ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَلَا عَنْ آثَارِ السَّلَفِ بَلْ تَرِيدُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالْجَوَابُ عَنْ إِزْسَالِ كُتْبِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلْكَفَّارِ مُمَكِّنٌ وَمُخْرِجٌ لِجِلْدِهِ، وَإِنْ لَمْ تَقْطَعْ النَّسْبَةَ وَلَيْسَ بَعِيدًا إِذْ لَيْسَ قُرْآنًا وَلَا نَحْوَهُ وَحُرْمَةُ الْمَسِّ أَمْرٌ آخَرُ أَيِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ، وَهَلْ يَشْمَلُ مَا فِيهِ قُرْآنٌ وَلَوْ حَرْفًا وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْحَرْفَ إِنْ أُثْبِتَ فِيهِ بِقَصْدِ الْقُرْآنِيَّةِ اِمْتَنَعَ الْبَيْعُ حَيْثُذِ، وَإِلَّا فَلَا. ☐ قوله: (بطل البيع فيما عليه قرآن) نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ عَنْ قَتَوَى بَعْضُهُمْ ثُمَّ خَالَفَهُ. ☐ قوله: (التي فيها آثار السلف) هَذَا الصَّنِيعُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ سَبَبَ الْمَنْعِ تِلْكَ الْأَثَارُ فَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ الْمَنْعِ إِذَا تَجَرَّدَتْ عَنِ الْعِلْمِ وَلَا يَتَّبَعُ

أَثَارُ السَّلَفِ وَذَلِكَ لِتَعْرِضِهَا لِلِامْتِهَانِ وَبَحَثَ أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ أَوْ آلَةٍ لَهُ كَذَلِكَ وَيُكْرَهُ.....

غَيْرَ السَّلَفِ مِنْ مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ وَصُلَحَائِهِمْ كَالسَّلَفِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّلَفِ مَا يَعُمُّ أَيْمَةَ الْخَلْفِ إلخ. اه. سم. ه. قُود: (أَثَارُ السَّلَفِ) أَي كَالْحِكَايَاتِ الْمَأْثُورَةِ عَنِ الصَّالِحِينَ زِيَادِيٍّ وَفِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَلَا يَبْعُدُ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ سَيِّمًا نَبِيًّا كَالْآثَارِ. اه. وَقِيلَ عَنِ الْعَلَامَةِ شَيْخِنَا سُلَيْمَانَ الْبَابِلِيِّ تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِمَنْ لَا يَعْتَقِدُ تَعْظِيمَ ذَلِكَ النَّبِيِّ كَالْتَصَارِي بِالنُّسْبَةِ لِسَيِّدِنَا مُوسَى. اه. أَقُولُ وَفِيهِ وَفَقَةٌ وَيَتَّبِعِي الْأَخْذُ بِأَطْلَاقِهِمْ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ أَسْمَاءُ صُلَحَاءِ الْمُؤْمِنِينَ حَيْثُ وَجَدَ مَا يُعَيِّنُ الْمُرَادَ بِهَا كَأَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا بِالْأَوَّلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا اسْتَفْتَاهُ دِمِّيٌّ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ لَفْظَ الْجَلَالَةِ فَتَبَّةً لَهُ فَإِنَّهُ يَبْعُ كَثِيرًا الْخَطَأَ فِيهِ. اه. ع. ش.

ه. قُود: (لِتَعْرِضِهَا لِلِامْتِهَانِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ تَمْلِيكُ مَا فِيهِ أَثَارُ الصَّحَابَةِ أَوْ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالصُّوفِيِّينَ لِمَنْ يُبْغِضُهُمْ مِنَ الْمُتَبَدِّعِينَ كَالرَّوَافِضِ وَالْوَهَابِيِّينَ بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ إِهَانَتَهُمْ أَشَدُّ مِنْ إِهَانَةِ الْكُفَّارِ. ه. قُود: (وَبَحَثَ إلخ) الْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ م. ر. اه. سَمٍ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا خَلَّتْ كُتُبُ الْعِلْمِ عَنِ الْآثَارِ، وَإِنْ تَمَلَّكَتْ بِالشَّرْعِ كُتُبٌ نَحْوِ وَلَعَةٍ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ. اه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م. ر. كُتُبُ نَحْوِ إلخ أَي وَفَقَهُ كَمَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ. اه. وَقَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. كُتُبُ نَحْوِ إلخ أَي إِذَا خَلَّتْ عَنِ بَسْمِ اللَّهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: م. ر. خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ تَبَعَهُ حَجٌّ. اه. وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ السُّبْكِيُّ وَالْأَخْسَنُ أَنَّ يُقَالُ وَكُتُبُ عِلْمٍ، وَإِنْ خَلَّتْ عَنِ الْآثَارِ تَعْظِيمًا لِلْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ. انْتَهَى. وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ ابْنُهُ وَتَعْلِيلُهُ يُفِيدُ جَوَازَ تَمْلِكِهِ كُتُبَ عُلُومٍ غَيْرِ شَرْعِيَّةٍ وَيَتَّبِعِي مَنْعُهُ مِنْ تَمْلِكِ مَا يَتَعَلَّقُ مِنْهَا بِالشَّرْعِ كُتُبُ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ. قَالَ شَيْخُنَا: وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرُ أَي بَلِ الظَّاهِرُ الْجَوَازُ، وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَوْ نَسَخَ الْكَافِرُ مُصْحَفًا أَوْ شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ مِنْ كُتُبِ حَدِيثِ أَمِيرٍ بِإِزَالَةِ الْمِلْكِ عَنْهُ. اه. ه. قُود: (كَذَلِكَ) وَيُمنَعُ الْكَافِرُ مِنْ وَضْعِ يَدِهِ عَلَى الْمُصْحَفِ لِتَجْلِيدِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَإِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ بِخِلَافِ تَمْكِينِهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ نِهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. لِتَجْلِيدِهِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ احتَجَّ لِلتَّجْلِيدِ وَانْحَصَرَ فِي

أَنَّ غَيْرَ السَّلَفِ مِنْ مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ وَصُلَحَائِهِمْ كَالسَّلَفِ وَشَمِلَ كُتُبُ الْعِلْمِ الَّتِي فِيهَا الْآثَارُ كُتُبُ غَيْرِ الشَّرْعِيِّ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ سَبَبَ الْمَنْعِ الْآثَارُ فَلَا يَضُرُّ ضَمُّ غَيْرِهَا إِلَيْهَا وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَنْسُوخَ التَّلَاوَةِ فَقَطُّ مِنَ الْقُرْآنِ أَوَّلَى بِالْمَنْعِ مِنَ الْآثَارِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ، وَإِنَّمَا زَالَ عَنْهُ وَضْفُ الْقُرْآنِيَّةِ فَقَطُّ بَلْ قَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي الْمَنْعُ فِي مَنْسُوخِ التَّلَاوَةِ وَالْحُكْمُ لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَإِنَّ التَّمَائِمَ أَوَّلَى بِالْمَنْعِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ: وَإِنْ أَيْ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّلَفِ هُنَا مَا يَعُمُّ أَيْمَةَ الْخَلْفِ إلخ. وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَى وَضْعِهَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالُ إِنَّ تَضَمَّنَتْ أَثَارًا لِلْسَّلَفِ أَوْ مَا فِي مَعْنَى الْآثَارِ امْتَنَعَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْكَافِرِ، وَإِلَّا فَلَا وَلَا يَبْعُدُ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ سَيِّمًا نَبِيًّا كَالْآثَارِ. ه. قُود: (وَبَحَثَ أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ إلخ) الْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ م. ر. وَقَوْلُهُ: لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَلَا كِرَاهَةَ فِيهِ لِحَاجَةٍ، وَقَوْلُهُ: دُونَ شِرَائِهِ أَيْ فَلَا كِرَاهَةَ فِيهِ مُطْلَقًا.

لِغَيْرِ حَاجَةٍ يَبِيعُ الْمُصْحَفُ دُونَ شِرَائِهِ (و) لَا تَمْلِكُ الْكَافِرُ وَلَوْ بَوَكِيلَهُ (الْمُسْلِمُ) وَلَوْ بَنَحُو تَبَعِيَّةَ
وَالْمُرْتَدَّ أَوْ بَعْضَ أَحَدِهِمَا، وَإِنْ قُلَّ وَلَوْ بِشَرِطِ الْعِثْقِ (فِي الْأَطْهَرِ) لِمَا فِيهِ مِنْ إِذْلَالِ الْمُسْلِمِ
وَالْحَقُّ بِهِ الْمُرْتَدُّ لِبَقَاءِ عِلْقَةِ الْإِسْلَامِ فِيهِ فَفِي تَمَكِينِ الْكَافِرِ مِنْهُ إِزَالَةٌ لَهَا (إِلَّا أَنْ يَعْتَقَ) أَيُّ يُحْكَمُ
بِعِثْقِهِ ظَاهِرًا (عَلَيْهِ) بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ كَبَعْضِهِ وَمَنْ أَقْرَأَ أَوْ شَهِدَ بِخُرَيْتِهِ وَمَنْ قَالَ لِمَالِكِهِ أَعْتَقَهُ
عَنِّي، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ عَوَضًا؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ كَالْبَيْعِ (فَيَصِحُّ) بِالرَّفْعِ لِفَسَادِ مَعْنَى النِّصَبِ (فِي الْأَصَحِّ)
شِرَاؤُهُ لَانْتِفَاءِ إِذْلَالِهِ بِعِثْقِهِ.

الْكَافِرِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ غَايَةَ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى عَدَمِ تَمَكِينِهِ مِنْهُ تَقْصَانُ رِيقِهِ أَوْ تَلْفُهُ وَلَمْ يَنْظُرُوا لَهُ فِي غَيْرِ
هَذِهِ الصُّورَةِ، وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ تَمَكِينِهِ الْإِنْفِخَ أَيُّ إِذَا رُجِيَ إِسْلَامُهُ بَأَنَ فُهِمَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُرْجَ
إِسْلَامُهُ فَإِنَّهُ يُمْتَنَعُ مِنْهَا وَالْمُخَاطَبُ بِالْمَنْعِ الْحَاكِمُ لَا الْآحَادُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفِتْنَةِ ش. هـ. قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ حَاجَةٍ)
أَيُّ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ لِحَاجَةٍ. اهـ. س. هـ. قَوْلُهُ: (يَبِيعُ الْمُصْحَفُ) خَرَجَ بِهِ الْمُشْتَبِلُ عَلَى تَفْسِيرِ وَظَاهِرِهِ،
وَإِنْ كَانَ التَّفْسِيرُ أَقْلَ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ أَكْثَرَ وَكُتِبَ الْعِلْمُ وَالْحَدِيثُ وَلَوْ قُدْسِيًّا فَلَا يُكْرَهُ بَيْعُهُ. اهـ. ع. ش.
هـ. قَوْلُهُ: (دُونَ شِرَائِهِ) أَيُّ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ مُطْلَقًا. اهـ. س. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَنَحُو تَبَعِيَّةَ) حَذَفَ النَّهَايَةُ لِقُطْعَةِ
التَّخْوِ وَانْظُرْ مَا أَدْخَلَهُ الشَّارِحُ بِهَا.

هـ. قَوْلُهُ (س. هـ.): (وَالْمُسْلِمُ) أَيُّ الْمُتَّفَصِّلِ فَيَصِحُّ بَيْعُ الْأُمَةِ الْحَامِلِ بِمُسْلِمٍ عَنْ شُبُهَةِ لَا تَقْتَضِي حُرِّيَّةَ الْوَلَدِ
بَأَنَ ظَنَّتْهَا الْمُسْلِمُ زَوْجَتَهُ الْأُمَةُ لَانْتِفَاءِ الْإِذْلَالِ عَنْهُ، وَإِنْ قُلْنَا الْحَمْلُ يُعْلَمُ مَا دَامَ الْحَمْلُ ثُمَّ بَعْدَ انفصالِهِ
يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِجَعْلِهِ تَحْتَ يَدِ مُسْلِمٍ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَفُهِمَ مِنْهُ بِالْأُولَى أَنَّ سَيِّدَهَا لَا يُكَلِّفُ
بَيْعَهَا إِزَالَةَ لِلْمِلْكِ عَنِ الْمُسْلِمِ. اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (أَوِ الْمُرْتَدُّ) خَرَجَ بِهِ الْمُتَّفَعِّلُ مِنْ دِينٍ إِلَى آخَرٍ فَإِنَّهُ لَا
يَمْتَنِعُ بَيْعُهُ لِلْكَافِرِ زِيَادِيًّا. اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُ أَحَدِهِمَا) أَيُّ الْمُسْلِمِ وَالْمُرْتَدُّ. اهـ. ع. ش.
هـ. قَوْلُهُ: (إِزَالَةُ لَهَا) أَيُّ عِلْقَةِ الْإِسْلَامِ وَاحْتِمَالُ عَوْدِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ بِتَقْوِيهِ بِالْكَافِرِ مَعَ بُعْدِهِ عَنَّا.

هـ. قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا) اسْقَطَهُ النَّهَايَةُ وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى إِلَّا أَنْ يَعْتَقَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثِ صُورٍ الْأُولَى إِذَا كَانَ
الْمَبِيعُ أَصْلًا أَوْ قَرَعًا لِلْمُشْتَرِي الثَّانِيَةِ إِذَا قَالَ أَغْتَقَ عَبْدَكَ الْمُسْلِمَ عَنِّي بِعَوَضٍ أَوْ بغيرِهِ، وَاجَابَهُ. الثَّالِثَةُ
إِذَا أَقْرَأَ بِخُرَيْتِهِ عَبْدٌ مُسْلِمٌ ثُمَّ اشْتَرَاهُ قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ لَكِنَّ الصَّحِيحَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ افْتِدَاءٌ مِنْ جِهَةِ
الْمُشْتَرِي لَا شِرَاءَ. اهـ. وَعِلْمٌ مِنْ هَذَا أَنَّهُ كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَذْكُرَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ)
شَهِدَ بِخُرَيْتِهِ) أَيُّ، وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ شَهَادَتُهُ إِذْ لَا تَنْقُصُ عَنِ الْإِقْرَارِ. اهـ. س. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ قَالَ الْإِنْفِخَ) أَيُّ
الْكَافِرُ. اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (بِالرَّفْعِ) أَيُّ فَإِنَّهُ يَصِحُّ شِرَاؤُهُ مُغْنَى وَنَهَايَةُ. هـ. قَوْلُهُ: (لِفَسَادِ مَعْنَى النِّصَبِ)
عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَنَهَايَةُ، وَإِنَّمَا قِيدَتْ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ بِالرَّفْعِ تَبَعًا لِلشَّارِحِ لِيَكُونَ مُسْتَأْنَفًا إِذْ لَوْ كَانَ مَنصُوبًا
لَكَانَ مِنْ مَدْخُولِ الْإِسْتِثْنَاءِ قِيلَ زُمْ اسْتِثْنَاءُ الشَّيْءِ مِنْ نَقِيضِهِ أَيُّ يَلْزَمُ اسْتِثْنَاءُ الصَّحَّةِ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ،

هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ شَهِدَ بِخُرَيْتِهِ) أَيُّ، وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ شَهَادَتُهُ إِذْ لَا تَنْقُصُ عَنِ الْإِقْرَارِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِفَسَادِ مَعْنَى
النِّصَبِ) إِذِ التَّقْدِيرُ حِينَئِذٍ لَا يَصِحُّ شِرَاءُ الْكَافِرِ الْمُسْلِمِ إِلَّا أَنْ يَصِحَّ شِرَاؤُهُ فَتَأَمَّلْهُ أَوْ إِلَّا أَنْ يَعْتَقَ فَيَصِحَّ

(ولا) تَمَلَّكَ الذَّمِّيُّ بغير دارنا وكذا بها إنْ خُشِيَ إرساله إليهم على ما بُحِثَ ويُرَدُّه ما يأتي في جعل الحديد سلاحاً فالمُتَّجِه أنه مثله ولا تَمَلَّكَ (الحربي) ولو مُسْتَأْمَنًا (سلاحاً)، وهو هنا كُلُّ نافع في الحرب ولو درعاً وفَرَساً بخلافه في صلاة الخوف لاختلاف ملحظ المحلِّين أو بعضه؛ لأنه يستعين به على قتالنا فالمنع منه لأمر لازم لذاته فالحق بالذاتي في اقتضاء المنع فيه الفساد بخلاف الذَّمِّيِّ بدارنا؛ لأنه في قَبَضَتنا والباعِي، وقاطع الطريق أي لسهولة تدارك أمرهما، وأصل السلاح كالحديد لاحتمال أن يُجْعَلَ غير سلاح فإنْ ظُنَّ جعله سلاحاً.....

وهو فاسدٌ. اه. أي إذ التَّقْدِيرُ حَيْثُ لَا يَصِحُّ شِرَاءُ الْكَافِرِ الْمُسْلِمِ إِلَّا أَنْ يَصِحَّ شِرَاؤُهُ رَشِيدِي زَادَ سَمِ أَوْ إِلَّا أَنْ يَغْتَنَّقَ فَيَصِحَّ شِرَاؤُهُ فَتَأَمَّلُهُ. اه. وعبارة البصري وَرَأَيْتَ فِي بَعْضِ التَّعَالِيْقِ نَقْلًا عَنِ الْعَلَامَةِ الطَّنْذَنَانِي أَنَّ التَّصَبُّ يَفْتَضِي الصَّحَّةَ عَقِبَ الْعِنَقِ، وهو فاسدٌ بلى الأمر بالعكس. اه. قُود: (شِرَاؤُهُ) فاعِلٌ فَيَصِحُّ. قُود: (وَكَذَا بِهَا الْإِنِّ) اعْتَمَدَهُ م. ر. اه. سَم. قُود: (فَالْمُتَّجِه الْإِنِّ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَوَفَاقًا لِإِطْلَاقِ الْمُغْنِي. قُود: (أَنَّهُ) أَي تَمَلَّكَ ذَمِّيِّ بَدَارِنَا السَّلَاحَ (مِثْلُهُ) أَي كَتَمَلَّكَ الْحَرْبِيُّ الْحَدِيدَ فَيَحْرُمُ مَعَ الصَّحَّةِ. قُود: (وَلَوْ مُسْتَأْمَنًا) أَي أَوْ مُعَاهَدًا وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بَدَارِنَا وَيَدُلُّ عَلَيْهِ اقْتِصَارُهُ فِي بَيَانِ الْمَفْهُومِ عَلَى الذَّمِّيِّ بَدَارِنَا الْآتِي فِي قَوْلِهِ بِخِلَافِ الذَّمِّيِّ فِي دَارِنَا.

(فَرَعُ): لَوْ بَاعَ الْعَبْدُ الْكَافِرَ مِنْ حَرْبِي فَالظَّاهِرُ امْتِنَاعُهُ بِقِيَاسِ الْأَوَّلَى عَلَى آلَةِ الْحَرْبِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْغَرَضُ الظَّاهِرُ مِنَ الْآلَةِ وَالْخَبْلُ الْقِتَالُ وَلَا كَذَلِكَ الْعَبْدُ، وَهَذَا الثَّانِي هُوَ مُقْتَضَى تَغْلِيلِ صِحَّةِ بَيْعِ الْحَدِيدِ بَأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ جَعْلُهُ عُدَّةَ حَرْبٍ، وَقَدْ جَزَمَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِنَقْلِ الصَّحَّةِ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ. اه. ع. ش.

قُود (سَلَحًا) هَلْ كَالسَّلَاحِ الشُّفْنُ لِمَنْ يُقَاتِلُ فِي الْبَحْرِ أَوْ لَا لِعَدَمِ تَعَيُّنِهَا لِلْقِتَالِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّجِه الْأَوَّلُ كَالْخَبْلِ مَعَ عَدَمِ تَعَيُّنِهَا لِلْقِتَالِ سَمِ عَلَى حَجِّ. اه. ع. ش. قُود: (وَقَرَسًا) أَي، وَإِنْ لَمْ تَصْلُحْ لِلرُّكُوبِ حَالًا وَكَذَا مَا يُلبَسُ لَهَا كَسْرَجٌ وَلِجَامٌ. اه. بُجَيْرِمِي. قُود: (بِخِلَافِهِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ) أَي فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالسَّلَاحِ نَمَّ مَا يَدْفَعُ لَا مَا يَمْنَعُ. اه. ع. ش. قُود: (أَوْ بَعْضُهُ) أَي بَعْضُ السَّلَاحِ شَائِعًا. اه. ع. ش. قُود: (لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ الْإِنِّ) أَي مَظِنَّةُ الْإِسْتِعَانَةِ لِيَكُونَ لَازِمًا سَمِ عَلَى حَجِّ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ إِذَا حُمِلَتْ الْإِسْتِعَانَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا لَمْ تَكُنْ لَازِمَةً لِلْبَيْعِ. اه. ع. ش. قُود: (فِيهِ) الْأَوَّلَى مِنْهُ. قُود: (بِخِلَافِ الذَّمِّيِّ بَدَارِنَا) أَي إِذَا لَمْ يُظَنَّ بِقَرِينَةٍ إِزْسَالِهِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ سَمِ وَنَهَايَةٍ.

قُود: (وَالْبَاعِي الْإِنِّ). قُود: (وَأَصْلُ السَّلَاحِ) كُلُّ مِنْهُمَا عَطْفٌ عَلَى الذَّمِّيِّ. اه. ع. ش. قُود: (لِاحْتِمَالِ الْإِنِّ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابُ حَادِثَةٍ، وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا، وَهُوَ أَنَّ طَائِفَةً مِنَ الْحَرْبِيِّينَ

شِرَاؤُهُ فَتَأَمَّلُهُ. قُود: (وَكَذَا بِهَا الْإِنِّ) اعْتَمَدَهُ م. ر. قُود: (وَلَوْ مُسْتَأْمَنًا) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. قُود: (سَلَحًا) هَلْ كَالسَّلَاحِ الشُّفْنُ لِمَنْ يُقَاتِلُ فِي الْبَحْرِ أَوْ لَا لِعَدَمِ تَعَيُّنِهَا لِلْقِتَالِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّجِه الْأَوَّلُ كَالْخَبْلِ مَعَ عَدَمِ تَعَيُّنِهَا لِلْقِتَالِ. قُود: (لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ) أَي مَظِنَّةُ الْإِسْتِعَانَةِ لِيَكُونَ لَازِمًا.

حَرَمَ وَصَحَّ كَبْبِعُهُ لِبَاغٍ أَوْ قَاطِعِ طَرِيقٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ). وَلِلْكَافِرِ التَّوَكُّلُ فِي شِرَاءِ كُلِّ مَا مَرَّ لِمُسْلِمٍ صَرَخَ بِهِ أَوْ نَوَاهُ وَيَجُوزُ بِلَا كِرَاهَةٍ ارْتِهَانُ وَاسْتِئْذَانُ وَاسْتِعَارَةُ الْمُسْلِمِ نَحْوَ الْمُصْحَفِ وَبِكِرَاهَةٍ إِبْجَارِ عَيْنِهِ، وَإِعَارَتِهِ، وَإِدَاعِهِ لَكِنْ يُؤْمَرُ بِوَضْعِ الْمَرْهُونِ عِنْدَ عَدْلٍ وَيَنْبُذُ عَنْهُ مُسْلِمٌ فِي قَبْضِ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ.....

أَسْرُوا جُمْلَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَجَاءُوا بِهِمْ إِلَى مَحَلَّةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَطَلَبُوا مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْمَحَلَّةِ أَنْ يَفْتَدُوا أُولَئِكَ الْأَسْرَى، وَقَالُوا لَا نُطْلِقُهُمْ إِلَّا بِبَيْرٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا تَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى الذَّهَابِ إِلَى بِلَادِنَا فَهَلْ يَجُوزُ الْإِفْدَاءُ بِذَلِكَ أَوْ يَحْرُمُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعَانَتِهِمْ عَلَى قِتَالِنَا؟. وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ قِيَاسَ مَا هُنَا مِنْ جَوَازِ بَيْعِ الْحَدِيدِ لَهُمْ جَوَازُ الْإِفْدَاءِ بِمَا طَلَبُوا مِنَ الْقَمْحِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ آلَةِ الْحَرْبِ وَلَا يَضْلُحُ بَلْ يُؤْخَذُ مِمَّا سَيَاتِي فِي الْجِهَادِ مِنْ اسْتِجَابِ فِدَاءِ الْأَسْرَى بِمَا لِيَ اسْتِجَابُ هَذَا. اهـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (حَرَمَ الْإِنْفِ) أَيِ بَيْعِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَصَحَّ) وَلَعَلَّهُ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى هَذَا الظَّنِّ لِعَدَمِ صَلَاحِيَّتِهِ لِلْحَرْبِ بِهَيْئَتِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ خِيفَ دَسٌّ ذِمِّي بَدَارِنَا السَّلَاحَ إِلَى أَهْلِ الْحَرْبِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ لَصَلَاحِيَّتِهِ لِلْحَرْبِ بِتِلْكَ الْهَيْئَةِ. اهـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (صَرَخَ بِهِ أَوْ نَوَاهُ) مَقْهُومُهُ الْبُطْلَانُ حَيْثُ لَمْ يَصْرُخْ بِالْوَكَالَةِ وَلَا نَوَى الْمَوْكَلُ، وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ مُسْلِمٍ أَوْ مُصْحَفٍ بَعَيْنِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (ارْتِهَانُ الْإِنْفِ) أَيِ ارْتِهَانُ الْكَافِرِ ذَلِكَ مِنَ مُسْلِمٍ. اهـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ الْمُصْحَفِ) أَيِ بَأَن رُجِي إِسْلَامُهُ وَاسْتِعَارَهُ لِيَدْفَعَهُ لِمُسْلِمٍ يُلْقَنُهُ مِنْهُ. اهـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَبِكِرَاهَةٍ إِبْجَارِ عَيْنِهِ الْإِنْفِ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْمُسْلِمِ وَنَحْوِ الْمُصْحَفِ وَخَرَجَ بِإِبْجَارِ عَيْنِهِ اسْتِجَارًا لَكِنْ عِبَارَةً مَرَّةً وَكَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ فَإِنْ اسْتَأْجَرَ عَيْنَهُ كُرْهًا. انْتَهَى. اهـ. سَمِ عِبَارَةً ع. ش. قَوْلُهُ: مَرَّةً فَإِنْ اسْتَأْجَرَ عَيْنَهُ كُرْهًا أَوْ لَوْ لِيَخْدُمَهُ مَسْجِدًا لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِذْلَالَةً. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَمَحَلُّ جَوَازِ اسْتِجَارِ الْكَافِرِ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي غَيْرِ الْأَعْمَالِ الْمُتَمَتَّنَةِ أَمَّا فِيهَا كِزَالَةٌ قَاضِرَاتُهُ فَتَمْتَنِعُ قَطْعًا. اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ يُؤْمَرُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي وَتُرْفَعُ يَدُهُ عَنْهُمَا فَيُوضَعَانِ عِنْدَ عَدْلٍ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَتَسَلَّمُهُمَا أَوَّلًا، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مِنْ ذَلِكَ بَلْ يَتَسَلَّمُ أَوَّلًا الْعَدْلُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ يُسَلَّمُ إِلَيْهِ الرَّقِيقُ ثُمَّ يَنْزَعُ حَالًا إِذْ لَا مَحْذُورَ كَمَا فِي إِدَاعِهِ مِنْهُ بِخِلَافِ الْمُصْحَفِ فَإِنَّهُ مُحَدَّثٌ فَلَا يُسَلَّمُ إِلَيْهِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا مُتَّجِعًا وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ

٥. قَوْلُهُ: (لِبَاغٍ) يَنْبَغِي أَوْ لِدِمِّي بَدَارِنَا ظَنُّ إِزْسَالِهِ دَارَ الْحَرْبِ. ٥. قَوْلُهُ: (إِبْجَارِ عَيْنِهِ) خَرَجَ اسْتِجَارًا لَكِنْ عِبَارَةً مَرَّةً وَكَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ فَإِنْ اسْتَأْجَرَ عَيْنَهُ كُرْهًا. انْتَهَى. ٥. قَوْلُهُ: (فِي قَبْضِ الْمُصْحَفِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَنْبُذَ عَنْهُ فِي قَبْضِ الْمُسْلِمِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُسَلَّمَ إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْزَعُ حَالًا إِذْ لَا مَحْذُورَ كَمَا فِي إِدَاعِهِ مِنْهُ بِخِلَافِ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ، وَهُوَ احْتِمَالٌ فِي الْارْتِهَانِ لِلْأَذْرَعِيِّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ إِنَّهُ مُتَّجِعٌ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ احْتِمَالَيْنِ عَنْ ابْنِ الرُّفْعَةِ فِي أَنَّهُ يَتَسَلَّمُهَا وَلَا يَتَسَلَّمُهَا الْعَدْلُ، وَأَنَّ الشُّبْكِيَّ بَحَثَ تَرْجِيحَ الثَّانِي، وَأَنَّهُ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ، وَأَصْلُهَا ثُمَّ أَقَرَّ الرُّوضُ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا لَوْ اشْتَرَى كَافِرٌ رَقِيقًا كَافِرًا فَاسَلَّمَ الرَّقِيقُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَنَّهُ لَا يَقْبِضُهُ بَلْ يَقْبِضُهُ لَهُ الْحَاكِمُ وَيُمْكِنُ أَنْ يَفَرَّقَ بَأَن

وبإيجار المؤجر لمسلم كما يؤمر بإزالة ملكه ولو بنحو وقف على غير كافر أو بكتابة القرض عمن أسلم في يده أو ملكه قهراً بنحو إرث أو اختياراً بنحو فسخ أو إقالة أو رجوع أصل وإهب

غير المصحف مما ألحق به كالعبد أخذاً من العلة. اهـ. قوله: (وبإيجار المؤجر إلخ) أي ويؤمر في إجارة العين بإجارته لمسلم كما في المجموع بخلاف إجارة الذمة؛ لأن الأجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره. اهـ. مغني وفي سم بعد ذكر مثله عن الأسنى ولا يأتي هذا في المصحف. اهـ. عبارة النهاية وبإيجار المسلم المسلم. اهـ. قوله: (لمسلم) مفهومه أنه لا يكفي أن يؤجره لكافر ثم يؤمر ذلك الكافر أيضاً بإيجاره، وهكذا، وهو متجه سم على حج ولعله حيث فهم من حاله أن الغرض من ذلك التلاعب بالمسلم، وإيقاؤه في سلطنة الكفار، وإلا فلا مانع من إيجاره إلى كافر، وهو يؤجره إلى كافر آخر إن ظن أن ذلك وسيلة إلى إيجاره لمسلم هذا وبقي ما لو استعاره أو استودعه فهل يمكن من استخدامه في العارية وحفظه في الوديعة أو يتعين أن يستتبع مسلماً في حفظه ودفعه إلى مسلم يأخذه فيما تعود منفعة على الكافر مثلاً ككون المسلم أباً للكافر أو قرعاً له فيه نظر، ولا يتعد الثاني ثم رأيت في سم على البهجة ما يؤخذ منه تزجيح الأول قليلاً. اهـ. ع ش أقول، وهو أي الأول قضية تخصيص الشارح والنهاية والمغني الأمر برفع اليد بالمرهون والمؤجر دون المعاري والمودع.

قوله: (كما يؤمر بإزالة ملكه إلخ) ولا يكفي رهنه ولا إجارته ولا تزويجه ولا تديره ونحو ذلك؛ لأنها لا تفيد الاستقلال مغني ونهاية. اهـ. قوله: (أو بكتابة القرض) أي، وإن لم يزل بها الملك لإفادتها الاستقلال نهاية ومغني. اهـ. قوله: (ولو بنحو وقف) أي بيع أو هبة أو عتيق أو وقف على غير كافر أو نحو ذلك دفعا للإمانة والإذلال، وقطعاً لسلطنة الكافر على المسلم ولا يحكم بزواله. اهـ. مغني.

قوله: (عمن أسلم في يده إلخ)، وقد وصل بعضهم صور دخول المسلم في ملك الكافر ابتداءً إلى نحو خمسين صورة، وهي راجعة لقول بعضهم أسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة ما يفيد الملك القهري والفسخ واستعقاب العتيق أي بأن يشتري من يعيق عليه، وهو ضابط مهم. اهـ. نهاية

القبض مع ملك العين أقوى في التسلط يتبني أن يقبضه له الحاكم أيضاً في الإيجار. اهـ. قوله: (وبإيجار المؤجر لمسلم) قال في شرح الروض وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين إجارة الذمة، وإجارة العين، وقضية كلام أصليه أنه في إجارة العين دون إجارة الذمة قال الزركشي، وهو ظاهر؛ لأن الأجير فيها يمكنه تحصيل العمل بغيره. اهـ. ولا يأتي هذا في المصحف ومفهوم قوله لمسلم أنه لا يكفي أن يؤجره لكافر ثم يؤمر ذلك الكافر أيضاً بإيجاره، وهكذا وهو متجه. اهـ. قوله: (كما يؤمر بإزالة ملكه إلخ) قال في شرح العباب ولو حملت أمة الكافر من كافر بكناح أو شبهة ثم أسلم فإن قلنا الحمل يعطى حكم المعلوم أمر مالكها بإزالة ملكه عنها ذكره في البحر وفيه نظر، وأطال في بيان النظر ومنه أنه لا يتصور الإذلال هنا ثم قال هذا هو الذي يظهر ثم رأيت جمعاً متأخرين قالوا لا يجبر على إزالة ملكه عنها قبل الوضع، وأطال في بيان ذلك عنهم ومنه أنه بعد الوضع لا يمكن إجباره على إزالة ملكه عنه لمخذور

أو مُقْرِضٍ فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ رَفْعِ مِلْكِهِ بَاعَهُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مُشْتَرِيًا اسْتَكْسَبَ لَهُ عِنْدَ ثِقَةٍ وَكَذَا مُسْتَوْلَدَتُهُ وَمُدْبِرُهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ وَيَتَّجِهَ لِلْحَاقِّ مُعَلِّقُ الْعِتْقِ بِهِ، وَالْأَوْجَهُ لِجَبَاؤِهِ عَلَى قَبُولِ فِدَاءِ أَجْنَبِيٍّ لَهَا بِمُسَاوِي قِيَمَتِهَا، وَكَذَا لَوْ تَمَحَّضَ الرِّقُّ فِيمَا يَظْهَرُ لَا عَلَى قَبُولِ فِدَاءِ الْقَيْنِ

وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا أَنَّهُ قَالَ يَدْخُلُ الْمُسْلِمُ فِي مِلْكِ الْكَافِرِ ابْتِدَاءً فِي أَرْبَعِينَ ثُمَّ سَرَدَهَا ثُمَّ ذَكَرَ الضَّابِطَ الْمَذْكُورَ. هـ فَوُدَّ: (بَاعَهُ الْحَاكِمُ الْإِلَخ) وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ تَعَيَّنَ بَيْعُهُ عَلَى الْحَاكِمِ لِمَصْلَحَةِ الْمَالِكِ بِقَبْضِ الثَّمَنِ حَالًا، وَإِنْ كَانَ الْمَالِكُ مُحْيِرًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكِتَابَةِ. اهـ. نِهَآيَةُ. هـ فَوُدَّ: (بَاعَهُ الْحَاكِمُ) أَيُّ وَجُوبًا. هـ وَفَوُدَّ: (عِنْدَ ثِقَةٍ) وَلَوْ امْتَنَعَ الثَّقَةُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِأَجْرَةٍ جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْ سَيِّدِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فَيُجْبَرُ عَلَى دَفْعِهَا لَهُ. اهـ. ع ش. هـ فَوُدَّ: (وَكَذَا مُسْتَوْلَدَتُهُ الْإِلَخ) أَيُّ اسْتَكْسَبَتْ لَهُ عِنْدَ ثِقَةٍ قَالَ سَمَ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ تَأَخَّرَ الْإِسْتِيلَادُ عَنِ الْإِسْلَامِ أَهْ أَقُولُ بَلْ ظَاهِرُهُ رُجُوعُ قَوْلِهِ قَبْلَ إِسْلَامِهِ لِلْمُسْتَوْلَدَةِ أَيْضًا بِتَأْوِيلٍ مَن ذَكَرَ، وَقَدْ يُقَيِّدُهُ قَوْلُ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَكَذَا مُسْتَوْلَدَتُهُ أَيُّ الْكَافِرِ إِذَا اسْلَمَتْ. اهـ. هـ فَوُدَّ: (وَيَتَّجِهَ لِلْحَاقِّ الْإِلَخ) الْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ م ر. اهـ. سَمَ عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَلَوْ طَرَأَ إِسْلَامُ الْقَيْنِ بَعْدَ تَدْيِيرِ سَيِّدِهِ لَهُ لَمْ يُجْبَرْ عَلَى بَيْعِهِ عَلَى الْأَصَحِّ خَلْفًا مِنْ تَقْوِيَةِ غَرَضِهِ فَلَوْ كَانَ عَلَّقَ عِتْقَهُ بِصِفَةِ قَبْلَ إِسْلَامِهِ فَهُوَ كَالْقَيْنِ عَلَى الْأَقْرَبِ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر فَهُوَ كَالْقَيْنِ الْإِلَخ أَيُّ فَيُجْبَرُ عَلَى بَيْعِهِ خِلَافًا لِحَجٍّ حَيْثُ الْحَقُّ بِالْمُسْتَوْلَدَةِ وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ حَجٌّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرِ فَرْقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدْبِرِ الَّذِي طَرَأَ إِسْلَامُهُ. اهـ. هـ فَوُدَّ: (وَالْأَوْجَهُ لِجَبَاؤِهِ الْإِلَخ) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْإِجْبَارِ بَلْ امْتِنَاعُ هَذَا الْفِدَاءِ لِأَنَّهُ يَبِيعُ وَيَبِيعُهَا مُمْتَنِعٌ م ر. اهـ. سَمَ عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ إِجْبَارِهِ عَلَى بَيْعِهَا أَيُّ الْمُسْتَوْلَدَةِ مِنْ نَفْسِهَا بِثَمَنِ الْوَثْلِ خِلَافًا لِلرَّزْكَشِيِّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِجْحَافِ بِالْمَالِكِ بِتَأْخِيرِ الثَّمَنِ فِي الذَّمَّةِ فَإِنْ طَلَبَ غَيْرُهُ افْتِدَاءَهَا مِنْهُ بِقَدْرِ قِيَمَتِهَا لَمْ يُجْبَرْ أَيْضًا خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ إِذْ هُوَ يَبِيعُ لَهَا، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مُرَادُهُ حَجٌّ، وَقَوْلُهُ: م ر إِذْ هُوَ يَبِيعُ لَهَا الْإِلَخ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي دَعْوَاهُ أَنْ افْتِدَاءَهَا يَبِيعُ وَيُقَالُ إِنَّ مَا يَدْفَعُهُ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ تَنْجِيزِهِ الْعِتْقَ، وَهُوَ تَبَرُّعٌ مِنَ الدَّافِعِ. اهـ. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر إِذْ هُوَ يَبِيعُ الْإِلَخ تَوَقَّفَ شَيْخُنَا فِي الْحَاشِيَةِ فِي كَوْنِ الْإِفْتِدَاءِ بَيْعًا أَوْ لَا تَهْمُ فِيمَا لَا يُخَصُّ مِنْ كَلَامِهِمْ يَجْعَلُونَهُ مُقَابِلًا لِلْبَيْعِ وَمِنْ ثَمَّ أَجَازَ الشَّهَابُ حَجٌّ فِي تَخْفِئِهِ هَذَا الْإِفْتِدَاءَ لَكِنْ قَالَ الشَّهَابُ سَمَ فِي حَوَاشِيهِ. هـ فَوُدَّ: (حَجٌّ فِدَاءُ الْأَجْنَبِيِّ الْإِلَخ) انْظُرْ هَذَا الْفِدَاءَ هُنَا وَفِي تَمَحَّضِ الرِّقِّ الْآتِي هَلْ هُوَ عَقْدٌ عَتَاقِي، وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا أَوْ لَا فِيهِمَا فَمَا حُكْمُ الرِّقِّ حَيْثُ هَلْ انْقَطَعَ

التَّفْرِيقُ إِلَى أَنْ قَالَ وَمِثْلُ الرَّزْكَشِيِّ إِلَى الْأَخْذِ بِقَضِيَّةٍ مَا فِي الْبَحْرِ مِنْ إِجْبَارِهِ عَلَى إِزَالَةِ مِلْكِهِ عَنْهَا وَنَقَلَ احْتِجَاجَهُ ثُمَّ نَظَرَ فِيهِ فَرَاجِعُهُ. وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ إِلَّا إِذْ لَالَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَمَا فِي الْكُتُبِ.

هـ فَوُدَّ: (وَكَذَا مُسْتَوْلَدَتُهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ تَأَخَّرَ الْإِسْتِيلَادُ عَنِ الْإِسْلَامِ. هـ فَوُدَّ: (وَيَتَّجِهَ لِلْحَاقِّ الْإِلَخ) الْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ م ر. هـ فَوُدَّ: (وَالْأَوْجَهُ لِجَبَاؤِهِ) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْإِجْبَارِ بَلْ امْتِنَاعُ هَذَا الْفِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ وَيَبِيعُهَا مُمْتَنِعٌ وَلَوْ لِمَنْ تَعَتَّقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تَمْلِكُهَا، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ، وَإِنْ اسْتَلْزَمَ الْعِتْقَ م ر. هـ فَوُدَّ: (فِدَاءُ أَجْنَبِيٍّ الْإِلَخ) انْظُرْ هَذَا الْفِدَاءَ هُنَا وَفِي تَمَحَّضِ الرِّقِّ الْآتِي هَلْ هُوَ عَقْدٌ عَتَاقِي، وَهُوَ بَعِيدٌ

لِنَفْسِهِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ فَيَتَأَخَّرُ الْعَوَضُ. (وَالْمَبِيعُ) يَعْنِي الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ وَلَوْ تَمَنَّا (شُرُوطَ) خَمْسَةَ وَبَرِيدَ الرَّبَوِيِّ بِمَا يَأْتِي فِيهِ وَلَا يَرُدُّ نَحْوُ جِلْدِ الْأُضْحِيَّةِ وَحَرِيمِ الْمَلِكِ وَحَدِّهِ لِلْعَجْزِ عَنْ تَسْلِيمِهَا شَرْعًا قَبْلَ الْمَلِكِ يُغْنِي عَنْ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّ نَجَسَ الْعَيْنِ لَا يُمْلِكُ. اهـ. وَيُرَدُّ بِأَنَّ إِغْنَاءَهُ عَنْهَا لَا يَسْتَدْعِي عَدَمَ ذِكْرِهَا لِإِفَادَتِهِ تَحْرِيرَ مَحَلِّ الْخِلَافِ وَالِوَفَاقِ مَعَ الْإِشَارَةِ لِرَدِّ مَا

الْمَلِكُ عَنْهُ، وَهُوَ مُشْكِلٌ إِذَا لَا مَمْلُوكَ بِلَا مَالِكٍ أَوْ عَقْدُ عَتَاقَةٍ هُنَا لَا فِي تَمَحُّصِ الرُّقِّ بَلْ يَمْلِكُهُ فِيهِ الْمُفْتَدِي. وَالْوَجْهَ امْتِنَاعُ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ إِذَا لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ افْتِدَاؤُهَا عَقْدُ عَتَاقَةٍ بَلْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَيْهَا مَعَ غَيْرِهَا مُمْتَنِعٌ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى الْعِنْتِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَقْدُ بَيْعٍ وَيَتَعَمَّقُ لِغَيْرِهَا مُمْتَنِعٌ، وَأَمَّا فِي تَمَحُّصِ الرُّقِّ فَهُوَ بَيْعٌ كَسَائِرِ الْبُيُوعِ. انْتَهَى. فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ افْتِدَاءَهَا هُنَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْعًا لَهَا وَحَصَلَ الْجَوَابُ عَنِ تَوْقُفِ الشَّيْخِ ع. ش. اهـ. وَقَوْلُهُ: وَحَصَلَ الْجَوَابُ الْخُ فِيهِ وَفَقَهُ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ مَا لَمْ يَكُنْ الْفَتْوَى وَسَمٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَنَّ الْإِفْتِدَاءَ هُنَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْعًا فَمَتَّعَ ع. ش. كَلَامَ الْفَتْوَى هُنَا مُسْتَبَدًّا بِأَنَّ مَا دَفَعَهُ الْغَيْرُ هُنَا مِنْ قَبِيلِ التَّبَرُّعِ الْمَحْضِ لَا الْمَعَاوِضَةَ يَرُدُّ عَلَى كَلَامِ سَمٍ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

قوله: (يُغْنِي) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ نَحْوُ جِلْدِ الْأُضْحِيَّةِ، وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ الثَّانِي فِي الْفَتْوَى إِلَّا قَوْلَهُ، وَأَرَادَ إِلَى الْمُتَنِّ. قوله: (خَمْسَةَ) وَزَادَ الْبَارِزِيُّ الرُّوْيَةَ قَالَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ اشْتِرَاطَ الرُّوْيَةِ دَاخِلٌ فِي اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِدُونِ رُوْيَةٍ وَلَوْ وُصِفَ فَقَوْقُ الْوُصْفِ أُمُورٌ تَضِيقُ عَنْهَا الْعِبَارَةُ. اهـ. مُغْنِي. قوله: (وَيَزِيدُ الرَّبَوِيُّ الْخُ) أَي لَا يَرُدُّ الرَّبَوِيُّ عَلَى الْمُتَنِّ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي غَيْرِهِ فَإِنَّ لَهُ بَابًا يَخْصُهُ. اهـ. مُغْنِي. قوله: (بِمَا يَأْتِي فِيهِ) أَي مِنْ اشْتِرَاطِ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ وَالمُثَاقَلَةِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ. اهـ. ع. ش. وَقَوْلُهُ: وَلَا يَرُدُّ الْخُ أَي عَلَى مَا فَهِمَ مِنْ كَلَامِهِ مِنْ أَنَّ مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ صَحَّ بَيْعُهُ. اهـ. ع. ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَي مِنْ حَيْثُ تَوَقَّرَ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ فِيهِمَا أَي بِحَسَبِ الظَّاهِرِ مَعَ عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِهَا فِيهِمَا، وَأَرَادَ أَنَّ عَلَى الْمُنْطَوِقِ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ مَنَعَ كَوْنِ ذَلِكَ مُسْتَوْفِيًا لِلشُّرُوطِ. اهـ. قوله: (جِلْدِ الْأُضْحِيَّةِ) أَي بِالنَّسْبَةِ لِلْمُضْحَى وَرَوَيْتُهُ لَا الْفَقِيرَ كَمَا يَأْتِي فِي بَابِ الْأُضْحِيَّةِ. قوله: (وَحَرِيمِ الْمَلِكِ الْخُ) أَي إِذَا لَمْ يُمْكِنْ إِخْدَاطُ حَرِيمٍ آخَرَ لَهُ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَ الصَّحَّةُ. اهـ. مُغْنِي. قوله: (قِيلَ الْخُ) أَقَرَّهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ قَالَ السُّبْكِيُّ وَالَّذِي يَتَحَرَّرُ مِنَ الشُّرُوطِ الْمَلِكُ وَالْمُنْفَعَةُ فَلَا شَرْطَ لَهُ غَيْرُهَا، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ فَيُسْتَفَادُ مِنَ الْمَلِكِ؛ لِأَنَّ التَّجَسُّسَ غَيْرَ مَمْلُوكٍ، وَأَمَّا الْقُدْرَةُ عَلَى التَّسْلِيمِ وَالْعِلْمُ بِهِ فَشَرْطٌ فِي الْعَاقِدِ وَكَذَا كَوْنُ الْمَلِكِ لِمَنْ لَهُ الْعَقْدُ. اهـ. قوله: (مَعَ الْإِشَارَةِ الْخُ)

جِدًّا أَوْ لَا فِيهِمَا فَمَا حُكِمَ الرِّقِّي حَيْثُ هَلْ انْقَطَعَ الْمَلِكُ عَنْهُ، وَهُوَ مُشْكِلٌ إِذَا لَا مَمْلُوكَ بِلَا مَالِكٍ أَوْ عَقْدُ عَتَاقَةٍ هُنَا لَا فِي تَمَحُّصِ الرُّقِّ بَلْ يَمْلِكُهُ فِيهِ الْمُفْتَدِي وَالْوَجْهَ امْتِنَاعُ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ إِذَا لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ افْتِدَاؤُهَا عَقْدُ عَتَاقَةٍ بَلْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَيْهَا مَعَ غَيْرِهَا مُمْتَنِعٌ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى الْعِنْتِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَقْدُ بَيْعٍ وَيَتَعَمَّقُ لِغَيْرِهَا مُمْتَنِعٌ، وَأَمَّا فِي تَمَحُّصِ الرُّقِّ فَهُوَ بَيْعٌ كَسَائِرِ الْبُيُوعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (مَعَ الْإِشَارَةِ الْخُ) أَي؛ لِأَنَّ فِيهِ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ التَّجَسُّسَ لَا يُمْلِكُ بِالْبَيْعِ وَكَفَى بِهَا أَيْضًا فَائِدَةً.

عليه المخالف من عدم اشتراطها من اصلها أحدها (طهارة عينه) شرعاً، وإن غلبت النجاسة في مثله، وأراد بطهارة العين طهارتها بالفعل أو الإمكان لما يذكره في المتن (فلا يصح بيع الكلب) ولو معلماً (والخمر) يعني المسكر وسائر نجس العين ونحوه كمشبهين لم تظهر طهارة أحدهما.....

أي؛ لأن فيه تنبيهاً على أن النجس لا يملك بالبيع وكفى بهذا أيضاً فائدة. اهـ. سم. قوله: (شرعاً، وإن غلبت إلخ) يعني أن الشرط أن يكون مما حكم الشرع بطهارته، وإن كانت النجاسة غالبة في مثله. اهـ. رشيد. قوله: (بالفعل أو الإمكان) أقول يراد عليه المتن (النجس الآتي)؛ لأنه طاهر العين بالفعل ولعل حق العبارة أن يقول: وأراد بطهارة العين طهارتها حقيقة أو حكماً فخرج المتن المذكور؛ لأنه في حكم نجس العين؛ لأنه لا يمكن تطهيره فليس بطاهر العين حكماً فلي تأمل. اهـ. سم. قوله (سني): (بيع الكلب).

(فرغ): عدم دخول ملائكة الرحمة بيتاً فيه كلب هل هو، وإن جاز اقتناؤه أو وجب كما لو علم أنه يقتل لو لا اقتناؤه لحراسة قال م ر و ظاهر ما ورد أنها لا تدخل بيتاً فيه حائض مع أنها مغذورة لا صنع لها في الحيض عدم الدخول هنا سم على المنهج. اهـ. ع ش.

قوله (سني): (والخمر) أي ولو مختزماً. اهـ. مؤني. قوله: (يعني المسكر) ويجوز نقل اليد عن النجس بالدرهم كما في الثرول عن الوظائف. وطريقه أن يقول المستحق له أسقطت حقي من هذا بكذا فيقول الآخر قبلت اهـ شيخنا وتقدم عن سم ما يوافقه ويتبعني أن يزيد في الصيغة نحو لك.

قوله: (وسائر إلخ) بالجر عطفاً على الكلب. قوله: (ونحوه) أي نحو نجس العين. قوله: (كمشبهين) أي من الماء والمائع سم على حج. اهـ. ع ش. قوله: (لم تظهر طهارة أحدهما إلخ) أي فإن ظهرت ولو بنحو اجتihad صح. اهـ. نهاية قال ع ش. قوله: م ر ولو بنحو اجتihad صح أي لكن

قوله: (بالفعل أو الإمكان) أقول يراد عليه المتن (النجس الآتي)؛ لأنه طاهر العين بالفعل ولعل حق العبارة أن يقول: وأراد بطهارة العين طهارتها حقيقة وحكماً فخرج المتن المذكور؛ لأنه في حكم نجس العين؛ لأنه لا يمكن تطهيره فليس بطاهر العين حكماً فلي تأمل. قوله: (والخمر) يعني المسكر قال في شرح الثعالب وسيعلم مما يأتي في نكاح المشرِك أنه لو تابَعَ ذميان خمرًا ثم أسلما قبل القبض لم يتفسخ البيع ومن ثم قال ابن سريج لو أسلما ثم وجد المشتري بها عينا ينقص عشر ثمنها مثلاً رجع على البائع بأرضه، وهو عشر الثمن ولا يطل ذلك بإسلامهما قال في البحر فإن لم يرجع حتى صارت خلاً فقال البائع أنا أخذه، وأرد الثمن كان له ذلك. اهـ. ما في شرح الثعالب فلي تأمل فيه ولا يخفى أن قوله كان له ذلك خلاف قياس عدم انقاساخ البيع بالإسلام قبل القبض.

(فرغ): باع شافعي لنحو مالك ما يصح بيعه عند الشافعي دونه من غير تقليد منه للشافعي يتبعني أن يحرم ويصح؛ لأن الشافعي معين له على المغصية، وهو تعاطي العقد الفاسد ويجوز للشافعي أن يأخذ الثمن عملاً باعقاده م ر. قوله: (كمشبهين) أي من الماء والمائع.

بنحو اجتهد لصحة النهي عن ثمن الكلب، وأن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، وقول الجواهر لا يصح بيع لبن الرجل إذ لا يحل شربه بحال مردود بأنه مبني على الضعيف أنه نجس (والمتنجس الذي لا يمكن تطهيره) بالغسل (كالخل واللبن وكذا الدهن في الأصح) لتعذر تطهيره كما مرّ بدليله، وأعاده هنا ليبيّن جريان.....

يَعْلَمُ الْمُشْتَرِي بِالحَالِ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ أَي وَمَعَ ذَلِكَ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ اعْتِمَادًا عَلَى اجْتِهَادِ الْبَائِعِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يَقْلُدُ مُجْتَهِدًا آخَرَ وَعِبَارَةُ سَمَ عَلَى حَجِّ قَوْلِهِ: بَنَحُو اجْتِهَادَ قَضِيَّتِهِ صِحَّةُ بَيْعِ مَا ظَهَرَتْ طَهَارَتُهُ بِاجْتِهَادِ، وَإِنْ امْتَنَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ أَي مَا لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّقْلِيدُ وَلَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لِلْحُكْمِ بِالطَّهَارَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ثُمَّ انْظُرْ هَلْ يَجِبُ إِعْلَامُهُ بِالحَالِ الْوَجْهَ نَعَمْ إِنْ لَمْ يَجُزْ لَهُ تَقْلِيدُهُ هَذَا وَيُجَابُ عَمَّا مَرَّ بَأَنَّ مِنْ فَوَائِدِهِ جَوَازُ بَيْعِهِ لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ وَيَجْرِي ذَلِكَ كُلُّهُ فِي مُخَالَفِ بَاعٍ مَا هُوَ طَاهِرٌ عِنْدَهُ فَقَطْ كَمَا مَرَّ. اهـ. وقول سَمَ لَكِنْ يَعْلَمُ الْخُ أَي قَلَوُ لَمْ يَعْلَمْ ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ عِنْدَ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَيْبٌ فِي الْمَبِيعِ يُقْصَرُ الرَّغْبَةُ فِيهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (لِصِحَّةِ النَّهْيِ الْخُ) أَي وَالتَّهْيُ عَنْ ثَمَنِهِ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ بَيْعِهِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى التَّهْيِ عِبَارَةُ التَّهْيِ وَالْمُغْنَى؛ لِأَنَّهُ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَقَالَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخُ، وَقِيسَ بِهَا مَا فِي مَعْنَاهَا. اهـ. قَالَ ع. ش.، وَقِيسَ بِهَا أَي بِالمَذْكُورَاتِ فِي الْحَدِيثَيْنِ. اهـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ) أَي عَدَمُ حُلِّ شُرْبِهِ (وَقَوْلُهُ: أَنَّهُ نَجَسٌ) أَي لَبَنُ الرَّجُلِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (لِتَعَذُّرِ تَطْهِيرِهِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا الدَّهْنُ أَي لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَلَيْسَ مَغْنَاهُ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهُ الَّذِي حَمَلَهُ عَلَيْهِ الْجَلَالُ الْمُحَلِّيُّ وَاعْلَمْ أَنَّ الْجَلَالَ الْمُحَلِّيَّ إِنَّمَا حَمَلَ الْمُشْتَرِ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ كَانَ خِلَافَ ظَاهِرِهِ حَتَّى لَا يُخَالَفَ طَرِيقَةُ الْجُمْهُورِ. وَحَاصِلُ مَا فِي الْمَقَامِ أَنَّ الْجُمْهُورَ بَنَوْا خِلَافَ صِحَّةِ بَيْعِ الدَّهْنِ الْمُتَنَجِّسِ عَلَى الضَّعِيفِ مِنْ إِمْكَانِ تَطْهِيرِهِ أَي فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَصَحِّ مِنْ عَدَمِ إِمْكَانِهِ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُهُ قَوْلًا وَاحِدًا وَخَالَفَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ قَبْلِيَاهُ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ عَدَمِ إِمْكَانِ تَطْهِيرِهِ أَي فَإِنْ قُلْنَا بِالضَّعِيفِ صَحَّ بَيْعُهُ قَوْلًا وَاحِدًا وَعَلَّطَهُمَا فِي الرُّوضَةِ قَالَ وَكَيْفَ يَصِحُّ مَا لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ. انْتَهَى. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَلَامُ الْكِتَابِ أَي الْمُنْهَاجِ يُفْهِمُ مُوَافَقَةَ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ. انْتَهَى. لِأَنَّ قَرَضَ كَلَامِهِ فِيمَا لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ فَالْجَلَالُ أَخْرَجَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ وَقَرَضَ الْخِلَافَ فِيهِ فِي أَنَّهُ هَلْ يُمَكِّنُ تَطْهِيرَ الدَّهْنِ الْمُتَنَجِّسِ أَوْ لَا فَلَا تَعَرَّضَ فِيهِ لِمَسْأَلَةِ الْبَيْعِ وَمِنْ ثَمَّ زَادَهَا عَلَيْهِ فِي الشَّرْحِ بَعْدُ، وَأَمَّا الشَّارِحُ مَرَّ هُنَا كَالشَّهَابِ حَجَّ قَائِلِيَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَكِنْ وَقَعَ فِي كَلَامِهِمَا تَنَاقُضٌ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمَا لِتَعَذُّرِ تَطْهِيرِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْخِلَافَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَعَذُّرِ الطَّهَارَةِ الَّذِي هُوَ

قَوْلُهُ: (بَنَحُو اجْتِهَادَ) قَضِيَّتُهُ صِحَّةُ بَيْعِ مَا ظَهَرَتْ طَهَارَتُهُ بِاجْتِهَادِهِ، وَإِنْ امْتَنَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ أَي مَا لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّقْلِيدُ وَلَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لِلْحُكْمِ بِالطَّهَارَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ثُمَّ انْظُرْ هَلْ يَجِبُ إِعْلَامُهُ بِالحَالِ الْوَجْهَ نَعَمْ إِنْ لَمْ يَجُزْ لَهُ تَقْلِيدُهُ هَذَا وَيُجَابُ عَمَّا مَرَّ بَأَنَّ مِنْ فَوَائِدِهِ جَوَازُ بَيْعِهِ لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ وَيَجْرِي ذَلِكَ كُلُّهُ فِي مُخَالَفِ بَاعٍ مَا هُوَ طَاهِرٌ عِنْدَهُ فَقَطْ كَمَا مَرَّ.

الخلاف في صحته بناءً على إمكان تطهيره، وإن كان الأصح منه أنه لا يصح فلا تكرر خلافاً لمن زعمه وكما تنجس، وإمكان طهر قليله بالمكاثرة وكثيره بزوال التغيير كما إمكان طهر الخمر بالتخلل وجلد الميتة بالانديباغ.....

طريقة الإمام والغزالي التي هي ظاهر المتن فيناقضه قولهما بعد، وأعادَه لِيُبينَ جريان الخلاف في صحته بناءً على إمكان تطهيره إلخ ومن ثم توقف الشهاب سم في كلام الشهاب حجج الموافق له ما في الشارح م ر هنا لكن بمجرّد الفهم. اهـ. رشيدِي والمُعني وافق الجلال المحلي فقال ما نصّه: وكذا الدهن كالزيت لا يُمكن تطهيره في الأصح؛ لأنه لو أمكن لما أمر بإراقة السمن، وهذه المسألة مُكرّرة في كلام المُصنّف فإنه ذكرها في باب التجاسات وظاهر كلامه صحّة البيع إذا قلنا: إنّه يطهر بالغسل، وهو وجه والأصح المنع ولو تصدّق بدهن نجس لنحو استصحاب به على إرادة نقل اليد جازاً والتصدق الهبة والوصية ونحوهما وكذلك الدهن السرجين والكلب ونحوهما. اهـ. عبارة ع ش قوله: وكذا الدهن، أي: لا يصح بيعه لتعذر تطهيره، أي: بناءً على الرّاجح وكذا لو قلنا: بإمكان تطهيره كما سيذكره وعليه فالمُصنّف لم يذكر الخلاف بناءً على إمكان التطهير ففي قوله: وأعادَه إلخ، مُسامحة. اهـ.

□ قوله: (الخلاف في صحته بناءً إلخ) أطال سم في استشكله. □ قوله: (بناءً إلخ) هذا البناء لا يُستفاد من المتن فكيف قال: لِيُبينَ إلخ. اهـ. سم. □ قوله: (وكما تنجس) إلى المتن في المُعني. □ قوله: (وكما إلخ) قال في الرّوض: ولا مانع أي ولا ينع مائع مُتنجس ولو دُفنا وماءً وصينغاً مع أنّه يطهر المضبوغ به بالغسل. اهـ. وهو يُفيد أنّ الصبغ المائع المُتنجس إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر بالغسل، وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره في أبواب الطهارة من أنّ المضبوغ بنجس لا يطهر إلا إذا انفصل عنه الصبغ من أنّه محمول على صبغ نجس العين أو فيه نجاسة عينية. اهـ. سم. □ قوله: (وإمكان طهر إلخ) مُبتدأ خبره قوله: (كإمكان طهر الخمر إلخ) أي إذ طهر ذلك من باب الإحالة لا من باب التطهير. اهـ. نهاية.

□ قوله: (الخلاف في صحته بناءً إلخ) إن أراد أنّ معنى قول المُصنّف وكذا الدهن إلخ وكذا الدهن لا يصح بيعه في الأصح، وأنّ هذا الأصح ومُقابله مُقرعان على القول بإمكان تطهيره فهذا يُنافي تعليل الأصح بتعذر تطهيره، وإن أراد أنّ الأصح مُفرّع على تعذر التطهير ومُقابله على إمكانه فهذا يُنافي تعليل قوله لِيُبينَ جريان الخلاف في صحته بناءً على إمكان تطهيره إذ جريان الخلاف بناءً على ما ذكر لم يُبين على هذا التقدير فتدبر إن أراد أنّ معنى قوله وكذا الدهن إلخ وكذا لا يُمكن تطهير الدهن في الأصح فلا يصح بيعه في الأصح فهذا لا يُناسب تعليل الأصح بقوله لتعذر تطهيره إذ تعذر التطهير هو عدم إمكانه ففيه تعليل الشيء بنفسه اللهم إلا أن يجعل قوله: لتعذر تطهيره تعليلاً للمخدوف المشار إليه بقولنا فلا يصح بيعه، وقوله: كما مر لا يُنافي أنّه مذكور هنا أيضاً بقول المتن وكذا إلخ فليأمل.

□ قوله: (بناءً إلخ) هذا البناء لا يُستفاد من المتن فكيف قال لِيُبينَ إلخ. □ قوله: (وكما تنجس) قال في الرّوض ولا مانع أي ولا ينع مائع مُتنجس ولو دُفنا وماءً وصينغاً مع أنّه يطهر المضبوغ به بالغسل. اهـ.

وَكَاجِرٌ عُجِنَ بَزْبِلٍ لَا دَارَ بُنِيَتْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا تَابِعٌ لَا مَقْصُودٌ، وَأَرْضٌ شُمِدَتْ بِنَجَسٍ وَلَا قِرٌّ عَلَيْهِ وَشَمٌّ، وَإِنْ وَجِبَتْ إِزَالَتُهُ وَمَا يُطَهِّرُهُ الْغُسْلُ.....

☐ فَوَدَّ: (وَكَاجِرٌ الْخ) مثله كما هو ظاهر أو اني الخزف إذا عُلِمَ أَنَّهَا عُجِنَتْ بِزَبْلٍ م ر سم على حَجِّ أَقُولُ: وهو ظاهرٌ إِنْ قُلْنَا بَعْدَ الْعَفْوِ عَنْهُ أَمَا إِذَا قُلْنَا بِهِ فَالْقِيَاسُ جَوَازُهُ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ حُكْمًا. ☐ فَوَدَّ: (عُجِنَ) بِزَبْلٍ أَيِ بِخِلَافِ الْأَجْرِ الْمَعْجُونِ بِمَنْعِ نَجَسٍ كَبُولٍ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِإِمْكَانِ طَهْرِهِ. اهـ. مُغْنِي.

(فَائِدَةٌ): وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَنِ الدُّخَانِ الْمَعْرُوفِ فِي زَمَانِنَا هَلْ يَصِحُّ بَيْعُهُ أَمْ لَا وَالْجَوَابُ عَنْهُ الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ مُتَّعٍ بِهِ لِتَسْخِينِ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ كَالْتَّظْلِيلِ بِهِ. اهـ. ع ش وَيَأْتِي عَنْ قَرِيبٍ عَنِ الرَّشِيدِيِّ وَشَيْخِنَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالدُّخَانِ. ☐ فَوَدَّ: (لَا دَارَ بُنِيَتْ بِهِ) أَيِ فَيَصِحُّ بَيْعُ دَارٍ مَبْنِيَةٍ بِأَجْرِ مَخْلُوطٍ بِسِرْجِينَ أَوْ طِينٍ كَذَلِكَ وَثُقِلَ عَنِ الْعَلَامَةِ الرَّمَلِيِّ صِحَّةُ بَيْعِ دَارٍ مَبْنِيَةٍ بِسِرْجِينَ فَقَطْ وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةُ بَيْعِ الْخَزَفِ الْمَخْلُوطِ بِالرَّمَادِ النَّجَسِ كَالْأَزْيَارِ وَالْقُلَلِ وَالْمَوَاجِيرِ وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّ النَّجَسَ مَبْعٌ تَبَعًا لِلطَّاهِرِ وَالَّذِي حَقَّقَهُ ابْنُ قَاسِمٍ أَنَّ الْمَبْعَ هُوَ الطَّاهِرُ فَقَطْ وَالنَّجَسُ مَاخُودٌ بِحُكْمِ نَقْلِ الْيَدِ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ فَهُوَ غَيْرُ مَبْعٍ، وَإِنْ قَابِلَهُ جَزْءٌ مِنَ التَّمَنِ. اهـ. شَيْخُنَا عِبَارَةٌ ع ش:

(فَرَعٌ): مَشَى م ر عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُ الدَّارِ الْمَبْنِيَةِ بِاللِّبْنَاتِ النَّجَسَةِ، وَإِنْ كَانَتْ أَرْضُهَا غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ كَالْمُحْتَكِرَةِ وَيَكُونُ الْعَقْدُ وَارِدًا عَلَى الطَّاهِرِ مِنْهَا وَالنَّجَسِ تَابِعًا سَمٍ عَلَى الْمَثْبُوحِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيَكُونُ الْعَقْدُ وَارِدًا الْخ أَنَّ الْكَلَامَ فِي دَارٍ اشْتَمَلَتْ عَلَى طَاهِرٍ كَالسَّقْفِ وَنَجَسٍ كَاللِّبْنَاتِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ كَانَتْ الْأَرْضُ مُحْتَكِرَةً وَجَمِيعُ الْبِنَاءِ نَجَسًا لَمْ يَظْهَرْ لِلصَّحَّةِ وَجْهٌ بَلِ الْعَقْدُ بَاطِلٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. أَيِ خِلَافًا لِمَا سَبَقَ نَقْلُهُ عَنِ الرَّمَلِيِّ. ☐ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ فِيهَا تَابِعٌ الْخ) أَيِ لِلطَّاهِرِ مِنْهَا كَالْحَجَرِ وَالْخَشَبِ فَاعْتَمَرَ فِيهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِهَا فِيهِ نَظَرٌ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ صَحَّ بَيْعُهُ لِلْحَاجَةِ وَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ الْمُسَمَّدَةِ بِالنَّجَاسَةِ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهَا إِلَّا بِإِزَالَةِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ السَّمَادُ وَالطَّاهِرُ عَنْهَا غَيْرُ مَرْتَبِي، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْإِجْمَاعُ الْفِعْلِيُّ عَلَى صِحَّةِ بَيْعِهَا. اهـ. مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (وَإِنْ وَجِبَتْ إِزَالَتُهُ) أَيِ بَأَن تَعَدَّى بِفِعْلِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ. اهـ. ع ش. ☐ فَوَدَّ: (وَمَا يُطَهِّرُهُ الْغُسْلُ) أَيِ: وَلَوْ مَعَ تُرَابٍ. اهـ. نِهَايَةٌ قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ وَلَوْ احتَاجَ فِي تَطْهِيرِهِ إِلَى مُؤَنَةِ لَهَا وَقَعَ. اهـ.

وهو يُقِيدُ أَنَّ الصَّنْعَ الْمَانِعَ الْمُتَنَجِّسَ إِذَا صُبِغَ بِهِ شَيْءٌ ثُمَّ غُسِلَ ذَلِكَ الشَّيْءُ طَهَّرَ بِالْغُسْلِ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا ظَهَرَ لَنَا فِيمَا ذَكَرُوهُ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ مِنْ أَنَّ الْمَضْبُوعَ بِنَجَسٍ لَا يَطْهَرُ إِلَّا إِذَا انْفَصَلَ عَنْهُ الصَّنْعُ مِنْ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى صِبْغِ نَجَسِ الْعَيْنِ أَوْ فِيهِ نَجَاسَةٌ عَيْنِيَّةٌ ثُمَّ ظَهَرَ مَنْعُ تَأْيِيدِ هَذَا لِمَا ذَكَرَ لِيَجَازِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِطَهْرِ الْمَضْبُوعِ بِهِ بِالْغُسْلِ طَهْرُهُ إِذَا انْفَصَلَ عَنْهُ بِدَلِيلِ تَغْيِيرِ الرُّوْضِ فِي بَابِ النَّجَاسَةِ بِقَوْلِهِ وَيَطْهَرُ بِالْغُسْلِ مَضْبُوعٌ بِمُتَنَجِّسٍ انْفَصَلَ وَلَمْ يَزِدْ وَزَنًا بَعْدَ الْغُسْلِ فَإِنْ لَمْ يَنْفَصِلْ لَتَعَقُّدِهِ لَمْ يَطْهَرْ. اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ. فَإِنَّ قَوْلَ شَرْحِهِ تَوَاطُنُهُ لَهُ وَلَا أَثَرَ لِلْإِنْتِفَاعِ بِالصَّنْعِ الْمُتَنَجِّسِ فِي صِبْغِ شَيْءٍ بِهِ، وَإِنْ طَهَّرَ الْمَضْبُوعَ بِهِ بِالْغُسْلِ ظَاهِرٌ فِي تَأْيِيدِ مَا كَانَ ظَهَرَ لَنَا. ☐ فَوَدَّ: (وَكَاجِرٌ الْخ) مثله كما هو ظاهرٌ أو اني الخزف إذا سُلِّمَ أَنَّهَا عُجِنَتْ بِزَبْلٍ م ر.

كُتُوبٍ تَنْجَسُ بِمَا لَا يَسْتُرُ شَيْئًا مِنْهُ وَيَصْحُحُ بَيْعُ الْقَرْزِ فِيهِ الدُّودُ وَلَوْ مِثْنًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ.
(الثاني النفع) به.....

هـ قوله: (بِمَا لَا يَسْتُرُ شَيْئًا مِنْهُ) أَيُّ أَوْ بِمَا يَسْتُرُهُ لَكِنْ سَبَقَتْ رُؤْيَاهُ عَلَى تَنْجُسِهِ وَلَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ فِيهِ. اهـ. ع ش. هـ قوله: (وَيَصْحُحُ بَيْعُ الْقَرْزِ الْخ) وَيُبَاعُ جُزْأً وَوَزْنًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا وَالدُّودُ فِيهِ كُنُوزُ التَّمَرِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي صِحَّتِهِ بِالْوِزْنِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي الدِّمَّةِ أَوْ لَا، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ خَالَفَ فِي الْكِفَايَةِ أَيْ وَشَرَحَ الرُّوْضِ وَيَجُوزُ اقْتِنَاءُ السَّرَجِينَ وَتَرْبِيَةِ الزَّرْعِ بِهِ لَكِنْ مَعَ الْكِرَاهَةِ وَيَصْحُحُ بَيْعُ فَارَةِ الْحَسَكِ بِنَاءً عَلَى طَهَارَتِهَا، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَيَجُوزُ اقْتِنَاءُ الْكَلْبِ لِمَنْ يَصِيدُ بِهِ أَوْ يَحْفَظُ بِهِ نَحْوَ مَاشِيَةِ كَرَزَعٍ وَدَوَابٍّ وَتَرْبِيَةِ الْجَزْوِ الَّذِي يُتَوَقَّعُ تَعْلِيمُهُ لِذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ لِغَيْرِ مَالِكٍ مَاشِيَةٍ لِيَحْفَظَهَا بِهِ إِذَا مَلَكَهَا وَلَا لِغَيْرِ صَيَادٍ لِيَصْطَادَ بِهِ إِذَا أَرَادَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ وَالْمَجْمُوعِ وَلَا يَجُوزُ اقْتِنَاءُ الْخَنَزِيرِ مُطْلَقًا وَيَجُوزُ اقْتِنَاءُ الْفَهْدِ كَالْقِرْدِ وَالْفِيلِ وَغَيْرِهِمَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالِ ع ش قوله: م ر لَكِنْ مَعَ الْكِرَاهَةِ يَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّهَا إِنْ صَلَحَ نَبَاتُهُ بِدُونِهَا أَمَا لَوْ تَوَقَّفَ صَلَاحُهُ عَادَةً عَلَى التَّرْبِيَةِ بِهِ فَلَا كِرَاهَةَ وَلَيْسَ مِنْ صَلَاحِهِ زِيَادَتُهُ فِي الثَّمَرِ عَلَى أَمثَالِهِ، وَقَوْلُهُ: وَلَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ لِغَيْرِ مَالِكٍ الْخ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اقْتَنَاهُ لِحَفَظِ مَاشِيَةٍ بِيَدِهِ فَمَاتَتْ أَوْ بَاعَهَا وَفِي نَبْتِهِ تَجْدِيدُ بَدَلِهَا لَمْ يَجُزْ اقْتِنَاؤُهُ فِي يَدِهِ بَلْ يَلْزَمُهُ رَفْعُ يَدِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاِقْتِنَاءُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْحَاجَةُ نَاجِزَةً سَمِ عَلَى الْمُتَنَجِّحِ عَنْ م ر وَمِنْ الْحَاجَةِ النَّاجِزَةِ احْتِيَاجُهُ فِي بَعْضِ الْفُصُولِ دُونَ بَعْضٍ فَلَا يُكَلِّفُ رَفْعُ يَدِهِ فِي مُدَّةٍ عَدَمَ احْتِيَاجِهِ لَهُ. اهـ. ع ش. هـ قوله: (النَّفْعُ بِهِ) أَيُّ بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ الشِّرَاءُ فِي حَدِّ ذَاتِهِ فَلَا يَصْحُحُ بَيْعُ مَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ بِمَجْرَدِهِ، وَإِنْ تَأْتَى النَّفْعُ بِهِ بِضَمِّهِ إِلَى غَيْرِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي نَحْوِ حَبْنِي حِنْطَةٍ فَإِنَّ عَدَمَ النَّفْعِ إِنَّمَا لِلْقَلِيلِ كَحَبْنِي بُرٍّ، وَإِنَّمَا لِلْحَسَةِ كَالْحَشَرَاتِ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي تَغْلِيلِ شَيْخِنَا فِي الْحَاشِيَةِ صِحَّةُ بَيْعِ الدُّخَانِ الْمَعْرُوفِ بِالْاِنْتِفَاعِ بِهِ بِنَحْوِ تَسْخِينِ مَاءٍ إِذَا مَا يُشْتَرَى بِنَحْوِ يَصْفٍ أَوْ يَصْفَيْنِ لَا يُمَكِّنُ التَّسْخِينَ بِهِ لِقَلْبِهِ كَمَا لَا يَخْفَى فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بَيْعُهُ فَائِدًا. وَالْحَقُّ فِي التَّغْلِيلِ أَنَّهُ مُنْتَفِعٌ بِهِ فِي الْوَجْهِ الَّذِي يُشْتَرَى لَهُ، وَهُوَ شَيْءٌ بِهِ إِذَا هُوَ مِنْ الْمُبَاحَاتِ لِعَدَمِ قِيَامِ دَلِيلٍ عَلَى حُرْمَتِهِ فَتَعَاطِيهِ اِنْتِفَاعٌ بِهِ فِي وَجْهِ مُبَاحٍ وَلَعَلَّ مَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ مَبْنِيٌّ عَلَى حُرْمَتِهِ وَعَلَيْهِ فَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. رَشِيدِي. وَقَوْلُهُ: (لِعَدَمِ قِيَامِ دَلِيلِ الْخ) فِي تَقْرِيبِهِ نَظَرٌ وَيَكْفِي فِي مَنَعِ إِبَاحَتِهِ مُجَرَّدُ الْخِلَافِ فِي حُرْمَتِهِ عِبَارَةٌ شَيْخِنَا قِيلَ مِمَّا لَا يَصْحُحُ بَيْعُهُ الدُّخَانُ الْمَعْرُوفُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ بَلْ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ ضَرَرٌ كَبِيرٌ، وَهَذَا ضَعِيفٌ وَكَذَا الْقَوْلُ: بِأَنَّهُ مُبَاحٌ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ بَلْ قَدْ يَغْتَرِبُهُ الْوُجُوبُ كَمَا إِذَا كَانَ يُعْلَمُ الضَّرَرُ بِتَرْكِهِ وَحَيْثُ قَبِيحُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ تَغْتَرِبُهُ الْحُرْمَةُ كَمَا إِذَا كَانَ يُشْتَرَى بِهِ بِمَا يَحْتَاجُهُ لِنَفَقَةِ عِيَالِهِ أَوْ يُقَنَّ ضَرَرُهُ. اهـ.

هـ قوله: (كُتُوبٌ تَنْجَسُ بِمَا لَا يَسْتُرُ شَيْئًا مِنْهُ) هَلَا قَالُوا بِمَا لَا يَسْتُرُ مَا تَجِبُ رُؤْيَاهُ مِنْهُ فَإِنَّ الْكِرْبَاسَ تَنْجُسُ رُؤْيَاهُ أَحَدَ وَجْهَيْهِ. هـ قوله: (وَيَصْحُحُ بَيْعُ الْقَرْزِ فِيهِ الدُّودُ) أَيُّ جُزْأً وَوَزْنًا وَلَوْ فِي الدِّمَّةِ، وَإِنْ اِمْتَنَعَ السَّلَامُ فِيهِ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ أَضِيقُ مِنَ الشِّرَاءِ بِدَلِيلِ الْاِغْتِيَاضِ وَنَحْوِهِ خِلَافًا لِمَا فِي شَرَحِ الرُّوْضِ مِنَ الْمَنَعِ فِي الْبَيْعِ فِي الدِّمَّةِ أَيْضًا م ر.

شرعاً ولو مآلاً كجَحْشٍ صغير؛ لأنَّ بَذَلَ المالِ في غيره سَفَةً وآخِذُهُ آكِلٌ له بالباطِلِ (فلا يصحُّ بيعُ الحشرات)، وهي صِغارُ ذَوَابِّ الأرضِ كَفَأَرَةٍ ولا عِبْرَةٌ بِمَنَافِعِهَا المذكورة في الخواصِّ وَيُسْتَنْتَى نحوُ يربوعٍ وَضَبٍّ مِمَّا يُؤْكَلُ ونَحْلٍ ودُوْدٍ قَرْزٍ وَعَلَقٍ لِمَنْفَعَةِ امتصاصِ الدمِ (ولا) بيعُ (كُلِّ) طَيْرٍ و (سَبْعٍ لا يَنْفَعُ) لِنَحْوِ صَيْدٍ أو قِتَالٍ أو حِرَاسَةِ كالفواسيق الخمس، وأسيدٍ وَذَنْبٍ وَنَمِرٍ لا يُرْجَى تَعْلُمُهُ الصَّيْدَ لِكِبَرِهِ مثلاً بخلافِ نحوِ فَهْدٍ لِصَيْدٍ ولو بَأَن يُرْجَى تَعْلُمُهُ له وفيلٍ لِقِتَالٍ، وقرْدٍ لِحِرَاسَةِ، وهِرَّةٍ أَهْلِيَّةٍ لِدَفْعِ نَحْوِ فَأَرٍ وَنَحْوِ عَنْدَلِيبٍ لِلأُنْسِ بِصَوْتِهِ وطَاوُسٍ لِلأُنْسِ بِلَوْنِهِ،

□ فَوُدَّ: (شَرْحاً) إلى قولِهِ والمُرَادُ في المُعْنَى إلَّا قولُهُ نَحْوُ يَرْبُوعٍ إلى نَحْلٍ، وقولُهُ، وهِرَّةٍ إلى وَنَحْوِ عَنْدَلِيبٍ، وقولُهُ أَمَّا الهِرُّ إلى المِثْنِ، وقولُهُ: وَنَحْوُ عَشْرِينَ إلى لَانْتِفَاءِ التَّمَعِّعِ، وقولُهُ وَكَفَرَّ مُسْتَحْلَهُ، وقولُهُ مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ إلى بَيَادِقٍ، وإلى قولِ المِثْنِ وَيَصِحُّ في النِّهَايَةِ إلَّا قولُهُ أَمَّا الهِرُّ إلى المِثْنِ.

□ فَوُدَّ: (كَجَحْشٍ صَغِيرٍ) إلى مَا تَأْتَتْ أُمُّهُ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ نِهَايَةً أَيْ أو اسْتَعْنَى عَنْهَا ع. ش. □ فَوُدَّ: (فِي غَيْرِهِ) أَيْ فِيمَا لَا تَنَفَّعُ فِيهِ. اهـ. نِهَايَةً. □ فَوُدَّ: (وَآخِذُهُ الْخ) أَيْ آخِذُ الْمَالِ فِي مُقَابَلَتِهِ. اهـ. مُعْنَى.

□ فَوُدَّ: (كَالْفَوَاسِقِ) لَوْ عَلِمَ بَعْضُ الْفَوَاسِقِ كَالْحِدَاةِ أَوِ الْغُرَابِ الْإِضْطِيَادَ فَهَلْ يَصِحُّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُتَنَفِّعًا بِهِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَزُولُ عَنْهُ حُكْمُ الْفَوَاسِقِ حَتَّى لَا يُنْدَبَ قَتْلُهُ أَوْ يَسْتَمِرَّ عَلَيْهِ حُكْمُهَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْفَوَاسِقَ لَا تُمْلِكُ بَوَجْهٍ وَلَا تُفْتَنِّي ثَمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ كَلَامِ عَنِ الْأُمِّ وَظَاهِرُهُ حُرْمَةُ اقْتِنَائِهَا أَيْ الْفَوَاسِقِ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ. انْتَهَى. لَكِنَّهُ يُمَكِّنُ الْحَمْلَ عَلَى مَا فِيهِ ضَرَرٌ مِنْهُ سَمَ عَلَى حَجِّهِ اهـ ع. ش.

□ فَوُدَّ (لَشَيْءٍ): (الْحَشَرَاتِ) جَمْعُ حَشْرَةٍ بِفَتْحِ الشَّيْنِ اهـ مُعْنَى. (كَفَأَرَةٍ) أَيْ وَخُفْسَاءَ وَحَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ وَنَمَلٍ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وَنَحْوِ يَرْبُوعٍ) أَيْ مِنْ كُلِّ مَا فِيهِ مَنْفَعَةٌ. □ فَوُدَّ: (مِمَّا يُؤْكَلُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْتَدْ أَكْلُهُ كَبَيْتِ غُرْسٍ. اهـ. ع. ش. □ فَوُدَّ: (تَعْلُمُهُ) أَيْ التَّمَرُّ. □ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ فَهْدٍ الْخ) أَيْ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ قَالَ فِي الْمِصْبَاحِ الْفَهْدُ سَبْعٌ مَعْرُوفٌ وَالْأُنْثَى فَهْدَةٌ وَالْجَمْعُ فَهْدٌ كَقَلَسٍ وَقُلُوسٍ. اهـ. وَفِي حَاشِيَةِ الْبَكْرِيِّ وَالْفَهْدُ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْهَاءِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ بَأَن يُرْجَى تَعْلُمُهُ) أَيْ فَلَا يُشْتَرَطُ لِلصَّحَةِ أَنْ يَكُونَ مُعْلَمًا بِالْفِعْلِ. اهـ. ع. ش. □ فَوُدَّ: (لِدَفْعِ نَحْوِ فَأَرٍ) أَيْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حَالًا فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهَا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُعْلَمَةٍ لَانْتِفَاءِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ أَوْ لَا وَلَوْ مَالًا صَحَّةُ بَيْعِهَا إِذَا رُجِيَ تَعْلُمُهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَعَلَّ عَدَمَ ذِكْرِهِ هَذَا الْقَيْدَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرْجَى فِيهَا غَالِيًا التَّعْلِيمُ. اهـ. ع. ش.

□ فَوُدَّ: (وَنَحْوِ عَنْدَلِيبٍ) هُوَ مَأْكُولٌ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْعِلَّةَ فِي جَوَازِ بَيْعِهِ حِلَّ أَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ أَكْلُهُ، وَإِنْ جَازَ

□ فَوُدَّ: (كَالْفَوَاسِقِ) لَوْ عَلِمَ بَعْضُ الْفَوَاسِقِ كَالْحِدَاةِ أَوِ الْغُرَابِ الْإِضْطِيَادَ فَهَلْ يَصِحُّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُتَنَفِّعًا بِهِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَزُولُ عَنْهُ حُكْمُ الْفَوَاسِقِ حَتَّى لَا يُنْدَبَ قَتْلُهُ أَوْ يَسْتَمِرَّ عَلَيْهِ حُكْمُهَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْفَوَاسِقَ لَا تُمْلِكُ بَوَجْهٍ وَلَا تُفْتَنِّي ثَمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ كَلَامِ عَنِ الْأُمِّ وَظَاهِرُهُ حُرْمَةُ اقْتِنَائِهَا أَيْ الْفَوَاسِقِ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ. انْتَهَى. لَكِنَّهُ يُمَكِّنُ الْحَمْلَ. □ فَوُدَّ: (وَطَاوُسٍ) اسْتَشْكِلَ الْقَطْعَ بِحِلِّ

وإن زيد في ثَمَنِهِ لأجل ذلك أمّا الهِرُّ الوحشي فلا يصح بيعه إلا إن كان فيه منفعة كهر الزباد، وقدر على تسليمه بحبيبه أو ربطه مثلاً. (ولا) بيع (حَبْتِي) نحو (الجنطة) أو الزبيب ونحو عشرين حبة خردل وغير ذلك من كُلِّ ما لا يُقَابَلُ بمالٍ عُرفاً في حالة الاختيار لانتفاء النفع بذلك لِقَلَّتْه ومن ثَمَّ لم يُضْمَنْ، وإن حُرِّمَ غَصْبُهُ وَوَجِبَ رُدُّهُ وكَفَرَ مُسْتَحِلُّهُ وَعَدُّهُ مالاً يَضُمُّهُ لغيره أو لنحو غَلَاءٍ لا أَثَرَ له كالاصطياد بِحَبَّةٍ في فَخٍّ (وَاللهُ الْمُعْزِمُ كَشَّابَةٌ.....

يَنْدُرُ قَضْدُهُ بِخِلَافِ الْأَنْسِ بِصَوْرَتِهِ فَإِنَّهُ يَوْجِبُ الزَّيَادَةَ فِي ثَمَنِهِ اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ إِنْخَ)، وهل يَصِحُّ إيجارُهُ لِلصَّيْدِ أم لا فيه نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّلَاثِي؛ لِأَنَّ الْإِصْطِيَادَ بِهِ لَيْسَ مِنَ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ قِيَاسًا عَلَى اسْتِجَارِ الْفَحْلِ لِلضَّرَابِ. اهـ. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ كَانَ الْإِنْخَ) وَيَصِحُّ بَيْعُ رَقِيقِ زَمِينٍ لِأَنَّهُ يَتَقَرَّبُ بِهِ بِعَيْتِهِ بِخِلَافِ حِمَارِ زَمِينٍ وَلَا أَثَرَ لِمَنْفَعَةٍ جَلْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (وَعِزُّ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا لَا يُقَابَلُ عُرفاً بِمَالٍ الْإِنْخَ) يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ سُؤَالٍ وَقَعَ عَمَّا أَخَذَتْهُ سُلَاطِينُ هَذَا الزَّمَانِ مِنَ الْوَرَقَةِ الْمَنْقُوشَةِ بِصَوْرِ مَخْصُوصَةِ الْجَارِيَةِ فِي الْمُعَامَلَاتِ كَالثَّقُودِ الثَّمَنِيَّةِ هَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بِهَا وَيَصِيرُ الْمَمْلُوكُ مِنْهَا أَوْ بِهَا عَرْضُ تِجَارَةٍ يَجِبُ زَكَاتُهُ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ وَالنَّصَابِ؟. وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْوَرَقَةَ الْمَذْكُورَةَ لَا تَصِحُّ الْمُعَامَلَةُ بِهَا وَلَا يَصِيرُ الْمَمْلُوكُ مِنْهَا أَوْ بِهَا عَرْضُ تِجَارَةٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ فَإِنَّ مِنْ شُرُوطِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ثَمَنًا أَوْ مُثَمَّنًا أَنْ يَكُونَ فِيهِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ مَنَفْعَةٌ مَقْصُودَةٌ يُعْتَدُّ بِهَا شَرْعًا بِحَيْثُ يُقَابَلُ بِمُثْمُولٍ عُرفاً فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ وَالْوَرَقَةُ الْمَذْكُورَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا فِي الْمُعَامَلَاتِ إِنَّمَا هُوَ بِمَجَرَّدِ حُكْمِ السُّلَاطِينِ بِتَنْزِيلِهَا مَنْزِلَةَ الثَّقُودِ وَلِذَا لَوْ رَفَعَ السُّلَاطِينُ ذَلِكَ الْحُكْمَ أَوْ مَسَحَ مِنْهَا رَقْمٌ لَمْ يُعَامَلْ بِهَا وَلَا تُقَابَلُ بِمَالٍ نَعَمْ يَجُوزُ أَخْذُ الْمَالِ فِي مُقَابَلَةِ رَفْعِ الْيَدِ عَنْهَا أَخْذًا وَمَا قَدَّمْتَهُ عَنْ ع ش فِي بَابِ الْحَجِّ فِي قَطْعِ نَبَاتِ الْحَرَمِ وَيُقَهَّمُهُ مَا مَرَّ عَنْ سَمٍ وَشَيْخِنَا مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ نَقْلُ الْيَدِ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْأُجْرَةِ كَمَا فِي الثَّرْوِلِ عَنِ الْوُظَافِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَنْ حُرِّمَ غَصْبُهُ الْإِنْخَ) وَمَا نُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنْ جَوَازِ أَخْذِ الْخِلَالِ وَالْخِلَالَيْنِ مِنْ خَشَبِ الْغَيْرِ مَحْمُولٍ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ رِضَاهُ وَيَحْرُمُ بَيْعُ السُّمِّ إِنْ قَتَلَ كَثِيرُهُ، وَقَلِيلُهُ فَإِنْ نَفَعَ قَلِيلُهُ، وَقَتْلُ كَثِيرِهِ كَالسَّقَمُونِيَا وَالْأَقْيُونِ جَازٌ بَيْعُهُ مُعْنَى وَنِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَيَحْرُمُ الْإِنْخَ أَيِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ السُّمِّ إِنْ قَتَلَ الْإِنْخَ وَكَذَا إِنْ ضَرَّ كَثِيرُهُ، وَقَلِيلُهُ، وَقَوْلُهُ: م ر إِنْ نَفَعَ قَلِيلُهُ الْإِنْخَ هَلِ الْعَبْرَةُ بِالْمُتَعَاطِي لَهُ حَتَّى لَوْ كَانَ الْقَدْرُ الَّذِي يَتَنَاوَلُهُ لَا يَضُرُّ لِأَغْيَاذِهِ عَلَيْهِ وَيَضُرُّ غَيْرُهُ لَمْ يَحْرُمْ أَوْ الْعَبْرَةُ بِغَالِبِ النَّاسِ فَيَحْرُمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُ؟. فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي.

وَقَوْلُهُ: وَقَتْلُ كَثِيرِهِ أَيِ أَوْ أَضَرَّ. اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَفَرَ مُسْتَحِلُّهُ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَتَى اسْتَحَلَّ أَخْذَ الْحَبَّةِ مِنْ غَيْرِ ظَنِّ الرُّضَا كَفَرَ. اهـ. سَم. ٥. قَوْلُهُ: (وَعَدُّهُ) مُبْتَدَأٌ وَالضَّمِيرُ لِمَا لَا نَفْعَ فِيهِ شَرْعًا وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ: لَا أَثَرَ لَهُ. ٥. قَوْلُهُ: (مَالًا) أَيِ مُثْمُولًا أَهـ رَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (كَشَّابَةٌ)، وَهِيَ الْمُسَمَّاءُ الْآنَ بِالْغَابَةِ. اهـ.

بَيْعُهُ وَحِكَايَتُهُمُ الْخِلَافَ فِي إيجارِهِ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِضَعْفٍ مَنَفَعَتِهِ وَخَدَّاهُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَفَرَ مُسْتَحِلُّهُ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَتَى اسْتَحَلَّ أَخْذَ الْحَبَّةِ مِنْ غَيْرِ ظَنِّ الرُّضَا كَفَرَ.

وَطَنْبُورٍ وَصَنَمٍ وَصُورَةَ حَيَوَانٍ وَلَوْ مِنْ ذَهَبٍ وَكُتِبَ عِلْمُ مُحَرَّمٍ إِذْ لَا نَفْعَ بِهَا شَرْعًا نَعَمْ يَصِحُّ
بِيعُهُ نَزْدَ صَلَاحٍ مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ كُلْفَةٍ فِيمَا يُظْهَرُ يَادِقٌ لِلشُّطْرَنْجِ كَجَارِيَةِ غِنَاءٍ مُحَرَّمٍ وَكَبِشٍ نَطَاحٍ،
وَإِنْ زِيدَ فِي ثَمَنِهَا لِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَصَالَةَ الْحَيَوَانِ. (وَقِيلَ يَصِحُّ فِي الْآلَةِ) أَيِ بَيْعِهَا (إِنْ
عُدَّ رِضَاضُهَا مَالًا) وَيُؤَدُّهُ أَنَّهَا مَا دَامَتْ بِهَيْئَتِهَا لَا يُقْصَدُ مِنْهَا غَيْرُ الْمَعْصِيَةِ وَبِهِ فَارَقَتْ صِحَّةَ بَيْعِ
إِنَاءِ النَقْدِ قَبْلَ كَسْرِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ صَنَمٍ مِنْ نَقْدٍ.....

ع ش قال الكُرْدِيُّ وَالتَّمْثِيلُ بِهَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى رَأْيِ الْمُصَنِّفِ. اه. أَيِ لَا الرَّافِعِيُّ. ه. قَوْلُهُ: (وَطَنْبُورٍ) أَيِ
وَصَنْجٍ وَبِزْمَارٍ وَرِبَابٍ وَعُودٍ. اه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (وَصَنَمٍ الْخ) مَغْطُوفٌ عَلَى آلَةِ اللُّهُو. اه. رَشِيدِي.
ه. قَوْلُهُ: (وَصُورَةَ حَيَوَانٍ) وَفِي الْعَلَقَمِيِّ عَلَى الْجَامِعِ مَا نَصَّهُ: قَالَ التَّوَوِيُّ قَالَ الْعُلَمَاءُ تَصْوِيرُ صُورَةِ
الْحَيَوَانِ حَرَامٌ شَدِيدُ الْحُزْمَةِ، وَهِيَ مِنَ الْكِبَائِرِ سِوَاءَ صَنَعِهِ لِمَا يُتَمَتَّهْنَ أَمْ لِغَيْرِهِ فَصَنَعَتُهُ حَرَامٌ مُطْلَقًا بِكُلِّ
حَالٍ وَسِوَاءَ كَانَ فِي ثَوْبٍ أَوْ بِسَاطٍ أَوْ دِرْهَمٍ أَوْ دِينَارٍ أَوْ قَلَسٍ أَوْ إِنَاءٍ أَوْ حَائِطٍ أَوْ غَيْرِهَا قَامًا تَصْوِيرُ مَا
لَيْسَ فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ مَثَلًا فَلَيْسَ بِحَرَامٍ انْتَهَى. وَعُمُومُ قَوْلِهِ: أَمْ لِغَيْرِهِ يُفِيدُ خِلَافَ مَا نُقِلَ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ
مِنْ أَنَّ الصُّورَ الَّتِي تُتَّخَذُ مِنَ الْحُلُوى لِتَرْوِيجِهَا لَا يَحْرُمُ بَيْعُهَا وَلَا فِعْلُهَا. اه. وَيُؤَافِقُ مَا فِي الْعَلَقَمِيِّ مِنَ
الْحُزْمَةِ مُطْلَقًا مَا كَتَبَهُ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ بِهَامِشِ الْمَحَلِّيِّ مِنْ قَوْلِهِ ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ مِنَ الصُّورِ مَا يُجْعَلُ مِنَ
الْحُلُوى بِمَضَرٍّ عَلَى صُورَةِ الْحَيَوَانِ وَعَمَّتِ الْحُلُوى بِبَيْعِ ذَلِكَ، وَهُوَ بَاطِلٌ. اه. ع ش.
ه. قَوْلُهُ: (وَكُتِبَ عِلْمُ الْخ) أَيِ وَلَا يَبِيعُ كُتِبَ الْخ. اه. ع ش. ه. قَوْلُهُ: (وَكُتِبَ عِلْمُ مُحَرَّمٍ) أَيِ كُتِبَ
الْكُفْرِ وَالتَّنْجِيمِ وَالتَّشْبِهُةِ وَالفَلَسَفَةِ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ بَلْ يَجِبُ إِثْلَافُهَا لِتَحْرِيمِ الْإِسْتِغَالِ
بِهَا. اه. مُغْنِي وَلَا يَنْبَغُ أَنْ يَلْحَقَ بِذَلِكَ كُتُبُ الْمُتَبَدِّعَةِ بَلْ قَدْ يَشْمَلُهَا قَوْلُهُمْ وَكُتِبَ عِلْمُ مُحَرَّمٍ وَاللَّهُ
أَعْلَمُ. ه. قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَصِحُّ بَيْعُهُ نَحْوُ نَزْدِ صَلَاحِ الْخ) أَيِ مَعَ الْكَرَاهَةِ كَتَبِيعِ الشُّطْرَنْجِ وَيَصِحُّ بَيْعُ الْأَطْبَاقِ
وَالثِّيَابِ وَالْفُرُشِ الْمُصَوَّرَةِ بِصُورِ الْحَيَوَانِ. اه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (وَكَبِشٍ نَطَاحٍ) أَيِ وَدَبِكٍ الْهَرَّاشِ أَسْنَى
وَمُغْنِي.

ه. قَوْلُ (السِّي): (وَقِيلَ يَصِحُّ) أَيِ الْبَيْعُ نِهَائَةً وَمُغْنِي، وَهَذَا التَّقْدِيرُ أَحْسَنُ مِنْ صَنِيعِ الشَّارِحِ.
ه. قَوْلُ (السِّي): (فِي الْآلَةِ) أَيِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهَا ه. قَوْلُهُ: (وَرِضَاضُهَا) بِضَمِّ الرَّاءِ أَيِ مُكْسَرُهَا نِهَائَةً وَمُغْنِي.
ه. قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَتْ صِحَّةَ بَيْعِ إِنَاءِ النَقْدِ الْخ) أَيِ فَإِنَّهُ يُبَاحُ اسْتِعْمَالُهَا لِلْحَاجَةِ بِخِلَافِ تِلْكَ. اه. مُغْنِي
زَادَ ع ش وَيَرُدُّ عَلَى هَذَا أَنَّ آلَةَ اللُّهُو قَدْ يُبَاحُ اسْتِعْمَالُهَا بِأَنْ أَخْبَرَ طَبِيبٌ عَدْلًا مَرِيضًا بِأَنَّهُ لَا يُزِيلُ مَرَضَهُ

ه. قَوْلُهُ: (فَارَقَتْ صِحَّةَ بَيْعِ إِنَاءِ النَقْدِ قَبْلَ كَسْرِهِ) فِي فَتَاوَى الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ فِي بَابِ الْآتِيَةِ مَا نَصَّهُ:
مَسْأَلَةٌ: قَالُوا لَوْ اشْتَرَى آتِيَةُ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ جَارٍ، وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى قَوْلِنَا لَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ آتِيَةِ الذَّهَبِ
وَالْفِضَّةِ. الْجَوَابُ لَا إِشْكَالَ لِأَنَّ مُرَادَهُمْ صِحَّةَ الشَّرَاءِ لَا إِبَاحَتَهُ، وَقَدْ بَصَحَ الشَّيْءُ مَعَ تَحْرِيمِهِ وَفَرْقُ
بَيْنِ الْأَمْرَيْنِ. اه. وَأَقُولُ لِيَبَاحِ أَنْ يَمْنَعَ قَوْلُهُ لَا إِبَاحَتَهُ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ الْإِتِّخَاذُ وَمُجَرَّدُ الشَّرَاءِ لَيْسَ
اتِّخَاذًا وَلَا يَسْتَلْزِمُهُ، وَقَدْ يَقْصِدُ الشَّرَاءُ لَصُوغَهُ خُلِيًّا مُبَاحًا أَوْ نَقْدًا فَيَنْتَهِجُهُ إِبَاحَةُ الشَّرَاءِ نَفْسِهِ ثُمَّ إِنْ وُجِدَ

مُطْلَقًا؛ لأنه لا يُباح بحالٍ وصَحَّ بَيْعُ النَقْدِ الَّذِي عَلَيْهِ الصُّورُ؛ لأنها غيرُ مَقْصُودَةٍ مِنْهُ بِوَجْهِ
وَالْمُرَادُ بِبَقَائِهَا بِهَيْئَتِهَا أَنْ تَكُونَ بِحَالَةٍ بَحِيثٌ إِذَا أُريدَ مِنْهَا مَا هِيَ لَهُ لَا تَحْتَاجُ لِصُنْعَةٍ وَتَعَبٍ
أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْعَصَبِ فَتَعْبِيرُ بَعْضُهُمْ هُنَا يَحُلُّ بَيْعُ الْمَرْكَبَةِ إِذَا فُكَّ تَرْكِيبُهَا يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ
عَلَى فُكِّ لَا تَعُودُ بَعْدَهُ لِهَيْئَتِهَا إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَفِي الْحَاقِ الصَّلِيبِ بِهِ أَوْ بِالصَّنَمِ تَرَدُّدٌ وَيَتَّجِه
الثَّانِي إِنْ أُريدَ بِهِ مَا هُوَ مِنْ شِعَارِهِمُ الْمَخْصُوصَةِ بِتَعْظِيمِهِمْ، وَالْأَوَّلُ إِنْ أُريدَ بِهِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ
(وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمَاءِ عَلَى الشَّطِّ وَالتَّرَابِ بِالصَّحْرَاءِ) مِمَّنْ حَاذَهُمَا (فِي الْأَصَحِّ) لِيُظْهِرَ النِّفْعَ فِيهِمَا،
وَإِنْ سَهَلَ تَحْصِيلُ مَثَلِهِمَا وَلَوْ اخْتَصَّ بِوَصْفٍ زَائِدٍ صَحَّ قِطْعًا وَيَصِحُّ بَيْعُ نِصْفِ دَارٍ شَائِعٍ
بِمِثْلِهِ الْآخَرِ وَمِنْ فَوَائِدِهِ مَنْعُ رُجُوعِ الْوَالِدِ أَوْ بَائِعِ الْمُفْلِسِ.
(فِرْعَ) مِنَ الْمَنَافِعِ شَرْعًا حَقُّ الْمَمْرُ بِأَرْضٍ أَوْ عَلَى سَطْحٍ وَجَازَ كَمَا يَأْتِي فِي الصَّلْحِ تَمْلُكُهُ
بِالْعَوَضِ عَلَى التَّأْيِيدِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ مَعَ أَنَّهُ مُحْضٌ مُنْفَعَةٌ.....

إِلَّا سَمَاعُ الْآلَةِ وَلَمْ يَوْجَدْ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ إِلَّا الْآلَةَ الْمُحَرَّمَةَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ مَنَفْعَةَ الْآلَةِ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا نَادِرَةٌ وَلَا تَنْشِبُ صِنَاغَ ذَوَابِّ الْأَرْضِ إِذْ ذَكَرَ لَهَا مَنَافِعُ فِي الْخَوَاصِّ حَيْثُ لَا
يَصِحُّ بَيْعُهَا مَعَ ذَلِكَ بِخِلَافِ الْآتِيَةِ فَإِنَّ الْإِحْتِيَاجَ إِلَيْهَا أَكْثَرُ وَالْإِنْتِفَاعَ بِهَا قَدْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِخْبَارِ طَبِيبٍ
كَمَا لَوْ اضْطُرَّ إِلَى الشُّرْبِ وَلَمْ يَجِدْ مَعَهُ إِلَّا هِيَ . اهـ .

• قَوْلُهُ: (صِحَّةُ بَيْعٍ إِنْ أُنْفِقَ الْخُ) فِي فَتَاوَى الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ قَالُوا لَوْ اشْتَرَى آتِيَةٌ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ
جَازَ، وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى قَوْلِنَا لَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْجَوَابُ لَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُمْ صِحَّةُ
الشُّرَاءِ لَا إِبَاحَتَهُ، وَقَدْ يَصِحُّ الشَّيْءُ مَعَ تَخْرِيمِهِ وَفَرْقٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ . اهـ . وَأَقُولُ لِإِبَاحَتِهِ أَنْ يَنْمُنَّ قَوْلُهُ لَا
إِبَاحَتَهُ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ الْإِتِّخَاذَ وَمُجَرَّدُ الشُّرَاءِ لَيْسَ اتِّخَاذًا وَلَا يَسْتَلْزِمُهُ، وَقَدْ يُفْصَدُ الشُّرَاءُ لِصَوْغِهِ حُلِيًّا
مُبَاحًا أَوْ نَقْدًا فَيَتَّجِهُ إِبَاحَةُ الشُّرَاءِ نَفْسِهِ ثُمَّ إِنْ وَجَدَ اتِّخَاذَ حَرَمٍ أَغْنَى الْإِتِّخَاذَ . اهـ . سَم . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا)
أَيُّ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى صَوْرَةِ حَيَوَانٍ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِطْلَاقِ الْإِتِّفَاقَ . قَوْلُهُ: (بِقَائِهَا) أَيُّ
آلَةِ اللَّهِ . قَوْلُهُ: (إِلْحَاقِ الصَّلِيبِ بِهِ) أَيُّ بِالتَّقْدِيرِ الَّذِي عَلَيْهِ الصُّورُ عَشٍ وَتُزْدِي وَيَجُوزُ إِزْجَاؤُ الضَّمِيرِ
إِلَى إِنْ أُنْفِقَ كَمَا فِي الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَالصَّلِيبُ مِنَ التَّقْدِيرِ قَالَ الْإِسْتَوْيُّ هَلْ يَلْحَقُ بِالْأَوَانِي أَوْ بِالصَّنَمِ
وَنَحْوِهِ فِيهِ نَظَرٌ . انْتَهَى . وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالصَّنَمِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ . اهـ . قَوْلُهُ: (مَا هُوَ
مَعْرُوفٌ) وَهُوَ جَعَلَهُ عَلَى نَحْوِ قَوْلِ الدَّلْوِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ عَطْفًا عَلَى آلَةِ اللَّهِ وَصَلِيبٍ فِيمَا يَظْهَرُ إِنْ أُريدَ بِهِ
مَا هُوَ شِعَارُهُمُ الْمَخْصُوصُ بِتَعْظِيمِهِمْ وَلَوْ مِنْ نَقْدٍ . اهـ .

• قَوْلُ (الشَّ): (وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمَاءِ عَلَى الشَّطِّ) أَيُّ وَالْحَجَرِ عِنْدَ الْجَبَلِ . اهـ . نِهَآيَةُ زَادَ الْمُعْنَى وَالشَّطُّ
جَانِبُ الْوَادِي وَالتَّهَرُّ كَمَا فِي الصَّحَاحِ . اهـ . قَوْلُهُ: (مِمَّنْ حَاذَهُمَا) إِلَى الْفِرْعِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى .
• قَوْلُهُ: (وَلَوْ اخْتَصَّ بِوَصْفٍ الْخُ) أَيُّ كَتَبَرِيدِ الْمَاءِ . اهـ . نِهَآيَةُ أَيُّ وَتَصْفِيَةِ التَّرَابِ مِنْ نَحْوِ الْحَجَرِ .
• قَوْلُهُ: (مَنْعُ رُجُوعِ الْوَالِدِ) أَيُّ فِيمَا وَهَبَ لِوَلَدِهِ . قَوْلُهُ: (أَوْ بَائِعِ الْمُفْلِسِ) أَيُّ فِي عَيْنِ مَالِهِ عِنْدَ فَلَسٍ
الْمُشْتَرِي . اهـ . قَوْلُهُ: (تَمْلُكُهُ الْخُ) فَاعِلٌ جَازٌ وَالضَّمِيرُ لِحَقِّ الْمُرُورِ .

إِذْ لَا تُمْلِكُ بِهِ عَيْنٌ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ وَلِذَا جَازَ ذَلِكَ بَلْفِظِ الْإِجَارَةِ أَيْضًا دُونَ ذِكْرِ مُدَّةٍ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ بَيْتٍ أَوْ أَرْضٍ بِلا مَمَرٍّ بَأَنٍ احْتَفَتْ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ بِمِلْكِ الْبَائِعِ أَوْ كَانَ لَهُ مَمَرٌّ وَنَفَاهُ أَوْ بِمِلْكِ الْمُشْتَرِي أَوْ غَيْرِهِ لِعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ حَالًا، وَإِنْ أَمَكَّنَ اتِّخَاذَ مَمَرٍّ لَهُ بَعْدَ وَتَفَرُّقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْجَحْشِ الصَّغِيرِ بِأَنَّ هَذَا صَالِحٌ لِلْإِنْتِفَاعِ بِهِ حَالًا فَلَمْ يُكْتَفَ فِيهِ بِالْإِمْكَانِ بِخِلَافِ ذَاكَ وَفَارَقَ مَا ذُكِرَ أَوَّلًا مَا لَوْ بَاعَ دَارًا وَاسْتَتْنَى لِنَفْسِهِ بَيْتًا مِنْهَا فَإِنَّ لَهُ الْمَمَرَّ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَتَّصِلِ الْبَيْتُ بِمِلْكِهِ أَوْ شَارِعٍ فَإِنَّ نَفَاهُ صَحَّ إِنْ أَمَكَّنَ اتِّخَاذَ مَمَرٍّ، وَإِلَّا فَلَا بِأَنَّ هَذِهِ اسْتِدَامَةٌ

□ فَوُدَّ: (إِذْ لَا تُمْلِكُ الْخ) عِلَّةُ لِقَوْلِهِ إِنَّهُ مَحْضُ مَنَفْعَةٍ وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ لِمَتَمْلِكُ حَقَّ الْمَمَرِّ.
 □ وَفَوُدَّ: (لِلْحَاجَةِ الْخ) عِلَّةُ لِقَوْلِهِ وَجَازَ الْخ. □ فَوُدَّ: (وَلِذَا الْخ) أَيُّ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ الْخ. □ فَوُدَّ: (أَيْضًا) أَيُّ كَلْفُظِ الْبَيْعِ. □ فَوُدَّ: (وَلَا يَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِذَا بَاعَ عَقَارًا) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ أَرْضًا) وَقَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ) إِلَى (وَفَارَقَ) وَإِلَى الْمَثَرِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ. □ فَوُدَّ: (بَيْعُ بَيْتٍ) أَيُّ مَسْكَنٍ نِهَائَةً وَمُعْنَى.
 □ فَوُدَّ: (بَأَنٍ احْتَفَتْ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ بِمِلْكِ الْبَائِعِ) أَيُّ وَلَمْ يَتَأَتَّ الثُّرُورُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْمِلْكِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ سَمٌ فِيمَا يَأْتِي وَيَتَّبَعِي أَنْ يَقْبَدَ بِذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي أَوْ بِمِلْكِ الْمُشْتَرِي الْخ حَتَّى يَظْهَرَ التَّغْلِيلُ بِقَوْلِهِ لِعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ حَالًا. □ فَوُدَّ: (أَوْ كَانَ لَهُ مَمَرٌّ الْخ) كَذَا فِي أَصْلِهِ ~~كَتَبَ اللَّهُ~~، وَقَدْ يُقَالُ اللَّاتِي تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ أَوْ بِمِلْكِ الْمُشْتَرِي فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. بَصْرِيٌّ، وَقَدْ يُقَالُ نَفَى الْبَائِعِ الْمَمَرَّ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِيمَا إِذَا كَانَ فِي مِلْكِهِ فَقَطْ دُونَ مِلْكٍ غَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالتَّأْخِيرُ يَوْمُهُمْ خِلَافَ ذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ أَمَكَّنَ الْخ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ وَلَا يَصِحُّ الْخ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى سَوَاءٌ أَتَمَكَّنَ الْمُشْتَرِي مِنْ اتِّخَاذِ مَمَرٍّ لَهُ مِنْ شَارِعٍ أَوْ مِلْكِهِ أَمْ لَا كَمَا قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ، وَإِنْ شَرَطَ الْبَعْوَى عَدَمَ تَمَكُّنِهِ مِنْ ذَلِكَ. اهـ. قَالَ عَشَّ وَطَرِيقُهُ فِي هَذِهِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِيمَنْ أَرَادَ شِرَاءَ ذِرَاعٍ مِنْ ثَوْبٍ نَفْسِ أَنْ يُحْدِثَ الْمَمَرَّ هُنَا فِي مِلْكِ مُرِيدِ الشَّرَاءِ أَوْ فِي شَارِعٍ بِالتَّرَاضِي مِنْهُمَا ثُمَّ يَشْتَرِي مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَيَبِينُ مَا مَرَّ فِي الْجَحْشِ الصَّغِيرِ) أَيُّ مِنْ أَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ مَعَ عَدَمِ التَّنْعِ بِهِ حَالًا.
 □ فَوُدَّ: (بَأَنَّ هَذَا) أَيُّ بَيْعِ بَيْتٍ بِلا مَمَرٍّ. □ وَفَوُدَّ: (بِالْإِمْكَانِ) أَيُّ إِمْكَانِ اتِّخَاذِ الْمَمَرِّ، وَإِخْدَانُهُ.
 □ وَفَوُدَّ: (بِخِلَافِ ذَلِكَ) أَيُّ الْجَحْشِ الصَّغِيرِ وَفِي هَذَا الْفَرْقِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ. □ فَوُدَّ: (وَفَارَقَ) مَا ذُكِرَ أَوَّلًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ بَيْتٍ أَوْ أَرْضٍ بِلا مَمَرٍّ. □ وَفَوُدَّ: (مَا لَوْ بَاعَ الْخ) مَفْعُولُ فَارَقَ.
 □ فَوُدَّ: (فَإِنْ لَهُ الْمَمَرُّ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَنَفَى الْمَمَرَّ صَحَّ إِنْ أَمَكَّنَهُ اتِّخَاذَ مَمَرٍّ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ، وَهُوَ دَوَامُ الْمِلْكِ هُنَا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْدَاءِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (إِنْ لَمْ يَتَّصِلِ الْبَيْتُ الْخ) أَيُّ فَإِنْ اتَّصَلَ بِأَحَدِهِمَا فَلَا مُرُورَ لَهُ، وَهَلْ يُكْتَفَى فِي الْإِتِّصَالِ بِمُطْلَقِ التَّلَاصُّقِ أَوْ يُشْتَرَطُ التُّفُودُ بِالْفِعْلِ مَحَلَّ تَأَمَّلْ. اهـ. بَصْرِيٌّ أَقُولُ: الظَّاهِرُ الثَّانِي كَمَا يَأْتِي عَنْ سَمٍ وَعَشَّ وَالرَّشِيدِيَّ مَا يُفِيدُهُ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ نَفَاهُ صَحَّ إِنْ أَمَكَّنَ الْخ) أَيُّ فَإِنْ نَفَاهُ فِي صُورَةِ ثُبُوتِ الْمُرُورِ لَهُ، وَهِيَ حَالَةُ عَدَمِ الْإِتِّصَالِ بِمِلْكِهِ أَوْ شَارِعٍ وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمَوَاتَ كَالشَّارِعِ وَذَلِكَ بِأَنَّ يَتَّصِلُ بِمِلْكِ الْغَيْرِ أَوْ وَقَفٍ خَاصٍّ أَوْ عَامٍّ كَمَسْجِدٍ وَرِبَاطٍ وَجَنَّةٍ فَالْمُرَادُ بِالْإِمْكَانِ الْإِمْكَانُ الْمُقْتَرَنُ بِالْفِعْلِ بِأَنَّ يَخْتَفَّ بِمِلْكٍ وَيَرْضَى صَاحِبُ الْمِلْكِ بِبَيْعِ حَقِّ الْمَمَرِّ أَوْ يُكْتَفَى بِمُطْلَقِ الْإِمْكَانِ، وَهَلْ يُكْتَفَى بِالْإِمْكَانِ الْإِسْتِجَارِ لَتَعْدَرِ الْبَيْعِ كَالْوَقْفِ أَوْ لَا؟ يَتَّبَعِي أَنْ يُرَاجَعَ جَمِيعُ ذَلِكَ وَيُحَرَّرَ. اهـ. بَصْرِيٌّ.

مِلْكِهِ وَتَلَكْ فِيهَا نَقْلٌ لَهُ وَيُعْتَقَرُ فِي الاسْتِدَامَةِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَإِذَا بَاعَ عَقَارًا وَخُصِّصَ الْمُرُورُ إِلَيْهِ بِجَانِبٍ اشْتَرَطَ تَعْيِينَهُ فَلَوْ احْتَفَ بِمِلْكِهِ مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ وَشَرَطَ لِلْمُشْتَرِي حَقَّ الْمُرُورِ إِلَيْهِ مِنْ جَانِبٍ لَمْ يُعَيِّنْهُ بَطَلَ لاختلاف الغرض باختلاف الجوانب فإن لم يُخَصِّصْ بَأَن شَرَطَهُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ أَوْ قَالَ بِحَقْوَقِهَا أَوْ أَطْلَقَ الْبَيْعَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْمَمَرِّ صَحَّ وَمَرَّ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ نَعَمْ فِي الْأَخِيرَةِ مَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُلَاصِقِ الشَّارِعَ أَوْ مِلْكَ الْمُشْتَرِي وَإِلَّا مَرَّ مِنْهُ فَقَطْ وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ فَإِنَّ لَهُ الْمَمَرَّ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَمَرٌّ تَخَيَّرَ الْبَائِعُ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي

أَقُولُ وَيَحْتَمِلُ إِمْكَانَ اتِّخَاذِ الْمَمَرِّ عَلَى إِحْدَاثِ مَنَفَذٍ إِلَى مِلْكِهِ أَوْ نَحْوِ شَارِعٍ يَنْدَفِعُ التَّوَقُّفُ، وَالتَّرَدُّدُ وَلَوْ سَلَّمَ تَصْوِيرُهُ الْمَذْكُورَ فَلَا قَرَبَ الْإِحْتِفَاءِ بِمُطْلَقِ الْإِمْكَانِ الشَّامِلِ لِلِاسْتِجَارَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِذَا بَاعَ عَقَارًا الْخ) عِبَارَةُ الْعِبَابِ كَعَبْرَةٍ لَوْ بَاعَ عَقَارًا يُحِيطُ بِهِ مِلْكُهُ جَازَ وَمَمَرُّ الْمُشْتَرِي مِنْ أَيِّ جِهَاتِهِ شَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَقْلُ بَعْنَهُ بِحَقْوَقِهِ فَإِنَّ شَرَطَ لَهُ الْمَمَرَّ مِنْ جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ صَحَّ وَتَعَيَّنَتْ أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ لَمْ يَصَحَّ إِلَى آخِرِ الْمَسْأَلَةِ فَجَعَلَ أَضْلُ الْمُقَسَّمِ مَا إِذَا أَحَاطَ بِمِلْكِ الْبَائِعِ بِهِ. اهـ. رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (بِجَانِبٍ) أَي مَثَلًا. هـ. قَوْلُهُ: (اشْتَرَطَ الْخ) جَوَابٌ إِذَا. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ احْتَفَ بِمِلْكِهِ الْخ) أَي مَعَ تَأْتِي الْمُرُورِ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْمِلْكِ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ بَأَن احْتَفَ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ بِمِلْكِ الْبَائِعِ. اهـ. سَم. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ جَانِبٍ) أَي أَوْ جَانِبَيْنِ مَثَلًا.

هـ. قَوْلُهُ: (بَطَلَ) أَي الْبَيْعُ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي الْأَخِيرَةِ) أَي قَوْلُهُ: أَوْ أَطْلَقَ. اهـ. ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (مَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُلَاصِقِ الْخ) قَالَ الشَّهَابُ سَم فِيهِ مَعَ كَوْنِ الْمُقَسَّمِ أَنَّهُ احْتَفَ بِمِلْكِ الْبَائِعِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ مُسَامَحَةً. اهـ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ لَا يَلْزَمُ مِنْ احْتِفَائِهِ بِهِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْرِقًا لِكُلِّ جَانِبٍ مِنْهُ فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ لِلْبَائِعِ فِي كُلِّ جَانِبٍ مِلْكًا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْرِقِ الْجَانِبَ. اهـ. رَشِيدِي وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يُلَاصِقِ الشَّارِعَ الْخ) أَي وَلَهُ إِلَيْهِ مَمَرٌّ بِالْفِعْلِ، وَإِلَّا فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ مَنْسَكِنٍ بِلا مَمَرٍّ. اهـ. رَشِيدِي.

هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ مِلْكُ الْمُشْتَرِي) أَي أَوْ الْمَوَات. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا مَرَّ مِنْهُ فَقَطْ) لَعَلَّ الْفَرَضَ أَنَّ الْمُرُورَ مُتَأَتِّ بِالْفِعْلِ مِنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي إِذْ لَا أَثَرَ لِلْإِمْكَانِ الْإِتِّخَاذِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوْ بِمِلْكِ الْمُشْتَرِي إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ أَمَكَّنَ. اهـ. سَم عِبَارَةُ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا مَرَّ مِنْهُ الْخ) هَذَا قَدْ يُشْكِلُ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلُ: لَا يَصِحُّ بَيْعُ مَنْسَكِنٍ بِلا مَمَرٍّ، وَإِنْ أَمَكَّنَهُ الْخ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَن مَا هُنَا مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا كَانَ لَهَا مَمَرٌّ بِالْفِعْلِ مِنْ مِلْكِهِ أَوْ شَارِعٍ وَمَا مَرَّ فِيمَا لَوْ احتاجَ إِلَى إِحْدَاثِ مَمَرٍّ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ فَإِنَّ لَهُ الْمَمَرَّ) أَي فِي مَسْأَلَةٍ مَا إِذَا بَاعَ دَارًا وَاسْتَتْنَى لَهُ بَيْتًا مِنْهَا رَشِيدِي وَكَزْدِي عِبَارَةُ ع. ش. هَذَا مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَفَارَقَ مَا ذَكَرَ أَوَّلًا

اتِّخَاذَ حَرَمٍ أَعْنِي الْإِتِّخَاذَ. هـ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ احْتَفَ بِمِلْكِهِ) أَي مَعَ تَأْتِي الْمُرُورِ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْمِلْكِ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ بَأَن احْتَفَ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ بِمِلْكِ الْبَائِعِ. هـ. قَوْلُهُ: (مَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُلَاصِقِ الْخ) فِيهِ مَعَ كَوْنِ الْمُقَسَّمِ أَنَّهُ احْتَفَ بِمِلْكِ الْبَائِعِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ مُسَامَحَةً. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا مَرَّ مِنْهُ فَقَطْ) لَعَلَّ الْفَرَضَ أَنَّ الْمُرُورَ مُتَأَتِّ بِالْفِعْلِ مِنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي إِذْ لَا أَثَرَ لِلْإِمْكَانِ الْإِتِّخَاذِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوْ بِمِلْكِ الْمُشْتَرِي إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ أَمَكَّنَ.

وله اتّجاة فإنّ القصدَ مُرورُ البائعِ لِمَلِكِهِ، وهو حاصلٌ بكلِّ منهما. وظاهرٌ أنّ محله إن استويا سعةً ونحوها، ولا تعيّن ما لا ضَرَرَ فيه ويُؤخَذُ من هذا، وقولهم لاختلاف الغرض باختلاف الجوانب أنّ مَنْ له حقُّ المُرورِ في محلٍّ مُعيّنٍ من مِلْكٍ غيره لو أرادَ غيره نقله إلى محلٍّ آخرٍ منه لم يجز إلا برضا المُستحقِّ، وإن استوى الممرّانِ من سائرِ الوجوه؛ لأنّ أخذه بدل مُستحقّه مُعاوضةً وشرطها الرضا من الجانبين ثم رأيت بعضهم أفتى بذلك فيمن له مجزى في أرضٍ آخرٍ فأرادَ الآخرُ أن ينقله إلى محلٍّ آخرٍ منها مُساوٍ للأوّل من كُلِّ وجهٍ ولمّا نقلَ العزّي إفتاء الشيخ تاج الدّين فيمن له طريقٌ بِمِلْكٍ غيره فأرادَ المالكُ نقلها لموضعٍ لا يضُرُّ بالجوارِ ونظر فيه قال الأمرُ كما قال من النظر ثم استدلَّ لِلنَّظَرِ ولو اتَّسعَ الممرُّ بِزائِدٍ على حاجةِ المُرورِ فهل للمالكِ تضييقه بالبناء فيه؛ لأنّه لا ضَرَرَ حالاً على المارِّ أوّلاً لأنّه قد يزْدحمُ فيه مع مَنْ له المُرورُ غيره من المالكِ أو مارٍّ آخرٍ كُلُّ مُحْتَمَلٍ والذي يظهرُ الجوازُ إن عُلِمَ أنّه لا يحصلُ

ما لو باعَ داراً إلخ وحاصلُه أنّه إذا باعَ داراً واستثنى لِنَفْسِهِ بيتاً منها ولم يَتعرَّضْ لِلْمَمَرِّ لا إثباتاً ولا نفياً ولها مَمَرّانِ تَخَيَّرَ البائعُ أو المُشتري على ما ذَكَرَهُ من الخِلاف. اهـ. فوّده: (وله اتّجاة) أي وَجْهٌ والمُعْتَمَدُ الأوّل. فوّده: (أن محله) أي محلّ تَخَيَّرَ البائع في مسألة الاستثناء السابقة. فوّده: (ما لا ضَرَرَ فيه) أي على المُشتري. اهـ. ع ش. فوّده: (من هذا) أي قوله، ولا تَعَيّن ما لا ضَرَرَ فيه. فوّده: (لو أرادَ غيره نقله إلخ) أي أو شِراءه مِنْهُ اهـ ع ش. فوّده: (غيره) أي مالِك ذلك المحلّ. فوّده: (وإن استوى الممرّانِ إلخ) أي وكان الثاني أَحْسَن. فوّده: (أفتى بِذلك) أي بأنّه لا يجوزُ إلا برضا المُستحقِّ. اهـ. كُزْدِي. فوّده: (إفتاء الشيخ تاج الدّين) الانسبُ أن يُقال إنَّ الشيخَ تاج الدّين أفتى إلخ لِيُلائِمَ ونظر فيه أو يُقال ونظر فيه أو يُقال وتَنْظِيرُهُ فيه لِيُلائِمَ الإفتاء. اهـ. بَصْرِيّ، وأجاب بعضهم بما نصّه أقول الواو في قوله ونظر للمحال أي والحال أنّ الشيخَ تاج الدّين نظر فيه فلا إيهامَ فيه، وكأنّه توهم أنّ الواو عاطفةٌ وليس كذلك. اهـ. ولا يَخفى أنّه لا يَمْنَعُ أو لَوِيّة ما قاله السيّد البصريّ. فوّده: (قال إلخ) جواب لما والضميرُ المُستَترُّ لِلْعَزّيّ. فوّده: (كما قال إلخ) أي الشيخُ تاج الدّين. فوّده: (ثم استدلَّ) أي العزّيّ. فوّده: (ولو اتَّسعَ الممرُّ إلخ) عطفٌ على قوله ويُؤخَذُ إلخ أو قوله: وإذا بيعَ عقارٌ إلخ. فوّده: (لأنّه لا ضَرَرَ حالاً إلخ) وصورة ذلك أن يكون الدّربُ مثلاً مملوكاً كُلُّهُ لِمَنْ هو مُتَصَرِّفٌ فيه ولغيره المُرورُ في ذلك لِتَحْوِ صَلَاةٍ بِمَسْجِدٍ أَخَذَتْه صَاحِبُ الدّربِ أو قُرْبٍ وبهذا يَنْدَفِعُ التَّوَقُّفُ الآتي قَرِيباً أو أنّ الدّربَ بِتَمَامِهِ مَمْلُوكٌ لِوَاحِدٍ ثم باعَ حقَّ المُرورِ فيه لِغَيْرِهِ، وأرادَ بَعْدَ البَيعِ البَيعَ البَناءَ لِمَا يَضِيقُ به الممرُّ. اهـ. ع ش وقوله: التَّوَقُّفُ الآتي إلخ لم يَظْهَرْ لي المُرادُ به، وقوله: ثم باعَ حقَّ المُرورِ إلخ أي أو باعَ بيتاً في ذلك الدّربِ يَنْفَتِحُ بِأَنَّهُ إِلَيْهِ بِحُقُوقِهِ وَلَهُ صَوْرٌ أُخَرَى. فوّده: (والذي يَظْهَرُ الجوازُ إن عُلِمَ إلخ)، وقد يُقال بل الأَوْجَهُ المَنعُ؛ لأنّه يَبِيعُ مالِكُهُ لِلدَّارِ تَبِعَهَا جِزْءٌ مِنَ الممرِّ فَصَارَ الممرُّ مُشْتَرَكاً بَيْنَ المُشتري والبائع، وَقَضِيَّةُ ذلك اِمْتِنَاعُ تَضْيِيقِهِ بِغَيْرِ رِضَا مِنْهُ. اهـ. ع ش، وقوله: تَبِعَهَا جِزْءٌ مِنَ الممرِّ فَصَارَ الممرُّ مُشْتَرَكاً

للمارَّ تَصَرُّؤُ بِذَلِكَ التَّضْيِيقِ، وَإِنْ فُرِضَ الْإِزْدِحَامُ فِيهِ، وَإِلَّا فَلَا.

(الثالثُ إِمْكَانُ) يَعْنِي قُدْرَةُ الْبَائِعِ حِسًّا وَشَرْعًا عَلَى (تَسْلِيمِهِ) لِلْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ كُفْلَةٍ وَاقْتَصَرَّ عَلَيْهِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ وَفَاقٍ وَسَيَذْكُرُ مَحَلَّ الْخِلَافِ، وَهُوَ قُدْرَةُ الْمُشْتَرِي عَلَى تَسْلِيمِهِ مِمَّنْ هُوَ عِنْدَهُ وَذَلِكَ لِتَوْقُفِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا تُرَدُّ صِحَّتُهُ فِي نَحْوِ نَقْدِ يَعْزُ وَجُودِهِ لِصِحَّةِ الْإِسْتِدَالِ عَنْهُ كَمَا يَأْتِي وَفِي بَيْعٍ نَحْوِ مَغْصُوبٍ وَضَالٍّ مِمَّنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ أَوْ بَيْعًا ضَمْنِيًّا لِقُوَّةِ الْعِتْقِ مَعَ أَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي الضَّمْنِيِّ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي غَيْرِهِ (فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الضَّالِّ) كَبَعْضِ نَدٍّ وَطَيْرٍ سَائِبٍ غَيْرِ نَحْلٍ وَنَحْلٍ لَيْسَتْ أُمُّهُ فِي الْكَوَارَةِ وَنَحْوِ سَمَكٍ بِرَكَّةٍ وَاسِعَةٍ.....

إِلْحَ أَيٍ مِنْ حَيْثُ حَقَّ الْمُرُورُ، وَإِلَّا فَرَقَبَةُ جَمِيعِ الْمَمَرِّ بَاقِيَةً فِي مِلْكِ الْبَائِعِ ثُمَّ الْقَوْلُ بِاشْتِرَاكِ جَمِيعِ الْمَمَرِّ مُطْلَقًا وَلَوْ كَانَ بَغَايَةَ السَّعَةِ كِمِائَةِ ذِرَاعٍ وَمَنْعُ مَالِكِهِ عَنِ التَّصَرُّفِ فِيهِ بِالْبِنَاءِ وَنَحْوِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ عَلَى الْمَارِّ أَضْلًا فِي غَايَةِ الْبُعْدِ.

فَوَلَّ (سَيِّ) (إِمْكَانُ تَسْلِيمِهِ) الْإِمْكَانُ يُطْلَقُ تَارَةً فِي مُقَابَلَةِ التَّعَذُّرِ وَتَارَةً فِي مُقَابَلَةِ التَّعَسُّرِ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا. اهـ. نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (يَعْنِي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ بَاعَهُ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ كُفْلَةٍ) أَيِ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ كَمَا قَالَ فِي الْمَطْلَبِ. اهـ. نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ كُفْلَةٍ) قَضِيَّتُهُ، وَإِنْ احْتِاجَ إِلَى مُؤَنَةٍ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَاقْتَصَرَّ عَلَيْهِ) أَيِ التَّسْلِيمِ. اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَسَيَذْكُرُهُ) أَيِ، وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَذْكُرُ أَوَّلًا مَحَلَّ الْإِتِّفَاقِ ثُمَّ يَذْكُرُ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ فَإِمْكَانُ تَسْلِيمِهِ يَصِحُّ بِالْإِتِّفَاقِ، وَإِمْكَانُ تَسْلِيمِهِ يَصِحُّ عَلَى الصَّحِيحِ. اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ اشْتِرَاطِ إِمْكَانٍ مَا ذَكَرَ. قَوْلُهُ: (وَلَا تُرَدُّ صِحَّتُهُ) أَيِ الْبَيْعِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ نَقْدِ الْإِلْحِ) أَيِ بَنَحْوِ الْإِلْحِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (لِصِحَّةِ الْإِسْتِدَالِ عَنْهُ) أَيِ عَنِ الثَّمَنِ بِخِلَافِ الْمَبِيعِ لَا يَصِحُّ الْإِسْتِدَالُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ لَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (أَوْ بَيْعًا لِلْحِ) عَطْفٌ عَلَى مِمَّنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ.

فَوَلَّ (سَيِّ) (فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الضَّالِّ) وَفِي الْمَضْبَاحِ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُقَالُ فِيهِ ضَالٌّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى يُقَالُ فِيهِ ضَالَّةٌ وَيُقَالُ لِغَيْرِ الْحَيَوَانَاتِ ضَائِعٌ وَلَقَطَةٌ ثُمَّ قَالَ، وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْآبِقِ وَالضَّالِّ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْإِنْسَانُ فَالْلَفْظُ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ غَيْرَهُ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالُ ضَالَّةٌ. انْتَهَى. وَعَلَيْهِ فَقِي كَلَامُ الْمُصَنِّفِ تَجُوزُ إِمَّا بِاسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، وَإِمَّا بِاسْتِعْمَالِهِ فِي مَقْهُومِ كُلِّيٍّ يَعْمُهُمَا، وَهُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَ الْحَقَائِقَةِ بِمُعْجَمِ الْمَجَازِ. اهـ. ع. ش. وَيَأْتِي عَنِ الْمُعْنَى فِي الضَّالِّ خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ عَنِ الْمَضْبَاحِ عَلَى أَنَّ ظَاهِرَ صَنِيعِ الشَّارِحِ كَالنَّهَآيَةِ حَمْلُ الضَّالِّ هُنَا عَلَى غَيْرِ الْآدَمِيِّ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ. قَوْلُهُ: (كَبَعْضِ نَدٍّ وَطَيْرٍ سَائِبٍ) أَيِ شَرَدَ وَنَفَرَ. قَوْلُهُ: (وَطَيْرٍ سَائِبٍ) أَيِ، وَإِنْ اغْتَادَ الْعَوْدَ إِلَى مَحَلِّهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى، وَأَسْنَى. قَوْلُهُ: (وَنَحْلٍ لَيْسَتْ أُمُّهُ فِي الْكَوَارَةِ) حَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي صِحَّةِ بَيْعِ التَّحْلِ

قَوْلُهُ: (لِصِحَّةِ الْإِسْتِدَالِ) بِخِلَافِ الْمَبِيعِ لَا يَصِحُّ الْإِسْتِدَالُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ لَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ. قَوْلُهُ: (وَنَحْلٍ لَيْسَتْ أُمُّهُ فِي الْكَوَارَةِ) حَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي صِحَّةِ بَيْعِ التَّحْلِ مِنْ رُؤْيَيْهِ فِي

يَتَوَقَّفُ أَخْذَهُ مِنْهَا عَلَى كَبِيرِ كُلْفَةٍ عُرْفًا (وَالْآبِقِ)، وَإِنْ عُرِفَ مَحَلُّهُ وَيَخْتَصُّ بِالْآدَمِيِّ (وَالْمَغْصُوبِ) وَلَوْ لِمَنْفَعَةِ الْعِثْقِ لِلْعَجْزِ عَنْ تَسْلِيمِهَا وَتَسْلُيمِهَا حَالًا.....

مِنْ رُؤْيَيْهِ فِي الْكَوَارَةِ أَوْ حَالَ خُرُوجِهِ مِنْهَا أَوْ دُخُولِهِ إِلَيْهَا، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ أُمِّهِ فِي الْكَوَارَةِ لِيَتَأْتِيَ تَسْلُمُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْكَوَارَةُ بِضَمِّ الْكَافِ وَقَتَّحَهَا مَعَ تَشْدِيدِ الْوَائِ فِيهِمَا وَمَعَ تَخْفِيفِهَا فِي الْأَوَّلَى الْخَلِيَّةِ وَحَكَى أَيْضًا كَسْرَ الْكَافِ مَعَ تَخْفِيفِ الْوَائِ. اهـ.

(فَرَعَ): قَالَ فِي الرُّوْضِ آخِرَ الْبَابِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ وَالْبَقِيعِ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَفِي مَعْنَى أَشْجَارِ الْحَرَمِ أَحْجَارُهُ وَثَرَابُهُ. انْتَهَى. أَيْ، وَإِنْ جَازَ اسْتِعْمَالُ أَحْجَارِهِ وَثَرَابِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَظَاهِرُهُ امْتِنَاعُ بَيْعِ الْمَذْكُورَاتِ وَلَوْ فِي الْحَرَمِ فَلَوْ بَاعَ شَيْئًا مِنْ أَحْجَارِهِ أَوْ مِنَ الْأَنْبِيَةِ الْمُتَّخَذَةِ مِنْ ذَلِكَ خَارِجَهُ أَوْ فِيهِ وَتَعَدَّى الْمُشْتَرِي بِنَقْلِهِ إِلَى خَارِجِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ لَهُ اسْتِعْمَالَهُ، وَإِنْ أَيْمَ بِنَقْلِهِ وَعَدَمَ رَدِّهِ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدَ الْإِسْتِعْمَالِ جَائِزٌ فِي نَفْسِهِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. سَمَّ قَالَ الْمُغْنِي وَأُمُّهُ يَغْسُوهُ، وَهُوَ أَمِيرُهُ وَالْخَلِيَّةُ بَيْتٌ يُعْمَلُ لِلتَّحْلِ مِنْ عِيدَانٍ كَمَا قَالَهُ فِي الْمُحْكَمِ. اهـ.

قوله: (يَتَوَقَّفُ أَخْذَهُ مِنْهَا عَلَى كَبِيرِ كُلْفَةٍ الْخ) أَيْ فَإِنْ سَهَّلَ صَحَّ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ الْمَاءَ رُؤْيَتَهُ. اهـ. زِيَادَةُ الْمُغْنِي وَبُرْجُ الطَّائِرِ كَالْبَزَكَةِ لِلْسَمَكِ اهـ قَالَ ع ش قوله: م ر رُؤْيَيْهِ وَيُخْفِي فِي الرُّؤْيَةِ الرُّؤْيَةُ الْعُرْفِيَّةُ فَلَا يُشْتَرَطُ رُؤْيُهُ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ. اهـ. قوله: (وَإِنْ عُرِفَ مَحَلُّهُ) أَيْ وَالصُّورَةُ أَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى رَدِّهِ. اهـ. رَشِيدِي. قوله: (وَيَخْتَصُّ بِالْآدَمِيِّ) لَكِنَّهُ مَخْصُوصٌ فِي اللُّغَةِ عَلَى مَا فِي الْمَضْبَاحِ بِمَنْ هَرَبَ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا كَدٍّ تَعَبٍ أَمَّا مَنْ هَرَبَ مِنْهَا فَيُقَالُ لَهُ هَارِبٌ لَا آبِقٌ. اهـ. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي الضَّالُّ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الْحَيَوَانِ إِنْسَانًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَأَمَّا الْآبِقُ فَقَالَ الثَّعَالِبِيُّ لَا يُقَالُ لِلْعَبْدِ آبِقٌ إِلَّا إِذَا كَانَ ذَهَابَهُ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا كَدٍّ فِي الْعَمَلِ، وَإِلَّا فَهُوَ هَارِبٌ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَكِنَّ الْفُقَهَاءَ يُطْلِقُونَهُ عَلَيْهِمَا. اهـ.

قول (سئ): (وَالْمَغْصُوبِ) أَيْ مِنْ غَيْرِ غَاصِبِهِ. اهـ. مغني. قوله: (وَلَوْ لِمَنْفَعَةِ الْعِثْقِ) رَاجِعٌ إِلَى الْآبِقِ وَالْمَغْصُوبِ. اهـ. ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: وَلَوْ لِمَنْفَعَةِ الْعِثْقِ أَيْ بَانَ اشْتِرَاؤُهُ لِيَعْتَقَهُ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ صِحَّةِ شِرَاءِ مَنْ يَغْتَقُّ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ. اهـ.

الْكَوَارَةُ أَوْ حَالَ خُرُوجِهِ مِنْهَا أَوْ دُخُولِهِ إِلَيْهَا، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ أُمِّهِ فِي الْكَوَارَةِ لِيَتَأْتِيَ تَسْلُمُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْكَوَارَةُ بِضَمِّ الْكَافِ وَقَتَّحَهَا مَعَ تَشْدِيدِ الْوَائِ فِيهِمَا وَمَعَ تَخْفِيفِهَا فِي الْأَوَّلَى الْخَلِيَّةِ وَحَكَى أَيْضًا كَسْرَ الْكَافِ مَعَ تَخْفِيفِ الْوَائِ. اهـ.

(فَرَعَ): قَالَ فِي الرُّوْضِ آخِرَ الْبَابِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ وَالْبَقِيعِ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَفِي مَعْنَى أَشْجَارِ الْحَرَمِ أَحْجَارُهُ وَثَرَابُهُ. انْتَهَى. أَيْ، وَإِنْ جَازَ اسْتِعْمَالُ أَحْجَارِهِ وَثَرَابِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَظَاهِرُهُ امْتِنَاعُ بَيْعِ الْمَذْكُورَاتِ وَلَوْ فِي الْحَرَمِ فَلَوْ بَاعَ شَيْئًا مِنْ أَحْجَارِهِ أَوْ مِنَ الْأَنْبِيَةِ الْمُتَّخَذَةِ مِنْ ذَلِكَ خَارِجَهُ أَوْ فِيهِ وَتَعَدَّى الْمُشْتَرِي بِنَقْلِهِ إِلَى خَارِجِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ لَهُ اسْتِعْمَالَهُ، وَإِنْ أَيْمَ بِنَقْلِهِ وَعَدَمَ رَدِّهِ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدَ الْإِسْتِعْمَالِ جَائِزٌ فِي نَفْسِهِ فَلْيُرَاجَعْ.

لَوْجُودِ حَائِلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِنْتِفَاعِ مَعَ إِمْكَانِهِ فَلَا تَرُدُّ صِحَّةُ شِرَاءِ الزَّمَنِ لِمَنْفَعَةِ الْعِثْقِ. (فَإِنْ بَاعَهُ) أَيِ الْمَغْضُوبِ وَمِثْلُهُ الْآخَرَانِ أَوْ مَا ذَكَرَ فَيَشْمَلُ الثَّلَاثَةَ (لِقَادِرٍ عَلَى انْتِزَاعِهِ) أَوْ رَدَّهُ (صَحَّ عَلَى

قَوْلِهِ: (لَوْجُودِ حَائِلٍ إلَخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَنْفَعَةٌ سِوَى الْعِثْقِ يَصِحُّ بَيْعُهُمْ فِيهِ نَظَرٌ لِعَدَمِ قُدْرَةِ الْمُشْتَرِي عَلَى تَسْلِيمِهِمْ لِمَلِكِهِمْ. اهـ. وَقَضَيْتُهُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ بَيْعِ الزَّمَنِ الْمَغْضُوبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْفَعَةٌ سِوَى الْعِثْقِ بَأَن لَمْ يَصْلُحْ لِنَحْوِ الْجَرَّاسَةِ لِقَفْدِ حَوَاسِهِ وَمَنَافِعِهِ. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْيَاةِ: وَقَضَيْتُهُ أَيِ الْفَرْقِ بَيْنَ نَحْوِ الْمَغْضُوبِ وَالزَّمَنِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَيُّ الضَّالِّ وَالْأَبْقِ وَالْمَغْضُوبِ مَنْفَعَةٌ سِوَى الْعِثْقِ يَصِحُّ بَيْعُهُمْ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا، وَقَوْلُ الْكَافِي يَصِحُّ بَيْعُ الْعَبْدِ التَّائِهِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِعَيْتِهِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِخِلَافِ الْجَمَارِ التَّائِهِ مَمْنُوعٌ، وَتَصَحُّ كِتَابَةُ الْأَبْقِ وَالْمَغْضُوبِ إِنْ تَمَكَّنَا مِنَ التَّصَرُّفِ كَمَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُمَا وَعِثْقُهُمَا فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنَا مِنْهُ فَلَا. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مَمْنُوعٌ أَيِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْجَمَارِ فِي عَدَمِ الصَّحَّةِ إِلَّا لِمَنْ قَدَرَ عَلَى رَدِّهِ، وَقَوْلُهُ: م ر كَمَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُمَا أَيِ بَأَن يَأْذَنَ السَّيِّدُ لِلْأَبْقِ أَوْ الْمَغْضُوبِ فِي النِّكَاحِ. اهـ. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر كَمَا يَصِحُّ تَزْوِيجُهُمَا أَيِ كَمَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ السَّيِّدِ إِيَّاهُمَا بَأَن تَكُونَا امْتِنَيْنِ فَهُوَ مُضَدَّرٌ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَنْسَبُ بِمَا قَبْلَهُ وَبِمَا بَعْدَهُ مِنَ الْكِتَابَةِ وَالْعِثْقِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْجَمِيعَ مِنْ فِعْلِ السَّيِّدِ وَمَا صَوَّرَهُ بِهِ شَيْخُنَا فِي الْحَاشِيَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَضَدَّرَ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (فَلَا تَرُدُّ صِحَّةُ شِرَاءِ الزَّمَنِ) أَيِ إِذْ لَيْسَ ثَمَّ مَنْفَعَةٌ حِيلَ بَيْنَ الْمُشْتَرِي وَبَيْنَهَا. اهـ. نِهَآيَةً.

قَوْلُ (سَنِي): (فَإِنْ بَاعَهُ لِقَادِرٍ عَلَى انْتِزَاعِهِ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَاعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ الْمَثْنِ كَكَلَامِهِمْ أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا قَدَرَ عَلَى الْإِنْتِزَاعِ يَلْزَمُهُ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ أَيْضًا، وَأَنَّهُ لَا يُخَيَّرُ حَيْثُئِذَا إِذَا لَمْ يَتَّزِعْهُ لِهَ الْبَائِعِ وَيُوجِبُهُ بَأَن الْمُشْتَرِي وَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَى ذَلِكَ لِدُخُولِهِ فِي الْعَقْدِ عَالِمًا بِهِ فَلَا نَظَرَ لِقُدْرَةِ الْبَائِعِ حَيْثُئِذَا. انْتَهَى. اهـ. سَمِ بِحَذْفٍ. قَوْلُهُ: (فَيَشْمَلُ إلَخ) مُتَّفَرِّعٌ عَلَى الْجَوَابِ الثَّانِي. اهـ. رَشِيدِيٌّ.

قَوْلُهُ: (لَوْجُودِ حَائِلٍ إلَخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَنْفَعَةٌ سِوَى الْعِثْقِ يَصِحُّ بَيْعُهُمْ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِعَدَمِ قُدْرَةِ الْمُشْتَرِي عَلَى تَسْلِيمِهِمْ لِمَلِكِهِمْ لِغَيْرِهِ. اهـ. وَقَضَيْتُهُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ بَيْعِ الزَّمَنِ الْمَغْضُوبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْفَعَةٌ سِوَى الْعِثْقِ بَأَن لَمْ يَصْلُحْ لِنَحْوِ الْجَرَّاسَةِ لِقَفْدِ حَوَاسِهِ وَمَنَافِعِهِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ بَاعَهُ لِقَادِرٍ عَلَى انْتِزَاعِهِ إلَخ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. وَاعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ الْمَثْنِ كَكَلَامِهِمْ أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا قَدَرَ عَلَى الْإِنْتِزَاعِ يَلْزَمُهُ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ أَيْضًا، وَأَنَّهُ لَا يُخَيَّرُ حَيْثُئِذَا إِذَا لَمْ يَتَّزِعْهُ لِهَ الْبَائِعِ وَيُوجِبُهُ بَأَن الْمُشْتَرِي وَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَى ذَلِكَ لِدُخُولِهِ فِي الْعَقْدِ عَالِمًا بِهِ فَلَا نَظَرَ لِقُدْرَةِ الْبَائِعِ حَيْثُئِذَا فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ التَّسْلِيمِ وَاجِبٌ عَلَى الْبَائِعِ فَكَيْفَ يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي؟. نَعَمْ يُشْكَلُ عَلَى مَا هُنَا قَوْلُهُمْ فِي الْإِجَارَةِ لَا يَلْزَمُ الْمَالِكُ الْإِنْتِزَاعَ، وَإِنْ قَدَرَ بَلْ يَتَّخِيَرُ الْمُسْتَأْجِرُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَن الْمَنْفَعَةُ هِيَ الْمَقْصُودَةُ ثُمَّ فَلَوْ أَمْهَلْنَا الْمُسْتَأْجِرَ إِلَى الْإِنْتِزَاعِ لَفَآتَتْ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ مِنْهَا بِلَا عَوَاضٍ فِيهِ إِجْحَافٌ فَخَيَّرَ مُطْلَقًا بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ الْمَقْصُودَ الْعَيْنَ وَلَا قَوَاتَ فِيهَا فَلَمْ يُخَيَّرْ إِلَّا حَيْثُ عَلِمَ الضَّرَرُ. اهـ. وَالْإِشْكَالُ

الصحيح) حيث لا مؤنة لها وقع تتوقف قدرته عليها لتيسر وصوله إليه حينئذ ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع واحتاج للمؤنة أو لا؛ لأنه يُغتفر عند الجهل ما لا يُغتفر عند العلم أو طراً عجزه بعده تخير للاطلاع على العيب في الأولى وحذوئه قبل القبض في الثانية فإن اختلفا في العجز حلف المشتري ولو قال كنت أظن القدرة فإن عذمها حلف وبأن عدم انعقاد البيع (ولا يصح بيع) ما يعجز عن تسليمه أو تسليمه شرعاً كجذع في بناء وقص في خاتم (ونصف) مثلاً (مُعَيَّن) خرج الشائع لانتفاء إضاعة المال عنه (من الإناء والسيف) ولو حقيرين لبطان نفعهما

□ قوله: (حيث لا مؤنة إلخ) أي ولا مشقة كما يحته الشهاب سم من مسألة السمك في البركة. اهـ.
 رشيدي وفي المغني ما يوافق بحث سم. □ قوله: (لها وقع) أي بالنسبة للمشتري اهـ ع ش.
 □ قوله: (احتاج إلخ) الأولى حذف الواو. □ قوله: (احتاج لمؤنة) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي البطلان هنا أيضاً كما في حالة العلم. اهـ. سم عبارة النهاية ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع تخير إن لم يختج إلى مؤنة على قياس ما مر عن المطلب، وإلا أي بأن احتاج إلى مؤنة فلا يصح خلافاً لبعض المتأخرين. اهـ. قال الرشيدي يعني شيخ الإسلام وتبعه حج. اهـ. □ قوله: (أو طراً إلخ) عطف على جهل إلخ. □ وقوله: (تخير) جواب لو قال سم التخيير ثابت في الأولى، وإن لم يدخل وقت وجوب التسليم كما في العباب تبعاً للإمام وفي الثانية لا يثبت إلا بعد وجوب التسليم كما في العباب تبعاً للإمام أيضاً والفرق بينهما لا يخفى. اهـ. □ قوله: (فإن اختلفا) إلى التثنية في النهاية إلا قوله ولو حقيرين، وقوله: وكخشية إلى وجزء. □ قوله: (في العجز) الظاهر شموله للطاري والأصلي معاً. □ قوله: (حلف إلخ) أي مع أنه يدعي الفساد، وهل كذلك لو اختلفا فادعى المشتري أنه كان عاجزاً عند البيع كالبائع فيصدق مع أنه مدعي الفساد. اهـ. سم أقول بل كلام الشارح شامل له كما مر ويفيده أيضاً قول ع ش قوله: حلف أي أنه لم يكن قادراً على الإنزاع إذ لا يعلم إلا منه. اهـ. □ قوله: (وبأن عدم انعقاد البيع) وعلى هذا استثنى هذه من قاعدة مدعي الصحة. اهـ. ع ش. □ قوله: (ما يعجز) إلى التثنية في المغني إلا قوله ولو حقيرين، وقوله أو أسطوان، وقوله وكخشية إلى وذلك. □ قوله: (أو تسليمه) الأولى حذف الألف. اهـ. ع ش.

□ قول (سئ): (من الإناء) يتجه أن يستثنى إناء التقدير فيصح بيع نصف معين منه لحزمة افتتائه وجوب

متوقف على أن صورة الإجارة شاملة لقدرة المستأجر أيضاً. □ قوله: (احتاج لمؤنة) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي البطلان هنا أيضاً كما في حالة العلم. □ قوله: (تخير) التخيير ثابت في الأولى، وإن لم يدخل وقت وجوب التسليم كما في العباب تبعاً للإمام وفي الثانية لا يثبت إلا بعد وجوب التسليم كما في العباب تبعاً للإمام أيضاً والفرق بينهما لا يخفى قليلاً. □ قوله: (حلف) أي مع أنه يدعي الفساد، وهل كذلك لو اختلفا فادعى المشتري أنه كان عاجزاً عند البيع كالبائع فيصدق مع أنه مدعي الفساد.
 □ قوله: (من الإناء) يتجه أن يستثنى إناء التقدير فيصح بيع نصف معين منه لحزمة افتتائه وجوب كسره

بكسرهما (ونحوهما) مِمَّا تَنْقُصُ قِيَمَتَهُ أَوْ قِيَمَةَ الْبَاقِي بِكُسْرِهِ أَوْ قَطْعَهُ نَقْصًا يُحْتَقَلُ بِمَثَلِهِ كَتَوْبٍ غَيْرِ غَلِيظٍ وَكَجِدَارٍ أَوْ أُسْطُوَانٍ فَوْقَهُ شَيْءٌ أَوْ كُلُّ قِطْعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ نَحْوِ طِينٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ صُفوفٍ مِنْ لَبْنٍ أَوْ آجُرٍّ وَلَمْ تُجْعَلِ النِّهَايَةُ صَفًّا وَاحِدًا إِذْ نَقَصَ الْبَاقِي حَيْثُ يُنْزَعُ مِنْ جِهَةِ انْفِرَادِهِ كَأَحَدٍ زَوْجِي الْخُفِّ، وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ لِإِمْكَانِ اسْتِدْرَاكِهِ وَكَخَشْبَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ سَفِينَةٍ وَجِزِيٍّ مُعَيَّنٍ مِنْ حَيٍّ لَا مُدَكِّى وَذَلِكَ لِلْعَجْزِ عَنْ تَسْلِيمِ كُلِّ ذَلِكَ شَرْعًا لِتَوَقُّفِهِ عَلَى مَا يُنْقِصُ مَالِيَّتَهُ، وَقَدْ نُهِنَا عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَفَارَقَ بَيْعَ نَحْوِ أَحَدٍ زَوْجِي الْخُفِّ وَذِرَاعٍ مُعَيَّنٍ مِنْ أَرْضٍ لِإِمْكَانِ بَلِّ سَهْوَةٍ تَدَارُكُ نَقْصِيهُمَا إِنْ فُرِضَ ضَيْقُ مُرَافِقِ الْأَرْضِ بِالْعَلَامَةِ.

كُسْرِهِ فَالْتَقْصُ الْحَاصِلُ فِيهِ مُوَافِقٌ لِلْمَطْلُوبِ فَلَا يَضُرُّمُ رَسْمٌ عَلَى حَجٍّ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ لِحُزْمَةِ اقْتِنَائِهِ إِنْخَ أَنْ الْكَلَامَ فِي إِنْاءٍ بِهِذِهِ الصِّفَةِ إِمَّا إِنْاءَ احْتِيَجَ لَاسْتِعْمَالِهِ لِدَوَاءٍ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ نِصْفٍ مُعَيَّنٍ مِنْهُ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (يَخْتَلُّ الْخُفُّ) أَيِ يُهْتَمُّ قَالِ فِي الْمَصْبَاحِ حَقَلْتُ بَقْلَانِ قُمْتُ بِأَمْرِهِ وَلَا تَخْتَلُّ بِأَمْرِهِ أَيِ لَا تَبَالٍ وَلَا تَهْتَمُّ بِهِ وَاحْتَمَلْتُ بِهِ اهْتَمَمْتُ بِهِ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (أَوْ أُسْطُوَانٍ) أَيِ عَمُودٍ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (فَوْقَهُ الْخُفُّ) أَيِ فَوْقَ الْجِدَارِ أَوْ الْأُسْطُوَانِ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ أَوْ كُلُّ قِطْعَةٍ الْخُفُّ قَالِ الْمُغْنِي وَالْأُسْتَى؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَسْلِيمَهُ إِلَّا بِهِذِمَ مَا فَوْقَهُ فِي الْأَوَّلَى، وَهَذَا شَيْءٌ مِنْهُ فِي الثَّانِيَةِ. اه. فَوَدَّ: (أَوْ صُفُوفٍ الْخُفُّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قِطْعَةُ الْخُفِّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأُسْتَى وَكَذَا إِذَا كَانَ الْجِدَارُ مِنْ لَبْنٍ أَوْ آجُرٍّ وَلَا شَيْءَ فَوْقَهُ وَجَعَلَتْ النِّهَايَةَ نِصْفَ سُمْكِ اللَّبْنِ أَوْ الْآجُرِّ فَإِنْ جَعَلَتْ النِّهَايَةَ صَفًّا مِنْ صُفُوفِهِمَا صَحَّ فَإِنْ قِيلَ هَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ الشَّقِّ قِطْعَةً وَاحِدَةً مِنْ طِينٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ وَلِأَنَّ رَفَعَ بَعْضُ الْجِدَارِ يُنْقِصُ قِيَمَةَ الْبَاقِي فَلْيُقْسَدِ الْبَيْعُ كَيْسَعٍ جَذَعٍ فِي بِنَاءٍ أُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ نَحْوَ الطِّينِ الَّذِي بَيْنَ اللَّبْنَاتِ لَا قِيَمَةَ لَهُ وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ نَقْصَ الْقِيَمَةِ مِنْ جِهَةِ انْفِرَادِهِ فَقَطُّ، وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ بِخِلَافِ الْجَذَعِ فَإِنْ إخراجَهُ يُؤَثِّرُ ضَعْفًا فِي الْجِدَارِ. اه. فَوَدَّ: (حَيْثُ) أَيِ حِينَ جَعَلَ النِّهَايَةَ صَفًّا وَاحِدًا. اه. كُرْدِي.

فَوَدَّ: (كَأَحَدٍ زَوْجِي خُفٍّ) أَيِ، وَاحِدٍ مِصْرَاعِي بَابٍ. اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِإِمْكَانِ اسْتِدْرَاكِهِ) أَيِ بَشْرَاءِ الْبَائِعِ مَا بَاعَهُ أَوْ بَشْرَاءِ الْمُشْتَرِي مَا بَقِيَ. اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَكَخَشْبَةٍ الْخُفُّ) عَطَفَ عَلَى كَتَوْبِ الْخُفِّ. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمُ صِحَّةٍ مَا ذُكِرَ. فَوَدَّ: (لِتَوَقُّفِهِ) أَيِ التَّسْلِيمِ (عَلَى مَا) أَيِ كُسْرٍ أَوْ قُطْعٍ (يُنْقِصُ مَالِيَّتَهُ) أَيِ مَالِيَّةِ الْمَبِيعِ أَوْ الْبَاقِي نَقْصًا لَا يُمَكِّنُ تَدَارُكُهُ. فَوَدَّ: (وَقَدْ نُهِنَا عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ) أَيِ فَهِيَ حَرَامٌ. اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَفَارَقَ) أَيِ بَيْعَ مَا ذُكِرَ حَيْثُ لَا يَصِحُّ. فَوَدَّ: (تَدَارُكُ نَقْصِهِمَا) أَيِ نَقْصِ الْخُفِّ وَالْأَرْضِ. فَوَدَّ: (إِنْ فُرِضَ الْخُفُّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِحَّةِ بَيْعِ ذِرَاعٍ مِنْ أَرْضٍ بِأَنَّ التَّمْيِيزَ فِيهَا يَحْصُلُ بِنَصَبِ عِلَامَةٍ بَيْنَ الْمِلْكَيْنِ بَلَّا ضَرَرٍ فَإِنْ قِيلَ قَدْ تَنَصَّقُ مُرَافِقُ الْأَرْضِ بِالْعَلَامَةِ وَتَنْقُصُ الْقِيَمَةُ فَيَنْبَغِي إِلْحَاقُهَا بِالتَّوْبِ أُجِيبَ بِأَنَّ التَّنْقِصَ فِيهَا يُمَكِّنُ تَدَارُكُهُ بِخِلَافِ التَّوْبِ. اه. فَوَدَّ: (بِالْعَلَامَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِضَيْقٍ لَا يَتَدَارَكُ كَمَا لَا يَخْفَى وَلَعَلَّ التَّدَارُكَ يَحْصُلُ بِبَشْرَاءِ قِطْعَةٍ أَرْضٍ بِجَانِبِهَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. اه. رَشِيدِي.

(تنبيه) هل يُضْبَطُ الاحتفالُ هنا بما في نحو الوكالةِ والحجرِ من اغتفارِ واحدٍ في عَشْرَةٍ لا أَكْثَرَ إلى آخرِ ما يأتي أو يُقالُ الأمرُ هنا أَوْسَعُ ويُفَرَّقُ بأنَّ الضياعَ هناك مُحَقَّقٌ فاحتيطَ له بخلافه هنا كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وهل المرادُ النقصُ بالنسبة لمحلِّ العقدِ، وإنَّ خالفَ سعرُه سِعْرَ بَقِيَّةِ أمثاله مِنْ البلدِ أو بالنسبة لأغلبِ محالِّها كُلُّ مُحْتَمَلٍ أيضًا ولو قيلَ في الأولى بالأوَّلِ، وفي الثانية بالثاني لم يبعد.

(ويصحُّ) البيعُ للبعضِ المُعَيَّنِ (في الثوبِ الذي لا ينقصُ بقطعه) كغَلِيظِ الكِرْبَاسِ (في الأصحِّ) وفي النفيسِ بطَريقَةٍ هي مواطأتُهما على شراءِ البعضِ ثم يقطعُ البائعُ ثم يعقدانِ فيصِحُّ اتِّفَاقًا واغْتَفَرُ له القطعُ مع كونه نقصًا واحتمالُ أن لا يَنَقُصَ شِراءُ لأنه لم يلجأ إليه بعقدٍ، وإنَّما فَعَلَ رجاءَ الرِّيحِ وبينهما فرقٌ (ولا) يصحُّ بيعُ عَيْنٍ تَعَلَّقَ بها حقُّ يَفُوتُ بالبيعِ لله تعالى.....

• قوله: (تنبيه) إلى المتنِ ذَكَرَهُ ع ش عَنِ الشَّارِحِ وَسَكَتَ عَلَيْهِ. • قوله: (وإنَّ خالفَ سِعْرُهُ) أي محلُّ العقدِ وكذا صَمِيرُ بَقِيَّةِ أمثاله. • قوله: (لأغلبِ محالِّها) أي بلدةِ العقدِ. • قوله: (في الأولى) أي في مسألةِ ضَبْطِ الإحتفالِ بالأوَّلِ أي بما يأتي في نحو الوكالةِ إلخ (وقوله: وفي الثانية) أي في مسألةِ محلِّ النقصِ بالثاني أي باختيارِ أغلبِ محالِّ بلدِ العقدِ. • قوله: (البيعُ للبعضِ) إلى قولِ المتنِ الرَّابِعِ في التَّهْيِيةِ والمُعْنِي إلَّا قوله وكأرضٍ إلى ونحوِ المزهونِ. • قوله: (كغَلِيظِ الكِرْبَاسِ) أي القُطْنِ. اهـ. ع ش أي الثوبِ مِنَ القُطْنِ كما في القاموسِ لكنَّ المرادُ هنا أَعْمُ بَرْمَاوِيٍّ. • قوله: (وفي النفيسِ بطَريقَةٍ إلخ) نعم لو زيدَ له على قِيَمَةِ المَقْطُوعِ ما يُساوي النقصَ الحاصلَ في الباقي فالظاهرُ صِحَّةُ البيعِ ولا حُزْمَةٌ حَيْثُ ذِي في القطعِ إذ لا إضاعةَ مالٍ حَيْثُ ذِي فلا يَحْتَاجُ إلى حيلةٍ شَوْبَرِيٍّ. اهـ. بَجَيْرِيٍّ. • قوله: (هي) أي الطَريقَةُ اهـ ع ش. • قوله: (مواطأتُهما إلخ) أي موافقةُ العاقدَيْنِ على شراءِ البعضِ إلخ، وأوَّلَى من ذلك كما قال الرَّزَكَشِيُّ أن يَشْتَرِيَهُ مُشَاعًا ثم يَقْطَعَهُ؛ لأنَّ بَيْعَ الجُزْءِ جائِزٌ مُطْلَقًا وَيَصِيرُ الجَمِيعُ مُشْتَرَكًا. اهـ. مُعْنِي، وقد تَقَدَّمَ في الشَّارِحِ كالتَّهْيِيةِ في شَرْحِ نَصْفِ مُعَيَّنٍ ما يَمِيدُهُ. • قوله: (واغْتَفَرُ له القطعُ إلخ) عبارةُ المُعْنِي وظاهرُهُ أَنَّهُ لا يَحْرُمُ القطعُ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ حَلٌّ لِطَرِيقِ البَيْعِ فَاحْتِمِلُ لِلْحَاجَةِ ولا حاجةَ إلى تأخيرِهِ عَنِ البَيْعِ. اهـ. • قوله: (واِحْتِمَالِ إلخ) عَطَفْتُ على كَوْنِهِ إلخ. • قوله: (إِلَيْهِ) أي القطعِ. • قوله: (وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ) أي ثم إنَّ كانَ المُشْتَرِي عالِمًا غَيْرَ مُرِيدٍ لِلشَّراءِ بِاطِّنا حَرَمَ عَلَيْهِ مواطاةُ البائعِ لِتَغْيِيرِهِ بِمواطاتِهِ، وإنَّ كانَ مُرِيدًا لَهُ ثم عَرَضَ لَهُ عَدَمُ الشَّراءِ بَعْدَ لَمْ تَحْرُمِ المِوَاطَاةُ ولا عَدَمُ الشَّراءِ ولا شَيْءٌ عَلَيْهِ في النقصِ الحاصلِ بالقطعِ فِيهِمَا وَيَصْدُقُ في ذلك؛ لَأَنَّهُ لا يَعْلَمُ إلَّا مِنْهُ اهـ ع ش.

• قولُ (سني): (ولا يصحُّ بيعُ المزهونِ إلخ) ولا يَبِيعُ ثُلُجٌ وَجَمْدٌ، وَهُمَا يَسِيلَانِ قَبْلَ وَزْنِهِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمَا قِيَمَةٌ عِنْدَ السَّيْلَانِ، وإلَّا قَبِلْنِي كَمَا قالَ شَيْخُنَا أَنَّ العَقْدَ لا يَنْفَسِخُ، وإنَّ زَالَ الإِسْمُ كَمَا لو اشْتَرَى بِيضًا فَفَرَّخَ قَبْلَ قَبْضِهِ والجَمْدُ بِسُكُونِ المِيمِ هو الماءُ الجَامِدُ مِنْ شِدَّةِ البَرْدِ مُعْنِي وَزَهْيَاةُ قالَ ع ش قوله: إنَّ العَقْدَ لا يَنْفَسِخُ لا تَظْهَرُ مُقَابَلَةُ هَذَا لِمَا قَبْلَهُ فَإِنَّ مُقَابِلَ عَدَمِ الصَّحَّةِ هُوَ الصَّحَّةُ دُونَ عَدَمِ الإِنْفِساخِ بَلْ حَقُّ المُقَابَلَةِ يَصِحُّ ولا يَنْفَسِخُ، وقوله: فَفَرَّخَ قَبْلَ قَبْضِهِ أي فَإِنَّهُ لا يَنْفَسِخُ بَيْعُهُ. اهـ.

كَمَاءٍ تَعَيَّنَ لِلطَّهْرِ أَوْ لِأَدَمِيٍّ كَثُوبٌ اسْتَحَقَّ الْأَجِيرُ حَبْسَهُ لِقَبْضِ أَجْرِهِ قَصْرِهِ مَثَلًا أَوْ إِنْ تِمَامَ الْعَمَلِ فِيهِ وَكَأَرْضٍ أَذِنَ مَالِكُهَا فِي زَرْعِهَا فَحَزَنُهَا الْمَأْذُونُ لَهُ، وَقَلَعَ شَجَرَهَا، وَأَقَامَ زَبْرَهَا فَلَا يَصُحُّ بَيْعُ الْمَالِكِ لَهَا وَلَا رَهْنُهَا قَبْلَ إِرْضَائِهِ فِي عَمَلِهِ بِإِعْطَائِهِ مُقَابِلَهُ، وَهُوَ مَا زَادَ مِنَ الْقِيَمَةِ بِسَبَبِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَذَلِكَ لِتَعَدُّرِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا بِدُونِ ذَلِكَ الْعَمَلِ الْمُحْتَرَمِ الْمُتَعَلِّقِ بِهَا وَنَحْوِ (الْمَرْهُونِ) جُعَلًا بَعْدَ الْقَبْضِ أَوْ شَرْعًا مِنْ غَيْرِ مُرْتَهِنِهِ (بَغَيْرِ إِذْنِ مُرْتَهِنِهِ وَلَا) الْيَقْنَ (الْجَانِي الْمُتَعَلِّقِ بِرَقَبَتِهِ مَالًا) لِيَكُونَ جَنَى خَطَأًا أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ أَوْ عَمْدًا وَغُفِيَ عَلَى مَالٍ أَوْ أَتْلَفَ مَالًا أَوْ أَتْلَفَ مَا

فَوُدَّ: (كَمَاءٍ تَعَيَّنَ لِلطَّهْرِ) أَي بَأْنِ دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ ثَمَّ مَا يَطْهَرُ بِهِ غَيْرُهُ. اهـ ع ش.

فَوُدَّ: (لِقَبْضِ أَجْرِهِ قَصْرِهِ مَثَلًا الْخ) عبارة المُغْنِي كَمَا لَوْ قَصَرَ الْقُوبُ أَوْ صَبَّغَهُ، وَقُلْنَا الْقِصَارَةُ عَيْنٌ فَإِنَّ لَهُ الْحَبْسَ إِلَى قَبْضِ الْأَجْرَةِ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ قَصَارًا عَلَى قَصْرِ قُوبٍ لَيْسَ لَهُ يَبِيعُهُ مَا لَمْ يَقْصُرْهُ جَزْمًا بِهِ فِي بَابِ بَيْعِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ. اهـ. فَوُدَّ: (أَوْ إِنْ تِمَامَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَبْضِ الْخ. فَوُدَّ: (وَكَأَرْضٍ الْخ) عَطَفَ عَلَى كَثُوبِ الْخ. فَوُدَّ: (زَبْرَهَا) أَي قَوَّطَهَا. اهـ. كُرْدِيٌّ. فَوُدَّ: (فِي عَمَلِهِ) شَامِلٌ لِلْحَزَنِ وَسَيَاتِي فِي الْعَارِيَةِ أَنَّ مُعِيرَ الْأَرْضِ لَوْ رَجَعَ بَعْدَ الْحَزَنِ قَبْلَ الزَّرْعِ لَمْ يَغْرَمْ أَجْرَةَ الْحَزَنِ فَلْيَنْظُرْ هَذَا مَعَ ذَاكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ زَرْعُهَا إِلَّا بَعْدَ حَزْنِهَا وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا أَمَكَّنْ بِدُونِهِ. اهـ. سَم، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي مَجْمُوعِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ وَفِيمَا يَأْتِي فِي الْحَزَنِ وَخَدَهُ فَلَا مُنَافَاةَ. فَوُدَّ: (وَهُوَ مَا زَادَ مِنَ الْقِيَمَةِ) هَلَّا كَانَ الْمُقَابِلُ أَجْرَةَ مِثْلِ عَمَلِهِ، وَهُوَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَدْرُ زِيَادَةِ الْقِيَمَةِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ سَم. فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) الْمَشَارُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: لَا يَصُحُّ بَيْعُ الْمَالِكِ لَهَا الْخ. فَوُدَّ: (وَنَحْوِ الْمَرْهُونِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَثُوبِ الْخ. فَوُدَّ: (جُعَلًا) أَي بَأْنِ يَرْهَنَهُ مَالِكُهُ عِنْدَ رَبِّ الدِّينِ. اهـ. ع ش. فَوُدَّ: (بَعْدَ الْقَبْضِ الْخ) أَي أَمَّا قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ بَعْدَهُ بِإِذْنِ مُرْتَهِنِهِ فَيَصِحُّ لِإِنْفَاءِ الْمَانِعِ. اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (أَوْ شَرْعًا) أَي بَأْنِ مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ وَتَعَلَّقَ الْحَقُّ بِتَرْكِتِهِ. اهـ. ع ش. فَوُدَّ: (مِنْ غَيْرِ مُرْتَهِنِهِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِبَيْعِ الْمُقَدَّرِ فِي كَلَامِهِ قَالَ ع ش أَي؛ لَأَنَّ فِي قُبُولِ الْمُرْتَهِنِ لِلشَّرَاءِ إِذَا زِيَادَةً. اهـ.

فَوُدَّ (السِّي): (وَلَا الْجَانِي الْمُتَعَلِّقُ بِرَقَبَتِهِ مَالًا) وَخَرَجَ بَيْنِيهِ عِثْقُهُ فَيَصِحُّ مِنَ الْمَوْسِرِ لِإِنْقَالِ الْحَقِّ إِلَى ذِمَّتِهِ مَعَ وُجُودِ مَا يُؤَدِّي مِنْهُ بِخِلَافِ الْمُعْصِرِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ الْحَقِّ بِالْكَلِيَّةِ إِذَا لَا مُتَعَلِّقٌ لَهُ سِوَى الرَّقَبَةِ

فَالْتَقَصُّ الْحَاصِلُ فِيهِ مُوَافَقٌ لِلْمَطْلُوبِ فِيهِ فَلَا يَضُرُّ م ر. فَوُدَّ: (فِي عَمَلِهِ) شَامِلٌ لِلْحَزَنِ وَسَيَاتِي فِي الْعَارِيَةِ أَنَّ مُعِيرَ الْأَرْضِ لِلزَّرْعِ لَوْ رَجَعَ بَعْدَ الْحَزَنِ قَبْلَ الزَّرْعِ لَمْ يَغْرَمْ أَجْرَةَ الْحَزَنِ فَلْيَنْظُرْ هَذَا مَعَ ذَاكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ زَرْعُهَا إِلَّا بَعْدَ حَزْنِهَا وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا أَمَكَّنْ بِدُونِهِ.

فَوُدَّ: (وَهُوَ مَا زَادَ مِنَ الْقِيَمَةِ) هَلَّا كَانَ الْمُقَابِلُ أَجْرَةَ مِثْلِ عَمَلِهِ، وَهُوَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَدْرُ زِيَادَةِ الْقِيَمَةِ فَلْيُرَاجِعْ. فَوُدَّ: (الْمُتَعَلِّقُ بِرَقَبَتِهِ مَالًا) هَذَا فِي الْبَيْعِ، وَأَمَّا فِي الْعِثْقِ فَقَالَ فِي الرُّوضِ وَيَنْفُذُ عِثْقُ الْجَانِي أَيْ الَّذِي تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ مَالًا مِنَ الْمَوْسِرِ لَا الْمُعْصِرِ، وَكَذَا اسْتِيلَادُ الْجَانِيَةِ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقَ الْمَالُ بِالرَّقَبَةِ فَيَصِحُّ الْعِثْقُ وَالْإِسْتِيلَادُ مُطْلَقًا كَالْبَيْعِ حَتَّى لَوْ أَوْجَبَتْ جِنَايَةُ الْعَبْدِ قِصَاصًا

سرقه مثلاً لغير المجني عليه بغير إذنه كما أرشد إليه ما قبله (في الأظهر) لتعلق حقهما بالرقبة ومحل الثاني إن بيع لغير غرض الجناية ولم يفده السيد ولم يختر فداءه، وهو مويسر والأصح لانتقال الحق لذمته في الأخيرة، وإن جاز له الرجوع ما دام القرن باقياً بملكه على أوصافه فإن باعه بعد اختياره الفداء، وقبل رجوعه عنه أجبر على أداء أقل الأمرين من قيمته والأرض فإن تعدد لقلبه أو تأخر لغيرته أو صبره على الحبس فسخ البيع.....

وفي استيلاء الأمة الجانية هذا التفصيل ولا يتعلق الأرض بولدها إذ لا جنائية منه. اهـ. معني زاد الأسنى أما إذا لم يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاء مطلقاً كالبيع حتى لو أوجبت جنائية العبد قصاصاً فأعتقه سيده، وهو مغير ثم غفي على مال قال البلقيني لم يبطل العتق على الأقيس، وإن بطل البيع في نظيره لقوة العتق ويلزم السيد الفداء ويتنظر يساره. اهـ. وأقره سم. هـ. قوله: (لغير المجني عليه إلخ) متعلق ببيع المقدّر في كلام المصنف أي ولا يصح بيع الجاني المذكور لغير المجني عليه بغير إذنه. هـ. قوله: (كما أرشد إليه) أي إلى التثبيد بغير إذن المجني عليه، (وقوله: ما قبله) أي تقييد المصنف عدم الصحة في مسألة المزهون بغير إذن المُرتهين. اهـ. رشيد. هـ. قوله: (لتعلق حقهما) أي المُرتهين والمجني عليه. هـ. قوله: (ومحل الثاني) أي محل عدم صحة بيع الثاني، وهو الجاني اهـ. ش. هـ. قوله: (ولاً) أي بأن بيع لغير الجناية أو فداء السيد بالفعل أو اختاره، وهو مويسر. هـ. قوله: (في الأخيرة) أي في اختيار السيد المويسر الفداء. هـ. قوله: (وإن جاز له الرجوع إلخ) مفهومه أنه بعد البيع يمنع رجوعه، وهو قضية قوله الآتي في الجناية ولو باعه بإذن المستحق بشرط الفداء لزمه وامتنع رجوعه وفي شرح العباب هنا فعلم أن محل رجوعه عن الفداء ما لم يعتق بنحو هرب أو يقوته بنحو بيع. انتهى. لكن لو تعدد الفداء ينبغي جواز الفسخ كما لو تعدد من غير رجوع ولا يفسخ بنفسه؛ لانتقال الحق إلى ذمته مع عدم صحة الرجوع فليتأمل. اهـ. سم. هـ. قوله: (أو صبره على الحبس) أي أو موته أسنى ومعني. هـ. قوله: (فسخ البيع) أي فسخه المجني عليه إن شاء شرح العباب. اهـ. سم. هـ. قوله: (فسخ البيع إلخ) نعم إن أسقط الفسخ حقه كان وارث البائع فلا فسح إذ به يرجع العبد إلى

فأعتقه سيده، وهو مغير ثم غفي على مال قال البلقيني لم يبطل العتق على الأقيس، وإن بطل البيع في نظيره لقوة العتق ويلزم السيد الفداء ويتنظر يساره. هـ. قوله: (بغير إذن المجني عليه) هلاً آخره عن قوله أو أثلف إلخ قوله: ثم لم يرجع قد يفهم جواز الرجوع لكن سيأتي في جنائية الرقيق قوله ما نصه: ولو باعه بإذن المستحق بشرط الفداء لزمه وامتنع رجوعه. اهـ. وقضيته أنه بعد البيع يمنع الرجوع، وهو مفهوم قوله هنا، وإن جاز له الرجوع ما دام القرن باقياً بملكه وفي شرح العباب هنا فعلم أن محل جواز رجوعه عن الفداء ما لم يفت بنحو هرب أو يقوته بنحو بيع. انتهى. لكن لو تعدد الفداء ينبغي جواز الفسخ كما لو تعدد من غير رجوع ولا يفسخ بنفسه لانتقال الحق إلى ذمته مع عدم صحة الرجوع فليتأمل. هـ. قوله: (فسخ البيع) صريح في أنه لا يفسخ وعبارة شرح العباب أي فسخه المجني عليه إن شاء. اهـ.

وَبِيعَ فِي الْجِنَايَةِ (وَلَا يَضُرُّ) فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ (تَعَلُّقُهُ بِذِمَّتِهِ) كَأَنِ اشْتَرَى فِيهَا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، وَأَتْلَفَهُ أَوْ كَسَبَهُ كُمُؤْنَةً زَوْجَتَهُ لَانْتِفَاءِ تَعَلُّقِ الدَّيْنِ بِالرَّقَبَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الْبَيْعِ (وَكَذَا) لَا يَضُرُّ (تَعَلُّقُ الْقِصَاصِ) بِرَقَبَتِهِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِرَجَاءِ السَّلَامَةِ بِالْعَفْوِ كَرَجَاءِ عِصْمَةِ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَشِفَاءِ الْمَرِيضِ بَلْ لَوْ تَحْتَمَّ قَتْلُهُ كَقَاطِعِ طَرِيقٍ قُتِلَ، وَأَخَذَ مَالًا كَانَ كَذَلِكَ نَظَرًا لِحَالَةِ الْبَيْعِ أَمَّا تَعَلُّقُهُ بِبَعْضِ أَعْضَائِهِ فَلَا يَضُرُّ قَطْعًا.

(الرَّابِعُ الْمَلِكُ) فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ التَّامُّ فَخَرَجَ يَبِيعُ نَحْوَ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ (لِمَنْ) يَقَعُ (لَهُ الْعَقْدُ) مِنْ

مِلْكِهِ فَيَسْقُطُ الْأَرْضُ نَبَةً عَلَى ذَلِكَ الزَّرْكَشِيِّ نَهَايَةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ: (وَبِيعَ فِي الْجِنَايَةِ) أَيِ وَيَكُونُ الْبَائِعُ لَهُ الْحَاكِمُ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (كَأَنِ اشْتَرَى الْخُ) أَيِ أَوْ أَقَرَّ بِجِنَايَةٍ خَطَأً أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ سَيِّدُهُ وَلَا بَيِّنَةٌ . اهـ . مُعْنَى . قَوْلُهُ: (أَوْ كَسَبَهُ) عَطَفَ عَلَى ذِمَّتِهِ فِي الْمَثَنِ . قَوْلُهُ: (كُمُؤْنَةً زَوْجَتِهِ) أَيِ الَّتِي بِإِذْنِ سَيِّدِهِ نَهَايَةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَا يَضُرُّ تَعَلُّقُ الْقِصَاصِ بِرَقَبَتِهِ الْخُ) فَلَوْ قُتِلَ قِصَاصًا بَعْدَ الْبَيْعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فَفِيهِ تَفْصِيلُ ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضِ كَأَصْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ جَاهِلًا انْفَسَخَ الْبَيْعُ وَرَجَعَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَتَجَهَّزَهُ عَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَمْ يَفْسَخْ لَمْ يَرْجَعْ بِشَيْءٍ . اهـ . وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ جَاهِلًا أَيِ وَاسْتَمَرَّ جَهْلُهُ إِلَى الْقَتْلِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَسْتَمِرَّ فَإِنَّهُ إِنْ فُسِّخَ عِنْدَ الْعِلْمِ فَلَا كَلَامَ، وَإِلَّا لَمْ يَرْجَعْ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ أَوْ بَعْدَهُ سَمِ عَلَى حَجٍّ . اهـ . ع ش .

قَوْلُ (الشَّيْءِ): (فِي الْأَظْهَرِ) فَلَوْ عَفَا أَيِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبَيْعِ عَلَى مَالٍ بَطَلَ الْبَيْعُ كَمَا رَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ نَهَايَةً وَمُعْنَى زَادَ سَمَ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ الْعَفْوِ يَبْطُلُ الْبَيْعُ وَلَا أَثَرَ لِاخْتِيَارِ الْفِدَاءِ بَعْدَ الْعَفْوِ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . قَوْلُهُ: (كَرَجَاءِ عِصْمَةِ الْحَرْبِيِّ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى فَيَصِحُّ بَيِّعُهُ قِيَاسًا عَلَى الْمَرِيضِ وَالْمُرْتَدِّ . اهـ .

قَوْلُهُ: (كَانَ كَذَلِكَ) أَيِ صَحَّ بَيِّعُهُ كَالْمُرْتَدِّ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ . اهـ . مُعْنَى عِبَارَةُ ع ش . قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَالْمُتَعَلِّقِ بِرَقَبَتِهِ قِصَاصًا . اهـ . قَوْلُهُ: (فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَخُرُجٍ فِي الْمُعْنَى وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ، وَهُوَ قَوِيٌّ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ . قَوْلُهُ: (التَّامُّ) أَخَذَهُ بِحُمَلِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا أُطْلِقَ انْصَرَفَ لِفَرْدِ الْكَامِلِ، (وَقَوْلُهُ: فَخَرَجَ) أَيِ بِقَوْلِهِ التَّامُّ، . قَوْلُهُ: (نَحْوُ الْمَبِيعِ الْخُ) أَيِ كَصَدَاقٍ

وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ الْفَرَضَ أَنَّ السَّيِّدَ اخْتَارَ الْفِدَاءَ وَانْتَقَلَ الْحَقُّ إِلَى ذِمَّتِهِ فَلَا وَجْهَ لِانْفِسَاخِ الْبَيْعِ بِتَفْسِيهِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ فِيمَا لَوْ بَاعَ مَنْ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ قِصَاصًا ثُمَّ عَفَى عَلَى مَالٍ حَيْثُ يَبْطُلُ الْبَيْعُ كَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ بَطَلَ الْبَيْعُ فِي نَظَرِهِ لَوْجُودِ التَّعَلُّقِ الْمُتَقَدِّمِ سَبَبِهِ بَدْوِنِ اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ الْعَفْوِ يَبْطُلُ الْبَيْعُ وَلَا أَثَرَ لِاخْتِيَارِ الْفِدَاءِ بَعْدَ الْعَفْوِ فَلْيَتَأَمَّلْ . قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَا يَضُرُّ تَعَلُّقُ الْقِصَاصِ بِرَقَبَتِهِ) فَلَوْ قُتِلَ قِصَاصًا بَعْدَ الْبَيْعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فَفِيهِ تَفْصِيلُ ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضِ كَأَصْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ حَاصِلُهُ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ جَاهِلًا انْفَسَخَ الْبَيْعُ وَرَجَعَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَتَجَهَّزَهُ عَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَمْ يَفْسَخْ لَمْ يَرْجَعْ بِشَيْءٍ . اهـ . وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ جَاهِلًا أَيِ وَاسْتَمَرَّ جَهْلُهُ إِلَى الْقَتْلِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَسْتَمِرَّ فَإِنَّهُ إِنْ فُسِّخَ عِنْدَ الْعِلْمِ فَلَا كَلَامَ، وَإِلَّا لَمْ يَرْجَعْ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ أَوْ بَعْدَهُ الْخُ .

عاقِدٍ أَوْ مَوَكِّلِهِ أَوْ مَوْلِيهِ فَدَخَلَ الْحَاكِمُ فِي بَيْعِ مَالِ الْمُتَشَتِّعِ وَالْمُلْتَظِّطِ لِمَا يُخَافُ تَلَفَهُ، وَالظَّافِرُ بِغَيْرِ جَنْسِ حَقِّهِ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ. (فَبَيْعُ الْفُضُولِيِّ) وَشِرَاؤُهُ وَسَائِرُ عُقُودِهِ فِي عَيْنٍ لِغَيْرِهِ أَوْ فِي ذِمَّةٍ غَيْرِهِ بَأَنْ قَالَ اشْتَرَيْتُهُ لَهُ بِالْفِ فِي ذِمَّتِهِ وَهُوَ مَنْ لَيْسَ بِوَكِيلٍ وَلَا وَلِيٍّ عَنِ الْمَالِكِ (بَاطِلٌ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَا يَبِيعُ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ» لَا يُقَالُ عُذُولُهُ عَنِ التَّعْبِيرِ بِالْعَاقِدِ إِلَى مَنْ لَهُ الْعَقْدُ أَيْ الْوَاقِعُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ، وَإِنْ أَفَادَ مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهُ يَشْمَلُ الْعَاقِدَ وَمَوَكِّلَهُ وَمَوْلِيَهُ لَكِنْ يَدْخُلُ فِيهِ الْفُضُولِيُّ وَمُرَادُهُ إِخْرَاجُهُ فَإِنَّ الْعَقْدَ يَقَعُ لِلْمَالِكِ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَازَتِهِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِصِحَّتِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْمُرَادُ مَنْ يَقَعُ لَهُ الْعَقْدُ بِنَفْسِهِ وَعَلَى الْقَدِيمِ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْإِجَازَةِ.....

الْمَرْأَةُ وَعَوَاضُ الْخُلْعِ الْمُعَيَّنَّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ كُلِّ مَا ضَمِنَ بِعَقْدِ أَيْ كَمَا لَوْ كَانَ الْمَالُ مُتَعَلِّقًا بِرَقَبَتِهِ وَفَتْ الْبَيْعِ. اهـ. ع ش. قُودُ: (أَوْ مَوْلِيهِ) أَيْ وَلَوْ فِي خُصُوصِ هَذَا الْمَالِ حَيْثُ جَعَلَ الشَّارِعُ لَهُ وِلَايَةً عَلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ وَجْهُ الدُّخُولِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بَعْدُ. اهـ. رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ ع ش قُودُ: أَوْ مَوْلِيهِ وَجْهُ الدُّخُولِ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْوَلِيِّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الشَّارِعُ فِي التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَالظَّافِرُ وَنَحْوُهُ لَا وِلَايَةَ لَهُمَا عَلَى الْمَالِكِ. اهـ. قُودُ: (وَالْمُرَادُ أَنَّهُ الْخُ) أَيْ الْمَبِيعُ أَيْ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِي شُرُوطِهِ لَا فِي شُرُوطِ الْعَاقِدِ فَلَقِطَ فِيهِ مُقَدَّرٌ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. اهـ. رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ ع ش إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِيَكُونَ مِنْ شُرُوطِ الْمَبِيعِ إِذَا مِلَّكَ مِنْ صِفَاتِ الْعَاقِدِ وَالْكَلَامُ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ. اهـ. قُودُ: (لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ) أَيْ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ اهـ ع ش. قُودُ: (لِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ) أَيْ الْعَاقِدِ وَمَوَكِّلِهِ وَمَوْلِيهِ. قُودُ: (وَسَائِرُ عُقُودِهِ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَكَذَا سَائِرُ تَصَرُّفَاتِهِ الْقَابِلَةِ لِلنِّيَابَةِ كَمَا لَوْ زَوَّجَ أُمَةً غَيْرَهُ أَوْ ابْنَتَهُ أَوْ طَلَّقَ مَنكُوحَتَهُ أَوْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ أَوْ آجَرَ دَارَهُ أَوْ وَقَفَهَا أَوْ هَبَهَا أَوْ اشْتَرَى لَهُ بَعِيْنٍ مَالِهِ فَلَوْ عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِالتَّصَرُّفِ بِدَلِّ الْبَيْعِ لَشَمَلَ الصُّورَ الَّتِي ذَكَرَتْهَا. اهـ. عِبَارَةٌ ع ش قُودُ: م ر وَسَائِرُ عُقُودِهِ لَوْ عَبَّرَ بِالتَّصَرُّفِ كَانَ أَعَمَّ لِيَشْمَلَ الْحِلَّ أَيْضًا كَانَ طَلَّقَ أَوْ أَعْتَقَ زِيَادِيٍّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا عَبَّرَ بِالْعَاقِدِ فِيمَا مَرَّ لِيَشْمَلَ الْبَائِعَ وَغَيْرَهُ نَاسَبَ التَّغْيِيرَ هُنَا بِقَوْلِهِ وَسَائِرُ الْخُ أَوْ أَنَّ الْخِلَافَ بِالْأَصَالَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعُقُودِ. اهـ. قُودُ: (وَهُوَ) أَيْ الْفُضُولِيُّ. قُودُ: (مَنْ لَيْسَ الْخُ) أَيْ الْبَائِعُ مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَا وِلَايَةٍ. اهـ. مُغْنِي. قُودُ: (وَلَا وَلِيٍّ الْخُ) يَدْخُلُ فِيهِ الظَّافِرُ وَالْمُلْتَظِّطُ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَيْسَ بِوَكِيلٍ وَلَا وَلِيٍّ وَيُجَابُ بِمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِوَلِيِّ الْمَالِكِ مَنْ أَذِنَ لَهُ الشَّرْعُ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ وَعَلَيْهِ فَكُلُّ مَنْ الظَّافِرِ وَالْمُلْتَظِّطِ وَكُلُّ عَنِ الْمَالِكِ بِإِذْنِ الشَّرْعِ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ. اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ: وَكُلُّ عَنِ الْمَالِكِ الْأَوَّلَى وَلِيُّ الْمَالِكِ بِإِذْنِ الْخُ.

قُودُ: (أَيْ الْوَاقِعُ) أَيْ مَنْ يَقَعُ لَهُ الْعَقْدُ (كَمَا عَلِمَ) أَيْ هَذَا الْمَعْنَى أَغْنَى تَقْدِيرَ الْوَاقِعِ (مِمَّا تَقَرَّرَ)، وَهُوَ قَوْلُهُ: يَقَعُ لَهُ الْعَقْدُ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَبْرُ فِي أَفَادَ يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْدُولِ إِلَيْهِ وَكَذَا ضَمِيرُ فِيهِ أَيْ لَكِنْ يَدْخُلُ فِي الْمَعْدُولِ إِلَيْهِ الْفُضُولِيُّ عَلَى الْمَرْجُوحِ. اهـ. كُرْدِي. قُودُ: (وَمُرَادُهُ الْخُ) أَيْ وَالْحَالُ أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ إِخْرَاجُهُ وَلِذَا قَرَعَ بِطُلَانِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ. اهـ. مُغْنِي. قُودُ: (فَإِنَّ الْعَقْدَ الْخُ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ يَدْخُلُ فِيهِ الْخُ فَكَانَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمَهُ عَلَى قَوْلِهِ وَمُرَادُهُ الْخُ. قُودُ: (بِصِحَّتِهِ) أَيْ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ.

فلا يردُّ (وفي القديم) وحكى جديداً أيضاً عقده (موقوف) على رضا المالك بمعنى أنه (إن أجاز ماله) أو وليه العقد (نفذ، وإلا فلا)، وهو قوي من جهة الدليل؛ لأن حديث غروة ظاهر فيه، وإن أجابوا عنه وظاهر كلام الشيخين هنا أن الموقوف الصَّحَّة، وقال الإمام الصَّحَّة ناجزة، وإنما الموقوف المالك وجرى عليه في الأم وخرج بقولنا أو في ذمته غيره ما لو قال في الذمة أو أطلق فيقع للمباشر وبالفضولي ما لو اشترى بمال نفسه أو في ذمته لغيره، وأذن له وسمَّاه هو في العقد فيقع للأذن ويكون الثمن قرضاً لتضمن إذنه في الشراء لذلك بخلاف نظيره في السلم لا يصح؛ لأنه لا بُدَّ فيه من القبض الحقيقي ولا يكفي التقديري وما هنا منه إذ لا بُدَّ من

• قوله: (فلا يردُّ) أي الفضولي. • قوله: (بمعنى أنه إن أجاز ماله إلخ) والمعتبر إجازة من يملك التصرف عند العقد فلو باع مال الطفل قبله، وأجاز لم ينفذ ومحل الخلاف ما لم يحضر المالك فلو باع مال غيره بحضرته، وهو ساكت لم يصح قطعاً كما في المجموع نهاية ومغني.

• قول (الشيخ): (إن أجاز ماله إلخ) ويتبني على هذا أن تكون الإجازة قورية. اه. ع. ش. • قوله: (أو وليه) أي أو وكيله فيما يظهر ولعله لم يذكره؛ لأن فيه تفصيلاً، وهو أنه إذا وكله في جميع التصرفات أو خصوص ما ذكر صح تنفيذه، وإلا فلا. اه. ع. ش.

• قول (الشيخ): (نفذ) بفتح الفاء والمعجمة أي مضى اه. مغني زاد ع. ش. ومضارعه مضموم العين بخلاف نفذ المهمل فمضارعه مفتوح العين ومعناه الفراغ. اه. • قول (الشيخ): (وإلا فلا) أي بأن رد صريحاً أو سكت. اه. ع. ش. ظاهره ولو مع الرضا. • قوله: (لأن حديث غروة إلخ) عبارة المغني ودليل ذلك ما رواه البخاري مرسلاً، وأبو داود والترمذي وابن ماجه بإسناد صحيح (أن غروة البارقي قال دفع إلي رسول الله ﷺ ديناراً لأشتري به شاة فاشتريت به شاتين فبعت إحداهما بدينار وجئت النبي ﷺ بشاة ودينار وذكر له ما كان من أمري فقال بارك الله لك في صفقة يمينك فكان لو اشتري الثراب لربح فيه). اه. • قوله: (وإن أجابوا عنه) أي بأنه محمول على أن غروة كان وكيلاً مطلقاً عن رسول الله ﷺ بدليل أنه باع الشاة وسلمها وعند القائل بالجواز يمتنع التسليم بدون إذن المالك نهاية ومغني وسم.

• قوله: (إن الموقوف الصَّحَّة) معتمد. اه. ع. ش. • قوله: (وجرى عليه إلخ) أي على القديم. اه. مغني. • قوله: (وخرج) إلى قوله وفي الأنوار في ع. ش. ما يوافقه بلا عزو إلا قوله بخلاف إلى أما إذا لم يسمعه. • قوله: (أو في ذمته) أي ذمة نفسه. • قوله: (لغيره إلخ) راجع للمعطوقين معاً. • قوله: (وأذن له وسماه إلخ) أي أذن الغير للمشتري وسمى المشتري الغير اه. كزدي وسيدكر مختار هذين القيدتين. • قوله: (ويكون الثمن) أي في صورتين.

• قوله: (وإن أجابوا عنه) أي بأنه يحتمل أنه كان وكيلاً مطلقاً بدليل أنه باع الشاة وسلمها وعند المخالف لا يجوز التسليم إلا بإذن مالكها على أن الحديث تكلم في صحته جماعة لكن حسنه المنذري وغيره. • قوله: (فيقع للأذن ويكون الثمن قرضاً) اعلم أن الذي في الروض ما نصه، وإن كان

تقدير دخول العوض في ملك المُقْتَرِض فلا تنافض بين المسألتين خلافاً لِمَنْ زَعَموه، وأطالوا فيه أمّا إذا لم يسمعه أذن له أو لا أو سَمَاهُ ولم يَأْذُنْ له فيَقَعُ لِلْمُبَاشِرِ، وإن نوى غيره وفي الأنوار لو قال لِمَدِينِهِ اشْتَرِ لي عَبْدًا مِمَّا في ذِمَّتِكَ صَحَّ لِلْمَوْكَلِّ، وإن لم يُعَيِّنِ العبدَ وَبَرَى من ذَنْبِهِ وَرَدَّ، وإن جَرَى عليه جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ بأنه مَبْنِيٌّ على ضَعِيفٍ،.....

• قوله: (فَلَا تَنَافُضَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْإِنِّ) أي مَسْأَلَتِي الْبَيْعِ وَالسَّلَمِ؛ لَأَنَّ الْقَبْضَ التَّغْذِيرِيَّ يُمَكِّنُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا أَنَّهُ فِي أَحَدِهِمَا كَافٍ دُونَ الْآخَرِ. اهـ. كُرْدِي. • قوله: (فَيَقَعُ لِلْأَذْنِ الْإِنِّ) اعْلَمُ أَنَّ الَّذِي فِي الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ: وَإِنْ كَانَ أَيُّ الشَّرَاءِ لِلْغَيْرِ بَعَيْنِ مَالِ الْفُضُولِيِّ أَوْ فِي ذِمَّتِهِ، وَقَعَ لَهُ سَوَاءٌ أَذْنٌ ذَلِكَ الْغَيْرِ وَسَمَاهُ أَمْ لَا. انْتَهَى. وَاعْتَرَضَهُ شَارِحُهُ فِيمَا إِذَا أَذْنٌ لَهُ وَسَمَاهُ هُوَ وَاشْتَرَى بِمَالِ نَفْسِهِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا مِنْ تَصَرُّفِهِ، وَأَنَّ الَّذِي فِي الْأَصْلِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَقُوعُ الْعَقْدِ لِلْأَذْنِ وَكَوْنُ الثَّمَنِ قَرْضًا، وَأَجَابَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ بِاعْتِمَادِ مَا فِي الرُّوْضِ وَحَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُصَرِّحْ الْغَيْرُ فِي إِذْنِهِ بِأَنَّ الشَّرَاءَ بَعَيْنِ مَالِ الْفُضُولِيِّ أَوْ فِي ذِمَّتِهِ أَمَّا إِذَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فَيَقَعُ الْعَقْدُ لِلْأَذْنِ الَّذِي سَمَاهُ الْفُضُولِيُّ. اهـ. وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ أَنَّ الشَّارِحَ مُوَافِقٌ لِلْإِعْتِرَاضِ مُخَالَفٌ لِلرُّوْضِ ثُمَّ نَبَّهَ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَنَّ تَغْيِيرَهُ بِالْفُضُولِيِّ لَا يُنَاسِبُ ذِكْرَ الْإِذْنِ. اهـ. سم. • قوله: (فَيَقَعُ لِلْمُبَاشِرِ) أَيِ وَتَلْعَوِ التَّسْمِيَةِ. اهـ. ع ش. • قوله: (وَإِنْ نَوَى غَيْرَهُ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيِ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّيَّةِ وَقَعَ لَهُ لَا لِلْأَذْنِ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا رَجَّحَهُ الْأَنْوَارُ مِنْ قَوْلِ الْقَقَالِ لَوْ اشْتَرَى بَنِيَّةً وَلَدَهُ الصَّغِيرِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ أَنَّهُ يَقَعُ لَهُ لِلصَّغِيرِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى بَنِيَّةً فِي الذِّمَّةِ يَقَعُ لِلصَّغِيرِ. انْتَهَى. وَبَقِيَ مَا اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ بَنِيَّةً وَلَدَهُ الصَّغِيرِ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ اشْتَرَى بِمَالِ نَفْسِهِ بَنِيَّةً. اهـ. سم وقوله: وَبَقِيَ مَا اشْتَرَى الْإِنِّ لَا مَوْقِعَ لِهَذَا التَّرْدِيدِ فَإِنَّ قَوْلَ شَرْحِ الرُّوْضِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى الْإِنِّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْعَقْدَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَقَعُ لِلصَّغِيرِ. • قوله: (وَرَدُّ وَإِنْ جَرَى عَلَيْهِ) أَيِ مَا فِي الْأَنْوَارِ وَكَذَا ضَمِيرُ بَاتُّهُ.

أَيِ الشَّرَاءِ لِلْغَيْرِ بَعَيْنِ مَالِ الْفُضُولِيِّ أَوْ فِي ذِمَّتِهِ وَقَعَ لَهُ سَوَاءٌ أَذْنٌ ذَلِكَ لِلْغَيْرِ وَسَمَاهُ أَمْ لَا. اهـ. وَاعْتَرَضَهُ شَارِحُهُ فِيمَا إِذَا أَذْنٌ لَهُ وَسَمَاهُ هُوَ وَاشْتَرَى بِمَالِ نَفْسِهِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ هَذَا مِنْ تَصَرُّفِهِ، وَأَنَّ الَّذِي فِي الْأَصْلِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَقُوعُ الْعَقْدِ لِلْأَذْنِ وَكَوْنُ الثَّمَنِ قَرْضًا، وَأَجَابَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ بِاعْتِمَادِ مَا فِي الرُّوْضِ وَحَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُصَرِّحْ الْغَيْرُ فِي إِذْنِهِ بِأَنَّ الشَّرَاءَ بَعَيْنِ مَالِ الْفُضُولِيِّ أَوْ فِي ذِمَّتِهِ أَمَّا إِذَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فَيَقَعُ الْعَقْدُ لِلْأَذْنِ الَّذِي سَمَاهُ الْفُضُولِيُّ. اهـ. وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ أَنَّ الشَّارِحَ مُوَافِقٌ لِلْإِعْتِرَاضِ مُخَالَفٌ لِلرُّوْضِ ثُمَّ نَبَّهَ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَنَّ تَغْيِيرَهُ بِالْفُضُولِيِّ لَا يُنَاسِبُ ذِكْرَ الْإِذْنِ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا تَقَوْمُ التَّيَّةُ مَقَامَ التَّسْمِيَةِ أَيِ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّيَّةِ، وَقَعَ لَهُ لَا لِلْأَذْنِ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا رَجَّحَهُ الْأَنْوَارُ مِنْ قَوْلِ الْقَقَالِ لَوْ اشْتَرَى بَنِيَّةً وَلَدَهُ الصَّغِيرِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ أَنَّهُ يَقَعُ لَهُ لَا لِلصَّغِيرِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى بَنِيَّةً فِي الذِّمَّةِ يَقَعُ لِلصَّغِيرِ. اهـ. وَبَقِيَ مَا لَوْ اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ بَنِيَّةً وَلَدَهُ الصَّغِيرِ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ اشْتَرَى بِمَالِ نَفْسِهِ بَنِيَّةً.

وهو جواز اتِّحادِ القايِضِ والمُقْبِضِ، وإنَّما اغْتَفِرَ في صَرفِ المُسْتَأْجِرِ في العِمارة؛ لأنَّه، وَقَعَ تَابِعًا لا مَقْصُودًا وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ إِنَّما يَتَّبِعُه تَضْعِيفُهُ إِنْ أَرَادُوا حُسْبَانَ ما أَقْبَضَهُ مِنَ الدِّينِ الْمَصْرُوحِ بِهِ قَوْلُهُ: وَبَرَى مِنْ ذَنْبِهِ أَمَّا وَقُوعُ شِراءِ الْعَبْدِ لِلآذِنِ وَيَكُونُ ما أَقْبَضَهُ قَرْضًا عَلَيْهِ نَظِيرُ ما مرَّ فَيَقَعُ التَّقاضُ بِشَرْطِهِ فلا وَجَهَ لِرَدِّهِ.

(تَنْبِيه) يَرُدُّ عَلَى الْمُتَنِ شارِحِهِ قَوْلُ الماوَرَدِيِّ يَجوزُ شِراءُ وَلَدِ المُعَاهِدِ مِنْهُ وَيَمْلِكُهُ لا سَبِيهَهُ؛ لأنَّه تَابِعٌ لِأَمَانِ أَبِيهِ. اهـ. وَيُجَابُ بِأَنَّ إِرَادَتَهُ لِيَبْعَهُ مُتَضَمِّنَةٌ لِقَطْعِ تَبْعِيَّتِهِ لِأَمَانِهِ إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْمُشْبُوعَ يَمْلِكُ قَطْعَ أَمَانِ التَّابِعِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَبَانِقُطَاعِهَا يَمْلِكُهُ مِنْ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ فَالْمُشْتَرِي لَمْ يَمْلِكْهُ بِشِراءٍ صَحِيحٍ بَلْ بِالاسْتِیْلَاءِ عَلَيْهِ فَمَا بَدَّلَهُ إِنَّما هُوَ فِي مُقَابَلَةِ تَمَكِينِهِ مِنْهُ لا غَيْرُ

قوله: (وهو جواز اتِّحادِ القايِضِ إلخ) أي ولأنَّه يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ وَكَيْلًا عَنْ غَيْرِهِ فِي إِزَالَةِ مِلْكِ نَفْسِهِ. اهـ. ع ش. قوله: (وإنَّما اغْتَفِرَ) أي الْإِتِّحَادُ الْمَذْكُورُ. قوله: (تَضْعِيفُهُ) أي ما فِي الْأَنْوَارِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ. قوله: (قوله: إلخ) أي الْأَنْوَارِ. قوله: (بِشَرْطِهِ)، وَهُوَ اتِّحَادُ الْجِنْسِ. اهـ. ع ش. قوله: (فَلا وَجَهَ لِرَدِّهِ) قَدْ تَوَقَّفَ فِيهِ بَأَنَّهُ إِنْما إِذِنْ لِيُشْتَرِيَ بِمالِهِ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ لا بِمالٍ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ وَالْوَكِيلُ إِذَا خَالَفَ فِي الشِّراءِ بِما إِذِنْ لَهُ فِيهِ الْمَوْكُلُ لَمْ يَصِحَّ شِراءُهُ لِلْمَوْكُلِ وَالْقِيَّاسُ وَقُوعُهُ لِلْوَكِيلِ. اهـ. ع ش. وَقَدْ يُقالُ مُخَالَفَةُ خُصُوصِ الْإِذْنِ لا تَقْتَضِي مُخَالَفَةَ عُمُومِهِ، وَأَيْضًا لَمَّا وَقَعَ التَّقاضُ فَكَانَتْ، وَقَعَ الشِّراءُ بِمالِ الْآذِنِ وَلَمْ يوجَدْ الْمُخَالَفَةُ. قوله: (تَنْبِيهٌ يَرُدُّ) إِلَى الْمُتَنِ زَادَ النِّهَايَةَ عَقِبَهُ ما نَصَّه، وَقَدْ أَفَادَ مَعْنَى ذَلِكَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي فَتَاوِيهِ. اهـ. قوله: (يَرُدُّ عَلَى الْمُتَنِ) أي حَيْثُ قالَ وَالزَّايِعُ الْمِلْكُ مِمَّنْ لَهُ الْعَقْدُ وَلَدَ الْمُعَاهِدِ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لِأَبِيهِ. اهـ. ع ش. قوله: (شِراءُ وَلَدِ الْمُعَاهِدِ مِنْهُ) أي مِنَ الْأَبِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِلْكًا لَهُ اهـ. كُرْدِي. قوله: (وَيَمْلِكُهُ) أي يَمْلِكُ الْمُشْتَرِي الْوَلَدَ.

قوله: (لا سَبِيهَهُ إلخ) عَطَفَ عَلَى شِراءِ وَلَدِ إلخ. قوله: (وَيُجَابُ إلخ) لَيْسَ فِي هَذَا اعْتِمَادٌ مِنَ الشَّارِحِ لِكَلَامِ الماوَرَدِيِّ كَمَا يُعْلَمُ بِتَأَمُّلِ بَقِيَّةِ الْكَلَامِ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش. اهـ. رَشِيدِي أي مِنَ أَنَّ الْجَوَابَ عَمَّا يَرُدُّ عَلَى الْمُتَنِ يَسْتَلْزِمُ تَسْلِيمَ الْحُكْمِ فَيَكُونُ الشَّارِحُ قَائِلًا بِصِحَّةِ ما قاله الماوَرَدِيُّ. اهـ. أَقُولُ لا تَوَقَّفَ فِي أَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ ظَاهِرٌ فِي اعْتِمَادِهِ. قوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ إلخ) أي وَفِي كَوْنِ الْمُشْبُوعِ يَمْلِكُ قَطْعَ أَمَانِ التَّابِعِ. اهـ. ع ش. قوله: (وَبَانِقُطَاعِهَا إلخ) أي وَبِتَسْلِيمِ انْقِطَاعِ التَّبْعِيَّةِ بِقَطْعِ الْمُشْبُوعِ إِيَّاهَا. قوله: (بَلْ بِالاسْتِیْلَاءِ) أي بَلْ يَمْلِكُهُ بِالاسْتِیْلَاءِ وَحَيْثُ قَدْ يُشْكِلُ قَوْلُهُ: أَوْ تَحْمِيسُ فِدَائِهِ إِنْ اخْتَارَهُ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَهُ بِالاسْتِیْلَاءِ صَارَ رَقِيقًا فَمَا مَعْنَى اخْتِيَارِ الْإِمَامِ الْفِدَاءَ. اهـ. سَم، وَأَجَابَ الرَّشِيدِي بِما نَصَّه قَوْلُهُ: بَلْ الْاسْتِیْلَاءُ فِي هَذَا السِّبَاقِ تَسْمُحٌ لَمْ يَرُدِّ الشَّارِحُ حَقِيقَةَ مَذْلُولِهِ وَحَاصِلُ الْمُرَادِ مِنْهُ أَنَّهُ لا يَمْلِكُ الشَّارِحُ بِالشِّراءِ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ مُسْتَوْلِيًا عَلَيْهِ فَهُوَ غَنِيمَةٌ يَخْتَارُ فِيهَا الْإِمَامُ إِخْدَى الْخِصَالِ

قوله: (بَلْ بِالاسْتِیْلَاءِ) أي بَلْ يَمْلِكُهُ بِالاسْتِیْلَاءِ وَحَيْثُ قَدْ يُشْكِلُ قَوْلُهُ: أَوْ تَحْمِيسُ فِدَائِهِ إِنْ اخْتَارَهُ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَهُ بِالاسْتِیْلَاءِ صَارَ رَقِيقًا فَمَا مَعْنَى اخْتِيَارِ الْإِمَامِ الْفِدَاءَ.

وبهذا يُعلم أنَّ من اشتري من حربيٍّ ولَدَه بدارِ الحربِ لم يملكه بالشُّراءِ؛ لأنَّه حرٌّ إذْ بَدْخوله في مِلْكِ البائعِ عندَ قَصْدِهِ الاستيلاءَ عليه يعتقُّ عليه بل بالاستيلاءِ فيلزمُه تخميسُه أو تخميسُ فدائِه إنْ اختاره الإمامُ بخلافِ شراءِ نحوِ أخيه مِمَّنْ لا يعتقُّ عليه بذلك منه ومُستَوْلَدَتَه إذا قَصَدَ الاستيلاءَ عليهما فإنَّه يصحُّ فيمِلِكُهما المُشتري ولا يلزمُه تخميسُهما. (ولو باعَ مالَ مؤرَّثه) أو غيره أو رُوجَ أمته أو اعتقَّ قَتَه (ظانًّا حيَّاته) أو عَدَمَ إِذْنِ الغيرِ له (فبانَ ميَّتا) بشُكُونِ الياءِ

بدليلِ قوله فيلزمُه تخميسُه أو تخميسُ فدائِه فاندفعَ قولُ الشَّهابِ سمَ فقد يُشكِّلُ قوله: إلخ. اهـ.
 ٥ قوله: (فيلزمُه تخميسُه إلخ) أي كُلُّ من وَلِدَ المُعاهدِ والحربيِّ. اهـ. ع ش. ٥ قوله: (إنْ اختاره الإمامُ صريحٌ في أنَّ من أسَرَ حربيًّا لا يَسْتَقِيلُ بالتَّصَرُّفِ فيه إلَّا بَعْدَ اختيارِ الإمامِ الفداءَ أو غيره وعِبارةٌ حجٌّ في السَّيرِ تَصَرُّحٌ بِذَلِكَ حَيْثُ قال في فَضْلِ نِسَاءِ الكُفَّارِ وصِبيانِهِم إلخ فإنْ كانَ المأخوذُ ذَكَرًا كامِلًا تَحَيَّرَ الإمامُ فيه وعِبارةٌ الشَّارِحُ م ر أيضًا في فَضْلِ الغنِمةِ بَعْدَ قولِ المُصنِّفِ وكذا لو أسَرَه أي فإنْ لَه سَلْبُه نَصُّها نعم لا حَقَّ لَه أي لِلأَسيرِ في رَقَبَتِه وفدائِه؛ لأنَّ اسمَ السَّلْبِ لا يَقَعُ عليها. اهـ. ولا يَخْفَى أَنَّهُ لا دَلالةٌ لِمَا نَقَلَهُ عَن حَجٍّ وم ر لِمَا ادَّعاه فَإِنَّه في الذَّكَرِ البالغِ وما هنا في الصَّبيِّ التَّابعِ. ٥ قوله: (نحوِ أخيه) أي أخِي البائعِ اهـ ع ش أي الحربيِّ أو المُعاهدِ. ٥ قوله: (بذلك) أي بَدْخوله في مِلْكِهِ. اهـ. ع ش.
 ٥ قوله: (مئة) أي الحربيِّ أو المُعاهدِ والبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِالشُّراءِ. ٥ قوله: (ومُستَوْلَدَتِه) مَغْطُوفٌ عَلى نَحْوِ أخيه. ٥ قوله: (إذا قَصَدَ) أي الحربيِّ أو المُعاهدِ.

٥ قولُ (سلي) (ولو باعَ مالَ مؤرَّثه) أي أو أَبْرَأَ مِنْهُ أو باعَ عَبْدَ نَفْسِه ظانًّا إِيَّاقَه أو كِتَابَتَه فبانَ أَنَّهُ قد رَجَعَ مِنْ إِيَّاقِه أو فَسَخَ كِتَابَتَه. اهـ. مُغْنِي. ٥ قوله: (أو غيره) إلى قوله والمُرادُّ في النِّهاية. ٥ قوله: (أو رُوجَ أُمَّتِه) إلى قوله، وهو ما احتِجِلَ في المُغْنِي إلَّا قوله وعَدَمَ إِذْنِ الغيرِ. ٥ قوله: (أو رُوجَ أُمَّتِه) يَحْتَمِلُ أَنَّ الأُمَّةَ مِثَالٌ فَمِثْلُها بَنْتُ مؤرَّثه التي هي أُخْتُه بَأَن أَدْنَتْ لَه سَمَ عَلى المُنْهَجِ. اهـ. ع ش. ٥ قوله: (أو رُوجَ أُمَّتِه) قال الشَّارِحُ في شَرْحِ العُبابِ تَنْبِيهًا مَحَلُّ ما ذُكِرَ حَيْثُ لا تَعْلِيْقُ قُلُوْ قال إنْ ماتَ أبِي قد رُوجْتُكَ أُمَّتُه فَبانَ مِيتًا لَمْ يَصِحَّ كما في الرِّوَضَةِ في النِّكاحِ كالزَّوْجِ فيما ذُكِرَ البَيْعُ ونَحْوُه كما صَرَّحَ به الإمامُ ومَحَلُّه إنْ لم يَعلَمَ حالَ التَّعْلِيْقِ وَجُودَ المُعْلَقِ عَلَيْهِ والأَصَحُّ كما اعْتَمَدَه الإسْنَوِيُّ وغيرُه. ثانيهما ما مرَّ مِنْ أَنَّهُ لو تَصَرَّفَ في مالِ غيرِه فَبانَ مَأْذُونًا لَه صَحَّ مَحَلُّه إذا بانَ ذلك بَيِّنَةً تَشْهَدُ عَلى سَبْقِ الإِذْنِ عَلى التَّصَرُّفِ فَإِنْ

٥ قوله: (أو رُوجَ أُمَّتِه) قال الشَّارِحُ في شَرْحِ العُبابِ: تَنْبِيهَانِ: أَحَدُهُما مَحَلُّ ما ذُكِرَ حَيْثُ لا تَعْلِيْقُ قُلُوْ قال إنْ ماتَ أبِي فقد رُوجْتُكَ أُمَّتُه فَبانَ مِيتًا لَمْ يَصِحَّ كما في الرِّوَضَةِ في النِّكاحِ؛ لَأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ فَاشْتَبَهَ إنْ قَدِمَ زَيْدٌ رُوجْتُكَ أُمَّتِي كالزَّوْجِ فيما ذُكِرَ البَيْعُ ونَحْوُه كما صَرَّحَ به الإمامُ ومَحَلُّه إنْ لم يَعلَمَ حالَ التَّعْلِيْقِ وَجُودَ المُعْلَقِ عَلَيْهِ والأَصَحُّ كما اعْتَمَدَه الإسْنَوِيُّ وغيرُه أَخَذًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ الصَّبَّاحِ في هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَظَائِرِها وَيُؤَيِّدُه ما ذَكَرُوهُ في قولِ مَنْ بَشَّرَ بِبَيْتِ إِنْ صَدَقَ الْمُخْبِرُ فَقَدْ رُوجْتُكَها. ثانيهما ما مرَّ مِنْ أَنَّهُ لو تَصَرَّفَ في مالِ غيرِه فَبانَ مَأْذُونًا لَه صَحَّ مَحَلُّه إذا بانَ ذلك بَيِّنَةً تَشْهَدُ عَلى سَبْقِ الإِذْنِ عَلى

في الأفصح أو آذن له (صح) البيع وغيره (في الأظهر)؛ لأن العبرة في العقود لعدم احتياجها لنية بما في نفس الأمر فحسب فلا تلاعب ويفرضه لا يضرب لصحة بيع نحو الهازل والوقف هنا وقف تبين لا وقف صحة، وإنما لم يصح على ما يأتي تزويج الخنثى، وإن بان واضحاً ولا نكاح المشتبهة بمحرمة، وإن بانث أجنبية؛ لأن الشك فيه في حل العقود عليه،.....

تصادق البائع والمالك ففيه خلاف حاصله إن قال أنا وكيل في نحو بيع أو نكاح صدقه معاملته صح فلو قال بعد العقد لم ياذن لي الموكل لم يقبل، وإن صدقه المشتري لما فيه من إبطال حق الموكل إلا إن أقام المشتري بينة بإقراره قبل أنه لم يكن ماذوناً له إلى آخر ما ذكره مما ينبغي الوقوف عليه. اه. سم وفي المغني ما يوافق التثنية الأول. هـ قوله: (صح البيع وغيره) أي، وإن حرم عليه الإقدام كما هو ظاهر سم وع ش.

هـ قول (سني): (في الأظهر) وكذا يصح لو باع أمانة بأن يبيع ماله لصديقه خوف غضب أو إكراه، وقد توافقا قبله على أن يبيعه له ليرده إذا أمن، وهذا كما يسمى بيع الأمانة يسمى بيع الثلجثة. اه. مغني. هـ قوله: (لأن العبرة في العقود إلخ)، وأما العبادات فالعبرة فيها بما في نفس الأمر وظن المكلف بالنسبة لسقوط القضاء وبظنه فقط بالنسبة للإتصاف بالصحة فمن ظن أنه متطهر ثم بان حذنه حكم على صلاته بالصحة وسقوط الطلب بها، وإن وجب عليه القضاء بأمر جديد كما في شرح جمع الجوامع. اه. ع ش. هـ قوله: (يفرضه) أي التلاعب. هـ قوله: (لصحة بيع نحو الهازل) أدخل بالنحو ما مر اتفاقاً عن المغني من بيع الأمانة. هـ قوله: (والوقف هنا وقف تبين) وترتب على ذلك الزوائد فهي للمشتري من وقت العقد. اه. ع ش. هـ قوله: (وإنما لم يصح إلخ) وعلم مما تقرر عدم الاختصاص بظن الملك، وأن الضابط لفقدان الشرط كظن عدم القدرة على التسليم فبان بخلافه، وهذا مرادهم، وإن لم يصرحوا به. اه. نهاية قال ع ش قوله: وعلم مما تقرر أي من صحة بيع مال موزنه إلخ فإن الحاصل فيها عند العقد ظن عدم الملك. اه. وقال الرشيدي قوله: عدم الاختصاص بظن الملك إلخ يعني عدم اختصاص هذا الحكم بظن عدم الملك بل يجري في ظن فقد سائر الشروط. اه. هـ قوله: (تزويج الخنثى) عبارة النهاية تزويج الخنثى. اه. قال ع ش أي بأن يكون زوجاً أو زوجة بخلاف ما لو زوج أخته مثلاً بإذنها فإنه يصح لجوع التردد في أمره للشك في ولاية العاقد. اه. أقول ينافي تفسيره المذكور قول الشارح والنهاية لولاية العاقد.

التصرف فإن تصادق البائع والمالك ففيه خلاف أشار إليه الماوردی وذكره في الجواهر في الوكالة. وحاصله أن من قال أنا وكيل في نحو بيع أو نكاح صدقه معاملته صح فلو قال بعد العقد لم ياذن لي الموكل لم يقبل، وإن صدقه المشتري لما فيه من إبطال حق الموكل إلا إن أقام المشتري بينة بإقراره قبل أنه لم يكن ماذوناً له إلخ ما ذكره مما ينبغي الوقوف عليه. هـ قوله: (صح البيع وغيره) أي، وإن حرم عليه الإقدام كما هو ظاهر. هـ قوله: (وإنما لم يصح إلخ) كذا شرح م ر.

وهو يُحتاطُ له في النكاح ما لا يُحتاطُ لولاية العاقد.
(الخامس العلمُ به) أي المعقود عليه عَيْنًا في الْمُعَيَّن، وقدراً وصفةً فيما في الذمَّة كما يُعلم من كلامه الآتي لِلنَّهْي عن بيع الغرر، وهو ما احتَمَلَ أمرين أَغْلِبَهُما أَخَوُفُهُما، وقد لا يُشترطُ ذلك لِلضَّرورة أو المُسامحة كما سيذكرُه في اختلاط حمام البرجيني وكما في بيع الفُقاع وماء السَّقاء في الكوز قال جَمْعٌ ولو لِشُرْب دائية وكُلُّ ما المقصودُ لهُ ولو انكسر ذلك الكوز من يد المُشتري بلا تقصير ضَمِنَ قدرَ كفايته ممَّا فيه لا ما زاد ولا الكوز؛ لأنهما أمانة في يده ومَن أَخَذَهُ بلا عَوَضِ ضَمِنَهُ؛ لأنَّه عارية لا ما فيه؛ لأنَّه غيرُ مُقابلٍ بشيءٍ.....

• فَوَدَّ: (وَهُوَ) أي المعقودُ عليه. • فَوَدَّ: (يُحْتَاطُ لَهُ فِي النِّكَاحِ مَا لَا يُحْتَاطُ لِيْلَايَةِ الْعَاقِدِ) أي، وإن اشتركا في الركنية. اه. نهاية.

• فَوَدَّ (سُي): (الْعِلْمُ) أي لِلْمُتَعَاقِدَيْنِ اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَيِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ) هل يَكْفِي عِلْمُ الْمُشْتَرِي حَالِ الْقَبُولِ فَقَطْ دُونَ حَالِ الْإِجَابِ وَالْوَجْه لا سم على حَجٍّ وَيَتَّبِعِي الْإِكْتِفَاءَ بِالْمُقَارَنَةِ. اه. ع ش.
• فَوَدَّ: (وَهُوَ) أي الغرر. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (أَغْلِبَهُمَا أَخَوُفُهُمَا) أي مِن شَأْنِهِ ذَلِكَ فَلَا يَغْتَرِضُ بِمُخَالَفَتِهِ لِقَضِيَّةِ كَلَامِهِمْ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ نَحْوِ الْمَغْصُوبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَغْلَبُ عَدَمُ الْعَوْدِ. اه. نِهَايَةُ أَي كَأَنَّ كَانَ الْغَاصِبُ غَيْرَ قَوِيَّ الشُّوْكَةِ لَكِنْ يَخْتَانُ لِلتَّخْلِيصِ مِنْهُ لِمُؤَنَةِ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَقَدْ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ لِلضَّرورة) أَي فَيُغْتَفَرُ الْجَهْلُ. اه. نِهَايَةُ. • فَوَدَّ: (كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْخ) أَي فِي بَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ اخْتَلَطَ حَمَامُ الْبُرْجَيْنِ وَبَاعَ أَحَدُهُمَا مَا لَهُ لِصَاحِبِهِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ عَلَى الْأَصَحِّ. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فِي اخْتِلَاطِ حَمَامِ الْبُرْجَيْنِ) قَدْ يُقَالُ الْمَبِيعُ هُنَا مَعْلُومُ الْعَيْنِ. اه. سم. • فَوَدَّ: (وَكَمَا فِي بَيْعِ الْفُقَاعِ الْخ) أَي فَالْبَيْعُ مَحْكُومٌ بِصِحَّتِهِ وَاعْتَمَرَ فِيهِ عَدَمُ الْعِلْمِ لِلْمُسَامَحَةِ كَمَا لَا يَخْفَى. اه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (الْفُقَاعُ) هُوَ الشُّرْبَةُ الَّتِي تُعْمَلُ مِنْ نَحْوِ زَبِيبِ كَالْمَشْمَشِ وَغَيْرِهِ. اه. كُرْدِي عِبَارَةُ ع ش قَالَ فِي الْقَامُوسِ الْفُقَاعُ كَرْمَانِ هَذَا الَّذِي يُشْرَبُ سَمِّيَ بِهِ لِمَا يَرْتَفِعُ فِي رَأْسِهِ مِنَ الزَّبَدِ. انْتَهَى. وَهُوَ مَا يُتَّخَذُ مِنَ الزَّبِيبِ. اه. • فَوَدَّ: (وَكُلُّ مَا الْمَقْصُودُ لُهُ) أَي كَالْحُشْكَنَانِ. اه. مُغْنِي عِبَارَةُ الْكُرْدِي كَالْجُوزِ وَنَحْوِهِ. اه. • فَوَدَّ: (وَمَنْ أَخَذَهُ بِلا عَوَضٍ الْخ) قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ فِي سِيَاقِ التَّقْلِ عَنِ الْمُتَوَلَّى، وَإِنْ أَطْلَقَ فَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِي الْبَدَلَ لِجَرَيَانِ الْعُرْفِ بِهِ. انْتَهَى. فَلْيُنْظَرْ. اه. سَم، وَأَقَرَّ الرَّشِيدِي كَلَامَ الْمُتَوَلَّى ثُمَّ قَالَ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْبَدَلِ أَي فِي صَوَرَتِي الْأَخْذِ بِعَوَضٍ وَالْإِطْلَاقِ الْبَدَلَ وَمَنْ شَرِبَ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا أَمَرَ السَّقَاءَ بِإِسْقَائِهِ وَمِنْهُ الْجَبَا الْمُتَعَارَفُ فِي الْقَهْوَةِ إِذَا مَا هُنَا يَجْرِي فِيهَا حَرْفًا بِحَرْفٍ هَذَا

• فَوَدَّ: (الْعِلْمُ بِهِ) هل يَكْفِي عِلْمُ الْمُشْتَرِي حَالِ الْقَبُولِ فَقَطْ دُونَ حَالِ الْإِجَابِ وَالْوَجْه لا.
• فَوَدَّ: (حَمَامِ الْبُرْجَيْنِ) قَدْ يُقَالُ الْمَبِيعُ هُنَا مَعْلُومُ الْعَيْنِ. • فَوَدَّ: (وَلَا الْكُوزَ) أَي؛ لَأَنَّهُ بِإِجَارَةٍ فَاسِدَةٍ.
• فَوَدَّ: (وَمَنْ أَخَذَهُ بِلا عَوَضٍ الْخ) قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ فِي سِيَاقِ التَّقْلِ عَنِ الْمُتَوَلَّى، وَإِنْ أَطْلَقَ فَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِي الْبَدَلَ لِجَرَيَانِ الْعُرْفِ بِهِ. اه. فَلْيُنْظَرْ.

والمُرَادُ بالعلم هنا ما يشمَلُ الظَّنَّ، وإن لم يُطابقِ الواقعَ أخذًا من شراءِ زُجاجةٍ بِثَمَنِ كثيرٍ يَظُنُّ أنها جَوْهَرَةٌ نعم لا بُدَّ من ذلك حالَ العقدِ ففي نحوِ سُدُسٍ عَشَرَ ألفَ، وهما جاهِلانِ بالحِسابِ لا يصحُّ، وإن كان يُعَلِّمُ بعدُ. نعم ذَكَرَ الغَزَالِيُّ خلافًا في نظيرِهِ مِنَ القِرَاضِ والفرقُ أنَّ ما هنا مُعَاوَضَةٌ، وهي تستدعي العلمَ بِالْعَوَضِ ومُقَابِلَهُ حالَ خُرُوجِهِ عن مِلْكِهِ بخلافِ القِرَاضِ فإنَّ الرُّبْحَ فيه مُتَرَقِّبٌ فيُضْمِكُنْ معرفةً ذلك قبلَ حُصولِهِ ويؤَيِّدُهُ ما يَأْتِي قَرِيبًا في صورةِ الكِتَابَةِ من أَنَّ الحِطَّ محضُ تَبَرُّعٍ لا مُعَاوَضَةٍ فيه، وقولُ البَغَوِيِّ فيمَنْ باعَ نَصِيْبَهُ من مُشْتَرَكٍ،

كُلُّهُ إذا انْكَسَرَ الفُتْجَانُ مَثَلًا مِنْ يَدِ الشَّارِبِ أَمَا إذا انْكَسَرَ مِنْ يَدِ غَيْرِهِ بَأَن دَفَعَهُ إِلَى آخَرَ فَسَقَطَ مِنْ يَدِهِ فَإِنَّهُمَا يَضْمَنَانِ مُطْلَقًا والقِرَارُ عَلَى مَنْ سَقَطَ مِنْ يَدِهِ. وَوَجْهُهُ مَا سَيَأْتِي أَنَّ الْمُشْتَعِرَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ ضَامِنٌ كَعَمِيرِهِ، وَأَمَا إذا انْكَسَرَ مِنْ يَدِ السَّاقِي فَاعْلَمْ أَنَّ السَّاقِيَّ عَلَى قِسْمَيْنِ فَيَقْسِمُ يَسْتَأْجِرُهُ صَاحِبُ الْقَهْوَةِ لِيَسْقِيَ عِنْدَهُ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ فَهُوَ أَجِيرٌ لَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِيَدِهِ مِنَ الَّذِي اسْتَوْجَرَ لَهُ إِلَّا بِتَقْصِيرٍ، وَقِسْمٌ يَشْتَرِي الْقَهْوَةَ لِيَتَشَبَّهَ بِحَسَبِ الْإِتْفَاقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِ الْقَهْوَةِ مِنْ أَنَّ كُلَّ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْفَنَاجِينِ بِكَذَا وَكَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ فَهَذَا يَجْرِي فِيهِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م ر فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ إِذِ الْقَهْوَةُ مَقْبُوضَةٌ لَهُ بِالشَّرَاءِ الْفَاسِدِ وَالْفَنَاجِينَ مَقْبُوضَةٌ بِالْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ. اهـ. عِبَارَةٌ ع ش وَيَأْتِي مِثْلُ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي فُتْجَانِ الْقَهْوَةِ وَنَحْوِهِ فَإِنْ أَخَذَهُ بِلَا عَوَضٍ مِنَ الْمَالِكِ وَلَوْ بِمَا ذُوْنَهُ ضَمِنَ الظَّرْفُ دُونَ مَا فِيهِ أَوْ بِعَوَضٍ ضَمِنَ مَا فِيهِ دُونَهُ وَمِنَ الْمَأْخُوضِ بِعَوَضٍ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ الْآلَنَ مِنْ أَمْرِ بَعْضِ الْحَاضِرِينَ لِسَاقِيِ الْقَهْوَةِ بِدَفْعِهِ لِشَخْصٍ آخَرَ بِلَا عَوَضٍ فَهُوَ غَيْرُ مَضْمُونٍ عَلَى الْآخِذِ؛ لِأَنَّ مَالِكَهُ إِنَّمَا أَبَاحَ الشُّرْبَ مِنْهُ بِعَوَضٍ فَكَانَ كَمَا لَوْ سَلَّمَهُ لَهُ بِالْعَوَضِ وَبَقِيَ مَا لَوْ اخْتَلَفَ الدَّافِعُ وَالْآخِذُ فِي الْعَوَضِ وَعَدَمِهِ هَلْ يُصَدَّقُ الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ تَصْدِيقُ الْآخِذِ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُوَافِقٌ لِلْغَالِبِ؛ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ ضَمَانِ الظَّرْفِ وَيَبْغِي أَنْ مَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ تَوْجَدْ قَرِينَةً تُصَدِّقُ الدَّافِعَ كَكُونِ الْآخِذِ مِنَ الْفُقَرَاءِ الَّذِينَ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَذْفَعُونَ ثَمَنًا. اهـ. قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ إلخ) قَدْ يُقَالُ بِلِ الْمُرَادِ بِالْعِلْمِ فِي الْمُعَيَّنِ مُجَرَّدُ مُشَاهَدَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ أَنَّهُ مِنْ أَيْ جِنْسٍ فَيَصِحُّ بَيْعُ الزُّجَاجَةِ الْمُشَاهَدَةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ أَنَّهَا مِنْ أَيْ جِنْسٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيْ الْعِلْمُ. قَوْلُهُ: (وَهُمَا جَاهِلَانِ) أَيْ أَوْ أَحَدُهُمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. بَصْرِيٌّ. قَوْلُهُ: (أَنَّ مَا هُنَا مُعَاوَضَةٌ) قَدْ يُقَالُ وَالْقِرَاضُ مُعَاوَضَةٌ. اهـ. بَصْرِيٌّ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ مُعَاوَضَةٌ حَالًا. قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ الْفَرْقُ.

قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا يَأْتِي إلخ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ وَجْهُ التَّأْيِيدِ بِهِ إِلَّا أَنَّ يَجْعَلَ الْوَاوَ بِمَعْنَى مَعَ. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ فِيْمَنْ باعَ نَصِيْبَهُ إلخ) وَلَوْ كَانَ لَهُ جِزَاءٌ مِنْ دَارٍ يَجْهَلُ قَدْرَهُ فَبَاعَ كُلَّهَا

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالْعِلْمِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ إلخ) قَدْ يُقَالُ بِلِ الْمُرَادِ بِالْعِلْمِ فِي الْمُعَيَّنِ مُجَرَّدُ مُشَاهَدَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ أَنَّهُ مِنْ أَيْ جِنْسٍ فَيَصِحُّ بَيْعُ الزُّجَاجَةِ الْمُشَاهَدَةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ أَنَّهَا مِنْ أَيْ جِنْسٍ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وهو يجهل كَيْفَهُ لا يَصِحُّ؛ لأنه مجهولٌ لكن قَطَعَ القفالُ بالصُّحَّةِ وجرى عليها في البحر فقال باع جميع المشتري، وهو لا يعلم مقدار حصته ثم عرفه صح؛ لأن ما تناوله البيع لفظاً معلومٌ ويدلُّ له قولُ الأصحاب لو ظهر استحقاق بعض عبث باعه صح في الباقي ولم يفصلوا بين أن يعلم البائع مقدار نصيبه فيه أو لا. اهـ. والذي يتجه ترجيحه كلام البغوي ومعرفة البائع قدر حصته بعد البيع لا تفيد لما تقرَّر أنَّ الجهل عند البيع مؤثِّر، وإن عرِف بعد وما ذكره عن كلام الأصحاب لا دليل فيه؛ لأنه حال البيع لم يكن جاهلاً بقدر حقه في ظنه، وهو كافٍ، وإن أخلَّف كما مرَّ في مسألة الرجاجة فإن قلَّت: صرَّحوا بأنه لو قال بعثك الثمرة بألف إلا قدر ما يخص مائة، وأراد بما يخصه نسبتَه من الثمن إذا وزعت عليه الثمرة صح للعلم به حال

صح في حصته كما قطع به القفال وصرَّح به البغوي والرويانى، وقد يدلُّ له قولهم لو باع عبداً ثم ظهر استحقاق بعضه صح في الباقي ولم يفصلوا بين علم البائع بقدر نصيبه وجهله به، وهل لو باع حصّة فبانَّت أكثر من حصته صحَّت في حصته التي يجهل قدرها كما لو باع الدار كلها أو يفرق بأنه هنا لم يتيقَّن حال البيع أنه باع جميع حصته بخلاف ما لو باع الدار كلها كلُّ مُحتمَلٍ ولعلَّ الثاني أوجه وفي البحر يصح بيع غلته من الوفاء إذا عرفها ولو قبل القبض كتبت رزق الأجناد. انتهى. إمداد ونهاية فتأمل الجمع بين ما في التخصة وما في الإمداد والنهاية في الثقل عن البغوي قلعل كلامه اختلف أو يدعي الفرق بين الصورتين، وأنه لا تخالف بين الكلامين فإن ما نقله عنه في التخصة صورته كما هو ظاهر أن يقول بعت نصيبى أو ما يخصني أو نحو ذلك فقد أورد العقد على مجهولٍ مطلق بخلاف مسألة القفال فلا تنافي بين الكلامين على تقدير ثبوتها عنه. اهـ. بضري عبارة الرشيدى قوله: م ر وصرَّح به البغوي الصواب إسقاطه؛ لأن البغوي ممن يقول بالبطلان كما في التخصة وغيرها، وقوله: م ر أو يفرق بأنه هنا إلخ. قضيته أنه لو يتيقَّن ذلك بأن علم أن ما باعه يزيد على حصته أنه يصح، وقضيته أيضاً أنه لو علم أن ما باعه أقل من حصته أنه لا يصح؛ لأنه صدق عليه أنه لم يتيقَّن حال البيع أنه باع جميع حصته ولا يخفى ما فيه من البعد على أنه قد يقال إنه لا أثر لهذا الفرق في الحكم فتأمل. وقوله: م ر وفي البحر يصح بيع غلته إلخ أي إذا أفرزت أو عيئت بالجزئية وكان قد رأى الجميع أي ولا يمنع من صحة البيع عدم قبضه إياها. اهـ. عبارة ع ش قوله: صح في حصته معتمداً، وقوله: م ر بأنه هنا لم يتيقَّن إلخ يؤخذ منه أنه لو يتيقَّن بيع الكل كان علم أن له دون النصف باع النصف كان كتبت الجميع، وقوله: إذا عرفها أي بإفرازها له أو بعلمه بقدرها بالجزئية بعد رؤية الجميع للعاقدين. اهـ.

قوله: (ويدلُّ له) أي لما قطع به القفال وجرى عليه صاحب البحر. قوله: (أن يعلم البائع) أي حال البيع. قوله: (والذي يتجه إلخ) تقدَّم عن النهاية ما قد يُخالفه. قوله: (وما ذكره) أي صاحب البحر، وهو الرويانى. قوله: (في ظنه) أي: لأنه ظانٌ استحقاقه لجميعه. اهـ. بضري. قوله: (نسبته إلخ) أي المقدار الذي نسبتُه إلى المبيع كنسبة المائة إلى الألف الثمن. قوله: (إذا وزعت عليه) أي على الثمن (وقوله: الثمرة) أي مثلاً والمراد المبيع. اهـ. بضري. قوله: (للعلم به) أي بالمبيع.

البيع؛ لأنَّ المنسوب إليه معلوم، وهو الثمن ومن ثَمَّ كان ذلك استثناءً للعشر قُلْتُ: قد عَلِمْتُ من تعليلهم الفرق بين ما هنا ومسألتنا، وهو أنَّ الثمن المنسوب إليه معلوم حال العقد والاستثناء منه لكونه ثَمَكُنْ معرفته لا يُصَيِّرُهُ مجهولاً بخلافه في مسألتنا فإنَّ الثمن فيها مجهول حال البيع ابتداءً فكان الإبهام فيه أفحش فتأملْه. (فبيع) اثنين عبدَيهما لِثَالِثٍ بَثْمَنٍ من غير تخصيص كُلٍّ منه بقدر مُعَيَّنٍ، وبيع (أحد الثوبين) أو العبدَين مثلاً، وإن استوت قيمتهما (باطل) كالبيع بأحدهما كذلك للجهل بعَيْنِ المبيع أو الثمن، وقد تُغْنِي الإضافة والإشارة عن التعيين كداري وليس له غيرها وكهذه الدار، وإن غَلَطَ في حُدُودِها وفي البحر لو قال بعثك

قوله: (ذَلِكَ) أي قوله: إلا قدر ما يخصُّ إلخ (وقوله: للعشر) أي عشر المبيع. قوله: (من تعليلهم إلخ)، وهو قوله: لأنَّ المنسوب إلخ. قوله: (ومسألتنا)، وهي سُدُسُ عَشْرَ تُسَعُ أَلْف. اهـ. بضري. قوله: (وهو) أي الفرق. قوله: (أنَّ الثمن إلخ) هنا. قوله: (والاستثناء منه) أي من المبيع. قوله: (فبيع اثنين) إلى قوله وفي البحر في النهاية. قوله: (من غير تخصيص إلخ) أي إذا لم يعلم كُلُّ ما يُقَابِلُ عبده من الثمن كذا قَيَّدَ به في التثنية ومَسَى عليه البُلْقِينِي في تدرّبه ونَقَلَ الرَزَكَسِيُّ عَنِ التَّثْبِيهِ، وأقرّه قال ابنُ الرُّفْعَةِ واحتَرَزَ به عَمَّا إذا عَلِمَ التَّوْزِيعَ قَبْلَ الْعَقْدِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وعليه يَدُلُّ كَلَامُهُمْ شَرْحُ الْعُبَابِ سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ أَقُولُ، وقياس ما ذَكَرَهُ مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِالْعِلْمِ بِالتَّوَافُقِ قَبْلَ الْعَقْدِ أَنَّهُ لَوْ تَوَافَقَ مَعَهُ عَلَى خَمْسِمِائَةِ دِرَاهِمٍ وَخَمْسِمِائَةِ دَنَانِيرٍ مَثَلًا ثُمَّ قَالَ بَعَثَكَ بِأَلْفٍ دِرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ صَحَّ وَحُمِلَ عَلَى مَا تَوَافَقَ عَلَيْهِ وَكَذَا نَظَائِرُهُ مِنْ كُلِّ مَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِهِ وَذَكَرَهُ فِي الْعَقْدِ إِذَا تَوَافَقَ عَلَيْهِ قَبْلُ، وَهَذَا يَجْرِي فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ يُقَالُ فِيهَا بِالْبُطْلَانِ عِنْدَ عَدَمِ ذِكْرِهَا فِي الْعَقْدِ فَتَنَبَّهْ لَهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ جَدًّا وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر الْآتِي نَعَمْ إِنْ كَانَ ثَمَّ عَهْدٌ، أَوْ قَرِينَةٌ بَانَ اتَّفَاقًا إِنْ عَ ش. قوله: (من غير تخصيص كُلِّ) أي من العبدَين أو المالكَين. وقوله: (منه) أي من الثمن. اهـ. رشيدِي. قوله: (وإن استوت قيمتهما) أو قال وَلَكِ الْخِيَارُ فِي التَّعْيِينِ أَوْ نَوِيًا وَاحِدًا بَعَيْنِهِ وَفَارَقَ نَظِيرَهُ فِي التَّكَاحِ وَالْخُلْعِ بِمَا يَأْتِي قَرِيبًا شَرْحُ الْعُبَابِ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي التَّعْيِينُ بِالنِّتَةِ وَسَيَاتِي نَظِيرُهُ فِي الثَّمَنِ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْهُ قَوْلُهُ: الْآتِي حَيْثُ لَمْ يُرِيدَا صَاعًا مُعَيَّنًا مِنْهَا. اهـ. سم. قوله: (كَذَلِكَ) أي، وإن استوت قيمتهما. قوله: (وقد تُغْنِي الإضافة والإشارة عن التعيين إلخ) مُقْتَضَى صَنِيعِهِ أَنَّ بَحْوَ هَذِهِ الدَّارِ لَا تَعْيِينَ فِيهِ، وَهُوَ مُحَلٌّ تَأْمُلِ. اهـ. بضري. قوله: (وإن غَلَطَ في حُدُودِها) أي إِمَّا بِتَغْيِيرِهَا كَجَعْلِ الشَّرْقِيِّ غَرْبِيًا وَعَكْسِهِ أَوْ فِي مِقْدَارِ مَا

قوله: (فبيع أحد الثوبين أو العبدَين) عبارة العُبابِ وَبَيْعَ أَحَدِ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ أَوْ هَؤُلَاءِ أَوْ بَيْعَ عَبْدِهِ الْمُشْتَبَهَ بِعَبِيدٍ غَيْرِهِ وَبَيْعَ عَشْرِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمِائَةِ وَبَيْعَ هَؤُلَاءِ إِلَّا أَحَدَهُمْ بَاطِلٌ. انْتَهَى. قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ لِلْجَهْلِ بِعَيْنِ الْمَبِيعِ فِي الْكُلِّ، وَإِنْ تَسَاوَتِ الْقِيَمُ أَوْ قَالَ وَلَكِ الْخِيَارُ فِي التَّعْيِينِ أَوْ نَوِيًا وَاحِدًا بَعَيْنِهِ وَفَارَقَ نَظِيرَهُ فِي التَّكَاحِ وَالْخُلْعِ بِمَا يَأْتِي قَرِيبًا. اهـ. فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي التَّعْيِينُ بِالنِّتَةِ وَسَيَاتِي نَظِيرُهُ فِي الثَّمَنِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ أَوْ نَقْدَانِ إلخ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْهُ قَوْلُهُ: الْآتِي حَيْثُ لَمْ يُرِيدَا صَاعًا مُعَيَّنًا مِنْهَا.

حَقِّي من هذه الدار، وهو عشرة أسهم من عشرين سهمًا، وحَقَّهُ منها خمسة عشر صَحَّ البيع في عشرة. اهـ. وظاهره أنه لا فرق بين أن يعلم أن حَقَّهُ ذلك أو يجهله؛ لأنه يصدق على العشرة أنها حَقُّه فيطابق الجملة التفصيل، ومن ثم أفتى ابن الصلاح في صك فيه جملة زائدة وتفصيل أنقص منها بأنها إن تقدّمت عُمل بها لإمكان الجمع بكون التفصيل لبعضها، وإن تأخّرت فإن قيل: فمجموع ذلك كذا حِكِمَ بالتفصيل؛ لأنه المُتَيَقَّنُ أي، وإن لم يقل ذلك حِكِمَ بها كما هو ظاهر. (ويصح بيع صاع من صبرة) أو من جانب مُعَيَّن منها، وهي طعام مُجْتَمِع والمُراد منها هنا كُلُّ مُتَمَائِلِ الأجزاء بخلاف نحو أرض وتؤب (تُعلم صيغاتها)

يُنْتَهِي إِلَيْهِ الحَدُّ الشَّرْعيّ مَثَلًا لِتَقْصِيرِ الغَالِطِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا فِي تَحْزِيرِ مَا حَدَّدَ بِهِ قَبْلَ؛ لِأَنَّ الرُّوْيَةَ لِلْمَبِيعِ قَبْلَ الْعَقْدِ شَرْطٌ فَلَوْ رَأَاهَا وَظَنَّ أَنَّ حُدُودَهَا تَنْتَهِي إِلَى مَحَلَّةٍ كَذَا قَبَانَ خِلَافَهُ فَالتَّقْصِيرُ مِنْهُ حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنِ النَّظَرُ فِيمَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْحَدُّ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَى زُجَاجَةً ظَنَّنَهَا جَوْهَرَةً فَإِنَّهُ لَا خِيَارَ لَهُ، وَإِنْ غَرَّه الْبَائِعُ وَبَقِيَ مَا لَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا وَشَرَطَ أَنَّ يَقْدَارَهَا كَذَا مِنَ الْأَذْرَعِ كَانَ قَالَ بِعْتُكَ أَوْ أَجَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارُ أَوْ الْأَرْضُ عَلَى أَتَمِّ عَشْرُونَ ذِرَاعًا وَسَيَاتِي مَا يُوْخَذُ مِنْهُ صِحَّةُ الْعَقْدِ وَثُبُوتُ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي إِنْ نَقَصَتْ وَالْبَائِعُ إِنْ زَادَتْ فِي قَوْلِهِ وَيَخْتَصِّرُ الْبَائِعُ فِي الزِّيَادَةِ الْخ. اهـ. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ خَمْسَةِ عَشْرَ.

٥. قَوْلُهُ: (فِيطَابِقُ الْجُمْلَةِ)، وهو قَوْلُهُ: حَقِّي مِنْ هَذِهِ الدَّارِ (التَّفْصِيلُ)، وهو قَوْلُهُ: وَهُوَ عَشْرَةُ أَشْهُمِ الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ كِفَايَةِ إِمْكَانِ تَطْبِيقِ الْجُمْلَةِ لِلتَّفْصِيلِ. ٥. قَوْلُهُ: (إِنْ تَقَدَّمَتْ) أَيِ الْجُمْلَةُ فِي الْكِتَابَةِ (عُمِلَ بِهَا) أَيِ تَجِبَ هِيَ عَلَيْهِ بِالْإِفْرَارِ بِمَا فِي الصَّكِّ. اهـ. كَرُدِّي عِبَارَةَ الْبُضْرِيِّ قَوْلُهُ: إِنْ تَقَدَّمَتْ الْخَ قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ فِي مَسْأَلَةِ الْبَحْرِ صَحَّ فِي الْجَمِيعِ لِتَقَدُّمِ الْجُمْلَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: حَقِّي عَلَى التَّفْصِيلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَهُوَ عَشْرَةُ أَشْهُمِ فَتَأَمَّلْ. اهـ. أَقُولُ قَدْ يُنْتَعَمُ كَوْنُ الْجُمْلَةِ زَائِدَةً عَلَى التَّفْصِيلِ فِي مَسْأَلَةِ الْبَحْرِ بَلْ هِيَ كَلِيَّةٌ شَامِلَةٌ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ كَمَا أَفَادَهُ تَعْلِيلُ الشَّارِحِ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ يُصَدَّقُ الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ) أَيِ لِسَبْقِ الْإِفْرَارِ بِهِ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنَ الْخَطَا فِي الْحِسَابِ الْمُؤَيَّدِ بِتَقَرُّبِهَا عَلَيْهِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ) أَيِ فَمَجْمُوعُ ذَلِكَ كَذَا أَيِ كَانَ يَقُولُ وَالْمَجْمُوعُ كَذَا.

٥. قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ جَانِبٍ) إِلَى قَوْلِهِ فَالَّذِي يَنْتَهِجُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ لِأَحَدِهِمَا، وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى ذَلِكَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَهِيَ الْخ) أَيِ الصُّبْرَةُ لُغَةً. ٥. قَوْلُهُ: (كُلُّ مُتَمَائِلِ الْأَجْزَاءِ) يَشْمَلُ الدَّرَاهِمَ وَنَحْوَهَا. اهـ. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ أَرْضٍ الْخ) أَيِ فَلَا يُسَمَّى صُبْرَةً لَكِنْ حُكْمَهُ إِذَا كَانَ مَغْلُومَ الذَّرْعِ كَحُكْمِ صُبْرَةٍ مَعْلُومَةِ الصِّيعَانِ كَمَا يَأْتِي عَنْ سَم.

٥. قَوْلُ (سَمِ): (تُعْلَمُ صِيغَاتُهَا) يَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ الشَّارِحُ أَوْ صِيغَاتُهَا أَيِ الْجَانِبِ الْمُعَيَّنُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

٥. قَوْلُهُ: (تُعْلَمُ صِيغَاتُهَا) يَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ الشَّارِحُ أَوْ صِيغَاتُهَا أَيِ الْجَانِبِ الْمُعَيَّنُ فَلْيَتَأَمَّلْ. (تَنْبِيْهٌ): قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيَبْعُ جُزْءٌ كَالرُّبْعِ مُشَاعًا مِنْ أَرْضٍ أَوْ عَبْدٍ أَوْ صُبْرَةٍ أَوْ ثَمَرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَيَبْعُهُ شَيْئًا مِنْهَا إِلَّا رُبْعًا مُشَاعًا صَحِيحٌ. انْتَهَى. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي صِحَّةِ الثَّانِيَةِ فِي صُورَةِ الصُّبْرَةِ

لِلْمُتَعَاقِدَيْنِ لِعَدَمِ الْغَرَرِ وَتَنْزُلُ عَلَى الْإِشَاعَةِ فَإِذَا تَلَفَ بَعْضُهَا تَلَفَ بَقَدْرِهِ مِنَ الْمَبِيعِ (وَكَذَا إِنْ جُهِلَتْ) صِعَانُهَا لَهَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا يَصِحُّ الْبَيْعُ (فِي الْأَصَحِّ) لِعِلْمِهِمَا بِقَدْرِ الْمَبِيعِ مَعَ تَسَاوِي الْأَجْزَاءِ فَلَا غَرَرَ وَيَنْزِلُ عَلَى صَاعٍ مُبْتَهَمٍ حَتَّى لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنْهَا غَيْرُهُ تَعَيَّنَ وَإِنْ صَبَّ عَلَيْهَا مِثْلُهَا أَوْ أَكْثَرُ كَمَا قَالَه الرَّافِعِيُّ وَيُظْهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَتَمَيَّزِ الْمَصْبُوبُ وَذَلِكَ لِتَعَذُّرِ الْإِشَاعَةِ مَعَ الْجَهْلِ فَلِلْبَائِعِ تَسْلِيمُهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَرِيئًا إِذْ رُؤْيَتْ ظَاهِرُ الصُّبْرَةِ كَرُؤْيَةِ كُلِّهَا.....

(تَنْبِيْهٌ): قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيَبْعُ جُزْءٌ كَالرُّبْعِ مُشَاعًا مِنْ أَرْضٍ أَوْ عَبْدٍ أَوْ صُبْرَةٍ أَوْ ثَمَرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَيَبْعُهُ شَيْئًا مِنْهَا إِلَّا رُبْعًا مُشَاعًا صَحِيحٌ. انْتَهَى. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي صِحَّةِ الثَّانِيَةِ فِي صُورَةِ الصُّبْرَةِ بَيْنَ الْمَعْلُومَةِ الصَّيْعَانِ وَالْمَجْهُولَتَا، وَإِنْ فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي بَعْثِكَ الصُّبْرَةِ إِلَّا صَاعًا ثُمَّ رَأَيْتَ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ مَا نَصَّه: وَكَذَا يَجُوزُ بَيْعُ الصُّبْرَةِ إِلَّا رُبْعَهَا أَوْ جُزْءًا مَعْلُومًا مِنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ مَجْهُولَةً وَمِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلَى إِذَا بَاعَ جَمِيعَهَا، وَهِيَ مَجْهُولَةٌ. اهـ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِشَاعَةِ، وَالْأَصَاعِ قَرِيبٌ. اهـ. سَمِ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَخْ أَقُولُ لَكِنْ قَوْلُ الْمُخْتَصَرِ أَوْ جُزْءًا مَعْلُومًا إِلَخْ يُتَأَنَّى اشْتِرَاطُ الْعِلْمِ فِي بَعْثِكَ الصُّبْرَةِ إِلَّا صَاعًا، وَقَوْلُهُ: وَالْفَرْقُ إِلَخْ وَلَعَلَّهُ ضَعْفُ الْحَزَرِ وَالتَّخْمِينِ فِي الثَّانِي بِالنَّسْبَةِ لِلْأَوَّلِ.

فَوَدَّ: (لِلْمُتَعَاقِدَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَحَلُّ الصُّحَّةِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنْ صَبَّ إِلَى ذَلِكَ. فَوَدَّ: (فَإِذَا تَلَفَ بَعْضُهَا) أَيِ أَوْ بَعْضُ الْجَانِبِ الْمُعَيَّنِ. اهـ. سَمِ. فَوَدَّ: (أَوْ لِأَحَدِهِمَا) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّ الْعَالِمَ مِنْهُمَا بِقَدْرِهَا صِيغَتُهُ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَبِيعَ جُزْءٌ شَائِعٌ وَصِيغَةُ الْجَاهِلِ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَيُّ صَاعٍ كَانَ فَلَمْ يَكُنْ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مَعْلُومًا لَهَا فَاَلْقِيَاسُ الْبُطْلَانُ، وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ إِسْقَاطُ الشَّارِحِ مَرَلَهُ اهـ ش. وَفِي الْمَعْنَى وَشَرْحِي الْمُنْهَجِ وَالرُّوْضِ مِثْلُ مَا فِي الشَّرْحِ وَلَكِ مَنَعُ قَوْلِ الْمُحَشِّي أَنَّهُ الْعَالِمُ مِنْهُمَا إِلَخْ بِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْإِشَاعَةِ مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا كَانَا عَالِمَيْنِ مَعًا وَلَا أَثَرَ لِقَضِيهِمَا فِي صُورَتِي الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ لِشَيْءٍ مِنَ الْإِشَاعَةِ وَالِإِيْهَامِ. فَوَدَّ: (وَإِنْ صَبَّ إِلَخْ) هَلْ تَجْرِي فِي مَعْلُومَةِ الصَّيْعَانِ مَعَ الْإِشَاعَةِ فَإِذَا تَلَفَ مِنَ الْجُمْلَةِ تَلَفَ مِنَ الْمَبِيعِ بِقَدْرِهْ يَتَّبِعِي نَعَمْ سَمِ عَلَى حَقٍّ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ صَاعًا مِنْ عَشْرَةٍ وَانْصَبَّ عَلَيْهَا عَشْرَةٌ أُخْرَى مِثْلًا وَتَلَفَ بَعْضُهَا وَبَقِيَ الْعَشْرَةُ فَهَلْ يُحْكَمُ بِأَنَّ الْبَاقِيَ شَرِكَةٌ عَلَى الْإِشَاعَةِ وَحَضَرَ التَّالِيفُ فِيمَا يَخْصُ الْبَائِعُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَضْلَّ عَدَمُ انْفِصَاخِ الْعَقْدِ. اهـ. ع ش، وَقَوْلُهُ: وَحَضَرَ التَّالِيفُ إِلَخْ فِيهِ وَقْفَةٌ ظَاهِرَةٌ بَلْ هُوَ مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمَهُ عَنْ سَمِ. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ وَيَنْزِلُ عَلَى صَاعٍ إِلَخْ. اهـ. كُرْدِي. فَوَدَّ: (مِنْ أَسْفَلِهَا) أَيِ الصُّبْرَةِ وَمِنْ أَوْسَطِهَا. اهـ. مُعْنَى.

بَيْنَ الْمَعْلُومَةِ الصَّيْعَانِ وَالْمَجْهُولَتَا، وَإِنْ فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي بَعْثِكَ الصُّبْرَةِ إِلَّا صَاعًا ثُمَّ رَأَيْتَ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ مَا نَصَّه وَكَذَا يَجُوزُ بَيْعُ الصُّبْرَةِ إِلَّا رُبْعَهَا أَوْ جُزْءًا مَعْلُومًا مِنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ مَجْهُولَةً وَمِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلَى إِذَا بَاعَ جَمِيعَهَا، وَهِيَ مَجْهُولَةٌ. اهـ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِشَاعَةِ، وَالْأَصَاعِ قَرِيبٌ.

فَوَدَّ: (فَإِذَا تَلَفَ بَعْضُهَا) أَيِ أَوْ بَعْضُ الْجَانِبِ الْمُعَيَّنِ. فَوَدَّ: (وَإِنْ صَبَّ إِلَخْ) هَلْ يَجْرِي فِي مَعْلُومَةِ

وفارق بيع ذراع من نحو أرض مجهولة الذرع وشاة من قطع وبيع صاع منها بعد تفريق صيعانها بالكيل أو الوزن بتفاوت أجزاء نحو الأرض غالبًا وبأنها بعد التفريق صارت أعيانًا متميزة لا دلالة لإحداها على الأخرى فصار كبيع أحد الثوبين ومحل الصيحة هنا حيث لم يُريدا صاعًا معينًا منها أو لم يقل من باطنها أو إلا صاعًا منها، وأحدهما يجهل كيلها للجهل بالمبيع بالكلية وحيث علم أنها تفي بالمبيع أما إذا لم يعلم ذلك فلا يصح البيع للشك في وجود ما وقع عليه صرح به الماوردي والفارقي وغيرهما وفيه نظر؛ لأن العبرة هنا بما في نفس الأمر فحسب فلا أثر للشك في ذلك إذ لا تعبد هنا فالذي يتجه أنه متى بان أكثر منها كبعثك منها عشرة فبانت تسعة بان بطلان البيع وكذا إذا بانا سواء؛ لأنه خلاف صريح من التبعيض بل والابتدائية وفي بيعها مطلقًا لا أن يكون بمحلها ارتفاع أو انخفاض، وإلا فإن علم أحدهما ذلك لم يصح.....

قوله: (وفارق بيع ذراع إلخ) أي فإنه لا يصح. اه. ع. ش. قوله: (من نحو أرض مجهولة إلخ) احتراز عن معلومة الذرع فيصح وينزل على الإشاعة لإمكانها. اه. سم. قوله: (وشاة من قطع إلخ) ظاهره، وإن علم عدد القطيع وصيعان الصبرة. قوله: (منها) أي الصبرة. قوله: (بتفاوت أجزاء نحو الأرض إلخ) أي كتفاوت الشياه، وأجزاء الثوب. قوله: (هنا) أي في بيع صاع من صبرة، وظاهره سواء كانت معلومة الصيعان أو لا. قوله: (صاعًا معينًا) أي أو مبهمًا ويصور ذلك بما لو اختلطت ورقة من شرح المحل مثلاً بشرح المنهج مثلاً. اه. ع. ش. قوله: (أو لم يقل) أي البائع. قوله: (أو إلا صاعًا إلخ) لا يخفى أن صورة هذه أن يبيع الصبرة إلا صاعًا منها ففي إدخال هذه في تقييد مسألة المثني المصورة ببيع صاع من صبرة نظر. اه. سم. قوله: (وأحدهما إلخ) أي والحال. اه. ع. ش. قوله: (وحيث علم إلخ) عطف على حيث لم يُريدا إلخ. اه. ع. ش. وتقدم أن المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن. قوله: (صرح به الماوردي إلخ) معتمد. وقوله: (وفيه نظر إلخ) ضعيف. اه. ع. ش. قوله: (متى بان) أي المبيع (أكثر منها) أي الصبرة. قوله: (إذا بانا) أي الصبرة والمبيع. قوله: (لأنه إلخ) أي التساوي. قوله: (وفي بيعها) إلى قوله قال البغوي في المغني وكذا في النهاية إلا قوله كسمن إلى لعدم إلخ. قوله: (وفي بيعها) عطف على قوله هنا. قوله: (مطلقًا) أي كلاً أو بعضاً شائعاً كربع الصبرة. قوله: (فإن علم إلخ) أي بالإخبار دون المشاهدة أما إذا علم بالمشاهدة فيصح البيع. اه. ع. ش. ويُفیده قول الشارح الآتي لم يره إلخ. قوله: (أحدهما) أي المتعاقدين. اه. مغني.

الصيعان مع الإشاعة فإذا تلف من الجملة تلف من المبيع بقدره ينبغي نعم. قوله: (نحو أرض مجهولة) احتراز عن معلومة الذرع فيصح وينزل على الإشاعة لإمكانها. قوله: (وإلا صاعًا منها) لا يخفى أن صورة هذه أن يبيع الصبرة إلا صاعًا منها ففي إدخال هذه في تقييد مسألة المثني المصورة ببيع صاع من صبرة نظر. قوله: (بل والابتدائية) انظره مع ما ذكره كغيره في قول المصنف الآتي في أول

كسمن بظرفٍ مُخْتَلِفٍ الأجزاء دِقَّةً وَغِلَظًا لم يره قبل الوضع فيه لِعَدَمِ إحاطَةِ العيانِ بها، وإن جهلا ذلك فإن ظُنَّ تساوي المحلِّ أو الظرفِ صحَّ وخيِّرَ مَنْ لَحِقَهُ النَقْصُ قال البغوي وغيره ولو كان تحتها حُفْرَةٌ.....

هـ قوله: (كَسَمَنَ بِظَرْفٍ الْخ) عبارة المُغْنِي ولو عَلِمَ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ أَنَّ تَحْتَهَا أَي الصُّبْرَةَ المبيعة المجهولة القدرِ دِكَّةً أو مَوْضِعًا مُنْخَفِضًا أو اخْتِلَافَ أجزاء الظرفِ الذي فيه العَوْضُ أو المَعْوَضُ مِنْ نَحْوِ ظَرْفٍ عَسَلٍ وَسَمْنٍ رِقَّةً وَغِلَظًا بَطَلَ الْعَقْدُ لِمَنْعِهَا تَخْمِينَ الْقَدْرِ فَيَكْثُرُ الْغَرَرُ نَعَمْ إِنْ رَأَى ذَلِكَ قَبْلَ الْوَضْعِ فِيهِ صَحَّ الْبَيْعُ لِحُصُولِ التَّخْمِينِ، وَإِنْ جَهِلَ كُلُّ مَنِهْمَا ذَلِكَ بَانَ ظُنٌّ أَنَّ الْمَحَلَّ مُسْتَوٍ فَظَهَرَ خِلَافُهُ صَحَّ الْبَيْعُ وَخَيِّرَ مَنْ لَحِقَهُ النَقْصُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِنْصَاءِ إلْحَاقًا لِمَا ظَهَرَ بِالْغَيْبِ فَالْخِيَارُ فِي مَسْأَلَةِ الدِّكَّةِ لِلْمُسْتَشْرِي وَفِي الْحُفْرَةِ لِلْبَائِعِ، وَقِيلَ إِنْ مَا فِي الْحُفْرَةِ لِلْبَائِعِ وَلَا خِيَارَ وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ فِي التَّهْذِيبِ.

اهـ قوله: (وَأِنْ جَهِلَا ذَلِكَ) التَّغْيِيرُ بِالْجَهْلِ يَشْمَلُ مَا لَوْ تَرَدَّدَا عَلَى السَّوَاءِ لَكِنَّ كَلَامَ شَرْحِ الرُّوضِ وَشَرْحِ الْإِزْشَادِ قَدْ يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ عِنْدَ التَّرَدُّدِ الْمَذْكُورِ، وَقَدْ يُوَجِّهُ بَأَنَّهُ مَعَ التَّرَدُّدِ لَا يَتَأْتَى التَّخْمِينُ، وَهَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ هُنَا فَإِنْ ظُنَّ الْخ. اهـ. سم. قوله: (أَوِ الظَّرْفُ الْخ) فِيهِ تَصْرِيحٌ بِصِحَّةِ بَيْعِ السَّمْنِ فِي ظَرْفٍ مُخْتَلِفٍ الْأَجْزَاءِ جُهِلَ اخْتِلَافُهُ، وَهَكَذَا فِي الرُّوضِ وَغَيْرِهِ. اهـ. سم.

هـ قوله: (قَالَ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَوْ كَانَ الْخ) لَكِنَّ رَدَّهُ فِي الْمَطْلَبِ بَانَ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ جَزَمُوا بِالسُّوِيَةِ بَيْنَهُمَا أَيِ الْحُفْرَةِ وَالدِّكَّةِ لَكِنَّ الْخِيَارَ فِي هَذِهِ أَيِ الْحُفْرَةِ لِلْبَائِعِ وَفِي تِلْكَ أَيِ مَوْضِعٍ فِيهِ اِرْتِفَاعٌ

الفرائض ثم وصاياه من ثلث الباقي أن من للإيتداء فتدخل الوصايا بالثلث، وقد يفرق فتأمل.

هـ قوله: (وَأِنْ جَهِلَا ذَلِكَ) التَّغْيِيرُ بِالْجَهْلِ يَشْمَلُ مَا لَوْ تَرَدَّدَا عَلَى السَّوَاءِ لَكِنَّهُ فُسِّرَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ الْجَهْلُ بِقَوْلِهِ بَانَ ظُنٌّ أَنَّ الْمَحَلَّ مُسْتَوٍ فَظَهَرَ خِلَافُهُ وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ، وَقَدْ يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ عِنْدَ التَّرَدُّدِ الْمَذْكُورِ، وَقَدْ يُوَجِّهُ بَأَنَّهُ مَعَ التَّرَدُّدِ لَا يَتَأْتَى التَّخْمِينُ، وَهَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ هُنَا بَانَ ظُنَّ الْخ. هـ قوله: (أَوِ الظَّرْفُ صَحَّ) فِيهِ تَصْرِيحٌ بِصِحَّةِ بَيْعِ السَّمْنِ فِي ظَرْفٍ مُخْتَلِفٍ الْأَجْزَاءِ جُهِلَ اخْتِلَافُهُ، وَهَكَذَا فِي الرُّوضِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ بِمَا سَيَأْتِي مِنْ مَنَعَ بَيْعِ الْمِسْكِ فِي فَارَتِهِ، وَإِنْ رَأَى أَعْلَاهُ مِنْ رَأْسِهَا إِذَا لَمْ يَرَهَا فَارِغَةً إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِتَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ هُنَا بِمَا إِذَا ظَنَّ الْإِسْتِوَاءَ كَمَا قَسَرَ بِذَلِكَ الشَّارِحُ كَشَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ الْجَهْلُ؛ لِأَنَّ شَأْنَ الظُّرُوفِ الَّتِي تُصْنَعُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَوِيَةً أَوْ يُظَنَّ اسْتِوَاءُهَا بِخِلَافِ الْفَارَةِ فَلَا يُظَنَّ اسْتِوَاءُهَا فَإِنْ فُرِضَ ظَنُّهُ لَمْ يَتَّعِدْ أَنْ يَلْحَقَ بِمَا هُنَا أَوْ يُفَرَّقَ بَانَ الْمِسْكِ فِي الْفَارَةِ شَبِيهٌ بِاللَّحْمِ فِي الْجِلْدِ؛ لِأَنَّهُ خُلِقَ فِيهَا فَالْحَقُّ بِبَيْعِ اللَّحْمِ فِي الْجِلْدِ وَلَا كَذَلِكَ السَّمْنُ فِي الظَّرْفِ وَلِهَذَا قَاسُوا الْمَنَعَ فِي الْمِسْكِ فِي الْفَارَةِ عَلَى اللَّحْمِ فِي الْجِلْدِ. وَقَضِيَّةُ هَذَا عَدَمُ الصَّحَّةِ، وَإِنْ ظَنَّ الْإِسْتِوَاءَ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِكَلَامِهِمْ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِالْع فِي صُورَةِ الْبُطْلَانِ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَفَاوَتْ يَخُونُهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ. اهـ. هـ قوله: (قَالَ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَوْ كَانَ تَحْتَهَا حُفْرَةٌ صَحَّ الْبَيْعُ الْخ) ظَاهِرُهُ فِي حَالَتِي الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ أَنَّهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ذَكَرَ مَسْأَلَةَ الْبَغَوِيِّ هَذِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَالَةِ الْعِلْمِ

صَحَّ البَيْعُ وما فيها للبائع، والفرق بين الحُفْرَةِ والانخِفاضِ واضحٌ.
(ولو باع بملء) أو ملء ذا البيت حِنطَةً (أو بزينة) أو زينة (هذه الحصة ذهبًا أو بما باع به فلان
فرسه)، وأحدهما يجهل قدر ذلك (أو بألف دراهم ودنانير لم يصح) للجهل بأصل القدر في

للمُشتري، وهذا هو المُعْتَمَدُ. اهـ. نهاية وتقدّم عن المُغْنِي ويأتي عن الإيعاب ما يوافقه قال ع ش
قوله: وهذا هو المُعْتَمَدُ أي خِلافًا لِلتَّحْفَةِ. اهـ. ٥ قوله: (صَحَّ البَيْعُ) ظاهره في حالتي العِلْمِ والجهلِ
ويُصَرِّحُ بِذَلِكَ أَنَّهُ فِي شَرْحِ الْعُبابِ ذَكَرَ مَسْأَلَةَ الْبُعْوِي هَذِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَالَةِ الْعِلْمِ بِالْإِزْتِفَاعِ
وَالْإِنْخِفاضِ قَبْلَ الْكَلَامِ عَلَى حَالَةِ الْجَهْلِ بِذَلِكَ لَكِنَّهُ ضَعَّفَ كَلَامَ الْبُعْوِي ثُمَّ قَالَ وَمِنْ ثَمَّ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ
وغيره بأن الحُفْرَةَ والدُّكَّةَ سواءً وازْتِصَاهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وغيره وَرَدَّوا مَقَالَ الْبُعْوِي الْمَذْكُورَةَ. انْتَهَى. وما
جَزَمَ بِهِ الْغَزَالِيُّ وَغيره هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ. سم. ٥ قوله: (والفرق إلخ) ولو قال بَعْتُكَ نِصْفَهَا وَصَاعًا مِنْ
النِّصْفِ الْآخَرِ صَحَّ بِخِلَافٍ مَا لَوْ قَالَ إِلَّا صَاعًا مِنْهُ أَيْ مِنَ النِّصْفِ لِنِصْفِ الْحِزْرِ وَلَوْ قَالَ بَعْتُكَ كُلَّ
صَاعٍ مِنْ نِصْفِهَا بِذَرَاهِمٍ وَكُلَّ صَاعٍ مِنْ نِصْفِهَا الْآخَرِ بِذَرَاهِمِينَ صَحَّ. اهـ. نهاية وكذا في المُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ
بِخِلَافٍ إِلَى وَلَوْ قَالَ، وَقَوْلُهُ: م ر وَلَوْ قَالَ كُلُّ صَاعٍ مِنْ نِصْفِهَا بِذَرَاهِمٍ إلخ قَالَ الرَّشِيدِيُّ لَعَلَّ الصُّورَةَ أَنَّهُ
اشْتَرَى جَمِيعَ الصُّبْرَةِ، وَإِلَّا فَأَيُّ نِصْفٍ يَكُونُ الصَّاعُ مِنْهُ بِذَرَاهِمٍ أَوْ بِذَرَاهِمِينَ فَلْيُراجِعْ. اهـ. وهو
الْمُتَبَادَرُ، وَقَالَ ع ش أَيْ بَأَنَّ يَتَمَيَّزُ كُلُّ مِنْ نِصْفِي الصُّبْرَةِ كَأَن يَقُولُ بَعْتُكَ كُلَّ صَاعٍ مِنَ الشَّرْقِيِّ بِكَذَا
وَكُلَّ صَاعٍ مِنَ الْغَرْبِيِّ بِكَذَا وَعَلَيْهِ فَلَوْ أُطْلِعَ عَلَى غَيْبٍ فِي الْمَبِيعِ فَهَلْ لَهُ رَدُّ أَحَدِ النِّصْفَيْنِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ
وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِتَعَدُّدِ الْعَقْدِ بِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ. اهـ.

٥ قول (لَسِي): (ولو باع بملء إلخ) كذا في الْمُحَرَّرِ مَجْرُورٌ بِالْحَرْفِ فَيَكُونُ مِنْ صَوْرِ الثَّمَنِ وَالَّذِي فِي
الرُّوضَةِ، وَأَصْلُهَا مِلءٌ مَنْصُوبٌ وَلَا حَرْفٌ مَعَهُ فَيَكُونُ مِنْ صَوْرِ الْمَبِيعِ، وَهُوَ أَحْسَنُ. اهـ. مُغْنِي.
٥ قوله: (وَأَحَدُهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ: بَلْ لَوْ اطَّرَدَ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنَّمَا حُمِلَ إِلَى وَمِنْ ثَمَّ
وقوله: وَكَمَا قُدِّرَ إِلَى وَخَرَجَ، وَقَوْلُهُ: أَيْ بَلَدَ الْبَيْعِ إِلَى الْمُثَنِ، وَقَوْلُهُ: نَعَمْ إِلَى وَذَكَرَ التَّقْدُّ.
٥ قول (لَسِي): (أو بألف دراهم ودنانير) أَيْ أَوْ صِحَاحٌ وَمُكْسَرَةٌ. اهـ. مُغْنِي. ٥ قوله: (وَأَحَدُهُمَا إلخ)
عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَمْ يَعْلَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْعَقْدِ الْمُقْدَارِ. اهـ. ٥ قول (لَسِي): (لَمْ يَصِحَّ) قَالَ فِي شَرْحِ

بِالْإِزْتِفَاعِ وَالْإِنْخِفاضِ قَبْلَ الْكَلَامِ عَلَى حَالَةِ الْجَهْلِ بِذَلِكَ لَكِنَّهُ ضَعَّفَ كَلَامَ الْبُعْوِي فَقَالَ فِي شَرْحِ قَوْلِ
الْعُبابِ فَإِنْ عِلِمَ أَحَدُهُمَا تَحْتَ الصُّبْرَةِ إِزْتِفَاعًا أَوْ انخِفاضًا لَمْ يَصِحَّ مَا نَصَّه، وَقَوْلُ الْبُعْوِي
وَالْخَوَارِزْمِيِّ لَوْ كَانَ تَحْتَ الصُّبْرَةِ حُفْرَةً فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ وَمَا فِيهَا لِلْبَائِعِ ضَعِيفٌ وَمِنْ ثَمَّ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ
وغيره بأن الحُفْرَةَ والدُّكَّةَ سواءً، وازْتِصَاهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وغيره وَرَدَّوا مَقَالَ الْبُعْوِي الْمَذْكُورَةَ. اهـ. وما
جَزَمَ بِهِ الْغَزَالِيُّ وَغيره هُوَ الْمُعْتَمَدُ. ٥ قوله: (أو بألف دراهم ودنانير لم يصح) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبابِ إِلَّا إِنْ
اتَّفَقَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَالصَّحَاحُ وَالْمُكْسَرَةُ غَلَبَةً وَرَوَاجًا، وَقِيَمَةٌ وَاطَّرَدَتِ الْعَادَةُ بِتَسْلِيمِ النِّصْفِ مِثْلًا
مِنْ كُلِّ مِنَ التَّوَعَيْنِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْمُثَنِ الْآتِي إلخ. انْتَهَى.

غير الأخيرة ويقدر كل من النوعين فيها، وإنما حُمِلَ على التنصيف نحو والرُّبْحَ بيننا، وهذا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو؛ لأنه الْمُتَبَادَرُ منه ثُمَّ لا هنا ومن ثُمَّ لو عَلِمَا قبل العقدِ مَقْدَارَ البيت والحِصَاةِ وَثَمَنَ الفَرَسِ صَحَّ، وإن قال بما بَاعَ به ولم يَذْكُرِ المثل ولا ثَوَاهُ؛ لأنَّ مثل ذلك محمولٌ عليه نعم إن انتَقَلَ ثَمَنُ الفَرَسِ للمُشْتَرِي فقال له البائعُ العَالِمُ بأنه عنده بعثك بما بَاعَ به فُلَانٌ فَرَسَهُ لم تَبْعُدْ صِحَّتُهُ وَيَنْزِلُ الثَّمَنُ عليه فَيَتَعَيَّنُ ولا يجوزُ إِنْدَالُهُ وكما قُدِّرَ لَفْظُ المثلِ فيما ذَكَرَ كذلك تُقَدَّرُ زِيَادَتُهُ فِي نَحْوِ عَوَضَتِهَا عَنْ نَظِيرٍ أَوْ مِثْلِ صَدَاقِهَا عَلَى كَذَا فَيَصِحُّ عَنِ الصَّدَاقِ نَفْسِهِ؛ لأنه اُعْتِيدَتْ زِيَادَةُ لَفْظِ نَحْوِ المثلِ فِي نَحْوِ ذلك وَخَرَجَ بِحِنْطَةٍ وَذَهَبًا الْمُشِيرِ إِلَى أَنَّ ذلكَ فيما فِي الدُّمَّةِ العَيْنِ كِبَعْتُكَ.....

الْعُبابِ إِلَّا إِنْ اتَّفَقَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَالصَّحَاخُ وَالْمُكْسَرَةُ غَلَبَةً وَرَوَاجًا، وَقِيَمَةً وَاطَّرَدَتِ الْعَادَةُ بِتَسْلِيمِ التَّنْصِيفِ مَثَلًا مِنْ كُلِّ مِنَ التَّوَعَيْنِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِ الْآتِي إلَخ. انتهى. اه. سم أقول ولو قيلَ بِاتِّحَافٍ تَعْيِينِ أَوْ غَلَبَةِ صَنْفٍ مِنْ كُلِّ مِنَ التَّوَعَيْنِ مَعَ اطِّرَادِ الْعَادَةِ بِتَسْلِيمِ التَّنْصِيفِ مَثَلًا مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِفَا قِيَمَةً لَمْ يَتَّعَدْ إِذْ لَا جَهْلٌ وَلَا غَرَرٌ وَفِي كَلَامِهِمْ مَا يُؤَيِّدُهُ. □ فَوُدَّ: (نَحْوُ وَالرُّبْحَ بَيْنَنَا) أَيِ فِي الْقِرَاضِ. □ وَفَوُدَّ: (وَهَذَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو) أَيِ فِي الْإِقْرَارِ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ لَوْ عَلِمَا إلَخ) رَاجِعٌ لِلتَّعْلِيلِ الَّذِي عُلِّلَ بِهِ الْمُتَنِ. اه. رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (لَوْ عَلِمَا إلَخ) وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش بَعْدَ كَلَامٍ عَنِ الْإِيْعَابِ، وَقِيَّاسُهُ أَنَّهُ لَوْ تَوَافَقَ الْبَائِعُ مَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى خَمْسِمِائَةِ دَرَاهِمَ وَخَمْسِمِائَةِ دَنَانِيرَ ثُمَّ قَالَ بَعَثَكَ هَذَا بِالْفِ دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ صَحَّ وَحُمِلَ عَلَى مَا تَوَافَقَا عَلَيْهِ. اه. □ فَوُدَّ: (قَبْلَ الْعَقْدِ) يَتَّبِعِي أَوْ مَعَهُ بَأَنَّ عَلِمَا ذَلِكَ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْعَقْدِ، وَقَبْلَ التُّطْقِ بِنَحْوِ بَيْلٍ ذَا الْبَيْتِ بَلْ قَدْ يُقَالُ أَوْ مَعَ التُّطْقِ بِهِ. اه. سم.

□ فَوُدَّ: (أَوْ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْمِثْلِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَيِ عَلَى أَنَّ الْمِثْلَ مُقَدَّرٌ. اه. □ فَوُدَّ: (الْبَائِعُ الْعَالِمُ) يُشْتَرَطُ عِلْمُ الْمُشْتَرِي أَيْضًا اه. سم. □ فَوُدَّ: (الْعَالِمُ بِأَنَّهُ عَنْدَهُ) أَيِ مَعَ كَوْنِهِ رَآهُ الرُّؤْيَا الْكَافِيَةً كَمَا هُوَ وَاضِحٌ إِذْ هُوَ حَيْثُ يُبَيِّنُ بِمَعْنَى. اه. رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (لَمْ تَبْعُدْ صِحَّتُهُ) اعْتَمَدَ النَّهَاةُ وَالْمُعْنَى.

□ فَوُدَّ: (فَيَتَعَيَّنُ إلَخ) أَيِ وَلَوْ قَصَدَ امْثِلَةً؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي عَيْنِ مَا بَاعَ بِهِ وَالصَّرِيحُ لَا يَنْصَرِفُ عَنْ مَعْنَاهُ بِالْيَقِينِ م ر سَم عَلَى الْمُنْهَجِ أَقُولُ قَوْلُهُ: وَالصَّرِيحُ إلَخ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَوْ أَتَى بِصَرِيحِ الْبَيْعِ، وَقَالَ أَرَدْتُ خِلَافَهُ قُلْتُ مِنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ. اه. ع ش وَيُؤَيِّدُ التَّوَقُّفَ الْمَذْكُورُ قَوْلُ الْمُعْنَى فَإِنَّ الْإِطْلَاقَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ لَا عَلَى مِثْلِهِ إِذَا قَصَدَهُ الْبَائِعُ. اه. □ فَوُدَّ: (وَلَا يَجُوزُ إِنْدَالُهُ) أَيِ فَلَوْ اخْتَلَفَا فِي مَقْدَارِ الثَّمَنِ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى الْعِلْمِ بِأَصْلِهِ فَيَتَّبِعِي التَّحَالُفُ كَمَا لَوْ سَمَّيَا وَاخْتَلَفَا فِي مَقْدَارِهِ بَعْدَ ثُمَّ يَفْسَخَانِهِ هُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ. اه. ع ش. □ فَوُدَّ: (وَخَرَجَ بِحِنْطَةٍ إلَخ) أَيِ مُنْكَرًا. اه. نِهَائَةً. □ فَوُدَّ: (الْمُعَيَّنُ) فَاعِلٌ خَرَجَ. □ فَوُدَّ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَيِ مَا فِي الْمُتَنِ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ.

□ فَوُدَّ: (قَبْلَ الْعَقْدِ) يَتَّبِعِي أَوْ مَعَهُ بَأَنَّ عَلِمَا ذَلِكَ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْعَقْدِ، وَقَبْلَ التُّطْقِ بِنَحْوِ بَيْلٍ ذَا الْبَيْتِ بَلْ قَدْ يُقَالُ أَوْ مَعَ التُّطْقِ بِهِ. □ فَوُدَّ: (الْبَائِعُ الْعَالِمُ) يُشْتَرَطُ عِلْمُ الْمُشْتَرِي أَيْضًا.

مِلءٌ أو بِلءٌ ذا الكوزِ من هذه الحِنْطَةِ أو الذهبِ، وإنْ جُهِلَ قدرُهُ لإحاطَةِ التَّخْمِينِ بِرُؤْيَتِهِ مع إمكانِ الأخِذِ قبلَ تَلْفِهِ فلا غَرَرَ.
(ولو باعَ بِنَقْدٍ) دراهِمَ أو دنانيرَ وعَيَّنَ شيئًا موجودًا اتَّبَعَ، وإنْ عَزَّ أو معدومًا أصلًا ولو مُؤَجَّلًا أو في البلدِ حالًا أو مُؤَجَّلًا إلى أَجَلٍ لا يُمكنُ نقلُهُ إليه.....

قوله: (مِلءٌ أو بِلءٌ ذا الكوزِ من هذه الحِنْطَةِ إلخ) قد يُشعرُ أنه لو كان الكوزُ أو البِئْتُ أو البُرُّ غائِبًا عَنْهُمَا لم يَصِحَّ وَلَيْسَ مُرادًا؛ لأنَّ المِدادَ على التَّعْيِينِ حَاضِرًا كان أو غائِبًا عَنِ الْبَلَدِ حَتَّى لو قال بَعْتُكَ مِلءَ الكوزِ الْفُلَانِي مِنَ الْبُرِّ الْفُلَانِي وَكَانَا غَائِبَيْنِ بِمَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ صَحَّ الْعَقْدُ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ وَخَرَجَ بَنَحُو حِنْطَةِ إلخ فَإِنَّهُ جَعَلَ فِيهِ مُجَرَّدَ التَّعْيِينِ كَافِيًا لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ تَلْفَ الْكُوزِ أَوْ الْبُرِّ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى مَحَلِّهِمَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ أَنَّ الْغَرَرَ فِي الْمُعَيَّنِ دُونَ الْغَرَرِ فِيهِمَا فِي الدُّمَةِ. اهـ. ع. ش. قوله: (وإنْ جُهِلَ قدرُهُ لإحاطَةِ إلخ) أي فَيَصِحَّ، وإنْ جُهِلَ قدرُهُ إلخ.

قوله (سئ): (ولو باعَ بِنَقْدٍ إلخ) هل يَأْتِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْمَبِيعِ كَمَا لو قال بَعْتُكَ دِينَارًا فِي ذِمَّتِي بِهِذَا الدَّرْهَمِ مَثَلًا وَاخْتَلَفَتِ الدَّانِيرُ لَكِنْ غَلَبَ بَعْضُ أَتَوَاعِهَا فَهَلْ يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ وَيُحْمَلُ الْإِطْلَاقُ عَلَى الْغَالِبِ كَالثَّمَنِ أَوْ لَا وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الثَّمَنَ يَتَوَسَّعُ فِيهِ مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ أَوْ أَكْثَرُ قَضْدًا فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَا يُخَالِفُهُ فَلْيُراجِعْ وَلْيُحَرِّزْ. انْتَهَى. سَم. قد يُقالُ بِفَرْضِ اعْتِمَادِ مَا مَالَ إِلَيْهِ مِنْ إِتْيَانِ نَظِيرِ ذَلِكَ فِي الْمَبِيعِ هل يُقالُ بِنَظِيرِ ذَلِكَ فِي السَّلَمِ أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَبِيعِ فِي الدُّمَةِ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فِي السَّلَمِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِيفَاءِ الْأَوْصَافِ، وَإِنْ فُرِضَ أَنَّ ثَمَّنًا نَوْعًا غَالِيًا وَعَلَى الْجُمْلَةِ إِنْ تَمَّ مَا أَفَادَهُ كَانَ فِي ذَلِكَ سَعَةٌ لِلْعَامَّةِ بَأَنَّ يَغْدُوا بِلَفْظِ الْبَيْعِ فِي الدُّمَةِ حَيْثُ ارَادُوا السَّلَمَ لِعُسْرِ اسْتِيفَاءِ شُرُوطِهِ عَلَيْهِمْ. اهـ. بَصْرِيٌّ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَلَى شَرْحِ الْمُنْهَجِ قَوْلُهُ: (ولو باعَ بِنَقْدٍ مَثَلًا إلخ) مِثْلُ الْبَيْعِ الشَّرَاءِ وَمِثْلُ التَّقْدِ الْعَرَضِ كَالْبُرِّ فَمِثْلًا رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ بَاعَ وَبِنَقْدٍ. اهـ. قوله: (اتَّبَعَ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِبْدَالُهُ بغيرِهِ، وَإِنْ سَاوَاهُ فِي الْقِيَمَةِ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ: فَرِغْ؛ وَإِنْ بَاعَ شَخْصٌ شَيْئًا بِدِينَارٍ صَحِيحٍ فَأَعْطَى صَحِيحَيْنِ بوزْنِهِ أَوْ الدِّينَارِ أَوْ عَكْسِهِ أَوْ بَاعَهُ بِدِينَارَيْنِ صَحِيحَيْنِ فَأَعْطَاهُ دِينَارًا صَحِيحًا بوزْنِهِمَا لَزِمَهُ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ لَا يَخْتَلِفُ بِذَلِكَ. انْتَهَى. اهـ. سَم. قوله: (وإنْ عَزَّ) أي فَإِنَّهُ مع الْعِزَّةِ يُمكنُ تَحْصِيلُهُ بِخِلَافِ الْمَعْدُومِ الْآتِي. اهـ. ع. ش. قوله: (أو معدومًا) عَطَفَ عَلَى مَوْجُودًا.

قوله: (أصلًا) أي فِي الْبَلَدِ وَغَيْرِهِ. وقوله: (أو فِي الْبَلَدِ) عَطَفَ عَلَى أَصْلًا. اهـ. كُرْدِيٌّ. قوله: (إلى أَجَلٍ لا يُمكنُ نَقْلُهُ إِلَيْهِ) أي نَقْلُ التَّقْدِ فِي ذَلِكَ الْأَجَلِ إِلَى الْبَلَدِ فَإِنْ كَانَ إِلَى أَجَلٍ يُمكنُ فِيهِ النَقْلُ عَادَةً

قوله فِي (سئ): (ولو باعَ بِنَقْدٍ فِي الْبَلَدِ نَقْدًا غَالِبًا تَعَيَّنَ) هل يَأْتِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْمَبِيعِ كَمَا لو قال بَعْتُكَ دِينَارًا فِي ذِمَّتِي بِهِذَا الدَّرَاهِمِ مَثَلًا وَاخْتَلَفَتِ الدَّانِيرُ لَكِنْ غَلَبَ بَعْضُ أَتَوَاعِهَا فَهَلْ يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ، وَيُحْمَلُ الْإِطْلَاقُ عَلَى الْغَالِبِ كَالثَّمَنِ أَوَّلًا وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الثَّمَنَ يَتَوَسَّعُ فِيهِ مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ أَوْ أَكْثَرُ قَضْدًا فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَا يُخَالِفُهُ فَلْيُراجِعْ.

للبيع قبل مُضَيِّ الأجل بطل، وإن أُطْلِقَ (وفي البلد) أي بَلَدِ البَيْعِ سواءً أكان كُلُّ منهما من أهلها ويعلمُ نَقُودَها أم لا على ما اقتضاه إطلاقُهم (نَقْدَ غَالِبٍ) من ذلك وغيرِ غَالِبٍ (تَعَيَّنَ) غَالِبٌ ولو مَغْشُوشًا أو ناقِصُ الوزن؛ لأنَّ الظاهرَ إرادَتَهُما له.....

بسهولةٍ لِلْمُعَامَلَةِ صَحَّ قُلُوْهُ لَمْ يُحْضِرْهُ اسْتَبْدَلَ عَنْهُ لِحَاجَةِ الإِسْتِدَالِ عَنْهُ فَلَا يَنْفَسِحُ الْعَقْدُ، وَكَذَا يُسْتَبْدَلُ بِمَوْجُودٍ عَزِيزٍ فَلَمْ يَجْزِهِ. اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (لِلْبَيْعِ) فَإِنْ كَانَ يُنْقَلُ إِلَيْهِ لَكِنْ لِغَيْرِ الْبَيْعِ فَلَا يَصِحُّ. اهـ. نِهَايَةٌ وَيُسْتَنْتَى مِنْهُ مَا لَوْ اعْتِيدَ ثَقْلُهُ لِلْهَدِيَّةِ وَكَانَ الْمُهْدِي إِلَيْهِ يَبِيعُهُ عَادَةً فَيَصِحُّ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَأَنْ أُطْلِقَ) قَسِيمُ قَوْلِهِ وَعَيَّنَ شَيْئًا أَتْبَعَ اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَمْ لَا) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْإِنْخَ، وَأَيْضًا فَإِذَا جَهِلَ كُلُّ مِنْهُمَا نَقُودَ الْبَلَدِ كَانَ الثَّمَنُ مَجْهُولًا لَهُمَا فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْعَمَلِ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ. اهـ. سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِجَهْلِهِمَا بِتَقْوِيدِ بَلَدِ الْبَيْعِ جَهْلُهُمَا بِشَخْصِهَا، وَإِنَّمَا يَعْلَمَانِ وَضْفَهَا وَقِيَمَتَهَا، وَهَذَا يَكْفِي فِي الْعَقْدِ فِي الذَّمَّةِ. قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ الدَّرَاهِمِ أَوِ الدَّنَانِيرِ.

قَوْلُ (لَشَيْءٍ): (تَعَيَّنَ) هُوَ شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ الْغَالِبُ مَثَلًا النُّصْفَ مِنْ هَذَا وَالنُّصْفَ مِنْ هَذَا سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (تَعَيَّنَ الْغَالِبُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ، وَإِنْ غَلَبَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا انْصَرَفَ إِلَيْهِ الْعَقْدُ الْمُطْلَقُ، وَإِنْ كَانَ قُلُوسًا وَسَمَاهَا وَكَذَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْغَالِبِ إِنْ كَانَ مُكْسَّرًا، وَلَمْ تَتَفَاوَتْ قِيَمَتُهُ. انْتَهَتْ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْغَالِبِ إِذَا كَانَ صَحِيحًا، وَإِنْ تَفَاوَتْ قِيَمَتُهُ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ: فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَإِنْ قُلْتَ لِمَ حِيلَ عَلَى الْغَالِبِ فِي الصَّحَاحِ مَعَ اخْتِلَافِ الْقِيَمِ بِخِلَافِ الْمُكْسَّرَةِ قُلْتَ؛ لِأَنَّ الرِّغْبَةَ فِي الْمُكْسَّرِ نَادِرَةٌ فَحَيْثُ غَلَبَ مِنْهُ شَيْءٌ اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَتَفَاوَتْ بِخِلَافِ الصَّحِيحِ فَإِنَّ الرِّغْبَةَ فِيهِ غَالِيَةٌ فَلَمْ يُنْظَرْ مَعَ غَلَبَتِهِ إِلَى اخْتِلَافِ قِيَمَتِهِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: وَلَمْ تَتَفَاوَتْ قِيَمَتُهُ يَنْبَغِي مِنْهُ إِلَى الْفَهْمِ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ تَفَاوُتَ قِيَمَتِهِ بِالنُّسْبَةِ لِلصَّحِيحِ الْمَغْلُوبِ بَلْ تَفَاوُتَ قِيَمَتِهِ فِي نَفْسِهِ بِأَنْ يَكُونَ أَنْوَاعًا مُتَفَاوِتَةً الْقِيَمَةِ، وَأَمَّا تَفَاوُتُهُ مَعَ الصَّحِيحِ الْمَغْلُوبِ فَلَا أَثَرَ لَهُ، وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الصَّحِيحِ إِذَا غَلَبَ، وَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا مُتَفَاوِتَةً الْقِيَمَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ ظَاهِرٌ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ كَلَامُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَشَرْحِ الْعُبَابِ مُخَالَفًا لِقَوْلِ الشَّارِحِ كَشَّرَحَ مَرَّ نَعَمْ إِنْ تَفَاوَتْ قِيَمَةُ أَنْوَاعِهِ الْإِنْخَ فَلْيُرَاجَعْ وَيُحَرَّرْ فَإِنَّ مَا هُنَا أَوْجَهُ وَالْوَجْهَ الْأَخْذُ بِهِ. اهـ. سَمَ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْإِنْخَ) هَذِهِ الْعِلَّةُ لَا تَتَأَنَّى فِي قَوْلِهِ أَوَّلًا، قَوْلُهُ: (إِرَادَتُهُمَا لَهُ) أَيِ وَلَا خِيَارَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا. اهـ. ع. ش. وَقَوْلُهُ: هَذِهِ الْعِلَّةُ الْإِنْخَ مَرَّ مِثْلُهُ عَنْ سَمَ وَالْجَوَابُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (أَمْ لَا) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ إِرَادَتُهُمَا لَهُ، وَأَيْضًا فَإِذَا جَهِلَ كُلُّ مِنْهُمَا نَقُودَ الْبَلَدِ كَانَ الثَّمَنُ مَجْهُولًا لَهُمَا فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْعَمَلِ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ. قَوْلُهُ: (تَعَيَّنَ الْغَالِبُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ مُكْسَّرًا تَفَاوَتْ قِيَمَتُهُ. اهـ. وَهَلِ الْمُرَادُ تَفَاوُتَ مَعَ الصَّحِيحِ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ، وَإِنْ غَلَبَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا انْصَرَفَ إِلَيْهِ الْعَقْدُ الْمُطْلَقُ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادَرُ، وَإِنْ كَانَ قُلُوسًا وَسَمَاهَا وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ كَأَصْلِهِ مِنْ أَنَّهَا مِنَ الثَّقُودِ وَجْهٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مِنَ الْعُرُوضِ وَكَذَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْغَالِبِ إِنْ كَانَ مُكْسَّرًا وَلَمْ تَتَفَاوَتْ قِيَمَتُهُ.

نعم إن تفاوتت قيمة أنواعه أو رواجها وجب التبيين وذكر النقد للغالب أو المراد به هنا مطلق العوض إذ لو غلب بمحل البيع عرض كفلوس وحنطة تعين، وإن جهل وزنه بل لو اطرده عرفهم بالتعبير بالدينار أو الأشرفي الموضوعين أصالة للذهب كما هو المنقول في الأول، وقاله غير واحد في الثاني.....

☐ قوله: (نعم إن تفاوتت إلخ) هذا يفيد أن الغلبة لا تستلزم الزواج، وقد يُمنع أنه يفيد ذلك؛ لأن قوله أو رواجها معناه تفاوت رواجها، وهذا يقتضي اشتراكها في أصل الزواج. اهـ. سم. ☐ قوله: (وحنطة) أي كأن يبيع ثوبًا بصاع حنطة والمعروف في البلد نوع منها. اهـ. مغني. ☐ قوله: (تعين إلخ) ولا يحتاج في الفلوس إلى الوزن بل يجوز بالعد، وإن كانت في الذمة. اهـ. مغني. ☐ قوله: (وإن جهل وزنه) أي وزن الفلوس. اهـ. كزدي والأولى وزن العرض. ☐ قوله: (وقاله غير واحد في الثاني) خالفهم شيخنا الشهاب الزملي فقال إنه مجمل فلا يصح البيع به عند الإطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب أو الفضة. انتهى. وقوله: بل لا بد إلخ يُحتمل أن محله ما لم تغلب المعاملة

انتهى. وظاهره أنه ينصرف إلى الغالب إذا كان صحيحًا، وإن تفاوتت قيمته ويوافقه قوله: في شرح العباب فإن قلت لم حمل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القيم بخلاف المكسرة قلت؛ لأن الرغبة في المكسر نادرة فحيث غلب منه شيء اشترط أن لا يتفاوت بخلاف الصحيح فإن الرغبة فيه غالبة فلم يُنظر مع غلبته إلى اختلاف قيمته، وقوله: ولم تتفاوت قيمته يسبق منه إلى الفهم أنه ليس المراد تفاوت قيمته بالنسبة للصحيح المغلوب بل تفاوت قيمته في نفسه بأن يكون أنواعا متفاوتة القيمة، وأما تفاوته مع الصحيح المغلوب فلا أثر له. وقضية ذلك أنه يُحمل على الصحيح إذا غلب، وإن كان أنواعا متفاوتة القيمة على ما تقدم أنه ظاهر عبارة شرح الرزوي وعلى هذا يكون كلام شرح الرزوي وشرح العباب مخالفاً لقول الشارح نعم إن تفاوتت قيمة أنواعه إلى آخر ما في شرح م ر فليراجع ويحوز فإن ما هنا أوجه والوجه الأخذ به. ☐ قوله: (نعم إن تفاوتت إلخ) هذا يفيد أن الغلبة لا تستلزم الزواج، وقد يُمنع أنه يفيد ذلك؛ لأن قوله أو رواجها معناه تفاوت رواجها وهذا يقتضي اشتراكها في أصل الزواج. اهـ. قوله: (وقاله غير واحد في الثاني) خالفهم شيخنا الشهاب الزملي كما يأتي بيانه في الإقرار حيث قال إنه مجمل فلا يصح البيع به عند الإطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم من الذهب أو الفضة. اهـ. وقوله: لا بد إلخ ويحتمل أن محله ما لم تغلب المعاملة بأحدهما، وإلا أنصرف الإطلاق إليه وانظر لو اتفقت قيمتهما ورواجهما، ويحتمل أنه لا أثر مع ذلك لاختلاف الجنس أي وبدل له ما سبق، وأما النصف فالمتجه أنه مجمل بين الفضة والفلوس ففي الإقرار يرجع إلى المقر في البيان أما في البيع فإن اختلفت قيمتهما فلا بد من البيان، وإلا بطل البيع، وإن اتفقت واختلفا تحالفا م ر وظاهره أنهما اختلفا إرادة فقال أحدهما أردنا كذا بعينه والآخر بل كذا بعينه، وقضيته الإكفاء بالإرادة في مثل ذلك مما لا تفاوت فيه فليراجع.

عن عَدَدٍ مَعْلُومٍ مِنَ الْفِضَّةِ مِثْلًا بِحَيْثُ لَا يُطْلِقُونَهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ انْصَرَفَ لِذَلِكَ الْعَدَدِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ تَعْلِيلُهُمْ بِأَنَّ الظَّاهِرَ إِرَادَتُهُمَا لِلْغَالِبِ وَلَوْ نَاقِضًا وَمِنْ ثَمَّ رَدُّ بَحْثِ الْأَذْرَعِيِّ حُجْلَ قَوْلِهِمْ لَوْ غَلَبَتِ الْفُلُوسُ حُجْلَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا عَلَى مَا إِذَا عَبَّرَ بِالْفُلُوسِ لَا الدَّرَاهِمَ، وَقَوْلُ ابْنِ الصَّبَّاحِ لَا يُعَبَّرُ بِالدَّرَاهِمِ عَنِ الدَّنَانِيرِ حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَطْرُدْ عُرِفَ بِذَلِكَ ثَمَّ رَأَيْتَ الْمَجْمُوعَ رَدُّ مَا قَالَهُ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَصْخُ بِعَثْكَ بِمِائَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ صَرَفٍ عِشْرِينَ بَدِينَارٍ لِلْجَهْلِ بِنَوْعِ الدَّرَاهِمِ، وَإِنَّمَا عَرَفَهَا بِالتَّقْوِيمِ، وَهُوَ لَا يَنْضَبِطُ.....

بِأَحَدِهِمَا، وَإِلَّا انْصَرَفَ الْإِطْلَاقُ إِلَيْهِ. اهـ. سَمِ وَاعْتَمَدَ شَ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالُ. هـ. قَوْلُهُ: (عَنْ عَدَدٍ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّعْبِيرِ. اهـ. كَزِدِّي. هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ الْخُ) الْأَوْجِهَةُ أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ بِإِنْصَافٍ رَجَعَ فِي ذَلِكَ لِلْمَقُولِ أَوْ بَاعَ بِهَا وَاخْتَلَفَتْ قِيمَتُهَا وَجَبَ الْبَيَانُ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ أَوْ اتَّفَقَتْ وَاخْتَلَفَا فِيمَا وَقَعَ الْعَقْدُ بِهِ تَحَالُفًا شَرْحُ مَوْظَافِهِمَا رَأَيْتُهُمَا اخْتِلَافًا إِرَادَةً فَقَالَ أَحَدُهُمَا أَرَدْنَا كَذَا بَعَيْنِهِ وَالْآخَرُ كَذَا بَعَيْنِهِ، وَقَضَيْتُهُ الْإِكْتِفَاءَ بِالْإِرَادَةِ فِي مِثْلِ تَعْلِيلِهِمْ ذَلِكَ وَمِمَّا لَا تَفَاوُتَ فِيهِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. سَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا اقْتَضَاهُ تَعْلِيلُهُمْ الْخُ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ تَعْلِيلُهُمْ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِالْإِطْرَادِ وَيَكْفِي الْغَلْبَةُ. اهـ. سَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَوْ أَطْرَدَ عُرِفَهُمْ الْخُ. هـ. قَوْلُهُ: (بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ الْخُ) أَفْرَهُ النَّهْيَةُ وَالْمُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ ابْنِ الصَّبَّاحِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ: يَحْمَلُ الْخُ. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ الْخُ) أَيِ قَوْلُ ابْنِ الصَّبَّاحِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَصْخُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَصْخُ الْخُ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَفِي الْبَلَدِ تَقْدُّ غَالِبٌ تَعَيَّنَ. اهـ. عِشْرِينَ، وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ أَوْ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا مُطْلَقُ الْعَوَاضِ الْخُ. اهـ. وَالْأَوَّلُ هُوَ الظَّاهِرُ.

هـ. قَوْلُهُ: (لِلْجَهْلِ بِنَوْعِ الدَّرَاهِمِ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ نَوْعَانِ مِنْهَا مَعْلُومَانِ مُتَمَيِّزَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا تَفَاوُتَ فِيهِ فِي نَفْسِهِ وَعَادَةُ الْبَلَدِ فِي وَاحِدٍ مَعْلُومٍ مِنْهُمَا صَرَفُ كُلِّ عِشْرِينَ مِنْهُ بَدِينَارٍ وَفِي الْآخَرِ الْمَعْلُومِ صَرَفُ أَقَلِّ أَوْ أَكْثَرَ بَدِينَارٍ فَقَالَ بِعَثْكَ بِمِائَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ صَرَفِ كُلِّ عِشْرِينَ بَدِينَارٍ أَنَّهُ يَصِحُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ الْجَهْلِ حِينَئِذٍ بِنَوْعِ الدَّرَاهِمِ وَعَدَمِ التَّغْوِيلِ فِي مَعْرِفَتِهَا عَلَى التَّقْوِيمِ. اهـ. سَمِ.

هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا اقْتَضَاهُ تَعْلِيلُهُمْ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ تَعْلِيلُهُمْ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِالْإِطْرَادِ وَيَكْفِي الْغَلْبَةُ. هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا إِذَا عَبَّرَ بِالْفُلُوسِ) فِي هَذَا الْحُجْلِ مَا لَا يَخْفَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَبَّرَ بِالْفُلُوسِ لَا يَقَعُ بِغَلْبَتِهَا، وَقَدْ يُصَوَّرُ بِمَا إِذَا تَنَوَّعَتْ وَغَلَبَ بَعْضُ أَنْوَاعِهَا فَيَحْمَلُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا وَيَبْقَى الْكَلَامُ إِذَا عَبَّرَ بِالنُّصْفِ الَّذِي هُوَ مُجْمَلٌ بَيْنَ قَدَرٍ مَعْلُومٍ مِنَ الْفِضَّةِ، وَقَدَرٍ مَعْلُومٍ مِنَ الْفُلُوسِ عِنْدَ غَلْبَةِ التَّعَامُلِ بِأَحَدِهِمَا وَتَذَرَّتْهُ بِالْآخِرِ وَلَا يَتَعَدُّ حُجْلُ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْغَالِبِ كَمَا حُجْلُ الْإِطْلَاقِ التَّقْدِيرِ الْمُجْمَلِ بَيْنَ أَنْوَاعِهِ عَلَى الْغَالِبِ إِلَّا أَنْ يَفْرَقَ بَانَ الْإِجْمَالُ فِي التَّقْدِيرِ بَيْنَ أَنْوَاعِهِ، وَهُنَا بَيْنَ جِنْسَيْنِ وَيَتَجَهَّ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِذَلِكَ. هـ. قَوْلُهُ: (لِلْجَهْلِ بِنَوْعِ الدَّرَاهِمِ، وَإِنَّمَا عَرَفَهَا بِالتَّقْوِيمِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ نَوْعَانِ مِنْهَا مَعْلُومَانِ مُتَمَيِّزَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا تَفَاوُتَ فِيهِ فِي نَفْسِهِ وَعَادَةُ الْبَلَدِ فِي وَاحِدٍ مَعْلُومٍ مِنْهُمَا صَرَفُ كُلِّ عِشْرِينَ مِنْهُ بَدِينَارٍ وَفِي الْآخَرِ الْمَعْلُومِ صَرَفُ أَقَلِّ أَوْ أَكْثَرَ بَدِينَارٍ فَقَالَ بِعَثْكَ بِمِائَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ صَرَفِ كُلِّ عِشْرِينَ بَدِينَارٍ أَنَّهُ يَصِحُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ

ومن ثمَّ صَحَّ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ مِنْ دِرَاهِمِ الْبَلَدِ الَّتِي قِيَمَةُ عِشْرِينَ مِنْهَا دِينَارٌ لِأَنَّهَا مُعَيَّنَةٌ حِينَئِذٍ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْكِتَابَةِ الَّتِي بِدِرَاهِمٍ أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ وَضَعَ عَنْهُ دِينَارَيْنِ ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ مَا يُقَابِلُهُمَا مِنَ الدِّرَاهِمِ صَحَّ وَإِنْ جَهِلَاهُ.. وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ الدُّيُونِ؛ لِأَنَّ الْحَطَّ مُحْضٌ تَبَرُّعٌ لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ فَاعْتَبِرْتُ فِيهِ نِيَّةَ الدَّائِنِ (أَوْ نَقْدَانِ) أَوْ عَرْضَانِ آخَرَانِ (وَلَمْ يَغْلِبْ أَحَدُهُمَا) وَتَفَاوُتَا قِيَمَةٍ أَوْ رَوَاجَا (اشْتَرَطَ التَّعْيِينَ) لِأَحَدِهِمَا فِي الْعَقْدِ لَفْظًا.....

هـ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنْ عَدَمَ صِحَّةَ ذَلِكَ الْبَيْعِ لِلْجَهْلِ بِنَوْعِ الدِّرَاهِمِ. هـ فَوُدَّ: (الَّتِي قِيَمَةُ عِشْرِينَ الْإِنِّحَ) كَانَ الْفَرَضُ أَنَّ الَّتِي قِيَمَتُهَا كَذَلِكَ مَعْلُومَةٌ. اهـ. سم. هـ فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ اقْتِضَاءِ الْجَهْلِ الْمَذْكُورِ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ. هـ فَوُدَّ: (وَإِنْ جَهِلَاهُ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّهُ إِثْرَاءُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَلَعَلَّهُمْ تَسَامَحُوا فِي ذَلِكَ لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ لِلْعِتْقِ لَكِنْ هَذَا لَا يَذْفَعُ الْإِشْكَالَ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ الدُّيُونِ الْإِنِّحَ فَلِأَوَّلَى الْجَوَابِ بِأَنَّهُمْ لَمْ يُبَالُوا بِالْجَهْلِ بِهِ لِإِمْكَانِ مَعْرِفَتِهِ بِالتَّقْوِيمِ بَعْدَ قَاسِمَةٍ مَا لَوْ بَاعَ الْمُشْتَرِكُ بَعْدَ إِذْنِ شَرِيكِهِ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ حِصَّتِهِ مِنْهُ حَيْثُ صَحَّ الْبَيْعُ مَعَ الْعِلْمِ بِعَدَمِ مَعْرِفَةِ مَا يَخْصُهُ حَالِ الْعَقْدِ. اهـ. ع ش. هـ فَوُدَّ: (فَاعْتَبِرْتُ فِيهِ الْإِنِّحَ) وَلَوْ بَاعَ بَوَزْنِ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ مِنْ فِضَّةٍ وَلَمْ يَبَيِّنْ أَهِيَ مَضْرُوبَةٌ أَمْ تَبَرُّعٌ لَمْ يَصِحَّ لِتَرُدُّهُ وَلَوْ بَاعَهُ بِالْدِّرَاهِمِ فَهَلْ يَصِحُّ وَيُحْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَوْ يَبْطُلُ وَجْهَانِ فِي الْجَوَاهِرِ وَجَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِالْبُطْلَانِ لَكِنَّهُ عَبَّرَ بِدِرَاهِمٍ وَلَا فَرْقَ بَلِ الْبُطْلَانُ مَعَ التَّعْرِيفِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ أَلْ فِيهِ إِنْ جُعِلَتْ لِلْجَنَسِ أَوْ لِلِاسْتِغْرَاقِ زَادَ الْإِنْبَهَامُ أَوْ لِلْعَهْدِ فَلَا عَهْدَ هُنَا نَعَمْ إِنْ كَانَ ثَمَّ عَهْدٌ أَوْ قَرِينَةٌ بَانَ اتَّفَاقًا عَلَى ثَلَاثَةٍ مَثَلًا ثُمَّ قَالَ: بِعْتُكَ بِالْدِرَاهِمِ، وَأَرَادَ الْمَعْهُودَةَ احْتِمِلَ الْقَوْلُ بِالصَّحَّةِ. اهـ. نِهَآةً قَالَ ع ش فَوُدَّ: م ر مِنْ فِضَّةٍ بَيَّانٌ لِمَا بَاعَ بِهِ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ بَاعَهُ بِفِضَّةٍ وَزَنْهَا عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ، وَقَوْلُهُ: م ر احْتِمِلَ الْقَوْلُ بِالصَّحَّةِ مُعْتَمَدٌ. اهـ.

هـ فَوُدَّ (لِسَيِّدٍ): (أَوْ نَقْدَانِ) أَيِ أَوْ فِي الْبَلَدِ نَقْدَانِ فَأَكْثَرُ وَلَوْ صَحَّاحًا وَمُكْسَرَةً. اهـ. مُغْنِي. هـ فَوُدَّ: (أَوْ عَرْضَانِ آخَرَانِ) لَا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا عِبَارَةُ النَّهَآةِ أَوْ نَقْدَانِ فَأَكْثَرُ أَوْ عَرْضَانِ كَذَلِكَ. اهـ. أَيِ فَأَكْثَرُ ع ش. هـ فَوُدَّ: (وَتَفَاوُتَا) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِلَّا اغْتَبِرْتُ فِي الْمَغْنِيِّ، وَإِلَى الْمُثْنِ فِي النَّهَآةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَفِي عَدَمِ صِحَّةِ السَّلَمِ إِلَى، وَإِذَا جَازَتْ.

هـ فَوُدَّ (لِسَيِّدٍ): (اشْتَرَطَ التَّعْيِينَ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ تَبَايَعَا بِطَرَفَيْنِ بِلَدَيْنِ وَاخْتَلَفَ نَقْدُهُمَا فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ. (فَرَعٌ): لَوْ قَالَ: بِعْتُكَ بِقَرِيْشٍ اشْتَرَطَ تَعْيِينَ الْمُرَادِ مِنْهُ فِي الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الرِّيَالِ وَالْكَلْبِ وَنَحْوِهِمَا مَا لَمْ يَغْلِبْ اسْتِعْمَالُهُ فِي نَوْعٍ مَخْصُوصٍ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. اهـ. ع ش.

لِعَدَمِ الْجَهْلِ حِينَئِذٍ بِنَوْعِ الدِّرَاهِمِ وَعَدَمِ التَّعْوِيلِ فِي مَعْرِفَتِهَا عَلَى التَّقْوِيمِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّ عَادَتَهُمْ فِي النَّوْعِ الْأَوَّلِ صَرَفُ كُلِّ عِشْرِينَ بِدِينَارٍ مِنْ غَيْرِ تَعْوِيلٍ عَلَى مُرَاعَاةِ الْقِيَمَةِ وَمَعَ تَفَاوُتِ الدِّرَاهِمِ وَكَانَ هَذَا مُرَادَ الشَّارِحِ بِقَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ الْإِنِّحَ. هـ فَوُدَّ: (الَّتِي قِيَمَةُ عِشْرِينَ الْإِنِّحَ) كَانَ الْفَرَضُ أَنَّ الَّتِي قِيَمَتُهَا كَذَلِكَ مَعْلُومَةٌ. هـ فَوُدَّ: (وَإِنْ جَهِلَاهُ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّهُ إِثْرَاءُ.

ولا يكفي نيّة، وإن اتّفقا فيها بخلاف نظيره في الخُلْع؛ لأنه أوسع نعم يُشكّل عليه الاكتفاء بنيّة الزوجة في النكاح كما يأتي إلا أن يُفَرَّق بأنّ المعقود عليه ثمّ صرّب من المنفعة، وهنا ذات العوض فاعتُزّ ثمّ ما لم يُعتزّر هنا. وإن كان مبنى النكاح على التعبّد والاحتياط أكثر من غيره فإن اتّفقا قيمة وزواجا لم يُشترط تعيين إذ لا غرض يختلّف به فيسلّم المشتري ما شاء منهما، وإن كان أحدهما صحيحا والآخر مكسرا ولو أبطل السلطان ما وجب بعقد نحو بيع، وإجارة بالنص أو الحمل بأن كان هو الغالب حينئذ أو ما أقرضه مثلاً، وإن كان أبطله في مجلس العقد لم يكن له غيره بحال زاد سعره أو نقص أو عزّ وجوده فإن فُقد وله مثل وجب، وإلا اعتبرت قيمته وقت المطالبة ويجوز التعامل بالمغشوشة المعلوم قدر غشها أو الرابحة في البلد، وإن جهل قدرها.....

☐ قوله: (ولا يكفي نيّة، وإن اتّفقا إلخ) هذا شامل لما لو اتّفقا على أحد التقديّن قبل العقد ثمّ نواه فلا يكتفي به لكن سيأتي في السّلم في شرح: ويُشترط ذكرها أي الصفات في العقد ما نصّه: نعم لو توافقا قبل العقد، وقال أزدنا في حالة العقد ما كنّا اتّفقنا عليه صحّ على ما قاله الإسوي إلخ، وقياسه أن يقال هنا كذلك فليتأمل إلا أن يقال إن الصفات لما كانت تابعة اكتفى فيها بالنيّة على ما ذكر ثمّ بخلاف الثمن هنا فإنه نفس المعقود عليه فلم يكتف ببيّته. اه. ع ش بحذف. وقوله: وقياسه إلخ تقدّم عنه في حاشية فبيّع اثنين عبديهما إلخ اعتماده على أن ما هنا، وهو التّعيين صفة المعقود عليه أيضاً لا نفسه.

☐ قوله: (يُشكّل عليه) أي عليه عند الاكتفاء بالنيّة، ☐ وقوله: (كما يأتي) أي في أركان النكاح من أنّه لو قال من له بنات لإخّر زوجتك بنتي ونوايا معيّنة منها فإنه يصحّ مُعني وع ش. ☐ قوله: (بأنّ المعقود عليه إلخ) عبارة المُعني بأنّ ذكر العوض هنا واجب فوجب الاحتياط باللفظ بخلافه ثمّ فاكتمى بالنيّة فيما لا يجب ذكره. اه. ☐ قوله: (لم يُشترط تعيين) ظاهره، وإن اختلف الجنس كذهب وفضّة م ر. اه. سم. ☐ قوله: (لم يُشترط تعيين) أي فإن عيّن شيئاً اتّبع كما مرّ فليس له دفع غيره ولو أغلى قيمة منه. اه. ع ش. ☐ قوله: (فيسلّم المشتري إلخ) أي حيث لم يُعيّن البائع أحدهما، وإلا وجب ما عيّنه ولا يقوم غيره مقامه كما مرّ. اه. ع ش. ☐ قوله: (ما وجب بعقد إلخ) أي سواء كان العقد بمُعَيّن، وهو ظاهر أو في الدّمة. اه. ع ش. ☐ قوله: (بعقد نحو بيع) التّحويّل عن العقد. ☐ قوله: (مثلاً) أي أو ثلّفه أو أسلّم فيه. ☐ قوله: (وله مثل إلخ) لعلّ صورته كما إذا كان الرّيال مثلاً أو أبطّل نوع منها اه رشيدي.

☐ قوله: (اعتُبرت قيمته وقت المطالبة) أي إذا أمكن تقويمه فيه، وإلا فآخِر أوقات وجوده متقوماً فيما يظهر ويرجع للغارم في بيان القدر حيث لا ق به عادة إن لم يكن ثمّ من يعرفه؛ لانه غارم. اه. ع ش. ☐ قوله: (أو الرابحة إلخ) عطف على المعلوم إلخ. ☐ قوله: (وإن جهل قدرها) الظاهر قدره، والموجود

☐ قوله: (لم يُشترط تعيين) ظاهره، وإن اختلف الجنس كذهب وفضّة م ر. ☐ قوله: (وله مثل) انظر صورته. ☐ قوله: (ويجوز التعامل بالمغشوشة) قال في الرّوض، وإن قلت أي بأن بان بعد البيع قلة فضّة

سواء كانت له قيمة لو انفرد أم لا استهلك فيها أم لا ولو في الذمة قال في المجموع؛ لأن المقصود رواجها فتكون كبيع المعاجين أي المجهولة الأجزاء أو مقاديرها، وإنما لم يصح بيع تراب المعدن نظرًا إلى أن المقصود منه النقد، وهو مجهول؛ لأنه لا رواج ثم حتى يخلف الجهل بالمقصود وكذا يقال في عدم صحة بيع اللبن المخلوط بالماء ونحو المسك المختلط بغيره لغير تركيب نعم بحث أبو زرعة أن الماء لو قصِد خلطه باللبن لنحو حموضته وكان بقدر الحاجة صح؛ لأنه حينئذ كخلط غير المسك به للتركيب وفي عدم صحة السلم والقرض في الجواهر والحنطة المختلطة بشعير مع صحة بيعها معينة، وإذا جازت المعاملة بها حمل المطلق عليها إذا كانت هي الغالب، وهي مثلية فتضمن بمثلها حيث ضمنت بمعاملة أو إثلاف لا بقيمتها على المعتمد إلا إن فقد المثل وحينئذ فالمعتبر فيها يوم المطالبة إلا إن علم سببها الموجب لها كالغصب فيجب أقصى قيمتها والإثلاف فتجب قيمة يوم التلف وحيث وجبت القيمة أخذت قيمة الدراهم ذهبًا.....

في الأصل قدرها. اه. بصري عبارة النهاية قدر غشها. اه. فؤد: (سواء كانت له إلخ) أي للغش. اه. ع. ش. فؤد: (ولو في الذمة) أي ولو كانت المغشوشة المعامل بها في الذمة. فؤد: (لأنه لا رواج إلخ) علة لعدم الصحة المعلل بالنظر المذكور. فؤد: (حتى يخلف) أي الزواج. فؤد: (نعم بحث إلخ) متمد. اه. ع. ش. فؤد: (وفي عدم إلخ) عطف على في عدم صحة إلخ. فؤد: (وفي عدم صحة السلم إلخ) انظر البيع في الذمة. اه. سم والظاهر أنه مثل السلم كما يفهمه قول الشارح مع صحة بيعها معينة حيث قيد البيع بالتعيين. فؤد: (بها) أي بالمغشوشة اه. ع. ش. فؤد: (حمل المطلق إلخ) أي كما مر، وإنما أعاده تمهيدًا لما بعده. فؤد: (وهي مثلية) أي المغشوشة. فؤد: (فتضمن بمثلها) أي صورة الفضة العددية تضمن بعددها من الفضة ولا يكفي ما يساويها قيمة من القروش إلا بالتعويض إن وجدت شروطه ومثله يقال في عكسه ومعلوم أن الكلام في غير الفضة المقصودة أما هي فلا يجوز البيع بها في الذمة لتفاوتها في القص واختلاف قيمتها، وأما البيع بالمعين فلا مانع منه إذا عرف كل نصف منها على جذبه لاختلاف القص أخذًا من بيع الورق الأبيض الآتي. اه. ع. ش.

فؤد: (وحيث) أي حين فقد المثل. فؤد: (فالمعتبر فيها) أي في القيمة (يوم المطالبة) أي إذا أمكن تقويمها فيه، وإلا فأخير أوقات وجوده متقوّمًا كما مر عن ع. ش. فؤد: (سببها) أي المطالبة (الموجب لها) أي للقيمة. فؤد: (أخذت قيمة الدراهم ذهبًا) أي حذرًا من الوقوع في الربا فإنه لو أخذ بدل

المغشوش جدًا فله الرد. اه. قال في شرحه إن اجتمع منها مائة لو ميّزت، وإلا فينطّل البيع كما لو ظهرت من غير الجنس. اه. وظاهره أنه لا فرق في ثبوت الرد ويطلان البيع فيما ذكر بين أن يعبر بالدراهم أو يقتصر على قوله بغتك بهذه مثلاً فليأمل. فقد يقال لم لا يصح إذا عبر بهذه وكان للمجموع قيمة. فؤد: (وفي عدم صحة السلم) انظر البيع في الذمة.

وعكسه. (ويصح بيع لضبرة) من أي نوع كانت (المجهولة الصيعان) والقطيع المجهول العدد الأرض أو الثوب المجهولة الذرع (كل) بالنصب على القطع لامتناع البدلية لفظاً ومحلاً؛ لأن البدل يصح الاستغناء.....

الدرهم المغشوشة فضة خالصة كان من قاعدة مد عجوة ودرهم الآتية، وهي باطله هـ قوله: (وعكسه) أي قيمة الذهب درهم. اهـ ع ش انظر لو كان كل من الدراهم والدنانير مغشوشاً بشيء من الآخر كما هو الغالب في الدنانير فما طريق التحذر عن الربا فهل يُغتفر الأخذ المذكور للضرورة أو يتعين أخذ البدل من المروض هـ قوله: (من أي نوع) إلى قوله: (على القطع) في النهاية والمغني هـ قوله: (من أي نوع) أي، وإن لم يكن من أنواع الطعام بدليل أنه لم يجعل قسيم ذلك إلا القطع والأرض والثوب فما في حاشية الشيخ ع ش من أن المراد من أي نوع من أنواع الطعام نظر فيه إلى مجرّد المعنى اللغوي من أن الضبرة هي الكوم من الطعام. اهـ رشدي أي وتقدم في الشرح أن المراد من الضبرة هنا كل مماثل الأجزاء.

هـ قول (سني): (المجهولة الصيعان) أي للمتعاقدين نهاية ومغني أي أو أحدهما. هـ قوله: (والقطيع إلخ) عطف على الضبرة. هـ قوله: (بالنصب) ويجوز الجر أيضاً ولعل الوجه أن النصب على البدلية من الضبرة على محله ولعله مراده، وإلا لم يصح؛ لأن بيع استوفى مفعوله بإضافته إليه فلم يبق له مفعول إلا بطريق التبعية؛ لأن المبيع المغمول للبيع لا يكون إلا واحداً لا يقال يمنع من البدلية أن المبدل منه على نية الطرح؛ لانا نقول هذا فاسد؛ لأن كونه على نية الطرح ليس مغناه أنه ساقط الإختيار رأساً كما يسبق إلى أفهام الضعفة بل مغناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر توطئة للبذل بل قد يتوقف عليه المعنى المقصود كما في قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْإِلَهَ﴾ [الانعام: ١٠٠] ويمكن أن يكون النصب على الحال كما في بعه مداً بكذا ولعل الأول أولى؛ لأنه أدل على المراد من ذكر هذا البدل في العقد فتأمل هـ. سم عبارة المغني والنهاية قال الشارح بنصب كل أي على تقدير بغت الضبرة ويصح جره على أنه بدل من الضبرة، وإنما صح هذا البيع لأن المبيع مشاهد ولا يقصر الجهل بجملة الثمن في حال العقد وفارق عدم الصحة فيما لو باع ثوباً بما رقم أي كتب عليه من الدراهم المجهولة القدر بأن الغرر منتف في الحال؛ لأن ما يقابل كل صاع معلوم القدر حيث لا يخلافه في تلك اهـ قال ع ش قوله: م ر المجهولة القدر أي للعاقدين أو أحدهما. اهـ هـ قوله: (على القطع) أي عن البدلية، وقال الكزدي أي على أنه قطع

هـ قوله: (بالنصب) يجوز الجر أيضاً ولعل الوجه أن النصب على البدلية من الضبرة على محله ولعله مراده، وإلا لم يصح؛ لأن بيع استوفى مفعوله بإضافته إليه فلم يبق له مفعول إلا بطريق التبعية؛ لأن المبيع المغمول للبيع لا يكون إلا واحداً لا يقال يمنع من البدلية أن المبدل منه على نية الطرح؛ لانا نقول هذا فاسد؛ لأن كونه على نية الطرح ليس مغناه أنه ساقط الإختيار رأساً كما يسبق إلى أفهام الضعفة بل مغناه أنه غير مقصود بالذات بل ذكر توطئة للبذل بل قد يتوقف عليه المعنى المقصود كما في قوله تعالى ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْإِلَهَ﴾ [الانعام: ١٠٠] ويمكن أن يكون النصب على الحال كما في بعه مداً

عنه أَمَا بَدَلُ الاشتِمَالِ فواضحٌ بل شرطه عَدَمُ اختلالِ الكلامِ لو حَذَفَ البَدَلُ، وأَمَا بَدَلُ الكُلِّ فلجوازِ حَذْفِ المُبَدَّلِ منه عند ابنِ مالِكٍ وغيره كالأخْفَشِ، وهُنَا لا يَصِحُّ الاستِغْنَاءُ عن الأولِ ولا عن الثاني؛ لأنَّ الشرطَ ذِكْرُ كُلِّ مِنَ الصُّبْرَةِ وَكُلِّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ وَحِينَئِذٍ فَالتَّقْدِيرُ عَلَى الْقَطْعِ وَيَصِحُّ بَيْعُ الصُّبْرَةِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ ذِكْرِهِ كُلِّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ عَقِبَ ذِكْرِهَا. وَوَجْهُ التَّقْيِيدِ بِهَذِهِ الْمَعْنَى رَدُّ مَا يَتَوَهَّمُ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ لِجَهَالَتِهَا وَجَهَالَةِ الثَّمَنِ كَمَا يُفِيدُهُ تَعْلِيلُهُمُ الْآتِي.

(تَنْبِيْهُ) بِمَا قَرَّرْتُ بِهِ وَجْهَ النَّصْبِ يَنْدَفِعُ زَعْمُ أَنَّهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لِبَيْعِ وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ اسْتِزْلَامُهُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ عَيَّنَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ الصُّبْرَةُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَأَمَّا غَايَتُهُ أَنَّهُ تَفْصِيلٌ لَهُ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِمَا أَعْنِي الصُّبْرَةَ وَكُلَّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْثِكَ كُلِّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ أَيْ، وَأَشَارَ إِلَى الصُّبْرَةِ بِنَحْوِ يَدِهِ لَمْ يَصِحَّ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَيُؤَيِّدُهُ فَرْقُهُمْ بَيْنَ الصَّحَّةِ هُنَا وَعَدَمِهَا فِي بَعْثِكَ مِنْ هَذِهِ كُلِّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ وَكُلِّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ مِنْ هَذِهِ بِأَنَّهُ فِي هَذِهِ لَمْ يُضَفِ الْبَيْعُ لِجَمِيعِ الصُّبْرَةِ بَلْ لِبَعْضِهَا الْمُحْتَمِلِ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ فَلَا يُعْلَمُ قَدْرُ الْمَبِيعِ تَحْقِيقًا وَلَا تَحْمِينًا بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الثَّمَنِ وَحِينَئِذٍ فَبَحْثُ بَعْضِهِمُ الصَّحَّةَ فِي صُورَةِ الْاِقْتِصَارِ الْمَذْكُورَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ لَا سِيَّما مَعَ حَذْفِهِ قَوْلِي أَيْ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا لَمْ يُضَفِ الْبَيْعُ لِجَمِيعِ الصُّبْرَةِ فَكَانَ قَوْلُهُ: كُلُّ صَاعٍ بِدَرْهِمٍ غَيْرُ مُفِيدٍ لِتَعْيِينِ الْمَبِيعِ وَمِثْلُ تِلْكَ الْإِشَارَةِ هُنَا غَيْرُ مُفِيدٍ تَعْيِينًا لَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَيُؤْخَذُ مِنْ

التَّغْتِ عَنْ الْمُنْعُوتِ، وَالشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ فِي التَّحْوِيلِ لِلتَّغْتِ التَّابِعِ لَا التَّغْتِ الْمَقْطُوعِ كَمَا فِي الرَّضِيِّ، وَالْعَامِلُ فِي نَصْبِهِ الذِّكْرُ الْمُقَدَّرُ الْآتِي فِي قَوْلِهِ: (مَعَ ذِكْرِهِ) أَيْ ذِكْرِ الْبَائِعِ كُلِّ صَاعٍ إِلَيْهِ. اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (عَنْهُ) الْأَوَّلَى فِيهِ أَيْ فِي التَّرْكِيبِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي: (وَأَمَّا بَدَلُ الكُلِّ إِلَيْهِ).

☐ قَوْلُهُ: (أَمَا بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ) أَيْ امْتِنَاعُ بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ شَرْطُهُ عَدَمُ اخْتِلَالِ الْكَلَامِ إِلَيْهِ) أَيْ، وَهُنَا يَخْتَلُ الْكَلَامُ بِحَذْفِهِ كَمَا يَأْتِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُنَا لَا يَصِحُّ) أَيْ حَذْفُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ إِلَيْهِ) خَبَرٌ فَالتَّقْدِيرُ إِلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (مَعَ ذِكْرِهِ كُلِّ صَاعٍ إِلَيْهِ) لَعَلَّهُ حَلَّ مَعْنَى، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّقْدِيرَ ذَاكِرًا كُلِّ إِلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَوَجْهُ التَّقْيِيدِ بِهَذِهِ الْمَعْنَى إِلَيْهِ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ. ☐ قَوْلُهُ: (رَدُّ مَا يَتَوَهَّمُ إِلَيْهِ) وَوَجْهَ الرَّدِّ أَنَّ الثَّمَنَ مَعْلُومٌ بِالتَّفْصِيلِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا يُفِيدُهُ) أَيْ الرَّدُّ. اهـ. كَرْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (بِمَا قَرَّرْتُ بِهِ إِلَيْهِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. ☐ قَوْلُهُ: (لِبَيْعِ) أَيْ الْمُضَافِ إِلَى الصُّبْرَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (اسْتِزْلَامُهُ) أَيْ التَّنْصِبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا يَصْلُحُ لَهُ) أَيْ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَفْعُولًا ثَانِيًا. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ إِلَيْهِ) بَيَانٌ لِمَا تَقَرَّرَ، ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ إِلَيْهِ) فَاعِلٌ يَتَرْتَّبُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ عَدَمُ الصَّحَّةِ. ☐ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ فِي مَسْأَلَةِ الثَّمَنِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إِلَيْهِ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ.

بَكْذَا وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَذَلُّ عَلَى الْمُرَادِ مِنْ ذِكْرِ هَذَا الْبَدَلِ فِي الْعَقْدِ فَتَأَمَّلْهُ.

الفرق المذكور صِحَّةُ بعثك هذه الصُّبْرَةَ كُلُّ صاع منها بدرهم، ولا يضرُّ ذِكْرُ من هنا؛ لأنَّ إضافة البيع لجميع الصُّبْرَةِ تُلغِي النظرَ للتَّبْعِيضِ الذي تُقَيِّدُهُ وَتُؤَيِّدُهُ ما أفادَهُ ذلك الفرقُ أيضًا أنَّ محلَّ البُطْلَانِ في بعثك منها كُلُّ صاع بدرهم إنَّ نوى بمن التبعضَ أو أطلقَ بخلاف ما لو أرادَ بها البيانَ فيصحُّ؛ لأنَّ التقديرَ حينئذٍ شيئاً هو هذه فتأمله (صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم) لمُشَاهَدَةِ المبيع وَجِهَالَةِ الثمنِ زالتْ بتفصيله فلا غررَ كالبيعِ بِجُزْأَيِ مُشَاهَدَةٍ وَيُتَّجِهُ فيما إذا خرج بعضُ صاعِ صِحَّةَ البيعِ فيه بِحَصْنَتِهِ مِنَ الدَّرْهِمِ وفارقَ بيعَ القطيعِ كُلُّ شاةٍ بدرهم فبقي بعضُ شاةٍ بأنَّ خرجَ باقيها لغيره فإنَّ البيعَ يبطلُ فيه بأنَّه يُتَسَامَحُ في التوزيعِ على المثليِّ لِعَدَمِ النظرِ فيه إلى القيمةِ بما لم يُتَسَامَحْ به في التوزيعِ على المُتَقَوِّمِ ومن ثمَّ لو قال بعثك هذا القطيعَ أو الثيابَ مثلاً كُلُّ اثنينٍ مثلاً بدرهم بطلَ؛ لأنَّ فيه توزيعَ الدَّرْهِمِ على قيمتهما، وهي مُخْتَلِفَةٌ

• قوله: (لأنَّ إضافة البيع إلخ) لعلَّ الأولى أن يقولَ؛ لأنَّ التَّبْعِيضَ الذي أفادته من في التَّفْصِيلِ مَقْصُودٌ حَتَّى في مَسْأَلَةِ المثنِّ. • قوله: (وَيُؤَيِّدُهُ) أي الصِّحَّةُ أو عَدَمُ المَضَرَّة. • قوله: (أنَّ محلَّ إلخ) بيانٌ لما أفادَهُ إلخ. • قوله: (بخلاف ما لو أرادَ بها البيانَ) قد يُقالُ يُلْزَمُ عليه حَذْفُ المُبَيِّنِ، وتقديرُهُ وَتَبَغْيِي أَنْ يُرَاجَعَ في قَوْلِهِ. اهـ. بَصْرِيٌّ أَقُولُ جَوَزَهُ الرِّضِيُّ لَكِنْ بِشَرْطِ ذِكْرِ بَدَلِهِ مع الجارِّ والمَجْرُورِ وكذا يُلْزَمُ على البيانِ أيضًا أنَّ الإِشَارَةَ السَّابِقَةَ لَا تَتَقَاعَدُ عَنْهُ في إِفَادَةِ التَّعْيِينِ. • قوله: (فَلَا غَرَرُ إلخ) ولو قال بعثك صاعاً منها بِدَرْهِمٍ وما زادَ بِحِسَابِهِ صَحَّ في صاعٍ فَقَطْ إذْ هو المَعْلُومُ أو بَعَثَكُهَا، وهي عَشْرَةٌ أَصْعٍ كُلُّ صاعٍ بِدَرْهِمٍ وما زادَ بِحِسَابِهِ صَحَّ في العَشْرَةِ فَقَطْ لِمَا مَرَّ بِخِلَافٍ ما لو قال فِيهِمَا على أَنَّ ما زادَ بِحِسَابِهِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ شَرْطُ عَقْدٍ في عَقْدٍ نِهَائِيٍّ وَمُعْنِي. • قوله: (كالبيعِ لِجُزْأَيِ مُشَاهَدَةِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَائِيَّةِ كما إذا باعَ بِثَمَنِ مُعَيَّنٍ جُزْأَيًا. اهـ. • قوله: (وَيُتَّجِهُ إلخ) وَفَاقًا لِلنِّهَائِيَّةِ. • قوله: (وَيُتَّجِهُ إلخ) أي في صُورَةِ المثنِّ رَشِيدِيٍّ وع ش. • قوله: (فِيمَا إِذَا خَرَجَ إلخ) يَتَبَادَرُ مِنْ ذَلِكَ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بما إِذَا خَرَجَتْ صِعَانًا وَبَعْضُ صَاعٍ فَلَوْ خَرَجَتْ بَعْضُ صَاعٍ فَقَطْ فَهَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ بِبَعْضِ دَرْهِمٍ أَوْ لَا لِعَدَمِ صِدْقِ كُلِّ صاعٍ بِدَرْهِمٍ فِيهِ سَمٌ عَلَى حَاجٍ أَقُولُ وَلَا يَتَعَدُّ الصِّحَّةُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَقْدِيرُ ما يُقَابِلُ قَدْرَ الصَّاعِ. اهـ ع ش أَقُولُ بَلَّ الْمُتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ التَّصْوِيرِ الثَّانِي فِي كَلَامِ سَمٍ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْكُرْدِيُّ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: إِذَا خَرَجَ أَيِ الصُّبْرَةِ وَالتَّذَكُّيرُ بِاِغْتِيَارِ الْمَبِيعِ. اهـ. كُرْدِيٌّ. • قوله: (بأنَّه يُتَسَامَحُ فِي التَّوْزِيعِ إلخ) قَضِيَّتُهُ الْبُطْلَانُ فِيمَا لو كَانَ الْمَبِيعُ أَرْضًا أَوْ ثَوْبًا كُلُّ ذِرَاعٍ بِدَرْهِمٍ فَخَرَجَ بَعْضُ ذِرَاعِ اللَّهْمِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا بَطُلَ فِي مَسْأَلَةِ الشَّاةِ لِمَا فِيهِ مِنْ ضَرَرِ الشَّرِكَةِ الْحَاصِلَةِ فِيهَا. اهـ. ع ش. • قوله: (كُلُّ اثْنَيْنِ مَثَلًا بِدَرْهِمٍ بَطُلَ إلخ) قد يُقالُ قَضِيَّتُهُ

• قوله: (إِذَا خَرَجَ بَعْضُ صَاعٍ) يَتَبَادَرُ مِنْ ذَلِكَ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بما إِذَا خَرَجَتْ صِعَانًا وَبَعْضُ صَاعٍ فَلَوْ خَرَجَتْ بَعْضُ صَاعٍ فَقَطْ فَهَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ بِبَعْضِ دَرْهِمٍ أَوْ لَا لِعَدَمِ صِدْقِ كُلِّ صاعٍ بِدَرْهِمٍ؟. فِيهِ نَظَرٌ. • قوله: (كُلُّ اثْنَيْنِ مَثَلًا بِدَرْهِمٍ بَطُلَ؛ لِأَنَّ فِيهِ إلخ) قد يُقالُ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لو باعَهُ شَاتَيْنِ بِدَرْهِمٍ بَطُلَ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ لَا اتِّحَادَ الْمَالِكِ وَالتَّوْزِيعَ إِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ إِذَا اخْتَلَفَ الْمَالِكُ بَلَّ صَرَحُوا بِصِحَّةِ ذَلِكَ فِي

غَالِبًا فَيُؤَدِّي لِلْجَهْلِ. وَخَرَجَ بِيَعِ الصُّبْرَةِ بَيْعُ بَعْضِهَا كَمَا لَوْ بَاعَ مِنْهَا كُلَّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ فَلَا يَصِحُّ لِلْجَهْلِ.

أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ شَاتَيْنِ بِدَرَاهِمٍ بَطَلَ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ لِاتِّحَادِ الْمَالِكِ، وَالتَّوْزِيعِ إِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ إِذَا اخْتَلَفَ الْمَالِكُ بَلْ صَرَّحُوا بِصِحَّةِ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ فِي الْوَكَالَةِ لَوْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ شَاةٍ بِدِينَارٍ فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ بِالصُّفَّةِ صَحَّ إِنْ سَاوَتْ إِحْدَاهُمَا دِينَارًا أَخَذَا مِنْ قَضِيَّةِ غُرُوزَةِ الْبَارِقِيِّ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْبُطْلَانِ فِي بَيْعِ الْقَطِيعِ كُلِّ شَاتَيْنِ بِدَرَاهِمٍ وَبَيْنَ الصُّحَّةِ فِي بَيْعِ شَاتَيْنِ بِدَرَاهِمٍ بِأَنَّ الْعَقْدَ فِي الْأَوَّلِ مُتَعَدَّدٌ أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ وَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْعُقُودِ لَمْ يَرْتَبِطْ بِشَاتَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ بَلْ بِشَاتَيْنِ مُبْهَمَتَيْنِ مَعَ شِدَّةِ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَلَا كَذَلِكَ فِي الثَّانِي لِتَعَيُّنِ الشَّاتَيْنِ فِيهِ.

(فَرْعٌ): فِي الْمُهْذَبِ أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ ثَوْبًا ظَنَّهُ خَمْسَةَ أَذْرُعٍ قَبَانَ عَشْرَةَ تَخَيَّرَ. انْتَهَى. وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ، وَلَوْ حُمِلَ عَلَى ثَوْبٍ اُعْتِيدَ أَنَّ مِثْلَهُ خَمْسَةٌ كَانَ قَرِيبًا. أَه. سَم. ٥. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِيَعِ الصُّبْرَةِ الْخُ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْمَارُّ: وَعَدَمُهَا فِي بَعْثِكَ مِنْ هَذِهِ كُلِّ صَاعٍ الْخُ. ٥. قَوْلُهُ: (بَيْعُ بَعْضِهَا) أَيِ الْمُبْهَمِ بِخِلَافِ بَيْعِ نَحْوِ رُبُعِهَا أَوْ يَبِيعُهَا إِلَّا رُبُعَهَا مُشَاعًا فَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ سَم أَنَّهُ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَتْ الصُّبْرَةُ مَجْهُولَةً الصِّعَانِ. ٥. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ بَاعَ الْخُ) الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ. أَه. كُرْدِي.

قَوْلِهِمْ فِي الْوَكَالَةِ لَوْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ شَاةٍ بِدِينَارٍ فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ بِالصُّفَّةِ صَحَّ إِنْ سَاوَتْ إِحْدَاهُمَا دِينَارًا أَخَذَا مِنْ قَضِيَّةِ غُرُوزَةِ الْبَارِقِيِّ. فَإِنْ قُلْتَ وَجْهَ الْبُطْلَانِ أَنَّ الصُّفَّةَ مُتَعَدَّدَةٌ لِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ فَكُلُّ شَاتَيْنِ مَبِيعَتَيْنِ فِي عَقْدٍ، وَهُمَا مَجْهُولَتَانِ قُلْتَ فَيَلْزَمُ الْبُطْلَانُ أَيْضًا فِي كُلِّ شَاةٍ بِدَرَاهِمٍ لِلْجَهْلِ الْمَذْكُورِ وَالْفَرْقُ بِأَنَّ الْجَهْلَ فِي كُلِّ شَاتَيْنِ أَقْوَى مِنْهُ فِي كُلِّ شَاةٍ غَيْرِ قَوِيٍّ كَمَا لَا يَخْفَى فَلْيُرَاجَعْ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْبُطْلَانِ فِي بَيْعِ الْقَطِيعِ كُلِّ شَاتَيْنِ بِدَرَاهِمٍ وَبَيْنَ الصُّحَّةِ فِي بَيْعِ شَاتَيْنِ بِدَرَاهِمٍ بِأَنَّ الْعَقْدَ فِي الْأَوَّلِ مُتَعَدَّدٌ أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ وَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْعُقُودِ لَمْ يَرْتَبِطْ بِشَاتَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ بَلْ بِشَاتَيْنِ مُبْهَمَتَيْنِ مَعَ شِدَّةِ الْإِخْتِلَافِ بِهِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَلَا كَذَلِكَ فِي الثَّانِي لِتَعَيُّنِ الشَّاتَيْنِ فِيهِ.

(ثَنِيَّةٌ): فِي الْعُبَابِ لَوْ بَاعَ الرَّزْمَةَ كُلُّ ثَوْبٍ مِنْهُ بِدَرَاهِمٍ عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَثْوَابٍ قَبَانَتْ تِسْعَةٌ صَحَّ فِيهَا بِتِسْعَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَطَلَ فِي الْكُلِّ. انْتَهَى. وَهَذَا مَنَقُولٌ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الثِّيَابَ تَخْتَلِفُ فَلَا يُمْكِنُ جَعْلُ الزَّائِدِ مُشَاعًا فِي جَمِيعِهَا بِخِلَافِ الْأَرْضِ وَالثَّوْبِ ثُمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ بَاعَ صُبْرَةً أَوْ أَرْضًا أَوْ ثَوْبًا أَوْ قَطِيعًا أَوْ مِنَ الْغَنَمِ مِثْلًا عَلَى أَنَّهُ كَذَا فَرَادَ أَوْ نَقَصَ صَحَّ الْبَيْعُ وَيَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ إِنْ زَادَ وَالْمُشْتَرِي إِنْ نَقَصَ. انْتَهَى. فَلْيَتَأَمَّلِ الْفَرْقُ بَيْنَ صُورَةِ الْقَطِيعِ وَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ فَإِنَّ الْغَنَمَ تَخْتَلِفُ أَيْضًا وَلَمْ يَصَحَّ الْبَيْعُ عِنْدَ الزِّيَادَةِ فِي الْكُلِّ هُنَا وَبَطَلَ فِي الْكُلِّ هُنَاكَ وَمُجَرَّدُ كُلِّ ثَوْبٍ مِنْهَا بِدَرَاهِمٍ هَلْ يُفَرَّقُ.

(فَرْعٌ): فِي الْمُهْذَبِ أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ ثَوْبًا ظَنَّهُ خَمْسَةَ أَذْرُعٍ قَبَانَ عَشْرَةَ تَخَيَّرَ. انْتَهَى. وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ وَلَوْ حُمِلَ عَلَى ثَوْبٍ اُعْتِيدَ أَنَّ مِثْلَهُ خَمْسَةٌ كَانَ قَرِيبًا.

(ولو باعها) أي الصبرة ومثلها ما ذكرناه (بمائة درهم كل صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم صغ) البيع (إن خرجت مائة) لموافقة الجملة التفصيل فلا غرر (والا) تخرج مائة بل أقل أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بينهما واعتراض حكمهما وخلافاً بأن الأكثرين على الصحة وبأنها هي الحق إذ لا تعذر بل إن خرجت زائدة فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع لرضاه ببيع جميعها أو ناقصة خيّر المشتري فإن أجاز فبالقسط ويؤيده ما لو باع صبرة برّ بصبرة شعير مكائلة فإن البيع يصح، وإن زادت إحداها ثم إن توافقا فذاك، وإلا فسيخ وقرق الأولون بأن الثمن هنا عيّنت كمّيته فإذا احتل عنها صار مئبهما بخلافه ثم ويفرق أيضاً بأن مكائلة وقع مخصصاً لما قبله ومبيّناً أنه لم يبع إلا كيلاً في مقابلة كيّل، وهذا لا تنافيه الصحة مع زيادة إحداها بخلاف ما هنا فإن الزيادة أو النقص يلغي قوله بمائة أو كل صاع بدرهم

■ قول (لش): (ولو باعها إلخ) أي قابل جملة الصبرة أو نحوها كارض وثوب بجملة الثمن وبعضها بتفصيله كأن باعها أي الصبرة أو الأرض أو الثوب بمائة درهم إلخ مئني ونهاية. ■ قوله: (ومثلها ما ذكرناه) أي القطيع والأرض والثوب. اه. كزدي. ■ قوله: (بأن الأكثرين على الصحة إلخ) نشر على غير ترتيب اللف. ■ قوله: (بل أقل أو أكثر) أطلقوا الزيادة والتقص هنا وفيما يأتي من نظائره فهل هو على إطلاقه أو محمول على ما لا يقع من التفاوت بين الكيلين غالباً، وأما ما يقع بين الكيلين فمعتقر كما ذكره في مواضع ينبغي أن يحرز. اه بصري. ولعل الأقرب الثاني كما يومئ إليه كلامه.

■ قوله: (ويؤيده) إلى قوله والمشتري فقط في المعنى إلا قوله: ويفرق إلى ويتخير، وإلى المتن في النهاية إلا قوله ومرّ صحة إلى ولا يصح. ■ قوله: (ويؤيده) أي مقابل الصحيح الذي قال به الأكثرون.

■ قوله: (مكائلة) أي صاعاً بصاع. اه. مئني. ■ قوله: (ثم إن توافقا إلخ) أي المتبايعان بأن سمح رب الزائدة بها أو رضي رب الناقصة بأخذ قدرها من الأخرى أو البيع وإن تشاحا فسيخ ع ش ومئني.

■ قوله: (بأن الثمن هنا) أي في كلام المصنف. ■ وقوله: (بخلافه ثم) أي فإن الثمن لم تعين كمّيته بل قولت إحدى الصبرتين مجملة بالأخرى فأشبه ما لو قال بعثك هذه الصبرة بشرط تساويهما فكان كما لو قال بعثك هذا العبد بشرط كونه كاتياً فلم يكن كذلك فإن البيع صحيح ويثبت الخيار إذا أخلف الشرط. اه. ع ش. ■ قوله: (وهذا لا تنافيه الصحة) قد يقال بل تنافيه إذ لا يصدق عند الزيادة أو التقص أنه باع كيلاً في مقابلة كيّل. اه. سم. ■ قوله: (يلغى قوله: بمائة إلخ) قد يقال وزيادة إحداها ثم يلغى قوله: بعثك هذه الصبرة بتلك الصبرة مكائلة؛ لأنه صريح في ورود البيع على جميع كل واحدة، وأن كل كيّل من كل مقابل ليمثله من الأخرى. اه. سم. ■ قوله: (يلغى قوله: بمائة أو كل صاع) يعني كل من

■ قوله: (لا تنافيه الصحة إلخ) قد يقال بل تنافيه إذ لا يصدق عند الزيادة أو التقص أنه باع كيلاً في مقابلة كيّل. ■ قوله: (يلغى قوله: بمائة) قد يقال وزيادة أحدهما ثم يلغى قوله: بعثك هذه الصبرة بتلك الصبرة مكائلة؛ لأنه صريح في ورود البيع على جميع كل واحدة، وأن كل كيّل من كل مقابل ليمثله من

فَأَبْطَلَ وَيَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ فِي الزِّيَادَةِ وَالْمُشْتَرِي فِي النِّقْصِ أَيْضًا فِي بَعْثِكَ هَذَا عَلَى أَنْ قَدَرَهُ كَذَا فَزَادَ أَوْ نَقَصَ وَالْمُشْتَرِي فَقَطْ إِنْ زَادَ فَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيَّْ، وَإِنْ زَادَ فَلَكَ فَإِنْ أَجَارَ فَبِكُلِّ الثَّمَنِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَخَيَّرِ الْبَائِعُ هُنَا فِي الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْمَبِيعِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ

الزِّيَادَةِ وَالنِّقْصِ يَقْتَضِي إلغَاءَ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ نَشَرَّ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ اللَّفِّ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ. هـ. فَوُدَّ: (فَأَبْطَلَ) أَيَّ عَدَمِ خُرُوجِ الصُّبْرَةِ مِائَةً. هـ. فَوُدَّ: (وَيَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ إلخ) ظَاهِرٌ فِيمَا لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ ثَوْبًا، وَأَرْضًا أَمَّا لَوْ كَانَ أَشْيَاءَ مُتَعَدَّدَةً كَالْقِيَابِ فَيَنْطَلُ الْبَيْعُ إِنْ خَرَجَ زَائِدًا عَلَى مَا قَدَرَهُ وَيَصِحُّ بِقِسْطِهِ مِنَ الْمُسَمَّى إِنْ نَقَصَ وَعِبَارَةٌ سَمَّ عَلَى الْبَهْجَةِ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ لَوْ قَالَ بَعْثُكَ هَذِهِ الرِّزْمَةَ كُلَّ ثَوْبٍ بِدِرْهَمٍ عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَثْوَابٍ، وَقَدْ شَاهَدَ كُلُّ ثَوْبٍ مِنْهَا فَخَرَجَتْ تِسْعَةُ صَحَّ وَلِزِمَهُ تِسْعَةُ دِرَاهِمٍ، وَإِنْ خَرَجَتْ أَحَدُ عَشَرَ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ بَطَلَ فِي الْكُلِّ قَطْعًا بِخِلَافِ الْأَرْضِ وَالثَّوْبِ إِذَا بَاعَهُ مُذَارِعَةً؛ لِأَنَّ الثِّيَابَ تَخْتَلِفُ فَلَا يُمْكِنُ جَعْلُ الزَّائِدِ شَائِعًا فِي جَمِيعِهَا وَمَا زَادَ فِي الْأَرْضِ مُشَبَّهٌ لِبَاقِيهِ فَأَمَّا كَيْفَ جَعَلَهُ مُشَاعًا فِي جَمِيعِهَا. اهـ. وَقَالَ فِي الْعُيُوبِ وَلَوْ بَاعَ صُبْرَةً أَوْ أَرْضًا أَوْ ثَوْبًا أَوْ قَطِيعًا عَلَى أَنَّهُ كَذَا فَزَادَ أَوْ نَقَصَ صَحَّ الْبَيْعُ وَيَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ إِنْ زَادَ وَالْمُشْتَرِي إِنْ نَقَصَ اهـ. فَلْيَحْرَرْ الْفَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا تَقَدَّمَ فِي الرِّزْمَةِ وَلَا سِيمَا وَالْقَطِيعِ شَدِيدَ التَّفَاوُتِ كَأَثْوَابِ الرِّزْمَةِ أَوْ أَشَدَّ وَمُجَرَّدُ تَفْصِيلِ الثَّمَنِ أَوْ إجمالِهِ لَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بِهِ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الرِّزْمَةِ وَغَيْرِهَا مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّ الرِّزْمَةَ لَمَّا كَانَتْ أَشْيَاءَ مُتَعَدَّدَةً غَلَبَ فِيهَا التَّفَاوُتُ وَلَا كَذَلِكَ الثَّوْبُ الْوَاحِدُ مَثَلًا. اهـ. ع ش. وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ لَا يَذْفَعُ الْإِشْكَالَ بِالْقَطِيعِ. هـ. فَوُدَّ: (وَيَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ فِي الزِّيَادَةِ إلخ) فَإِنْ قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ لَا تَفْسُخْ، وَأَنَا أَقْنَعُ بِالْقَدْرِ الْمَشْرُوطِ أَوْ أَنَا أُعْطِيكَ ثَمَنَ الزَّائِدِ لَمْ يَنْقُصْ خِيَارُ الْبَائِعِ وَلَا يَنْقُصْ خِيَارُ الْمُشْتَرِي بِحِطِّ الْبَائِعِ مِنَ الثَّمَنِ قَدَرَ النِّقْصِ، وَإِذَا جَازَ فَيَا الْمُسَمَّى فَقَطْ. اهـ. مُغْنِي. هـ. فَوُدَّ: (أَيْضًا) أَيَّ كَتَخَيَّرِ الْمُشْتَرِي عَلَى مُقَابِلِ الصَّحِيحِ الَّذِي قَالَ بِهِ الْأَكْثَرُونَ. اهـ. رَشِيدِي، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيَّ كَمَا فِي صُورَةِ الْمُكَائِلَةِ. اهـ. هـ. فَوُدَّ: (وَالْمُشْتَرِي فَقَطْ) أَيَّ فِي النِّقْصِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. سَم. هـ. فَوُدَّ: (إِنْ زَادَ إلخ) أَيَّ زَادَ الْبَائِعُ عَلَى قَوْلِهِ بَعْثُكَ هَذَا عَلَى أَنَّ قَدَرَهُ إلخ قَوْلُهُ: فَإِنْ نَقَصَ إلخ فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي فِي صُورَةِ النِّقْصِ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِجَازَةِ بِكُلِّ الثَّمَنِ وَيُلْغَى قَوْلُ الْبَائِعِ فَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيَّْ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ صِيغَةُ وَعْدٍ، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَيْسَ دُخُولُهَا بِقَوْلِهِ، وَإِنْ زَادَ فَلَكَ، وَإِنَّمَا دُخُولُهَا لِشُمُولِ قَوْلِهِ بَعْثُكَ هَذِهِ لَهَا. اهـ. بَصْرِي. هـ. فَوُدَّ: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ) أَيَّ قَوْلُهُ: إِنْ زَادَ فَلَكَ. اهـ. سَم. وَلَعَلَّ مَا مَرَّ آتِنَا عَنْ الْبَصْرِيِّ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا. هـ. فَوُدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ) أَيَّ قُبِيلَ، وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَى وَفْقِ الْإِيجَابِ وَسَيَذْكُرُهُ آتِنَا لِقَوْلِهِ وَمَرَّ صِحَّةُ إلخ. اهـ. سَم.

الْأُخْرَى. هـ. فَوُدَّ: (وَالْمُشْتَرِي فَقَطْ) أَيَّ فِي النِّقْصِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَقَوْلُهُ: إِنْ زَادَ أَيَّ الْبَائِعُ أَيَّ زَادَ عَلَى قَوْلِهِ بَعْثُكَ هَذَا عَلَى أَنَّ قَدَرَهُ كَذَا. هـ. فَوُدَّ: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ) أَيَّ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ زَادَ فَلَكَ. هـ. فَوُدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ) أَشَارَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ قُبِيلَ، وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَى وَفْقِ الْإِيجَابِ بِقَوْلِهِ وَيَصِحُّ بَعْثُكَ هَذَا بِكَذَا عَلَى أَنَّ لِي نِصْفَهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى إِلَّا نِصْفَهُ. انْتَهَى. وَسَيَذْكُرُهُ آتِنَا بِقَوْلِهِ، وَهُوَ إلخ.

في على أَنَّ لي نِصْفَه أنه بمعنى إلا نِصْفَه فكذا المعنى هنا بعثك هذا الذي قدره كذا وما زاد عليه.

(فرغ) لو اعتيدَ طرح شيء عند نحو الوزن من الثمن أو البيع لم يُعْمَل بتلك العادة ثم إن شَرَطَ ذلك في العقد بَطَلٌ وعليه يُحْمَلُ كلام المجموع، وإلا فلا، ومَرَّ صِحَّةُ بعثك هذا بكذا على أَنَّ لي نِصْفَه؛ لأنه بمعنى إلا نِصْفَه فيأتي نظيره هنا ولا يصح بيعه ثلاثة أذرع مثلاً من أرض ليحفرها ويأخذ ثرابها؛ لأنه لا يُمَكِّنُ أخذ ثراب الثلاثة إلا بأكثر منها ويأتي في اختلاف المتبايعين أَنَّ الذراع يُحْمَلُ على ماذا. (ومتى كان العوض الثمن أو المثلث (مُعَيَّنًا) أي مُشَاهِدًا (كفت مُعَايَنَتَه)، وإن جهلا قدره؛ لأنَّ من شأنه أن يُحِيطَ التخمين به.....)

• قوله: (طرح شيء) لعل المراد ما يشمل التقصص والزيادة أخذًا مما يأتي عن ع ش أنفاً، وإن كان المتبادر الأول. • قوله: (من الثمن) أي كما لو اشترى بقرش مثلاً ودفع له تسعة وعشرين نصفًا. اه. ع ش. • قوله: (لم يُعْمَل بتلك العادة) ومنه ما جرث به العادة الآن من طرح قدر مُعْتَادٍ بَعْدَ الوزن وَيَخْتَلِفُ باختلاف الأنواع كحطهم لكل مائة رطل خمسة مثلاً من السمن أو الجبن، وهل يكون حكمه حكم الأمانة عنده أو حكم الغضب؟. فيه نظر والأقرب الثاني ويجب عليه أن يُعَيِّرَ الزائد ويتصرف فيما عداه أخذًا مما قالوه في باب الغضب من أنه لو اختلط ماله بمال غيره وجب عليه فعل ذلك وطريق الصحة في ذلك أن يقول البائع بعثك المائة والخمسة مثلاً بكذا. اه. ع ش قال البجيرمي قوله: والأقرب الثاني الظاهر أنه محمول على الجاهل، وقوله: وطريق الصحة إلخ قد يقال إن هذا القدر المطروح صار معلوماً عند غالب الناس فهو مما يُتَسَامَحُ به ليعلمهم به مع إقرارهم القبائي على ذلك، وهذا يُخْرِجُهُ عن حكم الغضب فليحرز. اه. وهذا ظاهر إن لم يعتد الطارح لزوم الطرح ولو بالحياة.

• قوله: (ولا يصح بيعه ثلاثة أذرع إلخ) لعل الصورة أن الثلاثة أذرع في الطول والعرض والسُمك، وإلا جاء البطلان من جهة الجهل أيضاً وسيأتي في كلام الشارح م ر تغليل البطلان هنا أيضاً بأن ثراب الأرض مُخْتَلِفٌ فلا تكفي رؤية ظاهره عن باطنه. اه. رشيد. • قوله: (الثمن) إلى قوله أو سمعه في المعنى، وإلى قول المتن دون ما يتغير في النهاية إلا قوله لئلاً، وقوله وعبارته إلى قلت، وقوله: وكذا البائع إلى المتن. • قوله: (أي مُشَاهِدًا) عبارة النهاية قال الشارح أي مُشَاهِدًا؛ لأنَّ المُعَيَّنَ صادق بما عين بوصفه وبما هو مُشَاهَدٌ أي مُعَيَّنٌ فالأول من التعيين والثاني من المعاينة أي المُشَاهَدَةِ، وهو مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِقَرِينَةِ قوله كَفَتَ مُعَايَنَتُهُ، وعُلِمَ مِنَ الْاِكْتِفَاءِ بِالْمُعَايَنَةِ عَدَمَ اشْتِرَاكِ الشَّمِّ وَالذَّوْقِ فِي الْمَشْمُومِ وَالْمَذُوقِ. اه. • قوله: (قدرة) أي أو جنسه أو صفته ولعل اقتصار الشارح كالمحلي على القدر؛ لأنَّ الغالب أن مَنْ رَأَى شَيْئًا عَرَفَ جِنْسَهُ وَبِصِفَتِهِ فَلَوْ عَايَنَهُ وَشَكَّ أَشْعَبَرُ هُوَ أَوْ أَرَزَّ مَثَلًا فَالْوَجْهُ الصَّحَّةُ كَمَا فِي سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ. اه. ع ش. • قوله: (لأن من شأنه أن يُحِيطَ إلخ) أي فَلَوْ خَرَجَ مَا ظَنَّهُ الْمُشْتَرِي فِضَّةً نَحَاسًا صَحَّ الْبَيْعُ وَلَا خِيَارَ لَهُ كَمَا لو اشترى رُجَاجَةً ظَنَّنَهَا جَوْهَرَةً، وهذا محلّه حيث لم يُقَلَّ

نعم يُكره بيع مجهول نحو الكيل جزافاً؛ لأنه يُوقَع في الندم لِتَراكمِ الصِّبرِ بعضها على بعض غالباً لا المذروع؛ لأنه لا تراكم فيه. (والأظهر أنه لا يصح) في غير نحو الفقاع كما مرَّ (بيع الغائب) الثمن أو المُثَمَّن بأن لم يره أحدُ العاقدَين، وإن كان حاضراً في مجلسِ البيع وبالغاً في وصفه أو سَمِعَهُ بطريقِ التواتر كما يأتي أو رآه ليلاً ولو في ضوءٍ إن سترَ الضوءَ لونه كورق أبيض فيما يظهر فإن قلت: صرح ابن الصلاح بأن الرؤية العرفية كافية، وهذا منها وعبارته لو

اشترت بهذه الدراهم فإن قال ذلك حُمِلَتْ على الفضة قلَّو بان فلو ساء بطل العقد لخروجه من غير الجنس، وأما لو بان من الفضة المغشوشة بحيث يقال فيها نحاس صحَّ العقد وثبت الخيار؛ لأن الجنس لم يتنف بالكلية أخذاً ممَّا ذكره الشهاب الرملي فيما لو باع ثوباً سمَّاه حريراً فإن مُثَمِّلاً على غزلي وحرير وحرير أكثر فإنه يصح لما ذكر. اه. ع ش، وقوله: حُمِلَتْ على الفضة إلخ محلّه أخذاً ممَّا مرَّ عن قريب لو لم يطرد العرف بإطلاق الدراهم على الفلوس، وقوله: نحاس الأولى فضة، وقوله: والحرير أكثر أي أو أطرد العرف بإطلاق الحرير عليه، وإن قلَّ بل، وإن لم يكن فيه حريراً أصلاً أخذاً ممَّا مرَّ أيضاً. هـ قوله: (نعم يُكره إلخ) عبارة الرّوض وبيع الصبرة والشراء بها جزافاً مكروه قال في شرحه وخرَج بالصبرة ببيع الثوب والأرض مجهولي الذرع فلا يُكره كما اقتضاه كلام المتولي، وقد يُفرَّق بأن الصبرة لا يُعرف قدرها تخميناً غالباً لِتراكم بعضها على بعض بخلاف الآخرين انتهت. اه. سم. هـ قوله: (نحو الكيل) أي كالوزن والعدد سيّد عمر وحلي. هـ قوله: (لا المذروع) عطف على نحو الكيل فكان الأولى لا الذرع. هـ قوله: (لأنه لا تراكم فيه) إذ لا بدّ فيه من رؤية جميعه لأجل صحة البيع فلا غرر بخلاف الصبرة فإنه يكفي رؤية أغلاها. اه. نهاية. هـ قوله: (في غير نحو الفقاع) أي كحمام البرجين وماء السقا. اه. ع ش. هـ قوله: (كما مرَّ) أي في شرح الخامس العلم به. هـ قول (سني): (بيع الغائب) أي والبيع به، وقول الشارح الثمن أو المُثَمَّن حُمِلَ منه للبيع على ما يشمل الشراء. هـ قوله: (بأن لم يره) أي الرؤية المُعتبرة شرحاً. اه. ع ش. هـ قوله: (أو سَمِعَهُ) عطف على قوله بالغاً فكان المناسب التثنية. هـ قوله: (كما يأتي) أي في التثنية الآتي. اه. سم. هـ قوله: (أو رآه ليلاً إلخ) عبارة النهاية أو رآه في ضوء. اه. قال ع ش قوله: في ضوء أي نور ناشئ من نحو النار أو الشمس بحيث لا يتمكّن الرائي معه من معرفة حقيقة ما رآه وعبارة حجّ أو رآه ليلاً إلخ فلعل إسقاط الشارح م ر ليلاً إشارة إلى أن المدار على كون الضوء يسترُّ لونه ليلاً كان أو نهائاً. اه. هـ قوله: (صرح ابن الصلاح بأن الرؤية إلخ) هل يُنافي هذا ما يأتي في شرح قوله والأصح أن وصفه بصفة السلم لا يكفي. هـ قوله: (وهذا) أي قوله: أو رآه ليلاً إلخ اه. ع ش. هـ قوله: (منها) أي الرؤية العرفية.

هـ قوله: (نعم يُكره بيع مجهول نحو الكيل جزافاً) عبارة الرّوض وبيع الصبرة والشراء بها جزافاً مكروه قال في شرحه وخرَج بالصبرة ببيع الثوب والأرض مجهولي الذرع فلا يُكره كما اقتضاه كلام المتولي، وقد يُفرَّق بأن الصبرة لا يُعرف قدرها تخميناً غالباً لِتراكم بعضها على بعض بخلاف الآخرين. انتهى.

طَلَبَ الرَّدَّ بَعِيْبٍ فِي غُضُو ظَاهِرٍ قَالَ لَمْ أَرَهُ إِلَّا الْآنَ فَلَهُ الرَّدُّ؛ لِأَنَّ رُؤْيَا الْمَبِيعِ لَا يُشْتَرِطُ فِيهَا التَّحَقُّقُ بَلْ تَكْفِي الرُّؤْيَا الْعُرْفِيَّةُ قُلْتُ: لَيْسَ الْعُرْفُ الْمُطَرِّدُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَيْبُ ظَاهِرًا بِحَيْثُ يَرَاهُ كُلُّ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى الْمَبِيعِ وَحِينَئِذٍ فَالْمُرَادُ بِالرُّؤْيَا الْعُرْفِيَّةِ هِيَ مَا يَظْهَرُ لِلنَّاسِ مِنْ غَيْرِ مَزِيدٍ تَأْمُلُ وَرُؤْيَا نَحْوِ الْوَرَقِ لَيْلًا فِي ضَوْءٍ يَسْتُرُ مَعْرِفَةَ بَيَاضِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ أَوْ مِنْ وَرَاءِ نَحْوِ زُجَاجٍ وَكَذَا مَاءٍ صَافٍ إِلَّا الْأَرْضَ وَالسَّمَكَ؛ لِأَنَّ بِهِ صَلَاحَهُمَا وَصَحَّتْ إِجَارَةُ أَرْضٍ مُسْتَوْرَةٍ بِمَاءٍ وَلَوْ كَدْرًا؛ لِأَنَّهَا أَوْسَعُ لِقَبُولِهَا التَّاقِيَتِ وَوُرُودِهَا عَلَى مُجَرَّدِ الْمُنْفَعَةِ وَذَلِكَ لِلتَّهْنِي عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ وَلِأَنَّ الرُّؤْيَا تُقَيِّدُ مَا لَمْ تُقَيِّدْهُ الْعِبَارَةُ كَمَا يَأْتِي. (وَالثَّانِي) وَبِهِ

• قَوْلُهُ: (قَالَ الْخ) عَلَى حَذْفِ الْعَاطِفِ أَوْ حَالٍ مِنْ فَاعِلٍ طَلَبَ. • قَوْلُهُ: (قُلْتُ) فَلَهُ الرَّدُّ مَحَلُّهُ كَمَا يَأْتِي فِي عَيْبٍ يُمْكِنُ عَدَمُ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ مَعَ الرُّؤْيَا الْعُرْفِيَّةِ أَمَّا إِذَا بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ كَانَ مَجْدُوعَ الْإِنْفِ وَأَدْعَى عَدَمَ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ حِينَ رَأَاهُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ ذَلِكَ. اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (لَيْسَ الْعُرْفُ الْخ) أَيِ مِنْهُ. • قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ الرُّؤْيَا فِي الضُّوءِ. اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (أَنَّ كَلَامَهُ) أَيِ ابْنِ الصَّلَاحِ. • قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا بِحَيْثُ يَرَاهُ الْخ) أَيِ أَمَّا إِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ كَانَ مَجْدُوعَ الْإِنْفِ وَأَدْعَى عَدَمَ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ حِينَ رَأَاهُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ ذَلِكَ. اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذَا كَانَ كَلَامُ ابْنِ الصَّلَاحِ مُقَيَّدًا بِذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (مَا يَظْهَرُ) أَيِ الْكُشَافِ وَمَعْرِفَةِ يَحْصُلُ. • قَوْلُهُ: (وَرُؤْيَا نَحْوِ الْوَرَقِ الْخ) الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ. • قَوْلُهُ: (لَيْسَتْ كَذَلِكَ) أَيِ رُؤْيَا عُرْفِيَّةً. • قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ وَرَاءِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَيْلًا. • قَوْلُهُ: (إِلَّا الْأَرْضَ وَالسَّمَكَ) أَيِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَرْفُوعُ مِنْ وَرَاءِ الْمَاءِ الصَّافِي أَرْضًا أَوْ سَمَكًا. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ بِهِ الْخ) أَيِ فَتَكْفِي هَذِهِ الرُّؤْيَا؛ لِأَنَّ بِالْمَاءِ صَلَاحَ الْأَرْضِ وَالسَّمَكَ وَأَنْظُرْ هَلْ اسْتِثْنَاءُ الْأَرْضِ عَلَى إِطْلَاقِهَا وَلَوْ لَمْ تَصْلُحْ لِلزَّرَاعَةِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَدْرًا) أَيِ فَتَكْفِي الرُّؤْيَا مِنْ وَرَائِهِ فِي الْإِجَارَةِ دُونَ الْبَيْعِ. اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا أَوْسَعُ) أَيِ مَعَ كَوْنِ الْمَاءِ مِنْ مَصَالِحِهَا كَمَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ. اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمُ صِحَّةِ بَيْعِ الْغَائِبِ. اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ وَضَعَهُ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي الْخ) لَعَلَّ وَجْهَ حِكَايَةِ الثَّانِي مِنَ الْمُصَنِّفِ قُوَّةَ الْخِلَافِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بِهِ الْأَيْمَةُ

• قَوْلُهُ: (إِلَّا الْأَرْضَ وَالسَّمَكَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ بِخِلَافِ رُؤْيَا السَّمَكَ وَالْأَرْضِ تَحْتَ الْمَاءِ الصَّافِي إِذَا بِهِ صَلَاحُهُمَا قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْمُهَيَّمَاتِ وَالتَّقْيِيدِ بِالصَّافِي يُشْعِرُ بَأَنَّ الْكَدِيرَ يَمْنَعُ الصَّحَّةَ لَكِنْ سَيَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ أَنَّ شَرْطَ صِحَّتِهَا الرُّؤْيَا، وَأَنَّ الْمَاءَ الْكَدِيرَ لَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ وَعَلَّلَ بِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِ الْأَرْضِ فَالْتَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْبَايِنِ فِي الرُّؤْيَا وَالتَّغْلِيلِ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِبْطَالِ بِالْمَاءِ الْكَدِيرِ أَوْ فِي عَدَمِهِ. انْتَهَى. وَيُجَابُ بَأَنَّ الْإِجَارَةَ أَوْسَعُ؛ لِأَنَّهَا تَقْبَلُ التَّاقِيَتِ وَلِأَنَّ الْعَقْدَ فِيهَا عَلَى الْمُنْفَعَةِ دُونَ الْعَيْنِ وَجَوَابُ الْأَذْرَعِيِّ بَأَنَّ الظَّاهَرَ حَمْلُ مَا هُنَاكَ عَلَى مَا إِذَا تَقَدَّمَتِ الرُّؤْيَا قَبْلَ أَنْ يَغْلُو الْمَاءُ الْأَرْضَ مُخَالِفًا لِكَلَامِهِمْ هُنَاكَ. انْتَهَى. • قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي.

قال الأئمة الثلاثة (يصح) البيع إن ذكر جنسه، وإن لم يرياه (ويثبت الخيار) للمشتري وكذا البائع على خلاف فيه (عند الرؤية) لإحدى فيه ضعيف بل قال الدارقطني باطل وكالبيع الصلح والإجارة والرهن والهبة ونحوها بخلاف نحو الوقف.

(و) على الأظهر (تكفي) في صحة البيع (الرؤية قبل العقد فيما لا يظن أنه يتغير غالباً إلى وقت العقد) كأرض وأنية وحديد ونحاس نظراً لعلية بقاءه على ما رآه عليه نعم لا بد أن يكون ذا كراً حال البيع لأوصافه التي رآها كأعمى اشتري ما رآه قبل العمى، وإلا لم يصح كما قاله المازدي، وأقره المتأخرون، وقول المجموع إنه غريب.....

الثلاثة. اه. ع. ش. ق. ف. (إن ذكر جنسه) قال في الكثر أو نوعه وعليه فالواو في كلام المحلّي أي والمُعني بمعنى أو. اه. ع. ش. وفيه وفقة. ق. ف. (وبه قال الأئمة الثلاثة) أي وجنهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ونقله المازدي عن جنهور أصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع وعلى البطلان في ستة أيضاً لكن نصوص البطلان متأخرة اه عميرة.

قول (سني): (ويثبت الخيار) ويتقد قبل الرؤية الفسخ دون الإجارة ويمتد الخيار امتداد مجلس الرؤية نهايةً ومُعني. ق. ف. (لحديث فيه إلخ) ، وهو «من اشتري ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه» محلى ومُعني. ق. ف. (ونحوها) ولعل من النحو عوض الخلع والصداق (وقوله: بخلاف نحو الوقف) فإنه يصح ومن نحو الوقف العتق كما جزم به سم على حج. اه. ع. ش. عبارة المُعني ويجري القولان في رهن الغائب، وهبته وعلى صحيحهما لا خيار عند الرؤية إذ لا حاجة إليه قال في المجموع ويجري القولان في الوقف أيضاً ولكن الأصح في زوائد الروضة تبعاً لابن الصلاح في كتاب الوقف صحته، وأنه لا خيار عند الرؤية. اه. ق. ف. (وعلى الأظهر) إلى قوله، وقول المجموع في المُعني.

ق. ف. (وعلى الأظهر) أي من اشتراط الرؤية. اه. مُعني. ق. ف. (فيما لا يظن إلخ) صادق بما لو شك في أنه مما يتغير أو مما لا يتغير ويؤيده ما سيأتي في توجيه عبارة الآثار من قوله: لأن الأصل عدم المانع فليراجع. اه. سيد عمر. ق. ف. (بظن أنه) لعل هذا التقدير إشارة إلى جواب آخر عن الإغراض الآتي، وإلا فالقيّد عليه راجع إلى المنفي، وإنما المناسب لرجوعه إلى التثني تقديره قبل لا يتغير.

قول (سني): (قبل العقد) ولو لمن عمي وقته نهايةً ومُعني أي فالإبصار وقت العقد إنما يشترط للعلم بالمعقود عليه فحيث علمه قبل واستمر علمه لا يشترط إبصاره وعليه قلّ أو جب ثم عمي، وقبل المشتري بعد أو عكسه صح العقد ولا ينافي هذا ما تقدّم في كلام الشارح من اشتراط بقاء الأهلية إلى تمام العقد؛ لأن هذا أهليته باقية؛ لأن المراد بها ما يتمكّن معه من التصرف، وهذا موجود فيه ع. ش.

ق. ف. (اشتري إلخ) أي أو باع أو أجر أو رهن أو وهب ونحوها. ق. ف. (كما قاله المازدي إلخ) وهو

ق. ف. (إن ذكر جنسه) قال في الكثر أو نوعه. ق. ف. (نحو الوقف) أي كالعتق.

أي نقلاً على أن غيره صرح به أيضاً لا مذكراً إذ النسيان يجعل ما سبق كالمعدوم فيفوت شرط العلم بالمبيع فلا ينافي تصحيح غيره له وجعله تقييداً لإطلاقهم. وانتصر بعضهم لتضعيفه بجعلهم النسيان غير دافع للحكم السابق في مسائل منها لو أنكروا المؤكل الوكالة لنيان لم يكن عزلاً ولو نسي فأكل في صومه أو جامع في إحرامه لم يفسد وبأنه لو رأى المبيع ثم التفت عنه واشتراه غافلاً عن أوصافه صح ويؤد بأن مدار العزل على ما يشعر بعدم الرضا بالتصرف وبطلان الصوم والحج على ما ينافيهما مما فيه تعدد ولم يوجد ذلك ومدار البيع على عدم الغرر والنسيان يقع فيه وما ذكر في الفرع الأخير هو من محل النزاع فلا يستدل به وبقرض أن المنقول فيه ما ذكر فالغرر فيه ضعيف جداً فلا يلتفت إليه. وبحت بعضهم أنه لو رأى الثمرة قبل بدو الصلاح ثم اشتراها بعده ولم يرها لم يصح، وإن قرئت المدة أي؛ لأنه يتغير بنحو اللون فكان أولى مما يغلب تغييره فإنه يبطل، وإن لم يتغير لعارض كما يأتي، وإذا صح فوجده متغيراً عما رآه عليه تحيّر فإن اختلفا في التغيير صدق المشتري وتخيّر؛ لأن البائع يدعي عليه أنه رآه بهذه الصفة الموجودة الآن ورضي به والأصل عدم ذلك، وإنما صدق البائع فيما إذا اختلفا في غيب يُمكِنُ حُدُوثُهُ لاتفاهيهما على وجوده في يد

ظاهر كما قال شيخنا، وإن استغربه المجموع. اه. مغني. قو: (أي نقلاً) خير، وقول المجموع إلخ. اه. ع ش. قو: (على أن غيره) أي غير الماوزدي (صرح به) أي بأنه لا بد أن يكون ذاكراً إلخ. قو: (لا مذكراً) بضم الميم من أدرك كما يؤخذ من المضباح. اه. ع ش وجوزوا فتحها من الثلاثي. قو: (فلا ينافي) أي قول المجموع (تصحيح غيره) أي غير صاحب المجموع. اه. رشيد. قو: (وجعله). قو: (لتضعيفه) ضمائرهما لما قاله الماوزدي. قو: (بجعلهم) أي الأضحاب، والباء متعلق بانتصر. قو: (وبأنه إلخ) عطف على بجعلهم إلخ. قو: (ويؤد) أي الانحصار المذكور. قو: (وبطلان الصوم إلخ) عطف على العزل. قو: (ذلك) أي ما ذكر مما يشعر بعدم الرضا إلخ وما ينافي الصوم والحج. قو: (ومدار البيع إلخ) عطف على مدار العزل إلخ. قو: (يقع) أي الغرر (فيه) أي في البيع. قو: (وما ذكر إلخ) عطف على المدار. قو: (في الفرع الأخير) هو ما لو رأى المبيع ثم التفت عنه إلخ. اه. ع ش. قو: (أن المنقول فيه) أي في الفرع الأخير (ما ذكر) أي الصحة. قو: (بغده) أي بعد بدو الصلاح. قو: (ولم يرها) أي والحال أنه لم ير الثمرة بعد بدو الصلاح. قو: (لم يصح) معتد. اه. ع ش. قو: (لأنه إلخ) أي الثمرة والتذكير باعتبار المبيع عبارة النهاية؛ لأنها تتغير بنحو اللون فكانت إلخ. اه. قو: (أولى) أي بالبطلان. قو: (فإنه إلخ) أي ينع ما يغلب إلخ على حذف المضاف. قو: (كما يأتي) أي في التنبيه الأول. قو: (وإذا صح) أي بأن كان مما لا يتغير غالباً، وقو: (تخيّر) أي قوذا فيما يظهر؛ لأنه خيار غيب حقيقة أو حكماً ع ش وقلوب. قو: (لاتفاهيهما على وجوده إلخ) هذه العلة موجودة فيما لو اختلفا في تغييره اللهم إلا أن يقال إن الأولى مصورة بما قبل القبض فلا تنافي هذه لكن عموم كلامهم يخالفه

المُشْتَرِي وَالْأَصْلُ عَدَمُ وُجُودِهِ فِي يَدِ الْبَائِعِ (دُونَ مَا) يُظَلُّ أَنَّهُ (يَتَغَيَّرُ غَالِبًا) لِطَوِيلِ مُدَّةٍ أَوْ لِعَرُوضِ أَمْرٍ آخَرَ كَالْأَطْعِمَةِ الَّتِي يُسْرِعُ فُسَادُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا وَثُوقَ حَيَثُ يُبْقِيهِ حَالُ الْعَقْدِ عَلَى أَوْصَافِهِ الْمُرْتَبَةِ قِيلَ: تَنَافَى كَلَامُهُ فِيمَا يَحْتَمِلُ التَّغْيِيرَ وَعَدَمَهُ عَلَى السَّوَاءِ كَالْحَيَوَانِ إِذْ قَضِيَّةُ مَفْهُومِ أَوَّلِهِ الْبُطْلَانُ وَآخِرِهِ الصَّحَّةُ وَالْأَصَحُّ فِيهِ الصَّحَّةُ كَالْأَوَّلِ بِشَرْطِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْمُرْتَبِيِّ بِحَالِهِ وَمَا ذُكِرَ مِنَ التَّنَافِي غَيْرُ مُسَلَّمٍ بَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي مَنْطُوقِ أَوَّلِ كَلَامِهِ وَمَفْهُومِ آخِرِهِ؛ لِأَنَّ الْقَيْدَ هُنَا لِلْمَنْفِي لَا لِلثَّنْفِي أَيْ مَا لَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ سِوَاءِ أَغْلَبَ عَدَمُ تَغْيِيرِهِ أَمْ اسْتَوَى دُونَ مَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي مَنْطُوقِ الْأَوَّلِ وَمَفْهُومِ الثَّانِي فَلَا تَنَافِي وَجَعَلَ الْحَيَوَانِ مِثَالًا هُوَ مَا دَرَجَا عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فَمَا وَقَعَ لِصَاحِبِ الْأَنْوَارِ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أَنَّهُ قَسَمَهُ لَهُ وَحُكْمُهُمَا وَاحِدٌ.....

وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُصَوَّرَ مَا هُنَا بِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الصُّفَّةَ كَانَتْ مَوْجُودَةً عِنْدَ الْعَقْدِ وَاخْتَلَفَا فِي مُجَرِّدِ عِلْمِ الْمُشْتَرِي بِهَا فَصُدِّقَ الْمُشْتَرِي عَمَلًا بِالْأَصْلِ كَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْبَائِعَ يَدَّعِي عَلَيْهِ أَنَّهُ رَأَى الْخ. اه. ع ش عبارة الرِّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: لِاتِّفَاقِهِمَا إِلَخَ أَيِ بَخْلَافِ مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّهُمَا لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى تَغْيِيرِهِ بَلِ الْمُشْتَرِي يَدَّعِيهِ وَالْبَائِعُ يُنْكِرُ وُجُودَهُ مِنْ أَصْلِهِ فَافْتَرَقَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ فَانْدَفَعَ مَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ. اه. قَوْلُهُ: (لِطَوِيلِ الْمُدَّةِ) إِلَى التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (فَسَادُهَا) يَتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ تَلَفَهَا. اه. س. قَوْلُهُ: (مَفْهُومِ أَوَّلِهِ) هُوَ قَوْلُهُ: فِيمَا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا إِلَخَ. قَوْلُهُ: (وَأَخِرِهِ) أَيِ وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ دُونَ مَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا. قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ فِيهِ) أَيِ وَالْحَالُ أَنَّ الْأَصَحَّ فِيمَا يَحْتَمِلُ التَّغْيِيرَ وَعَدَمَهُ عَلَى السَّوَاءِ. اه. ع ش. قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهِ)، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ حَالُ الْعَقْدِ ذَاكِرًا لِأَوْصَافِهِ. اه. ع ش. قَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ) أَيِ مَا يَحْتَمِلُ التَّغْيِيرَ وَعَدَمَهُ عَلَى السَّوَاءِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقَيْدَ) أَيِ غَالِبًا (هُنَا) أَيِ فِي أَوَّلِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. قَوْلُهُ: (وَجَعَلَ الْحَيَوَانِ مِثَالًا) أَيِ لِمَا اسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ. اه. ع ش. قَوْلُهُ: (مِنْ أَنَّهُ) أَيِ الْحَيَوَانِ (قَسَمَهُ لَهُ) أَيِ لِمُحْتَمِلِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ. قَوْلُهُ: (وَحُكْمُهُمَا وَاحِدٌ) أَيِ: وَهُوَ الصَّحَّةُ.

قَوْلُهُ: (فَسَادُهَا) يَتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَعَمُّ مِنْ تَلَفِهَا. قَوْلُهُ: (فِيمَا يَحْتَمِلُ التَّغْيِيرَ وَعَدَمَهُ عَلَى السَّوَاءِ كَالْحَيَوَانِ) لَا يُقَالُ دَعَاىِ اسْتَوَاءِ التَّغْيِيرِ وَعَدَمِهِ فِي الْحَيَوَانِ تَنَافِي مَا سَيَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ شَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ الْعَيْبِ عَنِ الشَّافِعِيِّ مِنْ قَوْلِهِ الْحَيَوَانُ يُغْتَذَى فِي الصَّحَّةِ وَالسَّقَمِ وَتُحَوَّلُ طِبَاعُهُ فَقَلَمًا يَنْفَكُ عَنْ عَيْبٍ خَفِيِّ أَوْ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا نُسَلِّمُ الْمُنَافَاةَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ يَقِلُّ انْفِكَاكَه عَنِ الْعَيْبِ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ الْغَالِبُ أَنَّ يَكُونَ فِيهِ عَيْبٌ، وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنْ يَسْتَمِرَّ بِحَالِهِ الْمُرْتَبِيُّ عَلَيْهِا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَغْلِبَ تَغْيِيرُهُ عَنْهَا بَلْ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنْ مُطْلَقِ الْعَيْبِ لَمْ يَسْتَلْزِمِ ذَلِكَ غَلْبَةَ تَغْيِيرِهِ عَنِ الْحَالَةِ الَّتِي رُئِيَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعِيًا وَيَسْتَمِرَّ بِتِلْكَ الصُّفَّةِ الْمُرْتَبَةِ مَعَ حُصُولِ الْعَيْبِ فِيهِ إِلَى الْعَقْدِ قَتَامَلَهُ فَإِنَّهُ يَوْهَمُ الْمُنَافَاةَ قَبْلَ التَّأَمُّلِ الصَّادِقِ ثُمَّ إِنَّ رُؤْيَاهُ لَا تَسْتَلْزِمُ الْإِطْلَاعَ عَلَى الْعَيْبِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا إِذْ قَدْ يَشْتَبِهَ حَالُهُ عِنْدَ الرُّؤْيَا فَلَا يُعْلَمُ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ فِي شَرْحِهِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيِّنُ الْغَائِبِ.

فيه نَظَرٌ، وإنْ أَمَكْنَ تَوَجُّيْهُهُ بِأَنَّهُ لَمَّا شَكَّ فِيهِ هَلْ هُوَ مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ أَوْ لَا أَلْحَقَ
بِالْمُسْتَوِي لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ وَجُعِلَ قَسِيمًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ فِيهِ الْإِسْتِوَاءُ فَتَأَمَّلْهُ.
(تنبيه) قَضِيَّةُ إِنْطِلَافِهِمُ التَّغْيِيرَ وَعَدَمُهُ بِالْغَالِبِ لَا بِوُقُوعِهِ بِالْفِعْلِ أَنَّهُ لَا يُنْظَرُ لِهَذَا حَتَّى لَوْ غَلَبَ
التَّغْيِيرُ فَلَمْ يَتَغَيَّرْ أَوْ عَدِمَهُ فَتَغَيَّرَ أَوْ اسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ فَتَغَيَّرَ أَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَمْ يُؤَثِّرْ ذَلِكَ فِيْمَا قَالُوهُ فِي
كُلِّ مِنَ الْأَقْسَامِ مِنَ الْبُطْلَانِ فِي الْأَوَّلِ وَالصَّحَّةِ فِي الْآخِرَيْنِ، وَيُوجَّهُ بِأَنَّا إِنَّمَا نَعْتَبِرُ الْغَلْبَةَ
وَعَدَمَهَا عِنْدَ الْعَقْدِ دُونَ مَا يَطْرَأُ بَعْدَهُ.

(تنبيه آخر مهم جدًا) مَا ذَكَرْتَهُ فِي الْقَيْدِ وَالنَّفْيِ مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةٍ اسْتَنْبَطْنَاهَا مِنْ كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ
مِنَ الْمُحَقِّقِينَ تَبَعًا لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ وَحَاصِلُهَا أَنَّكَ إِنْ اعْتَبَرْتَ دُخُولَ النَّفْيِ عَلَى كَلَامٍ مُقَيَّدٍ
كَانَ نَفْيًا لِذَلِكَ الْقَيْدِ دَائِمًا لِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ الْقَيْدِ هُنَا لِلنَّفْيِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ دُخُولَهُ عَلَى كَلَامٍ مُقَيَّدٍ

☐ فَوُدَّ: (فِيهِ نَظَرٌ) أَي؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ قَسِيمٌ الشَّيْءِ قَسِيمًا لَهُ. اهـ. رَشِيدِي. ☐ فَوُدَّ: (تَوَجُّيْهُهُ) أَي مَا فِي
الْأَثَرِ. اهـ. ع. ش. ☐ فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ) أَي مِنْ أَتَى مِنَ الْإِسْتِوَاءِ فَجُعِلَ بِهَذَا الْإِغْتِيَابِ مِنَ
الْمُسْتَوِي. اهـ. كُرْدِي. ☐ فَوُدَّ: (وَجُعِلَ الْإِنْفِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَلْحَقَ الْإِنْفِ. ☐ فَوُدَّ: (لَا بِوُقُوعِهِ الْإِنْفِ) أَي
التَّغْيِيرِ أَوْ عَدَمِهِ. ☐ فَوُدَّ: (لِهَذَا) أَي لَوْ قُوعَ أَحَدُهُمَا بِالْفِعْلِ. ☐ فَوُدَّ: (أَوْ عَدَمِهِ فَتَغَيَّرَ الْإِنْفِ) هَذَا صَرِيحُ قَوْلِهِمْ
السَّابِقِ، وَإِذَا صَحَّ فَوَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا عَمَّا رَأَاهُ عَلَيْهِ تَخَيَّرَ إِذِ التَّخْيِيرُ فَرْعُ الصَّحَّةِ. اهـ. سَم. ☐ فَوُدَّ: (أَوْ لَمْ
يَتَغَيَّرْ) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ. ☐ فَوُدَّ: (فِي الْأَوَّلِ) هُوَ. ☐ فَوُدَّ: (حَتَّى لَوْ غَلَبَ التَّغْيِيرُ) الْإِنْفِ. ☐ فَوُدَّ: (فِي الْآخِرَيْنِ)
هُمَا قَوْلُهُ: أَوْ عَدَمُهُ فَتَغَيَّرَ، ☐ فَوُدَّ: (أَوْ اسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ فَتَغَيَّرَ) الْإِنْفِ. اهـ. ع. ش. ☐ فَوُدَّ: (اسْتَنْبَطْنَاهَا
الْإِنْفِ) مِنَ الْعَجَبِ دَعَوَى الْإِسْتِنْبَاطِ فِي مَسْأَلَةٍ مُصَرَّحٍ بِهَا مَشْهُورَةٌ فِي كَلَامِهِمْ. اهـ. سَم، وَقَدْ يُوَجَّهُ كَلَامُ
الْشَّارِحِ بِأَنَّهُ مَقْصُودُهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مَنْ صَرَّحَ بِهَا وَاسْتَنْبَطَهَا كَالشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ وَمِنْهُمْ
مَنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهَا لَكِنَّا نُوْخِذُ مِنْ كَلَامِهِ بِطَرِيقِ الْإِسْتِنْبَاطِ فَقَوْلُهُ: كَالشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ مُتَعَلِّقٌ بِاسْتَنْبَاطِهَا
أَي اقْتَدَيْتُ بِالشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ أَي فِي التَّصْرِيحِ بِهَا وَاسْتِنْبَاطِهَا مِنْ كَلَامٍ مَنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهَا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ
فَحَاصِلُهُ أَنِّي لَمْ أَخْذُهَا عَنِ الْمُصَرِّحِينَ بِهَا كَالشَّيْخِ الْمَذْكُورِ عَلَى سَبِيلِ التَّقْلِيدِ الصَّرْفِ بَلْ عَلَى سَبِيلِ
التَّنْبِيهِ لِمَا أَخْذُهَا مِنْ كَلَامِ الْمُحَقِّقِينَ، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّحَدُّثِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ غَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى،
وَلِيَا هُمْ بِإِحْسَانِهِ وَبِرِّهِ، وَأَسْبَلُ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِمْ ذَيْلَ سِتْرِهِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. وَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الشَّيْخَ إِمَامًا فِي
الْفَنِّ يَسْتَنْبِطُ مِنَ كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ الْبَلَاغَاءِ لَا مِنْ كَلَامِ الْمُحَقِّقِينَ.

☐ فَوُدَّ: (أَوْ عَدَمِهِ فَتَغَيَّرَ الْإِنْفِ) هَذَا صَرِيحُ قَوْلِهِمْ السَّابِقِ، وَإِذَا صَحَّ فَوَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا عَمَّا رَأَاهُ عَلَيْهِ فَمُخَيَّرٌ.
☐ فَوُدَّ: (وَالصَّحَّةُ فِي الْآخِرَيْنِ) هَذِهِ الصَّحَّةُ صَرَّحَ بِهَا قَوْلُهُ السَّابِقُ: وَإِذَا صَحَّ فَوَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا الْإِنْفِ إِذَا
التَّخْيِيرُ فَرْعُ الصَّحَّةِ، وَقَدْ يُنْمَعُ التَّصْرِيحُ لِصِدْقِ التَّغْيِيرِ بِالْحَاصِلِ بِطَوْلِ الْمُدَّةِ بَعْدَ الْعَقْدِ إِلَّا أَنَّ قَرِينَةَ
تَغْلِيلِ قَوْلِهِ فَإِذَا اخْتَلَفَا الْإِنْفِ يُؤَيِّدُ هَذَا التَّصْرِيحَ. ☐ فَوُدَّ: (اسْتَنْبَطْنَاهَا الْإِنْفِ) مِنَ الْعَجَبِ دَعَوَى الْإِسْتِنْبَاطِ فِي
مَسْأَلَةٍ مُصَرَّحٍ بِهَا مَشْهُورَةٌ فِي كَلَامِهِمْ.

فَتَمَحَّضَ انصِرَافُهُ لِلْقَيْدِ لَا غَيْرَ، وَإِنْ اعْتَبِرْتَ اشْتِمَالَ الْكَلَامِ عَلَى قَيْدٍ وَنَفِيٍّ فَلَا رَجْحَ الْمُتَبَادَرِ
 انصِرَافُ النَّفْيِ إِلَى الْقَيْدِ هُنَا أَيْضًا لِتَفْيِيدِ نَفْيِهِ وَعَلَيْهِمَا صَحَّ مَا ذَكَرْتَهُ فِي تَقْرِيرِ الْمُشْنِ الدَّافِعِ
 لِلْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ الْمُبْنِي عَلَى الْمَرْجُوحِ أَنَّ الْقَيْدَ لِلنَّفْيِ أَيْ انْتِفَاءُ التَّغْيِيرِ غَالِبٌ فَلَا تَعَرُّضٌ فِيهِ لِغَلَبَةِ
 التَّغْيِيرِ وَلَا لِعَدَمِهَا بِوَجْهِ بَلْ لِكَوْنِ هَذَا النَّفْيِ غَالِبًا أَوْ غَيْرَهُ. وَوَجْهَ مَرْجُوحِيَّةِ هَذَا، وَأَرْجَحِيَّةِ
 الْأَوَّلِ لَفْظًا أَنَّ الْعَامِلَ الْقَوِيَّ، وَهُوَ الْفِعْلُ أَوَّلَى بِأَنْ يُجْعَلَ عَامِلًا فِي الْمَفْعُولِ لَهُ أَيْ مَثَلًا مِنْ
 الْعَامِلِ الضَّعِيفِ، وَهُوَ حَرْفُ النَّفْيِ فَتَقْدِيرُ ذَلِكَ بَلَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ أَوَّلَى مِنْهُ بِمَا انْتِفَاءُ تَغْيِيرِهِ غَالِبٌ
 وَمَعْنَى أَنَّ الْمُتَبَادَرَ هُوَ انصِرَافُ النَّفْيِ إِلَى الْقَيْدِ وَاحْتِمَالُ عَكْسِهِ مَرْجُوحٌ بَلْ جَعَلَهُ بَعْضُ
 الْمُحَقِّقِينَ كَالْعَدَمِ فَجَزَمَ بِالْأَوَّلِ. وَوَجْهَ تَبَادُرِ ذَلِكَ أَنَّ الْغَالِبَ فِي الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ تَوَجُّهُمَا إِلَى
 الْقَيْدِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ جَعَلْتَنِي رَاكِبًا كَانَ الْمَقْصُودُ بِالْإِخْبَارِ إِنَّمَا هُوَ كَوْنُهُ رَاكِبًا فِي
 الْمَجِيءِ لَا نَفْسُ الْمَجِيءِ فَعَلَى الْأَرْجَحِ يَتَوَجَّهُ الْإِثْبَاتُ أَوِ النَّفْيُ لِلْقَيْدِ أَوَّلًا لِتَفْيِيدِ إِثْبَاتِهِ أَوْ نَفْيِهِ
 وَعَلَى الْمَرْجُوحِ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ فَيَكُونُ قَيْدًا لِلْإِثْبَاتِ أَوِ النَّفْيِ لَا غَيْرَ فَعَلَى الْأَوَّلِ يُعْتَبَرُ الْقَيْدُ أَوَّلًا
 ثُمَّ الْإِثْبَاتُ أَوِ النَّفْيِ وَعَلَى الثَّانِي بِالْعَكْسِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ زَعْمُ أَنَّ هَذَا الْمَرْجُوحَ هُوَ الْأَكْثَرُ
 الرَّاجِحُ، وَإِلَّا كَانَ ذِكْرُ الْقَيْدِ ضَائِعًا عَنْ غَرَضِ ذِكْرِهِ لِلتَّقْيِيدِ بَلْ لِيُغْرَضَ آخَرُ كَمُنَاقَضَةٍ مَنْ أَثْبَتَهُ
 وَكَالتَعْرِضِ كَمَا فِي الْآيَةِ فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْ ذِكْرِ الْإِلْحَافِ فِيهَا التَّعْرِضُ بِالْمُلْحَفِينَ تَوْبِيخًا لَهُمْ.
 وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ مَنْعُ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ، وَإِلَّا إِلَى آخِرِهِ وَسَنَدُ الْمَنْعِ أَنَّ تَقْيِيدَ الْمَنْفِي لَهُ فَوَائِدُ وَكَفَى
 بِهِ غَرَضًا فِي جَوَازِهِ بَلْ حَسَنُهُ هَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لَمْ يُعْلَمْ قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ فَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ.....

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ اعْتَبِرْتَ اشْتِمَالَ الْكَلَامِ إِلَخ) أَي مِنْ غَيْرِ ملاحظة سَبْقِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ. • قَوْلُهُ: (هُنَا
 أَيْضًا) أَي فِي الْإِعْتِبَارِ الثَّانِي كَالْأَوَّلِ. • قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِمَا) أَي الْإِعْتِبَارَيْنِ. • قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرْتَهُ) هُوَ قَوْلُهُ: أَنَّ
 الْقَيْدَ هُنَا لِلْمَنْفِي لَا لِلنَّفْيِ أَيْ مَا لَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ إِلَخ. • قَوْلُهُ: (أَيْ انْتِفَاءُ التَّغْيِيرِ غَالِبٌ) الْأَوْفَقُ لِمَا مَرَّ فِي
 مُقَابِلِهِ أَيْ يَغْلِبُ انْتِفَاءُ تَغْيِيرِهِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا تَعَرُّضٌ فِيهِ إِلَخ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ تَسْلِيمُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى قَرَضِ أَنَّ
 الْقَيْدَ لِلنَّفْيِ مَعَ أَنَّ آخَرَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مُصَرِّحٌ بِحُكْمِ غَلَبَةِ التَّغْيِيرِ وَمُقَهِّمٌ لِحُكْمِ الْإِسْتِوَاءِ سَوَاءً كَانَ الْقَيْدُ
 فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ لِلنَّفْيِ أَوِ الْمَنْفِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ سَكَتَ عَنْ رَدِّهِ عَلَى الْمَرْجُوحِ أَيْضًا لِظُهُورِهِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا
 لِعَدَمِهَا) أَي لِلْإِسْتِوَاءِ. • قَوْلُهُ: (بِوَجْهِ) أَي لَا مَنطوقًا وَلَا مَفْهُومًا. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْفِعْلُ) أَي وَشَبْهُهُ.
 • قَوْلُهُ: (فِي الْمَفْعُولِ لَهُ) أَي فِي نَحْوِ مَا ضَرَبْتَهُ تَخْقِيرًا. • قَوْلُهُ: (فَتَقْدِيرُ ذَلِكَ) أَي قَوْلُ الْمُشْنِ لَا يَتَغَيَّرُ
 غَالِبًا. • قَوْلُهُ: (بِمَا انْتِفَاءُ تَغْيِيرِهِ إِلَخ) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرٍ مِنْهُ الرَّاجِعِ لِتَقْدِيرِ ذَلِكَ، وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ.
 • قَوْلُهُ: (وَمَعْنَى إِلَخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَفْظًا إِلَخ. • قَوْلُهُ: (فَيَكُونُ) أَي الْقَيْدُ. • قَوْلُهُ: (وَلَا) أَي بِأَنْ تَوَجَّهَ
 التَّقْيِيدُ أَوِ الْإِثْبَاتُ إِلَى الْقَيْدِ. • قَوْلُهُ: (عَنْ غَرَضِ ذِكْرِ إِلَخ) الْإِضَافَةُ لِلْبَيَانِ وَكَانَ الْأَوَّلَى عَنْ غَرَضِ التَّقْيِيدِ
 أَوِ التَّغْيِيرِ بِمَنْ بَدَلَ اللَّامِ. • قَوْلُهُ: (مَنْ أَثْبَتَهُ) أَي الْقَيْدُ. • قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الْآيَةِ) أَي الْآيَةِ آتِفًا. • قَوْلُهُ: (أَنَّ
 تَقْيِيدَ النَّفْيِ) صَوَابُهُ الْمَنْفِي بِالْمِيمِ. • قَوْلُهُ: (هَذَا كُلُّهُ) أَي قَوْلُهُ: إِنْ اعْتَبِرْتَ إِلَى هُنَا. • قَوْلُهُ: (مَا تَقَرَّرَ)

ما قيل كثيرًا ما يقصِّدون نفي المحكوم عليه بانتفاء صفته كما دلَّ عليه السياق أو دليل آخر كقول امرئ القيس:

على لاجِب لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ

لم يُرَدَّ كما قاله أبو حيَّان وغيره إثبات منار انتفى عنه الاهتداء بل نفي المنار من أصله وكقوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] لم يُرَدَّ إثبات السؤال ونفي الإلحاف عنه بل نفي السؤال من أصله بدليل ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ﴾ [البقرة: ٢٧٣] إلى آخره إذ التعفُّف لا يُجامع المسألة ومما له تعلق بما هنا قول الفخر الرازي نفي الحقيقة مُطلقة أعم من نفيها مُقيَّدة لإفادة الأول سلَّبتها مع القيد بخلاف الثاني فإنَّ انتفاءها مُقيَّدة بقيد مخصوص لا يستلزمه مع قيد آخر.

(وتكفي) في صحَّة البيع (رؤية بعض المبيع إن دلَّ على باقيه كظاير الصبرة) من نحو الحبِّ والجوز والأدقة والمِسكِ والتمرِّ المعجوة أو الكبيس.....

فاعِلُ فلا يُنافي، □ وفود: (ما قيل) مفعوله والمراد بما تقرر أرجحية الأول لفظًا ومعنى، وقال الكُرْدِيُّ هو قوله: لأنَّ القيد هنا لِلْمَنْفَى إلخ. اه. □ فود: (كثيرًا ما إلخ) بدلٌ مما قيل. □ فود: (نفي المحكوم عليه بانتفاء صفته) يعني نفي المُقَيَّد بنفي قَيِّدِهِ. اه. كُرْدِي. □ فود: (كما دلَّ عليه) أي على القضيد المذكور وكان الأولى الأخصرَ بدليل السياق. □ فود: (أو دليل إلخ) عطفٌ على السياق. □ فود: (على لاجِب) أي هو على لاجِب، واللاجِب الطريق، □ وفود: (لا يُهْتَدَى إلخ) صفة لاجِب. اه. كُرْدِي. □ فود: (نفي الحقيقة إلخ) أي كلاً رَجُل في الدار. □ فود: (من نفيها مُقيَّدة) أي كلاً رَجُلًا كاملاً في الدار. □ فود: (سلَّبتها إلخ) أي عَدَم وجودها بالكليَّة. □ فود: (لا يستلزمه مع قيد آخر) أي انتفاء الحقيقة في ضمن قُرْدٍ آخر.

□ فود (لشي): (على باقيه) أي على أنَّ الباقي مثله. □ فود: (من نحو الحبِّ) إلى قوله ولا يصحُّ بيع إلخ في النهاية والمُعْني. □ فود: (والأدقة) جمع دَقِيق. اه. ع. ش. □ فود: (والمِسكِ) مَعْطُوفٌ على الصبرة. اه. رشيدِي وَلَعَلَّ هذا مبنيٌّ على اختصاصِ الصبرة لُغَةً بالطعام، وقد تقدَّم أنَّ الفقهاء يستعملونه في غيره أيضًا فهو مَعْطُوفٌ على الحبِّ. □ فود: (والتمرِّ المعجوة إلخ) أي المنسولة ويَحْتَمِلُ العموم لِلتِّي فيها التَّوَرُّ أخذًا من إطلاقِ الشارح م ر ويثبت له الخيار إذا اختلف الظاهر والباطن وَلَعَلَّ الأقرب. اه. ع. ش. □ فود: (أو الكبيس إلخ) قال في العُباب إنَّ عُرِفَ عُمُقُ ذلك وسَعَتُهُ قال في شَرْحِهِ: وهذا الشَّرْطُ

□ فود: (والتمرِّ المعجوة أو الكبيس في نحو قَوْصَرَةِ إلخ) قال في العُباب إنَّ عُرِفَ عُمُقُ ذلك وسَعَتُهُ قال في شَرْحِهِ، وهذا الشَّرْطُ لا يَخْتَصُّ بهذه الصورة بل يأتي في رؤية الحبِّ من كَرَّةٍ أو نَحْوِهَا خِلافًا لِمَا يورِثُهُ صَنِيعُهُ على أنَّ المانع من صحَّة البيع في ذلك الجهل بالمقدار لا عَدَمُ الرؤية الذي الكلام فيه. انتهى.

في نحو قوصرة والقطن في عذلي والبُر في بيت، وإن رآه من كوة؛ لأن الغالب استواء ظاهري ذلك وباطنه فإن تخالفاً تخيّر وكذلك تكفي رؤية أعلى المائعات في ظروفها ولا يصح بيع نحو مسك في فازته معها أو دونها إلا إن قرعها ورأها أو رآها فارغة ثم رأى أعلاه بعد ملئها منه ويصح بيع نحو سمن رآه في ظرفه معه موازنة إن علماً زنة كل وكان للظرف قيمة، وقيدته بعضهم بما إذا قصدا الظرف أخذوا من تعليلهم البطلان بشرط بذل مال في مقابلة غير مال ويرد بأن ذكره يشعر بقصده فلا نظر لقصده المخالف له لا يبيع شيء موازنة بشرط حط قدر

لا يختص بهذه الصورة بل يأتي في رؤية الحب من كوة أو نحوها خلافاً لما يوهمه صنيعة على أن المانع من صحة البيع في ذلك الجهل بالمقدار لا عدم الرؤية الذي الكلام فيه سم حج ومنه يؤخذ أن محل الإكتفاء بالمعانية في المعين عن معرفة القدر حيث أمكن معرفة القدر مع تلك الرؤية، وإلا فلا تكفي. اه. ع ش. قود: (في نحو قوصرة إلخ) سئل شيخنا الشهاب الرملي عن بيع السكر في قدوره هل يصح ويكتفى برؤية أعلاه من رؤوس القدور فأجاب بأنه إن كان بقاؤه في القدور من مصلحته صح وكفى رؤية أعلاه من رؤوس القدور، وإلا فلا. انتهى. ولعل وجه ذلك أن رؤية أعلاه لا تدل على باقيه لكنه اكتفى بها إذا كان بقاؤه في القدور من مصلحته للضرورة. اه. سم. قود: (والقطن) أي المجرد عن جزوه اه. مغني. قود: (فإن تخالفاً) أي الظاهر والباطن. قود: (ولا يصح بيع نحو مسك إلخ) أي مطلقاً جزافاً أو موازنة ومن التحوي السمن والعسل في ظرفهما. قود: (إلا إن قرعها إلخ) راجع للمعطوف والمعطوف عليه مآ. قود: (ورأها) الأولى فيه وفي نظائره الآية ثنية الفعل. قود: (نحو سمن إلخ) من التحوي المسك في فازته والعسل في ظرفه. قود: (إن علماً زنة كل) مفهومه بطلان البيع مع الجهل ويشكل ذلك بالصحة فيما لو باع صبرة مجهولة الصيعان كل صاع بيزهم اكتفاء بتفصيل الثمن، وأشار للجواب عن مثله سم على منهج حيث قال: وأقول لعل وجهه أن المقصود هو السمن والمسك والجهل بوزنهما يورث الجهل بالمبيع كاللبن بالماء تأمل. اه. ع ش. قود: (لا يبيع شيء موازنة) في العباب ولو باع السمن كل رطل بكذا فله وزنه وخذه أو في ظرفه ويسقط وزنه بعد تفرغيه. انتهى. وفي شرحه عقب هذا وصوب فيه أيضاً وكان ضمير فيه للمجموع لتقدم ذكره أنه لو باعه السمن كل رطل بيزهم على أن يوزن معه الظرف ثم يحط وزن الظرف صح، وإن كان الموزون جامداً لا

(قرع): سئل شيخنا الشهاب الرملي عن بيع السكر في قدوره هل يصح ويكتفى برؤية أعلاه من رؤوس القدور فأجاب بأنه إن كان بقاؤه في القدور من مصلحته صح وكفى رؤية أعلاه من رؤوس القدور، وإلا فلا. انتهى. ولعل وجه ذلك أن رؤية أعلاه لا تدل على باقيه لكنه اكتفى بها إذا كان بقاؤه في القدور من مصلحته للضرورة. قود: (لا يبيع شيء موازنة) في العباب ولو باع السمن كل رطل بكذا فله وزنه وخذه أو في ظرفه ويسقط وزنه بعد تفرغيه. انتهى. وفي شرحه عقب هذا وصوب فيه أيضاً

مُعَيَّنٍ مِنْهُ بَعْدَ الْوِزْنِ فِي مُقَابَلَةِ الظَّرْفِ بِخِلَافِ شَرْطِ وَزْنِ الظَّرْفِ وَحُطُّ قَدْرِهِ لانتفاء الجهالة حينئذٍ وَبَحْثُ أَنَّ اطْرَادَ الثَّرْبِ بِحُطِّ قَدْرِ كَشْرطِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ أُيِّدَ بِكَلَامِ ابْنِ عَبِيدٍ السَّلَامِ وَغَيْرِهِ، وَخَرَجَ بَدَلُ ضَبْرَةٍ نَحْوِ رُثْمَانٍ وَبَطِيخٍ وَعِنَبٍ فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَةٍ جَمِيعِ كُلِّ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ غَلَبَ عَدَمُ تَفَاوُثِهَا وَكَذَا ثَرَابُ الْأَرْضِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ بَاعَهُ قَدْرَ ذِرَاعٍ طَوْلًا وَعُمْقًا مِنْ أَرْضٍ لَمْ

يَتَوَقَّفَ عَلَى الْوِزْنِ فِي ظَرْفِهِ، وَلَوْ بَاعَهُ بَعَشْرَةَ عَلَى أَنْ يَزِنَهُ بِظَرْفِهِ ثُمَّ يُسْقِطُ مِنَ الثَّمَنِ بِقِسْطِ وَزْنِ الظَّرْفِ صَحَّ إِنْ عَلِمَا قَدْرَ وَزْنِ الظَّرْفِ، وَقَدْرَ قِسْطِهِ، وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي ظَرْفِهِ كُلِّ رِطْلٍ بِدَرَاهِمٍ مَثَلًا عَلَى أَنْ يوزَنَ بِظَرْفِهِ وَيُسْقِطَ لِلظَّرْفِ أَرْطَالًا مُعَيَّنَةً مِنْ غَيْرِ وَزْنٍ لَمْ يَصَحَّ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَهَذَا مِنْ الْمُحَرَّمَاتِ الَّتِي تَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَسْوَاقِ.

(فَرَعُ): ذَكَرَ الرَّافِعِيُّ فِي الْإِجَارَةِ أَنَّ مَنْ اشْتَرَى سَمْنًا، وَقَبَضَهُ فِي إِنْاءِ الْبَائِعِ ضَمِنَ الْإِنْاءَ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ لِمَنْفَعَةِ نَفْسِهِ وَلَا ضَرُورَةَ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ فِيهِ. اهـ. فَقَوْلُهُ: وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي ظَرْفِهِ كُلِّ رِطْلٍ بِدَرَاهِمٍ مَثَلًا إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ هُنَا لَا يَبِيعُ شَيْءٌ مُوَازَنَةً بِشَرْطِ حُطِّ قَدْرِ مُعَيَّنٍ إِلَّاخ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (فِي مُقَابَلَةِ الظَّرْفِ) أَيِ مِنْ غَيْرِ وَزْنٍ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي فَرَعٍ قَبِيلٍ قَوْلِ الْمُتَنِ وَمَتَّى كَانَ الْعَوَضُ مُعَيَّنًا. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى الْمُتَنِ فِي الثَّهَابَةِ. قَوْلُهُ: (بَدَلُ) أَيِ إِلَى آخِرِهِ. قَوْلُهُ: (نَحْوِ رُثْمَانٍ إِلَّاخ) أَيِ كَسَفَرَجَلٍ اهـ. نِهَابَةُ. اهـ. سَم. قَالَ ع. ش. وَمِنْ التَّحْوِ الْعِنَبُ كَمَا قَالَ الشَّيْخَانِ وَنَوَزَعَا فِيهِ. اهـ. عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يَكْفِي فِي الْعِنَبِ وَالْخَوْخِ وَنَحْوِهِمَا رُؤْيَا أَغْلَاهَا لِكثْرَةِ الْإِخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ. اهـ. قَوْلُهُ: (فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَةٍ جَمِيعِ كُلِّ وَاحِدَةٍ) فَإِنْ رَأَى أَحَدَ جَانِبَيْ نَحْوِ بَطِيخَةٍ كَانَ كَبَيْعِ الْغَائِبِ كَالثُّوبِ الصَّفِيْقِ يُرَى أَحَدُ وَجْهَيْهِ نِهَابَةً وَمُغْنِي قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَةٍ جَمِيعِ إِلَّاخ أَيِ الرُّؤْيَةِ الْعَرَفِيَّةِ فَلَا يُشْتَرَطُ قَلْبُهَا وَرُؤْيَا وَجْهَيْهَا إِلَّا إِذَا غَلَبَ اخْتِلَافُ أَحَدٍ وَجْهَيْهَا عَلَى مَا يَأْتِي. وَقَوْلُهُ: كَالثُّوبِ الصَّفِيْقِ قَضِيَّةٌ هَذَا التَّشْبِيهِ أَنَّ عَدَمَ الْإِكْتِفَاءِ بِرُؤْيَةِ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ مَفْرُوضٌ فِيمَا اخْتَلَفَتْ جَوَانِبُهَا. اهـ. قَوْلُهُ: (طَوْلًا وَعُمْقًا) يَنْبَغِي وَعَرْضًا. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ.

وَكَانَ ضَمِيرُ فِيهِ لِلْمَجْمُوعِ لِتَقْدِيمِ ذِكْرِهِ أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ السَّمْنُ كُلَّ رِطْلٍ بِدَرَاهِمٍ عَلَى أَنْ يوزَنَ مَعَهُ الظَّرْفُ ثُمَّ يُحُطُّ وَزْنُ الظَّرْفِ صَحَّ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْزُونُ جَامِدًا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْوِزْنِ فِي ظَرْفِهِ وَلَوْ بَاعَهُ بَعَشْرَةَ عَلَى أَنْ يَزِنَهُ بِظَرْفِهِ ثُمَّ يُسْقِطُ مِنَ الثَّمَنِ بِقِسْطِ وَزْنِ الظَّرْفِ صَحَّ إِنْ عَلِمَا قَدْرَ وَزْنِ الظَّرْفِ، وَقَدْرَ قِسْطِهِ، وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي ظَرْفِهِ كُلِّ رِطْلٍ بِدَرَاهِمٍ مَثَلًا عَلَى أَنْ يوزَنَ بِظَرْفِهِ وَيُسْقِطَ لِلظَّرْفِ أَرْطَالًا مُعَيَّنَةً مِنْ غَيْرِ وَزْنٍ لَمْ يَصَحَّ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَهَذَا مِنْ الْمُحَرَّمَاتِ الَّتِي تَقَعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَسْوَاقِ.

(فَرَعُ): ذَكَرَ الرَّافِعِيُّ فِي الْإِجَارَةِ أَنَّ مَنْ اشْتَرَى سَمْنًا، وَقَبَضَهُ فِي إِنْاءِ الْبَائِعِ ضَمِنَ الْإِنْاءَ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ لِمَنْفَعَةِ نَفْسِهِ وَلَا ضَرُورَةَ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ فِيهِ. انْتَهَى. فَقَوْلُهُ: وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي ظَرْفِهِ كُلِّ رِطْلٍ بِدَرَاهِمٍ مَثَلًا إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِلَّاخ هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ هُنَا لَا يَبِيعُ شَيْءٌ مُوَازَنَةً بِشَرْطِ حُطِّ قَدْرِ مُعَيَّنٍ إِلَّاخ. قَوْلُهُ: (فِي مُقَابَلَةِ الظَّرْفِ) أَيِ مِنْ غَيْرِ وَزْنٍ. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي الْفَرَعِ الْمَذْكُورِ فِي الشَّرْحِ قَبِيلٍ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمَتَّى كَانَ الْعَوَضُ مُعَيَّنًا إِلَّاخ.

يَصِحُّ؛ لَأَنَّ تُرَابَ الْأَرْضِ مُخْتَلِفٌ. (و) تَكْفِي رُؤْيُهُ بَعْضَ الْمَبِيعِ الدَّالُّ عَلَى بَاقِيهِ نَحْوُ (أَنْمُودَجِ) بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ وَفَتْحُ الْمُعْجَمَةِ (الْمُتَمَائِلِ) أَيِ الْمُتَسَاوِي الْأَجْزَاءِ كَالْحُبُوبِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالْعَيْنَةِ ثُمَّ إِنْ أَدْخَلَهَا فِي الْبَيْعِ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَرُدَّهَا إِلَى الْمَبِيعِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ؛ لَأَنَّ رُؤْيَيْهِ كَظَاهِرِ الصُّبْرَةِ، وَأَعْلَى الْمَائِعِ فِي دَلَالَةِ كُلِّ عَلَى الْبَاقِي وَزَعَمَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَرُدَّهِ إِلَيْهِ كَانَ كَبَيْعِ عَيْنَيْنِ رَأَى أَحَدَهُمَا مَفْنُونًا لَوْضُوحِ الْفَرْقِ إِذْ مَا هُنَا فِي الْمُتَمَائِلِ وَالْعَيْنَانِ لَيْسَا كَذَلِكَ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ رَأَى ثَوْبَيْنِ مُسْتَوِيَيْنِ قِيَمَةً وَوَصَفًا، وَقَدَرًا كَيْصَفَنِي كِرْبَاسٍ فَشَرِقَ أَحَدُهُمَا مَثَلًا ثُمَّ اشْتَرَى الْآخَرَ غَائِبًا.....

❖ فَوَلِّ (نَسِي): (وَأَنْمُودَجِ الْمُتَمَائِلِ) قَدَّرَ الْمَحَلِّيَّ أَيِ وَالْمُعْنِيَّ الْمَثَنَ هَكَذَا وَمِثْلُ أَنْمُودَجِ الْمُتَمَائِلِ، وَقَصَدَ بِذِكْرِ مِثْلِ بَيَانِ الْكَافِ فِي قَوْلِهِ كَظَاهِرِ الصُّبْرَةِ، وَأَنَّ أَنْمُودَجَ مَعْطُوفٌ عَلَى ظَاهِرِ الصُّبْرَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُقَدَّرِ الْكَافُ فَيَقُولُ وَكَأَنْمُودَجٍ؛ لَأَنَّ الْكَافَ حَرْفٌ لَا يَسْتَقِيلُ فِكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُلَفَّقًا مِنْ مَثْنٍ وَشَرَحَ بِخِلَافِ مِثْلِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقِيلٌ وَلَيْسَ مَقْصُودُهُ أَنْ يَمِثَلَ مُقَدَّرٌ فِي الْكَلَامِ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَم. فَوَدَّ: (بَضْمُ الْهَمْزَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ، وَقُشِّرَ الْقَصَبُ إِلَى وَتَقْشِيرِهِ وَكَذَا فِي الْمُعْنِيَّ إِلَّا قَوْلَهُ وَطَلَعَ التَّخْلِ، وَقَوْلُهُ: وَقَدْ يُجَابُ إِلَى وَتَرَدَّدَ، وَقَوْلُهُ وَكَذَا الْوَرَقُ الْبِيَاضُ. فَوَدَّ: (وَالْمِيمُ الْإِلْحَ) أَيِ وَسُكُونُ التَّوْنِ، وَهَذَا هُوَ الشَّائِعُ لَكِنْ قَالَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ إِنَّهُ لَحْنٌ، وَإِنَّمَا هُوَ بَفَتْحِ التَّوْنِ وَضَمِّ الْمِيمِ الْمُشَدَّدَةِ وَفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ. اهـ. نِهَابَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر إِنَّهُ لَحْنٌ قَالَ التَّوَّاجِيهِ هَذِهِ دَعَاوَى لَا تَقُومُ عَلَيْهَا حُجَّةٌ فَمَا زَالَتْ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَسْتَعْمِلُونَ هَذَا اللَّفْظَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ حَتَّى إِنْ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَهُوَ مِنْ أَثَمَةِ اللَّغَةِ سَمَّى كِتَابَهُ فِي التَّخْوِ الْأَنْمُودَجُ وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ رَشِيْقٍ الْقَيْرَوَانِيُّ، وَهُوَ إِمَامُ الْمَغْرِبِ فِي اللَّغَةِ سَمَّى بِهِ كِتَابَهُ فِي صِنَاعَةِ الْأَدَبِ، وَقَالَ التَّوَوِيُّ فِي الْمُنْهَاجِ وَأَنْمُودَجِ الْمُتَمَائِلِ وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ أَحَدٌ مِنَ الشُّرَاحِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: م ر وَإِنَّمَا هُوَ بَفَتْحِ التَّوْنِ أَيِ مِنْ غَيْرِ هَمْزَةٍ. اهـ. فَوَدَّ: (بِالْعَيْنَةِ) بِكُسْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ التَّوْنِ. اهـ. جَمَلٌ. فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ أَدْخَلَهَا الْإِلْحَ) أَيِ كَأَنَّ قَالَ بِغَتِكَ حِنْطَةَ هَذَا الْبَيْتِ مَعَ الْأَنْمُودَجِ. اهـ. مُعْنِي. فَوَدَّ: (كَظَاهِرِ الصُّبْرَةِ) أَيِ كَرُؤْيِي ظَاهِرِ الصُّبْرَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا كَافِيَةٌ. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (فِي دَلَالَةِ كُلِّ الْإِلْحَ) وَالْأَوَّلَى فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْبَاقِي بِإِسْقَاطِ لَفْظَةِ كُلِّ لِمَا فِي جَعْلِ دَلَالَةِ الْكُلِّ جَامِعًا مَا لَا يَخْفَى إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْكُلِّ ظَاهِرُ الصُّبْرَةِ، وَأَعْلَى الْمَائِعِ. فَوَدَّ: (أَحَدُهُمَا) ثُمَّ قَوْلُهُ: لَيْسَا الْأَوَّلَى فِيهِمَا التَّأْنِيثُ. فَوَدَّ: (وَمَنْ ثُمَّ لَوْ رَأَى الْإِلْحَ) لِيَتَأَمَّلَ وَجْهَ هَذَا الْبِنَاءِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. فَوَدَّ: (ثُمَّ اشْتَرَى الْإِلْحَ) أَيِ وَلَا يَعْلَمُ أَيُّهُمَا الْمَسْرُوقُ نِهَابَةُ وَمُعْنِي.

❖ فَوَدَّ: (وَأَنْمُودَجِ الْمُتَمَائِلِ) قَدَّرَ الْمَحَلِّيَّ الْمَثَنَ هَكَذَا وَمِثْلُ أَنْمُودَجِ الْمُتَمَائِلِ، وَقَصَدَ بِذِكْرِ مِثْلِهِ بَيَانِ مَعْنَى الْكَافِ فِي قَوْلِهِ كَظَاهِرِ الصُّبْرَةِ، وَأَنَّ أَنْمُودَجَ مَعْطُوفٌ عَلَى ظَاهِرِ الصُّبْرَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُقَدَّرِ الْكَافُ فَيَقُولُ وَكَأَنْمُودَجٍ؛ لَأَنَّ الْكَافَ حَرْفٌ لَا يَسْتَقِيلُ فِكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُلَفَّقًا مِنْ مَثْنٍ وَشَرَحَ بِخِلَافِ مِثْلِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقِيلٌ وَلَيْسَ مَقْصُودُهُ أَنْ يَمِثَلَ مُقَدَّرَةٌ فِي الْكَلَامِ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

صَحَّ إِذْ لَا جِهَالَةَ حِينَئِذٍ بَوَجْهِهِ، وَإِنْ لَمْ يُدْخِلْهَا فِي الْبَيْعِ لَمْ يَصَحَّ، وَإِنْ رَدَّهَا لِلْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ
 الْمَبِيعَ وَلَا شَيْئًا مِنْهُ (أَوْ إِنْ كَانَ صَوَانًا) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَضَمِّهِ (لِلْبَاقِي خَلْقَةً)، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ
 (كَقَشْرِ) قَصَبِ الشَّكْرِ الْأَعْلَى وَطَلْعِ النَّخْلِ وَ (الرُّمَّانِ وَالْبَيْضِ) وَكَذَا الْقُطْنُ لَكِنْ بَعْدَ تَفْتِجِهِ،
 وَإِنَّمَا لَمْ يَصَحَّ السَّلْمُ فِيهِ حِينَئِذٍ لِغَدَمِ انْضِبَاطِهِ (وَالْقَشْرَةِ السُّفْلَى)، وَهِيَ مَا تُكْسَرُ عِنْدَ الْأَكْلِ
 وَكَذَا الْعُلْيَا إِنْ لَمْ تَنْعَقِدْ (لِلجَوْرِ وَاللُّوزِ)؛ لِأَنَّ بَقَاءَهُ فِيهِ مِنْ صِلَاحِهِ، وَقَشْرُ الْقَصَبِ الْأَسْفَلِ قَدْ
 يُمَضُّ مَعَهُ فَصَارَ كَأَنَّهُ فِي قَشْرِ وَاحِدٍ وَتَقْيِيدُهُ كَأَصْلِهِ بِالْخَلْقِيِّ لِلَاَحْتِرَازِ عَنْ جِلْدِ الْكِتَابِ فَإِنَّهُ
 لَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَا جَمِيعِ أَوْرَاقِهِ، وَكَذَا الْوَرَقَ الْبَيَاضَ، وَإِنْ أَوْرَدَ عَلَى طَرْدِهِ الْقُطْنَ فِي جَوْزِهِ وَالْدَّرَّ
 فِي صَدْفِهِ وَالْمِسْكَ فِي فَارْتِهِ وَعَلَى عَكْسِهِ الْخُشْكِنَانَ وَنَحْوَهُ وَالْفُقَاعَ فِي كَوْزِهِ وَالْجُبَّةَ
 الْمَحْشُوءَةَ بِالْقُطْنِ لِيُطْلَانَ بَيْعُ الْأَوَّلِ مَعَ أَنَّ صَوَانَهَا خَلْقِي.....

☐ فَوَدَّ: (صَحَّ) أَيِ إِنْ كَانَ ذَاكِرًا لِأَوْصَافِهِ كَمَا مَرَّ. ☐ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْهَا الْخ) أَيِ كَأَنَّ قَالَ بَعَثَكَ مِنْ
 هَذَا التَّرْوَعِ كَذَا مُعْنَى وَنَهَايَةً. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ كَانَ صَوَانًا الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُعْنَى أَوْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى بَاقِيهِ بَلْ
 كَانَ صَوَانًا ثُمَّ قَالَا فَقَوْلُهُ: أَوْ كَانَ قَسِيمَ قَوْلِهِ إِنْ دَلَّ. اه. ☐ فَوَدَّ: (وَطَلْعِ النَّخْلِ) عَطَفَ عَلَى قَصَبِ
 الشَّكْرِ. ☐ فَوَدَّ: (لَكِنْ بَعْدَ تَفْتِجِهِ) لَا يَخْفَى أَنَّ إِبْرَادَهُ هُنَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ تَكْفِي رُؤْيَا صَوَانِهِ بَعْدَ
 تَفْتِجِهِ وَحِينَئِذٍ فَلَا مُعْنَى لِاشْتِرَاطِ تَفْتِجِهِ إِذْ لَا مُعْنَى لَهُ إِلَّا التَّمَكُّنُ مِنْ رُؤْيَا بَعْضِهِ وَحِينَئِذٍ فَهُوَ مِنَ الْقِسْمِ
 الْأَوَّلِ لَا مِنَ الثَّانِي. اه. رَشِيدِي. ☐ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ تَنْعَقِدْ) أَيِ السُّفْلَى سَمِ وَرَشِيدِي. ☐ فَوَدَّ: (وَقَشْرُ
 الْقَصَبِ الْأَسْفَلِ الْخ) فِيهِ أَنَّ الْمُعْوَلَّ عَلَيْهِ هُنَا أَنْ يَكُونَ قَشْرُهُ صَوَانًا لِمَا فِيهِ، وَقَشْرُ الْقَصَبِ الْأَعْلَى لَيْسَ
 كَذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةُ مُوجِدَةٌ فِي الْبَاقِلَاءِ وَلَا يَصِحُّ بَيُّعُهَا فِي قَشْرِهَا الْأَعْلَى فَالْأَوَّلَى أَنْ يُعْلَلَ بِأَنَّ
 قَشْرَهُ الْأَعْلَى لَا يَسْتُرُ جَمِيعَهُ وَرُؤْيَا بَعْضِهِ تَدُلُّ عَلَى رُؤْيَا بَاقِيهِ فَهُوَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ. اه. حَلَبِي قَالَ
 شَيْخُنَا، وَهَذَا بِخِلَافِ اللَّوْنِيَّةِ الْخَضِرَاءِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بَيُّعُهَا فِي قَشْرِهَا. اه. ☐ فَوَدَّ: (وَكَذَا الْوَرَقَ) أَيِ فَلَا بُدَّ
 مِنْ رُؤْيَا جَمِيعِ طَاقَاتِهِ مُعْنَى وَعَ ش. ☐ فَوَدَّ: (الْبَيَاضَ) أَيِ ذُو الْبَيَاضِ وَالْمُرَادُ بِهِ الَّذِي لَمْ يُكْتَبَ فِيهِ
 فَيَشْمَلُ الْأَضْفَرَ وَغَيْرَهُ. ☐ فَوَدَّ: (عَلَى طَرْدِهِ) أَيِ مَعَ الْخَلْقِيِّ. ☐ فَوَدَّ: (فِي جَوْزِهِ) أَيِ قَبْلَ تَفْتِجِهِ سَمِ
 وَرَشِيدِي زَادَ السَّيِّدَ عَمَرَ بِقَرِينَةٍ مَا تَقَدَّمَ. اه. ☐ فَوَدَّ: (وَالْمِسْكَ فِي فَارْتِهِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَرَهَا فَارِغَةً ثُمَّ يُعَادُ
 إِلَيْهَا فَإِنَّهُ يَكْتَفَى بِرُؤْيَا أَغْلَاهَا كَمَا مَرَّ. اه. نِهَاجَةً. ☐ فَوَدَّ: (الْخُشْكِنَانَ) هُوَ فَطِيرَةٌ رَقِيقَةٌ يَوْضَعُ فِيهَا شَيْءٌ
 مِنَ الشَّكْرِ وَنَحْوُ اللَّوْزِ وَتُسَوَّى بِالتَّارِ فَتَكْفِي رُؤْيَا الْفَطِيرَةِ الَّتِي هِيَ الْقَشْرَةُ عَنْ رُؤْيَا مَا فِيهَا؛ لِأَنَّهَا صَوَانٌ
 لَهُ، وَهُوَ فَارِسِيٌّ بِمَعْنَى الْخُبْزِ الْيَابِسِ وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ هَذَا بِمَعْنَى الثَّانِي مِنْ ذَاكَ وَبِالْعَكْسِ. ☐ فَوَدَّ: (فِي
 كَوْزِهِ) أَيِ الْمَسْدُودِ الْفَمِ شَرَحَ الْمُنْهَجَ. ☐ فَوَدَّ: (وَالْجُبَّةَ الْمَحْشُوءَةَ بِالْقُطْنِ) وَيَتَّبَعِي أَنَّ مِثْلَهُ الصَّوْفُ أَيِ
 فَإِنَّهُ تَكْفِي رُؤْيَا ظَاهِرَهَا وَلَا يَشْتَرُطُ رُؤْيَا شَيْءٍ مِمَّا فِي الْبَاطِنِ. اه. عَ ش. ☐ فَوَدَّ: (بَيْعِ الْأَوَّلِ) بِضَمِّ
 الْهَمْزَةِ جَمْعُ أَوَّلِ أَيِ الْقُطْنِ وَالْدَّرِّ وَالْمِسْكَ فِي ظُرُوفِهَا.

☐ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ تَنْعَقِدْ) أَيِ السُّفْلَى. ☐ فَوَدَّ: (فِي جَوْزِهِ) أَيِ قَبْلَ تَفْتِجِهِ.

دُونَ الْآخِرِ مَعَ أَنَّ صِوَانَهَا غَيْرُ خِلْقِي، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْخِلْقِي أَنَّ بَقَاءَهُ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَتِهِ فَأَرِيدَ بِهِ مَا هُوَ الْغَالِبُ فِيهِ وَمِنْ شَأْنِهِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَتَرَدَّدَ الْأَذْرَعِي فِي الْإِحَاقِ الْفُوشِ وَاللُّحْفِ بِالْحِجَّةِ وَرَجَّحَ غَيْرُهُ عَدَمَهُ؛ لِأَنَّ الْقُطْنَ فِيهَا مَقْصُودٌ لِدَاتِهِ بِخِلَافِ الْحِجَّةِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ. (وَتُعْتَبَرُ رُؤْيُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ) عُرْفًا وَضَبَطَهُ فِي الْكَافِي بِأَنَّهُ يُرَى مِنْهُ مَا يَخْتَلِفُ مُعَظَّمُ الْمَالِيَّةِ بِاخْتِلَافِهِ فَيُرى فِي الدَّارِ وَالْبُسْتَانِ وَالْحَمَامِ كُلُّ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ حَتَّى الْبَالُوْعَةُ وَالطَّرِيقُ وَمَجْرَى مَاءٍ تَدْوُرُ بِهِ الرِّحَا وَفِي السَّفِينَةِ رُؤْيُ جَمِيعِهَا.....

■ وفود: (دُونَ الْآخِرِ) جَمْعُ الْآخِرِ أَيْ الْخُشْكِنَانِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَيَجُوزُ إِفْرَادُهُمَا كَمَا جَرَى عَلَيْهِ عِشْرُونَ فَقَالَ قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ أَيْ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ الْقُطْنَ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. ■ وفود: (دُونَ الْآخِرِ) أَيْ الْقِسْمِ الْآخِرِ، وَهُوَ الْخُشْكِنَانِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. اهـ. ■ وفود: (فَأَرِيدَ بِهِ مَا هُوَ) أَيْ كَوْنُ الْبَقَاءِ فِيهِ مِنْ الْمَصْلَحَةِ. ■ وفود: (الْغَالِبُ فِيهِ) أَيْ فَلَيْسَ الْمُرَادُ عُمُومُ الصَّوَانِ الْخِلْقِي بَلْ نَوْعٌ مِنْهُ، وَهُوَ مَا بَقَاؤُهُ فِيهِ مِنْ مَصَالِحِهِ وَحَيْثُ كَانَ الْأَوَّلَى حَذَفَ قَوْلُهُ: (وَمِنْ شَأْنِهِ)؛ لِأَنَّهُ يَوْهَمُ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِرُؤْيِي الصَّوَانِ الَّذِي لَيْسَ الْبَقَاءُ فِيهِ مِنَ الْمَصَالِحِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّ الْبَقَاءَ فِيهِ مِنَ الْمَصَالِحِ ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْجَوَابَ لَا يَدْفَعُ مَا وَرَدَ عَلَى الْعَكْسِ. اهـ. رَشِيدِي. أَقُولُ: وَمَا الْمَوْصُولَةُ فِي قَوْلِهِ: (مَا هُوَ الْغَالِبُ) وَاقِعَةٌ عَلَى مُطْلَقِ الصَّوَانِ خُلُقًا أَوَّلًا وَحَيْثُ فَالْدَفْعُ ظَاهِرٌ. ■ وفود: (وَرَجَّحَ غَيْرُهُ عَدَمَهُ)، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. اهـ. عِشْرُونَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ عَدَمَ الْإِلْحَاقِ. اهـ. ■ وفود: (عَدَمَهُ) أَيْ عَدَمَ الْإِلْحَاقِ فَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْبَيْعِ رُؤْيُ بَاطِنِهِ وَيَكْفِي فِيهَا الْبَعْضُ اهـ. عِشْرُونَ. ■ وفود: (لِأَنَّ الْقُطْنَ الْإِلْحَاقُ) وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ اللَّبِّ مِنْ نَحْوِ الْجَوْزِ وَخَلْدِهِ فِي قَشَرِهِ؛ لِأَنَّ تَسْلِيمَهُ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِكْسَرِ الْقَشْرِ فَيُؤَدِّي لِنَقْصِ غَيْرِ الْمَبِيعِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي، أَيْ: وَلِأَنَّ الْمَبِيعَ حَيْثُ غَيْرُ مَزْمُونٍ أَضَلًّا. اهـ. رَشِيدِي، وَقَالَ عِشْرُونَ قَوْلُهُ: مِ رِ لِنَقْصِ غَيْرِ الْمَبِيعِ هُوَ الْقَشْرُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَشْرَ وَاللَّبَّ فِيهِ يُرْغَبُ حِفْظًا لِلَّبِّ فَتَزِيدُ قِيَمَتُهُ وَبَعْدَ الْكُسْرِ إِنَّمَا يُرَادُ لِمَجْرَدِ الْوُقُودِ، وَقِيَمَتُهُ بِهَذَا الْإِغْتِيَارِ تَافِهَةٌ. اهـ.

■ فود (سِي): (وَتُعْتَبَرُ رُؤْيُ كُلِّ شَيْءٍ الْإِلْحَاقُ) وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الرُّؤْيَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِيهَا بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى الْعَقْدِ اغْتِرَافٌ بِصِحَّتِهِ، وَهُوَ عَلَى الْقَاعِدَةِ فِي دَعْوَى الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ مِنْ تَصْدِيقِ مُدَّعِيهَا مُغْنِي وَنِهَائِيَّةٌ. ■ وفود: (عُرْفًا) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ. ■ وفود: (فَيُرى) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (قَالَ) إِلَى (وَيُشْتَرَطُ). ■ وفود: (وَالطَّرِيقُ) أَيْ الَّتِي يَتَوَصَّلُ مِنْهَا إِلَيْهَا وَالسُّقُوفِ وَالسُّطُوحِ وَالْجُدْرَانِ وَالْمُسْتَحَمَّ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. ■ وفود: (وَمَجْرَى مَاءٍ يَدْوُرُ الْإِلْحَاقُ) أَيْ إِذَا اشْتَمَلَ مَا اشْتَرَاهُ عَلَى رَحَا يَدْوُرُ بِالْمَاءِ قَالَ النَّهْيَةِ وَكَذَا يُشْتَرَطُ رُؤْيُ الْمَاءِ الَّذِي تَدْوُرُ بِهِ الرِّحَا. اهـ. ■ وفود: (وَفِي السَّفِينَةِ رُؤْيُ جَمِيعِهَا الْإِلْحَاقُ) أَيْ وَلَوْ كَبِيرَةً جِدًّا كَالْمَلَا حِي وَلَوْ احْتِيجَ فِي رُؤْيِهَا إِلَى صَرْفِ دَرَاهِمٍ لِمَنْ يَقْلِبُ السَّفِينَةَ مِنْ جَانِبٍ إِلَى آخَرَ لَتَنَاقَى رُؤْيُهَا لَمْ تَجِبْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْتَيْنِ بَلْ إِنْ أَرَادَ الْمُشْتَرِي التَّوَصُّلَ إِلَى الرُّؤْيَةِ، وَقَعَلَ ذَلِكَ كَانَ تَبَرُّعًا مِنْهُ أَوْ أَرَادَ الْبَائِعُ ذَلِكَ لِلْإِرَاءَةِ الْمُشْتَرِي أَوْ لِرُؤْيِهِ نَفْسِهِ لِيَصِحَّ الْبَيْعُ لَمْ يَرْجَعْ بِمَا صَرَفَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي نَعَمْ لَوْ اسْتَحَالَ قَلْبُهَا وَرُؤْيُهَا أَسْفَلَهَا فَيَنْبَغِي الْإِكْتِفَاءُ بِظَاهِرِهَا مِمَّا لَمْ يَسْتُرْهُ الْمَاءُ وَجَمِيعِ الْبَاطِنِ فَلَوْ تَبَيَّنَ بَعْدُ

حتى ما في الماء منها كما شجّلهم؛ لأنّ بقاءها فيه ليس من مصلحتها، وفي الأمة والعبد ما عدا ما بين الشرة والرّكبة كالشعر وفي الدابة جميع أجزائها لا لسان حيوان ولو آدميًا، وأسنانه، وإجراء نحو فرس قال غير واحد وباطن حافر، وقدم خلافاً للأزرقي ومن ثمّ أطلقوا أنه لا يشتَرط قلع النعل ويشتَرط في ثوب مطوي نشره، ورؤيته وجهه إن اختلفا كبساط وكلّ مُنقَش، وإلا ككرباس كفت رؤيته أحدهما (والأصحّ إن وصفه) أي المُعَيّن الذي يُراد بيعه (بصفة السّلم لا يكفي) عن رؤيته، وإن بالغ فيه ووصل إليه من طريق التّواتر المُفيد للعلم الضروري؛ لأنّ الملحظ في اشتراط الرؤية الإحاطة بما لم تحط به العبارة من دقيق الأوصاف التي يقصّر التعبير عن تحقيقها، وإيصالها للذهن، ومن ثمّ ورد «ليس الخبر كالعيان» بكسر العين وروى كثيرون منهم أحمد وابن جبان خبر «يرحم الله موسى ليس المُعايّن كالْمُخْبِر أَخْبَرَهُ رَبُّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّ قَوْمَهُ قُتِنُوا بَعْدَهُ فَلَمْ يُلَاقِ الْأُلُوحَ فَلَمَّا رَأَاهُم

تَغَيَّرُوا ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ. اه. ع. ش. قوله: (حتى ما في الماء منها) ولا تكفي رؤيته في الماء ولو صافياً. اه. ع. ش. قوله: (جميع أجزائها) حتى شَعْرُهَا فَيَجِبُ رَفْعُ الْجُلِّ والسَّرج والإكاف. اه. مُعْنَى. قوله: (لا لسان حيوان) لا هنا بمَثَرَةٍ إلّا. اه. ع. ش. قوله: (وإجراء نحو فرس) عبارة المُعْنَى ولا يشتَرط إجراؤها أي الدابة ليُعرَف سَيْرُهَا. اه. قوله: (للأزرقي) بلاء وفي بعض نُسخِ النّهاية للأزرقي بالياء. قوله: (نشره) ليرى الجميع ولو لم يُنشر مثله إلّا عند القطع. اه. مُعْنَى.

قوله: (ككرباس) المراد به ما لا يَخْتَلَفُ وجهه ولو كان أَقْمِشَةً رَفِيعَةً. اه. بُخَيْرِي وفي النّهاية والمُعْنَى ولا يَصِحُّ بَيْعُ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ، وإن حُلِبَ مِنْهُ شَيْءٌ وَرُمِيَ قَبْلَ الْبَيْعِ لِلتَّهْيِ عَنْهُ وَلَاخْتِلَاطِهِ بِالْحَادِثِ وَلِعَدَمِ تَيَقُّنِ وُجُودِ قَدْرِ اللَّبَنِ الْمَبِيعِ وَلِعَدَمِ رُؤْيِيهِ وَلَا بَيْعِ الصَّوْفِ قَبْلَ جَزِهِ أَوْ تَذَكِّيهِ لَاخْتِلَاطِهِ بِالْحَادِثِ وَلِأَن تَسْلِيمَهُ إِنَّمَا يُمكنُ بِاسْتِصَالِهِ، وَهُوَ مُؤَلَّمٌ لِلْحَيَوَانِ فَإِنْ قَبِضَ قِطْعَةً، وَقَالَ بَعْتُكَ هَذِهِ صَحَّ قِطْعًا وَلَا بَيْعُ الْأَكَارِعِ وَالرُّءُوسِ قَبْلَ الْإِبَانَةِ وَلَا الْمَذْبُوحِ أَوْ جِلْدِهِ أَوْ لَحْمِهِ قَبْلَ السَّلْخِ أَوْ السَّمِطِ لِجَهَالَتِهِ وَكَذَا مَسْلُوحٌ لَمْ يَتَّقْ جَوْفَهُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَبِيعَ وَزَنَّا فَإِنْ بَيْعَ جُزْأًا صَحَّ بِخِلَافِ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ فَيَصِحُّ مُطْلَقًا لِقَلَّةِ مَا فِي جَوْفِهِ وَلَوْ بَاعَ ثَوْبًا عَلَى مَنْسَجٍ قَدْ نَسَجَ بَعْضُهُ عَلَى أَنْ يَنْسِجَ الْبَاقِي لَمْ يَصِحَّ جُزْأً. اه. قال ع. ش. قوله: م ر والرؤوس قبل الإبانة أي ولو من المذبوح لاستتار بعض أجزائه قبل القطع، وقوله: لِجَهَالَتِهِ أَي جَهَالَةُ الْمُقْصُودِ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْجِلْدَ يَخْتَلِفُ يَخْتَنُّ وَرِقَّةً وَكَذَلِكَ أَجْزَاءُ الْحَيَوَانِ، وَقَوْلُهُ: فَيَصِحُّ مُطْلَقًا أَي وَزَنًا وَجُزْأً ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا وَكَثُرَ مَا فِي جَوْفِهِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: لِقَلَّةِ مَا فِي الْخَنْ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ مِنْ شَأْنِهِ الْقَلَّةُ، وَقَوْلُهُ: عَلَى مَنْسَجٍ كَمَذْهَبٍ وَمَجْلِسٍ وَبَابِهِ ضَرَبَ. انْتَهَى. مُخْتَارٌ، وَقَوْلُهُ: عَلَى أَنْ يَنْسِجَ الْبَاقِي أَوْ غَيْرُهُ. اه. ع. ش. وقال الرّشيدِي قَوْلُهُ: قَبْلَ السَّلْخِ أَي لَمَّا يُسَلْخُ، وَقَوْلُهُ: أَوْ السَّمِطُ أَي لَمَّا يُسَمِطُ. اه. قوله: (أي المُعَيّن) إلى قوله وروى في المُعْنَى، وإلى قوله لكن الذي إلخ في النّهاية إلّا قوله وروى إلى ويقولِي، وقوله وفيه وقفة إلى المثني، وقوله قيل. قوله: (ليس المُعايّن كالْمُخْبِر) الأوّل بصيغة اسم الفاعل والثاني بصيغة اسم المفعول وفي

وعائنتهم ألقى الألواح فتكسّر منها ما تكسّر» ويقولِي الْمُعَيَّنُ عَلِمَ أَنَّ هَذَا لَا يُخَالِفُ مَا يَأْتِي لَهُ
أَوَّلُ السَّلَمِ فِي ثَوْبًا صِفَتُهُ كَذَا؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ كُلَّ عَقْدٍ
اشْتَرَطَتْ فِيهِ الرُّؤْيَا لَا يَصِحُّ مِنَ الْأَعْمَى قَالَ الزَّرْكَشِيُّ إِلَّا شِرَاءً مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ وَيَبْعُهُ عَبْدَهُ مِنْ
نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ الْعِتْقُ وَفِيهِ وَقْفَةٌ لِقِتْضَائِهِ أَنَّ الْبَصِيرَ مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ بِهِ
إِلَيْهِ لِإِمْكَانِ تَوَكُّلِهِ، وَأَنَّ مَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ يَصِحُّ مِنْهُ.

(و) مِنْ ثَمَّ (يَصِحُّ سَلَمُ الْأَعْمَى) مُسَلِّمًا كَانَ أَوْ مُسَلِّمًا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ الْأَوْصَافَ، وَالسَّلَمُ
يَعْتَمِدُ الْوَصْفَ لَا الرُّؤْيَا وَمَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ رَأْسُ الْمَالِ مُعَيَّنًا ابْتِدَاءً وَحِينَئِذٍ يُؤَكَّلُ مَنْ يَقْبِضُ
لَهُ أَوْ عَنْهُ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ لِعَتِمَادِهِ الرُّؤْيَا حَالَ الْعَقْدِ قِيلَ: وَلَا تَصِحُّ إِقَالَتُهُ لِنَصِّ الْأَمِّ عَلَى أَنَّهُ
لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ بِالْمُقَابِلِ فِيهِ لَكِنَّ الَّذِي نَقَلَاهُ، وَأَقْرَأَهُ جَوَازُ الْفَسْخِ بِالْخِيَارِ مِمَّنْ جَهِلَ

بَعْضُ النَّسَخِ كَالْخَبَرِ بِلَا مِيمٍ عَلَيْهِ فَالْأَوَّلُ يَفْتَحُ الْبَاءَ مُصَدَّرٌ مِيمِي فَإِنْ مَا كَانَ مِنَ الْمَزِيدِ بِصِغَةِ الْمَفْعُولِ
اسْتَوَى فِيهِ الْمُصَدَّرُ وَاسْمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَفْعُولُ وَيَتَعَيَّنُ الْمُرَادُ بِالْقَرَائِنِ. اهـ ع. ش. قُودُ: (فِي ثَوْبًا
صِفَتُهُ الْخُ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْحِكَايَةِ وَفِي النِّهَايَةِ فِي ثَوْبٍ اهـ بِالْجَرِّ. قُودُ: (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الْخُ) اعْتَمَدَهُ
النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي. قُودُ: (إِلَّا شِرَاءً مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ) أَيِ وَلَوْ شِرَاءً غَيْرَ ضِمْنِي، وَقَوْلُهُ: مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ أَيِ
يُحْكَمُ بِعَقْدِهِ عَلَيْهِ فَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ أَقْرَبَ بَحْرَتِهِ أَوْ شَهِدَ بِهَا وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ. اهـ ع. ش. قُودُ: (لِقِتْضَائِهِ أَنَّ
الْبَصِيرَ الْخُ) ظَاهِرُ النِّهَايَةِ اعْتِمَادُهُ. قُودُ: (أَنَّ الْبَصِيرَ مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ) مُعْتَمَدٌ. اهـ ع. ش. قُودُ: (مُسَلِّمًا)
إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي الْمُغْنِي. قُودُ: (مُسَلِّمًا كَانَ أَوْ مُسَلِّمًا إِلَيْهِ) قِيلَ فِيهِ إشارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُصَدَّرَ مُضَافٌ إِلَى
فَاعِلِهِ وَمَفْعُولُهُ فَيَكُونُ الْأَعْمَى فَاعِلًا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ وَمَفْعُولًا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ وَنُظِرَ فِيهِ بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا
يَجُوزُ عَرَبِيَّةً؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ فِي مَحَلِّ وَاحِدٍ لِأَمْرَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ فَمُرَادُ الشَّارِحِ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَأَنَّهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ لَكِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ نُظِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾
[الأنبياء: ٧٨] مِنْ أَنَّهُ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ وَمَفْعُولُهُ مَعًا. اهـ ع. ش. قُودُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ صِحَّةُ سَلَمِ الْأَعْمَى.

قُودُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ صِحَّةِ السَّلَمِ بِأَنَّ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ فِي الذِّمَّةِ (وَقَوْلُهُ: وَإِلَّا) أَيِ بَأَنَّ كَانَ مُعَيَّنًا.
اهـ. رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَحَلُّ هَذَا إِذَا كَانَ الْعَوَضُ مَوْصُوفًا فِي الذِّمَّةِ ثُمَّ عُيِّنَ فِي الْمَجْلِسِ وَيُؤَكَّلُ
مَنْ يَقْبِضُ عَنْهُ أَوْ يَقْبِضُ لَهُ رَأْسُ مَالِ السَّلَمِ أَوْ الْمُسَلَّمِ فِيهِ فَإِنْ كَانَ الْعَوَضُ مُعَيَّنًا لَمْ يَصِحَّ كَيْبَعُهُ عَيْنًا.
اهـ. وَهِيَ وَاضِحَةٌ. قُودُ: (قِيلَ وَلَا تَصِحُّ إِقَالَتُهُ الْخُ) اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ عِبَارَتُهَا وَلَا تَصِحُّ الْمُقَابِلَةُ مَعَ
الْأَعْمَى فَقَدْ نَصَّ فِي الْأَمِّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْإِقَالَةِ مِنَ الْعِلْمِ بِالْمُقَابِلِ فِيهِ بَعْدَ نَصِّهِ عَلَى أَنَّهَا فُسْخٌ، وَقَدْ
أَفْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ. اهـ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م ر عَلَى أَنَّهَا فُسْخٌ لَعَلَّهُ إِنَّمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ لِتَلَا يَتَوَهَّمُ
أَنَّ عَدَمَ صِحَّةِ الْإِقَالَةِ مِنَ الْأَعْمَى مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهَا بَيِّعٌ، وَقَوْلُهُ: م ر، وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ الْخُ أَيِ بَعْدَمِ
الصَّحَّةِ، وَقِيَاسُ بُطْلَانِ الْإِقَالَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا فُسْخٌ عَدَمُ تَفْوِذِ الْفُسْخِ مِنْهُ بِغَيْرِ لَفْظِ الْإِقَالَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ
الْإِقَالَةَ تَسْتَدْعِي التَّرَافُقَ عَلَيْهَا مِنَ الْمُتَقَابِلَيْنِ وَلَا كَذَلِكَ الْفُسْخُ فَإِنَّهُ يَسْتَقِلُّ بِهِ مَنْ ثَبَّتَ لَهُ مَا يَجُوزُ. اهـ. ع
ش وَفِيهِ رَدُّ لِقَوْلِ الشَّارِحِ بِهِ يُعْلَمُ الْخُ.

الْشَّمْنَ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ النَّصَّ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهَا بَيْعٌ (وَقِيلَ إِنَّ عَمِي قَبْلَ تَمْيِيزِهِ) بَيْنَ الْأَشْيَاءِ أَوْ خُلِقَ أَعْمَى (فَلَا) يَصِحُّ سَلَمُهُ وَلَهُ شِرَاءُ نَفْسِهِ، وَإِجَارُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْهَلُهَا وَيَبْعُ مَا رَأَى قَبْلَ الْعَمَى إِنْ ذَكَرَ أَوْصَافَهُ، وَهُوَ مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِيًا كَمَا مَرَّ.

(فَرَعَ) فِي الْجَوَاهِرِ يُشْتَرَطُ ذِكْرُ حُدُودِ الدَّارِ الْأَرْبَعَةِ وَيَكْفِي ثَلَاثَةٌ إِنْ تَمَيَّزَتْ بِهَا وَنَظَرَ فِيهِ بِأَنَّهَا إِنْ رُئِيتْ لَمْ يَحْتَاجَ لِذِكْرِ شَيْءٍ مِنَ الْحُدُودِ، وَإِلَّا لَمْ يَكْفِ إِلَّا ذِكْرُ كُلِّهَا وَيُرَدُّ بِأَنْ يَرَى لَهُ جُمْلَةً دُونَ ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَبِيعَهُ بَعْضَهَا فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مُتَمَيِّزِهَا وَلَوْ حَدَّيْنِ عَلَى الْأُجُوهِ وَلِلشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فِي بَيْعِ الْمَاءِ وَحَدِّهِ أَوْ مَعَ قَرَارِهِ مَا يُوْهَمُ التَّنَاقُضُ فِي أَبْوَابِ مُتَعَدِّدَةٍ، وَقَدْ بَيَّنَّتْ مَا فِي ذَلِكَ فِي تَأْلِيفِ مُسْتَقِيلٍ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَاءِ مِنْ نَحْوِ نَهْرٍ أَوْ بَغْرٍ وَحَدِّهِ.....

□ قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْأَشْيَاءِ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ سَلَمُهُ) أَيِ لَا تَنْفَاءً مَعْرِفَتِهِ بِالْأَشْيَاءِ، وَاجَابَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ يَعْرِفُهُ بِالسَّمَاعِ وَيُتَخَيَّلُ قَرَقًا بَيْنَهَا كَبَصِيرٍ يُسَلِّمُ فِيمَا لَمْ يَكُنْ رَأَى كَأَهْلِ خُرَاسَانَ فِي الرُّطْبِ، وَأَهْلِ بَغْدَادَ فِي الْمَوْزِ. اهـ. مُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (شِرَاءُ نَفْسِهِ) أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ الْكِتَابَةُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَهُ أَنْ يُكَاتِبَ عَبْدَهُ عَلَى الْأَصَحِّ تَغْلِيًا لِلْعَتَقِ، وَأَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ وَنَحْوَهَا. اهـ. مُغْنَى.

□ قَوْلُهُ: (وَلَهُ شِرَاءُ نَفْسِهِ) أَيِ وَلَوْ لِغَيْرِهِ بِطَرِيقِ الْوَكَالَةِ عَنِ الْغَيْرِ وَبِهَذَا يُجَابُ عَمَّا تَوَقَّفَ فِيهِ سَمٌ عَلَى حَاجَةٍ مِنْ أَنْ هَذَا عَقْدٌ عَتَاقَةٌ فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ. اهـ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَتَكْفِي الرُّؤْيَةِ قَبْلَ الْعَقْدِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنْ يُرَى) بِنَاءُ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِرَاءَةِ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِيرُ لِلْبَائِعِ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُرِيدُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ يُرَى لَهُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَدَّيْنِ) بَلْ وَلَوْ حَدًّا فِيمَا يَظْهَرُ فَإِنَّهُ قَدْ يُمَيَّزُهَا. اهـ سَمِ أَقُولُ بَلْ وَلَوْ نَحَوَ حَازَتَهَا وَزَقَاقَهَا بِشَرْطِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِلشَّيْخَيْنِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَمِمَّا تَعَمُّ بِهِ الْبَلْوَى مَعَ عَدَمِ صِحَّتِهِ يَبْعُ نَصِيبٌ مِنَ الْمَاءِ الْجَارِي مِنْ نَهْرٍ وَنَحْوِهِ لِلْجَهْلِ بِقَدْرِهِ وَإِلَّا الْجَارِي إِنْ كَانَ غَيْرَ مَمْلُوكٍ فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا يُمْكِنُ تَسْلِيمُهُ لاختِلَاطِ غَيْرِ الْمَبِيعِ بِهِ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْقَنَاةَ أَوْ سَهْمًا مِنْهَا إِذَا مَلَكَ الْقَرَارَ كَانَ أَحَقَّ بِالْمَاءِ، وَإِنْ اشْتَرَى الْقَرَارَ مَعَ الْمَاءِ لَمْ يَصِحَّ أَيْضًا فِيهِمَا لِلْجَهَالَةِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (فِي أَبْوَابِ مُتَعَدِّدَةٍ) الْأَسْبَكُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ مَا يُوْهَمُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ نَهْرٍ أَوْ بَغْرٍ) خَرَجَ بِهِ مَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضَةِ بِقَوْلِهِ أَمَّا الْمُحَرَّرُ فِي إِنْاءٍ أَوْ حَوْضٍ بَيْعُهُ صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَيْكِنْ عُمُقُ الْحَوْضِ مَعْلُومًا. انْتَهَى. اهـ. سَمِ.

□ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا يَجْهَلُهَا) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ مَعَ كَوْنِ شِرَاءِ نَفْسِهِ عَقْدٌ عَتَاقَةٌ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْ الزَّكَشِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَدَّيْنِ) بَلْ وَلَوْ حَدًّا فِيمَا يَظْهَرُ فَإِنَّهُ قَدْ يُمَيَّزُهَا. □ قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ نَهْرٍ أَوْ بَغْرٍ) خَرَجَ مَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضَةِ فِي إِخْيَاءِ الْمَوَاتِ بِقَوْلِهِ أَمَّا الْمُحَرَّرُ فِي إِنْاءٍ أَوْ حَوْضٍ فَبَيْعُهُ صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَيْكِنْ عُمُقُ الْحَوْضِ مَعْلُومًا وَعِبَارَتُهَا قَبِيلٌ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَكَذَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ فِي إِنْاءٍ أَوْ حَوْضٍ مَثَلًا مُجْتَمِعًا فَبَيْعُهُ صَحِيحٌ مُتَّفَقًا وَتَابِعًا. انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَيِ جَارِيًا أَوْ رَاكِدًا يُسْتَنَى مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي إِخْيَاءِ الْمَوَاتِ عَقِبَ قَوْلِ الرُّوْضِ مَاءِ الْبَغْرِ وَالْقَنَاةَ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ وَيَخْتَلِطُ. انْتَهَى.

مُطْلَقًا لِلْجَهْلِ بِهِ، وَأَنَّ مَحَلَّ نَبْعِ الْمَاءِ إِنْ مُلِكَ وَوَقَعَ الْبَيْعُ عَلَى قَرَارِهِ أَوْ بَعْضٍ مِنْهُ مُعَيَّنٌ صَحَّ وَدَخَلَ الْمَاءُ كُلُّهُ أَوْ مَا يَخْصُ ذَلِكَ الْمُعَيَّنَ وَإِنْ لَمْ يُعْلَلْ هُوَ بَلْ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ لَمْ يَدْخُلِ الْمَاءُ مِلْكًا بَلْ اسْتِحْقَاقُ الْأَرْضِ الشُّرْبَ مِنْهُ وَمَرَّ فِي زَكَاةِ النَّبَاتِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ.

قوله: (مُطْلَقًا) أي جاريًا أو راكداً وَيُسْتَثْنَى مِنْهُ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي إِخْيَاءِ الْمَوَاتِ عَقِبَ قَوْلِ الرُّوضِ مَاءَ الْبِثْرِ وَالْقَنَاةِ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ وَيَخْتَلِطُ. اهـ. مِمَّا نَصَّهُ: نَعَمْ إِنْ بَاعَهُ بِشَرِّطِ أَخْذِهِ الْآنَ صَحَّ صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَاقْتَضَاهُ التَّغْلِيلُ. انْتَهَى. وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ فِي الرَّائِدِ. اهـ. سم.

قوله: (صَحَّ وَدَخَلَ الْمَاءُ الْخ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ الْمَاءَ الَّذِي يَخْدُثُ بِخِلَافِ الْمَوْجُودِ فَلِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ دُخُولَهُ بَلْ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ إِلَّا بِشَرِّطِ دُخُولِهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوضَةِ قَبِيلُ الْوَقْفِ وَلَوْ بَاعَ بِثَرِ الْمَاءِ، وَأُطْلِقَ أَوْ بَاعَ دَارًا فِيهَا بِثَرٍّ جَازَ ثُمَّ إِنْ قُلْنَا بِمِلْكِ الْمَوْجُودِ حَالَ الْبَيْعِ يَبْقَى لِلْبَائِعِ، وَمَا يَخْدُثُ لِلْمُشْتَرِي قَالَ الْبَغَوِيُّ وَعَلَى هَذَا لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ حَتَّى يَشْرُطَ أَنَّ الْمَاءَ الظَّاهِرَ لِلْمُشْتَرِي لِثَلَا يَخْتَلِطَ الْمَاءَانِ. اهـ. سم. قوله: (مَا يَصِلُ إِلَيْهِ) أي الْمَحَلُّ الَّذِي يَصِلُ الْمَاءُ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْقَرَارُ.



مِمَّا نَصَّهُ نَعَمْ إِنْ بَاعَهُ بِشَرِّطِ أَخْذِهِ الْآنَ صَحَّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَاقْتَضَاهُ التَّغْلِيلُ الْأَوَّلُ. انْتَهَى.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ فِي الرَّائِدِ، وَمَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ ثُمَّ يَقُولُهُ، وَإِنْ بَاعَ مِنْهُ أَيَّ مِنْ مَاءِ الْبِثْرِ وَالْقَنَاةِ فِيهِمَا أَصْعًا فَإِنْ كَانَ جَارِيًا لَمْ يَصِحَّ إِذْ لَا يُمْكِنُ رِبْطُ الْعَقْدِ بِمِقْدَارٍ، وَإِنْ كَانَ رَاكِدًا، وَقُلْنَا: إِنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ قُلْنَا مَمْلُوكٌ فَقَالَ الْقَفَالُ لَا يَصِحُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ فَيَخْتَلِطُ الْمَبِيعُ وَالْأَصْحُ الْجَوَازُ كَبَيْعِ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَقَلِيلَةٌ فَلَا تَضُرُّ كَمَا لَوْ بَاعَ الْقَتَّ فِي الْأَرْضِ بِشَرِّطِ الْقَطْعِ وَكَمَا لَوْ بَاعَ صَاعًا مِنْ صُبْرَةٍ وَصَبَّ عَلَيْهَا صُبْرَةٌ أُخْرَى فَإِنَّ الْبَيْعَ بِحَالِهِ وَيَبْقَى مَا بَقِيَ صَاعٌ مِنَ الصُّبْرَةِ. انْتَهَى. وَظَاهِرُهُ صِحَّةُ الْبَيْعِ فِي الْأَصْعِ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ أَخْذَهَا فِي الْحَالِ بِخِلَافِ الْكُلِّ وَكَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ قَلَّةُ الزِّيَادَةِ وَكَثْرَتُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (صَحَّ وَدَخَلَ الْمَاءُ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ الْمَاءَ الَّذِي يَخْدُثُ بِخِلَافِ الْمَوْجُودِ فَلِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ دُخُولَهُ بَلْ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ إِلَّا بِشَرِّطِ دُخُولِهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوضَةِ قَبِيلُ الْوَقْفِ وَلَوْ بَاعَ بِثَرِ الْمَاءِ، وَأُطْلِقَهُ أَوْ بَاعَ دَارًا فِيهَا بِثَرٍّ جَازَ ثُمَّ إِنْ قُلْنَا بِمِلْكِ الْمَوْجُودِ حَالَ الْبَيْعِ يَبْقَى لِلْبَائِعِ، وَمَا يَخْدُثُ لِلْمُشْتَرِي قَالَ الْبَغَوِيُّ وَعَلَى هَذَا لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ حَتَّى يَشْرُطَ أَنَّ الْمَاءَ الظَّاهِرَ لِلْمُشْتَرِي لِثَلَا يَخْتَلِطَ الْمَاءَانِ.

انْتَهَى. قوله: (وَلَا يَكُونُ مَحَلُّ الْبَيْعِ مَمْلُوكًا، وَأَمَّا الْمَمْلُوكُ الْمَحَلُّ الَّذِي يَصِلُ إِلَيْهِ الْمَاءُ فَإِذَا صَدَرَ بَيْعٌ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى الْمَاءِ الْكَائِنِ فِي الْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ وَلِهَذَا إِذَا خَرَجَ مِنْ أَرْضِهِ كَانَ عَلَى إِبَاحَتِهِ، وَإِذَا بَاعَ الْقَرَارَ لَمْ يَدْخُلِ الْمَاءُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَهُ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ اسْتِحْقَاقُ الْأَرْضِ فِيهِ الْمُسَمَّى بِالشُّرْبِ. انْتَهَى الْمَقْصُودُ مِنْهُ. انْتَهَى.

(بابُ الرِّبَا)

بكسرِ الراءِ والقصرِ وفتحِها والمدُّ وألفه بَدَلٌ من واوٍ ويكتَبُ بهما وبالياءِ وهو لغةُ الزيادةِ
وشرعاً قال الرويانيُّ عقدٌ على عَوْضٍ مخصوصٍ غيرِ معلومِ التماثلِ في مِيعارِ الشرعِ حالةَ العقدِ
أو مع تأخيرٍ في البدلينِ أو أحدهما والأصلُ في تحريمه وأنه من أكبرِ الكبائرِ الكتابُ والسنةُ
والإجماعُ قيل: ولم يحلَّ في شريعةِ قُطٍّ ولم يؤذِنِ الله تعالى في كتابه عاصياً بالحربِ غيرِ

بابُ: الرِّبَا

هـ قوله: (يُكْسِرُ الرِّبَا) إلى المثني في التَّهْلِيَةِ وكذا في الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ وَيَفْتَحُهَا والمدُّ وقوله ومن ثمَّ إلى
وهو وقوله ثمَّ الْعَوَضَانِ إلى المثني. هـ قوله: (وَيُكْتَبُ بِهِمَا) أي بالواوِ والألفِ كما نقله عُلَمَاءُ الرَّسْمِ اهـ ع
ش. هـ قوله: (وَبِالْيَاءِ) أي لِأَنَّ الْأَلْفَ ثَمَالٌ نَحْوُ الْيَاءِ ثم هذا في غيرِ الْقُرْآنِ لِأَنَّ رَسْمَهُ سِتَّةٌ مُتَّبَعَةٌ وَمُقْتَضَى
هذا أَنْ لَا يَجُوزَ كِتَابَتُهُ بِالْأَلْفِ وَخَذَهَا لَكِنِ الْعُرْفُ عَلَى كِتَابَتِهِ بِهَا وَخَذَهَا نَظَرًا لِلْفِظَةِ حِفْظًا اهـ
بُجَيْرِمِي. هـ قوله: (وَهُوَ لُغَةُ الزِّيَادَةِ) قال تعالى ﴿آمَنَ تَزَيَّتَ وَرَبَّتْ﴾ [الحج: ٥] أي زَادَتْ وَنَمَتْ مُغْنِي وَنَهَايَةُ.
هـ قوله: (غَيْرِ مَعْلُومِ التَّمَاثُلِ) يَصْدُقُ بِمَعْلُومِ عَدَمِ التَّمَاثُلِ وَ(ال) فِي التَّمَاثُلِ لِلْعَهْدِ أَيْ التَّمَاثُلِ الْمُعْتَبَرِ
شَرْعًا وَذَلِكَ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ وَلَيْسَ حَمْلُهَا عَلَى الْعَهْدِ بِأَعَدَّ مِنْ حَمَلِ قَوْلِنَا عَلَى عَوْضٍ مَخْصُوصٍ
عَلَى الْأَنْوَاعِ الْمَخْصُوصَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الرِّبَا وَقَوْلُهُ: أَوْ مَعَ تَأْخِيرٍ يُمَكِّنُ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى عَوْضٍ
وَتَحْمَلُ أَلْ فِي الْبَدَلَيْنِ عَلَى الْمَعْنَى شَرْعًا أَيْ وَهُوَ الْأَنْوَاعُ الْمَخْصُوصَةُ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الرِّبَا كَمَا حُمِلَ
عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: عَلَى عَوْضٍ مَخْصُوصٍ وَإِنْ كَانَ أَعَمَّ مِنْهُ وَيَشْمَلُ هَذَا الْقِسْمُ مَا كَانَ الْجِنْسُ فِيهِ مُتَّحِدًا
وَمَا كَانَ مُخْتَلِفًا وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ مَعْلُومِ التَّمَاثُلِ وَمَا كَانَ مَجْهُولَهُ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ ع ش. هـ قوله: (وَأَنَّهُ
مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ) عَطَفَ عَلَى التَّحْرِيمِ وَظَاهِرُ الْأَخْبَارِ هُنَا أَنَّهُ أَعْظَمُ إِنْمَاءً مِنَ الزَّانِ وَالسَّرِيقِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ
لَكِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافِهِ نَهَايَةً وَسَمَّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مِنَ الزَّانِ وَمِنْهُ اللَّوَاطُ
وَقَوْلُهُ: وَالسَّرِيقَةُ أَيْ وَإِنْ قُلْتَ اهـ. هـ قوله: (وَلَمْ يُؤْذِنِ اللَّهُ) أَيْ لَمْ يُعْلِمِ اللَّهُ .

(بابُ: الرِّبَا)

هـ قوله: (عَقْدٌ عَلَى عَوْضٍ مَخْصُوصٍ إلخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ هَذَا الْحَدُّ غَيْرُ مَانِعٍ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ بَيْعُ صُبْرَةٍ بَرٍّ
بِصُبْرَةٍ شَعِيرٍ جُزْأًا مَعَ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ إِذْ يَصْدُقُ عَلَى الصُّبْرَتَيْنِ أَنَّهُ عَوْضٌ مَخْصُوصٌ غَيْرُ مَعْلُومِ
التَّمَاثُلِ فِي مِيعَارِ الشَّرْعِ مَعَ أَنَّهُ لَا رِبَا فِي ذَلِكَ وَلَا يُقَالُ التَّمَاثُلُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الْجِنْسِ فَقَوْلُهُ غَيْرُ مَعْلُومِ
التَّمَاثُلِ مَعْنَاهُ إِذَا كَانَ يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّمَاثُلُ لِأَنَّ الْحَدَّ لَا تَعَرَّضُ فِيهِ لِذَلِكَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ (ال) فِي
التَّمَاثُلِ لِلْعَهْدِ أَيْ التَّمَاثُلِ الْمُعْتَبَرِ شَرْعًا وَذَلِكَ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ وَلَيْسَ حَمْلُهَا عَلَى الْعَهْدِ بِأَعَدَّ مِنْ
حَمَلِ قَوْلِهِ عَلَى عَوْضٍ مَخْصُوصٍ عَلَى الْأَنْوَاعِ الْمَخْصُوصَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الرِّبَا فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ قوله: (وَأَنَّهُ
مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ) وَظَاهِرُ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ أَعْظَمُ إِنْمَاءً مِنَ الزَّانِ وَالسَّرِيقِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ لَكِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا
الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِخِلَافِهِ .

أَكِيلَهُ وَمَنْ تَمَّ قِيلَ: إِنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَى سُوءِ الْخَاتِمَةِ كإِذْنِهِ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ فَإِنَّهُ صَحَّ فِيهَا الْإِذْنُ بِذَلِكَ وَتَحْرِيمُهُ تَعْبُدِيٌّ وَمَا أَبْدَى لَهُ إِلَّا مَا يَصْلُحُ حِكْمَةً لَا عِلَّةَ وَهُوَ إِمَارَةٌ بِأَفْضَلُ بِأَنْ يَزِيدَ أَحَدَ الْعَوَاضِينَ وَمَنْ رِبَا الْقَرْضِ بِأَنْ يَشْرِطَ فِيهِ مَا فِيهِ نَفْعٌ لِلْمُقْرِضِ غَيْرَ نَحْوِ الرِّهْنِ أَوْ رِبَا يَدٍ بِأَنْ يُفَارِقَ أَحَدُهُمَا مَجْلِسَ الْعَقْدِ قَبْلَ التَّقَابُضِ أَوْ رِبَا نَسَاءٍ بِأَنْ يُشْرِطَ أَجَلٌ فِي أَحَدِ الْعَوَاضِينَ وَكُلُّهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهَا وَالْقَصْدُ بِهَذَا الْبَابِ بَيَانُ مَا يُعْتَبَرُ فِي بَيْعِ الرِّبَوِيِّ زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ ثُمَّ الْعَوَاضَانِ إِنْ اتَّفَقَا جِنْسًا اشْتَرِطَ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ أَوْ عِلَّةٌ وَهِيَ الطَّعْمُ وَالتَّقْدِيَةُ اشْتَرِطَ شَرْطَانِ وَلَا كَبَيْعِ طَعَامٍ بِنَقْدٍ أَوْ ثَوْبٍ أَوْ حَيَوَانٍ بِحَيَوَانٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يُشْتَرِطْ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّهُ (إِذَا بَيْعَ الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ) أَوْ النَّقْدَ بِالنَّقْدِ كَمَا يَأْتِي (إِنْ كَانَ) أَيِ الثَّمَنِ وَالْمُتَمَتِّنِ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِلَا أَلِفٍ وَهُوَ فَاسِدٌ (جِنْسًا) وَاحِدًا بِأَنْ جُمِعَ مَعَهُمَا اسْمٌ خَاصٌّ مِنْ أَوَّلِ

فَوُدَّ: (كَإِذْنِهِ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ) أَيِ وَلَوْ أَمْوَاتًا. فَوُدَّ: (فَإِنَّهُ صَحَّ فِيهَا) أَيِ فِي إِذْنِهِ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ.

فَوُدَّ: (وَمَا أَبْدَى لَهُ) أَيِ مِنْ كَوْنِهِ يُؤَدِّي لِلتَّضْيِيقِ وَنَحْوِهِ أَه ع ش. فَوُدَّ: (إِنَّمَا يَصْلُحُ حِكْمَةً) يُفِيدُ أَنَّ مُجَرَّدَ عِلْمِ الْحِكْمَةِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ تَعْبُدِيًّا فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّ فِيهِ نَظْرًا ظَاهِرًا سَمَّ عَلَى حَجِّ أَيِ لِتَضْرِيحِ بَعْضِهِمْ بِأَنْ التَّعْبُدِيَّ هُوَ الَّذِي لَمْ يَذَرِكْ لَهُ مَعْنَى وَقَدْ يُجَابُ عَنْ الشَّارِحِ بِأَنَّهُمْ قَدْ يُطْلَقُونَ التَّعْبُدِيَّ عَلَى مَا لَمْ يَظْهَرْ لَهُ عِلَّةٌ مُوجِبَةٌ لِلْحُكْمِ وَإِنْ ظَهَرَ لَهُ حِكْمَةٌ أَه ع ش. فَوُدَّ: (بِأَنْ يَزِيدَ أَحَدَ الْعَوَاضِينَ) أَيِ مَعَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ شَبَحْنَا الزِّيَادَةَ أَه ع ش. فَوُدَّ: (وَمِنْهُ رِبَا الْقَرْضِ) وَإِنَّمَا جُعِلَ مِنْهُ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهُ لَمَّا شَرِطَ نَفْعٌ لِلْمُقْرِضِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنَّهُ بَاعَ مَا أَقْرَضَهُ بِمَا يَزِيدُ عَلَيْهِ مِنْ جِنْسِهِ فَهُوَ مِنْهُ حُكْمًا أَه ع ش. فَوُدَّ: (بِأَنْ يَشْرِطَ فِيهِ الْخَ) وَمِنْهُ مَا لَوْ أَقْرَضَهُ بِمَضْرٍ وَأَذِنَ لَهُ فِي دَفْعِهِ لَوَكِيلِهِ بِمَكَّةَ مَثَلًا أَه ع ش وَهَلْ مِثْلُهُ مَا شَاعَ فِي زَمَانِنَا أَنْ يُقْرَضَهُ بِمَضْرٍ وَأَذِنَ لَوَكِيلِهِ بِمَكَّةَ مَثَلًا فِي دَفْعِ مِثْلِهِ لَهُ وَهَلْ يَخْلُصُ مِنَ الرَّبَا أَنْ يُقْرَضَهُ بِمَضْرٍ وَيَأْذَنَ لَوَكِيلِهِ بِمَكَّةَ مَثَلًا أَنْ يُقْرَضَهُ مِنْهُ ثُمَّ يَتَقَاصَا بِشَرْطِهِ وَيَظْهَرُ فِيهَا نَعَمُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَوُدَّ: (نَحْوِ الزَّهْنِ) مِنَ النَّحْوِ الْكِفَالَةُ وَالشَّهَادَةُ أَه ع ش. فَوُدَّ: (أَوْ رِبَا نَسَاءٍ) بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ أَه ع ش. فَوُدَّ: (مُجْمَعٌ عَلَيْهَا) أَيِ عَلَى بُطْلَانِهَا. فَوُدَّ: (مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ كَوْنِهِ ظَاهِرًا مُتَّفَعًا بِهِ الْخَ. فَوُدَّ: (ثُمَّ الْعَوَاضَانِ) أَيِ الثَّمَنِ وَالْمُتَمَتِّنِ. فَوُدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الْعِلَّةُ. فَوُدَّ: (وَالْتَّقْدِيَةُ) الْوَاوُ لِلتَّقْسِيمِ وَقَالَ ع ش بِمَعْنَى أَوْ أَه. فَوُدَّ: (أَوْ حَيَوَانٍ بِحَيَوَانٍ) أَيِ مُطْلَقًا وَإِنْ جَازَ بَلَعَهُ كَصِغَارِ السَّمَكِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَيِ مَا كَوَلَا أَوْ غَيْرِهِ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْحَيِّ وَقَوْلُهُ: كَصِغَارِ السَّمَكِ أَيِ وَالْجَرَادِ أَه. فَوُدَّ: (أَوْ النَّقْدَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَمَتِّنِ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَهُوَ فَاسِدٌ وَقَوْلُهُ نَعَمُ إِلَى الْمُتَمَتِّنِ وَقَوْلُهُ وَهُمَا فِيهِ وَقَوْلُهُ لِقُدْرَتِهِمَا إِلَى وَلَوْ قَبْضًا. فَوُدَّ: (أَيِ الثَّمَنِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَمَتِّنِ وَالْمُمَآثِلَةِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَهُوَ فَاسِدٌ. فَوُدَّ: (وَهُوَ فَاسِدٌ) وَفِي جُزْمِهِ بِالْفَسَادِ مَعَ احْتِمَالِ رُجُوعِ الضَّمِيرِ لِلطَّعَامِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَيِ إِنْ كَانَ الطَّعَامُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ جِنْسًا أَوْ لِلْمَذْكُورِ نَظَرًا ظَاهِرًا أَه سَم أَيِ أَوْ

فَوُدَّ: (إِنَّمَا يَصْلُحُ حِكْمَةً) يُفِيدُ أَنَّ مُجَرَّدَ عِلْمِ الْحِكْمَةِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ تَعْبُدِيًّا فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّ فِيهِ نَظْرًا ظَاهِرًا. فَوُدَّ: (وَهُوَ فَاسِدٌ) فِي الْجُزْمِ بِالْفَسَادِ مَعَ احْتِمَالِ رُجُوعِ الضَّمِيرِ لِلطَّعَامِ أَيِ إِنْ كَانَ الطَّعَامُ مِنْ

دُخُولُهُمَا فِي الرِّبَا وَاشْتَرَاكَ فِيهِ اشْتِرَاكَ مَعْنَوِيًّا كَتَمَرٍ مَعْقِلِيٍّ وَبَرْنِيٍّ وَخَرَجَ بِالْخَاصِّ الْعَامُّ كَالْحَبِّ وَبِمَا بَعْدَهُ الْأَدَقَّةُ فَإِنَّهَا دَخَلَتْ فِي الرِّبَا قَبْلَ طُرُقِ هَذَا الْاسْمِ لَهَا فِيهِ أَجْنَاثٌ كَأَصُولِهَا وَبِالْأَخِيرِ الْبَطِيخُ الْهِنْدِيُّ وَالْأَصْفَرُ فَإِنَّهُمَا جِنْسَانِ وَالتَّمْرُ وَالْجَوْزُ الْهِنْدِيَّانِ مَعَ التَّمْرِ وَالْجَوْزِ الْمَعْرُوفَيْنِ فَإِنَّ إِبْطَاقَ الْاسْمِ عَلَيْهِمَا لَيْسَ لِقَدْرِ مُشْتَرَاكِ بَيْنَهُمَا أَيْ لَيْسَ مَوْضِعًا لِحَقِيقَةِ وَاحِدَةٍ بَلْ لِحَقِيقَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ وَهَذَا الضَّابِطُ مَعَ أَنَّهُ أَوَّلَى مَا قِيلَ مُنْتَقِضٌ بِاللُّحُومِ وَالْأَبْيَانِ لِصِدْقِهِ عَلَيْهَا مَعَ أَنَّهَا أَجْنَاثٌ كَأَصُولِهَا (اشْتَرَطَ الْخُلُولُ) مِنَ الْجَانِبَيْنِ إِجْمَاعًا لِاشْتِرَاطِ الْمُقَابَضَةِ فِي الْخَبَرِ وَمَنْ لَزِمَهَا الْخُلُولُ غَالِبًا فَمَتَى اقْتَرَنَ بِأَحَدِهِمَا تَأْجِيلٌ وَلَوْ لِلْحَظَةِ فَحَلٌّ وَهُمَا فِي

الْمَغْقُودُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّعَامَيْنِ . قَوْلُهُ: (اشْتَرَاكَ مَعْنَوِيًّا) مَعْنَاهُ أَنَّ يَوْضَعَ اسْمَ لِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ تَحْتَهَا أَفْرَادٌ كَثِيرَةٌ كَالْقَنْحِ أَمَّا اللَّفْظِيُّ فَهُوَ مَا وُضِعَ فِيهِ اللَّفْظُ لِكُلِّ مِنَ الْمَعْنَى بِخُصُوصِهِ فَيَتَعَدَّدُ الْوَضْعُ بِتَعَدُّدِ مَعَانِيهِ كَالْأَغْلَامِ الشَّخْصِيَّةِ وَكَالْقُرَى فَإِنَّهُ وَضِعَ لِكُلِّ مِنَ الطَّهْرِ وَالْحَيْضِ أَحَدٌ ش . قَوْلُهُ: (كَتَمَرٍ مَعْقِلِيٍّ) تَأَمَّلْ انْطِبَاقَ الضَّابِطِ عَلَى ذَلِكَ سَمٍ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ أَيْ لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ حَدَثَ لَهُمَا بَعْدَ دُخُولِهِمَا فِي بَابِ الرِّبَا لِثُبُوتِ الرِّبَا فِيهِمَا بُسْرٍ أَوْ نَحْوِهِ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ مِنْ وَقْتِ دُخُولِهِمَا فِي بَابِ الرِّبَا جَمَعَهُمَا اسْمٌ خَاصٌّ كَالطَّلَعِ ثُمَّ الْخِلَالِ وَإِنْ اخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ أَحَدٌ ش . قَوْلُهُ: (كَتَمَرٍ مَعْقِلِيٍّ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ نَوْعٌ مِنَ التَّمْرِ مَعْرُوفٌ بِالْبُضْرَةِ وَغَيْرَهَا مَسْنُوبٌ إِلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ الصَّحَابِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَالْبَرْنِيُّ هُوَ ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ أَصْفَرٌ مُدَوَّرٌ وَاجِدَتْهُ بَرْنِيَّةٌ وَهُوَ أَجُودُ التَّمْرِ فَهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ أَهْ مُعْنَى عِبَارَةِ الْبُجَيْرِيِّ الْبَرْنِيُّ بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ نِسْبَةً لِشَخْصٍ يُقَالُ لَهُ رَأْسُ الْبَرْنِيَّةِ نَسَبٌ لَهُ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ غَرَسَ ذَلِكَ الشَّجَرَ أَح . قَوْلُهُ: (وَبِمَا بَعْدَهُ) هُوَ قَوْلُهُ: مِنْ أَوَّلِ الْخ . قَوْلُهُ: (هَذَا الْاسْمُ) أَيْ الدَّقِيقُ . قَوْلُهُ: (وَبِالْأَخِيرِ) هُوَ قَوْلُهُ: وَاشْتَرَاكَ فِيهِ اشْتِرَاكَ مَعْنَوِيًّا (وَقَوْلُهُ: الْبَطِيخُ الْهِنْدِيُّ) أَيْ الْأَخْضَرُ . قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُمَا جِنْسَانِ) عِلَّةٌ لِلْإِخْرَاجِ وَسَبَبٌ لِلْخُرُوجِ بِقَوْلِهِ: (فَإِنَّ إِبْطَاقَ الْاسْمِ) أَيْ الْبَطِيخِ وَالتَّمْرِ وَالْجَوْزِ (عَلَيْهِمَا) أَيْ عَلَى الْإِثْنَيْنِ مِنَ السَّتَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى التَّوْزِيعِ الْخ . قَوْلُهُ: (أَيْ لَيْسَ الْخ) أَيْ الْاسْمُ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ فَإِنَّ إِبْطَاقَ الْاسْمِ الْخ . قَوْلُهُ: (بَلْ لِحَقِيقَتَيْنِ) الْخ (أَيْ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَحَدٌ ش بَوْضِعَ مُسْتَقِلٍّ . قَوْلُهُ: (وَهَذَا الضَّابِطُ) أَيْ كُلُّ طَعَامَيْنِ جَمَعَهُمَا اسْمٌ خَاصٌّ الْخ . قَوْلُهُ: (أَوَّلَى مَا قِيلَ) أَيْ فِي ضَبْطِ اتِّحَادِ جِنْسِ الطَّعَامَيْنِ . قَوْلُهُ: (مُنْتَقِضٌ الْخ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ حَقِيقَةُ كُلِّ مِنَ الْأَبْيَانِ وَاللُّحُومِ مُخَالَفَةٌ لِغَيْرِهَا فَلَا يَكُونُ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَهُمَا مَعْنَوِيًّا ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ عَبْدِ الْحَقِّ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ وَلَكَ ادِّعَاءُ خُرُوجِهَا بِالْقَيْدِ الْأَخِيرِ أَنْتَهَى أَيْ بِقَوْلِهِ اشْتَرَاكَ فِيهِ الْخ أَحَدٌ ش . قَوْلُهُ: (لِاشْتِرَاطِ الْمُقَابَضَةِ) هُوَ مُسْتَنَدٌ إِجْمَاعًا أَحَدٌ ش . قَوْلُهُ: (وَمَنْ لَزِمَهَا) أَيْ الْمُقَابَضَةُ الْخُلُولُ وَفِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ قَدْ يُقَالُ لَا يَلْزَمُ إِرَادَةُ اللَّازِمِ أَهْ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْفَاعِلَ الشَّارِعَ إِذَا وَرَدَتْ مِنْهُ

الْجَانِبَيْنِ جِنْسًا أَوْ لِلْمَذْكُورِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ . قَوْلُهُ: (كَتَمَرٍ مَعْقِلِيٍّ) يَتَأَمَّلُ انْطِبَاقَ الضَّابِطِ عَلَى ذَلِكَ . قَوْلُهُ: (وَمَنْ لَزِمَهَا الْخُلُولُ) قَدْ يُقَالُ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ إِرَادَةُ اللَّازِمِ .

المجلس لم يصح (والمماثلة) مع العلم بها وكان فيها خلاف لبعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم انقضى وصار الإجماع على خلافه (والتقاضي) يعني القبض الحقيقي فلا يكفي نحو حوالة نعم يكفي هنا قبض من غير تقدير ومع استحقاق البائع للحبس وإن لم يفد صحة التصرف كما يأتي (قبل التفريق) حتى لو كان العوض معيناً كفى الاستقلال بقبضه ويكفي قبض وإرثهما في مجلس العقد بعد موتهما وهما فيه.....

تُحْمَلُ على الغالب فيه والأمور النادرة لا تُحْمَلُ عليها اهـ ع ش. قو: (والمماثلة مع العلم بها) أي حال العقد كما يؤخذ من قول المصنف الآتي ولو باع جزأاً إلخ ع ش.

قو: (سني): (والتقاضي) ولو اشترى من غيره نصفاً شائعاً من دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة دراهم صح ويسلمه البائع له ليقبض النصف ويكون نصفه الثاني أمانة في يده بخلاف ما لو كان له عليه عشرة دراهم فأعطاه عشرة فوجدت زائدة الوزن ضمن الزائد المعطي لأنه قبضه لنفسه فإن أقرضه البائع في صورة الشراء تلك الخمسة بعد أن قبضها منه فاشترى بها النصف الآخر من الدينار جاز كغيرها ولو اشترى كل الدينار من غيره بعشرة وسلمه منها خمسة ثم استقرضها ثم ردّها إليه عن الثمن بطل العقد في الخمسة الباقية كما رجّحه ابن المقيري في روضه لأن التصرف مع العاقد في زمن الخيار إجازة وهي مبطلّة فكأنهما تفرّقا قبل التقاضي نهايةً ومغني. قو: (حتى لو كان إلخ) غايةً مرتبةً على التقاض المفسر بما مر من قوله يعني القبض الحقيقي إلخ اهـ ع ش. قو: (نحو حوالة) من النحو الإبراء والضمان لكنه يبطل العقد بالحوالة والإبراء لتضمينهما الإجازة وهي قبل التقاضي مبطلّة للعقد وأما الضمان فلا يبطل العقد بمجرّده بل إن حصل التقاضي من العاقد في المجلس فذاك ولا بطل بالتفريق اهـ ع ش وقوله: وهي قبل التقاضي إلخ أي على مختار النهاية والمغني خلافاً للشارح كما يأتي. قو: (من غير تقدير) أي تقدير المقبوض بالكيل أو الوزن فالمعتبر في القبض هنا ما يتقل الضمان لا ما يفيد التصرف أيضاً لما يأتي أن قبض ما بيع مقدّراً لا يكون إلا بالتقدير كذا في شرح الرّوض (وقوله: ومع استحقاق البائع للحبس) أي حبس المبيع إلى أداء الثمن اهـ كردي.

قو: (سني): (قبل التفريق) شامل للتفريق سهواً أو جهلاً اهـ سم. قو: (قبض وإرثهما) أي ثم إن اتحد الوارث فظاهراً وإن تعدّد اعتبر مفارقة آخرهم ولا يضّر مفارقة بعضهم لقيام الجملة مقام المورث فمفارقة بعضهم كمفارقة بعض أعضاء المورث لمجلسه ولا بد من حصول الإقباض من الكل ولو ياذنهم لواحد يقبض عنهم فلو أقبض البعض دون البعض فيبني البطلان في حصّة من لم يقبض كما لو أقبض المورث بعض عوضه وتفرّقا قبل قبض الباقي اهـ ع ش. قو: (وهما فيه) أي يشترط وجود الوارث في المجلس عند موت المورث والأوجه وفقاً لما أفاده كلام الشيخ أبي علي أنه يكفي قبضها

قو: (قبل التفريق) شامل للتفريق سهواً أو جهلاً. قو: (وهما فيه) أي يشترط وجود الوارث في المجلس عند موت المورث والأوجه وفقاً لما أفاده كلام الشيخ أبي علي أنه يكفي قبضهما في مجلس

وَأَذُونِيهِمَا لَا غَيْرَهُمَا وَلَا سَيِّدًا وَمَوْكَلًّا لِأَنَّهُ يَقْبِضُ عَنْ نَفْسِهِ.....

فِي مَجْلِسِ عِلْمِهِمَا بِالْمَوْتِ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا عِنْدَ الْمَوْتِ فِي مَجْلِسِ مَوْتِ الْمَوْرَثِينَ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ لِأَنَّ الْمَوْتَ بِمَنْزِلَةِ الْإِكْرَاهِ عَلَى التَّقَرُّقِ وَهُوَ لَا يَضُرُّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فَغَيْبَةُ الْوَارِثِ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْمَوْتِ عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ بِمَنْزِلَةِ إِكْرَاهِهِ عَلَى مُفَارَقَةِ الْمَجْلِسِ فَإِذَا عَلِمَ كَانَ مَجْلِسُ عِلْمِهِ بِمَنْزِلَةِ مَجْلِسِ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَبْضِهِ قَبْلَ مُفَارَقَتِهِ بِأَنْ يُخْضَرَ الْمَغْقُودُ عَلَيْهِ إِلَيْهِ أَوْ قَبْضَ وَكِيلِهِ بِأَنْ يَوْكَلَ مَنْ يَقْبِضُ لَهُ فِي أَيْ مَوْضِعٍ كَانَ قَبْلَ مُفَارَقَتِهِ هُوَ مَجْلِسُ الْعِلْمِ قَالَهُ م ر وَالْإِكْتِفَاءُ بِقَبْضِ وَارِثَيْهِمَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ الْعَاقِدَانِ مَالِكَيْنِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَا وَكِيلَيْنِ وَبِقَبْضِ الْمَآذُونَيْنِ ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ الْعَاقِدَانِ مَالِكَيْنِ أَوْ إِذَنْ الْمَالِكَيْنِ لَهُمَا فِي التَّوَكُّلِ أَوْ سَاعَ لَهُمَا شَرْعًا هـ سَمَ وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ م ر فِي النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ وَاعْتَمَدَهُ ع ش هـ قَوْلُهُ: (وَأَذُونِيهِمَا) يُفِيدُ أَنَّ الْوَكِيلَ لَوْ إِذَنْ لِمَوْكَلِّهِ فِي الْقَبْضِ وَأَنَّ الْعَبْدَ الْمَآذُونَ لَهُ لَوْ إِذَنْ لِسَيِّدِهِ فِي الْقَبْضِ صَحَّ وَكُتِبَ عَلَيْهِ سَمَ مَا نَصَّهُ حَاصِلُ هَذَا الْكَلَامِ كَمَا تَرَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ قَبْضُ الْمَآذُونَيْنِ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْآذِنَيْنِ وَلَا يُشْتَرَطُ قَبْضُ الْوَارِثَيْنِ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْمَوْرَثَيْنِ الْمَيِّتِينَ فَمَا الْفَرْقُ فَلْيَتَأَمَّلِ انْتَهَى أَقُولُ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَوْرَثَ بِالْمَوْتِ خَرَجَ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْخِطَابِ مِنَ الْقَبْضِ وَعَدَمِهِ وَالتَّحَقُّ بِالْجُمَادَاتِ بِخِلَافِ الْآذِنِ (وَقَوْلُهُ: وَلَوْ سَيِّدًا) أَيِ بَغِيرِ إِذْنِ مِنَ الْعَبْدِ الْمَآذُونَ لَهُ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ السَّابِقُ وَلَوْ كَانَ حَاضِرًا مَجْلِسَ الْعَقْدِ هـ ع ش هـ قَوْلُهُ: (وَمَوْكَلًّا) أَيِ بَغِيرِ إِذْنِ الْوَكِيلِ هـ ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ كَالَّذِي قَبْلَهُ مَا لَمْ يَوْكَلْهُمَا الْعَبْدُ وَالْوَكِيلُ حَيْثُ كَانَ لَهُمَا التَّوَكُّلُ هـ هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ كُلًّا مِنْ

عِلْمِهِمَا بِالْمَوْتِ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا عِنْدَ الْمَوْتِ فِي مَجْلِسِ مَوْتِ الْمَوْرَثِينَ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ لِأَنَّ الْمَوْتَ بِمَنْزِلَةِ الْإِكْرَاهِ عَلَى التَّقَرُّقِ وَهُوَ لَا يَضُرُّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فَغَيْبَةُ الْوَارِثِ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْمَوْتِ عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ بِمَنْزِلَةِ إِكْرَاهِهِ عَلَى مُفَارَقَةِ الْمَجْلِسِ فَإِذَا عَلِمَ كَانَ مَجْلِسُ عِلْمِهِ بِمَنْزِلَةِ مَجْلِسِ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَبْضِهِ قَبْلَ مُفَارَقَتِهِ بِأَنْ يُخْضَرَ الْمَغْقُودُ عَلَيْهِ إِلَيْهِ أَوْ قَبْضَ وَكِيلِهِ بِأَنْ يَوْكَلَ مَنْ يَقْبِضُ لَهُ فِي أَيْ مَوْضِعٍ كَانَ قَبْلَ مُفَارَقَتِهِ هُوَ مَجْلِسُ الْعِلْمِ قَالَهُ م ر وَعِبَارَةُ شَرْحِهِ وَيَكْفِي قَبْضُ الْوَكِيلِ فِيهِ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا وَهُمَا بِالْمَجْلِسِ وَكَذَا قَبْضُ الْوَارِثِ مَعَ مَوْتِ مَوْرَثِهِ فِي الْمَجْلِسِ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوَارِثُ مَعَ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُكْرَهِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ فِي آخِرِ كَلَامِهِ لَهُ انْتَهَى وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ لِلشَّارِحِ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ عَكْسُ مَا ذَكَرَ وَالْإِكْتِفَاءُ بِقَبْضِ وَارِثَيْهِمَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ الْعَاقِدَانِ مَالِكَيْنِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَا وَكِيلَيْنِ وَبِقَبْضِ الْمَآذُونَيْنِ ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ الْعَاقِدَانِ مَالِكَيْنِ أَوْ إِذَنْ الْمَالِكَيْنِ لَهُمَا فِي التَّوَكُّلِ أَوْ سَاعَ لَهُمَا شَرْعًا وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَهَلْ مُفَارَقَةُ الْمَوْرَثِ الْمَيِّتِ قَبْلَ قَبْضِ الْوَارِثِ كَمُفَارَقَةِ الْمَوْكَلِّ قَبْلَ قَبْضِ الْوَكِيلِ وَكَمَا يَأْتِي أَنَّ الْفِرَاقَ كُرْهًا كَهُوَ اخْتِيَارًا أَوْ يُفَرَّقُ بِانْتِفَاءِ الْأَهْلِيَّةِ مِنْ أَصْلِهَا عَنْ الْمَيِّتِ فَسَقَطَ اخْتِيَارُ حُضُورِهِ بِخِلَافِ الْمُكْرَهِ وَنَحْوِهِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَكُلَّامُهُمْ يَمِيلُ لِلثَّانِي هـ.

هـ قَوْلُهُ: (وَأَذُونِيهِمَا الْخ) حَاصِلُ هَذَا الْكَلَامِ كَمَا تَرَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ قَبْضُ الْمَآذُونَيْنِ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْآذِنَيْنِ وَلَا يُشْتَرَطُ قَبْضُ الْوَارِثَيْنِ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْمَوْرَثَيْنِ الْمَيِّتِينَ مَعَ الْفَرْقِ فَلْيَتَأَمَّلِ.

قبل تفرُّقهما لا بعده لِقْدَرْتِهما على القبض قبل تفرُّقِ الآذِنَيْنِ بخلافِ الوارِث ولو قَبَضَا البعض صَحَّ فيه تفرُّقًا لِلصَّفَقَةِ.

(أو جِنْسَيْنِ كجَنْطَةِ وشَعِيرٍ جازَ التفاضُلُ) بينهما (واشْطَرَطَ الحُلُولُ) مِنَ الجانِبَيْنِ كما مرَّ (والتَّقَابُضُ) يعني القبض كما تَقَرَّرَ للخبرِ الصحيح أَنَّهُ ﷺ قال «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ يَدًا بِيَدٍ فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ» إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ أَيْ مُقَابَضَةً وَمِنْ لَازِمِهَا الْحُلُولُ غَالِبًا كَمَا بَلَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ «عَيْنًا بِعَيْنٍ» وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي اشْتِرَاطِ الْحُلُولِ وَمَا اقْتَضَاهُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْمُقَابَضَةِ وَلَوْ مَعَ اخْتِلَافِ الْعِلَّةِ أَوْ كَوْنِ أَحَدِ الْعَوَظَيْنِ غَيْرَ رِبَوِيٍّ غَيْرُ مُرَادٍ إِجْمَاعًا وَالْأَوَّلَانِ شَرْطَانِ لِلصَّحَّةِ ابْتِدَاءً وَالتَّقَابُضُ شَرْطٌ لِلصَّحَّةِ دَوَامًا وَمِنْ ثَمَّ ثَبَتَ فِيهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ نَعَمْ التَّفَرُّقُ هُنَا مَعَ الْإِكْرَاهِ مُبْطِلٌ.....

السَّيِّدُ وَالْمَوْكَلُّ يَقْبِضُ عَنْ نَفْسِهِ أَيْ لَا عَنْ الْعَاقِدِ ثُمَّ إِنْ حَصَلَ الْقَبْضُ مِنَ الْوَكِيلِ وَالْعَبْدِ فِي الْمَجْلِسِ اسْتَمَرَّتِ الصَّحَّةُ وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ التَّقَابُضِ بَطَلَ الْعَقْدُ اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (قَبْلَ تَفَرُّقِهِمَا) أَيْ الْعَاقِدَيْنِ الْآذِنَيْنِ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَمَا ذَوْنُهُمَا. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ الْجَانِبَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهْيَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيْ فِي قَوْلِهِ يَغْنِي الْقَبْضُ الْحَقِيقِيُّ الْخ. ٥. قَوْلُهُ: (سَوَاءٌ الْخ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إشارَةً إِلَى أَنَّ الْمُسَاوَاةَ فِي الْمِقْدَارِ حَقِيقَةٌ لِأَنَّ الْمُمَاطِلَةَ تَصْدُقُ بِهَا فِي الْجُمْلَةِ وَيَحْسَبُ الْحَزْرُ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (أَيْ مُقَابَضَةً الْخ) مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمَا اقْتَضَاهُ) أَيْ الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ كَوْنِ أَحَدِ الْعَوَظَيْنِ غَيْرَ رِبَوِيٍّ) فِي اقْتِضَائِهِ هَذَا نَظَرٌ لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَجْنَاسِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِهِذِهِ الْأَجْنَاسِ رِبَوِيَّةٌ سَمَ وَع ش وَرَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ اخْتِلَافِ الْعِلَّةِ) كَذَهَبٍ وَبُرٍّ اهـ سم. ٥. قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُرَادٍ) هَذَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى أَنَّ شُمُولَ الْعِبَارَةِ لِغَيْرِ الْمُرَادِ لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّتِهَا وَهَذَا مِمَّا يَنْفَعُ الْمُصَنِّفِينَ سَمَ عَلَى حَاجِ اهـ ع ش وَفِي إِطْلَاقِهِ تَأْمُلُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلَانِ) أَيْ الْحُلُولُ وَالْمُطَابَقَةُ وَفَوْهُ: (ثَبَتَ فِيهِ) أَيْ عَقْدُ الرَّبَا اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (مَعَ الْإِكْرَاهِ مُبْطِلٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَكَالْإِكْرَاهِ النَّسْيَانُ كَمَا فِي الْأُمِّ وَالْجَهْلُ كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ اهـ سم. ٥. قَوْلُهُ: (مُبْطِلٌ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمَغْنَى.

٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ اخْتِلَافِ الْعِلَّةِ) كَذَهَبٍ وَبُرٍّ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ كَوْنِ أَحَدِ الْعَوَظَيْنِ غَيْرَ رِبَوِيٍّ) فِي اقْتِضَائِهِ هَذَا نَظَرٌ لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَجْنَاسِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِهِذِهِ الْأَجْنَاسِ رِبَوِيَّةٌ. ٥. قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُرَادٍ الْخ) هَذَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى أَنَّ شُمُولَ الْعِبَارَةِ لِغَيْرِ الْمُرَادِ لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّتِهَا وَهَذَا مِمَّا يَنْفَعُ الْمُصَنِّفِينَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ ثَبَتَ فِيهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ) يَحْتَمِلُ أَنَّ وَجْهَ التَّعْلِيلِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ التَّقَابُضُ شَرْطًا لِأَصْلِ الصَّحَّةِ لَمْ يَتَأَتَّ التَّخْيِيرُ فِي الْمَجْلِسِ قَبْلَهُ وَكَانَ الْمُرَادُ وَمِنْ ثَمَّ ثَبَتَ فِيهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. قَوْلُهُ: (مَعَ الْإِكْرَاهِ مُبْطِلٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَكَالْإِكْرَاهِ النَّسْيَانُ كَمَا فِي الْأُمِّ وَالْجَهْلُ كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ انْتَهَى.

لِضَيْقِ بَابِ الرِّبَا بِخِلَافِ الْإِجَازَةِ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهَا حَاصِلُ الْمُعْتَمَدِ مِنْهُمَا مَتَى تَقَابُضًا بَعْدَهَا وَقَبْلَ التَّفَرُّقِ بَأَنَ دَوَامِ صِحَّتِهِ وَإِلَّا بَأَنَ بُطْلَانِهِ مِنْ حَيْثُ الْإِجَازَةُ فَعَلَيْهِمَا إِثْمٌ تَعَاطِي عَقْدِ الرِّبَا إِنْ تَفَرَّقَا عَنْ تَرَاضٍ فَإِنْ فَارَقَ أَحَدُهُمَا إِثْمٌ فَقَطْ (وَالطَّعَامُ) الَّذِي هُوَ بِاعْتِبَارِ قِيَامِ الطَّعْمِ بِهِ أَحَدُ الْعِلَتَيْنِ فِي الرِّبَا لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مَثَلًا بِمِثْلِ» وَتَعْلِيقُ الْحُكْمِ بِمُشْتَقٍّ إِذِ الطَّعَامُ بِمَعْنَى الْمَطْعُومِ يَدُلُّ عَلَى تَعْلُوقِهِ بِمَا مِنْهُ الْاِشْتِقَاقُ (مَا قُصِدَ لِلطَّعْمِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ مُصَدَّرُ طَعِمَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَيْ لَطْعِمَ الْآدَمِيَّ بِأَنَ يَكُونُ أَظْهَرُ مَقَاصِدِهِ تَنَاوُلَ الْآدَمِيِّ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ إِلَّا نَادِرًا

هـ فَوَدَّ: (لِضَيْقِ بَابِ الرِّبَا) الْبُطْلَانُ فِي ذَلِكَ هُوَ مَا نَقَّلَهُ السُّبْكِيُّ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ مَعَ الْإِكْرَاهِ م ر هـ سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَمَحَلُّ الْبُطْلَانِ بِالتَّفَرُّقِ إِذَا وَقَعَ بِالِاخْتِيَارِ فَلَا أَثَرَ لَهُ مَعَ الْإِكْرَاهِ عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَ تَفَرُّقَهُمَا حَيْثُ كَالْعَدَمِ خِلَافًا لِمَا نَقَّلَهُ السُّبْكِيُّ عَنِ الصَّيْمَرِيِّ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر فَلَا أَثَرَ لَهُ مَعَ الْإِكْرَاهِ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَضُرُّ مَعَ النُّسْيَانِ وَالْجَهْلِ وَبِهِ جَزَمَ سَم وَقَوْلُهُ: لِأَنَ تَفَرُّقَهُمَا الْإِخْ أَيِ ثَمَّ إِذَا زَالَ الْإِكْرَاهُ اغْتَبِرَ مَوْضِعُهُ سَم عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش هـ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْإِجَازَةِ الْإِخْ) اعْتَمَدَ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَالشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَسَمَّ أَنَّ الْإِجَازَةَ كَالْتَّفَرُّقِ وَإِنْ تَقَابُضًا بَعْدَهَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ هـ فَوَدَّ: (إِثْمٌ تَعَاطِي عَقْدَ الرِّبَا) يَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّهُ بِالنُّسْبَةِ لِلْمُشْتَرِي مَا لَمْ يَضْطُرَّ إِلَيْهِ فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ كَانَ الْإِثْمُ عَلَى الْبَائِعِ فَقَطْ وَلَا يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي الزِّيَادَةُ أَهْ ع ش هـ فَوَدَّ: (إِنْ تَفَرَّقَا عَنْ تَرَاضٍ) أَيِ مَعَ التَّذَكُّرِ وَالْعِلْمِ فَلَوْ تَفَرَّقَا سَهْوًا أَوْ جَهْلًا فَلَا إِثْمَ وَإِنْ بَطَلَ الْعَقْدُ أَيْضًا وَإِنْ تَفَرَّقَا مَعَ سَهْوٍ أَحَدِهِمَا أَوْ جَهْلِهِ دُونَ الْآخَرِ إِثْمٌ الْآخَرُ فَقَطْ وَبَطَلَ الْعَقْدُ أَيْضًا أَهْ سَم قَالَ ع ش وَهَلَا جَعَلَ التَّفَرُّقُ قَائِمًا مَقَامَ التَّلَفُّظِ بِالْفُسْخِ حَيْثُ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ انْفُسَاخُ الْعَقْدِ فَيَكُونُ فُسْخًا حُكْمًا أَلْلَهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنْ تَفَرَّقَهُمَا عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا تَفَرَّقَا عَلَى نِيَّةِ بَقَاءِ الْعَقْدِ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَفَرَّقَا أَوْ أَحَدُهُمَا بِقَضْدِ الْفُسْخِ فَلَا إِثْمَ وَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ أَه هـ فَوَدَّ: (الَّذِي هُوَ) إِلَى قَوْلِهِ غَالِيًا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ إِذِ الطَّعَامُ بِمَعْنَى الْمَطْعُومِ هـ فَوَدَّ: (إِذِ الطَّعَامُ الْإِخْ) دَفَعَ بِهِ مَا يُقَالُ الطَّعَامُ اسْمُ عَيْنٍ فَلَا يَكُونُ مُشْتَقًّا هـ فَوَدَّ: (بِكَسْرِ الْعَيْنِ) قَالَ عَمِيرَةُ أَيِ فَالطَّعْمُ بِالضَّمِّ الْأَكْلُ وَأَمَّا بِالْفَتْحِ فَهُوَ مَا يُدْرَكُ بِالذُّوقِ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ أَهْ ع ش هـ فَوَدَّ: (بَأَنَ يَكُونُ أَظْهَرُ مَقَاصِدِهِ الْإِخْ) وَفَهْمٌ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى كَمَا فِي الْمُغْنَى مَا إِذَا لَمْ يُقْصَدَ إِلَّا لِتَنَاوُلِ الْآدَمِيِّ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا إِذَا قُصِدَ لِلتَّنَوُّعِ بَشَرُطِهِ الْآتِي هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ) أَيِ الْآدَمِيِّ إِلَّا نَادِرًا بَلْ أَوْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصْلًا لَكِنْ يَتَنَوَّلُ الْكَلَامُ فِي الْعِلْمِ بِكَوْنِ أَظْهَرُ مَقَاصِدِهِ الطَّعْمَ حَيْثُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْآدَمِيُّ إِلَّا نَادِرًا أَوْ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ أَصْلًا مِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ حَيْثُ الْمَنَافِعُ الَّتِي اشْتَمَلَ عَلَيْهَا كَكَوْنِهِ قَوْتًا فَيَعْلَمُ أَنَّ الْإِتْبَاتِ مِنْهُ هُوَ الْمَقْصُودُ فَلَا يَضُرُّ

هـ فَوَدَّ: (لِضَيْقِ بَابِ الرِّبَا) الْبُطْلَانُ فِي ذَلِكَ هُوَ مَا نَقَّلَهُ السُّبْكِيُّ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ مَعَ الْإِكْرَاهِ م ر هـ

هـ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْإِجَازَةِ) الَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْإِجَازَةَ كَالْتَّفَرُّقِ وَإِنْ تَقَابُضًا بَعْدَهَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ هـ فَوَدَّ: (إِنْ تَفَرَّقَا عَنْ تَرَاضٍ) أَيِ مَعَ التَّذَكُّرِ وَالْعِلْمِ فَلَوْ تَفَرَّقَا سَهْوًا أَوْ جَهْلًا فَلَا إِثْمَ وَإِنْ بَطَلَ الْعَقْدُ أَيْضًا وَإِنْ تَفَرَّقَا مَعَ سَهْوٍ أَحَدِهِمَا أَوْ جَهْلِهِ دُونَ الْآخَرِ إِثْمٌ الْآخَرُ فَقَطْ وَبَطَلَ الْعَقْدُ أَيْضًا.

كالبَلُوطِ أو شارَكَه فيه البهائم غالبًا.

(تنبيه) في عبارته هذه دَوْرٌ لِتَوْقُفٍ مَعْرِفَةِ الطَّعَامِ عَلَى الطَّعْمِ مَعَ رُجُوعِهِمَا لِمَعْنَى وَاحِدٍ وَقَدْ يَحِلُّ بَأَنْ يُرَادَ بِالطَّعَامِ أَفْرَادُهُ الَّتِي يَجْرِي فِيهَا الرِّبَا أَيْ وَالْأَعْيَانُ الرَّبَوِيَّةُ مَا قُصِدَتْ لَطَّعْمِ الْآدَمِيِّ (اقتيأتا) كَبُرٌ وَجُمُصٍ وَمَاءٍ عَذِبٍ إِذْ لَا يَتَمُّ الْاِقْتِيَاثُ إِلَّا بِهِ وَتَسْمِيَّتُهُ طَعَامًا جَاءَتْ فِي الْكِتَابِ وَالشُّنَّةُ قِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ مَا يَنْسَاغُ وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ مَلُوحَةٌ لِيُخْرَجَ مَاءُ الْبَحْرِ فَقَطْ فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يُتَّجِهَ إِنْطِاقُهُ بِعُرْفِ بَلَدِ الْعَقْدِ. (أَوْ تَفَكُّهًا) كَتَمَرٍ وَزَبِيبٍ وَتَيْنٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُقْصَدُ بِهِ تَأْذُمٌ أَوْ

فِي كَوْنِهِ مَقْصُودًا لِلْآدَمِيِّ اخْتِصَاصُ الْبِهَائِمِ بِهِ أَوْ غَلَبَةُ تَنَاوُلِهَا لَهُ اهـ ع ش.

■ فَوُدَّ: (كالبَلُوطِ) أَيْ كَتَمَرِهِ عَلَى وَزَانِ تَنَوُّرِ شَجَرٍ لَهُ تَمَرٌ يُشْبِهُ الْبَلَحَ فِي الصُّورَةِ بَارِضِ الشَّامِ كَانُوا يَتَنَاتَوْنَ تَمَرَهُ قَدِيمًا وَهُوَ الْمَعْرُوفُ الْآنَ بِتَمَرِ الْفَوَادِ اهـ بِجَيْرِمِي عِبَارَةٌ ع ش وَهُوَ أَيْ الْبَلُوطُ الْمَعْرُوفُ الْآنَ بِتَمَرِ الْفَوَادِ وَهُوَ يُشْبِهُ الْبَلَحَ فِي الصُّورَةِ اهـ. ■ فَوُدَّ: (أَوْ شارَكَه فيه البهائم غالبًا) قَدْ يُخَالِفُ قَوْلَهُ الْآتِي إِلَّا إِنْ غَلَبَ تَنَاوُلُ الْبِهَائِمِ لَهُ عَلَى الْأَوْجِهَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَا هُنَا فِيمَا إِذَا قُصِدَ لِتَنَاوُلِ الْآدَمِيِّ فَقَطْ وَمَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا قُصِدَ لِلتَّوَعُّنِ اهـ سَمِ وَسَيَاتِي عَنِ الْمُعْنَى خِلَافُهُ. ■ فَوُدَّ: (لِتَوْقُفِ الْإِنْحِ) هَذَا لَا يَكْفِي فِي الدَّوْرِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ تَوْقُفِ الطَّعْمِ عَلَى الطَّعَامِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ اهـ سَمِ وَقَدْ يُجَابُ بَأَنْ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ كِفَايَةِ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي الدَّوْرِ التَّقْدِمِيِّ وَكَلَامُ الشَّارِحِ فِي الدَّوْرِ الْمَعْنِيِّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ مَعَ رُجُوعِهِمَا لِمَعْنَى وَاحِدٍ وَكَمَا يَبْطُلُ التَّعْرِيفُ بِالْأَوَّلِ كَتَّعْرِيفِ الْعِلْمِ بِعَدَمِ الْجَهْلِ كَذَلِكَ يَبْطُلُ بِالثَّانِي كَتَّعْرِيفِ الْأَبِ بِمَا يَشْتَمِلُ عَلَى الْإِبْنِ إِذْ يُشْتَرَطُ فِي التَّعْرِيفِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا قَبْلَ الْمُعَرَّفِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ. ■ فَوُدَّ: (وَقَدْ يَحِلُّ الْإِنْحِ) يُحِلُّهُ أَيْضًا الْحَمْلُ عَلَى التَّعْرِيفِ اللَّفْظِيِّ وَهَلْ يَرُدُّ عَلَى جَوَابِهِ أَنَّ الْأَعْيَانَ الرَّبَوِيَّةَ أَعْمٌ مِمَّا قُصِدَ لَطَّعْمِ الْآدَمِيِّ فَكَيْفَ تُفَسَّرُ بِهِ فَإِنْ اُعْتَبِرَ فِيهَا مَعْنَى الْمَطْعُومِيَّةِ جَاءَ الْمَحْذُورُ اهـ سَمِ وَقَدْ يُجَابُ بِجَوَازِ التَّعْرِيفِ بِالْأَخْصِ فِي الرَّسْمِ النَّاقِصِ فِيمَا يَحْصُلُ بِهِ الْغَرَضُ وَيَأْنِ يَكُونَ الْمُعْتَبَرُ فِيهَا مَعْنَى لَيْسَتْ بِتَقْدِيرٍ لَا مَعْنَى الْمَطْعُومِيَّةِ. ■ فَوُدَّ: (كَبُرٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَأَدَقَّةِ الْأَصُولِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَلَدُ الْعَقْدِ وَقَوْلُهُ: أَوْ مَخْتَوِمٌ إِلَى وَدْهَنْ الْإِنْحِ. ■ فَوُدَّ: (إِلَّا بِهِ) أَيْ بِالْمَاءِ. ■ فَوُدَّ: (بِعُرْفِ بَلَدِ الْعَقْدِ) وَالْمُرَادُ بِبَلَدِ الْعَقْدِ مَحَلَّتُهُ بَلَدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهَا وَفِي سَمِ عَلَى حَجِّ قَوْلِهِ: بَلَدُ الْعَقْدِ أَيْ وَإِنْ لَزِمَ أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ رَبَوِيًّا فِي بَلَدٍ

■ فَوُدَّ: (أَوْ شارَكَه فيه البهائم غالبًا) قَدْ يُخَالِفُ قَوْلَهُ الْآتِي إِلَّا إِنْ غَلَبَ تَنَاوُلُ الْبِهَائِمِ لَهُ عَلَى الْأَوْجِهَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَا هُنَا فِيمَا إِذَا قُصِدَ لِتَنَاوُلِ الْآدَمِيِّ فَقَطْ وَمَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا قُصِدَ لِلتَّوَعُّنِ. ■ فَوُدَّ: (لِتَوْقُفِ الْإِنْحِ) هَذَا لَا يَكْفِي فِي الدَّوْرِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ تَوْقُفِ الطَّعْمِ عَلَى الطَّعَامِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ. ■ فَوُدَّ: (وَقَدْ يَحِلُّ) يُحِلُّهُ أَيْضًا الْحَمْلُ عَلَى التَّعْرِيفِ اللَّفْظِيِّ وَقَدْ يَمْنَعُ تَوْقُفُ مَعْرِفَةِ الطَّعْمِ عَلَى مَعْرِفَةِ الطَّعَامِ وَمَعَ ذَلِكَ أَيْنَ الدَّوْرُ وَهَلْ يَرُدُّ عَلَى جَوَابِهِ أَنَّ الْأَعْيَانَ الرَّبَوِيَّةَ أَعْمٌ مِمَّا قُصِدَ لَطَّعْمِ الْآدَمِيِّ فَكَيْفَ تُفَسَّرُ بِهِ فَإِنْ اُعْتَبِرَ فِيهَا مَعْنَى الْمَطْعُومِيَّةِ جَاءَ الْمَحْذُورُ. ■ فَوُدَّ: (بَلَدُ الْعَقْدِ) أَيْ وَإِنْ لَزِمَ أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ رَبَوِيًّا فِي بَلَدٍ وَغَيْرِ رَبَوِيٍّ فِي آخَرَ وَلَا يَخْلُو عَنْ غَرَابَةِ وَنَظَرٍ.

تَحَلُّ أَوْ تَحْرُفُ أَوْ تَحْمُضُ كَسَائِرِ الْفَوَاكِهِ الْآتِي كَثِيرٌ مِنْهَا فِي الْإِيمَانِ وَالْبَقُولَاتِ (أَوْ تَدَاوِيًا) كَمِلْجٍ وَكُلِّ مُصْلِحٍ مِنَ الْأَبَازِيرِ وَالبَهَارَاتِ وَسَائِرِ الْأَدْوِيَةِ كَزَعْفَرَانٍ وَسَقْمُونِيَا وَطِينٍ أَرْمَنِيٍّ أَوْ مَحْتُومٍ وَزَعْمٍ تَنْجِيْسِهِ مَمْنُوعٌ وَذَهْنٍ نَحْوِ خِرُوعٍ وَوَرْدٍ وَلِبَانٍ وَصَمْغٍ وَحَبِّ حَنْظَلٍ لِلخَبِيرِ السَّابِقِ فَإِنَّهُ نَصٌّ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ بِذِكْرِ مِثْلِهَا كَالْمِلْجِ فَإِنَّهُ مُصْلِحٌ لِلْغِذَاءِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُصْلِحِ الْبَدَنِ إِذِ الْأَغْذِيَةُ لِحِفْظِ الصُّحَّةِ وَالْأَدْوِيَةُ لِرَدِّهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَتَنَاوَلَ الطَّعَامُ فِي الْإِيمَانِ الدَّوَاءَ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَاهُ فِي الْعُرْفِ الْمَبْنِيَّةُ هِيَ عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِقَصْدِ الْإِنِّحِ نَحْوِ خِرُوعٍ وَوَرْدٍ وَمَائِهِ وَعُودٍ وَصَنْدَلٍ وَعَنْبَرٍ وَمِسْكٍ وَجَلْدٍ وَإِنْ أَكَلَ تَبَعًا مَا لَمْ يُقْصَدِ لِلْأَكْلِ غَالِبًا وَذَهْنٌ نَحْوِ سَمَكٍ وَكَثَّانٍ وَحَبِّهِ وَخَشِيشٍ يُؤْكَلُ رَطْبًا كَقَتِّ رَطْبَانٍ وَعَنْبٍ مِمَّا يُؤْكَلُ وَلَا يُقْصَدُ تَنَاوُلُهُ لَهُ وَمَطْعُومٌ جَنْ كَعْظَمٍ وَإِنْ جَازَ لَنَا أَكْلُ طَرِيهِ الَّذِي يُسْتَلَذُّ بِهِ وَلَا يَضُرُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَمَطْعُومٌ بِهَائِمٍ إِنْ قُصِدَ لَطْعِمِهَا وَغَلَبَ تَنَاوُلُهَا لَهُ كَعَلْفٍ رَطْبٍ قَدْ يَتَنَاوَلُهُ الْآدَمِيُّ فَإِنْ قُصِدَ لِلنُّوْعَيْنِ فَرَبَوِيٌّ إِلَّا إِنْ غَلَبَ تَنَاوُلُ الْبِهَائِمِ لَهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ فَعَلِمَ مِنْ هَذَا كَقَوْلِنَا السَّابِقِ بَأَنَّهُ يَكُونُ أَظْهَرُ

وغير ربوي في آخر ولا يخلو عن غرابية ونظر اه أي فالأولى ما قاله م ر من أن المراد بالعرف العرف العام كأن يقال العذب ما يساغ عادة من غير نظر إلى محلة دون أخرى اه ع ش . فورد: (والبقولات) عطفت على سائر الفواكه . فورد: (كميلج) مائيا أو جبليا اه ع ش . فورد: (من الأبايزر) منها الحلبة اليابسة دون الخضراء كذا بهامش وعليه فمثلهما الكبر في التفصيل فيما يظهر اه ع ش .

فورد: (والبهارات) والبهار وزان سلام الطيب مضباح اه ع ش عبارة الكردية البهار ثبت طيب الرائحة والطين الأرميني نسبة إلى إزمينية بكسر الهمزة وتخفيف الياء قرينة بالزوم والطين المختوم نوع من الطين يؤكل للتداوي كالأرميني اه . فورد: (خروع) على وزان مفرد . فورد: (وورد ولبان إلخ) عطفت على خروع اه ع ش . فورد: (فإنه نص إلخ) عبارة النهاية والمغني فإنه نص فيه على الثبر والشعير والمقصود منهما الثقوت فالحق بهما ما في معناهما كالأرز والذرة وعلى الثمر والمقصود منه التفكه والتأدّم فالحق به ما في معناه كالتين والزبيب وعلى المِلْجِ فالحق به ما في معناه كالمضطكى والسقمونيا اه .

فورد: (وورد ومائه إلخ) ولم يثبت على حكم بقية المياه والظاهر أنها ربوية لأنها تقصد للتداوي اه ع ش . فورد: (ما لم يقصد للأكل غالبا) يقتضي أنه لو كان بمحل يقصد للأكل غالبا كان ربويا أي في ذلك المحل اه سيد عمر أي وهو مشكّل كما مرّ عن سم ويأتي عن ع ش . فورد: (وقضبان عنب) أي أطرافها ومثلها ورقه ومثلها أيضا أطراف قضبان العصفور اه ع ش . فورد: (مما يؤكل) بيان لنحو خروع إلخ .

فورد: (ومطعموم جن) وقوله: (ومطعموم بهائم) مخطوفان على قوله نحو خروع . فورد: (كعلف رطب) أي كالبرسيم اه ع ش . فورد: (كقولنا السابق إلخ) لكن قد يقال قوله: السابق المذكور يقتضي

فورد: (كقولنا السابق إلخ) لكن قد يقال قوله: السابق المذكور يقتضي الربا فيما غلب تناول البهائم له أيضا حيث كان بالنسبة للآدمي أظهر مقاصده الأكل بل صرح به فيما سبق بقوله أو شاركه فيه البهائم

مقاصده إلى آخره أن الفول ربوي بل قال بعض الشارحين إن النص على الشعير يفهمه لأنه في معناه (وأدقة الأصول المختلفة الجنس وخلولها وأدهائها أجناس) لأنها فروغ أصول مختلفة ربوية فأعطيت حكم أصولها ثم كل خلين لا ماء فيهما واتحد جنسهما يشترط فيهما المماثلة وكل خلين فيهما ماء لا يباع أحدهما بالآخر مطلقاً لأنهما من قاعدة مد عجوة وكل خلين في أحدهما ماء إن اتحد الجنس لم يبع أحدهما بالآخر لمنع الماء المماثلة ولا يبع وخرج

الربا فيما غلب تناول البهائم له أيضاً حيث كان بالنسبة للأدمي أظهر مقاصده الأكل بل صرح به فيما سبق بقوله أو شاركه فيه البهائم غالباً فكيف مع ذلك قوله: هنا إلا إن غلب الخ فليتأمل إلا أن يجاب بأن ما تقدم فيما إذا قصد للأدمي أي فقط فلا تضر مشاركة البهائم وإن غلبت وما هنا فيما إذا قصد لهما فلا تضر مشاركة البهائم ثم إلا إن غلبت اه سم قال المغني ولا ربا فيما غلب تناول البهائم له وإن قصد للأدميين كما قاله الماوردي وجرى عليه الشارح وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين أما إذا كان على حد سواء فالأصح ثبوت الربا فيه اه وقوله: كما قاله الماوردي اعتمدته الشويزي والحفني وقوله: بعض المتأخرين شاملاً للشرح والنهاية. ه قوله: (أن الفول ربوي الخ) وما ذكره بعضهم من المشاحة في كون الفول مما غلب تناول البهائم له مخمول على بلاد غلب فيها لثلاث خالف كلام الأصحاب اه نهاية وقولها من المشاحة في كون الخ أي من المنازعة في ربوية الفول لسبب كون الخ قال ع ش قوله: م ر مخمول الخ يؤدي إلى أن الشيء يكون ربوياً في بلد دون أخرى وهو مشكل وقد مر عن سم أنه لا يخلو عن غرابة ونظر اه وقد يحمل كلامه على أن هذا في مقابلة ما ذكره بعضهم من المشاحة على معنى أن غلبة تناول البهائم للفول ممنوعة ولئن سلم ذلك فما استندت إليه من الغلبة إنما هو في بعض البلاد ولا اغتبار لذلك وحيث فالقول ربوي دائماً اه. وفي البجيرمي عن البرماوي والبن ربوي لأنه إما للثقة أو للتداوي وكل منهما داخل في المطعوم اه. ه قوله: (لأنها فروغ) إلى قول المتن والمماثلة في المغني إلا قوله وبحت إلى المتن وإلى قول المتن ولو باع في النهاية إلا قوله ككوز إلى وبين وقوله: ويظهر إلى المتن. ه قوله: (فيهما ماء) أي عذب رشدي وع ش عبارة السيد عمر أي عذب فلو اختلف الجنس فلا مانع فيما يظهر حيث كان الماء غير عذب اه. ه قوله: (مطلقاً) أي اتحد جنسهما أو لا اه ع ش.

ه قوله: (مد عجوة) أي ودرهم. ه قوله: (في أحدهما ماء) يظهر أخذاً من التعليل الآتي بقوله لمنع الماء الخ ربوياً كان الماء أو لا خلافاً لما في ع ش من تخصيصه بالربوي ثم رأيت عبارة المغني تدل على ما قلت وهي وأعلم أن كل خلين لا ماء فيهما واتحد جنسهما اشترط التماثل وإلا فلا وكل خلين فيهما ماء لا يباع أحدهما بالآخر إن كانا من جنس وإن كانا من جنسين وقلنا الماء العذب ربوي وهو الأصح كما مر لم يجز وإلا جاز وإن كان في أحدهما وهما جنسان كمخل العنب بخل التمر جاز لأن الماء في أحد

غالباً فكيف مع ذلك قوله: هنا إلا إن غلب الخ فليتأمل إلا أن يجاب بأن ما تقدم فيما إذا قصد للأدمي فلا تضر مشاركة البهائم وإن غلبت وما هنا فيما إذا قصد لهما فلا تضر مشاركة البهائم إلا إن غلبت.

بالمُخْتَلِفَةِ الْجِنْسِ الْمُتَّحِدَةِ الْجِنْسِ كَأَدِقَّةِ أَنْوَاعِ الْبَرِّ فِي جِنْسٍ وَاحِدٍ وَأَدَهَانُهَا دُهْنٌ نَحْوِ الْوَرْدِ
وَالْبَنْفَسِجِ فَكُلُّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ لِأَنَّ أَصْلَهَا الشَّيْرَجُ وَقَوْلُ شَارِحٍ يَجُوزُ بَيْعُ دُهْنِ الْبَنْفَسِجِ بِدُهْنِ
الْوَرْدِ مُتَّفَاضِلًا يَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى دُهْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ طَبِئًا بِهِمَا وَإِنْ لَمْ يُعْهَدْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الشَّيْرَجِ.
(وَاللُّحُومُ وَالْأَلْبَانُ) وَالْأَسْمَاكُ وَالْبَيْوُضُ كُلُّ مِنْهَا (كَذَلِكَ) أَيِ أَجْنَاسٍ (فِي الْأَطْهَرِ) كَأَصُولِهَا
فَيَجُوزُ بَيْعُ لَحْمٍ أَوْ لَبَنٍ الْبَقْرِ بِلَحْمٍ أَوْ لَبَنٍ الضَّانِ مُتَّفَاضِلًا وَلَحْمٍ وَلَبَنٍ الْجَوَامِيسِ مَعَ الْبَقْرِ أَوْ
الضَّانِ مَعَ الْمَعَزِ جِنْسٌ وَيَحْتَثُّ الزَّرْكَشِيُّ فِي مُتَوَلَّدٍ بَيْنَ جِنْسَيْنِ أَنَّهُ مَعَهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ فَيَحْرُمُ
بَيْعُ لَحْمِهِ بِلَحْمٍ كُلِّ احْتِيَاطًا لِأَبَابِ الرُّبَا (وَالْمُمَاثَلَةُ تَعْتَبَرُ فِي الْمَكِيلِ).....

الظَّرْفَيْنِ وَالْمُمَاثَلَةُ بَيْنَ الْخَلْقَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ اهـ. قُود: (وَالْبَنْفَسِجِ) كَسَفَرَجَلٍ. قُود: (فَكُلُّهَا
جِنْسٌ وَاحِدٌ لِإِنْخ) وَمَعَ كَوْنِهَا جِنْسًا وَاحِدًا لَا نَقُولُ يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ مُطْلَقًا بَلْ فِيهِ تَفْصِيلٌ ذَكَرَهُ فِي
الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ بِقَوْلِهِ وَيَضُرُّ مَا أَيِ سَمِسِمٍ رُبِّيَ بِالطَّبِيبِ مِنْ وَرْدٍ وَيَنْفَسِجُ وَيَلُوفَرُ وَنَحْوِهَا دُهْنُهُ بَانَ
اسْتُخْرِجَ مِنْهُ ثُمَّ طُرِحَتْ فِيهِ أَوْرَاقُ الطَّبِيبِ فَلَا يُبَاعُ بِمِثْلِهِ لِأَنَّ اخْتِلَافَهَا بِهِ يَمْنَعُ مَعْرِفَةَ التَّمَاثُلِ لَا إِنْ رُبِّيَ
بِالطَّبِيبِ سَمِسِمُهُ أَيِ سَمِسِمِ الدُّهْنِ بَانَ طُرِحَ فِي الطَّبِيبِ ثُمَّ اسْتُخْرِجَ مِنْهُمْ الدُّهْنُ فَلَا يَضُرُّ قِيَاغُ بِمِثْلِهِ
انْتَهَى اهـ سم. قُود: (الشَّيْرَجُ) وَهُوَ يَفْتَحُ الشَّيْنِ عَلَى وَرْدَانٍ جَفَرٍ مُعَرَّبٍ شِيرِهِ وَهُوَ دُهْنُ السَّمِسِمِ وَرُبَّمَا
قِيلَ لِلدُّهْنِ الْأَبْيَضِ وَلِلْعَصِيرِ قَبْلَ أَنْ يَتَغَيَّرَ شَيْرَجٌ تَشْبِيهًا بِهِ لِصِفَاتِهِ مُضَابَحٌ اهـ ع ش. قُود: (دُهْنَيْنِ) أَيِ
كَشَيْرَجٍ وَرَبِيٍّ أَقُولُ وَالْمَعْرُوفُ الْمَسْمُوعُ مِنْ جُلَابِ دُهْنِ الْوَرْدِ أَنَّ الْقِسْمَ الْعَالِيَّ يَخْرُجُ مِنْ نَفْسِ الْوَرْدِ
مِنْ غَيْرِ طَرَجِهِ فِي شَيْءٍ أَوْ طَرَجَ شَيْءٍ فِيهِ مِنْ نَحْوِ السَّمِسِمِ أَوْ شَيْرَجِهِ وَعَلَيْهِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورُ
ظَاهِرٌ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَيْثُ يُدْرِكُ لَيْسَ رِبَوِيًّا. قُود: (فَيَجُوزُ بَيْعُ لَحْمٍ أَوْ لَبَنٍ الْبَقْرِ لِإِنْخ) وَلَيْسَ مِنَ الْبَقْرِ الْبَقْرُ
الْوَحْشِيُّ لِأَنَّ الْوَحْشِيَّ وَالْإِنْسِيَّ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ جِنْسَانِ أَهْ نِهَآيَةُ زَادِ الْمُغْنِيِّ وَالسُّمُوكُ الْمَعْرُوفَةُ
جِنْسٌ وَبَقَرُ الْمَاءِ وَغَنَمُهُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَيَوَانَاتِ الْبَحْرِ أَجْنَاسٌ أَمَّا الطُّيُورُ فَالْعَصَافِيُّ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا
جِنْسٌ وَالْبَطُوطُ جِنْسٌ وَكَذَا أَنْوَاعُ الْحَمَامِ عَلَى الْأَصَحِّ اهـ. قُود: (أَوْ الضَّانِ لِإِنْخ) عَطَفَ عَلَى
الْجَوَامِيسِ لِإِنْخ. قُود: (جِنْسٌ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَلَحْمٌ لِإِنْخ وَفِي التَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَالْكَبْدُ وَالطَّحَالُ وَالْقَلْبُ
وَالْكَرْشُ وَالرَّئَةُ وَالْمُخُّ أَجْنَاسٌ وَلَوْ مِنْ حَيَوَانٍ وَاحِدٍ لِاخْتِلَافِ أَسْمَائِهَا وَصِفَاتِهَا وَشَحْمُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ
وَاللِّسَانُ وَالرَّأْسُ وَالْأَكَارِغُ أَجْنَاسٌ أَيِ وَلَوْ مِنْ حَيَوَانٍ وَاحِدٍ أَيْضًا وَالْجَرَادُ لَيْسَ بِلَحْمٍ أَيِ مَا دَامَ حَيًّا
قِيَاغُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مُتَّفَاضِلًا وَالْبَطِخُ الْأَضْفَرُ وَالْأَخْضَرُ وَالْخِيَارُ وَالْقَتَا أَجْنَاسٌ أَهْ بِزِيَادَةٍ مِنْ ع ش.

قُود: (فَكُلُّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ لِأَنَّ أَصْلَهَا الشَّيْرَجُ) وَمَعَ كَوْنِهَا جِنْسًا وَاحِدًا لَا نَقُولُ يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ
مُطْلَقًا بَلْ فِيهِ تَفْصِيلٌ ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ بِقَوْلِهِ وَيَضُرُّ مَا أَيِ سَمِسِمٍ رُبِّيَ بِالطَّبِيبِ مِنْ وَرْدٍ وَيَنْفَسِجُ
وَيَلُوفَرُ وَنَحْوِهَا دُهْنُهُ بَانَ اسْتُخْرِجَ مِنْهُ ثُمَّ طُرِحَتْ فِيهِ أَوْرَاقُ الطَّبِيبِ فَلَا يُبَاعُ بِمِثْلِهِ لِأَنَّ اخْتِلَافَهَا بِهِ يَمْنَعُ
مَعْرِفَةَ التَّمَاثُلِ لَا إِنْ رُبِّيَ بِالطَّبِيبِ سَمِسِمُهُ أَيِ سَمِسِمِ الدُّهْنِ بَانَ طُرِحَ فِي الطَّبِيبِ ثُمَّ اسْتُخْرِجَ مِنْهُ الدُّهْنُ
فَلَا يَضُرُّ قِيَاغُ بِمِثْلِهِ انْتَهَى .

كلوز في قشره أو لا نعم محله إن لم يختلف قشره على الأوجه ولبن سائر أنواعه وإن تفاوت بعضها وزناً كخليط برائب كالبر الصلب بالرخو وحب وتمير وخل وعصير ودُهْن مائع لا جامد على الأوجه نعم قطع الملح الكبار المتجافية في المكيال موزونة وإن أمكن سحقها (كيلاً) ولو بما لا يعتاد كقصعة.

(و) في (الموزون) كنفيد وعسل ودُهْن جامد وما يتجافى في المكيال (وزناً) ولو بقَبْآنٍ لِلنَّصِّ على ذلك في الخبر الصحيح فلا يجوز بيع بعض موزون ببعضه كيلاً وهو ظاهر ولا عكسه وإن كان أضبط لأن الغالب في باب الرِّبَا التَّعَبُّدُ ومن ثم كفى الوزن بالماء في نحو الزكاة وأداء المسلم فيه لا هنا ولا يضرب مع الاستواء في الكيل التفاوت وزناً ولا عكسه ويؤثر قليل نحو ثراب في وزن لا كيل (والمعتبر) في كون الشيء مكيلاً أو موزوناً (غالب عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله ﷺ) لظهور أنه اطلع عليه وأقره فلا عبرة بما أحدث بعده (وما جهل) كونه مكيلاً أو موزوناً أو كون الغالب فيه أحدهما في عهده ﷺ أو وجوده فيه بالحجاز أو علم وجوده بغيره أو تحذوته بعده أو عدم استعمالهما فيه أو الغالب فيه ولم يتعين أو نسي يُعتبر فيه عُرف الحجاز حالة البيع فإن لم يكن لهم عُرف فيه فإن كان أكبر جرمًا من التمر المعتدل فموزون جزمًا إذ لم يعلم في ذلك العهد الكيل في ذلك وإلا فإن كان مثله كاللوز أو

قود: (كلوز في قشره إلخ) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزناً واللوز باللوز كيلاً وإن اختلفت القشور كما يأتي في السلم م ر اه سم. قود: (ولبن) إلى قوله ويظهر في المعنى. قود: (كالبز الصلب بالرخو) أي بأن جف ولم يتناه نضجه (وقوله: لا جامد) أي أما هو فالمعتبر فيه الوزن كما يأتي اه ع ش. قود: (جامد) راجع لكل من العسل والدُهْن اه ع ش. قود: (ومن ثم كفى الوزن إلخ) عبارة المعنى ويكفي الوزن بالقَبْآنِ والتساوي بكفتي الميزان وإن لم يعرف قدر ما في كفة وقد يتأتى الوزن بالماء بأن يوضع شيء في ظرف ويلقى في الماء ويُنظر قدر غوصه لكنه ليس وزناً شرعياً ولا عرفياً فالظاهر كما في أصل الروضة أنه لا يكفي هنا وإن كفى في الزكاة وأداء المسلم فيه وإن قال البلقيني إنه أولى من القصعة اه.

قود (الش): (غالب عادة الحجاز) والحجاز مكة والمدينة واليمامة مدينة على أربع مراحل من مكة ومزحلتين من الطائف وأراها أي الثلاث كالتأنيف وجدة وخيبر والينبع انتهى متن المنهاج وشرحه للشارح م ر في باب الجزية اه ع ش. قود: (فيه) أي في عهده ﷺ. قود: (أو علم وجوده) أي في عهده ﷺ (بغيره) أي بغير الحجاز فقط. قود: (فموزون جزمًا) ومنه الليمون فالعبرة فيه بالوزن اه ع ش.

قود: (كلوز في قشره) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزناً واللوز باللوز كيلاً وإن اختلفت القشور كما سيأتي في السلم شرح م ر.

دُونَهُ فَأَمْرُهُ مُحْتَمَلٌ لَكِنْ قَاعِدَةٌ أَنَّ مَا لَمْ يُحَدَّ شَرْعًا يَحْكُمُ فِيهِ الْعُرْفُ قَضَتْ بِأَنَّهُ (يُرَاعَى فِيهِ عَادَةُ بَلَدِ الْبَيْعِ) حَالَةَ الْبَيْعِ فَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَالَّذِي يَظْهَرُ اعْتِبَارُ الْأَغْلَبِ فِيهِ فَإِنْ فُقِدَ الْأَغْلَبُ أَلْحَقَ بِالْأَكْثَرِ شَبْهًا فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ جَازَ فِيهِ الْكَثِيلُ وَالْوَزْنُ وَيَظْهَرُ فِي مُتَبَايَعَيْنِ بِطَرَفَيْنِ بَلَدَيْنِ مُحْتَلَمَيْنِ الْعَادَةُ التَّخْيِيرُ أَيْضًا.

(تَنْبِيهِ) قَوْلِي هُنَا كَاللُّوزِ تَبِعَتْ فِيهِ شَيْخُنَا وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ أَنَّهُ مَكِيلٌ لِأَنَّ الْمُرَادَ مُجَرَّدُ التَّمثِيلِ لِمُمَائِلِ جُرْمِ التَّمْرِ لَا غَيْرَ بِدَلِيلِ تَبِعِهِ لِلشَّيْخَيْنِ آخِرَ الْبَابِ عَلَى أَنَّهُ مَكِيلٌ (وَقِيلَ الْكَثِيلُ) لِأَنَّهُ الْأَغْلَبُ فِيمَا وَرَدَ (وَقِيلَ الْوَزْنُ) لِأَنَّهُ أَضْبَطُ (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ) لِلتَّسَاوِي (وَقِيلَ إِنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ) مَعْلُومٌ الْمِيعَارِ (اعْتَبِرْ) أَصْلُهُ فَعَلِيهِ ذَهْنُ السَّغْسِمِ مَكِيلٌ وَذَهْنُ اللُّوزِ موزُونٌ كَذَا وَقَعَ لِغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَاحِ وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ موزُونٌ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ خِلَافُهُ.

(وَالنَّقْدُ) أَيِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَيْنِ وَتَخْصِيصُهُ بِالْمَضْرُوبِ مَهْجُورٌ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ وَعِلَّةُ الرِّبَا فِيهِ جَوْهَرِيَّةُ الثَّمَنِ فَلَا رِبَا فِي الْفُلُوسِ وَإِنْ رَاجَتْ (بِالنَّقْدِ كَطَعَامٍ بِطَعَامٍ) فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فِي ذَهَبٍ بِمِثْلِهِ أَوْ فِضَّةٍ بِمِثْلِهَا تُعْتَبَرُ الثَّلَاثَةُ وَفِي أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ يُعْتَبَرُ شَرْطَانِ وَهَذَا يُسَمَّى صَرَفًا وَلَا فَرْقَ.....

☐ قَوْلُهُ: (فَالَّذِي يَظْهَرُ الْإِنْفَاقُ) يُتَأَمَّلُ ذَكَرَهُ عَلَى وَجْهِ الْبَحْثِ مَعَ كَوْنِهِ مَجْزُومًا بِهِ فِي الْعُبَابِ وَمَقُولٌ غَيْرُهُ اهـ
 سم. ☐ قَوْلُهُ: (يَحْكُمُ فِيهِ الْعُرْفُ) ظَاهِرٌ فِي أَنَّ اللَّغَةَ مُؤَخَّرَةٌ عَنِ الْعُرْفِ وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ ع ش.
 ☐ قَوْلُهُ: (بِطَرَفَيْنِ بَلَدَيْنِ) لَوْ تَبَايَعَا كَذَلِكَ شَيْئًا بِنَقْدٍ مَعَ اخْتِلَافِ نَقْدِ الْبَلَدَيْنِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ نَقْدُ بَلَدِ الْإِيجَابِ أَوْ الْقَبُولِ أَوْ يَجِبُ التَّعْيِينُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَالْأَقْرَبُ وَجُوبُ التَّعْيِينِ ع ش وَسَيِّدُ عَمْرٍ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمُرَادَ) أَيِ مُرَادَ الشَّيْخِ. ☐ قَوْلُهُ: (تَبِعَهُ) أَيِ الشَّيْخِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِيمَا وَرَدَ) أَيِ فِيهِ النَّصُّ اهـ نِهَآيَةً. ☐ قَوْلُهُ: (لِلتَّسَاوِي) أَيِ لِتَعَادُلِ وَجْهَيْهِمَا اهـ مَحَلِّي. ☐ قَوْلُهُ: (أَصْلُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَلَوْ بَاعَ فِي الْمُغْنِي.

☐ قَوْلُ (لِشَيْ): (وَالنَّقْدُ بِالنَّقْدِ) وَالْحِيلَةُ فِي تَمْلِكِ الرَّبْوِيِّ بِجَنْبِهِ مُتَّفَاضِلًا كَبَيْعِ ذَهَبٍ بِذَهَبٍ مُتَّفَاضِلًا أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ صَاحِبِهِ بِدَرَاهِمٍ أَوْ عَرَضٍ وَيَشْتَرِي مِنْهُ بِهَا أَوْ بِهِ الذَّهَبَ بَعْدَ التَّقَابُضِ فَيَجُوزُ وَإِنْ لَمْ يَتَقَرَّفَا وَلَمْ يَتَخَيَّرَا لَتَضَمَّنِ الْبَيْعُ الثَّانِي إِجَازَةَ الْأَوَّلِ بِخِلَافِهِ مَعَ الْأَجْنَبِيِّ أَوْ يُفَرِّضُ كُلُّ صَاحِبِهِ وَيَبْرُئُهُ أَوْ يَتَوَاهَبَا الْفَاضِلَ لِصَاحِبِهِ وَهَذَا جَائِزٌ إِذَا لَمْ يَشْرُطْ فِي بَيْعِهِ وَإِقْرَاضِهِ وَهَبْتَهُ مَا يَقَعْلُهُ صَاحِبُهُ وَإِنْ كَرِهَ قَضَاهُ مُغْنِي وَرَوْضٌ. ☐ قَوْلُهُ: (جَوْهَرِيَّةُ الثَّمَنِ) أَيِ عِزَّتُهُ وَشَرْفُهُ اهـ ع ش وَفِي عِبَارَةِ بَعْضِهِمْ كَوْنُهُ ثَمَنًا بِأَصْلِ خِلْقَتِهِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ رَاجَتْ) أَيِ فَيَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ مُتَّفَاضِلًا اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَهَذَا يُسَمَّى الْإِنْفَاقُ) أَيِ

☐ قَوْلُهُ: (فَالَّذِي يَظْهَرُ) يُتَأَمَّلُ ذَكَرَهُ عَلَى وَجْهِ الْبَحْثِ مَعَ كَوْنِهِ مَجْزُومًا بِهِ فِي الْعُبَابِ وَمَقُولٌ غَيْرُهُ قَوْلُهُ: إِنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ عُرْفُ الْجِجَارِ قَالَهُ الْمُتَوَلَّى لَكِنْ تَغْلِيلُ الْأَصْحَابِ السَّابِقِ يُخَالِفُهُ شَرْحُ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (بِطَرَفَيْنِ بَلَدَيْنِ) لَوْ تَبَايَعَا كَذَلِكَ شَيْئًا بِنَقْدٍ مَعَ اخْتِلَافِ نَقْدِ الْبَلَدَيْنِ فَهَلْ يُعْتَبَرُ نَقْدُ بَلَدِ الْإِيجَابِ أَوْ الْقَبُولِ أَوْ يَجِبُ التَّعْيِينُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهَذَا يُسَمَّى صَرَفًا) وَلَا فَرْقَ فِيمَا مَرَّ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِ الْعَوَاضِلِ مُعَيَّنَيْنِ أَوْ فِي الذَّمَّةِ قَالَ فِي

فيه وفيما مر بين كون العوضين مُعَيَّنَيْن أو في الذمة أو أحدهما مُعَيَّنًا والآخر في الذمة كبعثك هذا بما صفته كذا في ذمتك ثم يُعَيَّن ويقبض قبل التفريق ويجوز إطلاق الدرهم والدينار إذا كان في البلد غالب مُنْضَبِط لا بعثك ما بذمتك بما في ذمتي لأنه بيع ذين بدنين ولا نظر في هذا الباب لِتَمَيِّزِ أَحَدِ الْعُوضَيْنِ بزيادة قيمة ولا صنعة.

(ولو باع) طعاماً أو نقداً بجنسيه وقد ساواه في ميزان مثلاً ونقص عنه في أخرى أو (جزافاً) بتثليث الجيم (تخميناً) أي حَزْراً لِلتَّسَاوِي وإن غلب على ظنه ذلك بالاجتهاد (لم يصح وإن خرجا سواء) للجهل بالمماثلة حال العقد وخرج بتخميناً ما لو باع ضبرة بـ مثلاً صغرى بكيلها من كبرى أو ضبرة بأخرى مكائلة أو كيلاً بكيل أو ضبرة دراهم بأخرى موازنة أو وزناً بوزن

يَبْعُ التَّقْدِ بِالتَّقْدِ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ فِي التَّنْبِيهِ وَإِنْ اضْطَرَفَ رَجُلَانِ وَتَقَابَضَا فَوَجَدَ أَحَدُهُمَا بِمَا أَخَذَ عَيْنًا فَإِنْ وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى الْعَيْنِ وَرَدَّهُ انْفَسَخَ الْبَيْعُ وَلَمْ يَجْزِ اخْتِذُ الْبَدْلِ وَإِنْ كَانَ عَلَى عَوْضٍ فِي الذِّمَّةِ جَازَ أَنْ يَرُدَّ وَيَأْخُذَ بِدَلِّهِ وَيُطَالِبَ بِالْبَدْلِ قَبْلَ التَّفْرِيقِ وَبَعْدَ التَّفْرِيقِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَرُدُّ وَيَأْخُذُ بِدَلِّهِ وَالثَّانِي أَنَّهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَضِيَ بِهِ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ فَإِذَا رَدَّهُ انْفَسَخَ الْبَيْعُ انْتَهَى وَقَوْلُهُ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَرُدُّ وَيَأْخُذُ بِدَلِّهِ هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ لَكِنْ بِشَرْطِ قَبْضِ الْبَدْلِ قَبْلَ التَّفْرِيقِ فِي مَجْلِسِ الرَّدِّ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي شَرْحِهِ اهـ سَمِ.

• قَوْلُهُ: (فِيهِ وَفِيمَا مَرَّ) أَيِ فِي بَيْعِ التَّقْدِ بِالتَّقْدِ وَفِي بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ. • قَوْلُهُ: (مُعَيَّنَيْنِ) كَبِعْتُكَ أَوْ صَارَفْتُكَ هَذَا الدِّينَارَ بِهَذَا الدِّينَارِ أَوْ بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ • قَوْلُهُ: (أَوْ فِي الذِّمَّةِ) كَبِعْتُكَ أَوْ صَارَفْتُكَ دِينَارًا صِفَتُهُ كَذَا فِي ذِمَّتِي بَدِينَارٍ أَوْ بِعِشْرِينَ ذَهَبًا مِنَ الضَّرْبِ الْفُلَانِي فِي ذِمَّتِكَ اهـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (غَالِبَ الْخِ) أَيِ أَوْ تَقْدٌ وَاحِدٌ فَقَطْ. • قَوْلُهُ: (وَلَا نَظَرَ الْخِ) حَتَّى لَوْ اشْتَرَى بَدَنَانِيرَ دَهَبًا مَصْرُوعًا قِيمَتُهُ أضعافُ الدَّنَانِيرِ اغْتَبِرَتِ الْمُمَاطِلَةُ وَلَا نَظَرَ إِلَى الْقِيَمَةِ اهـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لِتَمَيِّزِ أَحَدِ الْعُوضَيْنِ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الدِّينَارَ الْمُسَخَّصَ وَالْإِبْرَاهِيمِيَّ لَوْ اسْتَوَيَا وَزَنًا جَازَ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ اهـ سَمِ. • قَوْلُهُ: (طَعَامًا) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَقَدْ يُعْتَبَرُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ إِلَى وَاعْلَمْ. • قَوْلُهُ: (بِتَثْلِيثِ الْجِيمِ) وَالْكَسْرِ أَفْصَحُ. • قَوْلُهُ: (بِالْاجْتِهَادِ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ بِالْإِخْبَارِ فَيَصِحُّ كَمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (لِلْجَهْلِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَقَدْ يُعْتَبَرُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ إِلَى وَاعْلَمْ. • قَوْلُهُ: (لِلْجَهْلِ بِالْمُمَاطِلَةِ الْخِ) وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْأَصْحَابِ الْجَهْلُ بِالْمُمَاطِلَةِ كَحَقِيقَةِ الْمَفَاضِلَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

التَّنْبِيهِ وَإِنْ اضْطَرَفَ رَجُلَانِ وَتَقَابَضَا وَوَجَدَ أَحَدُهُمَا بِمَا أَخَذَ عَيْنًا فَإِنْ وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى الْعَيْنِ وَرَدَّهُ انْفَسَخَ الْبَيْعُ وَلَمْ يَجْزِ اخْتِذُ الْبَدْلِ وَإِنْ كَانَ عَلَى عَوْضٍ فِي الذِّمَّةِ جَازَ أَنْ يَرُدَّ وَيُطَالِبَ بِالْبَدْلِ قَبْلَ التَّفْرِيقِ وَبَعْدَ التَّفْرِيقِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَرُدُّ وَيَأْخُذُ بِدَلِّهِ وَالثَّانِي أَنَّهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَضِيَ بِهِ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ فَإِذَا رَدَّهُ انْفَسَخَ الْبَيْعُ اهـ وَقَوْلُهُ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَرُدُّ وَيَأْخُذُ بِدَلِّهِ هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ لَكِنْ بِشَرْطِ قَبْضِ الْبَدْلِ قَبْلَ التَّفْرِيقِ فِي مَجْلِسِ الرَّدِّ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي شَرْحِهِ. • قَوْلُهُ: (لِتَمَيِّزِ أَحَدِ الْعُوضَيْنِ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الدِّينَارَ الْمُسَخَّصَ وَالْإِبْرَاهِيمِيَّ لَوْ اسْتَوَيَا وَزَنًا جَازَ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ.

فَيَصِحُّ إِنْ تَسَاوَايَا وَإِلَّا فَلَا وَيَكْفِي قَبْضُهُمَا قَبْلَ كَيْلِهِمَا وَوَزْنُهُمَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَمَا لَوْ عَلِمَا وَلَوْ بِإِخْبَارِ ثَالِثٍ لَهَا أَوْ أَحَدِهِمَا لِلْآخِرِ وَقَدْ صَدَّقَهُ تَمَائُلُهُمَا قَبْلَ الْبَيْعِ ثُمَّ تَبَايَعَا وَتَقَابَضَا جُزْأً فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ قَبْلَ الْبَيْعِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عَلِمِهِمَا بِذَلِكَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ التَّلَفُّظِ بِالصِّيغَةِ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُثَائِلَةَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي كَامِلَيْنِ وَضَائِبُ الْكَمَالِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ بِحَيْثُ يَصْلُحُ لِلدُّخَارِ كَسَمْنٍ أَوْ يَتَهَيَّأُ لَأَكْثَرِ الْإِنْتِفَاعَاتِ بِهِ كَلَبَنٍ.

(و) مِنْ ثُمَّ لَا (تُعْتَبَرُ الْمُثَائِلَةُ) فِي نَحْوِ حَبٍّ وَلَحْمٍ وَتَمْرٍ إِلَّا (وَقْتُ الْجَفَافِ) لِيَصِيرَ كَامِلًا وَيُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ عَدَمُ نَزْعِ نَوَى التَّمْرِ لِأَنَّهُ يُعَرِّضُهُ لِلْفَسَادِ غَالِبًا فَلَا عِبْرَةَ بِخِلَافِهِ فِي بَعْضِ

فَوُدَّ: (إِنْ تَسَاوَايَا) قَبْدٌ لِقَوْلِهِ أَوْ صُبْرَةٌ بِأُخْرَى مُكَائِلَةُ الْخ. فَوُدَّ: (وَيَكْفِي الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ تَقَرَّقَا فِي هَذِهِ وَالتِّي قَبْلَهَا فِي حَالَةِ صِحَّةِ الْبَيْعِ بَعْدَ قَبْضِ الْجُمْلَتَيْنِ وَقَبْلَ الْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ صَحَّ لِحُصُولِ الْقَبْضِ فِي الْمَجْلِسِ وَمَا فَضَّلَ مِنَ الْكَبِيرَةِ بَعْدَ الْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ لِصَاحِبِهَا فَالْمُعْتَبَرُ هُنَا مَا يَنْقُلُ الضَّمَانَ فَقَطُّ لَا مَا يُقْبَدُ التَّصَرُّفُ أَيْضًا لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ قَبْضَ مَا يَبِيعُ مُقَدَّرًا إِنَّمَا يَكُونُ بِالتَّقْدِيرِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر فِي هَذِهِ هِيَ قَوْلُهُ: أَوْ صُبْرَةٌ دَرَاهِمُ الْخ وَقَوْلُهُ: م ر وَالتِّي قَبْلَهَا هِيَ قَوْلُهُ: مَا لَوْ بَاعَ صُبْرَةٌ بَرَّ الْخ أَه. فَوُدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيْ قُبِيلٌ قَوْلِ الْمُتَنِّ قَبْلَ التَّعْرِقِ. فَوُدَّ: (وَمَا لَوْ عَلِمَا الْخ) أَيْ حَقِيقَةُ فَلَا يَكْفِي ظَنٌّ لَمْ يَسْتَنِدْ إِلَى أَخْبَارٍ ثُمَّ إِنْ تَبَيَّنَ خِلَافُهُ تَبَيَّنَ الْبُطْلَانُ أَهْ ش وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الظَّنَّ الْمُسْتَنَدَ إِلَى الْأَخْبَارِ يَقُومُ هُنَا مَقَامَ الْبَقِيَّةِ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْحَلْبِيُّ. فَوُدَّ: (وَقَدْ صَدَّقَهُ) أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ صَدَّقَ فِي كُلِّ مِنَ الصُّورَتَيْنِ الْمُخْبِرَ بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمُخْبِرَ بِكَسْرِهَا. فَوُدَّ: (تَمَائُلُهُمَا) مَعْمُولٌ قَوْلِهِ عَلِمَا. فَوُدَّ: (قَبْلَ الْبَيْعِ) ظَرْفٌ لَهُ. فَوُدَّ: (وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ قَبْلَ الْبَيْعِ) أَيْ الْمَارَّ آتِفًا. فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ الْخ) خَبَرٌ وَقَضِيَّةُ الْخ. فَوُدَّ: (أَوْ يَتَهَيَّأُ لَأَكْثَرِ الْخ) أَيْ مَعَ إِمْكَانِ الْعِلْمِ بِالْمُثَائِلَةِ فَلَا يَرُدُّ مَا سَيَأْتِي مِنْ أَنَّ مَا لَا جَفَافَ لَهُ كَالنَّشَاءِ وَبَاقِي الْخَضِرَاوَاتِ لَا يُبَاعُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ. فَوُدَّ: (فِي نَحْوِ حَبٍّ) وَيَتَّبَعِي أَنَّ مِنَ النَّحْوِ الْبَصَلُ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْحَالَةِ الَّتِي يُخْزَنُ فِيهَا عَادَةً (وَقَوْلُهُ: وَتَمْرٍ) هُوَ بِالْمُثَائِلَةِ كَمَا يُفْهَمُ قَوْلُهُ: إِلَّا وَقْتُ الْجَفَافِ إِذْ لَوْ قُرِئَ بِالْمُثَائِلَةِ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ إِلَّا وَقْتُ الْجَفَافِ مَعْنَى بِالنَّسْبَةِ لِلتَّمْرِ أَهْ ش. فَوُدَّ: (لِيَصِيرَ كَامِلًا) وَتَقْبِيَّتُهَا شَرْطٌ لِلْمُثَائِلَةِ لَا لِلْكَمَالِ نِهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَتَقْبِيَّتُهَا الْخ جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ لَا بُدَّ بَعْدَ الْجَفَافِ مِنَ التَّقْيِيَةِ أَيْضًا لِصِحَّةِ بَيْعِ أَحَدِ الْجَافَيْنِ بِمِثْلِهِ أَه. فَوُدَّ: (وَيُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ) أَيْ الْجَفَافِ لِحُصُولِ الْمُثَائِلَةِ وَاسْتِفْرَارِ الْكَمَالِ أَهْ ش. فَوُدَّ: (عَدَمُ نَزْعِ نَوَى التَّمْرِ) وَكَذَا الزَّيْبُ كَمَا فِي الْعُبَابِ أَهْ سَمَّ قَالَ ع ش هَلْ مِنْهُ أَيْ مِنَ التَّمْرِ الْمَنْزُوعِ النَّوَى الْعَجْوَةُ الْمَنْزُوعَةُ النَّوَى فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهَا بِبَعْضِ أَمْ لَا لِأَنَّهَا عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ تُدْخَرُ عَادَةً وَلَا يُسْرَعُ إِلَيْهَا الْفَسَادُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَمِثْلُهَا بِالْأَوَّلَى الَّتِي بَنَوَاهَا لِأَنَّ النَّوَى فِيهَا غَيْرُ كَامِنٍ أَه. فَوُدَّ: (فَلَا عِبْرَةَ الْخ) أَيْ فَلَا يُبَاعُ بَعْضُهُ بِبَعْضِهِ.

فَوُدَّ: (نَزْعِ نَوَى التَّمْرِ) وَكَذَا الزَّيْبُ كَمَا فِي الْعُبَابِ.

النواحي إلا على ما يأتي عن جمع في نحو القثاء ولا يؤثّر ذلك في نحو خوخ ومشمش وفي اللحم انتفاء عظم وملح يؤثّر في وزن وتناهي جفافه لأنه موزون وقليل الرطوبة يؤثّر فيه بخلاف نحو التمر ومن ثم بيع جديده الذي ليس فيه رطوبة تؤثّر في الكيل بعقيقه لا يؤثّر ابتلاً أو أحدهما ولو بعد الجفاف (وقد يعتبر الكمال) المُقتضي لصحة بيع الشيء بمثله (أو لا) هذا مما اختلف الشراح في فهمه هل المراد منه أنه يُستثنى مما مرّ المُقتضي للنظر إلى آخر الأحوال مُطلقاً العرايا الآتية لأن الكمال فيها بتقدير جفاف الرطب اعتبر أول أحواله عند البيع أو نحو عصير الرطب أو العنب لاعتبار كماله عند أول خروجه منهما وإن كانا غير كاملين أو اللبن الحليب لأنه كامل عند خروجه من الضرع آراء قال بكل منها جمع بل غلط بعضهم بعضاً فيها والحق صحة كل منها ولكن أقربها الأولان كمال الأخيرين وتعدّده بتعدّد أحوالهما معلوم من المتن في هذا الباب فلا يحتاج لذكره بخلاف العرايا وأيضاً فهي رخصة

- قوله: (إلا على ما يأتي في نحو الخ) أي فيجوز بيع بعضه ببعض وهو الرّاجح الآتي اهـ ع ش .
 • قوله: (وفي اللحم الخ) أي ويشتَرط في اللحم الخ فهو عطف على قوله عدم نزع نوى التمر بحسب المعنى لأنه في قوة في التمر عدم نزع نواه . • قوله: (انتفاء عظم) أي مُطلقاً كثر أو قل لأن قليله يؤثّر في الوزن ككثيره ومن العظم ما يؤكل منه مع اللحم كأطرافه الرّقاتي اهـ ع ش . • قوله: (يؤثّر) قيد في الملح لأنه يقصد للإصلاح فاعتبر قليله دون كثيره اهـ ع ش . • قوله: (وتناهي الخ) عطف على انتفاء عظم .
 • قوله: (وقليل الرطوبة يؤثّر فيه) يؤخذ منه أنها لو كانت قليلة جداً كانت كالملح فلا تُضرّ اهـ ع ش .
 • قوله: (بخلاف نحو التمر) أي مما مغيّره الكيل فلا يُعتبر فيه تناهي جفافه اهـ ع ش . • قوله: (بيع جديده) أي نحو التمر . • قوله: (فليس فيه رطوبة الخ) خرج ما فيه رطوبة تؤثّر في الكيل وعبارة الشيخين إلا أن يتقى في الجديد ندوة ويظهر أثر زوالها بالكيل كما نقلها في التّصحيح اهـ سم . • قوله: (هذا مما اختلف الشراح) إلى المتن في النهاية إلا قوله بل غلط بعضهم بعضاً فيها . • قوله: (مطلقاً) أي في كل الرّبوبات . • قوله: (العرايا) نائب فاعل يُستثنى . • قوله: (الآتية) أي في بيع الأصول والثمار . • قوله: (أو نحو عصير الخ) من النحو خلّهما وعصير الرمان والتّفاح وسائر الثمار . • قوله: (فيها) الظاهر التّأنيث .
 • قوله: (الأول) أي استثناء العرايا . • قوله: (لأن كمال الأخيرين الخ) ولأن المُتبادر من العبارة أنّ معنى أولاً قبل الجفاف وهذا إنما يأتي فيما له جفاف وما ذكر من اللبن والعصير ليس كذلك اهـ سم .
 • قوله: (بخلاف العرايا) أي فإنها لم تُعلم منه هنا بل في باب بيع الأصول والثمار .

• قوله: (ليس فيه رطوبة الخ) خرج ما فيه رطوبة تؤثّر في الكيل وعبارة الشيخين إلا أن يتقى في الجديد ندوة يظهر أثر زوالها بالكيل كما نقلها في التّصحيح . • قوله: (لأن كمال الأخيرين الخ) ولأن المُتبادر من العبارة أنّ معنى أولاً قبل الجفاف وهذا إنما يأتي فيما له جفاف وما ذكره من اللبن والعصير ليس كذلك فلينأمل .

أَيَحْتَمِلُ مَعَ عَدَمِ الْكَمَالِ فِيهَا عِنْدَ الْبَيْعِ بَخْلًا فِيهِمَا فَكَانَتْ أَحَقُّ بِالْإِسْتِثْنَاءِ بَلْ رُبَّمَا إِذَا نَظَرْنَا
 لِهَذَا لَمْ يَصِحَّ اسْتِثْنَاءُ غَيْرِهَا فَتَأَمَّلْهُ. وَإِذَا تَقَرَّرَ اشْتِرَاطُ الْمُمَاطِلَةِ وَقَتِ الْجَفَافِ (فَلَا يُبَاعُ) خِلَافًا
 لِلْمُزْنِيِّ كَالْإِيْمَةِ الثَّلَاثَةِ (رُطْبٌ بِرُطْبٍ) بِفَتْحِ الرَّاءَيْنِ وَضَمِّهِمَا وَعَلَيْهِ يَدُلُّ السِّيَاقُ (وَلَا يَتَمَرُّ وَلَا
 عِنَبٌ بِعِنَبٍ وَلَا بَزْبِيبٍ) وَلَا بُسْرٌ بِبُسْرٍ وَلَا بِرُطْبٍ وَلَا يَتَمَرُّ وَلَا يَطْلُعُ إِنَاثٌ بِأَحَدِهَا وَلَا بِمِثْلِهِ
 لِلْجَهْلِ الْآنَ بِالْمُطَابَقَةِ وَقَتِ الْجَفَافِ وَقَدْ صَحَّ «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ فَقَالَ
 أَيْتَقَصُّ الرُّطْبُ إِذَا بَيَسَ قَالُوا نَعَمْ فَتَهَيَّ عَنْ ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ أَيْتَقَصُّ» لَخَّ إِلَى اعْتِبَارِ الْمُطَابَقَةِ
 عِنْدَ الْجَفَافِ وَلَا فَالْتَقَصُّ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ عَنْهُ (أَوْ مَا لَا جَفَافَ لَهُ كَالْقِثَاءِ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ
 وَبِالْمُثَلَّثَةِ وَالْمَدِّ (وَالْعِنَبُ الَّذِي لَا يَتَزَبَّبُ) وَالْحَصِيرُ وَالْبَلَخُ وَإِنْ نَوَزَعَ فِيهِمَا (لَا يُبَاعُ) بَعْضُهُ
 بِبَعْضٍ (أَصْلًا) لِيَتَعَدَّرَ الْعِلْمُ بِالْمُطَابَقَةِ فِيهِ نَعَمْ الزَّيْتُونُ يُبَاعُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ حَالِ اسْوِدَادِهِ وَنُضْجِهِ
 لِأَنَّهُ كَامِلٌ عَلَى أَنَّهُ قِيلَ: لَا يُسْتَثْنَى.....

هـ فَوَدَّ: (لِهَذَا) أَيِ لِكُونِهَا رُخْصَةً خَارِجَةً عَنِ الْقَوَاعِدِ عِبَارَةً الْكُرْدِيِّ أَيِ لِعَدَمِ الْكَمَالِ اهـ.
 هـ فَوَدَّ (السِّيَاقُ): (فَلَا يُبَاعُ رُطْبٌ بِرُطْبٍ الْخُ) وَالْحَقُّ بِالرُّطْبِ فِي ذَلِكَ طَرِيقُ اللَّحْمِ فَلَا يُبَاعُ بِطَرِيقِهِ وَلَا
 بِقَدِيدٍ مِنْ جَنْبِهِ وَيُبَاعُ قَدِيدُهُ بِقَدِيدِهِ بَلَا عَظَمٍ وَلَا مِلْحٍ يَظْهَرُ فِي الْوَزْنِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. هـ فَوَدَّ: (بِفَتْحِ
 الرَّاءَيْنِ) هَذَا يَأْبَاهُ مُقَابَلَتُهُ بِخُصُوصِ التَّمْرِ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ وَتَكُونُ مُقَابَلَتُهُ بِالتَّمْرِ قَرِينَةً هَذِهِ
 الْإِرَادَةُ اهـ رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (بِفَتْحِ الرَّاءَيْنِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فِي حُبُوبِ الدُّهْنِ فِي النَّهَائَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى
 لِأَنَّ قَوْلَهُ الْمُتَنَاهِي إِلَى الْمُتَنِ. هـ فَوَدَّ: (وَضَمِّهِمَا) وَمِثْلُ ذَلِكَ الرُّمَانُ فَلَا يُبَاعُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ اهـ ع ش.
 هـ فَوَدَّ: (السِّيَاقُ) أَيِ قَوْلُهُ: وَلَا يَتَمَرُّ الْخُ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يُبَسَّرُ الْخُ) وَكَالْبُسْرِ فِيمَا ذَكَرَ فِيهِ الْخِلَالُ وَالْبَلَخُ اهـ
 ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَطْلُعُ إِنَاثٌ) أَخْرَجَ طَلْعَ الذَّكَورِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَفِي الْحَاوِي لِلْمَاوَزْدِيِّ فِي بَيْعِ
 الطَّلْعِ بِالتَّمْرِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهُ أَصَحُّهَا جَوَازُهُ فِي طَلْعِ الذَّكَورِ دُونَ الْإِنَاثِ اهـ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْلَمَ امْتِنَاعُ طَلْعِ
 الذَّكَورِ بِمِثْلِهِ فَتَأَمَّلْ اهـ س م. هـ فَوَدَّ: (بِأَحَدِهَا) أَيِ الثَّلَاثَةِ وَهِيَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ وَالتَّمْرُ اهـ ع ش.
 هـ فَوَدَّ: (فَالْتَقَصُّ أَوْضَحُ الْخُ) أَيِ فَلِكُونِ التَّقْصِ مَعْلُومًا لِكُلِّ أَحَدٍ مُسْتَعْنٍ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ عَنْهُ.
 هـ فَوَدَّ: (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ) أَيِ وَيَضُمُّ اهـ ع ش.

هـ فَوَدَّ (السِّيَاقُ): (وَالْعِنَبُ الَّذِي لَا يَتَزَبَّبُ) أَيِ وَالرُّطْبُ الَّذِي لَا يَتَمَرُّ اهـ مُعْنَى. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ نَوَزَعَ فِيهِمَا)
 أَيِ بَأَنَّ الْأَوَّلَ يَجِفُّ فِي الرُّومِ وَالثَّانِي فِي مِصْرَ. هـ فَوَدَّ: (نَعَمْ الزَّيْتُونُ يُبَاعُ الْخُ) اعْتَمَدَ النَّهَائَةَ وَالْمُعْنَى
 أَيْضًا. هـ فَوَدَّ: (لَا يُسْتَثْنَى الْخُ) جَزَمَ بِهِ النَّهَائَةَ بِإِسْقَاطِ صِيغَةِ التَّبْرِي وَالْتِمَرِضِ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ كَانَ فِيهِ مَائِيَّةٌ
 لَجَفَّتْ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لَجَفَّتْ قَالَ الزِّيَادِيُّ وَفِيهِ نَظَرُ اهـ أَقُولُ وَجْهُهُ أَنَّهُ إِذَا وُضِعَ عَلَيْهِ مِلْحٌ خَرَجَ مِنْهُ

هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَطْلُعُ إِنَاثٌ) أَخْرَجَ طَلْعَ الذَّكَورِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَفِي الْحَاوِي لِلْمَاوَزْدِيِّ فِي بَيْعِ الطَّلْعِ
 بِالتَّمْرِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهُ أَصَحُّهَا جَوَازُهُ فِي طَلْعِ الذَّكَورِ دُونَ الْإِنَاثِ اهـ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْلَمَ امْتِنَاعُ طَلْعِ الذَّكَورِ
 بِمِثْلِهِ فَتَأَمَّلْ.

لأنَّ رُطوبَتَه زَيْتُهُ وليس فيه مائِيَّةٌ أَصْلًا وظاهرُ المِثَنِ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِمَا يَجِفُّ مِنْ نَحْوِ الْقِثَاءِ وَيُوجَّهُ
بِالنَّظَرِ فِيهِ لِلْغَالِبِ لَكِنْ اعْتَبَرَهُ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ وَرَجَّحَهُ السَّبْكِيُّ (وفي قول) مُخْرَجٌ (تكفي
مُمَائِلَتُهُ رُطْبًا) كَاللَّبَنِ وَيُجَابُ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ فَعَلِيهِ يُبَاعُ بَعْضُهُ بِيَعِضٍ وَزَنًا وَإِنْ أُمِكنَ كَيْلُهُ.

(ولا تكفي مُمَائِلَتُهُ) الْمُتَوَلَّدُ مِنَ الْحَبِّ نَحْوُ (الدَّقِيقِ وَالسُّويْقِ) وَهُوَ دَقِيقُ الشَّعِيرِ وَالنَّشَا (وَالخُبْزِ)
فَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْهَا بِمِثْلِهِ وَلَا بِأَصْلِهِ لِتَفَاوُتِ نَعْوِمَةِ الدَّقِيقِ وَتَأْثِيرِ نَارِ الْخُبْزِ بِخِلَافِهِ بِنُخَالَتِهِ لِأَنَّهَا
لَيْسَتْ رِبَوِيَّةٌ كَمُسَوِّسٍ لَمْ يَبْقَ فِيهِ لُبٌّ أَصْلًا (بَلْ تُعْتَبَرُ الْمُمَائِلَةُ فِي الْحُبِّ) (الْمُتْنَاهِي جَفَافُهَا

مَا صِرَفٌ يُشَاهَدُ اهـ. فَوَدَّ: (لِأَنَّ رُطوبَتَهُ زَيْتُهُ) (إِلَخ) قَدْ يَمْنَعُ هَذَا الْحَضَرَ وَتَقِي الْمَائِيَّةَ عَنْهُ وَبِتَسْلِيمِهِ قَدْ
يُقَالُ الْجَفَافُ عِبَارَةٌ عَنْ انْتِفَاءِ الرُّطوبَةِ أَوْ قَلَّتِهَا أَعْمٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَائِيَّةٌ أَوْ ذُهْنِيَّةٌ وَلَعَلَّ هَذَا وَجْهَ حِكَايَتِهِ
رَضِيَ اللَّهُ لَهُ بِقِيلٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ سَيِّدٌ عَمَرٌ. فَوَدَّ: (مِنْ نَحْوِ الْقِثَاءِ) أَيِ كَالْبَاذِنْجَانِ وَحُبِّ الرُّمَّانِ.

فَوَدَّ: (وَيُوجَّهُ) أَيِ يُمكنُ تَوْجِيهِهِ فَلَا يُنَافِي أَنْ مَا بَعْدَهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (لَكِنْ اعْتَبَرَهُ) أَيِ
مَا يَجِفُّ مِنْ نَحْوِ الْقِثَاءِ وَلَمْ يَخْرُجْ بِالْجَفَافِ عَنْ كَوْنِهِ مَطْعُومًا بِخِلَافِ الْقِرْعِ فَإِنَّهُ بَعْدَ جَفَافِهِ لَا يَصْلُحُ
لِلْأَكْلِ وَإِنَّمَا يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى السَّابِحَةِ وَنَحْوِهَا اهـ ع ش. فَوَدَّ: (وَرَجَّحَهُ السَّبْكِيُّ) مُعْتَمَدٌ عَمِيرَةٌ اهـ ع ش.

فَوَدَّ (سَيِّدٌ): (مُمَائِلَةٌ) أَيِ مَا لَا جَفَافَ لَهُ. فَوَدَّ: (بِوُضُوحِ الْفَرْقِ) وَهُوَ أَنَّ مَا فِيهِ مِنَ الرُّطوبَةِ تَمْنَعُ الْعِلْمَ
بِالْمُمَائِلَةِ بِخِلَافِ اللَّبَنِ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (فَعَلِيهِ يُبَاعُ) (إِلَخ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْقَوْلِ الْمُخْرَجِ فَكَانَ الْأَوَّلَى
تَقْدِيمُهُ عَلَى الْجَوَابِ عَنْهُ. فَوَدَّ: (وَهُوَ دَقِيقُ الشَّعِيرِ) أَيِ أَوْ الْحِنْطَةُ عِبَارَةٌ الْمِضْبَاحِ وَالسُّويْقِ مَا يُعْمَلُ
مِنْ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ مَعْرُوفٌ اهـ وفي قوله يُعْمَلُ إِشْعَارٌ بَأَنَّهُ لَيْسَ عِبَارَةٌ عَنْ الدَّقِيقِ بِمُجَرَّدِهِ اهـ ع ش
وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ دَقِيقُ الْمُقْلِيِّ مِنَ الشَّعِيرِ أَوْ الْحِنْطَةِ كَمَا قَالَه السَّيِّدُ عَمَرٌ. فَوَدَّ: (وَالنَّشَا) بِالْقَضْرِ عَطْفٌ
عَلَى الدَّقِيقِ. فَوَدَّ: (نَعْوِمَةُ الدَّقِيقِ) أَيِ وَنَحْوِهِ. فَوَدَّ: (نَارِ الْخُبْزِ) أَيِ وَنَحْوِهِ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ
الدَّقِيقِ اهـ كُرْدِيٌّ وَيَجُوزُ كَوْنُ مَرْجِعِ الضَّمِيرِ قَوْلُهُ شَيْءٌ مِنْهَا كَمَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ أَوْ الْحَبِّ كَمَا فِي
الْتَّهْيَاةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَلَا يُبَاعُ حِنْطَةٌ مَقْلِيَّةٌ بِحِنْطَةٍ مُطْلَقًا لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِ النَّارِ فِيهَا وَلَا حِنْطَةٌ بِمَا يُتَّخَذُ
مِنْهَا وَلَا بِمَا فِيهِ شَيْءٌ وَمَا يُتَّخَذُ مِنْهَا وَيَجُوزُ بَيْعُ الْحَبِّ بِالنُّخَالَةِ وَالْحَبِّ الْمُسَوِّسِ إِذَا لَمْ يَبْقَ فِيهِ لُبٌّ
أَصْلًا لِأَنَّهُمَا غَيْرُ رِبَوِيَّيْنِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَمَا يُتَّخَذُ مِنْهَا ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَلَّ جِدًّا وَعَلَيْهِ فَمَا جَرَتْ بِهِ
الْعَادَةُ مِنْ خَلْطِ اللَّبَنِ أَوْ الْعَسَلِ بِالنَّشَا لِيُعْمَلَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ الْمُسَمَّى بِالْحَلْوَى أَوْ الْهَيْطَلِيَّةِ
فَيَبْعُهُ بِالْحِنْطَةِ بِاطِلَ لِتَأْثِيرِ النَّارِ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ قَالَ مَا نَصَّهُ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحَبِّ بِشَيْءٍ وَمَا
يُتَّخَذُ مِنْهُ كَالدَّقِيقِ بِمَا يُتَّخَذُ مِنْهُ كَالْحَلْوَى الْمَعْمُولَةِ بِالنَّشَا وَالْعَسَلِ اهـ. فَوَدَّ: (بِنُخَالَتِهِ) أَيِ الَّتِي لَمْ يَبْقَ
فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الدَّقِيقِ اهـ سَيِّدٌ عَمَرٌ أَيِ كَمَا يَقِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ كَمُسَوِّسٍ إِلَخ.

فَوَدَّ: (كَمُسَوِّسٍ) بِكُسْرِ الْوَاوِ وَلِأَنَّ فَعْلَهُ لَا زِمَ. فَوَدَّ: (الْمُتْنَاهِي جَفَافُهَا) قَدْ يُشْكَلُ اغْتِبَارُ التَّنَاهِي هُنَا

فَوَدَّ: (الْمُتْنَاهِي جَفَافُهَا) انْظُرْ اغْتِبَارَ التَّنَاهِي فِي الْحُبِّ كَالْحِنْطَةِ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ قِيلَ وَقَدْ يُعْتَبَرُ

الْمُنْقَاةُ مِنْ نَحْوِ تَبْنٍ وَزَوَانٍ (حَبًّا) لِيَتَحَقَّقَ فِيهَا حَيْثُ (و) تُعْتَبَرُ (فِي حُبِّ الدُّهْنِ كَالسَّنْسِمِ) بِكُسْرِ سِينِيهِ (حَبًّا أَوْ دُهْنًا) أَوْ كُسْبًا خَالِصًا مِنْ نَحْوِ مِلْحٍ وَدُهْنٍ فَلَهُ حَالَاتٌ كَمَا لِي فِيْبَاعٍ كُلِّ بِمَثْلِهِ لَا سِنْسِمَ بِشِيرَجٍ وَطَحِينَةً بِطَحِينَةٍ وَكُسْبٌ بِهِ دُهْنٌ بِمَثْلِهِ أَوْ بِطَحِينَةٍ أَوْ شِيرَجٍ لِأَنَّهُ مِنْ قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٍ (و) تُعْتَبَرُ (فِي الْعِنَبِ رَبِيًّا أَوْ خَلٍّ عِنَبٍ وَكَذَا الْعَصِيرُ) مِنْ نَحْوِ رُطَبٍ وَعِنَبٍ

بقوله قُبِيلَ وَقَدْ يُعْتَبَرُ الْكَمَالُ الْخُ بِخِلَافِ نَحْوِ الثَّمَرِ أَيْ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَنَاهِي الْجَفَافِ لِأَنَّهُ مَكِيلٌ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مُرَادَهُ بِنَحْوِ الثَّمَرِ الْمِشْمِشُ وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا يَتَنَاهَى جَفَافُهُ عَادَةً بِخِلَافِ نَحْوِ الْبُرِّ لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ مَا مَرَّ لَهُ أَيْضًا مِنْ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ التَّقَاوُثُ وَزَنَا بَعْدَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الْكَيْلِ كَالْبُرِّ الصُّلْبِ بِالرَّخْوِ وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا الْمُرَادُ بِتَنَاهِي الْجَفَافِ فِي الْحَبِّ وَصُولُهُ إِلَى حَالَةٍ يَتَأْتِي فِيهَا ادِّخَارُهُ عَادَةً هَذَا وَعِبَارَةُ الْمَنْهَجِ وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الثَّمَرِ وَالْحَبِّ تَنَاهِي جَفَافِهِمَا انْتَهَى وَهِيَ ظَاهِرَةٌ فِي الْمُخَالَفَةِ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَكَتَبَ سَمِ عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ ضَابِطُ جَفَافِهِمَا أَنْ لَا يَظْهَرَ بَزَوَالِ الرُّطُوبَةِ الْبَاقِيَةِ أَثَرٌ فِي الْمِكْيَالِ انْتَهَى وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا هَذَا فِي قَوْلِهِ وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا الْخُ . قَوْلُهُ: (وَزَوَانٍ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَالتِّي فِي أَصْلِ الشَّارِحِ زَاوِيًا بِتَقْدِيمِ الْأَلِفِ فَلْيُحَرِّزْ وَمَا فِي النَّهْيَةِ هُوَ مَا فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا وَضَبَطَهُ السَّيِّدُ السَّنْهَوْدِيُّ بِضَمِّ الزَّايِ وَالْهَمْزِ هَذَا بِضَرِيٍّ عِبَارَةً شَيْخِنَا قَوْلُهُ: وَزَوَانٍ كَكِتَابٍ وَغَرَابٍ وَسَحَابٍ بِالْوَاوِ وَبِالْهَمْزَةِ وَيُسَمَّى الشَّيْثَمَ عِنْدَ الشَّوَامِ وَهُوَ حَبٌّ يَنْبُثُ الدَّخْرِجَ أَوْ الْكَمُونَ إِذَا طُحِنَ مَعَ الْبُرِّ يَجْعَلُهُ مُرًّا هَذَا . قَوْلُهُ: (لِيَتَحَقَّقَ) أَيْ الْمُمَاطِلَةُ . قَوْلُهُ: (حَيْثُ) أَيْ حِينَ الْجَفَافِ وَالتَّقَاءِ .

قَوْلُهُ: (بِكُسْرِ سِينِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْخُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي . قَوْلُهُ: (أَوْ كُسْبًا) بِضَمٍّ فَسُكُونٍ . قَوْلُهُ: (قُلْتُ) أَيْ لِلْسَّنْسِمِ . قَوْلُهُ: (وَكُسْبٌ بِهِ دُهْنٌ) خَرَجَ مَا لَا دُهْنَ فِيهِ فَيَتَّبِعِي جَوَازُ بَيْعِهِ بِالشَّيْرَجِ دُونَ السَّنْسِمِ وَالطَّحِينَةِ لِأَشْتِمَالِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَيْهِ فَقِي شَرْحُ الْعُبَابِ وَفِي الْجَوَاهِرِ لَا يُبَاعُ طَحِينٌ أَوْ سِنْسِمٌ بِطَحِينٍ أَوْ كُسْبٍ وَكَذَا كُسْبُ الْجَوْزِ بِكُسْبِ الْجَوْزِ أَيْ إِنْ كَانَ فِيهِ خَلِيطٌ وَإِلَّا جَازَ قِيَاسًا عَلَى كُسْبِ السَّنْسِمِ وَالْكَلَامُ فِي كُسْبِ يَأْكُلُهُ الْأَدَمِيُونَ كَكُسْبِ نَحْوِ السَّنْسِمِ بِخِلَافِ كُسْبِ نَحْوِ الْقُرْطَمِ فَإِنَّهُ غَيْرُ رَبَوِيٍّ وَفِي الرُّوْضِ وَالسَّنْسِمُ بِالشَّيْرَجِ وَبِالْكُسْبِ بَاطِلٌ هَذَا سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا كُسْبُ غَيْرِ السَّنْسِمِ وَاللُّوزِ الَّذِي لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْبَهَائِمُ كَكُسْبِ الْقُرْطَمِ أَوْ أَكُلَ الْبَهَائِمِ لَهُ أَكْثَرُ فَلَيْسَ بِرَبَوِيٍّ هَذَا . قَوْلُهُ: (بِهِ دُهْنٌ) أَيْ يُمَكِّنُ فَضْلُهُ هَذَا ش .

قَوْلُهُ (وَكَذَا الْعَصِيرُ) فَيَجُوزُ بَيْعُ الْعَصِيرِ بِمَثْلِهِ وَكَذَا بَيْعُ عَصِيرِهِ أَيْ نَحْوِ الْعِنَبِ وَالرُّطَبِ بِخَلِّهِ

الْكَمَالُ أَوَّلًا بِخِلَافِ نَحْوِ الثَّمَرِ الْخُ وَفِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ كَغَيْرِهِ مَا نَصَّهُ وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الثَّمَرِ وَالْحَبِّ تَنَاهِي جَفَافُهُمَا بِخِلَافِ اللَّحْمِ لِأَنَّهُ مَوْزُونٌ يَظْهَرُ أَثَرُهُ هَذَا . قَوْلُهُ: (وَكُسْبٌ بِهِ دُهْنٌ) خَرَجَ مَا لَا دُهْنَ فِيهِ فَيَتَّبِعِي جَوَازُ بَيْعِهِ بِالشَّيْرَجِ دُونَ السَّنْسِمِ وَالطَّحِينَةِ لِأَشْتِمَالِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَيْهِ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَفِي الْجَوَاهِرِ لَا يُبَاعُ طَحِينٌ أَوْ سِنْسِمٌ بِطَحِينٍ أَوْ كُسْبٍ وَكَذَا كُسْبُ الْجَوْزِ بِكُسْبِ الْجَوْزِ أَيْ إِنْ كَانَ فِيهِ خَلِيطٌ وَإِلَّا جَازَ قِيَاسًا عَلَى كُسْبِ السَّنْسِمِ وَالْكَلَامُ فِي كُسْبِ يَأْكُلُهُ الْأَدَمِيُونَ كَكُسْبِ نَحْوِ السَّنْسِمِ بِخِلَافِ كُسْبِ نَحْوِ

ورُمَّانٍ وغيرِها (في الأصح) لأنَّ ما ذَكَرَ حالاتُ كمالٍ فيجوزُ بيعُ بعضِ كُلِّ منها ببعضه إلا نحوَ خَلِّ التمرِ أو الزبيبِ لأنَّ فيه ما يمتنعُ العلمُ بالمُثابِلَةِ كما مرَّ قال السبكي ومثلاً أُجْزِمُ به وإنَّ لم أرَ امتناعَ بيعِ الزبيبِ بخَلِّ العنبِ وإنَّ كانا كامِلينِ اهـ وهو بعدُ تسليمُه وإلا فتَجَوِزُ الشَّيْخَيْنِ بيعَ عَصِيرِ العنبِ بخَلِّه مُتَّفَاضِلًا لأنَّهما جِنْسَانِ لإفراطِ التَّفَاوُتِ في الاسمِ والصفَةِ والمَقْصودُ يَرُدُّه عَجِيبٌ فإنَّ هذا معلومٌ من قولهم لا يُباعُ الشيءُ بما أُتِّخِذَ منه الشَّامِلُ للكامِلِ وغيره والعنبُ والزبيبُ جِنْسٌ واحدٌ فالْمُتَّخِذُ من أحدهما كالْمُتَّخِذِ مِنَ الْآخَرِ.

مُتَّابِلًا على الأصحِّ مُغْنِي وَأَسْنَى وهو مُخَالِفٌ لِمَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ عَنِ الشَّيْخَيْنِ . هـ فَوَدُ: (إِلَّا نَحْوُ خَلِّ) إلخ استثناءً مُنْقَطِعٌ اهـ بَصْرِيٌّ . هـ فَوَدُ: (إِلَّا نَحْوُ خَلِّ التَّمْرِ إلخ) وحاصِلُ مَسْأَلَةِ الخُلُولِ أنَّ يُقالَ إنَّ كانَ فيهِما ماءٌ اِئْتَمَعَ بَيَعَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ مُطْلَقًا أي سَوَاءٌ كانَ مِنْ جِنْسِهِ أَمْ لا وإنَّ كانَ في أَحَدِهِمَا فَإِنَّ كانَ الْآخَرُ مِنْ جِنْسِهِ اِئْتَمَعَ وَإِلَّا فلا فَعَلَى هَذَا يُباعُ خَلُّ عِنَبٍ بِمِثْلِهِ وَخَلُّ رُطَبٍ بِمِثْلِهِ وَخَلُّ عِنَبٍ بِخَلِّ رُطَبٍ وَخَلُّ زَبِيبٍ بِخَلِّ رُطَبٍ وَخَلُّ تَمَرٍ بِخَلِّ عِنَبٍ وَيَمْتَنِعُ بَيَعُ خَلِّ عِنَبٍ بِخَلِّ زَبِيبٍ وَخَلُّ تَمَرٍ بِخَلِّ رُطَبٍ وَخَلُّ زَبِيبٍ بِخَلِّ تَمَرٍ وَخَلُّ تَمَرٍ بِمِثْلِهِ وَخَلُّ زَبِيبٍ بِمِثْلِهِ زِيَادِيٌّ اهـ ع ش . هـ فَوَدُ: (كَمَا مَرَّ) أي في شَرْحِ وَأَوْدَقِ الْأَصُولِ إلخ . هـ فَوَدُ: (وَهُوَ) خَبَرُهُ (عَجِيبٌ) . هـ فَوَدُ: (فَتَجَوِزُ إلخ) خَبَرُهُ (يَرُدُّه) اهـ س م .

هـ فَوَدُ: (كَالْمُتَّخِذِ مِنَ الْآخَرِ) قال سَم لا يَخْفَى ما في هَذَا مِنَ التَّكْلُفِ وَالِاسْتِنَادِ إِلَيْهِ فِي التَّعَجُّبِ وَمَا قاله السُّبْكِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَرُدُّهُ وَمَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ ثُمَّ قال بَعْدَ أَنْ أَطَالَ فِي بَيَانِ التَّكْلُفِ ما نَصَّهُ على أَنَّ دَعَوَاهُ أَنَّ تَجَوِيزَ الشَّيْخَيْنِ الْمَذْكُورَ يَرُدُّ ما قاله السُّبْكِيُّ عَجِيبٌ بَلْ لَعَلَّهُ غَفَلَهُ عَنِ رَدِّ السُّبْكِيِّ تَجَوِيزَ الشَّيْخَيْنِ الْمَذْكُورَ كما في شَرْحِ الرُّوضِ قال إِنَّهُمَا تَبَعَا ما رَجَّحَهُ الْإِمَامُ وَإِنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ ابْنِ الصَّبَّاحِ أَنَّهُمَا جِنْسٌ

الْقَرُطُمُ فَإِنَّهُ غَيْرُ رِبَوِيٍّ اهـ . وَفِي الرُّوضِ وَالسُّنَنِ بِالشَّيْخِ وَالْكُسْبِ باطِلٌ اهـ . هـ فَوَدُ: (وَهُوَ) خَبَرُهُ عَجِيبٌ وَقَوْلُهُ: فَتَجَوِزُ خَبَرُهُ يَرُدُّه الْآتِي . هـ فَوَدُ: (كَالْمُتَّخِذِ مِنَ الْآخَرِ) لا يَخْفَى ما في هَذَا مِنَ التَّكْلُفِ وَالِاسْتِنَادِ إِلَيْهِ فِي التَّعَجُّبِ وَمَا قاله السُّبْكِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ وَمَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ وَمَا يَقْطَعُ بِالتَّكْلُفِ الْمَذْكُورِ تَجَوِيزَ الشَّيْخَيْنِ الْمَذْكُورَ إِذْ لو كانَ الْمُتَّخِذُ مِنْ أَحَدِ الْمُتَّجَانِسَيْنِ كَالْمُتَّخِذِ مِنَ الْآخَرِ بَحِثٌ يَكُونُ مَعَهُ جِنْسًا وَاحِدًا ما سَاعَ لَهُمَا جَعْلُ خَلِّ العِنَبِ مَعَ عَصِيرِهِ جِنْسًا آخَرَ مَعَ اتِّخَاذِهِ مِنْ نَفْسِهِ فَتَأَمَّلْهُ على أَنَّ دَعَوَاهُ أَنَّ تَجَوِيزَ الشَّيْخَيْنِ الْمَذْكُورَ يَرُدُّ ما قاله السُّبْكِيُّ عَجِيبٌ بَلْ لَعَلَّهُ غَفَلَهُ عَنِ رَدِّ السُّبْكِيِّ تَجَوِيزَ الشَّيْخَيْنِ الْمَذْكُورَ كما في شَرْحِ الرُّوضِ قال إِنَّهُمَا تَبَعَا ما رَجَّحَهُ الْإِمَامُ وَأَنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ ابْنِ الصَّبَّاحِ أَنَّهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ وَأَنَّ هَذَا هو الْأَصَحُّ قال ولا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِمَا بِحَالَةِ الْكَمالِ أَنْ يَكُونَا جِنْسَيْنِ وَقَدْ صَرَّحَ الرُّوَيْانِيُّ بَعْدَ جَوَازِ بَيَعِ التَّمْرِ بِعَصِيرِ الرُّطَبِ وَكَذا بَخَلُّه اهـ فَكَيْفَ يَرُدُّ على السُّبْكِيِّ تَجَوِيزَ الشَّيْخَيْنِ مَعَ رَدِّهِ لَهُ وَتَضَحِيحِهِ خِلَافَهُ فَتَأَمَّلْ ولا يَخْفَى أَنَّ تَجَوِيزَ الشَّيْخَيْنِ الْمَذْكُورَ قِياسُهُ تَجَوِيزُ بَيَعِ التَّمْرِ بِعَصِيرِ الرُّطَبِ وَخَلِّهِ خِلَافًا لِلرُّوَيْانِيِّ بَلْ قد يُقالُ قِياسُهُ أَيْضًا تَجَوِيزُ بَيَعِ التَّمْرِ بِخَلِّهِ وَالزَّبِيبِ بِخَلِّهِ فَلْيَرِاجِعْ .

(تنبيه) يُؤخَذُ من كلاميهما المذكور أن محلَّ امتناع بيع الشيء بما أُتخذ منه ما لم يكونا كالمِلينِ أو يفرضُ التفاوتُ بينهما فيما ذُكِرَ (و) تُعْتَبَرُ (في اللبنِ) أي في ماهية هذا الجنسِ المُشْتَمِلِ على لبنٍ وغيره (لَبَنًا أو سَمْنًا أو مَخِيضًا) بشرط أن يكون كُلُّ منهما (صافيًا) مِنَ الماءِ مثلاً فيجوزُ بيعُ بعضِ أنواعِ اللبنِ الذي لم يُغَلَّ بالنارِ ببعضٍ كَيْلاً بعد سُكُونِ رَغْوَتِهِ وإنْ كانَ الخائِزُ أَثْقَلَ وزناً أَمَّا ما فيه ماءٌ فلا يُباعُ.....

واحدٌ وأن هذا هو الأصحُّ اه فكيف يَرُدُّ على السُّبْكِيِّ تَجْوِيزُ الشَّيْخَيْنِ مع رَدِّهِ له وتَصْحِيحُهُ خِلَافَهُ فَتَأَمَّلْ ولا يَخْفَى أَنَّ تَجْوِيزَ الشَّيْخَيْنِ المذكورَ قِياسُهُ تَجْوِيزُ بَيْعِ الثَّمَرِ بِعَصِيرِ الرُّطْبِ وبِخَلِّهِ خِلَافًا لِلرُّوْيَانِيِّ بل قد يُقالُ قِياسُهُ أيضًا تَجْوِيزُ بَيْعِ الثَّمَرِ بِخَلِّهِ والزَّيْبِ بِخَلِّهِ فَلْيُرَاجِعْ اه. هـ فَوُدَّ: (كاملين) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ مع جَوَازِ بَيْعِ عَصِيرِ الْعِنَبِ بِخَلِّهِ يَمْتَنِعُ بَيْعُ الْعِنَبِ بِخَلِّهِ مع أَنَّهُ أَبْعَدُ عَن خَلِّهِ مِن عَصِيرِهِ عَن خَلِّهِ اه سم. هـ فَوُدَّ: (أي في ماهية) إلى قولِ المَثْنِ وإذا جَمَعْتَ في التَّهْيِيةِ إلَّا قَوْلُهُ على أَنَّ كُموْنَ إلى ثَم جَعَلَ. هـ فَوُدَّ: (أي في ماهية هذا إلخ) إِنَّمَا قَسَرَ بِهِ لِئَناسِبَ قَوْلُهُ بَعْدَ لَبَنًا أو سَمْنًا إلخ.

هـ فَوُدَّ (سني): (لَبَنًا) هو وما بَعْدَهُ حالانِ بَتَأْوِيلِ الْأَوَّلِ بِنَاقِيًا على حالِهِ والثَّانِي بِصَافِيًا أو سَمْنًا أو مَخِيضًا. هـ فَوُدَّ: (من الماءِ مثلاً) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَبَنًا خَالِصًا غَيْرَ مَشْوَبٍ بِمَاءٍ أو إِنْفُحَةٍ أو مِلْحٍ وَغَيْرِهِ مَغْلِيٍّ بِالنَّارِ أو سَمْنًا خَالِصًا مُصْفًى بِسَمْسٍ أو نارٍ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَثَّرُ بِالنَّارِ تَأَثِيرَ انْعِقَادٍ وَنُقْصَانٍ أو مَخِيضًا صَافِيًا أَيْ خَالِصًا عَنِ الْمَاءِ وَالْمَخِيضُ مَا تُزْعَ زُبْدُهُ اه. هـ فَوُدَّ: (الذي لم يُغَلَّ بالنارِ) أي قِْيَاعُ اللَّبَنِ الَّذِي لَمْ يَنْزَعْ زُبْدُهُ بِمِثْلِهِ وَلَا يُباعُ بِالسَّمْنِ وَلَا بِالزُّبْدِ وَلَا بِالْمَخِيضِ لِأَنَّهُ حَيْثُ مِنْ قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٌ لِأَنَّ اللَّبَنَ يَشْتَمِلُ على المَخِيضِ وَالسَّمْنِ وَالْقِياسُ أَنَّهُ لَا يُباعُ الزُّبْدُ بِالْمَخِيضِ لِاشْتِمَالِ الزُّبْدِ على سَمْنٍ وَمَخِيضٍ لَكِنْ نَقَلَ سَم على مَنَهْجٍ عَنِ الْخَادِمِ عَنِ الْإِمَامِ جَوَازَهُ وَتَوَقَّفَ فِيهِ وَجَزَمَ الزِّيَادِيُّ بِمَا قالَهُ الْإِمَامُ اه ع ش وَسَيَأْتِي عَن سَم تَوَجِيهِ عَدَمِ بَيْعِ الْمَخِيضِ بِالزُّبْدِ. هـ فَوُدَّ: (وإنْ كانَ الخائِزُ أَثْقَلَ) هو بِالْمُثَلَّثَةِ ما بَيْنَ الْحَلِيبِ وَالزَّائِبِ وَلَا يَضُرُّ فِي ذَلِكَ تَفَاوُتُ الْحُمُوضَةِ فِي أَحَدِهِمَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ عَدَمِ الضَّرَرِ فِي الْخَائِزِ إِذَا كانَ ذَلِكَ بَعْدَ انْضِمَامِ شَيْءٍ إِلَيْهِ بِأَنْ ضَرَّ بِنَفْسِهِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ أَخَذًا وَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ لِمُخَالَطَةِ الْإِنْفُحَةِ إلخ حَيْثُ جَعَلَ ذَلِكَ عِلَّةً لِلْبُطْلَانِ اه ع ش وَقَوْلُهُ: وَيَتَّبِعِي إلخ قد مرَّ عَنِ الْمُغْنِي ما يُوَافِقُهُ.

هـ فَوُدَّ: (أما ما فيه ماءٌ) أي مَثَلًا فَيَدْخُلُ فِيهِ ما لو خَلَطَ بِالسَّمْنِ غَيْرَهُ وَمَا لَا يَقْصَدُ لِلْبَيْعِ مع السَّمْنِ كَالدَّقِيقِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَخْلُوطِ بِهِ لَا بِمِثْلِهِ وَلَا بِدَرَاهِمٍ على ما مرَّ لَهُ بَعْدَ قولِ الْمُصَنِّفِ أو نَقْدَانِ. (فائدة): وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَنِ بَيْعِ الدَّقِيقِ الْمُشْتَمِلِ على الثُّخَالَةِ بِالدَّرَاهِمِ هل يَصِحُّ أَمْ لَا لِاشْتِمَالِهِ على الثُّخَالَةِ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنهُ بِأَنَّ الظَّاهِرَ الصَّحَّةَ لِأَنَّ الثُّخَالََةَ قد تُقْصَدُ أَيْضًا لِلدَّوَابِّ وَنَحْوِهَا وَيُمْكِنُ تَمْيِيزُهَا مِنَ الدَّقِيقِ بِخِلَافِ اللَّبَنِ الْمَخْلُوطِ بِالماءِ فَإِنَّ ما فِي اللَّبَنِ مِنَ الْمَاءِ لَا يَقْصَدُ

هـ فَوُدَّ: (كاملين) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ مع جَوَازِ بَيْعِ عَصِيرِ الْعِنَبِ بِخَلِّهِ يَمْتَنِعُ بَيْعُ الْعِنَبِ بِخَلِّهِ مع أَنَّهُ أَبْعَدُ عَن خَلِّهِ مِن عَصِيرِهِ عَن خَلِّهِ.

بمثله ولا بخالصة وقيد السبكي وغيره بغير ماء يسير ويظهر حملهُ على يسير لا يؤثّر في الكيل. قال ويُعتبَر في المخيض الخالي من الماء أن لا يكون فيه زُبْدٌ وإلا لم يُبع بمثله ولا زُبْدٌ ولا بسمنٍ لأنه من قاعدة مُدَّ عَجْوَةٌ لا لِعَدَمِ كماله اه.....

الانْتِفَاعُ به وحده البتّة لِتَعَدُّرِ تَمْيِيزِهِ اه ع ش . قوّه: (بمثله ولا بخالصة) قد يُشْعِرُ بِصِحَّةِ بَيْعِهِ بِتَقْدِيرِ أَنَّ اللَّبَنَ المَشْوَبَ بالماءِ يَمْتَنِعُ بَيْعُهُ فَرَاغَهُ اه سم عبارة الرّشيدِي وع ش قوّه: فلا يُباعُ بِمِثْلِهِ ولا بخالصة أي ولا بغير ذلك كالدرهم كما مرّ في كلامه اه . قوّه: (على يسير لا يؤثّر إلخ) أي أو على شيء قصْدُ به حُمُوضَتُهُ لآثِهِ مِنْ مَصَالِحِهِ على ما مرّ عَنِ الْعِرَاقِي اه ع ش . قوّه: (قال) أي السَّبْكِي . قوّه: (فيه زُبْدٌ) أي مُتَمَيِّزٌ لا كَامِنٌ فاندفع قول الشارح الآتي على أن كُمُونَ إلخ فليتنامل اه سم ويأتي عَنِ البُضْرِيِّ مثله وَعَنْ ع ش جواب آخر . قوّه: (ولا يزُبْد ولا بسمنٍ لآثِهِ إلخ) مفهومهُ أن المخيض إذا لم يكن فيه زُبْدٌ جازَ بَيْعُهُ بِالزُّبْدِ وبالسمن وهو ظاهر في الثاني وقد صرّح في الرّوض بأن السمن والمخيض جنسان دون الأول لأن الزُبْد لا يخلو عن المخيض فيكون من قاعدة مُدَّ عَجْوَةٌ ثم رأيت في شرح العباب بعد أن علّل امتناع بيع الزُبْد بِالزُّبْدِ وبالسمن وبالبّن وبسائر ما يتخذ منه بقوله لأن الزُبْد لا يخلو عن قليل مخيض وهو يمنع العلم بالمثالة قال وبه يُعْلَمُ ضَعْفُ قول الإمام يجوز اتفاقاً بيع الزُبْد بالمخيض مُتَقَاضِلاً انتهى نعم إن نزع ما في المخيض من الزُبْد جازَ بَيْعُهُ بِسَمْنٍ ولو مُتَقَاضِلاً لأن أحدهما ليس أضلاً لِلْآخَرِ ولا مُشْتَمِلاً على بعضه بخلاف بيعه بِالزُّبْدِ لِاشْتِمَالِ الزُّبْدِ على بعض المخيض هذا هو الذي يُتَجّه فَرَاغَهُ اه سم عبارة ع ش نصّها ولعلّه إنّما لم يصحّ بيع المخيض بِمِثْلِهِ إلخ حيث لم يخل من الزُبْد لأن مَحْضَهُ وإخراج الزُبْدِ مِنْهُ أَوْرَثَ عَدَمَ الْعِلْمِ بِمُقْدَارِ ما بقي من الزُبْدِ في المخيض وصير

قوّه: (بمثله ولا بخالصة) قد يُشْعِرُ بِصِحَّةِ بَيْعِهِ بِتَقْدِيرِ أَنَّ اللَّبَنَ المَشْوَبَ بالماءِ يَمْتَنِعُ بَيْعُهُ فَرَاغَهُ . قوّه: (فيه زُبْدٌ) أي مُتَمَيِّزٌ لا كَامِنٌ فاندفع قول الشارح الآتي على أن كُمُونَ إلخ فليتنامل . قوّه: (ولا يزُبْد ولا بسمنٍ) مفهومهُ أن المخيض إذا لم يكن فيه زُبْدٌ جازَ بَيْعُهُ بِالزُّبْدِ وبالسمن وهو ظاهر في الثاني وقد صرّح في الرّوض بأن السمن والمخيض جنسان دون الأول لأن الزُبْد لا يخلو عن المخيض فيكون من قاعدة مُدَّ عَجْوَةٌ ثم رأيت في شرح العباب بعد أن علّل امتناع بيع الزُبْد بِالزُّبْدِ وبالسمن وبالبّن وبسائر ما يتخذ منه بقوله لأن الزُبْد لا يخلو عن قليل مخيض وهو يمنع العلم بالمثالة قال وبه يُعْلَمُ ضَعْفُ قول الإمام يجوز اتفاقاً بيع الزُبْد بالمخيض مُتَقَاضِلاً اه نعم إن نزع ما في المخيض من الزُبْد جازَ بَيْعُهُ بِسَمْنٍ ولو مُتَقَاضِلاً لأن أحدهما ليس أضلاً لِلْآخَرِ ولا مُشْتَمِلاً على بعضه بخلاف بيعه بِالزُّبْدِ لِاشْتِمَالِ الزُّبْدِ على بعض المخيض هذا هو الذي يُتَجّه فَرَاغَهُ وفي شرح العباب أيضاً ما نصّه مع متّنه ويُباعُ مَخِيضُهُ بِمَخِيضِهِ ومَخِيضُهُ بِحَلِيهِ وَرَائِهِ وَحَامِضُهُ إِنْ لَمْ يُغْلَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ وَلَمْ يَخْتَلِطْ بِأَحَدِهِمَا فِي الْأَوَّلَى وبالمخيض في الثانية ماءً اه باختصار فإن كان الفرض أن الزُبْد كَامِنٌ في المخيض لم يَتَمَيِّزْ ولم يُنَزَعْ فَجَمِيعُ ما ذكره واضحٌ ثم قال رأيت يعني الأذرعِي قال بعد ذلك كالسبكي لا يُباعُ مَخِيضُ زُبْدٍ

وفيه نظرٌ إذ المخيضُ اسمٌ لما نُزِعَ زُبْدُهُ فلا يحتاجُ لما ذكره على أنَّ كُمونَ الزُّبْدِ في اللَّبَنِ باللِّبَنِ لا يُعْتَبَرُ ككُمونِ الشَّيْجِ في السُّمِسِمِ بالسُّمِسِمِ ثم جعلَ المثنى له قَسِيمًا لِلْبَنِ مع أنه قَسِمٌ منه المرادُ أنه باعتبار ما حَدَثَ له مِنَ المَخْضِ صارَ كأنه قَسِيمٌ وإنَّ كان في الحقيقة قَسِمًا فاندَفَعَ اعتراضُ جَمْعٍ مِنَ الشُّرَاحِ بذلك (ولا تكفي المماثلةُ في سائرِ أي باقي أحواله

الزُّبْدِ الكامِنِ فيه كالمُفَصَّلِ فَأَثَرُ اهـ وبِه يَنْدَفِعُ قولُ الشَّارِحِ الآتي على أنَّ كُمونَ إلخ. ٥ فَوُدَّ: (وفيه نظرٌ إذ المخيضُ إلخ) لك أنَّ تقولَ المخيضُ ما مَخَضَ حَتَّى يَتَمَيَّزَ زُبْدُهُ عَن بَقِيَّةِ أَجْزَائِهِ ثم قد يَنْزِعُ الزُّبْدُ عَنْهُ وَيُفَصَّلُ بِالْفِعْلِ وقد لا وَيَفْرَضُ اغْتِبَارُ التَّنْزِعِ فِي مَفْهُومِ المَخِضِ فَقَدْ تَبَقَّى مِنَ الزُّبْدِ أَجْزَاءٌ يَسِيرَةٌ إِذَا لَمْ يُبَالِغْ فِي تَصْفِيَّتِهِ بَنَحْوِ خِرْقَةٍ فَيَكُونُ ذَلِكَ مَحْمَلًا لِكَلَامِ السُّبْكِيِّ نَعَمْ يَتَبَعِي أَنْ يُنْظَرَ فِيمَا لَوْ قُلْتَ تِلْكَ الْأَجْزَاءُ الْبَاقِيَةُ جَدًّا فَهَلْ يُغْتَفَرُ كَيْسِيرُ الْمَاءِ أَوْ يُفَرَّقُ مَحَلٌّ تَأْمُلُ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي التَّخْفَةِ فِي بَيْعِ بَرٍّ بِشَعِيرٍ وَبِكُلِّ مِنْهُمَا حَبَاتٍ مِنَ الْآخِرِ يَسِيرَةٌ وَمَا يَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ عَن شَرْحِ الْعُبَابِ فِي بَيْعِ خُبْزِ الْبُرِّ بِخُبْزِ الشَّعِيرِ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍ. ٥ فَوُدَّ: (لِما ذَكَرَهُ) أَي لَأَنَّ مَا فِيهِ زُبْدٌ لَا يُسَمَّى مَخِضًا وَعَلَيْهِ فَالْمَنَازَعَةُ فِي مُجَرَّدِ ذِكْرِهِ لَا فِي الْحُكْمِ وَالْأَمْعَلُومُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَقَدْ يُقَالُ ذَكَرَهُ لِقَوْلِهِمْ أَنَّ الْمُرَادَ مُعْظَمَ الزُّبْدِ بَحِثٌ يُسَمَّى الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْقَلِيلِ مِنْهُ مَخِضًا اهـ ع ش. ٥ فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّ كُمونَ الزُّبْدِ إلخ) مَحَلٌّ تَأْمُلُ لِأَنَّهُ حَالَةُ كُمونِ الزُّبْدِ فِيهِ وَعَدَمُ تَمَيُّزِهِ عَن بَقِيَّةِ الْأَجْزَاءِ رَائِبٌ لَا مَخِضٌ وَأَمَّا بَعْدُ مَخِضُهُ فَقَدْ تَمَيَّزَ الزُّبْدُ وَخَرَجَ عَنِ الْكُمونِ فَصَارَ كَشَيْجٍ مُخْتَلِطٍ بِكُسْبٍ لَمْ يُفَصَّلْ عَنْهُ لَا كَشَيْجٍ كَامِنٍ فِي سُمِسِمٍ فَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍ. ٥ فَوُدَّ: (جَعَلَ المثنى) أَي المَخِضُ كُزْدِيٌّ وَع ش. ٥ فَوُدَّ: (صارَ كأنه قَسِيمٌ) وَأَيْضًا فَالْمُرَادُ بِاللِّبَنِ الْقَسِيمُ الْبَاقِي بِحَالِهِ وَبِالْمَقْسَمِ الْأَعْمُ اهـ سَم وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ جَوَابِ الشَّارِحِ. ٥ فَوُدَّ: (هَذَا) مَحَلُّهُ قُبِيلٌ مَا يَأْتِي قَوْلُهُ: كَالدُّبْسِ (وَمَخِضٌ) فَإِذَا امْتِنَاعَ بَيْعِ اللَّبَنِ بِالمَخِضِ وَتَخَالُفُهُ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُبَاغِ مَخِضُهُ بِمَخِضِهِ وَمَخِضُهُ بِحَلِيهِ وَرَائِيهِ وَحَاضِيهِ إِنْ لَمْ يُغَلَّ أَحَدُهُمَا بِالتَّارِ وَلَمْ يَخْتَلِطْ بِأَحَدِهِمَا فِي الْأَوَّلَى وَبِالمَخِضِ فِي الثَّانِيَةِ مَاءً انْتَهَى إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا هُنَا عَلَى مَخِضٍ نُزِعَ زُبْدُهُ وَذَلِكَ عَلَى مَا زُبْدُهُ كَامِنٌ فِيهِ اهـ سَم.

بِمِثْلِهِ وَلَا بِزُبْدٍ وَلَا بِسَمْنٍ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِنْ قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٌ اهـ وَقِيَاسُ امْتِنَاعِ المَخِضِ بِزُبْدِهِ بِمِثْلِهِ لِكَوْنِهِ مِنْ قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٌ امْتِنَاعُ المَخِضِ بِزُبْدِهِ بِاللِّبَنِ لِأَنَّ امْتِنَاعَهُ بِمِثْلِهِ لَيْسَ إِلَّا لَتَمَيُّزِ سَمْنِهِ وَتَمَيُّزِ أَحَدِ الْجَنْسَيْنِ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ كَافٍ فِي قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٌ لَكِنْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَازِ بَيْعِ المَخِضِ بِمِثْلِهِ وَبِالحَلِيبِ وَغَيْرِهِ يُخَالِفُ هَذَا الَّذِي نَقَلَهُ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ إِنْ كَانَ مَفْرُوضًا فِي مَخِضٍ بِزُبْدِهِ فَإِنْ كَانَ مَفْرُوضًا فِي مَزْزُوعِ الزُّبْدِ خَالَفَ بِالنَّسْبَةِ لِيَبْعَهُ بِاللِّبَنِ قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ كَغَيْرِهِ وَلَا اللَّبَنِ بِمَا يَتَّخِذُ مِنْهُ كَسَمْنٍ وَمَخِضٍ اهـ وَسَيَأْتِي هَذَا فِي كَلَامِهِ هُنَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَفْرُوضًا فِي مَخِضٍ بِزُبْدِهِ لَكِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ زُبْدُهُ بَلْ هُوَ كَامِنٌ فِيهِ. ٥ فَوُدَّ: (صارَ كأنه قَسِيمٌ) وَأَيْضًا فَالْمُرَادُ بِاللِّبَنِ الْقَسِيمُ الْبَاقِي بِحَالِهِ وَبِالْمَقْسَمِ الْأَعْمُ.

كالبجنين والأقيط) والمصل والزبد لمخالطة الإنفحة أو الملح أو الدقيق أو المخيض فلا يجوز بيع كل منها بمثله ولا بخالص للجهل بالمماثلة ولا ببيع زبد بسمن ولا لبن بما اتَّخَذَ منه كسمن ومخيض.

(ولا تكفي مُمَاثِلَةٌ مَا أَثَرَتْ فِيهِ النَّارُ بِالطَّبَخِ) كاللحم (أو القلي) كالسَّمْسِمِ (أو الشّي) كالبيض أو العقد كالذّبس والشكر والفانيد واللّبا فلا يُباع بعضُ منها بمثله للجهل بالمماثلة باختلاف

□ قول (سني): (كالبجنين) بإسكان الباء مع تخفيف التّون وبضمّها مع تشديد التّون ويدونه نهايةً ومُعني .
 □ قوله: (والمصل) إلى قول المتن وإذا جُمِعَتْ في المُعني . □ قوله: (والمصل) المصل والمصاله ما سَالَ مِنَ الْأَقِيطِ إِذَا طُبِخَ ثُمَّ عَصِرَ زِيَادِيٍّ أَوْ شَرَاكَ الْكَزْدِيٍّ وَالْخَائِثُ اللَّبَنُ الْغَلِيطُ وَالْمَخِيضُ اللَّبَنُ الَّذِي أُخِذَ زَبْدُهُ أَوْ: □ قوله: (لِمُخَالَطَةِ الْإِنْفَحَةِ الْخ) تَشَرُّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ وَالْإِنْفَحَةُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَقَتَحَ الْغَاءُ وَيُقَالُ مَنْفَحَةٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ مَعَ قَتَحِ الْغَاءِ شَيْءٌ يُؤْخَذُ مِنْ كَرِشِ الْجَذِيٍّ مَثَلًا أَضْفَرُ مَا دَامَ يَرْضَعُ قَبْوَضُ عَلَى اللَّبَنِ فَيَجْمَدُ. □ قوله: (أو الدقيق) كَانَ مُرَادَهُ بِهِ قُتَاتٌ لَطِيفٌ يَحْصُلُ مِنَ اللَّبَنِ عِنْدَ جَعْلِهِ فِي الْحَصِيرِ وَإِرَادَةُ جَعْلِهِ جُبْنًا وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَزِيزِيُّ الْمُرَادُ دَقِيقُ الْبُرِّ لِأَنَّ الْأَقِيطَ لَبَنٌ يُضَافُ إِلَيْهِ دَقِيقٌ فَيَجْمَدُ فَإِذَا وُضِعَ عَلَى الْحَصِيرِ الَّتِي يُعْصَرُ عَلَيْهَا سَالَ مِنْهُ الْمَصْلُ مَخْلُوطًا بِالدَّقِيقِ أَوْ بُجْجِرْمِي. □ قوله: (ولا بخالص) أَي بَلْبَنِ خَالِصٍ □ وقوله: (وَلَا يَبِيعُ زُبْدٌ بِسَمْنٍ) أَي وَلَا يَبِيعُ سَمْنٌ بِجُبْنٍ أَوْ شَرَاكَ الْبُجْجِرْمِيٍّ وَاعْتَمَدَ الْبَابِلِيُّ صِحَّةَ بَيْعِ الزُّبْدِ بِالْدَّرَاهِمِ تَبَعًا لِشَيْخِهِ بَعْدَ إِفْتَائِهِ بِالْمَنْعِ أَوْ: □ قوله: (كَالذّبسِ) بِكَسْرِ الدَّالِ وَسُكُونِ الْبَاءِ وَبِكَسْرَتَيْنِ عَسَلُ الثَّمَرِ وَعَسَلُ النَّجْلِ قَامُوسٌ وَفِي الْمُخْتَارِ أَنَّهُ عَصِيرُ الرُّطَبِ وَقِيلَ عَصِيرُ الْعَنْبِ إِذَا طُبِخَ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِهِ أَوْ شَرَاكَ. □ قوله: (وَالْفَانِيدِ) وَهُوَ عَسَلُ الْقَصَبِ الْمُسَمَّى بِالْمُرْسَلِ أَوْ مُعْنِي. □ قوله: (وَالسُّكَّرِ) وَفِي الرُّوضِ وَلِلْمَعْقُودِ بِالنَّارِ كَالسُّكَّرِ وَالْفَانِيدِ وَاللِّبَا حُكْمُ الْمَطْبُوخِ وَفِي شَرْحِهِ فَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْهَا بِمِثْلِهِ وَلَا بِأَصْلِهِ وَلَا بِسَائِرٍ مَا يُتَّخَذُ مِنْ أَصْلِهِ أَوْ قَضِيَّتِهِ امْتِنَاعُ بَيْعِ السُّكَّرِ بِالْفَانِيدِ لِأَنَّهُ مُتَّخَذٌ مِنْ أَصْلِهِ وَهُوَ الْقَصَبُ لَكِنْ يُخَالَفُ قَوْلُ الرُّوضِ بَعْدَ ذَلِكَ وَالسُّكَّرُ

□ قوله: (وَمَخِيضٍ) أَفَادَ امْتِنَاعَ بَيْعِ اللَّبَنِ بِالْمَخِيضِ وَيُخَالَفُهُ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ إِلَّا أَنَّ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى مَخِيضٍ نَزَعَ زَبْدُهُ وَذَلِكَ عَلَى مَا زُبْدُهُ كَامِنٌ فِيهِ. □ قوله: (كَالذّبسِ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَلِلْمَعْقُودِ بِالنَّارِ كَالسُّكَّرِ وَالْفَانِيدِ وَاللِّبَا حُكْمُ الْمَطْبُوخِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْهَا بِمِثْلِهِ وَلَا بِأَصْلِهِ وَلَا بِسَائِرٍ مَا يُتَّخَذُ مِنْ أَصْلِهِ أَوْ قَضِيَّتِهِ امْتِنَاعُ بَيْعِ السُّكَّرِ بِالْفَانِيدِ لِأَنَّهُ مُتَّخَذٌ مِنْ أَصْلِهِ وَهُوَ الْقَصَبُ لَكِنْ هَذَا يُخَالَفُ قَوْلَ الرُّوضِ بَعْدَ ذَلِكَ وَالسُّكَّرُ وَالْفَانِيدُ جَنْسَانِ أَوْ إِذْ قَضِيَّتُهُ كَوْنُهُمَا جَنْسَيْنِ جَوَازُ بَيْعِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْمُمَاثِلَةِ فِي الْجَنْسَيْنِ فَلَا يَضُرُّ تَأْثِيرُ النَّارِ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ أَنَّ أَصْلَ أَحَدِهِمَا غَيْرُ أَصْلِ الْآخَرِ أَخَذًا مِنْ تَغْلِيلِ شَرْحِهِ وَكَوْنُهُمَا جَنْسَيْنِ بِقَوْلِهِ لَا اخْتِلَافَ قَضِيَّتَهُمَا لِأَنَّ الْفَانِيدَ يُتَّخَذُ مِنْ قَصَبٍ قَلِيلٍ الْحَلَاوَةِ كَأَعَالِي الْعِيدَانِ وَالسُّكَّرُ يُطْبَخُ مِنْ أَصْلِهَا وَأَوَسَاطُهَا لِشِدَّةِ حَلَاوَتِهَا أَوْ كُلُّ مِنْهُمَا لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُتَّخَذٌ مِنْ أَصْلِ الْآخَرِ لِاخْتِلَافِ أَصْلِهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

تأثير النار فيها وإنما صحَّ السَّلَمُ في نحو هذه الأربعة لِلطَّافَةِ نَارِهَا أي انضباطها لأنه أوسع وخرج بالطبخ وما بعده الغلي في الماء فيباع ماء مغلي بمثله (ولا يضُرُّ تأثير تمييز) بالنار (كالعسل والسمن) يُمَيِّزَانِ بها عن الشمع واللبن فيباع كُلُّ منهما بمثله بعد التمييز لا قبله للجهل بالمماثلة وفي الجواهر لو عقدت النار أجزاء السمن أي إن تصوّر ذلك لم يُعْبع بعضه ببعض (وإذا جمعت الصفقة) أي عقد البيع سُمِّيَ بذلك لأنَّ كُلًّا مِنَ الْعَاقِدَيْنِ كَانَ يَصْفِقُ يَدَ الْآخَرِ عند البيع وخرج بهذا تعدُّها بتفصيل السمن.....

والفانيد جنسان اه إذ قضية كونهما جنسين جواز بيع أحدهما بالآخر لعدم اشتراط المماثلة في الجنسين فلا يضُرُّ تأثير النار اللهم إلا أن يلتزم أن أصل أحدهما غير أصل الآخر أخذًا من تغليب شُرْحه كونهما جنسين باختلاف قصبيهما لأن الفانيد يتخذ من قصب قليل الحلاوة كأعالي العيدان والشكر يطبخ من أسافلها وأواسطها لشدّة حلاوتهما انتهت وكلُّ منهما لا يصدق عليه أنه متخذ من أصل الآخر لاختلاف أصليهما فليتأمل اه سم. □ فوه: (في هذه الأربعة) أي الدبس إلخ اه ع ش.

□ فوه: (للطافَة إلخ) علة للصحة □ فوه: (لأنه أوسع) علة للصحة للطافَة اه سم أي علة لعلية اللطافَة للصحة واقتصر المغني على العلة الثانية وعطفها النهاية على الأولى وكلُّ منهما أظهر وأحسن وما سلّكه الشارح. □ فوه: (الغلي في الماء إلخ) عبارة النهاية والمغني ما أثرت أي النار فيه الحرارة فقط كالماء المغلي فيباع اه. □ فوه (لش): (كالعسل إلخ) أي والذهب والفضة فإن النار فيهما لتمييز الغش وهي لطيفة نهاية ومغني. □ فوه: (لو عقدت النار) يتأتى مثله في العسل وتصوره ظاهر اه سيّد عمر.

□ فوه: (أي عقد البيع) إلى قوله وإنما لم تجر في بيع فرس في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وبحث إلى المتن وقوله: ومن زعم إلى ومثل ذلك. □ فوه: (أي عقد البيع) عبارة المغني أي البيعة سُمِّيَ بذلك لأنَّ أَحَدَ الْمُتَبَايِعَيْنِ يَصْفِقُ يَدَهُ عَلَى يَدِ الْآخَرِ في عادة العرب اه. □ فوه: (يصفق) بأنه ضرب مختار اه ع ش. □ فوه: (هذا) أي بجمع الصفقة المفيد لو خدعة العقد. □ فوه: (تعدُّها بتفصيل السمن) لا يقال يؤخذ من ذلك أن يبيع الدينار بفضة وقلوب صورتين إحداهما أن يقول بعثك هذا الدينار بكذا فضة وكذا فلو سأ وهذه الصورة باطله وهي من هذه القاعدة والثانية أن يقول بعثك نصفه بكذا فضة ونصفه بكذا فلو سأ وهذه الصورة صحيحة وهي خارجة عن القاعدة بتعدّد العقد لاتنا نقول هذا الأخذ ممنوع، بل

□ فوه: (للطافَة) علة للصحة وقوله: لأنه وسع علة للصحة للطافَة.

□ فوه (لش): (ولا يضُرُّ تأثير تمييز) عبارة الروض ولا يضُرُّ العرض على النار للتصفية ولو علا وميغازه الوزن اه وقوله: وميغازه قال في شرحه أي المعروض على النار للتصفية انتهى وما اقتضاه من أن السمن المائع المعروض ميغازه الوزن موافق لما قدّمه من قوله ويباع السمن بالسمن وزنا بخلاف قول البغوي الذي استحسنه في الشرح الصغير أن المُعْتَبَر في مائع السمن هو الكيل وما قاله البغوي هو المُعْتَمَد. □ فوه: (تعدُّها بتفصيل السمن) لا يقال يؤخذ من ذلك أن يبيع الدينار بفضة وقلوب صورتين

كَيْعُتْكَ هَذَا بِهَذَا وَهَذَا بِهَذَا فَلَا تَجْرِي فِيهِ الْقَاعِدَةُ الْآتِيَةُ بِخِلَافِهِ بِتَعَدُّدِ الْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرِي وَبَحْثُ بَعْضِهِمْ أَنَّ نِيَّةَ التَّفْصِيلِ كَذِكْرِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ أَقْرَهُ جَعَلَ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ نَقْدَانِ مُخْتَلِفَيْنِ لَمْ تَكْفِ نِيَّتُهُمَا أَحَدَهُمَا وَلَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ صِحَّةُ الْبَيْعِ بِالْكِنَايَةِ لِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي الصَّبِيغَةِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ. (رَبَوِيًّا) وَاحِدًا أَيْ مُتَّحِدًا الْجِنْسِ (مِنْ الْجَانِبَيْنِ) وَلَوْ ضَمْنِيًّا كِسْمِيسٍ بَدْهْنِهِ لِأَنَّ بُرُوزَ مِثْلِ الْكَامِنِ فِيهِ يَقْتَضِي اعْتِبَارَ ذَلِكَ الْكَامِنِ بِخِلَافِهِ بِمِثْلِهِ فَإِنَّهُ مُسْتَتَرٌّ فِيهِمَا فَلَا دَاعِيَ لِقَدْرِ بُرُوزِهِ وَمَرَّ أَنَّ الْمَاءَ رَبَوِيًّا لَكُنْهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَقْصُودِ دَارِ بِهَا بِقُرْ مَاءٍ عَذْبٍ

كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ خَارِجَتَانِ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ لِأَنَّ الْعَقْدَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا لَمْ يَجْمَعْ جِنْسًا وَاحِدًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ لِاخْتِلَافِ جِنْسِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَمْ يُشْتَرَطِ التَّمَاثُلُ فِي بَيْعِ إِحْدَاهُمَا بِالْآخَرِ فَالصَّوَابُ هُوَ الصَّحَّةُ فِي الصُّورَتَيْنِ نَعَمْ لَوْ بَاعَ نِصْفًا فِضَّةً بَعُثْمَانِيٍّ فِضَّةً وَعُثْمَانِيٍّ فُلُوسًا فَالْوَجْهَ أَخَذًا مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ هُوَ الْبُطْلَانُ لِأَنَّ الْعَقْدَ جَمَعَ جِنْسًا وَاحِدًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَهُوَ الْفِضَّةُ وَانْضَمَّ إِلَيْهَا شَيْءٌ آخَرُ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ وَهُوَ الْفُلُوسُ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ نِصْفَ النَّصْفِ بَعُثْمَانِيٍّ فِضَّةً وَنِصْفَهُ الْآخَرَ بَعُثْمَانِيٍّ فُلُوسًا وَمِثْلُ نِصْفِ النَّصْفِ الْعُثْمَانِيٍّ الْفِضَّةُ فِي الْقَدْرِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ لَتَعَدُّدِ الْعَقْدِ مَعَ وُجُودِ شُرُوطِ الرِّبَا فِي أَحَدِ الْعَقْدَيْنِ الَّذِي هُوَ عَقْدُ الرَّبَوِيِّ وَيَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِي بَيْعِ دِينَارٍ كَبِيرٍ بِدِينَارٍ صَغِيرٍ وَفِضَّةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَمِّ وَأَقْرَأِ النَّهَايَةَ بُطْلَانُ الصُّورَةِ الْأُولَى كَمَا يَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (كَيْعُتْكَ هَذَا بِهَذَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِأَنَّهُ جَعَلَ فِي بَيْعِ مُدٍّ وَدِرْهَمٍ بِمِثْلِهِمَا الْمُدُّ فِي مُقَابَلَةِ الْمُدِّ أَوْ الدِّرْهَمُ وَالِدِّرْهَمُ فِي مُقَابَلَةِ الدِّرْهَمِ أَوْ الْمُدُّ أَه. □ قَوْلُهُ: (فَلَا تَجْرِي فِيهِ الْخ) أَيْ فَيَصِحُّ الْعَقْدُ نِهَائِيًّا وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ نِيَّةَ التَّفْصِيلِ الْخ) أَيْ فَيَصِحُّ الْعَقْدُ مَعَ التِّيَةِ أَه. □ قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيْ عَلَى عَدَمِ الصَّحَّةِ مَعَ التِّيَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ ضَمْنِيًّا) أَيْ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَقَطْ أَهْرَ شَيْدِي. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ السَّمِيسِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ بِخِلَافِهِ بِمِثْلِهِ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ) أَيْ الْكَامِنِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيْ فِي الْجَانِبَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ أَنَّ الْمَاءَ رَبَوِيًّا) قَالَ سَمِّ عَلَى حَجٍّ حَرَّرَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ

إِحْدَاهُمَا أَنْ يَقُولَ بَعْتُكَ هَذَا الدِّينَارَ بِكَذَا فِضَّةً وَكَذَا فُلُوسًا أَوْ صَارَ فَتَكُنْهُ بِكَذَا فِضَّةً وَكَذَا فُلُوسًا وَهَذِهِ الصُّورَةُ بَاطِلَةٌ وَهِيَ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَالثَّانِيَةُ أَنْ يَقُولَ بَعْتُكَ نِصْفَهُ بِكَذَا فِضَّةً وَنِصْفَهُ بِكَذَا فُلُوسًا وَهَذِهِ الصُّورَةُ صَحِيحَةٌ وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنِ الْقَاعِدَةِ بِتَعَدُّدِ الْعَقْدِ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا الْأَخْذُ مَمْنُوعٌ بَلْ كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ خَارِجَتَانِ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ لِأَنَّ الْعَقْدَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا لَمْ يَجْمَعْ جِنْسًا وَاحِدًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ لِاخْتِلَافِ جِنْسِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلِذَا لَمْ تَشْتَرَطِ الْمِثَالَةُ فِي بَيْعِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ فَالصَّوَابُ هُوَ الصَّحَّةُ فِي الصُّورَتَيْنِ نَعَمْ لَوْ بَاعَ نِصْفًا فِضَّةً بَعُثْمَانِيٍّ فِضَّةً وَعُثْمَانِيٍّ فُلُوسًا فَالْوَجْهَ أَخَذًا مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ هُوَ الْبُطْلَانُ لِأَنَّ الْعَقْدَ جَمَعَ جِنْسًا وَاحِدًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَهُوَ الْفِضَّةُ وَانْضَمَّ إِلَيْهَا شَيْءٌ آخَرُ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ وَهُوَ الْفُلُوسُ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ نِصْفَ النَّصْفِ بَعُثْمَانِيٍّ فِضَّةً وَنِصْفَهُ الْآخَرَ بَعُثْمَانِيٍّ فُلُوسًا وَمِثْلُ نِصْفِ النَّصْفِ الْعُثْمَانِيٍّ الْفِضَّةُ فِي الْقَدْرِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ لَتَعَدُّدِ الْعَقْدِ مَعَ وُجُودِ شُرُوطِ الرِّبَا فِي أَحَدِ الْعَقْدَيْنِ الَّذِي هُوَ عَقْدُ الرَّبَوِيِّ وَيَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِي بَيْعِ دِينَارٍ كَبِيرٍ بِدِينَارٍ صَغِيرٍ وَفِضَّةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ أَنَّ الْمَاءَ رَبَوِيًّا)

بِيعَتْ بِمِثْلِهَا مَقْصُودٌ تَبَعًا فَلَمْ تَجْرَ فِيهِ الْقَاعِدَةُ الْآتِيَةُ لِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي بَابِ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالْثَمَارِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لِدُخُولِهِ فِي بَيْعِ دَارٍ بِهَا بَثْرُ مَاءٍ وَإِلَّا لَمْ يَصُحَّ لاختلاطِ الْمَاءِ الْمَوْجُودِ لِلْبَائِعِ بِالْحَادِثِ لِلْمُشْتَرِي. وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ كَلَامَهُمْ ثُمَّ إِنَّمَا هُوَ فِي بَثْرِ مَاءٍ مَبِيعَةٍ وَحَدَّهَا لِأَنَّ مَاءَهَا حَبِيزٌ مَقْصُودٌ فَقَدْ وَهَمَ بَلْ صَرَّحُوا بِمَا ذَكَرْنَاهُ الْمَعْلُومُ مِنْهُ أَنَّ التَّابِعَ هُنَا وَهُوَ مَا لَا يُقْصَدُ بِالْمُقَابَلَةِ مَعْنَاهُ غَيْرُ التَّابِعِ ثُمَّ وَهُوَ مَا يَكُونُ جُزْءًا أَوْ مُنْزَلًا مُنْزِلَتَهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ بَيْعُ بُرٍّ بِشَعِيرٍ وَفِي كُلِّ حَبَابٍ مِنَ الْآخِرِ قَلِيلَةٌ بِحَيْثُ لَا تُقْصَدُ بِالْإِخْرَاجِ وَبَيْعُ دَارٍ فِيهَا مَعْدُنٌ ذَهَبٌ مِثْلًا جِهْلَاهُ بِذَهَبٍ لِأَنَّهُ حَبِيزٌ تَابِعٌ لِمَقْصُودِهَا فَصَحَّ وَقَوْلُهُمْ لَا أَثَرُ لِلْجَهْلِ

الْعُبَابِ أَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ بَيْعِ خُبْزِ الْبُرِّ بِخُبْزِ الشَّعِيرِ وَإِنْ اشْتَمَلَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى مِلْحٍ وَمَاءٍ لَا سِتْهْلَاكِهِمَا فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَهْ أَقُولُ قَدْ تَشَكَّلَ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ الْخُلُولِ حَيْثُ قَالُوا فِيهَا مَتَى كَانَ فِيهَا مَاءٌ إِنْ ائْتَنَعَ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ مُطْلَقًا مِنْ جَنْبِهِ أَوْ غَيْرِهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنْ الْمَاءُ فِي الْخُبْزِ لَا وُجُودَ لَهُ الثَّبَتَةُ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ جَمْعُ أَجْزَاءِ الدَّقِيقِ بِخِلَافِ الْخَلِّ فَإِنَّ الْمَاءَ مُوجُودٌ فِيهِ بَعِيْنُهُ وَإِنَّمَا تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فَلَمْ تَضْمَحَلْ أَجْزَاؤُهَا هـ ش. هـ قَوْلُهُ: (فَلَمْ تَجْرَ فِيهِ) أَيِ فِي بَيْعِ الدَّارِ الْمَذْكُورِ. هـ قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيِ التَّبَعِيَّةِ. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا ذَكَرُوهُ الْخُ) تَعْلِيلٌ لِكَوْنِ الْمَاءِ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ. هـ وَقَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْخُ) بَيَانٌ لِمَا عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يُنَافِي كَوْنُهُ تَابِعًا بِالْإِضَافَةِ كَوْنُهُ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ حَتَّى يُشْتَرَطَ التَّعَرُّضُ لَهُ فِي الْبَيْعِ لِيَدْخُلَ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَابِعٌ بِالْإِضَافَةِ اغْتَفَرَ مِنْ جِهَةِ الرِّبَا وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ اغْتَفَرَ التَّعَرُّضُ لَهُ فِي الْبَيْعِ لِيَدْخُلَ فِيهِ هـ. هـ قَوْلُهُ: (لِدُخُولِهِ) أَيِ الْمَاءِ الْمَوْجُودِ. هـ قَوْلُهُ: (لِلْبَائِعِ) نَعَتْ لِلْمَوْجُودِ هـ وَقَوْلُهُ: (لِلْمُشْتَرِي) نَعَتْ لِلْحَادِثِ. هـ قَوْلُهُ: (إِنْ كَلَامَهُمْ ثُمَّ) أَيِ فِي بَابِ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالْثَمَارِ. هـ قَوْلُهُ: (وَحَدَّهَا) أَيِ بَدْوِ الدَّارِ. هـ قَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرْنَاهُ) وَهُوَ قَوْلُهُ: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ الْخُ. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ التَّابِعَ هُنَا) أَيِ فِي دَارٍ بِهَا بَثْرُ مَاءٍ عَذْبٍ بِمِثْلِهَا. هـ قَوْلُهُ: (مَغْنَاهُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ. هـ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ التَّابِعِ ثُمَّ. هـ وَقَوْلُهُ: (جُزْءًا) أَيِ كَالسَّقْفِ هـ وَقَوْلُهُ: (أَوْ مُنْزَلًا مُنْزِلَتَهُ) أَيِ كِمِفْتَاحِ الْغُلُقِ بِخِلَافِ الْمَاءِ فَلَا يَدْخُلُ فِي مُسَمًّى الدَّارِ مِثْلًا فَلَا بُدَّ مِنَ النَّصِّ عَلَيْهِ أَهْ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ) أَيِ فِي الصَّحَّةِ هـ ش. هـ قَوْلُهُ: (وَفِي كُلِّ الْخُ) أَيِ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا حَبَابَاتُ الْخُ نِهَابَةً وَمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ لَا يُقْصَدُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَابَةِ بِحَيْثُ لَا يُقْصَدُ تَمْيِيزُهَا لِتُسْتَعْمَلَ وَحَدَّهَا وَإِنْ أَثَرَتْ فِي الْكَيْلَيْنِ هـ.

الْخُ حَرَّرَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ بَيْعِ خُبْزِ الْبُرِّ بِخُبْزِ الشَّعِيرِ وَإِنْ اشْتَمَلَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى مَاءٍ وَمِلْحٍ لَا سِتْهْلَاكِهِمَا فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ فِيمَنْ أَعْطَى لَحَامًا دِزْهَمًا وَقَالَ: أَعْطَيْتَنِي بِنِصْفِهِ لَحْمًا وَبِنِصْفِهِ الْآخَرَ نِصْفَ دِزْهَمٍ وَفِيمَا لَوْ اشْتَرَى مِنْهُ نِصْفَ رِطْلٍ لَحْمٍ بِنِصْفِ دِزْهَمٍ فِي الدِّمَةِ ثُمَّ أَعْطَاهُ دِزْهَمًا وَقَالَ خُذْ نِصْفَهُ عَمَّا فِي دِمَّتِي وَأَعْطَيْتَنِي نِصْفَ دِزْهَمٍ عَنِ الْبَاقِي بَأَنَّ الثَّانِيَّ يَجِلُّ وَكَذَا الْأَوَّلُ إِذَا جَعَلَهُمَا عَقْدَيْنِ وَقَالَ مَرَّةً: يَجُوزُ إِذَا كَانَ فِي عَقْدَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مَغْشُوشًا غِشًا مُؤَثِّرًا هـ.

بالمُفْسِدِ فِي بَابِ الرِّبَا مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ التَّابِعِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَا أَوْ أَحَدُهُمَا بِهِ أَوْ كَانَ فِيهَا تَمْوِيَةٌ بِذَهَبٍ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْمُقَابَلَةِ فَجَزَتْ الْقَاعِدَةُ كَبَيْعِ ذَاتِ لَبَنِ بِذَاتِ لَبَنِ وَإِنْ جُهِلَ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ مِنْهَا غَالِيًا بِخِلَافِ الْمَعْدِنِ مِنَ الْأَرْضِ وَإِنَّمَا لَمْ تَجْرِ فِي بَيْعِ فَرَسٍ لَبُونٍ بِمِثْلِهَا لِأَنَّ لَبَنَهَا لَا يُقْصَدُ بِالْمُقَابَلَةِ وَإِنْ قُصِدَ فِي نَفْسِهِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يُرَدُّ بِذَلِكَ فِي الْمَصْرَافَةِ صَاعٌ تَمِيرُ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَإِنْ نَوَزِعُوا فِيهِ (وَاخْتَلَفَ الْجِنْسُ) أَيِ جِنْسِ الْمَبِيعِ سِوَاءِ أَكَانَ الْمَضْمُونُ لِلرَّبَوِيِّ الْمُتَّحِدِ الْجِنْسِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ رَبَوِيًّا أَمْ غَيْرَ رَبَوِيٍّ وَقَدَّرَ بَعْضُ الشُّرَاحِ الْجِنْسَ هُنَا بِالرَّبَوِيِّ فَأَوْهَمَ الصُّحَّةُ فِي بَيْعِ دَرَاهِمٍ وَثَوْبٍ بِمِثْلَيْهَا لِأَنَّ جِنْسَ الرَّبَوِيِّ لَمْ يَخْتَلِفْ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ مِنَ الْقَاعِدَةِ لِأَنَّ جِنْسَ الْمَبِيعِ اخْتَلَفَ وَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفِ الْجِنْسُ الرَّبَوِيُّ (مِنْهُمَا) جَمِيعُهُمَا بِأَنِ اشْتَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى جِنْسَيْنِ اشْتَمَلَ عَلَيْهِمَا الْآخَرُ (كَمُدِّ عَجْوَةٍ وَدَرَاهِمٍ بِمُدِّ عَجْوَةٍ وَدَرَاهِمٍ) وَكَثْوَبٍ وَدَرَاهِمٍ بِثَوْبٍ وَدَرَاهِمٍ أَوْ مَجْمُوعِيْهُمَا بِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَمِلِ الْآخَرُ إِلَّا عَلَى أَحَدِهِمَا كَثْوَبٍ مُطَرَّزٍ بِذَهَبٍ أَوْ قِلَادَةٍ فِيهَا خَزَرٌ وَذَهَبٌ يَبِيعُ أَوْ يَبْعَثُ بِذَهَبٍ فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ فِضَّةً اشْتَرَطَ تَسْلِيمَ الذَّهَبِ وَمَا يُقَابِلُهُ مِنَ الثَّمَنِ فِي الْمَجْلِسِ (وَكَمُدِّ وَدَرَاهِمٍ بِمُدِّينِ أَوْ دَرَاهِمَيْنِ) وَبِقَوْلِنَا وَاحِدًا الَّذِي هُوَ فِي أَصْلِهِ وَاسْتَغْنَى عَنْهُ قِيلَ بِالتَّنْكِيرِ فَإِنَّهُ مُشِيرٌ بِالتَّوْحِيدِ وَقَدْ يُقَالُ بَلْ إِنَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهُ بِمَا عَلِمَ مِنْ أَوَّلِ الْبَابِ أَنَّهُ حَيْثُ اخْتَلَفَ الْعِلَّةُ لَا رِبَا انْدَفَعَ مَا أُرِيدَ عَلَيْهِ.....

قوله: (به) أي المغدِن. قوله: (كبيع ذات لبن إلخ) لعل محلّه بعد تمير اللبن عن محلّه واستقراره في الضرع ولو بالنسبة لأحدهما بخلاف ما لو خلا ضرع كل منهما عن اللبن حالة العقد لأن كُمون اللبن حيثيذ في مغدنه الأصلي ككُمون الشيرج في السمس في بيع سمس بمثله ثم رأيت قول المغني والنهاية الآتي آخر الباب في بيع لبن شاة بشاة فيها لبن أه سيد عمر أقول وكذا تغليها الآتي ذكره أنفاً يفيد ما ترجاه. قوله: (لأنه يقصد منها إلخ) عبارة النهاية والمغني لأن الشرع جعل اللبن في الضرع كهُو في الإناء بخلاف المغدِن لأن ذات اللبن المقصود منها اللبن والأرض ليس المقصود منها المغدِن أه قال ع ش قوله: م ر المقصود منها إلخ أي فائز سواء علماه أو جهلاه. أه. قوله: (وإنما لم تجر في بيع فرس إلخ) عموم كلام الشارح م ر أي والمغني يخالفه أه ع ش. قوله: (أي جنس المبيع) إلى قول المتن كصحاح في النهاية إلا قوله وقدر إلى المتن وقوله: بشرط إلى أم صفة وكذا في المغني إلا قوله فإن كان الثمن إلى المتن. قوله: (أي جنس المبيع) أي المغنود عليه. قوله: (وقدر) لعله مُحَرَّفٌ عَنْ قَيْدِ الْبَالِءِ وَالذَّالِ.

قوله (لش): (كمُد عَجْوَةٍ) قال الجوهرِي هو تَمَرٌ مِنْ أَجْوَدِ تَمَرِ الْمَدِينَةِ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَالصَّيْحَانِيُّ مِنْهُ سَمٌ عَلَى الْمَنْهَجِ أه ع ش. قوله: (عَجْوَةٍ) بعد قول المتن بمُد يُقْرَأُ بِالتَّضْبِئِ لِيَتَوَيْنِ الثَّمَنُ أه رَشِيدِي. أه. قوله: (وما يقابله إلخ) يعني ماء عَيْنٍ بِالتَّرَاضِي مِنْهُمَا بِإِغْيَارِ الْقِيَمَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ أه ع ش. قوله: (وبقولنا إلخ) متعلّق بِانْدَفَعَ أه. وقوله: (بالتنكير) أي لِرَبَوِيٍّ أه كُرْدِي.

من بيع ذهب أو فضة بئرٍ وحده أو مع شعير فإنه لم يتخذ جنس من الجانبيين.
(أو) اختلف (النوع) يعني غير الجنس سواءً أكان نوعاً حقيقياً كجديد وريء بهما أو بأحدهما بشرط تميزهما إذ لا يتأتى التوزيع إلا حينئذٍ بخلاف ما إذا لم يتميذاً بشرط أن تقل حبات الآخر بحيث لو ميزت لم تظهر في الكيل وإنما لم يضرو كما مر خلط أحد الجنسين بحبات من الآخر بحيث لا يقصد إخراجها لئستعمل براً أو شعيراً وإن أثرت في الكيل لأن التساوي بين الجنسين غير معتبر أم صفة من الجانبيين أو أحدهما (كصحاح ومكسرة بهما أو بأحدهما) أي بصحاح فقط أو مكسرة فقط وقيمة المكسرة.....

قوله: (من بيع ذهب إلخ) أي من صفة هذا البيع. قوله: (فإنه إلخ) توجية للإندفاع المذكور.
قوله: (يعني غير الجنس) أخذه من المقابلة ومن المثال. قوله: (وبشرط تميزهما) قيد غير صحيح في الذهب والفضة إذ القاعدة جارية فيهما مع الاختلاط وإنما هو شرط في الحبوب اهـ رشدي.
قوله: (بشرط أن تقل حبات الآخر) خلافاً للنهاية والمعنى عبارتهما وظاهر كلامهم الصحة هنا وإن كثرت حبات الآخر وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين إذ الفرق بين الجنس والنوع أن الحبات إذا كثرت في الجنس لم تتحقق المماثلة بخلاف النوع اهـ قال ع ش قوله: م ر هنا أي في اختلاط أحد النوعين بالآخر وقوله: بعض المتأخرين منهم حجج تبعاً لما في المنهج وقوله: بخلاف النوع قد يمنع بأن اختلاف النوع في أحد الطرفين يوجب توزيع ما في الآخر عليه وهو مانع من العلم بالمماثلة اهـ.
قوله: (بشرط أن تقل إلخ) كذا قاله بعضهم ومضى عليه شيخ الإسلام أيضاً لكن مقتضى كلام الشيخين أنه يصح مطلقاً وقال شيخنا الشهاب الرملي وغيره إنه الصحيح اهـ سم. قوله: (أم صفة إلخ) عطف على قوله نوعاً حقيقياً أقول والحاصل أن الاختلاف حيث كان بتعدد الجنس أو النوع أو الصفة أما في الطرفين أو أحدهما كان الحاصل من ذلك تسع صور تعدد الجنس أو النوع أو الصفة في كل من الطرفين أو أحدهما والمدد المعتبر في أحد الطرفين إما أن تزيد قيمته عن الدرهم أو تنقص أو تساوي فتلك ثلاث صور تضرب في التسع المذكورة تبلغ سبعا وعشرين صورة والعقد في جميعها باطل إلا إذا كان المبيع صحاحاً ومكسرةً بينهما أو بصحاح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة كقيمة الصحيح فإن العقد صحيح اهـ ع ش. قوله: (أي بصحاح) إلى قوله وجعل الطبري في المعنى وإلى الباب في النهاية إلا قوله ومن قال إلى لأن شرط وقوله كما يأتي إلى التنبيه وقوله نعم إلى المتن. قوله: (أو مكسرة) المراد بالمكسرة هنا القراضة وهي القطع التي تفرض من الدينار والدرهم للمعاملة في الحوائج اليسيرة اهـ كزدي عبارة البجيرمي ونقل سم عن شيخه أن المراد بالكسر القراضة التي تفرض من الدينار والفضة اهـ ونقل ع ش أيضاً وما عدا ذلك وإن كان نصف شريفي أو ربع ريال يقال له

قوله: (بشرط أن تقل حبات الآخر إلخ) كذا قاله بعضهم ومضى عليه شيخ الإسلام أيضاً لكن مقتضى كلام الشيخين أنه يصح مطلقاً وقال شيخنا الشهاب الرملي وغيره إنه الصحيح.

دُونَ قِيَمَةِ الصُّحَاكِ فِي الْكُلِّ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ أَوْ عَكْسُهُ لِأَنَّ التَّوْزِيْعَ الْآتِيَّ إِنَّمَا يَتَأْتِي حِينَئِذٍ وَجَعَلَ الطَّبْرِيُّ مِنْ ذَلِكَ بَيْعَ ذَهَبٍ بِذَهَبٍ وَأَحَدُهُمَا خَشِنٌ أَوْ أَسْوَدُ مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْخُشُونَةَ أَوْ السُّوَادَ لَيْسَ عَيْنًا أُخْرَى مُضْمُومَةً لِذَلِكَ الطَّرْفِ بَلْ هُوَ عَيْبٌ فِي الْعَوَضِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مُرَادَ الطَّبْرِيِّ أَنَّ أَحَدَ الطَّرْفَيْنِ اشْتَمَلَ عَلَى عَيْنَيْنِ مِنَ الذَّهَبِ إِحْدَاهُمَا خَشِنَةٌ أَوْ سُودَاءُ وَكَذَا لَوْ بَانَتْ أَحَدُهُمَا مُخْتَلِطَةً بِنَحْوِ نَحَاسٍ وَمَنْ قَالَ فِي هَذِهِ بِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ فَقَدْ وَهِمَ لِأَنَّ شَرْطَ

صَحِيحٍ شَيْخُنَا الْحَفْنِيُّ اهـ . فَوُدَّ: (دُونَ قِيَمَةِ الصُّحَاكِ فِي الْكُلِّ) أَيِ أَمَّا لَوْ بَاعَ رَدِيئًا وَجَيِّدًا بِمِثْلِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا فَلَا يَصِحُّ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَتْ قِيَمَةُ الرَّدِيِّ دُونَ قِيَمَةِ الْجَيِّدِ أَمْ لَا وَعِبَارَةٌ سَمِعْتُ عَلَى مَنْهَجِ قَوْلِهِ: وَقِيَمَةُ الرَّدِيِّ إِنْخَ قَالَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ هَذَا الشَّرْطُ لَمْ أَزْهِ لِلْأَضْحَابِ إِلَّا فِي مَسَائِلِ الصُّحَاكِ وَالْمُكْسَرَةِ خَاصَّةً فَكَانَ الشَّيْخُ الْحَقُّ هَذَا نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْجُودَةَ وَالرَّدَاءَةَ مُجَرَّدُ صِفَةٍ انْتَهَى وَأَقُولُ لَا يَخْلُو هَذَا الْإِلْحَاقُ عَنْ شَيْءٍ وَالْفَرْقُ مُمَكِّنٌ اهـ وَالْمُعْتَمَدُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ وَالصَّحِيحِ وَالْمُكْسَرِ فَحَيْثُ تَسَاوَا فِي الْقِيَمَةِ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا اهـ ع ش . فَوُدَّ: (أَوْ عَكْسُهُ) وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ قِيَمَةُ الصُّحَاكِ دُونَ قِيَمَةِ الْمُكْسَرَةِ . فَوُدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنْ قَاعِدَةِ مَدَّ عَجُوزُهُمْ اهـ ع ش . فَوُدَّ: (بَلْ هُوَ عَيْبٌ فِي الْعَوَضِ) أَيِ فَلَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّحَّةِ . فَوُدَّ: (وَظَاهِرٌ أَنَّ مُرَادَ الطَّبْرِيِّ الْإِنْخَ) مُرَادُهُ بِهِ دَفْعُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الطَّبْرِيِّ وَجَعَلَهُ ذَلِكَ مِنَ الْقَاعِدَةِ فَلَا يَصِحُّ قَالَ سَمِعْتُ عَلَى حَاجٍ دَعَايَ ظَهَرَ ذَلِكَ مَعَ تَغْيِيرِهِ بِقَوْلِهِ وَأَحَدُهُمَا خَشِنٌ أَوْ أَسْوَدُ لَا يَخْفَى مَا فِيهَا اهـ أَقُولُ قَدْ يُقَالُ قَوْلُهُ: مِنْ ذَلِكَ يُعَيَّنُ أَنَّ مُرَادَهُ مَا ذَكَرَ ضَرُورَةً أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ عَيْنَيْنِ فِي كُلِّ مِنَ الطَّرْفَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا اهـ ع ش . فَوُدَّ: (بِنَحْوِ نَحَاسٍ) أَيِ فَلَا يَصِحُّ أَيْضًا اهـ ع ش عِبَارَةٌ سَمِعْتُ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ كَلَامِ طَوِيلٍ نَصَّهُ وَالَّذِي يُتَّجَهُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الدَّرَاهِمِ الْمَغْشُوشَةِ بِالذَّنَانِيرِ الْمَغْشُوشَةِ إِلَّا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لِلْغِشِّ قِيَمَةٌ وَلَمْ يُؤَثَّرْ فِي الْوِزْنِ سِوَاءَ كَانَ الْغِشُّ فِضَّةً أَمْ نَحَاسًا حَصَلَ مِنْهُ بِالتَّمْيِيزِ شَيْءٌ أَمْ لَا وَلَا مَذْخَلَ لِلرَّوَاجِ فِي هَذَا الْبَابِ ثُمَّ رَأَيْتُ الرُّوْيَانِيَّ صَرَّحَ بِمَا ذَكَرْتُهُ حَيْثُ قَالَ الْغِشُّ الْيَسِيرُ الَّذِي لَا يَأْخُذُ خَطًا مِنَ الْوِزْنِ لَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الْبَيْعِ انْتَهَتْ .

فَوُدَّ: (وَظَاهِرٌ أَنَّ مُرَادَ الطَّبْرِيِّ الْإِنْخَ) دَعَايَ ظَهَرَ ذَلِكَ مَعَ تَغْيِيرِهِ بِقَوْلِهِ وَأَحَدُهُمَا خَشِنٌ أَوْ أَسْوَدُ لَا يَخْفَى مَا فِيهَا . فَوُدَّ: (بِنَحْوِ نَحَاسٍ) فِي الْعُبَابِ وَيَصِحُّ ذَرَاهِمٌ وَمَغْشُوشٌ بِدِينَارٍ مَغْشُوشٌ بِنَحَاسٍ وَكَذَا بِفِضَّةٍ لَا يَتَمَيَّزُ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ أَخَذَ هَذَا مِنْ قَوْلِ الْجَوَاهِرِ لَا يَجُوزُ بَيْعُ دَرَاهِمٍ مَغْشُوشَةٍ بِمِثْلِهَا وَلَا بِخَالِصَةٍ وَأَمَّا بَيْعُ الدَّرَاهِمِ الْمَغْشُوشَةِ بِالذَّنَانِيرِ الْمَغْشُوشَةِ فَإِنْ كَانَ غِشُّ الذَّهَبِ فِضَّةً حَرَمَ قَالَ الْبَقَوِيُّ وَهَذَا عِنْدِي إِنْ كَانَ يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالتَّمْيِيزِ وَإِلَّا جَازَ كَبَيْعِ ذَنَانِيرٍ مَطْلِيَّةٍ بِالثَّقَرَةِ أَوْ عَكْسُهُ يَجُوزُ إِذَا كَانَ التَّمْوِيهِ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ غِشُّهُ نَحَاسًا فَعَلَى قَوْلِ جَمْعٍ مُخْتَلَفٍ الْحُكْمُ هَذَا إِذَا كَثُرَ بِحَيْثُ يَكُونُ لِلْغِشِّ بَعْدَ التَّمْوِيهِ قِيَمَةٌ وَإِلَّا وَجَبَ الْجَوَازُ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَمَةٌ لَمْ يُقَابَلْ بِشَيْءٍ ثُمَّ أَجَابَ عَمَّا يورَدُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَنَّهُ يَتَّبَعِي عَدَمُ الصَّحَّةِ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى جِهَالَةِ الْبَاقِي بَآئِهِ لَا نَظَرَ إِلَى ذَلِكَ بَلْ إِلَى الرَّوَاجِ قَالَ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ اهـ وَالَّذِي يُتَّجَهُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الدَّرَاهِمِ الْمَغْشُوشَةِ بِالذَّنَانِيرِ

الصُّحَّةُ علمُ التساوي حالَ العقدِ فيما يَسْتَقِرُّ عليه وذلك مفقودٌ هنا فالصوابُ أَنه مِنَ القاعِدةِ (فبِاطِلَةٌ) ولا يَتَأَتَّى هنا تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ لَأَنَّ الفَسَادَ لِلْهَيْئَةِ الاجتماعيةِ كالعقدِ على خمسِ نِسْوةٍ معاً وذلك لِمَا في الحديثِ الحسنِ أو الصحيح «أَنه ﷺ نَهَى عن بَيْعِ قِلَادَةٍ فِيهَا حِرْزٌ وَذَهَبٌ بِذَهَبٍ حَتَّى يُمَيَّزَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ الْمُشْتَرِي إِنَّمَا أَرَدْتُ الْحِجَارَةَ فَقَالَ لَا حَتَّى تُمَيَّزَ بَيْنَهُمَا» قال الراوي: فَرَدَّه أَي البَيْعِ حَتَّى يُمَيَّزَ بَيْنَهُمَا وَلَأَنَّ قَضِيَّةَ اشْتِمَالِ أَحَدِ طَرَفَيْ الْعَقْدِ عَلَى مَالَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ أَنْ يُوزَعَ مَا فِي الطَّرَفِ الْآخِرِ عَلَيْهِمَا بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ وَالتَّوْزِيْعِ هُنَا - لِكُونِهِ نَاشِئًا عَنِ التَّقْوِيمِ الَّذِي هُوَ تَحْمِينٌ وَالتَّخْمِينُ قَدْ يُخْطِئُ - يُؤَدِّي - وَإِنْ أَتَتْ حَدَثَ شَجَرَةُ الْمَدِينِ وَضُرْبُ الدَّرْهَمَيْنِ - لِلْمُفَاضَلَةِ أَوْ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالمُثَابِلَةِ فِي بَيْعِ مِثْلٍ وَدَرَاهِمَ بِمِثْلَيْنِ إِنْ زَادَتْ قِيَمَةُ الْمِثْلِ عَلَى الدَّرْهَمِ الَّذِي مَعَهُ أَوْ نَقَصَتْ تَلَزَمَ الْمُفَاضَلَةُ وَإِنْ سَاوَتْهُ لَزِمَ الْجَهْلُ بِالمُثَابِلَةِ وَقَسَ الْبَاقِي وَكَذَا يُقَالُ فِي بَيْعِ صَحِيحٍ وَمُكْسَرٍ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا.....

• فَوَدَّ: (وَذَلِكَ لِمَا فِي الْحَدِيثِ الْخ) تَعْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (حَتَّى يُمَيَّزَ بَيْنَهُمَا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فَصَلَ كُلًّا مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ فِي الْخَارِجِ لَكِنْ لَا تَتَوَقَّفُ الصُّحَّةُ عَلَى ذَلِكَ بَلْ يَكْفِي التَّفْصِيلُ فِي الْعَقْدِ كَمَا مَرَّ وَيُمْكِنُ شُمُولُ الْحَدِيثِ لِذَلِكَ بِأَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ: لَا حَتَّى يُمَيَّزَ عَلَى الْأَعْمَ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي الْعَقْدِ وَفِي الْخَارِجِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَلِأَنَّ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِمَا فِي الْحَدِيثِ. • فَوَدَّ: (يُؤَدِّي الْخ) خَبَّرَ قَوْلَهُ وَالتَّوْزِيْعُ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا يُقَالُ فِي بَيْعِ صَحِيحٍ الْخ) أَي وَفِي بَيْعِ جَيِّدٍ وَرَدِيٍّ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (فِي بَيْعِ صَحِيحٍ وَمُكْسَرٍ بِهِمَا الْخ) أَي وَالْفَرَضُ أَنَّ قِيَمَةَ الْمُكْسَرِ دُونَ قِيَمَةِ الصَّحِيحِ أَوْ أَزِيدَ كَمَا تَقَدَّمَ فَإِنْ اسْتَوَتْ قِيَمَتُهُمَا فَلَا بُطْلَانَ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ تَسَاوَتْ قِيَمَةُ الصَّحِيحِ وَقِيَمَةُ الْمُكْسَرِ فَلَا

الْمُعْشَوِشَةُ إِلَّا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لِلْعِشِّ قِيَمَةٌ وَلَمْ يُؤْثَرْ فِي الْوِزْنِ سَوَاءٌ كَانَ الْعِشُّ فِضَّةً أَمْ نُحَاسًا حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالتَّمْيِيزِ أَمْ لَا وَلَا مَدْخَلَ لِلرَّوْاجِ فِي هَذَا الْبَابِ كَمَا مَرَّ فَلَا نَظَرَ إِلَيْهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الرُّوَانِيَّ صَرَّحَ بِمَا ذَكَرْتُهُ حَيْثُ قَالَ الْعِشُّ الْيَسِيرُ الَّذِي لَا يَأْخُذُ حِطًّا مِنَ الْوِزْنِ لَا يَمْنَعُ مِنَ صِحَّةِ الْبَيْعِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ فِي تَأْيِيدِ مَا قَالَهُ وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ كَبَيْعِ دَنَانِيرَ مَطْلِيَّةٍ الْخ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ بَيْعِ الدَّنَانِيرِ الْمَطْلِيَّةِ وَأَنَّ الطَّلَاءَ لَا يَمْنَعُ صِحَّتَهُ وَإِنَّهُ يَكْتَفِي بِرُؤْيَيْهَا مَعَ الطَّلَاءِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ كَالصَّبْغِ لِقَوْلِهِ بَعْدَ تَحْصِيلِ شَيْءٍ مِنْهُ فَهُوَ كَرُؤْيَاةِ الْأَمَةِ الْمُخْمَرَةِ بِخَوِ الْحِجَاءِ م ر اهـ. • فَوَدَّ: (عِلْمُ التَّسَاوِي) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ عُلِمَ التَّسَاوِي سَلِمَ مَا قَالَهُ هَذَا الْقَائِلُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِاتِّضَاعِ الْحَالِ التَّوْزِيْعِ الْمُؤَدِّي لِلْمُخْذَوِرِ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا يُقَالُ فِي بَيْعِ صَحِيحٍ وَمُكْسَرٍ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا) أَي وَالْفَرَضُ أَنَّ قِيَمَةَ الْمُكْسَرِ دُونَ قِيَمَةِ الصَّحِيحِ أَوْ أَزِيدَ كَمَا تَقَدَّمَ فَإِنْ اسْتَوَتْ قِيَمَتُهُمَا فَلَا بُطْلَانَ وَعِبَارَةُ الْكَتَرِ لِشَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْبُكْرِيِّ وَفِي بَيْعِ الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ الصَّحِيحِ وَالْمُكْسَرِ إِنْ اسْتَوَتْ قِيَمَةُ الْمُكْسَرِ أَي مِنَ الْجَانِبَيْنِ لَمْ تَتَحَقَّقِ الْمُثَابِلَةُ لِمَا مَرَّ وَلَا تَحَقَّقَتْ الْمُفَاضَلَةُ كَمَا تَقَدَّمَ كَمَا هِيَ مَحَقَّقَةٌ فِي الْبَيْعِ بِصَحِيحٍ فَقَطْ أَوْ مُكْسَرٍ فَقَطْ إِذِ الْفَرَضُ أَنَّ قِيَمَةَ الْمُكْسَرِ مُخَالَفَةٌ لِقِيَمَةِ الصَّحِيحِ فَلَوْ تَسَاوَتْ قِيَمَتُهُمَا فَلَا بُطْلَانَ اهـ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ

والكلام في الْمُعَيَّن لِصِحَّةِ الصُّلْحِ عَنْ أَلْفِ دِرْهَمٍ وَخَمْسِينَ دِينَارًا بِأَلْفِي دِرْهَمٍ كَمَا يَأْتِي بِسَطِّهِ فِي الْاِسْتِدَالِ بِمَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ عَوَّضَ دَائِنُهُ عَنْ ذَيْنِهِ النَّقْدَ نَقْدًا مِنْ جِنْسِهِ وَغَيْرِهِ مَعَ الْجَهْلِ بِالْمُمَاطِلَةِ صَحَّ.

(تَبَيَّنَ) يَنْبَغِي التَّفَقُّنُ لِدَقِيقَةِ يُغْفَلُ عَنْهَا وَهِيَ أَنَّهُ يَبْطُلُ كَمَا عُرِفَ مِمَّا تَقَرَّرَ.....

بُطْلَانُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَالْبُطْلَانُ سَوَاءٌ اسْتَوَتْ قِيَمَةُ الْمُكَسَّرَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَذَلِكَ لِلْجَهْلِ بِالْمُمَاطِلَةِ أَوْ اخْتَلَفَتْ وَذَلِكَ لِتَحَقُّقِ الْمُفَاضَلَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يُحْكَمْ بِالْبُطْلَانِ أَيْضًا إِذَا تَسَاوَتْ قِيَمَةُ الصُّحَاكِ وَقِيَمَةُ الْمُكَسَّرَةِ وَيُقَالُ لِلْجَهْلِ بِالْمُمَاطِلَةِ لِأَنَّ التَّقْوِيمَ تَخْمِينٌ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالذَّنَانِيرَ قِيَمُ الْأَشْيَاءِ فَهِيَ أَضْبَطُ مِنْ غَيْرِهَا أَهْـمُ وَمَرَّ عَنْ شَيْءٍ مِثْلُهُ. هـ فَوَدَّ: (وَالْكَلَامُ فِي الْمُعَيَّنِ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُصَالِحُ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الصُّلْحِ الْآتِيَةِ مُعَيَّنًا لَا يَصِحُّ الصُّلْحُ الْمَذْكُورُ وَهُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي لَكِنْ سَيَأْتِي فِي بَابِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ الصَّحَّةَ أَهْـمُ رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (لِصِحَّةِ الصُّلْحِ الْخ) قَدْ يُنْظَرُ فِي دَلَالَةِ هَذَا عَلَى التَّقْيِيدِ بِالْمُعَيَّنِ إِذَا لَمْ يَبْعِ الْمَجْمُوعُ بِالْمَجْمُوعِ بَلِ الْأَلْفُ دِرْهَمٌ وَقَعَتْ اسْتِيفَاءٌ عَنِ الْأَلْفِ دِرْهَمٍ وَالْأَلْفُ الْأُخْرَى عَوَّضٌ عَنِ الْخَمْسِينَ دِينَارًا فِي الذِّمَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ مَا فِي إِطْلَاقِ قَوْلِهِ بِمَا يُعْلَمُ مِنْهُ الْخ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْـمُ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي بِسَطِّهِ الْخ) رَجَعَ إِلَيْهِ فِي النُّسخَةِ الْآخِرَةِ وَضَرَبَ عَلَى مَا فِي غَيْرِهَا مِنْ قَوْلِهِ وَخَرَجَ بِالصُّلْحِ مَا لَوْ عَوَّضَ دَائِنُهُ عَنْ ذَيْنِهِ النَّقْدَ نَقْدًا مِنْ جِنْسِهِ وَغَيْرِهِ أَوْ وَقَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ مَعَ الْجَهْلِ بِالْمُمَاطِلَةِ فَلَا يَصِحُّ الْخ وَتَبَعَهُ مَرَّ فِي هَذِهِ وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ فَوَقَعَ الْبَحْثُ مَعَهُ فِيهِ فِي قَوْلِهِ أَوْ وَقَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ فَاصْلَحَهُ هَكَذَا أَوْ وَقَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ تَعْوِضٍ لَكِنْ بِمَعْنَاهُ انْتَهَى سَمَّ قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ: مَرَّ لَكِنْ بِمَعْنَاهُ كَانَ قَالَ خُذْهَا عَنْ ذَيْنِكَ أَهْـمُ وَظَاهِرُ الْمُعْنَى مُوَافِقٌ لِلنَّهْيَةِ دُونَ الشَّارِحِ. هـ فَوَدَّ: (وَهِيَ أَنَّهُ يَبْطُلُ كَمَا عُرِفَ مِمَّا تَقَرَّرَ الْخ) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى بَطْلَانُ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى مِنْ دَفْعِ دِينَارٍ مَغْرِبِيٍّ مَثَلًا

تَسَاوَتْ قِيَمَةُ الصُّحَاكِ وَقِيَمَةُ الْمُكَسَّرَةِ فَلَا بَطْلَانُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَالْبُطْلَانُ سَوَاءٌ اسْتَوَتْ قِيَمَةُ الْمُكَسَّرَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَذَلِكَ لِلْجَهْلِ بِالْمُمَاطِلَةِ أَوْ اخْتَلَفَتْ وَذَلِكَ لِتَحَقُّقِ الْمُفَاضَلَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يُحْكَمْ بِالْبُطْلَانِ أَيْضًا إِذَا تَسَاوَتْ قِيَمَةُ الصُّحَاكِ وَقِيَمَةُ الْمُكَسَّرَةِ وَيُقَالُ لِلْجَهْلِ بِالْمُمَاطِلَةِ لِأَنَّ التَّقْوِيمَ تَخْمِينٌ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالذَّنَانِيرَ قِيَمُ الْأَشْيَاءِ فَهِيَ أَضْبَطُ مِنْ غَيْرِهَا. هـ فَوَدَّ: (لِصِحَّةِ الصُّلْحِ الْخ) قَدْ يُنْظَرُ فِي دَلَالَةِ هَذَا عَلَى التَّقْيِيدِ بِالْمُعَيَّنِ إِذَا لَمْ يَبْعِ الْمَجْمُوعُ بِالْمَجْمُوعِ بَلِ الْأَلْفُ دِرْهَمٌ وَقَعَتْ اسْتِيفَاءٌ عَنِ الْأَلْفِ دِرْهَمٍ وَالْأَلْفُ الْأُخْرَى عَوَّضٌ عَنِ الْخَمْسِينَ دِينَارًا وَهَذَا لَا يَقْتَضِي صِحَّةَ بَيْعِ أَلْفِي دِرْهَمٍ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَخَمْسِينَ دِينَارًا فِي الذِّمَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ مَا فِي إِطْلَاقِ قَوْلِهِ بِمَا يُعْلَمُ مِنْهُ الْخ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي بِسَطِّهِ الْخ) هَذَا رَجَعَ إِلَيْهِ فِي النُّسخَةِ الْآخِرَةِ وَضَرَبَ عَلَى مَا فِي غَيْرِهَا مِنْ قَوْلِهِ وَخَرَجَ بِالصُّلْحِ مَا لَوْ عَوَّضَ دَائِنُهُ عَنْ ذَيْنِهِ النَّقْدَ نَقْدًا مِنْ جِنْسِهِ وَغَيْرِهِ أَوْ وَقَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ الْخ وَتَبَعَهُ مَرَّ فِي هَذَا وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ فَوَقَعَ الْبَحْثُ مَعَهُ فِيهِ فِي قَوْلِهِ أَوْ وَقَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ فَاصْلَحَهُ هَكَذَا أَوْ وَقَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ تَعْوِضٍ لَكِنْ بِمَعْنَاهُ أَهْـمُ.

بيع دينار مثلاً فيه ذهب وفضة بمثله أو بأحدهما ولو خالصاً وإن قلّ الخليط لأنه يؤثر في الوزن مطلقاً فإن فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صحّ والحيلة المخلصة من الربا مكروهة بسائر أنواعه خلافاً لمن حصر الكراهة في التخلص من ربا الفضل. (ويحرم) ويبطل (بيع اللحم) ولو لحم سمك وهو هنا يشمل نحو ألية وقلب وطحال وكبد وريّة وجلد صغير يؤكل غالباً (بالحيوان) ولو سمكاً وجراداً.....

ومعه تمام ما يتلخّ به ديناراً جديداً من فضة أو فلوس وأخذ ديناراً جديداً بذله جزياً على القاعدة ولهذا قال بعضهم لو قال لصيرفي اضرب لي بنصف هذا الدرهم أي والحال أنه خالص عن النحاس فضة وبالنصف الآخر فلوساً جازاً لأنه جعل نصفاً في مقابلة الفضة ونصفاً في مقابلة الفلوس بخلاف ما لو قال اضرب لي بهذا الدرهم بنصف فضة ونصف فلوساً لا يجوز لأنه إذا قسط عليهما ذلك احتلّ التفاضل وكان من صور مدّ عجوّة اه نهاية وقوله: بخلاف ما لو قال اضرب لي إلخ مرّ عن قريب عن سم رذه فراجعته. هـ قوله: (بيع دينار مثلاً) أي أو يبيع درهم فيه فضة ونحاس بمثله أو بذرهم خالص أو بدينار مغشوش بفضة. هـ قوله: (لأنه يؤثر في الوزن) ولا يشكّل عليه ما مرّ من جواز المعاملة بالمغشوش وإن جهل قدر الغش لأنه يجوز تصوّره ببيعه بغير جنسه بخلاف ما هنا اه ع ش. هـ قوله: (ولم يظهر به تفاوت إلخ) مفهوماً أنّهما لو تفاوتا في القيمة لم يصحّ وهو مشكّل على ما مرّ من أنه لا نظر لتفاوت القيمتين عند الاستواء في الكيل أو الوزن وفي سم على منهج.

(تيمّة): لو باع فضة مغشوشة بمثلها أو خالصة إن كان الغش قدراً يظهر في الوزن امتنع وإلا جاز كذا بخط شيخنا بهامش المحلّي اه فلم يفصل في القليل بين ما له قيمة وبين غيره اه ع ش أقول ويمكن الجمع بأن عدم التأثير في الوزن وعدم التفاوت في القيمة متلازمان. هـ قوله: (صح) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزناً واللوز باللوز كيلاً وإن اختلف قشرهما كما سيأتي في السلم ويجوز بيع لبّ الجوز بلبّ الجوز ولبّ اللوز بلبّ اللوز وبيع البيض مع قشره ببيض كذلك وزناً إن اتحد الجنس فإن اختلف جاز متفاضلاً وجزافاً اه نهاية. هـ قوله: (لمن حصر الكراهة إلخ) وافقه في فتح المبين عبارته منها أي أدلة جواز الحيل حديث خير المشهور وهو (بع الجميع بالدرهم ثم اشتري بها جنيّاً وإما أمرهم بذلك لأنهم كانوا يبيعون الصاعين من هذا بالصاع من ذلك فعلمهم النبي ﷺ الحيلة المانعة من الربا) ومن ثم أخذ السبكي منه عدم كراهة هذه الحيلة فضلاً عن حرمتها لأن القصد هنا بالذات تخصيل أحد النوعين دون الزيادة فإن قصدتها حرمت الحيلة الموصلة إليها ولم تحرّم لأنه توصل بغير طريق محرّم فعلم أن كلّ ما قصد التوصل إليه من حيث ذاته لا من حيث كونه حراماً جاز بلا كراهة وإلا كره إلا أن تحرّم طريقه فيحرّم اه. هـ قوله: (ولو لحم) إلى الباب في المغني إلا قوله نعم إلى المتن. هـ قوله: (ولو لحم سمك) أخذه غاية للإشارة إلى أن السمك لا يعدّ لحماً كما يأتي اه ع ش. هـ قوله: (نحو ألية) بفتح الهمزة ومن التحو الكلية بضم الكاف. هـ قوله: (ولو سمكاً) أي حيّاً لأنه لا يعدّ لحماً ومن ثم جاز بيع بعضه ببعض حيّاً على المعتمد اه ع ش.

نعم بَحَثَ جَمْعُ جِلٍّ بِبَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالسَّمَكِ الْمَيِّتِ وَفِيهِ نَظَرٌ (مِنْ جَنْسِهِ وَكَذَا بِغَيْرِ جَنْسِهِ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ) حَتَّى الْأَدْمِيِّ (فِي الْأَطْهَرِ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ» وَارْسَالُهُ مَجْبُورٌ بِإِسْنَادِ الثُّرُمُذِيِّ لَهُ وَمُعْتَصِدٌ بِالنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ بَيْعِ الشَّاةِ بِاللَّحْمِ وَبِأَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مُرْسَلٌ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْنَدِ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ لَكِنْ صَحَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ حَتَّى عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَا اشْتَهَرَ عَنْهُ مِنَ الْفَرْقِ لَمْ يَصْحُحْ وَبِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ وَقَدْ نُجِرَتْ جَزُورٌ فِي عَهْدِهِ فَجَاءَ رَجُلٌ بِعَنَاقٍ يَطْلُبُ بِهَا لَحْمًا لَا يَصْلُحُ هَذَا وَلَمْ يُخَالِفْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَيَصْحُحُ بَيْعُ نَحْوِ بَيْضٍ وَلَبَنٍ بِحَيَوَانٍ بِخِلَافِ لَبَنٍ شَاةٍ بِشَاةٍ فِيهَا لَبَنٌ.

• فَوُدَّ: (نَعَمْ بَحَثَ جَمْعُ الْخ) قُوَّةُ الْكَلَامِ تُفْهَمُ أَنَّ مُدْرَكَ الْبَحْثِ عَدَّ السَّمَكِ الْمَيِّتِ مِنْ قَبِيلِ الْحَيَوَانِ فَعَلَيْهِ يَمْتَنِعُ بَيْعُ السَّمَكِ الْمَيِّتِ بِلَحْمٍ غَيْرِهِ مَثَلًا وَإِنْ مُدْرَكَ التَّنْظَرِ عَدَّهُ مِنْ قَبِيلِ اللَّحْمِ فَعَلَيْهِ لَا يَمْتَنِعُ مَا ذَكَرَ فَلْيُرَاجَعْ وَانْظُرْ هَلْ يَجْرِي هَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي بَيْعِ حَيَوَانٍ حَيٍّ بِحَيَوَانٍ مَذْبُوحٍ أَوْ سَمٍ.

• فَوُدَّ (سَيِّ): (مِنْ جَنْسِهِ) كَبَيْعِ لَحْمِ ضَايٍ بِضَايٍ • فَوُدَّ: (مِنْ مَأْكُولٍ) كَبَيْعِ لَحْمٍ بِقَرٍ بِضَايٍ وَلَحْمِ سَمَكٍ بِالشَّاةِ وَالشَّاةِ بِالْبَعِيرِ • وَفَوُدَّ: (وَغَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ مَأْكُولٍ كَبَيْعِ لَحْمِ ضَايٍ بِجَمَارٍ أَوْ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَارْسَالُهُ مَجْبُورٌ الْخ) قَالَ الْبُخَيْرِيُّ عَنْ الْبَرْمَاقِيِّ قَالَ الْمَؤَزَّدِيُّ الْمُرْسَلُ عِنْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مَقْبُولٌ إِنْ اغْتَصَدَ بِأَحَدِ أُمُورٍ سَبْعَةِ الْقِيَاسِ أَوْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ أَوْ فِعْلِهِ أَوْ قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ أَوْ انْتَشَرَ مِنْ غَيْرِ دَافِعٍ أَوْ عَمِلَ بِهِ أَهْلُ الْعَصْرِ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ دَلِيلٌ سِوَاهُ وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْجَدِيدُ وَضَمَّ إِلَيْهَا غَيْرُهُ الْإِغْتِصَادَ بِمُرْسَلٍ آخَرَ أَوْ بِمُسْنَدٍ أ. ه. • فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ مُنْعِ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بَيْنَ مُرْسَلِهِ وَمُرْسَلِ غَيْرِهِ أ. ه. س. • فَوُدَّ: (وَبِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ) مَقُولُهُ لَا يَصْلُحُ هَذَا • وَفَوُدَّ: (وَقَدْ نُجِرَتْ الْخ) جُمْلَةً مُعْتَرِضَةً أ. ه. كُرْدِي. • فَوُدَّ: (وَيَصْحُحُ بَيْعُ نَحْوِ بَيْضٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ وَبِجُورٍ يَبْعُ لَبَنَ شَاةٍ بِشَاةٍ حَلَبَ لَبَنَهَا فَإِنْ بَقِيَ فِيهَا لَبَنٌ يُقْصَدُ حَلْبُهُ لِكَثْرَتِهِ أَوْ بَاعَ ذَاتَ لَبَنٍ مَأْكُولَةً بِذَاتِ لَبَنٍ كَذَلِكَ مِنْ جَنْسِهَا لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ اللَّبَنَ فِي الضَّرْعِ يَأْخُذُ قِسْطًا مِنَ الثَّمَنِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَجِبُ الثَّمَرُ فِي مُقَابَلَتِهِ فِي الْمَصْرَافَةِ بِخِلَافِ الْأَدْمِيَّاتِ ذَوَاتِ اللَّبَنِ فَقَدْ نَقَلَ فِي الْبَيَانِ عَنِ الشَّاشِيِّ الْجَوَازَ فِيهَا وَلَوْ بَاعَ لَبَنٌ بِقَرَةٍ بِشَاةٍ فِي ضَرْعِهَا لَبَنٌ صَحَّ لِاخْتِلَافِ الْجَنْسِ وَأَمَّا بَيْعُ ذَاتِ لَبَنٍ بِغَيْرِ ذَاتِ لَبَنٍ فَصَحِيحٌ وَيَبْعُ بَيْضُ دَجَاجَةٍ كَبَيْعِ لَبَنٍ بِشَاةٍ فَإِنْ كَانَ فِي الدَّجَاجَةِ بَيْضٌ وَالْبَيْضُ الْمَيْحُ يَبْعُ دَجَاجَةً لَمْ يَصِحَّ وَإِلَّا صَحَّ وَيَبْعُ دَجَاجَةً فِيهَا يَبْعُ دَجَاجَةً كَذَلِكَ بَاطِلٌ كَبَيْعِ ذَاتِ لَبَنٍ بِمِثْلِهَا أ. ه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: بِغَيْرِ ذَاتِ لَبَنٍ أَيِ وَلَوْ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ وَقَوْلُهُ: م. ر. فِيهَا يَبْعُ أَيِ يُقْصَدُ أَكْلُهُ مُسْتَقْلَلًا بِأَنَّهُ تَصَلَّبَ أ. ه. ش. • فَوُدَّ: (نَحْوُ بَيْضٍ الْخ) أَيِ كَالْعَسَلِ.

• فَوُدَّ: (نَعَمْ بَحَثَ جَمْعُ الْخ) قُوَّةُ الْكَلَامِ تُفْهَمُ أَنَّ مُدْرَكَ الْبَحْثِ عَدَّ السَّمَكِ الْمَيِّتِ مِنْ قَبِيلِ الْحَيَوَانِ فَعَلَيْهِ يَمْتَنِعُ بَيْعُ السَّمَكِ الْمَيِّتِ بِلَحْمٍ غَيْرِهِ مَثَلًا وَإِنْ مُدْرَكَ التَّنْظَرِ عَدَّهُ مِنْ قَبِيلِ اللَّحْمِ فَعَلَيْهِ لَا يَمْتَنِعُ مَا ذَكَرَ فَلْيُرَاجَعْ وَانْظُرْ هَلْ يَجْرِي هَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي بَيْعِ حَيَوَانٍ حَيٍّ بِحَيَوَانٍ مَذْبُوحٍ. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بَيْنَ مُرْسَلِهِ وَمُرْسَلِ غَيْرِهِ. • فَوُدَّ: (وَيَصْحُحُ بَيْعُ نَحْوِ بَيْضٍ الْخ).

(باب) بالتقوين (في البيوع المنهي عنها وما يتبعها)

ثم النهي إن كان لذات العقد أو لازمه بأن فقد بعض أركانه أو شروطه اقتضى بطلانه وحرمته لأن تعاطي العقد الفاسد أي مع العلم بفساده أو مع التقصير في تعلمه لكونه مما لا يخفى كبيع الملاقيح وهو مخالط للمسلمين بحيث يبغض جهله بذلك حرام على المنقول المعتمد سواء ما فساده بالنص والاجتهاد وقيد ذلك الغزالي واعتمده الزركشي بما إذا قصد به تحقيق المعنى الشرعي دون إجراء اللفظ من غير تحقيق معناه فإنه باطل ثم إن كان له.....

باب: في البيوع المنهي عنها

قوله: (بالتقوين) إلى المثني في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وقيد الغزالي إلى وقد يجوز.
 قوله: (وما يتبعها) منه تلقى الركباني والتجش اهرع ش. قوله: (ثم النهي) أي من حيث هو لا بقيد كونه في هذا الباب اهرع ش. قوله: (لأن تعاطي العقد) علة للحُرمة وقضيته أن التحريم إنما نشأ من فساد العقد فليس هو مقتضى النهي والأولى أن يقال النهي يقتضي التحريم مطلقاً سواء رجع لذات العقد أو لازمه أو معنى خارج أو كان المنهي عنه غير عقد يقتضي الفساد إن رجع لذات العقد أو لازمه ويحرم من حيث تعاطي العقد الفاسد كما أنه يحرم لكونه منهياً عنه اهرع ش وقوله: ويحرم من حيث إلخ والأولى فحُرمة تعاطي العقد الفاسد لكونه منهياً عنه. قوله: (أو مع التفسير إلخ) لعل هذا مفروض في عالم بوجوب التعلم أما جاهل بأصل وجوب التعلم فينبغي كل البعد تأنيبه اهرع ش عبارة ع ش قوله: م ر أو مع التفسير إلخ قضيته أنه مع التفسير يأنم بتعاطي العقد الفاسد كما يأنم بترك التعلم فليس الإثم بالتقصير دون تعاطي العقد ولعل هذا مراد حج بقوله حرام على المنقول المعتمد يعني أن المراد أن تعاطي العقد الفاسد مع الجهل بفساده حرام حيث قصر في التعلم فليست الحُرمة مخصوصة بالتقصير اهرع ش. قوله: (بحيث يبغض جهله بذلك) يؤخذ من ذلك أن ما يقع كثيراً في قرى مضرنا من بيع الدواب ويؤجل الثمن إلى أن يؤخذ من أولاد الدابة المسمى ببيع المتأومة لا إثم على فاعله لأن هذا يخفى فيعذر فيه اهرع ش. قوله: (حرام إلخ) خبر قوله لأن إلخ. قوله: (والاجتهاد) الواو بمعنى أو كما عبر به النهاية. قوله: (وقيد ذلك) أي كون العقد الفاسد حراماً. وقوله: (من غير تحقيق مغناه) أي بأن أطلق أو قصد غير المعنى الشرعي اهرع ش. قوله: (فإنه إلخ) أي إجراء اللفظ إلخ وقوله: (ثم إلخ) أي

(فرغ): يجوز بيع البيض مع قشره بيض كذلك وزنا إن اتحد الجنس فإن اختلف جاز متفاضلاً م ر ويصح بيع لبن شاة حلب لبثها وإن بقي فيها لبن لا يفصد حلبه فإن قصد لكثرة أو باع ذات لبن مأكولة بذات لبن كذلك من جنسها لم يصح إذ اللبن في الضرع يأخذ قسطاً من الثمن بدليل أنه يجب الثمر في مقابلته في المصرة بخلاف الآدمية ذات اللبن ففي البيان عن الشامل الجواز فيها وقرئ بأن لبن الشاة في الضرع له حكم العين ولهذا امتنع عقد الإجارة عليه بخلاف لبن الآدمية فله حكم المنفعة ولهذا جاز عقد الإجارة عليه اهرع ش.

مَحْمَلٌ كُمْلَاعِبَةِ الزَّوْجَةِ بِنَحْوِ بَعَثِكَ نَفْسَكَ لَمْ يَحْرُمَ وَلَا حَرْمٌ إِذْ لَا مَحْمَلٌ لَهُ غَيْرُ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ وَقَدْ يَجُوزُ لِاضْطِرَارِ تَعَاطِيهِ كَأَنْ اِمْتَنَعَ ذُو طَعَامٍ مِنْ بَيْعِهِ مِنْهُ إِلَّا بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ فَلَهُ الْاِحْتِيَالُ بِأَخْذِهِ مِنْهُ بِبَيْعٍ فَاسِدٍ حَتَّى لَا يُلْزَمَهُ إِلَّا الْمَثْلُ أَوْ الْقِيَمَةُ أَوْ الْخَارِجُ عَنْهُ اقْتَضَى حُرْمَتَهُ فَقَطْ فَمِنْ الْأَوَّلِ أَشْيَاءٌ مِنْهَا: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسَبٍ) بِفَتْحٍ فَشُكُونٍ لِلْمُتَهَمَلَتَيْنِ (الْفَحْلِ) رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (وَهُوَ ضِرَابُهُ) أَيْ طُرُقُهُ لِلْأُنْثَى وَهَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ وَمَنْ ثُمَّ حَكَى مُقَابِلِيهِ يُقَالُ (وَيُقَالُ مَاؤُهُ) وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ نَهْيٌ فَالْتَقْدِيرُ عَنْ بَدَلِ عَسَبِهِ مِنْ أَجْرَةِ ضِرَابِهِ وَتَمَنٍ مَائِهِ أَيْ عَنْ إِعْطَاءِ ذَلِكَ وَأَخْذِهِ (وَيُقَالُ أَجْرَةُ ضِرَابِهِ).....

بَعْدَ أَنْ كَانَ بَاطِلًا اهْ كُرْدِي. قُود: (مَحْمَلٌ) أَيْ عُرْفًا اِه ع ش. قُود: (إِذْ لَا مَحْمَلٌ لَهُ الْخ) هُوَ وَاضِحٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَمَّا لَوْ قَصَدَ غَيْرَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ فَفِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي عَدَمَ الْحُرْمَةِ اِه ع ش.
 قُود: (وَقَدْ يَجُوزُ الْخ) صَادِقٌ بِمَا إِذَا أَذَتْ الضَّرُورَةُ إِلَى الرِّبَا كَامْتِنَاعِ مَوْسِرٍ مِنْ أَقْرَاضٍ مُضْطَرٌّ فَلْيُحَرَّرْ اِه بَصْرِيٍّ وَمَرَّ عَنْ ع ش الْجَزْمُ بِذَلِكَ وَكَذَا عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَهِيَ وَتَعَاطِي الْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ حَرَامٌ فِي الرَّبَوِيِّ وَغَيْرِهِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْمُضْطَرِّ الْمَعْرُوفَةِ وَهِيَ فِيهَا إِذَا لَمْ يَبْغِهِ مَالِكُ الطَّعَامِ الْخ اِه صَرِيحَةٌ فِي الشُّمُولِ.
 قُود: (تَعَاطِيهِ) أَيْ الْعَقْدُ الْفَاسِدُ. قُود: (كَأَنَّ اِمْتَنَعَ ذُو طَعَامٍ) أَيْ أَوْ ذُو دَابَّةٍ مِنْ إِيْجَارِهَا اِه ع ش.
 قُود: (فَلَهُ الْاِحْتِيَالُ) أَيْ قُلُوْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ بَلِ اشْتَرَاهُ بِمَا سَمَّاهُ الْبَائِعُ لَزَمَهُ الْمُسَمَّى وَاضْطِرَارُهُ لَا يَجْعَلُهُ مُكْرَهًا عَلَى الْعَقْدِ بِمَا ذُكِرَ اِه ع ش. قُود: (أَوْ الْقِيَمَةُ) قَضِيَّةُ التَّغْيِيرِ بِالْقِيَمَةِ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ أَقْصَى الْقِيَمِ وَقَدْ يَوْجَهُ بَأَنَّ جَوَازَ ذَلِكَ لَهُ أَخْرَجَهُ عَنْ نَظَائِرِهِ مِنَ الْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقِيَمَةِ أَقْصَى الْقِيَمِ وَلَكِنْ الْأَوَّلُ هُوَ الظَّاهِرُ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَتْلَفَ حَالًا أَوْ بَعْدَ مُدَّةٍ لِإِذْنِ الشَّارِعِ لَهُ فِي ذَلِكَ ع ش وَرَشِيدِي. قُود: (أَوْ الْخَارِجُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِذَاتِ الْعَقْدِ اه كُرْدِي. قُود: (أَوْ الْخَارِجُ عَنْهُ) أَيْ بَأَنَّ لَا يَكُونُ لِذَاتِهِ وَلَا لِلْإِلَازِمَةِ بِقَرِينَةٍ مَا تَقَدَّمَ اِه سَمِ أَيْ كَالْبَيْعِ وَقْتُ الثَّدَاءِ. قُود: (فَمِنْ الْأَوَّلِ أَشْيَاءٌ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي ثُمَّ شَرَعَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ أَيْ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ لِاخْتِلَالِ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ اِه. قُود: (بِفَتْحٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَسْمِيَةٍ مَا فِي الْأَوَّلِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ بَلِ لَوْ قِيلَ يَنْدُبَ لَمْ يَنْعُدْ وَقَوْلُهُ: أَوْ مِضْمَانًا إِلَى الْمُتَيْنِ. قُود: (فَشُكُونُ الْخ) أَيْ وَبِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي.
 قُود: (ضِرَابُهُ) فِي الْمِضْبَاحِ ضَرَبَ الْفَحْلُ النَّاقَةَ ضِرَابًا بِالْكَسْرِ نَزَا عَلَيْهَا انْتَهَى اِه ع ش.
 قُود: (لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ نَهْيٌ) أَيْ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُكَلَّفِينَ اِه نِهَائِيَّةٌ. قُود: (أَيْ عَنْ إِعْطَاءِ الْخ) أَيْ وَالْعَقْدُ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ أَيْضًا سَمِ وَ ع ش.

(بَابُ)

قُود: (أَوْ الْخَارِجُ عَنْهُ) أَيْ بَأَنَّ لَا يَكُونُ لِذَاتِهِ وَلَا لِلْإِلَازِمَةِ بِقَرِينَةٍ مَا تَقَدَّمَ. قُود: (وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ) فِي تَخْصِيصِهِمَا نَظَرٌ لِأَنَّ الثَّلَاثَ أَيْضًا كَذَلِكَ إِذْ الْأَجْرَةُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا نَهْيٌ بَلِ بِإِعْطَائِهَا وَأَخْذِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. قُود: (أَيْ عَنْ إِعْطَاءِ ذَلِكَ الْخ) أَيْ وَالْعَقْدُ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

والفرق بين هذا والأول أن الأجرة ثم مُقدَّرة وهُنا ظاهرة (فَيَحْرُمُ ثَمَنُ مَائِهِ) وَيُطْلُ بِمَعْنَاهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ
مَعْلُومٍ وَلَا مُتَقَوِّمٍ وَلَا مُقَدَّرٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ (وَكَذَا أَجْرُهُ) لِلضَّرَابِ (فِي الْأَصْح) لِأَنَّ فِعْلَ الضَّرَابِ
غَيْرُ مَقْهُورٍ عَلَيْهِ لِلْمَالِكِ وَفَارَقَ الْإِيجَارَ لِتَلْقِيحِ النَّخْلِ بِأَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ هُوَ فِعْلُ الْأَجِيرِ الَّذِي

قوله: (والفرق إلخ) الْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ الْفَرْقُ أَنَّهُ يَخْتِاجُ عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ إِلَى تَقْدِيرِ الْأَجْرَةِ لِيَصِحَّ
الْمَعْنَى وَعَلَى هَذَا لَا يَخْتِاجُ لَأَنَّهَا هِيَ مَحْمَلُ اللَّفْظِ أَهْ سَيَدُّ عُمَرُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَالْأَوَّلِ أَنَّ
الْأَجْرَةَ تَمَّ مُقَدَّرَةٌ مَعَ عُمُومِهِ وَهُنَا ظَاهِرَةٌ وَهَذِهِ حِكْمَةُ اقْتِصَارِ الشَّارِحِ عَلَى ذِكْرِ التَّقْدِيرِ فِي الْأَوَّلَيْنِ مَعَ أَنَّهُ
جَارٍ فِي الثَّلَاثَةِ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَيْنِ فِيهِمَا تَقْدِيرَانِ وَفِي الثَّالِثِ وَاحِدٌ قَالَ ش قَوْلُهُ: مَعَ عُمُومِهِ أَيْ الْمُقَدَّرِ
بِمَعْنَى احْتِمَالِهِ لِغَيْرِ الْأَجْرَةِ وَقَوْلُهُ: وَهَذِهِ أَيْ الْحِكْمَةُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَالْفَرْقُ إِنْ عِبَارَةُ سَمِ .
قَوْلُهُ: وَالْفَرْقُ إِنْ عِبَارَةُ الْمُرَادِ وَلَا قِتَابَيْنِ الْمَعْنَيْنِ لَا اشْتِبَاهَ فِيهِ حَتَّى يَخْتِاجَ لِيَسَانِ إِذْ تَبَايُنُ
الضَّرَابِ وَالْأَجْرَةِ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ أَه .

قوله (سَمِ): (فَيَحْرُمُ ثَمَنُ مَائِهِ) أَيْ إِعْطَاؤُهُ وَأَخْذُهُ أَه سَمِ . قوله: (وَلَا مُتَقَوِّمٍ) أَيْ لَا قِيَمَةً لَهُ شَرْعًا
وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مَا قَابَلَ الْمِثْلِي أَه ش .

قوله (سَمِ): (وَكَذَا أَجْرُهُ) أَيْ إِيجَارُهُ وَهَلْ يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْمِثْلِ كَمَا فِي الْإِيجَارَاتِ الْفَاسِدَةِ سَمِ عَلَى
حَاجِ أَيْ أَوَّلًا لِأَنَّ طَرِيقَهُ لِلْأَثْنَى لَا مِثْلَ لَهُ يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ وَعَلَيْهِ فَالْمُرَادُ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ لَوْ
اسْتُعْمِلَ فِيمَا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ كَالْحَرْثِ مُدَّةً وَضَعُ يَدِهِ عَلَيْهِ لِلْإِنْتِفَاعِ الْمَذْكُورِ وَمَحَلُّ حُرْمَةِ الْإِسْتِجَارِ حَيْثُ
اسْتَأْجَرَهُ لِلضَّرَابِ قَصْدًا فَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِيَتَفَتَّحَ بِهِ مَا شَاءَ جَازَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ فِي الْإِنزَاءِ تَبَعًا لِاسْتِحْقَاقِهِ
الْمُنْفَعَةَ بِخِلَافِ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِلْحَرْثِ أَوْ نَحْوِهِ فَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْإِنزَاءِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُذِنَ لَهُ فِي
اسْتِعْمَالِهِ فِيمَا سَمَّاهُ مِنْ حَرْثٍ أَوْ غَيْرِهِ أَه ش قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ فِيهِ وَقَفُّهُ بِلِ تَغْلِيلِ الشَّارِحِ ظَاهِرٌ
فِي الثَّانِي . قوله: (وَفَارَقَ الْإِيجَارَ إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْعِيَابِ وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ
يَسْتَأْجَرَهُ لِلضَّرَابِ فَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى أَنْ يُنْزَى فَحَلَهُ عَلَى أَثْنَى أَوْ إِنَائِ صَحَّ قَالَهُ الْقَاضِي لِأَنَّ فِعْلَهُ مُبَاحٌ

قوله: (والفرق بين هذا والأول) أَيْ بِاعْتِبَارِ الْمُرَادِ وَلَا قِتَابَيْنِ الْمَعْنَيْنِ لَا اشْتِبَاهَ فِيهِ حَتَّى يَخْتِاجَ لِيَسَانِ إِذْ
تَبَايُنُ الضَّرَابِ وَالْأَجْرَةِ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ . قوله: (والفرق بين هذا والأول إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْعِيَابِ وَإِنَّمَا
جَازَ الْإِسْتِجَارَ لِتَلْقِيحِ النَّخْلِ لِأَنَّ الْأَجِيرَ قَادِرٌ عَلَى تَسْلِيمِ نَفْسِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَيْنٌ حَتَّى لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ مَا
يُلْقَحُ بِهِ فَسَدَتْ الْإِيجَارَةُ أَيْضًا وَهُنَا الْمَقْصُودُ الْمَاءُ وَالْمَوْجُزُ عَاجِزٌ عَنْ تَسْلِيمِهِ وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ صَوْرَةَ
الْمَسْأَلَةِ أَنَّ يَسْتَأْجَرَهُ لِلضَّرَابِ فَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى أَنْ يُنْزَى فَحَلَهُ عَلَى أَثْنَى أَوْ إِنَائِ صَحَّ قَالَهُ الْقَاضِي لِأَنَّ
فِعْلَهُ مُبَاحٌ وَعَمَلُهُ مَضْبُوطٌ عَادَةً وَيَتَعَيَّنُ الْفَحْلُ الْمَعْنَى لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ بِهِ فَإِنْ تَلَفَ بَطَلَتْ الْإِيجَارَةُ أَه
وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ هَذَا مَعَ تَفْسِيرِهِ الضَّرَابَ بِالطَّرِيقِ وَيُقَالُ لَمْ يَظْهَرْ مُغَايَرَتُهُ لِلْإِنزَاءِ الْمَذْكُورِ وَلَا إِشْكَالٌ لِأَنَّ
الطَّرِيقَ فِعْلُ الْفَحْلِ بِخِلَافِ الْإِنزَاءِ فَإِنَّهُ فَعْلٌ صَاحِبِ الْفَحْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

قوله (سَمِ): (فَيَحْرُمُ ثَمَنُ مَائِهِ) أَيْ إِعْطَاؤُهُ وَأَخْذُهُ وَقَوْلُهُ: وَكَذَا أَجْرُهُ هَلْ يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْمِثْلِ كَمَا
فِي الْإِيجَارَاتِ الْفَاسِدَةِ .

هو قاذِرٌ عليه ويجوزُ الإهداءُ لِصاحبِ الفحلِ بل لو قيلَ بِنَدْبِهِ لم ييغُذُ وتُسُنُّ إِعَارَتُهُ لِلضَّرَابِ .
 (وعن حبلِ الحَبَلَةِ) رواه الشيخان (وهو) بفتح الموحَّدة فيهما وغلطَ مَنْ سَكَنَهَا جَمْعُ حَابِلٍ
 وقيلَ مُفَرَّدٌ وهاوؤه للمبالغة (نتاجُ التَّاجِ) بفتح أوله أو كسره وهو الذي في خَطِّ الْمُصَنَّفِ وعليه
 عُرفُ الْفُقَهَاءِ وهو من تسمية اسمِ المفعولِ بالمصدرِ وفي هذا تجوُّزٌ من حيثِ إطلاقُ الحبلِ
 على البهائمِ وهو مُخْتَصَّ بِالْأَدَمِيَّاتِ ومن حيثِ إطلاقُ المصدرِ على اسمِ المفعولِ أي
 المحبُولِ (بأن يبيعَ نتاجَ التَّاجِ) كما عليه اللُّغَوِيُّونَ (أو يَتَمَنَّى إلى نتاجِ التَّاجِ) كما فسَّره روايةُ ابنِ
 عُمرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أي إلى أن تِلْدَ هذه الدَّائِيَّةُ ويَلِدَ وَلَدُهَا من تُتَجِّتِ النَّاقَةُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ لا غيرُ ووجه
 الْبُطْلَانِ ثُمَّ انْعِدَامُ شُرُوطِ الْبَيْعِ وَهنا جهالةُ الْأَجَلِ (وعن المَلَايِخِ وهي ما في الْبُطُونِ) مِنَ الْأَجِنَّةِ
 (والمضامينِ) جَمْعُ مَضْمُونٍ أو مِضْمَانٍ.....

وَعَمَلُهُ مَضْبُوطٌ عَادَةٌ وَيَتَعَيَّنُ الْفَحْلُ الْمُعَيَّنُ فِي الْعَقْدِ لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ بِهِ فَإِنْ تَلَفَ أَيِ أَوْ تَعَدَّرَ انْتِزَاؤُهُ
 بَطَلَتْ الْإِجَارَةُ اهـ وقد يُسْتَشْكَلُ هذا مع تَفْسِيرِ الضَّرَابِ بِالطُّرُوقِ وقد يُقَالُ لم تَظْهَرْ مُغَايَرَتُهُ لِلْإِنْزَاءِ
 الْمَذْكُورِ وَلَا إِشْكَالَ لَأَنَّ الطُّرُوقَ فِعْلُ الْفَحْلِ بِخِلَافِ الْإِنْزَاءِ فَإِنَّهُ فِعْلُ صَاحِبِ الْفَحْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى
 حَجٍّ لَكِنْ قَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِنْزَاءَ وَإِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ صَاحِبِ الْفَحْلِ إِلَّا أَنَّ نَزْوَانَ الْفَحْلِ بِاخْتِيَارِهِ وَصَاحِبِهِ
 عَاجِزٌ عَنِ تَسْلِيْمِهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْإِجَارَةَ عَلَى فِعْلِ الْمُكَلَّفِ الَّذِي هُوَ الْإِنْزَاءُ وَالْمُرَادُ مِنْهُ مُحَاوَلَةُ صُعُودِ
 الْفَحْلِ عَلَى الْأَثْنَى عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَفِعْلُ الْفَحْلِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَقْصُودُ لَكِنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودًا عَلَيْهِ
 فَيُسْتَحَقُّ الْأَجْرُ إِذَا حَصَلَ الطُّرُقُ بِالْفِعْلِ فَلَوْ لَمْ يَخْصُلْ لَمْ يَسْتَحَقِّ أَجْرَهُ فَرَاجِعُهُ اهـ ع ش .

❑ فَوَدَّ: (لَوْ قِيلَ يَنْدَبُ الْخُ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِمَا نَقَلَهُ فِي الْعَزِيزِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَنْ مَنَعَ الْإِهْدَاءَ اهـ سَيِّدُ
 عُمرٍ عِبَارَةٌ ع ش عِبَارَةٌ سَمِ عَلَى مَنَهِجِ قَالَ م ر وَيُسْتَحَبُّ هَذَا الْإِعْطَاءُ انْتَهَتْ وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ
 إِعْطَاءِ الْفَحْلِ أَوْ بَعْدَهُ اهـ . ❑ فَوَدَّ: (وَتُسُنُّ إِعَارَتُهُ لِلضَّرَابِ) وَمَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَتَّعَيْنِ وَلَا وَجِبَتْ مَجَانًا
 وَكَانَ الْإِمْتِنَاعُ مِنْهَا كَبِيرَةً حَيْثُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَيَتَّبِعِي وَجُوبُ اتِّخَاذِ الْفَحْلِ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ حَيْثُ
 تَعَيَّنَ لِبَقَاءِ نَسْلِ ذَوَابِهِمْ عَلَى الْكِفَايَةِ حَيْثُ لَمْ يَتَّسِرْ لَهُمْ اسْتِعَارَتُهُ وَمَا يَقْرُبُ مِنْ بَلَدِهِمْ غَرْفًا اهـ ع ش .

❑ فَوَدَّ: (وَعَلِطَ مَنْ سَكَنَهَا) ظَاهِرُهُ فِيهِمَا اهـ ع ش . ❑ فَوَدَّ: (جَمْعُ حَابِلٍ) أَيِ الْحَبَلَةِ . ❑ فَوَدَّ: (وَهَاوُوهُ
 لِلْمُبَالِغَةِ) وَعَلَيْهِ فَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِهِ بِالْهَاءِ اهـ ع ش . ❑ فَوَدَّ: (مُخْتَصَّ بِالْخُ) أَيِ حَقِيقَةِ اهـ سَمِ عِبَارَةٌ
 الْمُعْنَى مُخْتَصَّ بِالْأَدَمِيَّاتِ بِالِاتِّفَاقِ حَتَّى قِيلَ إِنَّهُ لَا يُقَالُ لِغَيْرِهِنَّ إِلَّا فِي الْحَدِيثِ وَإِنَّمَا يُقَالُ لِلْبَهَائِمِ
 الْحَمْلُ بِالْمِيمِ اهـ . ❑ فَوَدَّ: (الْمَحْبُولِ) أَيِ الْمَحْبُولِ بِهِ اهـ مُعْنَى . ❑ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي بَيْعِ نِتَاجِ التَّاجِ اهـ ع
 ش . ❑ فَوَدَّ: (انْعِدَامُ شُرُوطِ الْبَيْعِ) أَيِ مِنَ الْمَلِكِ وَغَيْرِهِ اهـ مُعْنَى . ❑ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الْبَيْعِ بِتَمَنٍّ إِلَى نِتَاجِ
 التَّاجِ اهـ ع ش . ❑ فَوَدَّ: (جَمْعُ مَضْمُونٍ) أَيِ كَمَجْنُونٍ وَمَجَانِينَ ❑ فَوَدَّ: (أَوْ مِضْمَانٍ) أَيِ كِمِفْتَاحٍ وَمِفَاتِيحَ

❑ فَوَدَّ: (وَهُوَ مُخْتَصَّ بِالْأَدَمِيَّاتِ) أَيِ حَقِيقَةٍ . ❑ فَوَدَّ: (جَمْعُ مَضْمُونٍ) أَيِ كَمَجْنُونٍ وَمَجَانِينَ .

❑ فَوَدَّ: (أَوْ مِضْمَانٍ) أَيِ كِمِفْتَاحٍ وَمِفَاتِيحَ .

أي مُتَضَمِّن ومنه مضمون الكتاب كذا (وهي ما في أصلاِبِ الفُحولِ) مِنْ المَاءِ رواه مالِكٌ مُرسلاً والبيزَارُ مُسنداً وانعقد عليه الإجماعُ لِفَقْدِ شروطِ البيعِ وإطلاقِ المَلاقِيحِ على ما في بَطونِ الإِبِلِ وغيرها الذي يُصَرِّحُ به كلامُه سائِغٌ لُغةً أيضاً خلافاً للجَوْهَرِيِّ.

(و) عن (المُلامِسةِ) رواه الشَّيْخَانِ (بأن يلمُس) بَضْمُ المِيمِ وكسرها (تَوْناً مطوياً) أو في ظُلْمَةٍ (ثم يشتريه على أن لا خيارَ له إذا رآه) أو على أنه يكتفي بلمسه عن رُؤْيَيْهِ (أو يقولُ إذا لَمَسْتَهُ فقد بعثكهُ) اكتفاءً بلمسه عن الصَّيْغَةِ أو على أنه متى لَمَسَهُ انقَطَعَ خيارُ المَجلِسِ أو الشرطُ (و) عن

سم ومُعْنِي. ٥. فَوَدَّ: (أي مُتَضَمِّن) اسمُ مَفْعُولٍ قال البُجَيْرِيُّ سُمِّيَتْ بالمُضَامِينِ لِأَنَّ اللَّهَ أودَعَها في ظُهورِها فَكَانَتْها ضَمَّتْها قاله الأَزْهَرِيُّ عَمِيرَةُ وقال شَيْخُنَا الحَفْنِيُّ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّها في ضَمَنِ الفُحولِ اهـ والأخيرُ موافِقٌ لِمَا في الشَّرْحِ. ٥. فَوَدَّ: (من المَاءِ) أي ففیه التَّقْدِيرُ السَّابِقُ فَإِنْ قُلْتَ حَيثُ لا حَاجَةَ لِذِكْرِ هذا مع ما سَبَقَ في العَسْبِ فَلِمَ ذَكَرَهُ مَعَهُ قُلْتَ لِوُرُودِ التَّهْيِ عَنْ خُصُوصِ الصَّيْغَتَيْنِ فَلَوْ اقْتَصَرَ على إِحْدَاهُمَا لَرُبَّمَا تَوَهَّمْ مُخَالَفَةُ المَثْرُوكَةِ المَذْكُورَةِ مع أَنَّ إِحْدَاهُمَا مَعْنَى آخَرَ به ثَبَاتُ الأُخْرَى وَحَيثُ فَمَا سَبَقَ لا يُعْنِي عَنْ هذا الإِحْتِمَالِ أَنْ يُفَسَّرَ بغيره أي ضِرَابِهِ أو أَجْرُهُ ضِرَابِهِ وهذا لا يُعْنِي عَمَّا سَبَقَ لِأَنَّ لَهُ مَعْنَى آخَرَ يُصَاحِبُهُ البُطْلَانُ أيضاً سم على حَجِّ أي ما تَحْمِلُهُ الأَثْنَى مِنْ ضِرَابِهِ في عامٍ أو عامَيْنِ اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (زواه مالِكٌ) أي عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ اهـ مُعْنِي. ٥. فَوَدَّ: (مُرسلاً) قال التَّائِيظُ: وَمُرْسِلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (عليه) أي امْتِناعُ بَيْعِ ما في البُطُونِ وما في الأَصْلاِبِ.

٥. فَوَدَّ: (خِلافاً لِلجَوْهَرِيِّ) أي والمنهَجِ والمُعْنِي عِبَارَتُهُمَا وهو أي المَلْقُوحُ لُغةً جَنِينُ التَّاقَةِ خَاصَّةً وَشَرْعاً أَعَمٌّ مِنْ ذَلِكَ اهـ. ٥. فَوَدَّ: (بِضْمِ المِيمِ إلخ) أي وَفَتْحُها في المَاضِي اهـ نِهَايَةُ قال ع ش والرَّشِيدِيُّ نَقَلَ الإِسْتَوِيَّ في بابِ الأَحْدَاثِ الكَسْرِ في المَاضِي وعليه فَيَكُونُ المُضَارِعُ بِالْفَتْحِ اهـ.

٥. فَوَدَّ (سئ): (ثم يشتريه) أي بإيجابٍ وقبولٍ اهـ حَلَبِيٌّ. ٥. فَوَدَّ: (أو على أنه يكتفي إلخ) عِبَارَةُ المُعْنِي اكْتِفَاءً بَلَمْسِهِ عَنْ رُؤْيَيْهِ اهـ. ٥. فَوَدَّ: (عَنْ رُؤْيَيْهِ) فَيَبْطُلُ هذا قَطْعاً وَإِنْ قُلْنَا بِصِحَّةِ بَيْعِ الغَائِبِ لَوْجُودِ الشرطِ الفاسِدِ واللَّمْسِ لا يَقُومُ مَقَامُ النَّظَرِ شَرْعاً ولا عَادَةً قَلِيوبِيٍّ وَزِيَادِيٍّ اهـ بُجَيْرِيُّ.

٥. فَوَدَّ (سئ): (أو يقولُ إلخ) عَطَفَ على قولِهِ يَلْمَسُ إلخ.

٥. فَوَدَّ (سئ): (إذا لَمَسْتَهُ) قال عَمِيرَةُ يَصُحُّ قِرَاءَتُهُ بِضْمِ التَّاءِ وَفَتْحُها وَكَذا في كُلِّ مَوَاضِعِها أي التَّاءِ اهـ وَعَلَّلَ الإمامُ بَطْلَانَهُ بالتَّغْلِيْقِ وَنَبَّهَ الإِسْتَوِيُّ على أَنَّهُ إِنْ جَعَلَ اللَّمْسَ شَرْطاً فَبَطْلَانُهُ لِلتَّغْلِيْقِ وَإِنْ جُعِلَ بَيْعاً فَلَفَقْدِ الصَّيْغَةِ انْتَهَى اهـ بُجَيْرِيُّ عَنْ الشُّوْبَرِيِّ. ٥. فَوَدَّ: (أو على أنه متى إلخ) عَطَفَ على قولِهِ اكْتِفَاءً

٥. فَوَدَّ: (من المَاءِ) أي ففیه التَّقْدِيرُ السَّابِقُ فَإِنْ قُلْتَ حَيثُ لا حَاجَةَ لِذِكْرِ هذا مع ما سَبَقَ في العَسْبِ فَلِمَ ذَكَرَهُ مَعَهُ قُلْتَ: لِوُرُودِ التَّهْيِ عَنْ خُصُوصِ الصَّيْغَتَيْنِ فَلَوْ اقْتَصَرَ على إِحْدَاهُمَا لَرُبَّمَا تَوَهَّمْ مُخَالَفَةُ المَثْرُوكَةِ لِلْمَذْكُورَةِ مع أَنَّ إِحْدَاهُمَا مَعْنَى آخَرَ به ثَبَاتُ الأُخْرَى وَحَيثُ فَمَا سَبَقَ لا يُعْنِي عَنْ هذا الإِحْتِمَالِ أَنْ يُفَسَّرَ بغيره وهذا لا يُعْنِي عَمَّا سَبَقَ لِأَنَّ لَهُ مَعْنَى آخَرَ يُصَاحِبُهُ البُطْلَانُ أيضاً قَتَامَلُ.

(المُنَابَذَةُ) بِالْمُعْجَمَةِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (بَأَنْ يَجْعَلَ النَّبَذَ) أَيِ الطَّرْحَ (بِيعًا) اكْتِفَاءً بِهِ عَنِ الصَّيْغَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ: أَنْبَذَ إِلَيْكَ ثَوْبِي هَذَا بَعْشَرَةً مَثَلًا أَوْ يَقُولُ إِذَا نَبَذْتَهُ فَقَدْ بَعَثَكَ أَوْ مَتَى نَبَذْتَهُ انْقَطَعَ الْخِيَارُ أَوْ عَلَى أَنَّكَ تَكْتَفِي بِنَبْذِهِ عَنْ رُؤْيَيْهِ وَتُطْلَأُ لَهُ لِعَدَمِ الرُّؤْيَةِ أَوْ الصَّيْغَةِ أَوْ لِلشَّرْطِ الْفَاسِدِ (و) عَنْ (بَيْعِ الْحَصَاةِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (بَأَنْ يَقُولَ بَعَثَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ هَذِهِ الْحَصَاةُ عَلَيْهِ أَوْ يَجْعَلُ الرَّمِيَّ) لَهَا (بِيعًا أَوْ بَعَثَكَ) مَعْطُوفٌ عَلَى بَعَثَكَ الْأَوَّلَى فَقَوْلُهُ أَوْ يَجْعَلُ شَبَّهُهُ اعْتِرَاضٌ وَمِثْلُهُ سَائِغٌ لَا يَخْفَى (وَلَكَّ) أَوْ لِي أَوْ لَنَا (الْخِيَارُ إِلَى رَفْعِهَا) لِنَحْوِ مَا مَرَّ فِي الَّذِي قَبْلَهُ.

بَلَمْسِهِ الْخُ عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجُ أَوْ يَبِيعُهُ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ مَتَى لَمَسَهُ الْخُ. قَوْلُهُ: (أَوْ يَقُولُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمَنْبُذِ يَجْعَلُ الْخُ. قَوْلُهُ: (إِذَا نَبَذْتَهُ) قَالَ عَمِيرَةُ تَصِحُّ قِرَاءَتُهُ بِضَمِّ التَّاءِ وَيَفْتَحُهَا وَكَذَا فِي كُلِّ صَوْرٍ أَيْ التَّاءِ أَيْ لَا فَرْقَ بَيْنَ رَمَى الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي أَدْعَى ش. قَوْلُهُ: (أَوْ مَتَى نَبَذْتَهُ الْخُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجُ بَعَثَكَ هَذَا بِكَذَا عَلَى أَنِّي إِذَا نَبَذْتَهُ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَيُطْلَأُ) أَيِ الْبَيْعِ فِي صَوْرِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ. قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ الرُّؤْيَةِ) أَيْ فِي الصَّوْرَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ لِلْمُلَامَسَةِ وَفِي الصَّوْرَةِ الْآخِرَةِ لِلْمُنَابَذَةِ. قَوْلُهُ: (أَوْ الصَّيْغَةِ) أَيْ فِي الصَّوْرَةِ الثَّالِثَةِ لِلْمُلَامَسَةِ وَفِي الصَّوْرَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ لِلْمُنَابَذَةِ. قَوْلُهُ: (أَوْ الصَّيْغَةِ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ قَوْلَهُ فَقَدْ بَعَثَكَ صَيْغَةً فَكَانَ الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْبُطْلَانَ فِي هَذِهِ لِلتَّغْلِيْقِ لَا لِعَدَمِ الصَّيْغَةِ وَأَجَابَ عَمِيرَةُ بِأَنَّهُ يُعْلَمُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ قَوْلَهُ: فَقَدْ بَعَثَكَ إِنْخِبَارٌ لَا إِشَاءَةٌ أَتَتْهُ أَوْ أَنَّهُ جَعَلَ الصَّيْغَةَ مَفْقُودَةً لِانْتِفَاءِ شَرْطِهَا وَهُوَ عَدَمُ التَّغْلِيْقِ أَدْعَى ش. قَوْلُهُ: (أَوْ لِلشَّرْطِ الْفَاسِدِ) أَيْ فِي الصَّوْرَةِ الْآخِرَةِ لِلْمُلَامَسَةِ وَفِي الصَّوْرَةِ الثَّالِثَةِ لِلْمُنَابَذَةِ.

قَوْلُ (السِّي): (أَوْ يَجْعَلُ الرَّمِيَّ بَيْعًا) اكْتِفَاءً بِهِ عَنِ الصَّيْغَةِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا إِذَا رَمَيْتَ هَذِهِ الْحَصَاةَ فَهَذَا الثَّوْبُ مَبِيعٌ مِنْكَ بَعْشَرَةً أَدْعَى مَحَلِّي. قَوْلُهُ: (مَعْطُوفٌ عَلَى بَعَثَكَ) وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِمَحْذُوفٍ مَعْطُوفٍ عَلَى يَقُولُ أَيْ أَوْ يَقُولُ بَعَثَكَ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بَأَنْ عَطَفَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الْوَاوِ وَقَدْ يُجْعَلُ قَوْلُهُ: أَوْ يَجْعَلُ الْخُ الْمَعْطُوفُ عَلَى يَقُولَ مُقَدَّمًا عَلَى مَا بَعْدَهُ الْمَعْطُوفُ عَلَى بَعَثَكَ مِنْ تَأْخِيرِ أَدْعَى سَمِ وَقَوْلُهُ: وَقَدْ يَجُوزُ الْخُ جَزَى عَلَيْهِ الْمَحَلِّيُّ وَقَالَ عَمِيرَةُ فِي هَامِشِهِ قَوْلُهُ: (أَوْ يَقُولُ الْخُ) قِيلَ: كَانَ الصَّوَابُ التَّضْرِيحُ يَقُولُ إِشَادًا إِلَى عَطْفِهِ عَلَى الْأَوَّلِ أَوْ كَانَ يُقَدِّمُهُ عَلَى الثَّانِي أَدْعَى ه. قَوْلُهُ: (شَبَّهُهُ اغْتِرَاضٌ) إِنَّمَا جَعَلَهُ شَبَّهُ اغْتِرَاضٍ وَلَمْ يَجْعَلْهُ اغْتِرَاضًا لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (يَقُولُ) وَالْعَامِلُ فِيهِ أَنْ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمُفْرَدِ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْإِغْتِرَاضُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ بِجُمْلَةٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِغْرَابِ أَدْعَى ش. قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ مَا مَرَّ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَوَجْهَ الْبُطْلَانِ فِي الْأَوَّلِ جَهَالَةُ الْمَبِيعِ وَفِي الثَّانِي فَقْدَانُ الصَّيْغَةِ وَفِي الثَّالِثِ الْجَهْلُ بِمُدَّةِ الْخِيَارِ أَدْعَى ه.

قَوْلُهُ: (مَعْطُوفٌ عَلَى بَعَثَكَ) قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِمَحْذُوفٍ مَعْطُوفٍ عَلَى يَقُولُ أَيْ أَوْ يَقُولُ بَعَثَكَ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بَأَنْ عَطَفَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الْوَاوِ وَقَدْ يُجْعَلُ قَوْلُهُ: (أَوْ يَجْعَلُ الْخُ) الْمَعْطُوفُ عَلَى (يَقُولُ) مُقَدَّمًا عَلَى مَا بَعْدَهُ الْمَعْطُوفُ عَلَى (بَعَثَكَ) مِنْ تَأْخِيرِ.

(وعن بيعتين في بيعة) رواه الترمذي وصححه (بأن) أي كأن (يقول بعثك بألف نقدًا أو ألفين إلى سنة) فخذ بأيهما شئت أنت أو أنا أو شاء فلان للجهالة بخلافه بألف نقدًا وألفين لسنة وبخلاف نصفه بألف ونصفه بألفين (أو بعثك ذا العبد بألف على أن تبيعهني) أو فلانًا (دارك بكذا) أو تشتري مني أو من فلان كذا بكذا للشرط الفاسد وتسمية ما في الأول بيعتين تجوز إذ التخيير يقتضي واحدًا فقط والثاني كذلك لا بيعًا وشرطًا مبني على أن المراد بالشرط ما

قول (سئ): (وعن بيعتين) بكسر الباء على معنى الهيئة ويجوز الفتح كما في فتح الباري.
 وفوه: (في بيعة) يفتح الباء لا غير اهـ ع ش. فوه: (بخلاف بألف إلخ) أي فإنه يصح ويكون الثمن ثلاثة آلاف ألف حالة وألفان مؤجلة لسنة اهـ نهاية.

فوه: (والفنين) لو زاد على ذلك. فوه: (فخذ بأيهما شئت إلخ) ففي شرح العباب أن الذي يتجه البطلان وإن تردّد فيه الزكشي لأن قوله: (فخذ إلخ) مبطل لإيجابه قبّل القبول المترتب عليه سم على حجّ اهـ ع ش. فوه: (فلانًا) عبارة النهاية فلان وفي ع ش عليها لعلّ الشارح أشار إلى أن مثل شرط بيع المشتري شرط بيع غيره كأن يقول: بعثك هذا بشرط أن يبيعهني زيد عبده أو داره اهـ.

فوه: (ما في الأول) أي قول المتن: (بعثك بألف إلخ) وكان الأوفق لقوله الآتي: (والثاني) إسقاط الموصول والجار. فوه: (والثاني كذلك إلخ) أي وتسمية الثاني بيعتين لا بيعًا وشرطًا مبني إلخ اهـ سيد عمر عبارة سم الظاهر أن معناه وتسمية ما في الثاني كذلك أي بيعتين لا بيعًا وشرطًا. فوه: (مبني)

فوه: (بألف نقدًا أو ألفين إلى سنة إلخ) قضيت بطلان ذلك وإن قبل بأحدهما معينًا وهو الأوجه في شرح العباب وفاقًا لمقتضى كلام الغزالي وغيره خلافًا لما نقله ابن الرقعة عن القاضي من الصحة حيثئذ وتخصيص البطلان بقبوله على الإيهام أو بقبولهما معًا. فوه: (بخلافه بألف نقدًا وألفين إلى سنة) لو زاد على ذلك فخذ بأيهما إلخ ففي شرح العباب أن الذي يتجه البطلان وإن تردّد فيه الزكشي لأن قوله فخذ إلخ مبطل لإيجابه قبّل القبول المترتب عليه اهـ فليأمل.

(فرغ): قال في الرّوض: إلا إن قال: بعثك بألف نصفه بستمائة، أي: فلا يصح لأن أول كلامه يقتضي توزيع الثمن على المئتين بالسوية وآخره يناقضه زاد في العباب تبعًا ليحث الزكشي فإن قال: وياقيه بأربعمائة أتجه الصحة اهـ. وفيه نظر ويؤيد النظر التعليل السابق.

(أقول) ولو قال: بعثك بألف فقال: قبلت نصفه بستمائة ونصفه بأربعمائة فقد يتجه البطلان وإن قلنا: بالصحة فيما تقدّم لاختلاف غرض البائع بذلك ولأنه عدّد العقد ولا يتأتى كونه تفصيلًا لما أجمله البائع لأن قضية إجماله التسوية.

فوه: (والثاني كذلك) الظاهر أن معناه وتسمية ما في الثاني كذلك أي بيعتين لا بيعًا وشرطًا. فوه: (لا بيعًا وشرطًا) عطف على كذلك أي وتسميته ما في الثاني بيعتين لا بيعًا وشرطًا. فوه: (مبني) خبر تسمية المقدرة في قوله: (والثاني) ثم لك منع البناء بأنه إنما أشار إلى أن البيع والشرط يصح أن يجعل من

اَقْتَرَنَ بَلْفَظِهِ دُونَ مَعْنَاهُ وَلَوْ جَعَلَهُ مِثَالًا لَهُ لَيَبَيِّنُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الشَّرْطِ بَيْنَ اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ لَكَانَ أَفْوَدَ وَأَحْسَنَ (وَعَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ كَبِيعٍ بِشَرْطٍ بَيْعٍ) كَمَا مَرَّ (أَوْ) بَيْعٍ لِذَايِرٍ مِثَالًا بِالْفِ بَشَرْطٍ (قَرَضٍ) لِمَائِهِ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ وَوَجَّهَ بُطْلَانَهُ جَعْلُ الْأَلْفِ وَرَفَقُ الْعَقْدِ الثَّانِي ثَمَّنَا وَاشْتِرَاؤُهُ فَاسِدٌ فَبَطَلَ مُقَابِلُهُ مِنَ الثَّمَنِ وَهُوَ مَجْهُولٌ فَصَارَ الْكُلُّ مَجْهُولًا ثُمَّ إِذَا عَقَّدَا الثَّانِي مَعَ عَلَيْهِمَا بِفَسَادِ الْأَوَّلِ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَمَا وَقَعَ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ صِحَّةِ الرَّهْنِ فِيمَا لَوْ رَهَنَ بِدَيْنٍ قَدِيمٍ مَعَ ظَنٍّ صِحَّةِ شَرْطِهِ فِي بَيْعٍ أَوْ قَرَضٍ بِأَنْ فَسَادَهُ ضَعِيفٌ أَوْ أَنَّ الرَّهْنَ مُسْتَشْتَى لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ تَوَثُّقٍ فَلَمْ يُؤْثِرْ فِيهِ ظَنُّ الصِّحَّةِ إِذْ لَا جِهَالَةَ تَمْنَعُهُ بِخِلَافِ مَا هُنَا وَإِنَّمَا بَطَلَ الرَّهْنُ مَعَ الْبَيْعِ فِيمَا إِذَا قَالَ لِدَائِنِهِ بَعْنِي هَذَا بِكَذَا عَلَى أَنْ أَرَهَنْكَ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ كَذَا لِأَنَّهُ شَرَطَ الرَّهْنَ عَلَى لَازِمٍ هُوَ الْأَوَّلُ وَغَيْرِ لَازِمٍ.....

خَبَرَ تَسْمِيَةَ الْمُقَدَّرَةِ فِي قَوْلِهِ وَالثَّانِي ثُمَّ لَكَ مَنَعَ الْبِنَاءِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْبَيْعَ وَالشَّرْطَ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ مِنْ قَبِيلِ الْبَيْعَتَيْنِ اهـ. فَوُدَّ: (بَلْفَظِهِ) أَيِ بَلْفَظٍ هُوَ لَفْظُ شَرْطٍ اهـ سم. فَوُدَّ: (وَلَوْ جَعَلَهُ) أَيِ الثَّانِي.
 فَوُدَّ: (لَكَانَ أَفْوَدَ) أَيِ لِدَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّغْيِيرِ بَلْفَظِ الشَّرْطِ وَالتَّغْيِيرِ بِمَا بِمَعْنَاهُ.
 فَوُدَّ: (وَأَحْسَنَ) أَيِ لِحُلُولِهِ عَنْ تَجَوُّزِ تَسْمِيَةِ الْمِثَالِ الثَّانِي بَيْعَتَيْنِ. فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ بِالْمِثَالِ الثَّانِي فِي الْمَثَنِ نَظْرًا لِلْوَاقِعِ وَقَطَعَ التَّنْظَرَ عَنِ الْمُرَادِ الْمَارِ. فَوُدَّ: (بَشَرْطٍ قَرَضٍ) أَيِ مِثَالًا كَمَا يَأْتِي.
 فَوُدَّ: (وَوَجَّهَ بُطْلَانَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا وَقَعَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. فَوُدَّ: (جَعْلُ الْأَلْفِ إلخ) هَذَا يُؤَيِّدُ مَا فِي مَسْأَلَةِ الرَّهْنِ الْآتِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ ذَلِكَ الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرَهُ اهـ سم. فَوُدَّ: (وَاشْتِرَاؤُهُ فَاسِدٌ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنَى وَالْأَسْنَى وَاشْتِرَاؤُ الْعَقْدِ الثَّانِي فَاسِدٌ فَبَطَلَ بَعْضُ الثَّمَنِ وَلَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ حَتَّى يُفْرَضَ التَّوْزِيعُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْبَاقِي فَبَطَلَ الْبَيْعُ اهـ. فَوُدَّ: (وَإِلَّا) أَيِ بِأَنْ جَهْلَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا اهـ مُغْنَى. فَوُدَّ: (مَعَ ظَنٍّ صِحَّةِ شَرْطِهِ) أَيِ الرَّهْنِ. فَوُدَّ: (بِأَنْ فَسَادَهُ) قَدْ يَقْتَضِي عَدَمَ فَسَادِهِ بِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ وَفِيهِ نَظَرٌ.
 فَوُدَّ: (ضَعِيفٌ) خَبَرٌ مَا وَقَعَ وَلَمْ يُضَعِّفْهُ فِي الرُّوْضِ بَلْ فَرَّقَ اهـ سم. فَوُدَّ: (عَدَمَ فَسَادِهِ) أَيِ الْبَيْعِ أَوْ الْقَرَضِ (بِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ) أَيِ شَرْطِ الرَّهْنِ مَعَهُ. فَوُدَّ: (إِذْ لَا جِهَالَةَ إلخ) يَتَأَمَّلْ هَذَا الْفَرْقَ اهـ سم.
 فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا بَطَلَ إلخ) كَأَنَّهُ جَوَابُ اغْتِرَاضٍ بِهَذَا عَلَى قَوْلِهِ أَوْ أَنَّ الرَّهْنَ مُسْتَشْتَى إلخ اهـ سم.

قَبِيلِ الْبَيْعَتَيْنِ اهـ. فَوُدَّ: (بَلْفَظِهِ) وَهُوَ لَفْظُ شَرْطٍ. فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ مَبْنِيٍّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّرْطِ إلخ. فَوُدَّ: (جَعْلُ الْأَلْفِ إلخ) هَذَا يُؤَيِّدُ مَا فِي مَسْأَلَةِ الرَّهْنِ الْآتِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ ذَلِكَ الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرَهُ. فَوُدَّ: (وَاشْتِرَاؤُهُ فَاسِدٌ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضُ وَاشْتِرَاؤُ الْعَقْدِ الثَّانِي فَاسِدٌ فَبَطَلَ بَعْضُ الثَّمَنِ وَلَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ حَتَّى يُفْرَضَ التَّوْزِيعُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْبَاقِي فَبَطَلَ الْبَيْعُ اهـ. فَوُدَّ: (بِأَنْ فَسَادَهُ إلخ) قَدْ يَقْتَضِي عَدَمَ فَسَادِهِ بِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَقَوْلُهُ: ضَعِيفٌ خَبَرٌ مَا وَقَعَ لَمْ يُضَعِّفْهُ فِي شَرَحِ الرُّوْضِ بَلْ فَرَّقَ. فَوُدَّ: (إِذْ لَا جِهَالَةَ إلخ) يَتَأَمَّلْ هَذَا الْفَرْقَ. فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا بَطَلَ) كَأَنَّهُ جَوَابُ اغْتِرَاضٍ بِهَذَا عَلَى قَوْلِهِ أَوْ أَنَّ الرَّهْنَ مُسْتَشْتَى إلخ.

وهو الآخر الذي هو ثَمَرُ البيع الفاسد فبطلَ للجهالة بما يخصُّ كلاً من الدئنين من الرهن.
(ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحصده) بضم الصاد وكسرِها (البائع أو ثوباً و) البائع (يخيطه)
الظاهر أن ذكر الواو غير شرط بل لو قال ثوباً يخيطه كان كذلك أو بشرط أن يخيطه كما
بأصله وعدل عنه ليبين أنه لا فرق بين التصريح بالشرط والإتيان به على صورة الإخبار وبه

قوله: (وهو الآخر) الأنسب لمقابله إسقاط الواو. قوله: (للجهالة بما يخصُّ إلخ) قضيته أنه لو عيَّنه بأن قال على الأول كذا والآخر كذا صحَّ رهنُ الأول. قوله: (بضم الصاد إلخ) عبارة المُعني أن يحصده البائع بضم الصاد وكسرِها أو يحصده البائع أي من الإحصاء أو ثوباً بشرط أن يخيطه البائع وما أشبه ذلك فالأصحَّ إلخ اهـ.

قوله (أو ثوباً إلخ) عبارة الرّوض وإن اشترى زرعاً أو ثوباً بشرط حصده وخطه له بذره لم يصحَّ فإن قال اشتريته بعشرة واستأجرتك لحصده أو خطه بذره وقيل صحَّ البيع وحده لأنه استأجره قبل الملك وإن اشتراه واستأجره بالعشرة فقولاً تفريق الصفقة انتهى وقوله: أولاً لم يصحَّ قال في شرحه سواء شرط العمل على البائع أم على الأجنبي فتغيره بما قاله أولى من تغيير الأصل بالبائع انتهى وقوله: فقولاً تفريق الصفقة قال في شرحه في البيع وتبطل الإجارة اهـ سم. قوله: (أن ذكر الواو غير شرط) قد يقال الواو من المصنّف فيصدق بوجودها من المشتري وعدمه اهـ سم. قوله: (أو بشرط) إلى التثنية الثاني في النهاية إلا قوله تبيية قدّرت إلى المثني. قوله: (أو بشرط أن يخيطه) عطف على قول المثني ويخيطه. قوله: (وبه صرح إلخ) فقال وسواء قال بعثك بألف على أن تحصده أو تحصده اهـ معني وفي سم عن شرح العباب قوله: أي المجموع وتحصده ينبغي قراءته بالتون ليصحَّ المعنى أما قراءته بالتاء فلا يصحَّ لأنَّ الحصد لازم للمشتري كما يأتي فإذا قال له البائع بعثك على أن تحصده لم يكن شرطاً فاسداً بخلاف ما لو قال على أن أحصده أنا أو تحصده نحن فإنه شرط فاسد لمخالفته مقتضى العقد فأبطله اهـ. قوله: (ليبين إلخ) قال في شرح العباب وصورة الشرط المُفسد في

قوله (المعني): (ولو اشترى زرعاً إلخ) عبارة الرّوض وإن اشترى زرعاً أو ثوباً بشرط حصده وخطه له بذره لم يصحَّ فإن قال اشتريته بعشرة واستأجرتك لحصده أو خطه بذره وقيل صحَّ البيع وحده لأنه استأجره قبل الملك وإن اشتراه واستأجره بالعشرة فقولاً تفريق الصفقة اهـ وقوله: أولاً لم يصحَّ قال في شرحه سواء شرط العمل على البائع أم على الأجنبي فتغيره بما قاله أولى من تغيير الأصل بالبائع اهـ وقوله: فقولاً تفريق الصفقة قال في شرحه في البيع وتبطل الإجارة اهـ. قوله: (أن ذكر الواو غير شرط) قد يقال الواو من المصنّف فيصدق بوجودها من المشتري وعدمه. قوله: (ليبين) أنه لا فرق إلخ) قال في شرح العباب وصورة الشرط المُفسد في سائر صورته بعثك أو اشتريت منك بشرط كذا أو على كذا أو وافعل كذا أو تفعل كذا بالإخبار كما في المجموع فإنه قال وسواء أقال بعثك بألف على أن تحصده أو تحصده وقال أبو حامد لا يصحَّ الأول قطعاً وفي الثاني طريقان اهـ لكن

صَرَحَ فِي مَجْمُوعِهِ وَفِي كَلَامٍ غَيْرِهِ مَا يَقْتَضِي أَنَّ حِطَّهُ بِالْأَمْرِ لَا يَكُونُ شَرْطًا وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَيْعِ فِي بَعْ وَاشْهَدَ لَكُنْ يَنْبَغِي حَمْلُهُ فِيهِمَا عَلَى مَا إِذَا أَرَادَ بِهِ مُجَرَّدَ الْأَمْرِ لَا الشَّرْطَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ حِطِّهِ وَتَحْيِطِهِ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِشَيْءٍ مُبْتَدَأٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِمَا قَبْلَهُ بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّهُ إِنَّمَا صِفَةٌ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ وَهِيَ مُقَيَّدَةٌ لِمَا قَبْلَهَا فَكَانَتْ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ.

(تَنْبِيهِ) قَدَّرْتُ مَا مَرَّ قَبْلَ يَحْيِطُهُ رَدًّا لِمَا يُقَالُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهَا جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ لِأَنَّ الْمُضَارِعِيَّةَ الْمُثَبَّتَةَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا وَأَوَّ الْحَالِ (فَالْأَصَحُّ بُطْلَانُهُ) أَيِ الشَّرَاءِ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى شَرْطِ

سَائِرِ صَوَرِهِ بَعْتُكَ أَوْ اشْتَرَيْتَ مِنْكَ بِشَرْطٍ كَذَا أَوْ عَلَى كَذَا أَوْ أَفْعَلْ كَذَا أَوْ وَيَفْعَلْ كَذَا بِالْإِخْبَارِ أَه سَم. ه فَوَدَّ: (لَا الشَّرْطَ) وَمِثْلُهُ الْإِطْلَاقُ فِيمَا يَظْهَرُ أَه ع ش. ه فَوَدَّ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَ حِطِّهِ وَتَحْيِطِهِ) أَيِ حَيْثُ انْصَرَفَ الثَّانِي إِلَى الشَّرْطِيَّةِ وَإِنْ صُرِفَ عَنْهَا بِخِلَافِ الْأَوَّلِ كَمَا هُوَ حَاصِلٌ كَلَامِهِ أَه رَشِيدِي وَقَوْلُهُ: وَإِنْ صُرِفَ عَنْهَا أَيِ بِأَنْ يُرَادَ بِهِ الْإِسْتِثْنَاءُ كَمَا فِي ع ش. ه فَوَدَّ: (أَنَّ حِطَّهُ) إِنْ صَوَّرَ بِغْنِي بِكَذَا وَحِطَّهُ خَالَفَ قَوْلَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَوْ أَفْعَلْ فَلَعَلَّ صَوْرَتَهُ بِغْنِي بِكَذَا حِطَّهُ بَلَا وَوَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مُضَارِعُ الْمُتَكَلِّمِ أَه سَم أَقُولُ بَلْ هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعُ شَرْحِ الْعُبَابِ. ه فَوَدَّ: (أَوْ فِي مَعْنَاهُ) يَغْنِي الْحَالُ. ه فَوَدَّ: (قَدَّرْتُ مَا مَرَّ) أَيِ الْمُبْتَدَأَ لِيَصِيرَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ جُمْلَةً أَسْمِيَّةً. ه فَوَدَّ: (رَدًّا لِمَا يُقَالُ الْإِلْخُ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ مَا قَدَّرَهُ إِنَّمَا هُوَ تَأْوِيلٌ لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَصَارِفٌ لَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ اغْتِرَافٌ بِمَا يُقَالُ وَإِنَّمَا كَانَ يَصِيرُ رَدًّا لَهُ لَوْ حَذَفَ قَوْلُهُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ. ه فَوَدَّ: (لِاشْتِمَالِهِ الْإِلْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِاشْتِمَالِهِ عَلَى شَرْطِ عَمَلٍ فِيمَا لَمْ يَمْلِكْهُ الْمُشْتَرِي الْآنَ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي إِلَّا بَعْدَ الشَّرْطِ أَه.

قَوْلُهُ: وَنَحْصُدُهُ يَنْبَغِي قِرَاءَتُهُ بِالتَّوْنِ لِيَصِحَّ الْمَعْنَى أَمَّا قِرَاءَتُهُ بِالتَّاءِ فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْحَصْدَ لَزِمَ لِلْمُشْتَرِي كَمَا يَأْتِي فَإِذَا قَالَ لَهُ الْبَائِعُ بَعْتُكَ عَلَى أَنْ تَحْصُدَهُ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا فَاسِيدًا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ عَلَى أَنْ أَخْصُدَهُ أَنَا أَوْ وَنَحْصُدُهُ نَحْنُ فَإِنَّهُ شَرْطٌ فَاسِيدٌ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الْعَقْدِ فَأَبْطَلَهُ ثُمَّ قَالَ: قَالَ الْعَبَادِيُّ: وَلَوْ بَاعَ بَعْسَرَةً عَلَى أَنْ يَحْطُ مِنْهَا دِزْهَمًا جَارَ لَهُ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ تِسْعَةٍ أَوْ أَنْ يَهَبَهُ مِنْهَا دِزْهَمًا فَلَا وَهَذَا أَيِ الْأَوَّلِ إِذَا قُلْنَا إِنَّ الْإِبْرَاءَ إِسْقَاطُ أَه وَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ الْقَوْلُ فِي الْإِبْرَاءِ بِالْإِسْقَاطِ وَلَا بِالْتَّمْلِيكِ بَلْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْفُرُوعِ وَالْمَدَارِكِ وَحَيْثُ يَنْبَغِي فَالَّذِي يُتَّبَعُ عَدَمُ الصَّحَّةِ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْحَطِّ أَوْ الْإِبْرَاءَ عَلَيْهِ اشْتِرَاطٌ لِمَا فِيهِ شَائِبَةٌ عَقْدٍ قَوِيَّةٌ فَأَثَرَتِ الْفَسَادَ كَالْهَبَةِ وَحَيْثُ يَنْبَغِي فَلَيْسَ ذَلِكَ عِبَارَةً عَنْ تِسْعَةٍ كَمَا زَعَمَهُ نَعَمْ إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ التَّغْيِيرَ عَنْ تِسْعَةٍ فَلَا يَنْبَغِي الْقَوْلُ بِالصَّحَّةِ حَيْثُ أَه وَمَا ذَكَرَهُ عَلَى كَلَامِ الْعَبَادِيِّ مُتَّبَعٌ وَقَدْ أَطَالَ فِي هَذَا الْمَقَامِ بِمَا لَا يُسْتَعْنَى عَنِ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ فَعَلَيْكَ بِمُطَالَعَتِهِ وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ أَوْ أَفْعَلْ كَذَا إِنْ كَانَ بِصِغَةِ أَمْرٍ أَشْكَلَ حَمْلُهُ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ لِأَنَّهُ نَظِيرُ بَعْ وَاشْهَدَ. ه فَوَدَّ: (أَنَّ حِطَّهُ بِالْأَمْرِ) أَنَّ صَوْرَ بِغْنِي بِكَذَا وَحِطَّهُ خَالَفَ قَوْلَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَوْ أَفْعَلْ كَذَا كَمَا مَرَّ فَلَعَلَّ صَوْرَتَهُ بِغْنِي بِكَذَا حِطَّهُ بَلَا وَوَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مُضَارِعُ الْمُتَكَلِّمِ.

فَاسِدٌ لِتَضَمُّنِهِ إِزَامَةَ بِالْعَمَلِ فِيمَا لَمْ يَمْلِكْهُ بَعْدُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَضَمَّنَ إِزَامَةَ بِالْعَمَلِ فِيمَا يَمْلِكُهُ كَأَن اشْتَرَى بَيْتًا بِشَرِطِ أَنْ يَبْنِيَ حَائِطَهُ صَحَّ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ يَنْبَغِي الْبُطْلَانُ هُنَا قَطْعًا كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ بِشَرِطِ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ إِذْ هُمَا مِثَالَانِ فَبَيْعٌ بِشَرِطِ إِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا بَاطِلٌ كَذَلِكَ سِوَاءَ أَقَدَّمَ ذَكَرَ الثَّمَنِ عَلَى الشَّرْطِ أَمْ أَخَّرَهُ عَنْهُ وَإِنَّمَا جَرَى الْخِلَافُ فِي صُورَةِ الْمُثْنِ لِأَنَّ الْعَمَلَ فِي الْمَبِيعِ وَقَعَ تَابِعًا لِبَيْعِهِ فَاعْتَقِرَ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ.

(تَنْبِيهِ) وَقَعَ لِكَثِيرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ حَضَرَمَوْتَ فِي بَيْعِ الْعَهْدَةِ الْمَعْرُوفِ فِي مَكَّةَ بَبَيْعِ النَّاسِ آرَاءَ وَاضِحَةُ الْبُطْلَانِ لَا تَتَأْتِي عَلَى مَذْهَبِنَا بِوَجْهِ لَفْقُوهَا مِنْ حَدْسِهِمْ تَارَةً وَمِنْ أَقْوَالٍ فِي بَعْضِ الْمَذَاهِبِ تَارَةً أُخْرَى مَعَ عَدَمِ إِتْفَانِهِمْ لِنَقْلِهَا فَيَجِبُ انْكَارُهَا وَعَدَمُ الِاتِّفَاتِ إِلَيْهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ شَرِطٍ مَنَافٍ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ إِنَّمَا يُبْطِلُ إِنْ وَقَعَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ زُرُومِهِ لَا إِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَلَوْ فِي مَجْلِسِهِ كَمَا يَأْتِي وَحَيْثُ صَحَّ لَمْ يُجْبَرَ عَلَى فُسْخِهِ بِوَجْهِ وَمَا قُبِضَ بِشِرَاءِ فَاسِدٍ مَضْمُونٌ بَدَلًا وَأَجْرَةً وَمَهْرًا وَقِيمَةً وَلَيْدٍ كَالْمَغْصُوبِ وَيُقْلَعُ غَرْسٌ وَبِنَاءُ الْمُشْتَرَى هُنَا

□ قَوْلُهُ: (فِيمَا لَمْ يَمْلِكْهُ الْإِنْسَانُ) أَي لَآئِهِ إِنَّمَا يَمْلِكُهُ بَعْدَ تَمَامِ الصَّبَاغَةِ أَهْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (حَائِطُهُ) أَي الْمُشْتَرَى. □ قَوْلُهُ: (فِي بَيْعِ الْعَهْدَةِ) وَصَوَرُهَا أَنَّ يَقُولُ الْمَدِينُ لِذِيئِهِ بَعْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ مِثْلًا بِمَا لَكَ فِي ذِمَّتِي مِنَ الدَّيْنِ وَمَتَى وَفُيْتُ ذَيْتَكَ عَادَتْ إِلَيَّ دَارِي. □ قَوْلُهُ: (بَبَيْعِ النَّاسِ) وَيُقَالُ لَهُ عِنْدَهُمْ أَيْضًا بَيْعٌ عِدَّةٌ أَوْ أَمَانَةٌ. □ قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُقْلَعُ) فِي النَّهَائَةِ.

□ قَوْلُهُ: (أَنَّ كُلَّ شَرِطٍ الْإِنْسَانُ) وَلَوْ اشْتَرَى حَظًّا مِثْلًا عَلَى دَابَّةٍ أَوْ مِثْلًا بِشَرِطٍ إِيصَالِهِ مَنْزِلَهُ لَمْ يَصَحَّ وَإِنْ عَرَفَ الْمَنْزِلَ لِأَنَّهُ يَبِيعُ بِشَرِطٍ وَإِنْ أَطْلَقَ صَحَّ الْعَقْدُ وَلَمْ يُكَلَّفْ إِيصَالَهُ مَنْزِلَهُ وَلَوْ اغْتَبَدَ بَلْ يُسَلِّمُهُ فِي مَوْضِعِهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ صَحَّ الْإِنْسَانُ) أَي الْعَقْدُ وَهُوَ فَائِدَةٌ مُجَرَّدَةٌ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِشَرْحِ الْمُثْنِ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُجْبَرَ) أَي الْعَاقِدُ أَهْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (كَالْمَغْصُوبِ) أَي إِذَا هُوَ مُخَاطَبٌ بِرَدِّهِ كُلُّ لَحْظَةٍ وَمَتَى وَطَقَهَا الْمُشْتَرَى لَمْ يُحَدِّثْ وَلَوْ مَعَ عِلْمِهِ بِالْفُسَادِ إِلَّا أَنْ يُعْلِمَهُ وَالثَّمَنُ مِثْلَةُ أَوْ دَمٍّ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَمِمَّا لَا يُمْلِكُ بِهِ أَصْلًا بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الثَّمَنُ نَحْوَ خَمْرِ كَخَنْزِيرٍ لِأَنَّ الشِّرَاءَ بِهِ يُفِيدُ الْمَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَوْ كَانَتْ بَكْرًا فَهَرِ مَهْرٌ بِكَرٍ كَالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ وَأَرَشَ بَكَارَةً لِإِتْلَافِهَا بِخِلَافِهِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ إِذْ فَاسِدٌ كُلُّ عَقْدٍ كَصَحِيحِهِ فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ وَأَرَشَ الْبَكَارَةَ مَضْمُونٌ فِي صَحِيحِ الْبَيْعِ دُونَ صَحِيحِ النِّكَاحِ وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَاشِيُّ وَابْنُ الْعِمَادِ وَالْأَصَحُّ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ وَجُوبُ مَهْرٍ مِثْلِ ثِيَابٍ وَأَرَشَ بَكَارَةً وَلَوْ حَذَفَ الْعَاقِدَانِ الْمُفْسِدَ لِلْعَقْدِ وَلَوْ فِي مَجْلِسِ الْخِيَارِ لَمْ يَتَقَلَّبْ صَحِيحًا إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالْفَاسِدِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَلْحَقَا شَرْطًا صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا فِي مَجْلِسِ الْخِيَارِ فَإِنَّهُ يَلْحَقُ الْعَقْدَ لِأَنَّ مَجْلِسَ الْعَقْدِ كَالْعَقْدِ أَهْ نِهَائَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَلَوْ مَعَ عِلْمِهِ بِالْفُسَادِ أَي إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ يَقُولُ بِالْمَلِكِ مَعَهُ بَعْضُ الْأَثْمَةِ عَلَى مَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُعْلِمَهُ وَالثَّمَنُ الْإِنْسَانُ) وَقَوْلُهُ: (كَالْعَقْدِ) أَي غَالِيًا أَه.

مَجَانًا عَلَى مَا فِي مَوْضِعٍ مِنْ فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ وَرَجَّحَهُ جَامِعًا لَكِنْ صَرِيحٌ مَا رَجَّحَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ رُجُوعِ مُشْتَرِيٍّ مِنْ غَاصِبٍ بِالْأَرْضِ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ بِهِ هُنَا عَلَى الْبَائِعِ بِالْأَوَّلَى لِعُذْرِهِ مَعَ شُبْهَةٍ إِذِنْ الْمَالِكِ ظَاهِرًا فَأَشْبَهَ الْمُسْتَعِيرَ وَتَطْيِينَ الدَّارِ كَصَبْغِ الثَّوبِ فِيرَجِعُ بِنَقْصِهِ إِنْ كُفِّلَ إِزَالَتَهُ وَإِلَّا فَهُوَ شَرِيكٌ بِهِ.

(وَيُسْتَنْتَى) مِنَ النَّهْيِ عَنْ بَيْعٍ وَشَرِطٍ (صَوْرٌ) تَصَحُّحٌ لِمَا يَأْتِي فِيهَا فِي مُحَالَهَا (كَالْبَيْعِ بِشَرِطِ الْخِيَارِ أَوْ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ أَوْ بِشَرِطِ قَطْعِ الثَّمَرِ) كَالْبَيْعِ بِشَرِطِ (الْأَجَلِ) فِي غَيْرِ الرِّبَوِيِّ لِأَوَّلِ آيَةِ الدِّينِ وَشَرْطُهُ أَنْ يُحَدَّدَ بِمَعْلُومٍ لِهَمَا كَالْيَوْمِ أَوْ الشَّهْرِ كَذَا لَا فِيهِ وَلَا إِلَى نَحْوِ الْحَصَادِ كَمَا يَأْتِي فِي السَّلَمِ بِتَفْصِيلِهِ الْمُطَرِّدِ هُنَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَنْ لَا يَبْعُدَ بَقَاءُ الدُّنْيَا إِلَيْهِ كَأَلْفِ سَنَةٍ وَإِلَّا أَبْطَلَ الْبَيْعَ لِلْعِلْمِ حَالَ الْعَقْدِ بِسُقُوطِ بَعْضِهِ وَهُوَ يُؤَدِّي إِلَى الْجَهْلِ بِهِ الْمُسْتَنْزِمِ لِلْجَهْلِ بِالثَّمَنِ لِأَنَّ الْأَجَلَ يُقَابِلُهُ قِسْطٌ مِنْهُ وَقَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا يَجُوزُ إِجَارُ الْأَرْضِ أَلْفَ سَنَةٍ شَاذٌ لَا يُعْتَوَّلُ عَلَيْهِ وَإِذَا صَحَّ كَانَ أَجَلُهُ بِمَا لَا يَبْعُدُ بَقَاءُ الدُّنْيَا إِلَيْهِ وَإِنْ بَعُدَ بَقَاءُ الْعَاقِدَيْنِ إِلَيْهِ كِمِائَتَيْ سَنَةٍ انْتَقَلَ بِمَوْتِ الْبَائِعِ لِوَارِثِهِ وَحَلَّ بِمَوْتِ الْمُشْتَرِيِّ وَلَا يَضُرُّ السُّقُوطُ.....

☐ فَوَدَّ: (مَجَانًا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا وَقَوْلُهُ: الْآتِي لِعُذْرِهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ فِي الْجَاهِلِ إِهْمًا.

☐ فَوَدَّ: (بِالْأَوَّلَى) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّ التَّغْيِيرَ مُحَقَّقٌ مِنَ الْغَاصِبِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْفَسَادُ نَشَأً مِنْ تَقْصِيرِ الْمُشْتَرِيِّ أَوْ عَش. ☐ فَوَدَّ: (وَتَطْيِينَ الدَّارِ) أَيِ الْمَقْبُوضَةِ بِشِرَاءِ فَاسِدٍ. ☐ فَوَدَّ: (فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ) أَيِ الْمُشْتَرِيِّ. ☐ فَوَدَّ: (وَيُسْتَنْتَى مِنَ النَّهْيِ إِلَيْهِ) أَيِ مِنَ الْبُطْلَانِ اللَّازِمِ لِلنَّهْيِ الْمَذْكُورِ وَلَوْ قَالَ وَيُسْتَنْتَى مِنَ الْقَوْلِ بِبُطْلَانِ الْبَيْعِ مَعَ الشَّرْطِ صَوْرٌ إِلَيْهِ لَكَانَ أَوْضَحَ أَوْ عَش. ☐ فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ الرِّبَوِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنَّدَفَعَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لَا فِيهِ. ☐ فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ الرِّبَوِيِّ) أَفَادَ تَقْيِيدَهُ بِذَلِكَ فِي الْأَجَلِ دُونَ الرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْعَوَضِ الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهِ الرَّهْنُ أَوْ الْكَفِيلُ بَيْنَ كَوْنِهِ رِبَوِيًّا وَغَيْرِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ أَوْ عَش. عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَبِشَرِطِ الْأَجَلِ فِي عَقْدٍ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ كَالرِّبَوِيَّاتِ أَوْ عَش. ☐ فَوَدَّ: (لِأَوَّلِ آيَةِ الدِّينِ) وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَكَّنٍ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أَيِ مُعَيَّنٍ. ☐ فَوَدَّ: (وَشَرْطُهُ) أَيِ صِحَّةِ الْعَقْدِ مَعَ شَرِطِ الْأَجَلِ أَوْ عَش. ☐ فَوَدَّ: (بِمَعْلُومٍ لِهَمَا) أَيِ فَلَا يَكْفِي عِلْمُ أَحَدِهِمَا وَلَا عِلْمُ غَيْرِهِمَا كَمَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِهِ لَكِنْ سَيَأْتِي فِي السَّلَمِ أَنَّهُ يَكْفِي عِلْمُ الْعَاقِدَيْنِ أَوْ عِلْمُ عَدْلَيْنِ غَيْرِهِمَا وَقِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ بِمِثْلِهِ هُنَا لِأَنَّهُ أَضْيَقُ مِنَ الْبَيْعِ فَيَكْفِي عِلْمُ غَيْرِهِمَا أَوْ عَش. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا إِلَى نَحْوِ الْحَصَادِ) أَيِ مَا لَمْ يُرِيدَا وَقَتَهُ الْمُعْتَادَ وَيَعْلَمَانِهِ وَمِثْلُ ذَلِكَ التَّأْجِيلُ بِتُرُودِ سَيِّدِنَا عِيسَى لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ أَوْ عَش. ☐ فَوَدَّ: (بِسُقُوطِ بَعْضِهِ) أَيِ الْأَجَلِ ☐ وَقَوْلُهُ: (شَاذٌ) أَيِ لِمَا قَدَّمَ مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ صِحَّةُ الْعَقْدِ أَنْ لَا يَبْعُدَ بَقَاءُ الدُّنْيَا إِلَيْهِ أَوْ عَش. ☐ فَوَدَّ: (انْتَقَلَ بِمَوْتِ الْبَائِعِ) أَيِ: أَوْ الْمُشْتَرِيِّ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ مُؤَجَّلًا.

☐ وَقَوْلُهُ: (وَحَلَّ بِمَوْتِ الْمُشْتَرِيِّ) أَيِ أَوْ الْبَائِعِ أَوْ رَشِيدِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا يَضُرُّ السُّقُوطُ) أَيِ سُقُوطُ

☐ فَوَدَّ: (مَجَانًا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا وَقَوْلُهُ: الْآتِي لِعُذْرِهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ فِي الْجَاهِلِ.

بموته لأنه أمرٌ غيرٌ مُتَيَقِّنٍ عند العقد فلم يُنظر إليه وإلا لم يصحَّ البيعُ بأجلٍ طويلٍ لِمَنْ يُعْلَمُ عادةً أنه لا يعيشُ بقيَّةَ يومه وقد صرَّحوا بخلافه فاندفعَ بما قَرَّرته ما وَقَعَ هنا لكثيرٍ مِنَ الشَّرَاحِ وغيرهم. (والرهن) للحاجة إليه في مُعاملة مَنْ لا يُعرفُ حاله وشرطه العلمُ به بالمُشاهدة أو الوصفِ بصفات السَّلَمِ ولا يُنافيه ما مرَّ إنَّها لا تُجزئُ عن الرُّؤية لأنه في مُعيَّنٍ لا موصوفٍ في الذِّمَّةِ وما هنا كذلك فاستويا خلافاً لِمَنْ وَهَمَ فيه وكونه غيرِ المبيعِ فيفسدُ.....

الأجل . □ فَوَدَّ: (بِمَوْتِهِ) أي المُشْتَرِي اهرع ش أي أو البائع . □ فَوَدَّ: (لأنه أمرٌ إلخ) هذا بإطلاقه مُكابرةً ظاهرةً إذ لا شبهة إذا كان التَّأجيلُ بِمَاتِي سَنَةٍ مَثَلًا في تَيَقُّنِ العَاقِدَيْنِ عِنْدَ العَقْدِ السَّقُوطِ إذا كان كُلُّ قَدِ بَلَغَ مِائَةَ سَنَةٍ مَثَلًا لِيَتَقَيَّنَمَا أَنَّهُمَا لَا يَعِيشَانِ الْمِائَتَيْنِ أَيْضًا سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ ظَنَّ عَدَمِ الْحَيَاةِ هُنَا نَاشِئٌ مِنَ الْعَادَةِ وَهِيَ غَيْرُ قَطْعِيَّةٍ بِخِلَافِ عَدَمِ بَقَايِ الدُّنْيَا فَإِنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الْإِدْلَةِ فَالظَّنُّ فِيهَا أَقْوَى فَتَزَلْ مَنَزَلَةُ الْيَقِينِ اهرع ش وفيه وَفَقَّةٌ . □ فَوَدَّ: (لِمَنْ يُعْلَمُ إلخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ هُنَا الظَّنُّ وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ الْمُلَازِمَةُ فِي قَوْلِهِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ إلخ أي وَلَوْ نَظَرَ إِلَى غَيْرِ الْمُتَيَقِّنِ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ إلخ وَلَنَا فِي ذَلِكَ مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَمْرٌ غَيْرٌ مُتَيَقِّنٌ مِنَ الضَّرَرِ وَفِي الْمُتَيَقِّنِ سَمِ عَلَى حَجِّ اهرع ش . □ فَوَدَّ: (عَادَةً) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ مَوْتَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ مَثَلًا بِإِخْبَارِ مَعْصُومٍ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ اغْتِيَارًا بِمَا هُوَ الْغَالِبُ فِي أَحْوَالِ الْمُتَعَاقِدِينَ اهرع ش . □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أي وَهُوَ الصَّحَّةُ اهرع ش . □ فَوَدَّ: (لِلْحَاجَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْإِشْهَادِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَغَلَبَ إِلَى وَشَرَطَ كُلُّ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ قَالَ إِلَى وَيَصِحُّ وَإِلَى وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى أَنَّ مَا جَمَعَ إِلَى وَشَرَطَ كُلُّ مِنْهَا . □ فَوَدَّ: (وَشَرَطُهُ) أَيِ صِحَّةِ الْعَقْدِ مَعَ شَرَطِ الرَّهْنِ . □ فَوَدَّ: (أَوِ الْوَصْفِ بِصِفَاتِ السَّلَمِ) سَيَأْتِي فِيهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْعَاقِدَيْنِ وَعَدْلَيْنِ بِالْوَصْفِ فَقِيَاسُهُ أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُهُ هُنَا وَقَدْ يُفَرَّقُ عَلَى بَعْدٍ بِأَنَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ مَعْقُودٌ عَلَيْهِ فَضْوِيقٌ فِيهِ مَا لَمْ يُضَافِ فِي الرَّهْنِ وَإِنَّمَا لَوْ لَمْ يُمَكِّنْ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ عِنْدَ التَّنَازُعِ هُنَا لَمْ يَقْتِ إِلَّا مُجَرَّدَ التَّوَثُّقِ مَعَ بَقَايِ الْحَقِّ اهرع ش . □ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ إِجْزَاءِ الْوَصْفِ عَنِ الْمُشَاهَدَةِ . □ فَوَدَّ: (أَنَّهَا إلخ) بَيَانٌ لِمَا مَرَّ اهرع ش أَيِ صِفَاتِ السَّلَمِ أَيِ الْوَصْفِ بِهَا . □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ فِي مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ . □ فَوَدَّ: (وَكُونُهُ) أَيِ الْمَرْهُونِ اهرع ش .

□ فَوَدَّ: (لأنه أمرٌ إلخ) هذا بإطلاقه مُكابرةً ظاهرةً إذ لا شبهة إذا كان التَّأجيلُ بِمَاتِي سَنَةٍ مَثَلًا في تَيَقُّنِ الْعَاقِدَيْنِ عِنْدَ الْعَقْدِ السَّقُوطِ إذا كان كُلُّ قَدِ بَلَغَ مِائَةَ سَنَةٍ مَثَلًا لِيَتَقَيَّنَمَا أَنَّهُمَا لَا يَعِيشَانِ الْمِائَتَيْنِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ اهرع ش . □ فَوَدَّ: (لِمَنْ يُعْلَمُ عَادَةً إلخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ هُنَا الظَّنُّ وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ الْمُلَازِمَةُ فِي قَوْلِهِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ إلخ أي وَلَوْ نَظَرَ إِلَى غَيْرِ الْمُتَيَقِّنِ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ إلخ وَلَنَا فِي ذَلِكَ مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَمْرٌ غَيْرٌ مُتَيَقِّنٌ مِنَ الضَّرَرِ فِي الْمُتَيَقِّنِ . □ فَوَدَّ: (وَكُونُهُ غَيْرِ الْمَبِيعِ) فَيَفْسُدُ بِشَرَطِ رَهْنِهِ إِيَّاهُ بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَشْرُطْ رَهْنَهُ لَكُنْهُ أَرَادَ رَهْنَهُ بِالْثَمَنِ وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي التَّنْبِيهِ فِي بَابِ الرَّهْنِ فَقَالَ وَإِنْ رَهْنَهُ بِثَمَنِهِ لَمْ يَجُزْ قَالَ ابْنُ الْقَتِيبِ فِي شَرْحِهِ أَيِ إِذَا كَانَ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ لِأَنَّهُ مَخْبُوسٌ بِهِ فَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ كَرَهْنِ الْمَرْهُونِ وَلَكِنْ أَنَّ

بشرط رهنه إياه ولو بعد قبضه لأنه لا يملكه إلا بعد البيع ولأنه بمنزلة استثناء منقعة في البيع (والكفيل) للحاجة إليه أيضاً وشرطه العلم به بالمشاهدة ولا نظر إلى أنها لا تعلم بحاله لأن ترك البحث معها تفصيل أو باسمه ونسبه لا بوصفه بموسر ثقة لأن الأحرار لا يمكن التزامهم في الذمة مع اختلافهم في الإيفاء وإن اتفقوا يساراً وعدالة فاندفع بحث الرافعي أن الوصف

قوله: (بشرط رهنه) وأما إذا رهنه عنده بغير شرط فسأتى في قول المصنف في باب المبيع قبل قبضه وأن الإجارة والرهن والهبة كالبيع فإنه شامل للرهن من البائع فالمعتمد المنع من البائع مطلقاً اه سم عبارة النهاية فلو رهنه بعد قبضه بلا شرط مفيد صح اه وكذا في المغني إلا قوله مفيد قال ع ش قوله: م ر فلو رهنه أي المبيع بعد قبضه ظاهره ولو في المجلس وهو ظاهر لأن تصرف أحد العاقلين مع الآخر في مجلس العقد إجازة ه وقوله: (بلا شرط إلخ) أي في الرهن المأني به كان يزعمه بشرط أن تحدث زوائده مرهونة اه وقال الرشيد قوله: م ر بلا شرط إلخ أي بلا شرطه في عقد البيع فهو مفهوم قوله فلو شرط رهنه إياه إلخ خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ اه يعني قول ع ش أي في الرهن المأني إلخ.

قوله: (لا تعلم) من الإغلام. ه قوله: (لأن ترك البحث إلخ) ولأن الظاهر عنوان الباطن اه نهاية أي غائب ع ش. ه قوله: (أو باسمه ونسبه) كان المراد أنهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب وإلا كان من قبيل الغائب المجهول اه سم وقياس ما مر عن ع ش أنه يكفي هنا علم عدلين غيرهما. ه قوله: (لأن الأحرار لا يمكن التزامهم إلخ) لانتفاء القدرة عليهم بخلاف المرهون فإنه يثبت في الذمة وهذا جرى على الغالب وإلا فقد يكون الضامن رقيقاً بأذن سيده نهاية ومغني قال ع ش قوله: م ر وهذا جرى على الغالب أي فلا فرق في الضامين بين كونه حراً أو رقيقاً بأذن والإشارة راجعة إلى قوله لأن الأحرار إلخ اه. ه قوله: (وعدالة) فإن قلت إذا اتفقوا في العدالة واليسار فما معنى اختلافهم في الوفاء مع وجوبه على المدين بمجرّد الطلب قلت يمكن أن اختلافهم ليس على وجوه محرم ومن ذلك أن بعض المدينين قد يوفي ما عليه بلا طلب من صاحب الحق والآخر لا يوفي إلا بعد الطلب ولا ينافي ذلك عدالته لعدم وجوب الوفاء عليه بلا طلب ومنه أيضاً أن بعض المدينين إذا طوّل يسعى في الوفاء ولو يبيع بعض ماله إذا لم يكن الدين بماله وتخصيل الجنس الذين مع المساهلة في البيع والشراء والسعي في تخصيل

تقول ينبغي أن يجوز ويتقوى أحد الحبسين بالآخر أما إذا لم يكن له حق الحبس بأن كان الثمن مؤجلاً أو حالاً وقلنا البداءة بالتسليم بالبائع فهو كرهته عنده بغير الثمن اه أي قياتي فيه ما يأتي عند قول المصنف في باب المبيع قبل قبضه وإن الإجارة والرهن والهبة كالبيع من الاختلاف في شمول منع الرهن للرهن من البائع والمعتمد المنع من البائع مطلقاً. ه قوله: (بشرط رهنه) وأما إذا رهنه عنده بغير شرط فسأتى في قول المصنف وأن الإجارة والرهن والهبة كالبيع فإنه شامل للرهن من البائع أي كما مر. ه قوله: (أو باسمه ونسبه) كان المراد أنهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب وإلا كان من قبيل الغائب المجهول.

بهذين أولى من مشاهدة من لا يعرف حاله. وعلم مما تقرر أن الكلام في الأجل والرهن والكفيل (المعيات) بما ذكرناه وإلا فسد البيع وغلب غير العاقل لأنه أكثر إذ الأكثر في الرهن أن يكون غير عاقل وأنت نظراً في الأجل إلى أنه مدة وفي الرهن إلى أنه عتيق وفي الكفيل إلى أنه نسمة فاندفع قول الإسنوي صوابه المعنيين على أن ما جُمع باللف وتاء قد يكون مفردة مذكراً فتصويبه ليس في محله وشرط كل منهما أن يكون (بتمن في الذمة) لأن الأعيان لا تؤجل ثمتاً ولا ثمتاً ولا يترهن بها ولا تضمن أصالة كما يأتي فاشتريت على أن أسلمه وقت كذا أو أرهن به كذا أو يكلفني به زيد فاسد لأن تلك إنما شرعت لتحصيل ما في الذمة والمعتق حاصل ويأتي صحة ضمان العين المبيعة والتمن المعتق بعد القبض فيهما وكذا سائر الأعيان المضمونة ولا يرد ذلك عليه للعلم به من كلامه الآتي في الضمان ولا يصح بيعه سلعاً من اثنين على أن يتضامنا لأنه شرط على كل ضمان غيره ولو قال اشتريته باللف على أن يضمته زيد إلى شهر صح وإذا ضمته زيد مؤجلاً تأجل في حقه وكذا في حق المشتري على أحد وجهين.....

جنس الدين ولو بمشقة وبعضهم بخلاف ذلك اهـ ش. ٥ قوله: (بهذين) أي بموسير ثقة اهـ ش. ٥ قوله: (إذ الأكثر في الرهن إلخ) أي فلا يرد أنه قد يكون عبداً وهو عاقل اهـ ش. ٥ قوله: (قد يكون مفردة مذكراً) أي إما صرح به النحاة من أن وصف المذكر الغير العاقل مما يجمع بالالف والتاء كالصافيات جمع صافين والعين هنا وصف لمذكر غير عاقل ولو بالتغليب فلا إشكال أصلاً في جمعه بالالف والتاء ولا حاجة إلى التأويل المار في توجيه التانيث اهـ سم. ٥ قول (إسن): (في الذمة) في التصحيح ما نصه ولا يستقيم في مسألة شرط الكفيل اغتیار كوزن الثمن في الذمة لأن الأصح صحة ضمان العين المبيعة فكذا الثمن المعين اهـ سم. ٥ قوله: (صحة ضمان العين المبيعة) وهو المسمى بضمن الدرك الآتي اهـ ش. ٥ قوله: (ولا يرد ذلك) أي صحة ضمان العين المبيعة إلخ. ٥ قوله: (عليه) أي على قول المصنف بتمن في الذمة وقال ع ش الضمير راجع لقوله لأن تلك إلخ اهـ. ٥ قوله: (ولا يصح بيع سلعاً إلخ) عبارة المغني ويستثنى من إطلاقه الكفيل ما لو باع سلعاً إلخ اهـ. ٥ قوله: (لأنه شرط على كل ضمان غيره) أي وهو خارج عن مصلحة عقده اهـ نهاية عبارة المغني لأنه شرط مقصود لا يوجب العقد وليس من مصالحه اهـ. ٥ قوله: (في حقه) أي الضامن اهـ ش.

٥ قوله: (قد يكون مفردة مذكراً) قد صرحوا بأن وصف المذكر الذي لا ينقل مما يجمع بالالف والتاء قياساً والمعتق هنا وصف لمذكر لا ينقل ولو بالتغليب فلا إشكال أصلاً في جمعه بالالف والتاء ولا حاجة إلى ما تكلفه الشارح في توجيه التانيث فراجع كلام النحاة. ٥ قول (النفقش): (لتمن في الذمة) في التصحيح ما نصه ولا يستقيم في مسألة شرط الكفيل اغتیار كوزن الثمن في الذمة لأن الأصح صحة ضمان العين المبيعة فكذا الثمن المعين.

وَمُقْتَضَى قَاعِدَةِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْقَيْدَ وَهُوَ هُنَا إِلَى شَهْرٍ يَرْجِعُ لِجَمِيعِ مَا قَبْلَهُ وَهُوَ بِالْفِ
وَيَضْمَنُ تَرْجِيحَهُ وَيَصْحُ شَرْطُ الثَّلَاثَةِ أَيْضًا فِي مَبِيعِ فِي الذَّمَّةِ وَلَا يُزَدُّ عَلَيْهِ لِأَنَّ ذِكْرَ الثَّمَنِ مِثَالُ
عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْمَبِيعَ (وَالْإِشْهَادُ) لِلأَمْرِ بِهِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ قَائِلًا: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا
تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] (وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الشُّهُودِ فِي الْأَصَحِّ) لِثُبُوتِ الْحَقِّ بِأَيِّ عُدُولٍ كَانُوا
وَمَنْ ثَمَّ لَوْ عَيَّنْتَهُمْ لَمْ يَتَعَيَّنُوا وَلَوْ امْتَنَعُوا لَمْ يَتَخَيَّرْ وَلَا نَظَرَ لِتَفَاوُتِ الْأَغْرَاضِ بِتَفَاوُتِهِمْ وَجَاهَةً
وَنَحْوَهَا لِأَنَّهُ لَا يَغْلِبُ قَصْدُهُ وَلَا تَخْتَلِفُ بِهِ الْمَالِيَّةُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الرِّهْنِ
وَالْكَفِيلِ. (فَإِنْ لَمْ يَرْهَنْ) الْمُشْتَرِي أَوْ جَاءَ بِرَهْنٍ غَيْرِ الْمُعَيَّنِ وَلَوْ أَعْلَى قِيَمَةً مِنْهُ كَمَا سَمِلَهُ
إِطْلَاقُهُمْ أَنَّ الْأَعْيَانَ لَا تَقْبَلُ الْإِبْدَالَ لِتَفَاوُتِ الْأَغْرَاضِ بِذَوَاتِهَا أَوْ لَمْ يُشْهَدْ.....

هـ فَوَلَدَ: (وَمُقْتَضَى قَاعِدَةِ الْإِخ) قَضِيَّةُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ يَتَأَجَّلَ فِي حَقِّ الْمُشْتَرِي وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْهُ زَيْدٌ وَهُوَ
خِلَافُ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ وَإِذَا ضَمِنَهُ زَيْدٌ إِنْ خُذَ سَمِ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ قَضِيَّةُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ اهِعْ ش.
هـ فَوَلَدَ: (تَرْجِيحُهُ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَمُقْتَضَى وَخَالَفَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَقَالَ وَالَّذِي يَنْتَجِهُ أَنَّهُ لَا يَتَأَجَّلُ لِأَنَّهُ لَا
مُلَازِمَةَ بَيْنَ الْأَصِيلِ وَالضَّامِنِ فِي الْحُلُولِ وَالتَّاجِيلِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْأَجَلِ فِي حَقِّ الضَّامِنِ اشْتِرَاطُهُ
فِي حَقِّ الْأَصِيلِ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ زَيْدًا أَنْشَأَ بَعْدَ الْبَيْعِ ضَمَانًا مُسْتَقِلًّا إِلَى شَهْرِ انْتَهَى اهِعْ سَمِ عَلَى حَجِّ
اهِعْ ش. هـ فَوَلَدَ: (الثَّلَاثَةُ) أَيِ الْأَجَلِ وَالرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ اهِعْ سَمِ.

هـ فَوَلَدَ (سَبِي): (وَالْإِشْهَادُ) أَيِ عَلَى الثَّمَنِ أَوْ الثَّمَنِ سِوَاءِ الْمُعَيَّنِ وَمَا فِي الذَّمَّةِ مُغْنِي وَسَمَّ عَلَى مَنَهِجِ.
هـ فَوَلَدَ: (لِلأَمْرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَخَيَّرُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي النِّهَايَةِ. هـ فَوَلَدَ: (لَمْ يَتَعَيَّنُوا) قَالَ فِي شَرْحِ
الرَّوْضِ أَيِ وَالْمُغْنِي فَيَجُوزُ إِبْدَالُهُمْ بِمِثْلِهِمْ أَوْ فَوْقَهُمْ فِي الصِّفَاتِ اهِعْ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ لِنَحْوِ
جَوَازِ إِبْدَالِهِمْ بِدُونِهِمْ سَمِ عَلَى حَجِّ اهِعْ ش وَقَوْلُهُ: وَقَدْ يُقَالُ لِنَحْوِ تَأَمَّلِ. هـ فَوَلَدَ: (وَلَوْ امْتَنَعُوا) أَيِ
الشُّهُودِ الْمُعَيَّنُونَ عَنِ التَّحْمُلِ. هـ فَوَلَدَ: (وَنَحْوَهَا) كَالِاشْتِهَارِ بِالصَّلَاحِ اهِعْ ش. هـ فَوَلَدَ: (قَصْدُهُ) أَيِ نَحْوِ
الْوَجَاهَةِ وَقَالَ ع ش أَيِ التَّفَاوُتِ اهِعْ. هـ فَوَلَدَ: (إِذَا الْأَعْيَانَ لَا تَقْبَلُ الْإِبْدَالَ) أَيِ فَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَبُولِ بَدَلٍ مَا
شَرَطَ رَهْنَهُ وَلَوْ أَعْلَى قِيَمَةً أَمَا لَوْ تَرَاضِيََا بِالْإِبْدَالِ وَأَسْقَطَ الْبَائِعُ الْخِيَارَ فَيَصِحُّ وَيَكُونُ رَهْنٌ تَبَرُّعٌ وَمِنْ
فَوَائِدِهِ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ إِقْبَاضِهِ أَوْ بَانَ مَعِيًّا لَمْ يَثْبُتِ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ اهِعْ ش. هـ فَوَلَدَ: (أَوْ لَمْ يُشْهَدْ) أَيِ مَنْ

هـ فَوَلَدَ: (وَمُقْتَضَى) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ تَرْجِيحُهُ وَقَوْلُهُ: قَاعِدَةُ الشَّافِعِيِّ قَضِيَّةُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ يَتَأَجَّلَ فِي حَقِّ
الْمُشْتَرِي وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْهُ زَيْدٌ بِخِلَافِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ وَإِذَا ضَمِنَهُ زَيْدٌ إِنْ خُذَ. هـ فَوَلَدَ: (تَرْجِيحُهُ) خَالَفَ فِي
شَرْحِ الْعُبَابِ فَقَالَ وَالَّذِي يَنْتَجِهُ أَنَّهُ لَا يَتَأَجَّلُ لِأَنَّهُ لَا مُلَازِمَةَ بَيْنَ الْأَصِيلِ وَالضَّامِنِ فِي الْحُلُولِ وَالتَّاجِيلِ
فَلَا يَلْزَمُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْأَجَلِ فِي حَقِّ الضَّامِنِ اشْتِرَاطُهُ فِي حَقِّ الْأَصِيلِ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ زَيْدًا أَنْشَأَ بَعْدَ
الْبَيْعِ ضَمَانًا مُسْتَقِلًّا إِلَى شَهْرِ اهِعْ. هـ فَوَلَدَ: (الثَّلَاثَةُ) أَيِ الْأَجَلِ وَالرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ اهِعْ. هـ فَوَلَدَ: (لَمْ يَتَعَيَّنُوا) قَالَ
فِي شَرْحِ الرَّوْضِ فَيَجُوزُ إِبْدَالُهُمْ بِمِثْلِهِمْ أَوْ فَوْقَهُمْ فِي الصِّفَاتِ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ لِتَفَاوُتِ
الْأَغْرَاضِ لِنَحْوِ جَوَازِ إِبْدَالِهِمْ بِدُونِهِمْ. هـ فَوَلَدَ: (أَوْ لَمْ يُشْهَدْ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ مَنْ شَرَطَ عَلَيْهِ الْإِشْهَادُ

(أو لم يتكفل المَعِينُ) وإن أقام له المشتري ضامناً آخر ثقةً (فللبائع الخيار) لفوات ما شرطه وهو على الفور لأنه خيارٌ نقص ويتخير فوراً أيضاً فيما إذا لم يقبضه الرهن لهلاكه أو غيره كتخمره أو تعلق برقبته أرضٌ جنائية أو ظهر به عيبٌ قديمٌ كولدٍ للمشروط رهنها وكظهور المشروط رهنه جانباً وإن غفي عنه مجاناً أو فدي ولو قاب على الأوجه لأنَّ نقصَ قيمته لا ينجبرُ بما حدث بعد جنائته من نحو غفو وتوبة كما يأتي لا إن مات بمرضٍ سابقٍ أو كان عَيْنَيْنِ وتسَلَّم إحداهما فماتت أو تعيَّنت.....

شُرِّطَ عليه الإشهادُ كأن مات قبله نهايةً ومُغني قال ع ش وكذا لو امتنع من الاعتراف بالحق عند الشهود وظاهره أنه لا يقوم وإرثه مقامه وفيه نظرٌ إذ المقصود من الشهود ثبوت الحق وإثراء الوارث بشراء مورثه وإشهادَه عليه كإشهاد المورث في إثبات الحق فالقياسُ الصَّحَّةُ ووقع السؤال عما لو اشترى مجوسية بشرط عدم الوطء هل يصح البيع أم لا والجواب عنه أنه إن شرط عدم الوطء مُطلقاً لم يصح أو ما دام المانع قائماً بها صحَّ أخذاً مما لو باعه ثوبٌ حرير بشرط أن لا يلبسه إلى آخر ما يأتي اهـ.

فَوَيْلٌ (السِّي): (أو لم يتكفل المَعِينُ) بأن امتنع أو مات قبله نهايةً ومُغني قال ع ش أي أو أغسرَ على ما قاله الإسْنَوِيُّ إنه القياسُ سم على منهجٍ وسيأتي في كلام الشارح اهـ.

فَوَيْلٌ (لِلْمُعْتَمِدِ): (فللبائع الخيار) أي إن شرط له وإن شرط للمشتري فله عند فوات المشروط من جهة البائع ولا يُجبرُ مَنْ شرطَ عليه ذلك على القيام بما شرطَ لزوال الضرر بالفسخ نهايةً ومُغني وأسنَى.

فَوَيْلٌ: (وهو) أي الخيار فَوَيْلٌ: (كتخمره) أي قلَّو تَحَلَّلَ قَبْلَ فسخِ البائع فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنْ لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَتَهُ خَلَا عَنْ قِيَمَتِهِ عَصِيراً لَمْ يَتَخَيَّرْ وَلَا تَخَيَّرَ اهـ ع ش. فَوَيْلٌ: (أو تَعَلَّقَ) إلخ أي قَبْلَ الْقَبْضِ كما هو ظاهرٌ سم على حَجٍّ وهو مُسْتَفَادٌ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَغَيْرِهِ عَطْفٌ عَلَى هَلَاكِهِ فَوَيْلٌ: (كتخمره أو تَعَلَّقَ) امِثْلُهُ فَوَيْلٌ: (لهلاكه) مُتَعَلِّقٌ بِقَبْضِهِ اهـ ع ش والأظهر أن قوله أو تَعَلَّقَ كَقَوْلِهِ أو ظَهَرَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لَمْ يَقْبِضْهُ فَيَحْتَاجُ إِلَى مَا قَدَّرَهُ سَم ثُمَّ قَوْلُهُ: بِقَبْضِهِ صَوَابُهُ بَلَمْ يَقْبِضْهُ. فَوَيْلٌ: (برقبته) ظاهره وإن قُلَّ جَدًّا وَيُوجَّهُ بَأَن تَعَلَّقَ الْجِنَايَةُ بِهِ قَدْ يُوْرَثُ نَقْصًا فِي قِيَمَتِهِ مِنْ حَيْثُ الْجِنَايَةُ اهـ ع ش.

فَوَيْلٌ: (كولدٍ المشروط رهنها) أي لأنه رُبَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيْعِ وَيَتَعَذَّرُ لِحُرْمَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَلَدِهَا اهـ ع ش. فَوَيْلٌ: (لا إن مات) أي بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَا خِيَارَ سَم وَع ش. فَوَيْلٌ: (بمرضٍ سابقٍ) أي بخلافٍ غيرِ المَرَضِ قال في العُبابِ كَشْرَحِ الرُّوْضِ أَوْ تَلَفَ بَعْدَهُ أَيْ الْقَبْضِ بِسَبَبٍ سَابِقٍ أَيْ يَتَخَيَّرُ بِذَلِكَ اهـ سَم. فَوَيْلٌ: (فماتت) أي التي تَسَلَّمَهَا.

كَأَنَّ مَاتَ قَبْلَهُ اهـ وظاهرُ قَوْلِهِ كَأَنَّ مَاتَ قَبْلَهُ أَنَّهُ لَا يَقُومُ وَإِرْثُهُ مَقَامُهُ فِيهِ نَظَرٌ.

فَوَيْلٌ (لِلْمُعْتَمِدِ): (فللبائع الخيار) قال في شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَا يُجْبَرُ مَنْ شَرَّطَ عَلَيْهِ ذَلِكَ عَلَى الْقِيَامِ بِمَا شَرَّطَ لَزَوَالِ الضَّرَرِ بِالْفَسْخِ اهـ. فَوَيْلٌ: (أو تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ إلخ) أي قَبْلَ الْقَبْضِ كما هو ظاهرٌ. فَوَيْلٌ: (لا إن مات) أي بَعْدَ الْقَبْضِ وَقَوْلُهُ: بِمَرَضٍ سَابِقٍ بِخِلَافٍ غَيْرِ الْمَرَضِ قَالَ فِي الْعُبابِ كَشْرَحِ الرُّوْضِ أَوْ تَلَفَ بَعْدَهُ أَيْ الْقَبْضِ بِسَبَبٍ سَابِقٍ أَيْ يَتَخَيَّرُ بِذَلِكَ.

وامتنع الراهن من تسليم الأخرى. (ولو باع عبداً) أي قننا (بشرط إعتاقه) كله عن المشتري أو أطلق (فالمشهور صحة البيع والشرط) لِقِصَّةِ بَريرة المشهورة ولِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ للعِثْقِ على أَنَّ فيه منفعةً للمشتري دُنْيَا بالولاءِ وأخرى بالثوابِ وللبيع بالتسبُّبِ فيه وخرج بإعتاقه كله شرط نحو وقفه وإعتاق غيره أو بعضه قيل: ومحله إن اشترى كله بشرط إعتاق بعضه قال بعضهم ما

قود: (وامتنع الراهن إلخ) أي فلا خيار لآنا لو أثبتناه لقننا له فسخ البيع وردَّ المزهون وهو غير مقدور على ردِّه بمؤته اهـ ع ش عبارة سم عن العُباب لِتَعَدُّرِ ردِّه أي الذي تسلمه بحاله اهـ. وهذا التعليل لشموله لِصَوَرَتَيِ المَوْتِ والتَّعْيِبِ معاً أولى من تعليل ع ش. قود: (من تسليم الأخرى) وتغيّر حال الكفيل بإعسار أو غيره قبل تكفله أو تبين أنه قد كان تغيّر قبله ملحق بالزهن كما قاله السنوي أي فيثبت به الخيار اهـ نهاية زاد المعني ولو علم المُرْتَهَنُ بالعيب بعد هلاك المزهون فلا خيار له لأن الفسخ إنما يثبت إذا أمكنه ردُّ المزهون كما أخذه نعم إن كان الهلاك يوجب القيمة فأخذها المُرْتَهَنُ رهنًا ثم علم بالعيب فله الخيار كما جزم به الماوردي اهـ. قود: (أي قننا) إلى قوله قبل في المعني. قود: (أي قننا) فسّر بذلك بناءً على أن القن هو الرقيق وعبارة المضباح القن الرقيق يُطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره وربما جُمِعَ على أثنانٍ وأقنّه اهـ ع ش. قود: (عن المشتري) لا فرق في صحة العقد مع ما ذكر ولزوم العتق للمشتري بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع ووافقه المشتري أو عكسه على المعتقد سم على حَجٍّ من جملة كلام طويل فليراجع اهـ ع ش أقول ويأتي في التنبيه ما يصرح بذلك. قود: (أو أطلق) أي سكّت عن ذكر المعتقد عنه.

قود (سني): (فالمشهور إلخ) قال في شرح العُباب: ويظهر أن الهبة كالبيع فيصح شرط العتق فيها بل هي أولى إلى أن قال: وبهذا يقرب أن القرض كالبيع فيصح اشتراط ذلك فيه أيضًا ثم رأيت بعض المتأخرين جزم بما ذكرت في الهبة وفي شرط العتق في الإجارة بأن استأجر منه عبداً بشرط أن المؤجر يعتقه وجهاً والذي يتجه منهما أنه لا يصح لأن الرقبة هنا غير ما ورد عليه فهو كما لو اشترى عبداً بشرط عتق البائع لعبد له آخر انتهى اهـ سم واستقرّب ع ش عدم الصحة في القرض والهبة ثم وجهه بما لا يظهر فليراجع. قود: (شرط نحو وقفه وإعتاق غيره أو بعضه) نشر على ترتيب اللَّفِّ.

قود: (ومحله) أي محلّ قوله أو بعضه يعني بطلان بيع القن بشرط إعتاق بعضه. قود: (قال بعضهم إلخ) أي قيد بعضهم ذلك القول فقال إن بطلان شراء كل القن بشرط إعتاق بعضه إذا أبهم ذلك البعض

قود: (وامتنع الراهن من تسليم الأخرى) قال في العُباب لِتَعَدُّرِ ردِّه بحاله اهـ.

قود (نسنس): (فالمشهور صحة البيع والشرط) قال في شرح العُباب ويظهر أن الهبة كالبيع فيصح شرط العتق فيها بل هي أولى إلى أن قال وبهذا يقرب أن القرض كالبيع فيصح اشتراط ذلك فيه أيضًا ثم رأيت بعض المتأخرين جزم بما ذكرته في الهبة وفي شرط العتق في الإجارة بأن استأجر منه عبداً بشرط أن المؤجر يعتقه وجهاً والذي يتجه منهما أنه لا يصح لأن الرقبة هنا غير ما ورد عليه فهو كما لو اشترى عبداً بشرط عتق البائع لعبد له آخر اهـ. قود: (وخرج بإعتاقه كله) عبارة شرح الرّوض وشرط

لم يُعَيَّن ذلك البعض وفيه نَظَرٌ بل الذي يُتَّجِه صِحَّةُ شِراءِ الكُلِّ بشرطِ عِتْقِ البعض المُعَيَّن والمُبْهَمِ لأنه كشرطِ عِتْقِ الكُلِّ من حيثُ أدأؤه لِلسَّرايَةِ إلى عِتْقِ الكُلِّ من غيرِ فارقٍ بينهما فَمَنَعَهُ مع أدائه لِلْمَقْصُودِ من كُلِّ وجهٍ لا معنى له وكونُ الأوَّلِ هو محلُّ النَصِّ لا يُؤَثِّرُ لِمَا تَقَرَّرَ أنَّ الثاني مُساوٍ له في تحصيلِ غرضِ الشَّارِعِ من عِتْقِ الكُلِّ حالاً مُنْجِزاً لِجَعْلِهِ قولَ مالِكٍ قِنْ أَعْتَقْتُ بعضَهُ كقولِهِ أَعْتَقْتُ كُلَّهُ فَإِنْ قُلْتُ: لا يَتَضَيِّحُ هذا إلا على أَنَّهُ من بابِ التعبيرِ بالبعضِ عن الكُلِّ لا على السَّرايَةِ لأنها تقتضي تأخُّراً ما قُلْتُ: لو سلَّمنا ذلك لم يَضُرَّ لأنَّهُ مع ذلك يُسَمَّى عِتْقاً لِلْكَلِّ حالاً مُنْجِزاً وهو الْمَقْصُودُ ومن ثَمَّ لم ينظَرِ إليه في قولِي الآتي أو لغيرِهِ وهو

بِخِلَافِ ما إذا عَيَّنَ فَيَصِحُّ. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أي في كُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (بَلِ الَّذِي يُتَّجِهُ إِلَيْهِ) قال بعضُ النَّاسِ: إِنْ شَرَطَ الصَّحَّةَ هُنَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْبَعْضُ لَهُ وَقَعَ بِخِلَافِ الْيَسِيرِ جِدًّا كَسُدُسِ عَشْرِ ثُمْنٍ وَالصَّوَابُ خِلَافُ هَذَا الْبَحْثِ بَلْ لَا مَعْنَى لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ إِغْتِاقَ أَيِّ بَعْضٍ وَإِنْ دَقَّ جِدًّا يَفْتَضِي السَّرايَةَ إِلَى الْبَاقِي فَالْمَقْصُودُ حَاصِلٌ بِأَيِّ بَعْضٍ كَانَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُبْهَمُ) خِلَافاً لِلنَّهْيِ وَالْمُعْنَى وَالْأَسَى. □ قَوْلُهُ: (وَكُونَ الْأَوَّلِ) أي شَرَطَ إِغْتِاقَ الْكُلِّ. □ وَقَوْلُهُ: (أَنَّ الثَّانِي) أي شَرَطَ إِغْتِاقَ الْبَعْضِ مُعَيَّنًا كَانَ أَوْ مُبْهَمًا. □ قَوْلُهُ: (مَالِكٍ قِنْ).

(فَرَعَ): بَاعَهُ بِشَرَطِ إِغْتِاقِ يَدِهِ مَثَلًا فَهَلْ يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ يَدَهُ فَشَرَطَ إِغْتِاقَهُ كَشَرَطِ إِغْتِاقِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالٌ مَرَّ لِلْمَنْعِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْعُضْوَ الْمُعَيَّنَ قَدْ يَسْقُطُ قَبْلَ إِغْتِاقِهِ فَلَا يُمَكِّنُ إِغْتِاقَهُ بَعْدَ سَقُوطِهِ وَمَعَ هَذَا فَالْأَقْرَبُ الصَّحَّةُ وَالْأَضْلُ عَدَمُ سَقُوطِ الْعُضْوِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (سَلَّمْنَا ذَلِكَ) أي ائْتِضَاءَ السَّرايَةِ تَأَخُّراً مَا وَكَذَا ضَمِيرٌ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (الْآتِي) أي آتِفاً بَعْدَ سَطْرِ اهـ كُرْدِي.

أَي وَخَرَجَ بِإِغْتِاقِ الْمَبِيعِ شَرَطُ إِغْتِاقِ بَعْضِهِ وَالْمُتَّجِهُ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمُ الصَّحَّةُ بِشَرَطِ تَعْيِينِ الْهَقْدَارِ الْمَشْرُوطِ وَلَوْ بَاعَ بَعْضَهُ بِشَرَطِ إِغْتِاقِهِ فَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْبَهْجَةِ كَالْحَاوِي الصَّحَّةُ وَنَقَلَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْمُعَيَّنِ لِلْيُمْنَى الْبُطْلَانُ وَلَمْ أَرَهُ فِيهِ وَلَمَّا حَكَاهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنِ حِكَايَةِ بَعْضِهِمْ لَهُ قَالَ إِنْ صَحَّ فَهُوَ فِي غَيْرِ الْمُبْتَضِّ وَفِي غَيْرِ مَنْ لَهُ بَاقِيَةٌ اهـ كَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ وَقَوْلُهُ: (فَهُوَ فِي غَيْرِ الْإِنِّ) قَدْ يُشْعِرُ بِاشْتِرَاطِ أَحَدِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِالصَّحَّةِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْبَهْجَةِ كَالْحَاوِي عَدَمُ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى الْكُلَّ بِشَرَطِ إِغْتِاقِ النَّصْفِ جَازَ لَهُ بَيْعُ نِصْفِهِ وَقَدْ يُمْنَعُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صَحَّ شَرَطُ إِغْتِاقِ النَّصْفِ لِأَنَّهُ يَسْرِي إِلَى الْبَاقِي فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِيمَا إِذَا صَحَّ بِشَرَطِ إِغْتِاقِ بَعْضِهِ عَلَى مَا مَرَّ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ إِنْ شَرَطَ الصَّحَّةَ هُنَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْبَعْضُ لَهُ وَقَعَ بِخِلَافِ الْيَسِيرِ جِدًّا كَسُدُسِ عَشْرِ ثُمْنٍ وَالصَّوَابُ خِلَافُ هَذَا الْبَحْثِ بَلْ لَا مَعْنَى لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ إِغْتِاقَ أَيِّ بَعْضٍ وَإِنْ دَقَّ جِدًّا يَفْتَضِي السَّرايَةَ إِلَى الْبَاقِي فَالْمَقْصُودُ حَاصِلٌ بِأَيِّ بَعْضٍ كَانَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(فَرَعَ): بَاعَهُ بِشَرَطِ إِغْتِاقِ يَدِهِ مَثَلًا فَهَلْ يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ يَدَهُ عَتَقَ فَشَرَطَ إِغْتِاقَ يَدِهِ كَشَرَطِ إِغْتِاقِهِ فِيهِ

موسِرٌ لِحُصُولِ الشَّرَايَةِ إلَخْ أَمَّا لَوْ اشْتَرَى بَعْضُهُ بِشَرَطِ إِعْتَاقِ ذَلِكَ الْبَعْضِ فَيَصِحُّ مِنْ غَيْرِ نِزَاعٍ لَكِنْ إِنْ كَانَ بَاقِيَهُ حُرًّا أَوْ لَهُ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ مَا نَبَغَ كَرْهَيْنِ أَوْ لِغَيْرِهِ وَهُوَ مُوسِرٌ لِحُصُولِ الشَّرَايَةِ فَيَحْصُلُ الْمَقْصُودُ مِنْ تَخْلِيصِ الرِّقَبَةِ مِنَ الرِّقِّ مَعَ كَوْنِ الْمَشْرُوطِ كُلِّ الْمَبِيعِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ فِي مَحَلِّ النَّصِّ شَيْئَيْنِ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِمَا: كَوْنُ الشَّرْطِ لِجَمِيعِ الْمَبِيعِ نَصًّا أَوْ اسْتِزْلَامًا، وَكَوْنُ الْعِنْتِ الْمُتَلَزِمِ بِهِ يُؤَدِّي حَالًا لِعِنْتِي كُلِّ الرِّقَبَةِ وَبِمَا بَعْدَهُ شَرَطُ إِعْتَاقِهِ عَنِ الْبَائِعِ أَوْ أَجَنْبِيٍّ وَشِمْلَ كَلَامِهِ شَرْطُهُ فَيَمَنُّ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِالشَّرَاءِ كَأَيِّهِ وَمَنْ أَقْرَأَ أَوْ شَهِدَ بِخُرَيْتِهِ فَيَصِحُّ وَيَكُونُ تَأْكِيدًا مَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ إِنْشَاءَ عِنْتِي لِيَتَعَذَّرَ الْوَفَاءُ بِهِ حِينَئِذٍ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ إِطْلَاقُ مَنْ مَنَعَ.

(تَنْبِيْهُ) الشَّرْطُ الْمُؤَثِّرُ هُنَا هُوَ مَا وَقَعَ فِي ضَلْبِ الْعَقْدِ مِنَ الْمُتَبَدِّيِّ بِهِ وَلَوْ الْمُشْتَرِي سِوَاءَ أَكَانَ هُنَاكَ مُحَابَاةً مِنَ الْبَائِعِ لِأَجْلِهِ أَمْ لَا فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَيَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي هُنَا مَا ذَكَرُوهُ فِي جَوَابِ إِشْكَالِ الرَّافِعِيِّ شَرَطَ تَرْكِ الزَّوْجِ الْوَطْءَ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا لِأَنَّ ذَاكَ فِي الْإِزَامِ أَوْ التَّزَامِ تَرْكُ مَا يُوجِبُهُ الْعَقْدُ.....

□ فَوُدَّ: (بَعْضُهُ) أَيِ الْمَعْنَيْنِ كَثْلُهُ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ مُوسِرٌ) أَخْرَجَ الْمُعْسِرَ اهـ س. □ فَوُدَّ: (لَكِنْ إِنْ كَانَ إلَخْ) قَضِيَّةُ كَلَامِ الْبَهْجَةِ كَالْحَاوِي عَدَمَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الشَّارِعَ مُتَشَوِّفٌ إِلَى الْعِنْتِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْمَشْرُوطِ عِنْتَهُ يُؤَدِّي إِلَى تَخْلِيصِ الرِّقَبَةِ مِنَ الرِّقِّ وَبَيْنَ كَوْنِهِ قَاصِرًا عَلَى مَا اشْتَرَاهُ وَقِيَاسُ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ مَرَّ وَفِيمَا لَوْ اشْتَرَى كُلَّهُ بِشَرَطِ إِعْتَاقِ بَعْضِ مُعَيْنٍ مِنَ الصَّحَّةِ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى نِصْفَهُ بِشَرَطِ إِعْتَاقِ رُبْعِهِ صَحَّ اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (مِنْ تَخْلِيصِ الرِّقَبَةِ إلَخْ) بَيَانٌ لِلْمَقْصُودِ. □ فَوُدَّ: (مَعَ كَوْنِ الْمَشْرُوطِ إلَخْ) مُتَعَلِّقٌ بِيَحْصُلُ. □ فَوُدَّ: (فَالْحَاصِلُ) أَيِ حَاصِلِ قَوْلِهِ بَلِ الَّذِي يُتَّبَعُ إِلَى هُنَا هُكَرْدِيَّ.

□ فَوُدَّ: (لِجَمِيعِ الْمَبِيعِ) أَيِ لِعِنْتِي جَمِيعِهِ. □ فَوُدَّ: (نَصًّا) أَيِ كَمَسَالَةِ الْمُتَنِّ (أَوْ اسْتِزْلَامًا) أَيِ كَمَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ بَلِ الَّذِي يُتَّبَعُ إلَخْ. □ فَوُدَّ: (وَبِمَا بَعْدَهُ) أَيِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ عَنِ الْمُشْتَرِي أَوْ أَطْلَقَ.

□ فَوُدَّ: (شَرَطُ إِعْتَاقِهِ عَنِ الْبَائِعِ إلَخْ) فَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ مَعَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى مَا وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (فَيَصِحُّ إلَخْ) خِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وَعَلَى هَذَا) أَيِ قَضْدِ الْإِنْشَاءِ.

□ فَوُدَّ: (بِخَمَلٍ إلَخْ) وَالْمَنْقُولُ الْبُطْلَانُ مُطْلَقًا سَمِ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ أَيِ الْبُطْلَانُ مُطْلَقًا قَصْدٌ بِهِ إِنْشَاءُ عِنْتِي أَوْ لَا مُقْتَضَى إِطْلَاقِ الشَّارِحِ مَرَّ أَيْ وَالْمُعْنَى اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (الشَّرْطُ الْمُؤَثِّرُ) أَيِ الْمُقْتَضَى لِطُلَانِ الْعَقْدِ أَوْ لِلزَّوْمِ الْوَفَاءِ بِذَلِكَ الشَّرْطِ. □ فَوُدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الْبَيْعِ. □ فَوُدَّ: (مَا ذَكَرُوهُ فِي جَوَابِ إلَخْ) رَاجِعٌ فَضْلَ بَيَانِ أَحْكَامِ الْمُسَمَّى الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ.

نَظَرٌ وَمَا مَرَّ لِلْمَنْعِ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ مُوسِرٌ) أَخْرَجَ الْمُعْسِرَ. □ فَوُدَّ: (فَالْحَاصِلُ إلَخْ) قَضِيَّةُ هَذَا الْحَاصِلِ صَحَّةُ شِرَاءِ نِصْفٍ مِنْ نِصْفِهِ الْآخَرُ حُرٌّ بِشَرَطِ إِعْتَاقِ رُبْعِهِ. □ فَوُدَّ: (فَيَصِحُّ وَيَكُونُ تَأْكِيدًا) الْمَنْقُولُ الْبُطْلَانُ وَلِذَا قَالَ فِي الرُّوْضِ عَطْفًا عَلَى مَا يُبْطَلُ أَوْ كَانَ أَيِ الْمَشْرُوطِ إِعْتَاقَهُ بَعْضًا يَعْنِي بِالشَّرَاءِ اهـ نَعَمْ نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ ثُمَّ نَظَرَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ وَيَحْتَمِلُ الصَّحَّةُ وَيَكُونُ شَرْطُهُ تَوْكِيدًا لِلْمَعْنَى.

بخلاف ما هنا فتأملْه ويلحق بالواقع في صلب العقد الواقع بعده في زمن خياره مجلساً أو شرطاً إن كان من البائع ووافقه المشتري عليه أو عكسه كأن الحق أحدهما حينئذ زيادة أو نقصاً في الثمن أو المبيع أو الخيار أو الأجل ووافقه الآخر بقوله قبلت مثلاً لكن في غير الحط من الثمن لأنه إبراء وهو لا يحتاج لقبول ويكفي رضيينا بزيادة كذا فإن لم يوافقه بأن سكت بقي العقد وإن قال لا أرضى إلا بذلك بطل ولا يتقيد ما ذكره بالعائدين بل يجري في الموكّل ومن انتقل له الخيار كالوارث.

(والأصح أن للبائع) ويظهر إلحاق وارثه به (مطالبة المشتري بالإعتاق) لأنه وإن كان حقاً لله تعالى لكن له غرض في تحصيله لإثباته على شرطه وبه فارق الأحاد.....

قوله: (بخلاف ما هنا) في شرح العباب بسط بسيط في هذه المسألة يتعين الوقوف عليه اهـ سم.
 قوله: (بالواقع بعده) أي بخلاف الواقع قبله فلا أثر له اهـ سم. قوله: (فإن لم يوافقه إلخ) قال في شرح العباب ما نصّه وعبارتهم ثم أي في باب الخيار فيما يحصل به الفسخ ويقول في زمن الخيار لا أبيع حتى تزيد في الثمن وقول المشتري لا أفعل ويقول المشتري لا اشتري حتى تنقص الثمن وقول البائع لا أفعل ويطلب البائع حلوله والمشتري تأجيله انتهى اهـ سم. قوله: (بقي العقد) أي على حالته الأصلية ويلغو الشرط المذكور. قوله: (ما ذكر) أي قوله: ويلحق إلى هنا. قوله: (كالوارث) أي والولي إذا نقص العائد في زمن الخيار والمولى إذا كمل فيه.
 قوله (س): (مطالبة المشتري) أي أو نحو وارثه. قوله: (على شرطه) قد يخرج مسألة ابتداء المشتري إلا أن يقال موافقة البائع كشرطه فليتأمل سم وع ش وكلام الشارح في التثنية المارّ أيضاً صريح فيه.

قوله: (بخلاف ما هنا) في شرح العباب بسط بسيط في هذه المسألة يتعين الوقوف عليه ومنه قوله: وسواء فيما ذكر كان المبتدئ بالشرط البائع أو المشتري وهو متجه وقول البعوي لو اشتري عبداً وشرط على نفسه إعتاقه صح ويتخير بين العتق وعذبه ضعيف كما هو ظاهر خلافاً لما يوهمه كلام الأذري وغيره ثم نقل عن غير البعوي ما يوافق كلام البعوي ثم قال ثم رأيت الأذري قال المتبادر إلى الفهم أنه لو شرط على نفسه العتق لزومه الوفاء به كما لو شرط عليه البائع إلى آخر ما أطال به وفي كنز شيخنا الأستاذ البكري والأوجه ما اقتضاه كلام البعوي لأن الصورة الواردة في الحديث هو اشتراط العتق من جهة البائع فلا يكون لازماً لأنه ليس في معنى الوارد اهـ. قوله: (الواقع بعده) أي بخلاف الواقع قبله فلا أثر له. قوله: (فإن لم يوافقه إلخ) قال في شرح العباب ما نصّه وعبارتهم ثم أي في باب الخيار فيما يحصل به الفسخ ويقول في زمن الخيار لا أبيع حتى يزيد في الثمن وقول المشتري لا أفعل ويقول المشتري لا اشتري حتى ينقص الثمن وقول البائع لا أفعل ويطلب البائع حلوله والمشتري تأجيله اهـ.
 قوله: (على شرطه) قد يخرج مسألة ابتداء المشتري إلا أن يقال موافقة البائع كشرطه فليتأمل.

وأما قول الأذرعِي لِمَ لا يُقال لِلأَحادِ الْمُطالِبَةُ به حِسبةٌ فلا يَتَضَحُّ إِلَّا بعدَ تَمهيدِ شَيئَيْنِ: أَحَدُهُما أَنَّ الحِسبةَ هَلْ تَتَوَقَّفُ على دَعوى وطَلَبٍ أو لا بَلْ يَقولُ الشاهِدانِ للقاضي لَنَا على فُلانٍ شَهادَةٌ بِكذا فَأَحضِرْه لِشَهادَتِهِ عليه، والثاني هُوَ ما أَطَبَقوا عليه وَإِنما اِختَلَفوا في أَنَّهُ لو وَقَعَتْ دَعوى حِسبةٌ هَلْ يُضغِي إليها القاضي أو لا وبِكلِّ قالِ جماعةٌ، ثانيَهُما أَنَّ هذا هَلْ هُوَ مِنَ الحِسبةِ قِياسًا على الاستِيلادِ بِجامِعِ أَنَّ كُلاًّ يَتَرَتَّبُ عليه العِثْقُ يَقيِنًا أو لا قِياسًا على شِراءِ القَريبِ فَإِنَّهُ ليس مِنَ الحِسبةِ لأنَّ القَصْدَ يَأْتِياهُ المِلْكُ وَتَرَتَّبُ العِثْقُ من لَوازِمِهِ التي قد تُقَصَّدُ وقد لا وكذا هُنا القَصْدُ إِبْثابُ المِلْكِ المُتَرَتَّبِ عليه الوفاءُ بِالشَرِطِ اِختيارًا أو قَهْرًا لِلنَظَرِ في ذلكِ مَجالًا والأَقْرَبُ سَماعُ دَعوى الحِسبةِ وَالْحاقُّ هذا بِالاستِيلادِ ولا نَظرَ لِكَوْنِ العِثْقِ قد يَتَخَلَّفُ هُنا بِفَسْخِ البِيعِ بِنَحْوِ عَيْبٍ أو إِقالَةٍ لأنَّ الاستِيلادَ قد يَتَخَلَّفُ العِثْقُ عَنهُ في الصُّورِ الكَثيرَةِ التي تُباعُ فيها أُمُّ الوَلَدِ وَحِيتِيزٌ فيَحْمَلُ قولُهُم ليس لِلأَحادِ الْمُطالِبَةُ به أَيِ غَيرِ حِسبةٍ في مُكَلَّفٍ لأنَّهُ يُفَكِّكُهُ الْمُطالِبَةُ بِخِلافِهِ حِسبةٌ لِتَصْرِيحِهِم بِجَرِّيانِها في عِثْقٍ مُكَلَّفٍ لِمَ يَدَّعِهِ وَسِياتِي في نَحْوِ شَهادَةِ القَريبِ لِقَريبِهِ الفَرقِ بَينَ قَصْدِ الحِسبةِ وَعَدَمِهِ وبِهِ يَتَأَيَّدُ ما ذَكَرْتَهُ هُنا مِنَ الفَرقِ بَينَ قَصْدِ دَعوى الحِسبةِ وَعَدَمِهِ فَتَأَمَّلْ ذلكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ مِهمٌ،.....

فَوَدَّ: (وَأَمَّا قولُ الأذرعِي إلخ) عِبارَةُ النِّهايةِ وَأَمَّا قولُ الأذرعِي لِمَ لا يُقالُ لِلأَحادِ الْمُطالِبَةُ به حِسبةٌ لا سِيمًا عَندَ مَوْتِ البائِعِ أو جُنُونِهِ فَيَرُدُّهُ ما سِياتِي في المُماثِلَةِ في القِصاصِ ما يُؤخَذُ مِنْهُ ما اقْتَضاهُ كَلامُهُم مِنَ امْتِناعِ الْمُطالِبَةِ وَأَنَّ النَظَرَ في مِثْلِهِ لِلحائِكمِ أَهَلُ قالِ ع ش قولُهُ: م ر يَرُدُّهُ ما سِياتِي إلخ خِلافًا لِابنِ حَجرٍ أَه أَيِ والمُغْنِي. فَوَدَّ: (والثاني) أَيِ قولُهُ: أَوَّلًا. فَوَدَّ: (هَلْ يُضغِي إِلَيها إلخ) يَأْتِي أَنَّهُ الأَقْرَبُ. فَوَدَّ: (ثانِيَهُما) أَيِ الشَّيئَيْنِ. فَوَدَّ: (أَنَّ هذا) أَيِ الشِّراءِ بِشَرِطِ العِثْقِ هَلْ هُوَ مِنَ الحِسبةِ أَيِ مِمَّا يُقَبَّلُ فِيهِ شَهادَةُ الحِسبةِ وَيَأْتِي أَنَّهُ الأَقْرَبُ. فَوَدَّ: (بِإِثباتِهِ إلخ) والأوْلَى المَوافِقُ لِمَا بَعْدَهُ أَنَّ يَقولُ بِهِ إِبْثابُ المِلْكِ. فَوَدَّ: (أو قَهْرًا) أَيِ بِإِجبارِ الحائِكمِ عليه عَندَ امْتِناعِهِ وإِغتاغِهِ عليه عَندَ إِضرارِهِ كما يَأْتِي آيَفًا. فَوَدَّ: (والأَقْرَبُ سَماعُ دَعوى إلخ) أَيِ أَنَّ الأَقْرَبَ هُوَ الشَّقُّ الأوَّلُ مِنْ كُلِّ مِنَ التَّرَدُّدَيْنِ. فَوَدَّ: (وَحِيتِيزٌ) أَيِ حِينَ كَوْنَ الأَقْرَبِ السَّماعُ وَالإلحاقُ. فَوَدَّ: (أَيِ غَيرِ حِسبةٍ في مُكَلَّفٍ) أَيِ على التَّقْيِيدِ بِهَذَيْنِ القَيْدَيْنِ وَقَدْ اسْلَفْنَا اِعْتِمادَ النِّهايةِ أَنَّهُ ليس لِلأَحادِ الْمُطالِبَةُ مُطَلَقًا. فَوَدَّ: (في مُكَلَّفٍ) أَيِ عَبدٍ مُكَلَّفٍ أَه كَرْدِي. فَوَدَّ: (بِخِلافِهِ حِسبةٌ) أَيِ بِخِلافِ مُطالِبَةِ الأَحادِ حِسبةً في مُكَلَّفٍ وَغَيرِهِ. فَوَدَّ: (بِجَرِّيانِها) أَيِ الْمُطالِبَةِ حِسبةً. فَوَدَّ: (في نَحْوِ شَهادَةِ القَريبِ إلخ) أَيِ كَشَهادَةِ الرَّجُلِ بِطَلاقِ أَبيهِ ضَرَّةً أُمُّ. فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بِما سِياتِي.

فَوَدَّ: (وَأَمَّا قولُ الأذرعِي إلخ) عِبارَةُ شَرَحِ م ر وَأَمَّا قولُ الأذرعِي لِمَ لا يُقالُ لِلأَحادِ الْمُطالِبَةُ به حِسبةٌ لا سِيمًا عَندَ مَوْتِ البائِعِ أو جُنُونِهِ فَيَرُدُّهُ ما سِياتِي في المُماثِلَةِ في القِصاصِ مِمَّا يُؤخَذُ مِنْهُ ما اقْتَضاهُ كَلامُهُم مِنَ امْتِناعِ الْمُطالِبَةِ وَأَنَّ النَظَرَ في مِثْلِهِ لِلحائِكمِ.

ولا يلزمه عتقه فوراً إلا بالطلب أو عند ظن فواته فإن امتنع أجبره الحاكم عليه وإن لم يرفعه إليه البائع بل وإن أسقط هو أو القن حقه فإن أصرّ أعتقه عليه كما يُطلق على المولى والولاء مع ذلك للمشتري وله قبل عتقه وطؤها واستخدامه وكسبه وقيمته إن قُتل ولا يلزمه صرفها لشرائه مثله كما لا يلزمه عتق ولَد الحامِل لو أعتقها بعد ولادته لانقطاع التبعية بالولادة.....

قوله: (ولا يلزمه) إلى المتن في المغني والنهاية. قوله: (ولا يلزمه عتقه فوراً) والقياس لزوم فيما لو شرط البائع على المشتري إغناقه فوراً عملاً بالشرط اهـ ع ش. قوله: (وله قبل عتقه وطؤها) أي وإن حبّلت ويُجبر على إغناقها كما يأتي اهـ ع ش وفي سم عن الرّوض ولا يُجزئ استيلاؤها عن العتق انتهى فإن مات السيد عتقت عن الاستيلاء وأجزأ عن العتق م ر اهـ. وفي النهاية والمغني ما يوافقه.

قوله: (وكسبه) قد يشكّل بما لو أوصى بإعتاق رقيق فتأخّر عتقه عن الموت حتى حصل منه أكساب فإنها له لا للوارث سم على حجّ وقد يُفرّق بأن الوصية بالعتق بعد الموت ألزم من البيع بشرط العتق إذ لا يمكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقاييل وقسّمه بالخيار والعيب ونحوهما فليتأمل اهـ ع ش. قوله: (ولا يلزمه صرفها) أي لأن مصلحة الحرية له وقد فاتت بخلاف مصلحة الأضحية المنذورة فإنها للفقراء فلذا وجب شراء مثلها بقيمتها إذا تلفت سم على حجّ اهـ ع ش. قوله: (ولَد الحامِل) قال سم على حجّ عبارة الرّوض وإن شرط عتق حامِل فولدت ثم عتقها ففي عتق الولد وجهان انتهى قال في شَرْحه والأصحّ منهما في المجموع المنع لانقطاع التبعية بالولادة انتهى واعلم أنّ في باب التّذبير أنّ المعلق عتقها يتبعها ولدها في العتق إن كان حملاً عند التعلّق أو الصفة وأن في الرّوض في باب الرهن ما نصّه والحمل المقارن للعقد لا يُلقبض مَرهون فتبايع بحملها وكذا إن انفصل انتهى وهذا يشكّل على ما هنا فليتأمل الفرق وقد يقال إنّ نظير دخوله في الرهن ويبيعه معها مطلقاً دخوله هنا في المبيع وثبوت أحكام المبيع له وأما العتق فخارج عن أحكام المبيع فلا حاجة

قوله: (وطؤها) قال في الرّوض ولا يُجزئ استيلاؤها عن العتق اهـ فإن مات السيد عتقت عن الإيلاء وأجزأ عن العتق م ر اهـ. قوله: (وكسبه) قد يُستشكّل بما لو أوصى بإعتاق رقيق فتأخّر عتقه عن الموت حتى حصل منه أكساب فإنها له لا للوارث. قوله: (ولا يلزمه صرفها إلخ) أي لأن مصلحة الحرية له وقد فاتت بخلاف مصلحة الأضحية المنذورة فإنها للفقراء فلذا وجب شراء مثلها بقيمتها إذا تلفت.

قوله: (كما لا يلزمه عتق ولَد الحامِل لو أعتقها بعد ولادته) عبارة الرّوض وإن شرط عتق حامِل فولدت ثم أعتقها ففي عتق الولد وجهان اهـ قال في شَرْحه والأصحّ منهما في المجموع المنع لانقطاع التبعية بالولادة اهـ واعلم أنّ في باب التّذبير أنّ المعلق عتقها يتبعها ولدها في العتق إن كان حملاً عند التعلّق أو الصفة وأن في الرّوض في باب الرهن ما نصّه والحمل المقارن للعقد لا يُلقبض مَرهون فتبايع بحملها وكذا إن انفصل اهـ وقد يشكّل على ما هنا فليتأمل الفرق وقد يقال إنّ نظير دخوله في الرهن ويبيعه معها مطلقاً دخوله هنا في المبيع وثبوت أحكام المبيع له وأما العتق فخارج عن أحكام المبيع فلا

لا نحو بيع ووقف وإجارة ويظهر أن الوارث المشتري حكمه في جميع ما ذكر.
(و) الأصح (أنه) أي البائع (لو شرط مع العتق الولاء له أو شرط تديره أو كتابته) مطلقاً (أو اعتاقه
بعد شهر) أو لحظة.....

لِفرق وفيه نظر اهـ ع ش. قوله: (لا نحو بيع) أي ولو بشرط العتق أو لمن يعتق عليه كما هو قضية إطلاقهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وإن كان عقد عتاقه فيما يظهر لأن أخذ العوض خلاف قضية شرط العتق انتهى سم على حَجَّ وذكر أيضاً أن مثل بيعه من نفسه ما لو وهبه لمن يعتق عليه أو بشرط إعتاقه اهـ ع ش واستظهر سم أن هبته من نفسه كبيعته من نفسه. قوله: (أن لوارث المشتري حكمه إلخ) وهو ظاهر في غير من استولدها أمّا هي فالأوجه عتقها بموته لأن الحق في ذلك لله تعالى لا للبائع فعتقها بموته أولى من أن تأمر الوارث بإعتاقها نهايةً ومغني قال ع ش قوله: م ر فالأوجه عتقها أي عن الشرط ومثلها أولادها الحاصلون بعد الإيلاد فيعتقون بموته اهـ. قوله: (في جميع ما ذكر) أي في المثنى والشرح.

فول (سني): (الولاء لله) قال سم على حَجَّ قوله: الولاء إلخ قال في شرح العباب إن هذا في غير البيع الضمني أما البيع الضمني كاعتق عبدك عني على كذا بشرط أن الولاء لك فيصيح العقد ويلغو الشرط ويقع العتق عن المستدعي وتلزمه القيمة ذكره الزافعي في باب الكفارة نقلاً عن التيمه اهـ وأقول لعل في قوله فيصيح العقد إلخ مسامحة والمراد به أنه يحكم بعقده مع فساد البيع لأنه لو صح لزم الثمن لا القيمة وعليه فالبيع الضمني كغيره في الفساد حيث شرط الولاء لغير المعتق لكنهما يفرقان في أن غير الضمني لا يعتق فيه المبيع بخلاف الضمني فإنه يعتق فيه لإثباته فيه بصيغة العتق ثم رأيت في حواشي الروض للشهاب الرملي عيّن ما قلناه اهـ ع ش.

فول (سني): (أو كتابته) أي أو تعليق عتقه بصيغة نهايةً ومغني. قوله: (لمخالفة الأول إلخ) وأجاب الشافعي رضي الله تعالى عنه عن خبر واشترطي لهم الولاء بأن لهم بمغنى عليهم كما في قوله تعالى ﴿وإن أسأتم فلها﴾ [الإسراء: ٧] اهـ نهايةً. قوله: (أو لحظة) إلى قول المثنى ولو شرط وضفاً في النهاية.

حاجة لفرق وفيه نظر. قوله: (لا نحو بيع) أي ولو بشرط العتق أو لمن يعتق عليه كما هو قضية إطلاقهم وهو ظاهر وكذا من نفسه وإن كان عقد عتاقه فيما يظهر لأن أخذ العوض خلاف قضية شرط العتق بخلاف بيع المستولدة من نفسها فليأمل فلو وهبه من نفسه فهل يصح لأنه عقد عتاقه ولا عوض أو لا لأنه ليس صريح عتق بل يتضمّنه وقضية الشرط صريح العتق فيه نظر ويظهر الثاني ولا يشكل ما هنا بصحة بيع المستولدة من نفسها وهبتها كذلك لأن هذا استحق العتق ناجزاً م ر.

فول (سني): (وأنه لو شرط مع العتق الولاء إلخ) قال في شرح العباب إن هذا في غير البيع الضمني أما البيع الضمني كاعتق عبدك عني على كذا بشرط أن الولاء لك فيصيح العقد ويلغو الشرط ويقع العتق عن المستدعي وتلزمه القيمة ذكره الزافعي في باب الكفارة نقلاً عن التيمه اهـ.

أو وقفه ولو حالاً كما عَلِمَ مِمَّا مرَّ (لم يصحَّ البيع) لمخالفة الأول ما استقرَّ عليه الشرع أنَّ الولاءَ لِمَنْ أعتقَ والبقية لغرض الشارع من تنجيز العتق (ولو شرط مقتضى العقد كالقَبْضِ والرَدِّ بغيره) صحَّ يعني لم يضره إذ هو تصريح بما أوجبه الشارع ثم رأته في الروضة كأصلها عبَّرَ بلم يضرَّ وهو الأولى على أنه يصحَّ رجوع ضمير صحَّ للعقد المقرَّون بهذا الشرط بل يتعيَّن ذلك لأنه المراد في الذي بعده كما يأتي وحينئذٍ فهو بمعنى لم يضرَّ من غير تأويل ونقل عن بعضهم صحة الشرط هنا وبني عليه الزركشي ردًّا على مَنْ قال الخلاف لفظي ما لو تعذَّر قبض المبيع لمَنع البائع منه فيتحَيَّرُ إن قلنا بصحته لا فسادِه والذي يُتَّجه أنه لمَجْرَد التأكيد استغناءً بإيجاب الشارع فلا خيارَ بفقده خلافاً لما يُوهمه قول شارح: صحَّ العقد فيهما ولغا الشرط في الثاني إلا أن يُريد ما قلناه أنَّ الثاني لم يُفد شيئاً أصلاً والأوَّل أفاد التأكيد (أو شرط ما لا غرض فيه) أي عرفاً فلا عبْرة بغرض العاقدَين أو أحدهما فيما يظهر ثم رأيت ما يُصرِّح به كما يأتي (كشرط أن لا يأكل).....

• فَوَدَّ: (أو وقفه إلخ) ولو باع رقيقاً بشرط أن يبيعه المشتري بشرط الإعتاق لم يصحَّ البيع كما لو اشترى داراً بشرط أن يوقفها أو توباً بشرط أن يتصدق به لأن ذلك ليس في معنى ما ورد به الشرع نهايةً ومغني. • فَوَدَّ: (مِمَّا مرَّ) أي بقوله وخرَجَ بإعتاقه كُلَّه شرط نحو وقفه. • فَوَدَّ: (مطلقاً) أي ولو حالاً. • فَوَدَّ: (بل يتعيَّن ذلك) أي رجوع ضمير صحَّ إلى العقد المذكور اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (فهو إلخ) أي صحَّ المُسندُ إلى ضمير العقد المذكور (بمعنى لم يضرَّ) أي المُسندُ إلى ضمير الشرط المذكور. • فَوَدَّ: (الخلف لفظي) بالضم بمعنى المخالفة أي المخالفة بين لم يضرَّ وصحَّ لفظي اهـ كُردي. • فَوَدَّ: (لإفساده) أي ولا يتحَيَّرُ إن قلنا بفساده. • فَوَدَّ: (يُتَّجه أنه) أي الشرط اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (فيهما) أي شرط مقتضى العقد وشرط ما لا غرض فيه الآتي. • فَوَدَّ: (في الثاني) أي في شرط ما لا غرض فيه • فَوَدَّ: (الأوَّل) أي شرط مقتضى العقد سم وسيد عمر وع ش. • فَوَدَّ: (فلا خيار إلخ) وطريقه أن يرفع الأمر للحاكم ليُلزِمه بالإقباض اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (كما يأتي) أي في قوله ولا نظر إلى غرضه نفسه لنحو ضعف آيته اهـ سم.

• فَوَدَّ: (فهو بمعنى لم يضرَّ) يتأمل. • فَوَدَّ: (صحَّ العقد فيهما ولغا الشرط في الثاني إلخ) قضية ما قرَّره في شرح العُباب أنَّ المراد بالثاني قوله: الآتي أو ما لا غرض فيه إلخ وبالأوَّل قوله: مقتضى العقد كالقَبْضِ والرَدِّ بعينٍ لأنه لما شرَحَ قول العُباب كقبض المبيع والإِنْفَاع به وردَّه بعينٍ قال ثم الشرط فيما دَكَرَ صحيح وقيل لاغ فعلى الأوَّل إذا أخلف الشرط يكون له الفسخ بالحاكم وبِنَفْسِهِ وعلى الثاني ليس له إلا الرفع للحاكم ليَجْبِرَ الْمُمتنع ثم دَكَرَ كلاماً آخرَ يبيِّن به أنَّ الخلاف لفظي لا فائدة له إلا في التعليل ثم شرَحَ قوله وكذا ما لا يقتضيه ولا غرض فيه فليُتأمل وليُراجع. • فَوَدَّ: (في الثاني) أي ما لا غرض فيه وقوله: والأوَّل أي مقتضى العقد. • فَوَدَّ: (كما يأتي) أي في قوله ولا نظر إلى غرضه نفسه

أو لا يلبس (إلا كذا) إن جاز (صح) العقد وكان الشرط لغوا. قال جمع: ومحله إن كان تأكل بالفوقية لأن هذا هو الذي لا غرض فيه البتة بخلافه بالتحقية لاختلاف الأغراض حينئذ فيفسد به العقد اهـ والصحيح أنه لا فرق إذ لا غرض للبائع بعد خروجه من ملكه في تعيين غذاء مع أنه يحصل الواجب عليه من إطعامه ومن ثم لو شرط ما لا يلزم أصلاً كجمعه بين أذنين أو صلاته للنوافل وكذا للفرض أول وقته فسد العقد كبيع سيف بشرط أن يقطع به الطريق بخلاف بيع ثوب حرير بشرط لبسه من غير زيادة على ذلك لأنه لم تتحقق المعصية فيه لجوازه لأعداء وبه يندفع ما يلزركشي هنا.

قوله: (أو لا يلبس) إلى قول المتن ولو شرط في المغني. قوله: (إن جاز) أي إن كان كل من المأكول والملبوس مما جاز أكله ولبسه وإلا كان شرط أن يأكل الحرام أو يلبس الحرير فينبغي أن لا يصح اهـ كزدي عبارة سم قوله: إن جاز لعله احتراز عما لو شرط الحرير بدون ضرورة ولا حاجة فلا يخالف قوله بعد بخلاف بيع ثوب حرير إلخ اهـ. قوله: (فيفسد به العقد) أي في خصوص هذه الصورة وإلا فلا ملازمة بين اختلاف الأغراض والفساد كما يعلم مما سيأتي اهـ رشيد.

قوله: (أنه لا فرق) أي بين التحقية والفوقية اهـ ع ش. قوله: (إذ لا غرض للبائع إلخ) في هذا الجواب تسليم أن غرض البائع معتبر فيناهي ما قدمه فكان حق الرد الموافق لما قدمه أن يقول إذ ما ذكر وإن كان فيه غرض إلا أنه لخصوص البائع وقد تقدم أنه غير معتبر اهـ رشيد. قوله: (مع أنه) أي تعيين الغذاء (يحصل الواجب) أي الواجب في الجملة وإنما قلنا ذلك لأن الواجب إنما هو الإطعام ففي الطعام المعين ذلك مع زيادة هي التعيين وهذه العلاوة إشارة إلى رد بحث الرافعي أنه القسم الذي أوجب ما لم يجب عليه اهـ كزدي. قوله: (ومن ثم إلخ) غرضه منه رد ما اغترض به الإسنوي على الرافعي من أن الشافعي نص على البطلان فيما لو شرط أن يتفق عليه كذا وكذا وجه الرد أن الجمع بين أذنين لا يلزم السيد بحال بخلاف شرطه أن لا يأكل إلا كذا فإن المشروط من جنس ما يجب عليه في الجملة اهـ ع ش.

قوله: (بين أذنين) أي نوعين من الأطعمة. قوله: (من غير زيادة إلخ) أي فإن زاد من غير ضرر ولا حاجة لم يصح العقد سم وع ش. قوله: (لجوازه).

(فرغ): ولو باعه إناء بشرط أن لا يجعل فيه محرماً أو سيفاً بشرط أن لا يقطع به الطريق أو عبداً بشرط أن لا يعاقبه بما لا يجوز صح البيع ويقاس به ما في معناه نهاية ومغني. قوله: (هنا) أي فيما لو شرط أن يلبسه الحرير وكان بالغاً.

لتخو ضعف آليه. قوله: (إن جاز) لعله احتراز عما لو شرط الحرير بدون ضرورة ولا حاجة فلا يخالف قوله بعده بخلاف بيع ثوب حرير إلخ.

(ولو شرط وصفاً يَفْصِدُ ككون العبد كاتباً أو الدائبة الآدمي أو غيره (حائلاً أو لبوناً) أي ذات لبن (صح) الشرط لما فيه من المصلحة ولأنه التزام موجود عند العقد لا يتوقف التزائه على إنشاء أمرٍ مُستقبل الذي هو حقيقة الشرط فلم يشمله النهي عن بيع وشرط (وله الخيار).....

فوق (سني): (ولو شرط وصفاً إلخ) ولو شرط البائع مع موافقة المشتري حبس المبيع بثمن في الذمة حتى يستوفي الحال لا المؤجل وخاف فوت الثمن بعد التسليم صح لأن حبسه من مقتضيات العقد بخلاف ما لو كان مؤجلاً أو حالاً ولم يخف فوته بعد التسليم لأن البداءة حبيطة بالتسليم بالبائع نهاية ومعني قال ع ش قوله: م ر ولم يخف إلخ أي فلا يصح وقد يقال ما المانع من الصحة لأنه من مصالح العقد ولأنه وإن لم يخش فوت الثمن قد يكون له غرض في تفجيل القبض اهـ. فوق: (الآدمي إلخ) عبارة النهاية والمعني أو الأمة ثم قال المعني قال بعض شراح الكتاب ولو أبدل المصنف لفظ الدائبة بالحيوان لكان أحسن ليشمل الأمة فإن حكمها كذلك ولذلك قدزتها في المتن ولعل هذا حمل الدائبة على العرف فإن حملت على اللغة فهو كالتعبير بالحيوان اهـ.

فوق (سني): (ككون العبد كاتباً) ولو شرط كون المبيع عالماً هل يكفي ما ينطلق عليه الاسم أم يشترط كونه عالماً عرفاً فيه نظر والأقرب الثاني وهل يشترط تعيين ما ينطلق عليه اسم العالم إذا تعددت العلوم التي يشتغلون بها أم لا فيه نظر أيضاً والظاهر الثاني وبقي ما لو شرط كونه قارئاً ويتبعني أن يكفي بالقراءة العرفية بأن يكون يحسن القراءة ولو في المصحف ما لم يشترط حفظه عن ظهر الغيب اهـ ع ش. فوق: (أي ذات لبن) إلى قوله فلو تعدد في المعني وإلى الفرع في النهاية إلا قوله: فوزاً وقوله: وبهذا إلى وسئلهم. فوق: (أي ذات لبن) كأنه أشار به إلى أنه لو شرط كثرة لبنها لم يصح سم على حجة أقول قد يقال بصحة الشرط ويحمل على الكثرة عرفاً كما لو شرط كونه كاتباً كتابة حسنة فيصح ويحمل على الحسن العرفي بل قد يشمله قول الشارح الآتي إلا أن الحسن إلخ قال حجة في شرح الإرشاد لو شرط كونه كاتباً لا يتعد الإكفاء بالإطلاق ويكونه يحسن الكتابة بأي قلم كان ما لم تكن الأغراض في محل العقد مختلفة باختلاف الأقسام فيجب التعيين اهـ ع ش. فوق: (صح الشرط) عبارة النهاية والمعني صح العقد مع الشرط اهـ. فوق: (لما فيه من المصلحة) أي مصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي يختلف بها الأغراض نهاية ومعني. فوق: (لا يتوقف إلخ) في النهاية والمعني ولا يتوقف بالواو وهو أحسن. فوق: (الذي إلخ) صفة الإنشاء. فوق: (فلن يشمله إلخ) أي شرط وصفي يقصد.

فوق (سني): (وله الخيار إلخ) لو شرط كونها حائلاً فتبين أنها كانت عند العقد غير حائلة لكن حملت

فوق: (أي ذات لبن) فيه إشارة إلى البطلان لو شرط كثرة اللبن لأنها لا تنضبط فليراجع.

فوق (نقش): (وله الخيار إن أخلف) لو شرط كونها حائلاً فتبين أنها كانت عند العقد غير حائلة لكن حملت قبل القبض فهل يسقط الخيار كما لو در اللبن على الحد الذي أشعرت به التصرية بجامع حصول المقصود فيه نظر ولا يتعد السقوط.

فوراً (إن أخلف) الشرط الذي شرطه إلى ما هو أدون لقوات شرطه فلو تعذر الفسخ لنحو
حدوث عيب عنده فله الأرض بتفصيله الآتي ولو مات المبيع قبل اختباره صدق المشتري
ببمينه في فقد الشرط لأن الأصل عدمه بخلاف ما لو ادعى عيباً قديماً لأن الأصل السلامة.
وبهذا يرد إفتاء بعضهم بأن البائع يصدق ببمينه في كونها حاملاً إذا شرطه وأنكره المشتري
ولا ينافيه تعبيرهم فيما ذكر بالموت لأنه محض تصوير وإنما المدار على تعذر معرفة
المشروط بنحو يثبت فيصدق المشتري في نفيه إما تقرر أن الأصل عدمه وسيعلم مما يأتي أنه

قبل القبض فهل يسقط الخيار كما لو دَر اللَّبَنُ على الحد الذي أشعرت به التضرية بجامع حصول
المقصود فيه نظر ولا يتعد السقوط سم على حَج وقد يقال بل الأقرب عدم سقوط الخيار لأن تأخير
الحمل قد ينقص الرغبة في الحامل بتأخير الوضع فيقوت غرض المشتري ولا كذلك المصراة وقياس
ما في المصراة - أن العبد لو تعلم الكتابة بعد العقد - الصحة للعلة المذكورة اهـ ع ش. هـ فوه: (فوزاً)
كما قاله الزايعي اهـ مغني. هـ فوه: (إن أخلف الشرط) ومنه ما لو شرط كون العبد نصرانياً فتبين إسلامه
فله الخيار اهـ ع ش. هـ فوه: (لقوات شرطه) عبارة النهاية لتضرره بذلك لو لم نأخذه اهـ. هـ فوه: (عنده)
أي المشتري. هـ فوه: (قبل اختياره) ولا طريق إلى إمكان معرفته بعده اهـ ع ش. هـ فوه: (وبهذا يرد إلخ)
خلافًا للنهاية عبارتها ولا ينافي ما أفتى به الوالد رحمه الله في أنهما لو اختلفا في كون الحيوان حاملاً صدق
البائع ببمينه لأن الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد بدليل ما سيأتي في دعوى المشتري قدم العيب
مع احتمال ذلك لأن ما مر في موت الرقيق قبل اختياره وما هنا في شيء يمكن الوقوف عليه من أهل
الخبرة ودعوى أن ذكر الموت تصوير ممنوعة اهـ. هـ فوه: (إفتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي
والإفتاء وجيه جداً إذ كيف يسوغ الرد مع احتمال الحمل ورجاء ثبوته بعد بنحو قول أهل الخبرة ولأن
الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد.

(فرغ): في فتاوى الجلال السيوطي مسألة رجل اشترى أمة على أنها مغيبة فبانت حاملاً فهل له الرد

هـ فوه: (وبهذا يرد إفتاء بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي والإفتاء وجيه جداً إذ كيف يسوغ الرد مع
احتمال الحمل ورجاء ثبوته بعد بنحو قول أهل الخبرة ولأن الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد
وقد أجيب عما قاله الشارح بالفرق بما حاصله فوات المبيع في مسألة الكتابة بخلافه في مسألة الحمل
فيمكن مراجعة أهل الخبرة فيه كما أشرت إليه وبأن أمر الكتابة مما يشاهد ويطلع عليه بخلاف الحمل
اهـ فليتأمل وقضية الفرق أن المصدق المشتري أيضاً في مسألة شراء البقرة بشرط أنها لكون فماتت في
يده قبل العلم حتى يستحق الأرض كما يأتي.

(فرغ): في فتاوى الجلال السيوطي مسألة رجل اشترى أمة على أنها مغيبة فبانت حاملاً فهل له الرد
الجواب نعم لأن المغيبة في العرف من انقطع دمها في أيام العادة لا لحمل ولهذا يقال فلانة ظنت حاملاً
فبانت مغيبة اهـ وقد يقال لا كلام في الرد لأن الحمل في الأدمية عيب فله الرد به ولو بدون هذا الشرط.

يُتَيَقَّنُ وجودُ الحملِ عنده بانفصاله لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْهُ مُطْلَقًا أَوْ لِذَوْنِ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْهُ بِشَرَطِ أَنْ لَا تَوَطَأَ وَطْأًا يُعْمَكُنْ كَوْنُهُ مِنْهُ وَيَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّ حَمْلَ الْبَيْهَمَةِ يُرْجَعُ فِيهِ لِقَوْلِ أَهْلِ الْخَبْرَةِ فَكَذَا هُنَا فِيمَا يَظْهَرُ أَمَّا مَا لَا يُقْصَدُ كَالسَّرِقَةِ فَلَا خِيَارَ بَفَوَاتِهِ لِأَنَّهُ مِنَ الْبَائِعِ إِعْلَامٌ بَعِيْهِ وَمِنْ الْمُشْتَرِي رِضًا بِهِ وَأَمَّا إِذَا أَخْلَفَ إِلَى مَا هُوَ أَعْلَى كَأَنْ شَرَطَ ثُبُوتَهَا فَعَرَجَتْ بِكَوْرٍ فَلَا خِيَارَ أَيْضًا وَلَا نَظَرَ إِلَى غَرَضِهِ نَفْسِهِ لِنَحْوِ ضَعْفِ آلَتِهِ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْأَعْلَى وَضِدُّهُ بِالْغُرْفِ لَا بَغِيرِهِ وَمَنْ ثَمَّ قَالُوا لَوْ شَرَطَ أَنَّهُ خَصِيٌّ فَبَانَ فَحَلًّا تَخَيَّرَ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الْحُرْمِ وَمُرَادُهُمُ الْمَمْسُوحُ لِأَنَّهُ الَّذِي يُبَاحُ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِمْ فَانْدَفَعَ تَنْظِيرُ شَارِحٍ فِيهِ وَيَكْفِي أَنْ يُوجَدَ مِنَ الْوَصْفِ الْمَشْرُوطِ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْاسْمُ إِلَّا إِنْ شَرَطَ الْحُسْنَ فِي شَيْءٍ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا غُرْفًا وَلَا تَخَيَّرَ وَلَوْ قَيَّدَ بِحَلْبٍ أَوْ كِتَابَةِ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ كُلِّ يَوْمٍ أَوْ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ يَطْلُ وَلَا عِلْمَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ كَمَا

الْجَوَابُ نَعَمْ لِأَنَّ الْمُغَيَّةَ فِي الْغُرْفِ مَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا فِي أَيَّامِ الْعَادَةِ لَا لِحَمْلٍ انْتَهَى وَقَدْ يُقَالُ لَا كَلَامَ فِي الرَّدِّ لِأَنَّ الْحَمْلَ فِي الْآدَمِيَّةِ عَيْبٌ فَلَهُ الرَّدُّ بِهِ وَلَوْ بِدَوْنِ هَذَا الشَّرْطِ اه سم . قوله : (عنده) أي البيع .

قوله : (مطلقًا) أي وطلت بعد البيع أو لا اه ع ش . قوله : (لقول أهل الخبرة) أي فلو فقدوا فيتبني تصديق المشتري لما علل به قبل من أن الأصل عدم وجود الوصف في المبيع ويتبني أن المراد بفقدهم في محل العقد فلا يكلف السفر لهم لو وجدوا في غيره ويتبني أن مثل محل العقد ما دون مسافة العدوى لأن من بها بمنزلة الحاضر بدليل وجوب حضوره إذا استعدى عليه منه اه ع ش .

قوله : (فكذا هنا إلخ) ويكتفي برجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة اه نهاية قال ع ش قوله : م ر أو أربع نسوة هذا ظاهر في حمل الأمة أما البهيمة فقد يقال لا يثبت حملها بالنساء الخالص لأنه مما تطلع عليه الرجال غالبًا اه . قوله : (أما ما لا يقصد) إلى قوله وإن علم في المغني . قوله : (لأنه) أي شرط نحو السرقة مما لا يقصد . قوله : (كان شرط ثبوتها إلخ) أو كونه مسلمًا فبان كافرًا فلا خيار له بخلاف عكسه لرغبة الفريقين أي المسلمين والكفار في الكافر من جهة جواز بيعه للمسلم والكافر كما في القليوبي على الجلال أي بخلاف المسلم فلا يجوز بيعه للكافر ففيه تضيق على المشتري ثم رأيت في شرح الروض ثبوت الخيار إذا شرط إسلامه فبان كافرًا اه بجيرمي . قوله : (لنحو ضعف آلتها) قد يقال ما الحكم لو صرح بهذا الغرض عند العقد فقال اشتريت بشرط كونها ثيبًا لكوني عاجزًا عن البكر أو دلت القرائن الحالية على إرادته اه سيّد عمر ومثل القلب إلى عدم سقوطه مع التصريح كما يؤيده ما مرّ عن البجيرمي عن شرح الروض . قوله : (شارح) هو البذر بن شبهة اه نهاية . قوله : (ما ينطلق عليه الاسم) وقضيته أنه لو شرط كونها ذات لبن وتبين أنها كذلك لكن ما تحلبه قليل جدًا بالنسبة لأمثالها من جنسها اكتفي بذلك وقد يتوقف فيه بأن مثل هذا يعد عيبًا وقد يشمله قول حَجَّ في شرح العباب لكن لا بد من وجود قدر منه أي اللبن يقصد بالشراء عرفًا فيما يظهر انتهى اه ع ش . قوله : (حسنًا عرفًا) يتبني أن يكون شرط الكثرة كذلك ويكون المزجع فيها العرف كالحسن خلافًا لما بحثه الفاضل المحشي من البطلان اه سيّد عمر ومرّ عن ع ش ما يوافقه . قوله : (بطل) وكذا يبطل لو شرط وضع الحمل لشهر

اقتضاه إطلاقهم ولا يأتي هنا بحث السبكي الآتي في الجمع في الإجارة بين العمل والزمن فتأمل (وفي قول يطل العقد في الدائبة) إذا شرط فيها ما ذكر لأنه مجهول ويجاب بأنه يعطى حكم المعلوم على أنه تابع ثم رأيهم أجابوا بنحوه وهو أن القصد الوصف بذلك لا إدخاله في العقد لأنه داخل فيه عند الإطلاق.

(فرغ) اختلف جمع متأخرون فيمن اشترى حبًا للبذور بشرط أنه ينبت والذي يتجه فيه أنه إن شهد قبل بذره بعدم إنباته خبير إن تخير رده ولا نظر لإمكان علم عدم إنباته ببذر قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كما لو اشترى بطيخًا فغرز إبرة في واحدة منها فوجدها معيبة يرد الجميع لأنه ثم لم يتلف من عين المبيع شيء وكذا لو حلف المشتري أنه لا ينبت لما تقرر أنه يصدق بيمينه في فقد الشرط فإن انتفى ذلك كله بأن بذره كله فلم يثبت شيئًا مع صلاحية الأرض وتعدّل إخراجها منها أو صار غير متقوم أو حدث به عيب فله الأرض وهو ما بين قيمته حبًا نابتًا وحبًا غير نابت كما لو اشترى بقرًا بشرط أنها لبون فماتت في يده ولم يعلم أنها لبون وحلف على أنها غير لبون له الأرض والمبيع تلف من ضمان المشتري وأما إطلاق بعضهم أنه إذا لم ينبت يلزم البائع جميع ما خسرته المشتري عليه كأجرة الباذر ونحو الجرائد

مثلاً اهـ معني. قوله: (بين العمل والزمن) أي من أنه لو قطع بإمكانه فعله عادة صح وإن كان المعتمد ثم خلافه اهـ ع ش. قوله: (إذا شرط فيها إلخ) عبارة المعني بصورتها بالشرط لا بالخلف لأنه شرط معها شيئًا مجهولاً فأشبه ما لو قال بعثتها وحملها اهـ. قوله: (ما ذكر) أي كونها حاملة أو لبونا.

قوله: (بنحوه) أي الجواب العلوي عبارة النهاية على أنه تابع إذ القصد الوصف إلخ اهـ. قوله: (لأنه داخل) أي نحو الحمل (فيه) أي في الحيوان المبيع. قوله: (يدويه) أي قلّو بذر قليلًا منه ليخبره فلم يثبت امتنع عليه الرد فقرأ اهـ ع ش. قوله: (وليس كما لو اشترى إلخ) جواب اغتراض بهذا على قوله ولا نظر إلخ فمرجع ضمير وليس إلخ قوله: عدم إنباته إلخ. قوله: (لأنه ثم لم يتلف إلخ) قضيته أنه لو تلف منه شيء في مسألة البطيخ كان غرز إبرة وامتص الماء الخارج عليها فعرف حموضته لم يرد إلا أن يقال لا التفات لمثل ذلك لإحقراته جدًا اهـ سم. قوله: (وكذا لو حلف المشتري) قياس ما سبق عن فتوى شيخنا الرملي تصديق البائع اهـ سم. قوله: (كما لو اشترى بقرًا) قد يقال البقرة تقصد لأمر آخر غير اللبن كتنحو حرثها ولحمها فلم تفت ماليتها بالكلية بقوات الشرط فإن كان البذر المذكور نحو بر مما يقصد منه غير الإنبات فواضح ما أفاده وإن لم يكن فيه غير منفعة الإنبات تبين أنه غير متقوم وأن البيع من أصله غير منعقد اهـ سيد عمر. قوله: (فله الأرض) قضيته صحة البيع وفيه نظر لأنه لو باع ثوبًا

قوله: (لأنه لم يتلف إلخ) قضيته أنه لو تلف في مسألة البطيخ كان غرز إبرة وامتص الماء الخارج عليها فعرف حموضته لم يرد إلا أن يقال لا التفات لمثل ذلك لإحقراته جدًا. قوله: (وكذا لو حلف المشتري) قياس ما سبق عن فتوى شيخنا الرملي تصديق البائع. قوله: (فله الأرض) قضيته صحة البيع

وبعضهم أجرة الباذر فقط فبعيد جدًا والوجه بل الصواب أنه لا يلزمه شيء من ذلك وليس
مجرد شرط الإنبات تغريزًا موجبًا لذلك كما يُعلم مما يأتي في باب خيار النكاح ثم رأيت
شيخنا أفتى في بيع بذرٍ على أنه بذرٌ قثاءٍ فزرعه المشتري فأورق ولم يُثمر بأنه لا يتخيّر وإن
أورق غير ورق القثاءِ فله الأرض (ولو قال بعثكها وحملها) أو بحملها أو مع حملها (بطل في
الأصح) لأن ما لا يصح بيعه وحده لا يصح بيعه مقصودًا مع غيره وفارق صحة بعثك هذا
الجدار وأسه أو بأسه أو مع أسه على المعتَمِد بأنه داخل في مُسماه لفظًا فلم يلزم على ذكره
محدوّر والحمل ليس داخلًا في مُسمى البهيمه كذلك فلزم من ذكره توزيع الثمن عليهما
وهو مجهول وإعطاؤه حكم المعلوم إنما هو عند كونه تبعًا لا مقصودًا كالجدار وأسه الجبّة
وحشوها. (ولا يصح بيع الحمل وحده) كما عُلم من بطلان بيع الملاحيح وإنما ذكره توطئة
لقوله (ولا) بيع (الحامل ذوته) لتعذر استثنائه إذ هو كعضو منها.....

على أنه قُطِنَ قبانٌ كَثَانًا بطلَ البيعُ كما صرّح به الشيخ أبو حامد وجزّم به في الثّبابِ وغيره لاختلاف
الجنسِ وقياسُ ذلك البطلان فيما نَحْنُ فيه لأنه إذا أورق غير ورق القثاءِ فقد بان غير قثاءٍ فقد بان غير
جنسِ المبيع وسُئِلَ شيخنا الرّمليّ عمّا لو بيع بُرْدٌ على أنّ حواشيه خريزٌ قبانٌ غيره هل يبطلُ البيعُ كما
في مسألة الشيخ أبي حامد فأجاب بصحة البيع وفرّق بأن الذي بان هنا من غير الجنسِ بعضُ المبيع لا
كلّه كما في مسألة الشيخ أبي حامد اه سم. فوّده: (وإن أورق إلخ) هذا محلّ التأييد يعني ومثله ما لو لم
يُثبت شيئًا.

فوّده (سئ): (بعتها إلخ) أي الدابة ومثلها الأمه أو بعثكها ولَبِنٌ صَرَعَهَا وَيَبِضُ الطير كالحمل اه
مُعْنِي. فوّده: (أو بحملها) إلى الفصل في النهاية والمعني لا قوله وإن كان للمشتري إلى ومثله لبون.
فوّده: (بأنه داخل في مُسماه لفظًا إلخ) قضيته أن المراد بالأس طرْفُه الثابت في الأرض وآنه لو باعه مع
أسه الحامل له من الأرض لم يصح والأقرب الصحة لأن كلاً منهما معلوم يقابل بجزء من الثمن ويُعْتَفَرُ
عَدَمُ رُؤْيَةِ الْأَسِّ لِتَعَذُّرِ رُؤْيَتِهِ حَيْثُ بَاعَ مَعَ الْجِدَارِ فَهُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالذَّاتِ بِالنِّسْبَةِ لِجُمْلَةِ الْمَبِيعِ فَلْيُرَاجِعْ
اه ع ش. فوّده: (وحشوها) أي أو بحشوها أو مع حشوها فَبِصَحَّ ولا يُشْتَرَطُ رُؤْيَةُ شَيْءٍ مِنَ الْحَشْوِ
وَهَذَا بِخِلَافِ اللَّحْظِ وَالْفُرْشِ فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَةِ الْبَعْضِ مِنَ الْبَاطِنِ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ وَهُوَ
الْمُعْتَمَدُ وَمِثْلُهُ أَيْ الْجِدَارِ وَأَسُّهُ الْمُجَوَّزَةُ وَحَشْوُهَا فَبِصَحَّ اه ع ش. فوّده: (لتعذر استثنائه) عبارة

وفيه نظرٌ لأنه لو باع ثوبًا على أنه قُطِنَ قبانٌ كَثَانًا بطلَ البيعُ كما صرّح به الشيخ أبو حامد وجزّم به في
الثّبابِ وغيره لاختلاف الجنسِ وقياسُ ذلك البطلان فيما نَحْنُ فيه لأنه إذا أورق غير ورق القثاءِ فقد بان
غير قثاءٍ فقد بان غير جنسِ المبيع (وسُئِلَ) شيخنا الرّمليّ عمّا لو بيع بُرْدٌ على أنّ حواشيه خريزٌ قبانٌ
غيره هل يبطلُ البيعُ كما في مسألة الشيخ أبي حامد فأجاب بصحة البيع وفرّق بأن الذي بان هنا من غير
الجنسِ بعضُ المبيع لا كلّه كما في مسألة الشيخ أبي حامد.

وأوردَ على مفهومه بعضُ الشُّراح ما يظهرُ فسادهُ بأدنى تأملٍ فليحذر (ولا) بيعُ (الحاملِ بحرٍ) ورقيقٍ لغيرِ مالكِ الأمِّ وإن كان للمُشتري بنحوِ إيصاءٍ أو الحاملِ بغيرِ مُتَقَوِّمٍ كأنَّ حَمَلَتْ أَدَمِيَّةٌ أو بَهِيْمَةٌ من مُعَلَّظٍ لِمَا مرَّ أَنَّ الفِرْعَ يَتَّبِعُ أَحْسَنَ أَبْوَيْهِ فِي النِّجَاسَةِ فَلَعَلَّهم أَنَّهُمْ حَيْثُ أَطْلَقُوا حُكْمَ الحَمَلِ أَرَادُوا بِهِ غَيْرَ هَذَا عَلَى أَنَّهُ نَادِرٌ جِدًّا فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِمْ وَذَلِكَ لِاسْتِثْنَائِهِ شَرْعًا فَكَانَ

المُغْنِي لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ فَلَا يُسْتَثْنَى كَعَضْوِ الْحَيَوَانِ اهـ. ة قوله: (وأوردَ على مفهومه بعضُ الشُّراح) هو البذرُ بِنُ شُهْبَةٍ. ة قوله: (ما يظهرُ فسادهُ) هو أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ مَالِكُ الحَمَلِ مَالِكُ الأمِّ بِبَاعِهَا دَفْعَةً فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ لَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْعَقْدُ بِنَفْسِهِ فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّوَكُّلُ فِيهِ انْتَهَى وَحَاصِلُ الْإِيرَادِ أَنَّ مَفْهُومَ قَوْلِهِ وَخَدَهُ وَقَوْلِهِ دُونَهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْنَهُمَا مَعًا أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَكَانَ وَجْهُ فَسَادِهِ أَنَّ هَذَا الْمَفْهُومَ قَدْ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بِحُكْمِهِ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ بَعْتُكَهَا وَحَمَلُهَا بَطَلُ الْبَيْعِ فِي الْأَصَحِّ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش وَسَيِّدُ عَمَرٍ. ة قوله: (أو الحاملِ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْحَامِلِ بِحُرِّ. ة قوله: (أو الحاملِ بغيرِ مُتَقَوِّمٍ الْخ) أَي لَأَنَّهُ لَا يُقَابَلُ بِمَالٍ فَهُوَ كَالْحُرِّ وَاعْتَمَدَ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ الصَّحَّةَ فِيهِ كَذَا بِهَامِشٍ صَحِيحٍ أَقُولُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيُؤَافِقُهُ اقْتِصَارُ الشَّارِحِ م ر أَي وَالْمُغْنِي فِي الْبُطْلَانِ عَلَى مَا لَوْ كَانَ الْحَمْلُ حُرًّا أَوْ رَقِيقًا لِغَيْرِ مَالِكِ الأمِّ وَقَدْ يُوَجِّهُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّارِحِ م ر تَبَعًا لِوَالِدِهِ مِنَ الصَّحَّةِ بِمَا يَأْتِي فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ مِنْ أَنَّهُ مَتَى كَانَ الْحَرَامُ غَيْرَ مَقْصُودٍ كَالدَّمَ كَانَ الْبَيْعُ فِي الْحَالِ صَحِيحًا بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَيَلْغُو ذِكْرُ غَيْرِهِ لِتَنْزِيلِهِ مَنَزَلَةَ الْعَدَمِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا اهـ ع ش. ة قوله: (مِنْ مُعَلَّظٍ) نَوَّعَ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ مَا فِي الْبَاطِنِ لَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهِ قَبْلَ ظُهُورِهِ وَبَعْدَ ظُهُورِهِ وَإِنَّمَا يُعْطَى حُكْمُ النَّجَسِ مِنْ حَيْثُ يُدْرِكُ فَيَنْبَغِي صِحَّةُ الْبَيْعِ لِعَدَمِ الْحُكْمِ بِالنَّجَاسَةِ انْتَهَى وَيُجَابُ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهِ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ فَهُوَ كَالْحُرِّ وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بَعْدَمُ الْحُكْمِ بِنَجَاسَتِهِ فِي الْبَاطِنِ أَنَّهُ لَا يَنْجَسُ مَا لَقَاهُ فِي الْبَاطِنِ مِمَّا فِي الْبَاطِنِ وَإِلَّا فَهُوَ فِي نَفْسِهِ نَجَسٌ اهـ سَم وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى مَا مَرَّ عَنِ الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ مِنَ صِحَّةِ الْبَيْعِ. ة قوله: (غَيْرَ هَذَا) أَي الْحَمْلِ مِنْ مُعَلَّظٍ. ة قوله: (وَذَلِكَ) أَي عَدَمُ صِحَّةِ بَيْعِ الْحَامِلِ بِحُرِّ الْخ.

ة قوله: (وأوردَ على مفهومه بعضُ الشُّراح) هو البذرُ بِنُ شُهْبَةٍ وَقَوْلُهُ: مَا يُظْهِرُ فَسَادَهُ هُوَ أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ مَالِكُ الْحَمَلِ مَالِكُ الأمِّ بِبَاعِهَا دَفْعَةً فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ لَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْعَقْدُ بِنَفْسِهِ فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّوَكُّلُ فِيهِ اهـ وَحَاصِلُ الْإِيرَادِ أَنَّ مَفْهُومَ قَوْلِهِ وَخَدَهُ وَقَوْلِهِ دُونَهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْنَهُمَا مَعًا أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَكَانَ وَجْهُ فَسَادِهِ أَنَّ هَذَا الْمَفْهُومَ قَدْ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بِحُكْمِهِ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ بَعْتُكَهَا وَحَمَلُهَا بَطَلُ الْبَيْعِ فِي الْأَصَحِّ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة قوله: (حَمَلَتْ أَدَمِيَّةٌ) لَا يُقَالُ هَذَا مَبْنِيٍّ عَلَى نَجَاسَةٍ وَلِذَا مِنْ مُعَلَّظٍ وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا حَمَلَتْ بَادِمِيٍّ أَمَّا لَوْ حَمَلَتْ بِكَلْبٍ مَثَلًا فَدَعَا طَهَارَتَهُ مَمْنُوعَةٌ إِذْ لَيْسَ أَدَمِيًّا. ة قوله: (مِنْ مُعَلَّظٍ) نَوَّعَ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ مَا فِي الْبَاطِنِ لَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهِ قَبْلَ ظُهُورِهِ وَبَعْدَ ظُهُورِهِ وَإِنَّمَا يُعْطَى حُكْمُ النَّجَسِ مِنْ حَيْثُ يُدْرِكُ فَيَنْبَغِي صِحَّةُ الْبَيْعِ لِعَدَمِ الْحُكْمِ بِالنَّجَاسَةِ اهـ وَيُجَابُ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهِ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ فَهُوَ كَالْحُرِّ وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بَعْدَمُ الْحُكْمِ بِنَجَاسَتِهِ مَا فِي الْبَاطِنِ إِنَّهُ لَا يَنْجَسُ

كاستثنائه حِمًّا ومثله لَبُونٌ بَضْرَعَهَا لَبَنٌ لِغَيْرِ مَالِكِهَا وَإِنَّمَا صَحَّ بَيْعُ الدَّارِ الْمُسْتَأْجَرَةِ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ لَيْسَتْ عَيْنًا مُسْتَثْنَاءً وَالْحَمْلُ جُزْءٌ مُتَّصِلٌ فَلَمْ يَصَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ وَأَيْضًا فَالْمَنْفَعَةُ يَصَحُّ إِيرَادُ الْعَقْدِ عَلَيْهَا وَحَدَّهَا فَصَحَّ اسْتِثْنَاؤُهَا بِخِلَافِ الْحَمْلِ (وَلَوْ بَاعَ حَامِلًا مُطْلَقًا) مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِدُخُولِ أَوْ عَدَمِهِ (دَخَلَ الْحَمْلُ فِي الْبَيْعِ) إِنْ اتَّخَذَ مَالِكُهُمَا إِجْمَاعًا وَإِلَّا بَطَلَ وَلَوْ وَضَعَتْ ثُمَّ بَاعَهَا فَوَلَدَتْ آخَرَ لِدُونِ سِنَةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْأَوَّلِ كَانَ لِلْمُشْتَرِي كَمَا قَالَ الشَّيْخَانِ فِي الْكِتَابَةِ لَا انفصاله فِي مِلْكِهِ وَعَنِ النَّصِّ لِلْبَائِعِ لِأَنَّهُمَا حَمْلٌ وَاحِدٌ وَيُجَابُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ حَالَةَ الْبَيْعِ وَمَا انفصلَ لَا اسْتِثْنَاءَ فِيهِ بِخِلَافِ مَا اتَّصَلَ فَأُعْطِيَ كُلُّ حُكْمِهِ.

(فصل) فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمُنْهَيَّاتِ الَّتِي لَا يَقْتَضِي النِّهْيُ فَسَادَهَا

كَمَا قَالَ (وَمِنَ الْمُنْهَيَّاتِ عَنْهُ مَا) أَيِ نَوْعٍ مُغَايِرٍ لِلأَوَّلِ (لَا يَطُلُّ) بِفَتْحٍ ثُمَّ ضَمٌّ كَمَا نُقِلَ عَنْ ضَبْطِهِ

❦ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ الْحَامِلِ بِحُرٍّ فَلَا يَصِحُّ. ❦ قَوْلُهُ: (فَصَحَّ اسْتِثْنَاؤُهَا) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ فَصَحَّ اسْتِثْنَاؤُهَا شَرْعًا دُونَهُ انْتَهَتْ وَقَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ بِشَرْعًا امْتِنَاعُ اسْتِثْنَائِهَا لَفْظًا كَمَا لَوْ قَالَ فِي غَيْرِ الْمُسْتَأْجَرَةِ بَعْتُهَا إِلَّا مَنَفَعَتَهَا سَنَةً فَلْيُرَاجَعْ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ يُشْكَلُ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ الْحَامِلِ بِحُرٍّ أَوْ بِرَقِيقٍ لِغَيْرِ مَالِكِ الْأُمِّ صِحَّةُ بَيْعِ الدَّارِ الْمُسْتَأْجَرَةِ مَعَ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ لَا تَدْخُلُ فَكُنَّ اسْتِثْنَاءُ أَجِيبَ أَنَّ الْحَمْلَ أَشَدُّ اتِّصَالًا مِنَ الْمَنْفَعَةِ بِدَلِيلِ جَوَازِ إِفْرَادِهَا بِالْعَقْدِ بِخِلَافِهِ وَإِنَّا اسْتِثْنَاءَ الْمَنْفَعَةِ قَدْ وَرَدَ فِي قِصَّةِ جَابِرٍ لَمَّا بَاعَ جَمَلَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَنْتَى ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ فَبَقِيَ مَا سِوَاهَا عَلَى الْأَصْلِ اهـ وَقَضِيَّةُ جَوَابِهِ الثَّانِي جَوَازِ الْاسْتِثْنَاءِ لَفْظًا فَلْيُرَاجَعْ. ❦ قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَاعَهَا) أَيِ بَعْدَ مَوْتِ الْوَلَدِ الْمُتَفَصِّلِ لِحُزْمَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا حَتَّى يُمَيِّزَا وَبَاعَهُمَا مَعًا اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (لِلْمُشْتَرِي) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (لِلْبَائِعِ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي أَنَّهُ لِلْبَائِعِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (فَأُعْطِيَ كُلُّ حُكْمِهِ) فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ غَيْرُ مُسْتَثْنَاءٍ مِنَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَمِنْ اسْتِثْنَائِهَا فَقَدْ وَهَمَ نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر غَيْرُ مُسْتَثْنَاءٍ أَيِ لِدُخُولِهِ فِي بَيْعِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ اهـ.

فَصْلٌ: فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمُنْهَيَّاتِ

❦ قَوْلُهُ: (فِي الْقِسْمِ الثَّانِي) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالُوهُ فِي النَّهَايَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (الَّتِي لَا يَقْتَضِي النَّهْيُ الْإِلْخَ) الصَّوَابُ أَنَّ يَقُولَ الَّذِي لَا يَقْتَضِي النَّهْيُ فَسَادَهُ لِيَكُونَ وَصْفًا لِلْقِسْمِ الثَّانِي لَا مُطْلَقًا الْمُنْهَيَّاتِ فَإِنَّهَا شَامِلَةٌ لِمَا يَقْتَضِي

مَا لاقاه فِي الْبَاطِنِ مِمَّا فِي الْبَاطِنِ وَلَا فَهوَ فِي نَفْسِهِ نَجَسٌ. ❦ قَوْلُهُ: (فَصَحَّ اسْتِثْنَاؤُهَا) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ فَصَحَّ اسْتِثْنَاؤُهَا شَرْعًا دُونَهُ اهـ وَقَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ بِشَرْعًا امْتِنَاعُ اسْتِثْنَائِهَا لَفْظًا كَمَا لَوْ قَالَ فِي غَيْرِ الْمُسْتَأْجَرَةِ بَعْتُهَا إِلَّا مَنَفَعَتَهَا سَنَةً فَلْيُرَاجَعْ.

(فصل)

❦ قَوْلُهُ: (فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمُنْهَيَّاتِ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُنْهَيَّاتِ الَّتِي الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْهَا هِيَ جُمْلَةُ الْمُنْهَيَّاتِ الشَّامِلَةِ لِتِلْكَ يَقْتَضِي النَّهْيُ فَسَادَهَا فَلَا يَصِحُّ وَصْفُهَا بِقَوْلِهِ الَّتِي لَا يَقْتَضِي النَّهْيُ فَسَادَهَا فَكَانَ

أي بيعه لدلالة السياق عليه ويصح أن تكون ما واقعة على بيع فالفاعل مذكور وبضم ثم كسر كما نقل عن ضبطه أيضا أي يُبطله النهي لفهمه من المنهي ومن ثم أعاد عليه ضمير رجوعه قيل: وبضم ثم فتح وهو بعيد (لرجوعه) أي النهي عنه (إلى معنى) خارج عن ذاته ولازمها

النهي فساده ولغيره سم على حَجَّ ويُمكن الجواب بأن يجعل من بيانية أو قوله التي إلخ صفة للقسمة الثاني والثانيث باعتبار أنه عبارة عن منهيات مخصوصة هي بعض مطلق المنهيات اهرع ش عبارة المُعني فيما ينهي عنه من البيوع نهيا لا يقتضي بطلانها وفيه أيضا ما يقتضي البطلان وغير ذلك اهرهي ظاهرة. هـ قوله: (أي بيعه) أي البيع المترتب عليه كتلقي الرُكبان مثلا ولكن فيه تسمع بالنسبة للبيع على بيع غيره إذ هذا النوع لا يصح إضافة بيع إليه كما لا يخفى اهرشدي وسيأتي عن الحفني ما يندفع به التسمع بتكليف. هـ قوله: (عليه) أي على تقدير بيع. هـ قوله: (واقعة على بيع) يناسب هذا تمثيله بقوله كبيع حاضر لباد وكذا نحو قوله والبيع على بيع غيره فتأمل بخلاف قوله وتلقي الرُكبان فتأمل اهرسم عبارة البجيري عن الحفني وإن كانت ما واقعة على بيع يكون التمثيل مشكلا لأن بيع الحاضر متاعا للبادي ليس منهيا عنه والمنهي عنه سببه والسبب ليس من البيوع وأيضا السوم على السوم والشراء على الشراء ليسا بيعا فيتعين الأول ويكون المعنى من المنهي عنه نوع لا يبطل بيعه أي البيع منه فيكون الضمير راجعا لبعض أفرادهِ ويكون التمثيل بقوله كبيع إلخ مع تقدير المضاف صحيحا لأن النوع شامل للبيع وغيره اهرأقول يرُد عليه أولا إهمال حكم الصنف الثاني لهذا النوع الثاني وثانيا أن بيع حاضر لباد مثلا ليس من جزئيات نوع لا يبطل البيع منه بل هو من جزئيات ما لا يبطل ذاته وثالثا أنه لا يظهر حينئذ عطف تلقي الرُكبان ونحوه على بيع حاضر. هـ قوله: (فالفاعل مذكور) لا يخفى ما فيه وحق الكلام أن يقال فمرجع الفاعل مذكور اهرسم عبارة الرشدي فيه حذف صنف مضاف أي فمرجع الفاعل مذكور وأن مراده بالفاعل الفاعل بالمعنى اللغوي اهروقوله: أو أن مراده إلخ فيه نظر. هـ قوله: (وبضم ثم كسر) قدّم المحلّي أي والمُعني هذا وقال عميرة إن هذا الوجه الأول الذي سلكه الشارح أحسن من الثاني ومن ضم الباء وفتح الطاء من حيث شمول العبارة عليه ما لا يتصف بالبطلان ولا بعده وإنما يتصف بعدم الإبطال كتلقي الرُكبان وغيره مما يأتي في الفصل اهرع ش. هـ قوله: (أي يُبطله) أي نفسه أو بيعه فتدبر. هـ قوله: (لفهمه) أي مرجع الضمير. هـ قوله: (وهو بعيد) وهو وإن كان بعيدا لكنه مساو في المعنى لضم الباء وكسر الطاء لأنه حيث بُني للمفعول كان المعنى لا يبطله التهي فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وعليه فليتأمل وجه البعد ولعله أن فيه ارتكاب خلاف الأصل بلا مقتض له اهرع ش.

الصواب أن يقول الذي لا يقتضي التهي فساده ليكون وضفا للقسمة الثاني فتأمل. هـ قوله: (واقعة على بيع) يناسب هذا تمثيله بقوله كبيع حاضر لباد وكذا نحو قوله والبيع على بيع غيره فتأمل بخلاف نحو قوله وتلقي الرُكبان فليتأمل. هـ قوله: (فالفاعل مذكور) لا يخفى ما فيه وحق الكلام أن يقال فمرجع الفاعل مذكور.

ولكنه (يقترن به) نظير البيع بعد نداء الجُمعة فإنه ليس لذاته ولا لازِمها بل لِحَشِيَةِ تَقْوِيَتِهَا (كبيع حاضر لباد) ذكرهما للغالب والحاضرة المُدُن والقَرى والريف وهو أرض فيها زرع وخصب والبادية ما عدا ذلك (بأن يقدم غريب) هو مثال والمراد كُل جالب كذا قالوه. ويظهر أن بعض أهل البلد لو كان عنده متاع مخزون فأخرجه لبيعه بيعة بيعة فتعرض له من يقوِّضه

قوله: (بعد نداء الجُمعة) جعله نظيراً ولم يجعله من هذا القسم مع أنه منه لعلَّ لأنه أراد بالمنهيات التي ورد فيها صيغة نهى بخصوصها والمراد بالنداء ما بين يدي الخطيب لأنه الذي كان في عهده ﷺ فينصرف الآية إليه اهـ ع ش. قوله: (فإنه إلخ) أي التهي عن البيع بعد النداء. قوله: (ولا لازِمها) الأولى لازِمها بزيادة لام الجر. قوله: (بل لِحَشِيَةِ تَقْوِيَتِهَا) فإن قلت حشية التقويت لازِمَةٌ له غاية الأمر أنها لازِمٌ أعم لحصولها مع غيره أيضاً قلت لو سلم لم يضُرَّ لأن المراد باللازم المُقتضي للفَسَاد اللازم المساوي كما أفاده كلام الجلال المحلِّي في شرح جمع الجوامع كما بيَّنا في الآيات البيِّنات أنه الذي دلَّ عليه كلام الأصوليين بما لا مزيد عليه خلافاً لمن توهَّم خلافه وكذا يقال فيما يأتي كاحتمال الغبن في تلقِّي الرُكبان فإنه لازِمٌ له لكن لازِمٌ أعم إلى آخر ما تقدَّم اهـ سم. قوله: (كبيع حاضر) أي كسب بيع حاضر وهو قوله: اثرُكه إلخ لأن المنهي عنه القول المذكور وأما البيع فجائز ع ش قال ابن قاضي شُهبة في نكته قد يقال المنهي عنه في بيع الحاضر للبادي والتجسُّس والسُّوم ليس بيعاً فكيف يُعدُّ من البيوع المنهي عنها ويُجاب بأنه لما تعلَّقت هذه الأمور بالبيع أطلق عليها ذلك شوِّبريُّ اهـ بجريمي عبارة ع ش قوله: م كبيع حاضر إلخ في تسمية ما ذكرَ بيعاً تجوزُ فإنَّ المنهي عنه الإِرشاد لا البيع لكنه سَمَاهُ بيعاً لكونه سبباً له فهو مجاز بإطلاق اسم المُسبَّب على السَّبب اهـ. قوله: (ذكرهما للغالب) يُفيد ما سيذكره بقوله ويظهر إلخ. قوله: (وهو) أي الريف. قوله: (وخصب) بكسر الخاء عبارة المضباح الخصب وزان جنل التماء والبركة وهو خلاف الجذب انتهت اهـ ع ش. قوله: (ما عدا ذلك) أي المذكور من المُدن والقَرى والريف اهـ ع ش. قوله: (ويظهر إلخ) وقد يُفيد ذلك مفهوم قول الشارح م ر قال بعضهم وقد يكون إلخ لكن كتب شيخنا العلامة الشوِّبريُّ بهامش حَجَّ المُعْتَمَد عند شيخنا م ر عدم الحُرْمَةِ لأنَّ الثُّقُوسَ لها تُشَوِّفُ لما يقدَّم به بخلاف الحاضر اهـ ع ش. قوله: (من يقوِّضه) الأولى شَخْصٌ أن يقوِّضه.

قوله: (بل لِحَشِيَةِ تَقْوِيَتِهَا) فإن قلت حشية التقويت لازِمَةٌ له غاية الأمر أنها لازِمٌ أعم لحصولها مع غيره أيضاً قلت لو سلم لم يضُرَّ لأنَّ المراد باللازم المُقتضي للفَسَاد اللازم المساوي كما أفاده كلام الجلال المحلِّي في شرح جمع الجوامع وبيَّنا في الآيات البيِّنات أنه الذي دلَّ عليه كلام الأصوليين بما لا مزيد عليه خلافاً لمن توهَّم خلافه وكذا يقال فيما يأتي كاحتمال الغبن في تلقِّي الرُكبان فإنه لازِمٌ له لكنه لازِمٌ أعم إلى آخر ما تقدَّم.

له لبيعه له تدريجاً بأعلى حرم أيضاً للعلّة الآتية (بمّناع نعم الحاجة إليه) مطعوماً أو غيره (لبيعه بسعر يومه) يظهر أنه تصويرٌ فلو قديم لبيعه بسعر ثلاثة أيام مثلاً فقال له أثركه لأبيعه لك بسعر أربعة أيام مثلاً حرم عليه ذلك للمعنى الآتي فيه ويحتمل التقييد بما دلّ عليه ظاهر كلامهم أن يُريد بيعه بسعر الوقت الحاضر فيسأله تأخيرُه عنه ويؤجّه بأنه لا يتحقّق التضييق إلا حينئذٍ لأنّ النفوس إنّما تتشوّف للشئ في أوّل أمره فلو أراد مالكه تأخير زمن فسأله آخر أن يؤخّره عنه لم يحرم (فيقول بلدي) هو مثال أيضاً ولو تعدّد القائلون معاً أو مُرتّباً أثموا كلّهم كما هو ظاهر (أثركه عندي) مثال أيضاً (لأبيعه) أو لبيعه فلاّ معي أو بنظري فيما يظهر ويحتمل خلافه (على التدريج) أي شيئاً فشيئاً (بأعلى) للخبر الصحيح «لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله

فول (سني): (نعم الحاجة) أي تكثر وقد يشمل التقدّ خلافاً لقول حَجّ أن التقدّ ممّا لا نعم الحاجة إليه انتهى حلبي ويتبعني أن يلحق بذلك الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلّة المذكورة فيها وأن مثل البيع الإجارة فلو أراد شخص أن يؤجّر محلاً حالاً فأرشدّه شخصٌ إلى تأخير الإجارة لو قُبِت كذا كزمن التيل مثلاً حرم ذلك لما فيه من إيداء المستأجر اهـ ع ش . فول (سني): (نعم الحاجة) أي حاجة أهل البلد مثلاً بأن يكون من شأنه ذلك وإن لم يظهر بينه سعة بالبلد لِقَلَّتْهُ أو عموم وجوده ورخص السعير أو كبر البلد اهـ نهاية قال ع ش قوله: م ر مثلاً تَبّه به على أن البلد ليس بقيد وأن جميع أهل البلد ليس بقيد أيضاً وسواء احتاجوه لأنفسهم أو دوابهم حالاً أو مآلاً ثم لا فرق في ذلك بين كَوْن الطائفة المحتاجة إليه من المسلمين أو غيرهم اهـ . فول: (ويحتمل التقييد إلخ) والأقرب الأول لظهور العلّة فيه اهـ ع ش . فول: (بما دلّ عليه إلخ) أي لما دلّ إلخ . فول: (أن يريد إلخ) يدلّ ممّا دلّ عليه إلخ . فول: (مثال أيضاً) أي أو عندك أو عند زيد اهـ سم . فول: (فيما يظهر إلخ) والتعبير بمعني أو نظري جرى على الغالب حتّى لو قال أثركه لبيعه فلاّ فقط كان الحكم كذلك انتهى ع ش .

فول (سني): (بأعلى) قد يقال قضية العلّة أنّ هذا أيضاً تصويرٌ لأنّ التضييق بتأخير بيعه إلا أن يقال مع الغلوّ اهـ سم عبارة ع ش لم يتعرّض حجّ ولا شيخ الإسلام إلى كونه قيداً معتبراً أم لا والظاهر الأول اهـ . فول: (لا يبيع حاضر) يصحّ عربيّة قراءته بالرفع والجزم لكن قال بعضهم أن الرواية بالجزم ويوافقه الرسم اهـ ع ش . فول: (يرزق) هو بالرفع على الاستثناف ويمنع الكسر فساد المعنى لأنّ التّقدير عليه أن تدعوا برزق الله إلخ ومفهومه إن لم تدعوا لا يرزق وهو غير صحيح لأنّ رزق الله التّاس غير متوقّف على أمر وهذا كلّهُ حيث لم تُعلم الرواية وأما إذا علّمت فتتعيّن ويكون معناها على الجزم إن تدعواهم يرزقهم الله من تلك الجهة وإن منعتموهم جاز أن يرزقهم الله من تلك الجهة وأن يرزقهم من غيرها اهـ ع ش .

فول: (مثال أيضاً) أي أو عندك أو عند زيد .

فول (سني): (بأعلى) قد يقال قضية العلّة أنّ هذا أيضاً تصويرٌ لأنّ التضييق بتأخير بيعه إلا أن يقال مع الغلوّ .

بعضهم من بعض» وَوَقَعَ لِشَارِحٍ أَنَّهُ زَادَ فِيهِ فِي غَفْلَتِهِمْ وَنَسَبَهُ لِمُسْلِمٍ وَهُوَ غَلَطٌ إِذْ لَا وُجُودَ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ فِي مُسْلِمٍ بَلْ وَلَا فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ كَمَا قَضَى بِهِ سِرٌّ مَا بَأْيَدِي النَّاسِ مِنْهَا وَأَفَادَ آخِرُهُ أَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِهِ وَهُوَ خَاصٌّ بِالْقَائِلِ لِلْمَالِكِ ذَلِكَ وَلَا يُقَالُ هُوَ بِإِجَابَتِهِ مُعَيَّنٌ لَهُ عَلَى مَعْصِيَةٍ لِأَنَّ شَرْطَهُ أَنْ لَا تَوْجَدَ الْمَعْصِيَةُ إِلَّا مِنْهُمَا كُلِّبِ شَافِعِي الشُّطْرُنَجِ مَعَ مَنْ يُحَرِّمُهُ وَمُبَايَعَةٍ مَنْ لَا تَلَزُمُهُ الْجُمُعَةُ مَعَ مَنْ تَلَزُمُهُ بَعْدَ نِدَائِهَا وَهُنَا الْمَعْصِيَةُ تُمَثَّلُ قَبْلَ أَنْ يُجِيبَهُ الْمَالِكُ وَمَنْ صَوَّرَ مَا فِي الْمَثَنِ بِأَنْ يُجِيبَهُ لِذَلِكَ فَإِنَّمَا أَرَادَ التَّصْوِيرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ أَيْ بِاعْتِبَارِ مَا مِنْ شَأْنِهِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ بَيِّعُهُ سَعَةً فِي الْبَلَدِ بِخِلَافِ مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَّا نَادِرًا وَمَا لَوْ قَصَدَ الْمَالِكُ بَيْعَهُ بِنَفْسِهِ تَدْرِيجًا فَسَأَلَهُ آخِرُ أَنْ يُفَوِّضَ لَهُ ذَلِكَ أَوْ سَأَلَهُ الْمَالِكُ أَوْ سَأَلَ هُوَ الْمَالِكُ أَنْ يَبِيعَ لَهُ بِسَعْرِ يَوْمِهِ أَوْ اسْتَشَارَهُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ الْأَصْلَحُ لَهُ لَوْ جُوبِهِ عَلَيْهِ

☐ قَوْلُهُ: (وَوَقَعَ لِشَارِحٍ الْخ) أَقْرَاهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَقَالَ ابْنُ شُهْبَةَ زَادَ مُسْلِمٌ «دَعَا النَّاسَ فِي غَفْلَتِهِمْ» الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَفَادَ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ أَمَكَنَّ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِحَدِيثٍ إِلَى وَبَحَثَ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَاخْتَارَ إِلَى وَبَحَثَ. ☐ قَوْلُهُ: (آخِرُهُ) أَيْ دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ التَّحْرِيمُ أَهْ كُرْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (لِلْمَالِكِ) أَيْ أَوْ نَائِيهِ. ☐ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيْ أَثَرُكَ الْخ أَهْ كُرْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُقَالُ هُوَ) أَيْ الْمَالِكُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيِةُ فَإِنْ قِيلَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ تَمَكِينُ الْمُحْرِمِ مِنَ الْوَطْءِ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ فَيُبَيِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِثْلَهُ أَجِيبَ بِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي الْإِزْشَادِ إِلَى التَّأْخِيرِ فَقَطْ وَقَدْ انْقَضَتْ لَا الْإِزْشَادُ مَعَ الْبَيْعِ الَّذِي هُوَ الْإِجَابُ الصَّادِرُ مِنْهُ وَأَمَّا الْبَيْعُ فَلَا تَضْيِيقَ فِيهِ لَا سِيَّما إِذَا صَمَّمَ الْمَالِكُ عَلَى مَا أَشَارَ بِهِ حَتَّى لَوْ لَمْ يُبَاشِرْهُ الْمُشِيرُ إِلَيْهِ بِأَشْرِهِ غَيْرُهُ بِخِلَافِ تَمَكِينِ الْمَرْأَةِ الْحَلَالِ الْمُحْرِمِ مِنَ الْوَطْءِ فَإِنَّ الْمَعْصِيَةَ بِنَفْسِ الْوَطْءِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْخ) عِلَّةٌ لَا يُقَالُ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (شَرْطُهُ) أَيْ الْإِعَانَةُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (مَنْ لَا تَلَزُمُهُ الْجُمُعَةُ) أَيْ كَالْمُسَافِرِ وَالْمَغْذُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيقِ) خَبَرٌ إِنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِهِ أَه سَم. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا نَادِرًا) أَيْ وَبِالْأَوَّلَى إِذَا لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ أَصْلًا وَانْظُرْ مَا مَعْنَى التَّدْرَةِ هَلْ هُوَ بِاعْتِبَارِ أَفْرَادِ النَّاسِ أَوْ بِاعْتِبَارِ الْأَوْقَاتِ كَانَ تَعَمُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ طَائِفَةٌ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ وَأَكْثَرُ أَهْلِهَا فِي غُنْيَةٍ عَنْهُ كَانَ مِمَّا تَعَمُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَه ش. ☐ قَوْلُهُ: (بِسَعْرِ يَوْمِهِ) أَيْ وَلَوْ عَلَى التَّدْرِيجِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ اسْتَشَارَهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ اسْتَشَارَهُ الْبُدُويُّ فِيمَا فِيهِ حَظُّهُ فَقِي وَجُوبُ إِزْشَادِهِ إِلَى الْإِدْخَارِ أَوْ الْبَيْعِ وَجْهَانِ أَوْ جَهَهُمَا يَجِبُ إِزْشَادُهُ أَه وَهِيَ أَحْسَنُ مِمَّا سَلَكَه الشَّارِحُ مِنْ عَطْفِهِ عَلَى الْمُخْتَرَزَاتِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَوْ جُوبِهِ)

☐ قَوْلُهُ: (مَنْ لَا تَلَزُمُهُ الْجُمُعَةُ) أَيْ كَالْمُسَافِرِ وَالْمَغْذُورِ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ تَبَايَعَ شَافِعِي وَمَالِكِي بِالْمُعَاطَةِ أَيْمَ الْمَالِكِي لِإِعَانَتِهِ الشَّافِعِي عَلَى الْمَعْصِيَةِ لِأَنَّ الْمُعَاطَةَ عِنْدَ الشَّافِعِي عَقْدٌ فَاسِدٌ فَهُوَ حَرَامٌ لَكِنْ نُقِلَ عَنِ الْمَالِكِيَةِ عَدَمُ أَيْمِ الْمَالِكِي فَلْيُرَاجَعْ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيقِ) خَبَرٌ إِنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَوْ جُوبِهِ عَلَيْهِ) هَلَا قَالَ لَوْ جُوبُهَا أَيْ الْإِشَارَةُ بِالْأَصْلَحِ عَلَيْهِ وَأَمَّا إِرَادَةُ الْوُجُوبِ الْأَصْلَحِ عَلَيْهِ

على الأوجه ولو قَدَّمَ مَنْ يُريدُ الشَّراءَ ففَتَعَرَّضَ لَهُ مَنْ يَشْتَرِي لَهُ رَحِيصًا فِي إِثْمِهِ تَرَدُّدٌ وَاخْتَارَ
الْبُخَارِيُّ الْإِثْمَ لِحَدِيثٍ فِيهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْجَزْمَ بِهِ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ ابْنُ يُونُسَ وَلَهُ
وَجْهٌ كَالْبَيْعِ وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ بَأَنَّ الشَّراءَ غَالِبًا بِالنَّقْدِ وَهُوَ لَا تَعْمُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ وَمَالَ إِلَيْهِ جُمُعٌ
مُتَأَخِّرُونَ وَيُمْكِنُ الْجُمُعُ بِحَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى شِرَاءٍ بِمَتَاعٍ تَعْمُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ وَالثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ
وَلَا بُدَّ هُنَا فِي جَمِيعِ الْمَنَاهِي عَلَى مَا يَأْتِي يَكُونُ عَالِمًا بِالنَّهْيِ أَوْ مُقَصِّرًا فِي تَعْلِيمِهِ كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ يَجِبُ عَلَى مَنْ بَاشَرَ أَمْرًا أَنْ يَتَعَلَّمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِمَّا يَغْلِبُ وَقُوْعُهُ.
(وَتَلَقَّى الرُّكْبَانِ) جُمُعٌ رَاكِبٌ وَهُوَ لِلْأَغْلَبِ وَالثَّرَادُ مُطْلَقٌ الْقَادِمُ وَلَوْ وَاحِدًا مَاشِيًا لِلشَّراءِ مِنْهُمْ
بَأَنْ يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ فَيَصَادِفُهُمْ فَيَشْتَرِي مِنْهُمْ أَوْ (بَأَنْ يَتَلَقَّى طَائِفَةً) وَهِيَ تَشْمَلُ الْوَاحِدَ خِلَافًا لِمَنْ

أَيِ الْإِزْشَادِ مُعْتَمَدٌ أَهْ شِ عِبَارَةٌ سَمَّيْنَاهَا قَوْلًا لِيُجَوِّبَهَا أَيِ الْإِشَارَةِ بِالْأَصْلَحِ عَلَيْهِ وَأَمَّا إِرَادَةُ الْوُجُوبِ
الْأَصْلَحِ عَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِتَأْوِيلِ أَهْ. قَوْلُهُ: (مَنْ يَشْتَرِي لَهُ) شَامِلٌ لِلْبُدْوِيِّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّانِي
حَاضِرٌ يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِي لَهُ رَحِيصًا وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالسُّنْسَارِ أَهْ وَتَغْيِيرُ الشَّارِحِ أَوْفَقٌ لِقَوْلِهِمُ السَّابِقِ إِنَّ
الْبَلَدِيَّ مِثَالًا. قَوْلُهُ: (فَقِي إِثْمُهُ تَرَدُّدُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَرَدُّدٌ فِيهِ فِي الْمَطْلَبِ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ فِي شَرْحِ
الْوَجِيزِ هُوَ حَرَامٌ وَيَنْبَغِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْجَزْمَ بِهِ. قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ الْخ) عِبَارَةُ الثَّانِي وَاخْتَارَ الْبُخَارِيُّ
الْمَنْعَ أَيْ التَّحْرِيمَ كَمَا فَسَّرَهُ بِهِ الرَّازِيُّ وَتَفْسِيرُهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ أَهْ. قَوْلُهُ: (عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ) لَيْسَ بَيَانًا لِمَا أَخَذَ
الْبُخَارِيُّ لِأَنَّهُ مُقَدِّمٌ عَلَى أَبِي دَاوُدَ بَلْ تَأْيِيدٌ وَتَقْوِيَةٌ لِمُسْتَنَدِ اخْتِيَارِهِ مِنَ الْحَدِيثِ. قَوْلُهُ: (وَلَهُ وَجْهٌ كَالْبَيْعِ)
يَعْنِي وَلِلْجَزْمِ الْمَذْكُورِ وَجْهٌ وَهُوَ الْقِيَاسُ عَلَى الْبَيْعِ عِبَارَةُ الثَّانِي وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْجَزْمَ بِالْإِثْمِ كَالْبَيْعِ
وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَيُظْهَرُ تَقْيِيدُهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ بِأَنْ يَكُونَ الْقَمْنُ مِمَّا تَعْمُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَهْ قَالَ ع شِ قَوْلُهُ: م ر
وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ هُوَ مُوَافِقٌ لِمَا اخْتَارَهُ الْبُخَارِيُّ فَلَعَلَّهُ بَحَثَهُ لِعَدَمِ إِطْلَاعِهِ عَلَى مَا قَالَهُ الْبُخَارِيُّ
وَقَوْلُهُ: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَيْ فَإِنْ التَّمَسَّ الْقَادِمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِي لَهُ لَمْ يَحْزَمْ كَمَا لَوْ التَّمَسَّ الْقَادِمُ لِلْبَيْعِ مِنْ
غَيْرِهِ أَنْ يَبِيعَ لَهُ عَلَى التَّذْرِيجِ م ر سَمَّ عَلَى مَنَهِجِ أَهْ. قَوْلُهُ: (وَمَالَ إِلَيْهِ) أَيِ الْفَرْقِ وَعَدَمُ الْإِثْمِ فِي
الشَّراءِ. قَوْلُهُ: (بِحَمَلِ الْأَوَّلِ الْخ) هَلْ يُشْتَرَطُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنْ يُرِيدَ الشَّراءَ بِسِعْرِ يَوْمِهِ فَيَقُولَ لَهُ أَنَا أَشْتَرِي
لَكَ عَلَى التَّذْرِيجِ بِأَرْخَصَ أَهْ سَمَّ أَقُولُ قَضِيَّةَ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالثَّانِي وَالْمُغْنِي اشْتِرَاطُ الرُّخْصِ دُونَ
التَّذْرِيجِ. قَوْلُهُ: (بِحَمَلِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ الْإِثْمُ. قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) وَهُوَ عَدَمُ الْإِثْمِ. قَوْلُهُ: (جُمُعٌ رَاكِبٌ) إِلَى
قَوْلِ الْمُتَنِّ إِذَا عَرَفُوا فِي الثَّانِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ نَظَرًا إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: وَشَمِلَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: وَقِيلَ إِلَى
وَأَنَّهُمْ. قَوْلُهُ: (لِلشَّراءِ مِنْهُمْ) مُتَعَلِّقٌ بِتَلَقَّى الرُّكْبَانِ. قَوْلُهُ: (بَأَنْ يَخْرُجَ الْخ) فِي صِدْقِ التَّلَقِّي لِلشَّراءِ كَمَا
هُوَ مَفْهُومٌ مَا قَبْلَهُ عَلَى ذَلِكَ نَظَرٌ إِلَّا أَنْ يَدَّعَى أَنَّ هَذَا مَعْنَى اضْطِلَاحِيٍّ لِلتَّلَقِّي أَهْ سَمَّ وَقَوْلُهُ: إِنَّ هَذَا أَيْ

فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِتَأْوِيلِ أَهْ. قَوْلُهُ: (بِحَمَلِ الْأَوَّلِ الْخ) هَلْ يُشْتَرَطُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنْ يُرِيدَ الْقَادِمُ الشَّراءَ بِسِعْرِ يَوْمِهِ
فَيَقُولَ لَهُ أَنَا أَشْتَرِي لَكَ عَلَى التَّذْرِيجِ بِأَرْخَصَ. قَوْلُهُ: (بَأَنْ يَخْرُجَ الْخ) فِي صِدْقِ التَّلَقِّي لِلشَّراءِ كَمَا هُوَ
مَفْهُومٌ مَا قَبْلَهُ عَلَى ذَلِكَ نَظَرٌ إِلَّا أَنْ يَدَّعَى أَنَّ هَذَا مَعْنَى اضْطِلَاحِيٍّ لِلتَّلَقِّي.

عَقَلَ عَنْهُ فَأُورِدَهُ عَلَيْهِ نَظْرًا لِمَا يُخَصِّصُهُ لِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ لَهَا عَلَى بَعْضِ مَا صَدَقَاتُهَا وَهُوَ قَوْلُهُ (يَحْمِلُونَ مَتَاعًا) وَإِنْ نَذَرْتَ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ (إِلَى الْبَلَدِ) يَعْنِي إِلَى الْمَحَلِّ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ الْمُتَلَقِّي أَوْ إِلَى غَيْرِهِ وَشَمِلَ ذَلِكَ كُلُّهُ تَعْبِيرٌ غَيْرُهُ بِالشُّرَاءِ مِنَ الْجَالِبِ بَلْ يَشْمَلُ شُرَاءَ بَعْضِ الْجَالِبِينَ مِنْ بَعْضٍ (فِي شُرَيْهِ مِنْهُمْ) بِغَيْرِ طَلَبِهِمْ.....

التَّلَقِّي لِلشُّرَاءِ مِنْهُمْ مَعْنَى اضْطِلَاحِيٍّ أَيْ لَا شَرْعِيٍّ لِلتَّلَقِّي أَيْ تَلَقِّي الرَّكْبَانِ. هـ. قَوْلُهُ: (نَظْرًا لِمَا لَا يُخَصِّصُهَا إِلَيْهِ) أَيْ قَفِيهِ شَبَّهَ اسْتِخْدَامَ حَيْثُ أَرَادَ بِلَفْظِ الطَّائِفَةِ مَعْنَى هُوَ الْمَعْنَى الشَّامِلُ لِلْوَاحِدِ ثُمَّ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَيْهَا بِالْمَعْنَى الْأَخْصَ الْغَيْرِ الشَّامِلِ لِلْوَاحِدِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ الشُّهَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ قَوْلُهُ: (نَظْرًا لِمَا لَا يُخَصِّصُهَا إِلَيْهِ) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَإِنْ جَمَعَ ضَمِيرَ الطَّائِفَةِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهَا الْجَمَاعَةَ فَيَكُونُ سَاكِتًا عَنْ حُكْمِ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَلَا مَعْنَى لِلتَّخْصِصِ إِلَّا هَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. رَشِيدِيَّ عِبَارَةَ الْكُرْدِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (نَظْرًا لِمَا يُخَصِّصُهَا) أَيْ أُورِدَ الْوَاحِدَ نَظْرًا إِلَى تَقْيِيدِ الطَّائِفَةِ بِيَحْمِلُونَ مُتَوَهِّمًا أَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْجَمْعِ مَعَ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِهِ لَا يُخَصِّصُهَا بِالْجَمْعِ (لِأَنَّهُ إِلَيْهِ) وَضَمِيرٌ وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى (مَا) اهـ. وَقَضِيَّةُ هَذِهِ وَمَا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِيِّ أَنَّ فِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّرْحِ: (لِمَا يُخَصِّصُهَا) بِدُونِ لَفْظَةِ (لَا). هـ. قَوْلُهُ: (يَحْمِلُونَ) عَلَامَةُ الْجَمْعِ فِيهِ وَفِيمَا بَعْدَهُ يُصْرِّحُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ طَائِفَةِ الْجَمْعِ لَا الْوَاحِدَ وَقَدْ يُقَالُ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى بَعْضِ مَذَلُولِ الطَّائِفَةِ هَذَا وَوَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا يَقَعُ كَثِيرًا أَنَّ بَعْضَ الْعُرَبِ يَقْدُمُ إِلَى مِصْرَ وَيُرِيدُ شِرَاءَ شَيْءٍ مِنَ الْعِلَّةِ فَيَمْنَعُهُمْ حُكَامُ مِصْرَ مِنَ الدُّخُولِ وَالشُّرَاءِ خَوْفًا مِنَ التَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ وَازْدِيَادِ الْأَسْعَارِ فَهَلْ يَجُوزُ الْخُرُوجُ إِلَيْهِمْ وَالْبَيْعُ وَهَلْ يَجُوزُ لَهُمْ أَيْضًا الشُّرَاءُ مِنَ الْمَارِّينَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ قُدُومِهِمْ إِلَى مِصْرَ؟ لَأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ سِغَرَ مِصْرَ فَتَنْتَفِي الْعِلَّةُ فِيهِمْ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ الظَّاهِرَ الْجَوَازُ فِيهِمَا لَا يُنْفَاءُ الْعِلَّةُ فِيهِمْ؛ إِذَ الْغَالِبُ عَلَى مَنْ يَقْدُمُ أَنَّهُ يَعْرِفُ سِغَرَ الْبَلَدِ، وَأَنَّ الْعَرَبَ إِذَا أَرَادُوا الشُّرَاءَ يَأْخُذُونَ بِأَكْثَرِ مِنْ سِغَرِهِ فِي الْبَلَدِ لِاحْتِيَاجِهِمْ إِلَيْهِ، نَعَمْ إِنْ مَنَعَ الْحَاكِمُ مِنَ الْبَيْعِ عَلَيْهِمْ حَرَمَ لِمُخَالَفَةِ الْحَاكِمِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ التَّلَقِّي الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ اهـ ع. ش. وَقَوْلُهُ: (لَا يَعْرِفُونَ إِلَيْهِ) صَوَابُهُ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِهِ بَعْدَ إِسْقَاطِ لَفْظَةِ (لَا) وَقَوْلُهُ: (إِذَ الْغَالِبُ عَلَى مَنْ يَقْدُمُهُ إِلَيْهِ) قَابِلٌ لِلْمَنْعِ وَقَوْلُهُ: (حَرَمَ إِلَيْهِ) فِيهِ وَفَقَةٌ إِلَّا أَنَّ يُرِيدُ ظَاهِرَ الْخَوْفِ شَيْءَ الْعَصَا فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ ذَكَرَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِحْتِكَارِ الْآتِيَةِ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُنَى وَيَحْرُمُ التَّثْرِيقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْوَلَدِ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِيمَا قُلْتُ وَكَذَا قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْهِ) فِيهِ وَفَقَةٌ بَلِ الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ فِي كَلَامِهِ مِنَ الْأَوَّلِ مِنَ قِسْمِي التَّلَقِّي الْمَارِّينَ فِي تَصْوِيرِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (بَلْ يَشْمَلُ شِرَاءَ بَعْضِ الْجَالِبِينَ إِلَيْهِ) أَقُولُ: وَلَوْ قِيلَ: بِعَدَمِ الْحُزْمَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا سَيِّمًا إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي أَوْ الْبَائِعُ مُحْتَاجًا إِلَى ذَلِكَ اهـ ع. ش.

هـ. قَوْلُهُ: (نَظْرًا لِمَا لَا يُخَصِّصُهَا إِلَيْهِ) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَإِنْ جَمَعَ ضَمِيرَ الطَّائِفَةِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهَا الْجَمَاعَةَ فَيَكُونُ سَاكِتًا عَنْ حُكْمِ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَلَا مَعْنَى لِلتَّخْصِصِ إِلَّا هَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ إِلَى غَيْرِهِ) مِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَلَوْ كَانُوا غَيْرَ قَاصِدِينَ مَكَانَ التَّلَقِّي فَلَا وَفَقَ بِظَاهِرِ الْخَبَرِ الْحُزْمَةُ هُنَا أَيْضًا إِلَيْهِ. اهـ. وَهَلْ يُعْتَبَرُ حِينَئِذٍ سِغَرُ الْمَكَانِ الَّذِي قَصَدُوهُ دُونَ مَكَانِ التَّلَقِّي حَتَّى لَوْ عَرَفُوا

(قَبْلُ قُدُومِهِمْ) أَي لِمَا يَمْتَنِعُ الْقَصْرُ فِيهِ (وَمَعْرِفَتُهُمْ بِالسَّعْرِ) لِلتَّنْهِيِ الصَّحِيحِ عَنْ تَلْقِيهِمُ لِلْبَيْعِ مَعَ إِثْبَاتِ الْخِيَارِ لَهُمْ إِذَا أَتَوْا السُّوقَ وَالْمَعْنَى فِيهِ احْتِمَالُ غَيْبِهِمْ سِوَاءِ أَحَبَرَ كَاذِبًا أَمْ لَمْ يُخْبَرَ عَلَى الْأَصَحِّ وَقِيلَ خَشْيَةٌ حُبْسِ الْمُشْتَرِي لِمَا يَشْتَرِيهِ مِنْهُمْ فَيُضَيِّقُ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ وَأَفْهَمَ الْمُتَنُّ مَعَ مَا ذَكَرْتَهُ أَنَّهُ لَا إِثْمَ وَلَا خِيَارَ بِتَلْقِيهِمْ فِي الْبَلَدِ قَبْلَ الدُّخُولِ لِلْسُّوقِ وَإِنْ غَبَنَهُمُ وَالثَّانِي صَرَّحُوا بِهِ وَقِيَاسُهُ الْأَوَّلُ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُمْ الْمُقْصُونَ حِينَئِذٍ وَاخْتِيَارُ جَمْعٍ.....

❦ قَوْلُ (سَيِّئُ): (قَبْلُ قُدُومِهِمْ) صَادِقٌ بِمَا إِذَا لَمْ يُرِيدُوا دُخُولَ الْبَلَدِ بَلِ اجْتَازَا بِهَا فَيَحْرُمُ الشِّرَاءُ مِنْهُمْ فِي حَالِ جَوَازِهِمْ وَهُوَ أَحَدُ احْتِمَالَيْنِ اعْتَمَدَهُمْ رَقَالَ وَكَذَا يَحْرُمُ عَلَى مَنْ قَصَدَ بَلَدًا بِبِضَاعَةٍ فَلَقِيَ فِي طَرِيقِهِ إِلَيْهَا رَكْبًا قَاصِدِينَ الْبَلَدَ الَّذِي خَرَجَ مِنْهَا لِلْبَيْعِ فِيهَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُمْ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ شِمْ وَأَقُولُ الْحُزْمَةُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا يُقِيدُهَا قَوْلُ الشَّارِحِ الْمَارُّ وَمِثْلُهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى بِأَنْ يَخْرُجَ الْخُ مَعَ قَوْلِهِ يَغْنِي إِلَى الْمَحَلِّ الْخُ.

❦ قَوْلُ (سَيِّئُ): (وَمَعْرِفَتُهُمْ بِالسَّعْرِ) الْمُرَادُ بِالسَّعْرِ السَّعْرُ الْغَالِبُ فِي الْمَحَلِّ الْمَقْصُودِ لِلْمُسَافِرِينَ وَإِنْ اخْتَلَفَ السَّعْرُ فِي أَسْوَاقِ الْبَلَدِ الْمَقْصُودَةِ أَهْلُ شِمْ. ❦ قَوْلُهُ: (لِلتَّنْهِيِ الصَّحِيحِ الْخُ) فَيُعْصَى بِالشِّرَاءِ وَيَصْحَحُ نِيَاةً وَمُعْنَى قَالَ ع شِمْ قَوْلُهُ: فَيُعْصَى بِالشِّرَاءِ أَفْهَمَ أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يُجِبُوهُ لِلْبَيْعِ لَا يُعْصَى وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهْلُ. ❦ قَوْلُهُ: (إِذَا أَتَوْا السُّوقَ) كَذَا فِي أَصْلِهِ ~~وَلَمْ يَكُنْ~~ أَتَوْا بَلَا أَلْفٍ فَلْيُتَأَمَّلْ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ التَّاسِيخِ أَهْلُ سَيِّدٌ عُمَرُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْمَعْنَى فِيهِ الْخُ) التَّغْلِيلُ بِهِ يَقْتَضِي حُزْمَةَ الشِّرَاءِ وَإِنْ كَانَ بِسَعْرِ الْبَلَدِ لَكِنْ سَيَّاتِي أَنْ الرَّاجِعِ خِلَافَهُ أَهْلُ ع شِمْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ جَمْعٌ فِي الْمُعْنَى إِلَّا مَسْأَلَةَ الْإِثْمِ. ❦ قَوْلُهُ: (قَبْلُ الدُّخُولِ فِي السُّوقِ) لَكِنْ بَعْدَ تَمَكُّنِهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ أَهْلُ ع شِمْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) وَهُوَ عَدَمُ الْخِيَارِ.

❦ وَقَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) وَهُوَ عَدَمُ الْإِثْمِ سَيِّدٌ عُمَرُ ع شِمْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَقِيَاسُهُ الْأَوَّلُ) جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُوجِّهُ الْخُ) قَدْ يَكُونُ التَّلَقِّيُّ قَبْلَ التَّمَكُّنِ عَادَةً مِنْ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ بِحَيْثُ لَا يُعَدُّونَ مُقْصَرِينَ بَوَاجِهِ فَالْوَجْهَ التَّفْصِيلُ أَهْلُ سَمَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُوجِّهُ) أَي الْقِيَاسُ أَهْلُ كُرْدِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُمُ الْمُقْصَرُونَ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى مِنْهُمْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ حَرَمٌ وَتَبَّتْ الْخِيَارُ وَبِذَلِكَ صَرَّحَ الْوَالِدُ الشَّارِحُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوضِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى قَبْلُ قُدُومِهِمْ لَكِنْ نَقَلَ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنْ م ر أَنَّهُ قَرَّرَ فِي هَذِهِ مَرَّاتٍ الْحُزْمَةَ وَعَدَمَ الْخِيَارِ أَهْلُ وَالْأَقْرَبُ ثَبُوتُ الْخِيَارِ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِمْ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَى مِنْهُمْ قَبْلُ

سَعْرِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي انْتَفَتِ الْحُزْمَةُ أَوْ يُعْتَبَرُ أَنْ فِيهِ نَظَرًا وَمِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ شِرَاءُ أَهْلِ بَذَرٍ مَثَلًا مِنَ الْحَاجِّ عِنْدَ مُرُورِهِ عَلَيْهِمْ وَقَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ الْآتِي سَعْرِ الْبَلَدِ الَّذِي قَصَدُوهُ هُوَ الْأَوَّلُ. ❦ قَوْلُهُ: (بِتَلْقِيهِمْ فِي الْبَلَدِ قَبْلَ الدُّخُولِ لِلْسُّوقِ) إِنْ كَانَ ذَلِكَ مَفْرُوضًا فِيمَا إِذَا عَرَفُوا السَّعْرَ فَأَفْهَمَ الْمُتَنُّ حِينَئِذٍ وَاضِحٌ وَإِنْ كَانَ مَفْرُوضًا فِي أَعَمٍّ مِنْ ذَلِكَ فَفِي إِفْهَامِهِ مَا ذَكَرَ نَظَرَ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْرِفُوا صِدَقَ قَوْلُهُ قَبْلُ قُدُومِهِمْ وَمَعْرِفَتُهُمْ بِالسَّعْرِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَقِيَاسُهُ الْأَوَّلُ) جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَوْلُهُ: وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُمُ الْمُقْصَرُونَ قَدْ يَكُونُ التَّلَقِّيُّ قَبْلَ التَّمَكُّنِ عَادَةً مِنْ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ بِحَيْثُ لَا يُعَدُّونَ مُقْصَرِينَ بَوَاجِهِ فَالْوَجْهَ التَّفْصِيلُ.

منهم ابنُ المُنْذِرِ الحُرْمَةُ فِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ اعْتَمَدَ ذَلِكَ بَعْضُ الشُّرَاحِ وَلَا فِيمَا إِذَا عَرَفُوا سِعَرَ الْبَلَدِ
الَّذِي قَصَدُوهُ وَلَوْ بِخَبَرِهِ إِنْ صَدَّقُوهُ فِيهِ فَاشْتَرَى مِنْهُمْ بِهِ أَوْ بِذَوْنِهِ وَلَوْ قَبْلَ قُدُومِهِمْ لَا تَنْفَاءَ الْغَبْنِ
وَلَا فِيمَا إِذَا اشْتَرَى مِنْهُمْ بِطَلَبِهِمْ وَإِنْ غَبَنَتْهُمْ وَفِيمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفُوا السَّعَرَ وَلَكِنْ اشْتَرَاهُ بِهِ أَوْ
بِأَكْثَرِ. قَالَ جَمْعٌ: يَحْرُمُ وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَثْنُ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ احْتِمَالَ الْغَبْنِ حَاصِلٌ هُنَا وَهُوَ
مُلْحَظُ الْحُرْمَةِ بِخِلَافِ الْخِيَارِ فَإِنَّ مُلْحَظَهُ وَجُودَ الْغَبْنِ بِالْفِعْلِ وَلَمْ يُوجَدْ وَقَالَ آخَرُونَ لَا حُرْمَةَ
إِذَا لَا ضَرَرَ وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ فَهُوَ الْأَوْجَهُ (وَلَهُمُ الْخِيَارُ) فَوَرَّاءُ (إِذَا عَرَفُوا الْغَبْنَ)
وَبُتِيَ ذَلِكَ وَإِنْ عَادَ الثَّمْنُ إِلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ لِلْخَبَرِ مَعَ عُذْرِهِمْ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ سَأَلُوهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُمْ
فَلَا إِثْمَ وَلَا خِيَارَ كَمَا مَرَّ وَإِنْ جَهِلُوا السَّعَرَ لَتَقْصِيرِهِمْ وَلَمْ يَنْظُرْ لِعَوْدِ الثَّمَنِ لِيُخْبِرَهُ لِأَنَّهُ فَوَتْهُمْ
زِيَادَةً فِيهِ قَبْلَ رُخْصِهِ وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ الْخِيَارِ بِاسْتِمْرَارِ اللَّبَنِ عَلَى مَا أُشْعِرَتْ بِهِ التَّصْرِيَةُ وَبَعْدَ
زَوَالِ الْعَيْبِ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمَثْنِ أَنَّ ثُبُوتَهُ لَهُمْ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَصُولِهِمُ الْبَلَدَ.....

دُخُولِ الْبَلَدِ اهـ ع ش. □ فَوَدُ: (مِنْهُمْ ابْنُ الْمُنْذِرِ) يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى مَا قَبْلَ تَمَكُّنِهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ فَلَا
يُنَافِي مَا قَبْلَهُ اهـ نِهَآيَةُ. □ فَوَدُ: (وَلَا فِيمَا الْخُ) عَطْفٌ عَلَى بَتْلَقِيهِمْ أَيْ وَلَا إِثْمَ وَلَا خِيَارَ فِيمَا الْخُ اهـ
كُرْدِي. □ فَوَدُ: (وَفِيمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفُوا الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي قَالَ جَمْعُ الْخُ. □ فَوَدُ: (فَهُوَ الْأَوْجَهُ) وَفَاقًا
لِلنَّهَآيَةِ. □ فَوَدُ: (فَوَرَّاءُ) كَذَا فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى.

□ فَوَدُ (سُي): (إِذَا عَرَفُوا الْغَبْنَ) أَيْ وَلَوْ قَبْلَ قُدُومِهِمْ نِهَآيَةُ وَمُعْنَى. □ فَوَدُ: (وَبُتِيَ ذَلِكَ) أَيْ الْخِيَارُ وَكَانَ
الْأَوَّلَى يَبْتُتُ بِصِيغَةِ الْمُضَارِعِ. □ فَوَدُ: (إِلَى مَا أَخْبَرَ الْخُ) أَيْ الْمُتَلَقَّى. □ فَوَدُ: (وَأَنْ عَادَ الثَّمْنُ الْخُ) خِلَافًا
لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ لَمْ يَعْرِفُوا الْغَبْنَ حَتَّى رُخِّصَ السَّعَرُ وَعَادَ إِلَى مَا بَاعُوا بِهِ فَفِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ
وَجِهَانِ فِي الْبَحْرِ أَوْجَهُمَا عَدَمُهُ كَمَا فِي زَوَالِ عَيْبِ الْمَبِيعِ وَإِنْ قِيلَ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ:
عَدَمُهُ أَيْ عَدَمُ ثُبُوتِهِ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ قِيلَ الْخُ مِمَّنْ قَالَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ اهـ. □ فَوَدُ: (لِلْخَبَرِ) يَعْنِي قَوْلَهُ لِلنَّهْيِ
الصَّحِيحِ الْخُ. □ فَوَدُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ لِعُدْرِهِمْ. □ فَوَدُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَلَا فِيمَا إِذَا اشْتَرَى مِنْهُمْ
بَطَلَبِهِمْ الْخُ. □ فَوَدُ: (لِأَنَّهُ فَوَتْهُمْ الْخُ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَقْتَضِي الْخِيَارَ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِمْ مِنْ اسْتِدْرَاكِ تِلْكَ
الزِّيَادَةِ بَعْدَ وَجُودِ الرُّخْصِ وَقَدْ يُجَابُ بِتَمَكُّنِهِمْ مِنْهُ بِانْتِظَارِ اِرْتِفَاعِ السَّعْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ
شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ الْخِيَارِ اهـ س م. □ فَوَدُ: (وَبَعْدَ زَوَالِ الْعَيْبِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِاسْتِمْرَارِ
اللَّبَنِ. □ فَوَدُ: (وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمَثْنِ الْخُ) اعْتَمَدَهُ النَّهَآيَةُ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدُ: (أَنْ ثُبُوتَهُ لَهُمْ) أَيْ ثُبُوتِ الْخِيَارِ
لِلرُّكْبَانِ.

□ فَوَدُ: (مِنْهُمْ ابْنُ الْمُنْذِرِ) يُمَكِّنُ حَمْلُ مَا اخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَلَى مَا قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ مَعْرِفَةِ السَّعْرِ م ر.
□ فَوَدُ: (لِأَنَّهُ فَوَتْهُمْ زِيَادَةَ الْخُ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَقْتَضِي الْخِيَارَ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِمْ مِنْ اسْتِدْرَاكِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ بَعْدَ
وُجُودِ الرُّخْصِ وَقَدْ يُجَابُ بِتَمَكُّنِهِمْ مِنْهُ بِانْتِظَارِ اِرْتِفَاعِ السَّعْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ
الرَّمْلِيُّ عَدَمَ الْخِيَارِ.

وَصَنِيعُ أَصْلِهِ وَالرَّوْضَةُ أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ وَلَوْ تَلَقَّاهُمْ لِلْبَيْعِ عَلَيْهِمْ جَازَ عَلَى مَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَمَحَلُّهُ إِنْ بَاعَهُمْ بِسِعْرِ الْبَلَدِ وَقَدْ عَرَفُوهُ وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ أَنَّهُ كَالشِّرَاءِ مِنْهُمْ. (وَالسُّؤْمُ عَلَى سُؤْمٍ غَيْرِهِ) وَلَوْ ذِمَّتِيَا لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيذَاءِ بَأَنْ يَقُولَ لِمَنْ أَخَذَ شَيْئًا لِيَشْتَرِيَهُ بِكَذَا رُدَّهُ حَتَّى أَبْيَعَكَ خَيْرًا مِنْهُ بِهَذَا الثَّمَنِ أَوْ بِأَقْلَ مِنْهُ أَوْ مِثْلَهُ بِأَقْلَ أَوْ يَقُولَ لِمَالِكِهِ اسْتَرِدَّهُ لِأَشْتَرِيَهُ مِنْكَ بِأَكْثَرَ أَوْ يَعْزِضُ عَلَى مُرِيدِ الشِّرَاءِ.....

قوله: (وَصَنِيعُ أَصْلِهِ الْخُ) يُجَابُ بِأَنَّهُ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ م ر ه س م . قوله: (وَهُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ) حَيْثُ ذَكَرَ فِيهِ فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ اه ع ش . قوله: (جَازَ الْخُ) خِلَافًا لِلْمُغْنَى وَالنَّهْيِ عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ وَتَلَقَّى الرُّكْبَانُ لِلْبَيْعِ مِنْهُمْ كَالْتَلْقَى لِلشِّرَاءِ فِي أَحَدٍ وَجَهَيْنَ رَجَّحَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ نَظَرًا لِلْمُغْنَى وَإِنْ رَجَّحَ الْأَذْرَعِيُّ مُقَابِلَهُ اه زَادَ الثَّانِي وَلَوْ أَدْعَى جَهْلَهُ بِالْخِيَارِ أَوْ كَوْنَهُ عَلَى الْفَوْرِ وَهُوَ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ صُدُقٌ وَعِذَرٌ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ لَوْ تَمَكَّنَ مِنَ الْقُوفِ عَلَى الْغَبَنِ وَاشْتَغَلَ بِغَيْرِهِ فَكَعِلِمِهِ بِالْغَبَنِ فَيَبْطُلُ خِيَارُهُ بِتَأْخِيرِ الْفُسْخِ اه قَالَ ع ش قوله: م ر كَالشِّرَاءِ مِنْهُمْ أَقُولُ لَعَلَّ شَرْطَهُ أَنْ يَبِيعَهُمْ بِأَزِيدَ مِنْ سِعْرِ الْبَلَدِ عَلَى قِيَاسِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي حُزْمَةِ التَّلْقَى لِلشِّرَاءِ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ بِسِعْرِ الْبَلَدِ أَوْ أَزِيدَ فَتَأْمَلُ سَمَ عَلَى مَنْهَجٍ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَوَاضِعَ الَّتِي جَرَتْ عَادَةُ مُلَاقِي الْحُجَّاجِ بِالْزُّوْلِ فِيهَا كَالْعَقَبَةِ مَثَلًا تَعُدُّ بَلَدًا لِلْقَادِمِينَ فَتَحْرُمُ مُجَاوَزَتُهَا وَتَلْقَى الْحُجَّاجَ لِلْبَيْعِ عَلَيْهِمْ أَوْ الشِّرَاءِ مِنْهُمْ قَبْلَ وَصُولِهِمْ لِمَا اغْتِيَدَ الزُّوْلُ فِيهِ وَمَحَلُّ الْحُزْمَةِ فِي ذَلِكَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ حَيْثُ لَمْ يَطْلُبِ الْقَادِمُ الشِّرَاءَ مِنْ أَصْحَابِ الْبِضَاعَةِ اه . قوله: (وَمَحَلُّهُ الْخُ) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ وَمَحَلُّهُ إِنْ بَاعَهُمْ بِسِعْرِ الْبَلَدِ فَأَقْلَ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُوهُ أَوْ بِأَكْثَرَ وَقَدْ عَرَفُوهُ اه بَصْرِيٌّ عِبَارَةٌ سَمَ قَوْلُهُ: وَقَدْ عَرَفُوهُ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي الشِّرَاءِ عَنْ دَلَالَةِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ عَدَمُ اعْتِبَارِ هَذَا الْقَيْدِ فَلْيَتَأْمَلْ اه أَيِ إِذَا الْمَعْرِفَةُ هُنَاكَ شَرْطُ لِحْوَازِ الشِّرَاءِ بِأَزِيدَ فَقَطُّ فَتَكُونُ هُنَا شَرْطًا لِحْوَازِ الْبَيْعِ بِأَزِيدَ فَقَطُّ .

قوله (سَمَ): (وَالسُّؤْمُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ يَبِيعُ حَاضِرِ الْخُ وَسَمَاءُ يَبِيعًا لِكُونِهِ وَسِيلَةً لَهُ اه ع ش وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ . قوله: (وَلَوْ ذِمَّتِيَا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي النَّهْيِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: وَكَذَا بَعْدَهُ إِلَى الْمُثْنِ . قوله: (وَلَوْ ذِمَّتِيَا) مِثْلُهُ الْمُعَاهَدُ وَالْمُؤَمَّنُ وَخَرَجَ بِهِ الْحَزْبِيُّ وَالْمُزْتَدُّ فَلَا يَحْرُمُ وَمِثْلُهُمَا الزَّانِي الْمُخَصَّنُ بَعْدَ ثُبُوتِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَتَارَكَ الصَّلَاةَ بَعْدَ أَمْرِ الْإِمَامِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ بِالْحُزْمَةِ لِأَنَّ لَهَا حَيْثَرًا فِي الْجُمْلَةِ اه ع ش . قوله: (وَلِمَا فِيهِ الْخُ) مِنْ عَطْفِ الْحِكْمَةِ عَلَى الْعِلَّةِ .

قوله: (لِأَشْتَرِيَهُ مِنْكَ بِأَكْثَرَ) مِثْلُهُ كُلُّ مَا يُحْمَلُ عَلَى الْإِسْتِزَادِ كَنَقْدٍ آخَرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ أَقُولُ وَشَمِلَ مَا لَوْ أَشَارَ لَهُ بِمَا يَحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِبُجُودِ الْعِلَّةِ وَكَذَا يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي وَعَلَيْهِ فَلَا إِشَارَةَ هُنَا وَلَوْ مِنَ التَّائِقِ كَاللَّفْظِ قَالَ الْمَحَلِّيُّ وَلَوْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى صَحَّ انْتَهَى وَظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ مَعَ الْحُزْمَةِ وَيُوجِبُهُ بُجُودُ الْعِلَّةِ فِيهِ وَهِيَ الْإِيذَاءُ اه ع ش . قوله: (أَوْ يَعْزِضُ الْخُ) كَانَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمَهُ عَلَى

قوله: (وَصَنِيعُ أَصْلِهِ الْخُ) يُجَابُ بِأَنَّهُ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ م ر . قوله: (وَقَدْ عَرَفُوهُ) قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي

أو غيره بخضرته مثل السلعة بأنقص أو أجود منها بمثل الثمن ويظهر أن محل هذا في عرض عيني ثغني عن المبيع لمشابتها لها في الغرض المطلوبين لأجله (وإنما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) بأن يصرحا بالتوافق على شيء معين وإن نقص عن قيمته بخلاف ما لو انتفى ذلك أو كان يطاف به فتجوز الزيادة فيه لا بقصد إضرار أحد. (والبيع على بيع غيره.....)

قوله أو يقول إلخ وإنما أخره لطول ذليله. ة قوله: (أو غيره) أي غير مرید الشراء. ة قوله: (بمثل الثمن) أي أو بأقل. ة قوله: (ويظهر إلخ) يشمل ما لو علم أن عرض المشتري لا يتعلق بعين مخصوصة وإنما عرضه مطلق التجارة وما يحصل به الربح فيمتنع أن يعرض كل شيء يكون محصلاً لغيره وإن باين العين التي سبق عليها السوم اه سيّد عمر. ة قوله: (إن محل هذا إلخ) أي وأنه لو قامت قرينة ظاهرة على عدم ردّها لا حرمة اه نهاية. ة قوله: (أن محل هذا) أي تحريم العرض اه ع ش أي للأجود. ة قوله: (لها) أي العين المبيعة. ة قوله: (المطلوبين إلخ) صفة جارية على غير من هي له أي العرض الذي طُلبت السلعة المبيعة والعين المعروضة لأجل ذلك العرض ولو عبّر بصيغة الأفراد كان أولى.

ة قوله (سني): (بعد استقرار الثمن) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً بأسواق يصير من أن مرید البيع يدفع متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع إليه ويقول له استقر متاعك على كذا فيأذن له في البيع بذلك القدر هل يحرم على غيره شراؤه بذلك السعر أو بأزيد أم لا؟ فيه نظّر، والجواب عنه: بأن الظاهر الثاني لأنه لم يتحقق قصد الضرر حيث لم يعين المشتري بل لا يتعدى عدم التحريم وإن عيّنه لأن مثل ذلك ليس تصريحاً بالموافقة على البيع لعدم المخاطبة من البائع والواسطة للمشتري اه ع ش. وقوله: (بل لا يتعد إلخ) أقول: قول الشارح كالتهاية والمغني أو كان يطاف إلخ كالصريح فيه. ة قوله: (ما لو انتفى ذلك) أي الاستقراء اه ع ش عبارة المغني فإن لم يصرح له المالك بالإجابة بأن عرض بها أو سكت أو كانت الزيادة قبل استقرار الثمن أو كان إذ ذاك ينادي عليه لطلب الزيادة لم يحرم ذلك اه.

ة قوله: (فتجوز الزيادة إلخ) لكن يكره فيما لو عرض له بالإجابة نهاية ومغني. ة قوله: (فتجوز الزيادة) أي والحال أنه يريد الشراء كما هو ظاهر ولا حرمت الزيادة؛ لأنها من التجش الآتي بل يحرم على من لا يريد الشراء أخذ المتاع الذي يطاف به لمجرد التفرج عليه؛ لأن صاحبه إنما يأذن عادة في تقلبيه لمرید الشراء ويدخل في ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تلف في يد غيره كان طريقاً في الضمان؛ لأنه غاصب بوضع يده عليه فليتنبه له فإنه يقع كثيراً اه ع ش. ة قوله: (لا بقصد إضرار أحد) قضيه أنه لو زاد على نية أخذها لا ليعرض بل لإضرار غيره حرم فليتامل، ومع ذلك لا يحرم على المالك بيع الطالب بتلك الزيادة اه ع ش.

ة قوله (سني): (والبيع على بيع غيره) ومثل البيع غيره من بقية العقود كالإجارة والعارية ومن أنعم عليه بكتاب ليطالع فيه حرم على غيره أن يسأل صاحبه فيه لما فيه من الإيذاء بزماوي وقوله: (أن يسأل

قبل لزومه) لِبَقَاءِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ أَوْ الشَّرْطِ وَكَذَا بَعْدَهُ وَقَدْ أَطْلَعَ عَلَى غَيْبٍ وَاعْتُفِرَ التَّأخِيرُ لِنَحْوِ لَيْلٍ (بَأَنْ يَأْمُرَ الْمُشْتَرِيَ) وَإِنْ كَانَ مَغْبُونًا وَالنَّصِيحَةُ الْوَاجِبَةُ تَحْصُلُ بِالْتَّعْرِيفِ مِنْ غَيْرِ بَيْعٍ (بِالْفَسْخِ لِيَبْيَعَهُ مِثْلَهُ) أَوْ أَجَوَدَ مِنْهُ بِمِثْلِ الثَّمَنِ أَوْ أَقْلَ أَوْ يَعْزُضُهُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ بِفَسْخِ بِلِ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ يَحْرُمُ أَنْ يَطْلُبَ السَّلْعَةَ مِنَ الْمُشْتَرِي بِأَكْثَرِ وَالْبَائِعُ حَاضِرٌ قَبْلَ اللُّزومِ لِأَدَائِهِ إِلَى الْفَسْخِ أَوْ النَّدَمِ (وَالشُّرَاءُ عَلَى الشُّرَاءِ بِأَنْ يَأْمُرَ الْبَائِعُ).....

صاحبه فيه) أي أن يطلبه من صاحبه ليطالع فيه هو أيضا اهـ بجزمي.

☐ قوله (سني): (قبل لزومه) أي أما بعد لزومه فلا معنى له اهـ نهاية قال ع ش قوله: م ر (أما بعد لزومه إلخ) ومثل ذلك الإجارة بعد عقدها فلا حزمة لعدم ثبوت الخيار فيها ولو إجارة ذمة على المعتد وأما العارية فينبغي عدم حزمة طلبها من المعير سواء بعد عقدها أو قبله لأنه ليس ثم ما يحمل على حمله على الرجوع بعد العقد ولا على الامتناع منها قبله إلا مجرد السؤال وقد لا يجيبه إليه نعم لو جرت العادة بأن المستعير الثاني يرد مع العارية شيئا هدية أو كان بينه وبين المالك مودة مثلا تحمله على الرجوع احتل الحزمة اهـ والأقرب ما مر آنفا عن البرماوي من حزمة طلب العارية بعد عقدها مطلقا والله أعلم. ☐ قوله: (بمثل الثمن أو أقل) إن كان نشر غير مرتب فواضح وكذا إن رجع الثاني وهو أو أقل لكل منهما ولا فمشكل مخالف لعبارتهم انتهى سم على حجة أي لاقتضائه أنه إذا قال له: أفسخ لا يبيع مثله بمثل الثمن يحرم ولا وجه له ولا نظر إلى أنه قد يكون له عرض كتخلصه من يمين أو الرقي به لكونه صديقه مثلا لأن مثل هذا ليس مما يترتب على الزيادة في الثمن وعده ومفهومه أنه لو قال بأكثر لا يحرم ولعله غير مراد بل المدار على ما يحمل على الرد اهـ ع ش وقوله: (ولا نظر إلخ) مع عدم إنتاج دليله الآتي له يرد ما مر منه عند قول الشارح: (لأشتره منك بأكثر) وقوله: (هنا) ولعله غير مراد بل المدار إلخ. ☐ قوله: (أو يعرضه عليه إلخ) مثله ما لو أخرج متاعا من جنس ما يريد شراءه وقلبه على وجه يفهم منه المشتري أن هذا خير مما يريد شراءه اهـ ع ش. ☐ قوله: (بل قال الماوردي إلخ) الأنسب ذكره بعد قول المتن: (والشراء على الشراء إلخ) كما فعل المغني عبارته وألحق الماوردي بالشراء على الشراء طلب السلعة من المشتري بزيادة ربح إلخ. قال السيد عمر: قد يقال: ما الحكم فيما لو طلب شخص من البائع في زمن الخيار شيئا من جنس السلعة المبيعة بأكثر من الثمن الذي باع به لا سيما إن طلب منه مقدارا لا يكمل إلا بانضمام ما بيع منها وقياس كلام الماوردي التحريم لأنه يؤدي إلى الفسخ أو الندم فلي تأمل. اهـ. ومر ع ن ع ش ما يفيد.

☐ قوله: (أو الندم) قد يقال اعتبار ذلك يقتضي عدم التقييد بقبل اللزوم إلا أن يقال العلة الأداء إلى أحد

☐ قوله: (بمثل الثمن أو أقل) إن كان نشر غير مرتب فواضح وكذا إن رجع الثاني لكل منهما ولا فمشكل مخالف لعبارتهم.

☐ قوله: (أو الندم) قد يقال اعتبار ذلك يقتضي عدم التقييد بقبل اللزوم إلا أن يقال العلة الأداء إلى أحد

قبل اللزوم (بالفسخ ليشتره) بأكثر من ثمنه للنهي الصحيح عنهما والكلام حيث لم يأذن من يلحقه الضرر لأن الحق له وسوء في حرمة ما ذكر كالنجس الآتي ببلغ المبيع قيمته أو نقص عنها على المعتد نعم تعريف المغبون بعينه لا محذور النصيحة فيه لأنه من الواجبة ويظهر أن محلّه في غبن نشأ عن نحو غش البائع لإثمه حينئذ فلم يُبال بإضراره بخلاف ما إذا نشأ لا عن تقصير منه لأن الفسخ ضرر عليه والضرر لا يزال بالضرر.

الأمرين وذلك لا يتأتى بعد اللزوم اه سم. ه قوله: (قبل اللزوم) أي وكذا بعده وقد اطلع إلى آخر ما مر. ه قوله: (لنهي الصحيح عنهما) أي البيع على البيع والشراء على الشراء وفيه تسامح عبارة النهاية والمعنى لموم خبر الصحيحين «لا يبيع بعضكم على بيع بعض» زاد التسائي «حتى يتناع أو يذر» وفي معناه الشراء على الشراء والمعنى فيهما الإيداء اه. ه قوله: (والكلام حيث إلخ) عبارة المعنى ثم محل التحريم عند عدم الإذن فلو أذن البائع في البيع على بيعه أو المشتري في الشراء على شرائه لم يحرم لأن الحق لهما وقد أسقطاه ولمفهوم الخبر السابق هذا كما قال الأذرعى إن كان الأذن مالكا فإن كان وليا أو وصيا أو وكلا أو نحوه فلا عبرة بإذنه إن كان فيه ضرر على المالك ولا يشترط للتحريم تحقق ما وعده من البيع والشراء لوجود الإيداء بكل تقدير خلافا لابن التقي في اشتراطه اه وقوله: هذا كما قال إلى قوله ولا يشترط في سم عن شرح الرّوض مثله وقوله: ولا يشترط إلخ زاد النهاية عليه وموضع الجواز مع الإذن إذا دلت الحال على الرضا باطنا فإن دلت على عديمه وإنما أذن صجرا وحققا فلا قاله الأذرعى اه. ه قوله: (ويظهر أن محلّه إلخ) محل تأمل فقد صرحوا بأنه إذا علم بالمبيع عينا وجب إعلام المشتري به وهو صادق بما إذا كان البائع جاهلا به مع أنه لا تقصير منه حينئذ ولا فرق بينه وبين الغبن إذ الملحظ حصول الضرر فلي تأمل وليراجع اه سيّد عمر عبارة ع ش قوله: م ر لا محذور فيه إلخ بل قضية التعليل وجوبه وإن نشأ الغبن من مجرد تقصير المغبون لعدم بخه ويوافقه في هذه القضية قوله: السابق والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع فالأقرب ما اقتضاه كلام الشارح م ر من عدم اعتبار كون الغبن نشأ عن نحوه غش اه. ه قوله: (والضرر إلخ) قد يقال ليس ما ذكر منه بل من ارتكاب أخف المفسدتين فإن ضرر المغبون خسر محقق وضرر الغابن قوت ربح نعم يؤخذ من قولهم يكره غبن المسترسل أن تعريف المغبون لا يتجاوز التذب إلى الوجوب وإن اقتضاه تغليلهم بأنه من النصيحة الواجبة والمسترسل من لا يعرف القيمة ولو وجب نضحه لحرّم غبنه اه سيّد عمر أقول في كل من الأخذ المذكور والملازمة بين وجوب النصح وحرمة الغبن نظر ظاهر وإنما كان يظهر ذلك لو اتحد التاصح والغابن وليس كذلك.

الأمرين وذلك لا يتأتى بعد اللزوم. ه قوله: (حيث لم يأذن من يلحقه الضرر) عبارة شرح الرّوض إلا إن أذن له البائع في الأوّل والمشتري في الثاني هذا إن كان الأذن مالكا فإن كان وليا أو وصيا أو وكلا أو نحوه فلا عبرة بإذنه إن كان فيه ضرر على المالك ذكره الأذرعى اه المقصود نقله منها.

(والتجش) وهو الإثارة لأنه يثير الرغبات فيها ويرفع ثمنها (بأن يزيد في الثمن) لسلعة معروضة للبيع (لا لرغبة بل ليخدع غيره) أو ليتفجع البائع مثلاً، وإن نقصت القيمة فزاد حتى يساويها الثمن ولو في مال اليتيم على الأوجه لأن الفرض أنه قاصد للخديعة أو نحوها وذلك للنهي الصحيح عنه ولا يشترط هنا العلم بخصوص هذا النهي لأن التجش خديعة وتحريمها معلوم لكل أحد

❏ قول (السنن): (والتجش) فعله نجش كنصر وضرب وفي شرح مسلم للتووي وأما التجش فينون مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة اهـ ع ش. ❏ قوله: (يثير الرغبات فيها) أي السلعة.

❏ قول (السنن): (بأن يزيد) لا يبعد أن ذكر الزيادة لأنه الغالب وإلا قلوا دفع ثمنها فيها ابتداء لا لرغبة فيها فينبغي امتناعه نعم ينبغي أن يستثنى ما يسمى في العرف فتح الباب من عاريف يزعم في فتحه لأنه لمصلحة بيع السلعة لأن بيعها في العادة يحتاج فيه إلى ذلك فلي تأمل م ر اهـ سم عبارة ع ش.

(فرع): هل يجوز فتح باب السلع أم لا فيه نظر والأقرب الجواز للعارف بذلك وينبغي له أن ينقص شيئاً عن قيمتها لينتهي إليه الرغبات اهـ.

❏ قول (السنن): (لا لرغبة) أي في شرائها نهاية أي أو لرغبة لكن قصد إضرار غيره ع ش.

❏ قول (السنن): (بل ليخدع الخ) ومدح السلعة ليرغب فيها بالكذب كالتجش قاله الشبكي اهـ نهاية قال ع ش قوله: م ر بالكذب قضيته أنه لو كان صادقاً في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر اهـ. ❏ قوله: (أو ليتفجع) إلى قوله: (ولا يشترط) في النهاية. ❏ قوله: (مثلاً) أي لتفجع المُرتهن أو المجني عليه. ❏ قوله: (وإن نقصت القيمة) أي وإن لم تبلغ السلعة قيمتها ويحتل أن القيمة فاعل نقصت مراداً بها الثمن وبضميرها الآتي معناها الحقيقي على الاستخدام. ❏ قوله: (أو نحوها) يدخل قصد نفع البائع فقضيته أن قصد نفع اليتيم وإن لم تكن سلعته قد وصلت لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باختيار قوله: (أو نحوها) الشامل لقصد نفع اليتيم لا يناسب المبالغة إذ يصير التقدير ولو في مال اليتيم لأن الفرض أنه قصد نفعه ولا يخفى ما فيه اهـ سم. ❏ قوله: (ولا يشترط الخ) خلافاً للمعني عبارته وشروط التحريم في جميع المناهي علم النهي به حتى في التجش كما نقله عن نص الشافعي خلافاً لما جرى عليه ابن المقري تبعاً لبحث الرافعي اهـ وللنهاية عبارتها المعتمد اختصاص الإثم بالعالم بالحرمة في هذا كبقية المناهي سواء كان ذلك بعموم أم بخصوص ويعلم مما قرأناه أنه لا أثر للجهل في حق من هو بين أظهر المسلمين بخصوص تحريم التجش وغيره اهـ.

❏ قول (السنن): (بأن يزيد) لا يبعد أن ذكر الزيادة لأنه الغالب وإلا قلوا دفع ثمنها فيها ابتداء لا لرغبة فيها فينبغي امتناعه نعم ينبغي أن يستثنى ما يسمى في العرف فتح الباب من عاريف يزعم في فتحه لأنه لمصلحة بيع السلعة لأن بيعها في العادة يحتاج فيه إلى ذلك فلي تأمل م ر. ❏ قوله: (أو نحوها) يدخل قصد نفع البائع فقضيته أن قصد نفع اليتيم وإن لم تكن سلعته قد وصلت لقيمتها لا يمنع التحريم لكن التعليل باختيار قوله أو نحوها الشامل لقصد نفع اليتيم لا يناسب المبالغة إذ يصير التقدير ولو في مال اليتيم لأن

بخلاف ما مرَّ فإنَّ علمَ تحريمها مُتَوَقَّفٌ على الخبرِ أو المُخْبِرِ به فاشْتَرَطَ العلمَ به وَبَحَثَ فيه الشُّبْهَانِ بأنَّ البَيْعَ على البَيْعِ مثلاً إِضْرَارًا فهو في علمِ تحريمه كالخدِيعَةِ وقد يُجَابُ بأنَّ الضَّرَرَ هنا أَعْظَمُ إذْ لَا شُبْهَةَ بخلافه ثُمَّ فَإِنَّ شُبْهَةَ الرِّبْحِ عُذْرٌ والحَاصِلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الحُرْمَةِ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا خُصُوصًا أَوْ عُمُومًا إِلَّا فِي حَقِّ جَاهِلٍ مُقْصِرٍ بتركِ التَّعَلُّمِ كما مرَّ (والأصحُّ) هنا وفيما لو قال البَائِعُ أَعْطَيْتَ كَذَا أَوْ أَحْبَبَ الْمُشْتَرِي عَارِفٌ أَنَّ هَذَا جَوْهَرٌ فَبَانَ خِلَافُهُ (أَنَّهُ لَا خِيَارَ) لِلْمُشْتَرِي لِتَقْرِيطِهِ بِإِقْدَامِهِ وَعَدَمِ سُؤَالِهِ لِأَهْلِ الْخَيْرَةِ وَفَارَقَ التَّصْرِيحَ بِأَنَّهَا تَغْرِيزٌ فِي ذَاتِ الْمُبِيعِ وَهَذَا خَارِجٌ عَنْهُ وَلَا يُوَدُّ نَحْوُ تَحْمِيرِ الْوَجْهِ لِأَنَّهُ يُذَرِّكُ حَالًا فَهُوَ كَمَا هُنَا وَلَوْ لَمْ يُوَاطِئِ الْبَائِعُ النَّاجِشَ لَمْ يُخَيَّرْ قَطْعًا.

• فَوُدَّ: (فَإِنَّ عِلْمَ تَحْرِيمِهَا) أَيِ الْمُنَاهِي الَّتِي مَرَّ ذِكْرُهَا. • فَوُدَّ: (عَلَى الْخَبَرِ) أَيِ الْوَارِدِ فِيهَا. اهـ.
 كُرْدِي. • فَوُدَّ: (أَوِ الْمُخْبِرِ بِهِ) وَهُوَ التَّحْرِيمُ. • فَوُدَّ: (كَالْخَدِيعَةِ) أَيِ فِي الْمَعْلُومَةِ لِكُلِّ أَحَدٍ. اهـ.
 كُرْدِي. • فَوُدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي التَّجَشُّسِ. • وَفَوُدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْبَيْعِ عَلَى الْبَيْعِ مَثَلًا. • فَوُدَّ: (فَإِنَّ شُبْهَةَ الرِّبْحِ) أَيِ مَثَلًا. • فَوُدَّ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْخ) قَدْ لَا يُوَافِقُ هَذَا الْحَاصِلُ سِيَاقَ جَوَابِهِ فَتَأَمَّلْ اهـ سَمِ أَيِ إِذْ قَضِيَّةُ الْحَاصِلِ أَنَّ التَّجَشُّسَ كِبَقِيَّةُ الْمُنَاهِي كَمَا اخْتَارَهُ النَّهَايَةُ. • فَوُدَّ: (خُصُوصًا) أَيِ كَالنَّهْيِ الْمُتَعَلِّقِ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ (أَوْ عُمُومًا) أَيِ كَالْإِذَاءِ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (إِلَّا فِي حَقِّ جَاهِلٍ مُقْصِرٍ لِلْخ) قَدْ يُقَالُ يَأْتُمُّ الْمُقْصِرُ بتركِ الْعِلْمِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِوُجُوبِ التَّعَلُّمِ بِخِلَافِ مَنْ هُوَ جَاهِلٌ بِأَصْلِ وَجُوبِ التَّعَلُّمِ كَمَا عُذِرَ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ فِي أَصْلِ التَّوْحِيدِ وَأَمَّا الْحُكْمُ عَلَى الْمُقْصِرِ بِالتَّعَلُّمِ بِأَنَّهُ آثِمٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِ الْفُرُوعِ الَّتِي خَوِطَبَ بِتَعَلُّمِهَا فَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَ فِيهِ نَصٌّ عَنِ الشَّارِعِ اهـ سَيِّدٌ عُمَرُ.
 • فَوُدَّ: (بتركِ التَّعَلُّمِ) أَيِ بَانَ نَشَأَ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُسْلِمِينَ اهـ كُرْدِي. • فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.
 • فَوُدَّ: (وَفِيْمَا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَبَيْعِ الرُّطْبِ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ) إِلَى (وَلَوْ) لَمْ يُوَاطِئْ) وَفِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) إِلَى مَا ذَكَرَ. • فَوُدَّ: (وَفِيْمَا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْخ) وَمِثْلُهُ الْإِخْبَارُ بِمَا اشْتَرَى بِهِ كَذِبًا حَيْثُ لَمْ يَبْعَ مُرَابِحَةً أَمَّا إِذَا بَاعَهُ مُرَابِحَةً وَتَبَّتْ كَذِبُهُ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارَ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (عَارِفٌ) يَشْمَلُ الْبَائِعَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ غَيْرَ الْعَارِفِ كَالْعَارِفِ اهـ سَم. • فَوُدَّ: (فَبَانَ خِلَافُهُ) وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ هَذَا مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ، أَمَّا لَوْ قَالَ: بَعْتُكَ هَذَا الْعَقِيقَ أَوْ الْفَيْرُوزَ فَبَانَ خِلَافُهُ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ سَمِيَ جِنْسًا فَبَانَ خِلَافُهُ فَسَدَ بِخِلَافِ مَا لَوْ سَمِيَ نَوْعًا وَتَبَيَّنَ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ وَيَتَّبِعُ الْخِيَارَ اهـ ع ش وَمَرَّ عَنْ سَمِ قَبِيلِ الْفَضْلِ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوُدَّ: (فِي ذَاتِ الْمُبِيعِ) كَانَ الْمُرَادُ لَوْجُودَ أَمْرِ فِيهِ فَخَرَجَ هَذَا جَوْهَرَةً اهـ سَم. • فَوُدَّ: (نَحْوِ الرُّطْبِ) أَيِ كَتَمَرٍ وَزَبِيبٍ اهـ مُعْنِي.

الْفَرَضُ أَنَّهُ قَصَدَ نَفْعَهُ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ. • فَوُدَّ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْخ) قَدْ لَا يُوَافِقُ هَذَا الْحَاصِلُ سِيَاقَ جَوَابِهِ فَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (عَارِفٌ) يَشْمَلُ الْبَائِعَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ غَيْرَ الْعَارِفِ كَالْعَارِفِ. • فَوُدَّ: (فِي ذَاتِ الْمُبِيعِ) كَانَ الْمُرَادُ لَوْجُودَ أَمْرِ فِيهِ فَخَرَجَ هَذَا جَوْهَرَةً.

(وبيع) نحو (الرُّطْبِ والعِنَبِ لعاصِرِ الخمرِ) أي لِمَنْ يَطْرُقُ منه عَصِرُهُ خَمْرًا أو مُسْكِرًا كما دَلَّ عليه رِبْطُ الحُرْمَةِ التي أَفَادَهَا العَطْفُ بِوصفِ عَصِرِهِ للخمرِ فلا اعتراضُ عليه خلافًا لِمَنْ زَعَمَهُ واختصاصُ الخمرِ بالمُعْتَصِرِ مِنَ العِنَبِ لا يُنافي عِبَارَتَهُ هذه خلافًا لِمَنْ زَعَمَهُ أيضًا لأنَّ عَصِرَهُ للخمرِ قَرِينَةٌ على عَصِرِهِ لِلتَّبْيِذِ الصَّادِقِ بِالْمُتَّخِذِ مِنَ الرُّطْبِ فَذَكَرَهُ فِيهِ لِلقَرِينَةِ لا لِأَنَّهُ يُسَمَّى خَمْرًا على أَنَّهُ قد يُسَمَّاهُ مجازًا شائعًا أو تَغْلِيظًا ودليلُ ذلك «لَعْنُهُ ﷺ فِي الخمرِ عَشْرَةَ عَاصِرِهَا وَمُعْتَصِرِهَا» الحديث. الدَّالُّ على حُرْمَةِ كُلِّ تَسْبِيٍّ فِي مَعْصِيَةٍ وَإِعَانَةٍ عَلَيْهَا وَزَعَمَ أَنَّ الْأَكْثَرِينَ هُنَا عَلَى الْحِلِّ أَيِ مَعَ الْكِرَاهَةِ يَتَعَيَّنُ حُمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا شَكَّ فِي عَصِرِهِ لَهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلُّ تَصَرُّفٍ يُفْضِي لِمَعْصِيَةٍ.....

■ قَوْلُ (سَيِّئِ): (لعاصِرِ الخمرِ) أي ولو كافِرًا لِحُرْمَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَإِنْ كُنَّا لَا تَتَعَرَّضُ لَهُ بِشَرْطِهِ أَيِ عَدَمِ إِظْهَارِهِ وَهَلْ يَحْرُمُ بَيْعُ نَحْوِ الزَّبِيبِ لِحَتْفِي يَتَّخِذُهُ مُسْكِرًا كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ إِطْلَاقِ الْعِبَارَةِ أَوَّلًا لِأَنَّهُ يَتَعَقَّدُ حِلُّ التَّبْيِذِ بِشَرْطِهِ أَيِ عَدَمِ الْإِسْكَارِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجَهُ الْأَوَّلُ نَظَرًا لِاِغْتِقَادِ الْبَائِعِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْلِ ش. ■ قَوْلُهُ: (أَيِ لِمَنْ يَطْرُقُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَحْرُمُ التَّثْرِيقُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا يُنَافِيهِ إِلَى وَعَلَى الْقَاضِي وَإِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا دَلَّ إِلَى وَمِثْلُ ذَلِكَ. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى اخْتِبَارِ الظَّنِّ أَهْ كُرْدِي. ■ قَوْلُهُ: (رِبْطُ الحُرْمَةِ إِلَخْ) أَيِ لِأَنَّ ذَلِكَ الرِّبْطَ يُشْعِرُ بَأَنَّ عِلَّةَ الحُرْمَةِ العَصْرُ لِأَنَّ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ بِالْمُشْتَقِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلَّتَهُ مَبْدَأُ الْإِشْتِقَاقِ فَلَا يُقَالُ إِنَّ كَلَامَهُ صَادِقٌ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَعْصِرُهُ خَمْرًا بَلْ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَعْصِرُهُ خَمْرًا سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْلِ ش. ■ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ عَصِرَهُ إِلَخْ) أَيِ الْعَاصِرِ أَهْ سَمَ أَيِ إِفْدَائِهِ عَلَى عَصْرِ الْعِنَبِ لِاتِّخَاذِهِ خَمْرًا قَرِينَةً إِلَخْ أَهْلِ ش. ■ قَوْلُهُ: (عَلَى عَصِرِهِ لِلتَّبْيِذِ) أَيِ فَكَاثَتِهِ قَالَ لِعَاصِرِ الخمرِ وَالتَّبْيِذِ. ■ قَوْلُهُ: (فَذَكَرَهُ) أَيِ الْعَاصِرُ سَمَ وَرَشِيدِي وَعَلَى هَذَا فَضْمِيرُ فِيهِ لِلرُّطْبِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الضَّمِيرَ الْأَوَّلَ لِلرُّطْبِ وَالثَّانِي لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ. ■ قَوْلُهُ: (لِلقَرِينَةِ) (ال) لِعَهْدِ الذُّكْرِ. ■ قَوْلُهُ: (لَا لِأَنَّهُ) أَيِ التَّبْيِذِ. ■ قَوْلُهُ: (الحديث) وَلَفْظُهُ عَلَى مَا فِي عَمِيرَةٍ «لَعَنَ اللَّهُ الخمرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَآكِلَ ثَمَرِهَا» أَهْلِ ش. ■ قَوْلُهُ: (الدَّالُّ) صِفَةً لِلْعِنَبِ إِلَخْ. ■ وَقَوْلُهُ: (وَإِعَانَةٍ إِلَخْ) عَطْفٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ أَهْ كُرْدِي الصَّوَابُ عَلَى تَسْبِيٍّ إِلَخْ. ■ قَوْلُهُ: (إِذَا شَكَّ فِي عَصِرِهِ لَهُ) أَيِ أَوْ تَوَهَّمَهُ أَهْ مُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ إِلَخْ) وَمِثْلُ ذَلِكَ

■ قَوْلُ (لِنَقْتَنِ): (لعاصِرِ الخمرِ) أي ولو كافِرًا لِحُرْمَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَإِنْ كُنَّا لَا تَتَعَرَّضُ لَهُ بِشَرْطِهِ وَهَلْ يَحْرُمُ بَيْعُ نَحْوِ الزَّبِيبِ لِحَتْفِي يَتَّخِذُهُ مُسْكِرًا كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ إِطْلَاقِ الْعِبَارَةِ أَوْ لَا لِأَنَّهُ يَتَعَقَّدُ حِلُّ التَّبْيِذِ بِشَرْطِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُتَّجَهُ الْأَوَّلُ نَظَرًا لِاِغْتِقَادِ الْبَائِعِ. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ رِبْطُ الحُرْمَةِ إِلَخْ) أَيِ ذَلِكَ الرِّبْطُ يُشْعِرُ بَأَنَّ عِلَّةَ الحُرْمَةِ العَصْرُ لِأَنَّ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ بِالْمُشْتَقِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلَّتَهُ مَبْدَأُ الْإِشْتِقَاقِ فَلَا يُقَالُ إِنَّ كَلَامَهُ صَادِقٌ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَعْصِرُهُ خَمْرًا بَلْ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَعْصِرُهُ خَمْرًا. ■ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ عَصِرَهُ) أَيِ الْعَاصِرِ وَقَوْلُهُ: فَذَكَرَهُ أَيِ الْعَاصِرِ. ■ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلُّ تَصَرُّفٍ يُفْضِي لِمَعْصِيَةٍ إِلَخْ) وَمِثْلُ ذَلِكَ

كبيع مُخَدَّرٍ لِمَنْ يَظُنُّ أَكْلَهُ الْمُحَرَّمَ لَهُ وَأَمَرَدٌ مِمَّنْ عُرِفَ بِالْفُجُورِ وَأَمِيَّةٌ مِمَّنْ يَتَّخِذُهَا لِنَحْوِ غِنَاءٍ مُحَرَّمٍ وَخَشَبٍ لِمَنْ يَتَّخِذُهُ آلَةً لَهُوَ وَثُوبٌ حَرِيرٍ لِرَجُلٍ يَلْبَسُهُ فَإِنْ قُلْتُ: هُوَ هُنَا عَاجِزٌ عَنِ التَّسْلِيمِ شَرْعًا فَلِمَ صَحَّ الْبَيْعُ قُلْتُ: مَمْنُوعٌ لِأَنَّ الْعَجْزَ عَنْهُ لَيْسَ لَوْصِفٍ لَزِمَ فِي الْمَبِيعِ بَلْ فِي الْبَائِعِ خَارِجٌ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْمَبِيعِ وَشُرُوطُهُ وَبِهِ فَارَقَ الْبُطْلَانَ الْآتِيَّ فِي التَّفْرِيقِ وَالسَّابِقَ فِي بَيْعِ السَّلَاحِ لِلْحَرَبِيِّ لِأَنَّهُ لَوْصِفٌ فِي ذَاتِ الْمَبِيعِ مَوْجُودٌ حَالَةَ الْبَيْعِ. فَإِنْ قُلْتُ: يُشْكَلُ عَلَيْهِ صِحَّةُ بَيْعِ السَّلَاحِ لِقَاطِعِ الطَّرِيقِ مَعَ وُجُودِ ذَلِكَ فِيهِ قُلْتُ: يُفَرَّقُ بَأَنَّ وَصْفَ الْجَرَابَةِ الْمُقْتَضِي

إِطْعَامُ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ كَافِرًا مُكَلَّفًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَكَذَا يَتَّبَعُهُ طَعَامًا عَلِيمًا أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يَأْكُلُهُ نَهَارًا كَمَا أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّ كُلًّا مِنْ ذَلِكَ تَسَبَّبَ فِي الْمَغْصِيَةِ وَإِعَانَةٍ عَلَيْهَا بِنَاءً عَلَى تَكْلِيفِ الْكُفَّارِ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ وَهُوَ الرَّاجِحُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا ذَكَرَ وَإِذْنُهُ لَهُ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ وَجُوبَ الصَّوْمِ عَلَيْهِ وَلَكِنَّهُ أَخْطَأَ فِي تَعْيِينِ مَحَلِّهِ وَلَا يَعْتَقِدُ حُرْمَةَ الْمَسْجِدِ وَلِهَذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَدْخُلَهُ وَيَمُكَّتْ فِيهِ نِهَائَةً وَسَمَّ قَالَ ع ش وَمِثْلُ ذَلِكَ بَيْعُ الْوَرَقِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى نَحْوِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَتَّخِذَهُ كَاعْدًا لِلدَّرَاهِمِ أَوْ يَجْعَلَهُ فِي الْأَقْبَاعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ امْتِنَاهَانِ م ر وَالْحُرْمَةُ ثَابِتَةٌ وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ لِنَحْوِ صَبِيٍّ وَلَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَزْعُبُ فِيهِ بِذَلِكَ غَيْرُ الْمُتَّخِذِ الْمَذْكُورِ م ر سَمَّ عَلَى الْمُنْتَهَجِ أَهْ وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَالْحِجْفِيِّ وَمِثْلُ ذَلِكَ الثَّرْوُوعُ عَنْ وَظِيفَةٍ لِغَيْرِ أَهْلِهَا حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ يُفَرَّقُ فِيهَا وَالْفَرَاغُ عَنْ نِظَارَةِ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَسْتَبْدِلُ بَعْضَ الْوَقْفِ مِنْ غَيْرِ اسْتِيفَاءِ شُرُوطِ الْإِبْدَالِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (كَبَيْعِ مُخَدَّرٍ الْخ) أَيِ وَسِلَاحٍ مِنْ نَحْوِ بَاغٍ وَقَاطِعِ طَرِيقٍ أَهْ نِهَائَةً قَالَ ع ش وَمِنْهُ بَيْعُ الدَّابَّةِ لِمَنْ يُكَلِّفُهَا فَوْقَ طَاقَتِهَا أَه. ه. قَوْلُهُ: (مُخَدَّرٍ) أَيِ سَائِرٍ لِلْعَقْلِ كَالْبَنَجِ وَنَحْوِهِ أَهْ كُرْدِيٍّ. ه. قَوْلُهُ: (لِرَجُلٍ يَلْبَسُهُ) أَيِ بِلَا نَحْوِ ضَرُورَةٍ أَهْ نِهَائَةً. ه. قَوْلُهُ: (هُوَ هُنَا) أَيِ الْبَائِعِ فِي بَيْعِ نَحْوِ الرُّطْبِ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (مَمْنُوعٌ) أَيِ الْعَجْزُ عَنِ التَّسْلِيمِ شَرْعًا. ه. قَوْلُهُ: (بَلْ فِي الْبَائِعِ) يُتَأَمَّلُ فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ مَنْعُ الشَّرْعِ لَهُ مِنْ تَسْلِيمِهِ لَهُ يُصَيِّرُهُ عَاجِزًا وَهُوَ مَعْنَى انْتِفَاءِ قُدْرَةِ التَّسْلِيمِ شَرْعًا فَلَا يَظْهَرُ وَجْهُ قَوْلِهِ بَلْ فِي الْبَائِعِ الْخ أَهْ ع ش وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ أَنَّ مَوْرَدَ الْمَنْعِ الْعَجْزُ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ مَوْرَدَهُ انْتِفَاءُ الْعَجْزِ الْفَسَادَ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ وَالْفَرْقُ الْآتِي وَبِهِ يَنْدَفِعُ أَيْضًا مَا فِي سَمِّ مِمَّا نَصَّه قَوْلُهُ: خَارِجٌ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْخ بِتَأْمُلِ الْعَجْزِ عَنْ تَسْلِيمِ الْمَغْصُوبِ وَقَوْلُهُ: فِي ذَاتِ الْمَبِيعِ يُتَأَمَّلُ أَه. ه. قَوْلُهُ: (يُشْكَلُ عَلَيْهِ) أَيِ التَّغْلِيلِ أَوْ الْفَرْقِ. ه. قَوْلُهُ: (بَأَنَّ وَصْفَ الْجَرَابَةِ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِوَصْفِ الْجَرَابَةِ الْمَعْنَى الْقَائِمِ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ التَّعَرُّضُ لَنَا فَمِثْلُهُ مَوْجُودٌ حَالِ الْبَيْعِ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ أَوْ

إِطْعَامُ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ كَافِرًا مُكَلَّفًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَكَذَا يَتَّبَعُهُ طَعَامًا عَلِيمًا أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يَأْكُلُهُ نَهَارًا كَمَا أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّ ذَلِكَ إِعَانَةٌ عَلَى الْمَغْصِيَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ الْكُفَّارَ مُكَلَّفُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَإِذْنُهُ لَهُ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ وَجُوبَ الصَّوْمِ عَلَيْهِ وَلَكِنَّهُ أَخْطَأَ فِي تَعْيِينِ مَحَلِّهِ وَلَا يَعْتَقِدُ حُرْمَةَ الْمَسْجِدِ. ه. قَوْلُهُ: (خَارِجٌ عَمَّا يَتَعَلَّقُ) يُتَأَمَّلُ الْعَجْزُ عَنْ تَسْلِيمِ الْمَغْصُوبِ وَقَوْلُهُ: فِي ذَاتِ الْمَبِيعِ يُتَأَمَّلُ. ه. قَوْلُهُ: (بَأَنَّ وَصْفَ الْجَرَابَةِ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّهُ إِنْ أُريدَ

لِتَقْوِيَتِهِمْ عَلَيْنَا بِهِ مَوْجُودٌ حَالِ الْبَيْعِ بِخِلَافٍ وَصَفٍ قَطْعِهِ الطَّرِيقَ فَإِنَّهُ أَمْرٌ مُتَرَقِّبٌ وَلَا عِبْرَةَ بِمَا مَضَى مِنْهُ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ كُلَّهُ لِيُنْذِرَكَ عَنْكَ مَا لِلشُّبْكِيِّ وَغَيْرِهِ هُنَا وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ وَأَقْرَوهُ فِيمَنْ حَمَلَتْ أَمْتُهَا عَلَى فُسَادٍ بِأَنَّهَا تَبَاعٌ عَلَيْهَا فَهَرَا إِذَا تَعَيَّنَ الْبَيْعُ طَرِيقًا إِلَى خِلَاصِهَا كَمَا أَفْتَى الْقَاضِي فِيمَنْ يُكَلِّفُ قَتْلَهُ مَا لَا يُطِيقُ بِأَنَّهُ يُبَاعُ عَلَيْهِ تَخْلِيصًا لَهُ مِنَ الذُّلِّ وَمَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَخْلِيصُهُ إِلَّا بَبَيْعِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُهُمْ وَمِنَ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ أَيْضًا احْتِكَارُ الْقَوْتِ بِأَنْ يَشْتَرِيهِ

نَفْسُ التَّعَرُّضِ لَنَا بِالْفِعْلِ فَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ حَالِ الْبَيْعِ انْتَهَى سَمِ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ قَدْ يُمْتَنَعُ قَوْلُهُ: فَمِثْلُهُ مَوْجُودٌ حَالِ الْبَيْعِ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ فَإِنَّ الْجَرَابَةَ حُكْمٌ شَرْعِي يُسْتَدَامُ فِي صَاحِبِهِ حَتَّى يَلْتَزِمَ الْجَزِيَّةُ أَوْ يُسَلِّمَ بِخِلَافِ قَطْعِ الطَّرِيقِ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْشَأْ عَنْهُ وَصْفٌ تَرْتَبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْقَطْعِ وَقَتْلُهُ وَنَحْوُهُمَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا صَدَرَ مِنْهُ أَوَّلًا هـ ع ش. وَأَحْسَنُ مِنْهُ جَوَابُ السَّيِّدِ عَمَرُ بِمَا نَصَّهُ إِنَّمَا يَنْتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْحَرْبِيِّ وَقَاطِعِ الطَّرِيقِ إِذَا اعْتَرَفَ قَاطِعُ الطَّرِيقِ حَالِ الْبَيْعِ بِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى قَصْدِ قَطْعِ الطَّرِيقِ وَإِلَّا فَالْقَطْعُ عَلَيْهِ بِمَا سَبَقَ مِنْهُ إِسَاءَةٌ ظَنٌّ بِمُسْلِمٍ وَإِنَّمَا الْحَرْبِيُّ فَالْجَرَابَةُ وَصَفٌ لَا زِمَ لَهُ حَتَّى يَخْذُلَ مَا يُزِيلُهَا هـ. هـ فَوَدُ: (فِيمَنْ الْخُ) أَيِ فِي امْرَأَةٍ هـ كَرْدِي. هـ فَوَدُ: (تَبَاعٌ عَلَيْهَا) وَالبَائِعُ هُوَ الْحَاكِمُ هـ ع ش.

هـ فَوَدُ: (وَمِنَ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ أَيْضًا) أَيِ نَهَى تَحْرِيمٌ مُعْنَى وَ ع ش. هـ فَوَدُ: (احْتِكَارُ الْقَوْتِ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَهُوَ أَيِ الْإِحْتِكَارِ إِمْسَاكُ مَا اشْتَرَاهُ فِي الْغَلَاءِ لَا الرُّخْصَ مِنَ الْأَقْوَاتِ وَلَوْ تَمَرًا أَوْ زَبِييًا لِيَبِيعَهُ بِأَعْلَى مِنْهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ لَا لِيُمْسِكَ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ أَوْ لِيَبِيعَهُ بِمِثْلِ ثَمَنِهِ أَوْ أَقَلٍّ وَلَا إِمْسَاكُ غَلَّةٍ أَرْضِهِ وَالْأَوَّلَى بَيْعٌ مَا فَوْقَ كِفَايَةِ سَنَةٍ لَهُ وَلِعِيَالِهِ فَإِنْ خَافَ جَائِحَةٌ فِي زَرْعِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ فَلَهُ إِمْسَاكُ كِفَايَتِهَا نَعَمْ إِنْ اشْتَدَّتْ

بَوَاضِ الْجَرَابَةِ الْمَعْنَى الْقَائِمُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ التَّعَرُّضُ لَنَا فَمِثْلُهُ مَوْجُودٌ حَالِ الْبَيْعِ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ أَوْ نَفْسِ التَّعَرُّضِ لَنَا بِالْفِعْلِ فَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ حَالِ الْبَيْعِ. هـ فَوَدُ: (احْتِكَارُ الْقَوْتِ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَهُوَ أَيِ الْإِحْتِكَارِ إِمْسَاكُ مَا اشْتَرَاهُ فِي الْغَلَاءِ لَا الرُّخْصَ مِنَ الْأَقْوَاتِ وَلَوْ تَمَرًا أَوْ زَبِييًا لِيَبِيعَهُ بِأَعْلَى مِنْهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ لَا لِيُمْسِكَ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ أَوْ لِيَبِيعَهُ بِمِثْلِ ثَمَنِهِ أَوْ أَقَلٍّ وَلَا إِمْسَاكُ غَلَّةٍ أَرْضِهِ وَالْأَوَّلَى بَيْعٌ مَا فَوْقَ كِفَايَةِ سَنَةٍ لَهُ وَلِعِيَالِهِ فَإِنْ خَافَ جَائِحَةٌ فِي الزَّرْعِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ فَلَهُ إِمْسَاكُ كِفَايَتِهَا نَعَمْ إِنْ اشْتَدَّتْ ضَرُورَةُ النَّاسِ أَيِ إِلَى مَا عِنْدَهُ لَزِمَهُ بَيْعُهُ أَيِ مَا يُفْضَلُ عَنْ قُوْتِهِ وَقَوْتِ عِيَالِهِ سَنَةً فَإِنْ أَبَى أَجْبَرَهُ هـ وَقَوْلُهُ: وَلَا إِمْسَاكُ غَلَّةٍ أَرْضِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَا يَحْرُمُ وَلَوْ بِقَصْدٍ أَنْ يَبِيعَ ذَلِكَ وَقَتَّ الْغَلَاءِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الشُّيْخَانِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَمْسَكَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بَنِيَّةً أَنْ لَا يَبِيعَهُ وَقَتَّ حَاجَةَ النَّاسِ إِلَيْهِ مَعَ اسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ هـ وَقَوْلُهُ: وَالْأَوَّلَى بَيْعٌ الْخُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَيُعْلَمُ مِنْ تَغْيِيرِهِم بِالْأَوَّلَى أَنَّهُ الْأَرْجَحُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ إِمْسَاكُ الْفَاضِلِ عَنْ كِفَايَةِ سَنَتِهِمْ هـ وَقَوْلُهُ: نَعَمْ إِنْ اشْتَدَّتْ ضَرُورَةُ النَّاسِ الْخُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَبْحَثِ الْإِضْطِرَارِ أَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ لَمْ يَنْبَغِ لِلْمَالِكِ كِفَايَةُ سَنَةٍ فَكَلَامُهُمْ هُنَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ وَاسْتَخْضِرْ مَا قَالُوهُ ثُمَّ مَعَ مَا قَالُوهُ هُنَا تَعْلَمُ أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَكَرْتَهُ هـ وَقَوْلُهُ: فَإِنْ أَبَى أَجْبَرَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ عِنْدَهُ طَعَامٌ وَاضْطَرَّ النَّاسُ

وقت الغلاء والعبرة فيه بالعرف لبيعه بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذ.....

ضرورة الناس أي إلى ما عنده لزومه بيعه أي ما فضل عن قوته وقوت عياله سنة فإن أبي أجبر اه وقوله : ولا إمساك غلة أرضه قال في شرحه فلا يحرم ولو بقصد أن يبيع ذلك وقت الغلاء كما عر به الشيخان بخلاف ما لو أمسك شيئاً من ذلك بنية أن لا يبيعه وقت حاجة الناس مع استغنائه عنه فإنه يحرم عليه كما صرح به الزوياني اه وقوله : والأولى بيع الخ قال في شرحه وتعلم من تغييرهم بالأولى أن الأرجح من وجهين أنه لا يكره إمساك الفاضل عن كفاية سنتهم اه وقوله : نعم إن اشتدت ضرورة الناس الخ قال في شرحه وسيعلم مما يأتي في مبحث الاضطراب أنه إذا تحقق لم يبق للمالك كفاية سنة فكلامهم هنا فيما إذا لم يتحقق فتأمل ذلك واستحضر ما قالوه ثم مع ما قالوه هنا تعلم أن الحق ما ذكرته اه وقوله : فإن أبي أجبر قال في شرحه قال الأذرعي أجمع العلماء على أن من عنده طعام واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره أنه يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم وممن نقل الإجماع النووي وسيعلم مما يأتي في مبحث الاضطراب إلى آخر ما تقدم اه.

(تنبيه) : لو اشتراه في وقت الغلاء لبيعه ببلد آخر سغرها أغلى ينبغي أن لا يكون من الاحتكار المحرم لأن سغرها البلد الآخر الأغلى غلوه متحقق في الحال فلم يمسكه ليحصل الغلو لوجوده في الحال والتأخير إنما هو من ضرورة الثقل إليه فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرائه بأغلى وقد قال في شرح العباب بخلاف ما لا إمساك فيه كأن يشتريه وقت الغلاء طائفاً لربحه من غير إمساك فلا يحرم كما صرح به الماوردی وغيره اه وهل يختلف القوت باختلاف عادة البلاد حتى لا يحرم احتكار الذرة في بلد لا يقتاتونها اه سم وقوله : ينبغي أن لا يكون من الاحتكار الخ ولعله أخذ مما قدمه عن شرح العباب فيما إذا لم يتحقق اضطراب أهل البلد المنقول عنه وإلا فيكون منه إذا لم يتحقق اضطراب أهل البلد المنقول إليه أيضاً ويختل مطلقاً ويظهر أن نقل الثود عند تحقق الاضطراب في المعاملة إليها كتقل الاقوات عند تحقيقه وقوله : وهل يختلف القوت الخ وظاهر التعليل بالتضييق أنه كذلك. ه فوله : (لبيعه بأكثر) أي لئيمسكه وبيعه بعد ذلك بأكثر وعلم مما تقرر اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات ولو تمراً أو زبياً فلا

إليه ولم يجدوا غيره أنه يجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم وممن نقل الإجماع النووي وسيعلم مما يأتي في مبحث الاضطراب الخ ما تقدم اه.

(تنبيه) : لو اشتراه في وقت الغلاء لبيعه ببلد آخر سغرها أغلى ينبغي أن لا يكون من الاحتكار المحرم لأن سغرها البلد الآخر الأغلى غلوه متحقق في الحال فلم يمسكه ليحصل الغلو لوجوده في الحال والتأخير إنما هو من ضرورة الثقل إليه فهو بمنزلة ما لو باعه عقب شرائه بأغلى وقد قال في شرح العباب بخلاف ما لا إمساك فيه كأن يشتريه وقت الغلاء طائفاً لربحه من غير إمساك فلا يحرم كما صرح به الماوردی وغيره اه وفي العباب والحق الغزالي بالقوت كل ما يعين عليه كاللحم والفواكه اه وهل يختلف القوت باختلاف عادة البلد حتى لا يحرم احتكار الذرة في بلد لا يقتاتونها.

ومتى احتل شرط من ذلك فلا إثم وتسعير الإمام أو نائيه كالقاضي في قوت أو غيره ومع ذلك يُعزَّر مخالِفُه خشية من شق العصا ولا يُنافيه قولهم تجب طاعة الإمام فيما يأمر به ما لم يكن إثمًا لأن المراد كما هو ظاهر الإثم بالنسبة للفاعل لا للآمر والمأمور هنا غير آثم فحرمت المخالفة فيه نعم الذي يظهر أن محل هذه الحرمة بالنسبة لمن تظاهر به دون من أخفاه وعلى القاضي حيث لم يعتد تولية الحسبة لغيره لخروجها عن ولايته حينئذ إلا إن اعتيد مع ذلك بقاء نظر القاضي على الحسبة ومثوليها كما هو ظاهر في زمن الضرورة جبر من عنده زائد على كفاية مأمونه سنة على بيع الزائد.

(ويجوز) على من ملك آدمية ولدها (التفريق بين الأم) وإن رضيت أو كانت كافرة أو مجنونة أو آبهة على الأوجه نعم إن أيس من عودها أو إفاقتها.....

يَعْمُ جَمِيعُ الْأَطْعِمَةِ نَهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قوله: م ر بَعْدَ ذَلِكَ أَي بَعْدَ زَمَنِ يُعَدُّ عَزَاقًا أَنَّهُ مُدْخِرٌ وَقَوْلُهُ : بِالْأَقْوَاتِ وَكَذَا مَا يُخْتَارُ إِلَيْهِ فِيهَا كَالْأَذْمِ وَالْفَوَاكِهُ عَابَتْ أَنْتَهَى سَمَ وَخَرَجَ بِالْأَقْوَاتِ الْأَمْتَعَةَ فَلَا يَحْرُمُ احْتِكَارُهَا مَا لَمْ تَدْعُ إِلَيْهَا ضَرُورَةٌ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَمَتَى اخْتَلَّ شَرْطُ مِنْ ذَلِكَ) أَي بَانَ أَسْكَ مَا اشْتَرَاهُ وَقَتِ الرُّخْصِ أَوْ غَلَّةِ ضَيْعَتِهِ أَوْ بَانَ اشْتَرَاهُ فِي وَقْتِ الْغَلَاءِ لِتَقْصِيفِهِ وَعِيَالِهِ أَوْ لِيَبْعَهُ بِمِثْلِ مَا اشْتَرَاهُ أَوْ أَقَلَّ مُغْنِي وَكَزْدِي. □ فَوَدَّ: (وَتَسْعِيرُ الْإِمَامِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ احْتِكَارُ الْقَوْتِ عِبَارَةً الْمَغْنِي وَيَحْرُمُ التَّسْعِيرُ وَلَوْ فِي وَقْتِ الْغَلَاءِ بَانَ بِأَمْرِ الْوَالِي السُّوقَةِ بَانَ لَا يَتَّبِعُوا أَمْتَعَتَهُمْ إِلَّا بِكَذَا لِلتَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ فِي أَمْوَالِهِمْ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَي مَعَ حُرْمَةِ التَّسْعِيرِ (يُعَزَّرُ الْإِخ) وَيَصِحُّ الْبَيْعُ إِذَا الْحَجَرُ عَلَى شَخْصٍ فِي مِلْكٍ نَفْسِهِ غَيْرُ مَعْنُودٍ نَهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قوله: م ر وَيَصِحُّ أَي وَيَجُوزُ اهـ. □ فَوَدَّ: (مِنْ شَقِّ الْعَصَا) أَي اخْتِلَالِ النَّظَامِ. □ فَوَدَّ: (وَعَلَى الْقَاضِي الْإِخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ جَبَرِ الْإِخ اهـ كَزْدِي. □ فَوَدَّ: (فِي زَمَنِ الضَّرُورَةِ الْإِخ) أَي وَيَجِبُ عَلَى الْقَاضِي الْإِخ فِي زَمَنِ الضَّرُورَةِ جَبَرِ الْإِخ. □ فَوَدَّ: (عَلَى بَيْعِ الزَّائِدِ) أَي عَلَى كِفَايَةِ السَّنَةِ وَمَحَلُّهُ مَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الْإِضْرَارُ وَإِلَّا لَمْ يَبْقَ لَهُ كِفَايَةُ سَنَةٍ كَمَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَانْظُرْ مَا مِقْدَارُ الْمُدَّةِ الَّتِي يَتْرُكُ لَهُ مَا يَكْفِيهِ فِيهَا اهـ ع ش وَلَا يَبْعُدُ ضَبْطُهَا بِمَا لَا يُرْجَى تَيْسُرُ حُصُولِ الْكِفَايَةِ فِيهِ.

□ فَوَدَّ: (عَلَى مَنْ مَلَكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَى مُقَابِلِهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى الْمَشْنِ.

□ فَوَدَّ (سَلَّ): (التَّفْرِيقُ) وَيَكُونُ كَبِيرَةً أَنْتَهَى حَجَّ فِي الزَّوْجِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ كَانَتْ كَافِرَةً) يُسْتَنْتَى مِنْهُ مَا يَأْتِي لِلضَّرُورَةِ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَجْنُونَةً) أَي لَهَا شُعُورٌ تَنْصَرُّ مَعَهُ بِالتَّفْرِيقِ اهـ نَهَايَةً.

□ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَي فِي الْآبَةِ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ أَيْسَ مِنْ عَوْدِهَا الْإِخ) يَنْبَغِي بَفَرْضِ اغْتِمَادِهِ تَبَيُّنُ الْبُطْلَانِ إِذَا عَادَتْ □ فَوَدَّ: (أَوْ إِفَاقَتِهَا) يَنْبَغِي إِذَا أَفَاقَتْ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ تَطْيِيرٌ مَا تَقَرَّرَ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي الْإِيْعَابِ

□ فَوَدَّ: (عَلَى بَيْعِ الزَّائِدِ) أَي عَلَى كِفَايَةِ السَّنَةِ وَمَحَلُّهُ مَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الْإِضْطِرَارُ وَإِلَّا لَمْ يَبْقَ لَهُ كِفَايَةُ سَنَةٍ كَمَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ.

□ فَوَدَّ (نَهْمَشْنِ): (وَيَحْرُمُ التَّفْرِيقُ) انْظُرْ لَوْ اشْتَرَى أَمَةً وَلَدَهَا ثُمَّ أَوْلَدَهَا وَلَزِمَهُ دَيْنٌ فَهَلْ يَجُوزُ أَوْ يَجِبُ

احْتِمَلَ حُلَّ التَفْرِيقِ حِينَئِذٍ (والوَلَدِ) بِنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ قَرْضٍ أَوْ قِسْمَةٍ إِجْمَاعًا وَصَحَّ خَبَرُ «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَجَبَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَفِي رَوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ «مَلْعُونٌ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا» وَيَجُوزُ التَفْرِيقُ إِنْ اخْتَلَفَ الْمَالِكُ أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا حُرًّا أَوْ بَنَحُو عَنِّي وَمَنْ يَبْعُهُ لِمَنْ يُحْكَمُ بِعَقْبِهِ عَلَيْهِ لَا بِشَرِطِ عَقْبِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ صَحَّةِ بَيْعِ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ بِشَرِطِ عَقْبِهِ وَوَصِيَّةِ فَلَعَلَّ الْمَوْتَ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ التَّمْيِيزِ وَيَبْعُ جُزْءٌ مِنْهَا لِآخَرَ.....

وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ فَرَّقَ بَنَحُو بَيْعَ فَأَفَاقَتْ عَلَى خِلَافٍ مَا ظَنَّنَاهُ بَانَ بَطْلَانُ الْبَيْعِ وَنَحْوُهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي الْوَصِيَّةِ لَكِنْ سَيَأْتِي رَدُّ ذَلِكَ وَهَذَا مِثْلُهُ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ أَحَدُ سَيِّدَ عَمْرٍ.
 هـ قَوْلُهُ: (احْتِمَلَ حُلَّ الْإِنْفِ) اعْتَمَدَهُ ع ش.

هـ قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَالْوَلَدِ) أَيِ وَلَوْ مِنْ مُسْتَوْلَدَةٍ حَدَّثَ قَبْلَ اسْتِيلَادِهَا كَمَا شَمَلَهُ كَلَامُهُمْ أَهْلُ نِهَايَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر حَدَّثَ الْإِنْفِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ رَكِبَتِ الدُّيُونُ السَّيِّدَ قَالَ سَمِ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ فَيُبَاعُ الْفَرْعُ لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ وَيَكُونُ ذَلِكَ عُدْرًا فِي التَّفْرِيقِ أَهْلُ الْأَقْرَبِ الْحُرْمَةُ وَنَقَلَ عَنِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ بِالذَّرْسِ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَا يُصَرِّحُ بِمَا قَالَهُ أَهْلُ هـ قَوْلُهُ: (بَنَحُو بَيْعَ الْإِنْفِ) أَيِ وَلَوْ مِنْ نَفْسِهِ لِيُفْلِهِ مَثَلًا كَمَا شَمَلَهُ كَلَامُهُ أَهْلُ نِهَايَةِ هـ قَوْلُهُ: (أَوْ قِسْمَةٍ) أَيِ وَلَوْ إِفْرَازًا بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا أَهْلُ ع ش وَرَدَّ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا أَيِ الْقِسْمَةِ لَا تَكُونُ هُنَا إِلَّا بَيْعًا وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ أَهْلُ هـ قَوْلُهُ: (وَصَحَّ خَبَرُ الْإِنْفِ) فَهُوَ مُسْتَنَدٌ الْإِجْمَاعِ أَهْلُ رَشِيدِي هـ قَوْلُهُ: (أَوْ بَنَحُو عَنِّي الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ اخْتَلَفَ الْإِنْفِ أَهْلُ كُرْدِيٍّ عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَ مَا لَوْ كَانَ لِإِمَالِكَيْنِ فَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِهِ وَمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا حُرًّا فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِإِمَالِكِ الرَّقِيقِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ وَمَا إِذَا فَرَّقَ بَعْتِي أَوْ وَقَفَ أَوْ وَصِيَّةً لِأَنَّ الْمُعْتَقَ مُحْسِنٌ وَكَذَا الْوَاقِفُ وَالْوَصِيَّةُ لَا تَقْتَضِي التَّفْرِيقَ بِوَضْعِهَا أَهْلُ هـ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِ الْعَتَقِ الْمُجَوِّزِ لِلتَّفْرِيقِ هـ قَوْلُهُ: (يَبْعُهُ لِمَنْ يُحْكَمُ بِعَقْبِهِ عَلَيْهِ) وَيَنْبَغِي أَنْ هِبَتَهُ لِمَنْ يَبْعُهُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ أَهْلُ سَم هـ قَوْلُهُ: (لِمَنْ يُحْكَمُ بِعَقْبِهِ الْإِنْفِ) يَشْمَلُ مَا لَوْ بَاعَهُ لِمَنْ أَقْرَبَ بَحْرِيَّتِهِ أَوْ شَهِدَ بِهَا وَرَدَّتْ شَهَادَتُهُ أَهْلُ ع ش هـ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ) أَيِ الْعَتَقِ.

هـ قَوْلُهُ: (وَوَصِيَّةٍ وَقَوْلُهُ: وَيَبْعُ جُزْءَهُ) عَطَفَانِ عَلَى نَحْوِ عَنِّي وَقَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَى إِنْ اخْتَلَفَ أَهْلُ هـ قَوْلُهُ: (فَلَعَلَّ الْمَوْتَ الْإِنْفِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْمَوْصِي قَبْلَ التَّمْيِيزِ تَبَيَّنَ بَطْلَانُهَا وَلَا بُعْدَ فِيهِ أَهْلُ نِهَايَةِ وَسَمَّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر تَبَيَّنَ بَطْلَانُهَا أَيِ وَلَوْ قَبْلَ الْمَوْصِي لَهُ الْوَصِيَّةُ وَقَضِيَّتُهُ الْبَطْلَانُ وَإِنْ أَرَادَ الْمَوْصِي لَهُ تَأْخِيرَ الْقَبُولِ إِلَى تَمْيِيزِ الْوَلَدِ وَفِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ خِلَافُهُ وَالْأَقْرَبُ الْقَضِيَّةُ أَهْلُ وَاعْتَمَدَ

بَيْعُ الْوَلَدِ لِلدِّينِ وَإِنْ لَزِمَ التَّفْرِيقُ فَيَكُونُ مُسْتَنْتَى أَوْ يَمْتَنِعُ لَامْتِنَاعِ التَّفْرِيقِ وَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمُغْسِرِ أَوْ مَنْ لَهُ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ يَنْتَظِرُ حُلُولَهُ لَوْفَاءِ الدِّينِ فِيهِ نَظَرٌ.

هـ قَوْلُهُ: (فَلَعَلَّ الْمَوْتَ لَا يَقَعُ الْإِنْفِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْمَوْصِي قَبْلَ التَّمْيِيزِ تَبَيَّنَ بَطْلَانُهَا وَلَا بُعْدَ فِيهِ م ر.

إِنْ اتَّحَدَ إِذْ لَا تَفْرِيقَ فِي بَعْضِ الْأَزْمِنَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَلَفَ رُبْعٌ وَتُلْتُ لَا يَفْسَخُ بِنَحْوِ إِقَالَةِ
وَرَدَّ بَعِيْبٍ عَلَى مَا نَقَلَاهُ وَأَقْرَأَهُ. وَعَلَى مُقَابِلِهِ الَّذِي انْتَصَرَ لَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ بَحَثَ جَمْعُ أَنَّهُ يَجُوزُ
التَّفْرِيقُ بِالرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ لِلْفَرَعِ لِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ بِخِلَافِهِ فِي الرُّجُوعِ فِي الْقَرْضِ وَاللَّقْطَةِ وَكَالْأَمِّ
عِنْدَ عَدَمِهَا الْآبُ وَالْجَدَّةُ لَأُمِّ أَوْ أَبٍ وَإِنْ عَلَيَا لَا الْجَدُّ لِلْأُمِّ كَسَائِرِ الْمَحَارِمِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ
جَمْعٌ وَالْأَوْجَهُ قَوْلُ الْمُتَوَلَّى أَنَّهُ كَالْجَدِّ لِلْأَبِ لِعَدَمِهِمْ لَهُ مِنَ الْأُصُولِ فِي الْإِعْفَافِ وَالْإِنْفَاقِ

الْمُعْنَى عَدَمَ الْبُطْلَانِ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَوْصِي لَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّمْيِيزِ لَمْ تَبْطُلِ
الْوَصِيَّةُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَهُ الْقَبُولُ حَيْثُ أَهْ وَتَقَدَّمَ عَنِ السَّيِّدِ عُمَرَ عَنِ الْإِعَابِ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (إِنْ اتَّحَدَ)
أَيِ الْجُزْءِ. قَوْلُهُ: (إِذَا لَا تَفْرِيقَ إِلَّا) أَيِ بِالْمُهَابَاةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (لَا يَفْسَخُ) أَيِ لَا
يَجُوزُ التَّفْرِيقُ يَفْسَخُ أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا نَقَلَاهُ إِلَّا) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (بَحَثَ جَمْعُ
إِلَّا) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى حَيْثُ قَالَا وَالْمُتَّجِهَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مَنَعَ التَّفْرِيقَ بِرُجُوعِ الْمُقْرَضِ وَمَالِكٍ
اللَّقْطَةِ دُونَ الْأَصْلِ الْوَاحِدِ لِأَنَّ الْحَقَّ فِي الْقَرْضِ وَاللَّقْطَةِ ثَابِتٌ فِي الذِّمَّةِ وَإِذَا تَعَدَّرَ الرُّجُوعُ فِي الْعَيْنِ
رَجَعَ فِي غَيْرِهَا بِخِلَافِهِ فِي الْهَبَةِ فَإِنَّا لَوْ مَتَّعْنَاهُ فِيهَا الرُّجُوعُ لَمْ يَزِجْ الْوَاحِدُ بِشَيْءٍ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م
ر دُونَ الْأَصْلِ أَيِ قَلَهُ الرُّجُوعُ فِي الْأُمِّ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ وَهَبَ الْأُمِّ حَائِلًا ثُمَّ حَبَلَتْ فِي يَدِهِ وَأَتَتْ بِوَلَدٍ
فَالْوَاهِبُ لَا تَعَلَّقُ لَهُ بِالْوَلَدِ وَأَمَّا لَوْ وَهَبَهُمَا لَهُ مَعًا فَلَا يَجُوزُ لَهُ الرُّجُوعُ فِي أَحَدِهِمَا لِعَدَمِ تَأْتِي الْعِلَّةِ فِيهِ
وَيَدُلُّ عَلَى التَّصْوِيرِ بِمَا ذَكَرَ قَوْلُ سَم عَلَى مَنَهِجِ نَقْلًا عَنْ م ر وَحَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ حَقُّهُ إِلَّا بِالتَّفْرِيقِ
كُرْجُوعِ الْوَاحِدِ جَازَ لِأَنَّهُ لَوْ مُنِعَ مِنَ الرُّجُوعِ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ شَيْءٌ انْتَهَى وَحَيْثُ حُمِلَ عَلَى مَا ذَكَرَ لَا يَرُدُّ
قَوْلُ سَم عَلَى حَجٍّ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ لِلرُّجُوعِ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الرُّجُوعِ فِيهِمَا أَهْ
لِأَنَّ ذَاكَ إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا وَهَبَهُمَا مَعًا ثُمَّ ارَادَ الرُّجُوعَ فِي أَحَدِهِمَا وَأَمَّا عَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ التَّصْوِيرِ فَلَيْسَ الرُّجُوعُ
فِيهِ إِلَّا فِي الْأُمِّ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِي الرُّجُوعِ) أَيِ لَا يَجُوزُ أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (فِي الرُّجُوعِ) أَيِ
بِالرُّجُوعِ. قَوْلُهُ: (وَكَالْأُمِّ) إِلَى الْمُثَنِّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَالْأَوْجَهُ إِلَى وَإِذَا اجْتَمَعَ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَفِي
قَوْلِهِ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (الْأَبُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِنْ عَلَا. قَوْلُهُ: (وَالْجَدَّةُ) قَالَ فِيهِ وَإِنْ عَلَتْ
وَلِهَذَا قَالَ الشَّارِحُ وَإِنْ عَلَيَا وَلَوْ وَجَدَ أَبٌ وَجَدَ فَهَلْ يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَدِهِمَا لَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا أَوْ
الْعَبْرَةُ بِالْأَبِ فَيَمْتَنِعُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآبِ وَلَوْ مَعَ الْجَدِّ انْتَهَى سَم عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ: وَبَيْنَ أَحَدِهِمَا هَذَا
هُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّهُ دَفَاعُ ضَرَرِهِ بِبَقَائِهِ مَعَ كُلِّ مَنَّهُمَا أَهْ ع ش.

قَوْلُهُ: (لَا يَفْسَخُ إِلَّا) أَيِ لَا يَجُوزُ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ) قَدْ يُقَالُ لَا ضَرُورَةَ إِلَى الرُّجُوعِ فِي أَحَدِهِمَا
دُونَ الْآخَرِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِي الرُّجُوعِ) أَيِ لَا يَجُوزُ. قَوْلُهُ: (الْأَبُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِنْ عَلَا
وَقَوْلُهُ: وَالْجَدَّةُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِنْ عَلَتْ وَلِهَذَا قَالَ الشَّارِحُ وَإِنْ عَلَيَا وَلَوْ وَجَدَ أَبٌ وَجَدَ فَهَلْ
يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَدِهِمَا لَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا أَوْ الْعَبْرَةُ بِالْأَبِ فَيَمْتَنِعُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآبِ وَلَوْ مَعَ
الْجَدِّ.

والعثن وغيرها وإذا اجتمع أب وأم حرّم بينه وبينها وحلّ بينه وبينه أو أب وجدّة فهما سواء فيباع مع أبيهما كان ولا يجوز التفريق بينه وبينهما وقد يجوز التفريق للضرورة كأن ملك كافراً صغيراً وأبويه فأسلم الأب فإنه يتبعه ويباعان ذونها وإن مات الأب بيع وحده وبَحَثَ الأذرعِي أنه لو سبى مُسْلِمٌ طفلاً فتبعه ثم ملك أمه الكافرة جاز له بيع أحدهما فقط مردوداً بأنه لا ضرورة هنا للبيع بخلافه في الأولى وتستمر حُرْمَةُ التفريق (حتى يُمَيِّزَ الولدُ بأن يصير بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده ولا يُقدَّرُ بسببٍ لاستغنائه حينئذٍ عن التقهّد والحضائِة ويُفَرَّقُ بين هذا والأمر بالصلاة فإنه لا يُعتَبَرُ فيه التميّز قبل الشَّيْخ قبل ذلك فيه نوع تكليف وغُفُوبَةٌ فاحتيطَ له. (وفي قول حتى يبلغ) لخبر فيه ولنقص تمييزه قبل البلوغ ومن ثم حلّ التقاطه ويُجاب بأن الخبر ضعيفٌ وبمَنع تأثير ذلك النقص هنا وحلّ التقاطه ليس لذلك كما يُعلَمُ ممّا يأتي ويُكره ولو بعد البلوغ خروجا من خلاف أحمد ولا يرد على المتن منع التفريق في المجنون وإن بلغَ لأنه يُفْهَمُ من قوله حتى يُمَيِّزَ ولا يُعَارِضُهُ ما بعده خلافاً لمن زعمه لأنه لا مانع من ذكر شَيْئَيْنِ وحكاية قول في أحدهما ويحرم التفريق أيضاً بالسفر وبين

قوله: (ويُتَنَبَّه) أي الأب. قوله: (وجدّة) أي ولو من الأم أه نهائية. قوله: (بأنه لا ضرورة إلخ) أي فالأصحاب لم يفرّقوا في الأم بين المسلمة والكافرة سم ونهائية. قوله: (لاستغنائه حينئذٍ) أي حين إذ ميّز وإن لم يبلغ السبع اهـ ع ش. قوله: (لخبر) إلى قوله ويحرم في النهاية إلا قوله خروجا من خلاف أحمد. قوله: (ليس لذلك) أي لنقص تمييزه بل لعدم صحّة تصرّفه فاحتاج لمن يقوم بأمره اهـ ع ش. قوله: (مما يأتي) أي في باب الإلتقاط أه نهائية. قوله: (ويكره) أي التفريق. قوله: (خروجا من خلاف أحمد) عبارة النهاية والمُعْنَى لما فيه من التشويش والعقد صحيح اهـ أي فيما لو ميّز أو بلغ ع ش. قوله: (ما بعده) أي قوله: حتى يبلغ اهـ ع ش. قوله: (إذ لا مانع من ذكر شَيْئَيْنِ إلخ) وهما هنا الصغير والمجنون يعني حكمهما فكأنه قال حتى يُمَيِّزَ كُلٌّ مِنَ الصَّبِيِّ والمجنون وفي قول في الصبي حتى يبلغ اهـ ر شيدي. قوله: (أيضا بالسفر إلخ) حق العبارة بالسفر أيضا بينهما وبين زوجة إلخ. قوله: (بالسفر) أي مع الرّق والمراد سفرٌ يحصل معه تضرُّرٌ وإلا كنحو فرسخٍ لحاجة فينبغي أن لا يمتنع ثم ما ذكر من حُرْمَةِ التفريق بالسفر مع الرّق على ما تقرّر مُسَلَّمٌ وأما قوله: وبين زوجة حُرّة إلخ

قوله: (وإن مات الأب بيع وحده) عبارة شرح الرّوض قال الشَّيْخ نَجْمُ الدِّينِ البَالِسِيُّ ويتبني لو مات الأب أن يباع الولد للضرورة اهـ. قوله: (بأنه لا ضرورة إلخ) أي فالأصحاب لم يفرّقوا في الأم بين المسلمة والكافرة. قوله: (ويحرم التفريق أيضا بالسفر) أي مع الرّق والمراد سفرٌ يحصل معه تضرُّرٌ وإلا كنحو فرسخٍ لحاجة فينبغي أن لا يمتنع ثم ما ذكره من حُرْمَةِ التفريق بالسفر مع الرّق على ما تقرّر مُسَلَّمٌ وأما قوله: بين زوجة حُرّة إلخ أي بالسفر أيضا فهو ممنوع.

زوجة حرةً وولدها الغير المميز لا مطلقاً لإمكان ضحبتها له كذا أطلقه الغزالي وأقره والذي يُتجه أخذاً من كلامهم في الحضانية أن التفريق بالسفر أو غيره في المطلقة وغيرها متى أزال حق حضانية ثبتت لها حرمة وإلا كالسفر لنقله فلا وأفهم فرضه الكلام فيما يرجح تمييزه عدم حرمة بين البهائم ومحلّه في نحو ذبح الأم إن استغنى الولد عن لبنها ويكره حينئذ وإلا حرمة ولم يصح البيع وإن لم يؤكل كجحش صغير أمّا ذبحه وهو مأكول فيجزل قطعاً كبيع لغرض الذبح ولو بأن يظنه من المشتري كما هو ظاهر ويبع مستغن مكروه.....

أي بالسفر أيضاً فممنوع سم على حجاج اه ع ش . قوله: (لا مطلقاً إلخ) اعتمدته المغني . قوله: (كذا أطلقه إلخ) عبارة النهاية وأفتى الغزالي بامتناع التفريق بالمسافرة أي مع الرق وطرده ذلك في الزوجة الحرة بخلاف الأمة ليس بظاهر اه قال الرشيدي قوله: م ليس بظاهر يَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى تَفْرِيقِ الْغَزَالِيِّ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ أَيِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي التَّفْرِيقِ الْمَذْكُورِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي الْحَاشِيَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِأَصْلِ الطَّرْدِ اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الَّذِي نَقَلَهُ عَنِ الْغَزَالِيِّ مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ يُخَالِفُهُ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عِبَارَتُهُ وَالْحَقُّ الْغَزَالِيُّ التَّفْرِيقُ بِالسَّفَرِ بِالتَّفْرِيقِ بِالْبَيْعِ وَطَرَدَهُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الزَّوْجَةِ وَوَلَدِهَا وَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً انْتَهَتْ فَصْرِيحُ قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً أَنَّ الْحُرَّةَ وَالْأَمَةَ سَوَاءٌ لَكِنْ عِبَارَةُ كُلِّ مِنَ الشَّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ وَالْأَذْرَعِيِّ تَوَافُقُ مَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ اه وقال ع ش قوله: وأفتى الغزالي مُعْتَمِدًا وَقَوْلُهُ: بِالْمُسَافِرَةِ أَيِ وَلَوْ لِغَيْرِ الثَّقَلَةِ وَقَوْلُهُ: وَطَرَدَهُ ذَلِكَ الْإِلْخَ وَكَذَا يَحْرُمُ أَنْ يَنْزَعَ وَلَدَهُ مِنْ أُمِّهِ وَيَذْفَعَهُ لِمَرْصُوعَةٍ أُخْرَى سَمَ عَلَى مَنَهْجٍ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ لَهَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا اه ع ش .

قوله: (والإلخ) أي بأن لم يزل التفريق حق الحضانية . قوله: (وأفهم) إلى قوله كَيْبَعَةَ لِعَرَضٍ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي . قوله: (وَلَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ) أي التَّصَرُّفُ اهٍ نِهَآيَةً . قوله: (كَيْبَعَةَ لِعَرَضٍ الذَّبْحِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَسَمَّ عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ وَلَمْ يَصِحَّ التَّصَرُّفُ فِي حَالَةِ الْحُرْمَةِ بِنَحْوِ الْبَيْعِ وَلَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ بَيْعَهُ لِمَنْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ يَذْبَحُهُ كَذَبْنَاهُ لِأَنَّهُ مَتَى بَاعَ الْوَلَدَ قَبْلَ اسْتِغْنَائِهِ وَخَذَهُ أَوْ الْأُمَّ كَذَلِكَ تَعَيَّنَ الْبُطْلَانُ فَقَدْ لَا يَقَعُ الذَّبْحُ حَالًا أَوْ أَصْلًا فَيُوجَدُ الْمَحْذُورُ وَشَرَطُ الذَّبْحِ عَلَيْهِ غَيْرُ صَحِيحٍ وَهُوَ أَوْلَى بِالْبُطْلَانِ لِمَا مَرَّ فِي عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ الْوَلَدِ دُونَ أُمِّهِ أَوْ بِالْعَكْسِ قَبْلَ التَّمْيِيزِ بِشَرَطِ عِنَقِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه قال ع ش قوله: م ر وَشَرَطُ الذَّبْحِ الْإِلْخَ هَذَا مَحَلُّهُ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ مَا لَمْ يَغْتَرَفِ الْمُشْتَرِي أَنَّ الْبَائِعَ نَذَرَ ذَبْحَهُ وَإِلَّا قِصَصٌ وَيَكُونُ ذَلِكَ أَفْدَاءً وَيَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي ذَبْحُهُ فَإِنْ امْتَنَعَ ذَبْحَهُ الْقَاضِي وَفَرَّقَهُ الذَّبَائِحَ عَلَى الْفُقَرَاءِ اه . قوله: (وَيَبِيعُ مُسْتغْنٍ إلخ) هذا غير قوله السابق ويكره حينئذ لأن هذا في بيع الولد المستغني

قوله: (كَيْبَعَةَ لِعَرَضٍ الذَّبْحِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَأَخَّرُ ذَبْحُهُ أَوْ لَا يَوْفِي الْمُشْتَرِي بِهِ فَلَا يَنْدَفِعُ الضَّرَرُ وَشَرَطُ ذَبْحِهِ فِي الْعَقْدِ مُفْسِدٌ وَهُوَ نَظِيرُ مَا لَوْ بَاعَ الْأُمُّ وَالْوَلَدَ حَيْثُ حَرَّمَ التَّفْرِيقُ بِشَرَطِ الْعَقْدِ وَقَدْ تَقَدَّمَ بُطْلَانُهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ فَالْوَجْهُ الْبُطْلَانُ هُنَا سَوَاءً شَرَطَ ذَبْحَهُ فِي الْعَقْدِ أَوْ لَا كَمَا هُنَاكَ فَلْيَتَأَمَّلْ . قوله: (وَيَبِيعُ مُسْتغْنٍ مكروه) هذا غير قوله السابق ويكره حينئذ لأن هذا في بيع الولد

إلا لغرض الذبح (وإذا فُزق ببيع أو هبة) أو غيرهما مِمَّا مرَّ تفصيلُهُ ومنه الوقفُ على الأوجه لأنَّ الموقوفَ يشغله عن الآخرِ حقُّ الموقوفِ عليه المُستغرقُ لِمَنافِعِهِ فهو كالبيع (بطلاً في الأظهر) لِعَدَمِ القُدرةِ على التسليمِ شرعاً وهو قبل سَفْيِهِ اللَّبَا باطلٌ قطعاً وثبَّتِي الضميرَ مع العطفِ بأو لأنها بين ضِدَّينِ كما في ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] فاندفع ما للإسنوي وَمَنْ تَبِعَهُ هُنَا ثُمَّ رَأَيْتِ الزركشي أجابَ بذلك.

وذلك في ذَبْحِ أُمِّ الْوَلَدِ الْمُسْتَغْنِي اه سم. فَوَدَّ: (إِلَّا لِعَرْضِ الْخ) فيه ما مرَّ آنفاً. فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أي مِمَّا يَمْتَنِعُ التَّفْرِيقُ بِهِ. فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) خِلَافاً لِلْمُعْنَى كما مرَّ وَلِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَالْأَوْجَهُ مَا جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ مِنْ إِلْحَاقِ الْوَقْفِ بِالْعَتَقِ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى أَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ يَشْغَلُهُ فِي اسْتِيفَاءِ مَنْفَعَتِهِ كَمَا لَوْ أَجَرَ رَقِيقَهُ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَلَدِهِ بِالْإِعْتِقَاقِ فَيَجُوزُ وَلَا نَظَرَ لِمَا يَخْصُلُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ اه قال الرشيديُّ قوله: م ر بِالْإِعْتِقَاقِ أَي لِلَّذِي أَجَرَهُ وَقَوْلُهُ: وَلَا نَظَرَ لِمَا يَخْصُلُ الْخ قال الشَّهَابُ سم ولا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّ اسْتِحْقَاقَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ دَائِمٌ بِخِلَافِ الْمُسْتَأْجِرِ اه.

فَوَدَّ (سني): (بطلاً) أي الْبَيْعُ وَالْهَبَةُ أَي وَغَيْرُهُمَا مِمَّا مرَّ. فَوَدَّ: (لِعَدَمِ الْقُدرةِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهْيَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً إِلَى وَفِي زَمَنِ الْخ. فَوَدَّ: (وَتَبَيَّنَ الضَّمِيرُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَوْلُهُ: بطلاً قال الإسنويُّ كَانَ الْأَحْسَنُ إِسْقَاطُ الْأَلِفِ مِنْهُ فَإِنَّ الْأَفْصَحَ فِي الضَّمِيرِ الْوَاقِعِ بَعْدَ أَوْ أَنْ يُؤْتَى بِهِ مُفْرَداً تَقُولُ إِذَا لَقِيتَ زَيْدًا أَوْ عُمَرَ فَأَكْرَمَهُ وَقَالَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ وَالصَّوَابُ حَذْفُ الْأَلِفِ انْتَهَى وَالْأَوَّلَى مَا قَالَهُ

الْمُسْتَغْنِي وَذَلِكَ فِي ذَبْحِ أُمِّ الْوَلَدِ الْمُسْتَغْنِي.

فَوَدَّ (سني): (وإذا فُزق ببيع أو هبة) قال في شَرْحِ الرُّوضِ نعم إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مِمَّنْ يُحْكَمُ بِعَقْبِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ عَدَمُ التَّحْرِيمِ وَصِحَّةُ الْبَيْعِ لِتَخْصِيلِ مَصْلَحَةِ الْحُرِّيَةِ وَلِمَا مرَّ مِنْ جَوَازِ التَّفْرِيقِ بِالْإِعْتِقَاقِ اه وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ هَيْبَتَهُ لِمَنْ يَتَعَقَّبُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ. فَوَدَّ: (وَمِنْهُ الْوَقْفُ عَلَى الْأَوْجِهِ) أَي خِلَافاً لِمَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ فَقَدْ جَزَمَ فِيهِ بِالْحَاقِ الْوَقْفِ بِالْعَتَقِ قِيلَ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى أَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ يَشْغَلُهُ فِي اسْتِيفَاءِ مَنْفَعَتِهِ كَمَا لَوْ أَجَرَ رَقِيقَهُ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَلَدِهِ بِالْإِعْتِقَاقِ فَيَجُوزُ وَلَا نَظَرَ لِمَا يَخْصُلُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ اه ولا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّ اسْتِحْقَاقَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ دَائِمٌ بِخِلَافِ الْمُسْتَأْجِرِ.

فَوَدَّ: (وَتَبَيَّنَ الضَّمِيرُ مَعَ الْعُطْفِ بِأَوْ الْخ) قال ابنُ هِشَامٍ فِي حِشَامٍ فِي قَوْلِ الْأَلْفِيِّ وَغَيْرِهِ بِإِفْرَادِ الْهَاءِ مِنْ قَوْلِهِ:

نَكْرَةً قَابِلُ أَلْ مُؤْتَرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقَعٌ مَا قَدْ ذَكَرَا

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ مَا نَصَّهُ وَإِفْرَادُ الضَّمِيرِ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا تُفْرَدُ الْإِشَارَةُ إِذَا قُلْتَ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَوْ أَنَّهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَاقْتَدَوْا بِهِ﴾ [الرعد: ١٨] أَي بِذَلِكَ قَالَ وَلَا يَصِحُّ الْجَوَابُ بِأَنَّ أَوْ تُفْرَدُ بَعْدَهَا الضَّمِيرُ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي أَوْ الَّتِي لِلشَّكِّ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَكُونُ الْحُكْمُ فِيهَا لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لَا الَّتِي لِلتَّنْوِيعِ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ اه وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأَصْلَ الْمُطَابَقَةُ بَعْدَ أَوْ الَّتِي لِلتَّنْوِيعِ وَأَنَّ الْإِفْرَادَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ بِالنَّظَرِ لِلْمَعْنَى وَلَا شَكَّ أَنَّ أَوْ هُنَا لِلتَّنْوِيعِ فَلَا غُبَارَ عَلَى عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ أَصْلاً وَلَا

(ولا يصح بيع الغريون) بفتح أوله وهو الأفصح وبضم فشكون ويقال له الغربان بضم فشكون وهو معرّب وأصله التسليف والتقديم ثم استعمل فيما يقرب من ذلك كما أفاده قوله (بأن يشتري ويعطيه دراهم) وقد وقع الشرط في العقد أي أو زمن خياره كما هو قياس ما مر على أنه إنما أعطاها (لتكون من الثمن إن رضي السلعة وإلا فهبة) بالنصب ويجوز الرفع للنهي عنه لكن إسناده غير متصل ولأن فيه شرطين مفسدين شرط الهبة وشرط رد المبيع بتقدير أن لا رضا قيل: كان ينبغي له ذكر هذا والتفريق في فصل ما يطل ويحاجب بأن في صنيعة هذا فائدة أي فائدة وهي الإشارة إلى أن التفريق لما اختلف في إبطاله وهذا لما لم يثبت في النهي عنه شيء كانا بمنزلة مغاير لما في الفصلين فأخرا لإفادة هذا الذي لو قدم لم يتنبه له على أن هذا قدم إجمالا في البيع والشرط.

الزكشي من أنه إنما نثى الضمير لأن أو للتشويح فهو نظير قوله تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] اهـ. أي: وما تقدم من أفصحية الأفراد إنما هو في أو التي للشك ونحوها مما يكون الحكم فيها لأحد الأمرين لا التي للتشويح كما هنا لأنها بمنزلة الواو فالأصح فيها المطابقة وقد يفرّد على خلاف الأصل سم. قوله: (بفتح أوله إلخ) وبإبدال العين همزة مع الثلاث ففيه سيئ لغات اهـ. مغني. قوله: (وأصله إلخ) أي في اللغة اهـ مغني. قوله: (فيما تغرب) ببناء المضى للمفعول من التغرب عبارة النهاية يقرب اهـ من القرب. قوله: (كما أفادة) أي الاستعمال المذكور. قوله (سئ): (دراهم) أي مثلاً نهاية ومغني، أي: أو عرضا وظاهرا أن قوله: (يشتري) مثال أيضا. قوله: (وقد وقع الشرط) أي الآتي آنفا. قوله: (قياس ما مر) أي في التشبيه الذي قبيل قول المصنف والأصح أن للبايع إلخ. قوله: (على أنه إلخ) متعلق بقول المشي ويعطيه دراهم. قوله (سئ): (السلعة) السلعة بالكسر على وزن سذرة مشتركة بين الخراج والبضاعة وبالفتح على وزن سجدة مختصة بالشجرة مضباح اهـ ش. قوله: (النصب) أي فتكون هبة. قوله: (ويجوز الرفع) أي فهي هبة اهـ سم. قوله: (رد المبيع) عبارة النهاية البيع اهـ بلا ميم قال ع ش أي العقد اهـ. قوله: (أن لا رضي) أي أن لا يرضى نهاية ومغني. قوله: (قيل إلخ) وممن قال به المحلّي والمغني. قوله: (ويحاجب إلخ) فيه ما فيه اهـ سم. قوله: (مغاير) أي أمر مغاير. قوله: (في الفضلين) أي فضل ما يطل وفضل ما لا يطل. قوله: (فأخرا) أي التفريق ويبيع الغريون اهـ نهاية. قوله: (الذي إلخ) عبارة النهاية ولو قدمهما

يحتاج إلى جواب أصلا ويجري ذلك في نظائرها كقوله الآتي في الإجارة ودابة أو شخص معينين وقد صرح في المغني نقلا عن الأبدى وقال: إنه الحق بوجوب المطابقة بعد أو التي للتشويح ونقلنا عبارته في باب الإجارة بإزاء عبارته المذكورة. قوله: (بالنصب) أي ولا فتكون هبة. قوله: (ويجوز الرفع) أي ولا فهي هبة. قوله: (ويحاجب) فيه ما فيه.

(تنبيه) قد يجب البيع كما إذا تعيّن لِمَالِ المُوَلّي أو المُوَفّس أو لاضطرار المُشْتَرِي والمَالِ لِمَحْجُورٍ وإلا فالواجب مُطْلَقُ التَّمْلِيكِ وقد يُنْذَبُ كالبيع بِمُحَابَاةٍ أَيْ مع العلم بها فيما يظهر وإلا لم يثبت وعليه يُحْمَلُ خبرُ المغْبُونِ لا مَأْجُورٍ ولا مَحْمُودٍ وإن كان ضَعِيفًا فَإِنْ قُلْتُ: يُمَكِّنُ حَمْلُ نَذْبِ المُحَابَاةِ هنا على قولهم يُسْنُّ لِمُشْتَرِي ما يتعلّق بِعِبَادَةِ أَنْ لا يُمَاسِكِسَ في ثَمَنِهِ قُلْتُ: لا يُمَكِّنُ ذلك لأنّ ما هنا في مُحَابَاةِ البائعِ وذاك في مُحَابَاةِ المُشْتَرِي على أنّ الذي يُتَّجِه نَذْبُ المُحَابَاةِ لِلْمُشْتَرِي أيضًا مُطْلَقًا وذكرهم ذاك إنّما هو بالنسبة لِلْأَكْدِيَّةِ لا لِعَدَمِ النَذْبِ في شِرَاءٍ ما لِغَيْرِ عِبَادَةِ بِمُحَابَاةٍ لأنّ قياسَ ذِكْرِهِمْ نَذْبَهَا لِلْبَائِعِ مُطْلَقًا نَذْبَهَا لِلْمُشْتَرِي كذلك. فَإِنْ قُلْتُ: يَصْدُقُ عليه حينئذٍ أَنَّهُ مَغْبُونٌ قُلْتُ: ممنوعٌ إنّما المَغْبُونُ مَنْ أُخْذَ مَالُهُ لِتَحْوِ تَغْفِلِهِ أو عَدَمِ قَصْدِ مَحْمُودٍ منه في المُسَامَحَةِ بِدُونِ ثَمَنِ مثله فَإِنْ قُلْتُ: يُنافي ذلك كُلُّهُ حَدِيثُ «مَا كَسَا الْبَاعَةَ فَإِنَّهُ لَا خَلَاقَ لَهُمْ» قُلْتُ هذا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَبِفَرَضِ حُسْنِهِ لِيُورِدَ طَرِيقَ لَهُ مِنْهَا «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ مَا كَسَا عَنْ دَرَهْمِكَ فَإِنَّ الْمَغْبُونِ لَا مَأْجُورَ وَلَا مَحْمُودَ» هو لا يُنافيه بل يُحْمَلُ على مَنْ لَمْ يَقْصِدْ مُحَابَاةً لِلَّهِ فهذا ينبغي له مُمَاسِكِسُهُمْ دُونَ مَنْ يَقْصِدُ ذلك لكن الأوجه أنّ قَصْدَ المُحَابَاةِ سُنَّةٌ مُطْلَقًا لَكِنْ كَوْنُهَا فيما يُشْتَرَى لِلْعِبَادَةِ أَكْثَرُ وفي زَمَنِ نَحْوِ غَلَاءٍ وقد يُكْرَهُ كَبَيْعِ الْعَيْنَةِ وَكُلِّ بَيْعٍ اخْتَلَفَ فِي حِلِّهِ كَالْحَيْلِ الْمُخْرِجَةِ

لَفَاتِ ذَلِكَ اهـ. □ فَوَدَّ: (قد يَجِبُ إلخ) عبارةُ الْمُعْنَى.

(فائدة): البَيْعُ يُنْقَسِمُ إلى الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ وهي الْوَاجِبُ وَالْحَرَامُ وَالْمَنْدُوبُ وَالْمَكْرُوهُ وَالْمُبَاحُ فالوَاجِبُ كَبَيْعِ الْوَلِيِّ مَالِ الْيَتِيمِ إِذَا تَعَيَّنَ بَيْعُهُ وَبَيْعُ الْقَاضِي مَالِ الْمُفْلِسِ بِشَرْطِهِ إلخ اهـ. □ فَوَدَّ: (لِمَالِ المُوَلّي) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ الْبَيْعِ فِي تَعَيَّنٍ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. □ فَوَدَّ: (أو لاضطرار إلخ) عَطَفَ على لِمَالِ المُوَلّي. □ فَوَدَّ: (وَالْمَالِ لِمَحْجُورٍ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ بَأَنَّ كَانَ الْمَالُ لِمُطْلَقٍ التَّصَرُّفِ).

□ فَوَدَّ: (مُطْلَقُ التَّمْلِيكِ) فِي صِدْقِهِ بِالْإِبَاحَةِ الْكَافِيَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ حَصَلَ الْمِلْكُ بِالْوَضْعِ فِي الْفَمِ أَوْ غَيْرِهِ نَظَرُ اهـ سم. □ فَوَدَّ: (كَالْبَيْعِ بِمُحَابَاةٍ) قَدْ يُقَالُ الْمَطْلُوبُ الْمُحَابَاةُ لَا نَفْسُ الْعَقْدِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا اشْتَمَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ مَطْلُوبَةٌ كَانَ مَطْلُوبًا اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ) أَي على عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمُحَابَاةِ.

□ فَوَدَّ: (هنا) أَي فِي تَقْسِيمِ الْبَيْعِ إلى الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ. □ فَوَدَّ: (وَذَاكَ) أَي قَوْلُهُمُ الْمَذْكُورُ.

□ فَوَدَّ: (قَصْدُ مَحْمُودٍ) تَرْكِيبٌ وَضَفِي. □ فَوَدَّ: (الْبَاعَةَ) جَمْعُ بَائِعٍ مَفْعُولٍ مَا كَسَا بِصِغَةِ الْأَمْرِ.

□ فَوَدَّ: (وَفِي زَمَنِ نَحْوِ الْغَلَاءِ) عَطَفَ على مُحَابَاةٍ فِي قَوْلِهِ كَالْبَيْعِ بِمُحَابَاةٍ. □ فَوَدَّ: (كَبَيْعِ الْعَيْنَةِ) وَفِي حَوَاشِي الْجَامِعِ لِلْعَلَقَمِيِّ مَا نَصَّهُ الْعَيْنَةُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَإِسْكَانِ التَّخْتِيَةِ وَبِالتَّوْنِ هُوَ أَنْ يَبِيعَهُ عَيْنًا

□ فَوَدَّ: (مُطْلَقُ التَّمْلِيكِ) فِي صِدْقِهِ بِالْإِبَاحَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ حَصَلَ الْمِلْكُ بِالْوَضْعِ فِي الْفَمِ أَوْ غَيْرِهِ نَظَرُ. □ فَوَدَّ: (كَبَيْعِ الْعَيْنَةِ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَهُوَ أَنْ يَبِيعَهُ عَيْنًا بِثَمَنِ كَثِيرٍ مُؤَجَّلٍ وَيُسَلِّمُهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا مِنْهُ أَي بِتَقْدِيرِ يَسِيرٍ لِيَبْقَى الْكَثِيرُ فِي ذِمَّتِهِ وَنَحْوِهِ اهـ.

عن الربا وكبيع دُور مَكَّةَ والمُصْحَفِ ولا يُكره شراؤه على المُعْتَمِدِ وكالبيع والشراء مِمَّنْ أَكْثَرُ مَالِهِ حَرَامٌ وَمُخَالَفَةُ الْغَزَالِيِّ فِيهِ فِي الْإِحْيَاءِ شَاذَّةٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَكَذَا سَائِرُ مُعَامَلَتِهِ وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ الشُّرَاءُ مَثَلًا مِنْ سَوِيٍّ غَلَبَ فِيهِ اخْتِلَاطُ الْحَرَامِ بغيرِهِ وَلَا حُرْمَةٌ وَلَا بُطْلَانٌ إِلَّا إِنْ تَيَقَّنَ فِي شَيْءٍ بَعِيْنُهُ مَوْجِبُهُمَا وَالْحَرَامُ مَرَّةً أَكْثَرَ مِثْلِهِ وَالْجَائِزُ مَا بَقِيَ وَلَا يُنَافِي جَوَازُهُ عَدَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ لِأَنَّ فَرْضَ الْكِفَايَةِ جَائِزُ التَّرِكَ بِالنَّسْبَةِ لِلْأَفْرَادِ.

(فصلٌ في تفريق الصَّفَقَةِ وَتَعَدُّدِهِ)

وَتَفْرِيقُهَا إِثْمًا فِي الْإِبْتِدَاءِ أَوْ فِي الدَّوَامِ أَوْ فِي الْأَحْكَامِ وَقَدْ ذَكَرَهَا كَذَلِكَ وَضَابِطُ الْأَوَّلِ أَنْ يَشْتَمِلَ الْعَقْدُ عَلَى مَا يَصْحُحُ بِيَعُهُ وَمَا لَا يَصْحُحُ فَإِذَا (بَاعَ) فِي صَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ (خَلًّا وَخَمْرًا) أَوْ شَاةً وَخِنْزِيرًا (أَوْ) بَاعَ (عَبْدَهُ وَخُرًّا أَوْ) بَاعَ عَبْدَهُ (وَعَبْدَ غَيْرِهِ أَوْ) بَاعَ (مُشْتَرَكًا بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخَرِ) أَيِ

بِشَيْءٍ كَثِيرٍ مُؤَجَّلٍ وَيُسَلِّمُهَا لَهُ ثُمَّ يَشْتَرِيهَا مِنْهُ بِتَقْدِيرٍ يَسِيرٍ لِيَبْقَى الْكَثِيرُ فِي ذِمَّتِهِ أَوْ يَبِيعَهُ عَيْنًا بِشَيْءٍ يَسِيرٍ نَقْدًا وَيُسَلِّمُهَا لَهُ ثُمَّ يَشْتَرِيهَا مِنْهُ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ مُؤَجَّلٍ سِوَاءَ قَبْضِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ أَوْ لَا انْتَهَى أَهْوَ ش.
 □ قَوْلُهُ: (وَالْمُصْحَفُ) قِيلَ ثَمَنُهُ يُقَابَلُ الدَّقَّتَيْنِ لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يُبَاعُ وَقِيلَ إِنَّهُ بَدَلُ أَجْرَةِ نُسخِهِ حَكَاهُمَا الرَّافِعِيُّ عَنِ الصَّيْمَرِيِّ أَهْمُنِي. □ قَوْلُهُ: (مِمَّنْ أَكْثَرُ مَالِهِ الْإِنْفُ) أَيِ كَالظَّلْمَةِ وَالْمَكَاسِينِ وَالْمُنْجَمِينَ وَالَّذِي يَضْرِبُ بِالشَّعِيرِ أَوْ الرَّمْلِ أَوْ الْحَصَى أَهْوَ كَرْدِي. □ قَوْلُهُ: (مِمَّنْ أَكْثَرُ مَالِهِ حَرَامٌ) أَيِ أَوْ فِيهِ حَرَامٌ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنَ الْحَرَامِ وَالْأَفْحَرَامِ أَهْمُنِي. □ قَوْلُهُ: (وَمُخَالَفَةُ الْغَزَالِيِّ فِيهِ الْإِنْفُ) أَيِ حَيْثُ قَالَ بِحُرْمَتِهِ.
 □ قَوْلُهُ: (وَالْحَرَامُ مَرَّةً الْإِنْفُ) الْأَنْسَبُ وَقَدْ يَحْرُمُ كَأَكْثَرِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَالَّذِي قَبْلَهُ وَقَدْ يُبَاحُ وَهُوَ مَا بَقِيَ.

فَصْلٌ: فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ

□ قَوْلُهُ: (فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَجْرِي فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ بِخِلَافٍ عَكْسِهِ إِلَى وَيُسْتَرْطُ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ فِي الْأَحْكَامِ) أَيِ فِي اخْتِلَافِ الْأَحْكَامِ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. □ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ. □ قَوْلُهُ: (وَضَابِطُ الْأَوَّلِ) أَيِ التَّفْرِيقِ فِي الْإِبْتِدَاءِ.

□ قَوْلُهُ (أَوْ مُشْتَرَكًا) شَامِلٌ لِمَا إِذَا جَهَلَ قَدْرَ حِصَّتِهِ حَالَ الْبَيْعِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا يَأْتِي عَنِ الرَّوْيَانِيِّ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَظَاهِرُهُ سِوَاءَ بَاعِ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ وَهُوَ بِعُمُومِهِ مُنَافٍ لِمَا سَبَقَ فِي شَرْحِ م ر قَوْلِ الْمُتَنِ الْخَامِسُ الْعِلْمُ مِنْ اسْتِقْرَابِ عَدَمِ الصَّحَّةِ فِي بَيْعِ الْبَعْضِ وَقَدْ يُحْمَلُ مَا هُنَا عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الصَّحَّةِ فِي بَيْعِ الْكُلِّ دُونَ الْبَعْضِ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا وَفِي سَمَ فِي أَثْنَاءِ كَلَامٍ بَعْدَ تَقْلِيلِ عِبَارَةِ الرَّوْيَانِيِّ الَّتِي أَحَالَ عَلَيْهَا مَا نَصَّهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا يَصْحُحُ فِيهِ الْبَيْعُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَغْلُومًا حَالَ الْعَقْدِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ فِيهِ الْبَيْعُ وَأَمَّا الْآخَرُ

(فَصْلٌ)

□ قَوْلُهُ (لِغَيْرِ) (أَوْ مُشْتَرَكًا الْإِنْفُ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا جَهَلَ قَدْرَ حِصَّتِهِ حَالَ الْبَيْعِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا يَأْتِي عَنِ الرَّوْيَانِيِّ.

الشريك (صَحَّ فِي مِلْكِهِ فِي الْأَظْهَرِ) وَبَطَلَ فِي الْآخِرِ لِإِعْطَاءِ لِكُلِّ مِنْهُمَا حُكْمَهُ سِوَاءِ أَقَالَ هَذَيْنِ أَوْ هَذَيْنِ الْخَلَيْنِ أَمْ الْقَتْنَيْنِ أَمْ الْخَلِّ وَالْخَمَرِ وَالْقَنْ وَالْحَرَّ بِخِلَافِ عَكْسِهِ عَلَى مَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ مُتَمَتِّعٌ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ نِسَاءُ الْعَالَمِينَ طَوَالِقُ وَأَنْتِ يَا زَوْجَتِي لَمْ تَطْلُقِي.....

فَيَكْفِي الْعِلْمُ بِهِ لَوْ بَعْدَ ذَلِكَ فَالشَّرْطُ فِيهِ إِمْكَانُ عِلْمِهِ وَلَوْ بَعْدَ قُلَيْتَا مَلْأَهُ ع ش وَبَاتِي فِي آخِرِ السَّوَادَةِ مَا يُصَرِّحُ بِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِحَصَّتِهِ عِنْدَ الْعَقْدِ.

❦ قَوْلُ (لِسَيِّدِ) (فِي مِلْكِهِ) أَيِ الْخَلِّ وَالشَّاءِ وَعَبْدُهُ وَحِصَّتُهُ مِنَ الْمُشْتَرَكِ أَهْ مُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) وَاعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى وَسَمَّ وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرِّمْلِيِّ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ تَقْدِيمِ مَا يَصِحُّ بَيِّعُهُ وَتَأْخِرِهِ كَيْفَتُكَ هَذَا الْحَرَّ وَهَذَا الْعَبْدَ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْعَطْفَ) أَيِ الْمَغْطُوفِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ الْخُ) وَلَيْسَ هَذَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ قِيَاسَهُ وَإِنَّمَا قِيَاسُهُ أَنْ يَقُولَ هَذَا الْحَرُّ مَبِيعٌ مِنْكَ وَعَبْدِي فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ بِخِلَافِ نَحْوِ بَعْتِكَ الْحَرَّ وَالْعَبْدَ فَإِنَّهُ يَصِحُّ فِي الْعَبْدِ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْأَوَّلِ عَامِلٌ فِي الثَّانِي وَقِيَاسُهُ فِي الطَّلَاقِ أَنْ يَقُولَ طَلَّقْتُ نِسَاءَ الْعَالَمِينَ وَزَوْجَتِي فَإِنَّهَا تَطْلُقُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَسَمَّ.

❦ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ) عِبَارَتُهُ أَمَّا إِذَا قَدَّمَ غَيْرَ الْحَلِّ كَيْفَتُكَ الْحَرَّ وَالْقَنْ فَيَبْطُلُ فِيهِمَا عَلَى الْأَوْجَهِ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْبَاطِلِ بَاطِلٌ كَمَا فِي نِسَاءِ الْعَالَمِينَ طَوَالِقُ وَأَنْتِ يَا زَوْجَتِي فَإِنْ قُلْتَ وَقَعَ فِي تَمَثُّلٍ غَيْرِ وَاحِدٍ لِلصَّحَّةِ فِي الْقَنْ تَقْدِيمُ الْحَرِّ قُلْتَ هَذَا لِمُجَرَّدِ التَّمَثُّلِ لَا غَيْرُ فَإِنْ قُلْتَ صَرَّحَ السُّبْكِيُّ فِي بَعْتِكَ هَذَا ثَمَّ هَذَا بَأَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لَوْ قُوعَ الْقَبُولِ فِيهِمَا مَعًا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْقَبُولِ وَأَنَّ مَا هُنَا لَيْسَ كَالطَّلَاقِ إِذْ لَا قَبُولَ فِيهِ قُلْتَ الْقَبُولَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ حَيْثُ صَحَّ الْإِيجَابُ وَالْإِيجَابُ هُنَا بَاطِلٌ لِأَنَّ قَوْلَهُ بَعْتِكَ الْحَرَّ وَقَعَ بِاطِلًا شَرْعًا فَصَارَ قَوْلُهُ وَالْعَبْدَ بَاطِلًا أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ عَامِلٌ حَيْثُ قُوعَ الْقَبُولِ بَاطِلًا أَيْضًا وَبِهَذَا يَتَّصِحُّ الْقِيَاسُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلًّا تَقَدَّمَ فِيهِ لَفْظٌ بَاطِلٌ شَرْعًا فَصَارَ مَا بَعْدَهُ بَاطِلًا أَيْضًا لِعَدَمِ عَامِلِ يَقُومُهُ وَيَجْعَلُهُ مُفِيدًا شَرْعًا فَتَأَمَّلْهُ أَهْ. وَأَقُولُ لَكَ مُنِيعٌ قَوْلُهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ بَعْتِكَ الْحَرَّ وَقَعَ بِاطِلًا فَصَارَ الْخُ بَأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ بَعْتِكَ وَقَعَ بِاطِلًا مُطْلَقًا فَهُوَ مَمْنُوعٌ أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ فَمُسْلَمٌ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ بَطْلَانُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَغْطُوفِ أَيْضًا وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُتَعَدِّدٌ بَعْدَ مَعْمُولَاتِهِ فَبَطْلَانُهُ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِ الْمَعْمُولَاتِ لَا يَقْتَضِي بَطْلَانَهُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ مِنْهَا وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَدْ يَكُونُ كَاذِبًا بِالنَّظَرِ لِلأَوَّلِ صَادِقًا بِالنَّظَرِ لِلثَّانِي فَعَلِمَ أَنَّ الْعَامِلَ مُتَعَدِّدٌ بَعْدَ مَعْمُولَاتِهِ وَيَخْتَلِفُ حُكْمُهُ بِاِغْتِيَابِهَا وَحَيْثُ يَنْدَفِعُ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ عَامِلٌ الْخُ وَأَمَّا عَدَمُ الْقُوعِ فِي مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ الْمَذْكُورَةِ فَيَجُوزُ أَنْ سَبِّبَهُ أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْجَمَلِ وَجُمْلَةُ طَلَاقِ زَوْجَتِهِ وَهِيَ وَأَنْتِ يَا زَوْجَتِي لَمْ تَبَيِّنْ لِعَدَمِ ذِكْرِ لَفْظِ الطَّلَاقِ فِيهَا وَتَقْدِيرُهُ لَا يُؤَثِّرُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ قُلَيْتَا مَلْأَهُ فَإِنَّ هَذَا التَّوْجِيهَ يَعْتمَدُ مَعَ قَوْلِهِمْ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْبَاطِلِ بَاطِلٌ وَالْأَخْسَنُ أَنَّهُ لَيْسَ ثَمَّ عَامِلٌ فَصَحَّ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَغْطُوفِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ أَنَّ الْقِيَاسَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ نَظِيرَ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ طَوَالِقُ وَأَنْتِ يَا زَوْجَتِي إِنَّمَا هُوَ قَوْلُكَ هَذَا

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا الْعِلْمُ بِهِمَا لِتَأْتِيَ التَّوْزِيعُ الْآتِي فَإِنْ جَهِلَ أَحَدُهُمَا بَطَلَ فِيهِمَا كَمَا يَأْتِي فِي بَيْعِ

قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَاشِرَاتٍ تَقْدَمُ مَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ .

الْخَمْرُ مَبِيعٌ مِنْكَ وَعَبْدِي هَذَا نَقُولُ فِيهِ بِالْبُطْلَانِ وَأَمَّا بَعْتُكَ الْحُرَّ وَالْقَيْنَ فَلَيْسَ نَظِيرُهُ وَإِنَّمَا هُوَ نَظِيرُ طَلَّقْتُ نِسَاءَ الْعَالَمِينَ وَزَوْجَتِي نَقُولُ فِيهِ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ أَهْ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَثَمَّ إِذْ هُنَا عَامِلٌ صَحِيحٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَغْطُوفِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَاكَ فَتَأَمَّلْهُ أَهْ . قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا الْعِلْمُ بِهِمَا) يَسْبِقُ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّ الْمُرَادَ الْعِلْمَ حَالَ الْبَيْعِ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ حَالُ الْبَيْعِ وَقَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي فِي بَيْعِ الْأَرْضِ مَعَ بَذْرِهَا إشارَةً إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فِي بَابِ الْأَصُولِ وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا مَعَ بَذْرِ أَوْ زَرْعٍ لَا يُفَرِّدُ بِالْبَيْعِ بَطْلًا فِي الْجَمِيعِ وَقَالَ الشَّارِحُ هُنَاكَ فِي قَوْلِهِ لَا يُفَرِّدُ بِالْبَيْعِ مَا نَصَّهُ أَيِ لَا يَجُوزُ وَرُودُهُ عَلَيْهِ كَبَذَرٍ لَمْ يَرَهُ أَوْ تَغَيَّرَ بَعْدَ رُؤْيَيْهِ أَوْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ أَخْذُهُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ ثُمَّ عَلَّلَ الْبُطْلَانُ بِالْجَهْلِ بِأَحَدِ الْمُقْصُودَيْنِ لِيَتَعَدَّرَ التَّوْزِيعُ أَهْ وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ هُنَاكَ وَالْبَذَرُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ إِفْرَادَهُ هُوَ مَا لَمْ يَرَهُ أَوْ تَغَيَّرَ أَوْ امْتَنَعَ عَلَيْهِ أَخْذُهُ فَإِنْ رَأَاهُ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ وَقَدَّرَ عَلَى أَخْذِهِ فَلَا شَكَّ فِي صِحَّتِهِ أَهْ وَهَذَا الْكَلَامُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرَهُ لَا يَصِحُّ وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى أَخْذِهِ بَعْدَ ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى أَخْذِهِ امْكَنَ التَّوْزِيعُ وَفِي الْأَنْوَارِ هُنَا وَلَوْ بَاعَ مَعْلُومًا وَمَجْهُولًا بَثْمَنٍ وَاحِدٍ بَطَلَ الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ لِيَتَعَدَّرَ التَّوْزِيعُ أَهْ . وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ اِغْتِيَابُ امْكِانِ التَّوْزِيعِ حَالَ الْبَيْعِ لَكِنَّا فِي الْعُبَابِ جَعَلْنَا مِنْ صَوَرِ الْمَسْأَلَةِ بَيْعَ مَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ ثُمَّنْكَ مَعْرِفَتَهُ كَمَرْنِي وَغَيْرِهِ أَهْ وَيُؤَافِقُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ الْخَامِسِ الْعِلْمُ عَنِ الرَّوْيَانِيِّ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ هُنَاكَ مَا نَصَّهُ وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ فَيَمْنُ بَاعَ نَصِيْبَهُ مِنْ مُشْتَرَكٍ وَهُوَ يَجْهَلُ قَدْرَهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ لَكِنْ قَطَعَ الْقِفَالُ بِالصَّحَّةِ وَجَرَى عَلَيْهَا فِي الْبَحْرِ فَقَالَ أَيُّ صَاحِبِ الْبَحْرِ بَاعَ جَمِيعَ الْمُشْتَرَكِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مِقْدَارَ حَقِّهِ ثُمَّ عَرَفَهُ صَحَّ لِأَنَّهُ مَا تَنَاوَلَهُ الْبَيْعُ لَفْظًا مَعْلُومًا وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُ الْأَصْحَابِ لَوْ ظَهَرَ اسْتِحْقَاقُ بَعْضِ عَبْدٍ بَاعَهُ صَحَّ فِي الْبَاقِي وَلَمْ يَقْصِلُوا بَيْنَ أَنْ يَعْلَمَ الْبَائِعُ قَدْرَ نَصِيْبِهِ فِيهِ أَمْ لَا أَهْ وَالَّذِي يَنْتَجِيهِ تَرْجِيْحُهُ كَلَامُ الْبَغَوِيِّ وَمَعْرِفَةُ الْبَائِعِ قَدْرَ حِصَّتِهِ بَعْدَ الْبَيْعِ لَا يُقَيَّدُ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْجَهْلَ عِنْدَ الْبَيْعِ مُؤَثِّرٌ وَإِنْ عَرَفَ بَعْدَ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ لَا دَلِيلَ فِيهِ لِأَنَّهُ حَالَ الْبَيْعِ لَمْ يَكُنْ جَاهِلًا بِقَدْرِ حَقِّهِ فِي ظَنِّهِ وَهُوَ كَافٍ بِالْخُ مَا تَقَدَّمَ هُنَاكَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْبَغَوِيِّ غَيْرُ مَسْأَلَةِ الرَّوْيَانِيِّ لِأَنَّ صَوْرَةَ الْأَوَّلَى بَيْعُ قَدْرِ حِصَّتِهِ فَقَطُّ فَالْجَهْلُ بِهَا يُصَيِّرُ الْبَيْعَ مَجْهُولًا وَصَوْرَةُ الثَّانِيَةِ بَيْعُ الْجَمِيعِ فَالْمِصْبُغُ لَفْظًا وَالثَّمَنُ كَذَلِكَ وَلَا يَضُرُّ جَهْلُ مَا يَخْصُهُ مِنْهُ حَالَ الْعَقْدِ كَمَا فِي سَائِرِ صَوَرِ تَفْرِيقِ الصَّنَقَةِ فَإِنَّ مَا يَخْصُ مَا صَحَّ فِيهِ الْبَيْعُ غَيْرُ مَعْلُومٍ حَالَ الْبَيْعِ وَهَذَا الْكَلَامُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ كَلَامَ الرَّوْيَانِيِّ فِيمَا إِذَا بَاعَ بِغَيْرِ إِذْنِ الشَّرِيكِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِ وَتَقْرِيرُهُ وَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا مَرَّ عَنِ الْأَنْوَارِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُمْكِنَ الْعِلْمُ بِالْمَجْهُولِ بَعْدَ ذَلِكَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَيْعُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا حَالَ الْعَقْدِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ فِيهِ الْبَيْعُ وَأَمَّا الْآخَرُ فَيَكْفِي الْعِلْمُ بِهِ وَلَوْ بَعْدَ ذَلِكَ فَالْشَّرْطُ فِيهِ امْكِانُ عِلْمِهِ وَلَوْ بَعْدَ فُلَيْتَأَمَّلْهُ . وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ فَإِنْ جَهِلَ أَحَدُهُمَا بَطَلَ فِيهِمَا أَيِ جَهِلَ أَحَدُهُمَا مُطْلَقًا أَيِ حَالَ الْعَقْدِ وَبَعْدَهُ بَأَنَّ كَانَ لَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي فِي بَيْعِ الْأَرْضِ مَعَ بَذْرِهَا يَنْبَغِي

الأرض مع بذرها، ويجري تفريق الصفقة في غير البيع أيضًا من العقود والحلول وغيرهما كالشهادة بشرط تقديم الجَلِّ هنا أيضًا وإنما بطل في الكل فيما إذا أجزَّ الراهن المرهون مدة تزيد على محل الدين أو الناظر للوقف أكثر مما شرطه الواقف لغير ضرورة أو استعار شيئًا ليرهنه بذن فزاد عليه ليخرجه بالزيادة عن الولاية على العقد فلم يُمكن التبعيض. ويُؤخذ من العلة أن الفرض أن الناظر عليم بالشرط المذكور لانهزاله بمخالفته صريح شرط الواقف وإلا اختصَّ البطلان بالزائد وهو محتمل قول الروياني يبطل الزائد فقط وأن الراهن عليم بالرهن ومدة الأجل والأصح فيما قبل الحلول لعدم تقصيره ذكره أبو زرعة وفيما إذا فاضل في الربوي

قوله: (من العقود) أي كأن أجزَّ أو أعاز أو وهب مشتركًا بغير إذن شريكه اهـ ش. قوله: (والحلول) أي كان طلق زوجته وزوجة غيره بغير إذنه فيصح في زوجته فقط. قوله: (وغيرهما إلخ) أي إلا فيما إذا كان كل واحد قابلاً للعقد لكن امتنع لأجل الجمع كنيكاح الأختين فلا يجري فيهما اتفاقاً نهيةً وسَم. قوله: (كالشهادة) أي كأن شهد لأجنبي وبعضه فتقبل للأجنبي فقط. قوله: (ويجري) إلى قوله وإنما بطل في الزائد في النهاية إلا قوله بشرط تقدم الجَلِّ هنا أيضًا وقوله ويُؤخذ إلى وفيما إذا فاضل وكذا في المعنى إلا قوله أو الناظر إلى أو استعار. قوله: (بشرط تقدم الجَلِّ إلخ) مر ما فيه. قوله: (فيما إذا أجزَّ الراهن إلخ) أي ولو جاهلاً ومثله يقال في المستعير ويتبني أن محل البطلان في الرهن إذا أجزَّه لغير المرتهن بغير إذنه فإن أجزَّه له أو لغيره بإذنه صح اهـ ش. قوله: (لغير ضرورة) وإنما تتحقق الضرورة حيث كانت الحاجة ناجزةً كأن انهدم ولم يوجد من يستأجره بما بقي بعمارة إلا مدة تزيد على ما شرطه الواقف أما إجارته مدة طويلة زيادة على شرط الواقف لغرض إصلاح المحل بتقدير حصول خلل فيه بما يتحصل من الأجرة فلا يجوز لانقضاء الضرورة حال العقد والأمور المستقبلية لا يؤمَّل عليها ومن الضرورة ما لو صُرقت الغلة للمستحقين ثم انهدم الموقوف واحتيج في عمارته إلى إيجاره مدة وليس في الوقف ما يعمر به غير الغلة فإن ذلك جائز وإن خالف شرط الواقف لما هو معلوم من أنه لا يمنع الغلة عن المستحقين ثم يدخرها للعمارة اهـ ش. قوله: (أو استعار إلخ) عطف على قوله أجزَّ. قوله: (ويؤخذ من العلة إلخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقاً في المسألتين م ر اهـ سم وع ش. قوله: (وفيما إذا فاضل إلخ) عطف على فيما إذا أجزَّ إلخ.

تصويره على ما تقرَّر بما إذا لم تُمكن معرفته البذر بعد ذلك ليوافق ما تقرَّر فإن ثبت هناك بالبطلان فيهما وإن أمكن معرفته البذر بعد كان راداً لهذا الذي تقرَّر وحيث يُمكن أن يجاب عما تقدَّم عن الروياني بأن حصّة الشريك معلومة بالمُشاهدة في ضمن معلومية الجملة وإنما المجهول مجرد قدرها فليحرز. قوله: (كالشهادة) أي لا فيما إذا كان كل واحد قابلاً للعقد لكن امتنع لأجل - الجمع كنيكاح الأختين فلا يجري فيها اتفاقاً. قوله: (ويؤخذ من العلة إلخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقاً في المسألتين

كَمْذُ بَرُّ مُدَّتَيْنِ مِنْهُ أَوْ زَادَ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِمَا يَأْتِي فِيهِ أَوْ فِي الْعَرَايَا عَلَى الْقَدْرِ الْجَائِزِ لَوْ قَوَّعَهُ فِي الْعَقْدِ الْمُنْهِي عَنْهُ وَهُوَ لَا يُمَكِّنُ التَّبَعِضَ فِيهِ وَلِأَنَّمَا بَطَلَ فِي الزَّائِدِ فَقَطَّ فِي الزِّيَادَةِ فِي عَقْدِ الْهُدْنَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ عَشْرِ سِنِينَ تَغْلِيظًا لِحَقْنِ الدِّمَاءِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ وَفِيمَا لَوْ كَانَ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَرْضٌ مُنَاصِفَةٌ فَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا مِنْهَا قِطْعَةً مَحْفُوفَةً بِجَمِيعِهَا وَبَاعَهَا مِنْ غَيْرِ إِذِنْ شَرِيكَه فَلَا يَصِحُّ فِي شَيْءٍ مِنْهَا كَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْبَغَوِيِّ وَأَقْوَاهُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى صِحَّتِهِ فِي نَصِيْبِهِ مِنْهَا الضَّرَرُ الْعَظِيمُ لِلشَّرِيكِ بِمُرُورِ الْمُشْتَرِي فِي حِصَّتِهِ إِلَى أَنْ يَصَلَ إِلَى الْمَبِيعِ أَهْ وَمَرَّ آخِرُ الشَّرْطِ الثَّانِي لِلْبَيْعِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ وَنَوِزَعُ فِي اسْتِثْنَاءِ الْأُولَى وَالثَّالِثَةِ بِأَنَّ صَوْرَةَ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى شَيْئَيْنِ مُوجُودَيْنِ: أَحَدُهُمَا حَلَالٌ وَالْمَنْفَعَةُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهَا فِي الْأُولَى شَيْءٌ وَاحِدٌ وَمَا فِي الثَّالِثَةِ تَصَرُّفٌ فِي مِلْكٍ الْغَيْرِ بِمَا لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ قَوْلِهِ الصُّورَةُ ذَلِكَ بَلِ الضَّابِطُ الْجَمْعُ بَيْنَ مُتَتَبِعٍ وَغَيْرِهِ وَلَوْ اعْتَبَارًا فَشَمِلَ ذَلِكَ هَاتَيْنِ وَغَيْرَهُمَا وَمَنْ ثَمَّ أُخْرِزَا

☐ قَوْلُهُ: (لِمَا يَأْتِي) أَيُّ مِنْ آتِهِ إِنْ كَانَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ لَمْ يَتَّعِدْ جَزْمًا أَوْ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ يَبْطُلُ فِي الْكُلِّ أَهْ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ فِي الْعَرَايَا الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى الْقَدْرِ الْجَائِزِ) وَهُوَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَهْ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (لَوْ قَوَّعَهُ الْإِنْخ) رَاجِعٌ لِلصُّورَةِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ وَفِيمَا إِذَا فَاضَلَ الْإِنْخُ أَوْ لِلْأَخِيرِ فَقَطَّ وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَهْ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (لَوْ قَوَّعَهُ فِي الْعَقْدِ الْإِنْخ) يُتَأَمَّلُ فَقَدْ تَوَجَّدَ هَذِهِ الْعِلَّةُ فِي صَوْرَةِ التَّفْرِيقِ سَمَّ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُهُ بِالتَّنْهِی عَنْهُ تَأْدِيتُهُ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالمُتَّالِةِ عِنْدَ إِرَادَةِ التَّوْزِيعِ أَهْ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّمَا بَطَلَ الْإِنْخ) أَيُّ مَعَ جَرَيَانِ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَفِيمَا لَوْ كَانَ الْإِنْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِيْمَا إِذَا أَجَرَ الْإِنْخُ ثَمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ الْإِنْخُ فِي النِّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (مُنَاصِفَةً) يَنْتَالُ. ☐ قَوْلُهُ: (مَحْفُوفَةً بِجَمِيعِهَا) أَيُّ الْقِطْعَةُ بِأَنَّ كَانَتْ مِنْ وَسْطِ الْأَرْضِ وَكَذَا ضَمِيرُ مِنْهَا. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ الْإِنْخُ) وَيُظْهَرُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا تَعَيَّنَ الضَّرَرُ طَرِيقًا وَالْأَفْلَوْجَهُ خِلَافَهُ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ دَفْعِ ذَلِكَ بِالشَّرَاءِ أَوْ الْاسْتِجَارِ لِلْمَمَرِّ أَوْ الْقِسْمَةِ فَلَمْ يَتَّعِنِ الْإِضْرَارُ أَهْ نِهَائَةً قَالَ ع. ش. وَالرَّشِيدِيُّ. قَوْلُ م. ر. وَيُظْهَرُ حَمْلُهُ الْإِنْخُ لَا وَجْهَ لِحَمْلِهِ عَلَى صَوْرَةٍ لَا يَتَّعِنُ فِيهَا الضَّرَرُ بَعْدَ قَرَضِ الْكَلَامِ فِي الْمَحْفُوفَةِ بِمِلْكِهِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ وَإِمَّا كَانَ نَحْوُ الشَّرَاءِ عَارِضٌ بَعْدَ تَمَامِ الْعَقْدِ وَمِثْلُهُ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (فِي نَصِيْبِهِ) أَيُّ الْبَائِعِ (مِنْهَا) أَيُّ مِنْ تِلْكَ الْقِطْعَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي حِصَّتِهِ) أَيُّ الشَّرِيكِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي اسْتِثْنَاءِ الْأُولَى) وَهِيَ صَوْرَةُ إِجَارَةِ الرَّاهِنِ وَمِثْلُهَا الثَّانِيَةُ أَيُّ إِجَارَةَ نَازِلِ الْوَقْفِ كَمَا يَأْتِي عَنْ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَالثَّالِثَةِ) أَيُّ صَوْرَةِ الْاسْتِعَارَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْمَنْفَعَةُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهَا الْإِنْخُ) هَذَا التَّوْجِيهِ جَارٍ فِي الثَّانِيَةِ فَلِمَ تَرَكَهَا أَهْ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (بِمَا لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ) أَيُّ عَلَى وَجْهِ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ أَهْ مُغْنِي وَهُوَ الزِّيَادَةُ عَلَى الدِّينِ الْمُسْتَعَارِ لِلرَّاهِنِ بِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْإِنْخُ) أَيُّ: التَّرَاغُ الْمَذْكُورُ.

☐ قَوْلُهُ: (لَوْ قَوَّعَهُ فِي الْعَقْدِ الْمُنْهِي عَنْهُ الْإِنْخُ) يُتَأَمَّلُ فَقَدْ تَوَجَّدَ هَذِهِ الْعِلَّةُ فِي صَوْرَةِ التَّفْرِيقِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَالْمَنْفَعَةُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهَا الْإِنْخُ) هَذَا التَّوْجِيهِ جَارٍ فِي الثَّانِيَةِ فَلِمَ تَرَكَهَا.

التفريق في غير نحو البيع مّا مرّ وخرج بقوله بغير إذن الآخر بيعه بإذنه فيصحّ جزماً. ويصحّ عوّده لعبدّه وعبد غيره لثبوت الصّحة فيهما بإذن الآخر لكن محلّه إن فصل الثمن وحيثيّ قد تعدّد العقد وذلك لا يضرّ في المفهوم فإن قلت: يشكّل على ما ذكر في عبده وعبد غيره بل وعلى ما يأتي من أن الصّحة في الحِلّ بالحصة من المسمّى باعتبار قيمتهما، قولهم لو باعا عبديهما بثمانٍ واحد لم يصحّ للجهل بحصة كلّ عند العقد لأنّ التقويم تخمين وهذا بعينه جار فيما هنا إذ نحو عبده الذي صحّ البيع فيه ما يُقابله مجهول عند العقد فما الفرق قلت: يُفترق بأنّ الجهل بما يخصّ كلّاً من عيّنين بيعتا صفقة واحدة إنّما يؤثّر ويُنظر إليه في العقد عند اختلاف المالك وعدم المرجّح لما يأتي كما في تلك لأنّ إبطال أحدهما ترجيح بلا مرجّح فتعيّن بطلانها لتعدّد صحتهما لما يلزم عليها من الجهل بما يخصّ كلّاً ابتداءً وذلك يستلزم دوام النزاع بينهما لا إلى غاية وأما مسألتنا فليس فيها ذلك والمرجّح لإبطال ما عدا الحِلّ موجود فيها فلم يُنظر للجهل بما يخصّه وإن فرض أنه عند العقد كما في بيع سيف وشقص مشفوع بألف كما يأتي فتأمّله.....

فوّ: (وخرج) إلى قوله فإن قلت في النهاية والمغني. فوّ: (فَيَصِحُّ جَزْماً) هذا ظاهرٌ إن عَرَفَ قدر حصّته وأما إذا جهلها فهل يَبْطُلُ لِلْجَهْلِ بما يخصّه من الثمن كما لو باع عبده وعبد غيره بإذنه ولم يفصل الثمن أو يصحّ لأنّ العقد واحد وكلّ من المبيع والثمن فيه معلوم فليُراجع اه سم أقول وظاهر إطلاقهم الثاني. فوّ: (عوّده) أي قول المثن بغير إذن شريكه. فوّ: (لعبدّه وعبد غيره) أي أيضاً أي كعّوده لمُشْتَرَكاً. فوّ: (بإذن الآخر) والأولى بإذن الغير. فوّ: (وحيثيّ قد تعدّد العقد) أي فليس ممّا نحن فيه لأنّ الكلام في الصفقة الواحدة. فوّ: (وذلك) أي تعدّد العقد حيثيّ اه كزدي. فوّ: (لا يضرّ إلخ) فإنّه يصدق أنّه إذا إذن كان الحكم بخلاف ذلك. فوّ: (على ما ذكر إلخ) أي من الصّحة في عبده والبطلان في عبد غيره. فوّ: (قولهم إلخ) فاعل يشكّل. فوّ: (وهذا بعينه) أي الجهل المذكور. فوّ: (ما يُقابله مجهول إلخ) الجملة خبر نحو عبده. فوّ: (عند اختلاف المالك) أي تعدّده. فوّ: (لما يأتي) أي إنّفاً. فوّ: (كما في تلك) أي: في مسألة بيعهما عبديهما بثمانٍ واحد. فوّ: (وذلك) أي الجهل المذكور. فوّ: (ذلك) أي كون إبطال أحدهما ترجيحاً بلا مرجّح فقوله:

فوّ: (وخرج بقوله بغير إذن الآخر بيعه بإذنه فيصحّ جزماً) هذا ظاهرٌ إذا عَرَفَ قدر حصّته أما إذا جهلها فهل يَبْطُلُ لِلْجَهْلِ بما يخصّه من الثمن كما لو باع عبده وعبد غيره بإذنه ولم يفصل الثمن ويُفارق ما لو باع المُشْتَرَك بغير إذن شريكه حيث قلنا يصحّ ولو جهل قدر حصّته على ما تقرر لأنّ تفريق الصفقة يُعْتَمَر فيها مثل ذلك كما تقرر فإنّه إذا باع عبداً وحرّاً كان جاهلاً بما يخصّ العبد حال العقد فإنّه لا يتبيّن ما يخصّه إلا بعد تقدير الحرّ عبداً وتقويمه كما قرّره أو يصحّ لأنّ العقد واحد وكلّ من المبيع والثمن فيه معلوم فليُراجع.

على أنَّا لو نظرنا لهذا الجهل لم يتأتَّ تفريق الصفقة مُطلقاً لأنه يلزمه النظر للحصة باعتبار القيمة وهو مجهول عند العقد ويؤدِّي للتنازع. فإن قلَّت: يشكُّل على ذلك التعليل المار في بعثك هذا القطيع أو الثياب كُلَّ اثنين بدرهم من أن توزيع الدرهم على قيمتهما يؤدِّي للجهل فنظروا إليه مع اتحاد المالك قلَّت: يُفَرَّق بأن المبيع هنا لم يتعيَّن أصلاً لأنَّ كُلَّ اثنين قُرَضَ مُقابلتهما بدرهم يحتملُ أنهما من الخيار أو من غيره أو مُختلفان فتعذَّر التوزيع من كُلِّ وجه بخلافه في مسألتنا ومسألة شقص وسيُف لسهولة التوزيع فيهما مع الأمن من نزاع لا غاية له وإذا صحَّ في ملكه فقط (فيتخيَّر المُشتري) فوراً.....

والمَرَجُّ إلخ تفسير لما قبله وقال ع ش المشار إليه ذوام النزاع اه. فود: (على أنَّا لو نظرنا إلخ) هذه العلاوة ممَّا يقضي منه العجب بالنسبة للإشكال الثاني المذكور بقوله بل وعلى ما يأتي إلخ لأنَّ حاصل هذا الإشكال لم يصحَّ مع الجهل بالحصة وحاصل هذا الجواب إنما صحَّ لأنَّا لو نظرنا للجهل لم يصحَّ فتأمل به بلطف فهم تعرفه فإن فيه دقة تحتاج للطف الفهم اه سم. فود: (مطلقاً) أي في القسم الأول وغيره. فود: (وهو) أي الحصة والقسم. فود: (على ذلك) أي الفرق المذكور. فود: (في بعثك هذا القطيع) في هذه المسألة بحث قدَّمناه في الشرط الخامس من شروط المبيع اه سم. فود: (التعليل) فاعل يشكُّل. فود: (المار إلخ) أي عقب كُلِّ صاع بدرهم اه كزدي. فود: (فتعذَّر التوزيع) نظر فيه سم راجعه.

فول (سني): (فيتخيَّر المُشتري إلخ) أي وإن كان الحرام غير مقصود للحقوق الضرر للمُشتري م وهو الأوجه خلافاً لما قاله شيخ الإسلام في شرح البهجة من أن محلَّ الخيار إن كان الحرام مقصوداً فإن كان غير مقصود كدم فالظاهر أنه لا خيار له لأنه غير مُقابل بشيء من الثمن اه سم وع ش. فود: (فوراً) وفاقاً للمنهج والنهاية والمغني. فود: (فوراً) إلى قول الثني ولو جمَعَ في النهاية إلا

فود: (على أنَّا لو نظرنا إلخ) هذه العلاوة ممَّا يقضي منها العجب بالنسبة للإشكال الثاني المذكور بقوله وعلى ما يأتي إلخ لأنَّ حاصل هذا الإشكال لم يصحَّ في الحل مع الجهل بالحصة وحاصل هذا الجواب إنما صحَّ لأنَّا لو نظرنا للجهل لم يصحَّ فتأمل به بلطف فهم تعرفه فإن فيه دقة تحتاج للطف الفهم. فود: (في بعثك هذا القطيع) في هذه المسألة بحث قدَّمناه في الشرط الخامس من شروط المبيع. فود: (فتعذَّر التوزيع) رتب التعذَّر على التفاوت بالخيار وغيره كما هو حاصل التعليل بقوله لأنَّ كُلَّ اثنين إلخ وفيه بحث من وجهين أحدهما أن التعذَّر إنما يترتب على التفاوت لو كان باختيار القيمة وليس كذلك وإنما هو باختيار مُجرَّد العدد كما هو صريح قول البائع كُلَّ اثنين بدرهم والثاني أن هذا التفاوت موجود في كُلِّ شاة بدرهم لاحتمال كُلِّ شاة للخيار وغيره مع صحته كما تقدَّم مع استشكله في الشرط الخامس، وزيادة الاحتمال هنا بصورة الاختلاف المذكور بقوله أو مُختلفان لا أثر له ولا يقتضي فرقاً فلي تأمل. فول (سني): (فيتخيَّر المُشتري إن جهل) قال شيخ الإسلام في شرح

(إن جهل) ذلك لِضَرَرِهِ بِتَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ عَلَيْهِ مَعَ عُذْرِهِ بِالْجَهْلِ فَهُوَ كَعَيْبٍ ظَهَرَ (فَإِنْ أَجَا) الْعَقْدُ أَوْ كَانَ عَالِمًا بِالْحَرَامِ عِنْدَهُ (فَ) لَثَمَنِ (بِحَصَّتِهِ مِنَ الْمُسْمَى بِاعْتِبَارِ) الْأَجْزَاءِ فِي مِثْلَيْنِ بَطَلَ الْبَيْعُ فِي أَحَدِهِمَا وَفِي الْمُسْتَرَكِ السَّابِقِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ فِي هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ إِلَى النَّظَرِ لِلْقِيَمَةِ وَلِوُضُوحِ الرَّادِّ لَمْ يُبَالِ بِإِثْنِهِمَا كَلَامِهِ اعْتِبَارُ الْقِيَمَةِ هُنَا أَيْضًا وَعَلَى الرَّاسَيْنِ الْمُتَقَوِّمَيْنِ فَأَكْثَرُ بِاعْتِبَارِ (قِيَمَتِهِمَا) إِنْ كَانَ لِهَمَا قِيَمَةٌ أَوْ لَمْ تَكُنْ لِأَحَدِهِمَا كَالْخَمْرِ وَالْحُرِّ وَالْخَنْزِيرِ.....

قوله: (بَيَّنَّتْهُ) إِلَى (ثُمَّ رَأَيْتُ). □ فَوَدَّ: (إِنْ جَهَلَ ذَلِكَ) أَي فَلَوْ كَانَ عَالِمًا فَلَا خِيَارَ لَهُ لِتَقْصِيرِهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ أَجَا) الْعَقْدَ أَي أَوْ قَصَرَ بَعْدَ عِلْمِهِ. □ وَفَوَدَّ: (عِنْدَهُ) أَي عِنْدَ الْعَقْدِ وَيُصَدَّقُ الْمُشْتَرِي فِي دَعْوَاهُ ذَلِكَ أَي الْجَهْلُ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِقْدَامِ عَلَى مَا فِيهِ الْفَسَادُ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ (لِسِي): (فَبِحَصَّتِهِ مِنَ الْمُسْمَى بِاعْتِبَارِ قِيَمَتِهِمَا) إِلَى آخِرِ تَقْرِيرِ الشَّارِحِ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَكْفِي الْعِلْمُ بِالْحَصَّةِ وَلَوْ بَعْدَ الْعَقْدِ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِهَا حَالِ الْعَقْدِ اهـ س م. □ فَوَدَّ: (فِي مِثْلَيْنِ) أَي مُتَّفَقِي الْقِيَمَةِ اهـ نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (وَفِي الْمُسْتَرَكِ السَّابِقِ) أَي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ مُشْتَرِكَا اهـ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَي فِي الْمِثْلَيْنِ وَالْمُسْتَرَكِ السَّابِقِ. □ فَوَدَّ: (وَعَلَى الرَّاسَيْنِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّوْزِيعِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: (بِحَصَّةِ الْخ) اهـ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (الْمُتَقَوِّمَيْنِ الْخ) وَكَذَا الْمِثْلِيَّاتُ الْمُخْتَلِفَةُ الْقِيَمَةَ بِاخْتِلَافِ صِفَتِهَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ م ر أَي مُتَّفَقِي الْقِيَمَةِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (الْمُتَقَوِّمَيْنِ) وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ الْمُتَقَوِّمَيْنِ هُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا اهـ س م. □ فَوَدَّ: (بِاعْتِبَارِ قِيَمَتِهِمَا) وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكْتَفِي فِي التَّقْوِيمِ إِلَّا بِرَجُلَيْنِ لَا بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَلَا بَارِعِ نِسْوَةٍ؛ لِأَنَّ التَّقْوِيمَ كَالْوِلَايَةِ وَهِيَ لَا تَكْتَفِي فِيهَا بِالنِّسَاءِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ لَمْ تَكُنْ الْخ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِأَحَدِهِمَا كَالْخَمْرِ وَالْحُرِّ وَالْخَنْزِيرِ فَتُعْتَبَرُ بَعْدَ

الْبَهْجَةِ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْحَرَامُ غَيْرَ مَقْصُودٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا خِيَارَ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَابِلٍ بِشَيْءٍ مِنَ الثَّمَنِ كَمَا مَرَّ اهـ وَفِيهِ نَظَرٌ لِلْحَوَقِ الضَّرَرِ لِلْمُشْتَرِي انْتَهَى م ر وَفِي شَرْحِهِ مَوَاقِفَةٌ مَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ ثُمَّ قَالَ الْأَوْجَهُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي حَيْثُ كَانَ جَاهِلًا انْتَهَى.

□ فَوَدَّ (لِسْمَنِ): (فَإِنْ أَجَا) فَبِحَصَّتِهِ مِنَ الْمُسْمَى بِاعْتِبَارِ قِيَمَتِهِمَا الْخ تَقْرِيرُ الشَّارِحِ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَكْفِي الْعِلْمُ بِالْحَصَّةِ وَلَوْ بَعْدَ الْعَقْدِ وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِهَا حَالِ الْعَقْدِ وَأَنَّهُ صَرِيحٌ أَيْضًا فِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ مَلاحَظَةُ تَقْوِيمِ مَا لَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَيْعُ وَمَعْرِفَةُ مَا يَخْصُهُ حَالِ الْعَقْدِ حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَخْصُ مَا يَصِحُّ فِيهِ حَيْثُ وَإِذَا كَفَى الْعِلْمُ بِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَضُرَّ كَوْنُ مَا لَا يَصِحُّ فِيهِ مَجْهُولًا حَالِ الْعَقْدِ إِذَا أَمَكْنَ مَعْرِفَتَهُ بَعْدَ كَمَا فِي الْعُبَابِ وَقَضِيَّتُهُ ذَلِكَ تَفْرِيقُ الصَّفْقَةِ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ مَعَ بَلَدٍ أَوْ زَرْعٍ لَا يُفْرَدُ بِالْبَيْعِ إِذَا أَمَكْنَ مَعْرِفَتَهُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ تَفَرَّقَتِ الصَّفْقَةُ أَيْضًا فِي بَيْعِ نَحْوِ فُجَلٍ وَخَسٍّ مَزْرُوعٍ رُئِيَ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ إِذَا أَمَكْنَ مَعْرِفَتَهُ مَا لَمْ يَرَّ بَعْدَ الْعَقْدِ فَلْيُحَرِّزْ كُلُّ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (إِمضاء الْعَقْدِ) كَأَنَّهُ وَقَعَ فِي نُسْخَتِهِ مَا هُوَ ثَابِتٌ فِي بَعْضٍ نُسْخِ شَرْحِهِ فَإِنْ اخْتَارَ مِنَ الْخِيَارِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (إِمضاء الْعَقْدِ) وَلَوْ كَانَ أَجَا مِنْ الْإِجَازَةِ كَمَا هُوَ مَحْفُوظُنَا لَوَجَبَ إِسْقَاطُ لَفْظِ إِمضاء. □ فَوَدَّ: (الْمُتَقَوِّمَيْنِ) بَقِيَ مَا إِذَا كَانَ

بعد التقدير الآتي وذلك لإيقاعيهما الثمن في مُقابَلتهما معاً فلم يَجِبْ في أحدهما إلا قِسْطُهُ فلو ساوَى المفلوك مائةً وغيره مائتين فالْحِصَّةُ ثُلُثُ الثمن ومحلُّه إن كان الحرام مقصوداً وإلا كَلِمَ صَحَّ في الآخر بِكُلِّ الثمن على الأوجه ويُقدَّرُ الحُرُّ قَنًا والميتة مَذْكَاءً والخمرُ خَلًّا لا عَصيراً لِعَدَمِ إمكانِ عَوْدِهِ إليه والخنزيرُ عَنَزًا بقدره كَبَرًا وصِغَرًا خلافاً لِمَنْ رَعَمَ تقديرَ كبيره بِتَقَرُّه وفي ذلك اضْطِرَّاتٌ بَيِّنَتُهُ مع الجواب عنه في شرح الإرشاد. ثم رأيتُ بعضهم تَمَحَّلَ لِمَنْعِ التناقصِ وأجرى ما في كُلِّ بابٍ على ما فيه فقال ما حاصِلُهُ إنَّما لم يرجع هنا لِلتَّقْوِيمِ عند مَنْ يَرَى له قيمةً لأنَّ الكافرَ لا يُقْبَلُ خبرُهُ أي ومن شأنِ البيعِ أن يكون بين مُسلمين يجهلون قيمةَ الخمرِ عند أهلها مِنَ الكُفَّارِ وَرُجِعَ إليه في الوصية لِصِحَّتِها بالنجسِ فلم يُحتَجَّ إليها إلا لِإِثْبَاتِ القِسْمَةِ على عَدَدِ الرُّؤوسِ فهي تابعةٌ وفي الصداقِ لِعَلِمِهما بها إذ هما كافران

التقدير الآتي. قوله: (بعد التقدير) راجعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ. قوله: (الآتي) أي بقوله: (وَيُقَدَّرُ الحُرُّ قَنًا إلخ). قوله: (وَذَلِكَ) أي التَّقْطِيطُ. قوله: (فَلَمْ يَجِبْ) أي لم يَثْبُتْ. قوله: (ثُلُثُ الثمن) كالخُمسينِ فيما إذا كان الثمنُ مائةً وخُمسينَ. قوله: (وَمَحَلُّه) إلى قوله: (خلافًا) في المُغْنِي إلَّا قوله: (لِعَدَمِ إمكانِ عَوْدِهِ إِلَيْهِ). قوله: (وَمَحَلُّه) أي التَّقْطِيطُ. قوله: (عَلَى الأوجهِ) مُعْتَمَدٌ والأوجهُ أيضًا ثُبُوتُ الخيارِ لِلْمُشْتَرِي حَيْثُ كان جاهلاً ا ه م ر ا ه ع ش. قوله: (وفي ذلك) أي في تقديرِ الخمرِ خَلًّا هنا وتَقْوِيمِهِ عند مَنْ يَرَى له قيمةً في الصداقِ. قوله: (في شرح الإرشاد) عبارته ولا يُنافيه ما في نِكَاحِ المُشْرِكِ مِنْ تَقْوِيمِهِ عند مَنْ يَرَى له قيمةً لظُهُورِ الفَرْقِ فَإِنَّهُمَا ثُمَّ حالَةُ العَقْدِ كانا يَرِيانِ له قيمةً فَعَوَلا باعْتِقادِهِما بِخلافِهِ هنا فَإِنْ قُلْتُ قَضِيَّتُهُ أَنَّ العاقِلَيْنِ هنا لو كانا ذَمِيَّينِ قَوْمَ عند مَنْ يَرَى له قيمةً قُلْتُ يُمَكِّنُ أَنْ يَلْتَزِمَ ذلك وَيُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ البَيْعَ يُخْطَأُ له لِكَوْنِهِ يَفْسُدُ بِفَسَادِ العَوَضِ أَكْثَرُ مِمَّا يُخْطَأُ لِلصِّدَاقِ إِذْ لا يَفْسُدُ بِفَسَادِهِ.

(فزع): سئلَ العَلَّامَةُ حَجَّ عَمَّا لو وَكَّلَهُ بِبَيْعِ كِتَابٍ قَباعَهُ مع كِتَابٍ آخَرَ لِلوَكِيلِ في عَقْدٍ واحدٍ هل يَصِحُّ فَأَجابَ بقوله يَنْطَلُ في الجميع ولا يَدْخُلُهُ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ لِأَنَّهُ غيرُ ماذُونٍ فيه ذَكَرَهُ في البَيانِ لَكِنْ قَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ صَحَّةُ بَيْعِهِ لِكِتَابِهِ وَأَنْ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ يَدْخُلُهُ وهو ظاهرٌ ا ه أقولُ القياسُ ما في البَيانِ مِنَ البُطْلانِ كما لو باعَ عبده وعبده غيره بِإِذْنِهِ فَبَيْعُ الوَكِيلِ لِكِتَابِهِ كَبَيْعِ عبْدِ نَفْسِهِ وَلِكِتَابِ الموكَّلِ كَبَيْعِ عبْدِ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ مع عبده وقد عَلِمْتُ بَطْلانَ بَيْعِ العَبْدَيْنِ فَكَذا بَيْعُ الْكِتَابَيْنِ في السُّؤالِ المذكورِ ا ه ع ش وقوله: القياسُ ما في البَيانِ مِنَ البُطْلانِ كما لو باعَ عبده إلخ أي مِنْ غيرِ تَفْصِيلِ الثمن. قوله: (تَمَحَّلَ إلخ) أي تَمَحَّلًا موافقًا لِمَا في شرح الإرشاد. قوله: (وَرَجِعَ إِلَيْهِ) أي التَّقْوِيمِ ا ه ع ش. قوله: (فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهَا) يَعْنِي القيمةَ المَفهُومَةَ مِنَ التَّقْوِيمِ ا ه رَشِيدِي وكذا صَمِيرُ قوله الآتي: (فهي تابعة).

أحدهما مُتَقَوِّمًا والآخرُ مِثْلًا والظاهرُ اَعْتِبَارُ قِيَمَتِهِما أيضًا إِذْ لا يَتَأَتَّى النَّظَرُ لِلأجزاءِ في أحدهما والقيمةُ في الآخرِ كما هو ظاهرٌ وكان يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ الْمُتَقَوِّمَيْنِ هُما أو أحدهما.

(وفي قول بجميعة) لأنَّ العقد لم يَقَعْ إلا على ما يحلُّ بيعه (ولا خيار للبائع) وإن جهل لتقصيره ببيعه لما لا يملك وغذره بالجهل نادراً

(و) ضابط القسم الثاني أن يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الأفراد بالعقد أي إيراد العقد عليه وحده ومن ذلك ما (لو باع عبدين) أو عصيراً أو داراً (فتلف أحدهما) أو تخمر بعض العصير أو تلف سقف الدار (قبل قبضه) فينفسخ العقد فيه وتستمر صحته في الباقي بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمته وقيمة التالف ومرة في المثليتين اعتباراً الأجزاء فيأتي ذلك هنا أيضاً وكذا في مثلي تلف بعضه وإنما (لم ينفسخ في الآخر) وإن لم يقبضه (على المذهب) مع جهالة الثمن لأنها طارئة فلم تضرب كما لا يضرب سقوط بعضه لأرض العيب وخرج بتلف ما يفرد بالعقد سقوط يد المبيع وعمى عينيه واضطراب سقف الدار ونحوها فلا يسقط فيها إذ لا انفساخ بذلك لبقاء عين المبيع واليد والإبصار وثبات السقف ونحوها لا يفرد بالعقد ففواتها لا يوجب الانفساخ بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو يفسخ ويسترد الثمن بخلاف الأول فإن أفراد التالف بالعقد وإن أوجب الانفساخ فيه لا يوجب الإجازة بكل الثمن (بل يتخير المشتري فوراً بين فسخ العقد والإجازة لتبعض الصفقة عليه (فإن أجاز فبالحصصة) النظير ما مرّ آنفاً قطعاً) على ما هنا كأصله وفي الروضة كأصلها عن أبي إسحاق طرد القولين فيه

قول (سني): (بجميعة).

(تنبيه): لو جمع بين ما يحل وغيره فيما لا عوض فيه كالهبة والرهن صح فيما يحل قولاً واحداً وقيل على الخلاف كنزاه سم. قوله: (لأن العقد إلخ) أي فكان الآخر كالمعدوم نهائيةً ومغني. قوله: (وإن جهل) أي كوزن بعض المبيع غير مملوك له. قوله: (لما لا يملك) أي لا يملكه بحذف عائد الموصول. قوله: (وضابط القسم الثاني) أي التفريق في الدوام. قوله: (ومن ذلك) أي القسم الثاني. قوله: (أو تخمر بعض العصير) أي ولم يتخلل أما إذا تخلل فلا انفساخ ويثبت للمشتري الخيار اهـ ش. قوله: (في المثليتين) أي المتققي القيمة كما مرّ وكذا قوله الآتي: (في مثلي). قوله: (كما لا يضرب سقوط بعضه إلخ) أي بعض الثمن فيما إذا وجد في المبيع عيب قديم وتعدّر الرد اهـ ش. قوله: (بخلاف الأول) وهو تلف ما يفرد بالعقد. قوله: (لنظير إلخ) عبارة النهاية كنظير إلخ بالكاف وعبارة المغني من المسمى باعتبار قيمتهما لأن الثمن قد توزع عليهما في الابتداء وانقسم عليهما فلا يتغير بهلاك أحدهما اهـ. قوله: (على ما هنا) لا حاجة إليه عبارة النهاية والمغني كما في المحرر.

قول (نقشني): (وفي قول بجميعة).

(تنبيه): لو جمع ما يحل وغيره مما لا عوض فيه كالهبة والرهن صح فيما لا يحل قولاً واحداً وقيل على الخلاف كنز.

وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ وَكَانَ وَجْهُهُ مَعَ عَدَمِ تَقْصِيرِهِ بِوَجْهِهِ وَتَفْرِيقِ صَفَقَةِ الثَّمَنِ عَلَيْهِ أَنَّ الثَّمَنَ غَيْرُ مَنْظُورٍ إِلَيْهِ أَصَالَةً فَاعْتَقَرَ تَفْرِيقَهُ دَوَامًا لِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِيهِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِخِلَافِ الثَّمَنِ فَإِنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْعَقْدِ فَأَثَرُ تَفْرِيقِهِ دَوَامًا أَيْضًا

(وَلَوْ جَمَعَ) الْعَاقِدُ أَوِ الْعَقْدُ (فِي صَفَقَةٍ مُخْتَلِفِي الْحُكْمِ كِلَا جَارَةٍ وَبَيْعٍ) كَبَيْعِكَ هَذَا وَأَجْرُكَ هَذِهِ سَنَةً بِالْفِ بِي وَوَجْهٌ اخْتِلَافُهُمَا اشْتِرَاطُ التَّاقِيَةِ فِيهَا وَبُطْلَانُهُ بِهِ وَانْفِسَاخُهَا بِالتَّلَفِ بَعْدَ الْقَبْضِ دُونَهُ (أَوْ) إِجَارَةٍ (وَسَلَّمَ) كَأَجْرُكَ هَذِهِ وَبَيْعِكَ كَذَا فِي ذِمَّتِي سَلَمًا بِدِينَارٍ لِاشْتِرَاطِ قَبْضِ الْعَوَضِ فِي الْمَجْلِسِ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِهِ بِخِلَافِهَا.....

☐ فَوَدُ: (وَلَعَلَّهُ) أَيِ مَا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا. ☐ فَوَدُ: (الْأَقْرَبُ) خِلَافًا لِلنَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَضَعُفَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ مَا اقْتَرَنَ بِالْعَقْدِ وَبَيْنَ مَا حَدَثَ بَعْدَ صِحَّةِ الْعَقْدِ مَعَ تَوْزِيْعِ الثَّمَنِ فِيهِ عَلَيْهِمَا ابْتِدَاءً اهـ.

☐ فَوَدُ: (وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى وَقَصِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِيهِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ اهـ. ☐ فَوَدُ: (غَيْرُ مَنْظُورٍ إِلَيْهِ أَصَالَةً) يَتَأَمَّلُ مَعْنَى عَدَمِ الْأَصَالَةِ فِي الثَّمَنِ سَيِّمًا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ وَالْمُثَمَّنُ تَقْدِيرَيْنِ أَوْ عَرَضَيْنِ فَإِنَّ الثَّمَنَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ مِنْهُمَا وَالْمُثَمَّنُ مُقَابِلُهُ فَمَا مَعْنَى كَوْنِهِ غَيْرَ مَنْظُورٍ إِلَيْهِ فِيمَا لَوْ قَالَ: بِعْتُكَ هَذَا الدِّينَارَ بِهَذَا الدِّينَارِ أَوْ هَذَا الثُّوبَ بِهَذَا الثُّوبِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مُرَادُهُ بِالْأَصَالَةِ مَا هُوَ الْغَالِبُ مِنْ أَنَّ الثَّمَنَ تَقْدِيرُ الثَّمَنِ وَالْمُثَمَّنُ عَرَضُ وَالْمَقْصُودُ غَالِبًا تَحْصِيلُ الْعُرُوضِ بِالْثَّمَنِ لِلِانْتِفَاعِ بِذَوَاتِهَا كَلْبَسِ الثِّيَابِ وَأَكْلِ الطَّعَامِ وَالتَّقْدُّ لَا يَقْصَدُ لِدَاثِهِ بَلْ لِقَضَاءِ الْحَوَائِجِ بِهِ وَقَدْ يَقْصَدُ لِدَاثِهِ كَأَنْ يُرِيدَ تَحْصِيلَهُ لِاتِّخَاذِهِ حَلِيًّا أَوْ إِنَاءً لِلتَّدَاوِي لِلشَّرْبِ فِيهِ أَوْ مِيلًا لِلِاتِّحَالِ بِهِ إِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِحُلَاةٍ غَشَاوَةً اهـ ع ش.

☐ فَوَدُ (لَشَيْ): (وَلَوْ جَمَعَ الْخ) شُرُوعٌ فِي الْقِسْمِ الثَّالِثِ أَيِ التَّفْرِيقِ فِي الْأَحْكَامِ. ☐ فَوَدُ: (الْعَاقِدُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْتَقْيِدُ). ☐ فَوَدُ: (الْعَاقِدُ) هُوَ الْأَوَّلَى لِلْمُغَايَرَةِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَمَحَلِّ الْجَمْعِ بِخِلَافِ الْعَقْدِ فَإِنَّ التَّقْدِيرَ عَلَيْهِ وَلَوْ جَمَعَ عَقْدٌ فِي عَقْدٍ مُخْتَلِفِي الْخ فَيَتَّحِدُ الْفَاعِلُ لِلْجَمْعِ وَمَحَلُّهُ ثُمَّ رَأَيْتُ حَجَّ صَرَّحَ بِذَلِكَ وَأَطَالَ فِيهِ اهـ ع ش.

☐ فَوَدُ (لَشَيْ): (كِلَا جَارَةٍ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ كَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ أَوْ سَلَمٍ أَوْ نِكَاحٍ انْتَهَى اهـ سَمِ أَيِ بِحَذْفِ الْوَاوِ وَالِاقْتِصَارِ عَلَى أَوْ وَالْمُرَادُ بِالْإِجَارَةِ الَّتِي مَعَ الْبَيْعِ مُطْلَقُ الْإِجَارَةِ وَرُدَّتْ عَلَى الْعَيْنِ أَوْ الذِّمَّةِ وَبِالَّتِي مَعَ السَّلَمِ إِجَارَةُ الْعَيْنِ فَإِنَّ إِجَارَةَ الذِّمَّةِ يُشْتَرَطُ فِيهَا الْقَبْضُ كَالسَّلَمِ كَذَا فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى أَيِ فَلَيْسَ إِجَارَةُ الذِّمَّةِ وَالسَّلَمُ مُخْتَلِفِي الْحُكْمِ. ☐ فَوَدُ: (اشْتِرَاطُ التَّاقِيَةِ فِيهَا) أَيِ غَالِبًا اهـ نِهَائَةً أَيِ وَقَدْ لَا يُشْتَرَطُ كَانَ قَدَرَتْ عَلَى الْمُتَمَتُّعَةِ بِمَحَلِّ الْعَمَلِ ع ش. ☐ فَوَدُ: (اشْتِرَاطُ التَّاقِيَةِ فِيهَا وَبُطْلَانُهُ بِهِ) لَا يُنَاسِبُ قَوْلُهُ الْآتِي: (فَعَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ الْخ) اهـ. رَشِيدِي. ☐ فَوَدُ: (وَانْفِسَاخُهَا) عَطْفٌ عَلَى (اشْتِرَاطِ الْخ) فَهُوَ تَوْجِيهٌ ثَانٍ لِلِاخْتِلَافِ اهـ ع ش. ☐ فَوَدُ: (أَوْ إِجَارَةٍ) أَيِ عَيْنٍ اهـ نِهَائَةً. ☐ فَوَدُ: (كَأَجْرُكَ هَذِهِ) أَيِ دَارِي شَهْرًا اهـ نِهَائَةً. ☐ فَوَدُ: (بِخِلَافِهَا) أَيِ الْإِجَارَةِ اهـ ع ش.

☐ فَوَدُ (لَشَيْ): (كِلَا جَارَةٍ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ كَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ أَوْ سَلَمٍ أَوْ نِكَاحٍ.

(صَحًا فِي الْأَظْهَرِ) كُلُّ مَنِهْمَا بِقِسْطِهِ مِّنَ الْمُسْمَى إِذَا وُزِعَ عَلَى قِيَمَةِ الْمَبِيعِ أَوْ الْمُسْلَمِ فِيهِ وَأَجْرَةُ الدَّارِ كَمَا قَالَ (وَيُوزَعُ الْمُسْمَى عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا) وَتَسْمِيَةُ الْأَجْرَةِ قِيَمَةً صَحِيحٌ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ قِيَمَةُ الْمَنْفَعَةِ وَوَجْهُ صِحَّتَيْهِمَا أَنَّ كُلًّا يَصْخُ مُمْتَفِرِدًا فَلَا يَضُرُّ الْجَمْعُ وَلَا أَثَرُ لِمَا قَدْ يَعْرِضُ لِاخْتِلَافِ حُكْمَيْهِمَا بِاخْتِلَافِ أَسْبَابِ الْفَسْخِ وَالْإِنْفِسَاخِ الْمُحَوِّجِينَ إِلَى التَّوْزِيعِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلْجَهْلِ عِنْدَ الْعَقْدِ بِمَا يَخْصُ كُلًّا مِّنَ الْعَوَضِ لِأَنَّهُ غَيْرُ ضَارٍّ كَبِيعِ ثَوْبٍ وَشَقْصِ صَفْقَةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الشُّفْعَةِ وَاحْتِيجَ لِلتَّوْزِيعِ الْمُسْتَلْزِمِ لِمَا ذُكِرَ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْكَامِ هُنَا مُطْلَقَ اخْتِلَافِهَا بَلْ اخْتِلَافُهَا فِيمَا يَرْجِعُ لِلْفَسْخِ وَالْإِنْفِسَاخِ مَعَ عَدَمِ دُخُولِهَا تَحْتَ عَقْدٍ وَاحِدٍ فَلَا تَرُدُّ مَسْأَلَةَ الشَّقْصِ الْمَذْكُورَةَ لِأَنَّهُ وَالثَّوْبُ دَخَلَا تَحْتَ عَقْدٍ وَاحِدٍ هُوَ الْبَيْعُ وَلَا يَخْتَلِفَانِ فِي ذَلِكَ نَعَمْ أَوْزَدَ عَلَيْهِ بَيْعَ عَقْدَيْنِ بِشَرَطِ الْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا.....

❦ قَوْلُ (لَسِي): (وَيُوزَعُ الْمُسْمَى عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا) أَيِ إِنْ احْتِيجَ إِلَى التَّوْزِيعِ بِأَن حَصَلَ فُسْخٌ أَوْ إِنْفِسَاخٌ لِلْإِجَارَةِ أَوْ الْبَيْعِ أَوْ السَّلَمِ بِأَن تَلَفَتْ الْعَيْنُ الْمُؤَجَّرَةُ أَوْ تَعَيَّتْ وَاسْتَمَرَّ مَا مَعَهَا صَحِيحًا أَوْ تَلَفَ الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ انْقَطَعَ الْمُسْلَمُ فِيهِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَبَقِيَتِ الْإِجَارَةُ عَلَى الصَّحَّةِ فَيَحْتَاجُ إِلَى التَّوْزِيعِ حَيْثُ ذُكِرَ فَإِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْمَبِيعِ عَشْرَةَ وَأَجْرَةُ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ تِلْكَ الْمُدَّةُ خَمْسَةً وَالْمُسْمَى اثْنَيْ عَشَرَ فَحِصَّةُ الْمَبِيعِ مِنْهُ ثَمَانِيَّةٌ وَالْعَيْنُ الْمُؤَجَّرَةُ أَرْبَعَةٌ. ❦ قَوْلُهُ: (وَوَجْهٌ صِحَّتَيْهِمَا إِلَخ) هَذَا مَوْجُودٌ فِي كُلِّ الْعُقُودِ فَيَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ عَقْدَيْنِ كَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ أَهْ رَشِيدِي.

❦ قَوْلُهُ: (وَلَا أَثَرَ لِلْإِلَخ) رَدٌّ لِذَلِكَ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ الْقَائِلِ بِالْإِطْلَاقِ فِيهِمَا. ❦ قَوْلُهُ: (لِمَا قَدْ يَعْرِضُ لِلْإِلَخ) مَا وَاقِعَةٌ عَلَى الْفَسْخِ وَالْإِنْفِسَاخِ الْمَعْلُومَيْنِ مِنَ الْمَقَامِ. ❦ وَقَوْلُهُ: (لَا اخْتِلَافَ حُكْمَيْهَا) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ يَعْرِضُ أَهْ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (لِلْجَهْلِ عِنْدَ الْعَقْدِ) قَدْ يُقَالُ الْجَهْلُ مَوْجُودٌ عِنْدَ الْعَقْدِ قَطْعًا وَإِنْ لَمْ يَعْرِضْ مَا ذُكِرَ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ هُوَ وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ لَكِنْ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ إِلَّا حِينَ بَقَاءِ أَحَدِهِمَا وَسُقُوطِ الْآخَرِ أَمَّا إِذَا بَقِيََا فَالْمَقْصُودُ الْمَجْمُوعُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّوْزِيعِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَيْهِ الْجَهْلُ سُلْطَانٌ وَسَمٌ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إِلَخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَلَا أَثَرَ لِلْإِلَخ. ❦ قَوْلُهُ: (غَيْرُ ضَارٍّ إِلَخ) أَيِ لَا غِتْفَارَ لَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَسْأَلَةِ الشَّقْصِ الْمَذْكُورَةِ أَهْ ش. ❦ قَوْلُهُ: (فَعَلِمَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا أَثَرَ لِلْإِلَخِ سَمٌ وَعَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (مَعَ عَدَمِ دُخُولِهَا) أَيِ الْعَيْنَيْنِ اللَّذَيْنِ اخْتَلَفَتْ أَحْكَامُهُمَا أَهْ ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْتَلِفَانِ) فَخَرَجَتْ بِجِهَتَيْنِ أَهْ سَمٌ. ❦ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِيمَا يَرْجِعُ لِلْفَسْخِ وَالْإِنْفِسَاخِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْزَدَ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَا فِي الضَّابِطِ مِنْ قَوْلِهِ مَعَ عَدَمِ دُخُولِهَا تَحْتَ

❦ قَوْلُهُ: (لِلْجَهْلِ عِنْدَ الْعَقْدِ إِلَخ) قَدْ يُقَالُ الْجَهْلُ الْمَذْكُورُ مَوْجُودٌ قَطْعًا عِنْدَ الْعَقْدِ وَإِنْ لَمْ يَعْرِضْ مَا ذُكِرَ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ هَذَا الْجَهْلُ إِنَّمَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ حَتَّى احْتِيجَ لِلِإِعْتِنَادِ عَنْهُ إِذَا بَقِيَ أَحَدُهُمَا وَسَقَطَ الْآخَرُ لِأَنَّهُ حَيْثُ يُصِيرُ الْمَقْصُودُ الْبَاقِي دُونَ السَّاقِطِ فَيُنْظَرُ لِلتَّوْزِيعِ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَقِيََا فَإِنَّ الْمَقْصُودَ الْمَجْمُوعُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّوْزِيعِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَيْهِ الْجَهْلُ الْمَذْكُورُ حَتَّى يُلْتَفَتَ إِلَيْهِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَعَلِمَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا أَثَرَ لِلْإِلَخ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْتَلِفَانِ) فَخَرَجَتْ بِجِهَتَيْنِ.

على الإبهام أكثر من الآخر فإنه يبطل فيهما مع أنه من القاعدة ومع شمول كلامه له حيث عُبِّرَ بمُخْتَلَفِي الْحُكْمِ ولم يُقَلْ كأصليه وغيره: عقدين مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ. ويُجَابُ بَأَنَّ لو سَلَمْنَا أَنَّهُ مِنْهَا كَانَ الْبُطْلَانُ لِلشَّرْطِ الْمُفْسِدِ الْمُقَارِنِ لِلْعَقْدِ لَا لِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ عَلَى أَنَّ حَذْفَهُ لِعَقْدَيْنِ إِنَّمَا هُوَ لِإِغْنَاءِ مِثَالِهِ عَنْهُ وَالتَّقْيِيدُ بِمُخْتَلَفِي الْحُكْمِ لِإِيَانِ مَحَلِّ الْخِلَافِ فَلَوْ جُمِعَ بَيْنَ مُتَّفَقَيْنِ كَشْرِكِيَّةٍ وَقِرَاضٍ كَانَ خَلَطَ الْفَيْنِ لَهُ بِالْفِ لغيره وَقَالَ شَارَكَكَ عَلَى أَحَدِهِمَا وَقَارَضْتُكَ عَلَى الْآخَرِ فَقَبِلَ صَحَّ جُزْأً لِرُجُوعِهِمَا إِلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ.....

عَقْدٌ وَاحِدٌ اهـ رَشِيدِي وَيَجُوزُ إِزْجَاؤُ الضَّمِيرِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ جَمَعَ فِي صَفْقَةٍ الْخ. هـ فَوَهُ: (عَلَى الْإِبْهَامِ) أَيِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا فَيَصِحُّ الْعَقْدُ فِيهِمَا مطلقاً ش وَرَشِيدِي. هـ فَوَهُ: (مِنِ الْقَاعِدَةِ) أَيِ الَّتِي جَرَى فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ فِيهَا الْقَوْلَانِ السَّابِقَانِ اهـ ع ش. هـ فَوَهُ: (وَمَعَ شُمُولِ كَلَامِهِ الْخ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ. هـ فَوَهُ: (لِإِغْنَاءِ مِثَالِهِ عَنْهُ) قَدْ يُقَالُ الْمِثَالُ لَا يُخَصَّصُ وَكَلَامُهُ شَامِلٌ لِلْعَقْدِ الْوَاحِدِ فَيَرُدُّ الْإِغْتِرَاضُ إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ قَوْلُهُ: كَلِّجَارَةٍ وَبَيْعِ الْخ لِمَحْضِ التَّمَثِيلِ بَلْ قَيْدًا كَانَ يُعْرَبُ حَالًا وَفِيهِ أَنَّهُ لَا قَرِينَةَ عَلَى ذَلِكَ مَعَ مُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ وَكَتَبَ شَيْخُنَا الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِشٍ شَرْحَ الْبَهْجَةِ مَا نَصَّهُ لَمْ يَذْكَرْ مُحْتَزَّرَ الْعَقْدَيْنِ وَقَالَ غَيْرُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ يَخْرُجُ بِهِ مَا لَوْ جَمَعَ عَقْدٌ وَاحِدٌ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ كَمَا لَوْ بَاعَ صَاعًا مِنَ الشَّعِيرِ وَثُوبًا بِصَاعٍ حِنْطَةٍ فَإِنَّ مَا يُقَابِلُ الْحِنْطَةَ مِنَ الشَّعِيرِ يُشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ وَمَا يُقَابِلُ الثُّوبَ لَا يُشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ قَالَ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ يَعْنِي الْإِزْشَادُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ تَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ فِي الْأَحْكَامِ فَلَوْ حَذَفَ قَوْلَهُ عَقْدَيْنِ لَتَنَازَلَ ذَلِكَ أَنْتَهَى مَا كَتَبَهُ شَيْخُنَا وَقَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ مَا نَصَّهُ وَلَا يَرُدُّ عَلَى تَقْيِيدِهِ بِالْعَقْدَيْنِ مَا لَوْ بَاعَ عَبْدَيْنِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا بَعَيْنِهِ أَوْ أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ صَوَرِ تَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ فِي الْحُكْمِ مَعَ كَوْنِهِ عَقْدًا وَاحِدًا إِلَّا أَنَّ الْإِخْتِلَافَ هُنَا فِي الْأَثَرِ التَّابِعِ دُونَ الْمَقْصُودِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا لَوْ بَاعَ صَاعَ شَعِيرٍ وَثُوبًا بِصَاعٍ بُرٍّ فَإِنَّ اشْتِرَاطَ قَبْضِ مَا يُقَابِلُ الْحِنْطَةَ مِنَ الشَّعِيرِ أَمْرٌ تَابِعٌ أَيْضًا أَنْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَشَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَيِ فِي الصَّحْحَةِ مَا لَوْ اشْتَمَلَ الْعَقْدُ عَلَى مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّقَابُضُ وَمَا لَا يُشْتَرَطُ كَصَاعٍ بُرٍّ وَثُوبٍ بِصَاعٍ شَعِيرٍ اهـ. هـ فَوَهُ: (لِرُجُوعِهِمَا) أَيِ الْعَقْدَيْنِ.

هـ فَوَهُ: (إِنَّمَا هُوَ لِإِغْنَاءِ مِثَالِهِ عَنْهُ) قَدْ يُقَالُ الْمِثَالُ لَا يُخَصَّصُ وَكَلَامُهُ شَامِلٌ لِلْعَقْدِ الْوَاحِدِ فَيَرُدُّ الْإِغْتِرَاضُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ كَلِّجَارَةٍ وَبَيْعِ الْخ لِمَحْضِ التَّمَثِيلِ بَلْ قَيْدًا كَانَ يُعْرَبُ حَالًا وَفِيهِ أَنَّهُ لَا قَرِينَةَ عَلَى ذَلِكَ مَعَ مُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ وَكَتَبَ شَيْخُنَا الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِشٍ شَرْحَ الْبَهْجَةِ مَا نَصَّهُ لَمْ يَذْكَرْ مُحْتَزَّرَ الْعَقْدَيْنِ وَقَالَ غَيْرُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ يَخْرُجُ بِهِ مَا لَوْ جَمَعَ عَقْدٌ وَاحِدٌ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ كَمَا لَوْ بَاعَ صَاعًا مِنَ الشَّعِيرِ وَثُوبًا بِصَاعٍ حِنْطَةٍ فَإِنَّ مَا يُقَابِلُ الْحِنْطَةَ مِنَ الشَّعِيرِ يُشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ وَمَا يُقَابِلُ الثُّوبَ لَا يُشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ قَالَ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ يَعْنِي الْإِزْشَادُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ تَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ فِي الْأَحْكَامِ وَقَدْ صَرَّحَ الرَّافِعِيُّ بِجَرَيَانِ قَوْلِي التَّفْرِيقِ فِيهِ وَكَذَا لَوْ بَاعَ وَشَرَطَ الْخِيَارَ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ

بخلاف ما لو كان أحدهما جائزاً كالبيع والجمالة فإنه لا يصح قطعاً لتعذر الجمع بينهما (أو) نحو (بيع ونكاح) كزواجك بنتي وبعثك عبداً بألف (صح النكاح) لأنه لا يتأثر بفساد

قوله: (بخلاف ما لو كان أحدهما جائزاً) انظر هذا مختزلاً أي شيء في المتن عبارة المغني ويؤخذ مما مثل به أن محل الخلاف أن يكون العقدان لازمين فلو جمع بين لازم وجائز كبيع وجمالة لم يصح قطعاً كما ذكر الرافعي في المسابقة أو كان العقدان جائزين كشركة وقراض صح قطعاً لأن العقود الجائزة بابها واسع اه فاحتز عنها بالمثال وعبارة شرح الروض ويستثنى من ذلك ما لو كان أحد العقدين جائزاً إلخ. قوله: (كالبيع) أي الذي يشترط فيه قبض العوضين اه نهاية أي بأن كان المفقود عليه ربوياً كما ذكره بعد بقوله م ر ومن جهة الصرف ع ش. قوله: (لتعذر الجمع بينهما) أي إذ الجمع بين جمالة لا تلزم وبيع يلزم في صفقة واحدة غير ممكن لما فيه من تناقض الأحكام لأن العوض في الجمالة لا يلزم تسليمه إلا بفراغ العمل ومن جهة الصرف يجب تسليمه في المجلس ليتوصل إلى قبض ما يخص الصرف منها وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات كما علم ويقاس بذلك ما إذا جمع بين إجارة ذمة أو سلم وجمالة اه نهاية قال ع ش قوله: وتنافي اللوازم وهي فيما نحن فيه لزوم قبض العوض في أحدهما وعدم استحقاقه في الآخر وقوله: تنافي الملزومات أي من الجواز واللزوم أي فيحكم بطلان العقدين لتنافيهما اه.

قوله (أو بيع ونكاح) أي ومستحق الثمن والمهر واحد أما إذا اختلف المستحق كقوله زواجك بنتي وبعثك عبدي بكذا لم يصح البيع ولا الصداق ويصح النكاح بمهر المثل ولو جمع بين بيع وخلع صح الخلع وفي البيع والمسمى القولان نهاية ومغني. قوله: (كزواجك بنتي إلخ) أي وهي في ولايته أو زواجك أمتي وبعثك ثوبي نهاية ومغني.

أو في أحدهما الخيار يومين وفي الآخر ثلاثاً فكل ذلك من تفريق الصفقة في الأحكام فلو حذف قوله عقدين لتناول ذلك اه ما كتبه شيخنا وقال الشارح في شرح الإرشاد ما نصه ولا يرد على تقييده بالعقدين ما لو باع عبدتين بشرط الخيار في أحدهما بعينه أو أكثر من الآخر فإنه وإن كان من صور تفريق الصفقة في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن الاختلاف هنا في الأمر التابع دون المقصود الذي الكلام فيه وكذا يقال فيما لو باع صاع شعير وثوباً بصاع بر فإن اشتراط قبض ما يقابل الحنطة من الشعير أمر تابع أيضاً انتهى فليتأمل. قوله: (بخلاف ما لو كان أحدهما جائزاً) قيل ليس السبب في المنع جواز أحدهما بل تنافي أحكامهما وقد يردّه جواز الجمع بين البيع والسلم مع تنافي أحكامهما بنحو اشتراط قبض رأس المال في المجلس في السلم دون البيع فليتأمل وقال م ر عن وإله العلة مجموع الاختلاف جوازاً ولزوماً وأحكاماً وعبارة شرحه: بخلاف ما لو كان أحدهما جائزاً كبيع يشترط قبض العوضين فيه وجمالة أو إجارة ذمة أو سلم وجمالة بخلاف الجمع بين البيع والجمالة فإنه لا يشترط القبض في المجلس كذا أفاده بعض المتأخرين انتهى.

الصدّاق بل ولا بأكثر الشُّروط الفاسدة (وفي البيع والصدّاق القولان) فيصحّ البيع بحصّة العبد من الألف والصدّاق بحصّة مهر المثل منها كما سيذكره في بابهِ مع قيده.
(تنبيه) أعذت ضمير جمع على أحد ذينك لأنّ كلّاً منهما يدلّ عليه السياق لكنّ في الثاني ركة لأنّ الصفة إنّ حملت على العقد كما هو اصطلاح الفقهاء كان التقدير ولو جمع عقد في عقد عقدين مختلفي الحكم وإنّ حملت على الألفاظ الواقعة بين المتعاقدين لغرضين فأكثر والتقدير وإنّ جمع العقد في ألفاظ واقعة من اثنين عقدين مختلفي الحكم صحّ لكن إطلاق الصفة على ذلك بعيد من اصطلاحهم إلا أنّ توقّف صحّة الثّام المثنى عليه بتقدير أنه المراد أوجب المصير إليه والحاصل أنّ المغايرة الاعتباريّة كافية في صحّة الحمل كأنّا أبو النجم (وتتعدّد الصفة بتفصيل الثمن) من المبتدئ بالعقد لترتب كلام الآخر عليه (كبيعتك ذا بكذا وذا بكذا) وإنّ قبل المشتري ولم يفصل (وتتعدّد البائع) كبيعتك عبداً هذا بألف فتعطى حصّة كلّ حكمها نعم لو قبل المشتري نصيب أحدهما بنصف الثمن لم يصحّ لأنّ اللفظ

فول (سني): (القولان) أي السابقان أظهرهما صحتهما ويورّع المسمّى على قيمة المبيع ومهر المثل نهايةً ومغني. فو: (فيصحّ البيع إلخ) أي على الأظهر نهايةً ومغني. فو: (بقيده) عبارة النهاية والمغني وشرط التوزيع في كلام المصنّف أن تكون حصّة النكاح مهر المثل فأكثر فإن كان أقلّ وجب مهر المثل كما في المجموع ما لم تأذن الرشيده في قدر المسمّى فيعتبر التوزيع مطلقاً اه أي سواء كان قدر مهر المثل أو أقلّ ع ش عبارة سم قال في شرح الرّوض وظاهر أنّ شرط التوزيع أيضاً أن تكون حصّة العبد ثمن المثل أو أكثر إلا أن تكون رشيده وتأذن في قدر المسمّى فليتأمل اه. فو: (كان التقدير إلخ) أي فيتحد فاعل الجمع ومحلّ الجمع. فو: (على ذلك) أي على الألفاظ المذكورة. فو: (عليه) أي الإطلاق المذكور. فو: (بتقدير أنه) أي العقد (المراد) أي بضمير جمع. فو: (كافية في صحّة الحمل إلخ) أي فتكفي في مغايرة فاعل الفعل ومحلّه. فو: (كأنّا أبو النجم) أي وشعري شعري أي شعري الآن كشعري فيما مضى أو شعري هو الشعر المعروف بالبلاغة. فو: (من المبتدئ) إلى التّنبية في النهاية إلا قوله وبه فارق إلى المثنى. فو: (من المبتدئ إلخ) أي بائعاً أو مشترياً. فو: (وإنّ قبل المشتري) إلى قوله فعلم في المغني إلا قوله وبه فارق إلى المثنى وقوله: واقتصر إلى المثنى وكان الأولى أن يقول وإنّ لم يفصل المشتري في القبول.

فو: (والصدّاق بحصّة مهر المثل منها) قال في شرح الرّوض ثم شرط التوزيع في زوجتك بنتي وبعتك عبداً أن تكون حصّة النكاح مهر المثل فأكثر فإن كانت أقلّ وجب مهر المثل كما ذكره في المجموع نعم إنّ أدت الرشيده في قدر المسمّى فظاهراً أنّه يُعتبر التوزيع مطلقاً اه وظاهر أنّ شرط التوزيع أيضاً أن تكون حصّة العبد ثمن المثل أو أكثر إلا أن تكون رشيده وتأذن في قدر المسمّى فليتأمل.

يقتضي جوابهما جميعاً وبه فارق ما قدمته أول البيع في بعثك هذا بألف وهذه بمائة (وكذا) تتعدّد (بتعدّد المشتري) كبعثك هذا بكذا وكاشترينا منك هذا بكذا واقتصر عليهما لأنّ الكلام فيهما وإلا فهي تتعدّد بتعدّد العاقد مطلقاً (في الظاهر) قياساً على البائع فإن قيل أحدهما فكما ذكر فغلب أنه لو باع اثنان من اثنين كان بمنزلة أربع عقود ومن فوائد التعدّد جواز أفراد كل حصّة بالرد كما يأتي وأنه لو بان نصيب أحدهما حرّاً مثلاً صحّ في الباقي قطعاً.

(تنبيه) ما أفاده كلامه من القطع بتعدّد بتعدّد البائع دون تعدّد المشتري مُشكّل إلا أن يُفرّق بأن المبيع مقصود فنظروا كلّهم إلى تعدّد مالِكه والتمنّ تابع فجاز أن لا ينظر بعضهم لتعدّد مالِكه لكنهم عكسوا ذلك في الشفعة فعدّوها بتعدّد المشتري قطعاً وتعدّد البائع على الأصحّ وكذا العرايا، وسر ذلك في الشفعة أن المشتري إذا تعدّد وأخذ الشفيع حصّة أحدهما لم يضره لاستقلال كلّ بما صار إليه عُهدّة وغيرها فلم يكن للخلاف مجال حينئذ بخلاف تعدّد البائع فإنّ تمكين الشفيع من أخذ إحدى حصّتي الباعنين يُفرّق الصفقة على المشتري فجزى الخلاف نظرًا إلى ضرره وفي العرايا أنها.....

☐ فوّ: (وبه فارق ما قدمته إلخ) خلافاً للنّهاية والمُعني عبارةُهما قلّوا قال بعثك عهدي بألف وجاريتي بخمسمائة فقبل - أحدهما بعينه لم يصحّ كما سيأتي في تعدّد البائع والمشتري اهـ. ☐ فوّ: (وكذا تتعدّد بتعدّد المشتري) ظاهره سواء تقدّم الإيجاب من البائع أو القبول من المشتري ويؤيّده شمول قوله الآتي فجاز أن لا ينظر بعضهم إلخ للصورتين معاً اهـ ع ش أقول وصنّع الشارح مُصرّح بذلك .
☐ فوّ: (واقترصر) إلى المثنى كان الأولى أن يؤخّره عنه كما في النّهاية ويذكره قبيل التنبيه .
☐ فوّ: (واقترصر عليهما) أي البائع والمشتري اهـ ع ش . ☐ فوّ: (مطلقاً) أي ولو غير بائع ومُشتَرٍ اهـ سم . ☐ فوّ: (فإن قيل أحدهما إلخ) عبارة المُعني ولو قبل أحدهما نصفه بنصف الثمن لم يصحّ إن قلنا بالاتّحاد وكذا إن قلنا بالتعدّد على الأصحّ وإن صحّح السبكي الصّحة كما مرّ اهـ وعبارة النّهاية والروض لو باعهما عبده بألف فقبل أحدهما نصفه بخمسمائة أو باعاه عبداً بألف فقبل نصيب أحدهما بخمسمائة لم يصحّ اهـ . ☐ فوّ: (فعلّم) أي من تعدّد الصّفقة بتعدّد البائع أو المشتري . ☐ فوّ: (كل حصّة) الأولى حصّة بعضهم . ☐ فوّ: (بأن المبيع إلخ) أي وقد مرّ بيانه . ☐ فوّ: (فتنظروا إلخ) أي الأضحاب .
☐ فوّ: (لكنهم عكسوا) إلى قوله وسرّ ذلك في المُعني . ☐ فوّ: (حصّة أحدهما) أي المُشتريين (لَم يضره) أي ذلك الأخذ . ☐ فوّ: (إحدى حصّتي الباعنين) الأولى حصّة أحد الباعنين .

☐ فوّ: (بتعدّد العاقد مطلقاً) أي ولو غير بائع ومُشتَرٍ . ☐ فوّ: (فإن قيل أحدهما فكما ذكر) في الرّوض نعم لو باعهما عبده بألف فقبل أحدهما نصفه بخمسمائة أو باعاه عبداً بألف فقبل نصيب أحدهما بخمسمائة لم يصحّ اهـ وفي شرحه نزاع كبير .

رُخْصَةً لِلْمُشْتَرِي إِذَا تَعَدَّدَ وَحَصَلَ لِكُلِّ دُونِ خَمْسَةِ أَوْشُقٍ لَمْ يَكُنْ لِلْخِلَافِ مَسَاحٌ لِأَنَّ كُلًّا لَمْ يَتَعَدَّ مَا أُذِّنَ لَهُ فِيهِ ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّحَدَ وَتَعَدَّدَ الْبَائِعُ فَإِنَّ مَا حَصَلَ لِلْمُشْتَرِي جَاوَزَ الْخَمْسَةَ فَاِمْتَنَعَ عَلَى قَوْلٍ نَظَرُوا لِهَذِهِ الْمَجَاوِزَةِ (وَلَوْ وَكَلَاهُ أَوْ وَكَلَهُمَا) إِعَادَةُ الضَمِيرِ عَلَى مَعْلُومٍ غَيْرِ مَذْكُورٍ سَائِغَةً شَائِعَةً فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (فَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ الْوَكِيلِ) لِأَنَّ أَحْكَامَ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِهِ فَلَوْ خَرَجَ مَا اشْتَرَاهُ مِنْ وَكِيلٍ اثْنَيْنِ أَوْ مِنْ وَكِيلِيٍّ وَاحِدٍ أَوْ مَا اشْتَرَاهُ وَكِيلُ اثْنَيْنِ أَوْ وَكِيلًا وَاحِدًا مَعِيًّا جَازَ رَدُّ نَصِيبِ أَحَدِ الْوَكِيلَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ دُونَ أَحَدِ الْمَوْكَلَيْنِ فِي الْأُولَى وَالثَّلَاثَةِ، نَعَمْ الْعَبْرَةُ فِي الرِّهْنِ بِالْمَوْكَلِ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِيهِ عَلَى اتِّحَادِ الدَّيْنِ وَعَدَمِهِ وَفِي الشُّفْعَةِ تَنَاقُضٌ فِي اعْتِبَارِ الْمَوْكَلِ أَوْ الْوَكِيلِ بِسَطْوَتِهِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فِي بَابِهَا بِمَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْ مُرَاجَعَتِهِ.

قوله: (رُخْصَةً لِلْمُشْتَرِي) أي فهو المقصودُ بها فَتَنَظَرْ إِلَيْهِ اه سم.

قوله (سئ): (فَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ الْوَكِيلِ) وَسَكَتُوا عَمَّا لَوْ بَاعَ الْحَاكِمُ أَوْ الْوَلِيُّ أَوْ الْوَصِيُّ أَوْ الْقِيَمُ عَلَى الْمَخْجُورَيْنِ شَيْئًا صَفَقَةً وَاحِدَةً وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَالْوَكِيلِ فَيُعْتَبَرُ الْعَاقِدُ لَا الْمَبِيعُ عَلَيْهِ اه نهايةً عبارةً سم وَأَثَرُهَا عَشْرُ بَيِّنَاتٍ أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ كَالْوَكِيلِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ التَّغْلِيلُ فَلَوْ بَاعَ وَلِيُّ لِمَوْلَيْنِ أَوْ وَلِيَّانِ لِمَوْلَى فَتَعَدَّدَ الصَّفَقَةُ فِي الثَّانِي وَتَتَّحِدُ فِي الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. قوله: (لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الْإِلْخ) عبارةً الْمُغْنَى لِأَنَّهُ الْعَاقِدُ وَأَحْكَامُ الْعَقْدِ مِنَ الْخِيَارِ وَغَيْرِهِ تَتَعَلَّقُ بِهِ اه. قوله: (وَمَا اشْتَرَاهُ وَكِيلُ اثْنَيْنِ الْإِلْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ فَلَوْ اشْتَرَى لِرَجُلَيْنِ لَمْ يَكُنْ لَأَحَدِهِمَا الرَّدُّ بِالْعَيْبِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى وَمَاتَ عَنْ ابْنَيْنِ لَمْ يَكُنْ لَأَحَدِهِمَا الرَّدُّ بِالْعَيْبِ وَلَوْ اشْتَرَى لَهُ رَدُّ عَقْدُ أَحَدِهِمَا وَلَوْ بَاعَ لَهُمَا أَوْ بَاعَ لَهُ رَدُّ وَحَيْثُ لَا رَدُّ فَلِكُلِّ الْأَرْضِ وَلَوْ لَمْ يَتَّسُ مِنْ رَدِّ صَاحِبِهِ أَوْ لُظْهَرِ تَعَذُّرِ الرَّدِّ اه سم. قوله: (لِأَنَّ الْمَدَارَ الْإِلْخ) وَلِأَنَّهُ لَيْسَ عَقْدُ عُهْدَةٍ أَوْ مُعَاوَضَةٍ حَتَّى يَنْظُرَ فِيهِ إِلَى الْمُبَاشَرَةِ اه نهايةً. قوله: (وَفِي الشُّفْعَةِ تَنَاقُضٌ) الْعَبْرَةُ فِيهَا بِالْمَوْكَلِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ اه سم عبارةً النَّهَايَةَ وَالْمُغْنَى وَمِثْلُهُ أَيْ الرِّهْنِ الشُّفْعَةُ إِذْ

قوله: (لِلْمُشْتَرِي) أي فهو المقصودُ بها فَتَنَظَرْ إِلَيْهِ.

قوله (سئ): (فَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ الْوَكِيلِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ كَالْوَكِيلِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ التَّغْلِيلُ فَلَوْ بَاعَ وَلِيُّ لِمَوْلَيْنِ أَوْ وَلِيَّانِ لِمَوْلَى فَتَعَدَّدَ الصَّفَقَةُ فِي الثَّانِي وَتَتَّحِدُ فِي الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَلِلْمُشْتَرِي فِي الثَّانِي رَدُّ حِصَّةِ أَحَدِ الْوَلِيَّيْنِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ إِذَا كَانَ خِلَافَ الْمَضْلَحَةِ وَيَدْفَعُهُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ عَقْدَيْنِ فَهُوَ كَمَا لَوْ بَاعَ أَحَدُ الْوَلِيَّيْنِ الْمُسْتَقْلِلَيْنِ مَثَلًا عَيْنًا وَالْآخَرُ أُخْرَى لِلْمُشْتَرِي رَدُّ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْآخَرَى إِنْ كَانَ خِلَافَ مَضْلَحَةِ الْمَوْلَى فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (أَوْ مَا اشْتَرَاهُ وَكِيلُ اثْنَيْنِ الْإِلْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ فَلَوْ اشْتَرَى لِرَجُلَيْنِ لَمْ يَكُنْ لَأَحَدِهِمَا الرَّدُّ بِالْعَيْبِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى وَمَاتَ عَنْ ابْنَيْنِ لَمْ يَكُنْ لَأَحَدِهِمَا الرَّدُّ بِالْعَيْبِ وَلَوْ اشْتَرَى لَهُ رَدُّ عَقْدُ أَحَدِهِمَا وَلَوْ بَاعَ لَهُمَا أَوْ بَاعَ لَهُ رَدُّ وَحَيْثُ لَا رَدُّ فَلِكُلِّ الْأَرْضِ وَلَوْ لَمْ يَتَّسُ مِنْ رَدِّ صَاحِبِهِ أَوْ لُظْهَرِ تَعَذُّرِ الرَّدِّ اه.

قوله: (وَفِي الشُّفْعَةِ تَنَاقُضٌ) الْعَبْرَةُ فِيهَا بِالْمَوْكَلِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ اه وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(باب الخيار)

هو اسم من الاختيار الذي هو طلب خير الأمرين من الإمضاء والفسخ وهو يكون أصل البيع اللزوم أي أن وضعه يقتضيه إذ قصد منه نقل الملك وحل التصرف مع الأمن من نقض صاحبه له وهما فرعا للزوم رخصة شرع إما لدفع الضرر وهو خيار النقص الآتي وإما للتزوي وهو المتعلق بمجرّد التشهي وله سببان المجلس والشرط وقد أخذ في بيانهما مقدّمًا أوّلهما لقوة ثبوته بالشرع بلا شرط وإن اختلف فيه وأجمع على الثاني فقال (يثبت خيار المجلس في) كل معاوضة محضة وهي ما تفسد بفساد عوضه نحو (أنواع البيع).....

مدارها على اتحاد الملك وعدمه اه قال ع ش قوله: ومثله الشفعة قلّو وكل واحد اثنتين في شراء شقص مشفوع فليس للشفيع أن يأخذ بعض المشتري نظرًا للوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل شيخنا الزياتي اه ع ش.

باب: الخيار

☐ قوله: (هو اسم) إلى المتن في النهاية. ☐ قوله: (هو اسم) أي اسم مصدر أي اسم مذكول له لفظ المصدر اه ع ش أي لأن فعله إن كان اختار فمصدره اختيار وإن كان خير بالتشديد فمصدره تخير اه بـجـيرمي. ☐ قوله: (هو طلب إلخ) أي شرعًا. ☐ وقوله: (خير الأمرين) أي فيما يتعلّق به غرضه ولو كان تركه خيرًا له ويقال أي غالبًا اه ع ش. ☐ قوله: (وهما) أي الثقل والحل. ☐ قوله: (رخصة) خبر قوله: وهو يكون إلخ. ☐ قوله: (وله سببان) أي للمتعلّق بمجرّد التشهي. ☐ قوله: (لقوة ثبوت إلخ) من إضافة المغلول إلى علمه اه رشيد ع عبارة ع ش كان الأولى أن يقول لقوته بثبوته شرعًا والمراد بقوله لقوة ثبوته شرعًا إلخ أن العقد إذا وقع ثبت به خيار المجلس من جهة الشارع حتى لو نفاه في العقد لم يصحّ بخلاف خيار الشرط فإنه لا يثبت إلا باشتراط العاقدين لا يقال كما أن خيار المجلس ثبت بحديث «البيعان بالخيار» كذلك خيار الشرط ثبت بقوله «من بايعت فقل لا خلافة» لأننا نقول الحديثان المذكوران ثبت بهما حكم الخيار والكلام هنا في نفس الخيار حيث ثبت بلا شرط بخلاف خيار الشرط فإنه لا يثبت إلا باشتراط العاقدين وإن كان دليله قوله «من بايعت» إلخ اه. ☐ قوله: (في بيانهما) يعني خيار المجلس وخيار الشرط. ☐ قوله: (وإن اختلف فيه) ومن هنا قد يوجّه تقديمه بالإهتمام به للخلاف فيه كما وجّهوا بذلك تقديم صيغة البيع على بقية أركانه اه سم فيقال قدّم إما لقوة ثبوته إلخ وإما للإهتمام به. ☐ قوله: (كل معاوضة) إلى المتن في النهاية إلا قوله ولم يبال إلى وزعم النسخ. ☐ قوله: (نحو أنواع البيع إلخ) قيل صوابه إسقاط نحو وقال ع ش إنما قال نحو لتدخل الإجارة لأنها ليست بيعًا فهي محضة وإن كانت لا

(باب: الخيار)

☐ قوله: (وإن اختلف فيه) ومن هنا قد يوجّه تقديمه بالإهتمام به للخلاف فيه كما وجّهوا بذلك تقديم صيغة البيع على بقية أركانه.

كبيع الجمد في شدة الحر وبيع الأب أو الجد مال طفله لنفسه وعكسه لخبر الصحيحين

خيار فيها اه وقال الرشيدي حاول الشيخ ع ش في الحاشية أن الشارح م ر جعل أنواع البيع في كلام المصنف بإذخاله لفظ نحو عليه مثالا للمعاوضة المحضة لا لما يثبت فيه الخيار فمن النحو حيث لا الإجارة ولا يخفى ما فيه اه. قوله: (كبيع الجمد إلخ) أي وإن أسرع إليه الفساد وأدى ذلك إلى تلفه وسيأتي عن سم ما يفيد مع الفرق بينه وبين خيار الشريط اه ع ش. قوله: (في شدة الحر) أي بحيث يتماع بها اه مغني. قوله: (طفله) الأولى موليه. قوله: (وعكسه) أي واقتضت المصلحة ذلك التصرف لأن تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حيث لا يمتنع الحال في زمن الخيار فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الأصل فيه فينبغي أن يمتنع على الأصل إلزام العقد على الفرع وأن يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لأنه يلزمه أن يراعي مصلحته ولو انعكس الأمر فكانت مصلحة الفرع في إفضاء التصرف والأصل في خلافه فينبغي أن يجوز للأصل الفسخ بخيار نفسه لأنه فائدة - تخيره لنفسه ولو امتنع الفسخ حيث لا يمتنع خياره بلا تفرق ولا إلزام من جهته بمجرّد

قوله: (وبيع الأب أو الجد مال طفله لنفسه وعكسه) أي واقتضت المصلحة ذلك التصرف لأن تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حيث لا يمتنع الحال في زمن الخيار فصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الأصل فيه فينبغي أن يمتنع على الأصل إلزام العقد على الفرع وأن يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لأنه يلزمه أن يراعي مصلحته ولو انعكس الأمر وكانت مصلحة الفرع في إفضاء التصرف والأصل في خلافه فينبغي أن يجوز للأصل الفسخ بخيار نفسه لأنه فائدة تخيره لنفسه ولو امتنع الفسخ حيث لا يمتنع خياره بلا تفرق ولا إلزام من جهته بمجرّد معارضة مصلحة الفرع وهو بعيد لا نظير له ولو باع الأصل مال أحد فرعيه لآخر حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما ثم تغيّر الحال في زمن الخيار فانعكست مصلحتهما فقد تعارضت المصلحتان فإن الإجارة تفرّت مصلحة أحدهما والفسخ يفرّت مصلحة الآخر فهل يتخير بين الإجارة والفسخ لعدم إمكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ لأن فيه رجوعا لما كان قبل التصرف، فيه نظر فلي تأمل. قوله: (وبيع الأب أو الجد إلخ) أقول لا يخفى أن شرط صحة بيع مال طفله لنفسه وعكسه وجود المصلحة فيه لأن تصرف الولي منوط بالمصلحة لكن حيث ثبت الخيار لهما وكانت المصلحة للطفل في إلزام العقد وللولي في الفسخ فهل يلزمه الإجارة نظرا للطفل أو لا يلزمه بل له الفسخ لأن جواز الفسخ له مطلقا وإن لم يكن فيه مصلحة للطفل هو فائدة ثبوت الخيار له وفيه نظر ويظهر أنه لا يجب عليه الإجارة وإن كانت مصلحة الطفل فيها إذ لو وجبت حيث لا يمكن في ثبوت الخيار له فائدة وصار جواز الفسخ له وامتناعه منوطا بمصلحة الطفل وهذا بخلاف ما لو كانت مصلحة الطفل في الفسخ فيظهر أنه حيث ليس له إلزام العقد ويتعين الفسخ وهذا لا ينافي ثبوت الخيار له لأن الغرض من ثبوته التمكن من الفسخ لا من الإلزام لأنه الأصل في العقد ولا يتوقف على ثبوت الخيار فليس هو الغرض من مشروعيته ثم

«الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا لِلْآخِرِ اخْتَرْ» بَنَصِبِ يَقُولُ بِأَوْ بِتَقْدِيرِ إِلَّا أَنْ أَوْ إِلَى أَنْ لَا بِالْعَطْفِ وَلَا لِقَالِ يَقُولُ بِالْجَزْمِ وَهُوَ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْقَصْدَ اسْتِثْنَاءُ الْقَوْلِ مِنْ عَدَمِ التَّفَرُّقِ أَوْ جَعْلُهُ غَايَةً لَهُ.....

مُعَارَضَةِ مَصْلَحَةِ الْفَرْعِ وَهُوَ بَعِيدٌ لَا نَظِيرَ لَهُ وَلَوْ بَاعَ الْأَصْلُ مَا لَ أَحَدٍ فَرْعِيهِ لِلْآخِرِ حَيْثُ اقْتَضَتْ الْمَصْلَحَةُ ذَلِكَ التَّصَرُّفَ لَهُمَا ثُمَّ تَغَيَّرَ الْحَالُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ فَانْعَكَسَتْ مَصْلَحَتُهُمَا فَقَدْ تَعَارَضَتْ الْمَصْلَحَتَانِ فَإِنَّ الْإِجَازَةَ تَقُوتُ مَصْلَحَةُ أَحَدِهِمَا وَالْفَسْخُ يَقُوتُ مَصْلَحَةُ الْآخَرِ فَهَلْ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْإِجَازَةِ وَالْفَسْخِ لِعَدَمِ امْتِنَانِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَصْلَحَتَيْنِ أَوْ يَتَعَيَّنُ الْفَسْخُ لِأَنَّهُ فِيهِ رُجُوعًا لِمَا كَانَ قَبْلَ التَّصَرُّفِ، فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ يَتَّبِعِي أَنْ يُرَاعِيَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ لَهُ فِي الْفَسْخِ لِأَنَّهُ رِعَايَةُ الْآخَرِ فِي الْإِجَازَةِ تُبْطِلُ فَائِدَةَ الْخِيَارِ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِي فَكَمَا مَرَّ أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ مُرَاعَاةُ مَصْلَحَةِ الْفَرْعِ فِي الْإِجَازَةِ بَلْ لَهُ الْفَسْخُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ أَضُرَّ بِالْفَرْعِ فَكَذَلِكَ هُنَا هَذَا شَرٌّ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَجَارَ وَاجِدٌ وَفَسَخَ الْآخَرُ قُدِّمَ الْفَسْخُ. هـ فَوَيْ: (الْبَيْعَانِ) أَيِ الْمُتَبَايعَانِ هَذَا شَرٌّ أَيْ الْبَائِعِ وَالْمُسْتَشْتَرِي. هـ فَوَيْ: (مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا) أَيِ سَوَاءٍ كَانَ التَّفَرُّقُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا. هـ فَوَيْ: (بِأَوْ) أَيِ مَعَ أَوْ فَلَا يُنَافِي أَنَّ النَّاصِبَ (أَنَّ) الْمُقَدَّرَةَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بِتَقْدِيرِ إِلَّا أَنْ إِنْخُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي مُنْهَوَاتِ الْمُغْنِيِّ مَا نَصَّهُ فِيهِ تَجَوُّزُ وَالتَّاصِبُ عَلَى الصَّحِيحِ أَنْ لَا أَوْ هـ. هـ فَوَيْ: (لَا بِالْعَطْفِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بَنَصِبِ يَقُولُ إِنْخُ.

رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ لِلشَّارِحِ مَا نَصَّهُ مَعَ الْمُتَنِ وَيَتَعَيَّنُ لُزُومُ الْخِيَارِ فِي ذَلِكَ بِاخْتِيَارِهِ أَيْ الْوَلِيِّ لُزُومُ الْعَقْدِ لَهُ مُطْلَقًا أَوْ لِنَحْوِ الطُّفْلِ إِنْ رَأَاهُ مَصْلَحَةً هَذَا وَذَلِكَ لَا يُخَالِفُ مَا قُلْنَا لَهُ لِأَنَّ حَاصِلَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْإِزْهَامُ لِلطُّفْلِ إِلَّا بِالْمَصْلَحَةِ وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنَّهُ مَعَ أَنَّ مَصْلَحَةَ الطُّفْلِ فِي الْإِزْهَامِ يَجُوزُ لَهُ الْفَسْخُ لِأَنَّهُ فَائِدَةُ ثُبُوتِ الْخِيَارِ لَهُ كَمَا لَوْ كَانَتْ مَصْلَحَةُ الطُّفْلِ فِي بَيْعِ مَالٍ نَفْسِهِ لِلطُّفْلِ لَا يَلْزَمُهُ بَيْعُهُ لَهُ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ هُنَا مَا لَا يُنَافِي مَا قُلْنَا مَعَ تَأَمُّلِ ذَلِكَ. هـ فَوَيْ: (لَا بِالْعَطْفِ) إِنْخُ كَتَبَ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ الْبَرْلُوسِيُّ بِهَامِشِ الشَّارِحِ الْمَحَلِّيِّ مَا نَصَّهُ: الْمَعْنَى عَلَى الْعَطْفِ أَنَّ الْخِيَارَ نَابِتٌ لَهُمَا فِي مَدَّةِ انْتِفَاءِ التَّفَرُّقِ أَوْ مَدَّةِ انْتِفَاءِ قَوْلِ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ اخْتَرْ فَيَقْتَضِي ثُبُوتَهُ فِي الْأَوَّلَى وَإِنْ انْتَفَتْ الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ بِأَنَّ قَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ اخْتَرْ وَثُبُوتُهُ فِي الثَّانِيَةِ وَإِنْ انْتَفَتْ الْأَوَّلَى بِأَنَّ تَفَرَّقَا وَالتَّخَلُّصُ مِنْهُمَا بِمَا قَالَهُ التَّوَوُّيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى هَكَذَا ظَهَرَ لِي فِي فَهْمِ هَذَا الْمَحَلِّ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا وَأَقُولُ هَذَا أَحْسَنُ مَا يُقَالُ هُنَا لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا قَرَّرَهُ الرَّضِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَثَمَةِ مِنْ أَنَّ الْعَطْفَ بِأَوْ بَعْدَ التَّقْيِ يَكُونُ تَقْيًا لِكُلِّ مِنَ الْمُتَعَاظِفَاتِ لَا لِأَحَدِهَا وَيُجَابُ بِأَنَّ هَذَا بِحَسَبِ الْإِسْتِعْمَالِ وَإِلَّا فَقَضِيَّةُ أَضْلٍ وَضَعِ اللُّغَةُ أَنَّ التَّقْيَ لِأَحَدِهِمَا كَمَا اعْتَرَفَ بِذَلِكَ الرَّضِيُّ نَفْسُهُ وَحَيْثُ قَالَهُ التَّوَوُّيُّ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ إِشْكَالٌ لَا بِحَسَبِ الْإِسْتِعْمَالِ وَلَا بِحَسَبِ أَضْلٍ الْوَضْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ عَلَى الْمُتَأَمِّلِ فِيهِ وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ عَلَى مَا جَوَّزَهُ شَرَاخُ الْبُخَارِيِّ بِالنَّظَرِ لَاسْتِعْمَالِ اللُّغَةِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِعْذَارِ عَنْهُمْ بِعَدَمِ مُبَالَاتِهِمْ بِالْإِيهَامِ فَتَأَمَّلْهُ نَعَمْ يُمَكِّنُ التَّكَلُّفَ فِي حَمْلِ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى مَا قَالَهُ شَيْخُنَا قَتَائِلُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

لا مُغَايِرَتُهُ لَهُ الصَّادِقَةُ بِوُجُودِ الْقَوْلِ مَعَ التَّفَرُّقِ وَلَمْ يُبَالِ بِهَذَا الْإِيهَامِ شُرَاحُ الْبُخَارِيِّ حَيْثُ

قوله: (لا مُغَايِرَتُهُ لَهُ) أَي لا مُغَايِرَةُ الْقَوْلِ لِلتَّفَرُّقِ الْمُسْتَلْزِمَةُ لِمُغَايِرَةِ تَقْيِصِيهِمَا وَقَالَ الْكُرْدِيُّ إِنَّ ضَمِيرَ لَهُ لِعَدَمِ التَّفَرُّقِ اهـ وَقَالَ سَم كَانَ مُرَادُهُ بِالْمُغَايِرَةِ مُجَرَّدُ ذِكْرِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَغَايِرَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ اسْتِثْنَاءِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ أَوْ جَعْلُهُ غَايَةً لَهُ وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْطُوقَ الْحَدِيثِ عَلَى تَقْدِيرِ الْعُطْفِ إِبْثَاتُ الْخِيَارِ عِنْدَ تَحَقُّقِ أَحَدِ الْإِنْتِفَاءَيْنِ انْتِفَاءُ التَّفَرُّقِ وَانْتِفَاءُ الْقَوْلِ، وَانْتِفَاءُ أَحَدِهِمَا صَادِقٌ مَعَ وُجُودِ الْآخَرِ فَيَصْدُقُ بِوُجُودِ الْقَوْلِ مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ وَبِوُجُودِ التَّفَرُّقِ مَعَ عَدَمِ الْقَوْلِ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ عَدَمُ ثُبُوتِ الْخِيَارِ حَيْثُ بَلْ إِنَّمَا يَنْبُتُ عِنْدَ تَحَقُّقِ الْإِنْتِفَاءَيْنِ جَمِيعًا وَأَنَّ مَفْهُومَ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ انْتِفَاءُ الْخِيَارِ حَيْثُ لَمْ يَتَحَقَّقْ وَاحِدٌ مِنَ الْإِنْتِفَاءَيْنِ بِأَنَّ وَجَدَ كُلُّ مِنَ التَّفَرُّقِ وَالْقَوْلِ وَهَذَا صَحِيحٌ لَكِنْ لَا يَتَقَيَّدُ الْحُكْمُ بِهِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ الصَّادِقَةُ إِنْ أَخْرَجَ الْإِنْتِفَاءُ الْخِيَارَ مَفْهُومٌ وَرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا مَحْذُورَ فِي هَذَا وَإِنْ أَرَادَ بِاغْتِيَارِ الْمَنْطُوقِ فَالْصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ إِنْ أَخْرَجَ مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ وَأَنْ يُرِيدَ الْعَكْسَ فَتَأَمَّلْهُ اهـ وَقوله: وَالصَّوَابُ إِنْ أَخْرَجَ أَي الْأَصُوبُ لِمَا يَأْتِي آتِفًا. قوله: (مَعَ التَّفَرُّقِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ سَم يَنْبَغِي مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ كَمَا عَلِمَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ وَبِهِ أَي بَعْدَ التَّفَرُّقِ عَبَّرَ فِي النِّهَايَةِ وَالْحَاصِلِ أَنَّ الْعُطْفَ يَقْتَضِي تَوْقِيتَ الْخِيَارِ بِتَحَقُّقِ أَحَدِ التَّفَتُّيْنِ وَهُوَ صَادِقٌ بِوُجُودِ الثُّبُوتِ فِي الطَّرَفِ الْآخَرِ مَعَهُ وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَرْتَفِعُ الْخِيَارُ بِازْتِفَاعِ التَّفَتُّيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَشِّيَ نَقَلَ نَحْوَ هَذَا الْحَاصِلِ عَنْ شَيْخِهِ الْبُرْهَانِيِّ ثُمَّ عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ وَيَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَرَّرَهُ الرِّضِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّ الْعُطْفَ بَأَوِّ بَعْدَ التَّفَتُّي يَكُونُ نَفْيًا لِكُلِّ مِنَ الْمُتَعَاظِفَاتِ لَا لِأَحَدِهِمَا وَيُجَابُ بِأَنَّ هَذَا بِحَسَبِ الْإِسْتِعْمَالِ وَالْأَفْضَلُ أَصْلُ وَضَعُ اللَّغَةِ أَنَّهُ لِأَحَدِهِمَا كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ الرِّضِيُّ وَحَيْثُ قَالَهُ التَّوِيُّ لَا إِشْكَالَ فِيهِ لَا بِحَسَبِ أَصْلِ الْوَضْعِ وَلَا بِحَسَبِ اسْتِعْمَالِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ وَعَدَمُ الْإِشْكَالِ بِالنَّظَرِ إِلَى

قوله: (لا مُغَايِرَتُهُ لَهُ) كَانَ مُرَادُهُ بِالْمُغَايِرَةِ مُجَرَّدُ ذِكْرِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَغَايِرَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ اسْتِثْنَاءِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ أَوْ جَعْلُهُ غَايَةً لَهُ وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْطُوقَ الْحَدِيثِ عَلَى تَقْدِيرِ الْعُطْفِ إِبْثَاتُ الْخِيَارِ عِنْدَ تَحَقُّقِ أَحَدِ الْإِنْتِفَاءَيْنِ انْتِفَاءُ التَّفَرُّقِ وَانْتِفَاءُ الْقَوْلِ، وَانْتِفَاءُ أَحَدِهِمَا صَادِقٌ مَعَ وُجُودِ الْآخَرِ فَيَصْدُقُ بِوُجُودِ الْقَوْلِ مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ وَبِوُجُودِ التَّفَرُّقِ مَعَ عَدَمِ الْقَوْلِ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ عَدَمُ ثُبُوتِ الْخِيَارِ حَيْثُ بَلْ إِنَّمَا يَنْبُتُ عِنْدَ تَحَقُّقِ الْإِنْتِفَاءَيْنِ جَمِيعًا وَأَنَّ مَفْهُومَ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ انْتِفَاءُ الْخِيَارِ حَيْثُ لَمْ يَتَحَقَّقْ وَاحِدٌ مِنَ الْإِنْتِفَاءَيْنِ بِأَنَّ وَجَدَ كُلُّ مِنَ التَّفَرُّقِ وَالْقَوْلِ وَهَذَا صَحِيحٌ لَكِنْ لَا يَتَقَيَّدُ الْحُكْمُ بِهِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ الصَّادِقَةُ إِنْ أَخْرَجَ الْإِنْتِفَاءُ الْخِيَارَ مَفْهُومٌ وَرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ لَا مَحْذُورَ فِي هَذَا وَإِنْ أَرَادَ بِاغْتِيَارِ الْمَنْطُوقِ فَالْصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ وَأَنْ يُرِيدَ الْعَكْسَ فَتَأَمَّلْهُ. قوله: (الصَّادِقَةُ) إِنْ أَرَادَ الصَّدْقَ بِاغْتِيَارِ الْمَنْطُوقِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ تَقْدِيرَ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِنْ مَدَّةَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ أَوْ عَدَمِ الْقَوْلِ فَالْمُغَايِرَةُ إِنَّمَا تَصْدُقُ بِوُجُودِ الْقَوْلِ مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ وَبِوُجُودِ التَّفَرُّقِ مَعَ عَدَمِ الْقَوْلِ أَي بِاغْتِيَارِ أَصْلِ اللَّغَةِ عَلَى أَنَّ الصَّوَابَ عَلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ لَا مُغَايِرَةَ عَدَمِ الْقَوْلِ لَهُ أَي لِعَدَمِ التَّفَرُّقِ وَإِنْ أَرَادَ بِاغْتِيَارِ الْمَفْهُومِ فَلَا مَحْذُورَ فِيهِ لِأَنَّ مَفْهُومَ مَا لَمْ يَخْرُجْ عَدَمُ الْخِيَارِ عِنْدَ الْقَوْلِ وَالتَّفَرُّقِ وَهُوَ صَحِيحٌ تَدَبَّرْ. قوله: (مَعَ التَّفَرُّقِ) يَنْبَغِي مَعَ عَدَمِ التَّفَرُّقِ كَمَا عَلِمَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

جُوزُوا فِي رَوَايَةٍ «مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» نَصَبَ الرَّاءِ وَجَزَمَهَا وَخَالَفَ فِيهِ أُثْمَةُ تَعْلُقًا بِمَا أَكْثَرُهُ تَشْغِيبٌ لَا أَصْلَ لَهُ قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَمَنْ ثُمَّ ذَهَبَ كَثِيرُونَ مِنْ أُثْمَتِنَا إِلَى نَقْضِ الْحُكْمِ بِنَفْيِهِ، وَزَعَمَ النُّسَخُ لِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِخِلَافِهِ مُنْتَوَعٌ لِأَنَّ عَمَلَهُمْ لَا يَثْبُتُ بِهِ نَسْخٌ كَمَا حَقَّقَ فِي الْأَصُولِ عَلَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ مِنْ أَجْلِهِمْ وَهُوَ رَاوِي الْحَدِيثِ كَانَ يَعْمَلُ بِهِ (كَالْصَّرْفِ وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ) وَبِمَا قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّ الْقَصْدَ بَثْبُوتِ الْخِيَارِ هُنَا مُجَرَّدُ التَّشْهُيِّ انْدَفَعَ مَا قِيلَ كَيْفَ يَثْبُتُ مَعَ أَنَّ التَّمَاثُلَ شَرْطٌ فَلَا أَفْضَلَ حَتَّى يَخْتَارَهُ عَلَى أَنَّ هَذَا غَفْلَةٌ عَمَّا مَرَّ فِيهَا الْمَعْلُومُ مِنْهُ أَنَّهَا لَا تَمْتَنِعُ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَفْضَلُ (وَالسَّلَامُ وَالتَّوَلِيَّةُ وَالتَّشْرِيكُ) وَلَا يَرُدُّ بَيْعُ الْقَيْنِ مِنْ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ لَا خِيَارَ فِيهِ لِلْقَيْنِ وَكَذَا لِسَيِّدِهِ عَلَى الْأَوْجِهَ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ هَذَا عَقْدٌ غَتَاقَةٌ لَا بَيْعَ وَمِثْلُهُ الْبَيْعُ

الِاسْتِعْمَالِ مَحَلٌّ تَأْمُلُ فَلَعَلَّ صَوَابَ الْعِبَارَةِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ بِحَسَبِ أَصْلِ اللَّغَةِ بَلْ بِحَسَبِ الْإِسْتِعْمَالِ فَلْيُحَرَّرْ أَهْلُ سِيَدِ عُمَرَ أَقُولُ مَا قَالَهُ التَّوَوُّيُّ هُوَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ بِنَصَبِ يَقُولُ إِلَى وَهُوَ الْخُ وَحَيْثُذُ فَحَاصِلُ مَا فِي سَمِ أَنَّ النَّصَبَ خَالٍ عَنِ الْإِشْكَالِ مُطْلَقًا وَأَنَّ الْجَزْمَ وَإِنْ خَلَا عَنْهُ بِحَسَبِ الْإِسْتِعْمَالِ لِكَتِهِ لَا يَخْلُو عَنْهُ بِحَسَبِ اللَّغَةِ وَهَذَا وَاضِحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَخَالَفَ فِيهِ) أَيِ فِي الْخَبَرِ بِثَبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ. □ قَوْلُهُ: (قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ) أَيِ أَنَّ أَكْثَرَ ذَلِكَ تَشْغِيبٌ لَا أَصْلَ لَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ الْخُ) أَيِ مِنْ أَجْلِ صِحَّةِ الْخَبَرِ بِثَبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ. □ قَوْلُهُ: (إِلَى نَقْضِ الْحُكْمِ بِنَفْيِهِ) أَيِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ عِبَارَةٌ الْحَلْبِيِّ قَوْلُهُ: يَثْبُتُ خِيَارُ مَجْلِسٍ خِلَافًا لِلْإِمَامِ مَالِكٍ وَلَوْ حَكَمَ بِنَفْيِهِ حَاكِمٌ نُقِضَ حُكْمُهُ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ رُخْصَةً فَقَدْ نُزِّلَ مَنَزَلَةُ الْعَزِيمَةِ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ النُّسَخُ) أَيِ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ بِخِلَافِهِ. □ قَوْلُهُ: (يَعْمَلُ بِهِ) أَيِ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ.

□ قَوْلُ (السِّي): (كَالْصَّرْفِ) هُوَ بَيْعُ التَّقْدِ بِالتَّقْدِ مَضْرُوبًا أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ أَه ع ش وَكَانَ الْأَوَّلَى لِلشَّارِحِ أَنَّ يَقُولُ وَكَالْصَّرْفِ عَطْفًا عَلَى مَا زَادَهُ سَابِقًا مِنْ قَوْلِهِ كَبَيْعِ الْجَمْدِ الْخُ. □ قَوْلُ (السِّي): (وَالطَّعَامِ) أَيِ وَيَبْعُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَبِمَا قَدَّمْتُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ اشْتَرَى فِي النَّهَائَةِ. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ. □ قَوْلُهُ: (كَيْفَ يَثْبُتُ) أَيِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ فِي الرَّبَوِيِّ. □ قَوْلُهُ: (شَرْطٌ) أَيِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ أَه ع ش. □ قَوْلُهُ: (مَرَّ فِيهَا) أَيِ التَّمَاثُلَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ أَحَدَهُمَا) أَيِ أَحَدَ الرَّبَوِيِّينَ. □ قَوْلُهُ: (أَفْضَلُ) أَيِ إِذَا الْعِبْرَةُ فِيهَا بِالمُسَاوَاةِ بِالْكَيْلِ فِي الْمَكِيلِ وَالْوَزْنِ فِي الْمَوْزُونِ وَإِنْ اخْتَلَفَا جَوْدَةً وَرَدَاءَةً أَه ع ش. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَفَاقًا لِلنَّهَائَةِ وَالْمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ بَيْعِ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِهِ وَمِثْلُهُ الْحَوَالَةُ فَلَا خِيَارَ فِيهَا وَإِنْ قُلْنَا هِيَ بَيْعٌ لِأَنَّهَا رُخْصَةٌ فَلَا يُنَاسِبُهَا ثَبُوتُ الْخِيَارِ أَه مِنْهَجٌ بِالمَعْنَى وَعِبَارَةُ الْمَحَلِّيِّ وَلَا خِيَارَ فِي الْحَوَالَةِ عَلَى الْأَصَحِّ أَه ع ش وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى مِنْهَا أَيِ مِنَ الصُّوَرِ الْمُسْتَشْتَبَاتِ الَّتِي لَا خِيَارَ فِيهَا الْحَوَالَةُ فَإِنَّهَا وَإِنْ جُعِلَتْ مُعَارَضَةً لَيْسَتْ عَلَى قَوَاعِدِ الْمُعَاوَضَاتِ وَرُبَّمَا يُقَالُ إِنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ فِي بَيْعِ الْأَغْيَانِ فَلَا تُسْتَشْنَى هَذِهِ الصُّورَةُ لِأَنَّهَا بَيْعٌ دَيْنٍ بِدَيْنٍ أَه.

□ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ هَذَا غَفْلَةٌ عَمَّا مَرَّ) وَإِضًا فَقَدْ يَتَعَلَّقُ الْغَرَضُ بِالْمُفْضُولِ وَالْمُسَاوِي.

الضَّمْنِيَّ وَكَقِسْمَةِ الرَّدِّ بِخِلَافِ غَيْرِهَا وَلَوْ بِالْتَّرَاضِي لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ مِنْهُ يُجْبَرُ عَلَيْهِ (وَصُلْحِ
الْمُعَاوَضَةِ) بِخِلَافِ صُلْحِ الْحَطِيطَةِ فَإِنَّهُ فِي الدِّينِ إِثْرَاءٌ وَفِي الْعَيْنِ هِبَةٌ نَعَمْ صُلْحُ الْمُعَاوَضَةِ عَلَى
الْمَنْفَعَةِ إِجَارَةٌ وَلَا يَرُدُّ لِأَنَّهُ سَيَصْرُحُ بَعْدَ الْخِيَارِ فِيهَا وَعَلَى دَمِ الْعَمْدِ مُعَاوَضَةٌ وَلَا يَرُدُّ أَيْضًا لِأَنَّهُ
مُعَاوَضَةٌ غَيْرُ مُحَضَّةٍ وَقَدْ عَلِمَ مِنْ سِيَاقِهِ أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِيهَا (وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ) كَأَصْلِهِ أَوْ
فِرْعِهِ (فَإِنْ قُلْنَا) فِيمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِهَمَا (الْمِلْكُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَوْ مَوْقُوفٍ) وَهُوَ الْأَصَحُّ

قوله: (وَكَقِسْمَةِ الرَّدِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ كَالصَّرْفِ. قوله: (بِخِلَافِ غَيْرِهَا) أَيِ قِسْمَتِي الْإِفْرَازِ
وَالْتَعْدِيلِ سِوَاءِ جَرِيَا بِإِجَارٍ أَمْ بَرَّاضٍ إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا فِي حَالَةِ التَّرَاضِي بَيِّنٌ أَهْ مُعْنَى. قوله: (لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ
مِنْهُ يُجْبَرُ عَلَيْهِ) أَيِ الْإِجْبَارُ يُنَافِي الْخِيَارَ أَهْ سَمِ عِبَارَةٌ شِ يَغْنِي أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مِنَ الْقِسْمَةِ
أُجْبِرَ عَلَيْهَا فِي الْإِفْرَازِ وَالتَّعْدِيلِ فَلَا يُنَافِي امْتِنَاعُ الْخِيَارِ فِيمَا لَوْ وَقَعَتْ بِالْتَّرَاضِي أَهْ.

قوله (سُي): (وَصُلْحِ الْمُعَاوَضَةِ) كَأَنَّ يُصَالِحَهُ عَلَى دَارٍ بَعْدَ أَهْ شِ. قوله: (بِخِلَافِ صُلْحِ الْحَطِيطَةِ)
هِيَ الصُّلْحُ مِنَ الشَّيْءِ عَلَى بَعْضِهِ دَيْنًا كَانَ أَوْ عَيْنًا أَهْ شِ. قوله: (فِيهَا) أَيِ الْإِجَارَةِ. قوله: (وَعَلَى دَمِ
الْعَمْدِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى الْمَنْفَعَةِ وَخَرَجَ الصُّلْحُ عَنْ دَمِ الْخَطِإِ وَشَبَّهَ الْعَمْدَ قِيَّتُ فِيهِ الْخِيَارُ
وَصُورَةُ الصُّلْحِ عَلَيْهِ أَنْ يَدَّعِي زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو دَارًا مَثَلًا وَالْحَالُ أَنَّ عَمْرًا اسْتَحَقَّ عَلَى زَيْدٍ دِيَّةَ قَتْلِ الْخَطِإِ
أَوْ شَبَّهَ الْعَمْدَ لِكَوْنِهِ أَيِ زَيْدٍ قَتَلَ مَوْزَّتَ عَمْرٍو فَقَالَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو صَالِحُكَ مِنَ الدَّارِ الَّتِي أَدَّعِيهَا عَلَيْكَ
عَلَى الدِّيَةِ الَّتِي تَسْتَحِقُّهَا عَلَيَّ أَيِ تَرَكْتُ لَكَ الدَّارَ فِي نَظِيرِ الدِّيَةِ أَيِ سَقُوطِهَا عَلَيَّ فَالدِّيَةُ مَاخُودَةٌ حُكْمًا
أَهْ بُجَيْرِمِيَّ عَنْ الرَّشِيدِيَّ. قوله: (لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ غَيْرُ مُحَضَّةٍ) أَيِ لَأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى عَفُوٌّ عَنِ الْقَوْدِ.

قوله: (وَقَدْ عَلِمَ مِنْ سِيَاقِهِ) أَيِ حَيْثُ عَبَّرَ بِأَنْوَاعِ الْبَيْعِ. وقوله: (فِيهَا) أَيِ فِي الْمُعَاوَضَةِ الْغَيْرِ الْمُحَضَّةِ
أَهْ شِ. قوله (سُي): (وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ).

(فَرَعُ): لَوْ قَالَ بَعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ بِشَرْطٍ أَنْ تُعْتِقَهُ فَقَالَ اشْتَرَيْتُ فَهَلْ يَبْثُثُ لِلْمُشْتَرِي خِيَارُ الْمَجْلِسِ أَمْ لَا
فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِأَنَّهُ فِي ثُبُوتِهِ لَهُ تَقْوِيَةٌ لِلشَّرْطِ الَّذِي شَرَطَهُ.

(فَرَعُ): لَوْ قَالَ إِنْ بَعْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ ثُمَّ بَاعَهُ صَحَّ وَعَتَقَ عَلَيْهِ قَوْلًا لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ دُخُولُهُ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي فِي
زَمَنِ لَطِيفٍ نَظِيرٌ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ إِنْ اشْتَرَيْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَقُ
عَلَى الْقَائِلِ بِالشَّرَاءِ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّعْلِيلُ حِينَ الْإِثْبَانِ بِالصَّيْغَةِ أَهْ شِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَأَقْرَاهُ شِ إِذَا
قَالَ لِعَبْدِهِ مَثَلًا إِذَا بَعْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَبَاعَهُ بِشَرْطٍ نَفَى خِيَارَ الْمَجْلِسِ لَمْ يُعْتَقْ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ يُنَافِي
مُقْتَضَاهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ فَإِنَّهُ يُعْتَقُ لِأَنَّهُ عَتَقَ الْبَائِعُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ نَافِذًا أَهْ.
قوله (سُي): (لِلْبَائِعِ) وَهُوَ مَرْجُوحٌ أَهْ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

قوله: (يُجْبَرُ عَلَيْهِ) أَيِ الْإِجْبَارُ يُنَافِي الْخِيَارَ أَهْ.

قوله (سُي): (مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ) قَالَ فِي الرُّوَضِ لَا فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ أَيِ لَا يَبْثُثُ الْخِيَارُ لِأَنَّهُ عَقْدُ
عِتَاقَةٍ وَظَاهِرُهُ وَلَا لِلْسَّيِّدِ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ وَفِي الرُّوَضِ أَيْضًا وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ إِنْ بَعْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَبَاعَهُ عَتَقَ.

(فَلَهُمَا الْخِيَارُ) إِذْ لَا مَانِعَ (وَإِنْ قُلْنَا) الْمِلْكُ (لِلْمُشْتَرِي) عَلَى الضَّعِيفِ (تَخَيَّرَ الْبَائِعُ) إِذْ لَا مَانِعَ هُنَا أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ (ذَوْنَهُ) لِأَنَّ قَضِيَّةَ مِلْكِهِ لَهُ أَنْ لَا يَتِمَّكَنَ مِنْ إِزَالَتِهِ وَأَنْ يَتَرَتَّبَ عَلَيْهِ الْعِثْقُ فَوْرًا فَلَمَّا تَعَدَّرَ الثَّانِي لِحَقِّ الْبَائِعِ بَقِيَ الْأَوَّلُ وَبِالْزُّومِ يَتَبَيَّنُ عِثْقُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ (وَلَا خِيَارَ فِي) مَا لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ كَوَقْفٍ وَلَا فِي عَقْدٍ جَائِزٍ وَلَوْ مِنْ جَانِبٍ كَرَهْنٍ نَعَمْ إِنْ شَرَطَ فِي بَيْعٍ وَأَقْبَضَهُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ أَمْكَنَ فَسْخُوهُ بِأَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ فَيَنْفَسِخَ هُوَ تَبَعًا،

قوله: (إِذْ لَا مَانِعَ) أَي لُجُودُ الْمُتَمَتِّعِ بِمَا مَانِعٍ نَهَائِهِ وَمُعْنَى قَالَ ع ش وَهُوَ مَجْلِسُ الْعَقْدِ أَيْ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى مَنْ أَقَرَّ بِحُرِّيَّتِهِ يَثْبُتُ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَلَا يَثْبُتُ لِلْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مِنْ جِهَتِهِ افْتِدَاءٌ سَمِ عَلَى مَنْهَجٍ وَمِثْلُهُ مَنْ شَهِدَ بِحُرِّيَّتِهِ وَرَدَّتْ شَهَادَتُهُ اهـ. قوله: (فَلَمَّا تَعَدَّرَ الثَّانِي) هُوَ قَوْلُهُ: وَأَنْ يَتَرَتَّبَ عَلَيْهِ الْعِثْقُ فَوْرًا. وقوله: (بَقِيَ الْأَوَّلُ) أَي عَدَمُ التَّمَكُّنِ مِنَ الْفَسْخِ اهـ ع ش. قوله: (وَبِالْزُّومِ يَتَبَيَّنُ عِثْقُهُ) عِبَارَةُ الْمَحَلِّيِّ وَلَا يُحَكِّمُ بَعِثْقَهُ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ حَتَّى يَلْزَمَ الْعَقْدُ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ عَتَقَ مِنْ حِينَ الشَّرَاءِ اهـ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ أَنْ الْمِلْكُ لِلْبَائِعِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْتَقِلُ الْمِلْكُ عَنْهُ مِنْ حِينَ الْإِجَارَةِ فَعِثْقُهُ مِنْ حِينَ الشَّرَاءِ يَسْتَلْزِمُ عِثْقَ مِلْكٍ غَيْرِ حَالٍ مِلْكِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ مِلْكَ الْبَائِعِ لَمَّا كَانَ مُزْلَزِلًا وَأَيْلًا لِلزُّومِ بِتَفْسِيهِ مَعَ تَشَوُّفِ الشَّارِعِ لِلْعِثْقِ نَزْلُوهُ مَنَزَلَةَ الْعَدَمِ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الْحَلْبِيِّ مَا يُوَافِقُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ م ر بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْعَرْضَ عَلَى الْبَيْعِ الْخُ مَا يُصْرِّحُ بِهِ حَيْثُ قَالَ لِأَنَّ الْعِثْقَ الْخُ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ الزَّوَائِدُ حَيْثُ جَعَلُوهَا لِلْبَائِعِ قِيَانِي كَوْنُ مِلْكِهِ مُزْلَزِلًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا كَانَ الشَّارِعُ نَاطِرًا لِلْعِثْقِ مَا أَمْكَنَ رَاعُوهُ وَلَا يَصْرُ تَبْعِيضُ الْأَحْكَامِ حِينَئِذٍ بِالنِّسْبَةِ لِتَبَيَّنِ الْعِثْقِ يَلْحَقُ بِاللَّازِمِ وَبِالنِّسْبَةِ لِمِلْكِ الزَّوَائِدِ يَسْتَضِحُّ الْمِلْكُ السَّابِقُ عَلَى الْعَقْدِ حَتَّى يَوْجَدَ نَاقِلٌ لَهُ قُوًى وَوَقَعَ لَهُمْ تَبْعِيضُ الْأَحْكَامِ فِي مَسَائِلٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْهَا مَا لَوْ اسْتَلْحَقَّ أَبُوهُ زَوْجَتَهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ الزَّوْجُ فَيَجُوزُ لَهُ وَطُوهَا وَلَا تَقْفُضُ وَضُوءَهُ اهـ ع ش. قوله: (يَتَبَيَّنُ عِثْقُهُ الْخُ) أَي مِنْ حِينَ الْعَقْدِ اهـ ع ش.

قوله: (وَإِنْ كَانَ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ) أَي فَلَا يَكُونُ حَقُّ الْحَبْسِ مَانِعًا مِنْ نُفُوزِ الْعِثْقِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ حَيْثُ عَتَقَ امْتَنَعَ عَلَى الْبَائِعِ حَبْسُهُ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ هَذَا مُسْتَثْنًى وَمِمَّا يَثْبُتُ فِيهِ حَقُّ الْحَبْسِ لِلْبَائِعِ وَقَدْ يَرُوجُهُ بِأَنْ يَبْعَهُ لِمَنْ يَغْتِقُ عَلَيْهِ قَرِينَةً عَلَى الرِّضَا بِتَأْخِيرِ قَبْضِ الثَّمَنِ كَالْبَيْعِ بِمَوْجَلٍ اهـ ع ش. قوله: (كَوَقْفٍ) أَي وَعِثْقٍ وَطَلَاقٍ اهـ نَهَائِهِ. قوله: (نَعَمْ إِنْ شَرَطَ الْخُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُشْرِ وَلَا يَثْبُتُ فِي الْمُقَوَّدِ الْجَائِزَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ كَالشَّرِكَةِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا كَالْكِتَابَةِ وَالرَّهْنِ نَهْيًا لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ بَبَيْعًا وَلِأَنَّ الْجَائِزَ فِي حَقِّهِ بِالْخِيَارِ أَبَدًا فَلَا مَعْنَى لِثُبُوتِهِ لَهُ وَالْآخَرُ وَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَى الْغِنِيِّ الْمَقْصُودِ دَفْعُهُ بِالْخِيَارِ وَلَكِنْ لَوْ كَانَ الرَّهْنُ مَشْرُوطًا فِي بَيْعِ الْخُ فَلَا يَسْتَدْرِكُ فِي كَلَامِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا اقْتَضَتْهُ الْعِلَّةُ مِنْ أَنَّ اللَّازِمَ فِي حَقِّهِ لَا يَثْبُتُ

قوله: (وَبِالْزُّومِ يَتَبَيَّنُ عِثْقُهُ) عِبَارَةُ الْمَحَلِّيِّ وَلَا يُحَكِّمُ بَعِثْقَهُ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ حَتَّى يَلْزَمَ الْعَقْدُ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ عَتَقَ مِنْ حِينَ الشَّرَاءِ اهـ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ أَنْ الْمِلْكَ لِلْبَائِعِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْتَقِلُ الْمِلْكُ عَنْهُ مِنْ حِينَ الْإِجَارَةِ فَعِثْقُهُ مِنْ حِينَ الشَّرَاءِ يَسْتَلْزِمُ عِثْقَ مِلْكٍ غَيْرِ حَالٍ مِلْكِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَضَمَانٍ وَوَكَالَةٍ وَشَرَكِيَّةٍ وَقَرْضٍ وَقِرَاضٍ وَعَارِيَّةٍ إِذْ لَا يَحْتَاجُ لَهُ فِيهِ وَلَا فِي (الْإِبْرَاءِ) لِأَنَّهُ لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ (وَالنَّكَاحِ) لِأَنَّ الْمُعَاوَضَةَ فِيهِ غَيْرُ مُحْضِيَةٍ (وَالْهَبَةِ بِلَا ثَوَابٍ) لِإِعْدَمِ الْمُعَاوَضَةِ (وَكَذَا ذَاتُ الثَّوَابِ) لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى بَيْعًا وَالْمُعْتَمَدُ ثُبُوتُهُ فِيهَا وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ لِأَنَّهَُا بَيْعٌ حَقِيقِيٌّ (وَالشُّفْعَةُ) أَمَّا الْمُشْتَرِي فَلَأَنَّ الشُّقْصَ مَأْخُودٌ مِنْهُ فَهَرَا وَأَمَّا الشَّفِيعُ فَلَأَنَّهُ يَبْعُدُ تَخْصِيصُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ بِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ ابْتِدَاءً (وَالْإِجَارَةَ) بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا عَلَى الْمُعْتَمَدِ لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى بَيْعًا وَلِفَوْتِ الْمَنْفَعَةِ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ فَالزَّمَنُ الْعَقْدُ لِقَلَّ يَتَلَفُ جُزْءٌ مِنَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ لَا فِي مُقَابَلَةِ الْعَوَضِ وَلِأَنَّهُ لِيَكُونَهَا عَلَى مَعْدُومٍ هُوَ الْمَنْفَعَةُ عَقْدٌ غَرَرٍ وَالْخِيَارُ غَرَرٌ فَلَا يَجْتَمِعَانِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ إِجَارَةِ الذِّمَّةِ وَالسَّلَمِ بِأَنَّهُ يُسَمَّى بَيْعًا بِخِلَافِهَا وَبِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ يَتَصَوَّرُ وُجُودَهُ فِي الْخَارِجِ غَيْرَ فَائِتٍ مِنْهُ شَيْءٌ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ فَكَانَ أَقْوَى وَأَدْفَعُ لِلْغَرَرِ مِنْهُ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ وَبَيِّنْهَا وَبَيِّنْ الْبَيْعَ

لَهُ الْخِيَارُ فَلَا يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْفَسْخِ أَهْرَاشِدِي. □ قَوْلُهُ: (وَضَمَانٍ) يُتَأَمَّلُ مَا مَعْنَى الْجَوَازِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَوَازُ مِنْ جِهَةِ الْمَضْمُونِ لَهُ بِمَعْنَى أَنْ لَهُ إِسْقَاطُ الضَّمَانِ وَإِبْرَاءُ الضَّامِنِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الضَّمَانَ وَمَا بَعْدَهُ عَطْفٌ عَلَى الزَّمَنِ وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ عَطْفًا عَلَى الْعَقْدِ بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ وَعَلَيْهِ فَلَا إِشْكَالَ أَهْرَاشِدِي وَقَوْلُهُ: بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ الْمَنْعُ عِبَارَةٌ الْمُغْنِيَّ مَعَ الْمُتَنِّ وَلَا خِيَارَ فِي الْإِبْرَاءِ وَالنَّكَاحِ وَالْهَبَةِ بِلَا ثَوَابٍ وَهِيَ الَّتِي صُرِّحَ بِتَقْيِ الثَّوَابِ عَنْهَا أَوْ أُطْلِقَ وَقُلْنَا لَا تَقْتَضِيهِ وَهُوَ الرَّاجِحُ لِأَنَّ اسْمَ الْبَيْعِ لَا يَصْدُقُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَلَا خِيَارَ أَيْضًا فِي الْوَقْفِ وَالْعِنَقِ وَالطَّلَاقِ وَكَذَا الْعُقُودُ الْجَائِزَةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ كَالْقِرَاضِ وَالشَّرَكَةِ وَالْوَكَالَةِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا كَالْكِتَابَةِ وَالرَّهْنِ أَهْرَاشِدِي وَهِيَ أَخْصَرُ وَأَسْبَكُ وَأَسْلَمُ.

□ قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يَحْتَاجُ لَهُ) أَيِ لِلْخِيَارِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) كَذَا فِي عَشْرٍ لَكِنْ فِي تَطْبِيقِ التَّغْلِيلِ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَقْفِ وَالضَّمَانِ وَفَقَّةً ظَاهِرَةً. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُعْتَمَدُ الْخُ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمُشْتَرِي الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيَّ لِأَنَّ الْخِيَارَ فِيمَا يَثْبُتُ مِلْكُهُ بِالْإِخْتِيَارِ فَلَا مَعْنَى لِإِثْبَاتِهِ فِيمَا مِلْكُ بِالْقَهْرِ وَالْإِجْبَارِ أَهْرَاشِدِي. □ قَوْلُهُ: (بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا) أَيِ سِوَاكَ كَانَتْ إِجَارَةُ عَيْنٍ أَوْ ذِمَّةٌ قُدِّرَتْ بِزَمَانٍ أَوْ مَحَلٍّ عَمَلٍ وَبِهَذَا يَتَّضِحُ التَّغْيِيرُ بِالْأَنْوَاعِ فَلَا يُقَالُ إِنَّ إِجَارَةَ تَوْعَانٍ فَقَطِ الذِّمَّةُ وَالْعَيْنُ أَهْرَاشِدِي. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى بَيْعًا) هَذَا التَّغْلِيلُ يَتَأْتِي فِي سَائِرِ أَنْوَاعِهَا.

□ قَوْلُهُ: (لِفَوَاتِ الْمَنْفَعَةِ) لَا يَتَأْتِي فِي الْمُقَدَّرَةِ بِمَحَلِّ الْعَمَلِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ الْخُ) مِثْلُ الْأَوَّلِ فِي جَرَائِنِهِ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِهَا فَبَعْضُ التَّعَالِيلِ عَامٌّ وَبَعْضُهَا خَاصٌّ أَهْرَاشِدِي. □ قَوْلُهُ: (وُجُودُهُ فِي الْخَارِجِ) هَذَا

□ قَوْلُهُ: (وَضَمَانٍ وَوَقْفٍ) يُتَأَمَّلُ مَا مَعْنَى جَوَازِهِ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَوَازُ مِنْ جِهَةِ الْمَضْمُونِ بِمَعْنَى أَنْ لَهُ إِسْقَاطُ الضَّمَانِ وَإِبْرَاءُ الضَّامِنِ وَمِنْ جِهَةِ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ الْمُعَيَّنِ بِمَعْنَى أَنْ لَهُ رَدُّ الْوَقْفِ. □ قَوْلُهُ: (بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا) أَيِ وَلَوْ إِجَارَةُ ذِمَّةٍ مَر. □ قَوْلُهُ: (بَيِّنْ إِجَارَةَ الذِّمَّةِ) أَيِ الَّتِي قَالَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ الْقِفَالُ ثُبُوتِ الْخِيَارِ فِيهَا قَطْعًا كَالسَّلَمِ وَانْظُرِ السَّلَمَ فِي الْمَنْفَعَةِ وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ نَظِيرُ قَوْلِهِ لِمَا عَقِدَ بَلْفُظِ الْبَيْعِ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (يَتَصَوَّرُ وُجُودَهُ) قَدْ لَا يَأْتِي فِي السَّلَمِ فِي الْمَنَافِعِ.

الوارد على المنفعة كحق الممر بأنه لما عُقِدَ بلفظ البيع أُعطي حكمه ومن ثم لو عُقِدَ بلفظ الإجارة لا خيار فيه فيما يظهر (والمساقاة) كالإجارة (والصدق) لأن المعاوضة فيه غير محضه مع أنه ليس بمقصود بالذات ومثله عوض الخلع (في الأصح) في المسائل الخمس ومَرَّت الإشارة إلى ردّ المقابل في كُلِّ منها (وينقطع) خيار المجلس (بالتخاير بأن يختارا) أي العاقدان (لزومه) أي العقد صريحا كتخايرناه وأجزناه وأمضيناه وأبطلنا الخيار وأفسدناه لأنه حقهما فسقط بإسقاطهما أو ضمنا بأن يتبايعا العوضين بعد قبضهما في المجلس فإن ذلك يتضمّن

لا يتأتى في السلم في المنافع مع ثبوت الخيار فيه فلعل المراد أن الغالب في المسلم فيه كونه عينا لا نفوت بفوات الزمن اهـ ع ش. ٥. قوله: (كحق الممر) أي أو إجراء الماء أو وضع الجدوع على الجدار اهـ ع ش. ٥. قوله: (والمساقاة كالإجارة) أي حكما وتعليلاه مغني. ٥. قوله: (ليس بمقصود بالذات) بل تابع للنكاح. ٥. قوله: (ومثله عوض الخلع) أي حكما وتعليلاه وكذا خلافا كما يأتي.

٥. قول (لش): (في المسائل الخمس) ومقتضى قوله ومثله عوض الخلع أن الخلاف جار فيه أيضا وهو كذلك لكن بالنسبة للزوج فقط عبارة عميرة قوله: على الأصح إلخ مقابله في الخلع يقول بثبوت الخيار للزوج فقط فإذا فسح وقع الطلاق رجعا وسقط العوض اهـ ع ش. ٥. قوله: (ومرّت الإشارة) أي بتزجيح الأصح اهـ سم عبارة الرشيدي قوله: في المسائل الخمس أي على ما مرّ في الهية وقوله: ومَرّت الإشارة إلخ أي بناء على ظاهر المتن وإن كان قد تقدّم تعقّب في الهية ذات الثواب اهـ. ٥. قوله: (إلى ردّ المقابل في كُلِّ منها) أي في غير الأول فإنه صحّح فيه المقابل.

٥. قول (لش): (وينقطع بالتخاير) إلى أن قال وبالتفرّق قال الشارح في شرح العباب وأهّم حضره القاطع فيما ذكره أن ركوب المشتري الدابة المبيعة لا يقطع له وهو أحد وجهين لاحتمال أن يكون لاختيارها والثاني ينقطع لتصرّفه والذي يتّجه تزجيحه الأول ولا نسلم أن مثل هذا التصرف يقطع ويُقاس بالركوب ما في معناه سم على حجّ اهـ ع ش. ٥. قوله: (كتخايرنا إلخ) أي اختيارا لا كرها اهـ بجبرمي. ٥. قوله: (بأن يتبايعا العوضين) قضيته أنه لا ينقطع بتبايع أحد العوضين كأن أخذ البائع المبيع من المشتري بغير الثمن الذي قبضه منه وقد مرّ أن تصرف أحد العاقدين مع الآخر إجازة وذلك يقتضي انقطاع الخيار بما ذكر فلعلّ قوله العوضين مجرّد تصوير ويتّبعي أن يكون من كنياته أحببت العقد أو كرهته اهـ ع ش. ٥. قوله: (العوضين) أي ولو ربوتين اهـ مغني. ٥. قوله: (في المجلس) تنازع فيه قوله: بأن يتبايعا وقوله: قبضهما. ٥. قوله: (فإن ذلك) أي التبايع اهـ ع ش.

٥. قوله: (ومرّت الإشارة) أي بتزجيح الأصح.

٥. قول (لش): (وينقطع بالتخاير) إلى أن قال وبالتفرّق قال الشارح في شرح العباب وأهّم حضره القاطع فيما ذكره أن ركوب المشتري الدابة المبيعة لا يقطع له وهو أحد وجهين لاحتمال أن يكون لاختيارها والثاني ينقطع لتصرّفه والذي يتّجه تزجيحه الأول ولا نسلم أن مثل هذا التصرف يقطع ويُقاس بالركوب ما في معناه اهـ.

الرَّضَا بِلُزُومِ الْأَوَّلِ فَإِذَا هَذِهِ الصُّورَةُ عَلَى مَفْهُومِ الْمُتَنِّ غَيْرِ صَحِيحٍ (فَلَوْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا) لُزُومُهُ (سَقَطَ حَقُّهُ وَبَقِيَ) الْخِيَارُ (لِلْآخَرِ) كَخِيَارِ الشَّرْطِ وَقَوْلُ أَحَدِهِمَا اخْتَرْتُ أَوْ خَيَّرْتُكَ يَقْطَعُ خِيَارَهُ لِأَنَّهُ رِضًا مِنْهُ بِلُزُومِهِ لَا خِيَارَ الْمُخَاطَبِ إِلَّا إِنْ قَالَ اخْتَرْتُ إِذِ الشُّكُوتُ لَا يَتَضَمَّنُ رِضًا وَإِلَّا إِذَا كَانَ الْقَائِلُ الْبَائِعَ وَالْمَبِيعُ يَعْتَقُ عَلَى الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ بِاخْتِيَارِ الْبَائِعِ يَعْتَقُ عَلَى الْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْمِلْكَ صَارَ لَهُ وَحْدَهُ أَوْ فَسَخَهُ وَلَوْ بَعْدَ الْإِجَازَةِ انْفُسَخَ وَإِنْ لَمْ يُؤَافِقْهُ الْآخَرُ وَإِلَّا بَطَلَتْ فَائِدَةُ الْخِيَارِ وَفَارَقَ الْفَسْخُ الْإِجَازَةَ بِأَنَّهُ يُعِيدُ الْأَمْرَ لِمَا كَانَ قَبْلَ الْعَقْدِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ أَجَازَ وَاحِدٌ وَفَسَخَ الْآخَرُ قُدِّمَ الْفَسْخُ.

☐ قَوْلُهُ: (عَلَى مَفْهُومِ الْمُتَنِّ) وَهُوَ قَوْلُهُ: بِالْخِيَارِ وَبِالتَّفَرُّقِ اهـ ع ش .

☐ قَوْلُ (سَيِّ) : (فَلَوْ اخْتَارَ) أَي طَوَّعًا أَوْ يُخَيَّرُ مَيَّ . ☐ قَوْلُهُ : (كَخِيَارِ الشَّرْطِ) أَي كَانْفِرَادٍ أَحَدِهِمَا فِي خِيَارِ الشَّرْطِ . ☐ قَوْلُهُ : (وَقَوْلُ أَحَدِهِمَا اخْتَرْتُ الْخ) فِي التَّوَسُّطِ لَوْ قَالَ أَجَزْتُ وَفَسَخْتُ أَوْ عَكْسَهُ اغْتَبِرَ اللَّفْظُ الْمُتَقَدِّمُ مِنْهُمَا أَوْ أَجَزْتُ فِي التَّنْصِفِ وَفَسَخْتُ فِي التَّنْصِفِ غَلَبَ الْفَسْخُ قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَإِنْ قَالَ أَجَزْتُ أَوْ فَسَخْتُ بِالتَّرَدُّدِ أَوْ عَكْسَ ذَلِكَ عُمِلَ بِالْأَوَّلِ عَلَى الْأَقْرَبِ مِنَ الْإِحْتِمَالِ وَلَمْ أَرِ فِيهَا نَفْلًا اهـ مِنْ شَرْحِ الْعُبَابِ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَبَقِيَ مَا لَوْ قَالَ أَجَزْتُ فِي التَّنْصِفِ أَوْ قَالَ فَسَخْتُ فِي التَّنْصِفِ وَسَكَتَ عَنِ التَّنْصِفِ الْآخَرِ وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي الثَّانِيَةِ أَنَّهُ يَنْفَسَخُ فِي الْكُلِّ وَأَمَّا فِي الْأَوَّلَى فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَاجَعَ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ الْإِجَازَةَ فِي التَّنْصِفِ وَالْفَسْخُ فِي الْبَاقِي انْفَسَخَ فِي الْكُلِّ وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ الْإِجَازَةَ فِي التَّنْصِفِ الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِيَةِ أَيْضًا نَفَذْتُ الْإِجَازَةَ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ حَالٌ بِأَن تَعَدَّرْتُ مُرَاجَعَتَهُ لَعَا مَا قَالَهُ لِيَتَعَارَضَ الْأَمْرَيْنِ فِي حَقِّهِ وَبَقِيَ الْخِيَارُ عَمَلًا بِالْأَصْلِ اهـ ع ش بِحَذْفِ . ☐ قَوْلُهُ : (أَوْ فَسَخِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لُزُومُهُ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ عَطَفَ عَلَى اخْتِيَارِ اهـ . ☐ قَوْلُهُ : (وَلَوْ بَعْدَ الْإِجَازَةِ) أَي مِنَ الْآخَرِ اهـ سَمِ . ☐ قَوْلُهُ : (وَفَارَقَ الْفَسْخُ الْإِجَازَةَ) أَي حَيْثُ كَانَ فَسَخَ أَحَدُهُمَا مَانِعًا مِنَ إِجَازَةِ الْآخَرِ وَقَاطَعًا لَهَا وَلَمْ تَكُنْ إِجَازَةُ أَحَدِهِمَا مَانِعَةً مِنَ فَسْخِ الْآخَرِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ اهـ سَمِ . ☐ قَوْلُهُ : (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ قَدْ تَبَيَّرَ . ☐ قَوْلُهُ : (وَفَسَخَ الْآخَرُ) أَي وَلَوْ فِي الْبَعْضِ اهـ سَمِ .

☐ قَوْلُهُ : (أَوْ فَسَخِهِ وَلَوْ بَعْدَ الْإِجَازَةِ) أَي مِنَ الْآخَرِ انْفَسَخَ فِي التَّوَسُّطِ لَوْ قَالَ أَجَزْتُكَ وَفَسَخْتُ أَوْ عَكْسَهُ اغْتَبِرَ اللَّفْظُ الْمُتَقَدِّمُ مِنْهُمَا أَوْ أَجَزْتُ فِي التَّنْصِفِ وَفَسَخْتُ فِي التَّنْصِفِ غَلَبَ الْفَسْخُ قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَإِنْ قَالَ أَجَزْتُ أَوْ فَسَخْتُ بِالتَّرَدُّدِ أَوْ عَكْسَ ذَلِكَ عُمِلَ بِالْأَوَّلِ عَلَى الْأَقْرَبِ مِنَ الْإِحْتِمَالِ وَلَمْ أَرِ فِيهَا نَفْلًا اهـ مِنْ شَرْحِ الْعُبَابِ وَفِيهِ أَيْضًا قَوْلُهُ: قَدْ تَمْتَنِعَ الْإِجَازَةُ دُونَ الْفَسْخِ كَمَا مَرَّ فِي الرَّبَوِيِّ وَالْحَقُّ بِهِ السَّلَامُ وَعَكْسَهُ كَمَا إِذَا أَبَقَ الْمَبِيعُ مِنْ يَدِ الْبَائِعِ فَإِنَّ الْمُشْتَرِي يَتَخَيَّرُ فِي الْفَسْخِ فَإِنْ فَسَخَ لَزِمَ وَإِنْ أَجَازَ لَمْ يَلْزَمْ حَتَّى لَوْ بَدَأَ لَهُ الْفَسْخُ بَعْدَ الْإِجَازَةِ جَازَ أَي فَلَيْسَ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ الْإِجَازَةُ بَعْدَ الْفَسْخِ لَمْ يَجُزْ قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا الْكَلَامَ فَإِنَّ حَاصِلَهُ الْإِعْتِدَادُ بِالْفَسْخِ دُونَ الْإِجَازَةِ فَلَيْسَ عَكْسًا لِمَا سَبَقَ . ☐ قَوْلُهُ : (وَفَارَقَ الْفَسْخُ الْإِجَازَةَ) أَي حَيْثُ كَانَ فَسَخَ أَحَدُهُمَا مَانِعًا مِنَ إِجَازَةِ الْآخَرِ وَقَاطَعًا لَهَا وَلَمْ تَكُنْ إِجَازَةُ أَحَدِهِمَا مَانِعَةً مِنَ فَسْخِ الْآخَرِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ . ☐ قَوْلُهُ : (وَفَسَخَ الْآخَرُ) أَي وَلَوْ فِي الْبَعْضِ .

(و) يَنْقَطِعُ أَيْضًا بِمُفَارَقَةِ مُتَوَلِّي الطَّرَفَيْنِ بِمَجْلِسِهِ (وَبِالتَّفَرُّقِ بَيْنَهُمَا) أَيِ الْعَاقِدَيْنِ وَإِنْ وَقَعَ مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ وَلَوْ نِسْيَانًا أَوْ جَهْلًا لَا يَرْوِحُهُمَا لِمَا يَأْتِي فِي الْمَوْتِ وَذَلِكَ لِخَبَرِ الْبَيْهَقِيِّ «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانِهِمَا» وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ إِذَا بَاعَ قَامَ فَمَشَى هُنَيْهَةً ثُمَّ رَجَعَ وَقَضَيْتُهُ حِلَّ الْفِرَاقِ خَشْيَةً مِنْ فُسْخِ صَاحِبِهِ، وَخَبِرَ «وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ» مَحْمُولَ الْحِلِّ فِيهِ عَلَى الْإِبَاحَةِ الْمُسْتَوِيَةِ الطَّرَفَيْنِ وَمَحَلَّهُ إِنْ تَفَرَّقَا عَنْ اخْتِيَارٍ.....

• قَوْلُهُ: (وَيَنْقَطِعُ أَيْضًا بِمُفَارَقَةِ الْخ) دَفَعَ لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ خِيَارَهُ إِنَّمَا يَنْقَطِعُ بِالْقَوْلِ لِأَنَّ مُفَارَقَةَ مَحَلِّهِ كَمُفَارَقَةِ الْعَاقِدَيْنِ الْمَجْلِسَ وَهُوَ لَا يَنْقَطِعُ الْخِيَارُ وَإِنْ تَمَاشَا مَنَازِلَ كَمَا يَأْتِي وَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَبِالتَّفَرُّقِ الْخِ هَذَا شَرْحُ عِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ لَوْ تَبَايَعَ شَخْصَانِ مُلْتَصِقَيْنِ دَامَ خِيَارُهُمَا مَا لَمْ يَخْتَارَا أَوْ أَحَدُهُمَا بِخِلَافِ الْأَبِ إِذَا بَاعَ لِابْنِهِ أَوْ اشْتَرَى مِنْهُ وَفَارَقَ الْمَجْلِسَ انْقَطَعَ الْخِيَارُ لِأَنَّهُ شَخْصٌ وَاحِدٌ لَكِنَّهُ أُقِيمَ مَقَامَ اثْنَيْنِ بِخِلَافِ الْمُلتَصِقَيْنِ فَإِنَّهُمَا شَخْصَانِ حَقِيقَةً بِدَلِيلِ أَنََّّهُمَا يَخُجِبَانِ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ اهـ. • قَوْلُ (سَيِّ): (وَبِالتَّفَرُّقِ بَيْنَهُمَا) .

(فَرَّغَ): كَاتَبَ بِالْبَيْعِ غَايَةً أَمْتَدَّ خِيَارَ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ مَجْلِسَ بُلُوغِ الْخَبَرِ وَامْتَدَّ خِيَارُ الْكَاتِبِ إِلَى مُفَارَقَتِهِ الْمَجْلِسَ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ وَصُولِ الْخَبَرِ لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ م ر وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ نُقِلَ ذَلِكَ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ فِي حَوَاشِي الرُّوضَةِ خِلَافًا لِظَاهِرِ الرُّوضَةِ انْتَهَى سَمَ عَلَى حَجٍّ وَسَيَّانِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ م ر مَا يَنْقُضِي خِلَافَهُ مِنْ امْتِدَادِ خِيَارِ الْكَاتِبِ إِلَى انْقِطَاعِ خِيَارِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (أَيِ الْعَاقِدَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (مَكْرَهَا) أَيِ بَغِيرِ حَقٍّ وَلَوْ لَمْ يَسُدَّ قَمَهُ اهـ مُغْنِي زَادِ النِّهَايَةِ وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ رَبَوِيًّا اهـ. • قَوْلُهُ: (وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ الْخ) دَفَعَ لِمَا يُوْهِمُهُ الْحَدِيثُ مِنْ اشْتِرَاطِ التَّفَرُّقِ مِنْهُمَا مَعَ قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ كَانَ وَجْهَ فِعْلِهِ لَهُ مَعَ أَنَّ الْوَرَعَ اللَّائِقَ بِهِ تَرْكُهُ بَيَانَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِالْفِعْلِ فَإِنَّهُ أَبْلَغَ مِنْهُ بِالْقَوْلِ اهـ. • قَوْلُهُ: (هُنَيْهَةً) أَيِ قَلِيلًا اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (مَحْمُولَ الْحِلِّ فِيهِ الْخ) يُؤَيِّدُ أَوْ يُعَيِّنُ حَمْلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ بَعْدَ أَنْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ التَّدْبِ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ لِيَنْفُذَ بَيْعُهُ اهـ سَمَ. • قَوْلُهُ: (الْإِبَاحَةِ الْمُسْتَوِيَةِ الْخ) أَيِ فَتَكُونُ الْمُفَارَقَةُ بِقَصْدِ ذَلِكَ مَكْرُوهًا وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ فَعَلَ ابْنُ عُمَرَ كَانَ مَكْرُوهًا لِجَوَازِ أَنْ لَا تَكُونَ مُفَارَقَتُهُ لِذَلِكَ بَلْ لِعَرَضِ جَوَازِ التَّصَرُّفِ فِيهِ اهـ ع ش.

• قَوْلُ (الشَّافِعِيِّ): (بَيْنَهُمَا).

(فَرَّغَ): كَاتَبَ بِالْبَيْعِ غَايَةً أَمْتَدَّ خِيَارَ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ مَجْلِسَ بُلُوغِ الْخَبَرِ وَامْتَدَّ خِيَارُ الْكَاتِبِ إِلَى مُفَارَقَتِهِ الْمَجْلِسَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ عِنْدَ وَصُولِ الْخَبَرِ لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ م ر وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ نُقِلَ ذَلِكَ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ فِي حَوَاشِي الرُّوضَةِ خِلَافًا لِظَاهِرِ الرُّوضَةِ. • قَوْلُهُ: (مَحْمُولَ الْحِلِّ فِيهِ عَلَى الْإِبَاحَةِ الْمُسْتَوِيَةِ) يُؤَيِّدُ أَوْ يُعَيِّنُ حَمْلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ بَعْدَ أَنْ أَشَارَ إِلَى بُعْدِ إِلَى أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ التَّدْبِ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ لِيَنْفُذَ بَيْعُهُ.

فَلَوْ حَمَلَ أَحَدُهُمَا مُكْرَهَا بَقِيَ خِيَارُهُ لَا خِيَارَ الْآخَرِ إِنْ لَمْ يَتَّبِعْهُ إِلَّا إِذَا مَنَعَ وَإِنْ هَرَبَ بَطَلَ خِيَارُهُمَا لِأَنَّ غَيْرَ الْهَارِبِ يُمَكِّنُهُ الْفَسْخُ بِالْقَوْلِ مَعَ عَدَمِ عُذْرِ الْهَارِبِ بِخِلَافِ الْمُكْرَةِ فَكَأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ بِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْفَسْخِ.....

قوله: (فَلَوْ حَمَلَ أَحَدُهُمَا الْخ) وكذا لا يَنْقَطِعُ خِيَارُهُ إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الْخُرُوجِ وَلَوْ لَمْ يَسُدَّ قَمَهُ رَوْضٌ وَمُعْنَى. قوله: (بَقِيَ خِيَارُهُ) أَي حَتَّى فِي الرَّبْوِيِّ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ إِلَى أَنَّ يَزُولُ الْإِكْرَاهُ وَيُقَارِقُ مَجْلِسَ زَوَالِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ سَمِ عِبَارَةُ ع ش فَلَو زَالَ الْإِكْرَاهُ كَانَ مُوَضِّعُ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ كَمَجْلِسِ الْعَقْدِ فَإِنْ انْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ بِحَيْثُ يُعَدُّ مُفَارِقًا لَهُ انْقَطَعَ خِيَارُهُ وَمَحَلُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ زَالَ الْإِكْرَاهُ فِي مَحَلٍّ يُمَكِّنُهُ الْمُكْتُ فِيهِ عَادَةً أَمَّا لَوْ زَالَ وَهُوَ فِي مَحَلٍّ لَا يُمَكِّنُ الْمُكْتُ فِيهِ عَادَةً كُلُّجَةِ مَاءٍ لَمْ يَنْقَطِعْ خِيَارُهُ بِمُفَارَقَتِهِ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُكْرَةِ عَلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْهُ لِعَدَمِ صِلَاحِيَّةِ مَحَلِّهِ لِلْجُلُوسِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ أَحَدُ الشَّاطِئَتَيْنِ لِلْبُخْرِ أَقْرَبَ مِنَ الْآخَرِ فَهَلْ يَلْزَمُ قَضَاؤُهُ حَيْثُ لَا مَانِعَ أَوْ لَا وَيَجُوزُ لَهُ التَّوَجُّهُ إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ وَلَوْ بَعْدَ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا لَوْ كَانَ لِمَقْصِدِهِ طَرِيقَانِ طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ فَسَلَّكَ الطَّوِيلَ لَا لِعَرَضٍ حَيْثُ الْأُظْهَرُ فِيهِ عَدَمُ التَّرْخُصِ انْقِطَاعُ خِيَارِهِ هُنَا فَلْيُرَاجَعْ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ ع ش. قوله: (لَا خِيَارَ الْآخَرِ) أَي فَلَا يَبْقَى أَهْ ع ش. قوله: (إِنْ لَمْ يَتَّبِعْهُ) لَوْ لَمْ يَتَّبِعْهُ كَأَنَّ مَنَعَ وَفَارَقَ الْمَجْلِسَ فَيَتَّبِعِي انْقِطَاعُ خِيَارِهِمَا أَهْ سَم. قوله: (إِلَّا إِذَا مَنَعَ) أَي مِنَ الْخُرُوجِ مَعَهُ وَانْظُرْ مَا لَوْ زَالَ إِكْرَاهُهُ بَعْدَ هَلْ يُكَلِّفُ الْخُرُوجَ عَقَبَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ لِيَتَّبِعَ صَاحِبَهُ أَوْ لَا وَيُعْتَقَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْإِنْتِدَاءِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ انْقِطَاعِ بَعْدَ الْخُرُوجِ إِذَا عَرَفَ مَحَلَّهُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ وَلَا فَيَتَّبِعِي أَنَّ لَا يَنْقَطِعُ خِيَارُهُ إِلَّا بَعْدَ انْقِطَاعِ خِيَارِ الْهَارِبِ أَهْ ع ش. قوله: (وَلَاِنْ هَرَبَ) أَي أَحَدُهُمَا مُخْتَارًا أَمَّا لَوْ هَرَبَ خَوْفًا مِنْ سَبْعٍ أَوْ نَارٍ أَوْ قَاصِدٍ لَهُ سَنِيْفٌ مَثَلًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ إِكْرَاهٌ عَلَى خُصُوصِ الْمُفَارَقَةِ سَم عَلَى مَنْهَجٍ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ إِبْجَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يَنْقَطِعُ بِهَا الْخِيَارُ إِذَا فَارَقَ مَجْلِسَهُ لَهَا أَهْ ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ وَلَوْ هَرَبَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَتَّبِعْهُ الْآخَرُ بَطَلَ خِيَارُهُ كَخِيَارِ الْهَارِبِ وَلَوْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنَ أَنْ يَتَّبِعَهُ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْفَسْخِ بِالْقَوْلِ وَلِأَنَّ الْهَارِبَ فَارَقَ مُخْتَارًا بِخِلَافِ الْمُكْرَةِ أَهْ. قوله: (بَطَلَ خِيَارُهُمَا) أَي مُطْلَقًا نِهَآيَةً أَي سِوَاءِ مُنْعِ الْآخَرِ مِنْ اتِّبَاعِهِ أَمْ لَا أَهْ رَشِيدِي.

قوله: (فَلَوْ حَمَلَ أَحَدُهُمَا مُكْرَهَا) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَكَذَا إِذَا أُكْرِهَ أَي عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْمَجْلِسِ. قوله: (بَقِيَ خِيَارُهُ) أَي حَتَّى فِي الرَّبْوِيِّ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ إِلَّا أَنَّ يَزُولُ الْإِكْرَاهُ وَيُقَارِقُ مَجْلِسَ زَوَالِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. قوله: (إِنْ لَمْ يَتَّبِعْهُ) لَوْ لَمْ يَتَّبِعْهُ كَأَنَّ مَنَعَ وَفَارَقَ الْمَجْلِسَ فَيَتَّبِعِي انْقِطَاعُ خِيَارِهِمَا لِأَنَّ عُذْرَ الْمُكْرَةِ بِالْإِكْرَاهِ غَايَتُهُ أَنْ يَجْعَلَ كَالْبَاقِي فِي الْمَجْلِسِ وَهُوَ لَوْ بَقِيَ فِي الْمَجْلِسِ وَفَارَقَهُ الْآخَرُ انْقَطَعَ خِيَارُهُمَا، لَا يُقَالُ بَلْ عُذْرُ الْمُكْرَةِ الْمَذْكُورِ يَجْعَلُهُ بَعْدَ مُفَارَقَةِ الْآخَرِ الْمَجْلِسَ كَالْمُكْرَةِ عَلَى تَرْكِ اتِّبَاعِهِ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ عَلَى تَرْكِ اتِّبَاعِهِ لَا يَمْنَعُ انْقِطَاعَ خِيَارِهِمَا أَخْذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْهَرَبِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّ مُفَارَقَةَ الْآخَرِ كَمُفَارَقَةِ الْهَارِبِ.

أَنْ غَيْرَ الْهَارِبِ لَوْ كَانَ نَائِمًا مَثَلًا لَمْ يَبْطُلْ خِيَارُهُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ، وَعِنْدَ لُحُوقِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَلْحَقَهُ قَبْلَ انْتِهَائِهِ إِلَى مَسَافَةٍ تَحْصُلُ بِمِثْلِهَا الْمَفَارَقَةُ عَادَةً وَإِلَّا سَقَطَ خِيَارُهُ لِحُصُولِ التَّفَرُّقِ حِينَئِذٍ وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ بِانْعِزَالِ الْوَكِيلِ فِي الْمَجْلِسِ عَلَى مَا فِي الْبَحْرِ لِبُطْلَانِ الْوَكَالَةِ قَبْلَ تَمَامِ الْبَيْعِ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ لِمَجْلِسِ الْعَقْدِ حُكْمَهُ بِدَلِيلِ الْحَاقِقِ الشَّرْطِ الْوَاقِعِ فِي مَجْلِسِهِ بِالْوَاقِعِ فِيهِ فَكَانَ انْعِزَالُهُ فِي مَجْلِسِهِ كَانْعِزَالِهِ قَبْلَ تَمَامِ الصَّيْغَةِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ فِي ذَلِكَ كَخِيَارِ الْمَجْلِسِ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْحَاقِقِ الشَّرْطِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ (فَلَوْ طَالَ مُكْثُهُمَا) فِي الْمَجْلِسِ (أَوْ قَامَا وَتَمَاشِيَا مَنَازِلَ) وَلَوْ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (دَامَ خِيَارُهُمَا) لَعَدِمَ تَفَرُّقُ بَدْنِيهِمَا. (وَيُعْتَبَرُ فِي التَّفَرُّقِ الْغُرْفُ) فَمَا يَعْتَدُهُ النَّاسُ فُرْقَةً لَزِمَ بِهِ الْعَقْدُ وَمَا لَا فَلَإِذَا لَا حَدَّ لَهُ شَرْعًا وَلَا لَعَةً فِي دَارٍ أَوْ سَفِينَةٍ صَغِيرَةٍ بِالْخُرُوجِ مِنْهَا أَوْ رَفِي غُلُوبًا وَكَبِيرَةً.....

☐ قَوْلُهُ: (أَنَّ غَيْرَ الْهَارِبِ الْخُ) يَتَّبِعِي جَرِيَانُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا نَائِمًا وَفَارَقَ الْآخَرَ مُخْتَارًا اه
سم. ☐ قَوْلُهُ: (نَائِمًا مَثَلًا) أَيُّ كَأَنَّ كَانَ مُغْمًى عَلَيْهِ لَا مُكْرَهًا لِيَتِمَّ كَيْفِيَّةُ مِنَ الْفَسْخِ بِالْقَوْلِ اه رَشِيدِي.
☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَبْطُلْ خِيَارُهُ) مُعْتَمَدٌ اه ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ لُحُوقِهِ الْخُ) تَقْيِيدٌ لِمَفْهُومِ قَيْدٍ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ الْمُصْرَحُ بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِكْرَاهِ وَالْمُعْتَبَرُ فِي مَسْأَلَةِ الْهَارِبِ كَمَا مَرَّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا سَقَطَ خِيَارُهُ لِحُصُولِ التَّفَرُّقِ حِينَئِذٍ) زَادَ النَّهَايَةَ عَقِبَهُ مَا نَصَّهُ كَمَا فِي الْبَسِيطِ وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا نَقَلَهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْقَاضِي مِنْ ضَبْطِهِ بِقَوْلِهِ مَا بَيَّنَّ الصَّفَقَيْنِ اه وَقَوْلُهُ: م ر مِنْ ضَبْطِهِ أَيُّ الْمَسَافَةِ الَّتِي يَحْصُلُ بِمِثْلِهَا الْمَفَارَقَةُ عَادَةً وَقَوْلُهُ: م ر بِقَوْلِهِ مَا بَيَّنَّ الصَّفَقَيْنِ قَالَ ع ش وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ اه. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَةٌ سَمِ الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ م ر اه. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا فِي الْبَحْرِ) لَمْ يَتَّعَقِبْهُ هُنَا لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَ أَنَّ الْحَقَّ يَنْتَقِلُ بِمَوْتِ الْعَاقِدِ أَوْ جُنُونِهِ أَوْ إِغْمَائِهِ لِلْمَوْكَلِّ عَدَمَ اِغْتِمَادِهِ وَعَلَيْهِ فَتُسْتَشْنَى هَذِهِ مِنْ قَوْلِهِمُ الْوَاقِعُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ كَالْوَاقِعِ فِي صُلْبِهِ وَيَنْتَقِلُ الْخِيَارُ بِذَلِكَ لِلْمَوْكَلِّ كَمَا يَأْتِي اه ع ش.
☐ قَوْلُهُ: (كَانْعِزَالِهِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ لَوْ صَحَّ هَذَا كَانَ نَحْوُ مَوْتِ الْعَاقِدِ وَجُنُونِهِ فِي الْمَجْلِسِ كَهَوِّ قَبْلَ تَمَامِ الصَّيْغَةِ وَكَانَ يَلْزَمُهُ بُطْلَانُ الْبَيْعِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا يُصْرَحُ بِهِ مَا سَيَأْتِي اه سم. ☐ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيُّ فِي عَزْلِ الْمَوْكَلِّ وَكَيْلِهِ اه ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) أَيُّ أَوْ اِعْرَاضًا عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْبَيْعِ نِهَايَةً وَمُعْنَى.
☐ قَوْلُهُ: (لَعَدِمَ تَفَرُّقُ بَدْنِيهِمَا) أَيُّ وَعَدِمَ اخْتِيَارَ لُزُومِ الْعَقْدِ اه ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (فَقِي دَارِ الْخُ) أَيُّ أَوْ مَسْجِدٍ صَغِيرٍ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (صَغِيرَةً) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ رُفِي غُلُوبًا) أَيُّ أَوْ شَيْءٍ مُرْتَفِعٍ فِيهَا كَتَخْلَةٍ مَثَلًا وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ فِيهَا بَثْرٌ فَتَزَلَّ فِيهَا فِيمَا يَظْهَرُ اه ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَبِيرَةً) أَيُّ أَوْ

☐ قَوْلُهُ: (أَنَّ غَيْرَ الْهَارِبِ لَوْ كَانَ نَائِمًا) يَتَّبِعِي جَرِيَانُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا نَائِمًا وَفَارَقَ الْآخَرَ مُخْتَارًا هَذَا وَيُحْتَمَلُ انْقِطَاعُ الْخِيَارِ فِيهِمَا وَهُوَ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الْآخِرِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ) الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَانْعِزَالِهِ قَبْلَ تَمَامِ الصَّيْغَةِ) قَدْ يُقَالُ لَوْ صَحَّ هَذَا كَانَ نَحْوُ مَوْتِ الْعَاقِدِ وَجُنُونِهِ فِي الْمَجْلِسِ كَهَوِّ قَبْلَ تَمَامِ الصَّيْغَةِ فَكَانَ يَلْزَمُ بُطْلَانُ الْبَيْعِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا يُصْرَحُ بِهِ مَا سَيَأْتِي.

بُخْرُوجٍ مِنْ مَحَلٍّ لِأَخَرٍ كَمَنْ بَيْتَ لِيَصْفِيَةَ وَيُمْتَسِعَ كَسُوقٍ وَدَارٍ تَفَاحَشَتْ سِعَتُهَا بِتَوَلِيَةِ الظَّهِيرِ وَالْمَشْيِ قَلِيلًا وَلَا يَكْفِي بِنَاءِ جِدَارٍ وَإِرْخَاءِ سِتْرِ بَيْنَهُمَا إِلَّا إِنْ كَانَ يَفْعَلُهُمَا أَوْ أَمْرُهُمَا فَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ بَطَلَ خِيَارُهُ لَا خِيَارَ الْآخِرِ إِلَّا إِنْ قَدَرَ عَلَى مَنَعِهِ أَوْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِالْفَسْخِ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا لَوْ هَرَبَ وَفِي مُتَبَايَعَيْنِ مِنْ بَعْدِ بِمُفَارَقَةِ مَحَلِّ الْبَيْعِ لَا إِلَى جِهَةِ الْآخِرِ وَلَا بِالْعَوْدِ لِمَحَلِّهِ بَعْدَ الْمَضِيِّ إِلَى الْآخِرِ هَذَا مَا بَحَثَهُ جَمْعٌ وَاعْتَرَضَ أَنَّ الْقِيَاسَ انْقِطَاعُهُ بِمُفَارَقَةِ أَحَدِهِمَا مَكَانَهُ وَوُصُولِهِ لِمَحَلِّ لَوْ كَانَ الْآخِرُ مَعَهُ بِمَجْلِسِ الْعَقْدِ غُدًّا تَفَرُّقًا وَقَدْ يُجَابُ أَنَّ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ التَّبَاعُدِ حَالَةَ الْعَقْدِ صَارَ كُلُّهُ حَرِيمَ الْعَقْدِ فَلَمْ يُؤَثَّرْ مُطْلَقًا وَمَرَّ أَوَّلُ الْبَيْعِ بِقَاءِ خِيَارِ الْكَاتِبِ إِلَى انْقِضَاءِ خِيَارِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ بِمُفَارَقَتِهِ لِمَجْلِسِ قَبُولِهِ. (وَلَوْ مَاتَ) فِي الْمَجْلِسِ كِلَاهُمَا أَوْ (أَحَدُهُمَا).....

مَسْجِدٍ كَبِيرٍ وَيُمْكِنُ إِذْرَاجُهُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَيُمْتَسِعَ. □ فَوَدَّ: (بِالْخُرُوجِ مِنْ مَحَلِّ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ قَرِيبًا مِنَ الْبَابِ وَهُوَ مَا فِي الْأَنْوَارِ عَنِ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ وَيُظْهَرُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَتْ إِخْدَى رِجْلَيْهِ دَاخِلَ الدَّارِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهَا فَأَخْرَجَهَا أَحَدُ ش. □ فَوَدَّ: (كَمَنْ بَيْتَ الْخ) وَالتَّزْوُلُ إِلَى الطَّبَقَةِ التَّخْتَانِيَةِ تَفَرُّقٌ كَالصُّعُودِ إِلَى الْفُوقَانِيَةِ أَهْ نِهَابَةً. □ فَوَدَّ: (وَبِمُتَسِعَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (فِي دَارٍ). □ فَوَدَّ: (كَسُوقِ الْخ) أَيِ وَصَحْرَاءَ وَبَيَّتَ مُتَفَاحِشَ السَّعَةِ نِهَابَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (بِتَوَلِيَةِ الظَّهِيرِ الْخ) وَكَذَا لَوْ مَشَى الْفَهْقَرَى أَوْ إِلَى جِهَةِ صَاحِبِهِ كَمَا يَأْتِي أَحَدُ ش قَالَ سَمَ ظَاهِرُهُ اغْتِيَارُ التَّوَلِيَةِ وَالْمَشْيِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (قَلِيلًا) قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَالْمَشْيِ الْقَلِيلُ مَا يَكُونُ بَيْنَ الصَّفْقَيْنِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ أَهْ نِهَابَةً. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ كَانَ يَفْعَلُهُمَا الْخ) الْمُعْتَمِدُ خِلَافَهُ سَمَ وَنِهَابَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لَا خِيَارَ الْآخِرِ) فِيهِ نَظَرٌ. □ وَفَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ قَدَرَ الْخ) قَضَيْتُهُ عَدَمَ بُطْلَانِ خِيَارِ الْآخِرِ إِذَا عَجَزَ وَتَلَفَّظَ بِالْفَسْخِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ مَعَ التَّلَفُّظِ بِهِ لَا يَبْقَى خِيَارُهُ أَهْ سَمَ أَيِ وَلَوْ مَعَ الْقُدْرَةِ فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ أَوْ تَلَفَّظَ بِالْفَسْخِ. □ فَوَدَّ: (وَفِي مُتَبَايَعَيْنِ مِنْ بَعْدِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (فِي دَارٍ الْخ). □ فَوَدَّ: (لَا إِلَى جِهَةِ الْآخِرِ الْخ) ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَحَلِّيِّ اغْتِمَادُهُ أَحَدُ ش. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْقِيَاسَ الْخ) اغْتِمَادُهُ النَّهَابَةَ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَمَرَّ أَوَّلُ الْبَيْعِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَابَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (بِمُفَارَقَتِهِ لِمَجْلِسِ قَبُولِهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ فَارَقَ الْكَاتِبُ مَجْلِسَهُ بَعْدَ عِلْمِهِ بُلُوغِ الْخَبَرِ لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ فَلَا يُعْتَبَرُ لِلْكَاتِبِ مَجْلِسٌ أَضْلًا وَلَكِنْ قَالَ سَمَ عَلَى مَنَهَجِ ثَقْلًا عَنِ الشَّارِحِ م ر بِانْقِطَاعِ خِيَارِ الْكَاتِبِ إِذَا فَارَقَ مَجْلِسًا عَلِمَ فِيهِ بُلُوغُ الْخَبَرِ لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ أَهْ وَيُؤْفَقُ الظَّاهِرُ مَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ مِنْ قَوْلِهِ كَمَا فِي الْكِتَابَةِ لِغَائِبِ لَا يَنْقَطِعُ خِيَارُ الْكَاتِبِ إِلَّا بِمُفَارَقَةِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ فَكَذَا هُنَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِوَالِدِ الرَّوْيَانِيِّ أَحَدُ ش.

□ فَوَدَّ: (بِتَوَلِيَةِ الظَّهِيرِ وَالْمَشْيِ) ظَاهِرُهُ اغْتِيَارُ التَّوَلِيَةِ وَالْمَشْيِ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ كَانَ يَفْعَلُهُمَا) الْمُعْتَمِدُ خِلَافَهُ. □ فَوَدَّ: (لَا خِيَارَ الْآخِرِ) فِيهِ نَظَرٌ. □ وَفَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ قَدَرَ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ بُطْلَانِ خِيَارِ الْآخِرِ إِذَا عَجَزَ وَتَلَفَّظَ بِالْفَسْخِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ مَعَ التَّلَفُّظِ بِهِ لَا يَبْقَى خِيَارُهُ.

أَوْ جُنٍّ) أَوْ أُعْمِيَ عَلَيْهِ (فَالأَصَحُّ انْتِقَالُهُ إِلَى الْوَارِثِ) وَلَوْ عَامًّا (وَالْوَلِيُّ) وَالسَّيِّدُ فِي الْمُكَاتَبِ
وَالْمَأْدُونِ وَالْمَوْكَلِّ.....

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (أَوْ جُنٍّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَلَوْ فَارَقَ الْمَجْنُونُ أَوْ الْمُعْمَى عَلَيْهِ الْمَجْلِسَ لَمْ يُؤْتَرِ كَمَا صَحَّحَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَجَزَمَ بِهِ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ لَا تُؤْتَرُ مُفَارَقَةُ الْمَيِّتِ الْمَجْلِسَ وَفِي الرُّوضِ وَإِنْ خَرَسَ وَلَمْ تُفْهَمْ إشارَتُهُ أَيْ وَلَا كِتَابَةً لَهُ نَصَّبَ الْحَاكِمُ نَائِبًا عَنْهُ اهـ سَمِ وَقَوْلُهُ: وَفِي الرُّوضِ إِنْ خَرَسَ زَادَ النَّهْيُ وَالْمُعْنَى عَقِبَهُ مَا نَصَّهُ كَمَا لَوْ جُنَّ وَإِنْ كَانَتْ الْإِجَازَةُ مُمَكِّنَةً مِنْهُ بِالْفَرَقِ أَمَّا لَوْ فُهِمَتْ إشارَتُهُ أَوْ كَانَ لَهُ كِتَابَةٌ فَهُوَ عَلَى خِيَارِهِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ أُعْمِيَ عَلَيْهِ) يَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا أَيْسَ مِنْ إِفَاقِهِ أَوْ طَالَتِ الْمُدَّةُ وَلَا انْتِظَرَ حَلْبِيَّ وَع ش. ❦ قَوْلُ (سَيِّ): (فَالأَصَحُّ انْتِقَالُهُ إِنْ خَرَسَ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُوجَلًّا فَحَلَّ بِالْمَوْتِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ عَدَمِ انْتِقَالِ الْخِيَارِ حِينَئِذٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَزْدُودٌ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَوَجْهَ الرَّدِّ أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ حُلُولِ الدِّينِ وَانْتِقَالِ الْخِيَارِ اهـ ع ش. ❦ قَوْلُ (سَيِّ): (إِلَى الْوَارِثِ) أَيْ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَامًّا) كَتَبْتُ الْمَالِ اهـ ع ش.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَالْوَلِيُّ) أَيْ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ مِنْ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ كَالْأَبِ وَالْجَدِّ كَذَا فِي النَّهْيِ وَالْمُعْنَى قَالَ ع ش وَعَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ الْعَاقِدُ وَلِيًّا وَمَاتَ فِي الْمَجْلِسِ وَلَمْ يُكْمَلِ الْمُوَلَّى عَلَيْهِ فَيَنْبَغِي انْتِقَالُهُ لِمَنْ لَهُ الْوِلَايَةُ بَعْدَهُ مِنْ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي فِي خِيَارِ الشَّرْطِ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَأَرَادَ بِهِ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ ظَاهِرُهُ إِنْ خَرَسَ عِبَارَةٌ سَمِ يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ أَيْ الْوَلِيُّ التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي الْوَارِثِ بَيْنَ كَوْنِهِ بِمَجْلِسِ الْعَقْدِ أَوْ غَايِبًا عَنْهُ اهـ وَيَنْبَغِي جَرَيَانُهُ فِي السَّيِّدِ وَالْمَوْكَلِّ أَيْضًا. ❦ قَوْلُهُ: (فِي الْمُكَاتَبِ وَالْمَأْدُونِ) أَيْ عِنْدَ مَوْتِهِمَا اهـ مُعْنَى أَيْ أَوْ جُنُونِهِمَا أَوْ إِعْمَائِهِمَا وَفِي النَّهْيِ وَالْمُعْنَى وَشَرْحِ الرُّوضِ وَعَجَزُ الْمُكَاتَبِ كَمَوْتِهِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَعَجَزُ الْمُكَاتَبِ أَيْ بِأَنْ قَسَخَ الْكِتَابَةَ هُوَ أَوْ سَيِّدُهُ بَعْدَ حُلُولِ النَّجْمِ وَقَوْلُهُ: م ر كَمَوْتِهِ أَيْ فَيَنْتَقِلُ الْخِيَارُ لِسَيِّدِهِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْمَوْكَلِّ) أَيْ فَإِنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ بِمَوْتِ الْوَكِيلِ أَوْ جُنُونِهِ وَلَا يَتَعَدَّى أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَيْهِ فِيمَا لَوْ انْعَزَلَ وَقُلْنَا لَا يَنْتَقِلُ بِهِ الْبَيْعُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا

❦ قَوْلُهُ: (أَوْ جُنٍّ أَوْ أُعْمِيَ عَلَيْهِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ كَالأَذْرَعِيِّ وَإِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ لِلْحَاقِّ الْمُعْمَى عَلَيْهِ بِالْمَجْنُونِ مَحَلُّهُ إِنْ جَعَلْنَاهُ مُوَلَّى عَلَيْهِ بِنَفْسِ الْإِعْمَاءِ وَإِلَّا فَهُوَ كَمَنْ خَرَسَ وَلَا إِشَارَةَ لَهُ وَفِي الرَّافِعِيِّ فِي الْوَكَالَةِ أَنَّهُ لَا يُلْحَقُ بِمَنْ يُوَلَّى عَلَيْهِ اهـ وَسَيَّاتِي مَا فِي ذَلِكَ فِي الْحَجَرِ اهـ مِنْ شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَلَوْ فَارَقَ الْمَجْنُونُ أَوْ الْمُعْمَى عَلَيْهِ الْمَجْلِسَ لَمْ يُؤْتَرِ كَمَا صَحَّحَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَجَزَمَ بِهِ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ لَا تُؤْتَرُ مُفَارَقَةُ الْمَيِّتِ الْمَجْلِسَ وَفِي الرُّوضِ وَإِنْ خَرَسَ وَلَمْ تُفْهَمْ إشارَتُهُ أَيْ وَلَا كِتَابَةً لَهُ نَصَّبَ الْحَاكِمُ نَائِبًا عَنْهُ اهـ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (فَالأَصَحُّ انْتِقَالُهُ إِلَى الْوَارِثِ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُوجَلًّا فَحَلَّ بِالْمَوْتِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ عَدَمِ انْتِقَالِ الْخِيَارِ حِينَئِذٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَزْدُودٌ. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْوَلِيُّ) يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي الْوَارِثِ بَيْنَ كَوْنِهِ بِمَجْلِسِ الْعَقْدِ أَوْ غَايِبًا عَنْهُ. ❦ قَوْلُهُ: (فِي الْمُكَاتَبِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَعَجَزُ الْمُكَاتَبِ كَمَوْتِهِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ.

كخيار الشرط وإن كان أقوى للإجماع عليه ولثبوته لغير المتعاقدين. ومن ثم جرى هذا الخلاف هنا لا ثم وإذا انتقل للولي فعل الأصلح أو للوارث الغير الأهل نصّب الحاكم عنه من يفعل الأصلح أو الأهل المتّحد أو المتّعّد فإن كان بمجلس العقد امتدّ خياره كالحق إلى التخاير أو التفريق نعم لا عبرة بمفارقة بعض الورثة أو غائباً عنه امتدّ خياره على المتعمّد إلى مفارقتة أو مفارقة المتأخّر فراقه منهم مجلس بلوغ الخير وبانقطاع خيارهم ينقطع خيار الحي وإن لم يفارق مجلسه، وينفسخ في الكل.....

مرّاهع ش ومثل الجنون الإغماء. ☐ فوه: (كخيار الشرط) أي في انتقال الخيار فيما ذكر إلى من ذكر قال النهاية بل أولى لثبوته بالعقد اه. ☐ فوه: (نصّب الحاكم إلخ) ينبغي أن محلّه حيث لم يثبت الولاية عليه لغير الحاكم كما لو مات الأب عن طفل مع وجود الجد أو عن وصي أقامه الأب أو الجد قبل موتيهما اهع ش. ☐ فوه: (بمفارقة بعض الورثة) بل يمتدّ إلى مفارقة جميعهم نهايةً ومغني. ☐ فوه: (أو غائباً) عطف على قوله بمجلس العقد. ☐ فوه: (إلى مفارقتة) أي المتّحد. ☐ فوه: (أو مفارقة المتأخّر إلخ) أي وإن لم يجتمعوا في مجلس واحد كما في بعض نسخ الرّوض وهي المتعمّدة نهايةً ومغني وسم. ☐ فوه: (وبانقطاع خيارهم) أي بالمفارقة (ينقطع خيار الحي) قال في الرّوض ثبت أي الخيار للعاقيد الباقي ما دام في مجلس العقد اه قال في شرحه نعم إن فارق أحدهما أي العاقد الباقي والوارث مجلسه دون الآخر انقطع خيار الآخر أخذاً ممّا لو كانا في مجلس واحد اه وقوله: نعم إن فارق إلخ أي بعد بلوغ الخير إلى الوارث فلا أثر لمفارقة أحدهما قبله كما قال شيخنا الشهاب الرّملي اه سم. ☐ فوه: (وإن لم يفارق مجلسه) قد يوهّم أنّه لا أثر لمفارقة الحي عن مجلسه فلا يعتبر له مجلس أصلاً وهو خلاف ما مرّ آنفاً عن الرّوض وشرّحه وفي النهاية والمغني ما يوافقه أي ما مرّ عنهما.

☐ فوه: (نعم لا عبرة بمفارقة بعض الورثة) أي بخلاف فسخ بعضهم في نصيبه أو الجميع فيفسخ العقد في الجميع كما في الرّوض وبخلاف فسخ بعضهم بعين فلا يفسخ في نصيبه ولا في الباقي خلافاً لما يوهّمه كلام شرح الرّوض. ☐ فوه: (بمفارقة بعض الورثة) ظاهره حتّى في حقّه وهذا بخلاف فسخه كما قال في شرح الرّوض وينفسخ بفسخ بعضهم ولو أجاز الباقي اه. ☐ فوه: (المتأخّر إلخ) أي اتّحد مجلسهم أو تعدّد. ☐ فوه: (بانقطاع خيارهم) أي بالمفارقة ينقطع خيار الحي قال في الرّوض يثبت أي الخيار للعاقيد الباقي ما دام في مجلس العقد اه قال في شرحه نعم إن فارق أحدهما أي العاقد الباقي والوارث مجلسه دون الآخر انقطع خيار الآخر أخذاً ممّا لو كانا في مجلس واحد اه فانظر لو فارق العاقد الباقي مجلسه قبل بلوغ الخير إلى الوارث فهل ينقطع خيار الوارث كما لو هرب أحدهما وإن منع الآخر من اتّباعه فإنه ينقطع خيارهما أو يفرّق بتمكّن الآخر هناك من الفسخ بالقول ولا كذلك الوارث قبل بلوغ الخير فهو كما لو فارق أحدهما المجلس وكان الآخر نائماً وتقدّم ما فيه في كلام الشارح وقول شرح الرّوض نعم إلخ كتب شيخنا الشهاب الرّملي عليه هذا الاستدراك ممنوع والفرق

بفسخ بعضهم ولو فسخ قبل علمه بموت مؤثرته نفذ وكذا لو أجاز على الأوجه ولو بلغ المولى رشيداً وهو بالمجلس لم ينتقل إليه الخيار ويؤجّه بعدم أهليته حين البيع وفي بقائه للمولى وجهان وكذا في خيار الشرط والأوجه بقاؤه له استصحاباً لما كان.
(ولو) جاء معاً (وتنازعا في) أصل (التفرق) قبل مجيئهما (أو) معاً أو مرتباً واتفقا على التفرق ولكن تنازعا في (الفسخ قبله صدق النافي) للتفرق في الأولى وللفسخ في الثانية بيمينه لأن الأصل دوام الاجتماع وعدم الفسخ.

(فصل) في خيار الشرط وتوابعه

(لهما) أي العاقدَين بأن يتلفظ كُلُّ منهما بالشرط (ولأحدهما).....

☐ قوله: (بفسخ بعضهم) أي في نصيبه أو في الجميع وإن أجاز الباقي نهايةً ومغني وكذا في سم عن شرح الرّوض. ☐ قوله: (والأوجه بقاؤه له) قال سم على منهج بعد مثل ما ذكر ويتبعي وفاقاً لم ر فيما لو عقد لمجنون ثم أفاق أن يبقى للمولى بخلاف ما لو جن العاقد وخلفه وليه ثم أفاق قبل فراغ الخيار فإنه لا يعود إليه ولا يبقى للمولى اهـ ع ش وجميع ذلك يجري في المغنى عليه أيضاً. ☐ قوله: (ولو جاء معاً) كذا في أصله رحمه الله وكان الظاهر جاء ولعله من تصرف التاسخ اهـ سيد عمر. ☐ قوله: (صدق النافي للتفرقة) أي فالخيار باقٍ له اهـ ع ش قال المغني اتفقا على عدم التفرقة وادّعى أحدهما الفسخ فدعواه الفسخ فسخ اهـ وفي سم بعد ذكر مثله عن الرّوض ولو اتفقا على الفسخ والتفرق واختلفا في السابق ففي مجيء تفصيل الرجعية تردّد ولا يتعدّ مجيئه لكن الشارح فرق بينهما في شرح العباب فراجع اهـ.
فصل: في خيار الشرط

☐ قوله: (في خيار الشرط) إلى قول المتن إلا أن يشترط في النهاية إلا قوله ومز إلى المتن وقوله: وعليه يكفي إلى وأن قوله. ☐ قوله: (وتوابعه) كبيان من له الملك في زمن الخيار وحل الوطء اهـ ع ش. ☐ قوله (لهما): يجوز تعلّقه بالخيار وشرط مبتدأ خبره أنواع البيع أي ثابت وجائز اهـ سم.

بين المسألتين ظاهر اهـ. ☐ قوله: (بفسخ بعضهم) قال في شرح الرّوض في نصيبه أو في الجميع اهـ.
☐ قوله: (ولو بلغ المولى الخ) فرع مات الولي العاقد في المجلس ولم يكمل المولى فينبغي أنيقاله لمن له الولاية بعده من حاكم أو غيره ثم رأيت ما يأتي في خيار الشرط. ☐ قوله: (لم ينتقل إليه الخيار) وقوله: (والأوجه الخ) اعتمد ذلك م ر.

☐ قوله (لشئني): (صدق النافي) قال في الرّوض وإن اتفقا على عدم التفرق أي وادّعى أحدهما الفسخ وانكر الآخر فدعوى الفسخ فسخ اهـ ولو اتفقا على الفسخ والتفرق واختلفا في السابق ففي مجيء تفصيل الرجعية تردّد ولا يتعدّ مجيئه لكن الشارح في شرح العباب فرق بينهما فراجع اهـ.

(فصل)

☐ قوله (لشئني): (لهما) يجوز تعلّقه بالخيار وشرط مبتدأ خبره في أنواع البيع أي ثابت وجائز.

على التعيين لا الإبهام بأن يُلَفَّظَ هو به إذا كان هو المُبْتَدِئُ بالإيجاب أو القبول ويُوافقه الآخر من غير تَلَفُّظٍ به وحينئذٍ فلا اعتراض على قوله ولأحدهما بل ولا يُسْتَعْنَى عنه خلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ وأما إذا شَرَطَ المُتَأَخِّرُ قبوله أو إيجابه فيبطل العقد لعدم المطابقة ومَرَّ ما يُعْلَمُ منه أنَّ لهما ولأحدهما إن وافقه الآخر في زَمَنٍ جواز العقد لِحْيَارِ مجلس أو شَرَطَ إلحاق شرط صحيح لأنه حينئذٍ كالواقع في ضَلْبِ العقد (شرط الخيار) لهما ولأحدهما ولأجْنَبِيٍّ كَالْقَيْنِ المبيع اتَّخَذَ المشروط له أو تَعَدَّدَ ولو مع شرط أنَّ أحدهما يُوقِعه لأحد الشارطين والآخر للآخر والأوجه اشتراط تكليف الأجنبي لا رُشْدَهُ.....

☐ قَوْلُهُ: (عَلَى التَّعْيِينِ لَا الْإِبْهَامِ) لَا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا عَلَى مَا اخْتَارَهُ مِنْ أَنَّ قَوْلَ الْمُتَنِّ لِهَُمَا وَلِأَحَدِهِمَا بَيَانٌ لِلشَّارِطِ لَا لِلْمَشْرُوطِ لَهُ خِلَافاً لِمُتَكَبِّرٍ كَمَا يَأْتِي بِلِ مَوْقِعِهِ عَقِبَ قَوْلِهِ الْآتِي وَلِأَحَدِهِمَا كَمَا فِي بَعْضِ نُسَخِ النَّهَائِيَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: عَلَى التَّعْيِينِ إلخ أي مِنَ الْمُتَبْتَدِئِ قَضِيَّتُهُ الْبُطْلَانُ فِيمَا لَوْ قَالَ بَعْتُكَ هَذَا بِشَرَطِ الْخِيَارِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ لِي أَوْ لَكَ أَوْ لَنَا وَيُوجِبُهُ بَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَشْرُوطُ لَهُ أَحَدُهُمَا وَهُوَ مُبْهَمٌ وَفِي سَمِ أَخْذًا مِنْ تَصْحِيحِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَوْ شَرَطَهُ الْوَكِيلُ وَأُطْلِقَ ثَبَّتَ لَهُ أَنَّ الْبَائِعَ إِذَا قَالَ بَعْتُكَ بِشَرَطِ الْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَثَلًا فَقَالَ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ اخْتَصَّ الْخِيَارُ بِالْبَائِعِ فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ اشْتِرَاؤِهِ لِلْبَائِعِ وَخَذَهُ لَهَا وَأَطَالَ فِي بَيَانِ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ لَكِنْ سَيَأْتِي عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ فِي شَرْطِهِمَا لِأَجْنَبِيٍّ مُطْلَقًا مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ فَلْيَحَرَّرْ اه. أي وَهُوَ عَدَمُ الصَّحَّةِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قُلْنَا اه ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَ شَرْطِهِ مِنَ الْمَالِكِ وَشَرْطِهِ مِنَ الْوَكِيلِ رَاجِعُهُ إِنْ شِئْتَ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ تَلَفُّظٍ) أَي بَأَن يَسْكُتَ وَقَالَ ع ش أَي مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاؤِ تَلَفُّظٍ بِهِ فَيَشْمَلُ السُّكُوتَ وَالتَّلَفُّظَ اه. ☐ قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَي حِينَ إِذ فَسَّرَ قَوْلَهُ لِأَحَدِهِمَا بِذَلِكَ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ وَلَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ) هَذَا مَمْنُوعٌ اه سَمِ أَي لِإِمْكَانِ أَنْ يُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ لَهَا مَا يَشْمَلُ الْقِسْمَ الثَّانِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ إلخ) أَي فِي شَرْحِ لَوْ بَاعَ عَبْدًا بِشَرَطِ إِعْتَاقِهِ اه كُزْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (لَهَا إلخ) بَيَانٌ لِلْمَشْرُوطِ لَهُ اه ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَلِأَحَدِهِمَا) الْوَأُو فِيهِ وَفِيمَا بَعْدَهُ بِمَعْنَى أَوْ. ☐ قَوْلُهُ: (اتَّخَذَ الْمَشْرُوطُ لَهُ إلخ) وَيَجُوزُ التَّفَاوُلُ فِي الْخِيَارِ كَانَ شَرَطَ لِأَحَدِهِمَا خِيَارَ يَوْمٍ وَلِلْآخَرِ خِيَارَ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ نِهَائَةٍ وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (يُوقِعه) أَي أَثَرُ الْخِيَارِ مِنَ الْفَسْخِ أَوْ الْإِجَازَةِ اه رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (لَا رُشْدُهُ) هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ الْعَاقِدُ يَتَصَرَّفُ عَنْ نَفْسِهِ أَمَّا لَوْ تَصَرَّفَ عَنْ غَيْرِهِ كَانَ وَلِيًّا فَفِي صِحَّةِ شَرْطِهِ لِغَيْرِ الرَّشِيدِ نَظَرٌ لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِمَا فِيهِ الْمَضْلَحَةُ وَعَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ الْمَالِكُ مُوَكَّلًا وَإِذْنُ الْوَكِيلِ فِي شَرْطِهِ لِأَجْنَبِيٍّ وَلَمْ يُعَيِّنْهُ اشْتَرَطَ فَيَمْنُ يُشْتَرَطُ لَهُ الْوَكِيلُ كَوْنُهُ رَشِيدًا وَإِنْ كَانَ الْأَجْنَبِيُّ الْمَشْرُوطُ لَهُ الْخِيَارَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ رِعَايَةُ الْأَحْظَ لَكِنْ الْوَكِيلُ لَمَّا لَمْ يَجُزْ لَهُ

☐ قَوْلُهُ: (بَلْ وَلَا يُسْتَعْنَى) هَذَا مَمْنُوعٌ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهُ إلخ) اعْتَدَهُ م ر وَقَوْلُهُ: لَا رُشْدَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ كَلَامِ قَرَرَهُ وَاتَّجَاهِ أَي وَعِلْمِ اتَّجَاهِ اشْتِرَاؤِ رُشْدِهِ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ التَّمْلِكِ وَالتَّوَكُّلِ فِي الْعُقُودِ الْمَالِيَةِ مُتَوَقَّفٌ عَلَيْهِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا مَرَّ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ مِنْ اشْتِرَاؤِ بُلُوغِهِ فَقَطَّ قِيَاسًا عَلَى الْمُعْلَقِ بِمَشِيئَةِ الطَّلَاقِ اه.

وأنه لا يلزمه فعل الأحظ بناءً على أن شرط الخيار تمليك له وهو الأوجه أيضاً وعليه يكفي عدم الرد فيما يظهر لأنه ليس تمليكا حقيقيا وأن قوله على أن أشاور يوماً مثلاً صحيح ويكون شرطاً الخيار لنفسه (في أنواع البيع) التي يثبت فيها خيار المجلس إجماعاً ولما صح أن بعض الأنصار وهو حبان بفتح أوله وبالموحدّة ابن مثنيد أو مثنيد بالمعجمة واليد روايتان جزم بكل جماعة وهما صحابيان كان يخذع في البيوع فأرشدته ﷺ إلى أنه يقول عند البيع لا خلافة وأعلمه أنه إذا قال ذلك كان له خيار ثلاث ليالٍ ومعناها وهي بكسر المعجمة وبالموحدّة لا غبن ولا خديعة ومن ثم اشتهرت في الشرع لاشتراط الخيار ثلاثاً فإن دكرت وعلمنا معناها ثبت ثلاثاً وإلا فلا. واعتراض الإسنوي وغيره المثنى بأنه لم يبين المشروط له الخيار.....

التصرف إلا بالمصلحة اشترط لصحة تصرفه أن لا يأذن إلا لرشيد اهـ ع ش وما جرى عليه الشارح هنا من عدم اشتراط الرشيد وافقه النهاية والمغني قال سم وخالفه نفسه في شرح العباب ووجه فيه اشتراط رشده اهـ. قوله: (وأنه لا يلزمه الخ) قال في الرّوض ولا يفعل الوكيل إلا ما فيه حظ الموكل بخلاف الأجنبي انتهى اهـ ع ش وسم. قوله: (تمليك له) قضيته أنه لو عزل نفسه لم يتعزل وبه صرح البغوي والغزالي وجزم به في العباب اهـ سم. قوله: (وعليه) أي على كون شرطه للأجنبي تمليكا له (يكفي عدم الرد فيما يظهر) مفهومه أنه يرتد برده وهو ظاهر كسائر أنواع التمليك فإنه لا بد فيها من القبول حقيقة أو حكماً اهـ ع ش. قوله: (فيما يظهر) هذا نقله في شرح العباب عن الجواهر اهـ سم.

قوله: (حقيقيا) أي بل فيه شائبة توكيل اهـ سم. قوله: (وأن قوله) أي أحد العاقلين.

قول (الشي): (في أنواع البيع) علم من تقييده بالبيع أنه لا يشرع في غيره كالفسوخ والعقق والإبراء والتكاح والإجارة وهو كذلك نهاية ومغني. قوله: (إجماعاً الخ) تعليل لما في المتن. قوله: (واليد) بدل من مثنيد أو عطف بيان عليه سم على حج اهـ ع ش. قوله: (كان يخذع) أي كل منهما اهـ ع ش والصواب أي بعض الأنصار. قوله: (ويخذع) بيناء المجهول. قوله: (ومعناها) أي في الأصل اهـ ع ش. قوله: (ولا خديعة) عطف تفسير اهـ ع ش. قوله: (ثبت ثلاثاً) أي بالنسبة لإقايها فقط فليتمل اهـ سيد عمر ويأتي أنفاً عن العباب ما قد يخالفه. قوله: (والأ فلا) قضيته صحة البيع وسقوط الخيار والمتبجه عدم صحة البيع سم على منهج ووجه اشتماله على اشتراط أمر مجهول وفي سم على حج بعد كلام ما نصه لكن عبر في العباب بقوله فإن أطلقها المتبايعان صح البيع وخيراً ثلاثاً إن علمنا معناها وإلا بطل انتهى أي بطل البيع كما صرح به الشارح في شرحه على وفق المتبادر من عبارته قال كما لو شرط

قوله: (وأن لا يلزمه فعل الأحظ) قال في الرّوض ولا يفعل الوكيل إلا ما فيه حظ الموكل بخلاف الأجنبي اهـ. قوله: (تمليك له) قضيته أنه لو عزل نفسه لم يتعزل وبه صرح البغوي والغزالي وجزم به في العباب. قوله: (فيما يظهر) هذا نقله في شرح العباب عن الجواهر. قوله: (حقيقيا) أي بل فيه شائبة توكيل. قوله: (واليد) بدل من مثنيد أو عطف بيان عليه. قوله: (والأ فلا) المتبادر منه أن معناه

فأَوْهَمَ وهو عَجِيبٌ فَإِنَّ مِنْ قَوَاعِيدِهِمْ أَنَّ حَذْفَ المعمولِ يُفِيدُ العمومَ الذي قَرَّرْتَهُ بَلْ وَصَحَّةُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الرُّوْيَانِيُّ مُخَالِفًا لِوَالِدِهِ مِنْ جَوَازِهِ لِكَافِرٍ فِي نَحْوِ مُسْلِمٍ مَبِيعٍ وَلِمُحْرِمٍ فِي صَيْدٍ إِذْ لَا إِذْلَالَ وَلَا اسْتِيلَاءَ فِي مُجَرَّدِ الإِجَازَةِ وَالْفَسْخِ وَمَا قَرَّرْتَهُ مِنْ هَذَا الْجَوَابِ الْوَاضِحِ الْمُفِيدِ لِسُمُولِ الْمُتَنِّ لِهَذِهِ الْمَسَائِلِ أُولَى مِنْ جَوَابِ الْمُتَنَكَّتِ بِأَنَّ الْمَجْرورَ مُتَعَلِّقٌ بِالْخِيَارِ الْمُضَافِ لِلْمُبْتَدَأِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ بِالْجَارِ وَالْمَجْرورَ بَعْدَهُ إِذْ فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ وَالْقُصُورِ مَا لَا يَخْفَى وَإِذَا شَرَطَ لِأَجَنْبِيٍّ لَمْ يَثْبُتْ لِشَارِطِهِ لَهُ إِلَّا إِنْ مَاتَ الْأَجَنْبِيُّ فِي زَمَنِهِ فَيَنْتَقِلُ لِشَارِطِهِ وَلَوْ وَكِيلًا.....

خِيَارًا مَجْهُولًا اهـ ع ش. قُودُ: (فَأَوْهَمَ) أَيِ فَعِيهِ إِجْمَالٌ مِنْ جِهَةِ احْتِمَالِ اتِّهَامِ بِشَرِطَانِهِ لَهُمَا لَا لِأَحَدِهِمَا مَثَلًا أَوْ لَا لِأَجَنْبِيٍّ اهـ ع ش. قُودُ: (وَهُوَ عَجِيبٌ) فِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ كَثِيرًا مَا لَا يُكْتَفَى فِي إِثْبَاتِهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ سَمٍ وَأَيْضًا أَنَّ الْمُقَرَّرَ فِي الْمَعَانِي أَنَّ إِفَادَةَ الْعُمُومِ مِنْ جُمْلَةٍ مَا يُقْصَدُ بِالْحَذْفِ لَا أَنَّ الْحَذْفَ لَا يَخْلُو عَنْهَا. قُودُ: (بَلْ وَصَحَّةُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ) مِمَّا يُؤَيِّدُ الصَّحَّةَ صَحَّةُ تَوْكِيلِ الْكَافِرِ عَنْ مُسْلِمٍ فِي شِرَاءِ مُسْلِمٍ اهـ س. قُودُ: (فِي نَحْوِ مُسْلِمٍ إِلَيْهِ) انْتَدَرَجَ فِي النَّحْوِ السَّلَاحِ اهـ ع ش. قُودُ: (بِأَنَّ الْمَجْرورَ) أَيِ الْجَارَ وَالْمَجْرورَ أَغْنَى قَوْلُهُ لَهُمَا وَلَا أَحَدُهُمَا اهـ كُرْدِيٌّ. قُودُ: (الْمُضَافُ لِلْمُبْتَدَأِ) لَعَلَّهُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمُبْتَدَأُ وَهُوَ شَرَطُ وَالتَّقْدِيرُ شَرَطُ الْخِيَارِ لَهُمَا وَلَا أَحَدُهُمَا جَائِزٌ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ اهـ سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ بِأَنَّ شَرَطَ الْخِيَارِ مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ وَقَوْلُهُ: لَهُمَا وَلَا أَحَدُهُمَا مُتَعَلِّقٌ بِالْخِيَارِ اهـ. قُودُ: (مِنَ التَّكْلِيفِ) أَيِ بِمُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ اهـ سَمِ أَيِ وَتَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ. قُودُ: (وَالْقُصُورِ) أَيِ لِعَدَمِ شُمُولِهِ غَيْرَ الْعَاقِدَيْنِ اهـ س. قُودُ: (لِشَارِطِهِ لَهُ) أَيِ لِمَنْ مَلَكَ خِيَارَهُ لِلْأَجَنْبِيِّ. قُودُ: (إِنْ مَاتَ الْأَجَنْبِيُّ) أَيِ أَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ اهـ ع ش.

وَالْأَفْلَ لَا يَثْبُتُ الْخِيَارُ وَكَذَا عَبَّرَ الشَّيْخَانِ فَقَالَا فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ الْعَاقِدَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَثْبُتْ الْخِيَارُ اهـ وَلَيْسَ فِي هَذَا التَّغْيِيرِ تَعَرُّضٌ لِفَسَادِ الْبَيْعِ بَلْ يَتَبَادَرُ مِنْهُ صِحَّتُهُ لَكِنْ عَبَّرَ فِي الْعُبَابِ بِقَوْلِهِ فَإِنْ أَطْلَقَهَا الْمُتَبَايِعَانِ صَحَّ الْبَيْعُ وَخَيْرًا ثَلَاثًا إِنْ عَلِمَا مَعْنَاهَا وَلَا بَطَلَ اهـ أَيِ وَلَا بَطَلَ الْبَيْعُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ عَلَى وَفْقِ الْمُبَادَرِ مِنْ عِبَارَتِهِ قَالَ كَمَا لَوْ شَرَطَ خِيَارًا مَجْهُولًا اهـ. قُودُ: (وَهُوَ عَجِيبٌ إِلَيْهِ) فِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ كَثِيرًا مَا لَا يُكْتَفَى فِي إِثْبَاتِهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ. قُودُ: (بَلْ وَصَحَّةُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرُّوْيَانِيُّ) مِمَّا يُؤَيِّدُ الصَّحَّةَ صَحَّةُ تَوْكِيلِ الْكَافِرِ عَنْ مُسْلِمٍ فِي شِرَاءِ مُسْلِمٍ. قُودُ: (مُخَالِفًا لِوَالِدِهِ) فَإِنْ قُلْتُ يُؤَيِّدُ وَالِدَهُ أَنَّ فِي إِثْبَاتِ الْخِيَارِ لِلْكَافِرِ وَالْمُحْرِمِ تَسَلُّطًا مَا عَلَى الْمُسْلِمِ وَالصَّيْدِ قُلْتُ لَا أَثَرُ لِمِثْلِ هَذَا التَّسَلُّطِ بِدَلِيلِ جَوَازِ تَوْكِيلِ الْكَافِرِ عَنْ الْمُسْلِمِ فِي شِرَاءِ الْمُسْلِمِ مَعَ أَنَّ فِيهِ تَسَلُّطًا مَا وَكَوْنُ مَا هُنَا مِنْ قَبِيلِ التَّمْلِكِ لَا التَّوْكِيلِ لَا أَثَرُ لَهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُنْتَعَمُ أَنَّ فِيمَا ذَكَرَ تَسَلُّطًا مَا عَلَى الْمُسْلِمِ وَالصَّيْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

قُودُ: (الْمُضَافُ لِلْمُبْتَدَأِ) لَعَلَّهُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمُبْتَدَأُ وَهُوَ شَرَطُ وَالتَّقْدِيرُ شَرَطُ الْخِيَارِ لَهُمَا وَلَا أَحَدُهُمَا جَائِزٌ فِي أَنْوَاعِ الْبَيْعِ. قُودُ: (مِنَ التَّكْلِيفِ) أَيِ بِمُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ وَقَوْلُهُ: وَالْقُصُورِ أَيِ لِعَدَمِ شُمُولِهِ غَيْرَ الْعَاقِدَيْنِ. قُودُ: (فَيَنْتَقِلُ لِشَارِطِهِ) لَا يَخْفَى أَنَّ الشَّارِطَ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا شَرَطَ الْبَائِعُ الْخِيَارَ

ولو مات العاقد انتقل لوارثه ما لم يكن العاقد وليًا وإلا فللقاضي كما هو ظاهر أو وكيلًا وإلا فلموكله وليس لو كمل شرطه لغير نفسه وموكله إلا بإذنه. ويظهر.....

☐ قوله: (ولو مات العاقد) أي أو جنّ أو أغمي عليه كما يفيد قوله: قُبِلَ الفضل كخيار الشرط بل أولى من أنه إذا مات أو جنّ أو أغمي عليه من له الخيار من العاقدَيْن انتقل لوارثه أو وليه ثم قال والموكل إلخ ولا شك أن من له الخيار هنا بمنزلة الموكل ثم ويتبع عودُهُ لهما إذا أفاقا قَبْلَ مُدَّةِ الخيار اه ع ش .

☐ قوله: (انتقل لوارثه) ولو كان الوارث غائبًا حينئذٍ بمحلّ لا يصل الخبر إليه إلا بعد انقضاء المدّة هل نقول يلزم العقد بفرّاغ المدّة أو لا ويمتد الخيار إلى بلوغ الخبر له للضرورة فيه نظر والأقرب أن يقال إن بلغه الخبر قَبْلَ فراغ المدّة ثبت له ما بقي منها ولا لزّم العقد لأنه لم يُعْهَدْ زيادة المدّة على ثلاثة أيام اه ع ش .

☐ قوله: (فلقاضي) ظاهره أنه لا ينتقل لولي آخر بعد الولي الميت كما لو مات الأب العاقد مع وجود الجدّ سم على حجّ أقول ويتبع خلافه لقيام الجدّ الآن مقام الأب فلا حاجة إلى نقله إلى الحاكم ع ش وسيّد عمر وهو الظاهر. ☐ قوله: (أو وكيلًا إلخ) وقضية ما مرّ في خيار المجلس أن يزيد هنا أو مكاتبًا أو مآذونًا له وإلا فليسّده. ☐ قوله: (فلموكله) بقي ما لو عزّله الموكل بعد العقد وشرط له الخيار هل يثبت الخيار للموكل أم لا فيه نظر ونقول عن بعضهم أنه يتنفذ عزّله ولا يثبت للموكل ويُفرّق بينه وبين الأجنبي بأن الوكيل سفير مخضّ فنفذ عزّله ولم يثبت للموكل لعدم شرطه له بخلاف الأجنبي وهو ظاهر اه ع ش أقول في الفرق المذكور نظر بل قياس ما قدّمه في خيار المجلس ثبوته للموكل فليراجع. ☐ قوله: (وليس لو كمل) ويتبع أن يكون الولي كالوكيل فلا يشترط لغير نفسه وموكله اه سم عبارة السيّد عمر يتبع أن يكون الولي كذلك ويَحْتَمَلُ الفرق ولعله أقرب اه. وفي ع ش بعد ذكره ما مرّ عن سم أي أما لهما فيجوز وصورته في موكله أن يكون سفيها على ما مرّ من أنه لا يشترط في الأجنبي المشروط له الخيار رُشْدُ اه وفيه نظر يُعْلَمُ ممّا قدّمناه عنه عند قول الشارح لا رُشْدُه قال الثّاهية

للأجنبي عن المشتري فانتقاله للشارط في هذه الحالة محلّ نظر. ☐ قوله: (ولا فلقاضي) ظاهره أنه لا ينتقل لولي آخر بعد الولي الميت كما لو مات الأب العاقد مع وجود الجدّ. ☐ قوله: (وليس لو كمل إلخ) قال الرافعي وحكى الإمام فيما إذا أطلق الوكيل شرط الخيار بالإذن المطلق من الموكل ثلاثة أوجه أن الخيار يثبت للوكيل أو للموكل أو لهما اه قال في الروضة قلْتُ أصحها للوكيل اه وهذا يدلّ على أنه إذا قال البائع بعثك بشرط الخيار ثلاثة أيام مثلاً فقال المشتري قبلت اختص الخيار بالبائع فيكون من قبيل اشتراطه للبائع وحده لا لهما وجه الدلالة أن الوكيل أطلق شرط الخيار وقد اختص به كما صحّحه في الروضة كما رأيت ولم يثبت للعقود الآخر فلو لا اختصاص الخيار عند الإطلاق بالشارط لما اختص به بل كان يبطل العقد لأن الوكيل لا يجوز له عند إطلاق الإذن شرط الخيار لغير نفسه وموكله وبهذا يتدفع ما قد يقال لا دلالة فيما ذكر لأن هذا الخلاف بالنسبة للوكيل والموكل هل يختص الخيار بأحدهما أو يعمهما وذلك لا ينافي أن يثبت للعقود الآخر لكن سيأتي عن شرح الرّوض في شرطيهما لأجنبي مطلقاً

أَنَّ سُكُوتَهُ عَلَى شَرْطِ الْمُتَبَدِّي كَشَرْطِهِ خِلَافًا لِزَعْمِ بَعْضِهِمْ أَنَّ مُسَاعِدَةَ الْوَكِيلِ بَأَنَّ تَأَخَّرَ لَفْظُهُ عَنِ اللَّفْظِ الْمُقْتَرِنِ بِالشَّرْطِ لَيْسَتْ كَاشْتِرَاطِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَحْذُورَ إِضْرَارُ الْمَوْكَلِ وَهُوَ حَاصِلُ بَشَرْطِهِ وَسُكُوتُهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَاعْلَمْ أَنَّ خِيَارَ الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطَ مُتَلَاذِمَانِ غَالِبًا قَدْ يَثْبُتُ ذَلِكَ لَا هَذَا وَلَا عَكْسَ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ (إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ) مِنَ الْجَانِبَيْنِ (كَرَبَوِيٍّ) أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا كِإِجَارَةِ ذِمَّةٍ بِنَاءً عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ خِيَارَ الْمَجْلِسِ يَثْبُتُ فِيهَا (وَسَلَّمَ) لِمَتَنَاعِ التَّاجِيلِ فِيهِمَا، وَالْخِيَارُ لِمَنْعِهِ الْمَلِكُ أَوْ لُزُومِهِ اعْظَمَ غَرًّا مِنْهُ وَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ أَيْضًا فِي شِرَاءِ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ لَا اسْتِزَامِهِ الْمَلِكُ لَهُ الْمُسْتَلْزَمُ لِعَيْتِقِهِ الْمَانِعِ مِنَ الْخِيَارِ وَمَا أَدَّى ثُبُوتُهُ لِعَدَمِهِ كَانَ بَاطِلًا مِنْ أَصْلِهِ بِخِلَافِ شَرْطِهِ لِهَمَا لَوْفِقِهِ أَوْ لِلْبَائِعِ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَهُ كَمَا يَأْتِي وَلَا فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ وَلَا فِيمَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ فِي الْمُدَّةِ الْمَشْرُوطَةِ لِأَنَّ قَضِيَّةَ الْخِيَارِ

وَالْمُعْنَى وَلَوْ إِذْنٌ لَهُ فِيهِ مَوْكَلُهُ وَأُطْلِقَ بَأَنَّ لَمْ يَقُلْ لِي وَلَا لَكَ فَاشْتَرَطَ الْوَكِيلُ وَأُطْلِقَ ثَبَّتَ لَهُ دُونَ الْمَوْكَلِ اهـ. فَوُدَّ: (أَنَّ سُكُوتَهُ) أَيِ الْوَكِيلِ. فَوُدَّ: (كَشَرْطِهِ) فَإِنْ شَرَطَهُ الْمُتَبَدِّي لِلْوَكِيلِ أَوْ الْمَوْكَلِ صَحَّ أَوْ لَا جَنَبِيَّ فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْمَوْكَلِ صَحَّ أَوْ بَدُونِهِ فَلَا اهـ ع ش. فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ أَنَّ سُكُوتَهُ عَلَى شَرْطِ الْمُتَبَدِّي كَشَرْطِهِ. فَوُدَّ: (بَشَرْطِهِ) أَيِ الْوَكِيلِ الْمُتَبَدِّي. فَوُدَّ: (وَسُكُوتَهُ) أَيِ سُكُوتِ الْوَكِيلِ عَلَى شَرْطِ الْمُتَبَدِّي. فَوُدَّ: (وَقَدْ يَثْبُتُ ذَلِكَ) أَيِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ. فَوُدَّ: (لَا هَذَا) أَيِ خِيَارِ الشَّرْطِ. فَوُدَّ: (لَسِي) (إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْقَبْضُ) أَيِ فِي الْعَوَضَيْنِ فِي الرَّبَوِيِّ وَفِي رَأْسِ الْمَالِ فِي السَّلَمِ اهـ س م. فَوُدَّ: (كِإِجَارَةِ ذِمَّةٍ) جَوَابٌ عَمَّا قِيلَ: إِنْ مُقْتَضَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (كَرَبَوِيٍّ وَسَلَّمَ) بِالْكَافِ أَنَّ لَنَا غَيْرَهُمَا يُشْتَرِطُ فِيهِ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ وَلَيْسَ لَنَا ذَلِكَ وَقَالَ النَّهَايَةُ الْكَافِ فِيهِ اسْتِقْصَائِيَّةٌ اهـ قَالَ ع ش مَعْنَاهَا أَنَّهُ لَمْ يَنْقُ فَرْدٌ آخَرَ غَيْرُ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَأُجِيبَ أَيْضًا بِأَنَّهُ أَتَى بِالْكَافِ لِإِذْخَالِ إِجَارَةِ الذِّمَّةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ فِيهَا خِيَارَ الْمَجْلِسِ كَمَا قَالَ الْقَفَّالُ وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ وَكَذَا لِإِذْخَالِ الْمَبِيعِ فِي الذِّمَّةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ سَلَّمَ حُكْمًا وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّارِحِ م ر خِلَافَهُ اهـ. فَوُدَّ: (لَا مِتْنَاعَ التَّاجِيلِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. فَوُدَّ: (لِمَنْعِهِ الْمَلِكُ) أَيِ مَلِكِ الْمُشْتَرِي إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهُمَا. فَوُدَّ: (أَوْ لُزُومُهُ) أَيِ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي اهـ ع ش. فَوُدَّ: (لَا اسْتِزَامِهِ) أَيِ الْإِشْتِرَاطِ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (الْمُسْتَلْزَمُ) أَيِ كَوْنِ الْمَلِكِ لِلْمُشْتَرِي فَهُوَ بِالتَّصْبِ نَعَتْ لِقَوْلِهِ الْمَلِكُ لَهُ. فَوُدَّ: (الْمَانِعِ الْخ) بِالْجَرِّ نَعَتْ لِعَيْتِقِهِ. فَوُدَّ: (لَوْفِقِهِ) أَيِ الْمَلِكِ. فَوُدَّ: (وَلَا فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ) ذِكْرُهُ مَعَ مَا قَبْلَهُ فِي الْمُسْتَنْثَنَاتِ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الْمَجْلِسِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ الْأَوَّلَى عَدَمَ ذِكْرِهِ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (وَلَا فِيمَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ الْخ) يَقْتَضِي جَوَازَ شَرْطِ مُدَّةٍ لَا يَحْصُلُ فِيهَا الْفَسَادُ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ

مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ فَلْيُحَرَّرْ. فَوُدَّ: (لَيْسَ) لَوْ كَيْلِ الْخ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ كَالْوَكِيلِ فَلَا يَشَرْطُهُ لِغَيْرِ نَفْسِهِ وَمَوْلَاهُ. فَوُدَّ: (لَا مِتْنَاعَ) (إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْقَبْضُ) أَيِ فِي الْعَوَضَيْنِ فِي الرَّبَوِيِّ وَفِي رَأْسِ الْمَالِ فِي السَّلَمِ. فَوُدَّ: (وَلَا فِيمَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ) قَضِيَّةُ الْكَلَامِ ثُبُوتُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ فِيمَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ

التَّوَقُّفُ عَنْ التَّصَرُّفِ فِيهِ فَيُؤَدِّي لِصَيَاحِ مَالِيَّتِهِ وَلَا ثَلَاثًا لِلْبَائِعِ فِي الْمُصَرَّاةِ لِأَدَائِهِ لِمَنْعِ الْحَلْبِ الْمُضَيَّرِ بِهَا، وَطَرْدُ الْأَذْرَعِيِّ لَهُ فِي كُلِّ حَلَوْبٍ يُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا دَاعِي هُنَا لِعَدَمِ الْحَلْبِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ فَإِنَّ تَرْوِيحَهُ لِلتَّصْرِيَةِ الَّتِي قَصَّدهَا بِمَنْعِهِ مِنَ الْحَلْبِ وَإِنْ كَانَ اللَّيْثُ مِلْكُهُ وَيُظْهَرُ أَنَّ شَرْطَهُ فِيهَا لَهَا كَذَلِكَ وَأَنَّ مِثْلَ الثَّلَاثِ مَا قَارَبَهَا مِمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَضُرَّ بِهَا فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يَعْلَمُ الْمُشْتَرِي تَصْرِيَّتَهَا حَتَّى يَمْتَنِعَ عَلَيْهِ شَرْطُ ذَلِكَ لِلْبَائِعِ أَوْ يُوَافِقَهُ عَلَيْهِ قُلْتُ: يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا ظَنَّ التَّصْرِيَةَ وَلَمْ يَتَحَقَّقْهَا أَوْ الْمُرَادُ أَنَّ إِثْمَ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِالْبَائِعِ أَوْ أَنَّ بَظُهُورَ التَّصْرِيَةِ يَتَبَيَّنُ فسادُ الخيارِ وما يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ فسخٍ أَوْ إِجَازَةٍ وَلَوْ تَكَرَّرَ بَيْعٌ كَافِرٍ لِقِنِّهِ الْمُسْلِمِ بِشَرْطِ الخيارِ وَفَسَخَهُ الزَّمَنُ الْحَاكِمُ بَيْعَهُ بَثًّا. (وَأَمَّا بِجَوْرٍ شَرْطُهُ (فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ) لَهَا كَالِي طُلُوعِ شَمْسِ

وَكَتَبَ سَمِ عَلَى حَاجٍ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَلَا فِيمَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ قَضِيَّةُ الْكَلَامِ ثُبُوتُ خيارِ الْمَجْلِسِ فِيمَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ وَامْتِدَادُهُ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ وَإِنْ لَزِمَ تَلَفُ الْمَبِيعِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِثُبُوتِ خيارِ الْمَجْلِسِ قَهْرًا أَنْتَهَى أَقُولُ وَمَا تَرَجَّاهُ مِنْ أَنَّ قَضِيَّةَ ذَلِكَ قَدْ يُفِيدُهُ تَمَثُّلُ الشَّارِحِ لِمَا يَثْبُتُ فِيهِ خيارُ الْمَجْلِسِ ثُمَّ بَيْعُ الْجَمْدِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ اهـ ش. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا ثَلَاثًا لِلْبَائِعِ الْخ) أَيِ وَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ لِلْبَائِعِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا مَعَ مَوَافَقَةِ الْآخِرِ اهـ ش. هـ قَوْلُهُ: (وَطَرْدُ الْأَذْرَعِيِّ لَهُ) أَيِ لَا مِتْنَاعَ شَرْطِ الخيارِ لِلْبَائِعِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ اهـ ش. هـ قَوْلُهُ: (يُرَدُّ الْخ) خَبَرٌ وَطَرْدُ الْخ. هـ قَوْلُهُ: (لَا دَاعِي هُنَا) أَيِ فِي بَيْعِ حَلَوْبٍ غَيْرِ مُصَرَّاةٍ اهـ ش. هـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَرْوِيحَهُ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْمَعْنَى مُوجُودٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الخيارُ لِلْمُشْتَرِي وَخَذَهُ اهـ سَمِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذَا لَا حَامِلَ لَهُ عَلَى تَرْكِ الْحَلْبِ. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ شَرْطَهُ فِيهَا) أَيِ الْمُصَرَّاةِ. هـ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَشَرْطِهِ لِلْبَائِعِ فَيَمْتَنِعُ اهـ ش. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ شَرْطَهُ فِيهَا) أَيِ الخيارِ فِي الْمُصَرَّاةِ. هـ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَشَرْطِهِ لِلْبَائِعِ فَيَمْتَنِعُ. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا إِذَا ظَنَّ التَّصْرِيَةَ الْخ) أَيِ ظَنًّا مُسَاوِيًّا أَحَدَ طَرَفَيْهِ الْآخَرَ أَوْ مَرْجُوحًا فَإِنْ كَانَ رَاجِحًا فَلَا لَأَنَّهُ كَالْيَقِينِ كَمَا قَالَه الشَّارِحُ فِيمَا لَوْ ظَنَّ الْمَبِيعُ زَانِيًا الْخ اهـ ش. وَاطْلَاقُ الظَّنِّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ خِلَافُ الْعُزْفِ وَاللُّغَةِ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ أَنَّ بَظُهُورَ الْخ) قَدْ يُفْهِمُ هَذَا الْجَوَابُ صِحَّةَ الْبَيْعِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْمُتَبَادَرُ فسادُ الْعَقْدِ بِهَذَا الشَّرْطِ سَمِ عَلَى حَاجٍ اهـ ش. وَرَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ فسخٍ أَوْ إِجَازَةٍ) أَيِ مِنْ حَيْثُ تَرْتَّبُهُمَا عَلَى الخيارِ وَإِلَّا فَالْبَيْعُ لَازِمٌ كَمَا أَفَادَهُ مَا مَرَّ فَلَا مَعْنَى لِلْإِجَازَةِ اهـ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (وَفَسَخُهُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بَيْعٌ كَافِرٍ. هـ قَوْلُهُ: (الزَّمَنُ الْحَاكِمُ الْخ) أَيِ أَوْ بَاعَ عَلَيْهِ وَيُظْهَرُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ تَوَجَّهَ عَلَى شَخْصٍ بَيْعٌ مَالِهِ بِوَفَاءٍ ذَيْنَهُ فَفَعَلَ مَا ذَكَرَهُ اهـ ش. هـ قَوْلُهُ: (لَهُمَا كَالِي طُلُوعِ الشَّمْسِ) إِلَى الْمِثْنِ فِي النِّهَايَةِ.

وَامْتِدَادُهُ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ وَإِنْ لَزِمَ تَلَفُ الْمَبِيعِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِثُبُوتِ خيارِ الْمَجْلِسِ قَهْرًا. هـ قَوْلُهُ: (يُرَدُّ) اعْتَمَدَهُ م. ر. هـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَرْوِيحَهُ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْمَعْنَى مُوجُودٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الخيارُ لِلْمُشْتَرِي وَخَذَهُ. هـ قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ الْخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ أَنَّ بَظُهُورَ التَّصْرِيَةِ الْخ) قَدْ يُفْهِمُ هَذَا الْجَوَابُ صِحَّةَ الْبَيْعِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْمُتَبَادَرُ فسادُ الْعَقْدِ بِهَذَا الشَّرْطِ.

العَدِّ وإن لم يُقْلَ إلى وقته لأن الغيم إنما يمنع الإشراق لا الطلوع أو إلى ساعة وهل تُحْمَلُ على اللحظة أو الفلكية إن عَرَفَاها محلَّ نَظَرٍ وَيُتَّجِهَ أَنَّهُمَا إِنْ قَصَدَا الفلكية أو عَرَفَاها حُمِلَ عليها وإلا فعلى لحظة أو إلى يوم ويُحْمَلُ على يوم العقد فإنَّ عقد نصف النهار مثلاً فيألى مثله وتَدْخُلُ الليلة للضرورة وإنما لم يُحْمَلِ اليوم في الإجارة على ذلك لأنها أصل والخيار تابع فاعتُفِرَ في مُدَّتِهِ ما لم يُعْتَفَر في مُدَّتِهَا أو يَصِفَ الليل انقضى بغروب شمس اليوم الذي يليه

☐ فَوَدَّ: (الإشراق) أي الإضاءة. ☐ فَوَدَّ: (وَالْأَفْعَلَى لَحْظَةً) يَنْدَرُجُ مَا لَوْ جَهَلَا الفلكية وقصداها والحمل على اللَّحْظَةِ حَيْثُ فِيهِ نَظَرٌ بِلِ القياس البُطْلَانُ لِأَنَّهُمَا قَصَدَا مُدَّةً مَجْهُولَةً لَّهُمَا سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَانْظُرْ مَا مَقْدَارُ اللَّحْظَةِ حَتَّى يُحْكَمَ بِلُزُومِ العقد بِمُضِيِّهَا وَفِي سَمٍ عَلَى مَنَهِجٍ وَهَلْ يُقَالُ اللَّحْظَةُ لَا قَدْرَ لَهَا مَعْلُومٌ فَهُوَ شَرْطُ خِيَارٍ مَجْهُولٍ قَبْضُ أَتَهَيَّ أَقُولُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّحْظَةَ لَا حَدَّ لَهَا حَتَّى تُحْمَلَ عَلَيْهِ اه ع ش أي فَكَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَقُولَ وَلَا فَيَنْطَلِ العقد رَشِيدِي. ☐ فَوَدَّ: (وَيُحْمَلُ عَلَى يَوْمِ العقد) أي إِنْ وَقَعَ مُقَارِنًا لِلْفَجْرِ. ☐ وَفَوَدَّ: (فِيهِ مِثْلُهُ) وَيَتَّبَعِي أَنْ يَمِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ مَقْدَارُ يَوْمٍ فَيَصِحُّ.

(فَرَعُ): لَوْ تَلَفَ المبيع بِأَفَةِ سَمَاوِيَةٍ فِي زَمَنِ الخِيَارِ قَبْلَ القَبْضِ انْفَسَخَ البَيْعُ أَوْ بَعْدَهُ فَإِنْ قُلْنَا الْمِلْكُ لِلْبَائِعِ انْفَسَخَ أَيْضًا وَيَسْتَرُدُّ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ وَيَعْرِمُ الْقِيَمَةَ كَالْمُسْتَأْمَرِ وَإِنْ قُلْنَا الْمِلْكُ لِلْمُشْتَرِي أَوْ مَوْقُوفٌ فَالْأَصَحُّ بَقَاءُ الخِيَارِ فَإِنْ تَمَّ لَزِمَ الثَّمَنُ وَالْأَفَالْقِيَمَةُ وَالْمُصَدِّقُ فِيهَا الْمُشْتَرِي وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَجَنَّبِي وَقُلْنَا الْمِلْكُ لِلْمُشْتَرِي أَوْ مَوْقُوفٌ لَمْ يَنْفَسِخْ وَعَلَيْهِ الْعَرْمُ وَالخِيَارُ بِحَالِهِ فَإِنْ تَمَّ البَيْعُ فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي وَإِلَّا فَلِلْبَائِعِ وَإِنْ أَتْلَفَهُ الْمُشْتَرِي اسْتَقَرَّ سَمٍ عَلَى الْمَنَهِجِ اه ع ش. ☐ فَوَدَّ: (وَتَدْخُلُ اللَّيْلَةُ لِلضَّرُورَةِ) قَالَ: الْمُتَوَلَّى فَإِنْ أَخْرَجَهَا بَطَلَ العقد اه نِهَائِي. ☐ فَوَدَّ: (وَأَنَّمَا لَمْ يُحْمَلِ الْيَوْمُ فِي الْإِجَارَةِ) قَضَيْتُهُ أَنَّ عَقْدَ الْإِجَارَةِ لَوْ وَقَعَ الظُّهْرُ لَيَنْبَغُ مَثَلًا امْتَنَعَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ لَيْلًا لِعَدَمِ شُمُولِ الْإِجَارَةِ لَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمٍ كَتَبَ عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ نُقِلَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَدَمَ هَذَا الْحَمْلِ عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَأَنَّهُ نَظَرُ بِهِ فِيمَا هُنَا ثُمَّ قَالَ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ بَلْ مَا فِي الْإِجَارَةِ نَظِيرٌ مَا هُنَا وَيَتَّقَدِيرُ مَا قَالَهُ يَظْهَرُ الْفَرْقُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ اه ع ش. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ نِصْفَ اللَّيْلِ إلَخ) قِيَاسُ ذَلِكَ عَكْسُهُ بَأَنَّ وَقَعَ العقد نِصْفَ النَّهَارِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَيْلَةً فَتَدْخُلُ بَقِيَّةُ الْيَوْمِ تَبَعًا لِلضَّرُورَةِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ اه ع ش. ☐ فَوَدَّ: (انْقَضَى بِغُرُوبِ شَمْسِ إلَخ) مِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ عَقِدَ أَوَّلُ النَّهَارِ وَشَرْطُ الْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا تَدْخُلُ اللَّيْلَةُ الْآخِرَةُ وَيَلْزَمُ بِغُرُوبِ شَمْسٍ

☐ فَوَدَّ: (وَالْأَفْعَلَى لَحْظَةً) يَنْدَرُجُ تَحْتَهُ مَا لَوْ جَهَلَا الفلكية وقصداها والحمل على اللَّحْظَةِ حَيْثُ فِيهِ نَظَرٌ بِلِ القياس البُطْلَانُ لِأَنَّهُمَا قَصَدَا مُدَّةً مَجْهُولَةً لَّهُمَا. ☐ فَوَدَّ: (وَأَنَّمَا لَمْ يُحْمَلِ الْيَوْمُ فِي الْإِجَارَةِ عَلَى ذَلِكَ) نُقِلَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَدَمَ هَذَا الْحَمْلِ عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَأَنَّهُ نَظَرُ بِهِ فِيمَا هُنَا ثُمَّ قَالَ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ بَلْ مَا فِي الْإِجَارَةِ نَظِيرٌ مَا هُنَا وَيَتَّقَدِيرُ صِحَّةُ مَا قَالَهُ يَظْهَرُ الْفَرْقُ وَذَكَرَ الْفَرْقُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ نِصْفَ اللَّيْلِ) قِيَاسُ ذَلِكَ عَكْسُهُ بَأَنَّ وَقَعَ العقد نِصْفَ النَّهَارِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَيْلَةً فَتَدْخُلُ بَقِيَّةُ

كما في المجموع. واعترض نقلاً ومعنى بأنه لا بُدَّ هنا من دخول بقية الليل وإلا صارت المدة منفصلة عن الشرط ويُجاب بأنه وقع تابَعاً فدخل من غير تنصيص عليه وكما دخلت الليلة فيما مرَّ من غير نصَّ عليها لأنَّ التلقيق يُؤدِّي إلى الجواز بعد لزوم فكذا بقية الليل هنا لذلك بجامع أنَّ التنصيص على الليل فيهما مُمكن فلزم من قولهم بَعْدَ وجوبه ثمَّ قولهم بَعْدَهِ هنا وكونُ طرفي اليوم المُلقَّى يُحيطان بالليلة ثمَّ لا هنا لا يُؤثِّر، أمَّا شرطه مُطلقاً أو في مُدة مجهولة كمن التفرَّق أو إلى الحصاد أو العطاء أو الشتاء ولم يُريدا الوقت المعلوم فمُبطَّل للعقد لما فيه من الغرر وإنما يجوزُ في مُدة مُتصلة بالشرط وإلا لزم جوازه بعد لزومه وهو

اليوم الثالث وسَيأتي في كلامه اه ع ش أي كلام م ر ويأتي في الشرح خلافه. ☐ فوه: (من دخول بقية الليل) يعني من التنصيص عليه كما عبَّر به النهاية ويدلُّ عليه الجواب الآتي. ☐ فوه: (بأنه وقع إلخ) أي الباقي من الليل. ☐ فوه: (وكما دخلت إلخ) لعَلَّه مغطوف على مذخول الباء في قوله بأنه وقع إلخ فهو جواب آخر ولو حذف الواو لكان أظهر وأوضح. ☐ فوه: (فيما مرَّ) أي فيما إذا عقد يصف النهار. ☐ فوه: (لأن التلقيق) يعني إخراج الليلة. ☐ فوه: (فكذا إلخ) الفاء زائدة. ☐ فوه: (هنا) أي فيما إذا عقد يصف الليل. ☐ فوه: (لذلك) أي لأن التلقيق إلخ. ☐ فوه: (على الليل) فيه وفي قوله الآتي بالليلة تغليب. ☐ فوه: (بعدم وجوبه) أي التنصيص. ☐ فوه: (قولهم) فاعل لزم. ☐ فوه: (بعدمه) أي الوجوب. ☐ فوه: (لا يؤثِّر) أي لأن سبب دخول الليلة التبعية وهي موجودة هنا أيضاً اه ع ش. ☐ فوه: (أما شرطه إلخ) أي الخيار وهذا مختَرٌ معلومة في المتن. ☐ فوه: (كمن التفرَّق) مثال المجهولة ابتداء. ☐ فوه: (أو إلى الحصاد إلخ) مثال المجهولة انتهاء. ☐ فوه: (أو العطاء) أي توفية الناس ما عليها من الديون لإذراك الغلة مثلاً اه ع ش. ☐ فوه: (وإنما يجوز إلخ) أي شرط الخيار. ☐ فوه: (وإلا لزم جوازه بعد لزومه) قد تُمنع الملازمة بانقائها فيما لو شرط في العقد ابتداء المدة من التفرَّق إذ قبله لا لزوم مع خيار المجلس سم على حَجِّ أقول وقد يُجاب بأن المراد لزومه من حيث الشرط وإن بقي الجواز من حيث المجلس على أنه قد يلزم في المجلس بأن اختاراً لزومه اه ع ش. ☐ فوه: (متواليه) فلو شرط للبائع يوم وللمشتري يوم أو يومين بعده بطل العقد وكذا للبائع يوم وللمشتري يوم بعده وللبائع اليوم الثالث بخلاف ما إذا شرط اليوم الأول لهما والثاني والثالث لأحدهما معيَّناً فإنه يصح والحاصل أنه متى اشتمل على شرط يُؤدِّي لجواز العقد بعد لزومه بطل وإلا فلا ومنه ما لو شرط اليوم الأول للبائع مثلاً والثاني والثالث لأجنبي عنه فيصح على الرَّاجح من وجهين لأن الأجنبي لكونه نائِباً عَمَّنْ شرط له اليوم الأول لم يؤدِّ ذلك لجواز العقد بعد لزومه بل الجواز مُستقَرٌّ بالنسبة للبائع اه ع ش.

اليوم تبعاً للضرورة. ☐ فوه: (فدخل من غير تنصيص) اعتمد م ر. ☐ فوه: (قولهم) فاعل لزم. ☐ فوه: (وإلا لزم جوازه بعد لزومه) قد تُمنع الملازمة بانقائها فيما لو شرط في العقد ابتداء المدة من التفرَّق إذ قبله لا لزوم مع خيار المجلس.

مُتَتَّبِعٌ مُتَوَالِيَةٌ (لا تزيد على ثلاثة أيام) لأن الأصل امتناع الخيار إلا فيما أذن فيه الشارع ولم يأذن إلا في الثلاثة فما دونها بقيودها المذكورة فبقي ما عداها على الأصل بل روى عبد الرزاق «أنه عليه السلام أبطل بيعاً شرط فيه الخيار أربعة أيام» فإن قلت: إن صح فالحجة فيه واضحة وإلا فالأخذ بحديث الثلاثة أخذ بمفهوم العدد والأكثر على عدم اعتباره قلت: محله إن لم تقم قرينة عليه وإلا وجب الأخذ به وهي هنا ذكر الثلاثة للمغبون السابق إذ لو جاز أكثر منها لكان أولى بالذكر لأن اشتراطه أحوط في حق المغبون فتأمله وإنما بطل لشرط الزيادة ولم يخرج على تفريق الصفقة لأن إسقاط الزيادة يستلزم إسقاط بعض الثمن فيؤدي لجهله.....

¶ قول (سني): (لا تزيد على ثلاثة أيام) قلوا مضت في المجلس لم يجز شرط شيء آخر كما هو ظاهر لأن خيار الشرط لا يكون إلا ثلاثة فأقل ولو شرط ما دونها ومضى في المجلس فيبني جواز بقيتها فأقل في المجلس أيضاً ثم رأيت ما في الحاشية الأخرى عن الروياني سم على حج أي وهو مؤيد لما ذكره ا هـ ش عبارة المغني ولو انقضت المدة المشروطة وهما في المجلس بقي خياره فقط وإن تفرقا والمدة باقية فبالعكس ويجوز إسقاط الخيارين أو أحدهما فإن أطلقها الإسقاط سقطا ولا أحد العاقلين الفسخ في غيبة صاحبه وبلا إذن الحاكم ويسن كما قال الخوارزمي أن يشهد حتى لا يؤدي إلى النزاع.

¶ قوله: (لأن الأصل) إلى قوله: (وأنز) في النهاية والمغني إلا قوله: (فإن قلت) إلى (وإنما بطل) وقوله: (سواء) إلى المتن. ¶ قوله: (بقيودها المذكورة) من العلم والاتصال والتوالي ا هـ ش.

¶ قوله: (وإنما بطل إلخ) عبارة المغني قلوا زاد عليها فسد العقد ولا يخرج على تفريق الصفقة لوجود الشرط الفاسد وهو مبطل للعقد لأن الشرط يتضمن غالباً زيادة في الثمن أو محاباة فإذا سقطت تحدث الجهالة إلى الثمن بسبب ما يقابل الشرط الفاسد فيفسد البيع فلماذا لم يصح الشرط في الثلاث ويطل ما زاد عليها ا هـ.

¶ قول (نقني): (لا تزيد على ثلاثة أيام) قلوا مضت في المجلس لم يجز شرط شيء آخر كما هو ظاهر؛ لأن خيار الشرط لا يكون إلا ثلاثة فأقل ولو شرط ما دونها ومضى في المجلس فيبني جواز شرط بقيتها فأقل في المجلس أيضاً ثم رأيت ما يأتي عن الروياني.

(فرغ): قال في الروض: ويجوز التفاضل أي في الخيار كأن شرط لأحدهما خيار يوم وللآخر خيار يومين أو ثلاثة قال في شرحه: قال الروياني: ولو شرطاً خيار يوم فمات أحدهما في أثناءه فزاد وارثه مع الآخر خيار يوم آخر احتمل وجهين أشبههما الجواز ا هـ. وفي الروض أيضاً: فرغ: فإن خصص أحد العبدنين لا بعينه بالخيار أو بزيادة فيه لم يصح فإذا عيّن صَحَّ وإذا شرطه فيهما لم يكن له رد أحدهما ولو تلف الآخر. ا هـ. والمفهوم من صحة تخصيص أحد العبدنين بعينه بالخيار أن له فسخ البيع فيه دون الآخر وهذا مفهوم أيضاً من قوله: وإذا شرط فيهما لم يكن له رد أحدهما فهذا مما يجوز فيه تفريق الصفقة على البائع لأنه لما رضي بتخصيص بعض قوله لمبيع بشرط الخيار كان ذلك رضا منه بالتفريق.

وَتَدْخُلُ لَيَالِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ الْمَشْرُوطَةِ سِوَاءَ السَّابِقِ مِنْهَا عَلَى الْأَيَّامِ وَالْمُتَأَخَّرِ (وَتُحَسَّبُ) الْمُدَّةُ الْمَشْرُوطَةُ (مِنْ) حِينَ (العَقْدِ) إِنْ وَقَعَ الشَّرْطُ فِيهِ وَإِلَّا بِأَنْ وَقَعَ بَعْدَهُ فِي الْمَجْلِسِ فَمِنْ الشَّرْطِ وَآثَرُ ذِكْرِ الْعَقْدِ لِأَنَّ الْعَالِبَ وَقُوعُ شَرْطِ الْخِيَارِ فِيهِ لَا فِي الْمَجْلِسِ بَعْدَهُ (وَقِيلَ مِنَ التَّفَرُّقِ) أَوْ التَّخَايُرِ لِثُبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ قَبْلَهُ فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ مَا بَعْدَهُ وَرَدُّهُ بِأَنَّهُ لَا بَعْدَ فِي ثُبُوتِهِ إِلَى التَّفَرُّقِ بِجَهْتِي الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ كَمَا يَثْبُتُ بِجَهْتِي الْخُلْفِ وَالْعَيْبِ وَيَجْرِي هُنَا نَظِيرُ مَا مَرَّ ثُمَّ

قوله: (سِوَاءَ السَّابِقِ مِنْهَا) أي كما إذا عَقَدَ وَقْتُ غُرُوبِ الشَّمْسِ . وقوله: (وَالْمُتَأَخَّرِ) أي كما إذا عَقَدَ وَقْتُ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَفَاقًا لِشَرْحِ الْعُبَابِ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَةٌ سَمَّ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ وَتَدْخُلُ اللَّيْلَةُ لِلضَّرُورَةِ أَنَّهُ لَوْ عَقَدَ وَقْتُ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَشَرَطَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ انْقَضَى بِالْغُرُوبِ إِذْ لَا ضَرُورَةَ حَيْثُ يُدْخَلُ إِلَى إِدْخَالِ اللَّيْلَةِ وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ لِأَنَّ الْأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ الْمَشْرُوطَةَ لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَيْهَا لَكِنْ الَّذِي يَنْتَجِ مِنْهُ خِلَافُهُ قِيَاسًا عَلَى مَا قَالُوهُ فِي مَسْحِ الْخُفِّ وَكَلَامِ الرَّافِعِيِّ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ أَهْ وَاقْتَصَرَ الرَّمْلِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى تَقْلِيلِ مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَلَعَلَّهُ الْأَوْجَهُ لِأَنَّ شَرْطَهُ لَمْ يَتَنَاوَلَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَأَمَّا مَسْحُ الْخُفِّ فَالشَّارِعُ نَصَّ عَلَى اللَّيَالِي أَيْضًا أَهْ وَمِثْلُ شَرْحِ مَرْ الْمُعْنَى وَقَالَ عَشْ أَقُولُ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَيْ مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ لَوْ وَافَقَ الْعَقْدُ غُرُوبَ الشَّمْسِ وَشَرَطَ الْخِيَارَ ثَلَاثَ لَيَالٍ لَمْ يَدْخُلِ الْيَوْمُ الثَّالِثُ وَكَأَنَّهُ شَرَطَ الْخِيَارَ يَوْمَيْنِ وَثَلَاثَ لَيَالٍ أَهْ . وقوله: (فَمِنْ الشَّرْطِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: كَذَا أَطْلَقُوهُ وَقَضِيَّةُ اغْتِيَارِهَا مِنْهُ وَإِنْ مَضَى قَبْلَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَكْثَرُ وَهُوَ مُتَّجِهٌ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ حَيْثُ تَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: فَإِنْ قُلْتَ يَلْزَمُ زِيَادَةُ الْمُدَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ قُلْتَ لَا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ هُوَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ لَا الشَّرْطُ لِخُ سَمَّ عَلَى حَجِّ أَهْ ش . وقوله: (وَآثَرُ ذِكْرِ الْعَقْدِ) أَيْ عَلَى ذِكْرِ الشَّرْطِ مَعَ أَنَّهُ أَحْسَنُ لَشُمُولِهِ لِلصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا . وقوله: (وَرَدُّهُ لَخ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَعَوِضَ بِمَا مَرَّ مِنْ أَدَائِهِ إِلَى الْجِهَالَةِ أَهْ . وقوله: (وَيَجْرِي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَجَزْؤُهُ بِجُلِّ الْوُطْءِ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيَتَّبِعُهُمْ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ).

قوله: (وَتَدْخُلُ لَيَالِي الْأَيَّامِ لَخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ وَتَدْخُلُ اللَّيْلَةُ لِلضَّرُورَةِ أَنَّهُ لَوْ عَقَدَ وَقْتُ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَشَرَطَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ انْقَضَى بِالْغُرُوبِ إِذْ لَا ضَرُورَةَ حَيْثُ يُدْخَلُ إِلَى إِدْخَالِ اللَّيْلَةِ وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ؛ لِأَنَّ الْأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ الْمَشْرُوطَةَ لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَيْهَا لَكِنْ الَّذِي يَنْتَجِ مِنْهُ خِلَافُهُ قِيَاسًا عَلَى مَا قَالُوهُ فِي مَسْحِ الْخُفِّ وَكَلَامِ الرَّافِعِيِّ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَالَ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ عَنْ الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ فَرَاغَهُ وَاقْتَصَرَ مَرْ فِي شَرْحِهِ عَلَى تَقْلِيلِ مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَلَعَلَّهُ الْأَوْجَهُ لِأَنَّ شَرْطَهُ لَمْ يَتَنَاوَلَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَأَمَّا مَسْحُ الْخُفِّ فَالشَّارِعُ نَصَّ عَلَى اللَّيَالِي أَيْضًا . وقوله: (فَمِنْ الشَّرْطِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: كَذَا أَطْلَقُوهُ وَقَضِيَّةُ اغْتِيَارِهَا مِنْهُ وَإِنْ مَضَى قَبْلَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَكْثَرُ وَهُوَ مُتَّجِهٌ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ حَيْثُ تَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: فَإِنْ قُلْتَ يَلْزَمُ زِيَادَةُ الْمُدَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ قُلْتَ لَا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ هُوَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ لَا الشَّرْطُ لِخُ .

مِنَ الزُّرْمِ بِاخْتِيَارٍ مَنْ خُيِّرَ زُرْمَهُ وَإِنْ جَهِلَ الثَّمَنَ وَالْمَبِيعَ كَمَا اعْتَمَدَهُ جُمْعٌ وَبِانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ وَمَنْ تَصَدَّقَ نَافِيَ الْفُسْخِ أَوْ الْإِنْقِضَاءِ وَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُ مَبِيعٍ وَلَا ثَمَنٍ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ أَيْ لَهُمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَنْتَهِي بِهِ فَلَهُ اسْتِرْدَادُهُ مَا لَمْ يَلْزَمْ، وَلَا يَحِسُّ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْفُسْخِ لِرُدِّ الْآخِرِ لَارْتِفَاعِ حُكْمِ الْعَقْدِ بِالْفُسْخِ فَيَبْقَى مُجَرَّدُ الْيَدِ وَهِيَ لَا تَمْنَعُ وَجُوبَ الرَّدِّ بِالطَّلَبِ كَذَا فِي الْمَجْمُوعِ هُنَا وَمِثْلُهُ جَمِيعُ الْفُسُوحِ كَمَا اعْتَمَدَهُ جُمْعٌ لَكِنْ الَّذِي فِي الرُّوْضِ وَاعْتَمَدَهُ السَّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَتَبِعْتُهُمْ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَنَّ لَهُ الْحِسَّ فَيَمْتَنِعُ تَصَرُّفُ مَالِكِهِ فِيهِ مَا دَامَ مَحْبُوسًا. (وَالْأَظْهَرُ) فِي خِيَارِي الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ (أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ) أَوْ الْأَجْنَبِيِّ عَنْهُ (فَمِلْكُ الْمَبِيعِ) بِتَوَابِعِهِ الْآتِيَةِ وَحَذَفَهَا لِقَهْمِهَا مِنْهُ إِذْ يَلْزَمُ مِنْ مِلْكِ الْأَصْلِ مِلْكُ الْفَرْعِ غَالِبًا (لَهُ) وَمِلْكُ الثَّمَنِ بِتَوَابِعِهِ لِلْمُشْتَرِي (وَإِنْ كَانَ) الْخِيَارُ (لِلْمُشْتَرِي) أَوْ لِأَجْنَبِيِّ عَنْهُ (فَلَهُ) مِلْكُ الْمَبِيعِ وَلِلْبَائِعِ مِلْكُ الثَّمَنِ لِقَصْرِ التَّصَرُّفِ عَلَى مَنْ لَهُ الْخِيَارُ وَالتَّصَرُّفُ دَلِيلُ الْمِلْكِ وَكَوْنُهُ لِأَحَدِهِمَا فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ بَأَنَّهُ يَخْتَارُ الْآخَرَ زُرْمَ الْعَقْدِ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ جَهِلَ الثَّمَنَ وَالْمَبِيعَ) أَي كَمَا فِي الْأَجْنَبِيِّ وَالْمَوْكَلِّ وَالْوَارِثِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش .
 ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْقِضَاءُ الْخِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (بِاخْتِيَارِ الْخِ). ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَصَدَّقَ الْخِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (مِنَ الزُّرْمِ). ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُ الْخِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَشْرَحَ الرُّوْضِ لَاحْتِمَالِ الْفُسْخِ . اهـ .
 وَقَدْ يَفْتَضِي هَذَا التَّغْلِيلُ عَدَمَ تَقْيِيدِ الْخِيَارِ بِكَوْنِهِ لَهُمَا فَلْيَحَرَّرْ أَهْ سَم . ☐ قَوْلُهُ: (أَيُّ لَهُمَا) يَتَّبِعِي أَوْ لِلْبَائِعِ وَخَذَهُ م ر سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْتَهِي بِهِ) أَي الْخِيَارُ بِالتَّسْلِيمِ أَهْ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَلْزَمْ) أَي بِالْإِخْتِيَارِ أَوْ الْإِنْقِضَاءِ . ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَحِسُّ الْخِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا حِسٌّ مَا فِي يَدِهِ بَعْدَ طَلَبِ صَاحِبِهِ بِأَنَّهُ يَقُولُ لَا أَرُدُّ حَتَّى تَرُدَّ بَلْ إِذَا بَدَأَ أَحَدُهُمَا بِالْمُطَالَبَةِ لَزِمَ الْآخَرَ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ثُمَّ يَرُدُّ مَا كَانَ فِي يَدِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ هُنَا اهـ . ☐ قَوْلُهُ: (كَذَا فِي الْمَجْمُوعِ) مُعْتَمَدٌ أَهْ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنْ الَّذِي فِي الرُّوْضَةِ الْخِ) مَشَى الشَّارِحُ م ر أَيْضًا عَلَى هَذَا الْإِسْتِدْرَاكِ فِي بَابِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا عَارِيَّةً وَمَاخُودٌ بِسُومِ أَهْ ع ش .

☐ قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَالْأَظْهَرُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ الْخِ) وَالثَّانِي الْمِلْكُ لِلْمُشْتَرِي مُطْلَقًا لِتِمَامِ الْبَيْعِ لَهُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَالثَّلَاثُ لِلْبَائِعِ مُطْلَقًا نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي . ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ لِأَجْنَبِيِّ عَنْهُ) أَي عَنْ الْبَائِعِ بِأَنَّهُ كَانَ نَائِبًا عَنْهُ .
 ☐ قَوْلُهُ: (غَالِبًا) وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ مَا لَوْ أَوْصَى بَعْلَةً بُسْتَانٍ مَثَلًا ثُمَّ مَاتَ الْمَوْصِي وَقَبِلَ الْمَوْصَى لَهُ الْوَصِيَّةَ أَهْ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ لِأَجْنَبِيِّ عَنْهُ) أَي الْمُشْتَرِي بِأَنَّهُ كَانَ نَائِبًا عَنْهُ أَهْ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهُ) أَي الْخِيَارِ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: (بَأَنَّهُ يَخْتَارُ الْخِ). ☐ قَوْلُهُ: (لِأَحَدِهِمَا) أَي الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي .

☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ جَهِلَ الثَّمَنَ وَالْمَبِيعَ) أَي كَمَا فِي الْأَجْنَبِيِّ وَالْمَوْكَلِّ وَالْوَارِثِ . ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُ الْخِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَشْرَحَ الرُّوْضِ لَاحْتِمَالِ الْفُسْخِ أَهْ وَقَدْ يَفْتَضِي هَذَا التَّغْلِيلُ عَدَمَ تَقْيِيدِ الْخِيَارِ بِكَوْنِهِ لَهُمَا فَلْيَحَرَّرْ . ☐ قَوْلُهُ: (أَيُّ لَهُمَا) يَتَّبِعِي أَوْ لِلْبَائِعِ وَخَذَهُ م ر .

(وإن كان) الخيار (لهما) أو لأجنبي عنهما (ف) المِلْكُ في المبيع والمُتَمَنِّ (موقوف فإن تم البيع بأن أنه) أي مِلْكُ المبيع (للمشتري) ومِلْكُ الثمن للبائع (من حين العقد والا) يتم بأن فسخ (فللبائع) مِلْكُ المبيع وللمشتري مِلْكُ الثمن من حين العقد وكأن كلاً لم يخرج عن مِلْكِ مالِكِه لأنَّ أحدَ الجانبين ليس أولى من الآخر فوقف الأمر إلى اللزوم أو الفسخ وينبغي على ذلك الأكساب والفوائد كاللبن والتمر والمهر ونفوذ العتق والاستيلاء وحل الوطء وجوب النفقة فكل من حكمنا

☞ قول (سئ): (وإن كان لهما إلخ) ولو اجتمع خيار المجلس لهما وخيار الشرط لأحدهما فهل يغلب الأول فيكون المِلْكُ موقوفاً أو الثاني فيكون لذلك الأحَد الظاهر كما أفاده الشيخ الأول لأن خيار المجلس كما قال الشيخان أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط لآته أقصر غالباً وقول الزركشي الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالإجماع بعيداً نهياً زاد المغني ومثل ذلك ما لو كان خيار المجلس لواحد بأن الزم البيع الآخر وخيار الشرط للآخر اهـ. ☞ قوله: (أو لأجنبي عنهما) بقي ما إذا شرطاه لأجنبي مطلقاً وقضية عبارة شرح الروض أنه كما لو كان له عنهما وهي ظاهر أنهما لو شرطاه لأجنبي مطلقاً أو عنهما كان المِلْكُ موقوفاً أو عن أحدهما كان لذلك الأحَد اهـ سم. ☞ قوله: (ومِلْكُ البائع للثمن) عبارة النهاية ومِلْكُ الثمن للبائع اهـ وهي الظاهرة. ☞ قوله: (وكان كلاً) إلى قوله: (ويُنْبِئني) كان حقه أن يذكر عقب قول المُصَنِّف: (موقوف) كما في المغني. ☞ قوله: (ويُنْبِئني على ذلك) أي الحكم بالمِلْكِ لأحدهما فيما إذا كان الخيار له أو الحكم له بالوقف إذا كان لهما اهـ رشدي. ☞ قوله: (كاللبن) أي والحمل على ما اقتضاه إطلاق الفوائد اهـ ع ش عبارة المغني والحمل الموجود عند البيع مبيع كالأم فيقابله قسط من الثمن لا كالزوائد الحاصلة في زمن الخيار بخلاف ما إذا حدث في زمن الخيار فإنه من الزوائد اهـ. ☞ قوله: (ونفوذ العتق) عطف على الأكساب وكذا قوله: (وحل الوطء) وقوله: (وجوب النفقة).

☞ قوله: (وإن كان لهما إلخ) قال في شرح الروض ولو اجتمع خيار المجلس لهما وخيار الشرط لأحدهما فهل يغلب الأول فيكون المِلْكُ موقوفاً أو الثاني فيكون لذلك الأحَد الظاهر كما أفاده الشيخ الأول لأن خيار المجلس كما قال الشيخان أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط؛ لآته أقصر غالباً وقول الزركشي الظاهر الثاني لثبوت خيار الشرط بالإجماع بعيداً كما لا يخفى. ☞ قوله: (أو لأجنبي عنهما) بقي ما إذا شرطاه لأجنبي مطلقاً وقضية عبارة شرح الروض أنه كما لو كان له عنهما وهي ظاهر أنهما لو شرطاه لأجنبي مطلقاً أو عنهما كان المِلْكُ موقوفاً أو عن أحدهما كان لذلك الأحَد اهـ وقضية هذه العبارة أن إطلاق الشرط من البادي مع قبول الآخر يجعل الخيار لهما وهذا يخالف قضية ما تقدم في مسألة الوكيل اللهم إلا أن يصور الإطلاق هنا بما إذا نطق كل منهما بالإشتراط للأجنبي بأن قال البائع بعثك بشرط الخيار للأجنبي فقال المشتري قبلت بشرط الخيار له وفي مسألة الوكيل المذكورة بما إذا نطق به الوكيل البادي فقط ويفرق بين الأمرين ثم بحث مع م ر فأخذ بما هنا واعتذر عن مسألة الوكيل بأن ذلك للإحتياط للموكل ثم توقف.

بِمِلْكِهِ لِعَيْنِ تَمَنٍّ أَوْ مُتَمَنٍّ كَانَ لَهُ وَعَلَيْهِ وَنَقَذَ مِنْهُ وَحَلَّ لَهُ مَا ذُكِرَ وَإِنْ فُسِّخَ الْعَقْدُ بَعْدَ إِذِ الْأَصْحَ أَنْ الْفَسْخَ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حَيْثُ لَا مِنْ أَصْلِهِ وَمَنْ لَمْ يُخَيَّرْ لَا يَنْفُذُ مِنْهُ شَيْءٌ وَمِمَّا ذُكِرَ فِيمَا خُيِّرَ فِيهِ الْآخِرُ وَإِنْ آلَ الْمِلْكُ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ مَهْرٌ وَطَءٌ لِمَنْ خُيِّرَ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ لِأَحَدٍ لِلشُّبْهَةِ فَيَمَنُّ لَهُ الْمِلْكُ، وَمَنْ تَمَّ كَانَ الْوَلَدُ حُرًّا نَسِيًّا وَالْمُرَادُ بِحِلِّ الْوَطْءِ لِلْمُشْتَرِي مَعَ عَدَمِ حُسْبَانِ الْإِسْتِبْرَاءِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ حِلُّهُ مِنْ حَيْثُ الْمِلْكُ وَانْقِطَاعُ سُلْطَنَةِ الْبَائِعِ وَإِنْ حُرِّمَ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الْإِسْتِبْرَاءِ فَهُوَ كَحُرْمَتِهِ مِنْ حَيْثُ نَحْوُ حَيْضٍ وَاحِرَامٍ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ قَصْرِ الزَّرْكَشِيِّ

☐ فَوُدَّ: (مَا ذُكِرَ) أَيِ مِنَ الْأَكْسَابِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ تَنَازَعَ فِيهِ الْأَفْعَالُ الثَّلَاثَةُ كَانَ وَنَقَذَ وَحَلَّ. ☐ فَوُدَّ: (وَإِنْ فُسِّخَ الْإِنِّ) غَايَةُ أَهْ ع ش. ☐ فَوُدَّ: (وَمَنْ لَمْ يُخَيَّرْ الْإِنِّ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فَكُلُّ مَنْ حَكَمْنَا الْإِنِّ. ☐ فَوُدَّ: (لَا يَنْفُذُ الْإِنِّ) الْأَوْفَقُ لِمَا قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْفُذْ مِنْهُ وَلَا يَحِلُّ لَهُ مَا ذُكِرَ. ☐ فَوُدَّ: (مَا لَمْ يَأْذَنْ الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَعَلَيْهِ مَهْرٌ وَطَءٌ أَهْ ع ش. ☐ فَوُدَّ: (مَا لَمْ يَأْذَنْ الْإِنِّ) أَفْهَمَ أَنَّهُ لَا مَهْرَ إِذَا أِذْنٌ وَلَعَلَّ وَجْهَ عَدَمِ الْمَهْرِ عِنْدَ الْإِذْنِ الْإِخْتِلَافُ فَيَمَنُّ لَهُ الْمِلْكُ وَالْآفَالِإْذْنُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يُسْقِطُ الْمَهْرَ أَهْ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ وَع ش أَيِ فَإِنْ أِذْنٌ لَهُ فَلَا مَهْرَ وَيَكُونُ الْوَطْءُ مَعَ الْإِذْنِ إِجَازَةً أَوْ أَيِ يَمَنُّ خَيْرٌ. ☐ فَوُدَّ: (فِيمَا خُيِّرَ فِيهِ الْإِنِّ) أَيِ مِنَ الْمُبِيعِ أَوْ التَّمَنِ. ☐ فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَنْ لَمْ يُخَيَّرْ. ☐ فَوُدَّ: (لِلْأَحَدِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَهْرٌ وَطَءٌ. ☐ فَوُدَّ: (وَمَنْ تَمَّ) أَيِ لِأَجْلِ الشُّبْهَةِ. ☐ فَوُدَّ: (وَالْمُرَادُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ قِيلَ حِلُّ وَطَءِ الْمُشْتَرِي مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْإِسْتِبْرَاءِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَعَدِّ بِهِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ عَلَى الْأَصَحِّ أُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْإِنِّ أَه. ☐ فَوُدَّ: (فِي زَمَنِ الْخِيَارِ) أَيِ لِلْمُشْتَرِي وَخَدَهُ. ☐ فَوُدَّ: (وَإِنْ حُرِّمَ مِنْ حَيْثُ الْإِنِّ) وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ لِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ زَنًا أَهْ ع ش. ☐ فَوُدَّ: (وَهَذَا) أَيِ الْجَوَابُ الْمَذْكُورُ. ☐ فَوُدَّ: (أَوَّلَى) أَيِ أَوْلَوِيَّةٌ عُمُومٌ. ☐ فَوُدَّ: (لِلذَلِكَ) أَيِ لِحِلِّ الْوَطْءِ لِلْمُشْتَرِي. ☐ فَوُدَّ: (مِنْ قَصْرِ الزَّرْكَشِيِّ الْإِنِّ) مَا تَضَمَّنَتْهُ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ مِنْ حِلِّ وَطَءِ الزَّوْجَةِ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ أَوْ حُرْمَتِهِ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا هُوَ الْأَوْجَهُ فَمَا قَالَ الشَّيْخَانِ مِنَ الْحُرْمَةِ مَحْمَلُهُ الثَّانِيَةُ لَا الْأَوَّلَى خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَهْ سَمِ.

☐ فَوُدَّ: (مَا لَمْ يَأْذَنْ) أَفْهَمَ أَنَّهُ لَا مَهْرَ إِذَا أِذْنٌ وَكَذَا أَفْهَمَ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ قَوْلَهُ بَلَا إِذْنٍ قَيْدٌ فِي الْآخِرَةِ فَقَطَّ أَيِ وَجُوبِ مَهْرِ الْمَثَلِ بِوَطْءِ الْمُشْتَرِي وَالْخِيَارِ لِلْبَائِعِ وَلَعَلَّ وَجْهَ عَدَمِ الْمَهْرِ عِنْدَ الْإِذْنِ مَعَ الْإِخْتِلَافِ فَيَمَنُّ لَهُ الْمِلْكُ وَالْآفَالِإْذْنُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يُسْقِطُ الْمَهْرَ. ☐ فَوُدَّ: (مِنْ قَصْرِ الزَّرْكَشِيِّ) مَا تَضَمَّنَتْهُ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ مِنْ حِلِّ وَطَءِ الزَّوْجَةِ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَحُرْمَتِهِ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا هُوَ الْأَوْجَهُ فَمَا قَالَ الشَّيْخَانِ مِنَ الْحُرْمَةِ مَحْمَلُهُ الثَّانِيَةُ لَا الْأَوَّلَى خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا صَرَّحَ الشَّيْخَانِ بِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجِ وَطَءُ زَوْجَتِهِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ وَعَلَلَاهُ بِجَهَالَةِ الْمُبِيعِ فَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ الْخِيَارَ فِي كِلَاهُمَا عَلَى الثَّابِتِ لِلْمُشْتَرِي وَخَدَهُ فَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهُمَا فَيَجُوزُ الْوَطْءُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ لَهُمَا كَابِنِ شُبْهَةٍ وَكَالزَّرْكَشِيِّ كَمَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنْهُ كَمَا تَرَى فَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَوْ لِلْبَائِعِ جَازٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لذلك على ما إذا اشترى زوجته. قال: فإنه لا يلزمه استبراء حيث كان الخيار له فإن كان لهما لم يجز له وطؤها في زمنه لأنه لا يدرى أيطأ بالملك أو الزوجية وجزؤه بحل الوطء في الأولى يخالفه جزؤه غيره بحرمة الوطء فيها وإن لم يجب استبراء لضعف الملك ومز ما يعلم منه بطلان هذين الجزمين وفي حالة الوقف يتبع جميع ما ذكر استقرار الملك بعد، نعم يطالبان بالإنفاق ثم يرجع من بان عدم ملكه. قال بعضهم: إن أنفق بإذن الحاكم وفيه نظر بل تراضيهما على ذلك كاف وكذا إنفاقه بنية الرجوع والإشهاد عليها مع امتناع صاحبه وفقد القاضي أحدًا مما يأتي في المساقاة وهرب الجمال ولا يحل لواحد منهما حينئذ وطء ونحوه قطعًا وإن أذن البائع للمشتري وقول الإسنوي إنه يحل له بإذن البائع مبني على بحث المصنف أن مجرّد الإذن في التصرف إجازة والمنقول خلافه.

قوله: (كان الخيار له) أي الزوج اهـ ع ش. قوله: (لأنه لا يدرى أيطأ بالملك إلخ) أي وإذا اختلقت الجهة وجب التعقّب احتياطًا للبضع اهـ معني. قوله: (وجزؤه إلخ) أي الزركشي. قوله: (في الأولى) وهي ما إذا كان الخيار له اهـ ع ش. قوله: (يخالفه إلخ) عبارة النهاية هو الأوجه وجزم جمع بحرمة فيها وإن لم يجب إلخ. قوله: (ومز ما يعلم إلخ) في أي محل مرّ ذلك اهـ سم أقول ولعله أراد بذلك قوله للشبهة فيمن له الملك. قوله: (وفي حالة الوقف) إلى الفصل في النهاية.

قوله: (وفي حالة الوقف) عطف على قوله فكل من حكّمنا إلخ. قوله: (يطالبان) أي البائع والمشتري. قوله: (ثم يرجع من بان إلخ) أي على الآخر. قوله: (وفيه نظر إلخ) معتمد اهـ ع ش.

قوله: (كاف) أي فلا يشترط إذن الحاكم. قوله: (عليها) أي التّفق. وقوله: (وفقد القاضي) أي في مساقاة العدو اهـ ع ش.

قوله: (لواحد منهما) أي البائع والمشتري. قوله: (حينئذ) أي في حالة الوقف اهـ ع ش.

قوله: (ونحوه) أي من مقدّمات الوطء. قوله: (أنه يحل له) أي للمشتري. قوله: (والمنقول خلافه) معتمد وهو أن الإذن إنما يكون إجازة إذا انضم إليه الوطء اهـ ع ش.

قوله: (ومز ما يعلم منه إلخ) في أي محل مرّ ذلك. قوله: (ولا يحل لواحد منهما حينئذ وطء ونحوه) قطعًا وإن أذن البائع للمشتري إلخ) يؤخذ منه حرمة وطء المشتري وإن أذن له البائع فيما إذا كان الخيار للبائع فقط بل لعله بالأولى ويوافق ذلك أنه لما قال في الرّوض فإن وطئها المشتري بلا إذن والخيار للبائع دونه فوطؤه حرام ولا حد ويلزمه المهر مطلقًا أي سواء أتم البيع أم لا عقبه في شرحه بقوله ومعلوم أن قوله بلا إذن قيد في الأخيرة فقط اهـ وأما ما في شرح العباب عقب قوله ويحرم على الآخر أي يحرم وطؤها فيما إذا انفرد أحدهما بالخيار على الآخر من قوله ما نصّه ومحلّه في وطء المشتري والخيار للبائع فقط ما لم يأذن له البائع فظاهر ذلك إن أذن المشتري والخيار له وخذه للبائع فيه لا يحله وهو مختل عليه يفرّق إلخ ففيه نظر قليل راجع.

(ويحصل الفسخ والإجازة) للعقد في زمن الخيار (بلفظ يدل عليهما) صريحا أو كناية أما الصريح في الفسخ فهو (كفسخت البيع وزفعته واسترجعت المبيع) ورددت الثمن (و) أما الصريح (في الإجازة) فهو نحو (أجزته وأمضيته) وألزمته وإذا شرط لهما ارتفع جميعه بفسخ أحدهما لا بإجازته بل يبقى للآخر لأن إثبات الخيار إنما قصد به التمكن من الفسخ دون الإجازة لأصالتها وقول من خير لا أبيع أو لا أشتري إلا بنحو زيادة مع عدم موافقة الآخر له فسخ. (ووطء البائع) الواضح لوضح علم أو ظن أنه المبيع ولم يقصد به الزنا ولا كان مخروما

قول (س): (ويحصل الفسخ إلخ) في الرّوض في باب الحوالة ما نصّه ويبتل الخيار بالحوالة بالثمن وكذا عليه لا في حق مشتر لم يرض أي بها اه سم. قول: (أما الصريح إلخ) لم يذكر مثالا للكناية في الفسخ ولا في الإجازة ولعل من كينايات الفسخ أن يقول هذا البيع ليس بحسن مثلا ومن كينايات الإجازة الثناء عليه بنحو هو حسن اه ع ش وتقدم عنه أن من كناية الأول كرهت العقد ومن كناية الثاني أحبته اه. وكذا قول الشارح الآتي وقول من خير لا أبيع إلخ تمثيل للكناية في الفسخ. قول: (جميعه) أي جميع العقد أي من جهتي الفاسخ والآخر معا. قول: (لا بإجازته) أي فلا يلزم جميعه أي العقد بل إنما يلزم من جهة المجيز ويبقى إلخ اه ع ش. قول: (وقول من خير إلخ) أي وقول البائع في زمن الخيار للمشتري لا أبيع حتى تزيد في الثمن أو تعجله وقد عقد بمو أجل فامتنع المشتري ففسخ وكذا قول المشتري لا أشتري حتى تنقص من الثمن أو تؤجله وقد عقد بحال فامتنع البائع اه مغني. قول: (لا أبيع إلخ) وفي البجيرمي عن القليوبي قال شيخنا ولعل من كينائيهما نحو لا أبيع أو لا أشتري إلا بكذا أو لا أرجع في يبيعي أو شرائي فراجعه اه. قول: (لا بنحو زيادة) أي قبل انقضاء مدة خيار المجلس أو في مدة خيار الشرط اه ع ش. قول: (مع عدم موافقة الآخر) ظاهره الإنفساخ فيما لو كان الشرط من أحدهما وسكت الآخر أو ردّ وعبارة حج هنا موافقة لعبارة الشارح م ر فيحمل قولهما هنا مع عدم موافقة الآخر على ما لو خالفه الآخر صريحا بأن قال لا أرضى أو نحو ذلك وأنه لو وافقه صريحا استقرّ العقد على ما توافقا عليه وإن سكت لغا الشرط واستقرّ الحال على ما وقع به العقد أولا اه ع ش ولكن تقدم في حج في تنبيه في شرح ولو باع عبدا بشرط إغتاقه إلخ ما هو صريح في أنه إذا سكت الآخر يستقرّ الثمن على ما ذكر في العقد أولا ويلغو الشرط.

قول (س): (ووطء البائع) قال في شرح الرّوض أي الأمة المبيعة في قبليها اه سم وع ش عبارة النهائية ووطء البائع ولو محرما كأن كان الخيار لهما اه وفي الحلبي أي فلا تلازم بين حصول الفسخ وحل الوطء فالوطء لا يحل ويحصل به الفسخ اه. قول: (لواضح) أي مبيع واضح بالاثوة.

قول (نقش): (ويحصل الفسخ إلخ) في الرّوض في باب الحوالة ما نصّه ويبتل الخيار في الحوالة بالثمن وكذا عليه لا في حق مشتر لم يرض أي بها انتهى. قول (نقش): (ووطء البائع) قال في شرح الرّوض الأمة المبيعة في قبليها.

عليه بنحو تَمَجُّسٍ على الأوجه كما لو لاط بالغلام وكذا بَحْنَتِي إِنْ اتَّضَحَ بَعْدُ بِالْأُثُوثَةِ لَا لِيَحْنَتِي أَوْ مِنْهُ لَمْ يَتَّضَحْ وَخَرَجَ بِهِ مُقَدَّمَاتُهُ (وَإِعْتَاقُهُ) وَلَوْ مُعَلَّقًا لِكُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ أَوْ إِيْلَادِهِ حَيْثُ تَخَيَّرَ أَوْ هُوَ وَحْدَهُ (فَسَخَ) أَمَّا الْإِعْتَاقُ فَلِقَوْتُهُ وَمِنْ ثَمَّ نَقَذَ قِطْعًا وَأَمَّا الْوُطْءُ فَلِتَضَمُّنِهِ اخْتِيَارَ الْإِمْسَاكِ وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ رَجْعَةً لِأَنَّ الْمِلْكَ يَحْصُلُ بِالْفِعْلِ كَالسَّبْيِ فَكَذَا تَدَاوُكُهُ بِخِلَافِ النِّكَاحِ وَمَعَ كَوْنِ نَحْوِ إِعْتَاقِهِ فَسَخًا هُوَ نَافِذٌ مِنْهُ وَإِنْ تَخَيَّرَ لِيَتَضَمَّنِهِ الْفَسْخُ فَيَنْتَقِلُ الْمِلْكَ إِلَيْهِ قَبْلَهُ وَلَا يَنْفُذُ مِنَ الْمُشْتَرِي إِذَا تَخَيَّرَ بَلْ يُوقَفُ حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْبَائِعُ لِتَقَدُّمِ الْفَسْخِ لَوْ وَقَعَ مِنَ الْبَائِعِ بَعْدُ عَلَى الْإِجَازَةِ (وَكَذَا بَيَّغَهُ) وَلَوْ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَكُنْ إِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي.....

☐ قَوْلُهُ: (يَنْحَوِ تَمَجُّسٍ) أَيِ كَالْمَحْرَمِيَّةِ أَهْ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ لَاطَ الْخُ) أَيِ فِي عَدَمِ الْفَسْخِ.
 ☐ قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْخُتْنَى) أَيِ مِثْلُ الْوَاضِحِ فِي كَوْنِ الْوُطْءِ لَهُ فَسَخًا عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ وَيُسْتَنْتَى الْوُطْءُ مِنَ الْخُتْنَى وَالْوُطْءُ لَهُ فَلَيْسَ فَسَخًا وَلَا إِجَازَةً فَإِنْ اخْتَارَ الْمُوطُوءُ فِي الثَّانِيَةِ الْأُثُوثَةَ بَعْدَ الْوُطْءِ تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِالْوُطْءِ السَّابِقِ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ اخْتَارَ الْوَاطِئُ فِي الْأُولَى الذُّكُورَةَ بَعْدَهُ تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِالْوُطْءِ السَّابِقِ أَهْ وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ وَكَذَا لِيَحْنَتِي بِلَامِ الْجَرِّ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ ع ش وَعِبَارَةُ حَجَّ وَكَذَا أَيِ يَخْصُلُ الْفَسْخُ بِوُطْءِ الْبَائِعِ الْوَاضِحِ لِيَحْنَتِي إِنْ اتَّضَحَ بَعْدُ بِالْأُثُوثَةِ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا لِيَحْنَتِي أَوْ مِنْهُ الْخُ) أَيِ لَيْسَ وَطْءُ الْبَائِعِ الْوَاضِحِ لِيَحْنَتِي لَمْ يَتَّضَحْ بِالْأُثُوثَةِ وَلَا الْوُطْءُ مِنَ بَائِعٍ حَتَّى لَمْ يَتَّضَحْ بِذِكُورَةِ لَوَاضِحَةٍ فَسَخًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِهِ) أَيِ بِالْوُطْءِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مُعَلَّقًا) أَنْظَرْ هَلِ الْمُرَادُ حُصُولُ الْفَسْخِ بِنَفْسِ التَّعْلِيلِ أَوْ بِوُجُودِ الصَّفَةِ أَهْ رَشِيدِي وَالْأَقْرَبُ الْمُتَبَادَرُ الْأَوَّلُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِيْلَادِهِ) لَعَلَّهُ يَنْحَوِ إِذْخَالَ مَنِيهِ وَإِلَّا فَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْوُطْءِ مُعْنً عَنْهُ أَهْ رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (حَيْثُ تَخَيَّرَ الْخُ) قَيْدٌ فِي أَصْلِ مَسْأَلَةِ الْمَنْزِ أَهْ رَشِيدِي أَيِ لَا فِي خُصُوصِ مَسْأَلَةِ الْإِيْلَادِ بَلْ رَاجِعٌ إِلَيْهِمَا وَإِلَى كُلِّ مِنْ مَسْأَلَتِي الْوُطْءِ وَالْإِعْتَاقِ.
 ☐ قَوْلُهُ: (نَحْوِ إِعْتَاقِهِ) أَيِ الْبَائِعِ وَأُذْرَجَ بِالنَّحْوِ الْإِسْتِيلَادُ. ☐ قَوْلُهُ: (قَبْلَهُ) أَيِ نَحْوِ الْإِعْتَاقِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْفُذُ مِنَ الْمُشْتَرِي الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ بَانَ نَفُودُهُ وَإِلَّا فَلَا أَهْ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (بَعْدُ) أَيِ بَعْدَ نَحْوِ الْإِعْتَاقِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي) أَيِ الثَّانِي وَحْدَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهُمَا فَلَا يَكُونُ الْبَيْعُ حَيثِيذً فَسَخًا وَمِثْلُهُ الْمُشْتَرِي فِي ذَلِكَ فَإِذَا بَاعَ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ الثَّابِتِ لَهُ أَوْ لَهُمَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ كَانَ إِجَازَةً إِنْ شَرَطَهُ لِلْمُشْتَرِي مِنْهُ وَحْدَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا شَرَطَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لَهُمَا سَم وَنَهْيَاةً.

☐ قَوْلُهُ: (لَا يَنْفُذُ مِنَ الْمُشْتَرِي الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ بَانَ نَفُودُهُ وَإِلَّا فَلَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِشَرْطِ الْخِيَارِ الْخُ) قَضِيَّةُ الْمُبَالِغَةِ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ شَرْطُ مُطْلَقًا. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي) أَيِ وَحْدَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهُمَا فَلَا يَكُونُ الْبَيْعُ حَيثِيذً فَسَخًا وَمِثْلُهُ الْمُشْتَرِي فِي ذَلِكَ فَإِذَا بَاعَ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ الثَّابِتِ لَهُ أَوْ لَهُمَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ كَانَ إِجَازَةً إِنْ شَرَطَهُ لِلْمُشْتَرِي مِنْهُ وَحْدَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا شَرَطَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لَهُمَا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمُ التَّصَرُّفُ مِنَ الْبَائِعِ فَسَخَ وَمِنَ الْمُشْتَرِي إِجَازَةً

(وإجازته وتزويجه ووقفه ورهنه وهبه إن اتصل بهما القبض ولو وهب) لفرع (في الأصح) حيث تخيرا أو هو وحده أيضا فكل منها فسخ لإشعارها باختيار الإمساك فقدّم على أصل بقاء العقد ومع كونها فسحا هي منه صحيحة تقديرا للفسخ قبلها (والأصح أن هذه التصرفات) البيع وما بعده (من المشتري) حيث تخيرا أو هو وحده (إجازة) للشراء لإشعارها باختيار الإمساك نعم لا تصح منه إلا إن تخير أو أذن له البائع.....

قوله (سئ): (وتزويجه) أي المعقود عليه عبدا أو أمة قال الرشيدي هل المراد من التزويج ما يشمل تزويج عبده الكبير بإذنه أقول المتبادر عدم الشمول. قوله: (بهما) أي الرهن والهبة اهـ ع ش.
قوله: (أو هو) أي البائع. قوله: (البيع وما بعده) عبارة المحلّي أي والمُعني الوطء وما بعده وهي أولى لأن ما ذكره الشارح يخرج الوطء والعنق عن كونهما إجازة وقد يقال إنه أشار إلى أن ما قطع فيه بانه فسخ من البائع قطع فيه بانه إجازة من المشتري وما جرى فيه الخلاف إذا وقع من البائع جرى في مثله الخلاف إذا وقع من المشتري اهـ ع ش. قوله: (إلا إن تخير) أي وحده فتصح حينئذ وما ذكره الشارح المحقق مما يوهّم خلاف ذلك محمول على ما إذا كان الخيار لهما ولم يأذن البائع وكان التصرف معه سم ومُعني. قوله: (إلا إن تخير أو أذن له البائع أو كانت معه) أي والحال أن ذلك بعد القبض بدليل ما يأتي في باب المبيع قبل القبض ولو بإذن البائع وأن نحو بيعه للبائع كغيره وهو شامل لما إذا كان هناك خيار أو لا اهـ سم. قوله: (أو أذن له البائع) قضية سياقه أن هذا إذا كان الخيار لهما

التصرف الذي لم يشترط فيه ذلك أي الخيار لنفسه أو لهما انتهى وعلل قبل ذلك عدم كون البيع فسحا أو إجازة إذا باع أحدهما بشرط الخيار لنفسه أو لهما بقوله بناء على أنه لا يزول ملك البائع بمجرّد البيع وهو الأصح انتهى وقد يفهم هذا التعليل أن بيع أحدهما من غير شرط الخيار مطلقا لا يكون فسحا ولا إجازة لأن خيار المجلس يمنع زوال ملك البائع لكن ظاهر كلامهم خلافه ويؤيده أنه إذا شرط الخيار للمشتري وحده كان فسحا أو إجازة مع ثبوت خيار المجلس ومع ما تقدّم فيما إذا اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لأحدهما إذ المقلب خيار المجلس على ما تقدّم فليتأمل ما يتحصل على هذا من أن شرطه لنفسه أو لهما لا يكون فسحا ولا إجازة وانفاء الشرط مطلقا يكون فسحا أو إجازة. قوله: (إلا إن تخير) أي وحده وإلا أشكل بما مرّ في البائع إذ لا فارق على ذلك التقدير. قوله: (إلا إن تخير إلخ) أي فيصح حينئذ وما ذكره الشارح المحقق مما يوهّم خلاف ذلك محمول على ما إذا كان الخيار لهما ولم يأذن البائع ولا كان التصرف معه. قوله: (إلا إن تخير أو أذن له البائع أو كانت معه) أي والحال أن ذلك بعد القبض بدليل ما يأتي في باب المبيع قبل القبض ولو بإذن البائع وإن نحو بيعه للبائع كغيره وهو شامل لما إذا كان هناك خيار أو لا ولو لم يشمل فهم منه البطلان إذا كان هناك خيار بالأولى؛ لأنه إذا بطل تصرف المشتري قبل القبض إذا لم يكن خيار فإذا كان خيارا فليطّل بالأولى فليتأمل. قوله: (أو أذن له البائع) قضية سياقه أن هذا إذا كان الخيار لهما ولكن أطلق في الروض قوله وإذنه للمشتري في

أو كانت معه وفارق ما مرَّ في البائع بتزلولٍ مِلْكِهِ وبأنَّ صِحَّتْهَا والخيارَ لهما من غيرِ إذنِ البائع مُسْقِطَةً لِفَسْخِهِ وهو مُمْتَنِعٌ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ العَرَضَ عَلَى البَيْعِ) وَإِنْكَارَهُ (والتوكيلُ فِيهِ لَيْسَ فسخًا مِنَ البائعِ وَلَا إِجَازَةً مِنَ المُشْتَرِي) لِأَنَّهُ قَدْ يَسْتَبِينُ أَرَابِخُ هُوَ أَمْ خَاسِرٌ وَأَتَمَّا حَصَلَ الرُّجُوعُ عَنِ الوَصِيَّةِ بِذَلِكَ لِضَعْفِهَا إِذْ لَمْ يُوْجَدْ إِلَّا أَحَدُ شِقَيِّ عَقْدِهَا.

(فصل في خيار النقيصة)

وهو المُتَعَلِّقُ بِقَوَاتٍ مَقْصُودٍ مَظْنُونٍ نَشَأَ الظُّرُّ فِيهِ مِنَ التَّزَامِ شَرْطِيٍّ أَوْ تَغْيِيرٍ فِعْلِيٍّ أَوْ قَضَاءٍ عُرْفِيٍّ وَمَرَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَوَّلِ وَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِالثَّانِي وَبَدَأَ بِالثَّالِثِ لِطَوْلِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فَقَالَ (لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ) فِي رَدِّ الْمَبِيعِ (بظهور غيب قديم) فِيهِ وَكَذَا لِلْبَائِعِ بِظُهُورِ غَيْبٍ قَدِيمٍ فِي

وَلَكِنْ أَطْلَقَ فِي الرُّوضِ قَوْلَهُ: وَإِذْنُهُ لِلْمُشْتَرِي فِي الْعِتْقِ وَالتَّصَرُّفِ وَالْوَطْءِ مَعَ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي وَوَطْئِهِ إِجَازَةً وَصَحِيحٌ نَافِذٌ أَنْتَهَى وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَخَدَهُ وَعَلَيْهِ فَلَمْ يَذْكُرُوا تَغْيِيرَهُ فِي جَانِبِ الْبَائِعِ بَأَنَّهُ يَأْذَنُ الْمُشْتَرِي إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَخَدَهُ لِلْبَائِعِ فِيمَا ذَكَرَ فَيَكُونُ فَسخًا وَصَحِيحًا نَافِذًا أَهْ سَمِ أَقُولُ شَرْحُ الْمَنْهَجِ كَالصَّرِيحِ وَكَلَامُ الْمُغْنِيِّ صَرِيحٌ فِي تِلْكَ الْقَضِيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَتْ مَعَهُ) أَيُّ أَوْ كَانَتْ التَّصَرُّفَاتُ وَاقِعَةً مَعَ الْبَائِعِ رَشِيدِيٍّ وَع. ش. □ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) هُوَ قَوْلُهُ: هِيَ مِنْهُ صَحِيحَةٌ إِنْخَ أَهْ كُرْدِيٍّ عِبَارَةٌ ع. ش. قَوْلُهُ: وَفَارَقَ أَيُّ تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي مَا مَرَّ فِي الْبَائِعِ أَيُّ حَيْثُ نَقَضَ وَالْخِيَارُ لَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَأْذَنُ الْمُشْتَرِي أَه. □ قَوْلُهُ: (بِتَزْلُولٍ مِلْكِهِ) أَيُّ الْمُشْتَرِي. □ قَوْلُهُ: (لِفَسْخِهِ) أَيُّ الْبَائِعِ أَهْ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُمْتَنِعٌ) أَيُّ إِسْقَاطِ الْفَسْخِ أَهْ كُرْدِيٍّ.

□ قَوْلُ (السِّي) (وَالْتَّوَكُّلُ فِيهِ) أَيُّ وَالْهَبَةُ وَالرَّهْنُ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِمَا قَبْضٌ أَهْ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إِذْ لَمْ يُوْجَدْ) أَيُّ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي.

فصل في خيار النقيصة

□ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَوَّلِ) هُوَ قَوْلُهُ: التَّزَامُ شَرْطِيٍّ أَيُّ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ شَرَطَ وَضَفًا يَقْصِدُ إِنْخَ أَهْ ع. ش. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ فِي التَّهْنِي عَنْ بَيْعٍ وَشَرَطَ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي إِنْخَ) أَيُّ فِي فَضْلِ التَّضَرِّيَةِ حَرَامٌ أَهْ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَبَدَأَ بِالثَّالِثِ) هُوَ قَوْلُهُ: أَوْ قَضَاءُ عُرْفِيٍّ أَيُّ قَدَّمَهُ عَلَى الثَّانِي. □ قَوْلُهُ: (لِطَوْلِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ) أَيُّ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَوْفْرِ الْهِمَّةِ وَعَدَمِ قُتُورِهَا بِالِاشْتِغَالِ بِغَيْرِهَا أَوَّلًا أَهْ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ وَكَذَا) إِلَى قَوْلِهِ

الْعِتْقِ وَالتَّصَرُّفِ وَالْوَطْءِ مَعَ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي وَوَطْئِهِ إِجَازَةً وَصَحِيحٌ نَافِذٌ أَنْتَهَى وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَخَدَهُ وَعَلَيْهِ فَلَمْ يَذْكُرُوا تَغْيِيرَهُ فِي جَانِبِ الْبَائِعِ بَأَنَّهُ يَأْذَنُ الْمُشْتَرِي إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَخَدَهُ لِلْبَائِعِ فِيمَا ذَكَرَ فَيَكُونُ فَسخًا وَصَحِيحًا نَافِذًا.

(فصل في خيار النقيصة)

□ قَوْلُهُ: (وَبَدَأَ بِالثَّالِثِ) أَيُّ قَدَّمَهُ عَلَى الثَّانِي وَقَوْلُهُ: لِطَوْلِ الْكَلَامِ أَيُّ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَوْفْرِ الْهِمَّةِ وَعَدَمِ قُتُورِهَا بِالِاشْتِغَالِ بِغَيْرِهِ أَوَّلًا.

التمن وآثروا الأول لأن الغالب في التمن الانضباط فيقل ظهور العيب فيه وهو أعني القديم ما قارن العقد أو حدث قبل القبض وقد بقي إلى الفسخ إجماعاً في المقارن ولأن المبيع في الثاني من ضمان البائع فكذا جزؤه وصفته وإن قدر من خيّر على إزالة العيب نعم لو اشترى محرماً بشك بغير إذن سيده لم يتخير لقدرته على تحليله كالبائع أي لأنه لا مشقة فيه ولا نظر هنا لكونه يهاب الإقدام على إبطال العبادة لأن الرد لكونه قد يستلزم فوات مال على الغير لا بُد له من سبب قوي وهذا ليس منه بخلافه في نحو التمتع بالحليلة الآتي في النفقات فتأمل. ولو كان حدوث العيب بفعله قبل القبض.....

ويُفرّق في النهاية والمغني إلا قوله ولا نظر إلى ولو كان. قو: (فيه) أي المبيع المعين وغيره لكن يشترط في المعين الفور بخلاف غيره كما يأتي له بعد قول المصنف الآتي والرد على الفور اهـ ش .
 قو: (وآثروا الأول) أي اقتصروا على ثبوت الخيار للمشتري اهـ مغني. قو: (في التمن) أي المعين وغيره على ما مر بأن كان في الدّمة لكن إن كان معيناً وردّه انفسخ العقد وإن كان في الدّمة لا ينفسخ العقد وله بدله ولا يشترط لردّه الفوري بخلاف الأول هذا كله فيما في الدّمة إذا كان القبض بعد مفارقة المجلس أما لو وقع القبض في المجلس ثم أطلع على عيب فيه وردّه فهل ينفسخ فيه أيضاً أو لا لكونه وقع على ما في الدّمة، فيه نظر ومقتضى قولهم الواقع في المجلس كالواقع في العقد الأول اهـ ش .
 قو: (أو حدث قبل القبض) أي بغير فعل المشتري على ما يأتي اهـ ش . قو: (إجماعاً) علة لقول المتن للمشتري إلخ (وقوله: في الثاني) هو قوله: أو حدث فيه قبل القبض اهـ ش . قو: (وإن قدر إلخ) راجع للمتن وما زاده الشارح عقبه. قو: (من خيّر) أي من البائع والمشتري اهـ كردي .
 قو: (وإن قدر من خيّر إلخ) أي بمشقة أخذاً من قوله الآتي لأنه لا مشقة فيه إلخ فلو كان يقدر على إزالته من غير مشقة كإزالة اغوجاج السيف مثلاً بضرية فلا خيار له وهذا ظاهر إن كان يعرف ذلك بنفسه فلو كان لا يحسنه فهل يكلف سؤال غيره أم لا للمتة فيه نظر والأقرب الثاني اهـ ش . قو: (بغير إذن سيده) متعلق بمحرماً أي فلو مات السيد مثلاً ولم يعلم الحال فالأقرب الحمل على أنه أحرّم بإذنه إذ الأصل عدم مبيع التحليل وهذا حيث لا وارث فإن كان له وارث وصدق العبد في إخراجه بإذن موّره فالأقرب ثبوت الخيار للمشتري لأن الوارث قائم مقام موّره. قو: (لقدرته على تحليله) أي بأن يأمره بفعله ما يحرم على المحرم اهـ ش . قو: (لا مشقة فيه) أي التحليل. قو: (وهذا ليس منه) أي والمهابة ليست من السبب القوي. قو: (بخلافه في نحو التمتع إلخ) يعني بخلاف مهابة إبطال صوم المرأة فإنها ينظر إليها في حرمة صومها نفلاً والزواج حاضر فإن الصوم لا يؤدي إلى تفويت مال على الغير. قو: (ولو كان حدوث العيب بفعله إلخ) أي المشتري وهذا تقييد لكلام المتن عبارة المغني ويستثنى من طرده مسائل منها ما إذا حدث العيب قبل القبض بفعل المشتري كما سيأتي إلخ

أَوْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِي الْإِمْسَاكِ وَالْمُشْتَرِي مُفْلِسٌ أَوْ وَلِيٌّ أَوْ عَامِلٌ قِرَاضٍ أَوْ وَكِيلٌ وَرَضِيَهُ مَوْكَلُهُ

اهـ. فَوَدَّ: (أَوْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ) أَي أَوْ لَمْ يَحْدُثْ كَذَلِكَ كَانَ حَدَثَ بَاقَةَ سَمَاوِيَّةٍ أَوْ بِفِعْلِ الْبَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَلَكِنْ كَانَتْ الْخُ حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي شِرَائِهِ غِبْطَةٌ وَاشْتَرَى الْوَلِيُّ بَعَيْنَ الْمَالِ لَمْ يَصِحَّ وَفِي الذِّمَّةِ وَقَعَ الشُّرَاءُ لِلْوَلِيِّ وَإِنْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِيهِ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ وَكَانَ مَعِيًّا سَوَاءً كَانَ الْعَيْبُ حَادِثًا بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ مُقَارِنًا لَهُ وَقَعَ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ وَلَا خِيَارَ مُؤَلَّفٍ م ر ا ه ع ش . فَوَدَّ: (فِي الْإِمْسَاكِ) أَي لِلْمَعِيْبِ ا ه ع ش .

فَوَدَّ: (أَوْ وَلِيٍّ) فِيهِ تَضَرِيحٌ بِصَحَّةِ الشُّرَاءِ لِلْمَوْلَى مُطْلَقًا لَكِنْ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَرَعٌ ذِكْرٌ فِي الْكِفَايَةِ لَوْ اشْتَرَى الْوَلِيُّ لِطِفْلِهِ شَيْئًا فَوَجَدَهُ مَعِيًّا فَإِنْ اشْتَرَاهُ بَعَيْنَ مَالِهِ فَبَاطِلٌ أَوْ فِي الذِّمَّةِ صَحَّ لِلْوَلِيِّ وَلَوْ اشْتَرَاهُ سَلِيمًا فَتَعَيَّبَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنْ كَانَ الْحِظُّ فِي الْإِنْقَاءِ أَبْقَى وَإِلَّا رَدَّ فَإِنْ لَمْ يَرُدَّ بَطَلَ إِنْ اشْتَرَى بَعَيْنَ مَالِهِ وَإِلَّا انْقَلَبَ إِلَى الْوَلِيِّ كَذَا فِي التَّتِمَّةِ وَأُطْلِقَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الرَّدُّ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ وَلَا يُطَالَبُ بِالْأَرْضِ لِأَنَّ الرَّدَّ مُمَكِّنٌ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ لِلْمَصْلَحَةِ وَلَمْ يَفْصِلَا بَيْنَ الْعَيْبِ الْمُقَارِنِ وَالْحَادِثِ انْتَهَى وَعَلَى مَا فِي التَّتِمَّةِ اقْتَصَرَ السُّبْكِيُّ انْتَهَى وَعَلَى كَلَامِ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ هَلْ يَصِحُّ شِرَاؤُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ إِذَا كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ ا ه س م عَلَى حَجٍّ قُلْتُ الْقِيَاسُ عَدَمُ الصَّحَّةِ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ شِرَاءُ الْمَعِيْبِ مَعَ الْعِلْمِ بِعَيْبِهِ لَكِنْ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ الْمُؤَلَّفِ أَي م ر فِي قَوْلِهِ قُبِيلٌ هَذِهِ صَرِيحٌ فِي الصَّحَّةِ وَعَدَمُ الْخِيَارِ إِنْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِيهِ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا لَوْ اشْتَرَاهُ لِلتَّجَارَةِ وَحَمْلُ الْبُطْلَانِ عَلَى مَا لَوْ اشْتَرَاهُ لِلْقِيَةِ ا ه ع ش وَقَوْلُهُ: قُلْتُ الْقِيَاسُ الْخُ وَقَوْلُهُ: وَيَنْبَغِي الْخُ فِي كُلِّ مَنُهَا وَقِفَةٌ ظَاهِرَةٌ. فَوَدَّ: (وَرَضِيَهُ مَوْكَلُهُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي امْتِنَاعِ رَدِّ الْعَامِلِ رِضَا الْمَالِكِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِطَلَبِ رَدِّهِ مِنَ الْعَامِلِ وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لَامْتِنَاعِ الرَّدِّ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِي الرَّدِّ لَمْ يُنْظَرْ لِرِضَا الْمَوْكَلِ فَيَرُدُّهُ الْوَكِيلُ وَإِنْ مَنَعَهُ الْمَوْكَلُ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ عَلَى حَجٍّ صَرَّحَ بِهِ ا ه ع ش وَفِي الْمُغْنِيِّ وَالْبُزْجِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَعِبَارَةٌ سَمَ قَوْلُهُ: أَوْ وَكِيلٌ وَرَضِيَهُ مَوْكَلُهُ قَدْ يُقَالُ إِذَا رَضِيَهِ الْمَوْكَلُ لَمْ يَتَقَيَّدْ نَفْيُ خِيَارِ الْوَكِيلِ بِكَوْنِ الْغِبْطَةِ فِي الْإِمْسَاكِ كَمَا هُوَ فَرَضُ الْمَسْأَلَةِ لِمَا يَأْتِي فِي بَابِ الْوَكَالَةِ أَنَّهُ حَيْثُ رَضِيَ الْمَوْكَلُ بِالْعَيْبِ فَلَا

فَوَدَّ: (أَوْ وَلِيٍّ) فِيهِ تَضَرِيحٌ بِصَحَّةِ الشُّرَاءِ لِلْمَوْلَى مُطْلَقًا لَكِنْ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قُبِيلٌ بَابُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ مَا نَصَّهُ: فَرَعٌ ذِكْرٌ فِي الْكِفَايَةِ لَوْ اشْتَرَى الْوَلِيُّ لِطِفْلِهِ شَيْئًا فَوَجَدَهُ مَعِيًّا فَإِنْ اشْتَرَاهُ بَعَيْنَ مَالِهِ فَبَاطِلٌ أَوْ فِي الذِّمَّةِ صَحَّ لِلْوَلِيِّ وَلَوْ اشْتَرَاهُ سَلِيمًا فَتَعَيَّبَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنْ كَانَ الْحِظُّ فِي الْإِنْقَاءِ أَبْقَى وَإِلَّا رَدَّ فَإِنْ لَمْ يَرُدَّ بَطَلَ إِنْ اشْتَرَى بَعَيْنَ مَالِهِ وَإِلَّا انْقَلَبَ إِلَى الْوَلِيِّ كَذَا فِي التَّتِمَّةِ وَأُطْلِقَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الرَّدُّ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ وَلَا يُطَالَبُ بِالْأَرْضِ لِأَنَّ الرَّدَّ مُمَكِّنٌ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ لِلْمَصْلَحَةِ وَلَمْ يَفْصِلَا بَيْنَ الْعَيْبِ الْمُقَارِنِ وَالْحَادِثِ انْتَهَى وَعَلَى مَا فِي التَّتِمَّةِ اقْتَصَرَ السُّبْكِيُّ انْتَهَى وَعَلَى كَلَامِ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ هَلْ يَصِحُّ شِرَاؤُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ إِذَا كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ. فَوَدَّ: (أَوْ وَكِيلٌ وَرَضِيَهُ مَوْكَلُهُ) قَدْ يُقَالُ إِذَا رَضِيَهِ الْمَوْكَلُ لَمْ يَتَقَيَّدْ نَفْيُ خِيَارِ الْوَكِيلِ بِكَوْنِ الْغِبْطَةِ فِي الْإِمْسَاكِ كَمَا هُوَ فَرَضُ الْمَسْأَلَةِ لِمَا يَأْتِي فِي بَابِ الْوَكَالَةِ أَنَّهُ حَيْثُ رَضِيَ الْمَوْكَلُ بِالْعَيْبِ فَلَا رَدَّ لِلْوَكِيلِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَتَقَدَّمَ أَوَّلُ الْفَضْلِ السَّابِقِ عَنِ

فلا خيارَ ويُفَرَّقُ بين هذا وما يأتي أَنَّ المُسْتَأْجَرَ لو عَيَّب الدارَ تَخَيَّرَ بأنَّ فعَلَهُ لم يردَّ على المعقودِ عليه وهو المنافعُ لأنها مُسْتَقْبَلَةٌ غيرُ موجودةٍ حالاً بخلافِ فعلِهِ هنا وأنها لو جَبَّت ذَكَرَ زوجها تَخَيَّرَتْ بأنَّ مَلَحَظَ التَّخْيِيرِ ثُمَّ اليَأْسُ وقد وُجِدَ ثم رأيتُ ما يأتي في المبيعِ قبل قَبْضِهِ وهو قَرِيبٌ ممَّا ذَكَرْتَهُ وما مرَّ أَنَّ الوكيلَ في خيارَيِ المجلسِ والشرطِ لا يَتَقَيَّدُ بِرِضَا المَوْكَلِ فيما لو منعه مِنَ الإجازةِ أو الفسخِ بأنَّ المَلَحَظَ هنا فَوَاتُ المَالِيَّةِ وَعَدَمُهُ وهو إنَّمَا يَرْجِعُ للمَوْكَلِ وثُمَّ مُبَاشَرَةٌ ما تَسَبَّبَ عن العَقْدِ وهو إنَّمَا يَرْتَبِطُ هنا بِمُبَاشَرَةٍ فَقَطْ وكَالْعَيْبِ فَوَاتُ وصِفِ يَزِيدُ في الثَمَنِ قَبْضُهُ وقد اشْتَرَاهُ به كَالكِتَابَةِ ولو بِنَحْوِ نِسْيَانٍ فَيَتَخَيَّرُ المُشْتَرِي وإنَّ لم يَكُنْ فَوَاتُهُ من أَصْلِهِ عَيِّبًا (كَخِصَاءٍ) بِالْمَدِّ أو جَبَّ (رَقِيقٍ) أو حَيَوَانٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ الفَحْلَ يَصْلُحُ لِمَا لَا يَصْلُحُ لَهُ الْخَصِيُّ وَلَا نَظَرُ لِيَزَادَةَ الْقِيَمَةِ بِهِ بِاعْتِبَارِ آخَرَ لِأَنَّ فِيهِ فَوَاتَ جُزْءٍ مِنَ الْبَدَنِ مَقْصُودٍ وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْبٍ فِي الضَّائِنِ الْمَقْصُودِ لِحُمِهِ.....

رَدَّ لِلْوَكِيلِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سم. ٥. فَوَدَّ: (فَلَا خِيَارَ) أَي لِحَقِّ الْغُرَمَاءِ فِي الْمُفْلِسِ وَحَقِّ الْمَوْلَى عَلَيْهِ فِي الْوَلِيِّ
إِلْخِ اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (بَيْنَ هَذَا) أَي خُذُوهُ الْعَيْبِ بِفَعْلٍ الْمُشْتَرِي. ٥. وَفَوَدَّ: (وَمَا يَأْتِي) أَي فِي الْإِجَارَةِ
وَالنِّكَاحِ. ٥. وَفَوَدَّ: (أَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ إِنْخَ) هُوَ مَا فِي الْإِجَارَةِ. ٥. فَوَدَّ: (وَأَنَّهَا إِنْخَ) عَطَفَ عَلَيْهِ وَهُوَ مَا فِي
النِّكَاحِ اهـ كُرْدِي. ٥. فَوَدَّ: (بِأَنَّ فَعْلَهُ إِنْخَ) هَذَا يَصْلُحُ لِصُورَةِ الْجَبِّ الْمَذْكُورَةِ اهـ سم. ٥. فَوَدَّ: (وَمَا مَرَّ
إِنْخَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَمَا يَأْتِي اهـ كُرْدِي. ٥. فَوَدَّ: (وَالْعَيْبِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَطَعَ الشُّفْرَيْنِ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى
قَوْلِهِ وَلَا يَرُدُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ مَرَّةً إِلَى وَإِنْ تَابَ. ٥. فَوَدَّ: (وَالْعَيْبِ فَوَاتُ وَضِفَ) مُتَبَدِّلاً وَخَيْرٌ.
٥. فَوَدَّ: (قَبْلَ قَبْضِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْفَوَاتِ. ٥. وَفَوَدَّ: (بِهِ) أَي بِالْوَضَفِ. ٥. فَوَدَّ: (فِيخَيْرُ الْمُشْتَرِي) أَي وَإِنْ
حَدَّثَ فِيهِ صِفَةٌ تَجَبَّرُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ بِفَوَاتِ الْأَوَّلَى لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ لَا تَجَبَّرُ التَّقْيِصَةَ اهـ ع ش.
٥. فَوَدَّ: (وَلِأَنَّ لَمْ يَكُنْ فَوَاتُهُ) الْأَوَّلَى عَدَمُهُ.

٥. فَوَدَّ (السِّيَ): (كَخِصَاءٍ رَقِيقٍ) بِالْإِضَافَةِ وَهُوَ سَلُّ الْأُنْثَيْنِ سَوَاءً أَقْطَعَ الْوِعَاءَ وَالذِّكْرُ مَعَهُمَا أَمْ لَا اهـ
مُغْنِي وَفِي ع ش بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الزِّيَادِيِّ مَا نَصَّهُ وَهُوَ بَيَانٌ لِلْمُرَادِ مِنَ الْخَصِيِّ هُنَا وَإِلَّا فَمَنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ
وَأُنْثِيَاهُ يُقَالُ لَهُ مَمْسُوحٌ لَا خَصِيَّ اهـ. ٥. فَوَدَّ: (وَجَبَّ رَقِيقٍ) وَمِثْلُ الْجَبِّ مَا لَوْ خُلِقَ فَأَقْدَمَا فَلَهُ الْخِيَارُ اهـ
ع ش. ٥. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْفَحْلَ إِنْخَ) تَغْلِيلٌ لِأَضْلِ الْمَثَنِ اهـ رَشِيدِي. ٥. فَوَدَّ: (وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ إِنْخَ) اغْتَمَدَهُ
النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْبٍ إِنْخَ) وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الثَّيْرَانَ الْغَالِبَ فِيهَا الْخَصِيُّ فَلَا يَتَّبَتْ فِيهَا

الرَّوْضِ أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَفْعَلُ إِلَّا مَا فِيهِ حَظٌّ لِلْمَوْكَلِ فَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ فِي خِيَارَيِ الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ لَا يَتَقَيَّدُ
بِرِضَا الْمَوْكَلِ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ حَظِّ الْمَوْكَلِ. ٥. فَوَدَّ: (بِأَنَّ فَعْلَهُ إِنْخَ) هَذَا يَصْلُحُ لِصُورَةِ الْجَبِّ
الْمَذْكُورَةِ. ٥. فَوَدَّ: (الْيَأْسُ) وَقَدْ وَجِدَ قَدْ يُقَالُ لَمْ كَانَ كَذَلِكَ.

٥. فَوَدَّ (السُّنْفِي): (كَخِصَاءٍ رَقِيقٍ) سَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ اسْتِثْنَاءُ خِصَاءِ الْبَهَائِمِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ.

والبراذين والبغال لِعَلْبَةِ ذلك فيها وأَيْدَهُ غَيْرُهُ بأنه قَضِيَّةُ الضابِطِ الآتِي أَي فَهُوَ كَالثُّيُوبَةِ فِي الإِمَاءِ، وَقَطَعَ الشُّفْرَيْنِ عَيْبٌ كَمَا سَمِلَهُ كَلَامُهُمْ وَغَلَبَتْهُ فِي بَعْضِ الْأَنْوَاعِ لَا تَوْجِبُ غَلَبَتُهُ فِي جِنْسِ الرَّقِيقِ (وَرِنَاهُ) ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَلِوَاطِهِ وَتَمَكُّبِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَسَحَابِهَا وَلَوْ مَرَّةً مِنْ صَغِيرٍ لَهُ نَوْعٌ تَمَيِّيزٌ وَإِنْ تَابَ وَحَسَّنَ حَالَهُ لَأَنَّهُ قَدْ يَأْلَفُهُ وَلَأَنَّ تَهْمَتَهُ لَا تَزُولُ وَلِهَذَا لَا يَعُودُ إِحْصَانُ

خيارٌ اهـ مُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (وَالْبِرَازِينَ) جَمْعُ بَرْدُونٍ وَهُوَ الْفَرَسُ الَّذِي أَحَدُ أَبْوَانِهِ عَرَبِيٌّ وَالْآخَرُ أَعْجَمِيٌّ اهـ كُرْدِيٌّ. هـ قَوْلُهُ: (وَالْبُغَالِ) هَذَا قَدْ يُشْعِرُ بِجَوَازِ خِصَاءِ الْبُغَالِ وَلَيْسَ مُرَادًا فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ لِجَوَازِ الْخِصَاءِ كَوْنُهُ فِي صَغِيرٍ مَأْكُولٍ اللَّحْمُ لَا يَخْصُلُ مِنْهُ هَلَاكٌ لَهُ عَادَةً كَكَوْنِ الزَّمَانِ غَيْرَ مُعْتَدِلٍ وَقَضِيَّةُ تَقْيِيدِ الْجَوَازِ بِكَوْنِهِ فِي صَغِيرٍ مَأْكُولٍ أَنَّ مَا كَثُرَ مِنْ فَحْوَلِ الْبَهَائِمِ يَحْرُمُ خِصَاؤُهُ وَإِنْ تَعَذَّرَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ أَوْ عَسَرَ مَا دَامَ فَخَلًا وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ حَيْثُ أَمِنَ هَلَاكُهُ بَأَنَ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ فِيهِ كَمَا يَجُوزُ قَطْعُ الْعُدَّةِ مِنَ الْعَبْدِ مَثَلًا إِزَالَةَ لِلشَّيْنِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَطْعِ خَطَرٌ اهـ ع ش وَفِي الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ تَأْمَلُ. هـ قَوْلُهُ: (لِعَلْبَةِ ذَلِكَ فِيهَا) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَوْجِبُ غَلَبَتُهُ فِي جِنْسِ الْحَيَوَانِ عَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرَهُ فِي قَطْعِ الشُّفْرَيْنِ فَلْيَتَأْمَلْ لَكِنْ قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا الشُّهَابِ الرَّمْلِيِّ مِنْ اسْتِثْنَاءِ خِصَاءِ الْبَهَائِمِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ اعْتِبَارُ الْغَلْبَةِ فِي جِنْسِ الْحَيَوَانِ اهـ س م. هـ قَوْلُهُ: (الْآتِي) أَيِ فِي الْمَثْنِ. هـ قَوْلُهُ: (وَقَطَعَ الشُّفْرَيْنِ عَيْبٌ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. هـ قَوْلُهُ: (وَقَطَعَ الشُّفْرَيْنِ) بِضَمِّ الشَّيْنِ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (فِي جِنْسِ الرَّقِيقِ) لَكِنْ قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ فِي الْبِرَازِينَ أَنَّهُ لَيْسَ عَيْبًا فِي خُصُوصِ ذَلِكَ النَّوْعِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ نَحْوِ الْبِرَازِينَ وَالْإِمَاءِ بِأَنَّ الْخِصَاءَ فِي الْبِرَازِينَ لِمَصْلَحَةِ تَعَلُّقِهَا بِهَا كَتَذْلِيلِهَا وَتَذْلِيلِ الثَّيَرَانِ لاسْتِعْمَالِهَا فِي نَحْوِ الْحَرْثِ وَلَا كَذَلِكَ فِي قَطْعِ الشُّفْرَيْنِ مِنَ الْأَمَةِ فَجَعَلَ ذَلِكَ فِيهَا عَيْبًا مُطْلَقًا وَإِنْ اعْتِيدَ اهـ ع ش.

هـ قَوْلُهُ (وَرِنَاهُ) أَيِ إِذَا وَجِدَ عِنْدَ الْبَائِعِ فَقَطُّ أَوْ عِنْدَهُمَا أَمَّا لَوْ وَجِدَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَثْبُتْ وَجُودُهُ عِنْدَ الْبَائِعِ فَهُوَ عَيْبٌ حَدَّثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَلَا رَدَّ بِهِ.

(تَنْبِيْهُ): يَثْبُتُ رِنَا الرَّقِيقِ بِإِقْرَارِ الْبَائِعِ أَوْ بَيِّنَةٍ وَيَكْفِي فِيهَا رَجُلَانِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْرِضِ التَّغْيِيرِ حَتَّى تُشْتَرَطَ لَهُ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ وَلَا يَكْفِي إِقْرَارُ الْعَبْدِ بِالرَّنَا لِأَنَّهُ فِيهِ ضَرَرٌ بَغْيَرُهُ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ.

(فَرُغَ): لَوْ رَنَى أَوْ سَرَقَ الْعَبْدُ قَبْلَ رِقِّهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَيْبٌ سَمِ عَلَى مَنْهَجِ أَقْوَلٍ وَلَا يَبْعُدُ أَنَّ مِثْلَهُمَا غَيْرُهُمَا كَالْجَنَائَةِ وَشُرْبِ الْمُسْكِرِ وَالْقَذْفِ لِأَنَّهُ صُدُورُهَا مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى إِيْفِهِ لَهَا طَبْعًا اهـ ع ش.

هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَرَّةً مِنْ صَغِيرٍ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَرِنَاهُ الْخ ع ش وَكُرْدِيٌّ.

هـ قَوْلُهُ: (لِعَلْبَةِ ذَلِكَ فِيهَا) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَوْجِبُ غَلَبَتُهُ فِي جِنْسِ الْحَيَوَانِ عَلَى قِيَاسِ مَا سَيَذْكُرُهُ فِي قَطْعِ الشُّفْرَيْنِ فَلْيَتَأْمَلْ لَكِنْ قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا الشُّهَابِ الرَّمْلِيِّ مِنْ اسْتِثْنَاءِ خِصَاءِ الْبَهَائِمِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ اعْتِبَارُ الْغَلْبَةِ فِي جِنْسِ الْحَيَوَانِ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَرَّةً) ثُمَّ قَوْلُهُ: وَسَرَقَتَهُ كَالرَّنَا عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَمَرَّةً مِنَ الرَّنَا وَالسَّرِقَةِ وَالْإِبَاقِ وَلَوْ تَابَ انْتَهَى وَنَازَعَهُ فِي شَرْحِهِ فِي عَدِّ السَّرِقَةِ وَالْإِبَاقِ مَعَ الثُّبُوتِ مِنَ الْعُيُوبِ ثُمَّ قَالَ وَلَا يَمْنَعُ الْمُشْتَرِي مِنَ الرَّدِّ بِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَجُودُهُ عِنْدَهُ ثَانِيًا لِأَنَّ الثَّانِيَّ مِنَ آثَارِ الْأَوَّلِ وَقَالَ

الزاني بتزويته ويظهر أن وطء البهيمة كذلك وأفتى البعوي فيمن اشترى أمة يظنها هو والبائع زانية فبانث زانية بأنه يتخير لأنه لم يتحقق زناها قبل العقد وأقره غير واحد ومنه يؤخذ أن الشراء مع ظن العيب لا يسقط الرد ولا يرد عليه قولهم مظنون نشأ الظن فيه من قضاء عرفي لأن الظاهر أن المراد ظن أهل العرف لا خصوص العاقد (وسرقته) ولو لاختصاص كما شمله إطلاقهم ويظهر في أخذه نهبا أنه عيب أيضا كالزنا في أحواله المذكورة وعلمته إلا في دار الحرب لأن المأخوذ غنيمته (واباؤه) وهو التغيب عن سيده ولو لمحل قريب في البلد كما شمله إطلاقهم أيضا كالزنا في أحواله المذكورة وعلمته أيضا كما صرح به غير واحد.....

☐ قوله: (ويظهر أن وطء البهيمة كذلك) أي يثبت به الخيار ولو مرة وتاب منه اهـ ع ش. ☐ قوله: (لأنه لم يتحقق إلخ) ومن ذلك أيضا ما اعتيد في مرید بيع الدواب من ترك حملها لإيهام كثرة اللبن فظن المشتري ذلك لا يسقط الخيار لأنه من الظن المزجوج أو المساوي لعدم اطراد الحل في كل بهيمة اهـ ع ش. ☐ قوله: (وأفتى البعوي إلخ) يتبعي حملها على التردد باستواء لأن الظن كاليقين بدليل أن إخبار البائع بالعيب لا يفيد إلا الظن م ر اهـ سم عبارة النهاية نعم يتجه حملها على ظن مساو طرفه الآخر أو مزجوج فإن كان راجحا فلا لأنه كاليقين ويؤيده إخبار البائع بعينه إذ لا يفيد سوى الظن ولو اشترى شيئا فقال إنه لا عيب به ثم وجد به عيبا فله رد به ولا يمنع منه قوله: المذكور لأنه بناء على ظاهر الحال اهـ قال ع ش قوله: م ر على ظن مساو طرفه إلخ قد يقال حيث تساوى طرفاه لم يكن ظنا بل شكًا وحيث كان مزجوجا كان وهما فالقول بما ذكر تضعيف في المعنى لمن ألغى الظن نعم الظن تتفاوت مراتبه باعتبار قوة الدليل وضعفه فيبني أن يقيد الظن بما لم يقو دليله بحيث يقرب من اليقين ويمكن حمل كلام الشارح عليه وقوله: بعينه أي فإنه لا رد به وإن وجدته كذلك وقوله: فقال أي المشتري لمن سأل عنه أو في مقام مذهبه اهـ وقال الرشيدي قوله: م ر نعم يتجه حملها إلخ أي فالمراد بالظن هنا ما يشمل الأطراف الثلاثة كما هو عرف الفقهاء - بخلاف عرف الأصوليين اهـ.

☐ قول (سرقته) (وسرقته) أي وإن وجدت عند المشتري بعد وجودها في يد البائع اهـ ع ش. ☐ قوله: (أي كالسرقة) (كالزنا) تغليل للمتن. ☐ قوله: (في أحواله المذكورة) أي بقوله السابق ولو مرة من صغير إلخ. ☐ قوله: (في علمته) وهي قوله: لأنه قد يالؤه إلخ. ☐ قوله: (إلا في دار الحرب إلخ) وفاقا للنهاية والمعني. ☐ قوله: (كما صرح به إلخ) وما تقرّر من أن السرقة والإباق مع التوبة عيب هو المعتمد معني ونهاية.

المتوَلَّى إن زادت قيمة المبيع نقصا بذلك فلا رد ولا فله الرد انتهى.

(فرغ): مثل ما مر في الزنا إلخ الردة والقتل عمدا والجناية عمدا فهي عيوب وإن تاب م ر.

☐ قوله: (وأفتى البعوي إلخ) يتبعي حملها على التردد بالاستواء لأن الظن كاليقين بدليل أن إخبار البائع بالعيب لا يفيد إلا الظن م ر.

إلا إذا جاء إلينا مسلماً من بلاد الهدنة لأن هذا إباق مطلوب ويلحق به ما لو أبق إلى الحاكم
لضرر لا يحتمل عادة ألحقه به نحو سيده وقامت به قرينة ووقع في كلام شارح ما قد يخالف
ما ذكرته فلا تغتر به وما لو حمل عليه تسويل نحو فاسق يحمل مثله على مثله عادة ومحل
الرّد به إذا عاد وإلا فلا رد ولا أرش اتفاقاً (وبؤله بالفراش) إن اعتاده أي عرفاً فلا يكفي مرة فيما
يظهر لأنه كثيراً ما يعرض المرأة بل والمرتين ثم يزول وبلغ سبع سنين ومحلّه إن وجد البول
في يد المشتري أيضاً وإلا فلا لتبين أن العيب زال وليس هو من الأوصاف الخبيثة التي يرجع
إليها الطبع بخلاف ما قبله وهل يعود هذا مدة يقدر بها أو لا، محل نظير والذي يتجه أنه إن
حكم خبران بأنه من آثار الأول فعيب وإن توقفاً أو فقداً أو حكماً بأنه من حادث فلا ولو لم
يعلم به إلا بعد كبره.....

قوله: (إلا إذا جاء إلينا) إلى قوله ويلحق به في النهاية والمغني. قوله: (ما لو أبق إلى الحاكم) يتبني
أن يلحق به غيره ممن يتوسم فيه الرقيق أن له قدرة على تخليصه مما ذكر ولو بإعانة عند نحو حاكم ولو
فرض عدم قدرته بحسب الواقع لأن المدار على ما يغلب معه الظن على انقضاء ما يعد عيباً في العرف اه
سيد عمر. قوله: (إلى الحاكم إلخ) أي أو إلى من يتعلم منه الأحكام الشرعية حيث لم يغني عنه السيد
اه ع ش. قوله: (وما لو حمل إلخ) عطف على ما لو أبق إلخ. قوله: (ومحل الرّد) إلى المتن في النهاية
والمغني عبارة الثاني وحيث قيل له الرّد بالإباق فمحلّه في حال عوده أما حال إباقه فلا رد قطعاً ولا
أرش في الأصح اه. قوله: (إذا عاد) هذا يصور بما إذا أبق في يد المشتري وكان أبق في يد البائع وإنما
رد مع حصوله في يده لأنه من آثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين أن يكون ما في يد المشتري أكثر
وينقص به المبيع أو لا هذا هو المعتقد من خلاف في ذلك م ر اه سم على حج اه ع ش. قوله: (ولاً
فلا رد) أي فليس له الفسخ قبل عوده ومن لازم عدم الرّد عدم المطالبة بالتّمين اه سم. قوله: (ولا
أرش) أي لا حتمال عوده اه ع ش. قوله: (وبلغ سبع سنين) أي تقريباً نهاية ومغني أي كشهريّن ع
ش. قوله: (ومحلّه) إلى قوله وهل يعود في النهاية والمغني. قوله: (بخلاف ما قبله) أي من الزنا وما
عطف عليه. قوله: (وهل يعود هذا) أي عود العيب الذي زال اه كردي. قوله: (يقدر) أي العود (بها)
أي بهذه المدة. قوله: (ولو لم يتعلم) إلى المتن في المغني. قوله: (به) أي ببؤله في الفراش.

قوله: (إذا عاد) هذا يصور بما إذا أبق في يد المشتري وكان أبق في يد البائع وإنما رد مع حصوله في
يده؛ لأنه من آثار ما حصل في يد البائع ولا فرق بين أن يكون ما في يد المشتري أكثر وينقص به المبيع
أو لا هذا هو المعتقد من خلاف في ذلك م ر. قوله: (ولاً فلا رد) أي فليس له الفسخ قبل عوده ومن
لازم عدم الرّد عدم المطالبة بالتّمين. قوله: (سبع سنين) بخلاف ما دونها قال في شرح الرّوض أي
تقريباً لقول القاضي أبي الطيب وغيره بأن يكون مثله يحترز منه انتهى. قوله: (ومحلّه إلخ) اعتمد م ر.

فلا ردُّ به وله الأرض لأنَّ علاجه لَمَّا صُعِبَ في الكبيرِ صارَ كِبْرُهُ كَعِيبِ حَدِيثٍ (وَبَحْرُهُ) المُسْتَحْكِمَ بأنَّ عِلْمَ كونه مِنَ المَعْدَةِ لِتَعَدُّ زَوَالِهِ بخلافه مِنَ الفمِّ لِسهولةِ زَوَالِهِ ويُلْحَقُ به على الأوجهِ تراكمٌ وسخٌ على الأسنانِ تَعَدُّ زَوَالَهُ (وَصُنَانِهِ) المُسْتَحْكِمَ ذُونِ غَيْرِهِ لِذلكَ وَمَرَضُهُ مُطْلَقًا إِلَّا نَحْوَ صُدَاعٍ يسيرٍ على الأوجهِ أَخْذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ في أَعْذارِ الجُمُعَةِ والجماعةِ ولو ظَنَّ مَرَضُهُ عَارِضًا فَبَانَ أَصْلًا تَحْيَرٌ كما لو ظَنَّ البياضَ بَهَقًا فَبَانَ بَرَصًا. وَمِنْ عُيُوبِ الرقيقِ وهي لا تكادُ تَنخَصِرُ.....

☐ فَوُدَّ: (فَلَا رَدُّ بِهِ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَةٌ سَمِ الْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الرَّدَّ لِأَنَّهُ مِنْ آثَارِ مَا كَانَ فِي يَدِ الْبَائِعِ م ر اه. ☐ فَوُدَّ: (الْمُسْتَحْكِمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ أُتِيضَ إِلَى أَوْ شَتَامًا وَقَوْلُهُ: وَعَبَّرُوا إِلَى أَوْ أَكَلًا وَقَوْلُهُ: وَظَاهِرٌ إِلَى أَوْ قَرْنَاءَ وَقَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا كَانَ إِلَى أَوْ ذَا سِنَّ. ☐ فَوُدَّ: (الْمُسْتَحْكِمَ) بِكُسْرِ الْكَافِ لِأَنَّهُ مِنْ اسْتَحْكَمَ وَهُوَ لَا زِمَ قَالَ فِي الْمُخْتَارِ وَأَحْكَمَ فَاسْتَحْكَمَ أَيَّ صَارَ مُحْكَمًا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَا اسْتَشْهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ فَسَادَ اسْتَحْكَمَ بِضَمِّ التَّاءِ خَطَأً اه ع ش.

☐ فَوُدَّ (سُنِّي): (وَصُنَانٍ) بِضَمِّ الصَّادِ اه ع ش. ☐ فَوُدَّ: (تَرَاكُمُ وَسَخُ الْخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْغَالِبَ فِي الْأَرْقَاءِ الْمَجْلُوبِينَ ذَلِكَ لِعَدَمِ اعْتِيَادِ السُّوَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه السَّيِّدُ عُمَرُ وَلَكَ مَنَعُ تِلْكَ الْعَلَبَةِ.

☐ فَوُدَّ: (لِذَلِكَ) أَيِ التَّعَدُّ. ☐ فَوُدَّ: (إِلَّا نَحْوَ صُدَاعٍ يسيرٍ الْخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُقَيْسِ عَلَيْهِ وَاضِحٌ لِأَنَّ الْمُلْحَظَ فِي الْمَرَضِ ثُمَّ مَا يَشُقُّ مَعَهُ الْحُضُورُ فَيَخْرُجُ مَا ذُكِرَ وَهُنَا نَقْصُ الْقِيَمَةِ وَقَدْ يَتَحَقَّقُ مَعَهُ نَعَمْ إِنْ فُرِضَ فِيمَا إِذَا كَانَ يَغْرِضُ أَخِيَانًا بَحْنًا لَا يُعْجَلُ بِالْعَمَلِ بَوَجْهِ وَلَا يُؤَدِّي إِلَى نَقْصِ الْقِيَمَةِ فَمُخْتَمَلٌ اه سَيِّدُ عُمَرُ. ☐ فَوُدَّ: (وَلَوْ ظَنَّ مَرَضُهُ عَارِضًا) أَيِ فَاشْتَرَاهُ بِنَاءٍ عَلَى ظَنِّ سُرْعَةِ زَوَالِهِ.

(فَرَعَ): وَقَعَ السُّوَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا وَخَتَنَهُ ثُمَّ أَطْلَعَ فِيهِ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ هَلْ لَهُ الرَّدُّ أَمْ لَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ يُقَالُ إِنْ تَوَلَّدَ مِنَ الْخِتَانِ نَقْصٌ مُنِعَ مِنَ الرَّدِّ وَإِلَّا فَلَا وَقَعَ السُّوَالُ فِيهِ أَيْضًا عَمَّا لَوْ اشْتَرَى رَقِيقًا فَوَجَدَهُ يَغْطِي فِي نَوْمِهِ أَوْ وَجَدَهُ ثَقِيلَ النَّوْمِ هَلْ يَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ يُقَالُ إِنْ كَانَ زَائِدِينَ عَلَى عَادَةِ غَالِبِ النَّاسِ ثَبَّتَ لَهُ الْخِيَارُ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَنْقُصُ الْقِيَمَةَ وَالثَّانِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ نَاشِئٌ عَنِ ضَعْفٍ فِي الْبَدَنِ.

(فَرَعَ): لَيْسَ مِنَ الْعُيُوبِ فِيمَا يَظْهَرُ مَا لَوْ وَجَدَ أَنْفَ الرَّقِيقِ أَوْ أَدْنَاهُ مَثْقُوبًا لِأَنَّهُ لِلزَّيْنَةِ اه ع ش.

☐ فَوُدَّ: (وَمِنْ عُيُوبِ الرَّقِيقِ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَعَبَّرُوا إِلَى وَأَكَلًا وَقَوْلُهُ: وَظَاهِرٌ إِلَى

☐ فَوُدَّ: (فَلَا رَدُّ بِهِ وَلَهُ الْأَرْضُ) الْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ الرَّدَّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ آثَارِ مَا كَانَ فِي يَدِ الْبَائِعِ م ر انْتَهَى أَقُولُ أَغْلَمُ أَنَّ تَضَحِيحَ الرَّدِّ هُنَا وَفِيمَا إِذَا أَبَقَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي كَمَا تَقَدَّمَ وَنَحْوُ ذَلِكَ قَدْ يَشْكُلُ عَلَيْهِ عَدَمُ الرَّدِّ فِيمَا سَيَّأَتِي مِنْ مَوْتِهِ بِمَرَضٍ سَابِقٍ وَنَقْصِهَا بِالْوِلَادَةِ وَجْهِ الْإِشْكَالِ أَنَّ مَا عَلَّلَ بِهِ الرَّدَّ هُنَا مِنْ أَنَّ مَا وَجَدَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي مِنْ آثَارِ مَا كَانَ فِي يَدِ الْبَائِعِ مَوْجُودٌ فِيمَا يَأْتِي بِأَنَّ يُقَالُ زِيَادَةُ الْمَرَضِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي مِنْ آثَارِ مَا كَانَ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَأَمَّا مَنَعُ كَوْنِ مَا يَأْتِي مِنَ الْآثَارِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَفِيهِ مَا فِيهِ. ☐ فَوُدَّ: (وَيُلْحَقُ بِهِ) اعْتَمَدَهُ م

كَوْنُهُ نَمَامًا أَوْ تَمَتَامًا مِثْلًا أَوْ قَاضِيًا أَوْ تَارِكًا لِلصَّلَاةِ أَوْ أَصَمٍّ أَوْ أَقْرَعٍ أَوْ أَبْلَهَ أَوْ أَرَتْ أَوْ أَبْيَضَ
الشَّعْرَ لِدَوْنِ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيَاضِ قَدَرٍ يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ شَيْبًا مُنْقِصًا أَوْ شَتَامًا
أَوْ كَذَابًا وَعَبَّرُوا هُنَا بِالْمُبَالِغَةِ لَا فِي نَحْوِ قَاضِيًا فَيَحْتَمِلُ الْفَرْقُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْكُلَّ الشَّابِقَ وَالْآتِيَّ
عَلَى حَدِّ سِوَايَ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ ذَلِكَ صَارَ كَالطَّبْعِ لَهُ أَيُّ بَأْنٍ يَعْتَادُهُ عُرْفًا نَظِيرَ مَا
مَرَّ لَكِنْ يَشْكُلُ عَلَيْهِ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ تَرْكَ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ يُقْتَلُ بِهَا عَيْبٌ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ
هَذَا صَيِّرَهُ مُهْدَرًا وَهُوَ أَقْبَحُ الْعُيُوبِ أَوْ أَكْلًا لَطِينٍ أَوْ مُخَذَّرٍ أَوْ شَارِبًا لِمُسْكِرٍ.....

أَوْ قَرْنَاءَ وَقَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا كَانَ إِلَى أَوْ ذَا سِنٍ. ٥ فَوُدَّ: (كَوْنُهُ نَمَامًا) أَوْ مَبِيحًا فِي جِنَايَةِ عَمْدٍ وَإِنْ تَابَ مِنْهَا كَمَا
جَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَوْ مُكْتَبَرُ الْجِنَايَةِ الْخَطِيئَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَلَّ وَالْقَلِيلُ مَرَّةً وَمَا فَوْقَهَا كَثِيرٌ كَمَا
اِقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَاوَزْدِيِّ أَوْ مُرْتَدًّا وَإِنْ تَابَ قَبْلَ الْعِلْمِ كَمَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَتَبِعَهُ الْأَذْرَعِيُّ خِلَافًا لِبَعْضِ
الْمُتَأَخِّرِينَ سَمَّ وَنِهَاءً. ٥ فَوُدَّ: (أَوْ تَغْتَامًا) وَهُوَ مَنْ يَرُدُّ الْكَلَامَ إِلَى التَّاءِ وَالْمِيمِ أَهْ قَامُوسٍ. ٥ فَوُدَّ: (أَوْ
قَاضِيًا) أَيُّ لِبَغِيرِ الْمُحْصَنَاتِ مَرَّاهُ سَمَّ أَيُّ خِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ حَيْثُ قَيَّدَهُ بِالْمُحْصَنَاتِ قَالَ النَّهْأَةُ أَوْ مُقَامِرًا أَوْ
كَافِرًا بِبِلَادِ الْإِسْلَامِ أَهْ زَادَ الْمُغْنِيُّ أَوْ سَاحِرًا أَهْ. ٥ فَوُدَّ: (أَوْ تَارِكًا لِلصَّلَاةِ) وَفِي إِطْلَاقِ كَوْنِ التَّرْكِ عَيْنًا
نَظَرًا لَا سِيَّمَا مَنْ قَرَّبَ عَهْدُهُ بُلُوغَ أَوْ إِسْلَامِ إِذَا الْغَالِبُ عَلَيْهِمُ التَّرْكَ خُصُوصًا الْإِمَاءُ بَلْ هُوَ الْغَالِبُ فِي
قَدِيمَاتِ الْإِسْلَامِ وَقَضِيَّةُ الضَّابِطِ أَنْ يَكُونَ الْأَصَحُّ مَنَعَ الرَّدِّ نِهَاءً وَمُغْنِي أَيُّ مَنَعَ الرَّدِّ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى
الْمُعْتَمِدِ شِئٍ أَوْ خِلَافًا لِلتُّخْفَةِ. ٥ فَوُدَّ: (أَوْ أَصَمٍّ) وَلَوْ فِي أَحَدٍ أَذْنَيْهِ أَهْ نِهَاءً. ٥ فَوُدَّ: (أَوْ أَقْرَعٍ) وَهُوَ مَنْ
ذَهَبَ شَعْرُ رَأْسِهِ بِآفَةٍ (أَوْ أَبْلَهَ) أَيُّ يَغْلِبُ عَلَيْهِ التَّغْلُّلُ وَعَدَمُ الْمَعْرِفَةِ أَوْ مُخْبَلًا بِالْمَوْحَدَةِ وَهُوَ مَنْ فِي
عَقْلِهِ خَبَلٌ أَوْ فُسَادٌ أَوْ مَزُوجًا أَوْ مُقَلَّبَ الْقَدَمَيْنِ شِمَالًا وَيَمِينًا أَوْ مُتَغَيِّرَ الْأَسْنَانِ بِسَوَادٍ أَوْ خُضْرَةٍ أَوْ زُرْقَةٍ
أَوْ حُمْرَةٍ أَوْ كَلِفَ الْوَجْهِ مُتَغَيِّرًا بِشَرْتِهِ أَوْ فِيهِ آثَارُ الشَّجَاعِ وَالْقُرُوحِ وَالْكَيْيِ الشَّانِيَةِ (أَوْ أَرَتْ) أَيُّ لَا يَفْهَمُ
كَلَامَهُ غَيْرُهُ أَوْ أَلْفَعُ أَيُّ يَبْدُلُ حَرْفًا بِحَرْفٍ آخَرَ أَوْ مَجْنُونًا وَإِنْ تَقَطَّعَ جُنُونُهُ أَوْ أَشْلَ أَوْ أَجْهَرَ أَيُّ لَا يُبْصِرُ
فِي الشَّمْسِ أَوْ أَغْشَى أَيُّ يُبْصِرُ فِي التَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ وَفِي الصَّخْرِ دُونَ الْغَنِيمِ أَوْ أَخْشَمَ أَيُّ فَاقَدَ الشَّمَّ أَوْ
أَخْرَسَ أَوْ فَاقَدَ الذَّوْقَ أَوْ أَخْفَشَ أَيُّ صَغِيرَ الْعَيْنِ وَضَعِيفَ الْبَصَرِ خِلْقَةً وَقِيلَ هُوَ مَنْ يُبْصِرُ بِاللَّيْلِ دُونَ
التَّهَارِ وَكِلَاهُمَا عَيْبٌ كَمَا فِي الرُّوضَةِ مُغْنِي وَنِهَاءً. ٥ فَوُدَّ: (مُهْدَرًا) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرِ الْإِمَامِ لَهُ بِهَا
وظَاهِرُ النَّهْيَةِ حَيْثُ اقْتَصَرَتْ عَلَى قَوْلِهَا يُقْتَلُ بِهِ عَدَمُ اغْتِيَابِ الرَّفْعِ إِلَى الْإِمَامِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَعْنَى قَوْلِ حَجِّ
مُهْدَرًا أَنَّهُ صَارَ مُعَرَّضًا لِلْأَهْدَارِ أَهْ ع. ش. ٥ فَوُدَّ: (أَوْ مُخَذَّرٍ) أَيُّ كَالْبُنَجِّ وَالْحَشِيشِ أَهْ نِهَاءً أَيُّ وَإِنْ لَمْ
يَسْكَرْ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ ع. ش. ٥ فَوُدَّ: (لِمُسْكِرٍ) كَالْخَمْرِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يُسْكِرُ وَإِنْ لَمْ يَسْكَرْ بِشَرِّهِ أَهْ نِهَاءً قَالَ ع

رَ وَكَذَا قَوْلُهُ: عَلَى الْأَوْجِهِ. ٥ فَوُدَّ: (كَوْنُهُ نَمَامًا لِغٍ) أَوْ مَبِيحًا فِي جِنَايَةِ عَمْدٍ وَإِنْ تَابَ مِنْهَا كَمَا جَزَمَ بِهِ
فِي الْأَنْوَارِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَوْ مُكْتَبَرُ الْجِنَايَةِ الْخَطِيئَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَلَّ وَالْقَلِيلُ مَرَّةً فَمَا فَوْقَهَا كَثِيرٌ كَمَا اقْتَضَاهُ
كَلَامُ الْمَاوَزْدِيِّ أَوْ مُرْتَدًّا وَإِنْ تَابَ قَبْلَ الْعِلْمِ كَمَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَتَبِعَهُ الْأَذْرَعِيُّ خِلَافًا لِبَعْضِ
الْمُتَأَخِّرِينَ. ٥ فَوُدَّ: (أَوْ قَاضِيًا) وَلَوْ لِبَغِيرِ الْمُحْصَنَاتِ مَرَّاهُ.

ما لم يثبت وظاهر أنه لا يكتفى في توبته بقول البائع، أو قرناء أو رثقاء أو حاملاً أو لا تحيض من بلغت عشرين سنة أو أحد ثدييها أكبر من الآخر أو نحو مجوسية أو مضطك الركبتين مثلاً أو خنثى ولو واضحاً إلا إذا كان ذكراً وهو يؤول بفرج الرجل فقط أو ذا سن مثلاً زائدة أو فاقد نحو شعر ولو عانة أو ظفر.....

ش أي وإن لم يتكرر منه ذلك وظاهره وإن اعتقد حله كحتم في اعتاد شرب التبيذ الذي لا يسكر وهو ظاهر لأنه ينقص القيمة ويقلل الرغبة فيه اهـ. فوله: (ما لم يثبت) هل يشترط لصحة توبة من شرب الخمر ونحوه مضي مدة الاستبراء وهو سنة أو لا فيه نظر والأقرب الثاني اهـ ع ش. فوله: (أو قرناء إلخ) أو مستحاضة أو يتناول طهرها فوق العادة أو نخراء تغير ريح فرجها اهـ نهاية. فوله: (أو حاملاً) لأنه يخاف من هلاكها بالوضع لا في البهائم فإن الغالب فيها السلامة أو معتدة ولو محرمة عليه بنحو نسب مغني ونهاية. فوله: (أو لا تحيض إلخ) لا يخفى ما في عطفه على ما قبله عبارة المغني أو لا تحيض وهي في سن الحيض غالباً بأن بلغت عشرين سنة قاله القاضي لأن ذلك إنما يكون لعل اهـ وهي ظاهرة. فوله: (أو أحد ثدييها إلخ) أو فيه خيال كثيرة بكسر الخاء جمع خال وهو الشامة اهـ نهاية زاد المغني أو كونه أيسر وفصل ابن الصلاح فقال إن كان أخبط وهو الذي يعمل بيده معاً فليس بعيب لأن ذلك زيادة في القوة وإلا فهو عيب اهـ. فوله: (أو مضطك الركبتين) أي مضطربهما. فوله: (أو خنثى إلخ) أو مختثا وهو بفتح التون وكسرها الذي يشبه حركاته حركات النساء خلقاً أو تحلقاً اهـ مغني.

فوله: (إلا إذا كان ذكراً إلخ) نقل هذا في شرح العباب عن أبي الفتح وضعفه وبسط رده اهـ سم.

فوله: (مثلاً) أي أو ذي أصبوع زائد. فوله: (زائدة) هي التي يخالف مبنها بقية الأسنان اهـ مغني عبارة ع ش قوله: أو سن شاعية أي زائدة وليست على سمت الأسنان بحيث تنقص الرغبة فيه اهـ.

فوله: (أو فاقد نحو شعر) أو به فروح أو ثكليل كثيرة أو جرب أو عمش أو سعال اهـ نهاية قال ع ش قوله: أو ثكليل بالثاء المثلثة جمع ثلول وهو حب يغلو ظاهر الجسد كالجمصة فما دونها وقوله: أو جرب أي ولو قليلاً وقوله: أو سعال أي وإن قل حيث صار مزوماً اهـ وقوله: أو عمش يقال عمشت عينه إذا سال دمعها في أكثر الأوقات مع ضعف البصر اهـ ترجمة القاموس. فوله: (ولو عانة) وإنما أخذ

فوله: (أو رثقاء أو قرناء) قال في الرؤص أو مستحاضة أو يتناول طهرها أي فوق العادة الغالية اهـ وعبارة العباب أو مدة طهرها من الحيض فوق العادة الغالية قال الشارح في شرحه وهي كما صرحوا به ثلاث أو أربع وعشرون من كل شهر لكن الذي يظهر أن هذا غير مراد هنا وأن المراد هنا أن تطول مدة طهرها إلى حد لا يوجد في النساء إلا نادراً وهو أزيد من ذلك بكثير ويلزم على الأول أن من تحيض أقل الحيض وتظهر بقية الشهر ترد بذلك ولا أظنهم يسمعون به انتهى. فوله: (أو حاملاً) أي لا في البهائم إذا لم تنقص بالحمل م ر. فوله: (إلا إذا كان إلخ) نقل هذا في شرح العباب عن أبي الفتح وضعفه وبسط رده انتهى.

لأنه يُشعرُ بضعفِ البدنِ وزَعْمُ فرقٍ بينه وبين عَدَمِ الحيضِ بأنه يُتداوى له ممنوعٌ فإنَّ عَدَمَ الحيضِ قد يُتداوى له أيضًا لكنَّ لَمَّا ضَرَّ التداوي له لا لَذاكَ كَثُرَ في ذلك.

(تبيه) أَطْلَقَ في الْأَنْوَارِ أَنَّ الْوَشْمَ غَيْبٌ وَأَقْرَبُهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ وَإِنَّمَا يَنْجَحُهُ إِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَا يُعْفَى عَنْهُ أَمَّا مَعْفُوٌّ عَنْهُ بِأَنْ خَشِيَ مِنْ إِزَالَتِهِ مُبِيحٌ تَيْئُمٌ وَإِنْ تَعَدَّى بِهِ كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَحْضُلْ بِهِ شَيْئٌ عُرْفًا وَأَمِنْ كَوْنِهِ سَاتِرًا لِنَحْوِ بَرَصٍ فَإِنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ لِذَلِكَ فَيَعْدُو عَدُوَّ مِنَ الْعُيُوبِ حِينَئِذٍ وَفِي الْبُخَارِيِّ أَنَّ هَيْامَ الْإِبِلِ غَيْبٌ وَهُوَ دَاءٌ يُصِيبُهَا فَيُعْطِشُهَا فَتَشْرَبُ فَلَا تَرَوِي وَمِثْلُهُ مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ عُرَبِيٍّ مَكَّةَ مِنْ دَاءٍ يُصِيبُهَا يُسَمُّونَهُ الْغَلَّةَ بِالْمُعْجَمَةِ لَكِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا بَعْدَ ذَبْحِهَا فَيَعْرِفُونَ حِينَئِذٍ قَدَمَهُ وَخُدُونَهُ فَإِذَا ثَبَتَ قَدَمُهُ وَجَبَ أَرْشُهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْقَدَمِ فِيمَا مَضَى بَعْدَ الذَّبْحِ أَمَرَ تَخْمِينِيٍّ لَا يُعُولُ عَلَيْهِ.

(وَجَمَاحُ الدَّائِيَّةِ) بِالْكَسْرِ وَهُوَ امْتِنَاعُهَا عَلَى رَاكِبِهَا وَعَبَّرَ غَيْرُهُ بِكُونِهَا جَمُوحًا فَاقْتَضَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ طَبْعًا لَهَا وَهُوَ مُتَّجِعٌ نَظِيرَ مَا مَرَّ وَمِثْلُهُ هَرَبُهَا مِمَّا تَرَاهُ وَشَرُّهَا لَبَنٌ نَفْسِهَا وَأَلْحَقَ بِهِ لَبَنُ

العانة غَايَةً لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَسَبَّبُ فِي عَدَمِ إنبَاتِهَا بِالدَّوَاءِ قَرُبًا يَتَوَهَّمُ لِأَجْلِ ذَلِكَ أَنَّ عَدَمَ إنبَاتِهَا لَيْسَ عَيْنًا اه ع ش . قَوْلُهُ: (لأنه يُشعرُ) أَي فَقَدْ نَحَوِ الشَّعْرَ أَوِ الظُّفْرَ . قَوْلُهُ: (ضَرَّ التداوي له) أَي لَعَدَمِ الحيضِ . قَوْلُهُ: (لا لَذاكَ إلخ) أَي لَفَقْدِ نَحْوِ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ . قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَنْجَحُهُ إلخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَةً سَمَّ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَنْجَحُهُ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر اه . قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَحْضُلْ بِهِ شَيْئٌ عُرْفًا) قَدْ يُقَالُ لَعَلَّ مَحَلَّ هَذَا التَّفْصِيلِ الَّذِي أَفَادَهُ الشَّارِحُ فِي نَحْوِ دِيَارِ الْعَرَبِ لِأَنَّهُ قَدْ يُعَدُّ عَنْدهُمْ مِنَ الزَّيْنَةِ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِ الْأَعْضَاءِ وَأَمَّا كَثِيرٌ مِنَ الْبُلْدَانِ كَدِيَارِ الْعَجَمِ الَّتِي مِنْهَا صَاحِبُ الْأَنْوَارِ فَيَعْدُونَهُ مُطْلَقًا شَيْئًا عَظِيمًا وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْحَامِلُ لَهُ عَلَى إِطْلَاقِ كَوْنِهِ عَيْنًا بَلْ هُوَ عَنْدهُمْ أَقْبَحُ وَأَنْقَضُ لِلْقِيَمَةِ مِنْ كَثِيرِ الْعُيُوبِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا اه سَيِّدُ عَمْرٍو عِبَارَةٌ ش وَيَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّ كَوْنِ الْوَشْمِ عَيْنًا إِذَا كَانَ فِي نَوْعٍ لَا يَكْثُرُ وَجُودُهُ فِيهِ عَلَى مَا مَرَّ اه . قَوْلُهُ: (أَنْ هَيْامَ إلخ) بَضْمُ الْهَاءِ . قَوْلُهُ: (فَيُعْطِشُهَا) مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ أَوِ التَّفْعِيلِ . قَوْلُهُ: (الْغَلَّةُ) بِالضَّمِّ فَالتَّشْدِيدِ . قَوْلُهُ: (وَجَبَ أَرْشُهُ إلخ) هَلَا جَازَ الرَّدُّ عَلَى هَذَا وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْهُ الذَّبْحُ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ الْقَدِيمُ إِلَّا بِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الذَّبْحَ إِنْثِلَافٌ وَالْعِلْمُ بَعْدَ الْإِنْثِلَافِ لَا يُسَوِّغُ الرَّدَّ فِيهِ نَظَرٌ وَقَالَ م ر لَا يَنْعَدُ جَوَازُ الرَّدِّ بَعْدَ الذَّبْحِ وَلَا أَرَشُ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ الْقَدِيمُ إِلَّا بِهِ اه سم . قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ وَلِلْمَعْنَى . قَوْلُهُ: (هَرَبُهَا إلخ) هُوَ الْمُسَمَّى فِي الْعُرْفِ بِالْجَفَلِ اه سم . قَوْلُهُ: (وَشَرُّهَا إلخ) أَي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا كُوَلَا اه .

قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَنْجَحُهُ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر . قَوْلُهُ: (وَجَبَ أَرْشُهُ فِيمَا يَظْهَرُ) هَلَا جَازَ الرَّدُّ عَلَى هَذَا وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْهُ الذَّبْحُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ الْقَدِيمُ إِلَّا بِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الذَّبْحَ إِنْثِلَافٌ وَالْعِلْمُ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْإِنْثِلَافِ لَا يُسَوِّغُ الرَّدَّ فِيهِ نَظَرٌ وَقَالَ م ر لَا يَنْعَدُ جَوَازُ الرَّدِّ بَعْدَ الذَّبْحِ وَلَا أَرَشُ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ الْقَدِيمُ إِلَّا بِهِ . قَوْلُهُ: (هَرَبُهَا) هُوَ الْمُسَمَّى فِي الْعُرْفِ بِالْجَفَلِ .

غيرها (وعُضُّها) وخُشُونَةُ مشيها بحيث يُخَافُ منه سُقُوطُ رَاكِبِها وَقِلَّةُ أَكْلِها بِخِلَافِ الْقِنْ .
وَكُونُ الدَّارِ مَنْزِلَ الْجُنْدِ أَوْ بِجَنْبِها نَحْوُ قَصَّارِينَ يُؤْذُونَ بِنَحْوِ صَوْتِ دَقِّهِمْ أَوْ كَوْنُ الْجِنِّ
مُسْلُطِينَ عَلَى سَاكِنِها بِالرَّجْمِ أَوْ نَحْوِها أَوْ الْقِرْدَةُ مِثْلًا تَرَعَى زَرْعَ الْأَرْضِ أَوْ الْأَرْضِ ثَقِيلَةً
الْخَرَجِ أَيُّ بَأْنٍ يَكُونُ عَلَيْها أَكْثَرُ مِنْ أَمْثَالِها بِمَا لَا يَتَغَابَنُ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ أَشْبَحَ نَحْوُ وَقْفِيتِها أَوْ
ظَهَرَ مَكْنُوتٌ بِها لَمْ يُعْلَمْ كَذِبُهُ أَوْ أُخْبِرَ عَدْلُها وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ وَلَوْ عَدْلُ رَاوِيَةٍ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّ
الْمَدَارَ عَلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ وَجُودُ ذَلِكَ وَلَا مَطْمَعُ فِي اسْتِفْهَاءِ الْغُيُوبِ بَلِ التَّعْوِيلُ فِيها عَلَى
الضَّابِطِ الَّذِي ذَكَرُوهُ لَهَا (و) هُوَ وَجُودُ (كُلِّ مَا يَنْقُصُ) بِالتَّخْفِيفِ كَيْخُورُج.....

¶ قول (سئ): (وعُضُّها) أي وكَوْنُها رَمَوحًا نِهَايةً وَمُعْنَى أَي كَثِيرَةُ الرَّمَحِ ع ش . فَوَدُ: (وَخُشُونَةُ مَشْيِها)
إِلَى قَوْلِهِ أَوْ أُخْبِرَ عَدْلُها فِي النِّهَايَةِ . فَوَدُ: (وَقِلَّةُ أَكْلِها) بِخِلَافِ كَثْرَةِ أَكْلِها وَكَثْرَةُ أَكْلِ الْقِنْ فَلَيْسَ
وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَيْنًا وَبِخِلَافِ قِلَّةِ شَرْبِها فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ لَا يَوْرُثُ ضَعْفًا وَمِنْ الْغُيُوبِ كَوْنُ الشَّاةِ مَقْطُوعَةً
الْأُذُنِ بِقَدَرٍ مَا يَمْنَعُ التَّضْحِيَّةَ م ر ه سَم . فَوَدُ: (وَكَوْنُ الدَّارِ مَنْزِلَ الْجُنْدِ) كَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ جَرَتْ عَادَتُهُمْ
بِالتَّزْوِيلِ فِيها عِنْدَ مُرُورِهِمْ بِذَلِكَ الْمَحَلِّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ جَوَارِها كَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَأَدَّى بِمُجَاوَرَتِهِمْ أَشَدُّ
مِنَ التَّأَدِّي بِمُجَاوَرَةِ الْقَصَّارِينَ اه سَيِّدُ عَمَرُ . فَوَدُ: (مَنْزِلُ الْجُنْدِ) أَوْ ظَهَرَ بِقُرْبِها دُخَانٌ مِنْ نَحْوِ حَمَامٍ أَوْ
عَلَى سَطْحِها مِيزَابٌ رَجُلٍ أَوْ مَذْفُونٌ فِيها مَيْتٌ وَكَوْنُ الْمَاءِ يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ اخْتِلَافٌ فِي طَهْوَرِيَّتِهِ
كَمُسْتَعْمَلٍ كَوْنُ قَصَّارٍ كَثِيرًا أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ وَكَوْنُ الْأَرْضِ فِي بَاطِنِها رَمْلٌ أَوْ أَحْجَارٌ
مَخْلُوقَةٌ وَقُصِدَتْ لِيَزْرَعَ أَوْ عَرِسٌ وَإِنْ أَضْرَّتْ بِأَحَدِها فَقَطُّ وَالْحُمُوضَةُ فِي الْبَطِيخِ لَا الرُّمَانِ عَيْبٌ وَإِنْ
خَرَجَ مِنْ حُلِيِّ وَلَا رَدٌّ لِكَوْنِ الرَّقِيقِ رَطْبُ الْكَلَامِ أَوْ غَلِيظُ الصَّوْتِ اه نِهَايةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مَيْتٌ أَي
صَغِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ مَا لَمْ يَنْدَرِسْ جَمِيعُ أَجْزَائِهِ فِيمَا يَظْهَرُ لِحَوَازِ حَفْرِ مَوْضِعِهِ حَيْثُ ذِذِّ وَالتَّقَرُّقُ فِيهِ اه وَقَوْلُهُ: مَا
لَمْ يَنْدَرِسْ إِلَخَ فِيهِ وَفَقَّةٌ وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى الْإِطْلَاقِ . فَوَدُ: (نَحْوُ قَصَّارِينَ) مِنْ التَّخَوُّ الطَّاحُونَةِ اه ع ش
أَيُّ وَمِهْرَاسُ نَحْوِ الْحَنَاءِ . فَوَدُ: (أَوْ الْقِرْدَةُ إِلَخَ) عَطَفَ عَلَى الْجِنِّ . فَوَدُ: (مِثْلًا) أَيُّ وَالْخَنَازِيرِ .
¶ فَوَدُ: (وَالْأَرْضُ ثَقِيلَةٌ إِلَخَ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْأَوَّلَى التَّعْبِيرُ بِأَوْ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَغَيْرِها اه
سَيِّدُ عَمَرُ وَفِي النِّهَايَةِ وَالرَّوْضِ وَلَا أَثَرَ لِظَنِّهِ سَلَامَتِها مِنْ خَرَجٍ مُعْتَادٍ اه قَالَ ع ش أَيُّ فِي عَدَمِ ثُبُوتِ
الْخِيَارِ فَإِذَا ظَنَّ قِلَّةَ خَرَجِها عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ أَوْ عَدَمِهِ ثُمَّ بَأْنٍ خِلَافَهُ لَمْ يَتَخَيَّرْ اه . فَوَدُ: (لَمْ يَغْلَمْ
كَذِبَةً) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ إِلَّا أَنْ يَغْلَمْ أَنَّها مُزَوَّرَةٌ اه أَيُّ مَكْذُوبَةٌ وَكَانَ قَادِرًا عَلَى دَفْعِ التَّزْوِيرِ . فَوَدُ: (اسْتِفْهَاءُ
الْغُيُوبِ) أَيُّ غُيُوبِ الْمَبِيعِ حَيَوَانًا أَوْ غَيْرَهُ . فَوَدُ: (بِالتَّخْفِيفِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ فِي النِّهَايَةِ .

¶ فَوَدُ: (وَقِلَّةُ أَكْلِها) بِخِلَافِ كَثْرَةِ أَكْلِها وَكَثْرَةُ أَكْلِ الْقِنْ فَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَيْنًا وَبِخِلَافِ قِلَّةِ شَرْبِها
فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ لَا يَوْرُثُ ضَعْفًا وَمِنْ الْغُيُوبِ كَوْنُ الشَّاةِ مَقْطُوعَةً الْأُذُنِ بِقَدَرٍ مَا يَمْنَعُ التَّضْحِيَّةَ م ر .
¶ فَوَدُ: (ثَقِيلَةُ الْخَرَجِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَلَا أَثَرَ لِظَنِّهِ سَلَامَتِها مِنْ خَرَجٍ مُعْتَادٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَأْنُ ظَنِّ أَنْ
لَا خَرَجَ عَلَيْها أَوْ أَنَّ عَلَيْها خَرَجًا دُونَ خَرَجِ أَمْثَالِها ثُمَّ تَبَيَّنَ عَدَمُ سَلَامَتِها مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُقَصَّرٌ بِعَدَمِ

وقد يُشَدَّدُ بِقَلْبَةٍ وهو مُتَعَدِّ فِيهِمَا (العين أو القيمة نقصًا يفوت به غرض صحيح) قَيْدٌ لِنَقْصِ الْجُزْءِ خَاصَّةً احْتِرَازًا عَنْ قَطْعِ زَائِدٍ وَفَلَقَةِ يَسِيرَةٍ مِنَ الْفَخْذِ ائْتَمَلْتُ بِلَا شَيْءٍ وَعَنِ الْخِتَانِ بَعْدَ الْاِنْدِمَالِ فَإِنَّهُ فَضِيلَةٌ وَيَصْحَحُ جَعْلُهُ قَيْدًا لِنَقْصِ الْقِيَمَةِ أَيْضًا خِلَافًا لِلشَّرَاحِ حَيْثُ اقْتَصَرُوا عَلَى الْأَوَّلِ وَبَنَوْا عَلَيْهِ الْاِعْتِرَاضَ عَلَى الْمُتَنِّ بِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ ذِكْرُهُ عَقِبَهُ وَتَبِعَهُمْ شَيْخُنَا فِي مَنْهَجِهِ احْتِرَازًا عَنْ نَقْصِ يَسِيرٍ يَتَغَابَرُ بِهِ (إِذَا غَلَبَ) فِي الْعُرْفِ الْعَامِّ لَا فِي مَحَلِّ الْبَيْعِ وَحَدَّهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَالْكَلَامُ فِيمَا لَمْ يَنْصُصُوا عَلَى أَنَّهُ غَيْبٌ وَإِلَّا لَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ عُرْفٌ بِخِلَافِهِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (فِي جِنْسِ الْمَبِيعِ عَدَمُهُ) قَيْدٌ لَهُمَا احْتِرَازًا فِي الْأَوَّلِ عَنْ قَلْعِ الْأَسْنَانِ وَبَيَاضِ الشَّعْرِ فِي الْكَبِيرِ وَفِي الثَّانِي عَنْ ثُبُوتِ الْكَبِيرَةِ وَبُؤْلِ الطُّفْلِ فَإِنَّهُمَا وَإِنْ نَقَصَا الْقِيَمَةَ لَا يَغْلِبُ عَدَمُهُمَا فِي جِنْسِ الْمَبِيعِ وَلَا نَظَرَ لِقَلْبَةٍ نَحْوِ تَرْكِ الصَّلَاةِ فِي الْأَرْقَاءِ لِأَنَّهُ لِيَقْصُرَ السَّادَةُ وَلَأَنَّ مَحَلَّ الضَّابِطِ كَمَا تَقَرَّرَ فِيمَا لَمْ يَنْصُصُوا فِيهِ عَلَى أَنَّهُ غَيْبٌ أَوْ غَيْرُ غَيْبٍ.....

• قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُشَدَّدُ) أَيِ مَعَ ضَمِّ الْيَاءِ مِنَ التَّفْعِيلِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَعَدِّ فِيهِمَا) أَيِ هُنَا وَالْأَوَّلِ فَالْمُخَفَّفُ يَأْتِي لَزِمًا كَمَا يَأْتِي مُتَعَدِّيًا لِوَاحِدٍ وَلِاثْنَيْنِ وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ زَادَ أَهْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (قَيْدٌ) أَيِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ نَقْصًا يَفُوتُ إِلَخْ. • قَوْلُهُ: (وَبَنَوْا عَلَيْهِ الْاِعْتِرَاضَ إِلَخْ) أَقَرَّهُ الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (ذَكَرَهُ عَقِبَهُ) إِمَّا بِأَنَّهُ يُقَدِّمُ ذِكْرَ الْقِيَمَةِ أَوْ يَجْعَلُ هَذَا الْقَيْدَ عَقِبَ نَقْصِ الْعَيْنِ أَهْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (احْتِرَازًا إِلَخْ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَيَصْحَحُ جَعْلُهُ قَيْدًا إِلَخْ. • قَوْلُهُ: (لَا فِي مَحَلِّ الْبَيْعِ وَحَدَّهُ إِلَخْ) قَدْ يُقَالُ بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ اغْتِيَابًا مَحَلُّ الْعَقْدِ فَإِنَّهُ الَّذِي يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ الْإِسْمُ عِنْدَ إِطْلَاقِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ وَيُؤَافِقُهُ مَا مَرَّ فِي الْبَغَالِ وَنَحْوِهَا عَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَكَذَا مَا مَرَّ فِي عَدَمِ خِتَانِ الْعَبْدِ الْكَبِيرِ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ أَيْضًا أَهْ عَشِ وَسَبَّحِيَّ وَمِثْلُهُ عَنِ السَّيِّدِ عَمَرٍ. • قَوْلُهُ: (وَالْكَلَامُ فِيمَا لَمْ يَنْصُصُوا إِلَخْ) لَكَ أَنَّ تَقْوَالَ الْحِكْمَةَ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْمُشْتَرِي وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ عَيْبًا مُنْقِصًا لِلْقِيَمَةِ فِي مَحَلِّ دُونَ آخَرَ وَمَنْ نَصَّ مِنَ الْأَيْمَةِ عَلَى كَوْنِ الشَّيْءِ عَيْبًا أَوْ غَيْرَ عَيْبٍ إِنَّمَا هُوَ لِكَوْنِهِ عَرَفَ مَحَلَّهُ وَنَاحِيَّتَهُ وَالْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ الضَّابِطُ الَّذِي قَرَّرُوهُ وَإِذَا كَانَ نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةُ تَقْبَلُ التَّخْصِيصَ وَيَدُورُ حُكْمُهَا مَعَ الْعِلَّةِ وَجُودًا وَعَدَمًا فَمَا بِأَلَكْ بِغَيْرِهَا وَالْأَدَبُ مَعَ الشَّارِعِ بِالْوُقُوفِ مَعَ غَرَضِهِ أَوَّلَى بِنَا عَنِ الْجُمُودِ عَلَى مَا يَنْقُضِيهِ إِطْلَاقَاتُ الْأَيْمَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ ثُمَّ أَطَالَ وَبَسَطَ فِي سَرْدِ تَقْيِيدِ الْمُتَأَخِّرِينَ لِإِطْلَاقَاتِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ رَاجِعُهُ. • قَوْلُهُ: (قَيْدٌ) أَيِ إِذَا غَلَبَ إِلَخْ. • قَوْلُهُ: (لَهُمَا) أَيِ الْعَيْنِ وَالْقِيَمَةِ أَهْ عَشِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْكَبِيرِ) أَيِ بِخِلَافِهِمَا فِي الصَّغِيرِ نِهَآةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (عَنِ ثُبُوتِ الْكَبِيرَةِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ كَانَتْ فِي سِنٍّ لَا تَحْتَمِلُ فِيهِ الْوُطْءَ وَوَجَدَهَا نَيْبًا فَلَهُ الْخِيَارُ بِذَلِكَ أَهْ عَشِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا نَظَرَ لِقَلْبَةٍ إِلَخْ) خِلَافًا لِلنَّهَآةِ وَالْمُغْنِي وَوَأَفْقَهُمَا سَمَ كَمَا يَأْتِي آفَا. • قَوْلُهُ: (فِيمَا لَمْ يَنْصُصُوا) أَخَذَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مِنَ الضَّابِطِ أَنَّ الْخِصَاءَ فِي الْبِهَائِمِ غَيْرُ عَيْبٍ فِي

الْبَحْثِ ائْتَهَى. • قَوْلُهُ: (قَيْدٌ لَهُمَا) أَيِ قَوْلُهُ: إِذَا غَلَبَ إِلَخْ قَيْدٌ لَهُمَا أَيِ لِنَقْصِ الْجُزْءِ وَنَقْصِ الْقِيَمَةِ. • قَوْلُهُ: (فِيمَا لَمْ يَنْصُصُوا فِيهِ عَلَى أَنَّهُ غَيْبٌ) أَخَذَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مِنَ الضَّابِطِ أَنَّ الْخِصَاءَ فِي

ككونها عقيماً أو غير محتوية وكذا الذكر إلا كبيراً يخاف من ختانه عادةً ولا يضبط بالبلوغ على الأوجه أو كونه يعتق على المشتري أو يسيء الأدب بخلاف سبب الخلق والفرق بينهما واضح أو ثقل النفس أو بطيء الحركة أو ولد زناً أو مغنياً أو عتيماً أو محرماً بنسب أو غير ليخصيص التحريم به ومم أنه يتخير بالعيب (سواء أقرن العقد أم حدث قبل القبض) ما لم يكن بسبب متقدم رضي به المشتري كما لو اشترى بكراً مزوجة عالماً فأزال الزوج بكارتها فلا يتخير كما يحثه السبكي وغيره لرضاه بسببه وقد يثار فيه بأنه لا عبرة بالرضا بالسبب مع كون الضمان على البائع فالأخذ بإطلاقهم غير بعيد وبهذا يفرق بين هذا وقوله الآتي إلا أن يستند إلى سبب متقدم لأنه فيما حدث بعد القبض لتعجب الزركشي من قول السبكي والأذرعى.....

هذه الأزمان اهـ وقياسه أن ترك الصلاة غير عيب في هذه الأزمان في الرقيق لعنيتيه وقياس ذلك ما قاله الزركشي أن محل عد كونه شارباً للمسكر من العيوب في المسلم دون من يعتاد ذلك من الكفار م ر اهـ سم. قوله: (ككونها عقيماً) مثال لغير عيب وهو إلى قوله بخلاف سبب الخلق في النهاية والمغني .
 قوله: (أو كونه) عطف على كونها عقيماً إلخ ومزج الضمير الرقيق الشامل للذكر والأنثى .
 قوله: (والفرق بينهما واضح) ولعله أن سوء الخلق جيلة لا يمكن تغييرها اهـ ع ش . قوله: (أو ثقل النفس) عطف على قوله يعتق على المشتري . قوله: (أو ولد زناً إلخ) وكذا لا رد بكون الرقيق زامراً أو عارفاً بالضرب بالعود أو حجاجاً أو أضلع أو أغم ولا صائمة ولا بكون العبد فاسقاً لا يكون سببه عيباً كما قيد به السبكي اهـ نهاية . قوله: (ليخصيص التحريم به) أي بخلاف نحو كونها معتدة قال في الروض وكذا أي من العيوب كثر رقيق لم يجاوزه كفار لقلّة الرغبة فيه أو كافرة كثرها يحرم الوطء أي كوثنية أو مجوسية اهـ سم . قوله: (ومم أنه إلخ) لا يخفى ما في هذا التقدير عبارة النهاية والمغني سواء في ثبوت الخيار قارن إلخ وهي أحسن . قوله: (رضي به) أي بهذا السبب . قوله: (كما لو اشترى إلخ) مثال لما حدث بعد العقد وقبل القبض بسبب متقدم على العقد . قوله: (فلا يتخير) أي ولا أرى م ر اهـ سم . قوله: (كما يحثه السبكي) اعتمده النهاية والمغني وسم . قوله: (لأنه فيما حدث إلخ) أي وفيما لم يرض به المشتري اهـ سم . قوله: (فتعجب إلخ) مبتدأ خبره قوله الآتي وهم .

البهائم غير عيب في هذه الأزمان انتهى وقياسه أن ترك الصلاة غير عيب في هذه الأزمان في الرقيق لعنيتيه فيه وقياس ذلك ما قاله الزركشي أن محل عد كونه شارباً للمسكر من العيوب في المسلم دون من يعتاد ذلك من الكفار م ر . قوله: (ليخصيص التحريم به) أي بخلاف نحو كونها معتدة قال في الروض وكذا أي من العيوب كثر رقيق لم يجاوزه كفار لقلّة الرغبة فيه أو كافرة كثرها يحرم الوطء أي كوثنية أو مجوسية انتهى . قوله: (فلا يتخير) أي ولا أرى م ر . قوله: (لأنه فيما حدث إلخ) أي وفيما لم يرض به المشتري .

لم نَرِ في هذه نقلاً بأنها داخلة في قول المتن الآتي إلا إلى آخره وهم لما عَلِمَتْ أَنَّ ذاك فيما بعد القبض وهذا فيما قبله وأن بينهما فرقاً واضحاً. (ولو حَدَّثَ) العيبُ (بعده) أي القبض (فلا خيار) للمُشتري لأنه بالقبض صارَ من ضَمَانِهِ فكذا جزؤه وصِفَتُهُ وشَمِلَ كلامُهُ حَدُوثَهُ بعده في زمن الخيار وقال ابنُ الرُّفْعَةِ الأَرَجُّحُ بناؤه على انفساخه بتلفه حينئذٍ والأصحُّ أنه إن كان المِلْكُ للبائع انفسخَ وإلا فلا فإذا قلنا ينفسخُ تحيُّرٌ بخدوئه كما صرح به الماوردي عن ابن أبي هريرة لأنَّ مَنْ ضَمِنَ الكُلَّ ضَمِنَ الجزء أو لا ينفسخُ فلا أثرٌ لخدوئه. (تنبيه) لم يُيَسِّنُوا حُكْمَ الْمُقَارِنِ لِلْقَبْضِ مع أنَّ مفهومَ قُبُلٍ وبعْدُ فيه مُتَنَافٍ والذي يظهر أنَّ له حُكْمَ ما قبل القبض لأنَّ يدَ البائع عليه حِسًّا فلا يرتفعُ ضَمَانُهُ إلا بتَحَقُّقِ ارتفاعِها وهو لا

□ وفود: (لم نَرِ في هذه نقلاً) مَقُولُ الْقَوْلِ وَالْإِشَارَةُ لِمَسْأَلَةِ شِرَاءِ الْبِكْرِ الْمُزَوَّجَةِ عَالِمًا. □ وفود: (بأنها إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْتَعَجُّبِ. □ وفود: (وهم إلخ) قَدْ يُقَالُ مُجَرَّدُ هَذَا الَّذِي عُلِمَ لَا يَقْتَضِي الْوَهْمَ لِأَنَّهُ إِذَا نَشَأَ الرَّدُّ بِالْحَادِثِ بَعْدَ الْقَبْضِ لَا سِتِنَادَهُ إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ فَالَرَّدُ بِالْحَادِثِ قَبْلَهُ لَا سِتِنَادَهُ إِلَى ذَلِكَ أَوَّلَى كَمَا لَا يَخْفَى وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الْمَتْنِ الْمَذْكُورِ دُخُولَهُ فِيهِ بِاعْتِبَارِ مَفْهُومِ الْأَوَّلَى فَوَجْهَ الرَّدِّ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ قَرَضُ مَا نَحْنُ فِيهِ مَعَ الْعِلْمِ بِالسَّبَبِ الْمُتَقَدِّمِ وَمَا يَأْتِي مَعَ الْجَهْلِ بِهِ فَتَأَمَّلْهُ اهـ سم. □ وفود: (وأن بينهما فرقاً واضحاً) فِيهِ أَنَّ مُجَرَّدَ التَّنْظَرِ لِمَا قَبْلَ الْقَبْضِ وَمَا بَعْدَهُ لَا يَقْتَضِي فَرْقًا فِي الْحُكْمِ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ وَاضِحًا بَلْ مَا قَبْلُ أَوَّلَى بِذَلِكَ الْحُكْمِ كَمَا تَقَرَّرَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سم. □ وفود: (وقال ابنُ الرُّفْعَةِ إلخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ بَعْدَ زُرُومِ الْعَقْدِ أَمَّا قَبْلَهُ فَالْقِيَاسُ بِنَاوَةِ إِلْخِ اهـ بَصْرِيٍّ. □ وفود: (الأرجح) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَايَةِ. □ وفود: (بناؤه) أَيِ الْخِيَارِ (عَلَى انْفِسَاخِهِ) أَيِ الْعَقْدِ (بِتَلَفِهِ) أَيِ الْمَبِيعِ (حِينَئِذٍ) أَيِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ. □ وفود: (إن كان المِلْكُ للبائع) أَيِ بَأَن كَانَ الْخِيَارُ لَهُ اهـ كُرْدِيٍّ. □ وفود: (انفسخ) وَيَضْمَنُهُ الْمُشْتَرِي بِالْبَدْلِ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ الْمِثْلُ فِي الْمِثْلِيِّ وَالْقِيَمَةُ فِي الْمُنْقُومِ اهـ ع. □ وفود: (ولاً إلخ) أَيِ بَأَن كَانَ الْمِلْكُ لِلْمُشْتَرِي أَوْ مَوْقُوفًا اهـ ع. □ وفود: (فإن قلنا ينفسخُ) أَيِ بَأَن كَانَ الْمِلْكُ فِيهِ لِلْبَائِعِ اهـ ع. □ وفود: (تحيزٌ بخدوئه) أَيِ خُدُوثِهِ كَوُجُودِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ وفود: (أو لا ينفسخُ) أَيِ بَأَن كَانَ الْمِلْكُ فِيهِ لِلْمُشْتَرِي أَوْ مَوْقُوفًا اهـ ع. □ وفود: (فلا أثرٌ لخدوئه) قِيَمَتِغُ الرَّدِّ اهـ ع. □ وفود: (أن له حُكْمَ ما قبل القبض) قِيَمَتِغُ بِهِ الْخِيَارُ وَيُمْكِنُ شُمُولُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَهُ بَأَن يُرَادُ بِقَبْلِ الْقَبْضِ مَا قَبْلَ تَمَامِ الْقَبْضِ اهـ ع. □

□ وفود: (وهم لما عَلِمَتْ إلخ) قَدْ يُقَالُ مُجَرَّدُ هَذَا الَّذِي عُلِمَ لَا يَقْتَضِي الْوَهْمَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا شَاءَ الرَّدُّ بِالْحَادِثِ بَعْدَ الْقَبْضِ لَا سِتِنَادَهُ إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ فَالَرَّدُ بِالْحَادِثِ قَبْلَهُ لَا سِتِنَادَهُ إِلَى ذَلِكَ أَوَّلَى كَمَا لَا يَخْفَى وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الْمَتْنِ الْمَذْكُورِ دُخُولَهُ فِيهِ بِاعْتِبَارِ مَفْهُومِ الْأَوَّلَى فَالْوَجْهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ قَرَضُ مَا نَحْنُ فِيهِ مَعَ الْعِلْمِ بِالسَّبَبِ الْمُتَقَدِّمِ وَمَا يَأْتِي مَعَ الْجَهْلِ بِهِ فَتَأَمَّلْهُ وَبِهَذَا يَظْهَرُ مَا فِي قَوْلِهِ وَأَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا وَاضِحًا؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ التَّنْظَرِ لِمَا قَبْلَ الْقَبْضِ وَمَا بَعْدَهُ لَا يَقْتَضِي فَرْقًا فِي الْحُكْمِ فَضْلًا

يَحْضُلُ إِلَّا بِتَمَامِ قَبْضِ الْمُشْتَرِي لَهُ سَلِيمًا (إِلَّا أَنْ يَسْتَدَّ إِلَى سَبَبِ مُتَقَدِّمٍ) عَلَى الْعَقْدِ أَوْ الْقَبْضِ وَقَدْ جِهَلَهُ (كَقَطْعِهِ بِجَنَابَةٍ) قَوْدًا أَوْ سَرِقَةً (سَابِقَةً) وَزَوَالَ بَكَارَتِهِ بِزَوَاجِ مُتَقَدِّمٍ (فِيثَبُتُ الرَّدُّ فِي الْأَصَحِّ) إِحَالَةً عَلَى السَّبَبِ فَإِنْ عَلِمَهُ فَلَا رَدَّ وَلَا أَرَشَ لِتَقْصِيرِهِ نَعَمْ لَوْ اشْتَرَى حَامِلًا فَوَضَعَتْ فِي يَدِهِ وَنَقَصَتْ بِسَبَبِ الْوَضْعِ فَلَا رَدَّ وَمُنَازَعَةً ابْنُ الرَّفْعَةِ فِيهِ مُرْدُودَةٌ بِأَنَّهُ كَمَوْتُهُ بِمَرَضٍ سَابِقٍ، الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ (بِخِلَافِ مَوْتِهِ بِمَرَضٍ سَابِقٍ) عَلَى مَا ذَكَرَ جِهَلَهُ (فِي الْأَصَحِّ) فَلَا رَدَّ لَهُ بِذَلِكَ أَيْ لَا يَرْجِعُ فِي ثَمَنِهِ حِينَئِذٍ فَالْمُرَادُ نَفْيُ رَدِّ الثَّمَنِ لَا الْمَبِيعَ لِلْعِلْمِ بِتَعَدُّرِ رَدِّهِ بِمَوْتِهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَرَضَ يَتَزَايِدُ شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى الْمَوْتِ فَلَمْ تَتَحَقَّقْ إِضَافَةُ الْمَوْتِ لِلْسَّابِقِ وَحْدَهُ نَعَمْ لِلْمُشْتَرِي أَرَشَ الْمَرَضِ مِنَ الثَّمَنِ وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ صَحِيحًا

قَوْلُ (سَبَبٍ): (كَقَطْعِهِ) أَيْ الْمَبِيعِ الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ أَوْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ سَرِقَةً) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى جَنَابَةٍ.

قَوْلُهُ: (وَزَوَالَ بَكَارَتِهِ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى قَطْعِهِ وَمِثْلُ الْقَطْعِ أَيْضًا اسْتِيفَاءُ الْحَدِّ بِالْجَلْدِ أَوْ مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَلِمَهُ الْإِنْسَانُ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ وَقَدْ جِهَلَهُ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ اشْتَرَى حَامِلًا) أَيْ جَاهِلًا بِحَمْلِهَا إِلَى الْوَضْعِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بِأَنَّهُ كَمَوْتِهِ الْإِنْسَانُ إِذَا مَسَّالَهُ الْمَوْتُ مُقَيَّدَةً بِالْجَهْلِ وَبِدَلِيلِ اسْتِثْنَائِهِ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يَسْتَدَّ الْإِنْسَانُ الْمُصَوِّرَ بِالْجَهْلِ إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ظَهَرَ لَكَ مُخَالَفَةُ مَا ذَكَرَهُ هُنَا لِمَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلَوْ بَاعَهَا حَامِلًا الْإِنْسَانُ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ: نَعَمْ لَوْ اشْتَرَى الْإِنْسَانُ يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ بَاعَهَا حَامِلًا فَانْفَصَلَ الْإِنْسَانُ مَا يُنَاقِضُهُ أ. قَوْلُهُ: (وَنَقَصَتْ الْإِنْسَانُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَنْقُصْ كَانَ لَهُ الرَّدُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَعْرَاشَ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ فَإِنَّ عَيْبَ الْحَمْلِ قَدْ زَالَ بِدُونِ أَنْ يَتَسَبَّبَ عَنْهُ عَيْبٌ آخَرُ. قَوْلُهُ: (فَلَا رَدَّ) أَيْ وَلَهُ الْأَرَشُ أَعْرَاشَ أَيْ كَمَا يُقَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ بِأَنَّهُ كَمَوْتِهِ الْإِنْسَانُ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ كَمَوْتِهِ الْإِنْسَانُ) سَيَأْتِي أَنَّ وَجْهَ مَا ذَكَرَ فِي الْمَرَضِ أَنَّهُ يَتَزَايِدُ الْإِنْسَانُ فَهَلِ الْحَمْلُ كَذَلِكَ يَتَّبِعِي أَنْ يُرَاجِعَ أَهْلَ الْخَبْرَةِ فَإِنْ ذَكَرُوا أَنَّهُ كُلَّمَا طَالَتْ مَدَّةُ الْحَمْلِ تَجَدَّدَ خَطَرُ وَتَزَايَدَ احْتِمَالُ مَا قَالَهُ أ. سَيِّدُ عَمَرَ.

قَوْلُ (سَبَبٍ): (بِمَرَضٍ الْإِنْسَانِ) وَالْجِرَاحَةُ السَّارِيَةُ كَالْمَرَضِ وَكَذَا الْحَامِلُ إِذَا مَاتَتْ مِنَ الطَّلَقِ أَوْ مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (عَلَى مَا ذَكَرَ) أَيْ مِنَ الْعَقْدِ أَوْ الْقَبْضِ. قَوْلُهُ: (جِهَلَهُ) فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي عَالِمًا بِالْمَرَضِ فَلَا شَيْءَ لَهُ جَزَاءً أَوْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِلْمُشْتَرِي أَرَشَ الْمَرَضِ مِنَ الثَّمَنِ) أَيْ فَيَكُونُ جُزْءًا مِنْهُ نَسَبَتْهُ إِلَيْهِ كَنَسَبَةِ مَا نَقَصَ الْمَرَضُ مِنَ الْقِيَمَةِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ صَحِيحًا وَمَرِيضًا مُسَامَحَةً أَعْرَاشَ.

عَنْ كَوْنِهِ وَاضِحًا بَلْ مَا قَبِلُ أَوَّلَى بِذَلِكَ الْحُكْمِ كَمَا تَقَرَّرَ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ اشْتَرَى حَامِلًا) أَيْ جَاهِلًا بِحَمْلِهَا إِلَى الْوَضْعِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بِأَنَّهُ كَمَوْتِهِ الْإِنْسَانُ إِذَا مَسَّالَهُ الْمَوْتُ مُقَيَّدَةً بِالْجَهْلِ وَبِدَلِيلِ اسْتِثْنَائِهِ وَمِمَّا قَبْلَهُ كَمَا يُقَيِّدُهُ قَوْلُهُ: نَعَمْ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يَسْتَدَّ الْإِنْسَانُ وَهُوَ مُصَوِّرٌ بِالْجَهْلِ لَا مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ عَلِمَهُ الْإِنْسَانُ لِمُسَاوَاتِهِ لَهُ فِي الْحُكْمِ حِينَئِذٍ فَلَا مَعْنَى لِلْإِسْتِثْنَاءِ، إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ظَهَرَ مُخَالَفَةُ مَا ذَكَرَهُ هُنَا لِمَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلَوْ بَاعَهَا حَامِلًا فَانْفَصَلَ رَدُّهُ مَعَهَا فِي الْأَظْهَرِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (لِلْعِلْمِ بِتَعَدُّرِ رَدِّهِ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرَ بِخُصُوصِهِ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ تَعَدُّرُ رَدِّ عَيْنِهِ وَأَمَّا

ومريضاً وقت القبض ولو كان المَرَضُ غيرَ مخوفٍ بأنَّ لم يُؤَثِّرْ نقصاً عند القبض كما هو ظاهرٌ فلا أرش قطعاً.

(فرغ) اشترى عبداً برقبته ورَمَ وعَيْنَهُ وجَعَّ قال له البائع عن الأول إنه انحدازٌ وعن الثاني إنه رَمَدٌ فرضي به ثم بان أنَّ الأولَ خنازيرٌ والثاني بياضٌ في العين فهل له الرَدُّ والذي يُتَّجهُ أنه لا رَدُّ كَمَنْ اشترى مريضاً فزادَ مرضه؛ لأنَّ رضاه به رضاً بما يتولَّدُ عنه وكذلك رضاه بما ذَكَرَ رضاً بما يتولَّدُ منه مِنَ الخنازيرِ والبياضِ نعم لو قال له البائع عن شيءٍ رآه هذا مَرَضٌ كذا فبانَ مَرَضُ آخرٍ مُغايراً للأوَّلِ لا يتولَّدُ عنه فالذي يُتَّجهُ أنه يتأتَّى هنا ما قالوه فيمَنْ رضي بعيبٍ ثم قال إنَّما رَضِيتُ به لأنِّي ظَنَنْتُهُ كذا وقد بانَ خلافُه من أنه إن أمكنَ اشتباه ذلك على مثله وكان ما بانَ دُونَ ما ظَنَّهُ أو مثله فلا رَدُّ له وإن كان أعلى فله الرَدُّ وألحقَ بذلك المَصْنُفُ وأَقْرَبُوه ما لو ظَهَرَ

قوله: (بأن لم يؤثِّر) هذا التفسيرُ حَسَنٌ بالنسبةِ لِمَا سَيَرَّبَهُ عليه مِن قولِهِ فلا أرشَ ولكن إطلاقُهم الغيرَ المخوفَ صادقٌ بما هو أعمُّ منه اهـ سَيَدُ عُمَرُ عبارةُ الْمُغْنِي أَمَّا غيرُ المخوفِ كالحُمَى اليسيرةِ إذا لم يَعْلَمْ بها المُشْتَرِي فإن زادتْ في يده وماتَ لا يَرْجِعُ بشيءٍ قَطْعاً لِمَوْتِهِ وَمِمَّا حَدَّثَ فِي يَدِهِ اهـ . قوله: (ثم بان أن الأولَ خنازيرُ إلخ) هذه العبارةُ صريحةٌ أو كالصريحةِ في أنَّ ما بانَ لم يتولَّدَ مِمَّا ادَّعاه البائعُ ففِي استِدلالِهِ على ما استَوْجَبَهُ بأنَّ رضاه بما ذَكَرَ رضاً بما يتولَّدُ عنه نَظَرٌ فَلَعَلَّ الأَوْضَحَ الاستِدلالُ بأنَّ ما بانَ قد زادَ عنده كما في المَرَضِ وزيادتهُ مانعةٌ مِنَ الرَدِّ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْمُتَّجِهَ الرَدُّ حَيْثُ لم يتولَّدَ الخنازيرُ والبياضُ مِمَّا ادَّعاه البائعُ بل تَبَيَّنَ أنَّهما كانا موجودينِ ابتداءً واشتَبَهَ الحالُ على المُشْتَرِي وأَمَكَنَ الإِشْتِيَاءَ سَمَ وَسَيَدُ عُمَرُ . قوله: (رَأَى) أي المُشْتَرِي . قوله: (مُغَايِرًا لِلأَوَّلِ إلخ) هذا موجودٌ في صورةِ الفِرْعِ المذكورِ بِدَلِيلِ قوله ثم بانَ أنَّ الأولَ خنازيرُ إلخ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يُقَالُ فِيهِ ما قِيلَ فِي هذا سَمَ وَسَيَدُ عُمَرُ . قوله: (بذلك) أي بما لو رَضِيَ بعيبٍ ثم قال إنَّما رَضِيتُ إلخ .

تَعَدَّرَ رَدَّ قِيَمَتِهِ فَغَيْرُ مَعْلُومٍ لَا فِي نَفْسِهِ لِإِمْكَانِهِ بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ قَالُوا بِهِ فِي بَابِ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ فِيمَا لو كان المَبِيعُ عَبْدَيْنِ وَقَبَضَ أَحَدَهُمَا ثُمَّ تَلَفَا فَإِنَّ لَهُ الْخِيَارَ فِيمَا تَلَفَ فِي يَدِهِ بِأَن يَرُدَّ قِيَمَتَهُ وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ فِي الْمَجْمُوعِ خِلَافُهُ وَفِي رَبَوِيٍّ بَيْعٍ بِجَنْسِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ الْآتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ رَجَعَ بِالْأَرْضِ وَلَا بِاِغْتِيَارِ هَذَا الْمَحَلِّ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى تَعَدُّرِ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ . قوله: (ثم بان أن الأولَ خنازيرُ إلخ) هذه العبارةُ صريحةٌ أو كالصريحةِ في أنَّ ما بانَ لم يتولَّدَ مِمَّا ادَّعاه البائعُ ففِي استِدلالِهِ على ما استَوْجَبَهُ بأنَّ رضاه بما ذَكَرَ رضاً بما يتولَّدُ عنه نَظَرٌ فَلَعَلَّ الأَوْضَحَ الاستِدلالُ بأنَّ ما بانَ قد زادَ عنده كما في المَرَضِ ، وزيادتهُ مانعةٌ مِنَ الرَدِّ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْمُتَّجِهَ الرَدُّ حَيْثُ لم يتولَّدَ الخنازيرُ والبياضُ مِمَّا ادَّعاه البائعُ بل تَبَيَّنَ أنَّهما كانا موجودينِ ابتداءً واشتَبَهَ الحالُ على المُشْتَرِي وأَمَكَنَ الإِشْتِيَاءَ . قوله: (مُغَايِرًا لِلأَوَّلِ لا يتولَّدُ عنه) هذا موجودٌ في صورةِ الفِرْعِ المذكورِ بِدَلِيلِ قوله ثم بانَ أنَّ الأولَ خنازيرُ إلخ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يُقَالُ فِيهِ ما قِيلَ فِي هذا .

فيما اشتراه عَيْبٌ فَقَالَ ظَنَنْتُهُ غَيْرَ عَيْبٍ وَأَمَكَنْ خَفَاءَ مِثْلِهِ عَلَيْهِ فَيُصَدَّقُ بِبَيْمِينِهِ ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ لَوْ رَأَى عَلِيًّا عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ فَقَالَ مَا لَكَ لَا خَرَّ اشْتَرَاهُ مِنِّي فَإِنْ مَرَضَهُ مِنْ تَعَبِ السَّفَرِ وَيَزُولُ سَرِيعًا فَاشْتَرَاهُ فَازْدَادَ الْمَرَضُ لَمْ يَزِدْهُ قَهْرًا لِمَا حَدَّثَ عَنْهُ مِنَ الْعَيْبِ وَهُوَ زِيَادَةُ الْمَرَضِ لَكِنْ لَهُ الْأَرَشُ أَهْ وَهَذَا نَظِيرُ مَسْأَلَتِنَا لَكِنْ مَا أَفَادَهُ مِنْ وُجُوبِ الْأَرَشِ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَمَّا غَرَّهَ بِقَوْلِهِ لَهُ مَا ذُكِرَ صَارَ كَأَنَّهُ جَاهِلٌ بِالْعَيْبِ وَوَجِبَ لَهُ الْأَرَشُ لِأَنَّ رَدَّهُ إِنَّمَا امْتَنَعَ لِخُدُوثِ عَيْبٍ عَنْهُ هُوَ مَعْدُورٌ فِيهِ فَهُوَ كَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا بِهِ مَرَضٌ يَعْلَمُهُ فَرَادَ فِي يَدِهِ وَلَمْ يَمُتْ فَإِنَّ لَهُ الْأَرَشَ وَحِينَئِذٍ فُوجُوهُ فِي مَسْأَلَتِنَا أُولَى.

(وَلَوْ قُتِلَ بِرِدَّةٍ سَابِقَةٍ) مِثَالُ نَبْذِهِ بِهِ عَلَى الضَّابِطِ الْأَعْمُ وَهُوَ أَنْ يُقْتَلَ بِمَوْجِبِ سَابِقٍ كَقَتْلِهِ.....

﴿قَوْلُهُ﴾: (فَيُصَدَّقُ بِبَيْمِينِهِ) أَيِ وَلَهُ الرَّدُّ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (قَالَ فِي الرُّوضِ وَهَذَا نَظِيرُ الْخُ) لَكَ أَنْ تَقُولَ الْمَرَضُ فِي مَسْأَلَةِ الْأَذْرَعِيِّ هُوَ عَيْنُ مَا عَلِمَهُ حَالُ الْبَيْعِ وَإِنْ تَفَاوَتْ بِالزِّيَادَةِ وَإِنَّمَا وَجِبَ الْأَرَشُ لِتَغْيِيرِ الْبَائِعِ لَهُ بِأَنَّهُ نَاشِئٌ عَنْ تَعَبِ السَّفَرِ أَيْ فَيُزْجَى زَوَالُهُ عَقَبَ الرَّاحَةِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِهِ فَإِنَّ الْإِنْجَادَ لَيْسَ عَيْنَ الْخَنَازِيرِ وَالرَّمَدَ لَيْسَ عَيْنَ الْبَيَاضِ وَإِنْ سَلِمَ تَوَلَّدَ مِنْهُ فَهُوَ فِي غَايَةِ التَّدْوِيرِ أَهْ سَيِّدُ عَمْرٍ.

﴿قَوْلُهُ﴾: (صَارَ كَأَنَّهُ) أَيِ الْمُشْتَرِي. ﴿قَوْلُهُ﴾: (أُولَى) لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ فِي مَسْأَلَتِهِ جَاهِلٌ بِالْعَيْبِ أَيْ الْخَنَازِيرِ وَالْبَيَاضِ حَقِيقَةً. ﴿قَوْلُهُ﴾: (مِثَالُ) إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ هَلَكَ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُنَى إِلَّا قَوْلَهُ فَرَّغَ إِلَى الْمُنَى وَقَوْلُهُ: بِأَنْ لَا يَكُونَ إِلَى أَوْ الْبَاطِنِ وَقَوْلُهُ: وَيُؤْخَذُ إِلَى الْمُنَى.

﴿قَوْلُ الشَّيْخِ﴾: (وَلَوْ قُتِلَ بِرِدَّةٍ سَابِقَةٍ الْخُ) عَلِمَ مِنْهُ صِحَّةُ بَيْعِ الْمُزْتَدِّ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَكَذَا الْمُتَحْتَمُّ قَتْلُهُ بِالْمُحَارَبَةِ وَلَا قِيَمَةَ عَلَى مُتْلَفِهِمَا كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي لِاسْتِحْقَاقِهِمَا الْقَتْلَ وَالثَّانِيَةَ نَقَلَهَا الشَّيْخَانُ عَنْ الْقَفَالِ وَلَعَلَّهُ بَنَاهَا عَلَى أَنَّ الْمُغْلَبَ فِي قَتْلِ الْمُحَارِبِ مَعْنَى الْحَدِّ لَكِنْ الصَّحِيحُ أَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهِ مَعْنَى الْقِصَاصِ وَأَنَّهُ لَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْإِمَامِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَزِمَهُ دِيَّتُهُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَلْزَمُ قَاتِلَ الْعَبْدِ الْمُحَارِبِ قِيَمَتُهُ وَأَنَّهُ لِمَالِكِهِ نَبْذُهُ عَلَى ذَلِكَ الْأَذْرَعِيِّ وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَنْحَصِرُ فِيهِمَا بَلْ يُجْزَى فِي غَيْرِهِمَا كِتَابُكَ الصَّلَاةَ وَالصَّائِلَ وَالزَّانِي وَالْمُحَصَّنَ بِأَنْ زَنَى ذِمِّيٌّ ثُمَّ التَّحَقُّ بِدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ اسْتَرْقَ قِيَصُحُ بَيْعِهِمْ وَلَا قِيَمَةَ عَلَى مُتْلَفِهِمْ أَهْ مُغْنِي وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ وَسَمَّ إِلَّا أَنَّهُمَا اعْتَمَدَا الْقَضِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ تَبَعًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ ثُمَّ قَالَا فَكَمَا أَنَّ الْمُزْتَدَّ مِثْلًا لَا يَضْمَنُ بِالْإِثْلَافِ لَا يَضْمَنُ بِالتَّلَفِ فَلَوْ غَصَبَ إِنْسَانٌ الْمُزْتَدَّ مِثْلًا قَتَلَتْ عَنْدهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ أَهْ زَادَ النَّهَايَةَ وَسَيَاتِي مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الرَّدَّةَ إِنْ طَرَأَتْ فِي يَدِ الْغَاصِبِ ضَمِنَتْهُ

﴿قَوْلُ الشَّيْخِ﴾: (وَلَوْ قُتِلَ بِرِدَّةٍ سَابِقَةٍ الْخُ) عَلِمَ مِنْهُ صِحَّةُ بَيْعِ الْمُزْتَدِّ وَالْمُحَارِبِ قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَا قِيَمَةَ عَلَى مُتْلَفِهِمَا قَالَ فِي شَرْحِهِ وَالثَّانِيَةَ نَقَلَهَا الشَّيْخَانُ عَنْ الْقَفَالِ وَلَعَلَّهُ بَنَاهَا عَلَى أَنَّ الْمُغْلَبَ فِي قَتْلِ الْمُحَارِبِ مَعْنَى الْحَدِّ لَكِنْ الصَّحِيحُ أَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهِ مَعْنَى الْقِصَاصِ وَأَنَّهُ لَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْإِمَامِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَزِمَهُ دِيَّتُهُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَلْزَمُ قَاتِلَ الْعَبْدِ الْمُحَارِبِ قِيَمَتُهُ لِمَالِكِهِ نَبْذُهُ عَلَى ذَلِكَ الْأَذْرَعِيِّ وَحَمَلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مَا نَقَلَاهُ عَنْ الْقَفَالِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ مَأْذُونًا الْإِمَامِ فِي قَتْلِهِ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ

أو جِرابَةً أو تركِ صلاةٍ بشرطه (صَمِنَهُ الْبَائِعُ فِي الْأَصَحِّ) لِمَا مَرَّ فَيُرَدُّ ثَمَنُهُ لِلْمُشْتَرِي إِنْ جَهِلَ لِعُذْرِهِ وَإِلَّا فَلَا وَكَوْنُ الْقَتْلِ فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّصْمِيمِ عَلَى عَدَمِ الْقَضَاءِ لَا يَضُرُّ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ هُوَ التَّرْكُ وَالتَّصْمِيمُ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ لِلِاسْتِيفَاءِ كَالرَّدَّةِ فَإِنَّهَا الْمَوْجِبَةُ لِلْقَتْلِ وَالتَّصْمِيمُ عَلَيْهَا شَرْطٌ لِلِاسْتِيفَاءِ وَيَتَفَرَّغُ عَلَى مَسْأَلَتِي الْمَرَضِ وَنَحْوِ الرَّدَّةِ مُؤَنُ تَجْهِيزِهِ فَهِيَ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي الْأَوَّلَى وَعَلَى الْبَائِعِ فِي الثَّانِيَةِ.

(فَرَعٌ) اسْتَلْحَقَّ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ وَوُجِدَتْ شُرُوطُ الْاسْتِلْحَاقِ ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَلَكِنْ لَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ إِلَّا إِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِذَلِكَ أَوْ صَدَّقَهُ الْمُشْتَرِي أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي أَوَّلَ مُحَرَّمَاتِ النِّكَاحِ أَنَّ أَبَاهُ لَوْ اسْتَلْحَقَّ زَوْجَتَهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ لَمْ يَنْفَسِخِ النِّكَاحُ وَإِنْ كَانَتْ أُخْتُهُ.

(وَلَوْ بَاعَ) حَيَوَانًا أَوْ غَيْرَهُ (بَشْرَطَ بَرَاءَتَهُ مِنَ الْغُيُوبِ).....

وَإِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً قَبْلَ الْغَضَبِ لَمْ يَضْمَنْهُ اهـ. فَوُدَّ: (أَوْ جِرابَةً) أَي قَطْعَ طَرِيقِ اهـ ع ش.

فَوُدَّ: (بَشْرَطَهُ) وَهُوَ الْإِخْرَاجُ عَنْ وَقْتِ الضَّرُورَةِ فَقَطَّ اهـ كُرْدِيٌّ أَي بَعْدَ أَمْرِ الْإِمَامِ لَهُ بِهَا. فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَي مِنْ قَوْلِهِ إِحَالَةً عَلَى السَّبَبِ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (لَا يَضُرُّ) فِي كَوْنِ الْمَوْجِبِ سَابِقًا. فَوُدَّ: (هُوَ التَّرْكُ) أَي فَقَطَّ. فَوُدَّ: (لِلِاسْتِيفَاءِ) أَي اسْتِيفَاءُ الْإِمَامِ الْحَدَّ اهـ كُرْدِيٌّ. فَوُدَّ: (وَنَحْوِ الرَّدَّةِ) أَي كَالْجِرَابَةِ وَتَرْكِ الصَّلَاةِ. فَوُدَّ: (وَعَلَى الْبَائِعِ فِي الثَّانِيَةِ) أَي إِنْ أُرِيدَ تَجْهِيزُ الْمُرْتَدِّ إِذِ الْوُجُوبُ مُتَنَفِّذٌ فِيهِ اهـ نِهَاجَةً قَالَ ع ش وَسَمٌّ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى مَا لَوْ تَأَذَّى النَّاسُ بِرَأْيِهِ مَثَلًا فَإِنَّ عَلَى سَيِّدِهِ تَنْظِيفَ الْمَحَلِّ مِنْهُ اهـ. فَوُدَّ: (إِلَّا إِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِذَلِكَ) فِي قَبُولِ بَيِّنَتِهِ حَيْثُ نَظَرَ وَمُخَالَفَةً لِمَا ذَكَرُوهُ فِيمَا لَوْ بَاعَ دَارًا ثُمَّ ادَّعَى وَفَقَّيْهَا اهـ رَشِيدِيٌّ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِشَوْفِ الشَّارِعِ بِالْعِنَقِ. فَوُدَّ: (أَوْ صَدَّقَهُ الْمُشْتَرِي) أَي فَيَبْطُلُ الْبَيْعُ وَيَرْجِعُ بِالْقَمَنِ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (حَيَوَانًا أَوْ غَيْرَهُ) مَعَ قَوْلِهِ صَحَّ الْعَقْدُ مُطْلَقًا تَضْرِيحُ بَأَنَّهُ لَوْ بَاعَ غَيْرَ الْحَيَوَانِ بِهَذَا الشَّرْطِ صَحَّ الْبَيْعُ دُونَ الشَّرْطِ سَمَّ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش.

فَوُدَّ (لَشَيْءٍ): (وَلَوْ بَاعَ الْخ) أَي الْعَاقِدُ سَوَاءً كَانَ مُتَصَرِّفًا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ وَلِيًّا أَوْ وَصِيًّا أَوْ حَاكِمًا أَوْ غَيْرَهُمْ

وَخَرَجَ بِالْإِتْلَافِ مَا لَوْ غَضِبَ إِنْسَانُ الْمُرْتَدِّ مَثَلًا فَتَلَفَ عِنْدَهُ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ لِتَعَدِّيهِ عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ فِي ذَلِكَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ فَلَوْ قَتَلَهُ الْغَاصِبُ فَيَبْغِي أَنَّهُ إِنْ قَتَلَهُ لَا عَلَى وَجْهِ الْحَدِّ صَمِنَهُ وَإِلَّا فَلَا انْتَهَى وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ مُطْلَقًا لِمَا مَرَّ أَنَّهُ مُسْتَحِقُّ الْقَتْلِ وَإِلَّا فَلْيَقُلْ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْغَاصِبِ انْتَهَى وَعِبَارَةٌ شَرَحَ مَرَّ الْمُرْتَدِّ لَا قِيمَةَ لَهُ فَكَمَا لَا يَضْمَنُ بِالْإِتْلَافِ لَا يَضْمَنُ بِالْتَلَفِ وَسَيَأْتِي ذَلِكَ وَاضِحًا فِي الْغَضَبِ وَأَنْ حَاصِلَهُ أَنَّ الرَّدَّةَ إِنْ طَرَأَتْ فِي يَدِ الْغَاصِبِ صَمِنَهُ وَإِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً قَبْلَ الْغَضَبِ لَمْ يَضْمَنْهُ. فَوُدَّ: (وَعَلَى الْبَائِعِ فِي الثَّانِيَةِ) بِمَعْنَى أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِهِ وَإِلَّا فَالْمُرْتَدُّ لَا يَجِبُ تَجْهِيزُهُ وَقَدْ يُحْمَلُ هَذَا عَلَى مَا إِذَا اقْتَضَى الْحَالُ نَحْوَ دَفْنِهِ لِلتَّضَرُّرِ بِهِ فَإِنَّهُ قَدْ يُسَنُّ حَيْثُ نَظَرَ أَوْ يَجِبُ مَرَّ.

فَوُدَّ: (حَيَوَانًا أَوْ غَيْرَهُ مَعَ قَوْلِهِ صَحَّ الْعَقْدُ مُطْلَقًا) تَضْرِيحُ بَأَنَّهُ لَوْ بَاعَ غَيْرَ الْحَيَوَانِ بِهَذَا الشَّرْطِ صَحَّ

في المبيع أو أن لا يردُّ بها أو على البراءة منها أو أن لا يردُّ بها صحَّ العقد مُطْلَقًا كما عَلِمَ مِمَّا مرَّ في المناهي لأنه شرطٌ يُؤكِّدُ العقدَ ويُوافقُ ظاهرَ الحالِ مِنَ السَّلامَةِ مِنَ الْغُيُوبِ وإذا شَرَطَ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَبْرَأُ عَنْ غَيْبِ بَاطِنِ الْحَيَوَانِ) موجودَ حالِ العقدِ (لم يعلمه) البائعُ (دُونِ غَيْرِهِ) كما دَلَّ عَلَيْهِ مَا صَحَّ مِنْ قَضَاءِ عُثْمَانَ الْمُشْتَهَرِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم وَلَمْ يُنْكِرُوهُ وَفَارَقَ الْحَيَوَانُ غَيْرَهُ بِأَنَّهُ يَأْكُلُ فِي حَالَتِي صِحَّتِهِ وَسَقَمِهِ فَقَلَّمَا يَنْفَكُ عَنْ غَيْبِ ظَاهِرٍ أَوْ خَفِيِّ فَاحْتَاجَ الْبَائِعُ لِهَذَا الشَّرْطِ لِيَتَيَقَّنَ بَلْزَوْمِ الْبَيْعِ فِيمَا يُعْذَرُ فِيهِ فَمَنْ تَمَّ لَمْ يَبْرَأُ.....

كما يُفِيدُهُ إِطْلَاقُهُ وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ بِالْشَّارِطِ الْمُتَصَرِّفِ عَنْ نَفْسِهِ لَا عَنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ بِالْمَصْلَحَةِ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ فَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمَعِيبَ وَلَا أَنْ يَشْتَرِطَ الْخِيَارَ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهَا قَلْوُ شَرَطِ الْمُشْتَرِي الْبَرَاءَةَ مِنَ الْغُيُوبِ فِي الْمَبِيعِ وَالْبَائِعُ الْبَرَاءَةَ مِنَ الْغُيُوبِ فِي الثَّمَنِ وَكِلَاهُمَا يَتَصَرَّفُ عَنْ غَيْرِهِ لَمْ يَصِحَّ لِاتِّفَاعِ الْحَطِّ لِمَنْ يَقَعُ الْعَقْدُ لَهُ اهـ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (فِي الْمَبِيعِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَرَاءَتَهُ يَرْجِعُ إِلَى الْبَائِعِ اهـ رَشِيدِي. ٥ فَوَدَّ: (فِي الْمَبِيعِ) مِثْلُهُ مَا لَوْ اشْتَرَى بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْغُيُوبِ فِي الثَّمَنِ وَلَعَلَّهُ تَرَكَ التَّنْبِيهَ عَلَيْهِ لِمَا مَرَّ اهـ ع ش أَي فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ أَنْ لَا يَرُدَّ بِهَا) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قَالَ أَغْلِمْتُكَ أَنَّ بِهِ جَمِيعَ الْغُيُوبِ فَهَذَا كَشَرْطِ الْبَرَاءَةِ أَيْضًا لِأَنَّ مَا لَا تُمَكِّنُ مُعَايِنَتَهُ مِنْهَا لَا يَكْفِي ذِكْرُهُ مُجْمَلًا وَمَا تُمَكِّنُ لَا تُغْنِي تَسْمِيَتُهُ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ أَنْ لَا يَرُدَّ إِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى بَرَاءَتِهِ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ عَلَى الْبَرَاءَةِ) عَطَفَ عَلَى بَشَرِطِ الْإِنْخ. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ أَنْ لَا يَرُدَّ إِلَيْهِ) عَلَى قَوْلِهِ الْبَرَاءَةَ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَشِيرُ فِيهِ وَفِي نَظِيرِهِ السَّابِقِ رَاجِعٌ إِلَى الْمُشْتَرِي. ٥ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي صَحَّ الشَّرْطُ أَمْ لَا اهـ حَلَبِيّ عِبَارَةُ الْكُرْدِيّ ظَاهِرًا كَانَ الْعَيْبُ أَوْ بَاطِنًا عَلِمَهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْهُ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (وَيُؤَافِقُ ظَاهِرَ الْحَالِ) يُتَأَمَّلُ هَذَا مَعَ التَّصْوِيرِ اهـ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَلَعَلَّ وَجْهَ الْأَمْرِ بِالتَّأَمُّلِ أَنَّهُ يَرُدُّ فِي غَيْرِ الْعَيْبِ الْبَاطِنِ فَلَا مَعْنَى لِحَصُولِ التَّأَكُّيدِ فِيهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ يُؤَكِّدُهُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ أَوْ فِي بَعْضِ صَوَرِهِ وَهُوَ الْعَيْبُ الْبَاطِنُ وَمُرَادُهُ بِالتَّصْوِيرِ قَوْلُهُ: حَيَوَانًا أَوْ غَيْرِهِ اهـ ع ش.

٥ فَوَدَّ (السِّي): (يَبْرَأُ عَنْ غَيْبِ) اقْتَصَرَ الْمُخْتَارُ عَلَى تَعْدِيَةِ بَرَاءِ بَيْنَ وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ الْمَذْكُورُ عَلَى تَضَمُّنِ مَعْنَى نَحْوِ التَّبَاعُدِ اهـ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (مَوْجُودَ حَالِ الْعَقْدِ) مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَهُ مَعَ هَذَا الشَّرْطِ الرَّدُّ بِغَيْبِ حَدَثِ الْإِنْخ اهـ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (الْمُشْتَهَرُ إِلَيْهِ) قِيلَ إِنَّ ابْنَ عَمَرَ خَالَفَ فِي ذَلِكَ فَلَا يَنْهَضُ الْإِجْمَاعُ اهـ عَمِيرَةُ اهـ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (وَفَارَقَ الْحَيَوَانُ غَيْرَهُ) أَي حَيْثُ بَرِئَ فِيهِ الْبَائِعُ مِنَ الْعَيْبِ الْبَاطِنِ الْمَذْكُورِ اهـ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (غَيْرَهُ) كَالثِّيَابِ وَالْعَقَارِ وَلَا فَرْقَ فِي الْحَيَوَانِ بَيْنَ الْعَبْدِ الَّذِي يُخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ اهـ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (أَنَّهُ يَأْكُلُ فِي حَالَتِي صِحَّتِهِ وَسَقَمِهِ) أَي فَلَا أَمَارَةَ ظَاهِرَةً عَلَى سَقَمِهِ حَتَّى يُعْرِفَ بِهَا عِبَارَةُ ع ش يَعْنِي أَنَّهُ يَأْكُلُ فِي حَالِ صِحَّتِهِ وَفِي حَالِ مَرَضِهِ فَلَا نَهْتَدِي إِلَى مَعْرِفَةِ مَرَضِهِ إِذْ لَوْ كَانَ مِنْ شَأْنِهِ تَرْكُ الْأَكْلِ حَالِ الْمَرَضِ لَكَانَ بَيِّنًا اهـ عَمِيرَةُ اهـ. ٥ فَوَدَّ: (فِيمَا يُعْذَرُ فِيهِ) أَي فِيمَا لَا يَعْلَمُهُ مِنَ الْخَفِيِّ

الْبَيْعِ دُونَ الشَّرْطِ. ٥ فَوَدَّ: (وَيُؤَافِقُ ظَاهِرَ الْحَالِ) يُتَأَمَّلُ هَذَا مَعَ التَّصْوِيرِ.

عن عَيْبٍ غَيْرِهِ مُطْلَقًا لِأَنَّ الْغَالِبَ عَدَمَ تَغْيِيرِهِ وَلَا عَنْ عَيْبِهِ الظَّاهِرِ مُطْلَقًا لِئَذَرَهُ خَفَائِهِ عَلَيْهِ وَهُوَ مَا يَسْهُلُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ بَأَنْ لَا يَكُونُ دَاخِلَ الْبَدَنِ وَمِنْهُ تَنْتُنْ لَحْمِ الْمَأْكُولَةِ لِسهولة الإِطْلَاعِ عَلَيْهِ كَمَا يُفِيدُهُ مَا يَلْتَمِ فِي الْجَلَالَةِ أَوْ الْبَاطِنِ الَّذِي عَلِمَهُ لِنَقْصِيرِهِ إِذْ كُنْهُ تَدْلِيْسٌ يَأْتُمُّ بِهِ.

(وله مع هذا الشرط) إِذَا صَحَّ (الرَّدُّ بِعَيْبٍ) فِي الْحَيَوَانِ (حَدَّثَ) بَعْدَ الْعَقْدِ وَ(قَبْلَ الْقَبْضِ) لَانْصِرَافِ الشَّرْطِ إِلَى الْمَوْجُودِ عِنْدَ الْعَقْدِ وَيَأْتِي مَا لَوْ تَنَازَعَا فِي حَدُوثِهِ (وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ عَمَّا يَحْدُثُ) وَحَدَّهُ أَوْ مَعَ الْمَوْجُودِ (لَمْ يَصَحَّ) الشَّرْطُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ لِلشَّيْءِ قَبْلَ ثُبُوتِهِ....

اه مُعْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (عَنْ عَيْبٍ غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الْحَيَوَانِ (مُطْلَقًا) أَيِ ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا عَلِمَهُ أَوْ جَهَلَهُ عَمِيرَةٌ وَكَزْدِيٌّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا عَنْ عَيْبِهِ الْإِنْسَانِ) أَيِ الْحَيَوَانِ. ٥. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ عَلِمَهُ الْبَائِعُ أَوْ لَا اه نِهَايَةً.

٥. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الظَّاهِرِ وَمِنْهُ الْكُفْرُ وَالْجُنُونُ وَإِنْ تَقَطَّعَ فَيَثْبُتَ بِهِمَا الرَّدُّ اه ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (دَاخِلَ الْبَدَنِ) قَالَ سَمِ تَقْلًا عَنْ الشَّارِحِ م ر الْمُرَادُ بِالْبَاطِنِ مَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَالِبًا وَعَلَيْهِ فَالْمُرَادُ بِدَاخِلِ الْبَدَنِ مَا يَغْسُرُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ كَكُونِهِ بَيْنَ الْفُخْذَيْنِ لَا خُصُوصَ مَا فِي الْجَوْفِ وَفِي كُلِّ مِنْ حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوضِ لِوَالِدِ الشَّارِحِ م ر وَحَاشِيَةِ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُ الْحَمْلَ الْمَذْكُورَ اه ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (تَنْتُنْ لَحْمِ الْمَأْكُولَةِ) أَيِ وَلَوْ حَيًّا اه نِهَايَةً. ٥. قَوْلُهُ: (لِسهولة الإِطْلَاعِ الْإِنْسَانِ) أَيِ وَلَوْ مَعَ الْحَيَاةِ اه نِهَايَةً أَيِ بَنَحُو رِيحَ عَرَقِهَا ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ الْبَاطِنِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الظَّاهِرِ وَمِنْ الْبَاطِنِ الزُّنَا وَالسَّرِيقَةُ فِيمَا يَظْهَرُ لِعُسْرِ الإِطْلَاعِ عَلَيْهِمَا مِنَ الرَّقِيقِ اه ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (عَلِمَهُ) أَيِ الْبَائِعِ. ٥. قَوْلُهُ: (إِذَا صَحَّ) كَأَنَّهُ احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا شَرَطَ الْبَرَاءَةَ عَمَّا يَحْدُثُ مَثَلًا بِعِبَارَةِ ع ش قَوْلُهُ: إِذَا صَحَّ يُشْعِرُ بَأَنَّ فِيهِ خِلَافًا وَقَضِيَّةً كَلَامِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ حَيْثُ جَعَلَ جَوَابَ لَوْ مَحْذُوفًا وَقَوْلُ الْمُتَنِ فَالْأَظْهَرُ الْإِنْسَانِ جَوَابًا لِمُقَدَّرِ عَدَمِ جَرَيَانِ خِلَافٍ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا ذُكِرَ مِنْ جُمْلَةِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَبْزُرُ عَنْ عَيْبٍ أَصْلًا فَلَمَّا حَاصِلُهُ يَرْجِعُ إِلَى الْإِنْفَاءِ الشَّرْطِ وَأَوَّلَى مِنْهُ مَا فِي كَلَامِ الْمُحَلِّي أَنَّهُ قَلِيلٌ يُبْطِلُ بِنَاءً عَلَى بُطْلَانِ الشَّرْطِ وَعَلَيْهِ فَكَانَ الْأَوَّلَى جَعَلَ قَوْلُهُ فَالْأَظْهَرُ هُوَ الْجَوَابُ وَكَأَنَّهُ عَدَلَ عَنْهُ لِكُونِ الْخِلَافِ فِي الصَّحَّةِ لَيْسَ بِأَقْوَالٍ وَلِأَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَبْزُرُ الْإِنْسَانِ فِي الْبَرَاءَةِ دُونَ صِحَّةِ الْعَقْدِ اه ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي الْإِنْسَانِ) بِعِبَارَةِ الْمُعْنِي وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَ فِي قَدَمِ الْعَيْبِ أَنَّ الْبَائِعَ هُوَ الْمُصَدِّقُ اه. ٥. قَوْلُهُ: (وَحَدَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ مُبْهَمٌ وَقَوْلُهُ وَلَا يَقْبَلُ إِلَى بِخِلَافِ. ٥. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ الْإِنْسَانِ) قَضِيَّةٌ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهُ يَبْزُرُ عَنْ الْمَوْجُودِ دُونَ الْحَادِثِ وَاسْتَقَرَّ بِهِ سَمِ عَلَى مَنَهْجٍ وَفِي الشَّيْخِ عَمِيرَةٍ أَيِ وَالنَّهَايَةِ وَالْمُعْنِي خِلَافَهُ، عِبَارَتُهُ وَإِنْ أَفْرَدَ الْحَادِثَ فَهُوَ أَوَّلَى بِالْبُطْلَانِ وَفِي سَمِ عَلَى حَجٍّ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الْبُطْلَانُ فِي الْمَوْجُودِ أَيْضًا وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ اه ع ش وَفِي الْبُجَيْرِيِّ قَالَ الشَّيْخُ

٥. قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَ الْمَوْجُودِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ.

٥. قَوْلُهُ (لِنَقْصِيرِهِ): (لَمْ يَصَحَّ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ فِي الْمَوْجُودِ أَيْضًا وَبِعِبَارَةِ الرُّوضِ بَطَلُ الْعَقْدِ قَالَ فِي شَرْحِهِ صَوَابُهُ الشَّرْطُ انْتَهَى وَيُوَافِقُهُ تَقْدِيرُ الشَّارِحِ.

فلا يبرأ من ذلك وأدعاء لزوم بطلان العقد يبطلان الشرط ممنوع كما يعلم مما مر في المناهي وخرج بشرط البراءة العامة شرطها من عيب مُبْهِمٍ أو مُعَيَّنٍ يُعَايِنُ كَبْرَصٍ لم يره محله فلا يصح لَتَفَاوُتِ الْأَعْرَاضِ باختلاف عيبيه وقدره ومحله ولا يُقْبَلُ قولُ الْمُشْتَرِي في عيبٍ ظاهرٍ لا يخفى عند الرؤية غالباً لم أزه بخلاف ما لا يُعَايِنُ كَرْنَا أو سَرِقَةٍ لَأَنَّ ذِكْرَهُ إِعْلَامٌ به ومُعَايِنُ أَرَاهُ إِثْبَاهُ لِرِضَاهُ به ويُؤْخَذُ من هذا ردُّ ما أفتى به بعضهم فيمن أقبضه المشتري ثمَّنه وقال له استقبذه فإنَّ فيه زَيْفًا فقال رضيْتُ بزَيْفِهِ فطَلَعَ فِيهِ زَيْفٌ فَإِنَّهُ لَا رَدَّ لَهُ به. ووجه رده أنَّ الزَيْفَ لَا يُعْرَفُ قَدْرُهُ فِي الدَّرْهِمِ بِمُجَرَّدِ مُشَاهَدَتِهِ فلم يُؤْثِرِ الرِّضَا به نظير ما تَقَرَّرَ.

لَا يَبْعُدُ تَخْصِيصُ عَدَمِ الصَّحَةِ بما يَحْدُثُ اهـ وفي حاشية أبي الحسن البكري على المحلِّي البطلانُ فيهما قال لأنَّ صَمَّ الْفَاسِدِ إِلَى غَيْرِهِ يَفْتَضِي فَسَادَ الْكُلِّ اهـ. قوَّة: (فلا يبرأ من ذلك) كما لو أبراه من ثَمَنِ ما يبيعه له نهايةً ومُعْنَى. قوَّة: (بشرط البراءة العامة) أي المذكورة في قول المثنى ولو باع بشرط بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ. قوَّة: (فلا يصح) أي الشرط كما هو السِّبَاقُ فَلَهُ الرَّدُّ حَيْثُ لِدِ اهـ سم أي ويُفِيدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي فَلَمْ يُؤْثِرِ الرِّضَا بِهِ الْإِنْخ. قوَّة: (باختلاف عيبيه) راجعُ إِلَى الْمُبْهِمِ وقوله: وقدره ومحلُّهُ إِلَى الْمُعَيَّنِ اهـ ش. قوَّة: (وَلَا يُقْبَلُ قولُ الْمُشْتَرِي الْإِنْخ) أي فلا رَدُّ لَهُ بِذَلِكَ وَلَا يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى يَمِينٍ مِنَ الْبَائِعِ لِكُونِهِ ظَاهِرًا اهـ ش. قوَّة: (لَا يَخْفَى عِنْدَ الرُّؤْيَةِ غَالِبًا) هذا قد يَشْكُلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ فِيْمَا مَرَّ أَنَّ مِنَ عُيُوبِ الرِّقَبِ الَّتِي يُرَدُّ بِهَا إِذَا ظَهَرَ وَجْهُهَا الْمُشْتَرِي بَيَاضَ الشَّعْرِ وَقَلَعَ الْأَسْنَانِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ كَانَ حَصَلَ مِنَ الْبَائِعِ تَغْيِيرٌ مَنَعَ مِنَ الرُّؤْيَةِ كَصَبْغِ الشَّعْرِ أَوْ يَكُونُ رَأَاهُ قَبْلَ الشَّرَاءِ بَزَمَنْ لَا يَتَغَيَّرُ فِيهِ غَالِبًا اهـ ع ش. قوَّة: (بِخِلَافِ مَا لَا يُعَايِنُ) مُحْتَرَزُ قَوْلُهُ يُعَايِنُ وَالْمُرَادُ أَنَّ مَا لَا يُعَايِنُ إِذَا شَرِطَ الْبَرَاءَةَ مِنْهُ يَبْرَأُ وَدَخَلَ فِيهِ مَا لَوْ بَاعَهُ بِطَيْخَةٍ وَقَالَ لِلْمُشْتَرِي إِنَّهَا قَرَعَةٌ فَوَجَدَهَا كَذَلِكَ فَلَا رَدَّ لَهُ لَأَنَّ فِي ذِكْرِهِ إِعْلَامًا بِهِ فَيَبْرَأُ مِنْهُ ع ش وبزماوي. قوَّة: (كَرْنَا أَوْ سَرِقَةٍ) وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَا لَوْ بَاعَهُ تَوَرًّا بِشَرَطِ أَنَّهُ يَرْقُدُ فِي الْمِخْرَاطِ أَوْ يَغْصِي فِي الطَّاحُونِ أَوْ بِشَرَطِ أَنَّ الْفَرَسَ شَمُوسٌ وَتَبَيَّنَ كَذَلِكَ فَيَبْرَأُ مِنْهُ الْبَائِعُ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ اهـ ع ش وَالشَّمُوسُ الْحَيَوَانُ الَّذِي يَمْنَعُ الرُّكُوبَ عَلَى ظَهْرِهِ. قوَّة: (لِرِضَاهُ بِهِ) أي فلا خيارَ لَهُ اهـ ش. قوَّة: (مِنْ هَذَا) أي مِنْ قَوْلِهِ لَا يُعَايِنُ اهـ ع ش وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُسَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: وَيُعَايِنُ الْإِنْخ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ قَوْلُهُ: أَوْ مُعَيَّنٍ يُعَايِنُ كَبْرَصٍ لَمْ يَرِهِ مَحَلَّهُ الْإِنْخ بَلْ هُوَ الْأَقْرَبُ مَعْنَى. قوَّة: (فِيْمَنْ) أي فِي بَائِعٍ. قوَّة: (فَإِنَّهُ لَا رَدَّ بِهِ) مِنْ تَبَيَّنَ كَلَامِ الْبَعْضِ اهـ ع ش. قوَّة: (أَنَّ الزَّيْفَ لَا يُعْرَفُ الْإِنْخ) لَكَ أَنَّ تَقُولُ إِنَّ الزَّيْفَ عَلَى قِسْمَيْنِ قِسْمٌ يُعْلَمُ حَالُهُ بِمُجَرَّدِ مُشَاهَدَتِهِ لِغَلَبَةِ مَا خَالَطَهُ مِنْ نَحْوِ نُحَاسٍ وَقِسْمٌ لَا يُعْلَمُهُ إِلَّا الْخُبْرَاءُ بِهِ مِنْ نَحْوِ الصَّيَارِفَةِ لِقَلَّةِ مُخَالَطَتِهِ وَمَا ذَكَرَ فَلْيَكُنْ مَحْمَلُ مَا أفتى بِهِ بَعْضُهُم الْأَوَّلَ وَمَحْمَلُ مَا أفاده الثَّانِي اهـ بَصْرِي. قوَّة: (فَلَمْ يُؤْثِرِ الرِّضَا بِهِ) أي فَلَهُ الرَّدُّ وَإِنْ قَلَّ الزَّيْفُ وَيُظْهَرُ أَنَّ مِنْهُ مَا لَوْ اشْتَرَى مِنْهُ بِأَنْصَافٍ مِنَ الْفِضَّةِ وَقَالَ لِلْبَائِعِ هِيَ نُحَاسٌ إِذَا ظَاهَرَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ

قوَّة: (فلا يصح) أي الشرط كما هو السِّبَاقُ فَلَهُ الرَّدُّ حَيْثُ لِدِ.

(ولو هلك المبيع) بآفة أو جنابة أو أبق (عند المشتري) أي بعد قبضه له (أو اعتقه) وإن شرط عليه عتقه أو كان ممن يعتق عليه أو وقفه أو استولدها أو زوجها.....

فيها نحاساً لا أن جميعها نحاس ويُنْبَغِي أن مثل ذلك ما لو باعه شائشاً مثلاً وقال إنه خام فإن أراه محلّ الحمو منه صحّ وبرئ منه وإلاّ فله الردّ ما لم يزد عما كان في يد البائع لأن الزيادة عيب حادث يمنع الردّ قهراً اهـ ع ش. ٥ فوّ: (بآفة) إلى قول المتن وهو في النهاية إلاً قوله أو أبق قال ع ش ولعلّ الشارح أسقطه لما مرّ له من أنه إذا أبق في يد المشتري فلا ردّ له ولا أرض ما دام أبقاً لاحتمال عوده اهـ.

٥ فوّ: (بآفة إلخ) أي كأن مات أو تلف الثوب أو أكل الطعام اهـ نهاية. ٥ فوّ: (أو جنابة) ولو من البائع اهـ ع ش. ٥ فوّ: (أو أبق) عطف على هلك المبيع. ٥ فوّ: (أي بعد قبضه له) إنما قال ذلك لأنه لا يلزم من كونه عند المشتري أن يكون قبضه لجواز أن يكون للبائع حتى الحبس واستقلّ المشتري بقبضه بلا إذن فقبضه فاسد وهو في يد البائع حكماً فلم يُلَفْ انفسخ العقد ويضمّنه المشتري ببذله للبائع لاستيلائه عليه بلا إذن اهـ ع ش. ٥ فوّ: (وإن شرط عليه عتقه) كذا فيما أطلعنا من الشيخ وهو يوهّم اعتبار الإعتاق مع شرط العتق عبارة النهاية ولو اشتراه بشرط عتقه وأعتقه إلخ اهـ وكتب عليه ع ش ما نصّه قضيته أنه لو اشتراه بشرط إعتاقه وأطلع فيه على عيب قبل إعتاقه ردّه ولا أرض وفيه نظر لأنه التزم إعتاقه بالشرط وبأمره الحاكم به إذا امتنع وعبارة حجّ بعد قول المصنّف أو أعتقه أو شرط عليه عتقه اهـ ولم يذكر وأعتقه وقضيّتها أن شرط العتق كافٍ في استحقاق الأرض وإن لم يعتقه اهـ ولعلّ نسخ الشارح هنا مختلفاً وإلاّ فما بأيدينا منها وإن شرط إلخ بصيغة الغاية. ٥ فوّ: (أو كان ممن يعتق إلخ) عطف على عتقه، عبارة ع ش قوله: أو كان ممن يعتق إلخ أي ولم يشترط إعتاقه لما مرّ أنه لا يصح شراء من يعتق عليه بشرط العتق لعدم إمكان الوفاء بالشرط اهـ. ٥ فوّ: (أو زوجها) عبارة النهاية ولو عرّف عيب الرقيق وقد زوجها لغير البائع ولم يرّضه مزوّجاً فللمشتري الأرض فإن زال النكاح ففي الردّ وأخذ الأرض

٥ فوّ: (أو زوجها) عبارة العباب وشرّحه ولو عرّف عيب الرقيق العبد أو الأمة وقد زوجها ومحلّه في الأمة إن كان تزويجها لغير البائع كما قاله الإسئوي وغيره ولم يرّضه البائع مزوّجاً فللمشتري الأرض إلاّ أن يقول الزوج قبل الدخول إن ردّك المشتري بعيب فأنيت طالق فله الردّ أما إذا زوجها للبائع فله الردّ عليه بانفساخ النكاح فإن زال النكاح لموت الزوج أو نحو طلاقه ففي الردّ وأخذ الأرض من المشتري وجهان في الجواهر عن المتولّي وعبارتها لو انقطع النكاح وفسخت الكتابة ففي ردّ المبيع والأرض وجهان انتهى والذي يتّجه أن له الردّ في الصورتين من غير أرض عليه لزوال المانع كما لو عاد الأبق أو فك المزهون ومحلّه إن لم تنقضى قيمة القرن بالتزويج أو الكتابة وإلاّ فلا ردّ ولو مع الأرض إلاّ إن رضي البائع انتهى وانظر قوله والذي يتّجه إلخ مع أن زوال الزوجية تخلف العدة فيهما إن أريد بالطلاق في الثانية ما يشمل الطلاق بعد الدخول وإلاّ ففي الأولى وقد احتزروا في المسألة السابقة عن العدة بكون الطلاق قبل الدخول كما ذكره في قوله إلاّ أن يقول الزوج قبل الدخول إلخ فينبغي أن محلّ جواز الردّ

وَبَيَّنَتْ ذَلِكَ إِذْ لَا يَكْفِي إِخْبَارُ الْمُشْتَرِي بِهِ مَعَ تَكْذِيبِ الْبَائِعِ لَهُ قَالَهُ السَّبْكِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِنَحْوِ الْعِتْقِ وَالْوَقْفِ لِمُؤَاخَذَتِهِ بِهِ وَإِنْ كَذَّبَ (ثُمَّ عَلِمَ الْعَيْبَ) الَّذِي يُنْقِصُ الْقِيَمَةَ بِخِلَافِ الْخِصَاءِ (رَجَعَ بِالْأَرْضِ) لِلْيَأْسِ مِنَ الرَّدِّ حَتَّى فِي التَّرْوِيجِ لِأَنَّهُ يُرَادُّ لِلدَّوَامِ نَعَمْ لَا أَرْضَ لَهُ فِي رِبَوِيٍّ يَبِيعُ بِمِثْلِهِ مِنْ جَنْسِهِ كَحُلِيِّ ذَهَبٍ يَبِيعُ بِوَزْنِهِ ذَهَبًا فَبَانَ مَعِيًا بَعْدَ تَلْفِهِ لِنَقْصِ الثَّمَنِ فَيَصِيرُ الْبَاقِي مِنْهُ مُقَابِلًا بِأَكْثَرٍ مِنْهُ وَذَلِكَ رَبَّنَا بَلْ يَفْسُخُ الْعَقْدَ وَيَسْتَرُدُّ الثَّمَنَ وَيَغْرُمُ بَدَلَ التَّالِفِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْعَتِيقُ كَافِرًا لَا أَرْضَ لَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْسَ مِنَ الرَّدِّ فَإِنَّهُ قَدْ يُحَارِبُ ثُمَّ يُسْتَرْقُ فَيَعُودُ لِمِلْكِهِ مَرْدُودًا بَأَنَّ هَذَا نَادِرٌ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ وَيَلْزَمُهُ مِثْلُهُ لَوْ وَقَفَ لِحَتِّمَالٍ أَنَّهُ يَسْتَبْدِلُهُ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ وَيَأْنَهُ لَوْ قُرِضَ صِحَّةُ مَا قَالَهُ كَانَ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ فَرْضُهُ فِي مُعْتَقٍ كَافِرٍ إِذَا

وَجْهَانِ أَوْ جَهْمَا أَنَّ لَهُ الرَّدَّ وَلَا أَرْضَ لَهُ قَالَ عَمْرُو بْنُ قُتَيْبَةَ: مَرَرْتُ وَقَدْ رَوَّجَهُ إِلَيْهِ فَفُهِمْتُ أَنَّهُ لَوْ رَوَّجَهُ الْبَائِعُ ثُمَّ أَطْلَعَ فِيهِ عَلَى الْعَيْبِ جَازَ لَهُ الرَّدُّ وَهُوَ شَامِلٌ لِلذِّكْرِ وَالْأُنْثَى وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ يَرْضَهُ) أَيِ الْبَائِعِ وَقَوْلُهُ: (أَنَّ لَهُ) أَيِ الْمُشْتَرِي وَقَوْلُهُ: (الرَّدُّ) أَيِ رَدِّ الْمَبِيعِ مَعَ الْأَرْضِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنَ الْبَائِعِ لِثَلَاثٍ يَأْخُذُهُ لَا فِي مُقَابِلَةِ شَيْءٍ وَقَوْلُهُ: (وَلَا أَرْضَ) أَيِ حَيْثُ لَا مَانِعَ مِنَ الرَّدِّ كَأَنَّهُ طَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِعَيْبِهَا إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَالْأَفَالَعَةُ عَيْبٌ مَانِعٌ مِنَ الرَّدِّ فَهَرَا هـ.

هـ قَوْلُهُ: (وَبَيَّنَتْ ذَلِكَ) أَيِ ثَبَتَ الْهَلَاكُ وَمَا غُطِفَ عَلَيْهِ وَلَوْ بِتَصَدِيقِ الْبَائِعِ هـ. وَقَوْلُهُ: (إِخْبَارُ الْمُشْتَرِي بِهِ) أَيِ بِالْمَوْجِبِ لِلْأَرْضِ مِنَ الْهَلَاكِ وَنَحْوِهِ هـ ع ش هـ. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ مُؤَاخَذَتُهُ لَا تُنَافِي عَدَمَ كِفَايَةِ إِخْبَارِهِ الرُّجُوعَ بِالْأَرْضِ سَمْعَ ع ش هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْخِصَاءِ) أَيِ بِخِلَافِ مَا يُنْقِصُ الْعَيْنَ كَالْخِصَاءِ فَلَا أَرْضَ لَهُ لِعَدَمِ نَقْصِ الْقِيَمَةِ هـ أَسْنَى.

هـ قَوْلُهُ (لَشَيْءٍ): (رَجَعَ بِالْأَرْضِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَوْ اشْتَرَى شَاءً وَجَعَلَهَا أَضْحِيَّةً ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا رَجَعَ بِأَرْضِهِ عَلَى الْبَائِعِ وَيَكُونُ لَهُ وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ يَضْرِفُهُ فِي الْأَضْحِيَّةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ جِدًّا وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ الْعِتْقُ وَالْوَقْفُ فَالَّذِي يَنْتَجِ مِنْهُ مَا قَالَهُ الْأَقْلَوْنَ هـ سَمْعَ ع ش هـ. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ مُؤَاخَذَتُهُ لَا تُنَافِي عَدَمَ كِفَايَةِ إِخْبَارِهِ الرُّجُوعَ بِالْأَرْضِ هـ. قَوْلُهُ: (وَبَيَّنَتْ ذَلِكَ) أَيِ ثَبَتَ الْهَلَاكُ وَمَا غُطِفَ عَلَيْهِ وَلَوْ بِتَصَدِيقِ الْبَائِعِ هـ. وَقَوْلُهُ: (إِخْبَارُ الْمُشْتَرِي بِهِ) أَيِ بِالْمَوْجِبِ لِلْأَرْضِ مِنَ الْهَلَاكِ وَنَحْوِهِ هـ ع ش هـ. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ مُؤَاخَذَتُهُ لَا تُنَافِي عَدَمَ كِفَايَةِ إِخْبَارِهِ الرُّجُوعَ بِالْأَرْضِ هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْخِصَاءِ) أَيِ بِخِلَافِ مَا يُنْقِصُ الْعَيْنَ كَالْخِصَاءِ فَلَا أَرْضَ لَهُ لِعَدَمِ نَقْصِ الْقِيَمَةِ هـ أَسْنَى.

إِذَا انْقَضَتْ الْعِدَّةُ هـ. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ مُؤَاخَذَتُهُ لَا تُنَافِي عَدَمَ كِفَايَةِ إِخْبَارِهِ الرُّجُوعَ بِالْأَرْضِ هـ. قَوْلُهُ (لَشَيْءٍ): (رَجَعَ بِالْأَرْضِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَلَوْ اشْتَرَى شَاءً وَجَعَلَهَا أَضْحِيَّةً ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا رَجَعَ بِأَرْضِهِ عَلَى الْبَائِعِ وَيَكُونُ لَهُ وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: يَضْرِفُهُ فِي الْأَضْحِيَّةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ جِدًّا وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ الْعِتْقُ وَالْوَقْفُ فَالَّذِي يَنْتَجِ مِنْهُ مَا قَالَهُ الْأَقْلَوْنَ انْتَهَى هـ. قَوْلُهُ: (لِلْيَأْسِ مِنَ الرَّدِّ) انْظُرْ فِي الْإِبَابِ.

عَتِيقُ الْمُسْلِمِ لَا يُسْتَرَقُّ. (وهو) أي الأَرْضُ سُمِّيَ بذلك لِتَعَلُّقِهِ بِالْأَرْضِ وَهُوَ الْخُصُومَةُ (جزء من ثَمَنِهِ) أي المَبِيعِ فَيَسْتَحِقُّهُ الْمُشْتَرِي مِنْ عَيْنِهِ إِنْ وَجَدَتْ وَإِنْ غُيِّنَ عَمَّا فِي الدُّمَةِ أَوْ خَرَجَ عَنْ مِلْكِ الْبَائِعِ وَعَادَ (نِسْبَتُهُ) أي الجزء (إليه) أي إلى الثمن (نسبة) أي مثل نسبة (ما نَقَصَ) هـ (العيب من القيمة) مُتَعَلِّقٌ بِنَقْصِ (لو كان) المبيع (سليماً) إليها فلو كانت قيمته بلا عيب مائةً وبه ثمانين فبنسبة النقص إليها خمس فيكون الأَرْضُ خُمُسُ الثمن فلو كان عشرين رجع منه بأربعةً وإِنَّمَا رَجَعَ بِجِزَاءِ الثمنِ لَا بِالتَّفَاوُتِ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ لِقُلَّةِ يَجْمَعُ بَيْنَ الثمنِ وَالثَّمَنِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا ذَكَرَ وَلِأَنَّ الْمَبِيعَ مَضْمُونٌ عَلَى الْبَائِعِ بِهِ فَيَكُونُ جِزْؤُهُ مَضْمُونًا عَلَيْهِ بِجِزْئِهِ كَالْحَرِّ يَضْمَنُ بِالذِّئَةِ وَبَعْضُهُ يَبْعُضُهَا فَإِنْ كَانَ قَبْضُهُ رَدُّ جِزْأِهِ وَإِلَّا سَقَطَ عَنِ الْمُشْتَرِي لَكِنْ بَعْدَ طَلْبِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَأَفْهَمَ الْمُثَنُّ أَنَّ هَذَا فِي أَرْضٍ وَجِبَ لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ.....

□ فَوُدَّ: (أي الأَرْضُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَلَوْ تَلَفَ الثَّمَنُ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ وَجَدَ عَيْنًا قَدِيمًا بِالثَّمَنِ.
 □ فَوُدَّ: (فَيَسْتَحِقُّهُ) أي الْجُزْءَ. □ فَوُدَّ: (مِنْ عَيْنِهِ) أي الثَّمَنِ وَكَذَا ضَمِيرُ عَيْنٍ وَخَرَجَ وَعَادَ. □ فَوُدَّ: (مِنْ عَيْنِهِ) أي مِثْلًا كَانَ أَوْ مُتَقَوِّمًا فَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا بَعْرَضٍ ثُمَّ اغْتَقَهُ ثُمَّ أَطْلَعَ فِيهِ عَلَى عَيْبٍ اسْتَحَقَّ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ شَائِعًا إِنْ كَانَ بَاقِيًا فَإِنْ تَلَفَ الْعَرَضُ اسْتَحَقَّ مَا يُقَابِلُ قَدْرَ مَا يَخْصُهُ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ عَشْرًا وَسَمَّ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ عَيْنٌ إِنْخَ) أي فِي الْمَجْلِسِ أَوْ غَيْرِهِ اهْأَسْنَى. □ فَوُدَّ: (أي الْجُزْءِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَفْهَمَ) فِي الْمَغْنَى. □ فَوُدَّ: (أَي مِثْلُ نِسْبَةٍ) بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ وَالْأَصْلُ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ نِسْبَةٌ مِثْلُ نِسْبَةِ إِنْخَ. اه. ع ش. أَقُولُ: بَلْ هُوَ بِالرَّفْعِ عَلَى حَذْفِ الْمَنْعُوتِ وَالتَّعْطِ وَإِقَامَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ التَّعْطُ مَقَامَ الْمَنْعُوتِ.

□ فَوُدَّ (سَمَّ): (لَوْ كَانَ سَلِيمًا) مُتَعَلِّقٌ بِالْقِيَمَةِ أَيْ مِنَ الْقِيَمَةِ بِاِغْتِيَارِ حَالِ سَلَامَةِ الْمَبِيعِ. □ فَوُدَّ: (إِلَيْهَا) أي الْقِيَمَةِ مُتَعَلِّقٌ بِنِسْبَةِ مَجْرُورَةٍ بِمِثْلِ قَالِ الْمَغْنَى وَلَوْ ذَكَرَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ وَقَالَ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَالشَّرْحَيْنِ وَالرَّوَضَةِ إِلَى تَمَامِ قِيَمَةِ السَّلِيمِ لَكَانَ أَوْلَى لِأَنَّ النِّسْبَةَ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ مَنَسُوبٍ وَمَنَسُوبٍ إِلَيْهِ وَلَكِنَّهُ تَرَكَهَا لِإِعْلَامِهَا بِأَيِّ مِنْ ذِكْرِ الْمَنَسُوبِ إِلَيْهِ فِي الثَّمَنِ. □ فَوُدَّ: (فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا ذَكَرَ) أَيْ فِي هَذَا الْمِثَالِ فَإِنَّ تَفَاوُتَ الْقِيَمَتَيْنِ عَشْرُونَ وَهِيَ قَدْرُ الثَّمَنِ اهْ سَم. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ طَلْبِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: ثُمَّ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْمُطَالَبَةُ بِهِ عَلَى الْفَوْرِ كَالْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ لَكِنْ ذَكَرَ الْإِمَامُ فِي بَابِ الْكِتَابَةِ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ لَهُ الْفَوْرُ بِخِلَافِ الرَّدِّ ذَكَرَ ذَلِكَ الزَّرْكَشِيُّ. اه. سَم. أَقُولُ: قَوْلُهُ: (لَا يَتَعَيَّنُ لَهُ الْفَوْرُ إِنْخَ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِ

□ فَوُدَّ (لِنَقْصِ): (جِزْءٌ مِنْهُ ثَمَنِهِ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الثَّمَنِ هُنَا بَيْنَ كَوْنِهِ مِثْلًا أَوْ كَوْنِهِ مُتَقَوِّمًا فَإِذَا نَقَصَ الْعَيْبُ خُمُسَ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ مَثَلًا رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِخُمُسِ الثَّمَنِ الْمُتَقَوِّمِ فَيَمْلِكُ خُمُسَ عَيْنِهِ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا فَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا رَجَعَ بِخُمُسِ قِيَمَتِهِ وَبُعْتَبَرُ فِيهَا الْأَقْلُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْمَبِيعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (كَمَا ذَكَرَ) أَيْ فِي الْمِثَالِ فَإِنَّ تَفَاوُتَ الْقِيَمَتَيْنِ عَشْرُونَ وَهِيَ قَدْرُ الثَّمَنِ. □ فَوُدَّ: (لَكِنْ بَعْدَ طَلْبِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ ثُمَّ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْمُطَالَبَةُ بِهِ عَلَى الْفَوْرِ كَالْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ لَكِنْ ذَكَرَ الْإِمَامُ فِي بَابِ الْكِتَابَةِ أَنَّهُ لَا

أَمَّا عَكْسُهُ كَمَا لَوْ وَجَدَ الْبَائِعُ بَعْدَ الْفَسْخِ بِالْمَبِيعِ عَيْبًا حَدَّثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي قَبْلَهُ أَوْ وَجَدَ عَيْبًا قَدِيمًا بِالثَّمَنِ فَإِنَّ الْأَرْضَ يُنْسَبُ لِلْقِيَمَةِ لَا الثَّمَنِ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ مَنْ طَلَبَ الْإِمْسَاكَ (وَالْأَصَحُّ اعْتِبَارُ أَقَلِّ قِيَمِهِ) أَيِ الْمَبِيعِ الْمُتَقَوِّمِ جَمْعُ قِيَمَةٍ وَمَنْ ثُمَّ ضَبَطَهُ بِخَطِّهِ بَفَتْحِ الْيَاءِ وَمِثْلُهُ الثَّمَنُ

اِعْتِمَادُ هَذَا لِأَنَّهُ جَعَلَ الْأَوَّلَ مُجَرَّدَ احْتِمَالٍ وَالثَّانِي الْمَثْبُوتَ وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ أَيُّ مَرَّ عَلَى شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَاسْتِحْقَاقُهُ لَهُ يَطْلُبُهُ وَلَوْ عَلَى التَّرَاخِي أَنْتَهَى . وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْجِنَاحِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (وَالرَّدُّ عَلَى الْفَوْرِ) اهـ . ع ش . ٥ . قَوْلُهُ : (أَمَّا عَكْسُهُ) بَأَنَّ وَجَبَ الْأَرْضَ لِلْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي . ٥ . قَوْلُهُ : (قَبْلَهُ) أَيِ الْفَسْخِ . ٥ . قَوْلُهُ : (أَوْ وَجَدَ عَيْبًا قَدِيمًا إِلَّاخ) لَا يَلْزَمُ هُنَا الْمَحْذُورُ السَّابِقُ فِي جَانِبِ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ يَزِيدَ الثَّمَنُ لِلْبَائِعِ اهـ سم . ٥ . قَوْلُهُ : (فَإِنَّ الْأَرْضَ) أَيِ الْوَاجِبِ لِلْبَائِعِ . ٥ . قَوْلُهُ : (يُنْسَبُ لِلْقِيَمَةِ) مُعْتَمِدٌ أَيُّ بَأَنَّ يَكُونُ الْأَرْضَ قَدَرِ التَّفَاوُتِ بَيْنَ قِيَمَتِهِ سَلِيمًا وَقِيَمَتِهِ مَعِيًا بِالْحَادِثِ وَلَوْ زَادَ عَلَى الثَّمَنِ اهـ ع ش . ٥ . قَوْلُهُ : (لَا الثَّمَنُ) هَذَا الْإِثْبَاتُ وَالتَّفْيُّ ظَاهِرٌ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ فِيهَا مِنْ نِسْبَةِ الْأَرْضِ لِلْقِيَمَةِ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُؤْخَذُ نَقْصُ الْعَيْبِ مِنْ قِيَمَةِ الثَّمَنِ فَمَا مَعْنَى نِسْبَةِ هَذَا النَّقْصِ إِلَى الثَّمَنِ حَتَّى يَنْفَى أَنْتَهَى سَم وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَزْجَعُ بِجُزْءٍ مِنَ الْمَبِيعِ نِسْبَتَهُ إِلَيْهِ كِنِسْبَةِ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنْ قِيَمَةِ الثَّمَنِ لَوْ كَانَ سَلِيمًا إِلَيْهَا عَلَى قِيَاسِ مَا قِيلَ فِي أَرْضِ الْمَبِيعِ اهـ ع ش وفيه مِنَ التَّكْلِيفِ مَا لَا يَخْفَى وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُجَابَ بَأَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ لَا الثَّمَنُ سَالِيَةً وَالسَّالِيَةُ لَا تَقْتَضِي وَجُودَ الْمَوْضُوعِ .

٥ . قَوْلُهُ : (كَمَا يَأْتِي إِلَّاخ) كَلَامُهُ هُنَاكَ لَا يَشْمَلُ قَوْلَهُ أَوْ وَجَدَ عَيْبًا قَدِيمًا بِالثَّمَنِ اهـ سم .
 ٥ . قَوْلُ (السِّي) : (وَالْأَصَحُّ اخْتِيَارُ إِلَّاخ) أَيُّ لِأَنَّ الْفَرَضَ إِضْرَارُ الْبَائِعِ كَمَا سَيَأْتِي عَنِ الْإِمَامِ وَاخْتِيَارُ الْأَقْلُ يَوْجِبُ زِيَادَةَ الْأَرْضِ الْمُضْرَبِ بِهِ كَمَا يَظْهَرُ بِامْتِحَانِ ذَلِكَ فِي الْأَمْثِلَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي اهـ . ٥ . قَوْلُهُ : (أَيِ الْمَبِيعِ الْمُتَقَوِّمِ) انْظُرْ مَا وَجْهَ هَذَا التَّقْيِيدِ وَمَاذَا يَفْعَلُ لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ مِثْلًا فَلْيُرَاجَعْ اهـ رَشِيدِي وَيَظْهَرُ أَنَّ التَّقْيِيدَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ أَنَّ الْمُنْظُورَ هُنَا نَقْصُ الْمَبِيعِ مِنْ حَيْثُ الْقِيَمَةُ وَلَوْ كَانَ مِثْلًا إِذْ الْكَلَامُ فِي نَقْصِ

يَتَعَيَّنُ لَهُ الْفَوْرُ بِخِلَافِ الرَّدِّ ذَكَرَ ذَلِكَ الزَّكَاشِيُّ أَنْتَهَى . ٥ . قَوْلُهُ : (أَوْ وَجَدَ عَيْبًا قَدِيمًا بِالثَّمَنِ) لَا يَلْزَمُ هُنَا الْمَحْذُورُ السَّابِقُ فِي جَانِبِ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ يَزِيدَ الثَّمَنُ لِلْبَائِعِ . ٥ . قَوْلُهُ : (يُنْسَبُ لِلْقِيَمَةِ لَا الثَّمَنِ) هَذَا الْإِثْبَاتُ وَالتَّفْيُّ ظَاهِرٌ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ فِيهَا مِنْ نِسْبَةِ الْأَرْضِ لِلْقِيَمَةِ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَأْخُذُ نَقْصَ الْعَيْبِ مِنْ قِيَمَةِ الثَّمَنِ فَمَا مَعْنَى نِسْبَةِ هَذَا النَّقْصِ إِلَى الثَّمَنِ حَتَّى يَنْفَى . ٥ . قَوْلُهُ : (كَمَا يَأْتِي) عِبَارَتُهُ ثُمَّ حَيْثُ أَوْجَبْنَا أَرْضَ الْحَادِثِ لَا نَنْسِبُهُ إِلَى الثَّمَنِ بَلْ يُرَدُّ مَا بَيْنَ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ مَعِيًا بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ وَقِيَمَتِهِ مَعِيًا بِهِ وَبِالْحَادِثِ بِخِلَافِ أَرْضِ الْقَدِيمِ فَإِنَّا نَنْسِبُهُ إِلَى الثَّمَنِ كَمَا مَرَّ أَنْتَهَى وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ لَا يَشْمَلُ قَوْلَهُ أَوْ وَجَدَ عَيْبًا قَدِيمًا بِالثَّمَنِ .

٥ . قَوْلُ (السَّنَنِ) : (وَالْأَصَحُّ اخْتِيَارُ أَقَلِّ قِيَمِهِ إِلَّاخ) أَيُّ لِأَنَّ الْفَرَضَ إِضْرَارُ الْبَائِعِ كَمَا سَيَأْتِي عَنِ الْإِمَامِ وَاخْتِيَارُ الْأَقْلُ يَوْجِبُ زِيَادَةَ الْأَرْضِ الْمُضْرَبِ بِهِ كَمَا يَظْهَرُ بِامْتِحَانِ ذَلِكَ فِي الْأَمْثِلَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي أَنْتَهَى .
 ٥ . قَوْلُهُ : (الْمُتَقَوِّمِ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ الْآتِي : وَلَوْ تَلَفَ الثَّمَنُ دُونَ الْمَبِيعِ رَدَّهُ وَأَخَذَ مِثْلَ

الْمُتَقَوِّمُ (من يوم) أي وقت (البيع إلى) وقت (القبض) لأنَّ قيمتهما إنْ كانت وقت البيع أَقْلُ فالزيادة في المبيع حَدَّثَتْ في مِلْكِ الْمُشْتَرِي وفي الثمن حَدَّثَتْ في مِلْكِ الْبَائِعِ فلا تدخل في التقويم أو كانت وقت القبض أو بين الوقتين أَقْلُ فالنقص في المبيع من ضَمَانِ الْبَائِعِ وفي الثمن من ضَمَانِ الْمُشْتَرِي فلا تدخل في التقويم وما صرَّح به من اعتبار ما بين الوقتين هو الْمُعْتَمَدُ وإنْ نازَعَ فيه جُمُعُ.

(تنبيه) إذا اعتبرت قيم المبيع أو الثمن فإما أن تتحد قيمته معينا أو يتحد سليما ويختلفا معينا وقيمة وقت العقد أَقْلُ أو أكثر أو يتحد معينا لا سليما وهي وقت العقد أَقْلُ أو أكثر أو يختلفا سليما ومعينا وهي وقت العقد سليما ومعينا أَقْلُ أو أكثر أو سليما أَقْلُ ومعينا أكثر أو بالعكس فهي تسعة أقسام أمثلتها على الترتيب في المبيع: اشترى قنًا بألف وقيمه وقت العقد والقبض سليما مائة ومعينا تسعون فالنقص عُشْرُ قيمته سليما فله عُشْرُ الثمن مائة أو قيمته سليما مائة وقيمه معينا وقت العقد ثمانون والقبض تسعون أو عكسه فالتفاوت بين قيمته سليما وأقْلُ قيمته معينا عشرون وهي خُمُسُ قيمته سليما فله خُمُسُ الثمن أو قيمته معينا ثمانون وسليما

الصفة كما تقدّم في شرح ثم علّم العيب وحاشيته. فوّ: (فالزيادة في المبيع حَدَّثَتْ إلخ) هذا لا يأتي إن كان الخيار للبايع وحده لأن ملك المبيع له حينئذ ولا يزول إلا من حين الإجازة أو انقطاع الخيار وقوله: وفي الثمن حَدَّثَتْ في ملك البايع هذا لا يأتي إن كان الخيار للبايع وحده؛ لأن ملك المبيع حينئذ له فملك الثمن للمشتري سم على حَجٍّ أي فينبغي أن يعتبر أَقْلُ القيم من وقت لزوم العقد من جهة البايع إلى وقت القبض اهـ ش. فوّ: (فإما أن تتحد إلخ) هو القسم الأول. فوّ: (قيمه) أي قيمته وقت العقد وقيمه وقت القبض. فوّ: (أو يتحد سليما ويختلفا إلخ) تحته قسمان أشار إليهما بقوله أَقْلُ أو أكثر وكان الظاهر ثاني الفعّلين. فوّ: (أو تتحد معينا إلخ) تحته قسمان أيضا. فوّ: (أو يختلفا سليما ومعينا إلخ) تحته أربعة أقسام أشار إلى اثنين منهما بقوله: سليما ومعينا إلخ وإلى الباقيين بقوله أو سليما أَقْلُ إلخ فهي تسعة أقسام سكّت عن حاله بين العقد والقبض وباختيارها تزيد الصور عن تسع رشيدي ومغني. فوّ: (اشترى قنًا إلخ) خبر قوله: أمثلتها باختيار الربط بعد العطف. فوّ: (فله عُشْرُ الثمن) أي مائة. فوّ: (أو عكسه) راجع لقوله: وقيمه معينا إلخ. فوّ: (خُمُسُ الثمن) وهو

الثمن أو قيمته وقد تعلّق أيضا بقوله آتيا: أو وجد عينا قديما بالثمن فليأتمل. فوّ: (حَدَّثَتْ في ملك المشتري) هذا لا يأتي إن كان الخيار للبايع وحده لأن ملك المبيع له حينئذ ولا يزول إلا من حين الإجازة أو انقطاع الخيار. فوّ: (حَدَّثَتْ في ملك البايع) هذا لا يأتي إن كان الخيار للبايع وحده؛ لأن ملك المبيع حينئذ له فملك الثمن للمشتري. فوّ: (فهي تسعة أقسام) قال في شرح الرّوض: وإذا نظرت إلى قيمته فيما بين الوقتين أيضا زادت الأقسام انتهى.

وقت العقد تسعون ووقت القبض مائة أو عكس فالتفاوت بين قيمته معيها وأقل قيمته سليماً عشرة وهي تسع أقل قيمته سليماً فله تسع الثمن فإن قلت: صرح الإمام بأن اعتبار الأقل في الأقسام كلها إنما هو لإضرار البائع لما مر من التعليل وحينئذ فالقياس اعتباراً ما بين الثمانين والمائة وهو الخمس لأنه الأضرُّ بالبائع قلت: ليس القياس ذلك لأنَّ المُعْتَبَرُ نِسْبَةُ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنَ الْقِيَمَةِ إِلَيْهَا وَالَّذِي نَقَصَهُ الْعَيْبُ مِنَ الْقِيَمَةِ هُوَ مَا بَيْنَ الثَّمَانِينَ وَالتَّسْعِينَ وَأَمَّا مَا بَيْنَ التَّسْعِينَ وَالْمِائَةِ فَإِنَّمَا هُوَ لِتَفَاوُتِ الرَّغْبَةِ بَيْنَ الْيَوْمَيْنِ فَتَعَيَّنَ اعْتِبَارُ مَا نَقَصَهُ الْعَيْبُ مِنَ التَّسْعِينَ إِلَيْهَا وَهُوَ التَّسْعُ كَمَا تَقَرَّرَ فَتَأَمَّلْهُ. أو قيمته وقت العقد سليماً مائة ومعيتها ثمانون ووقت القبض سليماً مائة وعشرون ومعيتها تسعون أو بالعكس أو قيمته وقت العقد سليماً مائة ومعيتها تسعون ووقت القبض سليماً مائة وعشرون ومعيتها ثمانون وبالعكس فالتفاوت بين أقل قيمته سليماً وأقل قيمته معيها عشرون وهي خمس أقل قيمته سليماً فله خمس الثمن وخصَّ البارِزُ بحثاً اعتبار الأقل فيما إذا اتَّخَذْنَا سَلِيماً لَا مَعِيَّاً وَهِيَ وَقْتُ الْقَبْضِ أَكْثَرُ بِمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِكَثْرَةِ الرَّغَبَاتِ فِي الْمَعِيْبِ لِقِلَّةِ ثَمَنِهِ.....

مَاتَانِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ عَكْسُهُ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَسَلِيماً وَقْتُ الْعَقْدِ الْخ. □ فَوُدَّ: (فَلَهُ تَسْعُ الثَّمَنِ) أَي فَلَهُ مِائَةٌ وَاحِدَةٌ عَشْرَةٌ وَتَسْعُ. □ فَوُدَّ: (مِنَ التَّغْلِيلِ) أَي بِقَوْلِهِ لَأَن قِيَمَتَهُمَا الْخ سَمِيعٌ وَش (فَالْقِيَاسُ الْخ) أَي فِي قَوْلِهِ أَوْ قِيَمَتَاهُ مَعِيَّاً ثَمَانُونَ الْخ. □ وَفَوُدَّ: (بَيْنَ الثَّمَانِينَ وَالْمِائَةِ) أَي لَا بَيْنَ الثَّمَانِينَ وَالتَّسْعِينَ أَهْوَ ش. □ فَوُدَّ: (قُلْتُ الْخ) هَذَا الْجَوَابُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالذِّقَّةِ لَكِنْ قَدْ يَخْدِشُهُ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ اغْتِبَارُ الْأَقْلَ لَا لِأَنَّهُ أَضَرُّ بِالْبَائِعِ بَلْ لَأَن التَّقْصُّ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَهُ وَالثَّانِي أَنَّهُ كَمَا يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْقِيَمَةُ سَلِيماً تَسْعِينَ وَ الزِّيَادَةُ إِلَى الْمِائَةِ لِلرَّغْبَةِ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِائَةً وَالتَّقْصُّ لِقِلَّةِ الرَّغْبَةِ فَلَمْ يَتَّعَيْنِ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ مَبْنَى الْجَوَابِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ كَوْنُ الْقِيَمَةِ تَسْعِينَ مُتَيَقِّنٌ وَ الزِّيَادَةُ مُشْكُوكَةٌ فَلَمْ تُعْتَبَرْ سَمِيعٌ عَلَى حَجِّ أَهْوَ ش. □ فَوُدَّ: (وَهِيَ الْخ) أَي مَا نَقَصَهُ الْخ وَالتَّائِيثُ لِرِغَايَةِ الْمَعْنَى. □ فَوُدَّ: (أَوْ قِيَمَتُهُ وَقْتُ الْعَقْدِ سَلِيماً مِائَةً وَمَعِيَّاً ثَمَانُونَ الْخ) مِثَالُ الْقِسْمِ السَّادِسِ. □ وَفَوُدَّ: (أَوْ بِالْعَكْسِ) أَي عَكْسُ قَوْلِهِ أَوْ قِيَمَتُهُ الْخ مِثَالُ السَّابِعِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ قِيَمَتُهُ وَقْتُ الْعَقْدِ سَلِيماً مِائَةً وَمَعِيَّاً الْخ) مِثَالُ الثَّامِنِ. □ وَفَوُدَّ: (أَوْ بِالْعَكْسِ) أَي عَكْسُ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ مِثَالُ التَّاسِعِ. □ فَوُدَّ: (فِيمَا إِذَا اتَّخَذْنَا الْخ) وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي. □ فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أَي اخْتِلَافُ قِيَمَتِهِ مَعِيَّاً وَهِيَ وَقْتُ الْقَبْضِ أَكْثَرُ.

□ فَوُدَّ: (مِنَ التَّغْلِيلِ) أَي بِقَوْلِهِ لَأَن قِيَمَتَهُمَا الْخ. □ فَوُدَّ: (قُلْتُ الْخ) هَذَا الْجَوَابُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالذِّقَّةِ لَكِنْ قَدْ يَخْدِشُهُ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ اغْتِبَارُ الْأَقْلَ لَا لِأَنَّهُ أَضَرُّ بِالْبَائِعِ بَلْ لَأَن التَّقْصُّ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَهُ وَالثَّانِي أَنَّهُ كَمَا يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْقِيَمَةُ سَلِيماً تَسْعِينَ وَ الزِّيَادَةُ إِلَى الْمِائَةِ لِلرَّغْبَةِ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِائَةً وَالتَّقْصُّ لِقِلَّةِ الرَّغْبَةِ فَلَمْ يَتَّعَيْنِ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ مَبْنَى الْجَوَابِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ كَوْنُ الْقِيَمَةِ تَسْعِينَ مُتَيَقِّنٌ وَ الزِّيَادَةُ مُشْكُوكَةٌ فَلَمْ تُعْتَبَرْ.

لا ينقص بعض العيب إلا اعتبر أكثر القيمتين لأن زوال العيب يسقط الردَّ ورُدُّ بأن الزائل من العيب يسقط أثره مطلقاً كما لو زال العيب كله فكما يقوّم المعيب يوم القبض ناقص العيب فكذا يوم العقد فلم يُعتبر الأكثر أصلاً على أن تقييده بما إذا اتحدت قيمته سليماً غير صحيح وإن سلم ما ذكره.

(ولو تلف الثمن) حساً أو شرعاً نظير ما مرَّ أو تعلّق به حق لازم كرهن (دون المبيع) وأطلع على عيب به (ردّه) إذ لا مانع (وأخذ مثل الثمن) إن كان مثلياً (أو قيمته) إن كان متقوّمًا لأن ذلك بدله ومرّ اعتبار الأقل فيما بين وقت العقد إلى وقت القبض أمّا لو بقي فيه الرجوع في عينه سواء أكان مُعيّناً في العقد أم عمّا في الذمّة في المجلس أو بعده وحيث.....

• قوله: (لا ينقص بعض إلخ) عبارة النهاية والمغني لا ينقص العيب اهـ. • قوله: (لأن زوال العيب إلخ) أي قبل القبض. • قوله: (مطلقاً) أي ردّاً كان أو أرشاً. • قوله: (وإن سلم ما ذكره) أي قوله: وهي وقت القبض أكثر إلخ اهـ ع ش. • قول (سني): (ولو تلف الثمن) أي المقبوض اهـ مغني. • قوله: (حساً) إلى قوله أو أجنبي في النهاية. • قوله: (أو شرعاً) كأن اغتته أو كاتبه أو وقفه أو استولّد الأمة أو خرّج عن ملكه إلى غيره اهـ مغني. • قوله: (نظير ما مرّ) أي في ملاك المبيع اهـ كزدي. • قوله: (وأطلع) أي المشتري. • وقوله: (به) أي بالمبيع.

• قول (سني): (ردّه) أي المشتري المبيع ولو صالحه البائع بالأرض أو غيره عن الردّ لم يصح؛ لأنه خيار فسخ فأشبه خيار التروّي في كونه غير متقوّم ولم يسقط الردّ لأنه إنما سقط بعوض ولم يسلم إلا إن علم بطلان المصالحة فيسقط الردّ لتقصيره وليس لمن له الردّ إفساك المبيع وطلب الأرض ولا للبائع منعه من الردّ ودفع الأرض اهـ مغني. • قوله: (لأن ذلك) أي مثل الثمن أو قيمته (بدله) أي الثمن التالف المثلّي أو المتقوّم. • قوله: (ومرّ اعتبار الأقل) أي فيقال بوثله هنا اهـ ع ش. • قوله: (فيما بين وقت العقد إلخ) الأولى كما في المغني والأنس من وقت البيع ثم هذا صادق بما إذا كان الثمن المتقوّم في الذمّة عند العقد ثم عينه وأقبضه وفي سم بعد كلام عن شرح الرّوض ما نصّه وقضية هذا أنه لو كان الثمن متقوّمًا في الذمّة عند العقد ثم عينه وأقبضه ثم تلف ردّ قيمته أقل ما كانت من العقد إلى القبض اهـ. • قوله: (أما لو بقي) أي الثمن كلاً أو بعضاً بقرينة قوله الآتي: (بعضه أو كله). • وقوله: (فله) أي للمشتري. • قوله: (الرجوع في عينه) أي وله العُدول بالتراضي إلى بدله على ما يفيدّه التغيير بله إلخ اهـ ع ش.

• قول (سني): (أو قيمته) عبارة الرّوض وقيّمته في المتقوّم لكن في المعين يردّ قيمته أقل ما كانت من العقد إلى القبض انتهى قال في شرحه وقوله: في المعين من زيادته ولا حاجة إليه بل قد يوهّم خلاف المراد؛ لأن الثلف إنما يكون في معين انتهى وقضية هذا الإغراض أنه لو كان الثمن متقوّمًا في الذمّة عند العقد ثم عينه وأقبضه ثم تلف ردّ قيمته أقل ما كانت من العقد إلى القبض.

رجع ببعضه أو كله لا أرش له على البائع إن وجدته ناقص وصفي كأن حدث به سَلَل كما أنه يأخذه بزيادته المتصلة مجاناً نعم إن كان نقصه بجناية أجنبي أي يضمّن كما هو ظاهر استحقّ الأرض ولو وهب البائع الثمن بعد قبضه للمشتري ثم فسخّ رجع عليه ببذله بخلاف ما لو أبرأه منه نظير ما يأتي في الصداق ولو أداه أصل عن محجوره رجع بالفسخ للمحجور لقدرته على تمليك وقبوله له أو أجنبي رجع للمؤدّي؛ لأنّ القصد إسقاط الدين مع عدم القدرة على التمليك وإنما قدر الملك لضرورة الشقوطة عن المؤدّي عنه.

(ولو علم بالعيب) في المبيع (بعد زوال.....)

فوه: (رجع) أي المشتري. فوه: (بعضه أو كله) أي الثمن. فوه: (إن وجدته ناقص إلخ) قال في شرح العباب وفارق ما يأتي من أنّ نقص المبيع أدنى نقص يبطل ردّ المشتري بعيب قديم لكونه من ضمانه بآته ثم اختار الردّ والبائع هنا لم يختاره ومن ثمّ لو اختار ردّ الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع انتهى وقوله: فيضمن نقص الصفة قضية إطلاقه أنّ له حينئذ الردّ قهراً وقياس البيع خلافه سم على حجّ اه ع ش. فوه: (كأن حدث به) أي بالثمن. فوه: (كما أنه يأخذه) أي المشتري الثمن. فوه: (نقصه) أي وصف الثمن. فوه: (بجناية أجنبي) أي غير البائع والمشتري. فوه: (أي يضمن) احتراز عن نحو الحربي. فوه: (استحقّ الأرض) أي على البائع وهو له الرجوع على الأجنبي اه ع ش. فوه: (ثم فسخّ) أي فسخّ المشتري العقد.

فوه: (رجع عليه ببذله) أي رجع المشتري على البائع ببذل الثمن والفرق بينه وبين الإبراء أنّ البائع دخل في يده شيء من جهة المشتري ثم وهبه له بخلافه في الإبراء فإنّ البائع لم يدخل في يده شيء من جهة المشتري حتّى يزده أو بدّله له اه ع ش. فوه: (بخلاف ما لو أبرأه منه) أي فلا يرجع بشيء ولو أبرأه من بعضه فالمتّجه أنّه لا يرجع بقسط ما أبرأ منه ويرجع بقسط الباقي اه سم. فوه: (ولو أداه) أي الثمن وكذا ضمير رجع. فوه: (للمؤدّي) خلافاً للثأية عبارة سم الذي في الروض هنا أنّه يرجع للمشتري واعتمده شيخنا الشهاب الزملي اه. فوه: (في المبيع) إلى قول المثني: (فليأدر) في النهاية.

فوه: (وحيث رجع ببعضه أو كله لا أرش له على البائع إن وجدته ناقص وصفي) قال في شرح العباب وفارقه ما يأتي من أنّ نقص البيع أدنى نقص يبطل ردّ المشتري بعيب قديم لكونه على ضمانه بآته ثمّ اختار الردّ والبائع هنا لم يختاره ومن ثمّ لو اختار ردّ الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع كما يأتي اه وقوله: فيضمن نقص الصفة قضية إطلاقه أنّ له حينئذ الردّ قهراً وقياس البيع خلافه فليتمل. فوه: (بخلاف ما لو أبرأه منه) ويرجع بقسط الباقي.

فوه: (رجع للمؤدّي) الذي في الروض هنا أنّه يرجع للمشتري واعتمده شيخنا الشهاب الزملي.

قوله: والعيب الإباق أي وإلا فهو عيب حدث فله أرش العيب القديم فإنّ رضي البائع مع الحادث فلا أرش عليه في الحال فإنّ هلك أبفاً فله على البائع الأرض كذا في العباب ولم يرد الشارح في شرحه على

مِلْكِهِ) عَنْهُ بَعْوَضٌ أَوْ غَيْرُهُ (إِلَى غَيْرِهِ) وَهُوَ بَاقٍ بِحَالِهِ فِي يَدِ الثَّانِي أَوْ بَعْدَ نَحْوِ رَهْنِهِ أَوْ إِبَاقِهِ وَالْعَيْبُ الْإِبَاقُ أَوْ إِجَارَتُهُ وَلَمْ يَرْضَ الْبَائِعُ بِأَخْذِهِ مُؤَجَّرًا (فَلَا أَرَشَ) لَهُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لَمْ يَنَاسَ مِنَ الرَّدِّ لِأَنَّهُ قَدْ يَعُودُ لَهُ وَقِيلَ لِأَنَّهُ اسْتَدْرَكَ الظُّلَامَةَ وَرَوَّجَ كَمَا رَوَّجَ عَلَيْهِ وَعِبَارَةٌ بَعْضُ

❦ قَوْلُهُ: (مِلْكُهُ عَنْهُ) أَيُّ أَوْ عَنْ بَعْضِهِ أَوْ نَهَائِيَّةٌ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَ نَحْوِ رَهْنِهِ) أَيُّ عِنْدَ غَيْرِ الْبَائِعِ أَوْ نَهَائِيَّةٌ وَقَالَ ع ش مَفْهُومُهُ أَنَّ لَهُ الْأَرَشَ إِذَا كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّهُ يَفْسَخُ الْعَقْدَ وَيَسْتَرُدُّ الثَّمَنَ أَوْ عِبَارَةٌ الرَّشِيدِيُّ التَّقْيِيدُ بِغَيْرِ الْبَائِعِ إِنَّمَا تَظْهَرُ ثَمَرَتُهُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَعْدُ: فَإِنْ عَادَ الْمَلِكُ فَلَهُ الرَّدُّ إِذْ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعُدَّ الْمَلِكُ أَيُّ أَوْ نَحْوَهُ كَانَتْ كَالِ الرَّهْنِ لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ مَحَلُّ هَذَا إِذَا كَانَ الرَّهْنُ عِنْدَ غَيْرِ الْبَائِعِ وَكَذَا فِي قَوْلِهِ أَوْ إِجَارَتُهُ وَلَمْ يَرْضَ الْبَائِعُ فَلَا أَثَرُ لَهُمَا بِالنِّسْبَةِ لِتَقْيِيدِ الْأَرَشِ إِذْ لَا أَرَشَ سِوَاءَ أَكَانَ الرَّهْنُ عِنْدَ غَيْرِ الْبَائِعِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَوْ عِنْدَ الْبَائِعِ لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنَ الرَّدِّ فِي الْحَالِ وَسِوَاءَ رَضِيَ الْبَائِعُ بِالْمُؤَجَّرِ مَسْلُوبِ الْمَنْفَعَةِ لِذَلِكَ أَوْ لَمْ يَرْضَ بِهِ لِعَدَمِ الْيَأْسِ مِنَ الرَّدِّ فَتَأَمَّلْ أ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ إِبَاقِهِ) الْخُ (أَوْ كِتَابَتِهِ صَحِيحَةٌ أَوْ غَضَبِهِ أَوْ نَهَائِيَّةٌ. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْعَيْبُ الْإِبَاقُ) أَيُّ وَإِلَّا فَهُوَ عَيْبٌ حَدَثَ فَلَهُ أَرَشُ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ فَإِنْ رَضِيَ الْبَائِعُ مَعَ الْحَادِثِ فَلَا أَرَشَ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ فَإِنْ هَلَكَ أَبَقَا فَلَهُ عَلَى الْبَائِعِ الْأَرَشُ كَذَا فِي الْعُبَابِ وَلَمْ يَزِدِ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ عَلَى تَقْرِيرِهِ وَعَلَّلَ قَوْلَهُ فَلَهُ أَرَشُ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُ آيَسٌ مِنَ الرَّدِّ حَيْثُ يُدْخِلُ لِحُدُوثِ عَيْبِ الْإِبَاقِ بِيَدِهِ أ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ إِجَارَتُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: أَيُّ مَعَ غَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الْعَيْبُ غَيْرَ الْإِبَاقِ فَقَطُّ فَإِنَّ الْإِبَاقَ حَيْثُ يُدْخِلُ عَيْبٌ حَدِثَ مَا نَعِيَ عَنِ الرَّدِّ فَلَا يَتِمُّ فِيهِ جَمِيعُ التَّفْصِيلِ الْآتِي الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ الرَّدُّ بَعْدَ الْعُودِ أ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ إِجَارَتُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: أَيُّ لِغَيْرِ الْبَائِعِ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ أ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَرْضَ الْبَائِعُ الْخُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَشَرْحَهُ: فَإِنْ رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ مُؤَجَّرًا أَيُّ مَسْلُوبِ الْمَنْفَعَةِ مَدَّةَ الْإِجَارَةِ وَلَكِنَّهُ ظَنَّ أَنَّ الْأَجْرَةَ لَهُ وَفَسَخَ ثُمَّ عَلِمَ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ فَلَهُ رَدُّ الْفَسْخِ كَمَا فِي الْأَثْوَارِ قَالَ كَمَا لَوْ رَضِيَ بِالْفَسْخِ بِالْعَيْبِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ حَدَثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي عَيْبٌ بِخِلَافِ الْفَسْخِ بِالْإِقَالَةِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِأَرَشِ الْحَادِثِ وَلَا يَزِدُّ الْإِقَالَةَ أَنْتَهَى وَعَلَيْهِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ الْإِقَالَةِ وَمَا هُنَا بِأَنَّهُ فُسِّخَ لَا عَنْ سَبَبٍ فَلَمْ يُمَكِّنْ رَدُّهُ بِخِلَافِ مَا عَنْ سَبَبٍ فَإِنَّهُ إِذَا بَانَ مَا يُبْتَطَلُ عَمِلَ بِهِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا إِذَا رَضِيَ بِهِ مَسْلُوبَهَا وَلَا ظَنَّ مَا ذَكَرَ فَإِنَّهُ يُرَدُّ عَلَيْهِ وَلَا يُطَالَبُ الْمُشْتَرِي بِأَجْرَةِ تِلْكَ الْمُدَّةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ هُنَا وَفِي نَظَائِرِهِ الْخُ سَمِ عَلَى حَجِّ أ. ❦ قَوْلُهُ (سَمِ): (فِي الْأَصَحِّ) وَعَلَيْهِ لَوْ تَعَدَّرَ الْعُودُ بِتَلْفٍ أَوْ إِعْتَاقٍ رَجَعَ بِأَرَشِ الْمُشْتَرِي الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ

تَقْرِيرِهِ وَعَلَّلَ قَوْلَهُ: فَلَهُ أَرَشُ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ آيَسٌ مِنَ الرَّدِّ حَيْثُ يُدْخِلُ لِحُدُوثِ عَيْبِ الْإِبَاقِ بِيَدِهِ أَنْتَهَى فَانْظُرْ لِمَ لَمْ يَجْرَ فِي ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَلَوْ حَدَثَ عِنْدَهُ عَيْبٌ سَقَطَ الرَّدُّ فَهَذَا الْخُ.

❦ قَوْلُهُ: (أَوْ إِجَارَتُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: أَيُّ لِغَيْرِ الْبَائِعِ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَيْضًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَرْضَ الْبَائِعُ بِأَخْذِهِ مُؤَجَّرًا) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَشَرْحَهُ: فَإِنْ رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ مُؤَجَّرًا أَيُّ مَسْلُوبِ الْمَنْفَعَةِ مَدَّةَ الْإِجَارَةِ وَلَكِنَّهُ ظَنَّ أَنَّ الْأَجْرَةَ لَهُ وَفَسَخَ ثُمَّ عَلِمَ خِلَافَهُ أَيُّ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ فَلَهُ رَدُّ الْفَسْخِ كَمَا فِي الْأَثْوَارِ قَالَ كَمَا لَوْ

الأصحابِ وَعَبَنَ كَمَا غُبِنَ وَكُلُّ مِنَ الْعِلْتَيْنِ فَاسِدٌ لِإِيْهَامِهِ جَوَازٌ قَصِدَ ذَلِكَ الَّذِي لَا قَائِلَ بِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ لِأَنَّ الْمَظْلُومَ لَا رُجُوعَ لَهُ إِلَّا عَلَى ظَالِمِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ الْفَارِقِيَّ قَالَ إِنَّ إِطْلَاقَ ذَلِكَ فَاسِدٌ وَعَلَّلَهُ بِنَحْوِ مَا ذَكَرْتُهُ (فَإِنْ عَادَ الْمَلِكُ) لَهُ فِيهِ (فَلَهُ الرُّدُّ) لِإِمْكَانِهِ سَوَاءً أَعَادَ إِلَيْهِ بِالرُّدِّ بِالْعَيْبِ وَلَا خِلَافَ فِيهِ لِزَوَالِ كُلِّ مِنَ الْعِلْتَيْنِ أَمْ بَغْيِهِ كَبَيْعٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ إِرْثٍ أَوْ إِقَالَةٍ لِزَوَالِ الْمَانِعِ (وَقِيلَ إِنَّ عَادَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ الرُّدِّ بِغَيْبٍ فَلَا رُدَّ) لَهُ لِأَنَّهُ اسْتَدْرَكَ الظُّلَامَةَ وَمَرَّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ.

(وَالرُّدُّ عَلَى الْفَوْرِ) إِجْمَاعًا وَمَحَلُّهُ فِي الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ فَإِنْ قَبِضَ شَيْئًا عَمَّا فِي الدُّمَةِ.....

وَالأَوَّلُ عَلَى بَائِعِهِ وَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْغُرْمِ لِلثَّانِي وَمَعَ إِبْرَائِهِ مِنْهُ أَهْ مُغْنِي وَقَوْلُهُ : وَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ إِلْخَ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي الثَّانِي رَدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ مِنْهُ فَإِنْ اسْتَرَدَّهُ الْبَائِعُ الثَّانِي وَقَدْ حَدَّثَ بِهِ غَيْبٌ عِنْدَ مَنْ اشْتَرَى مِنْهُ أَيْ مِنَ الْبَائِعِ الثَّانِي خَيَّرَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ بَيْنَ اسْتِرْجَاعِهِ أَيْ بَعْيِهِ الْحَادِثِ وَتَسْلِيمِ الْأَرْضِ لَهُ أَيْ أَرْضِ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ لِلْبَائِعِ الثَّانِي وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ الْبَائِعُ الثَّانِي وَطُولَبَ بِالْأَرْضِ أَيْ أَرْضِ الْقَدِيمِ رَجَعَ عَلَى بَائِعِهِ أَيْ الْأَوَّلِ لَكِنْ بَعْدَ التَّسْلِيمِ أَيْ لِلْأَرْضِ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ اهـ. فَوَدَّ : (وَعَبَنَ) إِلْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَعَبَنَ غَيْرَهُ كَمَا غُبِنَ هُوَ اهـ. فَوَدَّ : (وَكُلُّ مِنَ الْعِلْتَيْنِ) أَيْ التَّعْبِيرَيْنِ فِي الْإِسْتِذْلَالِ اسْتِذْرَاكَ الظُّلَامَةِ وَالْغَبَنِ. فَوَدَّ : (لَهُ فِيهِ) أَيْ لِلْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ .

فَوَدَّ (سَيِّ) : (فَلَهُ الرُّدُّ) أَيْ وَلَوْ طَالَتِ الْمُدَّةُ جَدًّا مَا لَمْ يَخْصُلْ بِالْعَبْدِ مَثَلًا ضَعْفٌ يَوْجِبُ نَقْصَ الْقِيَمَةِ اهـ ع ش. فَوَدَّ : (لِزَوَالِ كُلِّ مِنَ الْعِلْتَيْنِ) أَيْ عَدَمِ الْيَأْسِ مِنَ الرُّدِّ وَاسْتِذْرَاكَ الظُّلَامَةِ اهـ رَشِيدِي .

فَوَدَّ (سَيِّ) : (وَالرُّدُّ عَلَى الْفَوْرِ) .

(فَرُغَ) : لَا بُدَّ لِلتَّاطِقِ مِنَ اللَّفْظِ كَفَسَخْتُ الْبَيْعَ وَنَحْوِهِ .

(فَرُغَ) : لَوْ أَطْلَعَ عَلَى الْعَيْبِ قَبْلَ الْقَبْضِ أَتَجَهَ الْفَوْرُ أَيْضًا أَهْ سَمِ عَلَى مَنَهِجٍ وَلَعَلَّهُ احْتَرَزَ بِاللَّفْظِ عَنِ الْإِشَارَةِ مِنَ التَّاطِقِ أَمَّا الْكِتَابَةُ مِنْهُ فَهِيَ كِنَايَةٌ وَمَرَّ أَنَّ الْفَسْخَ كَمَا يَكُونُ بِالصَّرِيحِ يَكُونُ بِالْكِنَايَةِ اهـ ع ش. فَوَدَّ : (إِجْمَاعًا) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي. فَوَدَّ : (فِي الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ) أَيْ فِي رَدِّ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ أَيْ أَوْ الْبَائِعِ الثَّمَنَ الْمُعَيَّنَ اهـ رَشِيدِي . فَوَدَّ : (الْمُعَيَّنِ) أَيْ فِي الْعَقْدِ عَبْدُ الْحَقِّ اهـ ع ش .

فَوَدَّ : (فَإِنْ قَبِضَ شَيْئًا عَمَّا فِي الدُّمَةِ) إِلْخَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَتَجَهَّ أَنْ مَحَلَّ ضَعْفِ الْقَوْلِ بِمِلْكٍ

رَضِيَ بِالْفَسْخِ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ حَدَّثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي غَيْبٌ بِخِلَافِ الْفَسْخِ بِالْإِقَالَةِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِأَرْضِ الْحَادِثِ وَلَا تَرُدُّ الْإِقَالَةُ أَهْ وَعَلَيْهِ فَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْإِقَالَةِ وَمَا هُنَا بِأَنَّهُ فَسَخَ لَا عَنْ سَبَبٍ فَلَمْ يُمْكِنْ رَدُّهُ بِخِلَافِ مَا عَنْ سَبَبٍ فَإِنَّهُ إِذَا بَاعَ مَا يُبْطِلُهُ عَمِلَ بِهِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا إِذَا رَضِيَ بِهِ مَسْلُوبَهَا أَوْ لَا ظَنُّ مَا ذَكَرَ فَإِنَّهُ يُرَدُّ عَلَيْهِ وَلَا يُطَالِبُ الْمُشْتَرِي بِأَجْرَةِ تِلْكَ الْمُدَّةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ هُنَا وَفِي نَظَائِرِهِ إِلْخَ اهـ .

فَوَدَّ : (فَإِنْ قَبِضَ شَيْئًا عَمَّا فِي الدُّمَةِ) إِلْخَ) قَالَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَتَجَهَّ أَنْ مَحَلَّ ضَعْفِ الْقَوْلِ بِمِلْكٍ الْمَبِيعِ أَيْ فِي الدُّمَةِ بِالْقَبْضِ مَا إِذَا جُهِلَ عَيْبُهُ أَمَّا إِذَا عَلِمَ عِنْدَ الْقَبْضِ فَيَتَجَهَّ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ بِمُجَرَّدِ قَبْضِهِ كَمَا لَوْ

بنحو بيع أو سلم فوجده معيباً لم يلزمه فوز لأن الأصح أنه لا يملكه إلا بالرضا بعينه ولأنه غير معقود عليه ولا يجب فوز في طلب الأرض أيضاً كما بحثه ابن الرفعة لأن أخذه لا يؤدي إلى فسخ العقد ولا في حق جاهل بأن له الرد وعذر بقرب إسلامه وهو ممن يخفى عليه بخلاف من يخالفنا من أهل الذمة أو بنشئه بعيداً عن العلماء أو بأن الرد على الفور إن كان عامياً يخفى على مثله. قال السبكي أو جهل ولا بُد من يمينه في الكل ولا في مُشترٍ شقّصاً مشفوعاً والشفيع حاضرٌ فانتظره هل يشفع أو لا ولا في مبيع أبي تأخر مُشتريه لعوده فله رده إذا عاد وإن صرح بإسقاطه ومَرَّ أنه لا أرض له.....

المبيع أي في الذمة بالقبض ما إذا جهل عيبه أما إذا علم عند القبض فيتجه أنه يملكه بمجرد قبضه كما لو قبضه جاهلاً ثم رضي به اه سم. هـ قوله: (بنحو بيع إلخ) أي كصلح وصدّاق وخلع. هـ قوله: (أنه لا يملكه إلا بالرضا إلخ) قضيته أن الفوائد الحاصلة منه قبل العلم بالعيب ملك للبائع فيجب ردها له وإن رضي المُشترى به معيماً وأن تصرفه فيه يبيع أو نحوه قبل العلم بعيبه باطل والظاهر خلاف هذه القضية في الشقّين اه سم. هـ قوله: (أي كذا) أيضاً أي كما لا يجب في رد ما قبضه عمّا في الذمة اه سم.

هـ قوله: (وعذر) ويتبني أن من العذر ما لو افتاه مُتّب بأن الردّ على التراخي وغلب على ظنه صدقه ولو لم يكن أهلاً للإفتاء فلا يتطلّب خياره بالتأخير ويتبني أن من العذر ما لو رأى جنازة بطريقه فصلّى عليها من غير تعريض وانتظار بخلاف ما لو عرّج لذلك أو انتظر فلا يُعذر وهذا كله حيث عرّض بعد الأخذ في الردّ فلو كان ينتظر جنازة وعلم بالعيب عند الشروع في التجهيز اغتفر له ذلك كانتظار الصلاة مع الجماعة اه سم. هـ قوله: (بخلاف من يخالفنا) أي مخالطة تقضي العادة بمعرفة ذلك فلا يُعذر اه سم. هـ قوله: (إن كان عامياً إلخ) أي ولو كان مخالطاً لأهل العلم لأن هذا مما يخفى على كثير من الناس ويدلّ عليه ترك التقييد هنا بجبرمي عن شيخه. هـ قوله: (أو جهل إلخ) عطف على قوله يخفى إلخ اه سم. هـ قوله: (أو جهل إلخ) عطف على قوله عذر قال النهاية قال الأذرع والظاهر أن من بلغ ممّا مجنوناً فافاق رشيداً فاشترى شيئاً ثم اطلع على عيبه فادّعى الجهل بالخيار أنه يصدق بيمينه كالتأشيع بالبادية اه قال ع ش قوله: فاشترى إلخ أي قبل مُضيّ مدة يُمكنه فيها التعلّم عادة اه. هـ قوله: (حاضر) أي في البلد.

هـ قوله: (فانتظره) أي مدة يغلب على ظنه بلوغه الخبر فيها اه سم. هـ قوله: (أبي) إمّا بصيغة اسم الفاعل كما في النهاية عبارته ولا في مبيع أبي أو منصوب اه قال ع ش قوله: في مبيع أبي أي وعيبه الإباق اه وإمّا بصيغة المُضي كما في المُعني عبارته ولو اشترى عبداً فأبّق قبل القبض وأجاز المُشترى البيع ثم أراد الفسخ فله ذلك ما لم يعد العبد إليه اه. هـ قوله: (بإسقاطه) أي الردّ وقضيته م ر أنه إذا أسقط الردّ في غير هذين أي الأبي والمُعصوب سقط وإن عذر بالتأخير. هـ وقوله: (ومرّ أنه لا أرض له) أي لاحتمال

قبضه جاهلاً ثم رضي به. هـ قوله: (كما بحثه ابن الرفعة) وقدّمنا نقله عن الإمام في الكلام على قوله ولو هلك المبيع إلخ.

ولا إن قال له البائع أزيل عنك العيب وأمكن في مدة لا تقابل بأجرة كما يأتي في نقل الحجارة المدفونة ولا في مشتري زكوتاً قبل الحول فوجد به عيباً قديماً ومضى حول من الشراء فله التأخير لإخراج الزكاة من غيره لعدم تمكنه من الرد قبله لأن تعلق الزكاة به عنده عيب حدث ولا في مشتري آجر ثم علم بالعيب ولم يرض البائع به مسلوب المنفعة فله التأخير إلى انقضاء مدة الإجارة أو شرع في الرد بعيب لعجز عن إثباته فانقلل للرد بعيب آخر فله لعجزه باشتغاله بالأول وإذا وجب الفور (فليبادر على العادة) ولا يؤمر بعذر ولا ركض (فلو علمه وهو يصلي) ولو نفلاً (أو) وهو (ياكل) ولو تفكها فيما يظهر أو وهو في نحو حمام أو خلأ أو قبل ذلك وقد دخل وقته.....

عونه هـ قوله: (ولا إن قال إلخ) أي لا يجب فور إن إلخ ع ش هـ قوله: (في مدة لا تقابل إلخ) مفهومه أن المدة لو كانت تقابل بأجرة وطلب البائع تأخيرها إليها وأجاب المشتري سقط حقه وقد يتوقف فيه بأن التأخير إنما وقع بطلب البائع فلم ينسب المشتري فيه إلى الرضا بالعيب ومفهومه أيضاً أنه لو أمكن إزالته في مدة لا تقابل بأجرة ولم يرض البائع بتأخيرها إليها سقط خيار المشتري وإن لم ترد المدة على ثلاثة أيام كيزم ونحوه اهـ ع ش هـ قوله: (فله التأخير إلخ) نعم إن تمكن من إخراجها ولم يفعل بطل حقه اهـ نهايته هـ قوله: (إلى انقضاء مدة الإجارة) أي وإن طالت كتسعين سنة حيث لم يحصل فيها للمبيع عيب في يد المشتري اهـ ع ش هـ قوله: (فله) أي الرد بعيب آخر اهـ نهايته قال ع ش هذا شامل لما لو علم بالعيبتين معاً فطلب الرد بأحدهما فعجز عن إثباته فله الرد بالآخر وإن لم يعلم البائع به قبل اهـ.

هـ قول (الشي): (فليبادر على العادة) يتجه اختيار عادته في الصلاة تطويلاً وغيره وفي قدر التنقل وإن خالف عادة غيره لأن المدار على ما يشعر بالإغراض أو لا وتغيير عادته بالزيادة عليها تطويلاً أو قدراً بعد العلم بالعيب يشعر بذلك وإن لم يزد على عادة غيره م ر سم على حج وينبغي فيما لو اختلفت عادته أن تنظر إلى ما قصده قبل الإطلاع على العيب فلا يضمر فعله وأنه لو لم يكن له قصد أضلاً لا يضمر أيضاً لأن ما فعله صدق عليه أنه من عادته وأنه لا يخفي هنا في العادة مرة واحدة بل لا بد من التكرار بحيث صار عادة له اهـ ع ش هـ قوله: (ولا يؤمر) إلى قول المتن ولو تركه في النهاية إلا قوله الشروع فيه إلى المتن وكذا في المغني إلا قوله ولو تفكها فيما يظهر وقوله: ولا التأخير إلى المتن. وقوله: كما أفاده إلى المتن هـ قوله: (ولا يؤمر بعذر) أي في المشي (ولا ركض) أي في الركوب اهـ نهايته هـ قوله: (أو قبل ذلك) عطف على قول المتن وهو يصلي هـ قوله: (وقد دخل وقته) أي بالفعل وقياس ما في الجماعة أن

هـ قوله: (فله التأخير لإخراج الزكاة) نعم إن تمكن من إخراجها ولم يفعل بطل حقه م ر.

هـ قول (المتن): (فليبادر على العادة إلخ) يتجه اختيار عادته في الصلاة تطويلاً وغيره وفي قدر التنقل وإن خالف عادة غيره؛ لأن المدار على ما يشعر بالإغراض أو لا وتغيير عادته بالزيادة عليها تطويلاً أو قدراً بعد العلم بالعيب يشعر بذلك وإن لم يزد على عادة غيره م ر.

(فله) الشروع فيه عَقِبَ ذلك ولا بَطَلَ رُدُّه كما أَفْهَمَهُ قولُهُم لو عَلِمَهُ وقد دَخَلَ وقتُ هذه الأمورِ واشتَغَلَ بها وبعد شُروعِهِ فيه له (تأخيرُهُ) أي الرَّدُّ (حتى يَفْرُغَ) من ذلك على وجهه الكاملِ لِغُذْرٍ كالشَّفْعَةِ ولأَجْلِ ذلك أُجْرِيَ هنا ما قالوه ثُمَّ وَعكَّسَهُ ولا يَضُرُّ سلامُهُ على البائع بخلافِ مُحَادَثَتِهِ ولا لُبْسُ ما يَتَجَمَّلُ به ولا التَّأخِيرُ لِنَحْوِ مَطَرٍ شَدِيدٍ على الأَوْجِهِ ويَظْهَرُ أَنَّهُ يَكْفِي ما يَبْلُ الثَّوبُ (أو) عَلِمَهُ (لِيَلَا ف) له التَّأخِيرُ (حتى يُصْبِحَ) لِغُذْرِهِ بِكُلْفَةِ السَّيْرِ فيه ومن ثُمَّ لو أَمَكَّنَهُ السَّيْرُ فيه من غيرِ كُفْلَةٍ لَزِمَهُ (فإن كان البائعُ بالبلدِ رُدُّهُ) المُشْتَرِي (عليه بنفسِهِ أو وكيَلِهِ) ما لم يَحْصُلْ بالتَّوَكُّلِ تأخِيرٌ مُضِرٌّ وَلَوْلِي المُشْتَرِي ووارِثُهُ الرَّدُّ أيضًا.....

قُرِبَ حُضُورُهُ كَحُضُورِهِ اهـ ع ش . ٥ فَوَدَّ: (فَلَهُ الشُّرُوعُ فِيهِ الْخُ) أي فِي نَحْوِ الصَّلَاةِ عَقِبَ الْعِلْمِ بِالْعَيْبِ اهـ كُزْدِي وَيُمْكِنُ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ لِلرَّدِّ واسم الإشارةِ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ وكان الأولى تَأخِيرَ مَسْأَلَةِ الْعِلْمِ قَبْلَ نَحْوِ الصَّلَاةِ إِلَى قَوْلِهِ ولا يَضُرُّ سَلَامُهُ الْخُ كما فَعَلَهُ الْمُعْنِي . ٥ فَوَدَّ: (وَالَا) أي بَأَنَّ لَمْ يَشْرَعْ فِي نَحْوِ الصَّلَاةِ عَقِبَ عِلْمِ الْعَيْبِ أو فِي الرَّدِّ عَقِبَ الْفَرَاغِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ . ٥ فَوَدَّ: (كَمَا أَفْهَمَهُ الْخُ) فِيهِ وَقْفَةٌ نَعَم لو قالوا فَاشْتَعَلَ بِالْفَاءِ بَدَلَ الْوَائِ كانَ الْإِفْهَامُ ظَاهِرًا (وَاشْتَعَلَ بِهَا) أي فَلَا بَأْسَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهَا اهـ سم . ٥ فَوَدَّ: (عَلَى وَجْهِهِ الْكَامِلِ) وَمِنْهُ انْتِظَارُ الْإِمَامِ الرَّائِبِ فَلَهُ التَّأخِيرُ لِلصَّلَاةِ مَعَهُ وَإِنْ كانَ مَفْضُولًا إِذَا كانَ اشْتِغَالَهُ بِالرَّدِّ يَقُوتُ الصَّلَاةُ مَعَهُ بَلْ أو تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَالتَّسْبِيحَاتُ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَالْإِخْلَاصِ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَبْعًا سَبْعًا اهـ ع ش وَقَوْلُهُ: وَالتَّسْبِيحَاتُ الْخُ عَطَفَ عَلَى (انْتِظَارِ الْإِمَامِ) . ٥ فَوَدَّ: (مَا يَتَجَمَّلُ بِهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَادًا لَهُ لَكِنْ يَتَّبِعِي تَخْصِيصُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يُخَلَّ بِمُرُوءَتِهِ لِأَنَّهُ اشْتِغَالَهُ بِهِ حَيْثُ عَبَّ يَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ الدَّمُ بِسَبَبِهِ فَإِنْ أَخْلَ بِهَا كَلْبَسَ غَيْرَ فَقِيهِ ثِيَابَ فَقِيهِ لَمْ يُعْذَرْ فِي الْإِسْتِغَالِ بَلْبُسِهَا اهـ ع ش . ٥ فَوَدَّ: (بِنَحْوِ مَطَرٍ الْخُ) أي كَالْوَحْلِ الشَّدِيدِ اهـ نِهَايَةً . ٥ فَوَدَّ: (أَنَّهُ يَكْفِي) أي فِي نَحْوِ الْمَطَرِ اهـ ع ش .

٥ فَوَدَّ (لَشَيْ): (فَحَتَّى يُصْبِحَ) أي وَيَدْخُلُ الْوَقْتُ الَّذِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِانْتِشَارِ النَّاسِ فِيهِ إِلَى مَصَالِحِهِمْ عَادَةً اهـ ع ش . ٥ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ كُفْلَةٍ) أي بِالنَّظَرِ لِحَالَةِ نَفْسِهِ اهـ ع ش . ٥ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَحْصُلْ بِالتَّوَكُّلِ تَأخِيرٌ مُضِرٌّ) كَانَ كَانَ الْوَكِيلُ غَائِبًا عَنِ الْمَجْلِسِ فَانْتَظَرَ حُضُورَهُ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَا بَطَلَ حَقُّهُ وَإِنْ اشْتَرَى مِنْ وَلِيِّ فَكَمَّلَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ لَا عَلَى وَلِيِّهِ عَلَى الْأَوْجِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَبَقِيَ مَا لو اشْتَرَى الْوَلِيُّ لِيُطْفِلَهُ مَثَلًا فَكَمَّلَ ثُمَّ وَجَدَ فِي الْمَبِيعِ عَيْبًا وَقِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ الرَّادَّ هُوَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ لِكُونِهِ الْمَالِكِ لَا وَلِيِّهِ اهـ ع ش . ٥ فَوَدَّ: (وَلَوْلِي الْمُشْتَرِي) أي

٥ فَوَدَّ: (وَاشْتَعَلَ بِهَا) أي فَلَا بَأْسَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهَا . ٥ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَحْصُلْ بِالتَّوَكُّلِ تَأخِيرٌ مُضِرٌّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَا بَطَلَ حَقُّهُ، وَإِذَا اسْتَوَتْ مَسَافَتُهُ إِلَى الْمَالِكِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْبَائِعُ كَانَ اشْتَرَى مِنْ وَلِيِّ فَكَمَّلَ الْمَوْلَى فَيَرُدُّ عَلَيْهِ لَا عَلَى وَلِيِّهِ عَلَى الْأَوْجِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ اهـ .

كما هو ظاهر (أو) ردّه (على) مؤكّله أو وارثه أو وليّه أو (وكيله) بنفسه أو وكيله كما أفاده سياقه فساوت عبارته عبارة أصله خلافاً لمن فرق وذلك لأنه قائم مقامه (ولو تركه) أي المشتري أو وكيله من ذكر من البائع ووكيله الحاضرين (ورفع الأمر إلى الحاكم فهو آكد) في الردّ لأنه رُبما أحوجه إلى الرفع إليه ومحلّ التخيير بين البائع ووكيله والحاكم ما لم يضرّ على أحدهم قبل ولا تعيّن.....

بأن اشترى عاقل ثم جنّ اهرع ش عبارة الرشيدّي أي إذا خرّج عن الأهلية وكذا يقال بالنسبة لما يأتي في البائع اهـ. قوله: (كما هو ظاهر) أي لانتقال الحقّ لهما اهرع ش. قوله: (على مؤكّله) أي البائع. وقوله: (أو وليّه) أي أو الحاكم ويُمكنُ شمولُ الوليّ له ولو كان وليّه الحاكم بحيث لو ردّه عليه خيف على المال منه فينبغي أنّه لا يجوز له الردّ عليه كما صرحوا به في نظائره وآنه يُعذّر في التأخير إلى كمال الأطفال، وزوائد المبيع وقوائده للمشتري وضمانه عليه كما هو معلوم اهرع ش. قوله: (بتنفسه أو وكيله) يُمكن أن يُجعل من باب الحذف من الثاني لدلالة الأوّل وأن يستغني عن ذلك بأن قوله أو على وكيله عطف على قوله عليه المتعلّق بقوله ردّه المُقيّد بقوله بنفسه أو وكيله والتقدير ردّه بنفسه أو وكيله عليه أو على وكيله فالمثنى يُفيد أنّ الردّ على الوكيل بالنفس أو الوكيل من غير حذف اهرع ش وقوله: وأن يستغني إلخ فيه أنّ المقرّر في الأصول أنّ المغطوف لا يشارك المغطوف عليه في القيد المتوسط. قوله: (أي المشتري أو وكيله) تفسير للضمير المرفوع المُستتر. وقوله: (من ذكر إلخ) تفسير للضمير المنصوب اهرع ش. قوله: (ووكيله) هلاً عبّر بنحو وكيله اهرع ش.

قوله (نسئ): (ورفع الأمر إلى الحاكم) أي الذي بالبلد فلو ترك البائع أو وكيله بالبلد وذهب للحاكم بغيرها سقط حقه اهرع ش. قوله: (لأنه رُبما إلخ) أي لأنّ الخصم رُبما أحوجه في آخر الأمر إلى المرافعة إليه فيكون الإنياؤ إليه أولاً فاصلاً للأمر جزماً نهائياً ومغني. قوله: (ومحلّ التخيير إلخ) المُعتمد أنّه إذا لقي البائع أو وكيله أولاً جاز له تركهما والعدول إلى الحاكم اهرع ش. قوله: (ولا تعيّن إلخ) وانظر لو لقي البائع وتركه لوكيله أو عكسه هل يضرّ أو لا وظاهر كلامهم أنّه يضرّ وينبغي أنّ مثله في الضرر ما لو لقي الموكل وعدلّ عنه إلى الوكيل بخلاف ما لو قصد ابتداء الذهاب إلى واحد منهما فإنه لا يضرّ حيث

قوله: (بتنفسه أو وكيله) يُمكن أن يُجعل من باب الحذف من الثلاثي لدلالة الأوّل وأن يستغني عن ذلك بأن قوله أو على وكيله عطف على قوله عليه، المتعلّق بقوله ردّه المُقيّد بقوله بنفسه أو وكيله والتقدير ردّه بنفسه أو وكيله عليه أو على وكيله فالمثنى يُفيد أنّ الردّ على الوكيل بالنفس أو الوكيل من غير حذف. قوله: (ووكيله) هلاً عبّر بنحو وكيله.

قوله (نسئ): (ورفع الأمر إلى الحاكم) أي الذي بالبلد فلو ترك البائع أو وكيله بالبلد وذهب للحاكم بغيرها سقط حقه. قوله: (ومحلّ التخيير إلخ) المُعتمد أنّه إذا لقي البائع أو وكيله أولاً جاز له تركهما والعدول إلى الحاكم.

نعم لو مرَّ على أحد الأولين قبل ولم يكن ثمَّ من يُشهِدُه جازَ له التأخيرُ إلى الحاكم لأنَّ أحدهما قد يَحْجُدهُ ولا يدَّعي عنده لأنَّ غريمه بالبلد بل يفسخ بحضرته ثم يطلب غريمه ويفعل ذلك ولو عند من لا يرى القضاء بالعلم لأنه يصيرُ شاهدًا له على أنَّ محله لا يخلو غالبًا

استوت المسافتان اهـ ش . ٥ . قوله : (نعم) إلى قول المتن ويُشترطُ في النهاية إلّا قوله واستثنى إلى المتن وقوله ويلزمه إلى وإنما يلزمه . ٥ . قوله : (ثم من يشهد) المتَّجه جوازُ التأخير وإنَّ وجدهما أولاً لأنَّه رُبَّما أخوجه إلى المرافعة فالإثباتُ إلى الحاكم أولاً أقربُ إلى فضل الأمر لكن حيثُ أمكنَ الإشهادُ على الفسخ وجب وإن لم يكن وجد أحدهما وحيثُ يسقطُ وجوب الفور في إثبات أحدهما أو الحاكم اهـ سم . ٥ . قوله : (جاز له التأخير إلى الحاكم) أي الذي بالبلد اهـ سم . ٥ . قوله : (لأنَّ أحدهما قد يَحْجُدهُ) قياسُ هذا التعليل أنه لو لقي البائع أو وكيله أولاً جازَ له تركُهما والعدولُ إلى الشهود وآته لو لم يلقَ أحدهما وأمكنه الذهابُ إليَّ وإلى الشهود جازَ له الذهابُ إليَّ وإلى الشهود وجازَ له الذهابُ إلى الشهود وإن كان محلُّهم أبعدَ من محلِّ أحدهما وهذا غيرُ ما يأتي عن شرح العباب فتقطن اهـ سم . ٥ . قوله : (ولا يدَّعي) إلى قوله وإنما حُمِلَتْ في المغني إلّا قوله ويلزمه إلى المتن . ٥ . قوله : (ثمَّ يطلبُ غريمه) أي ليردَّه عليه اهـ مغني . ٥ . قوله : (من لا يرى القضاء بالعلم) أي بأن لم يكن مُجتهدًا اهـ ش وهذا التصويرُ مبنيٌّ على مختارِ النهاية خلافاً للشارح كما يأتي . ٥ . قوله : (لأنَّه يصيرُ شاهدًا له) أي وتظهرُ ثمرته فيما لو وقعت الدَّعوى عند غيره أو استخلف القاضي المشهود عنده من يحكم له اهـ ش . ٥ . قوله : (على أنَّ محله لا يخلو غالبًا عن شهود) فقد قال في الأنوار ولو أطلع عليه في مجلس الحكم فخرَّجَ إلى البائع ولم يفسخ بطلَّ حقه ولو أطلع بحضرة البائع فتركه ورفعَ إلى القاضي لم يبطلَّ كما في الشفعة قال في الإسماعيل وإنما يُخَيَّرُ بينَ الخصم والحاكم إن كانا حاضرين بالبلد فإن كان أحدهما غائبًا تعمَّن الحاضرُ كما في شرح م ر وقوله : بطلَّ حقه ظاهره وإن خلا مجلس الحكم عن الشهود وأمكنه الخروجُ منه والإشهادُ خارجًا على الفسخ م ر اهـ سم أي ويؤجَّه بما مرَّ من أنه يصيرُ شاهدًا له إلخ ويظهرُ أنَّ محلَّ بطلانِ حقه

٥ . قوله : (ثم من يشهد) المتَّجه جوازُ التأخير وإنَّ وجدهما أولاً لأنَّه رُبَّما أخوجه إلى المرافعة فالإثباتُ إلى الحاكم أولاً أقربُ إلى فضل الأمر لكن حيثُ أمكنَ الإشهادُ على الفسخ وجب وإن لم يكن وجد أحدهما وحيثُ يسقطُ وجوب الفور في إثبات أحدهما أو الحاكم . ٥ . قوله : (جاز له التأخير إلى الحاكم) أي الذي بالبلد وقوله : لأنَّ أحدهما قد يَحْجُدهُ قياسُ هذا التعليل أنه لو لقي البائع أو وكيله أولاً جازَ له تركُهما والعدولُ إلى الشهود وآته لو لم يلقَ أحدهما وأمكنه الذهابُ إليَّ وإلى الشهود جازَ له الذهابُ إليَّ وإلى الشهود وجازَ له الذهابُ إلى الشهود وإن كان محلُّهم أبعدَ من محلِّ أحدهما وهذا غيرُ ما يأتي عن شرح العباب فتقطن له . ٥ . قوله : (لأنَّه يصيرُ شاهدًا له على أنَّ محله لا يخلو غالبًا عن شهود) فقد قال في الأنوار ولو أطلع في مجلس الحكم فخرَّجَ البائع ولم يفسخ بطلَّ حقه ولو أطلع بحضرة البائع فتركه ورفعَ إلى القاضي لم يبطلَّ كما في الشفعة قال في الإسماعيل وإنما يُخَيَّرُ بينَ الخصم والحاكم إن كانا

عن شهود (وإن كان) البائع (غائبا) عن البلد ولا وكيل له بها (رفع) الأمر (إلى الحاكم) ولا يؤخره لحضوره فيقول اشتريته من فلان الغائب بثمن كذا ثم ظهر به غيب كذا ويقيم البينة على ذلك كله ويحلّفه أن الأمر جرى كذلك؛ لأنه قضاء على غائب ثم يفسخ ويحكم له بذلك فيبقى الثمن دينا عليه إن قبضه ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل ويعطيه الثمن من غير المبيع إن كان ولا باعه فيه وليس للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ إلى قبضه الثمن بخلافه فيما يأتي لأن القاضي ليس خصم فيؤتمن بخلاف البائع واستثنى السبكي كإبرار الرفعة هذا من القضاء على الغائب فجوّزاه مع قرب المسافة كما اقتضاه إطلاقيهما هنا وخالفهما الأذرعى فقال وتبعه الزركشي يرفع حينئذ للفسخ عنده لا للقضاء وفصل الأمر (والأصح أنه) إذا عجز

بذلك إذا كان القاضي لا يأخذ شيئا من المال وإن قلّ ولا فلا يكون عدوله إلى البائع مسقطا للردّ اهـ
ش. قول (سني): (وإن كان غائبا) سواء كانت المسافة قريبة أم بعيدة اهـ مغني وفي ع ش ما نصّه الحق في الدخائر الحاضر بالبلد إذا خيف هربه بالغائب عنها انتهى شرح الرّوض اهـ.

قوله (سني): (رفع إلى الحاكم) بقي ما لو كان غائبا ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر إليه أو إلى الحاكم إذا أمكنه ذلك بلا مشقة لا تَحْتَمَلُ وقد يفهم من المقام لزوم سم على حجّ اهـ ع ش. قوله: (ولا يؤخر لحضوره) يتبني ولا للذهاب إليه اهـ سم. قوله: (ويقيم البينة) (وقوله: ويحلّفه) أي وجوبا فيهما اهـ ع ش. قوله: (ثم يفسخ) أي المشتري هذا إن لم يفسخ قبل ولا أخبر به كما هو ظاهر سم على حجّ اهـ ع ش. قوله: (عليه إن قبضه) أي البائع اهـ ع ش. قوله: (ويأخذ المبيع) أي الحاكم. قوله: (عند عدل) أي ولو المشتري اهـ بجبرمي. قوله: (ولا باعه) عبارة شرح الرّوض وإنما لم يقض من المبيع ابتداء للاغتناء عنه مع طلب المحافظة على بقائه لاحتمال أنه له حجة يئديها إذا حضر اهـ ع ش. قوله: (فيما يأتي) أي في باب المبيع قبل قبضه إلخ في شرح وكذا عارضة وماخوذ بسوم. قوله: (واستثنى السبكي إلخ) اعتمده المغني. قوله: (وخالفهما الأذرعى إلخ) اعتمده النهاية. قوله: (حينئذ) أي حين قرب المسافة. قوله: (لا للقضاء) أما القضاء وفصل الأمر فيتوقف على شروط القضاء على الغائب فلا يقضي عليه مع قرب المسافة ولا يباع ماله إلا ليتعزّز أو توار اهـ

حاضرين بالبلد فإن كان أحدهما غائبا تعيّن الحاضر كما في شرح م ر وقوله: بطل حقه ظاهره وإن خلا مجلس الحكم عن الشهود وأمكنه الخروج منه والإشهاد خارجة على الفسخ م ر.

قوله (سني): (وإن كان غائبا رفع إلى الحاكم) بقي ما لو كان غائبا ولا وكيل له بالبلد ولا حاكم بها ولا شهود فهل يلزمه السفر إليه أو إلى الحاكم إذا أمكنه ذلك بلا مشقة لا تَحْتَمَلُ وقد يفهم من المقام لزوم فليراجع. قوله: (لحضوره) يتبني ولا للذهاب إليه. قوله: (ثم يفسخ) هذا إن لم يفسخ قبل ولا أخبر به كما هو ظاهر. قوله: (لا للقضاء) أما القضاء وفصل الأمر فيتوقف على شروط القضاء على الغائب.

عن الإنهاء لِمَرَضٍ مثلاً أو أَنهَى وأمكنه في الطريق الإِشهاد (يلزمه الإِشهاد) ويكفي واحدٌ ليُخْلِفَ معه على الأوجه (على الفسخ) ولا يكفي على طلبه وإن اقتضاه كلامُ الرافعي واعتداه جماعةٌ لِقُدْرَتِهِ على الفسخ بحضرةِ الشهود فتأخيره حينئذٍ يُشعرُ بالرضا به وإنما لم يلزم الشفيعُ الإِشهاد على الطلب إذا سارَ إلى أحدهما لأنه لا يستفيدُ به الأخذُ وإنما القصدُ منه إظهارُ الطلبِ والشيءُ يُغني عنه وهنا لِقصدِ رفعِ ذلكِ الرادِّ وهو يستقلُّ به بالفسخ بحضرةِ الشهود فإذا تركه أشعرَ برضاه ببقائه في ملكه ويلزمه الإِشهاد عليه أيضاً حالَ توكيله.....

نهايةً. □ قوله: (مثلاً) أي أو للغيبة أو خوْفِ العدوِّ الآتين. □ قوله: (ويكفي واحدٌ ليخلفَ إلخ) قد يؤخذُ منه أن محلَّهُ حيثُ كان ثم قاضٍ يحكمُ بشاهِدٍ ويمينٍ ثم رأيتُ نقلاً عن تلميذه عبد الرءوف أن الشارحَ بحثَ ما أشرتُ إليه في موضعٍ وأن هذا الإطلاقَ مَحْمُولٌ عليه اه سيّدُ عمرُ وكلامُ المغني كالصريح في كفايةِ الواحدِ مُطلقاً عبارته أو عُدلٍ ليخلفَ معه كما قاله ابنُ الرُّفعة وهو الظاهرُ وإن قال الزوياني لم يجزُ لأنَّ من الحُكَّام من لا يحكمُ بالشاهِدِ واليمينِ اه قال النُّهايةُ ولو أشهدَ مُستورين قَبانا فاسقين فالأوجهُ الإِكْتفاءُ به على الأصحِّ اه وقال ع ش قوله: م فالأوجهُ الإِكْتفاءُ به أي فلا يَسْقُطُ الرَّدُّ لِعُدْرِهِ لا أنَّهما يَكْفِيانِ في ثبوتِ الفسخِ ومثُلُ ذلك ما لو بانا كافرَينِ أو رقيقَينِ اه وهذا يؤيِّدُ أيضاً كفايةَ الواحدِ مُطلقاً.

□ قولُ (س): (على الفسخ) قال في شرحِ العُبابِ بقوله رَدَدْتُ المبيعَ أو فَسَخْتُهُ مثلاً ومن ثمَّ قال الأذرعِي وغيره لا بُدَّ لِلتَّاطِقِ مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الرَّدِّ وَمِمَّا يُصْرَحُ بِهِ قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ عَنِ الْفَرَاوِيِّ صَوْرَةُ رَدِّ الْعَيْبِ أَنْ يَقُولَ رَدَدْتُهُ بِالْعَيْبِ عَلَى فُلَانٍ فَلَوْ قَدَّمَ الْإِخْبَارَ عَنِ الرَّدِّ بَطَلَ رَدُّهُ أَيِ إِنْ لَمْ يُعْذَرْ بِجَهْلِهِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ: الْفَرَاوِيُّ بِضَمِّ الْفَاءِ نِسْبَةً إِلَى قُرَاوَةٍ بُلَيْدَةٍ بِطَرَفِ خُرَّاسَانَ اه ع ش. □ قوله: (إلى أحدهما) أي المُشْتَرِي وَالْحَاكِمَ. □ قوله: (لا يستفيدُ به) أي بالإِشهادِ على الطَّلَبِ. □ قوله: (يُغني عنه) أي عَنِ الإِشهادِ. □ قوله: (حالُ توكيله) كَذَا فِي الْمُنْهَجِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الرُّوْضِ وَلَا فِي شَرْحِهِ وَلَا فِي غَيْرِهِمَا وَيُوجَّهُ أَيِ كَلَامُ الشَّارِحِ بِأَنْ تَوَكِيلَهُ لَا يَزِيدُ عَلَى شُرُوعِهِ فِي الرَّدِّ بِنَفْسِهِ بَلْ لَا يُسَاوِيهِ مَعَ أَنَّهُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى الإِشهادِ حِينَئِذٍ وَجَبَ فَإِنْ قُلْتُ لَزُومُ الإِشهادِ يَبْطُلُ فَائِدَةُ التَّوَكِيلِ قُلْتُ لَوْ سَلِمَ إِبْطَالُهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا مَخْذُورَ اه سَم. □ قوله: (حالُ توكيله إلخ) أي فِي الرَّدِّ إِنْ وَجَدَ الْعَدْلَيْنِ أَوِ الْعَدْلَ وَلَيْسَ الْمُرَادُّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَحَرِّيَ إِشهادٍ مِنْ ذِكْرِ وَالْحَالَةِ هَذِهِ بَلْ إِنْ وَجَدَ مِنْ ذِكْرِ أَشْهَدَ وَإِلَّا فَلَا اه حَلَبِي.

□ قولُ (سفسخ): (على الفسخ) قال في شرحِ العُبابِ بقوله رَدَدْتُ المبيعَ أو فَسَخْتُهُ مثلاً ومن ثمَّ قال الأذرعِي وغيره لا بُدَّ لِلتَّاطِقِ مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الرَّدِّ وَمِمَّا يُصْرَحُ بِهِ قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ عَنِ الْفَرَاوِيِّ صَوْرَةُ رَدِّ الْمَعِيبِ أَنْ يَقُولَ رَدَدْتُهُ بِالْعَيْبِ عَلَى فُلَانٍ فَلَوْ قَدَّمَ الْإِخْبَارَ عَلَى الرَّدِّ بَطَلَ رَدُّهُ أَيِ إِنْ لَمْ يُعْذَرْ بِجَهْلِهِ اه. □ قوله: (حالُ توكيله) كَذَا فِي الْمُنْهَجِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الرُّوْضِ وَلَا فِي شَرْحِهِ وَلَا فِي غَيْرِهِمَا وَيُوجَّهُ بِأَنْ تَوَكِيلَهُ لَا يَزِيدُ عَلَى شُرُوعِهِ فِي الرَّدِّ بِنَفْسِهِ بَلْ لَا يُسَاوِيهِ مَعَ أَنَّهُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى الإِشهادِ حِينَئِذٍ وَجَبَ فَإِنْ

أَوْ عُذْرِهِ لِنَحْوِ مَرَضٍ أَوْ غِيْبَةٍ عَنِ بَلَدِ الْمَرْذُودِ عَلَيْهِ وَخَوْفٍ مِنْ عَدُوٍّ. وَقَدْ عَجَزَ عَنِ التَّوَكُّلِ فِي الثَّلَاثِ وَعَنِ الْمُضِيِّ إِلَى الْمَرْذُودِ عَلَيْهِ وَالرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِ أَيْضًا فِي الْغِيْبَةِ وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ الْإِشْهَادُ فِي تِلْكَ الصُّوَرِ (إِنْ أَمَكَّنَهُ).....

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ عُذْرُهُ لِنَحْوِ مَرَضٍ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لِمَرَضٍ مَثَلًا أَهْ سَمِ أَيُّ وَهُوَ مُكَرَّرٌ مَعَهُ.
☐ قَوْلُهُ: (وَقَدْ عَجَزَ عَنِ التَّوَكُّلِ) مَا فَائِدَةُ التَّقْيِيدِ بِهِ مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اشْتِرَاطِ الْإِشْهَادِ وَلُزُومِهِ حَالَ التَّوَكُّلِ سَوَاءً كَانَ لِعُذْرِ أَمْ لَا انْتَهَى سَيِّدُ عَمْرُو وَأَشَارَ سَمِ إِلَى دَفْعِهِ بِمَا نَصَّهُ قَدْ يَسْتَشْكِلُ التَّقْيِيدُ بِالْعَجْزِ بِمَا تَقَرَّرَ مِنْ لُزُومِ الْإِشْهَادِ حَالَ التَّوَكُّلِ وَلَا إِشْكَالَ لِأَنَّ الْإِشْهَادَ حَالَ التَّوَكُّلِ قَدْ تَقَدَّمَ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَنِ الْمُضِيِّ إِلَى الْمَرْذُودِ عَلَيْهِ) مَا مَوْفَعُهُ مَعَ تَضَرُّجِهِ آتِفًا بِأَنَّهُ مَعَ الْمُضِيِّ إِلَى أَحَدِهِمَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ إِذَا أَمَكَّنَهُ أَه سَيِّدُ عَمْرُو وَقَدْ يَجِبُ بِأَنَّ مَا مَرَّ الْمُرَادُ بِهِ الْإِشْهَادُ بِالْفِعْلِ وَمَا هُنَا الْمُرَادُ بِهِ تَحْرِيهِ، عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَعَلَيْهِ أَيُّ الْمُشْتَرِي إِشْهَادَ لِعَدْلَيْنِ أَوْ عَدْلٍ بِفَسْخٍ فِي طَرِيقِهِ إِلَى الْمَرْذُودِ إِلَيْهِ أَوْ الْحَاكِمِ أَوْ حَالَ تَوَكُّلِهِ أَوْ عُذْرِهِ كَمَرَضٍ وَغِيْبَةٍ عَنِ بَلَدِ الْمَرْذُودِ عَلَيْهِ وَخَوْفٍ مِنْ عَدُوٍّ وَقَدْ عَجَزَ عَنِ التَّوَكُّلِ فِي الثَّلَاثِ وَعَنِ الْمُضِيِّ إِلَى الْمَرْذُودِ عَلَيْهِ وَالرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِ أَيْضًا فِي الْغِيْبَةِ أَه. قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ: وَعَلَيْهِ إِشْهَادُ الْخِ إِنْ صَادَفَ الشُّهُودَ فِي الْأَوَّلَيْنِ إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا تَحْرِيهِ وَأَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلثَّلَاثَةِ فَالْمُرَادُ أَنَّ عَلَيْهِ تَحْرِيَّ الْإِشْهَادِ إِذْ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا التَّقْيِيدُ عَلَى الشُّهُودِ شَيْخُنَا فَالْإِشْهَادُ فِي كَلَامِهِ أَرَادَ بِهِ الْأَعْمَ مِنَ الْإِثْنَانِ بِهِ وَتَحْرِيهِ وَقَوْلُهُ: وَقَدْ عَجَزَ الْخِ أَشَارَ بِهِ إِلَى تَقْيِيدِ الْعُذْرِ بِذَلِكَ وَالْأَتَكَرَّرَ مَعَ مَا قَبْلَهُ لِأَنَّ التَّوَكُّلَ يَجِبُ الْإِشْهَادُ فِيهِ وَلَوْ كَانَ لِعُذْرِ تَامِلٍ شَوْبَرِيٍّ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَنِ الْمُضِيِّ الْخِ) الْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْإِشْهَادِ وَالْحَاكِمِ وَأَمَكَّنَهُ الْمُضِيُّ إِلَى الْبَائِعِ الْغَائِبِ لَزِمَهُ أَه سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الثَّلَاثِ) هِيَ الْمَرَضُ وَالْغِيْبَةُ وَالْخَوْفُ أَه بُجَيْرِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي تِلْكَ الصُّوَرِ) أَيُّ فِي الْإِنْهَاءِ إِلَى الْمَرْذُودِ عَلَيْهِ أَوْ الْحَاكِمِ وَفِي حَالِ عَجْزِهِ عَنْهُ وَعَنِ التَّوَكُّلِ وَفِي حَالِ التَّوَكُّلِ.

☐ قَوْلُهُ (سَمِ): (إِنْ أَمَكَّنَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِأَنَّ رَأَى الْعَدْلَ فِي طَرِيقِهِ وَلَمْ يَخْشَ عَلَى نَفْسِهِ مُبِيحَ تَيْمِمٍ لَوْ وَقَفَ وَأَشْهَدَهُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلشُّهُودِ مَوْضِعٌ مَعْلُومٌ وَهُمْ فِيهِ وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْهِمْ لَكِنْ مَسَافَةٌ مَحَلَّهُمْ دُونَ مَسَافَةِ الْمَرْذُودِ عَلَيْهِ لَمْ يَكْلَفِ التَّعْرِيجَ إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ بِتَرْكِهِ مُقْصَرًا حَيْثُ يَنْبَغِي بِخِلَافِ

قُلْتُ لُزُومُ الْإِشْهَادِ يُبْطِلُ فَائِدَةَ التَّوَكُّلِ قُلْتُ لَوْ سَلِمَ إِنْطَالُهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا مَحْذُورَ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ عُذْرُهُ لِنَحْوِ مَرَضٍ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لِمَرَضٍ مَثَلًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَدْ عَجَزَ عَنِ التَّوَكُّلِ) قَدْ يَسْتَشْكِلُ التَّقْيِيدُ بِالْعَجْزِ بِمَا تَقَرَّرَ مِنْ لُزُومِ الْإِشْهَادِ حَالَ التَّوَكُّلِ وَلَا إِشْكَالَ لِأَنَّ الْإِشْهَادَ حَالَ التَّوَكُّلِ قَدْ تَقَدَّمَ وَقَوْلُهُ: وَعَنِ الْمُضِيِّ الْخِ الْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْإِشْهَادِ وَالْحَاكِمِ وَأَمَكَّنَهُ الْمُضِيُّ إِلَى الْبَائِعِ الْغَائِبِ لَزِمَهُ.

☐ قَوْلُهُ (نَفْسُهُ): (إِنْ أَمَكَّنَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِأَنَّ رَأَى الْعَدْلَ فِي طَرِيقِهِ وَلَمْ يَخْشَ عَلَى نَفْسِهِ مُبِيحَ تَيْمِمٍ لَوْ وَقَفَ وَأَشْهَدَهُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلشُّهُودِ مَوْضِعٌ مَعْلُومٌ وَهُمْ فِيهِ وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْهِمْ

وحينئذ يسقط عنه الفور لعزوه لملك البائع بالفسخ فلا يحتاج إلى أن يستمر (حتى ينهي إلى البائع أو الحاكم) إلا لفصل الأمر حينئذ لا يبطل رده بتأخير ولا باستخدايه لكنه يصير به متعدياً وإنما حملت المثن على ما قررته تبعاً لجمع محققين؛ لأنه صحح أنه يشهد على الفسخ لا طلبه وبعد الفسخ لا وجه لوجوب فور ولا لإنهاء وزعم أن الاكتفاء بالإشهاد إنما هو عند تعدد الخصم والحاكم ممنوع وحينئذ فمعنى إيجاب الإشهاد في حالتي العذر وعدمه أنه عند العذر يسقط الإنهاء ويجب تحري الإشهاد إن أمكفه وعند عدمه هو مخير بينه وبين الإنهاء.....

ما لو لقي الشاهد أو مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الإنهاء إلى من مرسم على حجج اهرع ش ولا يخفى أن هذا التفسير عند عدم العذر وأما عند العذر فالمراد بإمكان الإشهاد إمكان تخصيله ولو بالذهاب إليه فيجب الاشتغال بطلب الشهود بلا مشقة لا تحتمل عبارة الحلبي فعلم أنه متى قدر على الرد بنفسه أو بوكيله وصادف عدلاً في طريقه أو عند توكيله أشهده على الفسخ أو التوكيل فيه ومتى عجز عن ذلك وجب عليه أن يتحرى عدلاً يشهده على الفسخ كذا أفاده شيخنا كابن حجر وإذا أشهد على الفسخ سقط عنه الإنهاء لنحو البائع أو الحاكم إلا للتسليم وفضل الخصومة اهر قوله: أو التوكيل فيه، في عزوه إلى النهاية والثخفة نظر فليزجغ إليهما. فوه: (وحيث يسقط) أي حين إذ أشهد على الفسخ اهرع ش. فوه: (إلى أن يستمر) أي في الذهاب اهرع ش. فوه: (وحيث لا يبطل إلخ) أي حين إذ سقط الفورية أو أشهد على الفسخ. فوه: (يصير به متعدياً) أي فيضمته ضمان المصوب وظاهره وإن احتاج لركوبها لكونها جموحاً وعليه فلو ركب حرم ولزمته الأجرة وقد يقال عذره يسقط الحرمة دون الأجرة اهرع ش. فوه: (على ما قررته) أراد به قوله حينئذ يسقط إلخ اهرع ش. فوه: (لأنه إلخ) تعليل للحمل المذكور. فوه: (صحح إلخ) أي المصنف بقوله سابقاً والأصح أنه يلزمه الإشهاد على الفسخ ولم يقل على طلب الفسخ. فوه: (عند تعدد الخصم) أي بنحو الغيبة.

فوه: (يسقط الإنهاء) من السقوط. فوه: (ويجب إلخ) عطف على يسقط. فوه: (وعند عدمه) أي عدم العذر. فوه: (هو مخير بينه إلخ) الأوضح أن يقول إنه حينئذ مخير بين تحري الإشهاد وتحري الإنهاء وأما وجوب إشهاد من صادقه إن أمكن فهو وجوب مستصحب مستمر ليس من محل التخير وبالإشهاد يسقط الإنهاء إلا لفضل الخصومة سواء كان الإشهاد عن تحرر أم لا اهرع ش. فوه: (هو مخير بينه إلخ) يوهم أن له حالة فقد العذر العدول عن الإنهاء والذهاب ابتداء إلى الشهود وليس مراداً بل المراد ما أفاده قوله عقبه فلا ينافي وجوبه إلخ اهرع ش. فوه: (عن الإنهاء والذهاب ابتداء إلخ

لكن مسافة محلهم دون مسافة المزود عليه لم يكلف التعرّيج إليهم لأنه لا يعد بتركه مقصراً حينئذ بخلاف ما إذا لقي الشاهد أو مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الإنهاء إلى من مر

وحيث يَسْقُطُ الإِشْهَادُ أَي تَحْرِيبُهُ فَلَا يُنَافِي وَجُوبُهُ لَوْ صَادَقَهُ شَاهِدٌ، هَذَا مَا يَظْهَرُ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَالْجَوَابُ بِغَيْرِ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِلْمُتَأَمِّلِ (فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِشْهَادِ لَمْ يَلْزَمُهُ التَّلَفُّظُ بِالْفَسْخِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ يَبْعُدُ لُزُومُهُ مِنْ غَيْرِ سَامِعٍ فَيُؤَخِّرُهُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ عِنْدَ الْمُرْدُودِ عَلَيْهِ أَوْ الْحَاكِمِ لِعَدَمِ فَائِدَتِهِ قَبْلَ ذَلِكَ بَلْ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ فَإِنَّ الْمَبِيعَ يَنْتَقِلُ بِهِ لِمَلِكِ الْبَائِعِ فَيَتَضَرَّرُ بِتَقَاتِهِ عِنْدَهُ. (وَيُشْتَرَطُ) أَيْضًا لِحَوَازِ الرَّدِّ (تَرْكُ الْإِسْتِعْمَالِ) مِنَ الْمُشْتَرِي لِلْمَبِيعِ بَعْدَ الْأُطْلَاعِ عَلَى الْعَيْبِ (فَلَوْ اسْتَعْدَمَ الْعَبْدُ) أَي طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَخْدُمَهُ كَقَوْلِهِ اسْقِنِي أَوْ اغْلِقِ الْبَابَ وَإِنْ لَمْ يُطِيعْهُ أَوْ اسْتَعْمَلَهُ كَأَنْ أَعْطَاهُ الْكَوْرَ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ فَأَخَذَهُ ثُمَّ أَعَادَهُ إِلَيْهِ بِخِلَافٍ مُجَرَّدِ أَخْذِهِ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ رَدِّهِ لِأَنَّ وَضْعَهُ بِيَدِهِ كَوَضْعِهِ بِالْأَرْضِ (أَوْ تَرْكُ) مَنْ لَا يُعَذِّرُ بِجَهْلٍ ذَلِكَ (عَلَى الدَّائِيَةِ سَرَجَهَا أَوْ إِكْفَاهَا) الْمَبِيعِينَ مَعَهَا أَوِ اللَّذِينَ لَهُ أَوْ فِي يَدِهِ فِي مَسِيرِهِ لِلرَّدِّ أَوْ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي اغْتَفَرَ لَهُ التَّأْخِيرُ فِيهَا

وَالأُولَى عَكْسُهُ فَتَأَمَّلْ. ٥ فَوَدَّ: (وَحَيْثُ يَسْقُطُ الْإِشْهَادُ) وَكَذَا شَرَحُ م ر وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ أَهْ سَمِ أَقُولُ يَنْدَفِعُ التَّنَظُّرُ بِقَوْلِهِمَا بَعْدُ أَي تَحْرِيبِهِ إِلَيْهِ. ٥ فَوَدَّ: (هَذَا إِلَيْهِ) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ فَمَعْنَى إِيْجَابِ إِلَيْهِ أَهْ كُرْدِي. ٥ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ سَامِعٍ) أَي أَوْ بِسَامِعٍ لَا يَبْعُدُ بِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (فَإِنَّ الْمَبِيعَ إِلَيْهِ) عِلَّةٌ لِلضَّرَرِ أَهْ ش. ٥ فَوَدَّ: (يَنْتَقِلُ بِهِ لِمَلِكِ الْبَائِعِ) أَي وَقَدْ يُتَعَدَّرُ عَلَيْهِ ثُبُوتُ الْعَيْبِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (فَيَتَضَرَّرُ إِلَيْهِ) وَيَتَقَدَّرُ ذَلِكَ يَكُونُ كَالظَّالِمِ بِغَيْرِ جِنْسٍ حَقُّهُ فَيَتَوَلَّى بَيْعَهُ وَيَسْتَوْفِي مِنْهُ قَدْرَ الثَّمَنِ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ دَفَعَهُ لِلْبَائِعِ وَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ فِي ذِمَّةِ الْبَائِعِ فَيَأْخُذُ مِنْهُ مِنْ مَالِهِ إِنْ ظَفِرَ بِهِ أَهْ ش. ٥ فَوَدَّ: (أَيْضًا) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَآيَةِ. ٥ فَوَدَّ: (مِنْ الْمُشْتَرِي) خَرَجَ بِهِ وَكَيْلُهُ وَوَلِيُّهُ فَلَا يَكُونُ اسْتِعْمَالُهُمَا مُسْقِطًا لِلرَّدِّ أَهْ ش. ٥ فَوَدَّ (لِسَيِّ): (فَلَوْ اسْتَعْدَمَ الْعَبْدُ) أَي مَنْ لَا يُعَذِّرُ بِجَهْلٍ ذَلِكَ كَمَا يَأْتِي عَنْ سَمِ أَهْ ش. ٥ فَوَدَّ: (أَنْ يَخْدُمَهُ) بِضَمِّ الدَّالِ انْتَهَى مُخْتَارُ أَهْ ش. ٥ فَوَدَّ: (كَقَوْلِهِ اسْقِنِي) إِلَى قَوْلِهِ وَنَقَلَ الرَّوْيَانِي فِي الْمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (كَقَوْلِهِ اسْقِنِي إِلَيْهِ) وَالظَّاهِرُ بَلِ الْمُتَعَيَّنُ أَنَّ الْإِشَارَةَ هُنَا كَالنَّطْقِ فَتُسْقِطُ الرَّدَّ قِيَاسًا عَلَى الْإِغْتِدَادِ بِهَا فِي الْإِذْنِ فِي دُخُولِ الدَّارِ وَفِي الْإِفْتَاءِ وَأَمَّا الْكِتَابَةُ فَيَنْبَغِي أَنَّهُ إِنْ نَوَى بِهَا طَلَبَ الْعَمَلِ مِنَ الْعَبْدِ امْتَنَعَ الرَّدَّ لِأَنَّهَا كِنَايَةٌ وَإِلَّا فَلَا أَهْ ش. ٥ فَوَدَّ: (كَأَنَّ أَهْطَاءَ) أَي أَهْطَى الرَّقِيقَ الْمُشْتَرَى. ٥ فَوَدَّ: (أَخَذَهُ مِنْهُ) أَي أَخَذَ الْمُشْتَرِي الْكَوْرَ مِنَ الرَّقِيقِ. ٥ فَوَدَّ: (وَضَعَهُ بِيَدِهِ) أَي وَضَعَ الرَّقِيقَ الْكَوْرَ بِيَدِ الْمُشْتَرِي. ٥ فَوَدَّ: (مَنْ لَا يُعَذِّرُ إِلَيْهِ) لَمْ يَقْبَدْ بِهِ فِيمَا قَبْلَهُ وَلَا يَبْعُدُ التَّقْيِيدُ بِهِ فِيهِ أَيْضًا سَمِ عَلَى حَجٍّ وَعَلَيْهِ فَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِ حَجٍّ تَنْبِيهِ: مُقْتَضَى كَلَامِ الْمُتَنِّ وَالرُّوْضَةِ إِلَيْهِ أَهْ ش وَقَدْ يَدَّعِي أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ مَنْ لَا يُعَذِّرُ إِلَيْهِ رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ اسْتَعْدَمَ وَتَرَكَ عَلَى التَّنَازُعِ. ٥ فَوَدَّ: (وَاللَّذِينَ لَهُ إِلَيْهِ) أَي الْمُشْتَرِي. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ فِي يَدِهِ) أَي وَلَوْ لِمَلِكِ الْبَائِعِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (أَوْ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي اغْتَفَرَ لَهُ إِلَيْهِ) أَي وَإِلَّا فَالرَّدُّ سَاقِطٌ بِالتَّأْخِيرِ لَا بِالتَّرْكِ الْمَذْكُورِ أَهْ شِيدِي.

٥ فَوَدَّ: (وَحَيْثُ يَسْقُطُ الْإِشْهَادُ) وَكَذَا شَرَحُ م ر وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ. ٥ فَوَدَّ: (مَنْ لَا يُعَذِّرُ بِجَهْلٍ ذَلِكَ) أَي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَمْ يَقْبَدْ بِهِ فِيمَا قَبْلَهُ وَلَا يَبْعُدُ التَّقْيِيدُ بِهِ فِيهِ أَيْضًا.

والإكاف بكسر الهمزة أشهر من ضمها ما تحت البرذعة وقيل نفسها وقيل ما فوقها والمراد هنا واحد مما ذكر فيما يظهر (بطل حقه) لإشعاره بالرضا لأنه انتفاع إذ لو لم يتزكه لاحتاج لحمله أو تحميلة ولو كان تركه لإضرار نزعها لم يؤثر إذ لا إشعار حينئذ ومثله فيما يظهر أخذًا مما يأتي ما لو تركه لمشفقة حمله أو لكونه لا يليق به ونقل الروياني حل الانتفاع في الطريق مطلقًا حتى بوطء الثيب ضعيف والفرق بينه وبين الحلب الآتي غير خفي وخرج بالسرج والإكاف العذار واللجام فلا يضُر تركهما لتوقف حفظهما عليهما.

(تنبيه) مُقتضى صنيع المثني وظاهر قول الروضة كما أن تأخير الرد مع الإمكان تقصير فكذا الاستعمال والانتفاع والتصرف لإشعارها بالرضا أنه لو علم بالعيب وجهل أن له الرد به وعذر بجهله ثم استعمله سقط رده لتقصيره باستعماله الدال على الرضا به فإن قلت: لا نسلم

قوله: (ما تحت البرذعة) بفتح الموحدة وسكون الزاء وفتح الدال المعجمة أو المَهْمَلَة اه ع ش.

قوله: (لإضرار نزعها) أي كأن عرقت وخشي من النزع تعييبها اه نهاية قال ع ش أي ولو بمجرّد التوهم لأن المدار على ما يشعر بقصد انتفاعه، وتوهمه العيب المذكور مانع من إرادته الانتفاع ولو اختلف البائع والمشتري في ذلك فيتبني تصديق المشتري لأن البائع يدعي عليه مسقط الرد والأصل عدمه على أن ذلك لا يعلم إلا منه اه. قوله: (مما يأتي) أي في شرح ويُعذر في رُكوب جموح إلخ.

قوله: (ونقل الروياني) أي ما نقله الروياني إلخ قال سم أقر الروياني في شرح العباب فإنه بعد تفصيل الحلب قال ويجري ذلك في وطء الأمة الثيب فإن كانت واقفة ضررًا وإلا فلا كما نقله الروياني عن والده اه ثم فرق بين هذه المسائل ونظائرها فراجع اه سم. قوله: (حل الانتفاع) لا يخفى أن المراد بحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد وإلا فلا وجه لحزمة الانتفاع المذكور قبل الفسخ؛ لأنه انتفاع بملكه، غاية الأمر سقوط الرد اه سم. قوله: (غير خفي) ولعل وجهه أن الحلب تفرغ للذاتية من اللبن المملوك للمشتري فليس فيه ما يشعر بالرضا ببقاء العين ولا كذلك الوطء ونحوه اه ع ش. قوله: (العذار واللجام) من عطف الخاص على العام عبارة المعنى العذار ما على خذ الذاتية من اللجام أو المقود اه.

قوله: (فلا يضُر تركهما) قال في شرح العباب أي والمعنى ولا تعليقهما اه سم عبارة ع ش أي ولا وضعهما في الذاتية؛ لأن الغرض حفظها اه. قوله: (وظاهر قول الروضة) عطف على قوله مُقتضى إلخ. وقوله: (كما أن تأخير الرد إلخ) مَقُول قول الروضة. وقوله: (أنه لو علم إلخ) خبر قوله مُقتضى

قوله: (ونقل الروياني إلخ) أقر الروياني في شرح العباب فإنه بعد تفصيل الحلب قال ويجري ذلك في وطء الأمة الثيب فإن كانت واقفة ضررًا وإلا فلا كما نقله الروياني عن والده اه ثم فرق بين هذه المسائل ونظائرها فراجع اه. قوله: (حل الانتفاع) لا يخفى أن المراد بحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد وإلا فلا وجه لحزمة الانتفاع المذكور قبل الفسخ لأنه انتفاع بملكه، غاية الأمر سقوط الرد اه. قوله: (فلا يضُر تركهما) قال في شرح العباب ولا تعليقهما.

الافتضاء والظاهر المذكورين لأنه لا يتصور منه الرضا إلا باستعماله بعد علمه بأن له الرد وأما مع جهله فهو يقول إنما استعملته ليأسي من ردي له لا ليرضائي به قلت: ما ذكرت ظاهر مدركا وإن أمكن توجيهه بمقابلته بأن مبادرته إلى الاستعمال قبل تعرف خبر هذا النقص الذي اطلع عليه تفصيلا فعمل بقضيته (ويُعذر في رُكوب جموح) للرد (يعسر سوقها وقودها) للحاجة إليه وهل يلزمه شلوك أقرب الطريقين حيث لا عُذر، للنظر فيه مجال ولعل اللزوم أقرب لأنه بشلوك الأطول مع عدم العذر يُعد عيبا كما دل عليه كلامهم في القصر بخلاف رُكوب غير الجموح واستدامته بعد علمه بالعيب بخلاف ما لو علم عيب الثوب في الطريق وهو لا يشه...

صنيع المتن. هـ قوله: (قلت ما ذكرت إلخ) أقول هو الظاهر مدركا ونقلا وما ذكره من مقتضى صنيع المتن وغيره غايته أنه إطلاق وهو قابل للتقييد ولعلمهم اكتفوا عن التثنية على اغتفار الجهل في كل فرع من فروع الباب بتضريحهم به في بعضها كمسألة الجهل بالفورية والحاصل أن الذي ندب الله به أن كثيرا من فروع هذا الباب مما يخفى تحريره على كثير من المتفقهة فضلا عن العامة ولهذا وقع الاختلاف والتنازع في فهم بعضها بين فحول الأئمة فضلا عن غيرهم فالزام العامة بقضية بعض الإطلاقات لا سيما مع غلبة الجهل وأندراس معالم العلم في زماننا بعيد من محاسن الشريعة الغراء والله أعلم ثم رأيت في حاشية التور الزيادي ما نصه قول شرح المنهج وأغلق الباب أي وإن لم يمثل أمره إلا إن جهل الحكم وكان ممن يخفى عليه ذلك فيُعذر انتهى ورأيت غير نقل عن الأذري أنه ينبغي أن يُعذر غير الفقيه بالجهل بهذا قطعا فله الحمد اهـ سيد عمر وتقدم عن سم وع ش ما يوافقه بل ما سبق في الشرح والنهاية من قولهما من لا يُعذر إلخ راجع للاستخدام أيضا وقال النهاية في محترزه أما لو كان ممن يُعذر في مثله لجهله لم يطل به حقه كما قاله الأذري اهـ وقال ع ش قوله: م ممن يُعذر إلخ أي بأن كان عاميا لم يخاطب الفقهاء مخالطة تقضي العادة في مثلها بعدم خفاء ذلك عليه اهـ.

هـ قوله: (للحاجة) يؤخذ منه أنه لو خاف عليها من إغارة أو نهب فركبها للهرب بها لم يمتنع من ردّها اهـ نهاية قال ع ش قوله: م ر من ردّها هذا كله قبل الفسخ فلو عرّض شيء من ذلك بعد الفسخ هل يكون كذلك أو لا فيه نظر وقد قدمنا ما يقتضي التفرقة بينهما وهو أنه لا يسقط الرد بالاستعمال بعد الفسخ مطلقا وإن حرّم عليه ذلك وجبت الأجرة اهـ. هـ قوله: (ولعل اللزوم أقرب إلخ) وعليه فينبغي سقوط الخيار بمجرّد العدول لا بالانتهاء وينبغي أيضا أنه ليس من العذر ما لو سلك الطويل لمطالبة غريم له فيه فسقط خياره اهـ ع ش. هـ قوله: (بخلاف رُكوب) إلى قوله ويلحق به في المغني وإلى قوله ولو تباعا في النهاية إلا قوله ويظهر إلى الفرع وقوله: كأن صولح إلى المتن وإلا أنه لم يرض بمقالة السنوي كما يأتي وقد بطلان الرد بالإيقاف للحلب بما يأتي. هـ قوله: (واستدامته) الواو بمعنى أو.

هـ قوله: (بخلاف ما لو علم إلخ) هو في مقابلة قوله بخلاف رُكوب إلخ والمراد أنه لا يُعذر في رُكوب غير الجموح واستدامته بخلاف ما لو علم عيب الثوب إلخ فإنه يُعذر فيه اهـ ع ش.

لا يلزمه نزعُه لأنه غير معهود. قال الإسنوي ويتعين تصويره في ذوي الهيئات أو فيما إذا خشي من نزعِه انكشاف عورته ومثله النزول عن الدابة اهـ ويلحق به ما لو تعذر رد غير الجموح إلا بركوبها لعجزه عن المشي وله نحو حلب لبنها الحادث حال سيرها فإن أوقفها له أو لإنعائها

قوله: (لا يلزمه نزعُه) ظاهره وإن لم يكن في نزعِه مشقة ولا أحل بمروءته اهـ ش. قوله: (لأنه غير معهود) كذا ذكره أي الشيخان فرقا بين استدامة الركوب واستدامة اللبس وظاهره أنه هو المعتمد نظرا للعرف في ذلك ولأن استدامة لبس الثوب في طريقه للرد لا تؤدي إلى نقصه واستدامة ركوب الدابة قد تؤدي إلى تعيبها وكلاهما فيهما أي الدابة والثوب أي فرقهما بينهما محلّه إذا لم يحصل للمشتري مشقة بالنزول أو النزاع فما ذكره الإسنوي فيهما عند مشقته ليس مرادا لهما كما يؤخذ من كلامهما في هذا الباب اهـ نهاية قال ع ش قوله: محلّه إذا لم يحصل إلخ صريح هذا أنه لا يكلف نزع الثوب مطلقا بخلاف الدابة فإنه يفصل فيها بين مشقة النزول عنها وعدمها وهو مخالف لما نقله سم عنه في حواشي حج وحواشي المنهج وعبارته على المنهج المعتمد في كل من الدابة والثوب أنه إن حصل له مشقة بالنزول عن الدابة ونزع الثوب لم يسقط خياره ولا سقط من غير تفرقة بين ذوي الهيئات وغيرهم م اهـ. قوله: (ومثله النزول عن الدابة إلخ) فالحاصل أن حكم الركوب ولبس الثوب واحد فإن شق تركهما لنحو عدم لياقة المشي أو العجز عنه أو عدم لياقة نزع الثوب به لم يمتنع الرد ولا منعه م اهـ سم والحاصل المذكور صرح به المغني وهو ظاهر الشارح حيث أقر كلام الإسنوي خلافا للنهاية.

قوله: (ويلحق به) أي بجموح يُعسر سوقها إلخ. قوله: (لعجزه عن المشي) ولا يضُر تركه البرذعة عليها حيث لم يتأت ركوبه بدونها لعدم دلالتها على الرضا اهـ ش. قوله: (وله نحو حلب لبنها إلخ) قياسه جريان هذا التفصيل في جز الصوف الحادث بل يشملُه لفظ (نحو) لكن وقع في الدرس خلافه وأنه يضُر الجز مطلقا ولو حال السير فلتحرر المسألة وانظر لو جَوَزنا له استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه عدم الفسخ وإلا حرم لخروجه عن ملكه وإن كان له عذر أو يباح مطلقا للعذر وإن خرج عن ملكه سم على حج أقول وقد يقال العذر يبيح له ذلك مع الأجرة كما تقدّم وقوله: فلتحرر المسألة قضية قول الشارح الآتي والمعنى يرّده ثم يفصله أي الصبغ نظير ما في الصوف اهـ الفرق بين الصوف واللبن اهـ ش أقول يؤيد مصرة الجز مطلقا قول المغني وقد ذكر القاضي أن اشتغاله بجز الصوف مانع له من الرد بل يرّد ثم يجزّ اهـ. قوله: (فإن أوقفها) إلا فصَح حذف الألف اهـ ش.

قوله: (ومثله النزول عن الدابة إلخ) فالحاصل أن حكم الركوب ولبس الثوب واحد فإن شق تركهما لنحو عدم لياقة المشي أو العجز عنه أو عدم لياقة نزع الثوب به لم يمتنع الرد ولا منعه م اهـ. قوله: (وله نحو حلب لبنها الحادث حال سيرها إلخ) قياسه جريان هذا التفصيل في جز الصوف الحادث بل يشملُه لفظ نحو لكن وقع في الدرس خلافه وأنه يضُر الجز مطلقا ولو حال السير فلتحرر المسألة وانظر حيث جَوَزنا له استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه عدم الفسخ وإلا حرم لخروجه عن ملكه وإن كان

وهي تمشي بدونه بطل رده ويظهر تصديق المشتري في ادعاء عذر مما ذكر وقد أنكره البائع لأن المانع من الرد لم يتحقق والأصل بقاءه ويشهد له ما يأتي قبيلاً قوله والزيادة.
(فرغ) مؤنة رد المبيع بعد الفسخ بعيب أو غيره إلى محل قبضه على المشتري وكذا كل يد ضامنة يجب على ربها مؤنة الرد بخلاف يد الأمانة (وإذا سقط رده بتقصير) منه كأن صولح عنه بمال وهو يعلم فساد ذلك (فلا أرس) له لتقصيره (ولو حدث عنده) حيث لا خيار أو والخيار للبائع (عيب).....

☐ قوله: (بدونه) أي الإنعالم اهـ ع ش أي أو التغل المفهوم من الإنعالم ☐ قوله: (بطل رده) كذا جزم به السبكي والأوجه كما قاله الأذرعى أنه لا يضرب أي الوقف للحلب إذا لم يتمكن منه حال سيرها أو حال علفها أو سقيها أو رعيها اهـ نهاية قال ع ش قوله: م إذا لم يتمكن منه أي من الحلب كما يؤخذ من شرح الروض ويتبعني أن محل ذلك إذا كان التأخير يضربها ولا فله التأخير إلى محل البائع اهـ وقوله: فله، الأولى فعلية ☐ قوله: (أو غيره) كالخيار اهـ ع ش ☐ قوله: (بل كل يد ضامنة إلخ) ومنها يد البائع على الثمن فمؤنة رده عليه اهـ ع ش ☐ قوله: (يجب على ربها مؤنة الرد) لو بعد المأخوذ منه هنا عن محل الأخذ منه هل يجب على رب اليد مؤنة الزيادة سم على حج أقول قضية قوله إلى محل قبضه أنه لا يجب وعليه لو انتهت المشتري إلى محل القبض فلم يجد البائع فيه واحتاج في الذهاب إليه إلى مؤنة فالأقرب أنه يرفع الأمر إلى الحاكم إن وجدته فيستأذنه في الصرف ولا صرف بنية الرجوع وأشهد على ذلك اهـ ع ش ☐ قوله: (كأن صولح عنه إلخ) حاصله ما في شرح الروض أي والمغني من أنه لو صالحه البائع بالأرض أو بجزء من الثمن أو غيره عن الرد لم يصح لأنه خيار فأنسخ فأنشأ خيار الثروي في كونه غير متقوم ولم يسقط الرد؛ لأنه إنما سقط بعوض ولم يسلم إلا إن علم بطلان المصالحة فيسقط الرد لتقصيره اهـ كردي.

☐ قول (الس): (ولو حدث عنده عيب إلخ) قضية كلام الشيخين وغيرهما أنه لا فرق بين جناية البائع وغيره وبه جزم في الأنوار اهـ سم قال النهاية والمغني ونقله سم عن شرح الروض لو حدث عيب مثل القديم كيباض قديم وحادث في عينه ثم زال أحدهما وأشكل الحال واختلفت فيه العاقدان فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا أرس وقال المشتري بل الحادث فلي الرد خلف كل منهما على ما قاله وسقط الرد بخلاف البائع ويجب للمشتري بحليفه الأرض ومثله ما لو نكلا فإن اختلفا في قدره وجب الأقل لأنه المتيقن ومن نكل منهما عن اليمين قضى عليه اهـ ☐ قوله: (أو والخيار) الأولى إسقاط الواو.

له عذر أو يباح مطلقاً للعذر وإن خرج عن ملكه ☐ قوله: (يجب على ربها مؤنة الرد) لو بعد المأخوذ منه هنا عن محل الأخذ منه هل يجب على رب اليد مؤنة الزيادة.

☐ قول (الشيخ): (ولو حدث عنده عيب سقط الرد قهراً) وقضية كلام الشيخين وغيرهما أنه لا فرق بين جناية البائع وغيره وبه جزم في الأنوار لكن قال الروياني في جناية البائع وغيره بقطع اليد له الرد قال

لا بسبب وجد في يد البائع وأطلع على عيب قديم وضابط الحادث هنا هو ضابط القديم فيما مر غالباً. فمن غيره نحو الثبوتية فهي حادث هنا بخلافها ثم في أوانها وكذا عدم نحو قراءة أو صنعة فإنه ثم لا رد به وهنا لو اشترى قارئاً ثم نسي امتنع الرد وتحريمها على البائع بنحو وطء مشتري هو ابنه ليس بحادث ولو تباعاً ثمراً لم يبد صلاحه بلا خيار أو به وانقضى ثم بدا ثم علم عيباً ولم يؤد الزكاة من غير المبيع لم يرد به قهراً لأن شركة المستحقين له بقدر الزكاة كعيب حدث بيده إذ للساعي أخذها من عين المال وإن رجع للبائع وبه يتجه بحث الزركشي أنه لو بدا قبل القبض.....

قوله: (لا بسبب) إلى قوله ولو تباعاً في المعنى. قوله: (فيما مر غالباً) ولو فسّر الحادث هنا بما نقص العين أو القيمة عما كانت وقت القبض لم يحتاج لزيادة غالباً اهـ ع ش. قوله: (فمن غيره) أي غير الغالب. قوله: (بخلافها ثم في أوانها) أي فإنها ليست عيباً. قوله: (ابنه) أي ابن البائع اهـ ع ش. قوله: (ليس بحادث) أي فله الرد كما أن وجدان المشتري الأمة المبيعة محرمة عليه لا يقتضي الرد لكونه ليس عيباً قديماً ع ش وسم. قوله: (وانقضى) وإن بقي رد كما يأتي في قوله أما إذا كان الخيار للمشتري إلخ اهـ سم. قوله: (ثم بدا) أي بعد القبض بدليل البحث الآتي أنفاً. قوله: (لم يرد به قهراً) تقدم عند قوله ولا مشتري زكواً ما يدل على أن له الرد بعد أداء الزكاة من غير المبيع سم وكردّي. قوله: (وإن رجع) أي المال. قوله: (وبه يتجه إلخ) أي بقوله إذ للساعي إلخ.

الأذرعِي وَيَجِبُ طَرْدُهُ فِي كُلِّ عَيْبٍ حَدَثَ عِنْدَهُ بِفِعْلِ الْبَائِعِ لِكْتِهْمِ قَوْلَا فِي زَوَالِ الْبَكَارَةِ سَوَاءٌ زَالَتْ بِوَطْءِ الْمُشْتَرِي أَوْ الْبَائِعِ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ بِالْأَلَةِ الْإِفْتِضَاظِ أَوْ بغيرِهَا وَلَعَلَّهُ جَوَابٌ بِالْوَجْهِ الْآخِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى فِعْلِ الْبَائِعِ اهـ وفيه نظر.

(فرغ): في الرّوض لو حدث عيب مثل القديم ثم زال وأشكل الحال أي وادّعى البائع أن الزائل القديم فلا رد ولا أرش وادّعى المشتري أنه الحادث فله الرد حليفاً أي كل على ما قاله وسقط الرد ووجب للمشتري الأرض فإن اختلفا في قدره وجب الأقل ومن نكل قضى عليه. قوله: (ليس بحادث) قد يفهم أنه يكون قديماً بمعنى أنه لو ظهرت محرمة على المشتري بوطاء من يحرمها وطؤه عليه كآبيه وابنه كان للمشتري الرد مع أنه ليس كذلك كما صرح به في شرح الرّوض حيث ناقش عبارة الرّوض وقال فكان الأولى أن يقول: فتحرّم الأمة الثيب بوطاءها على البائع لا يمنع الرد كما لا يثبت اهـ فتأمل قوله كما لا يثبت ولما قال في العباب ولا يمنعه أي الرد تحرّم الأمة الثيب على البائع بوطاء المشتري أو غيره لكونه أضلاً أو فرعاً للبائع قال الشارح في شرحه وهذا من القاعدة أي وهي أن كل عيب يثبت به الخيار فحذوئه عند المشتري يسقطه وما لا فلا قال لأن تحرّم المبيعة على المشتري لا يثبت له الخيار اهـ. قوله: (وانقضى) وإن بقي رد كما يأتي في قوله أما إذا كان الخيار للمشتري إلخ. قوله: (لم يرد به قهراً) تقدم عند قوله ولا مشتري زكواً ما يدل على أن له الرد بعد أداء الزكاة.

وبعد لزوم كان كعيب حدث بيد البائع قبله فيتحيز المشتري (سقط الرد قهراً) أي الرد القهري فهو حال من الرد أو تمييز له لا لسقط لفساده وذلك لأنه أخذه بعيب فلا يرده بعين والضرر لا يزال بالضرر ومن ثم لو زال الحادث رد وكذا لو كان الحادث هو التزويج من

☐ فوه: (وبعد لزوم) أي بأن لم يكن خياراً وانقضى. ☐ فوه: (حال إلخ) عبارة النهاية صفة للرد أي معنى لا للسقوط فيكون الساقط هو رده القهري فلو تراضيا على الرد كان جائزاً بخلاف ما لو كان القهر صفة للسقوط فإنه يكون الرد ممتنعاً مطلقاً اه تراضيا أو لا ع ش. ☐ فوه: (أو تمييز له إلخ) ولعله أراد بالتمييز اللغوي أي المفعول المطلق التوعى أي رداً قهرياً أو ذا قهر وسقوطاً قهرياً أو ذا قهر وإلا فالمعروف باللام والفعل نفسه لا يميزان بالتمييز الصناعي كذا في سم. ☐ فوه: (وذلك) إلى التنبه في النهاية إلا قوله أما إذا كان إلى ولو أقاله وقوله: وإن كان الصنع إلى وجهه. ☐ فوه: (وذلك) أي امتناع الرد القهري اه نهاية. ☐ فوه: (والضرر إلخ) علة ثانية ولعل المراد أن ضرر المشتري بالعيب القديم لا يزال بضرر البائع بالرد مع العيب الحادث. ☐ فوه: (ومن ثم) أي من أجل العلتين. ☐ فوه: (لو زال الحادث رد) ظاهره سواء علم بالقديم قبل زوال الحادث أو لم يعلم به إلا بعد زواله وفي شرح الزكسي هنا ولو علم به قبل زوال الحادث ثم زال فظاهر كلامهم استمرار امتناع الرد وفيه نظر انتهى والتظر هو الوجه بل لنا منع أن الامتناع ظاهر كلامهم بل فيه ما يدل على ما يوافق النظر ثم رأيت الشارح لما حكى عن الأذري ما يوافق كلام الزكسي عقبه بقوله والوجه أن له الرد ولا نسلم أن ظاهر إطلاقهم ذلك بل كلامهم الآتي إلخ انتهى وقضية ذلك أنه إذا كان الحادث الزواج أنه إذا أراد الرد بعد الطلاق وانقضاء العدة جاز له ذلك اه سم أقول عبارة المغني ويستثنى من منع الرد بحدوث العيب عند المشتري ما لو لم يعلم العيب القديم إلا بعد زوال الحادث اه صريحة في استقرار الامتناع في ذلك وهو قضية قول الشارح السابق أنفاً ثم علم عينا حيث عبر بثم ويمكن الجمع على بعد بحمل الامتناع على ما يجب فيه الفور، والجواز على ما لا يجب فيه من المستثنيات السابقة في الشرح فليراجع. ☐ فوه: (وكذا لو كان إلخ).

☐ فوه: (لا لسقط لفساده) من المعلوم أنه لا يكون تمييز السقوط لأنه فعل والفعل لا يميز باسم منصوب والذي ينبغي أن يبنى امتناع تعلقه بسقط على أنه مفعول مطلق أي سقوطاً قهراً أي ذا قهر أو قهر بالقوة، احتمال العبارة لهذا بل تبادلها منها وكان وجه الامتناع اقتضاؤه أن الساقط الرد مطلقاً ولو بالتراضي فليأمل. ☐ فوه: (ومن ثم لو زال الحادث رد) ظاهره سواء علم بالقديم قبل زوال الحادث أو لم يعلم به إلا بعد زواله وفي شرح الروض هنا مقتضى قوله سقط الرد قهراً أن لا سبيل لعوده حتى لو لم يعلم بالقديم حتى زال الحادث لا يرده والأصح خلافه ولو علم به قبل زوال الحادث ثم زال فظاهر كلامهم استمرار امتناع الرد وفيه نظر اه والتظر هو الوجه بل لنا منع أن الامتناع ظاهر كلامهم بل فيه ما يدل على ما يوافق النظر ثم رأيت شرح العباب نازع بذلك وعبارة بعضهم قال الأذري ولو علم العيب القديم

البائع أو من غيره فقال قبل الدخول إن ردك المشتري بعيب فأنت طالق فله الرد لزوال المانع به ولا أثر مع ذلك لمقارنته للرد لأن المدار على زوال ضرر البائع بعد دخوله في ملكه فاندفع

(فرغ): قال في العباب ولو فسخ المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم علم به فله فسخ الفسخ اهـ.
(فرغ): في الروض وإقرار العبد بدين معاملة لا يمنع الرد وكذا إتلاف المال إن صدقه المشتري وعفو المجني عليه أي عند التصديق كزوال الحادث انتهى اهـ سم. هـ فوه: (فقال قبل الدخول إلخ) راجع لقوله أو من غيره فقط كما قدمنا عن سم عن شرح العباب عند قول الشارح أو زوجها بعد قول المتي ولو هلك المبيع عند المشتري أو اعتقه ثم رأيت في الرشيدي ما نصه قوله: م ر فقال أي ذلك الغير للعلم بزوال المانع في مسألة تزويجها من البائع بمجرّد الفسخ إذ يتفسخ به النكاح وقوله قبل الدخول كان ينبغي تأخيرهُ عن قوله فله الرد إذ لا فائدة في القول قبل الدخول إذا وقع الرد بعد الدخول وخرج قبيل الدخول ما بعد الدخول لأنه تعقبه العدة وهي عيب كما مرّ اهـ. هـ فوه: (فله الرد) أي للمشتري.
هـ فوه: (لزوال المانع) قال في شرح الروض ولم تخلّفه عدة سم على حجّ (وقوله: ولم تخلّفه) أي والحال لم تخلّفه بأن كان قبل الدخول اهـ. هـ فوه: (به) أي بالردّ اهـ ع ش. هـ فوه: (لمقارنته) أي العيب للردّ فيما لو قال الزوج قبل الدخول إلخ اهـ ع ش. هـ فوه: (فاندفع) أي بقوله ولا أثر مع ذلك إلخ.

قبل زوال الحادث ثم زال ظاهر إطلاقهم استمرار امتناع الردّ وفي احتمال ظاهر اهـ وهذا الإحتمال أوجه بل لنا منع أن ظاهر كلامهم ما ذكره ثم رأيت الشارح لما حكى كلام الأذرعي المذكور في شرح العباب عقبه بقوله والوجه أن له الردّ ولا نسلم أن ظاهر إطلاقهم ذلك بل كلامهم الآتي إلخ اهـ وقضية ذلك أنه إذا كان الحادث الزواج أنه إذا أراد الردّ بعد الطلاق وإنقضاء العدة جاز له ذلك ولا ينافي ذلك أن التزويج بفعله إذ لو أثر ذلك لم تتأت مسألة التعليق المذكورة فليتأمل.

(فرغ): قال في العباب ولو فسخ المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم علم به فله فسخ الفسخ اهـ وفي شرحه قال الفتى وينبغي أن يقال تبين بطلان الردّ لمقارنته المنع منه وهو حدوث العيب في يدي المشتري ثم نازعه في ذلك ثم قال وعلى الأصح أن له فسخ الفسخ هنا يفرق بينه وبين نظيره المذكور في الإقالة أي وهو ما ذكره عن البعوي أنّهما لو تقيلا ثم أطلع على عيب في يد المشتري فإن قلنا الإقالة فسخ فلا ردّ باتها ليست متمحضة للفسخ بل فيها شائبة مشابهة للبيع كما يأتي فراعوا تلك الشائبة وأوجبوا الأرض بخلاف الردّ هنا فإنه متمحض للفسخ ويتبين الحدوث تبين اختلال الفسخ اهـ وقوله: بل فيها شائبة مشابهة للبيع قد يقال تلك الشائبة تناسب الردّ فكيف جعلها سببا لعدم الردّ اهـ.

(فرغ): في الروض وإقرار العبد بدين معاملة لا يمنع الردّ وكذا إتلاف المال إن صدقه المشتري، وعفو المجني عليه أي عند التصديق كزوال الحادث اهـ. هـ فوه: (لزوال المانع) قال في شرح الروض ولم تخلّفه عدة.

التوقف فيه بذلك والجواب عنه بإصلاح التصوير بأن يقول فأنت طالق قبيله. أما إذا كان الخيار للمشتري أو لهما فللمشتري الفسخ من حيث الخيار وإن حدث العيب في يده فيرده مع الأرض ولو أقاله بعد حدوث عيب بيده فللبائع طلب أرشها لصحتها بعد تلف المبيع بالثمن فكذا بعد تلف بعضه ببعض الثمن ويؤخذ من صحتها بعد التلف صحتها بعد بيع المشتري كما أفتى به بعضهم أخذاً من قولهم: تغلب فيها أحكام الفسخ مع قولهم يجوز التفاسخ بنحو التحالف بعد تلف المبيع أو بيعه أو رهنه أو إجارته وإذا جعل المبيع كالتلف فيسلم المشتري الأول مثل المثلث وقيمة المتقوم وأخذ البلقيني من ذلك صحة الإقالة بعد الإجارة عليم البائع أم لا والأجرة المسماة للمشتري وعليه للبائع أجرة المثل (ثم) إذا سقط الرد القهري بحدوث العيب (إن رضي به البائع) بلا أرش عن الحادث (رده المشتري) عليه (أو قنع به) بلا أرش له عن القديم لعدم الضرر حينئذ (والا) يرضى البائع به معيباً (فليضمن المشتري أرش الحادث إلى المبيع

قوله: (فيه) أي في قوله وكذا لو كان الحادث هو التزويج إلخ. قوله: (والجواب إلخ) عطف على التوقف. قوله: (أما إذا كان الخيار إلخ) مختار قوله السابق حيث لا خيار إلخ. قوله: (من حيث الخيار) أي خيار الشرط اهـ ع ش أي والمجلس. قوله: (ولو أقاله) أي أقال البائع المشتري وتخلص بلفظ منهما كقول البائع أقلتك فيقول المشتري قبلت اهـ ع ش. قوله: (بعد حدوث عيب) ظاهره سواء عليم به البائع قبل الإقالة أو لا وفي سم على منهج لو فسخ المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم عليمه فله فسخ الفسخ انتهى عبات وقياسه أن البائع إذا أقال جاهلاً بحدوث العيب ثم عليمه كان له فسخ الإقالة اهـ ع ش وقد قدمنا عنه عن سم عند قول المتن ولو عليم بالعيب بعد زوال ملكه إلخ الفرق بين الفسخ والإقالة راجعه. قوله: (بيده) أي المشتري. قوله: (فكذا بعد تلف بعضه إلخ) سيأتي أن الأرض المأخوذ من المشتري جزء من القيمة لا من الثمن فانظر ما معنى هذا التعليل اهـ رشدي عبارة ع ش قوله: (ببعض الثمن أي بما يقابل بعض الثمن لما تقدم أن الأرض الذي يأخذه البائع ينسب إلى القيمة لا إلى الثمن اهـ. قوله: (من صحتها) أي الإقالة. قوله: (بعد بيع المشتري) ويرد البائع الثمن على المشتري ويطلبه بالبدل الشرعي كما يأتي ويستمر ملك المشتري الثاني على المبيع اهـ ع ش.

قوله: (تغلب فيها) أي الإقالة اهـ ع ش. قوله: (فيسلم إلخ) أي للبائع. قوله: (مثل المثلث إلخ) أي المبيع المثلي وقيمة المبيع المتقوم. قوله: (من ذلك) أي من قولهم تغلب فيها إلخ. قوله: (وعليه للبائع أجرة المثل) يتبعي لما بقي من المدة بعد الإقالة سم وع ش. قوله: (بلا أرش عن الحادث) إلى قوله ويظهر في المعنى إلا قوله ومن ثم إلى نعم وقوله: (وحيث إلى المتن. قوله: (لعدم الضرر) أي على البائع (حينئذ) أي حين إذ رضي بذلك عبارة المعنى لأن المانع من الرد وهو ضرر البائع قد زال برضاه به اهـ ويحتمل أن المراد لعدم الضرر على المشتري حين إذ خير ويحتمله إرادتهما معاً وهو الأقيد.

قوله: (وعليه للبائع أجرة المثل) يتبعي لما بقي من المدة بعد الإقالة.

ويؤدّه) على البائع (أو يفرّم البائع) للمشتري (أرض القديم ولا يؤدّ) لأنّ كلّاً من المسلكين فيه جمع بين المصلحتين ورعاية للجانبين. (فإن اتّفقا على أحدهما فذاك) واضح لأنّ الحقّ لهما لا يعدّوهما ومن ثمّ تعيّن على وليّ أو وكيل فعل الأخط نعم الرّبويّ المبيع بجنّسه لو أطلّع فيه على قديم بعد حدوث آخر يتعيّن فيه الفسخ مع أرض الحادث لأنه لمّا نقص عنده فلا يؤدّي لمفاضلة بين العوضين بخلاف إمساكه مع أرض القديم وممّا لو تعدّر ردّه لتلفه ومتى زال

قول (س): (فإن اتّفقا على أحدهما فذاك) فإن قيل إنّ أخذ أرض القديم بالتراجع مُمتنعٌ أجيب بأنّه عند إمكان الردّ يتخيّل أنّ الأرض فيه مقابلة سلطنة الردّ وهي لا تقابل أي بعوض بخلافه عند عدم إمكانه فإنّ المقابلة تكون عمّا فات من وصف السلامة في المبيع نهايةً ومغني وأسنى.

قول (س): (فلْيُضْمَّ المشتري إلخ) أي أو قنع بالمبيع بلا أرض عن القديم وإنما سكّت عنه لظهوره مع علمه ممّا قدّمه آتفاً. فوّ: (فعل الأخط) انظر لو كانا وليّين أو وكيلين واختلف الأخط ادهم أقول والأقرب إدخاله في قول المصنّف الآتي وإلا إلخ بأن يراد بذلك ما يشمل نفّي الاتفاق شرعاً.

فوّ: (لو أطلّع) أي المشتري. فوّ: (يتعيّن فيه الفسخ) أي أو الرضا به بلا طلب أرض للقديم كما هو ظاهر وفي شرح الرّوض عن ابن يونس ومحلّ ما ذكر إذا كان العيب بغير غش وإلا فقد بان فساد البيع لاشتماله على ربا الفضل ادهم فهلاً قال أو على قاعدة مدّ عجوة إن كان للغش قيمة ادهم سم.

فوّ: (لأنّه) أي الأرض. فوّ: (لما نقص) اللام للتعليل ادهم ش أي والجار والمجرور خبر أنّ.

فوّ: (فلا يؤدّي) أي الفسخ مع أرض الحادث. فوّ: (بخلاف إمساكه إلخ) أي فإنّه يؤدّي للمفاضلة. فوّ: (وممّا لو تعدّر ردّه) أي في شرح ولو هلك المبيع إلخ ادهم سم وهو أنّه يفسخ العقد ويردّ بدل الثاليف ويستردّ الثمن ادهم ش. فوّ: (لتلفه) أي المبيع حساً أو شرعاً.

قول (س): (فإن اتّفقا على أحدهما فذاك) قال في شرح الرّوض فإن قلت تقدّم أنّ أخذ أرض القديم بالتراضي مُمتنعٌ قلنا عند إمكان الردّ يتخيّل أنّ الأرض في مقابلة سلطنة الردّ وهي لا تقابل بخلافه عند عدم إمكانه فإنّ المقابلة تكون عمّا فات من وصف السلامة في المبيع. فوّ: (فعل الأخط) انظر لو كانا وليّين أو وكيلين واختلف الأخط. فوّ: (يتعيّن فيه الفسخ إلخ) أي أو الرضا به بلا طلب أرض القديم كما هو ظاهر قال في الرّوض ولو علم به أي بالعيب بعد تلف الحليّ أي المبيع بجنّسه فسّخ واستردّ الثمن وغرم القيمة ادهم. فوّ: (فسّخ) قال في شرحه بخلاف نظيره في غير الرّبويّ لأنّه هنا لا يُمكن أخذ الأرض عن القديم ولا سبيل إلى إسقاط حقّه بفسخ ادهم وقوله: القيمة حكى في شرحه استشكال ذلك بأنّ الحليّ مثليّ وجواب الزكشي بأنّ العيب قد يُخرجه عن كونه مثلياً وحكى فيه أيضاً أنّ ابن يونس قال ومحلّ ما ذكر إذا كان العيب بغير غش وإلا فقد بان فساد البيع لاشتماله على ربا الفضل ادهم فهلاً قال أو على قاعدة مدّ عجوة إن كان للغش قيمة (وممّا لو تعدّر ردّه إلخ) أي في شرح ولو هلك المبيع إلخ.

القديم قبل أخذه أرشه لم يأخذه أو بعد أخذه رده أو الحادث بعد أخذه أرش القديم أو القضاء به امتنع فسحّه بخلاف مجرّد التراضي (والا) يتّفقا على واحد من ذَئِكَ بأنّ طلبَ أحدهما الرّدّ مع أرش الحادث والآخِرُ الإمساك مع أرش القديم (فالأصحُّ إجابة مَنْ طلبَ الإمساك) والرجوعُ بأرش القديم سواءَ البائع والمُشتري لما فيه من تقرير العقد، نعم لو صبّغ الثوبَ بما زادَ في قيمته ثم أطلّعَ على عيّبه فطلّبَ أرشَ العيبِ وقال البائعُ بل رُدّه وأغرّمَ لك قيمةَ الصبغِ إن لم يُمكن فصله جميعه أجبِيبَ البائعُ وإن كان الصبغُ وإن زادتْ به القيمة.....

قوله: (ردّه) ظاهره وإن طالّت المدة جدّا سم على حَجّ ظاهره وإن كان زواله بفعل المُشتري كإزالته بنحو دواءٍ ولا شيء له في مُقابلة الدّواءِ اهـ ع ش. قوله: (بخلاف مجرّد التراضي) أي على أخذ المُشتري أرش القديم ولم يأخذه ولم يقبض القاضي به للمُشتري فله الفسخ مُعني وع ش.

قوله (سن): (فالأصحُّ إجابة مَنْ طلبَ الإمساك) ظاهره وإن كان الآخِرُ مُتصرّفًا عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة في الرّدّ فليُراجع سم على حَجّ ويتّبعي أن يقال إن كانت المصلحة في الرّدّ وطلّب الولي الإمساك لم يُجزَ لما مرّ أن الوليَ إمّا يتصرّف بالمصلحة وإن طلبه غير الولي كالبايع لوليّ الطفل أجبِيبَ لأنّ البائع لا تلزمه رعاية مصلحة الطفل ووليّه الآن غير مُتَمَكِّن من الرّدّ اهـ ع ش. قوله: (نعم لو صبّغ إلخ) أي والصورة أنه ليس هناك عيبٌ حادث وإن أوهمه الاستدراك بنعم اهـ رشيدّي. قوله: (لو صبّغ إلخ) أي المُشتري ويتّبعي أن مثل الصبغ غيره من كلّ ما تزيده به القيمة اهـ ع ش. قوله: (بما زاد في قيمته) فإن نقصَ قيمته لم يتأتّ قوله الاتي لم يغرّم شيئًا اهـ سم. قوله: (فطلّب إلخ) أي المُشتري أرش العيب القديم. قوله: (بل رده) بصيغة الأمر. قوله: (وأغرّم لك قيمة الصبغ إلخ) محله كما في أصل الرّوضة حيث لم يكن تافهاً وإلا فليس للمُشتري مطالبة بقيمته لتفاهته اهـ سيّد عمّر. قوله: (إن لم يُمكن فصله جميعه) أي بغير نقص في الثوب فإن أمكن فصله بغير ذلك فصله وردّ الثوب اهـ مُعني زاد النهاية كما اقتضاه تغليلهم وصرّح به الخوارزمي وغيره والمعنى يردّه ثم يفصله نظير ما في الصوف، ولو كان غزلاً فنسجه ثم علّم تخيّر البائع إن شاء البائع تركه وغرّم أرش القديم أو أخذه وغرّم أجره التسج اهـ. قوله: (أجبِيبَ البائع) والقول قوله: في قدر قيمة الصبغ لآته غارمً وظاهره سواء كان الصبغ

قوله: (أو بعد أخذه رده) ظاهره ولو طال الزمان جدّا. قوله: (إجابة مَنْ طلبَ الإمساك) ظاهره وإن كان الآخِرُ مُتصرّفًا عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة في الرّدّ فليُراجع. قوله: (بما زاد في قيمته) لم يتأتّ قوله الاتي لم يغرّم شيئًا. قوله: (إن لم يُمكن فصله) أي بغير نقص في الثوب فإن أمكن فصله بغير ذلك فصله وردّ الثوب والمعنى يردّه ثم يفصله ذكر ذلك في شرح الرّوض.

(فرع): ولو حدث في المبيع عيبٌ مثل القديم كيباض قديم وحادث في عيّنه ثم زاد أحدهما وأشكّل الحال واختلّف فيه العاقدان فقال البائع: الزايل القديم فلا رّد ولا أرش وقال المُشتري بل الحادث فلي الرّد حلف كلّ منهما على ما أنشأه وسقط الرّد بحلف البائع ووجب للمُشتري بحلفه الأرش وإمّا

مِنَ الْعُيُوبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقَفَالُ وَوَجَّهَهُ السَّبْكِيُّ بِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ هُنَا إِذَا أَخَذَ الثَّمَنَ وَقِيَمَةَ الصَّنِيعِ لَمْ يَغْرَمْ شَيْئًا وَتَمَّ لَوْ أَلْزَمْنَاهُ الرَّدَّ وَأَرَشَ الْحَادِثَ غَرْمَانَهُ لَا فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ بِهِ رُدُّ قَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ هَذَا مُشْكِلٌ خَارِجٌ عَنِ الْقَوَاعِدِ وَحَيْثُ أَوْجَبْنَا أَرَشَ الْحَادِثِ لَا نَنْسُبُهُ إِلَى الثَّمَنِ بَلْ نَرُدُّ مَا بَيْنَ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ مَعِيئًا بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ وَقِيَمَتِهِ مَعِيئًا بِهِ وَبِالْحَادِثِ بِخِلَافِ أَرَشِ الْقَدِيمِ فَإِنَّا نَنْسُبُهُ إِلَى الثَّمَنِ كَمَا مَرَّ

(وَيَجِبُ أَنْ يُعْلِمَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ عَلَى الْفَوْرِ بِالْحَادِثِ) مَعَ الْقَدِيمِ (لِيَخْتَارَ) شَيْئًا مِمَّا مَرَّ كَمَا يَجِبُ الْفَوْرُ فِي الرَّدِّ حَيْثُ لَا حَادِثٌ نَعَمْ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ الْجَهْلُ بِوُجُوبِ فَوْرِيَّةِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ (فَإِنْ أَخَّرَ إِعْلَامَهُ بَلَا غُذْرٍ فَلَا رَدَّ) لَهُ بِهِ (وَلَا أَرَشَ) لِإِسْعَارِ التَّأْخِيرِ بِالرِّضَا بِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْحَادِثُ قَرِيبَ الزَّوَالِ غَالِيًا كَالرَّمْدِ وَالْحُمَّى لَمْ يَضُرَّ انْتِظَارُهُ لِيَرُدَّهُ سَالِمًا عَلَى الْأُوجهِ وَيُظْهِرُ ضَبْطَ الثَّرْبِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَأَقْلَ وَأَنَّ الْحَادِثَ لَوْ كَانَ هُوَ الزَّوْاجُ فَعَلَّقَ الزَّوْجَ طَلَاقَهَا عَلَى مُضِيِّ نَحْوِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَانْتَظَرَهُ الْمُشْتَرِي لِيَرُدَّهَا خَلِيَّةً لَمْ يَبْطُلْ رَدُّهُ.

عَيْنًا أَمْ لَا وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْمُرَادُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَأْتَى عَلَيْهِ التَّنَازُعُ وَطَلَبُ الْأَرَشِ أَهْوَ شَوْ قَوْلُهُ: لَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي لَخَّ فِيهِ وَقْفَةٌ ظَاهِرَةٌ. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الْعُيُوبِ) خَبَرٌ وَإِنْ كَانَ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ) أَيُّ بَانَ الصَّنِيعَ وَإِنْ زَادَتْ بِهِ قِيَمَتُهُ مِنَ الْعُيُوبِ أَهْوَ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَتَمَّ) أَيُّ فِي مَسْأَلَةِ الثَّمَنِ أَهْوَ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (لَوْ أَلْزَمْنَاهُ) أَيُّ الْمُشْتَرِي (الرَّدَّ) أَيُّ بَانَ يُجِبُ الطَّالِبَ لِلرَّدِّ مَعَ أَرَشِ الْحَادِثِ لَا الطَّالِبَ لِلْإِمْسَاكِ وَالرَّجُوعِ بِأَرَشِ الْقَدِيمِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ رُدُّ قَوْلِ السَّكَاكِينِ) وَحَاصِلُ الرَّدِّ أَنَّ مَسْأَلَةَ الصَّنِيعِ اسْتَشْنَيْتُ عَنْ قَاعِدَةِ إِجَابَةِ مَنْ طَلَبَ الْإِمْسَاكِ لِمَا ذَكَرَهُ السَّبْكِيُّ. □ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيُّ إِجَابَةُ الْبَائِعِ فِي مَسْأَلَةِ الصَّنِيعِ. □ قَوْلُهُ: (عَنِ الْقَوَاعِدِ) أَيُّ قَاعِدَةِ إِجَابَةِ طَالِبِ الْإِمْسَاكِ إِذَا مُجَابَتْ فِي مَسْأَلَةِ الصَّنِيعِ طَالِبُ الرَّدِّ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّا نَنْسُبُهُ إِلَى الثَّمَنِ) أَيُّ لِبَقَاءِ الْعَقْدِ الْمَضْمُونِ بِالثَّمَنِ وَأَمَّا أَرَشُ الْحَادِثِ فَهُوَ بَعْدَ قَسْخِ الْعَقْدِ فَهُوَ بَدَلُ الْفَائِثِ مِنَ الْمَبِيعِ الْمَضْمُونِ عَلَيْهِ بِالْيَدِ أَهْوَ شَوْ فِيهِ وَقْفَةٌ لِمَا قَالُوا إِنْ الْفَسْخُ يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حَيْثُ لَا مِنْ أَصْلِهِ.

□ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ قُبِيلَ قَوْلِ الثَّمَنِ وَالْأَصَحُّ اغْتِيَارُ أَقْلَ قِيَمَةٍ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ الْقَدِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهِرُ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (شَيْئًا مِمَّا مَرَّ) أَيُّ مِنْ أَخَذَ الْمَبِيعَ بَلَا أَرَشِ الْحَادِثِ وَتَرْكِهِ وَإِعْطَاءِ أَرَشِ الْقَدِيمِ أَهْوَ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ) فَلَوْ عَرَفَ الْفَوْرِيَّةَ ثُمَّ نَسِيَهَا فَيَتَبَغْيِي سَقُوطُ الرَّدِّ لِثُدْرَةِ نِسْيَانٍ مِثْلُ هَذِهِ وَلِتَقْصِيرِهِ بِنِسْيَانِ الْحُكْمِ بَعْدَ مَا عَرَفَهُ أَهْوَ شَوْ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مُضِيِّ نَحْوِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) مَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ زَادَتْ الْمُدَّةُ عَلَى ذَلِكَ كَانَ عَلَقَ طَلَاقَهَا بِسَنَةٍ مَثَلًا لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّدُّ وَيَجِبُ الْأَرَشُ حَالًا وَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْإِجَارَةِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرْضَ الْبَائِعُ بِالْعَيْنِ مَسْلُوبَةٌ الْمُنْفَعَةُ صَبَرَ الْمُشْتَرِي إِلَى انْقِضَاءِ الْإِجَارَةِ وَلَا يَأْخُذُ أَرَشًا لِعَدَمِ بَاسِهِ مِنَ الرَّدِّ لَأَنَّهُ لَا يُقَالُ إِنَّ التَّرْوِيجَ لَمَّا كَانَ يُرَادُّ بِهِ الدَّوَامُ وَكَانَ الطَّلَاقُ عَلَى

وَجَبَ لَهُ مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَدَّعِي الرَّدَّ لِتَعَذُّرِ الرَّدِّ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ نَكَلَا فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ وَجَبَ الْأَقْلُ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقَّنُ وَمَنْ نَكَلَ عَنِ الْحَلْفِ مِنْهُمَا قُضِيَ عَلَيْهِ كَمَا فِي بَيِّنَاتِهِ شَرْحُ م ر.

(تنبيه) قوله هنا فلا ردّ إمّا أن يُريدَ به فلا ردّ قهراً فيكون مكرراً لأنه يُستغنى عنه بقوله سقط الردّ قهراً أو اختياراً فيُنافي قوله ردّه المشتري وقوله فذاك والذي يُتجه في الجواب أن قوله ويجب إلخ قيد لقوله ثم إلخ أفاد أن محلّ ذلك التخيير إن لم يوجد تقصير بتأخير الإعلام وإلا فلا ردّ له به على تلك الكيفية المُشمِلة على التخيير السابق بعد ثم التي من جُمَلتها أخذُ الأرض وحيثُيذ فلا يُنافي هذا جواز الردّ بالأرض من غير أرض كما صرحا به بقولهما في باب الإقالة لو تفاسخا ابتداءً بلا سبب جاز أي جزماً وقيل فيه وجهان وكان إقالة اه لإمكانها هنا بخلافها فيما نحن فيه.....

الوجه المذكور نادرًا لم يُعَوَّل عليه اه ع ش . قوله: (أو اختياراً فيُنافي قوله ردّه المشتري وقوله: فذاك) فيه أمور الأول أن معنى اختياراً برضا البائع لأنه مُقابل لقوله قهراً، الثاني أن وجه قوله فيُنافي إلخ أن هذين القولين أفادا الردّ برضا البائع، الثالث قد يشكّل حيثُيذ دَعَوَى المُنافاة؛ لأن الردّ برضا البائع المُستفاد من هذين القولين مفروض فيما إذا لم يُؤخّر إعلامه بلا عذر ونفي ذلك الردّ هنا مفروض فيما إذا أخره بلا عذر فلم يوجد شرط المُنافاة لاختلاف محلّ الإثبات ومحلّ التقي فكان الوجه أن يقول أو اختياراً لم يتّجه إذ لا مانع عن الردّ بالأرض بدليل جواز التّقايل ثم يُجيب قُلَيْتأمل اه سم أي بقوله والذي يتّجه إلخ . قوله: (والذي يتّجه إلخ) خلاصة الجواب أن المنفي الردّ مع الأرض فلا يُنافي أنّهما لو تراضيا على الردّ من غير أرض جاز . قوله: (فلا ردّ له به) أي بالقديم . قوله: (بعد ثم) أي لفظة ثم .
 . قوله: (التي من جُمَلتها إلخ) نعتٌ لِلْكَيفِيَّةِ . قوله: (أخذ الأرض) أي أخذ المشتري أرض القديم المذكور بقول المتن: أو يَعرُضُ البائع أرض القديم إلخ . قوله: (هذا) أي قوله: فلا ردّ إلخ . قوله: (من غير أرض) قد يُستشكّل امتناع أخذ الأرض برضا البائع ولا إشكال لأنه أخذٌ بغير حقّ لأنه أخذه عن العيب مع سقوط حقه منه وقد تقدّم عن شرح الرّوض امتناع الأخذ بالتراضي اه سم .
 . قوله: (لإمكانها) أي الإقالة هنا يعني فيما إذا تراضيا على الردّ من غير أرض (بخلافها فيما نحن فيه) يعني من الردّ بالأرض اه بصريّ عبارة سم كان مراده منع أن يكون ما نحن فيه مع الأرض إقالة اه .

قوله: (أو اختياراً فيُنافي قوله ردّه المشتري وقوله: فذاك) فيه أمور الأول أن معنى اختياراً برضا البائع لأنه مُقابل لقوله قهراً، الثاني أن وجه قوله فيُنافي أن هذين القولين أفادا الردّ برضا البائع، الثالث قد يشكّل حيثُيذ دَعَوَى المُنافاة لأن الردّ برضا البائع المُستفاد من هذين القولين مفروض فيما إذا لم يُؤخّر إعلامه بلا عذر ونفي الردّ هنا مفروض فيما إذا أخره بلا عذر فلم يوجد شرط المُنافاة لاختلاف محلّ الإثبات ومحلّ التقي فكان الوجه أن يقول أو اختياراً لم يتّجه إذ لا مانع من الردّ بالأرض بدليل جواز التّقايل ثم يُجيب قُلَيْتأمل . قوله: (من غير أرض) قد يُستشكّل امتناع أخذ الأرض برضا البائع ولا إشكال لأنه أخذٌ بغير حقّ لأنه أخذه عن العيب مع سقوط حقه منه وقد تقدّم عن شرح الرّوض امتناع الأخذ بالتراضي . قوله: (بخلافها فيما نحن فيه) كأن مراده منع أن يكون ما نحن فيه مع الأرض إقالة .

لأنها إما بيع فشرطها أن تقع بما وقع به العقد الأول وهما بخلافه وإما فسخ فموردُها موردُ العقد وليس الأرض موردًا حتى يقع العقد عليه ولم أر أحدًا من الشُّراح نَبَّهَ على شيء من ذلك. (ولو حدث عيب لا يُعرف القديم إلا به ككسر بيض) لنحو نعم لأن قشره مُتَقَوِّمٌ (و) كسر (رانج) بكسر التَّوْن وهو الجوزُ الهنديُّ حيث لم تتأت معرفة عِيْبِهِ إلا بكسره فزعمُ تعيُّنِ عَدَمِ عَطْفِهِ علي ما قبله. وذَكَرَ ثَقْبَ قبله غير صحيح إذ غاية الأمر أنه يُمكنُ معرفة عِيْبِهِ بالكسر تارةً وبالثقب أخرى فيَحْتَمِلُ على الأول (وتقوير بطيخ) بكسر الباءِ أشهرُ من فتحها (مُدَوِّد) بعضه بكسر الواو وكل ما مأكوله في جوفه كالرُّمَّانِ والجوزِ (زُد) ما ذَكَرَ بالعيب القديم (ولا أرض عليه في الأظهر) لأن البائع سلطه على كسره لِتَوْقُفِ علم عِيْبِهِ عليه أمَّا بيضٌ نحو دجاجٍ مَذِرٍ ونحو بطيخٍ مُدَوِّدٍ كُلُّهُ فَإِنَّهُ يُوجِبُ فسادَ البيعِ لأنه غيرُ مُتَقَوِّمٍ فيرجعُ المُشْتَرِي بِكُلِّ ثَمَنِهِ وعلى

قوله: (لأنها) أي الإقالة اه بصريَّ عبارة الكُرْدِيَّ قوله: لإمكانها مُتَعَلِّقٌ بَقَلَا يُنافي والضمير يَرْجِعُ إلى الإقالة وهما إشارة إلى جواز الرَّدِّ بالتراضي وقوله: فيما نَحْنُ فيه أراد به قوله فلا رَدَّ له به وقوله: هنا بخلافه إشارة إلى قوله فيما نَحْنُ فيه اه. قوله: (وهنا بخلافه) أي لزيادة الأرض على المفقود عليه الأول. قوله: (موردُ العقد) أي الأول.

قول (الش): (لا يُعرف القديم إلا به) لو ظهرَ تَغْيَرُ لَحْمِ الْحَيَوَانِ بَعْدَ ذَبْحِهِ فَإِنْ أَمَكْنَ مَعْرِفَةُ تَغْيَرِهِ بَدْوِنِ ذَبْحِهِ كما في الجلالة امتنع الرَّدُّ بَعْدَ ذَبْحِهِ وَإِنْ تَعَيَّنَ ذَبْحُهُ طَرِيقًا لِمَعْرِفَةِ تَغْيَرِهِ فَلَهُ الرَّدُّ هَذَا حَاصِلُ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ قَوْلُ الشَّهَابِ فَلَهُ الرَّدُّ أَي وَلَا أَرْضَ عَلَيْهِ فِي مُقَابَلَةِ الذَّبْحِ كما هو ظاهرٌ لأنَّ الْفَرَضَ أَنَّ تَغْيَرَ اللَّحْمِ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالذَّبْحِ اه ع ش. قوله: (لنحو نعم) إلى قوله وَبَحَثَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَزَعَمَ إِلَى الْمُتَنِّ قَوَافِقَ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهِرُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَي بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلَهُ وَالتَّدْوِيدُ إِلَى وَلَوْ اشْتَرَى. قوله: (لنحو نعم) أي مِمَّا قَشَرَهُ مُتَقَوِّمٌ. وقوله: (لأن قشره إلخ) عِلَّةُ لِقَوْلِهِ لِنَحْوِ نَعَامٍ. قوله: (بكسر التَّوْن) وِبَفَتْحِهَا اه عَمِيرَةٌ. قوله: (وَذَكَرَ ثَقْبَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَدَمِ عَطْفِهِ. قوله: (قَبْلَهُ) أَي قَبْلَ رَانِجٍ. قوله: (بِالْكَسْرِ) أَي فَقَطَّ لِطَبَاقِ الْمُتَنِّ. قوله: (غير صحيح) وَلَوْ سَلِمَ كَانَ مِنْ بَابٍ: (عَلَفْتَهَا تَبَنًا وَمَاءً بَارِدًا). اه سم. قوله: (فِيحْتَمِلُ) أَي كَلَامُ الْمُتَنِّ (عَلَى الْأَوَّلِ) أَي مَا يُمكنُ مَعْرِفَتَهُ بِالْكَسْرِ فَقَطَّ. قوله: (بِكَسْرِ الْبَاءِ) وَيُقَالُ فِيهِ أَيْضًا طَبِيخٌ بِتَقْدِيمِ الطَّاءِ اه مُعْنَى. قوله: (بِكَسْرِ الْوَاوِ) مِنْ دَوَّدِ الطَّعَامِ فَعِلْعَلَهُ لِازِمِ انْتَهَى مُخْتَارُ اه ع ش. قوله: (أَمَّا بَيَضٌ نَحْوِ دَجَاجٍ إلخ) مُحْتَرَزٌ قَوْلُهُ لِنَحْوِ نَعَامٍ. قوله: (فَإِنَّهُ يُوجِبُ) أَي تَبَيُّنُ كَوْنِ مَا ذَكَرَ مَذَرًا أَوْ مُدَوِّدًا عِبَارَةٌ

قوله (الش): (ولو حدث عيب لا يُعرف القديم إلا به) لو ظهرَ تَغْيَرُ لَحْمِ الْحَيَوَانِ بَعْدَ ذَبْحِهِ فَإِنْ أَمَكْنَ مَعْرِفَةُ تَغْيَرِهِ بَدْوِنِ ذَبْحِهِ كما في الجلالة امتنع الرَّدُّ بَعْدَ ذَبْحِهِ وَإِنْ تَعَيَّنَ ذَبْحُهُ طَرِيقًا لِمَعْرِفَةِ تَغْيَرِهِ فَلَهُ الرَّدُّ هَذَا حَاصِلُ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. قوله: (غير صحيح) وَلَوْ سَلِمَ كَانَ مِنْ بَابٍ عَلَفْتَهَا تَبَنًا وَمَاءً بَارِدًا.

البائع تنظيف المحل من قشوره لاختصاصها به وبَحَثَ بعضهم أَنَّ محله إن لم ينقلها المشتري إلى المحل التي هي به وإلا لزمه نقلها منه أي إلى محل العقد أخذًا مما مر في فرع مؤنة رد المبيع (فإن أمكن) أي بالنظر للواقع لا لظنه كما يُصرِّح به كلامهم (معرفة القديم بأقل مما أحدثه) عُذِرَ به بأن قامت قرينة تحمله على مجاوزة الأقل أو لا كما اقتضاه إطلاعهم لتقصيره في الجملة (فكسائر الغيوب الحادثة) فيمتنع رده به لعدم الحاجة إليه وذلك كتقوير البطيخ الحامض وكسر الرانج وقد أمكن الوقوف على غيبه بغير شيء فيه وكتقوير كبير يُغني عنه أصغر منه والتدويد لا يُعرف غالبًا إلا بالتقوير وقد يُعرف بالشق فمتى عُرف به كان التقوير غيبًا حادثة ولو شرطت حلاوة الرمان فبان حاميضًا بالعرز رد إذ لا يُعرف حمضه بدون العرز أو بالشق فلا لِمعرفته بدونه وعند الإطلاق ليست الحموضة غيبًا لأنها مقصودة فيه ولو اشترى نحو بيض أو بطيخ كثير فكسر واحدة فوجدها معيبة لم يتجاوزها لثبوت مُقتضى رد الكل

المعني أما ما لا قيمة له كالبيض المذر والبطيخ المدود كله أو المعفن فَيَبَيَّنُ فيه فساد البيع لوروده على غير مُتَقَوِّم اه وهي واضحة. فوه: (ولألزمه) أي المشتري. فوه: (إلى محل العقد) قضية ما مر للشارح أن محل القبض لو كان غير محل العقد كان هو المُعْتَبَرُ اه ع ش. فوه: (أي بالنظر للواقع إلخ) فلو اختلفا في أن ما ذكر لا يُمكن معرفة القديم بدونه رجع فيه لأهل الخبرة ولو فقدوا أو اختلفوا صدق المشتري لتحقق الغيب القديم والشك في مسقط الرد اه ع ش. فوه: (أو لا) أي أم لم يُعذر اه ع ش. فوه: (فيمتنع رده) وإذا امتنع الرد رجع بأرض القديم سم على حج اه ع ش. فوه: (لعدم الحاجة إليه) أي إلى ما أحدثه. فوه: (كتقوير البطيخ) أي أخذ شيء من وسطه على الاستدارة. فوه: (على غيبه) بغير شيء فيه أي ما ذكر من البطيخ والرانج. فوه: (وكتقوير كبير) ومثل كسر القاء والعجور المُرَيْن لأنه يُمكن معرفة مراتبهما بدون كسر اه بجزئي. فوه: (ولو شرطت) إلى قوله لأنها مقصودة في المعني. فوه: (وعند الإطلاق) أي عند إطلاق الرمان حين بيعه. فوه: (فكسر واحدة) أي ولا فرق بين كونها كبيرة أو صغيرة.

(مسألة): سأل أبو ثور الشافعي عمن اشترى بيضة من رجل وبيضة من آخر ووضعها في كفه فكسرت إحداهما فخرجت مذرة فعلى من يرد المذرة فقال الشافعي أثركه حتى يدعي قال يقول لا أدري قال أقول له انصرف حتى تدري فإننا مفتون لا معلوم انتهى ولا يجتهد لأن فيه إلزام الغير بالاجتهاد وذلك غير جائز في الأموال ومثله ما لو قبض من شخصين دراهم فخلطها فوجد فيها نحاسا قال الزركشي ويحتمل أن يجتهد هنا إن كان ثم أمانة انتهى كذا بهامش أقول في المسألة الأولى يهجم ويرد المذرة على واحد من الباعين فإن قبلها فذاك وإلا حلفه أنها ليست مبيعة منه فإن حلف فله عرضها على الآخر فإن حلف الآخر استمر التوقف وإن قبلها أحدهما قضى عليه بالثمن وللمشتري أن يخلف إذا نكل أحدهما إن ظهر له بقرينة يغلب على الظن أنه هو البائع ويطلب التاكيل بالثمن أما لو كانتا مبيعتين من واحد فإن كانتا بثمن واحد تبين بطلانه في المذرة ويسقط من الثمن ما يقابله وإن كانت كل

بذلك إما يأتي من امتناع رد البعض فقط وإن كسر الثانية فلا رد له مطلقاً على الأوجه لأنه وقف على العيب المقتضي للرد بالأول فكان الثاني غيباً حادثاً ويظهر أنه لو أطلع على العيب في واحدة بعد كسر أخرى كان الحكم كذلك.

(فرغ): (اشترى) من واحد (عبدن) أو نحوهما من كل شيئين لم يتصل منفعة أحدهما بالآخر أو اتصلت كمصراعني باب (معين صفقة ردهما) إن شاء لا أحدهما قهراً لإضرار البائع بتفريق

واحدة بتمن فالقول قول البائع في مقدار ثمن الثالثة لأنه غارم وأما المسألة الثانية فالظاهر فيها ما قاله الرزكشي لكن لو اجتهد وأداه اجتهداه إلى أن الثحاس من زيد فأنكر أن الثحاس منه فليس له عرضه على الآخر لأنه باجتهاده صار يظن أن الآخر لا حق له فيه فيبقى في يده إلى أن يرجع صاحبه ويعترف به وله أن يتصرف فيه من باب الظفر ويحصل بتمنه بعض حقه.

(فرغ): لو اشترى بطيخة فوجد لبها أثبت نظر فإن كان ذلك عقيب قطعه من شجره كان غيباً له الرد به وإن كان بعد خزينه أي المشتري مدة يغلب إثباته فيها لم يكن غيباً فلا رد به اهـ ع ش وقوله: فإن حلف فله عرضه الخ محل تأمل فليراجع وقوله: لأنه باجتهاده الخ قد يؤخذ منه أنه لو تغير اجتهداه إلى أن الثحاس من الآخر فله عرضه عليه. هـ فوه: (فإن كسر الثانية فلا رد له) أي ولو بإذن البائع اهـ ع ش.

هـ فوه: (مطلقاً) أي أمكن معرفته غيباً بدون الكسر أو لا اهـ ع ش وقال البجيرمي أي سواء وجدها سليمة أو غير سليمة اهـ. هـ فوه: (بالأول) أي بكسر الأولى. هـ فوه: (كان الحكم كذلك) أي فلا رد.

هـ فوه: (ويظهر أنه الخ) ولو بان عيب الدابة وقد اتعلها وكان نزع التعل يعيها فنزعه بطل حقه من الرد والأرض لقطعه الخيار بتعيينه بالإختيار وإن سلمها بتعلها أجبر على قبول التعل إذ لا منة عليه فيه ولا ضمان وليس للمشتري طلب قيمتها فإنها حقيرة في معرض رد الدابة فلو سقطت استردّها المشتري لأن تركها إغراض لا تمليك وإن لم يعيها نزعها لم يجبر البائع على قبولها بخلاف الصوف يجبر على قبوله كما قاله القاضي لأن زيادته تشبه زيادة السمن بخلاف التعل فيتزعمها ولا ينافي ما ذكرناه ما مر من أن الإنعاف في مدة طلب الخصم أو الحاكم ضار لأن ذلك اشتغال يشبه الحمل على الدابة وهذا تفرغ وقد ذكر القاضي أن اشتغاله بجزء الصوف مانع له من الرد بل يرده ثم يجزئ نهاية ومعني قال ع ش وقوله: م ر يجبر على قبوله، قضيته أن البائع يملكه وأنه لا فرق بين كون المبيع تنقص قيمته بجزء الصوف أو لا وأنه لا فرق بين أن تتضرر الشاة بجزءه ككون الزمن شتاء مثلاً أو لا ويوجه ذلك بما ذكره بقوله لأن زيادته تشبه زيادة السمن ووجه الشبه أن كلاً من أجزاء الحيوان فأجبر على قبوله تبعاً له ولم ينظر للمنة في المسامحة لأنه في مقام رد المعيب والتخلص منه لكن يشكل على هذا ما تقدم أي ويأتي من أن المشتري يرده الشاة ثم يفصل صوفها تحت يد البائع إلا أن يحمل ما تقدم أي ويأتي على أن نزع الصوف لا يضرب بالشاة فمكن المشتري من أخذه بخلاف ما هنا اهـ. هـ فوه: (لم يتصل الخ) أي لم يتوقف منفعة أحدهما الكاملة على الآخر عادة اهـ ع ش. هـ فوه: (أو اتصلت الخ) اقتصر النهاية والمعني على الأول أعني عدم الاتصال ثم قالاً بعد قول المتن في الأظهر ومحل الخلاف فيما لا يتصل منفعة أحدهما

الصفقة عليه من غير ضرورة (ولو ظهر غيب أحدهما ردّهما) إن شاء (لا المعيب وحده) فلا يرّده قهراً عليه (في الأظهر) لذلك وقضيته أن ما لا ضرر بتفريقه كالخوب وغيرها من المثليات يجوز ردّ المعيب منه وحده إذ لا ضرر فيه وهو أحد وجهين أطلقهما الشيخان وهو الوجه الذي نصّ عليه في الأمّ والبوطي وأما تأويله بحمله على تراضي العاقدَيْن به ففي غاية البعد لأنه مع الرضا لا خلاف فيه والكلام فيما فيه خلاف ولو ظهر غيب أحدهما بعد تلف الآخر أو بيعه لم يرّد الباقي إلا إن كان البيع من البائع كما قاله القاضي واعتمده الإسنوي وكذا السبكي في شرح المنهاج وإن تناقض كلامه فيه في شرح المهدب لانتفاء التفريق المضّر حينئذ وخالفه صاحباه المتوليّ والبغوي.

بآخر كما مرّ أما ما يتصل كذلك كمضراعي باب وزوجني خف فلا يرّد المعيب منهما وحده قهراً قطعاً اهـ.

¶ قول (سئ): (ردّهما) أي جاز له الردّ إن شاء فلو أطلع على غيب أحدهما فرضي به ثم أطلع فيه على غيب الآخر ردّهما إن شاء وكذا لو اشترى عبداً واحداً وأطلع فيه على غيب ورّض به ثم أطلع فيه على آخر جاز له الردّ ولا يمنع من ذلك رضاه بالأوّل ويدلّ لذلك قول الشيخ عميرة في أوّل التّصريح ولو رضّي بالتّصريح ولكن ردّها بعين آخر بعد الحلّ ردّ الصّاع أيضاً انتهت وكذا قول الرّوض متى رضّي أي المشتري بالمصّرة ثم وجد بها عيباً أي قديماً ردّها وبدل اللّبن معها سم على حجّ اهـ. ع ش.

¶ قوله: (يجوز ردّ المعيب إلخ) خالفه النّهاية والمغني فقالا ولا يرّد بعض المبيع في صفقة بالمعيب قهراً وإن زال ملكه عن الباقي للبائع وإن كان المبيع مثلياً بناء على أنّ المانع اتّحاد الصفقة وهو المعتبر خلافاً لبعض المتأخّرين بناء على أنّ المانع ضرر التّبعيض اهـ. ¶ قوله: (تأويله) أي النصّ.

¶ قوله: (والكلام فيما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لأنّ كَوْن الكلام فيما فيه خلاف للأصحاب لا يُنافي تأويل النصّ المخالف لأحد شقّيه بحيث تنقضي المخالفة اهـ سم. ¶ قوله: (كلامه فيه) أي كلام السبكي في البيع من البائع. ¶ قوله: (لانتفاء التفريق إلخ) تعليل للاستثناء. ¶ قوله: (وخالفه) أي القاضي صاحباه

¶ قوله: (والكلام فيما فيه خلاف) فيه نظر ظاهر لأنّ كَوْن الكلام فيما فيه خلاف للأصحاب لا يُنافي تأويل النصّ المخالف لأحد شقّيه بحيث تنقضي المخالفة. ¶ قوله: (أو ينعى) قال في الرّوض فلو باع بعضه أي بعض المبيع في صفقة ثم وجد العيب لم يرّد ولا أرش لعدم اليأس منه اهـ قال في شرحه وقيل له الأرش للباقي لتعدّر الردّ ولا يُتظر عود الرّائل ليردّ الكلّ كما لا يُتظر زوال العيب الحادث وصحّحه في أصل الرّوضة تبعاً لقلّ الرّافعي له عن تضحيج التّهذيب وهو ضعيف لأنّه إنّما يأتي على التعليل باستدراك الظّلامة لا بعدم اليأس وأما تعدّر الردّ فإنّما هو في الحال كما لو باع الجميع فلا أرش له إلى أن قال وشمل قوله: كغيره باع بعضه ما لو باعه للبائع فلا ردّ له وهو ما جزم به المتوليّ وصحّحه البغوي إلخ اهـ.

(ولو اشترى عبْدَ رجلين) منهما لا من وكليهما (فبان معينا فله رد نصيب أحدهما) لتعدد الصفقة بتعدد البائع دون موكله كما مر (ولو اشترىاه) أي المعيب من واحد كما في أصله كالروضة وغيرها لأنفسهما أو موكليهما (فلا أحدهما الرد) لِحَصْنَتِهِ عَلَى الْبَائِعِ (في الأظهر) لتعدد الصفقة بتعدد المشتري لنفسه أو لغيره كما مر أو من اثنين ولا يصح حمل المثل عليه بجعل الضمير عائدا على قوله عبْدَ رجلين لأن هذه لا خلاف فيها للتعدد بتعدد البائع قطعاً فله رد الربع. (ولو اختلفا في قدم العيب) واحتمل صدق كل (صدق البائع) في دعواه خذوته (بيمينه) لأن الأصل لزوم العقد وقيل لأن الأصل عدم العيب في يده وينبغي عليهما ما لو باع بشرط البراءة من الثيوب فإنه لا يبرأ مما حدث بعد العقد وقبل القبض فلو ادعى المشتري هذا والبائع قدمه على العقد صدق البائع على الأول كما شمله المثل والمشتري على الثاني بيمينه.....

إلخ وقالوا بامتناع الرد في المبيع من البائع وما في معناه أيضاً؛ لأنه وقت الرد لم يرد كما تملك وهو المعتد نهائياً ومغني وأسنى وفي سم قال في الروض وشرجه وإن ورثه ابنا المشتري مثلاً فليس لأحدهما رد نصيبه لاتحاد الصفقة اه ولو مات عن ابنتين أحدهما المشتري تعذر الرد إذ لا يمكن رده على نفسه وله الأرض على التركة للياس من الرد اه.

فوق (سني): (ولو اشترى إلخ) وكذا لو اشترى عبدين كل واحد بمائة فله رد أحدهما اه مغني.
 فوه: (منهما) إلى قوله وقيل في النهاية والمغني. فوه: (كما مر) أي في تفريق الصفقة من أن العبرة بالوكيل دون الموكل. فوه: (أو من اثنين) عطف على من واحد اه كردي. فوه: (فله) أي لأحد المشتريين رد الربع وظاهر أن له أن يرد على كل الربع سم على حج أي لا أن لأحد المشتريين رد الربع على الباعين معاً اه ع ش قال النهاية والمغني ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة فكل مشتري من كل تسعة وضابط ذلك أن تضرب عدد الباعين في عدد المشتريين عند التعدد من الجائزين أو أحدهما عند الأفراد في الجانب الآخر فما حصل فهو عدد العقود اه. فوه: (فإنه لا يبرأ إلخ) بل إنما يبرأ من عيب باطن موجود عند العقد كما مر فالصورة هنا أن العيب باطن بالحيوان اه رشدي. فوه: (هذا) أي حدوث العيب بين العقد والقبض. فوه: (صدق البائع) اعتمده النهاية والمغني. فوه: (على الأول) ويكفيه الحلف على نفي العلم حفي اه بجبرمي. فوه: (والمشتري على الثاني) كان حاصل إضاحه أنهما

(فرغ): قال في الروض وشرجه وإن ورثاه أي أمتاء المشتري مثلاً فليس لأحدهما رد نصيبه لاتحاد الصفقة ولهذا لو سلم أحدهما بنصف الثمن لم يلزم البائع تسليم النصف إليه اه ولو مات عن ابنتين أحدهما المشتري تعذر الرد إذ لا يمكن رده على نفسه وله الأرض على التركة للياس من الرد اه فوه: (فله رد الربع) وظاهر أن له أن يرد على كل الربع فوه: (ولأن الأصل إلخ) في هذا العطف نظر لأن المعطوف عليه تعليل لليمين والمعطوف للتصديق. فوه: (والمشتري على الثاني) كان حاصل إضاحه أنهما متفقان على وجوده في يد البائع إلا أن البائع يدعي أسبقية العقد والمشتري يدعي تأخيره

لاحتمالِ صِدْقِ الْمُشْتَرِي، أَمَّا إِذَا قَطَعَ بِمَا ادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا كَشَجَعَةٍ مُنْذِمَةٍ وَالبَيْعُ أَمْسٍ فَيُصَدَّقُ الْمُشْتَرِي بِلا يَمِينٍ وَكُجْرَحِ طَرِيٍّ وَالبَيْعُ وَالْقَبْضُ مِنْ سَنَةِ فَيُصَدَّقُ الْبَائِعُ بِلا يَمِينٍ وَلَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي قَدَمَ غَيْبِينَ فُصِدَّقَ الْبَائِعُ فِي أَحَدِهِمَا فَقَطْ صُدِّقَ الْمُشْتَرِي بِبَيِّنَةٍ لِثُبُوتِ الرَّدِّ بِإِقْرَارِ الْبَائِعِ فَلَا يَسْقُطُ بِالشُّكِّ وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمُتَنِّ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ لَأَنَّ الرَّدَّ إِنَّمَا نَشَأَ مِمَّا اتَّفَقَا عَلَيْهِ وَكَلَامُهُ فِيمَا اخْتَلَفَا فِيهِ كَمَا تَرَى. فَإِنْ قُلْتَ: هُمَا قَدْ اخْتَلَفَا فِي الثَّانِي وَصُدِّقَ الْمُشْتَرِي فِي

مُتَّفَقَانِ عَلَى وُجُودِهِ فِي يَدِ الْبَائِعِ إِلَّا أَنَّ الْبَائِعَ يَدَّعِي سَبْقَهُ الْعَقْدَ وَالْمُشْتَرِي يَدَّعِي تَأْخِيرَهُ عَنْهُ فَلَوْ ادَّعَى الْبَائِعُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ حُدُوثَهُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فَمُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ الْمُصَدَّقُ وَفِي شَرْحِ م ر وَقَدْ أُخِذَ وَمِمَّا تَقَرَّرَ قَاعِدَةٌ وَهِيَ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ الْعَيْبُ يُثْبِتُ الرَّدَّ فَالْمُصَدَّقُ الْبَائِعُ وَحَيْثُ كَانَ يُبْطِلُهُ فَالْمُصَدَّقُ الْمُشْتَرِي وَلَوْ اخْتَلَفَا بَعْدَ التَّقَايُلِ فَقَالَ الْبَائِعُ فِي عَيْبٍ يُحْتَمَلُ حُدُوثُهُ وَقَدَّمَهُ عَلَى الْإِقَالَةِ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَالْمُشْتَرِي كَانَ عِنْدَكَ قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ أَفْتَيْتُ فِيهَا بِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنْ غُرْمِ أَرْضِ الْعَيْبِ انْتَهَى اهـ سم. □ فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِ صِدْقِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالزِّيَادَةُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَإِنْ قُلْتَ إِلَى وَلَوْ نَكَلَ وَقَوْلُهُ لِحْتِمَالِ الْجَوَابِ إِلَى وَلَا يَكْفِيهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا تَرُدُّ إِلَى وَلَوْ نَكَلَ وَقَوْلُهُ وَلَا تَرُدُّ إِلَى ثُمَّ تَصْدِيقُ الْبَائِعِ وَقَوْلُهُ وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِمْ إِلَى وَلَا يَكْفِيهِ وَقَوْلُهُ وَفِي أَنَّهُ ظَنٌّ إِلَى الْمُتَنِّ. □ فَوَدَّ: (وَكُجْرَحِ) يَعْنِي جِرَاحَةً بَنَحَوْ سِنِينَ أَوْ عَصَا لَا قُرْحَةَ نَارٍ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ فَوَدَّ: (لِثُبُوتِ الرَّدِّ) فِيهِ خَفَاءُ اهـ سَمَّيْتُ أَنِّي دَعَوَى الْبَائِعِ حُدُوثَ الْآخِرِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي يَمْنَعُ الثُّبُوتَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُرَادَهُ كَمَا يَأْتِي ثُبُوتُ مُقْتَضَى الرَّدِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ الدَّعْوَى الْمَذْكُورَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا تَرُدُّ) أَيِ صُورَةِ تَصْدِيقِ الْمُشْتَرِي فِيمَا ذُكِرَ. □ فَوَدَّ: (وَكَلَامُهُ) أَيِ الْمُتَنِّ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ هُمَا إِنْخ) قَدْ يُقَالُ يَكْفِي فِي الْإِيرَادِ أَنَّهُ هُنَا لَمْ يُصَدَّقِ الْبَائِعُ وَإِلَّا لَأَمْتَنَعَ الرَّدُّ لِثُبُوتِ حُدُوثِ أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ فَلَمْ يُصَدَّقْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ

عَنْهُ فَلَوْ ادَّعَى الْبَائِعُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ حُدُوثَهُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فَمُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ الْمُصَدَّقُ وَفِي شَرْحِ م ر وَقَدْ أُخِذَ وَمِمَّا تَقَرَّرَ قَاعِدَةٌ وَهِيَ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ الْعَيْبُ يُثْبِتُ الرَّدَّ فَالْمُصَدَّقُ الْبَائِعُ وَحَيْثُ كَانَ يُبْطِلُهُ فَالْمُصَدَّقُ الْمُشْتَرِي وَلَوْ اخْتَلَفَا بَعْدَ التَّقَايُلِ فَقَالَ الْبَائِعُ فِي عَيْبٍ يُحْتَمَلُ حُدُوثُهُ وَقَدَّمَهُ عَلَى الْإِقَالَةِ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَقَالَ الْمُشْتَرِي كَانَ عِنْدَكَ قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ أَفْتَيْتُ فِيهَا بِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنْ غُرْمِ أَرْضِ الْعَيْبِ اهـ.

(مَسْأَلَةٌ): فِي فِتَاوَى الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ رَجُلٌ بَاعَ حِمَارًا ثُمَّ طَلَبَ مِنَ الْمُشْتَرِي الْإِقَالَةَ فَقَالَ بِشَرِّطِ أَنْ تَبِيعَهُ لِي بَعْدَ ذَلِكَ بِكَذَا فَقَالَ نَعَمْ فَلَمَّا أَقَالَه ائْتَمَعَ مِنَ الْبَيْعِ فَهَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الْإِقَالَةُ الْجَوَابُ إِنْ كَانَ هَذَا الشَّرْطُ لَمْ يُدْخَلْهُ فِي صُلْبِ الْإِقَالَةِ بَلْ تَوَاطَا عَلَيْهِ قَبْلَهَا ثُمَّ حَصَلَتِ الْإِقَالَةُ فَالْإِقَالَةُ صَحِيحَةٌ وَالشَّرْطُ لَاغٍ وَلَا يَلْزَمُهُ الْبَيْعُ لَهُ ثَانِيًا وَإِنْ ذَكَرَ الشَّرْطُ فِي صُلْبِ الْإِقَالَةِ فَسَدَتْ الْإِقَالَةُ اهـ وَظَاهِرُهُ فَسَادُهَا وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهَا فَسَخَتْ. □ فَوَدَّ: (لِثُبُوتِ الرَّدِّ) فِيهِ خَفَاءُ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ هُمَا قَدْ اخْتَلَفَا إِنْخ) قَدْ يُقَالُ يَكْفِي فِي الْإِيرَادِ أَنَّهُ هُنَا لَمْ يُصَدَّقِ الْبَائِعُ وَإِلَّا لَأَمْتَنَعَ الرَّدُّ لِثُبُوتِ حُدُوثِ أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ فَلَمْ يُصَدَّقْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ صُدِّقَ

قَدِمَهُ حَتَّى لَا يَمْتَنِعَ رَدُّهُ قُلْتُ: تَصَدِيقُهُ لَيْسَ إِلَّا لِقُوَّةِ جَانِبِهِ بِتَصَدِيقِ الْبَائِعِ لَهُ عَلَى مَوْجِبِ الرَّدِّ فَلَمْ تُقْبَلْ إِرَادَتُهُ رَفَعَهُ عَنْهُ بَدَعُوهُ حَدُوثِ الثَّانِي فَالْحَامِلُ عَلَى تَصَدِيقِهِ سَبْقُ إِقْرَارِ الْبَائِعِ لَا غَيْرُ فَلَمْ يَصُدَّقْ أَنَّ الْمُشْتَرِيَ صَدَقَ فِي الْقَدَمِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلَوْ نَكَلَ الْمُشْتَرِيَ عَنِ الْيَمِينِ سَقَطَ رَدُّهُ وَلَمْ تُرَدَّ عَلَى الْبَائِعِ لِأَنَّهُ لَا يُثْبِتُ لِنَفْسِهِ بِخِلَافِهِ حَقًّا وَحَيْثُ يُذِ فَظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا مَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ ثُمَّ: إِنْ رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ الْإِلْخَ وَلَوْ اشْتَرَى مَا كَانَ رَأَاهُ وَعَيْبَهُ قَبْلُ ثُمَّ أَنَاهُ بِهِ فَقَالَ زَادَ الْعَيْبَ وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ صُدَّقَ الْمُشْتَرِيَ لِأَنَّ الْبَائِعَ يَدْعِي عَلَيْهِ عِلْمَهُ بِهِ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ.....

صُدَّقَ الْبَائِعُ وَهَذَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا يَتَدَفَّعُ بِجَوَابِهِ الْمَذْكُورِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُ الْمُجِيبِ أَنَّ قَوْلَ الْمُتَنِّ صُدَّقَ الْبَائِعُ رُوعِي فِيهِ قَيْدُ الْحَيْثِيَّةِ يَغْنِي صُدَّقَ الْبَائِعُ مِنْ حَيْثُ مُجَرَّدُ دَعْوَى حَدُوثِ الْعَيْبِ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَظَرَ إِلَى أَمْرِ آخَرَ كَقُوَّةِ جَانِبِ الْمُشْتَرِيَ بِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى قَدَمِ أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ فَلَمْ يَصُدَّقْ أَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يَصُدَّقْ مَعَ كَوْنِهِ مُدْعِيًا لِمُجَرَّدِ الْحُدُوثِ بَلْ إِنَّمَا امْتَنَعَ تَصَدِيقُهُ لِدَعْوَاهُ الْحُدُوثِ مُصَاحِبًا لِلِإِغْتِرَافِ بِقَدَمِ أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ وَفِي سَمَ عَلَى حَجٍّ أَيْضًا مَا نَصَّهُ مَسْأَلَةٌ فِي قَتَاوَى الْجَلَالِ السِّيُوطِيِّ رَجُلٌ بَاعَ حِمَارًا ثُمَّ طَلَبَ مِنَ الْمُشْتَرِيَ الْإِقَالَةَ فَقَالَ بِشَرِّطِ أَنْ تَبِيعَهُ لِي بَعْدَ ذَلِكَ بِكَذَا فَقَالَ نَعَمْ فَلَمَّا أَقَالَهُ امْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ فَهَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الْإِقَالَةُ الْجَوَابُ إِنْ كَانَ هَذَا الشَّرْطُ لَمْ يُدْخِلْهُ فِي صُلْبِ الْإِقَالَةِ بَلْ تَوَاطَا عَلَيْهِ قَبْلُهَا ثُمَّ حَصَلَتِ الْإِقَالَةُ بِالْإِقَالَةِ صَحِيحَةً وَالشَّرْطُ لَاغٍ وَلَا يَلْزُمُهُ الْبَيْعُ لَهُ ثَانِيًا وَإِنْ ذَكَرَا الشَّرْطَ فِي صُلْبِ الْإِقَالَةِ فَسَدَتْ الْإِقَالَةُ انْتَهَى وَظَاهِرُهُ فُسَادُهَا وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهَا فَسَخَ انْتَهَى وَفَرَضَهُ الْكَلَامُ فِي الْحِمَارِ لِكَوْنِهِ الْمَشْتُولِ عَنْهُ وَالْأَفَالْحُكْمُ لَا يَخْتَصُّ بِهِ بَلْ مِثْلُهُ غَيْرُهُ اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَكَلَ الْمُشْتَرِيَ) أَيِ فِيمَا لَوْ ادَّعَى قَدَمَ الْعَيْنَيْنِ فَاعْتَرَفَ الْبَائِعُ بِقَدَمِ أَحَدِهِمَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (سَقَطَ رَدُّهُ الْإِلْخَ) وَسُقُوطُ الرَّدِّ ظَاهِرٌ إِنْ عَلِمَ أَنَّ نِكُولَهُ يُسْقِطُهُ وَإِلَّا فَيَتَبَغْي عَدَمُ السَّقُوطِ اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَحَيْثُذِ) أَيِ حِينَ سَقُوطِ رَدِّهِ الْقَهْرِيِّ بِالنِّكُولِ. ٥. قَوْلُهُ: (فِي قَوْلِهِ) أَيِ الْمُتَنِّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ اشْتَرَى مَا كَانَ رَأَاهُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا غَائِبًا وَكَانَ قَدْ رَأَاهُ وَأَبْرَاهُ مِنْ عَيْبٍ بِهِ ثُمَّ أَنَاهُ بِهِ فَقَالَ الْمُشْتَرِيَ قَدْ زَادَ الْعَيْبَ الْإِلْخَ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَنَاهُ بِهِ) أَيِ ثُمَّ أَتَى الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِيَ بِالسَّبِيحِ اهـ رَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (صُدَّقَ الْمُشْتَرِيَ) أَيِ بَيَمِينِهِ اهـ نِهَآيَةً وَلَوْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ هَلْ يَسْقُطُ رَدُّهُ وَلَا تُرَدُّ عَلَى الْبَائِعِ نَظِيرَ مَا مَرَّ أَمْ لَا فَلْيُرَاجَعْ. ٥. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْبَائِعَ الْإِلْخَ) وَلَوْ بَاعَهُ عَصِيرًا وَسَلَّمَهُ لَهُ فَوَجَدَهُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِيَ خَمْرًا فَقَالَ الْبَائِعُ عِنْدَكَ صَارَ خَمْرًا وَقَالَ الْمُشْتَرِيَ بَلْ عِنْدَكَ كَانَ خَمْرًا وَأَمَكَنَ كُلُّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ صُدَّقَ الْبَائِعُ بَيَمِينِهِ لِمُوَافَقَتِهِ لِلْأَصْلِ مِنْ اسْتِمْرَارِ

الْبَائِعِ وَهَذَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا يَتَدَفَّعُ بِجَوَابِهِ الْمَذْكُورِ. ٥. قَوْلُهُ: (صُدَّقَ الْمُشْتَرِيَ لِأَنَّ الْبَائِعَ الْإِلْخَ) قَدْ يُقَالُ الزِّيَادَةُ عَيْبٌ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا نَعَمْ قَدْ يُقَالُ مَسْأَلَةُ الْمُتَنِّ الْإِخْتِلَافُ فِي قَدَمِ الْعَيْبِ وَحُدُوثِهِ وَالْإِخْتِلَافُ هُنَا فِي وُجُودِ الزِّيَادَةِ وَعَدَمِ وُجُودِهَا.

(فَرَعَ): فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ بَاعَهُ عَصِيرًا وَسَلَّمَهُ لَهُ فَوَجَدَهُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِيَ خَمْرًا فَقَالَ الْبَائِعُ صَارَ خَمْرًا عِنْدَكَ وَقَالَ الْمُشْتَرِيَ كَانَ خَمْرًا عِنْدَكَ وَأَمَكَنَ كُلُّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ فَالْمُصَدَّقُ الْبَائِعُ بَيَمِينِهِ لِمُوَافَقَتِهِ لِلْأَصْلِ

ولا ترد عليه هذه أيضًا خلافاً لمن زعمه أيضًا لأنهما لم يختلفا في القدم بل في الزيادة المستلزمة له وهو إنما ذكر الاختلاف في القدم نصاً ثم تصديق البائع في عدم القدم إنما هو لمنع رد المشتري لا لتغريمه أرش لو عاد للبائع بفسخ وطلبه زاعماً أن خدوته بيده ثبتت يمينه لأن يمينه إنما صلحت للدفع عنه فلا تصلح لإثبات شيء له، نظير ما يأتي في التخالف في الجراح فللمشتري الآن أن يحلف أنه ليس بحادث وكيفية حليف البائع تكون (على حسب جوابه) فإن أجاب بلا يلزمني قبوله أو بلا رد له عليّ به حلف كذلك ولا يكلف التعرض لخدوته لاحتمال علم المشتري به عند القبض أو رضاه به بعده ولو ذكره كلف البيئة أو ما بعته أو ما أقبضته إلا سليماً حلف كذلك ولم يكفه: لا يستحق عليّ الرد به ولا لا يلزمني قبوله لأنه ليس مطابقاً لجوابه، وقضية كلامهم أنه لو أجاب بلا يلزمني قبوله ثم أراد الحلف

العقد اه مغني ويأتي في الشرح مثله وزاد النهاية ولو اختلفا بعد التقابل فقال البائع في عيب يحتمل خدوته وقدمه على الإقالة كان عند المشتري أي فهو حادث وعليه ضمائه وقال المشتري كان عندك أي فهو قديم والرد في محله ولا شيء لك عليّ قال الجلال البلقيني أفتيت فيها بأن القول قول المشتري مع يمينه أي قلوا نكل عن اليمين ردت على البائع فيحلف ويأخذ الأرض اه بزيادة من ع ش. فوه: (ولا ترد عليه) أي المثنى (هذه) أي الصورة المذكورة بقوله ولو اشترى ما كان رآه إلخ. فوه: (لأنهما) أي البائع والمشتري. فوه: (المستلزمة له) أي للقدم. فوه: (وهو) أي المصنف اه ع ش. فوه: (نصاً) هو من متعلقات قوله الاختلاف لا من متعلقات قوله ذكر أي أن المصنف إنما ذكر مسألة ما إذا اختلفا في القدم بالتص بأن نص أحدهما في دعواه على أنه قديم والآخر على خلافه اه رشدي. فوه: (ثم تصديق البائع إلخ) مرتب على قول المصنف ولو اختلفا إلخ. فوه: (لا لتغريمه) أي المشتري. فوه: (لو عاد للبائع بفسخ) أي كما لو تحالفا في صفة العقد أو تقايلا اه ع ش. فوه: (وطلبه) أي البائع الأرض. فوه: (ثبتت يمينه) خبر أن. فوه: (لأن يمينه إلخ) علة لقوله لا لتغريمه اه ع ش. فوه: (فلا تصلح لإثبات شيء إلخ) قضيته أنها لا تثبت له الأرض وإن لم يحلف المشتري أنه ليس بحادث فانظره مع قوله فللمشتري الآن أن يحلف إلخ اه رشدي ويأتي آنفاً عن ع ش ما يندفع به الإشكال. فوه: (في التخالف) بالخاء المعجمة اه ع ش. فوه: (الآن أن يحلف إلخ) قلوا نكل عن اليمين هل يحلف البائع أم لا ويكتفي باليمين السابقة فيه نظر والأقرب الأول لأن يمينه الأولى لدفع الرد وهذه لطلب الأرض فالمقصود من كل منهما غير المقصود من الأخرى اه ع ش. فوه: (سئ) (على حسب جوابه) بفتح السين أي مثل جوابه نهاية ومغني قال ع ش هذا بيان للمراد من الحسب بالفتح وفي المختار ليكن عملك بحسب ذلك بالفتح أي على قدره وعده اه. فوه: (ولو ذكره) أي ذكر علمه أو رضاه اه ع ش. فوه: (أو ما بعته) عطف على قوله لا يلزمني إلخ اه كُردي. فوه: (أو ما أقبضته إلخ) ظاهره أن الإقصار على ما قبله يكفي في الجواب والحليف والظاهر خلافه فكان الأولى الإقصار على قوله أو ما أقبضته كما في المغني أو التعبير بالواو بدلاً أو.

على أنه ما أقْبَضَهُ إلا سَلِيمًا لا يُمْكِنُ وهو مُحْتَمَلٌ لاحتمالِ الجوابِ الأوَّلِ علمُ المُشْتَرِي ورضاه به والثاني نَصٌّ في عَدَمِهِ فتناقضًا احتمالًا وهو كافٍ هنا ومن ثَمَّ لم يكتَفُوا في اليمينِ باللوازمِ بل اشْتَرَطُوا كونَها على وفقِ الدَعْوَى بطريقِ المُطابَقةِ لا التَضَمُّنِ والالتزامِ ولا يكفيه الحَلِفُ على نفيِ العلمِ ويجوزُ له الحَلِفُ على البتِّ إذا اخْتَبَرَ خَفَايا أمرِ المبيعِ وكذا إن لم يَخْتَبِرْها اعتمادًا على ظاهِرِ السَّلَامَةِ حيثُ لم يظُنَّ خلافَها ولا يَثْبُتُ العيبُ إلا بِشَهادَةِ عَدْلِي شَهادَةٍ فَإِنْ فُقِدَا.....

☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُحْتَمَلٌ) وَلَيْسَ كَذَلِكَ اهْ نِهائِيَّةٌ أَي لَأَنَّهُ غَلَطَ عَلَى نَفْسِهِ ع ش عبارةٌ سم أقولُ هذا الاحْتِمَالُ يَرُدُّهُ الْمَعْنَى وَالتَّقْلُّ أَمَّا الْمَعْنَى فَلِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ الْحَلِفَ عَلَى مَا ذُكِرَ فَقَدْ أَرَادَ التَّغْلِيظَ عَلَى نَفْسِهِ فَكَيْفَ لَا يُمْكِنُ مِنْهُ وَأَمَّا التَّقْلُّ فَقَدْ صَرَّحُوا فِي الدَّعَاوَى بِأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَالٌ مُضَافٌ إِلَى سَبَبِ كَافَرَضَتِكَ كَذَا لَوْ أَطْلَقَ الْإِنْكَارَ فِي جَوَابِهِ كَلَّا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا أَوْ لَا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمُ شَيْءٍ إِلَيْهِ ثُمَّ أَرَادَ الْحَلِفَ عَلَى نَفْيِ السَّبَبِ جازًا وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَسْتَحْضِرْ هَذَا الَّذِي قَرَّرُوهُ فِي الدَّعَاوَى وَإِلَّا لَمَّا اقْتَصَرَ عَلَى مَا قَالَهُ هُنَا أَوْ لَتَرَكَهُ رَأْسًا فَتَأَمَّلْ اه. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِيهِ) عبارةٌ الْمُعْنَى وَلَا يَكْفِي فِي الْجَوَابِ وَالْحَلِفِ: مَا عَلِمْتُ بِهِ هَذَا الْعَيْبَ عِنْدِي اه. زادَ ع ش وهل يَكُونُ اسْتِغَالَهُ بِذَلِكَ مُسْقِطًا لِلرَّدِّ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا بِذَلِكَ لَا يَكُونُ مُسْقِطًا لِلرَّدِّ فَلَهُ تَعْيِينُ جَوَابٍ صَحِيحٍ وَيَحْلِفُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ عَالِمًا سَقَطَ رَدُّهُ اه. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا بِشَهادَةِ عَدْلِي شَهادَةٍ إلخ) أَفْهَمَ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بَرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَلَا بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَفِيهِ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ثُبُوتِ الْعَيْبِ إِمَّا رَدُّ الْمَبِيعِ أَوْ طَلَبُ الْأَرْضِ وَكِلَاهُمَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ وَهُوَ يَثْبُتُ بِمَا ذُكِرَ. ☐ وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ فُقِدَا) أَي فِي مَحَلِّ الْعَقْدِ فَمَا قُوَّةُ إِلَى مَسَافَةِ الْعُدْوَى؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ لَا يَلْزَمُهُ الْحُضُورُ مِمَّا زَادَ عَلَى ذَلِكَ اه ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَثْبُتُ الْعَيْبُ إلخ) عبارةٌ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الْعَيْبِ أَوْ صِفَةِ هَلْ هِيَ عَيْبٌ أَوْ لَا صُدِّقَ الْبَائِعُ بِبَيِّنَةٍ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعَيْبِ وَدَوَامُ الْعَقْدِ هَذَا إِذَا لَمْ يُعْرِفِ الْحَالُ مِنْ غَيْرِهِمَا فَإِنْ عُرِفَ مِنْ غَيْرِهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ قَوْلِ عَدْلَيْنِ عَارِقَيْنِ بِذَلِكَ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَتَبِعَهُمُ ابْنُ الْمُقَرِّي وَقِيلَ يَكْفِي كَمَا قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَاحِدًا اه.

مِنْ اسْتِمْرَارِ الْعَقْدِ اه. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُحْتَمَلٌ) أَقُولُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ يَرُدُّهُ الْمَعْنَى وَالتَّقْلُّ أَمَّا الْمَعْنَى فَلِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ الْحَلِفَ عَلَى مَا ذُكِرَ فَقَدْ أَرَادَ التَّغْلِيظَ عَلَى نَفْسِهِ فَكَيْفَ لَا يُمْكِنُ مِنْهُ وَأَمَّا التَّقْلُّ فَقَدْ صَرَّحُوا فِي الدَّعَاوَى بِأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَالٌ مُضَافٌ إِلَى سَبَبِ كَافَرَضَتِكَ كَذَا لَوْ أَطْلَقَ الْإِنْكَارَ فِي جَوَابِهِ كَلَّا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا أَوْ لَا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمُ شَيْءٍ إِلَيْهِ ثُمَّ أَرَادَ الْحَلِفَ عَلَى نَفْيِ السَّبَبِ جازًا وَعِبارةٌ الْمُنْهَجُ هُنَاكَ وَحَلَفَ كَمَا أَجَابَ وَفِي شَرْحِهِ لِيُطَابِقَ الْحَلِفُ الْجَوَابَ فَإِنْ أَجَابَ بِنَفْيِ السَّبَبِ حَلَفَ عَلَيْهِ أَوْ بِالْإِطْلَاقِ فَكَذَلِكَ وَلَا يُكَلِّفُ التَّعَرُّضَ لِنَفْيِ السَّبَبِ فَإِنْ تَعَرَّضَ لِنَفْيِهِ جازًا اه وعِبارةٌ شَرْحُ الْبَهْجَةِ وَلَوْ حَلَفَ بَعْدَ الْجَوَابِ عَلَى نَفْيِ الْجِهَةِ جازًا كَمَا فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا عَنِ الْبَغَوِيِّ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ اه وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَسْتَحْضِرْ هَذَا الَّذِي قَرَّرُوهُ فِي الدَّعَاوَى وَإِلَّا لَمَّا اقْتَصَرَ عَلَى مَا قَالَهُ هُنَا أَوْ لَتَرَكَهُ رَأْسًا فَتَأَمَّلْ.

صَدَّقَ الْبَائِعُ وَيُصَدَّقُ الْمُشْتَرِي بِبَيْمِينِهِ فِي عَدَمِ تَقْصِيرِهِ فِي الرَّدِّ وَفِي جَهْلِهِ بِالْعَيْبِ إِنْ أَمَكْنَ خَفَاءُ مِثْلِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ الرُّؤْيَةِ وَالْأَكْطَعُ أَنْفِ صَدَّقَ الْبَائِعُ وَفِي أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ مَا رَأَاهُ بِهِ غَيْرُ عَيْبٍ وَكَانَ مَعْنَى يَخْفَى عَلَيْهِ مِثْلُهُ، وَفِي أَنَّهُ إِنَّمَا رَضِيَ بِعَيْبِهِ لِأَنَّهُ ظَنَّهُ الْعَيْبَ الْفُلَانِيَّ وَقَدْ بَانَ خِلَافُهُ وَأَمَكْنَ اشْتِبَاهُهُ بِهِ وَكَانَ الْعَيْبُ الَّذِي بَانَ أَعْظَمَ ضَرَرًا فَيُثْبِتُ لَهُ الرَّدُّ فِي الْكُلِّ.

(وَالزِّيَادَةُ) فِي الْمَبِيعِ أَوْ الثَّمَنِ (الْمُتَّصِلَةُ كَالسَّمَنِ) وَكَبِيرِ الشَّجَرَةِ وَتَعْلَمُ الصَّنِيعَةُ وَلَوْ بِمُعْلَمٍ بِأَجْرَةٍ كَمَا اقْتِضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ هُنَا لَكُنْهُمْ فِي الْفَلَسِ قَيِّدُوهُ بِصَّنِيعَةٍ بَلَا مُعْلَمٍ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ بِهِ هُنَا بِجَامِعِ أَنَّ الْمُشْتَرِي عَرِمَ مَا لَا فِي كُلِّ مِنْهُمَا فَلَا يَفُوتُ عَلَيْهِ وَلَا يُنَافِيهِ الْفَرْقُ الْآتِي بَيْنَهُمَا فِي الْحَمْلِ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ لَا يُغَرِّمُ مَالًا فِي مُقَابَلَتِهِ فَحُكْمٌ بِهِ لِمَنْ لَمْ يَنْشَأْ الرَّدُّ عَنْهُ (تَبِعَ الْأَصْلَ) لَتَعْدُرَ إِفْرَادَهَا وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا بِهَا أَصُولٌ نَحْوِ كُرَاتٍ فَتَبَتَتْ ثُمَّ رَدَّهَا بِعَيْبٍ فَالِنَابِتُ لِلْمُشْتَرِي

قوله: (صَدَّقَ الْبَائِعُ) أَيِ بَيْمِينِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: صَدَّقَ الْبَائِعُ الْخُ أَيِ ظَاهِرًا فَلَا رَدَّ وَهَلْ لِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ بَاطِنًا إِذَا كَانَ مُحِقًّا أَوْ لَا وَهَلْ لَهُ إِذَا لَمْ يَفْسَخْ أَخَذَ الْأَرْضَ أَيْضًا أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ فِيهِمَا الْأَوَّلُ أَمَّا الْفَسْخُ فَلِوُجُودِ مُسَوِّغِهِ بَاطِنًا وَأَمَّا الْأَرْضُ فَلِإِتِّهَ لَمَّا تَعَدَّرَ رَدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ بِخِلَافِهِ نَزَلَ مِثْرَةً عَيْبٍ حَادِثٍ يَمْنَعُ مِنَ الرَّدِّ الْقَهْرِيُّ وَيُحْتَمَلُ فِي الثَّانِيَةِ مَنَعَ أَخْذَ الْأَرْضِ لِأَنَّهُ حَيْثُ تَمَكَّنَ مِنَ الْفَسْخِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ مِنْ بَابِ الظَّفَرِ جُعِلَ كَالْقَادِرِ عَلَى الرَّدِّ وَهُوَ حَيْثُ قَدَّرَ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَرْضِ مِنَ الْبَائِعِ وَلَوْ بِالرَّضَا بَلْ إِنْ تَصَالَحَ مِنَ الْبَائِعِ عَلَى أَخْذِ الْأَرْضِ لِيَرْضَى بِالْمَبِيعِ وَلَا يَرُدُّهُ لَمْ يَصِحَّ وَيَسْقُطُ خِيَارُهُ إِنْ عَلِمَ بِفَسَادِ الصُّلْحِ اهـ. وقوله: (وَيُحْتَمَلُ الْخُ) لَعَلَّهُ هُوَ الْأَقْرَبُ. قوله: (وَالْأَكْطَعُ أَنْفِ صَدَّقَ الْبَائِعُ) هَلْ بِلَا يَمِينِ اهـ سَمِ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ هَلَكَ الْمَبِيعُ مَا يَقْبِذُ عَدَمَ الْيَمِينِ وَعَنْ ع ش التَّضْرِيحُ بِذَلِكَ. قوله: (وَكَبِيرِ الشَّجَرَةِ) أَيِ كَبِيرًا يُشَاهِدُ كُنْمُوهَا بِغِلَظِ خَشَبِهَا وَجَرِيدِهَا اهـ ع ش.

قوله: (وَلَوْ بِمُعْلَمٍ بِأَجْرَةٍ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ إِطْلَاقِ النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِأَجْرَةٍ أَوْ لَا بِمُعْلَمٍ أَوْ لَا وَالْقَصَارَةُ وَالصَّنِيعُ كَالْمُتَّصِلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا شَيْءَ فِي نَظِيرِهَا عَلَى الْبَائِعِ فِي الرَّدِّ وَكَالْمُتَّصِلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُجَبَّرُ مَعَهَا عَلَى الرَّدِّ فَلَهُ الْإِنْسَاكُ وَطَلَبُ الْأَرْضِ كَذَا قَالَهُ شَيْخُنَا فَتَأَمَّلْهُ قَلْبُوبِي عَلَى الْجَلَالِ اهـ. قوله: (الْفَرْقُ الْآتِي) أَيِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْأُظْهَرِ (بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا فِي الْمُفْلِسِ اهـ كُرْدِي. قوله: (لَتَعْدُرَ إِفْرَادَهَا) وَلِأَنَّ الْمَلِكَ قَدْ تَجَدَّدَ بِالْفَسْخِ فَكَانَتْ الزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ فِيهِ تَابِعَةً لِلْأَصْلِ كَالْعَقْدِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر كَالْعَقْدِ أَيِ كَمَا أَنَّهَا تَابِعَةٌ فِي الْمَلِكِ لِلْعَقْدِ اهـ. قوله: (فَالنَّابِتُ الْخُ) دَفَعَ بِهِ مَا قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا مِنَ الْمُتَّصِلَةِ لِكَوْنِهَا نَاشِئَةً مِنْ نَفْسِ الْمَبِيعِ فَكَأَنَّهَا جُزْءٌ مِنْهُ وَقَالَ سَمِ قَالَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ الصَّوْفَ وَاللَّبْنَ كَالْحَمْلِ انْتَهَى أَيِ فَيَكُونُ الْحَادِثُ لِلْمُشْتَرِي سَوَاءً انْفَصَلَ قَبْلَ الرَّدِّ أَمْ لَا وَمِثْلُهُمَا الْبَيْضُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ انْتَهَى وَيَرْجِعُ فِي كَوْنِ اللَّبَنِ حَادِثًا أَوْ قَدِيمًا لِمَنْ هُوَ تَحْتَ يَدِهِ وَهُوَ الْمُشْتَرِي فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ: فِيهِ بَيْمِينُهُ وَكَذَا يُقَالُ فِي الصَّوْفِ اهـ ع

قوله: (صَدَّقَ الْبَائِعُ) هَلْ بِلَا يَمِينِ.

بخلاف الصوف الحادث بعد العقد فإنه يردّه تبعاً ما لم يُجزَّ وكذا اللبن الحادث في الضرع لأنهما كالسمن بخلاف تلك ومن ثم كان الظاهرُ منهما في ابتداء البيع لا يدخل فيه ويجزى جمعٌ على أن نحو الصوف الحادث للمشتري مطلقاً ولو جُزَّ بعد أن طال ثم عليم عينا وردَّ اشتركا فيه لأن الموجود عند العقد جزءٌ من المبيع فيردُّ وإن جُزَّ وقياس نظائره أنه يصدق ذو اليد حيث لا بينة وأنه لا ردَّ ما داماً متنازعين وأن ذلك غيبٌ حادثٌ وعلى هذا يحمل قول السبكي وقد يقع نزاعٌ في مقدار ما ليكل منهما وهو غيبٌ مانعٌ من الرد.

(و) الزيادة (المفصلة) عينا ومنفعة (كالولد والأجرة لا تمنع الرد) عملاً بمقتضى العيب نعم ولّد الأمة الذي لم يميّز يمتنع الرد بناءً على ما مرّ من حرمة التفريق بينهما به فيجب الأرض وإن لم يحصل يأش لأن تعذر الرد بامتناعه ولو مع الرضا صيّرته كالمأبوس منه (وهي للمشتري) في

ش. قوله: (بخلاف تلك) أي التابت من ذلك الأصول فكان الأولى التذكير وكذا ضمير قوله منها الآتي. قوله: (وجزى جمع إلخ) اعتمدته النهاية والمغني وفاقاً للشهاب الزملي. قوله: (مطلقاً) أي جُزَّ أو لا. قوله: (يصدق ذو اليد) أي في القدر الذي طال. وقوله: (وأن ذلك) أي التنازع اهـ كزدي.

قوله: (وعلى هذا) أي قوله لا ردّ ما داماً متنازعين. قوله: (مقدار ما ليكل إلخ) أي من الصوف اهـ كزدي.

قوله: (عينا) إلى قول المتن ولو باعها في النهاية وكذا في المغني إلا قوله فيجب الأرض إلى المتن.

قوله (سني): (كالولد والأجرة) أي وكسب الرقيق وركاز وجده أي الرقيق وما وهب له فقيله وقبضه وما وصي له به فقيله ومهر الجارية إذا وطئت بشبهه وجمع المصنف بين الولد والأجرة ليعرفك أنه لا فرق في عدم امتناع الرد بين أن تكون من نفس المبيع كالولد أم لا كالأجرة خلافاً لأبي حنيفة وإنما مثل للمتلّوّل من نفس المبيع بالولد بخلاف الثمرة وغيرها ليعرفك أنها تنقي له وإن كانت من جنس الأصل خلافاً لمالك مغني ونهاية. قوله: (ولّد الأمة الذي لم يميّز إلخ) ومثله ولّد البهيمة الذي لم يستغن عن اللبن اهـ ش. قوله: (لأن تعذر الرد إلخ) يتأمل هذا فإنه لو خرج عن ملكه لا يستحق الأرض لإمكان عوده إليه مع امتناع ردّه فقياسه هنا أنه لا يستحق الأرض لإمكان ردّ المبيع بعد تمييز الولد اهـ ش.

قوله: (بامتناعه) أي الردّ اهـ ش والأولى أي التفريق وكذا الضمير المنصوب في صيّرته والمجورؤ في منه. وقوله: (مع الرضا) أي رضا البائع.

قوله (سني): (وهي للمشتري) عبارة المنهج وهي لمن حدثت في ملكه قال في شرحه من مشتري أو بائع وإن ردّ قبل القبض لانتها قرع ملكه انتهى اهـ سم.

قوله: (وجزى جمع على أن نحو الصوف إلخ) قال شيخنا الشهاب الزملي إن الرجح أن الصوف واللبن كالحمل اهـ. أي فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل قبل الردّ أو لا ومثلهما البيض كما هو ظاهر.

قوله (سني): (وهي للمشتري) عبارة المنهج وهي لمن حدثت في ملكه قال في شرحه من مشتري أو بائع وإن ردّ قبل القبض لانتها قرع ملكه اهـ.

المبيع وللبيع في الثمن (إن رُدَّ بعد القبض) للحديث الصحيح «أن رجلاً ابتاع غلاماً واستعمله مدة ثم رأى فيه عيباً وأراد رده فقال البائع يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال ﷺ الخراج بالضمان» ومعناه أن ما يخرج من المبيع من غلة وفائدة تكون للمشتري في مقابلة أنه لو تلف لكان من ضمانه أي لتلفه على ملكه فالمراد بالضمان في الخبر الضمان المعتبر بالملك إذ آل فيه لما ذكره البائع له ﷺ وهو ما ذكر فقط فخرج البائع قبل القبض والغاصب فلا يملك فوائده لأنه لا ملك له وإن ضمنه لأنه يوضع يده على ملك غيره بطريق مضمّن (وكذا) تكون الزيادة له إن رُدَّ (قبله في الأصح) بناءً على الأصح أن الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله (ولو باعها) أي البهيمة أو الأمة (حاملاً فانفصل) الحمل ولم تنقص أمه بالولادة أو كان جاهلاً

قول (سئ): (إن رُدَّ) أي المبيع في الأولى والثمن في الثانية نهايةً ومغني.

قول (سئ): (بعد القبض) سواء أحدثت قبل القبض أم بعده نهايةً ومغني.

قوله: (للحديث الصحيح إلخ) أي وقس على المبيع الثمن اه مغني. قوله: (يخرج) أي يحصل.

قوله: (ما ذكر) أي ضمان ما ملكه بالاشتراء اه ع ش. قوله: (فخرج البائع إلخ) أي خرج المراد المذكور البائع قبل القبض والغاصب أي فلا يرد على الخبر أن كلاً من البائع قبل قبض المشتري المبيع منه والغاصب لو وقع التلف تحت يده فالضمان عليه وليس له الخراج والفوائد. قوله: (فلا يملك إلخ) أي كل من البائع المذكور والغاصب. قوله: (لأنه إلخ) تعليل للخروج. قوله: (لأنه يوضع إلخ) يعني أن وجوب الضمان فيما ذكر ليس لكون المبيع والمغصوب ملكاً لمن ذكر بل يوضع يده على ملك غيره وهو المشتري والمغصوب منه. قوله: (بطريق مضمّن) وهو الشراء اه ع ش أي والغصب.

قول (سئ): (وكذا قبله في الأصح) قال الزركشي لأنها حدثت في ملكه كما بعد القبض والثاني المنع لمفهوم الحديث انتهى اه سم. قوله: (أي البهيمة) إلى قوله ويوجه في المغني وكذا في النهاية إلا ما يأتي في جهل الحمل.

قول (سئ): (حاملاً) أي وهي معيبة مثلاً نهايةً ومغني أي أو سليمة وتقايلاً أو حدث العيب بعد العقد وقبل القبض اه ع ش وقال الرشيد أذخل بقوله مثلاً ما إذا اشتراها سليمة ثم طرأ العيب قبل القبض ولا يصح إدخال ما لو كان الرّد بخيار المنجليس أو الشرط مثلاً لأنه ياباه السياق مع قول المصنف السابق لا تمنع الرّد اه.

قول (سئ): (فانفصل إلخ) ولو انفصل قبل القبض للبائع حبسه لاستيفاء الثمن وليس للمشتري بيعه قبل القبض كأمه اه مغني. قوله: (أو كان جاهلاً إلخ) ضعيف والمعتد أنه إذا نقصت أمه بالولادة لا

قوله: (فخرج البائع) أي فإنه لم يضمه لو تلف لأنه ملكه وإن تلف على ملكه فليأمل.

قول (سئ): (وكذا قبله في الأصح) قال الزركشي لأنها حدثت في ملكه كما بعد القبض والثاني المنع لمفهوم الحديث اه. قوله: (أو كان جاهلاً بالحمل إلخ) فيه بحثان أحدهما أنه يرد على هذا أن

بالحمل واستمرَّ جهله إلى الوضع وإن نَقَصَتْ بها لِمَا مَرَّ أَنَّ الْحَادِثَ بِسَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ كَالْمُتَقَدِّمِ (رَدُّهُ) لِأَنَّ الْحَمْلَ يُعْلَمُ وَيُقَالُ لَهُ قِسْطٌ مِنَ الثَّمَنِ (مَعَهَا فِي الْأَطْهَرِ) لِيُوجِدَ الْمُقْتَضِي بِلَا مَانِعٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا نَقَصَتْ بِهَا وَعِلْمٌ بِالْحَمْلِ فَلَا يَرُدُّهَا قَهْرًا بَلْ لَهُ الْأَرْضُ كَسَائِرِ الْغُيُوبِ الْحَادِثَةِ وَخَرَجَ بِبَاعِهَا حَامِلًا مَا لَوْ بَاعَهَا حَائِلًا ثُمَّ حَمَلَتْ وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنَّ الْوَلَدَ لِلْمُشْتَرِي.....

يَرُدُّ مُطْلَقًا عِلْمَ الْحَمْلِ أَوْ جِهْلَهُ أَهْ ع ش عبارة سم فيه بحثان أحدهما يَرُدُّ على هذا أَنَّ الْحَمْلَ يَتَزَايِدُ شَيْئًا فَشَيْئًا فَهُوَ كَالْمَرَضِ إِذَا مَاتَ مِنْهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَالْمُتَّبِعُ أَنَّهُ لَا رَدَّ مُطْلَقًا وَالثَّانِي مَا ذَكَرَهُ هُنَا مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ إِلَّا أَنْ يَسْتَنِدَ إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ: وَالثَّانِي إِلَيْهِ فِي الْبُضْرِيِّ مِثْلُهُ. ه قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَقَصَتْ بِهَا لِمَا مَرَّ إِلَيْهِ) نَبَّهَ عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الصَّوَابَ مَا أَطْلَقَهُ الشَّيْخَانِ هُنَا مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ أَيْ فِي عَدَمِ الرَّدِّ بَيْنَ حَالَةِ الْعِلْمِ وَحَالَةِ الْجَهْلِ وَإِنْ كَانَ النَقْصُ حَصَلَ بِسَبَبٍ جَرَى عِنْدَ الْبَائِعِ وَهُوَ الْحَمْلُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَيَبَيِّنُ الْقَتْلَ بِالرَّدِّ السَّابِقَةِ وَالْقَطْعَ بِالْجِنَايَةِ السَّابِقَةِ إِلَيْهِ أَه نِهَآيَةُ قَالِ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الصَّوَابَ إِلَيْهِ أَيْ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَصَوُّرُ الْمَثَلِ بِمَا إِذَا لَمْ تَنْقُصْ بِالْوِلَادَةِ أَضْلًا أَه وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ إِلَيْهِ مُعْتَمَدٌ خِلَافًا لِحُجِّ أَه أَيْ وَالْمَعْنَى. ه قَوْلُهُ: (لِإِنَّ الْحَمْلَ إِلَيْهِ) مُعْتَمَدٌ أَه ع ش.

ه قَوْلُهُ: (وَعِلْمٌ بِالْحَمْلِ) قَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ ع ش. ه قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي زَمَنِ خِيَارِ الْمُشْتَرِي بَلْ وَلَوْ فَسَخَ بِمَوْجِبِ الشَّرْطِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَمَحَلُّهُ حَيْثُ حَدَثَ بَعْدَ انْقِطَاعِ خِيَارِ الْبَائِعِ إِنْ كَانَ وَلَا فَهُوَ لَهُ وَإِنْ تَمَّ الْعَقْدُ لِلْمُشْتَرِي كَمَا قَدْ مَنَاهُ أَه ع ش. ه قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الْوَلَدَ لِلْمُشْتَرِي) وَقَوْلُهُ الْآتِي: (قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَيْهِ) ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ بَعْدَ الْوَضْعِ يَرُدُّهَا وَيُمْسِكُ الْوَلَدَ لِأَنَّهُ وَلَهُ وَكَذَلِكَ وَقَدْ يَسْتَشْكَلُ فِي

الْحَمْلَ يَتَزَايِدُ شَيْئًا فَشَيْئًا فَهُوَ كَالْمَرَضِ إِذَا مَاتَ مِنْهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَالْمُتَّبِعُ أَنَّهُ لَا رَدَّ مُطْلَقًا وَالثَّانِي أَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُنَا مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ إِلَّا أَنْ يَسْتَنِدَ إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ إِلَيْهِ. ه قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الْوَلَدَ لِلْمُشْتَرِي وَقَوْلُهُ الْآتِي) قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَيْهِ. ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ بَعْدَ الْوَضْعِ يَرُدُّهَا وَيُمْسِكُ الْوَلَدَ لِأَنَّهُ وَلَهُ وَكَذَلِكَ وَقَدْ يَسْتَشْكَلُ فِي وَلَدِ الْأَدَمِيَّةِ لِلزُّومِ التَّفْرِيقِ الْمُتَّبِعِ بَلْ وَفِي وَلَدِ غَيْرِهَا لِلزُّومِ التَّفْرِيقِ قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ عَنِ اللَّيْنِ بَغَيْرِ الذَّبْحِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِإِعْظَامِ ذَلِكَ هُنَا لِكُونِ مِلْكِ الْمُشْتَرِي كَذَلِكَ قَهْرًا لَا اخْتِيَارًا أَوْ بِأَنَّ الْمِلْكَ وَالرَّدَّ حَصَلَ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ وَلَا تَفْرِيقٍ جَسَدِيٍّ حِينَئِذٍ وَلَا يَضُرُّ حُصُولُهُ بَعْدَ لِلضَّرُورَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَكَذَا أَيْ لِلْمُشْتَرِي الْوَلَدَ الْمُتَفَصِّلُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْعَقْدِ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَيَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا بِالرَّدِّ لِلْحَاجَةِ أَه وَيَبَيِّنُ فِي شَرْحِهِ أَنَّ الْأَصَحَّ امْتِنَاعُ الرَّدِّ وَتَعْيِينُ الْأَرْضِ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَإِذَا حَمَلَتْ أَيْ بَعْدَ الشَّرَاءِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ وَرَدَّتْ بِالْعَيْبِ حَامِلًا فَالْوَلَدُ لِلْمُشْتَرِي أَه وَفِيهِ تَضَرُّعٌ بِجَوَازِ رَدِّ الْحَامِلِ حَالِ الْحَمْلِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَفْرِيقٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِذَا قُلْنَا الْحَمْلُ هُنَا لِلْمُشْتَرِي قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَغَيْرُهُ فَلَهُ حَبْسُ أُمِّهِ حَتَّى تَضَعَ أَه ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَكَذَا بَعْدَ الْقَبْضِ أَيْ وَكَذَا إِذَا حَمَلَتْ بِهِ بَعْدَ الْقَبْضِ يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي وَلَكِنْ حَمْلُ الْأُمِّ بَعْدَ الْقَبْضِ يَمْنَعُ الرَّدَّ كُرْهًا وَكَذَا غَيْرُهَا إِنْ

بخلاف نظيره في الفلّس فإن الولد للبائع والفرق أن سبب الفسخ هناك نشأ من المشتري وهو تركه توفية الثمن وهنا من البائع وهو ظهور العيب الذي كان موجوداً عنده. قال الماوردي وغيره وللمشتري حبس الأم حتى تضعه، وحمل الأمة بعد القبض يمنع الرد القهري لأنه عيب فيها وكذا حمل غيرها إن نقصت به، ونحو البيض كالحمل وبانفصال.....

ولّد الآدمية للزوم التفريق الممتنع بل وفي ولد غيرها للزوم التفريق قبل الاستغناء عن اللبن بغير الذبح إلا أن يجاب باعتماد ذلك هنا ليكون ملك المشتري لذلك قهرياً لا اختيارياً وبأن الملك والرد حصل قبل الانفصال ولا تفريق حسي حيث لا يضّر حصوله بعد للضرورة وفي الرّوض وشرحه ما حاصله أن الحمل الحادث بعد العقد وقبل القبض للمشتري ثم إن انفصل امتنع التفريق وتعيّن الأرض على الأصح وإن لم يتفصل جاز بخلاف الحادث بعد القبض فحدوده حيث يتنعى الرد قهراً في الأمة مطلقاً وفي غيرها إن نقصت أي وأما بالتراضي فيجوز أي ما لم يتفصل حمل الأمة ولا امتنع التفريق أخذاً مما تقدّم اهـ سم ٥. قوله: (بخلاف نظيره في الفلّس) أي فيما لو اشترى عينا ثم حجر عليه قبل دفع ثمنها وقد حملت في يده فإذا رجّع البائع فيها تبعها الحمل اهـ ع ش ٥. قوله: (قال الماوردي إلخ) ولا يخرم التفريق بعد الوضع الحاصل عند البائع بعد الرد لأنه لم يحصل بالرد وإنما هو طارئ عليه وهذا كالصريح في أنه له ذلك أي حبس الأم بعد الفسخ ومعلوم أن مؤنتها على البائع اهـ ع ش ٥. قوله: (وللمشتري حبس الأم حتى تضعه) والمؤنة على البائع وإذا لم يخبسها وولدت وجب على البائع رده إليه ولو في ولد الأمة قبل التمييز لاختلاف المالكين فإن لم يقع الرد قبل الولادة امتنع وله الأرض عبارة الحلبي قوله: يأخذها إذا انفصل أي ولو قبل الاستغناء عنها وليس هذا من التفريق المحرم لأن الفرض أن الفسخ وقع قبل الوضع ففي وقت أخذ الولد لم يحصل تفريق لاختلاف مالكيهما، وقبل الانفصال لا تفريق إذ هو إنما يكون بين الأم وفرعها لا بينها وبين حملها انتهت اهـ بجري مي ٥. قوله: (إن نقصت به) لم يقيد به في الأمة لأن من شأن الحمل فيها أن يؤدي إلى ضعف الأم ولأنه يؤدي إلى الطلق وهو ملحق بالأمراض المخوفة اهـ ع ش ٥. قوله: (كالحمل) أي فيكون للمشتري في غير مسألة الفلّس حيث رد قبل انفصاله اهـ

نقص به اهـ. وحاصل ذلك كما ترى أن الحمل الحادث بعد العقد وقبل القبض للمشتري ثم إن انفصل امتنع التفريق على الأصح وإن لم يتفصل جاز بخلاف الحادث بعد القبض فحدوده حيث يتنعى الرد قهراً في الأمة مطلقاً وفي غيرها إن نقصت أي وأما بالرضا فيجوز أي ما لم يتفصل حمل الأمة ولا امتنع التفريق أخذاً مما تقدّم فإن قلت ما ذكرته في قول الرّوض أنها إذا حملت قبل القبض وردت بالعيب حاملاً كان الولد للمشتري من أن فيه تضريحاً بجواز الرد وإن كان فيه تفريق مبني على أن كلام الرّوض في حمل الآدمية أيضاً وهو ممنوع لجواز أن يكون في حمل البهيمة قلت قوله بعده وكذا بعد القبض لكن حمل الأمة إلخ صريح في أنه أراد أولاً ما يشمل الآدمية كما لا يخفى على متأمل عبارته ولعل وجه الجواز انتفاء التفريق بالفعل عند الرد فإنه إنما يتحقق عند الانفصال وأخذ المشتري إياه فتأمل.

ما لو كانت بعد حايلاً فإنه يردها جزءاً والطلع كالحمل والتأبير كالوضع فلو أطلعت في يده ثم ردها بعيب كان الطلع للمشتري على الأوجه.

(ولا يمنع الرد الاستخدام) قبل علم العيب من المشتري أو غيره للمبيع ولا من البائع أو غيره للثمن إجماعاً (ووطء الثيب) كالاستخدام وإن حرمتها على البائع لكونه أباه مثلاً نعم إن كان بزناً منها بأن مكنته طائفة أنه أجنبي، وإطلاق الزنا على هذا مجاز كما يعلم مما يأتي أول العددي، منيع لأنه عيب حدث (وافترض) الأمة بالفاء والقاف (البكر) المبيعة من مشتري أو غيره يعني زوال بكارتها ولو بوثبة (بعد القبض نقص حدث) فيمنع الرد ما لم يستند لسبب متقدم جهله المشتري كما مر (وقبله جنابة على المبيع قبل القبض) فإن كان من المشتري منيع رده بالعيب ثم إن قبضها لزمه اليمين بكماله وإن تلفت قبل قبضها لزمه من الثمن قدر ما نقص من قيمتها أو من غيره وأجاز هو البيع فله ردها به ثم إن كان المزيل البائع أو آفة أو زوجاً وزواجه

ع ش أي وبالأولى هنا الرد بعد انفصاله . فوه : (ما لو كانت بعد الخ) أي وقت الرد كالشراء اه ع ش .

فوه : (يردها) أي مع حملها . فوه : (في يده) أي المشتري . فوه : (كان الطلع للمشتري) أي وإن لم يتأثر اه ع ش . فوه : (على الأوجه) مغمض اه ع ش .

فوه (لشي): (ووطء الثيب) أي ولو في الدبر ومثل ووطء الثيب ووطء البكر في دبرها فلا يمنع الرد شرح العباب لحج اه ع ش قال النهاية والمغني ووطء الغوراء مع بقاء بكارتها كالثيب اه أي فلا يمنع الرد ما لم تمكنه طائفة أنه أجنبي ع ش . فوه : (كالاستخدام) أي قياساً عليه . فوه : (منع) أي من الرد .

فوه (لشي): (وافترض البكر) مبتدأ خبره قوله : نقص اه نهاية . فوه : (ولو بوثبة) أي ونحوها اه نهاية ومنه الحيض ع ش . فوه : (لسبب متقدم الخ) كالزواج ومنه أيضاً ما لو أزلت جارية عمرو بكارة جارية زيد فجاء زيد وأزال بكارة جارية عمرو عند المشتري اه ع ش . فوه : (قدر ما نقص الخ) أي بنسبة ما نقص لا نفس قدر ما نقص إذ قد يكون قدر ما نقص قدر الثمن أو أكثر هكذا ينبغي أن يكون المراد سم على حج اه ع ش . فوه : (وأجاز هو البيع فله ردها به) الظاهر أن المعنى أنه إذا علم بافتراض غيره فإن فسح فذاك وإن أجاز ثم علم بالعيب القديم فله الرد به ويبقى الكلام فيما إذا علم بهما معاً فهل له تخصيص الإجازة بعيب الافتراض والفسخ بالآخر فيه نظر سم على حج أقول قياس قول الشارح م ر وهو مخموم على ما إذا لم يطلع عليه أي العيب القديم إلا بعد إجازته اه إن فسح به أحدهما وإجازته في الآخر يسقط خياره لكن قضية ما مر من أنه لو اشتغل بالرد بعيب فعجز عن إثبات

فوه : (قدر ما نقص) أي بنسبة ما نقص لا نفس قدر ما نقص إذ قد يكون قدر ما نقص قدر الثمن أو أكثر هكذا ينبغي أن يكون المراد . فوه : (وأجاز هو البيع فله ردها به) الظاهر أن المعنى أنه إذا علم بافتراض غيره فإن فسح فذاك وإن أجاز ثم علم بالعيب القديم فله الرد به ويبقى الكلام فيما إذا علم بهما معاً فهل له تخصيص الإجازة بعيب الافتراض والفسخ بالآخر فيه نظر .

سابق فهدّر أو أجنبياً لزمه الأرض إن لم يطاءً أو كانت زانيةً وإلا لزمه مهر بكرٍ مثلها فقط وهو للمشتري ما لم يفسخ وإلا استحقّ البائع منه قدر الأرض وفارق بين وجوب مهر بكرٍ هنا ومهر ثيبٍ وأرض بكارٍ في الغضب والديات ومهر بكرٍ وأرض بكارٍ في المبيعة بيعاً فاسداً بأن ملك المالك هنا ضعيف فلا يحتلّ شيئين بخلافه ثم ولهذا لم يفرقوا ثم بين الحرّة والأمة وبأن البيع الفاسد وجد فيه عقد اختلّف في حصول الملك به كما في النكاح الفاسد.....

كونه عيباً فانتقل للردّ بعيب آخر لم يمتنع عدم سقوط الخيار هنا لتخصيص الردّ بأحد العيبين اهـ ع ش ولعلّ الأقرب عدم السقوط كما هو مقتضى إطلاق الشارح. ☐ فوه: (فهدّر) أي على المشتري حيث أجاز اهـ ع ش عبارة البجيرمي ومعنى كونه هدراً أنّه إذا أجاز المشتري البيع أخذها وقّع بها من غير شيء، وإن فسح أخذ ثمنه كله، وقوله: لزمه الأرض، ويكون لمن استقرّ ملكه على المبيع، فإن أجاز المشتري فله وإلا فللبائع اهـ. ☐ فوه: (إن لم يطاء) كأن أزالها بنحو عود. ☐ فوه: (وإلا لزمه) أي الأجنبي اهـ ع ش. ☐ فوه: (هو للمشتري) هذا واضح إذا لم يكن في خيار البائع وخذه أو خيارهما ففسخ العقد فإن كان للبائع وخذه فيتبني أن يكون له من ذلك المهر ما عدا الأرض مطلقاً وكذا قدر الأرض أيضاً إن فسخ لأن ذلك القدر بدل بعض المبيع وإن كان لهما ففسخ فيتبني أن يكون ذلك جميعه للبائع عنائي اهـ بجيرمي. ☐ فوه: (استحقّ البائع منه إلخ) أي من المهر قدر الأرض إن كان المهر أكثر من الأرض فإن تساوى أخذه البائع ولا شيء للمشتري وإن زاد الأرض على المهر وجبت الزيادة على المشتري لأن العين من ضمانه اهـ ع ش وقوله: وإن زاد الأرض على المهر إلخ فيه نظر ظاهر فإن المبيع قبل القبض من ضمان البائع لا المشتري. ☐ فوه: (في الغضب) بأن غصب زيد أمة عمرو ووطئها بغير زنا منها.

☐ فوه: (والديات) بأن تعدّى شخص على حرّة وأزال بكارتها بالوطء مكرهه اهـ بجيرمي. ☐ فوه: (بأن ملك المالك هنا ضعيف) كأن وجه ضعفه أنّه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كما هو الفرض سم على حجّ اهـ ع ش. ☐ فوه: (بخلافه ثم) أي في الغضب والديات اهـ كزدي أي والبيع الفاسد.

☐ فوه: (ولهذا) أي لقوة الملك (لم يفرقوا ثم) أي في الغضب والديات أي في مجموعهما وإلا فالغضب في الأمة والديات في الحرّة تأمل. ☐ فوه: (بين الحرّة) المراد بالملك القوي في الحرّة وملكها لمتنعة نفسها وإلا فالحرّة لا تملك. ☐ فوه: (كما في النكاح الفاسد) والمُعتمد وجوب مهر بكرٍ فقط في النكاح الفاسد كما هنا ع ش وعنائي ومغني. ☐ فوه: (وبأن البيع الفاسد إلخ) والحاصل أن ما هنا إذا نظر إليه مع الغضب والديات يفرّق بالقوة والضعف وإذا نظر إليه مع البيع الفاسد يفرّق بتعدد الجهة وعدمه اهـ زيادي ويظهر بل آخر كلام الشارح كالصريح فيه أن الفرق بين ما هنا وبين المبيعة بالبيع الفاسد بقوة الملك وضعفه أيضاً وأما قول الشارح وبأن البيع الفاسد إلخ فليبان الفرق بين البيع الفاسد وبين الغضب

☐ فوه: (بأن ملك المالك هنا ضعيف) كأن وجه ضعفه أنّه معرض للزوال بالتلف قبل القبض كما هو الفرض.

بخلافه فيما مرَّ ويؤجَّه بأنَّ الجهة المضمَّنة هنا لما اختلفت بسبب جريان الخلاف في الملك لم يلزم عليه إيجاب مقابل للبكارة مرتين إذ الموجب لمهر البكر وطء الشبهة لأنه استمتع بها بكراً ولأرش البكارة لإزالة الجلدة بخلاف جهة الغصب فإنها واحدة فلو أوجب مهر بكر لتضاعف غرم البكارة مرتين من جهة واحدة وهو مُمتنع فاندفع ما يقال الغاصب الذي لم يختلف في عدم ملكه أولى بالتغليظ ممن اختلف في ملكه.

(فصل في القسم الثاني)

وهو التغريز الفعلية بالتصرية، أو غيرها (التصرية) من صرى الماء في الحوض جمعه وجوز الشافعي رحمه الله أن تكون من الصر، وهو الربط، واعتزَّه أبو غبيدة بأنه يلزمه أن يقال: مُصرَّرة، أو مصرورة لا مُصرَّاة، وليس في محله؛ لأنهم قد يكرهون اجتماع مثلين فيقولون أحدهما ألفاً كما في دساها؛ إذ أصله دسساها (حرام).....

والديات فقط. □ قوله: (بخلافه) أي الإفتضااض (فيما مرَّ) أي في الغصب والديات والبيع الفاسد. □ قوله: (ويؤجَّه) أي الفرق بين نحو الغصب وبين البيع الفاسد وبهذا يتدفع قول سم قوله: ويؤجَّه وقوله: بسبب جريان الخلاف يتأمل كل منهما اه فإنه مبني على ما هو ظاهر السياق من أن مرجع ضمير يؤجَّه الفرق بين ما هنا وبين البيع الفاسد. □ قوله: (بأنَّ الجهة المضمَّنة هنا) أي في البيع الفاسد. □ قوله: (بسبب جريان الخلاف في الملك) لأن أبا حنيفة يرى حصول الملك بالبيع الفاسد فإن تلف المبيع عند المشتري ضمنه بالتمن عنده اه بغير ممي. □ قوله: (إيجاب مقابل للبكارة إلخ) أي من جهة واحدة بل من جهتين اه كردي. □ قوله: (وطء الشبهة) يتبني أن المراد به أن لا يكون زنا من جهتها فإن مجرد ذلك موجب للمهر (وقوله: مهر بكر) أي مع أرش البكارة اه سم.

فصل في التصرية

□ قوله: (أو غيرها) أي: كحبس القناة إلى آخر ما يأتي. □ قوله: (وليس في محله) أي: وعليه فيكون أصل مُصرَّاة مُصرَّرة أبدلوا من الراء الأخيرة ألفاً كراهة اجتماع الأمثال اه ع ش. □ قوله: (ألفاً) الأولى باء.

□ قول (الش): (حرام) قال سم على المنهج ويتبني أن يكون كبيرة لقوله ﷺ: «مَنْ غَشَّنا فَلَيْسَ مِنَّا» انتهَى قال حج في الزواجر: الكبيرة الثالثة والتشعون بعد المائة: الغش في البيع وغيره كالتصرية ثم قال: وضابط الغش المحرم أن يعلم ذو السلعة من نحو بائع، أو مشتري فيها شيئاً لو أطلع عليه مُريد

□ قوله: (ويؤجَّه) وقوله: بسبب جريان الخلاف يتأمل كل منهما. □ قوله: (إذ الموجب لمهر إلخ) اتحاد جهة الغصب لا ثنائي وجود هذين الموجبين فيه وقوله: وطء الشبهة يتبني أن المراد به أن لا يكون زنا من جهتها فإن مجرد ذلك موجب للمهر. □ قوله: (مهر بكر) أي مع أرش البكارة

لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهَا، وَهِيَ أَنْ تُرَبِّطَ أَخْلَافُ الْبَهِيمَةِ، أَوْ يُتْرَكَ حَلْبُهَا مُدَّةً قَبْلَ بَيْعِهَا حَتَّى يَجْتَمِعَ اللَّبَنُ فَيَتَحَوَّلَ الْمُشْتَرِي غَزَارَةً لَبْنِيًا فَيَزِيدَ فِي الثَّمَنِ، وَلَا فَرْقَ فِي التَّحْرِيمِ بَيْنَ مُرِيدِ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ وَمَنْ قَيَّدَ بِالْأَوَّلِ مُرَادَهُ حَيْثُ لَمْ يَضُرَّ الْبَهِيمَةَ (تَثْبِثُ الْخِيَارَ) لِلْمُشْتَرِي كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ (عَلَى الْفَوْرِ) كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ، وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ، وَإِنْ اسْتَمَرَّ لَبْنُهَا عَلَى مَا أَشْعَرَتْ بِهِ التَّصَرُّفُ، وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ خِلَافُهُ، وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا، وَمَنْ ثُمَّ قَالَ أَبُو حَامِدٍ:

أَخَذَهَا مَا أَخَذَهَا بِذَلِكَ الْمُقَابِلِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعْلِمَهُ بِهِ لِيَدْخُلَ فِي أَخْذِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ وَيُؤْخَذَ مِنْ حَدِيثٍ وَائِلَةٍ وَغَيْرِهِ مَا صَرَّحَ بِهِ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ يَجِبُ أَيْضًا عَلَى أَجْنَبِيٍّ عَلِمَ بِالسَّلْعَةِ عَيْنًا أَنْ يُخْبِرَ بِهِ مُرِيدَ أَخْذِهَا، وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهَا كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا رَأَى إِنْسَانًا يَخْطُبُ امْرَأَةً بِهَا، أَوْ بِهِ عَيْنًا، أَوْ رَأَى إِنْسَانًا يُرِيدُ أَنْ يُخَالِطَ آخَرَ لِمُعَامَلَةٍ، أَوْ صَدَاقَةٍ أَوْ قِرَاءَةٍ نَحْوِ عِلْمٍ وَعِلْمٍ بِأَحَدِهِمَا عَيْنًا أَنْ يُخْبِرَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَشِيرْ بِهِ، كُلُّ ذَلِكَ أَدَاءٌ لِلتَّصْبِيحَةِ الْمُتَاكَّدِ وَجُوبِهَا لِخَاصَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ انْتَهَى اهـ ع ش عبارة الْمُعْنِي يَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ أَنْ يُعْلِمَ الْمُشْتَرِي بِالْعَيْبِ، وَلَوْ حَدَثَ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنَّهُ مِنْ ضَمَانِهِ بَلْ وَعَلَى غَيْرِ الْبَائِعِ إِذَا عَلِمَ بِالْعَيْبِ أَنْ يُبَيِّنَهُ لِمَنْ يَشْتَرِيهِ سَوَاءً أَكَانَ الْمُشْتَرِي مُسْلِمًا أَمْ كَافِرًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ النُّضْحِ وَكَالْعَيْبِ فِي ذَلِكَ كُلُّ مَا يَكُونُ تَذْلِيلًا اهـ قَالَ السَّيِّدُ عَمَرٌ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ صَرَّاهَا أَجْنَبِيٌّ عِنْدَ إِرَادَةِ الْمَالِكِ الْبَيْعَ مِنْ غَيْرِ مَوَاطَأَةٍ بَيْنَهُمَا فَهَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ بِالْمُشْتَرِي وَتَذْلِيلٌ؟ الْأَقْرَبُ نَعَمْ اهـ.

قوله: (لِلنَّهْيِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَتَعَيَّنُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَقِيلَ مِنَ التَّفَرُّقِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ غَيْرِهِ إِلَى الْمُتَرْتِبِ. قَوْلُهُ: (غَزَارَةٌ لَبْنِيًا) أَي: كَثْرَتُهُ. قَوْلُهُ: (بَيْنَ مُرِيدِ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْبَيْعِ يَحْرُمُ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ الْإِضْرَارِ لِيُجْزِيَ التَّذْلِيلُ وَعِنْدَ انْتِفَائِهَا لَا بُدَّ فِي التَّحْرِيمِ مِنَ الضَّرَرِ اهـ سَيِّدُ عَمَرٌ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ قَيَّدَ بِالْأَوَّلِ) كَهُو فِيمَا مَرَّرَهُ فِي تَعْرِيفِهَا اهـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (لِلْمُشْتَرِي) أَي: حَيْثُ كَانَ جَاهِلًا بِحَالِهَا ثُمَّ عَلِمَ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ نِهَايَةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: حَيْثُ كَانَ جَاهِلًا خَرَجَ بِهِ الْعَالِمُ فَلَا خِيَارَ لَهُ، وَعَلَيْهِ فَلَوْ ظَنَّنَا مُصَرَّاةً قَبْلَ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ بَتَّ لَهَا الْخِيَارُ عَلَى مَا مَرَّرَ فِيمَنْ اشْتَرَى أُمَّةً ظَنَّنَا هُوَ وَبَائِعُهَا زَانِيَةً قَبْلَ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ وَقَوْلُهُ: بِحَالِهَا أَي: وَكَانَتْ لَا تَظْهَرُ لِغَالِبِ النَّاسِ أَنَّهَا مَشْرُوكَةٌ الْحَلْبِ قَضْدًا فَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ فَلَا خِيَارَ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي لَهُ فِي تَحْمِيرِ الْوَجْهِ، وَلَا يَكْفِي فِي سَقُوطِ الْخِيَارِ مَا اغْتَدَّ مِنَ الْغَالِبِ عَلَى مُرِيدِ الْبَيْعِ لِذَاتِ اللَّبَنِ تَرَكَ حَلْبَهَا مُدَّةً قَبْلَ الْبَيْعِ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ وَسَرَقَةٍ وَبَاقٍ مِنْ أَنَّ الشَّرَاءَ مَعَ ظَنِّ الْعَيْبِ لَا يُسْقِطُ الرَّدَّ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَإِنْ اسْتَمَرَّ لَبْنُهَا) أَي: دَامَ مُدَّةً يَغْلِبُ بِهَا عَلَى الظَّنِّ أَنَّ كَثْرَةَ اللَّبَنِ صَارَتْ طَبِيعَةً لَهَا، أَمَّا لَوْ دَرَّ نَحْوَ يَوْمَيْنِ ثُمَّ انْقَطَعَ لَمْ يَسْقِطِ الْخِيَارُ لِظُهُورِ أَنَّ اللَّبَنَ فِي ذَيْنِكَ لِعَارِضٍ فَلَا اغْتِيَابَ بِهِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْخِلَافُ) جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: خِلَافُهُ.

(فَضْلٌ)

قوله: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ خِلَافُهُ) جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ.

لا وجه للخيار هنا، وإن نازعه الأذرعِي بأن ما كان على خلاف الجبلة لا وثوق بدوامه، أو
تصوّت بنفسها أو لينسيان حلبيها، وهو الأوجه من وجهين أطلقاهما ورجّحه أيضًا الأذرعِي
وقال: إنه قضية نص الأم اه ويؤيده أن الخيار بالمعيب لا فرق فيه بين علم البائع به وعدمه
فاندفع ترجيح الحاوي كالغزاليّ مقابلته لعدم التدليس (وقيل يمتد) الخيار، وإن علم بالتصرية
(ثلاثة أيام) من العقد وقيل من التفريق كما صرح به الحديث، ومن ثمّ صحّحه كثيرون
واختاره جمع متأخرون وأجاب الأكثرون بحمل الخبر على الغالب من أن التصرية لا تظهر
فيما دون الثلاث لاحتمال إحالة النقص على اختلاف العلف والمأوى مثلاً.

(فإن ردّ) اللبون المصّرة أو غيرها بعيب، أو غيره كتخالف، أو تقايل فيما يظهر (بعد تلف
اللبن) أي: حلبي وعبر به عنه؛ لأنه لمجرد حلبي يسري إليه التلف (ردّ معها صاع تمر) ما لم
يتفق على ردّ غيره للحديث الصحيح بذلك، وإن اشتراها بصاع تمر، أو بدونه ويتعيّن كونه
من تمر البلد الوسط كذا عبّر به جمع، ولا يُنافيه تعبير غيرهم بالغالب كالقطرة إمّا؛ لأن التمراد
الوسط هذا، أو أن الوسط يُعتبر بالنسبة لأنواع الغالب فإن فقده أي: بأن تعذر عليه تحصيله

☐ قوله: (هنا) أي: عند الاستمرار. ☐ قوله: (أو تصوّت بنفسها إلخ) عطف على قوله استمرّ لبثها ففي
كلام المصنّف استخدام. ☐ قوله: (أو ينسيان إلخ) أي: أو شغل اه نهاية. ☐ قوله: (كما صرح به) أي:
بامتداده ثلاثة أيام. ☐ قوله: (الحديث) هو حديث مسلم (من اشترى شاة مصّرة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن
ردّها ردّ معها صاع تمر لا سمرء) انتهى محليّ اه ع ش.

☐ قول (سني): (بعد تلف اللبّن) قال النهاية بعد كلام وبما قاله علم أن المشتري لا يكلف ردّ اللبّن؛ لأن
ما حدث بعد البيع ملكه، وقد اختلط بالمبيع وتعدّر تمييزه فإذا أمسكه كان كالتلف، وآنه لا يرده على
البائع قهراً، وإن لم يخمض لذهاب طراوته اه زاد الأسنى والمغني فإن علم بها قبل الحلبي ردّها ولا
شيء عليه اه. ☐ قوله: (به عنه) أي: بالتلف عن الحلبي. ☐ قوله: (ما لم يتفق إلخ) في شرح الرّوض قال
الزّركشي: والظاهر أنّهما لو تراضيا على الردّ بغير شيء جاز اه سم عبارة المغني والنهاية وإن تراضيا

☐ قوله: (وهو الأوجه) اعتمده م ر قال في شرح الرّوض: وقد يؤيد الأوّل أي: عدم الخيار بما في
الإبانة من أنّه لا خيار له فيما إذا تجعّد شعره بنفسه ويُجاب بأن التصرية تُعلم غالباً من الحلبي كلّ يوم
فالبائع مقصّر بخلاف التجعّد اه. ☐ قوله: (بعيب، أو غيره إلخ) وفي الرّوض

(فرغ): متى رضي أي المشتري بالمصّرة ثم وجد بها عيباً أي: قديماً ردّها وبدل اللبّن معها أي:
وهو صاع تمر اه، وفي شرحه قال الزّركشي: والظاهر أنّهما لو تراضيا على الردّ بغير شيء جاز اه.

☐ قول (نقشني): (بعد تلف اللبّن إلخ) عبارة الرّوض وشرحه ولزمه صاع تمر وإن زادت قيمته على
قيمتها بدل اللبّن الموجود حالة العقد إن تلف اللبّن، أو لم يراضيا على ردّه ثم قال في شرحه وبما قاله

بَتَمَنٍ مِثْلِهِ فِي بَلَدِهِ وَدُونَ مَسْأَلَةِ الْقَصْرِ إِلَيْهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَحَدًا مِمَّا يَأْتِي فِي فَقْدِ إِبِلِ الدِّيَةِ فَقِيمَتُهُ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ تَمَرٍ إِلَيْهِ كَمَا اقْتَضَاهُ النَّصُّ وَرَجَّحَهُ السَّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَاقْتَصَرَا عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ عَلَى قِيمَتِهِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى مُشَرَّفِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، وَاعْتَرَضَا بِأَنَّهُ لَمْ يُرْجَحْ شَيْئًا وَإِنَّمَا حَكَى وَجْهَيْنِ فَقَطْ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةً، وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ بِأَنَّ التَّمَرَ مَوْجُودٌ مُنْضَبِطٌ الْقِيمَةُ بِالْمَدِينَةِ غَالِبًا فَالرَّجُوعُ إِلَيْهَا أَمْنٌ لِلنَّزْعِ فَتَعَيَّنَ، وَعَلَيْهِمَا الْعِثْرَةُ بِقِيمَةِ يَوْمِ الرَّدِّ لَا أَكْثَرَ الْأَحْوَالِ (وَقِيلَ: يَكْفِي صَاعُ قَوْتٍ) لِرَوَايَةِ صَحِيحَةِ الطَّعَامِ وَرَوَايَةِ بِالْقَمَحِ فَإِنْ تَعَدَّدَ جَنْثُهُ تَخَيَّرَ وَرَدُّهُ بِرَوَايَةِ مُسْلِمٍ «رَدُّ مَعَهَا صَاعُ تَمَرٍ لَا سَمْرَاءَ» أَي: حِنْطِيَّةٌ إِذَا امْتَنَعَتْ، وَهِيَ أَعْلَى الْأَقْوَاتِ عِنْدَهُمْ فَغَيَّرُوهَا أُولَى، وَرَوَايَةُ الْقَمَحِ ضَعِيفَةٌ وَالطَّعَامُ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّمَرِ لِمَا ذَكَرَ، وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ، وَلَمْ يُجْزَ أَعْلَى مِنْهُ بِخِلَافِ الْفِطْرَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا سَدُّ الْخَلَّةِ، وَهُنَا قَطْعُ النَّزَاعِ مَعَ ضَرْبِ تَعَبُّدٍ إِذِ الضَّمَانُ بِالتَّمَرِ لَا نَظِيرَ لَهُ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْغَالِبُ التَّنَازُعُ فِي قَدْرِ اللَّبَنِ قَدَّرَ الشَّارِحُ بَدَلَهُ بِمَا لَا

عَلَى غَيْرِ صَاعِ تَمَرٍ مِنْ مِثْلِيٍّ أَوْ مُقَوِّمٍ، أَوْ عَلَى الرَّدِّ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ كَانَ جَائِزًا اهـ. فَوُه: (بَلَدٍ تَمَرٍ إِلَيْهِ) يَتَّبِعِي اغْتِيَارُ بَلَدِهِ حَيْثُ كَانَتْ بَلَدُ تَمَرٍ اهـ سم. فَوُه: (وَاقْتَصَرَا) أَي: الشَّيْخَانِ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ: وَاعْتَرَضَا بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ. فَوُه: (بِأَنَّهُ) أَي: الْمَاوَرَدِيُّ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا حَكَى. فَوُه: (وَيُرَدُّ) أَي: الْإِغْتِرَاضُ. فَوُه: (تَوْجِيهُهُ) أَي مَا تَقَلَّه الشَّيْخَانِ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ وَارْتَضَيَا بِهِ. فَوُه: (فَتَعَيَّنَ) أَي: اغْتِيَارُ قِيمَتِهِ بِالْمَدِينَةِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. فَوُه: (وَعَلَيْهِمَا) أَي: عَلَى مَا اقْتَضَاهُ النَّصُّ إِلَخَ وَمَا اقْتَصَرَا إِلَخَ. فَوُه: (بِقِيمَةِ يَوْمِ الرَّدِّ) وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِاسْتِصْحَابِ مَا عُلِمَ قَبْلَ اللَّبَائِعِ، أَوْ غَيْرِهِ فَإِذَا فَازَ اللَّبَائِعُ، أَوْ غَيْرُهُ الْمَدِينَةُ وَقِيمَةُ الصَّاعِ فِيهَا دِرْهَمٌ مَثَلًا اسْتَصْحَبَ ذَلِكَ فَيَجِبُ أَنْ يَرُدَّ مَعَ الشَّاةِ دِرْهَمًا حَتَّى يَعْلَمَ خِلَافَهُ، أَوْ يَظُنَّ اهـ ع ش. فَوُه: (لِرَوَايَةِ صَحِيحَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمِنْ ثَمَّ فِي النِّهَايَةِ. فَوُه: (فَإِنْ تَعَدَّدَ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَقِيلَ إِلَخَ. فَوُه: (جَنْثُهُ) أَي: الْقَوْتُ اهـ ع ش. فَوُه: (تَخَيَّرَ) أَوْ يَتَعَيَّنُ الْغَالِبُ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يَقْتَضِي الْأَوَّلَ، وَهُوَ وَجْهٌ وَالْأَصَحُّ الثَّانِي اهـ مُغْنِي. فَوُه: (امْتَنَعَتْ) أَي: السَّمْرَاءُ. فَوُه: (وَالطَّعَامُ) أَي: رَوَايَةُ الطَّعَامِ. فَوُه: (لِمَا ذَكَرَ) أَي: مِنَ الرَّدِّ بِرَوَايَةِ مُسْلِمٍ اهـ ع ش. فَوُه: (وَلَمْ يُجْزَ) مِنَ الْإِجْزَاءِ. فَوُه: (سَدُّ الْخَلَّةِ) بِفَتْحِ الْخَاءِ بِمَعْنَى الْحَاجَةِ انْتَهَى مُخْتَارُ اهـ ع ش. فَوُه: (فِي قَدْرِ اللَّبَنِ) أَي الَّذِي كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ فَإِنْ حَدَثَ اللَّبَنُ الْمَخْلُوبُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي

عُلِمَ أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ لَا يَكْلَفُ رَدَّ اللَّبَنِ؛ لِأَنَّ مَا حَدَثَ بَعْدَ الْبَيْعِ مِلْكُهُ، وَقَدْ اخْتَلَطَ بِالْمَبِيعِ وَتَعَدَّرَ تَمْيِيزُهُ فَإِذَا أَمْسَكَه كَانَ كَالْتَالِفِ وَأَنَّهُ لَا يَرُدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ قَهْرًا، وَإِنْ لَمْ يَخْمُضْ لِدَهَابِ طَرَاوَتِهِ اهـ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ مَا حَدَثَ بَعْدَ الْبَيْعِ مِلْكُهُ، وَقَدْ اخْتَلَطَ بِالْمَبِيعِ إِلَخَ فَصِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ حَلَبَهُ عَقِبَ الْبَيْعِ بِحَيْثُ لَمْ يَمُضْ زَمَنٌ يُحْتَمَلُ فِيهِ حَدُوثُ لَبَنِ كَانَ لِلْبَائِعِ إِجْبَاؤُهُ عَلَى رَدِّهِ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ مِلْكِهِ، قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ بَلْ صَرِيحُهُ عَدَمُ إِجْبَاؤِهِ اهـ. فَوُه: (بَلَدٍ تَمَرٍ إِلَيْهِ) يَتَّبِعِي اغْتِيَارُ بَلَدِهِ حَيْثُ كَانَتْ بَلَدُ تَمَرٍ. فَوُه: (بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ) قَدْ يُشْكَلُ اغْتِيَارُ قِيمَتِهِ بِهَا بِأَنَّ قِيَاسَ اغْتِيَارِ تَمَرِ الْبَلَدِ اغْتِيَارُ قِيمَتِهِ بِالْبَلَدِ.

يقبل تنازعا قطعاً له ما أمكن، ومن ثم لم يتعدّد الصاع بتعدّد المصراة على ما صرح به الحديث، واقتضى سياق بعضهم نقل الإجماع فيه لكن المنقول عن الشافعي التعدّد، وهو المعتمد، ومن ثم قال ابن الرّفعة: لا أظن أصحابنا يسمّحون بتعدّد الصاع (والأصح أن الصاع لا يختلف بكثرة اللبن) وقلته لما تقرّر، ونظيره الغرة في الجنين، والخمس من الإبل في نحو الموضحة مع اختلافها كما يأتي وظاهره أنه لا بد من لبن متمول؛ إذ لا يضمّن إلا ما هو كذلك. (وأن خيارها) أي: التصرية (لا يختص بالنعم بل يغم كل ما كوي والجارية والأتان) وهي أنثى الحمر الأهلية لرواية مسلم من اشترى مصراة وكون نحو الأرنب لا يقصد لبنه إلا نادراً

وردّها بعين فهل يرّد معها صاع تمر أم لا أجاب مؤلفه أي: م ر بآته لا يلزمه؛ لأن اللبن حدّث في ملكه والله أعلم اهـ ش. ٥. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أن المقصود قطع النزاع مع ضرب تعدّد. ٥. قوله: (وهو المعتمد) وفقاً للنهاية والمغني قال ع ش.

(فرغ): يتعدّد الصاع بتعدّد البائع، أو المشتري، وكذا بتعدّد المشتري، وإن اتّحد العقد كان وكلّ جنمّ واحداً في شرايها لهم سواء حلّبوها جميعهم، أو حلّبها واحد منهم، أو من غيرهم، وإن قلّت حصّة كلّ منهم جدّام ر أي: أو خرّج اللبن منها بغير حلّب كما هو ظاهر.

(فرغ): يتبني وجوبه أيضاً إذا اشترى جزءاً من مصراة سم على حجّ وظاهره وجوب ذلك، وإن كان ما يخصّ كلّ واحد من الشركاء غير متمول حيث كان جملته متمولاً اهـ وقال السيّد عمّر: تردّد بعض المتأخّرين فيما لو اتّحدت المصراة وتعدّد العقد بتعدّد البائع، أو المشتري واستظهر التعدّد، وهو محلّ تأمل والظاهر خلافه، وإن نقل المحسني عن م ر التعدّد؛ لأنّه منافٍ لظاهر الحديث اهـ وقول ع ش أي: أو خرّج اللبن إلخ قد يخالف قول الشارح أي: حلّبه إلخ وقول السيّد عمّر والظاهر خلافه إليه ميل القلب. ٥. قوله: (وقلّبه) إلى قوله تخير في النهاية لإا قوله: قد ذكر شاة إلى والتعدّد، وقوله: وكالاتان إلى المثني. ٥. قوله: (وقلّبه) أي: حيث كان متمولاً كما يأتي. ٥. قوله: (لما تقرّر) أي: من أن القصد قطع النزاع إلخ عبارة المغني لظاهر الخبر وقطعاً للخصومة بينهما اهـ. ٥. قوله: (الغرة في الجنين) حيث لا تختلف باختلافه ذكورة وأنوثة. ٥. وقوله: (مع اختلافها) أي: الموضحة صغراً وكبّراً اهـ نهاية.

٥. قول (سني): (بالنعم) وهي الإبل والبقر والغنم (بل يغم كل ما كوي) أي: من الحيوان اهـ نهاية أي: ويجب فيه الصاع بشرطه، وهو أن يكون متمولاً ع ش. ٥. قوله: (وكون نحو الأرنب إلخ) عبارة المغني:

٥. قوله: (التعدّد، وهو المعتمد).

(فرغ): يتعدّد الصاع أيضاً بتعدّد البائع أو المشتري، وكذا بتعدّد المشتري، وإن اتّحد العقد كان وكلّ جنمّ واحداً في شرايها لهم سواء حلّبوها جميعهم أو حلّبها واحد منهم، أو من غيرهم، وإن قلّت حصّة كلّ منهم جدّام ر أي: أو خرّج اللبن منها بغير حلّب كما هو ظاهر. (فرغ): يتبني وجوبه أيضاً إذا اشترى جزءاً من مصراة.

إِنَّمَا يُرَدُّ لَوْ أَثْبَتَهُ قِيَاسًا، وليس كذلك لِمَا عَلِمْتَ مِنْ شُمُولِ لَفْظِ الْخَبَرِ لَهُ؛ إِذِ النِّكَرَةُ فِي حَيْزِ الشَّرْطِ لِلْعُمُومِ فَذِكْرُ شَاةٍ فِي رِوَايَةٍ مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ، وَالتَّعَبُّدُ هُنَا غَالِبٌ فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُسْتَنْبِطْ مِنَ النَّصِّ مَعْنَى يُخَصِّصُهُ بِالنَّعَمِ وَبِهَذَا يَتَضَخُّ انْدِفَاعُ مَا أَطَالَ بِهِ جَمْعٌ مِنَ الْإِنْتِصَارِ لِاخْتِصَاصِهِ بِالنَّعَمِ، وَلَا يُؤْتَرُ كَوْنُ لَبَنِ الْأَخِيرَيْنِ لَا يُؤْكَلُ؛ لِأَنَّهُ تَقْصِدُ غَزَارَتُهُ لِتَرْبِيَةِ الْوَلَدِ وَكِبَرِهِ وَكَالْأَتَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ غَيْرِهَا مِمَّا لَا يُؤْكَلُ وَيَصْخُ بِيَعُهُ، وَلَهُ لَبَنٌ (و) لَكِنْ (لَا يُرَدُّ مَعَهُمَا شَيْئًا)؛ لِأَنَّ لَبَنَ الْأُمَةِ لَا يُعْتَاضُ عَنْهُ غَالِبًا، وَلَبَنُ الْأَتَانِ نَجِسٌ (وَفِي الْجَارِيَةِ وَجْهٌ) أَنَّهُ يُرَدُّ بِذَلِكَ لِصِحَّةِ بَيْعِهِ وَأَخِذِ الْعَوَضِ عَنْهُ.

(وَحَبْنِ مَاءِ الْقَنَاةِ (و) مَاءِ (الرَّحَى الْمُرْسَلِ) كُلُّ مَنِهَا (عِنْدَ الْبَيْعِ)، أَوْ الْإِجَارَةِ حَتَّى يَتَوَهَّمِ

وظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّ رَدَّ الصَّاعِ جَارٍ فِي كُلِّ مَأْكُولٍ قَالَ الشُّبْكِيُّ: وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ وَاسْتَبَعَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْأَرْنَبِ وَالتَّغْلِبِ وَالصَّبْغِ وَنَحْوِهَا. قَوْلُهُ: (لَوْ أَثْبَتَهُ) أَيِ: الصَّاعِ فِي لَبَنِ نَحْوِ الْأَرْنَبِ. قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ لِلْأَرْنَبِ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ الْخ) أَيِ: وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّهُ لَا يُخَصِّصُهُ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ: لِأَجْلِ غَلْبَةِ التَّعَبُّدِ هُنَا. قَوْلُهُ: (مَعْنَى يُخَصِّصُهُ الْخ) أَيِ: كَثَرَةُ اللَّبَنِ أَوْ كَوْنُهُ يُعْتَاضُ عَنْهُ غَالِبًا، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ لَبَنَ الْجَارِيَةِ لَا شَيْءَ فِيهِ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ لَا يُقْصَدُ لِلْإِغْتِيَاضِ إِلَّا نَادِرًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمَّا لَمْ يُعْتَدَ تَنَاوُلُهُ لِلْإِغْتِيَاضِ لِغَيْرِ الطِّفْلِ عَادَةً عُدَّ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ لِمَا اغْتِيَدَ تَنَاوُلُهُ مُسْتَقِيلًا، وَلَوْ نَادِرًا اغْتَبَرِ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ: بِقَوْلِهِ: وَالتَّعَبُّدُ هُنَا غَالِبٌ الْخ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَبَنَ الْأُمَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمِنْ ثَمَّ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (لَا يُعْتَاضُ عَنْهُ) أَيِ: لَمْ يُعْتَدِ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْأَرْنَبِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لَبَنَ الْأُمَةِ لَمْ يُعْتَدِ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ مَعَ اسْتِعْمَالِهِ وَالْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْأَرْنَبِ؛ إِذْ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِاسْتِعْمَالِهِ وَالْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ أَهْ س م، وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَإِنَّ مُقْتَضَاهُ أَنْ لَا يَرَدَّ مَعَ لَبَنِ الْأَرْنَبِ بِالْأُولَى.

قَوْلُ (س)؛ (وَفِي الْجَارِيَةِ وَجْهٌ) ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ لَا يَجْرِي فِي الْأَتَانِ، وَطَرَدَهُ الْإِضْطَحَارِيُّ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ عَنْدَهُ ظَاهِرٌ مُشْرُوبٌ أَهْ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَمَاءِ الرَّحَى) أَيِ الَّذِي يُدِيرُهَا لِلطَّحْنِ أَهْ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْبَيْعِ، أَوْ الْإِجَارَةِ) وَمِثْلُهُمَا جَمِيعُ الْمُعَاوَضَاتِ أَهْ نِيَاهَةً، وَمِنْهَا الصَّدَاقُ، وَعَوَضُ الْخُلْعِ، وَالدَّمُ فِي الصُّلْحِ عَنْهُ، وَإِذَا فُسِّخَ الْعَوَضُ فِيهَا رَجَعَ لِمَهْرِ الْمِثْلِ فِي الصَّدَاقِ وَعَوَضِ الْخُلْعِ وَلِلدِّيَةِ فِي الصُّلْحِ عَنْ الدَّمِ أَهْ ع ش.

قَوْلُهُ: (لَا يُعْتَاضُ عَنْهُ غَالِبًا) قَدْ يُقَالَ: لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ لِقَطْعِ بَصِيحَةِ الْإِغْتِيَاضِ عَنْهُ كَمَا يَأْتِي فَلَيْسَ الْمُرَادُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُعْتَدِ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْأَرْنَبِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لَبَنَ الْأُمَةِ لَمْ يُعْتَدِ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ مَعَ اسْتِعْمَالِهِ وَالْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْأَرْنَبِ؛ إِذْ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِاسْتِعْمَالِهِ وَالْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ.

المُشْتَرِي، أو المُسْتَأْجِرُ كَثَرَتَ فِيزِيدَ فِي ثَمَنِهِ، أو أَجَرَتْهُ (وَتَحْمِيرُ الْوَجْهِ وَتَسْوِيطُ الشَّعْرِ وَتَجْعِيدُهُ) فِي الْأَمَةِ وَالْعَبْدِ عَلَى الْأَوْجِهِ حَرَامٌ (يُثْبِتُ الْخِيَارَ) بِجَامِعِ التَّدْلِيلِ، أو الضَّرَرِ، وَمِنْ ثَمَّ تَخَيَّرَ هُنَا، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ غَيْرُ الْبَائِعِ إِلَّا تَجَعَّدَ الشَّعْرُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوْرٌ غَالِبًا فَلَمْ يُنْسَبِ الْبَائِعُ فِيهِ لِتَقْصِيرٍ، وَإِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَنَّ ذَلِكَ مَصْنُوعٌ لِغَالِبِ النَّاسِ، وَإِنْ كَانَ بِفِعْلِ الْبَائِعِ لِتَقْصِيرِ الْمُشْتَرِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

■ قَوْلُ (لَشَى): (وَتَحْمِيرُ الْوَجْهِ) أَي: وَتَوْرِيمُهُ، وَوَضْعُ نَحْوِ قُطْنٍ فِي شِدْقِهَا اهْ نِهَآيَةً عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَإِزْسَالُ الزُّبُورِ عَلَيْهِ لِيُظَنَّ بِالْجَارِيَةِ السَّمْنِ اهْ قَالَ ع ش: لَوْ وَقَعَ ذَلِكَ مِنَ الْمَبِيعِ لَمْ يَحْرُمَ عَلَى السَّيِّدِ، وَهَلْ يَحْرُمُ عَلَى الْمَبِيعِ ذَلِكَ الْفِعْلُ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ مَقْصُودُهُ التَّرْوِيجَ لِيُبَاعَ حَرَمٌ عَلَيْهِ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي لِانْتِفَاءِ التَّغْيِيرِ مِنَ الْبَائِعِ، وَالْأَفْلَا وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَحْمِيرِ الْجَارِيَةِ وَجْهَهَا حِينَ قِيلَ فِيهَا بَعْدَ ثُبُوتِ الْخِيَارِ، وَمَا لَوْ تَحَقَّلَتِ الدَّابَّةُ بِنَفْسِهَا أَنَّ الْبَائِعَ لِلدَّابَّةِ يُنْسَبُ لِلتَّقْصِيرِ فِي الْجُمْلَةِ لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِتَعَهُدِ الدَّابَّةِ فِي الْجُمْلَةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ بِخِلَافِ الْجَارِيَةِ فَإِنَّهُ لَمْ يُعْتَدْ تَعَهُدُ وَجْهَهَا، وَلَا مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْوَالِ الْعَارِضَةِ لَهَا اهْ ع ش وَقَوْلُهُ: وَالْأَقْرَبُ الْإِنْحَ بِخِلَافِ قَوْلِ الشَّارِحِ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ غَيْرُ الْبَائِعِ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ. ■ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) رَاجِعٌ لِلْعَبْدِ قَالَ الثَّهَابِيُّ: وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ الْخُثْنُ فِيمَا يَظْهَرُ اهْ عِبَارَةُ سَم قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَكَذَا الْخُثْنُ فِيمَا يَظْهَرُ انْتَهَى قَالَ وَخَرَجَ بِجَعْدِهِ مَا لَوْ سَبَطَهُ قَبَانَ جَعْدًا فَلَا خِيَارَ؛ لِأَنَّ الْجُعُودَةَ أَحْسَنُ اه. ■ قَوْلُهُ: (حَرَامٌ) وَفَاقًا لِلثَّهَابِيِّ وَالْمُغْنِي، وَهُوَ خَيْرٌ وَحَبْسُ الْإِنْح. ■ قَوْلُهُ: (بِجَامِعِ التَّدْلِيلِ، أو الضَّرَرِ) أَي: قِيَاسًا عَلَى الْمَصْرَآتِ بِجَامِعِ الْإِنْحَ أَشَارَ بِهَذَا إِلَى الْوَجْهَيْنِ فِي أَنَّ عِلَّةَ التَّخْيِيرِ فِي الْمَصْرَآتِ هَلْ هِيَ تَدْلِيلُ الْبَائِعِ، أو ضَرَرُ الْمُشْتَرِي بِاخْتِلَافِ مَا ظَنَّهُ وَيَظْهَرُ أَنَّهُمَا فِيمَا لَوْ تَحَقَّلَتِ بِنَفْسِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي فَلَهُ الرَّدُّ، وَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ فَلَا أَيُّ وَكُلُّ مِنَ الْعِلَّتَيْنِ مُوجُودٌ فِي مَسْأَلَتِنَا اهْ رَشِيدِي. ■ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: لِأَجْلِ هَذَيْنِ الْجَامِعَيْنِ. ■ قَوْلُهُ: (إِلَّا تَجَعَّدَ الْإِنْحَ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَمَالَ إِلَيْهِ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي

(تَنْبِيْهٌ): قَضِيَّةٌ تَغْيِيرُهُ بِالْحَبْسِ وَالتَّحْمِيرِ وَالتَّجْعِيدِ أَنَّ ذَلِكَ مَحَلُّهُ إِذَا كَانَ بِفِعْلِ الْبَائِعِ، أو بِمَوَاطَأَتِهِ، وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فَلَوْ تَجَعَّدَ الشَّعْرُ بِنَفْسِهِ فَكَمَا لَوْ تَحَقَّلَتِ بِنَفْسِهَا أَي: وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ ثُبُوتُ الْخِيَارِ فِيهِ كَمَا صَحَّحَهُ الْبَغَوِيُّ وَقَطَعَ بِهِ الْقَاضِي لِحُصُولِ الضَّرَرِ خِلَافًا لِلْغَزَالِيِّ وَالْحَاوِيِّ الصَّغِيرِ اهْ قَالَ ع ش قَالَ سَم قَرَّرَ م ر فِيمَا لَوْ تَجَعَّدَ الشَّعْرُ بِنَفْسِهِ عَدَمَ ثُبُوتِ الْخِيَارِ بِهِ انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: بِنَفْسِهِ أَي: أو بِفِعْلِ غَيْرِ الْبَائِعِ فِيمَا يَظْهَرُ ثَم رَأَيْتُهُ فِي حَجَّ اه. ■ قَوْلُهُ: (فَلَمْ يُنْسَبِ الْبَائِعُ فِيهِ لِتَقْصِيرٍ) وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ تَصَرَّثَتْ بِنَفْسِهَا أَنَّ الْبَائِعَ يُنْسَبُ فِي عَدَمِ الْعِلْمِ بِالتَّضَرُّعِ إِلَى تَقْصِيرٍ فِي الْجُمْلَةِ لِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ حَلْبِ الدَّابَّةِ وَتَعَهُدِهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنَ الْمَالِكِ، أو نَائِيهِ، وَلَا كَذَلِكَ الشَّعْرُ ثَم رَأَيْتُ سَم صَرَّحَ بِذَلِكَ الْفَرْقَ نَقْلًا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ اهْ ع ش.

■ قَوْلُهُ: (فِي ثَمَنِهِ)، أو جُزْئِهِ. ■ قَوْلُهُ: (وَالْعَبْدُ عَلَى الْأَوْجِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَكَذَا الْخُثْنُ فِيمَا يَظْهَرُ اهْ قَالَ وَخَرَجَ بِجَعْدِهِ مَا لَوْ سَبَطَهُ قَبَانَ جَعْدًا فَلَا خِيَارَ؛ لِأَنَّ الْجُعُودَةَ أَحْسَنُ.

نظير شراء زجاجة يظنها جوهره بل قضية هذا أنه لا يشتراط فيه ذلك الظهور، وهذا بالنسبة للخيار أما الإثم فسيأتي، والجعد هو ما فيه التواء وانقباض لا كمفلغل السودان، وفيه جمال ودلالة على قوة البدن.

(لا لطخ ثوبه) أي: الرقيق بمداد (تخيلاً لكتابتة)، أو إلباسه ثوب نحو خباز تخيلاً لصنعتة فأخلف فلا يتخير به (في الأصح)؛ إذ ليس فيه كبير غرر لتقصير المشتري بعدم امتحانه والبحث عنه بخلاف ما مر، ومن ثم قال الماوردي: لا يحرم على البائع فعل ذلك لكن نظر غيره فيه، والنظر واضح فيحرم كل فعل بالمبيع أو الثمن أعقب ندماً لأخذه، ولا أثر لمجرد التوهم كما لو اشترى زجاجة يظنها جوهره بتمن الجوهره؛ لأنه المقتصر، وإن استشكله ابن عبيد السلام؛ لأن حقيقة الرضا المشتطرة لصحة البيع لا تعتبر مع التقصير ألا ترى أنه ﷺ علم من يخذع في البيع أن يقول: لا خلافة كما مر، ولم يثبت له خياراً، ولا أفسد شراؤه فدل على ما ذكرناه.

قوله: (نظير شراء زجاجة إلخ) قد يفرق بأن الوصف هنا طارئ على الأصل بخلاف الزجاجة اه سم. قوله: (لا كمفلغل السودان) أي: فإن جعل الشغل على هيئته لا يثبت الخيار لعدم دلالة على نفاسة المبيع المتضمنة لزيادة الثمن اه ع ش. قوله: (لتقصير المشتري إلخ) ربما يؤخذ من التعليل أنهما لو كانا بمحل لا شيء فيه مما يمتحن به ثبوت الخيار، وليس مراداً؛ لأن ذلك نادر فلا نظر إليه اه ع ش. قوله: (والنظر واضح إلخ) وفاقاً للنهاية والمغني. قوله: (كما لو اشترى إلخ) إلى الثمن في النهاية. قوله: (يظنها جوهره) بخلاف ما لو قال له البائع: هي جوهره فيثبت له الخيار في هذه الحالة فيما يظهر ثم الكلام حيث لم يسمها بغير جنسها وقت البيع فلو قال بعثك هذه الجوهره فإن العقد باطل كما تقدم اه ع ش. قوله: (لأنه المقتصر) ومعلوم أن محل ذلك أي: صحة بيع الزجاجة حيث كان لها قيمة أي: ولو أقل متمول، وإلا فلا يصح بيعها اه نهاية. قوله: (وإن استشكله إلخ) أي: بأن حقيقة الرضا المشتطرة لصحة البيع مفقودة حيث لا يمكن أن لا يصح البيع لانقضاء شرطه كما يؤخذ من جوابه اه رشيد. قوله: (لا تعتبر مع التقصير) على أنه قد مر أن المراد من الرضا في الحديث إنما هو اللفظ الدال عليه، وإن كره يئنه بقلبه وقد وجد اللفظ فيما نحن فيه اه ع ش. قوله: (على ما ذكرناه) أي: قوله: لا تعتبر مع التقصير إلخ اه ع ش (خاتمة) سكت المصنف ﷺ تعالى عن الفسخ بالإقالة، وهو جائز ويسن إقاله التادم لخبير (من أقال نادماً أقال الله عثرته) رواه أبو داود وصيغتها تقايلنا، أو تفاسخنا، أو يقول أحدهما: أقلتك فيقول الآخر: قبلت وما أشبه ذلك، وهي فسخ في أظهر القولين والفسخ من الآن وقيل: من أصله، ويترتب على ذلك الزوائد الحادثة وتجاوز في السلم،

قوله: (نظير شراء زجاجة إلخ) قد يفرق بأن الوصف هنا طارئ على الأصل بخلاف الزجاجة.

(باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه)

وبعدہ والتصرّف فيما له تحت يد غيره وبيان القبض والتنازع فيه وما يتعلّق بذلك (المبيع) دون زوائده المُنْفَصِلَة ومثله في جميع ما يأتي الثمن كما سيذكره بقوله: والثمن المُعَيَّن كالمبيع (قبل قبضه) الواقع عن البيع (من ضمان البائع) بمعنى انفساخ البيع.....

وفي المبيع قبل القبض وللورثة الإقالة بعد موت المتعاقدين، وتجاوز في بعض المبيع، وفي بعض المسلم فيه إذا كان ذلك البعض معيّنًا، وإذا اختلفا في الثمن بعد الإقالة صدّق البائع على الأصح، وإن اختلفا في وجود الإقالة صدّق منكرها، وبقيّة أحكامها في شرح التّبيّه، ولو وهب البائع الثمن المُعَيَّن بعد قبضه للمُشتري ثم وجد المُشتري بالمبيع عيبًا فهل له رده على البائع فيه وجهان أحدهما لا؛ لخلوّه عن الفائدة والثاني، وهو الظاهر: نعم، وفائدته الرجوع على البائع ببذل الثمن كتنظيره في الصّدق، وبه جزم ابن المُقريّ ثم، ولو اشترى ثوبًا وقبضه وسلّم ثمنه ثم وجد بالثوب عيبًا قديمًا فردّه فوجد الثمن معيبًا ناقص الصّفة بأمرٍ حادثٍ عند البائع أخذه ناقصًا، ولا شيء له بسبب النقص، وعلم مما مرّ ومما سيأتي أنّ أسباب الفسخ كما قال الشّرخان سبعة خيار المجلس والشّرط والخلف للشّرط المفصود والعيب والإقالة كما مرّ بياتها والتحالف وهلاك المبيع قبل القبض كما سيأتي وبقي من أسباب الفسخ أشياء، وإن علمت من أبوابها وأمكن رجوع بعضها إلى السّبعة: فمِنها إفلاس المُشتري وتلقّي الرّكبان وغنيّة مال المُشتري إلى مسافة القصر وبيع المريض مُحاباة لوارث أو أجنبيّ بزايد على الثلث، ولم يُجز الوارث اهـ معني

باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه

□ قوله: (في حكم المبيع) إلى قول المتن فإن تَلَف في النّهاية إلّا قوله: ومنه إلى ويبحث.
 □ قوله: (ونحوه) كالثمن المُعَيَّن اهـ ع ش أي: والصّدق وعروض الخلع والدّم في الصّالح عنه والأجرة المُعَيَّنة. □ قوله: (وبيان القبض والتنازع) أي: بيان أحكامهما. □ قوله: (وما يتعلّق بذلك) أي: كَيان ما يُفعل إذا غاب الثمن اهـ. ع ش. □ قوله: (دون زوائده إلخ) فإنها أمانة في يده كما يأتي اهـ ع ش.
 □ قوله: (الواقع عن البيع) يخرج به نحو قبض المُشتري له من البائع وديعة الآتي قريبًا أي: في قوله: ومن عكسه قبض المُشتري له وديعة إلخ فهو ممّا أريد بقبّل القبض أيضًا سم على حجّ أي: أو يُقال: يخرج به قبضه له بغير إذن بائعه، أو بإذنه، ولم يقبضه القبض الناقِل للضمان على ما يأتي فإنه يتفسّخ العقد بتلقّيه في يد المُشتري، وإن ضَمِنَه ضمان يد المثل، أو القيمة اهـ ع ش.
 □ قول (س): (من ضمان البائع) أي المالك، وإن صدر العقد من وليّه، أو وكيله اهـ. ع ش.

(باب)

□ قوله: (الواقع عن المبيع) يخرج به نحو قبض المُشتري له من البائع وديعة الآتي قريبًا فهو ممّا أريد بقبّل القبض أيضًا.

بِتَلْفِهِ، أَوْ إِثْلَافِ الْبَائِعِ وَالتَّخْيِيرِ بِتَعْيِيهِ، أَوْ تَعْيِيْبٍ غَيْرِ مُشْتَرٍ وَإِثْلَافٍ أَجْنَبِيٍّ لِيَقَاءِ سُلْطَنَتِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَالَ لِلْبَائِعِ أَوْدَعْتُكَ إِثَاهُ وَقَوْلُهُمْ إِنْ إِيْدَاعَ مَنْ يَدُهُ ضَامِنَةٌ يُبْرِئُهُ مَفْرُوضٌ فِي ضَمَانِ الْيَدِ وَمَا هُنَا ضَمَانٌ عَقْدٍ أَوْ عَرْضُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي فَاِمْتِنَعُ مِنْ قَبُولِهِ مَا لَمْ يَضْعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَيَعْلَمُ بِهِ، وَلَا مَانِعَ لَهُ مِنْهُ، وَمِنْهُ أَنْ يَكُونَ بِمَحَلٍّ لَا يَلْزَمُهُ تَسَلُّمُهُ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَبَحَثَ الْإِمَامُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قُرْبِهِ مِنْهُ بِحَيْثُ تَنَالَهُ يَدُهُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ لَانْتِقَالِ، أَوْ قِيَامِ قَالَ: وَلَوْ وَضَعَهُ الْبَائِعُ عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ يَسَارِهِ، وَهُوَ تَلْقَاءُ وَجْهِهِ لَمْ يَكُنْ قَبْضًا اهـ. وَمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا مُتَّجِعَةً وَآخِرًا فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ إِذَا لَمْ يَفْرُقْ، وَالَّذِي يَتَّجِعُ أَنَّهُ مَتَى قُرْبٌ مِنَ الْمُشْتَرِي.....

قوله: (بِتَلْفِهِ) أي: بآفة. وقوله: (والتَّخْيِيرِ بِتَعْيِيهِ) أي: بآفة. وقوله: (سُلْطَنَتِهِ) أي: البائع اهـ. ع
ش. قوله: (وَإِنْ قَالَ لِلْبَائِعِ الْإِخ) غَايَةُ لِلْمَتْنِ. قوله: (أَوْدَعْتُكَ إِثَاهُ) أي: وأقبضه له اهـ. ع ش.
قوله: (مَفْرُوضٌ فِي ضَمَانِ الْيَدِ) وهو مَا يُضْمَنُ عِنْدَ التَّلَفِ بِالْبَدَلِ الشَّرْعِيِّ مِنْ مِثْلِ، أَوْ قِيَمَةِ كَالْمَغْصُوبِ وَالْمُسَامِ وَالْمُعَارِ، وَضَمَانُ الْعَقْدِ هُوَ مَا يُضْمَنُ بِمُقَابِلِهِ مِنْ ثَمَنِ، أَوْ غَيْرِهِ كَالْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ الْمُعَيَّنِّ وَالصَّدَاقِ وَالْأَجْرَةَ الْمُعَيَّنَّةَ وَغَيْرِ ذَلِكَ اهـ. ع ش. قوله: (أَوْ عَرْضُهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: قَالَ لِلْبَائِعِ. قوله: (مَا لَمْ يَضْعُهُ الْإِخ) ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ: أَوْ عَرْضُهُ الْإِخ وَانْظُرْ هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَضْعُ بِقَصْدِ الْإِقْبَاضِ اهـ رَشِيدِي وَالظَّاهِرُ نَعَمْ اهـ. كُرْدِي. قوله: (مَا لَمْ يَضْعُهُ الْإِخ) أي: البائع (بَيْنَ يَدَيْهِ) أي: الْمُشْتَرِي اهـ ع ش عبارة الْمُعْنَى نَعَمْ إِنْ وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ بَرَأَ فِي الْأَصَحِّ اهـ وَعبارة سَمِ هَذَا الْوَضْعُ يَحْصُلُ بِهِ الْقَبْضُ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ قَبُولِهِ مَرَّ وَظَاهِرُهُ حُصُولُ الْقَبْضِ بِهَذَا الْوَضْعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَعِيفًا يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ، وَقَدْ يُخَالَفُ مَا يَأْتِي أَنَّ قَبْضَ الْمُنْقُولِ بِتَحْوِيلِ الْمُشْتَرِي أَوْ نَائِيهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: وَضْعُ الْبَائِعِ لَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ تَحْوِيلٌ مُتَزَلٌّ مَنَزَلَةً تَحْوِيلِ الْمُشْتَرِي، وَيُؤَيِّدُ الْإِطْلَاقَ هُنَا أَنَّ قَبْضَ الْخَفِيفِ الَّذِي يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ يَتَنَاوَلُ الْمُشْتَرِي لَهُ بِالْيَدِ مَعَ أَنَّهُ كَفَى وَضْعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ هَذَا الْكَلَامُ اهـ.
قوله: (وَمِنْهُ) أي: مِنَ الْمَانِعِ أَنْ يَكُونَ أَيُّ الْوَضْعِ اهـ كُرْدِي. قوله: (وَلَوْ وَضَعَهُ) أي: البائع المبيع اهـ نِهَآيَةً. قوله: (عَلَى يَمِينِهِ) أي: يَمِينُ نَفْسِهِ اهـ رَشِيدِي. قوله: (وَهُوَ) أي: الْمُشْتَرِي اهـ نِهَآيَةً.
قوله: (تَلَفًا الْإِخ) أي: مَثَلًا فِيمَا يَظْهَرُ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ. قوله: (وَمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا) أي: قوله: لَا بُدَّ مِنْ قُرْبِهِ الْإِخ. وقوله: (وَآخِرًا) أي: قوله: وَلَوْ وَضَعَهُ عَلَى يَمِينِهِ الْإِخ اهـ. ع ش. قوله: (أَنَّهُ مَتَى قُرْبُ الْإِخ) نَعَمْ إِنْ كَانَ ثَقِيلًا لَا تَعُدُّ الْيَدُ حَوَالَةَ فَإِنَّ كَانَ مَحَلَّهُ لِلْمُشْتَرِي كَفَى، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْلِهِ انْتَهَى خَطُّ مُؤَلِّفٍ مَرَّ

قوله: (مَا لَمْ يَضْعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْإِخ) هَذَا الْوَضْعُ يَحْصُلُ بِهِ الْقَبْضُ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ قَبُولِهِ. م ر.
وَظَاهِرُهُ حُصُولُ الْقَبْضِ بِهَذَا الْوَضْعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَفِيفًا يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ، وَقَدْ يُخَالَفُ مَا يَأْتِي إِنَّ قَبْضَ الْمُنْقُولِ بِتَحْوِيلِ الْمُشْتَرِي، أَوْ نَائِيهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: وَضْعُ الْبَائِعِ لَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ تَحْوِيلٌ مُتَزَلٌّ مَنَزَلَةً تَحْوِيلِ الْمُشْتَرِي، وَيُؤَيِّدُ الْإِطْلَاقَ هُنَا أَنَّ قَبْضَ الْخَفِيفِ الَّذِي يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ يَتَنَاوَلُ الْمُشْتَرِي لَهُ بِالْيَدِ مَعَ أَنَّهُ كَفَى وَضْعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ هَذَا الْكَلَامُ.

كما ذكر، ولم يعد البائع مُستولياً عليه مع ذلك حصل القبض، وإن كان عن يمينه مثلاً ويأتي ذلك في وضع المدين الدين عند دائئه أما زوائده الحادثة في يد البائع فهي عنده أمانة؛ لأنَّ ضمانة الأصل بالعقد، وهو لم يشملها، ولا وجد منه تعد.

(فإن تلف) بأفة سماوية ويصدق فيه البائع بالتفصيل الآتي في الوديعة على الأوجه؛ لأنه كالوديعة لا في عدم ضمان البدل، أو وقعت الدرة في بحر لا يمكن إخراجها منه، أو انفلت ما لا يرجى عوده من طير، أو صيد متوحش، أو اختلط نحو ثوب، أو شاة بمثله للبائع،.....

أقول، وقد يقال في الإكتفاء بكون المحل للمشتري نظر لما يأتي أن المنقول إذا كان ثقیلاً لا بد من نقله إلى محل لا يختص بالبائع فلا فرق في الثقل بين كونه في ملك المشتري، أو غيره، وقد يقال: لا منافاة بين ما هنا وما يأتي؛ لأن ما يأتي مفروض فيما لو كان في محل يختص بالبائع ومفهومه أنه إذا كان بمحل للمشتري لا يجب نقله منه فالمسألان مستويان اه. ع ش. قوله: (كما ذكر) أي: بحيث تناله يده اه. ع ش. قوله: (والذي يتجه إلخ) هذا كله بالنسبة لحصول القبض عن جهة العقد فلو خرج مستحقاً، ولم يقبضه المشتري لم يكن للمشتحق مطالبة به لعدم قبضه له حقيقة، وكذا لو باعه قبل نقله فنقله المشتري الثاني فليس للمشتحق مطالبة المشتري الأول قال الإمام: وإنما يكون الوضع بين يدي المشتري قبضاً في الصحيح دون الفاسد، وكذا تخلية الدار ونحوها إنما تكون قبضاً في الصحيح دون غيره نهاية ومعني قال الرشيد وقوله: بالنسبة لحصول القبض إلخ أي: بحيث يترأ البائع عن ضمانه بالنسبة لغير مسألة الاستحقاق الآتية أي: لأن الضمان فيها من ضمان اليد كما هو ظاهر وبحيث يصح تصرف المشتري فيه على الإطلاق، قوله: ولم يقبضه يعني لم يتناول قوله: وكذا لو باعه أي: المشتري؛ إذ يتبعه حيث يجد صحيح كما علم مما مر اه. وقال ع ش قوله: ولم يقبضه أي بأن لم يتناول سواه بقي في محله، أو أخذه البائع، قوله: مطالبة أي: المشتري وقوله وكذا لو باعه أي: البائع والمشتري اه. قوله: (أما زوائده إلخ) أي: المتفصلة كتمر ولبن وبيض وصوف وركاز وموهوب وموصى به نهاية ومعني قال ع ش قوله: وركاز أي: وجد العبد المبيع أما ما ظهر من الركاز، وهو في يد البائع فليس مما ذكر؛ لأنه ليس للمشتري بل للبائع إذا ادعاه، ولا قل من ملك منه إلى أن ينتهي الأمر إلى المخي فهو له، وإن لم يدعه اه. قوله: (ولا وجد منه إلخ) عبارة المغني: ولم تحتو يده عليها لئلا يملكها كالمستام، ولا للإنتفاع بها كالمستعير، ولم يوجد منه تعد كالغاصب حتى يضمن، وسبب ضمان اليد عندهم أحد هذه الثلاثة اه. قوله: (بأفة) إلى المتن في النهاية إلا قوله: ويصدق إلى أو وقعت، وقوله: للبائع، وكذا في المغني إلا أنه خالف في مسألة انقلاب العصير خمرًا لما يأتي.

قوله: (ويصدق فيه) أي: التلف اه. ع ش. قوله: (لأنه كالوديعة إلخ) لا حاجة إليه بل لا يخلو عن إيهام لما سيأتي في الغصب أن تفصيل الوديعة جارٍ فيه أيضاً وظاهر المتن تصديق الغاصب في التلف مطلقاً اه. سيد عمر. قوله: (أو وقعت الدرة) أي ونحوها اه. مغني. قوله: (أو اختلط نحو ثوب) أي: ولو بأجود وقوله: (للبائع) مفهومه أن اختلاط المتقوم بمثله لأجنبي لا يعد تلفاً، وهو كذلك لكن يثبت

ولم يُمكن التمييزُ بخلافٍ نحو تمرٍ بمثله؛ لأنَّ المثلثة تقتضي الشركة فلا تُعذرُ بخلافٍ المُتقوِّم أو انقلبَ عصيرُ خمرًا ما لم يُعدَّ خلًّا لكن يتخيَّرُ المُشتري، أو غرقت الأرض بماءٍ لم يُتَوَقَّع انجساره، أو وقعَ عليها صخرة، أو ركبها رملٌ لا يُمكنُ رفعهما كما جرما به في الشفعةِ واقتضاه كلاًهما في الإجارة لكن رجحا هنا أنه تعيَّب، واعتمده بعضهم وفُرقَ ببقاء عَيْنٍ

به الخيارِ للمُشتري ثم إن أجازَ واتَّفَق مع الأجنبيِّ على شيءٍ فذاك، وإلا صدَّق ذو اليد اهـ. ع ش.
 ٥ قوله: (ولم يُمكن التمييزُ) بخلافٍ ما إذا أمكنَ وهل يكفي إمكانه بالاجتهاد سم على حَجِّ أقول: الظاهرُ نعم لكن ينبغي أن يثبتَ للمُشتري الخيارُ اهـ ع ش. ٥ قوله: (بخلافٍ نحو تمرٍ بمثله) الظاهرُ من التمثيل أن المراد اختلاطٌ مثليٍّ بمثله من جنسه ونوعه وصفته، وعليه فقولُه: لأنَّ المثلثة إلخ المراد بها المثلثة الخاصة أما لو اختلطَ مثليٌّ بغير جنسه كما لو اختلطَ الشيرجُ بالزيتِ فينفسخُ العقدُ فيما يظهرُ لتعذرِ المشاركة من غيرِ تقديرٍ انتقالٍ ملكٍ؛ إذ المخلوطُ لو قُسمَ لكان ما يخصُّ كُلَّ واحدٍ بعضه من الزيت، وبعضه من الشيرج فيكونُ أخذًا غيرَ حقِّه بلا تعويضٍ ثم ظاهرُ كلامهم: أنه لا فرقُ في المثليِّ بين كونه معلومٍ القدرِ والصفة، أو لا كما لو اشترى صبرةً برُّ جزأها اهـ. ع ش. ٥ قوله: (أو انقلبَ عصيرُ خمرًا إلخ) الأصحُّ أن تخمرَ العصيرَ كالتلف، وإن عادَ خلًّا أسنى ومُعني. ٥ قوله: (ولم يُعدَّ خلًّا) أي: فمتى عادَ خلًّا عادَ حكمه، وهو عدمُ الإنفاساخ، ويتبعي أن مثلَ عودِ العصيرِ خلًّا ما لو عادَ الصندُ على خلافِ العادة كأن وقعَ في شبكةٍ صيادٍ فأتى به وخروجُ الدرة من البحر، ولا خيارٌ للمُشتري فيهما؛ لأنهما لم يتغيَّرَ صفتُهُما بخلافِ انقلابِ العصيرِ خلًّا لاختلافِ الأغراضِ بذلك اهـ ع ش. ٥ قوله: (لكن يتخيَّرُ المُشتري) أي: فيما لو عادَ خلًّا سم ورشيدتي زادع ش وظاهره: وإن كان قيمته أكثرَ من قيمةِ العصيرِ، ويوجَّه باختلافِ الأغراضِ، والخيارُ فيما ذُكرَ قوَّري؛ لأنه خيارٌ عيبٍ اهـ ع ش.
 ٥ قوله: (انجساره) أي: انكشافه اهـ كُردي. ٥ قوله: (لا يُمكنُ رفعهما) أي: عادةً اهـ ع ش. ٥ قوله: (كما جرما به) أي: بكونٍ ما ذُكرَ من غرقِ الأرضِ ووقوعِ الصخرة، أو زكوبِ الرملِ عليها تلفًا لا تعييبًا.
 ٥ قوله: (لكن رجحا هنا إلخ) مُعتمَدُ ع ش ومُعني قال سم ما نصُّه يُحمَلُ أي: ما هنا على ما إذا رُجي زوالُ ذلك، ولو بُعسرَ، ولو لم يُزجَ ذلك، وأيس منه فهو تلفٌ، وحيثُذ فما هنا موافقٌ لما في الشفعةِ والإجارة، ولا حاجةٌ للفرقِ المذكورِ م ر اهـ. ٥ قوله: (أنه) أي: ما طرأ على الأرضِ من نحوِ الغرقِ (تعيبٌ) أي: فيتخيَّرُ المُشتري.

٥ قوله: (ولم يُمكن التمييزُ) بخلافٍ ما إذا أمكنَ وهل يكفي إمكانه بالاجتهاد اهـ. ٥ قوله: (ما لم يُعدَّ خلًّا) عبارةُ الرُّوضِ فَرَعَ انقلبَ العصيرُ خمرًا قَبْلَ القبضِ بطلَ حكمُ البيعِ فمتى عادَ خلًّا عادَ حكمه وللمُشتري الخيارُ اهـ. ٥ قوله: (لكن رجحا هنا أنه تعيَّب) يُحمَلُ على ما إذا رُجي ذلك، ولو بُعسرَ فإن لم يُزجَ ذلك وأيس منه فهو تلفٌ وحيثُذ فما هنا موافقٌ لما في الشفعةِ والإجارة، ولا حاجةٌ للفرقِ المذكورِ. م ر.

الأرض، والحيلولة لا تقتضي فسحاً كالإباق، والشفعة تقتضي تملكاً، وهو مُتَعَدِّ حَالاً لِعَدَمِ
الرؤية والانتفاع، والإجارة تقتضي الانتفاع في الحال، وهو مُتَعَدِّ بحيلولة الماء، وتَرُقُب زواله
لا نظر له لِتَلَفِ المنافع، وَلَك رُدُّه بأنهم لو نَظَرُوا هنا لِمَجَرَّدِ بقاء العين لم يقولوا بالانفساخ في
وقوع الدرة، وما بعده إلا أن يُفَرَّقَ بأن العين في هذه لم يُعلم بقاءها بخلاف الأرض (انفسخ
المبيع) أي: قُدِّرَ انفساخُه المُستَلَزِمُ لِتَقْدِيرِ انتقاله لِمَلِكِ البائع قُبَيْلَ التَلَفِ فَتَكُونُ زَوَائِدُهُ
لِلْمُشْتَرِي حيث لا خيار، أو تَخَيَّرَ وحده، ويلزَمُ البائع تجهيزُه (وسقط الثمن) الذي لم يُقبَضْ،

قوله: (وَلَك رَدُّه) أي: الفرق المذكور اهـ. ع ش. قوله: (في هذه) أي: وقوع الدرة، وما بعده اهـ
ش. قوله: (لَمْ يُعْلَمَ بقاءها) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمْنَا بقاء العين فيها كَرُوءِيَةِ الدرة مِن وراءِ ماءٍ صافٍ وَقَعَتْ
فيه، وَرُوءِيَةِ الصَّيْدِ مِن وراءِ جَبَلٍ مثلاً لا يَنْفَسِخُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ اهـ ع ش. قوله: (إِن قُدِّرَ
انفساخُه) إلى قوله، وَيُؤَيِّدُهُ تَغْلِيلُهُمْ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ: عَلَى أَنَّهُ إِلَى، وَمِنْ عَكْسِهِ. قوله: (لِتَقْدِيرِ الْخِ)
الْأَوَّلَى حَذَفَ لَفْظَةَ التَّقْدِيرِ. قوله: (قُبَيْلَ التَّلَفِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْانْفِسَاخِ وَالْإِنْتِقَالِ عَلَى التَّنَازُعِ.
قوله: (فَتَكُونُ زَوَائِدُهُ) أي: الحادثة قَبْلَ الْانْفِسَاخِ اهـ ع ش. قوله: (حَيْثُ لَا خِيَارَ، أَوْ تَخَيَّرَ وَحْدَهُ)
يُفِيدُ عَدَمَ اسْتِحْقَاقِ الْمُشْتَرِي لِلزَّوَائِدِ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا هَذَا، وَقَدْ يُقَالُ: لَا يَلْزَمُ مِنَ انْفِسَاخِهِ بِالتَّلَفِ
فِي يَدِ الْبَائِعِ عَدَمُ تَمَامِ الْعَقْدِ لِلْمُشْتَرِي إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا لِجَوَازِ أَنْ التَّلَفَ حَصَلَ بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْخِيَارِ
فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمَلِكَ فِي الزَّوَائِدِ لِلْمُشْتَرِي اهـ ع ش وفيه أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ حَيْثُ لَا خِيَارَ شَامِلٌ لَانْقِضَائِهِ
أَيْضًا. قوله: (وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ الْخِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: تَكُونُ زَوَائِدُهُ الْخِ. قوله: (تَجْهِيْزُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ
الْعُبَابِ: وَعَلَيْهِ أَيْضًا نَقْلُهُ عَنِ الطَّرِيقِ إِذَا مَاتَ فِيهَا كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ كَمَا قَالَه الْفَتَى: أَنَّ مَنْ
مَاتَ لَهُ بَهِيمَةٌ فِي الطَّرِيقِ لَزِمَهُ نَقْلُهَا مِنْهَا، وَأَنَّهُ لَوْ مَاتَ فِي دَارِهِ لَمْ يَجُزْ لَهُ طَرَحُهَا فِي الطَّرِيقِ قَالَ:
وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الرُّوضَةِ تَحْرِيمَ وَضْعِ الْقِمَامَةِ فِي الطَّرِيقِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الضَّمَانَ نَعَمْ ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنِ

قوله: (وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ تَجْهِيْزُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَعَلَيْهِ أَيْضًا نَقْلُهُ عَنِ الطَّرِيقِ إِذَا مَاتَ فِيهَا كَمَا فِي
الْجَوَاهِرِ وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ كَمَا قَالَه الْفَتَى أَنَّ مَنْ مَاتَ لَهُ بَهِيمَةٌ فِي الطَّرِيقِ لَزِمَهُ نَقْلُهَا مِنْهَا وَأَنَّهُ لَوْ مَاتَ فِي
دَارِهِ لَمْ يَجُزْ لَهُ طَرَحُهَا فِي الطَّرِيقِ، قَالَ: وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الرُّوضَةِ تَحْرِيمَ وَضْعِ الْقِمَامَةِ فِي الطَّرِيقِ وَإِنَّمَا
ذَكَرَ الضَّمَانَ بِهِ نَعَمْ ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنِ الْبَغَوِيِّ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَسْأَلَتَنَا، وَهِيَ تُؤَيِّدُهُ اهـ. وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ
الْمُنْعَطَفَاتِ فَهِيَ يَجُوزُ طَرَحُ الْقِمَامَاتِ فِيهَا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ فِي الْجَنَابَاتِ، وَأَمَّا طَرَحُ الْمَيْتِ، وَلَوْ
نَحْوَ هِرٍّ فَيَتَبَيَّنُ حُزْمَتُهُ حَتَّى فِي تِلْكَ الْمُنْعَطَفَاتِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ أَبْلَغُ إِذَاءٍ لِلْمَارِئِينَ اهـ. مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ
وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يُلْحَقَ بِالْمَيْتِ فِيمَا ذَكَرَ مَا يَغْرِضُ لَهُ نَحْوُ التَّيْنِ مِنْ أَجْزَائِهِ كَكَرْشِهِ، وَإِنْ كَانَ مُذَكَّرًا لِلْإِيْدَاءِ
الْمَذْكُورِ وَلِيَتَأَمَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ هَذَا الْكَلَامُ مَعَ كَرَاهَةِ التَّخْلِي فِي الطَّرِيقِ فَقَطْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ
الْكَلَامُ هُنَا فِي وَجُوبِ التَّقْلِيلِ عَنِ الطَّرِيقِ وَيُلْتَزَمُ ذَلِكَ فِي الْخَارِجِ إِذَا تَصَرَّرَ بِهِ النَّاسُ، أَوْ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ ضَرَرُ
الْمَيْتَةِ وَنَحْوُهَا أَشَدُّ مِنْ ضَرَرِ الْخَارِجِ فَلْيُحَرِّزْ.

وَوَجِبَ رَدُّهُ إِنْ قُبِضَ لِقَوَاتِ التَّسْلِيمِ الْمُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ فَبَطَلَ كَمَا لَوْ تَفَرَّقَا فِي عَقْدِ الصَّرْفِ قَبْلَ الْقَبْضِ. قِيلَ: يُسْتَثْنَى مِنْ طَرْدِهِ وَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ، وَيُرَدُّهُ أَنَّ ذَلِكَ قَبْضٌ لَهُ كَمَا مَرَّ وَإِحْبَالُ أَبِي الْمُشْتَرِي الْأُمَّةَ وَتَعْجِيزُ مُكَاتَبٍ بَعْدَ بَيْعِهِ شَيْئًا لِسَيِّدِهِ.....

الْبَعْوَى، وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَسْأَلَتَنَا، وَهِيَ تُؤَيِّدُهُ أ. ه. وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ الْمُتَعَطِّفَاتِ فَهِيَ يَجُوزُ طَرَحُ الْقَمَامَاتِ فِيهَا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ فِي الْجَنَائِيَّاتِ وَأَمَّا طَرَحُ الْمَيْتِ، وَلَوْ نَحَوَّ هَرَّ فَيَنْبَغِي حُرْمَتُهُ حَتَّى فِي تِلْكَ الْمُتَعَطِّفَاتِ؛ لِأَنَّ فِيهِ أَتْلَعُ إِذْءَاءَ لِلْمَارَيْنِ أ. ه. مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِالْمَيْتِ فِيمَا ذُكِرَ مَا يَغْرَضُ لَهُ نَحْوُ التَّيْنِ مِنْ أَجْزَائِهِ كَبَرِّشِهِ، وَإِنْ كَانَ مُذَكَّى لِلْإِذْءَاءِ الْمَذْكُورِ، وَلَيْتَأَمَّلْ بَعْدَ ذَلِكَ هَذَا الْكَلَامُ مَعَ كَرَاهِيَةِ التَّخَلِّي فِي الطَّرِيقِ فَقَطْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْكَلَامُ هُنَا فِي وَجُوبِ الثَّقَلِ عَنِ الطَّرِيقِ، وَيَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْخَارِجِ إِذَا تَصَرَّرَ بِهِ النَّاسُ، أَوْ يُفَرَّقُ م ر بَأَنْ صَرَّرَ الْمَيْتَةَ وَنَحْوَهَا أَشَدُّ مِنْ صَرَّرَ الْخَارِجَ فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَإِضًا خُرُوجُ الْخَارِجِ ضَرُورِيٌّ، وَزَيْمًا يَضُرُّ عَدَمُ خُرُوجِهِ فَجَوِّزُوهُ لَهُ، وَقَوْلُهُ: فِي غَيْرِ الْمُتَعَطِّفَاتِ أَي: أَمَّا قَارِعَةُ الطَّرِيقِ فَيَحْرُمُ رَمْيُ الْقَمَامَاتِ فِيهَا، وَإِنْ قُلْتُ فِيمَا يَظْهَرُ أ. ه. ع. ش.

قَوْلُهُ: (وَوَجِبَ رَدُّهُ إِلَيْهِ) وَإِنْ كَانَ دَيْنًا عَلَى الْبَائِعِ عَادَ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ أ. ه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِقَوَاتِ التَّسْلِيمِ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِ الْمُتَن: انْفُسَخَ الْبَيْعُ وَسَقَطَ الثَّمَنُ. قَوْلُهُ: (فَبَطَلَ) أَيِ الْعَقْدُ. قَوْلُهُ: (فِي عَقْدِ الصَّرْفِ) أَي: الرَّبْوِيِّ. قَوْلُهُ: (مِنْ طَرْدِهِ) وَهُوَ أَنَّهُ مَتَى تَلَفَ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ انْفُسَخَ الْبَيْعُ إِلَيْهِ أ. ه. ع. ش.

قَوْلُهُ: (وَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ) أَي: إِذَا تَلَفَ الْمَبِيعُ بَعْدَ الْوَضْعِ كَانَ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي. قَوْلُهُ: (وَإِحْبَالُ أَبِي الْمُشْتَرِي إِلَيْهِ) أَي: لَوْ تَلَفَ الْمَبِيعُ بَعْدَ الْإِحْبَالِ، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ كَانَ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي.

قَوْلُهُ: (وَتَعْجِيزُ مُكَاتَبٍ) كَانَ وَجْهَ إِيرَادِ هَذِهِ وَمَا بَعْدَهَا أَنَّ الْمَبِيعَ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَبِيعًا لِدُخُولِهِ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي بَوَاجِهُ آخَرُ هُوَ التَّعْجِيزُ، أَوْ الْإِزْثُ فَكَأَنَّهُ تَلَفَ لَكِنْ فِي الْجَوَابِ حَيْثُ نَظَرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ، وَمَا الْمَانِعُ مِنَ تَسْلِيمِ انْفِسَاخِ الْبَيْعِ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَلَعَلَّ الْمَانِعَ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْبِضَ الْوَرْتَةَ يُشَارِكُونَ الْمُشْتَرِي، وَأَنَّ الْبَائِعَ لِلْمُكَاتَبِ يَرْجِعُ فِي عَيْنِ مَبِيعِهِ لِإِفْلَاسِ الْمُكَاتَبِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ م ر فِيمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ صُرِّحَ بِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي مِلْكِ السَّيِّدِ، أَوْ الْوَارِثِ بِالتَّعْجِيزِ، أَوْ الْإِزْثُ لَا بِالشَّرَاءِ فَعَلَيْهِ لَا يَصِحُّ إِيرَادُ هَاتَيْنِ هُنَا، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الشُّهَابُ حَجَّ بَعْدَ إِيرَادِهِمَا: وَالْجَوَابُ عَنْهُمَا بِمَا مَرَّ عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي فِي الْآخِرَتَيْنِ إِلَيْهِ وَحَيْثُ لَوْ كَانَ هُنَاكَ وَارِثٌ آخَرُ يُشَارِكُ فِي الْآخِرَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشُّهَابَ سَمَ صَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ بِمَا إِذَا تَلَفَ الْمَبِيعُ بَعْدَ تَعْجِيزِ الْمُكَاتَبِ وَمَوْتِ الْمَوْرِثِ؛ لِأَنَّهُ قَضِيَّةٌ اسْتِثْنَاءُ ذَلِكَ مِنَ الطَّرْدِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ انْفُسَخَ الْبَيْعُ، وَسَقَطَ الثَّمَنُ ثُمَّ نُقِلَ عَنْ شَرْحِ الْإِرْشَادِ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قَدَّمْتُهُ مِنَ التَّصْوِيرِ وَالتَّوْجِيهِ ثُمَّ قَالَ عَقِبَهُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا صَنِيعٌ وَسِيقٌ آخَرُ، وَنَازَعَ فِيهِ بِمَا قَدَّمْتُهُ فَلْيُرَاجَعْ أ. ه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَتَعْجِيزُ مُكَاتَبٍ) أَي: كِتَابَةُ

قَوْلُهُ: (وَتَعْجِيزُ مُكَاتَبٍ إِلَيْهِ) لَا يَخْفَى أَنَّ قَضِيَّةَ ذَلِكَ اسْتِثْنَاءُ ذَلِكَ مِنَ الطَّرْدِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ انْفُسَخَ الْبَيْعُ وَسَقَطَ الثَّمَنُ تَصْوِيرُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا تَلَفَ الْمَبِيعُ بَعْدَ تَعْجِيزِ الْمُكَاتَبِ وَمَوْتِ

وموت مؤرثه البائع له، ويؤده أن قبض المشتري وجد في الثلاثة حكماً هو كافٍ على أنه يأتي في الأخيرتين ما يبطال ورودهما من أصلهما، ومن عكسه قبض المشتري له من البائع وديعة بأن كان له حق الحبس فتلقه بيده كتلقه بيد البائع كما صرحوا به، ويؤده أنه لا أثر لهذا القبض، ومن ثم كان الأصح بقاء حبس البائع بعده، ووقع للزركشي في هذه آخر الوديعة ما يخالف ما ذكر فيها وكأنه سهو، وإن أقره شيخنا عليه ثم وما لو قبضه المشتري في زمن خيار البائع وحده فتلقه حينئذ كهو بيد البائع فينفسخ العقد به، وله ثمنه وللبيع عليه مثل المثلي وقيمة غيره يوم التلف، ويؤد بأن المالك حينئذ للبايع فلم يوجد فيه المعنى الذي في البيع.....

صحيحة اه. ع ش. قود: (وموت مؤرثه إلخ) أي: المستغرق لتركه أما غيره فبيني أن يحصل القبض في قدر حصته دون ما زاد عليها اه ع ش. قود: (يأتي في الأخيرتين) أي: في شرح: ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه اه سيد عمر. قود: (ومن عكسه) وهو أنه إذا تلف بعد القبض لا ينفسخ البيع بل يكون من ضمان المشتري اه ع ش. قود: (بأن كان له) أي: للبايع (حق الحبس) مفهومه أنه لو لم يكن له حق الحبس وأودع المشتري المبيع حصل به القبض المضمن للمشتري، وقد يؤخذ من قوله السابق الواقع عن البيع أن هذا لا يعد قبضاً اه. ع ش. قود: (في هذه) أي: في مسألة (القبض وديعة). قود: (ما ذكر إلخ) وهو قوله: فتلقه في يده إلخ. قود: (لا أثر لهذا القبض) أي: لأنه لم يقع عن البيع، وقد مر أن المعتبر القبض الواقع عن البيع. قود: (بعده) أي: بعد قبض المشتري له وديعة. قود: (وما لو قبضه إلخ) عطف على قوله: قبض المشتري إلخ. قود: (في زمن خيار البائع وخده) وفي سم بعد ذكر كلام الروض ما نصه: والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض، وإن كان الخيار للمشتري وخده اه. قود: (وله) أي: للمشتري. قود: (المعنى الذي إلخ) وهو تمكن المشتري من التصرف فيه اه ع ش. قود: (في البيع) أي: بيع المشتري وتصرفه.

المورث، وعبارة التصحیح لا تنافي التصوير بذلك كما لا يخفى على المتأمل خصوصاً، وقد صور مسألة الإخبال بما إذا ماتت بعد الإخبال ثم عطف هاتين عليها لكن عبر الشارح في شرح قول الإرشاد: وإثلاؤه أي: المشتري قبض بقوله: وكثلاؤه ما لو اشتري السيد من مكاتبه، أو الوارث من مورثه شيئاً ثم عجز المكاتب، أو مات المورث وإخبال أبيه للأمة المبيعة قبل القبض اه. ولا يخفى أن هذا صنيع وسياق آخر وأنه أيضاً لا يوافق ما سيذكره الشارح في شرح قول المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه بل قوله: الآتي قريباً، وفي معنى إثلاؤه كما مر ما لو اشتري أمة فأخبالها أبوه إلخ كالصريح في إرادة هذا الصنيع، والسياق بما ذكر هنا فليتأمل. قود: (في زمن خيار البائع وخده) قال في الروض في أواخر باب الخيار ولو كان الخيار للمشتري أي: وخده، أو لهما فتلف أي: المبيع بعد قبضه لم ينفسخ، ولم ينقطع الخيار ولزم الثمن إن تم العقد، وإن فسح فالقيمة أي: أو المثل والقول في قدرها قوله: اه. والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض، وإن كان الخيار للمشتري وخده.

بعد الخيار وقبل القبض، ويؤيده تعليلهم الانفساخ هنا بقولهم؛ لأنه ينفسخ بذلك عند بقاء يده فعند بقاء ملكه أولى فالمراد ببقاء يده بقاءها أصالة لتصریحهم في هذه بأن إيداع المشتري إياه له بعد قبضه كتبائه بيد المشتري، وخرج بوحده ما لو تخيرا والمشتري فلا فسح بل يبقى الخيار ثم إن تم العقد غرم الثمن، وإلا فالبدل فرغ باع عصيوا وسلمه فوجده خمرا فقال البائع: تخمر عندك، وقال المشتري: بل عندك صدق البائع كما رجحه الشيخان. قال بعضهم: والصورة أن العصير مشاهد وأنه أقبضه بإناء موكوء عليه بعد مضي زمن يمكن فيه تخمره وقياسه أنه لو اشترى نحو زيت ثم أفرغه البائع في إنائه بأمره فوجد فيه فارة ميتة فقال: هي فيه قبل إفراغه، وقال البائع: بل هي في ظرفك صدق البائع لا يقال: يلزم من تصديقه بطلان البيع أيضا لتنجسه بها قبل القبض أو معه؛ لأننا نقول: المائع إذا حصل في فضاء الظرف ثبت له حكم القبض جزءا جزءا قبل ملاقاته لها ذكره الإمام، قوله: أو معه

قوله: (بعد الخيار) أي: بعد انقضاء خيار البائع. قوله: (ويؤيده تعليلهم) إلى الفرع ليس في أصله الذي عليه خطه اه سيّد عمر. قوله: (ويؤيده) أي: الرد. قوله: (هنا) وقوله: (في هذه) أي: في مسألة القبض في زمن خيار البائع وحده. قوله: (وخرج بوحده) أي: في قوله وما لو قبضه المشتري إلخ. قوله: (فالبذل) عبارة الروض، وإن فسح فالقيمة أي: أو المثل والقول في قدرها قوله: انتهى اه سم. قوله: (باع عصيرا إلخ) ومثله ما لو اشترى مائعا ووجد فيه نحو فارة فقال البائع: حدث في يد المشتري، وقال المشتري: بل كان فيه عند البائع فالمصدق البائع اه ع ش. قوله: (قال بعضهم إلخ) يتأمل ما حاصل هذه القيود ومحتزاتها اه سيّد عمر ولعل فائدة قيد المشاهدة بطلان البيع عند عدمها، وفائدة كون الإقباض بإناء موكوء عليه أي: مسدود فيه تصديق البائع عند عدمه بلا يمين، وفائدة كونه بعد مضي زمن يمكن إلخ تصديق المشتري عند عدمه بلا يمين فليراجع. قوله: (صدق البائع) وفاقا للنهاية والمعني قال السيّد عمر: وجهه أن ذات العصير شيء واحد تجددت له صفة اختلفت في وقت حدوثها والأصل في كل حادث أن يقدّر بأقرب زمن اه. قوله: (في إنائه إلخ) أي: المشتري. قوله: (ثبت له حكم القبض) انظره مع قول الروض: فرغ، وإن جعل البائع المبيع في ظرف المشتري

قوله: (ثبت له حكم القبض) قد يشكل هذا على ما يأتي في مبحث القبض من توقّف قبض المنقول على نقله من محل إلى آخر إلا ما يتناول باليد فيكفي تناوله إلا أن يدعي أن هذا وكل جزء منه مما يتناول باليد، وحصوله في فضاء الظرف بمنزلة التناول، أو يدعي أن فضاء الظرف محل آخر فحصوله فيه نقل إلى محل آخر فليتأمل فإنه قد يلزم من ذلك قبض نحو الحب، وإن كثر بمجرّد رفعه عن محله؛ لأن كل جزء منه يتناول باليد ولأن ما رفع إليه محل آخر إلا أن يفرق بين المائع الذي لا بد له من ظرف وغيره ثم انظر قوله: ثبت له حكم القبض مع قول الروض: فرغ، وإن جعل البائع المبيع في ظرف المشتري أمثالا لأمره لم يكن مقبضا اه.

ضعيف بل الأصح أن جعل البائع المبيع في ظرف المشتري بعد أمره له غير قبض له؛ لأنه لم يستول عليه، ومن ثم لم يضمه أيضاً في أعزني ظرفك، واجعل المبيع فيه، ولا يضم البائع الظرف؛ لأنه استعمله في ملك المشتري بإذنه، ومن ثم ضمته المسلم إليه في نظير ذلك؛ لأنه استعمله في ملك نفسه (ولو أبراه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الأظهر)؛ لأنه إبراء عما لم يجب، وهو باطل، وإن وجد سببه (ولم يتغير الحكم) السابق، وفائدة هذا خلافاً لمن زعم أنه لا فائدة له مع ما قبله نفى توهم عدم الانفساخ إذا تلف، وأن الإبراء كما لا يرفع الضمان لا يرفع الفسخ بالتلف، ولا المنع من التصرف. (وإثلاف المشتري) الأهل للمبيع حشاً، أو شرعاً يعني: المالك، وإن لم يباشر العقد، ولا وكيله،.....

امثالاً لأمره لم يكن مقبضاً اه سم ولعل قول الشارح قوله: أو معه ضعيف إلخ ليس في نسخة سم من نسخ الشارح، ولا فذلك مصرح بما نقله عن الروض. قود: (لم يضمه) أي المشتري المبيع. قول (س): (عن الضمان) أي عن مقتضاه، وهو غرض الثمن اه بجريمي. قود: (لأنه إبراء) إلى قول المتن والمذهب في المغني والنهاية.

قود (س): (لم يبرأ في الأظهر) ظاهره، وإن اعتقد البائع صحة البراءة، وهو ظاهر؛ لأن علة الضمان كونه في يده، وهي باقية اهع ش. قود: (وإن وجد سببه) وهو العقد اهع ش. قود: (وفائدة هذا) أي: قوله، ولم يتغير. قود: (مع ما قبله) أي: قوله: لم يبرأ.

قود: (نفى توهم إلخ) في توهم ذلك بعد لما مر من أن المراد بالضمان انفساخ العقد بتلفه على التفصيل المذكور فيه فكيف بعد تصوير الضمان بالتلف بالانفساخ يتوهم عدمه؛ نعم هو ظاهر بالنسبة لقوله: ولا المنع من التصرف، ومن ثم اقتصرع ش على جعل الفائدة فيه عدم صحة التصرف اهع ش. قود: (وأن الإبراء) الوجه عطفه على نفى لا على توهم، أو عدم فتأمل اه سم.

قود (س): (وإثلاف المشتري) هذا إن كان الخيار له، أو لهما أي: أو لا خيار أصلاً، وإلا انفسخ كما يدل عليه كلام الروض وشرحه في باب الخيار وبيانه في حواشي شرح البهجة وجزم به الشارح في قوله السابق وما لو قبضه المشتري إلخ سم على حج وقوله: وإلا انفسخ أي: فيسترد المشتري الثمن ويغرم للبائع بدل المبيع من قيمة، أو مثل اهع ش. قود: (الأهل) سيدكر مختزله بقوله: أما غير الأهل إلخ. قود: (للمبيع) متعلق بإثلاف المشتري. قود: (لا وكيله) أي: ولا وليه من أب، أو

قود: (وأن الإبراء إلخ) الوجه عطفه على (نفى) لا على توهم أو عدم فتأمل.

قود (نفسن): (وإثلاف المشتري قبض) هذا إذا كان الخيار له، أو لهما، وإلا انفسخ كما تدل عليه عبارة الروض وشرحه في باب الخيار وبيانه في حواشي شرح البهجة وجزم به الشارح في قوله السابق، وما لو قبله المشتري إلخ. قود: (الأهل) خرج غير الأهل، وإثلافه ليس قبضاً كما سيأتي وسيأتي أن إثلاف بهيمة المشتري قد يكون قبضاً، وذلك إذا تخير بإثلافها كما سيأتي، وهو شامل لغير المكلف

وإن باشر بل هو كالأجنبي، وإن أذن له المالك في القبض وإتلاف قتله بإذنه (قبض) له (إن علم) أنه المبيع، ولم يكن لعارض يبيحه فخرج قتله ليردته، أو نحو تركه للصلاة، أو زناه بأن رزى ذمياً مُحَصَّنًا ثم حازب ثم أرق، أو قطعه الطريق، وهو إمام، أو نائيه، وإلا كان قابضاً؛ لأنه لا يجوز له إما فيه من الافتيات على الإمام فلا نظر لكونه مُهْدَرًا وقتله لصياله عليه، أو لمروره بين يديه، وهو يصلي بشرطه أو لِقَتَالِهِ مع بغاة، أو مُرْتَدِّين، أو قوداً فهو في هذه الصور كلها غير قبض علم أنه المبيع أو جهل؛ لأنه لما أتلّفه بحق كان تلّفه واقعا عن ذلك الحق دون غيره

جذ، أو وصي، أو قيم فلا يكون إتلافهم قبضاً اهـ ش. فؤد: (وإن باشر) أي: وكيله العقد.
 فؤد: (وإن أذن له) أي: الوكيل. فؤد: (وإتلاف قتله إلخ) عطف على إتلاف المشتري. فؤد: (ولم يكن لعارض) أي: كالصبي أو استحقاق المشتري القصاص اهـ ش. فؤد: (ليردته) واستشكل بأنه غير مضمون وأجيب بأن ضمان العقود لا ينافي عدم ضمان القيم انتهى سم على منهج يعني فحيث كان المشتري غير الإمام، وأتلّفه استقر ثمنه عليه، وإن كان هدرًا لو أتلّفه غير المشتري اهـ ش.
 فؤد: (بأن رزى إلخ) دفع به ما يقال: إنه لا يتصور إباحة قتل الرقيق للزنا؛ لأن شرطها الإحصان المشروط بالحرية. فؤد: (ذمياً إلخ) حال من فاعل رزى. فؤد: (وهو إمام إلخ) قيد في قتله للردّة، وما بعده اهـ ش عبارة المغني والمشتري الإمام وقصد قتله عنها فينفسخ البيع فإن لم يقصد ذلك صار قابضاً للمبيع اهـ. فؤد: (ولاً) أي: إن لم يكن المشتري إماماً، ولا نائياً. فؤد: (وقتل لصياله) عطف على قوله قتله ليردته والأولى، أو لصياله. فؤد: (بشرطه) أي: المذكور بدفع المار، ويحتمل أنه راجع للصبي أيضاً. فؤد: (فهو) أي: إتلاف المشتري. فؤد: (أو جهل) لا يتسجم مع المتن. فؤد: (عن ذلك الحق) انظر لو صرّفه عن ذلك الحق اهـ سم عبارة المغني والمشتري الإمام وقصد قتله عنها فينفسخ البيع فإن لم يقصد ذلك صار قابضاً للمبيع، وتقرّر عليه الثمن كما حكاه الرافعي قبيل الديات عن فتاوى البغوي اهـ أي: وعلى قياصه القتل للصبي وما بعده قيصير قابضاً بعدم قصد ذلك الحق وبالأولى عند صرّفه عنه ثم رأيت في ع ش ما نصّه لو أكره المشتري على إتلافه هل يكون قبضاً، أو لا فيه نظر والأقرب الثاني بدليل أن قبض الصبي والمجنون لا يعتد به لكون كل منهما ليس أهلاً، وفعل المكره كلا فعل اهـ.

فَيَتَحَصَّلُ أَنَّ إِتْلَافَ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ لَيْسَ قَبْضًا، وَإِتْلَافُ بَهِيمَةٍ قَبْضٌ يُسْتَشْكَلُ ذَلِكَ بَأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْ بَهِيمَتِهِ فَلَمْ يُجْعَلْ إِتْلَافُهَا قَبْضًا دُونَ إِتْلَافِهِ، وَجَبَابُ أَنَّ إِتْلَافَ الدَّوَابِّ مُضَافٌ لِمَنْ هِيَ فِي وَلَايَتِهِ وَمُنَزَّلٌ مَنَزَلَةً فِعْلِهِ، وَهُوَ هُنَا الْوَلِيُّ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ لَا يَصِحُّ قَبْضُهُ، وَلَا يُضَافُ فِعْلُهُ لَوَلِيٍّ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ أَتْلَفَ مَعَ الْوَلِيِّ لَا يَضْمَنُ الْوَلِيُّ بِخِلَافِ الدَّابَّةِ، وَحَيْثُ أَتْلَفْتُ دَابَّةً غَيْرَ الْمُكَلَّفِ فَإِنْ أَجَازَ وَلِيُّهُ غَرِمَ لَهُ، أَوْ فَسَخَ غَرِمَ لِلْبَائِعِ كَذَا يَظْهَرُ فَلْيُحَرِّزْ. فؤد: (عن ذلك الحق) انظر لو صرّفه عن ذلك الحق.

(والا) يعلم أنه المبيع، وكان بغير حق أيضًا (فقولان) في أن إثلافه قبض أو لا (وهما) القولين في (أكل المالك طعامه المغصوب) حال كونه (ضيقًا) للغاصب جاهلاً أنه طعامه أظهرهما أنه يصير قابضًا تقديمًا للمباشرة فكذا هنا أيضًا، وفي معنى إثلافه كما مر ما لو اشترى أمة فأحبها أبوه، أو سيّد من مكاتبه، أو وارث من مورثه شيئًا ثم عجز المكاتب، أو مات المورث أمّا غير الأهل كغير مكلف إثلافه ليس قبضًا بل ينفسح به العقد ويلزمه بدله وعلى البائع ردّ ثمنه لوليّه إن قبضه. (والمذهب أن إثلاف البائع) المبيع قبل قبضه، أو بعده، وهو فاسد كأن كان للبائع الحبس، ومن إثلافه نحو بيعه ثانيا لمن تعذر استرداده منه (كتلفه).....

فوق (س): (ضيقًا) ليس بقيد فمثل ما لو قدّمه أجنبي، أو لم يقدّمه أحد، وأكله بنفسه نهايةً ومغني.
 فـ فـ (أو سيّد إلخ) عطف على الضمير المستتر في لو اشترى أمة. فـ فـ (أو وارث) أي: حائز، وإلا لم يحصل القبض إلا في قدر نصيبه فقط قال في الرّوض بعد ذلك وما اشتراه من مورثه ومات أي: مورثه قبل قبضه فله بيعه، وإن كان أي: مورثه مذيونًا، ودَيْنُ الغريم مُتعلّقٌ بالثمن، وإن كان له وارث آخر لم يتقدّم بيعه في قدر نصيب الآخر حتى يقبضه سم على حج، ووجهه كما قال على المنهج أن الوارث الآخر قائم مقام المورث، ويده كيدّه في قدر نصيبه اهـ ع ش. فـ فـ (أما غير الأهل) أي: أما المشتري الغير الأهل بأن اشتراه له وليّه، وأثلفه هو، وفي تسميته مشتريًا تجوز اهـ ع ش. فـ فـ (كغير مكلف) وانظر ما فائدة الكاف عبارة النهاية فلو كان صبيًا، أو مجنونًا إلخ. فـ فـ (وكان بغير حق) زاده إيتلا ينافي قوله سابقًا: ولم يكن إعارض إلخ. فـ فـ (وعلى البائع ردّ ثمنه) وقد يحصل التقاض إذا أثلف البائع الثمن، أو تلف بيده اهـ. نهاية. فـ فـ (وهو فاسد إلخ) أي: أو عن جهة الوديعة كما مرّ.
 فـ فـ (لمن تعذر استرداده منه) ولعلّ الفرق بين ما تعذر استرداده وبين المغصوب من البائع حيث قيل فيه بثبوت الخيار للمشتري دون الإنفساخ أن زوال اليد المستندة لعقد فاسد أبعد من زوال يد الغاصب عادة فإن غالب العقود الفاسدة لا يحصل معها رجوع المبيع للبائع أصلًا بخلاف المغصوب فإن زوال الغصب عنه غالب، وبأن وضع المشتري الثاني يده على المبيع حصل بتسليط من البائع، والغالب في

فوق (المتسئ): (والا) فقولان إلخ) قال الاستوئي: تبع فيه المحرّر، ويدخل فيه ما إذا كان بتقديم البائع، أو الأجنبي أولاً بتقديم أحدٍ فأما تخريج الأولى والثانية على القولين فواضح إلى أن قال: وأما الثالثة فيحتمل تخريجها على القولين حتى يصير قابضًا على قول، ويكون كالآلة السماوية في قول آخر ولكن المتّجه الجزم بحصول القبض واقتصر في الشرحين والروضة على تقديم البائع اهـ. وتبعه غيره كالعراقي في تحريره. فـ فـ (أو وارث من مورثه) أي: وارث جاتز، وإلا لم يحصل القبض إلا في قدر نصيبه فقط قال في الرّوض بعد ذلك وما اشتراه أي: مورثه قبل قبضه فله بيعه، وإن كان أي: مورثه مذيونًا، ودَيْنُ الغريم يُتعلّقُ بالثمن، وإن كان له وارث آخر لم يتقدّم بيعه في قدر نصيب الآخر حتى يقبضه اهـ.

بَاقِيَةٌ وَمَرَّ أَنَّهُ يَنْفَسِخُ فَكَذَا هُنَا لِتَعَدُّ الرُّجُوعِ عَلَيْهِ بِقِيَمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ بِالثَّمَنِ فَإِذَا أَتَلَفَهُ سَقَطَ الثَّمَنُ، وَلَوْ اسْتَوْفَى مَنَافَعَهُ لَمْ يَلْزَمْهَ لَهَا أَجْرَةٌ لِضَعْفِ مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَكَوْنِهِ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ وَتَنْزِيلًا لِلْمَنَافِعِ مِثْلَةَ الْعَيْنِ الَّتِي لَوْ أَتَلَفَهَا لَمْ تَلْزَمْهُ قِيَمَتُهَا، وَإِنَّمَا مِلْكُ الْمُشْتَرِي الْفَوَائِدَ الْحَادِثَةَ بِيَدِ الْبَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهَا أَعْيَانٌ مُحَسَّسَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ فَلَا تَبْعِيَّةَ فِيهَا لِغَيْرِهَا فَاَنْدَفَعَ مَا أَطَالَ بِهِ الْأَدْرَعِيُّ هُنَا. (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ إِتْلَافَ الْأَجْنَبِيِّ الْمُتَلَتِّمِ بِغَيْرِ حَقٍّ لِلْمَبِيعِ فِي غَيْرِ عَقْدِ الرِّبَا، وَإِنْ أُذِنَ لَهُ الْبَائِعُ، أَوِ الْمُشْتَرِي فِيهِ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِ مِلْكِهِ، أَوْ كَانَ عَبْدًا لِلْبَائِعِ، وَلَوْ بِإِذْنِهِ، أَوْ لِلْمُشْتَرِي لَكِنْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَالْفَرْقُ شِدَّةُ تَشَوُّفِ الشَّارِعِ لِبَقَاءِ الْعُقُودِ (لَا يَفْسُخُ) الْبَيْعَ لِقِيَامِ بَدَلٍ

الغضبِ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ التَّعَدِّي مِنَ الْغَاصِبِ فَتَزَلَّ تَسْلِيْطُ الْبَائِعِ مَزَلَّةَ إِتْلَافِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ عِشْرَةِ ش.

• قَوْلُهُ: (بَاقِيَةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ بَلْ يَتَخَيَّرُ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ: الْبَائِعِ. • قَوْلُهُ: (فَإِذَا أَتَلَفَهُ الْخُ) مُتَّفَرِّعٌ عَلَى قَوْلِهِ: لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ الْخُ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ اسْتَوْفَى مَنَافَعَهُ) أَيِ: كَانَ اسْتَعْمَلَهُ الْبَائِعُ قَبْلَ الْقَبْضِ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزَمْهَ لَهَا أَجْرَةٌ) قَالَ فِي الْعُيُوبِ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَدَّى بِحَبْسِهِ مُدَّةً لَهَا أَجْرَةٌ أَنْتَهَى فَيَلْزَمُهُ الْأَجْرَةُ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْغَزَالِيُّ، وَاعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُيُوبِ تَبَعًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ، وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَيِ: وَالنِّهَايَةَ وَالْمُعْنَى عَدَمَ اللُّزُومِ هُنَا أَيْضًا أَهْلُ سَمِ أَيِ: وَهُوَ قَضِيَّةٌ لِإِتْلَاقِ الشَّارِحِ وَتَعْلِيلِهِ هُنَا. • قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهُ الْخُ) أَيِ: الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَهُوَ عَقْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِضَعْفِ الْخُ أَهْلُ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (الَّتِي لَوْ أَتَلَفَهَا الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَعْمَلَ زَوَائِدَ الْمَبِيعِ لَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ فَلَيْسَتْ بِمِثْلِ الْمَبِيعِ أَهْلُ عِشْرَةِ ش.

(فَرَعٌ): لَوْ أَتَلَفَهُ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي مَعًا لَزِمَ الْبَيْعُ فِي نِصْفِهِ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَانْفَسَخَ فِي نِصْفِهِ الْآخَرُ؛ لِأَنَّ إِتْلَافَ الْبَائِعِ كَالْآفَةِ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنِصْفِ الثَّمَنِ، وَلَا خِيَارَ لَهُ فِي فُسْخٍ مَا قَدْ لَزِمَهُ بِجَنَابَتِهِ وَإِتْلَافُ الْأَعْجَمِيِّ، وَغَيْرِ الْمُمَيِّزِ بِأَمْرِ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ، أَوْ بِأَمْرِ الْأَجْنَبِيِّ كَمَا تَلَفَهُ فَلَوْ كَانَ بِأَمْرِ الثَّلَاثَةِ فَالْقِيَاسُ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ يَحْصُلُ الْقَبْضُ فِي الثَّلَاثِ، وَالتَّخْيِيرُ فِي الثَّلَاثِ وَالْإِنْفِصَاحُ فِي الثَّلَاثِ أَمَّا إِتْلَافُ الْمُمَيِّزِ بِأَمْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَكَإِتْلَافِ الْأَجْنَبِيِّ بَلَا أَمْرٍ بِنِهَايَةٍ وَمُعْنَى قَالَ عِشْرَةُ ش قَوْلُهُ: فَكَإِتْلَافِ الْأَجْنَبِيِّ الْخُ أَيِ: فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي إِنْ أَتَلَفَهُ بِأَمْرِ الْبَائِعِ، أَوِ الْأَجْنَبِيِّ، وَيَكُونُ إِتْلَافُهُ قَبْضًا إِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْمُشْتَرِي أَهْلُ وَقَوْلُهُ: وَيَكُونُ إِتْلَافُهُ قَبْضًا الْخُ يُخَالِفُ مَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى، وَإِنْ أُذِنَ لَهُ الْبَائِعُ، أَوِ الْمُشْتَرِي فِيهِ الْخُ. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ: الْإِتْلَافِ. • قَوْلُهُ: (مِلْكِهِ) أَيِ أَحَدِ الْمُتَبَايِعَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ الْخُ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَقْبِذْ عَبْدُ الْبَائِعِ بِغَيْرِ الْإِذْنِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْإِذْنِ كَانَ كَمَا تَلَفَهُ فَيَنْفَسِخُ أَهْلُ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي يَعْنِي:

• قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزَمْهَ لَهَا أَجْرَةٌ) قَالَ فِي الْعُيُوبِ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَدَّى بِحَبْسِهِ مُدَّةً لَهَا أَجْرَةٌ أَهْلُ أَيِ: فَيَلْزَمُهُ الْأَجْرَةُ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْغَزَالِيُّ، وَاعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُيُوبِ تَبَعًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ، وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ اللُّزُومِ هُنَا أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ الْخُ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَقْبِذْ عَبْدُ الْبَائِعِ بِغَيْرِ الْإِذْنِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْإِذْنِ كَانَ كَمَا تَلَفَهُ فَيَنْفَسِخُ.

المبيع مقامه، وإنما انفسخت الإجارة بَعْصِ العينِ إلى انقضاء المدة؛ لأنَّ الواجب ثُمَّ المَالُ، وهو من غير جنس المعقود عليه فلم يُمْ مقامه بخلافه هنا (بل يتخَيَّرُ المُشْتَرِي) على التراخي لِقَوَاتِ العينِ المَقْصُودَةِ (بين أن يُجِيزَ) وحينئذٍ ففي رُجُوعِهِ لِلْفَسْخِ خلافٌ والأوجه منه نعم (ويغرم الأجنبي) البَدَلُ (أو) يستعملها الفقهاء كثيرًا في حَيَرٍ يَبِينُ بمعنى الواو لا متناع بقاؤها على أصلها لِمُنَافَاتِهِ لِوَضْعِ يَبِينُ (يفسخ) وحينئذٍ يُقَدَّرُ مِلْكُ البَائِعِ لِلْمَبِيعِ قُبُلَ الفسخ فيلزمه تجهيزُ القنِّ نظيرَ ما مرَّ خلافًا لِبَعْضِ الشَّارِحِينَ (ويغرم البائع الأجنبي) البَدَلُ أَمَّا إثْلَافُهُ لَهُ بِحَقِّ نظيرِ ما مرَّ فِي المُشْتَرِي، أو وهو حَرَبِيٌّ فَكَالآفَةِ، وَأَمَّا إِثْلَافُهُ لِلرَّبَوِيِّ فَيَنْفَسِخُ بِهِ الْعَقْدُ لِتَعَدُّرِ التَّقَابُضِ

والفرقُ بَيْنَ ما أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: لكن بغير إذنه من أنه إذا كان بإذنه لا يَكُونُ كالأجنبي بل يَكُونُ قَابِضًا وَيَبِينُ عبدُ البائع بإذنه اهـ. قَوْلُهُ: (وإنما انفسخت الإجارة إلخ) وَيَزْجَعُ المُسْتَأْجِرُ عَلَى المُؤْجَرِ بِالْأَجْرَةِ إِنْ كَانَ قَبْضَهَا، وَلَا سَقَطَتْ عَنِ المُسْتَأْجِرِ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ الْغَضَبُ عَلَى المُسْتَأْجِرِ نَفْسِهِ، وَحَيْثُ قُلْنَا بِانْفِسَاخِ الإجارة رَجَعَ المُؤْجَرُ عَلَى الْغَاصِبِ بِأَجْرَةِ الْعَيْنِ الْمَقْصُودَةِ مُدَّةً وَضَعِ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهَا، وَلَا يَخْتَصُّ انْفِسَاخُ الْعَيْنِ الْمُؤْجَرَةِ بِالْغَضَبِ بِمَا لَوْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ بَلْ غَضَبُهُ بَعْدَ قَبْضِ المُشْتَرِي كَغَضَبِهِ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ قَبْضَ الْعَيْنِ لَيْسَ قَبْضًا حَقِيقِيًّا اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (لأنَّ الواجب) أي: على الأجنبي (ثُمَّ) أي: في غَضَبِهِ الْعَيْنِ الْمُؤْجَرَةِ. قَوْلُهُ: (من غير جنس المعقود عليه) وهو المنفعة. قَوْلُهُ: (بخلافه هنا) أي: فَإِنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ هُنَا الْمَالُ، وَهُوَ أَيْضًا الْوَاجِبُ عَلَى مُثْلِفِهِ فَتَعَدَّى الْعَقْدُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى بَدَلِهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (على التراخي) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهَائَةِ وَالشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ. قَوْلُهُ: (والأوجه منه نعم) لَعَلَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ مِنْ أَنَّ الْخِيَارَ عَلَى التَّرَاخِي أَمَّا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ مِنْ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ فَالْقِيَاسُ عَدَمُ رُجُوعِهِ لِلْفَسْخِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ س م. قَوْلُهُ: (يستعملها) أي: لَفْظَةً أَوْ. قَوْلُهُ: (يُقَدَّرُ مِلْكُ الْبَائِعِ إلخ) قَدْ يَكُونُ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَخَدَهُ فَالْمِلْكُ لَهُ قَبْلَ الْفَسْخِ أَيْضًا اهـ س م. قَوْلُهُ: (نظير ما مرَّ) أي: بِقَوْلِهِ: فَخَرَجَ قَتْلُهُ لِرَدِّهِ إلخ قَوْلُهُ: (في المشتري) أي: فِي إِثْلَافِهِ. قَوْلُهُ: (لا يقوم مقامه) أي المبيع (فيه) أي: التَّقَابُضُ. قَوْلُهُ: (البَدَلُ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُعْنَى، وَكَذَا فِي النَّهَائَةِ إِلَّا أَنَّهَُا اعْتَمَدَتْ أَنَّ إِثْلَافَ دَابَّةِ الْمُشْتَرِي إِذَا كَانَتْ مَعَهُ كإِثْلَافِهِ فَيَكُونُ قَبْضًا عِبَارَتُهَا، وَمَحَلُّ ذَلِكَ أَيْ: مَحَلُّ التَّخْيِيرِ بِإِثْلَافِ دَابَّةِ الْمُشْتَرِي لَيْلًا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَالِكُهَا مَعَهَا، وَإِلَّا فإِثْلَافُهَا مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا، وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ: إِنَّهُ صَحِيحٌ وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ فِي الْفُرَرِ، وَإِنْ رَدَّهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَلَوْ كَانَتْ مَعَ الْغَيْرِ فَالْإِثْلَافُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (فَكَالآفَةِ) أي: فَيَنْفَسِخُ

قَوْلُهُ: (على التراخي) أي: كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْقَفَالِ وَقَالَ الْقَاضِي: عَلَى الْفَوْرِ، وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. قَوْلُهُ: (والأوجه منهم نعم) لَعَلَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ مِنْ أَنَّ الْخِيَارَ عَلَى التَّرَاخِي أَمَّا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مِنْ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ فَالْقِيَاسُ عَدَمُ رُجُوعِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (يُقَدَّرُ مِلْكُ الْبَائِعِ إلخ) قَدْ يَكُونُ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَخَدَهُ فَالْمِلْكُ لَهُ قَبْلَ الْفَسْخِ وَخَدَهُ.

والبَدَلُ لا يقوم مقامه فيه وإتلاف أعجمي يُعْتَقَدُ تَحْتُمُ طاعة أمره وغير مُمَيِّزٍ كإتلاف أمره من بائع ومُشْتَرٍ وأجْنَبِيٍّ.

(تنبيه) لو أتلَفْتَه دَابَّةٌ مُشْتَرٍ لا يَضْمَنُ إِتْلَافُهَا انْفِسَاحٌ لِتَقْصِيرِ الْبَائِعِ فَنُزْلَ مُنْزِلَةِ إِتْلَافِهِ، أو يَضْمَنُهُ لِكُونِهِ مَعَهَا، أو قَصَرَ فِي حِفْظِهَا لَمْ يَكُنْ قَبْضًا؛ لِأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ لَهُ بَلْ يَتَخَيَّرُ فَإِنْ فَسَخَ طَالَبَهُ الْبَائِعُ بِمَا أَتْلَفْتَهُ لِتَقْصِيرِهِ أو دَابَّةُ الْبَائِعِ انْفَسَحَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ كإِتْلَافِهِ إِنْ كَانَ بِتَقْرِيطِهِ، وَإِلَّا فَكَالْآفَةِ.

(ولو تَعَيَّبَ) الْمَبِيعُ (قَبْلَ الْقَبْضِ) بِآفَةٍ سَمَاقِيَّةٍ (فَرْضِيَّةٍ) الْمُشْتَرِي (أَخَذَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ) كَمَا لو قَارَنَ الْعَيْبَ الْعَقْدَ، وَلَا أَرَشَ لَهُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْفَسْخِ، وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: فَرْضِيَّةٌ مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ لَهُ الْخِيَارَ، وَيَتَخَيَّرُ أَيْضًا بَغْضَبِ الْمَبِيعِ وَإِبَاقِهِ وَجَحْدِ الْبَائِعِ لِلْمَبِيعِ، وَلَا بَيِّنَةٌ

الْعَقْدُ وَسَقَطَ الثَّمَنُ. □ قَوْلُهُ: (وغير مُمَيِّزٍ) عَطَفٌ عَلَى الْأَعْجَمِيِّ أَي: وَلَوْ بِهِمَةً أَرَعَ ش.

□ قَوْلُهُ: (كإِتْلَافِ أَمْرِهِ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ إِتْلَافَ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ بِدُونِ أَمْرِ أَحَدٍ كَالْتَلَفِ بِآفَةٍ قَلِيلٍ أَجْع.

□ قَوْلُهُ: (مِنْ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ وَأَجْنَبِيٍّ) أَي: فَيَنْفَسِحُ فِي الْأَوَّلِ، وَيَخْصُلُ الْقَبْضُ فِي الثَّانِي وَيَتَخَيَّرُ فِي الثَّالِثِ أَرَعَ ش. □ قَوْلُهُ: (لَا يَضْمَنُ إِتْلَافُهَا) أَي: بِأَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَكَانَ إِتْلَافُهَا فِي زَمَنِ لَمْ يَمْتَدَّ حِفْظُهَا فِيهِ.

□ قَوْلُهُ: (أَوْ يَضْمَنُهُ) عَطَفٌ عَلَى لَا يَضْمَنُ إِتْلَافُهَا. □ قَوْلُهُ: (أَوْ قَصَرَ فِي حِفْظِهَا) أَي: بِأَنْ كَانَ الْإِتْلَافُ فِي زَمَنِ جَرَتْ الْعَادَةُ بِحِفْظِ الدَّوَابِّ فِيهِ لَيْلًا كَانَ، أَوْ نَهَارًا أَرَعَ ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ دَابَّةُ الْبَائِعِ) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ: دَابَّةٌ مُشْتَرٍ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: يَضْمَنُ إِتْلَافُهَا أَوَّلًا. □ قَوْلُهُ: (فَرْضِيَّةِ الْمُشْتَرِي) أَي: بِأَنْ أَجَازَ الْبَيْعَ نَهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش أَي: أَوْ لَمْ يَفْسَخْ لِسُقُوطِ الْخِيَارِ بِذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ قُورِيٌّ أ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا لو قَارَنَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: وَلَا يَصِحُّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يَصِرْ غَاصِبًا إِلَى الْمُتَنِ، وَفِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: عَلَى التَّرَاخِي فِي الْمُحَلِّينَ فَإِنَّ الَّذِي فِيهَا عَلَى الْفُورِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَتَخَيَّرُ أَيْضًا) وَهُوَ عَلَى التَّرَاخِي كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَع ش وَسَمَّ. □ قَوْلُهُ: (وَجَحْدِ الْبَائِعِ لِلْمَبِيعِ) أَي: بِأَنْ يَقُولَ قَبْلَ الْقَبْضِ: لَيْسَ

□ قَوْلُهُ: (لِكُونِهِ مَعَهَا) الَّذِي فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ كَشَرْحِ الْبَهْجَةِ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَغَيْرِهِ، وَاعْتَمَدَهُ م ر أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَهَا كَانَ كإِتْلَافِهِ فَيَكُونُ قَبْضًا لَكُنْهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ رَدُّ ذَلِكَ، وَالَّذِي فِي الرُّوضِ: وَإِنْ أَتْلَفْتَهُ دَابَّةٌ أَيْ الْمُشْتَرِي نَهَارًا انْفَسَحَ، أَوْ لَيْلًا فَلَهُ الْخِيَارُ فَإِنْ فَسَخَ طَوَّلَبَ بِمَا أَتْلَفْتَهُ أ. وَيَتَّبَعِي أَنَّ إِتْلَافُهَا، وَهُوَ مَعَهَا كإِتْلَافِهَا لَيْلًا بِجَمَاعِ الضَّمَانِ. □ قَوْلُهُ: (بِقَضَبِ الْمَبِيعِ وَإِبَاقِهِ) قَالَ فِي الرُّوضِ: فَإِنْ أَجَازَهُ لَمْ يَبْطُلْ خِيَارُهُ مَا لَمْ يَرْجَعْ أَي: الْعَبْدُ قَالَ فِي شَرْحِهِ: فَالْخِيَارُ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّرَاخِي أ. ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ: وَإِنْ جَحَدَهُ أَي: الْمَبِيعَ الْبَائِعُ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَلَا بَيِّنَةٌ لِلْمُشْتَرِي فَلَهُ الْخِيَارُ لِلتَّعَدُّرِ أَي: لِتَعَدُّرِ قَبْضِهِ حَالًا كَمَا فِي الْآبِقِ أ. وَلَمْ يَتَعَرَّضَا لِكُونِ الْخِيَارِ هُنَا فِي الْجَحْدِ عَلَى الْفُورِ، أَوْ التَّرَاخِي، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ كَمَا فِي الْآبِقِ أَنَّ الْخِيَارَ عَلَى التَّرَاخِي، وَهُوَ مُتَّجَةٌ كَمَا فِي الْغَضَبِ وَالْإِبَاقِ فَإِنَّهُ نَظِيرُهُمَا، وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: حَالًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: قَبْضُهُ.

(ولو عَيَّبه المُشْتَرِي فلا خيار) له لِإِخْصُولِهِ بِفِعْلِهِ بَلْ يَمْتَنِعُ بِهِ رُدُّهُ لَوْ ظَهَرَ بِهِ عَيْبٌ قَدِيمٌ كَمَا مَرَّ، وَيَصِيرُ قَاطِبًا لِمَا أَتْلَفَهُ فَيَسْتَقَرُّ عَلَيْهِ حِصَّتُهُ مِنَ الثَّمَنِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ سَلِيمًا وَمَعِيًّا هَذَا إِنْ ائْتَمَلَ فَإِنْ سَرَتْ الْجَنَائِيَةُ لِلنَّفْسِ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ كُلُّهُ، وَفَارَقَ تَعْيِيبَ الْمُسْتَأْجِرِ وَجَبَّ الزَّوْجَةُ بِأَنَّ هَذَا مُنْزَلٌ مِنْزِلَةُ الْقَبْضِ لَوْ قَوَّعَهُ فِي مِلْكِهِ، وَذَانِكَ لَا يَتَحَيَّلُ فِيهِمَا ذَلِكَ.

(أَوْ عَيَّبه (الْأَجْنَبِيُّ))، وَهُوَ أَهْلٌ لِلْإِلتِزَامِ بِغَيْرِ حَقٍّ (فَالْخِيَارُ) عَلَى التَّرَاخِي نَائِبٌ لِلْمُشْتَرِي لِكُونِهِ مَضمُونًا عَلَى الْبَائِعِ (فَإِنْ أَجَازَ غَرَمَ الْأَجْنَبِيُّ الْأَرْضَ)؛ لِأَنَّهُ الْجَانِي لَكِنْ بَعْدَ قَبْضِ الْمَبِيعِ لَا قَبْلَهُ لِحَوَازِ تَلَفِهِ بِيَدِ الْبَائِعِ فَيَنْفَسِخُ الْبَيْعُ قَالَهُ الْمَاوَرْدِيُّ،.....

المبيعُ هَذَا لِيَتَعَدَّرَ قَبْضُهُ حَالًا كَمَا فِي الْآيَةِ أَهْ كُرْدِيَّ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ قَوْلُهُ: وَجَحِدَ الْبَائِعُ بِأَنَّ قَالَ: لَمْ أَبْغِكَ هَذَا خَلْبِيَّ وَعِبَارَةُ ع ش أَي: بِأَنَّ أَتَكَرَّرَ أَضْلُ الْبَيْعِ فَيُخْلَفُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَهُ أَنْ لَا يُخْلَفَ الْبَائِعُ، وَيَنْسَخَ الْعَقْدُ، وَيَأْخُذَ الثَّمَنُ لِعَدَمِ وُصُولِهِ إِلَى حَقِّهِ أَه. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا بَيْنَ الْخ) أَي: نِسْبَةً مَا بَيْنَ الْخ، وَلَوْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ سَلِيمًا ثَلَاثِينَ وَمَقْطُوعًا عَشْرِينَ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ ثُلُثُ الثَّمَنِ، أَوْ سَلِيمًا سِتِينَ وَمَقْطُوعًا عَشْرِينَ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ ثُلَاثُ أَه ع ش. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) أَي: تَعْيِيبُ الْمُشْتَرِي حَيْثُ لَمْ يَتَحَيَّرْ بِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (تَعْيِيبُ الْمُسْتَأْجِرِ الْخ) أَي: حَيْثُ تَخَيَّرَ أَه ع ش. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ هَذَا) أَي: تَعْيِيبُ الْمُشْتَرِي.

قَوْلُهُ: (لَوْ قَوَّعَهُ فِي مِلْكِهِ) قَدْ يَكُونُ الْمَلِكُ لِلْبَائِعِ وَتَقَدَّمَ أَنَّ إِتْلَافَ الْمُشْتَرِي، وَالْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَخَدَهُ فَسَخَ أَه س م. قَوْلُهُ: (لَا يَتَحَيَّلُ فِيهِمَا ذَلِكَ) أَي: أَنَّ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّعْيِيبِ وَالْجَبِّ قَبْضٌ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ وَالْمَرْأَةَ لَمْ يَنْصَرَفَا فِي مِلْكِهِمَا بَلْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّهُمَا فَلَا يَكُونَانِ بِذَلِكَ مُسْتَوْفَيْنِ بِخِلَافِ الْمُشْتَرِي أَه مُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَهْلٌ لِلْإِلتِزَامِ بِغَيْرِ حَقٍّ) لَا يَخْفَى أَنَّ ثُبُوتَ الْخِيَارِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَيْدَيْنِ؛ لِأَنَّ تَعْيِيبَ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْإِلتِزَامِ وَالتَّعْيِيبُ بِحَقٍّ لَا يَنْقُصَانِ عَنِ التَّعْيِيبِ بِآفَةِ سَمَاوِيَّةٍ مَعَ ثُبُوتِ الْخِيَارِ حَيْثُ لَمْ يَهَذَا التَّقْيِيدُ لَيْسَ إِلَّا بِالنَّظَرِ لِتَغْرِيمِ الْأَرْضِ عِنْدَ الْإِجَازَةِ أَه س م. قَوْلُهُ: (عَلَى التَّرَاخِي) بَلْ هُوَ عَلَى الْفَوْرِ هُنَا، وَفِيمَا يَأْتِي بَعْدُ فِي شَرْحِ م ر أَه س م. قَوْلُهُ: (لِكُونِهِ مَضمُونًا الْخ) تَغْلِيلٌ لِثُبُوتِ الْخِيَارِ بِلا قَيْدِ التَّرَاخِي. قَوْلُهُ: (قَالَهُ الْمَاوَرْدِيُّ) أَي: وَبِتَقْدِيرِ فَسَخِهِ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَا أَرْضَ لِلْمُشْتَرِي فَلَا

قَوْلُهُ (وَلَوْ عَيَّبه الْمُشْتَرِي) هَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْمَالِكُ، وَإِنْ لَمْ يُبَايِرِ الْعَقْدَ عَلَى وَزَانِ مَا قَالَهُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ، وَإِتْلَافُ الْمُشْتَرِي قَبْضٌ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: تَنْبِيهُ لَوْ أَتْلَفْتَهُ دَابَّةً مُشْتَرًى وَهَلْ يَدْخُلُ فِيهِ الصَّبِيُّ الَّذِي اشْتَرَى لَهُ وَلِيَهُ فَيَجْرِي فِي دَابَّتِهِ هَذَا التَّفْصِيلُ، وَيَزِيدُ ضَمَانًا إِتْلَافَهَا وَعَدَمُهُ بَوَالِيهِ. قَوْلُهُ: (لَوْ قَوَّعَهُ فِي مِلْكِهِ) قَدْ يَكُونُ الْمَلِكُ لِلْبَائِعِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ إِتْلَافَ الْمُشْتَرِي، وَالْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَخَدَهُ فَسَخَ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَهْلٌ لِلْإِلتِزَامِ بِغَيْرِ حَقٍّ) لَا يَخْفَى أَنَّ ثُبُوتَ الْخِيَارِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَيْدَيْنِ؛ لِأَنَّ تَعْيِيبَ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْإِلتِزَامِ وَالتَّعْيِيبُ بِحَقٍّ لَا يَنْقُصَانِ عَنِ التَّعْيِيبِ بِآفَةِ سَمَاوِيَّةٍ مَعَ ثُبُوتِ الْخِيَارِ حَيْثُ لَمْ يَهَذَا التَّقْيِيدُ لَيْسَ إِلَّا بِالنَّظَرِ لِتَغْرِيمِ الْأَرْضِ عِنْدَ الْإِجَازَةِ. قَوْلُهُ: (عَلَى التَّرَاخِي) بَلْ هُوَ عَلَى الْفَوْرِ م ر، وَكَذَا قَوْلُهُ: الْآتِي عَلَى التَّرَاخِي فَإِنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ فِي شَرْحِ م ر.

وَاعْتَرَضَ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْمُرَادُ بِالْأَرْضِ فِي الرَقِيقِ مَا يَأْتِي فِي الدِّيَاتِ، وَفِي غَيْرِهِ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ فِي يَدِ الْقِنِّ نِصْفُ الْقِيَمَةِ لَا مَا نَقَصَ مِنْهَا إِنْ لَمْ يَصِرْ غَاصِبًا، وَلَا لَزِمَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ نِصْفِهَا، وَمَا نَقَصَ مِنْهَا.

(وَلَوْ عَيَّيَهِ الْبَائِعُ فَالْمَذْهَبُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ عَلَى التَّرَاخِي لِلْمُشْتَرِي وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا كَالِآفَةٍ أَوْ إِثْلَافٍ الْأَجْنَبِيِّ، وَكُلُّهُمَا يُثْبِتُ الْخِيَارَ فَقَوْلُهُ الْمَذْهَبُ إِنَّمَا هُوَ فِي قَوْلِهِ (لَا التَّغْرِيمَ) بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ فِعْلَهُ كَالِآفَةٍ لَا كِفْعَلِ الْأَجْنَبِيِّ فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي فَسَخَّ، وَإِنْ شَاءَ أَجَارَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ لِمَا مَرَّ. (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ).....

مَعْنَى لَأَخِذَهُ مَا قَدْ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَهْوَاءُ ش. ه. قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَ) أَي: مَا قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ وَالْمُعْتَرِضُ الزَّرْكَشِيُّ كَمَا فِي النِّهَايَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَمَا اعْتَرَضَ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ إِلَخْ أَي: مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ هَذَا عَدَمُ تَمَكُّنِ الْبَائِعِ مِنَ الْمَطْلَبَةِ أَيْضًا وَأَنَّهُ لَوْ غَضِبَ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَتِمَّكَنُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مِنَ الْمَطْلَبَةِ.

ه. قَوْلُهُ: (فِيهِ نَظَرٌ) وَجْهُ النَّظَرِ أَنَّ وَجْهَ عَدَمِ مَطْلَبَةِ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ احْتِمَالُ التَّلَفِّ الْمُؤَدِّي لِانْفِسَاخِ الْعَقْدِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ فِي تَغْيِيبِ الْأَجْنَبِيِّ وَغَضَبِهِ ه. ه. قَوْلُهُ: (بِمَا فِيهِ نَظَرٌ) أَي: كَمَا بَسِطَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ه. ه. قَوْلُهُ: (وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أَي ثُبُوتُ الْخِيَارِ لَا بِقَيِّدِ كَوْنِهِ عَلَى التَّرَاخِي بِدَلِيلِ مَا عُلِّلَ بِهِ ه. ه. قَوْلُهُ: (وَكُلُّهُمَا يُثْبِتُ الْخِيَارَ) أَي: الْأَوَّلُ قَطْعًا وَالثَّانِي عَلَى الْأَظْهَرِ ه. ه. قَوْلُهُ: (فَقَوْلُهُ الْمَذْهَبُ إِلَخْ) فَكَانَ الْأَوَّلَى فِي التَّعْبِيرِ أَنْ يَقُولَ: ثَبَّتَ الْخِيَارَ لَا التَّغْرِيمَ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي بِالْحَالِ حَتَّى قَبَضَ وَحَدَّثَ عِنْدَهُ عَيْبٌ كَانَ لَهُ الْأَرْضُ لِتَعَذُّرِ الرَّدِّ ه. ه. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَي: لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْفَسْخِ.

ه. قَوْلُهُ (لَيْسَ): (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَبِيعِ إِلَخْ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَي: وَالْمُعْنَى، وَإِنْ أُذِنَ الْبَائِعُ، وَقَبِضَ الثَّمَنُ ه. ه.

ه. قَوْلُهُ (قَبْلَ قَبْضِهِ) أَي: وَلَوْ تَقْدِيرًا ه. ه. نِهَآيَةً قَالَ ع ش أَي: وَلَوْ كَانَ الْقَبْضُ الْمُنْفِيُّ تَقْدِيرًا كَانَ يَشْتَرِي طَعَامًا مُقَدَّرًا بِالْكَيْلِ فَقَبْضُهُ جُزْأً لَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِيهِ حَتَّى يَكِيلَهُ وَيَدْخُلَ فِي ضَمَانِهِ ه. ه. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: وَلَوْ تَقْدِيرًا غَايَةً فِي الْقَبْضِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ الْحَقِيقِيِّ وَالتَّقْدِيرِيِّ أَي: فَالْشَّرْطُ وَجُودُ الْقَبْضِ، وَلَوْ التَّقْدِيرِيِّ حَتَّى يَصِحَّ التَّصَرُّفُ إِذَا وَضَعَهُ الْبَائِعُ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلِ الْحَقِيقِيُّ وَمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ مِمَّا حَاصِلُهُ أَنَّهُ غَايَةً فِي الْمَبِيعِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَصِحُّ بَيْعُ، وَلَوْ مُقَدَّرًا بِنَحْوِ الْكَيْلِ، أَوْ الْوَزْنِ قَبْلَ قَبْضِهِ يَبْعُدُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا عَرَضَهُ لَكَانَ الْمُنَاسِبُ فِي الْغَايَةِ أَنْ يَقُولَ: وَلَوْ غَيْرَ مُقَدَّرٍ، إِذَا الْمُقَدَّرُ يَشْتَرَطُ فِيهِ مَا لَا يَشْتَرَطُ فِي غَيْرِهِ كَمَا لَا يَخْفَى ه. ه.

ه. قَوْلُهُ: (بِمَا فِيهِ نَظَرٌ) أَي: كَمَا بَسِطَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ه. ه. قَوْلُهُ: (وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أَي: ثُبُوتُ الْخِيَارِ لَا بِقَيِّدِ كَوْنِهِ عَلَى التَّرَاخِي بِدَلِيلِ مَا عُلِّلَ بِهِ.

ه. قَوْلُهُ (لَيْسَ): (لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: وَإِنْ أُذِنَ الْبَائِعُ وَقَبِضَ الثَّمَنُ ه. ه.

إجماعاً في الطعام ولحدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ بِسَنَدٍ حَسَنِ «يَا ابْنَ أَخِي لَا تَبِيعَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَقْبِضَهُ» وَعَلْتُهُ ضَعْفُ الْمَلِكِ لِانْفِسَاخِهِ بِتَلَفِهِ كَمَا مَرَّ وَقِيلَ اجْتِمَاعُ ضَمَانَيْنِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ؛ إِذَا لَوْ صَحَّ لَضَمِنَهُ الْمُشْتَرِي أَيْضًا لِلثَّانِي قَبْلَ قَبْضِهِ فَيَكُونُ مَضْمُونًا لَهُ، وَعَلَيْهِ، وَخَرَجَ بِالْمَبِيعِ زَوَائِدُهُ الْحَادِثَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ فَيَصِحُّ بَيْعُهَا لِعَدَمِ ضَمَانِهَا كَمَا مَرَّ وَيَمْتَنِعُ التَّصَرُّفُ بَعْدَ الْقَبْضِ أَيْضًا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِهَما كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، وَلَا يَصِحُّ - خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ - وَرُودُ الْإِحْبَالِ مِنْ أَبِي الْمُشْتَرِي لِأَمْتِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهَا بِهِ تَنْتَقِلُ لِمَلِكِ الْأَبِ فَيَلْزَمُ تَقْدِيرُ الْقَبْضِ قَبْلَهُ، وَلَا تُفَوِّدُ تَصَرُّفَ الْوَارِثِ، أَوِ السَّيِّدِ فِيمَا اشْتَرَاهُ مِنْ مُكَاتَبِهِ فَعَجَزَ نَفْسَهُ، أَوْ مَوْرَثَهُ، وَلَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ فَمَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ لِعَوْدِهِ لَهُ بِالتَّعْجِيزِ وَالْمَوْتِ فَلَمْ يَمْلِكْهُ بِالشُّرَاءِ،.....

قوله: (إجماعاً) إلى المتن في النهاية والمُعْنَى لِأَقْوَلِهِ: وَقِيلَ إِلَى وَخَرَجَ. قوله: (يا ابن أخي) ذَكَرَهُ تَعَطُّفًا بِهِ أَدْعَى ش. قوله: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي أَوَّلِ الْبَابِ. قوله: (إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ الْإِنْخ) أَي: إِذَا أَذِنَ الْبَائِعُ، أَوْ كَانَ التَّصَرُّفُ مَعَهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي مَبْحَثِ الْخِيَارِ أَيْضًا أَدْعَى ش. قوله: (أَوْ كَانَ الْإِنْخ) أَي: بِشَرْطِهِ الْآتِي بَعْدَ قَوْلِ الْمَتْنِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ بَيْعَهُ لِلْبَائِعِ كَغَيْرِهِ. قوله: (وَرُودُ الْإِحْبَالِ الْإِنْخ) فَاعِلٌ لَا يَصِحُّ، وَكَانَ وَجْهُ وَرُودِ هَذِهِ أَنَّا نَقْدُرُ قَبْلَ دُخُولِهَا فِي مَلِكِ الْأَبِ بِالْإِبْلَادِ أَنَّ الْمُشْتَرِي بَاعَهَا لَهُ، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِيُورِدَهَا رَشِيدِي. قوله: (لِأَمْتِهِ) أَيِ الْمُشْتَرِي. قوله: (وَلَا تُفَوِّدُ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى الْإِحْبَالِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: وَلَا يَبِيعُ الْعَبْدُ الْإِنْخ، وَقَوْلُهُ: وَلَا قَسَمَتُهُ عَطَفَ عَلَيْهِ أَدْعَى ش. قوله: (أَوْ مَوْرَثَهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مُكَاتَبِهِ. قوله: (قَبْلَ الْقَبْضِ) تَنَازَعَ فِيهِ قَوْلُهُ: فَعَجَزَ، وَقَوْلُهُ: فَمَاتَ. قوله: (فَلَمْ يَمْلِكْهُ بِالشُّرَاءِ) قَضِيَّتُهُ انْفِسَاخُ الْبَيْعِ بِمَوْتِ الْمَوْرَثِ فَلْيَنْظُرْ سَبَبُ ذَلِكَ بَلْ قَدْ يُقَالُ: تَعَلَّقَ الدِّينُ مَعَ ذَلِكَ بِالْثَمَنِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرُّوضُ كَغَيْرِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَمْلِكُكَ بِالشُّرَاءِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ قَبْلُ: وَفِي مَعْنَى إِثْلَافِهِ أَي: الْمُشْتَرِي كَمَا مَرَّ لَوْ اشْتَرَى أُمَةً فَأَحْبَلَهَا أَبُوهُ مَا ذَكَرَ، وَأَرَادَ بِمَا مَرَّ قَوْلُهُ قَبْلُ: وَلَا إِحْبَالِ أَبِي الْمُشْتَرِي الْأُمَةُ إِلَى أَنْ قَالَ؛ لِأَنَّ قَبْضَ الْمُشْتَرِي مَوْجُودٌ فِي الثَّلَاثَةِ حُكْمًا أَدْعَى ش، قَوْلُهُ: وَيُصَرِّحُ الْإِنْخُ إِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى النَّهَايَةِ دُونَ الشَّارِحِ فَإِنَّهُ أَشَارَ هُنَاكَ إِلَى رُجْحَانِ مَا ذَكَرَ هُنَا.

قوله: (إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ، أَوْ لِهَما) أَي: إِذَا أَذِنَ الْبَائِعُ، أَوْ كَانَ التَّصَرُّفُ مَعَهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي مَبْحَثِ الْخِيَارِ أَيْضًا. قوله: (أَوْ مَوْرَثَهُ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَمَا اشْتَرَاهُ مِنْ مَوْرَثِهِ وَمَاتَ قَبْلَ قَبْضِهِ فَلَهُ بَيْعُهُ، وَإِنْ كَانَ مَذْبُونًا، وَدَيْنُ الْغَرِيمِ مُتَعَلِّقٌ بِالْثَمَنِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ آخَرٌ لَمْ يَنْفَعِدْ بَيْعُهُ فِي قَدْرِ نَصِيبِ الْآخِرِ حَتَّى يَقْبِضَهُ أَوْ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ مَلِكُهُ بِالشُّرَاءِ، وَأَنَّ بَيْعَهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَيْسَ مِنَ تَصَرُّفِ الْوَارِثِ فِي الثَّرِكَةِ مَعَ وُجُودِ الدِّينِ؛ لِأَنَّ الثَّرِكَةَ إِنَّمَا هِيَ الثَّمَنُ فَلْيَتَأَمَّلْ، نَعَمْ قَدْ يُشْكِلُ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ قَدْ يَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ لَمْ يَقْبِضْ، وَقَدْ يَعْسُرُ فَلَا يَنْفَعُ الْغَرِيمُ التَّعَلُّقُ بِهِ؛ إِذَا قَدْ لَا يَحْصُلُ، وَتَقَوُّتِ الْعَيْنُ بِتَصَرُّفِهِ. قوله: (فَلَمْ يَمْلِكْهُ بِالشُّرَاءِ) قَضِيَّتُهُ انْفِسَاخُ الْبَيْعِ بِمَوْتِ الْمَوْرَثِ فَلْيَنْظُرْ سَبَبُ ذَلِكَ بَلْ قَدْ يُقَالُ: تَعَلَّقَ الدِّينُ مَعَ ذَلِكَ بِالْثَمَنِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرُّوضُ كَغَيْرِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَمْلِكُكَ بِالشُّرَاءِ.

ولا يبيع العبد من نفسه؛ لأنه عقد عتاقية؛ ولا قسمة؛ لأنها، وإن كانت بيعاً إلا أنها ليست على قوانين البيوع؛ لأن الرضا فيها غير معتبر فلا يعتبر القبض كالشفعة (والأصح أن يبعه للبائع كغيره) لعموم النهي السابق وللعلة الأولى، ومحل الخلاف إن باعه بغير جنس الثمن، أو بزيادة، أو نقص، أو تفاوت صفة، وإلا بأن باعه بعين الثمن، أو بمثله إن تلف، أو كان في الذمة فهو إقالة بلفظ البيع على المعتد، وزعم أن الصحيح مراعاة اللفظ في المبيع لا المعنى غير صحيح بل تارة يُراعون هذا وتارة يُراعون هذا بحسب المذرك.

فؤد: (ولا يبيع العبد من نفسه) أي: قبل قبضه اه سم. فؤد: (ولا قسمة) أي: المبيع أي: إذا كانت غير رد على ما يؤخذ من قوله: لأن الرضا فيها غير معتبر اه ع ش عبارة الرشيدي أي: تغديلاً؛ إذ الإفراز ليس بيعاً فلا وجه لوروده، والرد لا بد فيه من الرضا اه عبارة سم. فؤد: (لأن الرضا فيها غير معتبر) هذا يدل على أن الكلام في غير قسمة الرد لا اعتبار الرضا فيها، وهذا حاصل ما في شرح الروض والكلام في القسمة قبل القبض ويتقى الكلام في بيع المقسوم قبل قبضه في غير ذلك، وحاصل ما في الروض وشرحه جوازه في قسمة الإفراز دون غيرها قال في الروض، وله بيع مقسوم قسمة إفراز قبل قبضه قال في شرحه: بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار إليه فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه سم وسياتي عن النهاية والمغني مثله. فؤد: (لعموم النهي) إلى قول المتن وأن الإعتاق في النهاية والمغني إلا أنهم اعتمدا ما اقتضاه كلام الروضة كما يأتي. فؤد: (السابق) أي: آنفأ. فؤد: (وللعلة الأولى) أي: ضعف الملك. فؤد: (أو بمثله إن تلف) أخرج قيمته اه سم. فؤد: (أو كان في الذمة) صورة ذلك أن يشتري عبداً مثلاً بدينار مثلاً في ذمته ثم يبيعه قبل قبضه للبائع بدينار في ذمته، أو أقبض البائع ديناراً كما في ذمته له ثم يبيعه قبل قبضه له بدينار في ذمته أو معين غير ما دفعه له، ولو مع وجوده وعلى كل من صورتين يقال: إنه باعه بمثل ما في الذمة شيخنا اه بجريمي. فؤد: (بل تارة يُراعون هذا) أي: اللفظ، وهو الأكثر كما لو قال بعثك هذا بلا ثمن لا يتعقد بيعاً، ولا هبة على الصحيح (وتارة يُراعون هذا) أي: المعنى كما لو قال: وهبتك هذا الثوب بكذا يتعقد بيعاً على الصحيح فلم يُطلقوا القول باعتبار اللفظ بل يختلف الجواب باختلاف المذرك كالإبراء في أنه إسقاط أو تملك، وتارة لا يُراعون اللفظ، ولا المعنى كما إذا قال: أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد فإن الصحيح

فؤد: (ولا يبيع العبد من نفسه) أي: قبل قبضه. فؤد: (لأن الرضا فيها غير معتبر) هذا يدل على أن الكلام في غير قسمة الرد لا اعتبار الرضا فيها، وهذا حاصل ما في شرح الروض والكلام في القسمة قبل القبض ويتقى الكلام في بيع المقسوم قبل قبضه في غير ذلك، وحاصل ما في الروض وشرحه جوازه في قسمة الإفراز دون غيرها قال في الروض: وله بيع مقسوم قسمة إفراز أي: قبل قبضه قال في شرحه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه. فؤد: (أو بمثله إن تلف) أخرج قيمته.

(و) الأصح (أن الإجارة) للمبيع (والرهن والهبة) والصدقة والإقراض له (كالمبيع) بناءً على المعنى الأول، وكذا جعله نحو صداق، أو عوض خلع، أو سلم، والتولية فيه والإشراك، وأفهم إطلاقه منع الرهن أنه لا فرق بين رهنه من البائع وغيره، وهو ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها أيضًا لكن الذي نقله السبكي عن النص، واعتمده هو ومن تبعه أن محل منعه من البائع إن كان بالثمن حيث له حق الحبس؛ إذ لا فائدة في الرهن؛ لأنه محبوس بالدين، وإلا جاز، وقضية قولهم وإلا جاز صحته منه بغير الثمن، وإن كان له حق الحبس، وقضية العلة خلافه، وهو الأقرب، وخرج بإجارة المبيع إجارة المستأجر قبل قبضه فإنها صحيحة لكن من المؤجر فقط؛ لأن المعقود عليه فيها المنافع، وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين فلم يؤثر فيها عدم قبضها فإن قلت: قضية العلة صحتها من غير المؤجر أيضًا قلت: ما ذكر من نفي إمكان قبض

أنه لا يتعقد بيعًا ولا سلمًا اهـ معني عبارة ع ش أي: والغالب عليهم مراعاة اللفظ ما لم يقو جانب المعنى، ومن ثم وقع في عبارة غير واحد أن العبرة في العقود بالألفاظ اهـ. فوه: (للمبيع) يعني عنه قوله: الآتي له. فوه: (على المعنى الأول) أي: ضعف المليك. فوه: (بين رهنه من البائع إلخ) أي: وبين أن يكون له حق الحبس، أو لا نهاية ومعني. فوه: (أيضًا) حقه أن يقدم ويذكر عقب وغيره. فوه: (وهو ما اقتضاه كلام الروضة إلخ) معتمد ع ش ومعني. فوه: (لكن الذي نقله إلخ) عبارة النهاية، وإن نقل السبكي إلخ فهي صريحة في موافقة الشيخين ومخالفة السبكي اهـ بصري. فوه: (إن كان بالثمن إلخ) ضعف اهـ ع ش. فوه: (حيث له حق الحبس) عبارة المعني: وكان له حق الحبس اهـ. فوه: (وقضية قولهم إلخ) قد يناقش فيه بجعل قولهم: إن كان بالثمن قيدًا لقولهم: منعه من البائع، وقولهم حيث له إلخ خبر أن، وإزجاج قولهم، وإلا جاز للخبر فقط نعم تغيير المعني كما قدّمناه سالم عن المناقشة. فوه: (وقضية العلة) وهي قوله: لأنه محبوس إلخ كزدي وع ش. فوه: (وقضية العلة إلخ) قد يناقش فيه بأن قوله الرهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالثمن، وقد تدفع المناقشة بأن الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسيأتي في الرهن أنه لا يجوز أن يرهنه المزهون عنده بدين آخر، ولو كان القبول بمنزلة الفك لجاز ذلك اهـ سم. فوه: (فإنها صحيحة) أي: ولو بأكثر من الأجرة الأولى وبغير جنسها، أو صفتها اهـ ع ش. فوه: (فلم يؤثر فيها عدم قبضها) قضية أن مثل المبيع الصداق وعوض الخلع وغيرهما من كل ما ملك بعقد من الأغيان، وهو ظاهر اهـ ع ش. فوه: (عدم قبضها) أي: العين المؤجرة. فوه: (قضية العلة) وهي قوله: لأن المعقود عليه فيها إلخ. فوه: (ما ذكر إلخ) أي: بقولهم، وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين.

فوه: (وقضية العلة خلافه إلخ) قد يناقش فيه بأن قوله الرهن عن غير الثمن يتضمن فك الحبس بالثمن، وقد تدفع المناقشة بأن الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسيأتي في الرهن أنه لا يجوز أن يرهنه المزهون عنده بدين آخر، ولو كان القبول بمنزلة الفك لجاز ذلك.

المنافع المراد به ففي إمكان قبضها الحقيقي لتصريحهم كما يأتي في السلم بأن قبضها بقبض محلها ولقوة جانب المؤجر لم يشترط فيه هذا القبض التقديري بخلاف غيره.

(و) الأصح (أن الإعتاق بخلافه) فيصح، وإن كان للبائع حق الحبس لقوته، ومثله الاستيلاء والتدبير والتزويج والقسمة وإباحة نحو طعام اشتراه جزأاً للفقراء والوقف ما لم نقل بتوقيفه على القبول؛ لأنه حينئذ كالبيع وفارق كإباحة التصديق بأنه تملك بخلافهما لا الكتابة؛ إذ ليس لها قوة العتق، ولا العتق على مال؛ لأنه بيع، ولا عن كفارة الغير؛ لأنه هبة، ويكون قابضاً بنحو العتق والوقف لا بالتدبير والاثنين بعده، وكذا الطعام المباح للفقراء قبل قبضهم له.

(والثمن المعين كالبيع) في جميع ما مر فيه، ومنه فساد التصرف قبل قبضه المذكور ضمناً في

☐ قوله: (المراد به إلخ) جملته خبر ما ذكر. ☐ قوله: (ولقوة جانب المؤجر) متعلق بقوله: (لم يشترط فيه إلخ) وعلة مقدمة عليه. ☐ قوله: (بخلاف غيره) أي: غير المؤجر. ☐ قوله: (فيصح) إلى الثمن في النهاية والمغني إلا أنهما اعتمدا صحة الوقف، وإن توقف على القبول كما يأتي. ☐ قوله: (والقسمة) أي: قسمة غير الرد سم وع ش أي: قسمتي إفراداً وتعديلاً سلطاناً وحلياً. ☐ قوله: (والوقف) أي: والوصية اه مغني عبارة ع ش زاد في المنهج الوصية أيضاً فتكون الصور ثمانية اه. ☐ قوله: (ما لم نقل بتوقيفه إلخ) الأوجه أن الوقف صحيح، وإن شرطنا القبول اه سم عبارة النهاية والمغني: والوقف سواء احتاج إلى قبول أي بأن كان على معين أم لا كما في المجموع خلافاً لما في الشرح والروضة نقلاً عن التتمة من أن الوقف إن شرط فيه القبول كان كالبيع، وإلا فكالإعتاق مع أن الأصح أن الوقف على معين لا يحتاج إلى قبول كما سيأتي إن شاء الله - تعالى كالعتق اه. ☐ قوله: (للفقراء) ليس بقيد اه بجبرمي.

☐ قوله: (جزأاً) أما إذا اشترى الطعام مقدراً بكيل، أو غيره فلا بد لصحة إباحته من قبضه بذلك مغني وأسنى. ☐ قوله: (ولا العتق على مال) أي: من غير العبد المبيع لما مر من صحة بيع العبد من نفسه، ولقوله هنا: لأنه بيع اه ع ش عبارة السيد عمر أي: من أجنبي كأن قال له: أغتفه عتي على كذا بخلافه من العبد كما تقدم اه. ☐ قوله: (ولا عن كفارة الغير) أي: بل، ولا بالهبة الضمنية كما لو قال له أغتق عبدك عتي، ولم يذكر عوضاً فأجابه اه ع ش. ☐ قوله: (ويكون قابضاً إلخ) أي، وإن كان للبائع حق الحبس اه مغني. ☐ قوله: (بنحو العتق) وهو الاستيلاء اه ع ش. ☐ قوله: (والاثنين بعده) وهما التزويج والقسمة. ☐ قوله: (قبل قبضهم له) فإن قبضوه كان قابضاً اه نهياً.

☐ قول (س): (والثمن المعين) أي: نقداً كان أو غيره مغني ونهاية قول المتن المعين خرج ما في الذمة فيجوز بيعه، وهو الاستبدال الآتي اه سم. ☐ قوله: (في جميع ما مر) إلى قول المتن: (وله) في النهاية.

☐ قوله: (والقسمة) أي: قسمة غير الرد. ☐ قوله: (ما لم نقل بتوقيفه على القبول) الأوجه أن الوقف صحيح، وإن شرطنا القبول.

☐ قول (النهني): (والثمن المعين) خرج ما في الذمة فيجوز بيعه، وهو الاستبدال الآتي.

قوله (فلا يبيعه البائع) يعني لا يتصرف فيه كما بأصله (قبل قبضه) لا من المشتري إلا في نظير ما مر من بيع المبيع للبائع، ولا من غيره لعموم النهي ولما مر من العلتين، وكل عين مضمونة في عقد معاوضة كأجرة وعوض صلح عن مال، أو دم وبذل خلع أو صداق كذلك. (وله بيع ماله في يد غيره أمانة كوديعة) والحق بذلك ما أفرزه السلطان لجندي أي: تملكه كما هو واضح فله بعد رؤيته بيعه، وإن لم يقبضه رفقا بالجند نص عليه، ومن ثم يملكه بمجرد الإفراز (ومشتري وقراض ومروهن بعد انفكاكه) مطلقا، وقبله بإذن المُرتهن (وموروث) كان للمورث التصرف فيه.....

قوله: (في جميع ما مر) أي: من أول الباب إلى هنا كما قدم هو ذلك في أول الباب بقوله: ومثله في جميع ما يأتي الثمن اهـ وحيث قد علمه صحة التصرف قبل القبض اهـ رشيدى. قوله: (إلا في نظير إلخ) عبارة المُنْغني: ولو أبدله المشتري بمثله أو بغير جنسه برضا البائع فهو كبيع المبيع للبائع اهـ زاد النهاية فلا يصح إلا إن كان الإعتراض عنه بعين المبيع، أو بمثله إن تلف، أو كان في الذمة اهـ أي: فإنه إقالة. قوله: (من بيع المبيع) (من) بمعنى في، أو لبيان ما مر. قوله: (لعموم النهي) أي: في خبر حكيم بن حزام المتقدم (يا ابن أخي لا تبعن شيئا حتى تقبضه) فشمّل الشيء المبيع والثمن وما في معناهما، وإن كان عمومته لئحو الأمانة غير مراد اهـ رشيدى. قوله: (كذلك) خبر قوله: (وكل عين إلخ) أي: لا يتصرف فيه قبل قبضه. قوله: (من العلتين) هما ضعف الملك وتوالي ضمانين اهـ ع ش. قوله (لشي): (وله بيع ماله) بالإضافة؛ لأنه بلفظ الموصول يشمل الاختصاص، وهو لا يصح بيعه اهـ ع ش قال المُنْغني: وأولى منه وله التصرف في ماله اهـ.

قوله (لشي): (أمانة) شملت الأمانة ما لو كانت شرعية كما لو طيرت الريح ثوبا إلى داره اهـ. نهاية أي: دار الغير ع ش. قوله: (والحق) إلى قوله: (ومحلّه في الأخيرة) في النهاية إلا قوله: (أو حبل) إلى: (ولو استأجره) وكذا في المُنْغني إلا قوله: (كذا قاله) إلى: (ولو استأجره). قوله: (أو تملكه) أي: لا إرفاقا اهـ ع ش. قوله: (بعد رؤيته) قيد اهـ ع ش.

قوله (لشي): (وقراض) أي: بيد العامل سواء كان قبل الفسخ أم بعده ظهر الرنح أم لا خلافا للقاضي والإمام اهـ نهاية عبارة سم قال في شرح الرّوض: قال القاضي بعد الفسخ والإمام قبل أن يرنح، وفيهما نظر اهـ والوجه م ر هو مقتضى النظر وفاقا لإطلاق المصنف؛ لأنه إن لم يتحقق ملك العامل قواضح، وإن تحقق بأن فسح بشرطه فرقّت الصفة فيصح في نصيب المالك دون نصيب العامل فليتامل اهـ.

قوله: (مطلقا) أي إن أذن المُرتهن أم لا اهـ ع ش. قوله: (للمورث التصرف فيه) أي: بخلاف ما لا يملك المالك بيعه مثلا بأن اشتراه، ولم يقبضه لكنه حيث لا يس في يد بائعه بأمانة بل هو مضمون عليه

قوله (لشي): (وقراض) قال في شرح الرّوض قال القاضي بعد الفسخ، والإمام قبل أن يرنح، وفيهما نظر اهـ والوجه هو مقتضى النظر وفاقا لإطلاق المصنف؛ لأنه إن لم يتحقق ملك العامل قواضح، وإن تحقق بأن وجد فسح بشرطه فرقّت الصفة فيصح في نصيب المالك دون نصيب العامل فليتامل.

ومثله ما يملكه الغانم من الغنيمه مشاعاً باختيار التملك (وباقى في يد وليه بعد رُشده، أو إفاقته) إتمام الملك لا مُستأجرٍ لصيفه، أو قصارته مثلاً وقد تسلمه الأجير كذا قالوه وحمل على أنه مجرّد تصوير لا قيّد فلا يجوز التصرف فيه قبل العمل مطلقاً، أو بعده وقبل تسليم الأجرة؛ لأنّ له حبسه إتمام العمل ثم لقبض الأجرة، ولا يُنافيه إطلاقهم أنّ له إبدال المُستوفى به إمّا لتعيّن

اه. نهاية. ه. فوّ: (ومثله) أي المورث ع ش وقال الرشيدى أي: مثل ما ذكر في جواز بيعه ما يملكه الغانم إلخ أي وموهوب رجّع فيه الأصل قبل قبضه له من الفرع ومقسوم قسمة إفرار قبل قبضه بخلاف قسمة البيع ليس له بيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه، ولا بيع شقص أخذه بشفعة قبل قبضه؛ لأنّ الأخذ بها معاوضة نهاية ومغني زاد الأول: ولو باع ماله في يد غيره أمانة فهل للبائع ولاية الإنزعاج من ذلك الغير بدون إذن المشتري ليتخلّص من الضمان ويستقرّ العقد الظاهر كما قاله الرزكشى نعم بل يجب لتوجه التسليم على البائع اه. وزاد الثاني: وله بيع ثمر على شجر موقوف عليه قبل أخذه، وكذا سائر غلات وقف حصلت لجماعة، وعرف كل قدر حصته كما نقله في المجموع عن المتولي وأقره اه. عبارة البجيرمي ومثله غلة وقف وغمية فلاحد المستحقين، أو الغانمين بيع حصته قبل إفرارها قاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل إفرارها ورؤيتها، واكتفى بعض مشايخنا بالإفرار فقط، ولو مع غيره قليبي اه. ه. فوّ: (مشاعاً) أي: إذا كان قدرًا معلوماً بالجزئية كما في شرح الرّوض اه. رشيدى. ه. فوّ: (إتمام الملك) تغليل لقول المتن، وله بيع ماله في يد غيره أمانة كودية إلخ. ه. فوّ: (لا مُستأجر) بفتح الجيم عطف على قول المتن كودية. ه. فوّ: (أو قصارته) يؤخذ مما يأتي أنّ محلّه في قصارة تحتاج إلى عين اه. سيّد عمر ويأتي عن سم والمغني ما يفيد الإطلاق. ه. فوّ: (مثلاً) عبارة المغني: ومثل ذلك أي: الصنّغ والقصاره صنّغ الذهب ونسج الغزل ورياضة الدابة اه. ه. فوّ: (وحمل) أي: قول الشيخين: وقد تسلمه الأجير اه. رشيدى. ه. فوّ: (قبل العمل) أي: لتعلّق حقّ الأجير به؛ لأنّ الإجارة لازمة من الطرفين اه. بجيرمي. ه. فوّ: (مطلقاً) أي: تسلمه الأجير أم لا. ه. فوّ: (أو بعده) أي: العمل عبارة النهاية والمغني، وكذا بعده اه. وهي أحسن.

ه. فوّ: (وقبل تسليم الأجرة) قال في العباب بالنسبة لصورة الصنّغ، أو بعده أي بعد تسليم الأجرة والصنّغ من الصبّاغ؛ لانه بيع اه. أي: وبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز اه. سم. ه. فوّ: (أنّه له إبدال المُستوفى به) بشرط أن يكون الاستبدال بإيجاب وقبول، وإلا فلا يملك ما يأخذه قاله الشبكي، وهو ظاهر وبحت الأذرعى الصّحة بناء على صحّة المعاطة سم اه. بجيرمي. ه. فوّ: (إمّا لتعيّن إلخ) هذا لا يلائم جعل التسليم مجرّد تصوير لا قيّدًا سيّد عمر وسمّ أي: وإنما يلائم ما في النهاية والمغني من

ه. فوّ: (وقبل تسليم الأجرة) قال في العباب بالنسبة لصورة الصنّغ، أو بعده أي: بعد تسليم الأجرة، والصنّغ من الصبّاغ؛ لانه بيع اه. أي: وبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز. ه. فوّ: (إمّا لتعيّن إلخ) أي: وعلى هذا لا يتأتّى الحمل السابق.

حمل ذاك بقرينة ما هنا على ما إذا لم يتسلمه الأجير، أو حمل هذا على ما إذا تصرف فيه بغير الإبدال، ولو استأجره لِرعي غنمه شهرًا مثلاً جاز له بيعها؛ لأنَّ المُستأجر له ليس عينًا حتى يستحقَّ حبس العين لأجله بخلاف نحو الصنِّع فإنه عَيْنٌ فَناسبَ حبس محله لأجله. (وكذا) له بيع ماله المضمون على مَنْ هو بيده ضامن يد، ومنه (عارية ومأخوذ بسوم)، وهو ما

جعل التسليم قيدًا عبارتهما نعم لو أكرى صباغًا، أو قَصَّارًا لِعَمَلٍ ثوبٍ وسَلَّمه له فَلَيْسَ له بَيْعُهُ قَبْلَهُ، وكذا بَعْدَهُ إِنْ لم يكن سَلَّم الأجرة؛ لأنَّ له الحبس لِلْعَمَلِ ثم لاستيفاء الأجرة كذا قاله، وهو تَصْوِيرٌ؛ إذ له حَبْسُهُ لِتِمَامِ الْعَمَلِ أَيْضًا، ولا يُنافيه إِبْدَالُهُمْ اهـ زاد الأول جَوَازُ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى به لِإِمْكَانِ حَمْلِ ذَلِكَ بَقَرِينَةٍ ما هنا على ما إذا لم يَسَلِّمْهُ الأجير اهـ قال ع ش قوله: م ر وسَلَّمه له إلخ أَفْهَمَ أَنَّهُ يَجُوزُ له بَيْعُهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْعَقْدَ لَزِمَ بِمَجَرَّدِهِ، وَيَبْعُهُ يَفُوتُ عَلَى الأجير فِيهِ فَالْقِيَاسُ عَدَمُ صِحَّةِ بَيْعِهِ سِوَاءَ بَعْدِ التَّسْلِيمِ، أَوْ قَبْلَهُ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ يُمَكِّنُ إِبْدَالَهُ بغيره حَيْثُ لم يَسَلِّمْهُ له كَمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ لِإِمْكَانِ حَمْلِ ذَلِكَ بَقَرِينَةٍ إلخ، وقوله: وهو تَصْوِيرٌ أي قوله: قَبْلَ الْعَمَلِ اهـ. قُود: (مَثَلًا) أي: أَوْ لِيَحْفَظَ مَتَاعَهُ الْمُعَيَّنَ شَهْرًا اهـ نَهَايَةُ. قُود: (جَازَ له بَيْعُهَا) أي: قَبْلَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ. قُود: (لَيْسَ عَيْنًا) هذا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ وَسَرَدَ النِّهَايَةَ وَسَمَّ عِبَارَتَهُ رَاجِعُهَا. قُود: (لِأَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ له إلخ) انْظُرْ هَذَا التَّغْلِيلَ فِيمَا قَبْلَ الْعَمَلِ اهـ سم. قُود: (بِخِلَافِ نَحْوِ الصَّنِيعِ) أي: وَبِخِلَافِ الْقِصَارَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا كَالْعَيْنِ عِنْدَهُمْ وَمِثْلُهَا الرِّيَاضَةُ اهـ سم. قُود: (فَإِنَّهُ عَيْنٌ) انْظُرْ هَذَا إِذَا كَانَ الصَّنِيعُ مِنَ الْمَالِكِ اهـ سم.

قُود (سُئِلَ): (وَكَذَا إلخ) فَإِنْ قِيلَ: مَا فَايِدَةُ عَطْفِهِ بِكَذَا أُجِيبَ بِأَنَّ فَايِدَتَهُ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ قَسِيمُ الْأَمَانَةِ؛ لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ ضَمَانٌ يَدٌ فَلَا يَنْحَصِرُ فِي الْأَمَانَةِ اهـ مُغْنِي زَادَ النِّهَايَةَ: وَشَمِلَ كَلَامُهُ مَا لَوْ كَانَ الْمُعَارُ أَرْضًا، وَقَدْ غَرَسَهَا الْمُسْتَعِيرُ، وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِلْمَاوِزِدِيِّ اهـ قال ع ش قوله: وَهُوَ كَذَلِكَ أي: ثُمَّ يَنْزِلُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْمُعِيرِ مَنَزِلَةَ الْمُعِيرِ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ قَلْعِهِ وَغَرَامَةِ أَرْضِ التَّقْصِ وَتَمَلُّكِهِ بِالْقِيَمَةِ وَتَبَقِّيَّتِهِ

قُود: (وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِرْعِي غَنَمِهِ إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْمُتَوَلَّى: وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِرْعِي غَنَمِهِ أَوْ لِيَحْفَظَ مَتَاعَهُ الْمُعَيَّنَ شَهْرًا كَانَ له التَّصَرُّفُ فِي ذَلِكَ الْمَالِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الأجيرِ لم يَتَعَلَّقْ بِعَيْنِهِ؛ إِذْ لِلْمُسْتَأْجَرِ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ اهـ وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ إِبْدَالُ الْمُسْتَوْفَى بِهِ، أَوْ لَا اهـ وَالرَّاجِحُ جَوَازُ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ بِسَبِيلِ مَنْ أَنْ يَأْتِيَ بِبَدَلِهِ، أَوْ يُسَلِّمْ له الأجيرُ نَفْسَهُ، وَيَسْتَحِقُّ الأجرةَ نَعَمْ يُمَكِّنُ حَمْلُ كَلَامِ الْمُتَوَلَّى الْآخِرِ عَلَى تَصَرُّفِهِ بَعْدَ الْإِبْدَالِ بَلْ تَغْلِيلُهُ دَالٌّ عَلَيْهِ م ر وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ: لِأَنَّهُ بِسَبِيلِ إلخ جَرِيَانٌ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِجَارِ لِنَحْوِ الصَّنِيعِ وَالْقِصَارَةِ. قُود: (لِأَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ له إلخ) انْظُرْ هَذَا التَّغْلِيلَ فِيمَا قَبْلَ الْعَمَلِ. قُود: (بِخِلَافِ نَحْوِ الصَّنِيعِ) أي: وَبِخِلَافِ الْقِصَارَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا كَالْعَيْنِ عِنْدَهُمْ، وَمِثْلُهَا الرِّيَاضَةُ. قُود: (فَإِنَّهُ عَيْنٌ) انْظُرْ هَذَا إِذَا كَانَ الصَّنِيعُ مِنَ الْمَالِكِ.

يَأْخُذُهُ مُرِيدُ الشُّرَاءِ لِيَتَأَمَّلَهُ أَيْعَجِبْهُ أَمْ لَا وَمَغْصُوبٌ يَقْدِرُ عَلَى انْتِزَاعِهِ وَمَا رَجَعَ إِلَيْهِ بِفَسْخِ عَقْدِهِ، وَلَوْ بِإِفْلَاسِ الْمُشْتَرِي لِتَمَامِ الْمَلِكِ فِي الْمَذْكُورَاتِ، وَمَحَلُّهُ فِي الْأَخِيرَةِ إِنْ أُعْطِيَ الْمُشْتَرِي ثَمَنَهُ وَإِلَّا لَمْ يَصَحَّ تَصَرُّفُ الْبَائِعِ فِيهِ؛ لِأَنَّ لِلْمُشْتَرِي حَبْسَهُ لاسْتِزْدَادِ الثَّمَنِ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ

بِالْأَجْرَةِ اهـ، وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِي مَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ مِنْ أَنَّهُ إِنْ أُمِكنَ رَدُّ الْمُعَارِ كَالدَّارِ وَالذَّابَةِ صَحَّ بَيْعُهُ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِنْ كَارِضٌ غُرِسَتْ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ فِي الْأَصَحِّ اهـ. قَوْلُهُ: (مُرِيدُ الشُّرَاءِ) وَبَقِيَ مَا لَوْ أَخَذَهُ مُرِيدُ الْإِجَارَةِ، أَوْ الْقِرَاضِ، أَوْ الْإِزْهَانِ لِيَتَأَمَّلَهُ أَيْعَجِبْهُ فَيَرْتَهِنَهُ، أَوْ يَسْتَأْجِرَهُ أَوْ يَقْتَرِضَهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَسِيلَةً لِمَا يُضْمَنُ إِذَا عَقِدَ عَلَيْهِ كَالْقَرْضِ وَكَالتَّزْوُجِ بِهِ وَالْمُخَالَعَةِ عَلَيْهِ وَالصُّلْحِ عَلَيْهِ صُلْحٌ مُعَاوَضَةٌ ضَمَنَهُ إِذَا تَلَفَ، وَإِنْ أَخَذَهُ لِمَا لَا يُضْمَنُ كَالِاسْتِجَارِ وَالْإِزْهَانِ لَمْ يُضْمَنَ إِذَا تَلَفَ بِلَا تَقْصِيرٍ، وَهُوَ فِي يَدِهِ إِعْطَاءٌ لِلْوَسِيلَةِ حُكْمُ الْمُقْصِدِ اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (يَقْدِرُ) أَي: الْبَائِعُ، أَوْ الْمُشْتَرِي اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَمَا رَجَعَ إِلَيْهِ الْخُ) وَمَقْبُوضٌ بِعَقْدٍ فَاسِيدٌ لِقَوَاتِ شَرْطٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَرَأْسُ مَالٍ سَلَّمَ لَانْقِطَاعِ الْمُسَلِّمِ فِيهِ، أَوْ غَيْرِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِفَسْخِ عَقْدٍ) بَعَيْبٍ، أَوْ غَيْرِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (فِي الْأَخِيرَةِ) هِيَ مَا رَجَعَ إِلَيْهِ بِفَسْخِ عَقْدٍ لَكِنْ بَدُونِ الْمُبَالِغَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ بِإِفْلَاسِ الْخُ؛ لِأَنَّهُ مَعَ قَرْضِ أَخْذِ الثَّمَنِ لَا يَتَأْتِي الْفَسْخُ بِالإِفْلَاسِ وَلَوْ صُوحَ ذَلِكَ لَمْ يُبَالِ بِالإِطْلَاقِ اهـ س. قَوْلُهُ: (إِنْ أُعْطِيَ) أَي: الْبَائِعُ، عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي بَعْدَ رَدِّ الثَّمَنِ اهـ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: بَعْدَ رَدِّ الثَّمَنِ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ رَدِّ الثَّمَنِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ قُلْنَا بَعْدَ امْتِنَاعِ الْحَبْسِ فِي الْفُسُوحِ، وَكَلَامُهُ هُنَا يَقْتَضِي تَرْجِيحَهُ أَمَّا إِنْ قُلْنَا بَعْدَ جَوَازِ الْحَبْسِ وَوُجُوبِ الرَّدِّ عَلَى مَنْ طُلِبَتِ الْعَيْنُ مِنْهُ بَعْدَ الْفَسْخِ فَفِيهِ نَظَرٌ وَالْقِيَاسُ صِحَّتُهُ اهـ وَمَرَّ عَنْهُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ هُوَ الْأَوَّلُ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لِلْمُشْتَرِي حَبْسَهُ الْخُ) ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ وَأَقْرَأَهُ أَنَّ مَنْ طُولِبَ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ بَعْدَ الْفَسْخِ بَرْدٌ مَا بِيَدِهِ لَزِمَهُ الدَّفْعُ، وَلَيْسَ لَهُ الْحَبْسُ حَتَّى يَقْبِضَ مَتَاعَهُ ثُمَّ قَالَ: وَبِهِ تَعَلَّمَ أَنَّ جَمِيعَ الْفُسُوحِ لَا حَبْسَ

قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ فِي الْأَخِيرَةِ) هِيَ مَا رَجَعَ إِلَيْهِ بِفَسْخِ عَقْدٍ لَكِنْ بَدُونِ الْمُبَالِغَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ: (وَلَوْ بِإِفْلَاسِ الْخُ)؛ لِأَنَّهُ مَعَ قَرْضِ أَخْذِ الثَّمَنِ لَا يَتَأْتِي الْفَسْخُ بِالإِفْلَاسِ وَلَوْ صُوحَ ذَلِكَ لَمْ يُبَالِ بِالإِطْلَاقِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لِلْمُشْتَرِي حَبْسَهُ لاسْتِزْدَادِ الثَّمَنِ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ قُوَّتَهُ) فِيهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْبَائِعِ حَبْسُ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ لاسْتِزْدَادِ الْمُبِيعِ فَيُشْكِلُ بَأَنَّهُ مَا الْمُرَجَّحُ لِجَانِبِ الْمُشْتَرِي وَالثَّانِي أَنَّ الشَّارِحَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ ذَكَرَ أَنَّ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ وَأَقْرَأَهُ أَنَّ مَنْ طُولِبَ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ بَعْدَ الْفَسْخِ بَرْدٌ مَا بِيَدِهِ لَزِمَهُ الدَّفْعُ، وَلَيْسَ لَهُ الْحَبْسُ حَتَّى يَقْبِضَ مَتَاعَهُ ثُمَّ قَالَ: وَبِهِ تَعَلَّمَ أَنَّ جَمِيعَ الْفُسُوحِ لَا حَبْسَ فِيهَا إِلَّا الْفَسْخُ بِالإِقَالَةِ لِمَا يَأْتِي اهـ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مُخَالَفٌ لِذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي فَضْلِ لَهْمَا، وَلِأَحَدِهِمَا شَرْطُ الْخِيَارِ ذَكَرَ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَجْمُوعِ مُعَبَّرًا بِأَنَّهُ لَا يُحْبَسُ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْفَسْخِ لِرَدِّ الْآخَرِ ثُمَّ قَالَ لَكِنْ الَّذِي فِي الرُّوْضَةِ، وَاعْتَمَدَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَبِعَثْتُهُمْ فِي الْمُبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَنَّ لَهُ الْحَبْسَ فَيَمْتَنِعُ تَصَرُّفُ مَالِكِهِ فِيهِ مَا دَامَ مَحْبُوسًا اهـ.

فَوْتَهُ، وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ مِنْ أَنَّ الْمَأْخُودَ بِسَوْمٍ مَضْمُونٌ كُلُّهُ مَحْلُهُ إِنْ سَامَ كُلُّهُ وَإِلَّا كَانَ أَخَذَ مَا لَا مِنْ مَالِكِهِ، أَوْ يَأْذِنَهُ لِيشْتَرِيَ نِصْفَهُ فَتَلَفَ لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا نِصْفَهُ؛ لِأَنَّ النِّصْفَ الْآخَرَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ.

(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُتَمَنِّنِ الَّذِي فِي الدِّمَّةِ نَحْوُ (الْمُسْلِمِ فِيهِ وَلَا الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ) قَبْلَ قَبْضِهِ بِغَيْرِ نَوْعِهِ لِعُمُومِ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يُقْبَضْ وَلَعَدَمِ اسْتِقْرَارِهِ فَإِنَّهُ مُعَرَّضٌ بِانْقِطَاعِهِ لِلانْفِسَاخِ، أَوْ الْفَسْخِ، وَالْحِيلَةِ فِي ذَلِكَ أَنَّ يَتَفَاسَخَا عَقْدَ السَّلَمِ لِيَصِيرَ رَأْسُ الْمَالِ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ يُسْتَبَدَّلَ عَنْهُ بِشَرْطِهِ الْآتِي (وَالْجَدِيدُ جَوَازُ الْاسْتِبْدَالِ).....

فِيهَا إِلَّا الْفَسْخُ بِالْإِقَالَةِ لِمَا يَأْتِي اهـ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ هُنَا مُوَافِقٌ لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مُخَالَفٌ لِلذَّكَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي فَضْلِ لُهُمَا وَإِلْحِدِهِمَا ذَكَرَ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَجْمُوعِ ثُمَّ قَالَ: لَكِنْ الَّذِي فِي الرُّوْضَةِ، وَاعْتَمَدَهُ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ، وَتَبَعْتُهُمْ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَنَّهُ لَهُ الْحَبْسُ فَيَمْتَنِعُ تَصَرُّفُ مَالِكِهِ فِيهِ مَا دَامَ مَحْبُوسًا انْتَهَى اهـ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى أَنَّهُ مَا يُقْبَدُ اعْتِمَادَهُ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (وَمَا أَفْهَمَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَمَنِّنِ وَالْجَدِيدِ فِي النَّهْيَةِ. □ فَوَدَّ: (مَضْمُونٌ كُلُّهُ) وَفِيمَا يَضْمَنْ بِهِ خِلَافٌ وَالرَّاجِحُ مِنْهُ أَنَّهُ قِيَمَةٌ يَوْمَ التَّلَفِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا نِصْفَهُ الْإِنْفِ) لَوْ كَانَ الْمَأْخُودُ بِالسَّوْمِ تَوَيْنَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ الْقِيَمَةِ، وَقَدْ أَرَادَ شِرَاءَ أُعْجِبَهُمَا إِلَيْهِ فَقَطُّ وَتَلَفَ فَهَلْ يَضْمَنْ أَكْثَرَهُمَا قِيَمَةً، أَوْ أَقَلَّهُمَا لِيَجُوزَ أَنَّهُ كَانَ يُعْجِبُهُ الْأَقْلُ قِيَمَةً، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الدِّمَّةِ مِنَ الزِّيَادَةِ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش.

□ فَوَدَّ (السَّيِّئِ): (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ الْإِنْفِ) وَكَذَا رَأْسُ مَالِ السَّلَمِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ رَشِيدِيٍّ وَسَمٍ. □ فَوَدَّ (السَّيِّئِ): (وَلَا الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ) أَيِ: وَلَا الْحَوَالَةَ بِهِ، أَوْ عَلَيْهِ اهـ إِيْعَابٌ.

□ فَوَدَّ: (لِلانْفِسَاخِ) أَيِ: عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ، قَوْلُهُ: أَوْ الْفَسْخُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ حَلْبِيٍّ وَزِيَادِيٍّ اهـ بُجَيْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَالْحِيلَةُ الْإِنْفِ) أَيِ: لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّفَاسُخُ بِغَيْرِ سَبَبٍ كَمَا قَالَهُ الشُّيْخَانِ اهـ رَشِيدِيٍّ.

□ فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ: الْإِعْتِيَاضُ عَنِ نَحْوِ الْمُسْلِمِ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ يُسْتَبَدَّلُ عَنْهُ) الْمُتَبَادَرُ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ اهـ سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ ثُمَّ يَذْفَعُ لَهُ مَا يَتَرَاضِيَانِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الْمُسْلِمِ فِيهِ اهـ.

□ فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ: وَلَا بُدَّ مِنْ قَبْضِهِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ لِئَلَّا يَصِيرَ بَيْعٌ دَيْنٍ بِدَيْنٍ ثُمَّ قَالَ: وَفِي الْمُعْنَى وَسَمٍ مَا يُوَافِقُهُ، وَعِلْمٌ وَمَا تَقَرَّرَ أَيِ فِي قَوْلِهِ: نَحْوُ الْمُسْلِمِ فِيهِ الْإِنْفِ أَنَّ كُلَّ مَبِيعٍ ثَابِتٍ فِي الدِّمَّةِ عَقْدَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ لَفْظِ السَّلَمِ لَا يَصِحُّ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ تَنَاقُضٍ لُهُمَا اهـ. □ فَوَدَّ: (الْآتِي) أَيِ:

□ فَوَدَّ: (لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا نِصْفَهُ الْإِنْفِ) لَوْ كَانَ الْمَأْخُودُ بِالسَّوْمِ تَوَيْنَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ الْقِيَمَةِ، وَقَدْ أَرَادَ شِرَاءَ أُعْجِبَهُمَا إِلَيْهِ فَقَطُّ وَتَلَفَ فَهَلْ يَضْمَنْ أَكْثَرَهُمَا قِيَمَةً، أَوْ أَقَلَّهُمَا لِيَجُوزَ أَنَّهُ كَانَ يُعْجِبُهُ الْأَقْلُ قِيَمَةً وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الدِّمَّةِ مِنَ الزِّيَادَةِ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ. □ فَوَدَّ: (الْمُتَمَنِّنِ الَّذِي فِي الدِّمَّةِ) دَخَلَ فِيهِ بَيْعُ الْمُوصُوفِ فِي الدِّمَّةِ بِغَيْرِ لَفْظِ السَّلَمِ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ أَحَدُ مَوْضِعَيْنِ فِي كَلَامِهِمَا. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ يُسْتَبَدَّلُ عَنْهُ) الْمُتَبَادَرُ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ فَهَلْ يَتَحَقَّقُ بِذَلِكَ الْحِيلَةُ فِي شِرَاءِ الْمُسْلِمِ فِيهِ، أَوْ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ.

في غير ربوي بيع بمثله من جنسه لتفويته ما شرط فيه من قبض ما وقع العقد به ولهذا امتنع الإبراء منه، وما أوهمه كلام ابن الرفعة من جوازه فيه غلطه فيه الأذرع (عن الثمن) النقد، أو غيره الثابت في الذمة، ولو قبل قبض المبيع لكن بعد لزوم العقد لا قبله للحديث الصحيح فيه وقيس بما فيه غيره وكالثلثين كل دين مضمون بعقد كأجرة وصدقي وعوض خلع وفارقت المثلثين بأنه تقصد عينه، ونحو الثمن تقصد ماله.....

في قول المتن فإن استبدل إلخ. □ فوه: (في غير ربوي) إلى قول المتن فإن استبدل في النهاية والمغني لإقوله: فعلم إلى والثلثين. □ فوه: (بمثله) أي: بربوي اه سم. □ فوه: (من جنسه) وكذا لو اتفقا في علة الربا دون الجنس كما يقتضيه التعليل، ونقله الشهاب سم عن الإيعاب للشهاب ابن حجر اه رشدي. □ فوه: (لتفويته إلخ) أي أما الربوي فلا يجوز الاستبدال عنه لتفويته إلخ فهو علة لمقدّر اه ع. □ فوه: (ولهذا) أي: للتفويت المذكور. □ فوه: (الإبراء منه) أي: الربوي. □ فوه: (من جوازه فيه) أي: جواز الإبراء في الربوي اه ع ش. □ فوه: (الثابت في الذمة) أي: أما المعين فلا يصح الاستبدال عنه كما قدمه في شرح، والثلثين المعين كالبيع اه رشدي. □ فوه: (لا قبله) انظر ما وجه امتناع الاستبدال قبل اللزوم مع أن تصرف أحد العاقلين مع الآخر لا يستدعي لزوم العقد بل هو إجازة، وقد يقال: إنه مستثنى اه ع ش. □ فوه: (للحديث الصحيح) أي: لخبر ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال (كنت أبيع الإبل بالدينار، وأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ مكانها الدينار فأتيت النبي ﷺ فسألته عن ذلك فقال: «لا بأس إذا تفرقتما، وليس بينكما شيء») اه نهاية زاد المغني فقوله: وليس بينكما شيء أي من عقد الاستبدال لا من العقد الأول بقرينة رواية أخرى تدل لذلك اه. □ فوه: (كل دين مضمون بعقد) شمل رأس مال السلم، وليس مرادًا كما علم مما قدمناه اه رشدي. □ فوه: (كأجرة إلخ) أي: ودين ضمان، ولو ضمان المسلم فيه كما أوضحه الوالد رحمته الله تعلق في فتاويه اه نهاية عبارة سم عبارة الرّوض تفيد الجواز عن دين الضمان، وإن كان الأصل دين سلم فتأمل، وبالصحة في دين الضمان أفتى شيخنا الشهاب الرملي وغيره من شيوخنا اه. □ فوه: (وفارقت) أي أنحاء الثمن. □ فوه: (ونحو الثمن تقصد ماله) هذا ظاهر إن كان المثلث عَرْضًا، والثلث نقدًا أما لو كانا نقدين، أو

□ فوه: (في غير ربوي) عبارة شرح الرّوض هذا كله فيما لا يشترط قبضه في المجلس أما غيره كربوي بيع بمثله ورأس مال سلم فلا يجوز الاستبدال عنه إذا لم يوجد قبض المفقود عليه في المجلس إلخ اه. □ فوه: (بمثله) أي: بربوي، قوله: من جنسه لم يذكر هذا القيد في شرح الإرشاد، ولا في شرح الرّوض، وهو قضية العلة المذكورة، ولما قال في العباب وعن ربوي بيع بجنسه اغترضه الشارح حيث قال أما غيره أي غير ما لا يشترط قبضه في المجلس كربوي بيع بمثله، وإن لم يكن من جنسه خلافًا لما يوهمه المتن إلخ. □ فوه: (وكالثلثين كل دين إلخ) عبارة الرّوض يجوز الاستبدال عن كل دين ليس بثمن ولا مثمن اه وهي تفيد الجواز عن دين الضمان وإن كان الأصل دين سلم فتأمل وبالصحة في دين

ولا يصح هنا، وفيما يأتي استبدال مؤجل عن حال، ويصح عكسه، وكان صاحب المؤجل عجله فغلب جواز الاستبدال بدني حال ملتزم الآن لا بدني ثابت له قبل، وإلا كان بيع دين بدني، وشرط الاستبدال لفظ يدل عليه صريحاً أي: أو كناية مع النية كأخذته عنه، والتمن النقد إن وجد في أحد الطرفين وإلا فما اتصلت به الباء وإلا من مقابلته نعم الأوجه ما لو باع قته مثلاً بدراهم سلماً أنه لا يصح الاستبدال عنها، وإن كانت ثمنًا؛ لأنها في الحقيقة مسلم فيها فليقتد بذلك إطلاقهم صحة الاستبدال عن الثمن (فإن استبدل موافقاً في علة الربا كدراهم

عرَضين فلا يظهر ما ذكر فلعل التعليل مبني على الغالب اهـ ع ش. قوله: (ولا يصح إلخ) أي لعدم لحوق الأجل اهـ معني. قوله: (وفيما يأتي) أي: الاستبدال عن القرض وقيمة المتلف.

قوله: (فعلهم) أي: من قوله: ويصح عكسه. قوله: (الآن) أي: وقت الاستبدال. قوله: (لا بدني ثابت إلخ) كونه معلوماً مما ذكره محل توقف إلا أن يُعمم قوله: مؤجل بما كان باعياً الأصل، وإن حل في حال الاستبدال. قوله: (لفظ يدل إلخ) عبارة التجريمي أن يكون بإيجاب وقبول، وإلا فلا يملك ما يأخذه قاله السبكي، وهو ظاهر ويبحث الأذرع الصحة بناء على صحة المعاطاة سم اهـ.

قوله: (في أحد الطرفين) يؤخذ منه أن من باع ديناراً بفلس معلومة في الذمة امتنع اعتياضه عن الفلس؛ لأن الدينار لكونه نقداً هو الثمن، والفلس هو الثمن الذي في الذمة يمتنع الإعتياض عنه على ما فيه من الخلاف سم على حـ اهـ ع ش. قوله: (ولاً) أي بأن كانا نقدين، أو عَرْضين نهاية ومعني.

قول (سب): (في علة الربا إلخ) أي: أو في جنس الربا كذهب عن ذهب اشترطت الشروط المتقدمة اهـ نهاية قال ع ش قوله: الشروط المتقدمة منها التقابض فلو كان له على غيره دراهم فعوضه عنها ما هو من جنسها اشترط الحلول والمماثلة وقبض ما جعله عوضاً عما في ذمته في المجلس وصدق على ما ذكر أنه تقابض لوجود القبض الحقيقي في العوض المدفوع لصاحب الدين والحكمي فيما في ذمة المدين؛ لأنه كاته قبضه منه، وزده إليه، ومحل اشتراط المماثلة حيث لم ينجر التعويض بلفظ الصلح كما مر ويأتي اهـ ع ش واعلم أن ذلك غير مخالف لما تقدم أنفاً في الشرح كالنهاية من عدم جواز الاستبدال في ربوي بيع بمثله من جنسه لتفويته ما شرط فيه من قبض ما وقع العقد به؛ لأنه فيما إذا كان العقد المتقدم على الاستبدال ربوياً، وما هنا فيما إذا كان عقد الاستبدال ربوياً.

الضمان الذي أصله دين سلم أفتى شيخنا الشهاب الرملي وغيره من شيوخنا. قوله: (والثمن النقد إن وجد في أحد الطرفين) يؤخذ منه أن من باع ديناراً بفلس معلومة في الذمة امتنع اعتياضه عن الفلس؛ لأن الدينار هو الثمن؛ لأنه النقد، والفلس هي الثمن، والثمن إذا كان في الذمة يمتنع الإعتياض عنه على ما فيه من الخلاف. قوله: (فيما لو باع قته) بأن أسلمه فيها فهي ثمن؛ لأن الثمن النقد ومسلم

عن دنانير اشترط قبض البدل في المجلس حذراً من الربا (والأصح) أنه (لا يشترط التعيين.....
للبدل في العقد) أي: عقد الاستبدال بأن يقول هذا لجواز الصرف عما في الذمة (وكذا) لا
يشترط (القبض في المجلس) إن استبدل مالا يوافق في العلة للربا (كتوب عن دراهم) إذ لا ربا
لكن يشترط تعيين الثوب في المجلس قيل: كان ينبغي أن يقول كطعام عن دراهم؛ لأن
الثوب غير ربوي فلا يصح أن يقال: إنه لا يوافق الدراهم في علة الربا اهـ. وليس بسديد
لإطلاقهم على كل من ثوب، أو طعام بدراهم أنهما مما لم يتوافقا في علة الربا وكأنه غفل
عما هو مشهور وأن السالبة تصدق بنفي الموضوع.

(ولو استبدل عن القرض) أي: دينه لا نفسه خلافاً لمن زعمه؛ لأن المقرض ملكها، وإن جاز
للمقرض الرجوع فيها ويلزم من ملكه لها كذلك ثبوت بدلها في ذمته فلم يقع الاستبدال إلا

فول (سئ): (اشترط قبض البدل في المجلس) والظاهر أنه يشترط الحلول أيضاً، وكأنه تركه؛ لأنه
لازم للتقاضي في الغالب كما مرّ اهـ رشيد.

فول (سئ): (للبدل) أي شخصه اهـ معني. فول: (لجواز الصرف عما في الذمة) كأن قال: بغت
الدراهم التي في ذمتك بدنانير في ذمتك ثم يعينه ويقبضه في المجلس. فول: (لكن يشترط) إلى المتن
في النهاية والمعني. فول: (وليس بسديد إلخ) هو كما قال بل هذا الاعتراض ساقط لا ورود له نعم
قول الشارح وكأنه غفل إلخ لم يظهر وجه مناسبه لما نحن فيه فليتامل فإن ما نحن فيه ليس من ذلك
القبيل اللهم إلا أن يقال: مقصوده أنها إذا صدقت مع نفي الموضوع صدقها فيما نحن فيه بالأولى اهـ
سيد عمر. فول: (أو دينه لا نفسه) عبارة النهاية والمعني نفسه، أو عن دينه، وإن حمله بعضهم على
الثاني اهـ قال ع ش قوله: نفسه بأن كان باقياً في يد المقرض، وقوله: أو دينه بأن تصرف فيه فلزمه
بدله، قوله: وإن حمله بعضهم هو ابن حجاج اهـ ولا يخفى أن الاختلاف إنما هو في حل المتن لا في
الحكم وأطال الرشيد في رد حلها. فول: (وإن جاز إلخ) أي: فيما إذا كان القرض باقياً في يد
المقرض. فول: (كذلك) لا حاجة إليه.

فيها فأى الجهتين يراعى فهذا منشأ التردد. فول: (ولو استبدل عن القرض) لو كان القرض ذهباً
فتعوض عنه ذهباً وفضة امتنع؛ لأنه من قاعدة مدّ عجوة، ولا ينافي ذلك ما لو صالح من خمسين ديناراً
وألف درهم على ألفي درهم حيث يجوز؛ لأن ذلك استيفاء لألف درهم عن ألف درهم، وتعويض
للألف الآخر عن الدنانير فلا محذور في ذلك؛ إذ ليس فيه تعويض المجموع عن المجموع حتى
يجري فيه قاعدة مدّ عجوة فلو صرحا بتعويض المجموع عن المجموع امتنع؛ لأنه حينئذ من أفرادها
هذا حاصل ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي، وهو مما لا شك فيه ثم رأيت الشارح خالف في ذلك
وتعرضنا لذلك ثم وعلّم من ذلك أن تقيده قاعدة مدّ عجوة السابقة في باب الربا بغير ما في الذمة
ممنوع.

عن دَيْنِ القَرْضِ دُونَ عَيْنِهِ (و) عن (قِيَمَةٍ) يعني بدل (المُتَلَفِ) من قِيَمَةِ الْمُتَقَوِّمِ، ومثل المثلي، وبَدَلٌ غيرُهُما كالنَقْدِ في الحُكُومَةِ حيثُ وَجِبَ (جَازٌ) حيثُ لَا رِبَا فَلَا تَضُرُّ زِيَادَةُ تَبَرُّعٍ بِهَا الْمُؤَدِّي بَأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهَا فِي مُقَابِلَةِ شَيْءٍ وَذَلِكَ لِاسْتِقْرَارِهِ وَيَكْفِي هُنَا الْعِلْمُ بِالْقَدْرِ، وَلَوْ بِإِخْبَارِ الْمَالِكِ أَخَذًا مِمَّا قَالُوهُ فِي مَسْأَلَةِ الْكَيْسِ الْآتِيَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِسْقَاطَ لَا حَقِيقَةَ الْمُعَاوَضَةِ فَاشْتِرَاطُ بَعْضِهِمْ نَحْوَ الْوَزْنِ عِنْدَ قَضَاءِ الْقَرْضِ، وَإِنْ عَلِمَ قَدْرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ (وَفِي اشْتِرَاطِ قَبْضِهِ) تَارَةً وَتَعْيِينَهُ أُخْرَى (فِي الْمَجْلِسِ مَا سَبَقَ) مِنْ أَنَّهُمَا إِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرِّبَا اشْتَرَطَ قَبْضُهُ، وَإِلَّا اشْتَرَطَ تَعْيِينَهُ، قَالَ السَّبْكِيُّ: وَكَوْنُهُ حَالًا، وَرَدَّهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ بَدَلُ هَذَيْنِ لَا يَكُونُ إِلَّا حَالًا، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ مُرَادُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَبَدَّلَ عَنْهُمَا مُوْجَلًا.

(تَنْبِيْهٌ) أَقْرَضَهُ مَثَلًا دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ ثُمَّ اسْتَبَدَّلَ عَنْهُمَا أَحَدَهُمَا، أَوْ عَكْسَهُ وَقَبَضَ الْبَدَلَ فِي

□ فَوَدَّ: (يَغْنِي) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي التَّهْيِةِ إِلَّا قَوْلَهُ: أَخَذًا مِمَّا قَالُوهُ فِي مَسْأَلَةِ الْكَيْسِ الْآتِيَةِ. □ فَوَدَّ: (وَبَدَلٌ) غَيْرُهُمَا (إِلْخ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى قِيَمَةِ الْمُتَلَفِ، عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَكَذَا عَنْ كُلِّ دَيْنٍ لَيْسَ بِثَمَنِ، وَلَا بِمُتَمَنٍّ كَالَّذِينَ الْمَوْصَى بِهِ، أَوِ الْوَاجِبِ بِتَقْدِيرِ الْحَاكِمِ فِي الْمُثْمَنَةِ، أَوْ بِسَبَبِ الضَّمَانِ أَوْ عَنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ إِذَا كَانَ الْفُقَرَاءُ مَحْصُورِينَ اهـ. □ فَوَدَّ: (بَأَنَّهُ) تَصْوِيرٌ لِلتَّبَرُّعِ.

□ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ لِاسْتِقْرَارِهِ) عِلَّةٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ جَازَ اهـ ع. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ بِإِخْبَارِ الْمَالِكِ) أَيِ لِلْبَدَلِ أَيِ: فَلَوْ تَبَيَّنَ خِلَافُهُ تَبَيَّنَ بُطْلَانُهُ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ ع. ش. وَكَتَبَ سَمِ أَيْضًا مَا حَاصِلُهُ: تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ الرِّبَا، وَلَوْ بَاعَ جُزْأً تَخْمِينًا إِلْخَ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْعِلْمَ بِالْإِخْبَارِ كَافٍ فِي حَقِيقَةِ الْمُعَاوَضَةِ فَلْيُنْظَرْ مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: هُنَا لَا حَقِيقَةُ الْمُعَاوَضَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (الْآتِيَةِ) أَيِ آتِفًا فِي التَّنْبِيْهِ.

□ فَوَدَّ: (وَكَوْنُهُ) أَيِ: الْعَوَضِ اهـ ع. ش. □ فَوَدَّ: (تَنْبِيْهٌ أَقْرَضَهُ إِلْخ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِيمَا إِذَا عَوَّضَ عَنْ دَيْنِ الْقَرْضِ الذَّهَبَ ذَهَبًا وَفِضَّةً بُطْلَانُ التَّعْوِضِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٌ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الصَّلْحِ الْآتِيَةِ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَى تَقْدِيرِ التَّعْوِضِ فِيهَا وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فِيهَا تَعْوِضٌ كَعَوَّضَتِكَ كَذَا عَنْ كَذَا كَانَ بَاطِلًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَنَهَايَةً.

□ فَوَدَّ: (وَيَكْفِي هُنَا الْعِلْمُ بِالْقَدْرِ، وَلَوْ بِإِخْبَارِ الْمَالِكِ) تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ الرِّبَا، وَلَوْ بَاعَ جُزْأً تَخْمِينًا إِلْخَ قَوْلُهُ: وَمَا أَيِ: وَخَرَجَ مَا لَوْ عَلِمَا، وَلَوْ بِإِخْبَارِ ثَالِثٍ لَّهُمَا، أَوْ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ، وَقَدْ صَدَّقَهُ تَمَاتْلُهُمَا قَبْلَ الْبَيْعِ ثُمَّ تَبَايَعَا وَتَقَابَصَا جُزْأً فَإِنَّهُ يَصِحُّ اهـ فَقَدْ كَفَى هُنَا الْعِلْمُ بِالْقَدْرِ، وَلَوْ بِالْإِخْبَارِ مَعَ وُجُودِ حَقِيقَةِ الْمُعَاوَضَةِ فَلْيُنْظَرْ مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ هُنَا لَا حَقِيقَةُ الْمُعَاوَضَةِ.

□ فَوَدَّ: (تَنْبِيْهٌ أَقْرَضَهُ مَثَلًا دَرَاهِمَ إِلْخ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِيمَا إِذَا عَوَّضَ عَنْ دَيْنِ الْقَرْضِ الذَّهَبَ ذَهَبًا وَفِضَّةً بُطْلَانُ التَّعْوِضِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٌ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الصَّلْحِ الْآتِيَةِ إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَى تَقْدِيرِ التَّعْوِضِ فِيهَا، وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فِيهَا تَعْوِضٌ كَعَوَّضَتِكَ كَذَا عَنْ كَذَا كَانَ بَاطِلًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

الْمَجْلِسَ جازَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٌ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا لَا تَجْرِي فِي الدِّينِ، وَإِنْ نَارَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِي وَأَطَالَ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ لِتَقْدِيرِ الْمُعَاوَضَةِ فِيهِ الْمُسْتَدْعِيَةِ اسْتِثْنَاءً تَحْقِيقِ الْمُمَاتِلَةِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا: لَوْ صَالَحَ عَنْ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَخَمْسِينَ دِينَارًا فِي ذِمَّةٍ غَيْرِهِ بِالْفَنِّي دِرْهَمٍ جازَ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ حِينَئِذٍ فِي تَقْدِيرِ الْمُعَاوَضَةِ فِيهِ فَيَجْعَلُ مُسْتَوْفِيًا لِأَحَدِ الْأَلْفَيْنِ وَمُعْتَاضًا عَنْ الدَّائِيَةِ الْأَلْفِ الْآخَرَ بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الْأَلْفُ وَالْخَمْسُونَ مُعَيَّنَيْنِ؛ لِأَنَّ الْإِغْتِيَاضَ فِيهِ حَقِيقِي لَا يَحْتَاجُ لِتَقْدِيرٍ فَكَأَنَّهُ بَاعَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَخَمْسِينَ دِينَارًا بِالْفَنِّي دِرْهَمٍ، وَهُوَ مُعْتَنٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صُورِ مُدَّ عَجْوَةٍ كَمَا مَرَّ وَإِنَّمَا صَحَّ الصُّلْحُ عَنْ أَلْفٍ بِخَمْسِمِائَةٍ مُعَيَّنَةٍ كَمَا افْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَصَرَّحَ بِهِ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ؛ لِأَنَّ الصُّلْحَ مِنَ الدِّينِ عَلَى بَعْضِهِ إِثْرًا لِلْبَعْضِ، وَاسْتِيفَاءً لِلْبَاقِي فَهُوَ صُلْحٌ حَاطِي، وَهُوَ يُعِيدُ فِيهِ الْإِغْتِيَاضَ، وَوَقَعَ فِي كَلَامِهِمَا فِي الرُّهْنِ فِيمَا لَوْ أُعْطَاهُ كَيْسَ دِرَاهِمٍ لِيَسْتَوْفِيَ مِنْهَا حَقَّهُ وَالدَّرَاهِمُ أَقْلٌ مِنْهُ وَلِلْكَيسِ قِيَمَةٌ، أَوْ أَكْثَرُ، وَلَا قِيَمَةٌ

☐ قَوْلُهُ: (جازَ كما هو ظاهرٌ) هذا ظاهرٌ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ لَفْظِ الْبَيْعِ كَلَفَظَ الْأَخْذَ وَالصُّلْحَ، وَإِلَّا فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْبَيْعِ يُصَرَّفُ إِلَى الْمُعَاوَضَةِ اهـ سَم.

☐ قَوْلُهُ: (إِذْ لَا ضَرُورَةَ لِلْخ) فَلَوْ وَجَدَ مَا يُصَرَّفُ إِلَى الْمُعَاوَضَةِ كِبَعْتُكَ، أَوْ عَوَضْتُكَ أَوْ اسْتَبَدَّلَ هَذَا بِكَذَا كَانَ مِنْ قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٍ فَيَمْتَنِعُ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَكَذَا يُقَالُ فِي مَسْأَلَةِ الصُّلْحِ الْآتِيَةِ اهـ سَم.

☐ قَوْلُهُ: (لِتَقْدِيرِ الْمُعَاوَضَةِ فِيهِ) أَي: فِي عَقْدِ الْإِسْتِدَالِ الْمَذْكُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي تَقْدِيرِ الْمُعَاوَضَةِ فِيهِ) أَي: فِي عَقْدِ الصُّلْحِ اهـ س. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَحَدِ الْأَلْفَيْنِ) الْأَوَّلَى الْأَلْفُ الدَّرَاهِمِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الْأَلْفُ وَالْخَمْسُونَ لِلْخ) إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا مَرَّ زَادَ النِّهَايَةَ عَقِبَهُ مَا نَصَّهُ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ الرُّبَا لَكِنِ الْمُتَمَتِّدَ الصَّحَّةَ اهـ أَي: لِأَنَّ لَفْظَ الصُّلْحِ يُشْعِرُ بِالْقِنَاعَةِ فَلَمْ يَتَمَحَّضْ عَقْدُهُ لِلتَّغْيِيزِ، وَإِنْ جَرَى عَلَى مُعَيَّنٍ ع ش.

☐ قَوْلُهُ: (فِيمَا لَوْ أُعْطَاهُ كَيْسَ دِرَاهِمٍ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْكَيسِ الْمَذْكُورَةِ مَا نَصَّهُ: وَإِنْ

☐ قَوْلُهُ: (جازَ كما هو ظاهرٌ) هذا ظاهرٌ إِذَا جَرَى بِغَيْرِ لَفْظِ الْبَيْعِ كَلَفَظَ الْأَخْذَ وَالصُّلْحَ، وَإِلَّا فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْبَيْعِ يُصَرَّفُ إِلَى الْمُعَاوَضَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِذْ لَا ضَرُورَةَ لِلْخ) فَلَوْ وَجَدَ مَا يُصَرَّفُ إِلَى الْمُعَاوَضَةِ كِبَعْتُكَ، أَوْ عَوَضْتُكَ، أَوْ اسْتَبَدَّلَ هَذَا بِكَذَا كَانَ مِنْ قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجْوَةٍ فَيَمْتَنِعُ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَكَذَا يُقَالُ فِي مَسْأَلَةِ الصُّلْحِ الْآتِيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِيمَا لَوْ أُعْطَاهُ كَيْسَ دِرَاهِمٍ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْكَيسِ الْمَذْكُورَةِ مَا نَصَّهُ: وَإِنْ قَالَ: خُذْهُ أَي: الْكَيسَ بِمَا فِيهِ بِدَرَاهِمِكَ فَأَخَذَهُ فَكَذَلِكَ أَيِ يَضُمُّهُ بِحُكْمِ الشَّرَاءِ الْفَاسِدِ، وَلَا يَمْلِكُهُ إِلَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ قَدَرُ مَا لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ سَلَمًا وَلَا قِيَمَةً لِلْكَيسِ وَقَبْلَ ذَلِكَ فَيَمْلِكُهُ فَشَمِلَ الْمُسْتَشْتَى مِنْهُ مَا لَوْ كَانَ مَا فِيهِ مَجْهُولًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ دِرَاهِمِهِ، أَوْ أَقْلَ مِنْهَا، أَوْ مِثْلَهَا وَلِلْكَيسِ قِيَمَةٌ، أَوْ لَا قِيَمَةَ لَهُ، وَلَمْ يَقْبَلْ فَلَا يَمْلِكُهُ لَا مِثْنًا ذَلِكَ فِي الرُّوْطِيِّ بَلْ، وَفِي غَيْرِهِ فِي الْآخِرَةِ أَمَّا غَيْرُ الرُّوْطِيِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَلَمًا فَيَمْلِكُهُ إِنْ قَبِلَ، وَإِلَّا فَلَا يَضُمُّهُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي، وَبِهِ صَرَّحَ الْمُتَوَلَّى اهـ.

لَهُ مَا قَدْ يُخَالِفُ ذَلِكَ وَعِنْدَ التَّامِّلِ الصَّادِقِ لَا يُخَالِفُهُ فَتَقَطُّنَ لَهُ فَإِنْ قُلْتَ فَلِمَ أُشْطِرْتَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ؟ قُلْتَ: لِيَخْرُجَ عَنْ رَبِّ الْيَدِ، وَإِنَّمَا رَاعَوْهُ دُونَ رَبِّ الْفَضْلِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْقَاعِدَةِ إِنَّمَا يَنْشَأُ عَنِ الْمُقَابَلَةِ وَمَرَّ أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ لَهَا، وَأَمَّا رَبُّ الْيَدِ فَيَنْشَأُ عَنِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْقَبْضِ ثُمَّ تَرَكَهُ، وَهَذَا لَا يَقْتَضِي إِسْقَاطَهُ فَتَأَمَّلْهُ (وبيع الدين)، ولو بعين (لغير من) هو (عليه باطل في الأظهر بأن) بمعنى كأن (يشترى عبده زيد بجائزة له على عمرو) لعجزه عن تسليمها، والمُعْتَمَدُ ما في الروضة هنا وأصلها في الخلع من جوازه بعين، أو دَين بشرطه السابق، واقتصار ابن يونس وغيره على العين مؤوَّل كما أشار إليه السبكي ويدل.....

قال خذْه أي: الكيس بما فيه بدراهمك فأخذه فكذلك أي: يضمه بحكم الشراء الفاسد، ولا يملكه إلا إن علم أنه قدر ماله، ولم يكن سلماً، ولا قيمة للكيس وقبل ذلك فيملكه فشمِل المُسْتَنَى منه ما لو كان ما فيه مجهولاً، أو أكثر من دراهمه أو أقل منها، أو مثلها، وللکيس قيمة، أو لا قيمة له، ولم يقبل فلا يملكه لا ممتنع ذلك في الربوي بل، وفي غيره في الأخيرة أما غير الربوي إذا لم يكن سلماً فيملكه إن قيل، وإلا فلا يضمه أخذاً مما يأتي، وبه صرح المتولي اه سم. فوه: (لا يخالفه) كان وجه ذلك أن في مسألة الكيس معاوضةً بدليل قوله: (خذْه بدراهمك)؛ ولذا قال بحكم الشراء الفاسد اه سم. فوه: (فإن قلت إلخ) راجع لأول التثنية اه سم. فوه: (دون رب الفضل) أي: وإلا لأبطلوه؛ لأنه حيثيذ من قاعدة مدَّ عَجْوَة اه سم.

فوه: (عن المقابلة) أي: المعاوضة فوه: (ومر) أي: في التثنية اه كُرْدِي. فوه: (لها) أي للمقابلة وتقديرها. فوه: (وهذا) أي: التمكن ثم الترك. فوه: (لا يقتضي إلخ) الأنسب يقتضي عدم إسقاطه أي رب اليد.

فوه: (والمُعْتَمَدُ ما في الروضة إلخ) وفاقاً للمنهج والنهاية والمُعْنَى. فوه: (من جوازه) أي: بيع الدين غير المضمن اه شرح المنهج عبارة المُعْنَى:

(تنبيه): القول بالصحة إنما يجري في غير المسلم فيه اه. فوه: (بشرطه) أي: بيع الدين، وإنما أضافه إليه مع أن السابق هو شرط الاستبدال، وهو قول المصنف فإن استبدل إلخ؛ لأنهما يتصادقان في الجملة كما صرح به قوله: الآتي، وهو الاستبدال السابق اه كُرْدِي ويرد عليه أنه على هذا يتكرر مع قوله الآتي: ثم إن اتفقا إلخ فالظاهر المتعين أن المراد بشرط بيع الدين بالدين السابق في شرح: والجديد جواز الاستبدال إلخ بقوله: (فعلِمَ جواز الاستبدال بدين حال) إلخ. فوه: (مؤوَّل) أي: مُقَدَّر بحذف العاطف والمعطوف يعني بعين، أو دين.

فوه: (لا يخالفه) كان وجه ذلك أن في مسألة الكيس معاوضةً بدليل قوله خذْه بدراهمك؛ ولذا قال بحكم الشراء الفاسد. فوه: (فإن قلت) هو راجع لأول التثنية. فوه: (دون رب الفضل) أي وإلا لأبطلوه؛ لأنه حيثيذ من قاعدة مدَّ عَجْوَة.

لِذَلِكَ قَوْلُهُمْ لاسْتِقْرَارِهِ كَبِيرُهُ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الِاسْتِدْأَالُ السَّابِقُ، وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ الدِّينُ حَالًا مُسْتَقَرًّا وَالْمَدِينُ مِلًّا مُقَرًّا، أَوْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي إِقَامَتِهَا كُلُّفَةٌ لَهَا وَقَعَ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ الرَّفْعَةِ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ لِنَحْوِ الْعَجْزِ حِينَئِذٍ ثُمَّ إِنْ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ الرِّبَا اشْتَرَطَ قَبْضُ الْعَوْضَيْنِ فِي الْمَجْلِسِ، وَإِلَّا كَفَى تَعْيِيْنُهُمَا فِي الْمَجْلِسِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الِاسْتِدْأَالِ، وَإِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ كَالْبُعْوِيِّ اشْتَرَاطُ الْقَبْضِ حَمْلُوهُ عَلَى الْأَوَّلِ لِإِوَافِقِ تَصْرِيحِ ابْنِ الصَّبَّاحِ وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ بِمَا مَرَّ مِنَ التَّفْصِيلِ.

(تَبْيِيْهُ) أَرَادَ بِالْبَيْعِ مُطْلَقَ الْمُقَابَلَةِ، وَإِلَّا لَمْ يُوَافِقْ تَمَثُّلَهُ فَتَأَمَّلْهُ.

(وَلَوْ كَانَ لِرَزِيدٍ وَعَمْرٍو دَيْنَانِ عَلَى شَخْصٍ فَبَاعَ رَزِيدٌ دَيْنَهُ بِدَيْنِهِ)، أَوْ كَانَ لَهُ عَلَى شَخْصٍ دَيْنٌ

□ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِهِ بَعَيْنٍ، أَوْ دَيْنٍ، وَصَمِيرُ اسْتِقْرَارِهِ رَاجِعٌ إِلَى الدِّينِ أَهْ كُرْدِي.

□ فَوَدَّ: (قَوْلُهُمْ الْإِنِّ) أَي: فِي تَغْلِيلِ الْجَوَازِ. □ فَوَدَّ: (لِاسْتِقْرَارِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ إِنْ اتَّفَقَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (كَبِيرُهُ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ) مِنْ جُمْلَةِ الْمَقُولِ أَي: قِيَاسًا عَلَى بَيْعِهِ الْإِنِّ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي: بَيْعُهُ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَي: مَا ذُكِرَ مِنْ صِحَّةِ بَيْعِ الدِّينِ لِغَيْرِهِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ أَهْ ش.

□ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ الدِّينُ الْإِنِّ) أَي: الْمَبِيعُ خَبَرٌ لِقَوْلِهِ: وَمَحَلُّهُ. □ فَوَدَّ: (مُسْتَقَرًّا) أَي: مَأْمُونًا مِنْ سُقُوطِهِ خَرَجَ بِهِ الْأَجْرَةُ قَبْلَ تَمَامِ الْمُدَّةِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مُسْتَقَرَّةً فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا، وَنَحْوُ نُجُومِ الْكِتَابَةِ أَهْ بُجَيْرِمِي.

□ فَوَدَّ: (مِلًّا) أَي: مُوسِرًا مِنَ الْمَلَاةِ، وَهِيَ السَّعَةُ. □ فَوَدَّ: (وَلَا كَفَى الْإِنِّ) خَالَفَهُ الْمُغْنَى وَالنَّهَايَةُ فَقَالَا وَضَرَحَ فِي أَصْلِ الرِّوَضَةِ كَالْبُعْوِيِّ بِاشْتِرَاطِ قَبْضِ الْعَوْضَيْنِ أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنَا رِبَوِيَيْنِ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ: مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ يُخَالِفُهُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُحْمَلَ الْأَوَّلُ عَلَى الرَّبَوِيِّ وَالثَّانِي عَلَى غَيْرِهِ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ لِأَنَّ مِثَالَهُمْ يَأْبَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّيْخَيْنِ مِثْلًا ذَلِكَ بَعْدَ أَهْ.

□ فَوَدَّ: (حَمْلُوهُ عَلَى الْأَوَّلِ) زَادَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ هَذَا الْحَمْلُ بِأَنَّهُ يُنَافِيهِ تَمَثُّلُ الشَّيْخَيْنِ بِقَوْلِهِمَا: بَأَنْ يَشْتَرِيَ عَبْدُ رَزِيدٍ بِمَائَةِ لَهُ عَلَى عَمْرٍو، وَيُجَابُ بِمَنْعِ مُنَافَاتِهِ لَهُ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ عَامَةٌ لِلْمُتَّفِقِينَ فِي عِلَّةِ الرِّبَا وَلِغَيْرِهِمَا وَحِينَئِذٍ فَاشْتَرَاطُ الْقَبْضِ إِمَّا عَامٌّ لِلْقِسْمَيْنِ، أَوْ مُطْلَقٌ فِيهِمَا، وَالْأَوَّلُ يَقْبَلُ التَّخْصِصَ، وَالثَّانِي يَقْبَلُ التَّقْيِيدَ فَالْحَمْلُ إِمَّا تَخْصِصٌ، أَوْ تَقْيِيدٌ، وَهُوَ صَحِيحٌ قَائِنٌ الْمُنَافَاةُ فَتَأَمَّلْ أَهْ سَم. □ فَوَدَّ: (وَلَا لَمْ يُوَافِقْ تَمَثُّلَهُ) أَي: لِأَنَّ الدِّينَ فِيهِ لَيْسَ مَبِيعًا بَلْ ثَمَّنًا أَهْ سَم.

□ فَوَدَّ: (أَوْ كَانَ لَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَقَبْضُ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ كَانَ لَهُ الْإِنِّ) كَأَنَّ كَانَ لِرَزِيدٍ عَلَى بَكْرٍ

□ فَوَدَّ: (حَمْلُوهُ عَلَى الْأَوَّلِ) رَدَّ شَيْخُنَا الْإِمَامُ شَهَابُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ هَذَا الْحَمْلُ بِأَنَّهُ يُنَافِيهِ تَمَثُّلُ الشَّيْخَيْنِ بِقَوْلِهِمَا: بَأَنْ يَشْتَرِيَ عَبْدُ رَزِيدٍ بِمَائَةِ لَهُ عَلَى عَمْرٍو وَيُجَابُ بِمَنْعِ مُنَافَاتِهِ لَهُ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ عَامَةٌ لِلْمُتَّفِقِينَ فِي عِلَّةِ الرِّبَا وَلِغَيْرِهِمَا وَحِينَئِذٍ فَاشْتَرَاطُ الْقَبْضِ إِمَّا عَامٌّ لِلْقِسْمَيْنِ، أَوْ مُطْلَقٌ فِيهِمَا، وَالْأَوَّلُ يَقْبَلُ التَّخْصِصَ، وَالثَّانِي يَقْبَلُ التَّقْيِيدَ فَالْحَمْلُ إِمَّا تَخْصِصٌ، أَوْ تَقْيِيدٌ، وَهُوَ صَحِيحٌ قَائِنٌ الْمُنَافَاةُ فَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَلَا لَمْ يُوَافِقْ تَمَثُّلَهُ) أَي: لِأَنَّ الدِّينَ فِيهِ لَيْسَ مَبِيعًا بَلْ ثَمَّنًا.

فاستبدل عنه دينًا آخر (بطل) اتحد الجنس وعين وقبض في المجلس أو لا (قطعا) وحكي فيه الإجماع والنهي عن ذلك صححه جمع وضعفه آخرون والحوالة جائزة إجماعا مع أنها بيع دين بدين. (وقبض) غير المنقول من (العقار) ونحوه كالأرض وما فيها من نحو بناء وتخل، ولو بشرط قطعه وثمرة مبيعة قبل أو ان الجذاذ، وإلا فهي منقولة فلا بد من نقلها،.....

عشرة دراهم وليكر عليه دينار فلا يصح أن يستبدل أحدهما عن دينه دين آخر اه بخيرمي، وفيه نظر تصويرا وحكما فإنه هو الاستبدال السابق ويأتي أيضا عن ع ش ما يفيد أن المراد بدين آخر دين المدين على غير دائته، وفيه أنه هو الذي مر أيضا في المتن فليحرز تصويره والمغني تركه. ه فوه: (فاستبدل عنه دين آخر) هو واضح حيث لم توجد شروط الحوالة، وإلا كأن قال: جعلت مالي على زيد من الدين لك في مقابلة دينك، واتحد الدينان جنسا وقدرًا وصفة وحلولا وأجلا وصحة وكسرا فينبغي الصحة؛ لأنها حوالة اه ع ش. ه فوه: (والنهي عن ذلك إلخ) عبارة المغني (لنهي) ع بيع الكالي بالكالي) رواه الحاكم وقال: إنه على شرط مسلم وفسر بيع الدين بالدين كما ورد النصريح به في رواية البيهقي اه. ه فوه: (صححه إلخ) خبر قوله: والنهي إلخ. ه فوه: (والحوالة جائزة إلخ) أي: فهي مستثناة اه. ع ش.

ه قول (سني): (وقبض العقار) دخل فيه النهاية والمغني بقولهما ثم شرع في بيان القبض، والرجوع في حقيقته إلى العرف فيه لعدم ما يضبطه شرعا أو لغة كالإحياء والحرز في السرقة فقال: وقبض إلخ. ه فوه: (ونحوه) إلى قوله أما امتعة المشتري في المغني، وكذا في النهاية إلخ قوله: وإلا إلى: ومثلهما، وقوله: بلفظ إلى المتن. ه فوه: (ونحوه) أي: فما يعد تابعًا له اه ع ش. ه فوه: (كالأرض وما فيها إلخ) مثال للعقار اه ع ش عبارة المغني، وهو الأرض والتخل والضياغ كما قاله الجوهرى وأراد بالضياغ الأبنية اه وعبارة الرشيدى قوله: كالأرض إلخ هذا هو حقيقة العقار كما في الصحاح وغيره فإذا خال الكاف عليه إما للإشارة إلى أن مثل التخل بقية الشجر كما عرّب به بعضهم أو أنها استقصائية اه. ه فوه: (ونحوه) أي: رطبًا، أو جافًا، وإن كان الجاف لا بقاء له، وخرج بذلك الأشجار المقلوعة فلا بد فيها من الثقل، وإن كانت حية وأريد عودها كما كانت، وكان الأولى: وشجر كما عرّب به الشيخ إلا أن يقال: أثره للإقصار عليه في كلام الجوهرى في تفسير العقار فقول الشيخ: والشجر بيان للمراد من العقار في كلامهم اه ع ش. ه فوه: (وثمرة) مثال لنحوه اه. ع ش. ه فوه: (ولأ) أي: بأن تلفت أو ان الجذاذ. ه فوه: (فهي منقولة إلخ) وفاقا للمغني، والإيعاب وإخلافاً للنهاية حيث قال: وهو أي: قول

ه فوه: (قبل أو ان الجذاذ) وقال الجلال البلقيني: لا فرق بين المبيعة قبل أو ان الجذاذ أو بعده خلافا لما وقع في الروضة وبذلك أفتى شيخنا الشهاب الرملي، وفي شرح المباب للشارح ما نصه: وعبارة الأذرعي ويستثنى من اعتبار التحويل بيع الشجر بشرط قطعه والجدار بشرط نقله والثمره على الشجرة سواء أشرط قطعها، أو لا وهكذا يبيع الزرع في الأرض حيث يصح، وما أشبه هذا فإن التخلية كافية فيه

ومثلها الزرع حيث جاز بيعه في الأرض أي إقباض ذلك (تخليته للمشتري) بلفظ يدل عليها من البائع (وتمكنه من التصرف) فيه.....

الشيخين قبل أو ان الجذاذ مثال لا قيد كما أفاده الجلال البلقيني وشمل ذلك أي: كَوْن القبض بالتخليه ما لو باعها بعد بُدُو صلاحها بشرط قطعها، وبه أفتى الوالد رحمته الله تعالى اه قال الرشيد قوله: م ر بعد بُدُو صلاحها، وكذا قبله المفهوم بالأولى، وإنما قيد بالبعدي؛ لأنها هي الواقعة في السؤال الذي أجاب عنه والده اه. ه فوه: (ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين أو ان جذاذه وغيره كالتمر، وهو ما اعتمد في الإيعاب بعد أن بين أن ما أطلقه العباب من اعتبار التخليه فيه هو ما في الجواهر وغيرها اه سم. ه فوه: (حيث جاز بيعه) أي: بأن كان المقصود منه ظاهرًا اه ع ش. ه فوه: (أي إقباض ذلك) أول به ليصح حمل قوله: تخليته عليه؛ إذ كل من الإقباض والتخليه فعل البائع بخلاف القبض فإنه فعل المشتري، ولا يحمل عليه التخليه إلا على وجه المبالغة لقوة سببها في حصول القبض اه سم وقوله: ليصح حمل قوله إلخ أي: وإلا فخصوص الإقباض ليس شرطًا إلا إذا كان للبائع حق الحبس فالتفسير المذكور لصحة الحمل لا غير اه رشيد.

ه قول (س): (تخليته للمشتري) أي: تركه له اه معني. ه فوه: (بلفظ يدل إلخ) كخليت بينك وبينه، أو ما يقوم مقام اللفظ كالكتابة والإشارة، ومحل اشتراط ذلك كما هو ظاهر إن كان للبائع حق الحبس أما إذا لم يكن له فسأني أنه يستقل المشتري بقبضه فلا يحتاج إلى لفظ اه بجريه عن الشوبري عن الطنطاني وقوله: ومحل اشتراط إلخ في سم ما يوافقه. ه قول (س): (وتمكنه من التصرف) وإن لم يتصرف فيه، ولم يدخله نهاية ومعني عبارة الإيعاب:

انتهت وإنما يتجه ما ذكره بناء على عدم تقييده التمرة بقبول وقت الجذاذ الذي ذهب إليه جماعة أما على تقييده به الذي هو المعتمد فلا بد من الثقل في جميع ما ذكره اه. ه فوه: (ومثلها الزرع) ظاهره التفصيل فيه بين أو ان جذاذه وغيره كالتمر، وهو محصل ميله في شرح العباب بعد أن بين أن ما أطلقه العباب من اعتبار التخليه فيه هو ما في الجواهر وغيرها اه. ه فوه: (أي إقباض ذلك) أول به ليصح أن يحمل عليه قوله: تخليته؛ إذ كل من الإقباض والتخليه فعل البائع فيصح حمل أحدهما على الآخر بخلاف نفس القبض فإنه فعل المشتري فلا يحمل عليه التخليه التي هي فعل البائع، ولو زاد الباء في قوله: تخليته لم يحتاج لتأويل القبض بالإقباض نعم يمكن حمل التخليه على القبض على وجه المبالغة لقوة سببها في حصول القبض.

ه قول (س): (تخليته للمشتري مع لفظ إلخ) جعل هذا تفسيرًا للإقباض ويُعلم مما يأتي أن الإقباض، أو الإذن في القبض إنما يعتبر إذا كان للبائع حق الحبس، وإلا كان للمشتري الاستقلال بالقبض فهذه الأمور إنما تسترط إذا كان للبائع حق الحبس وإلا لم يشرط شيء من ذلك فليتأمل.

بِتَسْلِيمِ مِفْتَاحِ الدَّارِ إِلَيْهِ أَيْ إِنْ وُجِدَ وَدَخَلَ فِي الْبَيْعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَعَ عَدَمِ مَانِعٍ جِسْمِيٍّ، أَوْ شَرْعِيٍّ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ لَمْ يُحْدَ لُغَةً، وَلَا شَرْعًا فَحُكْمُ فِيهِ الْعُرْفُ، وَهُوَ قَاضٍ بِهَذَا وَمَا يَأْتِي أَيْ بِاعْتِبَارِ مَا ظَهَرَ لَهُمْ فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ جَرِيَانُ الْخِلَافِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْاِخْتِلَافِ هَلِ الْعُرْفُ كَذَلِكَ، أَوْ لَا وَإِنَّمَا يُعْتَدُ بِذَلِكَ (بِشَرْطِ فَرَاغِهِ مِنْ أَمْتَعَةٍ) غَيْرِ الْمُشْتَرِي مِنَ الْبَائِعِ (وَالْمُسْتَأْجِرِ وَالْمُسْتَعِيرِ) وَالْمَوْصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَالْغَاصِبِ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَغَلَطَ أَعْنِي الْأَذْرَعِيُّ مَنْ أَخَذَ بِمَفْهُومِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْبَائِعِ عَمَلًا بِالْعُرْفِ لِتَأْتِي التَّفْرِيعُ هُنَا.....

وهي أي: التَّخْلِيَةُ - كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ - تَمْكِينُ الْبَائِعِ، أَوْ وَكِيلِهِ الْمُشْتَرِي أَوْ وَكِيلِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ بِإِزَالَةِ الْمَانِعِ الْجِسْمِيِّ وَالشَّرْعِيِّ اهـ. □ فَوُدَّ: (بِتَسْلِيمِ مِفْتَاحِ الدَّارِ) أَيْ: إِنْ كَانَ مِفْتَاحُ غَلَقِي مُثَبَّتًا بِخِلَافِ مِفْتَاحِ الْقُفْلِ اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (إِنْ وُجِدَ) نَعَمْ إِنْ قَالَ لَهُ الْبَائِعُ: تَسَلَّمْهُ، وَاصْنَعْ لَهُ مِفْتَاحًا فَيَتَبَغَى أَنْ يَسْتَعْنِيَ بِذَلِكَ عَنْ تَسْلِيمِ الْمِفْتَاحِ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ أَيْ: وَمَعَ ذَلِكَ يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ فِي الْمِفْتَاحِ بِمَا يُقَابِلُهُ مِنَ الثَّمَنِ، وَيُثَبَّتُ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ بِتَلْفِهِ فِي يَدِ الْبَائِعِ، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْمِفْتَاحِ تَافِهَةً اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَدَخَلَ فِي الْمَبِيعِ) يَتَبَغَى أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ صُرِّحُوا بِإِخْرَاجِهِ فَقَطُّ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ دُخُولُهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَإِنْ كَانَ مَنقُولًا اهـ سم. □ فَوُدَّ: (مَعَ عَدَمِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّخْلِيَةِ. □ فَوُدَّ: (مَانِعٍ جِسْمِيٍّ) أَيْ: كَكُوزِهَا فِي يَدِ غَاصِبٍ. □ فَوُدَّ: (أَوْ شَرْعِيٍّ) أَيْ: كَشُغْلِ الدَّارِ بِأَمْتَعَةٍ غَيْرِ الْمُشْتَرِي اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْقَبْضَ الْخُ) تَعْلِيلٌ لِحُصُولِ الْقَبْضِ بِمَا ذُكِرَ فِي الْمَثْنِ وَالشَّرْحِ. □ فَوُدَّ: (فَحُكْمٌ) مِنَ التَّحْكِيمِ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ رَاضٍ بِهَذَا وَمَا يَأْتِي) أَيْ: وَالْعُرْفُ قَاضٍ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا، وَفِيمَا بَعْدَهُ اهـ مَغْنِي. □ فَوُدَّ: (لَهُمْ) أَيْ لِلْأَصْحَابِ، وَقَوْلُهُ: ذَلِكَ أَيْ: قَضَاءُ الْعُرْفِ بِهَذَا وَبِمَا يَأْتِي. □ فَوُدَّ: (جَرِيَانُ الْخِلَافِ) أَيْ: الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الْمَثْنِ فِي الْأَصَحِّ. □ فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيْ: فِيمَا يَأْتِي. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْاِخْتِلَافِ الْخُ) حَاصِلُهُ وَمَتَى وَقَعَ الْخِلَافُ فِي شَيْءٍ أَهْوَ قَبْضٌ، أَوْ لَا كَانَ نَاشِئًا عَنِ الْخِلَافِ فِي الْعُرْفِ فِيهِ فَمَنْ عَدَّهُ قَبْضًا يَنْسُبُهُ لِلْعُرْفِ وَمَنْ نَفَى الْقَبْضَ فِيهِ يَقُولُ: الْعُرْفُ لَا يُعَدُّ قَبْضًا اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (كَمَا اعْتَمَدَهُ الْخُ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: وَالْمُسْتَأْجِرُ الْخُ. □ فَوُدَّ: (عَمَلًا بِالْعُرْفِ) عِلَّةٌ لِاشْتِرَاطِ الْفَرَاغِ مِمَّا ذُكِرَ. □ فَوُدَّ: (لِتَأْتِي التَّفْرِيعُ الْخُ) عِلَّةٌ لِلْعَمَلِ بِالْعُرْفِ اهـ ع ش أَيْ: لِاِقْتِصَاءِ الْعُرْفِ ذَلِكَ عِبَارَةً الْمُغْنِي عَقِبَ الْمَثْنِ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ فِي الْعُرْفِ مَوْقُوفٌ عَلَى ذَلِكَ فَيُفْرَغُهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، وَلَا يُكَلَّفُ تَفْرِيعُهَا فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ إِذَا كَانَتْ كَبِيرَةً اهـ. □ فَوُدَّ: (هُنَا) أَيْ: فِي نَحْوِ الدَّارِ.

□ فَوُدَّ: (وَدَخَلَ فِي الْبَيْعِ) يَتَبَغَى أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ صُرِّحَ بِإِخْرَاجِهِ فَقَطُّ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ دُخُولُهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَإِنْ كَانَ مَنقُولًا. □ فَوُدَّ: (بِشَرْطِ فَرَاغِهِ مِنْ أَمْتَعَةٍ غَيْرِ الْمُشْتَرِي) هَلِ يَجْرِي هَذَا الشَّرْطُ فِي الْمَنقُولِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ طَرَفًا كِنَاءً وَرِثِيلَ مَشْغُولٍ بِأَمْتَعَةٍ غَيْرِ الْمُشْتَرِي لَمْ يَكْفِ نَقْلُهُ قَبْلَ تَفْرِيعِهِ فِي نَظَرٍ، وَلَا يَتَعَدُّ الْجَرِيَانُ، وَإِنْ كَانَ نَقْلُ الْمَنقُولِ اسْتِثْلَاءً حَقِيقِيًّا بِخِلَافِ تَخْلِيَةِ الْعَقَارِ ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَهُ الْآتِي مَعَ تَفْرِيعِ السَّفِينَةِ وَسَيَاتِي فِيهِ بَيَانٌ. □ فَوُدَّ: (لِتَأْتِي التَّفْرِيعُ الْخُ) قَدْ يَنْعَكِسُ الْحَالُ فَيَتَأْتِي التَّفْرِيعُ حَالًا مِنْ

حالاً، وبه فارق قبض الأرض المزروعة بالتخلية مع بقاء الزرع، ولو جمع الأمتعة ببعضها حصل قبض ما عداه فإن حوّلها لغيره حصل قبض الجميع أمّا أمتعة المشتري، ويظهر أن المراد به من وقع له الشراء دون نحو وكيله فلا تضر كحقير متاع لغيره. (فإن لم يحضر العاقدان المبيع) العقار، أو المنقول الذي بيد المشتري أمانة كان، أو ضمّاناً بأن غاب عن محل العقد وقلنا بالأصح: إن حضورهما عند المبيع (حالة القبض) غير شرط (اعتبر) في صحة قبضه إذن البائع فيه إن كان له حق الحبس (ومضى زمن يُمكن فيه المضى إليه) عادة مع زمن يسع نقله، أو تفرغه ممّا فيه لغير المشتري (في الأصح)؛ لأنّ الحضور.....

☐ فوه: (حالاً) أي: من شأن الأمتعة ذلك بخلاف الزرع، وعليه قلّ الزرع جدّاً بحيث يُمكن التفرغ منه حالاً لا يمنع وجوده من القبض، ولو كثرت الأمتعة بحيث تعدّر تفرغها حالاً منعت القبض اهـ ع ش. ☐ فوه: (بعضها) عبارة النهاية والمغني في بيت من الدار وخلي بين المشتري وبينها حصل إلخ. ☐ فوه: (حصل قبض ما عداه) ظاهره، وإن كانت الأمتعة في جانب من البيت، وهو واضح إن أغلق عليها باب البيت، ولا يفتني حصول القبض فيما عدا الموضع الحاوي للأمتعة عزّاه اهـ ع ش. ☐ فوه: (أما أمتعة المشتري) مُحترز قوله غير المشتري. ☐ فوه: (ومن نحو وكيله) بقاء أمتعة الوكيل والولي مانع من صحة القبض؛ لأنها تمنع من دخول البيع في يد من وقع له الشراء اهـ ع ش.

☐ فوه: (كحقير متاع) أي: كحصير ومنارة، وخرج غير الحقير، ومنه قصّ صغير الجرم كبير القيمة في حق صغير، ويُفرّق بينه وبين الحقير بأنّه لعلّوه يقصد حفظه في الدار وإخراؤه بها والمنع عنها لأجله فتعدّ مشغولة فلا بدّ من التفرغ ولا كذلك الحقير فليتملّ سم وع ش. ☐ فوه: (لغيره)، ولا فرق في ذلك بين الغني والفقير فيما يظهر اهـ ع ش.

☐ قول (س): (فإن لم يحضر العاقدان) شمل ذلك ما لو لم يحضر واحد منهما، أو حضر أحدهما دون الآخر كما لو كتب أحدهما بالبيع، أو الشراء لغائب عند المبيع، وهو ظاهر فيما لو غابا معاً، أو المشتري أمّا لو كان المشتري حاضراً عند المبيع، وكتب له البائع بالبيع فقبل فيحتمل أنه لا يحتاج لمضى الزمن لحضوره عنده ولكن قضية إطلاعهم اختياراً مضى زمن إمكان حضور البائع فيجب العمل به حتى يوجّد صارف عنه اهـ ع ش. ☐ فوه: (العقار) إلى قوله أمّا عقار في المغني وإلى التنبية في النهاية. ☐ فوه: (الذي بيد المشتري) نعت للمبيع. ☐ فوه: (عن محل العقد) أي: مجلسه، وإن كان بالبلد اهـ ع ش. ☐ فوه: (يسع نقله) أي: في المنقول. ☐ فوه: (أو تفرغه) أي: في غير المنقول بل مطلقاً. ☐ فوه: (أو تفرغه ممّا فيه إلخ) هذا سيّما مع مقابلته لقوله الآتي أمّا عقار، أو منقول إلخ صريح

الزرع دون الأمتعة. ☐ فوه: (كحقير متاع لغيره) أي: كحصير ومنارة، وخرج غير الحقير، ومنه قصّ صغير الجرم كثير القيمة في حق صغير ويُفرّق بينه وبين الحقير بأنّه لعلّوه يقصد حفظه في الدار وإخراؤه بها والمنع عنها لأجله فتعدّ مشغولة فلا بدّ من التفرغ، ولا كذلك الحقير فليتملّ. ☐ فوه: (أو تفرغه ممّا فيه) هذا سيّما مع مقابلته لقوله الآتي أمّا عقار، أو منقول إلخ صريح في عدم اختيار تفرغه بالفعل من

إِنَّمَا اغْتَفِرَ لِلْمَشَقَّةِ، وَلَا مَشَقَّةَ فِي اعْتِبَارِ مُضَيِّ ذَلِكَ أَمَّا عَقَارٌ، أَوْ مَنْقُولٌ غَائِبٌ بِيَدِ الْبَائِعِ، أَوْ أَجْنَبِيٍّ فَلَا يَكْفِي مُضَيِّ زَمَنِ إِمْكَانٍ تَفْرِيفِهِ وَنَقْلِهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَخْلِيَّتِهِ وَنَقْلِهِ بِالْفِعْلِ، وَأَمَّا مَبِيعٌ حَاضِرٌ مَنْقُولٌ، أَوْ غَيْرُهُ، وَلَا أَمْتَعَةٌ فِيهِ لِغَيْرِ الْمُشْتَرِي، وَهُوَ بِيَدِهِ فَيُعْتَبَرُ فِي قَبْضِهِ مُضَيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ النُّقْلَ، أَوْ التَّخْلِيَةَ مَعَ إِذْنِ الْبَائِعِ إِنْ كَانَ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ.

(تنبیه) ما ذكرته من إلحاق يد الأجنبي بيده البائع هو الذي يشجبه؛ لأن المشتري إنما اكتفى بالتقدير فيما بيده لقوتها بخلاف يد البائع والأجنبي، وأما قول الإسنوي أن يد الأجنبي كيد المشتري كما ذكره الرافعي في الرهن.....

فِي عَدَمِ اعْتِبَارِ تَفْرِيفِهِ بِالْفِعْلِ مِنْ مَتَاعٍ غَيْرِ الْمُشْتَرِي الْمَوْجُودِ فِيهِ بِالْفِعْلِ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُ فِي نَظِيرِهِ الْآتِي: وَلَا أَمْتَعَةٌ فِيهِ لِغَيْرِ الْمُشْتَرِي خِلَافُهُ إِنْ سَمَّيْتُهِ أَقُولُ: وَهَذَا أَيُّ: اعْتِبَارِ التَّفْرِيفِ بِالْفِعْلِ صَرِيحُ الْعُبَابِ وَظَاهِرُ النَّهَايَةِ، وَعَلَيْهِ حَمْلُ الْحَوَاشِي عِبَارَةً شَرَحَ الْمَنْهَجُ عِبَارَةَ الْعُبَابِ: فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَبِيعُ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ كَفَّتِ التَّخْلِيَةُ، وَلَوْ مَنْقُولًا مَعَ مُضَيِّ إِمْكَانٍ قَبْضُهُ إِنْ سَمَّيْتُهِ أَقُولُ: (إِنَّمَا اغْتَفِرَ) أَيُّ اغْتَفَرَ عَدَمَهُ وَتَرْكُهُ. قَوْلُهُ: (غَائِبٌ) قَيْدٌ فِي كُلِّ مِنَ الْعَقَارِ وَالْمَنْقُولِ إِنْ سَمَّيْتُهِ أَقُولُ: (فَلَا يَكْفِي الْإِنْفِ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَهُوَ بِيَدِهِ) أَيُّ: حُكْمًا أَمَّا لَوْ كَانَ بِيَدِهِ حَقِيقَةً لَمْ يُشْتَرَطْ مُضَيِّ زَمَنِ بَلْ إِذْنُ الْبَائِعِ إِنْ كَانَ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ، وَإِلَّا فَلَا انْتَهَى مِنْهُ مَرٌّ وَمِثْلُهُ فِي حَاشِيَةِ سَمِّ عَلَى مَنْهَجِ عَنْهُ مَرٌّ ثُمَّ نَقَلَ عَنْهُ مَرَّاتَهُ مَرَّ قَالٍ بَعْدَ ذَلِكَ: يَنْبَغِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُضَيِّ زَمَنِ بَعْدَ الْعَقْدِ يُمَكِّنُ فِيهِ تَنَاوُلَهُ وَرَفْعَهُ انْتَهَى أَقُولُ: وَهَذَا هُوَ قِيَاسُ اعْتِبَارِ مُضَيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوُصُولَ وَالتَّخْلِيَةَ فِيمَا كَانَ غَائِبًا، وَهُوَ بِيَدِ الْمُشْتَرِي فَتَأَمَّلْهُ إِنْ سَمَّيْتُهِ أَقُولُ: وَعَنِ الْمُغْنِي وَسَمِّ الرِّشِيدِي اعْتِمَادُ الْأَوَّلِ. قَوْلُهُ: (أَوْ التَّخْلِيَةُ) لَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا التَّخْلِيَةُ حَقِيقَةً بَلْ تُحْمَلُ عَلَى إِمْكَانِ التَّفْرِيفِ مِنْهُ، وَعِبَارَةٌ سَمِّ عَلَى حَجٍّ لَعَلَّ الْمُرَادَ الْإِسْتِيْلَاءَ، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِذِكْرِهَا؛ لِأَنَّ الْعَقَارَ الْخَالِي مِنْ أَمْتَعَةٍ غَيْرِ الْمُشْتَرِي قَبْضُهُ بِالْإِسْتِيْلَاءِ عَلَيْهِ مَعَ الْإِذْنِ إِنْ كَانَ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ تَفْرِيفٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ مَا يُعْتَبَرُ تَفْرِيفُهُ فَإِذَا كَانَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لَمْ يُعْتَبَرُ فِي قَبْضِهِ وَرَاءَ إِذْنِ الْبَائِعِ بِشَرْطِهِ غَيْرُ مُجَرَّدِ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوُصُولَ إِلَيْهِ وَالْإِسْتِيْلَاءَ إِنْ سَمَّيْتُهِ أَقُولُ: التَّخْلِيَةُ لَعَلَّ الْمُرَادَ تَقْدِيرَ إِمْكَانِ التَّخْلِيَةِ لَوْ قَرَضْنَاهُ بِيَدِ الْبَائِعِ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِمُضَيِّ إِمْكَانِ التَّخْلِيَةِ مَعَ أَنَّهُ مُخْلَى بِالْفِعْلِ إِنْ سَمَّيْتُهِ الْمُغْنِي، وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ تَحْتَ يَدِ الْمُشْتَرِي أَمَانَةً، أَوْ مَضْمُونًا، وَهُوَ حَاضِرٌ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ صَارَ مَقْبُوضًا بِنَفْسِ الْعَقْدِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ

مَتَاعٍ غَيْرِ الْمُشْتَرِي الْمَوْجُودِ فِيهِ بِالْفِعْلِ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُ فِي نَظِيرِهِ الْآتِي وَلَا أَمْتَعَةٌ فِيهِ لِغَيْرِ الْمُشْتَرِي خِلَافُهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ التَّخْلِيَةُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِيْلَاءِ، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِذِكْرِهَا؛ لِأَنَّ الْعَقَارَ الْخَالِي مِنْ أَمْتَعَةٍ غَيْرِ الْمُشْتَرِي قَبْضُهُ بِالْإِسْتِيْلَاءِ عَلَيْهِ مَعَ الْإِذْنِ إِنْ كَانَ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ تَفْرِيفٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ مَا يُعْتَبَرُ تَفْرِيفُهُ فَإِذَا كَانَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لَمْ يُعْتَبَرُ فِي قَبْضِهِ وَرَاءَ إِذْنِ الْبَائِعِ بِشَرْطِهِ غَيْرُ مُجَرَّدِ مُضَيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوُصُولَ إِلَيْهِ، وَالْإِسْتِيْلَاءَ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا قَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ الْإِنْفِ) مَا قَالَهُ

فَمَنْعُ نَقْلًا وَتَوْجِيهًا، وفي الحاضرِ يَدِ الْمُشْتَرِي هو ما اقتضاه كِلَاهُمَا في الرهن، واعتمده الأذرعِي والزركشي وغيرهما، ولم يُقالوا بكونِ الْمُصَنَّفِ في المجموعِ وابنِ الرُّفْعَةِ في الكفاية نقلاً عن الْمُتَوَلِّي وأقرَّاه أنه يصيرُ مقبوضاً بنفسِ العقدِ، وإن كان للبائعِ حقُّ الحبسِ لكنَّ الحقَّ أنَّ هذا المنقول هو الأحقُّ بالاعتمادِ كما بيَّنته في شرحِ العُبابِ بما يُعْلَمُ منه أنَّ رُجوعَ شَيْخِنَا عن اعتماده ليس في محلِّهِ. (وقَبْضُ المنقولِ) الْمُتَنَاولُ بِالْيَدِ عادةً تناوُلُهُ بها وغيرِ الْمُتَنَاولِ بها

فإنَّه لا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ اهـ. قُودُ: (فَمَنْعُ الْخ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى، وَالتَّهْيِأَةُ عِبَارَتُهَا: وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ، وَهُوَ أَنْ يَدَ الْأَجَنَّبِيِّ كَيْدَ الْبَائِعِ اهـ. قُودُ: (وَفِي الْحَاضِرِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنَ الْخِطَابِ الْأَجَنَّبِيِّ. قُودُ: (وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) وَكَذَا اعْتَمَدَهُ التَّهْيِأَةُ. قُودُ: (أَنَّ هَذَا الْمُنْقُولَ) أَي: عَنْ الْمُتَوَلِّي مِنْ أَنَّهُ يَصِيرُ مَقْبُوضًا بِنَفْسِ الْعَقْدِ، وَإِنْ كَانَ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْحَبْسِ، وَلَا يُعْتَبَرُ مُضِيَّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ التَّخْلِيَةَ وَالتَّقْلُّ. قُودُ: (هُوَ الْأَحَقُّ الْخ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ الْخ. قُودُ: (كَمَا بَيَّنْتَهُ) فِي شَرْحِ الْعُبابِ عِبَارَتُهُ: لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ أَمَانَةً فَقَدْ رَضِيَ بِدَوَامِ يَدِهِ، أَوْ مَضْمُونًا سَقَطَ ضَمَانُ الْقِيَمَةِ وَتَقَرَّرَ ضَمَانُ الثَّمَنِ اهـ. قُودُ: (أَنَّ رُجُوعَ شَيْخِنَا الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ: وَخَرَجَ بِالْغَائِبِ الْحَاضِرُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي، وَلَا أَمْتِعَةً فِيهِ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَقْبُوضًا بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ التَّخْلِيَةَ، أَوِ التَّقْلُّ، وَلَا يُقْتَرَفُ فِيهِ، وَفِي الْغَائِبِ إِلَى إِذْنِ الْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ، وَإِلَّا افْتَقَرَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَفَاقًا لِلشَّيْخَيْنِ وَخِلَافًا لِلْمُتَوَلِّي هَكَذَا أَفْهَمَ، وَلَا تَعْتَرَّ بِمَا يُخَالِفُهُ اهـ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْبَيْعُ مِمَّا يُتَنَاولُ بِالْيَدِ وَكَانَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِالْفِعْلِ كَمُنْدِيلٍ حَمَلَهُ فِي يَدِهِ كَانَ مَقْبُوضًا بِنَفْسِ الْعَقْدِ م ر اهـ س م.

قُودُ (لِسَيِّدِ): (وَقَبْضُ الْمُنْقُولِ) أَي: حَيَوَانًا، أَوْ غَيْرَهُ نِهَآةً وَمُعْنَى. قُودُ: (الْمُتَنَاولُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: لَا الذَّابَّةُ إِلَى الْمَشْحُونَةِ، وَقَوْلُهُ: وَكَذَا رُكُوبُهُ إِلَى: وَيُشْتَرَطُ، وَقَوْلُهُ: وَيَتَعَيَّنُ إِلَى وَمَرَّ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَإِنْ جَرَى فِي النَّهَآةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ، قَوْلُهُ: تَنَاوَلُهُ بِهَا، وَقَوْلُهُ: وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى وَلَوْ بَاعَ.

(فَرَعَ): حَمَلَ الْمُنْقُولَ وَمَشَى بِهِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ هَلْ يَخْصُلُ الْقَبْضُ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ وَضْعِهِ مَالٍ م ر إِلَى الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ أَنَّهُ نَقْلُهُ إِلَّا بَعْدَ وَضْعِهِ فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ اهـ ع ش أَقُولُ: هَوَاءُ الْمَحَلِّ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَحَلِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُقِيدُهُ أَيْضًا مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ: (فَيَكُونُ مُعِيرًا لِلْبُقْعَةِ) وَمَا يَأْتِي هُنَاكَ عَنِ السَّيِّدِ عُمَرُ فَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ الْخَ ظَاهِرُ الْمَنْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قُودُ: (تَنَاوَلُهُ بِهَا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ

الْإِنْسَانِيُّ مَمْنُوعٌ م ر. قُودُ: (هُوَ مَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ، وَخَرَجَ بِالْغَائِبِ الْحَاضِرُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي وَلَا أَمْتِعَةً فِيهِ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَقْبُوضًا بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ التَّخْلِيَةَ، أَوِ التَّقْلُّ، وَلَا يُقْتَرَفُ فِيهِ، وَفِي الْغَائِبِ إِلَى إِذْنِ الْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ، وَإِلَّا افْتَقَرَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَفَاقًا لِلشَّيْخَيْنِ وَخِلَافًا لِلْمُتَوَلِّي هَكَذَا أَفْهَمَ، وَلَا تَعْتَرَّ بِمَا يُخَالِفُهُ اهـ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مِمَّا يُتَنَاولُ بِالْيَدِ، وَكَانَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِالْفِعْلِ كَمُنْدِيلٍ حَمَلَهُ فِي يَدِهِ كَانَ مَقْبُوضًا بِنَفْسِ الْعَقْدِ م ر.

كسفينية يُمكنُ جزؤها (تحويله) أي: تحويلُ المشتري، أو نائيه له، وإن اشترى مع محله على الأوجه؛ إذ لا مُحَوِّجٌ لِلتَّبَعِيَّةِ من محله إلى محلٍّ آخر مع تفرغ السفينة لا الدابة فيما يظهر ويُفَرَّقُ بأنها لا تُعَدُّ ظَرْفًا لِمَا عَلَيْهَا الْمَشْحُونَةُ بِالْأَمْتَةِ الَّتِي لِغَيْرِ الْمُشْتَرِي وَتَقْدِيرُ مَا يَبِيعُ مُقَدَّرًا

لَمْ يَصْغِه فِي مَحَلٍّ، وَلَوْ جَرَى الْبَيْعُ فِي دَارِ الْبَائِعِ كَمَا يَأْتِي عَنْ ش. ق. ق. (كسفينية) ولو كانت كبيرة، وهي على البرِّ اكْتَفَى بِالتَّخْلِيَةِ مع التَّفْرِغِ فيما يَظْهَرُ اه عميرة وقال م ر إذا كانت لا تَنْجَرُ بِالْجَرِّ فِيهِ كَالْعَقَارِ سِوَاءَ كَانَتْ فِي الْبَرِّ، أَوِ الْبَحْرِ، وَإِلَّا بَانَ كَانَتْ تَنْجَرُ بِجَرِّهِ، وَلَوْ بِمُعَاوَنَةِ غَيْرِهِ عَلَى الْعَادَةِ فَكَالْمَنْقُولِ سِوَاءَ كَانَتْ فِي بَرٍّ، أَوِ بَحْرٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ تَنْجَرُ بِجَرِّهِ وَخَذَهُ بِدَلِيلِ أَنَّ الْجَمْلَ الثَّقِيلَ الَّذِي لَا يَقْدِرُ وَخَذَهُ عَلَى ثِقَلِهِ، وَيَخْتِاجُ إِلَى مُعَاوَنَةِ غَيْرِهِ فِيهِ مِنَ الْمَنْقُولِ الَّذِي يَتَوَقَّفُ قَبْضُهُ عَلَى ثِقَلِهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ تَنْجَرُ بِجَرِّهِ مَعَ الْخَلْقِ الْكَثِيرِ، وَإِلَّا فَكُلُّ سَفِينَةٍ يُمكنُ جَرُّهَا بِجَمْعِ الْخَلْقِ الْكَثِيرِ لَهَا سَمٌ عَلَى مَنَهْجٍ، وَهُوَ وَاضِحٌ اه ع ش.

ق. ق. (سني): (تحويله) أي: ولو تَبَعًا لِتَحْوِيلِ مَنْقُولٍ آخَرَ هُوَ بَعْضُ الْمَبِيعِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا وَتَوْبًا هُوَ حَامِلُهُ فَإِذَا أَمَرَهُ بِالْإِنْتِقَالِ بِالتَّوْبِ حَصَلَ قَبْضُهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمٌ عَلَى حَجٍّ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى سَفِينَةً وَمَا فِيهَا مِنَ الْأَمْتَةِ أَنَّهُ يَكْفِي تَحْوِيلُ السَّفِينَةِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ لَوْ جُودَ الْعِلَّةُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. ق. ق. ق. (وإن اشترى مع محله) ظاهره أنه يحصل قبض محله حيثئذ بالتخلية، ولو قبل فراغه منه، ويوجه بأنه متاع المشتري، وهو لا يشترط الفراغ منه م ر اه سم. ق. ق. (على الأوجه إلخ) عبارة المغني: ولو اشترى الأمتعة مع الدار صفقة اشترط في قبضها نقلها كما لو أفردت وقيل لا تَبَعًا لِقَبْضِ الدار، ولو اشترى صبرة ثم اشترى مكانها لم يكف خلافاً للماوردي كما لو اشترى شيئاً في داره فإنه لا بُدَّ مِنْ ثِقَلِهِ اه.

ق. ق. (مع تفرغ السفينة) ومثلها في ذلك كُلُّ مَنْقُولٍ مِمَّا يُعَدُّ ظَرْفًا فِي الْعَادَةِ لَا بُدَّ مِنْ تَفْرِغِهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش ق. ق. م ر مِمَّا يُعَدُّ ظَرْفًا مِنْهُ الصُّنْدُوقُ فَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ قَبْضِهِ تَفْرِغُهُ مِمَّا فِيهِ إِذَا بَاعَ مُتَفَرِّدًا أَمَا لَوْ بَاعَ مَعَ مَا فِيهِ كَفَى فِي قَبْضِهِمَا تَحْوِيلُ الصُّنْدُوقِ، وَقَوْلُهُ: فِي الْعَادَةِ يَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ فِيهَا يَظْهَرُ مَا لَوْ بَاعَ الشَّجَرَةَ دُونَ الثَّمَرَةِ فَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْقَبْضِ تَفْرِغُ الشَّجَرَةِ مِنَ الثَّمَرَةِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ ظَرْفًا حَقِيقِيًّا لَهَا لَكِنَّا أَشْبَهَتْ الظَّرْفَ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الثَّمَرَةِ عَلَى الشَّجَرَةِ مَانِعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا اه.

ق. ق. (من محله إلخ) ق. ق. ق. (مع تفرغ إلخ) متعلقان بالتحويل. ق. ق. (لا الدابة إلخ) هو ظاهرُ النهاية ونظر فيه عميرة اه ع ش. ق. ق. (المشحونة إلخ) نعتٌ للسفينة. ق. ق. (وتقدير إلخ) عطفت على

ق. ق. (سني): (تحويله) أي: ولو تَبَعًا لِتَحْوِيلِ مَنْقُولٍ آخَرَ هُوَ بَعْضُ الْمَبِيعِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا وَتَوْبًا هُوَ حَامِلُهُ فَإِذَا أَمَرَهُ بِالْإِنْتِقَالِ بِالتَّوْبِ حَصَلَ قَبْضُهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ. ق. ق. (وإن اشترى مع محله) ظاهره أنه يحصل قبض محله حيثئذ بالتخلية، ولو قبل فراغه منه، ويوجه بأنه متاع المشتري، وهو لا يشترط الفراغ منه م ر. ق. ق. (مع تفرغ السفينة) أي: مع تفرغ السفينة المشحونة بالأمتعة التي لغير المشتري، ومثلها في ذلك كُلُّ مَنْقُولٍ لَا بُدَّ مِنْ تَفْرِغِهِ م ر.

كما يأتي وتحويل الحيوان أمره له بالتحويل، وكذا زكوبه عليه وجلسه على فرش بإذن البائع وذلك للتهيء الصحيح عن بيع الطعام حتى يحولوه واحتيج في الأخيرين لإذنه، وإن لم يكن له حق القبض على ما اقتضاه إطلاقهم لضعفهما بالنسبة لما قبلهما ويشتراط في المقبوض كونه مرئيًا للقباض كما في البيع نص عليه في الأم، واعتمده الزركشي وغيره ويتعين حملُه على الحاضر دون الغائب؛ لأنه يُتسامخ فيه ما لا يُتسامخ في الحاضر كما مرّ ومَرَّ أن إثلاف المشتري قبض، وإن لم يجز نقل قال ابن الرُّفعة كالماوردي: والقسمة وإن جعلت بيعًا لا يحتاج فيها إلى تحويل المقسوم؛ إذ لا ضمان فيها حتى يسقط القبض اهـ وفيه نظر مأخذه ما مرّ أن علة منع التصرف قبل القبض ضعف المِلْك لا توالي ضمانين كما

تفريغ السفينة. قو: (كما يأتي) أي: في المتن عن قريب. قو: (أمره له بالتحويل) أي: حيث أمثل أمره وتحويل بالفعل أمالو أمره، ولم يتحول فلا يكون قبضًا، ومثله ما لو تحول لجهة غير الجهة التي أمره بها اهـ ش. قو: (وكذا زكوبه عليه إلخ) خالفه النهاية والمغني قالا: ولا يكفي زكوبها واقفة، ولا استعمال العبد كذلك أي واقفًا، ولا وطء الجارية اهـ. قو: (وذلك) راجع إلى ما في المتن. قو: (مرئيًا للقباض إلخ) أي: وقت القبض أيضًا كوقت الشراء اهـ ش. قو: (ويتعين حملُه إلخ) فيه نظر اهـ سم. قو: (دون الغائب) فلو اشتراه وكيل سبقت رؤيته له دون الموكل صح عقده، ولو قبضه الموكل مع غيبة المبيع اكتفي بتخلية البائع له وتمكينه من التصرف فيه، وإن لم يره ومقتضاه أنه لا يشتراط في الموكل حيز الإبصار لعدم اشتراط رؤية ما يقبضه هذا، ومقتضى كلام الشارح م ر اعتماد التعميم اهـ ش أي: تعميم شرط الرؤية للغائب والحاضر، وكلام المغني كالصريح في اعتماده عبارة النهاية وظاهره أي: النص الذي اعتمده الزركشي وغيره عدم الفرق بين الحاضر والغائب، وحمله بعضهم على الحاضر دون الغائب اهـ قال ع ش قوله: م ر، وظاهره عدم الفرق مُعتمد، وقوله: بين الحاضر والغائب لعل المراد بالرؤية بالنسبة للغائب أن يكون مُستحضرًا لأوصافه التي رآه بها قبل ذلك سواء كان هو العاقد، أو غيره كأن وكل من اشتراه، وتوَلَّى هو قبضه فلا بُدَّ إذا كان المبيع غائبًا من كونه رآه قبل ذلك، ولا يكتفى برؤية الوكيل، وقوله: وحمله بعضهم هو حجج اهـ ش. قو: (ومرّ أن إثلاف المشتري إلخ) وكذا مرّ الإكتفاء في الثمرة على الشجرة والزرع في الأرض بالتخلية فيستثنى ذلك من كلامه نهاية ومغني. قو: (قال ابن الرُّفعة إلخ) أقره النهاية وجزم المغني به أي: باستثناء القسمة من غير عزو لأحد. قو: (والقسمة) أي: قسمة الإفراز اهـ ش. قو: (وفيه نظر) يوافق النظر ما في الرّوض وشرحه مما نصّه له يتبع مقسوم قسمة إفراز قبل قبضه بخلاف قسمة البيع أي: بأن كانت قسمة

قو: (ويتعين حملُه إلخ) فيه نظر. قو: (وفيه نظر) يوافق النظر ما في الرّوض وشرحه مما نصّه: وله يتبع مقسوم قسمة إفراز قبل قبضه بخلاف قسمة البيع ليس له يتبع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اهـ وقوله: من نصيب صاحبه أخرجه غيره، وهو نصيبه هو فليأتمل.

مر، ولو باع حصته من مشترك لم يجز له الإذن في قبضه إلا بإذن الشريك، وإلا فالحاكم فإن أقبضه البائع كان طريقاً، والقراء على المشتري على الأوجه؛ لأن التلف في يده غلیم، أو جهل خلافاً لمن خص الضمان بالبائع في حالة الجهل؛ لأن يد المشتري في أصلها يد ضمان فلم يؤثر بالجهل فيها.

(فإن جرى البيع ثم أريد القبض والمبيع بموضع لا يختص بالبائع) يعني لا يتوقف حل الانتفاع به على إذنه كمسجد وشارع وموت ومليك مشتري، أو غيره لكن إن ظن رضاه (كفى نقله إلى حيز

تعدیل، أو رد ليس له بيع ما صار له من نصيب صاحبه قبل قبضه اه. وقوله: من نصيب صاحبه أخرج غيره، وهو نصيبه هو فليتامل سم على حج اه ع ش عبارة الرشيدي: فيه نظر ظاهر؛ إذ لا تلازم بين رفع الضمان وصحة التصرف ثم رأيت الشهاب حج نظر فيه. هـ فوه: (وباع حصته) إلى المتن في النهاية. هـ فوه: (من مشترك) أي: عقاراً كان، أو متقولاً على ما يقتضيه إطلاقه وسيأتي في كلام سم عنه أي: م ما يخالفه، وهو أقرب ويوجه بأن المنقول بتسليمه للمشتري يخشى ضياعه بخلاف غيره اه ع ش. هـ فوه: (لم يجز له الإذن) أي ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر م ر اه سم على حج وعبارة على منهج فرع اشترى حصة أحد الشريكين من عقار شائع بينهما يتجه أنه لا يشترط في صحة القبض إذن شريك البائع بل يكفي إذن البائع مع التفريغ من متاع غير المشتري؛ لأن اليد على العقار حكمية فلا ضرر فيها على الشريك بخلاف المنقول وفقاً في ذلك لم ر بحثاً انتهى أقول: وعليه فيشترط في المنقول لصحة قبضه إذن الشريك فلو وضع يده عليه بلا إذن من الشريك لم يصح القبض فلو تلف في يده انفسخ العقد، ولا يصح تصرفه فيه اه ع ش. هـ فوه: (ولاً) أي: بأن تعدل استثنائه أو امتنع من الإذن. هـ فوه: (فإن أقبضه البائع إلخ) بقي ما لو أذن له في قبضه، ويظهر أنه لا أثر لمجرد الإذن فلا يصير البائع ضامناً بذلك، وإن حرم عليه حيث كان عالماً بخزوة ذلك اه سيّد عمر.

هـ قول (ش): (فإن جرى البيع) أي: في أي مكان كان نهاية ومعني. هـ فوه: (ثم أريد) إلى قوله: أو والمبيع في النهاية. هـ فوه: (والمبيع) أصلح الشارح به المتن؛ لأن ظاهره أن الموضع ظرف للبيع عبارة المغني تنبيه كان الأولى للمصنف أن يزيد والمبيع بالميم فإن جريان المبيع لا مدخل له فيما نحن فيه كما قدّرته في كلامه لكنه تبع المحرر في ذلك ولعله من غير تأمل اه. هـ فوه: (يعني لا يتوقف إلخ) عبارة المغني بأن اختص بالمشتري بتملك، أو وقف، أو وصية له بالمنفعة، أو إجارة، أو إعاره، أو نحو ذلك كالتحجير، أو لم يختص بأحد كموت وشارع ومسجد وشمل كلامه المغصوب من أجنبي والمشارك بين المشتري وغيره وبين البائع وغيره فإنه يصدق أنه لا اختصاص للبائع به، وإن قال الاستوئي: فيه نظر اه. هـ فوه: (لكن إن ظن رضاه) كذا شرح م ر، وقد يقتضي عدم حصول القبض إذا

هـ فوه: (لم يجز له الإذن) أي: ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر م ر. هـ فوه: (لكن إن ظن رضاه) كذا شرح م ر، وقد يقتضي عدم حصول القبض إذا لم يظنه سيأتي، وقد نظر الاستوئي وابن التقي

منه) لوجود التحويل من غير تعدد وقوله: لا يختص بالبائع قيد في المنقول إليه لا منه فلو كان بمحل يختص به فنقله لما لا يختص به كفى ودخول الباء على المقصور عليه لغة صحيحة، وإن كان الأكثر دخولها على المقصور.

(وإن جرى) البيع ثم أريد القبض والمبيع (في دار البائع) يعني في محل له الانتفاع به، ولو بنحو إجارة وصية وعارية فإن قلت: يشكك على هذا قولهم: إن المستعير لا يعير مع ما يأتي أنه بالإذن معيّر للبقعة قلت: لا يشكك لما يأتي أن له إنباة من يستوفي له المنفعة؛ لأن الانتفاع راجع إليه، وما هنا من هذا؛ لأن النقل.....

لم يظنه سيأتي، وقد نظر الاستوئي وابن القتيب في إفادة الثقل في المغصوب للقبض لكن جزم الشارح في شرح الإزهاد بحصول القبض بالثقل للمغصوب، وهو حاصل ما في شرح الثباب فإن حاصل ما فيه أن حصول القبض بالثقل لملك الغير لا يتوقف على إذنه، وإنما المتوقف عليه رفع الحزمة وأفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه يكفي الثقل للمغصوب دون ما للبائع فيه شركة إذا لم يأذن اه سم، قوله: وأفتى شيخنا الشهاب الرملي إلخ مر عن المغني ما يوافقه في الأول دون الثاني، وعبارة الرشيدي قوله: م ر، وقد ظن رضاه، وكذا إن لم يظنه كما سيأتي في الشرح اه وعبارة ع ش قوله م ر، وقد ظن رضاه ليس بقيد لما سيأتي في قوله: والمُعْتَمَدُ خِلافُهُ فَقَدْ أَفْتَى الْوَالِدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) تَعَلَّى بِالْاِثْتِفَاءِ بِثَقْلِهِ فِي الْمَغْصُوبِ، أو محمول على ما إذا كان مشتركا بين البائع والمشتري اه. قوله: (قيد في المنقول إليه) لا منه إن أراد حمل المثل على ذلك فهو تكلف تام ومخالف لزيادة قوله: والمبيع، أو بيان الحكم في نفسه فلا إشكال اه سم. قوله: (ودخول الباء إلخ) أشار به إلى رد ما قاله الولي العراقي: إن قول المصنف لا يختص بالبائع مقلوب، وصوابه لا يختص البائع به؛ لأن الباء تدخل على المقصور اه. قوله: (وإن جرى البيع) أي في أي مكان كان اه مغني. قوله: (في محل له الانتفاع به) شمل نحو الشارع، وليس مرادا كما هو ظاهر رشيدى وسَمَّ عبارة ع ش قوله: له الانتفاع به أي: دون المشتري فلا يرد الموات ونحوه اه وعبارة المغني أي في موضع يستحق منفعته، أو الانتفاع به بملك، أو وقف، أو وصية، أو إجارة، أو إعارة، أو نحو ذلك كتجبر اه. قوله: (على هذا) أي قوله: وعارية. قوله: (قولهم: إن المستعير لا يعير) كان الأولى أن يؤخره. قوله: (وما هنا من هذا)

في إفادة الثقل في المغصوب للقبض لكن جزم الشارح في شرح الإزهاد بحصول القبض بالثقل للمغصوب، وهو حاصل ما في شرح الثباب فإن حاصل ما فيه أن حصول القبض بالثقل لملك الغير لا يتوقف على إذنه، وإنما المتوقف عليه رفع الحزمة وأفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه يكفي الثقل للمغصوب دون ما للبائع فيه شركة إذا لم يأذن. قوله: (قيد في المنقول إليه لا منه) إن أراد حمل المثل على ذلك فهو تكلف تام ومخالف لزيادة قوله: والمبيع، أو بيان الحكم في نفسه فلا إشكال. قوله: (في محل له الانتفاع به) فيشمل المستعار لكنه يدخل فيه الموات، وليس مرادا.

للقبض انتفاع يعود للبائع يبرأ به عن الضمان فكفى إذنه فيه، ولم يكن محض إعاره حتى يمتنع وحينئذ فتسميته في هذه معيرة الآتية باعتبار الصورة لا الحقيقة (لم يكف ذلك) أي: نقله ليخير منها في القبض المفيد للتصرف؛ لأن يد البائع عليه تبعاً لمحلّه نعم لو كان يتناول باليد فتناوله ثم أعاده كفى؛ لأن قبض هذا لا يتوقف على نقل لمحل آخر فاستوت فيه المحال كلها (إلا بإذن البائع) في النقل للقبض (فيكون) مع حصول القبض به (معيرة للبقعة) التي أذن في النقل إليها، أو والمبيع في دار أجنبي لم يظن رضاه اشترط إذنه أيضاً، أو في مشتركة بين البائع وغيره اشترط إذنهما أما إذنه.....

محل تأمل اه سيّد عمر. ه. قوله: (للقبض) سيذكر مُحَرَّرَه بقوله: أما إذنه في مجرد النقل إلخ.

ه. قوله: (باعتبار الصورة) قضية هذا أنها لو تلفت البقعة تحت يد المشتري لم يضمن، وهو ظاهر لما ذكر من أنه في الحقيقة نائب في استيفاء المنفعة عن المستعير اه ع ش.

ه. قول (س): (لم يكف ذلك) محلّه بالنسبة إلى التصرف أما بالنسبة إلى حصول الضمان فإنه يكون كافياً لاستيلائه عليه نهاية ومغني، وإلى ذلك أشار الشارح بقوله: المفيد للتصرف. ه. قوله: (ثم أعاده) مجرد تصوير، وإلا فالحكم كذلك، وإن لم يعد اه ع ش. ه. قوله: (لا يتوقف على نقل إلخ) أي: فلا يشترط نقله عن محل البائع اه رشدي. ه. قوله: (أو والمبيع إلخ) عطف على قوله: والمبيع في دار البائع. ه. قوله: (في دار أجنبي لم يظن رضاه اشترط إذنه أيضاً) الوجه عدم اشتراط ذلك، والاكتفاء بالنقل إلى المغصوب م والحاصل أن الوجه حصول القبض بالنقل لملك الغير، وإن لم يأن؛ لأنه لا ينقص عن النقل للمغصوب الذي يكفي النقل إليه على المتجه وأن النقل إلى ما للبائع فيه شركة بغير إذنه لا يكفي؛ لأن يده عليه، وعلى ما فيه فهي مائعة من حصول القبض اه سم. ه. قوله: (اشترط إذنه) المعتد خلافه فقد أفتى الوالد (رحمه الله) تعلى بالاكتفاء بنقله في المغصوب اه نهاية وقدّمنا عن المغني ما يوافق. ه. قوله: (وغيره) أي: ولو المشتري اه نهاية. ه. قوله: (اشترط إذنهما) خلافاً للمغني كما مر وللنهاية عبارته فلا بد من إذنه اه قال ع ش أي: ولا يتوقف على إذن شريكه اه عبارة سم قد يقال: قياس الاكتفاء بالنقل إلى المغصوب الاكتفاء بإذن البائع فليتأمل ثم رأيت في شرح العباب بسط القول في الاكتفاء بالنقل إلى المغصوب وقرق، وهو موافق لما مر عنه في الأجنبي اه.

ه. قوله: (أو والمبيع في دار أجنبي لم يظن رضاه اشترط إذنه) الوجه عدم اشتراط ذلك والاكتفاء بالنقل إلى المغصوب م والحاصل أن الوجه حصول القبض بالنقل لملك الغير، وإن لم يأن؛ لأنه لا ينقص عن النقل للمغصوب الذي يكفي النقل إليه على المتجه وأن النقل إلى ما للبائع فيه شركة بغير إذنه لا يكفي؛ لأن يده عليه، وعلى ما فيه فهي مائعة من حصول القبض. ه. قوله: (اشترط إذنهما) قد يقال: قياس الاكتفاء بالنقل إلى المغصوب الاكتفاء بإذن البائع فليتأمل ثم رأيت في شرح العباب بسط القول في الاكتفاء بإذن البائع وقرق، وهو موافق لما مر عنه في الأجنبي.

في مُجَرَّدِ النَقْلِ أَي: والحالُ أنَّ له حقَّ الحبسِ كما هو ظاهرٌ، وبه صرَّحَ السبكي وغيره فلا يحصلُ به القبضُ المُفيدُ التصرفَ وإنَّ حصلَ به ضَمَانُ اليَدِ، ولا يكونُ مُعِيرًا لِلْحَيِّزِ قال القاضي وتبعوه وكنقله بإذنه نقله إلى متاع مملوك له، أو مُعَارٍ في حَيِّزٍ يَخْتَصُّ البائعُ به، ومحلُّه أنَّ وضعَ ذلك المملوكِ، أو المُعَارِ في ذلك الحَيِّزِ بإذنِ البائعِ كما هو ظاهرٌ،

قوله: (في مُجَرَّدِ النَقْلِ) بأن قال أذنت لك في نقله، أو في نقله لا لِلْقَبْضِ اهـ ع ش. قوله: (أي والحالُ أنَّ له حقَّ الحبسِ) لا يَخْفَى اتِّجَاهُ هذا؛ لأنَّه إذا لم يكن له حقُّ الحبسِ لم يَخْتَجِ لإِذْنِهِ فِي الْقَبْضِ لِحَوَازِ الْقَبْضِ حَيِّثُذِ بغيرِ إِذْنِهِ اهـ سم، وهو واضحٌ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَكَذَا أَي: لا يَكْفِي لو أذِنَ له في مُجَرَّدِ التَّخْوِيلِ اهـ زاد الأولُ، وإنَّ لم يكن له حقُّ الحبسِ فيما يَظْهَرُ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ اهـ يَغْنِي ابْنَ حَجَرٍ قال ع ش قوله: فيما يَظْهَرُ نَقْلَ سَمٍ عَلَى مَنَهِجِ التَّقْيِيدِ بما إذا كان له حقُّ الحبسِ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ، وَوَجَّهَ اهـ. قوله: (وبه صرَّحَ إلخ) أي: بالتَّقْيِيدِ بما إذا كان له حقُّ الحبسِ. قوله: (وإنَّ حَصَلَ بِهِ ضَمَانُ اليَدِ) فَإِنَّ تَلَفَ انْفِسَخَ الْعَقْدُ وَسَقَطَ التَّمَنُّ اهـ ع ش، وفي البُجَيْرِ مِيَّ عِبَارَةُ الشَّيْخِ سُلْطَانٍ قَوْلُهُ: وَإِنْ حَصَلَ ضَمَانُ اليَدِ إلخ فَلَوْ خَرَجَ مُسْتَحَقًّا بَعْدَ تَلَفِهِ غَرِمَ بِدَلِّهِ لِمُسْتَحَقِّهِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْبَائِعِ، وَلَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ التَّمَنُّ لو تَلَفَ، وَكَانَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ بَلْ يَنْفَسِخُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ يَدَ الْبَائِعِ عَلَيْهِ إِلَى الْآنَ انْتَهَتْ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ضَمَانٌ يَدٌ فَقَطْ اهـ أَي: لَا ضَمَانٌ يَدٌ وَعَقْدٌ مَعًا عِبَارَةُ سَمٍ قَوْلُهُ: وَإِنْ حَصَلَ إلخ وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ إِذْنٌ مُطْلَقًا اهـ مع حُصُولِ الْقَبْضِ بِهِ مُعِيرًا لِهَوَاءِ بَقْعَةِ الْمَتَاعِ. قوله: (قال القاضي إلخ) أقول: قَضِيَّةُ كَلَامِ شَرْحِ الْمَنَهِجِ خِلَافُهُ سَيِّمًا، وَقَدْ قَالَ: وَيُمْكِنُ دُخُولُهُ أَي: الْمَتَاعِ فِي قَوْلِي مَا لَا يَخْتَصُّ بِبَائِعٍ بِهِ لِصِدْقِهِ بِالْمَتَاعِ، وَهُوَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أذِنَ فِي وَضْعِ الْمَتَاعِ فِي الْمَكَانِ كَانَ وَضْعُ الْمَتَاعِ فِيهِ فِي الْحَقِيقَةِ بِإِذْنِ الْبَائِعِ فَلَا يَحْسُنُ قَوْلُهُ: وَكَنْقَلُهُ بِإِذْنِهِ نَقْلُهُ إِلَى مَتَاعٍ مَمْلُوكٍ لَهُ، أَوْ مُعَارٍ اهـ ع ش، وَقَوْلُهُ: كَأَنَّ وَضْعَ الْمَتَاعِ فِيهِ كَانَ الْأَوَّلَى وَضْعَ الْمَبِيعِ عَلَى الْمَتَاعِ فِي الْحَقِيقَةِ إلخ. قوله: (وكنقله بإذنه نقله إلخ) أي: إِذْنُهُ فِي النَّقْلِ إِلَى مَتَاعٍ إلخ لِلْقَبْضِ فَيَكُونُ. قوله: (ومحلُّه أنَّ وَضْعَ ذَلِكَ إلخ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي هَذَا التَّقْيِيدِ؛ لِأَنَّهُ بِإِذْنِهِ لَهُ فِي نَقْلِهِ مَعَ أَنَّ هَوَاءَ ذَلِكَ الظَّرْفِ الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ حَيِّزٌ لِلْبَائِعِ فَقَدْ أذِنَ لَهُ فِي نَقْلِهِ مِنْ حَيِّزٍ لَهُ إِلَى آخَرٍ لَهُ، وَإِنْ كَانَ شَغَلَ بَقْعَةُ الْمَتَاعِ بِهِ مُمْتَنِعًا فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنَّ كَلَامَ الْقَاضِي إِنْ كَانَ مَقْرُوضًا فِيمَا إِذَا أذِنَ لَهُ فِي نَقْلِهِ إِلَى الْمَتَاعِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّقْيِيدِ، وَإِنْ كَانَ

قوله: (في مُجَرَّدِ النَقْلِ) بَلْ قَدْ يُقَالُ: قِيَاسُ الْاِكْتِفَاءِ بِالنَّقْلِ إِلَى الْمَغْصُوبِ عَدَمُ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى إِذْنِهِ فِي مُجَرَّدِ النَّقْلِ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ إِلَّا أَنْ يَفَرَّقَ بِأَنَّ يَدَ الْبَائِعِ عَلَيْهِ تَبَعًا لِمَحَلِّهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله: (أي والحالُ أنَّ له حقَّ الحبسِ) لَا يَخْفَى اتِّجَاهُ هَذَا الْقَيْدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ لَمْ يُخْتَجِ لإِذْنِهِ فِي الْقَبْضِ لِحَوَازِ الْقَبْضِ حَيِّثُذِ بغيرِ إِذْنٍ، وَلَا مَحْذُورَ حَيِّثُذِ إِلَّا بِاسْتِعْمَالِ مِلْكِهِ بغيرِ إِذْنِهِ، وَهَذَا يَزُولُ بِمُجَرَّدِ الْإِذْنِ. قوله: (وإنَّ حَصَلَ بِهِ ضَمَانُ اليَدِ) وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ إِذْنٌ مُطْلَقًا.

وَوَضَعَ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ بَيْنَ يَدِ الْمُشْتَرِي بِقَيْدِهِ السَّابِقِ أَوَّلَ الْبَابِ قَبْضُ، وَإِنْ نَهَاها؛ نَعَمْ إِنْ وَضَعَهُ بغيرِ أَمْرِهِ فَخَرَجَ مُسْتَحَقًّا لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ، وَضَمَانُ الْيَدِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ حَقِيقَةٍ وَضَعِهَا، وَهَذَا هُوَ الْمُسَوِّغُ لِلْحَاكِمِ إِجْبَارَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْقَبْضِ، وَإِنْ كَفَى الْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَا يَخْرُجُ عَنْ عَهْدَةِ ضَمَانِ اسْتِقْرَارِ الْيَدِ إِلَّا بِوَضْعِ الْمُشْتَرِي يَدَهُ عَلَيْهِ حَقِيقَةً، وَقَبْضُ الْجُزْءِ الشَّائِعِ بِقَبْضِ الْجَمِيعِ، وَالزَّائِدُ أَمَانَةٌ.

(فَرَعٌ) (لِلْمُشْتَرِي قَبْضُ الْمَبِيعِ) مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْبَائِعِ (إِنْ) لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ بِأَنْ (كَانَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلًا)، وَإِنْ حُلَّ، وَلَمْ يُسَلِّمْهُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ (أَوْ سَلَّمَهُ) أَيِ: الثَّمَنِ الْحَالِ بِدَلِيلٍ جَعَلَهُ قَسِيمًا

مَفْرُوضًا مَعَ عَدَمِ الْإِذْنِ فَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ حَتَّى مَعَ تَقْيِيدِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ فِي وَضْعِ الْمَتَاعِ الْأَوَّلِ لَا يَسْتَلْزِمُ جَوَازَ غَيْرِهِ فَفِيهِ شَغْلُ الْفَرَاغِ الْمُسْتَحَقُّ لِلْبَائِعِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَهْ بَضْرِي. □ فَوُدَّ: (وَوَضَعَ الْبَائِعُ) إِلَى الْمُثْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: بِغَيْرِ أَمْرِهِ، وَقَوْلُهُ: وَهَذَا إِلَى وَقَبْضِ الْجُزْءِ. □ فَوُدَّ: (بَيْنَ يَدَيْ الْمُشْتَرِي) لَيْسَ قَيْدًا، وَكَذَا عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ يَسَارِهِ، أَوْ خَلْفَهُ حَيْثُ سَهْلٌ تَنَاوَلَهُ فَالْمَدَارُ عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ يُلَاحِظُهُ أَهْ بُجَيْرِي. □ فَوُدَّ: (بِقَيْدِهِ السَّابِقِ) وَهُوَ كَوْنُهُ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ تَنَاوُلَهُ بِالْيَدِ، وَعَلِمَ بِهِ، وَلَا مَانِعَ أَهْ عَ ش. □ فَوُدَّ: (قَبْضُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ أَهْ سَم. □ فَوُدَّ: (قَبْضُ) أَيِ: إِقْبَاضُ أَهْ بُجَيْرِي. □ فَوُدَّ: (بِغَيْرِ أَمْرِهِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ أَيِ: الْوَضْعُ لَوْ كَانَ بِأَمْرِهِ فَخَرَجَ مُسْتَحَقًّا ضَمِنَهُ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ م ر أَهْ سَم وَعَ ش. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَضْمَنْهُ) أَيِ: ضَمَانُ يَدٍ، وَأَمَّا ضَمَانُ الْعَقْدِ فَيَضْمَنُهُ بِهِذَا الْوَضْعَ حَيْثُ لَمْ يَخْرُجْ مُسْتَحَقًّا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ لَمْ يَنْفَسِخِ الْعَقْدُ وَيَسْتَقِرَّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ أَهْ بُجَيْرِي.

□ فَوُدَّ: (وَقَبْضُ الْجُزْءِ الشَّائِعِ) خَرَجَ بِهِ الْمُعَيَّنُ فَلَا يَصِحُّ قَبْضُهُ إِلَّا بِقَطْعِهِ سَوَاءٌ كَانَتْ تَنْقُصُ قِيَمَتُهُ بِقَطْعِهِ أَمْ لَا لَكِنْ فِي سَمٍ عَلَى مَنَهِجٍ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: مَا الْمَانِعُ مِنْ حُصُولِ قَبْضِ الْجُزْءِ الْمُعَيَّنِ بِقَبْضِ الْجُمْلَةِ فَلَا يَتَوَقَّفُ قَبْضُ الْجُزْءِ عَلَى قَطْعِهِ أَهْ عَ ش. □ فَوُدَّ: (وَالزَّائِدُ أَمَانَةٌ) أَيِ: إِنْ كَانَ لِلْبَائِعِ، أَوْ لِغَيْرِهِ وَأِذْنٌ لَهُ فِي الْقَبْضِ أَهْ بُجَيْرِي عِبَارَةٌ عَ ش قَوْلُهُ: وَالزَّائِدُ أَمَانَةٌ أَيِ: إِذَا قَبَضَهَا لِنَقْلِ يَدِ الْبَائِعِ عَنْهَا فَقَطَّ أَمَّا إِنْ قَبَضَهَا لِيَتَنَفَّعَ بِهَا بِإِذْنٍ مِنَ الشَّرِيكِ، وَجَعَلَ عِلْقَهَا فِي مُقَابِلَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا فِإِجَارَةً فَاسِدَةٌ فَإِنْ تَلَفَتْ بِلَا تَقْصِيرٍ لَمْ تُضْمَنْ، وَإِنْ إِذْنٌ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهَا لَا فِي مُقَابِلَةِ شَيْءٍ فَعَارِيَّةٌ، وَإِنْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا بِلَا إِذْنٍ فَعَاصِبٌ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ أَه. □ فَوُدَّ: (مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْبَائِعِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْبَائِعِ) وَلَكِنْ لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي دَارِ الْبَائِعِ، أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي الدُّخُولُ لِأَخْذِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ فِي الدُّخُولِ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْفُتْنَةِ وَهَتْكَ مِلْكِ الْغَيْرِ بِالدُّخُولِ بِلَا ضَرُورَةٍ فَلَوْ امْتَنَعَ صَاحِبُ الدَّارِ مِنْ تَمَكُّينِهِ مِنَ الدُّخُولِ جَازَ لَهُ الدُّخُولُ؛ لِأَنَّهُ بِإِمْتِنَاعِهِ مِنَ التَّسْلِيمِ يَصِيرُ كَالْغَاصِبِ لِلْمَبِيعِ أَهْ عَ ش.

□ فَوُدَّ: (قَبْضُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَتَنَاوَلُ بِالْيَدِ، وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ. □ فَوُدَّ: (بِغَيْرِ أَمْرِهِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِأَمْرِهِ فَخَرَجَ مُسْتَحَقًّا ضَمِنَهُ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ م ر.

لِلْمُؤَجَّلِ ثُمَّ إِنْ كَانَ الْحَالُ كُلُّ الشَّيْءِ اشْتَرَطَ تَسْلِيمَ جَمِيعِهِ، وَلَا أَثَرَ لِبَعْضِهِ إِلَّا إِنْ تَعَدَّدَتْ الصَّفَقَةُ فَيَسْتَقِلُّ حِينَئِذٍ بِمَا يَخُصُّ مَا سَلَّمَهُ، أَوْ بَعْضُهُ اشْتَرَطَ تَسْلِيمَ ذَلِكَ الْبَعْضِ فَقَطْ وَكَالْتَمَنِ عَوَضَهُ إِنْ اسْتَبْدَلَ عَنْهُ، وَكَذَا لَوْ صَالَحَ مِنْهُ عَلَى ذَيْنِ، أَوْ عَيْنٍ عَلَى الْأُوجِهَةِ لِمُسْتَحَقِّهِ وَلَوْ بِإِحَالَتِهِ بِشَرْطِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ؛ إِذْ لَا حَقَّ لِلْبَائِعِ فِي الْحَبْسِ حِينَئِذٍ (وَالَا) بِأَنْ كَانَ حَالًا ابْتِدَاءً، وَلَمْ يُسَلِّمْهُ لِلْمُسْتَحَقِّ (فَلَا يَسْتَقِلُّ بِهِ) أَيُ: بِقَبْضِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْبَائِعِ لِقِيَاءِ حَقِّ حَبْسِهِ فَإِنْ اسْتَقَلَّ رَدُّهُ، وَلَمْ يَنْفُذْ تَصَرُّفَهُ فِيهِ لَكُنْهُ يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ فَيُطَالَبُ بِهِ إِنْ اسْتَحَقَّ.....

هـ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ تَعَدَّدَتْ الصَّفَقَةُ الْخ) فَلَوْ اشْتَرَى شَخْصٌ شَيْئًا بِوَكَالَةِ آخَرَيْنِ، وَوَقَّى نِصْفَ الثَّمَنِ عَنْ أَحَدِهِمَا فَلِلْبَائِعِ الْحَبْسُ لِقَبْضِ الْجَمِيعِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِغْتِيَارَ بِالْعَاقِدِ، أَوْ بَاعَ مِنْهُمَا وَلِكُلِّ مِنْهُمَا نِصْفٌ فَأَعْطَى أَحَدَهُمَا الْبَائِعَ النِّصْفَ مِنَ الثَّمَنِ سَلَّمَ إِلَيْهِ الْبَائِعُ نِصْفَهُ مِنَ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الصَّفَقَةَ تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّ الْمُشْتَرِي نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش. قَوْلُهُ: م ر إِنْ الْإِغْتِيَارَ بِالْعَاقِدِ مُعْتَمَدٌ، وَقَوْلُهُ: م ر وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْخ أَيُ: وَالْحَالُ أَنْ لِكُلِّ الْخ، قَوْلُهُ: م ر. أَنَّ الصَّفَقَةَ الْخ مُعْتَمَدٌ هـ.

هـ فَوَدَّ: (عَلَى الْمُعْتَمَدِ) وَفَاقًا لِلنِّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي هـ. قَوْلُهُ: (وَكَالْتَمَنِ عَوَضَهُ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَيَقُومُ مَقَامَ تَسْلِيمِهِ عَوَضَهُ هـ. أَيُ تَسْلِيمِهِ رَشِيدِي وَع ش. هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ صَالَحَ مِنْهُ الْخ) فَلَوْ صَالَحَ مِنَ الثَّمَنِ عَلَى مَالٍ فَلَهُ إِدَامَةُ حَبْسٍ لاسْتِيفَاءِ الْعَوَضِ هـ مُغْنِي أَيُ: وَلَوْ سَلَّمَ الْمُشْتَرِي الْعَوَضَ فَلَهُ الْإِسْتِفَالُ بِالْقَبْضِ. هـ فَوَدَّ: (لِمُسْتَحَقِّهِ) صِلَةُ سَلَّمَهُ هـ سَم زَادَ الرَّشِيدِي وَإِنَّمَا قَالَ: لِمُسْتَحَقِّهِ، وَلَمْ يَقُلْ لِلْبَائِعِ لِيَشْمَلَ الْمَوْكَلَّ وَالْمَوْلَى بَعْدَ نَحْوِ رُشْدِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ هـ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ بِإِحَالَتِهِ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ: سَلَّمَهُ لِمُسْتَحَقِّهِ، وَالضَّمِيرُ لَهُ أَيُ: لِلْمُسْتَحَقِّ. هـ فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ) مُفْرَدٌ مُضَافٌ فَيُعْمَ كُلُّ شَرْطٍ لِعَقْدِ الْحَوَالَةِ هـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ) أَيُ: فِي مَسْأَلَةِ الْحَوَالَةِ هـ. نِهَآيَةً. هـ فَوَدَّ: (إِذْ لَا حَقَّ الْخ) كَالْمُكَرَّرِ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ الْخ، وَلَعَلَّ لِهَذَا اقْتَصَرَ النِّهَآيَةُ وَالْمُغْنِي عَلَى مَا هُنَا. هـ فَوَدَّ: (بِأَنْ كَانَ حَالًا الْخ) أَيُ: كَلًّا، أَوْ بَعْضًا. هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُسَلِّمْهُ) أَيُ: الْحَالُ. هـ فَوَدَّ: (رَدَّهُ) أَيُ لَرَمَهُ رَدَّهُ مُغْنِي وَيَعْصِي بِذَلِكَ أَيُ الْإِسْتِفَالِ نِهَآيَةً. هـ فَوَدَّ: (فَيُطَالَبُ بِهِ إِنْ اسْتَحَقَّ) عَقَبَهُ شَرْحُ م ر بِقَوْلِهِ: وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ هُنَا: إِنَّهُ لَوْ تَعَيَّبَ لَمْ يَثْبُتِ الرَّدُّ عَلَى الْبَائِعِ، أَوْ اسْتُرِدَّ فَتَلَفَ ضَمِنَ الثَّمَنِ لِلْبَائِعِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالضَّمَانِ ضَمَانُ الْعَقْدِ، وَالرَّاجِعُ أَنَّهُ ضَمَانُ الْبَيْدِ هـ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ م ر: وَالرَّاجِعُ الْخ أَنَّهُ لَهُ الرَّدُّ عَلَى الْبَائِعِ إِذَا تَعَيَّبَ، وَأَنَّهُ يَنْفَسِيخُ الْعَقْدُ إِذَا تَلَفَ هـ سَم. هـ فَوَدَّ: (فِي ضَمَانِهِ) أَيُ: ضَمَانُ يَدِ وَضَمَانُ عَقْدٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: فَيُطَالَبُ بِهِ إِنْ اسْتَحَقَّ أَيُ: وَتَلَفَ وَيَسْتَقَرُّ عَلَيْهِ ثَمَنُهُ إِنْ تَلَفَ أَيُ: وَلَمْ يُسْتَحَقَّ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ضَمَانُ عَقْدٍ وَمَا قَبْلَهُ عَلَى أَنَّهُ ضَمَانُ يَدٍ زِيَادِيٍّ وَسُلْطَانٍ وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ م ر أَنَّهُ يَضْمَنُ ضَمَانُ يَدٍ فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَيُ: شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَمِثْلُهُ ابْنُ حَجَرٍ وَيَسْتَقَرُّ عَلَيْهِ ثَمَنُهُ ضَعِيفٌ هـ بِجَرَمِيٍّ.

هـ فَوَدَّ: (لِمُسْتَحَقِّهِ) صِلَةُ سَلَّمَهُ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ اسْتَقَلَّ رَدَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَكُنْهُ يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ) فِي شَرْحِ م ر وَعَقَبَهُ بِقَوْلِهِ: وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ هُنَا: إِنَّهُ لَوْ تَعَيَّبَ لَمْ يَثْبُتِ الرَّدُّ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ اسْتُرِدَّ فَتَلَفَ ضَمِنَ الثَّمَنِ

وَيَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ ثَمَنُهُ إِنْ تَلَفَ، وَلَوْ فِي يَدِ الْبَائِعِ بَعْدَ اسْتِرْدَائِهِ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ، وَالْأَنْوَارُ خِلَافُهُ لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ مَا فِيهَا سَبْقُ قَلَمٍ، وَقَدْ بَيَّنْتُ وَجْهَ غَلَطِهِ وَسَنَدَ مَا فِيهَا وَوَجَّهَهُ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْمُتَوَلَّى صَرَّحَ بِمَا فِيهَا وَأَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ جَعْلِهِ كَغَيْرِ الْمَقْبُوضِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُشْتَرِيَ لَمَّا تَعَدَّى بِقَبْضِهِ ضَمَانَهُ عَقْدٍ، وَهُوَ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالْقَبْضِ الصَّحِيحِ دُونَ الرَّدِّ عَلَى الْبَائِعِ فَلِذَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ بِتَلَفِهِ، وَلَوْ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَكَالْمَقْبُوضِ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ بِتَلَفِهِ نَظَرًا لِصُورَةِ الْقَبْضِ وَأَنَّ حَقَّ الْحَبْسِ لَا يُنَافِيهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ فَتَأَمَّلْهُ، وَلَوْ أَتَلَفَهُ الْبَائِعُ، وَهُوَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِيَ حِينَئِذٍ فِي قَوْلٍ يَضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِيَ، وَبِهِ جَزَمَ الْعِمرَانِيُّ نَظَرًا لِصُورَةِ الْقَبْضِ كَمَا تَقَرَّرَ، وَفِي قَوْلٍ هُوَ مُسْتَرَدٌّ لَهُ بِإِتْلَافِهِ وَرَجَّحَهُ فِي الرُّوضِ وَعَلَى هَذَا وَجْهَانِ انْفِسَاخُ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ إِتْلَافَهُ كَالْآفَةِ، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ مِثْلَهَا حَيْثُ لَمْ تَوْجَدْ صُورَةُ الْقَبْضِ وَتَخْيِيرُ الْمُشْتَرِيَ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ، وَمِنْ ثَمَّ رَجَّحَهُ الْإِمَامُ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ لَمَّا تَعَدَّى الْإِنْفِسَاخُ تَعَيَّنَ التَّخْيِيرُ دَفْعًا لِحُضْرِ الْمُشْتَرِيَ وَبِهَذَا يَتَضَيِّحُ رَدُّ قَوْلِ السَّبْكِ

قوله: (وَيَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ ثَمَنُهُ إِنْ تَلَفَ) فَهُوَ ضَمَانُ عَقْدٍ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ ضَمَانُ يَدٍ فَيَنْفَسِخُ مَرَاهِمُ عِبَارَةُ ع ش. قوله: مَرْنَعٍ يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ ضَمَانُ يَدٍ فَإِذَا تَلَفَ فِي يَدِهِ انْفَسَخَ الْعَقْدُ وَسَقَطَ عَنْهُ الثَّمَنُ، وَيَلْزَمُهُ الْبَدَلُ الشَّرْعِيُّ كَمَا يَأْتِي اه. قوله: (أَنَّ مَا فِيهَا) أَي: الْجَوَاهِر. قوله: (وَجْهَ غَلَطِهِ) أَي: غَلَطُ الزَّاعِمِ. قوله: (وَوَجَّهَهُ) أَي: مَا فِي الْجَوَاهِر. قوله: (وَأَنَّهُ إِنْ تَلَفَ) عَطَفَ عَلَى أَنَّ الْمُتَوَلَّى إِنْ تَلَفَ: (مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُشْتَرِيَ إِنْ تَلَفَ) انْظُرْ وَجْهَ كَوْنِ هَذِهِ الْحَيَثِيَّةِ يَقْتَضِي أَنَّهُ كَغَيْرِ الْمَقْبُوضِ اه سم. قوله: (وَهُوَ لَا يَرْتَفِعُ) أَي: ضَمَانُ الْعَقْدِ. قوله: (بِالْقَبْضِ الصَّحِيحِ) أَي: كَقَبْضِ الْمُشْتَرِيَ بَعْدَ الْإِقَالَةِ. قوله: (وَكَالْمَقْبُوضِ) أَي: وَجَعَلَهُ كَالْمَقْبُوضِ. قوله: (لَا يُنَافِيهِ) أَي: جَعَلَهُ كَالْمَقْبُوضِ إِنْ تَلَفَ. قوله: (وَلَوْ أَتَلَفَهُ إِنْ تَلَفَ) أَي: الْمَبِيعُ الَّذِي اسْتَقَلَّ بِقَبْضِهِ الْمُشْتَرِيَ اه ع ش. قوله: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ الْإِتْلَافِ. قوله: (فَقِي قَوْلٍ) أَي: مَرْجُوح (يَضْمَنُهُ) أَي: الْبَائِعُ. قوله: (الْعِمرَانِيُّ) بِالْكَسْرِ وَالشُّكُونِ نِسْبَةً إِلَى الْعِمرَانِيَّةِ نَاحِيَةً بِالْمَوْصِلِ اه ع ش. قوله: (هُوَ مُسْتَرَدٌّ) أَي: الْبَائِعُ. قوله: (وَرَجَّحَهُ فِي الرُّوضِ) أَي: فِي أَوَائِلِ الْبَابِ اه سم. قوله: (انْفِسَاخُ الْعَقْدِ) هُوَ الْأَوْجَهُ اه نِهَآيَةً أَي: وَيَسْقُطُ الضَّمَانُ عَنِ الْمُشْتَرِيَ ع ش. قوله: (تَخْيِيرُ) بِحَذْفِ الْعَاطِفِ تَعَطُّفٌ عَلَى قَوْلِهِ: انْفِسَاخُ الْعَقْدِ. قوله: (وَبِهَذَا) أَي: التَّوْجِيهِ الْمَذْكُورِ. قوله: (يَتَضَيِّحُ رَدُّ قَوْلِ السَّبْكِ إِنْ تَلَفَ) مَا قَالَهُ السَّبْكِ نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَأَقَرَّهُ،

لِلْبَائِعِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالضَّمَانِ ضَمَانُ الْعَقْدِ وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ ضَمَانُ الْيَدِ اه وَقَضِيَّتُهُ تَرْجِيحُ أَنَّ لَهُ الرَّدَّ عَلَى الْبَائِعِ إِذَا تَعَيَّبَ، وَأَنَّهُ يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ إِذَا تَلَفَ. قوله: (وَيَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ ثَمَنُهُ إِنْ تَلَفَ) فَهُوَ ضَمَانُ عَقْدٍ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ ضَمَانُ يَدٍ فَيَنْفَسِخُ مَرَاهِمُ ع ش. قوله: (مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُشْتَرِيَ إِنْ تَلَفَ) انْظُرْ وَجْهَ كَوْنِ هَذِهِ الْحَيَثِيَّةِ يَقْتَضِي أَنَّهُ كَغَيْرِ الْمَقْبُوضِ. قوله: (وَرَجَّحَهُ فِي الرُّوضِ) أَي: فِي أَوَائِلِ الْبَابِ. قوله: (يَتَضَيِّحُ رَدُّ قَوْلِ السَّبْكِ إِنْ تَلَفَ) مَا قَالَهُ السَّبْكِ نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَأَقَرَّهُ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقِيَاسُهُ الْإِنْفِسَاخُ أَيْضًا بِتَلَفِهِ

وغيره تخييره إنما يجيء على الضعيف أن إثلاف البائع كإثلاف الأجنبي، والذي يجيء على الصحيح أن إثلافه كإثلافه في الانفساخ اهـ. ووجه رده ما قررته أن إثلافه إنما يكون كإثلافه حيث لم توجد صورة القبض إلى آخره ولما لم يتضح هذا المحل للزركشي قال: الانفساخ مُشْكِلٌ، والتخيير أشكل منه، ووجه كلاً بما يعلم رده مما قررته فتأملهُ.

(ولو بيع الشيء تقديراً كثوب وأرض ذرعاً) بإعجام الدال (وحنطة كيلاً، أو وزنًا) ولبن عذاً (اشترط مع النقل ذرعهُ).....

وهو الْمُعْتَمَدُ وقياسه الانفساخ أيضاً بتلفه بيد البائع اهـ سم. قوله: (والذي يجيء على الصحيح إلخ) هذا هو الْمُعْتَمَدُ، وعليه فهل تلفه في يد المشتري كإثلاف البائع فَيَنْفَسَخُ على هذا، أو يُفَرَّقُ؟ القياس الأول خلافاً لم ر لكن ما قاله أي: م ر هو الموافق لقوله السابق أي: الشارح ويستقر عليه ثمنه إن تلف، ولو في يد البائع اهـ سم، وقد مر عنه وعن ع ش الجزم بالأول. قوله: (حيث لم توجد صورة القبض) قد يقال: لا اعتبار بصورة قبض وقع تعدياً اهـ اسم. قوله: (وجه) أي: الزركشي.

قوله (السن): (اشترط مع النقل ذرعهُ إلخ) فإن قبض ما بيع مُقَدَّرًا بواجب مما ذكر جُزْأً، ولو مع تصديق البائع في قدره الذي أخبر به، أو مُقَدَّرًا بغير المِغْيَارِ المشروط كأن ذكر الكيل فقبضه بالوزن فهو ضامن لا قابض ولو تلف في يده قبل وقوع نحو اكتيال صحيح ففي انفساخ العقد وجهان صحح بينهما المتولي المنع لتمام القبض وحصوله في يده حقيقة وإنما بقي معرفة مقداره، وهو الْمُعْتَمَدُ نهايةً وعُبابٌ، وفي سم بعد نقله عن الروض وشرحه وعن الشهاب الزملي على شرح الروض مثله، وهل إثلاف البائع كالتلف فلا يَنْفَسَخُ أو لا؟ فَيَنْفَسَخُ، ويُفَرَّقُ فيه نظراً، ومال م ر للثاني، وهو قياس ما تقدم عن السبكي فيما إذا استقل بقبضه وأتلفه البائع في يده اهـ.

قوله (السن): (اشترط) أي: في قبضه (مع النقل) أي: في المنقول اهـ معني.

بيد البائع. قوله: (والذي يجيء على الصحيح إلخ) هذا هو الْمُعْتَمَدُ، وعليه فهل تلفه في يد المشتري كإثلاف البائع فَيَنْفَسَخُ على هذا أو يُفَرَّقُ القياس الأول خلافاً لم ر لكن ما قاله هو الموافق لقوله السابق، ويستقر عليه ثمنه إن تلف، ولو في يد البائع. قوله: (لم توجد صورة القبض) قد يقال: لا اعتبار بصورة قبض وقع تعدياً.

قوله (السن): (اشترط مع النقل ذرعهُ، أو كيلهُ) قال في الروض: فإن قبض جُزْأً، أو وزنًا ما اشتراه كيلاً، أو عكس، أو أخبره المالك أي: بقدره وصدقه وقبض أي: أخذ فهو ضامن لا قابض اهـ قال في شرحه: ولو تلف في يده ففي انفساخ العقد وجهان إلخ اهـ وأفتى شيخنا الشهاب الزملي بالانفساخ وكتب بخطه على شرح الروض اعتماد عدم الانفساخ، وهو مُقَدَّمٌ كما قال م ر على الفتاوى لِمَلَازِمِهِ التَّطَرُّعُ فيه بخلاف الفتاوى، وأيضاً فهو الذي جرى عليه الشيوخان في الربا فهو الْمُعْتَمَدُ، وإن أطلقا الوجهين في باب الأصول والثمار، وعليه فالضمان ضمان عقد، وهل إثلاف البائع كالتلف فلا

في الأول (أو كيله) في الثاني (أو وزنه) في الثالث، أو عدّه في الرابع لورود النص في الكيل وقيس به البقية، ويشترط وقوعها من البائع، أو كيله فلو أذن للمشتري أن يكتال من الصبرة عنه لم يجز لاتحاد القايض والمقبض كما ذكراه هنا لكنهما ذكرا قبل ما يخالفه، ويمكن تأويله ومؤن نحو كيل توقف عليه القبض على موف، وهو البائع في المبيع والمشتري في الثمن، وكذا مؤنة إحضار مبيع أو ثمن غاب عن محلة العقد إليها بخلاف النقل المتوقف عليه القبض فيما بيع جزأاً فإنه على المستوفي وكان الفرق بين هذا ونحو الكيل أن نحو الكيل الغرض الأعظم منه قطع الغلقة بينهما بعد العقد فلزمّت الموفي؛ لأنه به ينقطع عنه الطلب، ومن النقل إمضاء العقد لا غير فلزمّت المستوفي؛ لأن غرضه بإمضائه أظهر ومؤنة النقد على المستوفي؛ لأن الغرض منه إظهار العيب لا غير فالمصلحة فيه للمستوفي أكثر، ومحله في المعين، وإلا فعلى الموفي؛ لأن ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح، ولو أخطأ النقاد تبرعاً

فوه: (في الأول) أي: المذروح. فوه: (في الثاني) أي: المكيل. فوه: (في الثالث) أي: الموزون. فوه: (في الرابع) أي: المغدود. فوه: (البقية) أي: الذرع والوزن والعد عبارة عن ش أي: من كل ما بيع مقدراً اه. فوه: (ويشترط وقوعها) إلى قوله: وكان الفرق في النهاية والمعني إلا قوله: فيما بيع جزأاً. فوه: (أن يكتال الخ) أي: مثلاً. فوه: (عنه) أي: نيابة عن البائع. فوه: (ويمكن تأويله) أي: كأن يقال: أذن له في تعيين من يكتال للمشتري عن البائع كما يؤخذ من قوله م ر الآتي، ولو قال لغيره: وكل من يقبض لي منك، أو يقال: إن البائع أذن للمشتري في كيله ليغلمه مقداره فقط ففعل ذلك ثم سلم جملته له البائع بعد علمهما بالمقدار فكيل المشتري ليس قبضاً، ولا إقباضاً، وإنما المقصود منه معرفة مقدار المبيع اه ع ش. فوه: (إليها) أي: إلى محلة العقد لا إلى خصوص موضع العقد اه ع ش. فوه: (فيما بيع جزأاً) لا وجه للتقييد به فإن النقل معتبر في المقدار مع التقدير فليتأمل، وعبارة العزيز قال في المطلب: وأجرة نقل المبيع المفتقر إليه القبض على المشتري على ما دل عليه كلام الشافعي وصرح به المتولي، وفي المعني أي: والنهاية والإيعاب نحوه فلم يقيد بما بيع جزأاً اه سيد عمر، واعتذر ع ش عن الشارح بما نصه: ولعله إنما قيد بالجزأ؛ لأنه الذي يحتاج إلى التحويل دائماً، وأما المقدار بنحو الكيل فقد لا يحتاج إلى نقله بعد التقدير لجواز أن يكيله البائع ويسلمه للمشتري فيتناوله بيده ويضعه في مكان لا يختص بالبائع اه ولا يخفى بعده. فوه: (على المستوفي) وهو المشتري في المبيع، والبائع في الثمن اه نهاية.

فوه: (ومؤنة النقد على المستوفي) وفاقاً للنهاية والمعني. فوه: (ومحله في المعين) منيع بأنه لا فرق كما أطلقاه م ر اه سم عبارة المعني والنهاية: ولا فرق في الثمن بين أن يكون معيناً، أو لا كما أطلقه الشيخان وإن قيده العمراني في كتاب الإجارة بما إذا كان الثمن معيناً اه.

ينفسخ أو لا فينفسخ، ويفرق فيه نظر ومال م ر للثاني، وهو قياس ما تقدم عن السبكي فيما إذا استقل بقبضه وأتلفه البائع في يده. فوه: (ومحله في المعين) منيع بأنه لا فرق كما أطلقناه م ر.

أَيْمَ إِنْ تَعَمَّدَ أَوْ لَمْ يَضْمَنْهُ، أَوْ بِأَجْرَةٍ لَمْ يَسْتَحِقَّهَا وَضَمَّنَ إِنْ تَعَدَّرَ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُشْتَرِي؛ لَأَنَّهَا لَمَّا شُمِّتْ لَهُ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْجَهْدِ حَدٌّ مِنَ التَّغْيِيرِ وَوَفَاءٌ بِمَا يُقَابِلُ الْأَجْرَةَ فَكَانَ التَّقْصِيرُ هُنَا أَظْهَرَ مِنْهُ فِيمَا إِذَا تَبَيَّرَ هَذَا مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ كَمَا عَلِمَ مِنَّا وَجْهَتَهُ بِهِ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ، وَاعْتَمَدَ مَا أَطْلَقَهُ صَاحِبُ الْكَافِي مِنْ عَدَمِ الرُّجُوعِ لَا يُقَالُ: النِّقْدُ اجْتِهَادٌ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ كَثِيرًا، وَمَا نِيطَ بِالْاجْتِهَادِ لَا تَقْصِيرَ فِيهِ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ اجْتِهَادِيًّا يَقَعُ التَّقْصِيرُ فِيهِ بِتَسَاهُلٍ فَاعِلِهِ وَعَدَمُ إِفْرَاقِهِ لَوْ سَعِيَ فِيهِ فَعُومِلَ بِتَقْصِيرِهِ. وَلَوْ اسْتَوْجِرَ لِلنَّسْخِ فَعَلِطَ أَيُّ بِمَا لَا يُؤْلَفُ مِنْ أَكْثَرِ نُظَرَاتِهِ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ كَالنِّقَادِ الْمُقْصَرِّ وَيَغْرُمُ أَرَشَ الْوَرَقِ لَا يُقَالُ النَّاسِخُ مَعِيَّتُ فَضْمِنَ وَالتَّقَادُ غَارًا، وَهُوَ لَا يَضْمَنُ كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ غَارًا مَعَ تَبَوُّعِهِ لَا مَعَ أَخْذِهِ الْأَجْرَةَ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ كَمَا لَوْ تَعَمَّدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهَا فَإِنَّهُ غَارٌ أَيْمَ (مِثَالُهُ بَعَثَكُهَا) أَيُّ: الضُّبْرَةُ (كُلُّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ، أَوْ) بَعَثَكُهَا بِكَذَا (عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَصْعٍ) وَنُظِرَ فِي الْأَخِيرَةِ بِأَنَّهُ مُجْعِلُ الْكِيلِ فِيهِ وَصَفًا كَالْكِتَابَةِ فِي الْعَبْدِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا

فَوَدَّ: (وَلَمْ يَضْمَنْهُ) مُقْتَضَى سِيَاقِهِ، وَإِنْ تَعَمَّدَ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ الْآتِي كَمَا لَوْ تَعَمَّدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهَا، وَلَمَّا فِي ع ش وَمَا نُصِّه: وَالْمُجْتَهَدُ غَيْرُ مُقْصَرٍ مَفْهُومُهُ إِذَا قَصُرَ فِي الْاجْتِهَادِ، أَوْ تَعَمَّدَ الْإِخْبَارَ بِخِلَافِ الْوَاقِعِ ضَمَّنَ وَصَرَّحَ بِهِ حَجَّاهُ عِبَارَةُ الْإِيْعَابِ، وَخَرَجَ بِخَطِّ تَعْمُدِهِ فَيَضْمَنُ لِتَقْصِيرِهِ اهـ. فَوَدَّ: (مِنْ عَدَمِ الرُّجُوعِ) أَيُّ: وَلَوْ بِأَجْرَةٍ، وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ، وَلَوْ أَخْطَأَ التَّقَادُ، وَتَعَدَّرَ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُشْتَرِي فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَذَا أَطْلَقَهُ صَاحِبُ الْكَافِي الْخُ، وَيُطْلَقُ صَاحِبُ الْكَافِي أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ اهـ سَمَ، وَكَذَا اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى إِطْلَاقَهُ. فَوَدَّ: (أَيُّ بِمَا لَا يُؤْلَفُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ أَيُّ: غَلَطًا فَاجِحًا خَارِجًا عَنِ الْعُرْفِ بِحَيْثُ لَا يُفْهَمُ مَعَهُ الْكَلَامُ غَالِبًا، أَوْ تَعَدَّى كَمَا يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ اهـ قَالَ الْجَمَلُ أَيُّ: تَعَدَّى بِالتَّخْرِيفِ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاجِحًا اهـ. فَوَدَّ: (فَلَا أَجْرَةَ لَهُ) أَيُّ فِيمَا غَلِطَ فِيهِ فَقَطَّ دُونَ الْبَقِيَّةِ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا لَا يُقَالُ قِيَاسُ غُرْمِ أَرَشِ الْوَرَقِ ثُمَّ ضَمَانِهِ هُنَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هُوَ تَمَّ مُقْصَرٌّ مَعَ إِخْدَاتٍ فِعْلٍ فِيهِ، وَهُنَا مُجْتَهَدٌ، وَالْمُجْتَهَدُ غَيْرُ مُقْصَرٍّ مَعَ انْتِفَاءِ الْفِعْلِ هُنَا، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ هُنَا مُقَرَّرٌ فَيَضْمَنُ لِذَلِكَ وَوَفَاءٌ بِمَا يُقَابِلُ الْأَجْرَةَ لَيْسَ بِشَيْءٍ اهـ وَقَوْلُهُمَا: وَالْقَوْلُ الْخُ يَغْنِيَانِ بِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ تَبَعًا لِلزَّرْكَشِيِّ. فَوَدَّ: (وَلِإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ) لَعَلَّ الصَّوَابَ تَرَكُ وَوِ، وَإِنْ الْخُ حَتَّى لَا يُنَافِيَ مَا بَعْدَهُ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ وَوِ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهَا اسْتِثْنَائِيَّةٌ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ وَضْلِيَّةً كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِهِ فِي الْإِيْعَابِ فَوْجُودُ وَوِ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ هُوَ الصَّوَابُ. فَوَدَّ: (وَنُظِرَ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَايَةِ.

فَوَدَّ: (مِنْ عَدَمِ الرُّجُوعِ) أَيُّ: وَلَوْ بِأَجْرَةٍ، وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ: وَلَوْ أَخْطَأَ التَّقَادُ وَتَعَدَّرَ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُشْتَرِي فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَذَا أَطْلَقَهُ صَاحِبُ الْكَافِي الْخُ وَيُطْلَقُ صَاحِبُ الْكَافِي أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. فَوَدَّ: (فَعَلِطَ) أَيُّ غَلَطًا فَاجِحًا خَارِجًا عَنِ الْعُرْفِ بِحَيْثُ لَا يُفْهَمُ مَعَهُ الْكَلَامُ غَالِبًا، أَوْ

يَتَوَقَّفَ قَبْضُهُ عَلَيْهِ، وَيُرَدُّ بِأَنْ كَوْنَهُ وَصْفًا لَا يُنَافِي فِي اعْتِبَارِ التَّقْدِيرِ فِي قَبْضِهِ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ الْوَصْفِ يُسَمَّى مُقَدَّرًا بِخِلَافِ كِتَابَةِ الْعَبْدِ ثُمَّ إِنَّ اتَّفَقَا عَلَى كَيْالٍ فَذَلِكَ، وَلَا نَصَبَ الْحَاكِمِ أَمِينًا يَتَوَلَّاهُ.

(ولو كان له) أي: لِيَكْرَ (طعام) مثلاً (مُقَدَّرٌ عَلَى زَيْدٍ) كَعَشْرَةِ أَصْع (وَلِعَمْرٍو عَلَيْهِ مِثْلُهُ فَلْيَكْتَلْ لِنَفْسِهِ) مِنْ زَيْدٍ أَيْ: يَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَكِيلَ لَهُ حَتَّى يَدْخُلَ فِي مِلْكِهِ (ثُمَّ يَكِيلُ لِعَمْرٍو)؛ لِأَنَّ الْإِقْبَاضَ هُنَا مُتَعَدِّدٌ، وَمِنْ شَرْطِ صِحَّتِهِ الْكَيْلُ فَلَزِمَ تَعَدُّدُهُ؛ لِأَنَّ الْكَيْلَيْنِ قَدْ يَقَعُ بَيْنَهُمَا تَفَاوُثٌ، نَعَمْ الْاسْتِدَامَةُ فِي نَحْوِ الْمِكْيَالِ كَالْتَجْدِيدِ فَتَكْفِي.

☐ قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيْ: بِأَنْ يَتَنَازَعَا فِيمَنْ يَكِيلُ (نَصَبَ الْحَاكِمِ إِلَيْهِ) وَيُقَاسُ بِالْكَيْلِ غَيْرُهُ نَهَايَةً وَمُغْنِي.

☐ قَوْلُهُ: (أَمِينًا) أَيْ كَيْالًا، أَوْ وَزَانًا أَوْ عَدَادًا فَلَوْ أَخْطَأَ الْكَيْالُ وَمَا بَعْدَهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ ضَامِنًا لِتَقْصِيرِهِمْ بِخِلَافِ خَطَايَا التَّقَادُّرِ، وَلَوْ أَبْجَرُوا رَأْيَ: خِلَافًا لِحُجِّ وَعَدَمِ ضَمَانِهِ؛ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ بِخِلَافِ الْكَيْالِ، وَمَا بَعْدَهُ، وَأَمَّا الْقَبَانِيُّ فَيُضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُجْتَهِدٍ فَهُوَ مُقَصِّرٌ كَالْكَيْالِ وَالْوَزَانِ وَالْعَدَادِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي التَّقْصِيرِ وَعَدَمِهِ صُدِّقَ التَّقَادُّرُ بِمِثْلِهِ، وَلَوْ أَخْطَأَ الْقَبَانِيُّ فِي الْوَزْنِ ضَمِنَ كَمَا لَوْ أَخْطَأَ فِي النَّقْشِ الَّذِي عَلَى الْقَبَانِ، وَلَوْ أَخْطَأَ نَقَاشُ الْقَبَانِ كَانَ نَقْشُ مِائَةِ قَبَانٍ أَقْلًا أَوْ أَكْثَرَ ضَمِنَ أَيْ: النَّقَاشُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُجْتَهِدًا بِخِلَافِ التَّقَادُّرِ كَذَا قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْبَرِّ الْأَجْهَوْرِيُّ عَلَى مَنْهَجٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَاعْتَمَدَ شَيْءٌ عَلَى رَأْيٍ عَدَمِ ضَمَانِ النَّقَاشِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُبَاشِرٍ، وَنَصَّهُ: أَقُولُ فِي تَضْمِينِ النَّقَاشِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ أَخَذَتْ فِيهِ فِعْلًا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ تَغْرِيرُ الْمُشْتَرِي، وَبِتَقْدِيرِ إِخْبَارِهِ كَاذِبًا فَالْحَاصِلُ مِنْهُ مُجَرَّدُ تَغْرِيرٍ، وَهُوَ لَا يَقْتَضِي الضَّمَانَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَمِثَلَ خَطَايَا الْوَزَانِ وَالْكَيْالِ فِي الضَّمَانِ مَا لَوْ أَخْطَأَ التَّقَادُّرُ مِنْ نَوْعٍ إِلَى نَوْعٍ آخَرَ، وَكَانَ الْمُمَيِّزُ بَيْنَهُمَا عَلَامَةٌ ظَاهِرَةٌ كَالرِّيَالِ وَالْكَلْبِ وَالْجَيْدِ وَالْمَقْصُوصِ وَمَا لَوْ كَانَ لَا يَعْرِفُ التَّقْدُّرَ بِالْمَرَّةِ وَأَخْبَرَ بِخِلَافِ الْوَقَاعِ أَهْلُ بَحْرُوهِ أَهْلُ بَجِيرٍ مَيِّ.

☐ قَوْلُ (السِّي): (عَلَيْهِ) أَيْ: بِكَرٍ.

☐ قَوْلُ (السِّي): (فَلْيَكْتَلْ) أَيْ: بِكَرٍ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيُّ يَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَكِيلَ لَهُ) لَا أَنَّهُ يَكِيلُ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ حَيِّثُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اتِّحَادُ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُبَاشِرَ الْكَيْلَ، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ زَيْدٌ أَهْلُ بَجِيرٍ مَيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْإِقْبَاضَ هُنَا مُتَعَدِّدٌ) أَيْ: مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ مُتَعَدِّدٌ أَعْرَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْكَيْلَيْنِ إِلَيْهِ) فَإِذَا كَالَ لِنَفْسِهِ وَقَبْضَهُ ثُمَّ كَالَ لِعَرِيْمِهِ فَرَادَ، أَوْ نَقَصَ بِقَدْرِ مَا يَقَعُ بَيْنَ الْكَيْلَيْنِ لَمْ يُؤْزَرْ أَيْ: فِي صِحَّةِ الْقَبْضَيْنِ فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ لَهُ وَالتَّقْصُّ عَلَيْهِ، أَوْ بِمَا لَا يَقَعُ بَيْنَ الْكَيْلَيْنِ أَيْ: بِأَنَّ كَانَتْ الزِّيَادَةُ أَوْ التَّقْصُّ كَثِيرًا فَالْكَيْلُ الْأَوَّلُ غَلَطَ فَيُرَدُّ بِكَرٍّ الزِّيَادَةُ وَيَرْجِعُ بِالتَّقْصِ نَهَايَةً وَمُغْنِي وَعَبَاب. ☐ قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْاسْتِدَامَةُ إِلَيْهِ) وَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى مِلَّةً ذَا الْكَيْلِ بَرًّا بِكَذَا وَمُلِئَ وَاسْتَمَرَ جَارٍ لِلْمُشْتَرِي بَيْعُهُ مَلَأْنَا، وَلَا يُخْتِاجُ إِلَى كَيْلٍ ثَانٍ أَعْرَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ الْمِكْيَالِ) أَيْ: كَالذَّرَاعِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَتَكْفِي) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَوْ قَبْضَهُ فِي الْمِكْيَالِ وَسَلَّمَهُ لِعَرِيْمِهِ فِيهِ صَحَّ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْمِكْيَالِ كَابْتِدَائِهِ، وَقَدْ يُقَالُ فِي الذَّرْعِ كَذَلِكَ أَهْلًا.

تَعَدَّى كَمَا يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ ر.

(فلو قال) بَكَرَ الذي له الطعام لَعَمْرُو (أقبض) يا عَمْرُو (من زَيْد ما لي عليه لِنَفْسِكَ فالقَبْضُ فاسِدٌ) بالنسبة لَعَمْرُو؛ لأنه مشروطٌ بِتَقَدُّمِ قَبْضِ بَكَرٍ، ولم يُوجَدْ، ولا يُمكنُ حُصُولُهُمَا لِمَا فِيهِ مِنْ اتِّحَادِ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ فيضمُّهُ عَمْرُو؛ لأنه قَبْضُهُ لِنَفْسِهِ، ولا يلزمه رَدُّهُ لِدَافِعِهِ، وَصَحِيحٌ بالنسبة لِزَيْدٍ فَتَبَرُّأُ ذِمَّتُهُ لِإِذْنِ دَائِيهِ بِكَرٍ فِي الْقَبْضِ مِنْهُ لِهَ بَطْرِيقِ الاسْتِزَامِ؛ لِأَنَّ قَبْضَ عَمْرُو لِنَفْسِهِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى قَبْضِ بَكَرٍ كَمَا تَقَرَّرَ إِذَا بَطَلَ لِفَقْدِ شَرْطِهِ بَقِيَ لَزِمُهُ، وَهُوَ الْقَبْضُ لِبَكَرٍ فَحِينَئِذٍ يَكِيلُهُ لَعَمْرُو وَيَصِحُّ قَبْضُهُ لَهُ.

(فرغ) (قال البائع) لِمُعَيَّنٍ بِثَمَنِ حَالٍ فِي الذِّمَّةِ بَعْدَ لُزُومِ الْعَقْدِ (لا أَسْلَمُ الْمَبِيعَ حَتَّى أَقْبِضَ ثَمَنَهُ،

قوله: (أقبض) مِنْ بَابِ ضَرَبَ. قوله: (وَلَا يَلْزَمُهُ رَدُّهُ) أَي: بَل لَا يَجُوزُ لَهُ رَدُّهُ إِلَّا بِإِذْنِ بَكَرٍ؛ لِأَنَّ قَبْضَهُ لَهُ وَقَعَ صَحِيحًا وَبَرَّتْ بِهِ ذِمَّةُ عَمْرُو فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ أَه ع ش وَقوله: ذِمَّةُ عَمْرُو صَوَابُهُ ذِمَّةُ زَيْدٍ. قوله: (وَيَصِحُّ قَبْضُهُ لَهُ) أَي: قَبْضُ عَمْرُو لِنَفْسِهِ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْتَحَقِّ أَنْ يُوَكِّلَ فِي الْقَبْضِ مَنْ يَدُهُ كَيْدُ الْمُقْبِضِ كَرَقِيقِهِ، وَلَوْ مَادُونًا فِي التَّجَارَةِ بِخِلَافِ ابْنِهِ وَأَبِيهِ وَمُكَاتِبِهِ، وَلَوْ قَالَ لِغَرِيْبِهِ: وَكُلَّ مَنْ يَقْبِضُ لِي مِنْكَ، أَوْ قَالَ لِغَرِيْبِهِ: وَكُلَّ مَنْ يَشْتَرِي لِي مِنْكَ صَحَّ، وَيَكُونُ وَكِيلًا لَهُ فِي التَّوَكُّيلِ فِي الْقَبْضِ، أَوْ الشُّرَاءِ مِنْهُ، وَلَوْ وَكَّلَ الْبَائِعُ رَجُلًا فِي الْإِقْبَاضِ وَوَكَّلَهُ الْمُشْتَرِي فِي الْقَبْضِ لَمْ تَصِحَّ وَكَالَتْهُ لُهُمَا لِاتِّحَادِ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ، وَلَوْ قَالَ لِغَرِيْبِهِ: اشْتَرِ بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ لِي مِثْلَ مَا تَسْتَحِقُّهُ عَلَيَّ وَأَقْبِضْهُ لِي ثُمَّ لِنَفْسِكَ صَحَّ الشُّرَاءُ، وَالْقَبْضُ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي لِاتِّحَادِ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ فِيهِ دُونَ الْأَوَّلِ وَلِلْأَبِّ، وَإِنْ عَلَا أَنْ يَتَوَلَّى طَرَفِي الْقَبْضِ كَمَا يَتَوَلَّى طَرَفِي الْبَيْعِ أَه نِهَآيَةُ زَادَ الْمُغْنِي وَالْعُبَابُ مَعَ شَرْحِهِ، أَوْ قَالَ لَهُ: اشْتَرِ لِي وَأَقْبِضْ لَكَ فَفَعَلَ فَسَدَ الْقَبْضُ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْإِنْسَانِ لَا يَتِمَكَّنُ غَيْرُهُ مِنْ قَبْضِهِ لِنَفْسِهِ وَضَمِنَهُ الْغَرِيْمُ الْقَابِضُ فِي الصَّوْرَتَيْنِ لِاسْتِيْلَاثِهِ عَلَيْهِ لِنَفْسِهِ وَبَرَى الدَّافِعُ فِيهِمَا مِنْ حَقِّ الْمُوَكَّلِ لِإِذْنِهِ فِي الْقَبْضِ مِنْهُ، أَوْ قَالَ لَهُ: اشْتَرِ بِهَا ذَلِكَ لِنَفْسِكَ فَسَدَ التَّوَكُّيلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمكنُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِمَالٍ الْغَرِيْبَ لِنَفْسِهِ، وَالدَّرَاهِمُ أَمَانَةٌ بِيَدِهِ فَإِنْ اشْتَرَى بِعَيْنِهَا بَعَلَ الشُّرَاءُ، أَوْ فِي ذِمَّتِهِ صَحَّ الشُّرَاءُ لَهُ وَالثَّمَنُ عَلَيْهِ أَه وَزَادَ شَرْحُ الْعُبَابِ عَطْفًا عَلَى فِي ذِمَّتِهِ، أَوْ أَطْلَقَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ أَه.

قوله (السي): (قال البائع) أَي: مَالٌ نَفْسِهِ مُغْنِي وَنِهَآيَةُ وَأَفَادَهُ الشَّارِحُ بِذِكْرِ مُحْتَزَرِهِ فِيمَا يَأْتِي وَيَأْتِي فِي الثَّمَنِ قَيْدٌ أَنْ لَا يَخَافُ قَوْتُ الثَّمَنِ، وَقَوْلُ الشَّارِحِ هُنَا لِمُعَيَّنٍ بِثَمَنِ حَالٍ إلَخْ أَرْبَعَةُ قِيُودٍ فَالْمَجْمُوعُ سِتَّةٌ. قوله: (لِمُعَيَّنٍ) أَي لِمَبِيعٍ مُعَيَّنٍ، وَلَوْ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ؛ إِذِ الْمُعَيَّنُ فِي الْمَجْلِسِ كَالْمُعَيَّنِ فِي الْعَقْدِ أَه رَشِيدِيٌّ. قوله: (لِمُعَيَّنٍ) إِلَى قَوْلِ الثَّمَنِ وَإِذَا سَلَّمَ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَضِيَّةُ الْعِلَّةِ إِلَى أَمَّا الْمُؤَجَّلُ وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الثَّمَنِ. قوله: (فِي الذِّمَّةِ) أَخَذَهُ مِمَّا يَأْتِي. وقوله: (بَعْدَ لُزُومِ الْعَقْدِ) احْتِرَازٌ عَمَّا قَبْلَ

قوله: (لِمُعَيَّنٍ) أَي: لِمَبِيعٍ مُعَيَّنٍ. قوله: (فِي الذِّمَّةِ) أَخَذَهُ مِمَّا يَأْتِي. قوله: (بَعْدَ لُزُومِ الْعَقْدِ) احْتِرَازٌ عَمَّا قَبْلَ اللُّزُومِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ وَاحِدًا مِنْهُمَا التَّسْلِيمُ حِينَئِذٍ قَالَ فِي الرِّوَايَةِ فِي بَابِ الْخِيَارِ: فَرَعَ لَا يَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ تَسْلِيمُ الْمَبِيعِ، وَلَا عَلَى الْمُشْتَرِي تَسْلِيمُ الثَّمَنِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ فَلَوْ تَبَرَّعَ أَحَدُهُمَا بِالتَّسْلِيمِ لَمْ

وقال المشتري في الثمن مثله أجبر البائع لِرِضاه بذمته ولأن ملكه مُستقر لا منه من هلاكه ونموذ تصرفه فيه بالحوالة والاعتياض، وملك المبيع للمشتري غير مُستقر فعلى البائع تسليمه ليستقر، وقضية العلة الأولى أنه لو كان الثمن مُعَيَّنًا، والمبيع في الذمة أجبر المشتري، وقضية الثانية إجبارهما؛ لأن ما في الذمة هنا لا يصلح للاعتياض عنه والمُعَيَّن غير مُستقر فلا مرجح، والأول أقرب أما المؤجل فيجبر البائع قطعاً (وفي قول المشتري)؛ لأن حقه مُتَعَيَّن في المبيع، وحق البائع غير مُتَعَيَّن في الثمن فأجبر لَيْتَسَاوَا (وفي قول لا إجبار)؛ لأن كلاً منهما يثبت له إيفاء واستيفاء فلا مرجح وزد بأن فيه ترك الناس يتمانعون الحقوق، وعليه يمنعهما الحاكم من التخاصم.....

الزوم؛ إذ لا يلزم واحدًا منهما التسليم حيثيذ قال في الروضة في باب الخيار:
(فرع): لا يجب على البائع تسليم المبيع، ولا على المشتري تسليم الثمن في زمن الخيار فلو تبرع أحدهما بالتسليم لم يطل خياره، ولا يجبر الآخر على تسليم ما عنده، وله استرداد المدفوع انتهى سم.

□ قول (سني): (مثله) أي: لا أسلمه حتى أقبض البيع وترافعا إلى الحاكم نهاية ومغني.

□ قول (سني): (أجبر البائع) أي وجوبا على الابتداء بالتسليم اه سم. □ قوله: (لِرِضاه بذمته إلخ) ولأن حق المشتري في العين، وحق البائع في الذمة فيقدم ما يعلّق بالعين كإش مع غيره من الديون اه مغني. □ قوله: (ولأن ملكه) أي: ملك البائع للثمن (مستقر) بمعنى أن ما في الذمة لا يتصور تلفه فلا يسقط بذلك انتهى مؤلف م راهع ش. □ قوله: (لا منه) أي البائع، وكذا ضمير قوله تصرفه.

□ قوله: (من هلاكه) أي: الثمن وكذا ضمير قوله فيه. □ قوله: (وقضية العلة الأولى) وهي قوله: لِرِضاه بذمته، وكذا قضية ما قدمنا من تغليل المغني. □ قوله: (أنه لو كان الثمن إلخ) في شرح البهجة فمتى كان العوضان مُعَيَّنَيْن أُجبرا، أو أحدهما أجبر صاحبه أولاً سواء أكانا عَرَضَيْن، أو نَقْدَيْن أم مُخْتَلِفَيْن اه سم. □ قوله: (والأول أقرب) مُتَمَدِّد اهع ش. □ قوله: (أما المؤجل إلخ) مُحْتَرَز قوله بثمن حال.

□ قوله: (فيجبر البائع إلخ) أي: وإن حلّ اهع ش. □ قوله: (فيجبر البائع إلخ) ومن ثم كان ليس له أن يطالب المشتري برهن، ولا ضامن، وإن كان غريباً وخاف القوات لتقصيره بعدم اشتراط ذلك في العقد اه بخير مي. □ قوله: (لَيْتَسَاوَا) أي: في تعين الحق. □ قوله: (وعليه) أي: على هذا القول.

يطل خياره، ولا يجبر الآخر على تسليم ما عنده، وله استرداد المدفوع إليه اه.

□ قول (نقشني): (أجبر البائع) قال في شرح البهجة وجوبا. □ قوله: (وقضية العلة الأولى إلخ) في شرح البهجة فمتى كان العوضان مُعَيَّنَيْن أُجبرا، أو أحدهما أجبر صاحبه أولاً سواء أكانا عَرَضَيْن أم نَقْدَيْن أم مُخْتَلِفَيْن اه وبقي ما لو كانا في الذمة، ولا يبعد أنهما يُجْبَرَان ثم رأيت كلام الشارح الآتي في شرح الزيادة أنهما يُجْبَرَان.

وحينئذٍ (فَمَنْ سَلَّمَ) منهما لصاحبه (أَجْبَرَ الْآخَرَ) على التسليم إليه (وفي قول يُجْبَرَانِ) لِيُجُوبَ التسليم عليهما بأن يَأْمُرَ الْحَاكِمُ كُلًّا مِنْهُمَا بِاحْتِضَارِ مَا عَلَيْهِ إِلَيْهِ، أَوْ إِلَى غَدَلٍ ثُمَّ يُسَلِّمَ كُلًّا مَا وَجِبَ لَهُ، وَالْخِيَرَةُ فِي الْبِدَاءَةِ إِلَيْهِ (قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا) كَالْمَبِيعِ وَيُظْهَرُ أَنْ يَلْحَقَ بِذَلِكَ مَا لَوْ كَانَا فِي الذِّمَّةِ (سَقَطَ الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ) مِنَ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ؛ إِذْ لَا مُرْجَحَ حِينَئِذٍ (وَأَجْبَرَا فِي الْأَظْهَرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لَاسْتَوَاءِ الْجَانِبَيْنِ فِي تَعَيُّنِ كُلٍّ، وَالْمَنْعِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ سِوَاءِ الثَّمَنِ النَّقْدِ وَغَيْرِهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ نَعَمِ الْبَائِعِ نِيَابَةً عَنْ غَيْرِهِ كَوَكِيلٍ وَوَلِيِّ وَنَظِيرٍ وَقِفٍ وَعَامِلٍ قِرَاضٍ لَا يُجْبَرُ عَلَى التَّسْلِيمِ بَلْ لَا يَجُوزُ لَهُ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْوَكَالَةِ فَلَا يَتَأْتَى هُنَا إِلَّا إِجْبَارُهُمَا، أَوْ إِجْبَارُ الْمُشْتَرِي، وَلَوْ تَبَايَعَ نَائِبًا عَنْ الْغَيْرِ لَمْ يَتَأْتِ إِلَّا إِجْبَارُهُمَا.

فَوُه: (وَحِينَئِذٍ) أَي: حِينَ عَدَمِ الْإِجْبَارِ، أَوْ حِينَ الْمَنْعِ مِنَ التَّخَاصُّصِ. فَوُه: (ثُمَّ يُسَلِّمُ) بِالرَّفْعِ أَي: الْحَاكِمُ، أَوْ الْعَدْلُ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ إِلَيْهِ. فَوُه: (وَيُظْهَرُ أَنْ يَلْحَقَ بِذَلِكَ الْإِنْفِ) أَي: فَيَكُونُ الْأَظْهَرُ إِجْبَارُهُمَا لَكِنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ وَالصُّورَةَ الَّتِي قَبْلَهَا يَعْنِي كَوْنُ الثَّمَنِ مُعَيَّنًا وَالْمَبِيعِ فِي الذِّمَّةِ إِنَّمَا تَأْتِيَانِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّ الْمَبِيعَ إِذَا كَانَ فِي الذِّمَّةِ وَعَقَدَ إِلَيْهِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ كَانَ بَيْعًا حَقِيقَةً فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبْضُ الثَّمَنِ فِي الْمَجْلِسِ أَمَّا عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ فِي مَتْنِهِ مِنْ أَنَّهُ يَبِيعُ لَفْظًا سَلَّمَ مَعْنَى، وَالْأَحْكَامُ تَابِعَةٌ لِلْمَعْنَى فَلَا يَتَأْتَى إِجْبَارٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْإِجْبَارَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الزُّورِ، وَحَيْثُ قُلْنَا: هُوَ سَلَّمَ إِذَا جَرَى بِلَفْظِ الْبَيْعِ اشْتِرَاطُ قَبْضِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ ثُمَّ إِنْ حَصَلَ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ اسْتَمَرَّتِ الصَّحَّةُ، وَلَا يَتَأْتَى تَنَازُعٌ، وَلَا إِجْبَارٌ لِحَصُولِ الْقَبْضِ، وَإِنْ لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَلَمْ يَقْبِضْ لَمْ يَتَأْتِ الْإِجْبَارُ لِعَدَمِ الزُّورِ، وَيُصْرِّحُ بِمَا ذَكَرَ قَوْلُهُ: م ر وَمَا قِيلَ مِنْ اخْتِلَافِ الْمُسْلِمِ الْإِنْفِ ه. ع ش. فَوُه: (مِنْ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ) قَالَ النَّهَايَةُ مِنَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ قَالَ ع ش مَا نَصَّهُ عِبَارَةُ حَجٍّ مِنَ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ، وَعَلَيْهَا فَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ قَوْلُهُ: وَفِي قَوْلِهِ لَا إِجْبَارَ وَعَلَى كَلَامِ الشَّارِحِ م ر مُقَابِلُ الْأَظْهَرِ قَوْلُهُ أَجْبَرَ الْبَائِعُ، وَعِبَارَةُ الشَّيْخِ عَمِيرَةُ قَوْلُهُ وَأَجْبَرَ فِي الْأَظْهَرِ أَي: فَيَكُونُ الْقَوْلُ الثَّالِثُ جَارِيًا، وَهُوَ مُقَابِلُ الْأَظْهَرِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، وَهُوَ الْمُرَادُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِحَجِّ ه. فَوُه: (سِوَاءِ الثَّمَنِ) إِلَى الثَّمَنِ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْوَكَالَةِ. فَوُه: (نَعَمُ الْبَائِعِ نِيَابَةً الْإِنْفِ) مُحْتَرَزٌ مَا قَدَّمْنَا عَنْ النَّهَايَةِ وَالْمَغْنَى فِي أَوَّلِ الْفَرْعِ مَنْ قَيَّدَ مَالَ نَفْسِهِ، وَبِثَلِّ الْبَائِعِ فِيمَا ذَكَرَ الْمُشْتَرِي. فَوُه: (وَعَامِلٍ قِرَاضٍ) أَي: وَالْحَاكِمُ فِي بَيْعِ أَمْوَالِ الْمُفْلِسِ ه. فَوُه: (لَا يُجْبَرُ عَلَى التَّسْلِيمِ) أَي: عَلَى جَمِيعِ الْأَقْوَالِ ه. كُرْدِي. فَوُه: (فَلَا يَتَأْتَى هُنَا الْإِنْفِ) أَي: لَا يَتَأْتَى فِي الْبَائِعِ عَنْ غَيْرِهِ إِلَّا الرَّابِعُ وَالثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ. فَوُه: (إِلَّا إِجْبَارُهُمَا) مُعْتَمَدٌ ه. فَوُه: (أَوْ إِجْبَارُ الْمُشْتَرِي) ضَعِيفٌ، أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا بَاعَ بِشَيْنٍ مُعَيَّنٍ لِشَيْءٍ فِي الذِّمَّةِ ه. ع ش، وَفِي الْإِيْعَابِ مَنْ اعْتَرَفَ بِوَكَالَةِ إِنْسَانٍ يُطْلَبُ مِنْهُ إِثْبَاتُهَا، وَلَا يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي التَّسْلِيمُ إِلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ ه. فَوُه: (لَمْ يَتَأْتِ إِلَّا إِجْبَارُهُمَا) قَالَ فِي الْعُبَابِ مُطْلَقًا انْتَهَى سَمِ أَي:

فَوُه: (إِلَّا إِجْبَارُهُمَا) قَالَ فِي الْعُبَابِ مُطْلَقًا.

(وَإِذَا سَلَّمَ الْبَائِعُ) بِإِجْبَارٍ، أَوْ تَبَرُّعٍ (أَجْبَرَ الْمُشْتَرِيَ) عَلَى التَّسْلِيمِ فِي الْحَالِ (إِنْ حَضَرَ الثَّمَنُ) أَيْ عَيْتُهُ إِنْ تَعَيَّنَ، وَإِلَّا فَتَوَعُّهُ مَجْلِسُ الْعَقْدِ لِيُجُوبَ التَّسْلِيمَ عَلَيْهِ بِلا مَانِعٍ وَلَا إِجْبَارِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَتَخَيَّرِ الْبَائِعُ، وَإِنْ أَصَرَ عَلَى عَدَمِ التَّسْلِيمِ إِلَيْهِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ فِي الثَّانِيَةِ بِالْإِجْبَارِ عَلَيْهِ يَصِيرُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ فِيهِ فَلَا يَصْحَحُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ بِمَا يُفَوِّتُ حَقَّ الْبَائِعِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِلْإِجْبَارِ فَائِدَةٌ، وَظَاهِرُ الْمُثْنِ أَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى التَّسْلِيمِ مِنْ عَيْنِ مَا حَضَرَ وَلَا يُثْمَلُ لِاحْتِضَارِ ثَمَنِ فَوْزًا وَدَفْعِهِ مِنْهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ ظَهَرَ لِلْحَاكِمِ مِنْهُ تَسْوِيفٌ، أَوْ عِنَادٌ، وَإِلَّا فَفِيهِ نَظَرٌ عَلَى مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَيُوجَّهُ إِطْلَاقُهُمْ بِأَنَّهُ حَيْثُ حَضَرَ النَّوْعُ فَطَلَبَ تَأْخِيرَ مَا عَنْهُ فِيهِ نَوْعٌ تَسْوِيفٍ، أَوْ عِنَادٍ فَإِنْ قُلْتُ: مَا وَجْهَ اعْتِبَارِ مَجْلِسِ الْعَقْدِ وَهَلَّا اعْتَبِرَ مَجْلِسُ الْخُصُومَةِ قُلْتُ: وَجْهُهُ.....

سَوَاءٌ كَانَ الْمَبِيعُ وَالثَّمَنُ مُعَيَّنَيْنِ، أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنَيْنِ، أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ. قَوْلُهُ: (بِإِجْبَارٍ، أَوْ تَبَرُّعٍ) كَذَا فِي الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ الْبُخَيْرِيُّ مَا نَصَّهُ ضَعِيفٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْفُسْخِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ مُتَبَرِّعًا لَمْ يَجُزْ لَهُ الْفُسْخُ إِذَا وَقِيَ الْمَبِيعُ بِالْثَمَنِ قَيِّدَيْنِ أَنَّ تَصَوُّرَ الْمَسْأَلَةِ بِإِجْبَارِ الْحَاكِمِ، وَقَدْ يُقَالُ: هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِجْبَارِ فَقَطْ لَا لِمَا بَعْدَهُ فَلَا تَضْعِيفُ شُؤْبَرِيٍّ، وَالَّذِي بَعْدَهُ قَوْلُهُ: (وَالْأَفْزَانُ كَانَ مُعْصِرًا لِلْخِ) وَسَيَأْتِي عَنْ سَمٍّ مَا يُوَافِقُ الْجَوَابَ الْمَذْكُورَ وَفِي الشَّرْحِ كَالنِّهَائَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُفِيدُهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ عَيْتُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُؤْخَذُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُثْنِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: عَلَى مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ. قَوْلُهُ: (إِنْ تَعَيَّنَ) كَانَ عَيْنَ فِي الْفَقْدِ اهـ ع ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيْ: وَلَوْ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ؛ إِذِ الْمُعَيَّنُ فِي الْمَجْلِسِ كَالْمُعَيَّنِ فِي الْعَقْدِ، وَحَيْثُ قَدْ مَعْنَى حُضُورِ نَوْعِهِ حُضُورُهُ فِي الْمَجْلِسِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ أَضْلًا اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَا إِجْبَارَهُ عَلَيْهِ) أَيْ: الْمُشْتَرِيَ عَلَى التَّسْلِيمِ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَخَيَّرِ الْبَائِعُ) أَيْ: فِي الْفُسْخِ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَصَرَ) أَيْ: الْمُشْتَرِيَ. قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) أَيْ: الْبَائِعِ. قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ: مِنْ عَدَمِ التَّخْيِيرِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيْ: فِي مَسْأَلَةِ عَدَمِ تَعْيِينِ الثَّمَنِ الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ: (وَالْأَفْزَانُ كَانَ مُعْصِرًا) قَوْلُهُ: (مَحْجُورًا عَلَيْهِ فِيهِ) أَيْ: فِي النَّوْعِ الْحَاضِرِ مَجْلِسِ الْعَقْدِ. قَوْلُهُ: (تَصَرُّفُهُ فِيهِ) أَيْ: فِي شَيْءٍ مِنْهُ. قَوْلُهُ: (بِمَا يُفَوِّتُ الْخِ) أَيْ: كَالْبَيْعِ مَثَلًا اهـ رَشِيدِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَالْأَفْزَانُ) أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَصِرْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ الْخِ. قَوْلُهُ: (فَوْزًا) مَعْمُولٌ لِلْإِحْضَارِ. قَوْلُهُ: (وَيُوجَّهُ إِطْلَاقُهُمْ لِلْخِ) هَذَا التَّوْجِيهَ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ الْخِصَامَ يَقَعُ فِي مَوْقِعِ الْعَقْدِ اهـ رَشِيدِيٍّ. قَوْلُهُ: (فَطَلَبَ الْخِ) أَيْ: طَلَبَ الْمُشْتَرِيَ. قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيْ: عَنْ وَقْتِ حُضُورِ النَّوْعِ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ: فِي طَلَبِ التَّأْخِيرِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ عِنَادٍ) قَدْ يُمْنَعُ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي التَّأْخِيرِ غَرَضٌ كَتَّسْلِيمٍ مَا لَا شُبْهَةَ فِيهِ أَوْ إِنْقَائِهِ اهـ ع ش عِبَارَةُ الْإِعْيَابِ: وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يَتَّجِهَ إِجْبَارُهُ

قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) هَلْ هِيَ مَسْأَلَةُ التَّبَرُّعِ، أَوْ مَسْأَلَةُ مَا إِذَا لَمْ يَتَّعَيَّنِ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ: (وَالْأَفْزَانُ) وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي بَلْ هُوَ مُتَعَيِّنٌ. قَوْلُهُ: (اعْتَبِرَ مَجْلِسُ الْخُصُومَةِ) إِنْ أُرِيدَ مَجْلِسُ الْخُصُومَةِ فِي بَلَدٍ الْبَيْعِ لَا مُطْلَقًا فَفِيهِ مَا يَأْتِي، وَإِنْ أُرِيدَ مَجْلِسُ الْخُصُومَةِ، وَلَوْ فِي بَلَدٍ آخَرَ اقْتَضَى أَنَّهُ لَوْ خَاصَمَهُ فِي بَلَدٍ عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْ بَلَدِ الْبَيْعِ وَكَانَ الثَّمَنُ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ الْبَيْعِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْفُسْخُ؛ لِأَنَّ الْفُسْخَ

أنه الأصل فلم يُنظر لغيره؛ لأنه قد لا تقع له خصومة. (والأ) يكن حاضراً مجلس العقد (فإن كان مُعسراً) بأن لم يكن له مالٌ يُمكنه الوفاء منه غير المبيع ساوى الثمن أم زاد عليه (فللبائع الفسخ بالفلس) وأخذ المبيع لما يأتي في بابهِ وحينئذٍ يُشترط فيه حَجْرُ القاضي، هذا إن سَلِمَ بإجبارِ الحاكم،

على الأداء من الحاضر الموافق لِصِفَةِ الثمن إن ظهرَ منه أدنى تسويف، أو عنادٍ، وإلاً بأن طَلَبَ تأخيراً يسيراً يُحتملُ عرفاً لم يُجبرَ وإلا أُجبرَ من غير حَجْرٍ عليه؛ إذ لا حاجةَ إليه اهـ. فَوَدَّ: (أنه الأصل) أي: وإلا فلو وقعت الخصومة في غير محلِّ العقد كان العبرة بمحلِّ الخصومة كما هو واضحٌ وعِلْمٌ ومما تقررُ أنه لا يُطلق القولُ باختيار بلدٍ المُخاصمة ولا ببلدِ العقد، ولا العاقد، ولو انتقل إلى بلدةٍ أخرى اهـ ش، وفي سم والرشيدي ما يوافقهُ. فَوَدَّ: (وإلا يكن) أي: الثمن. فَوَدَّ: (يكن حاضراً) إلى البابِ في النهايةِ إلا قوله: (بَعْدَ الحَجْرِ) إلى المتن.

فَوَدَّ (س): (فإن كان) أي: المشتري. فَوَدَّ: (بأن لم يكن إلخ) عبارة الإيعاب: والمراد بالمُعسر هنا من لا يملك غير المبيع سواء كان قدر الثمن أم أقل أم أكثر، أو له غيره وزادت الديون عليه اهـ. فَوَدَّ: (ساوى) أي: المبيع.

فَوَدَّ (س): (فللبائع الفسخ إلخ) فإن صَبَرَ بأن لم يفسخ بقي الحجر على المشتري في جميع ماله رعايةً لمصلحةِ البائع اهـ غاب مع شرحه. فَوَدَّ: (وأخذ المبيع) وفي افتقار الرجوع بَعْدَ الحجر إلى إذن الحاكم وجهان أشهرهما كما قال الراجعي أنه لا يفتقر اهـ مُغني. فَوَدَّ: (وحيثُ) أي: جواز الفسخ. فَوَدَّ: (يُشترط فيه) أي: في جواز الفسخ اهـ ش. فَوَدَّ: (حَجْرُ القاضي) وفقاً للمُغني والنهاية. فَوَدَّ: (حَجْرُ القاضي) هذا مع قوله أم زاد عليه يُقيد أنه لا يُشترط لهذا الحجر ما يُشترط لحَجْرِ المُفلس اهـ سم عبارة البَجْرِمي قال شيخنا: وهذا الحجر ليس من الغريب بل هو الحجر المعروف؛ إذ الفرض أنه مُعسرٌ بخلاف الحجرين اللذين في المتن فهما من الغريب؛ إذ الفرض فيهما أنه مويسرٌ اهـ، وهو الظاهر. فَوَدَّ: (هذا إن سَلِمَ إلخ) مُعْتَمَدٌ والإشارة راجعةً إلى قوله: (فللبائع الفسخ إلخ) اهـ ش.

وغيره إنما قرأه عند عدم حضور الثمن مجلس البيع، وامتناع الفسخ حيثُذ مخالفاً لاغتيار بلد البائع إذا انتقل كما سيأتي أخذاً من التعليل بالتضرر بالتأخير فإنه جارٍ هنا. فَوَدَّ: (وإلا يكن حاضراً مجلس العقد) هذا خصوصاً مع ما قبله من السؤال والجواب صادق بحضور عين الثمن مجلس الخصومة فما معنى التفصيل بين كونه مُعسراً ومويسراً وتجويز الفسخ له مع تعيين حقه وتمكّنه من أخذه، ولو استقلاً، وكذا مع حضور نوعه لتمكنه من المطالبة وطلب إخبار الحاكم المشتري على الدفع، وأي فرق بين المجلسين مع حصول المقصود بالحضور في كل منهما فيتجه اغتيار كل منهما اهـ.

فَوَدَّ: (حَجْرُ القاضي) هذا مع قوله: (أم زاد عليه) يُقيد أنه لا يُشترط لهذا الحجر ما يُشترط لحَجْرِ المُفلس.

ولا لم يجز له استرداد، ولا فسخ إن وقَّت السَّلْعَةُ بالثمن؛ لأنه سَلَطَهُ على المبيع باختياره، ورَضِيَ بِذِمَّتِهِ (أو) كان (موسراً، وماله بالبلد) التي وقَّع فيها البيع (أو بمسافة قريبة) منها، وهي دون مسافة القصر (حجَرٍ عليه) أي: حَجَرَ عليه الحاكم، وإن لم يكن محجوراً عليه بالفلس (في أمواله) كُلِّهَا (حتى يُسَلِّم) الثمن لِقَلَّ يتصرَّف فيها بما يُقوِّث حقَّ البائع، وهذا غير حجرِ الفلس؛ لأنه لا يُعتَبَرُ فيه ضيقُ مالٍ، ولا يتسلَّطُ به البائع على الرجوع لِعَيْنِ ماله، ولا يفتقرُ لسؤالِ الغريم فيه بخصوصه،

☐ قوله: (ولا لم يجز له استرداد إلخ) اعتمدَه م ر قال: ولا يُنافي ذلك قولُ الشَّارِحِ يَغْنِي المَحَلِّيَّ بإجبار، أو دونه؛ لأنه بالنسبة لما إذا حَضَرَ الثَّمَنُ لا بالنسبة لما بَعْدَ إِلاَّ اه سم ومرَّ عن البُخَيْرِيِّ مثله. ☐ قوله: (إن لم يكن مَحْجُوراً عليه) فيه أمرانِ الأوَّلُ: أنَّ الحجرَ بالفلسِ يُنافي اليسارَ الذي هو فَرَضٌ مَسْأَلَتِنَا، فكيف يُقَيَّدُ بَعْدَ الحجرِ المُفْهِمُ مُجَامَعَةُ الحجرِ بالفلسِ لِسارِهِ إِلاَّ أَنْ يُجَابَ بأنَّ اليسارَ إِنَّمَا يُنافي الحجرَ بالفلسِ ابتداءً أمَّا بَعْدَهُ فلا يُنافيهِ لِجَوَازِ طُرُوِّ يسارِهِ بَعْدَ الحجرِ بِمَوْتِ مورثِهِ أو اكْتِسَابِ ما يَزِيدُ به ماله على ذِمَّتِهِ فَيَضْدُقُ عليه الآنَ أَنَّهُ موسرٌ مع الحجرِ بالفلسِ؛ لأنَّ الحجرَ بالفلسِ لا يَنفَكُ إِلاَّ بِفَكِّ قاضٍ، ولا يَلْزَمُ مِنْ مُجَرَّدِ يسارِهِ بِذَلِكَ فَكُّ القاضِي، والثاني أَنَّهُ إذا كان مَحْجُوراً عليه بالفلسِ فَسَيَأْتِي في المَثَرِ أَنَّ الأَصَحَّ أَنَّهُ ليس لِبَائِعِهِ أَنْ يَفْسَخَ وَيَتَعَلَّقَ بِعَيْنِ مَتَاعِهِ إِنْ عَلِمَ الحالَ، وإنَّ جَهْلَ فَلَهْ ذلك، وَأَنَّهُ إذا لم يُمَكِّنِ التَّعَلُّقُ بِهَا بأنَّ عَلِمَ الحالَ لا يُزَاحِمُ الغُرماءَ اه وَيَبَيَّنَا هناك أَنَّ الصَّحِيحَ في حالة الجَهْلِ أَنَّهُ ليس له مُزَاحِمَةُ الغُرماءِ فلا يَتَأْتِي حَيْثُ قَوْلُهُ: هنا حَتَّى يُسَلِّمَ الثَّمَنَ هذا وَلَكِ أَنَّ تَقْوِلَ يَتَبَغْيُ تَخْصِيصُ قَوْلِهِ حَتَّى يُسَلِّمَ الثَّمَنَ بِغَيْرِ ما زاده الشَّارِحُ بقوله: إن لم يكن مَحْجُوراً عليه بفلسٍ فَيَنْدَفِعُ الأمرُ الثاني أيضاً اه سم مع زيادةٍ إيضاحٍ مِنْ ع ش. ☐ قوله: (في أمواله كُلِّهَا) عبارةُ العُبابِ والمُعْنَى في المبيع، وفي باقي أمواله إِنْ وَقَّتْ بِذِمَّتِهِ اه. ☐ قوله: (به) أي: بهذا الحجرِ.

☐ قوله: (ولا لم يجز له استرداد إلخ) اعتمدَه م ر قال: ولا يُنافي ذلك قولُ الشَّارِحِ يَغْنِي المَحَلِّيَّ بإجبار أو دونه؛ لأنه بالنسبة لما إذا حَضَرَ الثَّمَنُ لا بالنسبة لما بَعْدَ إِلاَّ. ☐ قوله: (إن لم يكن مَحْجُوراً عليه بالفلسِ) فيه أمرانِ الأوَّلُ أَنَّ الحجرَ بالفلسِ شَرْطُهُ زيادةُ ذِمَّتِهِ على ماله، وهذا يُنافي اليسارَ الذي هو فَرَضٌ مَسْأَلَتِنَا فكيف يُقَيَّدُ بَعْدَ الحجرِ بالفلسِ المُفْهِمُ مُجَامَعَةُ الحجرِ بالفلسِ لِسارِهِ إِلاَّ أَنْ يُقَالَ: المرادُ اليسارُ بالثمنِ، وَذَلِكَ يُجَامِعُ الحجرَ بالفلسِ، والثاني أَنَّهُ إذا كان مَحْجُوراً عليه بالفلسِ فالبيعُ له هو الآتي في بابِ الفلسِ في قولِ المُصَنِّفِ والأَصَحُّ أَنَّهُ ليس لِبَائِعِهِ أَنْ يَفْسَخَ وَيَتَعَلَّقَ بِعَيْنِ مَتَاعِهِ إِنْ عَلِمَ الحالَ، وإنَّ جَهْلَ فَلَهْ ذلك، وَأَنَّهُ إذا لم يُمَكِّنِ التَّعَلُّقُ بِهَا أي: بأنَّ عَلِمَ الحالَ لا يُزَاحِمُ الغُرماءَ بالثمنِ اه وَيَبَيَّنَا هناك أَنَّ الصَّحِيحَ في حالِ الجَهْلِ أَنَّهُ ليس له مُزَاحِمَةُ الغُرماءِ فلا يَتَأْتِي حَيْثُ قَوْلُهُ: هنا حَتَّى يُسَلِّمَ الثَّمَنَ هذا، وَلَكِ أَنَّ تَقْوِلَ يَتَبَغْيُ تَخْصِيصُ قَوْلِهِ حَتَّى يُسَلِّمَ الثَّمَنَ بِغَيْرِ ما زاده الشَّارِحُ بقوله: إن لم يكن مَحْجُوراً عليه بالفلسِ فَيَنْدَفِعُ هذا الأمرُ الثاني.

ولا يحتاج لَفَك قاضٍ على الأوجه ويُنفق على مُعَوَّنه نَفَقَةُ المَوسِرِينَ، ولا يتعدَّى للحادث، ولا يُباع فيه مسكنٌ وخادِمٌ جزئاً في الكلِّ، وكذا لا يحلُّ به ذَنْقٌ مُؤَجَّلٌ جزئاً أيضاً، ومن ثمَّ يُسمَّى الحجرُ الغريبَ (فإن كان) ماله (بمسافة القصر) من بَلَدِ البَيع (لم يُكَلَّفِ البائعُ الصبرَ إلى إحضاره) لِتَضَرُّره بِتَأخير حَقِّهِ (والأصحُّ أنَّ له) بعد الحجرِ عليه لا قبله (الفسخ) وأخذ المبيع من غير مُراجعة حاكمٍ لما ذُكِرَ، وما ذُكرته من اعتبارِ بَلَدِ البَيع هو ما يظهر من كلامهم، وعليه فلو انتقلَ البائعُ منها إلى بَلَدٍ آخَرَ فَهَلِ العِبرةُ ببلده، أو بَلَدِ البَيع محلُّ نظري. وظاهرُ تعليلهم بالتضرُّر بالتأخير أنَّ العِبرةُ ببلَدِ البائع، فإن قلَّت: التسليمُ إنَّما يلزَمُ بمحلِّ العقدِ دون غيره فلتُعتَبَر بَلَدُ العقدِ مُطْلَقاً قلَّت: ممنوعٌ فسيُعلمُ ممَّا يأتي في القرض أنَّ له المُطالبةَ بغير محلِّ التسليم إن لم تُكنْ له مُؤنة، أو تحمُّلُها فإن كان لِنَقْلِهِ مُؤنة، ولم يتحمَّلها طالَبه بقيمته في بَلَدِ العقدِ وقت الطلب، وإذا أخذها كانت للفيصولةِ لجواز الاستبدالِ عنه بخلاف السَّلَم (فإن صَبَرَ) البائعُ لإحضارِ المالِ (فالحجرُ) على المُشتري (كما ذُكرناه) قَرِيْباً لِقَلَّ يفوتُ المالُ. (وللبائع حَبْسُ مبيعِهِ حتى يَقْبِضَ ثَمَنَهُ) الحال أصالةً، وكذا للمُشتري حَبْسُ ثَمَنِهِ حتى يَقْبِضَ المبيعَ الحال

قوله: (ولا يحتاج لَفَك قاضٍ) أي: بل يَنفَكُ بِمُجَرَّدِ التَّسْلِيمِ اهـ سم. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أَجْلِ أَنَّ هذا الحجرَ لا يُعتَبَرُ فيه ضَيِّقُ المالِ إلخ. قوله: (بَعْدَ الحجرِ عليه) أي: في أمواله كُلِّها. قوله: (بَعْدَ الحجرِ إلخ) المُعْتَمَدُ هنا عَدَمُ الإحتياجِ إلى الحجرِ سَمَ ونهايةً ومُغْنِي. قوله: (لما ذُكِرَ) أي: لِتَضَرُّره بِتَأخير حَقِّهِ عِبارةُ النِّهايةِ والمُغْنِي وشرحُ المنهجِ لِتَعَدُّرِ تحصيلِ الثَّمَنِ كالأفلاسِ به اهـ. قوله: (مِنْهَا) أي: مِنْ بِلْدَةِ البَيعِ اهـ ع ش. قوله: (إلى بَلَدٍ آخَرَ) أي بَيْنَهُ وَبَيْنَ المالِ دونَ مَسَافَةِ القَصْرِ كما هو ظاهرٌ، وإلَّا بَانَ كانَ أَبْعَدَ مِنْ مَحَلِّ العقدِ إلى المالِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لا أَثَرَ لَهُ؛ إِذِ الصُّورَةُ أَنَّ المالَ بِمَسَافَةِ القَصْرِ مِنْ مَحَلِّ العقدِ اهـ رَشِيدِي وَلَكِ أَنَّ تَزِيدَ، أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المالِ مَسَافَةُ القَصْرِ وَبَيْنَ مَحَلِّ العقدِ وَبَيْنَ المالِ دونَهَا فَيَكُونُ رَاجِعاً لِصَوَرَتِي الإيسارِ جَمِيعاً. قوله: (بِلَدِ البائعِ) أي: الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ. قوله: (مُطْلَقاً) أي: سِوَا انْتَقَالِ البائعِ مِنْهُ أَمْ لا اهـ ع ش. قوله: (عَنْهُ) أي: عَنِ الثَّمَنِ. قوله: (لِلْفَيْصُولَةِ) أي: لا لِلْحَيْلُولَةِ فلا يُسْتَرَدُّ بِحَالٍ بِخِلَافِ ما لِلْحَيْلُولَةِ فَإِنَّهُ قَدْ يُسْتَرَدُّ اهـ كُرْدِي. قوله: (بِخِلَافِ السَّلَمِ) فإذا أَخَذَ رَأْسَ مَالِهِ فَهُوَ لِلْحَيْلُولَةِ فَإِنَّهُ لا يَجوزُ الاسْتِبدالُ عَنِ المُسَلَّمِ فِيهِ.

قوله (سَيِّ): (فإن صَبَرَ فَالحجرُ) فِيهِ إِشعارٌ بِعَدَمِ الحجرِ فِي قَوْلِهِ: (والأصحُّ أَنَّهُ لَه الفسخُ اهـ) سم. قوله: (عَلَى المُشْتَرِي) أي: يُضَرَّبُ عَلَى المُشْتَرِي نِهايةً وَمُغْنِي. قوله: (كما ذُكرناه قَرِيْباً) أي: فِي المبيعِ، وَفِي جَمِيعِ أموالِهِ حَتَّى يُسَلَّمَ الثَّمَنُ اهـ مُغْنِي.

قوله: (ولا يحتاج لَفَك قاضٍ) أي: بل يَنفَكُ بِمُجَرَّدِ التَّسْلِيمِ. قوله: (بَعْدَ الحجرِ عليه) المُعْتَمَدُ هنا عَدَمُ الإحتياجِ إلى الحجرِ. قوله: (فإن صَبَرَ فَالحجرُ) فِيهِ إِشعارٌ لَطِيفٌ بِعَدَمِ الحجرِ فِي قَوْلِهِ: (والأصحُّ أَنَّهُ لَه الفسخُ).

كذلك، وإنما أثر البائع بالذکر؛ لأنه قدّم تصحيح إجباره فذكر شرطه (إن خاف فوته) بهرب، أو تملك ماله لغيره، أو نحوهما (بلا خلاف) لما في التسليم حينئذ من الضرر الظاهر نعم إن تمانعا وخاف كل من صاحبه وأجبرهما الحاكم كما هو ظاهر بالدفع له، أو يعدل ثم يسلم كلاً ما له (وإنما الأقوال السابقة إذا لم يخف فوته وتنازعا في مجرّد الابتداء) بالتسليم.

(باب التولية)

أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيما يأتي (والإشراك) مصدر أشركه صيره شريكاً (والمرابحة) من الربح، وهو الزيادة والمحاطة من الخط، وهو النقص، ولم يذكرها لدخولها في المراجعة؛ لأنها في الحقيقة ربح للمشتري الثاني، أو اكتفاء عنها بالمرابحة؛ لأنها أشرف إذا (اشترى) شخص (شيئاً) بمثلي (ثم) بعد قبضه ولزوم العقد.....

• قوله: (كذلك) أي: أصالة اءع ش. • قوله: (له) أي: للحاكم. • قوله: (ثم يسلم) أي الحاكم، أو العدل. • قوله: (مالة) أي: ما وجب له.

• قول (س): (إذا لم يخف فوته) أي: البائع فوت الثمن، وكذا المشتري فوت المبيع، واختلاف المكري والمكثري في الابتداء بالتسليم كاختلاف المشتري والبائع في ذلك نهاية ومعنى.

باب: التولية

• قوله: (أصلها) إلى قوله: (وظاهر) في النهاية والمعنى لإا قوله: (وبقائه) إلى المتن. • قوله: (تقليد العمل) أي: إلزامه كأن ألزمه القضاء بين الناس اهـ بجبرمي عبارة الكردي أي: تفويضه إلى الغير اهـ.

• قوله: (ثم استعملت) أي: في لسان أهل الشرع اءع ش. • قوله: (فيما يأتي) عبارة الشوبري: والتولية اصطلاحاً: نقل جميع المبيع إلى المولى بالفتح بمثل الثمن المثلي، أو قيمة المتقوم بلفظ وليك، أو ما اشترى منه، والإشراك: نقل بعضه بين يديه من الثمن بلفظ أشركك، أو ما اشترى منه اهـ.

• قوله: (ولم يذكرها) أي: المحاطة اءع ش أي: في الترجمة. • قوله: (لأنها في الحقيقة) أي في نفس الأمر اءع ش. • قوله: (أو اختفي عنها إلخ) وهذا أولى لما يأتي من الفرق بينهما في الفهم والحكم، أو يقال: ترجم لشيء زاد عليه، وهو غير معيب، ولم يذكر الشارح معناهما لغة وشرعاً، ويجوز أن يقال: هما مضدران لربح وحاط فيكون في اللغة معنى المراجعة إعطاء كل من اثنين صاحبه ربحاً، ومعنى المحاطة نقص كل من اثنين شيئاً مما يستحقه صاحبه، وأما في الشرع فمعناهما يعلم مما يأتي، وهو أن المراجعة بيع بمثل الثمن، أو ما قام عليه به مع ربح موزع على أجزائه، والمحاطة بيع بذلك مع حظ موزع على أجزائه اءع ش. • قوله: (ولزوم العقد) يتبني أن المراد لزومه من جهة بائعه فقط بأن لا يكون

(باب التولية)

• قوله: (ولزوم العقد) يتبني أن المراد لزومه من جهة بائعه فقط بأن لا يكون له أغني لبائعه خيار؛ إذ ليس له التصرف مع غيره بما يبطل خياره لا من جهته هو أيضاً فلو كان الخيار له وخذه صححت توليته م

وعليه بالثمن وبقائه، أو بقاء بعضه كما يُعلم ممَّا يأتي. (قال لعالم بالثمن) قدرًا وصفةً، وإن طرأ علمه له بعد الإيجاب وقبل القبول بإعلامه، أو غيره وظاهرًا أنَّ المراد بالعلم هنا الظنُّ (وليثك هذا العقد)، وإن لم يقل بما اشترت أو وليثكه، وإن لم يذكر العقد كما صرَّح به الجرجاني، وهذا وما اشتق منه صرائح في التولية ونحو جعلته لك كنايةً هنا كالبيع (فقبل)

له أغني لبائعه خيار؛ إذ ليس له أي: المشتري التصرف مع غيره أي: البائع بما يُبطل خياره أي: البائع لا من جهته هو أيضًا فلو كان الخيار له وحده صحَّت توليته م ر اه سم زاد البحرمي ومثله إذا كان الخيار لهما، وإذن له البائع اه. ة قوله: (وعليه إلخ) المراد بالعلم هنا ما يشمل الظنَّ اهع ش أي والواو بمعنى مع. ة قوله: (وبقائه) أي: الثمن. ة قوله: (أو بقاء بعضه) احترازًا عما لو حُطَّ جميعه عنه على التفصيل الآتي اه سم. ة قوله: (ممَّا يأتي) أي: في قوله، وإلا بطلت؛ لأنها حينئذٍ يَبع بلا ثمن اه كُزدي. ة قوله: (وصفة) أراد بالصفة ما يشمل الجنس، وخرج بذلك ما لو علم به بالمُعينة فلا يكفي كما يأتي ويتبني أن محلَّ عدم الاكتفاء بذلك ما لم يتَّقل المُعين للمولى، أو يعلم قدره، وهو في يد البائع اهع ش عبارة الحلبي، ومنها أي: الصفة كونه عرضًا أو مُؤجلًا إلى كذا اه. ة قوله: (وإن طرأ علمه) أي المشتري أمَّا البائع فلا بُدَّ من علمه قبل الإيجاب كما علم من قوله قبل: وعلمه بالثمن، ويظهر أنه لو تقدَّم القبول من المشتري، وهو عالم بالثمن دون البائع كأن قال اشترت منك هذا بما قام به عليك، وهو كذا، أو لم يقل ذلك ولكن أخبر البائع به غير المشتري تصبح التولية قياسًا على ما لو علم به المشتري بعد الإيجاب اهع ش. ة قوله: (بعد الإيجاب) أي: للتولية. ة وقوله: (وقبل القبول) لا بعده، ولو في مجلس العقد، وهذا مُستثنى من قولهم: الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلِّه اهع ش.

ة قوله: (بإعلامه) أي: البائع اهع ش. ة قوله: (هنا) أي: في علم المولى والمُتوكِّل بالثمن. ة قوله: (الظنُّ) الأولى ما يشمل الظنَّ اه سم. ة قوله: (أو وليثكه) أي: العقد حيث تقدَّم مزجعه بأن يقول: هذا العقد وليثكه، والأولى رجوع الضمير للبائع اهع ش. ة قوله: (وإن لم يقل) إلى قوله: ويردُّه في النهاية لإقوله: وإن لم يذكر إلى، وهذا. ة قوله: (وإن لم يذكر العقد) خالفه النهاية والمُعني فقالا ما حاصله: أنه لا بُدَّ في الإشراك من ذكر البيع، أو العقد وقياسه أنه لا بُدَّ في صراحة التولية من ذلك، وإلا فتكون كناية اه واعتداهع ش والرشيدى، وقال سم: ويؤيده أي: ما قاله الشارح أن ذكر العقد لا يتأتى في نحو تولية المرأة في صداقها اه وأشار ع ش إلى ردِّه بقوله: ومثل العقد ما يقوم مقامه كالصداق اه. ة قوله: (وهذا) أي: وليثك هذا العقد، أو وليثكه اهع ش. ة قوله: (وما اشتق منه) أي: مضدُّه على حذف المضاف؛ لأنَّ الصحيح أن الأصل في الاشتقاق هو المضدُّ، والأفعال والصفات

ر. ة قوله: (أو بقاء بعضه) احترازًا عما لو حُطَّ جميعه عنه على التفصيل الآتي. ة قوله: (بعد الإيجاب) أي للتولية. ة قوله: (الظنُّ) الأولى ما يشمل الظنَّ. ة قوله: (وإن لم يذكر العقد) يؤيده أن ذكر العقد لا يتأتى في نحو تولية المرأة في صداقها.

بنحو قِيلَتْهُ وَتَوَلَّيْتَهُ (لَزِمَهُ مَثَلُ الثَّمَنِ) جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً، وَمَنْ تَمَّ لَوْ كَانَ مُؤَجَّلًا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ مُؤَجَّلًا بِقَدْرِ ذَلِكَ الْأَجَلِ مِنْ حِينِ التَّوْلِيَةِ، وَإِنْ حُلَّ قَبْلَهَا عَلَى مَا رَجَحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ، وَيُرَدُّهُ أَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهَا بِنَاءٌ ثَمَنِهَا عَلَى الْعَقْدِ الْأَوَّلِ فَيَحْسَبُ الْأَجَلُ مِنْ حِينِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ أَمَّا الْمُتَقَوِّمُ فَلَا تَصِحُّ التَّوْلِيَةُ مَعَهُ إِلَّا بَعْدَ انْتِقَالِهِ لِلْمُتَوَلَّى لِتَقَعَّ عَلَى عَيْنِهِ نَعَمْ لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بِالْعَرَضِ قَامَ عَلَيَّ بِكَذَا، وَقَدْ وَلَّيْتُكَ الْعَقْدَ بِمَا قَامَ عَلَيَّ، وَذَكَرَ الْقِيَمَةَ مَعَ الْعَرَضِ جَازًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ، وَكَذَا لَوْ وَلَّتْ امْرَأَةٌ فِي صَدَاقِهَا بَلْفَظِ الْقِيَامِ، أَوِ الرَّجُلُ فِي عَوَضِ الْخُلْعِ إِنْ عَلِمَ الْعَاقِدَانِ فِي الصُّورَتَيْنِ مَهْرَ الْمَثَلِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ.....

مُسْتَقَّةٌ مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (بِنَحْوِ قِيلَتْهُ الْخُ) أَي: أَوْ اشْتَرَيْتَهُ، وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ الْإِكْفَاءُ بِقِيلَتْ مِنْ غَيْرِ ضَمِيرِ اهِدَعِ ش. □ فَوَدَّ: (مِنْ حِينِ التَّوْلِيَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: مُؤَجَّلًا، وَالْمَعْنَى يَقَعُ مُؤَجَّلًا مِنْ حِينِ التَّوْلِيَةِ بِقَدْرِ الْأَجَلِ الْمَشْرُوطِ فِي الْبَيْعِ الْأَوَّلِ اهِدَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا رَجَحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ) وَهُوَ الْأَوْجُهَةُ نِهَآيَةً وَزِيَادِيً. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّهُ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ مَعْنَى بِنَاءِ ثَمَنِهَا عَلَى الْعَقْدِ الْأَوَّلِ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ صِفَاتُ الثَّمَنِ فِي الْعَقْدِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ، وَلَا يَرُدُّهُ قِتَآمُلُ اهِدَسَم. □ فَوَدَّ: (مِنْ حِينِهِ) أَي: مِنْ حِينِ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ حَتَّى إِذَا وَقَعَتِ التَّوْلِيَةُ بَعْدَ الْحُلُولِ وَجَبَ الثَّمَنُ حَالًا كَمَا يُبَسِّطُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ اهِدَسَم. □ فَوَدَّ: (أَمَّا الْمُتَقَوِّمُ) إِلَى قَوْلِهِ: إِنْ عَلِمَ فِي الْمُغْنَى وَإِلَى الثَّمَنِ فِي النَّهَآيَةِ. □ فَوَدَّ: (لِتَقَعَّ) أَي: التَّوْلِيَةُ (عَلَيْهِ) أَي: عَيْنِ الْمُتَقَوِّمِ عِبَارَةٌ مَنِهَجٌ وَبِقِيَمَتِهِ فِي الْعَرَضِ مَعَ ذِكْرِهِ، وَبِهِ أَي: بِعَيْنِ الثَّمَنِ مُطْلَقًا أَي: بِمِثْلِيَا، أَوْ مُتَقَوِّمًا بِأَنْ ائْتَقَلَ إِلَيْهِ اهِدَعِ ش. □ فَوَدَّ: (بِالْعَرَضِ) صِلَةُ الْمُشْتَرِي وَمُرَادُهُ بِالْعَرَضِ الْمُتَقَوِّمُ فَيَسْمَلُ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ السَّلَمُ، وَغَيْرُ الْمُتَضَبِّطِ مِنَ الْمُتَقَوِّمَاتِ اهِدَعِ ش. □ فَوَدَّ: (وَذَكَرَ الْقِيَمَةَ مَعَ الْعَرَضِ) أَي: كَانَ قَالَ قَامَ عَلَيَّ بِعَرَضٍ، أَوْ كِتَابَ قِيَمَتَهُ كَذَا وَقَدْ وَلَّيْتُكَ الْعَقْدَ بِمَا قَامَ عَلَيَّ، أَوْ وَلَّيْتُكَ الْعَقْدَ بِمَا قَامَ عَلَيَّ، وَهُوَ عَرَضٌ، أَوْ كِتَابَ قِيَمَتَهُ كَذَا. □ فَوَدَّ: (لَوْ وَلَّتْ امْرَأَةٌ الْخُ) بِأَنْ قَالَتْ وَلَّيْتُكَ الصَّدَاقَ بِمَا قَامَ عَلَيَّ فَكَأَنَّهُا بَاعَتْهُ أَي: الصَّدَاقَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ □ فَوَدَّ: (أَوِ الرَّجُلُ فِي عَوَضِ الْخُلْعِ) بِأَنْ قَالَ الزَّوْجُ: وَلَّيْتُكَ عَقْدَ الْخُلْعِ بِمَا قَامَ عَلَيَّ فَكَأَنَّهُ بَاعَ عَوَضَهُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ اهِدُبُخِيرِمِي وَأَنْظُرْ هَذَا التَّصْوِيرَ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي لُجُوبَ ذِكْرِهِ. □ فَوَدَّ: (فِي عَوَضِ الْخُلْعِ) أَي: أَوْ فِي الصُّلْحِ عَنِ الدَّمِ، وَيَكُونُ الْوَاجِبُ الدِّيَّةُ سَمَ عَلَى مَنِهَجِ اهِدَعِ ش. □ فَوَدَّ: (فِي الصُّورَتَيْنِ) أَي: قَوْلُهُ: لَوْ وَلَّتْ امْرَأَةٌ الْخُ، وَقَوْلُهُ: أَوِ الرَّجُلُ الْخُ.

□ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّهُ أَنَّ الْمُغْلَبَ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ مَعْنَى بِنَاءِ ثَمَنِهَا عَلَى الْعَقْدِ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهَا صِفَاتُ الثَّمَنِ فِي الْعَقْدِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ، وَلَا يَرُدُّهُ فَلْيَتَآمَلْ. □ فَوَدَّ: (مِنْ حِينِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَي: مِنْ حِينِ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ حَتَّى إِذَا وَقَعَتِ التَّوْلِيَةُ بَعْدَ الْحُلُولِ وَجَبَ الثَّمَنُ حَالًا كَمَا يُبَسِّطُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. □ فَوَدَّ: (وَذَكَرَ الْقِيَمَةَ مَعَ الْعَرَضِ) فِيهِ اِغْتِيَارُ بَيَانِ الْحَالِ وَسَيَاتِي مِثْلُهُ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَالشَّرَاءُ بِالْعَرَضِ حَيْثُ قَالَ: فَيَقُولُ بِعَرَضٍ قِيَمَتَهُ كَذَا، وَلَا يُقْتَصَرُ عَلَى ذِكْرِ الْعَرَضِ، وَإِنْ بَاعَهُ بَلْفَظِ الْقِيَامِ

لِوُجُوبِ ذِكْرِهِ، وَقَوْلُهُمْ: مَعَ الْعَرَضِ شَرْطُ لِلْسَّلَامَةِ مِنَ الْإِثْمِ؛ إِذْ يُشَدَّدُ فِي الْبَيْعِ بِالْعَرَضِ مَا لَا يُشَدَّدُ فِي الْبَيْعِ بِالنَّقْدِ كَمَا يَأْتِي لَا لِصِحَّةِ الْعَقْدِ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْكَذِبَ فِي الْمُرَابَحَةِ، أَوْ فِي غَيْرِهَا لَا يَقْتَضِي بُطْلَانَ الْعَقْدِ، وَتَصِحُّ التَّوْلِيَةُ، وَمَا مَعَهَا فِي الْإِجَارَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِشُرُوطِهَا ثُمَّ إِنَّ وَقَعْتَ قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةٍ لَهَا أَجْرَةٌ فَظَاهِرٌ، وَإِلَّا فَإِنْ قَالَ: وَلَيْتُكَ مِنْ أَوَّلِ الْمُدَّةِ بَطَلَتْ فِيمَا مَضَى؛ لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ، وَصَحَّتْ فِي الْبَاقِي بِقِسْطِهِ مِنَ الْأَجْرَةِ، أَوْ وَلَيْتُكَ مَا بَقِيَ صَحَّتْ فِيهِ بِقِسْطِهِ كَمَا ذَكَرَ (وَهُوَ أَيُّ: عَقْدُ التَّوْلِيَةِ (بَيْعٌ فِي شَرْطِهِ) أَيُّ: شُرُوطِهِ كُلُّهَا كَقُدْرَةِ تَسْلِيمٍ وَتَقَابُضِ الزَّيْوِيِّ (وَقَرَّبَ أَحْكَامَهُ) كَتَجَدُّدِ الشُّفْعَةِ إِنْ عَفَا الشَّفِيعُ فِي الْعَقْدِ الْأَوَّلِ.....

قوله: (لِوُجُوبِ ذِكْرِهِ) أي: مَهْرُ الْمِثْلِ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَقْوِيمُ الْعَيْنِ، وَالتَّوْلِيَةُ بِقِيَمَتِهَا هـ. سم.
 قوله: (وَقَوْلُهُمْ مَعَ الْعَرَضِ) أي: مَعَ ذِكْرِهِ اهـ رَشِيدِي. قوله: (لِلْسَّلَامَةِ مِنَ الْإِثْمِ) يَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ الْإِثْمِ إِذَا حَصَلَتْ مِظَنَّةُ التَّفَاوُتِ، وَإِلَّا كَانَ قَطَعَ بِأَنَّ الْعَرَضَ لَا يَنْقُصُ قِيَمَتَهُ عَنْ عَشْرَةِ قَدْرُهَا، أَوْ أَقَلَّ فَلَا إِثْمَ سَمَ عَلَى حَجِّ أَيُّ: وَكَانَتْ الرَّغْبَةُ بَيْنَ النَّاسِ فِي الشِّرَاءِ بِالْعَرَضِ مِثْلَ التَّقْدِ اهـ ع ش. قوله: (فِي الْإِجَارَةِ) أي: سِوَا إِجَارَةِ الْعَيْنِ وَالذَّمَّةِ، وَإِنْ فَرَّقَ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ بَيْنَهُمَا عِبَارَتُهُ، وَلَكِ أَنَّ تَفَرُّقَ بَيْنِ الْإِجَارَةِ الْعَيْنِيَّةِ فَتَصِحُّ التَّوْلِيَةُ فِيهَا دُونَ إِجَارَةِ الذَّمَّةِ لِامْتِنَاعِ بَيْعِ الْمُسْلِمِ فِيهِ اهـ كَلَامُ التَّائِيهِ انْتَهَى ع ش. قوله: (بِشُرُوطِهَا) أي: التَّوْلِيَةُ مِنْ كَوْنِهِمَا عَالِمَيْنِ بِالْأَجْرَةِ وَالْمَنْفَعَةِ الْمَقْضُودِ عَلَيْهَا وَبَيَانُ الْمُدَّةِ إِنْ كَانَتْ مُقَدَّرَةً بِهَا. وقوله: (وَإِلَّا) أي: بِأَنَّ وَقَعْتَ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ لَهَا أَجْرَةٌ. وقوله: (بِقِسْطِهِ مِنَ الْأَجْرَةِ) أي: مِنَ الْمُسَمَّى بِاغْتِيَابٍ مَا يَخْصُ مَا بَقِيَ مِنْهُ بَعْدَ رِعَايَةِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ لِمَا بَقِيَ، وَلِمَا مَضَى، وَقَالَ سَمَ عَلَى حَجِّ: وَيَتَّبِعِي اشْتِرَاطُ عِلْمِهَا بِالْقِسْطِ هُنَا اهـ وَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِالْقِسْطِ بَلْ تَوَزِيعُ الْأَجْرَةِ عَلَى أَجْزَاءِ الْمُدَّةِ كَافٍ اهـ ع ش. قوله: (أَوْ وَلَيْتُكَ مَا بَقِيَ الْخ) يَتَّبِعِي أَنَّ يَكُونُ التَّوْلِيَةُ فِي الْبَيْعِ بَعْدَ تَلَفٍ بَعْضِ الْمَبِيعِ كَذَلِكَ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍو.
 قوله: (سَمَ) (وَهُوَ بَيْعٌ فِي شَرْطِهِ) أي: لِأَنَّ حَدَّ الْبَيْعِ صَادِقٌ عَلَيْهِ مُعْنَى وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قوله: لِأَنَّ حَدَّ الْبَيْعِ هُوَ عَقْدٌ يُقْبَدُ يَمْلِكُ عَيْنٍ، أَوْ مَنْفَعَةٍ عَلَى التَّأْيِيدِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ اهـ. قوله: (أَيُّ شُرُوطِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبِهِ يُعْلَمُ فِي النَّهَايَةِ. قوله: (وَتَجَدُّدِ الشُّفْعَةِ الْخ) وَبَقَاءُ الزَّوَائِدِ الْمُتَفَصِّلَةِ لِلْمَوْلَى وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ جَدِيدَ نَهَايَةٍ وَمُعْنَى.

وَسَيَّاتِي أَنَّهُ لَوْ بَاعَ بِلَفْظِ قَامَ عَلَيَّ، أَوْ رَأْسِ الْمَالِ لَا يَجِبُ بَيَانُ الْحَالِ وَأَنَّ هَذَا بِخِلَافِ بَعْضِ عَيْنِ الصَّفَقَةِ حَيْثُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِلَفْظِ الْقِيَامِ، أَوْ الشِّرَاءِ إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ الْحَالُ. قوله: (لِوُجُوبِ ذِكْرِهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَقْوِيمُ الْعَيْنِ وَالتَّوْلِيَةُ بِقِيَمَتِهَا. قوله: (لِلْسَّلَامَةِ مِنَ الْإِثْمِ) يَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّ الْإِثْمِ إِذَا حَصَلَتْ مِظَنَّةُ التَّفَاوُتِ، وَإِلَّا كَانَ قَطَعَ بِأَنَّ الْعَرَضَ لَا يَنْقُصُ قِيَمَتَهُ عَنْ عَشْرَةِ قَدْرُهَا أَوْ أَقَلَّ فَلَا إِثْمَ. قوله: (بِقِسْطِهِ) يَتَّبِعِي اشْتِرَاطُ عِلْمِهَا بِالْقِسْطِ هُنَا.

(لكن لا يحتاج) عقد التولية (إلى ذكر الثمن) لظهور أنها بالثمن الأول (ولو حُطَّ عن المولى) بكسر اللام من البائع، أو وارثه، أو وكيله كما أفهمه بناؤه هنا للمفعول فقولُه في الروضة: ولو حُطَّ البائع للغالب لا للتقييد خلافًا للأذرعِي نعم الظاهر أنه لا عبرة بحط موصى له بالثمن ومُحتال؛ لأنهما أجنبَيان عن العقد بكل تقدير، وبه يُعلم ردُّ ما قيل: التعبير بالسقوط أولى ليشمَل إرثه لِثَمْنٍ، ووجه رده أن التعبير به كالحط يردُّ عليه حطُّ ذَنبِكَ فإنه سقط وحُطَّ عنه،

❦ قول (سني): (لكن لا يحتاج إلى ذكر إلخ) في العُبابِ والرُّوضِ وأصله: وكَذِبَ المولى في الثمن قدرًا، أو جنسًا، أو صفةً كهو أي: ككَذِبِهِ في المُرَابَحةِ وسَيَاتِي أه أي: سَيَاتِي حُكْمُهُ، وهو أنه يَحُطُّ الزيادة كما قاله في شرحه فالتقييد بالحط يدلُّ على أنه لا خيار، وهو نظيرُ المُرَابَحةِ أيضًا بَقِيَ الكَذِبُ في غير الثمن مما يأتي في المُرَابَحةِ أنه يَفْتَضِي التَّخْيِيرَ فهل يَجْرِي في التَّوْلِيَةِ وظاهرُ كلام الشَّيْخَيْنِ عَدَمُ الجَرَيَانِ، وبَقِيَ أيضًا الكَذِبُ في التَّشْرِيكِ، وَيَبْغِي أنه كالتَّوْلِيَةِ م ر أه سم. ❦ قُود: (لظهور أنها بالثمن) أي: بِمِثْلِهِ في المِثْلِيِّ، وبِهِ مُطْلَقًا بَانَ انْتَقَلَ إِلَيْهِ، وَهَذَا يُفِيدُ أنه لو كَانَ الثَّمَنُ مِثْلِيًّا، وَانْتَقَلَ إِلَيْهِ لَمْ تَصِحَّ التَّوْلِيَةُ إِلَّا بِعَيْنِهِ تَأَمَّلْ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ أه ع ش. ❦ قُود: (من البائع إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِحَطِّ رَشِيدِي. ❦ قُود: (أو وارثه إلخ) أي: أَوِ السَّيِّدُ بَعْدَ تَعَجُّزِ الْمُكَاتِبِ نَفْسِهِ، أَوْ مَوْكَلُ الْبَائِعِ أَهْ نَهَايَةُ قَال ع ش قُود: بَعْدَ تَعَجُّزِ الْمُكَاتِبِ أي: إِنْ كَانَ الْبَائِعُ مُكَاتِبًا، وَمِثْلُهُ سَيِّدُ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ سَوَاءٌ كَانَ الْحَطُّ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ أَوْ قَبْلَهُ أه. ❦ قُود: (أو وكيله) أي: فِي الْحَطِّ إِذَا الْوَكِيلُ فِي الْبَيْعِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْكَلِهِ ع ش وَرَشِيدِي. ❦ قُود: (يحط موصى له إلخ) أي: بَانَ أَوْصَى الْبَائِعُ بِالْثَمَنِ لِوَاحِدٍ، أَوْ أَحَالَ وَاحِدًا عَلَيْهِ ثُمَّ حَطَّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بَعْضَ الثَّمَنِ عَنِ الْمُشْتَرِي وَ. ❦ قُود: (وَمُحْتَالٍ) عَطَفْتُ عَلَى مَوْصَى لَهُ يَبْغِي لَا عِبْرَةَ بِحَطِّهِمَا فَيُرَدَّانِ عَلَى الْمُصْتَفِ أَهْ كُرْدِي. ❦ قُود: (بِكُلِّ تَقْدِيرٍ) أي: تَقْدِيرِ كَوْنِ حَطِّهِمَا عَامًّا، أَوْ خَاصًّا أَهْ كُرْدِي، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ سَوَاءً كَانَ الْبَائِعُ فِي كَلَامِ الرُّوضَةِ لِلْغَالِبِ، أَوْ لِلتَّقْيِيدِ. ❦ قُود: (إِزْنُهُ) أي المولى بالكسر (لِلثَمَنِ) أي: وَمَا لَوْ أَوْصَى لَهُ بِهِ أَهْ ع ش. ❦ قُود: (كالحط) أي: كالتَّغْيِيرِ بِهِ. ❦ قُود: (حطُّ ذَنبِكَ) أي: الْمَوْصَى لَهُ بِالْثَمَنِ وَالْمُحْتَالِ بِهِ. ❦ قُود: (فإنه) أي: الثَّمَنُ الَّذِي اسْقَطَهُ

❦ قول (سني): (لكن لا يحتاج إلى ذكر الثمن) قال في العُبابِ كَالرُّوضِ وَأَصْلُهُ: وَكَذِبَ الْمَوْلَى فِي الثَّمَنِ أي: قَدَرًا، أَوْ جِنْسًا، أَوْ صِفَةً كَهَوِ أَوْ كَكَذِبِهِ فِي الْمُرَابَحةِ وَسَيَاتِي أَهْ أي: سَيَاتِي حُكْمُهُ، وَهُوَ أَنَّهُ يَحُطُّ الزَّيَادَةَ - كَمَا قَالَ فِي شَرْحِهِ - وَلَمَّا قَالَ فِي الرُّوضِ فَلَوْ كَذَبَ فَكَالْكَذِبِ فِي الْمُرَابَحةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الْفَتْوَى حَاصِلُ قَوْلِ الْأَصْلِ فَقِيلَ كَالْكَذِبِ فِي الْمُرَابَحةِ، وَقِيلَ: يَحُطُّ قَوْلًا وَاحِدًا أَهْ فَالتَّيْقِيدُ بِالْحَطِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا خِيَارَ، وَهُوَ نَظِيرُ الْمُرَابَحةِ أَيْضًا بِقِيَ الْكَذِبِ فِي غَيْرِ الثَّمَنِ مِمَّا يَأْتِي فِي الْمُرَابَحةِ أَنَّهُ يَفْتَضِي التَّخْيِيرَ فَهَلْ يَجْرِي فِي التَّوْلِيَةِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ عَدَمُ الْجَرَيَانِ م ر وَبَقِيَ أَيْضًا الْكَذِبُ فِي التَّشْرِيكِ وَيَبْغِي أَنَّهُ كَالتَّوْلِيَةِ م ر. ❦ قُود: (وَوَجْهَ رَدِّهِ إلخ) أَقُولُ: فِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ اشْتِرَاكَ التَّغْيِيرَيْنِ فِي وُرُودِ ذَنبِكَ عَلَيْهِمَا لَا يُنَافِي مَدْعَى هَذَا الْقِيلِ مِنْ أَوَّلِيَةِ السَّقُوطِ لِمَزِيَّتِهِ

ولم يسقط عن المتولي فكل من التعبيرين مذخول (بعض الثمن) بعد التولية، أو قبلها بعد لزوم، أو قبله (انحط عن المولى) بفتحها؛ إذ خاصة التولية، وإن كانت بيعاً جديداً التنزيل على الثمن الأول، أو جميعه انحط أيضاً إن كان بعد لزوم التولية، وإلا بطلت؛ لأنها حينئذ بيع بلا ثمن، ومن ثم لو تقايلا بعد حطه بعد لزوم لم يرجع المشتري على البائع بشيء والأوجه أن للمولى بالكسر مطالبة المولى، وإن لم يطالبه بائعه؛ لأن الأصل عدم الحط، وأنه ليس للبائع مطالبة المولى بالفتح؛ إذ لا معاملة بينهما.....

الموصى له به، أو المختال به. فو: (فكل من التعبيرين مذخول) فيه نظر واضح؛ لأن التغير بالسقوط جامع، وإن لم يكن مانعاً، والتغير بالحط ليس بجامع، ولا مانع سم وسيد عمر وكردى. فو: (بغذ التولية) إلى قوله: إذ لا معاملة في النهاية والمغني إلا قوله: لأن الأصل عدم الحط. فو: (بغذ التولية، أو قبلها إلخ) حتى العبارة قبل التولية أو بعدها إلخ فتأمل اهـ رشيدى. فو: (بغذ لزوم، أو قبله) أي: لكل من البيع والتولية، أو لأحدهما كما هو ظاهر وهذا بخلافه في الأخذ بالشفعة؛ لأنه قهرى اهـ سم. فو: (إذ خاصة التولية) أي: فائدتها. فو: (أو جميعه) عطف على قول المتن بعض الثمن. فو: (إن حط أيضاً) شمل إطلاقه ما لو كان الحط بغذ قبض المولى بالكسر جميع الثمن من المولى بالفتح فيرجع المولى بغذ الحط على المولى بقدر ما حط من الثمن كلاً كان أو بعضاً؛ لأنه بالحط تبين أن اللزوم للمتولي ما استقر عليه العقد بغذ التولية، وأما لو قبض البائع الثمن من المولى بالكسر ثم دفع إليه بعضاً منه أو كله هبة فلا يسقط بسبب ذلك عن المتولي شيء؛ لأن الهبة لا تدخل لعقد البيع الأول فيها حتى يسري منه إلى عقد التولية اهـ ع ش. فو: (ولاً) أي: بأن حط الجميع قبل لزوم التولية، ولو بغذ لزوم البيع. فو: (لأنها حينئذ بيع إلخ) قال الدميري: حادثة؛ وقع في الفتاوى أن رجلاً باع ولده داراً بثمن معلوم ثم أسقط عنه جميع الثمن قبل التفريق من المجلس فأجيب فيها بأنه يصير كمن باع بلا ثمن، وهو غير صحيح فيستمر على ملك الوالد اهـ وما قاله هو الموافق لكلام الشيخين اهـ مغني ومثله في النهاية وأراد بكلاهما ما ذكره قبيل ذلك، وهو ما نصه، ولو حط جميع الثمن في مدة الخيار بطل العقد على الأصح كما لو باع بلا ثمن قاله الشيخان قبيل الاحتكار اهـ سيد عمر. فو: (ومن ثم) أي: من أجل كونها حينئذ بيعاً بلا ثمن اهـ ع ش. فو: (لوقايلاً) أي: العاقدان في التولية كردى وع ش. فو: (بغذ حطه) أي: الجميع. فو: (بغذ لزوم) أي: لزوم التولية. فو: (لم يرجع المشتري) أي المتولي (على البائع) أي: المولى بالكسر اهـ كردى وفسر ع ش المشتري بالمولى بكسر اللام والبائع بالبائع الأول، والأول هو الظاهر المتعين. فو: (ليس للبائع)

بشموله دون الحط إزته للثمن فتأمل فإنه في غاية الظهور فهذا الوجه مما لا استقامة له. فو: (بغذ لزوم، أو قبله) أي لكل من البيع والتولية، أو لأحدهما كما هو ظاهر، وهذا بخلافه في الأخذ بالشفعة؛ لأنه قهرى. فو: (أو جميعه انحط أيضاً) ومعلوم أن حط جميعه قبل لزوم البيع يبطله.

وسَيَاتِي فِي الْإِجَارَةِ صِحَّةُ الْإِبْرَاءِ مِنْ جَمِيعِ الْأَجْرَةِ، وَلَوْ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ مَعَ الْفَرَقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْبَيْعِ وَحَيْثُ فَلَا يَلْحَقُ ذَلِكَ الْمُتَوَلَّى.

(وَالْإِشْرَاكُ فِي بَعْضِهِ) أَي: الْمَبِيعِ (كَالتَوَلِيَةِ فِي كُلِّهِ) فِي الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ (إِنْ يُبَيِّنُ الْبَعْضُ) كُمُنَاصَفَةٍ، أَوْ بِالنِّصْفِ، وَإِلَّا كَأَشْرَكَكَ فِي بَعْضِهِ، أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ جُزْأً لِلْجَهْلِ فَإِنْ

أَي الْأَوَّلِ اه ع ش. ه. قَوْلُهُ: (وَسَيَاتِي فِي الْإِجَارَةِ الْخ) وَاعْلَمْ أَنَّ فِيْمَا ذَكَرَهُ هُنَا مِنْ قَوْلِهِ: وَحَيْثُ فَلَا يَلْحَقُ ذَلِكَ الْمُتَوَلَّى حُكْمًا وَتَفْرِيعًا عَلَى مَا قَبْلَهُ نَظَرًا وَاضِحًا، وَلَمْ يَظْهَرْ لِهَذَا الْحُكْمِ أَغْنِي أَنَّ الْحَطَّ أَي: الْإِبْرَاءَ لَا يَلْحَقُ الْمُتَوَلَّى، وَلَا لِتَفْرِيعِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَجْهٌ صَحِيحٌ، وَكَانَ مَرْتَبِعُهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى قَوْلِهِ وَسَيَاتِي فِي الْإِجَارَةِ الْخ قَامَرَتْ أَصْحَابُنَا لِإِرَادَتِي غَيْبَتِي عَنْ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ إِبْرَادَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَي: مَرْتَبِعَ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ، وَوَافَقَ عَلَى أَنَّ الْوَجْهَ خِلَافَ ذَلِكَ، وَفِي شَرْحِ الشَّارِحِ لِلْإِزْشَادِ، وَبِمَا تَقَرَّرَ تَعْلَمُ أَنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّ الْإِبْرَاءَ كَالْحَطِّ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ تَمْلِيكَ وَقَوْلُ الطَّبْرِيِّ لَيْسَ كَالْحَطِّ ضَعِيفٌ أَهْ سَمِ وَأَقْرَهُ ع ش. ه. قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ فَلَا يَلْحَقُ ذَلِكَ الْخ) قَدْ يَفْتَضِي صِحَّةَ التَّوَلِيَةِ، وَلَوْ بَعْدَ الْحَطِّ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ أَه سَم. ه. قَوْلُهُ: (فَلَا يَلْحَقُ ذَلِكَ) أَي: صِحَّةُ الْإِبْرَاءِ عَنْ جَمِيعِ الْأَجْرَةِ أَه كُزْدِي. ه. قَوْلُهُ: (أَي الْمَبِيعِ) إِلَى قَوْلِهِ: نَعَمْ لَوْ قَالَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَقَضِيَةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ فِي النَّهَايَةِ.

ه. قَوْلُهُ: (فِي الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ) شَامِلٌ لِحُكْمِ الْحَطِّ بِتَفْصِيلِهِ الْمَذْكُورِ، وَمِنْهُ انْحِطَاطُ الْكُلِّ إِذَا وَقَعَ الْحَطُّ بَعْدَ لُزُومِ عَقْدِ الْإِشْرَاكِ، وَبِهِ صَرَّحَ الرَّوْضُ وَشَرَّحَهُ وَشَامِلٌ أَيْضًا لِحُكْمِ لُحُوقِ تَأْجِيلِ الثَّمَنِ لِعَقْدِ الْإِشْرَاكِ، وَلَوْ بَعْدَ حُلُولِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَلْيُرَاجَعْ أَه سَمِ بِاخْتِصَارٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ مِنْ

ه. قَوْلُهُ: (وَسَيَاتِي فِي الْإِجَارَةِ صِحَّةُ الْإِبْرَاءِ الْخ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ مَا نَصَّهُ وَقَضِيَةُ مِلْكِيهَا حَالًا، وَلَوْ مُؤَجَّلَةً صِحَّةُ الْإِبْرَاءِ مِنْهَا، وَلَوْ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ لَا خِيَارَ فِيهَا فَكَانَ كَالْإِبْرَاءِ مِنَ الثَّمَنِ بَعْدَ لُزُومِهِ بِخِلَافِهِ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ زَمَنَ الْخِيَارِ كَزَمَنِ الْعَقْدِ فَكَانَتْ بَاعٌ بِلَا ثَمَنِ أَه وَاعْلَمْ أَنَّ فِيْمَا ذَكَرَهُ هُنَا مِنْ قَوْلِهِ وَحَيْثُ فَلَا يَلْحَقُ ذَلِكَ الْمُتَوَلَّى حُكْمًا وَتَفْرِيعًا عَلَى مَا قَبْلَهُ وَاضِحًا، وَلَمْ يَظْهَرْ لِهَذَا الْحُكْمِ أَغْنِي أَنَّ الْحَطَّ لَا يَلْحَقُ الْمُتَوَلَّى، وَلَا لِتَفْرِيعِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَجْهٌ صَحِيحٌ وَكَانَ مَرْتَبِعُهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى قَوْلِهِ وَسَيَاتِي فِي الْإِجَارَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَحَيْثُ فَلَا يَلْحَقُ ذَلِكَ الْمُتَوَلَّى قَامَرَتْ أَصْحَابُنَا لِإِرَادَتِي غَيْبَتِي عَنْ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ بِإِبْرَادِ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَضَرَبَ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ، وَوَافَقَ عَلَى أَنَّ الْوَجْهَ خِلَافَ ذَلِكَ، وَفِي شَرْحِ الشَّارِحِ لِلْإِزْشَادِ وَبِمَا تَقَرَّرَ يَعْلَمُ أَنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّ الْإِبْرَاءَ كَالْحَطِّ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ تَمْلِيكَ، وَقَوْلُ الطَّبْرِيِّ لَيْسَ كَالْحَطِّ ضَعِيفٌ، وَلَوْ عَبَّرَ بِالسَّقُوطِ لِشَمْلِ إِزْثِ الْمَوْلَى الثَّمَنِ، أَوْ بَعْضُهُ فَإِنَّ الزَّرْكَشِيَّ بَحَثَ أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنِ الْمُتَوَلَّى كَمَا يَسْقُطُ بِالْبِرَاءَةِ، وَعَلَيْهِ لَوْ وَرِثَ الْكُلَّ قَبْلَ التَّوَلِيَةِ، أَوْ بَعْدَهَا وَقَبْلَ اللُّزُومِ لَمْ يَصِحَّ أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ فَلَا يَلْحَقُ ذَلِكَ الْمُتَوَلَّى) قَدْ يَفْتَضِي صِحَّةَ التَّوَلِيَةِ، وَلَوْ بَعْدَ الْحَطِّ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ. ه. قَوْلُهُ: (فِي الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ) شَامِلٌ لِحُكْمِ الْحَطِّ بِتَفْصِيلِهِ الْمَذْكُورِ، وَمِنْهُ انْحِطَاطُ الْكُلِّ إِذَا وَقَعَ الْحَطُّ بَعْدَ لُزُومِ عَقْدِ الْإِشْرَاكِ، وَعِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرَّحَهُ فِي بَابِ الْمُرَابَحَةِ: وَالْحَطُّ لِلْكُلِّ أَوْ لِلْبَعْضِ بَعْدَ جَرَيَانِ الْمُرَابَحَةِ لَمْ

قال في النصفِ فله الرُّبْع ما لم يُقْلَ ينصفِ الثمنَ فإنَّه يكونُ له النصفُ وإذْخَالُ أَلِ على بعضِ صحيحٍ، وإنْ كانَ خلافَ الأكثرِ. (فلو أطلق) الإشراكَ كأشْرَكَكَ فيهِ (صح) العقدُ (وكان) المبيعُ (مناصفةً) بينهما؛ لأنَّ ذلكَ هو المُتبادِرُ من لَفْظِ الإشراكِ، وكما لو أَقْرَ بشيْءٍ لَزِيدٍ وعَمِرٍو نعم لو قال: بَرُوعِ الثمنِ مثلاً كانَ شَرِيكاً بالرُّبْعِ فيما يَظهرُ أخذًا مِمَّا تَقَرَّرَ في أَشْرَكَكَ في نصفهِ ينصفِ الثمنَ بِجامِعِ أنْ ذَكَرَ الثمنَ في كُلِّ مُبَيَّنٍّ للمُرادِ مِنَ اللَّفْظِ قبله لاحتِماله، وإنْ نَزَلَ لو لم يُذْكَرْ هَذَا المُخَصَّصُ على خلافه وتَوَهَّمَ فرقٌ بينهما بعيدٌ، وقَضِيَّةُ كلامِ الشَّيْخَيْنِ وغيرِهما أَنه لا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ العقدِ كما مثَّلناه، ويُؤَيِّدُهُ ما مرَّ عن الجُرْجَانِيِّ في التَّوْلِيَةِ، وهو أوجهٌ من قولِ جَمْعٍ، وإنْ اعتمدَ صاحِبُ الأَنْوارِ يُشْتَرَطُ كَفَى بَيْعُ هَذَا، أو في هَذَا العقدِ فعليه أَشْرَكَكَ في هَذَا كِنَايَةً (وقيل لا) يصحُّ للجَهَالَةِ .

(ويصحُّ بيعُ المُرابِحَةِ) من غيرِ كراهيةٍ لِعُمومِ قولهِ تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] نعم بيعُ المُساوَمَةِ أَوَّلَى منه فإنَّه مُجْمَعٌ على جِلِّهِ وَعَدَمِ كراهتِهِ، وذلك.....

الشُّرُوطِ والأحكامُ؛ لأنَّ الإشراكَ تَوْلِيَةٌ في بعضِ المبيعِ اهـ . فَوَدَّ: (وإذْخَالُ أَلِ إلخ) عبارةٌ المُعْنَى: واعتَرَضَ المُصَنِّفُ في إِذْخَالِهِ الألفَ واللامَ على بعضِ، وحُكِيَ مَنَعُهُ عَنِ الجُمُهورِ اهـ . فَوَدَّ: (نعم لو قال إلخ) بَقِيَ ما لو قال أَشْرَكَكَ بالتَّصْغِيرِ بَرُوعِ الثمنِ هل يَصِحُّ أم لا فيه نَظَرٌ، والذي يَظهرُ الصَّحَّةُ، ويكونُ شَرِيكاً بالرُّبْعِ، والباءُ فيه بِمعْنَى في، ونُقِلَ عَنْ بعضِ أَهْلِ العَصْرِ خِلافَهُ اهـ ع ش .
 . فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِهِ) مِن إِضَافَةِ المَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ أَي: لِاحْتِمَالِ اللَّفْظِ الَّذِي قَبْلَ ذِكْرِ الثمنِ المُرادِ، وقولُهُ: وإنْ نَزَلَ أَي: كُلٌّ مِنَ المَقْسِسِ والمَقْسِسِ عَلَيْهِ . فَوَدَّ: (عَلَى خِلافِهِ) أَي: خِلافِ المُرادِ .
 . فَوَدَّ: (فَرَّقَ بَيْنَهُمَا) أَي: بَيَّنَّ ما لو قال بَرُوعِ الثمنِ مثلاً وَبَيَّنَّ قولُهُ: أَشْرَكَكَ في نصفهِ إلخ اهـ ع ش .
 . فَوَدَّ: (أَنه لا يُشْتَرَطُ إلخ) مُتَمَتِّدٌ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (يُشْتَرَطُ كَفَى بَيْعِ هَذَا إلخ) اعْتَمَدَهُ النُّهَيْدَةُ والمُعْنَى . فَوَدَّ: (فَعَلِيهِ) أَي: فَإِذَا بَيَّنَّا على ما قاله الجَمْعُ اهـ ع ش . فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ كَرَاهِيَةٍ) إِلَى قولِهِ في أَحَدِ عَيْنَيْنِ في النُّهَيْدَةِ إِلا قولُهُ: ولا نِيَّتُهُ . فَوَدَّ: (بَيْعُ المُساوَمَةِ) هِيَ أَن يَقُولَ: اشْتَرَيْتُ بِمَا شِئْتُ اهـ ع ش عبارةً الكَرْدِيُّ أَي: المُبَايَعَةُ العَادِيَةُ بِأَن يَطْلُبَ كُلُّ الإِسْتِزْبَاحِ مِنَ الآخَرِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ العَقْدِ الأوَّلِ اهـ . فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَى جِلِّهِ إلخ) يُشْعِرُ بِأَنه قِيلَ: بِحُرْمَةِ المُرابِحَةِ، وَيُصْرِّحُ بِهِ قولُهُ إِنَّه رَبَّاءٌ وَلَعَلَّ

يَلْحَقُ مَنْ اشْتَرَى بِخِلافِ نَظِيرِهِ في التَّوْلِيَةِ والإِشْرَاقِ قال القَاضِي؛ لأنَّ إِبْتِنَاءَهُمَا على العَقْدِ الأوَّلِ أَقْوَى مِنْ إِبْتِنَاءِ المُرابِحَةِ إلخ اهـ وَسَيَأْتِي في شَرْحِ قولِ المُصَنِّفِ وإِذَا قال: بَعْتُكَ بِمَا اشْتَرَيْتُ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ سِوَى الثمنِ تَقْصِيلُ حُكْمِ الحِطِّ في المُرابِحَةِ، وَشَامِلٌ أَيْضاً لِحُكْمِ لِحُوقِ تَأْجِيلِ الثمنِ كَعَقْدِ الإِشْرَاقِ، وَلَوْ بَعْدَ حُلُولِهِ على ما تَقَدَّمَ فَلْيُرَاجَعْ . فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ ما مرَّ عَنِ الجُرْجَانِيِّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الهَاءَ في قولِهِ المَارُّ عَنِ الجُرْجَانِيِّ، أَوْ وَلَيْتَكَ لِلْمَبِيعِ وَقياسُ ذَلِكَ أَنه على قولِ الجَمْعِ المَذْكُورِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ صاحِبُ الأَنْوارِ يكونُ: وَلَيْتَكَ كِنَايَةً فَلْيَتَأَمَّلْ .

قال فيه ابنا عُمَرُ وَعَبَّاسٌ عليهما السلام إِنَّ رَبَّنَا وَتَبِعَهُمَا بَعْضُ التَّابِعِينَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ (بَأَن) هِيَ بِمَعْنَى كَأَنَّ (يَشْتَرِيهِ بِمِائَةِ ثُمَّ يَقُولُ) مَعَ عَلَيْهِمَ بِهَا لِعَالِمٍ بِهَا (بِعُتْكَ بِمَا اشْتَرَيْتَ) أَي: بِمِثْلِهِ وَلِإِمْبَادَرَةٍ فَهَمَّ الْمَثَلُ فِي نَحْوِ هَذَا لَمْ يُحْتَجَّ فِيهِ لِذِكْرِهِ، وَلَا نَيْتِهِ (وَرِنْخٌ دِرْهَمٌ لِكُلِّ عَشْرَةٍ)، أَوْ فِيهَا، أَوْ عَلَيْهَا (أَوْ رِنْخٌ دَوَّهٌ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ، وَهِيَ بِالْفَارِسِيَّةِ عَشْرَةٌ (يَا ز) وَاحِدٌ (دَوَّهٌ) فَهِيَ بِمَعْنَى مَا قَبْلُهَا فَكَأَنَّهُ قَالَ بِمِائَةِ وَعَشْرَةٍ فَيَقْبَلُهُ الْمُخَاطَبُ إِنْ شَاءَ وَأَثَرُهَا بِالذِّكْرِ لِوُقُوعِهَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ عليهم السلام.

عَدَمَ الْكَرَاهَةِ مَعَ الْقَوْلِ بِالْحُرْمَةِ لِشِدَّةِ ضَعْفِ الْقَوْلِ بِالْحُرْمَةِ وَلَيْسَ الْقَوْلُ بِالْحُرْمَةِ مُطْلَقًا مُفْتَضِيًا لِلْكَرَاهَةِ بَلْ يَشْتَرِطُ قُوَّةَ الْقَوْلِ بِهَا هـ ش (وَذَلِكَ) أَي: يَتَّبِعُ الْمُرَابِحَةَ. هـ فَوَدَّ: (قَالَ فِيهِ ابْنَا عُمَرُ وَعَبَّاسٌ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ وَعَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّهُ حَرَامٌ، وَعَنْ إِسْحَاقَ أَنَّ الْبَيْعَ يَبْطُلُ بِهِ حَمْلٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَبَيِّنِ الثَّمَنَ هـ. هـ فَوَدَّ: (بِهَا) أَي: بِالْمِائَةِ أَي: الْإِشْتِرَاءَ بِهَا. هـ فَوَدَّ (سَيِّئٌ): (بِمَا اشْتَرَيْتَ) أَي: أَوْ بِرَأْسِ الْمَالِ، أَوْ بِمِائَتَيْنِ، أَوْ بِمَا قَامَ عَلَيَّ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَلَوْ ضَمَّ إِلَى الثَّمَنِ شَيْئًا وَبَاعَهُ مُرَابِحَةً كَاشْتَرَيْتَهُ بِمِائَةٍ وَبِعْتَهُ بِمِائَتَيْنِ وَرِنْخٌ دِرْهَمٌ لِكُلِّ عَشْرَةٍ، أَوْ رِنْخٌ دَوَّهٌ يَزِيدُهُ صَحَّ وَكَأَنَّهُ قَالَ: بِعْتُكَ بِمِائَتَيْنِ وَعِشْرِينَ، وَلَوْ جَعَلَ الرِّبْحَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الثَّمَنِ جَارَ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (أَيِ بِمِثْلِهِ) أَي: فِي الْمِثْلِيِّ أَي: وَبِقِيَمَتِهِ فِي الْعَرَضِ مَعَ ذِكْرِهِ، وَبِهِ مُطْلَقًا إِنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ عَلَى قِيَاسٍ مَا تَقَدَّمَ فِي التَّوْلِيَةِ وَالْإِشْرَافِ اهـ حَلَبِي.

هـ فَوَدَّ (سَيِّئٌ): (وَرِنْخٌ دِرْهَمٌ) بِالْجُرِّ عَلَى الْعَطْفِ وَالتَّضْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَالرَّفْعُ بَعِيدٌ اهـ بُجَيْرِي. هـ فَوَدَّ: (هِيَ بِمَعْنَى مَا قَبْلَهُ) أَيِ صِيغَةِ رِنْخٌ دَوَّهٌ يَزِيدُهُ بِمَعْنَى وَرِنْخٌ دِرْهَمٌ لِكُلِّ عَشْرَةٍ كَذَا يُفْهَمُ مِنْ سَمِّهِ وَالْمُغْنِيِّ، وَهُوَ الظَّاهِرُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ ع ش عَلَى م رُجُوعُ هِيَ إِلَى لَفْظِ دَوَّهٍ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: بِمَعْنَى مَا قَبْلُهَا أَيِ عَشْرَةٍ لَا يُعَالُ: قَضِيَّةُ هَذَا التَّفْسِيرِ أَنَّ رِنْخَ الْعَشْرَةِ أَحَدُ عَشَرَ فَيَكُونُ مَجْمُوعُ الْأَصْلِ وَالرِّبْحِ وَاحِدًا وَعِشْرِينَ؛ لَا تَأْتِي نَقُولُ: لَا يَلْزَمُ تَخْرِيجُ الْأَلْفَاظِ الْعَجَمِيَّةِ عَلَى مُفْتَضَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بَلْ مَا اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ مِنْ لُغَةِ الْعَجَمِ يَكُونُ جَارِيًا عَلَى عُرْفِهِمْ، وَهُوَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ رِنْخٍ دِرْهَمٌ لِكُلِّ عَشْرَةٍ، وَكَانَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ وَرِنْخٌ دَوَّهٌ مَا يُصَيِّرُهَا أَحَدَ عَشَرَ وَسَيَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي الْمُحَاطَةِ بِقَوْلِ الشَّارِحِ م ر الْمُرَادُ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ الْخ هـ. هـ فَوَدَّ: (فَكَأَنَّهُ قَالَ الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: هِيَ بِمَعْنَى مَا قَبْلَهُ. هـ فَوَدَّ: (وَأَثَرُهَا) أَي: دَوَّهٌ يَزِيدُهُ هـ ع ش عِبَارَةُ سَمِّ قَوْلِهِ: لِوُقُوعِهَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ الْخ عِبَارَةُ شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

هـ فَوَدَّ: (بِمَعْنَى مَا قَبْلُهَا)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا رِنْخُ الْعَشْرَةِ وَاحِدٌ لِكُلِّ عَشْرَةٍ، وَحَاصِلُهُ: رِنْخٌ كُلُّ عَشْرَةٍ وَاحِدٌ. هـ فَوَدَّ: (لِوُقُوعِهَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّهُمَا كَانَا يَنْهَيَانِ عَنْ بَيْعِ دَوَّهٍ يَزِيدُهُ وَدَهُ دَوَّازِدَهُ بِفَتْحِ الدَّالِ فِي الْكُلِّ وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ رَبَّنَا مُعَارَضٌ الْخ اهـ وَنَهَيْهُمَا عَنْ ذَلِكَ الْمَخْصُوصِ لَا يُنَافِي نَهْيَهُمَا عَنْ الْمُطْلَقِ فَقَوْلُهُ: وَأَثَرُهَا الْخ لَا يُنَافِي قَوْلَهُ السَّابِقَ مُطْلَقِ الْمُرَابِحَةِ، وَذَلِكَ قَدْ قَالَ فِيهِ الْخ.

واختلافهم في حكمها كما عِلِّمْتُ، ولا يصحُّ ذلك في دراهم مُعَيَّنَةٍ غير موزونة كما يأتي بل في أحد عَيْنَيْنِ اشترهما بَشَمَنِ واحدٍ وَقَسَطَ الثَمَنَ على قِيَمَتِهما وقت الشَّراءِ ولا يقولُ اشترَيْتُ بكذا.....

وابنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا كانَ يَنْهِيَانِ عَنِ بَيْعِ دَوَّ يَزِدُهُ وَدَوَّ يَزِدُهُ بِفَتْحِ الدَّالِ فِي الْكُلِّ وَيَقُولَانِ إِنَّهُ رَبِّمَا مُعَارَضٌ انْتَهَى وَنَهَيْهُمَا عَنِ ذَلِكَ الْمَخْصُوصِ لَا يُنَافِي نَهْيُهُمَا عَنِ الْمُطْلَقِ فَقَوْلُهُ: وَأَثَرُهَا الْخُ لَا يُنَافِي قَوْلَهُ السَّابِقَ فِي مُطْلَقِ الْمُرَابَحَةِ، وَذَلِكَ قَالَ فِيهِ الْخُ اهْ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ: وَأَثَرُهَا أَي: آثَرُوا الْمُرَابَحَةَ دُونَ الْمُسَاوَةِ اه. قَوْلُهُ: (وَاخْتِلَافُهُمْ) أَي: الصَّحَابَةُ اه سَم. قَوْلُهُ: (كَمَا عِلِّمْتُ) أَي: فِي قَوْلِهِ: وَذَلِكَ قَالَ فِيهِ الْخُ فَإِنَّهُ يُشْعِرُ بِذَلِكَ، وَفِيهِ أَنَّ الَّذِي عُلِّمَ مِمَّا سَبَقَ حُكْمُ الْمُرَابَحَةِ عَلَى الْإِجْمَالِ لَا خُصُوصَ دَوَّ يَزِدُهُ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ عُلِّمَ اخْتِلَافُهُمْ فِيهَا فِي ضِمْنِ الْعِلْمِ فِي اخْتِلَافِهِمْ فِي الْمُطْلَقِ، وَفِيهِ أَنَّ مُجَرَّدَ هَذَا لَا يَصْلُحُ لِتَوْجِيهِ الْإِثَارِ اه سَم بِاخْتِصَارٍ وَلَعَلَّ لِهَذَا رَجَعَ الْكُرْدِيُّ ضَمِيرَ وَأَثَرُهَا إِلَى الْمُرَابَحَةِ كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ) أَي: لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُرَابَحَةِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ دَرَاهِمَ مُعَيَّنَةٍ الْخُ؛ لِأَنَّ الْمُعَايَنَةَ هُنَا لَا تَكْفِي، وَإِنْ كَفَتْ فِي بَابِ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ كَمَا يَأْتِي فَبَيِّنَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلْيَصَدَّقِ الْبَائِعُ وَبَلَّ لِلتَّرْقِي أَي: بَلَّ لَا يَصِحُّ فِي أَحَدِ الْخُ؛ لِأَنَّهُ كَاذِبٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ قَامَ عَلَيَّ بِكَذَا فَإِنَّهُ يَصِحُّ اه كُرْدِيُّ، قَوْلُهُ: وَبَلَّ لِلتَّرْقِي الْخُ يَأْتِي آتِفًا عَنْ سَم عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ مَا يُخَالِفُهُ.

قَوْلُهُ: (غَيْرِ مَوْزُونَةٍ) عِبَارَتُهُ فِيمَا يَأْتِي غَيْرِ مَعْلُومَةِ الْوِزْنِ اه سَم عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةُ فَلَوْ كَانَ الثَّمَنُ دَرَاهِمَ مُعَيَّنَةٍ غَيْرِ مَوْزُونَةٍ، أَوْ حِفْظَةً مَثَلًا مُعَيَّنَةٍ غَيْرِ مَكِيلَةٍ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ مُرَابَحَةً اه. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: فَلَوْ جَهَلَهُ أَحَدُهُمَا بَطَلَ عَلَى الصَّحِيحِ اه سَم. قَوْلُهُ: (وَلَا يَقُولُ الْخُ) أَي: فِي بَيْعِ عَيْنَيْنِ الْخُ مُرَابَحَةً. قَوْلُهُ: (وَلَا يَقُولُ: اشْتَرَيْتُ الْخُ) أَي: بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ بِلَفْظِ قَامَ عَلَيَّ، أَوْ رَأْسِ

قَوْلُهُ: (وَاخْتِلَافُهُمْ) أَي: الصَّحَابَةُ فِي حُكْمِهَا كَمَا عِلِّمْتُ أَي: فِيمَا سَبَقَ، وَفِيهِ بَحْثَانِ: الْأَوَّلُ أَنَّهُ لَمْ يُعْلَمَ مِمَّا سَبَقَ اخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ؛ إِذْ مُجَرَّدُ الثَّقَلِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَبَّاسٍ لَا يَقْتَضِي مُخَالَفَةً غَيْرَهُمَا لَهُمَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِذَلِكَ، أَوْ بِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ وَاخْتِلَافُهُمْ لِلْعُلَمَاءِ، وَالثَّانِي: أَنَّ الَّذِي عُلِّمَ مِمَّا سَبَقَ حُكْمُ الْمُرَابَحَةِ عَلَى الْإِجْمَالِ لَا خُصُوصَ صِغَةٍ دَوَّ يَزِدُهُ، وَالْكَلَامُ فِي خُصُوصِهَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي تَوْجِيهِ إِثَارِهَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ عُلِّمَ اخْتِلَافُهُمْ فِيهَا فِي ضِمْنِ الْعِلْمِ فِي اخْتِلَافِهِمْ فِي الْمُطْلَقِ، وَفِيهِ أَنَّ مُجَرَّدَ هَذَا لَا يَصْلُحُ لِتَوْجِيهِ الْإِثَارِ. قَوْلُهُ: (غَيْرِ مَوْزُونَةٍ) عِبَارَتُهُ فِيمَا يَأْتِي غَيْرِ مَعْلُومَةِ الْوِزْنِ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: فَلَوْ جَهَلَهُ أَحَدُهُمَا بَطَلَ عَلَى الصَّحِيحِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَقُولُ: اشْتَرَيْتُ بِكَذَا إِلَّا أَنْ يَبَيَّنَ الْحَالُ) أَي: بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ بِلَفْظِ قَامَ عَلَيَّ، أَوْ رَأْسِ الْمَالِ لَا يَجِبُ بَيَانُ الْحَالِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَهَذَا بِخِلَافِ بَعْضِ عَيْنِ الصَّفْقَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِلَفْظِ الشَّراءِ، وَلَا الْقِيَامِ إِلَّا أَنْ يَبَيَّنَ الْحَالُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَقَدْ بَسَطَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ الْكَلَامَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِمَا مِنْهُمَا مَا نَصَّهُ، وَوَجْهَ الْفَرْقِ أَنَّهُ فِي الْبَيْعِ بِقَامَ عَلَيَّ، أَوْ بِرَأْسِ الْمَالِ

إلا إن يَبَيِّنَ الحال ودراهم الرِّبْحِ حيثُ أُطْلِقَتْ من نقدِ البلدِ الغالبِ وإن كان الأصلُ من غيرِهِ.
(تنبيه) لو قال اشترَيْتَه بعَشْرَةٍ وبعته بأحدَ عَشَرَ، ولم يقلْ مُرابِحَةً، ولا ما يُفِيدُها لم يكنْ عقدَ
مُرابِحَةٍ كما قاله القاضي وجزَمَ به في الأنوارِ حتى لو كَذَبَ فلا خيارَ، ولا حطَّ كما يأتي،
وهذا غيرُ ما يأتي عنه؛ لأنَّ ذاك فيه ما يُفِيدُ المُرابِحَةَ، وهو وربح كذا ويأتي قُبيلَ البابِ ما
يُصَرِّحُ بذلك.

(تنبيه) لو قال اشترَيْتَه بعَشْرَةٍ وبعته بأحدَ عَشَرَ، ولم يقلْ مُرابِحَةً، ولا ما يُفِيدُها لم يكنْ عقدَ
مُرابِحَةٍ كما قاله القاضي وجزَمَ به في الأنوارِ حتى لو كَذَبَ فلا خيارَ، ولا حطَّ كما يأتي،

المالِ لا يَجِبُ بَيَانُ الحالِّ كما يُصَرِّحُ به عبارةُ شرحِ الرُّوضِ، وهذا أي أحدُ عَيْنَيْنِ إلخ بخلافِ بعضِ
عَيْنِ الصَّفَقَةِ فإنه لا يجوزُ بيعُهُ بلفظِ الشَّراءِ، ولا القيامِ إلا أن يَبَيِّنَ الحالَ، وقد بسَطَ الشَّارِحُ في شرحِ
الْعُبابِ الكلامَ على الفرقِ بَيْنَ المسألتَيْنِ بما مِنْهُ ما نَصَّه: وَوَجْهَ الفرقِ أَنَّهُ في البيعِ بَقَامَ عَلَيَّ أو بِرَأْسِ
المالِ يَفْتَرِقُ الحالَّ بَيْنَ جُزْءِ العينِ الواحدةِ وَبَيْنَ إحدَى العَيْنَيْنِ، وأما البيعُ بما اشترَيْتَ فهما فيه على
حدٍّ سواءٍ، ويوجِبُهُ ذلكُ بأنَّ الثَّمَنَ يَتَوَرَّعُ على قيمةِ العَيْنَيْنِ لاختلافِهما المُؤَدِّي لِلنَّظَرِ إلى قيمةِ كُلِّ على
انفرادِهما، وأنه لا نَقْصَ فيهما بالتَّشْقِيقِ فَجَازًا نَظَرًا لِهَذَا التَّوْزِيعِ الذي لا يُؤَدِّي إلى نَقْصِ بَيْعِ أَحَدِهِمَا
بِقِسْطِهَا بَقَامَ عَلَيَّ، أو بِرَأْسِ المالِ لا على أجزاءِ العينِ الواحدةِ؛ لأنَّ أجزاءَها تَنَقُّصُ بالتَّشْقِيقِ فَلَمْ
يُجْزَلْهُ أَنْ يوزَّعَها وَيَبِيعَ البعضُ من غيرِ ذِكْرِ كُلِّ الثَّمَنِ بَقَامَ عَلَيَّ، ولا بغيرِها اه وقد اسْتثنَى في الْعُبابِ
من العينِ الواحدةِ المِثْلِيَّ كالحِنْطَةِ، وفيه وشرحُه في هاتَيْنِ المسألتَيْنِ وما يَتَعَلَّقُ بِهِمَا ما يَتَعَيَّنُ الوُقُوفُ
عليه واللَّهِ أَعْلَمُ اه سم بحذْفٍ. ٥ قوله: (إلا إن يَبَيِّنَ الحالَ) مَعْنَاهُ أَنْ يَقُولَ: اشترَيْتَه مع غيرِهِ، وَقَسَّطَتْ
الْثَّمَنَ على قِيَمَتِهِمَا، وكان قِسْطُهُ كَذَا اه كُرْدِي. ٥ قوله: (وَدَرَاهِمُ الرِّبْحِ) إلى قوله: وهذا في النِّهَايَةِ.

٥ قوله: (حيثُ أُطْلِقَتْ) فإنَّ عِيْنَتْ مِنْ غيرِهِ جَازَ اه سم. ٥ قوله: (لَوْ قال إلخ) أي: كاذِبًا ٥ وقوله: (لَمْ
يَكُنْ عَقْدَ مُرابِحَةٍ) بل عَقْدَ مُساوِمَةٍ، وهو صَحِيحٌ وإنْ حَرَّمَ عليه الكَذِبُ اه ع ش. ٥ قوله: (حتى لو
كَذَبَ إلخ) تَفْرِيعٌ على قوله: لم يكنْ عَقْدَ مُرابِحَةٍ. ٥ قوله: (فلا خيارَ إلخ) أي: لِلْمُشْتَرِي، وهذا يَقَعُ في
مِضْرِنَا كَثِيرًا اه ع ش. ٥ قوله: (كما يأتي) أي: في شَرْحِ والأَصَحُّ سَمَاعُ بَيِّنَتِهِ.

يَفْتَرِقُ الحالَّ بَيْنَ جُزْءِ العينِ الواحدةِ، وَبَيْنَ إحدَى العَيْنَيْنِ، وأما البيعُ بما اشترَيْتَ فهما فيه على حدٍّ
سواءٍ، ويوجِبُهُ ذلكُ بأنَّ الثَّمَنَ يَتَوَرَّعُ على قِيَمَتِي العَيْنَيْنِ لاختلافِهما المُؤَدِّي لِلنَّظَرِ إلى قيمةِ كُلِّ على
انفرادِهما، وأنه لا نَقْصَ فيهما بالتَّشْقِيقِ فَجَازًا نَظَرًا لِهَذَا التَّوْزِيعِ الذي لا يُؤَدِّي إلى نَقْصِ بَيْعِ أَحَدِهِمَا
بِقِسْطِهَا بَقَامَ عَلَيَّ، أو بِرَأْسِ المالِ لا على أجزاءِ العينِ الواحدةِ؛ لأنَّ أجزاءَها تَنَقُّصُ بالتَّشْقِيقِ فَلَمْ
يُجْزَلْهُ أَنْ يوزَّعَها وَيَبِيعَ البعضُ من غيرِ ذِكْرِ كُلِّ الثَّمَنِ بَقَامَ عَلَيَّ، ولا بغيرِها اه وقد اسْتثنَى في الْعُبابِ
من العينِ الواحدةِ المِثْلِيَّ كالحِنْطَةِ، وفيه، وفي شَرْحِه في هاتَيْنِ المسألتَيْنِ، وما يَتَعَلَّقُ بِهِمَا ما يَتَعَيَّنُ
الْوُقُوفُ عليه، واللَّهِ أَعْلَمُ. ٥ قوله: (حيثُ أُطْلِقَتْ) فإنَّ عِيْنَتْ مِنْ غيرِهِ جَازَ.

وهذا غير ما يأتي عنه؛ لأنّ ذلك فيه ما يُفِيدُ المُرَابَحَةَ، وهو وِرْبُحٌ كذا ويأتي قُبِيلَ الباب ما يُصَرِّحُ بذلك.

(و) يَصْحُحُ بَيْعُ (المُحَاطَةِ كَيْعُكَ بما اشْتَرَيْتَ وَحُطٌّ) دَرَهَمَ لِكُلِّ، أو في أو عن، أو على كُلِّ عَشْرَةٍ، أو حُطٌّ (دِه يَزِدُهُ) المُرَادُ من هذا التَرْكِيبِ أَنَّ الأَحَدَ عَشَرَ تَصِيرُ عَشْرَةً (و) من ثَمَّ (يُحُطُّ من كُلِّ أَحَدٍ عَشَرَ وَاحِدًا)؛ لأنّ الرِّبْحَ جُزْءًا من أَحَدِ عَشَرَ كما مَرَّ فليَكُنِ الحُطُّ كَذَلِكَ (وَقِيلَ) يُحُطُّ (من كُلِّ عَشْرَةٍ) وَاحِدًا كما زِيدَ ثَمَّ على كُلِّ عَشْرَةٍ وَاحِدًا، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مِائَةً، أو مِائَةً وَعَشْرَةً عادَ على الأَوَّلِ لِتِسْعِينَ وَعَشْرَةَ أَجْزَاءٍ من أَحَدِ عَشَرَ جُزْءًا من دَرَهَمٍ أو لِمِائَةٍ وعلى الثَّانِي لِتِسْعِينَ، أو لِتِسْعَةِ وَتِسْعِينَ، وَلَوْ قَالَ من كُلِّ عَشْرَةٍ تَعَيَّنَ هَذَا الثَّانِي.

(وَإِذَا قَالَ: بَعْتُكَ بما اشْتَرَيْتَ) بِهِ، أو بِثَمَنِهِ، أو بِرَأْسِ مَالِي (لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ سِوَى الثَّمَنِ)، وهو ما اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ عِنْدَ اللُّزُومِ فَيُعْتَبَرُ مَا لَحِقَهُ.....

قوله: (وهذا) أي: ما نقله عن القاضي هنا. قوله: (غير ما يأتي) أي: في شرح، ولا خيار للمشتري.
قوله: (عنه) أي: عن القاضي اهتددي. قوله: (لأن ذلك) أي: ما يأتي. قوله: (بذلك) أي: بالمغايرة.
قوله: (سني) (والمحاطة) ويقال لها الموضعة والمخاسرة نهاية ومغني.
قوله: (سني) (كبيفت) أي: كقول من ذكر لغيره، وهما عالمان بالتمن: بفتك (بما اشترت) أي: بجثله أو برأس المال، أو بما قام عليّ، أو نحو ذلك اهتددي.

قوله: (سني) (وَحُطٌّ) بالتصبي أي: مع حُطٍّ، وهو مُتَعَيَّنٌ هنا، ولا يصح الجُزْءُ اه. حُملَ على النهاية. قوله: (وَحُطٌّ دَرَهَمٌ) إلى قوله أما الحُطُّ في النهاية إلا قوله: أو بِثَمَنِهِ وإلى قوله بخلاف ما مرَّ في المغني إلا ما دُكِرَ. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أن المراد ذلك. قوله: (لأن الربح إلخ) أي في مُرَابَحَةِ الأَحَدِ عَشَرَ نِهَآةً ومُغْنِي. قوله: (على الأول) أي: الرَّاجِحُ. قوله: (لتسعين إلخ) أي: فيما إذا كان الثَّمَنُ مِائَةً. وقوله: (أو لِمِائَةٍ) أي: إذا كان الثَّمَنُ مِائَةً وَعَشْرَةً. قوله: (وعلى الثاني) أي: المرجوح. قوله: (ولو قال من كُلِّ عَشْرَةٍ تَعَيَّنَ هَذَا الثَّانِي) أي: يُحُطُّ من كُلِّ عَشْرَةٍ وَاحِدًا؛ لأنَّ من تَقْتَضِي إخراج واحد بخلاف اللام، وفي وعلى والأوجه في نظيره من المُرَابَحَةِ أي: وهي قوله: وِرْبُحٌ دَرَهَمٌ من كُلِّ عَشْرَةٍ كما أفاده شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ الصَّحَّةُ مع الرِّبْحِ لِمَا يَلْزَمُ على عَدَمِ الرِّبْحِ من إغناء قوله: وِرْبُحٌ دَرَهَمٌ وتكون حَيْثُذ (من) لِلتَّغْلِيلِ، أو بِمَعْنَى فِي، أو على بقرينة قوله: وِرْبُحٌ دَرَهَمٌ سم ونهية ومغني. قوله: (أو بِثَمَنِهِ) أي: ثَمَنِ المبيع. قوله: (ما استقرَّ عليه العقد) مَفْهُومُهُ أَنَّ هذا خَاصٌّ بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب، وهو ظاهر اه ش. قوله: (ما لحقه) أي: الثَّمَنُ.

قوله: (ولو قال: من كُلِّ عَشْرَةٍ تَعَيَّنَ هَذَا الثَّانِي) الأوجه كما أفاده شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ في نظيره من المُرَابَحَةِ أي: وهو قوله: وِرْبُحٌ دَرَهَمٌ من كُلِّ عَشْرَةٍ الصَّحَّةُ مع الرِّبْحِ لِمَا يَلْزَمُ على عَدَمِ الرِّبْحِ من إغناء قوله: وِرْبُحٌ دَرَهَمٌ وتكون حَيْثُذ من لِلتَّغْلِيلِ، أو بِمَعْنَى فِي، أو على بقرينة قوله: وِرْبُحٌ دَرَهَمٌ م.

قبله من زيادة ونقص، وكذا يُعتَبَرُ ذلك لو باع بلفظ القيام؛ لأنَّ العقد لم يَقَعْ إلا بذلك أمَّا الحطُّ بعد لزوم البعض فمع الشراء لا يلحق. ومع نحو القيام يُخَيَّرُ بالباقي أو للكلِّ فلا ينعقد بيعه مُرابحةً مع القيام؛ إذ لم يَقُمْ عليه بشيء بل مع الشراء، ولا يلحق حط بعد عقد المُرابحة بخلاف ما مرَّ؛ لأنَّ ابتناءهما على العقد الأول أقوى؛ إذ لا يقبلان الزيادة بخلافها. (ولو قال) بعثك (بما قام)، أو ثبت (علي)، أو بما وزنته فيه، وإن نازع فيه الأذرعِي بأنَّ المُتبادِر منه الثمن فقط (دَخَلَ مع ثمنه أجره).....

قود: (قَبْلَهُ) أي: قَبْلَ اللزوم، عبارة المُعْنَى في زَمَنِ الخيارِ اهـ. قود: (وَنَقْصٍ) قال المَحَلِّي في زَمَنِ خيارِ المجلس، أو الشَّرْطِ اهـ ع ش. قود: (ذَلِكَ) أي: ما لِحَقَهُ إلخ. قود: (لأنَّ العقد إلخ) أي: الأول، وهو تَغْلِيلٌ لِلثَمَنِ. قود: (إِلَّا بِذَلِكَ) إشارة إلى الثمن اهـ كُزْدِي. قود: (أما الحطُّ إلخ) حاصله أنَّ حَطَّ البعض إذا كان بَعْدَ لزوم العقد الأول فإن كان العقد الثاني بلفظ الشراء يَتَعَقَّدُ المُرابحة لكن لا يَلْحَقُ الحطُّ المُشْتَرِي، وإن كان بلفظ القيام فلا يَتَعَقَّدُ عَقْدُ المُرابحة إلا إذا أَسْقَطَ المخطوط وأَصْرَّ بالباقي اهـ كُزْدِي عبارة المُعْنَى ولو حَطَّ جَمِيعُ الثمن في مُدَّةِ الخيارِ بَطَلَ العقد كما لو باع بلا ثمن أمَّا إذا وَقَعَ الحطُّ بَعْدَ لزوم العقد فإن كان بَعْدَ المُرابحة لم يَتَعَدَّ الحطُّ إلى المُشْتَرِي، وإن كان قَبْلَهَا فإن حَطَّ الكلِّ لم يَجْزِ بَيْعُهُ بقوله: قام عَلَيَّ وَيَجُوزُ بلفظ اشتريت، وإن حَطَّ البعض يَجُوزُ بلفظ القيام إلا بَعْدَ إسقاطِ المخطوط، وعبارة ع ش والحاصل أنَّ الحطَّ أي: لِبَعْضٍ لا يَلْحَقُ في المُرابحة إلا إذا حَطَّ قَبْلَ عَقْدِ المُرابحة وباع بلفظ القيام وأخبر بالباقي اهـ. قود: (بل مع الشراء) أي: بل يَصِحُّ البَيْعُ مُرابحةً بلفظ الشراء بَعْدَ حَطِّ الكلِّ الكائِنَ بَعْدَ اللزوم أي: ولا يَلْحَقُ الحطُّ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ في نظيره مع حَطِّ البعض وكأنَّه لم يَتَعَرَّضْ لَهُ لِفَهْمِهِ مِنْهُ؛ إذ لا فَرْقَ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ. قود: (ولا يَلْحَقُ حَطُّ) أي: لا يَلْحَقُ المُشْتَرِي حَطُّ البعض، ولا الكلِّ. قود: (بَعْدَ عَقْدِ المُرابحة) أي: وإن لم يَلْزَمْ اهـ رَشِيدِي عبارة سم وما ذَكَرَهُ مِنَ التَّفَاصِيلِ قَبْلَ هَذَا فَهِيَ قَبْلَ عَقْدِ المُرابحة كما هو ظاهِرُ اهـ. قود: (بِخِلَافِ ما مرَّ) أي: التَّوْلِيَةِ والإشراكِ سم وكُزْدِي. قود: (لأنَّ ابْتِنَاءَهُمَا) أي التَّوْلِيَةِ والإشراكِ اهـ سم. قود: (أَوْ ثَبَتَ إلخ) أو حَصَلَ بما هو على اهـ نِهَايَةً. قود: (أو بما وزنته) كَذَا في النِّهَايَةِ أي: أَعْطَيْتَهُ اهـ كُزْدِي.

قود (سَيِّدِي): (دَخَلَ مع ثمنه أجره الكَيْتَالِ إلخ) وَمَحَلُّ دُخُولِ أَجْرِهِ مَنْ ذَكَرَ إِذَا لَزِمَتْ المَوْلَى وَأَذَاهَا اهـ نِهَايَةً عبارة الإِبْعَابِ قال أي: الأذرعِي ثم ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ دُخُولِ أَجْرَةِ الكَيْتَالِ وَغَيْرِهِ ظَاهِرٌ إِذَا التَزَمَ وَأَذَاهَا أَمَّا إِذَا التَزَمَ، وَلَمْ يَغْرَمْ بَعْدَ فَلَمْ يُصَرِّحُوا فِيهِ بِشَيْءٍ لَكِنْ الْمُتَوَلَّى قَرَضَ الكَلَامَ فِيمَا إِذَا التَزَمَ وَالشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ قَرَضَهُ فِيمَا إِذَا اتَّفَقَ، وَلَعَلَّ المُرَادَ التَّمْثِيلَ لَا التَّقْيِيدَ بِمَا أَدَّى انْتَهَى أي: فَالِإِذَا كَافٍ، وَإِنْ لَمْ يَغْرَمْ؛ لِأَنَّ دِمَّتَهُ مَشْغُولَةٌ بِهِ اهـ. قود: (أَجْرُهُ حَمَالِ إلخ) وَمِثْلُهَا أَجْرُهُ رَدُّ مَا اشْتَرَاهُ

قود: (وَلَا يَلْحَقُ حَطُّ بَعْدَ عَقْدِ المُرابحة) وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّفَاصِيلِ قَبْلَ هَذَا فَهِيَ قَبْلَ عَقْدِ المُرابحة كما هو ظاهِرُ. قود: (بِخِلَافِ ما مرَّ) شَامِلٌ لِلتَّوْلِيَةِ والإشراكِ وَيُصَرِّحُ بِهِ التَّثْنِيَةُ فِي ابْتِنَاءِهِمَا.

حَمَالٍ وَخَتَّانٍ وَتَطْيِينَ دَارٍ وَطَبِيبٍ إِنْ اشْتَرَاهُ مَرِيضًا وَ(الْكَيْالِ) لِلثَّمَنِ الْمَكِيلِ (وَالدَّلَالِ) لِلثَّمَنِ الْمُنَادَى عَلَيْهِ إِلَى أَنْ اشْتَرِيَ بِهِ الْمَبِيعُ وَعَبَّرَتْ بِالثَّمَنِ؛ لِأَنَّ أَجْرَةَ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ عَلَى الْمَوْفِي، وَهُوَ فِي الْمَبِيعِ الْبَائِعِ، وَفِي الثَّمَنِ الْمُشْتَرِي وَصَوَّرَ أَيْضًا فِي الْمَبِيعِ بَأَنْ يُلْزِمَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ فِيهِ مَنْ يَرَاهُ، أَوْ يَقُولُ: اشْتَرَيْتَهُ بِكَذَا وَدِرْهَمَ دَلَالَةٍ.....

مَنْصُوبًا، أَوْ أَبَقَا، وَفِدَاءً مَنْ اشْتَرَاهُ جَانِبًا جَنَائَةً أَوْ جَبَّتِ الْقَوَدَ أَهْ نِهَائَةً. هـ قَوْلُهُ: (حَمَالٍ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ وَزَنَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَأَنْ يُلْزَمَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ فِيهِ مَنْ يَرَاهُ وَقَوْلُهُ وَلِلزَّكَوِيِّ هُنَا مَا لَا يَصِحُّ فَلْيُحَذَرْ. هـ قَوْلُهُ: (حَمَالٍ وَخَتَّانٍ) أَيِ: لِلْمَبِيعِ. هـ قَوْلُهُ: (إِنْ اشْتَرَاهُ مَرِيضًا) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ طَرَأَ الْمَرَضُ بَعْدَ الشَّرَاءِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ أَتَاهَا لَا تَدْخُلُ، وَقَضِيَّةٌ مُخْتَرَزَةٌ الْآتِي لِمَرَضٍ حَدَثَ عِنْدَهُ أَتَاهَا تَدْخُلُ وَالْأَقْرَبُ الدُّخُولُ فَلْيُرَاجَعْ. هـ قَوْلُهُ: (وَعَبَّرَتْ بِالثَّمَنِ الْخ) أَيِ: صَوَّرَتْ الْكَيْالَ وَالِدَّلَالَ فِي الثَّمَنِ بِكَوْنِهِمَا لِلثَّمَنِ. هـ قَوْلُهُ: (أَجْرَةَ ذَلِكَ) أَيِ: الْمَذْكُورِ مِنَ الْكَيْالِ وَالِدَّلَالِ أَهْ كُرْدِي. هـ قَوْلُهُ: (وَنَحْوَهُ) أَيِ: كَالْوَزَانِ. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَوْفِي الْخ) .

(فَرَعَ): الدَّلَالَةُ عَلَى الْبَائِعِ فَلَوْ شَرَطَهَا عَلَى الْمُشْتَرِي فَسَدَ الْعَقْدُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: بِعْتُكَ بَعَشْرَةَ سَالِمًا فَيَقُولُ: اشْتَرَيْتَ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: سَالِمًا أَنَّ الدَّلَالَةَ عَلَيْهِ فَيَكُونُ الْعَقْدُ فَاسِدًا كَذَا تَحَرَّرَ، وَأَقْرَبُهُ مَر، وَاعْتَمَدَهُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ قَاسِمٍ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ أَهْ شَرَّ زَادَ الْبَصْرِيُّ: وَسَيَأْتِي ذِكْرُ الْمَسْأَلَةِ فِي آخِرِ الضَّمَانِ نَقْلًا عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهْيَةِ بِتَفْصِيلٍ وَاخْتِلَافٍ بَيْنَ السُّبُكِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ بِمَا يَعْلَمُ لَكَ مِنْهُ أَنَّ الْأَوَّلَى بِالْإِعْتِمَادِ قَوْلُ السُّبُكِيِّ مِنَ الصَّحِيحَةِ عِنْدَ الْعِلْمِ بِقَدْرِهَا وَالْفَسَادِ عِنْدَ الْجَهْلِ أَهْ.

هـ قَوْلُهُ: (وَصَوَّرَ الْخ) أَيِ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَجْرَةَ الْكَيْالِ الْخ (فِي الْمَبِيعِ) أَيِ: كَمَا صَوَّرَ فِي الثَّمَنِ يَعْني قَدْ تَجِبَ أَجْرَةُ الْكَيْالِ وَالِدَّلَالِ فِي الْمَبِيعِ عَلَى الْمُشْتَرِي بَأَنْ يُلْزَمَ الْمُشْتَرِي مِنَ الْإِلْزَامِ (بِذَلِكَ) أَيِ: الْمَذْكُورِ مِنَ أَجْرَةِ الْكَيْالِ وَالِدَّلَالِ (فِيهِ) أَيِ: فِي الْمَبِيعِ (مَنْ يَرَاهُ) أَيِ الْحَاكِمُ الَّذِي يَرَى أَنَّ أَجْرَةَ الْكَيْالِ وَالِدَّلَالِ فِي الْمَبِيعِ عَلَى الْمُشْتَرِي. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ يَقُولُ اشْتَرَيْتَهُ بِكَذَا وَدِرْهَمَ دَلَالَةٍ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ أَوْ يُلْزَمَ الْمُشْتَرِي أَجْرَةَ دَلَالَةِ الْمَبِيعِ مُعَيَّنَةً أَهْ وَعِبَارَةُ الْإِيْعَابِ وَبِمَا إِذَا قَالَ: اشْتَرَيْتَ بِكَذَا، وَدِرْهَمَ أَجْرَةَ الْكَيْالِ، وَهُوَ مُرَادُ الْمُتَوَلَّى بِقَوْلِهِ: أَوْ يُلْزَمُ الْمُشْتَرِي مُؤَنَةً كَيْلِ الْمَبِيعِ أَهْ قَالَ ع شَرَّ أَيِ كَانَ يَقُولُ: اشْتَرَيْتَهُ بِكَذَا، وَدِرْهَمَ دَلَالَةٍ كَمَا قَالَه حَجَّ أَهْ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: وَصَوْرُهُ التِّزَامُ مُؤَنَةِ الْكَيْلِ أَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتَهُ بِكَذَا وَدِرْهَمَ كَيْالَةٍ كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ وَقَوْلُهُ: أَوْ يُلْزَمُ الْمُشْتَرِي أَجْرَةَ دَلَالَةِ الْمَبِيعِ مُعَيَّنَةً هَذَا لَا يُوَافِقُ مَا سَيَأْتِي لَهُ آخِرَ الضَّمَانِ مِنْ تَرْجِيحِ مَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ هُنَاكَ مِنْ بُطْلَانِ الْبَيْعِ بِالتِّزَامِ الدَّلَالَةِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَتْ مَعْلُومَةً، أَوْ مَجْهُولَةً أَهْ كَلَامُ الرَّشِيدِيِّ، وَقَدْ قَدَّمْنَا عَنِ السَّيِّدِ عُمَرَ أَنَّ الْأَوَّلَى بِالْإِعْتِمَادِ قَوْلُ السُّبُكِيِّ مِنَ التَّفْصِيلِ خِلَافًا لِقَوْلِ الزَّكَوِيِّ مِنَ الْبُطْلَانِ مُطْلَقًا، وَعِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: أَوْ يَقُولُ: اشْتَرَيْتَهُ بِكَذَا

هـ قَوْلُهُ: (أَوْ يَقُولُ اشْتَرَيْتَهُ بِكَذَا وَدِرْهَمَ دَلَالَةٍ مَثَلًا) فِي عَدِّ صَوَرِ أَجْرَةِ الْكَيْلِ، وَبِمَا إِذَا قَالَ: اشْتَرَيْتَ بِكَذَا، وَدِرْهَمَ أَجْرَةَ الْكَيْالِ، وَهُوَ مُرَادُ الْمُتَوَلَّى بِقَوْلِهِ: أَوْ يُلْزَمُ الْمُشْتَرِي مُؤَنَةً كَيْلِ الْمَبِيعِ أَهْ.

مثلاً، أو جُدَّد نحو كيِّله ليَرْجَع بنقصه، وما قيل: إنَّ هذا لا يُفصَّد للاسترباح مردودٌ بأنه كالحارث وللزَّر كشيء هنا ما لا يصحُّ فليُحذَر أو ليُخْرَج عن كراهية بيعه جزافاً، أو للقِسمة ليَتَجَرَّ كُلٌّ في حصَّته، ولو وزَن أحدهما دلالةً ليست عليه كان مُتَبَرِّعاً ما لم يظُنَّ وجوبها عليه فيما يظهرُ فحيثُ يُرجعُ بها على الدَّلال، وهو يرجعُ على مَنْ هي عليه، ولا يدخُل ما تحمَّله عن بائعه إلا إنَّ ذكره، وكذا ما تبرَّع به كأنَّ أعطاه لمعروفٍ بالعمل من غير استئجاره، ولا إجبارٍ حاكمٍ له بناءً على الأصحَّ الآتي أنه شيء له. قاله الأذرعِي، واعترض.....

وإزهم دلالةً صريح في صحة البيع بهذه الصيغة فليَتأمل، فإنَّ صوراً بما يأتي فيما إذا تحمَّل الدلالة عن البائع فلا مخذور؛ لأنَّ الثَّمَن هو كذا فقط، وجُمْلته وإزهم دلالةً دُكِرت لإفادة ما تحمَّله حتَّى يدخُلَه فيما قام عليه به ثم رأيت آخر الضمان بهامش التُّخفة ما يقتضي صحة ما دُكر بالأولى فليراجع اه.
 هـ قوله: (مثلاً) أي كدزهم كيِّل. هـ قوله: (أو جُدَّد إلخ) عبارة النهاية والمغني: أو يتردَّد أي المشتري في صحة ما أكتاله البائع فيستأجر مَنْ يكيِّله ثانياً ليَرْجَع عليه إنَّ ظهر نقص اه. هـ قوله: (أو ليخْرُج).
 هـ وقوله: (للقِسمة) معطوفان على قوله ليَرْجَع اه كُردِي. هـ قوله: (أو ليخْرُج) يتأمل اه سم لعلَّ وجه التأمل أنَّ هذا متعلِّق بالعقد الثاني، والكلام هنا فيما يتعلَّق بالعقد الأول، عبارة النهاية، أو يشتره جزافاً ثم يكيِّله ليغرِف قدره، أو يشتري مع غيره صبرة ثم يفتسهما كيلاً، فأجرة الكيال عليهما اه وعبارة المغني وصوره ابن الأستاذ أيضاً بأنَّ يكون اشتراه جزافاً ثم كاله بأجرة ليغرِف قدره قال الأذرعِي: وفيه توقُّف، وأقرب منه أنَّ يشتري مع غيره صبرة ثم يفتسهما كيلاً فأجرة الكيال عليهما اه وقال السيّد البصريُّ قوله: أو ليخْرُج عن كراهية بيعه إلخ ظاهره أنَّ الكيلَ حينئذٍ قبل مباشرة العقد حتَّى يخرج عن الكراهية فهذه غير صورة ابن الأستاذ المنقولة في المغني اه وفيه توقُّف. هـ قوله: (ولو وزَن) أي أدَّى (أحدهما) أي: البائع والمشتري اه. كُردِي. هـ قوله: (ما لم يظُنَّ وجوبها عليه إلخ) ومثل ذلك ما يقع في قُرَى مضربنا كثيراً من أخذ مَنْ يريد تزويج ابنته مثلاً شيئاً من الزَّوج غير المهر ويسمونه بالمكيلة وسيأتي للشارح م ر في آخر باب الضمان ما يقتضي البطلان نقلاً عن الأذرعِي ثم قال: وهو كما قال اه ع ش. هـ قوله: (ما تحمَّله إلخ) أي: تحمَّله المشتري عن بائعه بأنَّ وجبت على البائع نحو أجره الكيال وتحمَّله عنه المشتري اه كُردِي. هـ قوله: (إلا إنَّ ذكره) أي: بأنَّ يقول اشتريت بكذا وتحملت عنه كذا ثم يقول بعثك بما قام عليَّ اه كُردِي. هـ قوله: (وكذا إلخ) أي: مثل ما تحمَّله المشتري عن بائعه في عدم الدخول إلا إذا ذكره ما تبرَّع به المشتري، وقال السيّد عمرُّ قوله: وكذا ما تبرَّع به ينبغي إلا إنَّ ذكره نظير ما تقرَّر فيما قبله؛ لأنَّ ما تحمَّله عن بائعه تبرَّع على البائع اه. هـ قوله: (من غير استئجاره) أي: ولا مُجاعلته. هـ قوله: (الآتي) أي: في الإجارة. هـ قوله: (قاله الأذرعِي) أي: قوله: وكذا ما تبرَّع به إلخ أقره الشارح في الإيعاب ونقل البجيرمي عن شيخه اغيماده.

هـ قوله: (أو ليخْرُج) يتأمل، وقوله: أو للقِسمة أي: إذا تعدَّد المشتري.

بأن هذا مُعتادٌ معلومٌ لكلِّ أحدٍ فلا خديعةٌ فيه، ويُؤيِّدهُ دخولُ المكسِّ إلا أن يُفَرَّقَ بأنه مجبورٌ على المكسِّ دونَ ذلك (والحارسُ والقضازُ والرِّفَاءُ) بالمدِّ (والصِّبَاغُ) كُلُّ مِنَ الأربعةِ للمبيعِ (وقيمةُ الصِّنِيعِ) له، وكذا الأدويةُ والطِّينُ ونحوُهُما (وسائرُ المؤنِّ المُرادَةِ للاستِرباحِ) أي: طلبُ الرِّبحِ كالعلفِ للتَّسمينِ بخلافِ ما قَصِدَ به بقاءُ عَيْنِهِ فقط كَنَقْفَةِ وَكُسُوةٍ وَعَلْفٍ لِغَيْرِ تَسْمِينٍ وأجرةُ طَبِيبٍ وقيمةُ دَوَاءٍ لِمَرَضٍ حَدَثَ عنده وفداءٌ جِنَايَةٍ، وما اسْتَرْجَعَ المبيعُ به إِنْ غُصِبَ، أو أَبْقَى لَوْقُوعِهِ في مُقَابِلَةٍ ما اسْتَوْفَاه من زَوَائِدِ المبيعِ ومعنى دخولِ ذلك أَنَّهُ يَضُمُّهُ لِلتَّسْمِينِ، ويُخَيِّرُهُ بِقَدْرِ الجُفْلَةِ ثم يقولُ بما قَامَ عَلَيَّ وَرِيحُ كَذَا كما يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: الآتِي وَلِيَعْلَمَا ثَمَنَهُ، وما قَامَ به وَمَرَّ الاكْتِفَاءُ بعَلِمِهِ قَبْلَ القَبُولِ فقياسُهُ صِحَّةُ بَعْثِكَ بما قَامَ عَلَيَّ، وهو كَذَا فَإِنْ قُلْتُ: إِذَا شَرَطُوا أَنَّهُ لَا بُدَّ من تَعْيِينِ ما قَامَ عَلَيْهِ به فما فائِدَةُ قولِهِم مع ذلك يَدْخُلُ كَذَا إِلَّا كَذَا قُلْتُ: فائِدَتُهُ لو أَخْبِرَ أَنَّهُ قَامَ عَلَيْهِ بَعَثَرَةٌ ثم تَبَيَّنَ أَنَّهُا في مُقَابِلَةٍ ما لَا يَدْخُلُ وَحْدَهُ أو مع ما يَدْخُلُ

• فَوَدَّ: (بأن هذا) أي: الإِغْطَاءُ المَذْكُورَ (مُعتادٌ) أي: فَالْمُشْتَرِي مَوْطُنٌ نَفْسَهُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (فلا خديعةٌ فيه) أي: لا خديعةٌ مِنَ الْمُشْتَرِي في الإِغْطَاءِ أي: في سُكُوتِهِ عَن ذِكْرِهِ وَبَيَانِهِ. • فَوَدَّ: (ويؤيِّدُهُ) أي: الإِغْتِرَاضُ. • فَوَدَّ: (دخولُ المكسِّ) يُفَرَّقُ بَيْنَ المكسِّ حَيْثُ يَدْخُلُ وَيَبَيِّنُ ما اسْتَرْجَعَ به المَغْضُوبُ سَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ بِأَنَّ المكسَّ مُعتادٌ لَا بُدَّ مِنْهُ عَادَةً فَالْمُشْتَرِي مَوْطُنٌ نَفْسَهُ عَلَيْهِ كَالْبَائِعِ اهِسَمَ. • فَوَدَّ: (الرِّفَاءُ) يُقَالُ: رَفَا الثَّوْبُ إِذَا الَأَمَ خَزَفَهُ وَضَمَّ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ. • فَوَدَّ: (مِن الأربعةِ) أوَّلُهَا الحَارِسُ اهِع ش. • فَوَدَّ: (وَكَذَا الأدويةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَرِيحُ كَذَا في النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَنَحْوُهُمَا) أي: كَالصَّابُونِ في القِصَارَةِ اهِع مُغْنِي. • فَوَدَّ: (كَالْعَلْفِ لِلتَّسْمِينِ) أي: وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ لَهَا السَّمَنُ إِيْعَابٌ وَع ش. • فَوَدَّ: (وَعَلْفٍ) أي أَجْرَتِهِ، ومِثْلُ أَجْرَةِ الْعَلْفِ أَجْرَةُ خِدْمَتِهِ لِلدَّابَّةِ بِكُلِّ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَسْفِي وَكُنْسِ زَبَلٍ وَغَيْرِهِمَا، وَالمُرَادُ أَجْرَةُ الْعَلْفِ وَالخِدْمَةِ الْمُعتَادَيْنِ لِإِصْلَاحِ الذَّوَابِ أَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ الَّتِي تُفَعَّلُ لِتَنْمِيَّتِهَا زِيَادَةً عَلَى الْمُعتَادِ فَتَدْخُلُ كَالْعَلْفِ لِتَسْمِينِهَا اهِع ش. • فَوَدَّ: (لِغَيْرِ تَسْمِينٍ) رَاجِعٌ لِلثَّلَاثَةِ جَمِيعًا. • فَوَدَّ: (حَدَثَ عندهُ) أي: بَعْدَ قَبْضِهِ لَهُ عَلَى مَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (وَأَجْرَةُ طَبِيبٍ إلَخَ) عَطْفٌ عَلَى نَقْفَةٍ، وَكَذَا قَوْلُهُ: وَفِدَاءٌ جِنَايَةٍ أي: حَادِثَةٍ عِنْدَهُ، وَقَوْلُهُ: وَمَا اسْتَرْجَعَ به مَغْطُوفَانِ عَلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُمَا مَغْطُوفَانِ عَلَى قَوْلِهِمَا قَصَدَ إلَخَ. • فَوَدَّ: (إِنْ غُصِبَ، أو أَبْقَى) أي: عِنْدَهُ اهِع ش. • فَوَدَّ: (لَوْقُوعِهِ) أي: مَا قَصِدَ به البَقَاءُ. • فَوَدَّ: (مَا اسْتَوْفَاه إلَخَ) أي: مَا اسْتَحَقَّ اسْتِيفَاءَهُ إِنْ حَدَثَ، وَإِلَّا فَقَدْ لَا يَخْصُلُ مِنْهُ قَوَائِدُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ شَيْءٌ اهِع ش. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ يَضُمُّهُ لِلتَّسْمِينِ إلَخَ) أي: وَلَيْسَ المُرَادُ أَنَّهُ بِمُطْلَقِ ذَلِكَ تَدْخُلُ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَعَ الْجَهْلِ بِهَا اهِع نِهَايَةً. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ الإِكْتِفَاءُ) أي: فِي شَرْحِ قَالَ لِعَالِمٍ بِالتَّسْمِينِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتُ) إِلَى قَوْلِهِ: هَذَا إِنْ لَمْ يُنْصَ فِي النِّهَايَةِ.

• فَوَدَّ: (ويؤيِّدُهُ دخولُ المكسِّ إلَخَ) يُفَرَّقُ بَيْنَ دخولِ المكسِّ وَمَا اسْتَرْجَعَ به المَغْضُوبُ كَمَا يَأْتِي بِأَنَّ المكسَّ مُعتادٌ لَا بُدَّ مِنْهُ عَادَةً فَالْمُشْتَرِي مَوْطُنٌ نَفْسَهُ عَلَيْهِ، وَكَذَا الْبَائِعُ.

حُطِبَت الزيادة وربحها كما يأتي، هذا إن لم يُنَصَّ على دخول ما لا يدخل، وإلا كبعتك بما قام عليّ، وهو كذا، وما أنفقته عليه، وهو كذا جاز قطعاً بل لو ضمّ للثمن، أو لما قام به أجنبياً عن العقد بالكلية ثم باعه مرابحة، أو مُحاطة كاستريته بمائة، وقد بعثك بمائتين وربح دة يازده صخّ وكأنه باعه بمائتين وعشرين (ولو قَصَرَ بنفسه، أو كال، أو حمل)، أو طين، أو صبغ، أو جعله بمحلّ يستحقّ منفعة (أو تطوّر شخص به لم تدخل أجرته) مع الثمن في قوله بما قام عليّ؛ لأنّ عمله ومحله وما تطوّر به غيره لم يقيم عليه، وطريقه أن يقول: لي أو للمتبرّع لي عمل، أو محلّ أجرته كذا ويضمّه للثمن (وليعلما) أي: المتبايعان وجوباً (لمنه) أي: المبيع قدرًا وصِفَةً في بعث بما اشتريته (أو ما قام به) في بما قام عليّ (فلو جهله أحدهما بطل) البيع

قوله: (هذا) أي: حط الزيادة وربحها فيما لو أخبر إلخ. قوله: (وما أنفقته) عطف على ما قام عليّ.
قوله: (وربح دة يازده) أي: أو حط دة يازده. قوله: (صخّ) وفاقاً للنهاية والمغني. قوله: (بمائتين وعشرين) هذا في المُرَابِحَةِ أي وبمائة وواحدٍ وثمانين درهمًا وتسعة أجزاءٍ من أحد عشر جزءًا من درهم في المُحَاطَةِ.

قوله (لشي): (ولو قَصَرَ بنفسه إلخ) وعمل غلامه كعمله اه مغني. قوله: (أو طين) إلى قول المتن وليصدق في النهاية والمغني. قوله: (أو صبغ) واضح أخذًا من صنيع المتن أن محله في الأجرة لا في عين الطين والصبغ اه سيّد عمر عبارة المغني: ولو صبغه بنفسه حسبت قيمة الصبغ فقط؛ لأنّه عين ومثله ثمن الصابون في القصار اه. قوله: (بمحلّ يستحقّ منفعة) عبارة العُباب كالرّوض فيما يدخل وأجرة بيت المتاع، وفيما لا يدخل وبيته أي: ولا أجرة بيته قال الشارح في شرحه المملوك له، أو المعار، أو المُستأجر اه فانظر المراد ببيت المتاع هل هو الذي استؤجر له اه سم أقول: نعم عبارة ع ش قوله: يستحقّ منفعة لا تنافي بين هذا وقوله م ر أولاً أي: فيما يدخل كأجرة المكان؛ لأنّ ذاك فيما إذا اكتراه لأجله ليضعه فيه، وهذا فيما إذا كان مُستحقّاً له قبل الشراء، ووضع فيه اه ويظهر عدم الدخول أيضًا فيما إذا استحقّ منفعته بعد الشراء بنحو الإجارة لا لغرض وضعه فيه ثم وضعه فيه فليراجع. قوله: (لم يقيم) أي: ما ذكر (عليه) أي: المشتري، وإنما قام عليه ما بذله اه نهاية ومغني.
قوله: (وطريقه) أي طريق إدخال أجرة ما ذكر من عمله، ومحله وما تطوّر به غيره. قوله: (أن يقول لي إلخ) عبارة النهاية والمغني أن يقول: بعثك بكذا أو أجرة عملي، أو بيتي، أو عمل المتطوّر عني، وهي كذا وربح كذا اه. قوله: (ويضمّه) أي: الأجرة. قوله: (أي المتبايعان) أي: تولية، أو إشراكًا، أو مُحاطة، أو مُرابحة حلبي اه بجريمي.

قوله: (أو جعله بمحلّ إلخ) عبارة العُباب كالرّوض فيما يدخل وأجرة بيت المتاع، وفيما لا يدخل وبيته أي، ولا أجرة بيته قال الشارح في شرحه: المملوك له، أو المعار، أو المُستأجر اه. فانظر المراد ببيت المتاع هل هو الذي استؤجر له بقصده.

(على الصحيح)، وخرج بقدر أو صفة المعاينة فلا تكفي هنا مشاهدة دراهم مثلاً معينة غير معلومة الوزن، وإن كفت في نحو البيع والإجارة لعدم تأتي البيع مربحة مع الجهل بقدرها، أو صفتها (وليصدق البائع) مربحة ومحاطة.....

☐ قوله: (فلا تكفي هنا) أي: في المربحة، وكذا في التولية والإشراك والمحاطة. ☐ قوله: (لعدم تأتي البيع إلخ) هذا مسلم إذا ضبط الربح بأجزاء الجملة أما إذا ضبطه بنفس الجملة كبعثك بهذه الدراهم المشاهدة وزيادة ذرهم مربحة فلا؛ إذ الأصل مغلوم بالمشاهدة، والربح بالمقدار، وهو كونه ذرهماً واحداً فالجهل بقدر الأصل هنا غير مانع من العلم بالربح وتقدم أن ذرهم الربح عند الإطلاق من غالب دراهم البلد فليراجع اه سم. ☐ قوله: (مثلاً) أي: أو حنطة مثلاً معينة غير مكيلة نهايةً ومغني. ☐ قوله: (مربحة) ويظهر، أو محاطة.

☐ قول (سني): (وليصدق إلخ) المراد أنه يجب الإخبار بالأمور المذكورة، وأن يصدق في ذلك الإخبار عبارة الإرشاد وشرحه للشرح ويخير البائع قبل التولية والإشراك والبائع مربحة ومحاطة به أي: بما اشتري به، أو بما قام المبيع عليه صدقاً وجوباً ويخير صدقاً بعين قديم إلى أن قال: (ولا يخبر صدقاً فيما ذكر بأن كذب، أو ترك الإخبار بواحد منها خير على الفور فيما يظهر المشتري مربحة بين الفسخ والإمضاء، ولم يحط شيء من الثمن إن أجاز انتهت اه سم بحذف عبارة البصري قوله: وليصدق البائع إلخ ينبغي أن يقول: وليصدق البائع بما قام عليه مربحة، أو محاطة، أو بدونهما؛ إذ لا يظهر وجه اشتراطهما في الصيغة المذكورة، ولا وجوب الصديق فيهما إذا لم يكونا بالصيغة المذكورة كبعثك بكذا وربح كذا، أو حط كذا اه. وقوله: بما قام عليه، أي: أو بما اشتريت وسيأتي عن القليوبي والحلبي أن وجوب الإخبار بالأمور المذكورة إنما هو إذا لم يكن المشتري عالماً بها، وإلا فلا حاجة إلى الإخبار بها اه. وفيه كلام المصنف مع الشرح أيضاً.

☐ قوله: (لعدم تأتي البيع مربحة مع الجهل بقدرها) هذا مسلم إذا ضبط الربح بأجزاء الجملة أما إذا ضبطه بنفس الجملة كبعثك بهذه الدراهم المشاهدة وزيادة ذرهم مربحة فلا؛ إذ الأصل مغلوم بالمشاهدة والربح بالمقدار، وهو كونه ذرهماً واحداً، فالجهل بقدر الأصل هنا غير مانع من العلم بالربح، وتقدم أن ذرهم الربح عند الإطلاق من غالب دراهم البلد فليراجع.

☐ قول (سني): (وليصدق البائع إلخ) المراد أنه يجب الإخبار بالأمور المذكورة، وأن يصدق في ذلك الإخبار، وفي الرّوض فرع الثمن ما استقر عليه العقد فتلحقه الزيادة والتقصان قبل لزومه فإن حط بعد لزومه وباع بلفظ: اشتريت لم يلزمه الحط، أو بلفظ قام علي أخبر بالباقي فإن انحط الكل لم يتعقد بيعه مربحة بلفظ قام علي، أو برأس المال بل باشتريت، والحط للكل، أو البعض بعد جريان المربحة لم يلحق أي: بخلافه في التولية والإشراك انتهى فانظر حيث لا يلحق الحط المشتري هل يلزم البائع الإخبار بأنه حط عنه، أو لا؛ لأنه لا فائدة فيه؟ وفيه نظر، وقد يدل قوله أخبر بالباقي دون أن يقول: ذكر صورة الحال على عدم اللزوم، وعبارة الإرشاد وشرحه للشرح: ويخير البائع قبل التولية

وَجُوبًا (فِي) كُلِّ مَا يَخْتَلِفُ الْغَرَضُ بِهِ؛ لِأَنَّ كَثْمَهُ حِينَئِذٍ غِشٌّ وَخَدِيعَةٌ نَحْوَ (قَدْرِ الثَّمَنِ) الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، أَوْ قَامَ بِهِ الْمَبِيعُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِخْبَارِ وَصَفَتُهُ إِنْ تَفَاوَتْ (وَالْأَجَلَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ قَدْرِهِ كَأَصْلِهِ وَالثَّانِي وَاضِحٌ وَالْأَوَّلُ أَطْلَقَ اشْتِرَاطَهُ الْأَذْرَعِي وَفَيْدَهُ الزَّرْكَشِيُّ بِمَا إِذَا زَادَ عَلَى الْمُتَعَارَفِ أَيُّ: أَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُتَعَارَفٌ أَيُّ: أَوْ تَعَدَّدَ الْمُتَعَارَفُ، وَلَا أَغْلَبَ فِيمَا

قوله: (وَجُوبًا) أَيُّ: صِدْقًا وَاجِبًا. قوله: (لِأَنَّ كَثْمَهُ) أَيُّ: كَثْمٌ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ الْغَرَضُ. قوله: (حِينَئِذٍ) أَيُّ: حِينَ؛ إِذْ بَاعَ مُرَابِحَةً، أَوْ مُحَاطَةً. قوله: (اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ) أَيُّ: عِنْدَ لُزُومِهِ. قوله: (أَوْ قَامَ الْإِخْبَارُ) ظَاهِرُهُ الْعَطْفُ عَلَى قَوْلِهِ: اسْتَقَرَّ الْإِخْبَارُ، وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى، وَإِعْبَارُهُ الْمُنْهَجُ وَالْمُعْنَى وَالتَّهْيِئَةُ أَوْ مَا قَامَ الْإِخْبَارُ عَطْفًا عَلَى الثَّمَنِ، وَلَعَلَّ مَا سَقَطَتْ هُنَا مِنْ قَلَمِ النَّاسِخِ قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ: مَرَّ أَوْ مَا قَامَ بِهِ الْمَبِيعُ وَيَكْفِي فِيمَا قَامَ بِهِ عِلْمُهُ بِالْقِيَمَةِ فِي جَوَازِ الْإِخْبَارِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْخُبْرَةِ، وَلَوْ فَاسِقًا، وَإِلَّا فَلْيَسْأَلْ عَدْلَيْنِ يُقَوِّمَانِهِ أَوْ وَاحِدًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فَإِنْ تَنَازَعَا أَيُّ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي فِي مُقَدَّرِ الْقِيَمَةِ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا فَلَا بُدَّ مِنْ عَدْلَيْنِ، وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ مَا يُوَافِقُهُ مَعَ اعْتِمَادِ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ كِفَايَةِ عَدْلٍ وَاحِدٍ وَهَذَا وَسَيُذَكَّرُ عَنِ الْإِعْبَابِ مَا يُوَافِقُهُ أَيُّ: شَرْحُ الرُّوضِ. قوله: (عِنْدَ الْإِخْبَارِ) أَيُّ: بِالثَّمَنِ، أَوْ بِمَا قَامَ بِهِ الْمَبِيعُ عَلَيْهِ، وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الثَّمَنِ: وَلْيُصَدَّقْ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَهُ عَلَى قَوْلِهِ: فِي كُلِّ مَا يَخْتَلِفُ الْإِخْبَارُ.

قوله: (وَصِفَتِهِ) عَطْفٌ عَلَى قَدْرِ الثَّمَنِ أَيُّ: صِفَةُ الثَّمَنِ، إِبْرَارُهُ الْعُبَابِ وَشَرْحُهُ لِلشَّارِحِ: وَيَجِبُ أَنْ يُصَدَّقَ فِي صِفَةِ الثَّمَنِ مِنْ نَحْوِ صِحَّةٍ وَتَكْسِيرٍ وَخُلُوصٍ وَغِشٍّ وَسَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْغَرَضُ إِنْ بَاعَ بِقَامَ عَلَيَّ، وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ لِمَا مَرَّ أَنَّ الرُّبْعَ مِنْ تَقْدِيرِ الْبَلَدِ الْغَالِبِ وَالْأَصْلُ مِنْ جِنْسِ الثَّمَنِ اهـ. قوله: (ظَاهِرُهُ) عَبَّرَ بِظَاهِرِهِ لَاحْتِمَالِ عَطْفِهِ عَلَى قَدْرِ الثَّمَنِ لَا عَلَى الثَّمَنِ اهـ سم. قوله: (وَالثَّانِي) أَيُّ: وَجُوبُ ذِكْرِ أَصْلِ الْأَجَلِ. قوله: (وَالْأَوَّلُ) أَيُّ: وَجُوبُ ذِكْرِ قَدْرِ الْأَجَلِ. قوله: (أَطْلَقَ اشْتِرَاطَهُ الْأَذْرَعِي) اعْتَمَدَ التَّهْيِئَةَ وَالْمُعْنَى فَقَالَ أَيُّ: أَصْلُهُ، أَوْ قَدْرُهُ مُطْلَقًا؛ إِذَا الْأَجَلُ يُقَابَلُهُ قِسْطٌ مِنَ الثَّمَنِ، وَإِنْ ذَهَبَ الزَّرْكَشِيُّ إِلَى أَنَّ مَحَلَّ وَجُوبِ ذِكْرِهِ إِذَا كَانَ خَارِجًا عَنِ الْمُعْتَادِ فِي مِثْلِهِ اهـ قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ: مَرَّ أَوْ قَدْرِهِ هِيَ بِمَعْنَى الْوَائِضِ مَحَلَّ اشْتِرَاطِ ذِكْرِ الْقَدْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ عَرَفَ، وَإِلَّا اكْتَفَى بِأَصْلِ الْأَجَلِ،

وَالْإِشْرَاكِ وَالْبَيْعِ مُرَابِحَةً وَمُحَاطَةً بِهِ أَيُّ: بِمَا اشْتَرَى بِهِ، أَوْ بِمَا قَامَ الْمَبِيعُ عَلَيْهِ صِدْقًا وَجُوبًا، وَيُخْبِرُ صِدْقًا بِعَيْبٍ قَدِيمٍ وَبِعَيْبٍ حَادِثٍ عِنْدَهُ وَغَبْنٍ إِنْ غَبَنَ فِي الشَّرَاءِ وَأَجَلَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَلَا يُخْبِرُ صِدْقًا فِيمَا ذُكِرَ بِأَنَّ كَذِبَ، أَوْ تَرَكَ الْإِخْبَارَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا خَيْرٌ عَلَى الْفَوْرِ فِيمَا يُظْهَرُ الْمُشْتَرِي مُرَابِحَةً بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ، وَلَمْ يُحِطْ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ إِنْ أَجَازَ نَعَمْ إِنْ أَخْبَرَ بِزِيَادَةٍ، أَوْ حِطَّ صَحَّ الْبَيْعُ وَحُطَّتِ الزِّيَادَةُ مَعَ رِبْحِهَا عَنِ الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ فِي التَّوْلِيَةِ وَالْإِشْرَاكِ وَالْبَيْعِ بِمَا قَامَ عَلَيْهِ، وَلَا خِيَارَ لَهُمَا، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا حِطَّ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْمَذْهَبِ الْإِسْلَامِيِّ.

قوله: (وَالْأَجَلَ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْأَجَلَ هُنَا لَا يَلْحَقُ الْمُشْتَرِي بِخِلَافِهِ فِي التَّوْلِيَةِ وَالْإِشْرَاكِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. قوله: (ظَاهِرُهُ) عَبَّرَ بِظَاهِرِهِ لَاحْتِمَالِ عَطْفِهِ عَلَى قَدْرِ الثَّمَنِ لَا عَلَى الثَّمَنِ.

يظهرُ وذلك؛ لأنَّ بيعَ المُرَابَحةِ مبنيٌّ على الأمانةِ لاعتمادِ المُشْتَرِي نظرَ البائعِ ورضاهُ لِنَفْسِهِ بما رَضِيَهِ البائعُ مع زيادةٍ أو حِطٍّ، ولو واطأَ صاحِبُه فاشْتَرَى مِنْهُ بَعِشْرَيْنِ ما اشْتَرَاهُ بَعِشْرَةً ثُمَّ أَعَادَهُ بَعِشْرَيْنِ لِيُخَيِّرَ بَهَا: كُرَّةً، وَقِيلَ: يَحْزُمُ واختارَه السبكيُّ؛ لأنَّه غِشٌّ، ولا يَتَخَيَّرُ المُشْتَرِي لَكِنْ قُوَى المُصَنِّفُ تَخَيُّرُه، واعتَرَضَ بأنَّ تَخَيُّرَه إِنَّمَا يَتَأْتِي على التحريمِ لا الكراهيةِ، وفيه نَظَرٌ لِمَا مَرَّ في تَلَقِّي الرُّكْبَانِ وَقَصَلِ التَّصْرِيَةِ مِمَّا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنَ الحُرْمَةِ التَّخَيُّرُ، ولا مِنْ الكراهَةِ عَدَمُهُ بل قد يَتَخَيَّرُ مَعَهَا دُونَ الحُرْمَةِ، ولو اشْتَرَى شَيْئًا بِمِائَةٍ ثُمَّ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ ثُمَّ

وَيُحْمَلُ على الْمُتَعَارَفِ اه حَجَّ بالمعنى، وقد خالفه الشارحُ م ر بقوله: مُطْلَقًا إِنِّخْ إِنْ أُريدَ بالإطلاقِ أَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ عُرِفَ يُحْمَلُ عَلَيْهِ أو لا، وَلَكِنْ هَذَا لا يَتَعَيَّنُ في كَلَامِ الشَّارِحِ م ر بل الظاهرُ مِنْ قَوْلِهِ م ر، وَإِنْ ذَهَبَ الزُّرْكَشِيُّ إِنِّخْ أَنَّ مَعْنَى الإِطْلَاقِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ كَوْنِ الْأَجَلِ زَائِدًا على الْمُغْتَادِ وَعَدَمَ زِيَادَتِهِ، وهو لا يُنَافِي الصَّحَّةَ إِذَا كَانَ ثُمَّ عُرِفَ يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْأَجَلُ الْمُطْلَقُ ثُمَّ ظَاهِرُ الْمُصَنِّفِ وَالشَّارِحِ م ر أَنَّهُ لا يَشْتَرِطُ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ ذِكْرُ الْأَصْلِ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِ حَجَّ وَالثَّانِي واضحٌ خِلَافُهُ اه أَقُولُ: وَكَذَا قَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُعْنِيِّ وَكَلَامِهِ يَفْتَضِي اشْتِرَاطَ تَعْيِينِ قَدْرِ الْأَجَلِ مُطْلَقًا، وهو كَذَلِكَ؛ لأنَّ الْأَجَلَ يُقَابِلُهُ قِسْطٌ مِنَ الثَّمَنِ اه خِلَافُهُ، وَلَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَتَرَكَ الْإِنْخَارَ إِنِّخْ كَقَوْلِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَالتَّهْيِيةِ فَلَوْ تَرَكَ الْإِنْخَارَ بَشْيءٍ مِنْ ذَلِكَ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ لَكِنْ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارَ، وَقَوْلُ الْمُعْنِيِّ: وَلَوْ لَمْ يُبَيِّنِ الْأَجَلَ وَالْعَيْبَ، أو شَيْئًا مِمَّا يَجِبُ ذِكْرُهُ ثَبَتَ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارَ صَرِيحٌ في أَنَّ ذَلِكَ ليس شَرْطًا لِصِحَّةِ الْعَقْدِ. ٥٥ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَي: وَجُوبُ صِدْقِ الْبَائِعِ مُرَابَحةً، أو مُحَاطَةً في كُلِّ ما يَخْتَلِفُ الْغَرَضُ بِهِ. ٥٦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ بَيْعَ الْمُرَابَحةِ) أَي: وَالْمُحَاطَةَ. ٥٧ قَوْلُهُ: (مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَمَانَةِ إِنِّخْ) أَفْهَمَ أَنَّهُ لو كَانَ عَالِمًا بِمَا ذُكِرَ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى الْإِنْخَارِ بِهِ، وهو كَذَلِكَ، وَكَذَا كُلُّ ما يَجِبُ الْإِنْخَارُ بِهِ قَلْبِيٌّ وَحَلْبِيٌّ اه يُجِيرُ مِي.

٥٨ قَوْلُهُ: (فَاشْتَرَى) أَي: صَاحِبُهُ (مِنْهُ) أَي: مِنَ الْمَوَاطِي ٥٩ قَوْلُهُ: (مَا اشْتَرَاهُ) مَفْعُولٌ فَاشْتَرَى ٦٠ قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَعَادَهُ بَعِشْرَيْنِ) أَي: ثُمَّ اشْتَرَى الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ مِنْ صَاحِبِهِ بَعِشْرَيْنِ. ٦١ قَوْلُهُ: (لِيُخَيِّرَ بَهَا) أَي: بِالْبَعِشْرَيْنِ فِي بَيْعِ الْمُرَابَحةِ كَذَا فِي التَّهْيِيةِ وَالْمُعْنِيِّ، وَقَوْلُهُمَا فِي بَيْعِ الْمُرَابَحةِ أَي: وَالْمُحَاطَةَ. ٦٢ قَوْلُهُ: (كُرَّةً) وَفَاقًا لِلتَّهْيِيةِ وَالْمُعْنِيِّ. ٦٣ قَوْلُهُ: (قُوَى الْمُصَنِّفُ تَخَيُّرُهُ) أَي: الْمُشْتَرِي اعْتَمَدَهُ التَّهْيِيةُ قَالَ سَم وَجَزَمَ بِهِ الرُّوضُ فَقَالَ: فَلَوْ بَانَ الْكثيرُ أَي: مِنَ الثَّمَنِ عَنْ مَوَاطَأَ فَلَهُ الْخِيَارُ اه أَي، وَقَدْ بَاعَهُ مُرَابَحةً كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحِجَازِيُّ فِي مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ م ر فَإِنْ لَمْ يَبِيعْهُ مُرَابَحةً فلا خِيَارَ لَهُ، وَقَضِيَّةُ التَّخْيِيرِ السَّابِقِ أَنَّ لا حِطَّ اه. ٦٤ قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَ إِنِّخْ) أَقَرَّهُ الْمُعْنِيُّ. ٦٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ اشْتَرَى) إِلَى الْمُتْنِ فِي التَّهْيِيةِ وَالْمُعْنِيِّ.

٦٦ قَوْلُهُ: (تَخَيَّرَهُ) جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ فَقَالَ: فَلَوْ بَانَ الْكثيرُ عَنْ مَوَاطَأَ فَلَهُ الْخِيَارُ انْتَهَى أَي: وَقَدْ بَاعَهُ مُرَابَحةً كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحِجَازِيُّ فِي مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ م ر فَإِنْ لَمْ يَبِيعْهُ مُرَابَحةً فلا خِيَارَ وَقَضِيَّةُ التَّخْيِيرِ السَّابِقِ أَنَّ لا حِطَّ.

اشتراه بخمسين أخبر بها وجوباً. (والشراء بالعرض) فيقول بعرض قيمته كذا، ولا يقتصر على ذكر القيمة، وإن باعه بلفظ القيام كما قاله، وإن نازع فيه السنوي؛ لأنه يُشدد فيه فوق ما يُشدد بالنقد، ولو اختلفت قيمته اعتبرت يوم الاستقرار لا العقد على الأوجه وجزم السبكي كالماوردي بأن المراء بالعرض التقوُّم فالمثلِّي يجوز البيع به مُرابحةً، وإن لم يُقدِّره، وقال المتوَلِّي: لا فرق، وهو الأوجه للعلة المذكورة (وبيان) الغبن والشراء من محجوره، أو من مدينه المُعسر، أو المُماطل بدينه، وما أخذَه من نحو لَبَن، أو صوفٍ موجود حالة العقد

قوله: (بِخَمْسِينَ إلخ) عبارة النهاية واشتراه ثانياً بأقل من الأول، أو أكثر منه أخبر بها وجوباً بالأخير منهما، ولو في لفظ قام علي؛ إذ هو مُقتضى لفظه اهـ. قوله: (فيقول) إلى قوله: ولو اختلفت في النهاية والمُعني. قوله: (قيمة كذا) ولا يُكتفى فيها بتقويمه بنفسه بل لا يُد من عدلين على ما قاله التاج الفزاربي وتبعه الدميري وقال ابن الرُّفعة: له أن يعتمد ظنه إن كان من أهل الخبرة، ولا كفى عدل على الأشبه انتهى واعتمد السبكي والأول أخوط، والثاني أوجه نعم لو جرى نزاع بينه وبين المشتري في القيمة لم تثبت إلا بعدلين اتفاقاً اهـ إيعاب ومر عن ع ش عن شرح الرُّوض مثله. قوله: (وإن نازع فيه السنوي) وقال: إنه غلط، وإن الصواب أنه إن باع بلفظ القيام اقتصر على ذكر القيمة نهايةً ومُعني.

قوله: (ولو اختلفت قيمته) أي: العرض في زمن الخيار. قوله: (اعتبرت يوم الاستقرار إلخ) المُعتمد اعتبار يوم العقد فقد قال في النهاية: إنه يذكر قيمة العرض حالة العقد، ولا مبالاة بازديادها بعد ذلك نهايةً وسَم أي: ولا بانخفاضها رشيدي وع ش. قوله: (وإن لم يُقدِّره) أي: وإن لم يُخبر بقيمته اهـ كُردي عبارة سم قوله: وإن لم يُقدِّره عبارته في غير هذا الكتاب أي: وعبارة النهاية والأسنى، وإن لم يُخبر بقيمته اهـ وعبارة السيد عمر قوله: وإن لم يُقدِّره إن كان المراء به عدم التقدير بالقيمة فواضح، أو ظاهره فهو مشكل بمسألة الدراهم المُعينة المُتقدمة اهـ. قوله: (وقال المتوَلِّي لا فرق) وحيثُذ المراء بالعرض ما قابل التقد فيشمل المثلِّي أيضاً، وظاهر كلام النهاية بل صريحه كما في الرشيدي راداً على ع ش أنها تعتمد قول المتوَلِّي وفقاً للشارح. قوله: (الغبن) إلى المتن في النهاية والمُعني.

قوله: (والشراء من محجوره إلخ) ومثله ما إذا اشتراه بأكثر من قيمته لِعرض، ولو أخذ أرض غيب وباع بلفظ قام علي حط الأرض، أو بلفظ ما اشترت ذكر صورة الحال من غيب وأخذ أرض اهـ نهاية قال ع ش قوله: ولو أخذ أرض غيب أي: أو أرض جناية على المبيع بعد الشراء كما في الأنوار قاله سم على منهج وأقره الشارح م ر اه وفي المُعني ما يوافقُه. قوله: (موجود حالة العقد) أي: بخلاف

قوله: (أخبر بها وجوباً) فلو أخبر بالمائة فهل يتخير المشتري. قوله: (لا العقد) المُعتبر اعتبار يوم العقد فقد قال في النهاية: إنه يذكر قيمة العرض حالة العقد، ولا مبالاة بازديادها بعد ذلك.

قوله: (وإن لم يُقدِّره) عبارته في غير هذا الكتاب، وإن لم يُخبر بقيمته انتهى وكذا عبارة شرح الرُّوض. قوله: (موجود حالة العقد) أي: بخلاف الحادث بعده قال في الرُّوض وشرحه لا أي: لا

و(العيب) الذي فيه مُطْلَقًا حتى (الحادث عنده) كَتَرُوجِ الأُمَةِ، وَتَرَكِ الإِخْبَارِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَرَامٌ يُثْبِتُ الْخِيَارَ لِلْمُشْتَرِي .

- (فلو) لم يُثَبِّتْ نَحْوَ الْأَجَلِ تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي لِتَدْلِيلِ الْبَائِعِ عَلَيْهِ، وَلَا حَظٌّ هُنَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ لَانْدِفَاعِ الضَّرَرِ بِالْخِيَارِ، وَإِنْ (قَالَ) اشْتَرَيْتَهُ (بِمَائَةٍ) وَبَاعَهُ بِهَا وَرَبَّحَ دَوَّ يَزِيدُهُ مِثْلًا (فَبَانَ) بِحُجَّةٍ كَبِيرَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ (بِتَسْعِينَ) فَلَاظْهَرُ أَنَّهُ يَحْطُ الزِّيَادَةَ وَرَبْحَهَا) بَقِيَ الْمَبِيعُ أَوْ تَلَفَ لِكُذِبِهِ أَيْ: يَتَبَيَّنُ انْعِقَادُ الْعَقْدِ بِمَا عَدَاهُمَا فَلَا يُحْتَاجُ لِإِنْشَاءِ حَظٍّ (و) الْأَظْهَرُ عَلَى الْحَظِّ أَنَّهُ (لَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي) لِإِرضَاهُ بِالْأَكْثَرِ فَبِالْأَقْلَ أَوْلَى، وَلَا لِلْبَائِعِ، وَإِنْ عُدِرَ قَالَ جَمَعَ مُحَقِّقُونَ نَقْلًا عَنِ الْقَاضِي، وَاعْتَمَدُوهُ وَرَدُّوهُ مَا يُخَالِفُهُ.....

الْحَادِثُ بَعْدَهُ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ لَا أَيْ: لَا يُخْبِرُ بِوَطْءِ الثَّيِّبِ وَأَخَذِ مَهْرٍ وَاسْتِعْمَالٍ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْمَبِيعِ وَأَخَذَ زِيَادَاتٍ مُتَفَصِّلَةً حَادِثَةً كَلْبَيْنِ وَوَلَدٍ وَصُوفٍ وَثَمَرَةٍ انْتَهَى أَهْلُ سَمِ، وَفِي الْعُبَابِ مِثْلُهُ لَكُنْهُ عَبَّرَ بِالْحَمْلِ بِدَلِّ الْوَلَدِ، وَقَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ: بَانَ اشْتَرَاهَا حَائِلًا فَحَمَلَتْ، وَوَلَدَتْ فِي يَدِهِ ثُمَّ زَالَ نَقْصُ الْوِلَادَةِ وَانْتَفَى مَحْذُورُ التَّقْرِيقِ فَحَيِّزٌ لَا يَجِبُ الْإِخْبَارُ بِمَا جَرَى بِخِلَافِ مَا إِذَا بَقِيَ أَحَدُهُمَا لِعَدَمِ صِحَّةِ الْبَيْعِ فِي الثَّانِي وَلَوْ جُوبِ الْإِخْبَارُ فِي الْأَوَّلِ، وَمَحَلٌّ مَا ذُكِرَ فِي وَطْءِ الثَّيِّبِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ زِنًا مِنْهَا بَانَ مَكْتَنُهُ مَعَ ظَنِّهِ أَجْنَبِيًّا، وَإِلَّا لَزِمَهُ الْإِخْبَارُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حَيِّزٌ يُنْقِصُ الْقِيَمَةَ ثُمَّ رَأَيْتُ الرُّزْكَشِيَّ قَالَ: وَلَا رَيْبَ أَنَّ كُلَّ مَا حَصَلَ بِهِ نَقْصٌ يَجِبُ الْإِخْبَارُ بِهِ كَمَا فِي الْعَيْبِ الْحَاصِلِ عَنْدَهُ، وَمِنْهُ مَا لَوْ طَالَ مَكْنُ السَّلْعَةِ عَنْدَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ مُنْقَضًا لَقِيَمَتِهَا كَالْعَبْدِ بِكَبِيرٍ وَنَحْوِهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) فَلَوْ كَانَ بِهِ عَيْبٌ قَدِيمٌ أَطْلَعَ عَلَيْهِ بَعْدَ الشِّرَاءِ وَرَضِيَ بِهِ وَجَبَ بَيَانُهُ أَيْضًا مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ فَوَدَّ: (الْحَادِثُ عَنْدَهُ) أَيْ: بِأَقْيَ، أَوْ جِنَايَةٍ يُنْقِصُ الْقِيَمَةَ أَوْ الْعَيْنَ نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَتَرَكِ الْإِخْبَارِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنْ قَالَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (حَرَامُ الْخ) أَيْ: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُشْتَرِي عَلِيمًا بِهِ كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (يُثْبِتُ) أَيْ: حَيْثُ بَاعَ مُرَابِحَةً (الْخِيَارَ) أَيْ: فَوَرَا؛ لِأَنَّهُ خِيَارُ عَيْبٍ أَهْلُ ع. □ فَوَدَّ: (وَبَاعَهُ) أَيْ: مُرَابِحَةً نِهَايَةً وَمُغْنِي عِبَارَةً الْعُبَابِ مَعَ شَرْحِهِ، وَإِنْ كَذَّبَ فِي الثَّمَنِ عَمْدًا، أَوْ غَلَطًا وَبَيَّنَ لِعَلِّطَهُ وَجْهًا مُحْتَمَلًا، أَوْ لَا تَقُولُهُ: اشْتَرَيْتَهُ بِمَائَةٍ ثُمَّ وَلَاهُ، أَوْ أَشْرَكَهُ، أَوْ بَاعَهُ مُرَابِحَةً، أَوْ مُحَاطَةً فَبَانَ تَسْعِينَ بِإِقْرَارِهِ، أَوْ بَيِّنَةً فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ، وَيَنْقُطُ عَشْرَةٌ، وَرَبْحُهَا فِي الْمُرَابِحَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (بِحُجَّةٍ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ جَمَعَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (كَبِيرَةٍ الْخ) الْكَافُ اسْتِفْصَائِيَّةٌ، عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي بَيِّنَةٌ، أَوْ إِقْرَارٌ اهـ.

□ فَوَدَّ: (لِكُذِبِهِ) تَغْلِيلٌ لِلْأَظْهَرِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ يَتَبَيَّنُ الْخ) تَفْسِيرٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ: يَحْطُ الْخ. □ فَوَدَّ: (بِمَا عَدَاهُمَا) أَيْ: مَا عَدَا الزِّيَادَةَ وَرَبْحَهَا. □ فَوَدَّ: (وَلَا لِلْبَائِعِ) أَيْ: لِتَدْلِيلِهِ، أَوْ تَقْصِيرِهِ اهـ لِإِعَابِ.

يُخْبِرُ بِوَطْءِ الثَّيِّبِ وَأَخَذِ مَهْرٍ لَهَا وَاسْتِعْمَالٍ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْمَبِيعِ وَأَخَذَ زِيَادَاتٍ مُتَفَصِّلَةً حَادِثَةً كَلْبَيْنِ، وَوَلَدٍ وَصُوفٍ وَثَمَرَةٍ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَأْخُذْ قِسْطًا مِنَ الثَّمَنِ وَيَحْطُ مِنْهُ قِسْطٌ مَا أَخَذَ مِنْ لَبَنِ وَصُوفٍ وَحَمْلٍ وَثَمَرَةٍ وَنَحْوِهَا إِذَا كَانَ مَوْجُودًا حَالَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ قِسْطًا مِنَ الثَّمَنِ انْتَهَى.

ومحل هذا في بعثك برأس مالي، وهو مائة ورنح كذا لا في اشتريته بمائة وبعثته بمائة ورنح كذا؛ لأن المشتري فوط حيث اعتمد قوله لكنه عاص، وكذا لو قال أعطيت فيها كذا فصدقته واشتراه ثم بان خلافه، وفيه نظر أي: نطير بل الأوجه ما في النهاية مما يخالفه؛ لأنه صدقه أيضا في قوله: رأس مالي كذا فأني فرقي بينهما على أنه معذور في تصديقه؛ لأن الناس موكلون إلى أماناتهم، ولو توقف الإنسان على ثبوت ما وقع الشراء به لعز البيع مربحة؛ لأن الغالب أن ذلك لا يعرف إلا من البائع، فإن قلت: يمكن الفرق بأنه في الأولى أتى بلفظ يشمل ثمنه الذي بان الانعقاد به، قوله: وهو مائة وقع تفسيراً لما وقع به العقد فإذا خالف الواقع ألغى، وفي الثانية لم يأت بذلك بل أوقع العقد بالمائة فيتعذر وقوعه بالتسعين قلت: لو كان هذا هو المراد لم يخلف الشيخان في الصحة الآتية، ولما فرق بين حالتي التصديق والتكذيب بما يأتي فتأمل. (ولو زعم أنه) أي: الثمن الذي اشترى به مربحة (مائة، قوله: فلو قال: إلخ) هكذا في الأصول التي بأيدينا، ولعل فيها سقطاً تاماً، (وعشرة).....

قوله: (ومحل هذا إلخ) أي: قول المصنف والأظهر أنه يحط الزيادة ورنحها. قوله: (لا في اشتريته إلخ) أي: فلا حظ هنا ولا خيار كما أفصح بذلك السبكي والأذري. قوله: (لكنه عاص) استندرك على قوله: لا في اشتريته إلخ، والضمير للبائع. قوله: (وفيه نظر) أي: فيما قاله الجمع المذكورون سم وكزدي. قوله: (بل الأوجه إلخ) وفقاً لظاهر إطلاق النهاية والمغني. قوله: (ولو توقف الناس) أي: معاملتهم. قوله: (أن ذلك) أي: ما وقع الشراء به. قوله: (أتى بلفظ يشمل ثمنه إلخ) أي: شمول الكل لجزائه فشمول رأس المال للتسعين من هذا الشمول بخلاف شمول المائة لها فمن شمول الكل لجزئه. قوله: (لو كان هذا هو المراد إلخ) لك أن تقول: أي دليل يستدعي اتحاد التصوير فيما نحن فيه، وفي المسألة الآتية فليكن التصوير فيما نحن فيه بما أفاده القاضي، وفي الآتية بخلافه، ولا محذور فيه فليتأمل حق تأمل فإن كلام القاضي وجيه جداً من حيث المذكور اه سيد عمر. قوله: (لو كان هذا) أي: الفرق المذكور (هو المراد) أي: للقاضي. قوله: (في الصحة الآتية) أي: في المتن آنفاً. قوله: (أي الثمن) إلى قوله: وأفهم في النهاية إلّا قوله: رجاء ما تقرر.

قوله: (مربحة) كان ينبغي أن يسقطه، أو يزيد قبيله المبيع وباعه؛ إذ الكلام في ثمن العقد الأول، عبارة المغني: ولو غلط البائع فنقص من الثمن كأن قال: اشتريته بمائة وباعه مربحة ثم زعم أنه أي: الثمن الذي اشترى به مائة وعشرة اه ثم رأيت في الرشيدي ما نصه: قوله الذي اشترى به مربحة الظاهر الذي اشترى به وباع مربحة فلعل لفظ وباع سقط من الكتبة على أنه لا حاجة إلى قوله: مربحة اه يعني أن الحكم المذكور جارٍ في التولية والإشراك والمحاطة أيضاً كما صرح به العباب وشرحه أي:

قوله: (لا في اشتريته) أي: فلا حظ هنا، ولا خيار كما أفصح بذلك السبكي والأذري.
قوله: (وبعثته بمائة) فلو قال وبعثك بها. قوله: (وفيه نظر) أي: فيما قاله الجمع المذكورون.

وأنه غَلِطَ في قوله أولاً أنه مائة (وَصَدَّقَهُ الْمُشْتَرِي) في ذلك (لم يصحَّ البيع) الذي وَقَعَ بينهما مُرَابِحَةٌ (في الأصح) لِنَعْدَرِ قَبُولِ الْعَقْدِ لِلزِّيَادَةِ بِخِلَافِ النَقْصِ بِدَلِيلِ الْأَرْضِ (قُلْتُ: الْأَصْحُ الصَّحَّةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) كما لو غَلِطَ بِالزِّيَادَةِ، وَتَعْلِيلُ الْأَوَّلِ يَرُدُّهُ عَدَمُ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ لَكِنْ يَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ، وَإِنَّمَا رُوِيَ هُنَا مَا وَقَعَ بِهِ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ لَا الثَّانِي حَتَّى يَثْبُتَ النَقْصُ؛ لِأَنَّهُ تَمَّ لَمَّا ثَبَتَ كَذِبُهُ أَلْفِي قَوْلُهُ: فِي الْعَقْدِ مِائَةٌ، وَإِنْ عُدِرَ وَرَجِعَ إِلَى التَّسْعِينَ وَهُنَا لَمَّا قَوِيَ جَانِبُهُ بِتَصَدِيقِ الْمُشْتَرِي لَهُ جَبَرَنَاهُ بِالْخِيَارِ وَالْمُشْتَرَى بِإِسْقَاطِ الزِّيَادَةِ (وَإِنْ كَذَّبَهُ) الْمُشْتَرِي (وَلَمْ يُبَيِّنْ) الْبَائِعُ (لِغَلْطِهِ) الَّذِي ادَّعَاهُ (وَجْهًا مُحْتَمَلًا) بِفَتْحِ الْمِيمِ.....

في الجملة لا بجميع ما ذُكِرَ مِنَ التَّفْصِيلِ .

قوله: (وَأَنَّهُ غَلِطَ) وظاهرُ المتن أَنَّهُ لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ التَّعَمُّدِ وَالْغَلْطِ، وَهُوَ قِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الزِّيَادَةِ لَكُنْهُمْ اقْتَصَرُوا فِي النَقْصِ عَلَى الْغَلْطِ قَالَ شَيْخُنَا: وَلَعَلَّهُمْ تَرَكُوا التَّعَمُّدَ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ التَّفَارِيعِ لَا تَأْتِي فِيهِ انْتَهَى، وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمَاوَزِيِّ صُورَةٌ مِنَ التَّعَمُّدِ حَيْثُ قَالَ: اشْتَرَى ثَوْبًا بِمِائَةٍ ثُمَّ أَخْبَرَ فِي الْمُرَابِحَةِ عَمْدًا أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِتَسْعِينَ فَهَلْ هُوَ كَاذِبٌ وَجْهَانِ: لَيْسَ بِكَاذِبٍ لِدُخُولِ التَّسْعِينَ فِي الْمِائَةِ فَعَلِيهِ لَا يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي، هُوَ كَاذِبٌ؛ لِأَنَّ التَّسْعِينَ بَعْضُ الْمِائَةِ فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي فِي الْفَسْخِ قَالَ فِي التَّوَسُّطِ: وَيَجِبُ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ؛ إِذَا لَمْ يُسَاوِ التَّسْعِينَ لِنَحْوِ عَيْنِهِ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَجْهَيْنِ إِنْ عَابَ.

قوله (سني): (الاصح الصحة) أي: بالمائة فقط رشيدي ومغني وسيبته عليه الشارح بقوله: يردُّه عدم ثبوت الزيادة إلخ. قوله: (كما لو غلط بالزيادة) وهو الصورة المتقدمة بقول المتن: فلو قال بمائة فبان يتسعين إلخ. قوله: (وتعليل الأول) أي: تعليل الرافعي بتعذر قبول العقد بالزيادة. قوله: (لكن يتخير البائع) كذا في المغني والنهاية. قوله: (وإنما روي هنا) أي فيما لو زعم أنه مائة وعشرة قاله ع ش، وهو لا يناسب قول الشارح العقد الأول لا الثاني إلخ وقال الرشيد يبغي في مسألة الغلط بالزيادة اه وهو لا يناسب قول الشارح حتى يثبت النقص؛ لأنه تم إلخ عبارة الإيعاب وسأتي مثلها عن المغني راعى هنا المسمى، وتم العقد الأول اه وهي ظاهرة لا غبار عليها ولعل الصواب أن يقول الشارح هنا ما وقع به العقد الثاني لا الأول حتى تثبت الزيادة بخلاف ما مر؛ لأنه إلخ. قوله: (حتى يثبت النقص) أي: الذي ادَّعاه البائع فتراد في الثمن اه ع ش، وهذا مبني على ما تقدّم منه مع ما فيه عبارة المغني فإن قيل: طريقة المصنف مشككة حيث راعى هنا المسمى وهناك العقد يعني الأول أجب بأن البائع هناك نقص حقه فنزل الثمن على العقد الأول، ولا ضرر على المشتري، وهنا يزيد فلا يلتفت إليه اه.

قوله: (ثم) أي: في مسألة الغلط بالزيادة. قوله: (جبرناه) أي: البائع بالخيار وقال الشيخ عميرة: وأيضا فالزيادة لم يرخص بها المشتري بخلاف النقص السالف فإنه رضي به في ضمن رضاه بالاكتر اه ع ش. قوله: (والمشتري) أي: وجبرنا المشتري. قوله: (بفتح الميم) أي: أما بكسرها فهو الواقعة

قوله: (وأنه غلط) قال في شرح الروض اقتصرنا في حالة النقص على الغلط وقياس ما مر في الزيادة ذكر التعمد، ولعلمهم تركوه؛ لأن جميع التفاريع لا تأتي فيه انتهى .

أي: قَرِيبًا (لم يَقْبَلْ قوله: ولا يَبْتَنَّهُ) التي يَقِيمُهَا على الغَلَطِ لِتَكْذِيبِ قوله الأولِ لهما، ويُفَرِّقُ بين هذا وما لو باعَ دارًا ثم ادَّعى أنها وقفٌ أو أنها كانتَ غيرَ مِلْكِهِ ثم ورثَهَا فَإِنَّ يَبْتَنَّهُ تُسَمَّعُ إذا لم يكنْ صَرَحَ حالَ البيعِ بأنها مِلْكُهُ، وكذا إذا أقامَ بَيِّنَةً الوقفِ غيرُهُ حِسْبَةَ أنها وقفٌ على البائعِ وأولادِهِ ثم الفقراءِ، وتَصَرَّفَ له الغَلَّةُ إِنْ كَذَّبَ نفسه وَصَدَّقَ الشُّهُودَ بِأَنَّ العُدْرَ هناك أَوْضَحَ فَإِنَّ الوقفَ والموتَ الناقلَ له ليسا من فِعْلِهِ فإذا عَارِضا قوله، وأمكنَ الجَمْعُ بينهما بِأَنَّ لم يُصَرِّحْ حالَ البيعِ بالمِلْكِ سَمِعَتْ بَيِّنَتُهُ، وأما هنا فالتناقضُ نَشَأَ من قوله: فلم يُعَدَّرْ بالنسبةِ لِسَمَاعِ بَيِّنَتِهِ بل لِلتَّحْلِيلِ كما قال (وله تحليفُ المُشْتَرِي أنه لا يَعْرِفُ ذلك) أي: أَنَّ الثَمَنَ مِائَةٌ وَعَشْرَةٌ (في الأصح)؛ لأنَّهُ قد يُقَرَّرُ عند عَرْضِ اليمينِ عليه فَإِنْ حَلَفَ فذاك.....

نَفْسُهَا إِيْعَابٌ وع ش وبِذَلِكَ يُعْلَمُ ما في حاشية السَّيِّدِ عُمَرَ مِمَّا نَصَّهُ قولُ المَنِّ وَجْهًا مُحْتَمَلًا يَقَعُ كَثِيرًا في أبحاثِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: وهو مُحْتَمَلٌ فَيُؤْخَذُ مِمَّا أَفَادَهُ الشَّارِحُ أَنَّهُ إِنْ ضُبِطَ بِالْفَتْحِ أَشْعَرَ بِالْزَّجِيجِ؛ لَأَنَّهُ بِمَعْنَى قَرِيبٍ، أو بالكسْرِ فلا؛ لَأَنَّهُ حَيْثُ دَبَّ بِمَعْنَى ذُو احْتِمَالٍ اهـ بل الأمرُ بِعَكْسِ ما قاله كما صَرَّحَ به ع ش في محلِّ آخَرٍ. فَوَدَّ: (إني قَرِيبًا) أي: مُمَكِّنًا يَقْبَلُهُ الشَّرْعُ، وبِكَسْرِهَا نَفْسُ الْوَاقِعَةِ اهـ بُجَيْرِمِي. فَوَدَّ: (بَيْنَ هَذَا) أي ما لو ادَّعى البائعُ الغَلَطَ بِالتَّقْصِصِ وَكَذَّبَهُ المُشْتَرِي، ولم يُبَيِّنِ البائعُ وَجْهًا مُحْتَمَلًا حَيْثُ لا يَقْبَلُ قوله: ولا يَبْتَنَّهُ. فَوَدَّ: (وَقَفَّ) بصيغةِ الْمُضَدَّرِ أي: كانتَ وَقَفًا عليه. فَوَدَّ: (إذا لم يكنْ صَرَّحَ بِالْإِلْخِ) فَإِنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ لم يَقْبَلْ دَعْوَاهُ، ولا يَبْتَنَّهُ وَمَحَلُّهُ إذا لم يَذْكُرْ تَأْوِيلًا لِتَضَرِيحِهِ فَإِنْ ذَكَرَهُ كَأَن قال كنتَ نَسِيتَ، أو اشْتَبَهَ المَبِيعُ عَلَيَّ بِغَيْرِهِ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُ كما ذَكَرَهُ الشَّارِحُ في بابِ الحِوَالَةِ بَعْدَ قولِ الْمُصَنِّفِ، ولو باعَ عَبْدًا ثم اتَّفَقَ الْمُتَبَايعَانِ بِالْإِلْخِ اهـ ع ش وَسَيَجِيءُ عَنْ سَمِ قَبْلَ البابِ ما يُوَافِقُهُ. فَوَدَّ: (وَكَذَا إِذَا الْإِلْخِ) لا يَخْفَى ما فيه مِنَ الرَّكَّةِ، عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْإِيْعَابِ كما لو شَهِدَتْ حِسْبَةَ أَنَّهَا وَقَفَتْ على البائعِ الْإِلْخِ قال الرَّشِيدِيُّ قوله: كما لو شَهِدَتْ حِسْبَةَ أي: وَإِنْ صَرَّحَ حالَ بَيْعِهَا بِأَنَّهَا مِلْكُهُ بِدَلِيلِ قوله إِنْ كَذَّبَ نَفْسَهُ اهـ. فَوَدَّ: (ثُمَّ وَرِثَهَا) أي: أو قَبْلَ الوَصِيَّةِ، أو التَّذَرُّبِ بِهَا فِيمَا يَظْهَرُ.

فَوَدَّ: (وَتَصَرَّفَ لَهُ) أي: لِلْبَائِعِ. فَوَدَّ: (إِنْ كَذَّبَ نَفْسَهُ بِالْإِلْخِ) أي: وَإِلَّا بِأَن أَصَرَ على إنكارِهِ الوقفَ وَقَفَتْ إلى مَوْتِهِ ثم صُرِفَتْ لِأَقْرَبِ النَّاسِ إلى الْوَاقِفِ اهـ إِيْعَابٌ. فَوَدَّ: (بِأَنَّ العُدْرَ) صِلَةُ قوله: وَيُفَرِّقُ. فَوَدَّ: (هُنَاكَ) أي: فِيمَا لو باعَ دارًا بِالْإِلْخِ. فَوَدَّ: (وَأَمَّا هُنَا) أي فِيمَا لو ادَّعى البائعُ الغَلَطَ بِالتَّقْصِصِ. فَوَدَّ: (فَالْتَنَاقُضُ نَشَأَ بِالْإِلْخِ) قد يُقَالُ: وَالتَّنَاقُضُ هُنَاكَ نَشَأَ مِنْ قوله: أَيْضًا، وهو دَعْوَاهُ أَنَّهَا وَقَفَتْ أو كانتَ مِلْكُ غَيْرِهِ، فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ مُنَاقِضٌ لِبَيِّنَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَمَّا كانَ الوقفُ والموتُ لَيْسَا مِنْ فِعْلِهِ، وقد يَخْفَى كُلُّ مِنْهُمَا عليه لم يَجْعَلْ ذَلِكَ تَنَاقُضًا سَمِعَ ع ش. فَوَدَّ: (فَذاكَ) أي: أَمْضَى الْعَقْدِ على ما حَلَفَ عليه مِنَ المِائَةِ، ولا تَثْبُتُ الزِّيَادَةُ، ولا الخِيَارُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا.

فَوَدَّ: (فَالْتَنَاقُضُ نَشَأَ بِالْإِلْخِ) قد يُقَالُ: التَّنَاقُضُ هُنَاكَ نَشَأَ مِنْ قوله: وهو دَعْوَاهُ أَنَّهَا وَقَفَتْ، أو كانتَ مِلْكُ غَيْرِهِ فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ مُنَاقِضٌ لِبَيِّنَتِهِ.

وَالَا رُدَّتْ عَلَى الْبَائِعِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ كَالْإِقْرَارِ وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ بَيْنَ إِمضَاءِ الْعَقْدِ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ وَبَيْنَ فُسْخِهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَنَازَعَ فِيهِ الشَّيْخَانِ بِأَنَّ مُقْتَضَى الْأَظْهَرِ أَنَّ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ كَالْإِقْرَارِ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا مَرَّ فِي حَالَةِ التَّصْدِيقِ أَيْ: فَلَا يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي بَلِ الْبَائِعُ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ، وَاعْتِمَادِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَنَقْلِهِ عَنْ جَمْعٍ، وَقَدْ يُوجِّهُ مَا قَالُوهُ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَالْإِقْرَارِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ الْآتِي فِي الدَّعَاوَى (وَأِنْ يَبَيَّنْ) لِيُغْلِطَهُ وَجْهًا مُحْتَمَلًا كَتَزْوِيرِ كِتَابٍ عَلَى وَكَيْلِهِ، أَوْ انْتِقَالِ نَظَرِهِ مِنْ مَتَاعٍ لِغَيْرِهِ فِي جَرِيدَتِهِ (فَلَهُ التَّحْلِيفُ) أَيْ: تَحْلِيفُ الْمُشْتَرِي كَمَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ مَا يَبَيَّنُهُ يُحَرِّكُ ظَنَّ صِدْقِهِ فَإِنْ حَلَفَ فَذَلِكَ، وَالَا رُدَّتْ وَجَاءَ مَا تَقَرَّرَ (وَالْأَصَحُّ سَمَاعُ بَيِّنَتِهِ) بِأَنَّ الثَّمَنَ مِائَةً وَعَشْرَةً لِيُظْهِرَ غُذْرَهُ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: فَلَوْ قَالَ تَفْرِيقًا عَلَى مَا قَبْلَهُ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ فَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا بِأَنَّ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ.....

قوله: (وَالَا رُدَّتْ عَلَى الْبَائِعِ إلخ) أي فَيُخْلَفُ عَلَى الْبَيْتِ أَنْ تَمَنَّهُ الْمِائَةُ وَالْعَشْرَةُ اهـ مُعْنِي. قوله: (بِمَا حَلَفَ) أي: الْبَائِعُ. قوله: (إِنَّ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ إلخ) بَدَلٌ مِنَ الْأَظْهَرِ. قوله: (أَنْ يَأْتِيَ إلخ) خَبَرٌ أَنَّ. قوله: (فَلَا يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي بَلِ الْبَائِعُ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ) وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَايَةً وَمُعْنِي. قوله: (كَتَزْوِيرِ كِتَابٍ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالنَّهَايَةُ كَقَوْلِهِ: جَاءَنِي كِتَابٌ عَلَى لِسَانِ وَكَيْلِي بِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِكَذَا فَبَانَ كَذِبًا عَلَيْهِ اهـ. قوله: (جَرِيدَتِهِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَشُكُونِ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ اسْمٌ لِلدَّفْعِ الْمَكْتُوبِ فِيهِ ثَمَنٌ أَمْتِعَةٌ وَنَحْوَهَا قَلْبُوبِي لَكِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ كَالْمِضْبَاحِ وَالْمُخْتَارِ وَالْقَامُوسِ بِهَذَا الْمَعْنَى اهـ بُجَيْرِي. قوله: (وَنَقْلُهُ) أي: صَاحِبُ الْأَنْوَارِ اهـ رَشِيدِي. قوله: (وَقَدْ يُوْجِّهُ إلخ) مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ وَمَا قَبْلَهُ مِنْ كَلَامِ الْأَنْوَارِ اهـ رَشِيدِي. قوله: (كَمَا ذُكِرَ) أي: عَلَى عَدَمِ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ. قوله: (يُحَرِّكُ ظَنَّ صِدْقِهِ) أي يَقْوِيهِ. قوله: (لَشَى: وَالْأَصَحُّ سَمَاعُ بَيِّنَتِهِ) أي: وَإِذَا سَمِعْتَ كَانَ كَتَّصْدِيقِ الْمُشْتَرِي فِيمَا ذُكِرَ فِيهِ إِيْعَابٌ وَرَشِيدِي عِبَارَةُ الشُّوْبَرِيِّ وَعَلَى السَّمَاعِ يَكُونُ كَمَا لَوْ صَدَّقَهُ قِيَاتِي فِيهِ خِلَافُ الشَّيْخَيْنِ وَالرَّاجِحُ صِحَّةُ الْبَيْعِ، وَلَا يَثْبُتُ لَهُ الزِّيَادَةُ، وَلَهُ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي اهـ. قوله: (أَنَّ هَذَا كُلُّهُ) أي: مَا ذُكِرَ فِي الْغُلْطِ بِالزِّيَادَةِ، أَوْ التَّنْقِصِ. قوله: (إِنَّمَا هُوَ فِي بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ) الْحَضَرُ إِضَافِيٌّ لِإِخْرَاجِ بَيْعِ الْمُسَاوَمَةِ كَاشْتَرَيْتُهُ بِمِائَةٍ وَبِعْتُكَ بِمِائَةٍ وَعَشْرَةٍ فَلَا يَرُدُّ جَرِيَانُ ذَلِكَ فِي التَّوْلِيَةِ وَالْإِشْرَاكِ أَيْ: فِي الْجُمْلَةِ لَا بِجَمِيعِ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّنْقِصِ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. قوله: (فَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ) أي: الْغُلْطُ بِالزِّيَادَةِ أَوْ التَّنْقِصِ. قوله: (فِي غَيْرِهَا) أي: غَيْرِ بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ وَالتَّائِيثِ بِاعْتِبَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. قوله: (لَهَا) أي: لِلْمُرَابَحَةِ. قوله: (لَمْ يَكُنْ فِيهِ)

قوله: (لِعَدَمِ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ يَغْنِي الْمَحَلِّي تَبَعًا لِغَيْرِهِ، وَلِلْمُشْتَرِي حَيْثُ يَذِ الْخِيَارُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَرْجُوحِ الْقَائِلِ بِثُبُوتِ الزِّيَادَةِ. قوله: (وَالْأَصَحُّ سَمَاعُ بَيِّنَتِهِ)، قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَإِذَا سَمِعْتَ كَانَ كَتَّصْدِيقِ الْمُشْتَرِي

سوى الإثم إن تعمّد الكذب والفرق ما مرّ أن يبيع المُرَابِحَةَ مَبْنِيَّ على الأمانة إلى آخره وبهذا فارق ما هنا أيضًا إفتاء ابن عبد السلام فيمن باع بالغًا مُقَرَّرًا له بالرق ثم ادّعى أنه حرٌّ، وأقام بيّنة بأنه عتيق قبل البيع بأنها تُسمَعُ أي: وإن لم يُذكر لإقراره له بالرق عُذْرًا كما اقتضاه إطلاقه؛ لأنّ العتيق قد يُطلّق على نفسه أنه عبدٌ فلان ومملوكه وقضيته أنه لا تُقبلُ بيّنته بكونه حرًّا الأصل ويتعيّن حملُه بتقدير تسليمه على ما إذا لم يُنِدِ عُذْرًا كسببت طفلًا.

أي: في وقوع ذلك في الغير. □ فَوَدَّ: (سوى الإثم إلخ) هذا هو ظاهرٌ في الزيادة دون التّقص. □ فَوَدَّ: (والفرق) أي: بين المُرَابِحَةَ وغيرها. □ فَوَدَّ: (ما مرّ) أي: في شرح قول المثنى والأجل اه كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (مُقَرَّرًا) أي: المبيع البالغ لِبائعِهِ. □ فَوَدَّ: (ثم ادّعى) أي: البالغ. □ فَوَدَّ: (بأنها) أي: بيّنة البالغ صِلَةً لِلإفتاء. □ فَوَدَّ: (وإن لم يُذكر لإقراره) أي: البالغ، وبهذا يُخالف الإفتاء ما هنا اه سم. □ فَوَدَّ: (كما اقتضاه) أي: التّعميم المذكور بقوله: أي، وإن لم يُذكر إلخ. □ فَوَدَّ: (إطلاقه) أي: ابن عبد السلام، أو إفتائه. □ فَوَدَّ: (لأنّ العتيق إلخ) تعليل لسماع بيّنة البالغ، ويظهر أنه من كلام ابن عبد السلام كما يُفيدُه قول الشارح وقضيته إلخ أي قضيته التّعليل المذكور. □ فَوَدَّ: (حمله) أي: حمل أنه لا تُسمَعُ بيّنته بحرّية الأصل اه سيّد عُمَرُ. □ فَوَدَّ: (بغد تسليمه) أفهم المنازعة في الحمل المذكور لكن هذه المسألة نظير المسألة الآتية في باب الحوالة في قول المُصنّف، ولو باع عبدًا، وأحال بَمَنِهِ ثم اتّفق البائعان إلخ وذكر الشارح هناك كلامًا طويلًا يُخالف كُلُّهُ توقّفه هنا المُشار إليه بقوله بغد تسليمه إلا مُقتضى كلام السّراج البُلُقينيّ المذكور هناك اه سم باختصار، وهذا مَبْنِيٌّ كما يُصرّح به كلامه على أن مرجع ضمير تسليمه الحمل، وليس كذلك بل مرجعه مُقتضى التّعليل السابق. (خاتمة): لو اتّهب بشرط ثواب معلوم ذكره وباع به مُرابحةً، أو اتّهب بلا عوض، أو ملكه بلا زب، أو وصية، أو نحو ذلك ذكر القيمة وباع بها مُرابحةً، ولا يبيح بلفظ القيام، ولا الشراء، ولا رأس المال؛ لأنّ ذلك كذبٌ، وله أن يقول في عبدٍ هو أجرة أو عوض خلع، أو نكاح، أو صالح به عن دم قام عليّ بكذا، أو يُذكر أجرة الجِثْل في الإجارة ومهره في الخلع والنكاح والدية في الصّلح، ولا يقول: اشتريت، ولا رأس المال كذا؛ لأنه كذبٌ مُعني ونهاية.

فيما ذكر فيه. □ فَوَدَّ: (أي: وإن لم يُذكر إلخ) هذا يُخالف ما هنا. □ فَوَدَّ: (ويتعيّن حملُه بتقدير تسليمه) أفهم قوله: بتقدير تسليمه المنازعة فيه لكن هذه المسألة نظير المسألة الآتية في باب الحوالة في قول المُصنّف: ولو باع عبدًا وأحال بَمَنِهِ ثم اتّفق المُتبايعان، والمُختال على حرّيته، أو بُتت بيّنة بطلت الحوالة، وقد ذكر الشارح هناك تقييد البيّنة بأنها تشهد حِسبةً، أو يقيمها العبد، أو أحد الثلاثة ويُقدِّ إقامتها بأن لا يُصرّح قبل إقامتها بأنه مملوك على وجه يصلح لِرُجوع هذا القيد للعبد أيضًا بل لو رجّع لأحد فقط اقتضى أن العبد مثله فيه، وقال في شرح العباب هناك قال الجلال البُلُقينيّ لم يُذكر لإقرار العبد بالرق، والقياس يقتضي تعيّن إقامة البيّنة حِسبةً؛ لأنّ إقراره بالرق مُكذّب لبيّنته فلا يقيمها هو انتهى إلى أن قال: وقضية كلام السّراج البُلُقينيّ أنه لا فرق في شهادة الحِسبة وإقامة العبد البيّنة بين أن

باب بيع الأصول

وهي الأرض والشجر (والثمار) جمع ثمر، وهو جمع ثمرة، وذكر في الباب غيرهما بطريق التبعية إذا قال بعثك هذه الأرض، أو الساحة، أو البقعة، أو العرصة وحذفها اختصاراً لا لكون مفهومها يخالف ما قبلها؛ لأنه أمر لغوي، وليس المدار هنا إلا على العرف، وهي فيه متحدة مع ما قبلها (وفيها بناء)، ولو بقراء.....

باب: بيع الأصول والثمار

قوله: (وهي الأرض) إلى قوله وخرج في النهاية إلا قوله: وحذفها إلى المتن، وقوله: وبهذا إلى المتن. قوله: (جمع ثمر إلخ) ويجمع ثمار على ثمر وثمر على أثمار ككتاب وكثب وأعناق ثم ما تقرر صريح في أن الثمر جمع، وقد اختلف في مثله مما يفرق بينه وبين واحده بالهاء قليل هو اسم جمع لا جمع، وعليه فكان القياس أن يقول الشارح، وهي جمع ثمرة، وفي المضباح أن اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه إذا كان لما لا يفعل كالإبل يلزمه التانيث وتدخله الهاء إذا صغره ومفهوم قوله لا واحد له إلخ أنه إذا كان له واحد من لفظه كما هنا لا يتعين فيه التانيث اهـ ش. قوله: (غيرهما) أي: غير بيع الأصول وبيع الثمار كالمحاقلة والمزابنة وبيع الزرع الأخضر والعرايا انتهى بكري اهـ ش. قوله: (بطريق التبعية) قد يكون بطريق الأصالة وإن لم يترجم له اهـ سم على حج، وهو جواب ثانٍ اهـ ش أي: فقد يترجم لشيء ويؤاد عليه، وهو ليس بمعيب.

قوله (سئ): (قال بعثك) أي: شخص، ولو كيلاً ماذوناً له في بيع الأرض من غير نص على ما فيها أخذاً من كلام سم الآتي ويتبعني أن مثله ولي المحجور عليه بل أولى؛ لأنه نائب عن المولى عليه شرعاً ففعله كفعله اهـ ش. قوله (سئ): (أو الساحة) وهي أي: لغة الفضاء بين الأبنية نهاية ومغني.

قوله: (أو البقعة) وهي أي: لغة التي خالفت غيرها انخفاضاً، أو ارتفاعاً مختاراً به بغير مي. قوله: (أو العرصة) قال في القاموس والعرصة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء اسم على حج، ومنه يعلم أن الفقهاء لم يستعملوا العرصة والساحة في معنهما اللغوي بل أشاروا إلى أن الألفاظ الأربع عرفاً بمعنى، وهو القطعة من الأرض لا بقيد كونها بين الدور اهـ ش وقال السيّد عمر بعد نقله كلام القاموس المار قبلاً منه أن العرصة لغة أخص من البقعة اهـ. قوله: (مفهومها) أي: معنى

يتقدم منه إقرار بالرق أم لا؛ لأن العتق حق الله - تعالى، لكن يوافق كلام الجلال قول السنوي: لا يقيمها العبد؛ لأنه إن سكّت عن الإقرار بالرق حين البيع صدق بلا بينة، وإن أقر به فهو مكذب للبيّة صريحاً اهـ وهذا كله يخالف توقّفه المشار إليه بقوله: بعد تسليمه إلا مقتضى كلام السراج.

باب بيع الأصول والثمار

قوله: (بطريق التبعية) قد يكون بطريق الأصالة، وإن لم يترجم له. قوله: (يخالف ما قبلها)؛ لأنه أمر لغوي قال في القاموس: والعرصة كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء انتهى.

لكن لا يدخل ماؤها الموجود حال البيع إلا بشرطه بل لا يصح بيعها مُسَقَّلَةً وتابعة كما مرَّ آخر الرُّبَا إلا بهذا الشرط، وإلا لا خُتِلَطَ الحَادِثُ بالموجود، وطال النزاع بينهما، وبهذا يُعْلَمُ أنه لا فرق بين ماءٍ بِمَحَلٍّ يَمْنَعُ أهلُه من استَقْيِ منها وغيره خلافاً لِمَنْ فَضَّلَ؛ لأنَّ العِلَّةَ الاختلاطَ المذكورَ، ومن شأنه وقوعُ التنازعِ فيه بِكُلِّ مِنَ المَحَلِّينِ (وشَجَرٍ) نَابِتٍ رَطْبٌ، ولو شَجَرٌ موزٍ على المُعْتَمِدِ، وخرج بفيها ما في حِذِّها فَإِنْ دَخَلَ الحِذُّ في البيعِ دَخَلَ ما فيه، وإلا فلا، وعلى الثاني يُحْمَلُ إفتاءُ الغزاليِّ بأنه لا يدخلُ ما في حِذِّها، وفي زيادات العباديِّ باعَ أرضاً، وعلى مجرى ما فيها شَجَرٌ فَإِنْ ملكه البائعُ فهي للمُشْتَرِي، وإن كان له حقُّ الإجراءِ أي: فقط فهي باقيةٌ للبائعِ (فالْمَذْهَبُ) أي ما ذَكَرَ مِنَ البِنَاءِ والشجرِ (يدخلُ في البيعِ) لِقَوْتِهِ بنقله المِلْكُ فاستبْعَ (دُونِ الرهنِ) لِضَعْفِهِ وَقَضِيَّتِهِ أنه يلحقُ بالبيعِ كُلُّ نَاقِلٍ للمِلْكِ كَهَبَةِ وَوَقْفٍ وَوَصِيَّةٍ.....

الْعَرَضِيَّةُ لُغَةً. □ فَوُدَّ: (إِلَّا بِشَرْطِهِ) أي: بِشَرْطِ دُخُولِ المَاءِ في البَيْعِ اهْ كُرْدِيَّ عِبَارَةٌ ع ش، وهو النَّصُّ عليه اه. □ فَوُدَّ: (وَالْأَيُّ) أي: وَإِنْ لَمْ يُشَرْطْ دُخُولُ المَاءِ في العَقْدِ. □ فَوُدَّ: (لَاخْتِلَاطُ الْخ) مِنْ إِقَامَةِ العِلَّةِ مَقَامَ الْمُدَّعَى وَالْأَصْلُ لَفَسَدِ العَقْدِ أي: فِي الْجَمِيعِ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِخْتِلَاطِ وَطُولِ النِّزَاعِ. □ فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) أي بِقَوْلِهِ: (وَالْأَيُّ لَاخْتِلَاطُ الْخ). □ فَوُدَّ: (بَيْنَ مَاءٍ بِمَحَلٍّ) أي: بَيْنَ بئرٍ بِمَحَلٍّ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ شَأْنِهِ) أي: الْإِخْتِلَاطِ. □ فَوُدَّ: (ثَابِتُ الْخ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرُهُ بِقَوْلِهِ: وَأَمَّا الْمُقْلُوعُ وَالْيَاسُ الْخ. □ فَوُدَّ: (ثَابِتٌ) أي: نَابِتٌ اهْ نِهَايَةً. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ شَجَرٌ موزٍ) إِنَّمَا أَخَذَهُ غَايَةً؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ فِيهِ بِأَنَّهُ يَخْلُفُ وَيَمُوتُ الْأَصْلُ فَيَنْقَلُ قَرِيبًا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ كَالزَّرْعِ الَّذِي يُؤْخَذُ دَفْعَةً فَلَا يَدْخُلُ، أَوْ كَالشَّتْلِ الَّذِي يُنْقَلُ عَادَةً اهْ ع ش. □ فَوُدَّ: (فِي حِذِّهَا) أي طَرَفِهَا. □ فَوُدَّ: (وَعَلَى الثَّانِي) أي: عَدَمَ دُخُولِ الحِذِّ. □ فَوُدَّ: (شَجَرٌ) أي: مَمْلُوكٌ لِلْبَائِعِ. □ وَفَوُدَّ: (فَإِنْ مَلَكَهُ) أي: الْمَجْرَى اهْ كُرْدِيَّ. □ فَوُدَّ: (أَيُّ مَا ذَكَرَ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَالْحَقُّ إِلَى وَلَوْ قَالَ وَإِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ. □ فَوُدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أي: التَّغْلِيلِ. □ فَوُدَّ: (بِالْبَيْعِ الْخ) انْظُرْ جَعَلَ الْجَعَالَةَ، وَلَا يَتَعَدَّ أَنَّهُ كَالْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ نَقْلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالِ، وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ دُخُولُ الوَصِيَّةِ مَعَ أَنَّهَا لَا تَقْلُ فِيهَا فِي الْحَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ ع ش. □ فَوُدَّ: (كَهَبَةٍ) بَقِيَ مَا لَوْ وَكَلَّهُ فِي هَبَةِ الْأَرْضِ بِمَا فِيهَا فَوَهَبَ الْأَرْضَ فَقَطَّ، أَوْ عَكْسَهُ فَهَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّهُ إِذْنٌ لَهُ فِي شَيْئَيْنِ أَتَى بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، وَهُوَ لَا يَضُرُّ اهْ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَوَصِيَّةٍ) وَعَلَيْهِ قُلُوْ أَوْصَى لَهُ بِأَرْضٍ، وَفِيهَا بِنَاءٌ وَشَجَرٌ حَالِ الوَصِيَّةِ دَخَلًا فِي الْأَرْضِ بِخِلَافِ مَا لَوْ حَدَّثَا، أَوْ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ فِعْلٍ مِنَ المَالِكِ كَمَا لَوْ أَلْقَى السَّيْلُ بَذْرًا فِي الْأَرْضِ فَتَبَّتْ قِمَاتِ المَوْصِي، وَهُوَ مُوجُودٌ فِي

□ فَوُدَّ: (لكن لا يدخل ماؤها) عِبَارَةٌ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَرَعٌ لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الدَّارِ وَنَحْوِهَا مَاءُ الْبئرِ الْحَاصِلُ حَالَةَ الْبَيْعِ فَلَوْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ أي: دُخُولُهُ فِي العَقْدِ فَسَدَ العَقْدُ الْخ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي فَسَادِ العَقْدِ فِي الْجَمِيعِ وَأَنَّهُ لَا يُفَرِّقُ الصَّفَقَةُ، وَوَجْهُهُ مَا يَلْزَمُ مِنَ التَّنَازُعِ الَّذِي لَا يَزُولُ بِتَفْرِيقِهَا بَلْ، وَالَّذِي يَمْنَعُ مِنَ التَّوْزِيعِ. □ فَوُدَّ: (نَابِتٌ رَطْبٌ) لَا مَقْطُوعٌ، وَلَا جَافٌ.

وإصداق وعوض خلع وصلاح، وبالرهن كل ما لا ينقله كإقرار وعارية وإجارة، وألحق بكل مما ذكر التوكيل فيه، وفيه نظر، والفرق المذكور يُنارَع فيه، فالذي يتجه أنه لا استبعاد فيه، ولو قال بما فيها، أو بحقوقها دخل ذلك كله قطعاً حتى في نحو الرهن، أو دون حقوقها، أو ما فيها لم تدخل قطعاً أمّا المقلوع واليابس فلا يدخلان جزماً كالشئ الذي يُنقل؛ لأنهما لا يُرادان للبقاء فأشبهها أمتعة الدار، ومن ثم لو جعلت اليابسة دعاماً لنحو جدار دخلت قيل قوله: فالمذهب غير سائغ غريبة؛ إذ لم يتقدمه شرط، ولا ما يقتضي الربط اهـ وليس في محله؛ لأنه تقدمه شرط بالقوة كما قدرته، وهو كافٍ في نحو ذلك.

الأرض فلا يدخلان؛ لأنهما حادثان بعد الوصية فلم تشملهما فيخص بها الوارث اهـ ش .
 • قوله: (وصلاح) أي: وأجرة اهـ نهاية أي: بأن جعل الأرض أجرة بخلاف ما لو أجزأها فلا يدخل ما فيها ش . • قوله: (كإقرار)؛ لأنه إخبار عن حق سابق اهـ سم . • قوله: (وألحق بكل إلخ) جرى عليه م ر اهـ سم على منهج اهـ ش . • قوله: (وفيه نظر) أي: في الإلحاق نظر . • قوله: (والفرق المذكور) أي: بين البيع والرهن بقوة الأول وضعف الثاني • وقوله: (لا استبعاد فيه) أي: في التوكيل اهـ كزدي عبارة ش أي فالتوكيل يبيع الأرض لا يدخل فيه ما فيها من نحو بناء وشجر اهـ . • قوله: (ولو قال) أي: قال بعثك، أو نحوه ليتأتى قوله: حتى في نحو الرهن اهـ ش . • قوله: (دخل ذلك كله) أي: سواء كان عالمًا بذلك، أو جاهلاً اهـ ش، وفيه وقفة؛ لأن رؤية المتعاقدين للمبيع من شرط البيع إلا أن يقال يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المبتوع . • قوله: (أو دون حقوقها إلخ) أي: لو قال بعثك، أو نحوه دون حقوقها إلخ . • قوله: (أما المقلوع إلخ) مُحترز قوله السابق ثابت رطب المفروض في الإطلاق .
 • قوله: (فلا يدخلان) هل إلا أن يقول بما فيها أو لا فيه نظر سم على حج أقول الأقرب الدخول؛ لأنها لا تزيد على أمتعة الدار، وهي لو قال فيها ذلك بعد رؤيتها دخلت اهـ ش . • قوله: (دعاماً لنحو جدار) يدخل فيه ما لو جعلت دعاماً لشجرة نابتة وما ينصب من الأخشاب اهـ سيد عمرة عبارة النهاية والمغني نعم إن عرش عليها أي اليابسة عريش لعنّب ونحوه، أو جعلت دعاماً لجدار، أو غيره صارت كالوتد فتدخل في البيع اهـ قال ع ش . قوله: م ر نعم إن عرش هل يلحق بذلك ما لو اغتيد عدم قلعهم لليابسة والإنشاع بها برابط الدواب ونحوه فيه نظر والإلحاق مُحتمل تنزيلاً لاغتياد ذلك منزلة التعريش اهـ وقوله: مُحتمل بكسر الميم فيفيد ترجيح الإلحاق، وهو الظاهر . • قوله: (قيل إلخ) أقره المغني .
 • قوله: (غريبة) أي: موافقة لقواعد النحر . • قوله: (لأنه تقدمه إلخ) فيه أن الثحاة لا يُقدرون أداة الشرط إلا في مواضع مخصوصة، وليس ما هنا منها . • قوله: (كما قدرته) أي: الشرط يعني لفظة إذا قيل قول المُصنّف قال، وفي سم ما نصّه ما المانع أن الفاء لمجرد العطف فلا حاجة لتقدير شرط اهـ يعني للعطف المُجرّد عن معنى التعقيب والترتيب والسببية فتكون بمعنى الواو، وفيه أنه مجاز كما بين في

• قوله: (كإقرار)؛ لأنه إخبار عن حق سابق . • قوله: (فلا يدخلان) هل إلا أن يقول بما فيها .

• قوله: (كما قدرته) ما المانع أن الفاء لمجرد العطف فلا حاجة لتقدير شرط .

(قُرْ): أَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي أَرْضٍ لَهَا مَشْرَبٌ مِنْ وَادٍ مُبَاحٍ بَاعَ مَالِكُهَا بَعْضَهَا لِرَجُلٍ ثُمَّ بَعْضَهَا لِآخَرَ بَأَنَّ الْمَشْرَبَ يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ أَرْضَيْهِمَا بِالذَّرْعِ قَالَ: وَالْجَهَالَةُ فِي الْحُقُوقِ حَالُ الْبَيْعِ مُغْتَفَرَةٌ صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ فِي غَيْرِ مِظَنَّتِهِ اهـ. وَثَنَافِيهِ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ: لَا تَدْخُلُ مَسَائِلُ الْمَاءِ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ، وَلَا شَرِبُهَا مِنَ النَّهْرِ وَالْقَنَاةِ الْمَمْلُوكَيْنِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ، أَوْ يَقُولَ بِحُقُوقِهَا، وَالْكَلَامُ فِي الْخَارِجِ عَنْهَا وَمَرَّ فِي الْبَيْعِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ حَرِيمِ الْمَلِكِ وَحْدَهُ وَمِثْلُهُ بَيْعُ شَرِبِ الْمَاءِ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يَسْتَقِيلُ وَإِنَّمَا صَحَّ عَقْدُ الْحَمْلِ وَحْدَهُ لِيَتَشَوَّفَ الشَّارِعُ

مَحَلَّهُ وَالْكَلَامُ فِي الْحَقِيقَةِ. قَوْلُهُ: (صَرَّحَ بِهِ) أَيِ بَاغْتِفَارِ الْجَهَالَةِ. قَوْلُهُ: (وِثَنَافِيهِ) أَيِ: الْإِفْتَاءُ الْمَذْكُورَ. قَوْلُهُ: (الشَّيْخَيْنِ إِلَخ) هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ مُرَادَ هَذَا الْبَعْضِ بِكَوْنِ الشَّرْبِ بَيْنَهُمَا اسْتِحْقَاقُ السَّقْيِ مِنْهُ لَا الْمَلِكِ فَلْيُرَاجَعْ اهـ سَمِ عِبَارَةٌ ش قَضِيَّةٌ كَلَامٌ سَمِ عَلَى حَاجٍ أَنْ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْبَائِعُ مِنَ السَّقْيِ مِنَ الْمَاءِ الْمُبَاحِ يَثْبُتُ لِلْمُشْتَرِي مِنْهُ بِلَا شَرْطٍ وَقَدْ يُفْهَمُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْمَمْلُوكَيْنِ اهـ. قَوْلُهُ: (لَا تَدْخُلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (مَسَائِلُ الْمَاءِ) جَمْعُ مَسِيلٍ مِثْلُ رَغِيْفٍ قَالَ فِي الْمِصْبَاحِ وَالْمَسِيلُ مَجْرَى السَّيْلِ اهـ ش. قَوْلُهُ: (وَلَا شَرِبُهَا) بِكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ أَيِ: نَصِيْبُهَا مُغْنِي وَعِ ش. قَوْلُهُ: (أَنْ يَشْتَرِطَ) أَيِ: بِالتَّصُّصِ عَلَى دُخُولِ الْمَسَائِلِ وَالشَّرْبِ. قَوْلُهُ: (أَوْ يَقُولَ بِحُقُوقِهَا) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي كَأَن يَقُولَ إِلَخ. قَوْلُهُ: (فِي الْخَارِجِ عَنْهَا) أَيِ: عَنْ حُدُودِ الْأَرْضِ الْمَبِيعَةِ، وَإِلَّا فَهُوَ دَاخِلٌ بِلَا اشْتِرَاطٍ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَالْإِيْعَابُ وَالْمُرَادُ الْخَارِجُ مِنْ ذَلِكَ أَيِ: الْمَسِيلِ وَالشَّرْبُ عَنْ الْأَرْضِ أَمَّا الدَّخْلُ فِيهَا فَلَا زَيْبَ فِي دُخُولِهِ تَبَّ عَلَيْهِ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَيُقَارِقُ مَا لَوْ أَكْثَرَاهَا لِغِرَاسٍ، أَوْ زَرَعَ حَيْثُ يَدْخُلُ ذَلِكَ أَيِ الْمَسِيلِ وَالشَّرْبُ مُطْلَقًا أَيِ: شَرْطُ دُخُولِهِ، أَوْ أَطْلَقَ بِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ لَا تَحْصُلُ بِدُونِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَمَرَّ فِي الْبَيْعِ) أَيِ: قُبِيلَ بَابِ الرَّبَا. قَوْلُهُ: (وَخَذَهُ) أَيِ: بِدُونِ الْمَلِكِ. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ بَيْعُ شَرِبِ الْمَاءِ وَخَذَهُ) أَيِ: بِدُونِ الْأَرْضِ وَالْكَلَامُ كَمَا فِي سَمِ عَنْ

قَوْلُهُ: (وِثَنَافِيهِ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ إِلَخ) هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ مُرَادَ هَذَا الْبَعْضِ بِكَوْنِ الشَّرْبِ بَيْنَهُمَا اسْتِحْقَاقُ السَّقْيِ مِنْهُ لَا الْمَلِكِ فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (وَالْكَلَامُ فِي الْخَارِجِ عَنْهَا) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَلَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَسِيلُ الْمَاءِ، وَلَا شَرِبُهَا مِنْ قَنَاةٍ، أَوْ نَهْرٍ مَمْلُوكَيْنِ خَارِجَةً عَنْهَا أَيِ: حَالَ كَوْنِ الْمَسِيلِ وَالشَّرْبِ مِنَ الْقَنَاةِ، وَالشَّرْبُ مِنَ النَّهْرِ خَارِجَةً عَنْهَا قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ الدَّخْلَةِ فِيهَا فَتَدْخُلُ أَيْضًا كَمَا تَبَّ عَلَيْهِ السُّبْكِيُّ وَتَبَّعَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ انْتَهَى وَيُقَارِقُ مَا لَوْ أَكْثَرَاهَا لِغِرَاسٍ، أَوْ زَرَعَ حَيْثُ يَدْخُلُ ذَلِكَ مُطْلَقًا بِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ لَا تَحْصُلُ بِدُونِهِ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ حَرِيمِ الْمَلِكِ وَخَذَهُ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَأْتِي فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ نَحْوِ الْحَرِيمِ وَالشَّرْبِ دُونَ الْأَرْضِ قِيلَ، وَهُوَ لَا يُوَافِقُ الْجَزْمَ هُنَا بَعْدَ دُخُولِهِ انْتَهَى وَيُجَابُ بِأَنَّ الْجَزْمَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْخَارِجِ فَلْيُحْمَلْ ذَاكَ عَلَى الدَّخْلِ وَعَلَى الْإِطْلَاقِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ مَا يُنْقِصُ قِيَمَةَ غَيْرِهِ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَا خَذَهُ أَنَّهُ مَلَكَهُ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ فَلَا يَسْتَقِيلُ انْتَهَى.

إليه، وبعضهم في أرض مُشْتَرَكَةٍ ولأحدهم فيها نَخْلٌ خاصٌّ به، أو حصَّته فيه أكثرُ منها فيها فَباعَ حصَّته من الأرض بأنه يدخُلُ جميعَ الشجرِ في الأولى، وحصَّته في الثانية؛ لأنه باعَ أرضاً له فيها شَجَرٌ، ورُدُّ بأنَّ الظاهرَ في الزائدِ خلافه أي: وما علَّلَ به لا يُنتجُ ما قاله؛ لأنَّ الشجرَ ليس في أرضه وحده بل في أرضه وأرض غيره فليدخُلْ ما في أرضه فقط، وهو ما يخصُّ حصَّته في الأرضِ دونَ ما زادَ عليه ممَّا في حصَّةِ شريكه.

(وأصولُ البَقْلِ التي تبقى) في الأرضِ (سنتين) هو للغالب، وإلا فالعبرة بما يُؤخذُ هو أو ثمرته مرَّةً بعد أخرى، وإن لم يبقَ فيها إلا دون سنة (كالقُتِّ) بقافٍ فوقيةٍ مُتَنَّاةٍ، وهو عُلْفٌ للبهائم، ويُسمَّى القُضْبُ بمُعْجَمَةٍ ساكنةٍ، وقيلَ مُهْمَلَةٌ مفتوحةٌ (والهندباءُ) بالمدِّ والقصر، والقُضْبُ

الإيعابُ في الخارجِ عن الأرضِ. فوَدَّ: (وبعضهم) أي: وأفتى بعضهم. فوَدَّ: (ولأحدهم) أي: الشركاء. فوَدَّ: (أو حصَّته فيه أكثرُ منها فيها) عَطَفَ على جُمْلَةٍ ولأحدهم فيها نَخْلٌ إلخ أي: وكان يَتَّبِعِي أن يَزِيدَ الواوُ أي: أو وَحِصَةً أَحَدِهِمْ في النَّخْلِ أَكْثَرُ من حصَّته في الأرضِ. فوَدَّ: (بأنه) مُتَعَلِّقٌ بِأَفْتَى الْمُقَدِّرِ بِالْعَطْفِ كما أَشْرْنَا إِلَيْهِ. فوَدَّ: (في الأولى) أي: في صورةِ اخْتِصَاصِ النَّخْلِ بِالْبَائِعِ. فوَدَّ: (في الثانية) أي: في صورةِ أَكْثَرِيَّةِ حِصَّةِ الْبَائِعِ فِي النَّخْلِ.

فوَدَّ: (بأنَّ الظاهرَ إلخ) إذا قُلْنَا بهذا الظاهرِ وكان الشجرُ في أَحَدِ جانِبَيِ الأرضِ وقاسَمَ الْمُشْتَرِي الشَّرِيكَ الْآخَرَ فَخَرَجَ لِلْمُشْتَرِي الْجَانِبُ الْخَالِي عَنِ الشَّجَرِ فَظَاهِرُ الْكَلَامِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُ مِنْ مِلْكِهِ مَا دَخَلَ فِي الْبَيْعِ مِنَ الشَّجَرِ وَهَلْ يَسْتَحِقُّ إِنْقَاءَهُ بِلَا أَجْرَةٍ إِنْ كَانَ بَائِعُهُ كَذَلِكَ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ الْقِيَاسُ أَنَّهُ كَذَلِكَ فَيَبْقَى بِلَا أَجْرَةٍ اهـ ش. فوَدَّ: (في الزائدِ) أي: فيما زادَ من النَّخْلِ على قَدْرِ حِصَّتهِ مِنَ الْأَرْضِ فِي مَسْأَلَتِي الْإِخْتِصَاصِ وَالِاشْتِرَاكِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. فوَدَّ: (حصَّته في الأرضِ) فِي مَعْنَى مِنْ. فوَدَّ: (دونَ ما زادَ إلخ) يَتَّبِعِي أَنْ يَبْقَى أَيِ مَا زَادَ إلخ بِلَا أَجْرَةٍ اهـ ش أي: إِنْ كَانَ بَائِعُهُ كَذَلِكَ كَمَا مَرَّ.

فَوَدَّ (سني): (وأصولُ البَقْلِ) عبارةٌ شَبَّخْنَا الزِّيَادِيَّ هُوَ أَي: الْبَقْلُ خَضِرَاوَاتُ الْأَرْضِ، وَفِي الصَّحَاحِ كُلُّ نَبَاتٍ اخْضَرَّتْ بِهِ الْأَرْضُ فَهُوَ بَقْلٌ اهـ ش. فوَدَّ: (هو) أي: التَّقْيِيدُ بِسَنَتَيْنِ لِلْغَالِبِ إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ اسْتِثْنَاءُ إلخ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ فِي النَّهَايَةِ. فوَدَّ: (فَالْعِبْرَةُ بِمَا يُؤْخَذُ) أَي: بِبَقْلِ يُؤْخَذُ إلخ. فوَدَّ: (أو ثمرته) أَي: أَوْ أَغْصَانُهُ قَلْبُوبِيٌّ اهـ بَجِيرَمِي. فوَدَّ: (وَأَنْ لَمْ يَبْقَ) أَي: مَا يُؤْخَذُ أَي: أَصْلُهُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَلَكِ الْاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِإِبْقَاعِ الْمُضَوَّلِ عَلَى الْأَصْلِ وَتَقْدِيرِ مُضَافٍ قُبِيلٌ هُوَ أَي: يُؤْخَذُ جِزْئُهُ. فوَدَّ: (بقافٍ فوقيةٍ) أَي: مُفْتُوحَةٌ وَتَاءٌ مُتَنَّاةٌ مُشَدَّدَةٌ. فوَدَّ: (وَيُسَمَّى الْقُضْبُ) وَيُسَمَّى

فوَدَّ: (بأنَّ الظاهرَ إلخ) إذا قُلْنَا بهذا وكان الشجرُ في أَحَدِ جانِبَيِ الأرضِ وقاسَمَ الْمُشْتَرِي الشَّرِيكَ الْآخَرَ فَخَرَجَ لِلْمُشْتَرِي الْجَانِبُ الْخَالِي عَنِ الشَّجَرِ فَظَاهِرُ الْكَلَامِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُ عَنْ مِلْكِهِ مَا دَخَلَ فِي الْبَيْعِ مِنَ الشَّجَرِ فَهَلْ يَسْتَحِقُّ إِنْقَاءَهُ بِلَا أَجْرَةٍ إِنْ كَانَ بَائِعُهُ كَذَلِكَ. فوَدَّ: (القُضْبُ) قَالَ فِي الرُّوضِ

الفارسي والسلق المعروف، ومنه نوع لا يُجزأ إلا مرةً والقطن الحجازي والنعناع والكرفس والبنفسج والنجس والقثاء والبطيخ، وإن لم يُفجر اعتبارًا بما من شأنه (كالشجر) فيدخل في نحو البيع دون نحو الرهن على ما مرَّ نعم جزؤه وثمرته الظاهرتان عند البيع للبائع كما أفهمه قوله: أصول البقل فيجب شرط قطعهما وإن لم يُلغَا أو أن الجزأ والقطع لكن إن غلب اختلاط الثمرة كما يُعلم مما يأتي آخر الباب لئلا يزيد في شبهة المبيع بغيره ويدوم التخاصم كذا ذكره واستثنى كالتتمة القصب أي الفارسي كما صرح به جمع متقدمون فلا يُكلف قطعه حتى يُلغ قدرًا يُنتفع به قالوا: لأنه متى قُطِع قبل وقت قطعه تلف، ولم يصلح لشيء ومثله فيما ذكر شجر الخلاف وقول جمع: يُغني وجوب القطع في غير القصب عن شرطه ضعيف.....

أيضا القُرط والرطبة والفضفصة بكسر الفاءين وبالمهملة نهايةً ومُعني. □ فوه: (والسلق) بكسر السين وسكون اللام اهـ ش. □ فوه: (ومنه) أي: السلق (نوع لا يُجزأ إلخ) أي: فلا يدخل في البيع اهـ ش. □ قول (الشجر): لأن هذه المذكورات تُراد للثبات والدوام فتدخل، وأما غيرها أي: غير أصول البقل المذكورة من أصول ما يؤخذ دفعةً واحدةً فكالجزء أي: فلا تدخل كما يُعلم مما يأتي نهايةً ومُعني. □ فوه: (على ما مرَّ) أي: على الخلاف المتقدم اهـ مُعني. □ فوه: (جزؤه) بكسر الجيم أي: جزء البقل المذكور. □ فوه: (الظاهرتان) بخلاف الثمرة الكامنة لكونها كالجزء من الشجر والجزء الغير الموجودة فتدخلان في الأرض اهـ مُعني. □ فوه: (فيجب شرط إلخ) تُفريع على قوله نعم جزؤه إلخ. □ فوه: (لكن إن غلب إلخ) أي: بخلاف الثمرة التي لا يغلب اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك نهايةً ومُعني. □ فوه: (لئلا يزيد إلخ) أي: ما ظهر من الجزء والثمره. □ فوه: (فيشبه المبيع إلخ) فلو أخر القطع وحصل الاشتباه واختلف في ذلك فإن اتفقا على شيء فذاك، وإلا صدق صاحب اليد كما يأتي اهـ ش. □ فوه: (كذا ذكره) عبارة النهاية والمُعني وما ذكر من اشتراط القطع هو ما جزم به الشيخان كالبعري وغيره اهـ. □ فوه: (أي الفارسي) وهو البوص المعروف ولعل القصب المأكول، وهو الحلو مثله اهـ بجيرمي. □ فوه: (فلا يُكلف قطعة) أي: مع اشتراط قطعه نهايةً وسَم. □ فوه: (حتى يُلغ قدرًا إلخ) أي: ولا أجرة عليه في مدة بقائه اهـ ش. □ فوه: (ومثله) أي: القصب (فيما ذكر) أي: في الاستثناء وعدم تكليف القطع إلخ عبارة النهاية وشجر الخلاف كما قاله القاضي حُسينُ منه ما يُقطع من أصله كل سنةً فكالقصب ونحوه حَرْفًا بحرِّف وما يُترك ساقه وتؤخذ أغصانه فكالثمار اهـ قال ع ش قوله: م ر وشجر الخلاف بكسر الخاء وتخفيف اللام، وهو المسمى الآن بالبان، قوله: ونحوه لعل مرادهم بنحوه ما لا يُنتفع به صغيرًا وقوله فكالثمار أي: فيدخل اهـ وقال الرشيد في قوله: م ر ونحوه بالرفع عطف على الكاف في قوله فكالقصب عطف تفسيرًا؛ إذ هي بمعنى بمثل، وإلا فالمُسْتثنى إنما هو خصوص القصب لا غيره كما يُعلم مما يأتي في كلامه غيره اهـ. □ فوه: (وقول جمع إلخ) مُقابل

وشجر الخلاف كالقصب. □ فوه: (فلا يُكلف قطعة) أي: مع اشتراط قطعه.

إِلَّا أَنْ يُؤَوَّلَ، ثُمَّ اسْتِثْنَاءُ الْقَصَبِ اعْتَرَضَهُ السَّبْكِيُّ بِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُعْتَبَرَ الْإِنْتِفَاعُ فِي الْكُلِّ أَوْ لَا يُعْتَبَرَ فِي الْكُلِّ وَرَجَحَ هَذَا، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوَ الصَّلَاحِ بِأَنَّهَا مَبِيعَةٌ بِخِلَافِ مَا هُنَا، وَاعْتَرَضَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ مَا ظَهَرَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَبِيعًا بِصِيرٍ كَبِيعِ بَعْضِ ثَوْبٍ يَنْقُصُ بِقَطْعِهِ، وَفَرَّقَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِأَنَّ الْقَبْضَ هُنَا مُتَأَتِّ بِالتَّخْلِيَةِ وَتَمَّ مُتَوَقَّفٌ عَلَى النِّقْلِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَى الْقَطْعِ الْمُؤَدِّي إِلَى النِّقْصِ ثُمَّ أَجَابَ عَنْ اعْتِرَاضِ السَّبْكِيِّ بِأَنَّ تَكْلِيفَ الْبَائِعِ قَطْعَ مَا اسْتَشْنَى يُؤَدِّي إِلَى أَنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يُرَادُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ،.....

قَوْلُهُ السَّابِقُ كَذَا ذَكَرَهُ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُؤَوَّلَ) أَيَّ بِحَمْلِهِ عَلَى مَا لَا يَغْلِبُ اخْتِلَاطُهُ أَهْ كُرْدِيٌّ وَقَالَ ع ش أَي: بِحَمْلٍ وَجُوبِ الْقَطْعِ عَلَى وَجُوبِ شَرْطِهِ أَهْ وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى. □ فَوَدَّ: (فِي الْكُلِّ) أَيَّ فِي كُلِّ مِنْ نَحْوِ الْقَصَبِ وَغَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (وَرَجَحَ هَذَا) أَي: رَجَحَ السَّبْكِيُّ عَدَمَ اعْتِبَارِ الْإِنْتِفَاعِ فِي الْكُلِّ فَيَكْلُفُ الْبَائِعُ قَطْعَ كُلِّ مِنَ الْقَصَبِ وَغَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (وَفَرَّقَ) أَي: السَّبْكِيُّ (بَيْنَهُ) أَي: بَيْنَ بَيْعِ مَا ظَهَرَ جِزْئُهُ مِنَ الْقَصَبِ وَغَيْرِهِ عَلَى مَا رَجَحَهُ مِنْ عَدَمِ اعْتِبَارِ الْإِنْتِفَاعِ فِي الْكُلِّ أَهْ رَشِيدِيٌّ أَيَّ فَيَجِبُ فِي الْكُلِّ شَرْطُ الْقَطْعِ وَالْقَطْعُ بِشَرْطِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَقْطُوعُ مُنْتَفَعًا بِهِ. □ فَوَدَّ: (وَبَيْنَ بَيْعِ الثَّمَرِ الْخ) أَي: حَيْثُ يُشْتَرَطُ كَوْنُهَا مُنْتَفَعًا بِهَا أَهْ سَمَّ عِبَارَةَ الْإِيْعَابِ إِمَّا يَجُوزُ أَي: يَبِيعُ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بُدْوَ الصَّلَاحِ بِشَرْطِ الْقَطْعِ إِذَا كَانَ الْمَقْطُوعُ مُنْتَفَعًا بِهِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهَا) أَي: الثَّمَرَةَ (مَبِيعَةً) فَاشْتَرَطَ فِيهَا الْمُنْتَفَعَةَ أَهْ إِيْعَابٌ.

□ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا هُنَا) أَي: الْجِزْءَ الظَّاهِرَةَ فِي كُلِّ مِنَ الْقَصَبِ وَغَيْرِهِ وَقَالَ ع ش أَيَّ الْقَصَبِ أَهْ.

□ فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَهُ) أَي: اعْتَرَضَ فَرَّقَ السَّبْكِيُّ أَهْ ع ش. □ فَوَدَّ: (يَصِيرُ كَبِيعِ بَعْضِ الْخ) أَي: وَهُوَ بَاطِلٌ كَمَا تَقَدَّمَ أَهْ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَفَرَّقَ شَيْخُنَا) أَي: بَيْنَ مَا هُنَا وَمَسْأَلَةِ الثَّوْبِ فَعَرَضَهُ الرَّدُّ عَلَى الْأَذْرَعِيِّ وَدَفَعَ اعْتِرَاضَهُ ع ش وَرَشِيدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَتَمَّ) أَي: (وَتَمَّ مُتَوَقَّفٌ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَقْلَ الْجُمْلَةِ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْقَبْضُ كَمَا فِي الشَّائِعِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ عَلَى حَجِّ أَقْوَلٍ وَالظَّاهِرُ خِلَافُ هَذَا بَلْ يَنْبَغِي الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ لِحُصُولِ الْمَبِيعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا كَانَ مَمْنُوعًا مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ قَبْلَ قَطْعِهِ لَمْ يُنْظَرِ إِلَيْهِ وَاشْتَرَطَ الْقَطْعُ لِصِحَّةِ الْقَبْضِ أَهْ ع ش. □ فَوَدَّ: (مِنْ الْوَجْهِ الْخ) وَهُوَ الْأَكْلُ أَهْ ع ش. □ فَوَدَّ: (مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي يُرَادُ الْخ) يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ الْبُرِّ قَبْلَ انْعِقَادِهِ فَإِنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ فَتَأَمَّلْ أَهْ رَشِيدِيٌّ وَيُنْدَفِعُ هَذَا بِمَا فِي الْإِيْعَابِ مِمَّا نَصَّهُ وَالْحَاصِلُ أَي: حَاصِلُ جَوَابِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّ مَا عَدَا الْقَصَبَ وَشَجَرَ الْخِلَافِ يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يُرَادُ لِلْإِنْتِفَاعِ أَيَّ مَا كَانَ وَلَوْ بَوَجْهِ فَوَجَبَ الْوَفَاءُ فِيهِ بِالْشَّرْطِ بِخِلَافِهَا فَإِنَّهُ لَا يَتَأْتَى الْإِنْتِفَاعُ فِيهِمَا كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَتْلَعَا قَدْرًا مَعْرُوفًا عِنْدَ الْخُبَرَاءِ فَلَمْ يَجِبْ فِيهِمَا الْوَفَاءُ بِالْشَّرْطِ وَاعْتُمِرَ التَّأْخِيرُ عَنْهُ لِبُلُوغِهِمَا ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ وَحَيْثُ نِزْجٌ أَنْصَحَ مَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ وَأَنْدَفَعَ مَا قَالَهُ السَّبْكِيُّ فَتَأَمَّلْهُ أَهْ.

□ فَوَدَّ: (وَبَيْنَ بَيْعِ الثَّمَرَةِ) أَي: حَيْثُ يُشْتَرَطُ كَوْنُهَا مُنْتَفَعًا بِهَا. □ فَوَدَّ: (وَتَمَّ مُتَوَقَّفٌ عَلَى النِّقْلِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَقْلَ الْجُمْلَةِ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْقَبْضُ كَمَا فِي الشَّائِعِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ولا بُعْدَ في تأخّرِ وجوبِ القطعِ حالاً لِمَعْنَى بل قد عُهِدَ تَحْلُفُهُ بِالْكُفَايَةِ وذلك في بيعِ الثَمَرَةِ من مالِكِ الشَّجَرَةِ اهـ. والذي يَتَجَهَّ لي في تَخْصِيصِ الاستِثْنَاءِ بِالْقَصَبِ أَنَّ سَبَبَهُ أَنَّ صَغِيرَهُ لَا يُنْتَفَعُ به بوجهِ مُنَاسِبٍ لِمَا قُصِدَ منه فلا قِيَمَةَ له ولا تَخَاصُّمَ فيه فلم يَحْتَجْ لِلشَّرْطِ فيه لِمُسَامَحَةِ الْمُشْتَرِي بما يَزِيدُ فيه قبل أَوَانِ قِطْعِهِ بخلافِ صَغِيرِ غَيْرِهِ يُنْتَفَعُ به لِإِنْحِرَافِ أَكْلِ الدَوَابِّ الْمُنَاسِبِ لِمَا قُصِدَ منه فَيَقَعُ فيه التَخَاصُّمُ فَاحْتِجَ لِلشَّرْطِ فيه دَقّاً له وَفَهْمَ الإِسْنَوِيِّ أَنَّ الْقَصَبَ في كَلَامِ التَّمَتُّةِ بِالْمُعْجَمَةِ، وعليه يَتَجَهَّ اعْتِرَاضُ السَّبْكِيّ.

(ولا يَدْخُلُ) في مُطْلَقِ بَيْعِ الْأَرْضِ كما بِأَصْلِهِ وَإِنْ قَالَ بِحَقْوَقِهَا بخلافِ ما فيها (ما يُؤْخَذُ دَفْعَةً)

☐ قَوْلُهُ: (وَلَا بُعْدَ في تَأْخِيرِ وَجُوبِ الْقَطْعِ حَالاً) يَغْنِي في تَأْخِيرِهِ قَطْعَ مَا يَجِبُ قَطْعُهُ حَالاً. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا بُعْدَ الْخُ) فيه إِشْعَارٌ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ شَرَطَ قَطْعَهُ لَكِنْ لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ به حَالاً وَسَيَأْتِي قَوْلُ الشَّارِحِ فَلَمْ يَحْتَجْ لِلشَّرْطِ فيه الدَّالُّ على أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِشَرْطِ قَطْعِهِ ☐ وَقَوْلُهُ: (لِمُسَامَحَةِ الْمُشْتَرِي) فيه إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ لِلْمُشْتَرِي وَاعْتِدَارُ عَمَّا يُقَالُ أَيُّ فَائِدَةٍ في بَقَائِهِ مع أَنَّ الزِّيَادَةَ لِلْمُشْتَرِي بِأَنَّهُ يُسَامَحُ بها فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ على حَجٍّ وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: وَلَا بُعْدَ في تَأْخِيرِ الْخُ مِنْ عَدَمِ تَكْلِيفِ الْقَطْعِ مع اشْتِرَاؤِهِ مُخَالَفَ لِمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: لِمُسَامَحَةِ الْمُشْتَرِي الْخُ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاؤِ الْقَطْعِ وَيُجَابُ بِأَنَّ التَّنَافِي غَيْرُ وَارِدٍ عَلَيْهِ أَي: حَجٍّ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ بما ذُكِرَ رَدُّ مَا فُهِمَ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ مِنْ اشْتِرَاؤِ الْقَطْعِ، قَوْلُهُ: وَلَا بُعْدَ جَوَابُ سُؤَالِ تَقْدِيرِهِ مَا فَائِدَةُ شَرْطِ الْقَطْعِ مع عَدَمِ تَكْلِيفِهِ حَالاً وَكَيْفَ جَازَ التَّأْخِيرُ مع مُخَالَفَتِهِ لِلشَّرْطِ اهـ ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَتَجَهَّ الْخُ) اسْتَبْعَدَ النَّهْيَ قَالَ ع ش وَلَعَلَّ وَجْهَ الْبُعْدِ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ الْمُسَامَحَةُ لَمَا احْتِجَّ فِيهِ إِلَى شَرْطِ الْقَطْعِ وَصَرِيحُ كَلَامِ صَاحِبِ التَّمَتُّةِ خِلَافُهُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ شَرْطِ الْقَطْعِ، وَإِنْ لَمْ يَكْلَفْ اهـ، وَاعْتَمَدَ النَّهْيَ وَالْمُغْنِي وَفَاقاً لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيغَابِ وَجُوبَ اشْتِرَاؤِ قَطْعِ مَا اسْتَنْيَ مِنَ الْقَصَبِ وَشَجَرِ الْخِلَافِ مع عَدَمِ التَّكْلِيفِ بِقَطْعِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِالْقَصَبِ) أَي: وَشَجَرِ الْخِلَافِ كما مَرَّ وَلَعَلَّ سَكُوتَهُ عَنْهُ هُنَا لِعَدَمِ وُجُودِهِ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِالْقَصَبِ) أَي: دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الثَّمَرَةِ وَالْجِزَةِ الظَّاهِرَتَيْنِ اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَحْتَجْ لِلشَّرْطِ) خِلَافاً لِلنَّهْيِ وَالْمُغْنِي كما مَرَّ.

☐ قَوْلُهُ: (فِي مُطْلَقِ بَيْعِ الْأَرْضِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلِلْمُشْتَرِي فِي النَّهْيِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا بِأَصْلِهِ) أَي: وَالرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا اهـ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَالَ الْخُ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْغَايَةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، أَوْ قَالَ بِحَقْوَقِهَا كَمَا قَالَ الْقَمُولِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا فِيهَا) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَعْنَى بِخِلَافِ مَا

☐ قَوْلُهُ: (وَلَا بُعْدَ الْخُ) فيه إِشْعَارٌ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ شَرَطَ قَطْعَهُ لَكِنْ لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ به حَالاً وَسَيَأْتِي قَوْلُ الشَّارِحِ فَلَمْ يَحْتَجْ لِلشَّرْطِ فيه الدَّالُّ على أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِشَرْطِ قَطْعِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِمُسَامَحَةِ الْمُشْتَرِي) فيه إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ لِلْمُشْتَرِي وَاعْتِدَارُ عَمَّا يُقَالُ أَيُّ فَائِدَةٍ في بَقَائِهِ مع أَنَّ الزِّيَادَةَ لِلْمُشْتَرِي بِأَنَّهُ يُسَامَحُ بها فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا فِيهَا) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَعْنَى بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ بِمَا فِيهَا وَأَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ قَالَ بَعْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ بِمَا فِيهَا فَيَدْخُلُ مَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً فَلْيُنْظَرْ ذَلِكَ مع قَوْلِهِ الْآتِي، وَلَوْ بَاعَ

بِضْمٍ أَوَّلُهُ وَفَتْحُهُ وَاحِدَةٌ (كَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَسَائِرِ الزُّرُوعِ) كَجَزَرٍ وَفُجْلٍ؛ لَأَنَّهَا لَا تُرَادُّ لِلدَّوَامِ فَكَانَتْ كَأَمْتَعَةِ الدَّارِ وَيَصِحُّ بَيْعُ الْأَرْضِ (الْمَزْرُوعَةِ) هَذَا الزَّرْعُ ذُوْنُهُ إِنْ لَمْ يَسْتَرْهَا الزَّرْعُ، أَوْ رَأَاهَا قَبْلَهُ، وَلَمْ تَمْضِ مُدَّةٌ يَغْلِبُ تَغْيِيرُهَا فِيهَا (عَلَى الْمَذْهَبِ) كَبَيْعِ دَارٍ مَشْحُونَةٍ بِأَمْتَعَةٍ أَمَّا مَزْرُوعَةٌ مَا يَدْخُلُ فِيَصِحُّ جِزْمًا؛ لِأَنَّهُ كُلُّهُ لِلْمُشْتَرِي.

(وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ) عَلَى الْفَوْرِ هُنَا، وَفِيمَا يَأْتِي كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ إِنْ جَهِلَهُ أَيُّ: الزَّرْعُ لِحُدُوثِهِ بَعْدَ رُؤْيَيْهِ الْمَذْكُورَةِ، أَوْ لِظَنِّهِ أَنَّهُ مَلَكُهُ لِقَرِينَةٍ قَوِيَّةٍ فَبَانَ خِلَافُهُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَبِهِ يَنْدَفَعُ مَا يُقَالُ: كَيْفَ يَصِحُّ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ وَأَقْوَاهُ أَنْ رُؤْيَيْهَا مَعَ عَدَمِ سِتْرِهَا لَهَا كَافِيَةٌ.....

لَوْ قَالَ بَعْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ بِمَا فِيهَا فَيَدْخُلُ مَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً وَاحِدَةً فَلْيَنْظُرْ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي، وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا مَعَ بَذَرٍ أَوْ زَرْعٍ لَا يَفْرَدُ بِالْبَيْعِ الْإِنِّ فَإِنَّهُ صَرَّحَ فِيهِ بِبُطْلَانِ الْبَيْعِ فِي الْجَمِيعِ خِلَافَ مَا أَفَادَهُ مَا هُنَا فَإِنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْحُكْمِ بِدُخُولِ شَيْءٍ فِي الْبَيْعِ صِحَّةُ الْبَيْعِ وَتَنَاوُلُهُ لِذَلِكَ الشَّيْءِ نَعَمْ لَا مَانِعَ مِنَ الصَّحَّةِ وَالتَّنَاوُلِ فِي نَحْوِ قَصِيلٍ لَمْ يُسَنِّبَلْ وَشَعِيرٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا عَمَّمْ كَالْمَتْنِ أَشْكَلَ الْحَالُ سَمَ عَلَى حَجٍّ، وَقَدْ يُقَالُ مُرَادُهُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ بِحَقْوَقِهَا لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِهَا مَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ بِمَا فِيهَا فَيُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِ مَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً كَالْبَرِّ فِي سُنْبِلِهِ فَيَفْسُدُ الْعَقْدُ وَكَوْنُهُ كَالْقَصِيلِ فَيَصِحُّ الْعَقْدُ وَتَنَاوُلُهُ وَيُجْعَلُ قَوْلُهُ الْآتِي، وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا الْإِنِّ دَلِيلًا عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (وَفَتْحُهُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ بِمَعْنَى الْمَرَّةِ عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ وَالْدَفْعَةُ بِالضَّمِّ مِنَ الْمَطَرِ وَغَيْرِهِ مِثْلُ الدَّفْعَةِ بِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ اهـ ع ش فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَاحِدَةٌ صِفَةً مُؤَكَّدَةً لِدَفْعَةٍ. فَوُدَّ: (كَجَزَرٍ الْإِنِّ) أَيُّ: وَقَطْنٍ خُرَاسَانِيٍّ وَثُومٍ وَبَصَلٍ نِهَائَةً وَمُعْنَى. فَوُدَّ: (هَذَا الزَّرْعُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَلِلْمُشْتَرِي فِي الْمُعْنَى. فَوُدَّ: (هَذَا الزَّرْعُ) أَيُّ: الَّذِي لَا يَدْخُلُ نِهَائَةً وَمُعْنَى، وَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نَوْعِيٌّ لِقَوْلِ الْمَتْنِ الْمَزْرُوعَةِ. فَوُدَّ: (دُونَهُ) حَالٌ مِنَ الْأَرْضِ أَيُّ: دُونَ هَذَا الزَّرْعِ. فَوُدَّ: (وَأَنْ لَمْ يَسْتَرْهَا الْإِنِّ) أَيُّ بَانَ رَأَاهَا مِنْ خِلَالِهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى، وَهُوَ رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمَتْنِ وَيَصِحُّ الْإِنِّ. فَوُدَّ: (أَمَّا مَزْرُوعَةٌ مَا يَدْخُلُ) بِالْإِضَافَةِ. فَوُدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيُّ: فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ اهـ كُرْدِي. فَوُدَّ: (أَيُّ الزَّرْعِ) أَيُّ: الَّذِي لَا يَدْخُلُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. فَوُدَّ: (لِظَنِّهِ أَنَّهُ الْإِنِّ) أَيُّ: ظَنَّ الْمُشْتَرِي أَنَّ الزَّرْعَ اهـ كُرْدِي، وَحَاصِلُ هَذَا التَّصْوِيرِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَهْلِ هُنَا مَا يَشْمَلُ جَهْلَ الصِّفَةِ، وَبِهِ يَنْدَفَعُ قَوْلُ سَمِ قَوْلِهِ لِظَنِّهِ الْإِنِّ فِيهِ شَيْءٌ مَعَ أَنَّهُ جَهِلَهُ اهـ. فَوُدَّ: (وَبِهِ يَنْدَفَعُ) أَيُّ: بِقَوْلِهِ لِظَنِّهِ الْإِنِّ.

أَرْضًا مَعَ بَذَرٍ، أَوْ زَرْعٍ لَا يَفْرَدُ بِالْبَيْعِ الْإِنِّ فَإِنَّهُ صَرَّحَ فِيهِ بِبُطْلَانِ الْبَيْعِ فِي الْجَمِيعِ خِلَافَ مَا أَفَادَهُ هَهُنَا مِنَ الصَّحَّةِ فَإِنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْحُكْمِ بِدُخُولِ شَيْءٍ فِي الْبَيْعِ صِحَّةُ الْبَيْعِ وَتَنَاوُلُهُ لِذَلِكَ الشَّيْءِ نَعَمْ لَمْ لَا مَانِعَ مِنَ الصَّحَّةِ وَالتَّنَاوُلِ فِي نَحْوِ قَصِيلٍ لَمْ يُسَنِّبَلْ وَشَعِيرٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا عَمَّمْ كَالْمَتْنِ أَشْكَلَ الْحَالُ، وَأَمَّا مَا قَدْ يُقَالُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ بِمَا فِيهَا كَمَا هُنَا وَبَيْنَ أَنْ يُنْصَّ عَلَى مَا فِيهَا كَانَ يَقُولُ بَعْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ، وَهَذَا الزَّرْعُ الَّذِي فِيهَا وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي فَمِنْ أَبْعَدِ الْبَعِيدِ بَلِ الْكَلَامُ فِي صِحَّتِهِ. فَوُدَّ: (أَوْ لِظَنِّهِ أَنَّهُ مَلَكُهُ) فِيهِ شَيْءٌ مَعَ أَنَّهُ جَهِلَهُ.

مع أن الفرض أنه جهله ثم رأيت بعضهم صوّره أيضاً بأن يظنّ حال البيع أنه حصّد ثم تبين بقاءه، وذلك لتأخّر انتفاعه فإن عليم ولم يظهر ما يقتضي تأخّر الحصاد عن وقته المعتاد على ما بحثه ابن الرّفعة لم يُخَيَّر كما لو جهله وتركه مالكه له، أو قال: أفرغها منه في زمن لا أجرة له غالباً كيوم، أو بعضه على ما يأتي في الإجارة؛ إذ لا صرّرَ فيهما (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الأرض في يد المشتري وضمّانه إذا حصلت التخلية في الأصح) لوجود تسلّم عين المبيع مع عدم تأتّي تفرّغه حالاً، وبه فارقَت الدار المشحونة بالأمتعة قال السنوي وزاد وضمّانه بلا فائدة؛ إذ يلزم من دخوله في يده دخوله في ضمّانه اهـ وكأنه توهم.....

قوله: (مع أن الفرض إلخ) ظرّف لقوله يصحّ إلخ أي: كيف تصوّر الرؤية مع الجهل. قوله: (صورة) أي الجهل. قوله: (أنه حصّد) أي: لتخو إخبار كاذب بذلك اهـ سم. قوله: (وذلك) أي: ثبوت الخيار للمشتري إن جهل الزرع قوله: (فإن عليم إلى المثنى في النهاية، وكذا في المثنى) إلّا قوله: على ما بحثه ابن الرّفعة، قوله: كيوم إلخ. قوله: (فإن عليم إلخ) ظاهره سواء كان الزرع للمالك أو لغيره ويوجّه بأنّه اشتراها مسلوقة المنفعة، ولو قيل بأنّ له الخيار إذا بان الزرع لغير المالك لم يكن بعيداً لاختلاف الأغراض باختلاف الأشخاص والأحوال اهـ ع ش. قوله: (ولم يظهر إلخ) أي: فإن ظهر ثبت له الخيار اهـ ع ش. قوله: (على ما بحثه) عبارة النهاية كما بحثه اهـ. قوله: (وتركه) أي الزرع (مالكه له) أي: للمشتري، ولو لم يكن لفائدته وقع وعظم صرّره لطول مدة تفرّغه، أو كثرة أجرته فينبغي عدم سقوط الخيار بتركه سم على حجّ ويتبني أنّ محل سقوط خياره بتركه ما لم يتصرّر المشتري بالزرع بأن كان يفتوّت عليه منفعة الأرض المرادة من الاستيجار له بأن كان مراده زرع شيء فيها لا يتأتّى زرع حالاً مع وجود الزرع الذي بها اهـ ع ش، وقوله: الاستيجار لعلّه مُحَرَّفٌ من الإشتراء عبارة الإيعاب إن تركه له، ولم يصرّ بقاءه الأرض اهـ. قوله: (وتركه مالكه إلخ) ولا يملكه إلّا بتمليك نهاية ومغني.

قوله: (لوجود تسلّم) إلى قوله ثم رأيت في النهاية. قوله: (تفرّغه حالاً) أي: بالتخلية في يوم اهـ سم. قوله: (وبه فارقَت إلخ) أي: بعدم تأتّي تفرّغه حالاً. قوله: (وزاد) أي: المصنّف. قوله: (ومن دخوله في يده) أي: عن جهة البيع كما هو المراد بقول المصنّف دخول الأرض في يد المشتري فردّه

قوله: (أنه حصّد) أي: لتخو إخبار كاذب بذلك. قوله: (وتركه مالكه) لو لم يكن لفائدته وقع وعظم صرّره لطول مدة تفرّغه، أو كثرة أجرته فينبغي عدم سقوط الخيار بتركه وإذا تركه مالكه له لا يملكه إلّا بتمليك. قوله: (تفرّغه حالاً) أي: بالتخلية في يوم أي: عن جهة البيع. قوله: (وكانه توهم إلخ) يُمكن منع توهمه ويوجّه ما قاله بوجهين الأوّل أنّ مراده أنّه يلزم من تصوّر دخولها في يده مع وجود الزرع تصوّر دخولها في ضمّانه بأن تدخل في يده عن جهة قبض المبيع فحيث أفاد أنّ الزرع لا يمنع دخولها في يده عن جهة البيع فلا حاجة للتصريح بذلك والثاني أنّ قول المصنّف دخول الأرض في يد المشتري مراده دخولها في يده عن جهة البيع بدليل قوله إذا حصلت التخلية لجهة البيع، وإلّا لم يصحّ

أَنْ نَحْوَ إِيدَاعِ الْبَائِعِ إِيَّاهُ لَهُ يُرِيْلُ حَقَّ حَبْسِهِ وَيَنْقُلُهُ لِضَمَانِ الْمُشْتَرِي، وَقَدْ مَرَّ رُؤُهُ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَنْقُولِ فَعَلَيْهِ لَا تَلَازُمٌ وَتَعَيَّنَ مَا زَادَهُ الْمُصَنَّفُ ثُمَّ رَأَيْتِ الزَّرْكَشِيَّ ذَكَرَ هُنَا نَحْوَ مَا ذَكَرْتَهُ مَعَ جُزْمِهِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ بِذَلِكَ التَّوَهُّمِ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ. (وَالْبَذْرُ) بِإِعْجَامِ الذَّالِ (كَالزَّرْعِ) فِيمَا ذُكِرَ وَيَأْتِي فَإِنْ كَانَ مَزْرُوعُهُ يَدُومُ كَنَوَى النَّخْلِ دَخَلَ، وَإِلَّا فَلَا وَيَأْتِي مَا مَرَّ مِنَ الْخِيَارِ وَقُرُوعِهِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ: (وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لِلْمُشْتَرِي مُدَّةَ بَقَاءِ الزَّرْعِ) الَّذِي جِهَلَهُ وَأَجَازَ وَلَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ لِرِضَاهُ بِتَلَفِ الْمَنْفَعَةِ تِلْكَ الْمُدَّةِ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ ابْتِاعَ دَارًا مَشْحُونَةً بِأَمْتَةٍ لَا أَجْرَةَ لَهُ مُدَّةَ التَّفْرِيعِ وَيَبْقَى ذَلِكَ إِلَى أَوَّلِ أَزْمِنَةِ إِمْكَانٍ قَلْبِهِ أَمَّا الْعَالِمُ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ جُزْمًا نَعَمْ إِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ فَأَخَّرَ.....

عَلَى الْإِسْتَوْيِّ غَيْرِ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُمَا مَتَى دَخَلَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ اهـ سَمِ عِبَارَةُ عَشِ وَالرَّشِيدِيُّ رَدُّ كَلَامِ الْإِسْتَوْيِّ وَاضْهَحَ بِالتَّظَرُّقِ لِقَوْلِهِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَمَّا مَعَ التَّظَرُّقِ لِلْسِّيَاقِ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ تَدْخُلَ فِي يَدِهِ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ فَالزُّدُّ غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُمَا مَتَى دَخَلَتْ فِي يَدِهِ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ عَلَى حَجٍّ مَا يُصَرِّحُ بِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (أَنْ نَحْوَ إِيدَاعِ الْبَائِعِ إِلَيْهِ) أَيِ: كَكُونِهَا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِنَحْوِ إِجَارَةِ اهـ نِهَآيَةٍ. قَوْلُهُ: (إِيَّاهُ لَهُ) أَيِ: الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي اهـ سَمِ. قَوْلُهُ: (لَا تَلَازُمٌ) أَيِ: بَيْنَ الدُّخُولِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَالدُّخُولِ فِي ضَمَانِهِ وَمَرَّ عَنْ سَمِ وَعَشِ جَوَابُهُ. قَوْلُهُ: (فِيمَا ذُكِرَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي وَالنَّهَآيَةِ. قَوْلُهُ: (مِنْ الْخِيَارِ) أَيِ: وَصِيحَةِ قَبْضِهَا مَشْغُولَةً بِهِ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَقُرُوعِهِ) أَيِ: قُرُوعِ الْخِيَارِ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ عَلِمَ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا) أَيِ: مِنْ قُرُوعِهِ لَا بِقَيْدِ الْمُرُورِ.

قَوْلُ (السِّيِّ): (مُدَّةُ بَقَاءِ الزَّرْعِ) أَيِ وَالْبَذْرِ وَمُدَّةُ تَفْرِيعِ الْأَرْضِ مِنَ الزَّرْعِ الْمَذْكُورِ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ سَمِ وَنِهَآيَةٍ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ) غَايَةُ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ لَا أَجْرَةَ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (إِلَى أَوَّلِ أَزْمِنَةِ إِلَيْهِ) لَكِنْ لَوْ أَرَادَ عِنْدَ أَوَانِهِ دِيَّاسَ الْجَنَظَةِ مَثَلًا فِي مَكَانِهَا لَمْ يُمَكِّنْ إِلَّا بِالرِّضَا سَمِ عَلَى مَنَهِجِ أَقُولُ لَوْ آخَرَ بَعْدَ أَوَانِهِ هَلْ تَلَزَمَ الْأَجْرَةُ، وَإِنْ لَمْ يُطَالَبْ أَمْ لَا تَلَزُمُ إِلَّا بَعْدَ الطَّلَبِ فِيهِ نَظَرُ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَلَزُمُ بِالْقَطْعِ بَعْدَ دُخُولِ أَوَانِ الْحَصَادِ إِلَّا بَعْدَ طَلَبِ الْمُشْتَرِي وَقُرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ شَرَطَ الْقَطْعَ حَيْثُ لَزِمَتْهُ فِيهِ الْأَجْرَةُ مُطْلَقًا بِوُجُودِ الْمُخَالَفَةِ لِلشَّرْطِ فِي تِلْكَ صَرِيحًا، وَلَا كَذَلِكَ هُنَا، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْفَرْقُ مَا قِيلَ فِيمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ مُدَّةً لِحِفْظِ مَتَاعٍ وَقَرَعَتْ الْمُدَّةُ، وَلَمْ يُطَالَبَ الْمُؤَاجِرُ بِالْمِفْتَاحِ وَلَا بِإِخْرَاجِ الْأَمْتَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا تَلَزُمُ الْأَجْرَةُ لِمَا مَضَى بَعْدَ قَرَاغِ الْمُدَّةِ اهـ سَمِ. قَوْلُهُ: (إِمْكَانٍ قَلْبِهِ) أَيِ: أَوْ قَطْعِهِ. قَوْلُهُ: (أَمَّا الْعَالِمُ إِلَيْهِ) فَتَقْيِيدُ الشَّارِحِ بِالْجَهْلِ لِأَجْلِ مَحَلِّ الْخِلَافِ نِهَآيَةٍ وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (إِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ) أَيِ: أَوْ الْقَلْعَ. قَوْلُهُ: (فَأَخَّرَ) أَيِ: الْقَطْعَ.

تَرْتَّبُ الضَّمَانُ عَلَيْهِ؛ إِذِ التَّخْلِيَةُ لِغَيْرِ جِهَةِ الْبَيْعِ كَالْإِيدَاعِ لَا ضَمَانُ فِيهِ عَلَى الْمُشْتَرِي وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ مُطْلَقَ التَّخْلِيَةِ لَمْ يَصَحَّ تَرْتَّبُ الضَّمَانِ عَلَيْهَا، أَوْ التَّخْلِيَةُ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ دُخُولَهَا فِي يَدِهِ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ؛ إِذْ مُطْلَقُ الدُّخُولِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّخْلِيَةِ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (إِيَّاهُ) أَيِ الْمَبِيعِ. قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ: لِلْمُشْتَرِي. قَوْلُهُ: (وَتَعَيَّنَ مَا زَادَهُ الْمُصَنَّفُ) (التَّعَيَّنَ مَمْنُوعُ

لَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ لِتَرْكِهِ الْوَفَاءَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي وُجُوبِ الْأَجْرَةِ بَيْنَ أَنْ يُطَالَبَ بِالْقَطْعِ الْوَاجِبِ وَأَنْ لَا، وَتِنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي الشَّجَرَةِ أَوْ الثَّمَرَةِ بَعْدَ أَوْ قَبْلَ بُدْؤِ الصَّلَاحِ الْمَشْرُوطِ قَطْعُهُمَا أَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا إِنْ طُولِبَ بِالْمَشْرُوطِ فَاِمْتَنَعَ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْمُؤَخَّرَ ثُمَّ الْمَبِيعَ، وَهُنَا عَيْنٌ أَجْنَبِيَّةٌ عَنْهُ، وَالْمَبِيعُ قَدْ يُتَسَامَحُ فِيهِ كَثِيرًا بِمَا لَا يُتَسَامَحُ فِي غَيْرِهِ لِمَصْلَحَةِ بَقَاءِ الْعَقْدِ بَلْ وَلِغَيْرِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْبَائِعِ لَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا أَجْرَةَ فِيهِ، وَإِنْ طُلِبَ مِنْهُ قَبْضُهُ فَاِمْتَنَعَ تَعَدُّيًا، وَلَا كَذَلِكَ غَيْرُهُ ثُمَّ رَأَيْتَنِي أَجَبْتُ أَوَّلَ الْفَصْلِ الْآتِي بِمَا يُوَافِقُ ذَلِكَ وَعِنْدَ قَلْعِهِ تَلَزَمَ الْبَائِعُ تَسْوِيةُ الْأَرْضِ وَقَلْعُ مَا ضَرَّ بِهَا كَعُرُوقِ الدَّرَةِ.

(وَلَوْ بَاعَ أَرْضًا مَعَ بَذْرِ أَوْ زَرْعٍ بِهَا (لَا يُفَرَّدُ) أَفْرَدٌ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ بِأَوْ (بِالْبَيْعِ) أَيِ: لَا يَجُوزُ وُرُودُهُ عَلَيْهِ.....)

☐ فَوَدَ: (لَزِمَتْهُ الْإِخ) أَيِ: غَيْرَ مَا اسْتَشْنَى مِنَ الْقَصَبِ وَشَجَرِ الْخِلَافِ عَلَى مَا مَرَّ مِنَ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْ وَجُوبِ اشْتِرَاطِ قَطْعِهِ مَعَ عَدَمِ التَّكْلِيفِ بِهِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ. ☐ فَوَدَ: (لَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ) اعْتَمَدَهُ ع ش. ☐ فَوَدَ: (وَتِنَافِيهِ) أَيِ: عَدَمُ الْفَرْقِ. ☐ فَوَدَ: (بِالْقَطْعِ) أَيِ، أَوْ الْقَلْعِ. ☐ فَوَدَ: (إِنَّهَا) أَيِ: الْأَجْرَةُ بَيَانٌ لِمَا يَأْتِي. ☐ فَوَدَ: (بِالْمَشْرُوطِ) وَهُوَ الْقَطْعُ. ☐ فَوَدَ: (وَإِنْ طُلِبَ) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ (مِنْهُ) أَيِ الْبَائِعِ (قَبْضُهُ) أَيِ: إِقْبَاضُهُ. ☐ فَوَدَ: (وَعِنْدَ قَلْعِهِ) إِلَى الْمَثَنِ فِي النَّهَايَةِ. ☐ فَوَدَ: (مَا ضَرَّ بِهَا) كَانَ الْأَوَّلَى مَا ضَرَّهَا، أَوْ مَا أَضَرَّ بِهَا؛ لِأَنَّ الثَّلَاثِيَّ الْمُجَرَّدَ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَالْمَزِيدُ فِيهِ الْهَمْزَةُ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ أَحَدَ ش. ☐ فَوَدَ: (أَفْرَدٌ) إِلَى قَوْلِ الْمَثَنِ وَيَدْخُلُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: بِنَاءٌ إِلَى أَمَّا مَا يُفَرَّدُ، وَقَوْلُهُ: بِنَاءٌ إِلَى وَالْكَلَامِ. ☐ فَوَدَ: (لِأَنَّ الْعَطْفَ بِأَوْ) فِيهِ أَنْ، أَوْ الَّتِي يُفَرَّدُ بِغَدَاها هِيَ الَّتِي لِلشَّكِّ

إِذْ يُعْلَمُ مِنْ عَدَمِ مَنَعِ الزَّرْعِ دُخُولَهَا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَنْ جِهَةِ الْبَيْعِ حَصَلَ الضَّمَانُ فَتَأَمَّلْ.

☐ فَوَدَ: (لَا أَجْرَةَ الْإِخ) قَدْ يَدُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لِمُدَّةِ تَفْرِيعِ الْأَرْضِ مِنَ الزَّرْعِ الْمَذْكُورِ وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ وَأَنَّهَا لَا تَلَزَمُ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ. ☐ فَوَدَ: (تَلَزَمَ الْبَائِعُ تَسْوِيةُ الْأَرْضِ الْإِخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ تَشْبِيهًا بِمَا إِذَا كَانَ فِي الدَّارِ أَمْتِعَةٌ لَا يَتَسَبَّحُ لَهَا بِأَبِ الدَّارِ فَإِنَّهُ يَنْقُضُ وَعَلَى الْبَائِعِ ضَمَانُهُ أَهْ فَإِنْ قُلْتُ إِنَّ كَانَ هَذَا النِّقْضُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَجَنَائَةُ الْبَائِعِ قَبْلَهُ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ كَالْأَفَةِ فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: وَعَلَى الْبَائِعِ ضَمَانُهُ، أَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ أَشْكَلُ بِأَنَّ الْقَبْضَ لَا يَصِحُّ مَعَ وُجُودِ أَمْتِعَةِ الْبَائِعِ فَهَذَا التَّقْدِيرُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ قُلْتُ نَخْتَارُ الشَّقَّ الثَّانِي، وَقَدْ يُتَصَوَّرُ صِحَّةُ الْقَبْضِ مَعَ وُجُودِ أَمْتِعَةِ الْبَائِعِ كَمَا إِذَا جَمَعَهَا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الدَّارِ وَخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فَإِنَّهُ يَحْصُلُ الْقَبْضُ لِمَا عَدَا ذَلِكَ الْمَوْضِعَ فَإِذَا نَقَلَهَا مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِلَى غَيْرِهِ مِنْهَا وَخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حَصَلَ الْقَبْضُ لِلْجَمِيعِ وَكَمَا لَوْ كَانَتْ تِلْكَ الْأَمْتِعَةُ حَقِيرَةً فَإِنَّهَا لَا تَمْنَعُ الْقَبْضَ لَا يَقَالُ الْحَقِيرُ يَتَسَبَّحُ لَهُ بِأَبِ الدَّارِ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ بَابَ الدَّارِ قَدْ يَكُونُ ضَمِيمًا جَدًّا وَالْحَقِيرَ خَائِيَةً لِلْمَاءِ كَبِيرَةً أَذْخَلَهَا قَبْلَ تَضْيِيقِ الْبَابِ. ☐ فَوَدَ: (لِأَنَّ الْعَطْفَ بِأَوْ) بَيَّنَّا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَنْ ابْنِ هِشَامٍ أَنَّ، أَوْ الَّتِي يُفَرَّدُ بِغَدَاها هِيَ الَّتِي لِلشَّكِّ وَنَحْوِهِ دُونَ الَّتِي لِلتَّنَوُّعِ فَإِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْوَائِدِ.

أَوْ غَرَسَ فَقَطْ فَهِيَ عَيْبٌ (دُونَ الْمَذْفُونَةِ) مِنْ غَيْرِ إِبْطَالٍ كَالْكُوزِ (وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ عَلِمَ) هَا
وَلِنْ ضَرَّ قَلْعُهَا كَسَائِرِ الْعُيُوبِ نَعَمْ إِنْ جَهِلَ ضَرَرَ قَلْعُهَا، أَوْ ضَرَرَ تَرْكِهَا، وَلَمْ يَزَلْ بِالْقَلْعِ، أَوْ
كَانَ لِنَقْلِهَا مُدَّةٌ لَهَا أَجْرَةٌ تَخَيَّرَ كَمَا قَالَاهُ فِي الْأَوَّلَى وَالْمُتَوَلَّى فِي الثَّانِيَةِ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ: وَهُوَ
الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ، وَكَلَامُهُمْ يَشْهَدُ لَهُ اهـ وَبِهِ يَقْيَدُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا.....

اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ غَرَسَ) أَي: أَوْ بِنَاءٍ وَكَانَتْ الْحِجَارَةُ تُضَرُّ كَمَنْعِهَا مِنْ حَفْرِ الْأَسْ اهـ ع ش.
قَوْلُهُ: (فَهِيَ عَيْبٌ) أَي: مُنِبِتٌ لِلْخِيَارِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْخ) اسْتِذْرَاكٌ عَلَى صَوَرَةِ الْعِلْمِ.
قَوْلُهُ: (ضَرَرَ قَلْعُهَا) أَي: دُونَ ضَرَرَ تَرْكِهَا اهـ نِهَائَةً. قَوْلُهُ: (أَوْ ضَرَرَ تَرْكِهَا إِنْخ) فِيهِ بَحْثٌ لِسَمِ إِنْ
شِئْتَ رَاجِعُهُ. قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَي: فِي صَوَرَةِ الْجَهْلِ بِضَرَرِ الْقَلْعِ. قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَي: فِي
صَوَرَةِ الْجَهْلِ بِضَرَرِ التَّرْكِ الْمُقْيَدِ بِقَوْلِهِ: وَلَمْ يَزَلْ بِالْقَلْعِ إِنْخ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: التَّخَيَّرُ اهـ كُزْدِي
وَالْأَوَّلَى أَي: مَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى. قَوْلُهُ: (وَبِهِ يَقْيَدُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا) فَيَحْتَمِلُ عَدَمُ الْخِيَارِ فِيهِ عَلَى مَا إِذَا
زَالَ الضَّرَرُ بِالْقَلْعِ، وَلَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهَا مُدَّةٌ لَهَا أَجْرَةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْكُزْدِي قَوْلُهُ وَبِهِ يَقْيَدُ إِنْخ حَاصِلُهُ
أَنَّ كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ إِنْ جَهِلَ ضَرَرَ قَلْعُهَا تَخَيَّرَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ جَهِلَ ضَرَرَ تَرْكِهَا لَمْ يُخَيَّرْ لَكِنْ بِسَبَبِ مَا ذَكَرَ
مِنْ كَلَامِ الْمُتَوَلَّى يَقْيَدُ ذَلِكَ الْمُقْتَضَى بِأَنَّهُ إِذَا زَالَ ضَرَرُ التَّرْكِ بِالْقَلْعِ اهـ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَغْلَمَ أَنَّ حَاصِلَ
مَا فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ صَرَّحَا بِثُبُوتِ الْخِيَارِ فِيمَا إِذَا جَهِلَ ضَرَرَ الْقَلْعِ وَسَكَنَّا عَمَّا إِذَا جَهِلَ ضَرَرَ
التَّرْكِ فَاقْتَضَى ظَاهِرُ صَنِيعِهِمَا أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِيهِ وَاقْتَضَى كَلَامُ غَيْرِهِمَا ثُبُوتَ الْخِيَارِ فِيهِ أَيْضًا مُطْلَقًا وَقَيَّدَهُ
الْمُتَوَلَّى فِي التَّيَمَّةِ بِمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ الضَّرَرُ لَا يَزُولُ بِالْقَلْعِ، أَوْ كَانَ يَزُولُ بِهِ لَكِنْ يَسْتَعْرِقُ الْقَلْعُ مُدَّةً تُقَابَلُ
بِأَجْرَةٍ وَاخْتَارَ هَذَا التَّقْيِيدَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ اهـ ثُمَّ بَعْدَ سَرْدِ عِبَارَتِهِ اسْتَشْكَلَ عِبَارَةَ النَّهَائِيَةِ
ثُمَّ سَرَدَ عِبَارَةَ الشَّارِحِ تَأْيِيدًا لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحَاصِلِ الْمَارِّ، قَوْلُهُ: وَاقْتَضَى كَلَامُ غَيْرِهِمَا إِنْخ هُوَ مُرَادُ

قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ جَهِلَ ضَرَرَ قَلْعُهَا، أَوْ ضَرَرَ تَرْكِهَا، وَلَمْ يَزَلْ بِالْقَلْعِ إِنْخ) قَدْ يُقَالُ هَذِهِ الصَّوَرَةُ الثَّانِيَةُ،
وَهِيَ قَوْلُهُ: أَوْ ضَرَرَ تَرْكِهَا أَي: دُونَ ضَرَرَ قَلْعِهَا بِدَلِيلِ مُقَابَلَتِهِ بِمَا قَبْلَهُ هِيَ الصَّوَرَةُ الْمَنْقُولَةُ عَنْ قَضِيَّةِ
كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ فِي قَوْلِهِ وَبِهِ يَقْيَدُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا أَنَّهُ لَوْ جَهِلَ إِنْخ فَتَشْكِلُ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُمَا مَعَ اتِّحَادِ
صَوَرَتَيْهِمَا فَإِنْ أَرَادَ بِالْقَيِّدِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ وَبِهِ يَقْيَدُ إِنْخ حَمَلَ صَوَرَةَ قَضِيَّةِ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى مَا إِذَا
زَالَ الضَّرَرُ بِالْقَلْعِ فِي مُدَّةٍ لَا أَجْرَةَ لَهَا وَحَيْثُ يُدْفَعُ إِشْكَالُ التَّفَرُّقَةِ فَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَعَ فَرَضِ ضَرَرِ كُلِّ
مِنِ التَّرْكِ وَالْقَلْعِ كَمَا هُوَ فَرَضُ تِلْكَ الصَّوَرَةِ كَيْفَ يَتَصَوَّرُ زَوَالُ الضَّرَرِ بِالْقَلْعِ وَكَلَامُ شَرْحِ الرُّوْضِ سَالِمٌ
مِنْ ذَلِكَ كَمَا يُعْلَمُ بِالْمَرَاJَعَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الضَّرَرَ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا أَنَّ ضَرَرَ التَّرْكِ غَيْرُ
ضَرَرِ الْقَلْعِ وَبِجُوزِ أَنْ يَزُولَ الضَّرَرُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَى التَّرْكِ بِالْقَلْعِ، وَإِنْ حَصَلَ بِهِ ضَرَرٌ آخَرُ، وَلَا يَتَخَيَّرُ
وَإِنْ جَهِلَ ضَرَرَ التَّرْكِ لِزَوَالِهِ بِالْقَلْعِ، وَضَرَرَ الْقَلْعِ لَا خِيَارَ بِهِ لِعِلْمِهِ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ يَقْيَدُ مَا
اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا) فَيَحْتَمِلُ عَدَمُ الْخِيَارِ فِيهِ عَلَى مَا إِذَا زَالَ الضَّرَرُ بِالْقَلْعِ وَلَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهَا مُدَّةٌ لَهَا أَجْرَةٌ
فَلْيَتَأَمَّلْ.

أنه لو جهل صرر تركها دون صرر قلعيها لم يتخير، وقول جنع قد يطمع في أن البائع يتزكها له مردود بأن هذا الطمع لا يصلح علة لإثبات الخيار. (ويلزم البائع) حيث لم يتخير المشتري، أو اختار القلع (النقل) وتسوية الأرض بقيديهما الآتين، وله النقل من غير رضا المشتري وللمشتري إجباره عليه، وإن وهبها له تفرغاً لملكه بخلاف الزرع؛ لأن له أمداً ينتظر، ولا أجرة له مدة نقل طالت، ولو بعد القبض كدار بها أقمشة (وكذا) لا خيار للمشتري (إن جهل) ها (ولم يضره) قلعيها بأن قصرت مدته ولم تتعيب به سواء أضره تركها أم لا لزوال ضرره بالقلع وللبائع النقل، وعليه التسوية وللمشتري إجباره عليه، وإن لم يضر تركها (وإن صرر) قلعيها بأن نقضها، وإن طال زمنه مع التسوية مدة لها أجرة.....

الشارح بقوله الآتي وقول جنع إلخ. فوه: (أنه لو جهل إلخ) بيان لما افتضاه كلام الشيخين. فوه: (قد يطمع في أن البائع إلخ) فليكن له الخيار إن جهل صرر تركها مطلقاً. فوه: (أو اختار القلع) كذا في النهاية وكتب عليه ع ش ما نصه أي بأن رضي بها مع كونها مشتملة على الحجارة لكن طلب من البائع القلع اه.

فوه: (النقل) عبارة المغني وشرح المنهج القلع والنقل. فوه: (وتسوية الأرض) إلى قول المتن، وفي بيع البستان في النهاية والمغني إلأ قوله: بقيديهما الآتين، وقوله: على العادة إلى ذلك وأسقطه المغني، وهو الأولى؛ لأنه مندرج في قول المتن الآتي فإن أجاز إلخ ولأن ذكره يوهم أن قول الشارح الآتي فلا أجرة إلخ راجع له أيضاً مع أن رجوعه له مخالف لتصريحهم بلزوم أجرة مدة النقل الواقع بعد القبض حيث خير المشتري كما أفاده قوله: الآتي إذا خير المشتري. فوه: (بقيديهما إلخ) لعله أراد بقيد الأول أي: النقل قوله الآتي: على العادة وبقيد الثاني أي: التسوية ما أفاده قوله الآتي، وهي هنا، وفيما مر إلخ من كون التسوية بالتراب المزال لا بتراب آخر من الأرض المبيعة أو من خارجها. فوه: (وللمشتري إجباره) هذا معلوم من المتن وإنما ذكره تهيئاً لما بعده. فوه: (وإن وهبها) أي الحجارة يفيد أنه لا يلزمه القبول سم وع ش. فوه: (تفرغاً لملكه) تغليل للمتن والشرح معاً، وكذا قوله: بخلاف الزرع راجع للمتن كما هو صريح المغني وللإخبار كما في ع ش. فوه: (ولا أجرة إلخ) أي: حيث لم يتخير اه مغني عبارة سم قوله: ولا أجرة له أي لعلمه بالحال قال في شرح الروض وظاهر أنه لا أرض أيضاً اه. فوه: (وللبائع النقل) أي: وإن لم يرض به المشتري. فوه: (التسوية) أي: والنقل، ولا أجرة عليه لمدة ذلك كما مر اه مغني. فوه: (زمنه) أي: النقل.

فوه: (وله النقل من غير رضا المشتري) قال في شرح الروض، ولو سمح له بها لم يلزمه القبول اه وقضية ما يأتي حال الجهل مع سقوط الخيار بتركها لزوم القبول فيحتاج للفرق، وقد يفرق بأن في القبول حال الجهل رفع الفسخ، وفي حال العلم لا فسخ. فوه: (وإن وهبها له) يفيد أنه لا يلزمه القبول. فوه: (ولا أجرة له) أي: لعلمه بالحال قال في شرح الروض وظاهر أنه لا أرض له أيضاً.

(فله الخيار) ضَرَّ تركها أو لا دَفَعًا لِضَرِّهِ نعم لو رضي بتركها له ولا ضَرَّرَ فيه سقط خياره، وهو إعراض حيث لم يُوجَد فيه شُرُوطُ الهبة فله الرجوع فيها، ويعود خيارُ المشتري (فإن أجاز) العقد (لزم البائع النقل) على العادة فلا يُكَلَّفُ خلافها على الأوجه نظير ما مر في الرد بالعيب، وذلك ليُفَرِّغَ مِلْكُهُ (وتسوية الأرض)؛ لأنه أحدثَ الحفرَ لِتَخْلِيصِ مِلْكِهِ، وهي هنا وفيما مر أن يُعِيدَ الثَّرَابَ المُزَالَّ بالقلع من فوق الحجارة إلى مكانه، ولا يلزمه أن يُسَوِّيَهَا بِثَرَابٍ مِنْهَا؛ لأنَّ فيه تَغْيِيرَ المبيع، ولا من خارجها؛ لأنَّ فيه إيجابَ عَيْنٍ لم تدخل في البيع (وفي وجوب أجرة المثل لمدّة النقل) إذا خيّرَ المشتري (أوجه أصحها) أنها.....

❦ قول (سئ): (فله الخيار) ولا يَسْقُطُ خياره بقول البائع أنا أغرم لك الأجرة والأرض لِمَتِّهِ نَهايةً ومُعْنِي قال ع ش قوله: م ر ولا يَسْقُطُ خياره أي: فله الفسخ، ولا يُجَبِّرُ على موافقة البائع اه. ❦ قوله: (ولا ضَرَّرَ فيه) أفهم أنه إذا كان فيه ضَرَرٌ لا يَسْقُطُ خياره، وهو ظاهر ع ش ورشيدِي. ❦ قوله: (وهو إعراض إلخ) قال في شرح الإرشاد الصغير يظهر في ترك الزرع أنه تملك؛ لآته تابع لا يقرّد بعقد وعينه زائلة لا باقية بخلاف نحو الحجارة فيهما انتهى وهل يحتاج في ملكه إلى إيجاب وقبول بشرطيهما فيه نظر وظاهر إطلاقهم عدم اشتراط ذلك اه سم؛ على حج أقول بل ظاهر قولهم التملك أنه لا بد من اللفظ اه ع ش وأقول قول الشارح كالتأية حيث لم يوجد فيه شروط الهبة اه كالصريح في اشتراط الإيجاب والقبول والقبض وعبارة المُعْنِي نعم لو وهبها له واجتمعت شروط الهبة حصل الملك، ولا رجوع للبائع فيها، وإن فُقد منها شرط فهو إعراض كالترك؛ لآته إذا بطل الخصوص بقي العموم اه صريحه في الاشتراط. ❦ قوله: (إعراض إلخ) أي: فيتصرف فيه كالصنف فينتفع به بوجوه الإنفاعات كأكله الطعام وإطعامه لأهل بيته ونحوهم وبنائه بالحجارة، ولا يتصرف فيه ببيع ولا هبة ولا نحوهما ونقل مثله عن حواشي شرح الروض لإوالد الشارح اه ع ش.

❦ قول (سئ): (النقل) أي: والقلع اه مُعْنِي. ❦ قوله: (أن يعيد إلخ) فلو تلف فعليه الإتيان بمثله م ر انتهى سم على منهج الكلام في الثراب الطاهر أما التجرس كالرماد التجرس والسرجين فلا يلزمه مثله؛ لآته ليس مالا اه ع ش. ❦ قوله: (أن يسويها) أي: الحفر. ❦ قوله: (بثراب منها) أي: بثراب آخر من الأرض المبيعة. ❦ قوله: (إذا خيّر المشتري) كذا في المنهج والتأية والمُعْنِي والإيعاب وقال ع ش قوله: م ر إذا

❦ قوله: (وهو إعراض) قال في شرح الإرشاد الصغير ويظهر في ترك الزرع أنه تملك؛ لآته تابع لا يقرّد بعقد وعينه زائلة لا باقية بخلاف نحو الحجارة فيهما اه وهل يحتاج في ملكه إلى إيجاب وقبول بشرطيهما فيه نظر وظاهر إطلاقهم عدم اشتراط ذلك.

❦ قول (سئ): (أوجه أصحها تجب إلخ) قال التائري عللوا وجوب الأجرة بتقويته على المشتري منفعة تلك المدّة ويشكل الفرق بينه وبين الزرع فإن قيل الزرع يجب إنقاؤه والحجارة لا يجب إنقاؤها قلنا مدّة تفريغ الحجارة كمدة الزرع قاله السبكي هذا كلام التائري وهو صريح في أنهم لا يوجبون

(تَجِبُ إِنْ نَقَلَ بَعْدَ الْقَبْضِ) لِتَقْوِيَّتِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي مَنَفَعَةَ تِلْكَ الْمُدَّةِ (لَا قَبْلَهُ)؛ لِأَنَّ جِنَايَتَهُ قَبْلَهُ كَالْأَفَةِ كَمَا مَرَّ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ بَاعَهَا لِأَجْنَبِيٍّ لَزِمَهُ الْأَجْرَةُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ جِنَايَتَهُ مَضمُونَةٌ مُطْلَقًا قَالَا: وَكُلُّزَوْمِ الْأَجْرَةِ لُزُومُ أَرْضٍ غَيْبٍ فِيهَا بَعْدَ التَّسْوِيَةِ.
(وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْبُسْتَانِ الْأَرْضُ وَالشَّجَرُ) وَالْعُرْشُ وَمَا لَهُ أَصْلٌ ثَابِتٌ مِنَ الزَّرْعِ (لَا نَحْوُ غُصْنِ يَابِسٍ) وَغُصْنٍ خِلَافٍ وَشَجَرٍ وَغُرُوقٍ يَابِسَيْنِ (وَالْحَيْطَانُ).....

خَيْرَ الْمُشْتَرِي مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَالِمًا لَا أَجْرَةَ لَهُ وَالْقِيَاسُ وَجُوبُهَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ تَقْرِيبَهَا بَعْدَ الْقَبْضِ تَصَرُّفٌ فِي يَدٍ غَيْرِهِ اهـ وَفِيهِ أَنَّ الشَّارِحَ وَالنَّهَائِيَّ وَالْمُغْنِيَّ وَالْأَسْنَى صَرَّحُوا بِالْمَفْهُومِ الْمَذْكُورِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ الثَّقُلُ الْمَفْرُوضُ فِي صُورَةِ الْعِلْمِ كَمَا مَرَّ عَنْ سَمٍ، قَوْلُهُ: وَالْقِيَاسُ إِلَخَ ظَاهِرٌ الْمَنْعُ لِإِذَا الْمُشْتَرِي حِينَ الْعَقْدِ يَتَلَفُّ الْمَنَفَعَةَ تِلْكَ الْمُدَّةَ.

❑ قَوْلُ (سَيِّ): (إِنْ نَقَلَ بَعْدَ الْقَبْضِ) أَي: وَلَا يَمْنَعُ وَجُودُهَا صِحَّةَ الْقَبْضِ لِصِحَّتِهِ فِي الْمَحَلِّ الْخَالِي مِنْهَا كَالْأَمْنِيَّةِ إِذَا كَانَتْ يَبْعُضُ الدَّارِ الْمَبِيعَةِ اهـ رَشِيدِي، وَفِي تَقْرِيبِ دَلِيلِهِ نَظَرٌ. ❑ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ جِنَايَتَهُ) أَي: الْبَائِعِ (قَبْلَهُ) أَي: قَبْلَ الْقَبْضِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ جِنَايَتَهُ إِلَخَ. ❑ قَوْلُهُ: (لَوْ بَاعَهَا) أَي: الْحِجَارَةَ. ❑ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ) أَي: الْأَجْنَبِيَّ. ❑ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ جِنَايَتَهُ) أَي: الْأَجْنَبِيَّ. ❑ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: قَبْلَ الْقَبْضِ، أَوْ بَعْدَهُ اهـ ع ش. ❑ قَوْلُهُ: (وَكُلُّزَوْمِ الْأَجْرَةِ إِلَخَ) قَضِيَّةٌ هَذَا التَّشْبِيهِ أَنَّهُ إِنْ حَصَلَ مِنَ التَّسْوِيَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ بَعْدَهُ وَجَبَ لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا أَرْضَ لَهُ أَيْضًا عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ كَوْنِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ، أَوْ بَعْدَهُ اهـ ع ش، وَفِيهِ أَنَّ مَا تَقَدَّمَ عَنْ سَمٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ فِي صُورَةِ الْعِلْمِ الَّتِي لَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي مَعَهُ وَمَا هُنَا فِي صُورَةِ الْجَهْلِ الَّتِي مَعَهَا الْخِيَارُ وَالْكَلَامُ فِي مَقَامَيْنِ فَلَا مُنَافَاةَ.

❑ قَوْلُ (سَيِّ): (وَيَدْخُلُ إِلَخَ) أَي: عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مُغْنِيٍّ وَرَشِيدِي. ❑ قَوْلُ (سَيِّ): (فِي بَيْعِ الْبُسْتَانِ) لَوْ كَانَ فِيهِ سَاقِيَةٌ دَخَلَ مُتَّصِلُهَا، وَكَذَا مُتَّفَصِلُهَا الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ نَفْعُ مُتَّصِلِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَم. ❑ قَوْلُ (سَيِّ): (فِي بَيْعِ الْبُسْتَانِ) قَدْ يُخْرِجُ الرَّهْنَ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ فَإِنَّ الْحَقَّ وَفَاقًا لِمَ رَأَى أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي رَهْنِ الْبُسْتَانِ وَالْفَرْيَةِ مَا فِيهِمَا مِنْ بِنَاءٍ وَشَجَرٍ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ سَمٍ عَلَى مَنَهْجِ اهـ ع ش، وَفِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِيَّ الْبُسْتَانُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ وَجَمْعُهُ بَسَاتِينُ وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْعَجْمِيَّةِ بِالْبَاقِ اهـ. ❑ قَوْلُهُ: (وَالْعُرْشُ) أَي: الَّتِي أُعِدَّتْ لِيُوضَعَ قُضْبَانِ الْعِنَبِ عَلَيْهَا اهـ نَهَائِيَّةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ أُعِدَّتْ أَي: وَلِأَنَّ لَمْ تَوْضَعْ عَلَيْهَا بِالْفِعْلِ اهـ.

❑ قَوْلُهُ: (وَمَالَهُ أَضَلُّ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَيْسَ مِنَ الْبِنَاءِ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَغُصْنٍ خِلَافٍ وَقَوْلُهُ، وَالْأَبْنِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ إِلَى الْمُتَنِّ. ❑ قَوْلُهُ: (وَمَالَهُ أَضَلُّ إِلَخَ) قَالَ ع ش مَا حَاصِلُهُ أَنَّ مُرَادَهُ بِهِ دُخُولُ الْأَصُولِ مِنَ الزَّرْعِ الَّذِي يُجَزُّ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فَيُؤَافِقُ مَا مَرَّ لَا دُخُولَ نَفْسِ الزَّرْعِ الْمَذْكُورِ حَتَّى يُنَافِيَ مَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ دُخُولِ

أَجْرَةَ مِثْلِ مُدَّةِ نَقْلِ الزَّرْعِ فَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ وَجُوبِهَا مَمْنُوعٌ م ر. ❑ قَوْلُهُ: (وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْبُسْتَانِ إِلَخَ) لَوْ كَانَ فِيهِ سَاقِيَةٌ دَخَلَ مُتَّصِلُهَا، وَكَذَا مُتَّفَصِلُهَا الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ نَفْعُ مُتَّصِلِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ م ر.

لِدُخُولِهَا فِي مُسَمَّاهُ، وَكَذَا الْجِدَارُ الْمُسْتَهْدَمُ لِإِمْكَانِ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ (وَكَذَا الْبِنَاءُ) الَّذِي فِيهِ يَدْخُلُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِثَبَاتِهِ.

(و) يَدْخُلُ (فِي بَيْعِ الْقَرْيَةِ الْأَبْنِيَّةِ) لِتَبَعِهَا لَهَا (وَسَاحَاتُ) وَمَزَارِعُ (يُحِيطُ بِهَا السُّورُ) وَالسُّورُ نَفْسُهُ وَالْأَبْنِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ وَشَجَرُ وَسَاحَاتُ فِي وَسْطِهَا عَلَى الْأُوجِهِ (لَا الْمَزَارِعُ) الْخَارِجَةُ عَنِ السُّورِ وَالْمُتَّصِلَةُ بِهِ فَلَا تَدْخُلُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِخُرُوجِهَا عَنْ مُسَمَّاهَا وَمَا لَا سُرَّ لَهَا يَدْخُلُ مَا اخْتَلَطَ

الْحِزَّةُ الظَّاهِرَةُ مِنْهَا هـ. قَوْلُهُ: (لِدُخُولِهَا فِي مُسَمَّاهُ) بَلْ لَا يُسَمَّى بُسْتَانًا بَدُونِ حَائِطٍ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ وَمُعْنِي وَنَهَايَةُ قَالِ ع ش وَفَائِدَةُ ذِكْرِ هَذَا الْحُكْمِ هُنَا مَعَ كَوْنِ الْكَلَامِ فِيهَا يَسْتَتَبِعُ غَيْرَ مُسَمَّاهُ التَّنْبِيهِ عَلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ الْمُسَمَّى وَالتَّوَضُّعُ لِيَبَانَ أَنَّ الْمُتَّصِلَ عَنْهَا إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهَا نَفَعَ الْمُتَّصِلَ كَمِفْتَاحِ الْغُلُقِ وَصُنْدُوقِ الطَّاحُونِ وَآلَاتِ السَّاقِيَةِ يَدْخُلُ فِي كُلِّ مِنَ الْقَرْيَةِ وَالْدَّارِ وَالْبُسْتَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُسَمَّاهُ هـ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْجِدَارُ الْإِلْخُ) وَلَا تَدْخُلُ الْمَزَارِعُ الَّتِي حَوْلَ الْبُسْتَانِ هـ مُعْنِي.

قَوْلُ (السُّ): (وَكَذَا الْبِنَاءُ) وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِهِ أَيْضًا الْآبَارُ وَالسَّوَاقِي الْمُتَّبِعَةُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ الْبُيْرِ لَا يَدْخُلُ فِيهَا سَاقِيَتُهَا، وَهُوَ الْخَشْبُ الْآلَاتُ، وَإِنْ أُثْبِتَتْ وَبُنَتْ أَهْرَعُ ش.

قَوْلُ (السُّ): (وَفِي بَيْعِ الْقَرْيَةِ الْإِلْخُ) أَيُ: عِنْدَ الْإِطْلَاقِ نِهَابَةً وَمُعْنِي هـ. قَوْلُهُ: (لِتَبَعِهَا لَهَا) فِي التَّغْلِيلِ بِهِ مُسَامَحَةً فَإِنَّ الْقَرْيَةَ هِيَ الْأَبْنِيَّةُ الْمُجْتَمِعَةُ فَالْبِنَاءُ مِنْ مُسَمَّاهَا هـ ع ش هـ. قَوْلُهُ: (وَالْأَبْنِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ) بِغْنِي تَدْخُلُ الْأَبْنِيَّةُ الْخَارِجَةُ عَنِ السُّورِ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ وَخَالَفَهُ فِيهِ النَّهَابَةُ وَالْمُعْنِي، وَكَذَا سَمِ ثُمَّ قَالَ: وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَجَمِيعُ مَا هُوَ خَارِجُهُ أَيُ: السُّورِ لَا يَدْخُلُ حَتَّى الْأَبْنِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ كَمَا افْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ، وَإِنْ بَحَثَ الْأُذْرَعِيُّ الدُّخُولَ انْتَهَى وَكَلَامُ شَرْحِ الرُّوْضِ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الدُّخُولِ فَتَأَمَّلْهُ هـ. قَوْلُهُ: (فِي وَسْطِهَا) أَيُ: وَسْطُ الْأَبْنِيَّةِ هـ كُرْدِي.

قَوْلُ (السُّ): (لَا الْمَزَارِعُ) أَيُ: وَالْأَشْجَارُ الْخَارِجَةُ عَنِ السُّورِ فَلَا تَدْخُلُ، وَلَوْ قَالَ بِحَقْقِهَا نِهَابَةً وَمُعْنِي هـ. قَوْلُهُ: (وَالْمُتَّصِلَةُ بِهِ) عَطَفَ عَلَى السُّورِ وَضَمِيرُهُ بِهِ لَهُ هـ. قَوْلُهُ: (وَالْمُتَّصِلَةُ بِهِ) أَيُ الْخَارِجَةُ عَنْ الْأَبْنِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالسُّورِ هـ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (مَا اخْتَلَطَ الْإِلْخُ) أَيُ: مِنْ مَسَاكِينِ وَأَبْنِيَّةِ نِهَابَةً وَمُعْنِي وَأُسْتَى.

قَوْلُ (السُّ): (وَكَذَا الْبِنَاءُ عَلَى الْمَذْهَبِ) هَلْ يَدْخُلُ هَذَا الْبِنَاءُ فِي رَهْنِهِ أَوْ لَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ أَوَّلَ الْبَابِ دُونَ الرَّهْنِ وَإِنَّمَا دَخَلَ الشَّجَرُ وَالْجِدَارُ الْمُحِيطُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُسَمَّاهُ بِخِلَافِ بَيْتٍ فِيهِ مَثَلًا فِيهِ نَظَرُ.

قَوْلُهُ: (وَالسُّورُ) بِخِلَافِ الْأَبْنِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ هـ. قَوْلُهُ: (وَالْأَبْنِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَجَمِيعُ مَا هُوَ خَارِجُهُ أَيُ: السُّورِ لَا يَدْخُلُ حَتَّى الْأَبْنِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ كَمَا افْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ، وَإِنْ بَحَثَ الْأُذْرَعِيُّ الدُّخُولَ هـ وَكَلَامُ شَرْحِ الرُّوْضِ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الدُّخُولِ فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ إِنْ شَمِلَ قَوْلُهُ وَيَدْخُلُ أَيْضًا حَرِيمُ الْقَرْيَةِ مَا لَهَا سُرٌّ لَمْ يُشْكَلْ بِعَدَمِ دُخُولِ الْأَبْنِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالسُّورِ وَإِنْ كَانَتْ قَبْلَ الْحَرِيمِ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْقَرْيَةِ دُونَهَا فَغَايَتُهُ أَنَّهُ قَرْيَةٌ أُخْرَى بِجَانِبِ تِلْكَ، وَهِيَ لَا تَمْنَعُ اسْتِبَاعَهَا لِحَرِيمِهَا نَعَمْ قَدْ يُقَالُ الْحَرِيمُ حِينَئِذٍ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا هـ. قَوْلُهُ: (مَا اخْتَلَطَ الْإِلْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْأَبْنِيَّةِ.

بِنَائِهَا وَيَدْخُلُ أَيْضًا حَرِيمُ الْقَرْيَةِ وَمَا فِيهِ قِيَاسًا عَلَى حَرِيمِ الدَّارِ وَلَكُونِ الْمُلْحَظُ هُنَا مَا يَشْمَلُهُ الْاسْمُ وَعَدَمُهُ، وَفِي الْقَصْرِ مَحَلُّ الْإِقَامَةِ الْمُؤَبَّدَةِ وَعَدَمُهُ افْتِرَاقًا، وَالسُّمَادُ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ مَا يُفْرَشُ بِهِ الْأَرْضُ مِنْ نَحْوِ زَيْلٍ، أَوْ رَمَادٍ، وَفِي الْجَوَاهِرِ الْبَائِعُ أَحَقُّ بِهِ إِلَّا إِنْ بُسِطَ وَاسْتَعْمِلَ وَنَظَرَ بَعْضُهُمْ فِي اشْتِرَاطِ الِاسْتِعْمَالِ وَيُجَابُ بِأَنْ مُجَرَّدَ بَسِطِهِ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِيَتَجَفَّفَ فَلَمْ يَنْقَطِعْ حَقُّ الْبَائِعِ فِيهِ إِلَّا بِاسْتِعْمَالِهِ.

(و) يَدْخُلُ (فِي بَيْعِ الدَّارِ الْأَرْضِ) إِجْمَاعًا إِنْ مَلَكَهَا الْبَائِعُ، وَإِلَّا كَمُحْتَكِرَةٍ وَمَوْقُوفَةٍ فَلَا تَدْخُلُ لَكِنْ يَتَخَيَّرُ مُشْتَرِي جِهْلٍ (وَكُلُّ بِنَاءٍ)، وَلَوْ مِنْ نَحْوِ سَعْفٍ وَشَجَرٍ رَطْبٍ فِيهَا وَيَابِسٍ قَصِيدَ دَوَامِهِ كَجَعْلِهِ دِعَامَةً مَثَلًا.....

☐ فَوَدَّ: (قِيَاسًا عَلَى حَرِيمِ الدَّارِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فِي شَرْحِ، وَفِي بَيْعِ الدَّارِ الْأَرْضِ الْخُ وَيَدْخُلُ حَرِيمُهَا بِشَجَرِهِ الرُّطْبِ إِنْ كَانَتْ فِي طَرِيقٍ لَا يَنْقُذُ فَإِنْ كَانَتْ فِي طَرِيقٍ نَافِذٍ فَلَا حَرِيمَ لَهَا هـ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَكُونِ الْمُلْحَظُ هُنَا يَشْمَلُهُ الْاسْمُ) قَدْ يُمْنَعُ أَنَّ اسْمَ الْقَرْيَةِ يَتَنَاوَلُ نَحْوَ مُرْتَكِضِ الْخَيْلِ وَمُنَاحِ الْإِبِلِ وَالْمُحْتَطَبِ مِنَ الْحَرِيمِ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (افْتِرَاقًا) وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْفَرْقِ مَبْنِيٍّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ لِمَجَاوِزِ الْقَصْرِ مُجَاوِزَةً حَرِيمِ الْقَرْيَةِ، وَفِيهِ كَلَامٌ فِي بَابِ الْقَصْرِ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ مُجَاوِزَةً حَرِيمِ الْقَرْيَةِ خِلَافًا لِلْأَذَرَعِيِّ أَيِ: فَيَحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا اهـ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ) وَفِي الْمُخْتَارِ وَالْمُضْبَاحِ بَشَّحَ السَّيْنِ اهـ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (وَاسْتَعْمِلَ) أَيِ: اسْتَعْمَلَهُ الْبَائِعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَتَأَمَّلْهُ هـ. ☐ فَوَدَّ: (وَيُجَابُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ قَامَتْ قَرْيَةٌ عَلَى أَنَّ الْبُسْطَ لِلتَّخْفِيفِ قَوَاضٍ، وَإِلَّا فَالْأَضْلُ فِي الْبُسْطِ أَنْ يَكُونَ لِلِاسْتِعْمَالِ. ☐ فَوَدَّ: (يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِيَتَجَفَّفَ الْخُ) قَدْ يُقَالُ الْبُسْطُ الَّذِي لِلتَّخْفِيفِ مُتَمَيِّزٌ عَنِ بَسْطِ الِاسْتِعْمَالِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. ☐ فَوَدَّ: (بِاسْتِعْمَالِهِ) أَيِ: اسْتِعْمَالِ الْبَائِعِ إِيَّاهُ قَبْلَ الْبَيْعِ بِجَعْلِهِ فِيهَا مَبْسُوطًا عَلَى الْمُغْتَادِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِي الْأَرْضِ اهـ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (إِنْ مَلَكَهَا) أَيِ: الْأَرْضِ. ☐ فَوَدَّ: (كَمُحْتَكِرَةٍ) أَيِ: مُسْتَأْجَرَةٍ اهـ كُرْدِيٌّ عِبَارَةٌ ع ش، وَهِيَ سَاحَاتٌ يُؤَدَّنُ فِي الْبِنَاءِ فِيهَا بِدَرَاهِمَ مُعَيَّنَةٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ مُدَّةٍ وَيُعْتَقَرُ الْجِهْلُ بِذَلِكَ لِلْحَاجَةِ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (لَكِنْ يَتَخَيَّرُ الْخُ) أَيِ فَإِنْ أَجَازَ فَيَجْمِيعُ الثَّمَنَ عَلَى مَا نَقَلَهُ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ م ر كَحَجَّ أَنَّهُ قَالَ إِنَّهُ الْأَقْرَبُ وَعِبَارَتُهُ فِي أَثْنَاءِ كَلَامٍ وَقَالَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ إِنَّ الْأَقْرَبَ حَمْلُ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْأَبْنِيَةِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَمَالٍ إِلَيْهِ م ر انْتَهَى أَقُولُ وَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ التَّقْسِيطِ هُنَا اهـ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (مِنْ نَحْوِ سَعْفٍ) وَالسَّعْفُ جَرِيدُ النَّخْلِ الْيَابِسِ اهـ كُرْدِيٌّ. ☐ فَوَدَّ: (وَشَجَرٍ رَطْبٍ) عَطَفَ عَلَى بِنَاءِ اهـ ع ش.

☐ فَوَدَّ: (قَصْدَ دَوَامِهِ) أَيِ: بِخِلَافِ يَابِسٍ لَمْ يَقْصِدْ دَوَامَهُ فَلَا يَدْخُلُ كَمَا نَقَلَهُ سَمِ مَعَ فَرْقِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

☐ فَوَدَّ: (وَلَكُونِ الْمُلْحَظِ هُنَا مَا يَشْمَلُهُ الْاسْمُ) قَدْ يُمْنَعُ أَنَّ اسْمَ الْقَرْيَةِ يَتَنَاوَلُ نَحْوَ مُرْتَكِضِ الْخَيْلِ وَمُنَاحِ الْإِبِلِ وَالْمُحْتَطَبِ مِنَ الْحَرِيمِ فَلْيُرَاجَعْ. ☐ فَوَدَّ: (وَاسْتَعْمِلَ) أَيِ: اسْتَعْمَلَهُ الْبَائِعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَتَأَمَّلْهُ.

☐ فَوَدَّ: (قَصْدَ دَوَامِهِ الْخُ) خَرَجَ يَابِسٌ لَمْ يَقْصِدْ دَوَامَهُ فَفِي دُخُولِهِ وَجِهَانِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَمَا لَوْ

لِدُخُولِهِ فِي مُسَمَّاها وَأَخَذَ مِنْهُ بَعْضُهُمْ دُخُولَ بُيُوتِ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ لَهَا أَبْوَابٌ خَارِجٌ بِابِهَا لَا يُدْخَلُ إِلَيْهَا إِلَّا مِنْهَا وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ، وَالَّذِي يَتَّجِهَ أَنْ تِلْكَ الْبُيُوتُ إِنَّ عَدَّاهَا أَهْلَ الْغُرَفِ مِنْ أَجْزَائِهَا الْمُشْتَمِلَةِ هِيَ عَلَيْهَا دَخَلَتْ لِدُخُولِهَا حَيْثُ فِي مُسَمَّاها حَقِيقَةً، وَإِلَّا فَلَا، وَالْأَجْنَحَةُ وَالرَّوَاشِشُ وَسَابِاطُ جُذُوعِهِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ عَلَى حَائِطِهَا، وَلَيْسَ مِنَ الْبِنَاءِ فِيهَا نَقْضُ الْمُتَنَهِّدِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قُمَاشٍ فِيهَا، وَلَوْ بَاعَ غُلُوبًا عَلَى سَقْفٍ لَهُ فَهَلْ يَدْخُلُ السَّقْفُ؛ لِأَنَّهُ مُوضِعُ الْقَرَارِ كَأَرْضِ الدَّارِ، أَوْ لَا يَدْخُلُ وَلَكِنَّهُ يَسْتَحِقُّ الِانْتِفَاعَ بِهِ عَلَى الْعَادَةِ أَيْ: لِأَنَّهُ نَسَبَتْهُ إِلَى السُّفْلِ أَظْهَرُ مِنْهَا لِلْعُلُوِّ أَفْتَى بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ، وَبَعْضُهُمْ بِالثَّانِي، وَفَصَّلَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ سَقْفٍ عَلَى طَرِيقِ فَيَدْخُلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الِانْتِفَاعُ بِهِ هُنَا فَقَوِيَّتِ التَّبَعِيَّةُ فِيهِ وَسَقْفٍ عَلَى بَعْضِ دَارِ الْبَائِعِ أَيْ: أَوْ

الْأَوْتَادُ بَأَن يُرَادَ هُوَ لِلْقَلْعِ وَالْأَوْتَادُ لِلْإِثْبَاتِ عَنِ الْإِيْعَابِ. هـ فَوَدَّ: (لِدُخُولِهِ) أَيْ مَا دُكِرَ مِنَ الْأَرْضِ وَمَا غُطِفَ عَلَيْهِ. هـ فَوَدَّ: (دُخُولَ بُيُوتِ فِيهَا) أَيْ: الدَّارِ أَيْ: فِي بَيْتِهَا. هـ فَوَدَّ: (وَأَنَّ كَانَ لَهَا) أَيْ: لِلْبُيُوتِ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ الْآتِي إِلَيْهَا. هـ فَوَدَّ: (بَابِهَا) أَيْ: بَابِ الدَّارِ. هـ فَوَدَّ: (إِلَّا مِنْهَا) أَيْ: مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ. هـ فَوَدَّ: (وَالْأَجْنَحَةُ الْخُ) أَيْ: وَالذَّرَجُ وَالْمِرَاقِي الْمَغْقُودَةُ وَالسَّقْفُ وَالْأَجْرُ وَالْبِلَاطُ الْمَفْرُوشُ الثَّابِتُ فِي الْأَرْضِ نِهَائَةً وَمَعْنَى. هـ فَوَدَّ: (مِنَ الطَّرَفَيْنِ عَلَى حَائِطِهَا) أَيْ: لَا حُدُومًا فَقَطَّاهُ نِهَائَةً أَيْ فَلَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ الْبَائِعِ وَإِنْ قَالَ بِحَقْوَقِهَا بَلْ هُوَ بِهِذِهِ الصَّفَةِ كَطَبَقَةٍ مُتَّصِلَةٍ بِهَا فَيَنْتَفِعُ بِهِ وَيَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَمَرِ الَّذِي كَانَ يَتَوَصَّلُ مِنْهُ إِلَيْهِ قَبْلَ بَيْعِ الدَّارِ وَكَأَنَّهُ اسْتَتْنَى حَقَّ الْمُرُورِ إِلَيْهِ مِنَ الدَّارِ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الطَّرَفَ الثَّانِي عَلَى جِدَارٍ لِغَيْرِ الدَّارِ الْمَبِيعَةِ؛ لِأَنَّهُ نَسَبَتْهُ إِلَى أَحَدِ الدَّارَيْنِ لَيْسَ بِأَوَّلَى مِنْ نَسَبَتِهِ لِلْآخَرَى اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَبَعْضُهُمْ بِالثَّانِي) هُوَ الَّذِي أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ اهـ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَائَةِ الْأَوْجَهُ الثَّانِي كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ خِلَافًا لِمَا أَفْتَى بِهِ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ اهـ قَالَ ع ش. قَوْلُهُ: وَالْأَوْجَهُ الثَّانِي وَتَظْهَرُ فَايِدَتُهُ فِيمَا لَوْ أَنَّهُمْ فَإِنَّهُ بَعْدَ انْتِهَادِهِ يَأْخُذُهُ الْبَائِعُ وَلَا يُكَلِّفُ إِعَادَتَهُ، وَفِيمَا لَوْ تَوَلَّدَ ضَرَرٌ مِنْ صَاحِبِ الْعُلُوِّ لِصَاحِبِ السُّفْلِ، وَلَوْ بِإِعَادَةِ مِثْلِ الْبِنَاءِ الْأَوَّلِ فَقَطَّاهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَضْمَنُهُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَفَصَّلَ بَعْضُهُمْ الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْوَالِدَ الشَّارِحَ مَرَّ لَا يَخَالِفُ فِي هَذَا كَمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ تَعْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ: إِنَّ نَسَبَتَهُ إِلَى السُّفْلِ أَظْهَرُ مِنْهَا لِلْعُلُوِّ؛ إِذْ هَذَا لَيْسَ مَنْسُوبًا لِلْسُّفْلِ أَصْلًا فَيَكُونُ كَلَامُهُ مَفْرُوضًا فِي غَيْرِ هَذِهِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ فِيهَا إِنْ كَانَ قَضَدُ الْبَائِعِ مِنْ بِنَاءِ السَّقْفِ الْمَذْكُورِ بِالْأَصَالَةِ جَعَلَهُ سَقْفًا لِلطَّرِيقِ ثُمَّ بَنَى عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْغَرَضِ فَلَا يَدْخُلُ، وَإِنْ كَانَ قَضَدُهُ مِنْ بِنَائِهِ لَيْسَ إِلَّا الْبِنَاءُ عَلَيْهِ فَيَدْخُلُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ) أَيْ: الْبَائِعِ سَمِ وَسَيِّدُ عُمَرَ. هـ فَوَدَّ: (فَقَوِيَّتِ التَّبَعِيَّةُ) أَيْ لِلْعُلُوِّ.

كَانَ فِيهَا أَوْتَادٌ وَقَضِيَّتُهُ دُخُولُهَا لَكِنَّ الْوَجْهَ خِلَافُهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ وَنَقَلَ ابْنُ الصَّلَاحِ عَنْ بَعْضِهِمْ وَالْفَرْقُ أَنَّهَا تُرَادُ لِلْقَلْعِ وَالْأَوْتَادُ لِلْإِثْبَاتِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَبَعْضُهُمْ بِالثَّانِي) هُوَ الَّذِي أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ) إِنْ عَادَتِ الْهَاءُ لِلْبَائِعِ فَقَرِيبٌ.

غيره فلا يدخل؛ إذ لا مُقْتَضَى لِلتَّبَعِيَّةِ هنا، وهذا أوجه. (حتى حمائمها) المثبت فيها يدخل في بيعها؛ لأنه من مرافقها دون المنقول لكونه من نحو خشب وقدرت الخبر؛ لأن الأحسن أن حتى ابتدائية لا عاطفة؛ لأن عطف الخاص على العام إنما يكون بالواو كما ذكره ابن مالك ويصح جعله مغايرًا بأن يُراد بالحمائم ما يشمل الخشب المُسَمَّر الذي لا يُسمى بناءً فيكون العطف صحيحًا.....

☐ قوله: (المثبت) إلى قوله: ويصح جعله في المعنى وإلى قوله: واغترض في النهاية. ☐ قوله: (وقدّرت الخبر) هو قوله يدخل في بيعها. ☐ قوله: (لأن الأحسن إلخ) تغييره بأحسن يقتضي صحة العطف وثبانه تعليله وما بعده فتأملته انتهى سم. ☐ قوله: (لأن عطف الخاص على العام إنما يكون بالواو إلخ) أقول ليس هذا بصحيح لوجوه منها أن من أمثلتهم الشهيرة بينهم للعطف بحتى مات الناس حتى الأنبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وزارك الناس حتى الحجامون مع ظهور أن المغطوف فيها خاص والمغطوف عليه عام الثاني أن المحقق ابن هشام صرح بأن حتى قد تشارك الواو في عطف الخاص على العام وممن نقله عنه وأقره السيوطي مع سعة اطلاعه في العربية الثالث أن المغايرة التي ادّعاها ووجه بها صحة العطف تنافي صحة العطف؛ لأن شرطه كون المغطوف بعضًا أو كـبعض والمغايرة المذكورة تنافي ذلك فالصواب صحة العطف هنا مع كون المغطوف خاصًا والمغطوف عليه عامًا اه سم بحذف. ☐ قوله: (لا يسمى بناءً) تأملته مع قوله السابق وكل بناء ولو من نحو سقف اه سيّد عمر.

☐ قوله: (يدخل في بيعها) خبر حمائمها. ☐ قوله: (لأن الأحسن) تغييره بأحسن يقتضي صحة العطف وثبانه تعليله وما بعده فتأملته. ☐ قوله: (لا عاطفة لأن عطف الخاص على العام إنما يكون بالواو إلخ) أقول ليس هذا بصحيح لوجوه منها أن من أمثلتهم الشهيرة بينهم للعطف بحتى مات الناس حتى الأنبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وزارك الناس حتى الحجامون مع ظهور أن المغطوف فيها خاص وأن المغطوف عليه عام فلو صح ما قاله امتنع العطف في هذه الأمثلة التي تمالأ عليها الأئمة الثاني أن ابن هشام ذلك المحقق الإمام صرح بأن حتى قد تشارك الواو في عطف الخاص على العام وممن نقله عنه وأقره السيوطي مع سعة اطلاعه في العربية فقال وقال ابن هشام قد تشاركها أي: الواو في هذا الحكم أي: عطف الخاص على العام وعكسه حتى اه ولو لم يصرح بذلك كانت الأمثلة التي أكثر منها الأئمة المتضمنة لعطف الخاص على العام مصريةً بذلك الثالث أن المغايرة التي ادّعاها ووجه بها صحة العطف تنافي صحة العطف؛ لأن شرطه كون المغطوف بعضًا أو كـبعض والمغايرة المذكورة تنافي ذلك فالصواب صحة العطف هنا مع كون المغطوف خاصًا والمغطوف عليه عامًا، ولا يخفى أنهم أرادوا ببعض ما يشمل الجزئي بدليل الأمثلة السابقة وغيره وأن تغيير ابن هشام بقدر إشارة إلى أن المغطوف بها قد لا يكون خاصًا كالجزء كما في أكلت السمكة حتى رأسها؛ إذ من لوازم الخاص صدق العام عليه والسمكة لا تصدق على رأسها كما هو معلوم.

(لا المنقول كالذلّو والبكرة) بفتح الكاف وشكونها مفرد بكر بفتحها (والسري) والدرج والرفوف التي لم تُسمّر لخروجها عن اسمها (وتدخل الأبواب المنصوبة) دون المقلوعة (وحلقها) بفتح الحاء (والإجانات) المثبتة كما بأصله، وهي بكسر الهَمْزة وتشديد الجيم ما يُغسل فيه (والرف والسلم) بفتح اللام (المُسمران)، وكذا الأسفل من حجري الرحا) إن كان مُثَبَّتًا فيدخل (على الصحيح)؛ لأنّ الجميع معدود من أجزائها لاتصالها بها، واعتراض قوله: كذا بجزيان الخلاف في الثلاثة أيضًا كما بأصله وأجيب بأنه فهم اختصاصه بما ذكره والأولى أن يُجاب بأنه إنما فعل ذلك لِيُثَبِّتَ به على فائدة دقيقة هي أن ضعف الخلاف خاص بالأخير لا غير. (والأعلى) منهما (ومفتاح علق) بفتح اللام (مُثَبَّت) فيدخلان (في الأصح)؛ لأنهما تابعان لِمُثَبَّتٍ، وفي معناهما كل مُنفصل توقّف عليه نفع مُتَّصِل كغطاء التنوير وصندوق الطاحون

فول (سني): (لا المنقول) قال في العباب وهل يُخَيَّرُ المُشْتَرِي إن جهل كَوْنُهَا أي المذكورات في الدار واحتاج نقلها مدة ليثليها أجرة وجهان قال الشارح في شرحه وقياس ما مرّ في الأخبار المدفونة أنه يُخَيَّرُ سم على حجّ اهع ش. قول: (وشكونها)، وهو أشهر من فتحها نهايةً ومغني. قول: (والدرج) أي: السلم اه كُرْدِي. قول: (التي لم تُسمّر) راجع للسري وما بعده، وقد يقال للذلّو وما بعده جميعًا. قول: (لخروجها) أي: الأمثلة المذكورة. قول: (عن اسمها) أي: الدار والإضافة للبيان فكان الأولى عن مسماها.

فول (سني): (وتدخل الأبواب المنصوبة) ومثلها المخلوعة، وهي باقية بمحلّها أتا لو نُقِلَتْ مِنْ مَحَلِّهَا فهي كالمقلوعة فلا تدخل اهع ش. قول: (في الثلاثة) أي: الإجانات والرف والسلم. قول: (وأجيب إلخ) هذا الجواب حاصله الإغذار عن المُصَنَّف في هذا الصنيع بأن في كلام المُحَرِّر ما يوهّمه، وإن كان غير صحيح في نفسه، وليس الغرض منه دفع الاعتراض بتصحیح كلام المُصَنَّف كما لا يخفى اه رشدي. قول: (بأنه) أي: المُصَنَّف (فهم اختصاصه) عبارة النهاية والمغني فهم المُصَنَّف أن التقيّد أي بالمُثَبَّت وحكاية الخلاف لما ولياه فقط اه. قول: (بما ذكره) أي: بالأسفل من حجري الرخى. قول: (على فائدة إلخ) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضي عدم ذكر الخلاف فيما قبل هذا المفهم القطع فيه بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجه يدلّ على قوّته اه سم وبصري. قول: (لأنهما تابعان) إلى قوله ويبحث في النهاية، وكذا في المغني إلا قوله: قال الدميري إلى وخرج، وقوله: وصندوق الطاحون، وهو ما يملأ فيه الحبوب فوق الحجر اه كُرْدِي.

فول (سني): (لا المنقول إلخ) قال في العباب وهل يُخَيَّرُ المُشْتَرِي إن جهل كَوْنُهَا أي المذكورات في الأمثلة في الدار واحتاج نقلها مدة ليثليها أجرة وجهان قال الشارح في شرحه وقياس ما مرّ في الأخبار المدفونة أنه يُخَيَّرُ اه. قول: (على فائدة دقيقة) هذه الفائدة الدقيقة لا تقتضي عدم ذكر الخلاف فيما قبل هذا المفهم القطع به بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجه يدلّ على قوّته.

والْبِئْرِ وَدَرَارِبِ الدُّكَانِ وآلاتِ السَّفِينَةِ قالَ الدِّمِيرِيُّ عَنْ مَشَايخِ عَصْرِهِ: وَمَكْتُوبُهَا مَا لَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ فِيهِ بَقِيَّةٌ حَقٌّ ثُمَّ رَدُّهُ بَأَنَّ الْمَنْقُولَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْبَائِعَ تَسْلِيمُهُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ وَحُجَّتُهُ عِنْدَ الدَّرِكِ، وَخَرَجَ بِالْمُثَبَّتِ الْأَفْعَالُ الْمَنْقُولَةُ فَلَا تَدْخُلُ هِيَ وَمَفَاتِيحُهَا، وَلَا يَدْخُلُ مَاءُ بَيْرِ الدَّارِ إِلَّا بِالنَّصِّ وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ شَرْطُ دُخُولِهِ لِئَلَّا يَخْتَلِطَ بِمَاءِ الْمُشْتَرِي فَيَقَعَ تَنَازُعٌ لَا غَايَةَ لَهُ كَمَا مَرَّ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ فِي دَارٍ مُسْتَمْلَكَةٍ عَلَى دَهْلِيزٍ بِهِ مَخْزَنَانِ شَرْقِيٌّ وَغَرْبِيٌّ بَاعَ مَالِكُهَا الشَّرْقِيَّ أَوَّلًا وَأَطْلَقَ دَخَلَ فِيهِ الْجِدَارَ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّهْلِيزِ، أَوِ الدَّهْلِيزَ أَوَّلًا دَخَلَ ذَلِكَ الْجِدَارَ أَيَّ: وَجِدَارِ الْغَرْبِيِّ أَيْضًا، أَوْ هُمَا مَعًا لِرَجُلَيْنِ وَقَبْلَ كُلِّ مَا يَبِيعُ مِنْهُ بَطَلًا لَا اسْتِحَالَةَ وَقُوعِ جَمِيعِ مَا أُوجِبَ لِكُلِّ فَلَمْ يَتَوَافَقِ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ، وَفِيمَا ذَكَرَهُ آخِرًا نَظَرُ: إِذْ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ لَمْ يَتَوَافَقَا فِيهِ إِلَّا لَفْظًا وَصَحَّ فِي الْجِلِّ بِقِسْطِهِ فَكَذَا هُنَا وَحَيْثُ يَذِيذُ فَالَّذِي يَتَجَهَّ صِحَّتُهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ الْجِدَارَ تَفْرِيقًا

قوله: (والبئر) أي: وصندوق البئر لعله هو ما يُجمع فيه الماء. قوله: (ودراريب الدكان) أي الواحة منصوبة أو لا اه مُعْنَى. قوله: (بقية حق) أي: كان يُكتب فيه دار أخرى للبائع. قوله: (ثم رده) هو المَعْتَمَدُ اه ع ش. قوله: (أنه لا يلزم البائع تسليمه) ومثل ذلك حجج الوظائف فلا يلزمه تسليمها للمفروغ له اه ع ش. قوله: (عند الدرك) أي المطالبة اه كزدي. قوله: (ومن ثم الخ) عبارة العباب ولا المعدين الظاهر، ولا ماء البئر المقارن للعقد حتى يشترط دخوله أي: الماء والمعدن مع معرفته قال في شرحه أي: كل من العاقدنين بالعرض والعمق سم على حج اه ع ش. عبارة المعني.

(فرغ) لا يدخل في بيع الدار ونحوها إذا كان بها بئر ماء البئر الحاصل حالة البيع كالثمرة المؤبرة وماء الصهريج فإن لم يشترط دخوله في العقد فسد لاختلاطه بالحدوث فلا يصح بيعها وحدها، ولا بد من شرط دخوله ليصح البيع بخلاف ماء الصهريج ويدخل في بيعها المعادن الباطنة كالذهب والفضة لا الظاهرة كالمِلْحِ والتُّورَةِ والكِبْرِيتِ فَحُكْمُ الظَّاهِرَةِ كَالْمَاءِ الْحَاصِلِ فِي آتِهِ لَا يَصِحُّ بَيْعُ مَا ذَكَرَ، وَلَا تَدْخُلُ هِيَ فِيهِ إِلَّا بِشَرْطِ دُخُولِهَا اه. قوله: (أولاً وأطلق) أي ثم باع الدهليز، وكذا يقال في قوله الآتي أو الدهليز أولاً أي: أو باع الدهليز وأطلق ثم باع الشرقي مثلاً وظاهر أن بيع الدهليز في الأولى والشرقي في الثانية ثانياً ليس بقيد وإنما قيدهما بالأولية ليظهر قوله الآتي: أو هما معاً أي: في وقت واحد. قوله: (أو هما) أي المخزن الشرقي والدهليز وكان الأولى، أو ياتهما. قوله: (ما أوجب) بيناء المفعول. وقوله: (لكل) متعلق معنى لكل من الوقوع وأوجب. قوله: (وفيما ذكره آخر) وهو قوله: أو هما معاً الخ. قوله: (لم يتوافقا) أي: الإيجاب والقبول (فيه) أي: تفريق الصفقة (وصح) أي: العقد في تفريق الصفقة (بقسطه) أي: من الثمن. قوله: (صحته) خبر الموصول.

قوله: (ومن ثم وجب شرط دخوله) عبارة العباب ولا المعدن الظاهر، ولا البئر المقارن للعقد حتى يشترط دخوله أي: الماء والمعدن مع معرفته قال في شرحه أي: كل من العاقدنين بالعرض والعمق اه.

لِلصَّفَقَةِ فِيهِ لِيَتَعَذَّرَ وَقَوِيْعُهُ لِأَحَدِهِمَا، وَلَا يَدْخُلُ وَتَرٌ فِي قَوْسٍ وَلَوْ لَوْةٌ وَجِدَتْ بَيِّنٌ سَمَكَةٌ بَلْ هِيَ لِلصَّيَّادِ إِلَّا إِنْ كَانَ فِيهَا أَثَرٌ مِلْكٍ كَثُفَ فَتَكُونُ لِقِطْعَةٍ أَيْ: لِلصَّيَّادِ فِيْمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ وَاضِحٌ الْيَدُ عَلَيْهَا أَوَّلًا وَيُدَّ الْمُشْتَرِي مَبْنِيَّةً عَلَى يَدِهِ.

(و) يَدْخُلُ (فِي بَيْعِ الدَّابَّةِ نَعْلُهَا) وَوَبَرَّتْهَا لِاتِّصَالِهَا بِهَا إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ نَقْدٍ لِعَدَمِ الْمُسَامَحَةِ بِهِمَا (وَكَذَا ثِيَابُ الْعَبْدِ) يَعْنِي الْقِرْنَ الَّتِي عَلَيْهِ حَالَةُ الْبَيْعِ تَدْخُلُ (فِي بَيْعِهِ فِي الْأَصَحِّ) لِلْغُرْبِ (قُلْتُ: الْأَصَحُّ لَا تَدْخُلُ ثِيَابُ الْعَبْدِ) فِي بَيْعِهِ، وَلَوْ سَاتَرَ عَوْرَتَهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ إِذْ لَا غُرْبَ فِي ذَلِكَ مُطَرِّدٌ وَكَمَا لَا يَدْخُلُ سَرَجُ الدَّابَّةِ فِي بَيْعِهَا وَلَا تَدْخُلُ نَعْلُهُ وَحَلَقَتُهُ وَخَاتَمُهُ قِطْعًا وَنَارَعَ السَّبْكِيُّ فِي النَعْلِ بِأَنَّهُ كَالثَوْبِ وَظَاهِرٌ دُخُولُ نَحْوِ أَنْفِهِ وَأَنْفَلَتِهِ مِنَ النَقْدِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَائِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الْوُضوءِ.

❦ قَوْلُ (سَمَكَةٍ) (وَفِي بَيْعِ الدَّابَّةِ نَعْلُهَا) أَيْ: الْمُسَمَّرُ كَمَا قَالَ السَّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَهَلْ شَرْطُهُ كَوْنُ الدَّابَّةِ مِنْ الدَّوَابِّ الَّتِي تُنْعَلُ عَادَةً كَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا كَالْبَقَرِ، أَوْ لَا فَرْقٌ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ عِبَارَتُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَمَا نَسَبَهُ إِلَى ظَاهِرِ عِبَارَتِهِمْ هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ الشَّارِحِ لِاتِّصَالِهَا بِالْخِ أَعْرَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَبَرَّتْهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَنَارَعَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لَا قَوْلَهُ: وَظَاهِرٌ إِلَى الْفَرْعِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَبَرَّتْهَا) أَيْ: الْحَلْقَةُ الَّتِي فِي أَنْفِهَا، وَكَذَا لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِهَا مَقْوَدُهَا وَلِجَامُهَا وَسَرْجُهَا وَعِذَارُهَا وَقَتَبُهَا نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لِاتِّصَالِهَا بِهَا) أَيْ: مَعَ كَوْنِ اسْتِعْمَالِهَا لِمَنْفَعَةٍ تَعَوَّدُ عَلَى الدَّابَّةِ فَلَا يَرِدُ عَدَمُ دُخُولِ الْفَرْطِ وَالْخَاتَمِ وَالْحِزَامِ مَعَ اتِّصَالِهَا بِالْعَبْدِ أَعْرَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ الْمُسَامَحَةِ بِهِمَا) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا مِنْ جَوْهَرٍ نَفِيسٍ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَاتَرَ عَوْرَتَهُ) اسْتَقْرَبَ سَمَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْبَائِعُ إِنْقَاؤُهُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ لَهُ الْمُشْتَرِي بِسَاتِرٍ وَاسْتَقْرَبَ عَ شَ لُزُومِ الْإِنْقَاءِ بِأَجْرَةٍ عَلَى الْمُشْتَرِي. ❦ قَوْلُهُ: (نَعْلُهُ) أَيْ: مَدَاسُهُ أَمْ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَحَلَقَتُهُ) أَيْ: الْفَرْطُ الَّذِي فِي أَذْنِهِ أَمْ نِهَائِيَّةٌ. ❦ قَوْلُهُ: (وَنَارَعَ السَّبْكِيُّ) الْخِ ضَعِيفٌ أَعْرَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ كَالثَوْبِ) أَيْ: فَيَكُونُ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ أَمْ رَشِيدِي.

❦ قَوْلُهُ: (مِنْ التَّقْدِيرِ) عِبَارَةٌ سَمَ عَلَى مَنْهَجٍ لَوْ كَانَ لِلرَّقِيقِ سِنَّ مِنْ ذَهَبٍ فَهَلْ تَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ وَهَلْ يَصِحُّ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ ذَهَبًا فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَتَعَدُّ الصَّحَّةُ وَالْدُخُولُ، وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ ذَهَبًا كَمَا مَالَ إِلَيْهِمْ وَلَا نَهَا لَا تُقْصَدُ بِالشَّرَاءِ بَوَاحٍ فِيهِ مَمَحُصَةٌ لِلتَّبَعِيَّةِ وَغَيْرُ مَنْظُورٍ إِلَيْهَا بَلْ رُبَّمَا تُقْصَدُ وَتُقَرَّرُ مِنْهُ وَبِهَذَا فَارَقَتْ عَدَمَ الصَّحَّةِ فِي بَيْعِ دَارٍ تُصَفَّحُ أَبُوَابُهَا بِالذَّهَبِ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ ذَهَبًا وَمِمَّا يَوْضَحُ الصَّحَّةَ هُنَا أَنَّهُ لَا يُطْمَعُ فِي

❦ قَوْلُهُ: (وَفِي بَيْعِ الدَّابَّةِ نَعْلُهَا) أَيْ: الْمُسَمَّرُ كَمَا قَالَ السَّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَهَلْ شَرْطُهُ كَوْنُ الدَّابَّةِ مِنَ الدَّوَابِّ الَّتِي تُنْعَلُ عَادَةً كَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا كَالْبَقَرِ، أَوْ لَا فَرْقٌ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ عِبَارَتُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ. ❦ قَوْلُ (سَمَكَةٍ) (لَا تَدْخُلُ ثِيَابُ الْعَبْدِ) إِذَا قُلْنَا لَا تَدْخُلُ ثِيَابُ الْعَبْدِ حَتَّى سَاتَرَ عَوْرَتَهُ فَهَلْ يَلْزَمُ الْبَائِعُ إِنْقَاءَ سَاتِرِ عَوْرَتِهِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ لَهُ الْمُشْتَرِي بِسَاتِرٍ فِيهِ نَظَرٌ وَيَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْإِزْمِ جَوَازُ رُجُوعِ مُعِيرِ سَاتِرِ الْعَوْرَةِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ أَمْ.

- (فرغ) إذا (باع شجرة) رطبة وحدها، أو مع نحو أرض صريحا، أو تبعا كما مر (دخل غروقتها)، وإن امتدت وجاوزت العادة كما شمله كلامهم (وورقتها) ولو يابسين على ما اقتضاه إطلاق الرافعي لكن قضية كلام الكفاية أن الورق كالغصن، وهو متجه بجامع اعتياد قطع يابس كل منهما بخلاف الغروقي وأوعية نحو طلع وقياسها العرجون تبعا لها ثم رأيت الزركشي بحث في الشماريخ أنها للبائع قال؛ لأن العادة قطعها مع الثمرة اهـ وشيخنا قال: ومثلها أي: أوعية نحو الطلع العرجون فيما يظهر خلافا لمن قال إنه لمن له الثمرة اهـ وما غلله به الزركشي من أن قطعها مع الثمرة لثما اعتيد صيرها مثله وجية، وبه يعلم الفرق بينها وبين الأوعية؛ لأنها تنفصل عنها الثمرة عادة فتكون بالغصن أشبه بخلاف العرجون وشماريخه ويأتي في أن ذلك في المساقات للعامل، أو المالك.....

أخذ السن والتصرف فيها، ولا يلاحظ ذلك بوجه بخلاف صحائف الباب اهـ ش.

☐ قوله: (رطبة) سيدكر مختزها بقوله: أما الجافة ثم هو إلى قول المتن وورقتها في النهاية والمغني.

☐ قوله: (أو تبعا) كأن باع الأرض وأطلق اهـ ش. ☐ قوله: (كما مر) أي: في أول الباب.

☐ قول (سن): (دخل غروقتها) أي: إن لم يشرط قطعها أي: الشجرة نهاية ومغني وسيبته عليه الشارح في شرح، أو القطع. ☐ قوله: (وجاوزت العادة) وإن خرجت بذلك الإمتداد عن أرض البائع كان لصاحب الأرض تكليفه قطع ما وصل إلى أرضه اهـ ش.

☐ قول (سن): (وورقتها) أي: إذا كان رطباً، ولا فرق في دخول الورق بين أن يكون من فزصاد وسدر وجنات وتوت أبيض ونيلة وغيرها نهاية ومغني وع ش. ☐ قوله: (وهو متجه) وفاقاً للنهاية والمغني.

☐ قوله: (وأوعية نحو طلع) عطف على قول المتن غروقتها عبارة النهاية والمغني والروض مع شرحه ويدخل أيضاً الكمأ، وهو بكسر الكاف أوعية الطلع وغيرها، ولو كان ثمرها مؤبّراً اهـ. ☐ قوله: (وقياسها العرجون) معتمد اهـ ش. ☐ قوله: (تبعا لها) أي للأوعية. ☐ قوله: (وشيخنا) عطف على الزركشي.

☐ قوله: (فيما يظهر) اعتمده النهاية والمغني. ☐ قوله: (لمن قال إلخ) يعني البلقيني اهـ نهاية. ☐ قوله: (من أن قطعها) أي: الشماريخ. ☐ قوله: (بخلاف العرجون) قضية مخالفة شيخه اهـ سم، واعتمد المغني والنهاية ما قاله الشيخ كما مر. ☐ قوله: (في أن ذلك) أي: ما ذكر من العرجون والشماريخ في بحث ذلك. ☐ قوله: (في المساقاة) الأولى تقديمه على أن ذلك. ☐ قوله: (للعامل) أي: مع المالك (أو

☐ قول (سنسن): (وورقتها).

(فرغ): اشترى شجرة فزصاد لا ورق عليها فأورقت في يده ثم ردها بعيب فمن له الورق وجهان.

☐ قوله: (وأوعية) عطف على ما يدخل.

(فرغ): في الروض وشرجه ويدخل الكمأ ولو كان ثمرها مؤبّراً اهـ وهو يفيد الدخول أيضاً إذا لم يؤبّر فانظر لو شرط الثمن للبائع. ☐ قوله: (بخلاف العرجون) قضية مخالفة شيخه في العرجون.

ما يُسْتَأْتَسُ به لِمَا هُنَا؛ إِذْ مَا لِلْعَامِلِ كَالثَمَرَةِ وَمَا لِلْمَالِكِ كَالأَصْلِ فَيَنْبَغِي أَنْ مَا صَرَّحُوا فِيهِ بِأَنَّهُ لِلْعَامِلِ يَدْخُلُ هُنَا وَمَا لَا فَلَـ (وَفِي وَرَقِ الثَّوْتِ) الْأَبْيَضِ الْأُنْثَى الْمَبِيعَةِ شَجَرَتُهُ فِي الرَّبِيعِ، وَقَدْ خَرَجَ (وَجْهٌ) أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ لِتَرْبِيَةِ دَوْدِ الْقَرْ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ لِلشَّجَرَةِ ثَمَرٌ غَيْرُ وَرَقِهَا كَانَ تَابِعًا لَا مَقْصُودًا فَدَخَلَ فِي بَيْعِهَا، وَمَنْ ثُمَّ دَخَلَ وَرَقَ السُّدْرِ عَلَى الْأَصْحِ، وَيُؤَيَّدُ ذَلِكَ أَحَدُ أَحْتِمَالِي الْبَيَانِ الْمَنْقُولِ عَنِ الْمَأْوَرَدِيِّ وَالرُّوْيَانِيِّ فِي وَرَقِ الْجَنَائِ وَنَحْوِهِ عَدَمُ

الْمَالِكِ) أَي: خَاصَّةً، وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا يَأْتِي عَنْ سَمِ قَوْلِهِ: أَوِ الْمَالِكِ لَفْظُهُ أَوْ أَصْلَحَتْ فِي أَصْلِهِ بَدُونِ فَلْيُرَاجَعْ وَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَبَدِّ عَمَرَ. ٥ قَوْلُهُ: (مَا يُسْتَأْتَسُ الْخُ) فَاعِلٌ يَأْتِي. ٥ قَوْلُهُ: (فَيَنْبَغِي أَنْ مَا صَرَّحُوا بِالْخُ) سَيَأْتِي أَنَّ الشَّمَارِيخَ يَنْتَهُمَا فَلْيَلَاظْ ذَلِكَ مَعَ مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ سَمِ أَي: هُنَا مِنْ اخْتِصَاصِ الْمُشْتَرِي بِهَا. ٥ قَوْلُهُ: (الْأَبْيَضُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَيُرَدُّ فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي قَالَ ع ش فِي إِضَافَةِ الْوَرَقِ إِلَى الثَّوْتِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الثَّوْتِ اسْمٌ لِلشَّجَرِ، وَفِي تَقْيِيدِهِ بِالْأَبْيَضِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الثَّوْتِ شَامِلٌ لِلْأَخْمَرِ لَكِنْ فِي الْمُخْتَارِ الثَّوْتِ الْفِرْصَادُ وَفُسِّرَ الْفِرْصَادُ بِأَنَّهُ الثَّوْتِ الْأَخْمَرُ أَهـ. ٥ قَوْلُهُ: (الْأَبْيَضُ) لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ التَّقْيِيدِ بِهِ فَإِنَّ الْأَخْمَرَ يُقْصَدُ وَرَقُهُ لِتَرْبِيَةِ الدَّوْدِ أَيْضًا بَلْ هُوَ الْغَالِبُ فِي بِلَادِنَا. ٥ قَوْلُهُ: (فِي الرَّبِيعِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَبِيعَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَقَدْ خَرَجَ) أَي: بِزُرِّ الْوَرَقِ.

(فَرَعَ): اشْتَرَى شَجَرَةَ فِرْصَادٍ، وَلَا وَرَقَ عَلَيْهَا فَأَوْرَقَتْ فِي يَدِهِ ثُمَّ فُسِّخَ كَانَ الْوَرَقُ لَهُ كَذَا أَجَابَ بِهِ م فِي دَرْسِهِ ثُمَّ أَجَابَ بِخِلَافِهِ فَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا وَجْهَانِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ أَقُولُ وَجْهَ الْأَوَّلِ ظَاهِرٌ كَالصَّوْفِ وَاللَّبَنِ الْحَادِثَيْنِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَهـ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (لِلشَّجَرَةِ) أَي: كَشَجَرِ الثَّوْتِ. ٥ قَوْلُهُ: (كَانَ تَابِعًا) أَي: الْوَرَقُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ لِلشَّجَرَةِ الْخُ وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ، وَيُؤَيَّدُ ذَلِكَ. ٥ قَوْلُهُ: (فِي وَرَقِ الْجَنَائِ وَنَحْوِهِ)، وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّةُ وَفَاقًا لِإِفْتَاءِ الْإِدِّهِ وَنَقَلَهُ سَمِ عَنْ الرُّوْضِ دُخُولَ الْأَوْرَاقِ مُطْلَقًا وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِرْصَادٍ وَسِدْرِ وَجَنَائِ وَثَوْتِ أَيْبَضَ وَنِيلَةٍ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ.

٥ قَوْلُهُ: (فَيَنْبَغِي أَنْ مَا صَرَّحُوا فِيهِ بِأَنَّهُ لِلْعَامِلِ يَدْخُلُ هُنَا) سَيَأْتِي أَنَّ الشَّمَارِيخَ يَنْتَهُمَا فَلْيَلَاظْ ذَلِكَ مَعَ مَا ذَكَرَهُ. ٥ قَوْلُهُ: (فِي وَرَقِ الْجَنَائِ وَنَحْوِهِ عَدَمُ الدُّخُولِ) الَّذِي فِي الرُّوْضِ وَالْأَوْرَاقِ أَي: وَتَدْخُلُ الْأَوْرَاقُ، وَلَوْ مِنْ فِرْصَادٍ وَسِدْرِ وَجَنَائِ أَهـ وَمِثْلُ ذَلِكَ وَرَقُ النَّيْلَةِ م وَحَاصِلُهُ دُخُولُ الْأَوْرَاقِ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلشَّجَرَةِ ثَمَرٌ غَيْرُهَا كَوَرَقِ النَّيْلَةِ وَبِذَلِكَ أَقْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ، وَيُؤَيَّدُهُ مَا يَأْتِي فِي الْخِلَافِ وَهَلِ الْكَلَامُ فِي غَيْرِ الْجِزَةِ الظَّاهِرَةِ مِمَّا تُجَزُّ مَرَارًا يُحْتَمَلُ لَا وَأَنَّ الْجِزَةَ الْمَذْكُورَةَ إِنَّمَا تُلْقَى لِلْبَائِعِ إِذَا دَخَلَتْ الْأَصُولُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا لِبَيْعِ الْأَرْضِ أَمَّا إِذَا بَاعَتْ هَذِهِ الْأُمُورَ اسْتِثْلَالًا فَإِنَّ الْبَيْعَ يَتَنَاوَلُ جِزَتَهَا الظَّاهِرَةَ أَيْضًا وَيُحْتَمَلُ نَعَمْ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا سَيَأْتِي آتِفًا عَنِ الْقَاضِي أَنَّ الْخِلَافَ الَّذِي يَتْرَكَ سَاقَهُ وَتُؤَخَذُ أَغْصَانُهُ لَا تَدْخُلُ أَغْصَانُهُ فِي بَيْعِهِ، وَيُؤَيَّدُهُ أَنَّ الْجِزَةَ إِذَا لَمْ تَدْخُلْ مَعَ بَيْعِ الْأَرْضِ فَكَذَا مَعَ بَيْعِ أَصْلِهَا وَخَدِّهِ ثُمَّ أَوْرَدْتَهُ عَلَى م فَتَوَقَّفَ وَجَوَّزَ حَمَلَ الْجِزَةِ الظَّاهِرَةَ عَلَى بَعْضِ الظَّاهِرَةِ.

الدُّخُولُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَا تَمَرُّ لَهُ غَيْرُ الْوَرَقِ بِخِلَافِ الْفِرْصَادِ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَا لَهُ تَمَرٌّ كَالْفَاغِيَةِ يَدْخُلُ وَرَقُهُ وَلَا يَدْخُلُ وَرَقُ النِّيلَةِ؛ إِذْ لَا تَمَرُّ غَيْرُهُ.

(تَنْبِيهِ) نَقَلَ الْحَرِيرِيُّ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ الثَّوْتَ اسْمٌ لِلشَّجَرِ وَالْفِرْصَادُ اسْمٌ لِلتَّمَرِ وَغَيْرِهِ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّ الْفِرْصَادَ الثَّوْتُ الْأَحْمَرُ فَقَوْلُ السَّبْكِتِيِّ أَنَّهُ الثَّوْتُ وَعَبَّرَ عَنْهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ لَا يُوَافِقُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الْقَامُوسَ صَرَّحَ بِمَا يُوَافِقُ هَذَا فَإِنَّهُ قَالَ الثَّوْتُ الْفِرْصَادُ وَقَالَ فِي الْفِرْصَادِ هُوَ الثَّوْتُ، أَوْ حَمْلُهُ، أَوْ أَحْمَرُهُ أَهْ فَكَلَّ مِنْهُمَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ (وَأَغْصَانِهَا إِلَّا الْيَابِسَ) مِنْهَا وَعَوْدُهُ لِلثَّلَاثَةِ الَّذِي أَوْهَمَهُ الْمُتَنُّ غَيْرُ مُرَادٍ وَذَلِكَ لِاعْتِيَادِ النَّاسِ قِطْعَهُ فَكَانَ كَالثَّمَرَةِ أَمَّا الْجَاغَةُ فَيَتَّبِعُهَا غُصْنُهَا الْيَابِسُ، وَفِي الْخِلَافِ بِتَخْفِيفِ اللَّامِ، وَهُوَ الْبَانُ وَقِيلَ الصَّفْصَافُ خِلَافَ مُتَشَبِّهٍ وَرَجَّحَ ابْنُ الْأَسْتَاذِ قَوْلَ الْقَاضِي أَنَّ مِنْهُ نَوْعًا يُقْطَعُ مِنْ أَصْلِهِ فَتَدْخُلُ أَغْصَانُهُ وَنَوْعًا يُتْرَكُ سَاقُهُ وَيُؤْخَذُ غُصْنُهُ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَيِ بِالتَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَدْخُلُ الْخُ) وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَمَا عَلِمَ بِالتَّعْلِيلِ الْمَارِ فَكَانَ الْأَوْثَقُ الْأَقِيدَ أَنْ يَقُولَ وَأَنَّ مَا لَا تَمَرُّ لَهُ كَالنِّيلَةِ لَا يَدْخُلُ وَرَقُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَغَيْرُهُ) أَيِ نَقَلَ غَيْرُ الْحَرِيرِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ الْفِرْصَادُ. ☐ قَوْلُهُ: (عَنْهُ بِهِ) أَيِ: عَنِ الْفِرْصَادِ بِالثَّوْتُ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ: الثَّوْتُ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا يُوَافِقُ) أَيِ: قَوْلُ السَّبْكِتِيِّ (شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ) أَمَّا عَدَمُ مُوَافَقَتِهِ لِمَا نَقَلَهُ الْحَرِيرِيُّ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُمَا مُتَرَادِفَيْنِ وَمَا نَقَلَهُ الْحَرِيرِيُّ يُفِيدُ الْمُبَايَنَةَ، وَأَمَّا عَدَمُ مُوَافَقَتِهِ لِمَا نَقَلَهُ غَيْرُ الْحَرِيرِيِّ فَلِإِنَّ مَا نَقَلَهُ الْغَيْرُ يُفِيدُ أَنَّ الْفِرْصَادَ أَحْصَى مِنَ الثَّوْتُ. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ الْخُ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ قَوْلِ السَّبْكِتِيِّ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ لَا يُوَافِقُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَتَأْتِلُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ: الثَّوْتُ (مُشْتَرَكٌ) أَيِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِمَا يُوَافِقُ هَذَا) أَيِ الْإِشْتِرَاكِ. ☐ قَوْلُهُ: (مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ) مَحَلُّ تَأْتِلٍ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَفْسِيرِ لَفْظِ بَلْفُظٍ مُشْتَرَكٍ أَنْ يَكُونَ الْمُفَسَّرُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ جَمِيعِ تِلْكَ الْمَعَانِي بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ مَقْصُودَهُ مِنْ قَوْلِهِ الثَّوْتُ الْفِرْصَادُ أَيِ بِاعْتِبَارِ أَحَدِ مَعَانِيهِ الْآتِيَةِ وَالتَّعْرِيفُ بِالْأَعْمِ سَيِّمًا فِي التَّعَارِيفِ اللَّفْظِيَّةِ سَائِغٌ سَائِغٌ فَمُحْصَلُهُ أَنَّ الثَّوْتَ اسْمٌ لِلشَّجَرِ وَالْفِرْصَادُ اسْمٌ لَهُ، أَوْ لِمُطْلَقِ التَّمَرِ أَوْ لِأَحْمَرِهِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ.

☐ قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَيِ: الْأَغْصَانِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَوْدُهُ لِلثَّلَاثَةِ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر أَهْ سَمِ أَيِ: حَيْثُ قَالَ فِي النَّهَايَةِ نَعَمْ إِنْ رَجَعَ الْإِسْتِثْنَاءُ لِلثَّلَاثَةِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ لَمْ يَدْخُلْهَا الْيَابِسُ مُطْلَقًا أَهْ أَيِ: لَا مِنَ الْعُرُوقِ، وَلَا الْأَغْصَانِ، وَلَا الْوَرَقِ ع ش، وَوَافَقَ الْمُعْنَى الشَّارِحُ فِي اخْتِصَاصِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْأَغْصَانِ، وَفِي دُخُولِ الْيَابِسِ مِنَ الْعُرُوقِ دُونَ الْأَخِيرِينَ. ☐ قَوْلُهُ: (بِتَخْفِيفِ اللَّامِ) أَيِ: مَعَ كَسْرِ الْخَاءِ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ لِاعْتِيَادِ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَقِيلَ صَفْصَافٌ، وَقَوْلُهُ: وَكَلَامُ الرُّؤُضَةِ مُشِيرٌ لِذَلِكَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَرَجَّحَ ابْنُ الْأَسْتَاذِ الْخُ) مُعْتَمَدَ ع ش وَرَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَنْ مِنْهُ) أَيِ: الْخِلَافِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَعَوْدُهُ لِلثَّلَاثَةِ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَتَّبِعُهَا غُصْنُهَا الْيَابِسُ) أَيِ: أَيْضًا وَسَكَتَ عَنْ وَرَقِهَا مُطْلَقًا أَهْ.

فهو كالثمرّة وكلام الروضة مُشيرٌ لذلك. (ويصحُّ بيعُها) رُطْبَةً وَيَابِسَةً (بشرطِ القلع، أو القطع) ويتَّبِعُ الشرطُ، فَعُرُوقُهَا فِي الْأَوَّلِ لِلْمُشْتَرِي، وَفِي الثَّانِي بَاقِيَةُ اللَّبَائِعِ، وَنَحْوُ وَرَقِهَا وَأَغْصَانِهَا يَدْخُلُ مَعَ شَرْطِ أَحَدِ هَذَيْنِ وَعَدَمِهِ، وَلَوْ أَبْقَاهَا مُدَّةً مَعَ شَرْطِ أَحَدِ ذَيْنِكَ لَمْ تَلْزَمْهُ الْأَجْرَةُ إِلَّا إِنْ طَالَبَهُ الْبَائِعُ بِالْمَشْرُوطِ فَاِمْتَنَعَ، وَلَوْ سَقَطَ مَا قَطَعَهُ، أَوْ قَلَعَهُ عَلَى شَجَرِ الْبَائِعِ فَأَتْلَفَهُ ضَمِنَهُ إِنْ عَلِمَ سُقُوطَهُ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا، كَذَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ التَّلَفَ مِنْ فِعْلِهِ فَلْيَضْمَنْهُ

☐ قَوْلُهُ: (فَهُوَ كَالثَّمَرَةِ) أَي: فَلَا يَدْخُلُ الظَّاهِرُ مِنْهُ فِي الْبَيْعِ إِهْ ع ش وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ، وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُشْتَرَطُ شَرْطُ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَاوَدُّ فَكَانَ كَالْجِزَةِ، أَوْ لَا كَالثَّمَرَةِ الظَّاهِرِ الْأَوَّلِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (لِلذِّكَ) أَي: لِمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الْأُسْتَاذِ، أَوْ لِتَرْجِيحِ قَوْلِ الْقَاضِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَتَّبِعُ الشَّرْطُ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا أَفْتَى فِي النِّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ) أَي: فِي شَرْطِ الْقَلْعِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِلْمُشْتَرِي) أَي: قِيَاخُذُهَا، وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى أَخْذِهَا هَذَا بِنَاءٌ عَلَيْهَا لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ رَضِيَ بِذَلِكَ، وَلَا تَقْصِيرَ مِنَ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ اخْذُ ذَلِكَ إِلَّا بِهَذَا مَا فَوْقَهُ إِهْ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (بَاقِيَةُ اللَّبَائِعِ) وَتُقَطَّعُ الشَّجَرَةُ مِنْ وَجْهِ الْأَرْضِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى أَي: عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي مِثْلِهَا فَلَوْ أَرَادَ الْمُشْتَرِي حَفْرَ جِزْيَةٍ مِنَ الْأَرْضِ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى زِيَادَةٍ مَا يَقْطَعُهُ لَمْ يُمْكِنَ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَنَحْوُ وَرَقِهَا إلخ) أَي: كَأَوْعِيَةِ نَحْوِ طَلْعِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَرَقِهَا وَأَغْصَانِهَا) أَي: غَيْرِ الْيَابِسَتَيْنِ فِي الرُّطْبَةِ إِهْ سَم أَي: عِنْدَ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ خِلَافًا لِلشَّارِحِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَحَدِ هَذَيْنِ) أَي: الْقَلْعَ وَالْقَطْعَ. ☐ قَوْلُهُ: (فَاِمْتَنَعَ) أَي: قَلَّزَمَهُ الْأَجْرَةَ مِنْ حِينِ الْإِمْتِنَاعِ إِهْ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (شَجَرِ الْبَائِعِ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَدَمِهِ) صَادِقٌ بِالْإِطْلَاقِ وَشَرْطُ الْإِبْقَاءِ فَلْيُرَاجَعْ إِهْ رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ) أَي: وَيُظْهَرُ ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ إِهْ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (بَعْضُهُمْ) قَالَ سَم هَذَا الْبَعْضُ هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَيُصْرِّحُ بِمَا أَفْتَى بِهِ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ ثُمَّ سَرَدَ قَوْلَهُمَا رَاجِعُهُ إِنْ شِئْتَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إلخ) رَدَّهُ النِّهَايَةُ بِمَا نَصَّهُ وَتَنْظِيرُ بَعْضِهِمْ فِيهِ بِأَنَّ التَّلَفَ مِنْ فِعْلِهِ إِلَى آخِرِ مَا فِي الشَّرْحِ غَيْرُ صَحِيحٍ نَسَأَ لَهُ مِنْ عَدَمِ اسْتِخْصَارِهِ الْمَنْقُولِ فَقَدْ صَرَّحَ بِمَا أَفْتَى الْوَالِدُ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ إِثْلَافِ الْبَهَائِمِ وَعِبَارَةُ ابْنِ الْمُقْرِي فِي رَوَايَةِ، وَإِنْ خَرَبَ شَجَرَةً فِي مِلْكِهِ وَعَلِمَ أَنَّهَا تَسْقُطُ عَلَى غَافِلٍ، وَلَمْ يُعْلِمْهُ ضَمِنَ، وَإِلَّا فَلَا يَضْمَنُهُ؛ إِذْ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ إِهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مِنْ عَدَمِ اسْتِخْصَارِهِ الْمَنْقُولَ لَكِنَّ هَذَا الْمَنْقُولَ مُشْكِلٌ فِي نَفْسِهِ فَإِنَّ الضَّمَانَ لَمَّا تَلَفَ بِخَطَابِ الْوَضْعِ وَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْعَالِمِ وَغَيْرِهِ إِهْ وَأَيْضًا أَنَّ مَا هُنَا فِي غَيْرِ مِلْكِ الْمُتَلَفِ وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الشَّيْخَيْنِ فِي مِلْكِهِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَأَغْصَانِهَا) أَي: غَيْرِ الْيَابِسَتَيْنِ فِي الرُّطْبَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ سُقُوطَهُ) لَا يُقَالُ مِنْ لَازِمِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْقَطْعِ الرِّضَا بِمَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ مِنَ الْإِثْلَافِ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ أَنَّ الْقَطْعَ يَسْتَلْزِمُ الْإِثْلَافَ. ☐ قَوْلُهُ: (أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ) هَذَا الْبَعْضُ هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَيُصْرِّحُ بِمَا أَفْتَى بِهِ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ فِي بَابِ ضَمَانِ إِثْلَافِ الْبَهَائِمِ وَالْفَلْظُ لِلرَّوْضَةِ مَا نَصَّهُ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَقْطَعُ شَجَرَةً فِي مِلْكِهِ فَسَقَطَتْ عَلَى رَجُلٍ أَحَدِ التَّنَازَرَةِ فَاِنْكَسَرَتْ فَإِنْ عَرَفَ الْقَاطِعُ أَنَّهَا إِذَا سَقَطَتْ تُصِيبُ النَّازِلَ، وَلَمْ يَعْرِفِ النَّازِلُ ذَلِكَ، وَلَا أَعْلَمَهُ الْقَاطِعُ

مُطْلَقًا، والعلمُ وَعَدْمُهُ إِنَّمَا يُؤْتَرُ فِي الْأَسْمِ وَعَدْمِهِ، وَلَوْ أَرَادَ مُشْتَرِطُ أَحَدٍ ذَيْنِكَ اسْتِثْجَارَ الْمَغْرَسِ لِیَبْقِيَهَا فِيهِ فَلِلْقَفَالِ فِيهِ جَوَابَانِ، وَالَّذِي اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَيْهِ الْمَنْعُ بِخِلَافِ غَاصِبٍ اسْتَأْجَرَ مَحَلَّ غَرْسِهِ لِیَبْقِيَهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ هُنَا بِيَدِ الْمَالِكِ وَتَمَّ بِيَدِ الْبَائِعِ فَلَا يُمَكِّنُ قَبْضُهُ عَنِ الْإِجَارَةِ قَبْلَ أَحَدٍ ذَيْنِكَ، وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ شِرَاؤُهُ لَهُ أَيْضًا فَإِنْ قُلْتُمْ: لِمَ لَمْ يَكُنْ شُغْلُهُ بِالشَّجَرَةِ كَشُغْلِ الدَّارِ بِأَمْتَعَةِ الْمُشْتَرِي قُلْتُمْ: قَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ تِلْكَ يَتَأْتَى التَّفْرِيعُ مِنْهَا فَلَا تُعَدُّ حَائِلًا بِخِلَافِ هَذِهِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِاسْتِثْجَارِ أَوْ شِرَاءِ مَحَلِّهَا إِدَامَةُ بَقَائِهَا. (وَبَشْرُطِ الْإِنْقَاءِ) إِنْ كَانَتْ رُطْبَةٌ كَمَا يُفْهَمُهُ قَوْلُهُ: الْآتِي وَلَوْ كَانَتْ يَابِسَةً إِلَى آخِرِهِ، وَلَا بَطْلَ الْبَيْعِ بِشَرِطِ إِنْقَائِهَا مَا لَمْ يَكُنْ غَرَضٌ صَحِيحٌ فِي بَقَائِهَا لِتَحْوِي وَضْعَ جَذْعِ عَلَيْهَا كَمَا بَحَثْنَاهُ الْأَذْرَعِيُّ (وَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِي

قوله: (مُطْلَقًا) أي: عِلْمٌ أَوْ لَا عِلْمٌ. قوله: (بِخِلَافِ غَاصِبٍ الْخ) أي: غَاصِبٍ أَرْضٍ غَرَسَ فِيهَا شَجَرًا ثُمَّ اسْتَأْجَرَ مَحَلَّ غَرْسِهِ فَإِنْ اسْتِثْجَارَهُ صَحِيحٌ. قوله: (هُنَا) أي: فِي مَسْأَلَةِ الْغَضَبِ (بِيَدِ الْمَالِكِ) أي: لِلشَّجَرِ إِنْ سَمَّ قَبْضُهُ مِنَ الْإِجَارَةِ. قوله: (فَلَا تُعَدُّ حَائِلًا) قَدْ يُقَالُ الْحَيْلُولَةُ إِنَّمَا تُعَارِضُ الْقَبْضَ وَأَقُولُ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَفَالُ مِنَ الْمَنْعِ وَعَلَى هَذَا الْفَرْقِ الَّذِي أَبْدَاهُ الشَّارِحُ مَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ مَنْ أَرَادَ شِرَاءَ زَرْعٍ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ لِرَغْبِهِ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ الزَّرْعَ بِشَرِطِ الْقَطْعِ ثُمَّ يَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ رَفِيقِي عَلَى إِشْكَالِ كَلَامِ الْقَفَالِ فِي نَفْسِهِ وَمُخَالَفَتِهِ لِمَا قَالُوهُ وَاسْتَبَعَدَ الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ إِنْ سَمَّ عِبَارَةَ السَّيِّدِ عَمَرٌ بَعْدَ كَلَامِ نَصِّهَا وَالْقَلْبُ إِلَى جَوَابِهِ أَي: الْبُلْقِينِيُّ الْقَائِلُ بِالصَّحَةِ أَمِيلٌ. قوله: (لِأَنَّ الْقَصْدَ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ هَذَا الْقَصْدَ لَا يُنَافِي إِمْكَانَ التَّفْرِيعِ مِنَ الشَّجَرِ. قوله: (إِنْ كَانَتْ رُطْبَةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْأَصَحُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: بِنَاءً عَلَى دُخُولِهِ كَمَا يَأْتِي، وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ إِلَى هَذَا كُلِّهِ، وَقَوْلُهُ: وَإِذَا دَخَلْتَ إِلَى ثُمَّ قَالَ. قوله: (كَمَا يُفْهَمُهُ) فِيهِ شَيْءٌ إِنْ سَمَّ عِبَارَةً عَنِ شَيْءٍ قَدْ يُنَازَعُ فِي إِفْهَامِهِ مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ مَا يَأْتِي مَفْرُوضٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَلِزُومِ الْقَطْعِ فِيهِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْبُطْلَانَ عِنْدَ شَرِطِ الْإِنْقَاءِ. قوله: (لِتَحْوِي وَضْعَ الْخ) الْأَوَّلَى كَتَحْوِي الْخ بِالْكَافِ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ. قوله: (وَالْإِطْلَاقُ) أَي: بَأَنَّ لَمْ يَشْرُطْ قَلْعًا وَلَا قَطْعًا، وَلَا إِنْقَاءً إِنْ مَغْنِي.

ضَمِنَ الْقَاطِعُ سَوَاءً دَخَلَ مِلْكُهُ بِإِذْنِهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَإِنْ عَرَفَهُ النَّازِرُ ذَلِكَ، أَوْ عَرَفَاهُ جَمِيعًا أَوْ جِهَلَاهُ فَلَا ضَمَانَ لَهُ بِهِ يَنْسَقُطُ النَّظَرُ الْمَذْكُورُ وَيُظْهَرُ أَنَّ مُشَاهَاةَ الْغَفْلَةِ عَنِ الْمُنْقُولِ وَعَدَمُ الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ. قوله: (بِخِلَافِ غَاصِبٍ الْخ) أي: فَإِنَّهُ يَجُوزُ، قَوْلُهُ: هُنَا أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْغَضَبِ الْمَذْكُورَةِ، قَوْلُهُ: بِيَدِ الْمَالِكِ أَي: لِلشَّجَرِ. قوله: (فَلَا تُعَدُّ حَائِلًا) قَدْ يُقَالُ الْحَيْلُولَةُ إِنَّمَا تُعَارِضُ الْقَبْضَ وَأَقُولُ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَفَالُ مِنَ الْمَنْعِ وَعَلَى هَذَا الْفَرْقِ الَّذِي أَبْدَاهُ الشَّارِحُ مَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ مَنْ أَرَادَ شِرَاءَ زَرْعٍ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ لِرَغْبِهِ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ الزَّرْعَ بِشَرِطِ الْقَطْعِ ثُمَّ يَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ رَفِيقِي عَلَى إِشْكَالِ كَلَامِ الْقَفَالِ فِي نَفْسِهِ وَمُخَالَفَتِهِ لِمَا قَالُوهُ الْمَذْكُورَةُ وَاسْتَبَعَدَ الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ. قوله: (كَمَا يُفْهَمُهُ) فِيهِ شَيْءٌ.

الإبقاء) في الرطبة كما يفهمه ذلك أيضًا؛ لأنه الغرف وإن كانت تُغْلَطُ عَمَّا هي عليه، وفيما تَفَرَّخَ منها، ولو شجرة أخرى بناءً على دُخُولِهِ كما يأتي لكن لو أُزِيلَ المشبوع هل يُزال التابع كما هو شأن التابع أو لا؛ لأنه بوجوده صار مُستَقِلًّا رَجَعَ بعضهم الأوَّلَ وبعضهم الثاني وَلَعَلَّهُ الأقرب؛ لأنه يُعْتَفَرُ في الدوام في مثل ذلك ما لا يُعْتَفَرُ في الابتداء ولأنَّ البائع مُقَصِّرٌ بَعْدَ شرط القطع نظير ما يأتي هذا كُلُّهُ إن استحقَّ البائع الإبقاء، وإلا كَانَ غَصَبَ أرضًا وعرسها ثم باعه وأطلقَ فقيل يبطل البيع وقيل يصح، ويتخيَّرُ مُشتَرِي جِهْلًا، وهو الأوجه واختَلَفَ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ في أولاد الشجرة الموجودة والحادثة بعد البيع هل تدخل في بيعها، والذي يَتَجَهَّ الدُخُولُ حيثُ عَلِمَ أنها منها سواءً أَتَبَتَتْ من جذعها، أو عُرِيقها التي بالأرض؛ لأنها حينئذٍ كأغصانها بخلاف اللاصق بها مع مخالفة منتهى لِمَنْبَتِها؛ لأنه أَجَنَّبِي عنها وإذا دَخَلَتْ استحقَّ إبقاءها كالأصل كما رجَّحه السبكي من احتمالات قال ابن الرُّفْعَةِ وما عَلِمَ استخلافه كشجر

فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أي قوله: الآتي إلخ. فَوَدَّ: (وَفِيْمَا تَفَرَّخَ مِنْهَا) عَطَفَ على قوله في الرطبة.
 فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أي: في قوله والذي يَتَجَهَّ الدُخُولُ إلخ اه كُرِّدِي. فَوَدَّ: (وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ) أي:
 الثاني. فَوَدَّ: (مَا يَأْتِي) أي: في قوله: وَيُرَدُّ أَنَّ الْبَائِعَ إلخ. فَوَدَّ: (هَذَا كُلُّهُ) أي: اقْتِضَاءُ الْإِطْلَاقِ
 الإبقاء في الرطبة وما تَفَرَّخَ مِنْهَا، ولو شجرة أخرى، أو أُزِيلَ المشبوع. فَوَدَّ: (ثُمَّ بَاعَهُ) أي: الْغَرَّاسُ.
 فَوَدَّ: (وَأُطْلِقَ) أي: بخلاف ما لو شَرَطَ الإبقاء فالظاهرُ بطلانُ البيع لاشتيماله على شرط فاسد صريح
 اه ع ش عبارة الرشيدي قوله: وأطلقَ خَرَجَ به ما إذا شَرَطَ الإبقاء وظاهرُ أنه يبطل البيع قولاً واحداً
 لِلشَّرْطِ الْفَاسِدِ وما لو شَرَطَ الْقُلْعَ أو الْقَطْعَ وظاهرُ أنه يصح قولاً واحداً فَلْيُراجِعْ اه. فَوَدَّ: (الْمَوْجُودُ)
 أي: وَقْتُ الْبَيْعِ. فَوَدَّ: (التي بالأرض) ظاهره وإن وصلت العروق إلى أرض الغير ونبتت منها، وهو
 كَذَلِكَ لكن لِصَاحِبِ الْأَرْضِ حينئذٍ تَكْلِيفُ مَالِكِ الشجرة إزالة ما وصل إلى ملكه فإن رَضِيَ ببقائه فلا
 أَجْرَةٌ فهو عارية اه ع ش. فَوَدَّ: (اسْتَحَقَّ إِبْقَاءُهَا إلخ) هل هذا غيرُ قوله السَّابِقِ، وفيما تَفَرَّخَ مِنْهَا فإن
 لم يكن فَمَا حِكْمَةُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا والجواب أن ذلك مُحَالٌ على هذا اسم، وفي ع ش ما نَصَّهُ يَقِي ما إذا
 قَطَعَهَا وبقي جذورها هل يَجِبُ عليه قَطْعُ الْجُذُورِ، أو له إبقاؤها كما كان يُبْقَى الشجرة، أو يَفْصَلُ بَيْنَ
 أَنْ تَمُوتَ الْجُذُورُ وَتَحِيفَ فَيَجِبَ قَلْعُهَا كما لو جَفَّتْ الشجرة؛ لأنها حينئذٍ لا تَزِيدُ عليها، أو لا تَمُوتُ
 وَتَسْتَمِرُّ رَطْبَةً وَيُزْجَى نَبَاتُ شَجَرَةٍ مِنْهَا فلا يَجِبُ وَيَسْتَحَقُّ إِبْقَاءُهَا فِيهِ نَظَرٌ، ولو قَطَعَهَا وَأَبْقَى جُذُورَهَا
 فَنَبَتَتْ مِنْهَا شَجَرَةٌ أُخْرَى هل يَسْتَحَقُّ إِبْقَاءُهَا لا يَبْعُدُ نعم فَلْيَحَرِّزْ سَمَ على مَنَهْجِ أَقُولُ قوله: أو يَفْصَلُ
 إلخ هو الأقرب اه ع ش وأقولُ قوله: نعم إلخ هو داخِلٌ في قولِ الشَّارِحِ كَالنَّهْيَةِ سَوَاءً أَتَبَتَتْ مِنْ
 جَذْعِهَا أو عُرُوقِهَا. فَوَدَّ: (كَالْأَصْلِ) قال سَمَ على مَنَهْجِ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِ بَلْ قال شَيْخُنَا م ر إذا قُلِعَتْ، أو

فَوَدَّ: (اسْتَحَقَّ إِبْقَاءُهَا إلخ) هل هذا غيرُ قوله السَّابِقِ، وفيما يُفَرِّخُ مِنْهَا إلخ فإن لم يكن فَمَا حِكْمَةُ
 الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا والجواب أن ذلك مُحَالٌ على هذا.

الموز لا شك في وجوب إبقائه وتوقف فيه الأذرع أي: من حيث الجزم لا الحكم كما هو ظاهر ثم قال وشجر الشماق يُخلِف حتى يملأ الأرض ويُفسدها، وفي لزوم هذا بُعد اهـ. ويُرد بأن البائع بتركه شرط القطع مُقَصِّر.

(والأصح) فيما إذا استحق إبقاؤها (أنه لا يدخل) في بيعها (المغرس) بكسر الراء أي: محل غرسها؛ لأن اسمها لا يتناولها (لكن يستحق منفعتها) بلا عوض، وهو ما سامتها من الأرض....

تَقَلَّعت، ولم يُعرض وأراد إعادتها كما كانت فله ذلك اهـ أقول قوله: إذا قُلِّعت أي: ولو بفعل المُشتري حيث كان لغرض كما يفهم من قوله، ولم يُعرض، وقوله: ولم يُعرض أي: ويرجع في ذلك إليه اهـ ش أقول قد يقال إن قول سم، ولم يُعرض ليس بقيّد. فـ قوله: (ثم قال) أي: الأذرع اهـ نهاية.

فـ قوله: (وفي لزوم هذا) أي: الإبقاء اهـ ش. فـ قوله: (ويُرد بأن البائع إلخ) مُعْتَمَد اهـ ش.

فـ قوله: (فيما إذا استحق) إلى قول المتن وثمرة التخل في النهاية إلّا قوله: لكن بأجرة المثل إلى وأفهم. فـ قوله: (فيما إذا استحق إلخ) أي: بشرطه، أو بالإطلاق والشجرة رطبة فيهما.

فـ قول (سني): (إنه لا يدخل المغرس) ويجري الخلاف فيما لو باع أرضاً واستثنى لنفسه شجرة هل يبقى له مغرسها، أو لا، وفيما إذا باع أرضاً فيها ميت مدفون هل يبقى له مكان الدفن، أو لا نهاية ومُعني قال ع ش قوله: ويجري الخلاف إلخ والأصح منه أنه لا يبقى المغرس، ولا مكان الميت لكن يستحق الإنقاع به ما بقيت الشجرة، أو شيء من أجزاء الميت غير عجب الذنب ثم إن كان المشتري عالماً بالميت فلا خيار له، وإلا فله الخيار اهـ. فـ قوله: (لأن اسمها إلخ) يعني مسمى الشجرة ومفهومها.

فـ قول (سني): (لكن يستحق إلخ) فيجب على مالِكه، أو مُستحق منفعتها بإجارة، أو وصية تمكينه، ولو بذل مالِكه أرض القلع لِمَالِكها وأراد قلعها لم يُجز له ذلك نهاية ومُعني قال ع ش قوله: تمكينه أي: من الإنقاع به على العادة بالأشجار، وليس له الرقود تحتها لِمَا فيه من الضرر بالبائع، وقوله: لم يُجز إلخ أي: بغير رضا مالِك الشجرة أما معه فيَحْتَمَلُ جوازُه؛ لأنه بذل لغرض صحيح، وهو تفرغ ملكه اهـ أقول والجواز بالرضا هو الظاهر.

فـ قول (سني): (والأصح أنه لا يدخل المغرس) ويجري الخلاف فيما لو باع أرضاً واستثنى لنفسه شجرة هل يبقى له مغرسها، أو لا، وفيما إذا باع أرضاً فيها ميت مدفون يبقى له مكان الدفن، أو لا شرح م ر.

فـ قول (سني): (لكن يستحق منفعتها) قال في شرح الإرشاد وقضية إطلاقهم أنه لا فرق بين أن يكون المغرس مملوكاً للبائع، أو تُستحق منفعتها بنحو إجارة، أو وصية، وهو ظاهر إن جهل المشتري أما إذا علم فلا يستحق في صورة الإجارة الإنقاء بقية المدة إلّا بأجرة على ما بحثه في المطلب ومُرادُه بالأجرة رجوع البائع عليه بأجرة المثل لِمَا بقي كما صرح به الزركشي، وإن أوهم كلامه أن هذا غير كلام المطلب، وفيما ذكره من وجوب الأجرة نظر م ر وقياس ما قاله من أن الموصى بمنفعتها أبداً

وما يمتدُّ إليه عُروُفُها فيمتنِعُ عليه أن يغرس في هذا ما يضُرُّ بها، ولا يضُرُّ تجددُ استحقاقٍ للمُشتري لم يكن له حالة البيع؛ لأنه مُتَفَرِّغٌ عن أصلِ استحقاقه والمُمتنِعِ إنَّما هو تجددُ استحقاقٍ مُتَبَدِّلٌ فاندَفَعَ ما لِيَجْمَعَ هنا مِنَ الإشكالِ، ولم يحتجْ لِجَوَابِ الزركشي الذي قيلَ فيه: إِنَّهُ ساقِطٌ (ما بقيت الشجرة) حَيَّةٌ هذا إن استحقَّ البائعُ الإبقاء، وإلا جاء ما مرَّ وَبَحَثَ ابنُ الرَّفْعَةِ وغيرُهُ في بيعِ بناءٍ في أرضٍ مُستأجرة معه، أو موصى بِمَنْفَعَتِها له أو موقوفة عليه أنه

☐ قَوْلُهُ: (وَمَا تَمْتَدُّ إِلَيْهِ عُروُفُهَا) عبارةُ الْمُغْنِي قال الإِسْتَوْيُّ وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ هَلِ الْخِلَافُ فيما يُسَامِثُ الشَّجَرَةَ مِنَ الْأَرْضِ دُونَ مَا يَمْتَدُّ إِلَيْهِ أَغْصَانُهَا أَمْ الْخِلَافُ فِي الْجَمِيعِ فَإِنْ كَانَ الثَّانِي قِيلَ لَمْ أَنْ يَتَجَدَّدْ لِلْمُشْتَرِي كُلُّ وَفْتٍ مِلْكٌ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا وَالْأَوْجَهُ مَا قَالَهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ مَا يُسَامِثُ أَصْلَ الشَّجَرَةِ خَاصَّةً وَالْمَوْضِعَ الَّذِي يَنْتَشِرُ فِيهِ عُروُفُ الشَّجَرِ حَرِيمٌ لِلْمَغْرَسِ حَتَّى لَا يَجُوزَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَغْرِسَ إِلَى جَانِبِهَا مَا يَضُرُّهَا هـ. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْإِلْحُ) أَي: الْبَائِعُ وَكَذَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِي ظَاهِرِ الْأَرْضِ بِمَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ ضَرَرٌ لِلشَّجَرَةِ لَكِنْ لَوْ ائْتَدَّ الْعُروُفُ إِلَى مَوْضِعٍ كَانَ لِلْبَائِعِ فِيهِ بِنَاءٌ أَوْ زَرْعٌ قَبْلَ بَيْعِ الشَّجَرَةِ وَاحْتِيجَ إِلَى إِزَالَةِ أَحَدِهِمَا لِدَفْعِ ضَرَرِ الْآخَرِ فَهَلْ يُكَلِّفُ الْبَائِعُ إِزَالََةَ مِلْكِهِ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْمُشْتَرِي أَوْ يُكَلِّفُ الْمُشْتَرِي قَطْعَ مَا ائْتَدَّ مِنَ الْعُروُفِ لِسَلَامَةِ مِلْكِ الْبَائِعِ وَكَوْنُ اسْتِحْقَاقِهِ لِذَلِكَ سَابِقًا عَلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ حَيْثُ لَمْ يَشْرِطِ الْقَطْعَ رَاضٍ بِمَا يَتَوَلَّدُ مِنَ الضَّرَرِ أَهـ شـ.

☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَضُرُّ تَجَدُّدُ الْإِلْحِ) جَوَابُ سُؤَالِ نَسَائِلِ شُمُولِ الْمَغْرَسِ لِمَا تَمْتَدُّ إِلَيْهِ الْعُروُفُ.

☐ قَوْلُهُ (سَي): (مَا بَقِيَ الشَّجَرَةُ) وَهَلِ لِلْمُشْتَرِي وَضْعُ غُصْنٍ بِتِلْكَ الشَّجَرَةِ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهَا يَظْهَرُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَفَاقًا لِمَ رَفَعُوا كَبْرَ ذَلِكَ وَتَفَرَّغَ وَأَضْرَّ بِالْبَائِعِ فَهَلْ لَهُ أَمْرُهُ بِقَطْعِهِ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ وَفَاقًا لِمَ إِنْ حَصَلَ مِنْهُ مَا لَا يَخْصُلُ عَادَةً مِنْ مِثْلِ تِلْكَ الشَّجَرَةِ أَمْرُهُ بِقَطْعِهِ، وَإِلَّا فَلَا أَنْتَهَى سَمَ عَلَى مَنْهَجٍ.

(فَرَعَ): أَجَرَ الْبَائِعُ الْأَرْضَ لِغَيْرِ مَالِكِ الشَّجَرَةِ فَالْقِيَاسُ صِحَّةُ الْإِجَارَةِ وَيُثْبِتُ الْخِيَارَ لِلْمُسْتَأْجِرِ إِنْ جَهَلَ اسْتِحْقَاقُ مَنْفَعَةِ الْمَغْرَسِ لِغَيْرِ الْبَائِعِ أَهـ شـ. ☐ قَوْلُهُ: (حَيَّةٌ) فَإِذَا انْقَلَعَتْ، أَوْ قَلَعَهَا كَانَ لَهُ أَنْ يُعِيدَهَا مَا دَامَتْ حَيَّةٌ لَا بَدْلَها أَنْتَهَى شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ أَهـ شـ، وَقَدْ مَرَّ عَنْهُ سَمَ مَا يُوَافِقُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَي: اسْتِحْقَاقُ الْمَنْفَعَةِ الْمُعَبَّرِ عَنْهُ فِي الْمَثَلِ بَلَكِنْ يَسْتَحِقُّ مَنْفَعَتَهُ الْإِلْحُ أَهـ رَشِيدِي وَقَالَ ع شـ أَي: الْأَصَحُّ وَمُقَابِلُهُ هـ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَي: فِي قَوْلِهِ هَذَا كُلُّهُ إِنْ اسْتَحَقَّ الْإِلْحُ أَهـ سَمَ. ☐ قَوْلُهُ: (بِنَاءُ الْإِلْحِ) أَي، أَوْ شَجَرٍ نِهَائِهِ وَسَمَ. ☐ قَوْلُهُ: (مَعَهُ) أَي الْبَائِعِ بِأَنَّ كَانَ الْبَائِعُ مُسْتَأْجِرًا لَهَا سَيِّدُ عُمَرَوِ ع شـ وَكَذَا صَمِيرُ لَهُ، وَعَلَيْهِ الْآتِيَيْنِ.

كَالْمَمْلُوكَةِ؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ تَوَرَّثَ عَنْهُ أَنَّ الْمُؤَجَّجَةَ وَالْمَوْصَى بِمَنْفَعَتِهَا مَدَّةً مُعَيَّنَةً كَذَلِكَ تِلْكَ الْمَدَّةُ فَايَجِبُ الْإِبْقَاءُ فِيهَا مِنْ غَيْرِ أَجْرَةٍ تِلْكَ الْمَدَّةُ لِلْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَهِيَ إِزْتُ الْمَنْفَعَةِ عَنْهُ، وَقَدْ يَفَرِّقُ بَاتَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْوَصِيَّةِ بِقِسْمِئِهَا وَالْمِلْكِ لَمْ يَزَلْ فِي الْمَغْرَسِ أَجْرَةً فَلَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا بِخِلَافِهِ فِي الْإِجَارَةِ هـ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَي: فِي قَوْلِهِ، وَإِلَّا كَانَ غَضَبُهُ الْإِلْحُ. ☐ قَوْلُهُ: (بِنَاءُ فِي أَرْضٍ) أَي: أَوْ شَجَرٍ.

يَسْتَحِقُّ الْإِبْقَاءَ بَقِيَّةَ الْمُدَّةِ لَكِنْ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ لِبَاقِي الْمُدَّةِ فِي الْأَوَّلِ إِنْ عَلِمَ لَا فِي الْآخِرَيْنِ؛
لَأَنَّ الْمَنْفَعَةَ فِيهِمَا لَمْ يَذُلِ الْبَائِعُ فِيهَا شَيْئًا وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: مَا بَقِيََتْ أَنَّهُا لَوْ قُلِعَتْ لَمْ يَجْزَلْهُ غَرْسُ
بَدْلِهَا بِخِلَافِهَا إِنْ بَقِيََتْ، وَلَا يَدْخُلُ الْمَغْرَسُ فِي شَجَرَةٍ يَابِسَةٍ قَطْعًا لِإِطْلَانِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ إِبْقَائِهَا
كَمَا مَرَّ فَلَا يَسْتَحِقُّ إِبْقَاءَهَا.

وَمَنْ ثَمَّ قَالَ (وَلَوْ كَانَتْ) الشَّجَرَةُ الْمَبِيعَةُ (يَابِسَةً)، وَلَمْ تَدْخُلْ لِيَكُونَهَا غَيْرَ دِعَامَةٍ مَثَلًا (لَزِمَ
الْمُشْتَرِي الْقُلْعُ) لِلْعُرْفِ.

(وَقَمَرَةُ النَّخْلِ) مَثَلًا وَذَكَرَ؛ لِأَنَّهُ مَوْرِدُ النَّصِّ (الْمَبِيعِ) بَعْدَ وُجُودِهَا وَكَالْبَيْعِ غَيْرُهُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي
أُبُوَابِهِ مُفَصَّلًا (إِنْ شَرِطْتَ) كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا الْمُعَيَّنُ كَالرُّوْبَعِ (لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي عَمِلَ بِهِ) تَأْبَرُّ أَمْ
لَا، وَكَذَا لَوْ شَرِطَ الظَّاهِرُ لِلْمُشْتَرِي وَغَيْرُهُ، وَقَدْ انْعَقَدَ لِلْبَائِعِ وَفَاءً بِالشَّرْطِ.....

قَوْلُهُ: (بَقِيَّةُ الْمُدَّةِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَأْجَرَ مُدَّةً تَلِي مُدَّتَهُ لَا يَسْتَحِقُّ إِبْقَاءَهَا، وَعَلَيْهِ فَيَبْنِي أَنْ يَأْتِي فِيهِ مَا
بِالْهَامِشِ مِنَ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْقُلْعِ وَالْخِ اه ع ش أَي: وَغَرَامَةِ الْأَرْضِ أَوْ التَّبْقِيَةِ بِالْأُجْرَةِ، أَوْ التَّمْلُكِ
بِالْقِيَمَةِ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ الْخِ) الْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا أُجْرَةَ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا سَمَ وَنَهَايَةً. قَوْلُهُ: (غَرْسُ
بَدْلِهَا الْخِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ قَصَدَ إِعَادَتَهَا فَيَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ حَيْثُ رُجِيَ عَوْدُهَا إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ كَمَا يُؤْخَذُ
مِمَّا تَقَدَّمَ عَنْ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ اه ع ش. عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: غَرْسُ بَدْلِهَا أَي: غَرْسُ غَيْرِهَا بِدَلِّهَا أَمَّا هِيَ
فَيَجُوزُ غَرْسُهَا إِنْ كَانَتْ مَنَفَعَةٌ بِهَا بَعْدَ الْغَرْسِ اه. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهَا) أَي: بِخِلَافِ غَرْسِ الشَّجَرَةِ
الْمَقْلُوعَةِ (إِنْ بَقِيََتْ) أَي: وَكَانَتْ تَصْلُحُ لِلثَّبَاتِ اه بَضْرِي. قَوْلُهُ: (لِإِطْلَانِ الْبَيْعِ الْخِ) لَا تَلَازِمَ بَيْنَ
بُطْلَانِ الْبَيْعِ وَبَيْنَ الْإِسْتِحْقَاقِ وَعَدَمِهِ فَلَوْ قَالَ لَعَدِمَ اسْتِحْقَاقُهَا الْإِبْقَاءَ لَكَانَ وَاضِحًا اه رَشِيدِي.

قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ وَبَشْرُطِ الْإِبْقَاءِ. قَوْلُهُ: (الشَّجَرَةُ الْمَبِيعَةُ) أَي: مَعَ الْإِطْلَاقِ مُعْنَى
وَنَهَايَةً. قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَدْخُلْ) يُتَأَمَّلُ اه سَمَ يَعْنِي أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي بَيْعِ الشَّجَرَةِ وَخَذَهَا لَا فِي بَيْعِهَا تَبَعًا
لِبَيْعِ نَحْوِ الْأَرْضِ حَتَّى يَتَصَوَّرَ دُخُولُ الْيَابِسَةِ فَيَصِحُّ نَفْيُهُ فَكَانَ يَبْنِي أَنْ يَقُولَ: وَلَمْ يَكُنْ غَرْسُ صَحِيحٍ
فِي بَقَائِهَا كَكُونِهَا نَحْوَ دِعَامَةٍ. قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ) أَي: وَخَصَّ النَّخْلَ بِالذِّكْرِ. قَوْلُهُ: (مَوْرِدُ النَّصِّ) يَعْنِي
حَدِيثَ الشَّيْخَيْنِ الْآتِي وَالْحَقَّ بِالنَّخْلِ سَائِرُ الثَّمَارِ اه نَهَايَةً. قَوْلُهُ: (فِي أُبُوَابِهِ) أَي: الْغَيْرِ.

قَوْلُهُ: (تَأْبَرَّتْ أَمْ لَا) وَلَوْ شَرِطَ غَيْرَ الْمُؤَبَّرَةِ لِلْمُشْتَرِي كَانَ تَأْكِيدًا كَمَا قَالَهُ الْمُتَوَلِّي نَهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع
ش قَوْلُهُ: غَيْرَ الْمُؤَبَّرَةِ أَيِ الثَّمَرَةِ الَّتِي لَمْ يَتَأَبَّرْ مِنْهَا شَيْءٌ أَضْلًا أَمَّا لَوْ تَأَبَّرَ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ لَمْ يَكُنْ
تَأْكِيدًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا كَانَتْ كُلُّهَا لِلْبَائِعِ اه. قَوْلُهُ: (وَغَيْرِهِ) أَي: وَشَرْطُ غَيْرِ الظَّاهِرِ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ انْعَقَدَ) فَإِنْ لَمْ يَتَعَقَّدْ لَمْ يَصِحَّ شَرْطُهُ لِلْبَائِعِ وَيَبْنِي بُطْلَانُ الْبَيْعِ بِهَذَا الشَّرْطِ سَمَ عَلَى حَجِّ
أَقُولَ وَلَعَلَّ وَجْهَ الْبُطْلَانِ أَنَّهَا قَبْلَ انْعِقَادِهَا كَالْمَعْدُومَةِ اه ع ش. قَوْلُهُ: (لِلْبَائِعِ) مُتَعَلِّقٌ بِشَرْطِ الْمُقَدَّرِ

قَوْلُهُ: (لَكِنْ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ الْخِ) الْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا أُجْرَةَ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَدْخُلْ) يُتَأَمَّلُ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ انْعَقَدَ لِلْبَائِعِ) فَإِنْ لَمْ يَتَعَقَّدْ لَمْ يَصِحَّ شَرْطُهُ لِلْبَائِعِ وَيَبْنِي بُطْلَانُ الْبَيْعِ بِهَذَا الشَّرْطِ.

وإنما بطل البيع بشرط استثناء البائع الحمل، أو منفعة شهر لنفسه؛ لأن الحمل لا يفرد بالبيع، والطلع يفرد به ولأن عدم المنفعة يؤدي لخلو المبيع عنها، وهو مبطل (والا يشترط شيء فإن لم يتأثر منها شيء فهي للمشتري)، وإن كان طلع ذكر (والا) بأن تأثر بعضها، وإن قل، ولو في غير وقته كما اقتضاه إطلاقهم خلافاً للماوردي، وإن تبعه ابن الرفعة (فللبائع) جميعها المتأثر وغيره حتى الطلع الحادث بعد خلافاً لابن أبي هريرة وذلك لإحدى الشريحتين «من باع نخلاً قد أثرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع» أي: المشتري دل منطوقه على أن المؤثرة للبائع إلا أن يشترطها المشتري ومفهومه على أن غير المؤثرة للمشتري إلا أن يشترطها البائع وكونها لواجب ممن ذكر صادق بأن تشرط له، أو يسكت عن ذلك كما عليم مما تقرر واختلفا بالتأثير وعدمه؛ لأنها في حالة الاستتار كالحمل، وفي حالة الظهور كالولد وإنما دخل قطع لا يتكرر أخذه، وقد بيع بعد تحقق جزئه على المعتمد خلافاً للأذرع ومن تبعه؛ لأنه المقصود بالبيع بخلاف الثمرة الموجودة فإن المقصود بالذات إنما هو شجرتها لثمار جميع الأعوام، ومن ثم

بالعطف. ☐ فوه: (وإنما بطل الخ) جواب سؤال منسؤه قوله: وغيره، وقد انعقد للبائع. ☐ فوه: (وفاء بالشرط) تغليل للمتن والشرح معاً. ☐ فوه: (لخلو المبيع الخ) ليتأمل فإن الخلو مدة لو كان يؤدي إلى الخلو المانع من صحة البيع لبطل بيع الدار المستأجرة، وليس كذلك اه سيّد عمر وعبارة ع ش قوله: وهو مبطل، وقد يقال المبطل خلوه عنها مطلقاً لا في مدة كما هنا سم على حج، وفيه أن خلوه عنها مدة إنما يقتصر إذا كانت المنفعة مستحقة لغير البائع كبيع الدار المؤجرة، ولو استثنى البائع لنفسه منفعة الدار المبيعة مدة لم يجز، وإن قلت اه. ☐ فوه: (وإن كان طلع ذكر) والأولى أن يذكره بعد قوله الآتي بأن تأثر بعضها كما صنعته النهاية. ☐ فوه: (بأن تأثر) إلى المتن في النهاية. ☐ فوه: (وإن قل) ولو وجد التأثير بين الإيجاب والقبول كما استقر به سم قال ع ش بل ولو مع آخر القبول لحصوله قبل انتقاله عن ملكه أي: البائع اه. ☐ فوه: (ولو في غير وقته) ظاهره، ولو بفعل فاعل.

(فرغ): قال في الإيعاب ويصدق البائع أي: في أن البيع وقع بعد التأثير أي: حتى تكون الثمرة له سم على حج ومثله ما لو اختلفا هل كانت الثمرة موجودة قبل العقد، أو حدثت بعده فالمصدق البائع على الأصح عند الشارح م ر كما ذكره في باب اختلاف المتبايعين بعد قوله، أو صفتيه خلافاً لحج اه ع ش. ☐ فوه: (جميعها) إلى المتن في النهاية إلا قوله: حتى الطلع الحادث بعد خلافاً لابن أبي هريرة قوله: كما عليم مما تقرر، قوله: ولم يعكس إلى والتأثير، وكذا في المغني إلا قوله: منطوقه إلى مفهومه. ☐ فوه: (وافتقرا) أي: المؤبر وغيره اه ع ش.

☐ فوه: (وهو مبطل) كذا شرح م ر وقد يقال المبطل خلوه عنها مطلقاً لا في مدة كما هنا. ☐ فوه: (ولو في غير وقته) ظاهره بفعل فاعل.

(فرغ): قال في العباب ويصدق البائع أي: في أن البيع وقع بعد التأثير أي: حتى تكون الثمرة له.

كان ما يتكرَّرُ أخذه للبائع؛ لأنه حينئذٍ كالثمرَّة وألحقَ غيرُ المؤبَّرِ به لِعُسْرِ إفراذه، ولم يعكس؛ لأنَّ الظاهرَ أقوى، ومن ثَمَّ تبعَ باطلُ الصُّبْرَةِ ظاهرها في الرُّوْيَةِ والتأْيِيرُ لُغَةً وضعَ طَلَعُ الذِّكْرِ في طَلَعِ الأُنْثَى لِتَجِيءَ ثَمَرُهَا أَجَوْدَ واصْطِلَاحًا تَشَقُّقُ الطَّلَعِ، ولو بنفسِه، وإنَّ كان طَلَعُ ذَكْرٍ كما أفادَه تعبيرُهُ بتأْيِيرٍ خلافًا لما توهَّمُه عبارةُ أصلِه والعادةُ الاكتفاءُ بتأْيِيرِ البعضِ والباقي يتشَقَّقُ بنفسِه وينبُتُ ريحُ الذُّكُورِ إليه، وقد لا يُؤبَّرُ شيءٌ ويتشَقَّقُ الكلُّ وحُكْمُه كالمؤبَّرِ اعتبارًا بظهورِ المقصودِ.

(وما يخرجُ ثَمَرُه بلا نورٍ) بفتحِ الثَّوْنِ أي: زَهَرَ بأيُّ لونٍ كان (كتينٍ وعنبٍ إنْ بَرَزَ ثَمَرُه) أي: ظَهَرَ (فللبائع، وإلا فللمشتري) إلحاقًا لِرُوزِه بتَشَقُّقِ الطَّلَعِ، ولو ظَهَرَ بعضُ التَّينِ كان للبائعِ ما ظَهَرَ وللمشتري غيرُه وفارقَ النخلُ بأنه لا يتكرَّرُ حملُه في العامِ عادةً فكلُّ ما ظَهَرَ.....

□ فَوَدَّ: (ما يتكرَّرُ) أي: القَطْنُ الذي يتكرَّرُ. □ فَوَدَّ: (وضعَ طَلَعُ الذِّكْرِ إلخ) عبارةُ النِّهايةِ والمُعْنى تَشَقُّقُ طَلَعِ الإناثِ وذُرُّ طَلَعِ الذُّكُورِ فيه اهـ. □ فَوَدَّ: (بتأْيِيرٍ) كَذَا في أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَعبارةُ النِّهايةِ يَتَأْيَرُ، وهي أَقْعَدُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ فَوَدَّ: (عبارةُ أَصْلِهِ) أي بالتأْيِيرِ. □ فَوَدَّ: (وقد لا يُؤبَّرُ) أي: بفِعْلٍ فاعِلٍ. □ فَوَدَّ: (وَيَتَشَقَّقُ الكلُّ) كَذَا في شَرْحِ الرُّوضِ فَلْيُنْظَرِ التَّقْيِيدُ بالكلِّ سَمَ على حَجٍّ أَقُولُ وَلَعَلَّهُ مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ لا لِإِحْتِرَازٍ لِمَا تَقَدَّمَ في قولِه، وإلا بَانَ تَأْيِيرُ بَعْضِهَا، ولو طَلَعُ ذَكْرٍ؛ إِذِ التَّأْيِيرُ لا يَتَوَقَّفُ على فِعْلٍ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَيُّ زَهَرَ) بَفَتْحَتَيْنِ كما في الْمُخْتَارِ اهـ ع ش.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَعَنْبٍ) وَفُسْتُقٍ بَفَتْحِ التَّاءِ وَيَجُوزُ ضَمُّهَا وَجُوزُ اهـ مُعْنَى. (فَرْعٌ): وَصِلَتْ شَجَرَةٌ نَحْوِ تَيْنٍ بَعْضُ نَحْوِ مِشْمِشٍ، أَوْ عَكْسُهُ فَيَنْبَغِي أَنْ لِكُلِّ حُكْمِهِ حَتَّى لو بَرَزَ التَّينُ، وَلَمْ يَتَنَازَرْ نَوْرُ المِشْمِشِ فَالْأَوَّلُ فَقَطْ لِلْبَائِعِ سَمَ على حَجٍّ، وَهَذَا يُفِيدُهُ مَا يَأْتِي مِنَ اشْتِرَاطِ التَّبَعِيَّةِ بِاتِّحَادِ الْجَنْسِ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ جِنْسَانِ وَإِنْ كَانَا فِي شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ اهـ ع ش.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (إِنْ بَرَزَ ثَمَرُه) وَلَا يُعْتَبَرُ تَشَقُّقُ الْقَشْرِ إِلَّا عَلَى مِنَ نَحْوِ جُوزٍ بَلْ هُوَ لِلْبَائِعِ مُطْلَقًا نِهَايَةً وَمُعْنَى أَي: وَإِنْ لَمْ يَتَشَقَّقْ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ ظَهَرَ بَعْضُ التَّينِ إلخ) وَكَالتَّينِ فِيْمَا ذَكَرَ الْجُمُيْزُ وَنَحْوُهُ كَالْقِتَاءِ وَالبَطِيخِ لَا يَتَّبِعُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ لِأَنَّهُمَا بَطُونُ نِهَايَةٍ وَمُعْنَى وَكَذَا فِي سَمَ عَنِ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ.

□ فَوَدَّ: (ما يتكرَّرُ) أي: القَطْنُ الذي يتكرَّرُ. □ فَوَدَّ: (وَيَتَشَقَّقُ الكلُّ) كَذَا في شَرْحِ الرُّوضِ فَلْيُنْظَرِ التَّقْيِيدُ بالكلِّ.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (كتينٍ وعنبٍ) فَرْعٌ وَصِلَتْ شَجَرَةٌ نَحْوِ تَيْنٍ بَعْضُ نَحْوِ مِشْمِشٍ، أَوْ عَكْسُهُ فَيَنْبَغِي أَنْ لِكُلِّ حُكْمِهِ حَتَّى لو بَرَزَ التَّينُ، وَلَمْ يَتَنَازَرْ نَوْرُ المِشْمِشِ فَالْأَوَّلُ فَقَطْ لِلْبَائِعِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ ظَهَرَ بَعْضُ التَّينِ إلخ) كَالْتَّينِ فِي هَذَا الْحُكْمِ الرُّوزْدُ وَالبَاسْمِينُ وَالْقِتَاءُ وَالبَطِيخُ وَالجُمُيْزُ وَنَحْوُهُ كَمَا فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ مُفَرَّقًا ثُمَّ رَأَيْتُ مَا سَيَّاتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ فَرْعٌ قَالَ فِي الرُّوضِ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَشَقُّقُ الْقَشْرِ الْأَعْلَى مِنَ نَحْوِ الْجُوزِ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَلْ هُوَ لِلْبَائِعِ مُطْلَقًا اهـ أَي: وَإِنْ لَمْ يَتَشَقَّقْ.

من حمل الأول فإن فرض تحقق حمل ثانٍ ألحق النادر بالأعم الأغلب والتين يتكرر والحاق العنب بالتين في ذلك الواقع في كلام الشيخين نقلاً عن التهذيب ثم توقفنا فيه حملة بعضهم على ما يتكرر حملة منه، وإلا فهو كالنخل، وفيه نظر فإن حملة في العام مرتين نادر كالنخل فليكن مثله وقال الماوردي منه ما يورد ثم ينقيد فيلحق بالشمش وما يبدو منقيداً فيلحق بالتين (وما خرج في نور ثم سقط) نوره أي: كان من شأنه ذلك بدليل قوله الآتي، ولم يتأثر النور ثم قوله: وبعد التناثر وتعبير أصله يخرج سائماً من ذلك وحكمة عدوله عنه خشية إيهام اتحاد هذا مع ما قبله في أن لكل نورا قد يوجد، وقد لا، وليس كذلك؛ إذ نفى النور عن ذلك نفياً له عنه من أصله كما تفهمه مغايرة الأسلوب (كشمش) بكسر ميميه (وتفاح للشمشري إن لم تنقيد الثمرة، وكذا إن انعقدت، ولم يتأثر النور في الأصح) إلحاقاً لها بالطلع قبل تشقيقه....

قوله: (من حمل الأول) خبر فكل ما ظهر وكان الأولي من حملة الأول. قوله: (والتين) عطف على اسم إن. وقوله: (يتكرر) أي: حملة عطف على خبره. قوله: (والحاق العنب بالتين في ذلك) أي: في أن ما ظهر منه للبايع وما لم يظهر للمشترى جرى عليه النهاية والمغني قال ع ش، وهو المعتمد.

قوله: (عن التهذيب) هو للبعوي والمهذب لأبي إسحاق الشيرازي اه ع ش. قوله: (ثم توقفنا فيه) أي: في إلحاق العنب بالتين في التفصيل المار. قوله: (حملة) خبر وإلحاق العنب. قوله: (على ما) أي: على نوع. وقوله: (منه) أي: من جنس العنب. قوله: (ولاً) وكان الأولي فما لا يتكرر.

قوله: (فهو كالنخل) أي: فينبغ غير الظاهر منه للظاهر منه. قوله: (وفيه نظر) أي: في الحمل المذكور. قوله: (فليكن) أي: العنب (مثله) أي: النخل فينبغ غير الظاهر منه للظاهر مطلقاً أي سواء كان من النوع الذي يتكرر حملة، أو من غيره إلحاقاً للتأدير بالأعم الأغلب أي وفقاً لشرح المنهج وخلافاً للنهاية والمغني. قوله: (منه) أي: من العنب. قوله: (ما يورد) أي: يكون له وزد أي: زهر اه سيد عمر. قوله: (أي كان من شأنه) إلى قوله ويستثنى الوزد في النهاية. قوله: (سائماً من ذلك) يعني من إيهام أن الصورة أنه سقط بالفعل الذي دفعه بقوله أي: كان من شأنه ذلك اه رشيد ع عبارة الكردني أي: من التأويل بالشأن لدفع ما يقال إن قوله خرج وقوله ثم سقط متافيان لقوله إن لم تنقيد الثمرة وقوله: ولم يتأثر النور اه. قوله: (عنه) أي: عن تغيير الأصل. قوله: (اتحاد هذا) أي: ما يخرج في نور الخ (مع ما قبله) أي: ما يخرج ثمره الخ. قوله: (خشية إيهام الخ) في هذه الخشية بعد وتقديره فمجرد التعبير بخرج لا يدفع هذا الإيهام اه ع ش. قوله: (بكسر ميميه) وحكي فتحهما نهاية ومغني وقال ع ش وضمهما أيضاً لكن الضم قليل كما في عباب اللغة اه.

قوله (لش) (وتفاح) وزمان ولوز نهاية ومغني. قوله (لش): (إن لم تنقيد الثمرة) أي: لأنها كالمعدومة نهاية ومغني. قوله: (إلحاقاً لها) أي: للثمرة بصورتها لكن قضية تعليل النهاية والمغني الصورة الأولى بما مر أنفاً عنهما رجوع الضمير للصورة الثانية فقط أي: الثمرة التي لم يتأثر نورها.

(وبعد التناثر)، ولو للبعض تكون (للبيع) لظهورها. (ولو باع) نخلة من بستان، أو (تخلات بستان مطلعة) بكسر اللام أي: خرج طلعتها (وبعضها) من حيث طلعتها (مؤبر) وبعضها غير مؤبر، ومؤبر هنا بمعنى متأبر كما عليم مما قدمه (فللبائع) جميعها المؤبر وغيره وإن اختلف النوع لعسر البيع كما مر (فإن أفرد) بالبيع (ما لم يؤبر) من بستان واحد (فللمشتري في الأصح) لما مر قيل: قضية قوله مطلعة أن غير المؤبر لا يتبع إلا بعد وجود الطلع والأصح أنه يتبع مطلقاً متى كان من ثمر ذلك العام فحذف مطلعة بل المسألة من أصلها للعلم بها مما قدمه أحسن اهـ.....

فول (سئ): (وبعد التناثر) أي بنفسه حتى لو أخذه فاعل قبل أو إن تناثره كان كما لو لم يتناثر وفارق التخل بأن تأبيره لا يؤدي إلى فساد مطلقاً بخلاف أخذ التور قبل أو إياه اهـ م ر، وفيه نظر سم على المنهج اهـ س. فول: (ولو للبعض إلخ) فما لم يظهر من ذلك تابع لما ظهر كما في التثنية نهاية ومعنى. فول: (نخلة من بستان) هذا مكرّر مع قول المتن سابقاً، وإلا فللبائع عبارة الرشيدي قوله: نخلة من بستان انظر كيف يتنزل عليه كلام المتن الآتي اهـ ولعل لهذا أسقطه المعني. فول: (من حيث طلعه) كما قاله الشارح مبيناً به ما في كلام المصنف من التسامح؛ إذ ظاهر كلامه أن بعض التخلات مؤبر مع أن المؤبر إنما هو طلعتها اهـ نهاية. فول: (من حيث طلعه) خرج به اختلاف النوع واختلاف الجنس فإن الأول يتبع على الأصح والثاني لا يتبع جزماً اهـ معني. فول: (بمعنى متأبر) أي: بنفسه، أو بفعل فاعل اهـ س. فول: (مما قدمته) وهو قوله: واضطلاحاً تشقق الطلع، ولو بنفسه. فول: (كما مر) أي: في قوله والحق غير المؤبر به إلخ. فول: (لما مر) يعني قوله ومفهومه على أن غير المؤبرة للمشتري إلخ. فول: (الآن بعد وجود الطلع) أي: لغير المؤبر اهـ سم وع ش عبارة الرشيدي يعني لا يتبع إلا إن كان مطلقاً عند العقد اهـ. فول: (والأصح أنه يتبع إلخ) ولو باع نخلة وبيعت ثمرتها للبائع ثم خرج طلع آخر كان له أيضاً كما صرحا به قالاً؛ لأنه من ثمرة العام قال شيخنا قلت وإلحاقاً للتأدير بالأعم الأغلب معني ونهاية قال سم وأقره ع ش، وهذا بخلاف ما لو اشترى ثمرة نخلة دونها ثم خرج طلع آخر فلا يكون له بل هو للبائع كما هو ظاهر؛ لأن العقد لم يتناول الشجر غير مملوك له اهـ. فول: (مما قدمته) أي: في قوله، وإلا فللبائع، ولا يخفى أن ما سبق لا يستفاد منه الخلاف في قوله فإن أفرد ويؤبر منه فول: (بمعنى متأبر) قد يدل على اختلاف حكمهما، وفيه نظر.

(فرغ): لو باع نخلة وبيعت ثمرتها للبائع ثم خرج طلع آخر كان له أيضاً كما صرحا به وعلاؤه بأنه من ثمرة العام، وهذا بخلاف ما لو اشترى ثمرة نخلة دونها ثم خرج طلع آخر فلا يكون له بل هو للبائع كما هو ظاهر؛ لأن العقد لم يتناول الشجر غير مملوك له. فول: (بعد وجود الطلع) أي: لذلك أو لغيره. فول: (مما قدمته) أي: في قوله وإلا فللبائع، ولا يخفى أن ما سبق لا يستفاد منه الخلاف في قوله فإن أفرد إلخ ويؤبر منه خلاف الحكم، وأن ما لم يؤبر وإن أفرد يتبع المؤبر.

وَيُرَدُّ بَأَنَّ هَذَا تَفْصِيلٌ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَإِنْ لَمْ يَتَأَثَّرْ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَتَعَرَّضْ فِيهِ لِلِإِطْلَاقِ فَافْهَمْ أَنَّهُ غَيْرُ شَرْطٍ وَفَائِدَةُ ذِكْرِهِ بَيَانُ أَنَّ الإِطْلَاقَ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّأْيِيدَ (وَلَوْ كَانَتْ) النِّخْلَاتُ الْمَذْكُورَةُ (فِي بُسْتَانَيْنِ) الْمُؤَيَّرَةُ بِوَاحِدٍ وَغَيْرِهَا بِآخَرَ (فَالْأَصَحُّ إِفْرَادُ كُلِّ بُسْتَانٍ بِحُكْمِهِ) وَإِنْ تَقَارَبَا؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ اخْتِلَافِ الْبِقَاعِ اخْتِلَافُ وَقْتِ التَّأْيِيدِ، وَكَذَا لَا تَبْعِيَّةَ إِنْ اخْتَلَفَ الْعَقْدُ، أَوِ الْحَمْلُ، أَوِ الْجِنْسُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ شَرْطَ التَّبْعِيَّةِ اتِّحَادُ بُسْتَانٍ وَجِنْسٍ وَعَقْدٍ وَحَمْلٍ زَادَ شَارِخٌ وَمَالِكٌ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ؛ إِذْ يَلْزَمُ مِنْ اخْتِلَافِهِ فِي الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَهِيَ أَنَّ يَبِيعَ نَخْلَهُ، أَوْ بُسْتَانَهُ الْمُؤَيَّرَ مَعَ نَخْلٍ، أَوْ بُسْتَانٍ لِغَيْرِهِ لَمْ يَتَأَثَّرْ تَفْصِيلُ الثَّمَنِ، وَهُوَ

خِلَافَ الْحُكْمِ وَأَنَّ مَا لَمْ يُؤَيَّرْ، وَإِنْ أَفْرَدَ يَتَّبِعُ الْمُؤَيَّرَ اهـ سَمِ أَقُولُ قَدْ يُرَدُّ عَلَى جَوَابِ الشَّارِحِ أَنَّ قَوْلَهُ الْمُتَقَدِّمَ وَثَمَرَةُ النَّخْلِ الْمُرَادُ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الثَّمَرَةِ الْمَوْجُودَةِ حَالَةَ الْبَيْعِ فَيَمْنَعُ بِهِ، وَقَوْلُهُ: وَذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْخِ وَاعْلَى جَوَابِ سَمِ أَنَّ مُرَادَ الْقِيلِ الْأَخْسَنِ حَذْفُ مَا قَبْلَ قَوْلِهِ فَإِنْ أَفْرَدَ الْخِ وَذَكَرَ قَوْلَهُ: الْمَذْكُورَ عَقِبَ مَا قَدَّمَ. هـ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْخِ) أَي: مَا قِيلَ مِنْ أَحْسَنِيهِ الْحَذْفِ. هـ قَوْلُهُ: (الْمُؤَيَّرَةُ بِوَاحِدٍ الْخِ) أَي: الثَّمَرَةُ الْمُؤَيَّرَةُ فِي أَحَدِ الْبُسْتَانَيْنِ وَغَيْرِهَا فِي الْبُسْتَانِ الْآخَرِ. هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَقَارَبَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي سَوَاءً أَتْبَاعِدَا أَمْ تَلَاصَقَا اهـ، وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ مَثَلًا فَازَالَه بِقَصْدٍ أَنْ يَجْعَلَهُمَا وَاحِدًا فَيَبْغِي أَنْ يَصِيرَا وَاحِدًا فَيُثَبِّتُ لَهُمَا حُكْمَ الْوَاحِدِ، أَوْ أَخَذَتْ حَاجِزًا فِي بُسْتَانٍ وَاحِدٍ لِيَصِيرَ اثْنَيْنِ فَيَبْغِي اغْتِيَارَ ذَلِكَ اهـ وَقَوْلُهُ: فَازَالَ الْخِ أَي: قَبْلَ الْعَقْدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَا تَأْثِيرَ لِمَا يُفْعَلُ بِنَدِهِ. هـ قَوْلُهُ: (أَوِ الْحَمْلُ) أَي: كَالثَّيْنِ وَنَحْوِهِ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ، وَلَيْسَ مِنْهُ النَّخْلُ، وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ لِثَلَاثِينَ مَا مَرَّ رَشِيدِي وَسَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ: وَحَمْلٌ أَي: فِيمَا يَتَكَرَّرُ حَمْلُهُ فِي الْعَامِ كَالثَّيْنِ لَا فِيمَا لَا يَتَكَرَّرُ عَادَةً كَالنَّخْلِ، وَإِنْ تَكَرَّرَ عَلَى الثُّدْرَةِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَجِنْسٍ) أَي: لَا نَوْعَ اهـ مُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (زَادَ شَارِخٌ وَمَالِكٌ) وَكَذَا زَادَهُ الْمُغْنِي، وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الشُّوَبَرِيِّ قَالَ التَّائِيْدِيُّ فِي نَكْتِهِ، وَقَدْ يُتَصَوَّرُ اتِّحَادُ الْعَقْدِ مَعَ تَعَدُّدِ الْمَالِكِ وَذَلِكَ بِالْوَكَالَةِ بِنَاءً عَلَى تَضْحِيحِهِمْ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْوَكِيلَ اهـ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا أَوْرَدَهُ الشَّارِحُ تَأْمُلْ. هـ قَوْلُهُ: (مِنْ اخْتِلَافِهِ) أَي: الْمَالِكِ. هـ قَوْلُهُ: (ذَكَرَهَا) أَي:

هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَقَارَبَا) وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَلَوْ مُتَلَاصِقَيْنِ اهـ فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ مَثَلًا فَازَالَه بِقَصْدٍ أَنْ يَجْعَلَهُمَا وَاحِدًا فَيَبْغِي أَنْ يَصِيرَا وَاحِدًا فَيُثَبِّتُ لَهُمَا حُكْمَ الْوَاحِدِ، أَوْ أَخَذَتْ حَاجِزًا فِي بُسْتَانٍ وَاحِدٍ لِيَصِيرَ اثْنَيْنِ فَيَبْغِي اغْتِيَارَ ذَلِكَ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (أَوِ الْحَمْلُ) هَذَا مُشْكِلٌ فِي النَّخْلِ مَعَ اخْتِلَافِ الْحَمْلِ فَقَدْ دَلَّ كَلَامُهُ السَّابِقُ عَلَى التَّبْعِيَّةِ فِيهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْحَمْلِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ وَإِلَّا بَانَ تَأَثَّرَ بِعَظْمِهَا وَإِنْ قُلَّ فَلْيَبِيعَ جَمِيعُهَا الْمُتَأَثِّرَ وَغَيْرَهُ حَتَّى الطَّلْعُ الْحَادِثُ اهـ فَقَدْ صَرَّحَ فِي هَذَا الْكَلَامِ بَانَ الطَّلْعُ الْحَادِثُ يَتَّبِعُ الْمُؤَيَّرَ وَلَوْ بَعْضًا، ثُمَّ قَالَ فَإِنْ فُرِضَ تَحَقُّقُ حَمْلٍ ثَانٍ أَلْحَقَ النَّادِرَ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ اهـ فَصَرَّحَ فِي هَذَا الْكَلَامِ بَانَ الْحَمْلُ الثَّانِي يَتَّبِعُ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ تَعَدُّدَ الْحَمْلِ الَّذِي هُوَ نَادِرٌ كَاتِحَادَهُ الَّذِي هُوَ غَالِبٌ وَمَعَ اتِّحَادِهِ يَتَّبِعُ الْحَادِثَ الْمَوْجُودَ كَمَا تَقَدَّمَ فَإِنْ قُلْتَ كَلَامُهُ بِاِغْتِيَارِ غَيْرِ النَّخْلِ قُلْتَ السِّيَاقُ ظَاهِرٌ فِي تَنَاوُلِ النَّخْلِ

مُقْتَضٍ لِتَعَدُّ الْعَقْدِ وَيُسْتَنْتَى الْوَرْدُ فَلَا يَتَّبِعُ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ الظَّاهِرُ، وَإِنْ اتَّحَدَا فِيمَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ مَا ظَهَرَ مِنْهُ يُجَنَّبُ حَالًا فَلَا يُخَافُ اخْتِلَاطُهُ وَمَرَّ أَنَّ التَّيْنَ وَالْعِنَبَ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ وَالْحَقُّ بِهِ الْيَاسْمِينُ أَيُّ: وَنَحْوُهُ.

ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّارِحُ تِلْكَ الصُّورَةَ. هـ فَوَدَّ: (وَيُسْتَنْتَى الْإِلْخُ) كَتَبَ سَمَ أَوَّلًا عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ، وَلَوْ ظَهَرَ بَعْضُ التَّيْنِ الْإِلْخُ مَا نَصَّهُ كَالْتَّيْنِ فِي هَذَا الْحُكْمِ الْوَرْدُ وَالْيَاسْمِينُ وَالْقِثَاءُ وَالْبَطِيخُ وَالْجُمَّيزُ وَنَحْوُهُ كَمَا فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ مُفْرَقًا ثُمَّ رَأَيْتُ مَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَهْ ثُمَّ كَتَبَ هُنَا بَعْدَ سَرْدِ عِبَارَةِ شَرْحِ الرُّوضِ وَالْمُوَافِقَةِ لِمَا فِي الشَّرْحِ هُنَا مَا نَصَّهُ وَالَّذِي فِي التَّنْبِيهِ وَأَقْرَهُ التَّوَوُّيُّ فِي تَضْحِيحِهِ أَنَّ الْجَمِيعَ لِلْبَّائِعِ وَعِبَارَةُ التَّنْبِيهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ أَيُّ: لِلْغِرَاسِ حَمْلٌ فَإِنْ كَانَ ثَمَرُهُ تَشَقَّقُ كَالْتَّخْلِ، أَوْ نَوْرًا يَنْفَتِّحُ كَالْوَرْدِ وَالْيَاسْمِينِ فَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ، أَوْ بَعْضُهُ فَالْجَمِيعُ لِلْبَّائِعِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي انْتَهَتْ، وَقَوْلُهُ: فَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ، أَوْ بَعْضُهُ قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ أَيُّ: ظَهَرَ الطَّلُعُ مِنْ كَوْزِهِ وَالْوَرْدُ مِنْ كِمَامِهِ وَالْيَاسْمِينُ مِنَ الشَّجَرِ أَهْ فَعَلِمَ أَنَّ الظُّهُورَ تَارَةً بِتَشَقُّقٍ وَتَارَةً بِتَفْتِيحٍ وَتَارَةً بِالْخُرُوجِ مِنَ الشَّجَرِ وَتَارَةً بِتَنَاطُرِ التَّوَرِّ أَهْ، وَاعْتَمَدَ التَّهَائُفُ وَالْمُعْنَى مَا فِي التَّنْبِيهِ. هـ فَوَدَّ: (الظَّاهِرُ) الْمُرَادُ بِالظَّاهِرِ الْمُفْتَتِحُ كَمَا أَفَادَهُ الرُّوضُ أَهْ سَمَ. هـ فَوَدَّ: (فِيمَا ذُكِرَ) أَيُّ: فِي الْحَاصِلِ. هـ فَوَدَّ: (وَمَرَّ الْإِلْخُ) أَيُّ: فِي شَرْحِ كَتَبَ وَعِنَبَ.

هـ وَفَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ) أَيُّ: فِي الْعِنَبِ. هـ فَوَدَّ: (مِثْلُهُ) أَيُّ: الْوَرْدُ (فِي ذَلِكَ) أَيُّ: فِي أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ الظَّاهِرُ. هـ فَوَدَّ: (مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ اتِّحَادِ الْحَمْلِ وَتَعَدُّدِهِ وَأَنَّ السَّبَبَ فِي هَذَا الْحُكْمِ أَمْنُ الْإِخْتِلَاطِ لَكِنَّ الْفَرْقَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِيمَا مَرَّ بِقَوْلِهِ: وَفَارَقَ التَّخْلُ الْإِلْخُ يَقْتَضِي أَنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا تَعَدُّدُ الْحَمْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَمَ. هـ فَوَدَّ: (أَيُّ وَنَحْوُهُ) مَرَّ عَنْ سَمَ بَيَانُهُ.

سَيِّمَا عِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ. هـ فَوَدَّ: (وَيُسْتَنْتَى الْوَرْدُ فَلَا يَتَّبِعُ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ الظَّاهِرُ الْإِلْخُ) الْمُرَادُ بِالظَّاهِرِ الْمُفْتَتِحُ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَتَشَقَّقُ جُزْءٌ عَطَبَ أَيُّ: قَطَنَ يَبْقَى بَيْنَيْنِ لَا تَشَقَّقُ وَرْدٌ، كِتَابِيرِ التَّخْلِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَيَتَّبِعُ الْمُشْتَرِي غَيْرَهُ إِنْ اتَّحَدَ فِيهِمَا مَا ذُكِرَ أَيُّ: الْبُسْتَانُ وَالْعَقْدُ وَالْجِنْسُ بِخِلَافِ تَشَقُّقِ الْوَرْدِ؛ لِأَنَّ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ يُجَنَّبُ فِي الْحَالِ فَلَا يُخَافُ اخْتِلَاطُهُ نَقْلَهُ الْأَصْلُ عَنِ التَّهْذِيبِ، وَالَّذِي فِي التَّنْبِيهِ وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ التَّوَوُّيُّ فِي تَضْحِيحِهِ أَنَّ الْجَمِيعَ لِلْبَّائِعِ كَالْجُوزِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ تَبَعَهُ الْمُصَنِّفُ فِي نُسْخَةِ فَقَالَ بَدَلًا لَا تَشَقَّقُ وَرْدٌ، وَكَذَا تَفْتَحُ وَرْدٌ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ وَكَالْوَرْدِ فِي ذَلِكَ الْيَاسْمِينُ وَنَحْوُهُ أَهْ وَعِبَارَةُ التَّنْبِيهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ أَيُّ: لِلْغِرَاسِ حَمْلٌ فَإِنْ كَانَ ثَمَرُهُ تَشَقَّقُ كَالْتَّخْلِ، أَوْ نَوْرًا يَنْفَتِّحُ كَالْوَرْدِ وَالْيَاسْمِينِ فَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ، أَوْ بَعْضُهُ فَالْجَمِيعُ لِلْبَّائِعِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي أَهْ وَقَوْلُهُ: فَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ، أَوْ بَعْضُهُ قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ أَيُّ: ظَهَرَ الطَّلُعُ مِنْ كَوْزِهِ وَالْوَرْدُ مِنْ كِمَامِهِ وَالْيَاسْمِينُ مِنَ الشَّجَرِ أَهْ فَعَلِمَ أَنَّ الظُّهُورَ تَارَةً بِتَشَقُّقٍ وَتَارَةً بِتَفْتِيحٍ وَتَارَةً بِالْخُرُوجِ مِنَ الشَّجَرِ وَتَارَةً بِتَنَاطُرِ التَّوَرِّ. هـ فَوَدَّ: (وَمَرَّ أَنَّ التَّيْنَ وَالْعِنَبَ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ اتِّحَادِ الْحَمْلِ وَتَعَدُّدِهِ وَأَنَّ السَّبَبَ فِي هَذَا الْحُكْمِ أَمْنُ الْإِخْتِلَاطِ لَكِنَّ الْفَرْقَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِيمَا مَرَّ بِقَوْلِهِ وَفَارَقَ التَّخْلُ الْإِلْخُ يَقْتَضِي أَنَّ

(وَإِذَا بَقِيَتِ الثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ بِشَرْطٍ، أَوْ تَأْيِيرٍ (فَإِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ لَزِمَهُ) وَفَاءً بِالشَّرْطِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَإِنَّمَا يَظْهَرُ هَذَا فِي مُتَنَفِّعٍ بِهِ كَحَصْرِهِ لَا فِيمَا لَا نَفْعَ فِيهِ، أَوْ نَفْعُهُ تَأْفَهُ أَيْ: فَالْقِيَاسُ حِينَئِذٍ يُطْلَأُ الْبَيْعُ بِهَذَا الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ يُخَالِفُ مُقْتَضَاهُ (وَالَا) يُشْتَرَطُ الْقَطْعُ بِأَنْ شَرَطَ الْإِبْقَاءَ، أَوْ أُطْلِقَ (فَلَهُ تَرْكُهَا إِلَى الْجُذَاذِ) نَظَرًا لِلشَّرْطِ فِي الْأُولَى وَالْعَادَةِ فِي الثَّانِيَةِ، وَهُوَ الْقَطْعُ أَيْ: زَمَنَهُ الْمُعْتَادُ فَيَكْلُفُ حِينَئِذٍ أَخَذَهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً، وَلَا يَنْتَظِرُ نِهَايَةَ التُّضْجِ وَقَدْ لَا تَبْقَى إِلَيْهِ كَأَنْ تَعَذَّرَ السَّقْفِيُّ لَانْقِطَاعِ الْمَاءِ وَعَظُمَ ضَرَرُ النَخْلِ بِبَقَائِهَا وَكَأَنْ أَصَابَهَا آفَةٌ، وَلَمْ يَبْقَ فِي تَرْكِهَا فَائِدَةٌ عَلَى أَحَدٍ قَوْلَيْنِ أَطْلَقَاهُمَا وَرَجَّحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَكَأَنْ اعْتِيدَ قَطْعُهَا قَبْلَ تَضْجِهَا لَكِنْ هَذِهِ لَا تَرُدُّ؛ لِأَنَّ هَذَا وَقْتُ مُجْذَاذِهَا عَادَةً. (وَلِكُلِّ مِنْهُمَا) أَيْ: الْمُتَبَايِعَيْنِ إِذَا بَقِيَتْ (السَّقْفِيُّ إِنْ انْتَفَعَ بِهِ الشَّجَرُ وَالثَّمَرُ) يَعْنِي إِنْ لَمْ يَضُرَّ صَاحِبَهُ (وَلَا مَنَعَ لِلْآخَرِ) مِنْهُ؛

□ قَوْلُهُ: (بِشَرْطٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلِكُلِّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: أَيْ فَالْقِيَاسُ إِلَى الْمُتَنِ.
 □ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَظْهَرُ هَذَا) أَيْ: لَزُومُ الْقَطْعِ إِذَا شَرَطَ الْأَوَّلَى أَيْ صَحَّةَ هَذَا الشَّرْطِ. □ قَوْلُهُ: (فَالْقِيَاسُ إِلَيْهِ) رَأَيْتُ بِهِامِشَ نُسْخَةٍ قَدِيمَةٍ مِنْ شَرْحِ الْمَنْهَجِ مَا نَصَّهُ لَزِمَهُ قَطْعُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتْلُغْ قَدْرًا يَنْتَفِعُ بِهِ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْ حَجَّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ انْتَهَى، وَهُوَ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ لِلشَّارِحِ فِي فِي الْجِزَةِ الظَّاهِرَةِ مِنْ غَيْرِ الْقَصَبِ الْفَارِسِيِّ إِذَا شَرَطَ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَيْ: الْجُذَاذُ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا وَإِهْمَالِ الدَّالِّينِ كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَحُكِّيَ إِعْجَابُهُمَا مُعْنَى وَنِهَايَةَ. □ قَوْلُهُ: (أَيْ زَمَنَهُ الْمُعْتَادُ) تَفْسِيرٌ لِلْمُرَادِ مِنَ الْجُذَاذِ إِذَا رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (أَخَذَهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَادَةُ أَخَذَهَا عَلَى التَّدْرِيجِ فَلْيُتَرَاوَجَّحَ سَمٌ عَلَى مَنْهَجٍ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ حَصَلَ تَضْجِعُهُ عَلَى التَّدْرِيجِ كَلَّفَ قَطْعَهُ كَذَلِكَ إِذَا شَرَطَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى ثُمَّ إِذَا جَاءَ أَوَّانُ الْجُذَاذِ لَيْسَ لَهُ الصَّبْرُ حَتَّى يَأْخُذَهَا عَلَى التَّدْرِيجِ وَلَا تَأْخِيرُهَا إِلَى تَنَاهِي تَضْجِعِهَا بَلِ الْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ الْعَادَةُ إِذَا وَظَاهِرُهَا رُجُوعُ قَوْلِهِ بَلِ الْمُعْتَبَرُ إِلَيْهِ إِلَى الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَعًا فَيُقْبَدُ جَوَازُ أَخْذِهِ بِالتَّدْرِيجِ، وَإِنْ حَصَلَ تَضْجِعُهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً إِذَا كَانَ الْعَادَةُ كَذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ لَا تَبْقَى إِلَيْهِ) أَيْ: لَا تَلْزَمُ التَّبْقِيَةُ إِذَا نِهَايَةَ. □ قَوْلُهُ: (وَعَظُمَ) عَظُفٌ عَلَى قَوْلِهِ تَعَذَّرَ السَّقْفِيُّ. □ قَوْلُهُ: (وَكَأَنْ اعْتِيدَ إِلَيْهِ) كَاللَّوْزِ الْأَخْضَرِ فِي بِلَادٍ لَا يَتَجَفَّفُ فِيهَا إِبْعَابٌ وَنِهَايَةُ وَمُعْنَى.

□ قَوْلُ (السَّقْفِيِّ) (وَلِكُلِّ مِنْهُمَا إِلَيْهِ) فَإِنْ لَمْ يَأْتِ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ نَصَّبَ الْحَاكِمُ أَمِينًا وَمُؤَنَّثَةً عَلَى مَنْ لَمْ يُؤْتَمَنِ شَرْحُ الْإِزْشَادِ لِشَيْخِنَا سَمٌ عَلَى مَنْهَجِ إِذَا شَرَطَ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا بَقِيَتْ) أَيْ: الثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ.
 □ قَوْلُ (السَّقْفِيِّ وَالثَّمَرِ) أَوْ أَحَدُهُمَا نِهَايَةَ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (يَعْنِي إِنْ لَمْ يَضُرَّ صَاحِبَهُ) هَذِهِ عِبَارَةُ الْمُهَذَّبِ وَالْوَسِيطِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيُؤْخَذُ مِنْهَا عَدَمُ الْمَنَعِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الضَّرَرِ وَالتَّنْفِيعِ؛ لِأَنَّهُ تَعَنَّتْ

السَّبَبُ فِي ذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا تَعَدُّدُ الْحَمْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (يَعْنِي إِنْ لَمْ يَضُرَّ صَاحِبَهُ) هَذِهِ عِبَارَةُ الْمُهَذَّبِ وَالْوَسِيطِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيُؤْخَذُ مِنْهَا عَدَمُ الْمَنَعِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الضَّرَرِ وَالتَّنْفِيعِ؛ لِأَنَّهُ تَعَنَّتْ قَالَهُ السَّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ؛ إِذَا لَا غَرَضَ لِلْبَائِعِ حِينَئِذٍ فَكَيْفَ يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي تَمَكِينُهُ إِذَا مَا قَالَهُ

لأن المنع حينئذ سفة، أو عناد وقضيته أنه ليس للبائع تكليف المشتري السقي، وبه صرح الإمام؛ لأنه لم يلتزم تميمتها فلتكن مؤنته على البائع وظاهر كلامهم تمكنه من السقي بما اعتيد سقيها منه وإن كان للمشتري كثير دخلت في العقد، وليس فيه أنه يصير شرطاً لنفسه الانتفاع بملك المشتري؛ لأن استحقاقه لذلك لما كان من جهة الشرع، ولو مع الشرط اغتفروه نعم يتجه أنه لا يمكن من شغل ملك المشتري بمائه، أو استعماله لماء المشتري إلا حيث نفعه، ولا فلا وإن لم يضر المشتري؛ لأن الشرع لا يبيح مال الغير إلا عند وجود منفعة به، وكذا يقال في ماء البائع أراد به شغل ملك المشتري من نفع له به فإطلاقهم أنه لا منع مع عدم الضرر يحتمل على غير ذلك (وإن ضرها) كان لكل منع الآخر؛ لأنه يضر صاحبه من غير نفع يعود إليه فهو سفة وتضييع (ولم يجز) السقي لهما، ولا لأحدهما (إلا برضاها)؛ لأن الحق لهما، واعترضه السبكي بأن فيه إفساد المال، وهو حرام ثم أجاب بأن المنع يحق للغير

قاله السبكي وغيره، وقد يتوقف فيه؛ إذ لا غرض للبائع حينئذ فكيف يلزم المشتري تمكنه اه وما قاله ظاهر وجري عليه شيخنا الشهاب الرملي نهاية ومغني زاد سم ويوافقه قول الشارح الآتي نعم يتجه إلخ اه قال الرشيد قولة: م ر عدم المنع عند انقضاء الضرر أي: على الآخر كما هو واضح، وهو صادق بما إذا ضر الساقى، أو نفعه، أو لم يضره ولم ينفعه كما يصدق بما إذا كان الساقى البائع أو المشتري فتوقف الشيخ إنما هو في بعض ماصدقات المسألة، وهو ما إذا كان الساقى البائع وكان السقي يضره، أو لا يضره ولا ينفعه وظاهر أنه يأتي فيما إذا كان الساقى المشتري والحالة ما ذكر، وأما إذا كان ينفع الساقى بائعاً، أو مشترياً فلا يتأتى فيه توقف الشيخ اه. قولة: (لأن المنع) إلى قوله نعم في النهاية.

قولة: (وقضيته) أي: قضية كلام المصنف اه رشيد. قولة: (تمكينه) أي: استحقاق البائع على المشتري تمكنه إلخ. قولة: (بما اعتيد) أي من محل اعتيد فالباء بمعنى من وما موصولة ويحتل أنه بالهمزة، وقوله: الآتي كثير على حذف مضاف أي: ماء بئر. قولة: (وليس فيه) أي: في تمكين البائع من السقي إلخ. قولة: (أنه يصير) أي: البائع. قولة: (إلا حيث نفعه) ومحل سقي البائع من البئر الداخلة في البيع إن لم يحتاج المشتري لماء البئر ليسقي به شجراً آخر مملوكاً هو وتمرته له، وإلا قدم المشتري فإن احتاج البائع إلى السقي نقل الماء إليه من محل آخر فليزاجع فإن مقتضى قول المصنف الآتي ومن باع ما بدا صلاحه لزمه سقي إلخ قد يخالفه اه ش. قولة: (إلا عند وجود منفعة به) قد يقال بل الشرع لا يبيح مال الغير بغير إذنه وإن نفعه اه سم. قولة: (كان الكل) إلى قوله؛ لأن الجواب في النهاية. قولة: (السقي لهما) نظر فيه سم إن رمت راجعه.

ظاهر وجري عليه شيخنا الشهاب الرملي ويوافقه قول الشارح الآتي نعم يتجه إلخ. قولة: (ولو مع الشرط) يشعر بأنه لو شرط ذلك صح فليأمل. قولة: (إلا عند وجود منفعة به) قد يقال بل الشرع لا يبيح مال الغير بغير إذنه، وإن نفعه. قولة: (لم يجز السقي لهما) قد يستشكل سواء رجع

ارْتَفَعَ بِالرِّضَا وَيَبْقَى ذَلِكَ كَتَصَرُّفِهِ فِي خَالِصٍ مِلْكِهِ وَأَجَابَ غَيْرُهُ بِحَمْلِ كَلَامِهِمْ عَلَى مَا إِذَا كَانَ يَضُرُّهُمَا مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ، وَهُوَ أَوْجَهُ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ الْأَوَّلَ لَا يَدْفَعُ الْإشْكَالَ لِأَنَّ إِثْلَافَ الْمَالِ لِغَيْرِ غَرَضٍ مُعْتَبَرٍ حَرَامٌ سِوَاهُ مَالِهِ وَمَالٍ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ.

(وَأَنْ ضَرَّ أَحَدَهُمَا) أَيِ: الثَّمَرِ دُونَ الشَّجَرِ، أَوْ عَكْسُهُ (وَتَنَازَعَا) أَيِ: الْمُتَبَايَعَانِ فِي السَّقْيِ (فُسِخَ الْعَقْدُ) أَيِ: فَسَخَهُ الْحَاكِمُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَطْلَبِ وَرَجَّحَهُ السَّبْكِيُّ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ لِتَعَذُّرِ إِمْضَائِهِ إِلَّا بِضَرَرٍ أَحَدِهِمَا، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِلْحَاكِمِ بَأَنَّ الْإِخْتِلَاطَ ثُمَّ أَوْرَثَ نَقْصًا فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ فَكَانَ عَيْبًا مُحْضًا بخلافه هنا فَإِنَّ ذَاتَ الْمَبِيعِ سَلِيمَةٌ وَإِنَّمَا الْقَصْدُ دَفْعُ التَّخَاصُّمِ لَا إِلَى غَايَةٍ.....

قوله: (وَيَبْقَى ذَلِكَ) أَيِ: سَقْيُ أَحَدِهِمَا بِرِضَا الْآخَرِ كَتَصَرُّفِهِ إِنْخَ أَيِ: وَهُوَ مُمْتَنِعٌ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ إِثْلَافٌ لِغَيْرِ غَرَضٍ مُعْتَبَرٍ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحُرْمَةَ اِزْتَفَعَتْ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الرَّشِيدِيَّ قَالَ قَوْلُهُ: وَيَبْقَى ذَلِكَ مَعْنَاهُ إِنْ رَضِيَ الْآخَرُ بِالْإِضْرَارِ رَفَعَ حَقَّ مُطَالَبَتِهِ الدُّنْيَوِيَّةَ وَالْآخِرَوِيَّةَ وَبَقِيَ حَقُّ اللَّهِ فَتَصَرُّفُهُ فِيهِ كَتَصَرُّفِهِ فِي خَالِصٍ مَالِهِ اهـ. قوله: (وَأَجَابَ إِنْخَ) وَأَجَابَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى بِأَنَّ الْإِفْسَادَ غَيْرُ مُحَقَّقٍ. قول (السِّي): (فُسِخَ الْعَقْدُ).

(فَرَعَ): لَوْ هَجَمَ مَنْ يَتَّقَمُهُ السَّقْيُ وَسَقَى قَبْلَ الْفُسْخِ إِمَّا لِعَدَمِ عِلْمِ الْآخَرِ وَإِمَّا لِتَنَازُعِهِمَا وَتَوَلَّدَ مِنْهُ الضَّرَرُ فَهَلْ يَضْمَنُ أَرَشَ التَّنْقِصِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِحُصُولِهِ بِفِعْلٍ هُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ اهـ ع ش. قوله: (أَيِ فَسَخَهُ الْحَاكِمُ) خَالَفَهُ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى وَاسْمُ فَقَالُوا وَاللَّفْظُ لِلْمُعْنَى وَالْفَاسِخُ لَهُ الْمُتَضَرَّرُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ غُضُونِ كَلَامِهِمْ، وَاعْتَمَدَهُ شَيْخِي وَقِيلَ الْحَاكِمُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَصَحَّحَهُ السَّبْكِيُّ وَقِيلَ كُلٌّ مِنَ الْعَاقِلَيْنِ وَاسْتَظْهَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ اهـ. قوله: (لِتَعَذُّرِ إِمْضَائِهِ إِنْخَ) تَعْلِيلٌ لِلْمُتَنِ.

لَيْتَهُ أَيْضًا قَوْلُهُ: إِلَّا بِرِضَاهُمَا أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَارَ سَقْيُ أَحَدِهِمَا بِرِضَا الْآخَرِ فَلْيُجِزْ سَقْيُهُمَا مَعًا؛ لِأَنَّ مِنْ لَازِمِهِ رِضَاهُمَا بِالسَّقْيِ فَإِنْ أَرَادَ عَدَمَ جَوَازِ سَقْيِهِمَا مُطْلَقًا فَهُوَ مُشْكِلٌ، أَوْ إِلَّا بِرِضَاهُمَا بِنَاءً عَلَى رُجُوعِ الْإِسْتِثْنَاءِ لِهَذَا أَيْضًا فَرِضَاهُمَا لَا زِمَ لِسَقْيِهِمَا فَلَا مَعْنَى لِلْحُكْمِ بِالْمَنْعِ وَاسْتِثْنَاءُ كَوْنِهِ بِرِضَاهُمَا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ لَهُمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِإِنْفِرَادِهِ لَا لَهُمَا عَلَى وَجْهِ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى السَّقْيِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَنْتَفِعُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَالْجَوَابُ مُقْبُولٌ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُغْتَفَرُ وَجْهُ الضَّرَرِ لِأَجْلِ وَجْهِ التَّنْفِيعِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ كَمَا لَا يَضُرُّ فَلَا لِيَقَاءِ الْإِشْكَالِ. قوله: (لِغَيْرِ غَرَضٍ مُعْتَبَرٍ حَرَامٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَأَجَابَ الشَّارِحُ يَعْنِي الْجَوْجَرِيَّ بِأَنَّ جِرْصَهُ عَلَى نَفْعٍ صَاحِبِهِ وَعَلَى نَفْعٍ نَفْسِهِ بِإِبْقَاءِ الْعَقْدِ غَرَضٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ يُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّ إِضَاعَةَ الْمَالِ إِنَّمَا تَحْرُمُ إِذَا كَانَ سَبَبُهَا فِعْلًا وَمُسَامَحَتُهُ هُنَا بِالْتَرَكُّ أَشْبَهَ اهـ وَقَدْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ الثَّانِي أَنَّ الْإِضَاعَةَ بِالسَّقْيِ، وَهِيَ فِعْلٌ فَكَيْفَ يَجُوزُ الرِّضَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْإِضَاعَةُ هُنَا غَيْرُ مُحَقَّقَةٍ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ غَيْرُ مُحَقَّقٍ. قوله: (أَيِ فَسَخَهُ الْحَاكِمُ) الْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَنَّ الْفَاسِخَ الْمُتَضَرَّرُ.

وهو مُخْتَصٌّ بِالْحَاكِمِ فَإِنْ قُلْتُ: يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي فِي اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ أَنَّ الْفَاسِخَ أَحَدَهُمَا كَالْحَاكِمِ فَقِيَاسُهُ هُنَا كَذَلِكَ قُلْتُ: يُفَرَّقُ بَأَنَّ التَّنَازُعَ هُنَا سَبَبُهُ ضَرَرٌ مُتَيَقَّنٌ، وَهُوَ إِنَّمَا يُزِيلُهُ الْحَاكِمُ وَتَمَّ سَبَبُهُ مُجَرَّدُ اخْتِلَافٍ فَمُكِّنَ كُلٌّ مِنَ الْفَسْخِ لِحَتْمَالِ أَنَّهُ الصَّادِقُ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فَسْخَ الْكَاذِبِ لَا يَنْفُذُ بَاطِلًا (إِلَّا أَنْ يُسَامِحَ) الْمَالِكُ الْمُطْلَقُ التَّصَرُّفَ (الْمُتَصَرِّرَ) فَلَا فَسْخَ، وَفِيهِ مَا مَرَّ مِنَ الْإِشْكَالِ وَالْجَوَابُ وَمَنْعَ بَعْضُهُمْ مَجِيءَ ذَلِكَ هُنَا لِمَا فِي هَذَا مِنَ الْإِحْسَانِ وَالْمُسَامَحَةِ، وَوَاضِحٌ أَنَّ فِي رِضَاهُمَا فِيمَا مَرَّ ذَلِكَ أَيْضًا، وَبِهِ يَتَضَخُّ مَا قَدَّمْتَهُ (وَقِيلَ) يَجُوزُ (لِطَالِبِ السَّقْيِ أَنْ يَسْقِيَ)، وَلَا مُبَالَاةَ بِالضَّرَرِ لِدُخُولِهِ فِي الْعَقْدِ عَلَيْهِ.

(وَلَوْ كَانَ الثَّمَرُ يَمْتَصُّ رُطُوبَةَ الشَّجَرِ لَزِمَ الْبَائِعُ أَنْ يَقْطَعَ) الثَّمَرَ (أَوْ يَسْقِيَ) الشَّجَرَ دَفْعًا لِضَرَرِ الْمُشْتَرِي وَلَوْ كَانَ السَّقْيُ يَضُرُّ أَحَدَهُمَا وَتَرَكَهُ يَمْنَعُ زِيَادَةَ الْآخِرِ الْعَظِيمَةَ فَيُسَخُّ الْعَقْدُ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ السَّبْكِيِّ وَرَجَحَهُ غَيْرُهُ.

قوله: (وهو مُخْتَصٌّ) أي: دَفْعُ التَّخَاصُّمِ. قوله: (يَرُدُّ عَلَيْهِ) أي: على تَخْصِيصِ الْفَسْخِ هُنَا بِالْحَاكِمِ. قوله: (فَقِيَاسُهُ هُنَا كَذَلِكَ) أي: فَيَفْسَخُ الْمُتَصَرِّرُ مَرَّاهِمَ أَقُولُ وَالْمُنَاسِبُ فَيَفْسَخُ كُلٌّ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ كَالْحَاكِمِ. قوله: (مُتَيَقَّنٌ) قَدْ يَمْنَعُ التَّيَقُّنُ مَرَّاهِمَ. قوله: (مَجِيءُ ذَلِكَ) أي: مَا مَرَّ مِنَ الْإِشْكَالِ وَالْجَوَابِ أَهْ كُرْدِي. قوله: (وَوَاضِحٌ) الْخُ (إِنَّمَا يَتَضَخُّ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَمْلِ الْمُتَقَدِّمِ وَالْمَانِعُ بَنَى كَلَامَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ الَّذِي هُوَ الظَّاهِرُ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (فِيمَا مَرَّ) أَرَادَ بِهِ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا. وقوله: (ذَلِكَ) أي: الْإِحْسَانُ وَالْمُسَامَحَةُ (وَقَوْلُهُ) أَيْضًا: أي: كَمَا هُنَا؛ لَأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ يَضُرُّ مِنْ وَجْهِ لَكِنْ يَنْفَعُ مِنْ وَجْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ حَصَلَتْ الْمُسَامَحَةُ وَقَوْلُهُ (مَا قَدَّمْتَهُ) أَرَادَ بِهِ قَوْلُهُ، وَهُوَ أَوْجَهُ أَهْ كُرْدِي.

قوله: (لِطَالِبِ السَّقْيِ) وَهُوَ الْمُشْتَرِي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَالْبَائِعُ فِي الثَّانِيَةِ. قوله: (بِالضَّرَرِ) أي: بِضَرَرِ الْآخَرِ. قوله: (لِدُخُولِهِ) الْخُ (أَيْ: الْمُتَصَرِّرِ. قوله: (عَلَيْهِ) أَيْ: عَلَى الضَّرَرِ أَيْ: قَبُولُهُ عِبَارَةً مُغْنِي، وَلَا يُبَالِي بِضَرَرِ الْآخَرِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ رَضِيَ بِهِ حِينَ أَقْدَمَ عَلَى هَذَا الْعَقْدِ فَلَا فُسْخَ عَلَى هَذَا أَيْضًا أَه. قوله: (لِطَالِبِ السَّقْيِ) (وَلَوْ كَانَ الثَّمَرُ يَمْتَصُّ) الْخُ (أَيْ: وَالسَّقْيُ مُمَكِّنٌ بِالماءِ الْمُعَدِّ لَهُ فَلَوْ تَعَدَّرَ السَّقْيُ لَانْقِطَاعِ الْمَاءِ تَعَيَّنَ الْقَطْعُ أَهْ مُغْنِي. قوله: (وَلَوْ كَانَ السَّقْيُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ فِي النِّهَايَةِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ عِبَارَةً شَرَحَ الرُّوضُ وَشَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ يَغْنِي قَوْلُهُ، وَإِنْ ضَرَّ أَحَدَهُمَا وَنَفَعَ الْآخَرَ مَا لَوْ ضَرَّ السَّقْيُ أَحَدَهُمَا وَمَنْعَ تَرَكُهُ حُصُولَ زِيَادَةِ الْآخَرِ الْخُ أَهْ قَوْلُهُ بِهَذَا أَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِ الْمُشْتَرِي إِلَّا أَنَّ يُسَامِحَ وَإِذْرَاجُهُ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ ضَرَّ أَحَدَهُمَا الْخُ كَمَا فَعَلَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. قوله: (يَمْنَعُ زِيَادَةَ الْآخَرِ) أَيْ: وَتَنَازَعًا أَهْ سَم.

قوله: (فَقِيَاسُهُ هُنَا كَذَلِكَ) أي: فَيَفْسَخُ الْمُتَصَرِّرُ مَرَّاهِمَ. قوله: (مُتَيَقَّنٌ) قَدْ يَمْنَعُ التَّيَقُّنُ أَه. قوله: (يَمْنَعُ زِيَادَةَ الْآخَرِ) أَيْ: وَتَنَازَعًا.

(فصل في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما)

(يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقاً) أي: من غير شرط قطع ولا تبقية، وهنا كشرط الإبقاء يستحق الإبقاء إلى أوان الجذاذ للعادة (وبشرط قطعه وبشرط إبقائه) للخبر المتفق عليه «أنه ﷺ نهى المتبايعين عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها» ومفهومه الجواز بعد بدوّه في الأحوال الثلاثة لأمن العاهة حينئذ غالباً (وقبل) بدو (الصلاح) في الكل (إن بيع) الثمر الذي لم يبد

فصل: في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما

أي: وما يتبع ذلك كحكم اختلاط الحادث بالموجود اهـ ع ش. قوله: (أي من غير شرط) إلى قوله وبقره الثمر في النهاية لإا قوله: في الكل في موضعين، قوله: وورق التوت إلى وخرج. قوله: (وهنا) أي: في الإطلاق ويتبعي أنه لو قال المشتري في هذا قبلت بشرط الإبقاء الصحة لتوافق الإيجاب والقبول معنى اهـ ع ش.

قول (سني): (وبشرط قطعه وبشرط إبقائه) سواء كانت الأصول لأحدهما أم لغيره نهاية ومغني قال ع ش قوله: لأحدهما إلخ، ومنه كون الشجر للمشتري اهـ ع ش قال سم، وفي شرح العباب للشرح (تنبيه): قال في الجواهر ثم إذا صح البيع أي: بيع الثمار بشرط القطع فيظهر من جهة النظر أن قبضه بالتخلية فيكون مؤنة القطع على المشتري؛ لأنه التزم له تفريغ أشجاره اهـ واستظهره الأذرعى قال كبيع الزرع الأخضر في الأرض بشرط قطعه ثم ذكر أن الأذرعى نقل عن شرح المنهاج للسبكي أنه لا يكفي التخلية هنا بل لا بد من الثقل وعن قطعه على المهدب أنه تردّد في ذلك ثم قال إن الذي يظهر من كلامهم أنه لا يكفي التخلية فالمؤنة على البائع ويظهر ثمرته فيما لو تلفت قبل قبضها هل يجري فيها خلاف الجوائح وعن البعوي والرافعي ما هو ظاهر في موافقة الجواهر وأطال في ذلك فراجع اهـ وسيأتي في الشرح كالتحقيق والمغني في شرح قول المتن ويتصرف مشتريه بعدها ما هو صريح في موافقة الجواهر. قوله: (المتفق عليه) أي: من البخاري ومسلم كما هو اصطلاح المحذّنين حيث قالوا متفق عليه ونحوه اهـ ع ش. قوله: (لأمن العاهة) أي: لأمن مريدي البيع الآفة لغلظ الثمرة وكبر نواها. قوله: (في الكل) أي: في المجموع بأن لم يبد الصلاح لحيّة من ذلك المجموع اهـ كزدي عبارة سم قوله: في الكل قد يفهم أنه لا يكفي بدو الصلاح في البعض، وهو ممنوع فيؤول على معنى وقبل بدو الصلاح في شيء، فينبغي تعلّق في الكل بقبل لا يبدو الصلاح فتأمل اهـ أي: كأنه قال وحين انتفاء

(فصل)

قوله: (بعد بدو صلاحه) قال في العباب، ولو في حبة من بستان قال في شرحه، أو ورقة من توت كما صرح به في الأنوار اهـ. قوله: (في الكل) قد يفهم أنه لا يكفي بدو الصلاح في البعض، وهو ممنوع فيؤول على معنى وقبل بدو الصلاح في شيء منه فينبغي تعلّق في الكل بقبل لا يبدو الصلاح تأمله.

صلاحه وإن بدا صلاح غيره المُتَّحِد معه نوعاً ومحلاً (مُنْفَرِداً عن الشجر)، وهو على شجرة ثابتة (لا يجوز) البيع؛ لأن العاهة تُسْرِعُ إليه حينئذٍ لضعفه فيفوت بتلفه الثمن من غير مقابل (إلا بشرط القطع) لكل حالاً للخبر المذكور فإنه يدل بمنطوقه على المنع مطلقاً، خرج المبيع المشروط فيه القطع بالإجماع فبقي ما عداه على الأصل، ولا يقوم اعتياد القطع مقام شرطه وللبيع إجباره عليه ومتى لم يطأ إليه به فلا أجر له ويؤجبه بغلبة المسامحة في ذلك أمّا بيع ثمرة على شجرة مقطوعة دونها فيجوز من غير شرط قطع؛ لأن الثمرة لا تبقى عليها فنزل ذلك منزلة شرط القطع ومثلها شجرة جافة عليها ثمرة بيعت دونها، وورق الثوت قبل تناهيه كالشمر قبل بدو الصلاح وبعده كهو بعده، وخرج بقوله: إن بيع ما لو وهب مثلاً فلا يجب شرط

بدو الصلاح انتفاء كلياً فيكون بهذا التأويل من عموم السلب لا من سلب العموم. □ قود: (ثابتة) أي: ورطبة أخذاً مما يأتي اهـ ش.

□ قول (س): (لا يجوز) أي: لا يصح ويخرم نهاية ومعنى. □ قود: (لأن العاهة إلخ) بيان للحكمة ويشعر بها قوله: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فِيمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ﴾ نهاية ومعنى، وأما دليله فقوله الآتي للخبر المذكور إلخ. □ قود: (حالا) هو بمعنى قول ابن المقري متجراً نهاية ومعنى زاد سم، وفي الباب حالا لا بعد يوم مثلاً ع ش. □ قود: (حالا) متعلق بالقطع أي: سواء تلفظ بذلك، أو شرط القطع وأطلق فيه فإنه يحمل على الحال اهـ ش. □ قود: (بالإجماع) أي: إجماع الأئمة اهـ ش.

□ قود: (وللبيع إلخ) أي: فيما إذا كان الشجر له بدليل ما بعده وليراجع الحكم فيما إذا كان للغير اهـ رشدي. □ قود: (وللبيع إجباره عليه) ولو تراضيا بإتفاقه مع شرط قطعه جاز والشجرة أمانة في يد المشتري لتعذر تسليم الثمرة بدونها بخلاف ما لو باع نحو سمن وقبضه المشتري في ظرف البيع فإنه مضمون عليه لتمكينه أي المشتري من التسلم في غيره نهاية ومعنى. □ قود: (فلا أجر له) أي: ولا إثم على المشتري بعدم القطع كما يشعر به قوله ويؤجبه إلخ اهـ ش. □ قود: (أما بيع ثمرة إلخ) مختزق قوله وهو على شجرة ثابتة. □ قود: (فنزل ذلك إلخ) يؤخذ منه جواز شرط القطع سم على حج ويجب الوفاء به لتفريغ ملك البائع والأقرب أن الأمر كذلك لو كانت الشجرة مقلوعة وأعادها البائع، أو غيره وحلتها الحياة فيكلف المشتري القطع؛ لأن شراء الثمرة وهي مقلوعة ينزل منزلة شرط القطع، وأما لو كانت جافة وباع الثمرة التي عليها من غير شرط قطع ثم حلتها الحياة فالأقرب أنه يتبين به بطلان البيع من أصله؛ لأنه بناء على ظن موتها فتبين خطؤه اهـ ش. □ قود: (ما لو وهب إلخ) وجهه أنه بتقدير تلف الثمرة بعاهة لا يفوت على المتهب شيء في مقابلة الثمرة، وكذا المُرْتَهَن لا يفوت عليه إلا مُجَرَّد

□ قود: (حالا) وعبرة الرّوض متجراً قال في شرحه، ووجه المنع في الأخيرة أي: البيع بشرط القطع مطلقاً تضمنين التعليق التّبقيّة اهـ. وفي الباب حالا لا بعد يوم مثلاً اهـ. □ قود: (وللبيع إجباره عليه) قال في الرّوض، وإن شرط وترك عن تراض فلا بأس اهـ. □ قود: (منزلة شرط القطع) يؤخذ من جواز شرط

القطع فيه، وكذا الرهن كما يأتي فَيُبَيَّنُ بَحْثٌ مِنْ اسْتِعَارَ شَيْئًا لِيَرْهَنَهُ وَيَقُولَهُ الثَّمَرُ يَبِيعُ بَعْضُهُ قَبْلَ بُدْوَ صَلاَحِهِ، أَوْ بَعْدَهُ لِشَرِيكِهِ، أَوْ غَيْرِهِ شَائِعًا فَيَنْطَلُ بِشَرْطِ قَطْعِهِ إِنْ قُلْنَا الْقِسْمَةَ يَبِيعُ لِلرَّبَا، أَوْ مَعَ قَطْعِ الْبَاقِي لِمُنَافَاتِهِ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ.

التَّوَقُّعُ وَدَيْنُهُ بَاقٍ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَيَقُوتُ الثَّمَنُ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ كَمَا مَرَّ اه ع ش . ٥ فَوُدْ: (وَيَقُولُهُ الْخ) أَي: وَخَرَجَ يَقُولُهُ الْخ . ٥ فَوُدْ: (يَبِيعُ بَعْضُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَسَم، وَلَوْ بَاعَ يَصِفُ الثَّمَرُ عَلَى الشَّجَرِ مُشَاعًا قَبْلَ بُدْوَ الصَّلاَحِ مِنْ مَالِكِ الشَّجَرِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِشَرْطِ الْقَطْعِ صَحَّ إِنْ قُلْنَا الْقِسْمَةَ إِفْرَازًا، وَهُوَ الْأَصَحُّ لِإِمْكَانِ قَطْعِ النُّصْفِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ فَإِنْ قُلْنَا إِنَّمَا يَبِيعُ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ شَرَطُ الْقَطْعِ لَا يَزِمُ لَهُ، وَلَا يُمَكِّنُ قَطْعُ النُّصْفِ إِلَّا بِقَطْعِ الْكُلِّ فَيَنْتَضِرُ الْبَائِعُ بِقَطْعِ غَيْرِ الْمَبِيعِ فَاشْتَبَهَ مَا إِذَا بَاعَ نِصْفًا مُعَيَّنًا مِنْ سَيْفٍ، وَبَعْدَ بُدْوَ الصَّلاَحِ يَصِحُّ إِنْ لَمْ يَشْرُطِ الْقَطْعَ فَإِنْ شَرَطَهُ فَفِيهِ مَا تَقَرَّرَ وَيَصِحُّ يَبِيعُ نِصْفِ الثَّمَرِ مَعَ الشَّجَرِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ وَيَكُونُ الثَّمَرُ تَابِعًا لَهُ زَادَ النَّهَايَةَ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ شَرْطِ قَطْعِهِ وَعَدَمِهِ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر بِشَرْطِ الْقَطْعِ صَحَّ أَي: إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ رُطْبًا، أَوْ عَيْنًا لِإِمْكَانِ قِسْمَتِهِ بِالْخَرْصِ بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا مِنْ سَائِرِ الثَّمَارِ سَم عَلَى حَجٍّ بِالْمَعْنَى أَقُولُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَلْحَقَ بِهِمَا الْبُسْرُ وَالْحَضِرُ بِلِ وَبَقِيَّةِ أَنْوَاعِ الْبَلَحِ، وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا؛ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ تَعْتَمِدُ الرُّؤْيَا، وَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْخَرْصِ وَإِنَّمَا تَوَقَّفُ عَلَى الْخَرْصِ فِي الْعُرَايَا؛ لِأَنَّ بَيْعَ الرُّطْبِ بِالْثَمَرِ يَحُوجُّ إِلَى تَقْدِيرِهِ ثَمَرًا وَمَا هُنَا يَنْظُرُ إِلَى حَالِهِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ وَفَتْ الْقِسْمَةَ لَا غَيْرَ، وَقَوْلُهُ: (إِنْ قُلْنَا الْقِسْمَةَ) أَي: قِسْمَةُ الثَّمَرِ الْمَذْكُورِ، وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْنَا إِنَّمَا يَبِيعُ) ضَعِيفٌ، قَوْلُهُ: (مَا تَقَرَّرَ) أَي: مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ بَيْعِهِ مَعَ الشَّجَرِ وَمُنْفَرَدًا اه ع ش . ٥ فَوُدْ: (بِشَرْطِ قَطْعِهِ) خَرَجَ مَا إِذَا لَمْ يَشْرُطِ الْقَطْعَ فِيمَا بَعْدَ بُدْوَ الصَّلاَحِ فَيَصِحُّ لِانْتِفَاءِ الْمَحْذُورِ ٥ فَوُدْ: (إِنْ قُلْنَا الْقِسْمَةَ يَبِيعُ) فَإِنْ قُلْنَا إِفْرَازًا، وَهُوَ الْأَصَحُّ لَمْ يَبْطُلِ الْبَيْعُ لِإِمْكَانِ قَطْعِ الْبَعْضِ بَعْدَهَا اه سَم . ٥ فَوُدْ: (أَوْ مَعَ قَطْعِ الْبَاقِي الْخ) عَطَفَ عَلَى مُقَدَّرٍ وَأَصْلُهُ بِشَرْطِ قَطْعِهِ فَقَطَّ إِنْ قُلْنَا الْخ، أَوْ مَعَ قَطْعِ الْبَاقِي الْخ.

القطع . ٥ فَوُدْ: (فَيَنْطَلُ) أَي: لِأَنَّهُ شَرَطُ الْقَطْعِ لَا يَزِمُ لَهُ، وَلَا يُمَكِّنُ قَطْعُ الْبَعْضِ إِلَّا بِقَطْعِ الْكُلِّ فَيَنْتَضِرُ الْبَائِعُ بِقَطْعِ غَيْرِ الْمَبِيعِ فَاشْتَبَهَ مَا إِذَا بَاعَ نِصْفًا مُعَيَّنًا مِنْ سَيْفٍ وَلَا يَتَأَتَّى التَّخْلُصُ مِنْ قَطْعِ الْكُلِّ بِالْقِسْمَةِ؛ لِأَنَّ التَّخْرِيعَ عَلَى أَنَّمَا يَبِيعُ، وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ لِلرَّبَا؛ لِأَنَّهُ فِيهِ يَبِيعُ الثَّمَرُ بِالْثَمَرِ، وَهُوَ رَبِّيَا، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْنَا الْقِسْمَةَ إِفْرَازًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ فَيَصِحُّ الْبَيْعُ بِشَرْطِ الْقَطْعِ مُطْلَقًا وَيُدُونُهُ فِيمَا بَدَأَ صَلاَحُهُ وَالْكَلَامُ إِذَا لَمْ يَشْرُطِ قَطْعَ الْبَاقِي، وَإِلَّا بَطُلَ مُطْلَقًا . ٥ فَوُدْ: (بِشَرْطِ قَطْعِهِ) خَرَجَ مَا إِذَا لَمْ يَشْرُطِ الْقَطْعَ فِيمَا بَعْدَ بُدْوَ الصَّلاَحِ فَيَصِحُّ لِانْتِفَاءِ الْمَحْذُورِ . ٥ فَوُدْ: (إِنْ قُلْنَا الْقِسْمَةَ يَبِيعُ) فَإِنْ قُلْنَا إِفْرَازًا، وَهُوَ الْأَصَحُّ لَمْ يَبْطُلِ الْبَيْعُ لِإِمْكَانِ قَطْعِ الْبَعْضِ بَعْدَهَا قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لَا يُقَالُ قِسْمَةُ الثَّمَرِ عَلَى الشَّجَرِ مَمْنُوعَةٌ؛ لِأَنَّهَا، وَإِنْ جُعِلَتْ إِفْرَازًا لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الضَّبْطِ بَنَحْوِ الْكَيْلِ، وَهُوَ مُتَعَدِّرٌ مَا دَامَ الثَّمَرُ عَلَى الشَّجَرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ صَرَّحَ الشَّيْخَانِ عَلَى النَّصِّ بِجَوَازِهَا إِذَا جَعَلْنَاهَا إِفْرَازًا لَكِنْ فِي الرُّطْبِ وَالْعَيْنِ لِإِمْكَانِ خَرْصِهِمَا بِخِلَافِ سَائِرِ الثَّمَارِ، وَبِهِ يَعْلَمُ الْبُطْلَانُ فِي غَيْرِهِمَا مُطْلَقًا لَتَعَدَّرَ قِسْمَتُهُ مَا دَامَ عَلَى الشَّجَرِ لَتَعَدَّرَ قَطْعُ الْجُزْءِ

(و) يُشْتَرَطُ (أَنْ يَكُونَ الْمَقْطُوعُ مُنْتَفَعًا بِهِ) كَالْحَصِرِ وَاللُّوزِ (لَا كَكُمَثْرَى) وَجَوْزٍ، وَذَكَرَ هَذَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُغْفَلُ عَنْهُ، وَإِلَّا فَهُوَ مَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ فِي الْبَيْعِ فَإِنْ قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ عِلْمَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي تَمَّ الْمَنْفَعَةُ الْمُتَرَقِّبَةُ كَمَا فِي الْجَحْشِ الصَّغِيرِ لَا هُنَا قُلْتُ: إِنَّمَا لَمْ يَكْفِ هُنَا لِعَدَمِ تَرْقُّبِهَا مَعَ وُجُودِ شَرْطِ الْقَطْعِ فَلِذَلِكَ اشْتَرَطْتُ حَالًا وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّرْطَ هُنَا وَتَمَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَنْفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ وَأَمَّا افْتِرَاقُهُمَا فِي كَوْنِ الْمَنْفَعَةِ قَدْ تَرَقَّبَتْ ثُمَّ لَا هُنَا فَعِغْرٌ مُؤَثِّرٌ لِلِاسْتِحَالَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فَتَأَمَّلْهُ. (وَقِيلَ إِنْ كَانَ الشَّجَرُ لِلْمُشْتَرِي) وَالشَّمْرُ لِلْبَائِعِ كَانَ وَهَبَهُ، أَوْ

فَوَدَّ: (وَيُشْتَرَطُ) الْأَوَّلَى بِشَرْطِ بَالِبَاءِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

فَوَدَّ (سَيِّ): (وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْطُوعُ الْخ) دَخَلَ فِي الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ مَا يَنْتَفَعُ بِهِ وَيَبِيعُ بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ، أَوْ يَبِيعُ بِشَرْطِهِ مَعْلَقًا كَأَنَّ شَرْطَ الْقَطْعِ بَعْدَ يَوْمٍ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيقَ يَتَضَمَّنُ التَّبَقُّعَ وَمَا لَا يَنْتَفَعُ بِهِ كَكُمَثْرَى نِهَآيَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (كَالْحَصِرِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (قُلْتُ) فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (كَالْحَصِرِ) كَزِيرِجِ التَّمْرِ قَبْلَ التُّضْجِ وَأَوَّلِ الْعَيْبِ مَا دَامَ أَخْضَرَ انْتَهَى قَامُوسُ أَهْ ع ش.

فَوَدَّ (سَيِّ): (كَكُمَثْرَى) أَي قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهِ أَهْ ع ش، وَفِي الْمُعْنَى الْكُمَثْرَى بَفَتْحِ الْمِيمِ الْمُشَدَّدَةِ وَبِالْمَثْلَةِ الْوَاحِدَةُ كُمَثْرَا ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ أَه. فَوَدَّ: (وَذَكَرَ هَذَا) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (وَأَنْ يَكُونَ الْخ). فَوَدَّ: (إِنَّمَا لَمْ تَكْفِ) أَي: الْمَنْفَعَةُ الْمُتَرَقِّبَةُ. فَوَدَّ: (اشْتَرَطْتُ) أَي: الْمَنْفَعَةُ.

فَوَدَّ: (وَالْحَاصِلُ) أَي: حَاصِلُ الْجَوَابِ أَهْ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (أَنَّ الشَّرْطَ هُنَا الْخ) الْوَجْهُ أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْمَبِيعِ هُنَا وَتَمَّ الْمَنْفَعَةُ حَالًا أَوْ مَالًا وَلَكِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ هَذَا الشَّرْطُ فِي نَحْوِ الْكُمَثْرَى؛ إِذْ هُوَ غَيْرُ مُنْتَفَعٍ بِهِ مُطْلَقًا أَمَّا حَالًا فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا مَالًا فَلِأَنَّهُ لَا يَتَّقَى إِلَى أَنْ يَتَهَيَّأَ لِلِانْتِفَاعِ لَوْ جُوبَ قَطْعُهُ بِمُقْتَضَى الشَّرْطِ فَلِذَا بَطَلَ الْبَيْعُ فِيهِ فَبُطْلَانُهُ فِيهِ لَا انْتِفَاءَ مَنَفَعَتِهِ مُطْلَقًا لَا لَا انْتِفَائِهَا حَالًا مَعَ وُجُودِهَا مَالًا أَهْ سَم بِحَدِّفِ.

فَوَدَّ: (لِلِاسْتِحَالَةِ الْخ) حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ فَعِغْرٌ مُؤَثِّرٌ. فَوَدَّ: (ذَكَرْنَاهَا) أَي: فِي قَوْلِهِ: (لِعَدَمِ تَرْقُّبِهَا الْخ) أَهْ ع ش.

فَوَدَّ: (وَالشَّمْرُ لِلْبَائِعِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْمَعْنَى فِي الْمُعْنَى. فَوَدَّ: (كَانَ وَهَبَهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَانَ وَهَبَ

الْمَبِيعِ أَهْ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ لِلشَّارِحِ تَنْبِيهُ قَالَ فِي الْجَوَاهِرِ أَي: يَبِيعُ الشَّامِرَ بِشَرْطِ الْقَطْعِ فَيُظْهِرُ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ أَنَّ قَبْضَهُ بِالتَّخْلِيَةِ فَتَكُونُ مُؤَنَّةُ الْقَطْعِ عَلَى الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ لَهُ تَقْرِيعُ أَشْجَارِهِ أَهْ وَاسْتَظْهَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ قَالَ كَبَيْعِ الزَّرْعِ الْأَخْضَرِ فِي الْأَرْضِ بِشَرْطِ قَطْعِهِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ نَقَلَ عَنْ شَرْحِ الْمُنْهَاجِ لِلْسُّبْكِيِّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي التَّخْلِيَةُ هُنَا بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّقِلِّ وَعَنْ قِطْعَتِهِ عَلَى الْمُهَذَّبِ أَنَّهُ تَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ إِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا تَكْفِي التَّخْلِيَةُ فَالْمُؤَنَّةُ عَلَى الْبَائِعِ وَيَظْهَرُ أَثَرُهُ فِيْمَا لَوْ تَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهَا هَلْ يَجْرِي فِيهَا خِلَافُ الْجَوَائِزِ وَعَنْ الْبَغَوِيِّ وَالزَّافِعِيِّ مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي مُوَافَقَةِ الْجَوَاهِرِ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ فَرَاغَهُ وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ كَبَيْعِ الزَّرْعِ الْأَخْضَرِ يَدُلُّ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ فِيهِ بِالتَّخْلِيَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْهُ فِي مَبْنَحِ الْقَبْضِ مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ. فَوَدَّ: (لِعَدَمِ تَرْقُّبِهَا الْخ) يَنْشَأُ مِنْهُ الْمُنَاقَشَةُ فِي نَتِيجَةِ جَوَابِهِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَدِمَ تَرْقُّبُهَا كَانَتْ مَعْدُومَةً حَالًا وَمَالًا فَلَا حَاجَةَ حَتِيئًا إِلَى كَوْنِ الشَّرْطِ الْمَنْفَعَةَ حَالًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَحْسُنُ

باعه له بشرط القطع ثم اشتراه منه، أو باعه الموصى له به من الوارث (جاءَ) بيع الثمرة له (بلا شرط) للقطع لاجتماعهما في ملك شخص واحد فأشبه ما لو اشتراهما معا وصححه الشيخان في المساقاة ولكن الأصح ما هنا لعموم النهي والمعنى؛ إذ المبيع الثمرة، ولو تلفت لم يبق في مقابلة الثمن شيء (قلت: فإن كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع) أي: شرطه كما هو الأصح (لم يجب الوفاء به والله أعلم)؛ إذ لا معنى لتكليفه قطع ثمره عن شجره. (فإن بيع) الشجر دون الثمر وأمن الاختلاط، أو الثمر (مع الشجر) بثمن واحد (جاء بلا شرط)؛ لأن المبيع في الأول غير متعرض للعاهة والثمره مملوكة له بحكم الدوام ولأن الثمر في الثاني

الثمره لإنسان أو باعها له بشرط القطع ثم اشتراها منهم أو أوصى بها لإنسان فباعها لملك الشجرة اهـ. قول: (بشرط القطع) قيد للبيع فقط اهـ ش. قول: (ثم اشتراه) قد يقال كيف يصح شراؤه منهم قبل قبضه المتوقف على قطعه لا أن يجاب بما مر عن الجواهر من حصول قبضه بالتخلية سم على حجة اهـ ش. قول: (وصححه الشيخان إلخ) وهو الوجه اهـ بصري. قول: (ما هنا) أي: من عدم الصحة بدون شرط القطع اهـ ش.

قول (سئ): (وشرطنا القطع) أي: وقلنا باشرائط القطع كما هو الأصح ووجد شرط القطع بأن شرطه البائع على المشتري فلا يرد على المتن أن مجرد القول باشرائطه لا يترتب عليه قوله: لم يجب الوفاء به اهـ ش، وهذا الجواب غير ما أشار إليه الشارح بقوله أي: بشرطه فإن المعنى عليه وشرطا أي المتبايعان القطع في صلب العقد على القول بوجوب شرط القطع مطلقا كما هو الأصح. قول: (الشجر دون الثمر) إلى قول المتن ويشترط في النهاية، وكذا في المعنى لإلا قوله: وما أفهمه إلى وسياي. قول: (دون الثمر) أي: غير المؤبر نهاية ومعنى أي: أو التي لم تظهر في نحو التين ع ش. قول: (بثمن واحد) سيدكر محترزه بقوله: ومن ثم لو فصل إلخ. قول: (مملوكة له إلخ) أي: للبائع فله الإبقاء إلى أوان الجذاذ، ولو صرح بشرط الإبقاء جاز كما في الروضة نهاية ومعنى.

إذا كانت المنفعة متحققة مالا لكنها لم تعتبر، وليس كذلك كما تقرر فالوجه أن الشرط في المبيع هنا وشم المنفعة حالا أو مالا ولكن لم يتحقق هذا الشرط في نحو الكمثرى؛ إذ هو غير منتفع به مطلقا أما حالا فظاهر، وأما مالا فلا أنه لا يبقى إلى أن يتها للانتفاع لوجوب قطعه بمقتضى الشرط فلذا بطل البيع فيه فبطلانه فيه لانقضاء منفعة مطلقا لا لانقضاءها حالا مع وجودها مالا والمعتبر إنما هو الحال لا المال فتقوله فلذلك اشترطت حالا الذي تبعه غيره فيه وجعله هو الجواب عن الاعتراض على المصنف غير محرر فتأمل ذلك فإنه مما يخفى. قول: (ثم اشتراه منه) قد يقال كيف يصح شراؤه منه قبل قبضه المتوقف على قطعه إلا أن يجاب بما مر عن الجواهر من حصول قبضه بالتخلية. قول: (فإن بيع الشجر دون الثمر) هل المراد بالشجر هنا ما يشمل نحو أصول البطيخ حتى يصح بيعها دون ثمرها الموجود إذا أمن الاختلاط. قول: (أو الثمر مع الشجر) هل كذلك إذا بيع مع الأرض دون الشجر.

تَابِعَ لِلشَّجَرِ الَّذِي لَا تَتَعَرَّضُ لَهُ عَاهَةٌ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ فَصَلَ الثَّمَنَ وَجَبَ شَرْطُ الْقَطْعِ لِزَوَالِ التَّبَعِيَّةِ، وَنَحْوُ بَطِيخٍ وَبَاذَنْجَانٍ وَقَتَاءٍ كَذَلِكَ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ فَلَا يَجِبُ شَرْطُ الْقَطْعِ فِيهِ إِنْ بَاعَ مَعَ أَصْلِهِ وَإِنْ لَمْ يُبَاعَ مَعَ الْأَرْضِ (وَلَا يَجُوزُ) بَيْعُهُ (بِشَرْطِ قَطْعِهِ) عِنْدَ اتِّحَادِ الصَّفَقَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ حِجْرًا عَلَى الْمُشْتَرِي فِي مِلْكِهِ وَفَارَقَ بَيْعَهَا مِنْ صَاحِبِ الْأَصْلِ بِأَنَّهَا هُنَا تَابِعَةٌ فَاعْتَفَرَ الْغَرُ كَأَسِّ الْجِدَارِ. (وَيَحْزُمُ)، وَلَا يَصِحُّ (بَيْعُ الزَّرْعِ الْأَخْضَرِ)، وَلَوْ بَقْلًا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ (فِي الْأَرْضِ إِلَّا بِشَرْطِ قَطْعِهِ)، أَوْ قَلْعِهِ جَمِيعِهِ لِلتَّهْيِ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ عَنْ ذَلِكَ فَإِنْ بَاعَهُ وَحْدَهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ

قَوْلُهُ: (وَجَبَ شَرْطُ الْقَطْعِ) أَي: وَلَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي، وَلَا مَعْنَى لِتَكْلِيفِهِ قَطْعَ ثَمَرِهِ عَنْ شَجَرِهِ أَهْ ع. ش. قَوْلُهُ: (فَلَا يَجِبُ شَرْطُ الْقَطْعِ فِيهِ الْخُ) وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ أَصْلِهِ وَحْدَهُ، أَوْ قَبْلَ إِثْمَارِهِ بَدُونِ شَرْطِ الْقَطْعِ أَي: إِنْ قَوِيَ وَصَلَحَ لِلْإِثْمَارِ أَهْ سَم، وَقَوْلُهُ: بَدُونِ شَرْطِ الْقَطْعِ أَي: إِذَا أَمِنَ الْإِخْلَاطُ فِي الْأَوَّلِ، وَالْأَوَّلُ بَدْءُ مِنْ شَرْطِ الْقَطْعِ كَمَا يَأْتِي. قَوْلُهُ: (إِنْ بَاعَ مَعَ أَصْلِهِ) بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ مَعَ الْأَرْضِ دُونَ أَصْلِهِ فَلَا بَدْءَ مِنْ شَرْطِ الْقَطْعِ لِانْتِفَاءِ التَّبَعِيَّةِ أَهْ ع. ش. أَي: وَبِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ مُتَّفِرِدًا عَنْ أَصْلِهِ وَالْأَرْضِ فَلَا بَدْءَ مِنْ شَرْطِ الْقَطْعِ وَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ كَمَا فِي الْبُجَيْرِمِيِّ عَنْ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ بَيْعَهَا) أَي: الثَّمَرَةُ. قَوْلُهُ: (فَاعْتَفَرَ الْغَرُ) وَهُوَ بَيْعُهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ (كَأَسِّ الْجِدَارِ) فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ الْجِدَارَ فِي الْبَيْعِ، وَإِنْ لَمْ يُرَ مَعَ أَنَّ فِيهِ غَرًّا.

قَوْلُ (سَمِي): (بَيْعُ الزَّرْعِ) الْمُرَادُ بِهِ مَا لَيْسَ بِشَجَرٍ مُغْنِي وَرَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَقْلًا) أَي: وَكَانَ الْبَقْلُ يُجْزَأُ مِرَاثًا مُغْنِي وَرَوْضًا. قَوْلُهُ: (لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ) وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُشْتَرَطُ فِي بَيْعِهِ هَذَا الشَّرْطُ، وَأَمَّا بَعْدُ بَدْءُ صَلَاحِهِ فَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ لَكِنْ فِي عِبَارَتِهِ إِيهَامٌ وَالْمُرَادُ بَبْدُ صَلَاحِ الْبَقْلِ طَوْلُهُ كَمَا قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ أَهْ رَشِيدِي.

قَوْلُ (سَمِي): (إِلَّا بِشَرْطِ قَطْعِهِ) فَإِذَا بَاعَهُ بِشَرْطِ قَطْعِهِ فَأَخْلَفَ بَعْدَ قَطْعِهِ فَمَا أَخْلَفَ لِلْبَائِعِ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَهُ بِشَرْطِ قَلْعِهِ فَقَطْعُ فَإِنْ مَا أَخْلَفَ لِلْمُشْتَرِي.

(قَرْعُ): الْمُتَّجِهَ جَوَازًا بَيْعَ نَحْوِ الْقَصَبِ وَالْخَسِّ مَزْرُوعًا إِذَا لَمْ يَسْتَتِرْ فِي الْأَرْضِ مِنْهُ إِلَّا الْجُدُورُ الَّتِي لَا تُقَصَّدُ لِلْأَكْلِ مِنْهُ م ر أَهْ سَم عَلَى حَجٍّ، قَوْلُهُ: فَإِنْ مَا أَخْلَفَ لِلْمُشْتَرِي أَي، وَأَمَّا إِذَا بَاعَهُ أَصُولَ نَحْوِ بَطِيخٍ أَوْ قَرْعٍ أَوْ نَحْوِهِ قَبْلَ بَدْءِ صَلَاحِهِ وَحَدَّثَتْ هُنَاكَ زِيَادَةٌ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالْأَخْذِ فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي سَوَاءً شَرْطُ الْقَلْعِ أَوْ الْقَطْعِ، وَبِهِ تُعْلَمُ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ أَصُولِ الزَّرْعِ وَنَحْوِ الْبَطِيخِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْكُلَّ فِي الْأَوَّلِ مَقْصُودٌ بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ الثَّمَرُ لَا الْأَصُولُ وَقَوْلُهُ إِلَّا بِشَرْطِ قَطْعِهِ أَي: فَإِنَّهُ يَصِحُّ

قَوْلُهُ: (فَلَا يَجِبُ شَرْطُ الْقَطْعِ) وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ أَصْلِهِ وَحْدَهُ، أَوْ قَبْلَ إِثْمَارِهِ بَدُونِ شَرْطِ الْقَطْعِ أَي: إِنْ قَوِيَ وَصَلَحَ لِلْإِثْمَارِ.

قَوْلُ (سَمِي): (إِلَّا بِشَرْطِ قَطْعِهِ) فَإِنْ بَاعَهُ بِشَرْطِ قَطْعِهِ فَأَخْلَفَ بَعْدَ قَطْعِهِ فَمَا أَخْلَفَ لِلْبَائِعِ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَهُ بِشَرْطِ قَلْعِهِ فَقَطْعُ فَإِنْ مَا أَخْلَفَ لِلْمُشْتَرِي.

قطع، أو قلع، أو بشرط إنقائه أو بشرط قطع أو قلع بعضه لم يصح البيع ويأثم لتعاطيه عقداً فاسداً (فلان يبيع معها) أي: الأرض (أو) يبيع وحده بقل بعد بدو صلاحه، أو زرعه (بعد اشتداد الحب)، أو بعضه، ولو سنبلة واحدة كاشتوائهم في التأبير بطلعة واحدة، وفي بدو الصلاح بحبة واحدة (جاز بلا شرط) كبيع الثمرة مع الشجرة في الأول وبيع الثمرة بعد بدو الصلاح في الثاني وما أفهمه المثنى من جواز بيعه معها بشرط قطعه، أو قله غير مراد كما علم من قوله قبيله، ولا يجوز بشرط قطعه وسيأتي أن ما يغلب اختلاطه أو تلاخذه لا بد في صحة بيعه من شرط قطعه مطلقاً. (ويشترط لبيعه) أي: الزرع بعد الاشتداد.....

حيث كان المقطوع منقطعاً به اهـ ع ش. قوله: (أو يبيع وحده بقل) فليس التقدير، أو يبيع الزرع الأخضر كما يتبادر من التركيب اهـ سم.

قوله (سني): (جاز بلا شرط) وعليه فتدخل أصوله في البيع عند الإطلاق فلو زاد، أو قطع وأخلف فالزيادة وما أخلفه للمشتري، ومنه ما اعتد بمضرا من بيع البرسيم الأخضر بعد تهيته للرعي فيصح بلا شرط قطع والرثة التي تحصل بعد الرعي، أو القطع تكون للمشتري حيث لم يكن أصلها مما يجر مرة بعد أخرى، وإلا فلا تدخل في العقد إلا الجزء الظاهرة كما علم من قوله السابق وأصول البقل إلخ والطريق في جعلها للبائع أن يبيع بشرط القطع فإنه حيثئذ تكون الزيادة حتى السنايل للبائع، ومن الزيادة الرثة التي تخلف بعد القطع في الرعي، وعليه فلو مضت مدة بلا قطع وحصل زيادة واختلفا في الزيادة تخير المشتري إن لم يسمح البائع بها فإن أجاز، أو أخر الفسخ مع العلم سقط خياره فالمصدق في قدر الزيادة ذو اليد، وهو البائع قبل التخلية والمشتري بعدها، والطريق في جعل الزيادة أيضاً للمشتري أن يبيعه بشرط القطع ثم يؤجره الأرض، أو يعبرها له اهـ ع ش، وقوله: أن يبيعه بشرط القطع إلخ صوابه بشرط القلع. قوله: (وما أفهمه المثنى) أي: حيث قال جاز بلا شرط اهـ سم. قوله: (مطلقاً) ينبغي أن مغناه سواء بدا صلاحه أم لا لا أن مغناه سواء بيع مع أصله، أو وحده لظهور انتفاء المخدور إذا بيع مع أصله فلا حاجة لشرط القطع سم على حج اهـ ع ش.

(فرع): المتجه جواز بيع نحو القصب، أو الخس مزروعاً إذا لم يستزر في الأرض منه إلا الجذور التي لا تقصد للأكل م ر.

قوله (سني): (فلان يبيع معها) عبارة الرّوض فرع لا يصح بيع زرع لم يشتد حبه ويقول، وإن كانت تجزئ مراراً إلا بشرط القطع، أو القلع، أو مع الأرض اهـ. قوله: (أو يبيع وحده بقل) فليس التقدير، أو بيع الزرع الأخضر كما يتبادر من التركيب. قوله: (وما أفهمه المثنى) أي: حيث قال جاز بلا شرط.

قوله: (مطلقاً) ينبغي أن مغناه سواء بدا صلاحه أم لا لا أن مغناه سواء بيع مع أصله، أو وحده لظهور انتفاء المخدور إذا بيع مع أصله فلا حاجة لشرط القطع.

(وبيع الثمر بعد بدو صلاح ظهوره المقصود) منه لئلا يكون بيع غائب (كتين وعنب وشعير) وشلتب وكل ما يظهر ثمرة، أو حبه كنوع من الدرة لحصول الرؤية (وما لا يرى حبه كالحنطة) ونوع من الدرة، وكذا الدخن نوعان أيضا قال بعضهم والمرئي إنما هو بعض حباته ومع ذلك القياس الصحة كما يصح بيع نحو بصل ظهر بعضه ذكره القاضي، وفيه وقفة بل القياس فيهما تفریق الصفقة.....

❏ قول (شعير): (ظهور المقصود) أي: من الحب والتمر اه مغني فلا يصح بيع نحو الفجل والجزر والخس لاستتار المقصود، أو بعضه، وكذا القصب إن استتر بعض المقصود منه م ر اه سم عبارة النهاية والمغني، ولا يصح بيع الجزر والفجل ونحوه كالثوم والفلقاس والبصل في الأرض ويجوز بيع ورقها الظاهر بشرط قطعه كالقول اه.

❏ قول (شعير): قضيته أنه نوع واحد والمُشاهد فيه أنه نوعان بارز وغيره ويسمى عند العامة شعير النبي فهو كالذرة ولعله لم يذكر أنه نوعان؛ لأن الغالب فيه رؤية حبه، وفي سم على حجاج يتبني في الشعير أنه لا بد من رؤية كل سنبلة، ولا يقال رؤية البعض كافية وذلك كما لو فرقت أجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها فليتأمل اه ع ش. ❏ قوله: (ونوع من الدرة) إلى قول المتن، ولا بأس في النهاية إلا قوله: بل القياس إلى المتن. ❏ قوله: (قال بعضهم إلخ) لك أن تقول يجوز أن يكون مراد هذا البعض أن المرئي بعض كل حبة لا أن بعض الحبات غير مرئي بالكلية يرشد إلى ذلك تنظيره بالبصل، وعليه فلا توقف فيه اه بصري. ❏ قوله: (بعض حباته) أي: الدخن اه رشدي. ❏ قوله: (بل القياس فيهما إلخ) أي: البصل والدخن اه ع ش. ❏ قوله: (تفریق الصفقة إلخ) وقد يقال القياس البطلان في الجميع؛ لأن شرط تفریق الصفقة كون الباطل أيضا معلوما لئمكن التوزيع ثم رأيت م ر قال الأوجه البطلان فيهما اه عبارة النهاية بعد سرد عبارة الشارح والأوجه فيه عدم الصحة في الجميع اه قال ع ش قوله: والأوجه فيه

❏ قول (شعير): (ظهور المقصود) فلا يصح بيع نحو الفجل والجزر والخس لاستتار المقصود، أو بعضه، وكذا القصب إن استتر بعض المقصود منه م ر. ❏ قوله: (وشعير) يتبني في الشعير أنه لا بد من رؤية كل سنبلة، ولا يقال رؤية البعض كافية وذلك كما لو فرقت أجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها فليتأمل. ❏ قوله: (بل القياس فيهما تفریق الصفقة) قياس ذلك تفریق الصفقة في بيع زرع الحنطة فيصح فيما عدا سنبالها لظهوره وعلى هذا فقول الأنوار الآتي أنفا لا يجوز بيع الجوز في القشرة العليا مع الشجر يكون مغناه قصر البطلان على الجوز دون الشجر بل يصح فيه تفریقا للصفقة، وقد يقال القياس البطلان في الجميع في جميع هذه الصور؛ لأن شرط تفریق الصفقة كون الباطل أيضا معلوما لئمكن التوزيع وقد تقدم قول المصنف، ولو باع أرضا مع بذر أو زرع لا يفرّد بالبيع بطل في الجميع، وقيل في الأرض قولان اه ومثل الشارح الزرع المذكور بالفجل المستور بالأرض والبُر المستور بسنبله وعلل البطلان في الجميع بالجهل بأحد المقصودين الموجب لتعذر التوزيع لا يقال بل يمكن التوزيع بعد

فيصح في المرئي فقط إن عُرف بقسطه من الثمن، وكون رؤية البعض هنا تدل على الباقي غالباً ممنوع نعم إن فرض ذلك في نوع بخصوصه لم تبعد الصحة في الكل نظير ما يأتي في قصب السكر (والعدس) بفتح الدال (في السنبلي) وجوز القطن قبل تشققه (لا يصح بيعه دون سنبله) لاستتاره (ولا معه في الجديد) لاستتار المقصود بما ليس من مصلحته والنهي عن بيع السنبلي حتى يبيض أي: يشتد كما في رواية محمول على سنبلي نحو الشعير جمعاً بين الأدلة، وفي الأنوار لا يجوز بيع الجوز في القشرة العليا مع الشجر وقياسه امتناع بيع القطن.....

أي: في المقيس عليه، وعليه فيمكن الفرق بين رؤية بعض البصل وبعض الحب بأن الغالب أن السنبلة الواحدة لا يختلِف حبها ف رؤية بعض الحب تدل على باقيه و رؤية الظاهر من البصل لا تدل على باقيه
 اهـ. قود: (إن عُرف بقسطه) أي: إن أمكن التقيسط، ولا بطل في الجميع، وهو ظاهر اهـ سم.
 هـ قود: (هنا) أي: في البصل والدخن. قود: (والعدس) أي: والسمنيم نهاية ومعنى.
 هـ قود: (والنهي إلخ) رد لـ دليل القديم. قود: (مع الشجر) أي بأن يورد العقد عليه مع الشجر أما لو أوردته على الشجر وخده صح، ولم يدخل الجوز كما هو ظاهر، وكذا يقال في قطن يبقى سنبين فليأمل، وفي الروض وشرحه: ولا يعتبر تشقق القشر الأعلى من نحو الجوز بل هو للبائع مطلقاً إلخ اهـ سم.
 هـ قود: (وقياسه امتناع إلخ) تقدّم له م ر الجزم به بعد قول المصنف: (وبعد التناثر للبائع إلخ) اهـ ع ش.

العقد إذا علم الباطل؛ لأن العبرة بالعلم حال العقد بدليل قوله: زرع لا يقرّد ثم رأيت م ر قال الأوجه البطلان فيهما اهـ ويؤيده ما قدّمته من قول المصنف: (ولو باع إلخ). قود: (فيصح في المرئي فقط) قياس ما قاله أنه لو ورد العقد على المرئي وخده صح، وهو ظاهر، وقوله: (إن عُرف بقسطه) أي: إن أمكن التقيسط، ولا بطل في الجميع كما هو ظاهر. هـ قود: (مع الشجر) أي: بأن يورد العقد عليه مع الشجر أما لو أوردته على الشجر وخده صح، ولم يدخل الجوز كما هو ظاهر، وكذا يقال في قطن يبقى سنبين فليأمل، وفي الروض وشرحه: ولا يعتبر تشقق القشر الأعلى من نحو الجوز بل هو للبائع مطلقاً إلخ. هـ قود: (وقياسه إلخ) حاصله أنه يمتنع بيع ذلك منفرداً فلا يتغير الحكم ببيعه مع الشجر ومثله كل ما يمتنع بيعه منفرداً بخلاف نحو الطلع، وفي الروض وشرحه وتشقق جوز عطب أي: قطن يبقى سنبين أي: فأكثر كتابر التخل فيتبع المشتق غيره إن اتحد فيهما ما ذكر وما لا يبقى من أصل العطب أكثر من سنة إن بيع قبل تكامل قطنه لم يجز إلا بشرط القطع سواء خرج الجوز أو لا، أو بعد تكامله فإن تشقق جوزة صح لظهور المقصود، ولا بطل لاستتار قطنه اهـ باختصار، وقوله: (أو لا كتابر التخل) قال الشارح في شرح العباب: فإن بيع أصله قبل خروج الجوز، أو بعده وقبل تشققه فهو للمشتري، ولا فهو للبائع وتشقق بعضه، وإن قل كتشقق كله اهـ فعلم أن غير المشتق تارة يصح وتارة لا يصح فانظر الضابط وكان ما يبقى سنبين المقصود الأصل فصَح وإن لم يتشقق ودخل تبعا وغيره المقصود الثمرة ففصل فليأمل. هـ قود: (امتناع بيع القطن) أي: بأن يورد العقد على خصوصه.

قبل تَشَقُّقِهِ، ولو مع شَجَرِهِ.

(ولا بأس بكِمَامٍ)، وهو بكسرِ أَوَّلِهِ وعاءٌ نحوِ الطَّلَعِ (لا يُزَالُ إلا عند الأكلِ) بفتحِ الهمزة وأما مضمومُها فهو المأكولُ كزُمَانٍ وطلَعِ نَخْلٍ وموزٍ وبَطِيخٍ وباذِنَجانٍ؛ لأنَّ بقاءه فيه من مصلحته ومثلُ ذلك ما يكونُ بقاءه فيه سببًا لأدخاره كأرزٍ وعلَسٍ ومن زَعَمَ أنَّ الأرزَ كالشعيرِ وإنما هو باعتبارِ نوعٍ منه كذلك وإنما لم يصحَّ السَّلَمُ في الأرزِ والعلَسِ في قشرته لِمَا يَأْتِي فيه (وما له

☐ فَوَدَّ: (وقياسُه إلخ) حاصِلُهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ بَيْعُ ذَلِكَ مُتَفَرِّدًا فَلَا يَتَغَيَّرُ الْحُكْمُ بَيْعِهِ مَعَ الشَّجَرِ وَمِثْلُهُ كُلُّ مَا يَمْتَنِعُ بَيْعُهُ مُتَفَرِّدًا بِخِلَافِ نَحْوِ الطَّلَعِ، وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَتَشَقُّقُ جَوْزٍ عُطْبٍ أَي: قُطْنٍ يَبْقَى سِنِينَ أَي: سَتَيْنِ قَاكُثَرُ كِتَابِ التَّحْلِ فَيَبْتَغِ الْمُسْتَتِرُ غَيْرَهُ إِنْ اتَّخَذَ فِيهِمَا مَا ذَكَرَ، وَمَا لَا يَبْقَى مِنْ أَضْلِ الْعُطْبِ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ إِنْ بَاعَ قَبْلَ تَكَامُلِ قُطْنِهِ لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ سَوَاءَ خَرَجَ الْجَوْزُ أَوْ لَا، أَوْ بَعْدَ تَكَامُلِهِ فَإِنْ تَشَقَّقَ جَوْزُهُ صَحَّ لظُهُورِ الْمَقْصُودِ، وَلَا يَبْطُلُ لاسْتِثْنَاءِ قُطْنِهِ أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَقَوْلُهُ: أَوْ لَا كِتَابِ التَّحْلِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: فَإِنْ بَاعَ أَضْلُهُ قَبْلَ خُرُوجِ الْجَوْزِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ تَشَقُّقِهِ فَهُوَ لِلْمُسْتَتِرِ، وَلَا فَهُوَ لِلْبَائِعِ وَتَشَقَّقَ بَعْضُهُ وَإِنْ قَلَّ كَتَشَقَّقَ كُلُّهُ أَنْتَهَى فَعِلِمٌ أَنَّ غَيْرَ الْمُشَقَّقِ تَارَةً يَصِحُّ وَتَارَةً لَا يَصِحُّ فَانْظُرِ الضَّابِطَ، وَكَانَ مَا يَبْقَى سِنِينَ الْمَقْصُودُ الْأَضْلُ فَيَصِحُّ، وَإِنْ لَمْ يَتَشَقَّقْ وَدَخَلَ تَبَعًا وَغَيْرُهُ الْمَقْصُودُ الثَّمَرَةُ فَفَصَلَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سم.

☐ فَوَدَّ (سَيِّئًا): (وَلَا بَأْسَ) أَي: لَا يَضُرُّ. ☐ فَوَدَّ: (وَهُوَ بِكَسْرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَيْضًا فِي النَّهَايَةِ. ☐ فَوَدَّ: (وِعَاءٌ نَحْوِ الطَّلَعِ) أَي: فَالْمُرَادُ بِالْكِمَامِ هُنَا الْمُفْرَدُ تَجَوُّزًا نَظِيرُ مَا سَيَأْتِي قَرِيبًا اهـ رَشِيدِي. ☐ فَوَدَّ: (كُزْمَانٍ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُعْنَى. ☐ فَوَدَّ: (الْأَرَزُ كَالشَّعِيرِ) أَي فِي أَنَّ لَهُ كِمَامًا وَاحِدًا. ☐ فَوَدَّ: (وَأَمَّا هُوَ) أَبْدَلَهُ النَّهَايَةَ بَلَعْلَهُ. ☐ فَوَدَّ: (وَأَمَّا لَمْ يَصِحَّ إلخ) فَعِلِمٌ جَوَازُ الْبَيْعِ لِلْأَرَزِ فِي قِشْرَتِهِ وَالسَّلَمِ فِيهِ فِي قِشْرِهِ الْأَسْفَلِ دُونَ الْأَعْلَى اهـ سم. ☐ فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي) أَي: لِأَنَّ الْبَيْعَ يَغْتَمِدُ الْمُشَاهَدَةَ بِخِلَافِ السَّلَمِ فَإِنَّهُ يَغْتَمِدُ الصَّفَاتِ،

☐ فَوَدَّ: (قَبْلَ تَشَقُّقِهِ) أَي: لاسْتِثْنَاءِ الْمَقْصُودِ بِمَا لَيْسَ مِنْ صِلَاحِهِ. ☐ فَوَدَّ: (وَأَمَّا لَمْ يَصِحَّ السَّلَمُ فِي الْأَرَزِ إلخ) فَعِلِمٌ جَوَازُ الْبَيْعِ لِلْأَرَزِ فِي قِشْرَتِهِ وَالسَّلَمِ فِيهِ فِي قِشْرِهِ الْأَسْفَلِ دُونَ الْأَعْلَى وَمَا تُقَالُ عَنِ الْمُصَنِّفِ مِنْ صِحَّةِ السَّلَمِ فِي الْأَرَزِ عَلَى الْأَصَحِّ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقْشُورِ، وَأَمَّا خَشَبُ الْكَتَّانِ فَيَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ ظَاهِرٌ وَالسَّاسُ فِي بَاطِنِهِ كَنُوزِ الثَّمَرِ، وَلَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِي الْكَتَّانِ إِلَّا بَعْدَ نَقْضِهِ؛ إِذْ لَا يَنْضَبِطُ إِلَّا حَيْثُذَ، وَلَوْ بَاعَ حَبَّ الْكَتَّانِ وَخَدَهُ، أَوْ مَعَ خَشْبِهِ لَمْ يَصِحَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لاسْتِثْنَاءِ الْحَبِّ بِمَا لَيْسَ مِنْ صِلَاحِهِ كَمَا لَوْ بَاعَ سَنَابِلَ الْبُرِّ وَخَدَهَا، أَوْ مَعَ الزَّرْعِ، وَلَوْ بَاعَ الْخَشَبَ وَخَدَهُ وَعَلَيْهِ الْحَبُّ صَحَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِلْعِلْمِ بِالْمَبِيعِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَفِي شَرْحِ م ر قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْكَتَّانُ إِذَا بَدَأَ صِلَاحُهُ يَظْهَرُ جَوَازُ بَيْعِهِ؛ لِأَنَّ مَا يُغْزَلُ مِنْهُ ظَاهِرٌ وَالسَّاسُ فِي بَاطِنِهِ كَالْتَوَى فِي الثَّمَرِ لَكِنْ هَذَا لَا يَتَمَيَّزُ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ بِخِلَافِ الثَّمَرِ وَالتَّوَى اهـ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ مَحَلَّهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ مَا لَمْ يُبْعَ مَعَ بَزَرِهِ بَعْدَ بُدْوَ صِلَاحِهِ، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ كَالْحِنْطَةِ فِي سُبُلِهَا اهـ بَقِيَ مَا لَوْ أُطْلِقَ بَيْعُ خَشَبِ الْكَتَّانِ، وَعَلَيْهِ الْحَبُّ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَصِحَّ وَيَنْزِلَ عَلَى الْخَشَبِ

كِمَامَانِ) مُثْنَى كِمَامٍ اسْتِعْمَالًا لَهُ فِي الْمُفْرَدِ مَجَازًا؛ إِذْ هُوَ جَمْعُ كِمَامَةٍ، أَوْ كِمٍّ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ
فَقِيَاسُ مُثْنَاهُ كِمَامَانِ، أَوْ كِمَامَتَانِ (كَالْجُوزِ وَاللُّوزِ وَالْبَاقِلَا) أَي: الْفَوَلِ (يُبَاغُ فِي قَشْرِهِ الْأَسْفَلِ)؛
لأنَّ بَقَاءَهُ فِيهِ مِنْ مَصْلَحَتِهِ (وَلَا يَصْحُ فِي الْأَعْلَى) عَلَى الشَّجَرِ أَوْ الْأَرْضِ لاسْتِثْنَاءِهِ بِمَا لَيْسَ مِنْ
مَصْلَحَتِهِ وَفَارَقَ صِحَّةَ بَيْعِ قَصَبِ الشَّكْرِ فِي قَشْرِهِ الْأَعْلَى بِأَنَّ قَشْرَهُ سَاتَرَ لِكُلِّهِ، وَقَشْرُ الْقَصَبِ
لِبَعْضِهِ غَالِبًا فَرُؤِيَّةٌ بَعْضُهُ دَالَّةٌ عَلَى بَاقِيهِ وَأَيْضًا فِقَشْرُهُ الْأَسْفَلُ كَثِيرًا مَا يُمَضُّ مَعَهُ فَصَارَ كَأَنَّهُ
فِي قَشْرِ وَاحِدٍ كَالرُّمَّانِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي بَاقِلَا لَا يُؤْكَلُ مَعَهُ قَشْرُهُ الْأَعْلَى، وَإِلَّا جَازَ كَبَيْعِ
اللُّوزِ فِي قَشْرِهِ الْأَعْلَى قَبْلَ انْعِقَادِ الْأَسْفَلِ؛ لِأَنَّهُ مَأْكُولٌ كُلُّهُ (وَفِي قَوْلِ يَصْحُ) بَيَّغَهُ فِي الْأَعْلَى
(إِنْ كَانَ رَطْبًا) لِيَحْفَظَهُ رُطوبَتَهُ فَهُوَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ وَرَجَّحَهُ كَثِيرُونَ فِي الْبَاقِلَا بَلْ نَقَلَهُ الرُّوْيَانِيُّ عَنْ
الْأَصْحَابِ وَالْأَيْمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَالْإِجْمَاعِ الْفِعْلِيِّ عَلَيْهِ وَحِكَايَةُ جَمْعِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ أَمَرَ الرِّبْعَ بِشِرَائِهِ
لَهُ بِتَعْدَادِ مُعْتَرِضَةٍ بِأَنَّ الرِّبْعَ لَمْ يَصْحَبْهُ بِهَا وَبَفَرْضِ صِحَّتِهِ فَهُوَ مَذْهَبُهُ الْقَدِيمُ، وَقَدْ بَالَغَ فِي
الْأَمِّ فِي تَقْرِيرِ عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِهِ وَسَيَأْتِي فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ الْكَلَامُ عَلَى الْإِجْمَاعِ الْفِعْلِيِّ قِيلَ:
وَمِثْلُهُ اللَّوْيَا وَرُدُّ بِأَنَّهَا مَأْكُولَةٌ كُلُّهَا كَاللُّوزِ قَبْلَ انْعِقَادِ الْأَسْفَلِ.

وَهِيَ لَا تُفِيدُ الْغَرَضَ فِي ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الْقَشْرِ خِفَّةً وَرِزَانَةً وَلِأَنَّ عَقْدَ السَّلَمِ عَقْدُ غَرَرٍ فَلَا يُضَمُّ إِلَيْهِ غَرَرٌ
آخَرٌ بِلَا حَاجَةٍ وَمَا يُقَالُ عَنْ فَنَازَى الْمُصَنِّفِ مِنْ أَنَّ الْأَصَحَّ جَوَازُ السَّلَمِ فِي الْأَرْضِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقْشُورِ
نِهَايَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (اسْتِعْمَالًا لَهُ) أَي: لِلْفِظِ الْكِمَامِ، وَكَذَا ضَمِيرُ إِذْ هُوَ جَمْعٌ. فَوَدَّ: (فَقِيَاسُ مُثْنَاهُ)
أَي: مُثْنَى كِمَامَةٍ، أَوْ كِمٍّ.

فَوَدَّ (السِّي): (وَالْبَاقِلَا) بِشَدِيدِ اللَّامِ مَعَ الْقَصْرِ وَيُكْتَبُ بِالْيَاءِ وَبِالتَّخْفِيفِ مَعَ الْمَدِّ وَيُكْتَبُ بِالْأَلِفِ،
وَقَدْ يُقْصَرُ أَهْ نِهَايَةً. فَوَدَّ: (صِحَّةُ بَيْعِ الْقَصَبِ) يَتَّبِعِي، وَلَوْ مَزْرُوعًا؛ لِأَنَّ مَا يَسْتَتِرُ مِنْهُ فِي الْأَرْضِ غَيْرُ
مَقْصُودٍ غَالِبًا كَمَا مَرَّ، وَفِي فَنَازَى السُّيُوطِيِّ وَشِرَاءِ الْقُلُقَاسِ، وَهُوَ مَذْفُونٌ فِي الْأَرْضِ بِاطِلٍ سَمٍ عَلَى
حَجِّهِ مَرَّ ش. فَوَدَّ: (وَالْأَجَازُ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فَوَدَّ: (لِيَحْفَظَهُ) إِلَى الْمُثْنِ فِي النِّهَايَةِ.
فَوَدَّ: (وَالْإِجْمَاعُ الْفِعْلِيُّ عَلَيْهِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. فَوَدَّ: (قِيلَ وَمِثْلُهُ اللَّوْيَا) أَي: الرُّطْبُ اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى.
فَوَدَّ: (قَبْلَ انْعِقَادِ الْأَسْفَلِ) أَي: اسْتِدَادِهِ.

فَقَطُّ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ شَجَرَةٍ نَخْلٍ عَلَيْهَا ثَمَرٌ مُؤَبَّرٌ، أَوْ شَجَرٍ نَخْوَتَيْنِ خَرَجَ ثَمَرُهَا فَلَا يَتَنَاوَلُ الْحَبَّ كَمَا لَا
يَتَنَاوَلُ الشَّجَرُ الْمَذْكُورُ ثَمَرَهَا وَإِنَّمَا لَمْ يُقَالْ ذَلِكَ فِي نَخْوِ زَرْعِ الْحِنْطَةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ سَنَابِلَهَا
بِخِلَافِ الْكِتَانِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ خَشْبَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (وَفَارَقَ صِحَّةَ بَيْعِ قَصَبِ الشَّكْرِ) يَتَّبِعِي، وَلَوْ
مَزْرُوعًا؛ لِأَنَّ مَا يَسْتَتِرُ مِنْهُ فِي الْأَرْضِ غَيْرُ مَقْصُودٍ غَالِبًا كَمَا مَرَّ، وَفِي فَنَازَى السُّيُوطِيِّ فِي بَابِ الشَّرِكَةِ
وَشِرَاءِ الْقُلُقَاسِ، وَهُوَ مَذْفُونٌ فِي الْأَرْضِ بِاطِلٍ، وَكَذَا الْقَصَبُ فِي الْأَرْضِ إِنْ كَانَ مَسْتَوْرًا بِقَشْرِهِ وَإِلَّا
يَصِحُّ أَهْ وَفِيمَا ذَكَرَهُ فِي الْقَصَبِ نَظَرٌ. فَوَدَّ: (وَالْأَجَازُ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ م ر.

فَوَدَّ: (أَمَرَ الرِّبْعَ) يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ أَنَّ الرِّبْعَ قَدْ فِي شِرَائِهِ الْقَائِلُ بِصِحَّتِهِ بِإِذْنِ الشَّافِعِيِّ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ

(وبدؤ صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة) بأن يتموه ويلين أي: يصفو ويجري الماء فيه (فيما) متعلق ببُدؤ وظهور (لا يتلون، وفي غيره)، وهو ما يتلون بدؤ صلاحه (بأن يأخذ في الحفرة، أو السوداء)، أو الصفرة نعم يؤخذ مما قرروه أن المدار على التهيؤ لما هو المقصود منه أن نحو الليمون مما يوجد تمؤه المقصود منه قبل صفرته يكون مُستثنى مما ذكر في المتلون، وبدؤه في غير الثمر باشتداد الحب بأن يتهيا لما هو المقصود منه وكبر القثاء بحيث يُجنى غالبا للأكل وتفتح الورد وتناهي نحو رقي الثوت والضابط بلوغه صفة يطلّب فيها غالبا وأصل ذلك تفسير أنس الراوي للزهري في خبر «نهي عن بيع الثمرة حتى ترهى» بأن تحمر أو تصفر (ويكفي بدؤ صلاح بعضه) أي الجنس الواحد، وإن اختلفت أنواعه (وإن قل) كحبة واحدة؛ لأن الله تعالى امتن علينا بطيب الثمار على التدرج ليطول زمن التفكه فلو شرط طيب الكل لأدّى إلى حرج شديد. (ولو باع ثمر بستان، أو بستانين بدا صلاح بعضه فعلى ما سبق في التأبير) فلا يتبع ما لم يبدأ إلا إن اتحد الجنس وإن اختلف النوع واتحد البستان والعقد والحمل، فإن اختلف واحد من هذه لم يصح فيما لم يبدأ صلاحه إلا بشرط قطعه (ومن باع ما

قول الش: (وبدؤ الصلاح) قسمه الماوردى ثمانية أقسام: أحدها اللون كصفرة المشمش وخمرة العناب وسواد الإجاص وبياض التفاح ونحو ذلك. ثانيها الطعم كحلاوة قصب السكر وخموضة الرمان إذا زالت المرارة. ثالثها النضج في التين والبطيخ ونحوهما وذلك بأن تلين صلابته. رابعها بال قوة والاشتداد كالقمح والشعير. خامسها بالطول والامتلاء كالعلف والبقول. سادسها بالكبر كالقثاء. سابعا بانشقاق كمامه كالقطن والجوز. ثامنها بانفتاحه كالورد وورق الثوت انتهى خطيب وعبارة حج وتناهي ورق الثوت، وهي أولى اهرع ش. قوله: (بأن يتموه) إلى قول المتن ويتصرف في النهاية إلا قوله: والحمل. قوله: (بأن يتموه إلخ) تفسير لظهور مبادئ النضج إلخ، وقوله: أي: يصفو إلخ تفسير لقوله يتموه إلخ. قوله: (متعلق ببُدؤ وظهور) أي: على التنازع. قوله: (بدؤ صلاحه) موقفه ما بين الواو، وفي المتن. قوله: (أن المدار إلخ) بدل من قوله ما قرروه. قوله: (أن نحو الليمون إلخ) نائب فاعل يؤخذ. قوله: (المقصود منه) نعت تمؤه. وقوله: (قبل صفرته) ظرف يوجد.

قوله: (وكبر القثاء) عطف على الاشتداد اهرع شيدى. قوله: (والضابط إلخ) أي: ضابط بدؤ صلاح الثمر وغيره ويرد على هذا الضابط نحو البقل فإنه لا يصح بيعه إلا بشرط القطع كما مر مع أن الحالة التي وصل إليها يطلّب فيها غالبا اهرع ش. قوله: (وأصل ذلك) أي: الضابط. قوله: (وإن اختلفت) غاية. وقوله: (أنواعه) أي: كبرني ومغقلي اهرع ش. قوله: (كحبة إلخ) أي: من عنب، أو بسر أو نحوه اهرع ش. قوله: (ما لم يبدأ) في البستان، أو كل من البستانين اهرع ش. قوله: (وإن اختلف النوع) أي على الأصح كما مر اهرع ش. قوله: (والحمل) تقدّم فيه بحث في التأبير حاصله أن حمل

يَمْتَنِعُ عَلَى الشَّافِعِيِّ أَكْلَهُ تَقْلِيدًا لَا مَتْنًا تَقْلِيدِيًّا عَلَيْهِ. وقوله: (والحمل) تقدّم فيه بحث في التأبير حاصله أن

بدا صلاحه) من ثمر، أو زرع من غير شرط قطعه، أو قلعه والأصل ملك للبائع (لزمه سقيته) إن كان ممّا يسقى إلى أوان الجذاذ (قبل التخلية وبعدها) قدر ما ينميه ويقيه التلف؛ لأنه من تنمة التسليم الواجب فشرطه على المشتري مبطل للبيع، أمّا مع شرط قطع أو قلع فلا يجب سقي كما بحثه السبكي إلا إذا لم يتأت قطعه إلا في زمن طويل يحتاج فيه إلى السقي فيكلفه على الأوجه أخذًا من تعليلهم المذكور وإن نظر فيه الأذرع،.....

التخل الثاني يكون للبائع إذا كان البيع بعد تأبير الحمل الأول، أو بعضه وقضيته أنه إذا بدا صلاح الحمل الأول، أو بعضه كفى عن صلاح الثاني اهـ س. فوه: (من غير شرط قطعه إلخ) أي: بأن باع مطلقًا، أو بشرط إبقائه اهـ ع ش. فوه: (والأصل إلخ) سيذكر مختارزه بقوله: وأما إلخ. فوه: (إلى أوان الجذاذ) صلة سقيه. فوه: (قدر ما ينميه) فلا يكفي ما يدفع عنه التلف والتعب بل لا بد من سقي ينميه على العادة في مثله اهـ ع ش. فوه: (ويقيه) عطف مغاير اهـ ع ش. فوه: (فشرطه على المشتري إلخ) أي: سواء شرط على المشتري سقيه من الماء المعد له، أو من غيره اهـ ع ش. فوه: (أما مع شرط إلخ) مختارز قوله من غير شرط قطعه إلخ. فوه: (فلا يجب إلخ) أي: بعد التخلية م ر قال المحلّي ثم البيع يصدق مع شرط القطع، ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أخذًا من تعليل يأتي ومفهومه لزوم السقي قبل التخلية ثم يمكن حمله على ما ذكره الشارح بقوله: إلا إذا لم يتأت إلخ، ولا يخفى إشعار عبارته هذه بحصول القبض مع شرط القطع بالتخلية وتقدم ما فيه في أوائل الفصل اهـ س. عبارة ع ش فوه: م ر لم يجب بعد التخلية مفهومه وجوب السقي قبل التخلية، وإن أمكن قطعه حالًا، ولم يذكر حج هذا القيد فقضيته أنه لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبلها، وهو ظاهر؛ لأن المشتري لا يستحق إبقائه فلا معنى لتكليف البائع السقي الذي ينميه ثم رأيت سم على حج ذكر ما يوافق هذا فراجعه، وقد يقال بوجوبه قبل التخلية كما أفهمه كلام الشارح م ر ويوجه بأن التفصيل من البائع حيث لم يخل بين المشتري وبينه فإذا تلف بترك السقي كان من ضمانه، وقد يصرّح به قول المصنّف أول باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع وأن البائع لا يبرأ بإسقاط الضمان عنه اهـ. فوه: (إلا إذا لم يتأت إلخ) ظاهره أنه لا فرق في وجوب السقي حيث بين ما قبل التخلية وما بعدها اهـ س.

حمل التخل الثاني يكون للبائع إذا كان البيع بعد تأبير الحمل الأول أو بعضه وقضيته أنه إذا بدا صلاح الحمل الأول، أو بعضه كفى عن صلاح الثاني. فوه: (فلا يجب) أي: بعد التخلية م ر قال المحلّي ثم البيع يصدق مع شرط القطع، ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أخذًا من تعليل يأتي ومفهومه لزوم السقي قبل التخلية ثم يمكن حمله على ما ذكره الشارح بقوله: إلا إذا لم يتأت إلخ ولا يخفى إشعار عبارته هذه بحصول القبض مع شرط القطع بالتخلية وتقدم ما فيه في أوائل الفصل. فوه: (إذا لم يتأت قطعه إلخ) ظاهره أنه لا فرق في وجوب السقي حيث بين ما قبل التخلية وما بعدها اهـ.

وأما إذا لم يملك الأصل بأن باع الثمرة لمالك الشجرة فلا يجب أيضًا لانتقطاع العلق بينهما (ويتصرفُ مُشتريه بعدها) أي: التخلية لحصول القبض بها كما مرَّ مع بيان أن بيعها بعد أوان الجذاذ يتوقفُ القبضُ فيه على نقلها. (ولو عَرَضَ مهلكٌ)، أو مُعَيَّبٌ (بعدها) من غير ترك سقي واجب (كبرد) بفتح الراء وإسكانها كما بخطه (فالجديد أنه من ضمان المشتري) لما تقرَّرَ من حصول القبض بها لخبرِ مُسلم «أنه ﷺ أمر بالتصدق على من أصيب في ثمر اشتراه» ولم يسقط ما لحقه من ثمنها، فخيرُه أنه أمر بوضع الجوائح إما محمول على الأولى، أو على ما قبل القبض جمعًا بين الدليلين أما إذا عَرَضَ المهلك من ترك البائع للسقي الواجب عليه.....

☞ قوله: (وأما إذا لم يملك الأصل إلخ) من صور عدم ملك الأصل أيضًا يبيع الثمرة لثالث والظاهر أنه لا يجب أيضًا هنا على البائع اه سم. ☞ قوله: (لانتقطاع إلخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك إذا باع الثمرة والشجرة معًا سم على حَجَّ بقي ما لو باع الثمرة لزيد ثم باع الشجرة لعمره هل يلزم البائع السقي أم لا فيه نظر والأقرب لزوم ويوجه بأنه التزم له السقي فبيع الشجرة لغيره لا يسقط عنه ما التزمه، وهذا بخلاف ما لو باع الثمرة لشخص ثم باعها المشتري لثالث فإن البائع لا يلزمه السقي على ما يؤخذ من كلام سم على حَجَّ، وإن كان مالكا للشجرة؛ لأن المشتري الثاني لم يتلقَ من البائع الأول فلا عُلقة بينهما ولكن نُقلَ عن شيخنا الزياتي أنه يلزمه السقي لكونه التزمه بالبيع اه ع ش وإلى هذا ميل القلب. ☞ قوله: (أي التخلية) إلى قوله مع بيان في النهاية. ☞ قوله: (كما مرَّ) أي: في المبيع قبل قبضه اه نهاية وقال الكزدي أي عند قول المثني وقبض العقار اه. ☞ قوله: (على نقلها) تقدَّم ما فيه اه سم وسيأتي مثله عن ع ش آنفًا. ☞ قوله: (أو معيًّا) إلى قول المثني فإن سمح في النهاية. ☞ قوله: (لما تقرَّرَ من حصول القبض بها) أي: وإن كان يبيع الثمر بعد أوان الجذاذ كما تقدَّم في المبيع قبل قبضه اه ع ش أي خلافًا للتحفة. ☞ قوله: (ولم يسقط إلخ) فلو كانت من ضمان البائع لأسقط ﷺ الديون التي لحقت من ثمن الثمار التالفة اه كُردي. ☞ قوله: (من ثمنها) أي: الثمر فكان الأولى التذكير. ☞ قوله: (فخبره) أي: مُسلم. ☞ قوله: (بوضع الجوائح) أي: عن المشتري جمع جائحة، وهي العاهة والآفة كالريح والشمس والأغربة أي: بوضع ثمن مثلث الجوائح اه بخيرمي. ☞ قوله: (بين الدليلين) أي: خبري مُسلم المارّين آنفًا. ☞ قوله: (أما إذا إلخ) مختَرُ قوله من غير ترك سقي واجب أي: وأما لو عَرَضَ التعيب من ذلك فسَيأتي في المثني اه زشدي. ☞ قوله: (الواجب عليه) أي: بعد التخلية كما هو صريح الكلام اه سم أي: وتقدَّم ما فيه.

☞ قوله: (وأما إذا لم يملك) من صور عدم ملك الأصل أيضًا يبيع الثمرة لثالث والظاهر أنه لا يجب هنا على البائع. ☞ قوله: (لانتقطاع إلخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك إذا باع الثمرة والشجرة معًا. ☞ قوله: (على نقلها) تقدَّم ما فيه. ☞ قوله: (الواجب عليه) أي: بعد التخلية كما هو صريح هذا الكلام، قوله: فهو من ضمانه أي: فينسخ البيع.

فهو من ضَمَانِهِ، ولو كان مُشْتَرِي الثَّمَرِ مَالِكِ الشَّجَرِ ضَمِنَهُ جُزْأً كَمَا لَوْ كَانَ الْمَهْلِكُ نَحْوَ سَرِقَةٍ، أَوْ بَعْدَ أَوَانِ الْجُذَاذِ بَرَزَمٍ يُعَدُّ التَّأخِيرُ فِيهِ تَضْيِيعًا، أَمَّا مَا قَبْلَهَا فَمِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ فَإِنْ تَلَفَ الْبَعْضُ انْفَسَخَ فِيهِ فَقَطْ (فَلَوْ تَعَيَّبَ) الثَّمَرُ الْمَبِيعُ مُنْفَرِدًا مِنْ غَيْرِ مَالِكِ الشَّجَرِ (بَتَرَكَ الْبَائِعِ)

☐ قَوْلُهُ: (فَهُوَ مِنْ ضَمَانِهِ) أَيُ: فَيَنْفَسَخُ الْعَقْدُ إِنْ سَمِيَ أَيُ: كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ حَتَّى تَلَفَ بِذَلِكَ انْفَسَخَ الْعَقْدُ عَقِبَ الْمَثَنِ الْآتِي إِنْ رَشِدِي. ☐ قَوْلُهُ: (ضَمِنَهُ جُزْأً) أَيُ: الْمُشْتَرِي، وَهُوَ وَاضِحٌ وَمِمَّا مَرَّ مِنْ عَدَمِ وُجُوبِ السَّقْيِ عَلَى الْبَائِعِ وَقِيَّاسُهُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ بَاعَهَا لِغَيْرِ مَالِكِ الشَّجَرَةِ حَيْثُ قُلْنَا بِعَدَمِ وُجُوبِ السَّقْيِ عَلَيْهِ إِنْ رَشِدَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ كَانَ الْخُ) أَيُ: وَقَدْ تَلَفَ بَعْدَ التَّخْلِيَةِ وَالْمُرَادُ أَنَّ كَوْنَهُ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي لَا خِلَافَ فِيهِ حَيْثُ رَشِدَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَ أَوَانِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى نَحْوِ سَرِقَةٍ. ☐ قَوْلُهُ: (بَرَزَمٍ الْخُ) هَذَا الْقَيْدُ إِنَّمَا يُخْتِاجُ إِلَيْهِ إِذَا نَشَأَ الْمَهْلِكُ مِنْ تَرْكِ السَّقْيِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَبِيعَ بَعْدَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي إِنْ رَشِدَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا مَا قَبْلَهَا الْخُ) مُخْتَرَزُ قَوْلِ الْمَثَنِ بَعْدَهَا أَيُ: أَمَّا الْمَهْلِكُ الَّذِي عَرَضَ قَبْلَ التَّخْلِيَةِ فَمِنْ الْخُ. ☐ قَوْلُهُ: (فَمِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ) أَيُ: فَيَنْفَسَخُ الْعَقْدُ بِتَلَفِهِ وَكَانَ يَتَّبَعِي لَهُ ذِكْرُهُ لِيُظْهَرَ مَعْنَى قَوْلِهِ عَقِبَهُ فَإِنْ تَلَفَ الْخُ وَلَعَلَّهُ سَقَطَ مِنَ النَّسَاجِ إِنْ رَشِدِي، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ فِي صَنِيعِ الشَّارِحِ احْتِيَاكًا. ☐ قَوْلُهُ: (فَمِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ التَّلَفُ وَالتَّعَيُّبُ بَتَرَكَ السَّقْيِ لِمَا شَرَطَ قَطْعُهُ إِنْ رَشِدَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (انْفَسَخَ فِيهِ فَقَطْ) أَيُ: وَتَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ التَّخْلِيَةِ كَمَا يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي فِي الْبَاقِي إِنْ كَانَ التَّلَفُ قَبْلَ الْقَبْضِ إِنْ رَشِدَ ش وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَعَنْ شَرْحِي الْعُبَابِ وَالْمُنْهَجِ مَا يُبَصِّرُ بِأَنَّ قَوْلَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَوْ تَعَيَّبَ الثَّمَرُ الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّعَيُّبِ هُنَا عَرُوضٌ مَا يُقْبَضُ عَنْ قِيَمَتِهِ وَقَدْ الْبَيْعُ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ عَدَمَ ثَمُوهِ ثَمُوهُ نَوْعُهُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ السَّقْيُ قَدَرُ مَا يَنْمِيهِ وَيَقِيهِ مِنَ التَّلَفِ إِنْ رَشِدَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَوْ تَعَيَّبَ الثَّمَرُ الْخُ) قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ آَلَ أَيُ: التَّعَيُّبُ إِلَى التَّلَفِ، وَهُوَ أَيُ: الْمُشْتَرِي عَالِمٌ أَيُ: بِهِ، وَلَمْ يَنْفَسَخْ فَهَلْ يَغْرُمُ لَهُ الْبَائِعُ أَيُ: الْبَدَلَ لِعُدْوَانِهِ أَمْ لَا أَيُ: لِنَقْصِيرِ الْمُشْتَرِي بِتَرْكِ الْفَسْخِ مَعَ الْقُدْرَةِ وَجْهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ الْأَوْجَهِ الثَّانِي وَبَسَطَ الْإِسْتِدْلَالَ لَهُ إِنْ رَشِدَ ش، وَقَوْلُهُ: الْأَوْجَهِ الْخُ اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ وَلَعَلَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ مَقْدَارِ الْأَرْضِ أَمَّا مَقْدَارُهُ فَيَسْتَحِقُّهُ الْمُشْتَرِي قَطْعًا فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُشْتَرِي مُقَصِّرٌ بِتَرْكِ الْفَسْخِ وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ فَلَا أَرَشَ لَهُ أَيْضًا إِنْ رَشِدَ ش.

☐ قَوْلُهُ: (مُنْفَرِدًا الْخُ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ الْخِيَارِ إِذَا بَاعَ مَعَ الشَّجَرِ، أَوْ مِنْ مَالِكِ الشَّجَرِ أَيُ: لِعَدَمِ

☐ قَوْلُهُ: (فَلَوْ تَعَيَّبَ الثَّمَرُ) قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ آَلَ أَيُ: التَّعَيُّبُ إِلَى التَّلَفِ، وَهُوَ أَيُ: الْمُشْتَرِي عَالِمٌ أَيُ: بِهِ، وَلَمْ يَنْفَسَخْ فَهَلْ يَغْرُمُ لَهُ الْبَائِعُ أَيُ: الْبَدَلَ لِعُدْوَانِهِ أَمْ لَا أَيُ: لِنَقْصِيرِ الْمُشْتَرِي بِتَرْكِ الْفَسْخِ مَعَ الْقُدْرَةِ وَجْهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ الْأَوْجَهِ الثَّانِي وَبَسَطَ الْإِسْتِدْلَالَ لَهُ وَبِإِبْرَارِ الْعُبَابِ فَإِنْ أَفْضَى أَيُ: التَّعَيُّبُ إِلَى تَلَفِهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ أَيُ: بِالْإِفْضَاءِ إِلَى التَّلَفِ الْمُشْتَرِي حَتَّى تَلَفَ انْفَسَخَ أَيُ: الْبَيْعُ، وَإِنْ عَلِمَ بِهِ، وَلَمْ يَنْفَسَخْ فَفِي غَرَمِ الْبَائِعِ لَهُ وَجْهَانِ إِنْ رَشِدَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (مُنْفَرِدًا الْخُ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ الْخِيَارِ إِذَا بَاعَ مَعَ

السَّقِيّ) الْوَاجِبُ عَلَيْهِ بَأْنْ كَانَ مَا يُسْقَى مِنْهُ بَاقِيًا بِخِلَافِ مَا إِذَا فُقِدَ (فَلَهُ) أَيِ: لِلْمُشْتَرِي (الْخِيَارِ)؛ لِأَنَّ التَّعَيُّبَ الْحَادِثَ بِتَرْكِ الْبَائِعِ مَا لَزِمَهُ كَالسَّابِقِ عَلَى الْقَبْضِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَلَفَ بِهِ انْفَسَخَ الْعَقْدُ كَمَا تَقَرَّرَ (وَلَوْ بَيْعَ قَبْلَ)، أَوْ بَعْدَ بُدْوَ (صَلَاحِهِ بِشَرْطِ قَطْعِهِ، وَلَمْ يُقَطَّعْ حَتَّى هَلَكَ فَأَوْلَى بِكَوْنِهِ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي) مِمَّا لَمْ يُشَرْطْ قَطْعُهُ لِتَفْرِيطِهِ، وَمِنْ ثَمَّ قَطَعَ بَعْضُهُمْ بِكَوْنِهِ مِنْ ضَمَانِهِ، وَقَطَعَ بَعْضُ آخَرٍ بِكَوْنِهِ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَا وَجْهَ لَهُ إِذَا آخَرَ الْمُشْتَرِي عِنَادًا. (وَلَوْ بَيْعَ ثَمَرٍ)، أَوْ زَرْعٍ بَعْدَ بُدْوَ الصَّلَاحِ، وَهُوَ مِمَّا يَنْذُرُ اخْتِلَاطَهُ، أَوْ يَتَسَاوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ أَوْ يُجْهَلُ حَالُهُ صَحَّ بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَالْإِنْقَاءِ وَمَعَ الْإِطْلَاقِ، أَوْ مِمَّا.....

وُجُوبِ السَّقِيّ حِينَئِذٍ عَلَى الْبَائِعِ اهـ سـ م. قَوْلُهُ: (مَا يُسْقَى الْخ) الْمَوْصُولُ وَاقِعَةٌ عَلَى الْمَاءِ عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُعْنَى وَالْإِيغَابُ هَذَا كُلُّهُ مَا لَمْ يَتَعَدَّرِ السَّقِيّ فَإِنْ تَعَدَّرَ بَأْنْ غَارَتْ الْعَيْنُ، أَوْ انْقَطَعَ التَّهَرُّ فَلَا خِيَارَ لَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ الطَّبْرِيُّ وَلَا يُكَلِّفُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَكْلِيفَ مَاءٍ آخَرَ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ نَصِّ الْأُمِّ وَكَلَامِ الْجَوْنِيِّ فِي السَّلْسِلَةِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: تَكْلِيفَ مَاءٍ آخَرَ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَرُبَ جَدًّا اهـ. قَوْلُ (سَيِّ): (فَلَهُ الْخِيَارُ) أَيِ: قَوْلًا اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (كَالسَّابِقِ عَلَى الْقَبْضِ) يُفِيدُ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا بَعْدَ التَّخْلِيَةِ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْعُبَابِ مَعَ شَرْحِهِ لِلشَّارِحِ، وَفِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ نَحْوُهَا، وَإِنْ تَلَفَتِ الثَّمَرَةُ بَعْطُشٍ انْفَسَخَ الْبَيْعُ مُطْلَقًا أَيِ: قَبْلَ التَّخْلِيَةِ وَبَعْدَهَا لَا سِتِنَادَ التَّلَفِ إِلَى تَرْكِ السَّقِيّ الْمُسْتَحَقَّ، وَإِنْ تَعَيَّبَتْ بِهِ أَيِ: الْعَطَشِ، وَلَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ مَعَ إِمْكَانِ السَّقِيّ تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي وَإِنْ قُلْنَا الْجَائِحَةُ مِنْ ضَمَانِهِ لَا سِتِنَادَ الْعَيْبِ إِلَى تَرْكِ السَّقِيّ الْمُسْتَحَقَّ اهـ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُسْتِنَادَ إِلَى السَّابِقِ عَلَى الْقَبْضِ كَالسَّابِقِ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (لَوْ تَلَفَ) أَيِ: كُلًّا أَوْ بَعْضًا. قَوْلُهُ: (انْفَسَخَ الْعَقْدُ) أَيِ: فِي الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ. قَوْلُهُ: (لَوْ تَلَفَ بِهِ) أَيِ: بِتَرْكِ الْبَائِعِ السَّقِيّ اهـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيِ بِقَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا عَرَضَ الْخ.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَوْ بَيْعَ) أَيِ: نَحْوُ ثَمَرٍ. قَوْلُهُ: (حَتَّى هَلَكَ) أَيِ: بِجَائِحِ نَهَائِيَّةٍ قَالَ سَمِ أَيِ: بَعْدَ التَّخْلِيَةِ اهـ وَقَالَ ع ش أَيِ: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ قَبْلَ التَّخْلِيَةِ أَوْ بَعْدَهَا اهـ أَيِ: كَمَا يُفِيدُهُ التَّغْلِيلُ الْآتِي. قَوْلُهُ: (وَقَطَّعَ بَعْضُ الْخ) كَذَا فِي النَّهَائِيَّةِ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ هُوَ رَتَابِعٌ فِي هَذَا لِلتَّخْفَةِ وَلَكِنْ الَّذِي فِي قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ مَا نَصَّهُ وَلَا وَجْهَ لِلْخِلَافِ إِذَا طَالَبَهُ الْبَائِعُ بِالْقَطْعِ وَآخَرَ عِنَادًا، وَلَا سِيَّمَا إِذَا أَلْزَمَهُ الْحَاكِمُ بِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَقَطَّعَ بَعْضُ الْخ وَضَمِيرُهُ لَهُ رَاجِعٌ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ بُدْوَ الصَّلَاحِ) أَيِ: وَأَمَّا قَبْلَهُ فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ مُطْلَقًا. قَوْلُهُ: (يَنْذُرُ اخْتِلَاطَهُ) أَيِ: الْغَالِبُ فِيهِ عَدَمُ الْإِخْتِلَاطِ.

الشَّجَرِ، أَوْ مِنْ مَالِكِ الشَّجَرِ أَيِ: لِعَدَمِ وَجُوبِ السَّقِيّ حِينَئِذٍ عَلَى الْبَائِعِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا فُقِدَ) أَيِ: فَلَا خِيَارَ بِالتَّعَيُّبِ بِتَرْكِ السَّقِيّ. قَوْلُهُ: (كَالسَّابِقِ عَلَى الْقَبْضِ) يُفِيدُ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا بَعْدَ التَّخْلِيَةِ. قَوْلُ (سَيِّ): (حَتَّى هَلَكَ) أَيِ: بَعْدَ التَّخْلِيَةِ. قَوْلُهُ: (يَنْذُرُ اخْتِلَاطَهُ) أَيِ: فَالْغَالِبُ عَدَمُ اخْتِلَاطِهِ.

(يَغْلِبُ تَلَاخُفُهُ واختلاطُ حادِثَةٍ بالموجود) بحيثُ لا يَتَمَيَّزَانِ (كَتَيْنٍ وَقَتَاءٍ) وَبَطِّيخٍ (لم يَصِحْ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَرِي) يعني أَحَدَ الْعَاقِدَيْنِ وَيُؤَاقِفُهُ الْآخَرُ (قَطَعَ ثَمَرَهُ)، أَوْ زَرَعَهُ عِنْدَ خَوْفِ الْاِخْتِلَاطِ فَيَصِحُّ الْبَيْعُ حِينَئِذٍ لِرُزَالِ الْمَحْذُورِ فَإِنْ لَمْ يَتَّفِقْ قَطَعَ حَتَّى اِخْتَلَطَ فَكَمَا فِي قَوْلِهِ (وَلَوْ حَصَلَ الْاِخْتِلَاطُ فِيمَا يَنْدُرُ) فِيهِ الْاِخْتِلَاطُ، أَوْ فِيمَا يَتَسَاوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ، أَوْ جُهِلَ فِيهِ الْحَالُ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَنْفَسِخُ الْبَيْعُ) لِبَقَاءِ عَيْنِ الْمَبِيعِ وَتَسْلِيمِهِ مُمَكِّنٌ بِالطَّرِيقِ الْآتِي فَرَعَمَ الْمُقَابِلَ تَعْدُّهُ مَمْنُوعٌ، وَإِنْ صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ وَأَطَالَ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ فِي أَنَّهُ الْمَذْهَبُ (بَلْ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي) إِذَا وَقَعَ الْاِخْتِلَاطُ قَبْلَ التَّخْلِيَةِ؛ لِأَنَّهُ كَعَيْبٍ حَدَثَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَمِنْهُ يُؤْخَذُ اعْتِمَادُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ خِيَارٌ عَيْبٍ فَيَكُونُ فَوْرَتًا، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى حَاكِمٍ لِصِدْقِ حَدِّ الْعَيْبِ السَّابِقِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ بِالْاِخْتِلَاطِ صَارَ نَاقِصَ الْقِيَمَةِ لِعَدَمِ الرُّغْبَةِ فِيهِ حِينَئِذٍ وَقَالَ كَثِيرُونَ: عَلَى التَّرَاخِي وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْحَاكِمِ؛ لِأَنَّهُ لِقَطْعِ النَّزَاعِ لَا لِلْعَيْبِ (فَإِنْ سَمَحَ) بِفَتْحِ الْمِيمِ (لَهُ الْبَائِعُ بِمَا حَدَثَ) بِهَبَةٍ، أَوْ إِعْرَاضٍ وَيَمْلِكُ بِهِ أَيْضًا هُنَا بِخِلَافِهِ عَنِ الْفِعْلِ.....

❦ قَوْلُ (السِّي): (يَغْلِبُ تَلَاخُفُهُ) أَي: يَقِينًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ قَبْلُ، أَوْ يَجْهَلُ الْخِ اِهْ ع ش، وَفِي هَذَا الْأَخْذِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَلِ الْمَأْخُودُ مِنْهُ الظَّنُّ لَا الْيَقِينُ. ❦ قَوْلُهُ: (كَتَيْنٍ وَقَتَاءٍ وَبَطِّيخٍ) هَذِهِ امْتِلَافٌ لِلثَّمَرَةِ وَمِثَالُهُ لِلزَّرْعِ بَيْعُ الْبُرْسِيمِ وَنَحْوِهِ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَغْلِبُ فِيهِ التَّلَاحُقُ بِزِيَادَةِ طَوْلِهِ وَاشْتِيَاءِ الْمَبِيعِ بغيرِهِ وَطَرِيقُ شِرَائِهِ لِلرَّغْبَى أَنْ يَشْتَرِيَ بِشَرْطِ الْقَلْعِ ثُمَّ يَسْتَاجِرَ الْأَرْضَ مُدَّةً يَتَأْتَى فِيهَا رَغْبَاهُ، وَفِي هَذِهِ تَكُونُ الرُّبَّةُ لِلْمُشْتَرِي أَمَّا إِنْ اشْتَرَاهُ بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَأَخَّرَ بِالْتَّرَاضِي أَوْ دُونَهُ فَالزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ حَتَّى السَّنَابِلُ فَإِنْ بَلَغَ الْبُرْسِيمُ إِلَى حَالَةٍ لَا يَغْلِبُ فِيهَا زِيَادَةُ وَاخْتِلَاطٌ صَحَّ بَيْعُهُ مُطْلَقًا وَبِشَرْطِ الْقَطْعِ وَالْإِنْقَاءِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ بِالرَّغْبَى، أَوْ نَحْوِهِ اِهْ ع ش.

❦ قَوْلُ (السِّي): (لَمْ يَصِحْ) أَي: لَا لِنِفَاءِ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ نِهَائِيَّةً وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ. ❦ قَوْلُهُ: (عِنْدَ خَوْفِ الْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْقَطْعِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَتَّفِقْ قَطَعَ) أَي: قُطِعَ مَا يَغْلِبُ تَلَاخُفُهُ، أَوْ اِخْتِلَاطُهُ بِالْتَّرَاضِي أَوْ دُونَهُ.

❦ قَوْلُهُ: (فَكَمَا فِي قَوْلِهِ الْخِ) أَي: فَحُكْمُهُ كَالْحُكْمِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ الْخِ.

❦ قَوْلُ (السِّي): (وَلَوْ حَصَلَ الْاِخْتِلَاطُ) أَي: قَبْلَ التَّخْلِيَةِ، أَوْ بَعْدَهَا لَكِنْ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ التَّخْلِيَةِ كَمَا يَتَخَيَّرُ بِالْإِبَاقِ قَبْلَهَا لَا بَعْدَهَا لِانْتِهَاءِ الْأَمْرِ بِهَا اِهْ اِيعَابُ. ❦ قَوْلُهُ: (بِالطَّرِيقِ الْآتِي) أَي: آتِيًا فِي السَّوَادَةِ.

❦ قَوْلُهُ: (فِي بَعْضِ كُتُبِهِ) وَهُوَ شَرْحُ الْوَسِيطِ اِهْ سَيِّدُ عُمَرَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَي: مِنَ التَّعْلِيلِ.

❦ قَوْلُهُ: (السَّابِقِ) أَي: فِي بَابِ الْعُيُوبِ اِهْ كُرْدِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَيَتَوَقَّفُ الْخِ) عَطْفٌ عَلَى التَّرَاخِي.

❦ قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ الْمِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَائِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَرَجَّحَهُ السُّبْكِيُّ وَيُجْزَى. ❦ قَوْلُهُ: (بِهَبَةٍ) وَاعْتَمَرَتِ الْجَهَالَةُ بِالْمُزْهَوِّ لِلْحَاجَةِ كَمَا قِيلَ بِتَنْظِيرِهِ فِي اِخْتِلَاطِ حَمَامِ الْبُرْجَيْنِ ع ش وَسَيِّدُ عُمَرَ وَيُجْزَى مِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَيَمْلِكُ بِهِ) أَي: يَمْلِكُ الْمُشْتَرِي بِسَبَبِ الْإِعْرَاضِ مَا أَعْرَضَ عَنْهُ الْمُشْتَرِي اِهْ كُرْدِي

زَادَ الْحَلْبِيُّ مِنْ غَيْرِ صِيغَةٍ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ اِهْ. ❦ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَي: كَالِهَبَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْاِخْتِلَاطِ زَادَ النَّهَائِيَّةُ كَمَا فِي الْإِعْرَاضِ عَنِ السَّنَابِلِ اِهْ. ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ عَنِ التَّغْلِ) أَي: لَوْ

لِتَوْفَعِ عَوْدَهَا لِلْبَائِعِ، وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ (سَقَطَ خِيَارُهُ فِي الْأَصَحِّ) لِزَوَالِ الْمَحْذُورِ، وَلَا أَثَرُ لِلْمِئَنَةِ هُنَا؛ لِأَنَّهَا فِي ضَمَنِ عَقْدٍ، وَفِي مُقَابَلَةِ عَدَمِ فُسْخِهِ. وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ كَأَصْلِهِ وَالرَّوْضَةُ وَأَصْلُهَا تَخْيِيرُ الْمُشْتَرِي أَوَّلًا حَتَّى تَجُوزَ لَهُ الْمُبَادَرَةُ بِالْفُسْخِ فَإِنْ بَادَرَ الْبَائِعُ وَسَمَحَ سَقَطَ خِيَارُهُ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِتَصِّ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ عَلَى أَنَّ الْخِيَارَ لِلْبَائِعِ أَوَّلًا وَرَجَّحَهُ السَّبْكَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَيُوجِّهُ بَأَنَّ الْخِيَارَ مُنَافٍ لِيَوْضِعِ الْعَقْدَ فَحَيْثُ أَمَكَّنَ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ لَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ، وَوَجِبَتْ مُشَاوَرَةُ الْبَائِعِ أَوَّلًا لَعَلَّهُ يَسْمَحُ فَيَسْتَمِرُّ الْعَقْدُ، وَيَجْرِي مَا ذُكِرَ فِي شِرَاءِ زَرْعٍ بِشَرْطِ الْقَطْعِ، وَلَمْ يُقْطَعْ حَتَّى طَالَ وَنَحْوِ طَعَامٍ، أَوْ مَائِعٍ اخْتَلَطَ بِمِثْلِهِ.....

أَعْرَضَ الْبَائِعُ عَنِ التَّغْلِ النَّاسِي لَا تَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ لَمْ يَمْلِكْهَا الْمُشْتَرِي أَهْ كُرْدِي. ٥. قَوْلُهُ: (لِتَوْفَعِ عَوْدَهَا إِلَيْهِ) حَاصِلُهُ أَنَّ الْإِخْتِلَاطَ هُنَا لَمَّا كَانَ مَانِعًا مِنْ تَوْفَعِ عَوْدِهِ حَسًّا إِلَى يَدِ الْبَائِعِ ضَعُفَ مَعَهُ الْمِلْكُ قَرَالَ بِالْإِعْرَاضِ وَأَنَّ التَّغْلَ لَمَّا تَوْفَعِ عَوْدَهَا حَسًّا إِلَى يَدِ الْبَائِعِ لَمْ يَزَلْ الْمِلْكُ عَنْهُ بِمُجَرَّدِ الْإِعْرَاضِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. ٥. قَوْلُهُ: (لِلْبَائِعِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ إِلَى الْمُشْتَرِي قَالَ ع ش عِبَارَةُ حَجِّ لِلْبَائِعِ وَتُصَوَّرُ بِمَا إِذَا بِيَعْتَ الدَّابَّةَ مَنَعُولَةً بِتَغْلٍ ذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ وَمَا فِي الشَّارِحِ م ر بِمَا إِذَا نَعَلَهَا الْمُشْتَرِي بِتَغْلٍ غَيْرِهَا ثُمَّ رَدَّهَا بِغَيْبٍ قَدِيمٍ فَلَا مُخَالَفَةَ أَهْ. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ) أَي: مُدَّةُ الْإِعْرَاضِ عَنِ التَّغْلِ أَهْ كُرْدِي.

٥. قَوْلُهُ (سَقَطَ خِيَارُهُ) وَيَتَّبَعِي أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ وَقَعَ الْفُسْخُ وَالْمُسَامَحَةُ مَعًا فَيَسْقُطُ خِيَارُهُ رِعَايَةً لِبَقَاءِ الْعَقْدِ سَيِّمَا، وَقَدْ رَجَّحَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يُخَيَّرُ الْبَائِعُ أَوَّلًا أَهْ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (لِلْمِئَنَةِ) أَي: مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي أَهْ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (تَخْيِيرُ الْمُشْتَرِي أَوَّلًا إِلَيْهِ) وَهُوَ الْأَصَحُّ أَهْ نِهَابَةُ.

٥. قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ الْخِيَارَ لِلْبَائِعِ أَوَّلًا) أَي: فَإِنْ سَمَحَ بِحَقِّهِ أَقَرَّ الْعَقْدَ، وَإِلَّا فُسِخَ أَهْ نِهَابَةُ. ٥. قَوْلُهُ: (الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ) أَي: الْخِيَارِ، وَكَذَا ضَمِيرُ إِلَيْهِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَوَجِبَتْ إِلَيْهِ) عَطْفٌ عَلَى لَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي مَا ذُكِرَ) أَي الْقَوْلَانِ أَهْ نِهَابَةُ أَي: وَأَصْحُهُمَا عَدَمُ الْإِنْفِسَاحِ وَيُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّخْلِيَةِ وَيُصَدِّقُ ذُو الْيَدِ إِنْ كَانَ بَعْدَهَا أَهْ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (فِي شِرَاءِ زَرْعٍ) أَي: كَجَزَةٍ مِنْ الْقَتْلِ أَهْ نِهَابَةُ، وَمِنْهُ الْبَرَسِيمُ الْأَخْضَرُ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (حَتَّى طَالَ) وَتَعَدَّرَ التَّمْيِيزُ أَهْ نِهَابَةُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ طَعَامٍ) عَطْفٌ عَلَى زَرْعٍ عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وَيَجْرِي هَذَا الْحُكْمُ فِي بَيْعِ الْجَنْطَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ

٥. قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي مَا ذُكِرَ فِي شِرَاءِ زَرْعٍ إِلَيْهِ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ، وَلَوْ اشْتَرَى جِزَةً مِنَ الرُّطْبَةِ بِشَرْطِ الْقَطْعِ فَطَالَتْ وَتَعَدَّرَ التَّمْيِيزُ فَكَاخْتِلَاطِ الثَّمَرِ فِيمَا ذُكِرَ أَهْ. ٥. قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ طَعَامٍ أَوْ مَائِعٍ اخْتَلَطَ بِمِثْلِهِ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ عَنْهُ إِلَيْهِ) وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وَيَجْرِي هَذَا الْحُكْمُ فِي بَيْعِ الْجَنْطَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ وَمُتَمَائِلِ الْأَجْزَاءِ حَيْثُ يَخْتَلِطُ بِجَنْطَةِ الْبَائِعِ إِلَيْهِ أَهْ وَالْمِثْلِيُّ يَشْمَلُ نَحْوَ الْبَطِيخِ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا أَنْفِسَاحَ بِاخْتِلَاطِهِ بِبَطِيخِ الْبَائِعِ وَذَلِكَ قَضِيَّةٌ قَوْلِ الشَّارِحِ وَبَطِيخٌ بَلْ يَشْمَلُ نَحْوَ الْبَطِيخَةِ الْوَاحِدَةِ إِنْ قُلْنَا إِنَّهَا مِثْلِيَّةٌ كَمَا سَيَأْتِي فِي السَّلَامِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهَا مِثْلِيَّةٌ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ وَقَوْلُ شَرْحِ الرُّوْضِ بِجَنْطَةِ الْبَائِعِ يَخْرُجُ الْإِخْتِلَاطُ بِجَنْطَةِ الْأَجْنَبِيِّ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِحُكْمِهِ وَيَتَّبَعِي أَنَّ حُكْمَهُ أَنَّهُ مُتَخَيَّرٌ فِيمَا

بما لا يَتَمَيَّزُ عنه قبل القبض بخلاف نحو ثوب أو شاة بمثله فإن العقد يَنْقَسِحُ فيه؛ لأنه مُتَقَوِّمٌ فلا مثل له يُؤْخَذُ بَدَلُهُ أَمَّا لو وَقَعَ الاختلاط بعد التخلية فلا انقِصاخ أيضًا، ولا خيار بل إن اتَّفَقَا على شيء فذاك، وإلا صُدِّقَ المُشْتَرِي؛ إذ اليد بعدها له في قدر حق الآخر، ولو اشترى شجرة عليها ثمر للبايع ففي وجوب شرط القطع عند خوف أو وقوع الاختلاط ما مرَّ نعم إن تشاحا هنا فُيْسَخَ العقدُ وَيُوجَّهُ بأنَّ اليدَ للبايع على ثمرته وللمشتري على ما حدث فتعارضتا، ولا

ومتماثل الأجزاء حيث يَخْتَلِطُ بجنطة البائع إلخ اهـ والمثلي يشمل نحو البطيخ فقضيته أنه لا انقِصاخ باختلاطه ببطيخ البائع وقول شرح الرُّوضِ بجنطة البائع يُخْرِجُ الاختلاط بجنطة الأجنبي قبل القبض، أو بعده وَيَنْبَغِي أَنْ حُكِّمَهُ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ فيما قبل القبض لا فيما بعده وأنه يصيرُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأجنبي وأنَّ اليدَ لهما اهـ سم. هـ قوله: (بما لا يَتَمَيَّزُ عنه) بدل من قوله بمثله أو مفعول مطلق لاخْتَلَطَ أي: اختلاطًا بحيث لا يَتَمَيَّزُ عنه. هـ قوله: (قبل القبض) ظرف لاخْتَلَطَ أي: أما بعده فلا انقِصاخ ويدوم التنازع بينهما إلى الصلح اهـ ع ش. هـ قوله: (بمثله) أي اختلط بمثله قبل القبض اهـ ع ش. هـ قوله: (أما لو وَقَعَ إلخ) مُحْتَرَزُ قوله السابق إذا وَقَعَ الاختلاط قبل التخلية هـ وقوله: (بعد التخلية)، وكذا لو وَقَعَ الاختلاط قبل التخلية وأجاز المُشْتَرِي البيع فإن اتَّفَقَا على شيء فذاك، وإن تنازعا صُدِّقَ ذو اليد، وهو هنا البائع ثم رأيت سم على منهج ذكر ذلك نقلًا عن م ر اهـ ع ش، وفي سم والسيد عَمَرَ بعد مثل ذلك ما نُفِسه ثم رأيت الرُّوضِ وشرحه صرحًا بذلك اهـ. هـ قوله: (عند خوف)، أو وقوع إلخ صوابه عند خوف الاختلاط، وفي وقوع الاختلاط. هـ قوله: (ما مرَّ) أي: من وجوب الاشتراط فيما يغلب اختلاطه، ومن أنه لو وَقَعَ الاختلاط قبل التخلية تَخَيَّرَ المُشْتَرِي إن لم يَسْمَحْ له البائع بما حدث، أو بعده فلا خيار إلخ. هـ قوله: (فُيْسَخَ العقد) كذا في الرُّوضِ، وفي شرح م ر الأوجه أنه يجري هنا ما تقدَّم اهـ وظاهر هذا أن المُتَخَيَّرَ هنا المُشْتَرِي أيضًا إلا أن يَسْمَحَ البائع بثمرته اهـ سم وقضيته قول الشارح الآتي فَيَتَعَيَّنُ إلخ أن

قبل القبض لا فيما بعده وأنه يصيرُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأجنبي وأنَّ اليدَ لهما لا لأحدهما لكن إذا حَصَلَ التَّشَاخُّ هل يوقَفُ إلى الصلح، أو يجري فيه ما سَيَذْكُرُهُ فيما لو اشترى شجرة عليها ثمر للبايع، أو كيف الحال فراجع. هـ قوله: (بل إن اتَّفَقَا على شيء إلخ) يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ مثل ذلك فيما إذا وَقَعَ الاختلاط قبل التخلية، ولم يَسْمَحَ البائع وإن أجاز المُشْتَرِي ثم رأيت في شرح الرُّوضِ صرح بما يُفِيدُ ذلك حيث قال مع المتن فإن تراضيا بعد الاختلاط ولو قبل التخلية لا كما قيَّده الأصل بما بعدها على قدر من الثمن فذاك، وإلا فالقول قول صاحب اليد بيمينه في حق الآخر وهل اليد بعد التخلية للبايع أو للمشتري، أو كليهما فيه أوجه ثلاثة وقضية كلام الزافعي ترجيح الثاني إلخ اهـ لكن الذي يَنْبَغِي فِي مَسْأَلَتِنَا أعني فيما قبل التخلية أن تكون اليد للبايع. هـ قوله: (إذ اليد بعدها له) قال في الرُّوضِ في مسألة الطعام الذي زاده الشارح إلا إن أودعها أي: المُشْتَرِي الحِنْطَةَ أي: بعد القبض ثم اختلطت فاليد له أي: للبايع أي: فالقول قوله: بيمينه. هـ قوله: (فُيْسَخَ العقد) كذا في الرُّوضِ، وفي شرح م ر الأوجه أن يجري هنا ما تقدَّم

مُرْجَحَ فَلَمْ يُصَدِّقْ أَحَدُهُمَا فِي قَدْرِ حَقِّ الْآخِرِ هُنَا فَتَعَيَّنَ انْفِسَاخُ الْعَقْدِ بِخِلَافِهِ فِيْمَا مَرَّ.
(تَنْبِيْهُ) مَا ذُكِرَ فِي الزَّرْعِ إِذَا طَالَ هُوَ مَا جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ تَبَعًا لِلْمُتَوَلِّيِّ قَالَ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الزَّرْعِ
زِيَادَةٌ قَدْرٌ لَا صِفَةَ فَكَانَتْ حَتَّى السَّنَابِلُ لِلْبَائِعِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ شَرَطَ الْقَلْعَ فَإِنَّ الزِّيَادَةَ لِلْمُشْتَرِي؛
لَأَنَّهُ مَلَكَ الْكُلَّ أَهْ وَهُوَ وَجِيْةٌ مَذْرُوعًا لَكِنَّ الَّذِي يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الزِّيَادَةَ
لِلْمُشْتَرِي فِي شَرْطِ الْقَطْعِ أَيْضًا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ الْقَطْنَ الَّذِي لَا يَبْقَى أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ
كَالزَّرْعِ فَإِذَا بَاعَهُ قَبْلَ خُرُوجِ الْجَوْزَقِ، أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ تَكَامُلِ الْقَطْنِ وَجَبَ شَرْطُ الْقَطْعِ ثُمَّ إِنْ
لَمْ يَقْطَعْ حَتَّى خَرَجَ الْجَوْزَقُ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي لِخُدُوْثِهِ عَلَى مِلْكِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَهَذَا هُوَ
الْمُخْتَارُ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ ظَاهِرُ النَّصِّ. (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحِنْطَةِ فِي سُنْبُلِهَا بِصَافِيهِ) مِنَ الثَّبَنِ (وَهُوَ
الْمُحَاقَلَةُ) مِنَ الْحَقْلِ بِفَتْحٍ فَشُكُونٍ جَمْعُ حَقْلَةٍ، وَهِيَ السَّاحَةُ الَّتِي تُزْرَعُ سُمَيْتٌ مُحَاقَلَةٌ
لِتَعْلُقِهَا بِزَرْعٍ فِي حَقْلٍ (وَلَا) بَيْعُ (الرُّطْبِ عَلَى النَّخْلِ بِتَمْرِ، وَهُوَ الْمُرَابَنَةُ) مِنَ الزَّيْنِ، وَهُوَ الدَّفْعُ
سُمَيْتٌ بِذَلِكَ لِإِنَائِهَا عَلَى التَّخْمِينِ الْمَوْجِبِ لِلتَّدَاوُعِ وَالتَّخَاصُمِ وَذَلِكَ لِتَنْهِيهِ ﷺ عَنْهُمَا رَوَاهُ
الشَّيْخَانِ وَقُضِيَ فِي رَوَايَةٍ بِمَا ذُكِرَ، وَوَجْهٌ فَسَادُهُمَا مَا فِيهِمَا.....

مُرَادُهُ بِالْفَسْخِ هُنَا الْإِنْفِسَاخُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْإِنْفِسَاخِ فِيْمَا يَأْتِي فَسْخُ الْحَاكِمِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ
فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِيْمَا مَرَّ) أَقُولُ فِيهِ بَحْثٌ؛ إِذِ الْيَدُ فِيْمَا مَرَّ أَيْضًا لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْمَبِيعِ وَالْبَائِعِ
عَلَى مَا حَدَّثَ أَهْلُ سَم. □ قَوْلُهُ: (فَكَانَتْ حَتَّى السَّنَابِلُ لِلْبَائِعِ) اعْتَمَدَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَهْلَ سَم، وَاعْتَمَدَهُ
النُّهَيْيَةُ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ) أَيُّ: مَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ، قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ
وَعَلَى الْأَوَّلِ فَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمَقْصُودَ ثُمَّ هُوَ الْقَطْنُ لَا غَيْرُهُ فَوَجَبَ جَعْلُ جَوْزَقِهِ لِلْمُشْتَرِي بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ
الزَّرْعَ مَقْصُودٌ كَسَنَابِلِهِ فَأَمَّا كَنْ جَعْلُهَا لِلْبَائِعِ دُونَهُ أَهْلُ سَم. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الثَّبَنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ فِي النُّهَيْيَةِ إِلَّا
قَوْلَهُ وَتَوَطُّةٌ لِقَوْلِهِ. □ قَوْلُهُ: (سُمَيْتٌ) أَيُّ: الْمُحَاقَلَةُ بِمَعْنَى الْعَقْدِ، وَكَذَا ضَمِيرُ لِعَلْقِهَا.
□ وَقَوْلُهُ: (مُحَاقَلَةُ) أَيُّ: بِهَذَا اللَّفْظِ فَفِيهِ شَبَهٌ اسْتِخْدَامٌ، وَكَذَا الْأَمْرُ فِي تَطْيِيرِ الْآتِي. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيُّ
عَدَمُ صِحَّةِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ. □ قَوْلُهُ: (رَوَاهُ) أَيُّ: النَّهْيُ أَيُّ: دَالُهُ. □ قَوْلُهُ: (فَسَادُهُمَا) أَيُّ الْمُحَاقَلَةِ
وَالْمُرَابَنَةِ.

أَهْ وَظَاهِرُهُ هَذَا أَنَّ الْمُتَخَيَّرَ هُنَا الْمُشْتَرِي أَيْضًا إِلَّا إِنْ سَمَحَ لَهُ الْبَائِعُ بِشَرْطِهِ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِيْمَا مَرَّ) أَقُولُ
فِيهِ بَحْثٌ؛ إِذِ الْيَدُ فِيْمَا مَرَّ أَيْضًا لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْمَبِيعِ وَالْبَائِعِ عَلَى مَا حَدَّثَ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (فَكَانَتْ
حَتَّى السَّنَابِلُ لِلْبَائِعِ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَأَعْلَمَ أَنَّهُمْ قَالُوا إِنْ مَنْ أَرَادَ شِرَاءَ زَرْعٍ، أَوْ نَحْوَهُ
قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهِ لِرُغْبِهِ فَعَطَّرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِشَرْطِ الْقَطْعِ ثُمَّ يَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ وَحَيْثُ يُقَضِّبُهُ كَوْنُ الزِّيَادَةِ
لِلْبَائِعِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَزَعْهُ حَتَّى زَادَ وَطَالَ امْتَنَعَ الرَّغْبِيُّ بِغَيْرِ رِضَا الْبَائِعِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَهُ، وَهِيَ غَيْرُ مُتَمَيِّزَةٍ
فَالْأَخْلَصُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِشَرْطِ الْقَلْعِ ثُمَّ يَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ. □ قَوْلُهُ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ الْخُ)
قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمَقْصُودَ ثُمَّ هُوَ الْقَطْنُ لَا غَيْرُهُ فَوَجَبَ جَعْلُ جَوْزَقِهِ

مِنَ الرِّبَا مَعَ عَدَمِ الرُّوْيَةِ فِي الْأُولَى، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ بَاعَ زَرْعًا غَيْرَ رِبَوِيٍّ بِحَبِّ، أَوْ بُرًّا صَافِيًا بِشَعِيرٍ وَتَقَابُضًا فِي الْمَجْلِسِ جَازًا؛ إِذْ لَا رِبَا وَصَرَّحَ بِهِذَيْنِ لِتَسْمِيَّتِهِمَا بِمَا ذُكِرَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَلِمَا مِمَّا مَرَّ فِي الرِّبَا وَتَوَطُّعَهُ لِقَوْلِهِ.

(وَيُرْخَّصُ فِي) بَيْعِ (العرايا) جَمْعُ عَرِيَّةٍ، وَهِيَ مَا يُفْرَدُ لِلْأَكْلِ لِعُرْوِهَا عَنْ حُكْمِ بَاقِي الْبُسْتَانِ

فَوُدَّ: (مِنَ الرِّبَا) أَي: لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمُمَاطَلَةِ فِيهِمَا أَهْمُنِي. فَوُدَّ: (فِي الْأُولَى) أَي: الْمُحَاقَلَةِ.

فَوُدَّ: (زَرْعًا غَيْرَ رِبَوِيٍّ) أَي: قَبْلَ ظُهُورِ الْحَبِّ أَهْنَاهَا وَأَسْنَى قَالَ سَم، قَوْلُهُ: (قَبْلَ ظُهُورِ الْحَبِّ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ بَعْدَ تَقْيِيدِ الزَّرْعِ بِكَوْنِهِ غَيْرَ رِبَوِيٍّ؛ إِذْ لَا فَرْقَ حَيْثُ بَيَّنَّ مَا قَبْلَ ظُهُورِ الْحَبِّ وَمَا بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالزَّرْعِ مَا حَبُّهُ رِبَوِيٌّ وَيَكُونُهُ غَيْرَ رِبَوِيٍّ أَنَّهُ حَشِيشٌ غَيْرُ مَأْكُولٍ كَحَشِيشِ زَرْعِ الْبُرِّ فَحَيْثُ يَتَّبِعُهُ التَّقْيِيدُ لِلِاحْتِرَازِ عَمَّا لَوْ ظَهَرَ حَبُّهُ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ حَيْثُ بَحُّهُ أَهْ وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّ الْقَيْدَ الْمَذْكُورَ مَوْجُودٌ فِي بَعْضِ نَسَخِ الشَّرْحِ أَيْضًا. فَوُدَّ: (غَيْرَ رِبَوِيٍّ) بَأَنَّ لَمْ يُؤْكَلْ أَخْضَرَ عَادَةً كَالْقَمْحِ مَثَلًا أَهْ ع. ش. فَوُدَّ: (وَتَقَابُضًا) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ. فَوُدَّ: (إِذْ لَا رِبَا) أَي: فِي الصَّوْرَتَيْنِ، وَهُوَ فِي الْأُولَى ظَاهِرٌ، وَفِي الثَّانِيَةِ لُجُودُ التَّقَابُضِ أَهْ ع. ش. فَوُدَّ: (إِذْ لَا رِبَا) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ رِبَوِيًّا كَانَ اغْتِيذَ أَكْلُهُ كَالْحُلْبَةِ امْتَنَعَ بَيْعُهُ بِحَبِّهِ، وَبِهِ جَزَمَ الزَّرْكَشِيُّ أَهْنَاهَا. فَوُدَّ: (لِتَسْمِيَّتِهِمَا) أَي: لِإِفَادَةِ التَّسْمِيَةِ. فَوُدَّ: (وَتَوَطُّعَهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِتَسْمِيَّتِهِمَا لِكَتْ لَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُحَاقَلَةِ. فَوُدَّ: (وَهِيَ) مَا يُفْرَدُ لِلْخِ لَعَلَّ الْمُرَادَ لَعَةً، وَقَوْلُهُ: فِي الْمَثْنِ، وَهُوَ بَيْعُ الرُّطْبِ لِلْخِ لَعَلَّ الْمُرَادَ شَرْعًا سَم عَلَى مَنْهَجِ أَي: وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ جَمْعُ عَرِيَّةٍ يَقْتَضِي أَنَّ الْعَرَايَا هِيَ التَّخْلَاطُ الَّتِي تُفْرَدُ لِلْأَكْلِ وَتُفْسِرُهَا بِبَيْعِ

لِلْمُشْتَرِي بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ الزَّرْعَ مَقْصُودٌ كَسَائِلِهِ فَأَمَكَنَّ جَعْلَهَا لِلْبَائِعِ دُونَهُ انْتَهَى وَاعْلَمْ أَنَّهُ صَرَّحَ فِي الرُّوضَةِ بِأَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى أَصْلَ نَخْوٍ بَطِيخٍ بِشَرْطِ الْقَطْعِ فَلَمْ يَقْطَعْ حَتَّى أَثْمَرَ كَانَتْ الثَّمَرَةُ لِلْمُشْتَرِي، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَقْهُومَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى شَجَرَةً بِشَرْطِ الْقَطْعِ فَلَمْ يَقْطَعْ حَتَّى أَثْمَرَ كَانَتْ الثَّمَرَةُ لِلْمُشْتَرِي فَأَمَّا مَسْأَلَةُ الرُّوضَةِ الْمَذْكُورَةِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَجْرِيَ الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ فِيهَا؛ إِذْ أَصُولُ نَخْوِ الْبَطِيخِ شَبِيهَةٌ بِأَصُولِ الْقُطْنِ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الشَّجَرَةِ الْمَذْكُورَةِ فَقَدْ تُشَكِّلُ عَلَى الْفَرْقِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الشَّجَرِ أَنْ يُقْصَدَ لِثَمَرَتِهِ وَالزَّرْعِ أَنْ يُقْصَدَ لِجَمِيعِهِ. فَوُدَّ: (قَبْلَ ظُهُورِ الْحَبِّ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ بَعْدَ تَقْيِيدِ الزَّرْعِ بِكَوْنِهِ غَيْرَ رِبَوِيٍّ؛ إِذْ لَا فَرْقَ حَيْثُ بَيَّنَّ مَا قَبْلَ ظُهُورِ الْحَبِّ وَمَا بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالزَّرْعِ مَا حَبُّهُ رِبَوِيٌّ وَأَرَادَ بِكَوْنِهِ هُوَ غَيْرُ رِبَوِيٍّ أَنَّهُ حَشِيشٌ غَيْرُ مَأْكُولٍ كَحَشِيشِ زَرْعِ الْبُرِّ فَحَيْثُ يَتَّبِعُهُ التَّقْيِيدُ لِلِاحْتِرَازِ عَمَّا لَوْ ظَهَرَ حَبُّهُ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ حَيْثُ بَحُّهُ وَلِهَذَا عَبَّرَ فِي الرُّوضِ بِقَوْلِهِ: أَوْ بَاعَ زَرْعًا قَبْلَ ظُهُورِ الْحَبِّ أَي بِحَبِّ جَازًا؛ لِأَنَّ الْحَشِيشَ غَيْرَ رِبَوِيٍّ أَهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ رِبَوِيًّا كَانَ اغْتِيذَ أَكْلُهُ كَالْحُلْبَةِ يَمْتَنِعُ بَيْعُهُ بِحَبِّهِ، وَبِهِ جَزَمَ الزَّرْكَشِيُّ أَهْ وَظَاهِرُهُ امْتِنَاعُ بَيْعِ الْحُلْبَةِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ حَبُّهَا بِحَبِّهَا، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ حَشِيشَهَا مَعَ حَبِّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَإِلَّا لَصَحَّ الْبَيْعُ بِشَرْطِ التَّقَابُضِ. فَوُدَّ: (وَتَقَابُضًا) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ، أَوْ بُرًّا لِلْخِ دُونَ مَا قَبْلَهُ؛ إِذْ لَا رِبَا فِيهِ كَمَا هُوَ

(وهو) أي: يبيعها المفهوم من السياق كما قدرته (بيع الرطب) والحق به الماوردي وغيره البُسر؛ لأن الحاجة إليه كهي إلى الرطب (على النخل بتخفيف) لا رطب (في الأرض، أو) بيع (العنب) والحق الحصرم به الذي زعمه شارح قياساً على البسر غلط كما قاله الأذري ليدو صلاح البسر وتناهي كبره فالخرص يدخله بخلاف الحصرم فيهما ونقل الإسوي له عن الماوردي مردود بأن الصواب عنه البسر فقط (في الشجر بزبيب) ليخبر الصحيحين «أنه ﷺ أنه نهى عن بيع الثمر» أي: بالمثلثة، وهو الرطب بالتمر أي بال فوقية «ورخص في بيع العريّة أن تباع بخرصها» أي: بالفتح ويجوز الكسر مخروصها يأكلها أهلها رطباً وقيس به العنب بجامع أنه زكويّ يُمكن خرصه ويُذخر يابسه، وزعم أن فيه نصاً باطل ومنع القياس في الرخص ضعيف، وذكر الأرض للغالب لصحة بيع ذلك بتخفيف، أو زبيب بالشجر كيلاً لا خرصاً وأخذ شارح بمفهومي فقال وأفهم كلامه الامتناع إذا كان كل من الرطب، أو التمر على الشجر أو

الرطب يُنافيه فأشار إلى منع الثنائي بما ذكره اهـ ش. فو: (أي يبيعهما) أي: يبيع ثمرها اهـ سم. فو: (والحق به الماوردي إلخ) جزم بالإنحاق النهائية. فو: (فيهما) أي: بدو الصلاح وتناهي كبره اهـ ش. فو: (بأن الصواب عنه) أي: التقل الصواب عن الماوردي. فو: (في الشجر) أي: على الشجر أو جعل الشجر ظرفاً مجازاً اهـ ش. فو: (أي بالمثلثة) الأخصر الأوضح بالمثلثة أي الرطب. فو: (أي بالفتح إلخ) الأولى بالفتح ويجوز الكسر أي: مخروصها. فو: (أن فيه) أي: في العنب. فو: (وذكر الأرض للغالب) سكت الشارح بناءً على ما اختاره من أن ذكر الأرض للغالب عن ذكر النخل في الرطب هل هو كذلك، أو هو قيد فيه، ولا مجال لمخالفته هنا؛ إذ لا معنى للرخصة حينئذٍ بضريّ وقلبيّ. فو: (وأخذ شارح بمفهومي إلخ) مشى عليه النهاية والمغني عبارتهما وأفهم كلامه لو كانا معاً على الشجر، أو على الأرض أنه لا يصح، وهو كذلك خلافاً لبعض المتأخرين حيث ذهب إلى أنه جرى على الغالب؛ إذ الرخصة يقتصر فيها على محل ورودها اهـ قال سم يُشكل عليه م ر أن محل ورودها الرطب، وقد ألحقوا به العنب وأن الصحيح جواز القياس في الرخص اهـ زاد ع ش فالظاهر من حيث المعنى ما جرى عليه البعض المذكور اهـ يعني الشارح وشيخ الإسلام. فو: (كيلاً) أي: مقدراً بكيل أي: وقت التسليم. فو: (أو الثمر) أو بمعنى الواو.

ظاهر. فو: (التمش) (وهو بيع الرطب إلخ) عبارة الرّوض يصح بيع العرايا في الرطب والعنب على الشجر خرصاً بقدره من اليابس في الأرض كيلاً ثم قال بشرط التقابض قبل التفريق فيسلم المشتري الثمر اليابس بالكيل ويخلي بينه وبين النخل اهـ. فو: (أي يبيعهما) أي: يبيع ثمرها، وقوله: كما قدرته كان يُمكن هذا التقدير وجعل العرايا اسماً في الاصطلاح لتفسي الاصطلاح كما هو ظاهر قول المصنف، وهو بيع إلخ.

الأرض، وهو كذلك اهـ وإنما يجوز بيع العرايا في تمر لم تتعلّق به زكاة كأن خرص عليه وضمن، أو كان دون النصاب، أو مملوكًا لِكافِرٍ و (فيما دون خمسة أوسق) بتقدير جفافه المراد بحرصها السابق في الحديث بمثله تمرًا مكيلًا يقينًا لخبرهما أيضًا «رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق، أو دون خمسة أوسق» ودونها جائزٌ يقينًا فأخذنا به؛ لأنها للشك مع أصل التحريم وأفهم الدون أجزاء أي نقص كان والأصح أنه لا بد من نقص قدر يزيد على ما يقع به التفاوت بين الكيلين غالبًا كمُدّ فلو بيع رطب، وهو دون ذلك باعتبار الخرص لم يجب انتظار تنمره؛ لأن الغالب مطابقة الخرص للجفاف فإن تنمّر وظهر فيه التفاوت أكثر مما يقع بين الكيلين بأن بطلان العقد. ومحل البطلان فيما فوق الدون المذكور إن كان في صفقة واحدة (و) أمّا (لوزاد) عليه (في صفتين) وكل منهما دون الخمسة فلا بطلان وإنما (جاز) ذلك؛ لأن كلاً عقد مستقل، وهو دون الخمسة وتعدّد الصفقة هنا بما مرّ فلو باع ثلاثة لثلاثة كانت في حكم تسعة عقود (ويشترط التقابض) في المجلس؛ لأنه بيع مطعوم بمثله

☐ قوله: (وإنما يجوز بيع) إلى قوله، وإن لم يكن التخل في النهاية. ☐ قوله: (خرص عليه) أي: المالك. ☐ قوله: (وفيما دون خمسة إلخ) عطفت على في تمر إلخ (بحرصها السابق) يعني قوله أن تباع بحرصها. ☐ قوله: (بمثله إلخ) أي: بيع ما دونها بمثله تمرًا. ☐ قوله: (مكيلًا يقينًا) راجع للمتن فكان الأولى تقديمه على بمثله. ☐ قوله: (لخبرهما) أي: الصحيحين. ☐ قوله: (رخص) بيناء الفاعل. ☐ قوله: (ودونها إلخ) مستأنف استدلالاً على الأخذ بالدون اهـ ش. ☐ قوله: (فأخذنا به) ولا يجوز فيما زاد عليها قطعاً ومتى زاد على ما دونها بطل في الجميع ولا يخرج على تفريق الصفقة كما مرّ في باب اهـ نهاية أي: من أنه مستثنى من القاعدة ش. ☐ قوله: (لأنها) أي: أو رشديّ وع ش. ☐ قوله: (والأصح أنه إلخ) والمراد بالخمسة أو ما دونها إنما هو من الجفاف وإن كان الرطب الآن أكثر فإن تلف الرطب أو العنب فذاك، وإن جفّف وظهر تفاوت بينه وبين الثمر أو الزبيب، فإن كان قدر ما يقع بين الكيلين لم يضّر اهـ نهاية. ☐ قوله: (كمُدّ) مثال لما يقع به التفاوت إلخ رشديّ وع ش. ☐ قوله: (وظهر فيه التفاوت) أي: بين ما تنمّر وبين ما خرص اهـ سيّد عمر. ☐ قوله: (بأن بطلان العقد) أي: في الجميع، ولا يخرج على تفريق الصفقة كما مرّ عن النهاية. ☐ قوله: (ومحل البطلان) إلى قوله وتعدّد إلخ فيه تطويل. ☐ قوله: (المذكور) نعت للدون. ☐ قوله: (عليه) أي: على الدون المذكور. ☐ قوله: (بما مرّ) أي: قبيل باب الخيار اهـ كرديّ عبارة ش أي: من تعدّد البائع، أو المشتري، أو تفصيل الثمن اهـ.

☐ قوله: (وهو كذلك) اعتمدّه م ر قيل إذ الرخصة يقتصر فيها على محلّ ورودها اهـ ويشكل عليه أن محلّ ورودها الرطب، وقد ألحقوا به العنب وأن الصحيح جواز القياس في الرخص. ☐ قوله (ويشترط التقابض) قال في الرّوض وشرحه، وإن عقداً والتمر غائب فأخضر أو خضره وقبض قبل التفريق جاز كما لو تباعاً برّاً ببرّ غائبين وتقابضاً قبل التفريق وذكر الأصل مع ذلك ما

ويحصل (بتسليم التمر)، أو الزبيب إلى البائع، أو تسلّمه له (كَيْلًا)؛ لأنه منقول، وقد بيع مُقَدَّرًا فاشترط فيه ذلك كما مرّ في مبحث القبض (والتخلية في النخل) الذي عليه الرطب، أو الكرم الذي عليه العنب وإن لم يكن النخل بمجلس العقد لكن لا بُدَّ من بقائهما فيه حتى يمضي زمن الوصول إليه؛ لأنَّ قبضه إنما يحصل حينئذٍ فإن قلت: هذا يُنافيه ما مرّ في الرُّبَا أنه لا بُدَّ فيه من القبض الحقيقي قلت: ممنوع بل هذا في غير المنقول، وهو قبضه الحقيقي وما وقع في أصل الروضة ممّا يؤهم اشتراط حضورهما عند النخل غير مُراد وذلك؛ لأنَّ غرض الرخصة بقاء التفكّه بأخذ الرطب شيئًا فشيئًا إلى الجذاذ فلو شرط في قبضه كَيْلَه فات ذلك (والأظهر أنه) أي: البيع المُمائِل لما ذُكِرَ (لا يجوز في سائر الثمار) لتعذر خرصها باستئثارها غالبًا، وبه فازت العنب (وأنه) أي: بيع العرايا (لا يختص بالفُقراء)، وإن كانوا هم سبب الرخصة ليشكائهم له ﷺ أنهم لا يجدون شيئًا يشترون به الرطب إلا التمر؛ لأنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وبأنَّ ذلك حكمة المشروعية، ثم قد يعُمُّ الحكم كالرمل والاضطباع وهم هنا من لا نقد بأيديهم.

☐ قوله: (وَيَحْصُلُ) أي التَّقَابُضُ. ☐ قوله: (وإن لم يكن النخل) أي: أو الكرم. ☐ قوله: (هذا) أي قوله: وإن لم يكن النخل إلخ المُقتَضَى عَدَمَ اشتراط حضورهما عند النخل. ☐ قوله: (لا بُدَّ فيه) أي: عقد الربوي. ☐ قوله: (ممنوع) أي: الثنافي. ☐ قوله: (بل هذا) أي: التَّخْلِيَةُ مع مُضِيِّ الزَّمنِ المذكور اه سم. ☐ قوله: (وذلك) أي: حصول القبض بالتَّخْلِيَةِ في النخل والكرم. ☐ قوله: (كَيْلَه) أي المُتَوَقَّفَ على قَطْع الكل. ☐ قوله: (أي البيع المُمائِل لما ذُكِرَ) أي: بيع العرايا وإنما أوَّل الضمير به، وإن كان راجعًا إلى العرايا؛ لأنَّ خصوص العرايا لا يجري في غير الرطب والعنب اه كُرِدِي. ☐ قوله: (وبأنَّ إلخ) الأولى ومع أن. ☐ وقوله: (ذلك) أي: السبب الخاص. ☐ قوله: (ثم) بضمَّ المثلثة عبارة الكُرْدِي قوله: ثم أي: بعد أن ثبتت المشروعية بسبب خاص قد يعُمُّ الحكم اه. ☐ قوله: (وهم هنا) أي: الفقراء في العرايا. ☐ قوله: (من لا نقد بيده) أي: وإن ملك أموالاً كثيرة غيره اه بُجَيْرِمِي عَنِ الشَّيْخِ سُلْطَانٍ.



لو غابا عَنِ النَّخْلِ وَحَضَرَا عَنْهُ فَحَذَفَهُ الْمُصَنِّفُ؛ لأنَّ القبضَ بالتَّخْلِيَةِ لا يَفْتَقِرُ إِلَى الحُضُورِ كما مرَّ اه، قوله: أو حَضَرَاهُ أي: بأنَّ تَمَاشِيَا مِنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ عَلَى وَجْهِ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ افْتِرَاقُهُمَا إِلَى أَنْ وَصَلَا إِلَيْهِ وَقَبْضَاهُ.

(باب اختلاف المتبايعين)

ذُكِرَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْبَيْعِ الْأَغْلَبِ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِلَّا فَكُلُّ عَقْدٍ مُعَاوَضِيٌّ، وَلَوْ غَيْرَ مُحَضَّةٍ وَقَعَ
الْاِخْتِلَافُ فِي كَيْفِيَّتِهِ كَذَلِكَ وَأَصْلُ الْبَابِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا
بَيِّنَةٌ فَهُوَ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَنَارَكَ» أَي: يَتْرُكُ كُلُّ مَا يَدْعِيهِ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْفَسْخِ وَأَوْ
هَذَا بِمَعْنَى إِلَّا وَتَقْدِيرُ لَمْ الْجُزْمُ بَعِيدٌ مِنَ السِّيَاقِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَصَحَّ أَيْضًا «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ الْبَائِعَ
أَنْ يَحْلِفَ، ثُمَّ يَتَخَيَّرَ الْمُتَبَايعُ إِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ» وَيَأْتِي خَبَرُ «الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ»

باب: اختلاف المتبايعين

أَي: فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقْدِ مِنَ الْحَالَةِ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا مِنْ كَوْنِهِ بِشَيْءٍ قَدَرِهِ كَذَا وَصِفَتِهِ كَذَا ع ش هـ.
بُجَيْرِيٍّ، وَفِي ع ش عَلَى مَا رَأَى وَمَا يُذَكَّرُ مَعَ ذَلِكَ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَجَاءَ بَعِيدَ مَعِيٍّ إِنْخَ هـ.
□ فَوُدَّ: (ذُكِرَا) بَيِّنَاتِ الْمَفْعُولِ أَي: خَصَّهُمَا الْمُصَنَّفُ بِالذِّكْرِ. □ فَوُدَّ: (ذُكِرَا) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي فِي النَّهَايَةِ
إِلَّا قَوْلَهُ: أَي يَتْرُكُ إِلَى وَصَح. □ فَوُدَّ: (فِي الْبَيْعِ) خَبَرٌ أَنَّ. □ فَوُدَّ: (الْأَغْلَبِ) نَعَتْ لِلْبَيْعِ عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ
وَالْاِخْتِلَافُ فِيهِ أَغْلَبُ مِنْ غَيْرِهِ هـ، وَهِيَ أَوْضَحُ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ غَيْرَ مُحَضَّةٍ) كَالصَّدَاقِ وَالْخُلْعِ وَصُلْحِ
الدِّمِ هـ ع ش. □ فَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أَي: كَالْاِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ الْبَيْعِ. □ فَوُدَّ: (وَأَصْلُ الْبَابِ إِنْخَ) أَي: الدَّلِيلُ
عَلَى أَصْلِ الْاِخْتِلَافِ، وَإِنْ كَانَ مَا أوردَهُ لَا يُثَبِّتُ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّحَالُفِ ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي
فَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ الْبَائِعُ عَلَى شَيْءٍ يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الرِّضَا بِهِ وَالْفَسْخِ، وَهُوَ لَا يُوَافِقُهُ مَا هُوَ مُقَرَّرٌ
مِنْ أَنَّهُ مَتَى قُلْنَا بِتَحْلِيفِ أَحَدِهِمَا قُضِيَ بِهِ عَلَى الْآخَرِ هـ ع ش وَسَيَأْتِي عَنْهُ فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ الثَّانِي مَا
يُعْلَمُ مِنْهُ الْجَوَابُ. □ فَوُدَّ: (فَهُوَ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ) أَي: فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ هـ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (وَأَوْ هَذَا
بِمَعْنَى إِلَّا) أَي: بِمَعْنَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَتَنَارَكَ مَنْصُوبًا هـ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (وَأَوْ هَذَا إِنْخَ) يُمَكِّنُ عَلَى هَذَا أَنْ
يَكُونَ مَحْمَلُ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «فَهُوَ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ» عَلَى مَا إِذَا حَلَفَ وَنَكَلَ الْآخَرُ، أَوْ عَلَى مَا إِذَا
تَرَاضَيَا بِمَا قَالَهُ. □ فَوُدَّ: (فِيهِ، أَوْ يَتَنَارَكَ) عَلَى مَا إِذَا حَلَفَا، وَلَمْ يَرْضَا بِمَا يَقُولُهُ أَحَدُهُمَا هـ سَمِ أَي:
فَفَسَخَا. □ فَوُدَّ: (وَتَقْدِيرُ لَمْ الْجُزْمُ) أَي: لِيَكُونَ يَتَنَارَكَ مَجْزُومًا. □ فَوُدَّ: (أَمَرَ الْبَائِعَ أَنْ يَحْلِفَ) أَي: كَمَا
يَحْلِفُ الْمُشْتَرِي هـ ع ش. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ يَتَخَيَّرُ الْمُتَبَايعُ) أَي: بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِجَازَةِ. □ فَوُدَّ: (إِنْ شَاءَ أَخَذَ)
أَي: بِأَنْ يَمْتَنِعَ عَنِ الْحَلْفِ وَيَرْضَى بِمَا قَالَهُ صَاحِبُهُ □ فَوُدَّ: (وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ) أَي: بَعْدَ الْحَلْفِ وَالْفَسْخِ هـ
ع ش وَقَوْلُهُ: (بِأَنْ يَمْتَنِعَ إِنْخَ) وَالْأَوَّلَى بِأَنْ يَرْضَى بِمَا قَالَهُ صَاحِبُهُ بَعْدَ التَّحَالُفِ.

(باب اختلاف المتبايعين)

□ فَوُدَّ: (فَهُوَ) أَي: الْقَوْلُ مَا يَقُولُ. □ فَوُدَّ: (وَأَوْ هَذَا بِمَعْنَى إِلَّا) يُمَكِّنُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ مَحْمَلُ قَوْلِهِ فِي
الْحَدِيثِ «فَهُوَ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ» عَلَى مَا إِذَا حَلَفَ وَنَكَلَ الْآخَرُ وَعَلَى مَا إِذَا تَرَاضَيَا بِمَا قَالَهُ، وَقَوْلُهُ:
فِي «أَوْ يَتَنَارَكَ» عَلَى مَا إِذَا حَلَفَا، وَلَمْ يَرْضَا بِمَا يَقُولُهُ أَحَدُهُمَا.

المأخوذ منه التحالف (إذا اتفقا) أي: العاقدان ولو وكيلين، أو قنَّين أذنَ لهما سيِّداهما كما هو ظاهر، أو وليَّين، أو مُخْتَلِفَيْنِ ويأتي أن وارثيهما مثلهما. ومثلهما أيضًا موكلاهما (على صحَّة البيع)، أو تَبَتَّ باليمينِ كِبَعْتُكَ بِأَلْفٍ فَقَالَ بِلْ بِخَمْسِمِائَةٍ وَزِقْ خَمِرٍ فَإِذَا حَلَفَ الْبَائِعُ عَلَى نَفْيِ الْخَمْرِ تَحَالَفَا (ثم إذا اختلفا في كَيْفِيَّتِهِ كَقَدْرِ الثَّمَنِ) وكان ما يدَّعيه البائع، أو وكيله أكثر أخذًا مِنَّا يأتي في الصداق.....

☐ قوله: (المأخوذ منه التحالف) أي: إذ كُلُّ مُدَّعَى عليه اه سم. ☐ قوله: (أي العاقدان) إلى قولِ المثنى، أو الأجل في النهاية إلا قوله: ومثلهما أيضًا موكلاهما. ☐ قوله: (أن وارثيهما مثلهما) أي: العاقدين قال في الإيعاب وإطلاق الوارث يشمل ما لو كان يَبْتُ المالِ فِيمَنْ لا وارثَ له غيرُه فهل يَخْلِفُ الإمامُ كما شَمِلَهُ كلامُهم أو لا فيه نَظَرُ اه ش واستَوْجَه الإطْفِيحِي عَدَمَ حَلْفِهِ بِجَيْرِ مِي. ☐ قوله: (موكلاهما) أي: وسيِّدُهما في العبدَيْنِ المأذونَيْنِ اه سَيِّدُ عَمَر. ☐ قوله: (باليمين) عبارة النهاية بطريق أخرى اه.

☐ قوله: (كِبَعْتُكَ بِأَلْفٍ إلخ) عبارة الرِّوَضِ وشرِّحه في فَرْعِ تَصْدِيقِ مُدَّعِي الصَّحَّةِ فَلَوْ قَالَ بَعْتُكَ بِأَلْفٍ فَقَالَ بَزِقْ خَمِرٌ، أو بَحُرٌّ، أو بِأَلْفٍ وَزِقْ خَمِرٍ، أو قَالَ شَرَطْنَا شَرْطًا فَايَسِدَا فَأَنْكَرَ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْأَصْلُ صَدَّقَ مُدَّعِي الصَّحَّةِ لِمَا مَرَّ، وَإِنْ قَالَ بَعْتُكَ بِأَلْفٍ فَقَالَ بِلْ بِخَمْسِمِائَةٍ وَزِقْ خَمِرٍ حَلَفَ الْبَائِعُ عَلَى نَفْيِ الْمُفْسِدِ بَأَنْ يَقُولَ لَمْ يُسَمِّ فِي الْعَقْدِ خَمْرٌ ثُمَّ تَحَالَفَا لِقَاءِ التَّنَازُعِ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ اه والظاهر أنه إذا صَدَّقْنَا مُدَّعِي الصَّحَّةِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَا تَبَتُّ الْأَلْفُ بِقَوْلِ الْبَائِعِ بَلْ يُؤْمَرُ الْمُشْتَرِي بِبَيَانِ الثَّمَنِ، وَلَوْ بِجَنْسِهِ فَإِنْ بَيَّنَّ شَيْئًا صَحِيحًا وَوَأَفَقَهُ الْبَائِعُ فَذَلِكَ، وَإِنْ خَالَفَهُ تَحَالَفَا ثُمَّ رَأَيْتَ فِي شَرْحِ الْعُيُوبِ مَا يُوَافِقُهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُعْمَلُ بِالْمُوَافَقَةِ حِينَئِذٍ وَإِنْ خَالَفَتْ مَا ادَّعَاهُ الْآخَرُ أَوْ لَا اه سم باختصار. ☐ قوله: (فإذا حَلَفَ الْبَائِعُ إلخ) تَصْوِيرٌ لثُبُوتِ الصَّحَّةِ بِالْيَمِينِ ففائدة حَلْفِهِ صِحَّةُ الْعَقْدِ فِي جَمِيعِ الْمَبِيعِ وَلَكِنْ لَا تَبَتُّ الْأَلْفُ وَلِهَذَا احْتِيجَ إِلَى التَّحَالِفِ بَعْدَ وَحْيَتِهِ فَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُشْتَرِي يَخْلِفُ كَمَا ادَّعَى فَلْيُرَاجَعِ اه رَشِيدِي.

☐ قوله: (المأخوذ منه التحالف) أي: إذ كُلُّ مُدَّعَى عليه. ☐ قوله: (كِبَعْتُكَ بِأَلْفٍ فَقَالَ بِلْ بِخَمْسِمِائَةٍ وَزِقْ خَمِرٍ إلخ) عبارة الرِّوَضِ وشرِّحه في فَرْعِ تَصْدِيقِ مُدَّعِي الصَّحَّةِ فَلَوْ قَالَ بَعْتُكَ بِأَلْفٍ فَقَالَ بِلْ بَزِقْ خَمِرٌ، أو بَحُرٌّ، أو بِأَلْفٍ وَزِقْ خَمِرٍ، أو قَالَ شَرَطْنَا شَرْطًا فَايَسِدَا فَأَنْكَرَ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْأَصْلُ صَدَّقَ مُدَّعِي الصَّحَّةِ لِمَا مَرَّ، وَإِنْ قَالَ بَعْتُكَ بِأَلْفٍ فَقَالَ بِلْ بِخَمْسِمِائَةٍ وَزِقْ خَمِرٍ حَلَفَ الْبَائِعُ عَلَى نَفْيِ الْمُفْسِدِ بَأَنْ يَقُولَ لَمْ يُسَمِّ فِي الْعَقْدِ خَمْرٌ ثُمَّ تَحَالَفَا لِقَاءِ التَّنَازُعِ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ انْتَهَى والظاهر أنه إذا صَدَّقْنَا مُدَّعِي الصَّحَّةِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَا تَبَتُّ الْأَلْفُ بِقَوْلِ الْبَائِعِ بَلْ يُؤْمَرُ الْمُشْتَرِي بِبَيَانِ الثَّمَنِ وَلَوْ بِجَنْسِهِ فَإِنْ بَيَّنَّ شَيْئًا صَحِيحًا، وَوَأَفَقَهُ الْبَائِعُ فَذَلِكَ، وَإِنْ خَالَفَهُ تَحَالَفَا ثُمَّ رَأَيْتَ فِي شَرْحِ الْعُيُوبِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْقَاضِي، وَفِيمَا إِذَا قَالَ إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ بِخَمْرٍ، أَوْ ثَمَنٌ مَجْهُولٌ وَقَالَ الْبَائِعُ بِلْ بِأَلْفٍ مَثَلًا لَا يُمَكِّنُ قَبُولُ قَوْلِ الْبَائِعِ بَلْ يُخَبِّسُ الْمُشْتَرِي حَتَّى يَبَيِّنَ ثَمَنًا فَإِنْ بَيَّنَّ شَيْئًا، وَوَأَفَقَهُ الْآخَرُ فَذَلِكَ وَلَا تَحَالَفَا اه ثم نَظَرُ فِيهِ وَاجِبٌ عَنْهُ فَرَاغُهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُعْمَلُ بِالْمُوَافَقَةِ حِينَئِذٍ وَإِنْ خَالَفَتْ مَا ادَّعَاهُ الْآخَرُ أَوْ لَا.

بل غير الولي والوكيل هنا كذلك كما هو ظاهر فيشترط أن يكون مُدَّعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر والبائع مثلاً في الثمن أكثر، وإلا فلا فائدة في التحالف (أو صفته)، أو جنسه، أو نوعه كذهب أو فضة، وكذهب كذا وكذا، وكصحيح أو مكسّر، ومنه اختلافهما في شرط نحو رهن، أو كفالة، أو كونه كاتباً وقد يشمل ذلك كله قوله: صفته نعم إن اختلفا في العقد

☞ قوله: (بل غير الولي والوكيل هنا كذلك) مفهومة أنه هناك ليس كذلك فإن كان وجهه أنه وإن كان مدَّعه أقل إلا أن للتحالف فائدة؛ لأن المراد هناك مهر المثل وقد يكون أكثر فهذه الفائدة تجري في الولي والوكيل ثم قد لا يكون مهر المثل أكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما إذا كان أكثر، أو لا فرق اكتفاء بالفائدة في الجملة ثم رأيت في شرح الإرشاد قال ومُدَّعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر، أو البائع مثلاً في الثمن أكثر كذا قيل قياساً على الصداق وقياسه يقتضي أن محل ذلك إذا تحالف ولي أحدهما مع الآخر على أنه يمكن الفرق بأن ثم مراداً مستقراً يرجع إليه، وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى اهـ سم.

☞ قوله: (مدَّعى المشتري) بصيغة اسم المفعول في المضاف واسم الفاعل في المضاف إليه.

☞ قوله: (فلا فائدة للتحالف) هذا واضح عند الزيادة في العدد مع الإتحاد في الجنس والصفة، أما إذا اختلفا كأن قال البائع بعثك بألف درهم والمشتري بمائة دينار وكانت الألف الدرهم في القيمة دون المائة فهل يكون الحكم كذلك، أو لا ويُفرق بأن البائع قد يكون له غرض في خصوص الدراهم اهـ سيّد عمر والأقرب الثاني أخذاً بما يأتي آنفاً عن ع ش في المكسّر. ☞ قوله: (كذهب إلخ) مثال للجنس.

☞ وقوله: (وكذهب كذا إلخ) مثال للتنوع ☞ وقوله: (وكصحيح إلخ) مثال للصفة. ☞ قوله: (كصحيح أو مكسّر) يتكرّر في كلامهم ذكرهما ويظهر أن المراد بهما المضروب وغيره فإن المكسّر المعروف الآن لا ينضبط فتبعد صحة البيع عند إرادته ثم رأيت في المهمات في بيع الأصول والثمار ما يشير لتخو ذلك وعبارته والكسرة قطعة من الدراهم والدنانير للحوائج الصغار وهما القراضة انتهت اهـ سيّد عمر.

☞ قوله: (أو مكسّر) أي: وإن لم يكن ما يدّعيه البائع أكثر قيمة؛ لأن الأغراض تختلف بذلك اهـ ع ش. ☞ قوله: (ومنه) أي: من الاختلاف الموجب للتحالف اهـ ع ش. ☞ قوله: (وقد يشمل إلخ) محل تأمل بالنسبة لمسألة الكتابة إلا أن يفرض فيما إذا كان العبد ثمناً فكان الأولى تأخيرها كقوله نعم إلخ إلى شرح قول المصنّف، أو قدر المبيع اهـ سيّد عمر.

☞ قوله: (والوكيل هنا كذلك) مفهومة أنه هناك ليس كذلك فإن كان وجهه أنه وإن كان مدَّعه أقل إلا أن للتحالف فائدة؛ لأن المراد هناك مهر المثل، وقد يكون أكثر فهذه الفائدة تجري في الولي والوكيل ثم قد لا يكون مهر المثل أكثر فهل يتقيد التحالف في الغير بما إذا كان أكثر، أو لا فرق اكتفاء بالفائدة في الجملة ثم رأيت في شرح الإرشاد قال ومُدَّعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر، أو البائع مثلاً في الثمن أكثر كذا قيل قياساً على الصداق وقياسه يقتضي أن محل ذلك إذا تحالف ولي أحدهما مع الآخر على أنه يمكن الفرق بأن ثم مراداً مستقراً يرجع إليه، وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى.

هل هو قبل التأخير، أو الولادة أو بعد أحدهما لم يتحالفا وإن رجع الاختلاف إلى قدر المبيع؛ لأن ما وقع الاختلاف فيه من الحمل والثمرة تابع لا يصح إيراد العقد عليه فصدق البائع فيه بيمينه؛ إذ الأصل بقاء ملكه، ومن ثم لو زعم المشتري أن البيع قبل الإطلاع أو الحمل صدق على الأوجه؛ لأن الأصل حينئذ عدمه عند البيع (أو الأجل) كأن ادّعه المشتري وأنكره البائع (أو قدره) كيوم، أو يومين (أو قدر المبيع) كصاع من هذا بدرهم فيقول بل صاعين منه به، ولو اشترى ثوباً على أنه عشرون ذراعاً ثم قال البائع أرذنا ذراع اليد وقال المشتري بل ذراع

قوله: (أو الولادة) أي: كأن يقع الاختلاف بعد الاستغناء عن اللبن فيما إذا كان المبيع غير آدمي، أو بعد التمييز فيما إذا كان آدمياً وكان البائع يدعي أن البيع وقع بعد الاستغناء والتمييز أيضاً، وإلا فالبيع من أصله باطل على مدعى البائع لحزمة التفريق اهـ رشيدتي. قوله: (لا يصح إيراد العقد عليه) قد يقال المشتري لم يدع إيراد العقد عليه بل تبعيته، وهذا يخالف في الثانية قولهم واللفظ للرؤوس في الباب السابق، وكذا طلع التخل مع قشره أي: يصح بيعه إلا أن يخص بالمقطوع دون الباقي على أصله، وفيه نظر والأحسن تصوير ما هنا ببيعه على أصله من غير شرط القطع فإنه باطل؛ لأنه ينع قبل الصلاح بلا شرط قطع م ر اهـ سم. قوله: (ومن ثم) أي: أجل ترجيح جانب البائع هنا بالأصالة. قوله: (لو زعم) أي ادّعى اهـ ع ش. قوله: (أن البيع قبل الإطلاع، أو الحمل) ينبغي أن صورة المسألة أن يقول البائع البيع بعد الإطلاع والتأخير وبعد الحمل وانفصال الولد، ويقول المشتري بل هو قبل الإطلاع والحمل أما لو كانت حاملاً أو الثمرة غير مؤبرة واختلفا في مجرد كون الثمرة والحمل قبل البيع، أو بعده فلا معنى للاختلاف فإن البيع إن كان قبل الحمل والإطلاع فقد حدثا في ملك المشتري، وإن كان قبل البيع فقد دخلا في المبيع تبعاً نعم يظهر أثر ذلك فيما لو رد المبيع بعيب وزعم المشتري أن الإطلاع والحمل وجدا بعد البيع فيكونان من الزيادة المنفصلة فلا يتبعان في الرد والبائع اتهما كانا قبل البيع فهما من المبيع اهـ ع ش، وقوله: وانفصال الولد أي واستغنائه عن اللبن في غير الآدمي، وتميزه في الآدمي كما مر عن الرشيدتي وقوله أما لو كانت إلخ أي: حين الاختلاف. قوله: (قبل الإطلاع، أو الحمل) أي: فيكون الثمرة أو الحمل له اهـ ع ش. قوله: (صدق على الأوجه) كذا في شرح الرؤوس قال م ر في شرحه والأصح تصديق البائع اهـ سم. قوله: (كان ادّعه) إلى قوله، ولو اشترى في

قوله: (لا يصح إيراد العقد عليه) قد يقال المشتري لم يدع إيراد العقد بل تبعيته وهل يخالف في الثانية قولهم واللفظ للرؤوس في الباب السابق، وكذا طلع التخل مع قشره أي: يصح بيعه إلا أن يخص بالمقطوع دون الباقي على أصله، وفيه نظر والأحسن تصوير ما هنا ببيعه على أصله من غير شرط القطع فإنه باطل؛ لأنه ينع قبل الصلاح بلا شرط قطع م ر. قوله: (صدق على الأوجه) كذا في شرح الرؤوس قال م ر في شرحه والأصح تصديق البائع اهـ.

الحديد فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا عُيْلَ بِهِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي النِّقْدِ، وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْعَلَبَةِ بَطَلَ الْعَقْدُ لِمَا مَرَّ أَنَّ النِّتَّةَ هُنَا لَا تَكْفِي، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَيْهَا، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي شَرْطِ ذَلِكَ أَتَجَهَّ التَّحَالُفُ، وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ خِلَافٌ مَا ذَكَرْتَهُ فَاحْذَرَهُ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْجَلَالَ الْبُلْقَيْنِي ذَكَرَ بَحْثًا مَا يُوَافِقُ مَا ذَكَرْتَهُ حَيْثُ قَالَ مَا حَاصِلُهُ إِطْلَاقُ الذَّرَاعِ يَبْلَدُ الْغَالِبِ فِيهَا ذِرَاعُ الْحَدِيدِ يَنْزِلُ عَلَيْهِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي إِرَادَتِهِ وَإِرَادَةِ ذِرَاعِ الْيَدِ، أَوِ الْعَمَلِ صُدِّقَ مُدَّعِي ذِرَاعِ الْحَدِيدِ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ، وَلَا تَحَالَفٌ؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْآخِرِ مُخَالِفَةٌ لِلظَّاهِرِ فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهَا فَإِنْ انْتَفَتْ غَلَبَةُ أَحَدِهِمَا وَجِبَ التَّعْيِينُ، وَإِلَّا فَسَدَ الْعَقْدُ أَهـ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي أَرَدْنَا ذِرَاعَ الْحَدِيدِ وَالْبَائِعُ أَرَدْنَا ذِرَاعَ الْيَدِ لَمْ يَكُنْ اخْتِلَافًا فِي قَدْرِ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ مُعَيَّنٌ فَلَا تَحَالَفٌ وَإِنَّمَا هَذَا كَمَا إِذَا بَاعَ أَرْضًا عَلَى أَنَّهَا مِائَةٌ فَخَرَجَتْ نَاقِصَةً فَيُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي كَالْعَيْبِ فَإِنْ أَجَازَ فَيَكُلُّ الثَّمَنَ أَهـ الْمَقْصُودُ مِنْهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا نَظَرُ بِهِ أَنَّهُمَا ثُمَّ مُتَّفِقَانِ عَلَى شَرْطِ الْمِائَةِ ثُمَّ النِّقْصُ عَنْهَا الْمُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الْعَيْبِ فَجَاءَ التَّخْيِيرُ، وَأَمَّا هُنَا فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ فِي أَنَّ الْمَبِيعَ عِشْرُونَ بِالْحَدِيدِ، أَوْ بِالْيَدِ فَلَمْ يَتَّفَقَا عَلَى شَيْءٍ فَكَانَ مَجْهُولًا فَبَطَلَ الْعَقْدُ. وَلَا يُنَافِي.....

النهاية. □ قَوْلُهُ: (عُيْلَ بِهِ) يَدُلُّ عَلَى إلْغَاءِ نِيَّةِ أَحَدِهِمَا حَيْثُ يَنْظُرُ مَا مَرَّ فِي التَّقْدِ هَلْ يَشْمَلُ مَعَ حَالَةِ الإِطْلَاقِ حَالَةَ النِّتَّةِ مَعَ الإِخْتِلَافِ فِيهَا أَهـ سَمِ أَقُولُ مَا سَيَذْكُرُهُ عَنِ الْجَلَالِ صَرِيحٌ فِي الشُّمُولِ.
 □ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي الشَّرْطِ الْخَامِسِ مِنْ شُرُوطِ الْمَبِيعِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ: فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْبَيْعِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، أَوْ تَقْدَانِ، وَلَمْ يَغْلِبْ أَحَدُهُمَا اشْتَرَطَ التَّعْيِينَ أَهـ كَزِدِّي. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْإِسْتِوَاءِ فِي الْعَلَبَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ اتَّفَقَا) غَايَةٌ. □ قَوْلُهُ: (عَلَيْهَا) أَيِ: عَلَى نِيَّةِ أَحَدِهِمَا بِخُصُوصِهِ.
 □ قَوْلُهُ: (فِي شَرْطِ ذَلِكَ) أَيِ: أَحَدِ الذَّرَاعَتَيْنِ بِخُصُوصِهِ. □ قَوْلُهُ: (بَحْثًا) أَيِ: لَا تَقْلًا. □ قَوْلُهُ: (مَا يُوَافِقُ) (إِلْخ) مَفْعُولٌ ذَكَرَ. □ قَوْلُهُ: (الْغَالِبِ فِيهِ) (إِلْخ) نَعْتُ بَلَدٍ □ قَوْلُهُ: (يَنْزِلُ) (إِلْخ) خَبَرُ إِطْلَاقِ الذَّرَاعِ.
 □ قَوْلُهُ: (وَجِبَ التَّعْيِينُ) أَيِ بِاللَّفْظِ. □ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ: حَاصِلٌ مَا قَالَهُ الْجَلَالُ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ) اخْتِلَافًا فِي قَدْرِ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّهُ مُعَيَّنٌ) لَكَ أَنْ تَقُولَ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُعَيَّنٌ أَنَّ الْعَقْدَ وَرَدَ عَلَى مُعَيَّنٍ مَرْنِي وَحَيْثُ فَالْجِهَالَةُ بِمِقْدَارِ دَرْعِهِ لَا تَقْتَضِي الْبُطْلَانَ فَالْإِخْتِلَافُ لَيْسَ إِلَّا فِي شَرْطِ خَارِجٍ وَالْجِهَالَةُ فِيهِ لَا فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ وَلَا تُؤَدِّي جِهَالَتَهُ إِلَى جِهَالَةِ عَيْنِ الْمَبِيعِ مَعَ رُؤْيَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ حَقَّ التَّأَمُّلِ، وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ بَطَلَ الْعَقْدُ مَعَ فَرْضِهِ أَنَّ الْمُشْتَرِي تَوَبَّ الْمُبَادَرَةَ مِنْهُ التَّعْيِينَ أَهـ سَيَذْكُرُهُ عَمَرُ.
 □ قَوْلُهُ: (الْمَقْصُودُ مِنْهُ) أَيِ: مِنْ قَوْلِ الْجَلَالِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَكَذَا ضَمِيرُ بَيِّنَتِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا نَظَرُ بِهِ) أَيِ: جَعَلَهُ نَظِيرًا، وَهُوَ قَوْلُهُ: كَمَا إِذَا بَاعَ أَرْضًا إِلْخ. □ قَوْلُهُ: (فَبَطَلَ الْعَقْدُ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَغْلِبْ

□ قَوْلُهُ: (عُيْلَ بِهِ) يَدُلُّ عَلَى إلْغَاءِ نِيَّةِ أَحَدِهِمَا حَيْثُ يَنْظُرُ مَا مَرَّ فِي التَّقْدِ هَلْ يَشْمَلُ مَعَ حَالَةِ الإِطْلَاقِ حَالَةَ النِّتَّةِ مَعَ الإِخْتِلَافِ فِيهَا. □ قَوْلُهُ: (بَطَلَ الْعَقْدُ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَغْلِبْ أَحَدُهُمَا، وَإِلَّا عُيْلَ بِالْغَالِبِ أَخْذًا مِمَّا ذَكَرَهُ أَوْ لَا فَتَأَمَّلُهُ.

ما ذكرته وذكره قول الماوردي والصيمري في السلم يشترط في المذروع أن يكون بذراع الحديد فإن شرط بذراع اليد لم يجز؛ لأنه مختلف أه؛ لأن محل ما قاله فيما في الذمة وما هنا في المعين ويفرض كونه في الذمة فمحله كما أفهمه التعليل في مختلف أمّا إذا علم بأن عين وعلم قدره فيصيح كما في تعيين مكيال متعارف (ولا بينة) لأحدهما يعتد بها فشمّل ما لو كان لكل بينة وتعارضتا لإطلاقهما، أو إطلاق إحداهما فقط، أو لكونهما أختا بتاريخين متفقين وقد لزم العقد وبقي إلى حالة التنازع (تحالفا) لما في الخبر الصحيح «أن اليمين على المدعى عليه» وكل منهما مدع ومدعى عليه، وقد يشكّل عليه الخبران السابقان إلا أن يجاب بأنه عرف من هذا الحديث زيادة عليهما هي حلف المشتري أيضا فأخذنا بها، وخرج بانقفا إلخ اختلافهما في الصحة أو العقد هل هو بيع أو هبة فلا تحالف كما يأتي ويقول ولا بينة ما لو كان لأحدهما بينة فإنه يُقضى له بها، أو لهما بينتان مؤرختان بتاريخين مختلفين فإنه

أحدهما، وإلا عمل بالغالب أخذا بما ذكره أولا فتأمل اه سم. قوله: (ما ذكرته وذكره) أي: من جواز شرط غير ذراع الحديد. قوله: (فيما في الذمة) قضية هذا الصنيع الصحة في المعين مع اختلاف الذراع، وهو ممنوع اه سم أقول لا يظهر وجه المنع مع قول الشارح وعلم قدره أي: أنه ذراع الأربع بالحديد مثلاً. قوله: (كما أفهمه التعليل) وهو قوله: لأنه مختلف. قوله: (في مختلف) خبر فمحله أي: محل ما قاله في ذراع مختلف. قوله: (بأن عين) كذراع زيد.

قوله (سئ): (ولا بينة) الواو للحال. قوله: (لأحدهما) إلى قوله، وإلا جمل في النهاية إلا قوله: في عين المبيع أو الثمن فقط تحالفا، وقوله: ويظهر إلى تحالفا. قوله: (وقد لزم إلخ) عطف على قول المتن أو لا بينة. قوله: (وقد بقي إلى حالة التنازع) سبأتي المختزات في كلامه اه سم. قوله: (وبقي إلخ) عطف على لزم العقد وجري المغني والنهاية على أن بقاء العقد قيد دون لزوم العقد. قوله: (وكل منهما مدع ومدعى عليه) لا يخفى أن الخبر إنما يشهد لحلف كل منهما من جهة كونه مدعى عليه لا من جهة كونه مدعيا فلا بد من دليل للجهة الثانية التي ثمرتها الحلف على الإثبات اه رشيد.

قوله: (السابقان) أي في قوله وأصل الباب إلخ. قوله: (إلا أن يجاب إلخ) لا يخفى ما فيه من التكلف والتسلف والمنافاة لظاهر الحديث أو صريحه أمّا أولا فلا يقتضيه في الأول على قوله فهو ما يقول إلخ، وفي الثاني على تخليف البائع وأمّا ثانياً فليترتب عليه اليمين تخيير المشتري لا الفسخ الآتي بتقصيله اه سيّد عمر. قوله: (هي) أي: الزيادة، وكذا ضمير بها. قوله: (وخرج بانقفا إلخ) علم مما مر أن مرادهم بالاتفاق على الصحة وجودها نهاية ومغني قال ع ش قوله: مما مر أي: في قوله، أو ثبت إلخ اه. قوله: (ويقوله إلخ) كقوله ويلزم وينتفى الآتين عطف على قوله بانقفا إلخ.

قوله: (فيما في الذمة) قضية هذا الصنيع الصحة في المعين مع اختلاف الذراع، وهو ممنوع.

قوله: (وبقي إلى حالة التنازع) سبأتي المختزات في كلامه.

يُقَضَى بالأولى ويلزَمُ ما لو اختلفا مع بقاء الخيار فلا تحالف على ما نقلناه وأقرناه لإمكان
الفسخ بغيره لكن الجمهور كما أفهمه كلاهما على أنه لا فرق، واعتمده جمع متأخرون
كما أطبقوا على التحالف في القراض والجعالة مع جوازهما من الجائنين والكتاية مع جوازها
من جانب القرض ويبقى ما لو اختلفا في الثمن أو المبيع بعد القبض مع الإقالة أو التلف الذي
ينفسخ به العقد فلا تحالف بل يحلف مدعي النقص؛ لأنه غارم وأورد على الضابط اختلافهما
في عين المبيع والثمن معا كبعثك هذا العبد بهذه المائة الدرهم فيقول بل هذه الجارية بهذه
العشرة الدنانير فلا تحالف جزما؛ إذ لم يتواردا على شيء واحد مع أنهما اتفقا على بيع
صحيح واختلفا في كَيْفِيَّتِهِ فيحلف كل على نفي ما ادعى عليه على الأصل، ولا فسخ. ولو
اختلفا في عين المبيع، أو الثمن فقط تحالفا، أو في عين المبيع والثمن في الذمة واتفقا على
صفته وقدره، أو اختلفا في أحدهما ويظهر أن مثل ذلك عكسه بأن يختلفا في عين الثمن

فرد: (لا فرق) أي: بين الاختلاف في زمن الخيار والاختلاف بعده فيتحالفا في الأول كالثاني
اعتمده النهاية والمغني وفاقا للشارح. فرد: (وفي القراض) بأن قال المقرض قارضتك دنائير وقال
العايل بل دراهم، أو قال مائة وخمسين فقال بل مائة اهرع ش. فرد: (والجعالة) وجعلا أي: القراض
والجعالة من المعاوضة؛ لأن العايل فيهما لم يعمل مجانا وإنما عمل طامعا في الربح والجعل اهرع
ش. فرد: (أو التلف الذي ينفسخ به العقد) بأن كان الخيار للبائع وحده، أو تلف المبيع في يد
المشتري بعدم السقي الواجب على البائع، وبه يتدفع ما قيل كيف يكون التلف بعد القبض موجبا
لإلغائه مع أن المبيع من ضمان المشتري أو أن المراد تلف المبيع في يد البائع بعد قبضه للثمن اهرع
ش عبارة الرشيد أي بأن كان قبل القبض بأفة، أو إتلاف البائع اهرع. فرد: (وأورد) إلى قوله وما في
الأنوار في المغني إلا قوله: أو الثمن وقوله ويظهر إلى تحالفا، وقوله: وله التصرف إلى، وإلا
جعل. فرد: (على الضابط) أي: قول المصنف إذا اتفقا إلخ أي: على منعه. فرد: (إذ لم يتواردا)
أي: الإدعاء. فرد: (مع أنهما اتفقا إلخ) أي: فيشمله الضابط، وليس من أفراد. فرد: (فيحلف
كل إلخ) تفريع على قوله فلا تحالف. فرد: (أدعي عليه) بيناء المفعول. فرد: (على الأصل) أي
أصالة التقى. فرد: (ولا فسخ) يعني لم يبق عقد حتى ينفسخ؛ لأنه بحلف كل ارتفع مدعى الآخر
كزدي ورشيد أي عبارة ع ش. قوله: ولا فسخ أي: بل يرتفع العقدان بحلفهما فيبقى العبد والجارية في
يد البائع، ولا شيء له على المشتري ويجب عليه رد ما قبضه منه إن قبله المشتري منه، وإلا كان كمن
أقر لشخص بشيء، وهو يكرهه فيبقى تحت يد البائع إلى رجوع المشتري، واعتراه به ويتصرف البائع
فيه بحسب الظاهر أما في الباطن فالحكم محال على ما في نفس الأمر نظير ما يأتي في قوله، وله
التصرف فيه ظاهرا إلخ اهرع. فرد: (ولو اختلفا في عين المبيع أو الثمن فقط) أي: واتفقا على الثمن في
الأولى وعلى المبيع في الثانية وهما معينان فيهما. فرد: (والثمن إلخ) أي: والحال أن الثمن اهرع
ش. فرد: (في أحدهما) أي: الصفة، أو القدر.

والمبيع في الذمة تحالفاً على المنقول المَعْتَمَدِ خلافاً لقول الإسنوي ومن تبعه لا تحالف بل يحلف كل على نفي ما ادّعى عليه، ولا فسخّ فإن أقام البائع بينة أنه العبد والمشتري بينة أنه الأمة لم يتعارض؛ لأنّ كلاً أثبت عقداً لا يقتضي نفي غيره فتسلّم الأمة للمشتري ويُقرّ العبد بيده إن كان قبضه، وله التصرف فيه ظاهراً بما شاء للضرورة نعم ليس له الوطء لو كان أمة احتياطاً أمّا باطناً فالمدار فيه على الصّدق وعدمه، وإلا لجعل عند القاضي حتى يدعيه المشتري ويُنفق عليه حيث لم يربعه أصلح من كسبه إن كان، وإلا باعه وحفظ ثمنه إن رآه وما في الأنوار من تخريج هذا على مَنْ أقرّ لغيره بمال، وهو يُنكره فيه نظراً؛ لأنّ هذا ليس من ذاك؛ لأنّ إقرار البائع هنا بشراء الغير لملكه بمال يلزمه له فهو إقرار على الغير لا له، أمّا على التحالف فمحله حيث لم يختلف تاريخ البيعتين،.....

□ فوّ: (والمبيع إلخ) الواو للحال. □ فوّ: (تحالفاً) جواب لقوله، أو في عين المبيع والتمن إلخ.
 □ فوّ: (لا تحالف) أي: لأن الثمن ليس بمعيّن حتّى يربط به العقد اه سم. □ فوّ: (فإن أقام البائع إلخ) هذا تفرّيع على عدم التحالف اه سم. □ فوّ: (ويقرّ العبد بيده) أي: المشتري ويلزمه الثمنان لعدم التعارض في البيعتين اه ع ش. □ فوّ: (وله التصرف فيه) وعليه نفقته نهاية أي العبد ع ش. □ فوّ: (لو كان) أي: ما ادّعه البائع وأقام به البيّة. □ فوّ: (احتياطاً) عبارة النهاية لا غترافه بتخريم ذلك عليه اه.
 □ فوّ: (ولا لجعل إلخ) أي: وإن لم يكن قبضه المشتري لجعل إلخ. □ فوّ: (وينفق) أي: القاضي.
 □ فوّ: (من كسبه) متعلّق بيقف. □ فوّ: (باعه وحفظ إلخ) عبارة النهاية باعه إن رآه وحفظ ثمنه اه.
 □ فوّ: (إن رآه) يعني عنه قوله: وإلا. □ فوّ: (وما في الأنوار إلخ) هو الأصحّ فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع شرح م ر اه سم أي: وعليه نفقته ع ش. □ فوّ: (بشراء الغير إلخ) خبر أن.
 □ فوّ: (لملكه بمال) الجازان متعلّقان بالشراء. □ فوّ: (يلزمه له) أي: يلزم المال الغير للبائع.
 □ فوّ: (فهو) أي: إقرار البائع هنا. □ فوّ: (أما على التحالف) إلى المثني في النهاية والمعني.
 □ فوّ: (أما على التحالف إلخ) أي: ما ذكر من قوله فإن أقام البائع بينة إلى هنا مفرّع على عدم التحالف الذي قال به الإسنوي أمّا على التحالف الذي هو المنقول المَعْتَمَدُ فمحله إلخ كزدي.
 □ فوّ: (على التحالف) أي: فيما إذا اختلفا في عين المبيع والتمن في الذمة الذي قدّم أنه المَعْتَمَدُ اه ع ش. □ فوّ: (فمحله) أي: التحالف. □ فوّ: (حيث إلخ) يقتضي الحكم بتعارضيهما حيثيّد، وفيه نظر؛ لأنّ كلاً لا يقتضي نفي ما أثبتّه غيره فليتأمل اه سم. □ فوّ: (حيث لم يختلف إلخ) هكذا في شرح

□ فوّ: (لا تحالف) أي: لأن الثمن ليس بمعيّن حتّى يربط به العقد. □ فوّ: (فإن أقام) هذا تفرّيع على عدم التحالف. □ فوّ: (وما في الأنوار) هذا هو الأصحّ فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع م ر. □ فوّ: (أما على التحالف) كذا في شرح م ر. □ فوّ: (فمحله) أي: التحالف. □ فوّ: (حيث إلخ) يقتضي الحكم بتعارضيهما حيثيّد، وفيه نظر؛ لأنّ كلاً لا يقتضي نفي ما أثبتّه غيره فليتأمل. □ فوّ: (حيث لم يختلف إلخ)

وإلا حَكِمَ بِمُقَدِّمَةِ التَّارِيخِ (فِيحَلِفُ كُلُّ) مِنْهُمَا (عَلَى نَفْيِ قَوْلِ صَاحِبِهِ وَإِثْبَاتِ قَوْلِهِ) لِمَا مَرَّ أَنَّ
كُلًّا مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ فَيَنْفِي مَا يَذْكُرُهُ غَرِيمُهُ وَيُثَبِّتُ مَا يَدَّعِيهِ هُوَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَارِثَ يَحْلِفُ
فِي الْإِثْبَاتِ عَلَى الْبَتِّ، وَفِي النَّفْيِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي الصَّدَاقِ. (وَيَبْدَأُ بِالْبَائِعِ)؛
لَأَنَّ جَانِبَهُ أَقْوَى بِعَوْدِ الْمَبِيعِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ إِلَيْهِ بِالْفَسْخِ النَّاشِئِ عَنِ التَّحَالِفِ.....

الرَّوْضِ عَنِ السُّبْكِيِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِالْبَيِّنَتَيْنِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا، وَلَا تَحَالَفَ
لَا اخْتِلَافَ مُتَعَلِّقَهُمَا فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا بِمَجَرَّدِ اخْتِلَافِ التَّارِيخِ، فَإِنْ ذَكَرَ مَا يَوْجِبُ التَّعَارُضَ اغْتَبِرَ
التَّعَارُضُ حَيْثُ قَلْبًا مَلَّ وَإِذَا قُلْنَا هُنَا يُعْمَلُ بِالْبَيِّنَتَيْنِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ حَيْثُ هُنَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْعَبْدَ يُقَرُّ
بِبَيْدِ الْمُشْتَرَى، وَمِنْ تَخْرِيجِ الْأَنْوَارِ الْمَذْكُورِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْرِشِيدِي.

□ قَوْلُهُ: (وَالْأَقْضَى بِمُقَدِّمَةِ التَّارِيخِ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بَأَنَّ مَا هُنَا فِي قَضِيَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا
فَالْقِيَاسُ الْعَمَلُ بِهِمَا مَعَ مَا ذُكِرَ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ ذَلِكَ مَفْرُوضٌ فِيمَا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ
يَجْرِ إِلَّا عَقْدٌ وَاحِدٌ أَهَرَش. □ قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَإِذَا تَحَالَفَا) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ:
(غَرِيمُهُ). □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَي: بَعِيدُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ تَحَالَفًا. □ قَوْلُهُ: (غَرِيمُهُ) أَسْقَطَهُ الْمُعْنَى وَالنَّهَايَةُ وَقَالَ
الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ: مَرَّ فَيَنْفِي مَا يُنْكِرُهُ وَيُثَبِّتُ الْإِلْحَ لَا يَخْفَى أَنَّ الضَّمَايِرَ كُلَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى لَفْظِ كُلِّ وَهَذِهِ
الْعِبَارَةُ أَصَوَّبٌ مِنْ قَوْلِ الشَّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ فَيَنْفِي مَا يُنْكِرُهُ غَرِيمُهُ وَيُثَبِّتُ مَا يَدَّعِيهِ هُوَ أَهَرَش. □ فَقَوْلُهُ يُنْكِرُهُ
صَوَابُهُ يَدَّعِيهِ، أَوْ إِسْقَاطُ قَوْلِهِ غَرِيمُهُ.

□ قَوْلُهُ: (وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَارِثَ الْإِلْحَ) سَكَتَ عَنِ الْمَوْكَلِ الَّذِي قَالَ فِيمَا سَبَقَ أَنَّهُ كَالْوَارِثِ، وَفِي مَعْنَى
الْوَارِثِ سَيِّدُ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَكِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى الْبَتِّ فِي الطَّرَفَيْنِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَي: الْإِثْبَاتِ وَالتَّنْفِي؛ لِأَنَّ
فِعْلَ عَبْدِهِ فَعَلَهُ عَش.

□ قَوْلُ (سَمَ): (وَيَبْدَأُ بِالْبَائِعِ) أَي: اسْتَحْبَابًا وَالزَّوْجُ فِي الصَّدَاقِ كَالْبَائِعِ فَيَبْدَأُ بِهِ لِقَوَّةِ جَانِبِهِ بِبَقَاءِ التَّمَتُّعِ لَهُ
كَمَا قَوِيَ جَانِبُ الْبَائِعِ بِعَوْدِ الْمَبِيعِ لَهُ وَلِأَنَّ أَثَرَ التَّحَالِفِ يَظْهَرُ فِي الصَّدَاقِ، وَهُوَ بِإِذْنِهِ فَكَانَ كَبَائِعِهِ نِهَايَةً
وَمُعْنَى قَالَ عَشَ قَوْلُهُ: مَرَّ اسْتَحْبَابًا كَمَا يُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فِي السَّلَامِ وَالْمَوْجَرِّ فِي الْإِجَارَةِ
وَالزَّوْجِ فِي الصَّدَاقِ وَالسَّيِّدِ فِي الْكِتَابَةِ أَنْتَهَى أَنْوَارُ أَقُولُ وَيَتَوَقَّفُ فِي الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ وَيَنْبَغِي تَقْدِيمُ الْمُسْلِمِ
مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مُعَيَّنًا فِي الْعَقْدِ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا فِي الْعَقْدِ يَصِيرُ بِتَغْيِينِهِ فِي
الْمَجْلِسِ وَقَبْضِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لَهُ كَالْمُعَيَّنِ فِي الْعَقْدِ وَالثَّمَنِ إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا وَالْمَبِيعُ فِي الذَّمَّةِ يُبْدَأُ

هَكَذَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ عَنِ السُّبْكِيِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِالْبَيِّنَتَيْنِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا، وَلَا
تَحَالَفَ لَا اخْتِلَافَ مُتَعَلِّقَهُمَا فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا بِمَجَرَّدِ اخْتِلَافِ التَّارِيخِ فَإِنْ ذَكَرَا مَا يَوْجِبُ التَّعَارُضَ
اغْتَبِرَ التَّعَارُضُ حَيْثُ قَلْبًا مَلَّ وَإِذَا قُلْنَا هُنَا يُعْمَلُ بِالْبَيِّنَتَيْنِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ هُنَا حَيْثُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْعَبْدَ
يُقَرُّ بِبَيْدِ الْمُشْتَرَى، وَمِنْ تَخْرِيجِ الْأَنْوَارِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَارِثَ) سَكَتَ عَنِ الْمَوْكَلِ الَّذِي
قَالَ فِيمَا سَبَقَ أَنَّهُ كَالْوَارِثِ، وَفِي مَعْنَى الْوَارِثِ سَيِّدُ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَكِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى الْبَتِّ فِي الطَّرَفَيْنِ.

ولأنَّ ملكه قد تمَّ على الثمن بالعقد وملك المشتري لا يتمُّ على المبيع إلا بالقبض؛ لأنَّ الصورة أنَّ المبيع مُعَيَّن والثمن في الذمَّة، ومن ثَمَّ بُدِئَ بالمشتري في عكس ذلك؛ لأنه أقوى حينئذٍ ويُخَيَّرُ الحاكمُ بالبداءةِ بأيُّهما أَدَّاهُ إليه اجتهداه فيما إذا كانا مُعَيَّنَيْن، أو في الذمَّة (وفي قولٍ بالمشتري) لقوَّة جانبِهِ بالمبيع (وفي قولٍ يتساويان)؛ لأنَّ كُلًّا مُدَّعٍ ومُدَّعى عليه، وعليه (فَيُخَيَّرُ الحاكمُ) فيمَن يبدَأُ به منهما (وقيل يُفَرِّغُ) بينهما فَمَن قَرَعَ بدَأَ به والخلافُ في النذب لِحُصولِ المقصودِ بكُلِّ تقديرٍ (والصحيحُ أنه يكفي كُلُّ واحدٍ منهما) يمينٌ تَجْمَعُ نفيًا وإثباتًا) لِاتِّحادِ الدعوى ومَنفِي كُلِّ في ضَمَنِ مُثْبِتِهِ، وينبغي نَذْبُ يمينَين خُرُوجًا مِّنَ الخلافِ؛ لأنَّ في مُدْرِكِهِ قوَّةٌ خلافاً لِمَا يُوْهَمُهُ المثنى، ومن ثَمَّ اعْتَرَضَ بأنه كان ينبغي التعبيرُ بالمذهبِ، وإشعارُ كلامِ المثنى كالمأوردِ بِمَنعِ يمينَين غيرِ مُعَوَّلٍ عليه (وَيُقَدَّمُ النفي) نَذْبًا؛ لأنه الأصلُ في اليَمِينِ؛ إذ حَلِفَ المُدَّعي على إثباتِ قوله لئَمَّا هو لِنَحْوِ قَرِينَةِ لوْثٍ، أو نُكُولٍ وإفادةِ الإثباتِ بعده بخلافِ العكسِ ولئَمَّا لم يكفِ الإثباتُ وحده، ولو مع الحصرِ كما بعث إلا بكذا؛ لأنَّ الأيمانَ لا يُكْتَفَى فيها باللوازمِ بل لا بُدَّ مِنَ الصريحِ؛ لأنَّ فيها نوعٌ تَعَبُّدٍ (فيقولُ البائعُ) إذا اختلفا في قدرِ الثمنِ والله (ما بعث بكذا ولقد)، أو لئَمَّا.....

بالمُشتري، والمُسلمُ هنا هو المُشتري في الحقيقة اه وفي سَمِ ما يوافقه. قوْلُهُ: (ولأنَّ ملكه قد تمَّ إلخ) بِمَعْنَى أنَّ العقدَ لا يَنْفَسِخُ بِتَلَفِهِ بخلافِ المبيعِ اه رَشِيدِي أقولُ بل لا يَتَصَوَّرُ تَلَفُهُ. قوْلُهُ: (وَيُخَيَّرُ إلخ) عَطَفْتُ على قوله بدَأَ إلخ. قوْلُهُ: (وعليه) أي على القولِ بالتساوي اه ع ش. قوْلُهُ: (فَمَن قَرَعَ) أي: خَرَجَتْ له القَرعةُ اه ع ش. قوْلُهُ: (والخلافُ إلخ) أي: المذكورُ بقوله وَيَبْدَأُ بالبائعِ، وفي قولٍ إلخ. قوْلُهُ: (وَمَنفِي كُلِّ في ضَمَنِ مُثْبِتِهِ) أي: نَفْيُ مَنفِي كُلِّ منهما في ضَمَنِ إثباتِ مُثْبِتِهِ فَظَاهِرُ العبارةِ ليس مُرادًا كما لا يَخْفَى أو المعنى المنفيُّ من حيثِ نَفْيِهِ في ضَمَنِ المُثْبِتِ من حيثِ إثباتِهِ فائْتَدَفَعَ ما يُقالُ ليس المنفيُّ في حَلِفِ المُشتري في ضَمَنِ مُثْبِتِهِ اه بُجَيْرِي. قوْلُهُ: (لِما يُوْهَمُهُ المثنى) حيثُ عَبَّرَ بالصحيحِ المُشِيرِ بِفَسَادٍ مُقَابِلِهِ. قوْلُهُ: (وَمِن ثَمَّ اعْتَرَضَ إلخ) هذا التَّفْرِيعُ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ اه سَيِّدُ عُمَرَ، ولم يَظْهَرْ لي وجهُهُ. قوْلُهُ: (وإشعارُ كلامِ المثنى) كَوْنُ المثنى مُشِيرًا بِذَلِكَ مَحَلُّ نَظَرٍ اه سَيِّدُ عُمَرَ، ولم يَظْهَرْ لي وجهُ النَّظَرِ فَإِنَّ مُقَابِلَ الصَّحِيحِ لا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ. قوْلُهُ: (بخلافِ العكسِ) أي: تَقْدِيمُ الإثباتِ على النَفْيِ؛ لأنَّه إذا قال ما بعته لك بِتَسْعِينَ يَبْقَى لِقَوْلِهِ ولقد بعته لك بِمِائَةٍ فَائِدَةٌ لم تُسْتَفَدَ مِنَ النَفْيِ بخلافِ ما لو قال بعته لك بِمِائَةٍ يَبْقَى قَوْلُهُ: وما بعته لك بِتَسْعِينَ لِمَجَرَّدِ التَّأَكِيدِ والتَّاسِيسِ خَيْرٌ مِنْهُ قَرَرَهُ شَيْخُنَا البَابِلِيُّ اه

قوْلُهُ: (وَمِن ثَمَّ بُدِئَ بالمُشتري في عكس ذلك) قد يُقالُ قياسُ ذلك البداءةُ بالمُسلمِ إذا كان رأسُ المالِ مُعَيَّنًا في العقدِ لكنَّه أَطْلَقَ في شَرْحِ العُبابِ قَوْلُهُ: والمُسلمُ إِلَيْهِ في السَّلَمِ والمُؤَجَّرُ في الإجارةِ والزَّوْجُ في الصِّدَاقِ والسَّيِّدُ في الكِتَابَةِ كالبائعِ ذَكَرَهُ في الأنوارِ انْتَهَى وَقَضَيْتُهُ خُصُوصًا مع قَرِينَةِ قَرَنَهُ بالمذكوراتِ البداءةُ بالمُسلمِ إِلَيْهِ مُطْلَقًا فَلْيَحَرَّرِ الفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ البائعِ في الذمَّةِ بِشَمَنِ مُعَيَّنٍ فَلْيُرَاجَعْ.

وَحَذَفَهُ مِنْ أَصْلِهِ لِإِيْهَامِهِ اشْتِرَاطَ الْحَصْرِ (بَعَثَ بِكَذَا) وَيَقُولُ الْمُشْتَرِي وَاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتُ بِكَذَا وَلَقَدْ اشْتَرَيْتُ بِكَذَا، وَلَوْ نَكَّلَ أَحَدُهُمَا عَنِ النَّفْيِ فَقَطْ، أَوْ الْإِثْبَاتِ فَقَطْ قُضِيَ لِلْحَالِفِ، وَإِنْ نَكَّلَا مَعًا وَقَفَ الْأَمْرُ وَكَانَهُمَا تَرَكََا الْخُصُومَةَ. (وَإِذَا تَحَالَفَا) عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالْحَقُّ بِهِ الْمُحَكَّمُ فَخَرَجَ تَحَالَفُهُمَا بِأَنْفُسِهِمَا فَلَا يُؤْثَرُ فَسْخًا وَلَا لُزُومًا (فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْفَسِخُ) بِنَفْسِ التَّحَالِفِ لِلْخَبَرِ الثَّانِي فَإِنْ تَخَيَّرَ فِيهِ بَعْدَ الْحَلْفِ صَرِيحٌ فِي غَدَمِ الْإِنْفِسَاخِ بِهِ وَلَأَنَّ الْبَيِّنَةَ أَقْوَى مِنَ الْيَمِينِ، وَلَوْ أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً لَمْ يَنْفَسِخْ فَالتَّحَالِفُ أَوْلَى (بَلْ إِنْ) أَعْرَضَا عَنِ الْخُصُومَةِ أَعْرَضَ عَنْهُمَا، وَلَا يَنْفَسِخُ، وَإِنْ (تَوَاضَعَا) عَلَى مَا قَالَهُ أَحَدُهُمَا أَقْوَى الْعَقْدُ وَيَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ نَذْبُهُمَا لِلتَّوَافُقِ مَا أَمَكْنَ، وَلَوْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا بِدَفْعِ مَا طَلَبَتْهُ صَاحِبُهُ أُجْبِرَ الْآخَرُ عَلَيْهِ قَالَ الْقَاضِي، وَلَيْسَ

عَبْدُ الْبَرِّ اهْ بُجَيْرِمِي. هـ قَوْلُهُ: (وَحَذَفَهُ) أَي: إِنَّمَا وَظَاهِرُهُ أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا مَذْكُورٌ فِي الْمُحَرَّرِ، وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْمُحَرَّرِ إِنَّمَا دُونَ وَلَقَدْ. وَعِبَارَةُ الْمُحَلِّي وَعَدَلِ إِلَيْهَا أَي: إِلَى وَلَقَدْ بَعَثَ بِكَذَا عَنْ قَوْلِ الْمُحَرَّرِ كَالشَّارِحِ وَإِنَّمَا بَعَثَ بِكَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْحَصْرِ بَعْدَ التَّقْيِ اهْ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (عَنِ التَّقْيِ فَقَطْ إِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ عَنِ التَّقْيِ وَالْإِثْبَاتِ، أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا اهْ وَلَعَلَّ سُكُوتَ الشَّارِحِ عَنِ الْأَوَّلِ أَي: التَّكْوُلَ عَنْهُمَا مَعًا لِكُونِ حُكْمِهِ مَعْلُومًا عَنِ الثَّانِي بِالْأَوَّلَى.

هـ قَوْلُهُ: (قُضِيَ لِلْحَالِفِ) ظَاهِرُهُ أَنَّ التَّكْوُلَ لَوْ كَانَ مِنَ الثَّانِي قُضِيَ لِلأَوَّلِ بِيَمِينِهِ بِمُجَرَّدِ تَكْوُلِ الثَّانِي، وَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ كَانَتْ قَبْلَ التَّكْوُلِ، وَهِيَ قَبْلَهُ لَا يُعْتَدُّ بِهَا اهْ ع ش، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ مُسْتَتَى.

هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَكَّلَا مَعًا) وَلَوْ عَنْ التَّقْيِ فَقَطْ اهْ نِهَآيَةً. هـ قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْحَاكِمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُشْكِلُ فِي الْمُغْنَى. هـ قَوْلُهُ: (فَخَرَجَ تَحَالَفُهُمَا بِأَنْفُسِهِمَا إِنْخ) وَمِثْلُهُ فِيمَا ذُكِرَ جَمِيعُ الْإِيمَانِ الَّتِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا فَضْلُ الْخُصُومَةِ فَلَا يُعْتَدُّ بِهَا إِلَّا عِنْدَ الْحَاكِمِ، أَوْ الْمُحَكَّمِ اهْ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (بِنَفْسِ التَّحَالِفِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: قَالَ الْقَاضِي إِلَى الْمُثَنِّ، وَقَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ إِلَى فَصَحَ. هـ قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ الثَّانِي) أَي: مِنَ الْخَبَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ أَوَّلُ الْبَابِ. هـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَخَيَّرَ فِيهِ) أَي: تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي فِي الْخَبَرِ الثَّانِي.

هـ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْحَلْفِ) قَدْ يُقَالُ التَّخْيِيرُ بَعْدَ الْحَلْفِ لَا يَقْتَضِي التَّخْيِيرُ بَعْدَ التَّحَالِفِ اهْ سَم، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَلْفَ أَقْوَى مِنَ التَّحَالِفِ فَيُقَاسُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ بِالْأَوَّلَى. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَقَامَ كُلُّ إِنْخ) مِنْ تَيَمُّنِهِ قَوْلِهِ وَلَئِنْ الْبَيِّنَةُ أَقْوَى إِنْخ فَالْوَاوُ فِيهِ لِلْحَالِ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (فَالْتَّحَالِفُ إِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى فَبِالتَّحَالِفِ بَالِئًا إِنْخ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا أَعْرَضَا عَنِ الْخُصُومَةِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَاسْتَمَرَّ التَّرَاوُعُ.

هـ قَوْلُهُ: (أَقْرَ الْعَقْدُ) جَوَابٌ، وَإِنْ تَرَاضَعَا. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا إِنْخ) أَي: وَبَقِيَ الْآخَرُ عَلَى التَّرَاوُعِ اهْ بُجَيْرِمِي. هـ قَوْلُهُ: (أُجْبِرَ الْآخَرُ) فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يُجْبَرُ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ مُدَّعَاهُ وَمَطْلُوبُهُ أُجِيبَ بِأَنَّ مَعْنَى إِجْبَارِهِ إِجْبَارُهُ عَلَى بَقَاءِ الْعَقْدِ فَلَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ حَيْثُ يُدْعَى اهْ بُجَيْرِمِي قَالَ ع ش هَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَوْ بَادَرَ أَحَدُهُمَا

هـ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْحَلْفِ) قَدْ يُقَالُ التَّخْيِيرُ بَعْدَ الْحَلْفِ لَا يَقْتَضِي التَّخْيِيرُ بَعْدَ التَّحَالِفِ. هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْفَسِخْ) أَي: وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا خِيَارَ، وَلَا عَيْبَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

له الرجوع عن رضاه كما لو رضي بالعيب (ولا) يتفقا على شيء ولا أعرضا عن الخصومة (فيفسخانه، أو أحدهما)؛ لأنه فسخ لا استدراك الظلامة فأشبهه الفسخ بالعيب (أو الحاكيم) لقطع النزاع ثم فسخ القاضي والصادق منهما ينفذ ظاهرًا وباطنًا كما لو تقايلا وغيره ينفذ ظاهرًا فقط ورجح ابن الرفعة أنه لا يجب هنا فور في الفسخ ويشكل عليه ما تقرر من إلحاقه بالعيب إلا أن يفرق بأن التأخير هنا لا يشعر بالرضا للاختلاف في وجود المقتضي بخلافه ثم ونارَعَ السنوي في القياس على الإقالة الذي نقله الشيخان وأقرّاه بأن كلاً لو قال ولو بحضرة صاحبه بعد البيع فسخته لم يفسخ ولم يكن إقالة، وإنما تحصل الإقالة إن صدرت بإيجاب وقبول بشرط أن يكون المتأخر جواباً متصلاً. ورد بأن تمكين كل بعد التحالف من الفسخ كتراضيهما به من غير سبب.....

للفسخ عقب التحالف لم يفسخ، وفي كلام حج أن الاستمرار ليس بشرط وظاهره أنه إذا باذر أحدهما وفسخ أنفسخ اه، وقوله: وفي كلام حج إلخ يعني به ما يأتي في التبيين. هـ قوله: (فسخ القاضي والصادق منهما إلخ) أي: وفسخهما معاً اه معني. هـ قوله: (وغيره) يعني فسخ غير الصادق منهما. هـ قوله: (ينفذ ظاهرًا فقط) أي: لا باطنًا لترتب على أضل كاذب، وطريق الصادق إنشاء الفسخ إن أراد الملك فيما عاد إليه فإن أنشأه أيضاً فذاك، وإلا فقد ظفر بمال من ظلمه فيتملكه إن كان من جنس حقه، وإلا فيبيعه ويستوفي حقه من ثمنه، وللمشتري وطء الجارية حال النزاع وقبل التحالف على الأصح لبقاء ملكه، وفي جوازه فيما بعده وجهان أو جهتهما كما قال شيخنا جوازه اه معني، وقوله: وللمشتري إلخ في النهاية مثله وظاهر أن جواز الوطء إنما هو إذا لم يتعمد الكذب، واعتقد أنها المشتراة. هـ قوله: (أنه لا يجب هنا فور) اعتمد المعني والنهاية أيضاً. هـ قوله: (للاختلاف في وجود المقتضي) أي: مقتضي الفسخ فإن الاختلاف فيه يكون سبباً للتأخير اه كزدي. هـ قوله: (ونارَعَ السنوي إلخ) عبارة النهاية ومنازعة السنوي في قياس ما تقرر على الإقالة الذي إلخ مردودة بأن إلخ قال ع ش قوله: م ر وما تقرر أي: من أن لكل الفسخ بعد التحالف اه قال الرشيدي حاصل منازعته أن قياس الإقالة أنه لا يصح الفسخ من أحدهما دون الآخر وأنه لا بد من فسخيهما معاً اه. هـ قوله: (في القياس على الإقالة) أي: بالنسبة لجواز استقلال أحدهما بالفسخ كما يعلم من جوابه اه رشدي. هـ قوله: (لم يفسخ) أي: والحال أنه لا خيار ولا عيب اه سم. هـ قوله: (بإيجاب) أي: خاص بالإقالة اه كزدي. هـ قوله: (جواباً متصلاً) أي بالإيجاب بأن لا يتخلل بينهما كلام أجنبي وسكوت طويل على ما مر اه ع ش. هـ قوله: (بأن تمكين كل) أي: هنا ع ش. هـ قوله: (من الفسخ) متعلق بالتمكين. هـ قوله: (كتراضيهما) زاد النهاية أي: بلفظ الإقالة اه قال الرشيدي قوله: أي بلفظ الإقالة أشار به إلى رد ما ذهب إليه الشهاب ابن حجر تبعاً

هـ قوله: (كتراضيهما به) عبارة المنهج ثم أي بعد تحالفهما إن أعرضا، أو تراضيا، وإلا فإن سمح أحدهما أجبر الآخر، وإلا فسخاه أو أحدهما، أو الحاكيم انتهى.

وقد مرَّ أنه في معنى الإقالة فصَحَّ القياس.

(تنبيه) ظاهرُ قوله بل إلخ أنه لو بادرَ أحدهما عَقِبَ التحالفِ بالفسخ لم ينفذُ ويُوفِّقه اشتراطُ غيره للفسخ إصرارُ أحدهما بعد التحالفِ على تنازُعِهِما وقَضِيَّةُ تعبيرِ بعضهم بأنَّ لهما الفسخ ما لم يتراضيا نفوذُه، ويُؤيِّدُه ما تَقَرَّرَ في أنَّ الفسخَ هنا كهو بالعيبِ، وفي ردِّ كلامِ الإسنويِّ، وهو مُتَّجِهٌ، وعليه فقد يُقالُ المثنُّ لا يُنافي هذا؛ لأنه يصدَّقُ مع تلك المُبادَرةِ أنهما لم يتراضيا على شيءٍ وإذا جازَ الفسخُ فليُكُلِّ الابتداءُ به كما أفهَمْتُهُ، أو، وبه صرَّحَ الرافعيُّ ونازَعَ فيه السبكيُّ وكأنه أخذَ نزاعَه مِنَّا مرَّ في الابتداءِ بأحدهما في التحالفِ ويُفَرِّقُ بأنَّ التحالفَ هو السَّبَبُ المُجَوِّزُ للفسخِ فاختلَفَ الغرضُ في الابتداءِ به بخلافِ الفسخِ المُتَّفَرِّعِ عليه (وقيلَ إنَّما يفسخُه الحاكمُ)؛ لأنه مُجْتَهَدٌ فيه كالفسخِ بالثَّنَّةِ كذا قاله الرافعيُّ وقَضِيَّةُ تشبيهه له بالثَّنَّةِ أنه يأتي هنا ما يأتي فيها من اشتراطِ فسخه، أو الفسخِ بحضرتِه وحينئذٍ فالحصرُ فيه تجوُّزُ وكأنهم إنَّما اقتصروا في الكتابةِ على فسخِ الحاكمِ احتياطًا لِتَسَبُّبِ العتقِ المُتَشَوِّفِ إليه الشارحُ. (ثم بعد الفسخِ (على المُشْتَرِي ردُّ المبيعِ) وعلى البائعِ ردُّ الثمنِ بزوائده المُتَّصِلَةِ....

لِما نَقَلَهُ الشَّيْخَانِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنْ أَنَّ لَهُمَا التَّرَاضِيَّ عَلَى الْفَسْخِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ اهـ. قُودُ: (وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ) أَي: تَرَضِيَهُمَا بِالْفَسْخِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ. قُودُ: (لَمْ يَنْفُذْ إِنْخ) هَذَا ظَاهِرُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. قُودُ: (إِصْرَارُهُمَا) مَفْعُولُ الْإِشْتِرَاطِ. قُودُ: (عَلَى تَنَازُعِهِمَا) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِصْرَارِ. قُودُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي: الثُّبُوتُ، وَكَذَا قَوْلُهُ: وَهُوَ مُتَّجِهٌ، قُودُ: (وَعَلَيْهِ)، وَقَوْلُهُ: لَا يُنَافِي هَذَا. قُودُ: (وَلِكُلِّ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ. قُودُ: (وَكَانَتْ أَخَذَ نِزَاعَهُ إِنْخ) إِنْ كَانَ التَّرَاضُ فِي التَّنْذِبِ أَتَجَهَ أَنْ يَكُونَ مَأْخَذَهُ مَا مَرَّ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْخِلَافَ نَمَّ فِي التَّنْذِبِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. قُودُ: (وَيُفَرِّقُ) أَي: بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ بِالْحَلْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ بِالْفَسْخِ. قُودُ: (فَاخْتَلَفَ الْغَرَضُ إِنْخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. قُودُ: (فَسَخِ) أَيِ الْحَاكِمِ. قُودُ: (فَالْحَصْرُ) أَي: بِأَنَّمَا. قُودُ: (فِيهِ) أَي: الْحَصْرُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ تَجَوُّزُ. قُودُ: (وَكَانَتْهُمْ اقْتَصَرُوا فِي الْكِتَابَةِ إِنْخ) لَكِنْ صَرِيحُ كَلَامِ الشَّارِحِ مَرَّ فِي بَابِ الْكِتَابَةِ أَنَّهَا كَغَيْرِهَا مِنْ أَنَّ الْفَاسِخَ الْحَاكِمَ، أَوْ هُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا عَاشَ وَحَلَبِي. قُودُ: (ثُمَّ بَعْدَ الْفَسْخِ) إِلَى قَوْلِهِ: إِذَا الْفَسْخُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَقَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ إِلَى وَلَوْ تَلَفَ. قُودُ: (ثُمَّ بَعْدَ الْفَسْخِ إِنْخ) لَوْ تَقَارَرَا بَعْدَ الْفَسْخِ بِأَنْ قَالَا أَبْقَيْنَا الْعَقْدَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، أَوْ أَقْرَزَاهُ عَادَ الْعَقْدُ بَعْدَ فُسْخِهِ وَعَادَ الْمَبِيعُ لِمِلْكِ الْمُشْتَرِي وَالثَّمَنُ لِمِلْكِ الْبَائِعِ مِنْ غَيْرِ صِيغَةٍ بَعَتْ وَاشْتَرَيْتَ، وَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ بَعْدَ مَجْلِسِ الْفَسْخِ هَكَذَا بِهَامِشٍ عَنِ الزِّيَادِيِّ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ مَرَّ فِي الْقِرَاضِ فِي أَوَّلِ فَضْلِ لِكُلِّ فَسْخِهِ إِنْخ صَرَّحَ بِذَلِكَ قَرَّاجَهُ اهـ. قُودُ: (وَعَلَى الْبَائِعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ نَقَذَ إِلَى وَيُؤْخَذُ. قُودُ: (بِزَوَائِدِهِ) أَي: كُلُّ مِنَ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ. قُودُ: (الْمُتَّصِلَةِ) بَدَلٌ مِنْ زَوَائِدِ كُلِّ عِبَارَةٍ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى بِزَوَائِدِهِ الْمُتَّصِلَةِ إِنْخ عَلَى التَّعْنِيَةِ، وَهِيَ أَحْسَنُ.

دون المُنْفَصِلَةِ إِنْ قَبِضَهُ وَبَقِيَ بِحَالِهِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَزِمَ، وَإِنْ نَفَذَ الْفَسْخُ ظَاهِرًا فَقَطْ وَاسْتَشْكَلَهُ السَّبْكِيُّ بِأَنَّ فِيهِ حُكْمًا لِلظَّالِمِ ثُمَّ أَجَابَ بِأَنَّ الظَّالِمَ لَمَّا لَمْ يَتَعَيَّنْ اغْتَبِرَ ذَلِكَ وَيُؤْخَذُ مِنْ أَنَّ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا رَدٌّ مَا قَبِضَهُ أَنَّ عَلَيْهِ مُؤَنَةَ الرَّدِّ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِذِ الْقَاعِدَةُ أَنَّ مَنْ كَانَ ضَامِنًا لِعَيْنٍ كَانَتْ مُؤَنَةُ رَدِّهَا عَلَيْهِ (فَإِنْ كَانَ) قَدْ تَلَفَ شَرْعًا كَانَ (قَدْ تَلَفَ شَرْعًا كَأَن وَقَفَهُ) الْمُشْتَرِي وَمِثْلُهُ الْبَائِعُ فِي الثَّمَنِ (أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ، أَوْ) حِشًا كَأَن (مَاتَ لَزِمَهُ قِيمَتُهُ) لِإِقْيَامِهَا مَقَامَهُ سَوَاءً أَزَادَتْ عَلَى الثَّمَنِ الَّذِي يَدْعِيهِ الْبَائِعُ أَمْ لَا هَذَا إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا، وَإِلَّا فَمِثْلُهُ وَقَوْلُ الْمَاوَرَدِيِّ قِيمَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْهُ وَقَدْ قَبِضَ بِالْمِثْلِ بَلْ بِالْعَوَضِ أَطَالَ السَّبْكِيُّ فِي تَرْجِيْفِهِ، وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ رَدُّ الْبَاقِي وَبَدَلَ التَّالِفِ وَيَرُدُّ قِيمَةَ الْآبِقِ لِلْحِيلُولَةِ (وَهِيَ) أَيُ: الْقِيمَةُ حَيْثُ وَجِبَتْ (قِيمَةُ يَوْمٍ) أَيُ وَقْتُ (التَّلَفِ) الشَّرْعِيِّ، أَوْ الْحِشِّي (فِي أَظْهَرِ الْأَقْوَالِ) لَا حِينَ قَبِضَهُ، وَلَا حِينَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ مَوْرَدَ الْفَسْخِ الْعَيْنُ وَالْقِيمَةُ بَدَلُهَا فَتَعَيَّنَ النَّظَرُ لَوْ قَتَ فَوَاتِ الْمُبْدَلِ إِذِ الْفَسْخُ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ لَا مِنْ أَصْلِهِ، وَهُوَ أَوْلَى بِذَلِكَ.....

☐ قَوْلُهُ: (دُونَ الْمُنْفَصِلَةِ) قَبْلَ الْفَسْخِ، وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ لَا مِنْ أَصْلِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ قَبِضَهُ) أَيُ: قَبْضُ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعِ وَالْبَائِعِ الثَّمَنُ فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الثَّمَنِ وَالشَّرْحُ مَعًا، وَكَذَا قَوْلُهُ وَبَقِيَ بِحَالِهِ، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ الْخُ. ☐ قَوْلُهُ: (ظَاهِرًا فَقَطْ) أَيُ: بِأَنَّ فَسْخَهُ الْكَاذِبُ مِنْهُمَا أَهْ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ قَدْ تَلَفَ الْخُ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ وَبَقِيَ بِحَالِهِ. ☐ قَوْلُ (سُي): (أَوْ بَاعَهُ) أَوْ تَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَزِمَ كَانَ كَاتِبُهُ كِتَابَةً صَحِيحَةً نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُخَالِفُهُ.

☐ قَوْلُ (سُي): (لَزِمَهُ قِيمَتُهُ الْخُ) قَدْ يُشْكِلُ اغْتِبَارُ قِيمَتِهِ يَوْمَ الْمَوْتِ بِأَنَّهَا تَأْفِيهِ غَالِبًا وَيُجَابُ فِيمَا يَظْهَرُ بِأَنَّا نَعْتَبِرُ قِيمَتَهُ حَيْثُ يَبْزُضُ كَوْنُهُ سَلِيمًا أَوْ سَيِّدَ عَمَرٍ. ☐ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيُ مَا فِي الثَّمَنِ مِنْ لُزُومِ الْقِيمَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَيُ: الْمَبِيعُ، وَكَذَا الثَّمَنُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيُ: بِأَنَّ كَانَ الْمَبِيعُ مِثْلِيًّا. ☐ قَوْلُهُ: (أَطَالَ الْخُ) خَبَرَ وَقَوْلُ الْمَاوَرَدِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَرُدُّ قِيمَةَ الْآبِقِ الْخُ) يَعْنِي إِذَا فُسِخَ الْعَقْدُ عَلَى الرَّقِيقِ، وَهُوَ آبِقٌ غَرِمَ الْمُشْتَرِي قِيمَتَهُ لِلْحِيلُولَةِ لِيَتَعَدَّرَ حُصُولُهُ فَلَوْ رَجَعَ الْآبِقُ رَدَّهُ وَاسْتَرَدَّ الْقِيمَةَ أَهْ كُزْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَيُ وَقْتُ التَّلَفِ) وَتَغْيِيرُهُمْ بِالْيَوْمِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ عَدَمِ اخْتِلَافِهِ فِيهِ أَهْ نِهَآيَةً. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا حِينَ الْعَقْدِ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى وَالثَّانِي قِيمَةُ يَوْمِ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمٌ دُخِلَ فِي ضَمَانِهِ وَالثَّالِثُ أَقْلُ الْقِيمَتَيْنِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَالْقَبْضِ وَالرَّابِعُ أَقْصَى الْقِيمِ مِنْ يَوْمِ الْقَبْضِ إِلَى يَوْمِ التَّلَفِ أَهْ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ الْمُشْعِرِ بِأَنَّ أَحَدَ الْأَقْوَالِ هُنَا اغْتِبَارُ وَقْتِ الْعَقْدِ وَبِأَنَّهَا ثَلَاثَةٌ. ☐ قَوْلُهُ: (إِذِ الْفَسْخُ الْخُ) تَقْرِيْبُهُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ وَقْتُ فَوَاتِ الْمُبْدَلِ أَقْرَبُ مِنْ وَقْتِ الْفَسْخِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ وَالْقَبْضِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ)

☐ قَوْلُهُ: (دُونَ الْمُنْفَصِلَةِ) أَيُ: كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمِلْكُ لِلْآخِرِ فَلَهُ الْمُنْفَصِلَةُ أَيْضًا كَمَا يُعْلَمُ مِنْ بَابِ الْخِيَارِ.

مِنَ الْمُسْتَامِ وَالْمُعَارِ قِيلَ: يُحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَمَا لَوْ بَاعَ عَيْنًا فَرُدَّتْ عَلَيْهِ بَعِيْبٌ، وَقَدْ تَلَفَ الثَّمَنُ الْمُتَقَوِّمُ بِيَدِ الْبَائِعِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ بِالْأَقْلُ مِنَ الْعَقْدِ إِلَى الْقَبْضِ اهـ. وكالرد بالعيب ثُمَّ مُطْلَقُ الْفَسْخِ بِإِقَالَةٍ، أَوْ نَحْوِهَا. وكالثمن ثُمَّ الْمَبِيعُ لَوْ تَلَفَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فِيهِمَا يُعْتَبَرُ الْأَقْلُ الْمَذْكُورُ لَا قِيَمَةٌ يَوْمَ التَّلَفِ وَيُفْرَقُ بَأَنَّ سَبَبَ الْفَسْخِ هُنَا حَلْفُ الْعَاقِدِ فَتَزَلْ مَنْزِلَةً إِنْثِلَافِهِ فَتَعَيَّنَ النَّظَرُ لِيَوْمِ التَّلَفِ، وَثُمَّ الْمَوْجِبُ لِلْقِيَمَةِ هُوَ مُجَرَّدُ ارْتِفَاعِ الْعَقْدِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِفِعْلٍ أَحَدٍ فَتَعَيَّنَ النَّظَرُ لِقَضِيَّةِ الْعَقْدِ وَمَا بَعْدَهُ إِلَى الْقَبْضِ وَعَجِيبٌ مِنَ الرَّافِعِي كَيْفَ أَغْفَلَ هَذَا الْفَرْقَ مَعَ خَفَائِهِ وَدَقَّتِهِ وَتَعَرَّضَ لِمَا هُوَ وَاضِحٌ، وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ اعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ هُنَا بِمَا ذُكِرَ وَبِالْأَقْلُ فِيمَا مَرَّ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَرْضِ بَأَنَّ النَّظَرَ إِلَيْهَا ثُمَّ لَا لِتَعَرُّفِ بَلْ لِتَعَرُّفِ بِهَا الْأَرْضُ، وَهَذَا لِتَعَرُّفِ فَاعْتَبِرْ وَقْتُ وَجُوبِهَا؛ لِأَنَّهُ الْأَلَيْقُ. (وَإِنْ تَعَيَّبَ رَدُّهُ مَعَ أَرْضِهِ)، وَهُوَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ؛.....

أي: الْمُتَقَوِّمُ الْمَفْسُوخُ بِيَعُهُ بَعْدَ تَلَفِهِ أَوَّلَى بِذَلِكَ أَي: بِاعْتِبَارِ قِيَمَتِهِ يَوْمَ التَّلَفِ مِنَ الْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَعَارِ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مَمْلُوكَيْنِ حَلْفِيٍّ، وَهَذَا كَانَ مَمْلُوكًا لِلْمُشْتَرِي قَبْلَ الْفَسْخِ وَلِأَنَّ الضَّمَانَ مُتَّصِلٌ فِيهِمَا، وَقَدْ اغْتَبَرْتَ قِيَمَتَهُمَا وَقَدْ تَلَفَ فَهَذَا أَوَّلَى شَوْبَرِيٍّ اهـ بِجُرْمِيٍّ. قولُه: (مِنَ الْمُسْتَعَارِ) وَقَدْ صَرَّحُوا فِيهِمَا بِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ وَنُقِلَ عَنِ الْإِدِّ الشَّارِحِ م ر، وَفِي قَنَاطِهِ م ر هُوَ أَيْضًا مَا يُوَافِقُهُ اهـ ع ش.

قولُه: (بَيْنَ هَذَا) أَيِ الْمُتَقَوِّمِ الْمَفْسُوخِ بِيَعُهُ بَعْدَ تَلَفِهِ. قولُه: (فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ) أَي: الْبَائِعُ الثَّمَنَ. قولُه: (وَكَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ مُطْلَقُ الْفَسْخِ. قولُه: (ثُمَّ) أَي: فِيمَا إِذَا تَلَفَ الثَّمَنُ الْمُتَقَوِّمُ بِيَدِ الْبَائِعِ. قولُه: (فَكَالْثَّمَنِ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ الْمَبِيعُ. قولُه: (ثُمَّ) أَي: فِي الرَّدِّ بَعِيْبٌ. قولُه: (لَوْ تَلَفَ الْخُ) أَيِ الْمَبِيعِ حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى بَعَيْنِي فَرُدَّتْ عَلَيْهِ بَعِيْبٌ، وَقَدْ تَلَفَ الْمَبِيعُ الْمُتَقَوِّمُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي فَالْمَبِيعُ حَيثُ كَانَ الثَّمَنُ فِيمَا لَوْ بَاعَ عَيْنًا فَرُدَّتْ الْخُ. قولُه: (فَفِيهِمَا) أَيِ الثَّمَنِ وَالْمَبِيعِ فِي الصَّوْرَتَيْنِ الْمُشْبَهَتَيْنِ. قولُه: (هُنَا) أَي: فِي التَّحَالُفِ. قولُه: (وَلَوْ) أَي: فِي نَحْوِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ. قولُه: (أَغْفَلَ هَذَا الْفَرْقَ) أَي: لَمْ يَذْكُرِ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا فِي الثَّمَنِ وَبَيْنَ نَحْوِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ، وَقَدْ تَلَفَ الثَّمَنُ، أَوْ الْمَبِيعُ.

قولُه: (وَهُوَ الْفَرْقُ الْخُ) قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّ يُعْتَبَرَ أَقْلُ الْقِيَمِ فِي الْأَرْضِ الْآتِيِ اهـ س م. قولُه: (هُنَا) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الثَّمَنِ (بِمَا ذُكِرَ) أَيِ بَوَقْتُ التَّلَفِ (بِالْأَقْلُ) أَي: مِنْ وَقْتُ الْعَقْدِ إِلَى الْقَبْضِ (فِيمَا مَرَّ) يَعْنِي فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ (بِالنِّسْبَةِ لِلْأَرْضِ) أَي: أَرْضِ الثَّمَنِ، وَقَدْ تَعَيَّبَ عِنْدَ الْبَائِعِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِقِيَمَتِهِ وَقَدْ تَلَفَ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ بِالْأَقْلُ فِيمَا مَرَّ بَأَنَّ النَّظَرَ مُتَعَلِّقٌ بِالْفَرْقِ إِلَيْهَا أَي: قِيَمَةُ الثَّمَنِ الْمُتَعَيَّبِ عِنْدَ الْبَائِعِ ثُمَّ أَي: فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ. قولُه: (وَهُوَ مَا نَقَصَ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ عَلِمَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَسْأَلَةَ الْكِتَابَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: أَوْ دَبَّرَهُ إِلَى الثَّمَنِ. قولُه: (وَهُوَ مَا نَقَصَ الْخُ) أَي: فَالْأَرْضُ هُنَا غَيْرُهُ فِيمَا مَرَّ فِي بَابِ الْخِيَارِ اهـ رَشِيدِيٍّ عِبَارَةُ الْبَحِيرِيِّ قَوْلُهُ: وَهُوَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ يَوْمَ التَّعَيَّبِ كَيَوْمِ التَّلَفِ وَهَلْ وَلَوْ كَانَ لَهُ أَرْضٌ مُقَدَّرٌ مِنْ حُرِّ الظَّاهِرِ نَعَمْ فَفِي قَطْعِ يَدِهِ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ لَا يَنْصِفُهَا فَالْأَرْضُ هُنَا

قولُه: (وَهُوَ الْفَرْقُ الْخُ) قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّ يُعْتَبَرَ أَقْلُ الْقِيَمِ فِي الْأَرْضِ الْآتِيِ.

لأنَّ كُلَّ ما ضَمِنَ بها ضَمِنَ بعضُهُ ببعضِها إلا في نحوِ خمسِ صَوَرٍ على ما فيها منها الزكاةُ المُعَجَّلَةُ والصدَّقُ، ولو رهنه، أو كاتبه كتابةً صحيحةً خُيِّرَ البائعُ بين أخذِ قيمته للفيْضُولَةِ بخلافِ ما مرَّ في الإِباقِ؛ لأنَّه لا يَمْنَعُ تَمَلُّكُ المَبِيعِ بخلافِ الرهنِ والكتابةِ فأشبهها البيعُ وانتظارِ فكايهِ وإِنَّمَا لم يُخَيَّرِ الزَّوْجُ في نظيره مِنَ الصَّدَاقِ؛ لأنَّ جَبْرَ كسره لها بالطلاقِ اقْتَضَى إجبارَه على أخذِ البَدَلِ حالاً، أو أجْرَه فله أخذه لكن لا يَنْتَرَعُه إلا بعد المَدَّةِ،.....

غيره فيما مرَّ في بابِ الخيارِ سم اه. □ قَوْلُهُ: (لأنَّ كُلَّ ما ضَمِنَ إلخ) ووطءُ الثَّيْبِ ليس بَعَيْبٍ فلا أرش له نِهايةً ومُعْنَى □ قَوْلُهُ: (على ما فيها) أي: في الخمسِ، وكذا ضَمِيرُ مِنْهَا. □ قَوْلُهُ: (مِنْهَا الزَّكَاةُ المُعَجَّلَةُ) فَلَوْ كان زَكَاةً مُعَجَّلَةً وتَعَيَّبَ فلا أرش، أو جَعَلَهُ المُشْتَرِي مَثَلًا صَدَاقًا وتَعَيَّبَ في يَدِ الزَّوْجَةِ واختارَ الرُّجُوعَ إلى الشَّطْرِ فلا أرش فيه اه نِهايةً. □ قَوْلُهُ: (ولو رهنه) أي: المُشْتَرِي المَبِيعِ، وكذا قَوْلُهُ: أو أَجْرَه، قَوْلُهُ: أو دَبَّرَهُ المَغْطُوفانِ عليه. □ قَوْلُهُ: (أو كاتبه إلخ) تَقَدَّمَ عَنِ النِّهايةِ والمُعْنَى مِثْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (ما مرَّ في الإِباقِ) أي: قُبِيلَ قولِ المَتْنِ، وهي قِيميَّةُ يَوْمِ إلخ. □ قَوْلُهُ: (لأنَّه إلخ) أي: الإِباقِ. □ قَوْلُهُ: (وانتظارِ إلخ) عَطَفَ على أَخْذِ قِيميَّته. □ قَوْلُهُ: (وانتظارِ فكايهِ) خالفه في شَرْحِ الإِزْشَادِ في الكِتابَةِ فقال وَلَيْسَ له هنا انْتِظارُ زَوَالِ الكِتابَةِ كما اقْتَضاهُ كَلَامُ المَتْنِ وصرَّحَ به في الشَّرْحِ الصَّغِيرِ خِلافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ غَيْرِهِ اه وما في شَرْحِ الإِزْشَادِ هو المَوافِقُ لِلرُّوْضِ وشَرْحُهُ أَوَّلًا حَيْثُ اقْتَصَرَ على أَخْذِ القِيميَّةِ لكن قولُ شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ لم يَضْبِرِ البائعُ إلى زَوَالِهِ يُفْهِمُ خِلافَهُ اه وقَوْلُهُ: لِلرُّوْضِ إلخ أي: والنِّهايةِ والمُعْنَى كما مرَّ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لم يُخَيَّرِ الزَّوْجُ إلخ) جَوَابُ سَوَالِ عِبارةِ المُعْنَى والنِّهايةِ فَإِنْ قِيلَ قد ذَكَرُوا في الصَّدَاقِ أَنَّهُ لو طَلَّقَهَا قَبْلَ الوَطْءِ وكان الصَّدَاقُ مَرهُونًا وقال انْتِظِرِ الْفِكَاكَ لِلرُّجُوعِ فَلَهَا إجبارُهُ على قَبُولِ نِصْفِ القِيميَّةِ لِمَا عليها مِنْ خَطَرِ الضَّمَانِ فالقياسُ هنا إجبارُهُ على أَخْذِ القِيميَّةِ أُجِيبَ بأنَّ المُطَلَّقةَ قد حَصَلَ لَهَا كَسْرٌ بِالطَّلَاقِ فَناسَبَ جَبْرُها بِإِجابَتِها بخلافِ المُشْتَرِي اه. □ قَوْلُهُ: (فَلَهُ أَخْذُهُ) عِبارةُ النِّهايةِ والمُعْنَى رَجَعَ فِيهِ مُؤَجَّرًا قال ع ش قَوْلُهُ: رَجَعَ إلخ أي البائعُ وظاهرُهُ أَنَّهُ لو أرادَ التَّأخِيرَ إلى فَرَاغِ المَدَّةِ وأَخَذَ قِيميَّته لِلْحَيْلُولَةِ لم يَجِبْ وَقَضِيَّةُ قولِ حَجِّ كَشْرَحِ المَنْهَجِ فَلَهُ أَخْذُهُ إلخ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ أَخْذِ قِيميَّته بِناءٍ على جَوازِ بَيْعِ المُؤَجَّرِ وَلِلْمُشْتَرِي المُسَمَّى في الإِجارَةِ، وعليه لِلْبائعِ أَجْرُهُ

□ قَوْلُهُ: (ضَمِنَ بعضُهُ ببعضِها) فَإِنْ قِيلَ فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ الأَرشُ ليس فِيهِ ضَمَانٌ ببعضِ القِيميَّةِ بَلْ ببعضِ الثَّمَنِ وَإِنْ كان يَنْسَبَةُ نَقْصِ القِيميَّةِ قُلْنَا عِبارةَ ثَمَنٍ هنا صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ المُرَادَ بالأَرشِ هنا نَقْصُ القِيميَّةِ لا ما ذَكَرَ. □ قَوْلُهُ: (وانتظارِ فكايهِ) خالفه في شَرْحِ الإِزْشَادِ في الكِتابَةِ فقال: وَلَيْسَ له هنا انْتِظارُ زَوَالِ الكِتابَةِ كما اقْتَضاهُ كَلَامُ المَتْنِ وصرَّحَ به في الشَّرْحِ الصَّغِيرِ خِلافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ غَيْرِهِ وَفَرَّقَ بَيْنَ ما هنا وَجَوازِ انْتِظارِ فَكِّ الرِّهْنِ بأنَّ الرِّهْنَ يُمكنُ التَّوَصُّلُ لِفَكِّهِ حالًا بِتَوْفِيَةِ الدَّيْنِ بخلافِ الكِتابَةِ فَالْحَقُّ المُكَاتَّبُ لِذَلِكَ بِالتَّالِفِ وَنَظَرَ الشَّارِحُ فِيهِ إلى آخِرِ ما أَطالَ به في بَيانِ النِّظَرِ وَرَدَّه فَرَاغَهُ وما في شَرْحِ الإِزْشَادِ هو المَوافِقُ لِلرُّوْضِ وشَرْحُهُ أَوَّلًا حَيْثُ اقْتَصَرَ على أَخْذِ القِيميَّةِ لكن قولُ شَرْحِهِ إِذَا لم يَضْبِرِ البائعُ إلى زَوَالِهِ يُفْهِمُ خِلافَهُ.

وله أجرة مثل باقيها والمُسَمَّى للمُشْتَرِي، أو دَبَّرَهُ لم يَمْنَع رُجوعَهُ أَخْذًا مِنْ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الرُّجُوعُ فِي الْفَلَسِ.

(وَاخْتِلَافُ وَرَثَتِهِمَا كَهُمَا) أَي: كَاخْتِلَافِهِمَا فِيمَا مَرَّ فِيحْلِفُ الْوَارِثُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْمَوْرَثِ، وَكَذَا اخْتِلَافُ أَحَدِهِمَا وَوَارِثِ الْآخَرِ، أَوْ وَكَيْلِهِ، أَوْ وَلِيِّهِ كَمَا مَرَّ.

(وَلَوْ قَالَ بَعَثَكَ بِكَذَا فَقَالَ بَلْ وَهَبْتَنِيهِ فَلَا تَحَالَفْ)؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى عَقْدٍ وَاحِدٍ (بَلْ يَحْلِفُ كُلٌّ عَلَى نَفْسِي دَعْوَى الْآخَرِ) كَسَائِرِ الدَّعَاوَى، وَهَذَا، وَإِنْ عَلِمَ مِمَّا قَدَّمَهُ لَكُنْهُ ذَكَرَهُ تَوَطُّعًا لِرَدِّ الزَّوَائِدِ الْخَفِيَّةِ الْمُشْكِلِ فَقَالَ (فَإِذَا حَلَفَا رَدَّهُ) وَجُوبًا (مُدَّعِي الْهَبَةِ بِزَوَائِدِهِ) الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ فَإِنْ فَاتَتْ غَرْمَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ وَاسْتَشْكَلَتِ الْمُتَّصِلَةُ بِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى حُدُوثِهَا بِمِلْكِهِ وَقَدْ

الْمِثْلُ لِلْمُدَّةِ الْبَاقِيَةِ أَهْوَ مُوَافَقَ لظَاهِرِ كَلَامِ الشَّارِحِ مِنْ وَجُوبِ التَّبْقِيَةِ بِالْأَجْرَةِ عَلَى مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ: عَلَيْهِ لِلْبَايَعِ أَجْرَةُ الْخُ فَقَوْلُ حَجٍّ كَشَرَحِ الْمُنْهَجِ فَلَهُ أَخْذُهُ الْخُ مَعْنَاهُ لَهُ أَخْذُهُ بِمَعْنَى الرِّضَا بِبَقَايَتِهِ تَحْتَ الْمُسْتَأْجِرِ وَأَخْذُ أَجْرَةٍ مِثْلِ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ، وَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ قِيمَتِهِ وَتَرْكُ الْمُنْفَعَةِ لِلْمُسْتَأْجِرِ إِلَى تَمَامِ الْمُدَّةِ أَهْ. قَوْلُهُ: (وَلَهُ) أَي: لِلْبَايَعِ عَلَى الْمُشْتَرِي أَهْ كَرُدِّي. قَوْلُهُ: (لَمْ يَمْنَعْ) أَي: التَّذْيِيرُ، وَكَذَا ضَمِيرُ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَهْ ش.

قَوْلُ (سُنِّي): (وَاخْتِلَافُ وَرَثَتِهِمَا كَهُمَا) وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْإِخْتِلَافُ قَبْلَ الْقَبْضِ، أَوْ بَعْدَهُ، وَلَا بَيْنَ أَنْ يَحْصَلَ بَيْنَ الْوَرِثَةِ ابْتِدَاءً، أَوْ بَيْنَ الْمَوْرَثَيْنِ ثُمَّ يَمُوتَانِ قَبْلَ التَّحَالُفِ، وَيَحْلِفُ الْوَارِثُ فِي الْإِثْبَاتِ عَلَى الْبَتِّ وَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ فِي النَّفْيِ، وَيَجُوزُ لِلْوَارِثِ الْحِلْفُ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُ مَوْرَثِهِ مُعْنِي وَنَهَايَةً. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

قَوْلُ (سُنِّي): (وَهَبْتَنِيهِ) أَي: أَوْ رَهَبْتَنِيهِ نَهَايَةً وَمُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلِمَ مِمَّا قَدَّمَهُ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي كَيْفِيَّةِ الْخُ؛ لِأَنَّ هَذَا اخْتِلَافٌ فِي أَضْلِهِ لَا فِي كَيْفِيَّتِهِ فَعِلْمُهُ مِمَّا قَدَّمَهُ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ.

قَوْلُ (سُنِّي): (بِزَوَائِدِهِ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي حِلِّ أَخْذِ الزَّوَائِدِ بَاطِنًا؛ لِأَنَّهُ يُعْتَقَدُ أَنَّهُ مِلْكُ الْآخَرِ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ عَدَمُ الْحِلِّ أَهْ سَيَدُّ عَمَرَ وَسَيَأْتِي عَنْ ش مَا يُؤَيِّدُهُ بَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِي الْأَضْلِ أَيْضًا فَإِنْ أَرَادَ الْحِلَّ بَاطِنًا فَيُنْفَسَخُ الْبَيْعُ الَّذِي اعْتَرَفَ بِهِ كَمَا يَأْتِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَوْ ادَّعَى الْخُ وَكَمَا قَدَّمْنَا عَنْ الْمُعْنِي فِي فُسْخِ الْكَاذِبِ مِنَ الْمُتَحَالِفِينَ.

قَوْلُ (سُنِّي): (مُدَّعِي الْهَبَةِ) أَي: أَوْ الرَّهْنِ نَهَايَةً وَمُعْنِي. قَوْلُهُ: (الْمُتَّصِلَةُ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (غَرْمَهَا) أَيِ الزَّوَائِدِ وَيَزْجِعُ فِي مِقْدَارِ بَدَلِهَا لِلْغَارِمِ أَهْ ش. قَوْلُهُ: (لَا مِلْكَ لَهُ) أَي: الْمُشْتَرِي. قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَتِ الْمُتَّصِلَةُ) أَي: رَدُّهَا فِي مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ أَهْ رَشِيدِي أَي: أَوْ تَغْلِيلُهُ بِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ. قَوْلُهُ: (بِاتِّفَاقِهِمَا الْخُ) أَي: بِدَعْوَاهُ الْهَبَةَ وَإِفْرَارِ الْبَايَعِ فَهُوَ كَمَنْ وَافَقَ عَلَى الْإِفْرَارِ لَهُ بَشْيٍ

قَوْلُ (سُنِّي): (وَاخْتِلَافُ وَرَثَتِهِمَا كَهُمَا) أَي: سَوَاءٌ حَصَلَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْوَرِثَةِ ابْتِدَاءً، أَوْ بَيْنَ الْمَوْرَثَيْنِ ثُمَّ مَاتَا قَبْلَ التَّحَالُفِ.

يُنْبِثُ الْفَرْعُ دُونَ الْأَصْلِ وَأَجَابَ عَنْهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنْ دَعَا هِبَةَ وَإِبَاتَهَا لَا يَسْتَلْزِمُ الْمَلِكُ لَتَوْفُّقَهُ عَلَى الْقَبْضِ بِالْإِذْنِ، وَلَمْ يُوجَدْ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِتَأْتِي ذَلِكَ فِيمَا لَوْ ادَّعَى هِبَةَ وَالْقَبْضُ فَالْوَجْهَ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ ثَبِتَ بِبَيِّنٍ كُلُّ أَنْ لَا عَقْدَ فَعَمِلَ بِأَصْلِ بَقَاءِ الزَّوَائِدِ بِمِلْكِ الْمَالِكِ الْعَيْنِ نَعَمْ فِي الْأَنْوَارِ لَا أَجْرَةَ لَهُ أَيُّ: عَمَلًا بِاتِّفَاقِهِمَا أَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَعْمَلَ مِلْكَهُ وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي الْمَنَافِعِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْأَعْيَانِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْبَائِعَ قَبْلَ الْقَبْضِ يَضْمَنُ الزَّوَائِدَ دُونَ الْمَنَافِعِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا لَوْ قَالَ لِأَخْرَجَ دَائِبَتِي تَحْتَ يَدِكَ بِبَيْعٍ فَأَنْكَرَ وَحَلَفَ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ عَلَيْهِ لَاعْتِرَافُهُ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا لَوْ طَالَبَهُ بِائِغِهِ بِالثَّمَنِ فَقَالَ الْمَبِيعُ لِرُجُوعِكَ فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْهُ ثُمَّ لَهَا انْتِزَاعُ الْمَبِيعِ مِنْهُ لِإِقْرَارِهِ، وَلَا رُجُوعَ لَهُ بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ بِشِرَائِهِ مِنْهُ مُصَدِّقٌ لَهُ، وَلَوْ قَالَ نَعَمْ لَهَا لَكُنْهَا وَكُلَّثَنِي أَجِيرَ الْمُشْتَرِي عَلَى دَفْعِ الثَّمَنِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بِشِرَائِهِ مِنْهُ مُقَرَّرٌ بِصِحَّةِ قَبْضِهِ قَالَهُ الْقَاضِي قَالَ

وخالَفَهُ فِي الْجِهَةِ اهـ مُغْنِي. قُود: (لِتَأْتِي ذَلِكَ) أَيُّ: مَا فِي الثَّمَنِ. قُود: (الْجَوَابُ بِأَنَّهُ لَمْ يَخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بِأَنْ كَلَّا مِنْهُمَا قَدْ أَثْبَتَ بِبَيِّنَةٍ نَفَى دَعَا الْآخَرَ فَتَسَاقَطَتَا، وَلَوْ سَلَّمَ عَدَمَ تَسَاقُطِهِمَا فَمُدَّعِي هِبَةَ لَمْ يُوَافِقِ الْمَالِكَ عَلَى مَا أَقَرَّ لَهُ بِهِ مِنْ الْبَيْعِ فَلَا يَكُونُ كَالْمَسْأَلَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا فَالْعَبْرَةُ بِالتَّوَافُقِ عَلَى نَفْسِ الْإِقْرَارِ لَا عَلَى لَازِمِهِ اهـ. قُود: (نَعَمْ فِي الْأَنْوَارِ لَمْ يَخُ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيِةُ أَيْضًا. قُود: (لَا أَجْرَةَ لَهُ) أَيُّ: لِلْبَائِعِ لَوْ اسْتَعْمَلَهُ مُدَّعِي هِبَةَ أَيُّ: مَعَ أَنَّ قَضِيَّةَ رَدِّ الزَّوَائِدِ وَتَغْلِيلِهِ بِمَا مَرَّ ثُبُوتُ الْأَجْرَةِ لَهُ. قُود: (أَيُّ عَمَلًا لَمْ يَخُ) قِيَاسٌ مَا يَأْتِي مِنْ شِرَاءِ الشَّجَرِ وَالْفَرْقُ الْآتِي لَنَا أَنَّهُ هُنَا لَوْ اسْتَعْمَلَ الزَّوَائِدَ الْمُتَفَصِّلَةَ لَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ تَغْرِيمُهُ إِيَّاهَا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَم. قُود: (أَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَعْمَلَ مِلْكَهُ) الضَّمَايِرُ لِلْمُشْتَرِي بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ جَارِيَةً وَوُطِّئَتْهُ الْمُشْتَرِي فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْمَهْرُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَإِذَا حِيلَتْ مِنْهُ فَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ، وَلَا يَلْزَمُهُ قِيمَتُهُ لِإِقْرَارِ الْبَائِعِ بِأَنَّهَا مِلْكُ الْمُشْتَرِي وَلَا حَدٌّ عَلَيْهِ أَيْضًا لِلشُّبْهَةِ وَإِذَا مَلَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ صَارَتْ مُسْتَوْلَدَةً عَلَيْهِ مُوَاخِذَةً لَهُ بِقَوْلِهِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الظَّاهِرِ اهـ ع وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا مَرَّ مِنَ السَّيِّدِ عَمَر. قُود: (وَكَانَ الْفَرْقُ) أَيُّ: بَيْنَ الزَّوَائِدِ الْمُتَفَصِّلَةِ وَالْأَجْرَةِ حَيْثُ يَسْتَحِقُّ الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ. قُود: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيُّ: عَدَمُ اسْتِحْقَاقِ الْأَجْرَةِ. قُود: (فَأَنْكَرَ وَحَلَفَ) أَيُّ: عَلَى عَدَمِ الشِّرَاءِ فَلَوْ قَالَ اسْتَعْرَضْتُهَا، أَوْ اسْتَأْجَرْتُهَا، أَوْ عَيَّنَ جِهَةً أُخْرَى فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ كِتَابِ الْعَارِيَةِ اهـ ع ش. قُود: (لَا عِتْرَافِهِ) أَيُّ: مُدَّعِي الْبَيْعِ. قُود: (بِأَنَّهَا مِلْكُهُ) أَيُّ: الْمُنْكَرِ. قُود: (فَقَالَ) أَيُّ الْمُشْتَرِي. قُود: (فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْهُ) أَيُّ: لِلْبَائِعِ أَخْذُ الثَّمَنِ مِنَ الْمُشْتَرِي. قُود: (ثُمَّ لَهَا) أَيُّ الزَّوْجَةِ اهـ ع ش. قُود: (مِنْهُ) إِلَى قَوْلِهِ مِنْهُ مُصَدِّقٌ ضَمَائِرُ الْمَذْكَرِ لِلْمُشْتَرِي. قُود: (مِنْهُ مُصَدِّقٌ لَهُ) الضَّمِيرَانِ الْمَجْرُورَانِ لِلْبَائِعِ. قُود: (وَلَوْ قَالَ) أَيُّ: الْبَائِعِ، وَكَذَا ضَمِيرُ إِلَيْهِ. قُود: (لِأَنَّهُ بِشِرَائِهِ) أَيُّ: الْمُشْتَرِي (مِنْهُ) أَيُّ: الْبَائِعِ. قُود: (بِصِحَّةِ قَبْضِهِ) أَيُّ: قَبْضِ الْبَائِعِ الثَّمَنَ مِنَ الْمُشْتَرِي.

قُود: (فَلَا أَجْرَةَ لَهُ لَمْ يَخُ) قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي شِرَاءِ الشَّجَرِ وَالْفَرْقُ الْآتِي لَنَا أَنَّهُ هُنَا لَوْ اسْتَعْمَلَ الزَّوَائِدَ الْمُتَفَصِّلَةَ لَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ تَغْرِيمُهُ إِيَّاهَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

الْعَرِّيَّ والقياسُ أَنَّ لِلْمُشْتَرِي إيجابَ البائع على إثبات وكالته على القبض منه، ولو اشترى شَجَرًا واستغله سنين ثم طالبه بائعه بالثمن فأنكر الشراء حلف عليه كما هو القاعدة ثم رد المبيع، ولا يغرّمه البائع ما استغله؛ لأنه يزعم أنه استغل ملكه من غير أن يوجد رافع لزعمه، وبه فارق مسألة المثنى وإنما يدعي عليه الثمن وقد تعدّر يحلف المشتري للبايع حينئذ فسح البيع الذي اعترف به.

(ولو ادّعى) أحدُ العاقدَين (صحّة البيع)، أو غيره من العقود (و) ادّعى (الآخرُ فساده) باختلال ركن، أو شرط على المعتمد كأن ادّعى أحدهما رؤيته وأنكرها الآخر على المعتمد أيضًا

☐ قوله: (على إثبات وكالته) أي: في القبض كما هو ظاهر؛ إذ إقداؤه على الشراء منه إنما يشعر بتصديقه على الوكالة في مباشرة البيع، وقد يكون وكيلًا فيه فقط اه سيّد عمر. ☐ قوله: (قبل القبض إلخ) عبارة النهاية على القبض اه فيحتمل أن قيل في كلام الشارح بكسر القاف وفتح الباء بمعنى الجهة أي: من جهة القبض من المشتري وعلى هذا فلا حاجة لما مرّ آنفاً من السيّد عمر من تقدير في القبض.

☐ قوله: (حلف عليه) أي: على عدم الشراء. ☐ قوله: (ولا يغرّمه إلخ) لا يستشكل برّد الزوائد في مسألة المثنى؛ لأنه يفرّق بأنّه فيها عيّن الجهة التي زعم الاستحقاق بها، وقد رفعها المالك بحليفه على نفها، وهنا لم يُعيّن جهةً وجاز أن يكون هناك جهة استحقاق له سم على حجّ اه ع ش أي: كما أفاده الشارح بقوله؛ لأنه يزعم أنه استغل ملكه من غير أن يوجد رافع لزعمه إلخ. ☐ قوله: (لأنه يزعم) أي: البائع.

☐ قوله: (إن استغل ملكه) أي: المُنكِر. ☐ قوله: (وبه فارق إلخ) أي: بقوله من غير أن يوجد إلخ.

☐ قوله: (يدعي إلخ) أي: البائع على المُنكِر. ☐ قوله: (يحلف المشتري) أي: في زعم مدّعي البيع، وإلاّ فهو مُنكِرٌ للشراء. ☐ قوله: (فسخ البيع) هل المراد له ذلك باطناً؛ إذ لم يثبت بيعٌ ظاهرًا اه سم أقول نعم أخذًا ممّا قدّمنا عن المُغني في فسخ الكاذب من المُتَحالِّفين ومِمّا يأتي في الشرح قبيل قول المثنى، ولو ادّعى صحّة البيع. ☐ قوله: (أو غيره إلخ) كذا في النهاية والمُغني. ☐ قوله: (باختلال) إلى المثنى في النهاية والمُغني. ☐ قوله: (على المعتمد) راجعٌ إلى قوله، أو شرط. ☐ قوله: (كان ادّعى أحدهما رؤيته إلخ) فعلم أنّهما لو اختلفا في الرؤية كان القول قول مُثبِّتها من بايع، أو مُشترٍ قال م ر بخلاف ما لو اختلفا في كَيْفِيَّةِ الرؤية فالقول قول الرائي؛ لأنه أعلمُ بها أي: كان ادّعى أنّه رآه من وراء زجاج وقال الآخر بل رأيته بلا حيلولة زجاج فالقول قول مدّعي الرؤية من وراء زجاج كما أفقَى به فليُرْاجع، وفيه نظرٌ وأفقَى بخلافه خطّ جزياً على إطلاّهم بتصديق مدّعي الصّحّة فليُتأمل سم على حجّ وإطلاق الشارح م ر يوافق ما وجّه

☐ قوله: (ولا يغرّمه) لا يستشكل برّد الزوائد في مسألة المثنى؛ لأنه يفرّق بأنّه فيها عيّن الجهة التي زعم الاستحقاق بها، وقد دفعها المالك بحليفه على نفها، وهنا لم يُعيّن جهةً وجاز أن يكون هناك جهة استحقاق له. ☐ قوله: (فسخ البيع) هل المراد له ذلك باطناً إذ لم يثبت بيعٌ ظاهرًا اه قوله: (كان ادّعى أحدهما رؤيته وأنكرها الآخر) فعلم أنّهما لو اختلفا في الرؤية كان القول قول مُثبِّتها من بايع، أو مُشترٍ

(فالأصح تصديق مدّعي الصّحة بيمينه) غالباً؛ لأنّ الظاهر في العقود الصّحة وأصل عَدَم العقد الصحيح يُعارضه أصل عَدَم الفساد في الجُملة، ولو أقرّ بالرؤية لم تُقبَل دَعواه عَدَمها للتّحليف؛ لأنّه لم يُعتدّ فيها إقرارٌ على رسم القالة ويستحيل شرعاً تأخُّرها عن العقد كما لو أقرّ بإتلاف مالٍ ثم قال إنّما أقررت به لعزمي عليه بخلافه بنحو القبض؛ لأنّه اعتيدَ فيه التأخير عن العقد، ومن غير الغالب ما لو باع ذراعاً من أرض معلومة الذرع ثم ادّعى إرادة ذراعٍ مُعَيّن

به الخطيب، وهو الموافق للقواعد اهـ ع ش. قوّه: (لأنّه لم يُعتدّ فيها إلخ) أي: لم يصِر عادةً في الرؤية ويُؤخذ منه جوابٌ حادثٌ وقَعَ السؤال عنها، وهي أنّ شخصاً اشترى من تاجرٍ مَقطَعاً مِنَ القماش بثلاثة قروش ثم سألَه أحد أتباع الظلمة عن ثَمَنِه فقال اشتريته بخمسة لدفعه عنه فاندفع ثم أخضرَ للبائع الثلاثة المذكورة فأقام بيّنة بما أقرّ به فهل له تخليفه أم لا، وهو أي: الجواب أن يُقال يُحتَمَل أن رَسَم القبالة ليس بَقَيِّد بل المدارُ على شبهةٍ تُقوِّي جانيه فله تخليفُ البائع ويَحْتَمَل أن يُقال ليس له تخليفه والأقرب الأوّل، وقد قالوا لو أنكرَ كونه وكيلاً، أو كونه وديعاً لِعَرَض لا يَنْعَزِلُ بِذَلِكَ بخلاف ما إذا أنكرَه لا لِعَرَضٍ اهـ ع ش. قوّه: (تأخُّرها) أي: الرؤية المشروطة للبيع. قوّه: (بخلافه) أي: الإقرار (بنحو القبض) أي: كالإجازة والفسخ. قوّه: (ومن غير الغالب) إلى قوله أي: مع قوّة في النهاية والمُعني. قوّه: (معلومة الذرع) أي: هُما يعلّمان دُرْعانها كُرْدِيٌّ ومُعني قال سم وأقرّه ع ش كان وجه هذا التّفيد أن مجهولتها لا تُفيد دَعْوَى المُشْتَرِي شِيوع الذراع في الصّحة؛ إذ لا يصيرُ المبيعُ معلوماً بل هو على ما جهله بخلاف المعلومة إذ يصيرُ معلوماً بالجزئية اهـ. قوّه: (ذراع مُعَيّن) أي: غير مُشاع بدليل مُقابَلته به؛ إذ الصّورة أنّه مُبَهَمٌ حَتَّى يَتَأَنَّى البُطْلانُ اهـ رَشِيدِيّ عبارة ع ش والشّهاب البرُلسيّ قوله إرادة ذراعٍ مُعَيّنٍ أي: مُبَهَمٌ بأن قال البائع عند الاختلاف أزدت بقولي ذراعاً أنّه يَفَرُّ لَكَ ذراعٌ مُعَيّنٍ مِنَ العشرة تتفقُ عليه اهـ ويوافقها قول المُعني فادّعى أنّه أراد ذراعاً مُعَيّناً مُبَهَمًا اهـ. وفي سم قال شيخنا الطَّبْلَاوِيّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى المراد بالمُعَيّن المُبَهَم لا المُشَخَّصُ بأن قال أزدت ذراعاً أوّلُه هذا المكان وآخِرُه ذاك؛ لأنّ إرادة ذلك لا يَتَرَتَّبُ عليها الفسادُ حَتَّى يَصِحَّ قوله: لِيُفْسِدَ البيعُ اهـ ويُمكن أن يُقال قَصْدُه المُعَيّنُ بالشخص دون المُشْتَرِي يَفْتَضِي فسادَ البيعِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثم رَأَيْتُ عبارة الشارح في شرح العُباب تُشعرُ بِذَلِكَ اهـ.

قال م ر بخلاف ما لو اختلفا في كَيْفِيَّةِ الرؤية فالقول قول الرائي؛ لأنّه أغلَمَ بها أي: كان ادّعى أنّه رآه من وراء زجاج وقال الآخر بل رأيتُه بلا حِيلولة زجاج فالقول قول مدّعي الرؤية من وراء زجاج كما أفتى به فلتراجع فقيه نظراً وأفتى بخلافه خطّ جزيّاً على إطلاقهم تصديق مدّعي الصّحة فَلْيَتَأَمَّلْ. قوّه: (معلومة الذرع) كان وجه هذا التّفيد أن مجهولتها لا تُفيد دَعْوَى المُشْتَرِي شِيوع الذراع في الصّحة؛ إذ لا يصيرُ المبيعُ معلوماً بل هو على جهله بخلاف المعلومة؛ إذ يصيرُ معلوماً بالجزئية فَلْيَحَرِّزْ. قوّه: (ذراع مُعَيّن) قال في شرح العُباب إن قَصْدَه.

لِيُفْسِدَ الْبَيْعَ وَادَّعَى الْمُشْتَرِي شُيُوعَهُ فَيُصَدِّقُ الْبَائِعَ بِبَيْمِينِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ وَمَا لَوْ زَعَمَ أَحَدُ مُتَصَالِحَيْنِ وَقُرْعَ ضُلُوحِهِمَا عَلَى إِنْكَارٍ فَيُصَدِّقُ بِبَيْمِينِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ أَيْ مَعَ قُوَّةِ الْخِلَافِ فِيهِ وَزِيَادَةِ شُيُوعِهِ وَقُرْعِهِ. وَبِهِ يَنْدَفِعُ إِبْرَادُ صَوْرِ الْغَالِبِ فِيهَا وَقُرْعُ الْمُفْسِدِ الْمُدَّعَى وَمَعَ ذَلِكَ صَدَّقُوا مُدَّعِيَ الصَّحَّةِ فِيهَا وَمَا لَوْ زَعَمَ أَنَّهُ عَقَدَ، وَبِهِ نَحْوُ صَبَا أَمَكْنَ، أَوْ جُنُونًا، أَوْ حَجَرًا وَغَرَفَ لَهُ ذَلِكَ فَيُصَدِّقُ فِيمَا عَدَا النِّكَاحَ بِبَيْمِينِهِ أَيْضًا وَإِنْ سَبَقَ إِقْرَارُهُ بِضِدِّهِ لَوْ قُرْعَهُ حَالَ نَقْصِهِ كَذَا قِيلَ، وَزُدَّ بِقَوْلِ الْبَيَانِ لَوْ أَقَرَّ بِالْإِحْتِلَامِ لَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ عَنْهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ

قوله: (وادَّعَى الْمُشْتَرِي شُيُوعَهُ) أي: لِيَصِحَّ الْبَيْعُ وَيَكُونَ الْمُبِيعُ الْمُشَرَّ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ دَزَعُهَا عَشْرَةً. قوله: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أي: إِرَادَتُهُ الْمُعَيَّن. قوله: (عَلَى إِنْكَارٍ) أي: لِيُفْسِدَ الصُّلْحَ اهـ ع ش.
قوله: (لِأَنَّهُ) أي: وَقُرْعُ الصُّلْحِ عَلَى الْإِنْكَارِ. قوله: (فِيهِ) أي: فِي الصُّلْحِ عَلَى الْإِنْكَارِ أَيْ: فِي صِحَّتِهِ. قوله: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ) أي: بِقَوْلِهِ مَعَ قُوَّةِ الْخِلَافِ إِلَيْهِ اهـ كُرْدِيَّ وَقَوْلُهُ الْمُدَّعَى بِصِبْغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ نَعَتْ لِلْمُفْسِدِ. قوله: (وَمَعَ ذَلِكَ) أي: مَعَ غَلَبَةِ وَقُرْعِ الْفَسَادِ فِي هَذِهِ الصُّورِ. قوله: (وَمَا لَوْ زَعَمَ أَنَّهُ عَقَدَ إِلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا لَوْ أَدَّعَتْ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: فِيمَا عَدَا النِّكَاحَ. قوله: (فِيمَا عَدَا النِّكَاحَ) أي: فَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي النِّكَاحِ فَالْمُصَدِّقُ الزَّوْجُ اهـ ع ش. قوله: (كَذَا قِيلَ) وَجَرَى صَاحِبُ الْأَنْوَارِ كَالشَّيْخَيْنِ عَلَى خِلَافِهِ اهـ نِهَايَةَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: مَرَّ عَلَى خِلَافِهِ أَيْ: مِنْ عَدَمِ تَصْدِيقِهِ فَتَسْتَقِرُّ صِحَّتُهُ الْبَيْعِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ هُوَ الرَّاجِعُ اهـ. قوله: (كَذَا قِيلَ) الْمُسَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: وَإِنْ سَبَقَ إِلَيْهِ اهـ كُرْدِيَّ. قوله: (بِقَوْلِ الْبَيَانِ إِلَيْهِ) وَيُمْكِنُ حُتْلُ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا أَقَرَّ بِالْبُلُوغِ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَبَبَهُ فَتُقْبَلُ دَعْوَاهُ الصَّبَا بَعْدَ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَظُنَّ مَا لَيْسَ سَبَبًا لِلْبُلُوغِ بُلُوعًا كَثِيرًا طَرَفِ الْحُلُقُومِ وَافْتِرَاقِ الْأَرَبِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا تَكُونُ دَعْوَاهُ الصَّبَا مُنَاقِضَةً صَرِيحَةً لِإِقْرَارِهِ بِالْبُلُوغِ بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ بِإِحْتِلَامٍ اهـ ع ش بِأَدْنَى تَصَرُّفٍ. قوله: (وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ) أي: مِنْ اشْتِرَاطِ تَعَرُّفِ

قوله: (وادَّعَى الْمُشْتَرِي شُيُوعَهُ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرُّسِيُّ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا أَنَّ الدَّرَاعَانَ مَعْلُومَةٌ كَعَشْرَةٍ وَقَالَ بَعَثَكَ ذِرَاعًا بِدِينَارٍ مَثَلًا فَقَالَ اشْتَرَيْتَ ثُمَّ قَالَ الْبَائِعُ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ أَرَدْتُ بِقَوْلِي ذِرَاعًا أَنَّهُ يُقَرَّرُ لَكَ ذِرَاعٌ مُعَيَّنٌ مِنَ الْعَشْرَةِ تَتَّقَى عَلَيْهِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي بَلْ أَرَدْتُ ذِرَاعًا شَائِعًا فِي الْعَشْرَةِ فَيَكُونُ الْمُبِيعُ الْعُشْرَ هَذَا مُرَادُهُ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ الْإِسْنَوِيِّ، وَلَا يَصِحُّ غَيْرُ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ مَا كَتَبَهُ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَعِبَارَةُ الْإِسْنَوِيِّ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا هِيَ قَوْلُهُ: فَادَّعَى الْبَائِعُ أَنَّهُ أَرَادَ ذِرَاعًا مُعَيَّنًا حَتَّى لَا يَصِحَّ الْعَقْدُ لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ فِي تَعْيِينِهِ وَادَّعَى الْمُشْتَرِي الشُّيُوعَ حَتَّى يَصِحَّ وَيَكُونَ كَأَنَّهُ بَاعَهُ الْعُشْرَ مَثَلًا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ دَزَعُهَا عَشْرَةً اهـ وَقَالَ شَيْخُنَا الطَّبَّلَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْمُرَادُ بِالْمُعَيَّنِ هُنَا الْمُبْنَى لَا الشَّخْصَ بَأَنَّ قَالَ أَرَدْتُ ذِرَاعًا أَوَّلَهُ هَذَا الْمَكَانَ وَآخِرُهُ ذَاكَ؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ ذَلِكَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْفَسَادُ حَتَّى يَصِحَّ قَوْلُهُ لِيُفْسِدَ الْبَيْعَ اهـ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ قَضَاهُ الْمُعَيَّنَ بِالشَّخْصِ دُونَ الْمُشْتَرِي يَفْتَضِي فَسَادَ الْبَيْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتَ عِبَارَةَ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ تُشْعِرُ بِذَلِكَ.

وَهَبَ فِي مَرَضِهِ شَيْئًا فَادَّعَتْ وَرَثَتُهُ غِيْبَةً عَقْلِهِ حَالَ الْهَيْبَةِ لَمْ يَقْبَلُوا إِلَّا إِنْ عَلِمَ لَهُ غِيْبَةٌ قَبْلَ الْهَيْبَةِ
وَادَّعَوْا اسْتِمْرَارَهَا إِلَيْهَا وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْبَيْتَةِ بِغِيْبَةِ الْعَقْلِ إِنْ تَبَيَّنَ مَا غَابَ بِهِ أَيُّ:
لِقَلَّا تَكُونُ غِيْبَتُهُ بِمَا يُؤَاخَذُ بِهِ كَشَكْرِ تَعَدَّى بِهِ وَمَا لَوْ اشْتَرَى نَحْوَ مَغْصُوبٍ وَقَالَ كُنْتُ أَظُنُّ
الْقُدْرَةَ فَإِنْ عَجَزِي فَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ لَاعْتِضَادِهِ بِالْعَصَبِ وَمَا لَوْ ادَّعَتْ أَنَّ نِكَاحَهَا بِلَا وَلِيٍّ، وَلَا
شُهُودٍ فَتُصَدِّقُ بِيَمِينِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنْكَارٌ لِأَصْلِ الْعَقْدِ، وَمَنْ ثَمَّ يُصَدِّقُ مُنْكَرُ أَصْلِ نَحْوِ الْبَيْعِ،
وَلَوْ أَتَى الْمُشْتَرِي بِخَمِيرٍ، أَوْ بِمَا فِيهِ فَأَرَّةٌ وَقَالَ قَبَضْتُهُ كَذَلِكَ فَأَنْكَرَ الْمُقْبِضُ صُدُقَ بِيَمِينِهِ، وَلَوْ
فَرَّغَهُ فِي ظَرْفِ الْمُشْتَرِي فَظَهَرَتْ فِيهِ فَأَرَّةٌ فَادَّعَى كُلُّ أَحَدٍ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ الْآخَرِ صُدُقَ الْبَائِعِ بِيَمِينِهِ
إِنْ أَمَكْنَ صِدْقُهُ؛ لِأَنَّهُ مُدَّعٍ لِلصَّحَّةِ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ زَمَنِ وَالْأَصْلُ
أَيْضًا بَرَاءَةُ الْبَائِعِ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنَ السَّلَمِ إِذَا اخْتَلَفَا هَلْ قَبَضَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ رَأْسَ مَالِهِ قَبْلَ

الْجُنُونِ، أَوْ الْحَجَرِ فِي تَصْدِيقِ مُدَّعِيهِمَا. هـ قَوْلُهُ: (كَشَكْرِ تَعَدَّى) أَيُّ: فَتَصِحَّحْ هَبْتُهُ مَعَ غِيْبَةٍ عَقْلِهِ أَه ع
ش. هـ قَوْلُهُ: (فَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ الْخ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى هـ قَوْلُهُ: (فَتُصَدِّقُ بِيَمِينِهَا) وَالرَّاجِعُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الزَّوْجِ
بِيَمِينِهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى عِبَارَةِ سَمِ الْمُعْتَمَدُ تَصْدِيقُ الزَّوْجِ بِيَمِينِهِ وَمَا نُقِلَ عَنِ النَّصِّ تَفْرِيعٌ عَلَى الْقَوْلِ بِتَصْدِيقِ
مُدَّعِي الْفَسَادِ م ر هـ. هـ قَوْلُهُ: (إِنْكَارٌ لِأَصْلِ الْعَقْدِ) إِنْ تَوَافَقَا عَلَى صَوْرَةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ فَمَا مُعْنَى كَوْنِهِ
إِنْكَارًا لِأَصْلِ الْعَقْدِ لَكِنْ، وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ وَاضْطَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ تَبَيَّنَ إِنْكَارُ الْأَصْلِ الْعَقْدِ يَتَّعَدُّ حَيْثُ تَبَيَّنَ وَقَوْعُ
الْمُخَالَفَةِ فِيهِ يَبَيِّنُ الْأَصْحَابُ فَلْيُحَرِّزْ مَحَلَّ النِّزَاعِ أَه سَيِّدُ عَمَرَ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَتَى الْمُشْتَرِي) إِلَى قَوْلِهِ
وَيَجْرِي فِي النَّهَائِيَّةِ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فَرَّغَهُ فِي ظَرْفِ الْمُشْتَرِي) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ كَانَ فِي ظَرْفِ الْبَائِعِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ
الْمُشْتَرِي أَه ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ تَقَدَّمَ هَذَا الْفَرْعُ فِي أَوَّلِ بَابِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ بَنَحْوِ مَا هُنَا مَعَ مَزِيدٍ
بَسِطَ ثُمَّ تَعَقَّبَهُ بِأَنَّ وَضَعَ الْبَائِعِ الْمَبِيعَ فِي ظَرْفِ الْمُشْتَرِي لَا يَحْصُلُ بِهِ الْقَبْضُ أَيُّ: فَحَصَلَ التَّنْجِيسُ
عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الْفَأَرَةِ فِي ظَرْفِ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ، وَهُوَ تَلَفٌ وَتَلَفُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ
الْبَائِعِ، فَإِنْ كَانَ مَا هُنَا مُصَوَّرًا بَنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّعَقُّبِ وَيَكُونُ سُكُوتُهُ هُنَا لِلْعِلْمِ
بِهِ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَإِنْ صَوَّرَ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فَلَا إِشْكَالَ بِأَنَّهُ يُصَوَّرُ جَوَابُ الْبَائِعِ هُنَا بِأَفْرَغْتُهُ لَكَ فِي ظَرْفِكَ
مَعَ سَلَامَتِهِ وَخَلَوْ ظَرْفَكَ مِنَ الْفَأَرَةِ ثُمَّ نَقَلْتَهُ نَقْلًا ثُمَّ بِهِ الْقَبْضُ ثُمَّ وَقَعْتَ الْفَأَرَةَ وَعَلَى هَذَا التَّصْوِيرِ فَلَا
إِشْكَالَ فِي عَدَمِ تَعَقُّبِهِ أَه. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي نَظِيرِهِ الْخ) أَيُّ كَمَا أَنَّ الْمُصَدَّقَ مُدَّعِي الصَّحَّةِ فِي نَظِيرِهِ مِنْ
السَّلَمِ الْخ تَفْصِيلُهُ مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مِنْ أَنَّهُ إِنْ قَالَ الْمُسْلِمُ أَقْبَضْتُكَ رَأْسَ الْمَالِ بَعْدَ التَّفَرُّقِ فَقَالَ بَلْ
قَبْلَهُ وَأَقَامَا يَتَّبِعِينَ قَدُمْتُ بَيْنَهُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمَا مَعَ مَوَافَقَتِهَا لِلظَّاهِرِ نَاقِلَةٌ وَالْأُخْرَى مُسْتَضْحِيَّةٌ سَوَاءٌ كَانَ
رَأْسُ الْمَالِ بِيَدِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَمْ بِيَدِ الْمُسْلِمِ بِأَنَّ قَالَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ قَبَضْتُهُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ ثُمَّ أَوْدَعْتَهُ، أَوْ
غُصِبَتْ مِنِّي فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُ صُدُقٌ مُدَّعِي الصَّحَّةِ أَه كُرْدِي.

هـ قَوْلُهُ: (فَتُصَدِّقُ بِيَمِينِهَا) الْمُعْتَمَدُ تَصْدِيقُ الزَّوْجِ بِيَمِينِهِ وَمَا نُقِلَ عَنِ النَّصِّ تَفْرِيعٌ عَلَى الْقَوْلِ بِتَصْدِيقِ
مُدَّعِي الْفَسَادِ م ر.

التفرق، أو بعده فإن أقاما بَيَّتَتَيْنِ في المسألتَيْنِ قُدِّمَتْ بَيْنَهُ مُدَّعِي الصَّحَّةِ وَقَوْلُ ابْنِ أَبِي عَصْرُونَ إِنْ كَانَ مَالٌ كُلُّ بِيَدِهِ حَلَفَ الْمُتَكَيِّرُ، وَلَا فَصَاحِبُهُ ضَعِيفٌ وَيَجْرِي هَذَا فِي الْاِخْتِلَافِ فِي قَبْضِ الْعَوَظِيِّ فِي الرُّبَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ، أَوْ بَعْدَهُ.

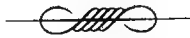
(ولو اشْتَرَى عَبْدًا) مُعَيَّنًا (فجاء بَعْدَهُ مَعِيْبٌ) مثلاً (لِيَزِدَّهُ فَقَالَ الْبَائِعُ لَيْسَ هَذَا الْمَبِيعُ صَدَقَ الْبَائِعُ) بِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ وَبَقَاءُ الْعَقْدِ (وفي مثله في) الْبَيْعِ فِي الذِّمَّةِ وَ (وَالسَّلَامُ) بِأَنَّ قَبْضَ الْمُشْتَرِي، أَوْ الْمُسْلِمِ الْمُؤَدَّى عَمَّا فِي الذِّمَّةِ ثُمَّ أَتَى بِمَعِيْبٍ لِيَزِدَّهُ فَقَالَ الْبَائِعُ، أَوْ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ لَيْسَ هَذَا الْمَقْبُوضُ (يُصَدَّقُ) الْمُشْتَرِي وَ (الْمُسْلِمُ) بِمَعْنَاهُ (فِي الْأَصْح) أَنَّهُ الْمَقْبُوضُ لِأَصْلِ بَقَاءِ شُغْلِ ذِمَّةِ الْبَائِعِ وَالْمُسْلِمِ إِلَيْهِ حَتَّى يُوجَدَ قَبْضٌ صَحِيحٌ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الثَّمَنِ فَيَحْلِفُ الْمُشْتَرِي فِي الْمُعَيَّنِ وَالْبَائِعُ فِيمَا فِي الذِّمَّةِ.

قوله: (في المسألتين) هما قوله: ولو أتى المشتري إلخ، وقوله: ولو قرعته إلخ كُرْدِيٍّ وع ش.

قوله: (ويجري هذا) أي: تصديق مدعي الصحة وتقديم بيئته اه كُرْدِيٍّ. قوله: (عبدًا معيَّنًا) أي: فقبضه نهايةً ومُعْنِي. قوله: (مثلاً) حقه أن يكتب عَقِبَ عَبْدًا كما في النهاية والمُعْنِي.

قوله: (المبيع) هو بالتضبط خبر ليس، وهذا اسمها في محل رفع ولا يقال إن هذا من قاعدة أن المحلَّى بالألف واللام بعد اسم الإشارة يُغَرَّبُ بَدَلًا وَقِيلَ عَطَفَ بَيَانٍ وَقِيلَ نَعْتًا؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ عَامِلٌ يَقْتَضِي رَفْعَهُ، أَوْ نَصْبَهُ، وَهَذَا مِنْهُ اه ع ش. قوله: (بمعينه) إلى الباب في النهاية والمُعْنِي.

قوله: (المؤدَّى إلخ) بصيغة اسم المفعول. قوله: (يصدق المشتري إلخ) هذا ظاهرٌ فيما إذا كان الأداء في غير مجلس العقد، وأما المؤدَّى في مجلس العقد عَمَّا فِي الذِّمَّةِ فَمُقْتَضَى قَوْلِهِمْ إِنْ الْوَاقِعَ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ كَالْوَاقِعِ فِي صَلِّهِ أَنَّهُ كَالْمُعَيَّنِ فَيُصَدَّقُ الْبَائِعُ وَالْمُسْلِمُ إِلَيْهِ اه ع ش وَسَيَأْتِي عَنِ الْحَلْبِيِّ الْجَزْمُ بِهِ. قوله: (ومثل ذلك في الثمن) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ أَي: جَارٍ فِي الثَّمَنِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي الثَّمَنِ اه. قوله: (فيما في الذمة) والضابط أن يقال إن جرى العقد على مُعَيَّنٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الدَّافِعِ لِلْمَبِيعِ أَوْ الثَّمَنِ، وَإِنْ جَرَى عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ الثَّمَنِ، أَوْ الثَّمَنُ اه ع ش، وقوله: على مُعَيَّنٍ قَالَ الْحَلْبِيُّ أَي: فِي الْعَقْدِ، أَوْ فِي مَجْلِسِهِ فَمَدَّارُ التَّعْيِينِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْمَبِيعِ، أَوْ فِي الثَّمَنِ عَلَى التَّعْيِينِ فِي الْعَقْدِ، أَوْ بِمَجْلِسِهِ اه.



(بَابُ) بِالتَّوْنِينَ فِي مُعَامَلَةِ الرَّقِيقِ

وَذِكْرُهُ هُنَا تَبَعًا لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْاِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ لِلْحَاوِي كَالرَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لِلْحَرْفِ فَأُخِّرَتْ أَحْكَامُهُ عَنْ جَمِيعِ أَحْكَامِهِ وَلَوْ تَأْتَى فِيهَا بَعْضُهَا، وَإِنْ أُمِكنَ تَوْجِيهِ ذَلِكَ بِأَنَّ فِيهِ إِشَارَةً لِحَرْيَانَ التَّحَالُفِ فِي الرَّقِيقَيْنِ كَمَا قَدَّمْتُهُ، وَمَنْ تَعْقِبُهُ لِلْقِرَاضِ الْوَاقِعِ فِي التَّنْبِيهِ؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ أَشْبَهَهُ فِي أَنَّ كُلًّا فِيهِ تَحْصِيلُ رِبْحٍ بِإِذْنٍ فِي تَصَرُّفٍ لَكِنَّهُ إِنَّمَا يَتَضَخُّ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ إِذْنَ السَّيِّدِ لِقَنَتِهِ تَوْكِيلٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ اسْتِخْدَامٌ، وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَحْتَجْ لِقَبُولِهِ بَلْ لَمْ يُؤْثَرِ رَدُّهُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَتَصَرُّفُهُ إِمَّا غَيْرُ نَافِذٍ وَلَوْ مَعَ الْإِذْنِ كَالْوِلَايَةِ وَالشَّهَادَةِ وَإِمَّا نَافِذٌ، وَلَوْ بِإِذْنٍ كَالْعِبَادَةِ وَالطَّلَاقِ وَلَوْ بِمَالٍ، وَإِمَّا نَافِذٌ بِالْإِذْنِ كَالْتَصَرُّفَاتِ الْمَالِيَّةِ لَا بَغْيِرِهِ كَمَا قَالَ (الْعَبْدُ) يَعْنِي الْقِنُّ،

بَابُ: فِي مُعَامَلَةِ الرَّقِيقِ

□ قَوْلُهُ: (بِالتَّوْنِينَ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: بَلْ لَمْ يُؤْثَرِ رَدُّهُ فِيمَا يَظْهَرُ. □ قَوْلُهُ: (فِي مُعَامَلَةِ الرَّقِيقِ) أَيُ: وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَعَدَمِ مِلْكِهِ بِتَمْلِيكِ السَّيِّدِ اِهْ دَع ش. □ قَوْلُهُ: (وَذِكْرُهُ) أَيُ: هَذَا الْبَابُ اِهْ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (عَنْ جَمِيعِ الْإِنِّ) قَدْ يُنَافِي دَعْوَى التَّأْخِيرِ عَنِ الْجَمِيعِ بَقَاءِ السَّلَامِ وَنَحْوِهِ اِهْ سَم. □ قَوْلُهُ: (بَعْضُهَا) أَيُ كَالْتَّحَالُفِ اِهْ ش. □ قَوْلُهُ: (تَوْجِيهِ ذَلِكَ) أَيُ مَا فِي الْحَاوِي. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَتَضَخُّ الْإِنِّ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ ثَم رَأَيْتَ الْمُحْسَنِي قَالَ فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُشَابَهَةُ الْمَذْكُورَةُ مُتَحَقِّقَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ أَيْضًا اِهْ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ قَوْلُهُ: (اسْتِخْدَامٌ) قَدْ يُقَالُ كُلُّ مِنْهُمَا اسْتِخْدَامٌ وَالْإِسْتِخْدَامُ يَكُونُ بَعْوِضٍ وَبَغْيِرِهِ سَم عَلَى حَجِّ اِهْ ش. □ قَوْلُهُ: (وَتَصَرُّفُهُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَتَصَرُّفُهُ) أَيُ: مُطْلَقٌ تَصَرُّفِ الرَّقِيقِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ مَا لَا يَنْفَعُ مُطْلَقًا وَمَا يَنْفَعُ مُطْلَقًا وَمَا يَنْفَعُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ اِهْ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (كَالْعِبَادَةِ) عَلَى تَفْصِيلٍ فِي نَحْوِ الْإِحْرَامِ اِهْ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِمَالٍ) وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ بِمَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْوِيَتَ فِيهِ عَلَى السَّيِّدِ بَلْ هُوَ تَحْصِيلُ مَالٍ لَهُ اِهْ ش. □ قَوْلُهُ: (لَا بَغْيِرِهِ) حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ كَالْتَصَرُّفَاتِ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (يَغْنِي الْقِنُّ الْإِنِّ) أَيُ: أَرَادَ بِهِ الْقِنُّ مَجَازًا؛ إِذِ الْعَبْدُ عَلَى الْمَشْهُورِ الْقِنُّ الذَّكَرُ فَاسْتَعْمَلَهُ فِي مُطْلَقِ الْقِنِّ مِنْ بَابِ التَّجْرِيدِ، أَوْ حَقِيقَةً عَلَى رَأْيِ ابْنِ حَزْمٍ فَلَا يَرْدُ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ التَّقَابُلُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ فِي قَوْلِهِ، أَوْ جَرَى الْإِنِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اِهْ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ قَوْلُهُ: (يَغْنِي الْقِنُّ الْإِنِّ) أَيُ فَكَانَتْهُ قَالَ الرَّقِيقُ الَّذِي يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ لِنَفْسِهِ لَوْ كَانَ حُرًّا كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ.

(بَابُ)

□ قَوْلُهُ: (عَنْ جَمِيعِ) قَدْ يُنَافِي دَعْوَى التَّأْخِيرِ عَنِ الْجَمِيعِ بَقَاءِ السَّلَامِ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ هُنَا لِاِخْتِلَافِهِ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَتَضَخُّ عَلَى الضَّعِيفِ) فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُشَابَهَةُ الْمَذْكُورَةُ مُتَحَقِّقَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (اسْتِخْدَامٌ) قَدْ يُقَالُ كُلُّ مِنْهُمَا اسْتِخْدَامٌ وَالْإِسْتِخْدَامُ يَكُونُ بَعْوِضٍ وَبَغْيِرِهِ.

أو جرى على رأي ابن حزم أنه يشمل الأمة (إن لم يؤذن له في التجارة)، أو التصرف (لا يصح شراؤه) اقتصر عليه؛ لأن الكلام فيه وإلا فكل تصرف مالي كذلك، ولو في الذمة (بغير إذن سيده) الكامل فيه (في الأصح) للحجر عليه ليحق سيده، ولو اشترى بعين ماله بطل جزماً. (تنبيه) تبين بقولي فيه أنه إنما احتاج لقوله بغير إذن سيده مع قوله لم يؤذن له في التجارة؛ لأن من لم يؤذن له فيها تحت قسمين من اشترى، ولم يؤذن له في خصوص الشراء فلا يصح وقيل يصح إن كان في الذمة ومن اشترى وأذن له في خصوص الشراء فيصح بلا خلاف وأنه لو حذف بغير إذن سيده لشمّل الثاني؛ لأنه يصدق عليه أنه لم يؤذن له في التجارة فإن قلت: هذا تطويل بلا فائدة؛ إذ لو حذف إن لم يؤذن له في التجارة استغنى عنه قلت: مثل هذا لا يعترض به المنهاج على أن ضرورة التقسيم أحوجته إليه أمّا سيده المحجور عليه فيصح تصرفه بإذن وليه وتشتط أمانته إن دفع له مالاً للسيّد قال الأذرعى وغيره بحثاً، وقد يصح تصرفه بغير إذن كأن امتنع سيده من إنفاقه أو تعذرت مراجعته، ولم يمكنه مراجعة الحاكم فيصح شراؤه وما

• قوله: (أو جرى إلخ) أي: أو أراد الظاهر وأحال غيره على المقايسة اه سم. • قوله: (أو التصرف) أي: ولا في التصرف فإن أذن له في أحدهما تصرف بحسب الإذن كما يأتي اه ع ش. • قوله: (لأن الكلام فيه) أي: الشراء يتأمل اه سم. • قوله: (فكل تصرف مالي إلخ) ويتبعني أن مثل ذلك الاختصاصات فلا يصح رفع يده عنها ويحرم على الأخذ ذلك وإنما اقتصر على المالي؛ لأنه الذي يصف بالصحّة والفساد ويتربّط عليه الضمان اه ع ش. • قوله: (ولو في الذمة) سيأتي أن تصرفه في العين باطل جزماً والخلاف إنما هو في تصرفه في الذمة فاللائق حذف الواو إلا أن تجعل للحال رشيدي وع ش. • قوله: (فيه) أي: الشراء والجاء متعلّق بإذن سيده. • قوله: (بعين ماله) أي: السيّد. • قوله: (أمّا سيده إلخ) الأولى قلّو كان سيده مخجوراً عليه صحّ تصرفه إلخ. • قوله: (فيصح تصرفه) أي: القرن الذي سيده مخجور عليه. • قوله: (بإذن وليه) أي: ولي السيّد. • قوله: (وتشتط) أي: في صحّة تصرفه بإذن الولي. • قوله: (إن دفع له مالاً للسيّد) أسقطه النهاية قال ع ش قضية قول حجّ إن دفع إلخ أنه لو أذن له ولي المخجور في التصرف في الذمة لا يشتط أمانته، وقد يتوقّف فيه بأنه إذا لم يكن أميناً ربّما اشترى في الذمة وأهلكه فيتعلّق بذله بزمته وكسبه، وفي ذلك ضرر بالمولى عليه اه ع ش عبارة الإيعاب، وإن أذن له أي: ولي المخجور عليه ليزقيه في الإتجار في ذمته فقيه احتمالاً، ولا نقل فيه قاله الأذرعى، والذي يتّجه أنه لا بدّ من الأمانة مطلقاً؛ لأن ما يشتريه المأذون ملك لسيده وإن نوى نفسه على الأصح اه. • قوله: (قال الأذرعى) إلى قوله وفارق في النهاية. • قوله: (من إنفاقه) أي: لما يجب إنفاقه عليه اه ع ش. • قوله: (ويمكنه مراجعة الحاكم) قيد في المسألتين اه رشيدي زاد ع ش أي: بأن يشقّ ذلك عليه كما يأتي اه. • قوله: (فيصح شراء إلخ) أي: بعين مال السيّد، وفي الذمة اه ع ش

• قوله: (أو جرى) أي: أو أراد الظاهر وأحال غيره على المقايسة. • قوله: (لأن الكلام فيه) يتأمل.

تمس حاجته إليه، وكذا لو بعته في شغلٍ ليلد بعيد، أو أذن له في حجٍّ، أو غزوٍ، ولم يتعرض لإذنه له في الشراء وشراء المبتعض في نوبته صحيح، وكذا في غيرها إن قصد نفسه على الأوجه (ويسترده) أي: ما اشتراه بلا إذن (البائع سواء كان) فيه حذف همزة التسوية، وهو جائز، وقد قرئ ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠] بحذفها (في يد العبد، أو) وضعها موضع أم في نحو هذا جائز كما حكاه الجوهري وغيره (سيده)، أو غيرهما؛ لأنه باقٍ على ملكه، ولو أدى الثمن من مال سيده استرد أيضاً. (فإن تلف في يده) أي: العبد.....

قال السيّد عمر، وكذا يجوز إيجاره لنفسه ويبيعه ما كسبه بنحو احتطاب والحال ما ذكر فيما يظهر اهـ.
 ٥ قوله: (وكذا لو بعته إلخ) أي: يصح تصرفه بعين مال السيّد، وفي الذمة اهـ ع ش. ٥ قوله: (ولم يتعرض إلخ) أي: ولا فرق فيما ذكر بين أن يدفع له مالا يضره على نفسه وأن لا يدفع له شيئاً بل يقتصر على مجرّد الإذن له في السفر اهـ ع ش. ٥ قوله: (وكذا في غيرها إلخ) خلافاً للنهاية حيث قال لا في غيرها بغير إذن وإن قصد نفسه فيما يظهر اهـ.

٥ قول (سني): (ويسترده البائع) أي: له طلب ردّه نهايةً ومغني أي: لأنه واجب عليه ع ش. ٥ قوله: (فيه حذف إلخ) عبارة المغني.

(تنبيه): كان الأولى أن يقول سواء أكان في يد العبد أم سيده فحذف الهمزة والانيان بأو لغة قليلة اهـ. ٥ قوله: (كما حكاه الجوهري) ولا يقدح في الجواز الحكم بسهو الجوهري في هذا الذي حكاه كما وقع في القاموس وغيره؛ لأنه وفقاً لشيخنا الشريف الصفوي لا طريق إلى العلم بالسهو؛ إذ غاية ما وقع لصاحب القاموس وغيره في نحو ذلك عدم الإطلاع على ما حكاه الجوهري في كلام العرب بعد بحثه طاقته لكن ذلك لا يمنع الوجود سم على حج اهـ ع ش. ٥ قوله: (استرد أيضاً) ولو ردّه المشتري على العبد فهل يبرأ فيه نظر والذي يظهر أنه إن كان تحت يده بغير إذنه فلا يبرأ بالرد على العبد؛ لأنه كالغاصب اهـ ع ش، وقوله: المشتري الأضوب البائع.

٥ قوله: (وشراء المبتعض في نوبته صحيح) لو اشترى لنفسه بإذن سيده في نوبة السيّد أو حيث لا مهابة فهل يلزمه الآن وفاء الثمن مما ملكه ببعضه الحرّ أو لا؛ لأن حكمه كمتخصّص الرق في نوبة سيده أو حيث لا مهابة فلا يلزمه الوفاء إلا بعد العتق كما في متمخصّص الرق فيه نظر وأجاب م ر بالثاني وسأتي نظيره في باب الإقرار. ٥ قوله: (على الأوجه) خولف في ذلك م ر. ٥ قوله: (كما حكاه الجوهري وغيره) ولا يقدح في الجواز الحكم بسهو الجوهري في هذا الذي حكاه كما وقع في القاموس وغيره؛ لأنه وفقاً لشيخنا الشريف الصفوي لا طريق إلى العلم بالسهو؛ إذ غاية ما وقع لصاحب القاموس، أو غيره في نحو ذلك عدم الإطلاع على ما حكاه الجوهري في كلام العرب بعد بحثه طاقته لكن ذلك لا يمنع الوجود واحتمال اطلاع الجوهري على ما لم يطلعوا عليه ولذا استند الجلال المحلّي إلى كلام الجوهري هذا في دفع الاعتراض على عبارة المنهاج في باب الردّة، ولم يلتفت للحكم بسهوه فيه مع

وبائعه رشيد (تعلق الضمان بذمته) وإن رآه معه سيده وأقره فيتبع به بعد العتق لا قبله لإثباته برضا صاحبه من غير إذن السيد؛ إذ القاعدة أن ما لزمه بغير رضا مستحقه كتلف بغصب يتعلق برقبته فقط أو برضاه مع إذن السيد يتعلق بذمته وكسبه وما بيده، ولا يلزمه الكسب إلا إن عصى نظير ما يأتي في المفلس أو لا معه يتعلق بذمته فقط وفارق ما هنا ضمان السيد بإقراره له على ما التقطه كما يأتي بتفصيله في باب؛ لأن المالك ثم لما لم يأذن كان السيد مقصرا بشكوته عليه (أو) تلف (في يد السيد للبايع تضمينه، وله مطالبة العبد) يوضع كل منهما يده عليه بغير حق لكن إنما يطالب العبد (بعد العتق)، ولو لبعضه؛ لأنه لا مال له قبل ذلك

قوله: (وبائعه رشيد) أي: فإن كان سفيها أي: مثلاً تعلق برقبته سم على حجاج اه ع ش عبارة السيد عمر قوله: رشيد لم يبين مختززه، ولا يتعد أن يكون حكم مختززه حكم الغصب؛ لأن إذن غير الرشيد لاغ اه.

قول (سني): (تعلق الضمان بذمته) وهذا بخلاف ما لو أودعه رشيد فتلف في يده فلا يضمنه، وإن قرط كما ذكره الشارح م ر في باب الوديعة ولعل الفرق أنه التزمه هنا بعقد مضمن فتعلق به بخلافه ثم؛ إذ لا التزام فيه للبذل، وإن التزم الحفظ اه ع ش. قوله: (وإن رآه) إلى قوله وفارق في المغني إلا قوله: ولا يلزمه إلى أو لا معه. قوله: (لأن المالك إلخ) قضية هذا ضمان السيد بالإقرار في نحو الغصب أيضا، وهو خلاف مقتضى قوله يتعلق برقبته فقط اه سم عبارة ع ش وقضية فزقه أي: حجاج ضمان السيد ما غصبه العبد إذا أطلع عليه ولم يترعه منه، ويحتمل أنه غير مراد وذلك؛ لأن المصوب فيه من شأنه أنه يملكه انتزاع المصوب من العبد فحيث أهمله، ولم يترعه من العبد كان كأنه رضي بوضع العبد يده عليه فأشبه ما لو أذن له اه.

قول (سني): (للبايع تضمينه) ولو قبضه السيد وتلف في يد غيره كان للبايع مطالبة السيد أيضا نهاية ومعني قال ع ش قوله: م ر أيضا أي: كما يطالب العبد والغير اه.

قول (سني): (وله مطالبة العبد)، وعليه فلو غرم العبد بعد العتق، وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع بما غرمه عليه أو لا فيه نظر وقياس ما يأتي من أن المأذون له إذا غرم بعد عتقه ما لزمه بسبب التجارة لا يرجع على سيده أنه هنا كذلك، وقد يفرق اه ع ش قال البجيرمي وعدم الرجوع هو المعتد اه. قوله: (ولو لبعضه) خالفه النهاية فقال لجميعه لا لبعضه فيما يظهر أخذا مما يأتي في الإقرار اه قال ع ش قوله: م ر لجميعه خلافا لحج وشيخ الإسلام والأقرب ما قاله حج؛ لأن امتناع مطالبة لبعزه

اطلاعه عليه لما ذكر بل لو فرض مشافهة العرب لصاحب القاموس، أو غيره بامتناع ما حكاه الجوهري لم يلزمه سهوه فيه لجواز أنه أطلع عليه من لغة غير المشافهين فتدبر. قوله: (وبائعه رشيد) مفهومه أنه لو كان غير رشيد تعلق برقبته. قوله: (لأن المالك إلخ) قضية هذا ضمان السيد بالإقرار في نحو الغصب أيضا، وهو خلاف مقتضى. قوله: يتعلق برقبته فقط.

(واقتراضه) وغيره من سائر تصرفاته المالية (كشراؤه) في عَدَمِ صِحَّتِهِ منه بغير إذن كما مر.
 (وإن أُذِنَ له) بالبناء للمفعول؛ لأنه قَسِيمٌ إن لم يُؤذَنَ له (في التجارة) مِنَ السَّيِّدِ الكامل، أو وليِّه
 (تصرف) إجماعاً لكن إن صحَّ تصرفٌ لنفسه لو كان حُرّاً بأن يكون مُكَلَّفاً رشيداً، أو سفيهاً
 مُهْمَلًا وإن لم يدفع إليه مالاً بأن قال له اتَّجِرْ في ذِمَّتِكَ، نعم ما مرَّ جوازُه له لِحَاجَةِ لا يُشْتَرَطُ
 فيه ذلك لِجَوَازِهِ لِلْسَّفِيهِ، فإن قُلْتَ: قَضِيَّةٌ ما مرَّ أنه استخدامٌ عَدَمُ اشتراطِ رُشْدِهِ قُلْتَ: مغنوعٌ؛
 لأنه ليس استخداماً مُقتَصِراً أثره على السَّيِّدِ بل مُتَعَدِّياً لِغَيْرِهِ فشرطٌ فيه مع ذلك الرُّشْدُ رِعايةٌ
 لِمَصْلَحَةِ مُعَامِلِيهِ وَقَضِيَّتُهُ أنه لا يُشْتَرَطُ رُشْدُهُ في شِرائِهِ نفسه من سيِّده والأوجه اشتراطُه وإن
 كان عقدٌ عتاقه؛ لأنه يُعطى حُكْمُ البَيعِ في أَكْثَرِ أَحْكَامِهِ، وإذا أُذِنَ له سيِّدُه لَرَمَهُ أَنْ لا يتصرفَ
 إلا (بحسب الإذن) بفتح السين أي: بقدره (فإن أُذِنَ له في نوع)، أو زَمَنَ، أو محلًّا (لم يتجاوزَه)
 كالوكيل ولأنه قد يُعرفُ نُجْحُهُ في شيءٍ دون شيءٍ نعم يستفيدُ بالإذن له في التجارة ما هو
 من تَوَابِعِهَا كَنَشْرِ وَطَيٍّ وَرَدٍّ بَعِيْبٍ وَمُخَاصَمَةٍ فِي الْعَهْدَةِ أَيِ النَّاشِئَةِ عَنِ الْمُعَامَلَةِ فلا يُخَاصِمُ

عَنِ الْأَدَاءِ بَعْدَ الْمِلْكِ فَحِينَئِذٍ مَلَكَ مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى الْوَفَاءِ، وَلَوْ لِبَعْضٍ مَا عَلَيْهِ فَلَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ عَلَى أَنَّ
 التَّأخِيرَ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى تَفْوِيْتِ الْحَقِّ عَلَى صَاحِبِهِ رَأْسًا لِجَوَازِ تَلَفٍ مَا بِيَدِهِ قَبْلَ الْعِتْقِ اهـ. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ
 يُؤْذَنَ لَهُ) فِي أَضْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَأْذُنُ وَمَا فِي هَذِهِ التُّشْخِصَةِ أَنْسَبُ بِمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَثْنِ اهـ سَيِّدٌ عَمَرَ أَقُولُ بَلْ مَا فِي
 أَضْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَلَّى لَا يَنْتَظِمُ مَعَ قَوْلِهِ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ إِلَخْ. قَوْلُهُ: (وغيره) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي النَّهَايَةِ
 قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَغَيْرُهُ تَتِمِّمُ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا، وَإِلَّا فَهَذَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ إِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ
 لِكَوْنِ الْكَلَامِ فِيهِ إِلَخْ اهـ. قَوْلُهُ: (فِي عَدَمِ صِحَّتِهِ مِنْهُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ اهـ.

قَوْلُهُ: (مِنَ السَّيِّدِ الْكَامِلِ، أَوْ وَلِيِّهِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ مِنَ السَّيِّدِ، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ اهـ. قَوْلُهُ: (وإن لم يدفع
 إلخ) غَايَةُ لِمَا فِي الْمَثْنِ اهـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (بأن قال له اتَّجِرْ إلخ) أي: فَلَهُ الْبَيْعُ وَالشُّرَاءُ بِالْأَجَلِ
 وَالْإِزْتِهَانِ وَالزَّهْنِ ثُمَّ مَا فَضَّلَ بِيَدِهِ أَي: بَعْدَ تَوْفِيَةِ الْأَثْمَانِ كَالَّذِي دَفَعَهُ لَهُ السَّيِّدُ اهـ نِهَايَةُ وَيَأْتِي فِي
 الشَّرْحِ مِثْلُهُ. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَي فِي قَوْلِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَخْ. قَوْلُهُ: (فِيهِ ذَلِكَ) أَي: صِحَّةُ التَّصَرُّفِ.

قَوْلُهُ: (لِجَوَازِهِ لِلْسَّفِيهِ) هَلْ يَجْرِي مِثْلُ ذَلِكَ فِي الصَّبِيِّ إِذَا دَعَتِ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَتَعَدَّى
 الْأَوَّلُ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ) أَي: فِي أَوَّلِ الْبَابِ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَي: إِذْنُ السَّيِّدِ لِقَنِّهِ، وَهُوَ بَيَانٌ
 لِمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي: قَضِيَّةُ قَوْلِهِ رِعايةٌ إِلَخْ. قَوْلُهُ: (إِلَّا بِحَسَبِ الْإِذْنِ)؛ لِأَن تَصَرُّفَهُ مُسْتَعَادٌّ مِنْ
 الْإِذْنِ فَاقْتَصَرَ عَلَى الْمَأْذُونِ فِيهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الرَّاقِي نِهَايَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (كَالْوَكِيلِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي
 النَّهَايَةِ، وَكَذَا الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: لَا نَحْوُ اقْتِرَاضِهِ وَتَوَكُّلِهِ أَجَنِيًّا. قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ إِلَخْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ
 كَالْوَكِيلِ. قَوْلُهُ: (قَدْ يُعْرَفُ نُجْحُهُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ قَدْ يَحْسُنُ أَنْ يَتَّجِرَ اهـ. وَفِي الْقَامُوسِ التَّجُّحُ بِالضَّمِّ
 الظَّفَرُ بِالشَّيْءِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَمُخَاصَمَةٍ فِي الْعَهْدَةِ) أَي: الْعُلُقَةِ اهـ ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْمُرَادُ بِالْمُخَاصَمَةِ
 فِي الْعَهْدَةِ الْمُطَالَبَةُ النَّاشِئَةِ إِلَخْ. قَوْلُهُ: (فَلَا يُخَاصِمُ) مُفَرَّغٌ عَلَى قَوْلِهِ أَي: إِلَخْ.

نَحْوَ غَاصِبٍ وَسَارِقٍ لَا نَحْوَ اقْتِرَاضِهِ وَتَوْكِيلِهِ أَجْنَبِيًّا وَلَوْ دَفَعَ لَهُ مَالًا يَتَصَرَّفُ فِي عَيْنِهِ، وَفِي الذِّمَّةِ لَا فِي أَرْيَدٍ مِنْهُ إِلَّا أَنْ قَالَ اجْعَلْهُ رَأْسَ مَالٍ وَأَفْهَمَتْ إِنْ الْمَوْضُوعَةُ لِحُجُوزٍ وَقُوعِ شَرْطِهَا وَعَدَمِهِ بِخِلَافٍ إِذَا صَحَّةُ الْإِذْنِ وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ نَوْعًا، وَلَا غَيْرَهُ (وَلَيْسَ لَهُ) بِالْإِذْنِ فِي التَّجَارَةِ (النِّكَاحِ) كَعَكْسِهِ؛ لِأَنَّ اسْمَ كُلِّ مِنْهُمَا غَيْرُ مُتَنَازِلٍ لِلآخِرِ.

(وَلَا يُؤْجَرُ) بِالْإِذْنِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ إِلَّا نَحْوَ عَبِيدِهَا لَا (نَفْسِهِ)، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا رَقَبَةً وَمَنْفَعَةً كَعَكْسِهِ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَنَازَلُ ذَلِكَ نَعَمْ إِنْ نَصَّ لَهُ عَلَى شَيْءٍ فَعَلَهُ، أَوْ تَعَلَّقَ بِكَسْبِهِ نَحْوَ نِكَاحٍ، أَوْ ضَمَانٍ بِإِذْنٍ جَازٍ لَهُ إِجَارَةُ نَفْسِهِ فِيهِ لَا اسْتِزَامَ إِذْنِهِ فِي سَبَبِهِ الْإِذْنَ فِيهِ، وَلَا يَتَوَكَّلُ عَنْ

قَوْلُهُ: (نَحْوَ غَاصِبٍ إلَخ) أَي: مِنْ كُلِّ مُتَعَدٍّ وَيُعْلِمُ السَّيِّدُ وَجُوبًا بِذَلِكَ فَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ إِعْلَامُهُ لِنَحْوِ غَيْبَةِ أَعْلَمَ الْحَاكِمَ بِذَلِكَ فَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ كُلُّ مِنْهُمَا كَانَ لَهُ الْمُخَاصَمَةُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَدَمَهَا يُقَوِّتُ الْعَيْنَ بِالْكُلِّيَّةِ فَلْيُرَاجِعْ أَحَدُ ش، وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْتَنْثِيَّاتِ. قَوْلُهُ: (نَحْوَ اقْتِرَاضِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا هُوَ إلَخ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ عَطَفَ عَلَى كُنْشَرِ إلَخ أَح. قَوْلُهُ: (أَجْنَبِيًّا) وَعَلَيْهِ فَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِدَفْعِهِ لِلدَّلَالِ لِيَطُوفَ بِهِ عَلَى مَنْ يَشْتَرِي فَطَرِيقُهُ أَنْ يَدْفَعَهُ لِلدَّلَالِ لِيَطُوفَ بِهِ فَإِذَا اسْتَقَرَّ ثَمَنُهُ عَلَى شَيْءٍ بِأَشْرَ الْعَبْدِ عَقْدَهُ فَاَنْظُرْ هَلْ يُسْتَثْنَى مِنْ مَنَعِ التَّوَكُّلِ فِيْمَا عَجَزَ عَنْهُ، أَوْ لَا يَلِيْقُ بِهِ كَمَا أَنَّ الْوَكِيلَ الْمُنْتَظَرَ بِهِ كَذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْخَادِمِ أَنَّ ابْنَ يُونُسَ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ صَرَّحَ بِأَنَّ لَهُ التَّوَكُّلَ فِيْمَا عَجَزَ عَنْهُ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ أَحَدُ ش. قَوْلُهُ: (وَفِي الذِّمَّةِ) أَي: وَفِي قَدْرِهِ فِي ذِمَّتِهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَا فِي أَرْيَدٍ مِنْهُ) عَطَفَ عَلَى فِي الْمُقَدَّرِ قَبْلَ قَوْلِهِ فِي الذِّمَّةِ أَوْ بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (صَحَّةُ الْإِذْنِ إلَخ) مَفْعُولُ أَفْهَمَتْ.

قَوْلُهُ: (وَلَنْ لَمْ يُعَيَّنْ إلَخ) فَإِنْ لَمْ يَنْصَرِّ لَهُ عَلَى شَيْءٍ تَصَرَّفَ بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ فِي كُلِّ الْأَنْوَاعِ وَالْأَرْيَمَةِ وَالْبُلْدَانِ أَهْ نِهَائَةً زَادَ الْمُعْنَى، وَلَهُ أَنْ يَأْذَنَ فِي التَّجَارَةِ مِنْ غَيْرِ إِعْطَاءِ مَالٍ فَيَشْتَرِي بِالْإِذْنِ فِي الذِّمَّةِ وَيَبِيعُ كَالْوَكِيلِ، وَلَا يَخْتَاجُ الْإِذْنَ فِي الشِّرَاءِ فِي الذِّمَّةِ إِلَى تَقْيِيدٍ بِقَدْرِ مَعْلُومٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِي ذِمَّةِ السَّيِّدِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ أَح.

قَوْلُهُ (سَيِّدٍ): (النِّكَاحُ) لَا لِنَفْسِهِ، وَلَا لِرَقِيقِ التَّجَارَةِ أَحَدُ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (كَعَكْسِهِ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ قَالَ لَهُ أَنْجَزَ فِي النَّهْيَةِ. قَوْلُهُ: (كَعَكْسِهِ) أَي: كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ التَّجَارَةُ بِالْإِذْنِ فِي النِّكَاحِ. قَوْلُهُ: (إِلَّا نَحْوَ عَبِيدِهَا) أَي: كَدَوَائِبِهَا وَثِيَابِهَا مُعْنَى وَنِهَائَةً. قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا رَقَبَةً إلَخ) أَي: لَا يَتَصَرَّفُ فِي رَقَبَةٍ نَفْسِهِ كَبَيْعِهَا، وَلَا فِي مَنْفَعَتِهَا كَلِجَارَتِهَا كَمَا لَا يَتَصَرَّفُ فِي كَسْبِهِ بِنَحْوِ احْتِطَابِ وَاضْطِيَادِ وَقَبُولِ هَبَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ بِالتَّجَارَةِ أَحَدُ كُرْدِيٍّ. قَوْلُهُ: (بِشَيْءٍ) أَي: مِنْ أَنْوَاعِ التَّصَرُّفِ أَحَدُ بَصْرِيٍّ. قَوْلُهُ: (عَلَى شَيْءٍ) مِنْ إِجَارَةِ نَفْسِهِ، أَوْ بَيْعِهَا أَحَدُ ش أَي: أَوْ مِنْ إِجَارَةٍ أَوْ بَيْعٍ كَسْبِهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ تَعَلَّقَ) عِبَارَةٌ لِلنَّهْيَةِ نَعَمْ لَوْ تَعَلَّقَ حَتَّى ثَالِثٍ بِكَسْبِهِ بِسَبَبِ نِكَاحٍ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ أَوْ ضَمَانٍ بِإِذْنِهِ كَانَ لِلْمَاذُونِ لَهُ وَغَيْرِهِ أَنْ يُؤْجَرَ نَفْسَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ عَلَى الْأَصَحِّ أَح.

قَوْلُهُ: (جَازَ لَهُ إِجَارَةُ نَفْسِهِ) أَي: عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا اسْتِثْنَاهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ أَي: وَلَوْ غَيْرَ مَاذُونٍ.

غيره فيما فيه عُهْدَةٌ كبيع لا كقبول نكاح إلا بإذن سيده، وله التصرف في عبيد التجارة.
 (و) لكن (لا يأذن لعبيده) أضيف إليه لجواز تصرفه فيه (في التجارة)؛ لأن السيد لم يرفع الحجر
 إلا عنه فقط، وخرج بها إذنه له في تصرف معين فيجوز.
 (ولا) يجوز له أن يتبرع بشيء مطلقاً فلا (يتصدق)، ولو بشيء من قوته على الأوجه، ولا
 يهب، ولا ينفق على نفسه من مالها إلا إن تعددت مراجعة السيد على الأوجه فيراجع الحاكم

☐ قوله: (إلا بإذن سيده) راجع لقوله فيما فيه إلخ اه بصري. ☐ قوله: (لم يرفع الحجر إلا عنه فقط) فإن
 إذن له فيه جاز ويتعزل الثاني بعزل السيد له أي: للثاني، وإن لم ينزعه من يد الأول نهايةً ومغني قال ع
 ش والأقرب أنه يتعزل الثاني بعزل المأذون له في التجارة؛ لأنه الإذن له فهو كوكيله اه. ☐ قوله: (إذنه
 له) أي: من غير إذن سيده له فيه. ☐ قوله: (في تصرف معين) أي كسواء ثوب نهايةً ومغني. ☐ قوله: (ولا
 يجوز له) إلى قوله، ولو قال له أتجز في المغني. ☐ قوله: (ولا يجوز له أن يتبرع) قال الشيخ عميرة من
 التبرع إطلاعاً من يخدمه ويعيته في الأسفار سم على منهج أقول قد يمنع أن هذا من التبرع حيث جرت
 العادة به ويتزل علم السيد بذلك منزلة الإذن فيه ويكون ما يصرفه على من يخدمه كالأجرة التي يذفعها
 عند الاحتياج للإستيجار للحمل ونحوه سيما إذا علم بحسب العادة أنه حيث انتفى التبرع لما يعينه لم
 يفعل اه ع ش. ☐ قوله: (أن يتبرع بشيء مطلقاً) أي: إذا لم يعلم رضا السيد، وإلا فيجوز ع ش اه
 بجبرمي. ☐ قوله: (فلا يتصدق إلخ) نعم إذا غلب على ظنه رضا السيد بذلك جاز نهايةً وسم قال ع ش.
 أي: وخصوصاً التافه الذي لا يعود منه نفع على السيد كلقمة فضلت عن حاجته وبقي ما لو قال له تبرع
 هل يجوز له التبرع بما شاء، أو يتقيد ذلك بأقل متمول فيه نظراً والأقرب الثاني للشك فيما زاد عليه
 فيمنع منه احتياطاً لحق السيد فلو ظن رضاه بزيادة على ذلك جاز اه. ☐ قوله: (وبشئ من قوته) أي، ولو
 كان قتر على نفسه، فلو خالف وتبرع ضمن المتبرع عليه ذلك لسيده، وإن كان المتبرع عليه جاهلاً
 بكونه يضمن، والقول قوله: في قدر ما يغرمه اه ع ش. ☐ قوله: (ولا يهب) ولا يعير نهايةً ومغني.

☐ قوله: (على نفسه) وانظر على أموال التجارة كالعبيد والبهايم، والذي يتجه أنه ينفق عليها؛ لأنه من
 توابع التجارة اه شوربي، وفي ع ش بعد أن نقل عن سم أنه ينبغي أن يكونوا أي: عبيد التجارة ومثله ما
 نصه ونقل عن شيخنا الزيادي بهامش أنه ينفق عليهم؛ لأنهم من جملة مال التجارة، وفيه تنمية لها
 والأقرب ما قاله شيخنا الزيادي لما علل به اه. ☐ قوله: (فيراجع الحاكم) هل يكفي في ذلك مرة واحدة،
 أو لا بد من تعدد المراجعة فيه نظراً والأقرب الأول لما في الثاني من المشقة ويتبعني فيما لو اختلفا في
 إنفاق اللاتي وعدمه تصديق العبد في القدر اللاتي به فليس للسيد مطالبة العبد بشيء ثم إذا أذن الحاكم
 فيتبعني أن يقدر للعبد ما يليق به عادة ثم إن فضل مما قدره شيء وجب على العبد حفظه للسيد، وإن
 احتاج إلى زيادة على ما قدره راجع فيها القاضي اه ع ش.

☐ قوله: (ولا يتصدق بشيء) نعم إن غلب على ظنه رضا السيد بذلك جاز.

إِنْ سَهَلَ بِخِلَافٍ مَا إِذَا شَقَّ فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَا يَبِيعُ نَسِئَةً، وَلَا بَدُونِ ثَمَنِ الْمَثَلِ، وَلَا يُسَلِّمُ الْمَبِيعَ قَبْلَ قَبْضِ ثَمَنِهِ، وَلَا يُسَافِرُ بِمَالِهَا إِلَّا بِإِذْنِ نَعَمٍ لَهُ الشَّرَاءُ نَسِئَةً، وَلَوْ قَالَ لَهُ أَتَجَرُ بِجَاهِكَ جَازَ لَهُ الْبَيْعُ وَالشَّرَاءُ، وَلَوْ فِي الذِّمَّةِ بِالْأَجَلِ وَالرَّهْنِ وَالْإِرْتِهَانِ ثُمَّ مَا فَضَّلَ بِيَدِهِ مِمَّا رِبَحَهُ كَالَّذِي دَفَعَهُ لَهُ السَّيِّدُ قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ عَنِ النَّصِّ وَشَرَطُ ذَلِكَ أَنْ يُحَدِّثَ لَهُ حَدًّا كَاشْتَرَى مِنْ دِينَارٍ إِلَى مِائَةِ أَه. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي الْإِطْلَاقِ الْمُؤْذِنِ بِرِضَاهُ بِمَا يَحْدُثُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَا يَتِمَّكُنُ مِنْ عَزْلِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِي الْإِذْنِ لَهُ الْإِسْتِخْدَامُ لَا التَّوَكُّلُ، وَلَا مِنْ شِرَاءٍ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيَعْتَقُ.....

قوله: (بِخِلَافٍ مَا إِذَا شَقَّ) أَي: عُرْفًا، وَمِنْهُ غَرَامَةُ شَيْءٍ، وَإِنْ قُلَّ فَيَسْتَرِي مَا يَمَسُّ حَاجَتَهُ إِلَيْهِ لَا مَا زَادَ عَلَيْهِ أَه ع ش. قوله: (وَلَا يَبِيعُ نَسِئَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْجُزْجَانِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ بِالْعَرَضِ كَعَامِلِ الْقِرَاضِ أَه س م. قوله: (وَلَا بَدُونِ ثَمَنِ الْمَثَلِ) يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ فِيمَا لَا يَتَغَابَنُ بِهِ كَالْوَكِيلِ أَه ع ش. قوله: (إِلَّا بِإِذْنِ) لَا يَتَعَدَّى أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ الْعِلْمُ بِالرِّضَا أَخَذًا مِمَّا ذَكَرَهُ صَاحِبُ النِّهَايَةِ فِي التَّصَدُّقِ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ التَّصَرُّفَاتِ الْمَذْكُورَةَ دُونَ التَّبَرُّعِ أَه سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (نَعَمَ لَهُ الشَّرَاءُ الْخ) هَلْ لَهُ الرِّهْنُ حَيْثُ ذِى سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ الْمَرْهُونَةَ قَدْ تَتَلَفُ تَحْتَ يَدِ الْمُزْتَهِنِ أَه ع ش. قوله: (وَلَوْ قَالَ أَتَجَرُ بِجَاهِكَ) أَي: فِي ذِمَّتِكَ عُجَابٌ وَنِهَايَةٌ وَمُغْنِي. قوله: (وَلَوْ فِي الذِّمَّةِ) الرَّأُوْلُ لِلْحَالِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، وَلَوْ أَسْقَطَ لَفُظَةً وَلَوْ كَمَا فِي الْعُبَابِ وَالْمُغْنِي لَكَانَ أَوَّلَى.

قوله: (مَا فَضَّلَ بِيَدِهِ) أَي: بَعْدَ تَوْفِيَةِ الْأَثْمَانِ أَه ع ش. قوله: (كَالَّذِي دَفَعَهُ لَهُ الْخ) يَعْنِي حُكْمَ مَا زَادَ فِي يَدِهِ حُكْمَ مَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ لِلتَّجَارَةِ فِي جَوَازِ تَصَرُّفِهِ فِيهِ أَه كُرْدِيَّ عِبَارَةُ الْإِعَابِ فَإِنْ أِذْنٌ لَهُ فِي التَّجَارَةِ، وَلَمْ يُعْطِهِ مَا لَا قُلَّ أَنْ يَشْتَرِيَ فِي الذِّمَّةِ وَيَبِيعَ فَإِذَا رِبَحَ أَتَّخَذَهُ رَأْسَ مَالٍ كَالْمَالِ الْمَدْفُوعِ فَيَمْتَنِعُ بَيْنَهُ نَسِئَةً أَه. قوله: (وَشَرَطُ ذَلِكَ) أَي: شَرَطُ الْإِذْنِ فِي التَّجَارَةِ فِي الذِّمَّةِ مِنْ غَيْرِ إِعْطَاءِ مَالٍ. قوله: (بِمَا حَدَّثَ الْخ) أَي بَدِيْنِ يَحْدُثُ عَنِ التَّجَارَةِ فِي الذِّمَّةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَا يَخْتَاجُ الْإِذْنَ فِي الشَّرَاءِ فِي الذِّمَّةِ إِلَى تَقْيِيدٍ بِقَدْرِ مَعْلُومٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبُثُ فِي ذِمَّةِ السَّيِّدِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ أَه. قوله: (وَلَا يَتِمَّكُنُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. قوله: (مَنْ يَغْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ) يَتَّبِعِي عَلَى وَزَانٍ مَا تَقَدَّمَ عَنِ النِّهَايَةِ، أَوْ عَلِمَ رِضَاهُ أَه سَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (لِأَنَّ الْمُغْلَبَ الْخ) وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ بَرْدَهُ أَه ع ش وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ.

قوله: (وَلَا يَبِيعُ نَسِئَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ يَعْنِي الْأَذْرَعِي وَيُحْمَلُ إِطْلَاقُ الْمُتَوَلَّى الْبَيْعُ نَسِئَةً وَتَقْدًا وَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَا عَلَى مَا إِذَا اقْتَضَاهُ الْعُرْفُ وَيُخَصَّصُ بِهِ إِطْلَاقٌ غَيْرُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ انْتَهَى، وَفِي حَمْلِهِ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى عَلَى مَا ذَكَرَهُ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَأَنَّ الْعَادَةَ لَا تَنْظُرُ إِلَيْهَا هُنَا ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي تَوْسِطِهِ رَدَّ كَلَامِ الْمُتَوَلَّى وَفِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ بَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْهَدَ وَيَزْنَهُ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْجُزْجَانِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ بِالْعَرَضِ كَعَامِلِ الْقِرَاضِ. قوله: (نَعَمَ لَهُ الشَّرَاءُ نَسِئَةً) هَلْ لَهُ الرِّهْنُ حَيْثُ ذِى.

حَيْثُ لَا دَيْنَ، وَكَذَا إِنْ كَانَ وَالسَّيِّدُ مُوسِرٌ كَالْمَرْهُونِ وَمَنْ لَهُ مَالِكَانِ مِثْلًا تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ تَصَرُّفِهِ عَلَى إِذْنِهِمَا نَعَمْ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُهَيَّاتَةٌ كَفَى إِذْنُ صَاحِبِ النَّوْبَةِ (وَلَا يُعَامِلُ سَيِّدُهُ)، وَلَا مَأْذُونًا لِسَيِّدِهِ بَيْعَ، أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ لَهُ بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ، (وَلَا يَنْغَزِلُ بِإِبَاقِهِ)؛ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ

قوله: (حَيْثُ لَا دَيْنَ) أَي: عَلَى الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ أَوْ عَلَى عِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ، وَلَا يَشْتَرِي مَنْ يَغْتَقِي عَلَى سَيِّدِهِ فَإِنْ أُذِنَ لَهُ صَحَّ الشَّرَاءُ وَعَقْدُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الرَّقِيقُ مَذْيُونًا، وَلَا فِيهِ التَّفْصِيلُ فِي إِغْتَاكِ الرَّاهِنِ الْمَرْهُونَ بَيْنَ الْمُسِيرِ وَالْمُغْسِرِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِلْإِسْنَوِيِّ أَهـ. قوله: (إِنْ كَانَ) أَي: دَيْنٌ عَلَى الْقَيْنِ. قوله: (وَالسَّيِّدُ الْإِلَاحُ) أَي: وَالْحَالُ أَنَّ السَّيِّدَ الْإِلَاحُ. قوله: (كَفَى إِذْنُ صَاحِبِ النَّوْبَةِ) أَي: هُنَا لَا فِي النِّكَاحِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ فَيَكْفِي إِذْنُهُ فِي أَنْ يَتَّجَرَ قَدْرَ نَوْبَتِهِ انْتَهَى، وَسَأَلَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ عَمَّا لَوْ أُذِنَ أَحَدُهُمَا فِي تَصَرُّفٍ وَالْآخَرُ فِي آخَرٍ هَلْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ لَوْجُودِ إِذْنِهِمَا وَالْجَوَابُ لَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ إِذْ لَمْ يَوْجَدْ إِذْنُهُمَا فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّصَرُّفَيْنِ فَلَا يَصِحُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا سَمَ عَلَى حَجٍّ، قَوْلُهُ: فِي أَنْ يَتَّجَرَ قَدْرَ نَوْبَتِهِ، وَكَذَا يَمِيزُ يَطْهَرُ لَوْ أُطْلِقَ فَلْيُحْمَلْ إِطْلَاقُهُ عَلَى نَوْبَتِهِ وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لَا يَخْتِاجُ إِلَى إِذْنٍ جَدِيدٍ إِذَا عَادَتِ النَّوْبَةُ لِلْإِذْنِ بَلْ يَتَصَرَّفُ عَمَلًا بِمُقْتَضَى الْإِذْنِ السَّابِقِ فِي النَّوْبَةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْإِذْنُ، وَفِي غَيْرِهَا وَبَقِيَ مَا لَوْ أُذِنَ لَهُ صَاحِبُ النَّوْبَةِ زِيَادَةً عَلَى نَوْبَتِهِ كَانَ كَانَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَإِذَا كَانَ فِي سِتَّةٍ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَصِحُّ فِي نَوْبَتِهِ أَي: الَّتِي وَقَعَ فِيهِ الْإِذْنُ، وَلَوْ رُدَّ عَلَيْهِ بَعِيضٌ مَا بَاعَهُ فِي نَوْبَةٍ أَحَدُهُمَا فِي نَوْبَةِ الْآخَرِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَبُولُهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِ النَّوْبَةِ، وَإِنْ كَانَ زَمَنُ قَبُولِهِ يُقَابِلُ بِأَجْرَةٍ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ يُعْتَقَرُ عَادَةً فِيمَا يَقَعُ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ أَهـ شـ. قوله: (وَلَا مَأْذُونًا) إِلَى قَوْلِ الْمُنْثَنِّ، وَلَا يَصِيرُ فِي الثَّيَاهِيَةِ وَالْمُغْنِيِّ. قوله: (لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ لَهُ) مُقْتَضَاهُ أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ كَانَ وَكَيْلًا عَنْ غَيْرِهِ جَازَتْ مُعَامَلَتُهُ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ إِذَا كَانَ وَكَيْلًا لَا يَبِيعُ لِنَفْسِهِ فَيَبِيعُهُ لِعَبْدِهِ بِاطِلٍ؛ لِأَنَّهُ كَمَا لَوْ بَاعَ لِنَفْسِهِ، وَكَذَا شِرَاؤُهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِي لِمَوَكِّلِهِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ أَهـ شـ. قوله: (بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ) أَي: كِتَابَةُ صَحِيحَةٍ، أَوْ فَاسِدَةٍ كَمَا فِي التَّهْذِيبِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ م ر كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَهـ شـ، وَفِي الْبُجَيْرِيِّ الْمُرَادُ بِالْكِتَابَةِ الْكِتَابَةُ الصَّحِيحَةُ أَمَّا الْفَاسِدَةُ فَلَا يُعَامِلُ سَيِّدُهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي رَوْضِهِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَوْبَرِيٌّ، وَاعْتَمَدَ شِ التَّنْوِيَّةَ بَيْنَهُمَا أَهـ.

قوله (لَسِي): (وَلَا يَنْغَزِلُ بِإِبَاقِهِ) يَتَّبِعِي، وَلَا بَعْضُهُ بَلْ هُوَ أَوَّلَى فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحَرَّرْ أَهـ سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَشَرْحُهُ، وَلَا يَنْغَزِلُ الْمَأْذُونُ بِالْإِبَاقِ وَالْغَضَبِ وَإِنْكَارِهِ الرَّقِّ، وَلَا بِتَذْيِيرِهِ وَرَفْهِهِ، وَلَا بِإِبْلَادِ الْمَأْذُونَةِ أَهـ قَوْلُهُ: وَلَا بِإِبْلَادِ الْمَأْذُونَةِ فِي الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ قَالَ ع ش وَبَقِيَ مَا لَوْ جُنَّ، أَوْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ هَلْ يَخْتِاجُ إِلَى إِذْنٍ جَدِيدٍ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ اسْتِخْدَامٌ لَا تَوَكِيلٌ وَتَرَدَّدٌ فِيهِ سَمَ عَلَى

قوله: (كَفَى إِذْنُ صَاحِبِ النَّوْبَةِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ فَيَكْفِي إِذْنُهُ فِي أَنْ يَتَّجَرَ قَدْرَ نَوْبَتِهِ انْتَهَى وَسَأَلَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ عَمَّا لَوْ أُذِنَ أَحَدُهُمَا فِي تَصَرُّفٍ وَالْآخَرُ فِي آخَرٍ هَلْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ لَوْجُودِ إِذْنِهِمَا وَالْجَوَابُ لَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ إِذْ لَمْ يَوْجَدْ إِذْنُهُمَا فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّصَرُّفَيْنِ فَلَا يَصِحُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا.

لا توجب الحجر، وله حيث لم يتقيد الإذن بغير ما أتى إليه التصرف فيه ولو باعه، أو أعتقه انعزل، (ولا يصير) العبد (مأذوناً له بسكوت سيده على تصرفه)؛ إذ لا ينسب إساكت قول، نعم إن باع المأذون مع ماله لم يشترط تجديد إذن من المشتري وظاهر أن الصورة أنه عالم بأنه المأذون له ويوجه ذلك بأن شرائه مع ما في يده وعلمه بحاله ثم عدم منعه قرينة ظاهرة برضاه بتصرفه وانعزاله على البائع بالبيع لا يؤثر في ذلك لاختلاف الملحطين كما هو واضح مما قررته، ولا بقوله لا أمتنعك من التصرف؛ لأن عدم المنع أعم من الإذن، ولا قرينة. (ويقبل إقراره) أي: المأذون بدئون المعاملة لقدرته على الإنشاء ويؤدي مما يأتي وأعاد هذه في الإقرار لكن لضرورة تقسيم.....

منهج اه. قوله: (التصرف فيه) أي: فيما أتى إليه فإن عاد إلى الطاعة تصرف جزماً نهايةً ومغني قال ع ش والأقرب أنه يتصرف فيها أي: في البلدة التي أتى إليها بما يتصرف به في محل الإذن من نقد بلده، أو غيره حيث كان فيه ربح وقلنا يبيع بالعرض كما في عامل القراض اه. قوله: (ولو باعه أو أعتقه انعزل) وفي معنى ذلك كل ما يزيل الملك كهيبة ووقف، وفي كتابته وجهان أو جهتهما وجزم به في الأنوار بأنها حجر وإجارته كما بحثه شيخنا كذلك وتحل ديونه المؤجلة عليه بموته كما تحل الديون التي على الحر بموته وتؤدي من الأموال التي كانت بيده مغني ونهاية قال ع ش قوله: وجزم به في الأنوار بأنها حجر هو المعتد، قوله: وإجارته كذلك هذا هو المعتد وظاهره، وإن قصر زمن الإجارة حتى لو أجره يوماً لا يتصرف بعده إلا بإذن من السيد، ولا مانع اه. قوله: (نعم إن باع المأذون إلخ) ردّد شيخنا الشهاب الرملي بأنه مفرغ على رأي مزجوح، وهو أن سيده لو باعه لم يصير مخجوراً عليه نهايةً وسم ومغني أي: فلا بد من إذن جديد من المشتري ع ش. قوله: (مع ماله) الإضافة لأدنى ملابسة نظير قول المتن السابق لعبده. قوله: (أنه عالم) أي: المشتري. قوله: (بإذن المأذون له) لعل الأولى مأذون له؛ إذ زيادة أن لا يظهر لها فائدة بل ربما توهم إرادة عهد مع آتة ليس بمراد كما هو ظاهر اه سيد عمر. قوله: (وعلمه بحاله) أي: علم المشتري بأن العبد مأذون له فيما في يده بالتجارة. قوله: (ثم عدم منعه) أي: منع مشتري العبد عن التصرف فيما في يده. قوله: (لاختلاف الملحطين)؛ لأن الملحظ في البائع أن يبعه عزل له، وفي المشتري أن غلبة الظن برضاه الناشئة من القرينة الظاهرة فيه منزلة منزلة الإذن. قوله: (مما قررته) وهو قوله: ويوجه ذلك إلخ. قوله: (ولا بقوله) إلى قول المتن: (ومن عرف) في النهاية والمغني. قوله: (ولا بقوله) عطف على قول المتن: (بسكوت سيده).

قوله (سني): (ويقبل إقراره بدئون المعاملة) أي: ولو لأضله وفرغه نهايةً ومغني.

قوله: (نعم إن باع المأذون إلخ) ردّد ذلك شيخنا الشهاب الرملي بأنه مفرغ على رأي مزجوح، وهو أن سيده لو باعه لم يصير مخجوراً عليه.

وَيُقْبَلُ مِمَّنْ أَحَاطَتْ بِهِ الدُّيُونُ فِي شَيْءٍ بِيَدِهِ أَنَّهُ عَارِيَّةٌ، (وَمَنْ عَرَفَ رِقَّ عَبْدٍ فِيهِ دَوْرٌ لِيَتَوَقَّفَ عِلْمُ الرِّقِّ عَلَى عِلْمِ كَوْنِهِ عَبْدًا وَعَكْسُهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْعَبْدِ الْإِنْسَانَ كَمَا هُوَ مَفْهُومُهُ لُغَةً وَكَانَ حِكْمَةً ذَكَرَهُ لِهَذَا الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِقَرِينَةٍ كَوْنَهُ عَلَى زَيِّ الْعَبِيدِ وَتَصَرُّفَاتِهِمْ وَمَنْ هُنَا كَانَ الْأَصَحُّ جَوَازُ مُعَامَلَةٍ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ رِقَّهُ، وَلَا حُرِّيَّتَهُ كَمَنْ لَمْ يُعْرِفْ رُشْدَهُ وَمَفْهُومُهُ إِلَّا الْغَرِيبَ فَيَجُوزُ جُزْئًا لِلْحَاجَةِ (لَمْ يُعَامِلْهُ) أَي: لَمْ تَجْزَلْهُ مُعَامَلَتُهُ بِعَيْنٍ، وَلَا دَيْنٍ لِأَصْلِ عَدَمِ الْإِذْنِ (حَتَّى يَعْلَمَ الْإِذْنَ) أَي: يَظُنُّهُ (بِسَمَاعِ سَيِّدِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ) وَالْمُرَادُ بِهَا إِخْبَارُ عَدْلَيْنِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَ حَاكِمٍ، وَكَذَا رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ أَحَدًا مِمَّا يَأْتِي فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ بَلْ يَتَّبِعُهُ وَفَاقًا لِلشُّبْكَاتِ وَغَيْرِهِ وَكَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ بَعْدَ أَنْ أَبْدَى فِيهِ ثَلَاثَ اِحْتِمَالَاتٍ يَمْتَنِضِيهِ الْاِكْتِفَاءُ بِوَاحِدٍ كَمَا فِي الشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى الظَّنِّ، وَقَدْ وَجِدَ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَتَّعِدِ الْاِكْتِفَاءَ بِفَاسِقٍ.....

• قَوْلُهُ: (وَيُقْبَلُ مِمَّنْ الْخُ) أَي: مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ وَذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ أَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَيَخْرُجُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِهْرَاقُ شَيْءٍ: إِنْ كَانَ كَاذِبًا. • قَوْلُهُ: (فِي شَيْءٍ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: يُقْبَلُ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ عَارِيَّةٌ) نَائِبٌ فَاعِلُهُ. • قَوْلُهُ: (فِيهِ دَوْرٌ) انْدِفَاعُ الدَّوْرِ بِإِرَادَةِ عَبْدٍ فِي الْوَاقِعِ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ عَبْدًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَنْ يَعْلَمَ رِقَّهُ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الدَّوْرِ بَوَاجِهُ؛ إِذْ لَا حُكْمَ هُنَا بِتَوَقُّفِ شَيْءٍ عَلَى آخَرٍ، وَلَا تَعْرِيفَ هُنَا بِلِ الَّذِي يُتَوَقَّعُ أَنَّهُ مِنْ تَخْصِيلِ الْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ هُوَ الرَّقِيقُ وَمَعْرِفَةُ رِقِّ الرَّقِيقِ تَخْصِيلٌ لِلْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ قَرَضَ كَوْنَهُ رَقِيقًا يَمْتَنِضِي مَعْرِفَةَ رِقِّهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ عَبْدٌ فِي الْوَاقِعِ سَمَ وَرَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (يُرِيدُ بِالْعَبْدِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَا يَكْفِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (حِكْمَةً ذَكَرَهُ لِهَذَا) أَي: تَعْبِيرُهُ بِالْعَبْدِ دُونَ الْإِنْسَانِ. • قَوْلُهُ: (لَا يُكْتَفَى) أَي: فِي مَنَعَ الْمُعَامَلَةِ. • قَوْلُهُ: (مَنْ لَمْ يُعْرِفْ الْخُ) أَي: وَلَوْ كَانَ عَلَى صُورَةِ الْعَبِيدِ إِهْرَاقُ شَيْءٍ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا الْغَرِيبَ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ جَرَائِنِ الْخِلَافِ الْمُسَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: كَانَ الْأَصَحُّ الْخُ. • قَوْلُهُ: (فَيَجُوزُ) أَي: الْمُعَامَلَةُ مَعَ الْغَرِيبِ الَّذِي لَا يُعْرِفُ رِقَّهُ، وَلَا حُرِّيَّتَهُ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ يَظُنُّهُ) حَمَلٌ الْعِلْمُ عَلَى الظَّنِّ نَظَرًا لِلْغَالِبِ فِي الْأَسْبَابِ الْمُجَوِّزَةِ لِمُعَامَلَتِهِ فَإِنَّهَا إِنَّمَا تُفِيدُ الظَّنَّ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ أَرَادَ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ لِيَشْمَلَ مَا لَوْ سَمِعَ الْإِذْنَ مِنْ سَيِّدِهِ فَإِنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ لَا الظَّنَّ وَغَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ التَّعْبِيرُ بِالْعِلْمِ مِنْ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ إِهْرَاقُ شَيْءٍ. • قَوْلُهُ: (وَكَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: يَمْتَنِضِيهِ. • قَوْلُهُ: (الْاِكْتِفَاءُ بِوَاحِدٍ) فَاعِلٌ يَتَّبِعُهُ. • قَوْلُهُ: (الْاِكْتِفَاءُ الْخُ) أَي: فِي جَوَازِ مُعَامَلَتِهِ لَا فِي ثُبُوتِهِ

• قَوْلُهُ: (فِيهِ دَوْرٌ) انْدِفَاعُ الدَّوْرِ بِإِرَادَةِ عَبْدٍ فِي الْوَاقِعِ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الدَّوْرِ بَوَاجِهُ؛ إِذْ لَا حُكْمَ هُنَا بِتَوَقُّفِ شَيْءٍ عَلَى آخَرٍ، وَلَا تَعْرِيفَ هُنَا بِلِ الَّذِي يُتَوَقَّعُ أَنَّهُ مِنْ تَخْصِيلِ الْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ هُوَ الرَّقِيقُ وَمَعْرِفَةُ رِقِّ الرَّقِيقِ تَخْصِيلٌ لِلْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ قَرَضَ كَوْنَهُ رَقِيقًا يَمْتَنِضِي مَعْرِفَةَ رِقِّهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ عَبْدٌ فِي الْوَاقِعِ.

• قَوْلُهُ (أَوْ بَيِّنَةٍ): فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَقَالَ يَغْنِي الْأَذْرَعِي يَتَّبِعِي الْاِكْتِفَاءَ بِخَبَرِ الْعَدْلِ الْوَاحِدِ بَلْ خَبَرٌ مَنْ يَتَّبِعُ بِهِ مِنْ عَبْدٍ وَامْرَأَةٍ بَلْ يَظْهَرُ أَنَّهُ أَوَّلَى مِنْ شُبُوحٍ لَا يُعْرِفُ أَصْلَهُ انْتَهَى.

اعتقد صدقه (أو شيوع بين الناس) حفظاً لما له ويظهر أنه لا يشتَرطُ وصوله لحد الاستفاضة الآتي في الشهادات لما تقرَّر أنَّ المدارَ على الظنِّ (وفي الشيوع وجه) أنه لا يكفي لتيقن الحجر، ويُردُّ بأنَّ البيّنة لا تُفيدُ غيرَ الظنِّ فكذا الشيوع وكونُ الشارِعِ نَزَلَ الشهادة منزلة اليقين محلّه في شهادة عند الحاكم لا في مُجرّد الإخبار المُكتَفَى به هنا ولعامله أن لا يُسلم إليه المال حتى يثبت الإذن، وإن صدقه فيه كالوكيل. (ولا يكفي) في جواز المُعاملة (قول العبد) إنّه مأذون له، وإن ظننّا صدقه خلافاً لابن عُجَيْلٍ لاثّهامه مع أنه لا يد له، وبه فارق الاكتفاء بقول مُريد تصريف وكتلني فلان فيه بل، وإن لم يقل شيئاً بناءً على ظاهر الحال أن له يداً، وأما قوله: حجر عليّ فيكفي، وإن أنكر السيّد؛ لأنه العاقد والعقد باطل برعيه ويُفرّق بينه وبين عدم نفوذ عزله لنفسه بما مرّ أنه مُستخدَم لا وكيل والحجر مُبطل فيهما فإذا ادّعاها العاقد عومل بقضيّته بخلاف العزل بالنسبة للأوّل على أن مُجرّد إنكار السيّد لا يستلزم الإذن، ومن ثمّ لو قال كنت أذنت له وأنا باقي جازت مُعاملته

عند القاضي اهرع ش، وفي المُعني وشرح الرّوض ويكفي خبر من يثق به من عبد وامرأه بل يظهر أنّه أولى من شيوع لا يعرف أصله اه. فوّه: (اعتقد صدقه) مفهوماً أن مُجرّد الظن لا يكفي والظاهر أنّه غير مُراد لِرجحان صدقه عنده اهرع ش. فوّه: (حفظاً لماله) في تعليل عدم جواز المُعاملة بهذا نظراً؛ إذ لا يلزم الإنسان حفظ ماله اهرع شيدّي عبارة السيّد عمّر قد يُقال وتحرّراً عن الوقوع في العقد الفاسد بل ينبغي أن يكون المُعول عليه هذا المعنى، وإن لم أر من نبه عليه اه. فوّه: (وكونُ الشارِع إلخ) جوابٌ نَسأ عن قوله بأنَّ البيّنة إلخ. فوّه: (ولعامله) أي: ويجوز له (أن لا يُسلم إلخ) ظاهره أنّه لا فرق في ذلك بين أن يعلم الإذن بسمع سيّده إلخ، وهو ظاهر اهرع ش. فوّه: (حتى يثبت) من الإثبات عبارة المُعني ولمن علمه مأذوناً وعامله أن لا يُسلم إليه العيوض حتى يقيم بيّنة بالإذن خوفاً من خطر إنكار السيّد وينبغي كما قال الرّزكشيّ تصوّيرها بما إذا علم الإذن بغير البيّنة، وإلا فليس له الامتناع لِزوال المخطور والأصل دوام الإذن اه. فوّه: (في جواز المُعاملة) إلى قوله ويُفرّق في النهاية.

فوّه: (لإثّهامه) أي: لأنه يثبت لنفسه ولاية وبهذا يُفرّق بينه وبين قبول خبر الفاسق إذا اعتقد صدقه؛ لأنّ الفاسق ليس مُتّهماً في إخباره اهرع ش. فوّه: (ويبه) أي بآته لا يد له. فوّه: (وإن لم يقل شيئاً) أي ممّا يُفيد الوكالة، أو الولاية. فوّه: (ممّا مرّ) أي: في أوّل الباب. فوّه: (وإن ادّعاها) أي: الحجر.

فوّه: (للأوّل) أي: قوله إنّه مُستخدَم. فوّه: (إنكار السيّد) أي: الحجر. فوّه: (لا يستلزم الإذن) أي: لأنّ عدم الحجر أعم من الإذن. فوّه: (ومن ثمّ إلخ) أي: من أجل أن إنكار السيّد المُجرّد عن تعرّض بقاء الإذن لا يستلزم إلخ. فوّه: (لو قال كنت) إلى قوله بخلاف ادّعاها في النهاية والمُعني.

فوّه: (وأنا باقي) أي: على الإذن. فوّه: (جازت مُعاملته إلخ) قال في شرح الرّوض أي: والمُعني

فوّه: (جازت مُعاملته، وإن أنكر) قال في شرح الرّوض: ويؤخذ منه أن محلّ منع مُعاملته فيما إذا

وإن أنكر وكفوله ذلك سماع الإذن له منه فلا يفيد إنكار القن مع ذلك بخلاف ادعائه الحجر ويُفروق بأنه رافع لما مر من الإذن بخلاف مجرد إنكاره الإذن، ولا تُسمع دعوى قن على

ويؤخذ منه أن محل منع معاملته فيما إذا كذبه السيد أي: في قوله حَجَرَ عَلَيَّ سَيِّدِي أن يكون المعامل له سَمِعَ الإذن من غير السيد وإلا جازت معاملته، وهو ظاهر بل ينبغي أن يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته ثم إن تبين خلافه بطلت انتهت، وهو حسن شرح م ر، وقوله: (ويؤخذ منه إلخ) يوافقه قول الشارح: (ومن ثم لو قال كنت أذنت له إلخ) وعبارة العُباب لا إن قال متعني السيد، وإن كذبه السيد بأن قال كنت أذنت له وأنا باقي على الإذن جازت أي: معاملته قال الشارح في شرحه، ولم يُنظر لِقَوْلِ المأذون متعني؛ لأننا علمنا الإذن له والأصل عدمه، وبه كقولهم السابق لا يستلزم الإذن له يُعلم أن محل قولهم وإن كذبه ما إذا علم إذن السيد له من غيره أي غير السيد، وإلا أي: بأن سمعه من السيد لم يُلْتَفَت لِقَوْلِهِ متعني مع تكذيب السيد له اه فانظر مع ذلك صورة قوله بخلاف ادعائه الحجر إلا أن يُصور بما إذا لم يكذبه السيد فليتامل اه سم. ه قوله: (وإن أنكر) أي: الرقيق بقاء الإذن نهايةً ومعني قال الرشيد وكأنه إنما لم يُلْتَفَت إلى دَعْوَاهُ أي: الحجر مع قول السيد كنت أذنت إلخ لتزِيل قوله وأنا باقي منزلة الإذن الجديد فتأمل وراجع اه وتقدّم وجه آخر عن سم عن الإيعاب. ه قوله: (وكفوله ذلك) أي: قول السيد كنت أذنت إلخ في جواز المعاملة اه ع ش. ه قوله: (فلا يفيد إنكار القن) أي: لا يفيد مجرد إنكاره الإذن عدم جواز المعاملة. ه قوله: (بخلاف ادعائه الحجر) فيه مع ما سبق له شبه تنافٍ يظهر بالتأمل اه سيد عَمَر و مَرَّ عن سم مثله ثم تصوير كلام الشارح بما يندفع به التناهي. ه قوله: (ويُفروق) أي: بين ادعاء الحجر فيفيد المنع وإنكار الإذن المُجَرَّد عن دعوى الحجر فلا يفيد. ه قوله: (ولا تُسمع) إلى المثني في النهاية. ه قوله: (ولا تُسمع إلخ).

(قَرَح): اشترى العبد شيئاً وغبن البائع فيه فادّعى أن العبد غير مأذون له في التصرف وادّعى العبد الإذن وصدقه السيد على ذلك فهل يُصدق البائع أم لا فيه نظر والظاهر الثاني؛ لأن إقدام البائع على

أكذبه السيد أي: في قوله حَجَرَ عَلَيَّ سَيِّدِي أن يكون المعامل له سَمِعَ الإذن من غير السيد، وإلا جازت معاملته، وهو ظاهر بل ينبغي أن يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته، وهو حسن شرح م ر، وقوله: (ويؤخذ منه إلخ) يوافقه قول الشارح: (ومن ثم لو قال كنت أذنت له إلخ) وعبارة العُباب: (لا إن قال متعني السيد، وإن كذبه) أي: السيد بأن قال السيد كنت أذنت له وأنا باقي على الإذن جازت أي: معاملته قال الشارح في شرحه، ولم يُنظر لِقَوْلِ المأذون متعني؛ لأننا علمنا الإذن له والأصل عدمه، وبه كقولهم السابق لا يستلزم الإذن له يُعلم أن محل قولهم، وإن كذبه ما إذا علم إذن السيد له من غيره أي: غير السيد، وإلا أي: بأن سمعه من السيد لم يُلْتَفَت لِقَوْلِهِ متعني مع تكذيب له انتهت فانظر مع ذلك صورة قوله بخلاف ادعائه الحجر إلا أن يُصور بما إذا لم يكذب السيد فليتامل.

ه قوله: (بأنه رافع إلخ) قد يقال الرافع الحجر لا مجرد ادعائه، ولا يخفى أن قوله بخلاف ادعائه الحجر لا يخالف ما مرَّ عن شرح الرُّوض.

سَيِّدِهِ أَنَّهُ إِذِنْ لَهُ فِي التَّجَارَةِ إِذَا لَمْ يَشْتَرِ شَيْئًا فَإِنْ اشْتَرَى شَيْئًا فَطَلَبَ الْبَائِعُ ثَمَنَهُ فَأَنْكَرَ السَّيِّدُ
 الْإِذْنَ فَلَهُ تَحْلِيْفُهُ فَإِذَا حَلَفَ فَلِلْقَيْنِ أَنْ يَدْعِيَ عَلَى سَيِّدِهِ مَرَّةً أُخْرَى رَجَاءً أَنْ يُقَرَّرَ فَيَسْقُطَ الثَّمَنُ
 عَنْ ذِمَّتِهِ. (فَإِنْ بَاعَ مَأْذُونٌ) لَهُ فِي التَّجَارَةِ (وَقَبَضَ الثَّمَنَ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ)، أَوْ غَيْرَهَا (فَخَرَجَتْ
 السَّلْعَةُ مُسْتَحَقَّةً رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِبَدْلِهَا)، وَهُوَ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ أَي: مِثْلُهُ فِي الْمِثْلِيِّ وَقِيَمَتُهُ فِي
 الْمُتَقَوِّمِ فَسَاوَى قَوْلِ أَصْلِهِ بِبَدْلِهِ أَي: الثَّمَنِ عَلَى أَنَّهُ فِي نُسْخٍ لَكِنِ الْمُحْكَمِيُّ عَنْ خَطِّهِ الْأَوَّلِ،
 وَلَيْسَ بِسَهْوٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ (عَلَى الْعَبْدِ)؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ لِلْعَقْدِ فَتَعَلَّقَ بِهِ الْعَهْدَةُ حَتَّى يُؤَدِّيَ
 مِمَّا يَأْتِي وَلِلْمُسْتَحَقِّ مُطَالَبَتُهُ بِهَذَا كَذَيْنِ التَّجَارَةِ بَعْدَ عَيْتِهِ

مُعَامَلَةُ الْعَبْدِ ظَاهِرٌ فِي اغْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ مَأْذُونٌ لَهُ فَهُوَ عَلَى الْقَاعِدَةِ مِنْ تَصَدِيقٍ مُدَّعِي الصَّحَّةِ.

(فَرَعَ): لَوْ إِذْنَ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ فِي أَنْ يَأْتِيَهُ بِمَتَاعٍ مِنَ التَّاجِرِ فَقَعَلَ ثُمَّ تَلَفَ فِي يَدِ الْعَبْدِ فَقِي تَجْرِيدِ الْعُبَابِ
 أَنَّ الضَّمَانَ يَتَعَلَّقُ بِالسَّيِّدِ وَالْعَبْدِ فَلِلتَّاجِرِ مُطَالَبَةٌ كُلُّهُمَا لَكِنِ السَّيِّدُ حَالًا وَالْعَبْدُ بَعْدَ عَيْتِهِ وَعَنِ الْإِمَامِ
 أَنَّ الْأَقْيَسَ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّيِّدِ وَجَزَمَ فِي الْعُبَابِ بِالْأَوَّلِ وَارْتَضَاهُ م ر قَالَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصُرُ عَمَّا لَوْ اسْتَأْمَرَ
 بِوَكِيلٍ أَوْ سَمٍ عَلَى مَنْهَجِ أَي: وَصَرَّحُوا فِيهِ بِأَنْ كُلًّا مِنْهُمَا يَضْمَنُ الْمُسْتَأْمَرُ أَوْ سَمٍ، وَاعْتَمَدَ الشَّارِحُ فِي
 الْإِيضَابِ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ. □ فَوَدَّ: (فَطَلَبَ الْبَائِعُ ثَمَنَهُ) أَي: وَالْحَالُ أَنَّ الْمَبِيعَ تَلَفَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِلَّا
 فَالْبَائِعُ يَرْجِعُ بِمَبِيعِهِ أَوْ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (فَلَهُ) أَي: لِلْبَائِعِ (تَحْلِيْفُهُ) أَي: السَّيِّدُ أَوْ سَمٍ. □ فَوَدَّ: (مَرَّةً
 أُخْرَى) أَي: غَيْرَ تَحْلِيْفِ الْبَائِعِ أَوْ سَمٍ. □ فَوَدَّ: (فَيَسْقُطُ الْخُ) انْظُرْ مَعْنَى هَذَا مَعَ أَنَّ دَيْنَ التَّجَارَةِ بِإِذْنِ
 سَيِّدِهِ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ وَلِذَا يُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ الْعَيْتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا أَقَرَّ السَّيِّدُ أَدَى الدَّيْنِ مِنْ كَسْبِهِ
 وَنَحْوِهِ فَيَسْقُطُ عَنْ ذِمَّتِهِ بِهَذَا الْأَدَاءِ أَوْ سَمٍ. □ فَوَدَّ: (لَهُ فِي التَّجَارَةِ) إِلَى قَوْلِ الثَّمَنِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ فِي
 النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ الْخُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ فِيهِ حَذْفَ مُضَافٍ وَعَاطِفٍ وَمَغْطُوفٍ وَالْأَوَّلَى مَا فِي
 الْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُ أَي: بِبَدْلِ ثَمَنِهَا فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَوْ سَمٍ. □ فَوَدَّ: (فَسَاوَى الْخُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ فِي أَصْلِ
 الصَّحَّةِ، وَإِلَّا فَكَلَامُ الثَّمَنِ مُخْتِاجٌ إِلَى التَّقْدِيرِ كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّهُ) أَي: بِبَدْلِهِ أَوْ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَي: بِبَدْلِهَا. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ) إِلَى الثَّمَنِ فِي الْمُغْنِيِّ. □ فَوَدَّ: (الْعَهْدَةُ) أَي: التَّجْعِيَةُ
 وَالْعَزْمُ وَالْمُؤَاخَذَةُ شَرْحُ الرُّوضِ أَوْ بُجَيْرِي. □ فَوَدَّ: (وَلِلْمُسْتَحَقِّ) أَي: رَبِّ الدَّيْنِ. □ فَوَدَّ: (مُطَالَبَتُهُ)
 أَي: الْعَبْدِ أَي: حَيْثُ لَمْ يَسْلَمْ الْمُسْتَحَقُّ الْبَدْلَ قَبْلَ الْعَيْتِ أَوْ سَمٍ. □ فَوَدَّ: (كَذَيْنِ التَّجَارَةِ) الْكَافُ

□ فَوَدَّ: (فَلَهُ) أَي: لِلْبَائِعِ تَحْلِيْفُهُ أَيِ السَّيِّدِ. □ فَوَدَّ: (فَيَسْقُطُ الثَّمَنُ عَنْ ذِمَّتِهِ) انْظُرْ مَعْنَى هَذَا مَعَ أَنَّ دَيْنَ
 التَّجَارَةِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ وَلِذَا يُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ الْعَيْتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا أَقَرَّ السَّيِّدُ أَدَى الدَّيْنِ
 مِنْ كَسْبِهِ وَنَحْوِهِ فَيَسْقُطُ عَنْ ذِمَّتِهِ بِهَذَا الْأَدَاءِ. □ فَوَدَّ: (عَنْ ذِمَّتِهِ) أَي: إِنْ وَقَاهُ السَّيِّدُ بِمُطَالَبَةِ الْبَائِعِ.

□ فَوَدَّ: (رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِبَدْلِهَا) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ صِحَّتُهُ شَرْعًا تَتَوَقَّفُ عَلَى إِضْمَارِ الْمُضَافِ
 أَي: بِبَدْلِ ثَمَنِهَا فَهُوَ مِنْ دَلَالَةِ الْإِقْتِضَاءِ الْمُقَرَّرَةِ فِي الْأَصُولِ وَمِثْلُهُ لَا اغْتِرَاضَ عَلَيْهِ كَمَا يُتَرَفَّ وَمِمَّا هُنَاكَ
 فَلْيَتَأَمَّلْ.

أَيْضًا كَوَكِيلٍ وَعَامِلٍ قِرَاضٍ بَعْدَ عَزْلِهِمَا لَكُنْهُمَا يَرْجِعَانِ لَا هُوَ (وَلَهُ مُطَالَبَةُ السَّيِّدِ أَيْضًا)، وَإِنْ كَانَ يَدُ الْعَبْدِ وَفَاءً؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَهُ فَكَأَنَّهُ الْبَائِعُ وَالْقَابِضُ (وَقِيلَ لَا)؛ لِأَنَّهُ بِالْإِذْنِ صَارَ كَالْمُسْتَقِلِّ (وَقِيلَ إِنْ كَانَ فِي يَدِ الْعَبْدِ وَفَاءً فَلَا) لِحُصُولِ الْغَرَضِ بِمَا فِي يَدِهِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ لَمْ يَأْخُذِ الْمَالُ مِنْهُ، وَإِلَّا طَوَّلِبَ جُزْمًا، (وَلَوْ اشْتَرَى) الْمَأْذُونُ لَهُ (سِلْعَةً) شِرَاءً فَاسِدًا لَمْ يُطَالَبِ السَّيِّدُ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ لَا يَتَنَاوَلُ الْفَاسِدَ فَيَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ لَا بِكَسْبِهِ أَوْ صَحِيحًا (فَفِي مُطَالَبَةِ السَّيِّدِ بِثَمَنِهَا هَذَا الْخِلَافُ) لِلْمَعْنَانِي الْمَذْكُورَةِ وَالْأَصَحُّ مُطَالَبَتُهُ لِمَا مَرَّ وَطَوَّلِبَ لِیُؤَدِّيَ مِمَّا فِي يَدِ الرَّقِيقِ إِنْ كَانَ لَا مِنْ غَيْرِهِ كَكَسْبِهِ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ لَا لِتَعَلُّقِهِ بِذِمَّتِهِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْمُطَالَبَةِ بِشَيْءٍ ثُبُوتُهُ فِي

لِلتَّظْيِيرِ لَا لِلْقِيَاسِ. ۞ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَمَا قَبْلَ عُنُقِهِ. ۞ قَوْلُهُ: (كَوَكِيلٍ وَعَامِلٍ قِرَاضٍ الْخ) سَوَاءٌ دَفَعَ لَهُمَا رَبُّ الْمَالِ الثَّمَنَ أَمْ لَا أَهْ مُعْنِي. ۞ قَوْلُهُ: (لَا هُوَ)؛ لِأَنَّ مَا غَرِمَهُ مُسْتَحَقٌّ بِالتَّصَرُّفِ السَّابِقِ عَلَى عُنُقِهِ وَتَقَدُّمُ السَّبَبِ كَتَقَدُّمِ الْمُسَبَّبِ فَالْمَغْرُومُ بَعْدَ الْعِتْقِ كَالْمَغْرُومِ قَبْلَهُ وَهَكَذَا لَوْ أَعْتَقَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ الَّذِي أَجَرَهُ فِي أَثْنَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ الْمُدَّةِ الَّتِي بَعْدَ الْعِتْقِ أَهْ مُعْنِي. ۞ قَوْلُهُ (سَيِّدُ): (وَلَهُ مُطَالَبَةُ السَّيِّدِ أَيْضًا) وَمَحَلُّ ذَلِكَ أَيِ: مُطَالَبَتُهُ فِي الْبَيْعِ الصَّحِيحِ؛ إِذْ الْإِذْنُ لَا يَتَنَاوَلُ الْفَاسِدَ فَالْمَأْذُونُ فِي الْفَاسِدِ كَغَيْرِ الْمَأْذُونِ فَيَتَعَلَّقُ الثَّمَنُ بِذِمَّتِهِ لَا بِكَسْبِهِ صَرَّحَ بِهِ الْبُغْوِيُّ أَهْ نِهَآيَةً وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ. ۞ قَوْلُهُ: (لَمْ يَأْخُذْ) أَيِ: السَّيِّدُ. ۞ قَوْلُهُ: (شِرَاءً فَاسِدًا) وَيَتَّبِعِي فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَ اغْتِقَادُهُمَا كَأَنَّ كَانَ الْعَبْدُ شَافِعِيًّا مَثَلًا فَبَاعَ بَيْعًا صَحِيحًا عِنْدَهُ غَيْرَ صَحِيحٍ عِنْدَ سَيِّدِهِ لِكُونِهِ لَا يَرَى صِحَّةَ ذَلِكَ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعَقِيدَةِ السَّيِّدِ فَلَمْ يَنْعَ الْعَبْدُ مِنْ تَوْفِيَةِ الثَّمَنِ مِنْ كَسْبِهِ.

(فَائِدَةٌ): لَوْ كَانَ السَّيِّدُ مَالِكِيًّا وَالْعَبْدُ شَافِعِيًّا وَإِذْنٌ لَهُ فِي الْبَيْعِ بِالْمُعَاطَاةِ فَهَلْ لَهُ الْبَيْعُ بِهَا أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ امْتِثَالُ أَمْرِهِ إِلَّا فِي الْأَمْرِ الْجَائِزِ، وَهَذَا مُنْعَوُجٌ مِنْهُ أَهْ ش. ۞ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَهُ الْخ. ۞ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَيِ: شَيْءٌ فِي يَدِهِ. ۞ قَوْلُهُ: (لَا لِتَعَلُّقِهِ بِذِمَّتِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: لِیُؤَدِّيَ وَظَاهِرُهُ انْتِفَاءُ التَّعَلُّقِ بِذِمَّتِهِ وَإِنْ كَانَتْ السِّلْعَةُ الْمُشْتَرَاةَ مَوْجُودَةً بِيَدِ السَّيِّدِ، لَكِنْ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ الرَّقِيقِ وَفَاءً وَامْتَنَعَ السَّيِّدُ مِنَ الْأَدَاءِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ الْفَسْخُ لِلْبَائِعِ عَلَى مَا سَبَقَ قُبِيلَ التَّوَلِيَةِ أَهْ سَمِ عِبَارَةُ الْحَلَبِيِّ. ۞ قَوْلُهُ: (مِمَّا فِي يَدِ الرَّقِيقِ) أَيِ: مَا حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ فِي يَدِهِ وَإِنْ انْتَزَعَهُ السَّيِّدُ مِنْهُ، وَهُوَ

۞ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ الْخِلَافِ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ، وَإِنْ أَخَذَ الْمَالُ مِنْهُ فَلْيُرَاجَعْ. ۞ قَوْلُهُ (وَلَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجْزِيَ فِي ثَمَنِ مَا اشْتَرَاهُ وَتَسَلَّمَ مَا تَقَدَّمَ قُبِيلَ التَّوَلِيَةِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِذَا سَلَّمَ الْبَائِعُ أَجْبَرَ الْمُشْتَرِيَ إِنْ حَضَرَ الثَّمَنُ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ مُغْسِرًا فَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ بِالْفَلَسِ الْخ فَلْيُرَاجَعْ. ۞ قَوْلُهُ: (لَا لِتَعَلُّقِهِ بِذِمَّتِهِ) ظَاهِرُهُ انْتِفَاءُ التَّعَلُّقِ بِذِمَّتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ السِّلْعَةُ الْمُشْتَرَاةَ مَوْجُودَةً بِيَدِ السَّيِّدِ لَكِنْ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ الرَّقِيقِ وَفَاءً وَامْتَنَعَ السَّيِّدُ مِنَ الْأَدَاءِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ الْفَسْخُ لِلْبَائِعِ عَلَى مَا سَبَقَ قُبِيلَ التَّوَلِيَةِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَجُوزَ الْفَسْخُ؛ لِأَنَّ مُعَامِلَ الْعَبْدِ مُوَطَّنَ نَفْسِهِ عَلَى الصَّبْرِ لِلْعِتْقِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَفَاءً أَيِ: أَنْ ذَلِكَ مُقْتَضَى مُعَامَلَتِهِ لَكِنْ يُؤَدَّى الْأَوَّلُ قَوْلُهُ: الْآتِي بَلْ يَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ

الدِّمَّةُ أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَرِيبَ يُطَالَبُ بِنَفَقَةِ قَرِيبِهِ وَالْمُوسِرَ بِإِطْعَامِ الْمُضْطَرِّ مَعَ عَدَمِ ثُبُوتِهِمَا فِي ذِمَّتِهِمَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِيَدِهِ شَيْءٌ فَلَا حَتْمَ أَدَائِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ لَهُ بِهِ عُلُقَةً، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ ذِمَّتُهُ فَإِنْ أَدَّى بَرِيءُ الْقَيْنِ، وَلَا فَلَ، وَقَدْ لَا يُطَالَبُ بِأَنْ أُعْطَاهُ مَالًا لِيَتَجَرَّ فِيهِ فَاشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ تَلَفَ ذَلِكَ الْمَالُ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ لِلْبَائِعِ بَلْ يَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ إِنْ لَمْ يُؤَدِّهِ السَّيِّدُ وَذَلِكَ لِانْقِطَاعِ الْعُلُقَةِ هُنَا بِتَلَفِ مَا دَفَعَهُ السَّيِّدُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْلُقَهُ شَيْءٌ مِنْ كَسْبِ الْمَأْذُونِ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتِي إِنْ أُريدَ بِمُطَالَبَةِ السَّيِّدِ إِرَائِهِ بِمَا يُطَالَبُ بِهِ أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُرَادُ الْعَرَضُ عَلَيْهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُؤَدِّيَ عَنِ الْعَبْدِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْعُلُقَةِ فَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ. (وَلَا يَتَعَلَّقُ ذَيْنِ التَّجَارَةِ بِرَقَبَتِهِ)؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ بِرِضَا مُسْتَحَقِّهِ (وَلَا ذِمَّةُ سَيِّدِهِ)، وَإِنْ أَعْتَقَهُ، أَوْ بَاعَهُ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ لِلْعَبْدِ وَمَرَّ أَنْفًا الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَمُطَالَبَتِهِ فَرَعَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ مُرَدُّوهُ وَجَمِيعٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ نَظَرٌ (بَلْ يُؤَدِّي مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ) الْحَاصِلِ قَبْلَ الْحَجْرِ رِبْحًا وَرَأْسَ مَالٍ لِاقْتِضَاءِ الْعُرْفِ وَالْإِذْنِ ذَلِكَ (وَكَذَا مِنْ كَسْبِهِ)

مَالِ التَّجَارَةِ أَضْلًا وَرِبْحًا هَذَا صَرِيحٌ فِي ثُبُوتِ التَّعَلُّقِ بِذِمَّةِ السَّيِّدِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ السَّلْعَةُ بِيَدِهِ بَلْ قَوْلُ الشَّارِحِ الْمَارُ أَنْفًا وَمَحَلُّ الْخِلَافِ الْإِنْخِ صَرِيحٌ فِيهِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِيَدِهِ) أَيِ: الْعَبْدِ (شَيْءٌ) وَلَيْسَ لَهُ أَيِ: الْمُسْتَحَقُّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ رَفَعَهُ أَيِ: السَّيِّدِ إِلَى الْحَاكِمِ أَعْرَاشَ. قَوْلُهُ: (فَلَا حَتْمَ الْإِنْخِ) أَيِ: فَفَائِدَةُ مُطَالَبَةِ السَّيِّدِ بِذَلِكَ احْتِمَالُ أَدَائِهِ عَنِ الْعَبْدِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَهُ بِهِ) أَيِ: لِلْسَّيِّدِ بِالذَّيْنِ (عُلُقَةً) لِأَنَّ إِذْنَهُ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ سَبَبٌ فِي لُزُومِ الدَّيْنِ لِلْعَبْدِ أَوْ بِجَرَمِيٍّ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: عُلُقَةً أَيِ: نَوْعُ عُلُقَةٍ وَهِيَ عُلُقَةُ الْإِسْتِخْدَامِ. قَوْلُهُ: (وَلَنْ لَمْ يَلْزَمْ ذِمَّتُهُ) أَيِ ذِمَّةُ السَّيِّدِ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ لَا يُطَالَبُ) أَيِ: السَّيِّدُ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَعْرَاشَ. قَوْلُهُ: (تَسْلِيمِهِ) أَيِ: تَسْلِيمِ الْقَيْنِ ذَلِكَ الْمَالُ. قَوْلُهُ: (بَلْ يَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ) أَيِ: بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِجَازَةِ. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ: عَدَمُ مُطَالَبَةِ السَّيِّدِ فِي الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ: عَدَمُ الْمُطَالَبَةِ. قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ الْمُرَادُ) أَيِ: بِالْمُطَالَبَةِ.

قَوْلُ (السَّيِّدِ) بِرَقَبَتِهِ لَا بِمَهْرِ الْأُمَةِ الْمَأْذُونَةِ، وَلَا بِسَائِرِ أَمْوَالِ السَّيِّدِ كَأَوْلَادِ الْمَأْذُونَةِ أَوْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ وَجِبَ) إِلَى قَوْلِهِ، وَفِي الْجَوَاهِرِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْبَابِ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَمَرَّ أَنْفًا) أَيِ: فِي قَوْلِهِ وَطَوْلِبَ لِيُؤَدِّيَ الْإِنْخِ أَعْرَاشَ. قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَذَا) أَيِ: عَدَمِ التَّعَلُّقِ بِذِمَّةِ السَّيِّدِ (وَمُطَالَبَتِهِ) أَيِ: السَّيِّدِ. قَوْلُ (السَّيِّدِ) (مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ) أَيِ أَضْلًا، أَوْ رِبْحًا مُغْنِي وَنِهَائَةً وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَسَوَاءٌ كَانَ فِي يَدِ الْمَأْذُونِ، أَوْ سَيِّدِهِ حَلْبِي. قَوْلُ (السَّيِّدِ) (مِنْ كَسْبِهِ) وَالْمُرَادُ كَسْبُهُ بَعْدَ لُزُومِ الدَّيْنِ لَا مِنْ حِينَ الْإِذْنِ

إِنْ لَمْ يُؤَدِّهِ السَّيِّدُ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُ الْمُصَنِّفِ يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ فِي ثَمَنِ مَا سَلَّمَهُ الْبَائِعُ مَا تَقَدَّمَ قُبِيلَ التَّوَلَّى. قَوْلُهُ: (فَرَعَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ) عِبَارَةُ شَرْحِ مَرْجُوحِ الشَّارِحِ يَغْنِي الْمَحَلِّيَّ عَنْهُ بَأَنَّهُ يُؤَدِّي مِمَّا يَكْسِبُهُ الْعَبْدُ بَعْدَ آدَاءِ مَا فِي يَدِهِ مُفَرَّغٌ عَلَى رَأْيِ مَرْجُوحٍ نَعَمْ إِنْ حُجِّلَ عَلَى كَسْبِهِ قَبْلَ الْحَجْرِ كَانَ صَحِيحًا.

قَوْلُ (السَّيِّدِ) (وَكَذَا مِنْ كَسْبِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَحَيْثُ قُلْنَا يَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهِ لَزِمَهُ أَنْ يَكْتَسِبَ

الحاصل قبل الحجر عليه لا بعده (بالاصطياذ ونحوه في الأصح) كما يتعلّق به المهر ومؤن النكاح ولاقتضاء الغرف والإذن ذلك ثم ما بقي بعد الأداء في ذمّة الرقيق يؤخذ منه بعد عتقه كما مرّ، وفي الجواهر لو باع السيّد العبد قبل وفاء الدين وقلنا بالأصح أنّ ذمّته يتعلّق بكسبه تحيّر المشتري، واعتراض بأنّ الأصح أنّ ذمّته لا يتعلّق بكسبه بعد البيع فلا خيار، وفيها لو أقرّ المأذون أنّه أخذ من سيّده ألفاً للتجارة أو ثبت ببينة، وعليه ديون ومات السيّد كأحد الغرماء يُقاسمهم اهـ وفيه نظر ظاهر بل الوجه أنّه لا يحصل للسيّد إلا ما فضل؛ لأنّه المقروط. (ولا يملك العبد) أي: القين كلّه بسائر أنواعه ما عدا المكاتب، ولو (بتمليك سيّده)، أو غيره (في الأظهر) لقوله تعالى: ﴿مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ (النحل: ١٧٥) وكما لا يملك بالإرث وإضافة المِلْك إليه في خبر الصحيحين «مَنْ باع عَبْدًا، وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع» للاختصاص لا للمِلْك، وإلا لنافاه جعله لسيّده.

كالنكاح بخلاف الضمان والفرق أنّ المضمون ثابت من حيث الإذن بخلاف مؤن النكاح والدين سلطان اهـ بجبرميّ. □ فوّد: (قبل الحجر) أمّا كسبه بعد الحجر فلا يتعلّق به في الأصح في أضلّ الروضة لا تقطاع حكم التجارة بالحجر اهـ معني. □ فوّد (لشيء): (ونحوه) أي: كالاحتياط اهـ معني. □ فوّد: (به) أي: بكسبه. □ فوّد: (بعد الأداء) أي: وما ذكر من مال التجارة وكسبه قبل أن يُحجر عليه اهـ حليّ. □ فوّد: (كما مرّ) أي قبيل قول المتن واقتراضه كثيراته ومما مرّ له، ولو ليعضه وعن النهاية أنّه لا بد من عتق جميعه. □ فوّد: (وقلنا بالأصح) ضعيف اهـ ش. □ فوّد: (فلا خيار) هذا هو المعتمد اهـ ش. □ فوّد: (وفيها) أي: الجواهر. □ فوّد: (وعليه ديون) أي: بسبب التجارة (ومات) أي: العبد اهـ ش. □ فوّد: (بل الوجه) هذا هو المعتمد اهـ ش. □ فوّد: (أنّه لا يحصل إلخ) أي: إن كانت الديون ديون تجارة، وإلا فالوجه أنّ الجميع للسيّد، ولا تتعلّق الديون بشيء من المال اهـ سم. □ فوّد (لشيء): (ولا يملك العبد) ولو قبل الرقيق هبة، أو وصيّة من غير إذن صحّ، ولو مع نهي السيّد عن القبول؛ لأنّه اكتساب لا يقبّل عوضاً كالاحتياط ودخل ذلك في ملك السيّد قهراً إلا أن يكون الموهوب، أو الموصى به أضلاً أو فرعاً للسيّد تجب نفقته عليه حال القبول لتحوّل زمانة، أو صغر فلا يصحّ القبول ونظيره قبول الولي لمولاه ذلك نهاية ومعني. □ فوّد: (بسائر أنواعه) دخل فيه المدبّر والمعلّق عتقه وأمّ الولد معني وع ش. □ فوّد: (وإضافة المِلْك) أي: المال. □ فوّد: (للاختصاص) خبر وإضافة المِلْك.

للفاضل قال الزركشي، وفيه نظر لما سيأتي في الفلس اهـ. □ فوّد: (لا بعده) لو عتق بعضه بعد الحجر عليه واكتسب مالا ببعضه الحرّ لم يلزمه أداء منه وإنما يلزمه بعد عتق جميعه وسيأتي في الإقرار ما يتعلّق بذلك م ر. □ فوّد: (تحير المشتري) أي: مشتري العبد. □ فوّد: (لا يتعلّق بكسبه) أي: لأنّه بالبيع صار محجوراً عليه والدين لا يتعلّق بكسبه بعد الحجر عليه. □ فوّد: (بل الوجه إلخ) أي: إن كانت الديون ديون تجارة، وإلا فالوجه أنّ الجميع للسيّد، ولا تتعلّق الديون بشيء من المال والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب السلم)

وَيُقَالُ لَهُ السَّلْفُ وَأَصْلُهُ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ - إِلَّا مَا شَذَّ بِهِ ابْنُ الْمُسَيَّبِ - آيَةُ الدِّينِ فَسَرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِالسَّلَمِ. وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»، (هُوَ) شَرْعًا (بِيعُ) شَيْءٌ (مَوْصُوفٌ فِي الدُّمَةِ) بِلَفْظِ السَّلْفِ أَوِ السَّلَمِ كَمَا سَيَعْلَمُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ السَّلَمِ

أَي كِتَابُ بَيَانِ حَقِيقَتِهِ وَأَحْكَامِهِ اهـ ع ش .

❑ قَوْلُهُ: (وَيُقَالُ لَهُ الْخُ) أَي لُغَةٌ هَذِهِ الصَّيْغَةُ تُشْعِرُ بَأَنَّ السَّلَمَ هُوَ الْكَثِيرُ الْمُتَعَارَفُ وَأَنَّ هَذِهِ اللَّغَةُ قَلِيلَةٌ اهـ ع ش وعِبَارَةُ الْمُعْنَى السَّلَمُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالسَّلْفُ لُغَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ سُمِّيَ أَي هَذَا الْعَقْدُ سَلَمًا لِتَسْلِيمِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ وَسَلَفًا لِتَقْدِيمِهِ اهـ . وَقَوْلُهُ سُمِّيَ الْخُ فِي النِّهَايَةِ مِثْلَهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لِتَسْلِيمِ الْخُ أَي لِاشْتِرَاطِ التَّسْلِيمِ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ وَقَوْلُهُ لِتَقْدِيمِهِ أَي تَقْدِيمِ تَقْدِهِ عَلَى اسْتِيفَاءِ الْمُسْلَمِ فِيهِ غَالِبًا وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ مَا لَوْ كَانَ حَالًا أَوْ عَجَّلَهُ الْمُسْلَمُ إِلَيْهِ وَدَفَعَهُ حَالًا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ اهـ . ❑ قَوْلُهُ: (وَيُقَالُ لَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَدْ يَنْشَكُكُلُ) فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (لَا) إِلَى آيَةِ الدِّينِ . ❑ قَوْلُهُ: (إِلَّا مَا شَذَّ بِهِ الْخُ) انْظُرِ الَّذِي شَذَّ بِهِ هَلْ هُوَ عَدَمُ جَوَازِ السَّلَمِ أَوْ أَنَّ جَوَازَهُ مُعْتَبَرٌ عَلَى وَجْهِ مُخَالَفٍ لِمَا عَلَيْهِ الْأِيْمَةُ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ فَلْيُرَاجَعْ اهـ ع ش أَقُولُ بَلِ الظَّاهِرُ الثَّانِي وَإِلَّا لَكَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ يَقُولُ إِلَّا مَنْ شَذَّ ابْنُ الْمُسَيَّبِ . ❑ قَوْلُهُ: (آيَةُ الدِّينِ) أَي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنَتْ يَدَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] الْآيَةُ .

❑ قَوْلُهُ: (وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَخَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِمِ فِي كَيْلٍ» الْخُ وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَخَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ» الْخُ فَلَعَلَّ الرُّوَايَةَ مُتَعَدِّدَةٌ . ❑ قَوْلُهُ: (وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ إِذْ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ اهـ ع ش . ❑ قَوْلُهُ: (إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ) وَمَعْنَى الْخَبَرِ مَنْ أَسْلَمَ فِي مَكِيلٍ فَلْيَكُنْ مَعْلُومًا أَوْ مَوْزُونٍ فَلْيَكُنْ مَعْلُومًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ فَلْيَكُنْ مَعْلُومًا لَا أَنَّهُ حَصَرَهُ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَالْأَجَلِ اهـ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَا أَنَّهُ حَصَرَهُ الْخُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى ظَاهِرِهِ فَسَادُ السَّلَمِ فِي غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ وَفِي الْحَالِ اهـ .

❑ قَوْلُ (الشَّيْ): (هُوَ بَيْعٌ) يُؤْخَذُ مِنْ جَعْلِهِ بَيْعًا أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ صَرِيحًا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَدْ يَكُونُ كِنَايَةً كَالْكِتَابَةِ وَإِشَارَةً الْآخَرِسِ الَّتِي يَقْهَمُهَا الْفَطْنُ دُونَ غَيْرِهِ اهـ ع ش . ❑ قَوْلُهُ: (شَيْءٌ مَوْصُوفٌ) فَمَوْصُوفٌ بِالْجَرِّ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمُحَلِّيُّ وَإِنَّمَا فَعَلَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ قُرِئَ بِالرَّفْعِ كَانَ الْمَعْنَى بَيْعٌ مَوْصُوفٌ فِي الدُّمَةِ وَالْبَيْعُ لَا يَبْصَحُ وَضْفُهُ بِكَوْنِهِ فِي الدُّمَةِ إِلَّا بِتَجَوُّزِ كَأَن يُقَالَ مَوْصُوفٌ بِمَبِيعِهِ أَوْ مَا تَعَلَّقَ بِهِ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ اهـ ع ش .

من كلامه فلا اعتراض عليه، وأجاب الشارح بأن هذا تعريف له بخاصته المتفق عليها وقد يستشكل تعبيره بالخاصة لأنها توجد في غيره وهو البيع في الذمة ويجاب بمنع ذلك. ويأنه أن من الظاهر أن الشارع وضع لفظ البيع لمطلق المقابل من غير اعتبار قيد زائد من تعيين أو

☐ قوله: (من كلامه) أي قوله: (ولو قال اشترت منك ثوباً صفته كذا إلخ). ☐ وقوله: (فلا اعتراض عليه) إذ هو حذف للدليل وهو جائز اه سم. ☐ وقوله: (فلا اعتراض) المعتبر هو الدميري حيث قال: يرد عليه ما إذا عقد بلفظ البيع ولم يتعرض للفظ السلم فإنه يتعقد بيعاً لا سلفاً اه. ☐ قوله: (بأن هذا تعريف له بخاصته) يجوز أن يكون مراد الشارح بالخاصة الخاصة الإضافية لا الحقيقية ويكون الغرض من التعريف التمييز عن بعض الأغيار كبيع الأعيان لا عن سائر الأغيار والله أعلم. ثم رأيت المحشي سم أشار إلى جميع ما ذكره وجه صحة التعريف بما أشرنا إليه ونقل عن السيد - قدس سره - أنه قد يكون الغرض من التعريف تمييزه عن بعض ما عداه اه سيد عمر. ☐ قوله: (وهو البيع في الذمة) أي بلفظ البيع. ☐ وقوله: (ويجاب بمنع ذلك) إن كان مبني هذا الجواب على أنه معتبر في خاصة الشيء اعتباراً الواضع إياها في مفهومه فممنوع أو مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم تدبر اه سم. ☐ قوله: (ويأنه) أي المنع. ☐ وقوله: (وضع لفظ البيع لمطلق المقابل إلخ) لا يخفى أن البيع شرعاً وإن كان ما أفاده لكن تحته قرذان بيع الأعيان وبيع الذمة ولا شك أن بيع الذمة مغاير للسلم بالماهية وأن المعنى المذكور متحقق فيه فلم يثبت كونه خاصة حقيقة فتعين التحويل على ما أشرنا إليه اه سيد عمر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ السَّلَمِ

☐ قوله: (من كلامه) أي قوله: (ولو قال اشترت منك ثوباً صفته كذا إلخ). ☐ وقوله: (فلا اعتراض عليه) أي إذ هو حذف للدليل وهو جائز. ☐ وقوله: (وقد يستشكل) لا إشكال مع ملاحظة ما قرره من انقسام الخاصة إلى مطلقة وهي ما تختص بالشيء بالقياس إلى جميع ما عداه كالضاحك للإنسان وإلى إضافية وهي ما يختص بالشيء بالقياس إلى بعض أغياره كالماشي للإنسان فإن قلت فإذا كانت الخاصة هنا إضافية؛ لأنها تختص السلم بالنسبة إلى بعض أغياره وهو بيع الأعيان فهل يصح التعريف بها قلت نعم على ما صوّبه السيد فقال والصواب أن المعتبر في المعرفة كونه موصلاً إلى تصور الشيء إما بالكثرة أو بوجه ما، سواء أكان مع التصور بالوجه يميزه عما عداه أو عن بعض ما عداه اه. ☐ وقوله: (ويجاب بمنع ذلك) إن كان مبني هذا الجواب على أنه معتبر في خاصة الشيء اعتباراً الواضع إياها في مفهومه فممنوع أو مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم فتدبر.

☐ قوله: (ويأنه أن من الظاهر إلخ) ملخص هذا البيان كما يعرف بالتأمل دعوى أن خاصة الشيء ما اعتبره الواضع فيه وإن وجد في غيره من غير اعتباره فيه وهذا ممنوع يؤيد المنع أن كلاً من الضاحك والماشي خاصة للإنسان مع أن واحداً منهما لم يعبّره الواضع فيه وقد عرفوا الخاصة بأنها الخارج

وصف في الذمة نظير وضع اسم الجنس، ووضع لفظ السلم لمقابلة بقيد الثاني نظير علم الجنس سواء أعقد بلفظ سلم ولا خلاف فيه أو بيع على القول الآتي أنه سلم فالوصف في الذمة خاصة لماهيئة السلم اتفاقاً واشترط لفظ السلم خاصة لها على الأصح واقتصر المصنف في التعريف على المتفق عليه دون المختلف فيه لأن الغالب في التعاريف ولو الناقصة ذلك. قيل: ليس لنا عقد يختص بصيغة واحدة إلا هذا والنكاح، وأراد بواحدة مع كونها ثنتين هنا وثم اتحاد المعنى لا اللفظ فهما من حيّز التراذف، وعرف بغير ذلك ممّا هو غير مانع ويعلم من كونه بيعاً امتناع إسلام الكافر في نحو مسلم خلافاً للماوردي. قال في الأنوار ما حاصله وكذا لو كان المسلم مسلماً والمسلم إليه كافراً والعبد المسلم فيه غير حاصل عنده اهـ. وفي تقييده بغير حاصل عنده نظر ظاهر وإن نقله شارح وأقره؛ لأنه إن نظر لِعِزّة تحصيله للمسلم

□ قوله: (لفظ السلم) أي والسلف. □ قوله: (لمقابلة) بالتثوين وفي أكثر النسخ فيما أطلعنا لمقابلته بالإضافة إلى الضمير ولعله من التاسخ. □ قوله: (بقيد الثاني) أي الوصف في الذمة اهـ كُردي. □ قوله: (نظير علم الجنس) يشعر بأن معنى علم الجنس أخص من معنى اسم الجنس وهو وهم بل معناه واحد بالذات وإنما يختلف بالإختبار لأن التعين والمعهودية أي الذهني معتبرة في معنى علم الجنس دون اسمه كما تقرر في محله اهـ سم. □ قوله: (أعقد) الهزلة للإستفهام. □ قوله: (بلفظ سلم) أي أو سلف. □ قوله: (لفظ السلم) أي أو السلف. □ قوله: (لأن الغالب إلخ) قد يمتنع اهـ سم. □ قوله: (ذلك) أي التعريف بالمتفق عليه. □ قوله: (قيل ليس إلخ) عبارة المعني قال الزركشي وليس إلخ. □ قوله: (قيل إلخ) أي قال بعضهم وليس الغرض تضعيفه اهـ ع ش. □ قوله: (مع كونها ثنتين هنا) وهما السلم والسلف (وتم) وهما النكاح والتزويج اهـ كُردي. □ قوله: (ويعلم) إلى قوله قال في النهاية والمعني ثم قالاً ومثل الرقيق المسلم المرتد كما مر في باب المبيع اهـ. □ قوله: (إسلام الكافر) من إضافة المضدر إلى فاعليه. □ قوله: (في نحو مسلم) أي من كل ما يمتنع تملك الكافر له كالمصحف وكُتب العلم والسلاح في إسلام الحربي اهـ ع ش. □ قوله: (والعبد المسلم فيه) أي المسلم اهـ بَصْرِي. □ قوله: (لأنه إن نظر لِعِزّة تحصيله إلخ) هل التعليل مُنْهَضٌ في ذلك يتبني أن يتأمل اهـ سيّد عمر عبارة سم.

المقول على ما تحته حقيقة واحدة فقط فليتأمل اهـ. □ قوله: (نظير علم الجنس) تنظير السلم الذي هو صنف من البيع بعلم الجنس يشعر بأن معنى علم الجنس أخص من معنى اسم الجنس وهو وهم بل معناه واحد بالذات وإنما يختلف بالإختبار لأن التعين والمعهودية معتبرة في معنى علم الجنس دون اسمه كما تقرر في محله. □ قوله: (لأن الغالب) قد يمتنع. □ قوله: (فلا فرق) قد يُفَرَّق. □ قوله: (ويأتي) انظره مع قوله الآتي (فعلى الأول) إلى قوله (ويجوز الإغتياض عنه) إلا أن يكون ذاك في رأس المال وهذا في المبيع بناءً على أن رأس المال هنا وما يجوز الإغتياض عنه لكن هذا يخالف ما يأتي عن شرح الرّوض في توجيهِ بطلان الحوالة المفيد امتناع الإغتياض عن رأس المال.

لَتَعْدَرُ دُخُولُهُ فِي مِلْكِهِ اخْتِيَارًا إِلَّا فِي صَوَرٍ نَادِرَةٍ فَلَا فَرْقَ كَمَا لَوْ أَسْلَمَ فِي لُؤْلُؤَةٍ كَبِيرَةٍ فَالَّذِي يَتَّجِهَ عَدَمُ الصَّحَةِ مُطْلَقًا. أَمَّا بَلْفِظِ الْبَيْعِ فَهُوَ بَيْعٌ وَإِنْ أُعْطِيَ حُكْمَ السَّلَمِ فِي مَنَعِ الْإِسْتِدَالِ عَنْهُ نَظَرًا لِّلْمَعْنَى كَمَا مَرَّ وَيَأْتِي.

(يُشْتَرَطُ لَهُ) لِيَصِحَّ (مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ) لِغَيْرِ الرُّبُوبِيِّ مَا عَدَا الرُّؤْيَةَ وَقِيلَ الْمُرَادُ شُرُوطَ الْمَبِيعِ فِي الدِّمَةِ فَلَا يَحْتَاجُ لَاسْتِثْنَاءِ الرُّؤْيَةِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمَهُ مِنْ صِحَّةِ سَلَمِ الْأَعْمَى (أَمْرٌ) أُخْرَى سَبْعَةٌ اخْتَصَّ بِهَا فَلِذَا عَقِدَ لَهَا هَذَا الْكِتَابَ. (أَحَدُهَا تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ) الَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ الثَّمَنِ فِي

قوله: (فَلَا فَرْقَ) قَدْ فُتِّرَ. اهـ. وأشارَ ش إلى الجوابِ بِمَا نَصَّهُ قَالَ حَجَّ الَّذِي يَتَّجِهَ فِيهِ عَدَمُ الصَّحَةِ مُطْلَقًا أَيْ سَوَاءَ كَانَ حَاصِلًا عِنْدَ الْكَافِرِ أَوْ لَا أَقُولُ وَذَلِكَ لِئِنَّ دُخُولَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ فِي مِلْكِ الْكَافِرِ فَأَشْبَهَ الْمُسْلِمَ فِيمَا يَعْرِى وَجُودَهُ وَلَا يَزِيدُ مَا لَوْ كَانَ فِي مِلْكِهِ مُسْلِمٌ لِأَنَّ مَا فِي الدِّمَةِ لَا يَتَحَصَّرُ فِيهِ وَلَا يَجِبُ دَفْعُهُ عَمَّا فِيهَا وَيَجُوزُ تَلَفُهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَلَا يَخْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ. اهـ. قوله: (أَمَّا بَلْفِظِ الْبَيْعِ الْخ) مُحْتَزُّ قَوْلِهِ سَابِقًا بَلْفِظِ السَّلَمِ أَوْ السَّلَمِ. (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ اهـ كُزْدِي. قوله: (وَيَأْتِي) أَيْ فِي فَضْلِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ بِقَوْلِهِ وَمِثْلُهُ الْمَبِيعُ فِي الدِّمَةِ. قوله: (وَيَأْتِي) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي: (فَعَلَى الْأَوَّلِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَجُوزُ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَاكَ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَهَذَا فِي الْمَبِيعِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ رَأْسَ الْمَالِ هُنَا مِمَّا يَجُوزُ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ لَكِنْ هَذَا يُخَالِفُ مَا يَأْتِي عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ فِي تَوْجِيهِ بُطْلَانِ الْحَوَالَةِ الْمُفِيدِ امْتِنَاعَ الْإِغْتِيَاضِ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ اهـ سم. قوله: (المبيع في الدِّمَةِ) وَأَقُولُ وَلَوْ أُرِيدَ مُطْلَقُ الْبَيْعِ لَمْ يَخْتَجْ لَاسْتِثْنَاءِ الرُّؤْيَةِ أَيْضًا لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُشْتَرَطُ فِي بَيْعِ الْمُعَيَّنَاتِ لَا مَا فِي الدِّمَةِ وَالسَّلَمُ بَيْعٌ مَا فِي الدِّمَةِ فَتَأَمَّلْهُ اهـ سم. قوله: (وَيُؤَيِّدُهُ) فِي التَّأْيِيدِ نَظَرٌ وَاضِحٌ لِأَنَّ تَقْدِيمَ صِحَّةِ سَلَمِ الْأَعْمَى غَايَةً مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَدَمُ اشْتِرَاطِ الرُّؤْيَةِ وَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى أَنَّ الْمُصَنَّفَ أَرَادَ هُنَا بِالْبَيْعِ بَيْعَ الْمُوصُوفِ فِي الدِّمَةِ حَتَّى لَا يَحْتَاجَ لِلِاسْتِثْنَاءِ فَلَا لِيَصْدَقَهُ مَعَ إِرَادَةِ الْأَعْيَانِ مَعَ اسْتِثْنَاءِ الرُّؤْيَةِ فَتَأَمَّلْ اهـ سم. قوله: (اخْتَصَّ بِهَا) فِيهِ أَنَّ بَعْضَ السَّبْعَةِ شَرَطُ لِلْبَيْعِ أَيْضًا كَالْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ وَالْعِلْمُ وَأَمَّا مَا فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ بَعْنِيهِ يَجْرِي فِي الْبَيْعِ الدِّمِيِّ كَمَا لَا يَخْفَى أَهـ رَشِيدِي وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّلَمِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الْبَيْعَ الدِّمِيَّ.

قوله (سَي): (أَحَدُهَا تَسْلِيمُ الْخ) أَفْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنَّفِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ الْمِائَةَ الَّتِي فِي ذِمَّتِكَ مَثَلًا فِي كَذَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ السَّلَمُ وَهُوَ كَذَلِكَ أَهـ نِهَائِي زَادَ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوْضُ وَلَوْ صَالَحَ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ لَمْ يَصِحَّ لِعَدَمِ قَبْضِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ اهـ.

قوله: (المبيع في الدِّمَةِ) وَأَقُولُ لَوْ أُرِيدَ مُطْلَقُ الْبَيْعِ لَمْ يَخْتَجْ لَاسْتِثْنَاءِ الرُّؤْيَةِ أَيْضًا لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُشْتَرَطُ فِي بَيْعِ الْمُعَيَّنَاتِ مَا فِي الدِّمَةِ وَالسَّلَمُ بَيْعٌ مَا فِي الدِّمَةِ فَتَأَمَّلْهُ. قوله: (وَيُؤَيِّدُهُ) فِي التَّأْيِيدِ نَظَرٌ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ صِحَّةِ سَلَمِ الْأَعْمَى غَايَةً مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَدَمُ اشْتِرَاطِ الرُّؤْيَةِ وَأَمَّا دَلَالَتُهُ عَلَى أَنَّ الْمُصَنَّفَ أَرَادَ هُنَا بِالْبَيْعِ بَيْعَ الْمُوصُوفِ فِي الدِّمَةِ حَتَّى لَا يَحْتَاجَ لِلِاسْتِثْنَاءِ فَلَا، لِيَصْدَقَهُ مَعَ إِرَادَةِ بَيْعِ الْأَعْيَانِ مَعَ اسْتِثْنَاءِ الرُّؤْيَةِ فَتَأَمَّلْ.

قوله (سَمْنَسِي): (أَحَدُهَا تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ) فِي الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ هُنَا وَإِنْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ مَالَهُ

البيع وأخذ غير واحد من قولهم تسليم أنه لا يكفي استبداد المسلم إليه بالقبض لأنه في المجلس مما لا يتم العقد إلا به فاشترط فيه اختيار المتعاقدين كالصيغة لكن ردذته عليهم في شرح الإرشاد بأن القبض في الربويات كذلك. وقد صرحوا بأنه لا يشترط الإقباض فيها فهنا أولى وحينئذ فالتعبير بالتسليم جرى على الغالب والفرق بين البابين في ذلك بعيد جدًا فلا يلتفت إليه لاتفاقهم على أنه يحتاط للربا ما لا يحتاط لغيره (في المجلس) الذي وقع به العقد قبل التفرق منه وإن قبض فيه المسلم فيه، ولو بعد التأخير نظير ما مر في الربا ومن ثم امتنع التأجيل في رأس المال واشترط حلوله فإن فارقه أحدهما بطل فيما لم يقبض لأنه عقد غرر فلا يضمن إليه غرر التأخير وثبت الخيار فيما إذا قبض البعض فقط على الأوجه خلافًا للشبكي

• قوله: (لأنه) أي القبض وكذا ضمير قوله فيه. • قوله: (كذلك) أي مما لا يتم العقد إلا به. • قوله: (بأن القبض) أي في المجلس. • قوله: (بأنه) أي الشأن. • قوله: (فهنا أولى) عبارة عن ش المتعمد جواز الاستناد بقبض رأس المال لأن باب الربا أضيئ من هذا وصرحوا فيه بجواز الاستناد بالقبض فهذا من باب أولى زملي أه زيادي. • قوله: (بين البابين) أي بابي السلم والربا. • قوله: (في ذلك) أي في القبض. • قوله: (قبل التفرق) بيان للمراد من المجلس حتى لو قاما وتماشيا منازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر أه ش. • قوله: (وإن قبض فيه المسلم فيه) وفاقًا للنهاية والمغني عبارة ثهما ولا يكفي قبض المسلم فيه الحال في المجلس عن قبض رأس المال لأن تسليمه فيه تبرع وأحكام البيع لا تبنى على التبرعات أه. • قوله: (ولو بعد التأخير) خلافًا للنهاية والمغني. • قوله: (نظير ما مر إلخ) يؤخذ منه أن من يجعل التأخير هناك بمنزلة التفرق يجعله هنا بمنزلة كذلك أه سم. • قوله: (واشترط حلوله) أي بأن يشترطه أو يطلق أه سم. • قوله: (فإن فارقه) إلى المتن في النهاية والمغني. • قوله: (فإن فارقه أحدهما) زاد النهاية والمغني أو ألزماه أه وع ش أو ألزم أحدهما أه. • قوله: (بطل فيما إلخ) عبارة النهاية والمغني بطل العقد أو قبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقبض وفيما يقابل من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه أه قال ع ش قوله م ر بطل العقد أي سواء حصل القبض بعد ذلك في المجلس أم لا أه. • قوله: (ويثبت الخيار) عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم إليه لا للمسلم أه. ولم يرد في شرحه على

في ذمته أو صالح عن رأس المال لم يصح لتعذر قبضه من نفسه في الأولى ولعدم قبض رأس المال في المجلس في الثانية وقضية ما ذكره في الأولى حمل قوله أغني شرح الرزوي في باب الصلح ما نصه وبقي منها أي أقسام الصلح أشياء أخر منها السلم بأن تجعل المدعى به رأس مال سلم أه. على أن المدعى به عين وقبضها حينئذ بمضي زمن يمكن فيه القبض فليتامل وأما تخصيص ما هنا بغير لفظ الصلح فبعد جدًا بل لا وجه له فليتامل ثم ظاهر هذا الذي في باب الصلح أن لفظ الصلح يُعني عن لفظ السلم فهل هو كذلك. • قوله: (نظير إلخ) يؤخذ منه أن من يجعل التأخير هناك بمنزلة التفرق مطلقًا يجعله بمنزلة كذلك. • قوله: (واشترط حلوله) أي بأن يشترطه أو يطلق. • قوله: (ويثبت الخيار إلخ)

كأبن الرِّفْعَةِ لِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ. (فَلَوْ أَطْلَقَ) رَأْسَ الْمَالِ عَنِ التَّعْيِينِ فِي الْعَقْدِ كَأَسْلَمْتُ إِلَيْكَ دِينَارًا فِي ذِمَّتِي فِي كَذَا (ثُمَّ عَيَّنَ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْلِسِ جَارًا) أَيْ حُلَّ الْعَقْدِ وَصَحَّ؛ لِأَنَّ لِمَجْلِسِ الْعَقْدِ حُكْمَهُ إِذْ هُوَ حَرِيمُهُ وَيُشْتَرَطُ فِي رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ بَيَانُ وَصْفِهِ وَعَدْدِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ الَّذِي مَرَّ فِي الْبَيْعِ تَنْزِيلُهُ عَلَيْهِ فَلَا يَحْتَاجُ لِبَيَانٍ نَحْوَ عَدْدِهِ، (وَلَوْ أَحَالَ) الْمُسْلِمُ (بِهِ) الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ عَلَى ثَالِثٍ لَهُ عَلَيْهِ ذِمَّةٌ أَوْ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ ثَالِثًا بِهِ عَلَى الْمُسْلِمِ فَالْحَوَالَةُ بَاطِلَةٌ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي بَابِهَا

التَّوْجِيهِ بِتَقْصِيرِ الْمُسْلِمِ بَعْدَ إِقْبَاضِهِ الْجَمِيعِ وَعَدَمِ تَقْصِيرِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَهَ سَمِ عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ وَيُثْبِتُ الْخِيَارَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لِكُلِّ مِنَ الْمُسْلِمِ وَالْمُسْلِمِ إِلَيْهِ وَهُوَ خِيَارٌ غَيْبٌ فَيَكُونُ فَوْرِيًّا لَكِنْ فِي سَمِ عَلَى حَجٍّ مَا نَصَّهُ أَيْ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ لِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ إِقْبَاضِ الْجَمِيعِ أَه. أَقُولُ قَوْلُ سَمِ قَرِيبٌ وَعَلَيْهِ قُلُو فَسَخَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ ثُمَّ تَنَازَعَا فِي قَدَرٍ مَا قَبَضَهُ صُدِّقَ لِأَنَّهُ الْغَارِمُ وَإِنْ أَجَازَ وَتَنَازَعَا فِي قَدَرٍ مَا قَبَضَهُ فَيَنْبَغِي تَصْدِيقُ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ قَبْضِهِ لِمَا يَدَّعِيهِ الْمُسْلِمُ وَلَيْسَ هَذَا اخْتِلَافًا فِي قَدَرِ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ الْمُسْلِمِ فِيهِ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَنَّ رَأْسَ الْمَالِ كَذَا وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا قَبَضَهُ مِنْهُ أَهَ بَجِيرَمِيٌّ .

فَوَدَّ: (فِي ذِمَّتِي) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَحْضُ تَصْوِيرِ أَهَ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ ع ش لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ يَكْفِي أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ دِينَارًا وَيُحْمَلُ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ أَه.

فَوَدَّ (سَمِي): (وَسَلَّمَ فِي الْمَجْلِسِ) أَيْ قَبْلَ التَّخَايُرِ أَهَ نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي فَإِنْ تَفَرَّقَا أَوْ تَخَايَرَا قَبْلَهُ بَطَلَ الْعَقْدُ أَهَ أَيْ خِلَافًا لِلتَّخْفَةِ فِي التَّخَايُرِ . فَوَدَّ: (أَيْ حُلَّ الْعَقْدِ وَصَحَّ) غَرَضُهُ بِهِ تَبَعًا لِلْمَحَلِّيِ التَّوَرُّكُ عَلَى الْمُصَنَّفِ فِي تَغْيِيرِهِ بِالْجَوَازِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الصَّحَّةِ وَعَدَمِهَا لَا فِي الْجَوَازِ وَعَدَمِهِ أَهَ ع ش . فَوَدَّ: (مِنْ) نَقْدِ الْبَلَدِ الَّذِي مَرَّ (إِلَيْهِ) وَهُوَ النَّقْدُ الْغَالِبُ فِي الْبَلَدِ أَهَ كُرْدِيٌّ . فَوَدَّ: (فَلَا يَحْتَاجُ لِبَيَانٍ نَحْوِ عَدْدِهِ) قَدْ يَوْهَمُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِبَيَانٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قُلُو قَالَ غَيْرَ عَدْدِهِ لَكَانَ أَوَّلَى ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَشِّيَّ سَمِ قَالَ قَوْلُهُ فَلَا يَحْتَاجُ لِبَيَانٍ عَدْدَهُ يَتَأَمَّلُ مَا الْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ أَه. وَكَأَنَّ لَفْظَةَ نَحْوٍ سَاقِطَةٌ مِنْ تَسْخِيَّتِهِ وَلَا فَهِيَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ بِخَطِّهِ أَهَ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ ع ش بَعْدَ ذِكْرِ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الشَّارِحِ مَرَّ الْآتِي وَلَوْ أَسْلَمَ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ فِي الذِّمَّةِ حُمِلَ عَلَى غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ إِلَيْهِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْعَدَدِ وَإِنْ كَانَ نَقْدُ الْبَلَدِ بِصِفَةِ مَعْلُومَةٍ أَه.

فَوَدَّ (سَمِي): (بِهِ) أَيْ بِرَأْسِ الْمَالِ أَهَ ع ش . فَوَدَّ: (الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ) مَفْعُولُ أَحَالَ . فَوَدَّ: (فَالْحَوَالَةُ بَاطِلَةٌ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ) كَذَا فِي النَّهَآيَةِ وَالْأَسْنَى وَالْمُغْنِي زَادَ الْأَخِيرَ لِتَوْقُفِ صِحَّتِهَا عَلَى صِحَّةِ الْإِعْتِيَاظِ عَنْ الْمُحَالِ بِهِ وَعَلَيْهِ وَهِيَ مُتَّقِيَّةٌ فِي رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ أَه. وَزَادَ الْأَخِيرُ وَلَآنَ صِحَّتِهَا تَسْتَلْزِمُ صِحَّةَ السَّلَمِ بِغَيْرِ قَبْضٍ حَقِيقِيٍّ أَه.

عِبَارَةُ الْعَبَابِ وَيُثْبِتُ الْخِيَارَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لَا لِلْمُسْلِمِ أَه. وَلَمْ يَزِدْ فِي شَرْحِهِ عَلَى التَّوْجِيهِ بِتَقْصِيرِ الْمُسْلِمِ بَعْدَ إِقْبَاضِهِ الْجَمِيعِ وَعَدَمِ تَقْصِيرِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَه. فَوَدَّ: (فَلَا يَحْتَاجُ لِبَيَانٍ نَحْوِ عَدْدِهِ) يَتَأَمَّلُ مَا الْمُرَادُ بِهَذَا الْكَلَامِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ . فَوَدَّ: (بَاطِلَةٌ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ لِتَوْقُفِ

(و) في الصورة الأولى إذا قَبِضَهُ الْمُحَالُ وهو المُسَلَّمُ إليه (في المجلس) ذُكِرَ لِيَفْهَمَ أَنَّ ما لم يُقْبَضَ فيه كذلك بالأولى (فلا) يجوز ذلك أي لا يحل ولا يصح لأنَّ المُحَالَ عليه يُؤَدِّيهِ عن جهة نفسه لا عن جهة المُسَلِّمِ ومن ثَمَّ لو قَبِضَهُ المُحِيلُ مِنَ المُحَالِ عليه أو مِنَ المُحْتَالِ بعد قَبْضِهِ بِإِذْنِهِ وَسَلَّمَهُ له في المجلس صَحَّ بخلاف ما لو أَمَرَهُ المُسَلِّمُ بالتسليم للمُسَلَّمِ إليه؛ لأنَّ الإنسانَ في إزَالَةِ مِلْكِهِ لا يصيرُ وكيلاً لِغَيْرِهِ لكنَّ المُسَلَّمِ إليه حينئِذٍ وكيلاً للمُسَلِّمِ في القَبْضِ فَيَأْخُذُ منه ثم يَرُدُّهُ إليه كما تَقَرَّرَ ولا يصحُّ قَبْضُهُ من نفسه خلافاً لِلْقَفَالِ نعم لو أَسَلَّمَ وديعةً

فَوُدَّ: (وفي الصورة الأولى) هي قوله: (لو أحوال المُسَلَّمِ به إلخ) وسيأتي بيان الصورة الثانية قُبيل قول المتن (ويجوز). فَوُدَّ: (وفي الصورة الأولى) إلى قوله: (وفي الصورة الثانية) في النهاية وإلى قول المتن (ويجوز) في المغني. فَوُدَّ: (في الصورة الأولى) الأولى أن يَقْدَرَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ. فَوُدَّ: (ذُكِرَ) أي قول المُصَنِّفِ وَقَبْضَهُ الْمُحَالُ اهـ مُغْنِي. فَوُدَّ: (كذلك) أي مثل ما قُبِضَ في المجلس في عَدَمِ الجواز. فَوُدَّ: (بإذنيه) أي بإذنٍ جَدِيدٍ فلا يَكْفِي ما تَصَمَّنَتْهُ الحوالة سم على مَنَهِجِ اهـ ع عبارة سم هنا قوله بَعْدَ قَبْضِهِ بِإِذْنِهِ قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنٍ جَدِيدٍ وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي الإِذْنُ الَّذِي تَصَمَّنَتْهُ الحوالة وَكَانَ وَجْهَهُ أَنَّ إِذْنَ الحوالة إِنَّمَا هو لِلحوالة وَجْهَةُ الْمُحْتَالِ لَا لِجِهةِ المُحِيلِ اهـ. فَوُدَّ: (وسَلَّمَهُ لَهُ) أي سَلَّمَ المُحِيلُ المُحَالِ به لِلْمُحْتَالِ وهو المُسَلَّمُ إِلَيْهِ. فَوُدَّ: (أمره) أي المُحَالِ عليه بَعْدَ الحوالة اهـ ع ش. فَوُدَّ: (لأنَّ الإنسانَ) وهو هنا المُحَالُ عليه. فَوُدَّ: (لغيره) وهو هنا المُسَلِّمُ. فَوُدَّ: (فَيَأْخُذُهُ مِنْهُ) أي يَأْخُذُ المُسَلِّمُ المُحَالِ به مِنَ المُسَلَّمِ إِلَيْهِ. فَوُدَّ: (كما تَقَرَّرَ) أي بقوله: (أو مِنَ الْمُحْتَالِ إلخ). فَوُدَّ: (ولا يَصِحُّ قَبْضُهُ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى مَفْعُولِهِ أي قَبْضُ المُسَلَّمِ إِلَيْهِ ما تَسَلَّمَ مِنْ مَدِينِ المُسَلِّمِ بِأَمْرِهِ. فَوُدَّ: (نعم لو أَسَلَّمَ وديعةً إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ تَأْيِيدُ ما رَجَّحَهُ مِنْ عَدَمِ اغْتِيَارِ التَّسْلِيمِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فَوُدَّ: (وديعةً) ومثل الوديعة غيرها مِمَّا هو مِلْكٌ لِلْمُسَلِّمِ كَالْمُعَارِ والمُسْتَأْمِ والمُؤَجَّرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُفِيدُهُ التَّغْلِيلُ، والمَغْصُوبُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى انْتِزَاعِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ المُسَلِّمُ وَلَا المُسَلَّمُ إِلَيْهِ فلا يَجُوزُ جَعْلُهُ رَأْسَ مَالٍ سَلَّمَ كَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فَلَوْ اتَّفَقَ أَنْ مَنْ هو بِيَدِهِ رَدُّهُ عَلَى خِلَافٍ ما كان مُعْتَقِداً فِيهِ أَوْ أَخَذَهُ مِنْهُ مَنْ هو أَقْوَى مِنْهُ وَدَفَعَهُ لِمَالِكِهِ فَسَلَّمَهُ فِي الْمَجْلِسِ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ ما وَقَعَ باطلاً لَا يَتَغَلَّبُ صَحِيحاً اهـ ع ش.

صَحَّتْهَا عَلَى صِحَّةِ الإِغْتِيَاضِ عَنِ الْمُحَالِ بِهِ وَعَلَيْهِ وَهِيَ مُتَنَبِّةٌ فِي رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ.

فَوُدَّ: (الأولى) وسيأتي بيان الصورة الثانية. فَوُدَّ: (بَعْدَ قَبْضِهِ بِإِذْنِهِ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنٍ جَدِيدٍ وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي الإِذْنُ الَّذِي تَصَمَّنَتْهُ الحوالة وَكَانَ وَجْهَهُ أَنَّ إِذْنَ الحوالة إِنَّمَا هو لِلحوالة وَجْهَةُ الْمُحْتَالِ لَا لِجِهةِ المُحِيلِ.

(فَرَعَ): قال في الرُّوضِ وَلَوْ أَسَلَّمَ إِلَيْهِ ما في ذِمَّتِهِ أَوْ صَالَحَ عَنْ رَأْسِ المَالِ لَمْ يَصِحَّ انْتَهَى. فَلَوْ قال أَسَلَّمْتُ إِلَيْكَ العَشْرَةَ الَّتِي فِي ذِمَّتِكَ مَثَلًا ثُمَّ قَبَضَهَا مِنْهُ وَسَلَّمَهَا لَهُ فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا السَّلَمُ أَوْ لَا؟

للوديع جاز من غير إقباض؛ لأنها كانت ملكاً له قبل السلم بخلاف ما ذكر.
 (ولو قبض) المسلم إليه (وأودعه المسلم) وهما في المجلس (جان)، ولو رده إليه قرضاً أو عن
 دين فقد تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما والمُعْتَمَدُ جوازُه؛ لأنَّ تصرّف أحد العاقدَيْن مع
 الآخر لا يستدعي لزوم الملك ولو أعتقه المسلم إليه قبل قبضه أو كان ممن يعتق عليه فإن
 قبضه قبل التفريق بانث صحته ونفوذ العتق وإلا بان بطلانها. وفي الصورة الثانية إن تفرقاً قبل
 القبض بطل لأنَّ المُعْتَبَر هنا القبض الحقيقي والحوالة ليست كذلك ولهذا لا يكفي فيه الإبراء
 أو بعده وقد أذن المسلم إليه للمسلم في التسليم للمحتال كان وكيلاً عنه في القبض فيصح؛
 لأنَّ القبض حيثُذ وقع عن جهة المسلم، (ويجوز كونه) أي رأس المال (منفعة) كأسلمت إليك

☐ فوه: (لأنها كانت إلخ) وبهذا يفرق بين صحة السلم هنا وفساده فيما لو قال أسلمت إليك المائة التي
 في ذمتك فإن المائة ثم لا يملكها المسلم إلا بالقبض لأن ما في الذمة لا يملك إلا بذلك. ☐ فوه: (قبل
 السلم) أي وهي لكونها في يد المسلم إليه يكفي في قبضها مضي زمن يمكن فيه الوصول إليها اهـ
 ش. ☐ فوه: (بخلاف ما ذكر) أي ما تسلمه المسلم إليه من مدين المسلم بأمره.
 ☐ قول (سني): (وأودعه) أي رأس مال السلم فالهاء مفعول ثانٍ قدّمه لاتصاله بالعاقل على المسلم الذي
 هو المفعول الأول لأنه فاعل في المعنى. ☐ قول (سني): (جاز) أي كل من عقد السلم والإيداع.
 ☐ فوه: (لأن تصرّف إلخ) تغليب للجواز بالنسبة للإيداع والرد إليه قرضاً أو عن دين. ☐ فوه: (لا
 يستدعي إلخ) أي لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزمه بخلافه مع الأجنبي اهـ بجبرمي.
 ☐ فوه: (ولو أعتقه) أي رأس المال. ☐ فوه: (فإن قبضه) أي رأس المال وهو العبد اهـ ش.
 ☐ فوه: (بانث صحته إلخ) والفرق بين هذا وبين ما تقدّم في البيع حيث جعل الإعتاق قبضاً ثم لا هنا أنه
 لما كان المُعْتَبَر هنا القبض الحقيقي لم يكتف بالإعتاق لأنه ليس قبضاً حقيقياً بخلافه ثم فإنه يكفي فيه
 القبض الحكمي اهـ ش. ☐ فوه: (وفي الصورة الثانية) وهي أن يحيل المسلم إليه ثالثاً برأس المال على
 المسلم وكان الأولى ذكره قبل قول المصنّف ولو قبضه إلخ اهـ كُرْدِي عبارة السيّد عَمَر يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ قَبْلَ
 قول المصنّف ولو قبضه إلخ لأنه تيمّة مسألة الحوالة السابقة اهـ. ☐ فوه: (بطل) أي عقد السلم إليه ولو
 كان الرقيق يفتق على المسلم إليه اهـ مغني. ☐ فوه: (لا يكفي فيه) أي في القبض عن السلم اهـ كُرْدِي.
 ☐ فوه: (كان) أي المحتال. ☐ فوه: (عنه) أي عن المسلم إليه. ☐ فوه: (فيصح) أي العقد على خلاف ما
 مرّ في إحالة المسلم اهـ كُرْدِي. ☐ فوه: (كأسلمت) إلى قوله: (ويشجّه) في المغني والنهاية.

☐ فوه: (لأن تصرّف أحد العاقدَيْن إلخ) فإن قلت: تقدّم في الرّبا أن التّخاير قبل القبض بمنزلة التّفريق
 قبله وإن تقابضاً بعد التّخاير في المجلس كما قال شيخنا الشّهاب الرّمليّ أنّه المُعْتَمَدُ فهل تصرّف أحد
 العاقدَيْن مع الآخر كذلك بجامع أنّه إلزام للعقد وإجازة منهما له فيكون اعتماد الجواز المذكور مبنياً
 على غير ما تقدّم، قلت: الظاهر لا للفرق بين التّخاير الصريح والضمني. ☐ فوه: (وقد أذن) ظاهره أنّه

مَنْعَةً هَذَا أَوْ مَنْعَةً نَفْسِي سَنَةً أَوْ خِدْمَتِي شَهْرًا أَوْ تَعْلِيمِي سُورَةً كَذَا فِي كَذَا كَمَا يَجُوزُ جَعْلُهَا ثَمَنًا وَغَيْرَهُ (وَقَبْضُ الْقَبْضِ الْعَيْنِ) الْحَاضِرَةُ وَمُضَيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوُصُولَ لِلْغَايَةِ وَتَخْلِيَّتُهَا (فِي الْمَجْلِسِ)؛ لِأَنَّهُ الْمُمَكِّنُ فِي قَبْضِهَا فِيهِ فَاعْتِبَارُ الْقَبْضِ الْحَقِيقِيِّ مَحَلُّهُ إِنْ أُمِكَنَ. وَزَعَمَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ الْحُرَّ لَوْ سَلَّمَ نَفْسَهُ ثُمَّ أَخْرَجَهَا عَنِ التَّسْلِيمِ بَطَلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ يَدِ الْيَدِ مُرَدُّهُ لِيَتَعَدَّى إِخْرَاجُهُ لِنَفْسِهِ كَمَا فِي الْإِجَارَةِ وَيُتَّجِهُ فِي رَأْسِ الْمَالِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ عَدَمُ عِزَّةِ الْوُجُودِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِ فِيهِ بِأَنَّهُ لَا غَرَرَ هُنَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَقْبَضَهُ فِي الْمَجْلِسِ

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مَنْعَةً نَفْسِي) وَلَا يَكْفِي أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ مَنْعَةً عَقَارٍ صِفَتُهُ كَذَا لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ مَنْعَةَ الْعَقَارِ لَا تَثْبُتُ فِي الذَّمَّةِ اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَغَيْرَهُ) كَأَجْرَةِ وَصْدَاقٍ اهـ مُغْنِي.

☐ قَوْلُهُ (سُنْ): (بِقَبْضِ الْعَيْنِ الْإِخ) لَوْ تَلَقَّتْ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ يَتَّبِعِي أَنْفُسَاخَ السَّلَامِ فِيمَا يُقَابَلُ الْبَاقِي فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (لِلْغَايَةِ) وَإِنْ كَانَتْ غَايَةً بِلَدٍّ بَعِيدٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَوْ تَفَرَّقَا قَبْلَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوُصُولَ إِلَيْهَا أَنْفَسَاخَ الْعَقْدِ اهـ رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَخْلِيَّتُهَا) إِنْ عُطِفَ عَلَى الْوُصُولِ اقْتَضَى أَنَّهُ لَا تُعْتَبَرُ التَّخْلِيَةُ بِالْفِعْلِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي مَبَاحِثِ الْقَبْضِ مَعَ مَا حَرَّزْنَاهُ ثُمَّ إِنْ عُطِفَ عَلَى مُضَيِّ لَمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ بَلْ اغْتِبَارُ التَّخْلِيَةِ بِالْفِعْلِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَالْمُرَادُ تَخْلِيَّتُهَا مِنْ أَمْتِعَةٍ غَيْرِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ اهـ ع ش عبارة الرَّشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَخْلِيَّتُهَا) مَعْطُوفٌ عَلَى مُضَيِّ وَشَمَلْ كَلَامُهُ الْمَنْقُولَ وَغَيْرَهُ اهـ. وَعبارةُ الْمُغْنِيِّ لَوْ جَعَلَ رَأْسَ الْمَالِ عَقَارًا غَايَةً وَمَضَى فِي الْمَجْلِسِ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ الْمُضَيُّ إِلَيْهِ وَالتَّخْلِيَةُ صَحَّ لِأَنَّ الْقَبْضَ فِيهِ بِذَلِكَ وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ. وَهِيَ كَمَا تَرَى صَرِيحَةٌ فِي الْعُطْفِ عَلَى الْمُضَيِّ الْمُعْبَّرِ عَنْهُ فِي الشَّرْحِ وَالتَّهْيِةِ بِالْوُصُولِ.

☐ قَوْلُهُ (سُنْ): (فِي الْمَجْلِسِ) مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِنْ مُضَيِّ وَتَخْلِيَّتُهَا كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَمَ اهـ رَشِيدِي وَهَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ إِذَا عُطِفَ قَوْلُهُ وَتَخْلِيَّتُهَا عَلَى الْمُضَيِّ وَأَمَّا إِنْ عُطِفَ عَلَى الْوُصُولِ فَلَا يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ بِتَخْلِيَّتِهَا بَلْ لَا يَظْهَرُ تَعَلُّقُهُ بِالتَّخْلِيَةِ مُطْلَقًا فَإِنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اشْتِرَاطُ تَفْرِيعِ الْعَيْنِ الْغَايَةِ الْغَيْرِ الْمَنْقُولَةِ عَنْ أَمْتِعَةٍ غَيْرِ الْمُشْتَرِي بِالْفِعْلِ فِي الْمَجْلِسِ وَهُوَ مُحَالٌ فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْقَبْضِ وَالْمُضَيِّ فَقَطْ.

☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنْ قَبْضِ الْعَيْنِ الْإِخ وَمُضَيِّ زَمَنِ الْإِخ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي قَبْضِهَا فِيهِ) أَيِ قَبْضِ الْمَنْعَةِ فِي الْمَجْلِسِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَطَلٌ) أَيِ عَقْدِ السَّلَامِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ لَا غَرَرَ الْإِخ) وَيُفَرَّقُ أَيْضًا بِأَنَّ رَأْسَ الْمَالِ يَجُوزُ الْإِسْتِئْدَالُ عَنْهُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ فِيهِ اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَكَذَا ضَمِيرَا

لَا بُدَّ مِنْ إِذْنٍ جَدِيدٍ غَيْرِ مَا تَضَمَّنَتْهُ الْحَوَالَةُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَخْلِيَّتُهَا) إِنْ عُطِفَ عَلَى الْوُصُولِ اقْتَضَى أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ التَّخْلِيَةُ بِالْفِعْلِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ لَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي مَبَاحِثِ الْقَبْضِ مَعَ مَا حَرَّزْنَاهُ ثُمَّ إِنْ عُطِفَ عَلَى مُضَيِّ لَمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ بَلْ بِاِغْتِبَارِ التَّخْلِيَةِ بِالْفِعْلِ.

☐ قَوْلُهُ (لَنْفَسُنْ): (فِي الْمَجْلِسِ) مُتَعَلِّقٌ أَيْضًا بِقَوْلِهِ: (وَمُضَيِّ زَمَنِ الْإِخ) وَلِذَا عَبَّرَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِقَوْلِهِ وَمُضَيِّ زَمَنِ فِي الْمَجْلِسِ.

صَحَّ وَلَا فَلَا بِخِلَافِهِ ثُمَّ، ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ. (وَإِذَا فَسَخَ الْمُسْلِمُ) بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ
الْفَسْخِ كَانْقِطَاعِ الْمُسْلِمِ فِيهِ الْآتِي (وَرَأْسُ الْمَالِ بَاقٍ) لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقُّ ثَالِثٍ وَإِنْ تَعَيَّبَ (اسْتَوْدَهُ
بَعْيَتِهِ) وَإِنْ عَيَّنَ فِي الْمَجْلِسِ فَقَطْ إِذِ الْمُعَيَّنُ فِيهِ كَهُو فِي الْعَقْدِ (وَقِيلَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رُدُّ بَدَلِهِ إِنْ عَيَّنَ
فِي الْمَجْلِسِ دُونَ الْعَقْدِ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ أَمَّا إِذَا تَلَفَ فِيرْجِعُ بِمِثْلِ الْمِثْلِيِّ وَقِيَمَةِ الْمُتَقَوِّمِ وَظَاهِرُ
أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا جَمِيعُ مَا مَرَّ فِي الثَّمَنِ بَعْدَ الْفَسْخِ بِنَحْوِ رُدِّ بَعْيِبٍ أَوْ إِقَالَةٍ أَوْ تَحَالُفٍ.
(وَرُؤْيَا رَأْسِ الْمَالِ) فِي سَلَمٍ حَالٍ أَوْ مُؤَجَّلٍ (تَكْفِي عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ) جُزْأً فِي الْمُتَقَوِّمِ

قَبْضِهِ. □ فَوُدَّ: (صَحَّ) أَيِ عَقْدُ السَّلَمِ. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ. □ فَوُدَّ: (بِسَبَبٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ
فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (حَقُّ ثَالِثٍ) كَانَ رَهْنَهُ أَوْ كَاتِبَهُ أَوْ بَاعَهُ وَلَمْ يَعُدَّ إِلَيْهِ فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ رَدَّهُ
لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ عَنْهُ اهـ ع ش .

□ فَوُدَّ (سُ): (اسْتَوْدَهُ) أَيِ وَلَا أَرَشَ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ الْعَيْبِ كَالثَّمَنِ فَإِنْ الْمُشْتَرِي يَأْخُذُهُ مِنَ الْبَائِعِ بِلَا أَرَشٍ
إِذَا فَسَخَ عَقْدَ الْبَيْعِ بَعْدَ تَعْيِيهِ حَيْثُ كَانَ الْعَيْبُ نَقْصَ صِفَةٍ لَا نَقْصَ عَيْنٍ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ رَدَّهُ مَعَ الْأَرَشِ
كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ م ر فِي بَابِ الْخِيَارِ اهـ ع ش وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ أَيْضًا هُنَا. □ فَوُدَّ (سُ): (بَعْيَتِهِ) أَيِ
وَلَوْ حُجِرَ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ اهـ ع ش. □ فَوُدَّ (سُ): (بَعْيَتِهِ) وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ إِدْنَالُهُ اهـ مُعْنَى قَالَ ع ش
ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر فِي بَابِ الْخِيَارِ فَلَهُ أَيِ لِلْمُشْتَرِي فِيمَا إِذَا فَسَخَ عَقْدَ الْبَيْعِ وَبَقِيَ الثَّمَنُ بِحَالِهِ فِي يَدِ
الْبَائِعِ الرَّجُوعُ فِي عَيْنِهِ الْخُ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الْعُدُولِ إِلَى بَدَلِهِ وَظَاهِرُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ هُنَا اسْتَوْدَهُ
بَعْيَتِهِ أَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ ثُمَّ وَيُجْبَرُ هُنَا أَمَكَّنَ تَرْجِيحُهُ بَأَنَّهُ ثُمَّ لَمْ
يَسَبِّبْ فِي رُجُوعِهِ لَهُ لِأَنَّهُ قَرَضَ الْكَلَامَ ثُمَّ فِيمَا لَوْ تَلَفَ الْمَبِيعُ تَلَفًا أَدَّى إِلَى فَسْخِ الْبَيْعِ وَمَا هُنَا مَفْرُوضٌ
فِيمَا لَوْ فَسَخَ هُوَ الْعَقْدَ لِسَبَبٍ يَقْتَضِيهِ اهـ أَقُولُ مَا قَدَّمْنَا عَنْ الْمُعْنَى بَلْ قَوْلُ الْمُثَنِّ وَقِيلَ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ الْخُ
قَدْ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فَيَتَخَيَّرُ هُنَا كَمَا ثُمَّ فَلْيُرَاجِعْ. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَتَنَاوَلْهُ) أَيِ الْعَقْدُ عَيْنَ رَأْسِ الْمَالِ .

□ فَوُدَّ: (أَمَّا إِذَا تَلَفَ الْخُ) مُحْتَزَرُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَرَأْسُ الْمَالِ بَاقٍ. □ فَوُدَّ: (فَيَرْجِعُ بِمِثْلِ الْخُ) وَلَوْ أَسْلَمَ
دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ فِي الذِّمَّةِ حُومَلٍ عَلَى غَالِبٍ نَقْدِ الْبَلَدِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَالِبَ بَيْنَ الْمُرَادِ بِالتَّقْدِ وَلَا لَمْ يَصِحَّ
كَالثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ أَوْ أَسْلَمَ عَرَضًا وَجَبَ ذِكْرُ قَدْرِهِ وَصِفَتِهِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (جَمِيعُ مَا مَرَّ بِالْخُ) وَمِنْهُ
يُعْلَمُ أَنَّ الْمُتَعَيَّبَ فِي قِيَمَةِ الْمُتَقَوِّمِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ التَّلَفِ اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (فِي سَلَمٍ حَالٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِهَذَا
يَبَيِّنُ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ: (الثَّالِثُ) فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (نَعَمْ) إِلَى الْمُثَنِّ. □ فَوُدَّ: (جُزْأً فِي
الْمُتَقَوِّمِ الْخُ) كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْ بَيَانِ الْمِثْلِيِّ كَمَا فَعَلَ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِ عَلَى طَرِيقِ
الثَّانِي لَيْسَ فِي كِفَايَةِ الرُّؤْيَا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ كَمَا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ كَلَامِهِ بَلْ فِي كِفَايَتِهَا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقِيَمَةِ .

□ فَوُدَّ: (جُزْأً فِي الْمُتَقَوِّمِ الْخُ) عِبَارَةُ الْإِسْنَوِيِّ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ مِثْلِيًّا وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ فَإِنْ كَانَ
مُتَقَوِّمًا وَضُبِّطَتْ صِفَاتُهُ بِالْمُعَايِنَةِ فِي اشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ قِيَمَتِهِ طَرِيقَانِ مِنْهُمْ مَنْ طَرَدَ الْقَوْلَيْنِ وَالْأَكْثَرُونَ
قَطَعُوا بِالصَّحَّةِ اهـ . وَمِثْلُهَا عِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ وَهَذَا أَوْضَحُ مِنْ تَقْرِيرِ الشَّارِحِ فَإِنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ أَنَّ مَحَلَّ

الذي انضبطت صفاته بالرؤية وقيل على الخلاف ويُفَرَّقُ على الأوَّلِ بأنَّ الغررَ فيه أَقلُّ منه في المثليِّ (وفي الأظهر) في المثليِّ كالثمن ولا أثر لاحتمال الجهل بالرجوع به، لو تَلَفَ كما لا أثر له ثم لأنَّ ذا اليد مُصدِّق في قدره لأنَّه غارمٌ، ولو عَلِماه قبل التفرُّق صَحَّ جزئاً ويؤجَّه بأنَّ علَّةَ القولِ بالبطلانِ هنا لا ترجعُ لِخَلَلٍ في العقدِ للعلم به تخميناً برؤيته بل فيما بعده وهو الجهلُ به عند الرجوع لو تَلَفَ وبالعلم به قبل التفرُّق زال ذلك المحذورُ وبهذا يتبيَّنُ أنَّ استشكله بأنَّ ما وَقَعَ مجهولاً لا يَنْقَلِبُ صحيحاً بالمعرفة في المجلس كِبَعْتِكَ بما باع به فلانَ فرسه فعَلِماه قبل التفرُّق غيرُ مُلاقٍ لِمَا نَحْنُ فيه؛ لأنَّ البطلانَ هنا لِخَلَلٍ في العقد وهو

قوله: (الذي انضبطت إلخ) قد يُقالُ هذا الانضباطُ يُتَصَوَّرُ في المثليِّ فلا يتَّجِه هذه التفرُّقُ ويُجابُ بأنَّ وجهَ هذه التفرُّقِ أنَّ معرفةَ أوصافِ المُتَقَوِّمِ طريقٌ لمعرفةِ القيمةِ المغرومةِ عند الرجوع ومعرفةُ أوصافِ المثليِّ ليسَ طريقاً لمعرفةِ قدرِ المغرومِ ثم إنَّه لم يُبيِّنْ مُحترِّزُ قوله الذي انضبطت إلخ ولعلَّه أنَّه يجري فيه الخلافُ فإنَّ قيل بل هو البطلانُ لِعَدَمِ رؤيةٍ مُعتبرةٍ قُلَّتْ مَمْنُوعٌ لأنَّ الرؤيةَ المُعتبرةَ في الصَّحَّةِ لا يَكُونُ معها انضباطٌ اه سم وقوله ولعلَّه إلخ أَقرَّه ع ش. قوله: (ويُفَرَّقُ) أي بيَّنه وبين المثليِّ (على الأوَّلِ) أي على الطريقِ الجازمِ بالكفاية. قوله: (أقلُّ منه إلخ) يُؤخَذُ وجهه من قوله الآتي ولا أثرُ إلخ اه سم. قوله: (ولا أثرُ إلخ) ردٌّ لِشُبْهَةِ مُقَابِلِ الأظهر. قوله: (لو تَلَفَ) أي رأسُ المالِ. قوله: (له ثمَّ) أي لاحتمالِ الجهلِ في الثمن. قوله: (لأنَّ ذا اليد) وهو المُسَلَّمُ إِلَيْه هنا اه مُعْنَى. قوله: (ولو عَلِماه) أي عَلِمَ المُسَلِّمُ والمُسَلَّمُ إِلَيْه القدرَ أو القيمةَ على الطريقِ الثاني اه مُعْنَى. قوله: (القولُ بالبطلانِ) وهو مُقَابِلُ الأظهر. قوله: (هنا) أي فيما لو رَأَى العاقدانِ رأسَ المالِ المثليِّ ولم يَغْرِفا قدره. قوله: (لِلْعِلْمِ به) أي برأسِ المالِ علَّةٌ لِلتَّقْيِ. قوله: (بل فيما بعده) أي العقدُ عَطَفَ على قوله في العقد. قوله: (وهو) أي الخللُ الذي بَعْدَ العقد. قوله: (وبهذا) أي بما ذُكِرَ من أنَّ البطلانَ عند القائلِ به ليسَ لِخَلَلٍ في العقدِ إلخ. قوله: (أنَّ استشكله) أي الجزمُ بالصَّحَّةِ فيما لو عَلِمَا القدرَ قَبْلَ التفرُّق. قوله: (كِبَعْتِكَ بما باع إلخ) أي فَإِنَّه باطلٌ. قوله: (غيرُ مُلاقٍ) خَبَرَ قوله أنَّ استشكله. قوله: (لِمَا نَحْنُ فيه) أي الجزمُ المذكورُ. قوله: (هنا) أي فيما لو قال: بَعْتِكَ بما باع إلخ.

الخلافِ معرفةَ قيمته وحيثيِّذُ قِيَارِقِ المثليِّ بأنَّ معرفةَ الأوصافِ طريقٌ لمعرفةِ القيمةِ بخلافِ رؤيةِ المثليِّ لَيْسَتْ طريقاً لمعرفةِ قدره. قوله: (الذي انضبطت إلخ) قد يُقالُ: هذا الانضباطُ يُتَصَوَّرُ في المثليِّ فلا تتَّجِه هذه التفرُّقُ ويُجابُ بأنَّ وجهَ هذه التفرُّقِ أنَّ معرفةَ أوصافِ المُتَقَوِّمِ طريقٌ لمعرفةِ القيمةِ المغرومةِ عند الرجوع ومعرفةُ أوصافِ المثليِّ ليسَ طريقاً لمعرفةِ قدره المغرومِ ثم إنَّه لم يُبيِّنْ مُحترِّزُ. قوله: (الذي انضبطت إلخ) ولعلَّه أنَّه يجري فيه الخلافُ فإنَّ قيل: بل هو البطلانُ لِعَدَمِ رؤيةٍ مُعتبرةٍ قُلَّتْ مَمْنُوعٌ؛ لأنَّ الرؤيةَ المُعتبرةَ في الصَّحَّةِ فلا يَكُونُ معها انضباطٌ. قوله: (أقلُّ منه في المثليِّ) يُؤخَذُ وجهه من قوله الآتي: (ولا أثرُ إلخ).

جهلها به من كُلِّ وجهٍ عنده فلم ينقلب صحيحًا بعلمها به بعد فتأمله.
 (الثاني) مِنَ الشَّرْطِ (كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ ذَنْتًا) كَمَا عَلِمَ مِنْ حَدِّهِ السَّابِقِ فَالْمُرَادُ بِكَوْنِهِ شَرْطًا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ الشَّامِلِ لِلرُّكْنِ (فَلَوْ قَالَ أَسْلَمْتَ إِلَيْكَ هَذَا الثَّوبَ) أَوْ دِينَارًا فِي ذِمَّتِي (فِي) سُكْنَى هَذِهِ سَنَةً لَمْ يَصَحَّ بِخِلَافِهِ فِي مَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ أَوْ قَتْلِهِ أَوْ دَابَّتِهِ كَمَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَابُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَيُوجِّهُ بِأَنَّ مَنْفَعَةَ الْعَقَارِ لَا تَبْثُثُ فِي الذِّمَّةِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ أَوْ فِي (هَذَا الْعَبْدِ) فَقَبِلَ (فَلَيْسَ بِسَلَمٍ) قَطْعًا لِاخْتِلَالِ رُكْنِهِ وَهُوَ الدِّينِيَّةُ (وَلَا يَنْعَقِدُ بَيْعًا فِي الْأَطْهَرِ) عَمَلًا بِالْقَاعِدَةِ الْأَغْلَبِيَّةِ مِنْ تَرْجِيحِهِمْ مُقْتَضَى اللَّفْظِ وَلَفْظُ السَّلَمِ يَقْتَضِي الدِّينِيَّةَ، وَقَدْ يُرْجَحُونَ الْمَعْنَى إِذَا قَوِيَ كَجَعْلِهِمُ الْهَبَةَ ذَاتَ ثَوَابٍ مَعْلُومٍ بَيْعًا نَعَمْ لَوْ نَوَى بِلَفْظِ السَّلَمِ الْبَيْعَ فَهَلْ يَكُونُ كِنَايَةً فِيهِ كَمَا اقْتَضَتْهُ قَاعِدَةٌ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَجِدْ نَفَادًا فِي مَوْضُوعِهِ فَجَازَ كَوْنُهُ كِنَايَةً فِي غَيْرِهِ أَوَّلًا لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ يُنَافِي التَّعْيِينَ فَلَمْ يَصَحَّ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ، وَمَا فِي الْقَاعِدَةِ

❑ قَوْلُهُ: (جَهْلُهَا بِهِ) أَيِ بِالْتَّمَنِ. ❑ قَوْلُهُ: (عِنْدَهُ) أَيِ الْعَقْدِ. ❑ قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ مِنْ حَدِّهِ السَّابِقِ) الْإِنْخِ عِبَارَةٌ الْمُعْنَى لِأَنَّ لَفْظَ السَّلَمِ مَوْضُوعٌ لَهُ فَإِنْ قِيلَ الدِّينِيَّةُ دَاخِلَةٌ فِي حَقِيقَةِ السَّلَمِ فَكَيْفَ يَصَحُّ جَعْلُهَا شَرْطًا أُجِيبَ بِأَنَّ الْفُقَهَاءَ قَدْ يُرِيدُونَ بِالشَّرْطِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فَيَتَنَاوَلُ حَيْثُ نَزَلَ جُزْءُ الشَّيْءِ. ❑ قَوْلُهُ: (مِنْ حَدِّهِ) أَيِ السَّلَمِ. ❑ قَوْلُهُ: (الشَّامِلِ الْإِنْخِ) أَيِ فَلَا يَرُدُّ أَنَّ الشَّرْطَ يَكُونُ خَارِجًا عَنِ الْمَشْرُوطِ وَكَانَ الْأَوَّلَى فَيَشْمَلُ الْإِنْخِ كَمَا فِي النَّهْيَةِ. ❑ قَوْلُهُ: (هَذِهِ) أَيِ الدَّارِ. ❑ قَوْلُهُ: (نَفْسِهِ الْإِنْخِ) أَيِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ. ❑ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ غَيْرِهِ) أَيِ وَمَا هُنَا مِنْهُ وَقَدْ يُتَوَقَّفُ فِي الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ بِأَنَّ مَحَلَّ الْمَنْفَعَةِ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ مِنْ نَفْسِهِ وَقَتْلِهِ وَدَابَّتِهِ مُعَيَّنٌ، وَالْمُعَيَّنُ بِصِفَةِ كَوْنِهِ مُعَيَّنًا لَا يَبْثُثُ فِي الذِّمَّةِ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَقَارِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا كَانَ الْعَقَارُ لَا يَبْثُثُ فِي الذِّمَّةِ أَضْلًا لَمْ يُتَعَفَّرْ صِحَّةُ ثُبُوتِ مَنْفَعَتِهِ فِي الذِّمَّةِ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا فِيهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ لَمَّا كَانَ يَبْثُثُ فِي الذِّمَّةِ فِي الْجُمْلَةِ اعْتَفَرَ ثُبُوتُ مَنْفَعَتِهِ فِي الذِّمَّةِ وَيَقُولُنَا فِي الْجُمْلَةِ لَا يَرُدُّ الْحُرُّ لِأَنَّهُ بَفَرْضِ كَوْنِهِ رَقِيقًا يَبْثُثُ فِي الذِّمَّةِ فَيَصَحُّ السَّلَمُ فِي مَنْفَعَتِهِ اه ع ش.

❑ قَوْلُهُ (سَيِّئًا): (وَلَا يَنْعَقِدُ بَيْعًا) وَعَلَيْهِ فَمَتَى وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ ضَمِنَهُ ضَمَانُ الْمَغْضُوبِ وَلَا عِبْرَةَ بِإِذْنِهِ لَهُ فِي قَبْضِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ إِذْنًا شَرْعِيًّا بَلْ هُوَ لَاغٍ اه ع ش. ❑ قَوْلُهُ: (وَلَفْظُ السَّلَمِ يَقْتَضِي الدِّينِيَّةَ) أَيِ وَالدِّينِيَّةُ مَعَ التَّعْيِينَ يَتَنَاقِضَانِ اه مُعْنَى. ❑ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُرْجَحُونَ الْمَعْنَى الْإِنْخِ) أَيِ وَلَيْسَ الْمَعْنَى هُنَا قَوِيًّا حَتَّى يُرْجَحَ عَلَى اللَّفْظِ اه كُرْدِي. ❑ قَوْلُهُ: (ذَاتَ ثَوَابٍ) حَالٌ مِنَ الْهَبَةِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى صَاحِبَةِ اه رَشِيدِي. ❑ قَوْلُهُ: (كَمَا اقْتَضَتْهُ) أَيِ عَلَى طَرِيقِ الْمَفْهُومِ الْمُخَالِفِ. ❑ قَوْلُهُ: (قَاعِدَةٌ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ) تَبَيَّنَتْهَا وَوَجَدَ نَفَادًا فِي مَوْضُوعِهِ لَا يَصِيرُ كِنَايَةً فِي غَيْرِهِ. ❑ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هَذَا الْإِنْخِ) عِلَّةٌ لِلْإِقْتِضَاءِ. ❑ قَوْلُهُ: (أَوَّلًا) أَيِ أَوَّلًا يَكُونُ لَفْظُ السَّلَمِ كِنَايَةً فِي الْبَيْعِ. ❑ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ يُنَافِي التَّعْيِينَ) هَذَا مُسَلِّمٌ فِي الْمَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ وَأَمَّا مَوْضُوعُهُ لُغَةً فَلَا يُنَافِيهِ فَلَمْ لَا يَصَحَّ جَعْلُهُ كِنَايَةً بِالنَّظَرِ إِلَى مُلَاحَظَتِهِ اه سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ مُقْتَضَى

محلّه في غير ذلك كُلُّ مُحْتَمَلٍ والثاني أَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي أَوَاخِرَ الْفَرْعِ مِنْ صِحَّةِ نَيْتِ الصَّرْفِ بِالسَّلَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْيِينَ ثُمَّ يُنَافِي مُقْتَضَاهُ. (وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتَ مِنْكَ ثَوْبًا صِفْتُهُ كَذَا بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ) أَوْ بَدِينَارٍ فِي ذِمَّتِي (فَقَالَ بَعْتُكَ انْعَقِدْ بَيْعًا) عَمَلًا بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ (وَقِيلَ) وَأَطَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ (سَلَمًا) نَظَرُوا لِلْمَعْنَى فَعَلَى الْأَوَّلِ يَجِبُ تَعْيِينُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ إِذَا كَانَ فِي الذِّمَّةِ لِيُخْرَجَ عَنْ بَيْعِ الدِّينِ بِالْدِّينِ لَا قَبْضُهُ وَيَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الشَّرْطِ، وَيَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ، وَعَلَى الثَّانِي يَنْعَكِسُ ذَلِكَ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ بَعْدَهُ لَفْظَ السَّلَمِ وَإِلَّا كَانَ سَلَمًا أَتَّفَاقًا لِاسْتَوَاءِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى حِينَئِذٍ. (الثَّالِثُ) بَيَانُ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ عَلَى تَفْصِيلٍ فِي حَاصِلِهِ (الْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ) سَلَمًا حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا وَهُمَا (بِمَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ

إِطْلَاقِهِمْ أَنَّ الْمَنْظُورَ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةُ.

❑ قَوْلُ (السِّي): (انْعَقِدْ بَيْعًا) هَلْ يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ فِي الذِّمَّةِ مِنَ الْأَعْمَى الظَّاهِرُ نَعَمْ قِيَاسًا عَلَى السَّلَمِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. ❑ قَوْلُهُ: (تَعْيِينُ رَأْسِ الْمَالِ) الْأَوَّلَى تَعْيِينُ الثَّمَنِ. ❑ قَوْلُهُ: (لَا قَبْضُهُ) أَيِ قَبْضِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ فَلَا يُشْتَرَطُ. ❑ قَوْلُهُ: (وَيَثْبُتُ فِيهِ) أَيِ فِي رَأْسِ الْمَالِ عَطْفٌ كَقَوْلِهِ: (وَيَجُوزُ الْإِنْح) عَلَى قَوْلِهِ: (يَجِبُ الْإِنْح). ❑ قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ) أَيِ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ أَمَّا الْمُثْمَنُ نَفْسُهُ فَلَا يَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ أَهْ شَ عِبَارَةٌ سَمِ وَأَقْرَهُ الرَّشِيدِيُّ. ❑ قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ الْإِنْح) وَهَذَا يُخَالِفُ مَا سَيَذْكُرُهُ فِي أَوَّلِ فَصْلٍ لَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَبَدَّلَ عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: (وَمِثْلُهُ الْمَبِيعُ فِي الذِّمَّةِ) وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ: الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ جَوَازِ الْإِعْتِيَاضِ وَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُثْمَنِ أَهْ أَيْ وَالْكَلَامُ هُنَا فِي الثَّمَنِ أَيْضًا. ❑ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الثَّانِي) أَيِ انْعِقَادِهِ سَلَمًا. ❑ قَوْلُهُ: (يَنْعَكِسُ ذَلِكَ) الْإِشَارَةُ إِلَى الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ فَقَطْ دُونَ الْأَوَّلِ أَيْ يَجِبُ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ وَلَا يَثْبُتُ فِيهِ الْخِيَارُ وَيَمْتَنِعُ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ أَهْ كَزِدِّي. ❑ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيِ كَأَنَّ قَالَ بَعْتُكَ سَلَمًا مُغْنِي أَوْ اشْتَرَيْتَ مِنْكَ الْإِنْح سَلَمًا كَزِدِّي عِبَارَةٌ شَ قَوْلُهُ وَإِلَّا كَانَ سَلَمًا أَيْ بَأَنَّ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ مُتَمَمًّا لِلصَّيْغَةِ لَا فِي مَجْلِسِهِ وَيُشْتَرَطُ الْفَوْرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَقْدَمُهُ مِنَ الصَّيْغَةِ أَهْ. ❑ قَوْلُهُ: (بَيَانُ الْإِنْح) دَفَعَ بِهِ مَا يَرِدُ عَلَى الْمُثْنِ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الْحَمْلِ إِذَا شَرَطَ الثَّالِثُ بَيَانُ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ لَا الْمَذْهَبُ الْإِنْح. ❑ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ.

❑ قَوْلُهُ: (حَاصِلُهُ) أَيِ التَّفْصِيلِ. ❑ قَوْلُهُ: (سَلَمًا حَالًا) إِلَى قَوْلِهِ: (بَلَا أَجْرَةٍ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَيِ عُرْفًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ) وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ: (وَيُشْتَرَطُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ.

❑ قَوْلُ (السِّي): (لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ) أَيِ بَأَنَّ كَانَ خَرَابًا أَوْ مَخُوفًا أَخَذًا مِمَّا سَيَأْتِي مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْخَرَابِ

❑ قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ الْإِنْح) هَذَا يُخَالِفُ مَا سَيَذْكُرُهُ فِي أَوَّلِ فَصْلٍ لَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَبَدَّلَ عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: (وَمِثْلُهُ الْمَبِيعُ فِي الذِّمَّةِ) وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ جَوَازِ الْإِعْتِيَاضِ وَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَحْمُولٌ عَلَى الثَّمَنِ.

❑ قَوْلُ (الْمُثْمَنُ): (لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ) أَيِ بَأَنَّ كَانَ خَرَابًا أَوْ مَخُوفًا أَخَذًا مِمَّا سَيَأْتِي مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ

أو سلمًا مؤجَّلًا وهما بمحلٍّ (يصلُح) له (و) لكنَّ (لِحِفْلِهِ) أي المُسلم فيه (مؤنَّة) أي عُرفًا كما هو واضحٌ (اشترطَ بيانَ محلٍّ) بفتح الحاءِ أي مكانِ (التسليم) للمُسلم فيه لِتفاوتِ الأغراضِ فيما يُرادُ مِنَ الأَمَكِيَةِ في ذلك (والا) بأنَّ صلَحَ لِلتَّسْلِيمِ والسَّلَمُ حالٌ أو مؤجَّلٌ لا مؤنَّةٌ لِحِفْلٍ ذلك عليه (فلا) يُشترطُ ما ذُكِرَ ويتعيَّنُ محلُّ العقدِ لِلتَّسْلِيمِ لِلْعُرْفِ فيه فإنَّ عَيْنًا غيرَه تَعَيَّنَ بخلافِ المبيعِ المُعَيَّنِ؛ لأنَّ السَّلَمَ لَمَّا قَبِلَ التَّأْجِيلَ قَبِلَ شرطًا يقتضي تأخيرَ التسليمِ ولو خرج المُعَيَّنُ لِلتَّسْلِيمِ عن الصَّلاحيَّةِ

والخوفُ اه سم . ٥ فَوَدَّ: (مؤجَّلًا) بخلافِ الحالِّ والحاصلُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَصْلُحِ الْمَوْضِعُ وَجَبَ الْبَيَانُ مُطْلَقًا وَإِنْ صَلَحَ وَلِحْمِلِهِ مُؤنَّةٌ وَجَبَ الْبَيَانُ فِي الْمَوْجَلِ دُونَ الْحَالِّ وَبِهَذَا يُعْلَمُ احتياجُ كَلَامِ الْمَحَلِّيِّ إِلَى التَّقْيِيدِ م ر اه سم وقوله مُطْلَقًا أي حالًا كَانَ السَّلَمُ أَوْ مُؤجَّلًا وَعَلَى كُلِّ لِلْحِمْلِ مُؤنَّةٌ أَوْ لَا فَهَذِهِ أَرْبَعُ صَوَرٍ يَجِبُ فِيهَا الْبَيَانُ وَكَذَا تَحْتَ قَوْلِهِ وَإِنْ صَلَحَ الْخَرْجُ أَرْبَعُ صَوَرٍ يَجِبُ الْبَيَانُ فِي صَوْرَةِ كَوْنِ السَّلَمِ مُؤجَّلًا وَلِلْحِمْلِ مُؤنَّةٌ دُونَ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَةِ، كَوْنُ السَّلَمِ حَالًا لِلْحِمْلِ مُؤنَّةٌ أَوْ لَا، وَكَوْنُهُ مُؤجَّلًا وَلَا مُؤنَّةً لِلْحِمْلِ . ٥ فَوَدَّ: (مِنِ الْأَمَكِيَةِ) بَيَانٌ لِمَا . ٥ فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَي فِي مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَفِي بَعْضِ اللَّامِ مُتَعَلِّقٌ بِإِرَادَةِ . ٥ فَوَدَّ: (حَالًا) أَي مُطْلَقًا اه سم . ٥ فَوَدَّ: (فَإِنْ عَيْنًا غَيْرَهُ تَعَيَّنَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ غَيْرَ صَالِحٍ وَقَرَّرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ إِذَا عَيْنًا غَيْرَ صَالِحٍ بَطَلَ الْعَقْدُ حَلْبِيٌّ وَفِي الْقَلْبِيِّ عَلَى الْجَلَالِ وَمَتَى عَيْنًا غَيْرَ صَالِحٍ بَطَلَ الْعَقْدُ اه بُجَيْرِمِي . ٥ فَوَدَّ: (فَإِنْ عَيْنًا غَيْرَهُ الْخَرْجُ) وَالثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ كَالْمُسْلَمِ فِيهِ وَالثَّمَنُ الْمُعَيَّنُ كَالْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ وَفِي التَّيَمِّهِ كُلِّ عَوْضٍ أَي مِنْ نَحْوِ أَجْرَةٍ وَصَدَاقٍ وَعَوْضٍ خُلِعَ مُلْتَزِمٌ فِي الذِّمَّةِ أَي غَيْرُ مُؤجَّلٍ لَهُ حُكْمُ السَّلَمِ الْحَالِّ أَي إِنْ عَيَّنَ لِتَسْلِيمِهِ مَكَانًا جَازًا وَتَعَيَّنَ وَلَا تَعَيَّنَ مَوْضِعُ الْعَقْدِ مُغْنِي وَشَرَحَ الرَّوْضُ وَأَقْرَهُ سَم . ٥ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ) أَي حَيْثُ يَبْتَغِي بِتَعْيِينِ غَيْرِ مَحَلِّ الْعَقْدِ الْقَبْضَ وَمِنْهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى حَطْبًا أَوْ نَحْوَهُ وَشَرَطَ عَلَى الْبَائِعِ إِيصَالَهُ إِلَى يَدِ الْمُسْتَشْرِي حَيْثُ يَبْتَغِي الْعَقْدُ اه ع ش . ٥ فَوَدَّ: (عَنِ الصَّلاحيَّةِ) بِأَنَّهُ طَرَأَ عَلَيْهِ خَرَابٌ أَخْرَجَهُ عَنِ صَلاحيَّةِ التَّسْلِيمِ أَوْ خَوْفٌ عَلَى نَحْوِ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ اخْتِصَاصٍ اه سم عَنِ الْإِيعَابِ عِبَارَةٌ ع ش أَي سِوَاءِ كَانَ ذَلِكَ بِخَرَابٍ أَوْ خَوْفٍ أَوْ غَيْرِهِمَا اه .

الخرابُ والخوفُ . ٥ فَوَدَّ: (مؤجَّلًا) بخلافِ الحالِّ والحاصلُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَصْلُحِ الْمَوْضِعُ وَجَبَ الْبَيَانُ مُطْلَقًا وَإِنْ صَلَحَ وَلَيْسَ لِحْمِلِهِ مُؤنَّةٌ لَمْ يَجِبِ الْبَيَانُ مُطْلَقًا وَإِنْ صَلَحَ وَلِحْمِلِهِ مُؤنَّةٌ وَجَبَ الْبَيَانُ فِي الْمَوْجَلِ دُونَ الْحَالِّ وَبِهَذَا يُعْلَمُ احتياجُ كَلَامِ الْمَحَلِّيِّ لِلتَّقْيِيدِ م ر . ٥ فَوَدَّ: (حَالًا) أَي مُطْلَقًا . ٥ فَوَدَّ: (فَإِنْ عَيْنًا غَيْرَهُ تَعَيَّنَ بِخِلَافِ الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَالثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ كَالْمُسْلَمِ فِيهِ وَالْمُعَيَّنُ كَالْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ وَفِي التَّيَمِّهِ كُلِّ عَوْضٍ أَي مِنْ نَحْوِ أَجْرَةٍ وَصَدَاقٍ وَعَوْضٍ خُلِعَ مُلْتَزِمٌ فِي الذِّمَّةِ أَي غَيْرُ مُؤجَّلٍ لَهُ حُكْمُ السَّلَمِ الْحَالِّ قَالَ فِي شَرْحِهِ إِنْ عَيَّنَ لِتَسْلِيمِهِ مَكَانًا جَازًا وَتَعَيَّنَ وَلَا تَعَيَّنَ مَوْضِعُ الْعَقْدِ انْتَهَى . ٥ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَعْنَى فَلَا يَتَعَيَّنُ لَكِنْ الْمَفْهُومُ مِنَ التَّعْلِيلِ أَنَّهُ يَبْتَغِي الْبَيْعَ بِهَذَا الشَّرْطِ . ٥ فَوَدَّ: (وَلَوْ خَرَجَ الْمُعَيَّنُ لِلتَّسْلِيمِ عَنِ الصَّلاحيَّةِ فِيهِ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَلَوْ طَرَأَ عَلَى مَوْضِعِ

تَعَيَّنَ أَقْرَبُ مَحَلٍّ صَالِحٍ لَهُ، وَلَوْ أَبْعَدَ مِنْهُ بَلَا أَجْرَةٍ عَلَى الْأُوجِه؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَتَمُّعِ التَّسْلِيمِ الْوَاجِبِ وَلَا خِيَارَ لِلْمُسْلِمِ وَلَا يُجَابُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ لَوْ طَلَبَ الْفَسْخَ وَرَدَّ رَأْسَ الْمَالِ، وَلَوْ كَفَا بَرَهْنٍ وَخُلَاصَ ضَامِنٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَالْإِسْنَوِيِّ وَالْبُلْقِينِيِّ هُنَا مَا فِيهِ نَظَرٌ، وَلَوْ انْهَدَمَتْ دَارٌ عُيِّنَتْ لِلرِّضَاعِ الْمُسْتَأْجَرِ لَهُ وَلَمْ يَتَرَضَّ بِمَحَلٍّ غَيْرِهَا فُسِّخَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِيُّ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ بِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِحِفْظِ الْمَالِ وَمُؤْنَةٍ وَالْغَالِبُ اسْتِوَاءُ الْمَحَلَّةِ فِيهِمَا وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا الْمُرَادُ بِمَحَلِّ الْعَقْدِ هُنَا مَحَلُّهُ لَا خُصُوصٌ مَحَلَّهُ وَقَالُوا لَوْ قَالَ تُسَلِّمُهُ لِي فِي بَلَدٍ كَذَا وَهِيَ غَيْرُ كَبِيرَةٍ كَتَبْغَدَادَ كَفَى إِحْضَارُهُ فِي أَوَّلِهَا وَإِنْ بَعْدَ عَنْ مِثْلِهِ أَوْ فِي أَيِّ مَحَلٍّ شِثَتْ مِنْهُ صَحَّ إِنْ لَمْ تَتَّسِعْ وَتَمَّ عَلَى حِفْظِ الْأَبْدَانِ وَهُوَ مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ الدُّورِ

قوله: (تَعَيَّنَ أَقْرَبُ مَحَلٍّ إلخ) بقي ما لو تساوى المحلان هل يُرَاعَى جَانِبُ الْمُسْلِمِ أَوْ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ تَخْيِيرُ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لِصِدْقِ كُلِّ مِنَ الْمَحَلِّينَ بِكَوْنِهِ صَالِحًا لِلتَّسْلِيمِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِغَيْرِهِ عَلَيْهِ اهـ ع ش. قوله: (بَلَا أَجْرَةٍ) أَي يَأْخُذُهَا الْمُسْلِمُ فِي الْأَبْعَدِ أَوْ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فِي الْأَقْصَصِ وَالْمُرَادُ أَجْرَةُ الزِّيَادَةِ فِي الْأَبْعَدِ وَالنَّقْصِ فِي الْأَقْرَبِ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش قوله الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فِي الْأَقْصَصِ لَعَلَّ الظَّاهِرَ الْعَكْسَ. قوله: (وَرَدَّ رَأْسَ الْمَالِ) عَطَفَ عَلَى الْفَسْخِ. قوله: (فُسِّخَ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ فَلَهُ الْفَسْخُ اهـ أَي يَجُوزُ لَوَلِيِّ الرِّضَاعِ فُسْخُ الْإِجَارَةِ قَالَ ع ش أَفَادَ أَنَّهُ لَا يَتَفَسِّخُ بِنَفْسِ الْإِنْهَادِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ يَتَرَضَّ بِمَحَلٍّ غَيْرِهَا أَعْرَضَ عَنْهُمَا حَتَّى يَضْطَرَّ لِحَا عَلَى شَيْءٍ وَقَضَيْتُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَشْتَرِكُ الْفَوْرُ فِي الْفَسْخِ اهـ. قوله: (وَمُؤْنَةٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا يَلِيقُ اهـ رَشِيدِي. قوله: (اسْتِوَاءُ الْمَحَلَّةِ) أَي النَّاحِيَةِ اهـ ع ش. قوله: (فِيهِمَا) أَي مَا يَلِيقُ إلخ وَالْمُؤْنُ. قوله: (تُسَلِّمُهُ) بِصِغَةِ الْمُضَارِعِ مِنَ التَّسْلِيمِ. قوله: (كَتَبْغَدَادَ) تَمْثِيلٌ لِلْكَبِيرَةِ فَلَا يَكْنِي الْإِطْلَاقُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ الْمَحَلَّةِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (فِي أَوَّلِهَا) أَي غَيْرِ الْكَبِيرَةِ. قوله: (لَمْ يَتَّسِعْ) عِبَارَةٌ الْمُغْنَى لَوْ قَالَ فِي أَيِّ الْبِلَادِ شِثَتْ فَسَدَ أَوْ فِي أَيِّ مَكَانٍ شِثَتْ مِنْ بَلَدٍ كَذَا فَإِنْ اتَّسَعَ لَمْ يَجْزُ وَالْأَجَازُ أَوْ بِلَدِي كَذَا فَهَلْ يَفْسُدُ أَوْ يَصِحُّ وَيَنْزِلُ عَلَى تَسْلِيمِ التَّضْفِ بِكُلِّ بَلَدٍ وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا كَمَا قَالَ الشَّاشِيُّ الْأَوَّلُ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَسْلِيمِهِ فِي بَلَدٍ كَذَا وَتَسْلِيمِهِ فِي شَهْرٍ كَذَا حَيْثُ لَا يَصِحُّ اخْتِلَافُ الْغَرَضِ فِي الزَّمَانِ دُونَ الْمَكَانِ اهـ. قوله: (وَتَمَّ) أَي وَالْمَدَارُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِجَارِ لِلرِّضَاعِ.

عَيْنِ لِلتَّسْلِيمِ خَرَابٌ أَي أَخْرَجَهُ عَنْ صِلَاحِيَّتِهِ لِلتَّسْلِيمِ سَلَّمَ فِي أَقْرَبِ مَوْضِعٍ صَالِحٍ لَهُ انْتَهَى. قَالَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَقْيَسِ فِي الرُّوْضَةِ مِنْ أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ ثُمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ أَوْ خَوْفٌ أَي أَوْ طَرَأَ خَوْفٌ عَلَى نَحْوِ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ اخْتِصَاصٍ لَمْ يَلْزَمِ الْمُسْتَحَقُّ قَبُولُهُ وَلَا غَرِيمَتُهُ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِهِ فَلَهُ الْفَسْخُ أَوْ الصَّبْرُ انْتَهَى. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَوْلُهُ أَوْ خَوْفٌ إلخ هُوَ مَا قَالَهُ الرَّوْيَانِيُّ كَالْمَاوَزْدِيِّ وَهُوَ أَحَدُ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْأَقْيَسَ مِنْهَا تَعَيَّنَ أَقْرَبُ مَوْضِعٍ صَالِحٍ سِوَا أَخْرَبِ الْمُعَيَّنِ أَمْ صَارَ مَخُوفًا فَلَا عَذْرَ لِلْمُصْطَفِ فِيهَا فَهَمَهُ مِنْ أَنَّ حُكْمَ الْخَرَابِ غَيْرُ حُكْمِ الْخَوْفِ إِذْ لَا يَشْهَدُ لَهُ الْمَعْنَى وَهُوَ وَاضِحٌ وَلَا التَّقْلُّ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ فِي الرُّوْضَةِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهَا صَرِيحٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَأَطَالَ جِدًّا فِي بَيَانِ ذَلِكَ. قوله: (بَلَا أَجْرَةٍ) أَي يَأْخُذُهَا

ومن ثم لو عينا داراً للرضاع تعيئت.

(ويصح) السلم مع التصريح بكونه (حالاً) إن وجد المسلم فيه حينئذٍ ولا تعيئن المؤجل (و) كونه (مؤجلاً) إجماعاً فيه وقياساً أولوياً في الحال؛ لأنه أقل غرراً وإنما تعيئن الأجل في الكتابة لعدم قدرة القن عندها على شيء وكون البيع يُغني عنه سيما إن كان في الذمة لا يقتضي منعه على أن العرف أطرد بالرخص في مطلق السلم دون البيع (فإن أطلق) العقد عن التصريح بهما فيه (انعقد حالاً) كالشمن في البيع (وقيل لا ينعقد)؛ لأن العرف فيه التأجيل فالشكوك عنه يُصيرُهُ كالتأجيل بمجهول ويُردُّ بمنع ذلك كما هو واضح (ويشترط) في المؤجل (العلم بالأجل) للعاقدين أو لعديلين غيرهما أو لعديد التواثر ولو من كفارٍ ولكون الأجل تابِعاً لم يضُرْ

• فوه: (ومن ثم لو عينا إلخ) قضيته أن نظيره لا يأتي هنا وفيه نظر يُعلم مما سبق ويُمكن الفرق بأن الخوف على الأبدان أقوى من الخوف على الأموال كما يُدركه الإنسان بالوجدان اه سم.

• قول (س): (ويصح حالاً) خلافاً للأئمة الثلاثة بزمان ماويٍّ اه بخيرمي. • فوه: (السلم مع التصريح) إلى قوله وكأى أول إلخ في المعنى إلا قوله على أن العرف إلى الشن. • فوه: (ولا تعيئن المؤجل) أي تعيئن التصريح بالتأجيل ولا بطل رشيدي وع ش. • فوه: (إجماعاً) أي بإجماع الأئمة اه ع ش. • فوه: (فيه) أي في المؤجل. • فوه: (لأنه) أي الحال. • فوه: (لعدم قدرة إلخ) أي والحلول يُنافي ذلك اه معني.

• فوه: (وكون البيع يُغني عنه) أي عن السلم الحال إشارة إلى جواب من قال يستغنى بعقد البيع عن السلم الحال فيمتنع السلم الحال وحاصل الجواب أن هذا لا يقتضي منعه لانهما عقدان صحيحان فيتحيز بينهما. • فوه: (على أن العرف) علاوة دالة على الاحتياج إلى السلم مع مساوياته للبيع لكونه حالاً أي أن العرف أطرد فيه بأرخص ثمن سواء كان حالاً أو مؤجلاً بخلاف البيع فهذا دليل واضح على عدم الاستغناء عنه اه كردي. • فوه: (سيما إن كان في الذمة) أي البيع بل قد يقال من أجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم الحال إذ لا فرق في المعنى اه سم. • فوه: (فإن أطلق العقد إلخ) أي وكان المسلم فيه موجوداً وإلا لم يصح اه معني.

• قول (س): (انعقد حالاً) ولو أحق به أجلاً في المجلس لحق ولو صرحاً بالأجل في العقد ثم أسقطاه في المجلس سقط وصار حالاً ولو حذفاً فيه المُفسد لم يتقلب العقد الفاسد صحيحاً معني وسُطّان.

• فوه: (فيه) أي في السلم. • فوه: (بمنع ذلك) أي قوله: فالشكوك إلخ. • فوه: (كما هو واضح) الكاف فيه وفي نظائره كقوله: (كما هو ظاهر) و(كما لا يخفى) بمعنى اللام أي لما هو واضح من

المسلم في الأبعد أو المسلم إليه في الأنقص والمراد أجره الزيادة في الأبعد والنقص في الأنقص.

• فوه: (ومن ثم لو عينا داراً إلخ) قضية هذا أن نظيره لا يأتي هنا وفيه نظر يُعلم مما سبق ويُمكن الفرق بأن الخوف على الأبدان أقوى من الخوف على الأموال كما يُدركه الإنسان بالوجدان. • فوه: (سيما إن كان في الذمة) بل قد يقال من أجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم الحال إذ لا فرق في المعنى.

جهل العاقدَيْن به كما يأتي. أمّا إذا لم يُعلم فلا يصحّ كإلى الحصادِ أو قدومِ الحاجّ أو طلوعِ الشمسِ أو الشتاءِ ولم يُريدا وقتها المُعيّن وكإلى أوّل أو آخرِ رَمَضانٍ لوقوعه على نصفه الأوّل أو الآخرِ كُلّه. هذا ما نقلاه عن الأصحاب وإن أطال المتأخرون في ردّه أو في يوم كذا أو في رَمَضان مثلاً لأنه كُلّه يجعل ظرفاً فكأنهما قالاً محلّه جزءٌ من أجزائه وهو مجهول وإنما جاز ذلك في الطلاق؛ لأنه لما قُبِل التعليق بالمجهول كقدوم زَيْد قُبِله بالعام ثم تعلّق بأوّل لَتَعْيِيهِ للوقوع فيه لا من حيث الوضع أي لما يأتي في وضع الظرف المعلوم منه زُد قول غير واحد وإن استحسّنه الرافعي. تعلّقهُ بأوّلِهِ يقتضي أنّ الإطلاق يقتضيه أي وحده وضعاً ولا من حيث العُرف؛ لأنه يقتضي صدق الظرف على جميع أزمنته صدقاً واحداً بل من حيث صدق الاسم به كما هو القاعدة في التعليق بالصفات أنه حيث صدق وجود اسم المُعلّق به وقَعَ المُعلّق ومن ثم لو علّق طلاقها بقبل موته وقَعَ حالاً لصدق الاسم أو بتكليمها لزيد في يوم الجمعة

الدليل اهرع ش. □ فوّ: (أو طلوع الشمس) أي ظهور ضوئها ووجه عدم الصّحة فيه أنّ الضوء قد يشرّعه الغيم أو غيره اهرع ش. □ فوّ: (لوقوعه إلخ) تعليل لعدم صّحة إلى أوّل رَمَضان أو إلى آخرِ رَمَضان على التشرّح المُرتّب أي لوقوع القول الأوّل على كُلِّ جزءٍ من النّصف الأوّل ووقوع الثاني على كُلِّ جزءٍ من النّصف الآخر. □ فوّ: (هذا) أي عدم الصّحة في الصّورتَيْن الأخيرَتَيْن (ما نقلاه إلخ) المُعتمدُ الجواز ويحمل قوله إلى أوّل رَمَضان على الجزء الأوّل من النّصف الأوّل وقوله إلى آخرِ رَمَضان على الجزء الأخير من النّصف الثاني نهايةً وسَمّ وع ش. □ فوّ: (أو في رَمَضان) إلى قوله كذا قاله في النّهاية إلّا قوله لا من حيث الوضع إلى ومن ثم. □ فوّ: (لأنّه) أي ما ذُكر من اليوم ورمضان وكذا ضمير من أجزائه. □ فوّ: (كُلّه) بالرفع على الابتداء أو بالتّصّب على التّأكيد. □ فوّ: (وإنما جاز ذلك) أي قوله في رَمَضان مثلاً في الطلاق بأن قال لها أنت طالق في رَمَضان. □ فوّ: (لأنّه لما قُبِل) أي الطلاق. □ فوّ: (قُبِله بالعام) جواب لما أي قُبِل الطلاق التّعليق بالعام. □ فوّ: (ثم تعلّق بأوّلِهِ) أي ثم بعد الجواز تعلّق الطلاق بأوّل رَمَضان. □ فوّ: (لَتَعْيِيهِ) أي الأوّل لما يأتي إلخ وهو قوله بل لزم من مُبهم منها. □ فوّ: (منه) أي ممّا يأتي. □ فوّ: (تعلّقهُ بأوّلِهِ يقتضي إلخ) الجملة مقول القول. □ فوّ: (ولا من حيث العُرف) كقوله الآتي من حيث إلخ عطّف على قوله لا من حيث الوضع أي إنّ تَعْيِينَ الجزء الأوّل لوقوع الطلاق فيه لَيْسَ من جهة الوضع ولا من جهة العُرف بل هو أي التّعيين بسبب صدق لفظ رَمَضان بالجزء الأوّل اهر كزدي. □ فوّ: (أنه حيث إلخ) بيان للقاعدة وتذكير الضمير بتأويل الضابط وحيث للشرط بمعنى متى. □ فوّ: (صدق) أي تحقّق. □ فوّ: (اسم إلخ) أي مفهومه. □ فوّ: (لو علّق طلاقها قبل موته) بأن قال لها أنت طالق قبل موته وكان الأولى بقبل موته. □ فوّ: (حالاً) أي عقب التّعليق. □ فوّ: (أو بتكليمها إلخ) عطّف على قوله: (قبل موته).

□ فوّ: (هذا ما نقلاه) المُعتمدُ الصّحة.

وَقَعَ بِتَكْلِيمِهَا لَهُ أَثْنَاءَ يَوْمِهَا لِذَلِكَ وَلَمْ يَتَقَيَّدْ بِأَوَّلِهِ وَأَمَّا السَّلَامُ فَلَمَّا لَمْ يَقْبَلِ التَّاجِيلَ بِالْمَجْهُولِ لَمْ يَقْبَلْهُ بِالْعَامِّ وَإِنَّمَا قَبِلَهُ بِنَحْوِ الْعِيدِ لِأَنَّهُ وَضَعَ لِكُلِّ مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي بَعِيْنَهُ فَدَلَّاهُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ الظَّرْفِ عَلَى أَزْمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوضِعْ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَلْ لِرَازَمَنِ مُبْهَمٍ مِنْهَا كَذَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ دَلَالَةَ الظَّرْفِ عَلَى أَزْمَتِهِ مِنْ حَيْزِ دَلَالَةِ النِّكَرَةِ أَوْ الْمُطْلَقِ عَلَى الْخِلَافِ فِيهِمَا وَقَضِيَّتُهُ مَا مَرَّ مِنْ قَبْلِهِ بِالْعَامِّ وَلَمْ يَقْبَلْهُ بِهِ الَّذِي عَبَّرَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ الْحَضْرَمِيُّ وَتَبِعَهُ السَّبْكِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ مِنْ حَيْزِ دَلَالَةِ الْعَامِّ الْمُفْتَضِيَةِ لِوَضْعِهِ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا الْحَقُّ مِنْ ذَلِكَ قُلْتُ: الْحَقُّ مَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِنَا تَبَعًا لِلْمُصَنِّفِ لَا مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ وَلَوْ كَانَ عَامًّا لَكَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ لِمَا تَقَرَّرَ فِي وَضْعِ الْعَامِّ فَتَأَمَّلْهُ، وَعَجِيبٌ قَوْلُ ابْنِ الْعِمَادِ عَمَّا تَقَرَّرَ مِنَ الْفَرْقِ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ مَعَ مَا بَانَ فِي تَقْرِيرِهِ أَنَّهُ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ وَالظُّهُورِ ثُمَّ زَعَمَ أَنَّهُ لَا جَامِعَ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ حَتَّى يَسْتَشْكِلَ

فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَيِ لِيَصْدُقَ الْإِسْمُ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يَتَقَيَّدْ) أَيِ التَّكْلِيمِ (بِأَوَّلِهِ) أَيِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ حَتَّى لَا يَنْقَعَ بِالتَّكْلِيمِ فِي الْأَثْنَاءِ. فَوَدَّ: (بِنَحْوِ الْعِيدِ) كَجَمَادَى وَرَبِيعٍ وَنَقَرِ الْحَجِّ. فَوَدَّ: (عَلَى أَزْمَتِهِ) أَيِ عَلَى أَجْزَاءِ مَذْلُولِهِ. فَوَدَّ: (بَلْ لِرَازَمَنِ مُبْهَمٍ مِنْهَا) فِيهِ نَظَرٌ يَعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي عَنْ سَمِ آتِفًا. فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ قَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ بَلْ لِرَازَمَنِ مُبْهَمٍ مِنْهَا. فَوَدَّ: (عَلَى الْخِلَافِ فِيهِمَا) أَيِ عَلَى الْقَوْلِ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بَانَ الْأَوَّلُ مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَةِ مَعَ قَيْدِ الْوَحْدَةِ الشَّائِعَةِ وَالثَّانِي مَوْضُوعٌ لَهَا بِلَا قَيْدٍ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَذَهَبَ الْآمِدِيُّ وَابْنُ الْحَاجِبِ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَأَتَتْهُمَا مَوْضُوعَانِ لِلْمَاهِيَةِ مَعَ قَيْدِ الْوَحْدَةِ الشَّائِعَةِ. فَوَدَّ: (مَا مَرَّ مِنْ قَبْلِهِ بِالْعَامِّ الْإِلْخ) أَيِ قَبْلَ الطَّلَاقِ التَّغْلِيْقِ بِالْعَامِّ (وَلَمْ يَقْبَلْهُ بِهِ) أَيِ لَمْ يَقْبَلِ السَّلَامُ التَّاجِيلَ بِالْعَامِّ إِهْ كُرْدِي. فَوَدَّ: (الَّذِي الْإِلْخ) نَعَتْ لِمَا مَرَّ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ الْإِلْخ) أَيِ دَلَالَةِ الظَّرْفِ عَلَى أَزْمَتِهِ (لِوَضْعِهِ) أَيِ الظَّرْفِ (لِكُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ) أَيِ جُزْءٍ جُزْءٍ. فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنْ مُفْتَضَى تَعْيِيرِ ابْنِ الرَّفْعَةِ أَنَّ دَلَالَةَ الظَّرْفِ مِنْ دَلَالَةِ النِّكَرَةِ وَمُفْتَضَى مَا مَرَّ أَنَّهُ مِنْ دَلَالَةِ الْعَامِّ. فَوَدَّ: (كَمَا عَلِمَ الْإِلْخ) وَلَا نَ الْعَامِّ مَا اسْتَعْرَقَ الصَّالِحَ لَهُ مِنَ الْأَفْرَادِ لَا مِنَ الْأَجْزَاءِ فَوَضَعَهُ بِالْعُمُومِ تَجَوُّزًا وَكَانَ عِلَاقَتُهُ أَنَّهُ شَبَّهَ الْأَجْزَاءَ بِالْجُزْئِيَّاتِ وَأَطْلَقَ عَلَيْهَا اسْمَهَا إِه ع ش. فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ عَامًّا الْإِلْخ) لَا يَخْفَى عَلَى عَارِفٍ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ تَعْيِيرِهِم بِالْعُمُومِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الصَّدْقَ بِكُلِّ جُزْءٍ وَلَا فَالْيَوْمُ مَثَلًا مَوْضُوعٌ لِلْقَدْرِ الْمَخْصُوصِ مِنَ الزَّمَانِ لَا لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ لِكَيْتِه يَتَضَمَّنُ كُلَّ جُزْءٍ وَالْحُكْمُ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ صَادِقٌ مَعَ تَعَلُّقِهِ بِجُمْلَتِهِ وَبِكُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ إِه سَم وَقَوْلُهُ (لَا لِكُلِّ جُزْءٍ الْإِلْخ) أَيِ كَمَا يَقْتَضِيهِ مَا مَرَّ أَيِ وَلَا لِجُزْءٍ مُبْهَمٍ مِنْهُ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ. فَوَدَّ: (قَوْلُ ابْنِ الْعِمَادِ عَمَّا تَقَرَّرَ الْإِلْخ) أَيِ عَنْ جِهَتِهِ تَحْقِيقًا لَهُ. فَوَدَّ: (مِنْ الْفَرْقِ) أَيِ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالسَّلَامِ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ) مَقُولُ الْقَوْلِ. فَوَدَّ: (زَعَمَ) أَيِ ابْنُ الْعِمَادِ. فَوَدَّ: (بَيْنَ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ) أَيِ الطَّلَاقِ وَالسَّلَامِ.

فَوَدَّ: (مَنْ قَبْلَهُ) أَيِ مِنْ قَوْلِنَا قَبْلَهُ. فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ عَامًّا الْإِلْخ) لَا يَخْفَى عَلَى عَارِفٍ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ

هذا بهذا (فلان عَيَّنْ شَهْرَ الْعَرَبِ أَوْ الْفَرَسِ أَوْ الرُّومِ جَانًّا؛ لأنها معلومة مضبوطة وكذا النيرور والمهرجان وفصح النصارى (وإن أطلق) الشهر (حمل على الهلالي) وإن أطرد عرفهم بخلافه؛ لأنه عرف الشرع. هذا إن عقدا أوله (فلان انكسر شهر) بأن عقدا أثناءه والتأجيل بالشهور (حسب الباقي) بعد الأول المنكسر (بالأهلة وتمم الأول ثلاثين) مما بعدها ولا يلغى المنكسر لئلا يتأخر ابتداء الأجل عن العقد نعم لو عقدا في يوم أو ليلة آخر الشهر اكتفي بالأشهر بعده

☐ قوله: (هذا بهذا) أي السلم بالطلاق. ☐ قوله: (لأنها معلومة) إلى الفصل في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله وإن أطرد إلى لآته. ☐ قوله: (وكذا النيرور والمهرجان) النيرور نزول الشمس بروج الميزان والمهرجان بكسر الميم وقت نزولها بروج الحمل كذا في المعنى والنهاية ثم ذكر في المعنى بعد أسطر: أولها أي: - أول السنة الشمسية - الحمل ثم قال وربما جعل النيرور انتهى. وهذا هو المشهور وما أفاده أولا كصاحب النهاية لا يخلو عن غرابة اه سيده عمر عبارة الكردي وهما يطلقان على الوقتين اللذين تنتهي الشمس فيهما إلى أول برجي الحمل والميزان اه وعبارة ع ش قال في المضباح وفي بعض التواريخ كان المهرجان يوافق أول الشتاء ثم تقدم عنه حتى صار ينزل في أول الميزان اه. وهو مخالف لقول الشارح م وقت نزولها بروج الحمل اه. ☐ قوله: (وفصح النصارى) بكسر الفاء عيدهم. ☐ قوله: (على الهلالي) وهو ما بين الهلالين نهاية ومعنى. ☐ قوله: (هذا) أي حمل المطلق على الهلالي. ☐ قوله: (إن عقدا) أي العاقدان. ☐ قوله: (والتأجيل بالشهور) جملة حالية. ☐ قوله: (ولا يلغى المنكسر) أي الشهر الذي وقع العقد في أثناءه والمراد بالغاؤه أن لا تحسب بقيته من المدة. ☐ قوله: (نعم إلخ) استدراك على قوله ولا يلغى المنكسر اه بجبرمي. ☐ قوله: (لو عقدا في يوم إلخ) حاصله أن العقد إذا وقع في اليوم أو الليلة الأخيرين يعتبر ما عدا الشهر الأخير هلاليا وكذا الأخير إن نقص وفي هذا يلغى المنكسر ويتأخر ابتداء الأجل عن العقد وكان وجه ذلك عدم فائدة اختيار المنكسر لو اعتبرنا قدره من آخر يوم من آخر الأشهر لأن كونه ناقصا لا يعلم إلا بعد مضي ذلك اليوم جميعه فقبل مضي لا يمكن الحكم بالحلول وبعد مضي لا فائدة للحكم بحلوله قبل تمامه وأيضا يلزم من اختيار قدره من اليوم التاسع والعشرين من آخر الأشهر الذي هل ناقصا اختيار الشهر العددي تسعة وعشرين يوما وهو خلاف المقرر في نظائر هذا المحل ومن اختيار قدره من أول الشهر الداخل بجعل الشهر الآخر ثلاثين نظرا للعدد لزوم زيادة في الأجل على الأشهر العربية الشرعية التي هي الهلالية ومن ثم إذا لم ينقص الآخر بأن كان ثلاثين تأما اعتبرنا قدر المنكسر من اليوم الثلاثين منه لعدم لزوم زيادة على الأشهر العربية وعدم اختيار الشهر العددي تسعة وعشرين فتدبر اه بصري.

تغييرهم بالعموم هنا على أن المراد الصدق بكل جزء وإلا فالיום مثلا موضوع للقدر المخصوص من الزمان لا لكل جزء منه كما هو معلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب إليه صادق مع تعلقه بجمليته وبكل جزء منه فليتأمل.

بِالْأَهْلَةِ وَإِنْ نَقَصَ بَعْضُهَا وَلَا يُتِمُّمُ الْأَوَّلَ مِمَّا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا مَصَّتْ عَرَبِيَّةً كَوَامِلٌ هَذَا إِنْ نَقَصَ الشَّهْرُ الْأَخِيرُ وَإِلَّا لَمْ يُشْتَرَطِ انْسِلَاحُهُ بَلْ يُتِمُّمُ مِنْهُ الْمُتَكْسِرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا لِتَعْدْرِ اعْتِبَارِ الْهَلَالِ فِيهِ حَيْثُذِ (وَالْأَصَحُّ صَحَّةُ تَأْجِيلِهِ بِالْعِيدِ وَجُمَادَى) وَشَهْرٍ ربيعٍ والنْفِرِ (وَيُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ) فَيَحِلُّ بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ لِتَحَقُّقِ الْأَسْمِ بِهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ الْعَقْدُ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَقَبْلَ الثَّانِي حُمِلَ عَلَيْهِ لِتَعْيِينِهِ.

(فصل) فِي بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ السَّبْعَةِ

وَقَدْ مَرَّ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ الثَّلَاثَةُ الَّتِي فِي الْمُثْنِ وَحُلُولُ رَأْسِ الْمَالِ وَالْخَامِثُ الْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فَحَيْثُذِ (يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ).....

☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا مَصَّتْ الْخ) فَلَوْ عُقِدَ فِي الْيَوْمِ الْأَخِيرِ مِنْ صَفَرٍ وَأَجَلَ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مَثَلًا فَتَقَصَّ الرَّبِيعَانِ وَجُمَادَى الْأُولَى حَلَّ بِمُضِيِّهَا وَلَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى تَكْمِيلِ الْعِدَّةِ بِشَيْءٍ مِنْ جُمَادَى الْأُخْرَى أَوْ كُرْدِيٍّ.

☐ قَوْلُهُ: (هَذَا إِنْ نَقَصَ الْخ) أَيِ الْإِكْتِفَاءُ بِالْأَهْلَةِ بَعْدَ يَوْمِ الْعَقْدِ أَوْ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا لَمْ يُشْتَرَطِ انْسِلَاحُهُ) حَتَّى لَوْ كَانَ الْعَقْدُ فِي وَقْتِ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ آخِرِ الشَّهْرِ حَلَّ الَّذِينَ بَوَقَّتِ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ الثَّلَاثِينَ مِنَ الشَّهْرِ الْأَخِيرِ أَوْ كُرْدِيٍّ وَع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الشَّهْرِ الْأَخِيرِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِتَعْدْرِ الْخ) وَوَجْهُهُ أَنَّ اغْتِيَازَ الْهَلَالِ فِي الشَّهْرِ الْأَخِيرِ حِينَ إِذَا كَانَ كَامِلًا يُؤَدِّي إِلَى الْغَايَةِ الْمُتَكْسِرِ الْمُؤَدِّي إِلَى تَأَخُّرِ ابْتِدَاءِ الْأَجَلِ عَنِ الْعَقْدِ، فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ هَذَا الْوَجْهَ يَجْرِي أَيْضًا فِيمَا إِذَا كَانَ الشَّهْرُ نَاقِصًا فَلَمْ يَلْمِ لَمْ يُتِمَّ مِنْهُ الْمُتَكْسِرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا. أَقُولُ: قَدْ مَرَّ جَوَابُهُ عَنِ الْبَصْرِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (حَيْثُذِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضِ بِذَلِكَ حَيْثُذِ دُونَ الْبَقِيَّةِ أَوْ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَالنْفِرِ) أَيِ نَفَرِ الْحَجِّ. ☐ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْأَوَّلِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْبُعْدِيَّةِ فِي الرَّبِيعَيْنِ وَجُمَادَيْنِ أَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ فِي أَثْنَاءِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ أَوْ جُمَادَى الْأُولَى، وَقَالَ: إِلَى رَبِيعٍ أَوْ جُمَادَى فَيُحْمَلُ عَلَى أَوَّلِ الثَّانِي وَإِلَّا فَلَا يَتَصَوَّرُ حَمْلُهُ عَلَى أَوَّلِ رَبِيعِ الثَّانِي إِذَا وَرَدَ الْعَقْدُ بَعْدَ انْسِلَاحِ الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَوْ ع. ش. وَهُوَ ظَاهِرٌ.

فَصْلٌ فِي بَقِيَّةِ شُرُوطِ السَّلَامِ

☐ قَوْلُهُ: (فِي بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ) إِلَى قَوْلِهِ (وَأَمَّا إِذَا وَجَدَهُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَاتَّلَفَهُ إِلَى الْمُثْنِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ فِي كُلِّهِ إِلَى الْمُثْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَحُلُولُ رَأْسِ الْمَالِ) وَمَرَّ هُوَ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَخَذَهَا تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ كُرْدِيٍّ وَع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى تَسْلِيمِهِ) أَيِ الْمُسْلِمِ فِيهِ فَقَوْلُهُ فَحَيْثُذِ الْخ مِنْ تَفْرِيعِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ.

☐ قَوْلُهُ (سُنِّي): (مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ الْخ) وَلَوْ بَانَ يَكُونُ مَوْجُودًا عِنْدَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فَقَطْ إِذَا كَانَ السَّلَامُ

☐ قَوْلُهُ: (حَيْثُذِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضِ بِذَلِكَ حَيْثُذِ دُونَ الْبَقِيَّةِ.

فَصْلٌ

☐ قَوْلُهُ (سُنِّي): (مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ الْخ) أَيِ: وَلَوْ بَانَ يَكُونُ مَوْجُودًا عِنْدَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فَقَطْ إِذَا كَانَ السَّلَامُ حَالًا عَلَى مَا سَيَأْتِي عَنْ صَاحِبِ الْإِسْتِثْقَاءِ فِي قَوْلِهِ: (وَلَا يَصِحُّ فِيمَا نَدَرَ وَجُودَهُ) بِمَا فِيهِ.

من غير مشقة كبيرة (عند وجوب التسليم) وهو بالعقد في الحال والخلول في المؤجل فإن أسلم في منقطع عند العقد أو الخلول كرتب في الشئ لم يصح وكذا لو ظن حصوله عند الوجوب لكن بمشقة عظيمة كقدر كثير من الباكورة وصرح بهذا مع دخوله في قوله: مع شروط البيع ليرتب عليه ما بعده وليبين به محل القدرة المفترقين فيها فإن بيع المعين.....

حالا على ما سيأتي عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما نذر وجوده بما فيه اسم .
 قول (سئ): (على تسليمه) ويأتي في تغييره بالتسليم ما مر في البيع اه نهاية ويؤيده أيضا قول الشارح وصرح بهذا مع دخوله إلخ قال ع ش قوله ما مر إلخ أي من أن قدرة المشتري على التسليم كافية كمن اشترى مغصوبا يقدر على انتزاعه وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بأن البيع لما ورد على شيء بعينه اكتفي بقدرة المشتري على انتزاعه بخلاف ما هنا فإن السلم إنما يراد على ما في الذمة فلا بد من قدرة المسلم إليه على إقباضه لكن قال سم على حج: إن المسلم إليه لو ملك قدر المسلم فيه فعصبه منه غاصب فقال للمسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فتسلمه فالظاهر الإجزاء فهذا تسلم أجزأ في السلم فتأمل . اه ع ش أي فهذا صريح في عدم الفرق . قوله: (من غير مشقة كبيرة) أي بالنسبة لغالب الناس في تخصيصه إلى موضع وجوب التسليم اه ع ش وفي البجيرمي عن الشوبري والمراد مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر اه . قوله: (وكذا لو ظن إلخ) أي فإنه لا يصح وعليه فلو تبين أنه كثير في نفس الأمر فهل يتبين صحة العقد اكتفاء بما في نفس الأمر أو لا نظرا لفقيد الشرط ظاهرا فيه نظرا وقضية قولهم العبرة في شروط البيع بما في نفس الأمر الأول اه ع ش أقول وقضية قولهم ما وقع فاسدا لا يقلب صحيحا الثاني فليراجع . قوله: (من الباكورة) هي أول الفاكهة اه معني وفي البجيرمي هي الثمرة عند الإيتداء وعند التقاد أي الانتهاء راجع الأنوار شوبري وفي المصباح والزيادي هي أول ما يذرك منها اه . قوله: (وصرح بهذا) أي بالشرط الخامس . قوله: (في قوله مع شروط إلخ) أي المذكور أول الباب . قوله: (ليرتب إلخ) هذا وإن نفع في مجرد نصريجه بهذا الشرط إلا أنه لا ينفع في قول الشارح م ر فيما سبق سبعة وقوله وليبين إلخ فيه أن البيع لا ينحصر في بيع المعين كما مرّت الإشارة إليه والحاصل أنه لم يحصل جواب عن عد هذا شرطا زائدا عن شروط البيع اه رشدي .

قوله: (المفترقين) أي البيع والسلم كزدي وع ش . قوله: (فيها) أي في القدرة اه كزدي ولعل الأولى أي في محل القدرة والثابت باعتبار المضاف إليه . قوله: (فإن بيع المعين إلخ) فيه أن البيع في الذمة

قوله: (وليبين به محل القدرة المفترقين فيها إلخ) هكذا ذكر ذلك أيضا شيخ الإسلام ويرد عليه أنه أل الحال إلى عدم افتراق البيع والسلم في ذلك؛ لأن البيع في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهو تارة بالعقد وتارة يتأخر عنه كما أن السلم كذلك فاستوى السلم والبيع في الجملة في ذلك وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالافتراق بين السلم وبينه مما لا حاجة إليه إلا أن يقال بيع المعين هو المتبادر لأنه الغالب فاتجهت ملاحظته دون غيره ولا يخفى عليك ما فيه لا يقال هما مفترقان من جهة أنه يكفي التسلم في البيع دون السلم لتعلقه بالذمة؛ لأننا نقول أما أولا فالفرق لم يقع بحقيقة

يُعْتَبَرُ فِيهِ عِنْدَ الْعَقْدِ مُطْلَقًا وَهُنَا تَارَةً يُعْتَبَرُ هَذَا مُطْلَقًا وَتَارَةً يُعْتَبَرُ الْحُلُولُ كَمَا تَقَرَّرَ (فَإِنْ كَانَ يُوجَدُ بِلَدٍ آخَرَ) وَإِنْ بَعْدَ (صَحَّ) السَّلَامُ فِيهِ (إِنْ اعْتِيدَ نَقْلُهُ) إِلَى مَحَلِّ التَّسْلِيمِ (لِلْبَيْعِ) لِلْقُدْرَةِ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ قِيلَ: لَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ كَثِيرٍ أَوْ يُرَدُّ بِأَنَّ الْاِعْتِيَادَ يُفْهَمُهُ (وَالَا) يُعْتَدُ نَقْلُهُ لِلْبَيْعِ بِأَنْ نُقِلَ لَهُ نَادِرًا أَوْ لَمْ يُنْقَلْ أَصْلًا أَوْ نُقِلَ لِنَحْوِ هَدِيَّةٍ (فَلَا) يَصَحُّ السَّلَامُ فِيهِ إِذْ لَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ (وَلَوْ أَسْلَمَ فِيمَا يَفْهَمُ) وَجُودَهُ.....

كَالسَّلَامِ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْقُدْرَةُ تَارَةً عِنْدَ الْعَقْدِ وَتَارَةً عِنْدَ الْحُلُولِ فَاسْتَوَى السَّلَامُ وَالْبَيْعُ فِي الْجُمْلَةِ وَمُلَاحَظَةُ بَيْعِ الْمُعَيَّنِ دُونَ غَيْرِهِ وَالْحُكْمُ بِالْإِفْرَاقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّلَامِ مِمَّا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ أَهـ سـ مـ . قُودُ: يُعْتَبَرُ أَيِ الْقُدْرَةِ. مـ . قُودُ: (مُطْلَقًا) لِمَجَرَّدِ التَّكْيِيدِ إِذْ بَيْعُ الْمُعَيَّنِ لَا يَدْخُلُهُ أَجَلٌ وَعِبَارَتُهُ تَوْهَمُ أَنَّهُ يَصِحُّ حَالًا وَمَوْجَلًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَلَعَلَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا هَذِهِ الْحَالَةُ وَهِيَ كَوْنُهُ حَالًا أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ سَوَاءً كَانَ ثَمَنُهُ حَالًا أَوْ مَوْجَلًا لَكِنْ هَذَا بَعِيدٌ عَنِ السِّيَاقِ فَلَوْ أَسْقَطَ مُطْلَقًا لَكَانَ أَوْلَى أَهـ عـ شـ . قُودُ: (وَهُنَا) أَيِ فِي السَّلَامِ. مـ . قُودُ: (هَذَا) أَيِ الْعَقْدِ يَغْنِي اقْتِرَانُ الْقُدْرَةِ بِهِ. مـ . قُودُ: (الْحُلُولُ) أَيِ وَجُودُ الْقُدْرَةِ عِنْدَهُ. مـ . قُودُ: (إِلَى مَحَلِّ التَّسْلِيمِ) خَرَجَ بِهِ مَا عَدَاهُ وَلَوْ دُونَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ مِنْهُ وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَمَا يَأْتِي أَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَهـ بَصْرِيٌّ.

مـ . قُودُ (لِلسَّ): (لِلْبَيْعِ) أَيِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ أَهـ مُعْنِي. مـ . قُودُ: (مِنْ زِيَادَةِ كَثِيرٍ) أَيِ بَعْدَ قَوْلِهِ إِنْ اِعْتِيدَ نَقْلُهُ أَهـ عـ شـ . قُودُ: (بِأَنَّ الْاِعْتِيَادَ الْغُ) قَدْ يُنْتَعَمُ لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنَ الْاِعْتِيَادِ الْكَثْرَةُ وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ أَهـ سـ مـ وَأَقْرَبُهُ شـ وَالسَّيِّدُ عَمَرُ.

مـ . قُودُ (لِلسَّ): (وَالَا فَلَ) أَيِ وَإِنْ كَانَ الْبَلَدُ الْمَوْجُودُ فِيهِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ السِّيَاقِ وَلَا يُعَارِضُهُ مَفْهُومُ قَوْلِهِ الْآتِي أَوْ كَانَ ذَلِكَ الْبَلَدُ عَلَى مَسَافَةِ الْقَضْرِ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا عَرَضَ انْقِطَاعُهُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ التَّصْوِيرِ وَكَلَامُهُ هُنَا فِي الْمُنْقَطِعِ مِنْ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَقَدْ وَجُوهُ فَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ بِمَحَلِّ قَرِيبٍ حَيْثُ لَمْ يُعْتَدَ نَقْلُهُ لِلْبَيْعِ مـ ر أَهـ سـ مـ وَفِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنِي مَا يُوَافِقُهُ. مـ . قُودُ: (لِنَحْوِ هَدِيَّةٍ) أَيِ مَا لَمْ

التَّسْلِيمِ أَصْلًا بَلْ يَوْفِيهِ كَمَا لَا يَخْفَى مِنَ الْعِبَارَةِ فَحَاصِلُ الْفَرْقِ أَنَّ الْقُدْرَةَ مُعْتَبَرَةٌ عِنْدَ الْعَقْدِ فِي الْبَيْعِ وَأَمَّا فِي السَّلَامِ فَقَدْ تُعْتَبَرُ عِنْدَ الْعَقْدِ وَقَدْ تُعْتَبَرُ عِنْدَ الْحُلُولِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَالْبَيْعُ فِي الذِّمَّةِ يُسَاوِي السَّلَامَ فِي تَعَلُّقِ كُلِّ بِنَا فِي الذِّمَّةِ فَلَا أَثَرَ لِهَذَا الْفَرْقِ وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَا تُسَلِّمُ هَذَا الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ لَوْ مَلَكَ قَدَرَ الْمُسْلِمِ فِيهِ فَغَضَبَهُ مِنْهُ غَاصِبٌ فَقَالَ لِلْمُسْلِمِ الْقَادِرِ عَلَى تَخْلِيصِهِ تَسَلَّمَهُ عَنْ حَقِّكَ فَتَسَلَّمَهُ فَالظَّاهِرُ الْإِجْزَاءُ فَهَذَا تَسَلَّمَ إِجْزَاءً فِي السَّلَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

مـ . قُودُ: (بِأَنَّ الْاِعْتِيَادَ يُفْهَمُهُ) قَدْ يُنْتَعَمُ لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنَ الْاِعْتِيَادِ الْكَثْرَةُ وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ.

مـ . قُودُ (لِلسَّ): (وَالَا فَلَ) أَيِ وَإِنْ كَانَ الْبَلَدُ الْمَوْجُودُ فِيهِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ السِّيَاقِ وَلَا يُعَارِضُهُ مَفْهُومُ قَوْلِهِ الْآتِي أَوْ كَانَ ذَلِكَ الْبَلَدُ عَلَى مَسَافَةِ الْقَضْرِ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا عَرَضَ انْقِطَاعُهُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ التَّصْوِيرِ وَكَلَامُهُ هُنَا فِي الْمُنْقَطِعِ فِي مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَقَدْ وَجُوهُ فَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ

(فَانْقَطَعَ) كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ لِجَائِزَةٍ أَفْسَدَتْهُ وَإِنْ وُجِدَ بَيِّنَةٌ آخَرُ لَكِنْ إِنْ كَانَ يَفْسُدُ بِالنَّقْلِ أَوْ لَا يُوجَدُ إِلَّا عِنْدَ مَنْ لَا يَبِيعُهُ أَوْ كَانَ ذَلِكَ الْبَلَدُ عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْ بَلَدِ التَّسْلِيمِ (فِي مَحَلِّهِ) بِكَسْرِ الْحَاءِ أَيَّ وَقْتُ حُلُولِهِ وَكَذَا بَعْدَهُ وَإِنْ كَانَ التَّأْخِيرُ لِمَطْلَبِهِ (لَمْ يَنْفَسِخْ فِي الْأَظْهَرِ) كَمَا إِذَا أَمْلَسَ الْمُشْتَرِي بِالْثَمَنِ وَلَيْسَ هَذَا كَتَلَفِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِي مُعَيَّنٍ وَهَذَا فِيمَا فِي الذُّمَّةِ (فِي تَخْيِيرِ الْمُسْلِمِ) وَإِنْ قَالَ لَهُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ خُذْ رَأْسَ مَالِكَ (بَيْنَ فُسْخِهِ) فِي كُلِّهِ لَا بَعْضُهُ الْمُنْقَطِعُ فَقَطْ وَإِنْ قَبَضَ مَا عَدَاهُ وَأَتْلَفَهُ فَإِذَا فُسِخَ لَزِمَهُ بَدَلُهُ وَرَجَعَ بِرَأْسِ مَالِهِ (وَالصَّبْرُ)

يَعْتَدُ الْمُهْدَى إِلَيْهِ يَبِيعُهَا وَإِلَّا فَتَكُونُ كَالْمَقْبُولِ لِلْبَيْعِ وَيَقِي مَا لَوْ كَانَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ هُوَ الْمُهْدَى إِلَيْهِ هَلْ يَصِحُّ أَيْضًا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الصَّحَّةِ لِأَنَّهُ لَا يَتَقَاعَدُ عَمَّا لَوْ أَسْلَمَ فِي لَحْمِ الصَّنِيدِ الَّذِي يَعْزُ وَجُودُهُ لِمَنْ عِنْدَهُ وَقَدْ قَالُوا فِيهِ بَعْدَمُ الصَّحَّةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَعَمَّا لَوْ أَسْلَمَ إِلَى كَافِرٍ فِي عَبْدٍ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ عَبْدٌ كَافِرٌ وَأَسْلَمَ لِنُدُورَةٍ وَلَكِنَّهُ لَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا اغْتِيذَ نَقْلُهُ لِلْمُهْدَى إِلَيْهِ كَثِيرًا وَهُوَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ صَبْرُهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْجُودِ وَقَدْ رُجِبَ التَّسْلِيمُ اهـ ش وَهَذَا الْأَخِيرُ أَيُّ الصَّحَّةِ هُوَ الْأَقْرَبُ لِمَا ذَكَرَهُ.

❦ قَوْلُ (سَبْئِ): (فَانْقَطَعَ) وَفِي مَعْنَى انْقِطَاعِهِ مَا لَوْ غَابَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ وَتَعَدَّرَ الْوُصُولُ إِلَى الْوَفَاءِ مَعَ وَجُودِ الْمُسْلِمِ فِيهِ نَهَايَةً وَسَمٌّ وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ بِزِيَادَةِ قَالِ ع ش قَوْلُهُ م ر وَتَعَدَّرَ الْوُصُولُ أَيُّ بَأْنٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فِي الْبَلَدِ أَوْ كَانَ وَشَقَّ الْوُصُولُ إِلَيْهِ بَأْنٍ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ قَاضٍ أَوْ كَانَ وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ عَلَيْهِ إِمَّا مُطْلَقًا أَوْ امْتَنَعَ إِلَّا بِرَشْوَةٍ وَإِنْ قُلْتَ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (مَنْ لَا يَبِيعُهُ) أَيُّ مُطْلَقًا اهـ سَمَّ عِبَارَةً الْكَرْدِيِّ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ يَبِيعُهُ بَثَمَنٍ غَالٍ فَيَجِبُ تَحْصِيلُهُ اهـ. وَهَذَا عَلَى مُخْتَارِ الشَّارِحِ الْآتِي وَالْأَوَّلُ عَلَى مُخْتَارِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيِّ كَمَا يَأْتِي. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى مَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَا خِيَارَ اهـ سَمَّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَكَذَا بَعْدَهُ) قَدْ يَشْمَلُهُ مَا قَبْلَهُ اهـ سَمَّ أَيُّ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَحَلِّهِ مَا بَعْدَ تَمَامِ الْأَجَلِ. ❦ قَوْلُهُ: (لِمَطْلَبِهِ) أَيُّ مُدَافَعَةِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ الْمُسْلِمِ اهـ كَرْدِي.

❦ قَوْلُ (سَبْئِ): (فِي الْأَظْهَرِ) وَيَجْرِي الْخِلَافُ إِذَا قَصَرَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ فِي الدَّفْعِ حَتَّى انْقَطَعَ أَوْ حَلَّ الْأَجَلُ بِمَوْتِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ قَبْلَ وَجُودِ الْمُسْلِمِ فِيهِ أَوْ تَأَخَّرَ التَّسْلِيمُ لِعَيْنِيَةِ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ ثُمَّ خَضَرَ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ اهـ مُغْنِي وَفِي ع ش عَنِ الْعَمِيرَةِ مِثْلُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَالَ لَهُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ الْخُ) أَيُّ فَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَبُولِ رَأْسِ الْمَالِ بَلْ هُوَ عَلَى خِيَارِهِ بَيْنَ الصَّبْرِ وَالْفُسْخِ اهـ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (لَا بَعْضُهُ الْمُنْقَطِعُ) أَيُّ قَهْرًا أَمَّا إِذَا تَرَاضَا عَلَى ذَلِكَ فَيَجُوزُ اخْتِذًا وَمِمَّا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ بَاعَ عَبْدَيْنِ وَظَهَرَ غَيْبُ أَحَدِهِمَا اهـ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (بَدَلُهُ) أَيُّ بَدَلُ مَا أَتْلَفَهُ مِنَ الْجَمَلِ أَوْ الْقِيَمَةِ.

مَوْجُودًا بِمَحَلٍّ قَرِيبٍ حَيْثُ لَمْ يُعْتَدَ نَقْلُهُ لِلْبَيْعِ م ر.

❦ قَوْلُ (سَبْئِ): (فَانْقَطَعَ) وَفِي مَعْنَى انْقِطَاعِهِ مَا لَوْ غَابَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ وَتَعَدَّرَ الْوُصُولُ إِلَى الْوَفَاءِ مَعَ وَجُودِ الْمُسْلِمِ فِيهِ م ر. ❦ قَوْلُهُ: (مَنْ لَا يَبِيعُهُ) أَيُّ مُطْلَقًا. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى مَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَا خِيَارَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَكَذَا بَعْدَهُ) قَدْ يَشْمَلُهُ مَا قَبْلَهُ.

حتى يوجَدَ) فيطالَبُ به وخيارُهُ على التراخي فله الفسخ وإن أجازَ وأسقط حَقَّهُ منه (ولو عَلِمَ قبل المِثْلُ) بكسرِ الحاءِ (انقطاعه عنده فلا خيارَ له قبله) ولا يَنْفَسُخُ بنفسِه حينئِذٍ (في الأصَحِّ) فيهما لأنَّ وقتَ وجوبِ التسليم لم يدخلْ. أمَّا إذا وُجِدَ عند مَنْ لا يبيعهُ إلا بأكثرَ من ثَمَنِ مثله فيلزمُه تحصيلُه بذلك الأكثرِ وفارقَ الغاصِبَ بأنه التَّزَمَ التحصيلَ بالعقدِ باختياره وقَبَضَ البَدَلَ فالزيادةُ في مُقابِلَةِ ما حصلَ له من ثَماءٍ ما قَبَضَهُ بخلافِ الغاصِبِ وأيضًا فالسَّلَمُ عقدٌ وَضِعَ لِلرَّيْحِ فلزمَ المُسَلِّمُ إليه تحصيلُ هذا الغرضِ الموضوعِ له العقدُ وإلا لانتهت فائدَتُهُ والغصبُ بابٌ تَعَدُّ والمُماثلةُ مطلوبةٌ فيه بِنَصِّ ﴿بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، (و) الشرطُ السَّادِسُ التقديرُ فيه بما ينفي الغررَ عنه فحينئِذٍ (يُشْتَرَطُ كونه) أي المُسَلِّمُ فيه.....

□ قولُ (حتى يوجَدَ) أي ولو في العام القابلَ مَثَلًا اهـ ع ش. □ قوله: (بِنَفْسِهِ) أي الانقطاع اهـ ع ش. □ قوله: (فيهما) أي في عَدَمِ الخيارِ وعَدَمِ الإنفِساخِ اهـ مُعْنِي. □ قوله: (أما إذا وُجِدَ عند مَنْ لا يبيعهُ) قال في الإيعابِ كالرَّوْضِ وغيره فيما دونَ مَرَحَلَتَيْنِ، قال في شَرْحِهِ: وخَرَجَ بما دونَ مَرَحَلَتَيْنِ المَرَحَلَتَانِ فَأَكْثَرُ فلا يَلْزَمُهُ التَّحْصِيلُ منه لِمَا فيه مِنَ المَشَقَّةِ العَظِيمَةِ نَعَمْ قِياسُ ما مَرَّ تَحْيِيرُ المُسَلِّمِ وأنَّ خيارَه على الفورِ اهـ. وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ هُنا خِلافُهُ اهـ سَم. □ قوله: (فيلزمُه تَحْصِيلُهُ) خَالَفَهُ النِّهَايَةُ والمُعْنِي فَقَالَا: ولو وَجَدَهُ يُبَاعُ بِثَمَنِ غَالٍ، أي وَلَمْ يَزِدْ على ثَمَنِ مثله وَجَبَ تَحْصِيلُهُ وهذا هو مُرَادُ الرِّوْضَةِ بقولِها وَجَبَ تَحْصِيلُهُ وإنَّ غَلَا سِعْرُهُ لا أَنَّ المُرَادَ أَنَّهُ يُبَاعُ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ مثله لأنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ المَوْجُودَ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ كالمَعْدُومِ كَمَا في الرِّقْبَةِ وماءِ الطَّهَّارَةِ وأيضًا فالغاصِبُ لا يُكَلِّفُ ذَلِكَ أَيْضًا على الأصَحِّ فَهنا أَوَّلَى وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الغُصْبِ وما هُنا بما لا يُجْدِي اهـ قال ع ش قوله وَلَمْ يَزِدْ على ثَمَنِ مثله ظَاهِرُهُ وإنَّ قَلَّتْ الزِّيَادَةُ وَتَبَنَّى خِلافَهُ فيما لو كان قَدَرًا يَتَغَابَنُ به وقوله: (كَمَا في الرِّقْبَةِ) أي الواجِبَةُ في الكِفَّارَةِ وقوله: (وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ مُرَادَهُ حِجَّ اهـ. □ قوله: (وفارق) أي المُسَلِّمُ إِلَيْهِ. □ قوله: (وَقَبَضَ البَدَلَ) أي رَأْسَ المَالِ.

□ قوله: (التَّقديرُ) إلى قولِ المُنْتِنِ: (وَيُشْتَرَطُ في النِّهَايَةِ إِلا قَوْلُهُ: (فَإِنْ فُرِضَ فَهُوَ يَسِيرُ). □ قوله: (فيه) أي في المُسَلِّمِ فِيهِ.

□ قوله: (أما إذا وُجِدَ عند مَنْ لا يبيعهُ إلخ) قال في العُبابِ كالرَّوْضِ وغيره فيما دونَ مَرَحَلَتَيْنِ قال في شَرْحِهِ: وخَرَجَ بما دونَ مَرَحَلَتَيْنِ المَرَحَلَتَانِ فَأَكْثَرُ فلا يَلْزَمُهُ التَّحْصِيلُ مِنْ ذَلِكَ لِمَا فيه مِنَ المَشَقَّةِ العَظِيمَةِ نَعَمْ قِياسُ ما مَرَّ تَحْيِيرُ المُسَلِّمِ وأنَّ خيارَه على الفورِ اهـ. وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ هُنا خِلافُ ذَلِكَ.

□ قوله: (فيلزمُه تَحْصِيلُهُ) وبِالأَوَّلَى إذا باعَهُ بِثَمَنِ مثله فَأَقْلَ واعْلَمْ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ عَبْرًا بِأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا يَبِيعُونَهُ بِثَمَنِ غَالٍ وَجَبَ تَحْصِيلُهُ وَقَضِيَّتُهُ وَجُوبُ تَحْصِيلِهِ وإنَّ زَادَ على ثَمَنِ مثله وَأَخَذَ به الزَّرْكَشِيُّ وَفَرَّقَ بَيْنَ السَّلَمِ والغُصْبِ بما ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وقال الإسْنَوِيُّ: المُرَادُ بِالْغُلُوِّ هُنا اِزْتِفَاعُ الأَسْعارِ لا الزِّيَادَةُ على ثَمَنِ المِثْلِ أَتَتْهُى. ولا يَخْفَى ما في الفَرْقِ مِنَ التَّكْلُفِ.

(معلوم القدر كَيْلًا) فيما يُوزَنُ (أو عَدًّا) فيما يُعَدُّ كالحيوانِ واللبنِ (أو دَرْعًا) فيما يُدْرَعُ أو عَدًّا وَدَرْعًا فيما يُعَدُّ وَيُدْرَعُ كَبُسْطٍ للخبر السابق أَوَّلُ البابِ مع قياسٍ ما ليس فيه بما فيه (ويصَحُّ في المكيَلِ وزنًا وعكسه) إِنْ عُدَّ الكَيْلُ ضابِطًا فيه كَجَوْزٍ وما جَرَّمَهُ كَجَرِّمِهِ أو أَقْلٌ وفَارَقَ هذا الرُّبُوبِيُّ بأنَّ الغالبَ فيه التبَعْدُ ومن ثَمَّ كَفَى الوزنُ بنحوِ الماءِ هنا لأنَّهم كما مرَّ أمَّا ما لا يُعَدُّ ضابِطًا فيه لِعَظَمِ خَطَرِهِ كَقُتَاتِ الْمِسْكِ والعنبرِ فيتَعَيَّنُ وزنه؛ لأنَّ لَيْسِيرَهُ الْمُخْتَلِفُ بالكَيْلِ والوزنِ مَالِيَّةٌ كَثِيرَةٌ بخلافِ اللَّائِي الصُّغَارِ لِقَلَّةِ تَفَاوُثِهَا فَإِنْ فُرِضَ فهو يَسِيرٌ جَدًّا وما عَلِمَ وزنه بالاستفاضة كالنَّقْدِ يكفي فيه العَدُّ عندَ العقدِ لا الاستيفاءِ بل لا بُدَّ من وزنه حينئِذٍ لِيَتَحَقَّقَ الإيفاءُ. وقولُ الجرجاني لا يُسَلَّمُ في النَقْدَيْنِ إلَّا وزنًا يُحْمَلُ على ما لم يُعرَفْ وزنه.

قوله (س): (معلوم القدر) أي للعاقدين ولو إجمالاً كمعرفة الأعمى الأوصاف بالسمع ولعذلين ولا بُدَّ من معرفتهما الصفات بالتعيين لأنَّ الفرضَ مِنْهُمَا الرُّجُوعُ إِلَيْهِمَا عِنْدَ التَّنَازُعِ ولا تَحْصُلُ تلك الفائدةُ إلَّا بِمَعْرِفَتِهِمَا تَفْصِيلاً كذا قاله في القوتِ وهو حَسَنٌ مُتَعَيِّنٌ اهـ ع ش. قوله: (كَبُسْطٍ) بِضَمَّتَيْنِ جَمْعُ بَسَاطٍ بِكسْرِ الباءِ كَكُتِبَ وِكِتَابُ اهـ بِجَيْرِ مِي. قوله: (ما لَيْسَ فِيهِ) وهو الذَّرْعُ والعَدُّ (بِمَا فِيهِ) وهو الكَيْلُ والوزنُ والباءُ بمعنى عَلَى. قوله: (كَجَوْزٍ وما جَرَّمَهُ إلخ) وفي الرُّبَا جَعَلُوا ما بَعْدَ الكَيْلِ ضابِطًا ما كان قَدَرِ الثَّمَرِ فَأَقْلَ فَانْظُرِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وقد يُقالُ لَمَّا كان الغالبُ على الرُّبَا التَّعَبُّدُ احتِطَ لَهُ فَقَدَّرَ ما لم يُعْهَدْ كَيْلُهُ فِي زَمَنِهِ ﷺ بِالثَّمَرِ لِكُونِهِ كان مَكِيلًا فِي زَمَنِهِ - عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ - على ما مرَّ بخلافِ السَّلَمِ اهـ ع ش. قوله: (وفارَقَ إلخ) جَوَابُ سَوَالِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ لِمَ لا يَتَعَيَّنُ هنا في المكيَلِ الكَيْلُ وفي الموزونِ الوزنُ كما في بابِ الرُّبَا أُجِيبَ بأنَّ المقصودَ هنا مَعْرِفَةُ القَدْرِ وَثَمَّ المُمَاثَلَةُ بِعَادَةِ عَهْدِهِ ﷺ اهـ. قوله: (بنحوِ الماءِ) أي حِينَئِذٍ عَلِمَ مِقْدَارُ ما يَغُوصُ فِيهِ مِنَ الظُّرُوفِ الْمُشْتَمِلَةِ على قَدْرِ مَعْلُومٍ مِنَ الزَّيْنِ فَيَجُوزُ الْقَبْضُ بِهِ هنا وَمِنْ نَحْوِ الماءِ الْأَذْهَانُ الْمَائِعَةُ كَالزَّيْتِ اهـ ع ش. قوله: (أما ما لا يُعَدُّ) إلى قولِهِ فَإِنْ فُرِضَ فِي الْمُغْنِي. قوله: (أما ما لا يُعَدُّ ضابِطًا إلخ) مِنْ هَذَا يُعَلَّمُ صِحَّةُ السَّلَمِ فِي التَّوَرَةِ الْمُتَّفَتَّةِ كَيْلًا وَوزنًا لِأَنَّهَا بَفَرْضِ أَنَّهَا موزونةٌ فَالْموزونُ يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ إِذَا عُدَّ الكَيْلُ ضابِطًا فِيهِ بأنَّ لا يَعْظَمُ خَطَرُهُ إِذْ لَمْ يُخْرَجُوا عَنْ هَذَا الضَّابِطِ إلَّا ما عَظُمَ خَطَرُهُ كَقُتَاتِ الْمِسْكِ والعنبرِ على ما فِيهِ وظاهرُ عَدَمِ صِحَّةِ قِيَاسِ التَّوَرَةِ على مِثْلِ الْمِسْكِ والعنبرِ على أَنَّ صَاحِبَ الْعُبابِ صَرَّحَ بِصِحَّةِ السَّلَمِ فِيهَا كَيْلًا وَوزنًا فَتَبَّهَ لَهُ اهـ رَشِيدِي. قوله: (كَقُتَاتِ) بِضَمِّ الْفَاءِ كَمَا فِي الْمُضْبَاحِ اهـ ع ش. قوله: (عندَ العقدِ) أي فلا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الزَّيْنِ فِي الْعَقْدِ اهـ س م. قوله: (مِنْ وزنه حينئِذٍ) أي حِينَ الإِسْتِيفَاءِ.

قوله: (يُحْمَلُ إلخ) زَادَ النِّهَايَةَ بَلْ لَعَلَّ كَلَامَهُ مَفْرُوضٌ فِي إِرَادَةِ مَنَعَ السَّلَمِ فِيهِ كَيْلًا اهـ قال ع ش قوله مُنِعَ السَّلَمُ فِيهِ أي فيما ذُكِرَ وهو التَّقْدَانِ فَهُوَ قَصْرٌ إِضَافِيٌّ قَصَدَ بِهِ الْإِحْتِرَازَ عَنِ الكَيْلِ لَا تَعَيَّنَ الزَّيْنُ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَاسْتَنْتَى الْجَرْجَانِي وَغَيْرُهُ التَّقْدَيْنِ أَيْضًا فَلَا يُسَلَّمُ فِيهِمَا إلَّا بِالوزنِ وَيَتَبَنَّى أَنَّ يَكُونُ

قوله: (عند العقد) أي فلا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الزَّيْنِ فِي الْعَقْدِ.

(ولو أَسْلَمَ في مائة) ثَوْبٍ أو (صاع حِنْطَةٍ على أَنَّ وزنها كذا لم يصح) لِعِزَّةِ الوجودِ قيل: الصاع اسمٌ للوزنِ فلو قال في مائة صاع كيلًا لاستقامَ اهـ. ويُردُّ بأنَّ الأصلَ في الصاع الكيلُ كما دَلَّ عليه كلامُهُم في زكاةِ الفِطْرِ وإنما قَدَرُوهُ بالوزنِ؛ لأنَّه الذي يَضِبُّهُ ضَبْطًا عامًّا، (ويُشْتَرَطُ الوزنُ في البَطِيخِ والباذِنِجَانِ والقِثَاءِ والسفرجلِ والرُّمَّانِ) ونحوها من كُلِّ ما لا يَضِبُّهُ الكيلُ لِتَجافِيهِ فيه لِكَونه أَكْبَرَ جِرمًا مِنَ الجوزِ كَبِيضٍ نحو الدجاجِ لا نحو الحمامِ أو لِغَيْرِ ذلك كالْبَقْلِ وقَصَبِ الشُّكْرِ وسائِرِ الفواكِه فلا يكفي فيها كيلٌ ولا عَدٌّ لِكثْرَةِ تَفاوتِها ولا عَدٌّ مع وزنٍ لِكُلِّ واحدةٍ

المُحكَّمُ كذلك في كُلِّ ما فيه خَطَرٌ في التَّفَاوُتِ بَيْنَ الكَيْلِ والوزنِ كما قاله ابنُ يونسَ اهـ. فَوُه: (ثَوْبٍ) عبارةُ المُعْني عَقِبَ قولِ المثنى كذا أو في ثَوْبٍ مَثَلًا صِفَتُهُ كذا ووزنه كذا وذرعه كذا اهـ وهي أَحْسَنُ. فَوُه: (سُي: (أو صاع حِنْطَةٍ) أي مَثَلًا مُعْني وع ش. فَوُه: (قيل إلخ) أَقرَّه المُعْني. فَوُه: (الصاع اسمٌ للوزنِ) أي الموزونِ الذي هو خَمْسَةُ أَرْطالٍ وثَلَثُ فِشْرَطٍ للوزنِ فيه تَخْصِيلٌ لِلْحَاصِلِ اهـ كُرْدِي. فَوُه: (كيلًا) أي على أَنَّ كَيْلَها كذا اهـ كُرْدِي. فَوُه: (كما دَلَّ عليه كلامُهُم) حَيْثُ قالوا الصاع قَدَحانِ بالمِضْرِيِّ. فَوُه: (ضَبْطًا عامًّا) أي جاريًا في جَمِيعِ الأَقْطَارِ أي بِخِلَافِ ضَبْطِهِ بالكَيْلِ كالْقَدَحِ المِضْرِيِّ مَثَلًا.

فَوُه: (سُي: (في البَطِيخِ) بِكسْرِ الباءِ (والباذِنِجَانِ) بفتحِ المُعْجَمَةِ وكسْرِها (والقِثَاءِ) بالْمُثَنَّةِ والمدِّ نِهائِيَّةً ومُعْني قال ع ش قوله م ر بِكسْرِ الباءِ أي وَيَفْتَحُها أيضًا وقوله بالْمُثَنَّةِ إلخ قال في المِضْبَاحِ والقِثَاءِ فَعالٌ وكَسَرَ القافَ أَكْثَرَ مِنْ ضَمِّها وهو اسمٌ جُنْسٍ لِمَا يَقُولُ له النَّاسُ الخِيَارُ والعَجُورُ والفَقُوسُ الواحدةُ قِثَاءٌ أَنتَهَى اهـ. فَوُه: (أو لِغَيْرِ ذَلِكَ) عَطَفَ على قوله لِكَونه أَكْبَرَ إلخ. فَوُه: (ولا عَدٌّ لِكثْرَةِ) إلى قوله (ولا يُنَافِيهِ) في النِّهاية. فَوُه: (لِكُلِّ واحدةٍ) أي ولا لِلْجُمْلَةِ كما اغْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَحَيْثُ

فَوُه: (لِلوزنِ) أي فلا يُنَاسِبُ المَذْكَورَ. فَوُه: (وَيُردُّ بأنَّ الأصلَ إلخ) بل يكفي في الرَّدِّ أَنَّ المُرادَّ به هنا الكَيْلُ وقوله ضَبْطًا عامًّا يُتِمَّلُ. فَوُه: (ولا عَدٌّ مع وزنٍ لِكُلِّ واحدةٍ) أي ولا لِلْجُمْلَةِ كما اغْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَحَيْثُذِذِ البَطِيخَةُ الواحدةُ والعَدْدُ مِنَ البَطِيخِ كُلُّ مِنْهُما لا يَصِحُّ السَّلَمُ فيه فَكَلَوْ أَتَلَفَ إنسانٌ عَدَدًا مِنَ البَطِيخِ فَهَلْ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ؛ لَأنَّهُ غَيْرُ مِثْلِيٍّ؛ لَأنَّهُ لا يَصِحُّ السَّلَمُ فيه أو يَضْمَنُ وزنه بِطَيِّخًا؛ لَأنَّهُ مع التَّنْظَرِ لِمُجَرَّدِ الوزنِ يَصِحُّ السَّلَمُ فيه وامْتِناعُهُ فيه إِنما جاءَ مِنْ جِهَةِ ذِكْرِ عَدَدِهِ مع وزنه فيه نَظَرٌ والمُتَّجِه ما تَحَرَّرَ مِنَ المُباحِثَةِ مع م ر أَنَّ العَدَدَ مِنَ البَطِيخِ مِثْلِيٍّ؛ لَأنَّهُ يَصِحُّ السَّلَمُ فيه فَيَضْمَنُ بِمِثْلِهِ إِذا أَتَلَفَ وإِنما يَعْزِضُ له امْتِناعُ السَّلَمِ فيه إِذا جُمِعَ فيه بَيْنَ العَدَدِ والوزنِ الغَيْرِ التَّقْرِيبيِّ وَأَنَّ البَطِيخَةَ الواحدةَ مُتَقَوِّمَةٌ فَتَضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ لَأنَّ الأصلَ مَنَعَ السَّلَمَ فيها وإنَّ عَرَضَ جَوَازُهُ فيها إِذا أُرِيدَ الوزنُ التَّقْرِيبيُّ. فَوُه: (لِكُلِّ واحدةٍ) قال في شَرْحِ الرُّوضِ أَمَّا لَوْ أَسْلَمَ في عَدَدٍ مِنَ البَطِيخِ مَثَلًا كِمِائَةِ بالوزنِ في الجَمِيعِ دونَ كُلِّ واحدةٍ فَيَجُوزُ اتِّفَاقًا قاله السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ. لَكِنْ قال شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّ ما

لِعِزَّةٍ وَجُودِهِ وَمَنْ تَمَّ امْتِنَعَ فِي نَحْوِ بَطِيخَةٍ أَوْ بَيْضَةٍ وَاحِدَةٍ لاحتِاجِهِ إِلَى ذِكْرِ حَجْمِهَا مَعَ وَزْنِهَا وَذَلِكَ لِعِزَّةٍ وَجُودِهِ نَعَمْ إِنْ أَرَادَ الْوِزْنَ التَّقْرِيْبِيَّ اتَّجَهَ صِحَّتُهُ فِي الصُّوْرَتَيْنِ لانتِفَاءِ عِزَّةِ الْوُجُودِ حَيْثُ ذَكَرَ الْوِزْنَ فِيهِمَا لَوْ جُمِعَ فِي ثَوْبٍ بَيْنَ ذَرْعِهِ وَوِزْنِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ خَشَبٍ لِإِمْكَانِ نَحْتِ مَا زَادَ وَلَا يُنَافِيهِ وَجُوبُ ذِكْرِ طَوْلِهِ وَعَرْضِهِ وَثِقَلِهِ؛ لِأَنَّ الْوِزْنَ فِيهِ تَقْرِيْبِيٌّ.

(تَنْبِيْهُ) فِي اشْتِرَاطِ قَطْعِ أَقْمَاعِ الْبَاذَنْجَانِ لِلمَاوَرِدِيِّ رَجَّحَ الزَّرْكَشِيُّ مِنْهُمَا الْمَنْعَ قَالَ لِأَنَّهُ الْعُرْفُ فِي بَيْعِهِ لَكِنْ يَشْهَدُ لِلْإِشْتِرَاطِ قَوْلُ الْأَمِّ إِذَا أَسْلَمَ فِي قَصَبِ الشُّكْرِ.....

فَالْبَطِيخَةُ الْوَاحِدَةُ وَالْعَدَدُ مِنَ الْبَطِيخِ كُلُّ مِنْهُمَا لَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ فَلَوْ أَتَى لَفَ إِنْسَانٌ عَدَدًا مِنَ الْبَطِيخِ فَهَلْ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مِثْلِيٍّ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ أَوْ يَضْمَنُ وَزْنَهُ بَطِيخًا لِأَنَّهُ مَعَ التَّنْظَرِ لِمُجَرَّدِ الْوِزْنِ يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ وَامْتِنَاعُهُ فِيهِ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ جِهَةِ ذِكْرِ عَدَدٍ مَعَ وَزْنِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالمُتَّجِهَ مَا تَحَرَّرَ مِنَ الْمُبَاحَاةِ مَعَ مَرِّ أَنْ الْعَدَدُ مِنَ الْبَطِيخِ مِثْلِيٌّ لِأَنَّهُ يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ فَيَضْمَنُ بِمِثْلِهِ إِذَا تَلَفَ وَإِنَّمَا يَغْرُضُ لَهُ امْتِنَاعُ السَّلَامِ فِيهِ إِذَا جُمِعَ فِيهِ بَيْنَ الْعَدَدِ وَالْوِزْنِ الْغَيْرِ التَّقْرِيْبِيِّ وَأَنَّ الْبَطِيخَةَ الْوَاحِدَةَ مُتَقَوِّمَةٌ فَتَضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَنْعُ السَّلَامِ فِيهَا وَإِنْ عَرَضَ جَوَازُهُ فِيهَا إِذَا أُرِيدَ الْوِزْنُ التَّقْرِيْبِيُّ انْتَهَى سَمْعُ ش. ٥. فَوَدَّ: (لِعِزَّةٍ وَجُودِهِ الْإِلْخ) وَقَوْلُ السُّبْكِيِّ لَوْ أَسْلَمَ فِي عَدَدٍ مِنَ الْبَطِيخِ مَثَلًا كَمِائَةِ بِالْوِزْنِ فِي الْجَمِيعِ دُونَ كُلِّ وَاحِدَةٍ جَازًا اتِّفَاقًا مَمْنُوعٌ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ ذِكْرُ حَجْمِ كُلِّ وَاحِدَةٍ فَيُؤَدِّي إِلَى عِزَّةِ الْوُجُودِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى أَيْ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ السَّلَامُ مَا لَمْ يَرِدِ الْوِزْنُ التَّقْرِيْبِيُّ عَلَى مَا مَرَّعَ ش. ٥. فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ بَطِيخَةٍ الْإِلْخ) أَيْ كَسَفَرَجَلَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ مُعْنَى. ٥. فَوَدَّ: (لِاحتِاجِهِ) أَيْ السَّلَامُ فِي نَحْوِ بَطِيخَةٍ الْإِلْخ.

٥. فَوَدَّ: (فِي الصُّوْرَتَيْنِ) هُمَا ذِكْرُ الْعَدَدِ وَالْوِزْنِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَالسَّلَامُ فِي الْوَاحِدَةِ مَعَ ذِكْرِ حَجْمِهَا وَوِزْنِهَا فَالطَّرِيقُ لِصِحَّتِهِ أَنْ يَقُولَ فِي قِنْطَارٍ مَثَلًا مِنَ الْبَطِيخِ تَقْرِيْبًا حَجْمُ كُلِّ وَاحِدَةٍ كَذَا أَوْ ش. أَيْ أَوْ فِي بَطِيخَةٍ حَجْمُهَا كَذَا وَوِزْنُهَا كَذَا تَقْرِيْبًا. ٥. فَوَدَّ: (وَكَذَا يُقَالُ فِيهِمَا لَوْ جُمِعَ الْإِلْخ) أَيْ فَإِذَا قَيَّدَ الْوِزْنَ بِالتَّقْرِيْبِيِّ أَوْ أَطْلَقَهُ وَقُلْنَا يُحْمَلُ عَلَى التَّقْرِيْبِيِّ صَحَّ وَلَا فَلَا أَوْ ش. ٥. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ خَشَبٍ الْإِلْخ) أَيْ فَيَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ إِذَا جُمِعَ بَيْنَ ذَرْعِهِ وَوِزْنِهِ وَكَذَا بَيْنَ عَدَدِهِ وَوِزْنِهِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى وَيُمْكِنُ إِزْجَاؤُ كَلَامِ الشَّارِحِ إِلَيْهِ أَيْضًا. ٥. فَوَدَّ: (نَحْتِ مَا زَادَ) أَيْ عَلَى الْقَدْرِ الْمَشْرُوطِ. ٥. فَوَدَّ: (أَقْمَاعِ الْبَاذَنْجَانِ) الْقِمَعُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ كَوْنُ مَا التَّرَقُّ بِأَسْفَلِ الثَّمَرَةِ وَالْبُسْرَةِ وَنَحْوِهِمَا أَوْ قَامُوسٌ. ٥. فَوَدَّ: (رَجَّحَ الزَّرْكَشِيُّ) سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ أَوْ سَم. ٥. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيْ عَدَمُ الْقَطْعِ.

قَالَ السُّبْكِيُّ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ ذِكْرُ حَجْمِ كُلِّ فَيُؤَدِّي إِلَى عِزَّةِ الْوُجُودِ وَقَدْ مَرَّ. ٥. فَوَدَّ: (التَّقْرِيْبِيُّ) وَهَذَا أَحَدُ مَحْمُولَيْ نَصِّ الْبَوَيْطِيِّ عَلَى الْجَوَازِ كَمَا حَكَاهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْمَحْمُولُ الثَّانِي حَمَلَهُ عَلَى عَدَدٍ يَسِيرٍ لَا يَتَعَدَّرُ تَخْصِيْلُهُ عَلَيْهِ وَحَمَلَهُ غَيْرُهُ عَلَى عَدَدٍ كَثِيرٍ لَتَعَدُّرِ ضَبْطِهِ. ٥. فَوَدَّ: (صِحَّتُهُ فِي الصُّوْرَتَيْنِ) هَذَا يُفِيدُ جَوَازَ السَّلَامِ فِي الْبَطِيخَةِ أَوْ الْبَيْضَةِ الْوَاحِدَةِ إِذَا ذَكَرَ وَزْنَهَا وَأُرِيدَ التَّقْرِيْبِيُّ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهَا مِثْلِيَّةٌ لِصِحَّةِ السَّلَامِ بِهَا وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهَا فَلْيُرَاجَعْ. ٥. فَوَدَّ: (رَجَّحَ الزَّرْكَشِيُّ) سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ.

لا يقبلُ أعلاه الذي لا حلاوة فيه ويقطع مجاميع غروقه من أسفله ويطرَح ما عليه مِنَ القُشورِ أي الورق اهـ. وعلى الأول يُفَرَّقُ بأنَّ التفاوتَ فيما ذُكِرَ في القَصَبِ أعلى منه في الأقماع فسومخ هنا لاثم.

(ويصح) السِّلْمُ (في الجوز) والحق به بعضهم البُتُّ المعروف الآن وهو واضح بل الوجه صحته في لبه وحده؛ لأنه لا يسرع إليه الفساد بنزع قشره عنه كما قاله أهل الخبرة (واللوز) والفستق

هـ قوله: (لا يقبلُ أعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع انتهى سم على حَجِّ أقول: بل يقتضي عدم اشتراط القطع فإن قوله لا يقبل ظاهر في أن العقد صحيح بدون اشتراطه ولكن إذا أحضره المسلم إليه باللوز لا يجب على المسلم قبول اهـ ش. هـ قوله: (فسومخ إلخ).

(فرغ): في القوت وأطلقاً جواز السلم في البقول وزناً كما سبق وجعلها الماوزدي ثلاثة أقسام: قسم يقصد منه شيتان الخس والفجل يقصد لُبه وورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه. وقسم كله مقصود كالهندبا فيجوز وزناً. وقسم يتصل به ما ليس بمقصود كالجزر والسلجم وهو اللفت فلا يجوز إلا بعد قطع ورقه اهـ. وكان المراد فلا يجوز إلا بشرط قطع ورقه ولقائل أن يقول في القسم الأول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه أو رؤوسه لزوال الاختلاف فليتأمل اهـ سم على حَجِّ وقوله: (ولقائل إلخ) يفيد أنه حمل كلام الماوزدي على رؤوس الخس والفجل لا على بزريهما لكن سيأتي في الشرح م ر بعد قول المصنف وسائر الحبوب كالتمر التصريح بجوازه في الفجل ونحوه وزناً وظاهره ولو كان بورقه وقياس ما ذكره في القسم الثاني من البقول صحة السلم في اللوز والياسمين وسائر الأزهار وزناً لأنصباطها ومعرفة صفاتها عند أهلها اهـ ش وقوله: (يفيد أنه حمل إلخ) محل تأمل. هـ قوله: (والحق بعضهم) إلى قول المتن: (ولو أسلم) في النهاية إلا قوله: (وهو واضح) إلى المتن وكذا في المعني إلا قوله: (وشروطه) إلى المتن وقوله: (أو يُعتاد) إلى المتن. هـ قوله: (والحق به بعضهم إلخ) مُعْتَمَد اهـ ش. هـ قوله: (البت) هو القهوة اهـ كُردي. هـ قوله: (لا يسرع إليه الفساد إلخ) بخلاف الجوز واللوز فإنه لا يصح السلم في لُبهما وحده لأنه إذا نزع قشره السفلى أسرع إلى الفساد والمراد بلُب البت ما هو الموجود غالباً من القلب الذي نزع قشره اهـ ش وفي إشراع الفساد بلُب اللوز وقفة ظاهرة.

هـ قوله: (لا يقبلُ أعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع.

(فرغ): في الباب وفيما أي ويطل السلم فيما قصد منه ورقه ولُبه كالفجل والخس بخلاف ما قصد لُبه فقط كالجزر والسلجم مقطوع الورق انتهى. وفي القوت أطلقاً جواز السلم في البقول وزناً كما سبق وجعلها الماوزدي ثلاثة أقسام: قسم يقصد منه شيتان الخس والفجل يقصد لُبه وورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كله مقصود كالهندبا فيجوز وزناً وقسم يتصل به ما ليس بمقصود كالجزر والسلجم وهو اللفت فلا يجوز إلا بعد قطع ورقه انتهى. وكان المراد فلا يجوز إلا بشرط قطع ورقه ولقائل أن يقول في القسم الأول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه أو رؤوسه لزوال الاختلاف فليتأمل.

والبندق في قشرها الأسفل لا الأعلى إلا قبل انعقاده (بالوزن في نوع يقل) أو يكثر خلافا للرافعي كالإمام وكذا المصنف في غير شرح الوسيط (اختلافه) يغلط القشر ورقته لسهولة الأمر فيه ومن ثم لم يشترطوا ذلك في الرُّبَا فهذا أولى (وكذا) يصح السلم فيه (كثلا في الأصح) لذلك لا عدا لعدم انضباطه فيه (ويجمع في اللبن) بكسر الباء وهو الطوب غير المحرق (بين العد والوزن) نذبا كألف لبنية وزن كل كذا؛ لأنه يضرب اختيارا فلا عزة فيه ووزنه تقريب والواجب فيه العد بشرط ذكر طول كل وعرضها وثخينها وأنه من طين كذا. وشرطه أن لا يعجن بنجس كما علم مما مر في البيع ويصح السلم في أجر كمل نضجه. وظاهر أنه يشترط فيه ما شرط في اللبن وفي خرف إن انضبط كما يعلم مما يأتي في الكوز والمنارة (ولو عثن ميكالا) أو ميزانا أو ذراعا أو صنجة أي فردا من ذلك (فسد) السلم الحال

قوله: (إلا قبل انعقاده) أي فيصح السلم فيه وظاهره عود الاستثناء للجوز وما معه ويتأمل ذلك فيما عدا اللوز فإنه قبل انعقاد قشره الأعلى لا يتفع به ومن ثم اقتصرنا في الاستثناء مما له كتمان ويأع في قشره الأعلى قبل انعقاده على اللوز اهـ ش ويؤيد إشكاله اقتصار المغني هنا على استثناء اللوز أيضا عبارته وإنما يجوز السلم في هذه الأشياء في القشر الأسفل فقط نعم لو أسلم في اللوز الأخضر قبل انعقاد القشرة السفلى جاز لأنه مأكول كله كالخيار قاله الأذرعى وتقدم ذلك في البيع ويجوز في نحو المشمش كئلا ووزنا وإن اختلف نواه كبرا وصغرا اهـ. وقوله ويجوز إلخ في النهاية مثله قال ع ش قوله في نحو المشمش كالخوخ والتين ومحل جوازه بالكيل فيهما إذا لم يزد جزمهما على الجوز فإن زاد على ذلك تعين الوزن اهـ. قوله: (خلافا للرافعي) أي حيث قيد صحة السلم فيه بنوع يقل اختلاف قسوره اهـ ش. قوله: (في غير شرح الوسيط) وقدموا ما في شرح الوسيط لأنه متبع فيه كلام الأضحاب لا مختصر اهـ نهاية زاد المغني وهذا هو المعتمد اهـ. قوله: (فهذا أولى) إذ باب الرُّبَا أضيئ من السلم مغني ونهاية. قوله: (وكذا يصح السلم فيه) أي فيما ذكر من الجوز وما عطف عليه. قوله: (لذلك) أي لسهولة الأمر فيه عبارة النهاية والمغني قياسا على الحبوب والتمر اهـ. قوله: (غير المحرق) نعت للطوب. قوله: (ووزنه تقريب) بهذا يندفع استشكال الجمع في كل لبنية بين الوزن وبيان طولها وعرضها وثخينها بأنه يؤدي إلى عزة الوجود سم على حج اهـ ش. قوله: (وفي خرف إلخ) أي ويصح السلم في خرف والمراد أواني الخزف وسيأتي له م ر نقله عن الأشموني اهـ ش. قوله: (أو صنجة) في المضباح قال الأزهري قال الفراء هي بالسین لا بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقال صنجة الميزان بالصاد لا بالسین وفي نسخة من التهذيب سنجة وصنجة والسین أغرب وأفصح فهما لغتان وأما كون السین أفصح فلأن الصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية اهـ ش وفي

قوله: (ووزنه تقريب) بهذا يندفع استشكال الجمع في كل لبنية بين الوزن وبيان طولها وعرضها وثخينها بأنه يؤدي إلى عزة الوجود. قوله: (بشرط ذكر إلخ) قال في الروض ويشترط ذكر وزن اللبنة

والمَوْجَلُ (إِنْ لَمْ يَكُنْ) مَا عَيَّنَ (مُعْتَادًا) كَأَنْ شَرَطَ بِذِرَاعٍ يَدُهُ أَيْ الْمَجْهُولِ قَدْرُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَلَفُ قَبْلَ قَبْضٍ مَا فِي الذِّمَّةِ فَيَعْظُمُ الْغَرَرُ وَالتَّنَازُعُ وَمِنْ ثَمَّ بَعَثَكَ مِلَّةٌ ذَا الْكُوزِ مِنْ هَذِهِ لَانْتِفَاءِ الْغَرَرِ حِينَئِذٍ كَمَا مَرَّ (وَالْإِلَّا) بِأَنْ اعْتَبِدَ ذَلِكَ أَيْ عَرِفَ مِقْدَارَهُ لِمَنْ يَأْتِي (فَلَا) يَفْسُدُ السَّلَامُ (فِي الْأَصَحِّ) وَلَعَا ذَلِكَ الشَّرْطُ لِعَدَمِ الْغَرَضِ فِيهِ فَيَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فَإِنْ شَرَطَ عَدَمَ إِبْدَالِهِ بَطُلَ الْعَقْدُ أَمَّا تَعْيِينُ نَوْعٍ نَحْوِ الْكِيلِ بِالنَّصِّ عَلَيْهِ فَهُوَ شَرْطٌ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ نَوْعٌ أَوْ يُعْتَادَ كَيْلٌ مَخْصُوصٌ فِي حَبِّ مَخْصُوصٍ بِتَلِيدِ السَّلَامِ فِيمَا يَظْهَرُ فَيَحْتَمِلُ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ وَلَا بُدَّ مِنْ عِلْمِ الْعَاقِلَيْنِ وَعَدْلَيْنِ مَعَهَا بِذَلِكَ كَمَا يَأْتِي فِي أَوْصَافِ الْمُسْلِمِ فِيهِ. (وَلَوْ أَسْلَمَ فِي) قَدَرٍ مُعَيَّنٍ مِنْ (ثَمَرِ قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ لَمْ يَصَحَّ) لَاحْتِمَالِ تَلَفِهِ فَلَا يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ.....

الْبَجِيرِيُّ الصَّنَجَةُ شَيْءٌ يُوَزَنُ بِهِ مَجْهُولُ الْقَدْرِ كَأَنْ قَالَ أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ فِي قَدْرِ هَذَا الْحَجَرِ مِنَ الثَّمَرِ بَأَنْ يَوْضَعَ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ وَيُقَابَلُهُ الْمُسْلِمُ فِيهِ فِي الْكِفَّةِ الْأُخْرَى وَبِذَلِكَ حَصَلَتِ الْمُعَايَرَةُ بَيْنَ الْمِيزَانِ وَالصَّنَجَةِ اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (بِذِرَاعٍ يَدُهُ إِلَخ) أَيْ أَوْ بِكَوْزٍ لَا يُعْرَفُ قَدْرُ مَا يَسَعُ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (صَحَّ بَعَثَكَ إِلَخ) فَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ الْقَبْضِ تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي فَإِنْ أَجَازَ صُدِّقَ الْبَائِعُ فِي قَدْرِ مَا يَحْوِيهِ الْكُوزُ لِأَنَّهُ الْغَارِمُ وَقَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ مِنْ هَذِهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهُ مِنَ الْبُرِّ الْفُلَانِيُّ الْمَعْلُومَ لَهُمَا لَمْ يَصَحَّ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّهُ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ وَأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى كَوْنِ الْبُرِّ مُعَيَّنًا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قَدْ يَتَلَفُ قَبْلَ قَبْضٍ مَا فِي الذِّمَّةِ اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي الْبَيْعِ عِنْدَ ذِكْرِ الصُّبْرَةِ اهـ كُرْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا تَعْيِينُ نَوْعٍ إِلَخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ وَلَوْ اخْتَلَفَتِ الْمَكَايِلُ وَالْمَوَازِينُ وَالذَّرْعَانُ اشْتَرَطَ بَيَانُ نَوْعٍ مِنْهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ غَالِبٌ فَيَحْتَمِلُ عَلَيْهِ الْإِطْلَاقُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (اشْتَرَطَ بَيَانُ نَوْعٍ إِلَخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي إِرَادَتُهُمَا الْوَاحِدَ مِنْهَا وَهُوَ قِيَاسٌ مَا لَوْ نَوَّيَا نَفْدًا مِنْ نَفْوَدٍ لَا غَالِبَ فِيهَا اهـ حَجَّ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي التَّحَالُفِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ قَدْرُهُ أَوْ قَدْرُ الْمَبِيعِ تَحَالُفًا اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيْ بِقَدْرِ مَا يَسَعُهُ الْكِيلُ أَيْ الْغَالِبُ أَوْ الْمُعْتَادُ اهـ ع ش. وَمِثْلُ الْمَكْيَالِ الْمِيزَانِ وَالذَّرْعِ وَالصَّنَجَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (قَدَرٍ مُعَيَّنٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَاعْتَزَّضَهُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقِيلَ) وَقَوْلُهُ: (وَيُوزَنُ) إِلَى الْمُثَنِّ وَقَوْلُهُ: (لِلْعَاقِلَيْنِ) إِلَى (فَخَرَجَ) وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ: (وَالْأَصَحُّ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيُعْلَمُ) إِلَى الْمُثَنِّ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ ثَمَرِ قَرْيَةٍ إِلَخ) الثَّمَرَةُ مِثَالُ فَعِيرِهَا مِثْلُهَا اهـ مُغْنِي. ☐ قَوْلُ (لَشَيْءٍ) (لَمْ يَصَحَّ) وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ السَّلَامِ الْمَوْجَلِ وَالْحَالِ وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (انْقِطَاعُهُ) أَيْ الْقَدْرُ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا عَلَى كِبَرِهَا إِلَخ) فَالتَّغْيِيرُ بِالصَّغِيرَةِ وَالْعَظِيمَةِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ اهـ نِهَايَةً.

لَأَنَّهُا تُضَرَّبُ بِاخْتِيَارِهِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا تَعْيِينُ نَوْعٍ نَحْوِ الْكِيلِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَلَوْ اخْتَلَفَتِ الْمَكَايِلُ وَالْمَوَازِينُ وَالذَّرْعَانُ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ نَوْعٍ مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ نَوْعٌ مِنْهَا فَيَحْتَمِلُ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ كَمَا فِي أَوْصَافِ الْمُسْلِمِ فِيهِ اهـ.

(أو عَظِيمَةٌ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ تَمَرَّهَا لَا يَنْقَطِعُ غَالِبًا فَاَلْمَدَارُ عَلَى كَثْرَةِ تَمَرِّهَا بِحَيْثُ يُؤْمَرُ انْقِطَاعُهُ عَادَةً وَقَلَّتْهُ بِحَيْثُ لَا يُؤْمَرُ كَذَلِكَ لَا عَلَى كِبَرِهَا وَصِغَرِهَا أَمَّا السَّلَامُ فِي كُلِّهِ فَلَا يَصَحُّ قِيلَ: هَذَا إِنَّمَا يُنَاسِبُ شَرْطَ الْقُدْرَةِ لَا شَرْطَ مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا ذِكْرُ كَالْتِمَتَةِ وَالرَدِيفِ لِمَا بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ مِنَ التَّنَاسُبِ، (و) الشَّرْطُ السَّابِعُ (مَعْرِفَةُ الْأَوْصَافِ) الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ لِلْعَاقِلَيْنِ مَعَ عَدْلَيْنِ كَمَا يَأْتِي فَخَرَجَ قَوْلُهُمَا مِثْلُ هَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِي تَوْبٍ مِثْلًا

❦ قَوْلُ (لَشَى): (أو عَظِيمَةٌ صَحَّ) وَهَلْ يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ عَلَى التَّمَرِّ أَوْ يَكْفِي الْإِتْيَانُ بِمِثْلِهِ احْتِمَالًا لِلْإِمَامِ وَالْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمُ الْأَوَّلِ أَيِ التَّعَيُّنِ أَهْ مُعْنَى زَادَ التَّهَيُّةَ وَعَلَيْهِ لَوْ أَتَى بِالْأَجُودِ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ أَجْبَرَ أَيِ الْمُسْلِمِ عَلَى قَبُولِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (فِيمَا يَظْهَرُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى قَبُولِ الْمِثْلِ وَإِنْ كَانَ مُسَاوِيًا لِتَمَرِ الْقَرْيَةِ الْمُعَيَّنَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَحَلُّ عَدَمِ إِجْبَارِهِ عَلَى قَبُولِ الْمِثْلِ إِنْ تَعَلَّقَ بِخُصُوصِ تَمَرِ الْقَرْيَةِ غَرَضٌ لِلْمُسْلِمِ كَنُضْجِهِ أَوْ وَنَحْوِهِ وَلَا أَجْبَرَ عَلَى الْقَبُولِ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَهُ مِنْهُ مَخْضُ تَعَنُّبٍ أَهْ. وَعَلَيْهِ فَقَدْ يُقَالُ لَمْ يَظْهَرْ حَيْثُ ذُكِرَ فَرَقَ بَيْنَ الْمِثْلِ وَالْأَجُودِ وَلَا مَعْنَى مَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ مِنْ تَعَيُّنِ تَمَرِ الْقَرْيَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِتَعَيُّنِهِ اسْتِحْقَاقُ الطَّلَبِ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي الْإِجْبَارَ عَلَى قَبُولِ غَيْرِهِ حَيْثُ لَا غَرَضٌ يَتَعَلَّقُ بِتَمَرِ الْقَرْيَةِ أَهْ. ❦ قَوْلُهُ: (أَمَّا السَّلَامُ فِي كُلِّهِ) أَيِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ كَانَ يَقُولُ أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ فِي جَمِيعِ تَمَرِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْلِمًا فِي مُعَيَّنِ أَهْ ع ش وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِي تَمَرِ نَحْوِ قَرْيَةٍ كُلِّهِ مُطْلَقًا لِتَعَدُّ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ وَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ انْقِطَاعُ بَعْضِهِ بِنَحْوِ جَائِئَةٍ. ❦ قَوْلُهُ: (قِيلَ الْإِلْخُ) عَزَاهُ الْمُعْنَى إِلَى الزَّرْكَشِيِّ وَأَقَرَّهُ. ❦ قَوْلُهُ: (هَذِهِ) أَيِ مَسْأَلَةِ الْمُثْنِ الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ أَسْلَمَ فِي تَمَرِ قَرْيَةٍ الْإِلْخُ أَهْ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يُنَاسِبُ شَرْطَ الْقُدْرَةِ) أَيِ عَلَى التَّسْلِيمِ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ عُسْرًا أَهْ مُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (شَرْطُ الْقُدْرَةِ الْإِلْخُ) وَيُمْكِنُ أَنْ يَوْجَّهَ بِأَنَّ ذِكْرَهَا هُنَا لِمُنَاسَبَتِهِ مَسْأَلَةَ تَعْيِينِ الْمِكْيَالِ الْمَذْكُورَةِ بِجَمَاعٍ أَنَّ عِلَّةَ الْبُطْلَانِ فِيهِمَا احْتِمَالُ التَّلَفِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَعِلَّةُ الصَّحَةِ فِيهِمَا الْأَمْنُ مِنَ التَّلَفِ الْمَذْكُورِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (مَعْرِفَةُ الْقَدْرِ) أَيِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ أَهْ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ) يَتَأَمَّلْ أَهْ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ) أَيِ شَرْطِ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ وَشَرْطِ مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ أَهْ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (قَوْلُهُمَا) أَيِ الْمُتَعَاقِلَيْنِ عِبَارَةُ التَّهَيُّةِ وَلَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ فِي تَوْبٍ كَهَذَا أَوْ صَاعٍ بَرٍّ كَهَذَا لَمْ يَصِحَّ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَمْ يَصِحَّ أَيِ لِحَوَازِ تَلَفِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ فَلَا تَعْلَمُ صِفَةُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ حَتَّى يُزَجَّعَ فِيهَا لِلْعَدْلَيْنِ أَهْ.

❦ قَوْلُ (لَشَى): (أو عَظِيمَةٌ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَهَلْ يَتَعَيَّنُ أَوْ يَكْفِي مِثْلُهُ فِيهِ تَرَدُّدُ أَهْ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَيِ احْتِمَالًا لِلْإِمَامِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الْأَوَّلِ، نَعَمْ يَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْمِثْلِ غَرَضٌ وَلَا أَجْبَرَ عَلَى قَبُولِ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ مِنْهُ حَيْثُ عِنَادُ أَهْ. وَقَوْلُهُ: (وَبُثْلُهُ) خَرَجَ الْأَجُودُ فَيَجِبُ قَبُولُهُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي. ❦ قَوْلُهُ: (قِيلَ هَذَا إِنَّمَا يُنَاسِبُ شَرْطَ الْقُدْرَةِ الْإِلْخُ) يُمْكِنُ أَنْ يَوْجَّهَ بِأَنَّ ذِكْرَهُ لِمُنَاسَبَةِ مَسْأَلَةِ تَعْيِينِ الْمِكْيَالِ الْمَذْكُورِ بِجَمَاعٍ أَنَّ عِلَّةَ الْبُطْلَانِ فِيهِمَا احْتِمَالُ التَّلَفِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَعِلَّةُ الصَّحَةِ فِيهِمَا الْأَمْنُ مِنَ التَّلَفِ الْمَذْكُورِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ قَوْلُهُ: (مَعْرِفَةُ الْقَدْرِ) الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ) يَتَأَمَّلْ.

ووصفه ثم قال أسلمت إليك في ثوب آخر بتلك الصفة فإنه يجوز إن كانا ذا كرتين لتلك الصفات. والفرق أن الأول فيه إشارة إلى العين وهي لا تعتد الوصف (التي) ينضب بها المسلم فيه و(يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا) وليس الأصل عدمها إذ لا يخرج عن الجهل به إلا بذلك بخلاف ما يتسامح بإهماله كالكحل والسمن وما الأصل عدمه ككتابة القن وزيادة قوته على العمل. واعترضه شارح باسقاط ذكر البكارة أو الثبوتية مع أن الأصل عدم الثبوتية ويؤيد بأنه لما غلب وجودها صارت بمنزلة ما الأصل وجوده ويصح شرط كونه زانيا أو سارقا مثلا لا كونه مغتنيا أو عوادا أو قوادا مثلا والفرق أن هذه مع خطرها تستدعي طبعها قابلا

☐ قوله: (والفرق) أي بين قولهما مثل هذا وقولهما بتلك الصفة. ☐ قوله: (وهي) أي الإشارة إلى العين.
 ☐ قوله: (إذ لا يخرج عن الجهل به) أي المسلم فيه (إلا بذلك) أي بذكر الأوصاف التي يختلف بها الغرض ا هـ ع ش. ☐ قوله: (بخلاف ما يتسامح إلخ) مختار القيد الثاني الذي في المتن وسبأتي مختار القيد الأول الذي في الشرح. ☐ قوله: (كالكحل والسمن) ومع ذلك لو شرطه وجب العمل به ا هـ ع ش.
 ☐ قوله: (وما الأصل إلخ) أي وبخلاف ما إلخ وهو مختار القيد الثالث الذي في الشرح.
 ☐ قوله: (واعترضه) أي قوله وما الأصل عدمه ا هـ ر شدي. ☐ قوله: (صارت بمنزلة ما الأصل وجوده) أي وما الأصل وجوده لا بد من ذكره في العقد إذا اختلف به الغرض وكل من الثبوتية والبكارة يختلف به الغرض فلا بد من ذكره فإذا شرط البكارة لا يجب قبول الثيب وإن شرط الثبوتية وجب قبول الثيب إذا أخضرها، وقياس ما مر من وجوب قبول الأجود أنه لو أخضره البكر وجب قبولها ولا نظر لكونه قد يتعلق غرضه بالثيب لضعف آتیه؛ لأن المدار على ما هو الأجود عرفا ا هـ ع ش. ويتبعي كما مر عن السيد عمر استثناء ما لو صرح بقرضه المتعلق بالثيب فلا يجب حثيث قبول البكر. ☐ قوله: (ويصح) إلى قوله وبه يعلم في المغني. ☐ قوله: (ويصح شرط كونه زانيا أو سارقا إلخ) أي فلو أتى له بغير سارق ولا زان وجب قبوله؛ لأنه خير مما شرطه ا هـ ع ش. ☐ قوله: (أو قوادا) عبارة الروض لا مغتية أو عوادة قال في شرحه: ووقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الإسنوي وغيره أنه بالعين ولهذا عدل إليه المصنف والمتنجه إلحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى ا هـ سم. ☐ قوله: (والفرق أن هذه مع خطرها إلخ) اعلم أن ما ذكره الشارح من هذا الفرق لفقّه من فرقين ذكرهما في شرح الروض عبارته وقرئ بآنها صناعة محترمة وتلك أمور تحدث كالعمى والعور قال الرافعي وهذا فرق لا يقبله ذهنك وقال الزركشي: بل هذا الفرق صحيح إذ حاصله أن الغناء والضرب بالعود لا يحصل إلا بالتعلم وهو مخطور وما أدى إلى المخطور بخلاف الزنا والسرقه ونحوهما فإنها عيوب تحدث من غير

☐ قوله: (أو قوادا) عبارة الروض لا مغتية أو عوادة قال في شرحه وقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الإسنوي وغيره أنه بالعين ولهذا عدل إليه المصنف والمتنجه إلحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى.

وصناعة دقيقة فيعزُّ وجودها مع الصفات المُعتبرة بخلاف الأول (وذكرها في العقد) لِيَتَمَيَّزَ المعقودُ عليه حَيثُيُذ فلا يكفي ذكرها بعده ولو في مجلسه (على وجه لا يُؤدِّي إلى عِزَّة الوجود) أي قلته؛ لأنَّ السَّلَمَ غررٌ فامتنع فيما لا يُوثَّق بتسليمه وبه يُعلَم أنَّ هذا تصريحٌ بما أفهمه شرطُ القُدرة على تسليمه بمعناه السابق. (فلا يصحُّ فيما لا ينضبط مقصوده كالمُختلط المقصود الأركان) الذي لا ينضبط (كهريسة) وكشكٍ ومخيض فيه ماء كذا مثل به شارح وهو سبق قلم؛ لأنَّ الماء فيه غير مقصود مع عدم منعه لمعرفة المقصود.....

تَعَلَّمَ فهو كالسَّلَم في العبد المعيب؛ لأنها أوصافٌ تنقص تزجُّ إلى الذات فالعيب مضبوط فصَحَّ وقال ويُفرَّق بوجه آخر وهو أنَّ الغناء ونحوه لا بدُّ فيه مع التَّعلُّم من الطَّبع القابل لذلك وهو غير مُكتسب فلم يصحَّ كما لو أسلَم في عبدٍ شاعِرٍ بخلاف الرُّنا ونحوه انتهت. وعلى الفرق الثاني لا يُعتبر كونُ الغناء مَحْظُورًا أي بالآلة الملاهي المُحرَّمة بخلافه على الأول وصَرَّح الماورديُّ بالجواز فيما إذا كان الغناء مُحابًا انتهت ما في شَرْح الرُّوض اهـ رَشِيدِي وفي المُغني مثل ما نقله عن شَرْح الرُّوض. هـ فَوَد: (مع خطرهما) هل يُقرأ بالغناء المُعْجَم والطَّاء المُهْمَلَة أو بالعكس اهـ سَيِّدُ عُمَرُ أقول ما مرَّ عن الرَشِيدِي صريحٌ في الثاني. هـ فَوَد: (حيثُيُذ) أي حينَ العقد. هـ فَوَد: (فلا يكفي إلخ) عبارةُ النهاية فلا يكفي ذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلسِ العقد نعم لو تَوَافَقَا قَبْلَ العقد وقال أَرَدْنَا في حالةِ العقد ما كُنَّا اتَّفَقْنَا عليه صحَّ على ما قاله الإسْنَوِيُّ وهو نظيرٌ مَنْ له بناتٌ وقال لِأَخْرَزَ وَجْهَكَ بَنِي وَنَوِيًا مُعَيَّنَةً لَكِنْ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ اهـ. قال ع ش قوله صحَّ على ما قاله الإسْنَوِيُّ هذا هو المُعْتَمَدُ واقتصر على ما نقله عن الإسْنَوِيِّ عميرة ولم يتعقَّبهُ سم اهـ. أقول وأيضًا جَزَمَ المُغني بالصَّحَّةِ وَفَاقًا لِلإسْنَوِيِّ. هـ فَوَد: (أن هذا) أي قوله على وجه لا يُؤدِّي إلخ. هـ فَوَد: (بمعناه إلخ) أي الشرط المذكور. هـ فَوَد: (السابق) أي في أوَّل الفصل. هـ فَوَد (س): (فلا يصحُّ فيما لا ينضبط) مُحْتَرَزُ القَيْدِ الأوَّل. الذي في الشَّرْح عبارةُ الرَشِيدِي تُفَرِّع على اشتراط معرفة الأوصاف إذ ما لا ينضبط مقصوده لا تُعرَف أوصافه اهـ. هـ فَوَد: (الذي لا ينضبط) عبارةُ النهاية والمُغني التي لا تنضبط اهـ. هـ فَوَد: (مع عدم منعه إلخ) هل يُشكِّلُ بقوله الآتي: لِكَيْتِه يَمْنَعُ العِلْمُ بالمقصود اهـ سم وسَيِّدُ عُمَرُ عبارةُ الرَشِيدِي قَضِيَّتُهُ أي قول حَجَّ مع عدم إلخ أنَّ الخلطَ بغير المقصود إذا لم يَمْنَعِ العِلْمُ بالمقصود لا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ وقَضِيَّةُ الفرقِ الآتي خلافه على أنَّ لك أن تَمْنَعَ كونَ الماء لا يَمْنَعُ العِلْمُ بمقصود المخيض وعبارةُ الأذْرَعِي في قَوْنِهِ (فَرَع): لا يَجُوزُ السَّلَمُ فيما خالطه ما لَيْسَ بمقصودٍ مِنْ غير حاجة كاللَّبَنِ المشوبِ بالماءِ مَخِيضًا كان أو غيرِه انتهت. وما ذَكَرَهُ هو قَضِيَّةُ الفرقِ الآتي إذ الضَّمِيرُ في كَلَامِهِ يَرْجِعُ إِلَى اللَّبَنِ كما هو صريحُ عبارةِ شَرْحِ الرُّوضِ فتأمَّل اهـ.

هـ فَوَد (نَسْنَس): (وذكرها في العقد) نعم لو تَوَافَقَا قَبْلَ العقد وقالَا أَرَدْنَا في حالةِ العقد ما كُنَّا اتَّفَقْنَا عليه صحَّ على ما قاله الإسْنَوِيُّ وهو نظيرٌ مَنْ له بناتٌ وقال لِأَخْرَزَ وَجْهَكَ بَنِي وَنَوِيًا مُعَيَّنَةً لَكِنْ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ شَرْحُ م ر. هـ فَوَد: (مع عدم منعه) هل يُشكِّلُ بقوله الآتي: (لِكَيْتِه يَمْنَعُ العِلْمُ بالمقصود).

وَلَمَّا سَبَبَ عَدَمَ الصُّحَّةِ فِيهِ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ عَدَمِ انْضِبَاطِ حُمُوصَتِهِ وَلِأَنَّهَا عَيْبٌ فِيهِ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلٍّ نَحْوِ التَّمْرِ بِأَنَّ ذَاكَ لَا غِنَى لَهُ عَنْهُ فَإِنَّ قِيَامَهُ بِهِ بِخِلَافٍ هَذَا إِذْ لَا مَصْلَحَةَ لَهُ فِيهِ وَمِثْلُهُ الْمَصْلُ قِيلَ: يَرُدُّ عَلَى الْمَثَنِ اللَّبَنُ الْمَشُوبُ بِالْمَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِيهِ مَعَ قَصْدِ بَعْضِ أَرْكَانِهِ فَقَطْ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْمَاءَ وَإِنْ لَمْ يُقْصَدْ لَكِنَّهُ يَمْتَنِعُ الْعِلْمُ بِالْمَقْصُودِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُمْ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لِلْجَهْلِ بِالْمَقْصُودِ مِنْهُ وَهُوَ اللَّبَنُ (وَمَعْجُونٌ) مُرَكَّبٌ مِنْ جَزَائِنٍ أَوْ أَكْثَرٍ (وَعَالِيَةٍ) وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ ذَهْنٍ مَعْرُوفٍ مَعَ مِسْكِ وَعَنْبَرٍ أَوْ عَوْدٍ وَكَافُورٍ (وَوُخْفٌ) وَنَعْلٍ مُرَكَّبِينَ مِنْ بَطَانِيَّةٍ وَظَهَارَةٍ وَحَشَوٍ لِأَنَّ الْعِبَارَةَ لَا تَقِي بِذِكْرِ انْعِطَافَاتِهَا وَأَقْدَارِهَا وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ كَمَا قَالَهُ السَّبْكَِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي خُفٍّ أَوْ نَعْلٍ مُفْرَدٍ إِنْ كَانَ جَدِيدًا مِنْ غَيْرِ جِلْدٍ ثَوْبٍ مَخِيطٍ جَدِيدٍ لَا مَلْبُوسٍ (وَتَرِياقٍ) بِقَوْفِيَّةٍ أَوْ دَالٍ أَوْ طَاءٍ مُهْمَلَةٍ وَيَجُوزُ كَسْرُ أَوَّلِهِ وَضَمُّهُ (مَخْلُوطٍ).....

• فَوَدَّ: (وَلَمَّا سَبَبَ الْإِنِّ) هَذَا التَّوْجِيهِ يَقْتَضِي بَطْلَانَهُ فِي مُطْلَقِ الْمَخِيضِ وَتَصْوِيرُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورُ بِالْمُخْتَلِطِ بِالْمَاءِ وَقَوْلُهُ وَفَرَّقُوا الْإِنِّ يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ فِي الْمُخْتَلِطِ بِالْمَاءِ فَقَطْ فَلْيُحَرَّرْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهْيَةِ فِي شَرْحِ وَخَلٍّ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ وَلَا يَصِحُّ فِي حَامِضِ اللَّبَنِ؛ لِأَنَّ حُمُوصَتَهُ عَيْبٌ إِلَّا فِي مَخِيضٍ لَا مَاءَ فِيهِ فَيَصِحُّ فِيهِ وَلَا يَضُرُّ وَضَمُّهُ بِالْحُمُوصَةِ؛ لِأَنَّهَا مَقْصُودَةٌ وَاللَّبَنُ الْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْخَلِّ وَإِنْ جَفَّ أَه. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ ذَاكَ) أَيِ الْخَلِّ. • وَفَوَدَّ: (عَنْهُ) أَيِ الْمَاءِ. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْمَصْلُ) هَلْ هُوَ فِي مُطْلَقِهِ أَوْ الْمُخْتَلِطِ مِنْهُ بِالْمَاءِ يَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا يَتَحَرَّرُ فِي الْمَخِيضِ أَخَذًا مِنَ التَّشْبِيهِ أَه سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَيِ مِثْلِ الْمَخِيضِ الْمَصْلُ وَهُوَ مَا حَصَلَ مِنْ اخْتِلَاطِ اللَّبَنِ بِالذَّقِيقِ أَه. • فَوَدَّ: (قِيلَ يَرُدُّ الْإِنِّ) أَيِ عَلَى مَفْهُومِ الْمَثَنِ أَه رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ) أَيِ وَلَوْ بِالذَّرَاهِمِ أَه ع. ش. • فَوَدَّ: (مِنْ ذَهْنٍ الْإِنِّ) أَيِ ذَهْنٍ بِأَنَّ أَه ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوْ عَوْدٍ الْإِنِّ) عَطْفٌ عَلَى مِسْكِ وَعَنْبَرٍ. • فَوَدَّ: (بِالضَّنْعَةِ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنَّ قِيلَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ إِلَى الْمَثَنِ. • فَوَدَّ: (مِنْ قُطْنٍ وَخَرِيرٍ) أَيِ وَهُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ قُطْنٍ الْإِنِّ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (مُفْرَدٍ) مُقَابِلُ الْمُرَكَّبِ أَيِ مُتَّخِذٍ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ جِلْدٍ أَمَّا الْمُتَّخِذُ مِنَ الْجِلْدِ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ لِمَنْعِ سَلَمِ الْجِلْدِ أَه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ جِلْدٍ) أَمَّا مِنْهُ فَلَا يَصِحُّ لِاخْتِلَافِ أَجْزَائِهِ رِقَّةً وَضِدَّهَا أَه ع. ش. وَفِي سَمِّ مَا يُوَافِقُهُ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَتَرِياقٍ) قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ التَّرِياقُ نَجَسٌ فَإِنَّهُ يُطْرَحُ فِيهِ لُحُومُ الْحَيَاتِ أَوْ لَبَنُ الْإِنْتَانِ وَنَصَّرَ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَيُحْمَلُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ عَلَى تَرِياقٍ طَاهِرٍ أَه رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ الْإِنِّ) أَيِ فِي اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ كَسْرُ أَوَّلِهِ وَضَمُّهُ فَهَذِهِ سِتُّ لُغَاتٍ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ فِي دَقَائِقِهِ وَيُقَالُ أَيْضًا دَرَّاقٌ وَطَرَّاقٌ أَه مُعْنَى أَيِ بَكْسَرِ أَوَّلِهِ وَالتَّشْدِيدُ ع. ش.

(فَرَعٌ): عَدَّ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مِنَ الْمُخْتَلِطِ الَّذِي لَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِيهِ الْحِنْطَةُ الْمُخْتَلِطَةُ بِالشَّعِيرِ وَالسَّفِينَةُ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ جِلْدٍ) بِخِلَافِهِ مِنْ جِلْدٍ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ السَّبْكَِيُّ: فَإِنْ كَانَ مِنْ جِلْدٍ وَمَتَعْنَا السَّلْمَ فِيهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ امْتَنَعَ م. ر.

بِخِلَافِ النَّبَاتِ أَوْ الْحَجَرِ (وَالْأَصْحُ صِحَّتُهُ فِي الْمُخْتَلِطِ) بِالصَّنْعَةِ (الْمُنْضَبِطِ) عِنْدَ أَهْلِ تِلْكَ الصَّنْعَةِ الْمَقْصُودِ الْأَرْكَانِ كَمَا بِأَصْلِهِ (كَعْتَابِيٍّ) مِنْ قُطْنٍ وَخَرِيرٍ (وَحَزَنٌ) مِنْ إِبْرَيْسَمٍ وَوَبَرٍ وَصَوِفٍ بِشَرْطِ عِلْمِ الْعَاقِدَيْنِ بِوَزْنِ كُلِّ مِنْ أَجْزَائِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَعَلَيْهِ يَظْهَرُ الْاِكْتِفَاءُ بِالظَّنِّ (و) فِي الْمُخْتَلِطِ خِلْقَةً أَوْ بَغَيْرِ مَقْصُودٍ لَكِنَّهُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ فَمَنْ الثَّانِي نَحْوُ (جُبْنٍ وَأَقِطٍ) وَمَا فِيهِمَا مِنَ الْمِلْحِ وَالْإِنْفَحَةِ مِنْ مَصَالِحِهِمَا لَكِنْ قِيلَ: يَخْتَلِفُ الْغَرَضُ بِقِلَّتِهِمَا وَكَثْرَتِهِمَا وَعَلَيْهِ

☞ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ النَّبَاتِ أَوْ الْحَجَرِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرَّوْضُ فَإِنْ كَانَ نَبَاتًا أَوْ حَجَرًا جَارَ السَّلَامُ أَه. سَم. وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَاحْتِرَازٌ بِالْمَخْلُوطِ عَمَّا هُوَ نَبَاتٌ وَاحِدٌ أَوْ حَجَرٌ فَيَجُوزُ السَّلَامُ فِيهِ وَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِي حِنْطَةٍ مُخْتَلِطَةٍ بِشَعِيرٍ وَلَا فِي أَذْهَانٍ مُطَيَّيَةٍ بِطَبِيبٍ نَحْوِ بَنْفَسَجٍ وَبَابٍ وَوَرْدٍ بَابٍ خَلَطَهَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. أَمَّا إِذَا رَوَّحَ سَمِسْمُهَا بِالطَّبِيبِ الْمَذْكُورِ وَاعْتَصَرَ فَلَا يَضُرُّ أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (مُخْتَلِطَةٍ بِشَعِيرٍ) أَيِ وَإِنْ قُلَّ حَيْثُ اشْتَرَطَ خَلَطُهَا بِالشَّعِيرِ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْبَرِّ ثُمَّ أَحْضَرَهُ لَهُ مُخْتَلِطًا بِشَعِيرٍ وَجَبَ قَبُولُهَا إِنْ قُلَّ الشَّعِيرُ بِحَيْثُ لَا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُتٌ بَيْنَ الْكِلَيْنِ وَبَقِيَ مَا لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ خُلُوهُ مِنَ الشَّعِيرِ وَإِنْ قُلَّ كَوَاحِدَةٍ هَلْ يَصِحُّ السَّلَامُ أَمْ يَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى عِزَّةِ الْوُجُودِ قِيَاسًا عَلَى لَحْمِ الصَّيْدِ بِمَوْضِعِ الْعِزَّةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَعِزُّ وَجُودُهُ وَإِنْ كَانَ مُخْتَلِطًا فَيُمْكِنُ تَنْقِيَةُ شَعِيرِهِ بِحَيْثُ يَصِيرُ خَالِصًا خُصُوصًا إِذَا كَانَ قَدَرًا يَسِيرًا فَلَعَلَّ الصَّحَّةَ هِيَ الْأَقْرَبُ أَه. ع ش. وَهِيَ أَيِ الصَّحَّةُ الظَّاهِرُ. ☞ قَوْلُهُ: (تَغْلِي) إِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنْ قِيلَ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) إِلَى الْمُثْنِ.

☞ قَوْلُهُ: (عِلْمُ الْعَاقِدَيْنِ) أَيِ وَعَدَتَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ أَه ع ش. ☞ قَوْلُهُ: (بِالظَّنِّ) أَيِ لِلْعَاقِدَيْنِ أَه ع ش. ☞ قَوْلُهُ: (فَمِنْ الثَّانِي) أَيِ الْمُخْتَلِطِ بِغَيْرِ مَقْصُودٍ إلخ. ☞ قَوْلُهُ: (نَحْوُ جُبْنٍ) وَالسَّمَكُ الْمُملَحُّ كَالْجُبْنِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَأَسَى.

☞ قَوْلُ (سَمِيٍّ): (وَأَقِطٍ) (فَرْعٌ): أَتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِصِحَّةِ السَّلَامِ فِي الْقِشْطَةِ وَلَا يَضُرُّ اخْتِلَاطُهَا بِالنَّطْرُونِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِهَا أَه فَهَلْ يَصِحُّ فِي الْمُخْتَلِطَةِ بِدَقِيقِ الْأَرْزِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَحْتَمَلُ الصَّحَّةُ م ر أَه سَم عَلَى حَجٍّ وَيَحْتَمَلُ عَلَى الْمُعْتَادِ فِيهِ مِنْ كُلِّ مِنَ النَّطْرُونِ وَالدَّقِيقِ أَه ع ش. ☞ قَوْلُهُ: (وَالْإِنْفَحَةُ) وَهِيَ بِكَسْرِ الِهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَتَخْفِيفِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ كَرَشِ الْخُرُوفِ وَالْجَذْيِ مَا لَمْ يَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ فَإِذَا أَكَلَ فَكَرَشَ وَجَمَعَهَا أَنْفَحَ وَيَجُوزُ فِي الْجُبْنِ السُّكُونُ وَالضَّمُّ مَعَ تَخْفِيفِ التَّوْنِ وَتَشْدِيدِهَا وَالْجِيمُ مَضْمُومَةٌ فِي الْجَمِيعِ وَأَشْهُرُ هَذَا اللَّغَابِ إِسْكَانُ الْبَاءِ وَتَخْفِيفُ التَّوْنِ أَه مُعْنَى.

☞ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ النَّبَاتِ أَوْ الْحَجَرِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرَّوْضُ فَإِنْ كَانَ نَبَاتًا أَوْ حَجَرًا جَارَ السَّلَامُ فِيهِ. ☞ قَوْلُ (الْمُثْنِ): (وَأَقِطٍ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَسَمَكٌ مَمْلُوحٌ لَا الْأَذْهَانِ الْمُطَيَّيَّةَ فَإِنْ تَرَوَّحَ سَمِسْمُهَا بِالطَّبِيبِ لَمْ يَضُرَّ أَنْتَهَى.

(فَرْعٌ): أَتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِصِحَّةِ السَّلَامِ فِي الْقِشْطَةِ وَلَا يَضُرُّ اخْتِلَاطُهَا بِالنَّطْرُونِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِهَا أَنْتَهَى. فَهَلْ يَصِحُّ فِي الْمُخْتَلِطَةِ بِدَقِيقِ الْأَرْزِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَحْتَمَلُ الصَّحَّةُ.

يُجَابُ بَأَنَّ هَذَا تَفَاوُتٌ سَهْلٌ غَيْرُ مُطَرِّدٍ فَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ. قِيلَ: لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِ الْجُبْنِ بِالْجَدِيدِ لِمَنْعِهِ فِي الْقَدِيمِ أَوِ الْعَتِيقِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ أَقْلَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْعَتِيقِ أَوِ الْقَدِيمِ غَيْرُ مَحْدُودٍ وَجَرَى عَلَيْهِ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ أَهْ وَفِيهِ نَظَرٌ فِلسِيَّاتِي صِحَّتُهُ فِي التَّمْرِ الْعَتِيقِ وَلَا يَجِبُ بَيَانُ مُدَّةِ عَتِقِهِ فَكَذَا هُنَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْعَتِيقِ هُنَا عَدَمُ الانْضِبَاطِ وَسُرْعَةُ التَّغْيِيرِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَنْ حَمَلَ النَّصَّ عَلَى مَا فِيهِ تَغْيِيرٌ؛ لِأَنَّهُ مَعِيبٌ وَفِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ جَرَيْتُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ؛ لِأَنَّ تَعْلِيلَ الْأُمِّ الْمَذْكُورَ يَزِيدُ هَذَا الْحَمْلَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.

(و) مِنَ الْأَوَّلِ نَحْوِ (شَهِيدٍ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّهِ وَهُوَ عَسَلَ النَحْلِ بِشَمْعِهِ خَلْقَةٌ فَهُوَ شَبِيهٌ بِالتَّمْرِ وَفِيهِ النَّوَى (و) مِنَ الثَّانِي أَيْضًا نَحْوُ (خَلَّ تَمْرٌ أَوْ زَبِيبٌ) وَلَا يَضُرُّ الْمَاءُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ فَعُلِمَ أَنَّ الْجُبْنَ وَمَا بَعْدَهُ لَيْسَ عَطْفًا عَلَى عَتَابِي لِفَسَادِ الْمَعْنَى بَلْ عَلَى الْمُخْتَلِطِ كَمَا تَقَرَّرَ فَإِنْ أُرِيدَ بِالْمُنْضَبِطِ مَا انْضَبَطَ مَقْصُودُهُ اخْتَلَطَ بِمَقْصُودِهِ أَوْ لَا كَانَ الْكُلُّ مَعْطُوفًا عَلَى عَتَابِي (لَا الْخُبْزَ) فَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِ النَّارِ فِيهِ، (وَلَا يَصِحُّ) (السَّلَامُ) (فِيمَا نَدَرَ وَجُودَهُ كُلِّهِمُ الصَّيْدِ بِمَوْضِعِ الْعِزَّةِ) أَيِّ بِمَحَلٍّ يَعْزُ وَجُودُهُ بِهِ،.....

☐ قَوْلُهُ: (لِمَنْعِهِ) أَيِ السَّلَامِ أَيِ لِكُونِهِ مَمْنُوعًا. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الْقَدِيمِ أَوِ الْعَتِيقِ) أَوْ هُنَا وَفِيمَا: أَيِ لِمُجَرِّدِ التَّخْيِيرِ فِي التَّغْيِيرِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَنْعِ السَّلَامِ فِي الْجُبْنِ الْقَدِيمِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَكَذَا هُنَا) اغْتِمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي فَقَالَ وَيَصِحُّ السَّلَامُ فِي الزُّبْدِ وَالسَّمْنِ كَاللَّبَنِ وَيُسْتَرْطُ ذِكْرُ جِنْسِ حَيَوَانِهِ وَنَوْعِهِ وَمَأْكُولِهِ مِنْ مَرَعَى أَوْ عَلَفٍ مُعَيَّنٍ بَنُوْعٍ وَيَذْكُرُ فِي السَّمْنِ أَنَّهُ جَدِيدٌ أَوْ عَتِيقٌ وَيَذْكُرُ طَرَاوَةَ الزُّبْدِ وَضِدَّهَا وَيَصِحُّ السَّلَامُ فِي اللَّبَنِ كَيْلًا وَوَزْنًا وَيُوزَنُ بِرَغْوَتِهِ وَلَا يُكَالُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا تَوَثُّرٌ فِي الْمِيزَانِ وَيَذْكُرُ نَوْعَ الْجُبْنِ وَبِلَدِّهِ وَرَطُوبَتَهُ وَيُسِّسُهُ الَّذِي لَا تَغْيِيرَ فِيهِ أَمَّا مَا فِيهِ تَغْيِيرٌ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَعِيبٌ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَنْعُ الشَّافِعِيِّ السَّلَامَ فِي الْجُبْنِ الْقَدِيمِ، وَالسَّمْنُ يُوزَنُ وَيُكَالُ وَجَامِدُهُ الَّذِي يَتَجَافَى فِي الْمِكْيَالِ يُوزَنُ كَالزُّبْدِ وَاللَّبَّاءُ الْمُجَفَّفُ وَهُوَ غَيْرُ الْمَطْبُوخِ أَمَّا غَيْرُ الْمُجَفَّفِ فَكَاللَّبَنِ وَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ مِنْ أَنَّهُ يَصِحُّ السَّلَامُ فِي الزُّبْدِ كَيْلًا وَوَزْنًا يُحْمَلُ عَلَى زُبْدٍ لَا يَتَجَافَى فِي الْمِكْيَالِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ كَالزُّبْدِ وَاللَّبَّاءُ فِي الْمِضْبَاحِ اللَّبَّاءُ مَهْمُوزٌ وَزَانٌ عِنَبٍ أَوَّلُ اللَّبَنِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ قَالَ أَبُو زَيْدٍ وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ثَلَاثُ حَلَبَاتٍ وَأَقْلَهُ حَلَبَةٌ فِي التَّنَاجِ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (مَنْ حَمَلَ النَّصَّ إِلَخْ) جَرَى عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ الْأَوَّلِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأِنْ أُرِيدَ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ الْأَوَّلِ) أَيِ الْمُخْتَلِطِ خَلْقَةٌ.

☐ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَالْجُبْنِ وَالْأَقِطِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ عَلَى الْمُخْتَلِطِ كَمَا تَقَرَّرَ) قَدْ يُقَالُ الَّذِي تَقَرَّرَ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى وَضْفِ الْمُخْتَلِطِ فَالْمُخْتَلِطُ مُسَلَّطٌ عَلَيْهِ كَمَا قَدَّرَهُ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَنَّ عَطْفَهُ عَلَى الْمُخْتَلِطِ يُفِيدُ أَنَّهُ غَيْرُ مُخْتَلِطٍ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ أَهْ رَشِيدِيٌّ وَقَدْ يُقَالُ الْمَرَادُ عَلَى الْمُخْتَلِطِ الْمَعْنُودِ أَيِ الْمُقَيَّدِ بِكَوْنِهِ بِالصَّنْعَةِ وَمَقْصُودِ الْأَرْكَانِ فَلَا إِشْكَالَ. ☐ قَوْلُهُ: (لَاخْتِلَافٍ إِلَخْ) وَلَآنَ مِلْحَهُ يَقِلُّ وَيَكْثُرُ وَالْأَشْبَهُ كَمَا قَالَه

☐ قَوْلُهُ (شَهِيدٍ): (وَلَا يَصِحُّ فِيمَا نَدَرَ وَجُودَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ نَعَمْ لَوْ أَسْلَمَ حَالًا فِي مَوْجُودٍ عِنْدَ

ولو بأن لم يُعْتَدْ نقله إليه للبيع إذ لا وثوق بتسليمه حينئذٍ (ولا) يصح أيضًا (فيما لو استقصى وصفه) الذي لا بُدَّ منه لصحة السلم فيه (عزَّ وجوده) لما دُكِرَ (كاللؤلؤ الكبار) بكسر أوله فإن ضُمَّ كان مُفْرَدًا وحينئذٍ تُشَدُّ الباءُ، وقد تُخَفَّفُ (واليواقيت) إذ لا بُدَّ فيهما من ذكر الشكل والحجم والصفاء مع الوزن واجتماع ذلك نادر بخلاف صغير اللؤلؤ وهو ما يُطْلَبُ للتداوي أي غالبًا وضبطه الجويني بسدس دينارٍ ولعله باعتبار ما كان من كثرة وجود كباره في زمنهم أمَّا الآن فهذا لا يُطْلَبُ إلا للزينة لا غير فلا يصح السلم فيه لِعِزَّتِهِ

الأشْمُونِي إلحاق التبدية بالخبر نهايةً ومُعْنِي. □ فَوَدَّ: (ولو بأن لم يُعْتَدِ إلخ) وفي هذه الغاية شيء.

□ فَوَدَّ: (إذ لا وثوق بتسليمه) نعم لو كان السلم حالاً وكان المسلم فيه موجوداً عند المسلم إليه بموضع يتدَّرُ فيه صحَّ كما في الاستقصاء اهـ مُعْنِي زاد النهاية وفيه نظر لا يخفى اهـ قال ع ش قوله م وفيه نظر مُعْتَمَدٌ قال سم على حَجَّ بعد نقله كلام صاحب الاستقصاء هذا والمُعْتَمَدُ عَدَمُ الصِّحَّةِ خلافًا لصاحب الاستقصاء اهـ. وفي الإيعاب بعد ذكر كلام الاستقصاء ما نصَّه وكلام الباقي يدلُّ على ضعفه وأن العبرة بما من شأنه لا بالنظر لفرد خاص على أن هذا الذي عنده قد يثْلَفُ قبل أدائه فيعود التنازع المُسَبَّبُ عنه اشتراط عدم عزة الوجود اهـ. □ فَوَدَّ: (الذي لا بُدَّ منه) إلى (الفرع) في النهاية وكذا في المعني إلا قوله: (ولعله) إلى المتن. □ فَوَدَّ: (لما دُكِرَ) أي لِعَدَمِ الوثوق بتسليمه اهـ.

□ فَوَدَّ (س): (كاللؤلؤ الكبار إلخ) إطلاعهم لنحو اليواقيت وتقييدهم اللؤلؤ بالكبار يقتضي الفرق بينهما وهو بإطلاقه محل تأمل لأن فيه أي نحو اليواقيت صغارًا تُطْلَبُ للدواء فقط فيبغى أن يصحَّ اهـ سيّد عمر. □ فَوَدَّ: (وقد تخفّف) ظاهره استواءهما مفهومًا وُفِرَّقَ بينهما بأنه إذا افرط في الكبر قيل كَبَّارٌ مُشَدَّدًا وإذا لم يفرط قيل كَبَّارٌ بِالضَّمِّ مُحَفَّفًا ومثله طَوَّالٌ بِالتَّشْدِيدِ والتَّخْفِيفِ كما في المُخْتَارِ فيهما اهـ ع ش.

□ فَوَدَّ (س): (واليواقيت) وغيرهما من الجواهر التقيسة نهايةً ومُعْنِي. □ فَوَدَّ: (وضبطه) أي الصغير، وقوله بسدس دينارٍ وقدر ذلك اثنا عشر شعيرة اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (بسدس دينارٍ) أي تقريبًا كما قاله فإنه يصحُّ فيه كما مرَّ ولا يصحُّ في العقبي لشدّة اختلافه كما قال الماوردي بخلاف البلور فإنه لا يختلف ومِغْيَارُهُ الْوَزْنُ اهـ مُعْنِي. □ فَوَدَّ: (فلا يصح السلم فيه) أي في الصغير المضبوط بما مرَّ خلافًا للمُعْنِي كما مرَّ آنفًا. □ فَوَدَّ: (لِعِزَّتِهِ) أي بالصفات التي تُطْلَبُ للزينة اهـ سم.

المسلم إليه بمحل يتدَّرُ وجوده فيه صحَّ عند صاحب الاستقصاء وكلام الباقي يدلُّ على ضعفه وأن العبرة بما من شأنه لا بالنظر لفرد خاص على أن هذا الذي عنده قد يثْلَفُ قبل أدائه فيعود التنازع المُسَبَّبُ عنه اشتراط عدم عزة الوجود اهـ. ومِمَّا يَشْكُلُ عليه أنه لو عَيَّنَ ميكياً لا غير مُعْتَادٍ فَسَدَ قِياسُ ما قاله صاحب الاستقصاء صحّة السلم في جارية وأختها أو ولدها إذا كان عند المسلم إليه بالصفات هذا والمُعْتَمَدُ عَدَمُ الصِّحَّةِ خلافًا لصاحب الاستقصاء. □ فَوَدَّ: (لِعِزَّتِهِ) أي: بالصفات التي تُطْلَبُ للزينة.

(وجارية) وبهيمة كأوزة أو دجاجة على الأوجه وإن قلت صفاتها كالزنجية (وأختها أو ولدها) مثلاً لئلا يجتمع مع الصفات المشترطة وإنما صرح شرط نحو الكتابة مع نذرة اجتماعها مع تلك الصفات لسهولة تحصيلها بالتعلم ويصح في البلور لا العقيق لاختلاف أحجاره. (فرع: يصح) السلم (في الحيوان) غير الحامل لثبوته في الذمة فرضاً نصاً في الإبل وقياساً في غيرها وتصحيح الحاكم النهي عن السلف في الحيوان مردود بأنه لم يثبت ورؤى أبو داود (أنه ﷺ أمر عمرو بن العاص رضي الله عنه أن يأخذ بعيراً بيعتين إلى أجل) وهذا سلم لا قرض؛ لأنه

□ فؤد: (صفاتها) أي الجارية. □ فؤد: (كزنجية) بفتح الزاي وكسرها انتهى مختار وهي مثال لما قلت صفاتها وذلك لأن لون الزنج لا يختلف فالصفات المعتبرة هي الطول ونحوه دون اللون اهـ ع ش. □ فؤل (لسي): (وأختها إلخ) راجع لما زاده الشارح بقوله: (وبهيمة إلخ) أيضاً. □ فؤل (لسي): (وأختها) أي ولو كان ذلك محل يكثر وجودهما فيه أخذاً من قوله م ر لئلا يجتمعهما إلخ وعبارة شيننا الشويري على المنهج قال في الإيعاب بعد كلام قرره وأعلم أنه لا فرق في ذلك أيضاً بين بلد يكثر فيه الجوازي وأولاهم بالصفة المشروطة كبلاد السودان وأن لا خلافاً لمن زعمه حملاً للنقص بالمنع على بلد لا يكثر فيه ذلك انتهى اهـ ع ش. □ فؤد: (مثلاً) أي أو عميها أو خاليتها أو شاة وسخلتها نهاية ومغني. □ فؤد: (لا العقيق) أي فلا يصح السلم فيه اهـ ع ش. □ فؤد: (لاختلاف أحجاره) أي العقيق. (فرع): □ فؤد: (غير الحامل) أسقطه النهاية وقال ع ش قوله في الحيوان أي كلاً أو بعضاً قال حج غير الحامل اهـ ولعله لعمرة الوجود بالصفة التي يذكرها كما مر في تعليل المنع في جارية وبنيها أو أنه بالتخصيص على الحمل صيره مقصوداً فأشبه ما لو باعها وحمّلها وهو باطل اهـ. عبارة المغني لا في الحيوان الحامل من أمه أو غيرها لأنه لا يمكن وصف ما في البطن اهـ. □ فؤد: (لثبوته) إلى قوله ويظهر في النهاية وكذا في المغني إلا قوله على ما في كثير من النسخ إلخ أيضاً. □ فؤد: (نصاً إلخ) عبارة النهاية والمغني في خبر مسلم أنه ﷺ افترض بكرًا. وقيس على القرض السلم وعلى البكر غيره من بقية الحيوان اهـ ع ش. □ فؤد: (أمر عمرو إلخ) كذا في المغني وعبارة النهاية أمر عبد الله بن عمرو إلخ قال ع ش بعد ذكر عبارة الشارح حج فيحتمل أنه سقط من القلم لفظة ابن فليراجع ولفظ أبي داود عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهر جيشاً فتهدت الإبل فأمره أن يأخذ من فلاح الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين، أي من إبل الصدقة انتهى اهـ. فالبعير رأس المال والبعيرين مسلم فيه أي يأخذ من إبل الصدقة بعيراً ويرد بعيرين مما سيغنمه. □ فؤد: (وهذا سلم) إنما يظهر كونه سلماً على متمدّه إذا عقّد بلفظ السلم أما لو عقّد بلفظ البيع فهو بيع لا سلم ويمكن الجواب بأن المراد أنه أراد أنه سلم إما حقيقة أو حكماً ويشعر به قوله لا قرض إلخ فإنه جعل علة كونه لا قرضاً ما فيه من الأجل والزيادة وهما كما يقبلهما السلم يقبلهما البيع اهـ ع ش.

□ فؤل (لشئني): (وجارية وأختها) قال في الروض وكذا حامل وشاة ضرع.

لا يقبل تأجيلاً ولا زيادةً (ويُشترطُ في الرقيق ذكرُ نوعه كتركبي) أو حبشي وصفةُ المُخْتَلِفِ كرومي أو خطائي (و) ذكر (لونه) أي النوع إن اختلف (كأبيض) وأسود (ويصفُ بياضه بشمرة أو شُقْرة) وسواده بصفاء أو كُدْرة أما إذا لم يختلف لونُ النوع أو الصنف كالزنج فلا يجبُ ذكره (و) ذكر (ذُكُورته وأُنثاه) وثيابه وبكارتِه والواوُ في هذا على ما في كثيرٍ من النسخ ونحوه من كُلِّ ضِدِّينِ ممَّا يأتي بمعنى أو (وسنّه) كابنِ سِتٍّ أو مُحْتَلِمٍ ويظهرُ أنَّ المراد احتلاؤه بالفعل إن تقدّم على الخمسة عشرَ وإلا فهي

هـ قوله: (أو خطائي) بتخفيف الطاء نسبةً إلى خطأ، بلدةٌ بالعجم وهو الرومي صنفان من التركي اهـ
بُجَيْرِمِيٌّ وقال السيّدُ عَمَرَ قوله كرومي أو خطائي كأنّه باختيار العُرفِ في نحوٍ مضى لشمولِ التركي للرومي وإلا ففي أضلِّ الرّوضة جعلَ الرومي صنفًا مُقابلًا للتركي ومثّل الأذرعِيّ لِقِسْمِي التركي بالخطائي والمغليّ اهـ. هـ قوله: (أي النوع) هذا قضيّةٌ شَرَحَ غيرُه كالقوت وقضيّةٌ شَرَحَ المنهَجُ أنَّ الضمير في لونه للرقيق وهو ظاهرٌ توافقي الضمائر اهـ سم.

هـ قول (لشي): (ويصفُ بياضه) قال في العباب وفي جواز أبيض مُشَرَّبٌ بشمرة أو صُفْرة وجهان اهـ.
أقول: ويتبغى أن يكون الأرجح الجواز ويكفي ما ينطلق عليه الاسمُ منه بل ما دُكِرَ مُستفادٌ من قول المُصنّف ويصفُ بياضه بشمرة؛ لأنَّ المراد منها الحُمرة اهـ ع ش. هـ قوله: (أو الصنف) عطفٌ على النوع. هـ قوله: (كالزنج) مثالٌ للصنف قال البُجَيْرِمِيّ بفتح الزاي وحكي كسرُها ع ش وفي المصباح الزنج طائفةٌ من السودان تسكنُ تحتَ خطِّ الاستواء وليس وراءهم عِمارةٌ قال بعضهم وتمنّدُ بلادهم من الغرب إلى قُرب الحبشة وبعض بلادهم على نيلٍ مضى الواحدُ زنجيٌّ مثلُ رومٍ وروميٍّ وهو بكسر الزاي والفتح لغةٌ انتهت.

هـ قول (لشي): (وذُكُورته وأُنثاه) أي أحدهما فلا يصحُّ في الخنثى نهايةٌ ومُعني قال ع ش أي وإن اتّضح بالذُكُورة لِعِزّة وجوده وعليه فلو أسلمَ إليه في ذُكْرِ فُجاء له بخنثى اتّضح بالذُكُورة أو عكسه فُجاء له بأنثى اتّضح أنوثتها لم يجب قبوله لأن اجتماع الأثنين يُقلِّلُ الرّغبة فيه ويورث نقصاً في خلقته اهـ.

هـ قوله: (وثيابه وبكارتِه) ظاهره سواء كان الرقيق ذكراً أو أنثى ويتبغى تقييده بالأنثى وعبارةً مثنى الرّوض وشرّحه ويجبُ في الأمة ذكرُ الثّيابِ والبكارة أي إحداهما اهـ ع ش. هـ قوله: (ونحوه) بالجر عطفًا على هذا. هـ قوله: (إن تقدّم) أي الإحتلام بالفعل. هـ قوله: (والأ) أي وإن لم يتقدّم الإحتلام على الخمسة عشر. هـ وقوله: (فهي) أي الخمسة عشر أي فيُحتملُ إطلاقُ مُحْتَلِمٍ عليها وفي المُعني وشرح الرّوض ما نصّه قال الأذرعِيّ: والظاهرُ أنَّ المراد به أوّل عامِ الإحتلام أو وقته وإلا فابنُ عشرين سنة

هـ قوله: (أي النوع) هذا قضيّةٌ شَرَحَ غيرُه كالقوت وقضيّةٌ شَرَحَ المنهَجُ أنَّ الضمير في لونه للرقيق وهو ظاهرٌ توافقي الضمائر. هـ قوله: (والمراد احتلامه) الذي في شرح الرّوض قال الأذرعِيّ والظاهرُ أنَّ المراد به أوّل عامِ الإحتلام أو وقته وإلا فابنُ عشرين سنة مُحْتَلِمٌ انتهى.

وإن لم ير منياً فلا يُقبل ما زاد عليها؛ لأن الصغر مقصود في الرقيق ولا ما نقص عنها ولم يحتلّم؛ لأنه لم يوجد وصف الاحتلام الذي نصّ عليه ولا نظر لدخول وقته بتسع؛ لأنه مجاز ولا قرينة عليه فإن قلت: نزلوا منزلة البالغ ابن عشر في الضرب على ترك نحو الصلاة وابن نحو ثلاث عشرة سنة في الاحتجاب منه فلم لم يقل بذلك هنا قلت: لأن هنا شرطاً لفظياً وهو المحتلّم وهو لا ينصرف عند الإطلاق إلا إلى حقيقة وهي الاحتلام بالفعل أو بلوغ خمسة عشر فلم يعدل لغيرها. وفي ذينك المعتبر المعنى فقضوا به في كل باب بما يُناسبه فتأمل له ليندفع به ما لإشراح هنا (وقده) أي قامته (طولا وقصرا) وربعة (وكله) أي ما ذكر ممّا يختلف كالوصف والسّن والقد بخلاف نحو الذكورة (على التقريب) فلو شرط كونه ابن سبع مثلاً تحديداً لم يصح لندرته ويُقبل قول القن العدل في احتلامه وكذا سيئه إن بلغ.....

محتلّم اهـ. وعبارة النهاية: أو محتلّم، أي: أوّل عام احتلامه بالفعل أو وقته وهو تسع سنين اهـ.
 ٥ قوله: (وإن لم ير منياً) غاية. ٥ قوله: (فلا يقبل إلخ) صريح في صحة إطلاق محتلّم في العقد وأن التفصيل إنما هو فيما يجب قبوله وهذا لا يتأتى في كلام الشارح م ر كالأذرعى وإلا لكان يجب قبول ابن تسع مطلقاً فيجب أن يكون المراد في كلام الشارح م ر أنه لا بد من النص في العقد على أحد المذكورين في كلامه كما قررته ويمكن أن يكون المراد من كلام الشارح م ر كالأذرعى أنه يصح إطلاق محتلّم وأنه لا يجب إلا قبول ابن تسع فقط أو من هو في أوّل عام احتلامه بالفعل أي فلا يقبل ابن عشر مثلاً إذا لم يحتلّم بالفعل لكن لا يخفى ما فيه ويجوز أن الشارح م ر كالأذرعى أراد بقوله أي أوّل عام احتلامه بالفعل أو وقته مجرد التردّد بين الأمرين اهـ رشيدى. ٥ قوله: (ما زاد إلخ) الأولى هنا وفي قوله ما نقص إلخ التّغيير بمن. ٥ قوله: (ولم يحتلّم) جملة حالّة عما نقص. ٥ قوله: (أو بلوغ خمسة عشر) صريح في إطلاق المحتلّم حيثيّد حقيقة وقد يتوقّف في شمول حقيقة الاحتلام لبلوغ خمسة عشر بلا احتلام فليراجع اهـ سم. ٥ قوله: (فلم يعدل لغيرها) أي غير الخمسة عشر ممّا زاد عليها أو نقص عنها ولم يحتلّم بالفعل. ٥ قوله: (وفي ذينك) أي الضرب والاحتجاب. ٥ قوله: (أي قامته) إلى قوله ويقبل في النهاية والمغني. ٥ قوله: (بخلاف نحو الذكورة) عبارة المغني لا في النوع والذكورة والأنوثة فلا يقال فيها على التّريب اهـ. ٥ قوله: (تحديداً) أي بلا زيادة ولا نقص. ٥ قوله: (العدل) عبارة النهاية ويتمادى قول الرقيق في الاحتلام وفي السّن إن كان بالغا وإلا فقول سيده البالغ العاقل المسلم إن علمه وإلا فقول التّحسين أي الدّالّين بظنونهم اهـ. وكذا في المغني إلا قوله البالغ العاقل المسلم. قال ع ش وقضية قول حجّ العدل أن العبد الكافر إذا أخبر بالاحتلام لا يقبل خبره وفي كلام بعضهم أنه يقبل ونظر فيه الشيخ حمدان ثم قال اللهم إلا أن يقال لما لا يُعرف ذلك إلا منه قبل يعني بخلاف إخباره عن السّن فلا يقبل

٥ قوله: (أو بلوغ خمسة عشر) صريح في إطلاق المحتلّم حيثيّد حقيقة وقد يتوقّف في شمول حقيقة الاحتلام لبلوغ خمسة عشر بلا احتلام فليراجع.

وإلا فقول سيده العذل أيضا إن علمه وهو المراد من قولهم إن ولد في الإسلام وإلا فقول
بإعي الرقيق بظنهم ويظهر الاكتفاء بعذل منهم؛ لأن المدار على حصول الظن (ولا يشترط
ذكر الكحل) بفتحين وهو سواد يعلو جفن العين (والسمن ونحوهما) كدعج وهو شدة سواد
العين مع سعتها وتكثف وجه وهو استدارته ورقة خصر وملاح (في الأصح) لتسامح الناس
بإهمالها (وفي) الماشية كالقمر (والغنم والإبل والخيل والبغال والحمير المذكورة) وظاهر كلامهم
بل صريحه أن لا يجب التعرض هنا لكونه فحلا أو خصيا وعليه فلا يلزمه قبول الخصي؛ لأن
الخصاء عيب كما مر وبه يفرق بين هذا وما يأتي في اشتراط ذكره في اللحم؛ لأنه ليس عيبا
ثم مع اختلاف الغرض به (والأنوثة والسن واللون) إلا الأبلق إذ لا يجوز السلم فيه لعدم

منه بل لا بد لقوله من كونه مسلما عدلا انتهى بالمعنى وهو ظاهر اه عبارة الإيعاب في شرح وصدق
الرقيق في احتلامه نصها وإن كان غير مسلم كما اقتضاه إطلاقهم لأنه لا يعرف إلا منه اه. وأشار
البجزمي إلى الجمع بقوله أي العذل في دينه اه وهو حسن. فوه: (وإلا فقول سيده) ظاهره أن السيد
لا يقبل قوله إلا إذا كان العبد غير بالغ ولعله غير مراد وحيث يمكن تقدير الشارح م ربما حاصله أن
يعتمد قول الرقيق إن كان بالغاً وأخبر وألا يوجد ذلك بأن كان غير بالغ أو بالغاً ولم يخبر فقول السيد
ولكنه يقتضي أنه إذا تعارض قول العبد وقول السيد قدم قول العبد وهو محل تأمل إن ظهرت قرينة
تقوي صدق السيد كأن ولد عنده وأدعى أنه أرخ ولادته ولم يذكر العبد قرينة يستند إليها بل قال سني
كذا ولم يزد، ثم رأيت في شرح العباب لحج ما يصرح بالأول أي تقديم خبر العبد عند التعارض اه
ش.

فوه (سني): (ولا يشترط ذكر الكحل إلخ) لكن لو ذكر شيئا من ذلك وجب اغتياره باتفاق القولين
ويتركز على أقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس اه ش. فوه: (يغلو جفن العين) أي كالكحل من غير
اكتيحال نهاية ومعني.

فوه (سني): (ونحوهما) أي ولكن يسن ذكره خروجا من الخلاف وقياسا على سن ذكر مفلج الأسنان
وما معه الآتي بالأولى اه ش. فوه: (وتكثف إلخ) أي وثقل الأرداف نهاية ومعني. فوه: (ورقة
خضر) وهو وسط الإنسان اه كزدي. فوه: (وملاح) هي تناسب الأعضاء وقيل صفة يلزمها تناسب
الأعضاء اه ش. فوه: (بإهمالها) أي في الرقيق إذ المقصود منه الخدمة لا التمتع في الغالب اه
ش. فوه: (لا يجب التعرض هنا) أي في السلم في الحيوان رقيقا أو غيره أخذا من قوله لأن الخصي
إلخ اه سم. فوه: (كما مر) أي في البيع. فوه: (اشترط ذكره) أي ذكر كونه فحلا أو خصيا.
فوه: (في اللحم) أي في السلم فيه. فوه: (إلا الأبلق) وفاقا للمعني وقال النهاية قال الأذرع

فوه: (أن لا يجب التعرض هنا إلخ) المتبادر تعلق هذا بالماشية لكن ينبغي جريانه في الرقيق أيضا
أخذا من قوله: (لأن الخصاء عيب). فوه: (إلا الأبلق) قال في شرح الروض بخلاف الأعقر وهو بين

انضباطه (والنوع) والصَّنْفُ إِنِ اخْتَلَفَ كِبَخَاتِيَّ أَوْ عِرَابٍ فِي الْإِبِلِ أَوْ كَعَرَبِيٍّ أَوْ تُرْكِيٍّ فِي الْخَيْلِ وَكِمَصْرِيٍّ أَوْ رُومِيٍّ فِي الْبَقِيَّةِ وَيَجُوزُ مِنْ نَعْمٍ أَوْ مَاشِيَةٍ نَحْوِ طَيٍّ مِمَّا الْعَادَةُ كَثَرَتْهُمْ وَلَا يَجِبُ هُنَا ذِكْرُ الْقَدِّ وَقِيلَ يَجِبُ وَانْتَصَرَ لَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَا وَصَفُ اللَّوْنِ لَكِنْ يُسْنُ فِي نَحْوِ خَيْلٍ ذِكْرُ غُرَّةٍ وَتَحْجِيلٍ (وَفِي الطَّيْرِ) وَالسَّمَكِ وَلَحْمِهِمَا (النَّوْعُ) وَالصَّغَرُ وَكِبَرُ الْجُثَّةِ أَيْ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ نِ طَيْرٍ لَمْ يُزِدْ لِلْأَكْلِ وَكَذَا سِنَّهُ إِنْ عُرِفَ وَذُكُورَتُهُ وَأُنُوثَتُهُ إِنْ أُمِكنَ التَّمْيِيزُ وَتَعَلَّقَ بِهِ غَرَضٌ وَكَوْنُ السَّمَكِ نَهْرِيًّا أَوْ يَحْرِيًّا طَرِيًّا أَوْ مَالِحًا

وَالْأَشْبَهُ الصَّحَّةُ بِلَدٍّ يَكْثُرُ وَجُودُهَا فِيهِ وَيَكْفِي مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ اسْمُ أَبْلَقَ كَسَائِرِ الصِّفَاتِ اهـ. وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْجَوَازِ عَلَى وَجُودِ ذَلِكَ بَكْثَرَةٍ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ وَعَدَمُ الْجَوَازِ عَلَى خِلَافٍ مَا ذَكَرَ اهـ ع ش. قَوْلُهُ اسْمُ أَبْلَقَ فِي الْمُخْتَارِ الْبَلَقُ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ وَكَذَا الْبُلْقَةُ بِالضَّمِّ يُقَالُ قَرَسٌ أَبْلَقٌ وَعَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَلْحَقَ بِالْأَبْلَقِ مَا فِيهِ حُمْرَةٌ وَبَيَاضٌ بَلْ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَبْلَقِ فِي كَلَامِهِمْ مَا اشْتَمَلَ عَلَى لَوْنَيْنِ فَلَا يَخْتَصُّ بِمَا فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ وَقَوْلُهُ وَالْأَشْبَهُ الصَّحَّةُ مُعْتَمَدٌ وَفِي سَمِ قَوْلُهُ إِلَّا الْأَبْلَقُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِخِلَافِ الْأَغْفَرِ وَهُوَ الَّذِي يَبَيِّنُ الْبَيَاضَ وَالسَّوَادَ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (كِبَخَاتِيَّ الْخُ) مِثَالٌ لِلتَّنَوُّعِ وَفِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى عَطْفًا عَلَى ذَلِكَ أَوْ مِنْ نِتَاجِ بَنِي فَلَانٍ وَبَلَدِ بَنِي فَلَانٍ، وَفِي بَيَانِ الصَّنَفِ الْمُخْتَلِفِ أَرْحَبِيَّةً أَوْ مَهْرِيَّةً اهـ. قَوْلُهُ: (وَكَعَرَبِيٍّ الْخُ) أَوْ مِنْ خَيْلِ بَنِي فَلَانٍ لِطَائِفَةٍ كَثِيرَةٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (فِي الْبَقِيَّةِ) أَيْ فِي الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ قَالَ الْمُعْنَى وَكَذَا الْغَنَمُ يَقُولُ تُرْكِيٍّ أَوْ كُرْدِيٍّ اهـ. قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ الْخُ) أَيْ وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ بَدَلُ النَّوْعِ مِنْ نَعْمٍ الْخُ اهـ كُرْدِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ مِنْ نَعْمٍ الْخُ) يُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ فِي تَمْرِ الْقَرْيَةِ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا عَلَى كَوْنِهِ يُؤْمَنُ انْقِطَاعُهُ فَيَصِحُّ أَوَّلًا فَلَا يَصِحُّ وَعَلَيْهِ فَيُخْتَلَفُ ذَلِكَ هُنَا وَتَمَّ بِاخْتِلَافِ الْقَدْرِ الْمُسَلَّمِ فِيهِ اهـ بَصْرِيٍّ وَفِي سَمِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (مِمَّا الْعَادَةُ كَثَرَتْهُمْ) أَيْ لِقَلَّا يَعْرِزُ وَجُودُ الْمُسَلَّمِ فِيهِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ هُنَا) أَيْ فِي الْمَاشِيَةِ (ذِكْرُ الْقَدِّ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ وَالْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ مَا نَصَّهُ فَعَلَى هَذَا يَشْتَرِطُ أَيْ ذِكْرُ الْقَدِّ فِي سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ. قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ خَيْلٍ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى فِي غَيْرِ الْإِبِلِ اهـ. قَوْلُهُ: (أَيْ أَحَدُهُمَا) أَيْ الصَّغَرُ وَكِبَرُ الْمَثَنِ إِلَى الْمَثَنِ عَنِ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (سِنَّهُ) أَيْ الطَّيْرُ مُطْلَقًا. قَوْلُهُ: (إِنْ عُرِفَ) وَيُرْجَعُ فِيهِ لِلْبَاقِ كَمَا فِي الرَّقِيقِ اهـ مُعْنَى زَادَ سَمِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ السَّنَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الْجُثَّةِ كَمَا فِي الْغَنَمِ اهـ. قَوْلُهُ: (نَهْرِيًّا) أَيْ مِنَ الْبَحْرِ الْحُلِيِّ. قَوْلُهُ: (أَوْ بَحْرِيًّا) أَيْ مِنَ الْبَحْرِ الْمِلْحِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (طَرِيًّا أَوْ مَالِحًا) قَالَ الْبُجَيْرِيُّ لَيْسَا مُتَقَابِلَيْنِ بَلِ الطَّرِيُّ يُقَابِلُهُ الْقَدِيدُ

الْبَيَاضَ وَالسَّوَادَ اهـ. قَوْلُهُ: (كِبَخَاتِيَّ أَوْ عِرَابٍ) أَوْ مِنْ نِتَاجِ بَنِي فَلَانٍ إِنْ لَمْ يَعْرِزْ وَجُودُهُ أَوْ بَلَدِ بَنِي فَلَانٍ كَذَلِكَ وَفِي بَيَانِ الصَّنَفِ الْمُخْتَلِفِ أَرْحَبِيَّةً أَوْ مُجَنَّدِيَّةً لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ بِذَلِكَ أَمَّا إِذَا عَزَّ وَجُودُهُ كَانَ نُسِبَ إِلَى طَائِفَةٍ يَسِيرَةٍ فَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ كَتَنْظِيرِهِ فِيمَا مَرَّ فِي تَمْرِ بُسْتَانٍ اهـ. ثُمَّ قَالَ عَنِ الرُّوضَةِ وَمَا لَا يَبِينُ نَوْعُهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى قَوْمٍ يَبِينُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى بَلَدٍ وَغَيْرِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا سِنَّهُ إِنْ عُرِفَ) قَالَ فِي شَرْحِ

(وفي اللحم) من غير صيّد وطير، ولو قديداً ممْلَحاً (لحم بقري) عراب (أو جواميس أو ضأن أو معز ذكر حصي رضيع) هزيل لا أعجف؛ لأنّ العجف عيبت (معلوف أو ضدها) أي المذكورات أي

والمالِح يُقابله غير المالح اهـ. وفي النهاية والمُعني ولا يصحّ السَلَم في التخل وإن جَوَزْنَا بَيْعَهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَضْرَهُ بَعْدَ وَلَا كَيْلَ وَلَا وَزْنَ اهـ. قال ع ش وأما التخل بالخاء فالظاهر صحته السَلَم فيه لإمكان ضبطه بالطول ونحوه فيقول أسلمت إليك في تخله صفتها كذا فيحضرها له بالصفة التي ذكر ومن الصفة أن يذكر مدة نباتها من سنة مثلاً اهـ.

❦ قول (سني): (وفي اللحم) لو اختلف المسلم والمسلم إليه في كونه مذكي أو غيره صدق المسلم عملاً بالأصل ما لم يقل المسلم إليه أنا ذكيت فيصدق وسيأتي ذلك من كلام الشارح م ر في الفصل الآتي اهـ ع ش. قوله: (من غير صيّد) إلى قول المتن: (وفي الثياب) في النهاية إلا قوله: (والفرق) إلى (ويجب). قوله: (من غير صيّد إلخ) قال في الرّوض وشرّجه ولا مدخل للخصاء والعلف ونحوهما في لحم الصيّد اهـ وذكر في الرّوض وشرّجه أولاً ما نصّه ويذكر موضع اللحم في كبير من الطير أو السمك كالغنم وهذا محلّه في الفصل الآتي انتهى اهـ سم.

❦ قول (سني): (أو ضأن) ويتبعني اشتراط ذكر اللون إذا اختلف فيه الغرض كأن يقول من خروف أبيض أو أسود كما في حواشي شرح الرّوض لوالد الشارح م ر اهـ ع ش باختصار. قوله: (لا أعجف) صفة هزيل أي هزيل غير أعجف اهـ كُردّي. قوله: (لأنّ العجف إلخ) يقال عَجَفَتِ الشاةُ من الباب الرابع والخامس إذا ذهب سمنها وضعفت اهـ قاموس.

❦ قول (سني): (معلوف) قال في شرح الرّوض قال الزركشي وقياس ما سيأتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اختياره هنا أيضاً كما صرح به بعضهم اهـ. ثم قال في الرّوض وشرّجه (فصل) يشترط في اللبن والزبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه ومأكوله من مرعى أو علف معين بنوعه ولون السمن والزبد ويذكر في السمن أنه جديد أو عتيق انتهى اهـ سم بحذف وقوله: (يشترط إلخ) في النهاية والمُعني مثله من غير عزّ.

الرّوض: ويُرَجَّعُ فِيهِ لِلْبَائِعِ كَمَا فِي الرَّقِيقِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ السَّنَ لَا يُحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الْجَنَّةِ كَمَا فِي الْغَنَمِ وَمَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ ذِكْرَهَا إِنَّمَا اغْتَبِرَ؛ لِأَنَّ السَّنَ الَّذِي يُعْرَفُ بِهِ كِبَرُهَا وَصِغَرُهَا لَا يَكَادُ يُعْرَفُ اهـ.

❦ قوله: (من غير صيّد) قال في الرّوض وشرّجه لا مدخل للخصاء والعلف ونحوهما في لحم الصيّد اهـ. وذكر في الرّوض وشرّجه أولاً ما نصّه ويذكر موضع اللحم في كبير من الطير أو السمك كالغنم وهذا محلّه في الفصل الآتي اهـ.

❦ قول (سني): (معلوف) قال في شرح الرّوض قال الزركشي وقياس ما سيأتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اختياره هنا أيضاً كما صرح به بعضهم انتهى. ثم قال في الرّوض وشرّجه (فصل) يشترط في اللبن والزبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه ومأكوله من مرعى أو علف معين وقضية كلام أصله اعتبار السنّ ككونه لبن صغير أو كبير قال الأذرعّي ولم أر من ذكره ولون السمن والزبد لا اللبن

أَتْنَى فحل فطيم راع سمين، والرضيعُ والفطيمُ في الصغيرِ وأما الكبيرُ فمنه الجذعُ والثنيُّ ونحوهما فيذكرُ أحدَ ذلك وذلك لاختلافِ الغرضِ بذلك إذ لحمُ الراعيةِ أطيبُ والمعلوفةُ أدسمُ ولا بُدَّ فيها من علفٍ يؤثِّرُ في لحمِها نعم إن لم يختلفِ بها وضدّها بلَدٌ لم يجبَ ذكرُ أحدهما وكذا في لحمِ الصيدِ ويُشترطُ فيه بيانُ عَيْنِ ما صيدَ به (من فخذٍ) بإعجامِ الذالِ (أو كتفٍ أو جنبٍ) أو غيرها لاختلافِ الغرضِ بها أيضًا (ويقبلُ) وجوبًا (عظمه على العادة) عند

☐ قوله: (فمنه الجذعُ) والأقربُ الاكتفاءُ بالجذعةِ إذا أجدعتُ قبلَ تمامِ السَّنةِ في وقتِ جَرَتِ العادةُ بإجذاعِ مثلِها فيه ؛ لأنَّ عدولَه عَنِ التَّقْدِيرِ بالسَّنِّ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ مُسَمَّى الجذعةِ وإنَّ أجدعتُ قبلَ تمامِ السَّنةِ فَيُجْزَى قَبْلَهَا وكذا بَعْدَهَا ما لم تَنْتَقِلْ إِلَى حَدٍّ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا جَذَعَةٌ عُرْفًا هـ ع ش وأقولُ يُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِي الْمُخْتَلِمِ . ☐ قوله: (سمين) ضِدُّ هَزِيلٍ آخَرُهُ لِيَتَصِلَ أَضْدَادُ مَا فِي الْمُثْنِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ .

☐ قوله: (وذلك لاختلافِ الغرضِ بذلك إلخ) وظاهرُ ذلك أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَبُولُ الرَّاعِيَةِ وَإِنْ كَانَتْ فِي غَايَةِ السَّمَنِ وهو كذلك وإن قال في المطلبِ الظَّاهِرُ وَجوبُ قَبُولِهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى . ☐ قوله: (من علفٍ يؤثِّرُ إلخ) عبارةٌ الْمُعْنَى وَلَا يَكْفِي فِي الْمَعْلُوفَةِ الْعَلْفُ مَرَّةً أَوْ مَرَاتٍ بَل لَا بُدَّ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مَبْلَغٍ يُؤَثِّرُ فِي اللَّحْمِ كَمَا قَالَه الإمامُ وأقرَّاه هـ . ☐ قوله: (نعم إن لم يختلفِ إلخ) عبارةٌ شَرَحَ الرُّوضُ فَلَوْ كَانَ بِلَدٍ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الرَّاعِي والمعلوفُ قال الماورديُّ لم يَلْزَمْ ذِكْرُهُ انْتَهَى سَم . ☐ قوله: (بلَدٌ) أَي غَرَضُ أَهْلِ بِلَدٍ بَأَن لَا يَتَفَاوَتْ لَحْمُهَا عِنْدَهُم هـ ع ش عبارةُ السَّيِّدِ عُمَرَ قَوْلُهُ بِلَدٌ أَي مَاشِيَةٌ بِلَدٍ فَيَكْفِي أَنْ يَقُولَ مِنْ مَاشِيَةٍ بِلَدٍ كَذَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْحَقَ بِهِ غَيْرُهُ مِمَّا يَأْتِي هـ . ☐ قوله: (ذكرُ أحدهما) إنَّ كَانَتْ هَذِهِ عِبَارَتُهُ فَضْمِيرُ الثَّانِيَةِ عَائِدٌ إِلَى الْمَعْلُوفَةِ وَضِدُّهَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُمَا بَقِيَّةُ الْأَوْصَافِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ عِبَارَتَهُ أَحَدُهَا وَيَكُونُ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ الْأَوْصَافَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْمُثْنِ وَعَلَيْهِ فَعِبَارَتُهُ وَافِيَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى اسْتِدْرَاكِ، ثُمَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَجْرِي فِيمَا يُعْتَبَرُ فِي الثَّمَارِ وَالْحُبُوبِ وَغَيْرِهِمَا إِذَا لَمْ تَخْتَلِفْ بِلَدٍ وَلَا فَيُحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ سَيِّدُ عُمَرَ . ☐ قوله: (وكذا في لحمِ الصيدِ) أَي فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذِكْرُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ هـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ ع ش أَي فَلَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهَا فِيهِ لِعَدَمِ تَأْتِيهَا فِيهِ وَكَذَا الطَّيْرُ وَعَلَيْهِ فَيُشْتَرَطُ فِي لَحْمِهَا التَّنَوُّعُ وَصِغَرُ الْجُذَّةِ أَوْ كِبَرُهَا دُونَ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ هـ . وَفِي سَمِ وَالرَّشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَيَذْكُرُ فِي لَحْمِ الصَّيْدِ مَا يَذْكُرُ فِي لَحْمِ غَيْرِهِ إِلَّا الْخَصِيَّ وَالْعَلْفَ وَالذَّكُورَةَ وَالْأُنْثَى إِلَّا إِنْ أَمَكَّنَهُ فِيهِ غَرَضٌ انْتَهَى هـ . ☐ قوله: (ويُشْتَرَطُ فِيهِ) يَغْنِي فِي لَحْمِ الصَّيْدِ . ☐ قوله: (ما صيدَ به) أَي مِنْ أُخْبُولَةٍ أَوْ سَهْمٍ أَوْ جَارِحَةٍ

وَيَذْكُرُ فِي السَّمَنِ أَنَّهُ جَدِيدٌ أَوْ عَتِيقٌ انْتَهَى . ثُمَّ ذَكَرَ فِي شَرْحِهِ خِلَافًا كَبِيرًا فِي ذِكْرِ أَنَّهُ جَدِيدٌ أَوْ عَتِيقٌ . ☐ قوله: (نعم إن لم يختلفِ إلخ) عبارةٌ شَرَحَ الرُّوضُ فَلَوْ كَانَ بِلَدٍ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الرَّاعِي والمعلوفُ قال الماورديُّ لم يَلْزَمْ ذِكْرُهُ . ☐ قوله: (وكذا في لحمِ الصيدِ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَيَذْكُرُ فِي لَحْمِ الصَّيْدِ مَا يَذْكُرُ فِي لَحْمِ غَيْرِهِ إِلَّا الْخَصِيَّ وَالْعَلْفَ وَضِدُّهُمَا وَالذَّكُورَةَ وَالْأُنْثَى إِلَّا إِنْ أَمَكَّنَ فِيهِ غَرَضٌ وَيُبَيِّنُ أَنَّهُ صَيْدٌ بِأُخْبُولَةٍ أَوْ سَهْمٍ أَوْ جَارِحَةٍ وَأَنَّهُ فَهْدٌ مَثَلًا أَوْ كَلْبٌ .

الإطلاق كنوى التمر ويجوز شرط نزعِهِ وحينئذٍ لا يجب قبولُهُ لا شرط نزع نوى التمر على الأوجه من وجهين فيه والفرق أنَّ التمر يُدخَرُ غالبًا ونزع نواه يُعرِّضُهُ للإفساد بخلاف العظم ويجب قبول جلد يؤكل عادةً مع اللحم لا رأس ورجل من طير وذنب أو رأس لا لحم عليه من سمك (وفي الثياب الجنس) كقطن أو كتان والنوع وبلد نسجه إن اختلف به غرض، وقد يُغني ذكر النوع عن غيره (والطول والعرض والغلط والدقة) بالدال وهما صفتان للغزل (والصفافة) وهي انضمام بعض الخيوط إلى بعض (والرقة) وهي ضدّها وهما يرجعان لصفة النسيج فما هنا أحسن ممّا في الروضة وأصلها من إسقاطهما نعم قد يستعمل الدقيق موضع الرقيق وعكسه (والنعومة والخشونة) وكذا اللون في نحو حرير ووبر وقطن وإطلاقهم محمول على ما لا يختلف من كتاب أو قطن (ومطلقه) عن ذكر قصر وعذمه (يحمل على الخام)؛ لأنه الأصل دون المقصور، نعم، يجب قبوله لكن إن لم يختلف الغرض.

وأما فهذا مثلاً أو كلب اه سم. ☐ فوه: (نزعِهِ) أي العظم وكذا ضمير قبوله. ☐ فوه: (لا شرط نزع إلخ) أي لا يجوز شرطه. ☐ فوه: (على الأوجه) خلافاً للمعني. ☐ فوه: (لا لحم عليه) راجع للذنب والرأس أما الرجل فلا يجب قبولها مطلقاً عليها لحم أو لا اه ع ش. ☐ فوه: (كقطن) إلى قول المتن: (وفي التمر) في النهاية إلا قوله: (وإطلاقهم) إلى المتن، وكذا في المعني إلا قوله: (ولاً) إلى (ويجوز السلم) وقوله: (ويجوز في الحبرة) إلى المتن. ☐ فوه: (عن غيره) أي عن البلد والجنس اه معني.

☐ فوه: (قد يستعمل) أي مجازاً ثم هذا التعبير صريح في أن التفرقة هي الأصل وفي ع ما نصه قول المصنف والرقة هو يوافق ما نقل عن الشافعي لكن في الصحاح الدقيق والرقيق خلاف الغليظ اه ع ش. ☐ فوه: (الدقيق موضع الرقيق إلخ) أي والغليظ موضع الصفيق وعكسه.

☐ قول (سئ): (والنعومة والخشونة) وهما مخصوصان بغير الإبريسم؛ لأنه لا يكون إلا ناعماً اه كزدي أي بعد الطبخ وأما قبله فمِنه ناعم وخشن. ☐ فوه: (وكذا اللون إلخ) خلافاً للمعني كما يأتي. ☐ فوه: (في نحو حرير) كالقز. ☐ فوه: (وإطلاقهم) أي سكوت أصحابنا عن اشتراط ذكر اللون (محمول إلخ) وليتأمل ما ذكره في القطن حيث ذكره فيما يجب فيه بيان اللون وفيما لا يختلف اللهم إلا أن يقال إنه نوعان اه ع ش أقول وهو المشاهد. عبارة المعني.

(تنبيه): سكّت الشيخان تبعاً للجُمهور عن ذكر اللون وذكر في البسيط اشتراطه في الثياب قال الأذرعي وهو متعين في بعض الثياب كالحرير والقز والوبر وكذا القطن ببعض البلاد منه أبيض ومنه أشقر خلفه وهو عزيز وتختلف الأغراض والقيّم بذلك اه. وجوابه ما مر في الدعج ونحوه اه. أي من تسمع الناس بإهماله. ☐ فوه: (على ما لا يختلف) أي لوئنا.

☐ قول (سئ): (ومطلقه) أي الثوب. ☐ فوه: (إن لم يختلف إلخ) فإن اختلف الغرض به لم يجب قبوله اه

☐ فوه: (لا شرط نزع نوى) أي لا يجوز شرطه. ☐ فوه: (إن لم يختلف إلخ) فإن اختلف به لم يجب

(وَيَجُوزُ السَّلَمُ (فِي الْمَقْصُورِ) لَا انْضِبَاطَهُ لَا الْمُبُوسِ وَإِنْ لَمْ يُغْسَلْ لِعَدَمِ انْضِبَاطِهِ بِخِلَافِ جَدِيدٍ وَإِنْ غُسِلَ، وَلَوْ قَمِيصًا وَسَرَاوِيلَ إِنْ أَحَاطَ بِهِمَا الْوَصْفُ وَالْأَفْلَا عَلَيْهِ يُحْمَلُ تَنَاقُضُ الشَّيْخَيْنِ فِي ذَلِكَ. (و) يَجُوزُ السَّلَمُ فِي الْكَثَّانِ لَكِنْ بَعْدَ دَقَّةٍ لَا قَبْلَهُ وَفِي (مَا صُبِغَ غَزْلُهُ قَبْلَ النَّسِجِ كَالْبُرُودِ) إِذَا بَيَّنَّ الصَّبْغَ وَنَوَعَهُ وَزَمَنَهُ وَلَوْنَهُ وَبَلَدَهُ (وَلَا قَيْسُ صِحَّتِهِ فِي) الثَّوْبِ (الْمَصْبُوغِ بَعْدَهُ) أَيْ النَّسِجِ كَالْعَزْلِ الْمَصْبُوغِ (قُلْتُ: الْأَصْحَحُ مَنْعُهُ وَبِهِ قَطَعَ الْجُمْهُورُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الصَّبْغَ بَعْدَهُ يَشُدُّ الْفَرْجَ فَلَا يَظْهَرُ فِيهِ نَحْوُ صَفَاقَةٍ أَوْ رِقَّةٍ وَيَجُوزُ فِي الْحَبْرَةِ وَغَصْبِ الْيَمَنِ إِنْ وَصَفَهُ حَتَّى تَخْطِيطُهُ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَقَوْلُ شَارِحٍ إِلَّا غُصِبَ الْيَمَنِ غَلِطَ فِيهِ وَالْأَوَّلَى حَمَلُهُ عَلَى مَا لَا يَضْبِطُهُ الْوَصْفُ (وَفِي الصَّمْرِ) وَالزَّرِيبِ (لَوْنُهُ وَنَوَعُهُ) كَمَعْقِلِيٍّ أَوْ بَرَنِيٍّ (وَبَلَدُهُ وَصِغَرُ الْحَبَاتِ أَوْ كِبَرُهَا).....

سَمِ عِبَارَةٌ عَشْرُ أَيِّ لِعَامَّةِ النَّاسِ لَا لِخُصُوصِ الْمُسْلِمِ كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ فِي تَطَاوُرِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (انْضِبَاطُهُ) وَمِنْ انْضِبَاطِهِ أَنْ لَا يُغْلَى بِالنَّارِ وَأَنْ يَكُونَ بِغَيْرِ دَوَاءٍ فَإِنَّ تَأَثِيرَ النَّارِ وَأَخَذَهَا مِنْ قَوَاهِ غَيْرُ مُنْضَبِطٍ بَلْ وَلَوْ خَلَا عَنِ الدَّوَاءِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ثُمَّ الْمَضْغُولُ بِالنَّشَا مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (إِنْ أَحَاطَ بِهِمَا الْوَصْفُ) بَأَنْ ضَبَطَهُمَا طَوْلًا وَعَرْضًا وَسِعَةً أَوْ ضِيقًا اهـ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِّ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ.

قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِّ فِيمَا ذُكِرَ مِنَ الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ دَقَّةٍ) أَيِّ وَتَقْضِيهِ لَا قَبْلَهُ فَيَذْكُرُ بَلَدَهُ وَلَوْنَهُ وَطَوْلَهُ أَوْ قَصْرَهُ وَنُعُومَتَهُ أَوْ خُسُوفَتَهُ وَرِقَّتَهُ أَوْ غِلْظَتَهُ وَعَقَّتَهُ أَوْ حَدَاتِهِ إِنْ اخْتَلَفَ الْغَرَضُ بِذَلِكَ نِهَایَةً وَمُعْنِي قَالَ ع. ش. وَفِي سَمِّ مَا يُوَافِقُهُ قَوْلُهُ أَيِّ وَتَقْضِيهِ أَيِّ مِنَ السَّاسِ وَلَعَلَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ ضَبْطَهُ قَبْلَ تَقْضِيهِ بِالْوَصْفِ وَلَا يَشْكُلُ عَلَيْهِ جَوَازُ تَبَيُّعِهِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَتَعَيَّدُ الْمُعَايَنَةَ بِخِلَافِ السَّلَمِ اهـ. قَوْلُهُ: (الصَّبْغُ وَنَوَعُهُ وَزَمَنُهُ) عِبَارَةٌ النَّهَایَةِ وَالْمُعْنِي مَا يُصْبَغُ بِهِ وَكَوْنُهُ فِي الشِّتَاءِ أَوِ الصَّیْفِ اهـ.

قَوْلُهُ (سَمِي): (وَالْأَقْسَى) أَيِّ الْأَوْفَقُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الصَّبْغَ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَا غُسِلَ بِحَيْثُ زَالَ انْسِدَادُ الْفَرْجِ يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ بِأَنْ يَقُولَ اسَلَمْتُ فِي مَصْبُوغٍ بَعْدَ النَّسِجِ مَغْسُولٍ بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ انْسِدَادُ فِيهِ الْخُ وَلَا مَانِعٌ مِنْهُ اهـ ع. ش. سَمِ عَلَى مَنَهِجِ عَنِ الطَّبْلَاوِيِّ وَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّ مَا لَا يَنْسُدُ بِصَبْغِهِ شَيْءٌ مِنْ فَرْجِهِ كَمَا هُوَ الْمَشَاهِدُ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ. قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ فِي الْحَبْرَةِ) وَالْحَبْرَةُ كَالْعَبْنَةِ بُرْدُ يَمَانِيٍّ مَوْشَى مُخَطَّطٌ وَالْجَمْعُ حَبْرٌ كَعَنْبٌ وَحَبْرَاتٌ وَالْعَصْبُ كَقَلَسٍ بُرُودٌ يَمْنِيَّةٌ يُعْصَبُ غَزْلُهَا أَيْ يُجَمَّعُ وَيُسَدُّ ثُمَّ يُصْبَغُ وَيُنْسَجُ فَيَأْتِي مَوْشَى لِقَاءِ مَا عُصِبَ مِنْهُ أَيْضًا لَمْ يَأْخُذْهُ صَبْغٌ وَقِيلَ هِيَ بُرُودٌ مُخَطَّطَةٌ اهـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (غَلِطَ فِيهِ) غَلِطَ فِي الْقَوَاتِ اهـ سَمِ.

قَوْلُهُ: (حَمَلُهُ) أَيِّ قَوْلِ الشَّارِحِ.

قَوْلُهُ (سَمِي): (لَوْنُهُ) كَأَبْيَضَ أَوْ أَحْمَرَ اهـ مُعْنِي. قَوْلُهُ (سَمِي): (وَبَلَدُهُ) أَيِّ كَبْصَرِيٍّ أَوْ مَدَنِيٍّ.

قَوْلُهُ (سَمِي): (وَصِغَرُ الْحَبَاتِ أَوْ كِبَرُهَا) أَيِّ أَحَدُهُمَا؛ لِأَنَّ صَغِيرَ الْحَبِّ أَقْوَى وَأَشَدُّ نِهَایَةً وَمُعْنِي.

قَوْلُهُ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ دَقَّةٍ) يَتَّبَعِي أَنْ يُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ تَخْلِيصَهُ مِنْ سَابِيهِ الْمُسَمَّى فِي عُرْفِ مِصْرِنَا بِالتَّقْضِ إِذْ هُوَ قَبْلَ ذَلِكَ لَا يَنْضَبِطُ. قَوْلُهُ: (وَزَمَنُهُ) مِنْ شِتَاءٍ أَوْ صَيْفٍ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ انْتَهَى. قَوْلُهُ: (غَلِطَ فِيهِ)

وَعَثَقَهُ وَحَدَّثَهُ) وَكَوْنُ جَفَافِهِ بِأَمِّهِ أَوْ الْأَرْضِ لَا مُدَّةَ جَفَافِهِ إِلَّا فِي بَلَدٍ يَخْتَلِفُ بِهَا وَلَا يَصِحُّ فِي التَّمْرِ الْمَكْنُوزِ بِالْقَوَاصِرِ لِتَعَدُّرِ اسْتِيفَاءِ صِفَاتِهِ الْمُشْتَرِطَةِ حِينَئِذٍ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْتَرِضْ لِكَثْرَةِ فِيهَا جَارٌ قَبُولُ مَا فِيهَا وَيُذَكِّرُ فِي الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ غَيْرِ الْأَخِيرَيْنِ (وَالْحِنْطَةُ وَسَائِرُ الْحُبُوبِ كَالتَّمْرِ) فِيمَا ذَكَرَ فِيهِ حَتَّى مُدَّةَ الْجَفَافِ.....

٥ قول (سئ): (وَعَثَقَهُ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ كَمَا قَالَه الْإِسْنَوِيُّ وَبَضَمَهَا كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْمُثَنَّى عَنْ ضَبْطِ الْمُصَنِّفِ بِحَطِّهِ اهـ مُعْنِي قَالَ ع ش قَالَ الْإِسْنَوِيُّ بِكَسْرِ الْعَيْنِ مُصَدَّرٌ عَثَقَ بَضَمَ التَّاءِ وَفِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ بَضَمَ الْعَيْنِ انْتَهَى عُمُرُهُ وَفِي الْمَصْبُوحِ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسَرِهَا اهـ وَكَلَامُ الْقَامُوسِ يُقِيدُ أَنَّهُ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ وَلَمْ يَتَّعَرِضْ لِلْكَسْرِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ قَوْلَ الْمُحَشِّي بِكَسْرِ الْعَيْنِ تَحْرِيفٌ عَنْ بَضَمِ الْعَيْنِ وَيَذُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ مُصَدَّرٌ عَثَقَ بِالضَّمِّ اهـ. ٥ قوله: (وَكُوْنُ جَفَافِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَظَاهِرٌ إِلَى وَيَذَكُرُ وَكَذَا فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا فِي بَلَدٍ يَخْتَلِفُ بِهَا. ٥ قوله: (بَأَمِّهِ أَوْ عَلَى الْأَرْضِ) أَي عَلَى التَّخْلِ أَوْ بَعْدَ الْجُدَادِ فَإِنَّ الْأَوَّلَ أَبْقَى وَالثَّانِي أَضْفَى اهـ مُعْنِي. ٥ قوله: (لَا مُدَّةَ جَفَافِهِ) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُبَيِّنَ عَثَقَ عَامٍ أَوْ عَامَيْنِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ فَإِنْ أُطْلِقَ فَالتَّصُّ الْجَوَازُ وَيَنْزِلُ عَلَى مُسَمًّى الْعَثَقِ اهـ مُعْنِي زَادَ الْإِعَابَ وَإِذَا شَرَطَ الْعَثَقُ يَقْبَلُ وَجُوبًا مَا يُسَمَّى عَثَقًا اهـ. ٥ قوله: (فِي التَّمْرِ الْمَكْنُوزِ إلخ) وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْعَجْوَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنِي. ٥ قوله: (غَيْرِ الْأَخِيرَيْنِ) أَي غَيْرِ الْعَثَقِ وَالْحَدَاثَةِ اهـ ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالرُّطْبُ كَالتَّمْرِ فِيمَا ذَكَرَ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا جَفَافَ فِيهِ اهـ. ٥ قوله: (لِتَعَدُّرِ اسْتِيفَاءِ صِفَاتِهِ) هَذَا قَدْ يُفْهَمُ صِحَّةَ السَّلَامِ فِي الْعَجْوَةِ الْمُسَوَّلَةِ أَيِ الْمَتْرُوعِ نَوَاهَا وَصَرَّحَ بِذَلِكَ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ الشُّوَبْرِيُّ اهـ ع ش وَتَقَدَّمَ فِي الشَّارِحِ خِلَافُهُ وَعَنِ الْمُعْنِي وَفَاقُهُ.

٥ قوله: (فِيمَا ذَكَرَ إلخ) أَي فِي شُرُوطِهِ الْمَذْكُورَةِ فَيُبَيِّنُ نَوْعَهَا كَالشَّامِيِّ وَالْجِصْرِيِّ وَالصَّعِيدِيِّ وَالْبَحْرِيِّ وَلَوْنُهُ فَيَقُولُ أَيْضًا أَوْ أَحْمَرُ أَوْ أَسْوَدُ قَالَ السُّبْكِيُّ وَعَادَةُ النَّاسِ الْيَوْمَ لَا يَذْكُرُونَ اللَّوْنَ وَلَا يَصْغُرُ الْحَبَابُ وَكِبَرُهَا عَادَةُ فَايِسِدَةً مُخْتَلِفَةً لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ فَيُبَيِّنُ أَنْ يُبَيِّنَ عَلَيْهَا اهـ مُعْنِي. ٥ قوله: (حَتَّى مُدَّةَ الْجَفَافِ) وَيَصِحُّ السَّلَامُ فِي الْأَدَقَّةِ فَيَذَكُرُ فِيهَا مَا مَرَّ فِي الْحَبِّ إِلَّا بِمُقْدَارِهِ وَيَذَكُرُ أَيْضًا أَنَّهُ يُطْحَنُ بِرَحَى الدَّوَابِّ أَوْ الْمَاءِ أَوْ غَيْرِهِ، وَخُسُونَةُ الطَّحْنِ وَنُعُومَتُهُ وَيَصِحُّ فِي التُّخَالَةِ كَمَا قَالَه ابْنُ الصَّبَّاحِ إِنْ انْضَبَطَ بِالْكَيْلِ وَلَمْ يَكُنْ تَفَاوُثُهَا فِيهِ بِالْإِنْكِبَاسِ وَضِدُّهُ وَيَصِحُّ فِي الثَّبَنِ قَالَ الرَّوْيَانِيُّ وَفِي جَوَازِهِ فِي السَّوِيْقِ وَالتَّشَا وَجِهَانِ الْمَذْهَبِ الْجَوَازِ كَالذَّقِي وَيَجُوزُ السَّلَامُ فِي قَصَبِ السُّكَّرِ بِالْوَزْنِ أَيِ فِي قِسْرِهِ الْأَسْفَلِ وَيُشْتَرَطُ قَطْعُ أَغْلَاهُ الَّذِي لَا حَلَاوَةَ فِيهِ كَمَا قَالَه الشَّافِعِيُّ وَقَالَه الْمُزَنِّي وَقَطْعُ مَجَامِيعِ عُروِقِهِ مِنْ أَسْفَلِهِ وَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِي الْعَقَارِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ عَيَّنَ مَكَانَهُ فَالْمُعَيَّنُ لَا يَثْبُتُ فِي الدَّمَةِ إِلَّا فَمَجْهُولٌ وَيَصِحُّ فِي

عَلَطُهُ فِي الْقَوِ. ٥ قوله: (لَا مُدَّةَ جَفَافِهِ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِذَا شَرَطَ الْعَثَقُ يَقْبَلُ وَجُوبًا مَا يُسَمَّى عَثَقًا وَلَا يَجِبُ ذِكْرُ الْمُدَّةِ الَّتِي مَضَتْ عَلَيْهِ كَأَن يَقُولَ إِنَّهُ عَثَقَ عَامٍ أَوْ عَامَيْنِ مَثَلًا لِكَيْتَهُ أَيِ تَقْدِيرِهَا أَخُو طُ وَمِنْ ثَمَّ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُبَيِّنَ عَثَقَ عَامٍ أَوْ عَامَيْنِ فَإِنْ أُطْلِقَ فَالتَّصُّ الْجَوَازُ وَيَنْزِلُ عَلَى مُسَمًّى الْعَثَقِ وَهُوَ قَوْلُ الْبَغْدَادِيِّ وَقَالَ الْبَصْرِيُّ لَا يَصِحُّ وَحَمَلُوا التَّصُّ عَلَى ثَمَرِ الْحِجَازِ الَّذِي لَا يَتَفَاوُثُ بَتَفَاوُثِ عَثَقِهِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَصَدَّرَ الْكَلَامَ بِنِسْبَةِ ذَلِكَ لِلْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا وَلِلزَّافِعِيِّ فِي بَعْضِهِ.

بِتَفْصِيلِهَا نَعَمْ لَا يَصِحُّ خِلَافًا لِمَا فِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ كَالْبَحْرِ فِي أَرْزٍ فِي قِشْرَتِهِ إِذْ لَا يُعْرَفُ حِينَئِذٍ لَوْنُهُ وَصِغَرُ حَبِّهِ وَكِبَرُهَا لَا اخْتِلَافَ قِشْرِهِ حِفَّةً وَرِزَانَةً وَإِنَّمَا صَحَّ بَيْعُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ الْمُشَاهَدَةَ وَالسَّلَامَ يَعْتَمِدُ الصِّفَاتَ وَمَنْ ثَمَّ صَحَّ بَيْعُ نَحْوِ الْمَعْجُونَاتِ دُونَ السَّلَامِ فِيهَا وَبَحَثَ صِحَّتَهُ فِي الثُّخَالَةِ وَالتَّبْنِ وَمِثْلُهُ قِشْرُ التَّبْنِ فَيَذْكُرُ فِي كُلِّ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ الْغَرَضُ فِيهِ (وَفِي الْعَسَلِ) وَهُوَ حَيْثُ أُطْلِقَ عَسَلُ النَحْلِ (جَبَلِيٍّ أَوْ بَلَدِيٍّ) وَنَاحِيَّتُهُ وَمَرْعَاهُ لِتَكْيِيفِهِ بِمَا رَعَاهُ مِنْ دَاءٍ كَنُورٍ

الْبُقُولِ كَالْكُرَاثِ وَالْبَصْلِ وَالثُّومِ وَالْفُجْلِ وَالسَّلْقِ وَالتُّغْنُ وَالْهَنْدَبِ وَرِزْنَا فَيَذْكُرُ جِنْسَهَا وَنَوْعَهَا وَلَوْنَهَا وَصِغَرَهَا وَكِبَرَهَا وَبَلَدَهَا وَلَا يَصِحُّ فِي السَّلَجَمِ وَالْجَزْرِ إِلَّا بَعْدَ قَطْعِ الْوَرَقِ؛ لِأَنَّ وَرَقَهَا غَيْرُ مَقْصُودٍ وَيَصِحُّ فِي الْأَشْعَارِ وَالْأَصْوَابِ وَالْأَوْبَارِ فَيَذْكُرُ نَوْعَ أَصْلِهِ وَذَكَوَرَتِهِ أَوْ أُنُوثَتِهِ؛ لِأَنَّ صَوْفَ الْإِنَاثِ أَنْعَمُ وَاعْتَمَدُوا بِذَلِكَ عَنْ ذِكْرِ اللَّيْنِ وَالْخَشُونَةِ وَبَلَدِهِ وَاللَّوْنِ وَالْوَقْتِ هَلْ هُوَ خَرِيفِيٌّ أَوْ رَيْبَعِيٌّ وَالطُّوْلِ وَالْقَصْرِ وَالْوِزْنِ وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا مُتَقًّى مِنْ بَغَرٍ وَنَحْوِهِ كَشَوْكٍ وَيَجُوزُ شَرْطُ غَسْلِهِ وَلَا يَصِحُّ فِي الْقَرْزِ فِيهِ دَوْدٌ حَبًّا أَوْ مَيْتًا؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مَعْرِفَةَ وَزْنِ الْقَرْزِ أَمَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْهُ فَيَجُوزُ وَيَصِحُّ فِي أَنْوَاعِ الْعِطْرِ الْعَامَةِ الْوُجُودِ كَالْمِسْكِ وَالْعَنْبَرِ وَالْكَافُورِ وَالْعُودِ وَالزَّعْفَرَانِ لَانْضِبَاطِهَا. فَيَذْكُرُ الْوُضْفَ مِنْ لَوْنٍ وَنَحْوِهِ، وَالْوِزْنَ وَالتَّوَعُّ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (بِتَفْصِيلِهَا) أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ الْمَارَّ إِلَّا فِي بَلَدٍ يَخْتَلِفُ بِهَا. قَوْلُهُ: (لَا يَصِحُّ خِلَافًا إِلَّاخ) حَاصِلُ الْمُعْتَمَدِ جَوَازُ بَيْعِ الْأَرْزِ فِي قِشْرَتِهِ الْعُلْيَا دُونَ السَّلَامِ اهـ سم. قَوْلُهُ: (فِي قِشْرَتِهِ) أَيِ الْعُلْيَا نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (وَكَبَرُهَا) أَيِ الْحَبِّ وَتَأْنِيثُ الضَّمِيرِ لِكُونَ الْحَبِّ اسْمُ جِنْسٍ جَمِيعًا. قَوْلُهُ: (إِنَّمَا صَحَّ بَيْعُهُ) أَيِ فِي قِشْرَتِهِ الْعُلْيَا. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ صِحَّتَهُ فِي الثُّخَالَةِ) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ انْضَبَطَتْ بِالْكَيْلِ وَلَمْ يَكُنْ تَقَاوُئُهَا فِيهِ بِالْإِنْكَبَاسِ وَضِدَّهُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (فِي الثُّخَالَةِ وَالتَّبْنِ وَمِثْلُهُ قِشْرُ التَّبْنِ) وَيَجُوزُ فِي الثَّلَاثَةِ كَيْلًا وَوِزْنًا وَيُعْتَبَرُ فِي الْكَيْلِ كَوْنُهُ بِأَلْفٍ يُعْرَفُ بِمَقْدَارٍ مَا تَسَعُ وَيُعْتَبَرُ فِي كَيْلِهِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي التَّحَامُلِ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يَنْكَبِسُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي صِفَةِ كَيْلِهِ مِنْ تَحْمُلٍ أَوْ عَدَمِهِ يُرْجَعُ لِأَهْلِ الْخِبْرَةِ أَوْ فِي صِفَةِ مَا يُكَالُ بِهِ تَحَالَفًا لِأَنَّ اخْتِلَافَهُمَا فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ فِي قَدْرِ الْمُسْلَمِ فِيهِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (فَيَذْكُرُ فِي كُلِّ إِلَّاخ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَيَصِحُّ فِي التَّبْنِ فَيَذْكُرُ أَنَّهُ مِنْ تَبْنٍ حِنْطِيٍّ أَوْ شَعِيرٍ وَكَيْلَهُ أَوْ وَزْنَهُ اهـ. قَوْلُهُ: (بِمَا رَعَاهُ إِلَّاخ) مَا وَجَّهَ إِطْلَاقَهُ أَنْ تَوَرَّ الْفَاكِهَةُ دَاءً اهـ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ فَإِنَّ التَّحْلَ يَفْعُ عَلَى الْكَمْوَنِ وَالصَّغَرِ فَيَكُونُ دَوَاءً وَيَفْعُ عَلَى أَنْوَارِ الْفَاكِهَةِ أَوْ غَيْرِهَا فَيَكُونُ دَاءً اهـ.

قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا يَصِحُّ إِلَّاخ) حَاصِلُ الْمُعْتَمَدِ جَوَازُ بَيْعِ الْأَرْزِ فِي قِشْرَتِهِ الْعُلْيَا دُونَ السَّلَامِ. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ صِحَّتَهُ فِي الثُّخَالَةِ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ نَقَلَ صِحَّتَهُ فِي الثُّخَالَةِ عَنْ فَتَاوَى ابْنِ الصَّلَاحِ إِذَا انْضَبَطَتْ بِالْكَيْلِ وَلَمْ يَكُنْ تَقَاوُئُهَا فِيهِ بِالْإِنْكَبَاسِ وَضِدَّهُ انْتَهَى. وَقَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيْضًا قَالَ الرُّوْيَانِيُّ وَفِي جَوَازِهِ فِي السُّوْقِ وَالتَّشَا وَجِهَانِ الْمَذْهَبِ الْجَوَازُ كَالدَّقِيقِ انْتَهَى.

قَوْلُهُ (جَبَلِيٍّ أَوْ بَلَدِيٍّ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ أَنْ يَذْكُرَ مَكَانَهُ كَجَبَلِيٍّ أَوْ بَلَدِيٍّ وَيُبَيِّنُ بَلَدَهُ كَجَازِيٍّ أَوْ مَضَرِّيٍّ انْتَهَى. قَوْلُهُ: (وَمَرْعَاهُ) ظَاهِرُهُ فِي الْجَبَلِ أَيْضًا.

الفاكهة أو دواء كالكثون (صيفي أو خريفي)؛ لأن الخريفي أجود (أبيض أو أصفر) قوي أو رقيق ويُقبل ما رق لا يحرق لا يعيب (ولا يشترط) فيه (العشق والحدأة) أي ذكر أحدهما؛ لأنه لا يتغير أبدًا بل كل شيء يحفظ به. (ولا يصح) السلم (في) كل ما تأثير النار فيه غير منضبط كالخبز (والمطبوخ والمشوي) لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه ومن ثم لو انضبطت ناره أو لطفت صح فيه على المعتد وفارق الربا بضيقة وذلك كشكر وفانيد وقند خلافاً لمن نازع فيه زاعماً أنه متقوم، ودينس ما لم يخالطه ماء،

☐ فود: (أو دواء) قال الأذري وكان هذا في موضع يتصور فيه رغي هذا بمفرده وهذا بمفرده وفيه بُعد نهاية ومغني قال ع ش قوله وفيه بُعد أي فلو اتفق وجود ذلك في بلد اشترط وإلا فلا اه. ☐ فود: (أي ذكر) إلى قول المتن والأظهر في النهاية. ☐ فود: (بل كل شيء إلخ) أي من خواصه أنه إذا طرخ فيه شيء وترك المطروح فيه بحاله لا يتغير اه ع ش.

☐ فول (سئ): (والمشوي) قال في شرح الروض أي والنهاية والمغني قال الأذري والظاهر جوازه في المسموط؛ لأن النار لا تعمل فيه عملاً له تأثير اه سم. ☐ فول (سئ): (والمشوي) أي التاضج بالنار اه مغني. ☐ فود: (لو انضبطت ناره) أي ناز ما أثرت فيه. ☐ فود: (أو لطفت) سيأتي له م ر أن المراد باللطافة الانضباط فعطفه عليه للتفسير وعليه فأو بمعنى الواو؛ لأنها المستعملة في عطف التفسير اه ع ش.

☐ فود: (صح فيه) وفاقاً للمغني. ☐ فود: (على المعتد) أي الذي صححه في تصحيح التبيين وإن اعتمد في الروض خلافه اه سم. ☐ فود: (بضيقة) أي الربا. ☐ فود: (وذلك) أي ما انضبطت ناره اه ع ش.

☐ فود: (وفانيد وقند) هو السكر الخام القائم في إغساله كما فسره به الجلال السيوطي في فتاويه والفانيد نوع من العسل اه رشيدتي عبارة ع ش قوله وقند نوع من السكر اه عبارة الجمل الفانيد قيل عسل القصب وقيل شيء يتخذ من الدقيق وعسل القصب اه. ☐ فود: (وقند) جزم به في شرح الروض ومشى عليه البلقيني في التدريب اه سم. ☐ فود: (نازع فيه) أي في القند. ☐ فود: (أنه متقدم) في فتاوى العراقي الذي يظهر من كلام الأصحاب أن القند ليس مثلياً فإن ناره قوية ليست للتمييز ويختلف جودة ورداءة بحسب تربة القصب وجودة الطبخ لكن صحح الماورد في السلم في القند ومقتضى ذلك أنه مثلي اه سم. ☐ فود: (ودينس) بالكسر ويكسرتين عسل التمر اه قاموس ويظهر أن المراد به هنا ما يشمل

☐ فول (سئسن): (والمشوي) قال في شرح الروض قال الأذري والظاهر جوازه في المسموط؛ لأن النار لا تعمل فيه عملاً له تأثير انتهى. ☐ فود: (على المعتد) الذي صححه في تصحيح التبيين وإن اعتمد في الروض خلافه. ☐ فود: (وقند) جزم به في شرح الروض ومشى عليه البلقيني في التدريب فقال عطفاً على ما يصح السلم فيه وفي السكر على النص وفي القند صرح به الماورد وفي فتاوى العراقي الذي يظهر من كلام الأصحاب أن القند ليس مثلياً فإن ناره قوية ليست للتمييز ويختلف جودة ورداءة بحسب تربة القصب وجودة الطبخ كما ذكره أهل الخبرة بذلك وهو داخل في عموم منع الفقهاء السلم فيما

وَلِيًّا وَصَابُونٍ لَانْضِبَاطِ نَارِهِ وَقَصْدِ أَجْزَائِهِ مَعَ انْضِبَاطِهَا وَجِصٍّ وَنَوْرَةٍ وَنِيلَةٍ وَزُجَاجٍ وَمَاءٍ وَرِدٍ وَفَحْمٍ وَأَجْرٍ وَأَوَانِي خَزَفٍ انْضَبَطَتْ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي (وَلَا يَضُرُّ تَأْثِيرُ الشَّمْسِ) أَوِ النَّارِ فِي تَمْيِيزِ نَحْوِ عَسَلٍ أَوْ سَمْنٍ لِعَدَمِ اخْتِلَافِهِ، (وَالْأَظْهَرُ مِنْهُ) أَيِ السَّلَمِ (فِي رُغُوسِ الْحَيَوَانِ)

عَسَلِ الْعَنْبِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِيًّا) بِالْهَمْزِ كَعَنْبٍ أَوَّلُ مَا يُحْلَبُ وَغَيْرُ الْمَطْبُوخِ مِنْهُ يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ قَطْعًا وَأَمَّا الْمَطْبُوخُ فَيَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ عَلَى مَا صَحَّحَهُ فِي تَضْحِيحِ التَّنْبِيهِ وَإِنْ اعْتَمَدَ فِي الرُّوضِ خِلَافَهُ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ فَيُذَكَّرُ فِي اللَّبَاءِ مَا يُذَكَّرُ فِي اللَّبَنِ وَأَنَّهُ قَبْلَ الْوِلَادَةِ أَوْ بَعْدَهَا وَأَنَّهُ أَوَّلُ بَطْنٍ أَوْ ثَانِيهِ أَوْ ثَالِثُهُ وَلِيًّا يَوْمُهُ أَوْ أَمْسِيهِ كَذَا نَقَلَهُ السُّبْكِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ اهـ سَم. وَقَوْلُهُ وَأَنَّهُ قَبْلَ الْوِلَادَةِ أَوْ بَعْدَهَا مِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ تَفْسِيرَهُ بِأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يُحْلَبُ الْمُرَادُ مِنْهُ أَوَّلُ مَا يُحْلَبُ بَعْدَ انْقِطَاعِ اللَّبَنِ لِلْحَامِلِ وَعَوْدِهِ اهـ ع ش.

□ قَوْلُهُ: (وَجِصٍّ وَنَوْرَةٍ) أَيِ كَيْلًا وَوزْنًا كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ اهـ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَمَاءٍ وَرِدٍ) أَيِ خَالِصٍ بِخِلَافِ الْمَغْشُوشِ، وَمِثْلُهُ - أَيِ مَاءِ الْوَرْدِ - غَيْرُهُ مِنْ بَقِيَّةِ الْمِيَاهِ الْمُسْتَخْرَجَةِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَأَجْرٍ) أَيِ كَمَلٍ نُضْجُهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي اللَّبَنِ كَمَا مَرَّ وَفِي سَمٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ وَيَمْتَنِعُ فِي الْأَجْرِ الَّذِي لَمْ يَكْمُلْ نُضْجُهُ وَاحْمَرَّ بَعْضُهُ وَاضْفَرَّ بَعْضُهُ نَقَلَهُ الْمَاوَزْدِيُّ عَنْ أَصْحَابِنَا قَالَ السُّبْكِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِاخْتِلَافِهِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (انْضَبَطَتْ لِإِنْفِخٍ) وَعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ كَغَيْرِهِ بِكَوْنِ نَارِ الشُّكْرِ وَنَحْوِهِ لَطِيفَةً أَنَّهُا مَضْبُوطَةٌ فَلَا اغْتِرَاضَ عَلَيْهِ حَيْثُ نَيْلُ نِهَآيَةٍ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فِي تَمْيِيزِ نَحْوِ عَسَلٍ لِإِنْفِخٍ) وَبَصِيحُ السَّلَمِ فِي الشَّمْعِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش الْمُبَادَرُ مِنْهُ أَنَّهُ شَمْعُ الْعَسَلِ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ وَيَتَّبَعِي أَنَّ مِثْلَهُ مَا يَتَّخِذُ مِنَ الدَّهْنِ فَيَصِيحُ السَّلَمُ فِيهِ وَزَنَا ثَمَّ إِنَّ ظَهَرَ أَنَّ فَعْلَتَهُ تُخِينَةُ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ لَمْ يَجِبْ قَبُولُهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَيِ السَّلَمِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي نَقْدٍ) فِي التَّهَآيَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (أَيِ)

دَخَلَتْهُ النَّارُ لِلطَّبِيخِ لَكِنْ صَحَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ السَّلَمَ فِي الْقَنْدِ وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُ مِثْلِيٌّ انْتَهَى. قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي فِتَاوِيهِ وَمَا جَزَمَ بِهِ فِي صَدْرِ كَلَامِهِ فَهَمَّا عَنِ الْأَصْحَابِ هُوَ الْمُتَّجِهَ بِهِ يُفْتَى وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مُصَرَّحًا بِهَا فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ إِلَّا أَنَّهُمَا دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ مَنْعِهِمَا السَّلَمَ فِيمَا طُبِخَ وَزِيدَ عَلَى الشُّكْرِ غَرَرًا بِمَا فِيهِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ بِحَسَبِ ثُرْبَةِ الْقَصَبِ فَتَارَةً يَخْصُلُ مِنْهُ الشُّكْرُ قَلِيلًا وَتَارَةً كَثِيرًا بِخِلَافِ الشُّكْرِ فَإِنَّ هَذَا الْغَرَرُ مَعْدُومٌ فِيهِ انْتَهَى. وَاعْلَمْ أَنَّ السُّيُوطِيَّ لَمَّا سُئِلَ هَلْ يَجُوزُ السَّلَمُ فِي الشُّكْرِ الْخَامِ الْقَائِمِ فِي إِغْسَالِهِ فَسَّرَهُ بِالْقَنْدِ وَذَكَرَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ التَّدْرِيبِ وَفِتَاوَى الْعِرَاقِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَلِيًّا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَاللَّبَاءُ بِالْهَمْزِ وَالْقَضِرُ أَوَّلُ مَا يُحْلَبُ وَغَيْرُ الْمَطْبُوخِ مِنْهُ يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ قَطْعًا انْتَهَى. وَأَمَّا الْمَطْبُوخُ فَيَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ عَلَى مَا صَحَّحَهُ فِي تَضْحِيحِ التَّنْبِيهِ وَإِنْ اعْتَمَدَ فِي الرُّوضِ خِلَافَهُ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ وَأَمَّا اللَّبَاءُ فَيُذَكَّرُ فِيهِ مَا يُذَكَّرُ فِي اللَّبَنِ وَأَنَّهُ قَبْلَ الْوِلَادَةِ أَوْ بَعْدَهَا وَأَنَّهُ أَوَّلُ بَطْنٍ أَوْ ثَانِيهِ أَوْ ثَالِثُهُ وَلِيًّا يَوْمُهُ أَوْ أَمْسِيهِ كَذَا نَقَلَ السُّبْكِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ انْتَهَى. □ قَوْلُهُ: (وَزُجَاجٍ) خَالِصٍ بِخِلَافِ الْمَغْشُوشِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَجْرٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ وَيَمْتَنِعُ فِي الْأَجْرِ الَّذِي لَمْ يَكْمُلْ نُضْجُهُ وَاحْمَرَّ بَعْضُهُ وَاضْفَرَّ بَعْضُهُ نَقَلَهُ الْمَاوَزْدِيُّ عَنْ أَصْحَابِنَا قَالَ السُّبْكِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِاخْتِلَافِهِ انْتَهَى.

والأكارِع لاشتغالها على أجناس مقصودة لا تنصِبُ ولأنَّ غالبها غيرُ مقصودٍ وهو العظمُ (ولا يصحُّ) السَّلَمُ (في مُخْتَلِفٍ) أجزاؤه (كثيرة) من نحو حجرٍ (معمولة) أي محفورة بالآلة واحتَرَزَ بها عن المصبوبة في قالب وهذا قَيْدٌ أيضًا فيما بعدُ ما عدا الجِلْدَ كما يأتي (وجِلْدٌ) ورقٍ (وكوزٍ وطسٍّ) بفتح أوله وكسره ويُقال في طسبٍ (وَقَفْقَمٌ وَمَنَارَةٌ) بفتح الميم مِنَ الثَّورِ ومن ثَمَّ كان الأشهرُ في جمعها مُناوِرٌ لا منايِرُ (وطنجيرٍ) بكسر أوله وفتح خَلافًا لِمَنْ جَعَلَ الفتحَ لَحْنًا وهو الدُّسْتُ (ونحوها) كإبريقٍ وحُبٍّ ونُشَابٍ لِعَدَمِ انضباطها باختلاف أجزائها ومن ثَمَّ صحَّ في قِطْعٍ أو قِصَاصَةٍ جِلْدٌ دُبْعٌ واستَوَتْ جوانبه وزنًا (ويصحُّ في الأسطالِ المُرْبَعَةِ) مثلاً والمُدَوَّرَةِ وإن لم تُصَبَّ في قالبٍ لِعَدَمِ اختلافها بخلاف الضَّيْقَةِ الرُّغُوسِ ومحلُّه إِنْ اتَّحَدَ معدنها لا إِنْ خَالَطَهُ غيره (وفيما صُبَّ منها) أي المذكورات ما عدا الجِلْدَ أي من أصلها المُذابِ (في قالبٍ) بفتح اللام إذ مكسورها البسرُ الأحمرُ وقيل يجوزُ هنا الكسرُ أيضًا وذلك لانضباطها بانضباط قَوَالِيبِها وفي نقدٍ إِنْ كان رأسُ المالِ غيره

محفورة بالآلة) وقوله قَبْلَ قولِ المتن: (كَبْرُومَةٌ) وهي القِدْرُ اه مُعْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (بِهَا) أي بالمعمولة. ☐ قَوْلُهُ: (وهذا) أي قوله: (معمولة).

☐ قَوْلُ (النَّشِ): (وَجِلْدٌ) أي على هَيْئَتِهِ اه مُعْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَرَقٍ) وهو جِلْدٌ رَقِيقٌ يَكْتَبُ فِيهِ فَعَطْفُهُ على الجِلْدِ مِنْ عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وهو الدُّسْتُ) لا يَظْهَرُ هَذَا التَّفْسِيرُ هنا وفي تَرْجَمَةِ القاموسِ الطَّنْجِيرُ فارسيٌّ مُعَرَّبٌ مَعْنَاهُ القِدْرُ الصَّغِيرُ اه وهو المُنَاسِبُ هنا. ☐ قَوْلُهُ: (لِمَنْ جَعَلَ إلخ) كالحريرِ اه نِهَايَةً. ☐ قَوْلُهُ: (وَحُبٌّ) بَضْمُ الحاءِ المُهْمَلَةِ والبَاءِ الزَّيْرِ اه ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَنُشَابٍ) وهو سَهْمٌ عَجَمِيٌّ اه كُرْدِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ انضباطِها) أي المذكورات في المتن والشرح وفي ع ش في النُّشَابِ ما نُصِّهَ أي باشتِمَالِهِ على الرِّيشِ والتَّضَلُّ والخَشَبِ اه. ☐ قَوْلُهُ: (باختلافِ أجزائها) قال الأشمونيُّ والمذهبُ جَوَازُ السَّلَمِ في الأواني المُتَّخَذَةِ مِنَ الفُخَّارِ وَلَعَلَّهُ مَحْمُولٌ على غير ما مرَّ نِهَايَةً ومُعْنِي قال ع ش قوله على غير ما مرَّ أي مِنَ المعمولة اه. وَلَعَلَّ الصَّوَابُ أي غيرُ مُخْتَلِفٍ الأجزاء.

☐ قَوْلُهُ: (أو قِصَاصَةٍ) جَمْعُ قِصَّةٍ وهي القِطْعَةُ اه كُرْدِيٌّ أي قَاوٍ لِمُجَرِّدِ التَّخْيِيرِ في التَّغْيِيرِ أو لِلتَّفْسِيرِ بمعنى الواو. ☐ قَوْلُهُ: (وَرِزْنًا) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ صَحَّ في قِطْعٍ إلخ. ☐ قَوْلُهُ: (والمُدَوَّرَةِ) قد يُعْنِي عنه قوله مثلاً. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أي الصَّحَّةُ في الأسطالِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ خَالَطَهُ غَيْرُهُ) أي كالمضنوعِ مِنَ الشُّحاسِ والرَّصَاصِ اه مُعْنِي.

☐ قَوْلُ (النَّشِ): (وَفِيهَا صُبَّ مِنْهَا) يَتَّبَعِي بِالشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمِ بقوله وَمَحَلُّهُ إِنْ اتَّحَدَا إلخ. ☐ قَوْلُهُ: (أو مِنْ أَصْلِهَا) أي المذكورات إشارةً إلى حَذْفِ المُضَافِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أي الصَّحَّةُ فِيمَا يُصَبُّ مِنْهَا. ☐ قَوْلُهُ: (بَانضِبَاطِ قَوَالِيبِهَا) بِكسْرِ اللام؛ لِأَنَّ ما كان مُفْرَدَهُ على فاعِلٍ بَفَتْحِ العينِ فَجَمَعُهُ فَوَاعِلٌ بِكسْرِها كَعَالِمٍ بِالْفَتْحِ وَعَوَالِمٍ بِالْكَسْرِ اه ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَفِي نَقْدٍ) وقوله الآتي: (وَفِي دَقِيقِ إلخ) عَطْفَانِ على ☐ قَوْلُهُ: (وَفِي نَقْدٍ إلخ) عبارةً الرُّوضِ وَيَجُوزُ إِسْلَامُ غَيْرِ التَّقْدِينِ فِيهِمَا لا أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ وَلَوْ حَالًا اه.

لا مثله ولا السلم حيث لم ينويا به الصرف لأحد التقدين في الآخر كمطعوم في مثله ولو غير جنسه ولو حالاً؛ لأن وضع السلم على التأخير وفي دقيق ودُهْنٍ وتَقْلٍ وشَعْرٍ وصوفٍ وقُطْنٍ وورقٍ ومعدنٍ وعطيرٍ وأدويةٍ ونهارٍ وسائرٍ ما ينضبط.

(ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة) فيما يسلم فيه (في الأصح ويحمل مطلقه) منهما (على الجيد) للغرف ويصح شرط أحدهما

(في الأسطال) أي ويصح في نقد بأن يجعل مسلماً فيه. قوله: (لا مثله إلخ) أي لا إن كان مثله أي نقداً.

قوله: (ولا السلم إلخ) لا يخفى ما في كلامه من الركة والتعقيد بل كان حقه حذف ولا السلم. عبارة المغني ويصح في الذهب والفضة ولو غير مضر وبين غيرهما لا إسلام أحدهما في الآخر ولو حالاً وقبضاً في المجلس لتضاد أحكام السلم والصرف؛ لأن السلم يقتضي استحقاق أحد العوضين في المجلس دون الآخر والصرف يقتضي استحقاق قبضهما فيه ويؤخذ من ذلك أن سائر المطعومات كذلك هذا إن لم ينويا بالسلم عقد الصرف وإلا صح إذا كان حالاً وتقابضاً في المجلس؛ لأن ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نفاذاً في موضوعه يكون كناية في غيره اهـ وهي حسن. قوله: (حيث إلخ) راجع لقوله لا مثله اهـ سم. قوله: (حيث لم ينويا به الصرف) وفاقاً للمغني وشرح الروض وخلافاً للنهاية عبارتها فلو لم يصح سلماً في مسألة التقدين لم يتعقد صرفاً إن نوياه على الراجح خلافاً لبعض المتأخرين اهـ. قوله: (ولو غير جنسه) كالإسلام البر في الأرز. قوله: (وقطن) فيذكر فيه أو في مخلوجه أو غزله مع نوعه البلد واللون وكثرة لحيه وقلته ونعومته أو خشونته ورقة الغزل وغلظه وكونه جديداً أو عتيقاً إن اختلف به الغرض ويأتي ذلك في نحو الصوف كما ذكره ابن كج ومطلق القطن يحمل على اللحاف وعلى ما فيه الحب ويصح في حبه لا في القطن في جوزه ولو بعد الشق لاستتار المقصود بما لا مصلحة فيه اهـ مغني. قوله: (وورق) ويبين فيه العدد والتنوع والطول والعرض واللون والدقة أو العِلْط والصنعة والزمان كصيفي أو شتوي نهاية ومغني. قوله: (ومعدن) كالحديد والرصاص والتحاس ويشترط ذكر جنسها ونوعها وذكره الحديد أو أنوثته قال المازدي وغيره والذكر الفولاذ والأنثى اللين الذي يتخذ منه الأواني ونحوها اهـ مغني. قوله: (وبهار) بوزن سلام الطيب ومنه قيل لأزهار البادية بهار قال ابن فارس والبهار بالضم شيء يوزن به انتهى مضباح اهـ ش. قوله: (للفرف) إلى قوله نعم في المغني وإلى الفضل في النهاية إلا قوله قيل إلى هذا تفصيل. قوله: (شرط أحدهما) أي الجودة والرداءة.

قال في شرحه وإذا قلنا لا يصح سلماً فهل يتعقد صرفاً يبنى على أن العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها ثم محل ذلك إذ لم ينويا بالسلم عقد الصرف وإلا صح؛ لأن ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نفاذاً في موضوعه يكون كناية في غيره. انتهى. قوله: (حيث لم ينويا) لم لم يقيّد بذلك أيضاً قوله: (لا مثله) والجواب أنه لا حاجة إليه معه فتأمل وأقول ينبغي رجوعه أيضاً لقوله (لا مثله).

إلا رديء العيب لِعَدَمِ انضباطه ومن ثَمَّ لو أَسْلَمَ في معيبٍ بَعِيْبٍ مضبوطٍ صَحَّ ويظهرُ هنا وجوبُ قَبُولِ السَّلِيمِ ما لم يَخْتَلِفْ به الغرضُ وإلا شَرِطَ الأَجُودِيَّةُ؛ لأنَّ أَقْصَاهَا غَيْرُ معلومٍ ويُقْبَلُ في الجُودَةِ أَقْلُ درجَاتها وفي الرَّدَاءَةِ والأَرْدِيَّةِ ما حَضَرَ؛ لأنَّ طَلَبَ غَيْرِهِ عِنَادٌ. واستشكَل شارحُ هذا بِصِحَّةِ سَلَمِ الأَعْمَى قبل التَّمييزِ أي لأنه لا يَعْرِفُ الأَجُودَ من غَيْرِهِ ويُردُّ بأنَّه إنَّ صَحَّ سَلَمُهُ لا يَصِحُّ قَبْضُهُ بل يَتَعَيَّنُ توكيلُهُ فيه. نعم الإشكالُ وإِردُّ على اشتراطِهِم مَعْرِفَةَ العاقِدَيْنِ في الصِّفَاتِ فلو أَوْرَدَهُ عليه لأَصَابَ وَيُجَابُ بأنَّ المُرادَ بِمَعْرِفَتِهَا تَصَوُّرُهَا، ولو بوجهٍ والأَعْمَى المذكورُ يَتَصَوَّرُهَا كذلك.

(وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ العاقِدَيْنِ الصِّفَاتِ) المُشْتَرَطَةُ (وكذا غَيْرُهُما) أي عَدْلَانِ آخَرَانِ يُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُمَا لَهَا (في الأصحِّ) لِيُرجَعَ إِلَيْهِمَا عند التَّنَازُعِ والمُرادُ أنْ يُوجَدَ غَالِبًا بِمَحَلِّ التَّسْلِيمِ مِمَّنْ يَعْرِفُهَا عَدْلَانِ أو أَكْثَرُ ومن لَازِمِ مَعْرِفَةٍ مَنْ ذَكَرَ لَهَا ذِكْرُهَا في العَقْدِ بُلْغَةً يَعْرِفُهَا العاقِدَانِ وَعَدْلَانِ قِيلَ: ولا تَكَرَّرَ هنا مع ما قَدَّمَ من اشتراطِ مَعْرِفَتِهِمَا؛ لأنَّ المُرادَ ثَمَّ أنْ تُعَرَفَ في نَفْسِهَا لِيُتَضَبَّطَ بِهَا هـ وفيه ما فيه الأولى أنْ هذا تَفْصِيلٌ لِيَبَيِّنَ ذلك الإجمالَ وأَخْرَجَهُ لِيَقَعَ الخِثْمُ به بعد الكُلِّ؛ لأنَّه المرجعُ عند وَقُوعِ التَّنَازُعِ في شيءٍ من ذلك.

• فَوَدَّ: (إلا رَدِيءَ العيبِ) أي بِخِلَافِ الأَرَدِ أو بِخِلَافِ رَدِيءِ التَّنوعِ سم ونهايةٌ ومُعْنَى. • فَوَدَّ: (في مَعِيبِ إلخ) قال في شَرْحِ الرُّوضِ: فَإِنْ بَيَّنَّه وَكَانَ مُنْضَبِّطًا كَقَطْعِ اليَدِ والعَمَى صَحَّ كَمَا قاله السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ انْتَهَى سم. • فَوَدَّ: (في مَعِيبِ إلخ) أي لا يَعْزُ وَجُودُهُ. • فَوَدَّ: (الأَجُودِيَّةُ) بِخِلَافِ الجُودَةِ اه سم. • فَوَدَّ: (واستشكَل شارحُ هذا) أي حَمَلَ المُطْلَقَ على الجَيِّدِ اه كَرَدِيٍّ، عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ: وَجْهُ الإشْكَالِ أنَّ صِحَّةَ ذِكْرِ الجُودَةِ والرَّدَاءَةِ يُنَافِيهِ ما ذَكَرُوهُ مِنْ صِحَّةِ سَلَمِ الأَعْمَى قَبْلَ التَّمييزِ مع عَدَمِ مَعْرِفَتِهِ الأَجُودَ مِنْ غَيْرِهِ اه. • فَوَدَّ: (بِصِحَّةِ سَلَمِ الأَعْمَى إلخ) أي كَوْنُهُ مُسَلِّمًا وَمُسَلِّمًا إِلَيْهِ.

• فَوَدَّ: (الأَجُودَ) الأولى الجَيِّدَ. • فَوَدَّ: (يَتَصَوَّرُهَا كذلك) أي بَوَجهِ اه ع ش. • فَوَدَّ: (والمُرادُ إلخ) أي مِنْ قَوْلِهِ: (وكذا غَيْرُهُما). • فَوَدَّ: (أنْ تُعَرَفَ في نَفْسِهَا) أي بَأَنْ لا تَكُونُ مَجْهُولَةً اه رَشِيدِيِّ. • فَوَدَّ: (تَفْصِيلُ إلخ) أو ذِكْرُ تَوَاطُؤَةِ لِقَوْلِهِ: (وكذا غَيْرُهُما إلخ) فَإِنَّ المُتَبَادَرَ مِنَ المَعْرِفَةِ السَّابِقَةِ مَعْرِفَةُ العاقِدَيْنِ اه سَيِّدُ عَمَرٍ.

• فَوَدَّ: (إلا رَدِيءَ العيبِ) أي بِخِلَافِ الأَرَدِ أو بِخِلَافِ رَدِيءِ التَّنوعِ. • فَوَدَّ: (لِعَدَمِ انضباطِهِ) قال في شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ بَيَّنَّه وَكَانَ مُنْضَبِّطًا كَقَطْعِ اليَدِ والعَمَى صَحَّ قاله السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (الأَجُودِيَّةُ) بِخِلَافِ الجُودَةِ. • فَوَدَّ: (وفي الرَّدَاءَةِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ رَدَاءَةَ التَّنوعِ فَأَخْضَرَ لَهُ نَوْعًا أَرَدًا مِنْهُ وَجَبَ قَبُولُهُ وَهُوَ مَمْنُوعٌ وَيُجَابُ بَأَنَّ امْتِنَاعَ قَبُولِ نَوْعٍ آخَرَ مَعْلُومٍ مِمَّا يَأْتِي فَالْمُرادُ هنا ما حَضَرَ مِنْ ذَلِكَ التَّنوعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(فصلٌ في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه)

(لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه) ومثله المبيع في الذمة (غير) بالرفع (جنسه) كثير عن شعير (ونوعه) كثير عن معقلي وتركبي عن هندي وتمر عن رطب ومسقى بمطر عن مسقى بعين ومسقى بماء السماء عن مسقى بماء الوادي على ما نقله الرمي واعتمده هو وغيره وفيه نظر؛ لأن ماء الوادي إن كان من عين فقد مر أو من مطر فهو ماء السماء أيضًا اللهم إلا أن يعلم اختلاف ما ينبت منه اختلافًا ظاهرًا وكذا فيما زعمه بعضهم أن اختلاف المكانين بمنزلة اختلاف النوعين وذلك؛ لأنه بيع للمبيع قبل قبضه والحيلة فيه أن يفسخا السلم بأن يتقايلا فيه

فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه

☐ قوله: (في بيان) إلى التثنية في النهاية. ☐ قوله: (وقت أدائه إلخ) أي وما يتعلق بوقت أدائه ومكانه؛ لأنه لم يذكر هنا نفس الزمان الذي يجب التسليم فيه ولا المكان بل علمًا مما مرّ اهـ ع ش قال البجيرمي ذكر الأول بقوله لو أخضره إلخ والثاني بقوله ولو وجد إلخ اهـ.

☐ قول (س) (لا يصح) أي ولا يجوز؛ لأن عدم الجواز لازم لعدم الصحة اهـ ع ش. ☐ قوله: (بالرفع) نيابة عن الفاعل اهـ نهاية. قال ع ش ويجوز نصبه ببناء الفعل للفاعل وجعل الفاعل ضميرًا يعود على المسلم اهـ. ☐ قوله: (ومسقى بمطر إلخ) جعلهم اختلاف الماء المسقى به من اختلاف النوع لا من اختلاف الصفة لا يخلو من غرابة فلو استثنى من اختلاف الصفة كان أقعد اهـ سيّد عمر. ☐ قوله: (على ما نقله الرمي) نسبة إلى زمة بالفتح بخلاف باليمن وحسن باليمن قاموس اهـ ع ش. ☐ قوله: (أو من مطر إلخ) فيه أنه قد يكون من نحو تلج. ☐ قوله: (اللهم إلا أن يعلم إلخ) أي فلا يتوجه النظر وإن فرض الاختلاف فلعله لجواز أن تأثير المطر التازل على الزرع يخالف تأثير ما اجتمع في الوادي منه ثم سقي به الزرع لتكيف المجتمع في الوادي بصفة أرضه فتحصل له حالة تخالف ما نزل من السماء على الزرع بلا مخالطة لشيء اهـ ع ش. ☐ قوله: (اختلاف ما ينبت منه) أي من المذكور من ماء الوادي وماء السماء. ☐ قوله: (وكذا فيما زعمه بعضهم إلخ) هذا الزعم معتمد اهـ ع ش. ☐ قوله: (أن اختلاف المكانين إلخ) أي فلا يكفي أحدهما عن الآخر فهو ظاهر حيث علم اختلاف ما ينبت في المكانين اختلافًا ظاهرًا اهـ ع ش. ☐ قوله: (وذلك لأنه إلخ) تغليل للمتن اهـ رشدي. ☐ قوله: (وذلك) أي عدم الصحة قال شيخنا الزيادي فلو ضمن شخص دين السلم وأراد المسلم الإغياض منه غير جنسه أو نوعه فهل يجوز أو لا؟ تردّد والمعمّد الجواز؛ لأنه دين ضمان لا دين سلم والثابت في الذمة نظيره لا عينه ع ش وعريزي.

☐ قوله: (لأنه إلخ) أي الاستبدال المذكور. ☐ قوله: (والحيلة فيه) أي في الاستبدال ع ش ومغني. ☐ قوله: (بأن يتقايلا) أي فلا أثر لمجرد التفاسخ إذ لا يصح من غير سبب كما تقدّم التثنية على أخذه من كلام الشارح م ر خلافاً للشهاب ابن حجر فيما مرّ وإن كان هنا قد ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارح م ر اهـ رشدي.

ثم يُعتاضُ عن رأس المال ومن ذلك ما لو أسلمَ لِأَخَرَ ثَوْبًا فِي دِرَاهِمٍ فَأُسْلِمَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبًا فِي دِرَاهِمٍ وَاسْتَوَيَا صِفَةً وَلَحُلُولًا فَلَا يَقَعُ تَقَاضٌ عَلَى الْمُنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ؛ لِأَنَّهُ كَالِاعْتِيَاضِ عَنِ الْمُسْلَمِ فِيهِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ.

(تنبيه) جعلوا اختلاف النوع هنا كاختلاف الجنس وفي الرِّبَا كاتِّفَاقِهِ وَلَعَلَّهُ لِلِاحْتِيَاظِ فِيهِمَا أَمَّا ثُمَّ فَوَاضِخٌ وَأَمَّا هُنَا فَلَأَنَّ فِيهِ غَرًّا وَهُوَ يَكْثُرُ مَعَ اخْتِلَافِ النَّوعِ دُونَ الصِّفَةِ. (وقيل يجوز في نوعه) كما لو اتَّخَذَ النَّوعُ وَاخْتَلَفَتِ الصِّفَةُ وَبُرِدَ بِقُرْبِ الْإِتِّحَادِ هُنَا، وَلَوْ اعْتَبَرْنَا جَمْعَ الْجِنْسِ لَاعْتَبَرْنَا جَمْعَ جِنْسٍ آخَرَ فَوْقَهُ كَالْحَبِّ وَلَمْ يَمْتَنِعْ فِي شَيْءٍ فَاذْدَفَعَ مَا أَطَالَ بِهِ جَمْعُ لَتَرَجِيحِهِ (و) عَلَى الْجَوَازِ (لَا يَجِبُ) الْقَبُولُ لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ (وَيَجُوزُ أَرَادُ مِنَ الْمَشْرُوطِ) أَي دَفَعُهُ بِتَرْضَائِهِمَا؛ لِأَنَّ فِيهِ مُسَامَحَةً بِصِفَةٍ (وَلَا يَجِبُ) قَبُولُهُ وَإِنْ كَانَ أَجْوَدَ مِنْ وَجْهِ؛ لِأَنَّهُ دُونَ حَقِّهِ

□ فَوَدَّ: (ثُمَّ يُعْتَاضُ عَنِ رَأْسِ الْمَالِ) فِيهِ أَنَّ هَذِهِ الْحِيلَةَ لَمْ تُقَدِّمِ الْإِسْتِدَالَ عَنِ الْمُسْلَمِ فِيهِ الَّذِي فِيهِ الْكَلَامُ بَلْ عَنِ رَأْسِ الْمَالِ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِاتِّحَادِ الْفَائِدَةِ فِيهِمَا. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ يُعْتَاضُ بِالْخِ) أَي وَلَوْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ بِكَثِيرٍ وَلَوْ مَعَ بَقَاءِ رَأْسِ الْمَالِ الْأَصْلِيِّ أَهْ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ذَلِكَ) أَي الْإِعْتِيَاضِ الْمُمْتَنِعِ أَهْ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَاسْتَوَيَا) أَي الدَّرَجَتَانِ. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ كَالِاعْتِيَاضِ عَنِ الْمُسْلَمِ فِيهِ) أَي فَكَاثَتِهِ اعْتِيَاضٌ مَا كَانَ فِي ذِمَّتِهِ لِلْآخَرِ عَمَّا كَانَ فِي ذِمَّةِ الْآخَرِ لَهُ أَهْ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (كَاخْتِلَافِ الْجِنْسِ) حَتَّى مَنَعُوا أَخَذَ أَحَدِ التَّوَعَيْنِ عَنِ الْآخَرِ أَهْ سَم. □ فَوَدَّ: (كَاتِّفَاقِهِ) حَتَّى اشْتَرَطَتِ الْمُمَائِلَةُ أَهْ سَم. □ فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ اتَّخَذَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ اتَّخَذَ الْخِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ يَجْمَعُهُمَا فَكَانَ كَمَا لَوْ الْخِ وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لِيُظْهَرَ قَوْلُهُ الْآتِي وَلَوْ اعْتَبَرْنَا جَمْعَ الْخِ لَا بُدَّ مِنْهَا. □ فَوَدَّ: (بِقُرْبِ الْإِتِّحَادِ هُنَا) أَي فِي الصِّفَةِ فَكَانَتْ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ الْعَوَاضِينَ بِخِلَافِهِ فِي التَّنَوُّعِ فَإِنَّ التَّبَاعُدَ بَيْنَهُمَا أَوْجَبَ اخْتِلَافَ الْإِتِّحَادِ أَهْ ع ش وَقَوْلُهُ فِي الصِّفَةِ أَيِ الْإِخْتِلَافِ فِي الصِّفَةِ عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ أَي فِي التَّنَوُّعِ بِخِلَافِ الْإِتِّحَادِ فِي الْجِنْسِ فَإِنَّهُ بَعِيدٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِتِّحَادِ فِي التَّنَوُّعِ أَه. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ اعْتَبَرْنَا الْخِ) تَقْوِيَةٌ لِقَوْلِهِ وَبُرِدَ الْخِ أَهْ ع ش. □ فَوَدَّ: (لَاغْتَبَرْنَا بِالْخِ) أَي لَا كَتَّفَيْنَا فِي الْجَوَازِ بِجِنْسٍ فَوْقَ الْجِنْسِ السَّافِلِ كَالْحَبِّ فَجَوَزْنَا اسْتِدَالَ الشَّعِيرِ وَنَحْوَهُ عَنِ الْقَمْحِ أَهْ ع ش قَالَ سَم قَدْ تَمَنَعُ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ لِظُهُورِ وَتَقَارُبِ صِفَاتِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ وَأَنَوَاعِهِ بِخِلَافِ الْجِنْسَيْنِ وَإِنْ دَخَلَ تَحْتَ جِنْسٍ أَعْلَى أَه. □ فَوَدَّ: (وَعَلَى الْجَوَازِ) أَي الْمَرْجُوحِ.

فَصْلٌ

□ فَوَدَّ: (كَاخْتِلَافِ الْجِنْسِ) حَتَّى مَنَعُوا أَخَذَ أَحَدِ التَّوَعَيْنِ عَنِ الْآخَرِ. □ فَوَدَّ: (كَاتِّفَاقِهِ) أَي حَتَّى اشْتَرَطَتِ الْمُمَائِلَةُ. □ فَوَدَّ: (لَاغْتَبَرْنَا جَمْعَ جِنْسٍ آخَرَ) قَدْ تَمَنَعُ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ لِظُهُورِ تَقَارُبِ صِفَاتِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ وَأَنَوَاعِهِ بِخِلَافِ الْجِنْسَيْنِ وَإِنْ دَخَلَ تَحْتَ جِنْسٍ أَعْلَى.

(وَيَجُوزُ أَجُودُ) مِنْهُ مِنْ كُلِّ وَجِهٍ لِعُمُومِ خَبَرِ «خِيَارُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً» (وَيَجِبُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ غَيْرُ مُتَمَيِّزَةٍ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ فَخَفَّ أَمْرُ الْمَنَّةِ فِيهِ وَأُجِبَ عَلَى قَبُولِهِ نَعَمْ إِنْ أَضَرَّهُ قَبُولُهُ كَكُونِهِ زَوْجَهُ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ يَلْزَمْهُ كَمَا لَوْ تَمَيَّزَتِ الزِّيَادَةُ كَأَحَدِ عَشَرَ عَنْ عَشْرَةٍ وَفِي نَحْوِ عَمِّهِ كَأَخِيهِ وَجِهَانٍ؛ لِأَنَّ مِنَ الْحُكَامِ مَنْ يَعْتَقُهُ عَلَيْهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ هُنَاكَ حَاكِمٌ يَرَى عِتْقَهُ عَلَيْهِ بِمُحَرِّدِ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ قَبُولُ مَنْ شَهِدَ أَوْ أَقَرَّ بِحُرِّيَّتِهِ، وَلَوْ قَبِضَ بَعْضُهُ جَاهِلًا فَهَلْ يَفْسُدُ قَبْضُهُ أَوْ يَصَحُّ وَيَعْتَقُ عَلَيْهِ وَجِهَانٍ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ بَعْضُهُ بِمَنْزِلَةِ الْعَيْبِ فِيهِ وَقَبْضُ الْمَعِيبِ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ لَا يَصَحُّ إِلَّا إِنْ رَضِيَ الْقَابِضُ بِهِ وَيَجِبُ تَسْلِيمُ نَحْوِ الْبُرِّ نَقِيًّا مِنْ تَبِنٍ

❏ قَوْلُ (سَيِّئُ): (أَجُودُ) كَجَدِيدٍ عَنْ عَتِيقِ أَهْ سَم. ❏ قَوْلُهُ: (لِعُمُومِ خَبَرِ الْإِلْحِ) يَتَّبِعِي أَنْ يُقْرَأَ بِالتَّضْبِ عَلَى الْحِكَايَةِ لِمَا يَأْتِي لَهُ مِنْ أَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ إِنْ «خِيَارُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً» اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَ فِيهِ رَوَايَةُ بِإِسْقَاطِ إِنْ أَهْ سَم. ❏ قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ) أَيِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ (لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ) أَيِ غَيْرِ الْأَجُودِ. عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَا شُعَارٍ بِذَلِكَ بَأَنَّهُ يَجِدُ شَيْئًا إِلَى بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ بِغَيْرِهِ وَذَلِكَ يَهْوُوُ أَمْرُ الْمَنَّةِ الَّتِي يُعَلَّلُ بِهَا الثَّانِي أَهْ. ❏ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ أَضَرَّهُ الْإِلْحِ) هَذَا اسْتِذْرَاكٌ عَلَى إِخْضَارِ الْأَجُودِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْضَرَهُ لَهُ بِالْصَّفَةِ الْمَشْرُوطَةِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا تَقْصُصٍ وَجِبَ قَبُولُهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ عَرَضٌ فِي الْإِمْتِنَاعِ أَهْ سَم وَفِيهِ وَفَقَةُ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ مِنْ نَعَمْ لَوْ أَضَرَّهُ الْإِلْحِ هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالْأَجُودِ وَإِنْ أَوْهَمَهُ سِيَاقُهُ بَلْ هُوَ جَارٍ فِي آدَاءِ الْمُسْلِمِ فِيهِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ أَهْ. وَعِبَارَةُ الْإِعْيَابِ صَرِيحَةٌ فِي الْإِطْلَاقِ وَعَدَمِ الْإِخْصَاصِ بِالْأَجُودِ. ❏ قَوْلُهُ: (زَوْجَهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ زَوْجَتَهُ أَوْ زَوْجَهَا أَهْ. ❏ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْإِلْحِ) ظَاهِرُهُ التَّفْصِيلُ وَأُطْلِقَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِيَّ وَالْإِعْيَابَ مَنَعَ وَجُوبَ الْقَبُولِ فَقَالُوا وَفِي نَحْوِ عَمِّهِ وَجِهَانٍ أَوْجَهُمَا الْمَنَعُ؛ لِأَنَّ مِنَ الْحُكَامِ مَنْ يَحْكُمُ بِعِتْقِهِ عَلَيْهِ أَهْ قَالَ عَمَّ شَم وَقَدْ يَوْجَهُ إِطْلَاقُ الشَّارِحِ بِأَنَّهُ رُبَّمَا عَرَضَ التَّنَادَعِي عِنْدَ غَيْرِ قَاضِي الْبَلَدِ أَوْ بِغَيْرِ مَا قَدْ يَرَى ذَلِكَ فَلَا يَجِبُ قَبُولُهُ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ امْتِنَاعُهُ مِنْ قَبُولِ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ وَلَوْ عَلَى قَوْلٍ فِيهِ عُدْرٌ أَهْ. ❏ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْإِلْحِ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَمَنْ شَهِدَ) أَيِ بِحُرِّيَّتِهِ فَرَدَّ أَوْ لَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ أَهْ نِهَايَةً (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْأَوَّلُ) خَالَفَهُ النَّهَايَةَ وَالْإِعْيَابَ وَسَمَّ فَقَالُوا أَصَحُّهُمَا الثَّانِي أَهْ أَيِ وَيَعْتَقُ عَلَيْهِ رَشِيدِي. ❏ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ كَوْنَهُ بَعْضُهُ الْإِلْحِ) رَدُّ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْعَيْبِ لَمْ يَجُزْ لِلْوَكِيلِ شِرَاؤُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِالْحَالِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ شِرَاءُ الْمَعِيبِ لِذَلِكَ وَيَنْطَلُ إِذَا كَانَ بَعَيْنِ مَالِ الْمَوْكَلِ مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ شِرَاؤُهُ مَعَ الْعِلْمِ وَيَقَعُ لِلْمَوْكَلِ مُطْلَقًا سَم وَإِعْيَابَ وَعَمَّ شَم. ❏ قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ تَسْلِيمُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُقْبَلُ فِي الْمُغْنِيِّ وَالْمَنْشَرِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مَا لَمْ يَتَنَاهَ إِلَى وَالرُّطَبِ. ❏ قَوْلُهُ: (مَنْ تَبِنَ الْإِلْحِ) عِبَارَةُ

❏ قَوْلُ (لِنَفْسِنِ): (أَجُودُ) كَجَدِيدٍ عَنْ عَتِيقِ. ❏ قَوْلُهُ: (عَنْ عَشْرَةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَلَا يُجَبَّرُ عَلَى قَبُولِ الزِّيَادَةِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَفِي نَحْوِ عَمِّهِ كَأَخِيهِ وَجِهَانٍ) أَوْجَهُمَا الْمَنَعُ لِأَنَّ مِنَ الْحُكَامِ مَنْ يَحْكُمُ بِعِتْقِهِ عَلَيْهِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَجِهَانٍ) أَصَحُّهُمَا ثَانِيهِمَا لَا الْأَوَّلُ. ❏ قَوْلُهُ: (بِمَنْزِلَةِ الْعَيْبِ) أَيِ فَلَمْ يَجُزْ لِلْوَكِيلِ شِرَاؤُهُ مَعَ

وَزَوَانٍ فَإِنْ كَانَ فِيهِ قَلِيلٌ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ أَسْلَمَ كَيْلًا جَازًا أَوْ وَزَنًا فَلَا وَمَا أَسْلَمَ فِيهِ كَيْلًا لَا يَجُوزُ قَبْضُهُ وَزَنًا وَعَكْسَهُ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ الْاِسْتِدَالُ الْمَنْعُوعَ وَيَجِبُ تَسْلِيمُ التَّمْرِ جَافًا مَا لَمْ يَتَنَاهَ جَفَافُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَيْتٌ فِيهِ وَالرُّطْبُ غَيْرُ مُشْدَخٍ.....

المُعْنِي مِنَ التُّرَابِ وَالْمَدَرِ وَالشَّعِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَزَوَانٍ) قَالَ فِي الْمُخْتَارِ الزَّوَانُ بِالضَّمِّ يُخَالِطُ الْبَرَّ وَقَالَ الْكَرْخِيُّ هُوَ حَبُّ أَسْوَدٌ مَدَوَّرٌ وَهُوَ مِثْلُكَ الزَّايِّ مَعَ تَخْفِيفِ الْوَاوِ اهـ. كَذَا بِهَامِشٍ وَقَوْلُ الْمُخْتَارِ بَضَمُّ الزَّايِّ أَيِ وَالْهَمْزَةُ وَبِعِبَارَةِ الْمُصْبَاحِ الزَّوَانُ حَبُّ يُخَالِطُ الْبَرَّ وَيُكْسِبُهُ الرَّدَاءَةَ وَفِيهِ لُغَاتٌ ضَمُّ الزَّايِّ مَعَ الْهَمْزِ وَتَرْكِهُ فَيَكُونُ وَزَانٌ غُرَابٌ وَكُسْرُ الزَّايِّ مَعَ الْوَاوِ الْوَاحِدَةُ زَوَانَةٌ وَأَهْلُ الشَّامِ يَسْمُونَهُ الشَّيْنَمَ اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ أَسْلَمَ كَيْلًا جَازًا) وَمَعَ احْتِمَالِهِ فِي الْكَيْلِ إِنْ كَانَ لِإِخْرَاجِ التُّرَابِ وَنَحْوِهِ مُؤَنَةً لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ كَمَا حَكَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَقْرَأَهُ مُعْنِي وَفِي سَمٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَمِثْلُهُ.

هـ فَوَدَّ: (أَوْ وَزَنًا فَلَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قُلَّ جَدًّا؛ لِأَنَّ أَذْنَى شَيْءٍ يَظْهَرُ فِي الْوَزْنِ اهـ ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنِي لَا فِي الْوَزْنِ لِظُهُورِهِ فِيهِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَعَكْسَهُ) وَلَا بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ غَيْرِ مَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ كَأَن بَاعَ صَاعًا فَاتَّكَالَهُ بِالْمَدِّ وَلَا يُزَلِّزُ الْكَيْلَ وَلَا يَضَعُ الْكَفَّ عَلَى جَوَانِبِهِ بَلْ يَمْلُؤُهُ وَيَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ بِقَدَرٍ مَا يَحْوِلُ مُعْنِي وَنِهَايَةُ قَالَ ع ش قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ خَالَفَ لَزِمَهُ الضَّمَانُ لِفَسَادِ الْقَبْضِ كَمَا لَوْ قَبَضَهُ جُزْأًا وَلَا يَنْفُذُ التَّصَرُّفُ فِيهِ كَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ اهـ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ لَزِمَهُ الضَّمَانُ أَيِ ضَمَانٌ يَدُّ لَا ضَمَانٌ عَقْدٌ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ تَيَسَّرَ رَدُّهُ فَإِنْ تَعَدَّرَ تَصَرَّفَ فِيهِ مِنْ بَابِ الظَّفَرِ وَهُوَ الْمِثْلُ فِي الْمِثْلِ وَاقِيمَةُ يَزِمُ التَّلَفِ إِنْ تَلَفَ كَالْمُسْتَامِ اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَتَنَاهَ جَفَافُهُ) حَتَّى لَمْ تَبْقَ فِيهِ نَدَاوَةٌ مُعْنِي وَسَمٍ. هـ فَوَدَّ: (وَالرُّطْبُ غَيْرُ مُشْدَخٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ التَّمْرِ جَافًا وَالْمُشْدَخُ بَضَمُّ الْمِيمِ وَفَتْحُ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةُ وَتَشْدِيدُ الدَّالِ

الْعِلْمُ بِالْحَالِ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ شِرَاءُ الْمَعْبُورِ لِذَلِكَ وَيَبْطُلُ إِذَا كَانَ بَعْثُ مَالِ الْمَوْكَلِّ مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ شِرَاؤُهُ مَعَ الْعِلْمِ وَيَقَعُ لِلْمَوْكَلِّ مُطْلَقًا قَالَ فِي الرُّوضَةِ فِي بَابِ الْقِرَاضِ: (فَرَعَ): لَوْ وَكَّلَ بِشِرَاءِ عَبْدٍ فَاشْتَرَى الْوَكِيلُ مَنْ يَغْتَنِقُ عَلَى الْمَوْكَلِّ صَحَّ وَوَقَعَ عَنِ الْمَوْكَلِّ عَلَى الْمَذْهَبِ وَبِهِ قَطَعَ الْجُمْهُورُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ شَامِلٌ بِخِلَافِ الْقِرَاضِ فَإِنَّ مَقْصُودَهُ الرِّبْحَ فَقَطُ وَنَقَلَ الْإِمَامُ وَجْهًا أَنَّهُ لَا يَقَعُ لِلْمَوْكَلِّ بَلْ يَبْطُلُ الشَّرَاءُ إِنْ اشْتَرَى بَعْثُ الْمَالِ وَيَقَعُ عَلَى الْوَكِيلِ إِنْ كَانَ فِي الدِّمَةِ اهـ. وَعَلَى هَذَا فَقَدْ يَتَّبِعُهُ تَرْجِيحُ الثَّانِي فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ قَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ بِقَوْلِهِ بِخِلَافِ الْقِرَاضِ فَإِنَّ مَقْصُودَهُ الرِّبْحَ إلخ. أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ عَلِمَ قَبْلَ الْمَحَلِّ انْقِطَاعَهُ عِنْدَهُ وَأَيْضًا فَالْأَسْلَمَ عَقْدٌ وَضِعَ لِلرِّبْحِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ شَرْحَ م ر أَوْرَدَ جَمِيعَ مَا أَوْرَدْتَهُ. هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ أَسْلَمَ كَيْلًا جَازًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَعَ احْتِمَالِهِ فِي الْكَيْلِ إِنْ كَانَ لِإِخْرَاجِ التُّرَابِ وَنَحْوِهِ مُؤَنَةً لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ كَمَا حَكَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَقْرَأَهُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (لَا يَجُوزُ قَبْضُهُ وَزَنًا وَعَكْسَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ خَالَفَ لَزِمَهُ الضَّمَانُ لِفَسَادِ الْقَبْضِ كَمَا لَوْ قَبَضَهُ جُزْأًا وَلَا يَنْفُذُ التَّصَرُّفُ فِيهِ كَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ وَكَذَا لَوْ ائْتَالَهُ بِغَيْرِ الْكَيْلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ كَأَن بَاعَ صَاعًا فَاتَّكَالَهُ بِالْمَدِّ عَلَى مَا رَجَّحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ. هـ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَتَنَاهَ) أَيِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ فِيهِ نَدَاوَةٌ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُسْلِمِ فِي لَحْمٍ هُوَ مَيْتَةٌ كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ اسْتَصْحَابًا لِأَصْلِ الْحُرْمَةِ فِي الْحَيَاةِ حَتَّى يُتَيَقَّنَ الْحِلُّ بِالذَّكَاءِ الشَّرْعِيِّ، (وَلَوْ أَحْضَرَهُ) أَيِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَوْ وَارِثُهُ أَوْ أَجَنَّبِيٍّ عَنْ مَيْتٍ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي ثُمَّ رَأَيْتِ الزَّرْكَشِيَّ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَمَثْلُهُ فِيمَا يَأْتِي جَمِيعُهُ كُلُّ ذَيْنِ مُؤَجَّلٍ (قَبْلَ مَحَلِّهِ) بِكَسْرِ الْحَاءِ أَيِ وَقْتِ حُلُولِهِ (فَامْتَنَعَ الْمُسْلِمُ مِنْ قَبُولِهِ لِغَرَضٍ صَحِيحٍ بَأَنِّ) بِمَعْنَى كَأَنَّ (كَانَ حَيَوَانًا) يَحْتَاجُ لِمُؤْنَةٍ قَبْلَ الْمَحِلِّ لَهَا وَقَعَ أَيِ غَرَفًا أَوْ غَيْرَهُ وَاحْتِاجَ لَهَا فِي كِرَاءٍ مَحَلَّهُ أَوْ حِفْظِهِ أَوْ كَانَ يَتَرَقَّبُ زِيَادَةَ سِعَرِهِ عِنْدَ الْمَحَلِّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ

الْمُهْمَلَةِ وَبِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ الْبُسْرُ يُغَمَّرُ فِي نَحْوِ خَلٍّ لِيَصِيرَ رُطْبًا وَيُقَالُ لَهُ بِمَضَرِّ الْمَعْمُولِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي أَنَّهُ مَعْمُولٌ صَدَّقَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّشْدِيدِ أَهْ بِجَيْرِ مِيٍّ عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ وَالرُّطْبُ الْمُشْدَخُ الَّذِي يَنْدَى قَبْلَ اسْتِوَاءِ بَحَارٍ وَمِلْحٍ وَنَحْوِهِمَا حَتَّى يَلِينِ أَه. فَوَدَّ: (وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُسْلِمِ إِنْخَ) وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ سَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلِ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ ذَبَحْتَهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ وَجَدْتَ شاةً مَذْبُوحَةً فَقَالَ ذِمِّي ذَبَحْتُهَا حَلَّتْ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ لَوْ وَجَدَ قِطْعَةً لَحْمٍ فِي إِنَاءٍ أَوْ خِرْقَةٍ بِلَدٍ لَا مَجُوسَ فِيهِ أَوْ وَالْمُسْلِمُونَ فِيهِ أَغْلَبُ فَظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهَا ذَبِيحَةٌ مُسْلِمٍ يَقْتَضِي تَصَدِيقَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ مُطْلَقًا لِتَأْيِيدِ دَعْوَاهُ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ الْمَذْكُورَةِ نِهَائِيَّةً وَسَمَّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَا لَمْ يَقُلِ إِنْخَ أَيِ فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ أَجَبَ الْحَاكِمُ الْمُسْلِمَ عَلَى قَبُولِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ انْظُرْ مَاذَا يَقَعُ فِيهِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ عَمَلًا بِحُكْمِ الْحَاكِمِ وَبِالظَّاهِرِ أَوْ يَعْمَلُ بَطْنُهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِغْمَالُهُ وَلَا التَّصَرُّفُ فِيهِ لِأَنَّهُ مَيْتَةٌ فِي ظَنِّهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي. وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيِ: سِوَاءَ قَالِ ذَكَّيْتَهُ أَمْ لَمْ يَقُلِ وَسِوَاءَ كَانَ فَاسِقًا أَمْ لَا أَهْ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر يَقْتَضِي تَصَدِيقَ إِنْخَ أَيِ فِي بِلَدٍ لَا مَجُوسَ فِيهِ أَوْ وَالْمُسْلِمُونَ فِيهِ أَغْلَبُ بِقَرِينَةٍ مَا قَبْلَهُ أَه.

فَوَدَّ (سُيْ): (وَلَوْ أَحْضَرَهُ إِنْخَ) أَيِ فِي مَكَانِ التَّسْلِيمِ أَوَّلًا أَهْ حَلْبِي. فَوَدَّ: (أَيِ الْمُسْلِمِ فِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةٌ إِنْطَلَقَ فِيهِ فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ أَجَنَّبِيٍّ عَنْ مَيْتٍ وَقَوْلُهُ أَوْ كَانَ يَتَرَقَّبُ إِلَى الْمَتْنِ. فَوَدَّ: (بِمَعْنَى كَانَ) وَيَكْتَفُرُ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الْإِثْنَانِ بِأَنَّ بَدَلَ كَانَ أَهْ نِهَائِيَّةً زَادَ الْمَعْنَى وَلَكِنَّهُ خِلَافَ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ أَه.

فَوَدَّ (سُيْ): (بِأَنَّ كَانَ) أَيِ الْمُسْلِمِ فِيهِ. فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرَهُ) أَيِ أَوْ كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ غَيْرَ الْحَيَوَانِ.

فَوَدَّ: (أَوْ كَانَ يَتَرَقَّبُ إِنْخَ) يَتَأَمَّلُ هَذَا فَإِنَّ قَضِيَّةَ التَّعْيِيرِ بِأَوَانِهِ لَوْ كَانَ غَيْرَ حَيَوَانٍ وَلَمْ يَحْتَاجْ فِي حِفْظِهِ

فَوَدَّ: (وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُسْلِمِ فِي لَحْمٍ هُوَ مَيْتَةٌ إِنْخَ) يَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّهُ مَا إِذَا لَمْ يُخَيَّرِ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ وَمَا ذَكَاهَ لِقَبُولِ خَبَرِهِ فِي التَّذَكِّيَةِ كَمَا قِيلُوا إِخْبَارَ الذَّمِّ عَنْ شاةٍ بِأَنَّهُ ذَكَاهَا وَإِلَّا فَهُوَ الْمُصَدَّقُ عَلَى أَنَّ قَضِيَّةً مَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ قِطْعَةً لَحْمٍ فِي إِنَاءٍ أَوْ خِرْقَةٍ بِلَدٍ لَا مَجُوسَ فِيهِ أَوْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ أَغْلَبَ حَكَمَ بِظَاهَرِهَا أَنَّ الْمُصَدَّقَ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَا يَلْزَمُ مِنَ الطَّهَارَةِ الْحِلُّ فِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَلْزَمُ مِنَ طَهَارَةِ اللَّحْمِ حِلُّهُ مَا لَمْ يَثْبُتْ سَبَبٌ آخَرُ لِحُرْمَتِهِ غَيْرُ التَّجَاسَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَوَدَّ (سُيْ): (كَانَ) أَيِ الْمُسْلِمِ فِيهِ حَيَوَانًا.

(أو وقت غارة) الأفصح إغارة وإن وَقَعَ العقد وقتها على الأوجه أو يُريدُ أكله عند محله طريقاً (لم يُجبر) على قبوله وإن كان للمؤدّي غرض للضرر (والا) يكن له غرض صحيح في الامتناع (فإن كان للمؤدّي غرض صحيح كفك رهن) أو براءة ضامن أو خوف انقطاع الجنس عند الحلول (أجبر)؛ لأن امتناعه حينئذٍ تعنت (وكذا) يُجبر إن أتى إليه به (لمجرد غرض البراءة في الأظهر) أو لا لغرض أصلاً على الأوجه لتعنته وأفهم اعتبره لغرض المؤدّي إليه عند عدم غرض المؤدّي إليه أنه لو تعارض غرضاهما قدّم الثاني، ولو أصرّ على الامتناع بعد الإيجاب أخذّه الحاكم أمانة عنده له وبرئ المدين، ولو أحضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم لغرض

لمؤنة وتوقع زيادة سغيره عند المحل لم يجب القبول وقد يتوقف فيه بأنه حيث لا ضرر عليه يُجبر على القبول ويدخره لوقت الحلول إن شاء فلا يفت مقصوده فلعل أو بمعنى الواو أو يصور ذلك بما إذا لحقه ضرر غير ما ذكر كخوف تغير المسلم فيه إذا اُدخِر إلى الوقت الذي يترقبه مع كونه لم يحتج في ادخاره إلى محل يحفظه فيه ولا مؤنة له اهـ ش وهذا مبني على ما هو الظاهر من أن قول الشارح أو كان إلخ عطف على قوله احتاج إلخ ويحتمل أنه عطف على قول المصنف كان حيواناً وقول الكردّي إنه عطف على امتنع اهـ لا يظهر له وجه.

قول (س)؛ (أو وقت غارة) تقديره أو الوقت وقت غارة ولا يصح عطفه على خبر كان اهـ معني أي لأن فيه الإخبار عن الذات وهو المسلم فيه باسم الزمان. قول: (وإن وقع إلخ) جزم به شرح الروض اهـ سم. قول: (أو يريد إلخ) أي لو كان يريد اهـ نهاية وإبرة المغني أو كان ثمرًا أو لحماً يريد أكله عند المحل طريقاً اهـ. وكان ينبغي للشارح أن يزيد ما مرّ عن المغني أو يقدمه على قول المتن أو وقت غارة ليغطف على قوله يترقب. قول: (للضرر) تعليل للمتن فلو قدّمه على الغاية كما فعله المغني لكان أحسن. قول: (يكن له) أي للمسلم. قول (س)؛ (أجبر) أي يكفي الوضع بين يديه اهـ ش. قول: (تعنت) أي عناد. قول: (أصلاً) في تصوّر انتفاء الغرض للمسلم إليه نظر إذ أقل مراتبه حصول البراءة بقبض المسلم له اللهم إلا أن يقال المراد أنه لم يقصد حصول البراءة وإن كانت حاصلة بقبول المسلم ولا يلزم من كون الشيء حاصلاً كونه مقصوداً اهـ ش. قول: (وأفهم اغتياره إلخ) حق العبارة وأفهم تقديمه لغرض المؤدّي أو نحوه ذلك اهـ رشيدّي أقول لا غبار على تعبیر الشارح بل التّعيران متلازمان سم. قول: (أخذّه الحاكم إلخ) ولو كان المسلم غائباً فقياس ما ذكر أن يقبض أي الحاكم له في حال غيبته كما قاله الزركشي شرح م ر اهـ سم. قول: (ولو أخضر إلخ) ببناء المفعول أي أخضره المسلم إليه أو وارثه إلخ. قول: (الحال) أي أصالة أو بعد حلول الأجل سم وع ش.

قول (س)؛ (أو وقت غارة) أي كان الوقت المخضر فيه. قول: (وإن وقع) جزم به في شرح الروض. قول: (أخذّه الحاكم إلخ) ولو كان المسلم غائباً فقياس ما ذكر أن يقبض له في حال غيبته كما قاله الزركشي م ر. قول: (الحال) ينبغي شموله للمؤجل بعد حلوله.

غير البراءة أُجِبَ الْمُسْلِمُ عَلَى قَبُولِهِ أَوْ لِعَرْضِهَا أُجِبَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْإِبْرَاءِ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَهُ، وَقَدْ وُجِدَ زَمَانُ التَّسْلِيمِ وَمَكَانُهُ مُحَضَّرٌ عِنَادَ فَضِيْقٍ عَلَيْهِ بِالْإِجْبَارِ عَلَى مَا ذُكِرَ بِخِلَافِ الْمُؤَجَّلِ وَالْحَالِ الْمُحَضَّرِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ. وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ هُنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ زَمَنِ الْخَوْفِ وَغَيْرِهِ وَيُخَالِفُهُ اعْتِمَادُ جَمْعٍ مُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْقَبُولُ فِي الْقَرْضِ إِلَّا حَيْثُ لَا خَوْفَ أَيْ وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ فِيهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ خِلَافًا لِلأَذْرَعِيِّ وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ الْقَرْضَ مُجَرَّدٌ مَعْرُوفٌ وَإِحْسَانٌ وَهُوَ يَقْتَضِي عَدَمَ إِضْرَارِ الْمُقْرِضِ بِوَجْهِهِ فَلَمْ يُلْزَمْ بِالْقَبُولِ، وَلَوْ فِي مَحَلِّ الْقَرْضِ إِلَّا حَيْثُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِيهِ وَمَا هُنَا مُحَضَّرٌ مُعَاوَضَةٌ وَقَضِيَّتُهَا لَزُومُ قَبْضِهَا الْمُسْتَحَقُّ فِي مَحَلِّ تَسْلِيمِهَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِإِضْرَارِ

☐ قَوْلُهُ: (أُجِبَ الْمُسْلِمُ عَلَى قَبُولِهِ إلَخ) قَدْ يَوْهَمُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْقَبُولُ وَلَا يُتَقَدَّرُ إِبْرَاؤُهُ وَلَعَلَّهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يُقْتَصَرُ هُنَا فِي لَفْظِ الْإِجْبَارِ عَلَى الْقَبُولِ وَيُجِبُ فِي الثَّانِي لَفْظًا بَيْنَ الْقَبُولِ وَالْإِبْرَاءِ وَيَتْرَكُ فِيهِمَا بِأَحَدِهِمَا قَلْبُ الرَّاجِعِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا ذُكِرَ) أَيْ مِنَ الْقَبُولِ فَقَطْ أَوْ مِنَ الْقَبُولِ وَالْإِبْرَاءِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْحَالُ الْمُحَضَّرُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ) لَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ فِيمَا سَبَقَ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ وَلَا يَلْزَمُهُ أَيْ قَبُولُهُ بِغَيْرِ مَكَانِ التَّسْلِيمِ حَيْثُ لَهُ غَرَضٌ كَالْخَوْفِ وَكُمُؤْنَةِ الثَّقَلِ وَإِنْ بَذَلَهَا غَرِمَهُ فَإِنْ قَبِلَهُ لَمْ تَلْزَمَهُ الْمُؤْنَةُ أَهْوَ وَخَرَجَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ غَرَضٌ وَهَلْ يَجْرِي فِيهِ حَيْثُ يُدْ حُكْمٌ مَا أُخْضِرَ فِي مَحَلِّ التَّسْلِيمِ كَمَا يُصْرَحُ بِهِ الْفَرْقُ الْآتِي أَهْوَ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ أَوْ لِعَرْضِهَا أُجِبَ عَلَى الْقَبُولِ أَوْ الْإِبْرَاءِ وَقَدْ يُقَالُ بِالتَّخْيِيرِ بِالْإِجْبَارِ عَلَى الْقَبُولِ وَالْإِبْرَاءِ فِي الْمُؤَجَّلِ أَيْ مُطْلَقًا وَالْحَالُ الْمُحَضَّرُ فِي غَيْرِ مَكَانِ التَّسْلِيمِ أَيْضًا وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى صَاحِبُ الْأَنْوَارِ فِي الثَّانِي وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَهُوَ الْأَوْجُهَةُ الْإِجْبَارُ فِيهِمَا عَلَى الْقَبُولِ فَقَطْ أَهْوَ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ) إِلَى الْمَتْنِ نَقْلُهُ عَنْ شَرْحِ الشَّارِحِ وَسَكَتَ عَلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ) أَيْ إِجْبَارُ الْمُسْلِمِ فِيهِ. ☐ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ فِي الْحَالِ الْمُحَضَّرِ فِي مَحَلِّ التَّسْلِيمِ أَهْوَ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الْقَرْضِ) يَتَّبِعُهُ أَنَّ مَا هُنَا كَالْقَرْضِ أَهْوَ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ فِي وَقْتِ الْخَوْفِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ إلَخ) قَضِيَّةُ الْفَرْقِ أَنَّ دَيْنَ الْمُعَامَلَةِ غَيْرَ السَّلَمِ كَدَيْنِ السَّلَمِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ دَيْنَ غَيْرِ الْمُعَامَلَةِ مُطْلَقًا كَدَيْنِ الْإِثْلَافِ كَذَلِكَ أَهْوَ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِحْسَانٌ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِمَعْرُوفٍ. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَمْ يُلْزَمْ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَا هُنَا) أَيْ دَيْنُ السَّلَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (الْمُسْتَحَقُّ) بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ نَعَتْ لِقَبْضِهَا.

☐ قَوْلُهُ: (وَالْحَالُ الْمُحَضَّرُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ) لَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ فِيمَا سَبَقَ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ وَلَا يَلْزَمُهُ أَيْ قَبُولُهُ بِغَيْرِ مَكَانِ التَّسْلِيمِ حَيْثُ لَهُ غَرَضٌ كَالْخَوْفِ وَكُمُؤْنَةِ الثَّقَلِ وَإِنْ بَذَلَهَا غَرِمَهُ فَإِنْ قَبِلَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ الْمُؤْنَةُ أَنْتَهَى. وَخَرَجَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ غَرَضٌ وَهَلْ يَجْرِي فِيهِ حَيْثُ يُدْ حُكْمٌ مَا أُخْضِرَ فِي مَحَلِّ التَّسْلِيمِ كَمَا يُصْرَحُ بِهِ الْفَرْقُ الْآتِي وَقَوْلُهُ فِيهِ فِي مَحَلِّ تَسْلِيمِهَا وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا رُوعِي إلَخ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الْقَرْضِ) يَتَّبِعُهُ أَنَّ مَا هُنَا كَالْقَرْضِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ الْقَرْضَ) قَضِيَّةُ الْفَرْقِ أَنَّ دَيْنَ الْمُعَامَلَةِ غَيْرَ السَّلَمِ كَدَيْنِ السَّلَمِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ دَيْنَ غَيْرِ الْمُعَامَلَةِ مُطْلَقًا كَدَيْنِ الْإِثْلَافِ كَذَلِكَ.

المُسلِم أو لا وإنما روعي غرضه فيما مر؛ لأنَّ ذاك القبض فيه غير مُستحقِّ بمقتضى المعاوضة لأنَّ الفرض أنه قبل الحلول أو في غير محلِّ التسليم فتطرَّع فيه لإضرار القابض وعدمه فتأمَّله.
(ولو وجد المُسلِم المُسلم إليه بعد المحلِّ) بكسر الحاء (في غير محلِّ التسليم) بفتحها أي مكانه المُعيَّن بالشرط أو العقد عليه فله الدعوى عليه بالمُسلم فيه والزائمه بالسفر معه لمحلِّ التسليم أو يوَكَّل ولا يُحبَس لأنه لو امتنع (لم يلزقه الأداء إن كان لنقله) من محلِّ التسليم إلى محلِّ الظفر (مؤنة) ولم يتحمَّلها المُسلم لتصرُّر المُسلم إليه بذلك بخلاف ما لا مؤنة لنقله كيسير نقد وما له مؤنة وتحمَّلها المُسلم إذ لا ضرر حينئذ ولا نظر لكونه في ذلك المحلِّ أغلى منه بمحلِّ التسليم

قوله: (أو لا) الأولى وعدمه. قوله: (القبض فيه غير مُستحقِّ إلخ) الجملة خبر أن. قوله: (أو في غير محلِّ التسليم) أو لمنع الحلول. قوله: (بكسر الحاء) إلى قوله بخلافه عن ميِّت في المُغني إلّا قوله ولا نظر إلى المثنِّ وإلى الفصل في النهاية إلّا ما ذكر. قوله: (أو العقد عليه) لا يخفى أنَّ الكلام في السِّلَم المؤجَّل بدليل قوله بعد المحلِّ وفيما له مؤنة بدليل قوله إن كان لنقله مؤنة وتقدَّم أنَّ المؤجَّل الذي لنقله مؤنة لا بُدَّ من بيان محلِّ التسليم وإن صلَّح محلُّ العقد فقوله أو العقد عليه مُشكِّل إذ لا يكون التَّعين بالعقد في ذلك إلّا أن يُجاب بأنَّ المراد بها هاهنا مؤنة الثقل من محلِّ التسليم إلى محلِّ الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة إلى محلِّ الظفر ولا يكون له مؤنة إلى محلِّ العقد فيفرض ما هنا في السِّلَم المؤجَّل الذي ليس له مؤنة إلى محلِّ العقد الصالح فإنَّه حينئذ لا يجب بيان محلِّ التسليم بل يتَّعين موضع العقد ثم إذا وجد في غير محلِّ التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله مؤنة أو لا اه على حجاج اه ع ش ولك أن تجيب بمنع قول المُحشي بدليل قوله بعد المحلِّ وخيل قول المُصنِّف المذكور على ما يشمل الحلول بالعقد. قوله: (عليه) يظهر أنَّه مُتعلِّق بالمُعَيَّن خلافًا لما يوهِّمه صنيع سم المارِّ أيًا من تعلُّقه بالعقد وكان الأولى إسقاطه كما فعله المحلِّي والنهاية والمُغني وشرح المنهج. قوله: (أو يوَكَّل) بالتصبِّ عطفًا على السفر معه. قوله: (ولا يُحبَس) ببناء المفعول عطف على جملة له الدعوى إلخ. قوله: (ولا نظر لكونه في ذلك المحلِّ إلخ) هذا ممنوع كما

قوله: (أو العقد عليه) لا يخفى أنَّ الكلام في السِّلَم المؤجَّل بدليل قوله بعد المحلِّ وفيما له مؤنة بدليل إن كان لنقله مؤنة وتقدَّم أنَّ المؤجَّل الذي لنقله مؤنة لا بُدَّ من بيان محلِّ التسليم وإن صلَّح محلُّ العقد فقوله أو العقد عليه مُشكِّل إذ لا يكون التَّعين بالعقد في ذلك إلّا أن يُجاب بأنَّ المراد بالمؤنة هناك مؤنة الثقل إلى محلِّ العقد والمراد بها هاهنا مؤنة الثقل من محلِّ التسليم إلى محلِّ الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة إلى محلِّ الظفر ولا يكون له مؤنة إلى محلِّ العقد فيفرض ما هنا في السِّلَم المؤجَّل الذي ليس له مؤنة إلى محلِّ العقد الصالح فإنَّه حينئذ لا يجب بيان محلِّ التسليم بل يتَّعين موضع العقد ثم إذا وجد في غير محلِّ التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله إليه مؤنة أو لا. قوله: (ولا نظر لكونه في ذلك المحلِّ أغلى منه بمحلِّ التسليم) ينبغي أن هذا مبني على ما يأتي له في القرض في شرح قول

(ولا يُطالِبُه بقيمته) ولو (للحيلولة على الصحيح) لِمَنْعِ الاستبدالِ عن المُسلمِ فيه نعم له الفسخُ وأخذُ رأسِ مالِه وإلا فبدلَه كما لو انقطعَ، (وإن امتنع) المُسلمُ (من قبوله هناك) أي في غير محلِّ التسليم، وقد أُحضِرَ فيه (لم يُجبر) عليه (إن كان لنقله مؤنة) إلى محلِّ التسليم ولم يتحملها المُسلمُ إليه (أو كان الموضع) أو الطريق (مخوفاً) لِضُرِّ فإن رضي بأخذِه لم يجب له مؤنة النقل (وإلا) يكن له غرضٌ صحيحٌ في الامتناع

يُعلمُ ممَّا يأتي في الفرضِ نهايةً وعميرةٌ قال ع ش قوله م ر وهو ممنوعٌ أي فلا يجبُ على المُسلمِ إليه أو نحوه أداؤه حيثُ ارتفعَ سِغَرُه وإن لم يكن لنقله مؤنةٌ وحيتُّدُ فالمانعُ من وجوبِ التسليمِ إما كونه لنقله مؤنةٌ أو ارتفاعُ سِغَرِه وهذا هو المُعْتَمَدُ اه عبارة سم . قوله ولا نظَرُ إلخ يتبني أن هذا مبنيٌّ على ما يأتي له في الفرضِ في شرح قولِ المُصنِّف ولو ظَفِرَ به إلخ من ردِّ كلام ابن الصَّبَّاحِ أما على اغتماده الذي مَشَى عليه شيخنا الشَّهابُ الرَّمْلِيُّ كما نبَّهنا عليه هناك فيقال بمثله هنا فليُتأمل اه . قوله: (ولو للحيلولة) والأولى إسقاطُ الغاية لأنَّ القيمةَ إذا كانت لِلْفَيْصُولَةِ لا يُطالبُ بها قطعاً؛ لأنها استبدالٌ حقيقيٌّ بخلاف ما إذا كانت لِلْحِلُولَةِ؛ لأنها تُشبه الوثيقةَ اه ع ش . قوله: (له الفسخُ) بأن يتقايلا عقدَ السَّلمِ سلطانُ اه بُجِرميٌّ هذا على مختارِ النهايةِ وأما عندَ الشَّارِحِ فلا يُشترطُ الإقالةُ بل يجوزُ الفسخُ بلا سببٍ كما مرَّ .
قوله: (ولاً) أي وإن تَلَفَ رأسُ مالِه . قوله: (ولم يتحملها المُسلمُ إليه) بمعنى تخصيله وتحمُّله الزيادةَ لا بمعنى دفعِ المؤنةِ للمُسلمِ؛ لأنه اغتياضٌ اه نهايةً قال ع ش قوله وتحمُّله الزيادةُ أي بأن تُدفعَ الزيادةُ لِمَن يَحْمِلُ إلى محلِّ التسليمِ أو يَلْتزِمُها له اه . وفي الحلبيِّ قوله ولم يتحملها المُسلمُ إليه بأن يتكفَّلَ بنقله من محلِّ التسليمِ بأن يستأجرَ مَنْ يَحْمِلُ ذَلِكَ وليس المرادُ أنه يدفعُ أجره ذلكَ للمُسلمِ لأنه اغتياضٌ أي شبه اغتياضٍ؛ لأنه اغتياضٌ عن صِفَةِ المُسلمِ فيه وهي الثقلُ لا عن المُسلمِ فيه اه بزيادة .
قوله: (لم يجب له مؤنة إلخ) بل لو بدلها له لم يجز له قبولها؛ لأنه كالإغتياضِ نهايةً ومُعني .

المُصنِّف ولو ظَفِرَ به في غير محلِّ الإقراضِ إلخ من ردِّ كلام ابن الصَّبَّاحِ أما على اغتماده الذي مَشَى عليه شيخنا الشَّهابُ الرَّمْلِيُّ كما نبَّهنا عليه هناك فيقال بمثله هنا فليُتأمل . قوله: (ولم يتحملها المُسلمُ) كذا في شرح المنهَجِ وكتب شيخنا الشَّهابُ البرُّلُسيُّ بهامِشِه ما نصَّه هذه العبارةُ يصدُقُ مفهومُها الآتي بما لو أسلمَ إليه في قَمَحٍ صعيديٍّ مثلاً وجعلَ محلَّ التسليمِ الصَّعيدَ ثم وجده بمضرٍ فطالبه به فيها وتحمُّلُ المؤنةِ أي أن يدفعَ له مقدارَ أجره حمْلِه من الصَّعيدِ إليها ولا يتَّجهُ إيجابُه على قبولِ ذلكَ كما لا يخفى فليُتأمل نعم في عكسِها يتَّجهُ الإيجابُ انتهى . وقوله (في عكسِها) أي: بأن وجده بالصَّعيدِ ومحلَّ التسليمِ مضرٌ فطالبه وقنعَ بالمُسلمِ فيه ولم يطلبْ منه أجره حمْلِه . قوله: (ولم يتحملها المُسلمُ إليه) بمعنى تخصيله وتحمُّله الزيادةَ لا بمعنى دفعِ الزيادةِ للمُسلمِ؛ لأنه اغتياضٌ شرح م ر وهو مأخوذٌ من قولِ السُّبكيِّ: لا يُجبرُ وإن تحمَّلها المُسلمُ إليه؛ لأنه اغتياضٌ انتهى . وقضيةٌ عليه امتناعُ قبوله مع المؤنة وهو ظاهرٌ م ر انتهى .

كَأَن لَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَّةٌ وَلَا كَانَ نَحْوُ الْمَوْضِعِ مَخَوْفًا (فَالْأَصَحُّ إِجْبَارُهُ) عَلَى قَبُولِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَتِّتٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ، وَلَوْ اتَّفَقَ كَوْنُ رَأْسِ مَالِ الْمُسْلِمِ بِصِفَةِ الْمُسْلِمِ فِيهِ فَأَحْضَرَهُ وَجِبَ قَبُولُهُ. (تَمَّةٌ) يُجْزِي الدَّائِنُ عَلَى قَبُولِ كُلِّ ذَيْنِ حَالٍ أَوْ الْإِبْرَاءِ عَنْهُ حَيْثُ لَا غَرَضَ لَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ آنَفًا، وَقَدْ أَحْضَرَهُ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ أَوْ وَارِثُهُ لَا أَجْنَبِيَّ عَنْ حَيٍّ بِخِلَافِهِ عَنْ مَيِّتٍ لَا تَرِكَةٌ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ لِمَصْلَحَةِ بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ وَسَيَّاتِي أَنَّ الدَّيْنَ يَجِبُ بِالطَّلَبِ أَدَاؤُهُ فَوْرًا لَكِنْ يُفْهَلُ الْمَدِينُ لِمَا لَا يُجْزَلُ بِالْفَوْرِيَّةِ فِي الشُّفْعَةِ أَخَذًا مِنْ مِثْلِهِمْ مَا لَمْ يُخَفْ هَرَبُهُ أَوْ تَسْتَرَهُ فَيَكْفِيلُ أَوْ مُلَازِمٌ.

(فصل في القرض)

يُطْلَقُ اسْمًا بِمَعْنَى الْمُقْرَضِ وَمَصْدَرًا بِمَعْنَى الْإِقْرَاضِ وَلِشَبْهِهِ بِالسَّلَمِ فِي الضَّائِبِ الْآتِي جَعَلَهُ مُلْحَقًا بِهِ فَتَرْجَمَ لَهُ بِفَصْلِ بَلْ هُوَ نَوْعٌ مِنْهُ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا يُسَمَّى سَلَفًا (الْإِقْرَاضُ)

☐ فَوَدَّ: (كَأَن لَمْ يَكُنْ لِنَحْ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى بِأَنَّ لِنَحْ بِالْبَاءِ بَدَلَ الْكَافِ. ☐ فَوَدَّ: (حَيْثُ لَا غَرَضَ لَهُ) مِنَ الْغَرَضِ الْخَوْفُ وَقَضِيَّةُ الْفَرْقِ السَّابِقِ بَيْنَ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ عَدَمُ اعْتِبَارِهِ فِي غَيْرِ الْقَرْضِ أَهْ سَم. ☐ فَوَدَّ: (وَقَدْ أَحْضَرَهُ لِنَحْ) حَالٌ مِنَ الدَّائِنِ. ☐ فَوَدَّ: (لَا أَجْنَبِيَّ عَنْ حَيٍّ) قَدْ يُفْهَمُ مُقَابَلَتَهُ لِلْوَارِثِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَنْ عَدَاهُ مَعَ أَنَّ الْوَارِثَ كَالْأَجْنَبِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْحَيِّ سَم عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ يُفْهَمُ أَنَّ الْوَارِثَ فِي الْحَيِّ كَالْأَجْنَبِيِّ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ لَا يُسَمَّى وَارِثًا وَإِنَّمَا يُسَمَّى بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْرِثِ أَهْ س. ☐ فَوَدَّ: (لَا تَرِكَةٌ لَهُ) هَلْ مِثْلُهُ امْتِنَاعُ الْوَارِثِ عَنِ الْقَضَاءِ مَعَ وَجُودِ الثَّرِكَةِ وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ نَعَمْ. ☐ فَوَدَّ: (ذِمَّتِهِ) أَيِ الْمَيِّتِ. ☐ فَوَدَّ: (أَنَّ الدَّيْنَ يَجِبُ بِالطَّلَبِ) وَمِثْلُهُ الْقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ قَوِيَّةٌ أَهْ س. ☐ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَخَفْ لِنَحْ) ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ يُفْهَلُ لِنَحْ.

فصل في القرض

☐ فَوَدَّ: (فِي الْقَرْضِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَيَّنَّتْ فِي النِّهَايَةِ. ☐ فَوَدَّ: (فِي الْقَرْضِ) إِنَّمَا عَبَّرَ بِهِ دُونَ الْإِقْرَاضِ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْفَصْلِ لَا يَخْتَصُّ بِالْإِقْرَاضِ بَلْ أَغْلَبَ أَحْكَامُهُ الْآتِيَةُ فِي الشَّيْءِ الْمُقْرَضِ فَلَوْ عَبَّرَ بِالْإِقْرَاضِ لَكَانَتْ التَّرْجُمَةُ قَاصِرَةً وَهَذَا أَوْلَى وَمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ أَهْ رَشِيدِيٍّ يَعْنِي مِنْ قَوْلِ ع ش وَلَعَلَّهُ آثَرَهُ عَلَى مَا فِي الْمُتَنِّ لِاشْتِهَارِ التَّعْبِيرِ بِهِ وَلِيُقَيَّدَ أَنَّ لَهُ اسْتِعْمَالَيْنِ أَه. ☐ فَوَدَّ: (بِمَعْنَى الْإِقْرَاضِ) أَيِ مَجَازًا وَالَّذِي يُفِيدُهُ كَلَامُ الْمُخْتَارِ أَنَّهُ إِذَا اسْتَعْمِلَ مَصْدَرًا كَانَ بِمَعْنَى الْقَطْعِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْنَى الْإِقْرَاضِ فَإِنَّهُ تَمْلِكُ الشَّيْءَ عَلَى أَنْ يَزِدَّ بَدَلَهُ لِكَيْتَهُ سُمِّيَ بِهِ وَبِالْقَرْضِ لِكَوْنِ الْمُقْرَضِ أَقْطَعَ مِنْ مَالِهِ قِطْعَةً لِلْمُقْتَرِضِ أَهْ س. ☐ فَوَدَّ: (الْآتِي) أَيِ بِقَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَجُوزُ إِقْرَاضُ كُلِّ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ أَهْ كَزَدِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا) قَدْ يُقَالُ هَذَا مِنَ الْإِشْرَاطِ اللَّفْظِيِّ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ زَادَ ع ش اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمُرَادَ بِجَعْلِهِ نَوْعًا مِنْهُ أَنَّهُ يَنْزُلُ

☐ فَوَدَّ: (لَا غَرَضَ لَهُ) مِنَ الْغَرَضِ الْخَوْفُ وَقَضِيَّةُ الْفَرْقِ السَّابِقِ بَيْنَ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ عَدَمُ اعْتِبَارِهِ فِي غَيْرِ الْقَرْضِ. ☐ فَوَدَّ: (لَا أَجْنَبِيَّ عَنْ حَيٍّ) قَدْ يُفْهَمُ مُقَابَلَتَهُ لِلْوَارِثِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا عَدَاهُ مَعَ أَنَّ الْوَارِثَ كَالْأَجْنَبِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْحَيِّ.

الذي هو تملك الشئ برّد بدله (مندوب) إليه ولشهرة هذا أو تضمينه لمستحب حذفه فهو من السنن الأكيدة للآيات الكثيرة والأحاديث الشهيرة كخبر مسلم «مَنْ نَفَسَ عَنْ أَخِيهِ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ» وَصَحَّ خَيْرٌ «مَنْ أَقْرَضَ اللَّهَ مِائَتَيْنِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ إِحْدَاهُمَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهِ» وَفِي خَيْرٍ فِي سَنَدِهِ مَنْ ضَعَّفَهُ الْأَكْثَرُونَ «أَنَّهُ ﷺ رَأَى لَيْلَةً أُسْرِيَ بِهِ مَكْتُوبًا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ أَنَّ دَرَاهِمَ الصَّدَقَةِ بِعَشْرَةِ وَالْقَرْضِ بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ» وَأَنَّ جَبْرِيلَ عَلَّلَ لَهُ ذَلِكَ بِأَنَّ الْقَرْضَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي يَدِ مُحْتَاجٍ بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ. وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ خَيْرٌ «قَرْضُ الشَّيْءِ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَتِهِ» وَبَيَّنْتُ مَا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَجَزَمُ بَعْضُهُمْ أَخَذًا مِنَ الْخَبَرَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ بِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ الْمُصْرَحَ بِأَفْضَلِيَّتِهِمْ صَحِيحٌ دُونَهُمَا فَوَجِبَ تَقْدِيمُهُ عِنْدَ

مَنْزِلَةِ التَّنَوُّعِ لَا أَنَّهُ نَوْعٌ حَقِيقَةٌ وَإِنَّمَا نَزَلَ مَنْزِلَةُ التَّنَوُّعِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا ثَابِتٌ فِي الدُّمَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (الذي هو إلخ) أَي شَرَعًا اهـ ع. □ فَوَدَّ: (بِرْدٌ بَدَلُهُ) أَي عَلَى أَنْ يَرُدَّ بَدَلَهُ اهـ مُعْنَى . □ فَوَدَّ (سُنِّي): (مندوب) ظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ الْمُقْرِضِ مُسْلِمًا أَوْ غَيْرَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ فَإِنَّ فِعْلَ الْمَعْرُوفِ مَعَ النَّاسِ لَا يَخْتَصُّ بِالْمُسْلِمِينَ وَيَجِبُ عَلَيْنَا الذَّبُّ عَلَى أَهْلِ الدُّمَةِ مِنْهُمْ وَالصَّدَقَةُ عَلَيْهِمْ جَائِزَةٌ وَإِطْعَامُ الْمُضْطَّرِّ مِنْهُمْ وَاجِبٌ وَالتَّغْيِيرُ بِالْأَخِ فِي الْحَدِيثِ لَيْسَ لِلتَّقْيِيدِ بَلْ لِمَجَرَّدِ الْإِسْتِعْطَافِ وَالشَّفَقَةِ اهـ ع. □ فَوَدَّ: (ولشهرة هذا) أَي تَعَدِّي مَنْدُوبٌ بِأَلَى اهـ كُرْدِيٌّ عِبَارَةٌ ع. □ ش أَي قَوْلُهُ إِلَيْهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (ولشهرة هذا) أَي أَوْ صَيَّرَ وَرَثَتَهُ فِي الْإِضْطِلَاحِ اسْمًا لِلْمَطْلُوبِ طَلَبًا غَيْرَ جَائِزٍ اهـ سَم. □ فَوَدَّ: (أَوْ تَضْمِينِهِ) عَطَفَ عَلَى الشُّهُرَةِ. □ فَوَدَّ: (حَذَفَهُ) أَي إِلَيْهِ فَعَلَى الْأَوَّلِ مِنَ الْحَذْفِ وَالْإِصْصَالِ دُونَ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ مِنَ السُّنَنِ الْإِلْخ) الْأَوَّلَى وَهُوَ بِالْوَاوِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (لِلآيَاتِ الْكَثِيرَةِ) أَي الْمُفِيدَةِ لِلثَّنَاءِ عَلَى الْقَرْضِ كَأَيَّةِ «مَنْ ذَا الَّذِي يَقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا» [البقرة: ٢٤٥] اهـ ع. □ فَوَدَّ: (مَنْ ضَعَّفَهُ الْإِلْخ) وَهُوَ خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ الشَّامِيُّ اهـ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ) وَوَجْهٌ ذِكْرُ الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ أَنَّ دَرَاهِمَ الْقَرْضِ فِيهِ تَنْفِيسُ كَرْبِهِ وَإِنِّظَارٌ إِلَى قَضَاءِ حَاجَتِهِ وَرَدُّهُ فَعِيهِ عِبَادَتَانِ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ دَرَاهِمَيْنِ وَهُمَا بِعَشْرَيْنِ حَسَنَةً فَالتَّضْعِيفُ ثَمَانِيَةُ عَشَرَ وَهُوَ أَي التَّضْعِيفُ الْبَاقِي فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْمُقْرِضَ يَسْتَرِدُّ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَبْرَأَ مِنْهُ كَانَ لَهُ عِشْرُونَ ثَوَابَ الْأَصْلِ وَالْمُضَاعَفَةُ اهـ نِهَآيَةً. □ فَوَدَّ: (عَلَّلَ لَهُ ذَلِكَ) أَي بَعْدَ سُؤَالِهِ ﷺ عَنْ سَبَبِ التَّفَاضُلِ بَيَّنَّاهُمَا اهـ ع. □ عِبَارَةٌ مُعْنَى فِي تَمَامِ الْحَدِيثِ «فَقُلْتُ يَا جَبْرِيلُ مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ: لِأَنَّ السَّائِلَ قَدْ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ وَالْمُسْتَقْرِضُ لَا يَسْتَقْرِضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ» اهـ. □ فَوَدَّ: (فِي يَدِ مُحْتَاجٍ) أَي فِي الْغَالِبِ اهـ ع. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ الْمُصْرَحَ) فِي دَعْوَى الصَّرَاحَةِ نَظَرُ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ

فَضْلٌ

□ فَوَدَّ: (ولشهرة هذا) أَي أَوْ صَيَّرَ وَرَثَتَهُ فِي الْإِضْطِلَاحِ اسْمًا لِلْمَطْلُوبِ طَلَبًا غَيْرَ جَائِزٍ. □ فَوَدَّ: (مِنْ السُّنَنِ) صِفَةُ مَنْدُوبٍ .

التعاض على أنه يُمكن حملهما على أنه من حيث الابتداء لما فيه من صون وجه من لا يعتاد السؤال عنه أفضل وحمل الأول على أنها من حيث الانتهاء لما فيها من عدم رد المقابل أفضل ومحل نذبه إن لم يكن المقرض مضطراً ولا وجب وإن لم يعلم أو يظن من أخذه أنه يُنفقه في معصية ولا حرم عليهما أو في مكروه ولا كره ويحرم الاقتراض والاستدانة على غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة فوراً في الحال وعند الحلول في المؤجل

وهذا مبني على حمل الأول على الحقيقي وأما إذا حمل على الإضافي أغني خبر «من أقرض لله» إلخ كما هو صريح المغني ويدل عليه قول الشارح صحيح فالصراحة واضحة ثم رأيت في الرشيدي ما نصه مراده بالأول الأول من الأخبار الخاصة بالقرض وهو خبر «من أقرض لله» إلخ وأما خبر مسلم السابق فليس خاصاً بالقرض اهـ. قو: (لما فيه من صون) عبارة النهاية لامتنيازه عنها بصونه ماء وجه من لم يعتد السؤال عن بذله لكل أحد اهـ. قو: (عنه) أي عن السؤال. قو: (أفضل) خبر أن وكذا إغراب نظيره الآتي. قو: (ومحل نذبه إلخ) إلى المتن في النهاية إلا قوله فوراً إلى ما لم يعلم وكذا في المغني إلا قوله ومن ثم إلى وأركائه. قو: (ومحل نذبه إلخ) ويظهر أن محله أيضاً حيث يعلم أو يظن أنه إنما يوفيه من حرام أو من شبهة ومال المقرض خلّي عنها أو الشبهة فيه أخف منها في مال المقرض وإلا فواضح أنه لا يُندب حينئذ وإنما يبقى النظر في حكمه حينئذ فيحتمل أن يقال بالحرمة إذا علم أنه إنما يوفيه بالحرمان وأن نفسه لا تُسامح بالتزك قياساً على مسألة الإنفاق في معصية وبالكراهة في مسألة الشبهة وأنها تختلف في الشدة باختلاف الشبهة اهـ سيد عمر. قو: (والأوجب) أي على المقرض.

قو: (وإن لم يعلم إلخ) الأسبك إسقاط إن. قو: (عليهما) أي المقرض والمقرض. قو: (أو في مكروه) ولم يذكر المباح ويمكن تصويره بما إذا دفع إلى غني بسؤال من الدافع مع احتياج الغني إليه فيكون مباحاً لا مستحباً؛ لأنه لم يستعمل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك عراض للدافع كحفظ ماله بإخراجه في ذمة المقرض اهـ ع ش عبارة السيد عمر هل يشترط في نذبه احتياج المقرض في الجملة كما تشعر به الأحاديث حتى لو اقترض تاجر لا حاجة بل لأن يزيده في تجارته طمعا في الربح الحاصل منه لم يكن مندوباً بل مباحاً أو لا يعتبر ما ذكر محل تأمل لكن قضية إطلاقهم استيجاب الصدقة على الغني أنه لا فرق اهـ وهو الأقرب والله أعلم. قو: (والأكره) أي لهما أيضاً اهـ ع ش. قو: (على غير مضطر إلخ) أي بخلاف المضطر يجوز اقتراضه وإن لم يرج الوفاء بل يجب وإن كان المقرض ولياً كما يجب عليه بيع مال محجوره من المضطر نسيته سم على حج وقوله وإن كان المقرض ولياً أي حيث لم يوجد من يقرض المضطر إلا هو اهـ ع ش. قو: (من جهة ظاهرة) أي قربة الحصول كما يؤخذ مما

قو: (ويحرم الاقتراض والاستدانة على غير مضطر إلخ) أي بخلاف المضطر يجوز اقتراضه وإن لم يرج الوفاء بل يجب أي وإن كان المقرض ولياً كما يجب عليه بيع مال محجوره ومن المضطر المعسر بالتسبئة.

ما لم يعلم المقرض بحاله وعلى من أخفى غناه وأظهر فاقته عند القرض كما يأتي نظيره في صدقة التطوع ومن ثم لو علم المقرض أنه إنما يقرضه لنحو صلاحه وهو باطنًا بخلاف ذلك حرّم الاقتراض أيضًا كما هو ظاهر. وأركانه أربعة عاقدان ومعقود عليه وصيغة في غير القرض الحكمي وبدأ بها لأنها أهمها للخلاف القوي في أصلها وتفصيلها فقال (وصيغته) الصريحة متعدّدة منها (أقرضتك أو أسلفتك) كذا أو هذا، وقد ينظر فيه بأنه مشترك بين القرض والسلم إلا أن يقال المتبادر منه القرض لا سيما وذكر المتعلّق في السلم يخرج هذا (أو أخذه بمثله) أو ببذله؛ لأنّ ذكر المثل أو البذل فيه نصّ في مقصود القرض إذ وضعه على ردّ المثل صورة

يأتي في صدقة التطوع اهـ ع ش. قوله: (ما لم يعلم المقرض بحاله) أي فإن علم فلا حرمة وهل يكون مباحًا أو مكروهًا فيه نظر ولا يتعدّ الكراهة إن لم يكن ثم حاجة اهـ ع ش وأما مع الحاجة فلا يتعدّد التذنب. قوله: (وعلى من أخفى غناه إلخ) يتبني ما لم يعلم المقرض حاله سم اهـ ع ش أي فإن علم فيه ما مرّ آنفًا. قوله: (وأظهر فاقته إلخ) ولو أخفى الفاقة وأظهر الغنى حالة القرض حرّم أيضًا لما فيه من التّدليس والتّغريب عكس الصدقة نهاية ومعنى قال ع ش قوله م ر حرّم أيضًا ويملكه انتهى سم اهـ أقول ويمكن إدراجه في قول الشارح ومن ثم لو علم إلخ. قوله: (كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث لو علم باطنًا لم يقرض أنه لا يملك القرض كما سيأتي نظيره في صدقة التطوع أو يملكه هنا مطلقًا ويُفرّق بأن القرض معاوضة وهي لا تندفع بالغنى فيه نظر والثاني أقرب سم على حجّ ويوجّه بأنه يشبه شراء المعسر ممّن لا يعلم غساره وبيع المعيب مع العلم بعينه لمن يجهله والشراء بالتمسّ المعيب كذلك إلى غير ذلك من الصور اهـ ع ش. قوله: (غير القرض الحكمي) أي وأما القرض الحكمي كالإنفاق على اللقيط المحتاج وإطعام الجائع وكسوة العاري فسبأتي أنه لا يقتصر إلى إيجاب وقبول. قوله: (وقد ينظر فيه) أي في أسلفتك اهـ ع ش. قوله: (مشارك بين القرض والسلم) مع قوله هذا لا يحتمل السلم اهـ سم وفيه تأمل. قوله: (وذكر المتعلّق) نحو قوله أسلفتك كذا في كذا اهـ ع ش عبارة الكردي وهو قوله في كذا كما يقال أسلفتك كذا في عبد صفته كذا اهـ. قوله: (أو ببذله) أسقطه النهاية والمعنى. قوله: (لأنّ ذكر المثل) إلى قوله: (وبحث) في النهاية إلّا قوله: (أو البذل). قوله: (فيه) أي في أخذه بمثله أو ببذله. قوله: (إذا وضعه إلخ) هذا التعليل لا يظهر بالنسبة إلى قوله: (أو البذل). قوله: (صورة) الأولى ولو صورة.

قوله: (من أخفى غناه) يتبني ما لم يعلم المقرض حاله. قوله: (حرّم الاقتراض أيضًا كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث لو علم حاله باطنًا لم يقرض أنه لا يملك القرض كما سيأتي نظيره في صدقة التطوع أو يملكه هنا مطلقًا ويُفرّق بأن القرض معاوضة وهي لا تندفع بالغنى فيه نظر والثاني قريب. قوله: (مشارك بين القرض والسلم) مع قوله: (هذا لا يحتمل السلم). قوله: (لا ذكر المثل) انظر خذ هذا الدينار بدينار ثم رأيت قوله الآتي: (نعم بحث السبكي وغيره إلخ).

وبه فارق جعلهم خُذَه بكذا كنايةً ببيع واندفع ما للغزّي وغيره هنا واتّضح أنه صريح كما هو ظاهر كلام الشيخين لا كنايةً خلافاً لجمع. وبَحَثَ بعض هؤلاء أن خُذَه بمثله كنايةً ببيع ويؤدّه ما قرّره ممّا يُعلّم منه أن القصد من الثمن مُطلق العوضيّة لا المثلّيّة حقيقةً ولا صورةً، وهنا بالعكس فلم يصلح للكناية ثم. نعم بَحَثَ السبكي وغيره إن أخذَه بكذا كنايةً هنا كالبيع وفي شرح الإسنوي في ملكك هذا الدرهم بمثله أو بدرهم هل هو بيعٌ فيترتب عليه أحكام الصرف أو قرضٌ فيه نظرٌ والمُتّجه الأول ويؤدّه أنهم لم يذكروا هذا المِثال هنا وما قاله مُحتمَلٌ في خصوص هذا المِثال؛ لأنه صالِحٌ للصرف والقرض إذ المثلّيّة مقصودةٌ في كُلِّ منهما وإن اختلف المرادُ بها فيهما فلذا استوى قوله بمثله وقوله بدرهم واحتُمِلَ في كُلِّ البيع والقرض. وحيثُ قدّالذي يتّجه أنهما إن نويّا به أحدهما تعيّن لِمَا تَقَرَّرَ من صلاحيته لهما وإلا كان في بمثله قرضٌ وفي بدرهم صريحٌ ببيع عملاً بالمُتبادرِ فيهم، وقد يستشكلُ هذا بأنه لا نظيرَ له وهو صراحته في بايين مُختلفين ويتخصّصُ بالنية إن وُجدت وإلا فبالمتبادرِ

□ فَوَدَّ: (وبه فارق) أي بقوله: (لأن ذكر المِثال أو البدل إلخ) ع ش. □ فَوَدَّ: (واندفع إلخ) كَقَوْلِهِ واتّضح إلخ عطفٌ على فارق. □ فَوَدَّ: (أنه صريح) أي خُذَه بمثله أو بدله صريحٌ في القرض. □ فَوَدَّ: (لا كناية) أي في القرض. □ فَوَدَّ: (خلافاً لجمع) منهم شيخ الإسلام في شرح منتهج اه ع ش. □ فَوَدَّ: (ويؤدّه إلخ) ممّا يؤدّد رَدَّ هذا قاعدةً ما كان صريحاً في بابه ولهذا رَدَّ شيخنا الشهاب الرّملي واعتمدَ أنه صريحٌ هنا ولا يتعقّد به البيع مُطلقاً اه سم. □ فَوَدَّ: (للكناية ثم) أي في البيع. □ فَوَدَّ: (بَحَثَ السبكي إلخ) اغتمده النهاية والمُعني. □ فَوَدَّ: (أن خُذَه بكذا كناية) ينبغي تصوّره بما إذا كان المُسمّى مثل المقرض كخُذَ هذا الدينار بدينارٍ وعليه فيُفرّق بين معنى المِثال ولَفْظِهِ بما مرّ من أن ذكر المِثال فيه نصٌّ إلخ اه ع ش. □ فَوَدَّ: (هذا المِثال) أي ملكك هذا الدرهم بمثله أو بدينهم وأل في المِثالٍ للجنس وإلّا فما ذُكِرَ مثلاً إن. □ وفَوَدَّ: (هنا) أي في القرض. □ فَوَدَّ: (مُحتمَلٌ) لَعَلَّهُ بكسر الميم. □ فَوَدَّ: (وإن اختلف المرادُ بها فيهما) فإن المرادَ بالمِثليّة في القرض مُماثلةُ الشيء المقرض حقيقةً أو صورةً وفي الصرفِ عدَمُ الزيادة والتفصّل. □ فَوَدَّ: (فلذا إلخ) الإشارةُ إلى قوله إذ المِثليّة إلخ. □ فَوَدَّ: (وحيثُ) أي حين صلاحيته للصرف والقرض. □ فَوَدَّ: (وهو صراحته إلخ) تفسيرٌ لهذا في وقد يستشكلُ هذا. □ فَوَدَّ: (صراحته في بايين إلخ) في لزوم ذلك ممّا مرّ نظرٌ بل مُقتضاه أنه صريحٌ في أحدهما وهو ما يتبادرُ منه، كنايةً في الآخر وهو ما يحتاجُ إلى التبيّة فيه فليتأمل نعم يُشكّل بقولهم ما كان صريحاً في بابه ووَجَدَ نفاذاً في موضوعه لا يكونُ كنايةً في غيره وحيثُ يُجاب بنحو ما أفاده الشارح ثم رأيت الفاضل المُحسّي قال قوله: (وهو صراحته إلخ) يتأمل انتهى. وهو إشارةٌ إلى ما ذكر اه سيّد عمر ويُمكّن دفعَ النظرِ بأن مرادَ

□ فَوَدَّ: (أن خُذَه بكذا كناية) ممّا يؤدّد رَدَّ هذا قاعدةً ما كان صريحاً في بابه ولهذا رَدَّ شيخنا الشهاب الرّملي واعتمدَ أنه صريحٌ هنا ولا يتعقّد به البيع مُطلقاً.

وَيُجَابُ بِالتَّزَامِ ذَلِكَ لِضَرُورَةِ اقْتِضَاءِ النَّظَرِ لَهُ فَتَأَمَّلْهُ (أَوْ مَلَكُوتُكَ عَلَى أَنْ تَرُدَّ بَدَلَهُ) أَوْ خُذْهُ وَرُدَّ بَدَلَهُ أَوْ اصْرِفْهُ فِي حَوَائِجِكَ وَرُدَّ بَدَلَهُ فَإِنْ حَذَفَ وَرُدَّ بَدَلَهُ فِكْنَايَةٌ كَخُذْهُ فَقَطْ أَيْ إِنْ سَبَقَهُ أَقْرِضْنِي وَإِلَّا فَهُوَ كِنَايَةٌ قَرْضٍ أَوْ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ اقْتَصَرَّ عَلَى مَلَكُوتِكَ وَلَمْ يَنْوِ الْبَدَلَ فَهِبَةٌ وَإِلَّا فِكْنَايَةٌ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ الْبَدَلِ صُدِّقَ الْآخِذُ وَإِنَّمَا صُدِّقَ مُطْعَمٌ مُضْطَرٌّ أَنَّهُ قَرْضٌ حَمَلًا لِلنَّاسِ عَلَى هَذِهِ الْمَكْرُمَةِ الَّتِي بِهَا أَحْيَاءُ النَّفُوسِ إِذْ لَوْ أَحْجُوا لِلْإِشْهَادِ لَفَاتَتْ النَّفْسُ أَوْ فِي نَيْتِهِ صُدِّقَ الدَّافِعُ كَمَا فِي بَعْ هَذَا وَأَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِكَ بِنَيْتِهِ الْقَرْضِ كَذَا قِيلَ. وَقَوْلُهُمْ: لَا ثَوَابَ فِي الْهِبَةِ الْمُطْلَقَةِ وَإِنْ نَوَاهِ الْوَاهِبُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِنَيْتِهِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذُكِرَ بِأَنَّ هُنَا لَفْظًا صَرِيحًا مُمْلَكًا.....

الشارح بالصراحة في بابين إلخ الصلاحية لهما بقرينة سابق كلامه. فوله: (اقتضاء النظر) أي الفكر والدليل. فوله: (فإن حذف ورد بدله) أي من اضربه في حوائجك إلخ. فوله: (أي إن سبقه) أي إنما يكون خذه كناية إن سبقه إلخ فمثله قوله: (اضربه في حوائجك). وفوله: (ولأف هو إلخ) أي وإن سبقه أقرضني اه ع ش. فوله: (كناية قرض أو بيع) صورته في البيع أن يتقدم ذكر الثمن في لفظ المشتري كـعني بعشرة فقال البائع خذه اه سيد عمر عبارة ع ش قوله أو يبيع مشكل بأن البيع لا بد فيه من ذكر الثمن ولا تكفي نيته لا مع الصريح ولا مع الكناية على ما اعتداه م ر وعبارة حج في البيع بكذا لا يشترط ذكره بل تكفي نيته على ما فيه مما بينته في شرح الإرشاد اه. فوله: (أو اقتصر إلخ) عطف على قوله: (حذف إلخ). فوله: (ولأف كناية) أي وإن نوى البدل فكناية قرض سم على حج اه ع ش. فوله: (ولو اختلفا) إلى قوله: (أو في نيته) في النهاية. فوله: (في ذكر البدل) أي مع قوله: (ملكته) بأن يقول أحدهما: ذكر معه، ويقول الآخر: لا اه. كزدي. وقوله مع قوله: (ملكته) أي أو قوله: (خذه) أو قوله: (اضربه في حوائجك). فوله: (صدق الآخذ) أي يمينه؛ لأن الأصل عدم ذكره مغني ونهاية قال ع ش ظاهره وإن كان باقيا قال سم على منهج قال م ر محله أي تصديق الآخذ إذا كان باقيا وإلا فالقول قول الدافع انتهى فليحرر. أقول والأقرب ظاهر إطلاق الشارح م ر وحيث صدق في عدم ذكر البدل لم يكن هبة بل هو باق على ملك دافعه لأن خذه مجردة عن ذكر البدل كناية ولم توجد نيته من الدافع فيجب رده لملكه وليس للمالك مطالبة بالبدل اه ع ش. وقوله: (وإن كان باقيا) حق المقام وإن لم يكن باقيا، وقوله: (وحيث صدق إلخ) إنما يتأتى في قوله: (خذه) وقوله: (اضربه في حوائجك) دون قوله: (ملكته) لما مر أنفا أنه عند عدم النية هبة. فوله: (أو في نيته) أي نية البدل في قوله: (ملكته) اه سم عبارة الكزدي عطف على ذكر البدل أي أو اختلفا في نية البدل اه ويظهر أن مثل قوله: (ملكته) هنا قوله: (خذه) وقوله اضربه في حوائجك. فوله: (ويفرق بينه) أي بين الإقصار على (ملكته) وبين ما ذكر وهو قوله: (بع هذا وأنفقه على نفسك) سم وكزدي. فوله: (بأن هنا) أي في الهبة المطلقة.

فوله: (أو في نيته) أي نية البدل في قوله: (ملكته). فوله: (ويفرق بينه وبين ما ذكر) أي بين قوله:

فلم يقبل الرفع بالنية. وثم لفظاً مُحْتَمِلاً فَقَبِلَ نِيَّةَ الْقَرْضِ بِهِ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ اللَّفْظُ الْمَأْتِي بِهِ كِنَايَةً صُدِّقَ الدَّافِعُ فِي نِيَّتِهِ بِهِ أَوْ صَرِيحاً فِي التَّمْلِيكِ بَلَا بَدَلٍ صُدِّقَ الْآخِذُ فِي نَفْيِ ذِكْرِ الْبَدَلِ أَوْ نِيَّتِهِ وَفِي قَوَاعِدِ الزَّرْكَشِيِّ مَا حَاصِلُهُ قَالُوا هُنَا اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ الْقَرْضِ صُدِّقَ الْآخِذُ وَفِي الْهَبَةِ قَالَ وَهَبْتُكَ بِعَوَضٍ فَقَالَ مَجَاناً صُدِّقَ الْمُتَهَبُ، وَلَوْ قَالَ أَعْطَيْتُكَ بِالْفِ أَوْ طَلَقْتُكَ بِالْفِ فَقَالَ مَجَاناً صُدِّقَا بِيَمِينَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ فِي الْكُلِّ يَدْعِي زِيَادَةَ لَفْظِ مُلْزِمٍ عَلَى اللَّفْظِ الْمُتَمَلِّكِ الْمُتَّفِقِينَ عَلَيْهِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ بَعْتُكَ فَقَالَ بِلْ وَهَبْتَنِي حَلَفَ كُلٌّ عَلَى نَفْيِ قَوْلِ الْآخِرِ لِأَنَّهُمَا هُنَا اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ اللَّفْظِ الْمُتَمَلِّكِ فَصُدِّقَ الْمَالِكُ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفَ بِاللَّفْظِ الصَّادِرِ مِنْهُ فَصُدِّقَ فِي عَوْدِ الْعَيْنِ إِلَيْهِ لَا فِي إلْزَامِ ذِمَّةِ الْآخِرِ بِالشَّمَنِ عَمَلًا بِأَصْلِ بَرَاءَتِهَا مِنْهُ أَوْ فِي أَنَّ الْمَأْخُودَ قَرْضٌ أَوْ قِرَاضٌ مَثَلًا فَنَسِيئَاتِي تَفْصِيلُهُ آخِرُ الْقِرَاضِ وَيَأْتِي آخِرُ الصَّدَاقِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِمَا هُنَا، وَلَوْ أَقَرَّ بِالْقَرْضِ وَقَالَ فَوْراً أَوْ لَا لَمْ أَقْبِضَ

□ فَوَدَّ: (فَلَمْ يَقْبَلِ الرَّفْعَ) كَانَ الْمُرَادُ بِالرَّفْعِ إلْزَامُ الْبَدَلِ اهـ سَم. □ فَوَدَّ: (وَتَمَّ) أَي فِي قَوْلِهِ: (بِغِ هَذَا الْخُ). □ فَوَدَّ: (وَبِهَذَا يُعْلَمُ) أَي بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (فِي نِيَّتِهِ بِهِ) أَي نِيَّةَ الْبَدَلِ بِاللَّفْظِ الْكِتَابِيِّ.
□ فَوَدَّ: (أَوْ صَرِيحاً فِي التَّمْلِيكِ) إِنْ كَانَ إِشَارَةً إِلَى مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ الْمُطْلَقَةِ فَلَا حَاجَةَ لِتَضَدِّيقِ الْآخِذِ فِي نَفْيِ النَّيَّةِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ ثَبَّتَ لَمْ تُؤَثِّرْ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ اهـ سَم. عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: (أَوْ صَرِيحاً فِي التَّمْلِيكِ) كَمَا (لَمْ تُكُنْكَ) هُنَا اهـ وَهُوَ الظَّاهِرُ. □ فَوَدَّ: (وَفِي قَوَاعِدِ الزَّرْكَشِيِّ الْخُ) تَأْيِيدُ لِقَوْلِهِ: (أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ اللَّفْظُ الْخُ). □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَي فِي الْقَرْضِ (اخْتَلَفَا) أَي لَوْ اخْتَلَفَا. □ فَوَدَّ: (وَفِي الْهَبَةِ) أَي وَقَالُوا فِي الْهَبَةِ. □ وَوَدَّ: (قَالَ الْخُ) أَي لَوْ قَالَ الْخُ. □ فَوَدَّ: (صُدِّقَ الْمُتَهَبُ) أَي بِيَمِينِهِ. □ فَوَدَّ: (فَقَالَا) أَي الْعَبْدُ وَالزَّوْجَةُ. □ فَوَدَّ: (فِي الْكُلِّ) أَي فِي كُلِّ مِنَ الصُّوَرِ الْأَرْبَعِ. □ فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَي اللَّفْظِ الْمُتَمَلِّكِ أَي عَلَى وَجُودِهِ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ) أَي الزَّائِدُ الْمُلْزِمُ. □ فَوَدَّ: (وَبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ) عَطْفٌ عَلَى (عَدَمِهِ).
□ فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَي فِي بَابِ اخْتِلَافِ الْمُتَابِعِينَ اهـ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَي فِيمَا لَوْ قَالَ: بَعْتُكَ الْخُ.
□ فَوَدَّ: (ذِمَّةُ الْآخِرِ) أَي مُدْعَى الْهَبَةِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ فِي أَنَّ الْمَأْخُودَ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: فِي ذِكْرِ الْعَوَضِ اهـ كُرْدِي وَالظَّاهِرُ بِلِ الْمُتَعَيْنِ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي ذِكْرِ الْبَدَلِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ النُّهَايَةِ وَلَآنَ قَوْلُهُ فِي ذِكْرِ الْعَوَضِ مِمَّا حَكَاهُ الزَّرْكَشِيُّ وَمَا هُنَا مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ نَفْسِهِ بَلَا حِكَايَةٍ. □ فَوَدَّ: (فَوْراً أَوْ لَا) أَي أَوْ بَلَا قَوْلِهِ. □ (لَمْ أَقْبِضْ) مَقُولٌ قَالَ عِبَارَةُ النُّهَايَةِ لَوْ أَقَرَّ بِالْقَرْضِ، وَقَالَ: لَمْ أَقْبِضْ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ كَمَا قَالَ

(مَلَكْتُكَ) وَقَوْلُهُ: (بِغِ هَذَا وَاتَّفَقَهُ عَلَى نَفْسِكَ) كَذَا يَظْهَرُ فِي شَرْحِ هَذَا الْكَلَامِ. □ فَوَدَّ: (فَلَمْ يَقْبَلِ الرَّفْعَ) كَانَ الْمُرَادُ بِالرَّفْعِ إلْزَامُ الْبَدَلِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ صَرِيحاً فِي التَّمْلِيكِ) إِنْ كَانَ إِشَارَةً إِلَى مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ الْمُطْلَقَةِ فَلَا حَاجَةَ لِتَضَدِّيقِ الْآخِذِ فِي نَفْيِ النَّيَّةِ لِأَنَّهَا وَإِنْ ثَبَّتَ لَمْ تُؤَثِّرْ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَقَرَّ بِالْقَرْضِ الْخُ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَلَوْ أَقَرَّ بِالْقَرْضِ وَقَالَ لَمْ أَقْبِضْ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ إِذِ الْقَرْضُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْقَرْضِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ إِنْ قَالَه فَوْراً.

لم يُقْبَلْ كما أفهمه كلامُ الرافعي وغيره نعم له تحليفه أنه أَقْبَضَهُ كما يُعْلَمُ مِنَّا يأتي في الرهن وقال الماورديُّ يُصَدِّقُ الْمُقْتَرِضُ بِيَمِينِهِ وابنُ الصَّبَّاحِ إنَّ قاله فورًا ويظهرُ فيما اشتهر من استعمالِ لَفْظِ العَارِيَّةِ هنا أنه فيما لا تصحُّ إعارته كِنَايَةً؛ لأنه لم يَجِدْ نَفَادًا في موضوعه وفي غيره ليس كِنَايَةً؛ لأنه صريحٌ في بابه وَوَجَدَ نَفَادًا في موضوعه ثم رأيت بعضهم أطلقوا صراحته هنا إن شاعَتْ ويؤدُّه ما ذَكَرْتُهُ مِنَ التَّفْصِيلِ الذي لا بُدَّ منه فإن قُلْتُ: الشُّيُوعُ لا يُعْتَدُّ به إلا فيما لا يصلحُ للعَارِيَّةِ قُلْتُ: بِتَسْلِيمِهِ هو لا دَخَلَ له في الصَّرَاحَةِ؛ لأنَّ الذي له دَخَلَ فيها الشُّيُوعُ على أَلْسِنَةِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ لا في أَلْسِنَةِ الْعَوَامِّ كما هنا.

(وَيُشْتَرَطُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ) كَالْبَيْعِ وَمَنْ تَمَّ اشْتِرَاطُ فِيهِ شُرُوطُ الْبَيْعِ السَّابِقَةِ فِي الْعَاقِدَيْنِ وَالصَّبِيغَةِ كما هو ظاهرٌ حتى موافقةُ القبولِ للإيجابِ فلو قال أقرضتك ألفًا فقبِلَ خمسمائةً أو بالعكس لم يصحَّ واعتُرضَ بوضوحِ الفرقِ بأنَّ المُقْرِضَ مُتَبَرِّعٌ فلم يَضُرَّ قَبُولُ بَعْضِ الْمُسَمَّى ولا الزيادةُ عليه ويُردُّ بمنعِ إطلاقِ كونه مُتَبَرِّعًا. كيف ووضَّحَ القرضُ أنه تملكٌ لِلشَّيْءِ بِرَدِّ مثله فساوَى

الماورديُّ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ إِذِ الْمُقْرِضُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْقَرْضِ قَبْلَ الْقَبْضِ وقال ابنُ الصَّبَّاحِ: إنَّ قاله فورًا اهـ فظاهرٌ صَنِيعُ النَّهَايَةِ اعْتِمَادُ الْمَآوَرِدِيِّ بِإِطْلَاقِهَا أَيِّ سَوَاءٍ أَقَالَه فورًا أو لا اهـ بَصْرِيٌّ ٥ فَوُدَّ: (لَمْ يُقْبَلْ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ. ٥ فَوُدَّ: (يُصَدِّقُ الْمُقْتَرِضُ بِيَمِينِهِ) مُعْتَمِدًا اهـ ع ش. ٥ فَوُدَّ: (وابنُ الصَّبَّاحِ إلخ) ضَعِيفٌ اهـ ع ش. ٥ فَوُدَّ: (مَنْ اسْتَعْمَالَ إلخ) بَيَانٌ لِمَا اشْتَهَرَ. ٥ فَوُدَّ: (هنا) أَيِ فِي الْقَرْضِ. ٥ فَوُدَّ: (وَفِي غَيْرِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا لَا تَصِحُّ إلخ. ٥ فَوُدَّ: (وَوَجَدَ نَفَادًا إلخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ يَلْزَمُ مَا ذَكَرَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَنْفُولَةِ عَنْ شَرْحِ الْإِسْنَوِيِّ وَمَعَ ذَلِكَ تَقَدَّمَ مَا فِيهَا لِلشَّارِحِ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُجْعَلَ هُنَا لَفْظُ الْعَارِيَّةِ كِنَايَةً مُطْلَقًا وَيَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَنْتَى أَيْضًا لِلْمَذْرُوكِ وَهُوَ الشُّيُوعُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. ٥ فَوُدَّ: (صَرَاحَتِهَا) الْأَوَّلَى صَرَاحَتَهُ أَيِ لَفْظُ الْعَارِيَّةِ. ٥ فَوُدَّ: (هنا) أَيِ فِي الْقَرْضِ. ٥ فَوُدَّ: (لَا يُعْتَدُّ بِهِ إِلَّا فِيمَا إلخ) أَيِ فَلَا يَأْتِي فِيهِ التَّفْصِيلُ الْمَارُّ فَتَكُونُ الْعَارِيَّةُ الشَّائِعَةُ فِي الْقَرْضِ صَرِيحًا فِيهِ. ٥ فَوُدَّ: (بِتَسْلِيمِهِ) أَيِ الْحَضَرِ. ٥ فَوُدَّ: (هُوَ) أَيِ الشُّيُوعِ. ٥ فَوُدَّ: (فِيهَا) أَيِ الصَّرَاحَةِ. ٥ فَوُدَّ: (الشُّيُوعُ إلخ) خَبَرٌ أَنَّ.

٥ فَوُدَّ (السِّي): (قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ) فَلَوْ لَمْ يُقْبَلْ لَفْظًا أَوْ لَمْ يَحْصُلْ إِجْبَابٌ مُعْتَبَرٌ مِنَ الْمُقْرِضِ لَمْ يَصِحَّ الْقَرْضُ وَيَحْرُمُ عَلَى الْآخِذِ التَّصَرُّفُ فِيهِ لِعَدَمِ مِلْكِهِ لَكِنْ إِذَا تَصَرَّفَ فِيهِ ضَمِنَ بَدَلَهُ بِالْمِثْلِ أَوْ الْقِيَمَةِ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ فَاسِدَ كُلِّ عَقْدٍ كَصَحِيحِهِ فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْطَاءِ الْفَاسِدِ حُكْمُ الصَّحِيحِ مُشَابَهَتُهُ لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ اهـ ع ش. ٥ فَوُدَّ: (كَالْبَيْعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ الْأَوَّلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ فِدَاءٌ أَسِير. ٥ فَوُدَّ: (كَالْبَيْعِ إلخ) وَظَاهِرٌ أَنَّ الْإِلْتِمَاسَ مِنَ الْمُقْرِضِ كَاقْتَرَضَ مِنِّي يَقُومُ مَقَامُ الْإِجْبَابِ وَمِنْ الْمُقْتَرَضِ كَاقْرِضْنِي يَقُومُ مَقَامُ الْقَبُولِ كَمَا فِي الْبَيْعِ اهـ مُغْنِي. ٥ فَوُدَّ: (فِي الْعَاقِدَيْنِ إلخ) ظَرَفَ لِلْسَّابِقَةِ. ٥ فَوُدَّ: (وَالصَّبِيغَةُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الْعَاقِدَيْنِ اهـ ع ش. ٥ فَوُدَّ: (حَتَّى مُوَافَقَةِ الْقَبُولِ إلخ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى شُرُوطِ الْبَيْعِ. ٥ فَوُدَّ: (وَاعْتَرَضَ) أَيِ اشْتَرِاطُ مُوَافَقَةِ الْقَبُولِ لِلْإِجْبَابِ فِي الْقَرْضِ. ٥ فَوُدَّ: (وَوَضَّعَ الْقَرْضَ) أَيِ الَّذِي وَضَعَ لَهُ لَفْظُ الْقَرْضِ.

البيع إذ هو تملك الشيء بتمينه، فكما اشترط ثم الموافقة فكذا هنا وكون القرض فيه شائبة تبرع كما يأتي لا ينافي ذلك لأن المعاوضة فيه هي المقصودة والقائل بأنه غير معاوضة وهو مقابل الأصح ومن ثم قال جمع إن الإيجاب منه غير شرط أيضاً. واختاره الأذرعى وقال قياس جواز المعاطة في البيع جوازها هنا واعتراض الغزى له بأنه سهو؛ لأن شرط المعاطة بذل العوض أو التزامه في الذمة وهو مفقود هنا هو السهو لإجرائهم خلاف المعاطة في الرهن وغيره مما ليس فيه ذلك فما ذكره شرط للمعاطة في البيع دون غيره أما القرض الحكمي فلا يشترط فيه صيغة كإطعام جائع وكسوة عار وإنفاق على لقيط ومنه أمر غيره بإعطاء ما له غرض فيه كإعطاء شاعر أو ظالم أو إطعام فقير أو فداء أسير وعمر داري

قوله: (فيه شائبة إلخ) خبر الكون من حيث كونه ناقصاً وأما من حيث كونه مبتدأ فخره قوله لا ينافي ذلك. قوله: (لا ينافي ذلك) أي إنه مساو للبيع اهـ ع ش. قوله: (قال جمع إلخ) دفع به ما يوهمه المتن من أن الإيجاب لا خلاف فيه. قوله: (منه) أي من المقرض والأولى فيه كما في النهاية والمغني أي في الإقراض. قوله: (أيضاً) أي كالقبول على مقابل الأصح اهـ ع ش. قوله: (واختاره الأذرعى إلخ) أي ما قاله الجمع عبارة المغني قال القاضي والمتولي الإيجاب والقبول ليس بشرط بل إذا قال أقرضني كذا فأعطاه إياه أو بعث إليه رسولاً فبعث إليه المال صح القرض قال الأذرعى والإجماع الفعلي عليه وهو الأقوى والمختار ومن اختار صحة البيع بالمعاطة كالمصنف قياسه اختيار القرض بها وأولى بالصحة اهـ. قوله: (وقال قياس جواز المعاطة في البيع إلخ) قضيته جوازها أيضاً في رفع اليد عن الإخصاص وفي التزول عن الوظيفة فليراجع. قوله: (واعتراض الغزى إلخ) أقره المغني. قوله: (له) أي لقول الأذرعى قياس جواز إلخ. قوله: (هنا) أي في القرض. قوله: (هو السهو) خبر واعتراض الغزى إلخ. قوله: (خلاف المعاطة) أي الخلاف في صحة البيع بها. قوله: (في الرهن وغيره) ومنه القرض اهـ ع ش وفيه تأمل. قوله: (مما ليس فيه ذلك) أي بذل العوض أو التزامه اهـ ع ش وكذا الموصول في قوله فما ذكره إلخ. قوله: (أما القرض الحكمي) مختار قوله في غير القرض الحكمي قبيل قول المتن وصيغته اهـ ع ش. قوله: (فلا يشترط فيه صيغة) أي أصلاً اهـ ع ش. قوله: (كإطعام جائع إلخ) تمثيل للقرض الحكمي فكان الأولى أن يقدم ويذكر عقبه. قوله: (كإطعام جائع إلخ) محل عدم اشتراط الصيغة في المضطر وصوله إلى حالة لا يقتدر معها على صيغة ولا فيشترط ولا يكون إطعام الجائع وكسوة العاري ونحوهما قرضاً إلا أن يكون المقرض غنياً وإلا بأن كان فقيراً أو المقرض غنياً فهو صدقة لما تقرر في باب السير أن كفاية الفقراء واجبة على الأغنياء ويتبغى تصديق الآخذ فيما لو ادعى الفقر وأنكره الدافع؛ لأن الأصل عدم لزوم ذمته شيء اهـ ع ش. قوله: (ومنه) أي القرض الحكمي اهـ ع ش. قوله: (بإعطاء ما له غرض فيه) يعني بإعطاء شيء للأمير غرض في إعطاء ذلك الشيء. قوله: (وعمر داري إلخ) أي وبغ هذا وأنفقته على نفسك بنية القرض ويصدق فيها اهـ نهاية أي التبع ع ش عبارة الرشيدي أي ولا يحتاج إلى شرط كما هو واضح اهـ.

واشتر هذا بثوبك لي ويأتي آخر الضمان ما لم يعلم منه أنه لا بُدَّ في جميع ذلك ونحوه من شرط الرجوع بخلاف ما لزمه كذَيْن وما نزل منزلة كقول الأسير لغيره فإدني، ومن الأول أَدَّ لِمَنْ ادَّعى عليَّ ما ادَّعى به أي قبل ثبوته وأدَّ زكاتي أي قبل تعلُّقها بالذمة وإلا فهي من جُملة الديون كما هو ظاهرٌ وإذا رجع

¶ قوله: (واشتر هذا بثوبك إلخ) يُؤخذ من كونه قرَضاً أنه يرُدُّ مثل الثوب صورةً ويدُلُّ عليه قوله الآتي آتياً بمثله صورةً كالقرض اه سم أي خلافاً للنهاية حيث قال فيزجع بقيمته. ¶ قوله: (لا بُدَّ في جميع ذلك إلخ) أي من صور القرض الحكمي ويَحتملُ أنه لا يحتاج لِشُرطِ الرجوع فيما يدفعه للشاعر والظالم؛ لأن الغرض من ذلك دفع هجو الشاعر له حيث لم يعطه ودفع شر الظالم عنه بالإعطاء وكلاهما مُنزَّل منزلة اللّازم وكذا في عمُر داري؛ لأن العمارَة وإن لم تكن لازمةً لِكَيْتَها تنزّل منزلة لجريان العرف بعدم إعمال الشخص لِمَلِكِهِ حتّى يخرب وهذا الاحتمال هو الذي يظهر، ثم إن عَيْنَ له شيئاً فذاك وإلا صدق الدافع في القدر اللّائق ولو صحبه آلة مُحَرَّمَة؛ لأن الغرض منه كفاية شره لا إعائته على المغصية اه ع ش. ¶ قوله: (من شرط الرجوع) محلّه في الأسير إذا لم يقلْ فأدنى بدليل الآتي آتياً وصرّح به شرح العباب اه سم. ¶ قوله: (بخلاف ما لزمه إلخ) حال من قوله ما له غرض فيه عبارة الكردي أي بخلاف أمره غيره بأداء ما لزمه إلخ فإنه لا يُشترط للرجوع فيه شرط اه. ¶ قوله: (كقول الأسير إلخ) خرج بذلك ما إذا لم يقلْ له فإدني أي أو نحوه فلا رجوع وأعلم أن الشارح علّل في باب الضمان تنزيلهم فداء الأسير منزلة الواجب بأنهم اغتوا في وجوب السّعي في تخصيله ما لم يَغْتنوا به في غيره وفيه ردّ على مَنْ تَوَهّم إلحاق المخبوس ظلماً بالأسير حتّى لا يحتاج في الرجوع عليه إلى شرط الرجوع اه رشيدّي أقول إنّما يظهر هذا الرّدّ لو أريد بالوجوب التّنزيلّي هنا الوجوب على المُعطى وليس كذلك وإنّما المراد بذلك الوجوب على الأمير وحيثيّه فالإلحاق ظاهر. ¶ قوله: (ومن الأول) يريد به قول ما له غرض فيه اه كردي والأحسن قوله أمر غيره بإعطاء ماله غرض فيه قال البجيرمي ومن ذلك أيضاً دفع بعض الناس الدرهم عن بعض في القهوة والحمامات ومجيء بعض الجيران بقهوة وكعك مثلاً كما في ع ش ومنه أيضاً كسوة الحاج بما جرّت العادة بأنّه يرُدُّ كما في القليوبي اه. ¶ قوله: (لمن ادَّعى) ببناء الماضي المبني للفاعل. ¶ قوله: (أي قبل ثبوته) أي وإلا فهو من جُملة ما لزمه. ¶ قوله: (وإلا) أي وإن كان الأمر المذكور بعد تعلّق الزكاة بالذمة. ¶ قوله: (وإذا رجع) إلى قوله: (وحصل لي) في النهاية.

¶ قوله: (واشتر هذا بثوبك إلخ) يُؤخذ من كونه قرَضاً أنه يرُدُّ مثل الثوب صورةً ويدُلُّ عليه قوله الآتي آتياً بمثله صورةً كالقرض. ¶ قوله: (من شرط الرجوع) محلّه في الأسير إذا لم يقلْ فأدنى بدليل الآتي آتياً وعبارة شرح العباب هنا تمثيلاً للقرض التقديري وكذا فداء أسير بإذنه وإن لم يشرط رجوعاً كما ذكره في الأيمان اه. ¶ قوله: (نعم لا بُدَّ إلخ) صنيعه يفهم أن هذا في القاضي لكنّ المعنى يقتضي أن بقية الأولياء كذلك.

كان في المُقَدَّر والمُعَيَّن بمثله صورة كالقرض، ولو قال: اقْبِضْ دَيْنِي وهو لَكَ قَرْضًا أو مبيعًا صَحَّ قَبْضُهُ لا قوله وهو إلى آخره نعم له أجره مثل تقاضيه أو اقْبِضْ وديعتي مثلاً وتكون لَكَ قَرْضًا صَحَّ وكانت قَرْضًا وحصل لي ألفًا قَرْضًا وَلَكَ عَشْرَةٌ جعالة فيستحقُّ الجُعْلَ إِنْ اقْتَرَضَهَا له لا إِنْ اقْرَضَهُ وقَرْضُ الأَعْمَى واقتراضه كبيعته. (و) يُشْتَرَطُ في المُقْرِضِ (أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ) المُطْلَقُ؛ لأنه المرادُ حيثُ أُطْلِقَ وهي تستلزم رُشْدَهُ واختياره فيما يُقْرِضُهُ فلا يُرَدُّ عليه خلافًا لِمَنْ زَعَمَهُ صِحَّةُ وصية السفيه وتذبيره وتبرُّعه بمنفعة بذنه الخفيفة وذلك؛ لأنَّ فيه شائبة تبُّعٍ ومن ثمَّ امتنع تأجيله إذ التبُّعُ يقتضي تنجيذه ولم يجب التقابض فيه وإن كان رِبَوِيًّا فلا يصحُّ

قوله: (كان في المُقَدَّر إلخ) أي كان المزجوع به في المُقَدَّر أي ولو حُكِمَا كَانَ أَذِنَ له في فدائه مِنْ الأسْرِ بما يراه اهـ ع ش. قوله: (والمُعَيَّن) انظر ما حُكِمَ غير المُقَدَّر والمُعَيَّن والظاهر أَنَّهُ يَزْجَعُ فيه ببدله الشرعي من مثل أو قيمة؛ لأنه الأصل والرجوع بالمثلي الصوري على غير قياس فإذا انقضى تَبَتَّ الأصل فليراجع اهـ رشيدتي وعبارة ع ش قوله والمُعَيَّن مفهومه أَنَّهُ لو لم يَكُنْ مُعَيَّنًا ولا مُقَدَّرًا لا يَزْجَعُ والظاهر خلافه وَأَنَّهُ يَزْجَعُ بما صَرَفَهُ حَيْثُ كَانَ لَا يَنْقُا يُصَدَّقُ في قدره فَيُرَدُّ مثله إِنْ كَانَ مِثْلًا وصورته إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا اهـ وهو الأوفق في الباب والله أعلم. قوله: (ولو قال) إلى المتن في المعنى إلا قوله نعم إلى أو اقْبِضْ. قوله: (وهو لك) مُتَبَدِّلٌ وخبر. وقوله: (قرضًا إلخ) حال من الضمير المُشْتَرِجِ في الخبر.

قوله: (لا قوله وهو إلخ) أي فلا بُدَّ من قَرْضٍ جديد اهـ معني أي ومن صيغة يَبِيعُ جديدة. قوله: (تقاضيه) يعني تحصيله من المدين. قوله: (أو اقْبِضْ إلخ) أي أو قال: اقْبِضْ إلخ. قوله: (صح) والفرق بين هذه وما قبلها أَنَّ الدَّيْنَ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِقَبْضِهِ بخلاف الوديعة اهـ ع ش. قوله: (وحصل إلخ) مراد اللفظ مُبْتَدَأٌ وخبره قوله جعالة. قوله: (لا إِنْ اقْرَضَهُ) أي لا يَكُونُ جعالة إِنْ اقْرَضَهَا له مِنْ مَالِ نَفْسِهِ اهـ كَرَدِيَّ عبارة المعنى فلو أَنَّ المأمورَ اقْرَضَهُ مِنْ مَالِهِ لم يَسْتَحِقَّ العشرة اهـ.

قوله: (وقَرْضُ الأَعْمَى إلخ) كذا في النهاية. قوله: (كبيعه) أي فلا يَصِحُّ في المُعَيَّن وَيَصِحُّ في الذمة ويؤكِّلُ مَنْ يَقْبِضُ له أو يَقْبِضُ عنه ع ش ومعني. قوله: (المُطْلَقُ) إلى قوله وسيُعلَّمُ في النهاية والمعنى. قوله: (لأنه المراد) أي التَّبَرُّعُ المُطْلَقُ (حيثُ أُطْلِقَ) أي التَّبَرُّعُ وَيَدُلُّ لِذَلِكَ أي كَوْنُ مُرَادِ الْمُصَنِّفِ التَّبَرُّعُ المُطْلَقُ أَنَّ الألف واللام أي في التَّبَرُّعِ أفادت العمومَ نِهَايةً ومعني. قوله: (واختياره) فلا يَصِحُّ إقراضُ مَكْرُوهِ ومَحَلُّه إذا كان بغيرِ حَقٍّ فلو أَكْرَهَ بِحَقٍّ وَذَلِكَ بَأَن يَجِبُ عليه لِتَحْوِ اضطرارٍ صَحَّ اهـ ع ش. قوله: (فيما يُقْرِضُهُ) مُتَعَلِّقٌ بأهلية التَّبَرُّع. قوله: (فلا يَرُدُّ عليه) تَفْرِيعٌ على إرادة المُطْلَقِ فيما يُقْرِضُهُ وقد يُقالُ إِنْ تَقْدِيرَ فيما يُقْرِضُهُ يَدْفَعُ وَرُودَ ما ذُكِرَ أيضًا. قوله: (صحة وصيته إلخ) فاعِلٌ فلا يَرُدُّ. قوله: (الخفيفة) أي التي لا يَحْتَاجُ إليها في نَفَقَةِ نَفْسِهِ كَأَن كَانَ غَنِيًّا كما يَأْتِي له اهـ ع ش.

قوله: (وذلك) أي اشترط أهلية التَّبَرُّع. قوله: (تأجيله) أي القَرْضُ اهـ ع ش. قوله: (ولم يَجِبْ إلخ) عطفٌ على ائْتَمَعَ. قوله: (وإن كان رِبَوِيًّا) أي فَيَجُوزُ عَدَمُ إقْباضِهِ في المجلس ولا يُشْتَرَطُ قَبْضُ بَدَلِهِ في المجلس اهـ ع ش.

من محجور عليه وكذا وليه إلا لضرورة بالنسبة لغير القاضي إذ له ذلك مطلقاً لكثرة أشغاله وإن نازع فيه السبكي نعم لا بُدَّ من يسار المُقترض منه وأمانته وعدم الشبهة في ماله إن سلم منها مال المولى والإشهاد عليه وكذا أخذ رهن منه إن رأى القاضي أخذه وله أيضاً إقراض مال المفلس بتلك الشروط إذا رضي الغرماء بتأخير القسمة أما المستقرض فشرطه الرشد والاختيار وسيلعلم مما يأتي صحة تصرفه الشفيع المَهمل قرضاً وغيره وكذا السكران. (ويجوز إقراض) كُلِّ (ما يُسلم فيه) أي في نوعه فلا يردُّ امتناع السلم في المُعَيَّن وجواز قرضه كالذي في الذمة فلو قال أقرضتك ألفاً وقيل وتفرقاً ثم أعطاه ألفاً جاز إن قُوب الفصل عرفاً وإلا فلا وإن نازع فيه السبكي.

☐ فَوَدَّ: (من محجور عليه) ولا من مكاتب اه كُرْدِي. ☐ فَوَدَّ: (إذ له ذلك مطلقاً) أي للقاضي قرض مال المحجور عليه من غير ضرورة اه نهاية. ☐ فَوَدَّ: (نعم لا بُدَّ إلخ) صنيعة يُهَيِّمُ أن هذا في القاضي لكن المعنى يَقْتَضِي أن بَقِيَّة الأولياء كذلك اه سم وفيه أن كلام الشارح صريح في أنه لا يجوز للبقية الإقراض لغير ضرورة مطلقاً. ☐ فَوَدَّ: (لا بُدَّ من يسار المُقترض منه إلخ) أي من القاضي قال سم على منهج وهذه الشروط معتبرة في إقراض الولي ويردُّ عليه أن من الضرورة ما لو كان المُقترض مُضْطَرّاً وقد تقدّم عنه على حَجِّج أنه يَجِبُ على الولي إقراض المُضْطَرَّ من مال المولى عليه مع انتفاء هذه الشروط ومن الضرورة ما لو أشرف مال المولى عليه على الهلاك بنحو مَرَضٍ وتعيّن إخلاصه في إقراضه ويتبعّد اشتراط ما ذكر في هذه الصورة فإن اشتراطه قد يؤدي إلى إهلاك المال والمالك لا يريد إنلاقه انتهى. فلعلَّ محلَّ الاشتراط إذا دَعَتْ حاجة إلى إقراض ماله ولم تصل إلى حدَّ الضرورة ويكون التَّعْيِير بالضرورة عنها مجازاً اه ع ش. ☐ فَوَدَّ: (إن سلم منها مال المولى) أي أو كان أقلَّ شبهة ع ش وسيد عمر. ☐ فَوَدَّ: (إن رأى القاضي إلخ) عبارة النهاية والمغني إن رأى ذلك اه قال الرشيدي سيأتي في الكتاب الآتي ترجيح وجوب الإزتهان عليه مطلقاً وتأويل ما هنا اه وقال ع ش عبارته في أول كتاب الرهن والأوجه الوجوب مطلقاً والتعيير بالجواز لا يُنافي الوجوب وقولهما إن رأى ذلك أي إن اقتضى نظره أصل الفعل لا إن رأى الأخذ اه. وما هنا لا يُنافيه لإمكان حمل قوله إن رأى ذلك على أصل القرض وهو لا يُنافي كون الرهن والإشهاد واجبتين حيث رأى القرض مصلحة لكن عبارة حجج إن رأى القاضي أخذه اه. وهي لا تقبل هذا التأويل وقوله الأوجه الوجوب مطلقاً أي قاضياً أو غيره اه.

☐ فَوَدَّ: (إذا رضي الغرماء) أي الكاملون فلا عبرة برضا أوليائهم اه ع ش. ☐ فَوَدَّ: (بتأخير القسمة) إلى أن يجتمع المال كله كما نقله عن النص نهاية ومغني. ☐ فَوَدَّ: (الرشد والاختيار) عبارة النهاية والمغني أهلية المعاملة فقط اه قال ع ش أي دون أهلية التبرع اه. ☐ فَوَدَّ: (وكذا السكران) أي المتعدي.

☐ فَوَدَّ: (أي في نوعه) إلى قوله ولو ردَّ في النهاية لإلا قوله لكن في غير الربا لضيقة. ☐ فَوَدَّ: (وجواز قرضه) أي المُعَيَّن عطف على امتناع السلم. ☐ فَوَدَّ: (جاز إن قُوب إلخ) لأن الظاهر أنه دفع الألف عن القرض اه. ☐ فَوَدَّ: (ولا فلا) علَّله في الروضة تبعاً للمهذب فقال: لأنه لا يُمكن البناء مع طول الفضل

وَيَجُوزُ قَرْضُ كَفٍّ مِنْ نَحْوِ دِرَاهِمٍ لِيَتَبَيَّنَ قَدْرُهَا بَعْدُ وَيُرَدُّ مِثْلُهَا وَلَا أَثَرٌ لِلْجَهْلِ بِهَا حَالَةَ الْعَقْدِ.
وَقَضِيَّةُ الضَّابِطِ حِلُّ إِقْرَاضِ التَّقْدِ الْمَغْشُوشِ وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ خِلَافًا لِلرُّوْيَانِيِّ؛
لأنه مثلي تجوزُ المعاملةُ به في الذمَّةِ وإن جهل قدر غشِّه لكن في غير الرُّبَا لِضيقه كما مرَّ
بسطه في البيع فتفصيلُ السبكي وغيره ما هنا بما عُرِفَ قدر غشِّه مردودٌ، ولو ردَّ من نوعه
أحسن أو أزيد وجب قوله وإلا جاز ولا نظر للمماثلة السابقة في الرُّبَا لِضيقه والمسامحة في
القرض لأنه إرفاق ومزيد إحسان فإن اختلف النوع كان استبدالاً فتجب المماثلة والقبض
كما مرَّ في الاستبدال وفي الروضة هنا عن القاضي منع قرض المنفعة لامتناع السلم فيها وفيها

أما لو قال أقرضتُك هذه الألف مثلاً وتفرقا ثم سلمها إليه لم يضر وإن طال الفضل أه مغني وقوله أما لو
إلخ في النهاية مثله. ٥ قوله: (ليتبين قدرها) أي على شرط أن يتبين كما سيأتي عن الأنوار بخلاف ما إذا
أطلق فإنه لا يصح أه سيّد عمر عبارة ع ش أفهم أنه لو أقرضه لا بهذا القصد لم يصح قال سم على حج
عبارة شرح الرُّوض أي والمغني فلو أقرضه كفاً من الدراهم لم يصح ولو أقرضه على أن يستبين مقداره
ويرد مثله صح ذكره في الأنوار انتهى. ويمكن تنزيل كلام الشارح م ر عليه بأن تحمّل اللام في قوله
ليتبين على معنى على أه. ٥ قوله: (ولا أثر للجهل بها إلخ) أي ويصدق في قدرها؛ لأنه الغارم حيث
ادعى قدرًا لا يتقاً ولا يقطأ بتعيين قدر لا يتق أو يحدس إلى البيان أه ع ش. ٥ قوله: (خلافًا للرُّوياني) في
منعه مطلقاً نهايةً ومغني. ٥ قوله: (ما هنا) أي حل إقراض التقد المغشوش. ٥ قوله: (مردود) إن كان رده
من حيث الثقل فمسلم وأما المعنى فيشهد له إذ حصول براءة الذمّة عند الوفاء مع الجهل بقدر الغش
معتذر أه سيّد عمر. ٥ قوله: (من نوعه) أي المغشوش أه كزدي ومثل المغشوش في ذلك الخالص بل
مطلق الرُّبوي فالأولى إزجاع الضمير لمطلق القرض. ٥ قوله: (وجب قبوله) شامل للزيادة المتميزة وفي
وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم أول الفضل السابق فليراجع أه سم وأقره السيّد
عمر. ٥ قوله: (والأجاز) المفهوم منه أن المعنى وإن لم يكن أحسن ولا أزيد جاز قبوله ولا يجب وفي
عدم الوجوب نظر إذا كان بصفة المأخوذ. نعم إن صور هذا بما دون المأخوذ اتجه نفي الوجوب
فليراجع أه سم. ٥ قوله: (ولا نظر إلخ) راجع لقوله وجب قبوله. ٥ قوله: (والمسامحة إلخ) عطف على
ضيقه. ٥ قوله: (كما مر في الاستبدال) عبارته هناك ولو استبدل عن القرض جاز حيث لا ربا فلا تضر
زيادة تبرع بها المؤدي بأن لم يجعلها في مقابلة شيء ويكفي العلم هنا بالقدر ولو بإخبار المالك وفي
اشتراط قبضه تارة وتعيينه أخرى في المجلس ما سبق من أنهم إن توافقا في علة الرُّبَا اشتراط قبضه وإلا

٥ قوله: (ويجوز قرض كف . . . إلخ) عبارة شرح الرُّوض فلو أقرضه كفاً من الدراهم لم يصح ولو
أقرضه على أن يستبان مقداره ويرد مثله صح ذكره في الأنوار انتهى. ٥ قوله: (التقد المغشوش) أفنى به
شئنا الشهاب الرُّملي. ٥ قوله: (وجب قبوله) شامل للزيادة المتميزة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر
وتقدم عدم قبولها في السلم أول الفضل السابق فليراجع. ٥ وقوله: (والأجاز) المفهوم منه أن المعنى

كأصلها في الإجارة جوازهما وجمع الإسنوي وغيره أخذاً من كلاميهما بحمل المنع على منفعة محلّ معين والجلّ على منفعة في الذمة وهي منفعة غير العقار كما مرّ أوائل السلم. (إلا الجارية التي تجلّ للمقترض في الأظهر) ولو غير مشتتة فلا يجوز قرضها له وإن جاز السلم

اشترط تعيينه به بحدف. قوله: (جوازهما) أي القرض والسلم. وقوله: (محلّ معين) أي عقار بخلافه من القرض ونحوه لما مرّ من صحة السلم في ذلك اهـ ع ش عبارة الرشيدي قوله بحمل المنع على منفعة محلّ معين يعني منفعة خصوص العقار كما نبّه عليه الشهاب ابن حجر ولعله لم يكن في النسخة التي كتبت عليها الشهاب ابن قاسم حتى كتبت عليه ما نصّه قوله وجمع الإسنوي أفتى بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملي وأقول في هذا الجمع نظر؛ لأن قرض المعين جائز فليجوز قرض منفعة المعين حيث أمكن ردّ مثله الصوري بخلاف العقار ثم نقل عن شرح البهجة بعد نقله عنه جمع الإسنوي المذكور ما نصّه والأقرب ما جمع به السبكي والبلقيني وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما يمتنع السلم فيها ولأنه لا يمكن ردّ مثليها والجواز على منفعة غيره اهـ. ما في حواشي الشهاب ابن قاسم وظاهر ما ذكر أنه لا يجوز إقراض منفعة العقار وإن كانت منفعة النصف فأقلّ لكن يؤخذ من التعليل بأنّه لا يمكن ردّ مثليها أنّه يجوز حينئذٍ ولأما الفرق بين هذا وبين إقراض جزء من شائع من دار بقيده الآتي في كلام الشارح مراراً وقد علم من كلامهم أنّ ما جاز قرضه جاز قرض منفعته فليتامل اهـ. وقوله كما نبّه عليه الشهاب إلخ فيه نظر يظهر والتأمل في عبارة التثنية.

قوله: (وهي) أي والحال أنّ المنفعة التي في الذمة.

قوله (سني): (التي تجلّ للمقترض) أي ولو كان صغيراً جداً لأنّ زوماً تبقى عنده إلى بلوغه حداً يمكنه التمتع بها فيه اهـ ع ش. قوله: (ولو غير مشتتة) إلى قوله وليس في محله في النهاية. قوله: (قرضها له) أي قرض الجارية لمن تجلّ هي له. قوله: (وإن جاز السلم فيها) عبارة النهاية والمعنى مع أنّه لو جعل رأس المال جارية يحلّ للمسلم إليه وطؤها وكان المسلم فيه جارية أيضاً جاز له أن يردها عن المسلم فيه؛ لأنّ العقد لازم من الجانبين اهـ وقولهما جاز له أن يردها إلخ ظاهر إطلاقيهما ولو بعد وطئها بل سياق الكلام كالصريح فيه.

وإن لم يكن أحسن ولا أزيد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم الوجوب نظر إذا كان بصفة المأخوذ. نعم إن صور هذا بما هو دون المأخوذ أشجّة نفى الوجوب فليتراجع انتهى. قوله: (وجمع الإسنوي) أفتى بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملي. وأقول: في هذا الجمع نظر؛ لأن قرض المعين جائز فليجوز قرض منفعة المعين حيث أمكن ردّ مثله الصوري بخلاف العقار وعبارة شرح البهجة فلا يجوز كما في الروضة إقراض المنافع أي منافع العين المعينة لا متناع السلم فيها أمّا التي في الذمة فيجوز إقراضها لجواز السلم فيها كما في الروضة وأصلها كذا في المهمات والأقرب ما جمع به السبكي والبلقيني وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما يمتنع السلم فيها ولأنه لا يمكن ردّ مثليها والجواز على منفعة غيره من عبده ونحوه كما يجوز السلم فيها وإمكان ردّ مثليها الصوري انتهى.

فيها؛ لأنه قد يطؤها ويردّها فتصير في معنى إعاره الجوّاري للوطء وهو مُمتنع كما نقله مالك عن إجماع أهل المدينة وما نُقل عن عطاءٍ من جوازِه ردُّه بأنه مكذوبٌ عليه وليس في محلّه فقد نقله عنه أئمةٌ أجلاء فالوجه الجوابُ بأنه شاذٌّ بل كاذبٌ أن يُخرقَ به الإجماعُ ولا يُنافيه جوازُ هبتها للوكيد مع جواز الرجوع فيها لجواز القرض من الجانبين ولأن موضوعه الرجوع، ولو في البدل فاشبهة الإعاره بخلاف الهبة فيهما وخرج بتحلُّ مُحرمةٍ عليه بنسب أو رضاع أو مُصاهرة وكذا مُلاعنة ونحو مجوسيةٍ ووثنيةٍ لا نحو أخت زوجةٍ لتعلّق زوال ما ينعها باختياره ويتّجه خلافاً لجمع أن مثلها مُطلقةٌ ثلاثاً لقرب زوال ما ينعها بالتحليل الذي لا يُستبعد وقوعه على قُرب عُرفاً بخلاف إسلام نحو المجوسية

❦ قوله: (قد يطؤها) أي أو يمتنع بها فدخل المسموح لإمكان تمتعه بها اهـ ع ش. ❦ قوله: (ويردّها) لأنه عقد جائز من الطرفين يثبت الرد والاسترداد اهـ معني. ❦ قوله: (وهو إلخ) أي ذلك الإعاره. ❦ قوله: (رد) خبرٌ وما نُقل إلخ. ❦ قوله: (وليس في محلّه فقد إلخ) أي ليس الرد صحيحاً؛ لأنه قد نُقل الجواز عن عطاءٍ إلخ. ❦ قوله: (بأنه) أي ما نُقل عن عطاءٍ وكذا ضميراً كاذباً وبه. ❦ قوله: (ولا ينافيه) إلى قوله ويتّجه في النهاية والمعني. ❦ قوله: (ولا ينافيه) أي منع قرض الجارية لمن تحلّ له. ❦ قوله: (جواز هبتها) أي الجارية ع ش. ❦ قوله: (بخلاف الهبة) أي والسلم اهـ ع ش. ❦ قوله: (ونحو مجوسية) لو أسلمت نحو المجوسية بعد افتراضها فهل يجوز وطؤها أو يمتنع لوجود المحذور وهو احتمال ردّها بعد الوطء فيشبه إعارتها للوطء فيه نظر. سم على حج أقول: الأقرب الأول لحكمنا بصحة العقد وقت القرض وإسلامها لا يمتنع من حصول الملك ابتداءً واحتمال أن يردها لا نظر إليه مع ثبوت الملك ولكن نُقل بالذس عن حواشي شرح الرّوض لوالد الشارح خلافاً اهـ ع ش عبارة الرّشيدّي وأفاد والد الشارح م ر في حواشي شرح الرّوض أنه لو أسلمت نحو المجوسية لم يبطل العقد ويمتنع الوطء اهـ. ❦ قوله: (لا نحو أخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوّج امرأةً ولم يدخل بها فلا يجوز له أن يقتصر بئتها وهو المُتّجه في فتاوى الشيوطي سم على حج ويوجه باحتمال أن يفارق أمها قبل الدخول ثم يطأ البنت ويردّها اهـ ع ش. ❦ قوله: (خلافاً لجمع إلخ) ظاهر المعني موافقة هذا الجمع عبارته وقضية التعليل الفارق بين المجوسية ونحو أخت الزوجة أن المطلقة ثلاثاً يحلّ قرضها لمطلقاتها اهـ زاد النهاية وبحت بعضهم عدم حلّها لقرب زوال ما ينعها بالتحليل اهـ قال ع ش قوله: (وبحت إلخ) مُعتمد الزيّادي وصرّح به حج في التحفة وكتب عليه سم م ر اهـ. ❦ قوله: (بخلاف إسلام نحو المجوسية) يتردّد النظر فيما إذا

❦ قوله: (ونحو مجوسية) لو أسلمت نحو المجوسية بعد افتراضها فهل يجوز وطؤها أو يمتنع لوجود المحذور وهو احتمال ردّها بعد الوطء فيشبه إعارتها للوطء فيه نظر. ❦ قوله: (لا نحو أخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوّج امرأةً ولم يدخل بها فلا يجوز له أن يقتصر بئتها وهو المُتّجه في فتاوى الشيوطي.

وَرْتَقَاءَ وَقَرْنَاءَ وَمُقَرَّضَةً لِنَحْوِ مَمْسُوحٍ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُورَ خَوْفُ التَّمَتُّعِ وَهُوَ مَوْجُودٌ وَمَنْ عَبَّرَ
 بِخَوْفِ الْوَطْءِ فَقَدْ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ حِلَّ إِقْرَاضِهَا لِبَعْضِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَطَّئَهَا
 حُرِّمَتْ عَلَى الْمُقَرِّضِ وَإِلَّا فَلَا مَحْذُورَ وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُورَ وَهُوَ وَطْئُهَا ثُمَّ رُدُّهَا مَوْجُودٌ
 وَتَحْرِيمُهَا عَلَى الْمُقَرِّضِ أَمْرٌ آخَرٌ لَا يُفِيدُ إِثْبَاتًا وَلَا نَفْيًا وَقَرَضُهَا لِحُثْنِي جَائِزٌ لِأَنَّ اتِّضَاعَهُ بَعِيدٌ
 وَلَا يَجُوزُ تَمَلُّكُ الْمُتَلَقِّطَةِ الَّتِي تَحِلُّ؛ لِأَنَّ ظَهْرَ مَا لِكِهَا أَقْرَبُ مِنْ اتِّضَاعِ الْحُثْنِيِّ. هَذَا هُوَ
 الْمَنْقُولُ فِيهِمَا وَوَجْهُهُ مَا ذَكَرْتَهُ خِلَافًا لِمَنْ عَكَسَ ذَلِكَ فَإِنْ اتَّضَحَ ذَكَرْنَا بَأَنَّهُ يُبْطَلُ الْقَرْضُ؛
 لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَقَرَضُ الْحُثْنِيِّ الْمُشْكِلِ لِلرَّجُلِ قِيلَ: يَحِلُّ لِعَتَدْرِ وَطْئِهِ
 مَا دَامَ حُثْنِي وَرُدَّ بِأَنَّهُ سَهْوٌ لَا مَتْنَاعَ السَّلَمِ فِيهِ، (وَمَا لَا يُسَلِّمُ فِيهِ) أَيِ فِي نَوْعِهِ (لَا يَجُوزُ إِقْرَاضُهُ
 فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ مَا لَا يَنْضَبِطُ أَوْ يَعِزُّ وَجُودُهُ يَتَعَدَّرُ أَوْ يَتَعَسَّرُ رُدُّهُ عَلَيْهِ إِذَا الْوَاجِبُ فِي الْمُتَقَوِّمِ رُدُّ

أَسَلَمْتَ الْمَجُوسِيَّةَ أَوْ الْوَنِيَّةَ أَوْ تَحَلَّلْتَ الْمُطْلَقَةَ ثَلَاثًا عَلَى الْقَوْلِ بِحِلِّ قَرْضِهَا وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ بِقَاوُهَا
 عَلَى مِلْكِ الْمُقَرِّضِ عَلَيْهِ فَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْإِنْتِدَاءِ وَلَا أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ فِي
 ابْتِدَاءِ الْقَرْضِ انْتَفَتِ الْمُشَابَهَةُ لِإِعَارَةِ الْجَوَارِي لِلْوَطْءِ أَوْ ضَعُفَتْ جِدًّا فَلَمْ تَصِحَّ لِلْإِبْطَالِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ
 وَمِثْلُ كَلَامِهِ إِلَى جَوَازِ الْوَطْءِ أَيْضًا. ☐ فَوَهْ: (وَرْتَقَاءَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَجُوزُ تَمَلُّكُ فِي النَّهَايَةِ. ☐ فَوَهْ: (وَرْتَقَاءَ
 الْخُ) عَطَفَ عَلَى نَحْوِ أَخْبِ الْخُ. ☐ فَوَهْ: (وَلَا يَجُوزُ تَمَلُّكُ الْمُتَلَقِّطَةِ الَّتِي تَحِلُّ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا.
 ☐ فَوَهْ: (لَا الْعِبْرَةَ الْخُ) وَلَا يَشْكُلُ هَذَا عَلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْمَجُوسِيَّةَ إِذَا أَسَلَمْتَ فِي يَدِ الْمُقَرِّضِ لَا
 يَتَبَيَّنُ فُسَادُ الْقَرْضِ بَلْ يَحْتَمِلُ جَوَازُ الْوَطْءِ هُنَا عَدَمَ جَوَازِهِ عَلَى مَا مَرَّ بِأَنَّ الْمَانِعَ تَبَيَّنَ وَجُودُهُ هُنَا حَالُ
 الْقَرْضِ بِخِلَافِ أَقْرَاضِ الْمَجُوسِيَّةِ فَإِنَّ إِسْلَامَهَا عَارِضٌ بَعْدَ الْقَرْضِ وَيُعْتَقَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي
 الْإِبْتِدَاءِ أَهْ ع. ش. ☐ فَوَهْ: (وَقَرَضُ الْحُثْنِيِّ الْخُ) حَاصِلُ الْمُعْتَمَدِ أَنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُ الْحُثْنِيِّ مُقَرَّضًا بِكُسْرِ الرَّاءِ
 وَمُقَرَّضًا لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْمَانِعِ وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ مُقَرَّضًا بِفَتْحِ الرَّاءِ؛ لِأَنَّهُ يَعِزُّ وَجُودُهُ م ر أَهْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْ
 ع. ش. ☐ فَوَهْ: (لِلرَّجُلِ) أَيِ أَوْ الْمَرْأَةِ أَخَذًا مِنْ الْعِلَّةِ أَهْ ع. ش. أَيِ وَيَمَّا مَرَّ عَنْ سَمِ عَنْ م ر.

☐ فَوَهْ (سَمِ): (وَمَا لَا يُسَلِّمُ فِيهِ) كَالْجَارِيَةِ وَلَدَيْهَا وَالْجَوَارِ وَنَحْوِهَا أَهْ مُغْنِي غِبَارَةُ ع. ش. وَمِنْهُ الْمُزْتَدُّ
 فَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ مُقَرَّضًا بِفَتْحِ الرَّاءِ وَمِنْهُ أَيْضًا الْبُرُّ الْمُخْتَلِطُ بِالشَّعِيرِ فَلَا يَصِحُّ قَرْضُهُ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ خَالَفَ
 وَفَعَلَ وَجَبَ عَلَى الْآخِذِ رَدُّهُ مِثْلُ كُلِّ مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ خَالِصًا وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدَرِهِ صُدِّقَ الْآخِذُ أَهْ.

☐ فَوَهْ: (لَا مَا لَا يَنْضَبِطُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ☐ فَوَهْ: (لَا مَا لَا يَنْضَبِطُ الْخُ) وَمِنْ
 ذَلِكَ قَرْضُ الْفِضَّةِ الْمَقَاصِيصِ فَلَا يَصِحُّ قَرْضُهَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ مُطْلَقًا وَزَنًا أَوْ غَيْرِهِ لِتَفَاوُثِهَا فِي نَفْسِهَا كِبَرًا

☐ فَوَهْ: (لَا أَنَّ اتِّضَاعَهُ بَعِيدٌ) فَلَوْ اتَّضَحَ ذَكَرْنَا تَبَيَّنَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ فُسَادِ الْقَرْضِ وَوَجَبَ رَدُّ الْجَارِيَةِ
 بِزَوَائِدِهَا وَلَوْ مُتَفَصِّلَةً لِلْمُقَرِّضِ م ر ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ ذَكَرَ ذَلِكَ. ☐ فَوَهْ: (وَقَرَضُ الْحُثْنِيِّ الْخُ) حَاصِلُ
 الْمُعْتَمَدِ أَنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُ الْحُثْنِيِّ مُقَرَّضًا بِكُسْرِ الرَّاءِ وَمُقَرَّضًا لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْمَانِعِ وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ مُقَرَّضًا
 بِفَتْحِ الرَّاءِ؛ لِأَنَّهُ يَعِزُّ وَجُودُهُ م ر.

مثله صورة نعم يجوز قرض الخبز والعجين، ولو خميرًا حامضًا للحاجة والمسامحة ويؤدّه وزناً. قال في الكافي أو عدّدًا وفهم اشتراطه الجتمع بينهما بعيدٌ وجزء شائع من دارٍ لم يزد على النصف لأنّ له حينئذٍ مثلًا لا الرؤية على الأوجه وهي خميرة لبنٍ حامضٍ تلقى على اللبن ليروب لا اختلاف محوصتها المقصودة وعلم من الضابط أن القرض لا بد أن يكون معلوم القدر أي، ولو مالا لقلّ يرد ما مرّ في نحو كف الدراهم وذلك ليزد مثله أو صورته. ويجوز إقراض المكيل موزونًا وعكسه، ولو قال أقرضني عشرة مثلاً فقال خذها من فلان فإن كانت له تحت يده جاز وإلا فهو وكيل في قبضها فلا بد من تحديد قرضها كما مرّ (ويؤدّ) وجوبًا حيث لا استبدال (المثلي في المثلي)، ولو نقدًا أبطله السلطان لأنه أقرب إلى حقّه (وفي المتقوم) ويأتي ضابطهما في الغصب يؤدّ (المثل الصوري) لخبر مسلم «أنه ﷺ استسلف بكرًا أي وهو الشئ من الإبل وردّ رباعيًا أي وهو ما دخل في السنة السابعة وقال إن خياركم أحسنكم قضاء» ومن لازم اعتبار المثل الصوري اعتبار ما فيه من المعاني التي تزيد بها القيمة

وصغرًا وإن وزنت ومع ذلك لو خالفًا وفعلًا واختلفًا في ذلك فالقول قول الآخذ أي تساوي كذا من الدراهم الجيدة اهـ ش. فؤد: (قرض الخبز) أي بسائر أنواعه اهـ ع ش. فؤد: (ويؤدّه إلخ) أي الخبز اهـ كزدي أي والعجين معني. فؤد: (قال في الكافي إلخ) قد يؤدّه أن الخبز متقوم والواجب فيه ردّ المثل الصوري كما يأتي اهـ سيّد عمر عبارة المعني وقيل يجوز عدّدًا أيضًا ورّجحه الخوازمي في الكافي اهـ. فؤد: (وفهم اشتراطه) أي صاحب الكافي. فؤد: (وجزء شائع) عطف على الخبز. فؤد: (ولم يزد على النصف) يتردّد النظر فيما لو زاد هل يتطل في الجميع أو في الزائد فقط تفريقًا للصفة محل تأمل اهـ سيّد عمر أقول قياس السلم الأول. فؤد: (لئلا يرد ما مرّ) أي في شرح ويجوز إقراض إلخ. فؤد: (وعكسه) أي إن لم يتجاف في المكيل نهاية ومعني. فؤد: (تحت يده) أي يدّ الفلان. فؤد: (والأ) أي بأن كانت له في ذمته اهـ سم. فؤد: (كما مرّ) أي قبيل قول المشي وأهليته التبرّع. فؤد: (وجوبًا) إلى قوله فيرد في المعني وإلى قوله ويأتي في النهاية إلا قوله أي وهو ما دخل في السابعة. فؤد: (حيث لا استبدال) أما مع استبدال كأن عوض عن برّ في ذمته ثوبًا أو دراهم فلا يمنع لما مرّ من جواز الاعتياض عن غير المضمن اهـ ع ش. فؤد: (ولو نقدًا أبطله السلطان) فشمّل ذلك ما عمّت به البلوى في زمننا في الديار المصرية من إقراض الفلوس الجدد ثم إبطالها وإخراج غيرها وإن لم تكن نقدًا اهـ نهاية. فؤد: (بكرًا) بفتح الباء اهـ ع ش. فؤد: (الثني من الإبل) وهو ما له خمس سنين ودخل في السادسة زيادي اهـ ع ش. فؤد: (رباعيًا) بتخفيف الياء اهـ ع ش. فؤد: (من المعاني التي تزيد بها القيمة) كحزفة الرقيق وقرابية الدابة نهاية ومعني قال ع ش قال في المختار الفاره من الناس الحاذق المليح ومن الدوابّ الجيد السير اهـ.

فؤد: (والأ فهو وكيله) أي: بأن كانت له في ذمته.

فَيُرَدُّ مَا يَجْمَعُ تِلْكَ كُلُّهَا حَتَّى لَا يَفُوتَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَيُصَدَّقُ الْمُقْتَرَضُ فِيهَا بِيَمِينِهِ. وَالَّذِي يَتَّجِعُ فِي التَّقْوِطِ الْمُعْتَادِ فِي الْأَفْرَاحِ أَنَّهُ هِبَةٌ وَلَا أَثَرَ لِلْعُرْفِ فِيهِ لِاضْطِرَابِهِ

هـ قوله: (فَيُرَدُّ مَا يَجْمَعُ تِلْكَ كُلُّهَا) فَإِنْ لَمْ يَتَأَتَّ اعْتَبَرَ مَعَ الصَّوْرَةِ مُرَاعَاةَ الْقِيَمَةِ اهـ مُعْنِي. هـ قوله: (التَّقْوِطُ لِمَخ) عِبَارَةُ الْإِعْيَابِ مَعَ الْعُبَابِ فَرَعَ التَّقْوِطُ الْمُعْتَادَ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ فِي الْأَفْرَاحِ كَالْخِتَانِ وَالنِّكَاحِ وَهُوَ أَنْ يَجْمَعَ صَاحِبُ الْفَرَحِ النَّاسَ لِأَكْلِ أَوْ نَحْوِهِ ثُمَّ يَقُومُ إِنْسَانٌ فَيُعْطِيهِ كُلٌّ مِنَ الْحَاضِرِينَ مَا يَلِيْقُ بِهِ فَإِذَا اسْتَوْعَبَهُمْ أَعْطَى ذَلِكَ لِذِي الْفَرَحِ الَّذِي حَضَرَ النَّاسَ لِأَجْلِ إِعْطَائِهِ إِمَّا لِكَوْنِهِ سَبَقَ لَهُ مِثْلُهُ وَإِمَّا لِقَصْدِ ابْتِدَاءِ مَعْرُوفٍ مَعَهُ لِيُكَافِئَهُ بِمِثْلِهِ إِذَا وَقَعَ لَهُ نَظَرُهُ أَفْتَى التَّجْمُعَ الْبَالِسِيَّ وَالْأَزْرُقَ الْيَمْنِيَّ أَنَّهُ أَيُّ بَآئِهِ كَالْقَرْضِ الضَّمْنِيَّ وَحَيْثُ يُطْلَبُ هُوَ أَيُّ الْمُعْطَى أَوْ وَارِثُهُ وَأَفْتَى السَّرَاجَ الْبُلْقِينِيَّ الْقَائِلَ فِي حَقِّهِ جَمَاعَةً مِنَ الْأَيْمَةِ أَنَّهُ بَلَغَ دَرَجَةَ الْإِجْتِهَادِ بِخِلَافِهِ فَقَالَ لَا رُجُوعَ بِهِ وَهُوَ الَّذِي يَتَّجِعُ تَرْجِيْعُهُ لِعَدَمِ مُسَوِّغٍ لِلرُّجُوعِ وَاعْتِيَادِ الْمُجَازَاةِ بِهِ وَطَلَبُهُ وَمَنْ لَمْ يُجَازَ بِهِ لَا يَقْتَضِي رُجُوعًا عِنْدَ عَدَمِ الصَّيْغَةِ الَّتِي تُصَيِّرُهُ قَرْضًا اهـ شَرَحَ الْعُبَابُ. هـ قوله: (الْمُعْتَادُ فِي الْأَفْرَاحِ) أَيُّ إِذَا دَفَعَهُ لِصَاحِبِ الْفَرَحِ فِي يَدِهِ أَوْ يَدِ مَاذُونِهِ أَمَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ مِنْ دَفْعِ التَّقْوِطِ لِلشَّاعِرِ وَالْمُزَيْنِ وَنَحْوِهِمَا فَلَا رُجُوعَ بِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ بِإِذْنِ صَاحِبِ الْفَرَحِ وَشَرَطَ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ مِنَ الْإِذْنِ سُكُوتُهُ عَلَى الْآخِذِ وَلَا وَضْعُهُ الصَّيْنِيَّةَ الْمَعْرُوفَةَ الْآنَ بِالْأَرْضِ وَأَخْذَهُ التَّقْوِطَ وَهُوَ سَاكِتٌ؛ لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ تَنْزِيلِ مَا ذَكَرَ مَنْزِلَةَ الْإِذْنِ لَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلرُّجُوعِ وَتَقَرَّرَ أَنَّ الْقَرْضَ الْحُكْمِيَّ يُشْتَرَطُ لِلزُّوْمِ لِلْمُقْتَرَضِ إِذْنُهُ فِي الصَّرْفِ مَعَ شَرْطِ الرُّجُوعِ فَتَبَيَّنَ لَهُ اهـ ع شَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيَّ وَاعْلَمْ أَنَّ الشُّهَابَ ابْنَ حَجَرٍ قَيَّدَ مَحَلَّ الْخِلَافِ بِمَا إِذَا كَانَ صَاحِبُ الْفَرَحِ يَأْخُذُ التَّقْوِطَ لِنَفْسِهِ أَوْ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ يَأْخُذُهُ لِنَحْوِ الْخَاتِنِ أَوْ كَانَ الدَّافِعُ يَدْفَعُهُ لَهُ بِنَفْسِهِ فَإِنَّهُ لَا رُجُوعَ قَطْعًا وَسَيَأْتِي فِي الشَّرَاحِ م ر آخِرَ كِتَابِ الْهَيْبَةِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ مِنْ وَضْعِ طَاسَةٍ بَيْنَ يَدَيْ صَاحِبِ الْفَرَحِ لِيَضَعَ النَّاسُ فِيهَا دَرَاهِمَ ثُمَّ يَقْسِمُ عَلَى الْمُزَيْنِ وَنَحْوِهِ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ الْمُزَيْنُ وَخَذَهُ أَوْ مَعَ نَظَائِرِهِ الْمُعَاوِنِينَ لَهُ عَمَلٌ بِالْقَصْدِ وَإِنْ أَطْلَقَ كَانَ مِلْكًا لِصَاحِبِ الْفَرَحِ يُعْطِيهِ لِمَنْ يَشَاءُ اهـ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَالَّذِي تَحَرَّرَ مِنْ كَلَامِ م ر وَحَجَرٍ وَخَوَاشِيهِمَا أَنَّهُ لَا رُجُوعَ فِي التَّقْوِطِ الْمُعْتَادِ فِي الْأَفْرَاحِ أَوْ لَا يَرْجِعُ بِهِ مَالِكُهُ إِذَا وَضَعَهُ فِي يَدِ صَاحِبِ الْفَرَحِ أَوْ يَدِ مَاذُونِهِ إِلَّا بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ: أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظٍ كَخُذْهُ وَنَحْوِهَا، وَأَنْ يَتَوَيَّرَ الرُّجُوعُ وَيُصَدَّقَ هُوَ وَوَارِثُهُ فِيهَا، وَأَنْ يُعْتَادَ الرُّجُوعُ فِيهِ وَإِذَا وَضَعَهُ فِي يَدِ الْمُزَيْنِ وَنَحْوِهِ أَوْ فِي الطَّاسَةِ الْمَعْرُوفَةِ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِشُرُطَيْنِ إِذْنِ صَاحِبِ الْفَرَحِ وَشَرْطِ الرُّجُوعِ كَمَا حَقَّقَهُ شَيْخُنَا الْحَفْنِيُّ اهـ وَقَوْلُهُ إِلَّا بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّهُ يَرْجِعُ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرُطَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بَلِ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَرْجِعُ عِنْدَ اطِّرَادِ الْعَادَةِ بِالرُّجُوعِ اطِّرَادًا كَلْبًا.

هـ قوله: (لِاضْطِرَابِهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اطَّردَ فِي قَصْدِ الرُّجُوعِ كَانَ قَرْضًا وَيُشْعِرُهُ بِأَيْضًا قَوْلُهُ الْآتِي: (ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَحَيْثُ عَلِمَ اخْتِلَافُهُ تَعَيَّنَ مَا ذَكَرْتَهُ) لَكِنْ يَشْكُلُ عَلَى ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ مِنْ عَدَمِ لُزُومِ الْأَجْرَةِ حَيْثُ لَا لَفْظٌ يُشْعِرُ بِالتَّزَامِهَا وَلَوْ كَانَ الْعَامِلُ وَمَنْ لَا يَعْمَلُ إِلَّا بِأَجْرَةٍ نَعَمْ هُوَ مُتَّجِعٌ عَلَى مَا اسْتَحْسَنَهُ ثُمَّ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ تَبَعًا لِلْمَحَرَّرِ مِنَ اللَّزُومِ حَيْثُ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ.

ما لم يُقَلَّ خُذْهُ مثلاً وبنوي القرض ويُصَدَّقُ في نية ذلك هو أو واريته وعلى هذا يُحْمَلُ إطلاقُ جمع أنه قَرْضٌ أي حُكْمًا ثم رأيت بعضهم لَمَّا نَقَلَ قَوْلَ هَؤُلَاءِ وَقَوْلَ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ هِبَةٌ قَالَ وَيُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا اعْتِيدَ الرُّجُوعُ بِهِ وَالثَّانِي عَلَى مَا لَمْ يُعْتَدَ قَالَ لِاخْتِلَافِهِ بِأَحْوَالِ النَّاسِ وَالْبِلَادِ اهـ وَحَيْثُ عَلِمَ اخْتِلَافُهُ تَعَيَّنَ مَا ذَكَرْتَهُ وَيَأْتِي قُبِيلَ اللَّقْطَةِ تَقْيِيدُ هَذَا الْخِلَافِ بِمَا يَتَعَيَّنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ أَنَّهُ أَقْتَى فِي أَخٍ أَنْفَقَ عَلَى أَخِيهِ الشَّرِيدِ وَعِيَالِهِ سِنِينَ وَهُوَ سَاكِتٌ ثُمَّ أَرَادَ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَرْجِعُ أَخْذًا مِنَ الْقَوْلِ بِالرُّجُوعِ فِي مَسْأَلَةِ التَّقْوِطِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّ مَا أَخَذَ الرُّجُوعُ ثُمَّ أَطْرَادُ الْعَادَةِ بِهِ عِنْدَهُمْ وَلَا عَادَةً فِي مَسْأَلَتِنَا فَضْلًا عَنْ أَطْرَادِهَا بِذَلِكَ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّ الْأَيْمَةَ جَزَمُوا فِي مَسَائِلَ بِمَا يُفِيدُ عَدَمَ الرُّجُوعِ مِنْهَا أَدَّى وَاجِبًا عَنْ غَيْرِهِ كَذَنِيهِ بَلَا إِذْنِهِ صَحَّ وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ بَلَا خِلَافٍ وَالنَّفَقَةُ عَلَى مُمَوَّنِ الْأَخِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ فَكَانَ أَدَاؤُهَا عَنْهُ كَأَدَاءِ ذَنِيهِ وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّهَا مُصْرُوحٌ بِهَا فِي كَلَامِهِمْ وَأَنَّ الْإِفْتَاءَ فِيهَا بِمَا مَرَّ غَفْلَةً عَنْ هَذَا وَيَقْرَضُ أَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ فَهِيَ لَا رُجُوعَ بِهَا بِالْأَوَّلَى لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرْجِعْ بِأَدَاءِ مَا لَزِمَ فَمَا لَمْ يَلْزَمْ أَوَّلَى فَإِنْ قُلْتُ: صَرَّحُوا فِي مَسَائِلَ بِالرُّجُوعِ قُلْتُ: تِلْكَ إِمَّا لِيَكُونَهُ أَنْفَقَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ أَوْ مَعَ الْإِشْهَادِ لِلضَّرُورَةِ كَمَا فِي هَرَبِ الْجَمَالِ وَنَحْوِهَا وَإِنَّمَا لِيُظَنَّهُ أَنَّ الْإِنْفَاقَ لَا زِمَ لَهُ كَمَا إِذَا أَنْفَقَ عَلَى مُطْلَقَتِهِ الْحَامِلِ فَإِنَّ أَنْ لَا حَمْلَ أَوْ نَفَى حَمْلَ الْمُلَاعَنَةِ ثُمَّ اسْتَلْحَقَهُ فَتَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقْتَهُ عَلَيْهِ لِيُظَنَّهُا الْوُجُوبَ فَلَا تَبَرُّعَ. وَلَوْ عَجَّلَ حَيَوَانًا زَكَاةً ثُمَّ رَجَعَ لِسَبَبٍ رَجَعَ عَلَيْهِ الْآخِذُ بِمَا أَنْفَقَهُ عَلَى الْأُوجِهَةِ لِإِنْفَاقِهِ بَظَنِّ الْوُجُوبِ لِيُظَنَّهُ أَنَّهُ مِلْكُهُ، وَعَجِبْتُ قَوْلَ الزَّرْكَشِيِّ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ ثُمَّ نَقَلَ عَنِ ابْنِ الْأَسْتَاذِ فِي هَذِهِ مَا يَقْتَضِي عَدَمَ الرُّجُوعِ وَكَذَا يُقَالُ فِي لُقْطَةِ

❦ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُقَلَّ الْخُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ ظَرَفٌ لِقَوْلِهِ لَا أَثَرَ لِلْعُرْفِ فِيهِ فَيَوْهَمُ اشْتِرَاطُ الْعُرْفِ وَلَوْ مُضْطَرِّبًا مَعَ الْقَوْلِ وَالنِّيَّةِ الْمَذْكُورَيْنِ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ السَّابِقُ فِي الْقَرْضِ الْحُكْمِيُّ مِنْ كِفَايَةِ الْقَوْلِ وَالنِّيَّةِ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ ظَرَفًا لِمَا يُفْهَمُهُ قَوْلُهُ إِنَّهُ هِبَةٌ أَيْ وَلَا يَكُونُ قَرْضًا مَا لَمْ يُقَلَّ الْخُ. ❦ قَوْلُهُ: (فِي نِيَّةِ ذَلِكَ) أَيْ الْقَرْضِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا) أَيْ عَلَى أَنْ يَقُولَ خُذْهُ مَعَ نِيَّةِ الْقَرْضِ. ❦ قَوْلُهُ: (قَوْلَ هَؤُلَاءِ) أَيْ قَوْلَ جَمْعِ أَنَّهُ قَرْضٌ. ❦ قَوْلُهُ: (لِاخْتِلَافِهِ) أَيْ الْإِغْتِيَادِ. ❦ قَوْلُهُ: (تَعَيَّنَ مَا ذَكَرْتَهُ) أَيْ مِنْ هِبَةٍ إِلَّا إِذَا جَرَتْ الْعَادَةُ الْمُضْطَرِيبَةُ بِالرُّجُوعِ وَقَالَ نَحْوُ خُذْهُ وَنَوَى الْقَرْضَ فَيَكُونُ قَرْضًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي قُبِيلَ اللَّقْطَةِ الْخُ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ مَحَلٌّ مَا مَرَّ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي التَّقْوِطِ الْمُعْتَادِ فِي الْأَفْرَاحِ إِذَا كَانَ صَاحِبُ الْفَرَحِ يَغْتَادُ أَخْذَهُ لِنَفْسِهِ أَمَّا إِذَا اعْتِيدَ أَنَّهُ لِنَحْوِ الْخَاتِنِ وَأَنْ مُعْطِيَهُ إِنَّمَا قَصَدَهُ فَقَطْ فَيُظْهِرُ الْجَزْمَ بِأَنَّهُ لَا رُجُوعَ لِلْمُعْطِيِ عَلَى صَاحِبِ الْفَرَحِ وَإِنْ كَانَ الْإِعْطَاءُ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِهِ اهـ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ) هُوَ الشَّمْسُ الْخَطِيبُ اهـ س م. ❦ قَوْلُهُ: (وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ) أَيْ الْآخِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَنَّهَا الْخُ) أَيْ مَسْأَلَتِنَا اهـ كُرْدِي.

❦ قَوْلُهُ: (وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ) هُوَ الشَّمْسُ الْخَطِيبُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لِيُظَنَّهُ أَنَّ الْإِنْفَاقَ لَا زِمَ لَهُ) يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ فِي مَسْأَلَتِنَا لِلظَّنِّ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنشَأَ لَهُ شَرْعًا بِخِلَافِهِ فِي مَسَائِلِ الظَّنِّ الْمَذْكُورَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

تَمَلَّكُهَا ثُمَّ جَاءَ مَالُكُهَا وَعَجِيبٌ تَوَقَّفَهُ كَابِنُ الْأُسْتَاذِ فِي هَذِهِ أَيْضًا. نَعَمْ لَا أَثَرَ لِظَنٍّ وَجُوبٍ فِي مَبِيعِ اسْتِرَائِهِ فَاسِدًا فَلَا يَرِجُّ بِمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ (وَقِيلَ) يَرُدُّ (الْقِيَمَةَ) يَوْمَ الْقَبْضِ وَأَدَاءِ الْمُقْرِضِ كَأَدَاءِ الْمُسْلَمِ فِيهِ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فِيهِ صِفَةً وَزَمَنًا وَمَحَلًّا.

(و) لَكِنْ (لَوْ ظَفِرَ) الْمُقْرِضُ (بِهِ) أَيِ بِالْمُقْتَرِضِ (فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْإِقْرَاضِ وَلِلنَّقْلِ) مِنْ مَحَلِّهِ إِلَى مَحَلِّ الظَفْرِ (مُؤَنَّةً) وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا الْمُقْرِضُ (طَالَبَهُ بِقِيَمَةِ بَلَدِ الْإِقْرَاضِ) يَوْمَ الْمُطَالَبَةِ لِجَوَازِ

فَوَدَّ: (وَعَجِيبٌ تَوَقَّفَهُ) إِنْ كَانَ الْفَرْضُ فِي مَسَائِلِي التَّعْجِيلِ وَاللَّقْطَةِ أَنْ الْآخِذَ مَلَكَهُ بِشَرْطِهِ فَمَا ذَكَرَهُ مِنْ الرُّجُوعِ بِمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ غَيْرُ ظَاهِرٍ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَتَّفَقَ عَلَى مِلْكِهِ وَلِهَذَا يَأْخُذُ إِذَا حَصَلَ الرُّجُوعُ الزِّيَادَةُ الْمُتَفَصِّلَةُ فِي الْمَسَائِلَتَيْنِ لِحُصُولِهَا فِي مِلْكِهِ وَالرُّجُوعُ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْحُكْمَ مِنْ حَيْثُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِمَا وَإِنْ كَانَ الْفَرْضُ فِيهِمَا أَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ كَمَا يُشِيرُ بِهِ قَوْلُهُ إِنَّهُ مِلْكُهُ كَانَ بَانَ آخِذَ الْمُعْجَلَةِ غَيْرَ مُسْتَحَقٍّ وَخَفِيَ عَلَيْهِ الْحَالُ أَوْ بَانَ خَلَلٌ فِي التَّعْجِيلِ فَمَا ذَكَرَهُ مِنْ الرُّجُوعِ قَرِيبٌ فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى حَجِّ اه ع ش. فَوَدَّ: (وَقِيلَ) يَرُدُّ (الْقِيَمَةَ) قَدْ يَتَّبِعُهُ تَرْجِيحُهُ حَيْثُ تَعَدَّرَ الْمِثْلِيُّ كَدَارِ أَفْرَضَ نِصْفُهَا ثُمَّ وَقَفَ جَمِيعُهَا فَتَأَمَّلْ اه سَيِّدُ عَمَر. فَوَدَّ: (وَأَدَاءُ الْمُقْرِضِ) إِلَى قَوْلِهِ: (اسْتَوَتْ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فَوَدَّ: (وَزَمَنًا) قَضِيَّةٌ تُشَبِّهُهَا بِالسَّلَمِ فِي الزَّمَانِ أَنَّهُ إِنْ أَخْضَرَهُ فِي مَحَلِّهِ لَزِمَهُ الْقَبُولُ وَإِنْ أَخْضَرَهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ لَا يَلْزِمُهُ الْقَبُولُ إِنْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ فِي الْإِمْتِنَاعِ وَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ لَا يَدْخُلُهُ أَجَلٌ بَلْ إِذَا ذَكَرَ الْأَجَلَ إِمَّا يُلْغَوُ أَوْ يَفْسُدُ الْعَقْدُ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِهِ فِي الزَّمَانِ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا أَخْضَرَ الْمُقْرِضُ فِي زَمَنِ التَّهَبِّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَبُولُهُ كَمَا أَنَّ الْمُسْلَمَ فِيهِ إِذَا أَخْضَرَهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ لَا يَلْزِمُهُ الْقَبُولُ، وَإِنْ أَخْضَرَهُ فِي زَمَنِ الْأَمْنِ وَجَبَ قَبُولُهُ فَالْمُرَادُ مِنَ التَّشْبِيهِ مُجَرَّدُ أَنَّ الْفَرْضَ قَدْ يَجِبُ قَبُولُهُ وَقَدْ لَا يَجِبُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمَ عَلَى حَجِّ مَا يُوَافِقُهُ اه ع ش. فَوَدَّ: (وَمَحَلًّا) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَالًا اه مُعْنَى.

فَوَدَّ (السِّي): (مُؤَنَّةً) أَيِ أَجْرَةً. فَوَدَّ (السِّي): (بِقِيَمَةِ بَلَدِ الْإِقْرَاضِ) لِأَنَّهُ مَحَلُّ التَّمَلُّكِ (يَوْمَ الْمُطَالَبَةِ)؛

فَوَدَّ: (وَعَجِيبٌ تَوَقَّفَهُ) إِنْ كَانَ الْفَرْضُ فِي مَسَائِلِي التَّعْجِيلِ وَاللَّقْطَةِ أَنْ الْآخِذَ مَلَكَ بِشَرْطِهِ فَمَا ذَكَرَهُ مِنْ الرُّجُوعِ بِمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ غَيْرُ ظَاهِرٍ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَتَّفَقَ عَلَى مِلْكِهِ وَلِهَذَا يَأْخُذُ إِذَا حَصَلَ الرُّجُوعُ الزِّيَادَةُ الْمُتَفَصِّلَةُ فِي الْمَسَائِلَتَيْنِ لِحُصُولِهَا فِي مِلْكِهِ وَالرُّجُوعُ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْمِلْكَ مِنْ حَيْثُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِمَا وَإِنْ كَانَ الْفَرْضُ فِيهِمَا أَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ كَمَا يُشِيرُ بِهِ قَوْلُهُ لِيُظَنَّهُ أَنَّهُ مِلْكُهُ كَانَ بَانَ أَنْ آخِذَ الْمُعْجَلَةِ غَيْرَ مُسْتَحَقٍّ وَخَفِيَ عَلَيْهِ الْحَالُ أَوْ بَانَ خَلَلٌ فِي التَّعْجِيلِ فَمَا ذَكَرَهُ مِنْ الرُّجُوعِ قَرِيبٌ فَلْيُحَرِّزْ. فَوَدَّ: (وَزَمَنًا) قَدْ يُشْكِلُ بَانَ الْفَرْضَ لَا يُوجِبُ حَتَّى يُتَّصَرَ إِخْضَارُهُ قَبْلَ وَقْتِهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَبُولُهُ فِي زَمَنِ التَّهَبِّ قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَلَا أَيِ وَلَا يَجِبُ قَبُولُهُ فِي زَمَنِ التَّهَبِّ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ أَيِ صَاحِبِ الْبَهْجَةِ وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ يَعْنِي الْعِرَاقِيَّ انْتَهَى. لَكِنْ تَقَدَّمَ الْفَرْقُ بَيْنَ السَّلَمِ الْحَالِ وَالْفَرْضِ فِي ذَلِكَ فَلَا يَنْفَعُ هَذَا الْجَوَابُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ التَّشْبِيهِ بِالسَّلَمِ فِي الْجُمْلَةِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ. فَوَدَّ: (وَلِلنَّقْلِ مُؤَنَّةً) فِي شَرْحِ م ر وَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِ التَّقْلِ لَهُ مُؤَنَّةٌ أَنْ تَزِيدَ قِيَمَتَهُ بِالتَّقْلِ إِلَى بَلَدِ الْمُطَالَبَةِ لَا أَنَّ مُجَرَّدَ التَّقْلِ لَهُ مُؤَنَّةٌ

الاعتياض عنه لا بالمثل استوت قيمة بلد الإقراض والمطالبة أم لا كما قاله الشيخان خلافاً لابن الصباغ وجماعة للضرر وهي للفيصول فلو اجتمعاً ببلد الإقراض لئن يتراداً أما إذا لم تكن له مؤنة أو تحمّلها المقرض فيطالبه به نعم النقذ الذي يعسر نقله أو تفاوتت قيمته بتفاوت البلاد كالذي لنقله مؤنة قاله الإمام وقوله أو تفاوتت قيمته إنما يأتي على ما مر عن ابن الصباغ. (ولا يجوز)

لأنه وقت استحقاقها اهـ. فقه: (لا بالمثل) عطف على بقيمة بلد الإقراض. فقه: (استوت قيمة إلخ) خالفه النهاية والمغني فقالا فعلم أنه لا يطالبه بمثله إذا لم يتحمل مؤنة حملها لما فيه من الكلفة وأنه يطالبه بمثل ما لا مؤنة لحمله وهو كذلك فالمانع من طلب المثل عند الشيخين وكثير مؤنة الحمل وعند جماعة منهم ابن الصباغ كون قيمة بلد المطالبة أكثر من قيمة بلد الإقراض ولا خلاف في الحقيقة كما قال شيخنا بين الشيخين وغيرهما؛ لأن من نظر إلى المؤنة ينظر إلى القيمة بطريق الأولى؛ لأن المدار حصول الضرر وهو موجود في الحالتين اهـ قال ع ش وتعرف قيمته بها أي بلد الإقراض مع كونها في غيرها إما ببلوغ الأخبار أو باستصحاب ما علموه قبل مفارقتها أو بعد بلوغ الخبر اهـ وقال الرشيد قوله فعلم أنه لا يطالبه إلخ شمل ما إذا كان بمحل الظفر أقل قيمة كما إذا أقرضه طعماً بمكة ثم لقيه بمصر. في شرح الروضة أنه ليس له في هذه الصورة مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه إلا مثله وقوله ما لا مؤنة لحمله أي ولا كانت قيمته ببلد المطالبة أكثر اهـ. فقه: (أو استوت) إلى قوله للضرر كان الأولى ذكره عقب قوله الآتي: فيطالبه به. فقه: (للضرر) أي على المقرض وهو علة لقوله لا بالمثل. فقه: (وهي) إلى قوله وقوله في النهاية والمغني. فقه: (وهي) أي القيمة أي أخذها. فقه: (لن يتراداً) أي ليس للمقرض ردّها وطلب المثل ولا للمقرض طلب استردادها نهاية ومغني. فقه: (يعسر نقله) أي لخوف الطريق مثلاً ع ش ورشيد. فقه: (أو تفاوتت قيمته إلخ) ومنه كما هو واضح ما إذا أقرضه دنانير مثلاً بمصر ثم لقيه بمكة وقيمة الذهب فيها أكثر كما هو الواقع فليس له المطالبة بالمثل وإنما يطالب بالقيمة اهـ رشيد. فقه: (إنما يتأتى إلخ) رده النهاية بما نصّه. وما اغترض به قوله أي الإمام أو تفاوتت قيمته من أنه إنما يأتي على ما مر عن ابن الصباغ بناءً على عدم استقلال كل من العلتين وقد مرّ رده اهـ أي علتني منع مطالبة المثل من مؤنة النقذ وارتفاع قيمة بلد المطالبة.

فإنه لا يمكن نقل شيء من بلد إلى بلد إلا بمؤنة ولو كان المراد ذلك لأدى إلى أنه لو أقرضه فقيراً بقرية من قرى مصر ثم وجده بأخرى منها وقيمته في الموضعين سواء أو في بلد المطالبة أقصى أنه يطالب بالقيمة فيه وليس كذلك لما سبق انتهى. وأقول في هذا الكلام نظر. فقه: (لا بالمثل) الذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي أن المانع من طلب المثل كل من مؤنة الحمل وكون قيمة بلد المطالبة أكثر واقتضاؤ الشيخين على الأول لا ينافي الثاني بل هو مفهوم منه بالأولى أو المساواة فلا منافاة بين ما قاله الشيخان وما قاله ابن الصباغ م ر.

قَرَضَ نَقْدًا أَوْ غَيْرَهُ إِنْ اقْتَرَنَ (بشروط ردٍّ صحيح عن مكسّر أو) ردٍّ (زيادة) على القدر المقرض أو ردٍّ جيّد عن رديء أو غير ذلك من كلّ شرط جرّ منفعة للمقرض كرده ببلد آخر أو رهنيه بدين آخر فإن فعل فسد العقد لخبر «كُلُّ قَرْضٍ جرّ منفعة فهو ربّا» وجبّ ضعفه مجيء معناه عن جمع من الصحابة ومنه القرض لمن يستأجر ملكه أي مثلاً بأكثر من قيمته لأجل القرض إن وقع ذلك شرطاً إذ هو حينئذٍ حرام إجماعاً وإلا كره عندنا وحرم عند كثير من العلماء قاله السبكي. (ولو ردّ)، وقد اقترض لنفسه من ماله (هكذا) أي زائداً قدرًا أو صفةً (بلا شرط فحسّن) ومن ثمّ نُدِبَ ذلك ولم يُكره للمقرض الأخذ كقبول هديته ولو في الربوي وكذا كلّ مدين للخبر السابق وفيه إن «خياركم أحسنكم قضاء»

□ فَوُدَّ: (قَرْضٌ نَقْدًا) إلى قوله: (ومنه القرض) في المعنى وإلى قول المتن: (ولو شرط أجلاً) في النهاية لا قوله: (وكذا كلّ مدين). □ فَوُدَّ: (كرهه ببلد آخر) ومنه ما جرّث به العادة من قوله للمقرض أقرضتك هذا على أن تدفع بدله ليوكيلي بمكة المشرفة اهـ ع ش أي أو أن يدفع ويملك بدله لي أو ليوكيلي بمكة المكرمة مثلاً. □ فَوُدَّ: (أو رهنيه بدين آخر) أي رهني المقرض الشيء المقرض بدين آخر كان للمقرض عليه. □ فَوُدَّ: (فإن فعل فسد العقد) والمعنى فيه أن موضوع القرض الإزفاق فإذا شرط فيه لنفسه حقاً خرج عن موضوعه فمُنِعَ صحته نهايةً ومعنى قال ع ش ومعلوم أن فساد العقد حيث وقع الشرط في صلب العقد أمّا لو توافقا على ذلك ولم يقع شرط في العقد فلا فساد اهـ. □ فَوُدَّ: (كُلُّ قَرْضٍ جرّ منفعة) أي شرط فيه ما يجرّ إلى المقرض منفعة شمل ذلك شرطاً يتنفع المقرض والمقرض فيبطل به العقد فيما يظهر اهـ نهايةً أي بخلاف ما يتنفع المقرض. وخده كما يأتي في المتن أو يتنفعهما ولكن نفع المقرض أقوى كما يأتي في الشرح اهـ سم. □ فَوُدَّ: (ومنه) أي من القرض بشرط جرّ منفعة للمقرض عبارة الكزدي أي من ربا القرض اهـ. □ فَوُدَّ: (مثلاً) أو يشتري ملكه بأكثر الخ أو يخدمه أو يعلم ولده ونحو ذلك. □ فَوُدَّ: (من قيمته) الأولى من أجرة مثله. □ فَوُدَّ: (إن وقع ذلك شرطاً) أي إن وقع شرط الاستئجار في صلب العقد اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (إذ هو) أي القرض لمن يستأجر الخ أو القرض بشرط جرّ منفعة للمقرض (حينئذ) أي إذا وقع ذلك في العقد. □ فَوُدَّ: (والأ) أي بأن توافقا عليه قبل العقد ولم يذكر اهـ في صلبه. □ فَوُدَّ: (من ماله) الأولى أو أدى من ماله ليشمل ما لو اقترض لموليه وأدى من ماله اهـ سيّد عمر. □ فَوُدَّ: (كقبول هديته) أي بغير شرط نعم الأولى كما قال الماوردي تنزهه عنها قبل ردّ البدل نهايةً ومعنى. □ فَوُدَّ: (للخبر السابق) أي في شرح وفي المتقوّم المثل صورة. □ فَوُدَّ: (وفيه) الأولى

□ فَوُدَّ: (جرّ منفعة للمقرض) وشمل ذلك شرطاً يتنفع المقرض والمقرض فيبطل به العقد فيما يظهر م ر أي بخلاف ما يتنفع المقرض وخده كما يأتي في المتن لكن يشكّل بما يأتي في شرط الأجل زمن نهى والمقرض غير مليء فإن ذلك الشرط يتنفعهما كما سيأتي ومع ذلك صحّ إلا أن يجاب بما يأتي أنه غلب نفع المقرض؛ لانه أقوى. □ فَوُدَّ: (وكذا كلّ مدين) يفيد أنه لا يكره قبول هديته نعم الأولى كما

ولو عَرَفَ الْمُسْتَقْرِضُ بَرْدَ الزِّيَادَةِ كُرِهَ إِقْرَاضُهُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ وَيَتَجَهَّ تَرْجِيحُهُ إِنْ قَصَدَ ذَلِكَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ مِلْكُ الزَّائِدِ تَبَعًا وَهُوَ مُتَّجَةٌ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ وَحَيْثُكَ هِبَةٌ مَقْبُوضَةٌ فَيَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ عُجَيْلٍ. (وَلَوْ شَرَطَ مُكَسِّرًا عَنْ صَحِيحٍ أَوْ أَنْ يُقْرِضَهُ) شَيْئًا آخَرَ (غَيْرَهُ لَعَا الشَّرْطَ) فِيهِمَا وَلَمْ يَجِبِ الْوَفَاءُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ وَعَدَ تَبَرُّعًا (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَفْسِدُ الْعَقْدُ) إِذْ لَيْسَ فِيهِ

حَدْفُهُ وَجَعَلُ مَا بَعْدَهُ بَدَلًا عَمَّا قَبْلَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَرَفَ الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضَةِ قُلْتُ قَالَ فِي التَّيْمَةِ لَوْ قَصَدَ إِقْرَاضَ الْمَشْهُورِ بِالزِّيَادَةِ لِلزِّيَادَةِ فَقَبِي كَرَاهِيَةِ وَجْهَانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى. وَفِي الرُّوْضِ نَحْوُهُ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي صَنِيعِ الشَّارِحِ حَيْثُ اقْتَضَى أَنَّ الْوَجْهَيْنِ مُطْلَقَانِ وَأَنَّ التَّرْجِيحَ عِنْدَ الْقَضِيَّةِ مِنْ تَصَرُّفِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عُمَرَ وَسَمَّ عِبَارَةً اللَّهِائِيَّةِ. وَلَوْ اقْرَضَ مَنْ عَرَفَ بَرْدَ الزِّيَادَةِ قَاصِدًا ذَلِكَ كُرِهَ فِي أَوْجِهٍ الْوَجْهَيْنِ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ كَلَامُهُمْ مِلْكُ الزَّائِدِ تَبَعًا) قَدْ يُقَالُ مَحَلٌّ ذَلِكَ إِنْ دَفَعَ الزِّيَادَةَ عَالِمًا بِهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عُدْرٌ أَمَّا لَوْ دَفَعَهَا بَظَنٍّ عَدَمَ الزِّيَادَةِ فَبَازَتْ الزِّيَادَةُ فَيَتَبَعِي أَنْ لَا يَمْلِكُ الزَّائِدُ كَمَا لَوْ قَالَ الْمُقْتَرِضُ ظَنَنْتُ أَنَّ حَقَّكَ كَذَا فَبَانَ أَنَّهُ دُونَهُ أَوْ دَفَعَهُ بِغَيْرِ عَدٍّ وَقَالَ ظَنَنْتُ أَنَّهُ بِمِقْدَارِ حَقِّكَ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَنَازَعَا فَالْمُصَدِّقُ الْقَابِضُ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. □ قَوْلُهُ: (مِلْكُ الزَّائِدِ تَبَعًا) أَيِ وَإِنْ كَانَ مُتَمَيِّزًا عَنْ مِثْلِ الْمُقْرِضِ كَانَ اقْتِرَاضُ دَرَاهِمَ قَرْدَهَا وَمَعَهَا نَحْوُ سَنِينَ وَيُصَدَّقُ الْآخِذُ فِي كَوْنِ ذَلِكَ هَدِيَّةً؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ إِذْ لَوْ أَرَادَ الدَّافِعُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَتَى بِهِ لِيَأْخُذَ بِدَلِّهِ لَذَكَرَهُ، وَمَعْلُومٌ مِمَّا صَوَّرْنَا بِهِ أَنَّهُ رَدَّ الْمُقْرِضِ وَالزِّيَادَةَ مَعًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ الزِّيَادَةَ لَيْسَتْ هَدِيَّةً فَيُصَدَّقُ الْآخِذُ أَمَّا لَوْ دَفَعَ إِلَى الْمُقْرِضِ سَمْنًا أَوْ نَحْوَهُ مَعَ كَوْنِ الدَّيْنِ بَاقِيًا فِي ذِمَّتِهِ وَادَّعَى أَنَّهُ مِنَ الدَّيْنِ لَا هَدِيَّةً فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ الدَّافِعُ حَيْثُ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيِ الزَّائِدِ هِبَةٌ مَقْبُوضَةٌ وَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ اهـ نَهَائِيَّةٌ. □ قَوْلُهُ: (فَيَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهِ) أَيِ لِدُخُولِهِ فِي مِلْكِ الْآخِذِ بِمُجَرَّدِ الدَّفْعِ اهـ ع ش.

□ قَوْلُ (لَيْسَ): (أَوْ أَنْ يُقْرِضَهُ) أَيِ أَنْ يُقْرِضَ الْمُقْرِضُ الْمُقْتَرِضَ شَيْئًا آخَرَ حَلَبِيٍّ وَزِيَادِيٍّ وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنْ يُقْرِضَ الْمُقْتَرِضُ الْمُقْرِضَ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُكَ يَجْرُ نَفْعًا لِلْمُقْرِضِ فَلَا يَصِحُّ فَتَأَمَّلْ اهـ بُجَيْرِيٍّ.

□ قَوْلُ (لَيْسَ): (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَفْسِدُ الْعَقْدُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ لِلْمُقْرِضِ فِيهِ مَنَفْعَةٌ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُ الشَّارِحِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ الْخُ أَنْ مَحَلَّ عَدَمِ الْفَسَادِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُقْرِضِ مَنَفْعَةٌ وَهُوَ نَظِيرُ مَا سَيَأْتِي فِي الْأَجَلِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ رَشِيدِيٍّ أَقُولُ كَلَامُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الْفَرْقِ عِبَارَتُهُ أَوْ شَرَطُ أَنْ يَرُدَّ أَنْقَصَ قَدْرًا أَوْ صِفَةً كَرَدَّ مُكَسِّرٍ عَنْ صَحِيحٍ أَوْ أَنْ يُقْرِضَهُ غَيْرَهُ أَوْ أَجَلًا بَلَا غَرَضٍ صَحِيحٍ أَوْ بِهِ وَالْمُقْتَرِضُ غَيْرُ مِلْيٍّ لَعَا الشَّرْطَ فَقَطَّ أَيِ لَا الْعَقْدُ؛ لِأَنَّ مَا جَرَّهَ مِنَ الْمَنَفْعَةِ لَيْسَ لِلْمُقْرِضِ بَلْ لِلْمُقْتَرِضِ أَوْ لَهُمَا وَالْمُقْتَرِضُ مُعْسِرٌ اهـ.

قَالَهِ الْمَاوَزْدِيُّ تَنَزَّهَ عَنْهَا قَبْلَ رَدِّ الْبَدَلِ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَفِي كَرَاهَةِ الْقَرْضِ مِمَّنْ تَعَوَّدَ رَدَّ الزِّيَادَةِ وَجْهَانِ إِنْ قَصَدَ ذَلِكَ انْتَهَى. أَيِ إِنْ قَصَدَ إِقْرَاضَهُ لِأَجْلِهَا وَقَضِيَّتُهَا أَنْ مَحَلَّ الْوَجْهَيْنِ مُقَيَّدٌ فِي كَلَامِهِمْ بِقَصْدِ ذَلِكَ بِخِلَافِ عِبَارَةِ الشَّارِحِ.

جرُّ منفعة للمقرض (ولو شرط أجلًا فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن للمقرض غرض) صحيح أوله والمقرض غير مليء فيلغو لأجل امتناع التفاضل فيه كالرُّبا ويصح العقد لأنه زاد في الإرفاق بجر المنفعة للمقرض ولا أثر لجرها له في الأخيرة؛ لأنَّ المقرض لما كان مُعسِّراً كان الجرُّ إليه أقوى فغلب وفارق الرهن بقوة داعي القرض فإنه سنة وبأنَّ وضعه جر المنفعة للمقرض فلم يفسد باشتراطها له ويُسن الوفاء بالتأجيل ونحوه؛ لأنه وعدٌ خير ولا يتأجل الحال لا بالوصية والنذر على ما فيه ممَّا يأتي في بابهِ فيأحدهما تتأخَّر المطالبة به مع حلوله. (وإن كان) للمقرض غرض (كزمن نهب) والمقرض مليء (فكشرط) ردُّ (صحيح عن مكسر) فيفسد العقد (في الأصح) لأنَّ فيه جرُّ منفعة للمقرض (وله) أي المقرض (شرط رهن وكفيل) عَيْنًا قياسًا على ما مرَّ في البيع وإقرار به وحده عند حاكم وإشهاد عليه؛ لأنه مجرَّد توثيقه فله

قوله: (للمقرض) بل للمقرض والعقد عقد إرفاق فكأنه زاد في الإرفاق نهايةً ومعني. قوله: (أوله) أي كزمن نهب اه سم. قوله: (أوله) إلى قول المتن: (وإن كان) في النهاية وكذا في المعني إلا قوله: (على ما فيه ممَّا يأتي في بابهِ). قوله: (لامتناع إلخ) عبارة المعني؛ لآته عقدٌ يمتنع فيه التفاضل فامتنع فيه الأجل كالصرف اه. قوله: (ليجرها له) أي للمقرض (في الأخيرة) أي في قوله: (أوله) والمقرض غير مليء. قوله: (وفارق الرهن) أي حيث لو شرط فيه شرطٌ يجرُّ منفعة للمقرض فسَد وما ذُكر من شرط ردِّ المكسر عن الصحيح أي ومن شرط الأجل يجرُّ نفعًا للمقرض وقد قلنا فيه بصحة العقد وإلغاء الشرط اه ش عبارة الكردي أي فارق القرض الرهن بآته لو وقع مثل هذا الشرط في الرهن بطل الشرط والرهن جميعًا وهنا يلغو الشرط دون العقد اه. قوله: (فإنه سنة) أي بخلاف الرهن اه معني. قوله: (ولا يتأجل الحال إلخ) عبارة النهاية ولا تمتنع المطالبة بالحال مع اليسار إلخ اه قال ع ش أي ولو قصر الزمن جدًا اه. قوله: (إلا بالوصية) أي بأن أوصى أن لا يطالب مدينه إلا بعد مدة فيلزم إنفاذ وصيته. وقوله: (والنذر) أي كأن نذر أن لا يطالبه أضلاً أو إلا بعد مدة كذا فيمتنع عليه المطالبة بنفسه وله التوكيل في ذلك اه ع ش. قوله: (للمقرض غرض) أي في الأجل وهو إلى قوله: (وكذا في الإبراء) في النهاية إلا قوله: (وخذه) وكذا في المعني إلا قوله: (عينا). قوله: (مليء) أي بالمقرض أو بدله فيما يظهر اه نهاية. قوله: (عينا إلخ) عبارته في البيع وشرطه أي الرهن العلم به بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم وشرطه أي الكفيل العلم به بالمشاهدة أو باسمه ونسبه لا بوصفه بموسر ثقة اه. قوله: (وإقرار به) كقوله وإشهاد عليه عطف على رهن. قوله: (وخذه) يعني لا مع غيره بأن يقول بشرط أن تقرَّ بالقرض وبدنٍ آخر فإنه يفسد اه كردي. قوله: (لآته) أي ما ذُكر من الرهن وما عطف عليه. قوله: (مجرَّد توثيقه) أي للعقد لا منفعة زائدة.

قوله: (أوله) أي: كزمن نهب.

في النِّفَقَةِ ونحوها وكذا في الإبراء فيصَحُّ على الأوَّل لأنه بملكه له انتَقَلَ بَدَلُهُ لِذِمَّتِهِ لا الثاني لِيَقَاءِ الْعَيْنِ بِمِلْكِ الْمُقْرِضِ فلم يصَحِّ الإبراء منها (وله) بناءً على الأوَّل (الرُّجُوعُ فِي عَيْنِهِ مَا دَامَ بَاقِيًا) فِي مِلْكِ الْمُقْتَرِضِ (بحالِهِ) بَأَنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ دَبَّرَهُ أَوْ زَالَ عَنْ مِلْكِهِ ثُمَّ عَادَ كَمَا هُوَ قِيَاسُ أَكْثَرِ نَظَائِرِهِ؛ لِأَنَّ لَهُ طَلَبَ بَدَلِهِ عِنْدَ فَوَاتِهِ فَعَيْنُهُ أَوْلَى وَلِلْمُقْتَرِضِ رُدُّهُ عَلَيْهِ قَهْرًا وَخَرَجَ بِحَالِهِ رَهْنُهُ وَكُتَابَتُهُ وَجَنَائِثُهُ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِرَقَبَتِهِ فَلَا يَرْجِعُ فِيهِ حِينَئِذٍ نَعَمْ لَوْ أُجْزِهَ رَجَعَ فِيهِ كَمَا لَوْ زَادَ ثُمَّ إِنْ اتَّصَلَتْ.....

الْمَثْنِ كَالْمَوْهَبِ وَأَوْلَى لَأَنَّهُ لَا لِلْعَوَضِ مَدْخَلٌ فِيهِ وَلَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُمْلِكْ بِهِ لَا مَتْنَعٌ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ اهـ .
 ٥ قوله: (فِي التَّفَقُّعِ وَنَحْوِهَا) أَي فِيمَجَرَّدَ قَبْضِهِ يَغْنِي عَنْهُ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ نَحْوَ أَصْلِهِ وَيَلْزَمُهُ نَفَقَةُ الْحَيَوَانِ عَلَى الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي نِهَآيَةً .

٥ قول (لِسْنِي): (وَلَهُ) أَي يَجُوزُ لِلْمُقْرِضِ (الرُّجُوعُ إِلَيْهِ) فَرُغَ: فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَي وَالْمُعْنِي وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ اذْهَبْ مِائَةَ قَرْضًا عَلَيَّ إِلَى وَكِيلِي فَلَا يَنْقَضُ ثُمَّ مَاتَ الْأَمِيرُ فَلَيْسَ لِلدَّافِعِ مُطَالَبَةُ الْأَخِيذِ؛ لِأَنَّ الْأَخِيذَ لَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ وَإِنَّمَا هُوَ وَكِيلٌ عَنِ الْأَمِيرِ وَقَدْ انْتَهَتْ وَكَأَنَّهُ بِمَوْتِ الْأَمِيرِ وَلَيْسَ لِلْأَخِيذِ الرَّدُّ عَلَيْهِ وَلَوْ رَدَّ ضَمِنَ لِلْوَرِثَةِ وَحَقُّ الدَّافِعِ يَتَعَلَّقُ بِبَرَكَةِ الْمَيِّتِ عُمُومًا لَا بِمَا دَفَعَ خُصُوصًا انْتَهَى . وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ لَا بِمَا دَفَعَ خُصُوصًا أَنَّهُ لَا يَتَّعِينَ حَقَّهُ فِيهِ بَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِثْلَهُ مِنَ التَّرَكَةِ وَإِلَّا فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا دَفَعَ بِعَيْنِهِ أَخِيذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَهُ الرُّجُوعُ فِي عَيْنِهِ مَا دَامَ بَاقِيًا بِحَالِهِ بَلْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنَ الْوَكِيلِ بَعْدَ رُجُوعِهِ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْوَكِيلِ فِي دَفْعِهِ فَالْيَتَأَمَّلُ سَمِ عَلَى حَقِّ وَلَوْ دَفَعَ شَخْصٌ لِأَخَرٍ دَرَاهِمَ وَقَالَ اذْهَبْهَا لِزَيْدٍ فَادْعَى الْأَخِيذَ دَفْعَهَا لِزَيْدٍ فَانْكَرَ صَدَقَ فِيمَا ادَّعَاهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَبْضِ اهـ ع .
 ش . ٥ قوله: (فِي مِلْكِ الْمُقْتَرِضِ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتَ) فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنِي . ٥ قوله: (بَأَنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ إِلَيْهِ) سَيَّاتِي مُحْتَزَّةً . ٥ قوله: (وَإِنْ دَبَّرَهُ إِلَيْهِ) أَي أَوْ عَلَّقَ عِثْقَهُ بِصِفَةِ نِهَآيَةٍ وَمُعْنِي . ٥ قوله: (لَأَنَّ لَهُ إِلَيْهِ) تَغْلِيلٌ لِلْمَثْنِ . ٥ قوله: (وَلِلْمُقْتَرِضِ إِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمَثْنِ: (وَلَهُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ) . ٥ قوله: (رَدَّهُ إِلَيْهِ) أَي قَطْعًا اهـ مُعْنِي . ٥ قوله: (قَهْرًا) أَي إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُقْرِضِ غَرَضٌ صَحِيحٌ فِي الْإِمْتِنَاعِ كَمَا مَرَّ . ٥ قوله: (فَلَا يَرْجِعُ فِيهِ) أَي لَا يَصِحُّ اهـ ع ش . ٥ قوله: (رَجَعَ) أَي الْمُقْرِضُ . ٥ قوله: (إِنْ اتَّصَلَتْ) أَي الزِّيَادَةُ .

٥ قول (لِسْنِي): (وَلَهُ الرُّجُوعُ) (فَرُغَ): فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ اذْهَبْ مِائَةَ قَرْضًا عَلَيَّ إِلَى وَكِيلِي فَلَا يَنْقَضُ ثُمَّ مَاتَ الْأَمِيرُ فَلَيْسَ لِلدَّافِعِ مُطَالَبَةُ الْأَخِيذِ؛ لِأَنَّ الْأَخِيذَ لَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ وَإِنَّمَا هُوَ وَكِيلٌ عَنِ الْأَمِيرِ وَقَدْ انْتَهَتْ وَكَأَنَّهُ بِمَوْتِ الْأَمِيرِ وَلَيْسَ لِلْأَخِيذِ الرَّدُّ عَلَيْهِ وَلَوْ رَدَّ ضَمِنَ لِلْوَرِثَةِ وَحَقُّ الدَّافِعِ يَتَعَلَّقُ بِبَرَكَةِ الْمَيِّتِ عُمُومًا لَا بِمَا دَفَعَ خُصُوصًا اهـ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: (لَا بِمَا دَفَعَ خُصُوصًا) أَنَّهُ لَا يَتَّعِينَ حَقَّهُ فِيهِ بَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِثْلَهُ مِنَ التَّرَكَةِ وَإِلَّا فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا دَفَعَ بِعَيْنِهِ أَخِيذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَهُ الرُّجُوعُ فِي عَيْنِهِ مَا دَامَ بَاقِيًا بِحَالِهِ بَلْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنَ الْوَكِيلِ بَعْدَ رُجُوعِهِ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْوَكِيلِ فِي دَفْعِهِ فَالْيَتَأَمَّلُ .

أَخَذَهُ بِهَا وَلَا فِدُونَهَا أَوْ نَقَصَ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ مَعَ أَرِشِهِ أَوْ مِثْلَهُ سَلِيمًا فَإِنْ قُلْتُ: يَأْتِي فِي لُقْطَةٍ تُمْلِكُ ثُمَّ ظَهَرَ مَالُكُهَا، وَقَدْ نَقَصْتَ بَعِيْبَ فَطْلَبَ الْمَالِكُ بَدْلَهَا وَالمُلْتَقِطُ رَدُّهَا مَعَ الْأَرِشِ أَجِيبَ الْمُلتَقِطُ وَهَذَا يَشْكُلُ عَلَى مَا هُنَا قُلْتُ: لَا يَشْكُلُ عَلَيْهِ بَلْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمُقْرِضَ مُحْسِنٌ فَنَاسَبَ تَخْيِيرَهُ عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ الْآتِيَةِ بِخِلَافِ الْمَالِكِ ثُمَّ فَإِنَّ التَّمْلِكَ قَهْرٌ عَلَيْهِ فَأَجْرِي بِهِ عَلَى الْأَصْلِ فِي الضَّمَانِ أَنَّهُ فِي النَاقِصِ يَرُدُّهُ مَعَ أَرِشِهِ حَتَّى فِي الْمَغْصُوبِ مِنْهُ فَهَذَا أَوَّلَى وَيُصَدَّقُ فِي أَنَّهُ قَبْضُهُ بِهَذَا النَقْصِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ وَكَأَنَّهُ رَاعَى أَصْلَ بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ لَكِنْ يُعَارِضُهُ أَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةَ وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ زَمَنِ وَهَذَا خَاصَانِ

• فَوَدَّ: (أَخَذَهُ بِهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ طَلَبَ الْمُقْرِضُ رَدَّ الْبَدْلِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ إِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْمُقْرِضُ بِالزِّيَادَةِ عَنْ كَوْنِهِ مِثْلَ الْمُقْرِضِ صَوْرَةً فَلَوْ أَقْرَضَهُ عِجْلَةً فَكَبَّرَتْ ثُمَّ طَلَبَهَا الْمُقْرِضُ لَمْ يَجِبْ اِهْرَاعُ ش. • فَوَدَّ: (وَلَا فِدُونَهَا) وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ أَقْرَضَهُ دَابَّةً حَائِلًا وَلَدَّتْ عِنْدَهُ فَبَرَدُهَا بَعْدَ وَضْعِهَا بِدُونِ وَلَدِهَا الْمُتَفَصِّلِ أَمَّا إِقْرَاضُ الدَّابَّةِ الْحَائِلِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ كَالسَّلَمِ وَالْحَائِلُ لَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهَا اِهْرَاعُ ش. • فَوَدَّ: (أَوْ نَقَصَ) شَمِلَ مَا لَوْ كَانَ النَقْصُ نَقْصَ صِفَةٍ أَوْ عَيْنٍ وَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الثَّمَنَ نَاقِصًا نَقَصَ صِفَةً أَخَذَهُ بِأَرِشِ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ اِهْرَاعُ شِ أَيِ وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمُقْرِضَ مُحْسِنٌ.

• فَوَدَّ: (تُمْلِكُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. • فَوَدَّ: (الْآتِيَةِ) أَيِ آتِيًا بِقَوْلِهِ عَلَى الْأَصْلِ فِي الضَّمَانِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي اللَّقْطَةِ. • فَوَدَّ: (فَإِنَّ التَّمْلِكَ) أَيِ تَمْلِكَ الْمُلتَقِطِ لِلْقُطْعَةِ. • فَوَدَّ: (قَهْرٌ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَالِكِ اللَّقْطَةِ أَيِ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهِ. • فَوَدَّ: (فَأَجْرِي بِهِ) أَيِ الرَّدِّ إِلَى الْمُلتَقِطِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَّ أَجْرِي الْمُلتَقِطِ فِي الرَّدِّ.

• فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَيِ الضَّامِنِ. • فَوَدَّ: (حَتَّى فِي الْمَغْصُوبِ مِنْهُ) أَيِ فِي النَّاقِصِ الْمَغْصُوبِ مِنَ الْمَالِكِ.

• فَوَدَّ: (فَهَذَا) أَيِ الْمُلتَقِطِ (أَوَّلَى) أَيِ مِنَ الْغَاصِبِ وَكَانَ أَوَّلَى إِبْدَالِ الْفَاءِ بِالْوَاوِ. • فَوَدَّ: (وَيُصَدَّقُ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ وَالضَّمِيرُ الْمُشْتَرِكُ لِلْمُقْرِضِ. • فَوَدَّ: (فِي أَنَّهُ قَبْضُهُ بِهَذَا النَقْصِ) وَمِنْهُ مَا لَوْ أَقْرَضَهُ فِضَّةً ثُمَّ ادَّعَى الْمُقْرِضُ أَنَّهَا مَقَاصِيصُ وَالْمُقْرِضُ أَنَّهَا جَيِّدَةٌ فَبَرَدُ الْمُقْرِضِ مِثْلَهَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِالْوِزْنِ الَّذِي يَذْكُرُهُ الْمُقْرِضُ؛ لِأَنَّ الْقَصَّ يَتَّفَاوَتْ فَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ فِيمَا بَيْنَهُمْ بِوِزْنِهَا وَطَرِيقُهُ فِي تَقْدِيرِ الْوِزْنِ الَّذِي يُرَدُّ بِهِ إِمَّا اخْتِيَارُهَا قَبْلَ التَّصَرُّفِ فِيهَا أَوْ تَحْمِينُهَا بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ زَنْتُهَا وَمَا ذَكَرَ مِنْ تَصَدِيقِ الْمُقْرِضِ لَا يَسْتَلْزِمُ صِحَّةَ إِقْرَاضِهَا؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ صَحِيحًا كَانَ أَوْ فَاسِدًا يَقْتَضِي الضَّمَانَ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ صِحَّةِ إِقْرَاضِهَا مُطْلَقًا وَزَنًا أَوْ عَدَا اِهْرَاعُ شِ وَجَزَمَ بِعَدَمِ الصِّحَّةِ فِيمَا مَرَّ.

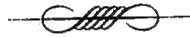
• فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ قَوْلُهُ إِنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةَ وَقَوْلُهُ إِنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ حَادِثٍ إِخْرَاعُ شِ.

• فَوَدَّ: (خَاصَانِ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ.

• فَوَدَّ: (وَكَأَنَّهُ رَاعَى أَصْلَ بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ) مِمَّا يُؤَيِّدُهُ أَيْضًا بَلْ يُعَيِّنُهُ وَيُرَدُّ مُعَارَضَةً الشَّارِحِ بِمَا ذَكَرَهُ مَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْغَضَبِ مِنْ أَنَّ الْغَاصِبَ لَوْ أَتَى بِالْمَغْصُوبِ نَاقِصًا وَقَالَ قَبْضَتُهُ هَكَذَا صُدِّقَ بَيْنَهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَلْيَقْدِّمَ عَلَى الْأَوَّلِ الْعَامَّ ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَّحُوا فِي غَاصِبٍ رَدَّ الْمَغْصُوبَ نَاقِصًا وَقَالَ غَضَبَتْهُ
هَكَذَا فَكَذَّبَهُ الْمَالِكُ صُدِّقَ الْغَاصِبُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَتُهُ مِنَ الزِّيَادَةِ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي تَرْجِيحِ
الْأَوَّلِ بِلِ أَوْلَى وَإِذَا رَجَعَ فِيهِ مُؤَجَّرًا فَإِنْ شَاءَ صَبَرَ لَانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ
بَذَلَهُ وَأَقْتَى بَعْضُهُمْ فِي جِذْعٍ اقْتَرَضَهُ وَبَنَى عَلَيْهِ وَحَبَّ بَذَرَهُ أَنَّهُ كَالِهَالِكِ فَيَتَعَيَّنُ بَذَلُهُ. نَعَمْ إِنْ
حُجِرَ عَلَى الْمُقْتَرِضِ بِفَلَسٍ يَأْتِي فِيهِ مَا يَأْتِي فِيهِمَا اشْتَرَاهُ آخِرُ التَّفْلِيسِ.

❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَّلِ الْخ) أَيِ أَصْلِ بَرَاءَةِ الدَّمَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (صَرَّحُوا الْخ) وَأَنْظُرْ مَا الْمُصَرِّحُ بِهِ وَلَعَلَّهُ كَانَ
الْأَصْلُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ النَّهْيَةِ صَرَّحُوا فِي الْغَضَبِ بِأَنَّ الْغَاصِبَ لَوْ رَدَّ الْمَغْصُوبَ الْخ ثُمَّ أَسْقَطَهُ
التَّاسِخُ. ❦ قَوْلُهُ: (فِي تَرْجِيحِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ الْإِفْتَاءُ الْمَارُ. ❦ قَوْلُهُ: (بِلِ أَوْلَى) أَيِ الْمُقْتَرِضِ بِالتَّصْديقِ مِنْ
الْغَاصِبِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ شَاءَ صَبَرَ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ مَسْلُوبَ الْمَنْفَعَةِ لَا يُمَكِّنُ مِنْهُ وَهُوَ غَيْرُ
مُرَادٍ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ الْآنَ وَيَأْخُذَهُ مَسْلُوبَ الْمَنْفَعَةِ وَعَلَيْهِ فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ الصَّبْرِ إِلَى فَرَاغِ الْمُدَّةِ وَبَيْنَ أَخْذِهِ
مَسْلُوبَ الْمَنْفَعَةِ حَالًا وَبَيْنَ أَخْذِ الْبَدَلِ أَيْ وَيَتَنَفَّعُ بِهِ الْمُسْتَأْجِرُ إِلَى فَرَاغِ الْمُدَّةِ اهـ ع ش عبارة الْمُعْنِي وَلَا
أَرْشَ لَهُ فِيهَا إِذَا وَجَدَ مُؤَجَّرًا بِلِ يَأْخُذَهُ مَسْلُوبَ الْمَنْفَعَةِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) لَا يَظْهَرُ وَجْهُ الْإِسْتِدْرَاكِ.
❦ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا اشْتَرَاهُ) أَيِ ثُمَّ حُجِرَ عَلَيْهِ بِالْفَلَسِ. ❦ قَوْلُهُ: (آخِرُ التَّفْلِيسِ) أَوْلَى أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى قَوْلِهِ فِيهِمَا
اشْتَرَاهُ.



فهرس الموضوعات

•

1

فهرست

٥	(فصل) في مبيت ليلي أيام التشريق الثلاثة بمنى
٤٢	(فصل) في أركان التَّسْكِينِ وَبَيَانِ وُجُوهِ أَدَائِهِمَا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ
٦٦	(بَابُ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ)
١٤٤	(بَابُ الْإِحْصَارِ)

(كِتَابُ الْبَيْعِ) ١٧١

٢٧٣	(بَابُ الرِّبَا)
٣٠٧	(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (فِي الْبَيْعِ الْمَنْهِيِّ عَنْهَا وَمَا يَتَّبِعُهَا)
٣٣٩	(فصل) فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمَنْهِيَّاتِ الَّتِي لَا يَقْتَضِي النَّهْيُ فَسَادَهَا
٣٦٦	(فصل) فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَتَعَدُّدِهِ
٣٨٣	(بَابُ الْخِيَارِ)
٣٩٩	(فصل) فِي خِيَارِ الشَّرْطِ وَتَوَابِعِهِ
٤١٧	(فصل) فِي خِيَارِ النَّقِصَةِ
٤٨٧	(فصل) فِي الْقِسْمِ الثَّانِي
٤٩٥	(بَابُ) فِي حُكْمِ الْمَبِيعِ وَنَحْوِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ
٥٥٣	(بَابُ التَّوْلِيَةِ)
٥٨٠	(بَابُ بَيْعِ الْأُصُولِ)
٦٢٣	(فصل) فِي بَيَانِ بَيْعِ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ وَبُدْوُ صِلَاحِهِمَا
٦٤٧	(بَابُ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايَعِينَ)
٦٧٠	(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ فِي مُعَامَلَةِ الرَّقِيقِ

(كِتَابُ السَّلَمِ) ٦٨٧

٧٠٦	(فصل) فِي بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ السَّبْعَةِ
٧٤٠	(فصل) فِي بَيَانِ أَخْذِ غَيْرِ الْمُسَلِّمِ فِيهِ عَنْهُ وَوَقْتُ أَدَائِهِ وَمَكَانِهِ
٧٤٩	(فصل) فِي الْقَرْضِ)